

# حاشي تحفة المحتاج بشرح المنهاج

للعلامتين الفهامين والامامين القدوتين العلامة العارف بالله  
الشيخ عبد الحميد الشرواني نزيل مكة المكرمة والامام المحقق  
والعلامة المدقق الشيخ احمد بن قاسم العبادي على تحفة  
المحتاج بشرح المنهاج تأليف الامام العالم العلامة  
الأوحد الفهامة خاتمة المحققين شهاب الدين احمد  
ابن حجر الهيتمي الشافعي نزيل مكة المشرفة  
تعهد الله الجميع برحمته امين

﴿ الجزء الثامن ﴾

﴿ وبهامشه تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾

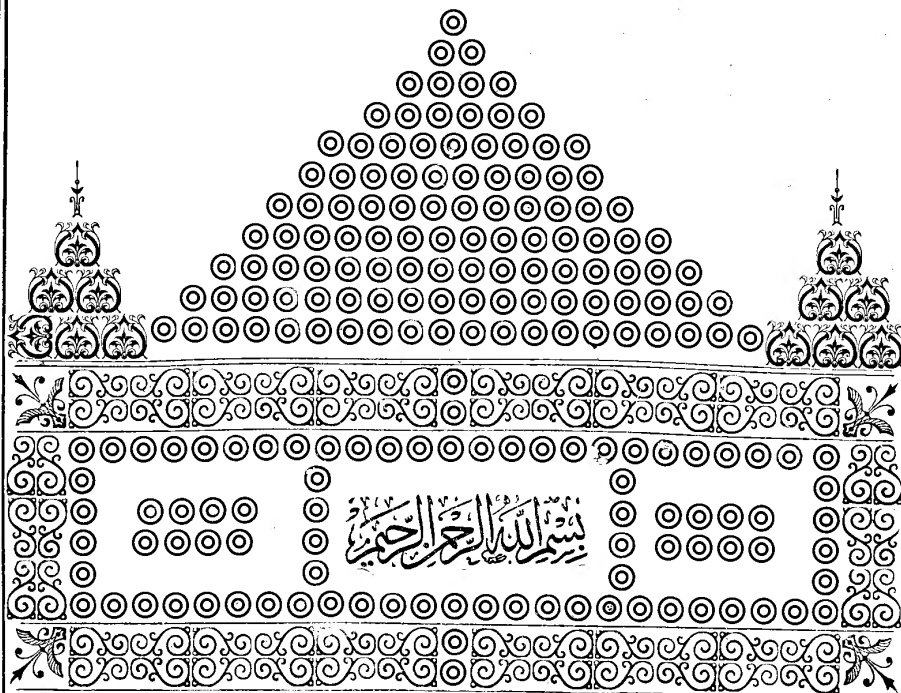
﴿ تنبيه ﴾ قد وضعت حاشية العلامة الشيخ عبد الحميد الشرواني  
في أول كل صحيفة وحاشية الامام ابن قاسم العبادي في آخر كل  
صحيفة مفصلاً بينهما بجدول وجعلت التعقيب تابعة لحاشية الشرواني

﴿ روجعت وصححت على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء ﴾

يُطْبَعُ مِنَ الْمَكْتَبَةِ الْبَحْرِيَّةِ الْكُبْرَى بِأَوَّلِ شَارِعِ مَجْدِيَّةِ بَغْدَادِ

لِصَاحِبِهَا مَصِطَفَى مُحَمَّدٍ

مُطْبَعَةُ مَصِطَفَى مُحَمَّدٍ  
صَارِ الْبَلَدِ الْبَحْرِيَّةِ الْكُبْرَى



### (كتاب الطلاق)

(قول المتن الطلاق) اسم مصدر لطلق بتشديد اللام ومصدره التطلق ومصدر لطلق بتخفيف اللام اه  
 بجري (قوله هو لغة) الى المتن في النهاية الا قوله ومن ثم الى اوسيته الخلق (قوله حل القيد) الظاهر ان المراد  
 بالقيدهما يشمل الحسي والمعنوي ليسكون بين المعنى اللغوي والمعنى الشرعي عموم وخصوص كما هو الغالب اه  
 رشيدى (قوله والاصل فيه) اى فى الطلاق وقوعه ومشروعيته (قوله وحكمين) لعل المراد انه حيث داما  
 على الوكالةتوجب عليهما ذلك والا فالوكيل لا يجب عليه التصرف فيما وكل فيه اه ع ش (قوله كان يعجز  
 عن القيام الخ) ينبغي ولم يغلب على ظنه انها تؤثر معاشرته مع ذلك على الفرقة وتسمح بما قد يقع من تقصير  
 مساححة باطنية اه سيد عمر (قوله ما لم يخش الفجور بها) اى فجور غيره بها فلا يكون مندوبا لان فى  
 ابقائها صونا لها فى الجملة بل يكون مباحا وينبغي انه ان علم فجور غيره بها لوطقها وانقضاء ذلك عنها مادامت فى  
 عصمتها حرة طلاقها ان لم يتاذببقائها تاذب بالاحتمال عادة اه ع ش (قوله بامساكها الخ) متعلق بقوله  
 امر الخ (قوله خشية من ذلك) فيه شىء فان قوله لا تردى لامس افاد ان كونها تحتها لم يمنع وقوع ذلك سم  
 وهو مبنى على ان معنى قوله ما لم يخش الخ أنه يخشى وقوع الفجور بينها وبين الاجنبى والجل على هذا بعيد  
 اذ لا فائدة فى ترك الطلاق على هذا التقدير بل الظاهر انه يخشى حصول فجور بينه وبينها بعد الطلاق لما  
 يعلمه من نفسه من مزيد الميل فليتأمل وبتسلم ان يكون المراد ما فهمه المحشى فقد يكون فى ابقائها تقليل  
 للفجور المتوقع فى الجملة ولا ينافيه قوله المذكور لان المراد ان ذلك ثابت لها بالقوة لا بالفعل المتوقع تحققه على  
 تقدير فراقتها اه سيد عمر اقول وما فهمه المحشى هو الظاهر المتبادر ولذا جزم به ع ش كما مر او ما قوله بل الظاهر  
 انه الخ مع بعده عن المقام يفيد قول الشارح الاتى ويلحق الخ فيصير مكررا (قوله تؤدى الى مبيح تيمم)

### (كتاب الطلاق)

(قوله خشية من ذلك) فيه شىء فان قوله لا تردى لامس افاد ان كونها تحتها لم يمنع وقوع ذلك  
 (قوله تؤدى الى مبيح تيمم) لا يبعد ان يكتب بان لا يحتمل عادة

### (كتاب الطلاق)

هو لغة حل القيد وشرعا  
 حل قيد النكاح باللفظ  
 الاتى والاصل فيه الكتاب  
 والسنة واجماع الامة بل  
 سائر الملل وهو اما واجب  
 كطلاق مول لم يرد الوطء  
 وحكمين رايه او مندوب  
 كان يعجز عن القيام بحقوقها  
 ولو لعدم الميل اليها او  
 تكون غير عفيفة ما لم يخش  
 الفجور بها ومن ثم امر صلى  
 الله عليه وسلم من قال له ان  
 زوجتى لا تردى لامس اى  
 لا تمنع من يريد الفجور بها  
 على احد اقوال فى معناه  
 بامساكها خشية من ذلك  
 ويلحق بخشية الفجور بها  
 حصول مشقة له بفرقتها  
 تؤدى الى مبيح تيمم



وكون مقامها عنده امنع لفجورها فيما يظهر فهما اوسية الخلق اى بحيث لا يصبر على عشرتها عادة فيما يظهر والافقى توجد امرأة غير سيئة الخلق وفى الحديث المرأة الصالحة فى النساء كالغراب الاعصم كناية عن ندرة وجودها (٣) إذا لا اعصم وهو ايض الجناحين وقيل

الرجلين أو أحدهما كذلك أو بأمره به أحد والديه اى من غير نحو تغت كاهو شأن الحق من الآباء والامهات ومع عدم خوف فتنة أو مشقة بطلاقها فيما يظهر أو حرام كالبدعى أو مكروه بان سلم الحال عن ذلك كله للخبر الصحيح ليس شىء من الحلال أبغض إلى الله من الطلاق وفى رواية صحيحة أبغض الحلال إلى الله الطلاق واثبات بغضه تعالى له المقصود منه زيادة التنفير عنه للاحقيقته لمنافاتها لحله ومن ثم قالو ليس فيه مباح لكن صورته الامام بما اذا لم يشتهها أى شهوة كاملة لثلاثين مامرى فى عدم الميل اليها ولا تسمح لنفسه بمؤنتها من غير تمتع بها وأركانها زوج وصيغة وقصد على ما أتى فيه ومحل وولاية عليه (يشترط لنفوذه) أى لصحة تنجيزه أو تعليقه كونه من زوج اما وكيله أو الحاكم فى المولى فلا يصح منهما تعليقه ويعلم هذا بما قدمه أول الخلع وما سيذكره أنه لا يصح تعليقه قبل النكاح و(التكليف) فلا يصح تعليق ولا تنجيز من

لا يبعد ان يكتب بان لا تحتمل عادة سم اه ع ش السيد عمر بعد ذكر كلام سم المذكور أقول الامر كما قال اه (قوله وكون مقامها الخ) عطف على قوله حصول مشقة الخ (قوله أو سيئة الخلق) عطف على قوله غير عفيفة (قوله لا يصبر على عشرتها الخ) ببناء المفعول ولو قيل لا يصبر الزوج على عشرتها بان يحصل له منها مشقة لا تحتمل عادة لم يكن بعيد الان المدار على قصره وعدمه فليتأمل وعلى الاول لو علم من نفسه الصبر ينبغى عدم التدب صيانة لها عن ضرر الغير اه سيد عمر (قوله وإلا) اى وان لم يقيد بالحيثية المذكورة (قوله كذلك) اى نادر الوجود خبر اذا لا اعصم (قوله أو بأمره به الخ) عطف على قوله يعجز الخ (قوله أو مكروه) قد يقتضى انه فيما اذا خشى الفجور فى الصورة السابقة وفيما اذا كان بقاؤها عنده امنع لفجورها يكون مكروها لا غير ولو قيل بالحرمة فى صورتين إذا غلب على ظنه ذلك لم يبعدها سيد عمر وتقدم عن ع ش ما يوافقه (قوله واثبات بغضه) مبتدأ خبره قوله المقصود منه الخ (قوله للاحقيقته) ما المانع ان البغض معناه الكراهة وعدم الرضا وهذا صادق بالمكروه كالحرام ولا ينافى ذلك وصفه بالحل لانه يطلق ويراد به الجائز سم اه ع ش (قوله صورته) اى الطلاق المباح (قوله لثلاثين مامرى) اى فى قوله كان يعجز عن القيام بحقوقها ولو لعدم الميل اليها اى فامر فيما اذا انتفت الشهوة بالكلية وما هنا فيما اذا اتنى كمالها وبقي اصلها (قوله ومحل) اى زوجة وقوله عليه اى المحل اه ع ش عبارة الرشيدى قوله وولاية عليه كانه اخرج به غير المكلف اذ ليس له ولاية الطلاق اه (قوله اى لصحة تنجيزه) اى قوله ويعلم مما مر فى النهاية (قوله فلا يصح منهما) اى قوله ويعلم مما مر فى المغنى (قوله منهما) اى الوكيل والحاكم اه ع ش عبارة السيد عمر قوله فلا يصح منهما تعليقه شامل لما اذا كان الوكيل وكلا فى التعليق وما وجه المنع منه حيث أنه فليحرر ثم رابت فى اصل الروضة انه لا يصح التوكيل فى تعليق الطلاق وان اريد به مجرد التعليق لانه ملحق بالايمان وهى لا يدخلها الوكالة اه (قوله ويعلم هذا) اى كون الطلاق من زوج اه ع ش (قوله مما قدمه او الخلع) وهو قوله شرطه زوج (قوله وما سيذكره الخ) قال الشهاب سم فيه نظر ظاهر اه رشيدى عبارة السيد عمر قال الفاضل المحشى فيه نظر ظاهر اه ولعل وجه النظر ان وجه عدم الصحة فيما ذكر عدم الولاية ولا يلزم منه اشتراط خصوص ان لا يقع الا من زوج لانه اذا وقع من وكيل الزوج فقد وقع من ذى ولاية ويمكن ان يحجب بان قوله هذا اشارة اى اعتبار كونه من زوج فى التنجيز والتعليق لا إلى قوله اما وكيله الخ ثم رابت فى المغنى ما نصه فان قيل اهمل المصنف كونه من زوج او وكيله فلا يقع طلاق غيره الا فيما ساقى فى المولى يطلق عليه الحاكم اجيب بانه احاله على ما صرح به فى الخلع وعلى ما سيذكره من انه لا يصح تعليقه قبل ملك النكاح وهو يعين حمل عبارة الشارح على ما اجبت اه (قوله ومعنى عليه ونائبه) ذكرهما يقتضى حمل التكليف على ما يشمل التمييز وظاهر كلامهم عدم صحته من النائب وان اثم بنومه لان اثم به خارج لانه اه سم (قوله لو علقه) اى فى حالة التكليف (قول المتن الا السكران) استثناء من المفهوم وهو قوله فلا يصح تعليق ولا تنجيز من نحو صى الخ (قوله تعديا) شمل ذلك الكافر وان لم يعتقد حرمته شرب الخمر لانه مخاطب بفروع الشريعة وخرج به غير المتعدى كمن اكره على شرب مسكر او لم يعلم انه مسكر او شرب دواء اجتنبنا الحاجة فلا يقع طلاقه مغنى وع ش (قوله وهو المراد به الخ) فليس المراد به من شرب المسكر مطلقا وان لم يزل عقله اه رشيدى (قوله فانه الخ) اى السكران (قوله

(قوله للاحقيقته) ما المانع ان البغض معناه الكراهة وعدم الرضا وهذا صادق فى المكروه كالحرام ولا ينافى ذلك وصفه بالحل لانه يطلق ويراد به الجائز (قوله وما سيذكره الخ) فيه نظر ظاهر (قوله ومعنى عليه ونائبه) ذكر المغنى عليه والنائب يقتضى حمل التكليف على ما يشمل التمييز وظاهر كلامهم عدم صحته

نحو صى ومجنون ومعنى عليه ونائبه لرفع القلم عنهم لكن لو علقه بصفة فوجدت وبه نحو جنون وقع والاختيار فلا يقع من مكروه كما سيذكره (إلا السكران) وهو من زال عقله بمسكر تعديا وهو المراد به حيث اطلق وسيذكر ان مثله كل من زال عقله بما اثم به من نحو شراب او دواء فانه يقع طلاقه مع عدم تكليفه على الاصح اى مخاطبته حال السكر لعدم فهمه الذى هو شرط التكالفة

ونفذ الخ) مبتدا (قوله الدال عليه) أى النفوذ نعت له (قوله اجماع الخ) فاعل الدال (قوله على  
مؤاخذته) متعلق بالاجماع (قوله من باب خطاب الوضع) خبر المبتدا (قوله ربط الاحكام) أى كوقوع  
الطلاق وقوله بالاسباب أى كالتلفظ بالطلاق اه عش (قوله تغليظ الخ) مفعول له لقوله يقع طلاقه  
الخ (قوله والحق الخ) جواب سؤال غنى عن البيان (قوله وبه) أى التغليظ اه كردى (قوله من إيراد  
النائم والمجنون) وجه الاندفاع انه وإن تعلق بهما خطاب الوضع فيما عليهما كالاتلافات لكن لم يلحق ماله  
بما عليهما على أن خطاب الوضع لم يتعلق بهما فى جميع ما عليهما بل فى نحو الاتلافات خاصة كما أشار اليه  
بالعلاوة فى كلامه اه رشيدى (قوله ككون القتل سببا للقصاص) أى فالنائم والمجنون إذا قتل  
لاقصاص عليهما مع ان وجوب القصاص بالقتل من خطاب الوضع أى حيث دخل التخصص فى شأنهما  
بعدم وجوب ذلك القصاص امكن التخصص بغيره لمعنى يقتضيه كما هنا اه عش (قوله والنهى الخ)  
جواب عن السؤال بأنه كيف يقال ان السكران لا يتعلق به التكليف مع انه خوطب بالنهى فى الآية  
وحاصل الجواب أن المخاطب فيها ليس من محل الخلاف بل هو مكلف اتفاقا اه رشيدى (قوله النشوة)  
هو بثلاث النون وبالواو بخلاف النشأة بالهمز فانه يقال نشأ نشأة إذا حيى وربا وشب كذا فى القاموس  
اه عش (قوله بخلاف من زال الخ) يعنى ان الخلاف فيه اه كردى (قوله ومن اطلق عليه) أى  
السكران اه عش عبارة الرشيدى يشير به إلى انه لا خلاف فى الحقيقة بين الائمة فى كونه غير مكلف  
لكن هذا لا يناسب تعبيره بالاصح فيما امر الصريح فى ثبوت الخلاف اه وعبارة البجيرمى اى فليس فى  
المسئلة خلاف معنوى فمن قال ليس مكلفا عنى أنه ليس مخاطبا خطاب تكليف حال عدم فهمه ومن قال أنه  
مكلف اراد انه مكلف حكما أى يجرى عليه احكام المكلفين اه (قوله والزام الخ) أى وإن اراد حقيقة  
التكليف فلا يصح لانه لازم الخ (قوله به) أى بالسكر متعلق باتصل (قوله ويقع الطلاق) أى من مسلم  
وكافر اه معنى عبارة عش أى بمن يصح طلاقه ولو سكرانا اه (قوله واختلف المتأخرون فى تالى الخ)  
﴿فرع﴾ لو قال انت دالى بالدال فيمكن ان يأتى فيه ما فى تالى بالناء لان الدال والطاء متقاربان فى الابدال  
لأن هذا اللفظ لم يشتهر فى الالسنه كاشتهار تالى فلا يمكن أن يأتى فيه القول بالوقوع مع فقد النية (فرع)  
لو قال انت طالى بالقاف المعقودة قريبة من الكاف كما يلفظ بها العرب فلا شك فى الوقوع فلوا بدله كافا  
صريحة فقال طالك فيمكن ان يكون كالمو قال تالى بالناء إلا انه ينحط عنه بعدم الشهرة على الالسنه فالظاهر  
انه كدالى بالدال إلا انه لا معنى له يحتمله والناء والقاف والكاف كثير فى اللغة أى إبدال بعضهما من بعض  
﴿فرع﴾ لو ابدل الحرفين فقال تالك بالناء والكاف فيحتمل ان يكون كناية إلا انه اضعف من جميع الالفاظ  
السابقة ثم انه لا معنى له محتمل ولو قال دالك بالدال والكاف فهو اضعف من تالك مع أن له معان محتملة منها  
الماطلة للفرع ومنها المساحمة والحاصل ان هنا الالفاظ بعضها اقوى من بعض فافواها تالى ثم دالى وفى  
رتبتها طالك ثم تالك وهى ابعداها والظاهر القطع بانها أى تالك لا تكون كناية طلاق ثم رايت المسئلة  
منقولة فى كتب الحنفية سم على حج اه عش (قوله والاوجه انه إن الخ) خلافا للنهاية والمغنى  
حيث قالوا وقافا للشهاب الرملى انه كناية سواء كانت لغته كذلك ام لا اه ونقل سم عن الجلال  
السيوطى ما يوافق كلام الشارح وأقره وكذا أقره عش والرشيدى (قوله وإن كان) أى الناطق  
بتالى (قوله من قوم يبدلون الطاء تاء الخ) واما إن كان فى لسانه يعجز خلقى عن النطق بالطاء فالظاهر انه  
ليس من محل الخلاف بل هو صريح فى حتمه قطعاً فليراجع اه رشيدى (قوله كان على صراحتة) قد  
يؤيد ذلك انه كترجمة الطلاق بل اولى بل قضية كونه كالتريجة انه صريح فى حق من ليس من القوم  
المذكورين ايضا إذا عرف هذه اللغة كما ان الترجمة صريح لمن احسن العربية لشموله للعربى اه سم

من النائم وإن أثم بنومه لان إثمه به خارج لالدائه (قوله كان على صراحتة) قد يؤيد ذلك أنه حينئذ كترجمة  
الطلاق بل اولى بل قضية كونه كالتريجة انه صريح فى حق من ليس من القوم المذكورين ايضا إذا عرف هذه

ونفذ تصرفاته له وعليه  
الدال عليه إجماع الصحابة  
رضى الله عنهم على مؤاخذته  
بالقذف من باب خطاب  
الوضع وهو ربط الاحكام  
بالاسباب تغليظا عليه  
لتعديه وألحق ماله بما عليه  
طاردا للباب وبه يندفع  
ما لبعضهم هنا من إيراد  
النائم والمجنون على أن  
خطاب الوضع قد لا يعمها  
ككون القتل سببا للقصاص  
والنهى لا تقربو الصلاة  
وأتم سكارى لمن فى أوائل  
النشوة لبقاء عقله فليس من  
محل الخلاف بخلاف من  
زال عقله سواء أصار رزقا  
مطروحا أم لا ومن أطلق  
عليه التكليف أراد أنه  
بعد صحوه مكلف بقضاء  
ماداته أو أنه يجرى عليه  
أحكام المكلفين وإلا لزم  
صحة نحو صلاته وصومه  
ويعلم بما مر أوائل الصلاة  
أنه لو اتصل جنون لم يتولد  
عن السكر به وقع عليه  
المدة التى ينتهى اليها السكر  
غالبا (ويقع) الطلاق  
(بصريه) وهو ما لا يحتمل  
ظاهره غير الطلاق ومن  
ثم وقع إجماعا واختلف  
المتأخرون فى تالى بالناء  
بمعنى طالق والاوجه أنه إن  
كان من قوم يبدلون الطاء  
تاءوا طردت لغتهم بذلك  
كان على صراحتة

يحت بنحو يبيض الدجاج  
 إن كان من قوم ينطقون  
 بالمشالة في هذا أو نحوه  
 وليس من هذا قول قوم  
 طلقة بفتح اللام لا افعل  
 كذا بل هو لغو كما هو ظاهر  
 كطالق لا افعل كذا بل  
 أولى بخلاف على طلقة  
 لا افعل كذا فان الظاهر  
 انه كناية (بلانية) لا يقع  
 الطلاق من العارف بمدلول  
 لفظه فلا ينافيه ما يأتي انه  
 يشترط قصد لفظ الطلاق  
 لمعناه فلا يكفي قصد حروفه  
 فقط كان لقنه اعجمي  
 لا يعرف مدلوله فقصد  
 لفظه فقط أو مع مدلوله  
 عند أهله وسيعلم من كلامه  
 ان الاكراه يجعل الصريح  
 كناية (وبكناية) وهي  
 ما يحتمل الطلاق وغيره  
 وان كان في بعضها اظهر كما  
 قاله الراعي (مع النية)  
 لا يقع مع قصد حروفه  
 أيضا فان لم ينولم يقع اجماعا  
 سواء الظاهرة المقترن بها  
 قرينة كانت بائن بينونة  
 محرمة لا تحلين لي ابدا  
 وغيرها كاست بزواجي  
 الا ان وقع في جواب  
 دعوى فاقرار به وانما افاد  
 صدقه لا تباع لتصدق  
 صراحته في الوقف لان  
 صراحته لا تنحصر بخلاف

(قوله ولا) أي بان لم يكن من ذلك القوم أو لم يطرد لغتهم بذلك (قوله لان ذلك الخ) علة لمحذوف مفهوم عما  
 قبله أي لا لغو لان الخ (قوله وليس من هذا) أي بما يفيد الطلاق (قوله بخلاف على طلقة) قد يقال ما الوجه في  
 كون على طلقة كناية وعلى الطلاق صريح ويجاب بان كلامه هنا في طلقة بفتح اللام لا بسكونها اه  
 سيد عمر (قول المتن بلانية) فلو قال لم انويه الطلاق لم يقبل وحكي الخطأ في الإجماع ودين فيما  
 بينه وبين الله عز وجل اه معنى (قوله لا يقع الطلاق) متعلق بنية (قوله لا يقع الطلاق) إلى  
 المتن في المعنى وإلى قوله الا ان يجب في النهاية (قوله من العارف) متعلق بقول المتن ويقع بسريحه الخ فقوله  
 انت طالق مثلا فيه ثلاثة أشياء قصد النطق بحروفه وقصد كونه مستعملا في معناه وقصد ايقاع الطلاق به  
 فقصد الايقاع لا يشترط وهو الذي يحتاج اليه في الكناية وقصد اللفظ بالحروف لا بد منه مطلقا  
 واستحضار معناه شرط ايضا فالشرط قصدان ينطق باللفظ مستعملا في معناه اه كرى (قوله كان لقنه  
 الخ) أي لفظ الطلاق وكان صرفه العارف بمدلوله عن معناه واستعمله في معنى آخر على ما فيه من التفصيل اه  
 رشدي (قوله وسيعلم الخ) عبارة المعنى نعم المسكرة اذا نوى مع الصريح الوقوع وقع والا فلا اه (قوله وان  
 كان في بعضها اظهر) أي فلا بد من الظهور في كلا المعنيين بخلاف الصريح فان ظاهره ليس الا الطلاق  
 واحتمال غيره ضعيف كلفظ الطلاق اذا خوطبت به الزوجة فان الظاهر منه هو الفراق واما احتمال  
 الطلاق من الوثائق فضعيف اه رشدي (قوله ومع قصد حروفه الخ) ان حمل على ظاهره ليخرج صدورها  
 من النائم فليس فيه كبير فائدة بل هو مستغنى عنه وان حمل على قصد حروفه ومعناه كما يدل عليه السياق فهو  
 حينئذ يقتضي تعدد القصد فيها وكلام المعنى مصرح به فليحذر ولتأمل الفرق بينهما اه سيد عمر وقد يقال  
 ان قصد اللفظ لمعناه لاخراج العجمي اذا قلن دال الطلاق وهو لا يعرف معناه وقصد الايقاع في الكناية  
 لاخراج من لم يقصده سواء قصد الاخبار بالفراق أو لا وسواء استحضر مع معنى الفراق معنى آخر أو لا ثم  
 قوله وكلام المعنى الخ وكذا كلام الشارح والنهاية فيما يأتي صريح فيه وتقدم عن الكرى ايضاح تام يندفع  
 به الا وهام (قوله سواء الظاهرة الخ) وفاقا للنهاية والمعنى (قوله سواء الظاهرة) عبارة الروض مع شرحه  
 فرع لا يلحق الكناية الصريح سؤال المرأة الطلاق ولا قرينة من غصب ونحوه لانه قد يقصد خلاف  
 ما تشعر به القرينة واللفظ في نفسه محتمل ولا يلحقها به مواطاة كالتواطؤ على جعل قوله انت على حرام  
 كطقتك كان قال متى قلت لامرأتى انت على حرام فأتى اريد به الطلاق ثم قال لها انت على حرام فلا يكون صريحا  
 بل يكون ابتداء لاحتمال تغيير نيته اه (قوله الا ان وقع في جواب دعوى) هل شرطها كونها عند حاكم سم  
 اقول الظاهر انه لا يشترط حتى لو ادعت عليه امرأة بانه زوجها لتطلب نفقتها مثلا عند غير حاكم فقال لست  
 بمزوجتي كان اقرارا بالطلاق فيؤاخذ به عند القاضي اه ع ش (قوله فاقرار به) ويترتب عليه  
 وقوع الطلاق ظاهر او اما باطنا فان كان صادقا حرمت عليه والا فلا ما ينو الطلاق به اه ع ش (قوله  
 وانما افاد الخ) جواب سؤال ظاهر البيان (قوله صدقة) هو بالنصب اه سم (قوله لان صراحته الخ)  
 يتأمل اه سم أي في تقريره (قوله بخلاف لا تباع) الاولى صدقة لا تباع (قوله وقد يؤخذ من ذلك)  
 أي قول المتن مع النية ما بحثه الخ عبارة النهاية وما بحثه ابن الرفعة وافرعه جمع من عدم نفوذ طلاق السكران  
 بالكناية لتوقفها الخ مردود كما اقتضاه اطلاقهم بان الصريح يعتبر فيه قصد لفظه لمعناه الخ والقلب الى  
 ما قاله ابن الرفعة اميل اه سيد عمر (قوله لتوقفه) أي الطلاق بالكناية (قوله السابق) أي في شرح  
 الا السكران (قوله ولك ان تقول الخ) وايضا فهو مؤاخذ باقراره فاذا اقر انه نوى اخذناه او قنعنا عليه

اللغة كان الترجمة صريح لمن احسن العربية كما يأتي بشموله للعربي (قوله الا ان وقع في جواب دعوى)  
 هل شرطها كونها عند الحاكم (قوله صدقة) هو بالنصب (قوله لان صراحته الخ) يتأمل (قوله  
 ولك ان تقول الخ) وايضا فهو مؤاخذ باقراره فاذا اقر انه نوى اخذناه او قنعنا عليه (قوله)

الطلاق وايضا فينبوثة الى اخره يأتي في غير الطلاق كالفسخ بخلاف لا تباع لا يأتي في غير الوقف وقد يؤخذ من ذلك ما بحثه ابن الرفعة ان  
 السكران لا ينفذ طلاقه به لتوقفه على النية وهي مستحيلة منه فحفل نفوذ تصرفه السابق انما هو بالصراحات فقط ولك ان تقول شرط الصريح ايضا

قصد لفظه مطلقا او لعناه كاتقرر والسكران يستحيل عليه قصد ذلك ايضا فكما وقعوه به ولم ينظروا ذلك فكذا هي وكونها يشترط فيها قصدان وفيه قصد واحد لا يؤثر لان الماحظ ان التعليل عليه يقتضي الوقوع عليه بالصریح من غير قصد وهذا بعينه وجوده فيها فاتجه لإطلاقهم لا بماجته وان أقروه إلا أن يجاب بأن (٦) الصریح موقع ظاهر بمجرد لفظه من غير استئصال ولا تحقّق قصد بخلاف الكناية لا بدفیهما من

تحقق قصد فافتراقا وشرط وقوعه بصریح او كناية رفع صوته بحيث يسمع نفسه لو كان صحيح السمع ولا عارض ولا يقع بغير لفظ عند أكثر العلماء ورأى مالك رضي الله عنه وقوع النفساني (تنبيه) اطلقوا في لست بزوجتي الذي ليست في جواب دعوى انه كناية فشمّل ان فعلت كذا فلست بزوجتي وعليه فان نوى معنى فانت طالق الذي هو إنشاء الطلاق عند وجود المعلق عليه وقع وإلا فلا ويوجه بان نفي الزوجية في هذا التركيب قدر اذ به النفي المترتب على الانشاء الذي نواه وقدير اذ به نفي بعض آثار الزوجية كترك انفاقها او وطئها فاحتاج لنية الايقاع ومثله إن فعلت كذا ما أنت لي بـ زوجة او ما تكونين لي زوجة لاحتماله لذنيك والفرق ان هذا اشتهر في إرادة الطلاق بحيث لا تفهم العامة منه إلا ذلك بخلاف الاول مجرد دعوى على ان قائله غفل عما يأتي ان الاشتهار ليس له دخل إلا على الضعيف الآتي ثم رأيت البلقيني أقي في ان

الطلاق اه سم وسياق مثله عن الرشیدی وعش (قوله قصد لفظه الخ) قد يقال المراد بهذا الشرط عدم الصارف لاحقية القصد فلا دليل فيه لما ذكره ولا وجه للايقاع عليه بالكناية لم يقر بأنه نوى وهو مراد ابن الرفعة سم وقوله المراد بهذا الشرط الخ لا يخلو عن شيء فانه لو كان المراد ما ذكره لنفذ طلاق الانجعي الملقن إذ لم يعرف معناه ولم يرد به غيره إذ لا صارف حينئذ وايضا فكلما هم صریح في ان المراد حقيقة القصد كما يظهر بمراجعته والتأمل اه سيد عمر (قوله مطلقا او لعناه) اقتصر النهاية والمغنى على الثاني (قوله فكما وقعوه) اي طلاق السكران اي الصریح وقوله لذلك اي للاستحالة (قوله فكذا هي) اي الكناية فيقع بها من غير قصد للفظ لعناه ولكن لا بد من النية بان يخبر عن نفسه انه نوى سواء أخبر في حال السكر أو بعده اه عش عبارة الرشیدی ومعلوم أن الصورة أنه أخبر بأنه نوى اما في حال سكره او بعده كما هو شأن الحكم بالوقوع بالكنايات وحينئذ فانما وقعنا عليه الطلاق باقراره اه (قوله ويشترط فيها) اي الكناية وقوله وفيه اي الصریح (قوله فاتجه لإطلاقهم) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله وشرط وقوعه) إلى قوله وراى مالك في النهاية وكذا في المغنى لا قوله عند أكثر العلماء (قوله لو كان صحيح السمع) يشمل حد بد السمع فهل يعتبر او المدار كما في المغنى على المعتدل محل تأمل اه سيد عمر ويظهر الاول وان قيد الاعتدال في المغنى احترازا عن نقل السمع فقط لاعتداله ايضا والله اعلم (قوله وقوع النفساني) اي الوقوع بذنبه بان يضمر في نفسه معنى انت طالق او طلقك اما ما يخبر بالنفس عند المشاجرة او التضرير منها او غير ذلك من العزم على انه لا بد من تطلقه لها فلا يقع به طلاق اصلا اه عش (قوله تنبيه اطلقوا الخ) اقول ينبغي التأمل فيما ذكر في اول هذا التنبيه وما نقله عن البلقيني مع ما يأتي عن افتاء ابن الصلاح في شرح قول المصنف والاعتناق كناية طلاق وعكسه في ان غبت عنها سنة اه سم اي فانه اطلق كونه اقرارا في الظاهر بزوال الزوجية بعد غيبته سنة (قوله وعليه الخ) اي الشمول (قوله عند الخ) متعلق بقوله معنى (قوله ويوجه) اي الشمول (قوله في هذا التركيب) وهو ان فعالت كذا فلست بزوجتي (قوله النفي) أي نفي الزوجية (قوله ومثله) أي هذا التركيب (قوله لذنيك) أي نفي الزوجية ونفي بعض آثارها (قوله ان هذا) اي ان فعلت كذا فلست بزوجتي وقوله لإلا ذلك اي الطلاق فيصير صريحا وقوله بخلاف الاول اي قوله لست بزوجتي الذي ليس في جواب دعوى اي يحتمل لذنيك فهو كناية اه كردى (قوله مجرد دعوى) خبر قوله والفرق (قوله على ان قائله) اي الفرق المذكور (قوله عما يأتي) اي في قول المصنف فلت الاصح انه كناية وقوله على الضعيف الآتي اي قبيل ذلك (قوله او انه يطلقها) عطف على قوله انها طالق عند الخ اي ان الزوج يطلقها عند حصول الشكوى اه كردى (قوله فان نوى الفورية) أي أنه يطلقها عقب حصول الشكوى (قوله ففانت طلقت الخ) انظر ما وجهه فان الظاهر ان التطايق على الاحتمال الثاني مجرد عدل يلزم الوفاء به ثم رأيت قول الشارح الآتي والصواب الخ (قوله إلا بالياس) اي يموت احدهما اه كردى (قوله وبه) اي افتاء البلقيني وقوله كالذي الخ اي مامر اول التنبيه (قوله في فماتصلحين الخ) اي في ان فعلت كذا فمات الخ (قوله باطلاق الحنث) اي سواء نوى الطلاق او لا (قوله قول شيخه) اي شيخ البلقيني (قوله نعم نقل عنهما) اي عن البلقيني وشيخه اه كردى (قوله

قصد لفظه الخ) قد يقال المراد بهذا الشرط عدم الصارف لاحقية القصد فلا دليل فيه لما ذكره ولا وجه للايقاع عليه بالكناية لم يقر بأنه نوى وهو مراد ابن الرفعة (قوله تنبيه اطلقوا الخ) اقول ينبغي التأمل فيما ذكر في اول هذا التنبيه وما نقله عن البلقيني مع ما يأتي عن افتاء ابن الصلاح في شرح قول المصنف

شكاني اخوك لست لي بـ زوجة بانه ان قصد أنها طالق عند حصول الشكوى طلقت أو أنه يطلقها في فان نوى الفورية ففانت طلقت والام تطلق إلا بالياس انتهى ملخصا وهو صریح فيما ذكرته أنه كناية وبه كالذي قبله تبين وهم افتاء بعضهم في فماتصلحين له زوجة باطلاق الحنث والصواب قول شيخه الفتى ان نوى الطلاق طلقت وإلا فلا كلفت بزوجتي نعم نقل عنهما

في ما عا د زوج باقى يكون زوجها انها ما اطلقا الحنث كما اطلقه الثاني في ما عا د تكون نيزلى بروجوه والذى يتجه انه كناية لان لفظ عا د وقعت زائدة  
ومر في هذه بدونها انها كناية واما زعم ان زيادة عا د توجب الصراحة فلا يخفى بعده بل (V) شذوذ عجيب قول الفتى ما عا د يكون

زوجا لها معناه ان بقى لها

زوجا ه فتامله (وصريحه  
الطلاق) اى ما اشتق منه  
اجماعا (وكذا) الخلع  
والمفاداة وما اشتق منهما  
على ما مر فيهما ولو قال  
خالعتك على مذهب احمد  
ووجدت شروط الخلع  
الذى يكون فسخاها عنده  
لم يكن ذلك قرينة صارفة  
لصراحة الخلع في الطلاق  
عندنا خلافا لمن وهم فيه  
وفارق ما ياتى في انت طالق  
وهو يحلها من وثاق بانه  
استعمل اللفظ حيثند في  
معناه اللغوى فلم يصرفه عن  
مدلوله بالكية بخلافه هنا  
فهو كانت طالق طلاقا  
لا يقع فعلم ان القرينة  
المخالفة لو وضع اللفظ لغو  
كقوله لموطوءته انت  
طالق طلاقا باثنا تملكين  
به نفسك فانه مع ذلك يقع  
رجعيا ولا نظر لقوله باثنا  
الى اخره لمخالفته لموضوع  
الصيغة من كل وجه على أن  
قوله على مذهب احمد غير  
قرينة اذ الفسخ والطلاق  
متحدان في أن كلا فيه حل  
قيد العصمة وترتب عدم  
نحو نقص العدد وسقوط  
المهر قبل الوطء على الفسخ  
فقط لا ينافى ذلك لانه امر  
خارج عن المدلول وكذا  
(الفراق والسراح) بفتح  
السين اى ما اشتق منهما

في ما عا د زوج بقى الخ) أى فيما لو حلف بالثلاث ما عا د زوج الخ كما ياتى في أدوات التعليق ما يصرح به اه  
كردى عبارة الشارح هناك ولو حلف بالثلاث ان زوج يشته ما عا د يكون لها زوجا ولم يطلق الزوج عقب  
حلته وقعت خلافا لمن اطلق وقوعهن محتجا بان معناه ان بقى لها زوجا لان هذا المعنى لا ينافى ما ذكرته بل  
يؤيده محل ذلك ان اراد انتفاء نكاحه بان يطلقها والا فلا اخذ من قولهم في لست بزوجهى انه كناية  
ويجوز ذلك في ان فعلت كذا ما تصحيح او تعودين لى زوجة اه (قوله كما اطلقه) اى الحنث الثاني اى الشيخ  
اه كرى (قوله والذى يتجه الخ) انظر ما وجهه ولعله ان المعنى فيه ان نوى بما ذكر الحلف انه لا يبق  
بنته مع زوجها بل يكون سببا في طلاقها اه ع ش وقد مر انفا عن الشارح ما يفيد ما يقرب منه (قوله  
وقعت زائدة) الاولى التذكير (قوله وم) اى انفا قيل قوله والفرق الخ (قوله في هذه) اى ما عا د تكون نيزلى  
بزوجة ولم تعرض للى قبلها لانه سيصرح في الادوات بانها كناية ايضا (قوله بدونها) اى لفظه  
عا د (قوله معناه ان بقى لها زوجا) اى فعلى هذا المعنى يقع مطلقا كما ياتى في مبحث الادوات اه كرى (قوله  
اه) اى قول الفتى (قوله اى ما) الى قوله ولو قال خالعتك في النهاية والمعنى (قوله اى ما اشتق منه) اى او  
نفسه او وقعت عليك الطلاق ونحوه مما ياتى اه رشيدى (قوله الخلع والمفاداة وما اشتق الخ) قد  
يوهم ان المصدر فيهما من الصريح وواضح انه ليس كذلك فينبغي ان يقول وكذا ما اشتق من الخلع  
والمفاداة اه سيد عمر وقوله وواضح انه الخ في اطلاقه نظر اخذ اماما عن الرشيدى ومن قول الشارح  
الاقى ولللفظ الطلاق وما اشتق منه اه ثلثة تاتى نظائر هاتى البقية ثم قال عطف على قول المتن كطقتك ما نصه  
وا وقعت عليك طلفة او الطلاق وكذا وضعت عليك طلفة او الطلاق على الاوجه وعلى الطلاق الخ فافاد ان  
نظائر هذه الصيغ من الخلع والمفاداة مثلها (قوله على ما مر الخ) اى في باب الخلع (قوله ولو قال خالعتك الخ)  
اى من غير تقليد صحيح لاحمد سم على حج اه ع ش (قوله صارفة الخ) اى الى الكناية (قوله ما ياتى) اى في  
شرح وترجمة الطلاق الخ من انه يخرج عن الصريح الى الكناية (قوله بانه) اى الزوج استعمل اللفظ وهو  
انت طالق حيثند اى وقت حلها من الوثاق في معناه اللغوى وهو اطلاقها من الوثاق (قوله بخلافه هنا) قد  
يمنع انه هنا خرج عن مدلوله بالكية اذ الفسخ حل للعصمة اه سم اقول والى ذلك المنع اشار الشارح  
الانية (قوله فهو) اى خالعتك على مذهب احمد (قوله كانت طالق) فيه نظر بل بينهما فرق اه سم  
(قوله لموطوءته انت طالق الخ) قد يقال انما لم يحكم فيما ذكر بالبنوة لقيام الدليل على انها انما  
تحصل شرعا باحد ثلاثة طرق اما بطلاق قبل الدخول او بعوض او مع استيفاء العدد فلا يكون قوله المذكور  
وصفه الطلاق الذى لا يكون باثنا في الشريعة بالبنوة مغير للحكم الشرعى اه سيد عمر (قوله اذ الفسخ  
والطلاق متحدان الخ) تقدم ان الخلع ان اريد به الطلاق فهو طلاق جزما والا فهو محل القولين  
طلاق او فسخ فلو كانا متحدين معنى فما موقع ذلك فليتأمل اه سيد عمر (قوله وترتب الخ) جواب  
سؤال ظاهر البيان (قوله وسقوط المهر) عطف على عدم نحو الخ (قوله قبل الوطء) متعلق بسقوط الخ  
وقوله على الفسخ متعلق بترتب الخ (قوله لانه امر خارج الخ) خروجه عنه لا يمنع صرف القرينة الحل الى  
ماله ذلك الخارج اه سم (قوله بفتح السين) الى قوله وطالق بعد ان فعلت الخ في النهاية (قوله اى ما اشتق  
منهما) فيه نظير ما مر عن الرشيدى (قوله فيه) اى القران (قوله والحق ما لم يشكر الخ) لم يذكر وجه  
الالحاق اه ع ش (قوله وما لم يرد الخ) اى والحق ما لم يرد الخ (قوله ومحل هذين) اى الفراق  
والاعتاق كناية طلاق وعكسه في ان غبت عنها سنة (قوله ولو قال خالعتك الخ) اى من غير تقليد صحيح  
لاحمد (قوله بخلافه هنا) قد يمنع انه هنا خرج عن مدلوله بالكية اذ الفسخ حل للعصمة (قوله فهو كانت  
طالق الخ) فيه نظر بل بينهما فرق (قوله لانه امر خارج عن المدلول) خروجه عنه لا يمنع صرف القرينة الحل

(على المشهور) لاشتغالهما معنى الطلاق وورودهما في القرآن مع تكرر الفراق فيه والحق ما لم يشكر بما تكرر وما لم يرد من المشتقات بما  
ورد لانه بمعناه قال في الاستدكار عن ابن خيران ومحل هذين فيمن عرف صراحتهما ما من لم يعرف الا الطلاق فهو الصريح في حقه فقط

قال الأذرعى وهو ظاهر لا يتجه غيره إذا علم أن ذلك مما يخفى عليه اه وهو متجه في نحو أعجمى لا يدرى مدلول ذلك ولم يخاطأ أهله مدة يظن بها كذبه وإلا لافجه بالصرحة لا يؤثر فيها (أ) يأتى أن الجهل بالحكم لا يؤثروا إن عذبه وذكروا بالوردى أن العبرة في الكفار بالصرح

والكنية عندهم لا عندنا  
لأننا نعتبر اعتقادهم في  
عقودهم فكذا في طلاقهم  
ومحله إن لم يترفعوا إليها  
كما مر بما فيه قبيل فصل  
اسلم وتحت أكثر من أربع  
وللفظ الطلاق وما اشق  
منه أمثلة تأتي نظائرها في  
البقية (كطلاقك) وطلقت  
منه بعد أن قيل له طلقها  
ومنها بعد طلق نفسك  
وكطلقت هنا الطلاق لازم  
لى وطالن بعد أن فعلت  
كذا فزوجتك طالق ويأتى  
قريباً ما يعلم منه الفرق بين  
هذا وأنت واحدة بخلاف  
طالق فقط وأطلقت فقط  
ابتداء فإنه لا يقع به شيء  
وإن نواه كإفلاعه عن قطع  
الغفال وإقراه أى لأنه لم  
تسبق قرينة لفظية تربط  
الطلاق بها (وأنت) طالق  
لكنه صريح في طلاق واحدة  
فقط كانت كل طالق أو  
نصف طالق وأنت طالق  
وإن قال ثلاثاً على سائر  
المذاهب فيقعن وفاقالابن  
الصباغ وغيره وخلافاً  
للقاضى أبى الطيب ولا نظير  
لكونه لا يقع على سائر  
المذاهب لأن منها من يمنع  
وقوع الثلاث جملة لأن  
قائله لا يريدون به إلا  
المبالغة في الإيقاع ومن  
ثم لو قصد أحد التعليق

والسراح أى صراحتهما (قوله إذا علم) ببناء المفعول (قوله وهو متجه) أى كل من قول الاستدكار وقول  
الأذرعى اه ع ش (قوله مدلول ذلك) أى ما ذكر من الفرق والسراح (قوله أهله) أى من يستعمل  
الفرق والسراح كالطلاق (قوله وإلا لافجه الخ) ظاهره أنه يؤخذ به باطناً ولو قيل بعدم المأخذة به باطناً  
لم يبعد لأنه لم يقصد وقوع الطلاق أصلاً فكان كالأعجمى الذى لا يعرف له معنى اه ع ش وقوله ولو قيل الخ  
ظاهر لا يحيد عنه (قوله لا يؤثر فيها) أى الصراحة يعنى لا يخرج الصيغة من الصراحة إلى الكناية (قوله ومحله  
الخ) كذا في النهاية وفيه وقفة ظاهرة وسكت المعنى على إطلاقها ووردى فقال وظاهر كلامهم أنه لا فرق في  
ذلك بين المسلم والكافر والظاهر ما قاله الماوردى أن ما كان عند المشرى صريحاً في الطلاق أجرى عليه حكم  
الصريح وإن كان كناية عندنا وما كان عندهم كناية أجرى عليه حكم الكناية وإن كان صريحاً عندنا لا نأخذ  
عقودهم في شركهم فكذا إطلاقهم اه وهو وجه (قوله إن لم يترفعوا إليها) أى إلى حاكمنا وأما المفتى  
فيجب أن العبرة بما يعتقدون أنه صريح أو كناية اه ع ش (قوله في البقية) أى في الفرق والسراح والخلع  
والمفاداة (قوله وطلقت منه الخ) سيأتى قبيل قول المصنف والاعتقاد كناية أن صراحة هذا ضعيف فيقبل  
الصرف بالنية (قوله منه بعد أن قيل له الخ) الضمير أن الزوج بقريته ما بعده اه رشيدى (قوله بعد أن  
قيل له طلقها) فإن لم يسبق طلب لم يكن قوله طلق بغير ذكر مفعول صريحاً ولا كناية كما يأتى وظاهره وإن  
سبق مشاجرة بين الزوجين اه ع ش (قوله طلقها) أى ونحو كهل هى طالق أو طلقته (قوله ومنها) عطف  
على منه (قوله الطلاق لازم لى) أى ولو ابتداء كاهو صريح صنيع الروض والمعنى ويفيده كلام الشارح الآتى  
في شرح باطالق (قوله وطالن) عطف على قوله وطلقت الخ ويحتمل على قوله الطلاق الخ وقوله بعد أن الخ  
راجع لقوله وطالن فقط أخذاً بما بعده ومما مر عن الروض والمعنى (قوله ويأتى قريباً الخ) أى في شرح ودعنى  
(قوله بين هذا) أى قوله طالن بعد أن فعلت الخ (قوله بخلاف طالق فقط) أى بدون ذكر المبتدأ وحروف  
النداء وقوله وطلقت فقط أى بدون ذكر المفعول اه معنى (قوله وإن نواه) أى الزوجة وكذا ضمير قوله  
بها الآتى (قوله صريح في طلاق) أى فان توى أكثر منها وقع ما نواه اه ع ش (قوله وإن قال ثلاثاً الخ) ليس  
بغاية (قوله لأن منها) أى سائر المذاهب علة لقوله لا يقع الخ وقوله لأن قائله الخ أى لفظ على سائر المذاهب  
علة لقوله لا نظير الخ وقوله إلا المبالغة في الإيقاع أى شدة العناية بتنجيز الطلاق (قوله عليها) أى على سائر  
المذاهب المعتمدة اه ع ش (قوله قبل منه) أى فلا يقع شيء أصلاً حيث كان من المذاهب من لا يقول بوقوعه  
لأن المعنى أن اتفقت المذاهب على وقوع الطلاق ثلاثاً عليك فانت طالق ثلاثاً اه ع ش (قوله كما يأتى) أى  
في أوائل فصل تعدد الطلاق (قول المتن ومطلقة) عطف على طالق (قوله بتشديد) إلى قوله وعلوه في النهاية  
وكذا في المفتى لا أقوله لا أقول الخ (قوله بتشديد اللام) أى المفتوحة ولو قال أنت مطلقة بكسر اللام من طلق  
بالتشديد كان كناية طلاق في حق النجوى وغيره كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى لأن الزوج محل التطبيق وقد  
أضافه إلى غير محله فلا بد في وقوعه من صرفه بالنية إلى محله فصار كالمالك قال أنا مالك طالق اه نهاية قال ع ش  
قوله كما لو قال أنا الخ هو كناية (فزع) وقع السعال عن قال لزوجه إن كان الطلاق بيدك طلقني فقالت  
له أنت طالق هل هو صريح أو كناية واجبا عنه بأنه لا صريح ولا كناية لأن العصمة بيده فلا تملكها هي  
قوله ذلك اه (قوله على الطلاق) أى فانه صريح وإن لم يذكر المحلوف عليه وفي سم على حج أى  
أن اقتصر عليه وقع في الحال كقوله أنت طالق وإن قيده هل ولو نية كان أراد أن يخلف على شيء فلما

إلى ما ههنا ذلك الخارج (قوله وعلى الطلاق) إن اقتصر عليه وقع في الحال كقوله أنت طالق وإن قيده هل  
ولو نية كان أراد أن يخلف على شيء فلما قال على الطلاق بدله واتى عن الحالف كفى مسألة الاستثناء اعتبر

عليه قبل منه كما يأتى (ومطلقة) بتشديد اللام ومفارقة ومسرحة (ويطالق) لمن ليس اسمها ذلك كما سيذكره يوم مقارفة  
قَالَ  
ويامسرحة وأوقعت عليك طلاقاً وكذا وضعت عليك طلاقاً أو الطلاق على الأوجه وعلى الطلاق خلافاً لكثيرين

قال على الطلاق بداله واشئ عن الحلف كما في مسألة الاستثناء اعتبر وجود الصفة فلو قال على الطلاق لا افعل كذا لم يحث إلا بالفعل أو لا فعله لم يحث إلا بالترك مراه وسندكر في فصل قال طلقك بعد قول المصنف ولو اراد أن يقول أنت طالق ما يفيد عدم الوقوع اه عرش وقال السيد عمر بعد ذكر كلام سم المذكور اقول قول المحشى لم يحث إلا بالترك لم يبين انه يحث بمعنى زمن يمكن فيه الفعل أو لا يحث إلا بالباس والظاهر الثاني ثم رأيت في قول الشارح الاتي قبيل فصل لوعلق بحمل الخ ما يقتضى ما استظهر ته اه (قوله وعلى الطلاق) بخلاف طلاقك على فكناية وفارق على الطلاق باحتمال طلاقك فرض على مع عدم اشتهاه بخلاف على الطلاق اه معنى (قوله) وكذا قوله الطلاق يلزمى الخ) إذا خلا عن التعليق اه نهاية قال عرش قوله إذا خلا عن التعليق ظاهره انه ان اشتمل على التعليق كان دخالت الدار فالطلاق لازم لى لا يكون صريحا وهو ظاهر لانه يمين والايمان لا تعلق اه وهذا مخالف لما مر انفعاع سم عن مروا بما يوافق قول الرشيدى مانصه كانه اشار به اى بقوله إذا خلا الخ الى ان شرط الحنث به حالان لا يعلقه بشئ فان علمته اى حلف به على شئ كان قال على الطلاق او قال الطلاق يلزمى لا افعل او لا فعلن كذا فلا يقع عليه ابو وجود الصفة كما هو واضح اه وعلى هذا فقول الشارح الاتي لا افعل كذا الرجوع لما بعدو كذا الخ ليس بقيد وهو صريح صنيع الروض والمعنى كما اشترنا اليه (قوله او واجب على الخ) لا فرض على نهاية ومعنى وروض اى فليس بصريح ولكنه كناية عرش (قوله لغو) حيث لانية اه نهاية (قوله) في نظير ذلك اى نظير الطلاق يلزمى الخ وبالطلاق الخ (قوله الاتي في النذر) عبارة ته في باب النذر ومنه العتق يلزمى او يلزمى عتق عبدى فلان او العتق لا افعل او لا فعلن كذا فان لم ينو التعليق فلعغو وان نواه تخير ثم ان اختار العتق او عتق العين الخ اجزاء مطلقا او الكفارة واراد عتقه عنها اعتبر فيه صفة الاجزاء ولو قال ان فعلت فعبدى حر ففعله عتق قطعاه سم (قوله) وعند تأمل الخ) ظرف ليعلم الاتي اه كرى (قوله ثم) اى في النذر (قوله بمن بحث الخ) مرانفا عن النهاية ما يوافق (قوله) يكون حكمه كالعتق الخ) اى في عدم التعيين واجزاء الكفارة (قوله) كما تقرر) اى انفا في قوله ان العتق لا يحلف به

وجود الصفة فلو قال على الطلاق لا افعل كذا لم يحث إلا بالفعل أو لا فعله لم يحث إلا بالترك مر (قوله) لكنهم في نظير ذلك الاتي في النذر الخ) عبارة ته في باب النذر ومنه العتق يلزمى او يلزمى عتق عبدى فلان او العتق لا افعل او لا فعلن كذا فان لم ينو التعليق فلعغو وان نواه تخير ثم ان اختار العتق او عتق العين الخ اجزاء مطلقا او الكفارة واراد عتقه عنها اعتبر فيه صفة الاجزاء او لو قال ان فعلت فعبدى حر ففعله عتق قطعاه وقوله العتق او عتق قى فلان او العتق يلزمى ما فعلت كذا لغو لانه لا تعليق فيه ولا التزام الخ اه وقدهو يحتمل التعليق قوله وقدهو كذا مخطو وظاهر انه سقط من قلبه يقال بين قدو هو اى ان كنت فعلت كذا الزمنى عتقه في فتاوى السبوطى مسألة رجل طلق امراته واحدة ثم خرج من عندها فلقبه شخص قتال ما فعلت بزواجك فقال طلقتهما سبعين فهل يقع عليه الثلاث الجواب نعم يقع عليه الثلاث مؤاخذه له باقراره (مسألة) رجل قال لزوجته الطلاق يلزمى ثلاثا ان اذيتنى يكون سبب الفراق بينى وبينك فاختلست له نصف فضة فما يقع عليه الجواب يطلقها حينئذ طلقة فبهر من حلفه فان لم يفعل وقع عليه الثلاث (مسألة) شاهد حلف بالطلاق لا يكتب مع فلان في ورقة وسم شهادة فكتب الخالف او لا ثم كتب الاخر الجواب ان لم يكن اصل الورقة مكتوبة بخط المحلوف عليه ولا كان بينه وبينه في هذه الواقعة تواطؤ ولا علمه انه يكتب فيها لم يحث والاحتث (مسألة) فيمن قال لزوجته تكونى طالقاهل تطلق ام لا لاحتمال هذا اللفظ الحال والاستقبال وهل هو صريح او كناية وإذا قلتم بعدم وقوعه في الحال فتى يقع بمعنى لحظة ام لا يقع اصلا لان الوقت مبهم الجواب الظاهر ان هذا اللفظ كناية فاراد به وقوع الطلاق في الحال طلقت او التعليق احتاج الى ذكر المعلق عليه ولا فهو وعد لا يقع به شئ ثم بحث باحث في المسئلة الاخيرة فقال الكناية ما احتمل الطلاق وغيره وهذا ليس كذلك فقلت بل هو كذلك لانه يحتمل انشاء الطلاق

وكذا قوله الطلاق يلزمى  
أو طلاقك لازم لى أو  
واجب على لا افعل كذا  
على المنقول المعتمد كذا  
أطلقوه كما اطلقوا أن  
بالطلاق أو والطلاق لا  
أفعل أو ما فعلت كذا  
لغو وعلوه بان الطلاق لا  
يحلف به لكنهم في نظير  
ذلك الاتي في النذر وهو  
العتق يلزمى أو والعتق  
لا أفعل أو ما فعلت كذا  
ذكر واما قد يخالف ما هنا  
وعند تأمل ما يأتى ثم ان  
العتق لا يحلف به إلا عند  
التعليق او الالتزام أو نية  
أحدهما يعلم أنه لا مخالفة  
فنامله ولا تغتر بمن بحث  
جريان ما هنا كذا يلزم  
عليه ان الطلاق يلزمى لا  
أفعل كذا يكون حكمه  
كالعتق يلزمى لا افعل كذا  
وليس كذلك ويفرق بان  
العتق عهد الحلف به كما تقرر

فلم يتعين واجزأت الكفاية عنه بخلاف الملاق لم يعهد الخاف به وإنما المعمود فيه إيقاعه منجز أو عند المعلق به فلم يجز عنه غيره ولو جمع بين  
الفاظ الصريح الثلاثة ثبوت التاكيد لم يتكرر (١٠) وكذا في الكناية كما رجحه الزركشي وما في الروضة عن شريح من خلافه يحمل على

ماذا نوى الاستئناف أو  
اطلق (فرع) يقع من  
كثير على الطلاق من فرسي  
أو سبقي مثلاً وحكمه كما يعلم  
بما يأتي في قوله من وثاق أنه  
ظاهر كناية وباطنا  
صريح ما لم ينو من فرسي قبل  
فراغ لفظ اليمين فحينئذ  
يكون كناية تتوقف على  
النية سواء في ذلك العامى  
وغيره وهذا أصوب من افتاء  
غير واحد بالطلاق عدم وقوع  
كانت طالق من العمل ويرد  
بان هذا مقيد بما قلناه أيضاً  
على أن الأذرعى بحث فيمن  
لا تعمل كمنبت نيل أنه يقع  
وكالتعليق بالمحال ويرد  
بان شرط التعليق ما ذكرناه  
من نيته قبل فراغ لفظه فهو  
مما قلناه وفي الروضة عن  
المتولى وأقره ما حاصله في  
انت طالق من وثاق إنما  
يخرج عن الصريح إلى  
الكناية في ظاهر الحكم أما  
فيما بينه وبين الله تعالى فلا  
بدان يعزم على الاتيان  
بالزيادة قبل فراغ طالق  
حينئذ أن نوى الإيقاع به  
وقع وإلا فلا بخلاف ما إذا  
بدت له تلك الزيادة بعد  
الفراغ فإنه يقع مطلقاً وكذلك  
نية الزيادة في التدين لا بدان  
توجد قبل فراغ طالق أيضاً  
ويأتي في الاستئناف ما يوافق  
ذلك وفي الأنوار لو قال  
نسائي طوالت وأراد أقاربه  
لم تطلق زوجته ويتعين  
حملة على الباطن أما في الظاهر

إلا عند التعليق الخ (قوله فلم يتعين) أى العتق (قوله فلم يجز عنه) أى عن الطلاق (قوله ولو جمع بين  
الفاظ الخ) كان يقول أنت طالق مفارقة مسرحة بلا عطف وأما مع العطف فلا يبعد أنه كترار طالق  
مع العطف فليراجع (قوله الثلاثة) أى السابقة في المتن (قوله وحكمه كما يعلم بما يأتي في قوله من وثاق  
الخ) حاصله أنه إذا قصد هذه الزيادة قبل الفراغ من صيغة الطلاق كانت أى اعنى صيغة الطلاق كناية فإن  
نوى بها طلاق زوجته وإلا فلا لأن قصد هذه الزيادة أخرجهما عن الصراحة وإلا لم يقصد بها كذلك  
فالصيغة على صراحتها سم على حجج أه عرش ورشيدى وفي النهاية والمعنى والروض والعباب ما يوافقه  
(قوله بما يأتي) أى أنقاع الروضة (قوله ما لم ينو الخ) قيد للبطوف فقط (قوله من فرسي) أى ونحوه  
(قوله فحينئذ) أى حين إذ قصد نحو من فرسي قبل الفراغ من لفظ اليمين (قوله في ذلك) أى التفصيل  
المذكور وكذا قوله وهذا الخ (قوله ويرد) أى قوله كانت طالق من العمل بان هذا أى عدم الوقوع  
في المقيس عليه مقيد بذلك أى بما إذا قصد اتيان من العمل قبل الفراغ مما قبله ولم ينو به طلاق زوجته  
(قوله أنه يقع) ظاهره مطلقاً (قوله وكالتعليق الخ) عطف على كانت طالق الخ (قوله ويرد الخ) أى  
قوله كالتعليق الخ (قوله من نيته الخ) أى مع عدم نية طلاق زوجته (قوله فحينئذ) أى حين وجود ذلك  
العزم (قوله وقع الخ) أى ظاهر أو باطنا (قوله وإلا) أى وأن لم ينو إيقاع الطلاق وقوله مطلقاً أى نوى  
الإيقاع أو لا (قوله وكذلك نية الزيادة الخ) مكرر مع قوله أما فيما بينه وبين الله الخ (قوله ذلك) أى قوله  
وكذلك نية الزيادة الخ (قوله أنه لا يقبل منه الخ) ينبغى الإمعان قرينة سم على حجج أه عرش (قوله  
وكذا يقال) أى يحمل على الباطن (قوله ذكرها) أى صاحب الأنوار مع ذلك أى نسائي طوالت (قوله

والوعد به فقال إذا قصد الاستقبال فينبغى أن يقع بعدمضى زمن كالمعلق على مضى زمان فقلت لا لأنه لم  
يصرح بالتعليق ولا بد في التعليقات من ذكر المعلق وهو الطلاق والمعلق عليه وهو الفعل أو الزمان مثلاً  
وهنا لم يقع ذكر الزمان المعلق عليه قال هو مذكور في الفعل وهو تكونى فإنه يدل على الحدث والزمان قلت  
دلالة عليهما ليست بالوضع ولا لفظية ولهذا قال النحاة أن الفعل وضع لحدث مقترن بزمان ولم يقولوا أنه وضع  
للحدث والزمان وقد صرح ابن جني في الخصائص بأن الدلالة لا تعرف النحاة ثلاث لفظية وصناعية ومعنوية  
فالاولى كدلالة الفعل على الحدث والثانية كدلالته على الزمان والثالثة كدلالته على انفعال وصرح ابن  
هشام الخضر أوى بان دلالة الأفعال على الزمان ليست لفظية بل هى من باب دلالة التضامن ودلالات التضامن  
والالتزام لا يعمل بها في الطلاق والأقارب ونحوها بل لا يعتمد فيها إلا مدلول اللفظ من حيث الوضع والدلالة  
اللفظية تثبت ما قلناه من هذه الصيغة وعد فان قيل لفظ السؤال تكونى يحذف النون قلت لا فرق فانه  
لغو على تقدير أن يكون لحناً فلا فرق في وقوع الطلاق بين العرب والمحمون بمثل ذلك فان نوى بذلك الأمر  
على حذف اللام أى لتكونى فهو انشاء فتطلق في الحال بلا شك أه (قوله وحكمه كما يعلم بما يأتي في قوله  
من وثاق) عبارة العباب ولو قال أنت طالق من وثاق أو سرحتك إلى موضع كذا وفارقتك في المنزل فكناية  
ظاهر أو يقبل باطنا أن قصد قول هذه الزيادة قبل فراغه أو عبرنى الروض بدل قول فكناية الخ بقوله  
كناية أن قارنه العزم على الزيادة أو توسط لأن بداله بعد فقال من وثاق أى أو نحوه أه (قوله يكون  
كناية الخ) عبارة الروض وقوله أنت طالق من وثاق أو من العمل وصرحتك إلى كذا وفارقتك في المنزل  
كناية أن قارنه العزم على الزيادة أو توسط لأن بداله بعد فقال من وثاق أى أو نحوه أه أى فلا يكون  
كناية بل صريحاً وحاله أنه إذا قصد هذه الزيادة قبل الفراغ من صيغة الطلاق كانت اعنى صيغة الطلاق  
كناية أن نوى بها طلاق زوجته وإلا فلا لأن قصد هذه الزيادة أخرجهما عن الصراحة وأن لم يقصدها  
كذلك فالصيغة على صراحتها (قوله فالوجه أنه لا يقبل الخ) ينبغى الإمعان قرينة

فالوجه أنه لا يقبل منه ذلك وكذا يقال في مسائل كثيرة ذكرها مع ذلك شمر أريت بعضهم أنه لا يقبل بذلك (لأن طلاقاً و) أنت (الطلاق في الأصح) بل



بل هما كنيانان كان فعات كذا فيه طلاقك أو فهو طلاقك كما هو ظاهر لأن المصدر لا يستعمل في اليمين إلا توسعا وكذا أنت طال ترخيم طالق شدو ذامن وجوه واعتماد صراحتهم مردود بأنه يصلح ترخيما لطالب وطالع ولا يخصص إلا للنية وكذا أنت طلقة أو اصف طلقة أو أنت وطلقة أو مع طلقة أو فيها و لك طلقة أو الطلاق عليك والطلاق وعلم مما تقرر وبما مر في ( ١١ ) صيغة النكاح ان الخطأ في الصيغة إذا لم يخل بالمعنى لا يضر كقولها بالاعراب

ومنه ما لو خاطب زوجته بقوله أنتن أو أنتما طالق وان تقول له طلقتي فيقول هي مطلقة فلا يقبل ارادة غيرها لان تقدم سؤالها يصرف اللفظ إليها ومن ثم لولم يتقدم لها ذكر رجوع لنيته في نحو أنت طالق وهي عاتبة وهي طالق وهي حاضرة قال البغوي ولو قال ما كدت ان أطلقك كان اقرارا بالطلاق وكأنه إنما لم ينتظر للقول المرجح عند كثيرين ان نفى كاد ليس اثباتا لانه ضعيف عنده وفاقا لكثيرين أيضا أو رعاية للعرف فان أهله يفهمون منه الاثبات (وترجمة الطلاق) ولو عمن أحسن العربية (بالعجمية) وهي ما عدا العربية (صريح على المذهب) لشهرة استعمالها عندهم في معناها شهرة العربية عند أهلها اما ترجمة الفراق والسراح فكذلك على ما اقتضاه ظاهر أصله واعتمده الأذرعى ونقل عن جمع الجزم به لكن الذي في أصل والروضة عن الامام والرويانى واقراهما انها كناية لبعدها عن الاستعمال

بل هما الى قوله وكأنه انما لم ينظر في النهاية (قوله كنيانان) كذا في المعنى (قوله لان المصدر الخ) هذا ظاهر فيما في المتن اه رشيدى (قوله من وجوه) منها عدم العلية والتاء وعدم النداء اه سم (قوله واعتماد صراحتهم) رجحانها في الروض واقره في شرحه اه سم (قوله بأنه يصلح الخ) فيه بحث ظاهر لان هذه الصلاحية لا توجب الكسائية ويكتفي في تخصصه بترخيم طالق قصد ان ترخيمه من غير احتياج الى نية الطلاق به فتأمل فقول له ولا يخصص الا للنية ان اراد نية الطلاق فالخصر ممنوع اونية ترخيم طالق فإزعمه ساقط اه سم (قوله أو فيها) أى الطلقة عطف على مع طلقة (قوله وعلم مما تقرر) أى في نحو أنت طالق حيث لم يقع به الا واحدة اه عش (قوله كبر) أى كالخطأ (قوله ومنه) أى الخطأ في الصيغة (قوله وان تقول له الخ) يتأمل فيه اه سم إذ ما ذكر فيه التفات لخطأ (قوله فلا يقبل ارادة غيرها) أى غير الزوجة والمتبادر من هذه العبارة انه يدين بل قوله لان تقدم سؤالها الخ ظاهر فيه فان الصرف إنما يكون عند الاطلاق اه عش (قوله وكأنه إنما الخ) عبارة النهاية وقول البغوي لو قال ما كدت الخ نظر فيه الغزى بان النفي الداخل على كاد لا يثبت على الاصح إلا أن يقال أخذناه للفرق قال الاشعري المعنى ما قاربت ان اطلقك وإذا لم يقارب طلاقها كيف يكون مقرا به وإنما يكون اقرارا بالطلاق على قوله نية بقول ان نفيها اثبات وهو باطل اه قال عش قوله نظر فيه الغزى الخ معتمده (قوله لكثيرين) أى آخرين (قوله ولو عمن احسن) إلى قوله ولو قال طاء في النهاية (قوله ولو عمن احسن العربية) شامل للعربي الذي يحسن غير العربية سم على حج اه عش (قوله وهي ما عدا العربية) الى قوله ولو قال طاء في المعنى (قوله وهي ما عدا العربية) عبارة المعنى فان قيل تخصيص المصنف الترجمة بالعجمية قاصر فان غير العجمية من اللغات كذلك ولذا عر في المحرز بسائر اللغات اجيب بان مراده بالعجمية ما عدا العربية من سائر اللغات اه (قوله عندهم) عبارة المعنى عند أهلها (قوله الذي في أصل الروضة الخ) عبارة المعنى اقتصار المصنف على الطلاق قد يفهم ان ترجمة الفراق والسراح كناية وهو كذلك كما صححه في أصل الروضة وجزم به ابن المقرئ في روضه للخلاف في صراحتها بالعربية فضعفا بالترجمة اه (قوله ولا ينفى) جواب منشؤه قوله الشهرة الخ (قوله ولا يقبل ظاهر الخ) ودين فيما بينه وبين الله تعالى عز وجل اه معنى (قوله صرف هذه الصرائح الخ) أى بلا قرينة (قوله أردت اطلاقها) عبارة المعنى أردت بالطلاق اطلاقها من وثاق أو بالفراق مفارقة المنزل أو فراقا بالقلب أو بالسراح تسريحها إلى منزل أهلها أو أردت غير هذه الالفاظ ولم يكن قرينة تدل على ذلك فان كانت قرينة كالوقال الخ اه (قوله أو بالسراح) عطف على مقدر كما مر في كلام المعنى (قوله غيرها) أى غير الالفاظ المذكورة (قوله الاول) أى كطلقتك (قوله فيهما) أى الثاني والثالث

(قوله من وجوه) منها عدم العلية والتاء وعدم النداء (قوله واعتماد صراحتهم) رجحانها في الروض واقره في شرحه (قوله بأنه يصلح الخ) فيه بحث ظاهر لان هذه الصلاحية لا توجب الكسائية ويكتفي في تخصصه بترخيم طالق قصد انه ترخيمه من غير احتياج الى نية الطلاق به فتأمل فقول له ولا يخصص الا للنية ان اراد نية الطلاق فالخصر ممنوع اونية ترخيم طالق فإزعمه ساقط (قوله وان تقول له طلقتي فيقول هي مطلقة فلا يقبل الخ) يتأمل ككتب المحشى يتأمل بازاء السطر الذي فيه وان تقول الخ وقبل هذه العبارة ومنه ما لو خاطب زوجته بقوله أنتن أو أنتما طالق فانظر هل قوله يتأمل راجع للمستقلين أو للثانية فقط والظاهر الثاني فلذا اثبتته وحده في التجريد فليتأمل (قوله عمن احسن العربية) شامل للعربي الذي يحسن غير العربية (قوله

ولا ينفى تأثير الشهرة هنا عدمه في أنت على حرام لان ما هنا موضوع للطلاق بخصوصه بخلاف ذلك وان اشتهر فيه ولا يقبل ظاهر اصرف هذه الصرائح عن موضوعها بنية كقوله أردت اطلاقها من وثاق أو مفارقتها للمنزل أو بالسراح التوجه اليه أو أردت غير هافسحق لسانى إليها نعم ان قال الاول وهو يحلها من وثاق او الثاني كالآن فارقتك وقد ودعها عند سفره أو الثالث كاسرحى عقب أمرها بالتكبير لتحل الزراعة على ما بحثه بعضهم فيها قبل ظاهر اولو قال طاء ألف لام قاف فهل هو من ترجمة الصلأق أو كناية أو لغوكل محتمل والا قرب الثاني ويفرق بينه وبين الترجمة

بان مفاد كل من المترجم به  
وعند واحد مختلفا هنا فان  
مفاد الحروف المقطعة  
الحروف المنتظمة وهى التى  
بها الايقاع فاختلف المفادان  
فان قلت قضية هذا ترجيح  
الثالث قلت لوقيل به لم يبعد  
لكن ذلك اللفظ الموقع  
مفهوم عما نطق به فصيح  
قصد الايقاع به وأطلقتك  
وأنت مطلقة بسكون الطاء  
(كناية) لعدم اشتباهه  
وأفتى بعضهم فى تكرير  
طالق من غير نية ولا شرط  
بانه لغو فلا يقع به شئ حالا  
ولامأ لا وقوله من غير نية  
غير صحيح لان لفظ طالق  
وحده لغو وان نوى أنت  
والايقاع فكذلك مكرره ولو  
اشتهر لفظ للطلاق كالجلال  
بالضم بناء على الاصح عند  
البصريين ان الاسم المحكى  
فى حالة الرفع حركته حركة  
حكاية لاعراب فيتقدر  
الاعراب فيه فى الحالات  
الثلاث فن قال هنا بالرفع  
انما يأتى على مقابل الاصح  
انها حركة اعراب او أنه نظر  
الى ان التقدير هنا كقولك  
الجلال الخ قال كالف داخله  
على قول مخنوف كما هو  
شائع سائق (أو حلال الله  
على حرام) او انت على حرام  
او حرامك او على الحرام أو  
الحرام يلزمى (فصريح فى  
الاصح) لغلبة الاستعمال  
وحصول التفاهم (قلت  
الاصح انه كناية والله أعلم)

(قوله قبل) أى لوجود القرينة الدالة على ذلك (قوله الثانى) أى كناية الطلاق (قوله فان مفاد الحروف  
المقطعة الحروف الخ) فيه نظر بل مفادها أعم من المنتظمة اه سم (قوله فاختلف المفادان) أى مفاد  
المقطعة ومفاد المنتظمة (قوله قضية هذا) أى الفرق او اختلاف المفادين ترجيح الثالث أى كونه لغوا  
(قوله قلت لوقيل به لم يبعد) لكن الخ لا يخفى بعده فلعل الاقرب انه لغو وفى قول المحشى بل مفادها الخ اشارة  
ماليه اه سيد عمر (قوله الموقع) بكسر القاف (قوله وقوله من غير نية) أى المفهم لوقوع الطلاق مع  
النية (قوله لان لفظ طالق الخ) أى المبتدأ به بخلاف المسبوق بنحو هل أنا طالق كما مر (قول المتن ولو اشتهر)  
أى عرفا وقوله كالجلال أى على حرام اه معنى (قوله بالضم) الى قول المتن اغرنى فى النهاية (قوله ان  
الاسم المحكى) نازع فيه الشهاب سم بما حصله ان هذا انما يتم ان كان المحكى لفظ الحلال وحده وليس  
كذلك وإنما المحكى جملة الحلال على حرام وحيث ذكر حركة الجزء الاول باقية على اعرابها وأطال فى ذلك  
فراجع اه رشيدى (قوله فى حالة الرفع) الاولى اسقاطه (قوله فن قال هنا بالرفع انما يأتى الخ) لا يخفى  
فساد هذا الكلام كما علم بما مر اه سم (قوله أو أنه نظر الخ) عطف على قوله على مقابل الاصح (قوله  
كما هو الخ) أى حذف القول (قوله او انت على حرام) الى قوله والذى يتجه فى المعنى (قول المتن فصريح فى  
الاصح) عند من اشتهر عندهم كما قاله الرافعى تبع للمروزة قلت الاصح المنصوص وعليه الاكثر ون كناية  
المنتظمة) فيه نظر بل مفادها أعم من المنتظمة (قوله ان الاسم المحكى الخ) لقائل ان يقول انما يكون هذا من  
الاسم المحكى فى حالة الرفع لو كان مجرد الكاف لفظ الحلال وحده وهو ممنوع بل مجرد هاء جملة الحلال على  
حرام لانه اريد لفظها فصارت بمنزلة المفرد والمعنى كهذا الكلام أو اللفظ لان المقصود التمثيل للفظ المشتهر  
للطلاق وهو مجروح حلال الله على حرام وحيث فضع لفظ الحلال ضم اعراب لوقوعه مبتدأ فى هذه الجملة لاحكامية  
وليس مبنيا على مقابل الاصح ولا محتاجا الى النظر الى أن التقدير كقولك بل بما يرد هذا التقدير ان القول  
المقدر ان اريد به المعنى المصدرى لم يصح التمثيل الابغاية التاكيد لان الفول بالمعنى المصدرى ليس لفظا حتى  
يصح التمثيل به للفظ لان المراد به المفروض وان ارد به اسم المفعول وجب ان يكون ما بعده بدلا منه فيلزم تقدير  
القول وتاويله وابدال المذكور منه مع الاستثناء عن ذلك بالاقتصار على المذكور الذى هو المقصود فليست امل  
(قوله فن قال هنا بالرفع الخ) لا يخفى فساد هذا الكلام كما علم بما مر فى فتاوى السبوطى بسط كبير فيمن قال  
لزوجته أنت تالقي ناو يا به الطلاق هل يقع به طلاق قال فاجبت الذى عندى انه ان نوى به الطلاق وقع سواء  
كان عاميا أو فقيها ولا يقال انه بمنزلة ما لو قال انت تالقي فانه لا يقع به شئ لان حرف التاء قريب من مخرج الطاء  
ويبدل كل منهما من الآخر فى كثير من الالفاظ فابدلت التاء طاء فى قولهم طرطيد، وثرث أى سقطت  
وضرب يده بالسيف فاطرها وأترهاى قطعها وابدلت التاء طاء فى نحو مصطفى ومضطر ثم ايد الوقوع من  
المقول بمسئلة ما اذا اشتهر لفظ للطلاق كالجلال على قال ولا يظن احد اختصاصه بلفظ الحلال على حرام  
ونحوه فأنما ذكر هذه على سبيل التمثيل فالضابط لفظ يشتهر فى بلد او فريق استعماله فى الطلاق وهذا اللفظ  
اشتهر فى السنة العوام استعماله فيه فهو كناية فى حقهم عند النوى وصريح عند الرافعى وامافى حق غيرهم  
من الفقهاء وعوام بلد لم يشتهر عندهم ذلك فى لسانهم فكناية ولا يأتى قوله بانه صريح قال وأما من قال ان  
تالق من التلاق وهو معنى غير الطلاق فكلامه اشد تقوطا من ان يتعرض لردده فان التلاق لا يبنى منه  
وصف على فاعل ثم ايد به ايضا بما فى الروضة واصلها عن زيادات العبادى ولو قال انت طال وترك القاف  
طلقت حملا على الترخيم وقال البوشنجى ينبغى ان لا يقع وان نوى فان قال ياطال ونوى وقع لان الترخيم انما  
يقع فى النداء فامافى غير النداء فلا يقع الا نادرا فى الشعر اه وابدال الحرف اقرب من حذفه بالكلية قال  
الاسنوى فى الكوكب ولم يبين الرافعى المراد بهذه النية فيحتمل ان المراد بهانية الطلاق وان المراد بهانية  
الحذف من طالق قلت فان اريد الاول كان كناية او الثانى كان صريحا ثم قال فصل فان لم ينبو به الطلاق فله  
حالان احدهما أن ينبو به الصريح عن الطلاق ولا شك انه لا يقع شئ ولو قيل بان ذلك يقبل من الفقيه

لأنه لم يتكرر في القرآن للطلاق ولا على لسان حملة الشريعة وانت حرام كناية اتفاقا كذلك عند من لم تشتهر عندهم والذي يتجه على الاول معاملة الخالف بعرف بلده مالم يطل مقامه عند غيرهم ويالف عاداتهم (وكنايته) اى (١٣) الطلاق الفاظ كثيرة بل لا تنحصر (كانت

مطلقا ه مغنى (قوله) لم يتكرر في القرآن الخ) يوم اشترط التكرار فيما ورد في القرآن وليس بمبراد عبارة  
المغنى لان الصريح لما يؤخذ من ورود القرآن به وتكرره على لسان حملة الشرع وليس المذكور كذلك  
اه وهى سالمة عن الابهام (قوله على الاول) اى ما صححه الرافعى المرجوح (قوله) ويالف عاداتهم اى  
فيعتبر حالهم فيه اه عش (قوله اى الطلاق) الى قوله كلى واشترى في المغنى لا قوله ومثله الى المتن وقوله  
طلقت نفسى وقوله تجردى الزمى اهلك انت ولىة نفسك (قول المتن كانت خلية الخ) لو قال لزوجه تكون  
طالقا هل تطلق او لا لاحتمال هذا اللفظ الحال والاستقبال وهل هو صريح او كناية والظاهر انه  
كناية فان اراد به وقوع الطلاق في الحال طلقت او التعليق احتاج الى ذكر المعلق عليه ولا فهو وعد  
لا يقع به شيء سم ومحل له ان لم يكن معلقا على شيء ولا كقوله ان دخلت الدار تكون طالقا وقع عند وجود  
المعلق عليه واما كون طالقا فصريح يقع به الطلاق حالا وكذا تنكون على تقدير لام الامر كما قاله عش  
اه بجيرى على المنهج (قوله من الزوج) عبارة المغنى منى وكذا يقدر الجار والمجرور فيما بعده اه (قوله مع  
قطع الهمة) اى على خلاف القياس اه عش (قوله عن التبتل) اى التعزب بلامقتضاه اه عش (قوله  
ومثله) اى بثلة في الكناية وقوله مثله بضم فسكون وقوله جذعه اى قطع انفه (قوله بائن) وحرام اه  
روض (قوله كامر) اى في شرح وصريحه الطلاق الخ (قوله) ويجوز عكسه عبارة المغنى وقيل عكسه  
وجعله المطر زى خطأ اه وعبارة الرشيدى قوله ويجوز عكسه نقل الزيادة عن المطر زى أنه خطأ وظاهر  
انه لا يكون خطأ الا ان قصد به معنى الاول اما لو قدر له مفعول كلفظ نفسك فلا خفاء ان لا يكون خطأ  
فتأمل اه (قول المتن باهلك) سواء كان لها اهل ام لا اه مغنى (قوله اى لاني طلقتك) راجع لقول المتن  
اعتدى الخ (قوله كما يخلى البعير الخ) اى ليرعى كيف شاء اه مغنى (قوله وهو الابل الخ) عبارة القاموس  
السرب المشبهة كلها اه سيد عمر (قوله اى صبرى) من صار (قوله اى لاني طلقتك) راجع لقول  
المتن دعبنى الخ او لقوله لانه سربك الخ (قول المتن ونحوها) من النحر اذهبي يامسحمة ويا  
ملطمة ومنه مالو حلف شخص بالطلاق على شيء فقال شخص اخر وانا من داخل يمينك فيكون  
كناية في حق الثاني اه عش (قوله كتجردي وتجري) اى كاس الفراق وذوقى اى مرارته ويا بتي

ويدين فيه العامى لم يكن يبعد وهذا لا يتأتى على القول بأنه كناية لان الكناية لا تدين فيها ولما يتأتى ان  
جعلناه صريحا الثاني ان لا ينوى شيئا بل يطلق والوقوع في هذه الحالة في حق العامى باطناله وجه ما خذه  
الصراحة او الشبه بالصراحة واما ظاهرا ان نوى بل ينبغى ان لا يجزم به وفي حق الفقيه محل توقف  
﴿ فرع ﴾ اما لو قال على التلاق بالتاء فهو كناية قطعاً في حق كل احد العامى والفقيه والفرق بينهما وبين تالق  
ان تالفا لا معنى له يحتمله والتلاق له معنى محتمل ﴿ فرع ﴾ ولو قال انت دالقي بالبال فيمكن ان ياتي فيه  
ما في تالق بالتاء لان الدال والطاء ايضا متقاربان في الابدال لان هذا اللفظ لم يشتهر في الالسنه كاشتهار  
تالق فلا يمكن أن يأتي فيه القول بالوقوع مع فقد النية ﴿ فرع ﴾ ولو قال أنت طالق بالالف المعقودة  
قريبة من الكاف كما يلفظها العرب فلا شك في الوقوع فلو ابدلها كافا فصريحة فقال طالك فيمكن ان  
يكون كما لو قال تالق بالتاء لانه ينحط عنه بعدم الشهرة على الالسنه فالظاهر انه كدالقي بالبال لان لانه لا  
معنى له يحتمله والتاء والقاف والكاف كثير في اللغة وقرىء واذا السماء كسطت وقسطت ﴿ فرع ﴾ فلو  
ابدل الحرفين فقال تالك بالتاء والكاف فيحتمل ان يكون كناية لان لانه اضعف من جميع الالفاظ السابقة  
ثم انه لا معنى له محتمل ولو قال دالك بالبال والكاف فهو اضعف من تالق مع ان له معانى محتملة منها المماثلة  
للغريم ومنها المساحقة يقال تدالكت المراتان اى تساحقتا فيكون كناية قذف بالمساحقة والحاصل  
ان هنا الفاظ بعضها اقوى من بعض فاقواها تالق ثم دالق وفي ترتيبها طالك ثم تالك ثم دالك وهى ابعداها

من الوداع اى لاني طلقتك (ونحوها) من كل ما يشعر بالفرقة أشعار اقربا كتجردي تزودي اخرجى سافرى تقضى تسبرى برئت منك  
الزمى اهلك لاحاجة لي فيك انت وشانك انت ولىة نفسك وسلام عليك (١) قول المحشى اما ظاهر الخ هكذا في النسخ وهى غير ظاهرة فلتحرر

وكل واشترى خلافاً لمن وعدهم بها، وأوقعت الطلاق في قبضك، وبارك الله لك لا فيك، وسيدكر ان اشركك مع فلانة وقد طلقت منه او من غيره وانا منك طالق او بائن ونوى إطلاقها كناية وخرج بنحوها نحو قومي اغناك الله ويفرق بينه وبين لعل الله يسرق اليك الخبر بان هذا اقرب إلى إرادة الطلاق به لان ترجى سوق الخير يستعمل في ترجى حصول زوج ولا كذلك الغنى احسن الله جزاءك اغزلى اى بالغين المعجمة بخلاف اغزلى بالمهملة اى نفسك عنى فان الذى يظهر أنه كناية اقعدى وفي عنوان الشرف لابن المقري أن قتل نكاح كناية ووافقه ابن عبد السلام الناشرى وخالفه الوجيه الناشرى وغيره قال اما قتل نكاح فكناية بلاشك اه وبه يعلم ان الالوجه الاول اذ لا فرق مع نية الايقاع بذلك بين المبنى للفاعل والمفعول ويجرى (١٤)

والعدلى الالوجه فان نوى الطلاق وحده وقع او وللعدد وقع ما نواه اخذا من قول الروضة وغيره فان أنت واحدة أو ثلاث أنه كناية ومثله ما لو قيل له هل هي طالق فقال ثلاثا كما ياتي قبيل اخر فصل في هذا الباب ويفرق بينه وبين قوله طالق حيث لا يقع به شيء وان نوى أنت بأنه لا قرينة هنا لفظية على تقديرها والطلاق لا يكفي فيه محض النية بخلاف مسئلتنا فان وقوع كلامه جوابا يؤيد صحة نيته به ما ذكر فلم تتمحض النية للايقاع وكطالق ما لو طلقها رجعا ثم قال جعلتها ثلاثا فلا يقع به شيء وان نوى على المعتمد لما قررته وقطع البغوى بوقوع الثلاث ان نواها ينبغي حمله بفرض اعتياده على ما اذا وصلها لفظ الطلاق اذ لو قال انت

إن أمكن كونها بقلته وإن كانت معلومة النسب من غيره وتزوجى وانكحى وأحللتك اى للزوج واج وقتحت عليك الطلاق اى اوقعتيه وهبتك لاهلك او للناس او للزوج او للاجانب مغنى وروض مع شرحه (قوله وكلى) اى زاد الفرق وقوله واشترى اى زاده اه شرح الروض (قوله فيهما) اى كلى واشترى (قوله لا فيك) فليس بكناية لان معناه بارك الله فيك وهو يشعر برغبته فيها مغنى وشرح الروض فلا يقع به طلاق وان نواه عش (قوله ونوى طلاقها) لا حاجة اليه ولذا حذفه النهاية (قوله نحو قومي الخ) اى فليس كناية اه عش (قوله بينه) اى اغناك الله (قوله احسن الله جزاءك اغزلى) ونحوهما من الالفاظ التى لا تحتمل الطلاق لا بتعسف كما احسن وجهك وتعالى واقربى اه شرح روض (قوله اقعدى) فليس بكناية (قوله قال) اى غير الوجيه الناشرى (قوله وبه يعلم) اى بقول الغير اما قبلت الخ (قوله الاول) اى ان قتل نكاح كناية (قوله بذلك) اى بمادة قتل (قوله ذلك) اى الخلاف ورجحان الكسائية (قوله ولو قالت له انا) اى قوله وقطع البغوى فى النهاية (قوله ومثله) اى فى انه كناية اه عش وضمير مثله لقوله ولو قالت له انا مطلقه فقال الف مرة (قوله فى هذا الباب) عبارة النهاية من هذا الباب اه (قوله بينه) اى قوله ثلاثا فى جواب هل هي طالق وبين قوله طالق اى ابتداء (قوله لا يقع به شيء) اى وان كرره مرارا اه عش (قوله وكطالق) اى المبتداه (قوله فلا يقع به شيء) والاقرب انه لو قال لزوجه انت طالق او لا وثانيا وثالثا انه يقع به الثلاث وان لم ينو لان التقدير انت طالق طلاقا ولا وطلاقا ثانيا وطلاقا ثالثا اه عش (قوله وان نوى) اى الطلاق ثلاثا (قوله لما قررته) اى فى قوله بأنه لا قرينة هنا لفظية الخ (قوله فهذا اولى) اى قوله جعلتها ثلاثا (قوله بكلامه ثانيا) وهو جعلتها ثلاثا (قوله وفى الثلاث) اى الثلاث (قوله فى تعليقه) اى يمينه (قوله وفيه نظر) اى فى قوله او اراد بقوله ثلاثا الخ (قوله او نوى به) اى بقوله ثلاثا (قوله بما مر) اى من سكتة التنفس والى (قوله مطلقا) اى نوى انه من تمام الاول ولا وكذا الاطلاقان الآتيان آنفا (قوله بذلك) اى بأكثر من سكتة التنفس والى (قوله ولم تنقطع نسبته الخ) من ذلك ما وقع السؤال عنه ان شخصا قال عن زوجته بحضور شاهدى طالق فقال له الشاهد لا تنكحى طلاقه واحدة فقال ثلاثا ثم اخبر عن نفسه بانى اردت وقوع الثلاث فيقن لان قوله ثلاثا حيث كان على هذا الوجه لم تنقطع نسبته عرفا عن لفظ الطلاق اه عش (قوله والا) اى وان لم ينو انه من تمام الاول (قوله وفارق) اى ثلاثا حيث فصل فيه به انه متى فصل بذلك ولم تنقطع نسبته عنه عرفا لم يضر فى جعلتها ثلاثا من

والظاهر القطع بأنها لا تكون كناية طلاق أصلا ثم رأيت المسئلة منقولة فى كتب الحنفية قال صاحب الخلاصة وفى الفتاوى رجل قال لامرأته انت تالتى او تالغ او طالع او تالك عن الشيخ الامام الجليل اى بكر محمد بن الفضل انه يقع وان تعدد وقصد ان لا يقع ولا يصدق قضاء ويصدق ديانة الا اذا شهد قبل ان يتلفظ طالق ثم قال ثلاثا وقد فصل بينهما بأكثر من سكتة التنفس والى لغا فهذا أولى وعلى الاتصال يحتمل افتاء ابن الصلاح بأنه ان أنه قصد بكلامه ثانيا انه من تمام الاول وبيان له كما وقعن كالمواقف ان ثلاث ونوى الطلاق الثلاث نعم اطلق شيخنا فى فتاوى به الوقوع فانه سئل عن حلف بالطلاق أنه لا يفعل كذا ثم بعد ذلك قال ثلاثا ثم فعل المحلوف عليه فأجاب بأنه ان نوى الثلاث فى تعليقه أو اراد بقوله ثلاثا أنه من تمامه للتعليل وتفسير له او نوى به الطلاق الثلاث وقع الثلاث والافواحدة اه فلم يفصل بين طول الفاصل وقصره وفيه نظر كقوله او نوى به الى آخره اذ كيف تؤثر النية بلفظ مبتدئ ليس بصريح ولا كناية اذ الم يقترن به ما يدل عليه والحاصل أن الذى ينبغي اعتياده أنه متى لم يفصل فى ثلاثا أكثر مما مر اثر مطلقا متى فصل بذلك ولم تنقطع نسبته عنه عرفا كان كالكناية فان نوى انه من تمام الاول وبيان له اثر وإلا فلا وان انقطعت نسبته عنه عرفا لم يؤثر مطلقا كما لو قال لها ابتداء ثلاثا وفارق ما مر فى جعلتها ثلاثا بان هذا كلام مستأنف لا يصلح أن يكون من تمام الاول فلم يؤثر

مطلقا على ما مر قال بعضهم ولو قالت له بذلت عداقي على طلاق فقال طالق ولم يدع ارادة غيرها طلقت كما أشار اليه الشيخان قبيل الطرف الثاني في الافعال القائمة مقام اللفظ انتهى وأراد قولها الوكيل لمن أنكر شيئا أمر أنك طالق إن كنت كاذبا فقال طالق وقال ما أردت طلاق امرأتى قبل لأنه لم يوجد منه إشارة إليها ولا تسمية وإن لم يدع ارادة غيرها طلقت انتهى (١٥) وبتمامه يعلم تنافى مفهومى ما أردت وإن لم يدع في حالة الاطلاق لكن وجه غيرهما ما قاله آخره

بان الظاهر ترتب كلامه على كلام القائل ويؤخذ منه الطلاق عند الاطلاق وهو متجه لما مر في شرح كلفلتك ان الظاهر المذكور يصير طالق ونحوه وحده صريحا لكن لصعفه قبل الصرف بالنية اخذا بما قاله هنا وبه يلتزم اطراف كلامهما ويعلم انه لا متمسك لذلك القائل فيما قاله لان فيه ما صيره صريحا بخلافه في بذلت لى آخره فلا يقع به شيء كما افهمه ما سبق من الغاء طالق ما لم يسبقه ما يصح تنزيله عليه من نحو إن فعلت كذا فزوجتك طالق واما بذلت الخ فلا يتضح فيه ذلك فتامه ولو قال متى طلقها فطلاق معلق على إعطائها كذا ثم طلقها وقع لأنه إذا وقع لا يعلق ولا يلزم صحة قصده انه إذا وقع منه لفظ طلاق لا يقع مدلوله وليس كذلك نعم إن قصد في هذه الصورة ذلك التعليق عند الايقاع قبل ظاهر الاعتضاد ذلك القصد بالقرينة السابقة (والاعتاق) أى كل لفظ صريح له أو كناية (كناية

أنه متى فصل عما قبله بذلك لغا سواء انقطع نسبته عنه عرفا أم لا (قوله على ما مر) أى آتفا من اعتماد التفصيل بين الانفصال وعدمه (قوله غيرها) أى غير الزوجة (قوله وإراد) أى البعض بقوله كما أشار اليه الشيخان الخ (قوله قبل) أى ولا يحكم عليه بوقوع الطلاق (قوله وبتمامه) أى قول الشيخين المذكور يعلم تنافى مفهومى الخ أى لأن قبول قوله ما أردت طلاق امرأتى يفهم عدم وقوع الطلاق فيما إذا أراد غير الزوجة أو أطلق وقولها وإن لم يدع ارادة غيرها الخ يفهم وقوع الطلاق فيما إذا ادعى إرادتها أو أطلق (قوله ما أردت) أى إلى آخره وقوله وإن لم يدع أى إلى آخره وقوله في حالة الاطلاق متعلق بقوله تنافى الخ (قوله لكن وجه غيرهما الخ) حاصله ان مفهوم الثاني معتبر دون الاول اه كرى (قوله ما قاله آخره) وهو وإن لم يدع الخ (قوله ويؤخذ منه) أى من ذلك التوجيه قال الكردى أى من الترتب اه (قوله ان الظاهر المذكور) أى بقوله بان الظاهر ترتب كلامه الخ (قوله يصير) من التفصيل (قوله طالق) بضم الحكاية (قوله لصعفه) أى نحو طالق المذكور (قوله بالنية) أى بنية الزوج غير الزوجة (قوله هنا) أى قبل الطرف الثاني في الافعال القائمة مقام اللفظ (قوله وبه الخ) أى بقوله لكن وجه غيرهما إلى هنا قال الكردى أى بالتوجيه اه (قوله لان فيه) أى ما قاله ما صيره أى طالق (قوله بخلافه) أى طالق (قوله ما سبق) أى فى شرح كلفلتك (قوله ذلك) أى التنزيل (قوله والا) أى وان وقع معلقا (قوله صحة قصده) أى تأثير هذا القصد (قوله في هذه الصورة) أى فيما لو قال طلقها بعد ان قال متى طلقها (قوله بالقرينة الخ) وهو قوله متى طلقها الخ (قوله أى كل لفظ) أى قوله وببحث فى المعنى والى قوله أى وبانقضاء العدة لها النهاية الا قوله قال الى وقوله بان (قوله أى كل لفظ صريح له أو كناية الخ) فقوله لزوجه اعتقتك أو لا ملك لى عليك ان نوى به الطلاق طلقت والا فلا اه معنى (قوله صريح له الخ) الاول له صريح الخ (قوله نعم انا منك الخ) لا يخفى ما فى هذا الصنيع وان كان الحكم صحيحا اه سيد عمر عبارة الحلبي قوله انا منك حر الاول طالق اه وعبارة المعنى قوله لى رقيقه طلقك او انت خلى او نحو ذلك ان نوى به العتق عتق والا فلا نعم قوله لعبداه اعتدوا استبرى رحمك لغوا ليعتق به وان نواه لاستحالة ذلك فى حقه وقوله لعبداه وامته انا منك حر أو اعتقت نفسى لغوا ليعتق به وان نواه بخلاف الزوجة لان الزوجية تشمل الجانبين بخلاف الرق فانه يختص بالملوك اه (قوله معناها) أى الصيغ المذكورة فيه أى العتق (قوله هنا) أى فى الطلاق (قوله اذ على الزوج الخ) لا يخفى انه انما يناسب الصيغتين الاوليين لا الاخيرين فالمناسب ما مر عن المعنى آتفا (قوله تشملها) أى الزوج والزوجة فصحت اضافته لكل منهما اه ع ش (قوله والرق يختص الخ) أى فلم تصح اضافته التخلص منه للسيد وقوله لعبد أى امالامته فكناية عتق اه ع ش (قوله الحسينى) بحاء فسین مهملتين فباء وعبارة النهاية الخشباني نساء معجمة فباء فسین معجمة (قوله انه غير كناية لبعد الخ) قد يتوقف فيه فيما اذا كان العبد امرءا جميلا لا به بالحرية يمتنع على سيده ما كان يسوغ له من نظره اليه فيقرب حينئذ ارادة العتق بهذا اللفظ وهو تقع ونحوه ولا بعد فى مخاطبته به والحالة هذه او كان الخطاب من سيده اه سيد عمر اقول وقد يدفع التوقف لقول الشارح عادة (قوله والاذرى) أى وببحث الاذرى (قوله لا يكون) أى انه لا يكون الخ (قوله هنا) أى فى الطلاق (قوله قال) أى الاذرى (قوله ثم) أى فى العتق وقوله كما علم

وقال ان امرأتى تطلب منى الطلاق ولا ينبغي لى أن أطلقها فالتلفظ بها قطعاً لعلمها وتلفظ وشهدوا بذلك عند الحاكم لا يحكم بالطلاق وكان فى الابتداء يفرق بين الجاهل والعالم كما هو جواب شمس الأئمة الحلواني ثم رجع

طلاق وعكسه) أى كل لفظ للطلاق صريح أو كناية كناية ثم لدلالة كل منهما على إزالته ملكة نعم انا منك حر أو اعتقت نفسى لعبد أو أمة أو اعتدى أو استبرى ربحك لعبد لغوا وإن نوى العتق لعدم تصور معناها فيه بخلاف نظائرها هنا إذ على الزوج حجر من جهتها والحاصل أن الزوجية تشملها والرق يختص بالملوك وببحث الحسينى فى نحو تقع وتستبر لعبد أنه غير كناية له مد مخاطبته به عادة والاذرى فى نحو أنت لله ويامولى ومولاتى لا يكون كناية هنا قال فيحمل ما أطلقوه على الغالب لأن كل كناية ثم كناية هنا أى كما علم فى عكسه

وقوله بانتمنى او حرمت على كناية في الاقرار به وقوله لوليها زوجها اقرار بالطلاق اى وباقضاء العدة كما هو ظاهر وعلم ان لم تكذب به ولا لزمها العدة مؤاخذه لها باقرارها ولعل (١٦) سكتهم عن ذلك لهذا ولها تزوجى وله زوجتيها كناية فيه ومر قبل التفويض ماله تعلق

بهذا ولو قيل له يا زيد فقال امرأة زيد طالق لم تطلق زوجته لان ارادها لان المتكلم لا يدخل في عموم كلامه كذا في الروضة وفيها في امرأة من في السكة طالق وهو فيها انها تطلق وانما يحى على انه يدخل في عموم كلامه والذي يتجه اعتماد ما ذكر من الحكمين دون تعليل الاولى اذ لا عموم فيها لان العلم لا عموم فيه بدلا ولا شمول لا بخلاف من فان فيها العموم الشمولى فشمولها لفظه فلم يحتج لنيتها بخلافه في الاولى فاحتاج لنيتها على ان لك ان تمتع تخريج ما هنا على تلك القاعدة الاصولية كما لا يخفى على من تأمل فحوى كلامهم عليها وملحظ الخلاف فيها وافق ابن الصلاح في ان غبت عنها سنة فما انا لها بزواج بانه اقرار في الظاهر بزوال الزوجية بعد غيبة السنة فلها بعد هائم بعد انقضاء عدتها بزواج غير هو ابو زرعة في الطلاق ثلاثا من زوجتي تفعل كذا بانه ان نوى ايقاعه بتقدير عدم الفعل وقع لان اللفظ يحتمله بتقدير كائن او واقع على والا فلا وبه يتايد ما افقبت به في الطلاق منك ما تزوجت

اى عدم الكلية والحل على الغلبة من قوله نعم الخ (قوله وقوله) اى السيد بانتمنى الخ عطف على نحو انت الله الخ فهو بما يحتمل الاذرى كما هو صريح صنيع النهاية (قوله كناية) اى انه كناية الخ اه ع (قوله به) اى المتق ولا يخفى انه لما يظهر اذا كان القول المذكور من السيد كما اشرنا اليه لامن السيدة نظير ما مر عن الحسابي فليراجع (قوله وقوله) اى الزوج وظاهر صنيع النهاية انه عطف على نحو انت الله الخ فهو بما يحتمل الاذرى ايضا (قوله لوليها) اى خطبا لولى الزوجة (قوله اقرار بالطلاق) كان الفرق بين قوله لوليها زوجها وقوله لها تزوجى حيث كان اى الثانى كناية فيه اى الاقرار ان الولي يملك تزويجها بنفسه بخلافها فليراجع اه رشيدى ولا يخفى ان الفرق المذكور لا يتاى بالنسبة الى قوله لوليها زوجها (قوله وعلمه) اى كونه اقرار بانقضاء العدة وكذا الاشارة في قوله الاق عن ذلك (قوله لم تكذب) اى فى التطلق (قوله لهذا) اى لتوقف الاقرار بانقضاء العدة على عدم تكذيب المرأة اه كردى (قوله ولها) اى الزوجة وقوله الخ اى لولى الزوجة معطوفان على قوله لوليها الخ (قوله كناية فيه) اى الاقرار بالطلاق ثم ان كان كاذبا واخذناه به ظاهرا لم تحرم باطنا بخلاف كناية الطلاق فانه اذا نواه حرمت بها ظاهرا وباطنا اه ع (قوله ولو قيل) الى قوله لم يما يحى فى النهاية الا فيما سانه عليه (قوله لم تطلق زوجته) معتمداه ع (قوله لان المتكلم لا يدخل) يؤخذ منه جواب حادثة وقع السؤال عنها في الدرس وهى ان شخصا اغلق على زوجته الباب ثم حلف بالطلاق ان لا يفتح لها احد وغاب عنها ثم رجع وفتح هل يقع الطلاق او لا وهو عدم وقوع الطلاق لما ذكره الشارح اه ع (قوله وفيها) اى الروضة خبر مقدم لقوله انها تطلق وقوله في امرأة من الخ اى فيما لو قال امرأة الخ وقوله وهو فيها اى والحال ان الناطق به في السكة (قوله انها تطلق) عبارة النهاية لا تطلق اه قال ع (قوله انها لا تطلق) هو موافق لما قدمه من ان المتكلم لا يدخل في عموم كلامه وعبارة حج تطلق اه وقال سم قول الشارح في الروضة الخ قال شيخنا ما نقله عن الروضة ليس على هذا الوجه كما بينته في كتابي فيض الوهاب وبه يندفع ما اورده الشارح اه (قوله دون تعليل الاولى) ولو قال فيه اذ المخاطب لا يدخل في خطابه لكان واضحا اه رشيدى (قوله بخلاف من الخ) قد يشكل على هذا الفرق قول الروض اى والمغنى ولو قال نساء المسلمين طالق لم تطلق امراته قال في شرحه ان لم ينو طلاقها بناء على الاصح من ان المتكلم لا يدخل في عموم كلامه اه سم (قوله عليها) اى تلك القاعدة والجار متعلق بكلامهم وقوله وملحظ الخ عطف على فحوى الخ (قوله وافق ابن الصلاح) الى قوله وابو زرعة في النهاية لا قوله في الظاهر (قوله ان غبت عنها الخ) هذا قريب من نحو ان فعلت كذا ما انت بزوجة فى المتقدم في التنبيه المذكور قيل قول المتن وصريحه الطلاق فليتأمل وجه تغاير الحكم اه سم عبارة ع (قوله قد يقال تعريف الاقرار بانه اخبار بحق سابق لغيره لم ينطبق على ما ذكر لانه حين الاخبار لم تكن الغيبة وجدت حتى يكون ذلك اخبارا عن الطلاق بعدها فكان الاقرب انه كناية في الطلاق كما قدمناه عن حج في نحو ان فعلت كذا فليستلى بزوجة اه (قوله في الظاهر) انظر ما الحكم في الباطن اذا قصد به انشاء التعليق اه رشيدى اقول وتقدم في التنبيه انه كناية طلاق حينئذ فيحمل على الباطن لثلاثا (قوله وابو زرعة الخ) عطف على ابن الصلاح (قوله ولو طلبت) الى المتن في النهاية

الى ما قلنا وعليه الفتوى اه (قول الشارح في الروضة) قال شيخنا ما نقله عن الروضة ليس فيها على هذا الوجه كما بينته في كتابي فيض الوهاب وبه يندفع ما اورده الشارح قال في شرح الروض ان لم ينو طلاقها بناء على الاصح من ان المتكلم لا يدخل في عموم كلامه اه (قوله بخلاف من الخ) قد يشكل على هذا الفرق قول الروض ولو قال نساء المسلمين طالق لم تطلق امراته (قوله ان غبت عنها سنة فما انا لها بزواج) هذا قريب من نحو ان فعلت كذا ما انت بزوجة فى المتقدم في التنبيه المذكور قيل قول المتن وصريحه الطلاق

(قوله)

عليك انه كناية بتقدير الطلاق واقع على منك ان تزوجت عليك اذ هذا يحتمله اللفظ احتمالا ظاهرا فهو نظاير ما قاله ابو زرعة ولو طلبت الطلاق فقال اكتبوا لها ثلاثا

وكتابة ويفرق بينه وبين ما مر في جعلها ثلاثا بان ذاك اراد فيه جعل الواقع واحدة ثلاثا وهو متذر فلين كناية مع ذلك بخلاف هذا فان سؤالها فريضة وكذا زوجتي الحاضرة طالق وهي غائبة (وليس الطلاق كناية طهار وعكسه) وان اشتركا في افادة التحريم لا مكان استعمال كل في موضوعه فلا يخرج عنه للقاعدة المشهورة ان ما كان صريحا في بابه ووجد نفاذا في موضوعه لا يكون صريحا ولا كناية في غيره وفيها كلام مهم بينته في شرح الارشاد الكبير في باب المساقاة وسيأتي في انت طالق كظهر اى انه لو نوى بظهر اى طلاقا آخر وقع لانه وقع تابعا فحمل ما هنا في لفظ طهارا وقع مستقلا (فوقال لزوجه انت) او نحو يدك (على حرام او حرمتك) او كالخمر او الميتة او الخنزير (ونوى طلاقا) وان تعدد (او طهارا حصل) ما نواه لاقتضاء كل منهما التحريم فجاز ان يكنى عنه بالحرام ولا ينافي هذا القاعدة المذكورة لان ايجابه للكفارة عند الاطلاق ليس من باب الصريح والكناية اذ هما من قبيل دلالات الالفاظ ومدلول اللفظ (١٧) تحريمها واما ايجاب الكفارة فحكم

رتبه الشارع عليه عند قصد التحريم او الاطلاق لدلالته على التحريم لا عند قصد طلاق او طهارا اذ لا كفارة في لفظهما والحاصل ان موضوع لفظ التحريم يصدق بكل من الثلاثة لكنه عند الاطلاق اشترى استعماله في تحريم الوطء فقط فجعل صريحا فيما اشترى فيه وكناية فيما لم يشتر فيه وما في القاعدة بما هو في استعمال لفظ في غير موضوعه مع صلاحته لموضوعه (او نواهما) اى الطلاق والظهار معا (تخبر و ثبت ما اختاره) منهما لاهما لتناقضهما اذ الطلاق يرفع النكاح والظهار يشبهه (وقيل طلاق) لانه اقوى لازالة الملك (وقيل طهار) لان الاصل بقاء النكاح (تنبيه) الظاهر انه لا يكنى الاختيار هنا بالنية بل لابد من اللفظ او نحو الاشارة المفهومة لان النية هنا لما توثرت عند مقارنتها

(قوله فكناية) الظاهر انه كناية في الطلاق والعدد فليراجع اه رشيدى (قوله وبين ما مر في جعلتها ثلاثا) اى من انه لا يقع به شيء وان نوى على المعتمدها ع ش (قوله واحدة) معمول الواقع وقوله ثلاثا معمول جعل الخ (قوله وكذا الخ) اى كناية (قوله وهي غائبة) جملة حالية (قوله وان اشتركا) الى قوله وفيها كلام في المعنى والى قوله والحاصل في النهاية الا قوله وفيها كلام الى وسياتي (قوله ان ما كان صريحا الخ) قضية الاقتصار في التعليل على ما ذكره وقوله الاتي وسياتي الخ ان كلاما من كناية الطلاق والظهار يكون كناية في الآخرة وهو ظاهر لان الالفاظ المحتملة للطلاق محتملة للظهار وبالعكس لان البعد عن المرافعة المشعر به كل منهما يكون بكل من الطلاق والظهار اه ع ش اقول ويصرح بذلك قول المتن فلو قال لزوجه الخ (قوله فحمل ما هنا) اى قول المتن وعكسه (قوله او كالخمر الخ) عبارة المعنى والاسنى في شرح وعليه كفارة يمين ولو قال انت على كالميتة او الخمر او الدم فكقوله انت حرام على فيما مر نعم ان قصد به الاستقذار فلا شيء به عليه اه ويعلم بذلك انه كان المناسب تقديم قوله او كالخمر الخ على قول المتن او حرمتك (قول المتن طلاقا) رجعا او بائنا وان تعدداه معنى (قوله وهذا) اى ما في المتن (قوله اذ هما) اى السكون صريحا والسكون كناية (قوله تحريمها) اى الزوجة (قوله عليه) اى اللفظ (قوله ان موضوع لفظ التحريم يصدق الخ) اى فهو مشترك بينهما بالاشترى المعنوى (قوله فيما لم يشتر فيه) اى الطلاق او الظهار (قوله وما في القاعدة الخ) اى وما هنا من استعمال اللفظ في موضوعه الغير المشتهر (قوله معا) سيد كر محترزه (قوله ومن نحو الاشارة) كالكتابة (قوله وهي) اى النية هنا اى في الاختيار (قوله بخلاف زيتها) اى الطلاق والظهار (قوله كناية في اختيار الطلاق) تأمل ما لو تاخر الاختيار مدة فهل يقع الطلاق حينئذ فتحسب العدة من حينئذ او يدين وقوعه باللفظ الاول حتى لو انقضت العدة قبل اختيار الطلاق اعتد بها ولم تعتد اه سيد عمر اقول قياس حساب عدة المهمة من التعيين حسب ان العقد هنا من الاختيار فليراجع (قوله كاخترتك للظهار الخ) اى فهو صريح في اختيار الظهار (قوله وبه يفرق الخ) اى يكون الاختيار هنا بنحو اللفظ (قوله امالو نواها) الى قوله واعترض البلقينى في النهاية (قوله مرتبتين) كذا في اصله رحمه الله تعالى وكان الظاهر مرتبتين اه سيد عمر (قوله يكنى قرنها بجزء الخ) معتمده اه ع ش (قوله فيتخير ويثبت ما اختاره ايضا الخ) اعتمده المعنى وشرح المنهج والروض (قوله لكن القياس الخ) اعتمده مر اه سم (قوله مارجحه في الانوار من ان المنوى الخ) وهذا ما قاله ابن الحداد وهو المعتمده اه نهاية (قوله محامعا) اى فيتخير ويثبت ما اختاره (قوله يؤيد الاول) وهو مارجحه ابن فليتأمل وجه تغاير الحكم (قوله لكن القياس مارجحه في الانوار) اعتمده مر

(٣ - شروانى وابن قاسم - ثامن)

للفظ محتمل وهي هنا ليست كذلك اذ لا لفظ عندها بخلاف نيتها فانها قارنت انت حر ام واذ قلنا لابد من اللفظ فهل فيه كناية وصريح او لا والذي يتجه تصورهما فيه فالاول كجعلتك في العدة فهم كناية في اختيار الطلاق والثاني كاخترتك للظهار او اخترت الظهار ولو اخترت شيئا لم يحز له الرجوع عنه الى غيره كما هو ظاهر لما تقررت انه لا بد من لفظ او نحوه وحينئذ يقارنه وقوع معناه فلم ينصور الرجوع عنه وبه يفرق بين هذا ومن رأى ما شك فيه اه منى ام مذى لان التخيير ثم بالعمل باحكام ما اختاره بمجرد العمل لا يقتضى المنع من غيره بعد اذ وجد رجوع عنه اليه امالو نواهما مرتبتين اى بناء على ان نية الكناية يكنى قرنها بجزء من لفظها فيتخير ويثبت ما اختاره ايضا على مارجحه ابن المقرئ لكن القياس مارجحه في الانوار من ان المنوى او لان كان الظهار محامعا او الطلاق وهو بائن لنا الظهار او رجعى وقف الظهار فان راجع صار عاتدا ولزمته الكفارة ولا فلا فان قلت يؤيد الاول ان الطلاق

لا يقع إلا باخر اللفظ فيحتدلا فرق بين تقدم الظهار و تاخره قلت ممنوع بل يتبين باخره و وقوع المنويين مرتين كما اوقعهما و حينئذ فيتبين الثاني فنامله و اعترض البلقيني الثاني (١٨) بان الظهار ليس موقوفا بل صحيح ناجز ثم بنى عليه اعتراضا على صحة الرجعة و كونها عودا و كونها

المقرى من التخيرو ثبت ما اختاره اه ع ش (قوله ممنوع الخ) لباحث ان يستدل على هذا الممنوع بأنه لا جائز ان يقع الطلاق قبل آخر اللفظ لان ما قبل الاخر ليس صيغة كاملة فيتعين ان الوقوع مع الاخر ومن لازم ذلك تقارنها حينئذ فلا فرق بين التقدم و التأخر فقوله بل يتبين الخ ان ارادانه بالاخر يتبين الوقوع قبله ففيه ما علم من ان ما قبل الاخر لا يصح الوقوع به لانه ليس صيغة كاملة وان ارادانه بالاخر يتبين الوقوع معه لزوم تقارنها في ا وقوع مع الاخر اللهم لا ان يقول انها وان تقارنا في الوقوع مع الاخر لكن ترتبها في النية يقتضى تغليب حكم السابق منهما في وقوعهما ترتب حكمي او يلتزم ان ما قبل الاخر صيغة كاملة بشرط ذكر الاخر وفيه ما فيه اه سم (قوله فيتبين الثاني) اي ما رجحه في الانوار المعتمدة اه ع ش (قوله و اعترض البلقيني الثاني) اي ما رجحه في الانوار و حط الاعتراض قول الانوار او رجعي وقف الظهار الخ (قوله ثم بنى عليه اعتراضا) الى قوله و قد علمت مغطى بشوب الاجمال لا طريق لمعرفته بدون اطلاع على كلام البلقيني وغاية ما يمكن كتابته هنا ان قوله و كونها الخ وقوله و كونها معطوفان على صحة الرجعة و ضمير الاول للرجعة و الثاني للعود و الله اعلم (قوله و قد علمت) لعل من انحصار النقل فيها رجحه ان المقرى و ما رجحه الانوار وقوله فلا يعمل عليه لانه ليس من أصحاب الوجوه (أو نحو فرجها) الى قول المتن و عليه في النهاية قوله و بحث الاذري في المعنى لا لقوله على الا شهر الى حرمها على نفسه (قوله) او نحو فرجها الخ عبارة اغنى او فرجها او وطئها قال الماوردي او راسها اه (قوله من قال ذلك) اي امرأتى على حرام (قوله في غير نحو رجعية الخ) انظر ما المراد بالنحو و قد افتصر المعنى و شرح المنهج على مدخوله (قوله و معتدة) اي عن شبهة (قوله محرمة) بكسر الراء الخفيفة (قوله اي مثلها) الى المتن في النهاية (قوله اي مثلها) لان ذلك ليس يمين لان اليمين انما تعتقد باسم من اسمائه تعالى او صفة من صفاته اه معنى (قوله كالمو قاله الخ) اي انت على حرام او نحوه بما مر اه معنى (قوله فيها) اي قصة مارية ذلك اي اول سورة التحريم (قوله و بحث الاذري) مبتدأ خبره قوله يردده الخ (قوله حرمة هذا) اي تحريم نحو عين الحليلة اه ع ش (قوله تصريحهما الخ) اعتمده المعنى (قوله بكراته) اي تحريم نحو عين الحليلة (قوله فيها) اي الكراهة (قوله ويرد) اي نزاع ابن الرفعة (قوله و فارق) اي نحو انت على حرام اه ع ش (قوله فيه عناد الخ) الجملة صفة كذا (قوله فمن ثم كان) اي الظهار (قوله و الايلاء) عطف على الظهار (قوله و لو قال الخ) و الانسب تأخير عن قول المصنف و كذا ان لم يكن له نية في الاظهار كما في المعنى (قوله و لو قال لا ريب) عبارة المعنى تنبيهات لو حرم كل ما يملك له نساء و إماء لزمته الكفارة كما علم بما مر يكفيه كفارة واحدة كالمو حلف لا يكلم جماعة و كلهم و مثله ما لو قال لا ريب زوجات انتن على حرام كما صرح به في الروضة هنا و لو حرم زوجه مرات في مجلس او مجالس و نوى التاكيد و كذا ان اطلق سواء كان في مجلس او مجالس كما في الروضة في الاولى و بحثه شيخنا في الثانية كفاه كفارة واحدة و ان نوى الاستئناف

(قوله ممنوع الخ) لباحث ان يستدل على هذا الممنوع بأنه لا جائز ان يقع الطلاق قبل آخر اللفظ لان ما قبل الاخر ليس صيغة كاملة فيتعين ان الوقوع مع الاخر ومن لازم ذلك تقارنها حينئذ فلا فرق بين التقدم و التأخر فقوله بل يتبين الخ ان ارادانه بالاخر يتبين الوقوع قبله ففيه ما علم من ان ما قبل الاخر لا يصح الوقوع به لانه ليس صيغة كاملة وان ارادانه بالاخر يتبين الوقوع معه لزوم تقارنها في الوقوع مع الاخر اللهم لا ان يقول انها وان تقارنا في الوقوع مع الاخر لكن ترتبها في النية يقتضى تغليب حكم السابق منهما في وقوعهما ترتب حكمي او يلتزم ان ما قبل الاخر صيغة كاملة بشرط ذكر الاخر وفيه ما فيه اه سم (قوله فيتبين الثاني) اي ما رجحه في الانوار المعتمدة اه ع ش (قوله و اعترض البلقيني الثاني) اي ما رجحه في الانوار و حط الاعتراض قول الانوار او رجعي وقف الظهار الخ (قوله ثم بنى عليه اعتراضا) الى قوله و قد علمت مغطى بشوب الاجمال لا طريق لمعرفته بدون اطلاع على كلام البلقيني وغاية ما يمكن كتابته هنا ان قوله و كونها الخ وقوله و كونها معطوفان على صحة الرجعة و ضمير الاول للرجعة و الثاني للعود و الله اعلم (قوله و قد علمت) لعل من انحصار النقل فيها رجحه ان المقرى و ما رجحه الانوار وقوله فلا يعمل عليه لانه ليس من أصحاب الوجوه (أو نحو فرجها) الى قول المتن و عليه في النهاية قوله و بحث الاذري في المعنى لا لقوله على الا شهر الى حرمها على نفسه (قوله) او نحو فرجها الخ عبارة اغنى او فرجها او وطئها قال الماوردي او راسها اه (قوله من قال ذلك) اي امرأتى على حرام (قوله في غير نحو رجعية الخ) انظر ما المراد بالنحو و قد افتصر المعنى و شرح المنهج على مدخوله (قوله و معتدة) اي عن شبهة (قوله محرمة) بكسر الراء الخفيفة (قوله اي مثلها) الى المتن في النهاية (قوله اي مثلها) لان ذلك ليس يمين لان اليمين انما تعتقد باسم من اسمائه تعالى او صفة من صفاته اه معنى (قوله كالمو قاله الخ) اي انت على حرام او نحوه بما مر اه معنى (قوله فيها) اي قصة مارية ذلك اي اول سورة التحريم (قوله و بحث الاذري) مبتدأ خبره قوله يردده الخ (قوله حرمة هذا) اي تحريم نحو عين الحليلة اه ع ش (قوله تصريحهما الخ) اعتمده المعنى (قوله بكراته) اي تحريم نحو عين الحليلة (قوله فيها) اي الكراهة (قوله ويرد) اي نزاع ابن الرفعة (قوله و فارق) اي نحو انت على حرام اه ع ش (قوله فيه عناد الخ) الجملة صفة كذا (قوله فمن ثم كان) اي الظهار (قوله و الايلاء) عطف على الظهار (قوله و لو قال الخ) و الانسب تأخير عن قول المصنف و كذا ان لم يكن له نية في الاظهار كما في المعنى (قوله و لو قال لا ريب) عبارة المعنى تنبيهات لو حرم كل ما يملك له نساء و إماء لزمته الكفارة كما علم بما مر يكفيه كفارة واحدة كالمو حلف لا يكلم جماعة و كلهم و مثله ما لو قال لا ريب زوجات انتن على حرام كما صرح به في الروضة هنا و لو حرم زوجه مرات في مجلس او مجالس و نوى التاكيد و كذا ان اطلق سواء كان في مجلس او مجالس كما في الروضة في الاولى و بحثه شيخنا في الثانية كفاه كفارة واحدة و ان نوى الاستئناف

لغو او قد علمت ان ما ادعاه من تفرد فلا يعمل عليه ولا على ما بناه عليه (او) نوى (تحريم عنها) أو نحو فرجها او وطئها (لم تحرم) لما روى النسائي ان ابن عباس سأله من قال ذلك فقال كذبت اي ليست زوجتك عليك بحرام ثم تلا اول سورة التحريم (وعليه) في غير نحو رجعية و معتدة و محرمة (كفارة يمين) اي مثلها حالا وان لم يبطأ كما لو قاله لامته اخذ من قصة مارية رضى الله عنها النازل فيها ذلك على الاشهر عند أهل التفسير كما قاله البيهقي و روى النسائي عن انس رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كانت له امة يطؤها اي وهى مارية ام ولده ابراهيم فلم تنزل به عائشة و حفصة حتى حرمها على نفسه فانزل الله لم تحرم ما احل الله لك الا به و معنى قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم اي اوجب عليكم كفارة كالكفارة التي تجب في الايمان و بحث الاذري حرمة هذا لما فيه من الايذاء و الكذب يردده تصريحهما اول الظهار بكراته بل نازع ابن الرفعة فيها بما بينه الزركشي انه <sup>عليه السلام</sup> فعله وهو لا يفعل المكروه و يرد

بأنه يفعل لبيان الجواز فلا يكون مكروها في حقه لو جوبه عليه و فارق الظهار بأن مطلق التحريم يجمع الزوجية بخلاف تعددت التحريم المشابهة لتحريم الام فكان كذا فيه عناد للشرع فمن ثم كان كبيرة فضلا عن كونها حراما و الايلاء بان الايذاء فيه اتم و من ثم ترتب عليه الطلاق و الرفع للحاكم و غيرهما و لو قال لا ريب انتن على حرام بلانية طلاق و لاظهار فكفارة واحدة كما لو كرره في واحدة و اطلق



أو بنية التأكيد إن تعدد المجلس كاليمين (وكذا) عليه كفارة (إن لم يكن له نية في (١٩) (الظاهر) لأن لفظ التحريم ينصرف شرعا

لا يجاب الكفارة (والثاني) هو (لفظ) لأنه كناية في ذلك وخروج بانت على حرام مالم يحذف على فانه كناية هنا فلا تجب الكفارة فيه إلا بالنية (وإن قاله لامتة ونوى عقابته) قطعا لأنه كناية فيه إذ لا مجال للطلاق والظاهر فيها (أو) نوى (تحريم عنها أو لانية) له (فكالوجه) فيأمر فلتزومه الكفارة نعم لا كفارة في محرمه أباؤا كذا معتدة ومزوجة ومردة ومحرمه ومجوسية على الأوجه بخلاف نحو نكاحه وحائض وصائمة لقرب زوال ما نفعن ومن ثم لو نوى بتحريمها تحريم وطئها هذا العارض لم يزمه شيء (ولو قال هذا الثوب أو الطعام أو العبد حرام على) أو نحوه (لفظ) لاشيء فيه لتعذره فيه بخلاف الحلية لامكانه فيها بطلاق أو عتق (وشرط) تأثير (نية) التكنية اقتراها بكل اللفظ وهو أنت بآئن كما قاله الرافعي كجماعة واعترض بان الصواب ما قاله جمع متقدمون أنه لفظ الكناية كبائن دون أنت لأنها صريحة في الخطاب فلا تحتاج لنية ويرد بانها مالم تستقل بالأفادة كانت مع أنت كاللفظ الواحد (وقيل

تعددت بعدد المرات كما في الروضة في الثانية وبجته الزركشي في الأولى اه (قوله عليه كفارة) إلى قول المتن وإشارة ناطق في النهاية (قوله) وكذا عليه الخ عبارة المعنى وكذا الاتحرم عليه وإن كره له ذلك وعليه كفارة يمين في الحال أي مثلها كما مر ولا يلحق الكناية بالصريح مواطاة كالتواطؤ على جعل قوله أنت على حرام كطقتك بل يكون كالمواطاة لا سؤال المرأة الطلاق ولا قرينة من غضب ونحوه اه (قوله) ينصرف شرعا الخ لا يخفى ما فيه والانسب ينصرف لتحريم العين أو نحوه اه سيد عمر (قوله في ذلك) أي في تحريم الوطء (قوله فانه كناية هنا) أي في وجوب الكفارة اه أسنى والأولى في تحريم الوطء (قوله إلا بالنية) أي لليمين ومثل أنت حرام مالم قال على الحرام ولم ينبو به طلاقا فلا كفارة فيه كذا ذكره شيخنا الشويري وفي فتاوى والد الشارح ما يوافقه اه ش وقوله طلاقا المناسب يميننا (قول المتن) وإن قاله أي أنت على حرام أو نحوه بما مر اه معنى (قوله) إذ لا مجال للطلاق الخ علة المقدر عبارة المعنى أو طلاقا أو طهارا لغا إذ لا مجال الخ (قول المتن) أو تحريم عينها) أو نحوه بما مر وهي حلال له اه معنى (قوله فيأمر) أي قوله ومن ثم في المعنى (قوله محرمه أبدا) بنسب أو رضاع أو مصاهرة نهائية ومعنى (قوله) ومجوسية أي ووثنية ومستبراة معنى وأسنى (قوله على الأوجه) وفاقا لشرح المنهج وخلافا للنهاية في المحرمة وسكت عنها المعنى والأسنى وقال البجيرمي قول شرح المنهج أو جهما لا ضعيف في المحرمة لأن الأصح فيها وجوب الكفارة اه أقول وهو المناسب لما يأتي من التعليل بقرب زوال المانع (قوله) نحو نكاح الخ كالمصلحة (قوله) لهذا العارض أي نحو النفاس (قوله) لتعذره أي التحريم فيه أي في نحو الثوب بما ليس يضيع (قوله) بخلاف الحلية أي الزوجة وأمة هي حلال له (قوله) وهو أنت بآئن قال في المعنى تنبيه اللفظ الذي يعتبر قرن النية به هو لفظ الكناية كما صرح به الماوردي لكن مثل له الرافعي بقرنها بآئن من أنت بآئن مثلا وصوب في المهمات الأول والأوجه الاكتفاء بما قاله الرافعي لأن أنت وإن لم يكن جزءا من الكناية فهو كالجزء منها لان معناها المقصود لا يتأدى بدونه اه وقد يقال بل هو جزء حقيقة لأن الكناية قسم من الصيغة والصيغة مجموع أنت بآئن لا بآئن فقط وأيضا فتعريف الكناية يصدق على المجموع إذ هي ما يحتمل المراد وغيره ولا شك أن المجموع هنا كذلك وإن فرض أن أنت لا يحتمل غير الخطاب أذا الكلام كما هو ظاهر في الدلالة التركيبية فتأمل وقد يقال لفظ بآئن قد يراد به خصوص المطلقة وقد يراد به عموم المقارفة الذي هو المعنى اللغوي ولا يتخصص بأحدهما إلا بالارادة فليحمل كلام الماوردي على ذلك وكلام الرافعي على قصد الإيقاع بالمجموع مقترنا بآئله أو بآئ جزء منه على الخلاف وهذا وإن لم أره لكن كلامهم السابق في التقسيم إلى الصريح والكناية فيهرمز اليه وبه يندفع التعارض والتناقض اه سيد عمر (قوله) كما قاله أي تفسير اللفظ بآئن بآئن (قوله) واعترض الخ عبارة شرح الروض واللفظ الذي يعتبر قرن النية به هو لفظ الكناية كما صرح به الماوردي والروائي والبنديجي فمثل الماوردي لقرنها بالاول بقرنها بالباء بآئن والآخران بقرنها بالخاء من خلية لكن مثل له الرافعي تبع الجماعة بقرنها بآئن من أنت بآئن وصوب في المهمات الأول لأن الكلام في الكنانيات وهو ظاهر لكن أثبت أن الرفعة في المسئلة وجهين وايدالا اكتفاء بها عند أنت والأوجه الاكتفاء بذلك لأن أنت وإن لم يكن جزءا من الكناية فهو كالجزء منها لأن المعنى المقصود لا يتأدى بدونه اه بخذف (قوله) فلا تحتاج لنية) كان المناسب اخذنا ما مر عن المعنى وشرح الروض فلا يكفي اقتراح النية به (قوله) بآئن) كذا في أصله رحمه الله وكانه على الحكاية وقوله كانت كذا في أصله رحمه الله وهو على تأويله بالكلمة اه سيد عمر (قوله) استصحابا إلى قوله ويظهر في المعنى (قوله) دون آخره يعني ما عدا

تكرر الخلاف بالله تعالى اه أي بخلاف نظيره في الطلاق (قوله) أو بنية التأكيد) نال في الروض وشرحه إلا أن نوى الاستئناف فلا يكفي فيه كفارة بل تعدد بتعدد المرات ومثله كما قال الزركشي وغيره مالم نواه مع اتحاد المجلس وإن أفهم كلامه كاصله خلافا اه (قوله) بطلاق أو عتق) قد يقال هو يمكن في المذكورات أيضا بأرادة الملك بنحو البيع إلا أن يفرق إمكان أن يراد بهذا اللفظ الطلاق أو العتق لأن نحو البيع (قوله في الخطاب)

يكفي) اقتراها (بأوله) استصحابا بالحكمها في باقيه دون آخره لأن العطفها على ما مضى بعيد ورجحه كثير ونواضعه الاسنوي وغيره

وزعم بعضهم ان الاولى سبق قلم ورجح في (٣٠) اصل الروضة الاكتفاء باوله واخره اى بجزء منه كما هو ظاهر ويظهر ان ياتي هذا الخلاف

اوله اه رشيدى (قوله ان الاولى) اى اشتراط الافتراق بكل اللفظ (قوله ورجح في اصل الروضة الخ) عبارة النهاية لكن المرجح في الروضة كاصحابها الاكتفاء باوله الخ فالحاصل الاكتفاء بما قبل فراغ لفظها وهو المعتمد اه وعبارة المغنى والذى رجحه ابن المقرئ وهو المعتمد انه يكتفى بفتراها ببعض اللفظ سواء كان من اوله او وسطه او اخره لان اليمين إنما تعتبر بتمامها اه (قوله بجزء منه) اى من اللفظ (قوله ثم زعم) اى قال اه ع ش (قوله لم يقبل) وينبغى تدبيره لانه ان سبق منه ذلك فلا وقوع لان قضاء العدة قبل تطبيقها ثلاثا اه ع ش (قوله لرفع الخ) اصله يقبل وقوله الموجبة الخ صفة للثلاث وقوله اللازم صفة للتحليل وقوله له اى للزاعم المذكور نظرا لظاهر إيقاعه الثلاث وقال الكردي والضمير في له يرجع الى مضاف محذوف عن الثلاث وهو الوقوع اه (قوله ولو انكر نيتها) اى الكناية وكان الاولى تذكير الضمير وارجاعه للطلاق كفى النهاية (قوله انه) اى الوارث لا يعلمه الخ وتظهر فائدة ذلك في العدة اه ع ش (قوله فان نكل) اى الزوج او وارثه (قوله انه نوى) اى فلا يرث منها اذا كان الطلاق باثنا (قول المتن وإشارة ناطق بطلاق) كان قالت له زوجته طلقنى فاشا ربيده أن اذهبى وقوله بطلاق خرج به إشارة لتحل الطلاق كقول من له زوجتان امرأتى طالق مشيرا لاحداهما وقال أردت الاخرى فانه يقبل كارجحه في زيادة الروضة اه معنى (قوله وإن نواه) اى قول المتن ويعتدى النهاية (قوله وإن نواه الخ) غاية (قوله له) اى للتفهم (قوله حروف موضوعة الخ) لا يخفى ما فيه من المسامحة اه سيد عمر اى فالمراد دوال حروف الخ (قوله نعم لو قال الخ) قد يقال لاحاجة الى هذا الاستدراك لان الطلاق هنا واقع بالعبارة لا بالإشارة ثم رأيت الفاضل المحشى أشار لذلك ولم يظف في هذا الاستدراك شيئا لانه ليس المراد الإشارة بالعبارة ولا باعم اه سيد عمر (قوله مشيرا) اى بقوله وهذه (قوله طلقت) اى الاخرى اه ع ش اى واما مخاطبة فتطلق مطلقا (قوله هذا) اى وقوع الطلاق بقوله وهذه بذلك القول (قوله ان نواه) اى الاخرى (قوله في ذلك) اى لو قصد طلاق الاخرى (قوله مع احتمال الخ) الظاهر انه إنما اتى بهذه المعية إشارة لوجه الاحتياج للثبوت وقصده الرد على من ادعى الصراحة وسكت عن توجيه صورة الاطلاق التى تحتها اه رشيدى والوجه انه إنما اتى بها لتوجيه ما افهمه قوله هذا من نواه الخ من أنها لا تطلق إن نوى غيرها (قوله احتمالاً قريباً الخ) محل تأمل ثم رايت الفاضل المحشى قال قوله اى وهذه ليست كذلك في قرب هذا انظر اه سيد عمر واجاب الرشيدى بما نصه الظاهر ان المراد بقرب هذا الاحتمال انه لا يحتاج في هذا التقدير الى تعسف وليس المراد انه يفهم منه عند الاطلاق فيها قريباً الذى يفهمه شهاب سم حتى نظري كون هذا قريباً فتأمل اه (قوله كهى) اى الإشارة بالامان اى للكفار (قوله ونحوه) وهو الاذن في الدخول مثلاً فإشارة الناطق لا يعتد بها الا فى الثلاثة المنظومة فى قوله

إشارة لناطق تعتبر \* فى الاذن والافتاء أمان ذكروا

اه بجرى عبارة ع ش اى كالا جازة والاذن في دخول الدار اه (قوله فلو قيل له) اى للفتى مثلاً (قوله كيع) اى قوله نعم فى النهاية والى قول المتن فان فهم فى المغنى الا فلوها وغيرها وقولها للضرورة (قوله والافاير الخ) عطى على العقود (قوله وغيرها) لعله إنما اتى به لقوله الا نعلم لا تصح الخ (قوله للضرورة) علة لقول المتن ويعتد الخ وإنا لم تقدم الكتابة على الإشارة لان كلا منهما يحتاج لنية فلا مرجح لاحدهما على الاخرى اه ع ش وقد يقال ان الكتابة اوضح من الإشارة وانها موضوعة للفهم بخلاف الإشارة كما مر وعبارة البجيرى عن الحلبي قوله للضرورة لانه ليس كل احد يفهم الكتابة والافتاء يقال مع

قضيته أن الكلام في نية الخطاب وفيه نظر (قوله ولو اتى بكتابة الخ) كذا شرح مر (قوله نعم لو قال الخ) في هذا الاستدراك شيء لانه ليس المراد الإشارة بالعبارة ولا باعم (قوله نعم لو قال انت طالق وهذه الخ) ظاهره وإن جعل هذا من عطف الجمل بان قدر خبر الاسم الإشارة اى طالق لان ما قبله قرينة على المقدر اخذا بما دمه الشارح قبيل قول المصنف والاعتاق كناية (قوله اى وهذه ليست كذلك) في قرب هذا انظر (قوله

فى الكناية التى ليست لفظاً كالكتابة ولو اتى بكناية ثم بعد مضى قدر العدة او وقع ثلاثاً ثم زعم انه نوى بالكناية الطلاق لم يقبل لرفع الثلاث الموجبة للتحليل اللازم له ولو انكر نيتها صدق بيمينه وكذا وارثه انه لا يعلمه نوى فان نكل حلفت هى او وارثها انه نوى لان الاطلاع على نيته ممكن بالقرائن (واشارة ناطق بطلاق لغو) وان نواه وافهم بها كل احد (وقيل كناية) لحصول الافهام بها كالكتابة ويرد بان تفهم الناطق اشارته نادر مع أنها غير موضوعة له بخلاف الكتابة فانها حروف موضوعة للافهام كالعبارة نعم لو قال انت طالق وهذه مشيراً لزوجته له اخرى طلقت لانه ليس فيه إشارة محضة ان نواه او اطلق على الوجه لان اللفظ ظاهر فى ذلك مع احتمالاً لغيره احتمالاً قريباً اى وهذه ليست كذلك

وخرج بالطلاق غيره فقد تكون اشارته كعبارة كهى بالامان وكذا الافتاء ونحوه فلو قيل له يجوز كذا فاشا براسه مثلاً اى نعم جاز العمل به ونقله عنه (ويعتد بإشارة اخرس فى

العقود) كيع وهبة (والحلل) كطلاق وفسخ وعق والافاير والدعاوى وغيرها وان امكنته الكتابة

للضرورة نعم لا تصح بها شهادة ولا تبطل بها صلته

ولا بحث بها من حلف لا يتكلم ثم خرس (فان فهم طلاقه) وغيرها بها (كل احد فصريحة) وإن (٢١) لم يفهمها أحد (اختص يفهمه)

أى الطلاق منها (فطنون)

أى أهل فطنة وذكاء

(فكناية) وإن انضم إليها

قرائن ومرأول الضمان ما

قد يخالف ذلك مع ما فيه

وذلك كما في لفظ الناطق

وتعرف نيته فيما إذا أتى

بإشارة أو كتابة بإشارة

أو كتابة أخرى وكانهم

اغفروا تعريفه بما مع

أنها كناية ولا اطلاع لنا

بها على نيته ذلك للضرورة

وتعبرى بما ذكر أعمر وأولى

من قول المتولى ويعتبر في

الآخرس أن يكتب مع

لفظ الطلاق إني قصدت

الطلاق وسيأتى في اللعان

أنهم الحقوا بالآخرس من

اعتقل لسانه ولم يرج برؤه

وكذا من رجى بعده مضى

ثلاثة أيام فهل قياسه هنا

كذلك أو يفرق والذي

يتجه في الأول إلحاق بل

الآخرس يشمل وفي

الثاني يحتمل إلحاق قياسا

ويحتمل الفرق بأنه إنما

الحق به ثم لا يحتاجه اللعان

أو اضطارره إليه ولا

كذلك هنا (ولو كتب ناطق)

أو آخرس (طلاقا ولم ينوه

فلفو) إذ لا لفظ ولانية

(ولم ينوه) ومثله كل عقد

وحل وغيرهما ماعدا

النكاح ولم يلفظ بما كتبه

فقط صدقت

قدرته على الكتابة لا ضرورة للإشارة اه (قوله ولا بحث بها من حلف لا يتكلم ثم خرس) مفهوم هذا الكلام أنه بحث بها الآخرس إذا حلف لا يتكلم وسيأتى بيانه في الإيمان اه سم وفي البجيرى عن العزبى التصريح بذلك المفهوم (قول المتن فصريحة) إشارته لا تحتاج لنية كان قيل له كم طلقت زوجتك فأشار بأصابعه الثلاث اه معنى (قوله وإن لم يفهمها أحد) قد يقال هي حينئذ بمثابة لفظ الناطق الذى لا يحتمل وهو لا يقع به الطلاق وإن نواه فليتأمل الفرق بينهما اه سيد عمر أقول رايه يشير سكوت النهاية والمغنى عن هذه الزيادة ويصرح بذلك ع ش ما نصه قوله أى أهل فطنة الخ وينبغى أن يأتى هنا ما قيل في السلم من أنه يشترط لكون الإشارة كناية أن يوجد فطنون يفهمونها غالباً فى أى محل اتفق للآخرس فيه تصرف بالإشارة فلو فهمها الذين فى غاية الفطنة وقول أن يوجدوا عند تصرف الآخرس لم تكن الإشارة كناية بل تكون كالتمنى يفهمها أحد وينبغى أيضاً الاكتفاء بفظن واحد فالجمع فى كلامه ليس بقيد اه (قول المتن فكناية) تحتاج لنية (تنبيه) تفسير الآخرس صريح إشارته فى الطلاق بغير طلاق كتفسير اللفظ الشائع فى الطلاق بغيره فلا يقبل منه ظاهر الإلزام بقرينة اه معنى (قوله وذلك كالأخ) راجع لكل من قول المتن فان فهم الخ وإن اختص الخ (قوله وتعرف نيته) إلى قوله وفى الثانى فى النهاية لإلا قوله وكذا من رجى إلى الذى يتجه وقوله فى الأول (قوله بإشارة الخ) متعلق بأتى وقوله الثانى بإشارة الخ متعلق بتعرف اه سم (قوله تعريفه بها) أى بالإشارة أو الكتابة الثانية (قوله ولا اطلاع لنا بها) الجار الثانى متعلق بنية ذلك فكان الأول تأخير عنه (قوله بما ذكر أى إذا أتى بإشارة أو كتابة الخ) (قوله هنا كذلك) أى أنه هنا الخ اه ع ش (قوله أو يفرق) أى فينتظر إفاقته وإن طال اعتقاله اه ع ش (قوله ويحتمل الفرق بأنه الخ) قد يقال وقد يحتاج إلى يضطر إلى نحو الطلاق والبيع فالإلحاق أقرب اه سيد عمر وهو الظاهر وقال ع ش والمتبادر من كلام الشارح حيث لم يتعرض لهذا فى الثانى أنه حيث رجى برؤه بعد ثلاثة أيام انتظر طال زمن اعتقاله أو قصر اه (قول المتن ولو كتب الخ) أى على ما ثبت عليه الخط كرق وثوب وحجر وخشب لاعلى نحو ماء كهواء اه معنى عبارة الروض مع شرحه والكتب على الأرض ونحوها كناية لاعلى الماء والهواء ونحوهما اه (قوله أو آخرس) إلى قول المتن وإن لم تكن فى النهاية وكذا فى المغنى لإلا قوله وقيل إلى وخرج وقوله وإن لم تفهمها (قول المتن طلاقاً) ونحوه بما لا يقتصر إلى قبول كالأعتاق والبراء والعفو عن القصاص كان كتب زوجتى أو كل زوجة طالق أو عبدى حر اه معنى وفى سم بعد ذكر ذلك عن الروض أى وسائر التصرفات غير النكاح كما فى شرحه اه أى فكان الأول للشارح أن يكتب قوله ومثله كل عقد الخ عقب المصنف طلاقاً (قول المتن فلفو) أى ويقبل قوله فى ذلك يمينه كما تقدم فى قوله قريبا ولو أنكروا نيته الخ اه ع ش (قوله ومثله الخ) أى الطلاق (قوله وغيرهما) أى كالأقرار والدعوى أخذنا من فى الإشارة (قوله ولم يلفظ الخ) عطف على نواه (قوله لا فادتها حينئذ الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه لأن الكتابة بطريق فى إفهام المراد وقد أقرنت بالنية فإن أقر ما كتبه حال الكتابة أو بعدها فصريح فان قال قراءه كما كما كتبه بلانية طلاق صدق يمينه وفائدة قوله هذا إذ لم يقارن الكتب النية وإلا فلا معنى لقوله اه (قوله وقال إنما قصدت الخ) بخلاف ما لو قصد الانشاء أو أطلق كما يفهمه كلام المحلى أيضاً اه ع ش (قوله صدق الخ) أى إن أنكروا

ولا بحث بها من حلف لا يتكلم ثم خرس) مفهوم هذا الكلام أنه بحث بها الآخرس إذا حلف لا يتكلم وسيأتى بيانه فى الإيمان عند قول المصنف أو لا يكلمه الخ (قوله بإشارة) قال ذلك مرتين والأولى متعلقة بأتى والثانية بتعرف (قوله فى المتن ولو كتب ناطق طلاقاً الخ) عبارة الروض وإن قرأه أى ما كتبه حال الكتابة أو بعدها فصريح فلو قال قراءه كما كيا بلا نية صدق يمينه اه فقراءته عند عدم قصد الحكاية صريح قال فى الروض وفائدة أى قوله المذكور إذا لم يقارن الكتب النية أنه قارئها أطلقت ولا معنى لقوله المذكور ومثله أى الطلاق فيما ذكر العتق والبراء والعفو عن القصاص أى وسائر التصرفات غير (فالأظهر وقوعه) لا فادتها حينئذ وإن تلفظ به ولم ينوه عند التلفظ ولا الكتابة وقال إنما قصدت قراءة المكتوب فقط صدقت

ييمينه (فان كتب إذا بلغك كتابي فانت طالق) ونوى الطلاق (فانما تطلق بيلوغه) ان كان فيه صيغة الطلاق كهذه الصيغة بان امكن قراءتها وان انجحت لانها المقصود الاصل (٢٢) بخلاف ما عداها من السوابق واللواحق فان انجحت سطر الطلاق فلا وقوع وقيل ان

قال كتابي هذا او الكتاب لم يقع او كتابي وقع وصححه المصنف في تصحيح التنبيه ونقله الروياني عن الاصحاب وخرج بكتب مالو امر غيره فكتب ونوى هو فلا يقع شيء بخلاف مالو امره بالكتابة او كناية اخرى وبالنسبة فامثل ونوى وبقوله فانت طالق مالو كتب كناية كانت خلية فلا يقع وان نوى اذا لكون للكنية كناية كذا حكاه ابن الرفعة عن الرافعي وردوه بان الذي فيه الجزم بالوقوع تبعاً لجمع مقدمين قال الاذري وهو الصحيح لانا اذا اعتبرنا الكناية قدرنا انه تلفظ بالمكتوب (وان كتب اذا قرأت كتابي وهي قارئة فقرأته) اي صيغة الطلاق منه نظير ما مروا لم تفهمها او طالعتها وفهمتها وان لم تلفظ بشيء منها كما نقل الامام عليه اتفاق علمائنا (طلقت) لوجود المعلق عليه ويظهر انه لا فرق هنا بين ظن كونها امية وعدمه لان اللفظ لا ينصرف عن حقيقة الا عند التعذر ويجوز ظنه لا يصره عنها (وان قرى عليها فلا طلاق (في الاصح)

الزوجة (قول المتن إذا بلغك) أو وصل اليك أو اتاك (فرع) لو كتب إذا بلغك نصف كتابي هذا فانت طالق فبلغها كله طلفت كما قاله المصنف فان ادعت وصول كتابها بالطلاق فانكر صدق يمينه فان اقامت بيينة بانه خطه لم تسمع إلا بروية الشاهد للكتابة وحفظه عنده وقت الشهادة اه مغنى وفي النهاية مانصه اما لو قال إذا جاءك خطي فانت طالق فذهب بعضهم بوقوع الطلاق وان لم يكن فيما بقي ذكر الطلاق اه (قوله كذه الصيغة) اي إذا بلغك كتابي الخ (قوله بان امكن) تصوير لقوله ان كان فيه الخ (قوله من السوابق) كالبسملة والحمدلة وقوله واللواحق كالصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم (قوله فان انجحت الخ) اي ولم يبق اثره بعد المحو بحيث يمكن قراءته (قوله وقيل ان قال كتابي هذا الخ) اي وقد انجحت غير سطر الطلاق اه عش (قوله وخرج بكتب) اي في قول المتن ولو كتب ناطق الخ (قوله مالو امر غيره) اي بكتابة طلاق زوجته ولو بقوله اكتب زوجة فلان طالق وقوله ونوى هو اي الأمر عند كتابة الغير اه عش (قوله لو امره بالكتابة او كناية اخرى الخ) يرد عليه ان هذا توكل في التعليق ومرانه لا يصح إلا أن يقال مراده امره بالكتابة بطلاق منجز والغرض منه التنبيه على انه يشترط كون النية من الآتي بالكنية كناية أو غيرها ولا يكفي النية من أحدهما والكنية من الآخر اه عش (قوله فامثل ونوى) اي فانه يقع اه عش (قوله وبقوله الخ) عطف على بكتب الخ (قوله وردوه) اي ابن الرفعة (قوله بان الذي فيه) اي في كلام الرافعي وقوله وهو الصحيح معتمداه عش (قول المتن وان كتب الخ) في الروض وان علق بيلوغ الطلاق فسلم مريض الطلاق وقع قطعاً وقراءة بعض الكتاب ان علق بقراءته كوصول بعضه ان علق بوصول الكتاب ثم بوصول الطلاق طلقت بوصول الكتاب طلقت اه سم (قوله أي صيغة الطلاق) أي وان لم يقرأ الجميع (قوله وان لم تفهمها) وذكر النهاية ضمير المفعول هنا وفي المواضع الثلاثة الآتية (قوله او طالعتها) عطف على قراءته (قوله وان لم تلفظ الخ) نعم لو قال الزوج انما اردت القراءة باللفظ قبل قوله فلا تطلقن الا بها اه نهاية (قوله لوجود المعلق عليه) هذا لا يظهر بالنسبة لما نقله الشارح عن الامام (قوله ويظهر انه لا فرق الخ) يظهر الفرق فيما اذا قرى عليها الآتي في قوله وان قرى عليها فلا في الاصح ولو علم انها قارئة ثم نسيت القراءة اي او عمت ثم قرى عليها فينبغي ان لا تطلق او علم انها غير قارئة ثم تعلمت ثم قرأتها فينبغي ان تطلق اه سم وقوله ولو علم الخ في النهاية مثله (قوله ويظهر انه لا فرق الخ) الذي يتبادر الى الفهم ان مراد الشارح التعميم في القارئة في قراءتها والقراءة عليها فلا يقع في الثاني وان ظن كونها امية خلافا لما يقتضيه صنيع المحشى وان كان ما افاده المحشى اوجه اه (قوله هنا) اي في وقوع الطلاق اه عش والاولى في اشتراط قراءتها (قوله فلا طلاق) اي وان ظنها حال التعليق امية اه عش (قوله ان علم حالها) كذا في النهاية والمغنى (قوله

النكاح كافي شرحة (قوله فان كتب اذا بلغك كتابي الخ) في الروض وان علق بيلوغ الطلاق فبلغ موضع الطلاق وقع قطعاً وقراءة بعض الكتاب ان علق بقراءته كوصول بعضه ان علق بوصول الكتاب ثم بوصول الطلاق طلقت بوصول الكتاب طلقت او بوصول نصف الكتاب فوصل كله طلقت اه وينبغي اذا علمت بوصول الكتاب وبوصول نصفه ان تطلق طلقتين (بخلاف مالو امره بالكتابة الخ) ظاهره ولو على الوجه المذكور في المتن مع انه تعليق والتوكيل في التعليق لا يصح كما تقدم في الوكالة (قوله ويظهر الخ) يظهر الفرق فيما اذا قرى عليها الآتي في قوله وان قرى عليها فلا في الاصح ولو علم انها قارئة ثم نسيت القراءة ثم قرى عليها فينبغي ان لا تطلق او علم انها غير قارئة ثم تعلمت ثم قرأتها فينبغي ان لا تطلق اي بخلاف ما اذالم يعلم حالها على الاقرب في الروضة واصحابها وسياقي

ومنه

لعدم قراءتها مع امكانها وإنما الغزل القاضى في

نظير ذلك لان العادة في الحكم أن يقرأ عليهم المكاتيب فالقصد اعلامه دون قراءته بنفسه بخلاف ما هنا وأيضاً فالغزل لا يصح تعليقه فتعين ارادة اعلامه بخلاف الطلاق (وان لم تكن قارئة فقرأه عليها طلقت) ان علم حالها لان القراءة في حق الامي محمولة على الاطلاع

ومنه يؤخذ أنها لو تعلقت وقرأته وان القارىء لو طالعه وأخبرها بما فيه طلقت لان القصد (٢٣) الاطلاع وقد وجد فان لم يعلم لم تطلق

الا ان تعلت وقرأته

(فصل في تفويض

الطلاق اليها ومثله تفويض

العق للفق (له تفويض

طلاقها) يعنى المكلفة

لا غيرها (اليها) اجماعا بنحو

طلاق نفسك ان شئت وبحث

أن منه قوله لها طلقيني

فقلت أنت طالق ثلاثا لكنه

كناية فان نوى التفويض

اليها وهى تطلق نفسها

طلقت والا فلا ثم ان نوى

مع التفويض اليها عددا

فساقي (وهو تملك) للطلاق

(في الجديد) لانه يتعلق

بغيرضا فساوى غيره من

التملكيات (فيشترط وقوعه

تطبيقها فوراً) وان أتى

بنحو متى على المعتمد بان لا

يتخلل فاصل بين تفويضه

وايقاعها لان التطبيق هنا

جواب التملك فكان

كقبوله وقبوله فوراً وهذا

معنى قولهم لان تطبيقها

نفسها متضمن للقبول وقول

الزركشى عدوله عن شرط

قبولها الى تطبيقها يقتضى

تعينه وهو مخالف لكلام

الشرح والروضة حيث قال

ان تطبيقها يتضمن القبول

وهو يقتضى الاكتفاء بقولها

قبلت اذا قصدت به التطبيق

وان حقها ان تقول

حالا قبلت طلقت والظاهر

ومنه أى التعليل (قوله لو تعلت الخ) ولو علقه بقراءتها عالماً بأنها غير قارئة ثم تعلت ووصل كتابه هل تكفى قراءة غيرها الظاهر الاكتفاء به نهاية قال ع ش قوله ثم تعلت الخ المتبادر من هذا الصنيع انه اذا قرأته بنفسها طلقت وقوله الظاهر الاكتفاء به وان قصد قراءتها بنفسها فلا بد ان (قوله وان القارىء الخ) عطف على قوله انها الخ وكان الاولى اوبدل الواو عبارة النهاية قال الاذرى مفهومه اى قول المصنف فقرئ عليها الخ اشتراط قراءته عليها فلو طالعه اى الغير وفهمه او قرأها أى الصيغة ثم أخبرها بذلك لم تطلق ولم أرفه نصاً ويحتمل بانه يكتفى بذلك اذ الغرض الاطلاع على ما فيه اه قال ع ش قوله لم تطلق معتمد وقوله ويحتمل انه يكتفى بذلك اى فى الوقوع وهو معتمد حج ونقل سم على منهج عن الشارح عدم الوقوع وهو موافق للاحتمال الاول اه (قوله فان لم يعلم) اى حالها سم ونهاية اى كونها قارئة اه ع ش

(فصل في تفويض الطلاق اليها) (قوله فى تفويض الطلاق) الى قول المتن وهو تملك فى النهاية (قوله يعنى المكلفة لا غيرها) كذا فى المعنى (قوله بنحو طلق نفسك ان شئت) لو كتب لها طلق نفسك كان كناية تفويض كما هو ظاهر اه سم (قوله وبحث الخ) عبارة النهاية والاوجه الخ (قوله فقلت أنت طالق) خرج به ما لو قالت طلقت نفسى فانه صريح لانها انت بما تضمنه قوله طلقيني اه ع ش (قوله لكنه كناية) اى منه ومنهار شيدى وع ش (قوله وهى) اى ونوت الزوجة (قوله والا) اى بان لم ينو اواحدهما ذكر (قوله فساقى) عبارة النهاية وقع ولما فواحدة وان ثلثت كما يأتى ولو فرض طلاق امرأته الى رجلين فطلق أحدهما واحدة والاخر ثلاثا فالوجه كما قال البندجى انه يقع واحدة اه قال ع ش قوله وقع ظاهره ان ما نواه يقع بقوله لذلك وان لم تنو اذكرت دون ما نواه فليحذر اه اقول ساقى فى اواخر الفصل انه يقع فى الاولى واحدة وفى الثانية ما نوته وباله يشير قول الشارح فساقى وقول النهاية كما يأتى (قوله لانه) اى التفويض (قول المتن فوراً) نعم لو قال وكلت فى طلاق نفسك لم يشترط الفور اه معنى (قوله وان أتى بنحو متى الخ) خالفه النهاية والمعنى فاعتمد عدم اشتراط الفورية فى نحو متى (قوله لان التطبيق الخ) تعليل لقول المصنف فيشترط وقوعه تطبيقها الخ اه رشيدى اقول الظاهر انه تعليل للفورية فقط (قوله فكان) اى التطبيق كقبوله اى التملك (قوله وهذا معنى الخ) لا يخفى بعده والظاهر ان المراد بقولهم المذكور ان قوله طلق نفسك معناه بناء على الجديد ملكتك تطلق نفسك فقوله طلقها جوابه طلقت الخ معناه قبلت وطلقت كما ان اعتمدت فى البيع الضمنى معناه ذلك فليتأمل نعم كلامه رحمه الله توجيه مستقل اه سيد عمر (قوله لان تطبيقها نفسها متضمن للقبول) مقول قولهم اوبدل منه (قوله لكلام الشارح) لعل المراد به الشرح الكبير (قوله وهو) اى قولهما ان تطبيقها يتضمن القبول (قوله وان حقها الخ) عطف على قوله الاكتفاء الخ (قوله انتهى) اى قول الزركشى (قوله بعيد) خبر وقول الزركشى الخ (قوله ذلك) اى تعين التطبيق (قوله لما قررته) اى فى قوله لان التطبيق هنا الخ وقوله فى معناه اى كلامهما وقوله ان هذا الخ بيان لما قررته وقوله هذا التضمن اى

الجزم به فى كلامه (قوله فان لم يعلم) أى حالها

(فصل فى تفويض الطلاق اليها الخ) (قوله بنحو طلق نفسك ان شئت) لو كتب لها طلق نفسك كان كناية تفويض كما هو ظاهر (قوله وبحث الخ) اعتمده مر (قوله طلقت) وهذا بخلاف ما لو قال لاجنبى وكلت ان تطلق زوجتى فقال طلقتك ونوى تطبيقها فلا يقع لان النكاح لا يتعلق به بخلاف الزوجة كما نقل ذلك الدميرى عن المتولى وساقى ذلك مع البحث فيه فى كلام الشارح قبل فصل خطاب الاجنبية (قوله وان أتى بنحو متى) كطلق نفسك متى شئت معنى على المعتمد وقيل ان علق بمتى شئت لم يشترط فور جزم به فى التنبيه وجرى عليه ابن المقرئ والاضفونى والحجازى وصاحب الانوار ونقله فى التهذيب عن النص وهو

اشتراط القبول على الفور ولا يشترط التطبيق على الفور انتهى بعيد جداً بل الصواب تعينه وكلامهما لا يخالف ذلك لما قررته فى معناه ان هذا التضمن أوجب الفورية لا الاكتفاء بمجرد القبول لانه لا ينتظم مع قوله طلق نفسك وان قصدت به التطبيق

وقوله وان حقها الى آخره ينافي ما قبله لاسيما قوله والظاهر الى آخره لان الذي قاله اولاً انه لا يكتفي بقلت لان نوت بها التطبيق فكيف يبحث هنا الجمع بينهما أو الا كتفاء بقلت (٢٤) في الفورية ثم تطلق بعد فالصواب خلاف ما قاله في الكل نعم لو قال طلق نفسك فقالت

تضمن تطبيقها القبول وقوله لانه اى الا كتفاء الخ وقوله وان قصدت به أى بالقبول (قوله وقوله الخ) اى الزر كشي لعله معطوف على قوله الصواب الخ (قوله ينافي ما قبله الخ) المناقاة ممنوعة وما ذكره في بيانها لا يشتبه كما يشهد به التأمل الصادق وقوله فكيف يبحث هنا الجمع بينهما قلنا ولا فالحكم بان حقها الجمع بينهما لا ينافي كفاية القبول إذا قصدت به التطبيق لانه حينئذ قبول وتطبيق ففيه جمع بينهما لكن التصريح بكل منهما اولى وهو المراد بان ذلك حقها فحاصل الكلام انه يكتفي بالقبول مع قصد التطبيق لكن الاولى التصريح بالتطبيق أيضاً فإى مناقاة في ذلك واماناً نانيا فهو اى الزر كشي لم يبحث الجمع بل نقله عن مقتضى كلام الشارح والروضة لان قوله وان حقها عطف على الا كتفاء وقوله او الا كتفاء بقلت الخ قلنا اراد اى الزر كشي يبحثه هذا مخالفة ما دل عليه كلام الشرح والروضة فحاصل كلامه ان كلامه ما دل على اعتبار الفورية في كل من القبول والتطبيق وان الظاهر خلافه من ان اعتبار الفورية إنما هو في القبول فقط فإى مناقاة محذورة في ذلك فليتا مل اه سم (قوله نعم) الى قوله قاله للفقهاء في المعنى وإلى قوله وهو قوله في النهاية (قوله نعم لو قال الخ) استثناء عن قول المتن في شرط الخ (قوله وظاهره ان الفصل الخ) قد يتوقف فيه لان قوله لانه فصل يسير مرة تصير اعليه في التعليل مشعر اشعار اظهر بان مدار الاعتذار على كونه يسيراً لا على كونه غير اجنبى ايضاً ولا لتعني ذكره في التعليل فتدبر به يتايد كلام الشارح الآتى اه سيد عمر (قوله فالذى يتجه) الى قوله بخلاف سائر التمليكات في المعنى (قوله لمطلقة التصرف) الى قوله فان قلت في النهاية والمعنى (قوله لا لغيرها) اى اما غير مطلقة التصرف فينبغي انها اذا طلقت تطلق رجعيًا ويلغو ذكر المال ثم رأيت شرح المنهج صرح بذلك في اول الخلع اه ع ش (قوله وان لم تقل بالف) قال الرويانى ولو قال لها طلق نفسك فقالت طلقت نفسي بالف درهم قال القاضي الذى عندى انه يقع الطلاق ولا معنى لقولها بالف درهم اه سم عن شرح الروض وقوله يقع الطلاق اى رجعيًا اه ع ش (قوله وما قبله كالمبة) اى والذى تقدم في اول الفصل بقوله بنحو طلق نفسك ان شئت فهو كالمبة عبارة المعنى فان لم يذكر عوضاً فهو كالمبة اه (قوله ولو اتى منا) اى على هذا القول اه سم (قوله مطلقاً) اى سواء كان التوكيل بصريح العقود كوكلتك أو لا كبيع (قوله بل عدم الرد) اى بل الشرط عدم الرد اه رشدى (قول المتن قبل تطبيقها) اى قبل الفراغ من تطبيقها فيصح الرجوع مع تطبيقها اه ع ش عبارة الخطيب في هامش المعنى ولو قارن الرجوع بالتطبيق لم تطلق لان الاصل بقاء العصمة اه (قوله بعده) اى القبول (قوله فلو طلقت الخ) عبارة المعنى فاذا رجعت ثم طلقت لم يقع علت برجوعه ام لا اه (قوله قبل علمها برجوعه) اى ولكنه بعده

المعتمد شرح مر (قوله ينافي ما قبله الخ) أقول المناقاة ممنوعة وما ذكره في بيانها لا يشتبه كما يشهد به التأمل الصادق (قوله فكيف يبحث هنا الجمع بينهما) قلنا اما لا فالحكم بان حقها الجمع بينهما لا ينافي كفاية القبول إذا قصدت به التطبيق لانه حينئذ قبول وتطبيق ففيه جمع بينهما لكن التصريح بكل منهما اولى وهو المراد بان ذلك حقها فحاصل الكلام انه يكتفي بالقبول مع قصد التطبيق لكن الاولى التصريح بالتطبيق أيضاً فإى مناقاة في ذلك واماناً نانيا فهو لم يبحث الجمع بل نقله عن مقتضى كلام الشرح والروضة لان قوله وان حقها عطف على الا كتفاء أى وهو أى كلام الشرح والروضة يقتضى الا كتفاء بما ذكره ويقتضى ان حقها الخ وقوله او الا كتفاء بقلت الخ قلنا اراد يبحثه هذا مخالفة ما دل عليه كلام الشرح والروضة فحاصل كلامه ان كلامه ما دل على اعتبار الفورية في كل من القبول والتطبيق وان الظاهر خلافه من ان اعتبار الفورية إنما هو في القبول فقط فإى مناقاة محذورة في ذلك فليتا مل (قوله وان لم تقل بالف) قال الرويانى ولو قال لها طلق نفسك فقالت طلقت نفسي بالف درهم قال القاضي الطبرى الذى عندى انه يقع الطلاق ولا معنى لقولها بالف درهم شرح روض (قوله هنا) اى على هذا القول

كيف يكون تطبيق لنفسى ثم قالت طلقت وقع لانه فصل يسير قاله الفقهاء وظاهره ان الفصل اليسير لا يضر إذا كان غير اجنبى كما مثل به وان الفصل بالأجنبى يضر مطلقاً كسائر العقود وجرى عليه الاذرعى وفيه نظر لانه ليس محض تملك ولا على قواعده فالذى يتجه أنه لا يضر اليسير ولو اجنبياً كالخلع ثم رأيت في الكفاية ما يؤيده وهو قوله الطلاق يتقبل التعليق فجاز أن يتسامح في تملكه بخلاف سائر التمليكات اى ومن ثم لو قال ثلاثاً فوجدت او عكسه وقعت واحدة كما باقى وان كان قياس البيع ان لا يقع شيء (فان قال) لمطلقة التصرف لا لغيرها نظير ما مر في الخلع (طلق) نفسك (الف فطلقت بانث ولزمها الألف) وان لم تقل بالف كما اقتضاه اطلاقه

ويكون تملكاً بعوض كالبيع وما قبله كالمبة (وفى قول توكيل) كالم فوض طلاقها لاجنبى (فلا يشترط) على هذا القول (فور) في تطبيقها (في الاصح) نظير ما مر في الوكالة ولو اتى هنا بمقيد جاز التأخير قطعاً (في اشتراط قبولها) على هذا القول ايضاً (خلاف الوكيل) ومر أن

الاصح منه انه لا يشترط القبول مطلقاً بل عدم الرد (وعلى القولين له الرجوع) عن التفويض (قبل تطبيقها) لان كلام التملك والتوكيل يجوز لموجبه الرجوع قبل قبوله ويؤيد التوكيل بجواز ذلك بعده ايضاً فلو طلقت قبل علمها برجوعه

لم ينفذ (ولو قال إذا جاء رمضان فطلق) نفسك (لغالى) قول (التملك) لأنه لا يصح تعليقه ويصح على قول التوكيل لما فيه ان التعليق يبطل خصوصه لا عموم الاذن فان قلت ظاهر قولهم هنا جاز بنا في قولهم في الو كالة لا يجوز قلت نعم لكن مرادهم بجاز هنا نفذ فقط فلا ينافى حرمةه ولا يجوز ثم انه ياتى به بناء على حرمة تعاطي العقد الفاسد فلا ينافى صحته ومن عبر ثم بلا يصح (٢٥) مراده من حيث خصوص الاذن وإن

صح من حيث عمومه (ولو قال ابني نفسك فقالت ابنتى نوبيا) اي هو التفويض بما قاله وهي الطلاق بما قالته (وقع) لان الكناية مع النية كالصريح (والا) ينوبيا معا بان ينوبيا او احدهما ذلك (فلا) يقع الطلاق لوقوع كلام غير النوى لغوا (ولو قال طلق) نفسك (فقلت ابنتى) نفسى (ونوت) (او) قال (ابنتى ونوبيا) فقالت طلقت) نفسى (وقع) كما لو تباعا بلفظ صريح من احدهما وكناية مع النية من آخر و قول مجلى لفظ الطلاق هنا كناية لا يقع به إلا مع النية ضعيف وذكر نفسى فى ذلك هو ما فى اصله والروضة فان حذفها معا من الكناية ومثلها الصريح فوجهان والوجه بل المذهب كما قاله الاذرعى انه يكفى نيتهما لنفسها سواء انوى هو ذلك ام لا وافهم كلامه انه لا يشترط توافق لفظيهما صريحا ولا كناية لان قيد بشئ فيتبع (ولو قال طلق) نفسك (ونوبيا) فلا نقالت طلقت ونوتن) وان لم تعلم نيته كما هو ظاهر بان وقع ذلك منها اتفاقا خلافا لتقيد شارح له

فى الواقع ولو تنازعنا فى أن الطلاق قبل الرجوع أو بعده فينبغى أن يأتى فيه تفصيل الرجعة فليراجع اه ع ش (قوله لم ينفذ) اي على القولين اه ع ش (قوله يبطل خصوصه) اي التوكيل ع ش (قوله ظاهر قولهم هنا الخ) اي حيث قالوا هنا لغالى قول التملك و جاز على قول التوكيل اه ك ر دى عبارة الرشيدى و ظاهر ان الضمان فى قول ابن حجر جاز وما بعده اما ترجع لعقد التوكيل الذى اتى به الموكل و قلنا بانه يفسد خصوصه لا عمومه فالرد عليه بما يأتى فى النهاية غير ملاق لكلامه فتأمل اه (قوله اي هو) الى قوله خلافا لتقيد الشارح فى المغنى إلا قوله كما لو تباعا إلى وذكر نفسى الخ وقوله ومثلها الصريح وإلى الفصل فى النهاية الا قوله وقوله مجلى الى قوله وذكر نفسى الخ وقوله ومثلها الصريح وقوله وقد لا ترد إلى وخرج وقوله ولها فى الاولى الخ (قوله بما قاله) اي بابيئى نفسك وقوله وهى اي ونوت وهى وقوله بما قالته اي بابنت (قوله) وذكر نفسى) الاولى وذكر النفس كفى النهاية (قوله والوجه الخ) عبارة النهاية اصحهما الوقوع إذا نوت نفسها كما قاله البوشنجى والبعوى قال الاذرعى وهو المذهب الصحيح وقضية كلام جماعة من العراقيين وغيرهم الجزم به اه زاد المغنى وجرى عليه شيخنا فى شرح البهجة اه (قوله سواء انوى هو ذلك الخ) فلا يشترط من الزوج نية نفسها بل يكفى ابنتى حيث نوى به التطلق اه ع ش (قوله وافهم كلامه الخ) عبارة المغنى وافهم كلام المصنف ان المخالف فى الكناية او الصريح كاختارى نفسك فقالت ابنتها او طلق نفسك فقالت شرحتا لا يضر من باب اولى نعم إن قال لها طلق نفسك بصريح الطلاق او بكنايته او بالتسريح او نحو ذلك فعادت عن الماذون فيه إلى غيره لم تطلق لمخالفها صريح كلامه (قوله إلا ان قيد بشئ) اي من صريح أو كناية اه ع ش (قوله بان علمت الخ) ويدفع المخالفة بحمل بان على معنى كان اه (قوله ذلك اصلا) اي العدد وقوله او نراه اي العدد احدهما اي فقط سم (قوله خلاف) اي فى وقوع الواحدة معنى وع ش (قوله وكذا) اي لا خلاف فى وقوع الواحدة إذا نوت (قوله وكذا إذا نوت هى فقط) صنيعه يقتضى ان فى هذه الصورة خلافا (قوله واحدة الخ) مفعول نوت (قوله هذه الثلاثة) اي التى لا خلاف فيها وهى ما قبل وكذا وقوله ولو نوت الخ وقوله على عبارته اي قوله والا الخ الصادق على هذه الثلاثة المقتضية لجرى ان الخلاف فيها ولو وقع الواحدة فى الشق الثانى من الثالث (قوله بان يجمل الخ) أى كفعله المحقق المجلى لكونه هو محل الخلاف وقوله من جهتها اي فقط اه رشيدى (قوله السياق) ماهو اه سم (قوله

(قوله يبطل خصوصه الخ) قد يكون الشارح المجلى أشار إلى ذلك بقوله فليتأمل الجمع بين ما هنا وما هناك (قوله) والوجه بل المذهب كما قاله الاذرعى الخ) الذى فى شرح الروض فرض كلام الاذرعى فى الاختيار فانه لما قال الروض فرع قال لمانا وبالتفويض اختارى نفسك فقالت اخترت نفسى ونوت وقعه وإن تركا النفس معا فوجهان احدهما انه لا يقع وإن نوت نفسها والثانى انه يقع إذا نوت نفسها وبين فى شرحه عن الاذرعى ان الثانى هو المذهب الصحيح ثم قال فى الروض وإن كرر اختارى و اراد واحدة فواحدة أى يقع باختيارها قال فى شرحه فان أراد عددا وقع او اطلق وقع بعدد اللفظ ان لم يخالفه فيها وإلا وقع ما اتفقا عليه اه (قوله انه يكفى نيتهما) قد يشكل ذلك بما نقله الزركشى فيما لو اسقط المفعول فقال طلقت ان مقتضى كلامهم انه لا يقع وإن نوى وان القفال صرح بذلك إلا أن يفرق بين ما وقع جوابا كما هنا وغيره وقد يقال إن كان جوابا مع إسقاط النفس فى كلامه ايضا فى تأثيره نظر (قوله بان علمت) تحمل بان على معنى كان (كادال عليه السياق) ماهو

(٤) - شروانى وابن قاسم - ثامن بقوله عقب ونوتن بأن علمت نيته الثلاث (ثلاث)

لان اللفظ يحتمل العدد وقد نوبياه (والا) ينوبيا ذلك اصلا او نواه احدهما (فواحدة) تقع لاكثر (فى الاصح) لان صريح الطلاق كناية فى العدد فاحتاج لنيته منها نعم فيما إذا لم ينوبوا احدهما لا خلاف وكذا إذا نوت هى فقط ولو نوت فيما إذا نوى ثلاثا واحدة أو اثنتين وقع مانو ته اتفاقا لانه بعض الماذون فيه وقد لا ترده هذه الثلاثة على عبارته بان يجعل قوله وإلا نفيا لنية شيئا من جهتها كما دل عليه السياق

وضابط ذلك انهما متى تخالفاني نية العدد وقع مانو اتفاقيه فقط وخرج بقوله ونوى ثلاثا ما لو تلفظ بهن فانه اذا قال طلفت لم تذكر عددا ولا نوته تقع الثلاث (ولو قال ثلاثا فوجدت) (٣٦) أى قالت طلقت نفسى واحدة (أو عكسه) أى وحدت قلت رفواحدة تقع فيهما لدخولها

في الثلاث التي فوضها في الاولى ولعدم الاذن في الزائد عليها في الثانية ومن ثم لو قال لرجل طلق زوجتى وأطلق فطلق الوكيل ثلاثا لم يقع الا واحدة ولها في الاولى ان تثني وتثلك فورا راجع أولا وسياقي في ميحث الناسي قبول قولها في الكناية لم أنو وان كذبها خلافا للباوردي

(فصل في بعض شروط الصيغة المطلق) منها أنه يشترط في الصيغة عند عروض صارفها لما يأتي في النداء لا مطلقا لما يأتي في الهزل واللعب ونحوه صريحة كانت أو كناية قصد لفظها مع معناه بأن يقصد استعماله فيه وذلك مستلزم لقصد ههما خيئند اذا مر (بلسان نائم) أو زائل عقل بسبب لم يعص به والا فكالسكران فيما مر (طلاقا لغا) وان اجازته وامضاه بعد يقظته لرفع القلم عنه حال تلفظه به ولو ادعى انه حال تلفظه به كان نائما أو صيبا أى وأمكن ومثله جنون عهده جنون صادق يمينه قاله الروايي ونازعه في الروضة في الاولى

وضابط ذلك الخ) أى تخالفهما في نية العدد (قوله وخرج) إلى قوله وسياقي في المعنى لإلا قوله ومن ثم إلى ولها في الاولى (قوله لدخولها) أى الواحدة وكذا ضمير عليها (قوله ولها في الاولى) أى فيما لو قال ثلاثا فوجدت عبارة المعنى تبيينات لها في الاولى بعد ان وحدت راجعها أو لم يراجعها ان تزيد الثنتين الباقيتين على الواحدة التي وقعها فورا إذ لا فرق بين ان تطلق الثلاث دفعة وبين قولها طلقة واحدة وواحدة ولا يقدر تحليل الرجعة من الزوج ولو طلقت نفسها عبثا ونوت فصادت التفويض لها ولم يطل الفحل بينهما طانت ولو قال جعلت كل أمرى عليك بيدك كان كناية في التفويض اليها وليس لها أن تطلق نفسها ثلاثا لم ينوهاها ولو قال طلق نفسك ثلاثا إن شئت فطلقت واحدة أو واحدة إن شئت فطلقت ثلاثا طلقت واحدة كما لم يذكر المشيئة وإن قدم المشيئة على العدد فقال طلق نفسك إن شئت واحدة فطلقت ثلاثا أو عكسه لغا الصيرورة المشيئة شرط في اصل الطلاق والمعنى طلق نفسك ان اخترت الثلاث فان اختارت غير هذه لم يوجد الشرط بخلاف ما لو اخرها فانها ترجع إلى تفويض المعين والمعنى فوضت اليك ان تطلق نفسك ثلاثا فان شئت فافعلي ما فوضت اليك وذلك لا يمنع نفوذ ذلك المعين ولا نفوذ ما يدخل فيه الظاهر كما قال شيخنا أنه لو قدمها على الطلاق ايضا فقال إن شئت طلق ثلاثا أو واحدة كان كما لو اخرها عن العدداه ووافقه النهاية في الاوليين من صور المشيئة الثلاث دون الاخيرة فجعلها القوا كالثانية واستظهر عرش ما قاله شيخ الاسلام والمعنى من انها كالاولة

(فصل في بعض شروط الصيغة والمطلق) (قوله في بعض شروط) إلى قوله وجعل البقيني في النهاية (قوله منها) أى من شروط الصيغة فيه مع قوله الآتي في الصيغة تكرار فالأخير الاولى ويشترط في الصيغة الخ) (قوله عند عروض صارفها) لاحاجة إلى هذا التقييد لما قدمه اول الباب من ان قصد اللفظ لمعناه شرط مطلقا وغاية الامر انه إذا وجد صارف بما يأتي احتيج حينئذ مع هذا القصد إلى قصد الإيقاع لوجود هذا الامر الصارف فتأمل اه رشيدى وهذا صريح في ان الصريح المقارن للصارف حكمه حكم الكناية فلا بد فيه من القصدين ولا يقع به الطلاق مع الاطلاق وقد يفيد قول المصنف الاتي وكذا ان أطلق على الأصح فليراجع (قوله لما يأتي في النداء) أى من أن كل لفظ يقبل الصرف لا يقع به إلا بارادة معناه وقوله لا مطلقا لما يأتي في الهزل الخ) أى من انه إذا قصد منه اللفظ دون المعنى وقع ظاهره وباطنا اه كردى (قوله قصد لفظها) نائب فاعل يشترط (قوله لقصد ههما) أى اللفظ والمعنى اه عرش (قول المتن بلسان نائم) وان اثم بومه لان اثم به بالخارج لانداته سم وعرش (قوله وإن اجازة الخ) عبارة المعنى وإن قال بعد استيقاظه وفاقته اجزته أو اوقته اه (قوله وإن اجازة الخ) لا يبعد ان يكون قوله اجزته كناية فيقع به الطلاق إذا اراد انشاء إيقاع الطلاق الآن اه سيد عمر وهو الاقرب ولا ينبغي العدول عنه إلا بنقل صريح (قوله بعد يقظته) أى او عود عقله اه سم (قوله عهد له جنون) أى سابق اه عرش (قوله صدق بيمينه) معتمد مدعى الصبا والجنون اه عرش (قوله قاله الروايي الخ) عبارة المعنى كما قاله الروايي وان قال في الروضة في تصديق النائم نظرا اه (قوله أى لانه لا اماراة الخ) قد ترقف في نفي الامارة اه سم (قوله وهو متجه) أى النزاع (قوله على الاخيرين) أى مدعى الصبا ومدعى الجنون أى على تصديقهما باليمين (قوله عدم قبول قوله) أى المطلق أو المعتقد وقوله ظاهر أى وأما باطنا فينفعه ولعله حيث قصد عدم الطلاق أما لو أطلق فلا لان الصريح يقع به وان لم يقصد اه عرش وقوله لان الصريح الخ تقدم عن الرشيدى تقييده بعدم وجود الصارف فليراجع (قوله ظاهرا) قيد للقبول وقوله لتلفظه علة لنفي الاشكال (قوله بقيده) أى امكان الصبا وعهد الجنون اه عرش (قوله قبل كان مستغنيا الخ) ومن قال به شيخ الاسلام والمعنى

(فصل في بعض شروط الصيغة والمطلق) (قوله بعد يقظته) أى او عود عقله (قوله أى لانه لا اماراة

قوله) أى لانه لا اماراة على النوم وهو متجه ولا يشك على الاخيرين عدم قبول قوله لم أقصد الطلاق والعق ظاهره (قوله لتلفظه بالصريح مع يمين تكليفه فلم يكن رفقه وهما يمينين تكليفه حال تلفظه قبل دعواه الصبا او الجنون بقيده قبل كان مستغنيا



عن هذا باشرطه التكليف اول الباب انتهى ويحاج بان هذا وما بعده كالشرح لذلك على (٢٧) انه يستفاد منه هنا فائدة وهي عدم

تأثير قوله أجزته ونحوه لان اللغو لا ينقلب بالاجازة غير لغو ولا يستفاد هذان قوله يشترط لنفوذ التكليف فتأمل (فلو سبق لسانه بطلاق من غير قصد) تأكيد لفهمه من التعبير بالسبق (لغا) كلغو اللين ومثله تلفظه به حاكيا وتكرير الفقيه للفظه في تصويره ودرسه (ولا يصدق ظاهرا) في دعواه سبق لسانه او غيره مما يمنع الطلاق لتعلق حق الغير به ولانه خلاف الظاهر الغالب من حال العاقل (إلا بقرينة) كايأتي فيمن التف بلسانه حرف بآخر فيصدق ظاهرا في السابق لظهور صدقه حينئذ اما باطنا فيصدق مطلقا وكذا لو قال لها طلقك ثم قال اردت ان اقول طلبتك ولها قبول قوله هنا وفي نظائره ان ظنت صدقه بامارة ولمن ظن صدقه أيضا لا يشهد عليه به بخلاف ما إذا علمه وجعل البلقيني في فتاويه من القرينة مالمو قال لها أنت حرام على وظن أنها طلقت به ثلاثا فقال لها أنت طالق ثلاثا ظانا وقوع الثلاث بالعبارة الاولى فانه سئل عن ذلك فاجاب بقوله لا يقع عليه طلاق بما اخبر

(قوله عن هذا) أي ما في المتن اه رشیدی (قوله وما بعده الخ) فيه تأمل (قوله لأن اللغو الخ) توجيه للاستفادة (قوله ولا يستفاد هذان قوله يشترط الخ) أي لان عدم النفوذ يصدق بالوقف كتصرفات المرتد في زمن الردة اه سيد عمر (قول المتن من غير قصد) أي لحروف الطلاق لمعناه اه معنى (قوله تأكيد) أي قوله من غير قصد تاكيد لما قبله (قوله ومثله) إلى قول آتيت إلا بقرينة في المعنى (قوله ومثله الخ) لعله في كونه لغوا فقط لا في أنه لا يصدق ظاهرا إذ ما ذكر من الحكاية والتصور بقرينة ظاهرة في عدم إرادة الايقاع (قوله حاكيا) أي لكلام غيره اه معنى أي أو لما كتبه هو كآمر (قوله للفظه) أي الطلاق (قوله او غيره) دخل فيه ما تقدم عن الروايات فأي قرينة فيه وظاهر كلامهم فيه الاكتفاء بامكان الصبا وعهد الجنون فكانهم جعلوا ذلك قرينة سم على حجج أي لتقريرهما صدقه فيما قاله اه عش (قوله كايأتي الخ) وكان دعاها بعد طهرها من الحيض إلى فراشه واران ان يقول أنت الان طاهرة فسبق لسانه وقال أنت اليوم طالقة اه معنى (قوله فيمن التف) أي انقلب (قوله فيصدق ظاهرا الخ) تفریع على قول المتن إلا بقرينة (قوله أما باطنا فيصدق) أي فيعمل بمقتضاه ولو عبر ببنفذه كان أولى وقوله مطلقا أي كان هناك قرينة أم لا اه عش (قوله وكذا) أي يصدق باطنا مطلقا اه رشیدی (قوله ثم قال اردت ان اقول طلبتك الخ) ظاهره وان لم يكن هناك قرينة ويحتمل خلافة فلا يقبل حيث لا قرينة وهو الظاهر اه عش عبارة الرشیدی قوله وكذا لو قال لها طلقك الخ الظاهر ان التشبيه راجع لقوله اما باطنا فيصدق مطلقا بقرينة ما بعده فليراجع اه (قوله ولها قبول) أي ويجوز لها الخ اه عش (قوله هنا) أي في دعوى نحو سبق اللسان بلا قرينة (قوله ولمن ظن الخ) أي يجوز له الخ اه عش (قوله ولمن ظن صدقه ايضا ان لا يشهد الخ) ظاهره انه يجوز له ان يشهد قال في شرح الروض وفيه نظر اه أي بل ينبغي ان ليس له الشهادة عليه مع الظن كما انه ليس له تلك مع العلم سم ومعنى انظر هل يقال اخذا من هذا انه يجب على المرأة الظانة صدقه قبله (قوله بخلاف ما إذا علمه) أي سبق اللسان ونحوه بقرينة ظاهرة فتحرم عليه الشهادة اه عش عبارة الرشیدی أي فلا يجوز له الشهادة فالحالفة بالنسبة إلى ما انفهمه قوله ولمن ظن صدقه الخ من ان له ان يشهد اه عبارة الكردي قوله بخلاف ما إذا علمه مفهوم قوله ولمن ظن الخ يعني يجوز لمن ظن صدقه ان لا يشهد عليه بالطلاق ويجوز له ان يشهد عليه به ايضا بخلاف ما إذا علم صدقه فانه لا يجوز له ان يشهد عليه به اصلا اه وكل من هاتين مخالف لما مر عن سم والمعنى (قوله فقال لها) أي بقصد الاخبار كايأتي ويظهر ان الاطلاق بلا قصد شيء من الاخبار والانشاء كقصد الاخبار فليراجع (قوله ظانا الخ) مجرد تاكيد لما قبله (قوله بما اخبر به الخ) خرج مالمو قصد به الانشاء وسيشير اليه اه سم (قوله بائنا الخ) حال من فاعل اخبر (قوله في اعتقنا الخ) أي فيما إذا قال السيد عقب اداء مكتبة النجوم اعتقتك او أنت حر ثم تبين فساد (قوله انه لا يعتق به الخ) فاعل يأتي (قوله قالوا الخ) أي اصحابنا (قوله ونظير ذلك) أي قوله اعتقتك الخ اه كردي (قوله ثم قال ظننت الخ) أي وكان قولي نعم طلقتهما مبني على هذا الظن (قوله ان ماجرى بيننا) أي بينه وبين الزوجة من نحو طالن وحده ابتداء (قوله وقد اقيت)

الخ) قد يتوقف نفي الامارة (قوله او غيره) دخل فيه ما تقدم عن الروايات فأي قرينة فيه وظاهر كلامهم فيه الاكتفاء بامكان الصبا وعهد الجنون فكانهم جعلوا ذلك قرينة (قوله ولمن ظن صدقه ايضا ان لا يشهد الخ) ظاهره انه يجوز ان يشهد (قوله ولمن ظن الخ) قال في شرح الروض كذا ذكره الاصل هنا وذكر أواخر الطلاق انه لو سمع لفظ رجل بالطلاق وتحقق انه سبق لسانه اليه لم يكن له أن يشهد عليه بمطلق الطلاق وكان ما هنا فيما إذا ظنوا وما هناك فيما إذا تحققوا كما يفهمه كلامه ومع ذلك فيما هنا نظر اه أي بل ينبغي أن ليس له الشهادة عليه هنا أيضا (قوله بما اخبر به بائنا) خرج مالمو قصد به الانشاء وسيشير اليه

به بائنا على الظن المذكور انتهى ويأتي في الكتاب في اعتقتك أو أنت حر عقب الاداء المتبين فساد (قوله انه لا يعتق به القرينة) أنه إنما رتبته على صحة الاداء قالوا ونظير ذلك من قيل له طلقت امرأتك فقال نعم طلقتهما ثم قال ظننت أن ماجرى بيننا طلاق وقد أقيت بخلافه

فلا يقبل منه إلا بقرينة انتهى وفيه تأييد لما قاله البلقيني لأنه جعل ظنه الوقوع بآنت حرام على قرينة صارفة للاخبار ثانيا عن حقيقة كما جعلوا الاداء قرينة صارفة لآنت حراو (٢٨) اعتقتك عن حقيقة وافتاؤه بآرتب عليه كلامه قرينة صارفة له كذلك فان قلت ينافي

أى بعد ذلك القول بخلافه أى الظن المذكور (قوله فلا يقبل منه الخ) قد يقال ما وجه عدم الاكتفاء بالظن هنا والاكتفاء به في مسألة البلقيني فتدبره أه سيد عمر عبارة سم انظر قوله فلا يقبل منه مع قوله ونظير ذلك إلا ان يكون التنظير باعتبار ما أفهمه هذا أه وقد يجاب عن كل منهما بان مراد الشارح بالقرينة ثبوت سبق امر بينهما محتمل للطلاق ثم رايت قول الشارح في آخر باب الخلع مانصه كما لو قال طلقت ثم قال ظننت ان ما جرى بيننا طلاق وقد أفيتت بخلافه فانه ان وقع بينهما خصام قبل ذلك في طلقت أه وصريح ام لا كان ذلك قرينة ظاهرة على صدقه فلا يحث وإلا حث أه وهو صريح فيما قلت (قوله انتهى) أى ما يأتى (قوله لانه) أى البلقيني (قوله عن حقيقة) لعل المراد عن حقيقة الشرعية التى هى انشاء الطلاق (قوله وافتاؤه بآرتب عليه الخ) جعل الافتاء قرينة بخالف قوله إلا بقرينة إلا ان يريد قرينة على وجود الافتاء أه سم وأجاب عنه السيد عمر بما نصه يظهر أنه أى مضى أى ضمير قول الشارح وافتاؤه الخ ليس إشارة الى الافتاء المفهوم منه وقد أفيتت السابق انفا بل ابتداء كلام حاصله ان من جملة القرائن ما لو وقع منه لفظ محتمل للطلاق فاستغنى فيه فاقى بالوقوع فاخر بالطلاق معتمدا على الافتاء السابق ثم ابقى بعدم الوقوع باللفظ السابق وتبين عدم صحة الافتاء الاول فلا نوقع عليه باللفظ الثانى ايضا إذا قال إنما اردت الاخبار لان القرينة وهى الافتاء السابق تدل له فلا يرد على الشارح ما أورده الفاضل المحشى فانه مبنى على حمل الافتاء فى كلامه على ما سبق فى ضمن وقد أفيتت الخ ولا يصح حمله عليه بوجه لان ذلك الافتاء فى تلك الصورة متأخر عن قوله نعم طلقتها فأنى يصلح قرينة للاخبار بل ولو فرض تقدمه لا يصلح ايضا للقرينة بل يؤيد الوقوع بقوله نعم طلقتها كما هو ظاهر للمتأمل وقوله على حمل الافتاء الخ صرح بهذا الحل الكردى فيرد ايضا بما ذكر أه (قوله بنا فى ذلك) أى ما قاله البلقيني أو قولهم ونظير ذلك الخ (قوله وبتسليم ان الخ) لعل تسليم هذا مع الحمل الآتى هو المتعين (قوله أما إذا انشا إيقاعا الخ) يؤخذ من صيغته هنا وما يأتى أنه لو قصد الانشاء فى مسألة البلقيني ونظائر ها يقع ظاهرا اتفاقا واما الوقوع باطنا ففيه الخلاف الآتى أه سيد عمر أى فى مسألة ظنه اجنبية ومعلوم ان ما هنا فى قصد الانشاء مع ظن عدم الوقوع واما لو قصد الانشاء بدون ذلك الظن فيقع ظاهر او باطنا باتفاق (قوله ظانا أنه لا يقع) أى بهذا الإيقاع لظنه حصول البيئونة بمصدر منه أو لا (قول المتن ولو كان اسمها طالق الخ) ولو لم يعلم ان اسمها ما ذكر قبل يقع عليه عند الإطلاق فيه نظر ويتجه المنع أه سم أقول قد ينافيه قول الشرح الآتى لو غير اسمها الخ (قوله لها باسمها) الى قول المتن أو هو يظنها فى النهاية (قوله للقرينة الظاهرة على صدقه) يغنى عنه ما بعده بدون العكس فالاولى الاقتصار عليه كما فى المغنى (قوله مع ظهور القرينة الخ) عبارة المغنى وكون اسمها كذلك قرينة تسوغ تصديقه أه (قوله حملا على النداء) ولا نهلم بقصد الطلاق واللفظ هنا مشترك والاصل دوام النكاح أه معنى (قوله حملا على النداء) هل الحكم كذلك وان عارض ذلك أى النداء قرينة تؤيد ارادة الطلاق كان يقع هذا النداء فى أثناء محاصرة وشقاق ترجح الاحتمال الاول باصل بقاء العصمة أو محله حيث لم يوجد ما ذكر محل تأمل فليراجع وليحرر أه سيد عمر أقول قد يؤيد الثانى قول الشارح لتبادره وغلبته ومن ثم لو غير الخ (قوله أى بحيث حجر الاول) ينبغى ان يكون محله فى عالم بهجره فليتأمل أه سيد عمر (قوله طلقت) أى عند الإطلاق (قوله كآلو قصد طلاقها) بقى ما لو قصد النداء والطلاق فهل هو

ذلك قول التوسط عن ابن رزين حلف بالثلاث أنه لا يخرج إلا بها فاخر بان عقده باطل من أصله فخرج بدونها ثم بآنت صحة عقده وقع الثلاث ولم يعذر فى ذلك قلت يفرق بان الاخبار يبطلان العقد امر اجنبى عن المحلوف عليه فلم يصلح قرينة بخلاف ما لو أفتى فى المحلوف عليه بشىء فاخر بالثلاث على ظن صحة الافتاء فبان عدم صحة الافتاء فلا يقع عليه شىء للقرينة الظاهرة هنا وبتسليم ان الاخبار يبطلان العقد غير اجنبى يتعين حمل ذلك المخبر على أنه ليس ممن يعتمد عند الناس فهذا لا يكون اخباره قرينة كما يأتى فى شرح قول المتن ففعل ناسيا للتعليل أو مكرها عليه مع فروع أخرى لها تعلق بما هنا فان قلت ما ذكر من ان القرينة تفيد إنما يأتى فيما اذا اخبر مستندا بها اما اذا انشا إيقاعا ظانا أنه لا يقع فانه يقع ولا يفيد ذلك الظن شيئا كما يعلم بما يأتى فى وهو يظنها اجنبية ومسئلة البلقيني من هذا قلت ممنوع بل هى من الاول كما يصرح به قول البلقيني بما أخبر به باينا على الظن المذكور (ولو كان اسمها

(قوله فلا يقبل منه) انظر مع قوله ونظير ذلك إلا ان يكون التنظير باعتبار ما أفهمه هذا وانظر قوله إلا بقرينة مع قوله وافتاؤه بآرتب عليه كلامه قرينة الخ (قوله وافتاؤه الخ) جعل الافتاء قرينة بخالف قوله إلا بقرينة إلا ان يريد قرينة على وجود الانشاء (قوله فى المتن ولو كان اسمها طاقا الخ) لو لم يعلم ان اسمها

طالفا وقال لها باطالق وقصد النداء لها باسمها لم تطلق للقرينة الظاهرة على صدقه لانه صرّفه بذلك عن معناه مع ظهور من (وكذا ان اطلق) بان لم يقصد شيئا فلا تطلق (فى الاصح) حملا على النداء لتبادره وغلبته ومن ثم لو غير اسمها عند النداء أى بحيث حجر الاول طلقت كآلو قصد طلاقها وان لم يغير قال الزركشى وضبط المصنف باطالق بالسكون ليفيد أنه فى باطالق بالضم لا يقع

أي مطلقا لان بناءه على الضم يرشد الى ارادة العلية وفي باطالقا بالنصب يتعين صرفه (٢٩) إلى التطبيق أي مطلقا وينبغي في الحالين ان

لا يرجع لدعوى خلاف ذلك انتهى ورد بان اللحن لا يؤثر في الوقوع وعدمه كما يأتي والذي يتجه حمل كلامه على نحو قصد هذه الدقيقة والقن المسمى حرافه هذا التفصيل (فان كان اسمها طارقا او طالبا) او طالعا (فقال باطالقا وقال اردت النداء) باسمها (فالتف الحرف) بلساني (صدق) ظاهرا لظهور القرينة فان لم يقل ذلك طلقت وقضيته انه لومات ولم يعلم مراده حكم عليه بالطلاق عملا بظاهر الصيغة ومنه يؤخذ ان مثله في هذا كل من تلفظ بصيغة ظاهرة في الوقوع لسكنها تقبل الصرف بالقرينة وإن وجدت القرينة وهي مسألة حسنة (ولو خاطبها بطلاق) معلق او منجز كما شمله كلامهم ومثله امره لمن يطلقها كما هو ظاهر وإنما اثرت قرائن الهزل في الاقرار لان المعبر فيه اليقين ولانه اخبار يثار بها بخلاف الطلاق والامر به فيها (هازلا ولاعبا) بان قصد اللفظ دون المعنى وقع ظاهر او باطنا إجماعا وللخبر الصحيح ثلاث جدهن جد وهزلن جد الطلاق والنكاح والرجعة وخصت لتا كد امر الابضاع والا

من باب اجتماع المانع والمقتضى حتى يغلب المانع وهو النداء فلا يقع الطلاق او من قبيل اجتماع المقتضى وغيره يغلب المقتضى فيقع الطلاق فيه نظرا والا قرب الثاني اه ع ش (قوله أي مطلقا) إن اراد سواء قصد النداء او اطلق او قصد الطلاق فليس بظاهر في قصد الطلاق بل هو ممنوع اذ لا وجه مع قصد الطلاق إلا الوقوع وإن اراد سواء قصد النداء او اطلق فالحكم كذلك مع السكون فلم يزد الضم اليه شيئا اللهم إلا ان يختار الثاني ويراد الاطلاق من غير خلاف في الصورتين ويحتاج هذا مع ما فيه الى نقل بذلك فليتأمل اه سم (قوله لان بناءه على الضم الخ) يتأمل هذا الكلام مع كون البناء على الضم حكم هذه الصيغة وإن لم يرد العلية لانها نكرة مقصودة اه سم واقره الرشيدى وقد يجاب بما مر من تبادل وغلبة النداء لها باسمها (قوله وفي باطالقا بالنصب يتعين الخ) قد يقال بمجرد باطالقا بالنصب لا يقتضى التطبيق اذ ليس شيئا بالمضاف فهو نكرة غير مقصودة وحاصله انه إذا لم يقصد به معين فالزوجة غير مسماة في هذه الصيغة ولا مقصودة بها تعينها فقد يتجه ان يقال إن لم يقصد بهذه الصيغة الزوجة فلا وقوع وإن قصدناها فكلوا لم ينصب فقوله في الحالين الخ المتجه منه اه سم واقره الرشيدى وقد يجاب بان الزوجة مقصودة بها بقرينة التخاطب لكن لا من حيث شخصها بل من حيث كونها من افراد الصيغة ثم قوله فقد يتجه الخ خلاف موضوع المسئلة من الاطلاق (قوله حمل كلامه) أي الزركشي من عدم الوقوع مع الضم ومن الوقوع مع النصب مطلقا فيها اه ع ش (قوله والقن الخ) الاولى تقديمه على قوله قال الزركشي الخ (قوله او طالعا) أي ونحوه من الاسماء التي تقارب حروف طالق اه معنى (قوله ظاهرا لظهور القرينة) كذا في المعنى وفي الجبرمي والقرينة قرب المخرج والامر الذي ادعاه مانع من وقوع الطلاق التفاف الحرف أي انقلابه إلى الآخر اه (قوله فان لم يقل ذلك) أي اردت النداء اه ع ش (قوله وقضيته) أي قوله فان يقل الخ (قوله انه لو مات الخ) قد يفرق بان عدم دعوى الحي ماذ كر ظاهر في الحكم بالوقوع بخلاف من مات عقب ماذ كر ان الاصل بقاء العصمة اه سيد عمر ولا يخفى بعده (قوله حكم عليه بالطلاق) أي من وقت الصيغة على المعتمد اه ع ش (قوله عملا الخ) تعليل لقوله فان لم يقل ذلك طلقت وقوله ومنه يؤخذ أي من هذا التعليل (قوله في هذا) أي في الحكم بوقوع الطلاق ما لم يقل أردت خلافا اه ع ش (قوله وإن وجدت الخ) غاية لقوله ان مثله في هذا كل من الخ (قوله كما مثله) أي ماذ كر من المعلق والمنجز اه ع ش (قوله ومثله) أي مثل خطابه اياها بالطلاق (قوله لمن يطلقها الخ) أي لمن لا يعلق طلاقها لما مر في شرح قول المصنف يشترط لفظه من انه لا يصح التعليق من الوكيل وقوله لا يثار بها أي بالقرائن اه ع ش (قوله فيها) أي التعليلين (قوله وقع ثامرا) أي قوله وفي رواية في المعنى الاقوله اجماعا (قوله وخصت) أي الثلاثة في الحديث وقوله كذلك أي هزلا وجد هاسا واه وقوله وفي رواية الخ يحتمل أنه بدل الرجعة ويحتمل انه زائد على الثلاثة وعليه فالتقدير والعق كهذه الثلاثة وفصله عنها لعدم تعلقه بالابضاع وشبهه بها في

ما ذكر فكل يقع عليه عند الاطلاق فيه نظر ويتجه المنع (قوله أي مطلقا) ان اراد سواء قصد النداء او اطلق او قصد الطلاق فليس بظاهر في قصد الطلاق بل هو ممنوع اذ لا وجه مع قصد الطلاق الا الوقوع وان اراد سواء قصد النداء او اطلق فالحكم كذلك مع السكون فلم يزد الضم عليه شيئا اللهم إلا ان يختار الثاني ويراد الاطلاق من غير خلاف في الصورتين ويحتاج هذا مع ما فيه الى نقل بذلك فليتأمل (قوله لان بناءه) يتأمل هذا الكلام مع كون البناء على الضم حكم هذه الصيغة وان لم يرد العلية لانها نكرة مقصودة (قوله وفي باطالقا بالنصب يتعين الخ) قد يقال بمجرد باطالقا بالنصب لا يقتضى التطبيق اذ ليس شيئا بالمضاف لعدم اتصال شيء به فهو نكرة غير مقصودة وحاصله انه إذا لم يقصد به معين فالزوجة غير مسماة في هذه الصيغة ولا مقصودة بها بعينها فقد يتجه ان يقال ان لم يقصد بهذه الصيغة الزوجة فلا وقوع وان قصدناها فكلوا لم ينصب فقوله في الحالين الخ المتجه منه (قوله ورد بان اللحن الخ) قد يقال انما يكون لحنان قصد به معين والافه

فكل التصرفات كذلك وفي رواية والعق وخص لتشوف الشارع اليه ولكون اللعب أعم مطلقا من الهزل عرفا إذ الهزل يختص بالكلام عطفه عليه وإن رادفه لغة كذا قاله شارح وجعل غيره بينها تاييرا ففسر الهزل بان يقصد اللفظ دون المعنى واللعب

بان لا يقصد شيئا وفيه نظر إذ قصد اللفظ لا بد ( ٣٠ ) منه مطلقا بالنسبة للوقوع باطنا ومن ثم قالوا وقال لها انت طالق وقصد لفظ الطلاق

دون معناه كما في حال الهزل  
وقع ولم يدين في قوله ما  
قصدت المعنى ( او وهو  
يظنها اجنبية بان كانت في  
ظلمة او نكحها له وليه او  
وكيله وام يعلم ) او ناسيا لمن  
له زوجة كما نقله عن النص  
واقراه وقال الزركشي  
ينبغي تخريجه على حث  
الناسي وهو متجه ( وقع )  
ظاهر الا باطنا كما اقتضاه  
كلام الشيخين وجزم به  
بعضهم لكن نقل الاذري  
ما يقتضي خلافة واعتمده  
وذلك لانه خاطب من هي  
محل الطلاق والعبرة في  
العقود ونحوها بما في نفس  
الامر وقضية هذا الوقوع  
باطنا لكن عارضه ما عهد  
من تأثير الجهل في ابطال  
الابراء من المجهول المشابه  
لهذا نعم في الكافي ان من قال  
ولم يعلم له زوجة في البلدان  
كان لي في البلد زوجة فهي  
طالق وكانت في البلد فعلى  
قولي حث الناسي قال  
البقيني وأكثر ما يلبح في  
الفرق بينهما صورة التعليق  
اه ويرد بان ان نظر لانه  
كالناسي فلا فرق بين التعليق  
وغيره فالذي يتجه انه ياتي  
هنا ما ياتي في الجمع بين كلام  
الشيخين قبيل قوله او بفعل  
غيره من ياتي بتعليقه و يفرق  
بين ما هنا وعدم وقوعه  
خلافا للامام على من طلب  
من الحاضرين أو الحاضرات

التأكد وقوله إذا هزل الخ علة لكون الهزل أخف وقوله يختص بالكلام أي واللعب قد يكون بغيره وقوله  
عطفه أي اللعب وقوله عليه أي الهزل اه عش وقد رد عليه ان عطف العام من خصائص الواو ( قوله بان  
لا يقصد شيئا ) كقولها في معرض دلال وملاعبة او استهزاء طلقني فيقول لاعبا او مستهزئا طلقتك اه  
معنى ( قوله وفيه نظر ) أي فيما جعله الغير وقوله لا بد منه مطلقا أي سواء في ذلك الهزل واللعب وغيرهما  
وقوله ومن ثم أي من اجل انه لا بد من قصد اللفظ اه عش أي مطلقا ( قوله ومن ثم قالوا الخ ) يتامل وجه  
التأييد لان عبارتهم الآتية كما في حال الهزل ولو كانت كما في حال اللعب لكان التأييد واضحا وأما الهزل  
فالقاتل المذكور يعتبر فيه قصد اللفظ اه سيد عمر وقد يجاب المؤيد بمفهوم قولهم وقد قصد لفظ الطلاق  
والمشار إليه قول الشارح إذ قصد اللفظ الخ لا ترادفهما ( قوله وقع ) أي ظاهر او باطنا اه عش ( قوله  
كما نقله عن النص ) اعتمده النهاية والمعنى ( قوله على حث الناسي ) أي فيما لو حلف لا يفعل  
كذا فنسى الحلف ففعله حيث قيل فيه بالحنث وان كان الراجح عدم الحنث اه عش ( قوله وهو متجه )  
قد يقال لو اتجه لجرى مثله في ظنها اجنبية محشى أي لا مكان تخريجه على حث الجاهل اه سيد عمر ( قوله  
لا باطنا ) وفاقا للمعنى وخلافا للنهاية ( قوله كما اقتضاه ) أي عدم الوقوع باطنا وهو الظاهر اه معنى  
( قوله لكن نقل الاذري ) عبارة للمعنى وان قال الاذري قضية كلام الرواي ان المذهب الوقوع باطنا  
اه ( قوله وذلك لانه الخ ) تعليل لما في المتن ( قوله وقضية هذا ) أي التعليل ( قوله نعم ) أي قوله اه في النهاية  
والمعنى ( قوله ولم يعلم الخ ) حالية ( قوله فعلى قولي حث الناسي الخ ) أي والراجح منهما عدم الوقوع  
لكن صاحب السكافي يقول بالحنث في المبني عليه فكذا في المبني وعليه فلا يحتاج للفرق بينه وبين كلام  
المصنف ومع ذلك فالمعتمد في مسألة الكافي انه ان قاله على غلبة الظن دون مجرد التعلق لم يقع وإلا وقع اه  
عش ( قوله في الفرق بينهما ) أي بين مسألة المتن وما في الكافي كروى وعش ( قوله صورة التعليق ) أي  
فلا يقع في مسألة الكافي لوجود التعليق بخلاف مسألة المتن فانه لا تعليق فيها إلا ان هذا لا يلائم ما رعب  
قول المتن ولو خاطبها بطلاق من قوله معلق او منجز اه عش ( قوله ما ياتي في الجمع الخ ) أي فقي مسألة  
الكافي إن قصد ان الامر كذلك في ظنه أو اعتقاده أو فيما انتهى اليه علمه أي لا يعلم خلافة أو لم يقصد  
شيئا فلا حنث وإن قصد ان الامر كذلك في نفس الامر بان يقصده ما يقصد بالتعليق عليه حث و بين  
الشارح الفرق بين عدم الوقوع في مسائل التعليق وبين الوقوع على من خاطب زوجته بطلاق ظانا انها  
اجنبية على هذا التفصيل فراجع اه سم أي في فصل انواع من التعليق ( قوله بين كلام الشيخين ) أي بين  
اطراف كلامهما ( قوله ويفرق ) أي قول المتن ولا يقع طلاق مكروه في النهاية والمعنى ( قوله بين ما هنا ) أي ما في  
المتن من الوقوع في مسألة ظنها اجنبية ( قوله على من طلب الخ ) متعلق بعدم وقوعه ( قوله ولا يعلمها ) أي  
ومثله ما لو علمها كذا في النهاية ونقله الفاضل المحشي عن صاحبها ولم يتعقبه وكان وجهه ان قرينة المقام  
تدل على ان مراده المعنى اللغوي فلا فرق بين العلم والجهل وعدم العلم في كلامهم محض تصور لان اصل  
الكلام في حادثة رفعت إلى الامام فافتى فيها بالحنث والمعتمد خلافة كما تقرر اه سيد عمر ( قوله

نكرة غير مقصودة وحكمها النصب فلم حمل على المعين حتى كان لحننا ( قوله وهو متجه ) قد يقال لو اتجه لجرى  
مثله في ظنها اجنبية ( قوله في المتن وقع ) أي ظاهر او باطنا كما اقتضاه كلام الرواي وغيره وانه المذهب  
وجزم به في الانوار واعتمده الاذري شرح مر ( قوله صورة التعليق ) ويؤيده ما ياتي من ان حلف على  
إثبات أو نفى معتمدا على غلبة ظنه لا حنث عليه وإن تبين الامر بخلافه فسقط القول بانه مردود كذا شرح مر  
واقول ما حمل عليه هو حاصل قول الشارح والذي يتجه الخ لكنه ينافي رد الشارح المذكور فتأمل ( قوله  
ما ياتي في الجمع الخ ) أي فقي مسألة الكافي إن قصد ان الامر كذلك في ظنه أو اعتقاده أو فيما انتهى اليه علمه أي  
لم يعلم خلافة أو لم يقصد شيئا فلا حنث وإن قصد ان الامر كذلك في نفس الامر بان يقصده ما يقصد  
بالتعليق عليه حث و بين الشارح الفرق بين عدم الوقوع في مسائل التعليق على هذا التفصيل وبين الوقوع

شيئا فلم يعطوه فقال طلقكم ثلاثا وامرأته فيهم

ولا يعلمها بأنه هنالم يقصد بالطلاق معناه الشرعي بل نحو ما معناه اللغوي وقامت القرينة على ذلك فمن ثم لم يوقعوا عليه شيئا (ولو لفظ عجمي به) أى الطلاق (بالعربية) مثلا إذا الحكم بعم كل من تلفظ بغير لغته (ولم يعرف معناه لم يقع) كتلفظ بكلمة كفر لا يعرف معناها ويصدق في جهله معناه للقرينة ومن ثم لو كان مخالطا لأهل تلك اللغة بحيث تقضى العادة بعلمه به لم (٣١) يصدق ظاهرا ويقع عليه (وقيل إن نوى

معناها) عند أهلها (وقع) لانه قصد لفظ الطلاق لمعناه وردوه بان المجبول لا يصح قصده (ولا يقع طلاق مكره) يبطل ولا ينافيه ما يأتى في التعليق من ان المعلق بفعله لو فعل مكرها يبطل او بحق لاحث خلافا لجمع لان الكلام هنا فيما يحصل به الاكراه على الطلاق فاشتراط تعدى المكره به ليعذر المكره وثم في ان فعل المكره هل هو مقصود بالحلف عليه او لا كالناسى والجاهل والاصح الثاني فلا يتقيد بحق ولا باطل وهذا يتجه ما اقتضاه كلام الرافعي من عدم الخت في ان اخذت حقه منى فأكراهه السلطان حتى اعطى بنفسه واندفع قول الزركشى المتجه خلافا لانه اكراه بحق كطلاق المولى ووجه اندفاعه ان قوله منى يقتضى ان فعله مقصود بالحلف عليه كفعل الاخذ وقد تقرر ان الفعل المكره عليه غير مقصود بالحلف عليه اكراه بحق او باطل والمولى ليس مما نحن فيه لان الشرع اكراهه على الطلاق نفسه ومما نحن فيه الاكراه على خارج عنه

بانه هنالم يقصد الخ) يؤخذ منه انه لا فرق في ذلك بين ان يقول ما ذكر للتضجر أو عدمه حيث أراد بطلقتكم فارقت مكانكم او اطلق اه عش (قوله معناه الشرعي) وهو قطع عصمة النكاح (قول المتن لم يقع) اى وإن قصد به معناه عند أهله اه عش عبارة المعنى وإن قصد به قطع النكاح كما لو اراد الطلاق بكلمة لا معنى لها اه (قوله ويصدق في جهله الخ) اى ولا يقع باطنا ان كان صادقا اه عش (قوله لم يصدق ظاهرا) ويدل اى معنى (قوله ويقع عليه) اى ظاهرا اه عش (قوله يبطل) عبارة لانهاية بغير حق اه زاد المعنى خلافا لاني حنيفة اه قال عش قوله بغير حق يؤخذ منه جواب حادثة هي ان شخصا كان يعتاد الحراثة لشخص فقتلها معه خلف بالطلاق الثلاث لا يحرث له في هذه السنة فشكا له شاد البلد فأكراهه على الحراثة في تلك السنة وهدده ان لم يحرث له بالضرب ونحوه وهو انه لا يحرث لان هذا اكراه بغير حق ولا يشترط تجديد الاكراه من الشاد المذكور بل يكفي ما وجد منه او لا حيث اكراهه على الفعل جميع السنة على العادة بل لو قال له احترث له جميع السنين وكان حلفه لا يحرث له اصلا لا في تلك السنة ولا في غير هالم يحرث مادام الشاد متوليا تلك البلدة وعلم انه ان لم يحرث عاقبه بخلاف ما لو استاجر له ليعمل خلفه لانه لا يفعله فأكراهه عليه فانه يحرث لان هذا اكراه بحق اه عش (قوله او بحق لاحث) خلافا للنهاية والمعنى (قوله لاحث) اى على ما يأتى والذي افاق به شيخنا الشهاب الرملى في لو كان الطلاق معلقا على صفة انها ان وجدت باكراه بغير حق لم ينحل بها كما يقع بها او بحق حث وانحلت مر اه سم (قوله تعدى المكره به) بكسر الراء اى الطلاق ليعذر المكره اى على الطلاق (قوله ان فعل المكره) بفتح الراء اى المعلق عليه الطلاق (قوله او لا) اى وانما المقصود بالحلف الفعل بالاختيار (قوله المتجه خلافا) أى خلاف عدم الخت اه كردى (قوله ووجه اندفاعه الخ) حاصله ان قوله متى صير فعله هو اعطاه بنفسه محلو فاعليه وفعله اذا كان محلو فاعليه لا يتناول ما صاحبه اكراه مطلقا وقوله وقد تقرر ان الفعل المكره الخ فلو كان الاكراه للاخذ على الاخذ فيجوز فيه ما يأتى في قول المصنف او بفعل غيره من يأتى بتعليقه الخ كما هو ظاهر اه سم (قوله والمولى ليس الخ) جواب سؤال (قوله لان الشرع الخ) سياق عن المعنى انه منى على الرجوع (قوله وما نحن فيه) وهو ما اقتضاه كلام الرافعي (قوله على خارج عنه) أى الطلاق وكذا ضمير سبيله (قوله لما تقرر) أى آفنا في قوله والاصح الثاني اه كردى (قوله ان فعل المطلق) اى المحلوف عليه (قوله على ذلك) اى الفعل بالاختيار (قوله ما بينها) اى بين ما نحن فيه وطلاق المولى وقال الكردي اى بين نفس الطلاق والخارج عنه اه (قوله بما ذكرته) اراد به قوله ان قوله منى يقتضى ان فعله الخ اه كردى (قوله لا نرى ذلك) اى اشتراط كون الاخذ باختيار المعطى (قوله الظاهر في انه لا بد الخ) بمنوع اه سم عبارة السيد عمر ك ان تقول لا يخفى ما في هذا الرد فاعل الاولى ان يوجه ما ذكر بان هذه العبارة وإن كان حقيقتهما التعليق على اخذ الاخذ لكن على من خاطب زوجته بطلاق ظان انها اجنبية فراجع (قوله ولا يعلمها) أى أو يعلمها مر (قوله ان المعلق بفعله) اى على التفصيل الآتى في قول المصنف او بفعل غيره من يأتى بتعليقه الخ (قوله لاحث) اى على ما يأتى والذي افاق به شيخنا الشهاب الرملى في لو كان الطلاق معلقا على صفة انها ان وجدت باكراه بغير حق لم ينحل بها كما يقع بها او بحق حث وانحلت مر (قوله ووجه اندفاعه الخ) حاصله ان قوله متى صير فعله وهو اعطاه بنفسه محلو فاعليه وفعله اذا كان محلو فاعليه لا يتناول ما صاحبه اكراه مطلقا (قوله وقد تقرر ان الفعل المكره عليه الخ) فلو كان الاكراه للاخذ على الاخذ فيجوز فيه ما يأتى في قول المصنف او بفعل غيره من يأتى بتعليقه الخ كما هو ظاهر (قوله الظاهر في انه الخ) بمنوع

جعله الخالف سبيله عند الاختيار لا الاكراه لما تقرر أن الفعل المطلق يحمل على ذلك وشتان ما بينها ثم رأيت القاضي صرح بما ذكرته فقال ان المحلوف عليه هنا الاخذ باختيار المعطى والامام أقره عليه والزركشى قال نحن لا نرى ذلك بل يكفي الاخذ منه وإن لم يعطاته هى وورد بان في آراء العلماء لقوله منى الظاهر في انه لا بد من نوع اختيار له في الاعطاء اذ من أخذ من مكره لا يقال اخذ منه على الاطلاق

ولما يقال اكرهه حتى اعطاه ويؤخذ ما تقرر ان من حلف لا يكلم فلانا فاجبره القاضى على كلامه لا يحنث به لكن محله فيما فعله لداعية الاكراه وهو ما يزول به الهجر المحرم اما الزائد عليه فيحنث به لانه لانه ليس مكرها عليه فان فرض ان القاضى اجبره على كلامه وان زال الهجر قبله لم يحنث ايضا لما تقرر ان المكروه بباطل لا يحنث فزعم بعضهم ان اجبار القاضى انما ينصرف لما يزول به الهجر المحرم محله حيث لم ينص القاضى على خلاف ذلك وان تعدى به وذلك للخبر الصحيح برفع القلم عنه مع الخبر الصحيح ايضا لاطلاق في إغلاق وفسره كثيرون بالاكراه كأنه أغلق عليه الباب أو الغلق عليه رأيه ومنعوا تفسيره بالغصب للاتفاق على وقوع طلاق الغضبان قال البيهقي وأفتى به جمع من الصحابة ولا يخالف لهم منهم ومنه كما هو ظاهر ما لو حلف ليطأها قبل نومه فغلبه النوم بحيث لم يستطع رده بشرط ان لا يتمكن منه قبل غلبته لوجه أما الاكراه بحق كطلاق زوجتك ولا تقتلك بقتلك أبى فيقع معه

الظاهر المتبادر أن المراد بها التعليق بالا عطاء بقرينة انها لما تقال في مقام الامتناع منه والعلاقة ما بينهما من التلازم غالباً نعم ان فرض ادعاؤه ارادة الحقيقة قبل كما هو اه وقوله لكن الظاهر المتبادر الخ فيه وقفة (قوله) ولما يقال اكرهه الخ بل يقال اخذه منه كرها اه سم (قوله) فاجبره القاضى على كلامه الخ لك ان تقول حكم القاضى لا يتعلق بالامور المستقبلية فاجبره لما يصح على الكلام في الحال دون الكلام فيما بعد لان الكلام في الاجبار بالحكم فاذا اجبره ثم كلبه بعد ذلك سواء ما يزول به الهجر والزائد عليه حنث لان الحكم لم يتناوله فهو غير مجبر عليه فليتأمل اللهم الا ان يقال ان الحكم تناوله تبعاً فان كان المراد باجبار القاضى نوعه بنحو الحبس والضرب فظاهر ان هذا لا كراه بالنسبة لكل ما يتعلق به حتى الزائد على الهجر المحرم ثم رأت قول المتن وشرط الاكراه والذي يتجه الخ وهو صريح في ان المراد مجرد الحكم والالزام اه اقول وقول الشارح فان فرض ان القاضى الخ كالصريح في ان المراد باجبار القاضى هنا الجبر الحسى ثم رأت سم قد نبه عليه فيما كتبه على قول الشارح الاتي والذي يتجه الخ (قوله) لكن محله فيما فعله الخ ومحله ايضا في مرة واحدة فلا يتناول الحكم اكثر منها فاذا اجبره القاضى على كلامه فكلمه على وجه زوال به الهجر المحرم ثم كلبه بعد ذلك حنث فيحتاج لا يجازى آخر على الكلام بعد ذلك وهكذا ولو حلف لا يدخل لزوجه في دار ايها فاجبره القاضى على الدخول ودخل حنث لعدم صحة حكم القاضى بالدخول إذ لا يلزمه الدخول مراه سم اقول الظاهر اخذنا من عرش ان اجبار القاضى على ان يكلمه متى لاقاه على المعتاد يكفي في عدم الحنث بغير الكلام الاول ايضا ولا يشترط حيث تجديد الاجبار (قوله) ما يزول به الهجر المحرم وهو التكم مرة اه كرى (قوله) وان تعدى به تأمل الجمع بينه وبين ما نقله الفاضل المحشى عن الجمال الرملى في مسألة الحلف على عدم دخوله في دار ايها وكذا يشكل عليه ما صرحوا به انه ان حكم المولى بالطلاق الثلاث لم يقع ويظهر في الجمع بينهما ان يقال ان كان اجبار القاضى بمجرد الحكم حنث لا نه حيث ليس اجبارا شرعيا ولا حسيا وان كان بتهديد بشئ مما ياتى فلا حنث لانه اكراه حسى اه سيد عمر (قوله) وذلك الخ تعليل لما في المتن وقوله عنه اى المكروه (قوله) وفسره اى الاغلاق (قوله) قال البيهقي الخ لاثبات للاتفاق (قوله) وأفتى به أى بوقوع طلاق الغضبان وقوله ولا يخالف الخ اى فكان اجماعا سكتيا (قوله) ومنه اى الاكراه الى قوله ويظهر في النهاية لا اقوله وكذا في اكراه القاضى الى قوله نعم (قوله) فغلبه النوم اى ولو قبل وقته المعتاد وقوله بوجه اى فان تمكن ولم يفعل حتى غلبه النوم حنث وظاهر التعبير بالتمكن انه لا يمنع من الحنث الفوت لوجود من يستحي من الوطء بحضوره عادة كحرمه وزوجه له اخرى ولو قيل بعدم الحنث وجعل ذلك عذرا ويراد بالتمكن التمكن المعتاد في مثله

(قوله) ولما يقال اكرهه حتى اعطاه بل يقال اخذه منه كرها (قوله) ويؤخذ ما تقرر ان من حلف لا يكلم فلانا فاجبره القاضى الخ لك ان تقول حكم القاضى لا يتعلق بالامور المستقبلية فاجبره لما يصح على الكلام في الحال دون الكلام فيما بعد لان الكلام في الاجبار بالحكم فاذا اجبره ثم كلبه بعد ذلك سواء ما يزول به الهجر والزائد عليه حنث لان الحكم لم يتناوله فهو غير مجبر عليه فليتأمل اللهم الا ان يقال ان الحكم تناوله تبعاً فان كان المراد باجبار القاضى نوعه بنحو الحبس والضرب فظاهر ان هذا لا كراه بالنسبة لكل ما يتعلق به حتى الزائد على الهجر المحرم فليحذر ثم رأت قوله الاتي قبيل وشرط الاكراه والذي يتجه الخ وهو صريح في ان المراد مجرد الحكم والالزام (قوله) لكن محله فيما فعله الخ ومحله ايضا مرة واحدة فلا يتناول الحكم اكثر منها لان الاكثر لم يوجد فلا يشمل الحكم فاذا اجبره القاضى على كلامه فكلمه على وجه زوال به الهجر المحرم ثم كلبه بعد ذلك حنث فيحتاج لا يجازى آخر على الكلام بعد ذلك وهكذا ولو حلف لا يدخل لزوجه في دار ايها فاجبره القاضى على الدخول ودخل حنث لعدم صحة حكم القاضى بالدخول إذ لا يلزمه الدخول فلو اجر نفسه لعمل داخل الدار واجبره القاضى على الدخول ودخل حنث لانه فوت البر على نفسه باختياره كطلاق زوجتك والاقتلتك بقتلك ابى هذا يدل على ان المراد بالا كراه بحق ما يعم كون المكروه به حقلا خصوصا

لم يبعدها عش و قوله لو قيل الخ ظاهر لا ينبغي العدول عنه إلا بنقل (قوله) وكذا في إكراه القاضي الخ) أى  
فلفظها عبارة المنع وصور الطلاق حتى جمع بإكراه القاضي المولى بعد مدة الإيلاء على طلقة واحدة فان  
أكره على الثلاث فلفظها لغير الطلاق لأنه يسبق بذلك وينعزل به فان قيل المولى لا نأمره بالطلاق عيناً بل به  
أو بالقيشة ومثل هذا ليس إكراهاً يمنع الوقوع كالإكراه على أن يطلق زوجته أو يعتق عبده فإني بأحدهما فإنه  
يفتد أجيب بأن الطلاق قديمتين في بعض صور المولى كالأولى وهو غائب فضت المدة فوكلت بالمطالبة  
فرفعه وكيها إلى قاضي البلد الذي فيه الزوج وطالبه فإن القاضي يأمره بالقيشة باللسان في الحال وبالمسير  
إليها أو يحملها إليه أو الطلاق فإن لم يفعل ذلك حتى مضى مدة إمكان ذلك ثم قال أسير إليها الآن لم يمكن بل يجبر  
على الطلاق عيناً هكذا أجاب به ابن الرفعة وهو إنما ياتي تفريعاً على مرجوح وهو أن القاضي يكره المولى  
على القيشة أو الطلاق والاصح أن الخا كم هو الذي يطلق على المولى المتمتع كإسائه في بابه فلا إكراه أصلاً  
حتى يحترز عنه بغير حق اهـ (قوله نعم) إلى قوله ويظهر في المعنى (قوله زوجة نفسه) أي المكروه بكسر  
الراء وقوله نوى المكروه بفتح الراء (قوله هي بمعنى كان) والمصنف يستعمل ذلك في كلامه كثيراً اهـ  
نهایة (قول المتن أكره) بضم الهزرة اهـ معنى (قول المتن فوجد) ظاهره وإن لم يملك إلا الواحدة وهو  
ظاهر لوجود قرينة الاختيار بالعدول عما أكره عليه اهـ سم (قول المتن فكنتي) أي ونوى اهـ معنى  
عبارة سم قوله فكنتي في هذه المسئلة تأمل لأنه إن أريد أنه كنى بدون نية الطلاق فالكنية بدون النية لا اثر  
لها سواء وجد إكراه أم لا فلا يصح قوله ووقع وإن أريد أنه كنى مع النية ففيه أنه لو وافق المكروه ونوى الطلاق  
وقع لا اختياره فلا حاجة في الوقوع هنا إلى اعتبار مخالفة المكروه بالعدول عما أمر به وقد يجاب باختیار الشق  
الثاني ولا مانع من تعليل الوقوع بكل من اختياره بالعدول واختياره بالنية اهـ (قول المتن فكنتي) بالتخفيف  
عبارة المختار الكناية أن يتكلم بشيء ويريد غيره وقد كُتبت بكذا عن كذا وكنوت أيضاً كناية فيهما  
وكناه أبا زيدو بأبي زيد تنكية كما تقول سماه اهـ فجعل التنكية بمعنى وضع الكنية والكنية بمعنى التكلم  
بكلام يريد به غير معناه ولعل هذا بحسب اللغة وأما عند أهل الشرع فهي لفظة يحتمل المراد وغيره فيحتاج  
في الاعتداد به لنية المراد لحفظه فهي نية أحد احتملات اللفظ لانية معنى مغاير لدلوله اهـ ع ش (قول المتن فرح)  
بتشديد الراء أي قال سرحتها أو وقع الإكراه بالعكس لهذه "صور بأن أكره على واحدة فثلت الخ ووقع أي  
الطلاق في الجميع اهـ معنى وظاهر كلامهم ظاهر أو باطنا وسواء كان المكروه بفتح الراء عالماً بتأثير  
الإكراه أم لا ولو قيد الوقوع في صور العدول إلى الأخف بالعدول من الثلاث إلى الواحدة بعلم تأثير  
الإكراه لم يبعد فليراجع (قوله) لأنه مختار لما أتى به) عبارة المعنى لأن مخالفته تشعر باختياره فيما أتى به اهـ  
وقضيتها كقول الشارح الاتي لأن الشرطان يطلق الخ أنه يدين باطناً فليراجع (قوله كاف هنا) أي في  
الوقوع لا اختياره حينئذ اهـ سم (قوله لأن الشرط) أي شرط منع الإكراه الوقوع (قوله) ومن قصد ذلك  
أي لفظ الطلاق بمعناه (قوله) فما فهمه قولهم نوى الإيقاع) عبارة الروض مع شرحه ولو أكره فقط  
الإيقاع وقع فصريح لفظ الطلاق عند الإكراه كناية اهـ وعبارة ابن قاسم الغزى ويستثنى المكروه

كون نفس الإكراه حقاً فإنه ليس له الإكراه على الطلاق وإن استحق قتله (قوله في المتن فوجد) ظاهره وإن  
لم يملك إلا الواحدة وهو ظاهر لوجود قرينة الاختيار بالعدول عما أكره عليه (قوله في المتن فكنتي) في هذه  
المسئلة تأمل لأنه إن أريد أنه كنى بدون نية الطلاق فالكنية بدون النية لا اثر لها سواء وجد إكراه أم لا  
فلا يصح قوله ووقع وإن أريد أنه كنى مع النية ففيه أنه لو وافق المكروه ونوى الطلاق وقع لا اختياره وتخصيص  
قولهم هذا بالصريح كقديتوهم من بعض الألفاظ كقوله في شرح الروض عقب قول الروض ولو  
أكره فقط قصد الإيقاع وقع فصريح لفظ الطلاق عند الإكراه كناية اهـ لا وجه له فلا حاجة في الوقوع  
هنا إلى اعتبار مخالفة المكروه بالعدول عما أمر به وقد يجاب باختيار الشق الثاني ولا مانع من  
تعليل الوقوع بكل من اختياره بالعدول واختياره بالنية (قوله كاف هنا) أي في الوقوع لا اختياره حينئذ

وكذا في إكراه القاضي  
للمولى بشرطه الآتي  
واستشكه الرافي وأجاب  
عنه ابن الرفعة بما بينته في  
شرح الارشاد نعم لو  
أكرهه على طلاق زوجته  
نفسه وقع لأنه أبلغ في  
الأذن وكذا إذا نوى  
المكروه الإيقاع لكنه  
الآن غير مكروه كما في قوله  
(فان ظهر قرينة اختيار  
بان) هي بمعنى كان (أكره)  
على طلاق احدي امرأته  
مبهما فعين أو معينا فأهم  
أو (على ثلاث فوجد أو  
صريح أو تعليق فكنتي أو  
تجزأو على) ان يقول (طلقت  
فسرح أو بالعكس) أي  
على واحدة فثلت أو كناية  
فسرح أو تنجيز فعلق أو  
تسريح فطلق (وقع) لأنه  
مختار لما أتى به ويظهر أن  
نيته استعمال لفظ الطلاق  
في معناه كاف هنا وإن لم  
يقصد الإيقاع لأن الشرط  
ان يطلق لداعي الإكراه  
ومن قصد ذلك غير مطلق  
لداعيه بل هو مختار له فما  
افهمه قولهم نوى الإيقاع

ان نية غيره لا تؤثر كافي الكنايه غير مراد لقولهم لا بد ان يطلق لداعي الاكراه من غير ان تظهر منه قرينة اختيار البتة (تنبيه) الاكراه الشرعي كالحسنى فلو حلف ليطآن زوجته (٣٤) الليلة فوجدها حائضاً ولتصوم من غدا لحاضت فيه أو وليبين أمته اليوم فوجدها حلياً من له

يحث وكذا لو حلف ليقضين زيدا حقه في هذا الشهر فعجز عنه كما يأتي وحكاية المزني الاجماع على الحنث هنا غير صحيحة لان الخلاف مشهور كما اشار اليه الرافعي وأخر الطلاق وتبعه محققوا المتأخرين كاللقيني وغيره فافتوا بعدم الحنث وبعضهم اول كلام المزني وسيأتي أو آخر الايمان وحنث من حلف ليعصين الله وقت كذا فلم يعصه انما هو لحلفه على المعصية قصداً ومن ثم لو حلف لا يصل الظهر فضلاه حنث والحاصل انه حيث خص يمينه بالمعصية أو أتى بما يعمها قاصداً دخلها أو دلت عليه قرينة كما يأتي في مسألة مفارقة الغريم فان ظاهر الخصام والمشاحة فيها أنه أراد لا يفارقه وان أعسر حنث بخلاف من أطلق ولا قرينة فيحمل على الجائر لانه الممكن شرعا والسابق الى الفهم ومنه أن يحلف لا يفارقه ظاناً يساره فبان أعساره فلا يحنث بمفارقه ولو أراد بالوطء ما يعم الحرام حنث بتركه للحيض كالحلف لا يفعل

على الطلاق فصرح كناية في حقه إن نوى وقوعه وإلا فلا اه قال شيخنا قوله إن نوى وقوعه وإلا فلا فالشرطي وقوع الطلاق على المكروه نيته ولو صريحاً اه وبارة فتج المعين لا طلاق مكروه بغير حق بمحذور فاذا قصد المكروه الايقاع للطلاق وقع كما إذا اكراه بحق اه وهذه صريحة في اشتراط نية الايقاع في الاكراه مطلقاً (قوله) ان نية غيره (يعني نية معنى لفظ الطلاق بدون نية الايقاع به (قوله) الاكراه الشرعي) إلى قوله ومنه ان يحلف في النهاية إلا قوله وحكاية المزني إلى قوله وحنث من حلف (قوله) فلو حلف ليطآن الخ) أي ويبر. ن حلف على فعل ذلك بادخال الحشفة فقط ما لم يرد بالوطء قضاء الوطر وقوله فوجدها حائضاً أي تبين أن الحيض كان موجوداً وقت حلفه فلو حلف وهي طاهرة ثم حاضت فان تمكن من وطئها قبل الحيض ولم يفعل حنث وإن لم يتمكن بان طراها الدم عقب الحلف لم يحنث كما مر فيمن غلبه النوم وكما يأتي فيما لو حلف لياكلن ذا الطعام غدا فتلف الطعام بعد مجيء الغد فانه ان تمكن من الاكل ولم ياكل حنث وإلا فلا ومثل ذلك ما لو وجدها مريضاً لا تطيق معه الوطء فلا حنث وتصديق ذلك لانه لا يعلم إلا منها اه عش وقوله بان طراها الدم الخ أي وجد عندها من يستحي من الوطء بحضوره اخذاً مأمراً عنه انفا (قوله) اولييعن أمته اليوم) ليتأمل ما لو تعذر بيعه لعدم وجدان مشتر ولعل الاقرب عدم الوقوع قياساً على مسألة النوم السابقة انفا بجامع عدم التمكن وما لو لم يجدر اغبالاً بغير فاحش ولا يبعد الوقوع لانه مقصر اه سيد عمر وسيأتي عن عش في مسألة الحلف على قضاء الحق ما يوافق (قوله) حبل منه) أي أو من غيره بشبهة توجب حرية الحمل اه عش (قوله) وكذا لو حلف ليقضين زيدا الخ) فديقال ما مقتضى كون الاكراه فيه شريعافان المتبادر كونه حسياً اه سيد عمر (قوله) فعجز عنه) المتبادر من هذا انه لم يقدر على جملة وان قدر على اكثره ولم يوف به لانه يصدق عليه انه عاجز عن المحلوف عليه ثم المراد بالعجز هنا ان لا يستطيع الوفاء في جزء من الشهر بخلاف ما لو قدر فلم يؤد ثم أعسر بعد فانه يحنث لتفويته البر باختياره كما صرح بذلك الشهاب حجج في آخر الطلاق اه عش (قوله) كما اشار اليه) أي إلى الخلاف (قوله) وتبعه) أي الرافعي (قوله) وسيأتي) أي بيان التأويل (قوله) وحنث من حلف الخ) جواب سؤال مقدر حاصله أن هذا الحالف مكروه شرعاً على ترك المعصية فكيف حنث مع ذلك اه سم (قوله) انما هو الخ) خبر وحنث من الخ (قوله) حنث) أي مع انه مكروه شرعاً على الصلاة لان الحلف هنا على المعصية اه سم (قوله) خص يمينه الخ) كلا أصلي الظهر في هذا اليوم وقوله اوتى بما يعمها الخ كلا أصلي في هذا اليوم قاصداً بذلك دخول صلاة الظهر في مطلق الصلاة اه عش (قوله) قاصداً دخولها) أي المعصية قال السيد عمر مقتضى هذا انه لا بد من هذا القصد مع العموم ومقتضى فرقه الاق خلافة فليتأمل اه (قوله) انه اراد الخ) يؤخذ منه انه لو قال إنما حلفت لظني يساره لم يحنث إذا فارقة بلا استيفاء سيما إذا أظهر لما ادعاه سبياً كقوله وجدت معك قبل هذا الوقت دراهم اخذتها من جهة كذا فذكر المدين أنه تصرف فيها واثبت ذلك بطريقه اه عش (قوله) وإن أعسر) غاية (قوله) حنث) جواب حيث خص الخ (قوله) ومنه) أي الاكراه الشرعي (قوله) ولو اراد بالوطء الخ) أي في المسئلة المذكورة اول التنبيه (قوله) بتركه) أي الوطء (قوله) قال) أي البعض (قوله) (قوله) وحنث من حلف الخ) جواب سؤال مقدر حاصله ان هذا الحالف مكروه شرعاً على الصلاة لان الحلف هنا على المعصية (قوله) والحاصل به حيث خص يمينه) هل الاكراه الحسنى في هذا كالشرعي حتى يتقيد عدم الحنث باكراه الحاكم في مسئلة الهجر السابقة وفي مسئلة الاداء الآتية قبيل المتن عن افتاء كثيرين من المتأخرين بما إذا لم يحلف على المعصية خصوصاً وعموماً بخلاف ما إذا حلف عليها كذلك بان حلف على ترك الاداء الذي وجب او الكلام الذي يزول به الهجر (قوله) حنث) أي مع انه مكروه شرعاً على الصلاة لان الحلف هنا على المعصية

عامداً ولا ناسياً ولا جاهلاً ولا مكرها فيحنث مطلقاً قال بعضهم ولو حلف لا يصل لغير قبلة فصلى لان أربع ركعات لأربع جهات بالاجتهاد حنث ولا ينظر الى ان ايجاب الشرع الصلاة عليه الى هذه الجهات منزل منزلة الاكراه كما تقرر قال



لان هذا انما هو في حلف يتضمن الحث على الفعل لاجل الحالف كالمسئلة المذكورة ومسلتنا الحالف فيها يتضمن منع نفسه من الفعل لاجل الحلف ولم يقولوا بان ايجاب الشرع فيه منزل منزلة الاكراه بل صرحوا في لا افارقك فافلس فقارقه مختار حث وان كان فراقه له واجبا ولما يظهر للاسوى ذلك ادعى ان كلامهما متناقض انتهى وفي الفرق بين الحث والمنع نظر لان الشارع كما منعه من الفعل الذي حث نفسه عليه في الاول كذلك الزم به بالفعل الذي منع نفسه منه في الثاني فهو مكروه فيهما وقد يفرق بان الاول فيه اثبات وهو لا عموم فيه فلم يتناول اليمين جميع الاحوال بالنص والثاني فيه نفى وهو للعموم لان الفعل كالسكرة اثباتا ونفيا ففيه (٣٥) الحلف على كل جزئية من جزئيات

المفارقة بالمطابقة فصار حالفا على المعصية هنا قصدا فحنت كما مر في يعصين الله وبحث بعضهم عدم الوقوع في مسئلة القبلة لانه ان اراد الفرض فتعلق بمستحيل والافاجته سادة يصيره جاهلا بالمحلف عليه وليس كما زعم في الاولى لان هذا ليس من التعليق بالمستحيل الشرعي في شيء كما هو واضح واما الثاني فمحتمل بل متجه لان انبها م جهة غير القبلة عليه حالة الصلاة يصيره جاهلا عند التوجه الى كل جهة بانها غير القبلة وعليه بدلا ينفي جهله حالة الفعل والعبرة بهذا دون ما بعد وما قبل فاندفع ما قيل كل احد يعلم ان جهة القبلة واحدة لا غير ووجه اندفاعه ما قررته ان العبرة في الجهل انما هو جهل المحلف عليه عند الفعل ولا شك انه جاهل بعين المحلف عليه عند ابتداء التوجه الى كل جهة وجعل الجلال البلقيني من الاكراه الشرعي ان لم ادخل الدار فانت طالق وهي

لان هذا (اي تنزيل الايجاب الشرعي منزلة الاكراه الحسي) قوله كالمسئلة المذكورة (اي في اول التنبيه (قوله ومسلتنا) اي الحلف انه لا يصلي لغير القبلة (قوله ولم يقولوا) اي الاصحاب (قوله ذلك) اي اختصاص ذلك التنزيل بالحث على الفعل (قوله ان كلامهما) اي كلام الشيخين في تلك المسلتين اه كردي (قوله انتهى) اي قول البعض (قوله وقد يفرق بان الخ) قد يقال من الاول حلف ليقضين زيدا حقه وهو صادق بما اذا كان بصورة ان لم اقضه الخ فز وجتي طالق ومن الثاني حلف لا يصلي الخ وهو صادق بصورة ان صليت الخ فز وجتي طالق مع ان الاول نفى والثاني اثبات فليتأمل وقد يجاب بان مراده بالاول حلف ليقضين اي بلفظ لا يقضين ومراده بالثاني لا افارقك فافلس التي استند اليها البعض المشار اليه لاثبات ما اختاره في مسئلة الصلاة اه سيد عمر وعبرة سم والكردي قوله بان الاول اي الحث وقوله والثاني اي المنع اه (قوله ففيه) اي في الثاني (قوله ان اراد) اي بغير القبلة وقوله الفرض اي الغير الفرضي الاحتمالي وقوله فتعلق بمستحيل اي لان كل جهة يصلي اليها باجتهاد يصح ان يفرض انها قبلة فلا يمكن فرض انها غير قبلة وقوله والاي بان اراد الغير الحقيقي وقوله في الاول اي قوله ان اراد الفرض وقوله واما الثاني اي قوله والاي اه كردي وكان الانسب تذكير الاول او تانيث الثاني (قوله كما هو واضح) اي لتحقق احتمالي القبلة وعدمها (قوله وهي) اي الدار لغير اي غير الحالف والجملة حالية (قوله اي الذي لا يعلم رضاه الخ) وقع السؤال عما لو حلف على شراء سلعة معينة في هذا اليوم فامتنع مالهما من بيعها والذي يتجه انه من الاكراه الشرعي ويظهر قياسا على ما تقدم انه يتعين عليه الشراء ولو بازيد من ثمن المثل ان اراد الخلو ص اه سيد عمر وقوله من الاكراه الشرعي قد يقال انه من الاكراه الحسي نظير ما مر عنه في مسئلة حلف ليقضين زيدا الخ وقوله ولو بازيد الخ اي ان رضى بالبيع بذلك السلعة (قوله لانه الخ) تعليل للجعل المذكور (قوله ويرده) اي ذلك الجمل (قوله فلا كراه الخ) فيقع الطلاق (قوله نظير ما مر) يعني مسئلة لا تصلي الظهر ومسئلة لا افارقك (قوله ما قاله) اي كونه من الاكراه الشرعي فلا حث (قوله ومر الخ) اي في شرح ولا يقع طلاق مكروه (قوله بما حاصله الخ) متعلق للرد (قوله له) اي للحالف وقوله عنه اي عن فعل المعلق عليه (قوله لقولهم الخ) تعليل لقوله اي ان لم يكن له الخ (قوله وحلفها) اي القاضي اليمين المغلظة (قوله منها) اي من اليمين المغلظة (قوله باداء المدعى به الخ) ظاهرة ولو باطلا ويؤيده ما ذكره في مسئلة قطاع الطريق اه سيد عمر (قوله ومن ثم الخ) اي من اجل التعليل بذلك الامكان (قوله هنا) اي فيما لو قال ان اخذت حقتك مني الخ (قوله لا بد الخ) اي في عدم الحث ان يجبر اي القاضي (قوله فتركه) اي التوكيل وقوله به اي بالا عطاء بنفسه (قوله قال عن ابن الصباغ فيمن حلف الخ) اي قال في تعليل هذه المسئلة لان العتق حصل الخ حال كون هذا التعليل منقول عن ابن الصباغ (قوله بعق عبده الخ) سياقي بيان المراد بالحلف بعقته اه سم (قوله المقيد بصفه عبده وقوله ان قيده (قوله بان الاول) اي الحث وقوله والثاني اي المنع (قوله فيمن حلف بعق عبده الخ) وسياقي انفا بيان المراد بالحلف بعقته

لغيره اي الذي لا يعلم رضاه لانه ممنوع من دخوله لشرع او يرده ان هذا حلف على فعل المعصية قصدا فلا اكراه فيه نظير ما مر نعم ان كان الفرض انه ظن رضاه بدخوله ثم بان خلافا وانه منعه من الدخول اتجه قاله ومرانه لو قال ان اخذت حقتك مني فانت طالق فاعطاه باجبار الحكم كان اكراهه مع رد المالك كشي فيه بما حاصله ان اجبار الحاكم على فعل المعلق عليه يمنع الوقوع اي ان لم يكن له مندوحة عنه لقولهم لو حلف لا يحلف يميننا مغلظة وحلفها حث لا مكان التخلص منها باداء المدعى به عليه ومن ثم قال الزركشي هنا لا بد ان يجبر على الاعطاء بنفسه والافهوا قادر على التوكيل فتركه تقصير في حث به قاله عن ابن الصباغ

فيمين حلف بعق عبده المقيدان قيده عشرة أرتال وحلف أيضا أنه لا يحمله هو ولا غيره فشهد عدلان ان القيد خمسة أرتال لحكم بعته ثم حله فوجدوزنه عشرة أرتال فلا شيء الشاهدين لان العتق حصل بالحل لانه حل مختارا لظنه عتقه بالشهادة وقد بان خطؤه مع تقصيره فلا يعذر بالجهل إذ كان من حقه أن لا يحمله حتى يحله الحاكم ويظهر صدقه اه فان قلت ليس هنا حكم حكم عليه بحله فليس هذا مما نحن فيه قلت ممنوع لان مفهومه ان الحاكم لو حله لاحث لانه لا مندوحة حينئذ ومثل حله كما هو ظاهر ما لو أزم السيد بحله ولم يجد دما من امتثال أمره ويؤخذ من الحكم عليه التقصير مع ظنه العتق بالشهادة أنه (٣٦) لاعبرة بهجمل الحكم كما يأتي بسطه آخر الباب ولا بالجهل بالمخوف عليه إذا نسب

فيه إلى تقصير والمراد بالخلف بعته تعليقه عليه لما يأتي في النذر في العتق او العتق يلزمني لا افعل كذا انه لغو بشرطه وتردد بعضهم في انا حيث الحقتنا حكم الحاكم بالا كراهه ليشترط قدرته على المحكوم عليه فلا اثر له في ظالم لا يمتثل له والذي يتجه انه لا فرق لان الفرض أن المحكوم عليه فعل ذلك لداعية امتثال الشرع فلا فرق بين قدرة الحاكم على إجباره عليه حسالو امتنع وإن لا وبما تقرر علم صحة ما فتي به كثيرون من المتأخرين ودل عليه كلامهما في مواضع ان من حلف لا يؤدي ما عليه فحكم عليه حاكم باذائه لا يحنث وياتي في الايمان ماله تعلق بذلك (وشرط) حصول (الا كراه قدرة (المكره) بكسر الراء (على تحقيق ما) اي مؤذ غير مستحق (هدد) المكره (به) عاجلا سواء اكانت

الح مفعول حلف (قوله وحلف الخ) أي بعته بدليل قوله لان العتق حصل بالحل اه سم (قوله لحكم) أي القاضي وقوله ثم حله الخ أي السيد الخالف (قوله فلا شيء الخ) جواب من حلف بعته عبده الخ (قوله لان العتق حصل بالحل الخ) مفعول قالا (قوله خطؤه) أي الظن (قوله فلا يعذر الخ) قد يقال مسألة القيد هذه تؤيد ما تقدم عن التوسط عن ابن رزين فتدبره اه سيد عمر (قوله ويظهر صدقه) أي الخالف في الحلف الاول (قوله مما نحن فيه) أي الا كراه الشرعي الذي فيه مندوحة عن فعل المعلق عليه (قوله مفهومه) أي مفهوم قول ابن الصباغ إذ كان من حقه أن لا يحمله حتى يحله الحاكم (قوله لاحث) أي لم يحنث (قوله ومثل حله) أي الحاكم في عدم الحنث وكذا الضمير المستتر في الزم (قوله انه لا عبرة الخ) قد يمنع هذا الاخذ بان الحنث هنا التقصير فلم يعذر بالجهل اه سم (قوله بهجمل الحكم) أي حكم الخلف وهو الحنث أي العتق بفعله المخوف عليه اه كرى (قوله والمراد بالخلف الخ) أي فيما نقله عن ابن الصباغ (قوله تعليقه) أي العتق عليه او المخوف عليه (قوله في النذر) أي في أو ائله وبه وقوله في العتق الخ بدل من قوله في النذر وقوله انه أي الحلف في قوله والعق لا افعل او العتق يلزمني لا افعل وقوله بشرطه وهو عدم نية التعليق (قوله قدرته) أي الحاكم (قوله له) أي لحكم الحاكم (قوله والذي يتجه الخ) منه يظهر إشكال قوله السابق قبل فان ظهر قرينة اختيار فان فرض ان القاضي اجبره على كلامه وان زال الهجر قبله الخ إذ لا يتصور في هذا الفرض على هذا التقدير الفعل لداعية امتثال الشرع إذ الشرع لا يلزم بما زاد على ما يزيل به الهجر فليتأمل الا ان يراد في هذا السابق ان القاضي اجبره حسا اه سم (قوله وبما تقرر) أي في قوله له والذي يتجه الخ (قوله حصول الا كراه إلى قوله وان علم من عادته) في المغنى لا لقوله او فرط هجوم وإلى قوله قال الزركشي في النهاية (قوله هدد (المكره) بفتح الراء وقوله عاجلا أي تهديدا عاجلا (قول المتن بولابة) منه المشد المنسوب من جهة الملزم اه ع ش (قوله او فرط هجوم) قد يدخل فيها قبله اه سم ولعل لهذا اسقطه المغنى (قول المتن ظنه) يقتضي انه لا يشترط تحققه وهو الاصح اه مغنى (قوله أي فعل الخ) بصيغة المضى تفسير لحقه كما هو صريح صنيع النهاية (قوله بدون اجتماع ذلك الخ) عبارة المغنى لا بهذه الامور الثلاثة اه (قوله كامر) أي قبيل قول المتن فان ظهر قرينة (قوله وبما عاجلا الخ) عطف على بغير مستحق الخ (قوله لا تقتلنك الخ) أي قوله ذلك (قوله وإن علم الخ) غاية للثاني فقط (قوله كما اقتضاه) أي العموم المذكور وكذا الضمير المستتر في وجه (قوله بان بقاءه) أي الأمر (قوله ما لو خوف اخر) فعل ومفعول (قوله من الخلاف الخ) أي ناشان من

(قوله وحلف) أي بعته بدليل قوله لان العتق حصل بالحل (قوله انه لا عبرة بهجمل الحكم) قد يمنع هذا الاخذ بان الحنث هنا التقصير فلم يعذر بالجهل (قوله والذي يتجه الخ) منه يظهر إشكال قوله السابق قبل فان ظهر قرينة اختيار وإن فرض ان القاضي اجبره على كلامه وإن زال الهجر قبله الخ إذ لا يتصور في هذا الفرض على هذا التقدير الفعل لداعية امتثال الشرع إذ الشرع لا يلزم بما زاد على ما يزيل به الهجر فليتأمل اللهم إلا ان يراد في هذا السابق ان القاضي اجبره حسا (قوله او فرط الخ) قد يدخل فيما قبله

تدبره عليه (بولابة او تغلب) او فرط هجوم (وبجز المكره) بفتح الراء (عن دفعه بهرب او غيره) كالاستغاثة (وظنه) الخلاف بقرينة عادة مثلا (أنه إن امتنع حقه) أي فعل ما خوفه به اذا لا يتحقق العجز بدون اجتماع ذلك كله وخرج بغير مستحق قوله لمن له عليه قود طلبها واقتضت منك كما مرو وبما عاجلا لا تقتلنك غدا فيقع فيهما وان علم من عادته المطردة أنه اذا لم يمتثل امره الآن تحقق القتل غدا كما اقتضاه اطلاقهم ويوجه بان بقاءه للغد غير متيقن فلم يتحقق الا للنجاء قال الزركشي وشمل اطلاقه ما لو خوف اخر بما يحسبه مهلكا أي فبان خلافه وللا مام فيه احتمالا لان من الخلاف فيما لو صلو السواد ظنوه عدوا قال في البسيط لعل الاوجه عدم الوقوع لانه ساقط الاختيار

وان كان ذلك بظن فاسداه فان قلت ينافيه قولهم لا عبرة بالظن البين خطؤه قلت لا ينافيه لان العبرة هنا بكونه ملجأ ظاهرا وهذا كذلك وتلك القاعدة محلها فيما يشترط له فيه ونحوه دون ما ينط الامرية بالظاهر كما هنا (ويحصل) الا كراه (بتخويف بضرب شديد) كصفعة لذي مروءة في الملا كما يصرح به قول الدارمي وغيره ان اليسير في حق ذي المروءة اكراه (واحبس) (٣٧) طويل كافي الروضة وغيرها

عرفا وببحث الاذرعى نظير ما قبله وهو ان القليل لذي المروءة اكراه (او اتلاف مال) وقول الروضة ليس باكره محمول على قليل كتحذير موسر باخذ خمسة دراهم كما في حلية الروياني ونقله في الروضة عن الماسر خسي وقال عن الماوردي انه الاختيار واختاره جمع متأخرون وهذا أولى من تصويب الاذرعى وغيره ما في المتن باطلاقة وظاهر كلامهم هنا انه لا عبرة بالاختصاص وإن كثرت ويؤيده انه لا عبرة هنا بالمال التافه مع انه خير من الاختصاص وان كثرت ويظهر ضبط الموسر المذكور بمن تقضى العادة بانه يسمح تبذل ما طلب منه ولا يطلق ويؤيده قول كثيرين ان الاكره باتلاف المال يختلف باختلاف طبقات الناس واحوالهم (ونحوها) من كل ما يؤثر العاقل الاقدام على الطلاق ودونه كالاستخفاف بواجبه بين الملا وكالتهديد بقتل بعض معصوم وان علا او نفل وكذا رحم محرم على احد وجهين يظهر ترجيحه ويظهر ايضا انه

الخلاف الخ (قوله وان كان ذلك) اى سقوط اختياره (قوله ينافيه) اى ما اختاره البسيط (قوله ملجأ) بفتح الجيم ويجوز الكسر ايضا (قوله كصفعة) الى قوله ونقله في النهاية والمعنى (قوله كصفعة) اى ضربة واحدة باليد وفي هذا التمثيل نظر عبارة النهاية بضرب شديد فيمن يناسب حاله ذلك والا فالصفعة الشديدة لذي مروءة في الملا كذلك اى عبارة المعنى ويختلف الاكره باختلاف الاشخاص والاسباب المكره عليها فقد يكون شىء اكره اى شخص دون اخر وفى سبب دون اخر الى ان قال والحبس فى الوجه اكره وان قل كما قاله الاذرعى والضرب اليسير فى اهل المروءات اكره اه (قوله ان اليسير) اى الضرب اليسير (قوله وببحث الاذرعى الخ) جزم به النهاية والمعنى (قوله وهو) اى النظر ان القليل اى الحبس القليل (قوله لذي المروءة اكره) خرج به غيره فالقليل فى حقه ليس اكره اى وان ترتب عليه ضرر له فى الجملة كاحتياجه لكسب يصرفه على نفسه او عياله فلا نظر له لانه بدون الحبس قد يحصل له ترك الكسب ولا يتأثر به اه ع ش (قول المتن او اتلاف مال) اى واخذه منه بجمع ان كلاتقويت على مالكم ومنه اى الاتلاف حبس دوا به حبسا يؤدى الى التلف عادة اه ع ش وقوله واخذه الخ قد يقال المراد بالاتلاف هنا ما يشمله كما اشار اليه الشارح بقوله باخذ خمسة دراهم (قوله عن الماوردي) عبارة الروضة الروياني اه سيد عمر (قوله انه الاختيار) اى القليل فى حق الموسر ليس باكره (قوله وهذا اول الخ) اى محل كلام الروضة على القليل (قوله وان كثر) محل تأمل اذ المدار هنا على ما تقضى العادة بمساحتها بما طلب منه دون ان يطلق فتأمل اه سيد عمر اقول بل قديعى ان اتلاف اختصاص يتأثر به داخل فى قول المتن ونحوها (قوله ويظهر ضبط الموسر الخ) يشمل مالو كان منشأ عدم السماع خسة النفس لاقلة لمال وليس بعيد لان المدار على التأذى المخصوص اه سيد عمر اقول ويبيد ذلك الشمول قول النهاية او اتلاف ما ليس يتأثر به فقول الروضة انه ليس باكره محمول على مال قليل لا يبالى به كتحذير موسر اى سخي باخذ خمسة دراهم اه (قول المتن ونحوها) ليس منه عزله من منصبه حيث لم يستحق ولا يته لان عزله ليس ظملا بل مطلوب شرعا بخلاف متوليته بحق فينبغى ان التهديد بعزله منه كالتهديد باتلاف المال اه ع ش وفى الجيرى عن البر ماوى مانصه ومنه قول المرأة لزوجها طلقنى والا اطعمتك سما مثلا وغلب على ظنه ذلك اه (قوله من كل ما يؤثر) الى قوله بخلاف قول اخر فى النهاية الا قوله محرم (قوله كالاستخفاف) قال ابن الصباغ ان الشتم فى حق اهل المروءة اكره اه بجيرى (قوله وكالتهديد بقتل بعض الخ) عبارة المعنى والتهديد بقتل اصله وان علا او فرعه وان سفل اكره بخلاف ابن العم ونحوه بل يختلف ذلك باختلاف الناس اه (قوله وكذا رحم) وينبغى ان مثله الصديق والخادم المحتاج اليه اه ع ش (قوله به) اى بمن ذكر من الزوج وبعضه ورحمه (قوله فجرت بها) اى حالها اه نهاية (قوله قول اخر) من اضافة المصدر الى فاعله (قوله ولو نحو ولده) خلافا للنهاية والمعنى عبارة الاول ما لم يكن نحو فرع او اصل فانه يكون اكره اى كاجته الاذرعى اى فى صورة القتل وهو ظاهر اه قال ع ش واما صورة الكفر فليست اكره الا لانه يكفر حالا بقوله ذلك اه (قوله ولو نحو ولده) قد يقال حصول الاكره بقول نحو ولده ذلك اولى من حصوله باتلاف نحو عشرة دراهم اه سم عبارة المعنى ولا يحصل الاكره بطلاق زوجتك والقتل نفسى كذا اطلقه قال الاذرعى ويظهر عدم الوقوع اذا قاله من لو هدد بقتله كان مكرها كالولداه وهو حسن اه (قوله فى الصيغة) الى قول المتن وقيل فى النهاية وكذا فى المعنى الا قوله وما اوهمه الى ولا فى المرأة (قوله ولو نحو ولده قد يقال حصول الاكره بقول نحو ولده ذلك اولى من حصوله باتلاف نحو عشرة دراهم

يلحق بالقتل هنا نحو جرح وجفوره بل لو قال له طلق زوجتك والا جفرت بها كان اكره اى ما يظهر ايضا بخلاف قول اخر ولو نحو ولده خلافا للاذرعى ومن تبعه له طلق والقتل نفسى او كفرت (وقيل يشترط قتل) لنحوه لانه الذى ينسب به الاختيار (وقيل قتل او قطع او ضرب مخوف) لافضائها الى القتل (ولا تشترط التورية) فى الصيغة كان ينوى بطلقت الاخبار كاذبا او اطلاقها من تحقيد او يقول عقبا

سر إن شاء الله تعالى وما أوهمه كلامهما على ما زعم أن المشبهة بالقلب تنفع وجهه ضعيف ولا في المرأة (بأن ينوي غيرها) لانه مجبر على اللفظ فهو منه كالعدم (وقيل إن تركها بلا عذر) كغباوة أو دهشة (وقع) لاشعاره بالاختيار ومن ثم لزمتم المسكرة على الكفر (ومن أثم بيزيل عقله من) نحو (شراب أو دواء) أو وثبة (نفذ طلاقه) وتصرفه له وعليه قولنا وفعلا على المذهب) كما مر في السكران بما فيه واحتاج لهذا لمسافيه من العموم وليبان ما فيه من الخلاف بخلاف ما إذا لم ياتهم كسكره على شرب خمر وجاهل بها ويصدق بيمينه فيه لا في جهل التحريم إذ لم يعذر فيما يظهر وكشأنول دواء يزيل العقل للتداوى أي المنحصر فيه فيما يظهر فلا يقع طلاقه ولا ينفذ تصرفه مادام غير ميمز لما يصدر منه لرفع القلم عنه ويصدق (٣٨) في دعوى الاكراه على ما نقله الاذرعى ثم بحث انه يستفسر فان ذكر اكراهها معتبرا

(قوله سرا) أي بحيث يسمعه المسكره اه مغنى (قوله ولا في المرأة) عطف على في الصيغة (قوله لانه مجبر الخ) تعليل لعدم اشتراط التورية (قوله فهو) أي اللفظ منه أي المسكره (قوله كغباوة الخ) مثال للعذر (قول المتن وقع) ولو قال له اللصوص لا تترك حتى تحلف بالطلاق ان لا تخبر بنا احدا كان اكراهها على الحلف فلا وقوع بالاخبار نهاية ومعنى زاد الاول بخلاف ما لو حلف لم يمتد إلى من غير سؤال منهم وإن علم عدم إطلاقه إلا بالخلف لعدم اكراهه على الحلف اه وزاد الثاني ولو اكراهه ظالم شخص على ان يدلّه على زيد مثلا او ماله وقد انكر معرفة محله فلم يخله حتى يحلف له بالطلاق خالف به كاذبا انه لا يعلمه طلقت لانه في الحقيقة لم يكره على الطلاق بل خير بينه وبين الدلالة اه (قوله لزمت) أي التورية (قوله كما مر في السكران) إلى قوله على ما نقله الاذرعى في النهاية لا لقوله أي المنحصر فيه فيما يظهر (قوله بخلاف ما إذا) إلى قوله على ما نقله الاذرعى في المغنى لا لقوله لا في جهل التحريم إذ لم يعذر فيما يظهر وقوله أي المنحصر فيه فيما يظهر (قوله ويصدق بيمينه فيه) أي في الجهل بها اه عش عبارة المغنى في الجهل باسكار ماثربه اه قال السيد عمر لعل محله فيها يصدق ظاهر حاله والا فيبعد تصديق من يعلم منه أنه مدمن استعملها واصطناعها اه (قوله للتداوى) ولو استعمله طائفاً انه ينفعه فلا يشترط لعدم وقوع الطلاق تحقق النفع اه عش (قوله ثم بحث) أي الاذرعى إلى قوله والحاصل زاد المغنى عقبه وهذا ظاهر اذا كان بما يخفى عليه ذلك اه (قوله في ذلك) أي في دعوى الاكراه (قوله أي الموافقة للقاضي) أي الذي يعلم القاضي من حاله انه موافق له فيما يحصل به بالاكراه في اصل المذهب فقط ولعل تفسيره بهذا الدافع لا اعتراض الشارح الآتي أولى من تضعيفه الذي أشار اليه فتأمل اه سيد عمر (قوله وفيه نظر) أي فيما قاله بعضهم (قوله أنه لا فرق) أي بين العارف وغيره (قوله من تفصيل الخ) صلة قوله لا بدسم وكردى (قوله عليه) أي الاكراه (قوله من البينة) أي على الاكراه او قوله المفصلة أي لما به الاكراه (قوله لا تعلم ذلك) أي ما ذكر من الاكراه وزوال العقل وكذا الجهل باسكار ماثربه (قوله لما في خبر ماعز) إلى المتن في النهاية (قوله فاستنكهه) أي شم رائحة فاه اه عش (قوله ان الاسكار الخ) بيان لما على سم وعش (قوله التي تدرا) أي تدفع وقوله اذ ظاهر كلامهم الخ معتمد اه عش (قوله انه لا يحتاج لذلك على الاول) أي بالنسبة للنفوذ وان احتج اليه للتعليل بالسكر اه سم عبارة الكردي أي على المذهب بل يحتاج إلى معرفة السكر في غير المتعدي به وفيها اذا قال ان سكرت فانت طالق اه (قوله وان صار الخ) غاية مفسرة لقوله مطلقا (قوله كما مر) أي في اول الباب (قوله الشائع) إلى قوله بخلاف السمن في النهاية لا لقوله وشعرة إلى المتن وقوله كالظل إلى المتن (قوله الشائع) كركبك او بعضك وقوله المعين كيدك اورجلك وانحو ذلك من أعضائها المتصلة بها اه مغنى (قوله او سنك الخ) أي المتصل بها في الجميع اخذ من قوله الآتي نعم لو انفصل الخ اه عش (قوله لم يقع) كذا في المغنى (قوله

فذلك فان أكثر الناس يظن ما ليس باكراه اكراهها والحاصل ان المعتمد في لك انه لا بد قال بعضهم في غير العارف أي الموافق للقاضي وفيه نظر فان اهل المذهب يختلفون فيها به الاكراه اختلافا كثيرا فالذي يتجه انه لا فرق من تفصيل ما به الاكراه ثم ان قامت قرينة عليه كحبس صدق بيمينه والا فلا بد من البينة المفصلة وكذا في زوال العقل يصدق لقرينة مرض واعتياد صرع والا فالبينة وله ان يحلف الزوجة انها لا تعلم ذلك (وفي قول لا) ينفذ منه ذلك لما في خبر ماعز أبك جنون فقال لا فقال اشربت الخمر فقال لا فقال رجلا فاستنكهه فلم يجد فيه ريح خمر ان الاسكار يسقط الاقرار واجب بان هذا في حدود الله تعالى التي تدرا بالشبهات وفيه نظر اذ ظاهر كلامهم نفوذ تصرفاته

حتى اقراره بالزنا فالاولى أن يجاب بأنه ليس في الخبر أشربت الخمر متعديا بل يحتمل أنه صلى الله عليه وسلم ولان جوز ان ذلك لسكره لم يتعده فساله عنه (وقيل) ينفذ تصرفه (فما عليه) فقط كالطلاق دون ماله كالنكاح وفي حد السكر ان عبارات الاصح منها أنه يرجع فيه للعرف بان يصير بحيث لا يميز على أنه لا يحتاج لذلك على الاول لانه ينفذ فيها له وعليه مطلقا وإن صار ملق كالزك كمر (ولو قال ركبك او بعضك او جزؤك) الشائع او المعين قال المتولى حتى لو اشار لشعرة منها بالطلاق طلقت (او كيدك أو شعرك) أو شعرة منك اخذ من كلام المتولى المذكور (أو ظفرك) أو سنك أو يدك ولو زائدا (طالق وقع) إجماعا في البعض وكالعتق في الباقي وإن فرق نعم لو انفصل نحو اذنها أو شعرة منها فاعادته ثبت ثم قال اذنك مثلا طالق لم يقع نظرا إلى ان الزائل العائد كالذي لم يعد

ولان نحو الاذن يجب قطعها كما ياتي في الجراح ثم العلق في ذلك يقع على المذكور اولاً ثم (٣٩) يسرى للباقي وقيل هو من باب التعبير

بالعض عن الكل ففي ان دخلت فيمينك طالق فقطعت ثم دخلت يقع على الثاني فقط (وكذا دمك) طالق يقع به الطلاق (على المذهب) لان به قوام البدن كرتوبة البدن وهي غير العرق وكالروح والنفس بسكون الفاء بخلافه بفتحها كالظل والصحة والصحة (لافضلة كريق وعرق) على الاصح لان البدن ظرف لهما فلا يتعلق بهما حل يتصور قطعه بالطلاق قيل الدم من الفضلات فلم يوجد شرط العطف بل انتهى ويرد بمنع انه فضلة مطلقا مرفى تعليله ولو اضافته للشحم طلقت بخلاف البيع كافي الروضة وإن سوى كثيرون بينهما وصوبه غير واحد ويفرق بان الشحم جرم يتعلق به الحل وعدمه والسمن ومثله سائر المعاني كالسمع والبصر معنى لا يتعلق به ذلك وهذا واضح لغبار عليه وبه يعلم ان الاوجه في حياته لا يقع به شيء الا ان قصد بها الروح بخلاف مالواراد المعنى القائم بالحي وكذا ان اطلق على الاوجه وبهذا يتضح ما بحثه الجلال البلقيني ان عقلت طالق لغو لان الاصح عند المتكلمين والفقهاء انه

ولان نحو الاذن) أى الملتحمة بعد الفصل (قوله يجب قطعها) يؤخذ منه أنه لو حلها الحياة وقع الطلاق لا متناع قطعها حيثنداه عش (قوله ففي ان دخلت الخ) قد يقال ينبغي ان يكون محله صورة الاطلاق اما اذا اراد بيمينك ذاتك من اطلاق اسم الجزء على الكل مجازا فيقع فيما ذكر قطعاً ثم رابت كلام الفاضل المحشى فيما ياتي يؤيده ما ذكره فليتأمل اه سيدعمرو فيه وقفة اذ القول الثاني لا يتناق مع الاطلاق اذ الظاهر انه لا بد في اطلاق اسم الجزء على الكل من الارادة (قوله لان البدن ظرف لهما) اى ليس لهما اتصال للبدن اتصال خالقة بخلاف ما قبلهما اه معنى (قوله شرط العطف) وهو التباين (قوله ويرد بمنع الخ) ويرد ايضا بانه عطف على ربك وجملة وكذا دمك على المذهب اعترض وهو جائز الوقوع بين المتعاطفين وبان الدم لشدة نفعه نزل منزلة غير الفضلة وبني العطف على هذا التنزيل اه سم عبارة الرشيدى لك ان تقول ما المانع من جعل كريق وعرق نعتا لفضلة والمعنى لا كفضلة متصفة بانها كريق وعرق من كل ما ليس به قوام البدن كالبول ونحوه فتأمل ولعل هذا اولى بما اجاب به الشارح وبما اجاب به الشهاب سم اه (قوله ولو اضافته) اى الطلاق (قوله بخلاف السمن) خالفه المعنى والنهاية فقالا والشحم والسمن جزآن من البدن فيقع بالاضافة الى كل منهما الطلاق اه قال السيد عمر قد يقال ان اراد به ما يسمونه الاطباء بالسمنين بالياء فهو جرم كالشحم فيقع قطعاً او الكون متصفاً به فهو معنى فلا يقع قطعاً ويتردد النظر في حالة الاطلاق ولعلها محل الخلاف بناء على ان المتبادر منه امر معنوى او جرم اه وهو حسن (قوله وإن سوى كثيرون بينهما وصوبه الخ) وجزم به ابن المقرئ وهو الاوجه نهاية قال عش قوله وهو الاوجه اى التسوية بين الشحم والسمن وخلافه لا بن حجاج اه (قوله كالسمع الخ) والحسن والقبح والملاحة والحركة اهم معنى (قوله معنى) خبر قوله والسمن وما بينهما اعترض وقوله ذلك اى الحل وعدمه (قوله وبه يعلم) الى قوله وقضيته في النهاية (قوله بخلاف مالواراد المعنى الخ) اى فلا تطلق اه عش (قوله وكذا ان اطلق الخ) خلافاً للمعنى (قوله وهو متجه) اى على ذلك القول لكنه غير مسلم اه كردى (قوله والحنث) عطف على انه لا حنث اى وقضيته الحنث في العقل الخ اه كردى (قوله لا يتعلق به) اى بالعقل وقوله مطلقاً اى عرضاً كان او جوهر (قوله ومنه الجنين) اى من المعنى عبارة المعنى ولا بالجنين لانه شخص مستقل بنفسه وليس محلاً للطلاق اه (قوله لانها مهيأ) الى قوله لكن العرف في النهاية والمعنى (قوله

وان احتيج له بالنسبة للتعلق بالسكر (قوله ويرد بمنع الخ) يرد ايضا بانه عطف على ربك وجملة وكذا دمك على المذهب اعترض وهو جائز الوقوع بين المتعاطفين كما صرحوا به (قوله ويرد بمنع انه فضلة الخ) وبانه لشدة نفعه نزل منزلة غير الفضلة وبين العطف على هذا التنزيل (قوله وإن سوى كثيرون بينهما) هو الاوجه مرفى (قوله والسمن ومثله سائر المعاني كالسمع والبصر معنى) هو كذلك واما قول الاذرعى والسمن ليس معنى بل هو زيادة لحم فيكون كاللحم فيرد عليه انه ان اراد بانه زيادة لحم انه لحم زائد فتكون الزيادة بمعنى الزائد او المزيّد فهو ممنوع لظهور ان السمن ليس نفس اللحم وإن اراد به الزيادة بمعناها الظاهر فيكون بالمعنى المصدرى فهو معنى قطعاً غاية الامر ان اللحم متعلقه لكن هذا لا يخرج عن كون معنى لا يقال المعنى المتعلق بالجزء بمنزلة الجزء والسمن كذلك لا نأقول يرد هذا انهم صرحوا في معان متعلقها الاجزاء بعدم الوقوع كالحركة فان متعلقها الجزء قطعاً نعم قد يؤيد كون السمن جزءاً للمعنى كلامهم في الزيادات حيث جمعوا السمن من الزيادات المتصلة فانه ظاهر في انه جزء الا ان يكون على التسميح او بناء على ان المراد بالزيادات ما هو اعم من المعاني ولهذا اعدوا من المتصلة نحو الصنعة مع انها معنى قطعاً ويجاب ضمناً في الغصب وقولهم العائده غير الزائل لا يقتضى انه جسم لان الضمان يتعلق بالمعاني كما هو مقرر ثابت وكذا العود والزوال على ان ذلك معقول ايضاً بالنسبة للتعلق (قوله وبهذا يتضح ما بحثه الجلال البلقيني) وصرح به البغوى في تعليقه شرح مر (قوله لانه لا يتعلق به حل مطلقاً) قضية هذا الكلام ان الروح بناء على انها جوهر يتعلق

عرض وليس بجوهر وقضيته انه لا حنث في الروح على القول بانها عرض وهو متجه الحنث في العقل بناء على انه جوهر وفيه نظر لانه لا يتعلق به حل مطلقاً فهو كالسمع وما ذكره (وكذا منى) ومنه الجنين (وبن في الاصح) لانها مهيأت للخروج كالفضلات بخلاف الدم

(ولو قال لمقطوعة ميم يمينك طالق لم يقع) وان التصقت كإمر نظيره (على المذهب) كما لو قال لها ذكرك طالق والتعبير ببعض عن الكل السابق ضعه إنا يتأتى في بعض موجود (٤٠) يعبر به عن الباقي وقيد الروايات بما إذا قطعت من الكتف وقضيته أنه إذا بقي منها شيء

وقع لكن العرف المطرد أنها متى قطعت من الكوع سميت مقطوعة اليمين ويدل له فافعلوا إيمانها في قراءة شاذة ومع ذلك اكتفوا بقطع الكوع لفعله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> له وردوا قول الظاهرة: نطع من الكتف ووقع لبعضهم أنه أفتى في اثنيك طالق بالوقوع اخذوا من قول أهل التشريع الرحيم عصباني له عتق طويل في أصله اثنيان كذكر مقلوب الوجه بل الصواب عدم الوقوع أما أولا فلتصريحهم بأنه لا بد في وجود المعلق به الطلاق من تيقنه أي أو الظن القوي بحصوله كما قالوه في التعليق بلبلة القدر استنادا لما فيها من الأحاديث الصحيحة وما ذكر أن لها اثنيين لم يعلم ولم يظن ظنا قويا إذ لم يرد به خبر معصوم وقول أهل التشريع لا يقبل في مثل ذلك لأن مبناه على الحدس والتخمين وأما ثانيا فلو سلمنا لهم ما قالوه فغايتهم أنهم راوا ثم ما هو على صفة الاثنيين فسموها بذلك والتسمية ليست لهم وإنما هي لأهل اللغة فإن أعذر وأفاهل العرف العام لقول الشيخين أن الأصحاب

كإمر نظيره) أي قبيل قول المصنف وكذا دمك (قول المتن على المذهب المنصوص) لفقد الذي يسرى منه الطلاق إلى الباقي كما في العتق والطريق الثاني يخرج به على الخلاف فإن جعلناه من باب التعبير ببعض عن الكل وقع أو من باب السراية فلا اه (قوله ذكرك الخ) أي أو لحيتك نهاية ومعنى قال ع شر قوله أو لحيتك طالق أي فانه لا يتبع ومحل حيث لم يكن لها حية وان قلت اه (قوله) إنا يتأتى في بعض موجود الخ) فيه أن التعبير بلفظ البعض لا بنفسه وان التجوز لا يستدعي وجود المعنى الحقيقي فالوجه أن محل الخلاف عند الإطلاق وأنه إذا اراد التعبير بقوله يمينك طالق عن ذاتها مجازا صح وطلقت وان كان يمينها مقطوعة اه سم (قوله وقيد) أي عدم الوقوع في المتن عبارة النهائية والمعنى وصور الروايات المسئلة بما الخ (قوله وقضيته أنه الخ) عبارة المعنى وهو يقتضي أنها تطلق في المقطوعة من الكف أو المرفق وهو كذلك لأن اليدين حقيقة إلى المنكب اه وعبارة سم وقد توجه هذه القضية بأن إضافة الطلاق إلى اليمين إضافة لكل جزء منها فتي بقي منها جزء تعلق به الطلاق وسرى كما لو أضاف الطلاق لذلك الجزء الباقي بخصوصه اه وعبارة النهائية فيقتضي وقوعه في المقطوع من الكف أو المرفق وينبغي أن يكون على الخلاف في أن اليد هل تطلق إلى المنكب أو لا اه قال ع شر والراجح أنها تطلق إلى المنكب فتي بقي من مسمى الذمزم وقع الطلاق باضافته له وان قل اه وقال السيد عمر لك ان تقول اليد وان كانت حقيقة إلى المنكب لكن اسم المجموع لا لكل جزء فاذا فقد جزء منها فقد فقد المسمى فليتام اه ولا يخفى أنه إنا يفيد فاما إذا كان المضاف إلى الكل عقدا ونحوه لا فاما إذا كان حلا ونحوه كما هنا (قوله ويدل له) أي للعرف (اه ومع ذلك) أي مع وجود هذه القراءة (قوله أفتى في اثنيك طالق بالوقوع) اعتمده النهاية (قوله في اثنيك الخ) كذا في أصل رحمه الله وكان الظاهر في اثنيك الخ فليتام اه سيد عمر أي لأنه حكاية لقول المطلق اثنيك طالق عبارة النهائية ولو طلق أحدي اثنيها طلقت الخ وهي سالمة عن الاشكال (قوله في أصله اثنيان) نعت ثان لعصباني (قوله وقول أهل التشريع لا يقبل الخ) عطف على قوله لم يرد به الخ (قوله اذ مبناه على الحدس) محل تأمل بل مبناه على الاختبار والمشاهدة اه سيد عمر (قوله فسموها) الأولى فسموه نظرا لما (قوله) أي بقيد الخ) وهو أن لا يكون أشهر من اللغة (قوله والالما خصوصا الخ) قد منع هذه الملازمة باحتمال أن التخصيص لأن الغالب عدم تاتي الجنائية عليهما لاستبطنهما أولان مافي الباطن لادية فيه وان وجب في نظيره مافي الظاهر اه سم (قوله بانثي الذكر) كذا في أصل رحمه الله بهذه الصورة هنا وفي قوله الاتي

بها الحل فإن كان وجهه ان البدن بدونها ميت لا يتعلق به الحل لزم أن يقال ذلك وان قلنا انها عرض وان كان وجهه غير ذلك فليحجر (قوله والتعبير ببعض الخ) فيه أن التعبير بلفظ البعض لا يفيقه والتجوز لا يستدعي وجود المعنى الحقيقي (قوله) إنا يتأتى في بعض موجود يعبر به عن الباقي) فيه امران الأول أن ظاهره غير صحيح لأن التعبير باسم البعض لا ببعض فصوابه ان يقول يعبر بلفظه والثاني أن التعبير ببعض عن الكل من قبيل المجاز والمجاز لا يشترط فيه وجود المعنى الحقيقي كما هو معروف في محله ولهذا حكمنا بالتجوز والعتق في قول السيد لعبد الذي يمكن أن يولد مثله المعروف الذنب من غيره هذا ابني فان المعنى الحقيقي وهو بنوته منتفية فالوجه ان محل الخلاف عند الإطلاق وأنه إذا اراد التعبير بقوله يمينك طالق عن ذاتها مجازا صح وطلقت إذا كانت يمينها مقطوعة فليتام (قوله وقضيته الخ) قد توجه هذه القضية بأن إضافة الطلاق إلى اليمين إضافة لكل جزء منها فتي بقي منها جزء تعلق به الطلاق وسرى كما لو أضاف الطلاق لذلك الجزء الباقي بخصوصه (قوله والالما خصوصا الخ) قد منع هذه الملازمة باحتمال أن التخصيص لأن الغالب عدم تاتي الجنائية عليهما لاستبطنهما أولان مافي الباطن لادية فيه وان وجب في نظيره مافي الظاهر

إلا الامام والغزالي يقدمون الوضع اللغوي على الوضع العرفي أي بقيد المعلوم مما ذكره في الايمان وأهل اللغة لم يتعرضوا لتذكير الاثنيين فدل على أنه لا وجود لهما عندهم وعلى أنهما لا يسميان باثنيين ولا خمسين ولا يرضين وكذلك أهل العرف لا يعرفون ذلك فضلا عن تسميته بذلك وكذلك أهل الشرع لا يعرفون ذلك إلا لالما خصر او جوب الدية في الاثنيين بانثي الذكر الصريح

في ان ما لا يثنى من صورتهما لا يسمى باسمها ولا لوجب فيهما نصف ما وجب في اثني الذكر على القاعدة المقررة في ذلك نعم ان اراد المعلق بانثنيك اصطلاح اهل التشريح فلا شك في الوقوع ولعل هذا امر اذن من اطلاق الوقوع ولا فكلامه في غاية السقوط كما علم بما تقرر ثم رايت عن بعض المتأخرين أنه أفتى بعدم الوقوع ويعتبر حمله على ما قرره (ولو قال أنا منك طالق ونوى تطليقها) أي إيقاع الطلاق عليها (طلقت) لأن عليه حجر من جهتها إلا لا ينكح معها نحو اختها ولا اربعاسواها مع ما لها عليه من الحقوق والمؤن فصح حمل إضافة الطلاق اليه على حل السبب المقتضى لهذا الحجر مع النية وقوله منك رقم في الروضة وغيره قال الاسنوي وهو غير شرط (٤١) ومن ثم حذفها الدارمي ثم ان اتحدت

زوجته فواضح والا فمن قصدها ومرا الفرق بين هذا وقوله لعبدك أنا منك حر (ولأن لم ينو طلاقاً) أي إيقاعه (فلا) يقع عليه شيء لانه باضافته لغير محله خرج عن صراحته فاشتراط فيه قصد الإيقاع لانه صار كناية كما تقرر (وكذا ان لم ينو إضافة اليها) وان نوى اصل الطلاق أو طلاق نفسه خلافاً لجمع لانطلاق (في الاصح) لانها المحل دونة واللفظ مضاف له فلا بد من نية صارة تجعل الإضافة له إضافة لها ولو فوض اليها طلاقها فقالت له أنت طالق فقدم في فصل التفويض (ولو قال أنا منك) مرأته غير شرط (بائن) أو نحوها من الكنايات (اشتراط نية) اصل (الطلاق) وإيقاعه كسائر الكنايات (وفي) نية (الإضافة) اليها (الوجهان) في أنا منك طالق والأصح اشتراطها قيل لا حاجة لهذه لفهما بالاولى ما قبلها انتهى ويرد بمنع ذلك بل بينهما فرق إذ

في أثني الذكر وقد يقال ينبغي أن تزداد سنة للباء الثانية اه سيد عمر (قوله ان اراد الخ) ظاهره بل صريح صنيعة عدم الوقوع عند الاطلاق خلافاً لظاهر النهاية كما مر (قوله المعلق) الاول المطلق بالطاء بدل العين (قوله فلا شك في الوقوع) اقول الامر كما قال نظر الماسلفناه من المناقشة وإن كان هذا منافياً لما قدمه في قوله اما ولا الخ فليتامل اه سيد عمر (قوله على ما قرره) أي على ما إذا لم يرد اصطلاح اهل التشريح (قول المتن ونوى تطليقها) متضمن لا مريد نية الطلاق وإضافته اليها فلها صرح في بيان المفهوم بالامرين بقوله وإن لم ينو طلاقاً فلا الخ اه سم (قوله أي إيقاع الطلاق) إلى قوله وفي التتمة في النهاية إلا قوله ومرا الفرق إلى المتن وقوله كما قاله الزركشي إلى المتن وإلى الفصل في المغنى إلا ما ذكر وقوله ولو فوض إلى المتن وقوله قيل إلى المتن وقوله وظاهر كلامه إلى الخ (قوله لان عليه حجر المتن) لأن المرأة مقيدة بالزوج كالقيد عليها والحل يضاف إلى القيد كما يضاف إلى المقيد يقال حل فلان المقيد وحل القيد عنه اه مغنى (قوله على حل الخ) صلة حل اه عش (قوله السبب المقتضى) وهو عصمة النكاح (قوله ولا فمن قصدها) سكنت عن صورة عدم قصد معينة ويظهر أنه له التعيين كمن طلق إحدى زوجتيه فليتامل وليراجع ثم رايت عبارة المغنى الصريحة فيه اه سيد عمر عبارة سم يعلم منه أي من المتن توقف الوقوع على امرين نية الوقوع وإضافته اليها فلو تعددت الزوجة فان اضاف إلى الجميع طلقن أو إلى واحدة مثلاً معينة طلقت أو غير معينة طلقت واحدة ويعينها وظاهر ان الاضافة مع اللفظ فلو تأخرت لم يقع شيء اه (قوله ومرا الفرق) أي في شرح والاعتناق كناية (قوله وقوله لعبدك انا الخ) أي حيث لم يكن كناية في العتق (قوله لا تطلق) الاولى تقدربه عقب وكذا كما فعله المغنى (قوله فقد مر الخ) وهو انه كناية (قوله في فصل التفويض) أي في اوله (قوله مرانه الخ) أي لفظ منك (قوله والأصح اشتراطها) فان نوى الطلاق مضافاً اليها وقع ولا فلا مرام اه مغنى (قوله لفهما بالاولى) لأن النية إذا شرطت في التصريح وهو أنا منك طالق في الكناية وهو أنا منك بائن اولى اه مغنى (قوله ويرد بمنع الخ) عبارة المغنى اللهم إلا ان يقال إنما ذكرها تمييزاً بين الكناية القرية والبعيدة وهي استبراء رحمه الذي تضمنه قوله ولو قال استبرأ الخ اه (قوله بهذا التقرير) أي

(قوله في المتن ونوى تطليقها) لا يخفى أن نية تطليقها تتضمن أمرين نية الطلاق وإضافته اليها فلها صرح في بيان المفهوم بالامرين بقوله وإن لم ينو طلاقاً فلا الخ (قوله في المتن وكذا ان لم ينو) أي مع اللفظ إضافة اليها في الاصح يعلم منه توقف الوقوع على امرين نية الطلاق وإضافته اليها فلو تعددت الزوجة فان اضاف إلى الجميع طلقن أو إلى واحدة مثلاً معينة طلقت أو غير معينة طلقت واحدة ويعينها وظاهر ان الاضافة مع اللفظ فلو تأخرت لم يقع شيء (قوله في فصل التفويض) أي في اوله (قوله مر) أي قوله منك (قوله ويرد بمنع الخ) في هذا الورد بحث لأن ما ابتداء من الفرق لا ينافي عدم الحاجة والفهم بما تقدم (قوله الاخير ان) هذا يقتضى ان نية اصل الطلاق غير نية الإيقاع وهو خلاف قضية قوله السابق ونوى تطليقها أي إيقاع الطلاق عليها واما ما ذكره في جواب السؤال الذي اوردته فلا يخفى ما فيه على المتأمل (قوله وان نوى به الطلاق) ظاهره وان نوى إضافته اليها ويدل له حكاية الوجه الاتي

(٦ - شرواني وابن قاسم - ثامن)

المروى هنا أصل الطلاق والإيقاع والاضافة ثم الاخير ان فقط أي نية إيقاع الطلاق الملفوظ وإضافته اليها فان قلت عرح في اصل الروضة بان نية الإيقاع تستلزم نية اصل الطلاق فاستويا قلت استبرأوا ههنا التقرير لا يمنع حسن التصريح بما علم المفيد لذلك (ولو قال استبرأ) أي أنا كما قاله الزركشي واستشهد به بتصوير الشرح الصغير (رحمى منك) او انا مع عدم منك (فلفظ) وان نوى به الطلاق لاستحالة في حقه وفي التتمة لو قال لا آخر طالق امرأتى فقال له طلقتك ونوى وقوعه عليها لم تطلق لان النكاح لا تعلق له به بخلاف المرأة مع الزوج انتهى وظاهر كلامه أنه لا فرق بين أن يفوض اليه تلك الصيغة مع النية وان لا وفيه نظر

إذا فوضها إليه لأن قطع النكاح حينئذ له به تعاق (وقيل أن نوى طلاقها وقع) لأن المعنى استبرأء الرحم التي كانت لي منك (فصل) في بيان محل الطلاق والولاية عليه (خطاب الأجنبية بطلاق وتعليقه) بالرفع ويصح جره لكنه يومه اشتراط الخطاب فيه وليس كذلك على أن ذكر أصل الخطاب تصوير لا غير (بنكاح) كان تزوجتها فهي طالق (وغيره) كقوله لأجنبية أن دخلت فانت طالق فتزوجها ثم دخلت (لغو) إجماعاً في المنجز وللخبر الصحيح (٤٢) لا طلاق إلا بعد نكاح وحمله على المنجز يرده خبر الدارقطني بإرسال الله أن أمي عرضت على

قربة لها فقلت هي طالق أن تزوجتها فقال صلى الله عليه وسلم هل كان قبل ذلك ملك قلت لا قال لا بأس وخبره أيضاً سئل صلى الله عليه وسلم عن رجل قال يوم أتزوج فلانة فهي طالق فقال طلق ما لا يملك ولو حكم بصحة تعليق ذلك قبل وقوعه حاكم يراه نقض لأنه افتاء لأحكامه إذ شرطه إجماعاً كما قاله الحنفية وغيرهم ووقع دعوى ملزمة وقبل الوقوع لا يتصور ذلك نعم نقل عن الحنابلة وبعض المالكية عدم اشتراط دعوى كذلك فعليه لا ينقض حكم بذلك صدر عن يرى ذلك كما هو واضح وتعليق العتق بالملك باطل كذلك (والأصح صحة تعليق العبد ثلاثة كقوله أن عتقت) فانت طالق ثلاثاً (أو أن دخلت فانت طالق ثلاثاً فيقعن) أي الثلاث (إذا عتق أو دخلت بعد عتقه) لأنه ملك أصل الطلاق فاستتبع ولأن ملك النكاح مقيد تلك الثلاث بشرط الحرية وقد وجد وأفهم قوله بعد عتقه أنه لو قارن الدخول لفظ العتق لم تقع الثالثة وقد يستشكل

بطريق الاستلزام (قوله المفيد) أي التصريح لذلك أي اشتراط الأمور الثلاثة (قوله فقال له) أي قال الآخر للزوج وقوله به أي بالآخر (قوله إذا فوضها) أي تلك الصيغة مع النية (فصل في بيان محل الطلاق) (قوله في بيان محل الطلاق إلى قوله ولو حكم) في النهاية (قوله والولاية عليه) أي محل الطلاق (قول المتن خطاب الأجنبية بطلاق) كانت طالق وتعليقه أي الطلاق ولو قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق فرغ إلى قاض شافعي ففسخه قال العبادي انفسخت اليمين وقال الهروري ليس ذلك بفسخ بل هو حكم بإبطال اليمين فإن اليمين الصحيحة لا تنفسخ أه معنى (قوله بالرفع) أي عطفاً على خطاب الخ وقوله ويصح جره أي عطفاً على طلاق لكنه أي الجر (قوله يومه الخ) يفيد أن الحاصل مجرد إيهام لأنه يخرج غير الخطاب صريحاً وجه ذلك ما قاله سم من أنه يمكن أن يراد بالخطاب هنا المعنى المراد في قولهم الحكم خطاب الله الخ فإن تسمية كلام الله خطاباً لم يعتبر فيه اشتماله على أداة خطاب بل توجيه الكلام نحو الغير وتعليقه به انتهى أه ع ش (قوله أصل الخطاب) أي الشامل لكل من المنجز والمعلق (قوله كقوله لأجنبية) الأولى ذكره في المثال الأول (قوله لا طلاق إلا بعد نكاح) قد يقال المعنى واقع لا موقع وهذا مسلم عند المخالف فلا دلالة في الحديث أه سيد عمر عبارة البجيرمي على المنهج آخره أي الحديث عن الدليل العقلي لأنه ليس ناصف المدعى لأنه لا يحتمل نفي إيقاع الطلاق أي انشائه كما هو مذهبنائيه يحتمل نفي وقوعه فيشهد للإمام مالك فيكون المعنى لا يقع الطلاق المتقدم انشاؤه قبل النكاح إلا بعد وجوده أه أقول وقد يقال لا موقع لا لشكال السيد عمر مع قول الشارح وحمله على المنجز الخ الدافع له على أن نفي الشارح فرع إمكانه وهو وقوع الطلاق قبل النكاح غير مقصور فلا معنى لحمل كلامه صلى الله عليه وسلم على نفيه (قوله قرابة) أي ذات قرابة أو هو بمعنى قرينة وقوله ملك أي زوجية وقوله لا بأس أي بنكاحها أه ع ش (قوله يوم أتزوج فلانة الخ) مقول قال (قوله قبل وقوعه) أي المعلق عليه ظرف الحكم (قوله يراه) أي صحة ذلك التعليق (قوله كما قاله الحنفية الخ) راجع لدعوى الإجماع (قوله لأن ملك) إلى قول المتن في الأظهر في النهاية (قوله وأفهم قوله بعد عتقه أنه الخ) فيه أن المراد بالعتق هنا معناه لا لفظه (قوله فليقع) أي كل من الثلاث فيهما أي في البعديّة والمعينة عبارة النهاية فلتقع فيها بتأنيث الفعل وحذف الميم وهي ظاهرة قال ع ش قوله فلتقع فيها انظر ما فائدة عدم وقوع الثالثة لو قيل به فانه استوفى ما للارقاء قبل العتق فلا تعود له إلا بمحل أه ع ش وقد يقال يظهر فائدة في التعاليق (قوله صرح بذلك الخ) معتمد أه ع ش (قوله أو معه الخ) هو محل الاستدلال أه ع ش (قوله في خمس آيات) أي في أحكامها أه سم زد ع ش ومثل هذه الخمس غيرها من حرمة نكاح نحو اختها في عدتها وجوب النفقة والسكنى لها ونحو ذلك وأنما لم يذكرها الشافعي لعدم وجود ما يشملها من الآيات أه (قول المتن لا مختلفة) أي بائنة كما

(فصل في بيان محل الطلاق والولاية عليه) (قوله لكنه يومه اشتراط الخطاب الخ) يمكن أن يراد بالخطاب هنا المعنى المراد في قولهم الحكم خطاب الله الخ فإن تسمية كلام الله خطاباً لم يعتبر فيه اشتماله على إرادة خطاب بل توجيه الكلام نحو الغير وتعليقه به (قوله وذلك يستلزم الخ) قد يقال هذا يلتفت لأن المعلول يقارن علته أو يتأخر عنها فليراجع ما تقدم أول باب نكاح المشرک ولينظر الفرق بين ما هناك وما هنا حيث اختلف الترجيح (قوله في خمس آيات) أي في أحكامها

بأنهم قالوا في البيع أنه بآخر الصيغة يتبين ملكه من أولها فقياسه هنا أنه بآخر لفظ العتق يتبين وقوعه من أوله وذلك عبر يستلزم ملكه للثلاث من أوله وهو مقارن للدخول في صور تنافي ليع فيهما ثم رأيت شيخنا في شرح البهجة صرح بذلك فقال إن صار قبل وجود شرطه أو معه عتيقاً (ويلحق الطلاق رجعية) لأنها في حكم الزوجات هنا وفي الارث وصحة الظهار والإيلاء واللعان وهذه الخمسة عنها الشافعي رضي الله عنه بقوله الرجعية زوجة في خمس آيات من كتاب الله تعالى (لا مختلفة) لا نقطاع عصمتها بالكلية في تلك الخمس وغيرها وخبر المختلة



يلحقها الطلاق مادامت في العدة موضوع ووقفه على أبي الدرداء ضعيف (ولو علقه) أي (٢٣) الطلاق الصادق ثلاث ودونها (بدخول)

مثلا (فبانت) قبل الوطء او بعده بفسخ او خلع (ثم نكحهم اثم دخلت لم يقع ان دخلت في البيونة) لان البين تناولت دخولا واحدا وقد وجد في حالة لا يقع فيها فأنخلت ومن ثم لم يعلق بكلمة طردها الخلاف الا في لاقتضاء التكرار (وكذا ان لم تدخل فيها بل بعد تجديد النكاح فلا يقع هنا ايضا (في الاظهر) لا تمتنع ان يريد النكاح الثاني لانه يكون تعليق طلاق قبل نكاح فيتعين ان يريد الاول وقد ارتفع (وفي) قول (ثالث يقع ان بانت بدون ثلاث) لان العائد في النكاح الثاني مابق من الثلاث فتعود بصفتها وهي التعليق بالفعل المعاق عليه بخلاف ما اذا بانت بالثلاث لان العائد لطلاق جديدة هذا اذا علق بدخول مطلقا او حلف بالطلاق الثلاث انها تدخل الدار مثلا في هذا الشهر او انه يقضيه او يعطيه دينه في شهر كذا ثم ابانها قبل انقضاء الشهر وبعد تمكنها من الدخول او تمكنه مما ذكر ثم تزوجها ومضى الشهر ولم توجد الصفة فاقى ابن الرفعة او لا بالتخلص ووافقه صاحباه النور ابو الحسن البكري

عبر به المنهج والروض (قوله مثلا) اي او غيره مما يمكن حصوله في البيونة اما اذا لم يمكن حصول الصفة في البيونة كان وطئك فانت طالق ثلاثا فانها ثم نكحها لم يقع طلاق قطعا كما هو قضية كلام الروضة واصلها اه معنى (قوله قبل الوطء الخ) عبارة المعنى بطلاق او فسخ قبل الدخول بها او بعده اما بعوض او بالثلاث اه وهي افيد (قوله او خلع) صرح بذلك الشيخان وغيرهما وبه يبطل ما يتوهم من قول السبكي الا في ان الصيغة ان كانت لا اقل من الخلع لا يخلص في نحو ان دخلت فانت طالق ثلاثا نظر الخروج هذه الصيغة عما ذكره السبكي اه سم (قوله ثم دخلت الخ) ثم للترتيب الذي ذكرى بقرينة ما بعدها وعبر الروض والمنهج بالواو (قوله الخلاف الا في) اي في قول المتن وكذا ان لم تدخل الخ اه ع (قوله لا تمتنع ان يريد الخ) اي شرعا (قوله وقد ارتفع) اي الاول (قوله فتعود بصفتها) كذا في النهاية والمعنى بالتأنيث ولعل الاولى التذكير رعاية لفظ الباقي (قوله هذا اذا) الى قوله وزعم في النهاية لا لقوله ومثلها التي الى قوله لم يتخلص (قوله هذا اذا علق الخ) اي ما ذكر من افادة الخلع في الفعل المتيقن كالدخول كائن اذا علق بالفعل المطلق الغير المؤقت اما اذا علق بالفعل المؤقت فانما يفيد الخلع في المعنى دون المتيقن كما سيحقيقه اه كرى (قوله ان علق بدخول مطلق) فيه نظر والظاهر ان المقيد كان دخلت في هذا الشهر كذلك ولا ينافي ذلك ما ذكره عن ابن الرفعة وغيره لانه في غير ذلك كما هو ظاهر من تصويره والاحتجاج اليه فليتامل سم على حج اه رشيدى وعش وسياق عن المعنى والزيادة ان الخلع يخص في الصبيغ كلها مطلقا (قوله اما لو حلف بالطلاق الثلاث الخ) بان قال ان لم تدخل الدار في هذا الشهر فانت طالق ثلاثا اه كرى (قوله مما ذكر) اي قضاء الدين او اعطائه (قوله ثم تزوجها) ليس بقيد كما يدل عليه قوله بعد وبطلانه اه ع (قوله ولم توجد الصفة) اي الدخول او قضاء الدين او اعطاؤه وخرج ما اذا وجدت الصفة في الشهر فلا حث والخلع نافذ مر اه سم وعش ورشيدى (قوله فاقى ابن الرفعة الخ) عبارة النهاية فانه يحث كاصو به ابن الرفعة ووافقه الباجي وفاقى به الوالد رحمه الله تعالى والشيخ ايضا خلافا لبعض المتأخرين اه قال ع (قوله خلافا لبعض المتأخرين) اي حج وذكره شيخنا الزايدى في اخر كلامه في اول الخلع عن البلقينى اه (قوله بالتخلص) اي في المسائل الثلاث اه ع (قوله انه خطأ) اي الافتاء بالتخلص (قوله فان لم يفعل الخ) اي وان فعل قبل مضي الشهر لم يقع الثلاث وصح الخلع كما هو ظاهر اه سم (قوله تبين وقوع الثلاث الخ) محله كما هو الفرض اذا وقع الخلع بعد التمكن من فعل المحلوف عليه فان وقع قبل التمكن فينتج عدم الوقوع وان لم يفعل حتى مضى الشهر اذ لا جائز ان يقع الطلاق بعد الخلع لحصول البيونة به المناقبة للوقوع ولان يقع قبله للزوم الوقوع قبل التمكن مع انه لا وقوع قبله كما يؤخذ من مسائل الرغيف وغيره مما نظره اه سم وعش (قوله قبل الخلع) اي بعد مضي زمن التمكن من الفعل كما هو ظاهر اه سم (قوله وبطلانه) اي الخلع من عطف اللازم عبارة عش اي تبين وقوع الثلاث قبله اه (قوله وعمله) اي الباجي ويحتمل ان الضمير لابن الرفعة (قوله وبحث معه) اي الباجي وقوله وهو اي الباجي اه كرى وصنيع المعنى صريح في ان الضمير لابن الرفعة (قوله لا يلوى) اي

(قوله او خلع) صرح بذلك الشيخان وغيرهما وبه يبطل ما يتوهم من قول السبكي الا في ان الصيغة ان كانت لا اقل من الخلع لا يخلص في نحو ان دخلت فانت طالق ثلاثا فلما نظر الخروج هذه "صيغة عما ذكره السبكي (قوله هذا ان علق بدخول مطلق) فيه نظر والظاهر ان المقيد كان دخلت في هذا الشهر كذلك ولا ينافي ذلك ما ذكره عن ابن الرفعة وغيره لانه في غير ذلك كما هو ظاهر من تصويره والاحتجاج اليه فليتامل (ولم توجد) خرج ما اذا وجدت الصفة في الشهر فلا حث والخلع نافذ مر (قوله فان لم يفعل حتى مضى الشهر الخ) اي وان فعل قبل مضي الشهر لم يقع الثلاث وصح الخلع كما هو ظاهر (قوله فان لم يفعل حتى مضى الشهر تبين وقوع الثلاث قبل الخلع) اقول لعل محل اذا وقع الخلع بعد التمكن من فعل المحلوف عليه فان وقع قبل التمكن فينتج

والنجم القمولى ثم رجع وبين لهما انه خطأ وان الصواب انه ينتظر فان لم يفعل حتى مضى الشهر تبين وقوع الثلاث قبل الخلع وبطلانه ووافقه الباجي وعمله بانها تمكنت من فعل المحلوف عليه ولم تفعل وبحث معه السبكي محتجا للتخلص وهو لا يلوى الاعلى عدمه

وهم معذورون في ذلك فان كلام الاصحاب فيه ما يشهد للتخلص كان لم يخرج من هذه الليلة من هذه الدار فانه ينفعه الخلع فيها وان اعاد عقدها ليلا وكذا في مسألة التفاحين المذكورة (٤٤) في كلام الشيخين ونظائرهما ولعدمه كالحلف لتصلين الظهر اليوم فخاصنت في وقته

لا يعود الى اعلى عدمه أي عدم التخلص اه كرى (قوله وهم) أي ابن الرفعة وصاحبه والباجي والسبكي وقوله في ذلك في الاختلاف المذكور (قوله فيه) أي في كلام الاصحاب اه كرى (قوله فيها) أي الليلة (قوله وكذا في مسألة التفاحين الخ) عبارة النهاية ومسئلة ما لو قال لزوجته ان لم تاكلى هذه التفاحة اليوم فانت طالق وقال لامته ان لم تاكلى التفاحة الاخرى فانت حرة فالتبست الخالف وباع في اليوم ثم جدد واشترى حيث يتخلص اه (قوله ونظائرهما) أي مسئلة ان لم يخرج الخ ومسئلة التفاحين اه ع ش (قوله ولعدمه) أي عدم التخلص عطف على للتخلص (قوله لا افعل) أي ان لا افعل اه كرى وهذا أولى مما سياتى عن سم من حمله على ظاهره من غير تقدير اداة الشرط ولو ذكرها الشارح في المثال الاول دون الثاني اسلم من اشكال سم ووافق الغالب في باب الاكتفاء (قوله بالعدم) أي عدم الفعل المقيد بزمنه ولا يتحقق أي العدم الا بالاخراى بعدم الفعل الى اخر ذلك الزمن وقد صادفها أي الاخر الزوجة (قوله بائنا) أي من النكاح الاول فيشمل ما لو خالعا ثم جدد نكاحها قبل فراغ الشهر مثلا اه ع ش وقوله وليس لليمين الخ أراد به بيان الفرق بين ما هنا وما ياتى من الصيغ (قوله في جميع الوقت) أي المقدر (قوله وبالوجود الخ) جواب سؤال منشؤه قوله وليس لليمين الخ (قوله وبالوجود) هذا انما يظهر في ان لم افعل دون لا افعل كما هو ظاهر اذ بالوجود فيه يحصل الحث كما ان قوله قبله لانها تعليق بالعدم الخ يظهر في ان لم افعل دون لا افعل كما هو ظاهر اذ بالوجود كما هو ظاهر فاعل هذا الكلام بالنظر لان لم افعل واما لا افعل فعلى العكس منها في ذلك فليتام اه ولعل هذا مبني على حمل لا افعل على معنى وبالطلاق الثلاث لا افعل واما اذا حمل على ما مر عن الكرى أي ان لا افعل فزوجتى طالق ثلاثا فلا فرق بين المثالين (قوله لعدم شرطه) وهو السلب الكلى أي وشتان ما بينهما اه كرى (قوله في ان لم يخرج الخ) متعلق بقوله نفعه الخلع والجملة بدل من كلام الشيخين الخ وقوله صريح الخ خبره (قوله في صورتنا) اراد بها قوله لا اقبل او ان لم افعل اه كرى (قوله وان كانت الخ) عطف على قوله ان كانت لا افعل الخ وقوله لا افعل أي وبالطلاق لا افعل (قوله كاذبا) اقول ومثل اذا كل اداة شرط غير ان اه ع ش (قوله يتحقق بمناقضة اليمين) أي يحصل بمناقضة الخ اه ع ش (قوله فاذا التزم ذلك) أي البر او الفعل بالطلاق كان قال على الطلاق الثلاث لا دخلن الليلة الدار او اذ لم ادخل الليلة الدار فانت طالق ثلاثا اه كرى (قوله في ذلك)

عدم الوقوع وان لم يفعله حتى مضى الشهر لا جاز ان يقع الطلاق بعد الخلع لحصول البينة به المناقضة للوقوع ولا ان يقع قبله للزوم الوقوع قبل التمكن مع انه لا وقوع قبله كما يؤخذ من مسائل الرغيف وغيره مما نظر به الوقوع فان قلت قالوا في مسألة الرغيف اذا اتلفه قبل الغدي بحث لا نه فرت فكذا هنا لانه فوت بالخلع قلت الفرق انه هناك يمكن الوقوع لوجود الزوجة بعد مضى الامكان من الغد ولا كذلك هنا لانتفاء الزوجة وقت التمكن فليتام لم راي الشارح في باب الايمان قيد بالتمكن فقال في الكلام على مسألة الرغيف كالحلف بالطلاق الثلاث ليسافر في هذا الشهر ثم خالع بعد تمكنه من الفعل فانه يقع عليه الثلاث قبل الخلع لتفويته البر باختياره اه وعلى هذا وحلف بالثلاث لا بد ان يفعل كذا في الشهر الاقوى فخالع قبله فلا حث مطلقا فليتام جدا ويتعين امتناع استمتاعها بمجرد الخلع لان الخلع يقتضى الحرمة ولم يعلم ما يدفعه والاصل ما يدفعه ولا نه ان وجد الفعل بعد الخلع قبل فراغ الشهر بر به واستمر الخلع ولا بانت قبله (قوله قبل الخلع) أي بعد مضى زمن التمكن من الفعل كما هو ظاهر (قوله وبالوجود الخ) هذا لما يظهر في ان لم افعل دون لا افعل كما هو ظاهر اذ بالوجود فيه يحصل الحث كما ان قوله قبله لانها تعليق بالعدم الخ انما يظهر في ان لم افعل دون لا افعل اذ بالوجود كما هو ظاهر فاعل هذا

بعد تمكنها من فعله ولم تفعله أو لتشر بن ماء هذا الكوز فانصب بعد امكان شربه أو ليا كن ذاعدا فلتف فيه بعد تمكنه من اكله وحاصل كلام السبكي الذى تجتمع به تلك المسائل التى ظاهرها التنافى بعد بحثه مع ابن الرفعة فيارجع اليه وصوبه ومع الباجي ان الصيغة ان كانت لا افعل أو ان لم افعل تخص لانها تعليق بالعدم ولا يتحقق الا بالاخرو قد صادفها بائنا وليس لليمين هنا الاجابة حث فقط لانها تعلقت بسلب كلى هو العدم في جميع الوقت وبالوجود لا نقول حصل البر بل لم نحث لعدم شرطه وكلام الشيخين او اخر الطلاق في ان لم يخرج من هذه الليلة من هذه الدار وان لم تاكلى هذه التفاحة اليوم نفعه الخلع صريح في أنه ينفعه في صورتنا لانها عين صورتها المذكورتين وان كانت لا افعل ومثلها التني المشعر بالزمان كاذالم افعل كذا لم يتخلص لان الفعل مقصود منه وهو اثبات جزئى ولليمين جهة بر هي فعله وجهة حث بالسلب الكلى الذى

هو نقيضه والحث يتحقق بمناقضة اليمين وتقويت البر فاذا التزم ذلك بالطلاق وقوته بخلع من اى جهته حث لتفويته البر باختياره وكلام الشيخين في لا كلن ذا الطعام غدا صريح في ذلك انتهى وزعم ان كلام صاحب البيان وغيره يخالف ذلك مردود وقد بسطت ما في ذلك في شرح الارشاد الكبير أول الخلع بما لا مزيد على حسنه وتحريره فراجع

و صوب البلقيني وتبعه  
الزركشي مارجع عنه ابن  
الرفعة من التخلص مطلقا  
وفرق بين ما هنا ولا كن  
ذا الطعام غدا فتلف فيه  
بعد تمكنه من أكله حنث  
بإستحالة البر في هذه وهنا  
لم يستحل مع الخلع لا مكان  
فعله بعد الخلع ولا نه لم يفوت  
حل البر بل حل الطلاق  
فاذا مضى الزمن المجعول  
ظرفا ولم يفعل المحلوف  
عليه لم يحنث لانه صادف  
بينوتها بالخلع واستدل له  
بانه لو تمكن من الفعل في  
حياتها ثم مات لا حنث  
بعد فراغ الشهر لعدم  
المحلوف عليه ولم يقل أحد  
بالحنث قبيل الموت اه  
ويرد بانه يلزم عليه تشيت  
النظائر بخلاف ما تقرر  
وقوله لا مكان فعله بعد  
الخلع في غاية البعد لان فعله  
بعد الخلع مع صحته لا يسمى  
بر الان هذه عصمة أخرى  
وقوله لم يفوت حل البر بل  
حل الطلاق لا ينفعه لان  
تقويت حل الطلاق يستلزم  
تقويت حل البر بل هو  
عينه كما هو واضح والفرق  
بين ما هنا والموت ظاهر إذ  
مع الموت لا ينسب تقويت  
البتة لان النفوس جبلت  
على استبعاد وقته بخلاف  
غيره ولو حلف بالثلاث  
لا يفعل كذا ثم حلف بها

أى عدم التخلص في لا فعلن (قوله و صوب البلقيني وتبعه الزركشي الخ) وهذا هو المعتمد لانه ظاهر  
إطلاق كلام الاصحاب اه معنى واليه يميل كلام سم قال عرش واعتمد شيخنا الزبادى في اول الخلع  
انه يخلصه الخلع في الصبيغ كلها مطلقا اه عبارة الحلبي والحاصل ان عند شيخنا الزبادى ان الخلع يخلص  
مطلقا وإن كان في إثبات مقيد بمن وعند الشيخ ابن حجر انه يخلص في النبي دون الإثبات ولو غير مقيد  
بمن وعند شيخنا م انه يخلص فيما عدا الإثبات المقيد بمن تأمل اه عبارة الامداد الصبيغ اربع اثنتان  
يفيد فيهما الخلع وهما الحلف على النبي كذا أو الحلف على الإثبات معلقا بما لا إشعار له بالزمان  
كان لم يفعل كذا أو اثنتان لا يفيد فيهما الخلع وهما الحلف على الإثبات معلقا بما يشعر بزمان كذا لم يفعل  
كذا أو الحلف بلا فعلن ونحوها اه وبذلك تعلم ما في قول الحلبي وعند الشيخ ابن حجر الخ (قوله مطلقا) اى  
سواء كانت الصيغة إن لم افعل أو لا فعلن اه كرى (قوله بين ما هنا) وهو قوله امالو حلف بالطلاق  
الثلاث انها تدخل الدار مثلا في الشهر الخ ونظائرها سواء كانت الصيغة لا افعل أو ان لم افعل أو  
لا فعلن (قوله حنث) أى حيث حنث (قوله باستحالة البر) متعلق بقوله وفارق (قوله في هذه) أى مسألة  
لا كن ذا الطعام غدا الخ (قوله لا مكان فعله) اى نحو الدخول المعلق بوجوده أو عدمه الطلاق (قوله ولم  
يفعل الخ) الاولى كونه مبنيا للفعول (قوله ثم ماتت) اى قبل فراغ الشهر (قوله اه) اى كلام البلقيني  
(قوله ويرد) اى تصويب البلقيني التخلص مطلقا (قوله بانه يلزم عليه تشيت النظائر) قديقال تشيت  
النظائر للمدرك المقتضى لذلك لا محذور فيه بل هو لازم بل لا تشيت في المعنى لا تنفاء النظيرية حينئذ فلي تأمل  
اه سم (قوله ما تقرر) أى بحاصل كلام السبكي (قوله لا يسمى برا) فيه نظر لتصر يحجم بان البر لا يختص  
بحال النكاح وانه تنحل البين بوجود الصيغة حال البينونة كما صرح بذلك تبعاهم شيخ الاسلام في شرح  
الروض في مسألة مالو علق بنفى فعل غير التطليق كالضرب فضر بها وهى مطلقة طلاقا ولو باثنا انه تنحل البين  
و حينئذ فلا بعد فيما ذكر ومن هنا يظهر منع قوله لان تقويت حل الطلاق يستلزم الخ اه سم (قوله  
بل هو عينه) فيه بحث لان حل الطلاق الزوجية وحل البر ما يحصل به البر وهو الفعل في لا فعلن وهما متباينان  
قطعا ولو سلم أن ما يحصل به البر ليس هو محل البر فقد اراده البلقيني بحل البر فالكلام عليه بمنع انه محل البر  
حقيقة لوتم لا يفيد فتأمل اه سم (قوله إذ مع الموت لا ينسب التقويت البتة الخ) واطال سم في رده  
(قوله ولو حلف بالثلاث) إلى قوله لفرقه في النهاية لا لقوله فقيل إلى بانته ولا لانه اسقط لفظة ولو من  
قول الشارح ولو قبل فعل المحلوف عليه وانه ابدل قوله القياس بقوله يحتمل (قوله ثم حلف بها) اى بالثلاث  
ثانيا وكذا لو حلف بها ابتداء انه لا يتخالف ثم خالف لم يحنث لما ذكره من التعليل فما ذكره تصويرا لا غير اه

الكلام بالنظر لان لم افعل واما لا افعل فعلى العكس منها في ذلك فلي تأمل (قوله ويرد بانه يلزم عليه تشيت  
النظائر قد يقال تشيت النظائر للمدرك المقتضى لذلك لا محذور فيه بل هو لازم بل لا تشيت في المعنى لا تنفاء  
النظيرية حينئذ فلي تأمل (قوله لا يسمى برا) فيه نظر لتصر يحجم بان البر لا يختص بحال النكاح وانه تنحل  
البين بوجود الصيغة حال البينونة كما صرح بذلك تبعاهم شيخ الاسلام في شرح الروض في مسألة مالو علق بنفى  
فعل غير التطليق كالضرب فضر بها وهى مطلقة طلاقا ولو باثنا انه تنحل البين و حينئذ فلا بعد فيما ذكره ومن  
هنا يظهر منع قوله لان تقويت حل الطلاق يستلزم تقويت حل البر (قوله بل هو عينه) فيه بحث لان محل  
الطلاق الزوجية وحل البر ما يحصل به البر وهو الفعل في لا فعلن وهما متباينان قطعا ولو سلم أن ما يحصل به  
البر ليس هو محل البر فقد اراده البلقيني بحل البر فالكلام عليه بمنع ان محل البر حقيقة لوتم لا يفيد فتأمل  
(قوله لا ينسب لتقويت) فيه نظر لان تركه مع التمكن تقويت فكيف لا ينسب له وقوله لان النفوس  
الخ لا ينافى التقويت ونسبته وكان النفوس جبلت على ما ذكر جبلت على استبعاد تلف الرغبة مثلا قبل  
الغدو لم يمنع ذلك لنسبته التقويت على انهم صرحوا في مسألة الرغبة بالحنث إذا مات الخالف في الغد بعد  
تمكنه من أكله وفيما لو حلف ليقضين حقه غدا مات فيه بعد التمكن منه ولم يقضه وليس ذلك إلا لانه فوت البر

لا يخالغ ولا يوكل فيه نكاحا فقبل يقع الثلاث وغلط بانه إذا خالغ بانت فلا يقع المعلق به وقول الجمهور ان الشرط والجزاء يتقارنان في الزمن لا يجري هنا لأن بينهما هاترتبازمنيا لأن وقوع الثلاث يستدعي تأخر الخلع ووقوعه يستدعي رفعها ولو كان له زوجات خلف بالثلاث ما يفعل كذا ولم ينو واحدة ثم قال (٤٦) ولو قبل فعل المحلوف فليمة عينت فلا تلهذا الحلف تعينت ولم يصح رجوعه عنها إلى

تعينه في غيرها وليس له قبل الحنث ولا بعده توزيع العدد لأن المفهوم من حلفه افادة البينة السكبري فلم يملك رفعها بذلك (ولو طلق) حر (دون ثلاث وراجع أو جدد ولو بعد زوج) واصابة (عادت ببقية الثلاث) إجماعا اذالم يكن زوج ووفقا لقول أكا بر الصحابة إذا كان ولم يعرف لهم مخالف منهم واستدل له البلقيني بقوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره لأنه لم يفرق بين أن تنزوج آخر ويدخل بها قبل الثالثة وأن لا فاقضى ذلك أن لا فرق (وان تلك) الطلاق ثم جدد بعد زوج (عادت بثلاث) إجماعا وغير الحرفي الثنتين كهوفا ذكر في الثلاث (وللعبد) أي من فيه رق وان قل (طائفتان فقط) وان تزوج حرة لأنه المالك للطلاق فينتط الحكم به ولخير الدارقطني مرفوعا طلاق العبد نثنان وقديملك الثالثة بأن يطلق ذمي نثنان ثم يحارب ثم يسترق فله ردها

عش (قوله ولا يوكل فيه) أي في الخلع اه عش (قوله وغلط) ببناء المفعول والضمير المستتر للقول بالوقوع (قوله فلا يقع الخ) كما فتي به الوالد رحمه الله تعالى اه نهاية (قوله المعلق به) أي الطلاق المعلق بالخلع (قوله لأن بينهما ترتبازمنيا) يتأمل فيه وفي دليله المذكور وكان يمكن أن يبدل قوله لا يجري هنا بقوله لا يفيد هنا لأن الشرط مناف للجزاء فلا يترتب عليه فليتامل اه سم (قوله لأن وقوع الثلاث يستدعي تأخر الخلع الخ) وذلك أنه لو وقعت الثلاث لم يصح الخ لينو تنهايه وإذا لم يصح الخلع لم يقع الطلاق لعدم حصول الخلع المعلق عليه الوقوع وحاصله أنه امتنع وقوع الثلاث قطعاً للدور وهو أنه يلزم من وقوعها عدم وقوعها فعدم الوقوع ليس لا تنفاه الترتب بين الجواب والشرط بل للدور المذكور اه عش (قوله ولو كان له زوجات الخ) سنكتب عن العباب وفتاوى شيخنا الرمي في فصل شك في طلاق ما يتعلق بذلك انظره اه سم (قوله ولم ينو الخ) الوال للحال اه عش (قوله ولو قبل فعل المحلوف عليه) هذا يفيد كما يصرح بذلك في آخر باب الطلاق أنه لا فرق في التعيين بين كونه قبل الفعل أو بعده وله أن يعينه في ميتة أو بائن بعد التعليق لأن العبرة بوقته لا بوقت وجود الصفة على المعتمد وهو واضح فان يمينه انعقدت مطلقة فلا فرق في التعيين بين كونه قبل الفعل أو بعده وكتب عليه سم ثم مناصه قوله وله أن يعينه الخ تقدم في فصل شك في طلاق أن الذي استقر عليه رأى شيخنا الشهاب الرمي في فتاويه أنه لا يجوز تعيينه في ميتة ومبانة بعد وجود الصفة اه عش (قوله تعينت) أي وللثلاث فيقعن عليها منهن خاصة إذا فعل المحلوف عليه اه عش (قوله وليس له الخ) أي لا ظاهر أو لا باطنا فلا يدين وهذا ظاهر حيث اطلق وقت الحلف أي كما هو الفرض اما لو قال اردت الحلف من بعضهن أو توزيع الثلاث عليهن فقياس ما يأتي فيما لو قال لا أربع أو وقعت عليكن أو ينيكن الثلاث الطلقات وقال اردت ببنسكن أو عليكن بعضن الخ أنه يدين اه عش (قوله قبل الحنث) أي قبل فعل المحلوف عليه (قوله توزيع العدد) أي بان يجعل الثلاث مثلاً موزعة على الأربع فتطلق كل طليقة اه عش (قوله رفعها) أي البينة السكبري وقوله بذلك أي التوزيع (قوله إذالم يكن زوج) أي أن لم تكن تزوجت بعد الطلاق وقبل التجديد وقوله إذا كان أي الزوج اه عش (قوله ولم يعرف لهم) الوال للحال والضمير للا كابر وخير منهم للصحابة (قوله واستدل له) أي لا طلاق ما في المتن أو للشق الثاني منه (قوله أي من فيه رق) إلى قول المتن ترثه في المغنى إلا قوله لا ما شذبه الشعبي (قوله لأنه الخ) علة لمقدر أي وانما لم يعتبر حرية الزوجة لأنه الخ أي الزوج (قوله ثم يحارب) أي نقض العهد اه اسنى عبارة المغنى ثم التحق بدار الحرب اه (قوله فله الخ) أي في حال الرق وقوله ولو كان أي الذي الذي استرق اه عش (قوله طلقها الخ) أي قبل الرق (قوله لأنه لم يستوف الخ) أي بخلاف ما مر انفا (قوله لما مر) أي في قوله لأنه المالك الخ (قوله سئل عن قوله تعالى الخ) ولما كان السؤال ناشئاً عنه نسب اليه أو المغنى سئل سؤالا ناشئاً عنه أو عن بمعنى بعد كافي قوله لتركبن طبقاً عن طبق أي بعد طبق اه بجري (قوله ابن الثانية) أي فقبل ابن الخ (قوله الا ما شذ الخ) أي الا قولاً شذ الخ استثناء عما تضمنه قوله له إجماعاً أي لا اتفاق أقوال مجتهدى الأامة عليه (قوله من طلق مريضاً الخ) الأولى الزوجان

فقد نسبوه مع الموت المستبعد بالجلبه لتفويت البر فليتامل (قوله فقبل يقع الثلاث الخ) أفتى شيخنا الشهاب الرمي بعدم الوقوع شرح مر (قوله لأن بينهما هاترتبازمنيا) يتأمل فيه وفي دليله المذكور وكان يمكن أن يبدل قوله لا يجري هنا الخ بقوله لا يفيد هنا لأن الشرط مناف للجزاء فلا يترتب عليه فليتامل (ولو كان له زوجات) انظر ما كتبناه عن العباب وفتاوى شيخنا الشهاب الرمي في فصل شك في طلاق ما يتعلق بذلك

بلاخلل اعتباراً بكونه حر حال الطلاق ولو كان طلقها واحدة فقط ثم نكحها بعد الرق عادت له بواحدة فقط لأنه لم (قول يستوف عدد العبد قبل رقه) وللحر ثلاث) وان تزوج أمة لما مر وقد صرح أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن قوله تعالى الطلاق مرتان أين الثالثة فقال أو تسريحاً بحسن (ويقع في مرض موته) ولو ثلاثاً إجماعاً إلا ما شذ به الشعبي (ويتوارثان) أي من طلق مريضاً والمطلقة

(في عدة) طلاق (رجعي) إجماعاً لا بآ (ن) لانقطاع الزوجية (وفي القديم) ونص عليه في الجديد ايضاً (ترثه) بشروط ليس هذا محل ذكرها  
وبه قال الأئمة الثلاثة لأن ابن عوف طلق امرأته الكلية في مرض موته فور ثمان (٧٤) رضي الله عنها فصولت من ربع الثمن على

ثمانين الفاقيل ودينارين وقيل  
دراهم لانه قد يقصد حرمانها  
فعومل بنقيض قصده كما  
لا يرث القاتل وإذا قصده  
القرار على الجديد كره  
نظير ما مر في نجوع مال  
الزكاة في أثناء الحول فراراً  
منها والقياس التحريم  
لفرقهم بين تردد الشافعي  
هنا وجزمه ثم بنفع الحيلة  
بان هذا حق آدمي معين أي  
أصالة فاحتيط له وبقولي  
أصالة اندفع لإيراد ما إذا  
انحصر مستحقوها وبان  
المريض محبور عليه فنع  
من اسقاط بعض الورثة  
بخلاف المالك ثم

(فصل) في تعدد الطلاق  
بنية العدد فيه أو ذكره وما  
يتعلق بذلك (قال طلقك  
أو انت طالق) أو نحو ذلك  
من سائر الصرائح (ونوى  
عدداً) ثنتين أو ثلاثاً (وقع)  
مؤناه أو لو في غير موطن  
لأن اللفظ لما احتمله دليل  
جواز تفسيره به كان كناية  
فيه فوقع قطعاً واستشكل  
بانه لو نذر الاعتكاف  
ونوى إياها ففي وجوبها  
وجهم قال الزركشي وكان  
الفرق ان الطلاق تدخله  
الكناية بخلاف الاعتكاف  
أه وليس بشاف بل ليس  
بصحيح كما هو ظاهر والذي  
يتجه في الفرق ان التعدد في  
الايام خارج عن حقيقة  
الاعتكاف الشرعية لأن

(قول المتن ترثه) إنما عبر به دون يتوارثان تنبيهاً على أنها لو ماتت لا يرثها وهو كذلك أه معنى (قوله  
بشروط الخ) أحدها كون الزوجية واردة فلو أسلمت بعد الطلاق فلا ثنائياً سدم اختيارها فلو اختلعت  
أو سالت فلا ثنائياً كون البينوثة في مرض مخوف ونحوه ومات بسببه فإن برى منه فلا رابعها كونها  
بالطلاق لا بلعان وفسخ خامسها كونه منشأ ليخرج ما إذا أقر به سادسها كونه منجزاً أه معنى (قوله  
وبه) أي بالقديم (قوله طلق امرأته الخ) أي طلاقاً باناً أه زيادي (قوله من ربع الثمن) أي لان زوجاته  
كن أربعاً أه عش (قوله به) أي بطلاقها الفرار أي من إرثها (قوله كره الخ) معتمد أه عش  
(قوله بنفع الحيلة) تنازع فيه تردد وجزم وقوله بان هذا متعلق لفرقهم والاشارة الى الارث  
(فصل في تعدد الطلاق) (قوله وما يتعلق بذلك) أي من قصد التاكيد أو الاستئناف وغير ذلك أه  
عش (قول المتن قال طلقك الخ) أي لو قال شخص لزوجته ولو نائمة أو مجنونة طلقك الخ أه معنى (قوله  
أو نحو ذلك) إلى قوله واستشكل في المعنى وإلى قوله ولو قال انتما في النهاية إلى قوله واستشكل إلى المتن (قوله  
أو نحو ذلك الخ) أي وإن لم يخاطبها كقوله هذه طالق أه معنى (قوله جواز تفسيره به) أي تفسير  
اللفظ بالعدد أي بالمصدر العددي كان يقال انت طالق ثلاث تطليقات فان ثلاث تطليقات تفسير لطالق  
أه كردى (قوله واستشكل) أي كون الوقوع قطعياً (قوله بل ليس بصحيح) يمكن أن يوجه عدم  
الصحة بان ما ذكر نذر اعتكاف لا اعتكاف والنذر صيغة التزام يدخلها الصريح والكناية سيد عمر  
وسم (قوله والذي يتجه في الفرق الخ) قد يناقش في هذا الفرق بانه لا خفاء أن معنى كونه نوى إياها أنه نوى  
الاعتكاف في تلك الايام والاعتكاف في تلك الايام غير خارج عن حقيقة الاعتكاف كعدم خروج  
العدد عن حقيقة الطلاق فليتامل أه سم اقول الاولى في المناقشة ان يقال ان حقيقة الطلاق الشرعية  
العدد خارج عنها ايضاً إذ هي ليست إلا حل عصمة النكاح والعدد من عوارضها كسائر المعدودات وهذا  
كله على سبيل التنزيل ان كلامهم المستشكل مفروض في الاعتكاف والحق أنه مفروض في نذره كما أسلفناه  
انما أه سيد عمر وقد يجاب بان المراد من عدم خروج التعدد عن الحقيقة الشرعية ان يكون له في الشرع  
عدم معين لا يتجاوز عنه كما افاده التعليل وهذا موجود في الطلاق دون الاعتكاف (قوله لم يربطها) الاولى  
تذكير ضمير المفعول (قوله للخبر الصحيح ان ركاة الخ) كان مبنى الاستدلال ان المراد بكونه مطلقاً البتة  
أنه طلقها بصيغة البتة فليتامل أه سم وأقره عش ورشيدى وعقبه السيد عمر بما نصه ولك أن تقول ان  
الحديث ليس صريحاً ولا ظاهراً فيما ذكر من ان الطلاق وقع بصيغة البتة التي هي من صيغ الكناية ولعله  
أشار إلى ذلك بقوله فليتامل والاولى ان يقال ان ما ذكر ليس دليلاً على خصوص الكناية بل على عموم  
انه إذا وقع طلاقاً صريحاً كان أو كناية ونوى عدداً ولم يتلفظ به انه يقع والحديث حينئذ واضح  
الدلالة على ذلك وإن جوز أن يكون تطبيق ركاة بلفظ صريح إذا فرق بينه وبين الكناية الا في افادة حل  
العصمة فان الاول نص فيه والثاني محتمل واما ما نوه من العدد فهما متساويان في عدم افادته فحيث صح

(فصل) في تعدد الطلاق الخ (قوله بل ليس بصحيح الخ) يحتمل ان وجه ذلك ان الاعتكاف أيضاً  
تدخله الكناية في العدد في الجملة فانه لو نذر اعتكاف يوم ونوى مع ليلته لزمه اعتكافها ايضاً (قوله والذي  
يتجه في الفرق ان الخ) قد يناقش في هذا الفرق بانه لا خفاء أن معنى كونه نوى إياها أنه نوى الاعتكاف في  
تلك الايام والاعتكاف في تلك الايام غير خارج عن حقيقة الاعتكاف كعدم خروج العدد عن حقيقة  
الطلاق فليتامل (قوله للخبر الصحيح ان ركاة الخ) كان مبنى الاستدلال ان المراد بكونه مطلقاً البتة أنه  
طلقها بصيغة البتة فليتامل (قوله ثلاثاً) لو لم يزد ثلاثاً ولا لانية له وقعت واحدة كما فتى به شيخنا الشهاب

الشارع لم يربطاً بعدد معين بخلاف التعدد في الطلاق فانه غير خارج عن حقيقة الشرعية فكان المنوي هنا دخلاً في لفظه لاحتماله له  
شرعاً بخلافه ثم فانه خارج عن لفظه والنية وحدها لا تؤثر في النذر (وكذا الكناية) اذا نوى بها عدداً وقع للخبر الصحيح ان ركاة طلق امرأته

البتة هم قال ما اردت الا واحدة خلفه عليه السلام على ذلك ورد ما اليه دل على أنه لو أراد ما زاد عليها وقع واللام يمكن لاستحلافه فائدة ونية العدد كنية أصل الطلاق فيما من اقترانها بكل اللفظ أو بعضه (فرع) قال أنت طالق ثلاثا على سائر المذاهب ففيه خلاف مرور الذي يتجه أنه نوى بذلك الشدة العناية بالتجيز وقطع (٤٨) العلائق وحسم تاويلات المذاهب في رد الثلاث عنها وقع الثلاث وان نوى التعليق بان قصد

ايقاع طلاق اتفقت  
المذاهب على وقوعه لم  
تطلق الا إن اتفقت  
المذاهب المعتد بها على أنها  
من يقع عليها الثلاث حالة  
للتلقظ بها وإن أطلق  
فللنظر فيه مجال والمتبادر  
الاغلب من قائل ذلك قصد  
المعنى الاول فليحمل  
الاطلاق عليه ثم رأيت  
شيخنا جزم بذلك ولو قال  
اتما طالقان ثلاثا وأطلق  
وقع على كل طلقتان أو بنية  
أن كلا طالق ثلاثا أو أن كل  
طلقة توزع عليهما طلقت  
كل ثلاثا كذا قال بعضهم  
وخالفه غيره فقال في أنت  
وضرتك طالق ثلاثا ولم  
تعلم نيته يقع الثلاث على كل  
كل منهما لان المفهوم منه  
ما يفيد الطلاق الموجب  
للينونة السكرى اه وفي  
الجزم بكون هذا هو المفهوم  
من هذه دون الاولى نظر  
ظاهر بل الوجه أنه محتمل  
له وللقابلة بناء على أن  
الاجمال بعد التفصيل هل  
ينزل على الكل التفصيلي أو  
الاجمالى والوجه هنا الثانى  
إلا إن قامت القرينة  
الظاهرة على الاول وهنا

اعتبار ارادته مع احدهما صح مع الآخر اه وهذا وجه في ذاته لكن صنيع الشارح والنهاية كالصريح في ان ما ذكر دليل على خصوص الكسبية (قوله البتة) اى طلاقا مبتوتا اه عش عبارة الكردى يعنى لفظ البتة اه (قوله دل) اى تخليفه صلى الله عليه وسلم على انه اراد الواحد فقط (قوله فيما سر) اى فى اوائل الباب فى مبحث الكسبية (قوله قال انت طالق ثلاثا الخ) لولم يزد ثلاثا ولا نية له وقعت واحدة كما افق به الوالد رحمه الله تعالى بعبارة ابن الصباغ اه نهاية اقول هذا الافتاء محل تأمل فينبغى ان يأتى فيه الثلاثة الاحتمال لان فيما لو ثبت فان نوى التجيز وقطع العلائق وقعت واحدة وان نوى التعليق لا تطلق إلا لان اتفقت المذاهب المعتد بها على انها بمن يقع عليها الطلاق حال التلفظ به وان اطلق حمل على الاول والعجب من الفاضل المحشى حيث نقل الافتاء المذكور ولم يتعقبه إلا ان يقال انه اى الشهاب الرملى إنما اقتصر على حالة الطلاق فقط لانه لم يتعرض للسائل فى سؤاله إلا الى ما فاقصر فى الجواب على مورد السؤال ومثل هذا يقع فى الافتاء كثير افلا يفيد تقسيد الحكم بذلك اه سيد عمر (قوله مر) اى فى مبحث الصرائح (قوله والذى يتجه الخ) (( فرع )) فى الروض فى آخر الباب أو أنت طالق إن دخلت الدار ثلاثا وقال أردت واحدة إن دخلت ثلاث مرات قال قول له اه وفى شرحه قال فى الاصل فان اتهم حلف وإن قال أردت انها تطلق العدد المذكور وقعت الثلاث كما صرح به الاصل واقتضاه كلام المصنف وكذا يقتضيه فيما لو اطلق لكن الواجهة فيها انها تطلق واحدة فقط للشك فى موجب الثلاث سم على حجج اه عش (قوله من قائل ذلك) اى انت طالق ثلاثا على سائر المذاهب (قوله قصد المعنى الاول) اى شدة العناية بالتجيز الخ فيحمل الطلاق عليه أى يقع الثلاث (قوله وقع على كل طلقان) خلافا للنهاية عبارة ولوقال لزوجتيه أنها طالقان ثلاثا وانت وضرتك طالق ثلاثا ونوى ان كلا طالق ثلاثا وان كل طلقه توزع عليهما طلقت كل ثلاثا فان اطلق اتجه وقوع الثلاث على كل منهما لان المفهوم منه ما اوجب البيونة الكبرى ويحتمل وقوع طلقتين على كل ورجعه بعضهم (قوله وخالفه غيره الخ) فعند هذا الغير يقع الثلاث على كل منهما فى المستثنين مر اه سم (قوله فقال فى انت وضرتك طالق الخ) اى ومثله انتها طالقان ثلاثا (قوله ما يفيد) لاجابة اليه (قوله يكون هذا) أى الطلاق الموجب للبيونة الكبرى (قوله من هذه) أى انت وضرتك طالق دون الاولى يعنى الطلقتين فلا تفهمن من هذه اصلا وكان الاولى دون الاولى (قوله انه) اى قوله انت وضرتك طالق وكان الاولى التاينث وللكردى هنا تكلفات مبناها حمل الاولى على الصيغة الاولى وهى انتها طالقان ثلاثا (قوله محتمل له) اى للطلاق الموجب للبيونة الكبرى ولمقابله اى للطلقتين (قوله بناء على ان الاجمال) اى قوله ثلاثا تباعد التفصيل اى قوله انت وضرتك وقوله على الكل التفصيلى اى على كل من الزوجتين او الاجمالى اى على مجموعهما وقوله الثانى اى الكل الاجمالى وقوله على الاول اى الكل التفصيلى (قوله كما يأتى) اى فى اوائل السودة (قوله فتعين الخ) خلافا للنهاية كما مر (قوله يؤيد الثانى) اى وقوع طلقتين فقط فى صورتين (قوله بخلافه)

الرملي تبعه لابن الصباغ شرح مر (قوله والذي يتجه الخ) كذا شرح مر ﴿فرع﴾ في الروض في آخر الباب او انت طالع ان دخلت الدار ثلاثا وقال اردت واحدة ان دخلت ثلاث مرات فاقول قوله اه قال في شرحه فقال في الاصل فان اتهم حلف وان قال اردت انها تطلق العدد المذكور وقعت الثلاث كما صرح به الاصل واقتضاه كلام المصنف وكذا يقتضيه فيما لو اطلق لكن الاوجه فيه واحدة فقط للشك في موجب الثلاث اه (قوله) وخالفه غيره) فعند هذا الغير يقع الثلاث على كل منهما في المسئلتين مر

أصل بقاء العصمة يؤيد الثاني فهو كما ياتي في أنت طالق كالف فتعين وقوع طلقتين فقط عند الاطلاق في الصورتين أي  
وسياقي لذلك مزيد آخر الفصل وقول الشيخين عن البوشنجي في أنت طالق ثلاثا لا انصفا وأطلق يقع طلقتان أي لا انصفهن يؤيد  
الثاني إلا ان يفرق على بعد بان الاستثناء هنا أفهم انه لم يرد البيئونة الكبرى بخلافه في مسئلتنا (ولو قال أنت طالق واحدة)

بالنصب كما بخطه وكذا لو حذف طالت كما يحثه الزركشي وغيره وكلام الشيخين (٤٩) يدل عليه (ونوى عددًا واحدة) هي التي تقع

دون المنوى لان اللفظ لا يحتمله (وقيل) يقع (المنوى) كله مع النصب فالجر والرفع والسكون اولى ومعنى واحدة متوحدة بالعدد المنوى وهو المعتمد في اصل الروضة نعم ان اراد طلقه ملفقة من اجزاء ثلاث طلاقات او اراد بواحدة التوحيد وقعن عليهما (قلت ولو قال) أنت طالق واحدة او (انت واحدة) بالرفع والجر او السكون (ونوى) بعد نية الايقاع في انت واحدة لما مر أنها من الكنايات (عددًا فالمنوى) يقع حملا للتوحيد على التوحيد والتفرد عن الزوج بالعدد المنوى (وقيل) تقع (واحدة والله أعلم) لان لفظ الواحدة لا يحتمل العدد ولو قال ثنتين ونوى ثلاثًا في التوشيح يظهر مجيء الخلاف فيه هل يقع مانواه او ثنتان انتهى وهو بعيد لان الواحدة قد مر امكان تاويلها بالتوحيد وهنا لا يظهر تاويل الثنتين بما يصدق بالثلاث ولو قال يامائة أو أنت مائة طالق وقع الثلاث لتضمن ذلك اتصافها بايقاع الثلاث بخلاف انت كناية طالق لا يقع الا واحدة حملا للتشبيه على أصل الطلاق دون العدد لانه المتيقن وبخلاف

أى بخلاف التعبير الخالي عن الاستثناء عبارة النهاية بخلاف ما نحن فيه اه وهي أحسن (قوله بالنصب) الى قوله ولو قال ثنتين في النهاية الا قوله او اراد بواحدة التوحيد وكذا في المغنى الا قوله نعم الى المتن وقوله بعد نية الى المتن (قوله وكذا لو حذف طالت الخ) هل يشترط نية الايقاع كما يأتي في نظيره اه سم اقول هو كذلك بلا شك بل ربما يدعى عود كلام الشارح الاتي اليه ايضا اه سيد عمر (قوله لو حذف طالق) اى ونصب واحدة اه معنى (قوله عليه) اى على حذف طالت اه عش (قوله لان اللفظ الخ) اى لفظ واحدة (قول المتن وقيل المنوى) معتمد اه عش (قوله مع النصب الخ) عبارة المغنى في شرح فواحدة والرفع والجر والسكون كالنصب في هذا وفيما سياتى وتقدير الرفع على انه خبر والنصب على انه صفة لمصدر محذوف والجر على انت ذات واحدة حذف الجار وابقى المجرور بحاله كما قيل لبعضهم كيف اصبحت قال خير اى تخير او يكون المتكلم لحن واللحن لا يغير الحكم عندنا والسكون على الوقف اه وقوله صفة لمصدر الخ هذا على ما صححه المصنف واما على كلام القليل المعتمد فيعين كون النصب على الحال كما ياتى (قوله اولى) خبر فالجر الخ (قوله ومعنى واحدة الخ) اى على القليل واما على الاصح فمعناه غلظة واحدة اه كرى (قوله ومعنى واحدة متوحدة) هذا يعلم ان هذا لا يشكل على ما تقدم انه لا يكتفى بتقدير لفظ الطلاق وذلك لان هنا ما قام مقام لفظه لكونه بمعناه وهو واحدة بالمعنى المذكور فليتأمل اه سم (قوله متوحدة) اى منى اه معنى (قوله وهو المعتمد) وفاقا للمنهج والنهاية والمغنى والروض (قوله وقعن) الاولى وقع المنوى (قوله عليهما) اى القولين اه عش (قول المتن ولو قال انت واحدة الخ) وفي الروض فان قال انت بائن ثلاثا ونوى الطلاق لا الثلاث وقعن وانوى واحدة فهل ينظر الى اللفظ أو النية وجهان اه وفي شرحه قضية كلام المتولى الجزم بالاول وذكر الثلاث في هذه والتي قبلها مثال فالثنتان كذلك انتهى اه سم (قوله بالرفع الخ) حاصل ما ذكر ان الاعتبار بالمنوى في جميع الحالات اه معنى (قوله بعد نية الايقاع) يتضمن عدم اجزاء المعية وقد ينظر فيه ويمكن ان يوجه بان العدد عارض للانية وهو متاخر عن معروضه ولورتبة اه سيد عمر وقال عش قوله بعد نيته اى او معها اه وهذا وهو الظاهر (قوله في التوشيح يظهر مجيء الخلاف الخ) اعتمده النهاية والمعنى عبارة الاول نعم يمكن توجيهه اى وقوع الثلاث بانه يصح ارادة الاجزاء فلا يصح ما في التوشيح اه وعبارة الثانى والراجع وقوع الثلاث ووجهه انه لما نوى الثلاث بانت طالق ثم قال ثنتين فكانه يريد رفع ما وقع اه (قوله هل يقع مانواه) معتمد اه عش (قوله ولو قال يامائة) الى قوله فتأمل في النهاية والمعنى (قوله طالق) راجع لقوله يامائة ايضا (قوله بخلاف انت كناية) اى ولم ينبو عددا بدليل قوله الاتي وانما حملناها عليه الخ (قوله وبخلاف انت طالق الخ) اى ولم ينبو عدد اروض ومعنى ويفيده قول الشارح وانما حملنا الخ (قوله ينفى ما بعدها) فيه تأمل محشى سم وكان وجهه ان الواحدة ملفقة من الف اه سيد عمر عبارة النهاية والمعنى يمنع لحوق العدد اه قال عش قوله يمنع لحوق العدد ظاهره ان نوى العدد والظاهر خلافه اه ومر عن الروض والمعنى وباتى عن

(قوله وكذا لو حذف طالت الخ) عليه هل يشترط نية الايقاع كما ياتى في نظيره اه (قوله ومعنى واحدة متوحدة الخ) هذا يعلم ان هذا لا يشكل على ما تقدم انه لا يكتفى بتقدير لفظ الطلاق وذلك لان هنا ما قام مقام لفظه لكونه بمعناه وهو واحدة بالمعنى المذكور فليتأمل (قوله وهو المعتمد) اعتمده مر ايضا (قوله في المتن ولو قال انت واحدة) قال في الروض فان قال انت بائن ثلاثا ونوى الطلاق لا الثلاث وقعن وانوى واحدة فهل ينظر الى اللفظ أو النية وجهان اه وفي شرحه قضية كلام المتولى الجزم بالاول وذكر الثلاث في هذه والتي قبلها مثال فالثنتان كذلك وبه صرح الاصل اه (قوله يظهر مجيء الخلاف الخ) اعتمده مر (قوله وهنا لا يظهر الخ) نعم يمكن توجيهه بارادة الاخر مر (قوله وقع الثلاث) كذا مر (قوله لا يقع الا واحدة) كذا مر (قوله ينفى ما بعدها) فيه تأمل

(٧ - شرواني وابن قاسم - ثامن) أنت طالق واحدة ألف مرة لان ذكر الواحدة ينفي ما بعدها وانما يحمل هنا على أن المراد بها التوحيد حتى لا ينافيها ما بعدها لان هذا خلاف المتبادر من لفظها

ولما حملناها عليه فيامر لافترانية الثلاث به المخرجة له عن مدلوله فتامله ولو قال طلقك ثلاثين أو طلاق فلانة ثلاثين ولم ينو الثلاث وقعت واحدة على ما قاله بعضهم في الثانية وقياسها الاولى لانها اليقين لاحتمال ثلاثين جزأ من طلقة وفيه نظر ظاهر بل الوجه خلافه إذ المتبادر الظاهر ثلاثين طلقة ولا يعضده قول أصل الروضة في أنت طالق كالف أن نوى عددًا فثلاث ولا فواحدة لأن التشبيه فيه محتمل للامرين على السواء فليس واحدهما يتبادر منه ولو (٥٠) قال عددًا لو أن الطلاق فواحدة أو صفاته فكذلك إلا أن علم أن له صفات من بدعة وسنة

سم انما ما يوافقه (قوله) ولما حملناها عليه أي التوحيد وقوله فيامر أي في قول المصنف ولو قال أنت واحدة ونوى عددًا اه عش (قوله) لافترانية الثلاث به (الخ) قضيته أنه لو نوى هنا الثلاث وقعن بالاولى اه سم (قوله) ولو قال (الخ) ولو قال أنت طالق حتى يتم الثلاث أو اكملها ولم ينو الثلاث فواحدة اه مغنى (قوله) او طلاق فلانة ثلاثين (كذا في اصله رحمه الله تعالى اه سيد عمر (قوله) ولا يعضده) أي ما قاله بعضهم (قوله) ولا فواحدة) هذا هو العاضد الموهوم (قوله) محتمل للامرين) أي التشبيه في أصل الطلاق والتشبيه في عدده (قوله) فليس واحدهما (الخ) أو الأصل بقاء العصمة (قوله) ولو قال عددًا (الخ) عبارة المغنى والنهاية ولو قال أنت طالق الوان من الطلاق فواحدة إن لم ينو عددًا بخلاف قوله انو اعامن الطلاق أو اجناسا منه أو اصنافا فان الظاهر كما قال شيخنا وقوع الثلاث أي في الصور الثلاث ولو قالت لزوجها طلقني ثلاثا فقال أنت طالق ولم ينو عددًا فواحدة ولو طلقها طلقة رجعية ثم قال جعلتها ثلاثا لم يقع به شيء اه (قوله) او عددًا (التراب) إلى قوله ويؤيده في النهاية (قوله) او عددًا (التراب فواحدة) وفاقا للروض والمغنى والنهاية (قوله) او عددًا (المرل الخ) ولو قال أنت طالق بعدد أنواع التراب أو أكثر الطلاق بالثلثة أو كله وقوع الثلاث روض ومغنى (قوله) لانه سمع ترابة) أي والحق التاء عند إرادة الواحدة دليل على أن الأصل موضوع للجمع اه سيد عمر (قوله) بان هذا) أي ترابة (قوله) ما قاله الاولون) وهو وقوع الواحدة في عدد التراب (قوله) ما تقر في أنت طالق (الخ) أي من أن التراب اسم جنس افرادي على الراجح لا عدده (قوله) وقوع الثلاث ايضا) قضيته أن له ريشا متعددا وقديخا لفه قوله الاتي وتعليل عدم الوقوع الخ اه سم (قوله) وغاية ما وجه) أي البعض عدم الوقوع (قوله) قول الروضة) إلى قوله فان الواحدة في المغنى وإلى قوله ولو خاصته في النهاية (قوله) وليس هذا) أي قوله أنت طالق بعدد كل شعرة الخ اه مغنى (قوله) ولو قال بعدد ضراطه) أي إبليس ولو قال طلاق أنت ياداهية ثلاثين ونوى واحدة وقعت فقط كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى إذ قوله ثلاثين متعلق بداهية كما هو ظاهر سياق الكلام أو أنت طالق كلها حلت حرمت فواحدة أو عددا لا ح بارق أو عددا ما مشى الكلب حافيا أو عددا ما حرك ذنبه وليس هناك برق ولا كلب طلقت ثلاثا كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى اه نهاية قال عش قوله ونوى واحدة مفهومه أنه إذا أطلق وقع عليه الثلاث وقياس ما يأتي فيما لو قال أنت طالق ثلاثا ياتى إن شاء الله من وقوع واحدة لانها المحققة وعود المشيئة إلى ثلاثا ان يقع هذا واحدة عند الاطلاق لانها المحققة فيجعل وقوله ثلاثين متصلا ياداهية وقوله كلها حلت الخ ظاهره وإن قصد بلفظ حرمت الطلاق وكان الطلاق رجعيا وفيه وقفة ثم راي ابن حنبل صرح في فصل إذا قال أنت طالق في شهر كذا بتكرار الطلاق عند القصد اه (قوله) ولم يعلم فيه سمك) أي سواء اختبر

(قوله) لافترانية الثلاث به) قضيته أنه لو نوى هنا الثلاث وقعن بالاولى (قوله) ولو قال عددًا لو أن الطلاق) قال في الروض فصل قال أي ولا نية له أنت طالق ملء الدنيا أو مثل الجبل أو اعظم الطلاق أو اكبره بالموحدة أو طولها وقعت واحدة اه ولو قال أنت طالق ملء السموات وقعت واحدة فقط كافي الانوار ومثله أنت طالق ملء البيوت الثلاثة فيقع واحدة فقط كما وجد بخط شيخنا الشهاب الرمل خلافا لما في العباب من وقوع الثلاثة ويؤيد ما قاله شيخنا مسألة الانوار المذكورة مر (قوله) وقوع الثلاث ايضا) قضيته أن له ريشا متعددا وقديخا لفه قوله الاتي وتعليل عدم الوقوع الخ

ولا ولا وتوحيد وثلث وغيرها أو عدد التراب فواحدة عند جمع بناء على أنه اسم جنس افرادي أو عدد المرل فثلاث لانه اسم جنس جمعي قال ابن العباد وكذا التراب لانه سمع ترابة ولذا قال آخرون بوقوع الثلاث فيه وقد يجاب بان هذا لم يشتر فيه وبه يتايد ما قاله الاولون ويؤيده أيضا عدم الوقوع عند جمع في أنت طال بالترخيم وإن نواه لانه لا يقع في غير النداء إلا ضرورة نادرة فعلنا أن للندرة دخلا في عدم الوقوع فالو في عدم العدد ولو قال أنت طالق على عدد ريش الجراد لم تطلق على ما زعمه بعضهم محتجا بان التقدير طلاقا متعددا على عدد كذا وذلك لا وجود له فلا يقع وليس في محله وما يبطله ما تقر في أنت طالق بعدد التراب فانه يقع ولما اختلف في الواقع ولو سلم له أن التقدير ما ذكره وقع الثلاث أيضا وغاية ما وجه به إنما ينتج أنه طلق أكثر من ثلاث فتؤخذ الثلاث

ويبلغو الباقي ومن ثم خالفه غير واحد وأطالوا في الرد عليه بغير ما ذكرته وتعليل عدم الوقوع بانه لا يعلم هل له ريش أو لا يرد ذلك قول الروضة في أنت طالق بعدد كل شعرة على جسد إبليس القياس المختار وقوع طلقة وليس هذا تعلية على صفة فيقال شككنا فيها بل هو تنجيز طلاق وربط للعديد بشيء شككنا فيه فنوقع أصل الطلاق ونلغى العدد فان الواحدة ليست بعدد وصوبه الزركشي ونقله عن غير واحد ولو قال بعدد ضراطه وقع ثلاث لأن له ذلك بالحديث وفي الكافي لو قال بعدد سمك هذا الحوض ولم يعلم فيه سمك وقعت واحدة



ذلك بالبحث عن الحوض أم لا والظاهر أنه لا يلزمه بحث ولا تفتيش لأن الأصل عدم وقوع ما زاد على  
الواحدة اه عش (قوله) كافي أنت طالق وزن درهم الخ) الى قوله ولو قال في المغنى (قوله) او الف  
درهم) اى وزن الف درهم اه مغنى (قوله) ولو قال بعدد شعر الخ) ولو قال أنت طالق ملء الدنيا او مثل  
الجليل او اعظم الطلاق او اكبره بالمرحدة او اطوله او اعرضه او اشده او نحوها وقعت واحدة فقط اه  
روض مع شرحه زاد النهاية والمغنى او اقل من طلقتين او اكثر من طلقة وقع طلقتان اه قال ع ش وفي  
سم على حج ولو قال أنت طالق ملء السموات وقعت واحدة فقط كافي الانوار ومثله ملء البيوت الثلاثة  
فيقع واحدة فقط كما وجد بخط شيخنا الشهاب الرملى خلافا لما فى الباب من وقوع الثلاث ويؤيد ما قاله  
شيخنا مسألة الانوار المذكورة مر اه (قوله) ولو خاصمته) الى المتن فى النهاية لا قوله وفى قبوله الى قوله  
ولا ينافيه اه سيد عمر (قوله) فاخذ بيده عصا فقال هى الخ) قد يشكك بانه لو قال العصا طالق لم يقع فسا  
الفرق مع ارادة العصا بالضمير كذا افاده الفاضل المحشى ولك ان تقول ان كان استشكك الى وقوع ظاهر  
فالفرق واضح او على الوقوع باطنا ففتح ما قاله اه سيد عمر (قوله) وفى قبوله وجهان) سئل الامام  
العلامة الورع احمد بن موسى العجيل عما لو قال لزوجه أنت طالق الثلاث والى عجورة بيده بحضور شاهدين  
ونوى العجورة فهل يقبل منه فاجاب نعمنا الله تعالى بعبه يقبل قوله وجرى عليه جماعة من المتأخرين منهم  
العلامة المحقق السيد السهمودى قال الراجح ما فقه به ابن عجيل لان القاء العجورة قرينة حالية على ارادة ذلك  
كافى الطلاق من الوثائق بخلاف ما اذا لم تكن العجورة فى يده بل كانت فى الارض مثلا وقال اردت العجورة لا  
الزوجة فانه لا يقبل منه ظاهر او فى قبوله باطنا وجهان احصهما لا يقبل فالخلاف للفرق بين ارادة الاصبع  
وارادة العجورة حال القائها انتهى ابن زياد وقول السهمودى بخلاف ما اذا لم تكن العجورة بيده اى او كانت  
بيده ولم يلقها الى الارض اه سيد عمر وقوله احصهما لا يقبل تقدم ويأتى ما فيه (قوله) وفى قبوله وجهان  
الخ) والمعتمد عند شيخنا الشهاب الرملى القبول باطنا فقد سئل عن شخص تشاجر هو وزوجه فى امر من  
الامور قد فعله فطبق كفه وقال ان فعلت هذا الامر فانت طالق مخاطبا بيده فهل يقع عليه الطلاق ولا فاجاب  
بما نصه يقع الطلاق المذكور ظاهر او يدين كما لو قال حفصة طالق وقال اردت اجنبية اسمها ذلك بل الضمير  
اعرف من الاسم العلم انتهى وجرى عليه فى شرح الروض سم على حج اه ع ش عبارة الرشيدى قال  
ابن حج وفى قبوله وجهان احصهما لا انتهى وفى بعض الهوامش عن الشارح انه يقبل باطنا وكذا نقله سم  
عن قضية فتاوى والد الشارح وعن شرح الروض اه (قوله) من طلاق الاخرى) بيان لما رجحه فى الروضة  
(قوله) او اردت الى قوله وظاهر فى النهاية وكذا فى المغنى لا قوله او معه (قوله) او معه) فيه شىء بالنسبة  
لصورة الامساك لانه ان امسك مع تمام النطق بالقاف فلا وجه لعدم الوقوع او قبله فليس الامساك مع تمام  
لفظ طالق فليتامل اه سيد عمر (قوله) لخروجها عن محل الطلاق الخ) هذا تعليل لما فى المتن فقط دون

(قوله) ولو خاصمته زوجته فاخذ بيده عصا فقال هى طالق ثلاثا مريدا العصا وقعن وفى قبوله باطنا  
وجهان احصهما لا ذكره القمولى وغيره) والمعتمد عند شيخنا الشهاب الرملى القبول باطنا فقد سئل عن  
شخص تشاجر هو وزوجه فى امر من الامور قد فعله فطبق كفه وقال ان فعلت هذا الامر فانت طالق  
مخاطبا بيده فهل يقع عليه الطلاق ولا فاجاب بما نصه يقع الطلاق المذكور ظاهر او يدين كما لو قال حفصة  
طالق وقال اردت اجنبية اسمها ذلك بل الضمير اعرف من الاسم العلم اه وجرى عليه فى شرح الروض  
(قوله) ولو خاصمته الخ) قد يشكك ما ذكر فى هذه المسئلة بالرقال على الطلاق من ذراعى مثلا وقصد  
بقوله من ذراعى قبل الفراغ بما قبله لا فاعل كذا فانه لا حشر ان فعل وقد يحجب بان الصيغة فى هذا  
غير مسئلة لا احتياجا الى قوله لا فاعل كذا بل هى فى معنى التعليق بخلاف ما نحن فيه فليتامل (قوله) فقال  
هى طالق قد يشكك بانه لو قال العصا طالق لم يقع فافرق مع ارادة العصا بالضمير (قوله) لانه لم يخرج  
الطلاق هنا عن موضعه الخ) انظر لوصح بالعصا فقال العصا طالق ثلاثا فان النزم الوقوع كان فى غاية

كافى أنت طالق وزن درهم  
أى أو ألف درهم ولم ينو  
عددا ولو قال بعدد شعر  
فلان وكان مات من مدة  
وشك اكان له شعر فى حياته  
أم لا وقع ثلاث على  
الأوجه لاستحالة خلو  
الإنسان عادة عن ثلاث  
شعرات ولو خاصمته  
زوجته فاخذ بيده عصا  
فقال هى طالق ثلاثا مريدا  
العصا وقعن وفى قبوله باطنا  
وجهان احصهما لا ذكره  
القمولى وغيره ولا ينافيه  
ما رجحه فى الروضة فيمن له  
امرأتان فقال مشيرا إلى  
إحدهما امرأتى طالق  
وقال اردت الاخرى من  
طلاق الاخرى وحدها  
لانه لم يخرج الطلاق هنا عن  
موضعه بخلافه ثم (ولو)  
أراد أن يقول أنت طالق  
ثلاثا فانت) أو اردت أو  
أسلمت قبل الوطء أو أمسك  
شخص فاه (قبل تمام طالق)  
أو معه (لم يقع) لخروجها  
عن محل الطلاق قبل تمامه

وظاهر ان إمساكه اختيار اقبل النطق بقاء طالق كذلك (او) ماتت مثلاً (بعده قبل) قوله (ثلاثاً) او معه كما فهم بالاولى (فثلاث) يقعن عليه لقصد له حين تلفظه بان طالق وقصد من حيث ذلك موقع لمن وإن لم يتلفظ بهن كما مر وبه يعلم ان الصورة انه نوى الثلاث عند تلفظه بان طالق وإنما قصد تحقيق ذلك بالتلفظ بالثلاث (٥٣) فان لم ينو من عند أنت طالق وإنما قصد أنه إذا تم نواهن عند التلفظ بلفظهن وقعت واحدة

فقط ولو قصد من مجموع انت طالق ثلاثاً قال الاذرى كالحسابي فهذا محل الاوجه والا قوى وقوع واحدة لان الثلاث والحالة هذه انما تقع بمجموع اللفظ ولم يتم (وقيل) يقع (واحدة) لوقوع ثلاثاً بعد موتها (وقيل لاشيء) اذ الكلام الواحد لا يتبعص وخرج بقوله اراد الى اخره ما لو قاله عاز ما على الاقتصار عليه ثم قال ثلاثاً بعد موتها فواحدة (تنبيه) قيل ثلاثاً تمييز ورده الامام بانه جهل بالعربية وانما هو صفة لمصدر محذوف اي طلاقاً ثلاثاً كضربت زيداً شديداً اي ضرباً شديداً وفي الرد بذلك مبالغة بل هو صحيح عربية اذ فيه تفسير للابهام في الجملة قبله ثم رايتم صرحوا به كما يأتي في شرح فلو قالن لغيره انهم الحق ان الثاني اظهر والفرق بين هذا وامثاله واضح بما نقرر (وان قال انت طالق انت طالق انت طالق) او انت طالق طالق طالق (وتخلل فصل) بينها بسكون بان يكون فوق سكتة

ما زاده بقوله او معه (قوله وظاهر الخ) ولو قال أنت طالق إن أو أن لم وقال قصدت الشرط لم يقبل ظاهراً إلا منع الاتمام كان وضع غيره يده في فم وحلف فيقبل ظاهراً للمرينة أه مغنى ونهاية وفي ع ش قوله لم يقبل ظاهراً الخ قياسه ان ما يقع كثير عند المشاجرة من قول الخائف على الطلاق ولم يرد على ذلك ثم يقول اردت ان اقول لا افعل كذا لا يقبل منه ظاهراً إلا ان يمنع من الاتمام كوضع غيره يده على فم ما في الباطن فلا وقوع ثم ينبغي ان مثل وضع اليد على الفم ما لدلت قرينة قوية على ارادته الحلف وان اعراضه عنه لغرض يتعلق بذلك اه (قوله كذلك) اي فلا يقع الطلاق (قوله او ماتت مثلاً) الى قوله ولو قصد من المغنى الا قوله او معه الى المتن والى قوله كما يأتي في شرح في النهاية (قوله قبل قوله الخ) اي قبل تمامه (قوله او معه) اي مع تمام قوله ثلاثاً (قوله لمن) اي للثلاث (قوله حينئذ) اي حين تلفظه بان طالق (قوله كما مر) اي في قول المتن قلت ولو قال انت واحدة ونوى الخ (قوله ولو قصد من مجموع الخ) قد يقال ان وجد هذا القصد قبل التلفظ ولم يستمر الى حال التلفظ بان طالق فتجبه وان قارن جزءاً من اجزاء طالق فمحل نظر فليتام فان قوة كلامهم تفيدان المدار في التثليث بان طالق على نيته لا على خصوص نيته هذا اللفظ اه سيد عمر (قوله محل الاوجه) أي الثلاثة التي في المتن (قوله ولم يتم) هذا انما يظهر بالنسبة لما في المتن دون ما زاده بقوله او معه (قوله وخرج) الى قوله وفي الرد في المغنى (قوله قاله عاز ما) ينبغي ان يكون مثله ما لو اطلق اه سيد عمر (قوله ثم رايتم صرحوا به) دعوى التصريح ممنوعة بل وهم كما سنبينه فيما يأتي فانظره سم على حج اه رشيدى (قوله وامثاله) اي كضربت زيداً شديداً وقوله واضح وهو ان الطلاق هنا متردد بين الواحدة وما زاد عليها فالمراد منه مبهم فقصد تفسيره بخلاف ما مثل به فان الضرب فيه يقع للباهية ولا تكثر فيها وانما التكثر فيما توجد فيه وهو انما يميز بالصفة اه ع ش (قول المتن وان قال الخ) اي لم دخول بها اه مغنى (قوله او انت طالق الخ) الى قوله والى في المغنى والى قوله وهل يفرق في النهاية الا قوله مثلاً (قوله بينهما) يعنى بين الاولى وما بعدها فتأمل اه رشيدى وفي بعض النسخ بينها بلاميم اي بين الثلاثة وهى ظاهرة (قوله فوق سكتة النفس) ياتي في التنبيه الثاني ضابطه (قوله مثلاً) اي او من غيرهما (قوله بين الاجنبى) أي الكلام الاجنبى اه سم (قوله أولاً) أي فيمنع هذا الفصل بالكلام مطلقاً تأثير قصد التاكيد (قوله فانه) اي السكوت وقوله ثم اي في البيع (قوله بل بالعرف الخ) سياق في التنبيه ان ما هنا مضبوط بالعرف ايضاً (قوله من ذلك) اي بما يعتبر هنا به (قوله والفرق) اي بين الطلاق والبيع فيض الفصل بمطلق الكلام في الطلاق دون البيع (قوله فيرفع للصريح) قد يقال والبيع كذلك اه سم وقوله للصريح وهو وقوع الطلاق بكل من اجل الثلاث استقلاً (قوله فاحتيط له اكثر) اي فجعل الفصل بالكلام مطلقاً مانعاً عن تأثير قصد التاكيد فوق الثلاث معه وان قصد التاكيد (قوله ثم رايتم ما ياتي الخ) اي فالوجه الفرق هنا بين الاجنبى وغيره كما في البيع (قوله ان ما هنا) اي الاتصال بين الالفاظ هنا (قوله ثم قولهم او منها) اي وقولهم مثلاً (قوله والذي يتجه الخ) المتجه ان كلامها لا يضر وان كثر لانه لا مدخل لها في صيغة الطلاق سم على حج اه ع ش عبارة الرشيدى قوله

الاشكال أو عدم الوقوع فقد صح اخرج الطلاق عن موضوعه فها قليل في مسئلتنا باطنا فليتام (قوله ثم رايتم صرحوا به) دعوى التصريح ممنوعة بل وهم كما سنبينه فيما يأتي فانظره (قوله بين الاجنبى) اي الكلام الاجنبى (قوله فيرفع للصريح) قد يقال والبيع كذلك (قوله والذي يتجه الخ) المتجه ان كلامها

النفس والى أو كلام منه أو منها مثلاً وان قل وهل يفرق هنا بين الاجنبى وغيره كالبيع أولاً لان ما هنا اضيق بدليل ما نقرر منه في السكوت فانه لا يعتبر ثم بما يعتبر به هنا بل بالعرف الا يزيد من ذلك كل محتمل والفرق أوجه لان ما هنا فيرفع للصريح فاحتيط له أكثر ثم رأيت ما ياتي في اتصال الاستثناء وفيه التفصيل بين الاجنبى وغيره مع قولهم أن ما هنا أبلغ منه في البيع ثم قولهم أو منها مشكل فانها قد تتكلم بكلامه من سكوته بقدر سكتة النفس والى والذي يتجه حينئذ ان هذا لا يضر وأن المدار انما هو على سكوته أو كلامه لا غير (فثلاث)

يقع وإن قصد التأكيد بعده مع الفصل ولا نه معه خلاف الظاهر ومن ثم لو قصد هـ دين نعم يقبل منه قصد التأكيد والاختلاف في معلق بشئ واحد كرره وإن طال الفصل بل لو أطلق هنا لاحت أيضاً بخلاف ما إذا قصد الاستئناف (والا) يتخلل فصل كذلك (فان قصدنا كيدا) (للاولى أى قبل فراغها أخذنا ما يأتى فى الاستثناء ونحوه بالاخيرتين) (فواحدة) لأن التأكيد (هـ) معهود لغو وشرا فان قلت الجملة الثانية ان

كانت خبرية لزم انتفاء التأكيد لأن شرطه اتحاد جنسهما والخبرية ضد الانشائية او انشائية وقع ثنتان قلت يختار الاول ويمنع لزوم ما ذكر لان المراد باتحاد الجنس هنا اتحاد لفظا إذ الكلام فى التأكيد اللفظي والجلتان هنا خبريتان لفظا فاتحد الجنس وصح قصد التأكيد وان يختار الثانى ويمنع وقوع طلفتين لأن نية التأكيد بالثانية صيرت معناها هـ عين معنى الاول فلا دلالة لها على إيجاد غير الاول أصلا ولا لزم أن لا تأكيد فان قلت يلزم من التأكيد بالمعنى المذكور تحصيل الحاصل قلت بمنوع لان ملحظ التأكيد اللفظي التقوية وبالضرورة أن المعنى إذا قصدنا بذلك اللفظ ازداد قوة واعتناء به من الالفاظ فافادة الثانية هذا يمنع زعم ان فيه تحصيل الحاصل ثم رأيت التاج السبكي اجاب باختيار انها انشائية ولا يلزم ما ذكر بانها انشاء للتأكيد فشارك

منه أو منها كذا فى التحفة قال سم ان كلامها لا يضر وإن كثروا فى نسخة من الشارح حذف أو منها كانه لما قاله سم اه (قوله يقعن) إلى قول الشارح فان قلت فى النهاية والمعنى (قوله ولانه) أى التأكيد معه أى الفصل (قوله لو قصد هـ) أى التأكيد هـ عـش (قوله فى معلق بشئ الخ) أى كان دخلت الدار فانت طالق إن دخلت الدار فانت طالق اه معنى وعـش (قوله فى معلق بشئ) ولو قال إن دخلت الدار انت طالق بحذف الفاء كان تعليقاً كما اقبل به الى الدرحة الله تعالى فيعتبر وجود الصفة وظاهر انه لو ادعى إرادة التنجيز عمل به اه نهاية (قوله بل لو أطلق هنا) أى فيما إذا طال الفصل لكن سياق له فى باب الإيلاء انه يتعدى فى صورة الاطلاق إذا اختلف المجلس فلعل ما هنا عند اتحاد المجلس فليحرر اه رشيدى (قوله اخذا بما يأتى فى الاستثناء الخ) قديم الخ ويكتفى بمقارنة القصد للؤكد من الثانية والثالثة ويفرق بان فى نحو الاستثناء رفعا ماسبق أو تغييره بنحو تعليقه فلا بد من سبق القصد ولا لزم مقتضاه بمجرد وجوده فلا يمكن رفعه ونحوه بعد ذلك بخلاف ما نحن فيه فان التأكيد انما يؤثر فيما بعد الاول بصرفه عن التأثير أو الوقوع به إلى تقوية غيره فيكتفى بمقارنة القصد له فليتامل سم على حجج اه عـش (قوله بالاخيرتين) متعلق بقصدنا كيدا (قوله قلت يختار الخ) فى بعض النسخ هنا وفيما يأتى تختار ونمنع بصيغة التكلم (قوله وان يختار الثانى) عطف على يختار الاول فكان حقه حذف ان إلا ان يكون المعنى ويجوز ان يختار او ولنا ان تختار (قوله لها) أى للثانية وقوله على إيجاد غير الاول أى إيجاد معنى غير معنى الاول وفى بعض النسخ غير الاول وكتب عليه الكردي ما نصه قوله غير الاول أى غير المعنى الاول وقوله ولا الخ معناها وإن دل على إيجاد غير الاول لزم ان لا تاكيد مع انه قصد بها التأكيد اه (قوله بالمعنى المذكور) أى يكون معنى الثانية غير معنى الاول (قوله باختيارها) أى الثانية (قوله ولا يلزم ما ذكر) أى فقال ما نعال لزوم وقوع ثنتين (قوله بانها الخ) متعلق لقوله ولا يلزم الخ باعتبار المعنى فانه فى قوة ومنع لزوم ما ذكر او يجعل الباء بمعنى اللام وفى بعض فائها الخ وهو غنى عن التكلف (قوله فافترقا فيما انشأناه) أى فان الاول انشأت وقوع الطلاق والثانية أنشأت تأكيد الوقوع (قوله اه) أى جواب السبكي (قوله وما ذكرته الخ) يعنى قوله لأن نية التأكيد بالثانية الخ (قوله النظر الذى قيل الخ) لعلم ان التأكيد ليس معنى للثانية بل فائدة مترتبة على إعادة المعنى الاول وايضا يلزم على جوابه انتفاء التأكيد لان شرطه اتحاد المعنيين (قول المتن وكذا إن أطلق) أى بان لم يقصدنا كيدا ولا استثناء فيقع ثلاث قال الزركشى وينبغى ان يلحق بالاطلاق ما لو تعدرت مراجعته بموت أو جنون أو نحوه اه وهو ظاهر اه معنى (قوله هذا مشكل بقولهم لا بد الخ) قديقال الاطلاق هنا عدم قصد التأكيد والاستئناف وذلك لا ينافى قصد الطلاق لمعناه اه سم (قوله عمار) أى فى فصل بعض شروط الصيغة (قوله فى الاخيرة) وهى باطلاق الخ (قوله ويأتى) الى المتن فى النهاية والمعنى الاقوله قال الاسنوى الى والبلقنى (قوله هذا التفصيل) أى الذى فى المتن اه

لا يضر وان كثيرا لا نه لا مدخل لها فى صيغة الطلاق (قوله اخذا بما يأتى فى الاستثناء ونحوه) قديم الخ اخذ ويكتفى بمقارنة القصد للؤكد من الثانية والثالثة ويفرق بان فى نحو الاستثناء رفعا ماسبق أو تغييرا له بنحو تعليقه فلا بد من سبق القصد ولا لزم مقتضاه بمجرد وجوده فلا يمكن رفعه ونحوه بعد ذلك بخلاف ما نحن فيه فان التأكيد انما يؤثر فيما بعد الاول بصرفه عن التأثير والوقوع به إلى تقوية غيره فيكتفى بمقارنة القصد له فليتامل (هذا مشكل بقولهم لا بد الى قوله اه) قديقال الاطلاق هنا عدم قصد التأكيد والاستئناف

الاولى فى أصل الانشاء وافترقا فيما انشأناه اه وما ذكرته أجود وأوضح ومن ثم لم يتأت فى النظر الذى قيل فى كلام التاج كما يعرف بتامل ذلك كله (او استئنافا فثلاث) لظهور اللفظ فيه مع تاكده بالنية (وكذا إن أطلق فى الاظهر) عملا بظاهر اللفظ وعجيب قول الزركشى هذا مشكل بقولهم لا بد من قصد لفظ الطلاق لمعناه وبما مر فى سبق اللسان وفى باطلاق لى اسمها طالق اه وهو غفلة عمار أنه لا يشترط ذلك القصد إلا عند القرينة الصارفة كفى فى الاخيرة وهنا لا صارف للفظ عن مدلوله فآثر ويأتى هذا التفصيل كما أشرت اليه

فإن امر في تكرير الـكناية كبائن وفي اختلاف اللفظ كانت طالق مفارقة مـرحـة وكانت طالق بائن اعتدى وفي التكرير فوق ثلاث مرات خلافا لابن عبد السلام ومن تبعه ووفقا للاسنوي قال كما أطلقه الأصحاب وكلام ابن عبد السلام ليس صريحا في امتناعه أي لأنه لم يصرح به إنما قال إن العرب لا تؤكد فوق ثلاث قال الاسنوي وبتسليمه فالخروج عن الممتنع الجوى لا أثر له كما أوضحه في الأقرار وغيره وقد صرح الغزالي في فتاويه بما حصل ما ذكرته انتهى وللباب في قول ولا ينبغي أن يتخيل أن الرابعة تقع بها طلبة لأمر أغ العدد لأنه إذا صح التأكيد بما يقع لولا تصدينا كيدنا لا يؤكد بما يقع عند عدم تصدينا كيدنا (وإن تصد بالثانية تأكيد الأولى وبالثالثة استئنافا أو عكس) أي تصد بالثانية استئنافا وبالثالثة (٥٤) تأكيد الثانية (فتنتان) عملا بقصده (أو) تصد (بالثالثة تأكيد الأولى) أو بالثانية

استئنافا وأطلق الثالثة أو بالثالثة استئنافا وأطلق الثانية (ثلاث) يعن (في الاصح) لتدخل الفاصل بين المؤكد والمؤكد وعملا بقصده وبظاهر اللفظ ﴿ تنبيه ﴾ قد يشـكـل وقوع الثلاث في أنت طالق طالق طالق أنت ونوى أنت أو أنت ونوى طالق لا يقع به شيء والواقع بالثانية والثالثة هنا يستلزم تقدير أنت ويرد بمنع الاحتياج لهذا التقدير لأن هذان باب تعدد الخبر لشئ واحد لقريته عدم قصد التأكيد فإن قلت قال الرضى ما تعدد لفظا لا معنى ليس من تعدد الخبر في الحقيقة نحو زيد جائع جائع لأنهما بمعنى واحد والثاني في الحقيقة تأكيد لأول انتهى وعليه فليس هنا تعدد خبر قلت ممنوع والفرق بين ما هنا ومقالة الرضى واضح لأنه مـصـرـح بأن المعنى لم يتعدد

كردى (قوله فيهما) أي فيه بحث صريح المعلق في شرح ياطاق (قوله في تكرير الكناية) متعلق لقوله يأتي (قوله كبائن) مثال للكناية وكان الانطب تكريره كفي النهاية والمغنى مثال لتكرير الكناية (قوله وفي اختلاف اللفظ) أي صريحا كان أو كناية أو أيهما (قوله وفي التكرير فوق ثلاث) فيصح أراد أن التأكيد بالرابعة فلا يقع به شيء أه ع شر (قوله وكلام ابن عبد السلام الخ) ظاهر صديقه أنه من قول الاسنوي (قوله في امتناعه) أي التأكيد بالرابعة (قوله وتسليمه) أي صراحة كلام ابن عبد السلام في الامتناع (قوله وللباب في الخ) عطف على قوله الاسنوي (قوله أن يتخيل الخ) أي تخيلا ناشئا عن قول ابن عبد السلام أن العرب لا تؤكد الخ (قوله أن الرابعة) أي مثلا وقوله تقع بها طلبة أي وإن تصد بها التأكيد (قوله لفرغ العدد) أي عدد التأكيد أه كردى (قوله لأنه الخ) دالة لعدم الانتهاء (قوله بما يقع) أي به طلبة وهو الثانية والثالثة وقوله بما لا يقع الخ يعني به نحو الرابعة (قوله أي قصد) إلى قوله وعملا بقصده في النهاية والمغنى (قوله أي قصد بالثانية استئنافا الخ) وليس هذا عكس صورة المائن لأن المذكر في قوله وبالثالثة تأكيد الأولى وبالثانية الاستئناف أه معنى (قوله أو قصد بالثالثة الخ) عطف على قوله وبالثالثة تأكيد الثانية (قول المائن أو بالثالثة تأكيد الأولى الخ) ينبغي التبيين هنا أخذامامرو يأتي سم وعش عبارة شرح الروض نعم يدين كما صرح به بالأصل أه (قوله لتدخل الفاصل الخ) راجع لصورة المائن وقوله وعملا بقصده الخ بصورتي الشارح (قوله بما مر الخ) قد يقال ما مر حيث لا قرينة وهنا قرينة واضحة على التقدير وهي تقدم أنت والمخذوف لقرينة كالمذكور كما هو مقرر ومشهور وقدمه في الكلام على الصيغة سيد عمر وسم (قوله لو قال طالق ونوى أنت) هو محل الاستدلال (قوله لأن هذا) أي أنت طالق طالق طالق (قوله قلت ممنوع) إلى قوله فتأمله أقول تسليم أنه ليس من تعدد الخبر معناه أنه خبر واحد وذلك يرفع الاشكال راسا فالسليم لا يضر هنا شيئا فتأمله والحاصل أن كلاما من تعدد الخبر واتحاده يقتضى اتحاد الخبر عنه فلا تقدير هناك أه سم (قوله معنى مغاير الخ) محل تأمل بل كل منهما مدلوله ذات متصفة بانحلال العصمة وإماما ذكره بعد ذلك فحكم من أحكامها وحال من أحوالها خارج عن مدلول اللفظ وحقيقته فلي تأمل أه سيد عمر وقد يقال إن المغايرة في الحكم تكفي في التعدد (قوله واطاق) الأولى حذفه وحذف الواو من قوله وإن فصل

وذلك لا ينافي قصد الطلاق لمعناه (قوله في المائن أو بالثالثة تأكيد الأولى) ينبغي التبيين هنا أخذامامرو يأتي (قوله ويرد بمنع الاحتياج الخ) ما المانع من أن يرد أيضا بان هنا قرينة لفظية على التقدير وهي أول الكلام والتقدير للقرينة اللفظية معتبر كما قدمه في الكلام على الصيغة (قوله قلت ممنوع إلى قوله فتأمله) أقول تسليم أنه ليس من تعدد الخبر معناه أنه خبر واحد وذلك يرفع الاشكال راسا فالسليم لا يضر هنا شيئا فتأمله والحاصل أن كلاما من تعدد الخبر واتحاده يقتضى اتحاد الخبر عنه فلا تقدير هناك

فيما ذكره وما هنا متعدد المعنى إذ كل من الطلقات الثلاث له معنى مغاير لما قبله شرعا لأن الشارع حصر (قوله) المزيل للعصمة فهن فكل منهن له دخل في إزالتها فكان في الثانية من الأزل ما ليس في الأولى وفي الثالثة ما ليس في الثانية وحينئذ فهو حيث لم ينو تأكيد آت بأخبار ثلاثة متغايرة عن مبتدأ واحد بخلاف ما في مثال الرضى فتأمله ﴿ تنبيه آخر ﴾ صريح كلامهم في نحو أنت طالق طالق وأطلق وقوع الثلاث وإن فصل بازيد من سكتة التنفس والعى وحينئذ فهل لهذا الأزيد ضابطا ولا لم أر فيه شيئا وظاهر كلامهم الثاني وهو مشكك إذ يلزم عليه أن من قال أنت طالق ثم بعد سنة مثلاً قال طالق أنه يقع بالثاني طلبة والذي يتجه ضبط ذلك الأزيد بأن يكون بحيث ينسب الثاني إلى الأول عرفاً ولا يقع بالثاني شيء لأن أنت الذي هو خبره كما تقرر انقطع نسبه عنه فلم يمكن حمله عليه

والعجب من النحاة في تعدد الخبر لشيء واحد انهم لم يضبطوا ذلك بزمن ايضا فلزمهم ما لزم الفقهاء بما ذكر فتامله ( وإن قال أنت طالق وطالق وطالق صح قصد تأكيد الثاني بالثالث ) لتساويهما في الصفة وهل مثله قصد مطلق التأكيد حلا لكلامه على الصورة الصحيحة أولا لانه صريح فلا يصرف بمحتمل كل محتمل ( لا الاول بالثاني ) ولا بالثالث فلا يصح ظاهرا لاختصاصه بوأو العطف المقتضية للغايرة أما باطنا فيدين فان لم يقصد شيئا فثلاث نظير مامر وخرج بالعطف بالوأو العطف بغيرها وحده أو معها كشم والفاء فلا يفيد قصد التأكيد مطلقا ولو حلف لا يدخلها وكرره متواليا أولا فان قصد تأكيد الاول أو أطلق فطلة أو الاستئناف فثلاث كامر وكذا في اليمين ان تعلقت بحق آدمي كالظهار واليمين الغموس لا بالله فلا تتكرر مطلقا لبناء حقه سبحانه وتعالى على المساحة ( وهذه الصورة في موطوءة ) ومثلها هنا وفيما يأتي من في حكمها وهي التي دخل فيها ماؤه المحترم ( قلوا قلن لغيرها فطلة بكل حال ) تقع فقط لبيوتها بالاولى وفارق أنت طالق

( قوله والعجب من النحاة ) التعجب منهم بما يتعجب منه ولزوم ما ذكر منهم ممنوع اه سم ( قوله في الصفة ) كذا في نسخ الشارح والنهاية وعلمه من تحريف الناسخ واصله في الصيغة كما عبر به المغنى ( قوله كل محتمل ) اقول والا قرب صحته حلا لكلامه على الصورة الصحيحة لما مر من ان اللفظ حيث احتمل عدم الوقوع عمل به لاصل بقاء العصمة اه ع ش ( قوله ولا بالثالث ) إلى قوله وخرج في المغنى وإلى المتن في النهاية لإا قوله وحده أو معها ( قوله نظير مامر ) أي في قول المصنف وكذا إن أطلق في الاظهر اه مغنى ( قوله وخرج ) خلافا للمغنى عبارته وإن كرر الخبر بعطف كان قال أنت طالق وطالق وطالق بالوأو كما مثل أو الفاء أو ثم صح قصد تأكيد الثاني بالثالث الخ ( قوله فلا يفيد قصد التأكيد الخ ) وفي العباب في صور منها أو أنت طلق ثم طالق وطالق ما نصه واكد الاولى بالاخيرتين أو باحداهما لم يقبل ظاهرا أو يدين وان اكد الثانية بالثالثة قبل اه وهو مصرح بقبول التأكيد بشرطه مع اختلاف العاطف وظاهر في التدين إذا اكد الاولى بغيرها مع ذلك اه سم عبارة ع ش قوله مطلقا أي سواء قصد تأكيد الاول أو الثاني بالثالث أو لم يقصد شيئا قال سم وينبغي ان يدين اه ( قوله ولو حلف لا يدخلها الخ ) لعلة في صورة الاطلاق عند عدم التوالى ان اتحد المجلس لما قدمناه فليراجع اه رشيدى عبارة سم وفي الروض وان كرر في مدخولها أو غيرها ان دخلت الدار فانت طالق لم يتعدا لان نوى الاستئناف ولو طال فصل وتعدد مجلس قال الشارح وشمل المستثنى منه ما لو نوى التأكيد أو أطلق فلا تعدد فيهما اه ولا يخفى ان ما ذكره اه هنا في حالة الاطلاق مع تعدد المجلس مخالف لما ذكره اه في الايلاء لو كرر يمين الايلاء أو أطلق فواحدة ان اتحد المجلس والاتعدد ونظير ذلك جار في تعليق الطلاق اه اذ حاصل ما هنا حينئذ عدم التعدد وما هناك التعدد اه عبارة ع ش وهذا أي ما ذكره الروض وشرحه في هذا الباب يفيد قول الشارح ولو حلف الخ وقوله السابق نعم يقبل منه قصد التأكيد أو الاخبار اه ( قوله أو أطلق ) أي أو قصد الاخبار وقوله كامر أي في قوله بعد قول المصنف وتخل فصل فثلاث نعم يقبل منه قصد التأكيد أو الاخبار اه ع ش ( قوله كامر ) أي في شرح وتخل فصل فثلاث ( قوله وكذا في اليمين الخ ) هو بالنسبة لما قبله من عطف الاعم على الاخص اذ الاول حلف ايضا لانه يمنع به نفسه من الدخول أو عطف مابين بالتقييد بقوله إن تعلقت بحق آدمي إذ الاول حلف على صفة تحضة لا تعلق فيها بحق اصلا والكلام كله في الحلف بالطلاق كما يصرح به قوله لا بالله الخ اه ع ش ( قوله ان تعلقت بحق آدمي ) وعند الحكم بالتعدد لليمين بكفارة واحدة شرح الروض اه سم ( قوله لا بالله ) أي لا في اليمين بالله ( قوله فلا تتكرر ) أي الكفارة مطلقا أي ولو قصد الاستئناف اه ع ش ( قول المتن وهذه الصور ) أي السابقة كلها في موطوءة أي زوجه موطوءة غير مخالعة اه مغنى ( قوله ومثلها هنا ) إلى قول المتن ولو قال لموطوءة في النهاية ( قوله في حكمها وهي التي ) لاحاجة اليه ( قوله التي دخل فيها الخ ) أي ولو في الدبر اه ع ش ( قوله وفارق أنت الخ ) انما يتيم هذا الفرق لو كان كلامهم في قوله لغير مدخولها أنت طالق ثلاثا موصورا بما اذا نوى الثلاث بانت طالق بخلاف ما اذا عزم على الاتيان بثلاث لا فائدة التثليث نظير ما حققه البوشنجي في مسئلة الميعة السابقة فليتامل اه سيد عمر وسياتي عن

( قوله والعجب من النحاة الخ ) التعجب منهم بما يتعجب منه ولزوم ما ذكر منهم ممنوع ( قوله فلا يفيد قصد التأكيد مطلقا ) عبارة الروض وتطابق ثلاثا بقوله أنت طالق وطالق وطالق لالغايرة اه وفي العباب في صور منها أو أنت طالق ثم طالق وطالق ما نصه واكد الاولى بالاخيرتين أو باحداهما لم يقبل ظاهرا أو يدين وان اكد الثانية بالثالثة قبل اه وهو مصرح بقبول التأكيد بشرطه مع اختلاف العاطف وظاهر في التدين إذا اكد الاولى بغيرها مع ذلك ( قوله فلا يفيد قصد التأكيد مطلقا ) ينبغي ان يدين ( قوله ولو حلف لا يدخلها وكرره متواليا الخ ) قال في الروض وشرحه آخر الايلاء لو كرر يمين الايلاء أو اراد التأكيد ولو تعدد المجلس وطال الفصل صدق كتنظيره في تعليق الطلاق و فرق بينهما وبين تنجيز الطلاق بان التنجيز انشاء الايلاء والتعليق يتعلقان بامر مستقبل فالنكاح هما اليق أو اراد الاستئناف تعددت ولو أطلق فواحدة ان اتحد

سم توجه آخر (قوله بانه) أى لفظ ثلاثا (قوله تفسير لما اراده الخ) هذا هو ما اراده الشارح بقوله السابق ثم رايتم صرحوا به كما ياتي الخ ودعوى ان هذا تصريح بمازعمه وهم قطعان المفعول المطلق يكون لبيان العدد كما صرح به النجاة والبيان والتفسير واحد فالحكم بان ثلاثا تفسير لا يدل فضلا عن انه يصرح على انه تمييز فنشأ التوهم ذكر التفسير المذكور في حد التمييز مع الغفلة عن تقسيمهم المفعول المطلق إلى المبين للعدد والمبين هو المفسر ولذا عبروا به ايضا في التمييز كما قال ابن مالك في الفيته اسم بمعنى من مبين الخ سم على حجج اه رشیدی (قوله لما اراده الخ) لعل المراد به الطلاق لا الطلاق ثلاثا حتى يشترط وقوع الثلاث مع قوله ثلاثا ارادتها بما قبلها سم على حجج اه عش (قوله اي غير الموطوءة) إلى قول المتن ولو قال الموطوءة في المعنى إلا قوله او قلنا إلى لم يقع (قول المتن فثنتان) ينبغى اخذا بما مر ان يدين هنا إذا قصد التاكيد (قوله يقعان) الاولى هنا وفي نظائره الآية الثانية ثبت (قوله ولو قال لها الخ) ولو قال ان دخلت الدار فانت طالق طلقة وان دخلت الدار فانت طالق طلقتين فدخلت طلقت ثلاثا وان كانت غير مدخول بها ولو قال لزوجته انت طالق من واحدة إلى ثلاث طلقت ثلاثا دخالا للطرفين ويفارق نظيره في الاقرار حيث لم يدخل الاخير بان الطلاق له عدد محدد وبخلاف ما ذكرنا وانت طالق ما بين واحدة إلى ثلاث طلقت ثلاثا ايضا لان ما بين بمعنى من بقرينة إلى كما نقله القمولى وغيره عن الرويات وجزم به ابن المقرئ في روضه او ما بين الواحدة والثلاث فواحدة نهاية وشرح الروض زاد المعنى ولو قال انت طالق طلقة قبلها او بعده اطلقة طلقت ثلاثا اه واقره عش (قول المتن وكذا اذير موطوءة الخ) ولو قال انير المدخول بها انت طالق طلقة رجعية لم تطلق كذا احكامه البغوى عن فتاوى القاضى وحكامه في التهذيب عن المذهب وفيه نظر اه معنى (قوله لما تقرر انهما يقعان الخ) عبارة النهاية والمعنى يقع عليه ثنتان معا في مع ومعها فقط لاني فوق وتحت واخواتهما كما افهمه كلام ابن المقرئ في روضه تبعا للقول اه قال عش قوله واخواتهما أى من بقية اسماء الجهات اه (قوله المنجزة) إلى قوله وقيل عكسه في المعنى وإلى قول المتن ولو قال بعض طلقة في النهاية (قوله ويدين) أى في صورتين اه عش (قوله ان قال اردت) الاولى ان اراد (قوله وواحدة في غيرها)

الجلس ولا تعدد نظير ذلك جار في تعليق الطلاق وعند الحكم بالتعدد لايين يكفيه كفارة واحدة اه وفيها في هذا الباب وان كرر في مدخول بها او غيرها ان دخلت الدار فانت طالق لم تعدد إلا ان نوى الاستئناف ولو طال فصل وتعدد مجلس قال الشارح وشمل المستثنى منه ما لو نوى التاكيد او أطلق فلا تعدد فيها اه ولا يخفى ان ما ذكرناه هنا في حالة الاطلاق مع تعدد المجلس مخالف لما تقدم عنهما فيها نقلا عن باب الابلاء إذ حاصل ما هنا حيث عدم التعدد وما هناك التعدد ثم قال في الروض وشرحه فان قال لها ان دخلت الدار فانت طالق طلقة وان دخلت الدار فانت طالق طلقتين فدخلت طلقت ثلاثا وان كان غير مدخول بها لان الجميع يقع دفعة واحدة وظاهر انه لو حذف العاطف كان الحكم كذلك اه وهذا لا ينافي ما قبله من عدم التعدد إذا كرر التعليق وأطلق وذلك لاتحاد المعلق هناك واختلافه هنا نعم لقائل ان يقول قياس عدم التعدد هناك وقوع طلقتين فقط هنا إذ لم يختلف التعليقان إلا بالنسبة لطلقة واحدة إلا ان يقال الاختلاف يدل على الاستئناف ويصرف عن التاكيد (قوله بانه تفسير لما اراده الخ) لعل المراد به الطلاق لا الطلاق ثلاثا حتى يشترط وقوع الثلاث مع قوله ثلاثا ارادتها بما قبلها (قوله بانه تفسير لما اراده الخ) هذا هو ما اراده الشارح بقوله السابق ثم رايتم صرحوا به كما ياتي في شرح فلو قال لهن لغيره او دعوى ان هذا تصريح بمازعمه وهم قطعان المفعول المطلق يكون لبيان العدد كما صرح به النجاة والبيان والتفسير واحد فالحكم بان ثلاثا تفسير لا يدل فضلا عن انه يصرح على انه تمييز فنشأ التوهم ذكر التفسير المذكور في حد التمييز مع الغفلة عن تقسيمهم المفعول المطلق إلى المبين للعدد والمبين هو المفسر ولذا عبروا به ايضا في التمييز كما قال ابن مالك في الفيته اسم بمعنى من مبين الخ سم على حجج اه رشیدی (قوله لما اراده الخ) لعل المراد به الطلاق لا الطلاق ثلاثا حتى يشترط وقوع الثلاث مع قوله ثلاثا ارادتها بما قبلها سم على حجج اه عش (قوله اي غير الموطوءة) إلى قول المتن ولو قال الموطوءة في المعنى إلا قوله او قلنا إلى لم يقع (قول المتن فثنتان) ينبغى اخذا بما مر ان يدين هنا إذا قصد التاكيد (قوله يقعان) الاولى هنا وفي نظائره الآية الثانية ثبت (قوله ولو قال لها الخ) ولو قال ان دخلت الدار فانت طالق طلقة وان دخلت الدار فانت طالق طلقتين فدخلت طلقت ثلاثا وان كانت غير مدخول بها ولو قال لزوجته انت طالق من واحدة إلى ثلاث طلقت ثلاثا دخالا للطرفين ويفارق نظيره في الاقرار حيث لم يدخل الاخير بان الطلاق له عدد محدد وبخلاف ما ذكرنا وانت طالق ما بين واحدة إلى ثلاث طلقت ثلاثا ايضا لان ما بين بمعنى من بقرينة إلى كما نقله القمولى وغيره عن الرويات وجزم به ابن المقرئ في روضه او ما بين الواحدة والثلاث فواحدة نهاية وشرح الروض زاد المعنى ولو قال انت طالق طلقة قبلها او بعده اطلقة طلقت ثلاثا اه واقره عش (قول المتن وكذا اذير موطوءة الخ) ولو قال انير المدخول بها انت طالق طلقة رجعية لم تطلق كذا احكامه البغوى عن فتاوى القاضى وحكامه في التهذيب عن المذهب وفيه نظر اه معنى (قوله لما تقرر انهما يقعان الخ) عبارة النهاية والمعنى يقع عليه ثنتان معا في مع ومعها فقط لاني فوق وتحت واخواتهما كما افهمه كلام ابن المقرئ في روضه تبعا للقول اه قال عش قوله واخواتهما أى من بقية اسماء الجهات اه (قوله المنجزة) إلى قوله وقيل عكسه في المعنى وإلى قول المتن ولو قال بعض طلقة في النهاية (قوله ويدين) أى في صورتين اه عش (قوله ان قال اردت) الاولى ان اراد (قوله وواحدة في غيرها)

ثلاثا بانه تفسير لما اراده بان ت طالق فليس مغايرا له بخلاف العطف والتكرار (ولو قال لهذه) أى غير الموطوءة (ان دخلت) الدار مثلا (فانت طالق وطالق) او انت طالق وطالق ان دخلت (فدخلت فثنتان) يقعان (في الاصح) لو قوعها معامقترتين بالدخول ومن ثم لو عطف بثم أو الفاء أو قلنا بالضعيف ان الواو للترتيب لم يقع الا واحدة ولو قال لها انت طالق احد عشر فثلاث لانها مزجا وصارا ككلمة واحدة او احدا وعشرين فواحدة للعطف (ولو قال لموطوءة انت طالق طلقة مع طلقة) (او) طلقة (معها طلقة) وكع فوق وتحت كما رجحه شراح الحاوى وغيرهم (فثنتان) يقعان معا وفارق انت طالق مع حفصة لا تطلق حفصة لاحتمال المعية هنا لغير الطلاق احتمالا قريبا (وكذا غير موطوءة في الاصح) لما تقرر لهما يقعان معا كانت طالق طلقتين (ولو قال) انت طالق (طلقة قبل طلقة او) طلقة (بعدها طلقة فثنتان) يقعان مرتبا (في موطوءة) المنجزة او لاثم المضمنة ويدين ان قال اردت اني ساطلقها (وطلقة في غيرها) لبيّنونها بالاولى (فلو قال طلقة بعد طلقة او قبلها طلقة فكذا) يقع ثنتان في موطوءة مرتبا

لما نرى نعم يصدق يمينه في قوله أردت قبلها طلبة مملوكة أو ثابتة أو وقعها زوج غيري وعرف على ما يأتي في طالق أمس فلا يقع إلا واحدة في موطوءة (ولو قال) أنت طالق (طلقة في طاعة و اراد مع) طاعة (فالتان) ولو في ذير موطوءة واحدة النطق له قال تعالى ادخلوا في أممهم (والظرف أو الحساب أو طالق طلبة) لا نعمة تضي الاوين والاول في الثالث (ولو قال نصف طلبة في طلبة ناطقة بكل حال) من هذه الاحوال الثلاثة لوضوح انه إذا قصد المعية يقع ثنتان وفي حاشية نسخته بغير خطه نصف طلبة في نصف طلبة وتوهمان كاتبيها اعتراض ما بخطه دون ما كتبه الموافق للحرر والشرح وليس كما توهم إذ دخل هذه ايضا لما لم يقصد المعية (٥٧) والواقع به اثنتان كما قاله

الزركشي تبعاً لشيخه الاسنوي والبقيني لان التقدير نصف طلبة مع نصف طلبة فهو ونصف طلبة ونصف طلبة لكن رده شيخنا في شرح منهجه باننا لانسلم انه لو قال هذا المقدر يقع ثنتان وإنما وقع في نصف طلبة ونصف طلبة لشكر طاعة مع العطف المقضي للغار بخلاف مع فانها إنما تقتضي المصاحبة وهي صادقة بصاحبة نصف طلبة لنصفها أو قد يجاب بان هذا إنما يتجه عند الإطلاق أما عند قصد المعية التي تفيد مالا تفيد الظرفية والالم يكن لقصد فائدة فالظاهر المتبادر منه ان كل جزء من طلبة لان تكرير الطلبة المضاف اليها كل منهما ظاهر في تغايرهما وقد مر في شرح قوله في الاقرار ولو قال درهم في عشرة ما يوضح هذا ويبين ان نية المعية تفيد مالا يفيد لفظها كما صرحوا به ثم مع استشكله والجواب عنه فرأجعه فانه مهم (ولو قال) أنت طالق (طلقة

عطف على قوله ثنتان في موطوءة ( قول المأين في الاصح) أي فيما اه معنى (قوله لما مر) أي من يذون غير الموطوءة بالاولى (قوله نعم يصدق يمينه الخ) ظاهره ظاهر فهل يشكل بقوله السابق ويدين إن قال الخ وقد يفرق بقرب هذا وفيه ما فيه سم أقول ويؤيد الفرق جريان الخلاف في هذه دون تلك اه سيد عمر (قوله يصدق يمينه في قوله الخ) كذا انقلا عن ابن كج وقرأه فاقيد به اطلاق المصنف اه معنى (قوله فلا يقع إلا واحدة في موطوءة) كذا في اصله رحمه الله تعالى ومقتضاه انه لا يقع في غير الموطوءة شيء حيث ذوليس برادته ما فالاولى اسقاط لفظ في موطوءة لاهامه اه سيد عمر (قوله لوضوح انه الخ) علة للتفسير بالثلاث عبارة المعنى ولو قال أنت طالق نصف طلبة في نصف طلبة ولم يرد كل نصف من طلبة فطلقة بكل حال ما ذكر من ارادة المعية والظرف أو الحساب أو عدم ارادة شيء لان الطلاق لا يتجزأ (تنبيه) لفظه نصف الثانية مكتوب في هامش نسخة المصنف بغير خطه وهو الصواب كما ذكرت في الحرر والشرح اذ لا يستقيم قوله بكل حال بدونها لانه يقع عند قصد المعية طلبةتان وعلى اثباتها لو اراد نصفاً من كل طلبة فطلقةتان كما في الاستصاء ولو قال طلبة في نصف طلبة فطلقة إلا ان يريد المعية فثنتان اه (قوله اعتراض ما بخطه) مفغول توهم (قوله ادخل هذه) أي ما كتبه ايضاً أي مثل ما بخط المصنف (قوله رده شيخنا الخ) وواقفه المعنى كما مر انفا (قوله المقضي) أي العطف (قوله بان هذا) أي قوله فانها إنما الخ (قوله التي تفيد مالا تفيد الظرفية الخ) مسلم لكن لا يلزم انحصار الفائدة فيما ذكره بل الفرق بينهما انه في صورة الظرفية يقع النصف اصالة والباقي سراً وفي صورة المعية تقع جميع الطلقة اصالة وقوله فالظاهر المتبادر الخ ممنوع اه سيد عمر (قوله لقصدها) أي المعية (قوله منه) أي من المقدر المذكور (قوله ان كل جزء) أي نصف (قوله كل منهما) أي النصفين اه ع ش (قوله لما مر) أي في شرح قوله طلبة في طلبة الخ اه كردى (قوله لانه) أي الطلقة اليقين أي وما زاد مشكوك فيه (قوله ولو قال الخ) أي حالف (قوله برهان يكتب او لا الخ) كما فتي به الوالدر رحمه الله تعالى اه نهاية قال الرشيدى اعلم ان السيوطى اتى في هذه المسئلة بنظير ما قاله والد الشارح لكن بزيادة قيود مما يؤخذ بعضها مما في فتاوى والد الشارح ولفظ فتاويه اعنى السيوطى مسئلة شاهد حالف بالطلاق لا يكتب مع فلان في ورقة رسم شهادة فكتب الحالف أو لا ثم كتب الاخر الجواب إن لم يكن اصل الورقة مكتوباً بخط المحلوف عليه ولا كان بينه وبينه توافق هذه

قال أنت طالق تطليقة قبلها قال في الاصل أو بعدها كل تطليقة طلقت الممسوسة ثلاثاً مع ترتب بين الواحدة وباقي الثلاث وطلقت غيرهما واحدة ما في بعدهما فظاهر وأما في قبلها فلان الواقع إنما هو المنجز الا المضمن للثلاث لا يلزم الدور اه (قوله نعم يصدق يمينه) ظاهره فهل يشكل بقوله السابق ويدين إن قال الخ وقد يفرق بقرب هذا وفيه ما فيه (قوله وفي حاشية نسخته بغير خطه نصف طلبة في نصف طلبة) قال في شرحه سواء اراد المعية وهو ظاهر أو الظرف أو الحساب أو طلق لان الطلاق لا يتجزأ اه وقال في قوله أو نصف طلبة في نصف طلبة في نصف طلبة ولم يرد كل نصف من طلبة اه وقضيته انه لو اراد ذلك اختلف الحكم وهو ظاهر في ارادة المعية فيقع طلبةتان دون غيرها فليراجع (قوله في المأين ولو قال طلبة في طلبة) قال الروض وشرحه ولو

(٨ - شروانى وابن قاسم - ثامن) في طلقتين وقصد معية ثلاث (يقعن ولو في غير الموطوءة لما مر) (أو) قصد (ظرفاً فواحدة) لانها مقتضاه (أو حساباً وعرفه فثنتان) لانهما موجه عند اهله (فان جهله وقصد معناه) عند اهله (فطلقة) لبطان قصد المحمول (وقيل ثنتان) لانهما موجه وقصد (ولان لم ينوشها فطلقة) عرفه أو جهله لانها اليقين (وفي قول ثنتان ان عرف حساباً) لانه مدلوله وفي ثالث ثلاث لتلفظه بهن ولو قال لا اكتب معك في شهادة ولم ينو انه لا يجتمع خطاهما في ورقة برهان يكتب أو لا ثم رفيقه لان الاول لا يسمى حيث ذ انه كتب مع الثاني

بخلاف العكس ويقاس بذلك نظائره نعم يظهر فيما استدل به كاتبه نحو لا أقعد معك أنه لا فرق بين تقدم الحالف وتأخره (ولو قال) أنت طالق (بعض طلقة) أو نصف طلقة أو ثلثي (٥٨) طلقة (طلقة إجماعاً) لأنه لا يتبعض (أو نصي طلقة فطلقة) لأنها مجعومها ورجح الامام

في نحو بعض أنه من باب التعبير بالبعض عن الكل وزيف كونه من باب السراية وقضية كلام الرافعي أن هذا نظير ما مر في يدك طالق فيكون من باب السراية وهو الأصح وظاهر فائدة الخلاف في ثلاثاً إلا نصف طلقة فعلى الثاني يقنع وهو الأصح لأن السراية في الإيقاع لا في الرفع تغليلاً للتحريم وفي طلقني ثلاثاً بالف فطلق واحدة ونصفاً يقع ثنتان ويستحق ثلثي الألف على الأول ونصفه على الثاني وهو الأصح اعتباراً بما أوقعه لا بما سرى عليه كما مر (الآن يريد كل نصف من طلقة) فيقع ثنتان عملاً بقصده (والأصح أن قوله) أنت طالق (نصف طلقين) ولم يرد ذلك يقع به (طلقة) لأنها نصفهما وحمله على نصف من كل ويكمل بعيدو يفرق بينهما وبين ما لو أقر بنصف هذين يكون مقر ابن نصف كل منهما بان الشيوع هو المتبادر من الأعيان ويؤيده أنه لو قال على نصف درهمين لزمه درهم اتفاقاً ولم يجز فيه الخلاف هنا (وثلاثة أنصاف طلقة) ولم يرد ذلك طلقتان تسكيلاً للنصف الزائد وحمله على كل نصف من طلقة ليقع ثلاث أو الغاء

الواقعة ولا علم أنه يكتب فيها لم يثبت والاحتث اه وهذا يخالفه قول ع ش قوله بأن يكتب أولاً الخ أي ولو بعد توأطئه مع رفيقه على أنه يكتب بعده اه (قوله بخلاف العكس) أي بان يكتب بعده اه ع ش (قوله ويقاس بذلك نظائره) وليس من نظائره كما لا يخفى لا آكل مع فلان مثلاً ويقع كثير الاشتغال مع فلان والظاهر أن المرجع في ذلك العرف فاعده العرف مشتغلاً معه يثبت وما لا فلا وذلك يختلف باختلاف الحرف اه رشدي (قوله نحو لا أقعد معك الخ) لكن يشترط أن يعد مجتمعا معه عرفاً بان يجلسا معجل يختص به أحدهما أمالوجعهما مسجداً وقهوة أو حمام لم يثبت اخذاً بما ذكره في الإيمان فيما لو حلف لا يدخل على زيد فدخل عليه في أحدهما المذكورات نعم ينبغي أنه إن قصد جلوسه معه ولو بمجرّد الجلوس في المسجد ونحوه حشاه ع ش (قوله بين تقدم الحالف) أي قعوده (قوله أو نصف أو ثلثي طلقة) إلى قوله و يظهر فائدة الخلاف في النهاية إلى قول المتن إلا أن يريد في المغنى (قوله لأنه) أي الطلاق (قول المتن أو نصي طلقة فطلقة) وكذا كل تجزئة لا تزيد اجزأوها على طلقة اه مغنى (قوله وزيف كونه من باب السراية) قد يقال ينبغي أن محل الخلاف صورة الإطلاق أما إذا أراد به حقيقة ففن السراية قطعاً والكل فن التعبير بالبعض قطعاً بخلاف ما إذا أطلق فان المتبادر الحقيقة نعم يشكك حينئذ إن ينسب إلى إمام الحرمين مع جلالة القول باليجاز حينئذ لا يقال ينبغي أن ينأط الحكم بالقرينة فان وجدت قرينة صارفة عن الحقيقة معينة لليجاز حمل عليه والاحمل على الحقيقة لأنها الأصل المتبادر ولا نظر لإرادته لا نأقول هذا متجه صناعة إلا أن إطلاقهم ينافية لا ترى لقولهم في أنت طالق طلقة في طلقة إن أراد المعية الخ حيث علقوا الحكم على إرادته مع أنه مجاز ولم يتعرضوا للقرينة بالكلية ولتصرحهم السابق في مبحث الصيغة أن اللحن لا يضر وترك القرينة في المجاز كاللحن نعم يتردد النظر في نحو المستئلة الآتية في كلام الشارح وهي طلقني ثلاثاً بالف فطلق واحدة ونصفاً وقال أردت بالنصف الكل ولا قرينة هل يجب ثلثاً الألف لأنه أوقع ثلثي ما طلبته أو لا يجب إلا النصف لأننا ثبت له شيئاً بدعواه تلك الإرادة التي لا قرينة عليها محل نظر فليتامر ولعل الأقرب الثاني لأن الأصل برائة ذمتها عما زاد اه سيد عمر (قوله فعلى الثاني يقنع) أي وعلى الأول لا اه سم أي فتقع ثنتان فقط (قوله وفي طلقني ثلاثاً الخ) عطف على قوله في ثلاثاً إلا الخ (قوله يقع ثنتان) أي على القولين (قوله كاسر) أي في باب الخلع في فصل الألفاظ المزمعة للعوض (قوله فيقع ثنتان) إلى قول المتن ولو قال نصف في النهاية (قوله ولم يرد ذلك) عبارة المغنى ومحل الخلاف إذا لم يرد كل نصف من طلقة والأوقع عليه طلقتان قطعاً اه وقد يقال ما ذكره من المراد لا تحتمله اللفظ وحق المقام إذا لم يرد نصف كل طلقة من طلقين والاح فليراجع (قوله بنصف هذين) شامل للدرهمين كذا قال الفاضل المحشي فان أراد محض التنبيه على الشمول فلا كبير جدوى فيه وان أراد الاعتراض فليس في حمله لأن ما يأتي في غير المعنيين فليتامر اه سيد عمر (قوله من الأعيان) أي المعينة (قوله ويؤيده) أي الفرق (قوله ولم يرد ذلك) أي كل نصف من طلقة (قوله أو الغاء النصف الخ) عطف على وحمله الخ (قوله الثاني) أي الإلغاء (قول المتن أو نصف طلقة وثلث طلقة طلقتان ولو قال الخ) حاصل ما ذكر في اجزاء الطلقة أنه ان

قال أنت طالق من واحدة إلى ثلاث فثلاث ادخالا للطرفين وبقارق نظيره في الضمان والاقرار بأن الطلاق محصور في عدد والظاهر استيفاءه بخلاف ما ذكر وكذا يقع الطلاق الثلاث لو قال أنت طالق ما بين الواحدة إلى الثلاث لأن ما بين بمعنى أن معرفته إلى أو قال أنت طالق ما بين الواحدة والثلاث فواحدة لأن الصادقة بالبيئة تجعل الثلاث بمعنى الثالثة اه وينبغي وقوع ثنتين في من واحدة إلى ثنتين مر (قوله فعلى الثاني يقنع) أي وعلى الأول لا (قوله ولم يرد ذلك) أي كل نصف من طلقة (قوله في المتن أو نصف طلقة وثلث طلقة طلقتان ولو قال الخ) الضابط أنه كرر لفظ الطلقة المضاف إليه وعطف تعدد الطلاق بعدد الاجزاء أو لا

النصف الزائد لأن الواحد لا يشمل على تلك الاجزاء فتقع طلقة بعيدوان اعتمد البلقيني الثاني (أو نصف طلقة وثلث طلقة طلقتان) لا ضافته كل جزء إلى طلقة وعطفه وكل منها يقتضى التغير ومن ثم لم يحوذف الواو وقعت طلقة فقط لصعق اقتضاء الإضافة كرر



وحدھا للتغابر ولو قال خمسة انصاف طلبة او سبعة اثلاث طلبة فثلاث (ولو قال نصف واثلاث طلبة فطلقة) اصف اقتضاء العطف وحده للتغابر ويجوز الجزأين لا يزيد على طلبة بل عدم ذكر طلبة اثر كل جزء دليل ظاهر على أن المراد اجزاء طلبة واحدة (ولو قال لاربع اوقعت عليكن او بينكن طلبة أو طلقتين أو ثلاثاً أو أربعاً وقع على كل طلبة) لأن كلا يصيبها عند (٥٩) التوزيع واحدة أو بعضها فأكمل (فان قصد توزيع كل طلبة

عليهن وقع في ثنتين ثنتان وفي ثلاث أو أربع ثلاث) عملاً بقصد بخلاف ما إذا أطلق لبعده عن الفهم ولهذا لو قيل اقسام هذه الدراهم على هؤلاء الاربعة لا يفهم منه قسمة كل منها عليهم قال أبو زرعة وكان بعض أهل العصر أخذ من هذا في أتمها طالقان ثلاثاً وأطلق أنه يقع على كل ثنتان توزيعاً للثلاث عليهما والاقرب عندى وقوع الثلاث على كل منهما كما هو مضمون اللفظ إذ هو من السكلي التفصيلي فيرجع ثلاث لجميعهما لا مجموعهما انتهى وفيه وقفة بل الأول هو الاقرب إلى اللفظ وبعضه أصل بقاء العصمة فلم يقع إلا المحقق كما مر ويؤيد ذلك قوله فيمن حلف أن امرأته ليست بمصر وهي بالقاهرة مصر يطلق على كل البلد المعروفة وليست القاهرة منها وعلى الاقليم كله وهي منه فان لم يرد شيئاً بنى على أن حل المشترك على معييه

كرر لفظ طلبة مع العاطف ولم يرد الاجزاء على طلبة كأن طالق نصف طلبة وثلاث طلبة كان كل جزء طلبة وان اسقط لفظ طلبة كانت طالق ربع وسدس طلبة واسقط العاطف كانت طالق ثلث طلبة ربع طلبة كان الكل طلبة فان زادت الاجزاء كنصف وثلث وربع طلبة كمل الزائد من طلبة اخرى ووقع به طلبة معنى ونهاية وسم (قوله ولو قال خمسة الخ) عبارة للمغنى وهذا المزمع المذكور على اجزاء طلقتين كمخمسة اثلاث او سبعة ارباع طلبة وان زاد كسبعة اثلاث او تسعة ارباع طلبة فثلاث على الاصح وواحدة على مقابلة اه بادي تصرف (قول المتن ولو قال نصف وثلث الخ) ولو قال نصف طلبة ونصفها ونصفها فثلاث لان أراد بالنصف الثالث تأكيد الثاني فطلقتان اه معنى (قول المتن أو ثلاثاً أو أربعاً الخ) ولو قال خمساً وستاً وسبعاً وثمانياً فطلقتان مالم يرد التوزيع او تسعاً فثلاث مطلقاً نهاية ومعنى قال عرش قوله مالم يرد التوزيع أى توزيع كل طلبة فيقع ثلاث وقوله فثلاث مطلقاً أى أراد التوزيع أولاً اه (قوله من هذا) أى بما فى المتن (قوله والاقرب عندى الخ) وفاقاً للنهاية والمغنى كما مر (قوله فيرجع ثلاث) أى فى انتها طالقان ثلاثاً لجميعهما أى لكل من الزوجتين (قوله وفيه) أى فيما استقر به أبو زرعة (قوله كما مر) أى فى أول الفصل (قوله ويؤيد ذلك الخ) هذا التأييد ممنوع لأن مصر على القول الأول يحمل لأنه مشترك فليس له ظاهر بخلاف المثني كأنما فانه ظاهر فى الحكم على كل من فرديه اه سم (قوله قوله) أى فى زرعة اه كردى (قوله وهى بالقاهرة) أى ولم يرد أحدهما اه سيد عمر (قوله مصر تطلق الخ) مة قول القول (قوله على كل البلد) أى مجموع البلد وكان الأولى حذف لفظة كل (قوله المعروفة) أى فى زمن اشرارح وزمننا نقوله وليست القاهرة أى مصر القديمة المعروفة فى زمن الشافعى رضى الله تعالى عنه (قول المتن بعضهم) مبهما كان ذلك البعض او معينا كفلانة وفلانة اه معنى (قوله لانه خلاف) إلى المتن فى النهاية والمعنى (قوله قبل) وعليه لو اوقع بين اربعاً ثم قال اردت على ثنتين طلقتين طلقتين دون الآخر بين لحق الأولين طلقتان طلقتان عملاً باقراره ولحق الآخرين طلبة طلبة لثلاث يتعطل الطلاق فى بعضهن ولو قال اوقعت بينكن سدس طلبة وربع طلقتو وثلث طلقتو طلقن ثلاثاً لان تغابر الاجزاء عطفها مشعر بقسمة كل جزء بينهما ومثله كارجحه الشيخ رحمه الله تعالى ما لو قال اوقعت بينكن طلبة وطلقة وطلقة نهاية ومعنى قال عرش قوله ولحق الآخرين الخ أى بحسب الظاهر قياساً على ما تقدم فيما لو اراد بينهن بعضهن اه (قول المتن ولو طلقتها) أى إحدى زوجاته (قول المتن اشركتك معها الخ) قال فى شرح الروض اما لو قال اشركتك معها فى الطلاق فتطلق وان لم ينو كذا صرح به أبو الفرج البزاز فى نظيره من الظاهر اه سم وعش (قوله او جعلتلك) إلى قول المتن وكذا فى المغنى وإلى الفرع فى النهاية (قوله فان نوى الطلاق) أى المتجز كإياى (قوله ولو طلق الخ) وان اشركتها مع ثلاث طلقهن هو او غيره واراد ان اشركتها بكل منهن طلقت ثلاثاً وانما مثل إحداهن طلقت طلبة واحدة وكذا ان أطلق نية الطلاق ولم ينو واحدة ولا عدداً لان جعلها كإحداهن اسبق إلى الفهم وظهر من تقدير توزيع كل طلبة ولو اوقع بين ثلاث طلبة ثم اشركت الرابعة معهن وقع على الثلاث طلبة طلبة وعلى الرابعة طلقتان إذ يخصها بالشركة

فان زادت الاجزاء على الطلقة تعدد أيضاً بحسبه وإلا فلا (قوله ويؤيد ذلك الخ) هذا التأييد ممنوع لأن مصر على القول الأول يحمل لأنه مشترك فليس له ظاهر بخلاف المثني كأنما فانه ظاهر فى الحكم على كل من فرديه (قوله فى المتن اشركتك معها الخ) قال فى شرح الروض اما لو قال اشركتك معها فى الطلاق فتطلق وان لم

احتياطاً كما نقله البيضاوى أو عموماً كما نقله الآمدى فعلى الأول لا يقع شئ للشك بخلافه على الثانى لتناول لفظه له (فان قال أردت بينكن بعضهن لم يقبل ظاهر فى الاصح) لانه خلاف ظاهر اللفظ من اقتضاء الشركة اما باطنا فدين وعليكن كذلك لكن جز ماعلى ما فيه ولو اوقع بينهن ثلاثاً ثم قال أردت إيقاع ثنتين على هذه وقسمة الاخرى على الباقيات قبل (ولو طلقها ثم قال لآخرى اشركتك معها أو نت كهى) أو جعلتلك شريكها أو مثلها (فان نوى) الطلاق بقوله ذلك (طلقت وإلا فلا) لانه كناية ولو طلق هو او غيره امرأة ثلاثاً ثم قال لامراته اشركتك معها

فان نوى اصل الطلاق فواحدة ومع (٦٠) العدد فطالقان لانه يخصها واحدة ونصف على المعتمد فان زاد بعد معها في هذا الطلاق

واحدة ثم لاخرى طلقت  
الثانية ثنتين والثالثة  
واحدة نص عليه هذا في  
التجيز فلو علق طلاق  
امرأته بدخول مثلاثم قال  
ذلك لاخرى روجع فان  
قصد أن الاولى لا تطلق حتى  
تدخل الاخرى لم يقبل لانه  
رجوع عن التعليق وهو لا  
يجوز أو تعليق طلاق الثانية  
بدخول الاولى أو بدخولها  
نفسها صح إلحاقا للتعليق  
بالتجيز (وكذا لو قال آخر  
ذلك لامرأته) فان نوى  
طلعت وإلا فلا لانه كناية  
ولو قال أنت طالق عشرة  
فقلت يكفيني ثلاث فقال  
البواقي لضرتك لم يقع على  
الضرة شيء لأن الزيادة على  
الثلاث لغو كما قاله هنا مع  
ان نوى به طلاقها طلعت  
ثلاثا أخذنا بما قدمناه في  
الكناية (فرع) جلس  
نساؤه الاربع صفا فقال  
الوسطى مشكن طالق وقع  
على الثانية أو الثالثة فيعين  
من شاء منهما لان المفهوم  
من الوسطى الاتحاد ومن  
ثم نص في مكاتب عليه أربع  
نجوم فقال سيده ضوعاته  
أوسطها على أن الوارث  
يتخير بين الثاني والثالث  
وزعم أن الوسطى من  
يستوى جانبها فلا وسطى  
هنا ممنوع لان ذاك بالنظر

طلقة ونصف اه معنى (قوله فان نوى أصل الطلاق الخ) أما إذا لم ينو ذلك فيقع واحدة كما جزم به صاحب  
الانوار معنى وشرح الروض وافره سم عبارة عرش قوله فان نوى أصل الطلاق الخ ينبغي ان مثله مالو  
اطلق لانه المحقق وما زاد مشكوك فيه اه (قوله فان زاد الخ) عبارة المعنى ولو طلق إحدى نسائه الثلاث  
ثلاثا ثم قال للثانية اشركتك معها ثم للثالثة اشركتك مع الثانية طلعت الثانية طلقتين لان حصتها من الاولى  
طلقة ونصف والثالثة طلقة لان حصتها من الثانية طلقة اه زاد شرح الروض وافره سم مانصه والظاهر  
أن محله إذا نوى الشركة في عدد الطلاق ويدل له ان كلام المشور للزنى مقيد بذلك حيث قال ثم قال للثانية  
انت شر بكتها في هذا الطلاق فالظاهر من قوله في هذا الطلاق انه اراد العدد بخلاف ما إذا لم يذكر ذلك ولم  
ينوه فالوجه في مسئلتنا إذا لم ينو ذلك وقوع واحدة وبه جزم صاحب الانوار وكلام الاصل يميل اليه اه  
وسياق عن النهاية ما يتعلق بذلك (قوله في هذا الطلاق) مفعول زاد قوله لو واحدة متعلق بزيادة عبارة عرش  
قوله لو واحدة أي لأمراة ثانية بان كان متزوجا ثلاثا فقال للاولى انت طالق ثلاثا ثم قال للثانية اشركتك مع  
فلانة في هذا الطلاق ثم قال للثالثة اشركتك مع الثانية في طلاقها اه (قوله ثم لاخرى) أي قال لاخرى  
اشركتك معها أي مع الثانية وهو واضح وأما إذا قال مشير للاولى ايضا فينبغي ان يقع ثنتان اه سيد عمر  
(قوله طلعت الثانية الخ) أي لانه يخصها بالاشراك نصف الثلاثة فتكمل ثنتين اه عرش (قوله طلعت  
الثانية ثنتين الخ) هذا يحتمل على ما إذا نوى تشريك الثانية معها في العدد وإلا فواحدة فيها ايضا اه نهاية  
قال عرش قوله والاول الخ أي بان قصد التشريك في أصل الطلاق أو اطلق اه اقول وقضية ما مر عن شرح  
الروض وافره سم أنه لا حاجة إلى تلك النية مع ذكر في هذا الطلاق فتى وجد احد الامرين من النية أو  
الذكر يقع ثنتان وان فقد ما معا تقع واحدة (قوله ثم قال ذلك) أي اشركتك معها اه معنى (قوله أو  
تعليق الخ) عطف على قوله ان الاولى الخ (قوله أو بدخولها الخ) أي أو قصد تعليق طلاق الثانية بدخولها  
الخ وان اطلق فالظاهر حمله على هذا الاخير اه معنى (قول المتن وكذا لو قال الخ) أي وكذا لو طلق رجل  
زوجته وقال رجل آخر ذلك لامرأته كقوله اشركتك مع طلقة هذا الرجل أو جعلتك شر بكتها فان نوى  
طلاقها طلعت الخ (تنبيه) ما ذكره المصنف فيما إذا علم طلاق الذي شو ركت فان لم يعلم كما لو قال طلعت  
امرأتى مثل ما طلق زيدوه ولا يدري كم طلق زيدوه نوى عدد طلاق زيدوه تنص كلام الراعي انه لا يقع قال  
الزركشي ومراده العدد لا أصل الطلاق وهو ظاهر اه معنى (قوله فقالت يكفيني ثلاث الخ) بخلاف مالو  
قالت يكفيني واحدة فقال والباقي لضرتك طلعت هي ثلاثا والضرائر ثنتين ثنتين ان نوى شرح مر اه  
سم قال عرش قوله ان نوى فان لم ينو وقوع على كل من الضرائر طلقة لتوزيع الثنتين الباقيتين عليهن وما  
زاد عليهما لغو لما مر من ان الزائد على الثلاث لا يقع ما لم ينو به الايقاع اه (قوله الاتحاد) أي التوحيد

ينوكذا صرح به أبو الفرج البزاز في نظيره من الظهار اه (قوله فان نوى أصل الطلاق الخ) كذا مر  
(قوله فان زاد بعد معها في هذا الطلاق) عبارة شرح الروض قال أي القاضي أبو الطيب ومثله قول المزني في  
المشور ولو طلق إحدى نسائه الثلاث ثلاثا ثم قال للثالثة اشركتك معها ثم قال للثالثة اشركتك مع الثانية طلعت  
الثانية طلقتين لان حصتها من الاولى طلقة ونصف والثانية طلقة لان حصتها من الثانية طلقة على ما يأتي  
ايضا ذلك قريبا ثم لما قال في الروض وان اشركها مع امرأة طلقها ثلاثا فهل تطلق واحدة أو ثلاثا أو ثنتين  
وجوه المذهب ثالثا انتهى قال وترجيحه أي الوجه الثالث من زيادته أخذنا من جزم الجر جاني في تحريره  
ومن كلام القاضي أبي الطيب السابق والظاهر ان كلامهما محله إذا نوى الشركة في عدد الطلاق ويدل له  
ان كلام المشور مقيد بذلك حيث قال ثم قال للثالثة انت شر بكتها في هذا الطلاق وكذا قال في الثالثة لكن  
القاضي اسقطه فالظاهر من قوله في هذا الطلاق انه اراد العدد بخلاف ما إذا لم يذكر ذلك ولم ينوه فالوجه في  
مسئلتنا إذا لم ينو ذلك وقوع واحدة وبه جزم صاحب الانوار وكلام الاصل يميل اليه اه (قوله فقالت  
يكفيني ثلاث الخ) بخلاف ما لو قالت يكفيني واحدة فقال والباقي لضرتك فتطلق هي ثلاثا والضرائر ثنتين

للحقيقة وما هنا المعتبر فيه العرف قال القاضي فان قال من كان منسكناً الوسطى فهي ( ٦١ ) طالق وقع عليهما انتهى وفيه وقفة لان

قوله من وان شملتهما لكن  
قوله فهي يقتضي التوحيد  
فلتسكن كالاولى ولعل ما  
قوله مبنى على الضعيف في  
الاولى انه يقع عليهما او  
متعلقات فللقاضي احتمالان  
لا يقع شيء يقع على واحدة  
ويبينها وهو الاوجه لما  
مر ان الوسطى لا تتناول الا  
واحدة لكنها هنا مهمة  
في الكل اذ كل منهن تسمى  
وسطى فليعين واحدة منهن  
قال فان قال من كان منسكناً  
الوسطى فهي طالق احتمل  
ان يقع على الكل انتهى  
وهو مبنى على ما مر عنه مع  
التوقف فيه

(فصل في الاستثناء)

(يصح الاستثناء لوقوعه  
في القران والسنة وكلام  
العرب وهو الاخراج بنحو  
الا كاستثنى واحط كما مر في  
الاقرار وكذا التعليق  
بالمشينة وغيرها من سائر  
التعلقات كما اشتهر شرعا  
فكل ما ياتي من الشروط  
ماعداد الاستغراق عام في  
النوعين (بشرط اتصاله)  
بالمستثنى منه عرفا بحيث  
يعد كلاما واحدا واحتج له  
الاصوليون باجماع أهل  
اللغة وكانهم لم يعتمدوا  
بخلاف ابن عباس فيه  
اشدوذه بفرض صحته عنه  
(ولا يضر في الاتصال  
(سكتة تنفس وعي)  
ونحوها كعروض سعال  
وانقطاع صوت والسكوت

(قوله قال القاضي الخ) التحقيق ما قاله القاضي كما علمت نعم قد يشكل بالمسئلة السابقة فان المفرد المحلى باللام  
للمعوم لان يقال ان من نص في المعوم بخلاف المحلى باللام فانه محتمل اه سيد عمر (قوله من كان  
منسكناً الخ) كذا في اصله بخطه وتوجيه ذكر الضمير باعتبار لفظ من بقوله فهي يقتضي التوحيد قد يمنع  
الاقتضاء لان من يرعى لفظها في ضميرها ونحوه سم وهذا المنع في غاية الاتجاه بل يصح افراد الضمير مع  
ملاحظة معنى من لان المرجع كل فرد لا مجموع الافراد لا ترى انك تقول اى رجل ياتيني فله درهم ولا تقول  
فلهم درهم فتأمل اه سيد عمر (قوله او متعلقات) عطف على صفا اه سم (قوله وهو الاوجه) اى  
الوقوع على واحدة (قوله قال) اى القاضي (قوله فان قال من كان منسكناً الخ) اى ومن متعلقات (قوله  
على ما مر عنه) اى عن القاضي انفا (قوله مع التوقف) اى لان قوله من وان شملت الكل لكن قوله  
فهى يقتضي التوحيد فليكن كالاولى

(فصل في الاستثناء) (قوله لوقوعه في القران) الى التنبيه في النهاية (قوله وكذا) اى كالاستثناء  
التعليق الخ عبارة النهاية ومثل الاستثناء بل يسمى استثناء شرعيا التعليق بالمشينة الخ وعبارة المغنى ثم  
الاستثناء على ضربين ضرب يرفع العدد لاصل الطلاق كالاستثناء بالا او احدى اخواتها وضرب يرفع  
اصل الطلاق كالتعليق بالمشينة وهذا يسمى استثناء شرعيا لاشتهاره في العرف قال بعض المحققين وسميت  
كلمة المشينة استثناء لصرها الكلام عن الجزم والثبوت حالاً من حيث التعليق بما لا يعلمه الا الله اه (قوله ما  
عدا الاستغراق) اى واما هو فيشترط عدمه في النوع الاول اعنى الاخراج بنحو الا واما النوع الثاني اعنى  
التعليق بالمشينة وغيره فيكون مستغراقا غالبا اه كردى (قوله بخلاف ابن عباس الخ) فانه حكى عنه  
جواز انفصال الاستثناء الى شهر وقيل سنة وقيل ابد (قول المتن سكتة تنفس الخ) اى بالنسبة لحال الشخص  
نفسه لكن ينبغي مالم يطل على خلاف العادة كذا في ما مش المغنى وسيأتى عن شرح الارشاد ما يوافقه (قوله  
ولا ينافيه) اى قولهم والسكوت للتذكر اه ع ش (قوله لانه قد يقصده الخ) لاجابة الى هذا التكلف بل  
قد يقصد معنائهم بنسبى ثم يتذكر سيد عمر وسم (قوله اجمالا الخ) يفيد ان المراد بالاستثناء في قول  
المصنف ويشترط ان ينوب الاستثناء الخ اجماله لا تفصيله (قوله وذلك) الى قوله فان قلت في المغنى (قوله

ثنتين مر) (قوله فهي تقتضي التوحيد) قد يمنع الاقتضاء لان من يرعى لفظها في ضميرها ونحوه  
(قوله او متعلقات) عطف على صفا  
(فصل في الاستثناء) قال في الانوار والاستثناء شروط الى ان قال الخامس ان يسمع غيره والا  
فالتقول قولها في نفيه وحكم بالوقوع اذا حلفت اه ثم قال ولو قال انت طالق ان شاء الله او اذا شاء الله  
او متى شاء الله او ان لم يشاء الله او مالم يشاء الله او الا ان يشاء الله لم يقع الطلاق ولكن بشروط الى ان قال  
الثامن ان يسمعه غيره والا فلا يصدق وحكم بوقوعه اذا حلفت اه ثم قال في بحث التعليق اذ علق بصفة  
لم يقع قبل وجودها سواء كانت بما يتحقق حصولها كجمي الشهر او لا يتحقق كدخول الدار الى ان قال  
وللتعليق شروط الى ان قال الثالث ان ايدكر الشرط بلسانه فان نوى بقلبه لم يقبل في الظاهر وحكم  
بالطلاق ولا يشترط ان يسمعه غيره فلو قال قلت انت طالق انك لبت زيد او انكرت الشرط صدق بيمينه وقد  
مر اه وبقوله فيما تقدم من الاستثناء الا فالقول قولها الخ ومن المشينة والا فلا يصدق الخ مع قوله هنا  
صدق بيمينه يعلم الفرق بين ما هنا والا ولين حيث انكرت المارة ذلك اى من اصله بخلاف ما اذا انكرت له لان  
اصلها بان انكرت سماعها له ووجهه ان مادعاها هناليس رافعا للطلاق بل يخصص له بخلاف الاولين فان  
مادعاها فيها رافع للطلاق من اصله ويحتمل ان يفرق بتأمل بان اصل الطلاق في الاخرة انما علم من اعترافه  
قال مرو لو ادعى الاستثناء فادعت الزوجة عدمه فالقول قولها وانها لم تسمعه فالقول قوله وكذا الشهود  
اه (قوله في النوعين) اى الاستثناء والتعليق بالمشينة الخ (قوله ولا ينافيه) اى السكوت (قوله لانه قد  
يقصده اجمالا الخ) اقول يمكن قصده تفصيلا ثم بنسبى عين ما قصده فيحتاج للتذكر

للتذكر كما قاله في الايمان ولا ينافيه اشتراط قصده قبل الفراغ لانه قد يقصده اجمالا ثم يتذكر العدد الذي يستثنيه

وذلك لان ما ذكر يسير لا بعد فاصلا عما يخالف الكلام الاجنبى وان قل لاماله به تعلق وقد قل اخذا من قولهم لو قال انت طالق ثلاثا يازانية ان شاء الله صح الاستثناء فان قلت (٦٢) صرحوا بان الاتصال هنا يبلغ منه بين ايجاب نحو البيع وقبوله الذى يقرر يقتضى انه مثله

وذلك الخ) تعليل لما فى المتن والشارح معا (قوله لان ما ذكر يسير الخ) قضيته انه لو طال نحو السعال ولو قهر اضر وفي شرح الارشاد للشارح نعم اطلقوا انه لا يضر عرض سعال وينبغى تقييده بالخفيف عرفاه سم على حج اه ع ش (قوله يازانية) انظر وجهه ان هذا به تعلقا لا ان يكون بيان عذره فى تطليقها سم على حج اه ع ش (قوله الذى يقرر) اى من تفصيل ما يضر وما لا يضر فى الاتصال هنا (قول المتن ويشترط ان ينوى الاستثناء) فلا يكتفى بالتلفظ به من غير نية اه معنى (قوله والحق به) اى بالاستثناء وقوله كانت طالق بعد موتى اى اذ انوى ان ياتى بذلك قبل فراغ طالق اه ع ش (قول المتن قبل فراغ المين) هذا ان اخر الاستثناء فان قدمه كانت الا واحدة طالق ثلاثا نواه قبل التلفظ به او يقصد حال الاتيان به آخر اجه مما بعده ليرتبط به اه حلى عبارة سم قوله قبل فراغ المين قال فى الارشاد ان اخره اى الاستثناء عن الصيغة والا قبل التلفظ به فيما يظهر اه والاوجه انه لا يشترط قصد قبل التلفظ به ولو اشترط ان يقصد حال الاتيان به انه استثناء بما ياتى لكان له وجه وجهه اه (قوله فيصح كاشل الخ) كذا فى المغنى (قوله او ان دخلت) عطف على الواحدة (قوله مامر) اى من الخلاف ورجحان الكفاية (قوله فى اقترانها) اى نية الايقاع (قوله فى نية الكناية) متعلق بالمار وقوله هنا متعلق بلم يجر الخ (قوله على مامر) اى من تصحيح المتن له واعتماد الشارح ا كفاءة الاقتران بالبعض مطلقا (قوله ذلك) اى ان دخلت (قوله مامر فى الكناية) اى من الخلاف اه ع ش (قوله لكنه يشك) اى مامر عن الشيخين (قوله ثم) اى فى الكناية وقوله باقتران نيتها اى باقتران نية الكناية وقوله وهنا اى فى الاستثناء (قوله الا بما فرقت به) فديقال عنه مخلص ايضا بما يؤخذ من قوله وانما الحق الخ فليتامل على ان قول المتن قبل فراغ الخ ليس صريحا فى الا كفاءة بالمقارنة بالبعض غاية الامر انه صادق بالمقارنة للبعض والمقارنة للكل فيجوز ان يريد الثانى ويكون التقييد بقيل الفراغ مجرد الاحتراز عما بعد الفراغ لا لقصد الشمول للمقارنة للبعض فقط فنقوله وهنا با كفاءة الخ اى وصرح هنا با كفاءة الخ ممنوع منعلا لشبهة فيلتامل سم على حج اه رشيدى (قوله وانما الحق) اى فى اشتراط مقارنة النية بكل اللفظ (قوله ما ذكر اه) اى عن المتولى واقراء اه ع ش (قوله لان الرفع فيه) اى فيما ذكر اه ع ش (قوله بمجرد النية مثلاً) اى الكناية فيه مناقشة لان الوقوع فى الكناية ليس بمجرد النية ولا لاثرائ الطلاق النفسانى بل بهامع اللفظ بخلاف الرفع فيما ذكر فانه بمجرد النية فليتامل نعم قد يقال ما نحن فيه اولى باعتبار الاقتران بجميع اللفظ من الكناية لانه اذا

قلت ممنوع بل لو سكت ثم عثا يسير اعرفا لم يضر وان زاد على سكتة نحو التنفس بخلافه هنا قلت ويشترط ان ينوى الاستثناء والحق به ما فى معناه كانت طالق بعد موتى وهو معلوم من قولنا وكذا التعليق للى اخره (قبل فراغ المين فى الاصح والله اعلم) لانه رافع لبعض ما سبق فاحتيج قصده للرفع بخلافه بعد فراغ لفظ التين اجماعا على ما حكاه غير واحد لكنه معترض بان فيه وجه ججه جمع وحكاة الروايات عن اصحاب اما اذا اقترنت بكه فلا خلاف فيه او باوله فقط او اخره فقط او اثنايه فقط فيصح كاشم له ذلك كله المتن ويظهر ان ياتى فى الاقتران هنا بان من انت طالق ثلاثا الا واحدة او لم تدخلت مامر فى اقترانها بان من انت بائن فان قلت لم يجر الخلاف المار فى نية الكناية هنا قلت يمكن الفرق بان المستثنى صريح فى الرفع فكفى فيه ادنى اشعار بخلاف الكناية فانها الضعف دلالتها على الوقوع تحتها الى مؤكد أقوى وهو اقتران النية بكل اللفظ على مامر ثم رايت

(قوله لان ما ذكر يسير) قضيته انه لو طال نحو السعال ولو قهر اضر وفي شرح الارشاد للشارح نعم اطلقوا انه لا يضر عرض سعال وينبغى تقييده بالخفيف عرفاه (قوله يازانية) انظر وجهه ان هذا به تعلقا لا ان يكون بيان عذره فى تطليقها سم على حج اه رشيدى (قوله الذى يقرر) اى من تفصيل ما يضر وما لا يضر فى الاتصال هنا (قول المتن ويشترط ان ينوى الاستثناء) فلا يكتفى بالتلفظ به من غير نية اه معنى (قوله والحق به) اى بالاستثناء وقوله كانت طالق بعد موتى اى اذ انوى ان ياتى بذلك قبل فراغ طالق اه ع ش (قول المتن قبل فراغ المين) هذا ان اخر الاستثناء فان قدمه كانت الا واحدة طالق ثلاثا نواه قبل التلفظ به او يقصد حال الاتيان به او يقصد حال الاتيان به آخر اجه مما بعده ليرتبط به اه حلى عبارة سم قوله قبل فراغ المين قال فى الارشاد ان اخره اى الاستثناء عن الصيغة والا قبل التلفظ به فيما يظهر اه والاوجه انه لا يشترط قصد قبل التلفظ به ولو اشترط ان يقصد حال الاتيان به انه استثناء بما ياتى لكان له وجه وجهه اه (قوله فيصح كاشل الخ) كذا فى المغنى (قوله او ان دخلت) عطف على الواحدة (قوله مامر) اى من الخلاف ورجحان الكفاية (قوله فى اقترانها) اى نية الايقاع (قوله فى نية الكناية) متعلق بالمار وقوله هنا متعلق بلم يجر الخ (قوله على مامر) اى من تصحيح المتن له واعتماد الشارح ا كفاءة الاقتران بالبعض مطلقا (قوله ذلك) اى ان دخلت (قوله مامر فى الكناية) اى من الخلاف اه ع ش (قوله لكنه يشك) اى مامر عن الشيخين (قوله ثم) اى فى الكناية وقوله باقتران نيتها اى باقتران نية الكناية وقوله وهنا اى فى الاستثناء (قوله الا بما فرقت به) فديقال عنه مخلص ايضا بما يؤخذ من قوله وانما الحق الخ فليتامل على ان قول المتن قبل فراغ الخ ليس صريحا فى الا كفاءة بالمقارنة للبعض لان النية قبل الفراغ صادقة بالمقارنة للجميع غاية الامر انها تصدق ايضا بالبعض فيجوز ان يريد المقارنة للجميع ويكون التقييد بقيل الفراغ مجرد الاحتراز عما بعد الفراغ لا لقصد الشمول للمقارنة للبعض فقط فنقوله وهنا با كفاءة الخ اى وصرح هنا با كفاءة الخ ممنوع منعلا لشبهة فيه

الشيخين نقلا عن المتولى واقراء فيه من قال انت طالق ونوى ان دخلت انه ان نوى ذلك اثناء الكلمة فوجهان كما فى نية الكناية انتهى وهو يقتضى ان ياتى هنا مامر فى الكناية لكنه يشك على المتن فانه صرح ثم باقتران نيتها بكل اللفظ وهنا با كفاءة مقارئة النية لبعضه ولا مخلص عن ذلك الا بما فرقت به وانما الحق ما ذكر اه بالكناية لان الرفع فيه على القول به بمجرد النية مثلها

اعتبر في النية المشروطة معها انضمام لفظ في النية المجردة من باب أولى فمراده المثل في الجملة الصادق بما هو  
 أولى بالحكم من الممثل به لا الممثل من كل وجه اه سيد عمر (قوله هنا) اي في الاستثناء بنحو الا (قول المتن  
 ويشترط عدم استغراقه الخ) (تنبية) اشعر كلامه بمسحة استثناء الاكثر كقوله انت طالق ثلاثا  
 الاثنتين وهو كذلك ولا يرد على بطلان المستغرق صحة نحو انت طالق ان شاء الله حيث رفعت المشيئة جميع  
 ما وقعها الخالف وهو معنى الاستغراق لان هذا خرج بالنص فيبقى غيره على الاصل ويصح تقديم المستثنى  
 على المستثنى منه كانت الا واحدة طالق ثلاثا نهاية ومعنى (قوله ولو بوجه) ان أراد أى وجه كان فحل  
 تأمل او غير ذلك فليبين ويحتمل ان يكون المراد ان يعرف ان الاستثناء وما الحق به الفصد منه التعليق او  
 التخصيص المطلق لا خصوص معانيه التفصيلية المبينة في الفنون الادبية واكثر العوام يفهمون هذا المجمع  
 فلو فرض ان شخصا فن هذا اللفظ ثم استفسر عن معناه فلم يفصح عنه بوجه لم ترتب عليه حكمه اه سيد عمر  
 (قوله وان يتلفظ به الخ) قال في الانوار الحامس من شروط الاستثناء ان يسمع غيره والافالقول قولها في  
 نفيه وحكم بالوقوع اذا حلفت ولو قال انت طالق ان شاء الله أو لم يشاء الله لم يقع الطلاق ولكن يشترط  
 ثامنها ان يسمعه غيره والا فلا يصدق وحكم بوقوعه اذا حلفت ثم قال وللتعليق شروط ثالثها ان يذكر الشرط  
 بلسانه فان نوى بقلبه لم يقبل في الظاهر وحكم بالطلاق ولا يشترط ان يسمعه غيره فلو قال انت طالق ان  
 كلمت زيد وانكرت الشرط صدق بيمينته وقد مر اه ففرق بين التعليق بغير المشيئة كالدخول وبين  
 الاستثناء والتعليق بالمشيئة عبارة ع ش قال سم على حجج والفرق بين التعليق بالصفة وبينه بالمشيئة  
 وبين الاستثناء ان التعليق بالصفة ليس رافعا للطلاق بل مخصص له بخلاف التعليق بالمشيئة والاستثناء فان  
 ما ادعاه فيهما رافع للطلاق من اصله ثم محل عدم قبول قوله في المشيئة والاستثناء اذا انكرت هما المرأة وحلفت  
 بخلاف ما اذا ادعى سماعها فانكرت فان القول قوله ولعل وجهه ان مجرد انكار السماع لا يستدعي عدم  
 القول من اصله ومثل ما قيل في المرأة ياتي في الشهود انتهى اه (قوله والالم يقبل) ينبغي ان يكون المراد  
 بالنسبة للتعليق عدم القبول ظاهرا في نحو ان دخلت وان شاء زيد لما ياتي ان من ادعى ارادة ذلك دين  
 وذلك لان عدم الاسماع المذكور مع الارادة اذ الغرض وجودها كما يدل عليه قوله ويشترط ايضا الخ  
 لا ينقص عن مجرد الارادة اذ لم يزد عليه اه سم عبارة الرشدي قوله والالم يقبل اي ظاهرا كما هو قضية  
 التعبير لم يقبل اه وعبارة ع ش قوله والالم يقبل اي ظاهرا ويدين ومثله في هذا الشرط اي اسماع  
 الغير التعليق بالمشيئة بخلاف التعليق بصفة اخرى نحو ان دخلت الدار فانه لا يشترط فيه اسماع الغير حتى لو  
 قال قلت ان دخلت فانكرت صدق بيمينته اه وهذه كلها مخالفة لما في المغنى عبارته ويشترط ايضا في  
 التلفظ بالاستثناء اسماع نفسه عند اعتدال سماعه فلا يكتفى ان ينويه بقلبه ولا ان يتلفظ به من غير ان يسمع  
 نفسه فان ذلك لا يؤثر ظاهر اقطاعه لا يدين على المشهور اه (قوله وان لا يجمع مفرق الخ) عبارة المغنى  
 والروض مع شرحه ولا يجمع المعطوف والمعطوف عليه في المستثنى منه لاسقاط الاستغراق ولا في المستثنى  
 لاثباته ولا فيهما لذلك اه (قوله لما تقرر الخ) عبارة الاسنى لان المستثنى اذا لم يجمع مفرقه لم يبلغ الا ما حصل به  
 الاستغراق وهو واحدة اه (قوله ومن ثم) اي من اجل افراد كل بحكمه (قوله وفي طلقين ثنتين)

فلتأمل (قوله والالم يقبل) ينبغي ان يكون المراد بالنسبة للتعليق الذى سوى بينه وبين الاستثناء فيما  
 عد الاستغراق من الشرط عدم القبول ظاهرا في نحو ان دخلت وان شاء زيد لما ياتي ان من ادعى ارادة ذلك  
 دين وذلك لان عدم الاسماع المذكور مع الارادة اذ الغرض وجودها كما يدل عليه قوله ويشترط ايضا ان  
 لا ينقص عن مجرد الارادة اذ لم يزد عليه (قوله في المتن وعدم استغراقه الخ) قال في الروض وقوله مستأنفا انت  
 طالق وطالق وطالق اطلقت كقوله انت طالق ثلاثا الا لطفة قال في شرحه فيقع طائفتان تبع في هذا اصله  
 وهو مبنى على جواز جمع المفرق والاصح خلافه فالاصح يقع ثلاث الغاء للاستثناء لاستغراقه وكذا ان اطلق  
 لذلك ولو قال بدل مستأنفا مؤكدا اسلم من ذلك ثم قال في الروض وقوله اي فيما ذكر الا طائفا كقوله الا

بخلاف ما هنا فتأمل  
 (ويشترط) أيضا أن يعرف  
 معناه ولو بوجه وان يتلفظ  
 به بحيث يسمع نفسه ان  
 اعتدل سماعه ولا عارض  
 والالم يقبل وان لا يجمع  
 مفرق ولا يفرق مجتمع في  
 مستثنى أو مستثنى منه أو  
 فيهما لاجل الاستغراق  
 وعدمه و(عدم استغراقه)  
 فالمستغرق كثلاثا الا ثلاثا  
 باطل اجماعا فيقع الثلاث  
 (ولو قال أنت طالق ثلاثا  
 الاثنتين وواحدة فواحدة)  
 لما تقرر انه لا يجمع مفرق  
 لاجل الاستغراق بل يفرد  
 كل بحكمه كما هو شأن  
 المتعاطفات ومن ثم طلقت  
 غير موطوءة في طالق  
 وطالق واحدة وفي طلقين

ثنتين وإذالم يجمع المفرق كان المعنى الاثنين لا يقعان فتقع واحدة فيصير قوله واحدة مستغرقا فيطّل وتقع واحدة (وقيل ثلاث) بناء على الجمع فيكون مستغرقا فيطّل من أصله (أو) أنت طالق (ثنتين وواحدة لا واحدة ثلاث) لأنه إذالم يجمع لاجل عدم الاستغراق كانت الواحدة مستثناءة من الواحدة وهو مستغرق فيطّل ويقع الثلاث (وقيل ثنتان) بناء على الجمع في المستثنى منه (تنبيه) من المستغرق كل امرأة لى طالق غيرك ولا امرأة له سواها (٦٤) صرح به السبكي وسبقة إليه القفال والقاضي في فتاويه غير المشهورة لكنه أعنى القفال

عطف على قوله في طالق وطالق واحدة وذكره استطرادا (قوله وإذالم يجمع المفرق) أي المستثنى المفرق (قوله فيصير قوله واحدة) أي المعطوف على ثنتين (قوله مستغرقا) أي للواحدة الباقية بعد الاستثناء (قوله فيكون) أي مجموع المستثنى (قوله إذا لم يجمع) أي المستثنى من المفرق (قوله كانت الواحدة الخ) قد يقال قضية قاعدة رجوع المستثنى لجميع ما تقدم من المتعاطفات كرون الواحدة مستثناءة من الثنتين أيضا وقضية ذلك أن الواقع ثنتان لا ثلاث لأن استثناءها من الثنتين صحيح يخرج لواحدة وكذا يقال في نظائر ذلك سم أقول ما قاله متجه معنى لا نقلا نعم لو قال قصدت الاستثناء من المجموع ينبغي أن يقبل اه سيد عمر ويمكن أن يجاب عن اشكال سم بادعاء تخصيص تلك القاعدة باستثناء الصحيح الغير المستغرق (قوله من المستغرق كل امرأة الخ) قال الرشيدى ما نصه النسخ أي نسيخ النهاية هنا مختلفة وفي كلها خلل وحاصل ما قاله السبكي وغيره كما نقله عنه العلامة ابن حجر أنه إن قدم غيرك على طالق لا يقع إلا أن قصد الاستثناء سواء قصد الصفة أو أطلق وإن أخره عنه وقع إلا أن قصد أنه صفة أخرت من تقديم سواء قصد الاستثناء أو أطلق ووجه ظاهر اه ويأتى عن سم ما يوافقه أي الحاصل (قوله ولا امرأة الخ) حال من فاعل قال المحذوف اختصارا (قوله قيده) أي كونه من المستغرق ووقوع الطلاق به بما إذا لم يقبله على سبيل الشرط أي إذا لم يرد أن غيرك صفة أخرت عن تقديم اه ع (قوله حينئذ) أي حين إذا لم يقبله على كذلك (قوله وهو) أي الاستثناء (قوله لا يصح) أي فيقع الطلاق (قوله وقيده) أي عدم الوقوع (قوله بما إذا كانت قرينة) أي على إرادة الصفة (قوله أنه يقع) أي الطلاق (قوله وهو) أي أن غيرك صفة الخ اه سم (قوله أو تقم الخ) عطف على يرد المحذور بلم (قوله ذلك) أي الوقوع عند انتفاء كل من إرادة الصفة وقرينتها (قوله فاقعنا الخ) أي الطلاق (قوله قصد الاستثناء الخ) أي سواء قصد الخ (قوله ولا قرينة) أي للصفة (قوله وقول الاسنوى) أي في الاستدلال على ما ادعاه من عدم الوقوع مطلقا (قوله وما يؤيد الحل الخ) لك أن تعجب من التأييد بما نقله عن الرضى لأن حاصله أن حمل غيرك على الأكثر من حمل الأعلى غير وهذا الادلالة فيه بوجه على أن الاستثناء بغير هو المتبادر وأن الذي يدل على ذلك إثبات أن الاستثناء بغير وحملها على الأكثر من كونها صفة وما ذكر عن الرضى لا يفيد ذلك وأما ما نقله عن الرافعى فالتأييد به قريب ظاهر اه سم (قوله عن الجمهور) يعني عنه قوله الآتى عند الجمهور (قوله وزعم أن الخ) كقوله الآتى وقول الاسنوى أن الخ عطف على جملة وقول الاسنوى الخ (قوله انتهى) أي قول الرافعى (قوله يرد) أي الزعم (قوله بان هذا) أي أنت طالق (قوله مقلنا) أي متناقضا (قوله وإذا كان الخ) أي كل امرأة لى طالق الخ (قوله وقول الاسنوى) أي في تأييد دعواه السابقة (قوله في عبارة) أي الخوارزمى (قوله وهى) أي عبارة الخوارزمى خطب امرأة الخ أي لو خطب رجل امرأة الخ (قوله لأنه الخ)

طالقة اه (قوله كانت الواحدة مستثناءة من الواحدة الخ) قد يقال قضية قاعدة رجوع المستثنى لجميع ما تقدمه من المتعاطفات كرون الواحدة مستثناءة من الثنتين أيضا وقضية ذلك أن الواقع ثنتان لا ثلاث لأن استثناءها من الثنتين صحيح يخرج لواحدة وكذا يقال في نظائر ذلك (قوله وهو) أي أن غيرك صفة مراد القفال الخ (قوله وما يؤيد الحل فيا ذكر على الاستثناء لكونه المتبادر الخ) لك أن تعجب من التأييد في نقله عن

قيده بما إذا لم يقبله على سبيل الشرط لأنه حينئذ استثناء وهو مع الاستغراق لا يصح فكأنه قال أنت طالق إلا أنت ومن ثم قال في الروضة عن القفال لو قال كل امرأة لى طالق الأعمرة وليس له امرأة سواها طلقت وأطلق الاسنوى عدم الوقوع وقيده غيره بما إذا كانت قرينة والذي يتجه ترجيحه أنه يقع ما لم يرد أن غيرك صفة أخرت من تقديم وهو مراد القفال بإرادة الشرط أو تقم قرينة على إرادتها كان خاطبته بتزوجت على فقال كل النسخ بوجه ذلك بأن ظاهر اللفظ الاستثناء فاقعنا به قصد الاستثناء أو أطلق لأنه حيث لا قصد للصفة ولا قرينة لم يعارض ذلك الظاهر شيء وقول الاسنوى الأصل بقاء العصمة يرد بانهم أخذوا بظاهر اللفظ في مسائل كثيرة كما هو واضح من كلامهم ولم يلتفتوا للأصل المذكور مما يؤيد الحل فيما ذكر على الاستثناء لكونه المتبادر

من هذا اللفظ قول الرضى حمل غيرك على الأكثر من العكس وقول الرافعى عن الجمهور في له على درهم غيردائق بالرفع يلزمه خمسة دنانق عند الجمهور لأنه السابق إلى فهم أهل العرف وإن اخطأ في الإعراب انتهى وزعم أن في إرادة الصفة نسخ اللفظ بعد وقوعه كما في أنت طالق غير طالق يرد بان هذا لا انتظام فيه بل يعد كلاما مقلنا عارفا بخلاف كل امرأة لى طالق غيرك وإذا كان منتظما عرفا فالكلام لا يتم إلا بأخذه وقول الاسنوى أن الخوارزمى صرح في صورة التأخير بعدم الوقوع سهو فان الذى في عبارته تقديم سواك على طالق وهى خطب امرأة فامتنعت لأنه متزوج فوضع امراته في المقابر ثم قال كل امرأة لى

سوى التي في المقابر طالق لم يقع عليه طلاق اه وهذه أعني كل امرأة غير طالق لا نزاع في عدم الوقوع فيها أى الا ان ينوى الاستثناء نصب  
اولا وفارق غيرك صفة غيرك استثناء بان الاولى تفيد السكوت عما بعدها كجاء رجل (٦٥) غير زيد فزيد لم يثبت له محبى ولا عدمه

والثانية تفيد لما بعد ما ضد  
ما قبلها ولا فرق في الحالين  
أعني تقديم غير وتأخيرها  
بين الجر وقسيمه لا للحن  
بفرض تأتية هنا لا يؤثر  
ولا بين النحوى وغيره ولا  
بين غير وسوى واذا صرح  
الخوارزمي في سوى مامر  
مع قول جمع انها لا تكون  
صفة فغير المتفق على جواز  
كونها صفة أولى (وهو)  
أى الاستثناء بنحو الا (من  
نفي اثبات وعكسه) أى من  
الاثبات نفي خلافا لابي  
حنيفة فيهما وسياتي في  
الا بلاء قاعدة مهمة في نحو  
لا طوك سنة الامرة ولا  
أشكوه الا من حاكم الشرع  
ولا ايدت الا ليلة حاصلها  
عدم الوقوع فراجع ذلك  
فانه دقيق مهم ومنه ان لم  
يكن في الكيس الا عشرة  
درهم فانت طالق فلم يكن  
فيه شيء فلا تطلق وفي لا  
أفعله الا ان جاء ولد من  
سفرة فانت ولده قبل بحبته  
ثم فعله تردد وسياتي في تلك  
القاعدة ان الثابت بعد  
الاستثناء هو نقيض  
الملفوظ به قبله والذي قبله  
هنا الا متناع مطلقا ونقيضه  
التخير بعد محبى الولد بين  
الفعل وعدمه فاذا اتقى

أى الخطاب والجار متعلق بامتنعت (قوله سوى التي في المقابر) أى هى حية اه رشيدى (قوله وهذه  
اعني كل امرأة غيرك الخ) يتحصل من هذا انه عند الاطلاق يقع عند تأخير غيرك او سواك عن  
طالق ولا يقع عند التقديم اه سم (قوله أى الا ان ينوى الخ) فديقال وإن نوى ذلك لانه مع نيته لم يربط  
الطلاق إلا بما خرجها منه اه سم أى وفاغلا للنهاية عبارته ومن المستغنى عن كل امرأة طالق غيرك ولا  
امراة له سواها كما صرح به السبكي بخلاف ما لو اخر طالق عن غير فلا يقع عند قصد الاستثناء ومثله كل  
امراة سوى التي في المقابر طالق فيفرق بين التقديم والتأخير ولا فرق في الحالين الخ اه قال ع ش قوله  
كل امرأة طالق غيرك قضية ما ذكر عدم القبول فيما لو اخر غير سواء اقامت قرينة على ارادة الصفة ام لا  
وقضية ما ياتي في الطلاق السنوى والبدعى خلافا ثم ساق قول الشارح والذي ينتجه ترجيحه الى وقول الاسوى  
الاصل الخ واهره (قوله أى الاستثناء) الى قوله وفى لا افعله في النهاية (قوله فى نحو لا طوك الخ) أى وترك  
الوطء مطلقا وكذا الباقي سم على حج اه ع ش (قوله لا من حاكم الخ) أى الى حاكم الخ (قوله حاصلها  
عدم الوقوع) أى حاصل القاعدة عدم وقوع الحنث في هذه الصور الثلاث اه كردى (قوله  
الاستثناء من المنع المقدر فكانه قال ا منع نفسى من وطئك سنة إلا مرة فلا ا منع نفسى منها بل اكون  
على الخيار وهكذا يقال فيما بعده اه (قوله ومنه) أى من حاصل القاعدة قاله الكردى ولك ارجاع الضمير  
الى النحو (قوله فلا تطلق) ينبغى مراجعته ذلك فانه مشكل لان المفهوم من هذا التصور تعليق الطلاق  
على انتفاء ما عدا العشرة عن الكيس فاذا لم يكن فيه شيء فقد تحقق هذا الانتفاء فليقع الطلاق فليتامل سم اعلى  
حج اه ع ش ورشيدى اقول وقد يصور بكون هذا الحلف من نحو فقير ضاق خاطره من مئة الزوجة  
عليه بانفاقها له او ليس بينه وبين زوجته موافقة وإنما يمنعه من تطليقها العجز عن مؤنة العدة فالمراد منه  
تعليق الطلاق بوجود ما لا ينقص عن العشرة في الكيس فاذا لم يكن فيه شيء لم يتحقق المعلق عليه الطلاق فلا  
يقع (قوله وفى لا افعله الخ) وقع السؤال كثيرا عن حلف بالطلاق انه لا يكلم فلانا إلا فى شرم تخاصما  
وكلمه فى شرم هل بحث إذا كلمة بعد ذلك فى خير والذي افتى به الوالد رحمه الله تعالى عدم الحنث لا انحلال  
يمينه بكلامه الاول إذ ليس فيها ما يقتضى التكرار فصارك لو قيدها بكلام واحد اه نهية (قوله تردد)  
مبتدأ مؤخر خبره وفى لا افعله الخ (قوله الا متناع مطلقا) أى مات الوالد ام لا (قوله مطلقا) أى عن التقييد  
الآتى فى افتاء بعضهم (قوله وقضيته حنثه الخ) ونظير ذلك ما وقع السؤال عنه شخص حلف لا يسافر إلا مع

الرضى لان حاصله ان حمل غير على الا اكثر من حمل إلا على غير وهذا لا دلالة فيه بوجه على ان الاستثناء  
بغيره المتبادر وإنما الذى يدل على ذلك اثبات ان الاستثناء بغيره وحمله على الا اكثر من كونها صفة وما  
ذكره عن الرضى لا يفيد ذلك وكأنه توهم ان هذا معنى ما ذكر عن الرضى وهو يجب كالا تخفى واما ما نقله عن  
الرافعى فالثابت به قريب ظاهر نعم يمكن ان يثار فيه بانه اعتمد فيه على متفاهم اهل العرف وهذا يناسب  
الاقرار لثبته على العرف بخلاف الطلاق لان المقدم فيه الوضع للغوى لان اريد هذا بان الاقرار قد يعول  
فيه على الوضع للغوى ايضا فليتامل (قوله وهذه أعني كل امرأة غيرك الخ) يتحصل من هذا انه عند الاطلاق  
يقع عند تأخير غيرك او سواك عن طالق ولا يقع عند التقديم (قوله أى الا ان ينوى الخ) قد يقال وإن نوى  
ذلك لانه مع نيته لم يربط الطلاق إلا بما خرجها منه (قوله فى نحو لا طوك سنة الامرة الخ) أى وترك  
الوطء مطلقا وكذا الباقي (قوله فلم يكن فيه شيء فلا تطلق) ينبغى مراجعته ذلك فانه مشكل لان المفهوم من  
هذا التصور تعليق الطلاق على انتفاء ما عدا العشرة عن الكيس فاذا لم يكن فيه شيء فقد تحقق هذا الانتفاء  
فليقع الطلاق فليتامل (قوله وقضيته حنثه) أى بالفعل كما يعلم من قول الشارح قبل ثم فعله (قوله

(٩ - شروانى وابن قاسم - ثامن) بحبته بقى الامتناع على حاله وقضيته حنثه بفعله بعد موته مطلقا واما افتاء  
بعضهم فى هذه بانه ان كان اعلم ولده باليمين ومات قبل تمكينه من المحبى لم يقع والا وقع فبعيد جدا بل لا وجه له كاهو ظاهر بادنى تأمل

( فلو قال ثلاثا الاثنتين الا (٦٦) طلبة فثنتان ) لان المعنى ثلاثا يقعن الاثنتين لايقعان الواحدة تقع (أو) أنت طالق

زيد فثنتان زيدو آخر حلف ان لا يسافر الا في مركب فلان فانكسرت مركبه ولم تعمّر قضيته الحنث اذا سافر بعد موت زيد او في غير المركب المعينة اه عش (قوله لان المعنى) الى قوله كما مر في المعنى والنهاية (قوله لان المعنى الخ) عبارة المعنى لان المستثنى الثاني مستثنى من المستثنى الاول فيكون المستثنى في الحقيقة واحدة اه (قوله خرج عن الاستغراق) اي فلا يلغو (قوله نظرا للقاعدة الخ) وهي قول المصنف وهو من نفي اثبات وعكسه عش وكردى (قوله لان المستغرق الخ) وهو المستثنى الاول (قوله الغاء للمستغرق الخ) أي وارجاعا للاستثناء الثاني الصحيح الى أول الكلام اه معنى (قوله اعتبارا للاستثناء الخ) عبارة المعنى بناء على الاصح من ان الاستثناء ينصرف الى الملفوظ لانه لفظ الخ وقيل ثلاث بناء على مقابل الاصح من ان الاستثناء ينصرف الى المملوك لان الزيادة عليه لغو فلا عبرة بها اه (قوله فيكون مستغرقا) قد يستشكل ما هنا بما مر في كل امر اذ على طالق غيرك ولا امر اذ لا غير هاجث جعلوه مستغرقا ولا يتم الا بالنظر للملوك واما بالنظر للملفوظ فلا استغراق فليتامل اه سيد عمر وقديحاج بان صيغة العموم لا تقتضي التعدد الخارجي بل ولا وجود فرد في الخارج فتصدق مع وجود فرد في الخارج كما في امر (قول المتن الا نصف طلبة) قد يقال ينبغي ان يكون محله ما اذا لم يرد بالنصف الجميع مجازا او الا يقع الاثنتان فليتامل اه سيد عمر وقوله والالا يقع الخ اي ظاهر او باطنا وان لم توجد قرينة صارفة عن الحقيقة كما تقدم عنه عن قريب (قوله او الاقله الخ) اي فالأقل عند الاطلاق محمول على بعض الطلقة قال في شرح الروض بعد نقل كلام الاستقصاء والسابق الى الفهم ان أقله طلبة فتطلق طلتين انتهى اه سم وسيد عمر قال المعنى بعد تعقيب كلام الاستقصاء بمثل كلام شرح الروض وهذا أي وقوع طلتين أوجه اه (قوله على ما في الاستقصاء) اعتمد ما فيه مر اه سم عبارة النهاية كما في الاستقصاء اه (قول المتن ثلاث على الصحيح) وان نوى باقل الطلاق في الاقله طلبة واحدة فثنتان اه عش (قوله او اذا اومتى) الى قوله وفي خبر لابي موسى في النهاية (قوله ان او اذا الخ) ولو قدم التعليق على المعلق به كان كساختاره عنها كان شاء الله انت طالق ولو فتح همزة ان او ابدلها باذا او بما كانت طالق ان شاء الله بفتح همزة او اذ شاء الله او ما شاء الله

في المتن فلو قال ثلاثا الاثنتين الا طلبة فثنتان او ثلاثا) ولو قال انت طالق ثلاثا الاثنتين وقع طلبة كما في الروض وغيره الغاء للاستثناء الثاني لحصول الاستغراق به وبذلك يعلم انه يلغى المستغرق وان كان في الاخذ به تعليل فتأمل وفيه اعنى الروض او ثلاثا الاثنتين الواحدة فطلعتان اه هي مسئلة المتن فلا حاجة لذكرها وهو من طرز ما ذكر وفيه ايضا ولو اتى بثلاث الواحدة الواحدة قيل ثلاث وقيل ثنتان اه قال في شرحه وقياس ما مر في التي قبلها اي قوله وبثلاث الاثنتين الاثنتين طلبة ترجيح هذا اي الثاني وهو ظاهر اه وكان المراد الحل على استثناء الواحدة من الواحدة لا من الباقي بعد الاستثناء الاول كالحل على استثناء الاثنتين من الاثنتين فيما قبلهما ثم قال في الروض فلو قال انت طالق ثنتين الواحدة الواحدة فقيل ثنتان وقيل واحدة اه قال في شرحه وهذا اي الثاني اوجه ان جعل الاستثناء من الاثبات نفي كذا بخطه والصواب نفي بالنصب وبالعكس انما يكون في الاستثناء الصحيح لا في المستغرق اخر الكلام اه فليراجع شرح الروض ثم قال في شرحه قال في الاصل ولو قال ثلاثا الا ثلاثا الاثنتين الواحدة فقيل ثنتان وقيل واحدة وقال الحناطي ويحتمل وقوع الثلاث الى أن قال في شرحه والوجه الثاني اه (فرع) لو قال انت طالق ثلاثا غير واحدة بنصب غير وقع طلعتان او يضمها قال الماوردي والرويان قال اهل العربية يقع ثلاث لانه حينئذ نعت لا استثناء قالوا وليس لا محابنا فيه نص فان كان المطلق من اهل العربية فالجواب ما قالوه او من غيرهم كان على ما قدمناه من اختلاف وجهين لا صحابنا قال الاذرعي وينبغي ان يستفسر العايم ويعمل بتفسيره شرح روض (قوله او الاقله الخ) اي فالأقل عند الاطلاق محمول على بعض الطلقة قال في شرح الروض بعد نقل كلام الاستقصاء والسابق الى الفهم ان أقله طلبة فتطلق طلتين اه (قوله على ما في الاستقصاء) اعتمد ما فيه مر (قوله لان التكميل انما يكون في الايقاع) فان قلت يؤخذ من ذلك انه

( ثلاثا الا ثلاثا الاثنتين فثنتان ) لانه لما عقب المستغرق بغيره خرج عن الاستغراق نظر للقاعدة المذكورة اي ثلاثا تقع الا ثلاثا لا تقع الاثنتين يقعان (وقيل ثلاث) لان المستغرق لغو فيلغو ما بعده (وقيل طلبة) الغاء للمستغرق وحده (أو) أنت طالق (خمسا الا ثلاثا فثنتان) اعتبارا للاستثناء من الملفوظ لانه لفظ فاتبع فيه موجب اللفظ (وقيل ثلاث) اعتبارا له بالملوك فيكون مستغرقا فيبطل (أو) أنت طالق (ثلاثا الا نصف طلبة) أو الاقله ولا نية له على ما في الاستقصاء (ثلاث على

الصحيح) تكميلا للنصف الباقي في المستثنى منه ولم يعكس لان التكميل انما يكون في الايقاع تغليسا للتحريم فان قال لانصفا روجع فان اراد نصف طلبة فكذلك أو نصف الثلاث أو أطلق فثنتان كما مر أول الفصل الذي قبل هذا (ولو قال أنت طالق ان) أو اذا أومتى مثلا (شاء الله) أو أراد أو رضى أو أحب أو اختار أو أنت طالق بمشيتته (أو) قال أنت طالق (ان) أو اذا مثلا لم يشاء الله وقصد



التعليق) بالمشيئة قبل فراغ اليمين ولم يفصل بينها واسمع نفسه كاسم (لم يقع) اما في الاول فللخبر الصحيح من حلف ثم قال ان شاء الله فقد استثنى وهو عام للطلاق وغيره وفي خبر لابي موسى الاصفهانى من اعنى أو طلق واستثنى فله ثنياء (٦٧) وعلمه أحمداً بنا المتكلمون بأنه يقتضى مشيئة

جديدة ومشيته تعالى  
قديمة فهو كالتعليق بمشيئة  
زيد وقد كان شاء في الماضي  
والفقيهان بمشيئته تعالى  
لا تعلم لنا وبه يفرق بين  
صحته هذا دون المستغرق  
لان المستغرق يمنع انتظام  
اللفظ بخلاف هذا و اجاب  
الرافعى عن الاول بانها  
وان كانت قديمة لكنها  
تتعلق بالحداثات وتصير  
الحادث عند حدوثه مراداً  
فان شاء الله تعليق بذلك  
التعلق المتجدد ثم معنى ان  
شاء الله في انت طالق ثلاثاً  
ان شاء الله ان شاء طلاقك  
ثلاثاً لانصراف اللفظ  
لجملة المذكور وفي انت طالق  
ان شاء الله أى طلاقك الذى  
علقته لا مطلقاً حيث لا يرد  
ما لو قال بعد احد هذين  
التعليقين طلقك نظراً الى  
ان قضية ما علل به الفقهاء  
وقوعهما لانه بطلانهما  
علم مشيئته تعالى لطلاقها  
ووجه عدم ايراده انه لم  
يوجد الطلاق المعلق عليه  
واما في الثانى فلاستحالة  
الوقوع بخلاف مشيئة الله  
تعالى وهذا يناسب الاول  
ولان عدم المشيئة غير  
معلوم أيضاً وهذا يناسب  
الثانى لا يقال يلزم من  
عدم الوقوع تحقق  
عدم المشيئة الذى هو

طلعت في الحال طلقة واحدة لان الاولين للتعليل والواحدة هي اليقين في الثالث وسواء في الاول النحوى وغيره معنى ونهاية قال ع ش قوله وسواء في الاول الخ انما قيد بالاول فان توهم عدم الفرق فيه قريب لاتحاد  
حرر في المفتوح والمكسورة فنقص عليه بخلاف الاخيرين فان توهم عدم الفرق فيها بعيد فلم يحتاج للتخصيص  
عليه اه (قوله بالمشيئة) في الاول وبعد ما في الثانى اه معنى (قوله قبل فراغ اليمين) فان قصده بعد الفراغ  
وقع الطلاق اه معنى (قوله كاسم) راجع لقوله قبل فراغ اليمين ولم يفصل الخ ورجعه الكردى الى  
اسماع نفسه فقط (قوله اما في الاول) اى التعليق بالمشيئة (قوله وهو عام الخ) شامل اه ع ش (قوله فله  
ثنياء) كذا ضبطه الشارح في اصله بخطه اه سيد عمر يعنى بضم فسكون ففتح فقصر وفي القاموس الثنياء  
بضم فسكون كل ما استثنيت كالتشوية اه (قوله وعلمه) اى قوله فقد استثنى قاله الكردى ولك لرجاع  
الضمير الى عدم الوقوع في التعليق بمشيئة الله تعالى (قوله بانه) اى التعليق بمشيئته تعالى (قوله فهو) اى  
التعليق بمشيئة الله تعالى (قوله والفقهاء) عطف على قوله المتكلمون (قوله وبه يفرق) اى بكل من  
التعليقين (قوله بين صحته هذا) اى التعليق بمشيئته تعالى (قوله يمنع انتظام اللفظ) عبارة للمعنى والاسنى  
كلام متناقض غير منتظم اه (قوله بخلاف هذا) عبارة للمعنى والاسنى والتعليق بالمشيئة منتظم فانه قد  
يقع به الطلاق اى كما اذا سبق لسانه او قصد التبرك الخ وقد لا يقع كما اذا قصد التعليق اه (قوله عن  
الاول) اى تعليل المتكلمين (قوله اى ان شاء الله الخ) الاولى حذف أى وتأخير معنى الى هنا بأن  
يقول معناه ان شاء الله طلاقك الخ (قوله اى طلاقك الخ) اى ان شاء الله طلاقك الخ وقوله لا مطلقاً  
راجع الى الصورتين قبله اه كردى (قوله التعليقين) اى تعليق الطلاق الثلاث وتعليق اصل الطلاق  
بمشيئته تعالى (قوله طلقك) اى ونوى ثلاثاً في الاولى واطلق في الثانية وقوله نظراً الخ هو علة ليرد  
اه سم (قوله وقوعهما) اى الطلاقين المنجز والمعلق بالمشيئة اه كردى (قوله انه لم يوجد الخ) يؤخذ  
منه انه لو اراد هذا المعنى وقع المعلق عليه وهو واضح اه سيد عمر (قوله المعلق عليه) لعل المعنى على  
مشيئته اه سم (قوله واما في الثانى) اى التعليق بعدم المشيئة عطف على قوله اما في الاول اه كردى  
(قوله يناسب الاول) اى تعليل المتكلمين (قوله ايضاً) اى كالمشيئة (قوله يناسب الثانى) اى تعليل  
الفقهاء (قوله يلزم من عدم الوقوع الخ) أى فلزم من عدم الوقوع وهو محال اه سم (قوله  
الذى الخ) نعت لعدم الخ وقوله اللازم الخ نعت للشرط اه سم (قوله لو وقع) اى الطلاق (قوله لا تنفت  
الصفة) اى المعلق بها وهى عدم المشيئة اه كردى (قوله ينتفى المعلق بها) وهو الطلاق (قوله  
وايضاحه) اى المعارضة بقوله لو وقع لا تنفت الصفة الخ (قوله لا تنفاه المعلق عليه) وهو عدم المشيئة

لو قال واحدة ونصف الا واحدة ونصف وقع طلقة لان النصف يكمل في الايقاع دون الرفع فهو فيه لاغ فكانه  
قال طلقنتين لا طلقة واحدة لو قال طلقنتين ونصف لا طلقنتين ونصف وقع طلقة لما ذكر فكانه قال ثلاثاً لا طلقنتين  
ونظير ذلك ما في الروض مما نصه وهل يقع بثلاث لا طلقنتين ونصف ثلاث او واحدة وجهان قال في شرحه  
اقيسها الثانى اه قلت اخذ ما ذكر بمنوع بناء على انه لا يجمع المفرق لافى المستثنى ولا فى المستثنى منه فان قياس  
ذلك وقوع طلقنتين في الاولى لرجوع الاستثناء فيها للعطوف مع استغراقه وثلاث في الثانية لذلك وهى  
نظير قول المتن السابق او ثنتين وواحدة لا واحدة وثلاث ولا نسلم ان ذلك نظير ما ذكر عن الروض لعدم  
تفريق المستثنى منه فيه وانما هو نظير قول الروض وكذا أى يقع طلقتان بواحدة ونصف الا واحدة اه نعم  
ذكر في شرحه ان ظاهر الروضة في هذه وقوع طلقة ولا يخفى قياسه في الاولى (قوله نظراً) هو علة ليرد  
(قوله المعلق عليه) لعل المعنى على مشيئته (قوله يلزم من عدم الوقوع الخ) اى فلزم من عدم الوقوع  
الوقوع وهو محال (قوله الذى) هو نعت لعدم وقوله اللازم نعت للشرط

الشرط اللازم من تحققه وقوع الطلاق لا نأقول لو وقع لا تنفت الصفة اذا يقع الا بمشيئة الله تعالى وبانتفاءها ينتفى المعلق بها وايضاحه انه لو  
وقع لكان بالمشيئة ولو شاء الله وقوعه لا تنتفى عدم مشيئته فلا يقع لا تنفاه المعلق عليه فلزم من وقوعه عدم وقوعه لما بين الشرط والجزاء من التضاد

وخرج بقصد التعليق ما إذا سبق لسانه أو (٦٨) قصد التبرك أو أن كل شيء بمشيئة الله تعالى أولم يعلم هل قصد التعليق أولا وكذا إن

أطلق خلافا للاسنوي

وكون اللفظ للتعليق لا

يتنافى اشتراط قصده كما أن

الاستثناء للاخراج

واشترط فيه ذلك ولو قال

أنت طالق إن شاء الله وإن

لم يشأ أو شاء أولم يشأ

أو إن شاء أو إن لم يشأ في

كلام واحد طلقت (وكذا

يمنع التعليق بالمشيئة) انعقاد

تعليق) كانت طالق إن

دخلت إن شاء الله لعموم

الخبر السابق كالتمجيز

بل أولى (وعتق) تجيزا

وتعليقا (ويمين) كوالله

لا فعلن كذا إن شاء الله

(ونذر) كعلي كذا إن شاء

الله (وكل تصرف) غير

ما ذكر من كل عقد وحل

وأقرار ونية عبادة (ولو قال

يا طالق إن شاء الله وقع في

الاصح) لأن النداء يقتضي

تحقق الاسم أو الصفة حال

النداء ولا يقال في الحاصل

إن شاء الله بخلاف أنت

كذافانه قد يستعمل للقر

من الشيء كانت وأصل أو

صحيح للمتوقع قرب وصوله

أو شفائه وفي يا طالق أنت

طالق ثلاثا إن شاء الله

و أنت طالق ثلاثا يا طالق

إن شاء الله يرجع الاستثناء

لغير النداء فيقع واحدة قال

القاضي ومحل ذلك كله

فيمن ليس اسمها طالق أو لا

لم يقع شيء أي ما لم يقصد

الطلاق (أو) قال (أنت

(قوله وخرج) إلى قوله خلافا للاسنوي في المعنى وإلى المتن في النهاية (قوله ما إذا سبق الخ) أي فيقع في هذه الصور اه ع ش (قوله أولم يعلم) وفي سم عن الشهاب البرلسي مانصه ينبغي قراءته بفتح الياء اه أقول ويصح الضم أيضا اخذ من قول الشارح الآتي فأت ولم تعلم بمشيئة الخ (قوله أولم يعلم الخ) هذا يقتضي الحكم على المعلق ومثله المستثنى عند الجهل بقصده بالوقوع اه سم (قوله وكذا إن أطلق الخ) قد يقال لو توسط قبل في صورة الإطلاق إن أخر التعليق يقع لأنه أت بصيغة جازمة وشك في رافعها والأصل عدمه وإن قدم لا يقع لأن الظاهر حينئذ إنما هو التعليق وإن لم يرد لم يعد فليتأمل اه سيد عمر أقول ويوجه إطلاقهم بنظير ما قدمه الشارح في التنبيه من أن ظاهر اللفظ الاستثناء الخ (قوله ذلك) أي نية الإخراج اه ع ش (قوله ولو قال أنت طالق الخ) قد يتوقف فيه إذا قصد التعليق بمجموع الأمرين من حيث هو مجموع اه سيد عمر أي لأنه تعليق بمستحيل فلا يقع (قوله في كلام واحد الخ) أي لأنه كأنه قال أنت طالق على أي حالة وجدت اه ع ش وفيه تأكيد لما مر آنفا عن السيد عمر (قوله وكذا يمنع التعليق الخ) أي عند قصد التعليق مغنى وسم (قوله التعليق بالمشيئة) إلى قوله قال القاضي في المغنى لإقوله لعموم الخبر السابق وقوله الاسم وإلى الفصل في النهاية لإقوله فهو كانت طالق إلى قال (قوله ونية عبادة) الظاهر أن الإطلاق يضرنية اه سم (قول المتن ولو قال يا طالق الخ) فرع لو قال حفصة طالق وعمرة طالق إن شاء الله تعالى فالوجه أن يقال أن قصد عود الاستثناء إلى كل من المتعاطفين أو أطلق لم تطلق واحدة منها وإن قصد عوده للثاني فقط طلقت الأولى فقط خلافا لظاهر الروض اه نهاية وجرى المغنى على ظاهر الروض من أن الإطلاق كقصد عوده للثاني فقط فتطلق الأولى فقط (قوله لأن النداء يقتضي تحقق الاسم أو الصفة الخ) لعل أو للتويع في التعبير عبارة المغنى نظرا لصورة النداء المشعر بحصول الطلاق حالته والحاصل لا يعلق بخلاف أنت طالق فانه الخ (قوله ولا يقال) أو أو حالية وقوله في الحاصل أي في الشيء المتحقق اه كردى (قوله بخلاف أنت كذا الخ) عبارة المغنى والاسنى بخلاف أنت طالق فانه كما قال الرافعي قد يستعمل عند القرب منه وتوقع الحصول كما يقال للقريب من الوصول أنت وأصل وللريض المتوقع شفاؤه قريبا أنت صحيح فينتظم الاستثناء في مثله فعلم أي طالق لا يقبل الاستثناء اه (قوله وفي يا طالق أنت طالق الخ) ولو قال أنت طالق واحدة وثلاثا أو اثنتين إن شاء الله فواحدة لا اختصاص التعليق بالمشيئة بالأخيرة أو ثلاثا أو واحدة إن شاء الله فثلاثا أو واحدة ثلاثا أو ثلاثا ثلاثا إن شاء الله لم تطلق لعود المشيئة إلى الجميع لحذف العاطف ولو قال أنت طالق إن لم يشأ زيد ولم توجد مشيئته في الحياة وقع قبيل موته أو جنونه المتصل بالموت فأن مات وشك في مشيئته لم تطلق للشك في الصفة الموجبة للطلاق اه شرح الروض زاد النهاية والمغنى أو أنت طالق إن لم يشأ زيد اليوم ولم يشأ فيه وقع قبيل الغروب إذ اليوم هنا كالعمر فيأمر ولو قال أنت طالق إن شاء زيد فأت أو جن قبل المشيئة لم تطلق وإن خرس فأنشأ طلقت أو علق بمشيئة الملائكة لم تطلق لأن لهم مشيئة ولم يعلم حصولها وكذا إذا علق بمشيئة بهيمة لأنه تعليق بمستحيل اه (قوله ومحل ذلك الخ) أي ما في المتن وما في الشرح (قول المتن أو أنت طالق إلا إن شاء الله) قد يقال إذا أراد إلا أن يشأ طلاقك فما حكمه ثم رأيت المحلى والخطيب قدر إطلاقك هذا والحاصل أن الحكم لا يختلف وإنما المعنى يختلف فإن قدر المفعول طلاقك عار في قوة أنت طالق إن لم يشأ الله وإن قدر عدم طلاقك صار في

(قوله أولم يعلم) كتب شيخنا الشهاب البرلسي بهامش شرح الهجة مانصه ينبغي قراءته بفتح الياء اه (قوله أولم يعلم الخ) هذا يقتضي الحكم على المعلق ومثله المستثنى عند الجهل بقصده بالوقوع (قوله وكذا يمنع التعليق بالمشيئة) أي مع قصد التعليق (قوله ونية عبادة) الظاهر أن الإطلاق يضرنية (قوله وفي يا طالق أنت طالق ثلاثا إن شاء الله) في الروض ولو قال أنت طالق واحدة وثلاثا إن شاء الله طلقت واحدة وفي عكسه ثلاثا أي لا اختصاص المشيئة بالأخير كالاستثناء المستغرق ثم قال واحدة ثلاثا وثلاثا ثلاثا

طالق إلا إن يشأ الله فلا يقع شيء (في الاصح) إذا المعنى إلا إن يشأ عدم تطليقك

قوة

ولا اطلاع لنا على ذلك نظير ما مر وانصر جمع للمقابل بانه الذي عليه الجمهور لأنه واقعه وجعل الخلاص بالمشيئة وهي غير معلومة

قوة أنت طالق إن شاء الله فتأمل اه سيد عمر (قوله) فهو كانت طالق إلا أن يشاء زيد فمات الخ) أي فانه يقع الطلاق هذا صريح هذا الكلام وصرح به القوت فانظر ذلك مع قول الروض وشرحه وكذا الحكم لو قال أنت طالق إلا أن يشاء زيد فتطلق إن لم توجد مشيئته لأن وجدت مشيئته ولا أن مات وشك في مشيئته كما لو قال إلا أن يشاء الله انتهى سم وقوله مع قول الروض وشرحه الخ تقدم عن النهاية والمغنى ما وافقه (قوله) ولم تعلم مشيئته) أي وجودا وعدما (قوله) فان ذكر شيئا اعتمد قوله) انظر ما المراد بالشئ الذي إذا ذكره اعتمد قوله فانه لم يظهر فرق بين توجيهي الاصح ومقابله في أن المعنى إلا أن يشاء عدم طلاقك وغاية الامر ان الاصح يقول لما كان الطلاق معلقا على عدم المشيئة ولا اطلاع لنا عليه منعنا الوقوع للشك فيه ومقابله يقول قوله أنت طالق صريح في الوقوع وقوله إلا أن يشاء رفع له ولم نعلم به فعملنا بالاصل اه ع ش (قوله) الا ان يسبقني الخ) أي إلا ان قدر سبحانه وتعالى على بفعله اه ع ش

(فصل في الشك في الطلاق) وما يتبع ذلك من نحو الاقراع بين الزوج والعبد قال النهاية والمغنى والشك في الطلاق كما سياتي ثلاثة اقسام شك في اصله وشك في عدده وشك في محله كن طلق معينة ثم نسبها اه (قول المتن شك) أي تردد رجحان او غيره اه مغنى (قوله منجز) إلى التنبيه في النهاية وكذا في المغنى إلا قوله فان اراد إلى وفيما إذا شك وقوله لتحل لغيره يقينا والواو في ولتعود في وبالثلاث (قوله) دع ما يريك) بفتح الياء افصح من ضمها اه سيد عمر عبارة البجيرمي قوله دع ما يريك إلى ما لا يريك بفتح الياء فيهما افصح واشهر من ضمها وقوله إلى ما لا يريك متعلق بمحذوف أي وانتقل إلى ما لا يريك اه أي او بقوله يريك على طريق التضمنين (قوله في الأول) أي الشك في أصل الطلاق (قوله يراجع) أي في غير البائن أو يحدد أي في البائن لعدم الوطء او للخلع او لانتقضاء العدة (قوله) والافلينجز طلاقها الخ) ظاهره انه لتحل لغيره لا يقينا بدون طلاق اخر وفيه نظر لانه محكوم بزوجيتها ظاهرا ومشكوك في حلها لغير فليتأمل سم على حج اه رشیدی (قوله وفي الثاني) أي الشك في العدد (قوله فان كان) أي الاكثر (قوله) او قعنه عليها) أي ان كان الطلاق رجعيا كما هو ظاهر اه رشیدی (قوله) الاولی ان يطلق ثلاثا لتحل لغيره الخ) كذا قاله الماوردي قال ابو علي الفارقي هذا الكلام باطل لان حلها لغيره ييقن لا يتوقف على الثلاث إذ لو طلقها

إن شاء الله لم تطلق قال في شرحه لعود المشيئة إلى الجميع لحذف العاطف اه وبحت مر عوده للجميع مع العاطف ايضا على القاعدة المعروفة من العود للجميع وحل ما ذكر الروض وغيره على ما إذا قصد التخصيص بالآخر فليتأمل (قوله) فهو كانت طالق إلا أن يشاء زيد فمات ولم تعلم مشيئته) أي فانه يقع الطلاق هذا صريح هذا الكلام وصرح به في القوت حيث قال كما لو قال أنت طالق إلا أن يشاء زيد ولم تعلم مشيئته فانه يقع الطلاق اه فانظر ذلك مع قول الروض وشرحه وكذا الحكم لو قال أنت طالق إلا أن يشاء زيد فيأتي فيه ما ذكر إن لم يشأ زيد فتطلق إن لم توجد مشيئته لأن وجدت مشيئته ولا أن مات وشك في مشيئته كما لو قال إلا أن يشاء الله ويفارق الحنث في نظيره في الايمان بان الحنث هنا يؤدي إلى رفع النكاح بالشك بخلافه ثم لا يقال والحنث ثم يؤدي إلى رفع برائة الذمة بالشك لانا نقول النكاح جعلي والبرائة شرعية والجعل اقوى من الشرعي كما صرحوا به في الرهن اه

(فصل) (قوله) والافلينجز طلاقها لتحل لغيره يقينا) ظاهره انها لتحل لغيره لا يقينا بدون طلاق آخر وفيه نظر لانها محكوم بزوجيتها ظاهرا ومشكوك في حلها لغير يقينا مفهومه انه لو لم يطلق ثلاثا حلت لغيره لا يقينا وفيه انه ان لم يطلق مطلقا اتجه انها لتحل لغيره مطلقا لانه محكوم بزوجيتها شرعا بدليل جواز معاشرتها والتمتع بها فكيف تحل لغيره وان طلق دون ثلاث حلت لغيره يقينا وقوله ولتعود الخ) مفهومه انه لو لم يطلق ثلاثا لم تعد له بعده يقينا وفيه انه ان لم يطلقها اصلا عادت له يقينا لانها ان كان لم يقع عليه الطلاق فهي باقية على زوجيته وان كان وقع عليه حلت له بعده لان الفرض انها تزوجت وانقضت عدتها ثم عقد عليها ومع ذلك لا خفاء في عودها اليه يقينا وان طلقها دون ثلاث عادت له بعده يقينا سواء كان وقع عليه الطلاق او لانه

فهو كانت طالق إلا أن يشاء زيد فمات ولم تعلم مشيئته قال الأذرعى ومحل الخلاف إذا أطلق فان ذكر شيئا اعتمد قوله وأفتى ابن الصلاح فيمن قال لا أفعل كذا إلا أن يسبقني القضاء أو القدر ثم فعله وقال قصدت إخراج ما قدر منه عن البين لم يحث (فصل) شك في أصل (طلاق) منجز أو معلق هل وقع منه أو لا فلا يقع إجماعا (أو في عدد) بعد تحقق أصل الوقوع (فالأقل) لأنه اليقين (ولا يخفى الورع) في صورتين وهو الأخذ بالأسوأ والخبر الصحيح دع ما يريك إلى ما لا يريك ففي الأول يراجع أو يحدد إن رغب وإلا فلينجز طلاقها لتحل لغيره يقينا وفي الثاني يأخذ بالأكثر فان كان الثلاث لم ينكحها إلا بعد زوج فان أراد عودها له بالثلاث أو قعنه عليها وفيما إذا شك هل طلق ثلاثا أم لم يطلق أصلا الأولى أن يطلق ثلاثا لتحل لغيره يقينا

ولتعود له بعده يقينا وبالثلث (تنبيه) ذكرهم ثلاثا هنا إنما هو ليحصل له مجموع الفوائد الثلاث المذكورة لا لتوقف كل منهن على الثلاث فتامله (ولو قال إن كان ذلك الطائر (٧٠) غرابا فأنت طالق وقال آخر إن لم يكنه) أي هذا الطائر غرابا (فأمر أني طالق وجعل) حاله (لم يحكم

بطلاق أحد) منهما لأن أحدهما لو انفرد بما قاله لم يحكم بطلاقه لجواز أنه غير المعلق عليه فتعلق الآخر لا يغير حكمه (فإن قالوا لم يزل لزوجته طلاق أحدهما) يقينا إذ لا واسطة (ولزمه البحث) عنه أن أمكن عليه لنحو علامة يعرفها فيه (والبيان) للبطلة منهما وعبر غير واحد بقوله والبيان لزوجته أي أن يظهر لها الحال لتعلم المطلقة من غيرها فلا تنافي بين العبارتين ويلزمه أيضا اجتنباهما إلى بيان الحال أما إذا لم يمكنه ذلك فلا يلزمه بحث ولا بيان كما بحثه الأذرع وغيره وكذا أن كان الطلاق رجعيا كما يأتي لأن الرجعية زوجة (تنبيه) يؤخذ من تعبيره بالبيان هنا مع ما يأتي له أن هذا تعيين لا بيان أن محل الفرق بينهما أن جمعا وإلا جاز استعمال كل من اللفظين في كل من المحلين (ولو طلق أحدهما بعينها) كان خاطبها أو نواها عند قوله أحدا كما طالق (ثم جهلها) بنحو نسيان (وقف) وجوبا الأمر من وطء وغيره عنهما (حتى يذكر) المطلقة أي يذكروا لأن

واحدة وانقضت عدتها حلت للغير يقيين وإنما التعليل الصحيح أن يقال أن يطلق ثلاثا حتى لو عاد وتزوجها ملك عليها الثلاث انتهى وللشهاب سم بسط لهذا بحثا من غير اطلاع على كلام الفارقي اه رشیدی (قوله) ولتعود له يقينا يطرقه كلام الفارقي المتقدم كآبائه عليه الأذرع اه رشیدی وفي سم استشكله بمثل ما تقدم أيضا وفي المغني ما وافق الكلام المتقدم من الفارقي وأشار الشارح إلى دفع ذلك الاشكال بقوله تنبيه ذكرهم الخ (قوله هنا) أي في قولهم الأولى أن يطلق ثلاثا الخ (قوله لا لتوقف كل منهن الخ) أي إذا حلل للغير يقينا والعود له بعده يقينا لا لتوقفان على الثلاث كما مر (قول المتن وقال آخر الخ) ولو لحلف كل من شخصين أنه يطحن طحينه مثلا قبل الآخر فالحيلة في عدم حثهما أن يخطئا ويطحنا معا فلا بحث واحد منهما لعدم العلم بسبق طحين أحدهما عرش عن البايلي اه بجري (قوله أن لم يكنه) مثنى المصنف على اختيار شيخه ابن مالك في اتصال الضمير الواقع خبر كان ولكن جمهور النجاة على الانفصال اه معنى (قوله لم يحكم بطلاق أحدهما) ولا يلزمهما البحث عن ذلك اه عرش (قول المتن فإن قالهما رجل الخ) (فرع) حلف وحنث ثم شك هل حلف بالطلاق أو بالله أفق شيخنا الشهاب الرمي بأنه يجتنب زوجته إلى تبين الحال ولا يحكم بطلاقها بالشك انتهى وظاهره وجوب الاجتناب احتياطاً ويؤيده أنه في مسألة المتن وهي ما لو طلق أحدهما ولم يقصد معينة يجب اجتناب كل واحدة منهما ويستفاد من قوله ولا يحكم بطلاقها امتناع تزوجها ولا يعود وجوب الاجتهاد عليه وكذا المبادرة به إن كان الطلاق بائنا كما في المسئلة المذكورة مر اه سم على حج اه عرش (قوله يقينا) إلى التنبيه في النهاية والمغني إلى الاقوله وعبر إلى قوله ويلزمه (قوله إذ لا واسطة) أي بين النفي والاثبات اه معنى (قول المتن ولزمه البحث والبيان) ينبغي على قياس ما يأتي أن يقال وعليه البدار بهما اه سم (قوله عنه) أي عن الطائر (قوله أما إذا لم يمكنه ذلك) أي علم الطائر عبارة النهاية فإن أيسر منه اه (قوله فلا يلزمه بحث ولا بيان) أي ولا يجوز له قربان واحدة منهما اه عرش عبارة السيد عمر وظاهر وجوب الاعتزال اه (قوله وكذا الخ) أي لا يلزمه بحث ولا بيان أن كان الطلاق رجعيا لكن يجب الاعتزال اه نهاية (قوله أن كان الطلاق رجعيا) أي ما بقيت العدة (قوله كما يأتي) أي في شرح وعليه البدار بهما (قوله تنبيه يؤخذ الخ) في هذا التنبيه وقفة لأن المعلوم مما يأتي أن البيان إذا وقع الطلاق على معينة والتعيين إذا وقع الطلاق على مبهم ولا يخفى أن الطلاق هنا يقع على معينة غاية الأمر أنها غير معلومة ابتداء لعدم تعيين الصفة المعلق عليها ابتداء فإذا علمت الصفة تعينت المطلقة فها هنا من باب البيان لا التعيين فليتامل سم على حج اه عرش ورشیدی (قوله مع ما يأتي له) أي في قوله ويلزمه البيان في الحالة الأولى الخ (قوله أن هذا الخ) بيان لما يأتي وهو أن محل الخ نائب فاعل يؤخذ وقوله بينهما أي لفظي البيان والتعيين (قوله كأن خاطبها به) إلى قول المتن ولو قال زينب في النهاية وكذا في المغني الاقوله ولا مجال للاجتهاد هنا وقوله واستشكل إلى أما إذا (قوله الأمر) نائب فاعل وقف (قوله من وطء الخ) بيان للأمر (قوله عنهما) أي الزوجتين والجار متعلق بوقف (قول المتن حتى يذكر) بتشديد الدال المعجمة كما ضبطه بعضهم نهاية ومعنى (قوله ولم يقنع) ببناء المفعول (قول المتن ولو قال لها ولاجنيتها الخ) وجه دخول هذا الذي بعده في الترجمة أن فيها اشكال بالنسبة إليها اه رشیدی (قوله أو أمة الخ) عبارة المغني وأمه مع زوجته وفاسدة النكاح مع صحيحته كالأجنبية مع الزوجة

طلقها وتزوجت وانقضت عدتها وعقد عليها ولا إشكال في عودها يقينا مع ذلك وقد أشار إلى بعض ما ذكرنا في التنبيه المذكور أي بعد فليتامل (قوله في المتن ولزمه البحث والبيان) ينبغي على قياس ما يأتي أن يقال وعليه البدار بهما (قوله تنبيه يؤخذ من تعبيره بالبيان الخ) في هذا التنبيه وقفة لأن المعلوم مما يأتي أن

أحدهما حرمت عليه يقينا ولا مجال للاجتهاد هنا (ولا يطالب ببيان) للبطلة (أن صدقناه في الجهل) به لأن الحق لها فإن كذبناه اه وبادرت واحدة وقالت أنا المطلقة طوبى ليمين جازمة أنه لم يطلقها ولم يقع منه بنحو نسيان وان احتمل فإن نكل حلفت وقضى لها فإن قالت الأخرى ذلك فكذلك (ولو قال لها ولاجنيتها) أو أمة (أحدا كما طالق وقال قصدت الأجنبية) أو أمة (قبل) قوله (في الأصح) يمينه لتردد اللفظ

بينهما فصحت إرادتها واستشكل عاها لوصي يطالب من طوله فانه يعرف له جميع ويرد بانها الى ١- والاول لان ذلك يش لا يزال واما اذا لم تكن له نية ينصرف لزوجه اما اذا لم يقل ذلك فطائرو زوجته نعم ان كانت الاجنبية مطلقا منه او من غير لم ينصرف لزوجه على ما يحتمل الاسنوى لصدق اللفظ عليه ما صدقا واحدا مع اصل بقاء الزوجية وكما لو اعتق عبده (٧١) ثم قال له ولعبدك آخر احدا كما حر لا يعق الآخر واما اذا قال ذلك

لزوجته ورجل او دابة فلا يقبل قوله قصدت أحد هذين لانه ليس محلا للطلاق (ولو قال) ابتداء او بعد سؤال طلاق (زينب طالق) وهو اسم زوجته واسم اجنبية (وقال قصدت الاجنبية فلا) يقبل (على الصحيح) ظاهر ابل يدين لاحتماله وان بعد اذ الاسم العلم الاشتراك ولا تناول فيه وضعا فالطلاق مع ذلك لا يتبادر الا الى الزوجة بخلاف احدا فانه يتناولها وضعا تناول واحد افترت نية الاجنبية حينئذ وهل يأتي بحث الاسنوى هنا فيقبل منه تعيين زينب التي عرف لها طلاق منه او من غيره أو يفرق بأن التبادر هنا لزوجه اقوى فلا يؤثر فيه ذلك كل محتمل وهل ينفع تصديق الزوجة في مسألة الماتن قيل نعم والوجه لا ولو قال زوجتي فاطمة بنت محمد طالق وزوجه زينب بنت محمد طلقت الغاء للخطأ في الاسم لقوله زوجتي الذي هو القوي بعدم الاشتراك فيه ويؤيده مامر من صحة

اه (قوله للصحيح) أي للطليل الصحيح بأن ينزل على الطبل الحلال اه رشیدی (قوله لان ذلك) أي انصراف الطبل للصحيح وقوله هنا اي في مسألة الماتن (قوله) اما اذا لم يقل الى قوله نعم يغني عنه ما قبله (قوله) على ما يحتمل الاسنوى (عبارة النهاية والمغني كما بحثه الخ) (قوله) وكما لو (الخ) عطف على قوله لصدق اللفظ الخ (قوله) لو اعتق عبده (الخ) اي او اعتق غيره عبدا له الخ اه ع (قوله) واما اذا قال ذلك الخ) ولو قال ان فعلت كذا فاحدا كما طالق ثم فعله بعد موت احدهما او بينتهما وقع الطلاق على الباقية خلافا لبعض المتأخرين ولو قال لام زوجته ابنتك طالق ثم قال أردت البنت التي ليست زوجتي صدق ولو قال لسااء العالمين طوالت لم تطلق زوجته لان لم ينو طلاقها اه نهاية زاد المغني ولو قال لعبدي احدا كما حر فمات احدهما تعين العتق في الخي اه (قوله) ورجل) ينبغي ان يكون الخنثى كالرجل لانه ليس محلا للطلاق كذا في هامش المغني (قوله) فلا يقبل قوله الخ) قياس مسألة العصا السابقة عدم القبول هنا لا ظاهرا ولا باطنا سم وعش وقال السيد عمر قول المحشي قياس مسألة العصا الخ هذا جار على طريقة الشارح في مسألة العصا واما على ما نقله فيها عن شيخه الشهاب الرملي أي وعن شرح الروض فقياسه القبول هنا باطنا فكان ينبغي له أن ينبه عليه اه وقوله واما على ما نقله فيها عن شيخه الخ وتقدم هناك عن الرشیدی أنه نقل ايضا عن الجمال الرملي (قوله) احدهذين اي الرجل والدابة (قوله) ابتداء) الى قوله وهل ياتي في النهاية (قوله) واسم اجنبية اي اجنبية لم ينكحها نكاحا فاسدا ولا قبل كافي الروض اه سم وفي النهاية والمغني عقب كلام الروض المذكور ما نصه نعم يظهر ان محله حيث لم يعلم بفساد نكاحها ولا فهي اجنبية فيدين ولا يقبل ظاهرا اه (قوله) ظاهر ابل يدين) وفاقا للنهاية والمغني (قوله) لاحتماله) علة للتدين وقوله اذ الاسم الخ علة لما في الماتن اه رشیدی (قوله مع ذلك) اي مع التصريح باسم زوجته اه مغني (قوله) بخلاف احد) الاولى احدي (قوله) وهل ياتي بحث الاسنوى الخ) اعتمده اي الاتيان بالمغني والنهاية (قوله) فيقبل منه تعيين زينب الخ) قياس بحث الاسنوى انه لا ينصرف لزوجه وان لم يصدر منه تعيين الا ان يفرق سم على حج اه ع (عبارة الرشیدی لا يخفى ان الذي تقدم عن بحث الاسنوى انه ينزل على الاجنبية في حال الاطلاق ولا يحتاج لدعوى ذلك منه كما يصرح به قوله ثم مع بقاء أصل الزوجية وحينئذ فالفرع هنا مخالف لما يقتضيه بحث الاسنوى اه (قوله) التي عرف لها الخ) اي او ماتت اه مغني (قوله) وهل ينفعه) الى قوله ويؤيده في النهاية (قوله) في مسألة الماتن) اي قوله ولو قال زينب طالق وقال قصدت الخ اه ع (قوله) الخ جلة حالة (قوله) زينب بنت محمد) اي او بنت احمد كما يؤخذ من قوله لقوله زوجتي الخ اه ع (قوله) مامر) اي في النكاح (قوله) وليس له الخ) وهذا نظيره الآتي جلة حالة (قوله) فلا ينافيه) اي مامر (قوله) الثانية) اي التي ليست زوجة له (قوله) فانه يقبل) وفاقا للنهاية والمغني كما مر (قوله) نظير مامر الخ) قضيته انه يقبل هنا يمينه ايضا (قوله) لان اللفظ صالح) الى قوله فان قلت في النهاية الا قوله وان نازع فيه

زوجتك بنقي زينب وليست له الابنت اسمها فاطمة لان البنت لا اشتراك فيها بخلاف الاسم فافتاء بعضهم بعدم الوقوع نظر للخطا في الاسم غير صحيح نعم قولهم البنت لا اشتراك فيها مرادهم به البنتية المضافة اليه وليس له الابنت واحدة فلا ينافيه ما لو قال لام زوجته ببتك طالق وقصد بنتها الثانية فانه يقبل أي نظير ما تقرر في احدا كما (ولو قال لزوجه احدا كما طالق وقصد معينة) منها (طلقت) لان اللفظ صالح لكل منهما

(وإلا) يقصد معينة بل أطلق أو قصد مبهمه (٧٢) أو طلاقهما معا كما يأتي وصرح به العبادي وهو مراد الامام بقوله لا يطلقان (فاحداها)

البقيتي وكذا في المغني الا قوله وصرح به العبادي وقوله قال ابن الرفعة وقوله وهو متجه المدرك إلى وعليه لو استمهل (قوله كما يأتي) أي قبيل قول المتن ولو ما تنا (قوله) بقوله لا يطلقان عبارة النهاية والمغني قبيل قول المتن الآتي ولو ما تنا قال أي الامام فان نواهما فالوجه انهما لا تطلقان اه (قول المتن في الحالة الاولى) هي قصد واحدة معينة وقوله في الثانية هي الصور المدرجة في قوله وإلا (قول المتن وتعزلان) بمشاة فوقية بخطه فالضمير لزوجه اه معنى (قوله ان طلبناه الخ) ضعيف اه عش (قوله ان طلبناه) أي البيان أو التعيين أي عند النهاية والشارح وخالفهما المغني ومال إليه سم والسيد عمر كما يأتي (قوله هذا) أي قول المتن ويلزمه البيان الخ (قوله ما بقيت العدة) فان انقضت لزومه في الحال نهاية ومعنى (قوله) اما إذا لم يطالباه) أي ولا احداها اه معنى (قوله لم يطالباه) الظاهر تانيث الفعل كافي النهاية والمغني (قوله) فلا وجه لا يجابه الخ) جزم به المغني (قوله لا يجابه) أي البيان أو التعيين ويحتمل ان الضمير للبدار (قوله) لكن صريح كلامهم خلافه) أي فيجب البيان أو التعيين في البائن حالا وفي الرجعي بعد انقضاء العدة على المعتمد اه عش (قوله ويوجه الخ) هذا التوجيه لا يأتي فيما إذا لم يكن هناك خلوة كأن كانت في غير داره او بلده اه سم عبارة السيد عمر لا يخفى ما في هذا التوجيه فان ما ذكر متفق مع وجوب الانعزال والفرق بينه وبين ما نظره واضح جلي اه (قوله قبل الدخول) الاولى حذفه (قوله) وعليه لو استمهل أي على وجوب البيان أو التعيين فور اوجد الطلب منهما او من احدهما ام لا قال عش قوله وعليه لو استمهل الخ قضيته انه لو استمهل لم يمهل فيما لو طلبناه او احداها وينبغي امهاله ايضا حيث ابدى عذرا اه وفيه تامل (قوله على الوجه) عبارة المغني والاسنى قال الاسنوي وقضية ذلك انه لو استمهل لم يمهل وقال ابن الرفعة يمهل ويمكن حل الاول على ما اذا عين ولم يدع نسيانا لا ذلا وجهه لا مهال حينئذ والثاني على ما اذا اهبهم او عين وادعى انه نسي اه (قوله وان لم يقصر) كان كان جاهلا او ناسيا اه معنى (قوله عن قول شارح)

في المتن وإلا فاحداها) قال في العباب خاتمة من حلف بالطلاق وحث وله زوجات طلق احداهن ثلاثا فليعنيها وليس له ايقاء طلقة فقط على كل واحدة لا قضاء يمنه البيونة الكبرى اه أي وليس له ايضا ايقاء طلقتين على واحدة واخرى على واحدة فلو كانت احدى زوجاته لا يملك عليها إلا واحدة فالوجه جواز تعيينها للطلاق الثلاث فيقع عليها واحدة وتبينها وبلغو الباقي ولو ماتت احداهن او بانت قبل التعيين فالوجه جواز تعيينها للثلاث لان الطلاق يقع من حين اللفظ فيتبين بينوتها قبل الموت والبيونة فلو علق الثلاث لاحدى زوجاته أي كان جاء يد فاحدى زوجاتي طالق ثلاثا بصفة وجدت وفاقا لما استقر عليه رأي شيخنا الشهاب الرملي في فتاويه جواز تعيين المبتة والمبانة ان كان متها او ابانتها بعد وجود الصفة لاقبيلها ولو حلف بطلقتين كان قال على الطلاق طلقتين ما فعل كذا وحث وله زوجات يملك على كل طلقتين فالوجه انه لا يتعين ان يعين احداها بل له توزيع الطلقتين على اثنتين لان يمينه في ذاتها لا تقتضي البيونة الكبرى وان اتفق هنا بحسب الواقع انه لو وقع الطلقتين على واحدة حصلت البيونة الكبرى تامل وتقدم في آخر فصل خطاب الاجنية جواز تعيين احدى الزوجات للحلف قبل الحث وانه يلزم التعيين ويمتنع الرجوع عن المعينة ووقع السؤال عن قال على الطلاق ثلاثا فان فعلت كذا فانت طالق واحدة ففعلت كذا والذي يظهر وقوعه واحدة لانها المعلقة وقوله على الطلاق لتأكيد هذا التعليق ثم رايتم ووافق على وقوع واحدة (فرع) حلف وحث ثم شك هل حلف بالطلاق او بالله افي شيخنا الشهاب الرملي بانه يحتجب زوجاته إلى تبين الحال ولا نحكم بطلاقها بالشك اه وظاهره وجوب الاجتناب احتياطا ويؤيده انه في مسألة المتن وهي ما لو طلق احداها ولم يقصد معينة يجب اجتناب الواحدة منهما بخصوصها مع عدم تعيينها للحث ويستفاد من قوله ولا نحكم بطلاقها امتناع تزوجها ولا يعد وجوب الاجتهاد عليه وكذا المبادرة به ان كان الطلاق باثنا كافي مسألة المتن المذكورة مر وقد يفرق بتحقيق صدق العين بها (قوله ويوجه الخ) هذا التوجيه لا يأتي فيما إذا لم يكن هناك خلوة كان كانت في غير داره او بلده ويمكن ان

يقع عليها الطلاق مع ايهامها (ويلزمه البيان في الحالة الاولى والتعيين في الثانية) لتعلم المطلقة فيرتب عليها أحكام الفراق (ويعزلان عنه الى البيان أو التعيين) لا اختلاط المحرمة بالمباحة (وعليه البدار بهما) أي بالبيان أو التعيين ان طلبناه او احداها لرفع حبسه المفارقة منهما فان اخر بلا عذرا ثم وعززان امتنع وان نازع فيه البقيتي هذا في البائن اما الرجعي فلا يجب فيه بيان ولا تعيين ما بقيت العدة لان الرجعية زوجة اما إذا لم يطالباه قال ابن الرفعة فلا وجه لا يجابه لانه حقهما وحق الله تعالى فيه الانعزال وقد اوجبهناه وهو متجه المدرك لكن صريح كلامهم خلافه ويوجه بان بقاءهما عنده ربما اوقعه في محذور لنشوف نفس كل الى الآخر نظير مامر في الصداق في تعميم المطلقة قبل الدخول وعليه لو استمهل امهل ثلاثة ايام على الوجه (و) عليه (نفقتما) وسائر مؤنهما (في الحال) فلا يؤخر الى التعيين او البيان لحبسهما عنده حبس الزوجات وان لم يقصر في تاخير ذلك وإذا بين او عين لم يسترد منهما شيئا بقولي فلا الى آخره علم الجواب عن قول شارح لم أفهم ما اراد بالحال (ويقع الطلاق) في قوله احدا كما طالق (باللفظ) وهو

جز ما ان عين وعلى الاصح ان لم يعين (وقيل ان لم يعين) لا يقع الا (عند التعيين) ولا الوقوع لاني محل ويرد بمنع هذا التلازم وانما اللازم وقوعه في محل مبهم وهو لا يؤثر لانه ابهام تعلم عاقبته بالتعيين لانه يتبين به ان لفظ الا يقع بحمل عليه من حينه لا ترى انه لا يحتاج وقته للفظ ابقاء جديد وتعتبر العدة من اللفظ ايضا ان قصد معينة والافن التعيين ولا بدع في تاخر حسابها عن وقت الحكم بالطلاق لا ترى انها تجب في النكاح الفاسد بالوطء ولا تحسب الامن التفريق فان قلت ما الفرق بين الوقوع وبينها قلت (٧٣) يفرق بان الوقوع لا ينافي الابهام المطلق

لانه حكم الشرع بخلافها فانها امر حسي وهو لا يمكن وقوعه مع ذلك آلا بهام لان الطلاق قبل التعيين لم يتوجه لو احدة بخصوصها ولا في نفس الامر (والوطء ليس بيانا) للتي قصدها قطعا لان الطلاق لا يقع بالفعل فكذا يانه فان بين الطلاق في الموطوءة حد في البائن وزومه المهر لعذرها بالجهل او في غيرها قبل فان ادعت الموطوءة انه ارادها حلف فان نكل وحلفت طلقا وعليه المهر ولا حد للشبهة (ولا تعيينا) للموطوءة للنكاح لمامر وكما تحصل الرجعة بالوطء ويازومه المهر للموطوءة اذا عينها للطلاق (وقيل تعيين) ونقل عن الاكثرين كوطء المبيعة من الخيار اجازة او فسخ وكوطء احدي امين قال لهما احدا كما حرة وردوه بان ملك النكاح لا يحصل بالفعل فلا يتدارك به تخلاف ملك العين (ولو قال) في الطلاق المعلن كما افاده قوله فييان (مشيرا الى واحدة هذه المطلقة فييان) لها وهذه لزوجته فهو بيان لغيرها لانه اخبار

وهو ابن النقيب اه معنى (قوله جز ما ان عين الخ) عبارة المغنى ويقع الطلاق في المعينة المبينة باللفظ جز ما وفي المبهمة على الاصح لانه جزم به ونجزة فلا يجوز تاخيرها الا ان محله غير معين او غير معين فيؤمر بالتعيين او التعيين اه (قوله لوقع لاني محل) اي والطلاق شيء معين فلا يقع الا في محل معين نهاية ومعنى (قوله يمنع هذا الخ) عبارة النهاية والمعنى بانه ممنوع منهما الى التعيين كما مر فلو لا وقوع الطلاق قبله لم يمنع منهما اه (قوله انه) اي التعيين (قوله ايضا) اي كالطلاق (قوله الامن التفريق) اي من القاضي او باجتنابه عنها بان لم يجتمع معها كان سافر وغاب مدة العدة اه عرش (قوله بين الوقوع) اي وقوع الطلاق وبينها اي العدة (قوله قلت يفرق الخ) اقول قد يفرق بان ذلك هو الاحتياط فيهما كما لا يخفى واما ما فرقه فينبغي التامل فيه اه سم (قوله فانها امر حسي) فيه نظر اه سم (قوله ولا في نفس الامر) عطف على مقدر اي لافي الظاهر ولا في نفس الامر (قوله للتي قصدها) عبارة النهاية والمعنى والوطء لاحداهما ليس بيانا في الحالة الاولى ان المطلقة الاخرى اه (قوله لان الطلاق) الى الماتن في النهاية والمعنى (قوله فان بين الطلاق) تفرع على المتن عبارة المغنى والنهاية في شرح وقبل تعيين والمعتمد الاول وعليه فيطالب بالبيان والتعيين فان بين الخ (قوله حد الخ) اي لا تترافه بوطء اجنبية بلا شبهة معنى ونهاية (قوله في البائن) اي بخلاف الرجعية لاحد بوطئه لها معنى ونهاية اي ويزران علم التحريم ويجب لها المهر عرش (قوله او في غيرها) اي غير الموطوءة (قوله وعليه المهر) اي مهرهما (قوله للشبهة) لان الطلاق ثبت بظاهر البين اه معنى (قول المتن ولا تعينها) اي في الحالة الثانية لغير الموطوءة ونهاية ومعنى اي للطلاق (قوله لسامر) اي في شرح ليس بيانا (قوله ويازومه المهر الخ) عبارة المغنى والنهاية والاسنى واللفظ للاول وله ان يعين للطلاق الموطوءة وعليه مهرها لما مر وقضية كلام الروض واصله انه لاحد عليه وان كان الطلاق بائنا وهو المعتمد وان جزم في الانوار بانه يحد كافي الاول للاختلاف في وقت الطلاق وله ان يعينه لغير الموطوءة اه (قوله اجازة الخ) اي هو اجازة من المشتري او فسخ من البائع (قوله في الطلاق) الى قول المتن ولو ما تنافي في النهاية الا قوله او قال هذه وهذه استمر الابهام (قوله في الطلاق المعلن) عبارة المغنى فيما اذا طلب منه بيان مطلقة معينة نواها اه (قوله المعلن) سيذكر محترزه بقوله واما المبهم الخ (قوله لها وهذه الزوجة) الى قول المتن ولو ما تنافي المغنى الا قوله او هذه مع هذه الى المتن وقوله ويفرق الى وخرج (قوله لعدم احتمال لفظه الخ) ان قيل بل هو محتمل لان احداهما مفرد مضاف فيعم قلت خصوص الصيغة الدال على الفرد دون ما زاد مانع من ذلك اه سم (قوله حتى بين) يعني يعين اه رشيدى وفيه نظر اذ

يروجه بان امساك الاجنبية امساك الزوجات اي امساك مثل امساك الزوجات ممنوع ولا يتبزماسا كعائن امساك الزوجات الا بالبيان او التبيين ولا لافاه امساك الزوجات منسحب عليها (قوله قلت يفرق الخ) اقول قد يفرق بان ذلك هو الاحتياط فيهما كما لا يخفى واما ما فرقه فينبغي التامل فيه (قوله فانها امر حسي) فيه نظر (قوله ويازومه المهر) قال في شرح الروض وقضية كلامه كاصله انه لاحد في الاولى اي وهي مالو عين الطلاق فيمن وطئها وان كان الطلاق بائنا وهو ظاهر للاختلاف في انها طلقت باللفظ او لا لكن جزم في الانوار بانه يحد فيها ايضا والوجه الاول والفرق لا يخرج اه (قوله المعلن) ياتي محترزه (قوله لعدم احتمال لفظه) ان قيل بل هو محتمل لان احدهما مفرد مضاف فيعم قلت خصوص الصيغة الدال على الفرد دون

(١٠ - شروائى وابن قاسم - ثامن) عن ارادته السابقة (او) قال مشير اليهما (اردت هذه وهذه بل هذه) وهذه مع هذه او هذه و اشار لواحدة هذه و اشار للآخرى (حكم بطلاقها) ظاهر لانه اقر بطلاق الاولى ثم بطلاق الثانية فيقبل اقراره لارجوعه بذكر بل تغليظا عليه اما باطنا فالملقة المنوية فان نواهما لم يطلق بل احداهما لان نيتهما باحدا كما لا يعمل به لعدم احتمال لفظه لما نواه فبقى على ابهامه حتى يبين

ويفرق بين هذا وما مر في هذه مع هذه بان ذلك من حيث الظاهر فنامب التغليظ عليه وهذا من حيث الباطن فعلمنا بقضية النية الموافقة للفظ دون المخالفة وخرج بما ذكره ثم هذه (٧٤) أو فمذه فتطلق الاولى فقط لانفصال الثانية عنها وهو مرجح قوي فلم ينظر معه لتضمن كلامه

للاعتراف بهما أو هذه بعده أو هذه قبلها هذه طلقت الثانية فقط أو قال هذه وهذه استمر الابهام وأما المبهمة فالمطلقة هي الاولى مطلقا لانه انشاء اختيار لا اخبار وليس له اختيارا أكثر من واحدة (ولو ماتتا واحداهما قبل بيان وتعيين) والطلاق بأن (بقيت مطالبته) أى المطلق بالبيان أو التعيين فهو مصدر مضاف للفعول ويلزمه ذلك فورا (ليان) حكم (الارث) وإن لم يرث احداهما بتقدير الزوجية لكونها كتابية اتفاقا في البيان ولانه قد ثبت في احداهما يقينا فيوقف من مال كل او الميته نصيب زوج ان توارثا فاذين او عين لم يرث من مطلقة باثنا بل من الاخرى نعم ان نازعه ورثتها ونكل عن اليمين حلفوا ولم يرث (ولو مات) الزوج قبل البيان أو التعيين سواء ا ماتتا قبله ام بعده ام احداهما قبله والاخرى بعده ولم تمت واحدة منهما ام ماتت احداهما دون الاخرى (فالاظهر قبول بيان وارثه) لانه اخبار يمكن وقوف الوارث عليه بتجبر او قرينة

الموضوع للطلاق المعين فحقه التعبير بالبيان (قوله بين هذا) أى قوله أما باطنا فالاطلة المنوية فان نواهما لم تطلقا (قوله بما ذكر) او بالعطف بالواو وبلى وقوله هذه ثم هذه الخ أى العطف بثم والفاء (قوله او هذه بعدها هذه او هذه قبل هذه فالشار الياها الاولى المطلقه ام معنى) (قوله طلقت الثانية) أى المشار اليها ثانيا (قوله وأما المبهمة الخ) قسم قوله في الطلاق المعين ام ع ش (قوله مطلقا) أى سواء عطف بالواو ام بغيرها ام معنى (قول المتن قبل يان) أى للبعينة وتعيين أى للمبهمة (قوله والطلاق بأن) إلى قوله هذا اما مشيا في النهاية وكذا في المغنى إلا قوله وإن لم يرث إلى لانه ثبت (قوله بأن) أى اورجى وقد انقضت العدة كما هو واضح ام سيد عمر (قوله بالبيان) جزما او التعيين على المذهب لبيان حال الارث لانه قد ثبت ارثه ام معنى وهذا احسن من صنع الشارح الا فى انفا (قوله وإن لم يرث احداهما الخ) هذا لا يتناقض إذا ماتت إحداهما التي لا يرثها فقط سم ورشيدى (قوله لكونها كتابية) أى ومع ذلك يطالب بالبيان أو التعيين فان بين أو عين في المسئلة لم يرث من الكتابية أو في الكتابية ورث من المسئلة ام ع ش (قوله ولانه الخ) عطف على قوله اتفاقا الخ ام رشيدى (قوله فيوقف الخ) مستأنف ام رشيدى (قوله نعم إن نازعه) هذا إنما يظهر في البيان ام سم عبارة المغنى والروض مع شرحه ثم إن نوى معينة فين في واحدة فلورثة الاخرى تحليفه انهم يردها بالطلاق فان نكل حلفوا ولم يرث منها كما لا يرث من الاولى إذا كانت ميتة لان اليمين المردودة كالقرار وإن حلف طالبوه بكل المهر إن دخل بها وإلا طالبوه بنصفه في احد وجهين يظهر ترجيحه لانهم يزعمهم المذكور ينكرون استحقاق النصف وإن عين في المبهمة فلا اعتراض لورثة الاخرى عليه لان التعيين إلى اختياره وإن كذبه ورثة المطلقة يعنى الميئة للطلاق فاهم تحليفه انها المطلقة وقد اقره اله بارث لا يدعيه وادعوا عليه مهر الاستقرار بالموت إن لم يدخل بها ام وقولهما وإن حلف إلى قولهما وإن عين الخ في النهاية مثله (قوله ونكل عن اليمين) انهم يردها ام سم (قول المتن فلا يظهر قبول بيان وارثه الخ) فان توقف الوارث في التبيين بان قال لا اعلم ومات الزوج قبل الزوجتين وقف من تركته ميراث زوجة بينهما حتى تصطلحا او تصطلح ورثتهما بعد موتهما وان ماتتا قبله وقف من تركتهما ميراث زوج وإن مات الزوج وقدمات واحدة منهما قبله ثم الاخرى بعده وقف ميراث الزوج من تركتها أى الاولى وقف ميراث الزوجة بينهما من تركته حتى يحصل الاصطلاح ثم إن بين الوارث الطلاق في الميته منهما ولا قبل لاضراره بنفسه لحرمانه من الارث ولشركة الاخرى في ارثه وقبلت شهادته بذلك على باقى الورثة او بينه في المتأخره او كانت ناقية فلورثتهما فى الاولى او لها فى الثانية تحليفه على البت ان مورثه طلقها ولورثة المعينة للتحاك تحليفه على نفي العلم ان مورثه طلقها ولا يقبل شهادته أى وارث الزوج على باقى الورثة أى ورثة الزوجة بطلاق المتأخرة للتمتع بمجره النفع بشهادته ا ه روض مع شرحه ولو شهدا ثنان من ورثة الزوج ان المطلقة فلا تة قبلت شهادتهما مات قبل الزوجتين لان تمام التهمة بخلاف ما لو ماتتا قبله ولو مات بعدهما فبين الوارث واحدة فلورثة الاخرى تحليفه انه لا يعلم ان الزوج طلق مورثهم ام (قوله هذا ما مشيا عليه الخ) اعلم ان المحقق المحلى وصاحبى المغنى والنهاية اقر واما فى المتن وساقوا ما نقله

(لا) قبول (تعيينه) لانه اختيار شهوة فلا دخل للوارث فيه هذا ما مشيا عليه هنا والذي اقتضاه كلامهما فى الروضة الشارح واصلا انه يقوم مقامه فى التعيين أيضا وفصل القفال فقال ان مات قبله ما لم يعين وارثه ولم يبين اذ لا غرض له فى ذلك لان ميراث زوجة من ربع او ثمن يوقف بكل حال فى الصلح خلف زوجة أو أكثر أو بعدهما أو بينهما قبل لانه قد يكون له غرض فى تعيين احداهما للطلاق



وفيا إذا كانت إحداهما كتابية والاخرى والزوج مسلمين وابهت المطلقة ( ٧٥ ) لارث (ولو قال إن كان) ذا الطائر

( غراباً فأمرأتى طالق  
ولاً) يكن غراباً (فعبدى  
حر وجمل) حال الطائر  
وقع أحدهما مبهماً وحينئذ  
( منع منهما ) أى من  
استخدامه والتصرف فيه  
ومن التمتع بها (الى البيان)  
للعلم بزوال ملكه عن  
أحدهما وعليه نفقةهما الى  
البيان ولا يؤجره الحاكم  
وإذا قال حثت في الطلاق  
طلقت ثم إن صدقه فذاك  
ولا يمين عليه وإن كذبه  
وادعى العتق حلف السيد  
فان نكل حلف العبد وحكم  
يعتقه أوفى العتق عتق ثم  
إن صدقته فكما مرو وإن  
كذبت ونكل حلفت وحكم  
بطلاقها (فان مات لم يقبل  
بيان الوارث على المذهب)  
انها المطلقة حتى يسقط  
لإرشها ويرق العبد لأنه  
متمم في ذلك ومن ثم لو  
عكس قبل قطعاً لأضراره  
بنفسه ونزع فيه الأسنوى  
وأطال نقلاً بما يرد  
من حفظ ومعنى بما يرد  
أن لإضراره لنفسه هو  
الغالب فلا نظراً الى تصور  
أنه قد لا يضره وبحث  
البلقينى أخذاً من العلة  
تقيده بما إذا لم يكن  
على الميت دين ولا أقرع  
تظراً لحق العبد في العتق  
والميت في الرق ليوفى منه

الشارح عن مقتضى الروضة وأصلها مساق الأقوال الضعيفة اه سيد عمر (قوله وفي إذا كانت) الى قوله  
خلافا للرافيين في النهاية لا قوله ونزع الى وبحث (قوله وابهت المطلقة) أى ومات قبل التعين اه  
سم (قوله لارث) أى للئاس من تعيين المطلقة إذ الفرض أنه مات والتعين لا يقبل من الوارث اه ع  
عبارة السيد عمر اه لأنه لا يقبل تعيين الوارث فلا تتعين المسئلة للزوجة ولا توارث بين مسلم وكافر ولعل  
هذا على غير ما مر عن الروضة وأصلها كذا قال الفاضل المحشي وما ترجاه متعين ويؤيده ان قول الشارح وفيما  
الح كان متصلاً في أصل الشرح بقوله لأنه اختيار شهوة فلا دخل للوارث ثم الحق بعد ذلك في الها مش قوله  
هذا ما مشيا الخ وهذا الصنيع يؤيد ان قوله وفيما الخ مفرع على المتن نعم كان الا ليق بالشرح ان يذبح على ذلك  
بعد إلحاق ما مر فليتأمل اه أقول وكذا صنيع النهاية صريح في أن ذلك مفرع على المتن (قوله أى من  
استخدامه) الى قوله فان قلت في المعنى لا قوله ولا يؤجره الحاكم قوله ونزع الى وبحث (قوله وعليه  
نفقة الخ) عبارة المعنى وعليه نفقة الزوج وكذا العبد حيث لا كسب له اه (قوله ولا يؤجره الحاكم)  
أى لينفق عليه من أجرته أى ولو اراد التكسب لنفسه فليس عليه منه لان الأصل بقاء الرق حتى ثبت  
ما يزيله فلوا اكتسب باذن من السيد أو بدونه فينبغي أن ينفق عليه من كسبه لأنه اما باق على الرق فكأنه  
للسيد والنفقة واجبة عليه واما عتق فالأصل له ونفقة على نفسه وما زاد على قدر النفقة يوقف الى ان يتبين  
الحال اه ع (قوله ثم ان صدقه) أى العبد (قوله وحكم بعته) أى والطلاق اه معنى عبارة ع  
أى فتطلق المرأة باعتبار فاهو ويعتق العبد بحلقه اه (قوله أوفى المعتق) عطف على قوله في الطلاق (قوله  
وحكم بطلاقها) أى ويعتق العبد ايضاً ع وش ومعنى (قول المتن فان مات) أى قبل بيانه (قوله ويرق  
العبد) عطف على يسقط الخ (قوله لو عكس) أى بان بين الحث في العتق اه ع (قوله لأضراره  
بنفسه) أى بتشريكة المرأة في التركة وأخراجه العبد عنها اه كرى (قوله فيه) أى في قولهم لو عكس  
قبل الخ (قوله نقلاً) تمييز محمول عن المضاف والأصل ونزع في نقله أو مفعول مطلق مجازى والأصل نزاعاً  
نقلها (قوله بما يرد) أى ينقل برده ان من حفظ الخ وهو الوارث فانه مثبت للعتق والمنكر الغير الحافظ ناف  
له والمثبت مقدم على النافي اه كرى (قوله ان من حفظ) أى حجة على من لم يحفظ (قوله ومعنى بما  
الخ) عطف على قوله نقلاً بما الخ (قوله الى تصور انه قد لا يضره) أى ككون الزوجة كتابية والزوج مسلم  
وما يأتى في بحث البلقينى (قوله وبحث البلقينى الخ) معتمد اه ع (قوله اخذاً من العلة) وهى قوله  
لأضراره بنفسه اه سم (قوله تقيده) أى قولهم لو عكس قبل (قوله على الميت دين) شامل لما اذا  
حدث الدين بعد الموت كان حضر بتر اعدوا فاتفق بها شىء بعد الموت وبعد تعيين الوارث اه ع (قوله  
والا أقرع الخ) يتأمل معناه فان الأقرع لا بد منه وان لم يكن عليه دين اللهم الا ان يريد أنه اذا قرعت يرق  
ويوفى منه الدين وعلى هذا فهل تطلق فيه نظر فليحرره اه سم عبارة الرشيدى قضيته ان القرعة تؤثر في  
الرق لكن سياتى قريباً خلافاً اه وقوله لكن سياتى الخ أقول يمكن تخصيصه بغير ما هنا كما مر انفاً عن  
سم ما يشير اليه (قوله لم نظروا هنا الخ) حيث لم يقبلوا بيان الوارث وقوله ولم ينظروا اليها الخ أى حيث  
قبلوا إياناه مع احتمال أن يكون لغرض في تبينه واحدة منهما ككونها كتابية والاخرى مسلمة اه ع  
(قوله في بعض ما شمله قوله الخ) أى كما إذا مات بينهما وبين الوارث الميتة بعده للطلاق اه سم (قوله

مطالبهم بنصيبهم من ذلك واقرب الوجهين المذكورين ثانيهما الزعمهم أنها مطلقة فهم ينكرون استحقاق  
النصف اه (قوله وابهت المطلقة) أى ومات قبل المتعين (قوله لارث) أى لأنه لم يقبل تعيين الوارث  
فلا تتعين المسئلة للزوجة ولا توارث بين مسلم وكافر ولعل هذا على غير ما مر عن الروضة وأصلها (قوله والا  
أقرع الخ) يتأمل معناه فان الأقرع لا بد منه وان لم يكن عليه دين اللهم الا ان يريد أنه اذا قرعت يرق ويوفى  
منه الدين وعلى هذا فهل تطلق فيه نظر فليحرر (قوله ولم ينظروا اليها في بعض الخ) أى كما اذا مات بينهما  
وبين الوارث الميتة بعده للطلاق

دينه فان قلت لم نظروا هنا الى التهمة كما ذكر ولم ينظروا اليها في بعض ما شمله قوله فلا يظهر

قبول بيان وارثه قالت لانها هنا اظهر باعتبار ظهور نفعه في كل من الطرفين المتغايرين وايضا فهنا طريق يمكن التوصل به إلى الحق وهو القرعة  
فنع غير مع التهمة ولا كذلك ثم (بل ٧٦) يقرع بين العبد والمرأة رجاء خروج القرعة للعبد لتأثيرها في العتق وإن لم تؤثر في الطلاق

كما تقبل شهادة رجل  
وامراتين في السرقة للمال  
دون القطع (فان قرع) أي  
خرجت القرعة له (عتق)  
من رأس المال ان علق في  
الصحة والافن التلك اذ  
هو فائدة القرعة وترث  
هي الا اذا صدقت على ان  
الحنت فيها وهي بائن (او  
قرعت لم تطلق) اذ لا مدخل  
للقرعة في الطلاق وانما  
دخلت في العتق للنص  
لكن الورع ان تترك  
الارث (والاصح انه  
لا يرق) بفتح فكسر كما  
يخطه لان القرعة لم تؤثر  
فيما خرجت عليه في غيره  
اولى فيبقى الابهام كما كان  
ولا يتصرف الوارث  
فيه خلافا للرايين قال  
صاحب المعين ومحل الخلاف  
في الظاهر ما في الباطن  
فيملك التصرف فيه قطعا  
وفي غير نصيب الزوجة منه  
امانصيبها فلا يملكه قطعا  
﴿فصل في بيان الطلاق السني  
والبدعي﴾ (الطلاق سني)  
وهو الجائز (وبدعي) وهو  
الحرام فلا واسطة بينهما  
على احد الاصطلاحين  
المشهور خلافا فعليه طلاق  
الحكمين اذ ارباه ومول  
او حاكم عليه بعد مطالبتهما  
به لوجوبه حينئذ ولو في

لأنها) أي التهمة (قوله اظهر باعتبار ظهور نفعه الخ) ولك ان تمنعه بان البعض المذكور كذلك (قوله  
فنع غير) أي غير ذلك الطريق اه رشدي (قوله رجاء خروج القرعة) إلى قوله ولا ينصرف في المغنى الا  
قوله كما يقبل إلى المتن (قوله اذهو) أي العتق (قوله اذ اصدقت على الحنت) عبارة المغنى إذا ادعت ان  
الحنت فيها اه (قوله لكن الورع الخ) يظهر انها اذا ارادت سلوك سبيل الورع فلا بد من صورة تملك  
منها للورثة حتى يصير ملكهم قطعاً وإن اؤمهم قوله ان تترك خلافة ثم قضية هذا الصنيع انها ترث لكن الورع  
تركه عبارة من الروض وإن خرجت لمن يعنى الزوجات استمر الاشكال ووقف ارثهن والاولى لمن تركه  
للورثة انتهى واقره شارحه وهو أي الشارح تابع في ذلك للزركشي فانه تعقب بنحو ذلك تعبير اصل الروضة  
حيث قال وإن خرجت القرعة على المرأة لم تطلق لكن الورع الخ فليراجع ثم رايت في حاشية ابن قاسم على  
شرح المنهج مانصه قوله والورع الخ يوهن لها الان سيلا إلى الميراث وليس مراداً فان الاشكال  
مستمر كما صرح به البرلسي ويمكن ان يقال معنى ترك الميراث ان تعرض عنه وتهب حصتها لبقية الورثة  
ليتمكنوا من اخذ الجميع ولا يوقف لها شيء فليتأمل اه وفي حاشية الزيادي على ذلك مانصه ويمكن حل  
كلام الشارح على صورة خروج القرعة على البدأ انتهى سيد عمر أقول وقد يمنع ما ادعاه من أن قضية  
هذا الصنيع الخ قول الشارح الاتي فيبقى الابهام الخ فتأمل (قوله فيبقى الابهام كما كان) ولا تعاد  
القرعة اه أسنى (قوله ولا يتصرف الوارث فيه) وينبغي عدم وجوب التفقة عليه لاننا لم نتحقق دخوله  
في ملكه وتكون في بيت المال ثم على مياسير المسلمين اه ع ش (قوله فيملك التصرف فيه الخ) الاولى  
فيملك قطعاً التصرف في غير نصيب الزوجة منه اما الخ

﴿فصل في بيان الطلاق السني والبدعي﴾ (قوله وهو الجائز) إلى قوله فعليه في النهاية وإلى قوله بخلاف  
معلق في المغنى الا قوله او حاكم عليه وقوله لكن بحثنا إلى وطلاق متحيرة وقوله بنكاح او شبهة وقوله وإن  
سبقة إلى المتن وقوله وقد علم ذلك وقوله ولخبر ابن عمر إلى ولتضررها وقوله يوجد من البدعة قطعاً (قوله  
فلا واسطة بينهما) أي السني والبدعي اه ع ش (قوله على احد الاصطلاحين الخ) الاولى هذا احد  
الاصطلاحين والمشهور خلافا فعليه الخ عبارة المغنى وفيه اصطلاحان احدهما هو اضبط ينقسم إلى سني  
وبدعي وجرى عليه المصنف حيث قال الطلاق سني وبدعي وثانيهما هو اشهر ينقسم إلى سني وبدعي ولا ولا  
فان طلاق الصغيرة والآيسة والمختلعة والتي استبان حملها منه وغير المدخول بها لاسنة فيها ولا بدعة  
﴿تنبيه﴾ قسم جمع الطلاق إلى واجب كطلاق المولى وطلاق الحكمين في الشقاق اذ ارباه و مندوب  
كطلاق زوجة غير مستقيمة كسيئة الخلق او كانت غير عفيفة ومكروه كستقيمة الحال و اشار الامام إلى  
المباح بطلاق من لا يوهن اها ولا تسمح نفسه بمؤنتها من غير استمتاع بها وحرام كطلاق البدعي كما قال ويحرم  
البدعي اه (قوله فعليه) أي المشهور (قوله طلاق الحكمين الخ) مبتدأ خبره قوله لاسنة فيه الخ (قوله او حاكم  
عليه) أي على المولى اه سم (قوله بانه الخ) الباء سببية اه سم (قوله وطلاق متحيرة) عطف على  
طلاق الحكمين وقوله ومختلعة الخ وقوله معلق الخ وقوله وصغيرة الخ عطف على متحيرة (قوله كما ياتي)  
أي اتفاقيل قول المتن وقيل (قوله منه) لعل الضمير راجع إلى الوطء لا الزوج والاحتجاج إلى عطف  
شبهة على ضمير منه لا على نكاح ولو حذف لفظة منه سلم عن التكلف (قوله بنكاح او شبهة) وسياق حل  
الزنا في الحاشية اه سم (قوله به) أي الطلاق تنازع فيه المصدر ان وقوله كما ياتي أي في شرح ولم يظهر حل

﴿فصل في بيان الطلاق السني والبدعي﴾ (قوله فعليه) أي على المشهور وقوله عليه أي على المولى (قوله  
بانه الملبىء) الباء سببية (قوله بنكاح او شبهة) وسياق حمل الزنا في الحاشية (قوله في المتن

(قول

الحريض لكن بحثنا في المولى بانه الملبىء لها إلى الطلب مع تمكنه من الفينة وطلاق

متحيرة اذ لم يقع في طهر محقق ولا حيض محقق ومختلعة في نحو حيض ومعلق طلاقها بصفة وجدت فيه كما ياتي وصغيرة وآيسة وغير  
موطوءة من ظهر حملها منه بنكاح او شبهة لاسنة فيه ولا بدعة (ويحرم البدعي) لا ضرارها او اضرارها والولد به كما ياتي (وهو ضربان) احدهما

(طلاق) منجز وان سبقه طلاق في طهر قبله (في حيض) او نفاس مسوسة اى موطوءة ولو في الدبر او مستدخلة ماءه المحترم وقد علم ذلك اجماعا وخبر ابن عمر الاتي وانضررهابطول العدة لاذقية دمها لا تحسب منها ومن ثم لا يحرم (٧٧) في حيض حامل عدتها بالوضع وبحث

الاذرعى حله في أمة قال لها

سيدها ان طلقك الزوج

اليوم فانت حرة فسالت

زوجها فيه لاجل العتق

فطلقها لان دوام الرق

اضربها من تطويل العدة

وقد لا يسمح به السيد بعد

او يموت وكلمته معلق

بما يوجد من البدعة قطعا

او يوجد فيه باختياره

بخلاف معلق قبله اوفيه بما

لا يعلم وجوده فيه فوجد

فيه لا باختياره فلا اثم فيه

لكن يترتب عليه حكم البدعي

من نذب الرجعة وغيره

(وقيل ان سألته لم يحرم)

لرضاها بالتطويل والاصح

التحريم لانها قد تساله كاذبة

كما هو شأنه ومن ثم لو

تحققت رغبتها فيه لم يحرم

كما قال (ويجوز خلعها

فيه) اى الحيض بعوض

منها لان بذلها المال يشعر

باضطرارها للفرار حالا

ومن ثم لم يلحق بخلعها خلع

(الاجنبى في الاصح) لان

خلعه لا يقتضى اضطرارها

اليه (ولو قال انت طالق

مع) اوفى او عند مثلا

(آخر حصتك) او قارن

آخر صيغة طلاقه آخره

(فسنى في الاصح) لاستعقابه

الشروع في العدة (او)

(قول المتن طلاق في حيض) قال في شرح الروض ولو في عدة طلاق رجعي وهي تعتد بالافراء انتهى وهو مبنى على الضعيف من استئناف العدة حينئذ نهاية ومعنى وسم (قوله) وإن سبقه الخ) لعله مبنى على انه إذا طلق في العدة استؤنفت اه سم اى وهو ضعيف كما مر آنفا (قوله اى موطوءة) الى المتن في النهاية (قوله او مستدخلة ماءه) هل ولو في الدبر اخذنا ما قبله سم على حج والا قرب نعم ثم رايت في شرح الروض التصريح بعبارته او استدخلت ماءه المحترم ولو في حيض قبله او الدبر اه عش عبارة السيد عمر هل الاستدخال في الدبر كالوطء محل تأمل ثم رأيت قول الشارح الآتى بناء على إمكان العلوق منه انتهى وهو يقتضى ان الاستدخال كالوطء انتهى (قوله) وقد علم ذلك انما قيد بقول المصنف ويحرم الخ والافاسم البدعة موجود ولو مع عدم العلم كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله دمها) اى المطلقة في الحيض وقوله منها اى العدة (قوله عدتها بالوضع) مفهوما انها لو كانت حاملا من شبهة او من وطء زنا حرم وسيأتى حكم ذلك في قوله ومنه ايضا ما لو نكح حاملا من زنا اه عش (قوله وبحث الاذرعى الخ) وهو حسن اه معنى عبارة عش معتمد اه (قوله فيه) أى الطلاق (قوله وكلمته معلق) عبارة النهاية والمعنى واحترزنا بالمنجز عن المعلق بدخول الدار مثلا فلا يكون بدعيًا لكن ينظر لوقت الدخول فان وجد حال الطهر فسنى ولا فبدعى لاثم فيه هنا قال الرافعى ويمكن ان يقال ان وجدت الصفة باختياره اثم بايقاعه في الحيض كانشائه الطلاق فيه قال الاذرعى انه ظاهر لاشك فيه وليس في كلامهم ما يخالفه اه (قوله بخلاف معلق) هذا قد يشمل ما يأتى انفا عن المعنى عن الاذرعى (قول المتن ان سألته) اى الطلاق في الحيض نهاية ومعنى وهل سؤلها لذلك محرم الظاهر لا سيد عمر (قول المتن يحرم) ولو علق الطلاق باختيارها فانت به في حال الحيض باختيارها قال الاذرعى فيمكن ان يقال هو كالوطء لطلقها بسؤلها اى فيحرم وهو ظاهر اه معنى زاد النهاية اى حيث كان يعلم وجود الصفة حال البدعة اه فالعش قوله قال الاذرعى الخ معتمد اه وقال السيد عمر قوله اى حيث كان يعلم الخ هذا القيد لا بد منه ولا فاطلاق التحريم مشكل اه (قوله لرضاها) الى قوله لانها قد تساله في المعنى الى قول المتن فلو وطئ الخ في النهاية الاما سألته عليه (قوله لو تحققت رغبتها الخ) أى كأن دفعت له عوضاً ودلت قرينة قوية على ذلك اه عش (قوله أى الحيض) أى والنفاس اه معنى (قوله) ومن ثم لم يلحق بخلعها خلع اجنبى) ولو اذنت للاجنبي في ان تختلعها يظهر ان يقال ان كان بما لها فاختلاعا والافهوا كاختلاعه معنى ونهاية قال عش قوله ان كان بما اى ان كان الاذن في اختلاعها بما لها وان اختلع بماله لان اذنها على الوجه المذكور محقق لرغبتها اه (قوله لا خلع اجنبى) اى فيحرم لان فيه اعانة على المعصية واضرار بالغير اه سيد عمر (قوله لان خلعه) الى قوله وبحث ان الرفعة في المعنى الا قوله او عند مثلا وقوله بناء على إمكان العلوق منه وقوله لقوله صلى الله عليه وسلم الى لانه قد يشترط (قوله ما ذكر) اى فى او عند اه عش (قول المتن لم يطاها فيه) قد يقال ما فائدة هذا القيد وعبارة اصل الروضة كالمحتاج وعبارة من الروض وان لم يطاها اه سيد عمر ويمكن ان يقال ان فائدته ان لا يتكرر ما هنا مع ما بعده (قوله ان علمه) اى الاستدخال وتقدم عن الرشيدى ان العلم قيد للحرمة لا للتسمية بالبدعى

طلاق رجعي) وهو مبنى على الضعيف من استئناف العدة حينئذ (قوله) وان سبقه طلاق في طهر قبله) لعله مبنى على انه إذا طلق في العدة استؤنفت (قوله او مستدخلة ماءه) هل ولو في الدبر اخذنا ما قبله (قوله بخلاف معلق قبله اوفيه بما لا يعلم الخ) عبارة شرح الروض والطلاق المعلق بصفة صادفت زمن البدعة بدعة لكن لا اثم فيه اوز من السنة سننى فالعبارة بكونه بدعيًا او سنبا بوقت وجود الصفة لا بوقت التعليق اذ لا ضرورة حينئذ ولا ندم قال في الاصل ويمكن ان يقال ان وجدت الصفة باختياره اثم بايقاعه في الحيض اه (قوله) ومن ثم لم يلحق بخلعها خلع اجنبى) نعم ان خالع الاجنبى باذنها بما لكها فخلعها بخلافه بماله ولو باذنها

أنت طالق (مع) ومثلها ما ذكر (آخر طهر) عينه كما دل عليه قوله (لم يطاها فيه فبدعى على المذهب) لانه لا يستعقب العدة (و) ثانيهما (طلاق في طهر وطئ فيه) ولو في الدبر بناء على إمكان العلوق منه وكالوطء استدخال المني المحترم ان عليه نظير ما مر

(من قد تحبل) لعدم صغرها ويأسها (ولم يظهر حمل) لقوله صلى الله عليه وسلم في خبر ابن عمر الآتي قبل أن يجامع ولا نه قد يشتد ندمه إذا ظهر حمل فإن الإنسان قد يسمح بطلاق الحائل الحامل وقد لا يتسرله ردها فيتضرر هو والود من البدعي أيضا طلاق من لها عليه قسم قبل وفاتها أو استرضائها وبحث ابن الرفعة أن (٧٨) سؤلها هنا مبيح ووافقه الأذرعى بل بحث القطع بهو تبعه الزركشي لتضمنه الرضا باسقاط حقها

وليس هنا تطويل عدة ومنه أيضا ما لو نكح حاملا من زنا ووطئها لانها لا تشرع في العدة الا بعد الوضع فيه تطويل عظيم عليها كذا قاله هنا ومحلها فيمن لم تحض حاملا كما هو الغالب اما من تحيض حاملا فتقتضى عدتها بالاقراء كما ذكره في العدد فلا يحرم طلاقها في طهر لم يطأها فيه اذ لا تطويل حينئذ فاندفع ما اطال به في التوشيح من الاعتراض عليهما ثم فرضهم ذلك فيمن نكحها حاملا من زنا قد يؤخذ منه انها لو زنت وهي في نكاحه فحملت جازله طلاقها وان طالت عدتها لعدم صبر النفس على عشرتها حينئذ وهو محتمل بل ظاهر ولو وطئت زوجته بشبهة فحملت حرم طلاقها حاملا مطلقا لتاخر الشروع في العدة وكذا لو لم تحمل وشرعت في عدة الشبهة ثم طلقها وقدمنا عدة الشبهة على الضعيف (فلو وطئ حائضا وطهرت فطلقها) من غير وطئها طاهرا (فبدعي في الاصح) لاحتمال علوقها من ذلك الوطء

(قول المتن من قد تحبل) نائب فاعل ووطئ اه معنى (قوله لعدم صغرها الخ) عبارة المغنى وخرج بمن قد تحبل الصغيرة والآيسة فانها لا سنة ولا بدعة في طلاقهما اه اى على الاصطلاح المشهور (قوله ويأسها) هل العقيم التي تكررت زوجها للرجال ذوى النسل ولم تحبل منهم كآيسة لان حملها متنع عادة ولا لانها في مظنة الحمل ويجوز ان يكون عدم حملها من الازواج السابقين لما منع غير العقم محل تأمل فان قلنا بالاول باق نظيره في الزوج الذي يعلم من نفسه العقم فليراجع اه سيد عمر اقول والثاني هو الظاهر (قوله قبل وفاتها الخ) متعلق بطلاق (قوله وبحث ابن الرفعة) الى قوله وليس هنا تطويل عدة تعقبه النهاية بما نصه لكن كلامهم يخالفه اه وقال ع ش قوله لكن كلامهم الخ معتمد اى فالطريق ان تسقط حقها من القسم اه (قوله ان سؤلها) اى بغير مال اما به فلا اشكال في انه مبيح كما هو ظاهر اه سم (قوله) ومنه ايضا الى قوله فاندفع في المغنى الا قوله لم يطأها فيه (قوله ما لو نكح الخ) اى طلاق من نكح الخ (قوله) لانها لا تشرع في العدة الخ اى كافي شرح الروض وفيه نظر بل ينبغي انه اذا سبق حمل الزنا حيض او نفاس حسب زمن الحمل فراء حيث حاضت بعده فلا وجه لكونه بدعي اه حلي عبارة ع ش بعد اطالته في استكمال تحليل الشارح المذكور وتايد اشكاله بكلام سم في كتاب العدد ثم رايت لبعضهم ان ما هنا مصور بما اذ لم يسبق لها حيض اما من سبق لها حيض فلا يحرم طلاقها لان مدة حملها يصدق عليها انها طهرت تحتوش بدمين فتحسب لها قراء اه (قوله الا بعد الوضع) اى والنفاس اه معنى (قوله) ومحلها اى ما قاله هنا (قوله لم يطأها فيه) يتأمل هذا القيد مع انه لا يمكن حملها من الوطء مع كونها حاملا والطلاق والحالة هذه لا يوجب تطويلا سم على حج وهذا القيد ساقط في بعض نسخ الشارح اه رشيدى وتقدم ان المغنى اسقطه ايضا (قوله عليهما) اى الشيوخين (قوله وهو محتمل الخ) قد يتوقف فيه بانه اضرار منع منه وعدم صبر النفس على العشرة يتدارك باجتنابها من غير طلاق فعله الاوجه الاخذ باطلاقهم اه سيد عمر ولعلمه يطلع على ما ياتي للشارح من غير تفصيل عن النهاية والاسكان يعز به اليه (قوله بل ظاهر) غير ان كلامهم يخالفه اذ المنظور اليه تضررها لا تضرره اه نهاية قال ع ش قوله غير ان كلامهم يخالفه معتمد اه (قوله ولو وطئت) الى قوله وكذا لو لم تحمل في المغنى (قوله مطلقا) اى سواء كانت تحيض ام لا اه ع ش (قوله في العدة) اى عدة الطلاق (قوله من غير وطئها) الى قوله وبما تقر في المغنى والى قول المتن ومن طلق بدعي في النهاية (قوله طاهرا) حال من ضمير وطئها (قوله) بما دفعته الطبيعة اى اولا وهيئته للخروج اه معنى (قوله) وبما تقر اى في المتن والشرح (قوله) الاول اى الانقسام الى سنى وبدعي عبارة النهاية المشهور اه اى الانقسام الى سنى وبدعي ولا ولا ولعل الاول هو الاصول (قوله ان يطلق حاملا) اى وقد نكحها حاملا (قوله لا تحيض) اى في مدة الحمل فقط وقوله او من شبهة اى مطلقا تحيض اولا اه حلي (قوله) او يعلق طلاقها اى الحائل وكذا الضمانر الآتية وقوله مع آخره اى آخر الطهر (قوله قبل آخره) اى آخر نحو الحيض (قوله بمضى بعضه) اى (قوله ان سؤلها) اى بغير مال اما به فلا اشكال في انه مبيح واطلاقهم يخالفه م (قوله) لانها لا تشرع في العدة الا بعد الوضع اى لان الرحم معلوم الشغل فلا معنى للشروع في العدة مع ذلك اذ لا دلالة بمضى الز من مع ذلك على البراءة وانما شرعت فيها مع اذ احضت لمعارضة الحيض الذى من شأنه الدلالة على البراءة للحمل الزنا فلم ينظر اليه مع وجود الحيض فليتأمل (قوله لم يطأها فيه) تأمل هذا القيد مع انه لا يمكن حملها من الوطء مع كونها حاملا والطلاق والحالة هذه لا يوجب تطويلا (قوله) حرم طلاقها حاملا الخ اعتمده م (قوله)

وبقية الحيض بما دفعته الطبيعة وبما تقر علم ان البدعي على الاصطلاح الاول ان يطلق حاملا من زنا لا تحيض او من شبهة او يعلق الطهر طلاقها بمضى بعض نحو حيض أو بآخر طهر أو يطلقها مع آخره أو في نحو حيض قبل آخره أو يطلقها في طهر ووطئها فيه أو يعلق طلاقها بمضى بعضه أو ووطئها في حيض أو نفاس قبله أو في نحو حيض طلق مع آخره أو علق به والسنى طلاق موطوءة ونحوها تعتد باقراء تبثتها عقبه

لحيالها أو حملها من زنا وهي تحيض وطلقها مع آخر نحو حيض أو في طهر قبل آخره أو عان طلاقها بمضى بعضه أو بآخر نحو حيض ولم يطاها في طهر طلقها فيه أو علق طلاقها بمضى بعضه ولا وطنها في نحو حيض قبله ولا في نحو حيض طلق مع آخره أو علق بآخره (ويحل خلعا) نظير ما مر في الحائض وقيل يحرم لأن المنع هنا لرعاية الولد فلم يؤثر فيه الرضا بخلافه ثم ويجاب (٧٩) بأن الحرمة هنا ليست لرعاية الولد وحدها

بل العلة مركبة من ذلك مع ندمه وبأخذه العوض تتأكد داعية الفراق ويبعد احتمال الندم وبه يعلم أنه لا فرق هنا بين خلع الاجنبي وغيره (و) يحل (طلاق من ظهر حملها) لزوال الندم (تنبيه) وقع تردد في طلاق وكيل بدعي لم ينص له عليه والوجه وفاقا لجمع منهم البلقيني وقوعه كما يقع من من موكله (ومن طلق بدعي سن له) ما بقى الحيض الذي طلق فيه أو الطهر الذي طلق فيه والحيض الذي بعده لا فيما بعد ذلك لا تنقلها إلى حالة محل طلاقها فيها (الرجعة) ويكره تركها كما تحب في الروضة ويؤيده ما مر أن الخلاف في الوجوب يقوم مقام النبي عن الترك كفصل الجمعة ومرفى القسم أن من طلق مظلومة فيه لا تلزمه أعادتها للقضاء لها وقد يشملها المتن (ثم إن شاء طلق بعد طهر) الخبر الصحيحين أن ابن عمر رضي الله عنهما طلق امرأته حائضا فقال صلى الله عليه وسلم لعمره فليراجعها ثم ليسكها حتى تطهر ثم

الطهر الذي وطنها فيه وكذا ضمير قوله قبله راجع إلى الطهر لكن بدون قيد وطنها فيه وهذا التكلف أحو لنا إليه القلب الآتي آنفا وقوله أو وطنها الخ عطف على وطنها فيه وقوله أو في نحو حيض الخ لا يظهر عطفه على قوله في طهر وطنها الخ وهو ظاهر ولا على قوله في حيض أو نفاس الخ إذ يصير التقدير حيثنذا أو يطلقها في طهر وطنها في نحو حيض الخ لا يخفى ما فيه وأصل العبارة لشرح المنهج لكن الشارح قلب قوله أو يطاها في طهر طلقها فيه إلى أو يطلقها في طهر وطنها فيه فوقع في ما وقع ولو قال هنا أو يطلقها مع آخر نحو حيض أو يعلق طلاقها به لاسلم عن الاشكال (قوله لحيالها) أي عدم حملها عش (قول المتن ويحل خلعا) أي الموطوءة في الطهر نهاية ومعنى أي والموطوءة في الحيض وقد طهرت (قوله بل العلة مركبة من ذلك الخ) الاخصر الاوضح بل لذلك مع ندمه (قوله مركبة من) الاولى حذفه (قوله وبه يعلم الخ) أي بالجواب المذكور (قوله وقوعه الخ) أي مع الحرمة كما هو ظاهر وهل الحكم كذلك لو نهاه عن المدعي محل تأمل وقد يؤخذ من قوله لم ينص الخ أنه لا يقع وينبغي أن يقطع به لأنه حيثنذا تصرف غير ماذون فيه اه سيد عمر عبارة عش ثم إن علم أي الوكيل كونه بدعيًا ثم وإلا فلاه (قول المتن ومن طلق بدعيًا) أي ولم يستوف عدد الطلاق نهاية ومعنى (قوله ما بقى الحيض) إلى المتن في المعنى وإلى قول المتن ولو قال الحائض في النهاية لا لقوله ومن إلى المتن (قوله ما بقى الحيض الخ) عبارة المغنى ما لم يدخل الطهر الثاني أن طلقها في طهر جامعها فيه أما إذا طلقها في الحيض فإلى آخر الحيضة التي طلقها فيها اه وقوله جامعها فيه أي أو في نحو حيض قبله (قوله لا تنقلها الخ) علة لقوله لا فيما بعده الخ (قول المتن الرجعة) أي أو التجديد أن كان الطلاق بائنا به بجبري عن الشوري عن الامداد (قوله ويكره تركها الخ) وجرى المعنى والأسنى على عدم الكراهة (قوله ويؤيده) أي ما تحته الروضة من الكراهة وقوله أن الخلاف الخ أي حيث كان قويا اه عش (قوله لا يلزمه أعادتها الخ) عبارة المغنى وظاهر كلامهم أنه يستحب لأن الرجعة في معنى النكاح وهو لا يجب اه (قوله الخبر الصحيحين) دليل لسن الرجعة (قوله والحق به) أي بالطلاق في الحيض الذي في الحديث وقوله الطلاق في الطهر أي الذي وطئ فيه اه عش أي أو في حيض قبله (قوله ولم يجب الرجعة) أي خلافا لما لك رضى الله تعالى عنه اه معنى (قوله لأن الامر بالامر بالشئ ليس أمرا الخ) لقوله صلى الله عليه وسلم مروهم بالصلاة لسبع سنين اه معنى (قوله لسكونك والده) أي فيكون الوجوب لاجل امر الوالد اه معنى (قوله ارتفع الاثم) كذا في المغنى (قوله المتعلق بحقتها) أي أما المتعلق بحقة تعالى فعلم أنه لا يرتفع الا بالتوبة رشدي وعش (قوله من اصله) فيه نظرا اه سم (قوله وبه فارق دفن البصاق الخ) وقد يقال دفن البصاق واجب على التخيير بينه وبين الازالة فاذا تقرر وجوب احدهما وقد افاد أن الحاصل بالرجعة ابلغ من الحاصل باحدهما فهي اولى

وبه يعلم أنه لا فرق هنا الخ لا يقال فيه نظر لأن اخذ العوض وإن بعد احتمال الندم أو دفعه لم يدفع احتمال تضرر الولد مع أنه جزء العلة كما صرح به قوله في الجواب بل العلة مركبة الخ لأن كونه جزء العلة لا يمنع التسوية بين خلع الاجنبي وغيره لا تنفاه جزئها الاضر لا يقال لو نظرنا لتضرر الولد حرم خلعا ايضا لا نأقول دفع ضررها مقدم على دفع ضرر الولد لأنه إنما نظر اليه تبعًا ولا نه غير حاصل في الحال وقد لا يحصل بخلاف ضررها (قوله ويكره تركها كافي الروضة) وفيه نظر وينبغي كراهته لصحة الخبر فيها ولدفع الايذاء وكان المصنف يعني صاحب الروض تركه لأن الامام قد صرح فيما قاله باجماع اصحابنا والاستناد إلى الخبر وردبانه لا نهى فيه اه (قوله لأن الرجعة قاطعة للضرر من اصله) فيه نظر

تحيض ثم تطهر فإن شاء أمسكها وإن شاء طلقها قبل أن يجامع فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء والحق به الطلاق في الطهر ولم تجب الرجعة لأن الامر بالامر بالشئ ليس أمرا بذلك الشئ وليس في فليراجعها أمر لابن عمر لأنه لا نه تبرع على أمر عمر فالمعنى فليراجعها لاجل امرك لسكونك والده واستفادة النكاح منه حيثنذا إنما هي من القرينة وإذا راجع ارتفع الاثم المتعلق بحقتها لأن الرجعة قاطعة للضرر من أصله فكانت بمنزلة التوبة ترفع أصل المعصية وبه فارق دفن البصاق في المسجد فانه قاطع لدوام ضرره لا لاصله

لان تلويث المسجد به قد حصل وبهذا الذي ذكرته يندفع ما قيل رفع الرجعة للتحريم كالتوبة يدل على وجوبها اذ كون الشيء بمنزلة الواجب في خصوصية من خصوصياته لا يقتضي (٨٠) وجوبه وقضية المتن حصول المقصود بطلاقها عقب الحيض الذي طلقها فيه قبل ان يطأها

بالوجوب فاموقع قوله وبهذا الذي ذكرته الخ نعم قد يقال الوجوب في مسئلة البصاق مأخوذ من النص عليه اه سيد عمر (قوله لان تلويث المسجد به قد حصل) فيه ان المرأة قد تضررت ولا بد اه سم (قوله يندفع ما قيل الخ) الا ندفاع بما سيد كرهه لا بما ذكره فليتأمل اه سيد عمر عبارة سم يتأمل اندفاعه بما ذكره فانه غير ظاهر الا ان يريد انه فهم ما ذكره ان دفع التحريم لم ينحصر اى في الرجعة لحصوله بالتوبة الا ان هذا يقتضي وجوب احد الامرين اه (قوله اذ كون الشيء بمنزلة الواجب الخ) فيه ما يه لان مسئلة الرجعة بتسليم عدم النص مقيسة بقياس الاولى كما علم مما تقرر اه سيد عمر (قوله قبل ان يطأها) متعلق بطلاقها (نوله ليتمكن من التمتع الخ) هو وجه امره صلى الله تعالى عليه وسلم بما ذكره وكان ينبغي تاخير عن قوله الاتي والثاني لبيان حصول كاله اه رشيدى (قوله والخبر) اى وقضية الخبر (قوله كما ينهى الخ) اى المحلل (قوله ولا تانف) اى بين قضيتي المتن والخبر (قوله لان الاول لبيان الخ) قد يقال الاول لاستحباب فيه بالكلية فان الاستحباب حصل بالرجعة ثم هو مخير بين ان يفارق في الطهر وبين ان يمسك فالفرق فيه ليس مندوباً نعم اذ اراد الفرقا فالسنة ان يؤخره الى الطهر الثاني فالاولى حينئذ ان يقول لان الاول لبيان الجواز والثاني لبيان الاستحباب نعم لو قال الشارح لان الاول لبيان حصول المفسود من استحباب الرجعة والثاني لبيان حصول كاله اه سيد عمر (قوله بمسوسة) اى موطوءة الى قول المتن ولو قال انت طالق في النهاية الا قوله وللحرج الى المتن وقوله لو من ثم وقع الى المتن (قوله او نفساء) ومعلوم انها لا تكون الامسوسة فلهذا لم يقيدها كالحائض وقد يمنع بجواز كون الحمل من غيره فليتأمل اه سيد عمر وقد يجب بان الطلاق في النفاس بدعى مطلقا (قول المتن وقع في الحال) اى وان كانت في ابتداء الحيض معنى ونهاية اى ولا يقال انها لا تطلق الا اذا مضى اقل الحيض حتى تتحقق الصفة رشيدى (قوله فيقع عقب انقطاع دمها) اى ولا يتوقف على الاغتسال نهاية ومعنى (قوله مالم يطأه) اى في الدم اه رشيدى (قول المتن وان مست) اى ولم يظهر حملها اه معنى (قوله او قال لها) اى ان في طهر اه معنى (قول المتن فيه) اى في هذا الطهر والامس فيه اى في هذا الطهر ولا في حيض قبله اه معنى اى او ظهر حملها (قوله وهى مدخول بها) تقدم ما يقضى عنه اه رشيدى (قوله اى بمجرد) الى المتن فى المعنى الا قوله بتغيب الحشفة الى هذا كله (قوله ان انقطع الخ) اى ولم يعد

(قوله لان تلويث المسجد به قد حصل) وفيه ان المرأة تضررت ولا بد (قوله يندفع ما قيل الخ) يتأمل اندفاعه بما ذكره فانه غير ظاهر الا ان يريد انه فهم ما ذكره ان رفع التحريم لم ينحصر لحصوله بالتوبة فلم يجب الا ان هذا يقتضي وجوب احد الامرين (قوله وقضية المتن حصول المقصود الخ) قال في الروض فان راجع البدعة لحيض فالمستحب ان لا يطلعا في الطهر منه اى لئلا يكون المقصود من الرجعة مجرد الطلاق وكما ينهى عن النكاح بمجرد الطلاق ينهى عن الرجعة له ثم قال في الروض او كانت اى او راجع وكانت البدعة لظهر جامعا فيها اى او في حيض قبله ولم بين حملها ووطىء بعد الرجعة فلا بأس بطلاقها في الطهر الثاني والاى بان لم يراجعها الا بعد الطهر او راجعها فيه ولم يطأها استحباب ان لا يطلعا فيه اى في الطهر الثاني لئلا تكون الرجعة للطلاق قال في شرحه وظاهر ان ذلك فيمن طلق غير من لم تستوف دورها من القسم بخلاف من طلق هذه الزوم الرجعة له ليو فيها حقها اه (قوله فى المتن ولو قال الحائض انت طالق للبدعة الخ) قال ابن قاضي عجولون في التصحيح وحيث حمل قوله للسنة او للبدعة على الحالة المنتظرة فقال اردت الايقاع في الحال قبل لانه غير متهم كما قاله ونقل بعد ذلك عن المتولى انه لو قال لها من البدعة انت طالق طلاقا سنيا او من السنة طلاقا بدعيا ونوى الوقوع في الحال لم يقع لان اللفظ ينافي النية فيعمل به لانه اقوى اه وسياق ذلك فى الشرح قريبا (قوله

لا ارتفاع اضرار التطويل والخبر أنه يسكنها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ليتمكن من التمتع بها في الطهر الاول ثم يطلق في الثاني ولئلا يكون القصد من الرجعة مجرد الطلاق وكما ينهى عن نكاح قصد به ذلك فكذلك الرجعة ولا تانف لان الاول لبيان حصول اصل الاستحباب والثاني لبيان حصول كاله (ولو قال الحائض) ممسوسة أو نفساء (أنت طالق للبدعة) أو للحرج أو طلاق البدعة أو الحرج (وقع في الحال) لوجود الصفة (أو) أنت طالق (للسنة) لا يقع الا (حين تطهر) فيقع عقب انقطاع دمها مالم يطأ فيه فحتى تحيض ثم تطهر (أو) قال (لمن) اى لموطوءة (في طهر لم تمس فيه) ولا في حيض قبله (أنت طالق للسنة) وقع في الحال لوجود الصفة ومس أجني بشبهة حملت منه كسه لما مر أنه بدعى (وان مست) أو استدخلت مائه (ف) لا يقع الا (حين تطهر بعد حيض) لشرعها حينئذ في حالة السنة (أو)

وذلك لدخولها في زمن البدعة نعم وإن وطئها بعد التعليق في ذلك الطهر وقع بتغيب الحشفة فيلزمه النزع فورا وإلا فلا حد ولا مهر إن كان الطلاق بائنا لأن استدامة الوطء ليست وطء وكذا الوطئ غير بشبهة لما فيها هذا (٨١) كله فيمن له سنة وبدعة إذا لام فيها ككل

ما يتكرر ويتعاقب وينتظر للتأقبت إماما من لاسنة لها ولا بدعة فيقع حالا لأن اللام فيها للتعليل وهو لا يقتضي حصول المعلل به ومن ثم وقع حالا في أنت طالق لرضا زيد أو قدمه وإن كره أولم يقدم (ولو قال) ولا نية له (أنت طالق طلقة حسنة أو أحسن الطلاق أو أحله) أو أفضله أو أكمله أو أعدله ونحو ذلك (فك) قوله أنت طالق (للسنة) فيأمر فلا يقع في حال بدعة لأن الأولى بالمدح ما وافق الشرع أما إذا قال أردت البدعة ونحو حسنة لنحو سوء خلقها فيقبل أن كان زمن بدعة لأنه غلط على نفسه لا زمن سنة بل يدين وفارق الغاء بيته الوقوع حالا في قوله لذات بدعة طلاقا سنيا ولذات سنة طلاقا بدعيا بأن نيته هنا لا توافق لفظه ولا بتأويل بعيد أي لأن السني والبدعي لها حقيقة شرعية فلم يمكن صرفها عنها بل فلتت لضعفها بخلاف نيته فيها نحن فيه فانها توافقته لأن البدعي قد يكون حسنا وكاملا مثلا لو صف آخر كسوء خلقها (أو) قال لها ولا نية له أنت طالق (طلقة قبيحة أو أقبح

أه معنى (قوله وذلك الخ) راجع لما في المتن (قوله وإلا) أي بأن لم ينزع عرش ورشيدى (قوله إن كان الطلاق بائنا) عبارة شرح الروض وإن كان الطلاق بائنا أه سيد عمر (قوله لأن استدامة الوطء الخ) عبارة شرح الروض لأن أوله مباح أه رشيدى (قوله لما فيها) الذي مر أنه إن لم يكن بدعيا إن حملت من الغير وقضية ذلك عدم الوقوع بمجرد وطئه للشك أه سم عبارة السيد عمر قوله ولو طئها غيره بشبهة أي وحملت منه كإمراه (قوله هذا كله) أي قول المصنف ولو قال لخاص الخ (قوله إذا اللام) أي لام للبدعة أو للسنة فيها أي من لها سنة وبدعة أي في طلاقها (قوله ككل ما يتكرر الخ) أي كالسنة والشهر الفلاني أه كردى (قوله إماما من لاسنة لها الخ) كصغيرة بمسوسة وكبيرة غير بمسوسة أه معنى (قوله لأن اللام فيها للتعليل) فإن صرح بالوقت بأن قال لوقت السنة أو لوقت البدعة قال في البسيط وأقره إن لم ينوشنا فالظاهر الوقوع في الحال وإن أراد التأقبت بمنظر فيحتمل قبوله أه نهاية قال الرشيدى قوله فان صرح الخ أي فيمن لاسنة لها ولا بدعة وقوله فيحتمل وقوعه أي ويكون في نحو الأيسة معلقا على المحال وهذا يدفع توقف الشيخ في الحاشية أه عبارة المغنى ولو قال في الصغيرة ونحوها أنت طالق لوقت البدعة أو لوقت السنة ونوى التعليق قبل تصريحه بالوقت وإن لم ينو وقوع الطلاق في الحال أه (قوله لرضا زيد) وفي أصل الروضة لو ادعى إرادة التوقيت يقبل باطنا ولا يقبل ظاهرا على الأصح وفي مختصر المهمات للولى العراقي نقلا عن شيخه الملقب أن الشيخ أباح مدح جزم بأنه يقبل منه ظاهر أه سيد عمر وجزم المغنى بما في الروضة من أنه لا يقبل ظاهر أو يدين (قوله أو قدمه الخ) (فروع) لو قال أنت طالق برضى زيد أو بقدمه فكقوله أن رضى أو قدم تعليق أو لمن لها سنة وبدعة أنت طالق لاسنة فكقوله للبدعة أو لا للبدعة فكلا سنة أو لمن طلاقا بدعي إن كنت في حال السنة فانت طالق فلا طلاق ولا تعليق ولو قال لها في حال البدعة أنت طالق طلاقا سنيا الآن أو في حال السنة أنت طالق طلاقا بدعيا الآن وقع في الحال للإشارة إلى الوقت ويلغو اللفظ ولو أنت طالق للسنة إن قدم فلان وأنت طاهر فإن قدم وهى طاهر طلقت للسنة والافلا تطلق لافي الحال ولا إذا طهرت نهاية ومعنى (قوله ولا نية له) إلى قول المتن أو سنة في النهاية وكذا في المغنى الأقوله وهى في زمن سنة إلى في زمن بدعة (قول المتن فكلا سنة) ولو خاطب بقوله للسنة وما الحق به أو للبدعة وما الحق به من ليس طلاقا سنيا ولا بدعيا كالحامل والأيسة وقع في الحال وبلغ ذكر السنة والبدعة أه معنى (قوله ونحو ذلك) الواو هنا وفي نظيره الاتي بمعنى أو كما عبر به المغنى (قوله فيأمر) فإن كانت في حيض لم يقع حتى تطهر أو في طهر لم تمس فيه وقع في الحال أو مست فيه وقع حين تطهر بعد حيض أه معنى (قوله أما إذا قال) مختز قوله ولا نية له (قوله إن كان) أي قول الزوج المذكور (قوله وفارق) أي اعتبار النية والتدين هنا (قوله ولا بتأويل الخ) أي لا ظاهرا ولا الخ أه عرش (قوله فلم يمكن صرفهما عنها) لم لا يمكن بقصد التجوز لعلاقة ما أه سم وأقره السيد عمر (قوله أو قال لها) أي لزوجه أه معنى (قوله فيأمر) فإن كانت في حيض أو في طهر مست فيه وقع في الحال والافلا حين تحيض أه معنى (قوله أردت قبجه) أي أردت بذلك طلاق السنة ونحو قبيحة لقمحه في حتى لنحو حسن عشرتها (قوله أن طلاق مثل هذه) أي حسنة الخلق والعشرة في السنة أي في حالها أقبج أي في حتى (قوله أو قال ولا نية له) إلى قوله ولو

لما فيها) الذي مر أنه إن لم يكن بدعيا إن حملت من الغير وقضية ذلك عدم الوقوع بمجرد وطئه للشك (قوله وفارق الغاء نيته الوقوع الخ) هذا الفرق يقتضي الغاء في حال بدعة أو في حال السنة وهى في حال بدعة لكن تقدم في الحاشية قريبا خلافا فيحتاج للفرق بين السنة وطلاقا سنيا وقد يفرق بقرب التأويل في السنة وبعده في طلاقا سنيا (قوله فلم يمكن صرفهما عنها) لم لا يمكن بقصد التجوز ولعلاقة ما (قوله

(١١ - شرواني وابن قاسم - ثامن) الطلاق أو أفحشه) أو أسمجه إذا سمج القبيح ونحو ذلك (فك) قوله لها أنت طالق (للبدعة) فيأمر لأن الأولى بالذم ما خالف الشرع أما لو قال وهى في زمن سنة أردت قبجه لنحو حسن عشرتها فيقع حالا لأنه غلط على نفسه أو في زمن بدعة أردت أن طلاق مثل هذه في السنة أقبج فقصدت وقوعه حال السنة دين (أو) قال ولا نية له لذات سنة وبدعة أنت طالق طلقة

قال في الاسنى لا قوله وقيل إلى فلو قال وقوله على الاول دون الثاني وقوله أو عكسه وقوله في الاولى وكذا في  
 المغنى وشرح المنهج لا قوله فلو قال إلى اما لو قال وقوله أو عكسه وإلى قول المتن ولا يحرم في النهاية إلا ما ذكرته  
 في الاسنى (قول المتن سنية بدعية الخ) أى أو لا للسنة ولا للبدعة اه مغنى (قوله على الاول) أى من التعليمين  
 (قوله اما لو قال الخ) أى في قوله لذات الاقراء سنية بدعية أو حسنة قبيحة اسنى ومغنى (قوله فانه ثلاث)  
 عبارة المغنى حتى يقع الطلاق الثلاث اه (قوله قبل) أى ويقع عليه الثلاث اه ع ش (قوله في الاولى)  
 يحتمل تعلقه بقيل إشارة إلى التصور بمن له سنة وبدعة احترازاً عما ليس له ذلك المذكور بقوله فلو  
 قال ذلك الخ لكن المتبادر بقوله تأخر الوقوع وان المراد بالاولى قوله اما لو قال اردت حسنهما من حيث  
 الوقت الخ وبالثانية قوله أو عكسه وحينئذ فقد ينظر في التقييد بقوله في الاولى بانه قد يتأخر الوقوع في الثانية  
 ايضا لتأخر إحدى الصفتين المفسرهما وبيان ذلك ان قوله أو عكسه يحتمل ان المراد به انه قال اردت حسنهما  
 من حيث العدد فانه واحد وقبحهما من حيث الوقت فانه زمان الحيض مثلاً ويحتمل ان المراد به انه قال اردت  
 حسنهما من حيث العدد لكونه ثلاثاً أى لا مراقتضى حسن كونه ثلاثاً وقبحهما من حيث الوقت فانه زمان  
 الحيض مثلاً وعلى الوجهين فقد لا تكون حائضاً مثلاً في الحال فيتأخر الوقوع واعلم انه في الروضة وغيرها  
 لم يقم بالاولى مع التعليل بما ذكر فان كان مراده التعليل في صورتين تعيين الاحتمال الثاني فليحرر اه  
 سم اقول ان ما ذكره اولا من احتمال تعلقه بقيل إشارة إلى التصور الخ موافق لصنيع النهاية كما مر لكن  
 قضية صنيع المغنى وشرح المنهج والروض كما مر انه متعلق بقيل وان المراد بالاولى قوله اما لو قال أى في  
 قوله لذات الاقراء سنية بدعية الخ اردت حسنهما من حيث الوقت الخ احترازاً عما ليس كذلك وقوله  
 عكسه المراد به الاحتمال الاول أى الحسن من حيث العدد فانه واحد والقبح من حيث الوقت فانه زمان الحيض  
 وان التعليل بقوله لان ضرر الخ راجع للصورة الاولى فقط فيفيد كلامه عدم القبول في الصورة الثانية المذكورة  
 بقوله أو عكسه فيما إذا تأخر الوقوع بان كانت في حال السنة كما هو قضية صنيع النهاية والمغنى وشرح  
 المنهج حيث أسقطوا قوله أو عكسه كما مر والله أعلم (قوله ولو قال ولانية له ثلاثاً) ولو قال أنت طالق خسا  
 بعضهم للسنة وبعضهم للبدعة طلقت ثلاثاً في الحال اخذ بالتشطير والتكميل او طالق طلقتين طلقة للسنة  
 وطلقة للبدعة وقع طلقة في الحال وفي المستقبل طلقة او طلقتك طلاقاً كالثلج او كالنار وقع حالا وبلغو  
 التشبيه المذكور اه نهاية زاد المغنى والروض ولو قال انت طالق ثلاثاً بعضهم للسنة وسكت وهى في حال  
 السنة أو البدعة وقع في الحال واحدة فقط او طالق طلقتين للسنة والبدعة وقع الطلقتان في الحال اه (قوله  
 اقتضى التشطير) أى إذا كانت ذات اقراء وإلا كالصغيرة طلقت في الحال ثلاثاً روض ومغنى (قوله فان  
 اراد غير ذلك الخ) عبارة المغنى وشرح الروض فان قال اردت إيقاع طلقة في الحال وطلقتين في الحال الثاني  
 صدق يمينه ولو اراد إيقاع بعض كل طلقة في الحال وقع الثلاث في الحال بطريق التكميل اه (قوله غير  
 ذلك) أى غير التشطير اه كردى (قوله الثلاث) إلى قوله واما خبر مسلم في النهاية الا قوله وقيل يحرم

(سنية بدعية أو حسنة قبيحة  
 وقبح في الحال) لنضاد  
 الوصفين فالغياو بقى أصل  
 الطلاق وقيل لان أحدهما  
 واقع لا محالة فلو قال ذلك  
 لمن لا سنة لها ولا بدعة وقع  
 على الاول حالا دون  
 الثاني أما لو قال اردت  
 حسنهما من حيث الوقت  
 وقبحهما من حيث العدد  
 فانه ثلاث أو عكسه قبل  
 وان تأخر الوقوع في  
 الاولى لان ضرر وقوع  
 العدد أكثر من فائدة تأخير  
 الوقوع ولو قال ولانية له  
 ثلاثاً بعضهم للسنة  
 وبعضهم للبدعة اقتضى  
 التشطير فيقع ثنتان حالا  
 والثالثة في الحالة الاخرى  
 فان اراد غير ذلك عمل به  
 ما لم يرد طلقة حالا وثنتين  
 في المستقبل فانه يدين (ولا  
 يحرم جمع الطلقات) الثلاث

في الاولى يحتمل تعلقه بقيل إشارة إلى التصور بمن له سنة وبدعة احترازاً عما ليس له ذلك المذكورة بقوله  
 فلو قال ذلك الخ لكن المتبادر تعلقه بقوله تأخر الوقوع وان المراد بالاولى قوله اما لو قال اردت حسنهما من  
 حيث الوقت الخ وبالثانية قوله أو عكسه وحينئذ فقد ينظر في التقييد بقوله في الاولى بانه قد يتأخر الوقوع في  
 الثانية ايضا لتأخر إحدى الصفتين المفسرهما وبيان ذلك أن قوله أو عكسه يحتمل أن المراد به انه قال  
 اردت حسنهما من حيث العدد فانه واحد وقبحهما من حيث الوقت فانه زمان الحيض مثلاً ويحتمل ان المراد  
 به انه قال اردت حسنهما من حيث العدد لكونه ثلاثاً أى لا مراقتضى حسن كونه ثلاثاً وقبحهما من حيث  
 الوقت فانه زمان الحيض مثلاً وعلى الوجهين فقد لا تكون حائضاً مثلاً في الحال فيتأخر الوقوع واعلم  
 أنه في الروضة وغيرها لم يقم بالاولى مع التعليل بما ذكر فان كان مراده التعليل بذلك في صورتين تعيين  
 الاحتمال الثاني فليحرر (قوله فان اراد غير ذلك) أى كان اراد ثلاثاً ثنتان حالا وواحدة في الاخرى



لان عمر العجلاني لما لعن امرأته طلقها ثلاثا قبل أن يخبره النبي صلى الله عليه وسلم بحرمتها عليه رواه الشيخان فلو حرم نهائه عنه لانه أو قعه معتقدا بقاء الزوجية ومع اعتقادها يحرم الجمع عند المخالف ومع الحرمة يجب الإنكار (٨٣) على العالم وتعليم الجاهل ولم يوجد اذ دل

على أن لحرمة وقد فعله جمع من الصحابة واتفق به آخرون وقيل يحرم ذلك اما وقوعه معلقة كانت او منجزة فلا خلاف فيه يعتد به وقد شنع أئمة المذاهب على من خالف فيه وقالوا اخاره من المتأخرين من لا يعا به فاقى به هو اقتدى به من اضله الله وخذله واما خبر مسلم عن ابن عباس كان الطلاق الثلاث على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وابتكر وسنن من خلافة عمر واحدة ثم قال قال عمر ان الناس قد استعجلوا اما كانوا فيه على اناة فلو امكنهم فامضاه عليهم فجوابه انه فيمن يفرق اللفظ فكانوا ولا يصدقون في إرادة التاكيد ليدانتهم فلما كثرت الاخلاط فيهم اقتضت المصلحة عدم تصديقهم وإيقاع الثلاث عليهم قال السبكي كالمصنف هذا احسن الاجوبة انتهى وهو عجيب فان صريح مذهبا تصديق مريد التاكيد بشرطه وإن بلغ في الفسق ما بلغ بل قال بعض المحققين احسنها انهم كانوا يعتادونه طلبة ثم في زمن عمر استعجلوا وصاروا يوقعونه ثلاثا فعاملهم بقضيته ووقع الثلاث عليهم فهو إخبار

(قوله لان عويمرا) إلى قوله وأنت خير في المعنى لا قوله وقيل يحرم وقوله وهو عجيب إلى وقال (قوله عويمرا) كذا في أصله رحمه الله تعالى بغير الف فلحجرا سيد عمر ويمكن أن يقال انه منوع من الصرف للعلية والوصفية الأصلية (قوله بحر متاعه) أي بانها بآلت باللعان اه معنى (قوله لانه أو قعه الخ) به يعلم ان ما ذكر دليل الزام لا تحقيق وقوله وقد فعله الخ لا حجية فيه إلا ان كان باجماع منهم اه سيد عمر (قوله ومع اعتقادها) أي بقاء الزوجية والتأنيث باعتبار المضاف اليه (قوله وتعليم الجاهل) عطف على الإنكار (قوله ولم يوجد) أي الإنكار والتعليم وقوله فدل أي عدم وجودهما (قوله اما وقوعه) أي الثلاث اه ع ش (قوله فلا خلاف فيه يعتد به الخ) عبارة النهاية والمعنى فهو ما اقتصر عليه الأئمة ولا اعتبار بما قاله طائفة من الشيعة والظاهرية من وقوع واحدة فقط وإن اختاره من المتأخرين الخ (قوله اختاره) أي ما قاله المخالف من وقوع الواحدة وقال الكردى أي اختار الخلاف اه (قوله واما خبر مسلم الخ) عبارة المعنى واحتجوا بما رواه مسلم عن ابن عباس رضى الله عنهما كان الطلاق الخ وعلى تقدير صحة هذا الحديث اجيب عنه بجوابين أحدهما الخ (قوله واحدة) خبر كان (قوله قد استعجلوا اما كانوا فيه اناة) أي قد استعجلوا في أمر كان لهم فيه اناة أي مهلة اه كردى (قوله على اناة) متعلق بكانوا اه سم (قوله فلو امكنهم عليهم) جواب لو محذوف أي لكان حقا اه كردى (قوله فجوابه الخ) عبارة شرح مسلم فاختلف العلماء في جوابه فالصحيح ان معناه انه كان في اول الامر إذا قال لها انت طالق انت طالق ولم ينو تأكيدا ولا استئنافا يحكم بوقوع طلاقه لقله ارادتهم الاستئناف بذلك فجعل على الغالب الذى هو إرادة التاكيد فلما كان زمن عمر رضى تعالى الله عنه وكثر استعمال الناس هذه الصيغة وغلب منهم إرادة الاستئناف حملت عند الاطلاق على الثلاث عملا بالغالب السابق الى الفهم منها في هذا العصر اه ولا يخفى انه غير ما ذكره الشارح وسالم عن اشكاله الآتى (قوله فجوابه) أي خبر مسلم انه أي خبر مسلم اه كردى (قوله يصدقون) ببناء المفعول اه سم (قوله وهو عجيب) لك أن تقول ليس بعجيب لان المراد ان هذا احسن الاجوبة في دفع الاشكال وإن لم يوافق الشافعى السيد عمر رضى الله عنه فيما أدى اليه اجتهاده من عدم التصديق ولا يقال هو إجماع فيلزم الشافعى القول به لا نأمنع انه اجماع بل هو اجتهاد من السيد عمر رضى الله تعالى عنه سكت عليه من سكت لانه لم يقم عنده دليل واضح على خلافه ولا يلزم منه موافقته فيه فليتأمل اه سم (قوله بشرطه) وهو عدم الفصل (قوله انهم كانوا يعتادونه الخ) معناه كان الطلاق الثلاث الذى يوقعونه الآن دفعة انما كان في الزمن الاول يوقعونه واحدة فقط واعتمد هذا الجواب الشيخ علاء الدين البخارى الحنفى قال ان النص مشير الى هذا من لفظ الاستعجال يعنى انه كان للناس اناة أي مهلة في الطلاق فلا يوقعون الا واحدة واحدة فاستعجل الناس وصاروا يوقعون الثلاث دفعة واحدة واما اذا كان معنى الحديث ان إيقاع الثلاث دفعة واحدة كان في الزمن الاول انما يقع واحدة وهذا في الزمن الثانى قبل التنفيذ فما الذى استعجلوه اه معنى وبذلك يندفع قول الشارح الآتى وانت خير الخ (قوله يعتادونه الخ) أي اعتادوا التطليق واحدة اه سم (قوله يوقعونه ثلاثا) يعنى يوقعون الثلاث دفعة واحدة (قوله فهو الخ) أي خبر ابن عباس الخ (قوله والاحسن عندى ان يحجب بان الخ) اطال شرح مسلم في رد الجواب

(قوله على اناة) متعلق بكانوا (قوله يصدقون) هو بالبناء للمجهول (قوله وهو عجيب) لك أن تقول ليس بعجيب لان المراد ان هذا احسن الاجوبة في دفع الاشكال وإن لم يوافق الشافعى السيد عمر فيما أدى اليه اجتهاده من عدم التصديق ولا يقال هو إجماع فيلزم الشافعى القول به لانه اجماع بل هو اجتهاد من السيد عمر سكت عليه من سكت لانه لم يقم عنده دليل واضح على خلافه ولا يلزم منه موافقته فيه فليتأمل (قوله انهم كانوا يعتادونه طلاقا) أي اعتادوا التطليق واحدة

عن اختلاف عادة الناس لاعتنا تغير حكم في مسئلة واحدة انتهى وأنت خير بعدم مطابقة للظاهر المتبادر من كلام عمر لاسباب قول ابن عباس الثلاث إلى آخره فهو تاويل بعيد لا جواب حسن فضلا عن كونه أحسن والا حسن عندى أن يحجب بان عمر لما استشار الناس علم فيه

ناسخا لما وقع قبل فعمل بتضيته وذلك الناسخ اما خبر بلغه او اجماع وهو لا يكون الا عن ناس ومن ثم اطلق علماء الامة عليه واخبار ابن عباس لبيان ان الناسخ انما عرف بعد مضي مدة من وفاته صلى الله عليه وسلم قال السبكي وابتدع اهل زمننا اى ابن تيمية ومن ثم قال العزيز جماعة انه ضال مضل فقال ان كان التعليق بالطلاق على وجه اليمين لم يجب به الا كفارة يمين ولم يقل بذلك احد من الامة ومع عدم حرمة ذلك هو خلاف الاولى من التفريق على الاقراء والاشهر ليسكن تدارك ندمه ان وقع برجعة او تجديد وخرج بقولنا الثلاث ما لو اوقع اربعا فانه يجرم كما هو ظاهر كلام ابن الرفعة وما يصرح به (٨٤) قول الرويانى انه يعزروا اعتمده الزركشى وغيره ويوجه بانه تعاطى نحو عقد فاسد

بان ذلك كان ثم نسخ الى ان قال ما نصه فان قيل فلعل الناسخ انما ظهر لهم في زمن عمر قلنا هذا غلط ايضا لانه يكون قد حصل الاجماع على الخطا في زمن اى بكر والمحققون من الاصوليين لا يشترطون انقراض العصر في صحة الاجماع اه (قوله وهو) اى الاجماع (قوله قال السبكي) الى قوله وخرج في النهاية وكذا في المغنى الا قوله اى ابن تيمية الى فقال ودخل في حكاية كلام السبكي بما نصه ولا فرق بين ان يكون ذلك منجزا او معلقا وقد وجدت صفة حلقا كان او غير حلف قال السبكي الخ (قوله انه الخ) اى ابن تيمية (قوله فقال الخ) عطف تفسير على قوله ابتدع الخ (قوله على وجه اليمين) اى بان قصد الحث او المنع او تحقيق الخبر (قوله ولم يقل بذلك) عبارة المغنى وهذه بدعة في الاسلام لم يقلها احد الخ (قوله ومع عدم حرمة ذلك الخ) عبارة المغنى وكما لا يحرم جمعها لا يكره كذلك ولكن يسن الاقتصار على طلبة في القراء لذات الاقراء وفي الشهر لذات الاشهر ليمكن من الرجعة او التجديد ان ندم وإن لم يقتصر على ذلك فيلحق الطلقات على الايام ويفرق على الحامل طلبة في الحال ويراجع اخرى بعد النفاس والثالثة بعد الطهر من الحيض اه (قوله ما لو اوقع اربعا) اى في زوجة واحدة اه كرى (قوله فانه يجرم) وقوله انه يعزروا خلفه النهاية والمغنى فيهما عبارة سم المعتمد انه لاحرمة ولا تعزير مراه (قوله كما) اى في البيع اه كرى (قوله واقتصر عليه) الى قوله ولا تتغير هذه الاحوال في المغنى الا قوله وعندنا لاسنة في التفريق وقوله فان قلت الى وله لا تمسكك الى قول المتن ويدين في النهاية (قوله وعندنا لاسنة في التفريق) في هذا النفي اذنى شىء مع قوله السابق هو خلاف الاولى من التفريق اه سم اقول ومخالفته ظاهرة مع ما قدمنا هناك عن المغنى والروض مع شرحه (قوله فاذا رفع لشافعى) عبارة المغنى والنهاية قضية كلام المصنف عود الاستثناء الى الصورتين وهو كذلك خلافا (قوله وليس لك مطاوعته الا ان غلب الخ) تأمل هذا الحصر مع قوله الاتى ولو استوى الخ والعبارة الجامعة ان يقال ان غالب على ظنك صدقه وجب تمكيته وإن شككت على السوية كره وإن ظننت الكذب حرم اه سيد عمر (قوله وله) عطف على لها اه سم (قوله وهذا الخ) اى ما تقدم من معنى التدين وكان ينبغي تاخيرها الى تمام المغنى (قوله بحكم قاض الخ) اى لو فرض قاض يرى قبوله وتمكيته منها ظاهرا وحكم بقبوله وتمكيته اه سم والروض مع شرحه (قوله تعويلا على الظاهر) اى ظاهر الحكم وهذا علة لتغير هذه الخ وقوله لما باتى الخ علة للتغير هذه الخ (قوله اذا كذبه) اى غلب على ظنها كذبه (قوله ولو بعد الحكم) غاية لقوله لا من صدقه اى وليس لها ان تنكحه ولو بعد الحكم بالفرقة اى خلافا لمن اجازه اه رشيدى (قول المتن ويدين) اى ايضا على الاصح اه معنى (قول المتن من قال الخ) سواء قاله متصلا لليمين او منفصلا

(قوله فانه يجرم) الى قوله انه يعزروا المعتمد انه لاحرمة ولا تعزير مراه (قوله وعندنا لاسنة في التفريق) في هذا النفي اذنى شىء مع قوله السابق هو خلاف الاولى من التفريق (قوله وليس لك مطاوعته الا ان غلب الخ) تأمل هذا الحصر مع قوله الاتى ولو استوى الخ (قوله وله) عطف على لها (قوله ولا تتغير هذه الاحوال بحكم قاض) لو فرض قاض يرى قبوله وتمكيته منها ظاهرا او حكم بقبوله وتمكيته

وهو حرام كما مر ونوزع في ذلك بما فيه نظر (ولو قال انت طالق ثلاثا) واقتصر عليه (او ثلاثا للسنة وفسر) في الصورتين (بتفريقها على اقراء لم يقبل) ظاهرا لانه خلاف ظاهر لفظه من وقوعه دفعة في الاولى وكذا في الثانية ان كانت طاهرا والاخيرين تطهر وعندنا لاسنة في التفريق (الاعمى يعتقد تحريم الجمع) اى جمع الثلاث في قراء واحد كالماكي فاذا رفع لشافعى قبله ظاهرا في كل من تنكك الصورتين خلافا لمن خصه بالثانية لان ظاهر حاله انه لا يفعل محرما في معتقده (والاصح انه) اى من لا يعتقد ذلك (يدين) لانه لو وصل ما يدعيه باللفظ لا تنظم ومعنى التدين ان يقال لاهرمت عليه ظاهرا وليس لك مطاوعته الا ان غلب على ظنك صدقه بقرينة اى وحينئذ يلزمها تمكيته ويحرم عليها النشوز ويفرق بينهما القاضى من غير نظر

لتصديقها كما صححه صاحب المعين وجرى عليه ابن الرفعة وغيره فان قلت لو اقرت لرجل بالزوجية فصدقه عنها لم يفرق بينهما وإن كذبها الولي والشهود فملا كان هنا كذلك قلت يفرق بانا ثم لم نعلم ما نعايستد اليه في التفريق وهنا علمنا ما نعاظها اراد ارفعه بتصادقهما فلم ينظر اليه وله لا تمسكك منها وإن حلت لك فيما بينك وبين الله تعالى ان صدقت قال الرافعى وهذا معنى قول الشافعى رضى الله عنه له الطلب وعليها الهرب ولو استوى عندا صدقه وكذبه كره لها تمكيته وإن ظننت كذبه بغير علمها تمكيته ولا تتغير هذه الاحوال بحكم قاض بتفريق ولا بعده تعويلا على الظاهر فقط لما باتى ان محل نفوذ حكم الحاكم باطنا اذا وافق ظاهر الامر باطنه ولها اذا كذبه ان تنكح بعد العدة من لم يصدق الزوج لا من صدقه ولو بعد الحكم بالفرقة (ويدين من قال انت طالق وقال اردت ان دخلت او لم شاء زيد)

لما مر ولا يقبل منه دعوى ذلك ظاهر إلا التحليف خصمه انه ما يعلم انه قصد ذلك كذا قاله بعضهم وظاهره ان الميمين لو ردت حلف انه اراد ذلك وقبل منه ظاهر او فيه نظر لان غاية الرد انه كالاقرار وقد تقرر ان تصديقها لا نظرا ليه (٨٥) وخرج به ان شاء الله فلا يدين فيه لانه يرفع

حكم الميمين جملة فينا في لفظها مطلقا والنية لا تؤثر حيث بخلاف بقية التعليقات فانها لا ترفع بل تخصه بحال دون حال والحق بالاول ما لو قال من اوقع الثلاث كنت طلقت قبل ذلك باننا اورجعيما وانقضت العدة لانه يريد رفع الثلاث من اصلها وما لو اوقع الاستثناء من عدد نص كاربعتن طوالق واراد الاflانة وانت طالق ثلاثا واراد الا واحدة بخلاف نسائي وبالثاني نية من وثاق لانه تأويل وصرف للفظ من معنى الى معنى فلم يكن فيه رفع لشيء بعد ثبوته والحاصل ان تفسيره بما يرفع الطلاق من اصله كاردت طلاقا لا يقع او ان شاء الله او ان لم يشا او الا واحدة بعد ثلاثا او ان فلانة بعد اربعتن لم يدين او ما يقيد او يصرفه لمعنى آخر او يخصه كاردت ان دخلت او من وثاق او الا فلانة بعد كل امرأة او نسائي دين ولما ينفعه قصده ما ذكر باطنا كان قبل فراغ الميمين فان حدث بعده لم يفده كما مر في الاستثناء ولو زعم انه اتى به واسمع نفسه فان صدقته فذاك والا حلفت وطلقت

عنها اه عش (قوله لما مر) أى في شرح والاصح انه يدين (قوله لان غاية الرد) اى الميمين المردودة (قوله وقد تقرر) اى انفا في شرح انه يدين (قوله وخرج به) الى المتن في النهاية (قوله فلا يدين) الى قوله والحق بالاولى في المعنى (قوله مطلقا) اى من كل وجه (قوله حيث) اى حين منافاتها للفظ من كل وجه (قوله فانها) اى بقية التعليقات اه عش (قوله والحق بالاول) وهو ان شاء الله سم وعش (قوله ما لو قال الخ) عدم القبول هنا باطنا في غاية الاشكال ولعله غير مراد سم على حج اه عش اقول وقوله في غاية الاشكال ظاهر وقوله ولعله الخ يؤيده ما قدمه الشارح في النكاح في مبحث شاهديه في شرح او اتفاق الزوجين (قوله وما لو اوقع الاستثناء الخ) اى ادعى ارادة الاستثناء (قوله كاربعتن طوالق الخ) (فرع) لو قال اربعتن طوالق الاflانة فقتضى كلام الروضة صحة هذا الاستثناء خلافا لمن خالف ويؤيده ما تقدم في باب الاقرار من صحة الاستثناء من المعين مر اه سم (قوله بخلاف نسائي) والفرق ان اربعتن ليس من العام لان مدلوله عدد محصور وشروط العام عدم الحصر باعتبار ما دل عليه اللفظ ونسائي وان كان محصورا في الواقع لكن لادلاله بحسب اللفظ على عداه عش (قوله وبالثاني) وهو بقية التعليقات اه عش (قوله نية من وثاق) وهل مثله على الطلاق واراد من ذراعى مثلا او يفرق فيه نظر وقد اجاب م ر على البديهي بانه لا يدين فيه كما في ارادة ان شاء الله بجامع رفع الطلاق بالكلية فليتأمل جدا فانه قد يرد عليه ان من وثاق فيه رفع الطلاق بالكلية ايضا سم على حج اه عش عبارة السيد عمر بعد ذكر كلام سم نصها الحق انه لا يظهر تفاوت بين من ذراعى وبين من وثاق اه (قوله والحاصل الخ) عبارة الروض والضابط انه ان فسر بما يرفع الطلاق فقال اردت طلاقا لا يقع او ان شاء الله او يخصه بعدد بطلقتك ثلاثا او اراد الا واحدة او اربعتن واراد الاflانة فلا يدين انتهت اه رشيدى (قوله وانما ينفعه الخ) كذا في المعنى (قوله ولو زعم) اى قال وقوله انه اتى به اى ما ذكر عبارة النهاية بها اه قال عش قوله انه اتى بها الخ اى بالمشيئة خرج به ما لو قال اتيت بقول ان دخلت الدار او نحوه فانكرت فانه المصدق دونها كما قدمناه في الاستثناء عن سم اه واقره الرشيدى (قوله والا) اى بان انكرت انه اتى به اه سم (قوله كما لو قال عدلان الخ) انظر التشبيه راجع لما ذاهل الصورة ان العدلين شهدا عند القاضي او اخبر فقط اه رشيدى اتول الظاهر ان مرجع التشبيه قوله حلفت الخ وان الصورة انهما شهدا عند القاضي والمعنى ثبت الطلاق عند الانكار بالخاف كما ثبت بشهادة عدلين حاضرين انه الخ (قوله قولها) اى الزوجة ولا قولهما اى العدلين (قوله لانه الخ) عبارة النهاية انه الخ باسقاط اللام (قوله لم يكذب) ببناء المفعول من التفعيل وكذا قوله كذب (قوله ما قيمة هذا درهم) هو المحلوف عليه (قول المتن بعضهم) يشعر بفرض المسئلة فيمن له غير الخاصة فلم يكن له غير ما طلقت كما بحثه بعضهم اى الزركشى قياسا على ما لو قال كل امرأة لى طالق الا عمره ولا امرأة له غير هافاتها طلق كما في الروضة واصلا عن

(قوله والحق بالاول) أى وهو ان شاء الله ما لو قال الخ عدم القبول هنا باطنا في غاية الاشكال واهله غير مراد (قوله وما لو اوقع الاستثناء من عدد نص الخ) (فرع) لو قال اربعتن طوالق الاflانة فقتضى كلام الروضة صحة هذا الاستثناء خلافا لمن خالف ويؤيده ما تقدم في باب الاقرار من صحة الاستثناء من المعين مر (قوله وبالثاني نية من وثاق الخ) هل مثله على الطلاق واراد من ذراعى مثلا او يفرق فيه نظر وقد اجاب م ر على البديهي بانه لا يدين فيه كما في ارادة ان شاء الله بجامع رفع الطلاق بالكلية فليتأمل جدا فانه قد يرد عليه ان من وثاق فيه رفع الطلاق بالكلية (قوله والا) اى بان انكرت انه اتى به (قوله في المتن وقال اردت بعضهم) قال الزركشى تصويرهم المسئلة بقوله اردت بعضهم صريح في ان الفرض فيما اذا كان له زوجة

كما لو قال عدلان حاضرا انهم لم يات بها لانه نفي محصور ولا يقبل قولها ولا قولها لم نسمعه اى به بل يقبل قوله يمينه لانه لم يكذب اى ما لو كذب صريحا فانه يحتاج للينة ولو حلف مشير النفي سم ما قيمة هذا درهم وقال نويت بل اكثر صدق ظاهرا كما اتى به ابو زرعة لان اللفظ يحتمله وان قامت توبة على ان مراده باقل لان النية اقوى من التوبة (ولو قال نسائي طلق او كل امرأة لى طالق وقال اردت بعضهم

فتاوى القفال وأقره بخلاف قوله النساء طالق إلا عمره ولا امرأة له غيرهما والفرق أنه في هذه الصورة لم يضاف النساء لنفسه أه معنى ومثله في النهاية إلا أنه زاد عقبه وأقره قوله لكن ظاهر إطلاقهم بخلافه لوجود القرينة هنا أي حيث نواها أه وفي سم بعد إطلاقه في الرد على الزكشي مانصه وليست مسئلتنا نظير ذلك كما تبين فالوجه فيها خلاف هذا الذي قاله الزكشي وأنه لا فرق فيها بين ذي الزوجة وذو الزوجات وقال عث قوله لكن ظاهر إطلاقهم الخ معتمداً (قول المتن فالصحيح انه لا يقبل ظاهر إلا بقرينة) هذا التفصيل يجري في كل موضع قلنا أنه يدين فيه كما صرحوا به فيما إذا قال طلاقاً من وثاق إن كان حالها منه قبل والإفلا أه معنى (قوله لأنه خلاف) إلى قوله وما في الروضة في النهاية (قوله بما يأتي) أي انفعان المتولى (قوله ونقله عن الأكثرين) وحيث نفاً رجاءاً هنا بخلاف لما التزمه الراجعي من تصحيح ما عليه الأكثر ولا يحسن تعبيره بالصحيح أه معنى (قوله ومثل ذلك الخ) ولو طلب منه جلاء زوجته على رجال أجنب خلف بالطلاق الثلاث أنها لا تجلي عليه ولا على غيره ثم جلست تلك الليلة على النساء ثم قال أردت بلفظ غيره الرجال أجنب قبل قوله أي ظاهره أي يمينه ولم يقع بذلك طلاق كما أفتى به والده رحمه الله تعالى للقرينة الحالية وهي غير ته على زوجته من نظر الأجنب لها أه نهاية وفي سم نحوه (قوله وما في الروضة الخ) عطف على قوله ما لو أردت الخ (قوله كالم) قضية قوله الاتي وقيد المتولى الخ أنه يحذف أداة الاستفهام أي اكلم زيداً (قوله وبه) أي بقوله أي للقرينة أيضاً قوله يمينه أي بين قول الروضة المار وقوله وبين قولها أي الروضة (قوله ومر) أي في شرح وترجمة الطلاق بالعجمية صريح على المذهب (قوله حيثئذ) أي حين عدم الاتصال (قوله وأنه) أي العرف أو ما ذكر من الطول والقصر (قوله ثم ما ذكر) أي تأمير القرينة والعمل بها (قوله إنما هو في القرينة اللفظية) أي يتم ذلك فيمن يحملها من وثاق فإن القرينة الحالية بلا شك بل قد ينزع في مسئلة الاخت في كون القرينة لفظية فليتامل وما يمنع التقييد باللفظية مسئلة جلاء زوجته

غير الخاصة فلم يكن له لو أراد الاستثناء فيبغى أن تطلق كما لو قال كل امرأة طالق إلا عمره ولا امرأة له سواها فانها تطلق كإفلا عن فتاوى القفال قال بخلاف النساء طالق إلا عمره ولا امرأة له سواها والفرق أنهم يضمنون إلى نفسه وأقره ويحتمل هنا الوقوع بناء على أن الاستثناء لا يكون إلا من المملوك فإنه لا يملك الإطلاق عمره فكانه استثناء من نفسه وهو باطل أه كلام الزكشي وأقول فيه نظر ظاهره لأنه لا يخفى أن المراد بقول المصنف كغيره وقال أردت غير الخاصة أنه قال أردت بقولي نسائي طالق أو كل امرأة لي فقوله طالق إنما يربطه بقوله نسائي أو كل امرأة لي طالق بعد تقييده بغير الخاصة فهو نظير ما قاله السبكي في قول ذي الزوجة الواحدة نسائي أو كل امرأة لي غير كطالق بتقيد أداة الاستثناء أعني غير كعلى قوله طالق من أنها لا تطلق لأنه لم يربط الطلاق بقوله نسائي أو كل امرأة لي إلا بعد تقييده بغير المخاطبة غاية الأمر أنه هنالم يصرح بهذا القيد بل نواه فاحتج في قوله ظاهر إلى قرينة وهناك صرح به مطلقاً بخلاف ما إذا أخر أداة الاستثناء فقال كل نسائي أو كل امرأة لي طالق غير كفانه يقع الطلاق للاستغراق وليست مسئلتنا نظير ذلك كما تبين فالوجه فيها خلاف هذا الذي قاله الزكشي وأنه لا فرق فيها بين ذي الزوجة وذو الزوجات على أنه يحتمل أنه يحمل كلامه على ما يوافق ما قلناه بأن يريد بقوله وأراد الاستثناء أنه لم ينو غير الخاصة بقوله نسائي أو كل امرأة لي أطلق ذلك ثم بعد تلفظه بقوله طالق نوى حينئذ استثناء الخاصة وهذا هو نظير ما نظر به فتاومه (قوله في المتن فالصحيح انه لا يقبل ظاهره) (فرع) زوجة أريد جلوتها على الرجال فصلت غيره الأب أو الزوج خلف أنها لا تجلي عليه ولا على غيره وقال أردت غير من الرجال فافتي شيخنا الشهاب الرملي بقول دعوا هذا ظاهر أفلا يحث بجلوتها على النساء لقرينة الغيرة المقتضية إرادة الرجال (قوله ومنه ما لو قال الخ) انظر ما للفظية في هذا (قوله كما إذا دخل على صديقه وهو يتعدى فقال) قديرة قضية هذا الكلام أن هذا عند الإطلاق وأن المراد أن اليمين ليست محمولة فيه على الحال وحيثئذ فهذا ليس بما نحن فيه من أنه إذا نوى التقييد لم يقبل ظاهره إلا بقرينة فكيف قيد ما نحن فيه بغير ذلك كما أفاده قوله قبل ثم ذكر الخ فتأمل

لأنه خلاف ظاهر اللفظ من العموم بل يدين لاحتماله (الإبقرينة بأن) أي كان (خاصته وقالت) له (تزوجت) على (فقال) في إنكاره المتصل بكلامها اخذاً بما يأتي (كل امرأة لي طالق وقال أردت غير الخاصة) الظهور صدقه حينئذ وقيل لا يقبل مطلقاً ونقله عن الأكثرين ومثل ذلك ما لو أردت الخروج لمكان معين فقال إن خرجت الليلة فانت طالق فخرجت لغيره وقال لم أقصد إلا منعها من ذلك المعين فيقبل ظاهره للقرينة وما في الروضة في الإيمان أنه لو قيل له كلم زيداً اليوم فقال لا كلمته ونوى اليوم قبل ظاهره أي للقرينة أيضاً وبه يفرق بينه وبين قولها لو قال لا أدخل دار زيد وقال أردت ما يسكنه دون ما يملكه لم يقبل ظاهره أي لعدم القرينة وما أنه لو قال وهو يحلها من وثاق أنت طالق وقال أردت من وثاق لم يقع عليه شيء للقرينة وقيد المتولى مسئلة الروضة بما إذا وصل حلفه بكلام النساء وإلا لم تنفعه النية أي لأنه لا قرينة حينئذ ويظهر ضبط الطول والقصر بالعرف وأنه هنا أوسع منه بين إيجاب البيع وقبوله ثم ما ذكر إنما هو في القرينة اللفظية كما ترى ومنه ما لو

كلا اذا دخل على صديقه وهو يتغدى فقال إن لم تتقدمي فامراتي طالق لم يقع الا بالباس (٨٧) وان اقتضت القرينة انه يتغدى معه

الان ذكره القاضي وخالفه البغوي فقيده بما تقتضيه العادة قيل وهو افقه انتهى وباقى قبيل فصل التعليق بالحلل عن الروضة ما يؤيده وعن الاصحاب ما يؤيد الاول وانه مستشكل وما يرجح الثاني النص في مسألة التغدى على ان حلف يتقيد بالتغدى معه الان (فرع) اقر بطلاق او بالثلاث ثم انكر او قال لم يكن الا واحدة فان لم يذكر عذر الم يقبل والا كظننت وكيلي طلقها فبان خلافه او ظننت ما وقع طلاقا او الخلع ثلاثا فاقنيت بخلافه وصدقة او اقام به بينة قبل (فصل) في تعليق الطلاق بالازمنة ونحوها اذا (قال انت طالق في شهر كذا او) في (غرة او) في (اوله) او في (راسه) (وقع بول جزء) ثبت في محل التعليق على ما بحثه الزكشي كونه (منه) وعليه فكان الفرق بينه وبين ما مر اول اول الصوم ان العبرة بالبلد المنتقل اليه لانه ان الحكم ثم منوط بذاته دون غيرها فنيط الحكم بمحلها بخلافه هنا فانه منوط بحل العصمة وهو غير متقيد بمحل فروع محل التعليق الذي هو السبب في ذلك الحل وذلك لصديق

المحكمة في النهاية عن افتاء والده اه سيدي عمر عبارة سم قوله ومنه ما لو قال الخ انظر ما للفظ في هذا اه (قوله) كلا اذا دخل على صديقه وهو يتغدى الخ) قد يقال قضية هذا الكلام ان هذا عند الاطلاق وان المراد ان البنين ليست محمولة فيه على الحال وحينئذ هذا ليس مانحن فيه من انه اذا نوى التقييد لم يقبل ظاهرا الا بقرينة فكيف قيد مانحن فيه بغير ذلك كما افاده قوله قبل ثم ما ذكر الخ فنامله اه سم (قوله) ما يؤيده) اي الثاني (قوله) ما يؤيد الاول) هو قوله لم يقع الا بالباس اه عش (قوله) اقر الى الفصل في النهاية (قوله) ثم انكر) اي اصل الطلاق (قوله) كظننت وكيلي) الى قوله ثلاثا يعني فافترت على ذلك الظن وقوله فاقنيت بخلافه اي بان ما وقع لم يكن طلاقا او الخلع لم يكن ثلاثا فكان الظن فاسدا فلا قرار كذلك اه كردى (قوله) وصدقة) اي صدقت الزوج فيما ادعاه من بيان خلاف تطبيق الوكيل او خلاف ظنه وقوله او اقام به اي بالخلاف المذكور اه كردى

(فصل في تعليق الطلاق بالازمنة ونحوها) (قوله) ونحوها) اي غيرها والمشابهة بين الازمنة وما ذكر معها في مجرد ان كلاما مستقلا والافلام مشابهة بين الزمان والطلاق فيما لو قال ان طلقته فانت طالق ولو قال وما يتبعه لسلم من ذلك اه عش (قوله) او في راسه او دخوله او يحيطه او ابتدائه واستقباله او اول اجزائه نهاية ومعنى (قول المتن بول جزء) اي معناه هو اول ليلة منه نهاية ومعنى وشرح المنهج (قوله) ثبت في محل التعليق) فلو علق ببلده وانتقل الى اخرى ورأى فيها الحل لول وتبين انه لم يرف في تلك لم يقع الطلاق بذلك قال الزكشي وظاهر كما قال شيخنا ان محله اذا اختلفت المطالع اه معنى وقوله وظاهر الخ كذا في النهاية قال عش قوله وظاهر كما قال الخ معتمد اه (قوله) على ما بحثه الخ) عبارة النهاية كما بحثه الخ (قوله) كونه) فاعل ثبت والضمير لاول جزء (قوله) وعليه) الى المتن في النهاية (قوله) وعليه) اي ما بحثه الزكشي (قوله) بينه) اي تحقق اول الشهر اذا علق به الطلاق حيث اعتبر فيه محل التعليق (قوله) لانه) عطف على اليه (قوله) ان الحكم) لعل المراد به وجوب الصوم (قوله) بذاته) يعني الصائم اه رشيدى (قوله) فنيط الحكم) لعل المراد به ثبوت اول الشهر (قوله) بخلافه هنا) انظر ما المراد بالحكم هنا ولعل الاولى ان يقول بخلاف حل العصمة فانه غير متقيد بمحل فروع الخ (قوله) الذي هو السبب) صفة التعليق (قوله) وذلك) اي قول المتن وقع بول جزء اه عش (قوله) لصدق ما علق به حينئذ) عبارة المغنى والاسنى والنهاية لتحقيق الاسم بول جزء منه اه (قوله) حتى في الاولى) هي قوله في شهر كذا اه عش (قوله) يقع) اي الطلاق بحصوله اي الدخول في اولها الى الدار والجار متعلق بالضمير (قوله) فان اراد الخ) عبارة المغنى والاسنى في شرح فيعجز اول يوم منه فان اراد وسطه او اخره وقد قال انت طالق في شهر كذا او اراد من الايام احد الثلاثة الاول منه وقد قال انت طالق غرة دين لاحتمال ما قاله فيهما ولان الثلاثة الاول غرة في الثانية ولا يقبل ظاهرا وان قال اردت بغرة ته او براسه المنتصف مثلا لم يدين وان قال انت طالق في رمضان مثلا وهو فيه طلقت في الحال وان قال وهو فيه انت طالق في اول رمضان او اذا جاء رمضان فتطلق في اول رمضان القابل اه (قوله) ما بعد ذلك) اي ما بعد الجزء الاول فيما لو قال انت طالق في شهر كذا اما لو قال ذلك في غيره فلا لعدم احتمال لفظه لغير الاول وعبارة سم على حج قوله فان اراد ما بعد ذلك هو صادق بما لو اراد اليوم الاخير او اخر اليوم الاخير وقد قال في اوله ولعله غير مراد في مثل هذا الاذلا وجه للتدين حينئذ اه اقول خرج بقوله في مثل هذا ما لو قال انت طالق في اول الشهر ثم قال اردت بالاول النصف الاول من الشهر بمعنى الوقوع في اخر جزء من الخامس عشر مثلا فينبغي تدوينه لاحتمال اللفظ لما قاله اه عش عبارة الرشيدى قوله فاراد

(فصل في تعليق الطلاق بالازمنة ونحوها) (قوله) في محل التعليق الخ) كذا مر (قوله) فكان الفرق الخ) يمكن ان يستغنى عن الفرق بانهم سواء لان التعليق سبب الطلاق فاعتبر بمحلّه واعتبار المنتقل اليه انما هو لوجوب المستقبل الواقع في المستقبل اليه فليتامل (قوله) فان اراد ما بعد ذلك) صادق بما لو اراد اليوم الاخير

ما علق به حينئذ حتى في الاولى اذا المعنى فيها اذا جاء شهر كذا ويجب ان يتحقق بمجىء اول جزء منه كما لو علق بدخول دار يقع بحصوله في اولها فان اراد ما بعد ذلك دين (او) قال انت طالق (في نهاره) اي شهر كذا (او اول يوم منه فيقع) الطلاق (بفجر اول يوم منه)

لان الفجر اربعة اول النهار واول اليوم وبه يعلم اننا لو قال لها انت طالق يوم يقدم زيد فقدم قبل الغروب بان طلاقها من الفجر على الاصح عند الاصحاب وقياسه انه لو قال متى قدم (٨٨) فانت طالق يوم خميس قبل يوم قدمه فقدم يوم الاربعاء بان الوقوع من فجر الخميس الذي

قبله وترتيب احكام الطلاق الرجعي أو البائن من حينئذ ونظيره ما لو قال أنت طالق قبل موق باربعة أشهر وعشرة أيام فعاش أكثر من ذلك ثم مات فيتين وقوعه من تلك المدة ولا عدة عليهما ان كان بائنا أو لم يعاشرهما ولا ارث لهما وأصل هذا قولهم في أنت طالق قبل قدم زيد بشهر يشترط الوقوع قدومه بعده مضي أكثر من شهر من اثناء التعليق فحينئذ يتبين وقوعه قبل شهر من قدمه فتعتمد من حينئذ لانه علق بزمن بينه وبين القدم شهر فاعتبر مع الاكثرية الصادقة بأخر التعليق فأكثر يقع فيها الطلاق وقولهما بعد مضي شهر من وقت التعليق مرادهما برقت التعليق آخره فيتبين الوقوع مع الآخر لتقارن الشرط والجزاء في الوجود ولو قال الى شهر وقع بعد شهر مؤبدا إلا أن يريد تنجيذه وتوقيته فيقع حالا ومثله الى آخر يوم من عمرى وبه يعلم انه لو قال انت طالق آخر يوم من عمرى طافت بطولع فجر يوم موته ان مات نهارا أو الا ففجر اليوم السابق على

ما بعد ذلك لعله خصوص الاولى اه (قوله لان الفجر) الى قوله ولو قال في آخر يوم ولم يرد في النهاية (قوله وبه يعلم الخ) أى بالتعليل (قوله وقياسه) أى قوله انت طالق يوم يقدم زيد الخ (قوله فقدم يوم الاربعاء) أى او الخميس سم على حج أى فيتبين الوقوع يوم الخميس الذى قبل يوم الخميس الذى قدم فيه اه عش (قوله الذى قبله) أى حيث مضى لها خميس قبل قدمه وبعد التعليق والافلا وقوع اه (قوله ونظيره) أى المقيس اه عش (قوله فعاش أكثر من ذلك) ينبغى ان يراد ان الاكثر من اثناء التعليق أخذنا بما يذكره انفا اه سم (قوله من تلك المدة) أى ولا يحرم عليه الاستمتاع بها بعد التعليق وظاهره وان طرأ عليه مرض يقطع بموته عادة فيه على وجه يتبين به وقوع الطلاق قبل الوطاء فان تبين بعد الوطاء انه وقع بعد الطلاق كان رطبه شبهة اه عش (قوله ولا عدة عليها الخ) أى حيث انقضت عدة الطلاق قبل موته والافتتقل الى عدة الوفاة ان كان الطلاق رجعيا وتكمل عدة الطلاق ان كان بائنا اه رشيدى زاد عش وفى سم على حج ومعلوم ان عدة البائن قد تنقضى قبل مضي الاربعة اشهر وعشر وكذا عدة الرجعية لانها لو كانت تنقل الى عدة الوفاة لومات في اثناء عدتها لكن عدتها تنقضى هنا قبل الموت فلا يتصور انتقال انتهى اه (قوله وأصل هذا) أى قوله انت طالق قبل موق الخ اه عش (قوله من اثناء التعليق) هو صادق بان الزيادة على الشهر بقية التعليق وهو ظاهر لان الطلاق يقارن التعليق فتتحقق الصفة سم على حج اه عش (قوله فاعتبر) أى الشهر رشيدى وكردى (قوله بأخر التعليق) متعلق بالصادقة يعنى يصدق على الجزء الذى هو وزن التلغظ بأخر التعليق وعلى الأكثر من ذلك الجزء انه أكثرية للشهر أى يصير الشهر مع ذلك أكثر من شهر واعتبار تلك الاكثرية انما يحتاج اليها ليقع فيها الطلاق اه كردى (قوله وقولهما الخ) جواب سؤال اشعان اعتبار لا اكثرية والزيادة على الشهر (قوله وقع بعد شهر الخ) أى فهو تعليق روى الحاكم والبيهقى ان ابن عباس رضى الله عنهما سئل عن رجل قال لامرأته انت طالق الى سنة فقال هى امرأته سنة اه سم (قوله مؤبدا) أى وان كان الى تنقضى ان الطلاق مغنيا بأخر الشهر وانها تعود بعده الى الزوجة اه عش (قوله فيقع حالا) أى ومؤبدا أيضا عش ورشيدى (قوله ومثله) أى قوله الى شهر اه عش (قوله ومثله الى آخر يوم الخ) تقدير داخدا بما ياتى انفا الى اليوم الاخير من عمرى أى فيقع فى اليوم الاخير منه كما يفيد قوله ومثله اه سم (قوله وبه يعلم) أى بقوله ومثله الى آخر يوم من عمرى (قوله وتقدير ذلك الخ) خبره تقدير ذلك (قوله من اضافة الصفة) وهى اخر الى الموصوف وهو يوم اه سم (قوله ومحل هذا الخ) مقول قال والاشارة الى قوله طلقت

وأخر اليوم الاخير وقد قال فى أوله ولعله غير مراد فى مثل هذا اذ لا وجه للتدوين حينئذ (قوله فقدم يوم الاربعاء) أى او الخميس (قوله فعاش أكثر من ذلك) ينبغى ان يراد الاكثر من اثناء التعليق أخذنا بما يذكر انفا (قوله ولا عدة عليهما ان كان بائنا الخ) ومعلوم ان عدة البائن قد تنقضى قبل مضي الاربعة اشهر وعشر وكذا عدة الرجعية لانها لو كانت تنقل الى عدة الوفاة لومات في اثناء عدتها لكن عدتها تنقضى هنا قبل الموت فلا يتصور انتقال (قوله من اثناء التعليق) صادق بان الزيادة على الشهر بقية التعليق وهو ظاهر لان الطلاق يقارن التعليق فتتحقق الصفة (قوله وقع بعد شهر الخ) أى فهو تعليق روى الحاكم والبيهقى ان ابن عباس سئل عن رجل قال لامرأته انت طالق الى سنة فقال هى امرأته الى سنة (قوله ومثله الى آخر يوم من عمرى) تقديره اخذا بما ياتى انفا الى اليوم الاخير من عمرى أى فيقع فى اليوم الاخير منه كما يفيد قوله ومثله (قوله من اضافة الصفة) أى وهو اخر الى الموصوف أى وهو يوم (قوله ومحل هذا الخ) بقی ما لومات فى ليلة التعليق فقد يقال هو كالمو قال انت طالق امس فباتى فيه تفصيله الاق لانه بمنزلة قوله

ليلة موته وتقدير ذلك فى اليوم الاخير من أيام عمرى اذهب من اضافة الصفة للموصوف قال بعضهم أخذا من كلام الجلال البلقينى ومحل هذا ان مات فى غير يوم التعليق او فى ليلة غير الليلة التالية ليوم التعليق بطولع

والاوقع حالاً انتهى ومراده انه يتبين وقوعه من حين التلفظ ولو قال آخريوم لموتى أو من (٨٩) موتى لم يقع شيء لاستحالة الايقاع والوقوع

بعد الموت ولو قال آخريوم ولم يزد ولا نية له فالذى افئيت به انه لا يقع به شيء لترده بين آخريوم من عمرى او من موتى وما تردد بين موقع وعدمه ولا مرجح لاحدهما من تبادرو نحوه يتبين عدم الوقوع به لان العصمة ثابتة يقين فلا ترفع بمحتمل ولو قال على آخر عرق يموت منى كما اعتادته طائفة فهو كقولهم مع موتى فلا وقوع به كما باتى او آخر جزء من عمرى او من اجزاء عمرى وقيل موتى أى آخر جزء يليه موته خلافاً لمن زعم وقوعه حالاً فقد صرحوا فى انت طالق آخر جزء من اجزاء حيثك باذه سنى لاستعانة بالشرع فى العدة واجاب الرويانى عما يقال كيف يقع مع ان الوقوع عقب آخر جزء وهو وقت الموت بان حالة الوقوع هى الجزء الاخير لآقبه لسبق لفظ التعليق هنا فلا ضرورة الى التعقيب بخلافه فى انت طالق فانه انما يقع عقب اللفظ لا معه لاستحالاته ولو قال قبل ان اضربك او نحوه مما لا يقطع بوجوده فضررها بان وقوعه قال جمع عقب اللفظ ورده شيخنا بان الموافق لقولهم فى انت طالق قبل شهر بعده رمضان وقع آخر جزء من رجب وقوعه قيل الضرب

بطلوع فجر يوم موته الخ (قوله ولاوقع حالاً) يشمل ما اذا مات فى ليلة التعليق وفى الوقوع حالاً حينئذ نظر اذ لم يوجد المعاق عليه بعد التعليق والطلاق ولا يسبق اللفظ اه سم اقول قول الشرح والاحتج صوران ان يقوله نهار او يموت فى بقية اليوم او يقوله نهار او يموت فى الليلة التالية له وفى كل منها اذا قلنا يتبين وقوع الطلاق من وقت التعليق لا يقال ان الطلاق سبق اللفظ بل وقع الطلاق بصيغته لكن تاخر تبينه عن وقته اما لوقاله ليلا ومات فى بقيتها فهو غير داخل تحت ذلك وحكمه ان لا وقوع لعدم وجود ما يصدق عليه اليوم ونظيره ما لو قال ليلا اذا مضى اليوم وحكمه ان لا وقوع اه ع ش (قوله ومراده) أى البعض (قوله ولا نية له) ظاهره انه ان نوى آخريوم من عمرى فحكمه الوقوع فيه او من موتى فعدم الوقوع مطلقاً اه سيد عمر (قوله فالذى افئيت به انه لا يقع الخ) خلافاً للنهية عبارة طه طه بطلوع شمس على ذلك التعليق فيما يظهر وان زعم بعضهم انه افاق بعدم الوقوع مطلقاً اه قال ع ش قوله بغروب شمس على الخ بل قد يقال فى آخر اليوم الذى عاق فيه لانه يصدق عليه انه آخريوم من هاتيك الايام وهو وجه وقوله وان زعم بعضهم وجع اه (قوله بين وقع وعدمه) نشر مرتب (قوله ونحوه) أى كالقرينة الخارجية (قوله كما باتى) أى فى التنبيه (قوله او آخر جزء) الى الماتى فى النهاية الا قوله خلافاً لقد (قوله او آخر جزء من عمرى) ويظهر انه لو قال آخر عمرى كان الحكم كذلك اه سيد عمر (قوله فقد صرحوا الخ) عبارة النهاية لتصريحهم الخ (قوله وهو) أى التبع (قوله لاستحالاته) أى الوقوع مع اللفظ (قوله ولو قال قبل ان اضربك الخ) قال فى الروض وان قال انت طالق قبل موتى وقع فى الحسب انتهى اه سم (قوله مما لا يقطع بوجوده) اخرج قبل طلوع الشمس اه سم (قوله فضررها) أى بعد التعليق واو بز من طويل وموتى هو قوله فضررها انما لو لم يضرها لم يقع لان الماتى ان يضر بك فانت طالق قبل الضرب ولم يوجد الضرب فلا وقوع اه ع ش (قوله قال جمع الخ) معتمد اه ع ش عبارة السيد عمر اقول يؤيده ما نقله الشيخان عن القفال فى انت طالق قبل موتى من الوقوع فى الحال بخلاف قبل موتى يضم القاف مع ضم الباء واسكانها وقيل موتى فانه لا يقع الا فى آخر جزء من عمره نعم يشك على ما قاله ذلك الجمع بل وعلى مسئلة الموت ما استند اليه شيخ الاسلام ولا يجدى فى الفرق ما افاده الشارح رحمه الله تعالى اذ التعليق فى المسئلة المذكورة ليس بمحدود بل بمطابق مضاف لمحدود وهو مع ذلك صادق بكل زمن من الازمنة السابقة بلا شك فليتامل اه سيد عمر (قوله وقوعه الخ) خبر ان الموافق الخ (قوله لقولهما مستند الى حال اللفظ ولم يقلوا الخ) وقد يقال قولهما مستند الى حال اللفظ ولم يقلوا وقوعه فى حال اللفظ يؤيد الثانى اه سم

انت طالق فى اليوم الماضى وقد يقال بخلافه لان هذا جاهل بموته فليس قصده الا التعليق بمجيء آخريوم من عمره وقد بان بموته استحالاته فلا يقع شيء لان الطلاق لا يسبق اللفظ (قوله والاوقع حالاً) يشمل ما اذا مات فى ليلة التعليق وفى الوقوع حالاً نظر اذ لم يوجد المعاق عليه بعد التعليق والطلاق لا يسبق اللفظ وقد يقال يجزى فيه انت طالق امس لانه معناه وقد يفرق فليجرح (قوله ولو قال آخريوم ولم يزد ولا نية له فالذى افئيت به انه لا يقع به شيء الخ) ولو قال آخريوم ولم يزد ولا نية له وقع بغروب شمس اول يوم يلقاه أى لوجوده سمي المعاق عليه بعد التعليق خلافاً لما قال انه افاق بعدم الوقوع مطلقاً شرح مر (قوله ولو قال قبل ان اضربك او نحوه الخ) قال فى الروض وان قال انت طالق قبل موتى وقع فى الحال اه (قوله مما لا يقطع بوجوده الخ) اخرج قبل طلوع الشمس (قوله عقب اللفظ) قدية تبين انه لو اتصل موته باخر اللفظ بلافاصل انه لا يقع وفيه نظر ويؤيد النظر ما تقدم فى انت طالق قبل قدوم زيد بشهر فعدم بعد شهر فقط بعدم تمام التعليق من انه يقع مع آخر التعليق لا بعده فقد وقع مع اللفظ مع انه لم يسبق زمان الوقوع فايراجع فان ما قاله الرويانى مشكوك وما ادعاه من الاستحالة ممنوع وكذا يقال فى قوله الا فى قال جمع عقب اللفظ (قوله لقولهما مستندا الى حال اللفظ ولم يقلوا الى اللفظ) وقد يقال قولهما مستندا الى حالة اللفظ ولم يقلوا وقوعه فى حال اللفظ يؤيد

باللفظ السابق وقول الشيخين فحينئذ يقع مستندا الى حال اللفظ اقرب الى الاول بل ظاهر فيه لقولهما مستندا الى حال اللفظ ولم يقلوا الى اللفظ

وعليه فرق بين هذا وما قاس عليه بان التعاقب ثم بازمنة متعاقبة كل منها عدد الطردين فتقيد الوقوع بمصادقة فقط وهنا بفعل ولازم من له محدود يمكن التقيد به فتعين الوقوع من حين اللفظ (او) انت طالق (اخره) اى شهر كذا او انسلخه او نحو ذلك (هـ) يقع باخر جزء من الشهر لأن المفهوم منه آخره الحقيقي (٩٠) (وقيل) يقع (بأول النصف الآخر) منه وهو أول جزء منه ليلة سادس عشرة لأن منه إلى

آخره يسمى آخره ويرد بمنع ذلك (ولو قال ليلا إذا مضى يوم) فانت طالق (هـ) تطلق (بغروب شمس غده) اذ به يتحقق مضى يوم (أو) قاله (نهارا) يفدأوله (ففي مثل وقته من غده) يقع الطلاق لان اليوم حقيقة في جميعه متواصلا او متفرقا ولا ينافيه مامر انه لو نذر اعتكاف يوم لم يحزله تفريق ساعاته لان النذر موسع يجوز ايقاعه اى وقت شاء والتعليق محمول عند الاطلاق على أول الازمنة المتصلة به اتفاقا ولان المنوع منه ثم تخلل زمن لا اعتكاف فيه ومن ثم لو دخل فيه اثناء يوم واستمر الى نظيره من الثاني أجزأه كما لو قال اثناءه على ان اعتكف يوما من هذا الوقت وهذا هو نظير ما هنا بجامع ان كلا حصل الشروع فيه عقب اليمين اما لو قاله اوله بان فرض انطباق اخر التعليق على اوله فنتعلق بغروب شمس ولو قال أنت طالق كل يوم طلقة طلقت في الحال طلقة واخرى اول الثاني واخرى

(قوله وعليه) أى على الاول وهو ما قاله الجمع بفرق بين هذا أى محو قبل أضر بك (قوله وما قاس) أى شينةنا والضمير في بمصادقه رجع إلى الوقوع اهـ كرى أقول والظاهر المتعين ان الضمير راجع إلى الزمن المحدود وهو كامل الرجب (قوله ولازم من الخ) على ان قوله اول لاما لا يقطع بوجوده ظاهر في الفرق بين ما ذكره وبين ما قاس عليه لان الشهر الذى بعده رمضان مما يقطع بوجوده اهـ عش (قوله اى شهر كذا) إلى قول المتن وبه يقاس في النهاية (قوله منه ليلة الخ) الاخصر الاوضح من ليلة الخ (قوله لان منه إلى اخره) لعل هنا سقطة من الكاتب والاصل لان أول جزء منه الخ وعلى فرض عدم السقطة غاية ما يتكلف في توجيهه ان اسم ان محذوف اى لانه اى النصف الآخر منه اى من اوله إلى اخره يسمى أو ان من بمعنى أول والضمير ان راجعان إلى النصف الآخر عبارة النهاية والمعنى اذ كله اخر الشهر اهـ وهى ظاهرة (قوله بمنع ذلك) عبارة المعنى يسبق الاول إلى الفهم (تنبيه) لو علق باخر اول اخره طلقت باخر جزء منه وان علقه باول اخره طلقت باول اليوم الاخير منه او علق باتصاف الشهر طلقت بغروب الشمس الخامس عشر وإن نقص الشهر أو علق بنصف نصفه الاول طلقت بطالع فجر الثامن أو علق بنصف يوم كذا طلقت عند زواله أو علق بما بين الليل والنهار طلقت بالغروب ان علق نهارا أو لا فبالفجر اهـ بخذف وقوله لو علق باخر اول الخ في النهاية مثله (قوله بعد اوله) سيد كحرته بقوله اما لو قال اوله الخ (قوله في جميعه) اى جميع النهار (قوله ولا ينافيه) اى التعليل (قوله المتصلة به) اى بالتعليق (قوله ثم) اى فى نذر الاعتكاف (قوله لو دخل فيه) اى الاعتكاف (قوله اثناءه) اى اليوم (قوله وهذا) اى قوله ومن ثم لو دخل الخ اهـ عش (قوله ما هنا) أى فى تعليق الطلاق (قوله عقب اليمين) فيه تغليب اهـ رشيدى (قوله بان فرض انطباق اخر التعليق الخ) بان وجد اوله بعقب اخر التعليق بخلاف ما اذا قارنه سم على حج اهـ رشيدى زادعش اى فلا يقع الا بمضى جزء من اليوم الثانى اهـ عبارة السيد عمر قوله بان فرض الخ وهذا كما قال الزركشى اذا تم التعليق واستعقبه اول النهار اما لو ابتداء اول النهار فقد مضى جزء قبل تمامه فلا يقع بغروب شمس اهـ اى بل بمضى قدر من التعليق من غده اهـ (قوله طلقت في الحال الخ) اى ان كان قاله نهارا والا فلا تطلق الا بمضى الغد اهـ عش (قوله واخرى أول الثانى الخ) وفي المطلب عن العبادى لو قال انت طالق اول النهار واخره تطلق واحدة بخلاف ما لو قال انت طالق اخر النهار واوله فتطلق طلقتين والفرق انها فى الاولى اذا طلقت فى اول النهار امكن سحب حكمها على اخره بخلافه فى الثانية كذا فى الحادى من كتاب الايمان (فرع) لو قال لزوجته انت طالق فى افضل ساعات النهار فالظاهر انه لا يقع عليه الطلاق الا بمضى النهار نظير ما لو قال انت طالق ليلة القدر وقد قالوا فيه انها بما يقع عليه الطلاق باول الليلة الاخرة من رمضان لان بها يتحقق ادراك ليلة القدر ولو حصل منه التعليق فى اثناء العشر الاخير لم يقع الطلاق الا بمضى مثله من السنة القابلة اهـ عش (قوله ولم ينتظر فهما) اى اليوم الثانى والثالث اى بل او قلنا الطلاق اولها اهـ رشيدى (قوله الصادق) اى المتحقق (قوله او قال اذا مضى) إلى قول المتن وبه يقاس فى المعنى لا قوله فان قلت إلى وخرج (قوله وإن بقى منه لحظة) وإن اراد الكامل دين كما يأتى عن سم (قوله والحل على الجنس متعذر الخ) قد يقال قضية تحقق الجنسية فى كل من افراده صدق الثانى (قوله بان فرض انطباق اخر التعليق على اوله) بأن وجد اوله بعقب آخر التعليق بخلاف ما اذا قارنه (قوله لاقتضائه التعليق بفراغ ايام الدنيا) قد يقال قضية تحقق الجنسية فى كل من افراده صدق التعليق

اول الثالث ولم ينتظر فيهما مضى ما يكمل به ساعات اليوم الاول لانه هنا لم يعلق بمضى اليوم حتى يعتبر كاله بل باليوم الصادق باوله ولظهور هذا تعجب من استشكل ابن الرفعة له (او) قال اذا مضى (اليوم) فانت طالق (فان قاله نهارا) أى أثناءه وان بقى منه لحظة (فبغروب شمس) لان الالعدي تصرفه الى الحاضر منه (والا) يقوله نهارا بل ليلا (لغا) فلا يقع به شئ اذ لا نهار حتى يحمل على المعهود والحل على الجنس متعذر لاقتضائه التعليق بفراغ ايام الدنيا فان قلت



لم لا يحمل على المجاز لتعذر الحقيقة قلت لان شرط الحمل على المجاز في التعاليق ونحوها قصد المتكلم له أو قرينة خارجية تعينه ولم يوجد واحد منهما هنا وخرج بمضى اليوم قوله انت طالق اليوم أو الشهر أو السنة أو هذا اليوم أو الشهر أو السنة فانها تطلق حالا ولو ليلسا أو أنصب أم لا لأنه واقعه وسمى الزمن بغير اسمه فقلت التسمية (وبه) أي بما ذكر يقاس شهر وسنة في التعريف والتكثير لكن لا يتأتى هنا الغاء كما هو معلوم فيقع في اذا مضى الشهر أو السنة بانقضاء باقيهما وان قل فان أراد الكامل دين وفي اذا مضى شهران وافق قوله أي آخر قوله أخذنا بما مر آ نقاعن الروياني ابتداءه بمضيه وان نقص وان لم يوافقه فان قاله ليلا وقع بمضى ثلاثين يوما ومن ليلة الحادى والثلاثين بقدر ما كان سبق من ليلة التعليق أو نهارا فكذلك لكن من اليوم الحادى والثلاثين بعد التعليق ومحل ان كان

التعليق بمضى يوم واحد بعد اه سم (قوله لم لا يحمل على المجاز) أي بان يراد باليوم الليلة بعلاقة الضدية او مطلق الوقت فتطلق بمضى الليلة او مضى ما يصدق عليه الوقت الذى وقع فيه التعليق اه عش (قوله او قرينة خارجية الخ) أي فيحمل اللفظ عند الاطلاق على ما دلت عليه القرينة اه عش (قوله ولم يوجد واحد منهما) هلا جعلت استحالة الحقيقة قرينة فانهم عدوا الاستحالة من القرائن اللهم إلا ان يقال ليست خارجية وقرينة المجاز في التعاليق ونحوها لا تكون الا خارجية كما صرح به الشارح سم وقوله هلا الخ لعله على سبيل التناول وتسليم ان ال حقيقة في العهد الحضورى والا فالتحقيق انها حقيقة في الجنس من حيث هو وعليه فلا يخفى ما في كلام الشارح كغيره اه سيد عمر (قوله او الشهر) او شعبان او رمضان من غير ذكر شهر اه نهاية قال عش قوله من غير ذكر شهر افهم انه لو قال انت طالق شهر رمضان لم تطلق الا بدخول شهر رمضان كما لو قال انت طالق في شهر رمضان وبخلافه ما في حاشية الزياى من انه لو قال انت طالق شهر رمضان او شعبان يقع حالا مطلقا اه عبارة الرشيدى قوله من غير ذكر شهر انظر ما وجهه وفي حاشية الزياى ما يخالفه اه (قوله أنصب الخ) أي ما ذكر من اليوم وما عطف عليه (قوله في التعريف) الى المتن في النهاية وفيها وفي المغنى وسم هنا مسائل راجعها (قوله فيقع) الى الفرع في المغنى ثم قال تنبيه لو شك بعد مضى مدة من التعليق هل تم العدد او لا عمل بالية ونحوه الوطء حال التردد لان الاصل عدم مضى العدد والطلاق لا يقع بالشك ولو علق بمسئله عرفا كصود السماء والطيران واحياء الموتى او عقلا كالجمع بين الضدين او شرعا كنسخ رمضان لم تطلق لانهم ينجز الطلاق وانما علقه على صفة ولم توجد اه (قوله وان قل) أي وإن كان الباقي لحظة اه سم (قوله دين) ينبغي ان يجرى هذا في اذا مضى اليوم سم على حج اه عش (قوله وفي اذا مضى شهر الخ) بمضيه الخ عطف على في اذا مضى الشهر أو السنة بانقضاء باقيهما الخ (قوله عن الروياني) فيه انه لم يعزم امر انفاق قبل قول المتن أو اليوم الخ لم يعزه الى احد وما مر قبل قول المتن أو اخره الخ فبعده لا مناسبة بينهما حتى يظهر الاخذ (قوله ابتداءه) مفعول وافق وقوله بمضيه صلة يقع اه سم الى المقدر بالعطف (قوله وان لم يوافقه الخ) عطف على ان وافق الخ (قوله ومحل) أي محل تكمل الشهر بما ذكر اه رشيدى (قوله ان كان) أي قوله اذا مضى

بمضى يوم واحد بعد الآن يقال لا يصدق معنى الجنس ما بقى منه شيء وفيه نظر (قوله ولم يوجد واحد منهما هنا) هلا جعلت استحالة الحقيقة قرينة فانهم عدوا الاستحالة من القرائن اللهم الا ان يقال انها ليست خارجية وقرينة المجاز في التعاليق ونحوها لا تكون الا خارجية كما صرح به الشارح يتأمل من القرائن (قوله فيقع في اذا مضى الشهر) قال في العباب ولو قال اذا مضى الشهر وقع بانقضاء الهلال ولو اذامضت الشهور فهو باقى شهور تلك السنة او اذامضت شهور فضى ثلاثا او علق بمضى الساعات بمضى اربعة وعشرين ساعة او ساعات فيمضى ثلاث اه وما ذكره في الساعات هو ما قاله الجليلى وهو موافق لما قاله فيما اذا مضت الشهور انها لا تطلق الا بمضى اثني عشر شهرا لكن الاصح عند القاضى انها تطلق بمضى ما بقى من السنة وقياسه ساعات ان تطلق هنا بمضى ما بقى من ساعات اليوم واللييلة مع اعتبار سبق الليل ولو قال اذا مضت الايام ففيه نظروقياسه قولهم واللفظ للروض قبيل الرجعة او حلف ليصو من الايام فليصم ثلاثا قال في شرحه حملا عليها لا على ايام العمر انتهى الوقوع هنا بمضى الثلاث لكن قياس ذلك الوقوع فيما اذا مضت الساعات بمضى ثلاث لا لأن يفرق فليحررو لو قال اذا مضى ليل فانت طالق لم تطلق الا بعد مضى ثلاث ليال كما أتى به شيخنا الشهاب الرملى اذ الليل واحد بمعنى جمع وواحدة ليلة مثل تمر وتمرّة وقد جمع على ليال فزادوا فيها الياء على غير قياس انتهى ولينظر فيما لو قال اذا مضى الليل هل ينصرف للييلة التي هو فيها فيجئ بمضى الباقي منها لان ليلا وان كان معنى الجمع الا انه بدخول ال يحمل على الجنس وينصرف للمعهود فيه ونظروقد يقال قد اعتبر الثلاث في الايام والنساء في الاثروج النساء مع دخول لام الجنس (قوله وان قل) أي وان كان الباقي لحظة (قوله دين) ينبغي ان يجرى هذا في اذا مضى اليوم (قوله ابتداءه) مفعول وافق وقوله بمضيه صلة

في غير اليوم الاخير والامضى بعده شهر هلالى كفى نظير ما مر في السلم وفي اذا مضت سنة بمضى اثني عشر شهر اهالية فان انكسر الشهر الاول حسب احد عشر شهرا بالالهة وكلت بقية الاول ثلاثين يوما من الثالث عشر والسنة للعربية نعم يدين مر يد غيرها (فرع) حلف لا يقيم بمحل كذا شهر افاقاه مفرقا حث على ما ياتي في الايمان ولو قال انت طالق في اول الاشهر الحرم طلقت باول القعدة لان الصحيح انه اولها وقيل اولها ابتداء الحرم ذكره الاسنوى (أو) قال (أنت طالق أمس) أو الشهر الماضي أو السنة الماضية (وقصد أن يقع في الحال مستند اليه) أي أمس أو نحوه (وقع الحال) لانه اوقعه حالا وهو ممكن واستدله من سابق وهو غير ممكن فالغى وكذا لو قصد ان يقع أمس او اطلق او تعذرت مراجعته لنحو موت او خرس ولا إشارة له مضهمة (وقيل لغو) نظر الاسناده لغير ممكن ويرد بان الاطاعة بالممكن اولى الاترى إلى ما مر في له على ألف من ثمن خمر أنه يلغى قوله من ثمن خمر ويلزمه الألف (أو قصد أنه طلق أمس وهي الآن معتدة) من طلاق رجعي أو بائن (صدق يمينه) لقرينة الاضافة إلى أمس ثم ان صدقته (٩٢) فالعدة مما ذكر وان كذبتة او لم تصدقه ولم تكذبه فن حين الاقرار (أو) قال اردت اني

(طلقت)ها أمس (في نكاح آخر) فبانت مني ثم جددت نكاحها أو أن زوجها آخر طلقها كذلك (فان عرف) النكاح الآخر والطلاق فيه ولو باقرارها (صدق يمينه) في ارادة ذلك للقرينة (والا) يعرف ذلك (فلا) يصدق ويقع حالا لبعد دعواه هذا ما جرى عليه هنا وهو المنقول عن الاصحاب وللإمام احتمال جرى عليه في الروضة تبعا لنسخ أصلها السقيمة أنه يصدق لاحتماله وجزم به بعضهم ولو قال أنت طالق قبل أن تخلق طلقت حالا أو بين الليل والنهار فان كان نهارا قبل الغروب أو ليلا قبل الفجر (تنبه) ما تقرر في أنت طالق أمس من الوقوع حالا عملا بالممكن وهو الوقوع

شهر أنت طالق (قوله في غير اليوم الاخير الخ) عبارة المغنى في غير الاخير من الشهر فان علق في اليوم الاخير او الليلة الاخرة من الشهر كفى بعد شهر هلالى اه (قوله وفي اذا مضت الخ) عطف على قوله وفي اذا مضى شهر الخ وقوله بمضى الخ صلة يقع المقدر بالهطف (قول) والسنة للعربية الخ) عبارة المغنى والنهائية والمعتبر السنة العربية فان قال اردت غيرها لم يقبل منه ظاهرا لثمة التأخير ويدين نعم لو كانت ببلاد الروم أو الفرس فينبغي قبول قوله اه (قوله او الشهر الماضي) إلى التنبيه في النهاية وكذا المغنى لا قوله ويرد إلى المتن (قوله وهو الخ) أي الاستناد اه معنى (قول) وكذا لو قصد الخ) أي وكذا يقع حالا لو قصد الخ سم ومعنى (قوله اولى) أي بان يلغى الطلاق من الاطاعة بالحال مع انه لم يباغ في الاولى (قول المتن) او قصد انه طلق أمس) أي ولم يقصد الزوج انشاء طلاق حالا ولا ماضيا بل قصد الاخبار بانه طلقها أمس في هذا النكاح اه معنى (قوله كذلك) أي فبانت منه ثم نكحها (قوله فلا يصدق الخ) يظهر ان المراد ظاهرا فيدين (قوله هذا) أي قول المصنف وإلا فلا (قوله) وجزم به بعضهم) والصواب ما في الكتاب ومن صرح بما في الكتاب القاضى حسين والبعوى والمتولى والرويانى وقد وقع في بعض نسخ الشرح الكبير على الصواب كذا كرهه الاذرى اه معنى (قوله) ولو قال انت طالق قبل ان تخلق قال مر في شرحه ولو قال انت طالق قبل ان تخلق طلقت حالا إذ لم تكن له ارادة كما قاله الصيغرى وافق به والده رحمه الله تعالى فان كانت له ارادة بان تصداتها بانه بوله قبل ان تخلق قبل تمام لفظ الطلاق فلا وقوع به انتهى ولك ان تقول ما الفرق بينه وبين أمس ونحوه إذ قال اردت إيقاعه في الماضي وانه يقع حالا على المذهب فان ظاهرا إطلاقهم ان الحكم كذلك ولو كان الارادة قبل فراغ لفظ الطلاق والحاصل انه امان يلتزم ما ذكر من التقييد في أمس وغيره مما علق محال مما مروى وأما ان يتمحل الفرق فليست أم اه سيد عمر (قوله لمن سبقوه) أي وهو المعتمد كما مر قبيل التنبيه (قوله وعلة) أي بعضهم (قوله هنا) أي في صورتي للبدعة وللشهر الماضي وقوله فهو أي ما ذكر من الصورتين (قوله ايضا) أي كما يعمل بكون اللام للتعليل (قوله كما اشاروا اليه) أي التعليل بالغاء المحال (قوله ومن ثم) أي من اجل جواز التعليل بالغاء المحال مع وجود اللام (قوله لما ذكرته) أي في الجواب المار اتقا (قوله اثر) ببناء الفاعل من التأثير (قوله وهو قوله غدا) لا يخفى ما فيه يقع (قوله حث) كذا مر (قوله وكذا لو قصد الخ) أي وكذا يقع حالا لو قصد الطلاق فيه لا يقال الطلاق فيه من لازم انه نكاح اخر لا نأمنغ ذلك لاحتمال فسخ او تبين فساد الاول (قوله وهو المنقول الخ) اعتمده

بأنت طالق والغاء لما لا يمكن وهو قوله أمس يوافقه الوقوع حالا في أنت طالق قبل ان تخلق الغاء لما لا يمكن وهو قبل أن تخلق وفي انت طالق لا في زمن الغاء للمحال وهو لا في زمن وفي انت طالق بين الليل والنهار على ما بحثه بعضهم مخالفا لمن سبقوه وعلو بأنه ليس لنا من بين الليل والنهار فهو كقوله لا في زمن وقد تقرر حكمه وفي انت طالق للبدعة ولا بدعة لها وللشهر الماضي فيقع فيها حالا الغاء للمحال وهو ما بعد لام التعليل كذا قاله غير واحد وفيه نظر بل ملحظ الوقوع هنا حالا ان اللام فيما لا ينتظر له وقت للتعليل فهو كأنك طالق لرؤا زيد فانه يقع وان لم يرض وقد يجاب بانه لا مانع من ان يعمل بالغاء المحال ايضا كما اشاروا اليه في الشهر الماضي ومن ثم قاسر شيخنا الوقوع حالا في أمس على الوقوع حالا في البدعة ولا بدعة لها ولم يبال بما افادته اللام لما ذكرته وفي انت طالق الان طلاقا اثر في الماضي فيقع حالا ويلغى وقوله اثر في الماضي لانه محال وفي أنت طالق اليوم غدا للمحال وهو قوله غدا وفي أنت طالق طلقة سنية بدعية وهي في حال البدعة الغاء للمحال وهو اجتماعهما من جهة واحدة وفي انت طالق الطلقة الرابعة على احد وجهين لم ار من رجع منها شيئا وقياس كلام القاضى

الاثني عدم الوقوع ويلحق بهذه المسائل انت طالق امس غدا او غدا امس من غير اضافة (٩٣) فيقع صيغة الغد ويلغو ذكر امس

لانه علقه بالغد وبالا امس  
ولا يمكن الوقوع فيها ولا  
الوقوع في امس فتعين  
الوقوع في غدا لامكانه  
وحاصل هذا الغاء المحال  
والاخذ بالممكن فهو كما مر  
في أنت طالق امس  
وتخالف هذه الفروع كلها  
عدم الوقوع اصلا نظرا  
للمحال في أنت طالق بعد  
موتى او معه في أنت طالق  
مع انقضاء عدتك وفي أنت  
طالق طلبة بائنة لمن يملك  
عليها الثلاث كما قاله القاضي  
اورجعية لمن لا يملك عليها  
سوى طلبة او لغیر موطوءة  
كما قاله القاضي ايضا قال في  
التنذيب وهو المذهب وفي  
أنت طالق الآن أو اليوم  
إذا جاء الغدا وإذا دخلت  
الدار فلا تطلق بمجيء الغد  
ولا بدخول الدار لانه علقه  
بمجيء الغد فلا يقع قبله  
وإذا جاء الغد فقدقات اليوم  
او الآن أي فلم يمكن ايقاعه  
بوجه وفي أنت طالق ان  
جمعت بين الضدين او نسخ  
رمضان أو تكلمت هذه  
الداية فلا يقع نظر للمحال  
باقسامه الثلاثة والحاصل  
منه ان الطلاق وقع حالا  
في اكثر الاحدى عشرة  
الاولى ولم ينظروا فيها  
للمحال الذي ذكره ولم يقع  
في الصور الاخرى التسع  
نظر للمحال فيها وفي الفرق  
بين تلك وهذه ما داء معنى  
اوجب الغاء المحال في جميع  
تلك ومعنى اخر اوجب

من التسامح ومع ذلك فواضح ان محله إذا أراد إيقاع طلاق واحد فبها أما إذا أراد إيقاع طلقتين في كل منهما  
واحدة فلا استحالة حيث لم يكن ثم مانع من نحو بينونة فينبغي ان بقا ثم يتردد النظر في صورة الاطلاق بايها  
تلحق وظاهر كلامهم انها تلحق بالاولى فليتا ما له سيد عمر وفي الروض مع شرحه ما يوافقه عبارة لو قال  
انت طالق اليوم غدا فواحدة تقع في الحال ولا يقع شيء في الغد لان المطفة اليوم طالق غدا ويحتمل انهم يرد  
للاذلك وكذا يقع واحدة فقط في الحال لو اراد بذلك نصفها اليوم ونصفها الاخر غدا لان ما اخره تعجل  
فان أطلق نصفين بأن اراد نصف طلبة اليوم ونصف طلبة غدا فطلقتان لان تبين بالاولى وكذا لو قال  
اردت اليوم طلبة وغدا اخرى كما فهم بالاولى وصرح به الاصل ولو قال انت طالق غدا اليوم طلقت طلبة  
غدا فقط أي لا في اليوم ايضا لان الطلاق معلق بالغد وذكره اليوم بعده كتعجيل الطلاق المعلق وهو لا يتعجل  
اه (قوله الاتي) أي انفا (قوله من غير اضافة) أي فيها اه سم (قوله من غير اضافة الخ) لو قال نهارا  
انت طالق غدا امس او امس غدا بالاضافة وقوع الطلاق في الحال لان غدا امس وامس غدا هو اليوم ولو قاله  
ليلا وقع غدا في الاولى وحالا في الثانية معنى وروض مع شرحه (قوله ولا يمكن الوقوع فيها) يعلم ما فيه مما  
مر انفا اه سيد عمر ويظهر بالتأمل انه لا يجري هنا نظير ما مر انفا (قوله وحاصل هذا) أي ما ذكر في أنت  
طالق امس غدا او غدا امس الخ (قوله فهو) أي حكم انت طالق امس غدا الخ (قوله لمن يملك الخ) أي  
خطا بالزوجة يملك الخ (قوله كما قاله القاضي) راجع الى قوله وفي أنت طالق طلبة بائنة الخ (قوله أو  
رجعية الخ) عطف على بائنة (قوله كما قاله القاضي) راجع الى قوله اورجعية الخ (قوله وهو المذهب)  
أي ما قاله القاضي (قوله وإذا دخلت الخ) كذا في اصله رحمه الله تعالى لكن لا يخطه فيحتمل انه من  
تفسير الناسخ أو يقال أو بمعنى الواو ولا فهو مشكل فما يظهر إذ مقتضاه انه إذا قال أنت طالق اليوم إذا  
دخلت الدار ودخلت فيه لا انطلق ولا وجه له ويؤيد ما ذكرناه من الاحتمال اقتضاه في التعليل على قوله  
لانه علقه الخ نعم يقال حينئذ لا فائدة لزيادة ولا بدخول الدار إذا دخل له بالكلية والحاصل ان كلامه  
لا يخلو عن شيء بكل تقدير فليتا ما لم يرأيت الفاضل قال ما نصه قوله وفي أنت طالق الان أو اليوم الخ مما  
دخل تحت هذا انت طالق اليوم إذا دخلت الدار ودخلت الدار في اليوم وای مانع من الوقوع عند دخول  
الدار انتهى وقد يجاب بان قوله إذا جاء الغد راجع الى اليوم وقوله وإذا دخلت الدار راجع الى الان  
ولا شك ان دخول الدار المعلق به يستحيل وقوعه الان بل انما يقع في المستقبل فهما مسئلتان والنشر على  
عكس ترتيب اللف وقوله لانه علقه بمجيء الغد أي مثلا في مسئلته وهي ربط الطلاق باليوم اه سيد عمر  
اقول وينافي هذا الجواب قول الشارح الاتي فقدقات اليوم او الان نعم يصرح بما تضمنه الجواب  
صنيع المغنى والروض مع شرحه عبارة ما لو قال انت طالق اليوم اذا جاء الغد او انت طالق الساعة اذا  
دخلت الدار لغا كلامه فلا تطلق وان وجدت الصفة لانه علقه بوجوده فلا يقع قبله واذا وجدت فقد مضى  
الوقت الذي جعله محلا للايقاع اه وبه يعلم ما في تعبير الشارح من الحفاء والتعقيد (قوله بمجيء الغد ولا  
بدخول الدار الخ) حقه ان يقول ولو بعد مجيء الغد او دخول الدار لانه علقه بمجيء الغد او دخول الدار فلا  
يقع قبله واذا جاء الغد او دخلت الدار فقدقات الخ (قوله باقسامه الثلاثة) أي العقل والشرعي والعادي (قوله  
منه) أي من الاشكال المذكور بقوله ويخالف هذه الفروع الخ (قوله في اكثر الاحدى عشرة الخ)  
ليتا ما مع ماسياتي المقتضى الوقوع في جميعها اه سيد عمر أقول ماسياتي في الوقوع المطلق الشامل  
للحالي والاستقبالي وما هنا في خصوص الوقوع في الحال فاخرج بقيد الاكثر انت طالق امس غدا او غدا  
امس فانه يقع الطلاق فيها وفي صيغة الغد (قوله ذكره) الا صوب اسقاط الهاء وزيادة واو الجمع او تاء  
التكلم (قوله التسع) أي بعد قوله وفي أنت طالق ان جمعت بين الضدين الخ صورة واحدة (قوله

مر (قوله من غير اضافة) أي فيها (قوله وفي أنت طالق الآن أو اليوم اذا جاء الغد أو اذا دخلت الدار  
الخ) بما دخل تحت هذا انت طالق اليوم إذا دخلت الدار ودخلت الدار في اليوم فأي مانع من الوقوع عند

النظر للمحال في جميع هذه عسرا وتعد لمن أمعن النظر في مدرك كل من تلك وكل من هذه فان قلت هذا الاشكال لا يتوجه لأن هذه

المرور المبددة بعضهم مبنى على ان المحال يمنع الوقوع وبعضها على انه لا يمنع والاشكال إنما جاء من ذكر المتأخرين لها كما ذكر قلت بل الاشكال متوجه وما ذكر ممنوع الا ترى ان الشيخين قائلان بان التعليق بالمحال يمنع الوقوع مع قولهما في امس ونحوه بالوقوع الغاء للمحال فان قلت يمكن الفرق بان المحال إنما يمنع الوقوع ان وقع في التعليق لقولهم قد يكون القصد من التعليق به عدم الوقوع وهو قضيه فرق بعضهم بين أنت طالق اليوم إذا جاء الغد وأنت طالق أمس غدا بان الاول فيه لفظ عريض في التعليق فمنع الوقوع بخلاف الثاني قلت لا يطر ذلك لان أنت طالق امس وقبل ان تخلق ولا في زمن ونحوها مثل أنت طالق مع موتى او بعده او مع انقضاء عدتك او طلقه بائنة او رجعية في صورتيهما السابقتين فهذا تنجيز في الكل ربط بمحال فالغنى تارة ولم يبلغ اخرى فان قلت عللوا مع موتى ومع انقضاء عدتك بقولهم لم يقع لمصادفته البيوتة فهو به يفرق بين نحو هذين ونحو امس فان وقوعه هنا لا يصادف البيوتة قلت لا نطرد ذلك ايضا لان قياسه ان لا يقع في حين ان تخلق لمصادفته عدم وجودها بالكيفية (٩٤) وهو اولي بالرعاية من مصادفة البيوتة وايضا فالتعليق بمصادفة البيوتة إنما هو بيان لوجه

الحالية وهي لا تنحصر في ذلك فليس القصد به الا بيان وجه الاحالة والا فاكثر صور المحال الذي منع الوقوع ليس فيها مصادفة بيوتة فان قلت البحث بين الاصحاب في منع المحال باقسامه الثلاثة للوقوع انما هو في التعليق به كما اطقت عليه عباراتهم والتعليق انما يكون بمستقبل فالخفا به كل تنجيز فيه الربط بمستقبل كعم موتى او بعده او مع انقضاء عدتك بخلاف تنجيز ليس فيه ذلك الربط بان ربط بماض او حال او لم يربط بماض ولا مستقبل فانه لا ينظر للمحال فيه كأمس وقبل ان تخلق ولا في زمن وللشهر الماضي وطلاقا اثر في الماضي وطلقة سنية بدعية قلت الفرق بذلك يمكن لكن

كاذكر) أى من غير تنبيه على المبنى عليه (قوله يمكن الفرق) أى بين الصورة الاولى والاخرى (قوله ان وقع في التعليق) أى لا في التنجيز (قوله بين أنت طالق اليوم إذا الخ) أى حيث لا وقوع فيه وقوله وأنت طالق امس الخ أى حيث يقع فيه صبيحة الغد اه سم (قوله مثل أنت طالق الخ) خبر لان الخ فهذا أى الطلاق (قوله فالغنى تارة) أى فيما قبل مثل وقوله لم يبلغ الخ أى في مدخول مثل (قوله عللوا مع موتى الخ) أى عدم الوقوع في مع موتى الخ ولو عبر بهذا وحذف قوله الا ترى لم يقع لكان أولى (قوله هنا) أى في نحو امس (قوله ذلك) أى الفرق (قوله لان قياسه) أى ذلك الفرق (قوله وهو لا تنحصر) أى الحالية (قوله في ذلك) أى مع موتى ومع انقضاء عدتك (قوله به) أى التعليق بمصادفة البيوتة (قوله ولما فاكثر صور الخ) أى ولو قصد بذلك ظاهره من التعليق حقيقة لما اطر دفا فاكثر صور الخ (قوله الذى منع) صفة المحال (قوله انما هو) أى البحث (قوله به) أى بالتعليق (قوله بذلك) أى بالتعليق بالمحال حقيقة او حكما (قوله لمعارضه الخ) خبر ان (قوله وهو) أى الضد (قوله لكونه حاضرا) علة لقوله الاقوى (قوله وهو) أى ما قلناه الخ وقوله لانها الخ خبر ما قلناه الخ (قوله واما الصور الاخرى) أى التسع (قوله بعد موتى الخ) خبر فالمستقبل الخ (قوله هنا) أى فى الان إذا جاء الغد ودخلت الدار (قوله لانه) أى التعليق (قوله لما تقرر الخ) علة للعلة (قوله في منع المحال) أى الوقوع فهو من إضافة المصدر إلى فاعله (قوله معلقا) أى به على الحذف والايصال (قوله وبه) أى بالتعليق (قوله ما مر انفا الخ) وهو قوله وهو اليوم الاقوى الخ (قوله وان جمعت الخ) عطف على قوله بعد موتى الخ (قوله فهذه ألغى المحال الخ) يتأمل مع ان الذى قدمه فيها هو عدم الوقوع اه سم أى ومع انه لا معنى لاستدراكه عما قبله ولا يلاقيه الجواب الا ترى ثم رايت قال عبد الله الا باشير قوله ألغى المحال ينبغي ان يقر ألغى البناء للفاعل وفاعله المحال أى ألغى المحال الطلاق فلا يرد قول المحشى انها لا تطلق فيها فكيف ألغى المحال فيها وكانه قد راء مجولا والمحال نائب فاعل اه وهذا حسن وان كان خلاف الظاهر (قوله المقتضى الخ) صفة للتبادر اه كردى (قوله ما وقع به التناقض فقط) وهو بائنة ورجعية والرابعة (قوله العرف المفهوم من قولهم الخ) قد يقال

دخول الدار (قوله بين أنت طالق اليوم إذا جاء الغد وأنت طالق أمس غدا) أى حيث لا وقوع في الاول وحش في الثاني صبيحة الغد كما مر في الشرح (قوله فهذه ألغى المحال فيها) يتأمل مع ان الذى قدمه فيها هو عدم الوقوع (قوله العرف المفهوم من قولهم الخ) قد يقال قولهم المذكور شامل للمستقبل وغيره

يرد عليه اليوم غدا حيث ألغى او غدا مع انه مستقبل ويجب بان الغاءه من المعارضة ضده له وهو اليوم الاقوى لكونه حاضرا قولهم فقد مناه مقضاهم ما قلناه في هذه الصورة الاولى الاحدى عشرة بأمرها وهو الغاء المحال لانها غير مستقبلة واما الصور الاخرى فالمستقبل منها صريح بعد موتى وفي معه ومع انقضاء عدتك والآن اذا جاء الغد ودخلت وغلب التعليق هنا على الان لانه اقوى لما تقرر ان الاصل في منع المحال أن يكون معلقا وبه فارق ما مر انما في اليوم غدا من الغاء غدا دون اليوم وان جمعت بين الضدين وما بعده نعم تبقى طلقه بائنة وطلقة رجعية وطلقة الرابعة فهذه ألغى المحال فيها مع انها ليست بمستقبل وقد يجب بان هذه الحجت بالمستقبل لان المتبادر منها أنت طالق طلقه ان كانت رجعية وكذا الباقي المقتضى لبطان ما وقع به التناقض فقط فحينئذ اتجه الفرق بين تلك المسائل الاحدى عشرة الاولى والتسع الاخيرة فتأمل ذلك كما فانه مهم ولم يتعرض لاشي من شأنه ما يشي ولا نهى على تخالف في شى من تلك الفروع لغيره من ظهور المخالفة كما علمت فان قلت أى معنى اوجب الفرق بين المستقبل وغيره قلت العرف المفهوم من قولهم في تعليق عدم الوقوع بالمحال

قولهم المذكور شامل للمستقبل وغيره اه سم وقد يمنع الشمول ما مر في الشارح آفنا من أن التعليق إنما يكون في المستقبل (قوله لأن المعلق الخ) بدل من قولهم او مقول له (قوله بالتعليق به) اى بالحال (قوله عدم الوقوع) اى فيه (قوله لا يقصد أهل العرف به الخ) قديمين اه سم (قوله كثيرة) إلى قول المتن ولا تسكر اى في النهاية من غير مخالفة إلا فيما سانه عليه (قوله الدار من نسائي الخ) في هذا التقدير تغيير المتن اه سم اى وكان الاولى القلب كما فعله المعنى (قول المتن وان) وهى ام الباب وكان ينبغي تقديمها (تنبيه) في فتاوى الغزالي أن التعليق يكون بلا في بلد عم العرف فيها كقول أهل بغداد أنت طالق لا دخلت الدار اه معنى عبارة سم وفي الروض وإن قال انت طالق لا دخلت الدار من لغته بهاى بلا مثل ان كالبغداديين طلقت بالدخول انتهى قال في شرحه امامن ليس لغته كذلك فتعلق زوجته انتهى ثم قال في الروض وقوله انت طالق لا دخل الدار تعليق قال في شرحه ظاهره وان لم تكن لغته بلا مثل ان وهو مخالف لما مر ويمكن الفرق بان المضارع على اصل وضع التعليق الذى لا يكون إلا بمستقبل فكان ذلك تعليقا بخلاف الماضي انتهى اه سم على حج اه عش (قوله أو أنت طالق) اى باسقاط الفاء اه سم (قوله بتفصيله الاق الخ) اى في الفرع الذى في آخر الفصل اه كردى عبارة عش اى في آخر هذا الفصل وحاصله انه ان قصد بذلك التعليق على مجرد الفعل طلقت بمجرد الدخول وان قصد تعليق التطلق على الفعل ولم يقصد فوراً لم تطلق إلا بالياس من التطلق وان قصد الوعد عمل به فان طلق بعد الفعل وقع وإلا فلا اه (قوله ذلك) اى التفضيل (قوله ومن زعم وقوعه الخ) لعله يحول على ما إذا لم يحضر له التعليق إلا بعد الفراغ من طمئنتك وهو واضح حيث ذكروا من التخطئة سيما وبعد كل البعد بمن ينسب إلى العلم ان يرى الوقوع عند قصد التعليق بشرطه اه سيد عمر (قوله هنا) اى في تقديم طمئنتك على الشرط وقوله وفي الاولى اى في تأخيرها عنه (قوله مطلقاً) اى غير قائل بمرىان التفضيل الاق في المستلين اه سيد عمر (قوله والحق بها الخ) وقد سئل الوالد رحمه الله تعالى عما قال أنت طالق لو لا دخلت الدار فاجاب بانه ان قصد امتناعاً او تحضيضاً عمل به وان لم يقصد شيئاً ولم يعرف قصد لم يقع طلاق حملاً على ان لو لا امتناعاً لتبادرها إلى الفهم عرفاً ولأن الأصل بقاء العصمة فلا وقوع بالشك اه نهاية قال الرشيدى قوله حملاً على ان لو لا امتناعاً صريح في انه ان حمل على التحضيض وقع اه وقال صاحب النهاية في هامشها مانصه علم من ذلك الامتناع غير التحضيض فالاول امتناع الوقوع لوجود الدخول والثاني وجوده لوجوده فهو تعليق في المعنى فيشترط للوقوع الدخول ولا يعتبر الفور اه وهو ظاهر ومال سم إلى عدم الوقوع عند قصد التحضيض مطلقاً ومال عش عند قصده إلى الوقوع عند الياس من الدخول ان اطلق وعند

(قوله لا يقصد أهل العرف به ذلك) قديمين (قوله في المتن وادوات التعليق من كن دخلت الخ) سئل شيخنا الشهاب الرملى عما قال طالق لو لا دخلت الدار و اجاب بانه ان قصد امتناعاً او تحضيضاً عمل به وان لم يقصد شيئاً ولم يعرف قصد لم يقع طلاق حملاً على ان لو لا الامتناع بالرفع خبر ان اى هى الامتناع لتبادرها إلى الفهم عرفاً ولأن الأصل بقاء العصمة فلا وقوع بالشك ولأن الامتناع قد يليها الفعل فقد قال ابن مالك في تسهيله وقد تلى الفعل غير مفهومة تحضيضاً انتهى وليس في كلامه افصاح فيما اذا قصد تحضيضاً بوقوع الطلاق مطلقاً واذا لم تدخل الدار وقيد لا بقوله حملاً على ان لو لا الامتناع الخ وقوله ولأن الأصل بقاء العصمة فلا وقوع اذا قصد التحضيض ولا نه لم يقع عند قصده التحضيض لم يكن في تفصيله فائدة لثبوت عدم الوقوع حيث ذكروا اراد الامتناع او التحضيض او لم يرد شيئاً او جهلت ارادته لكن يحتمل ان ذلك غير مر ادله بل المراد عدم الوقوع مطلقاً كما هو صريح الكوكب للاسنوى (قوله الدار من نسائي) في هذا التقدير تغيير المتن (قوله او أنت طالق) باسقاط الفاء (قوله والحق بها غير واحد الخ) وفي الروض وان قال انت طالق لا دخلت الدار من لغته بهاى بلا مثل ان اى كالبغداديين طلقت بالدخول انتهى قال في شرحه امامن ليست لغته كذلك فتعلق زوجته انتهى ثم قال في الروض وقوله انت طالق لا دخل الدار تعليق قال

لأن المعلق قد يقصد بالتعليق  
به منع الوقوع فعلنا من  
هذا أن المستقبل يقصد به  
ذلك فإثر عدم الوقوع  
بخلاف غير المستقبل لا  
يقصد أهل العرف به ذلك  
فلم يؤثر في عدم الوقوع  
(وأدوات التعليق) كثيرة  
منها (من كن دخلت) الدار  
من نسائي فهى طالق  
(وان) كان دخلت الدار  
فأنت طالق أو أنت طالق  
وكذا طمئنتك بتفصيله  
الآتي قريبا ويجرى ذلك في  
طلقتك ان دخلت ومن  
زعم وقوعه هنا حالاً وفي  
الاولى عند الدخول مطلقاً  
فقد أخطأ كما قاله البلقيني  
(واذا) وألحق بها غير  
واحد إلى كالى دخلت  
الدار فأنت طالق

لا طرادها في عرف اهل اليمن بمعناها (ومتى ومتى ما) بزيادة ما كاسم ومهما وما واذما وايا ما واين ما وحيث وحيثما وكيف وكيفما (وكما  
واى كاي وقت دخلت) الدار فانت طالق (٩٦) (ولا يقتضين) اى هذه الادوات (فورا) في المعلق عليه (ان علق باثبات) اى فيه او ثبتت

فوات الوقت الذى قصده ان اراد وقتاً معيناً (قوله لا طرادها في عرف اهل اليمن) هل يختص بهم سم أقول  
قضية ما سر عن الروض مع شرحه اولاً وعن المغنى الاختصاص مطلقاً وقضية ما سر عن الروض وشرحه ثانياً  
الاختصاص اذا دخلت على الماضي وعدمه اذا دخلت على المضارع (قوله اى فيه) فالبايع معنى فى او بمثبت  
فالمصدر بمعنى المفعول (قوله لاها وضعت) اى قوله بحث فى المغنى (قوله كاسم) اى فى الخلع اه رشيدى  
(قوله كما يأتى) اى فى المتن (قوله وبحث فى متى) عبارة النهاية وما افق به الشيخ فى متى خرجت شكوتك من  
تعين الفور الخ محمول على ما اذا قصد الفورية كما افق به الوالد رحمه الله تعالى ولا فلا نسلم انحلاله الخ (قوله  
ولا نسلم انحلاله الخ) قد يقال منع انحلاله لذلك وضعا مسلم وعرفا مكارمة فلا وجه ما افق به شيخ الاسلام اه  
سيد عمر (قوله لذلك) اى الى الاثبات والنفي اه عش (قوله لانتهائها) اى الشكوى اى وقتها (قوله  
وبفرض ما قاله) اى الباحث وهو شيخ الاسلام كاسم (قوله لاقتضائه) اى ما عدا ان اه عش (قوله  
فلا يبعد العمل بها) معتمداى حيث نوى مقتضاها او يصدق فى ذلك اه عش والاولى حيث لم ينبو خلاف  
مقتضاها الخ فيشمل الاطلاق (قوله اولاً ذاشت) اى الفرع فى النهاية والمغنى (قوله انه) اى التعليق  
بالمشيئة (قوله وخطاب غيرها) اى كان شاه زيد (قوله يعتبر) اى الفور (قوله فيها) اى الزوجة لافيه  
اى زيد (قوله ولا يقتضين الخ) اى ان علق بمثبت وسيأتى التعليق بالنفي اه معنى (قوله بل اذا وجد مرة  
الخ) عبارة المغنى بل اذا وجد مرة واحدة فى غير نسيان ولا اكرام انحلت الدين ولم يؤثر وجوده ثانياً  
(قوله انحلت اليمين الخ) فلو قال متى سكنت بزوجتى فاطمة فى بلد من البلاد ولم تكن معها زوجتى  
أم الخير كانت أم الخير طالفاً ثم سكن بهما فى بلدة انحلت يمينه لانها تعلقت بسكنى واحدة إذ ليس فيها  
ما يقتضى التكرار وافق الوالد رحمه الله تعالى بانحلال يمين من حلف لا يخدم عند غير زيد الا ان تأخذه يد  
عادية فاخذته واستخدمته مدة ثم أطلقه وخدم عند غيره بعد ذلك مختاراً اه نهاية قال عش قوله واستخدمته  
مدة اى وإن قلت اه (قول المتن لا كلاً) قال فى شرح الارشاد وقد يتوهم ان ايتسكن فى معنى كلاً ويرد  
بمنعه لانها لا تقتضى التكرار وان كانت موضوعاً للعموم كما قاله شيخنا وهو ظاهر خلافاً لما يوهمه  
كلامه فى شرح الروض اه وهو كما قال فلو قال كلاً دخلت واحدة منكن الدار فهى طالق فدخلت  
واحدة ثلاث مرات طلقت ثلاثاً او ايتسكن دخلت فهى طالق فدخلت واحدة ثلاثاً طلقت واحدة إذ  
لا تكرر اه سم (قوله وقال اخرون فيه دور) كان المراد بهذا الدور انه جعل التزوج مانعاً من  
الطلاق مع ان التزوج متوقف على الطلاق لاستحالة بدونه والطلاق متوقف على التزوج اه سم وإنما

فى شرحه فظاهره أن الحكم كذلك وان لم تكن لغة الزوج بلامثل ان وهو مخالف لما مر فى أنت طالق  
لادخلت الدار ويمكن الفرق بان المضارع على اصل وضع التعليق الذى لا يكون الا بمستقبل فكان ذلك  
تعليقاً مطلقاً بخلاف الماضي اه والمفهوم من سياقه انه تعليق بالدخول (قوله لا طرادها في عرف اهل اليمن)  
هل يختص بهم (قوله تعين الفور بالشكوى عقب خروجها) هذا ما افق به شيخ الاسلام وهو محمول على  
ما اذا قصد الفورية كما افق به شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله (قوله فى المتن لا كلاً) قال فى شرح الارشاد  
وقد يتوهم أن ايتسكن فى معنى كلاً ويرد بمنعه لانها لا تقتضى التكرار وإن كانت موضوعاً للعموم كما قاله  
شيخنا وهو ظاهر خلافاً لما يوهمه كلامه فى شرح الروض اه وهو كما قال فلو قال كلاً دخلت واحدة منكن  
الدار فهى طالق فدخلت واحدة ثلاث مرات طلقت ثلاثاً او ايتسكن فهى دخلت طالق فدخلت واحدة  
ثلاثاً طلقت واحدة إذ لا تكرر (قوله وقال اخرون فيه دور) كان المراد بهذا الدور انه جعل التزوج  
مانعاً من الطلاق مع ان التزوج متوقف على الطلاق لاستحالة بدونه والطلاق متوقف على التزوج (قوله

كالدخول فى ان دخلت فى)  
غير خلع) لانها وضعت لا  
بقيد دلالة على فور او تراخ  
ودلالة بعضها فى الخلع على  
الفورية كاسم فى ان ولذا  
ليست من وضع الصيغة بل  
لاقتضاء المعاوضة ذلك إذ  
القبول فيها يجب انصالة  
بالايجاب وخروج بالاثبات  
النفي كما يأتى وبحث فى متى  
خرجت شكوتك تعين الفور  
بالشكوى عقب خروجها  
لان حلفه ينحل الى متى  
خرجت ولم اشكك فهو  
تعليق باثبات ونفى ومتى  
لا تقتضى الفور فى الاثبات  
وتقتضيه فى النفي اه وفيه  
نظرو ولا نسلم انحلاله لذلك  
وضعا ولا عرفاً وانما التقدير  
المطابق متى خرجت دخل  
وقت الشكوى أو أوجدتها  
وحيث فلا تعرض فيه  
لانتهاؤها وبفرض ما قاله  
يجرى ذلك فيما عدا ان  
لاقتضائه الفور فى النفي  
وعلى ما قلناه فقد تقوم قرينة  
خارجية تقتضى الفور فلا  
يبعد العمل بها (الا) ان قال  
(انت طالق ان شئت) او  
اذاشت فانه يعتبر الفور  
فى المشيئة بناء على الاصح  
انه تمليك بخلاف نحو متى  
شئت وخرج بخطابها ان  
شامت وخطاب غيرها  
فلا فور فيه وفى ان شئت

وشاه زيد يعتبر فيها لافيه (ولا يقتضين) (تكراراً) للمعلق عليه بل اذا وجد مرة انحلت اليمين لدلالتها على مجرد وقوع الفعل الذى قال  
فى حيزهن وان قيد بالابدكان خرجت ابدان الا باذنى فانت طالق لان معناها اى وقت خرجت (الا كلاً) فانها للتكرار وضعا واستعمالاً (فرع)  
قال أنت طالق ان لم تزوجى فلا ناطلقت حالاً كما يأتى بما فيه أو ان لم تزوجى فلانا فانت طالق أطلق جمع الوقوع وقال آخرون فيه دور

فن الغاء أو قعه ومن صححه لم يوقعه في تخصيص الدور بهذه نظر بل باقى فى الاولى إذ لا فرق (٩٧) بينهما من حيث المعنى على أن الذى يتجه

أن هذا من باب التعليق بما يؤهل للمحال الشرعى لانه حث على تزوجه المحال قبل الطلاق لا من الدور فيقع حالا نظير الاولى فقامه ولو حلف ليرسم عليه لم يتوقف البر على طلب الترسيم عليه من حاكم على ما ائق به بعضهم وقال غيره بل يتوقف على ذلك لان حقيقة الترسيم تختص بالحاكم واما الترسيم من المشتكى فهو طلبه ولا يبنى مجرد الشكاية للحاكم عن ترسيمه وهو أن يوكل به من يلازمه حتى يؤمن من هربه قبل فصل لخصومة ولو حلف بالثلاث أن يزوجه بنته ما عا د يكون لها زواج ولم يطلق الزوج عقب حلفه وقعن خلافا لمن اطلقن وقوعهن محتجا بان معناه أن تبقى لها زواجا لان هذا المعنى لا ينافى ما ذكرته بل يؤيده ومحل ذلك أن اراد انتقاء نكاحه بان يطلقها وإلا فلا اخذا من قولهم فى لست بزواجى انه كناية ويجرى ذلك فى أن فعلت كذا ما تصحىن أو تعودين لى بوجه (ولو قال) لموطوءة كما علم بالاولى من كلامه الاقنى فى كلبا خلافا لمن اعترض عليه انت طالق كذا حالت حرمت وقعت واحدة إلا أن اراد بتكرار الحرمة تكرار الطلاق فيقع مانواه او (إذا طلقك) او (أو قعت طلاقك مثلا) فانت

قال كان الخ إذ لا دور حقيقة كما باقى لان الزوج الموقوف تزوج فلان والزوج الموقوف عليه تزوج الزوج (قوله هذه) أى بصورة تقديم الشرط وقوله فى الاولى أى فى صورة تقديم الجزاء (قوله أن هذا) أى الثانية فكان الاولى الثانية (قوله من باب التعليق الخ) أى تعليق الطلاق بالزوج المحال وقوله لانه حث الخ أى فهو فى المعنى تعليق للطلاق للزوج المحال ولا يخفى بعده (قوله قبل الطلاق) اعتبار أن يكون قبل الطلاق من أين وما المانع أن يقال لا تطلق الا بالياس ووجود البر فى حالة البينة كاف حيث نذ فقياس ما يأتى فى شرح وقع عند الياس من قضية كلامهما أنه أن أبانها واستمرت بلا تزوج فلان الى الموت لم يقع طلاق وان لم يبنها وحصل الياس بالموت طلقت قبيله فليتأمل اه سم وقوله أنه أن أبانها الخ لم يقع طلاق لا يخفى أنه خال عن الفائدة وعبرة عرش فى نظير ما هنا فان معنى التحضيض الحث على الفعل فهو بمنزلة مالمو قال على الطلاق لا بد من فعلك كذا وذاك يقتضى الوقوع عند عدم الفعل الا أنه لا يتحقق عدم فعلها الا بالياس أن اطلق ويتحقق بفوات الوقت الذى قصده أن اراد وقتا معينا اه (قوله لا من الدور) عطف على من باب التعليق (قوله يتوقف الخ) لعل محله بفرض اعتما دة حيث لم يصدر من ذى شوكة له قدرة عليه اه سيد عمر (قوله على ذلك) أى طلب الترسيم من الحاكم وتوسيمه بالفعل (قوله ولا يخفى الخ) عطف على قوله يتوقف على ذلك (قوله عن ترسيمه) متعلق ليغنى والضمير للحاكم (قوله ولو حلف بالثلاث الخ) وقع السؤال عن انسان كانت عنده اخت وزوجته و ارادت الانصراف خلف بالطلاق انها ان راحت من عنده ما خلى اختها على عصمته ف راحت فظهر لى أنه يقع عليه الطلاق أن ترك اختها عقب رواحها بان مضى عقبه ما يسع الطلاق ولم يطلق فهو محمول على الفور خلافا لمن بحث معى أنه لا يقع إلا بالياس ثم رفع السؤال للشمس الرملى فاقى بما قلته سم على حج أقول وهل يبربح وجهان عصمته بالطلاق الرجعى ام لا فيه نظروا الا قرب الاول لان العصمة حيث اطلقت حملت على العصمة الكاملة المسيحة لوطء اه عرش (قوله ولم يطلق الزوج) أى زوج البنت عقب حلفه أى الاب (قوله ومحل ذلك) أى وقوع الثلاث اه كرى (قوله وإلا) أى كان قصد نحو عدم حسن العشرة أو اطلق (قوله فلا) أى لا يقع الطلاق اصلا (قوله ويجرى ذلك) أى قوله ومحل ذلك الخ (قوله لموطوءة) إلى قول المتن ولو علق بكلمة فى النهاية إلا قوله خلافا لمن اعترض إلى المتن (قوله لموطوءة) يملك عليها أكثر من طلبة كما يشير اليه قوله بعد فثلاث فى مسمو سة ولو ذكر التقييد هنا ليفهم منه التقييد فى الاتى لكان أولى اه معنى (قوله لموطوءة الخ) ينبغى أن تكون كذلك عند وجود المعلق عليه وإن لم تكن موطوءة عند التعليق كما سيأتى اه سيد عمر (قوله كلما حلت الخ) يتأمل المراد بالحل مع أنها تحرم بالطلاق مالم يراجعها اه سيد عمر وقد يجاب بان المراد بالحل زوال العصمة وهو الطلاق (قوله أو وقعت طلاقك) إلى قول المتن ولو علق بكلمة فى المعنى إلا قوله بناء على الاصح إلى المتن وقوله عند ما ذكر (قوله مثلا) أى كذا وقع عليك طلاقى (قوله من غير عوض) متعلق

قبل الطلاق) اعتبار أن يكون قبل الطلاق من أين وما المانع أن يقال لا تطلق الا بالياس ووجود البر فى حال البينة كاف وحيث نذ فقياس ما باقى فى شرح قوله وقع عند الياس عن قضية كلامهما أنه أن أبانها واستمرت بلا تزوج فلان إلى الموت لم يقع طلاق وان لم يبنها وحصل الياس بالموت طلقت قبيله فليتأمل (قوله ولو حلف بالثلاث أن تزوجه بنته الخ) وقع السؤال عن انسان كانت عنده اخت وزوجته و ارادت الانصراف خلف بالطلاق انها ان راحت من عنده ما خلى اختها على عصمته ف راحت فظهر لى أنه يقع عليه الطلاق وان ترك طلاق اختها عقب رواحها بان مضى عقبه ما يسع الطلاق ولم يطلق فهو محمول على الفور خلافا لمن بحث معى أنه لا يقع إلا بالياس ثم رفع السؤال للشمس الرملى فاقى بما قلته وذكر عن شيخنا الشهاب الرملى أنه قال أن النخلة محمولة على معنى الترك فعنى أن خليت أو ما خليت أن تركت أو ما تركت ثم رايت الشارح قال فى باب الايمان أو لا اخليك تفعل كذا حمل على نقي تمكينه منه بان يعلم به ويقدر على منعه منه اه فليتأمل (قوله من غير عوض الخ) متعلق بقول المتن طلق

(أو علق) طلاقها (بصفة فوجدت فطلقتان) تقعان عليهما أن ملسكهما واحدة بالتطبيق بالتجنيز أو التعليق بصفة وجدت وأخرى بالتعلق به إذا التعلق مع وجود الصفة تطليق وقد وجد بعد التعليق الأول ومن ثم لو علق طلاقها أو لا بصفة ثم قال إذا طلقته فانت طالق فوجدت الصفة لم يقع المعلق بالتطبيق كما أفهمه قوله ثم طلق أو علق لأنه لم يحدث بعد تعليق طلاقها شيئا ولو قال لم ارد بذلك التعليق بل انك تطلقين بما وقعته دين اما غير موطوءة وموطوءة (٩٨) طلقت بعوض وطلاق الوكيل فلا يقع بواحد منها الطلاق المعلق لينتهي في الاولين

ولعدم وجود طلاقه في  
الاخيرة فلم يقع غير طلاق  
الوكيل وتحل اليين بالخلع  
بناء على الاصح أنه طلاق  
لافسخ (أو) قال (كلما  
وقع طلاق) عليك فانت  
طالق (فطلق) هو أو وكيله  
(ثلاث في ممسوسة) ولو  
في الدبر ومستدخلة ماء  
المحترم عند وجود الصفة  
ولا نظر لحالة التعليق لاقتضاء  
كلما التكرار فتقع ثانية  
بوقوع الاولى وثالثة بوقوع  
الثانية فان لم يعبر بوقوع بل  
باوئعت أو بطلقتك طلقت  
ثنتين فقط لا ثلاثة لان الثانية  
وقعت لانه أوئعتا (وفي  
غيرها) عندما ذكر (طلقة)  
لانه بانتهى بالاولى (ولو قال  
وتحت) نسوة (اربع ان  
طلقت واحدة) من نسائي  
(فعبد) من عبيدى (حر  
وان) طلقت (ثنتين  
فعبدان) حران (وان طلقت  
ثلاثا فثلاثة) احرار (وان)  
طلقت (اربعا فاربعة)  
أحرار (فطلق اربعا معا أو  
مر تباعت عشرة) واحد  
بالاولى واثنان بالثانية  
وثلاثة بالثالثة وأربعة

بقول المتن طلقها اه سم (قوله أو التعليق الخ) عطف على التجنيز (قوله بالتعلق به) أى بالتطبيق  
(قوله إذا التعلق الخ) علة لقوله وأخرى الخ من حيث اشتباهه على التطبيق بالتعلق بصفة وجدت (قوله  
تطبيق) أى وإيقاعه وأما مجرد التعليق فليس بتطبيق ولا إيقاع ولا وقوع نهاية ومعنى (قوله وقد وجد)  
أى التعليق والصفة (قوله ثم قال إذا طلقته الخ) وواضح انه لو قال إذا وقع عليك طلاق الخ انها تطلق  
طلقتين في هذه ايضا اه سيد عمر (قوله لم يحدث بعد تعليق طلاقها شيئا) لان وجود الصفة و وقوع  
لا تطبيق ولا إيقاع نهاية ومعنى (قوله ولو قال الخ) أى فى مسألة المتن (قوله بذلك) أى بقوله إذا طلقته  
فانت طالق (قوله اما غير موطوءة الخ) حق التعبير اما طلاق غير موطوءة و طلاق موطوءة بعوض (قوله  
وطلاق الوكيل) ولو قال لها ملسكتك طلاقك فطلقت نفسها فهو كطلاق الوكيل فلا يقع الا طلقته كما  
رجحه الماوردى اه معنى (قوله وتحل اليين الخ) أى فى مسألة المتن (قوله بناء على الاصح الخ) انظر  
مفهومه اه سم (قولا تن في ممسوسة) يحتمل تعلقه بثلاث فيفهم التقييد بذلك فى المسئلة الاولى بالاولى  
كما افاده الشارح ويحتمل ان يكون خبر المبتدأ محذوف أى ما تقرر فى المسئلتين من وقوع ثنتين فى الاولى  
وثلاث فى الثانية محله فى ممسوسة وفى غيرها طلقة فيهما اه سيد عمر (قوله عند وجود الصفة الخ) راجع  
لكل من ممسوسة ومستدخلة سم وسيد عمر وعش (قوله لاقتضاء كلما الخ) تعليل للثنى (قوله  
طلقت ثنتين) أى ان طلق بنفسه كما هو واضح اه سيد عمر أى من غير عوض (قوله عند ما ذكر) أى  
عند وجود الصفة انظر ما فائدته (قول المتن ولو قال) أى من له عبيد اه معنى (قوله بالاولى) أى بطلاقها  
وكذا انظاره الآتية (قوله واثنان بالثانية) الانسب بالثنتين وكذا الكلام فى الثالثة والرابعة إذ لا تمايز فى  
صورة المعية وفى صورة ترتيب السبب طلاق الثنتين لا طلاق الثانية إلا ان: وول بان المراد ما به يتبين الحكم  
اه سيد عمر (قوله وتعين المعتقين اليه) أى وان كان من يعينه صغيرا أو زمنا اه عش (قوله وبحت  
ابن القيب) عبارة المعنى والاسنى فى شرح خمسة عشر على الصحيح (تنبيه) تعيين العبيد المحكوم  
بعتقهم قال الزركشى اطلقوا ذلك ويجب ان يعين ما يعقب بالواحدة والثنتين والثلاث وبالاربع فان  
فائدة ذلك تظهر فى الاكساب إذا طلق مرتبلا بسيما مع التابعه وكانهم سكتوا عن ذلك لوضوحه اه (قوله  
ومن بعدها) الاول وما بعدها او من بما بعدها (قوله لانه بانتهى بالاولى) كان الظاهر ان يقول لوجود  
صفة تطليق ثنتين بعد الاولى بها اه رشيدى عبارة المعنى ولو عطف الزوج بشم ومثله الفاء لم يضم الاول  
والثانى للفصل ثم فلا يعقب بطلاق الثانية والرابعة شيء لانه لم يطلق بعد الاولى ثنتين ولا بعد الثالثة اربعا اه  
وعبارة الكردي قوله ثانية الاولى أى بعد الاولى اه (قوله صفة اثنتين) يعنى صفة طلاق ثنتين (قول المتن  
ولو علق بكلا) أى كقول من له عبيد وتحت نسوة اربع كلما طلقت واحدة من نسائي الاربع فعبد من  
عبيدى حرو وهكذا إلى اخر التعليقات الاربعة ثم يطلق النسوة الاربع معا او مرتبلا اه معنى (قوله فى كل  
مرة) إلى التنبيه فى المعنى وإلى قول المتن ولو علق بنفى فعل فى النهاية (قوله الاولتين) اللغة الفصحى الاولين كما  
عبر به النهاية (قوله من جملتها) أى تلك الواجهة (قوله يكفى فيه) أى فى عتق عشرين (قوله وجودها)  
(قوله بناء على الاصح الخ) انظر مفهومه (قوله عند وجود الصفة) راجع لسلك من ممسوسة ومستدخلة

بالاربعة وتعين المعتقين اليه وبحت ابن القيب وجوب تمييز من يعقب بالاولى ومن بعدها إذا طلق  
مرتبا ليتبعهم كسبهم من حين العتق ولو ابدل الواو بالفاء او بشم لم يعقب فيما إذا طلق معا إلا واحدا ومرتبا لا ثلاثة واحد بطلاق  
الاولى واثنان بطلاق الثالثة لانه بانتهى بالاولى ولا يقع شيء بالثانية لانه لم توجد فيها بعد الاولى صفة اثنتين ولا بالاربعة لانه لم يوجد فيها  
بعد الثالثة صفة الثلاثة ولا صفة الاربعة وسائر ادوات التعليق كان فى ذلك إلا كلما كما قال (ولو علق بكلا) فى كل مرة أو فى المرتين  
الاولتين وتوصيرهما فى الكل لانهما وتجرى الواجهة المقابلة لصحيح التى من جملتها عتق عشرين لكن يكفى فيه وجودها فى الثلاثة الاول



(تنبيه) ماهذه تسمى مصدرية ظرفية لانها ثابت بصلتها عن ظرف زمان كما يوجب عنه المصدر الصريح والمعنى كل وقت فكل من كلما منصوب على الظرفية لاضافتها الى ما هو قائم مقامه ووجه افادتها التكرار الذى عليه الفقهاء والاصوليون النظر الى عموم ما لان الظرفية مراد بها العموم وكل اكدته (خمس عشرة) عبد يعقون (على الصحيح) لان صفة الواحدة تكررت أربع مرات (٩٩) لان كلاما من اربع واحدة في نفسها

وصفة الثنتين لم تتكرر إلا مرتين لان ما عد باعتبار لا بعد ثانيا بذلك الاعتبار فالثانية عدت ثانية لانضمامها للاولى فلا تعد الثالثة كذلك لانضمامها للثانية بخلاف الرابعة فانها ثانية بالنسبة للثالثة ولم تعد قبل ذلك كذلك وثلاثة واربع لم تتكرر وهذا اقض ان كلما تحتاج اليها إلا في الاولين لانهما المتكرران فقط فان اتى بها في الاولى فقط او مع الاخيرين فثلاثة عشر او في الثاني وحده او معها فاثنا عشر ولو قال ان صليت ركعة فعبد حر وهكذا الى عشرة عتق خمسة وخمسون لانها مجموع الاحاد من غير تكرار فان اتى بكلمة عتق سبعة وثمانون لانه تكرر معه صفة الواحد عتقاً وصفة الاثنتين اربعاً في الرابعة والسادسة والثامنة والعاشره ومجموعها ثمانية وصفة الثلاثة مرتين في السادسة والتاسعة ومجموعهما ستة وصفة الاربع مرة في الثامنة وصفة الخمسة مرة في العاشرة وما بعد الخمسة لا يمكن تكرره من ثم لم يشترط

أى كلما (قوله تسمى مصدرية) فيه نظر سم اى في تسميتها مصدرية اه سيد عمر عبارة ع ش قد يتوقف في كونها مصدرية بل الظاهر انها ظرفية فقط لانها بمعنى الوقت فهي نائبة عنه لا عن المصدر اه واجاب الرشيدى بما نصه قوله والمعنى كل وقت هذا تفسير لكونها ظرفية فقط كما لا يخفى ومن ثم توقف سم في كونها مصدرية لا توقف فيه لانه سكت عن سببها بالمصدر لوضوحه فالحل الموفى بالمراد ان يقال وقت تطبيق امرأة عبده وهكذا فاقامل اه (قوله بصلتها) اى معها وقوله مقامه اى الوقت اه ع ش (قوله ووجه افادتها الخ) ليتامل في هذا الوجه بل العموم من كل اه سيد عمر (قوله اكدته) اى العموم (قوله لان صفة الواحدة الخ) عبارة المعنى والقاعدة في ذلك ان ما عد مرة باعتبار لا بعد اخرى بذلك الاعتبار فقاعد في بين الثانية ثانية لا بعد بعدها اخرى ثانية وما عد في بين الثالثة ثالثة لا بعد بعدها ثالثة فيعتق واحدا بطلاق الاولى وثلاثة بطلاق الثانية لانه صدق عليه طلاق واحدة وطلاق اثنتين واربعه بطلاق الثالثة لانه صدق عليه طلاق واحدة وطلاق ثلاث وسبعة بطلاق الرابعة لانه صدق عليه طلاق واحدة وطلاق اثنتين غير الاولين وطلاق أربعة فالمجموع خمسة عشرون شئت قلت إنما عتق خمسة عشر لان فيها أربعة آحاد واثنين مرتين وثلاثة واربعه (قوله لان صفة الواحدة) الى قوله لانه تكرر معه في المعنى (قوله تكررت) اى وجدت كما عبر به فيما ياتي ولا فتنكرها ثلاث مرات لا اربع كما نبه عليه السيد عمر فيما ياتي انفا اه ع ش (قوله لم تتكرر الامرتين) محل تامل لاذ التكرار ذكر الشيء مرة بعد اخرى فاقبل مراتبه ان يذكر الشيء مرتين فلم يحصل تكرار الثنتين الامرأة واحدة فتامله ان كنت من اهله فكان مرادهم بالتكرار مطلق الذكر لا المعنى المعروف اه سيد عمر (قوله كذلك) أى ثانية (قوله ولم تعد) اى الثالثة (قوله كذلك) اى ثانية (قوله وثلاثة واربعه) مبتدا وقوله لم تتكرر خبره اه سم اى والمسوغ الاضافة اى وصفة ثلاثة الخ (قوله الاولين) اى التعليقين الاولين اه ع ش (قوله او مع الاخيرين) وقوله في الثاني الانسب ثانيتهما (قوله فثلاثة عشر) اى لنقص تكرار الثنتين وقوله فاثني عشر اى لنقص تكرار الواحد فلم يحسب الامرأة فقط ثلاث اه سيد عمر (قوله لانها مجموع الاحاد الخ) بان يضم واحدا الى اثنتين فثلاثة ثم الثلاثة الى ثلاثة فستة ثم الستة الى اربعة فعشرة ثم العشرة الى خمسة فخمس عشرة ثم الخمسة عشر الى ستة فواحد وعشرين ثم الواحد والعشرون الى سبعة فثمانية وعشرين ثم الثانية والعشرون الى ثمانية فستة وثلاثين ثم الستة والثلاثون الى تسعة فخمس عشرة واربعين ثم الخمسة والاربعون الى عشرة فتبلغ خمسة وخمسين اه سيد عمر بزيادة توضيح (قوله صفة الواحد تسعا) اى لان التكرار بعد الاول وقوله وصفة الاثنتين اربعاً والاولان لا تتكرر فيها اه سيد عمر (قوله في الرابعة الخ) بيان محل التكرار وقوله ومجموعها ثمانية اى لما تقدم من ان ما عد باعتبار لا بعد ثانياً بذلك الاعتبار اه ع ش (قوله تضم خمسة وخمسين) اى فتحصل سبعة وثمانون (قوله وحاصله) اى التوجيه (قوله وما بعدها) مبتدا خبره قوله لا تتكرر فيه (قوله الفاظ اعداده) اى ما بعد العشرة ويضم مجموعها وهو مائة وخمسة وخمسون الى ما مر اى مجموع المسكرات وهو مائة إلا ما سابه عليه واربعه وثمانون فالاحاصل حينئذ ثلاثمائة وتسعة وثلاثون الذى قدمه اه سيد عمر (قول المتن وقع عند الياس الخ) وحل اعتبار الياس ما لم يقل اردت ان دخلت

(قوله ماهذه تسمى مصدرية) فيه نظر (قوله وثلاثة واربعه لم تتكرر) ثلاثة مبتدا ولم تتكرر خبره (قوله في المتن وقع عند الياس من الدخول) ومحل اعتبار الياس ما لم يقل اردت ان دخلت

كلما الى الخامسة الاول وجملة هذه اثنان وثلاثون تضم خمسة وخمسين الواقعة بالتكرار فان قال ذلك بكلاً الى عشرين وصلى عشرين عتق ثلثاً مائة وتسعة وثلاثون ولا يخفى توجيهه بما تقرروا حاصله ان صفة الواحدة وجدت عشرين والاثنتين عشر والثلاثة ستاً والاربعة خمسا والخمسة اربعاً والستة ثلاثاً والسبعة اثنتين وكذا الثمانية والتسعة والعشرة وما بعدها لا تتكرر فيه فيؤخذ الفاظ اعداده ويضم مجموعها الى ما مر (ولو علق بنى فعل فالذهب انه ان علق بان كان لم تدخل) الدار فانت طالق او انت طالق ان لم تدخل (وقع عند الياس من الدخول)

كان مات أحدهما قبل  
الدخول فيحكم بالوقوع  
قبل الموت أى إذا بقي مالا  
يسع الدخول ولا أثر هنا  
للجنون لأن الدخول من  
الجنون كهو من العاقل ولو  
أبأنها بعد تمسكها من الدخول  
واستمرت الى الموت ولم  
يتفق دخول لم يقع طلاق  
قبيل البيئونة لا لتحلل الصفة  
بدخولها لو وجد هذا ما  
اقتضاه كلامهما قال  
الاسنوى وهو غلط  
والصواب وقوعه قبيل  
البيئونة كما اقتضاه كلامهما  
عقب ذلك وصرح به في  
البيسط وايد بالحنث بتلف  
ما حلف أنه يأكله غدا  
فتلف فيه قبل أكله بعد  
تمسكه منه وقد يترك بأن  
العود بعد البيئونة يمكن  
هنا فلا يفوت البر باختباره  
بخلافه ثم وفي ان لم اطلقك  
فأنت طالق يحصل اليأس  
بموت أحدهما وبنحو  
جنونه المتصل بالموت  
فيقع قبيل الموت ونحو  
الجنون حينئذ أى بحيث  
لا يبقى زمن يمكن ان يطلقها  
فيه بخلاف مجرد الجنون  
لتوقع الافاقة والتطليق  
بعده وبالفسخ المتصل  
بالموت أيضا فيقع قبيل  
الفسخ لان الفرض انه رجعى  
فلا يقع اليأس قبيله للدور

الآن أو اليوم فان أرادته تعلق الحكم بالوقت المنوى كما صرحا به في نظيره فيمن دخل على صديقه فقال له تغد  
معى فامتنع فقال ان لم تغد معى فأمرأتى طالق ونوى الحال شرح مر اه سم قال عرش قوله ونوى الحال أى  
أودلت القرينة على ارادته على ما مر فانه يحتمل فلم ينو ذلك لم يحتمل الا بالياس وهو قبيل الموت بزمن لا  
يمكن الغذاء معه فيه اه اقول قوله ومحل اعتبار الياس سيذكره الشرح قبيل قول المتن ولو قال انت طالق  
(قوله كان مات) الى قوله وفي ان لم اطلق في النهاية والى التنبيه في المغنى الا قوله بعد تمسكها من الدخول وقوله  
كما اقتضاه كلامهما عقب ذلك وقوله وايد الى وفي ان لم اطلقك وقوله والحنث وقوله ان دخلت الان الخ  
امل صوابه ان لم تدخل الان الخ (قوله ولو أبأنها الخ) محترز قوله كان مات الخ (قوله بعد تمسكها من  
الدخول) بان مضى زمن يمكنها فيه الدخول اه عرش (قوله لا لتحلل الصفة الخ) يعنى لو وجد الدخول  
حال البيئونة لا لتحلل الصفة فلم يحصل الياس بالبيئونة اه كردى (قوله هذا) أى قوله لم يقع طلاق (قوله  
قال الاسنوى الخ) عبارة النهاية كما اقتضاه كلامهما وان زعم الاسنوى انه غلط وان الصواب وقوعه  
وقد يترك بان العود الخ اه سيدعمر (قوله والصواب الخ) الوجه انه ان كان المعلق هو الطلاق الرجعى  
وقع قبيل البيئونة كما في نظيره من مسألة الفسخ الاتية فان حل كلام الاسنوى على هذا كان مسلما وان كان  
الطلاق البائن لم يقع ولا يمكن حمله أى كلام الاسنوى على هذا أى الطلاق البائن مع تعبيره بالبيئونة  
وعلى هذا يحمل كلام الشيخين ولا اشكال عليه ولا تغليط ولهذا صرحا بمثله في مسألة التفاحتين ونحوها  
اه سم (قوله في البسيط) كذا في شرح الروض بالبلاء لكسنة في الهاية والمغنى بالواو بدل الباء (قوله  
وايد) بالبناء للجهول والمؤيد ابو زرعة في تحريره اه رشيدى (قوله يا كله) أى الرغيف (قوله بان  
العود) صوابه بان الدخول اه رشيدى وفيه ان المراد بالعود ان تعود الزوجة الى ما تركتها من  
الدخول وتفعلها قال التعبيرين واحدا وان كان التعبير بالدخول واضحا (قوله فلم يفوت) أى الزوج  
(قوله ثم) أى فى مسألة الاكل (قوله بنحو جنونه) هو ظاهر فى نحو جنون الزوج ولعل الضمير له لا  
لاحدهما اه سم عبارة الروض والمغنى بأن يموت أحدهما أو يجن الزوج جنونا متصلا الخ ثم قال المغنى  
وشرح الروض وكالجنون الاغماو الخرس الذى لا كتابة لصاحبه ولا اشارة مفهومة اه (قوله وبالفسخ)  
عطف على يموت احدهما عبارة المغنى فان فسخ النكاح او انفسخ او طلقها وكيله ومات احد الزوجين  
قبل تجديد النكاح او الرجعة او بعده ولم تطلق تين وقوعه قبيل الانفساخ ان كان الطلاق المعلق رجعى  
لماذا يمكن وقوعه قبيل الموت لفوات المحل بالانفساخ وان كان الطلاق بانثالم يقع قبيل الانفساخ لان  
البيئونة تمنع الانفساخ فيقع الدور اذ لو وقع الطلاق لم يقع الانفساخ فلم يحصل الياس فلم يقع الطلاق فان طلقها  
بعد تجديد النكاح او علق بنتى فعل غير التطليق كالضرب فضر بها وهو مجنون او وهى مطلقة انحلت اليمين اه  
زاد الاسنوى واعتبر طلاق وكيله لانه لا يفوت الصفة المعلق عليها بخلاف طلاقه هو اه (قوله للدور) اذ  
لو وقع بطل الفسخ فلم يياس فلم يقع ادمم الياس فيلزم من وقوعه عدم وقوعه اه سم (قوله اذ لا يختص

الآن أو اليوم فان أرادته تعلق الحكم بالوقت المنوى كما صرحا به في نظيره فيمن دخل على صديقه فقال له تغد  
معى فامتنع فقال ان لم تغد معى فأمرأتى طالق ونوى الحال شرح مر (قوله والصواب الخ) الوجه  
أنه ان كان المعلق هو الطلاق الرجعى وقع قبيل البيئونة كما في نظيره من مسألة الفسخ الاتية فان حل كلام  
الاسنوى على هذا كان مسلما وان كان هو الطلاق البائن لم يقع كيف يتأتى حمله على هذا مع تعبيره  
بالبيئونة فى قوله والصواب وقوعه قبيل البيئونة أخذنا مما تقدم من تحرير السبكي فى مسألة ابن الرفعة  
انه اذا كانت الصيغة ان لم كان الخلع مخصصا من الطلاق المعلق وعلى هذا الحل كلام الشيخين ولا اشكال  
عليه ولا تغليط ولهذا صرحا بمثله فى مسألة التفاحتين ونحوها فليتأمل (قوله وبنحو جنونه) هو  
ظاهر فى نحو جنون الزوج ولعل الضمير لاحدهما (قوله للدور) اذ لو وقع بطل الفسخ فلم يياس فلم

بخلاف مجرد الفسخ لانه قد يجدد نكاحها وينشئ فيه طلاقا فتتحل اليمين اذ لا يختص

ما به البر والحنث هنا بحالة النكاح فان لم يجدده أو جدد ولم يطلق بان وقوعه قبيل الفسخ (تنبیه) ما تقرر أن من علق بنفي فعل كال دخول فوجد في حال الجنون انحلت الصفة حتى لا يقع الطلاق قبيل نحو الجنون لعدم اليأس (١٠١) به هو ما نقلناه هنا عن الغزالي و اقراه

واعترضنا بانهما ناقضا  
كالغزالي في الايلاء نظر الى  
أن الجنون ليس له قصد  
صحيح ويرد بان الوجه  
اختلاف الملحقين لان  
المدار هنا على ما به يتحقق  
اليأس ومع نحو الجنون لم  
يتحقق حتى يقع قبيله لا مكان  
فعل الملحق عليه بعده ويؤيده  
ما تقرر ان الدخول لو  
وجدوهي بائن انحلت  
اليمن فلا تطلق قبيل البيونة  
فكما اعتبروا الصفة هنا مع  
البيونة لا لاجل منع الوقوع  
قبلها فكذا يعتبر مع نحو  
الجنون لذلك فتامله (أو)  
علق (بغيرها) كاذبا وسائر  
ما مر (ف) تطلق (عند مضى  
زمن يمكن فيه ذلك الفعل)  
وفارقت ان ابانها مجرد  
الشرط من غير اشعار لها  
بزمن بخلاف البقية كاذبا  
فانها ظرف زمان كمتى  
فتناولت الاوقات كلها  
فعني إن لم تدخل في ان فاتك  
الدخول وفواته باليأس  
ومعنى إذا لم تدخل في أى وقت  
فاتك الدخول فوقع بمضى  
زمن يمكن فيه الدخول  
فتركته بخلاف ما إذا لم  
يمكنها الا كراه أو نحوه  
ويقبل ظاهر ا قوله أردت

ما به البر والحنث هنا بحالة النكاح) أى النكاح الذى وقع فيه التعاقب ظاهر بالنسبة الى البر ألا ترى ان الطلاق في النكاح المجدد اذا انحلال اليمين اما بالنسبة الى الحنث فيحل تأمل بناء على ما تقرر من ان فعل المحلوف عليه بعد الخلع لا حنث به فليحذر فان عبارة المغنى اى والاسنى فلان البر لا يختص بحال النكاح اه سيد عمر عبارة سم قوله والحنث راجعه إلا ان يراد انه قد وجد بعد الفراق ما يؤثر الوقوع قبله اه (قوله) بان وقوعه قبيل الفسخ) و ظاهر ان وقوعه قبيل الفسخ لا يؤثر مع الفسخ في صحة التجديد اذا غايتة انه تجديد بعد طلاق ثم فسخ وهو صحيح وإنما فائدة الوقوع نقص العدد اه سم (قوله) انحلت الصفة) فان قلت يشكل بقولهم لا اثر لفعل الناسى في بطلان الحنث لان الجنون في معنى الناسى لعدم تصوره اليمين قلت ما هنا مجرد تعليق سم اقول ينبغي ان يتأمل فان ظاهر كلامهم انه لا فرق بين قصد مجرد التعليق وبين قصد اليمين بان اراد به المنع ألا ترى تعبيرهم ببر وحنث وانحلت اليمين وهذا لا ياسب التصوير بالتعليق المجرد اه سيد عمر (قوله) فكذا يعتبر) الضمير للصفة فكان الاولى التانيث (قوله) وسائر ما مر) عبارة المغنى والروض مع شرحه ولو كان التعليق المذكور بصيغة كلفاضى ندر ما يسع ثلاث تطبيقات متفرقات ولم يفعل طلقت ثلاثا إن لم ين بالاولى ولا تطلق واحدة فقط وحين اوحى او هما او كل ما لم اطلقك كقوله إذا لم اطلقك فيما مر اه (قوله) وفارقت) الى قوله لا زمن في النهاية وإلى المتن في المغنى إلا قوله بخلاف ما إلى ويقبل وقوله على ما اقتضاه الى و فرق وقوله وفيه ما فيه (قوله) بانها مجرد الشرط الخ) يرد على ذلك الفرق من الشرطة اه رشيدى اقول وفي صنيع المغنى والروض مع شرحه كما مر انما ما يخرج نحو من مما لا يدل على الزمن (قوله) فوقع) الانسب وفواته كما في المغنى والاسنى (قوله) بخلاف ما إذا لم يمكن الخ) لعل هذا إذا قصد منعها بخلاف ما إذا قصد مجرد التعليق او اطلق على ما سياتى اه سم وقوله منعها لعل المناسب حشا (قوله) لا كراه) أى على ترك الفعل (قوله) ويقبل ظاهر الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه وإن قال اردت باذا معنى إن قبل ظاهرا لان كلامها ما يقوم مقام الاخر وإن اراد بان معنى إذا قبل لانه غلط على نفسه وإن اراد بغير ان وقتا معينا قريبا او بعيدا ين لاحتمال ما اردوا لينا في هذا ما مر فيما لو اراد باذا معنى إن لانه ثم اراد بلفظ معنى لفظ آخر بينهما اجتماع في الشرطية بخلافه هنا اه (قوله) لا زمن مخصوصا) كان المعنى انه لا يقبل ظاهر اذا قال اردت باذا لم تدخل في أى في غرة مضان ولعل وجه قوله الاق وفيه ما فيه انه قد تقدم انها شاملة للاوقات اى على سبيل البدلية فالوقت المعين من بعض ما صدقاتها وان تجوز بها في ملاحظة خصوص التعيين والحاصل ان في استعمالها بمعنى ان تجريدها عن خصوص الظرفية واستعمالها في مطلق الشرطية وهو ضرب من التجوز وفي ارادة المعين استعمال لفظ المطلق في المقيد وهو ضرب اخر من التجوز فما الداعي لتجوز احدهما ومنع الاخر مع ان كلامهما فيه اخراج للفظ عن حقيقته المتبادرة منه فليتأمل اه سيد عمر وقد يفرق بتبادر الاول بالنسبة الى الثاني كما يفيد ما مر انفاع المغنى وشرح الروض (قوله) و فرق) اى بين ارادة معنى ان والزمن الخاص (قوله) وبان الخ) عطف على قوله باذا الخ (قوله) لان ان المفتوحة) الى قوله يقع لعدم اليأس فيلزم من وقوعه عدم وقوعه (قوله) والحنث) راجعه الا أن يراد انه قد يؤجل بعد الفراق ما يؤثر الوقوع قبله (قوله) او جدد ولم يطلق بان وقوعه قبيل الفسخ) و ظاهر ان وقوعه قبيل الفسخ لا يؤثر مع الفسخ في صحة التجديد اذا غايتة انه تجديد بعد طلاق ثم فسخ وهو صحيح وإنما فائدة الوقوع نقص العدد (قوله) انحلت الصفة) فان قلت يشكل بقولهم لا اثر لفعل الناسى في بطلان الحنث لان الجنون في معنى الناسى لعدم تصوره اليمين قلت ما هنا مجرد تعليق (قوله) بخلاف ما إذا لم يمكن الخ) لعل هذا إذا قصد منعها بخلاف ما إذا قصد مجرد التعليق او اطلق ما سياتى (قوله) وان) عطف على قوله إذا

باذا معنى ان لازمنا مخصوصا على ما اقتضاه كلام بعضهم وعليه فرق بانه ثم اراد بلفظ معنى لفظ آخر بينهما اجتماع في الشرطية بخلافه هنا وفيه ما فيه وبان معنى اذا او غيره كالقييد بزمن قريب او بعيد لانه غلط على نفسه (ولو قال انت طالق) اذا و (ان) دخلت او اذا و ان (لم تدخل في بفتح همزة) (ان وقع في الحال) لان ان المفتوحة ومثلها اذ التعليق فالمعنى للدخول او عدمه فلم يفرق الحال بين وجود الدخول وعدمه كما مر في لرضان زيد

هذا في غير التوقيت اما فيه فلا بد من وجود الشرط كما يحسن الزركشي وهو ظاهر لان اللام التي هي بمعناها للتوقيت كانت طالق ان جاءت السنة أو البدعة أو السنة أو البدعة فلا تطلق الا عند وجود الصفة (قلت إلا في غير نحوي) وهو من لا يفرق بين ان وأن (فتعلق في الاصح) فلا تطلق إلا ان وجدت الصفة (والله اعلم) لان الظاهر قصده للتعلق ولو قال النحوي انت طالق ان طاعتك بالفتح طلقت طلقتين واحدة باقراره واخرى بايقاعه بخلاف غيره لا يقع عليه إلا واحدة على المعتمد من اضطراب في ذلك كذا قيل وليس بصحيح بل قياس ما تقرر أنه تعليق فاذا طلقها وقعت واحدة وكذا ثانية إن كان الطلاق رجعيا ويخالف هذا التفصيل قولها في انت طالق إن شاء الله بالفتح انه يقع حالا حتى من غير النحوي وقد يفرق بان التعليق بالمشيئة يرفع حكم اليمين بالكلية فاشترط تحققه وعند الفتح لم يتحقق فوقع مطلقا بخلاف التعليق بغيرها فانه لا يرفع ذلك بل يخصه كما مر فاكتفى فيه بالقرينة وحاصله انه احتيط لذلك لغوته ما لم يحتط لهذا لضعفه (فرع) لا يصح تعليق الطلاق المعلق خلافا لما وقع للعلم البليغي

لان اللام في المعنى وإلى قوله بخلاف غيره في النهاية (قوله هذا الخ) عبارة المعنى قال الزركشي ومحل كونها اى ان للتعليق في غير التوقيت فان كان فيه فلا كمالو قال انت طالق ان جاءت السنة أو البدعة لان ذلك بمنزلة لان جاءت اللام في مثله للتوقيت كقوله انت طالق للسنة أو للبدعة وهذا متعين وإن سكتوا عنه اه وما قاله في لان جاءت ممنوع قال شيخنا ولئن سلم فلهم ان ينعوا اذلك في ان جاءت فان المقدّر ليس في قوة المفظوظ مطلقا اه وكذا في سم الاقوله وما قاله إلى قوله قال (قوله في غير التوقيت) اى في غير إرادة التوقيت باللام المقدرة قبل ان اه سيد عمر (قوله لان اللام التي هي بمعناها) لعل الاولى لان اللام المقدرة قبلها للتوقيت اى عند إرادته اه سيد عمر (قوله كانت طالق إن جاءت الخ) قد يتبادر منه انه كالذي قبله لا يحمل على الناقية إلا عند إرادته والظاهر خلافه وانه يحمل على الناقية عند الاطلاق ايضا لانه المتبادر منه كما ان التعليق هو المتبادر من نحو لرضا يد فليتام اه سيد عمر و لعل هذا اظهر مما مر عن شيخ الاسلام والمعنى (قوله وهو من لا يفرق الخ) يؤخذ منه ان المراد بالنحوي من يدرى الفرق بينهما وإن لم يعلم شيئا من أحكام النحو وينبغي أن يلحق به عن سلبت لغته من الدخيل بالاولى اه سيد عمر (قوله لان الظاهر) إلى قوله بخلاف غيره في المعنى (قوله طلقت طلقتين) اى في الحال نهاية ومعنى وسم (قوله بل قياس ما تقرر الخ) اعتمده النهاية والمعنى (قوله فاذا طلقها وقعت واحدة الخ) اى وإن لم يطلق لا يقع شيء سم على حج اه عس (قوله ويخالف) إلى قوله كما مر في المعنى (قوله إن شاء الله الخ) أو إذا شاء الله أو ماشاء الله اه معنى (قوله حتى من غير النحوي) لا يبعد ان محل ذلك عند الاطلاق اموالو قصد التعليق فهو تعليق فليراجع اه سم أقول ويؤيده قولهم المار لان الظاهر الخ قصده الخ والفرق الآتي في الشارح وما يأتي عن المعنى والاسنى (قوله بان التعليق) الظاهر التعليق اه سم عبارة المعنى والاسنى بان محل إن شاء الله على التعليق الخ وايضا المشيئة لا يغلب فيها التعليق فعند الفتح ينصرف التعليق مطلقا بخلاف الاول فانه يغلب فيه التعليق فعند الفتح يفرق بين العالم بالعريية وغيره اه (قوله مطلقا) اى سواء كان الزوج نحويا او غيره (قوله بخلاف التعليق الخ) أقول هذا الفرق ينقض باذ شاء زيد وان شاء زيد بفتح ان فان الطلاق يقع في الحال فيه ما مع أن التعليق بمشيئة زيد لا يرفع حكم اليمين بالكلية بل يخصه كالتعليق بنحو الدخول اه سم اى فالمعول عليه الفرق المار عن المعنى والاسنى (قوله بالقرينة) اى ككون الزوج غير نحوي (قوله وحاصله الخ) (فرع) لو قال انت طالق طالق القالم يقع شيء حتى يطلقها فتطلق حينئذ طلقتين إذ التقدير إذا صرت مطلقة فانت طالق ومحلها ما لم تبين المنجزة ولا لم يقع سواها نعم إن أراد إيقاع طلاقه مع المنجزة وقع ثنتان او انت طالق إن دخلت الدار طالقان طلقها رجعيا فدخلت وقعت المعلقة او دخلت غير طالق لم تقع

(قوله كما بحث الزركشي) قال في شرح الروض قال الزركشي أخذ من التعليق ومحل كونها اى ان للتعليق في غير التوقيت فان كان فيه فلا كمالو قال انت طالق إن جاءت السنة أو البدعة لان ذلك بمنزلة لان جاءت اللام في مثله للتوقيت كقوله انت طالق للسنة أو للبدعة وهذا متعين وإن سكتوا عنه وما قاله في لان جاءت ولو سلم فلهم ان ينعوا اذلك فان جاءت فان المقدّر ليس في قوة المفظوظ مطلقا اه (قوله طلقت طلقتين) اى في الحال (قوله فاذا طلقها وقعت واحدة الخ) اى وإن لم يطلق لا يقع شيء (قوله حتى من غير النحوي) لا يبعد ان محل ذلك عند الاطلاق اموالو قصد التعليق فهو تعليق فليراجع (قوله وقد يفرق) قال في شرح الروض ويجاب بأن محل إن شاء الله على التعليق يؤدى إلى رفع الطلاق اصلا بخلاف إن دخلت الدار ثم رايت الزركشي اجاب في الخادم بان الاول لا يغلب فيه الطلاق فعند الفتح ينصرف للتعليق به مطلقا والثاني يغلب فيه التعليق فعند الفتح يفرق بين العالم بالعريية وغيره اه (قوله وقد يفرق) أقول هذا الفرق ينقض باذ شاء زيد وان شاء زيد بفتح ان فان الطلاق يقع في الحال مطلقا كما في إذا شاء الله وان شاء الله مع ان التعليق بمشيئة زيد لا يرفع حكم اليمين بالكلية بل يخصه كالتعليق بنحو الدخول لان مشيئة زيد تتصور ويسهل الوقوف عليها كما هو ظاهر فليتام (قوله بان التعليق) الظاهر التعليق

المعلقة وقوله ان قدمت طالقا فانت طالق وطالق تعليق طلقتين بقدمها مطلقة فان قدمت طالقا وقع  
 طلقتان وكالقدم غيره كالدخول وان قال انت ان كبتك طالقا وقال بعده نصبت طالقا على الحال ولم اتم  
 كلامي قبل منه فلا يقع شيء وان لم يقله لم يقع شيء ايضا الا ان يريد ما يراد عنه الرفع فيقع الطلاق اذا كلمها واغايتها  
 انه لحن نهاية وروى مع شرحه (قوله لوضوح الخ) علة لعدم الصحة (قوله ومن ثم) اي لوضوح ذلك  
 (قوله لو حكم به) اي بالصحة (قوله ولو قال الخ) اي ولم ينوشنا اخذا من قوله فان نوى الخ (قوله كان  
 تعليقا) اي لانشاء الطلاق بلا فور على الفعل كما يفيد قوله فتطلق بالياس الخ (قوله فتطلق بالياس)  
 ينبغى مراجعة هذه المسئلة فان كانت منقولة عن معتدوا اخذها مع اشكالها والا فالوجه خلاف ما ذكره  
 فيها اذ ليس في هذا التصور ما يقتضى الوقوع بالياس وايضا فقوله فان نوى انها الخ ان كان تفصيلا لما قبله  
 فلا مطابقة بينهما لان هذا التفصيل ليس فيه اعتبار الطلاق بالياس مطلقا مع انه لا طلاق مطلقا في بعض  
 صورته وان كان مبينا لما قبله اقتضى حمل قوله طلقتك فيما قبله على معنى مغاير لجميع ما اعتبر فيه في هذا  
 التفصيل وذلك يقتضى الوقوع بالياس وهو غير متصور مطلقا ولو كان التصور هكذا على الطلاق ان فعلت  
 كذلك طلقتك استقام مع انه يتكرر حيثن مع ما ياتي سم وقوله فالوجه خلاف ما ذكره لم يتعرض  
 لذلك الخلاف ولا بعد ان يقال ان قصد بقوله طلقتك انشاء الطلاق وقع بفعل المعلق عليه او الودع فهو  
 بالخيار بين تنجزه وعدمه وان اطلق فهو محل نظر لانه تعارض هنا امران كون مقتضى اللفظ وظاهره  
 الودع وكون قصد الحدث او المنع يقتضى الحمل على الانشاء وقد يرجح الاول باصل بقاء العصمة والله اعلم ثم ظهر  
 توجيه لعبارة الشارح بما يدفع اعتراض المحشى حاصله وان قوله فتطلق بالياس الخ تفرغ على القول بانه  
 وعد الذي حكاه غير مرتض به وقوله فان نوى الخ تفصيل لما اختاره من انه تعليق وحاصله انه تعليق لانشاء  
 الطلاق او الودع به كما قررنا غايته ان كلامه غير مفصح عن حالة الاطلاق اه سيد عمر اقول لا يخفى بعد هذا  
 التوجيه فان قول الشارح نعم يظهر الخ وقوله ويفرق الخ كالصريح او صريح في ان اول كلام الشارح  
 مفروض عند الاطلاق وان قوله فان نوى الخ مقابل له بل لا يصح تفرغ قوله فتطلق بالياس الخ على القول  
 بانه وعد اذ الودع لا يلزم الوفاء به فالتوجيه الصحيح الدافع للاعتراض ان يحمل اول كلام الشارح على  
 الاطلاق ويجعل قوله فتطلق بالياس الخ مفعلا على التعليق وقوله فان نوى الخ مقابلا لما قبله من الاطلاق  
 ويدفع قول سم وهو غير متصور مطلقا بان المعنى ولو قال ان فعلت الخ ولم ينوشنا كان تعليقا لانشاء  
 الطلاق بلا فور على الفعل فتطلق بالياس من التطلق فان نوى الخ وهذا لا غبار عليه والله اعلم ثم رأت قال  
 عبدالله باقشير ما نصه قوله فتطلق بالياس مفعول على تعليقا اي حيث اطلق وقوله فان نوى اي بان فصل  
 تفرغ عليه ايضا والا فلا وجه لمن وعد بوقوع طلاقه عند الياس فاعزى للسيد فيه نظر اه وقال عرش  
 ما نصه وحاصله انه ان قصد بذلك التعليق على مجرد الفعل طلقت بمجرد الدخول وان قصد تعليق التطلق على  
 الفعل ولم يقصد فورا لم تطلق الا بالياس من التطلق وان قصد الودع عمل به فان طلقت بعد الفعل وقع

(قوله كان تعليقا لا وعدا) محصل ما في الديمري عن السبكي انه عند الاطلاق محمول على الودع في الصورة  
 الاولى وعلى التعليق في الصورة الثانية ولا يخفى اشكال الفرق بينهما مع ان كلاهما في حيز الشرط  
 لان المتقدم ايضا شرط او دليله فله حكمه (قوله فتطلق بالياس من التطلق) ينبغى مراجعة هذه المسئلة  
 فان كانت منقولة عن معتدوا اخذها مع اشكالها والا فالوجه خلاف ما ذكره فيها اذ ليس في هذا  
 التصور ما يقتضى الوقوع بالياس وايضا فقوله فان نوى انها تطلق الخ ان كان تفصيلا لما قبله فلا  
 مطابقة بينهما لان هذا التفصيل ليس فيه اعتبار الطلاق بالياس مثلام مع انه لا طلاق مطلقا في بعض  
 صورته وان كان مبينا لما قبله اقتضى حمل قوله طلقتك فيما قبله على معنى مغاير لجميع ما اعتبر فيه  
 في هذا التفصيل وذلك يقتضى الوقوع بالياس وهو غير متصور مطلقا ولو كان التصور هكذا  
 على الطلاق ان فعلت كذا طلقتك استقام مع انه يتكرر حيثن مع ما ياتي

لوضوح ان معلقه بالشرط  
 يتعلق به وحده فلا يقبل  
 شركة فيه ومن ثم قال بعض  
 تلامذته لو حكم به حاكم لم  
 ينفذ ولو قال ان فعلت كذا  
 طلقتك ا وطلقتك ان فعلت  
 كذا كان تعليقا لا وعدا  
 فتطلق بالياس من التطلق

فان نوى انها تطلق بنفس الفعل وقع عقيبها او انه يطلقها عقبه وفعل وقوع الافلا نعم يظهر في ان ابرائىي طلقك ما جرى عليه غير واحد انه وعد ويفرق بان مقابلة الطلاق بالابراء ما لو شائع فحمل لفظة على ما هو المتبادر منه وهو الوعد بخلافه في غير فان قصد المنع او الحث المقصود من الشرط غالبا يصرف اللفظ اليه ويمتنع من انصرافه للوعد المأني في ذلك غالبا ولو قال ان خرجت حصل الطلاق لم يقع به شيء على ما اتي به بعضهم زاعمائه غير تعليق وفيه نظر بل الذي يتجه ان عمله ان لم ينو به التعلق والاقوع بالخروج بل لو قيل انه صريح في التعلق باعتبار معناه المتبادر منه فلا يحتاج لنية لم يعد ولو قال على (١٠٤) الطلاق ان طلبت الطلاق طلقك فان قصد تعلق طلاقها طلبها فاطلبته فاني طلقته وان لم يقصد ذلك بل انه يطلقها عقب طلبها فلم يفعل فكذلك او بعد طلبها لم تطلق الا بالياس ولو قال هي طالق ان لم او الان او بشرط ان او على ان لا تزوج بفلان طلقت ولغا ما شرطه ذكره ابن ابي الصيف والعامري والازرق وغيرهم كعبد الله بن عجيل ونقله عن مشايخه وقاسه العامري على انت طالق على ان لا تحتجبي عني وغيره على ان لم تصعدى السماء فانت طالق بجامع استحالة البر اذ لا يمكنها التزوج به وهي زوجة وعند استحالتها يقع حالا وقيل عند الياس وخالفهم النور الا يصحى فاقى بانها لا تطلق الابوات الصفة بموت الزوجة او المحلوف عليه وعن الامام احمد بن موسى بن عجيل ما يوافقه فانه اتي في انت طالق ان لم ترجعي لزوجك الاول بانها لا تطلق رجعت اليه ام لا والاول اوجه زاد الازرق وعليه متى تزوجت به لمزها للمعلق مهر المثل قياسا على ما في البحر

والافلا اه (قوله فان نوى الخ) مقابل للاطلاق المحمول عليه ما قبله كامر (قوله وفعل) اى طلق (قوله والا) اى وان لم يطلق (قوله نعم يظهر الخ) استدرالك على حمل قوله المذكور عند الاطلاق على التعليق لا الوعد (قوله ما جرى الخ) فاعل يظهر (قوله له ظه) اى اللفظ المذكور للزوج (قوله بخلافه) اى لفظ الزوج في غيره اى غير الابراء (قوله فان قصد المنع الخ) علة لقوله بخلافه في غيره (قوله غالبا) لاخراج قصد مجرد التعليق (قوله يصرف اللفظ الخ) خبر ان (قوله اليه) اى المنع والحث (قوله المناق) اى الوعد لذلك اى قصد المنع او الحث (قوله ان محله) اى عدم الوقوع (قوله فلا يحتاج) اى الوقوع بالخروج لنيته اى التعليق (قوله فان قصد الخ) كان الفرق ان التقدير عند قصد على الطلاق ان طلبت الطلاق او قمته عليك فالخالف على تعليق ايقاعه بالطلب وعند عدم قصد على الطلاق لا طلقك عقب الطلب او بعده اه سم (قوله فاقى) قضية اول كلامه انه ليس بقيد (قوله طلقت) اى حالا (قوله وان لم يقصد ذلك الخ) اى وان لم يقصد بلفظه المذكور تعليق طلاقها على طلبها لم يقع بمجرد طلبها ثم ان قصد انه يطلقها بعد طلبها فورا ومضى بعد طلبها من امكنه ان يطلقها فيه ولم يطلقها طلقت وان لم يقصد فورا لم نطق عند ياسه من طلاقها انتهى فتاوى الشهاب الرملى اه سيد عمر (قوله فكذلك) اى طلقت في الحال (قوله بالياس) اى من التطبيق بالموت ونحو الجنون او الانفاسخ بقيدهما فيقع الطلاق قبيل الموت او نحو الجنون او الانفاسخ بحيث لا يبق زمن يمكنه ان يطلقها فيه (قوله طلقت) اى في الحال (قوله وغيره) اى وقاسه غير العامري (قوله اذ لا يمكنها التزوج الخ) هذا يظهر حتى في الصورة الاولى اى ان لم تزوج بفلان لكن تقدم ان مابه البر لا يختص بحال النكاح اه سم (قوله وقيل عند الياس) يظهر انه موافق لما يحكيه عن النور الا يصحى فلم يقل ووافقه النور الخ (قوله الابوات الصفة) وهي الزوج بفلان (قوله او المحلوف عليه) وهو فلان (قوله وعن الامام الخ) اى نقل عنه (قوله والاول اوجه) اى ما قاله ابن ابي الصيف ومن معه من الوقوع حالا ولغو بية الشرط (قوله وعليه) اى الاول (قوله انه الخ) بيان لما في البحر الخ (قوله ولزمها الخ) اى لو ارث الموصى (قوله ولا يقال) اى في الفرق بينهما (قوله لان البضع الخ) علة لنفي القول وعدم صحته (قوله مستحله) اى للزوج (قوله ايضا) اى كان الامة مستحقة لسيدها (قوله فاذا فوتته) اى الزوجة البضع بالتزوج بفلان (قوله بخلاف شروط الزوج) اى فلا تؤثر فيما بعد الطلاق (قوله وسره) اى تأثير شروط السيد بعد العتق (قوله فكن) اى السيد (قوله استشكل الازرق الاول الخ) ويؤيد الاشكال ما في النهاية مما نصه ولو طلب منه جلاء زوجته على رجال

(قوله فان نوى الخ) ان كان تفصيلا لما قبله فليظن قوله فتطلق بالياس اذ لم يذكر فيه حالة تقتضى الطلاق بالياس وان لم يكن تفصيلا فليظن قوله فتطلق بالياس اذ لم تظهر قرينة على ما قبله (قوله فان قصد) كان الفرق ان التقدير عند قصد على الطلاق ان طلبت الطلاق او قمته عليك بالخالف على تعليق ايقاعه بالطلب وعند عدم قصد على الطلاق لا طلقك عقب الطلب او بعده (قوله اذ لا يمكنها التزوج به) هذا يظهر حتى في الصورة الاولى لكن تقدم ان مابه البر لا يختص بحال النكاح

واقره ابن الرفعة انه لو اوصى باعتاق امته بشرط ان لا تزوج عتقت فان تزوجت صح ولزمها قيمتها ولا يقال هذه مملوكة اجانب لان البضع مستحق له ايضا فاذا فوتته اى بفوات شرطه لمزها عوضه وهو مهر مثلها انتهى وفيه نظر والفرق واضح فانه عهد تاثير شروط السيد فيما بعد العتق كان تخدم ولده او فلاناسة بخلاف شروط الزوج وسره ان العتق احسان فكن من اشترط ما ينفعه بعده ولا كذلك الطلاق فتأمل ولو قال ان كلت رجلا واطلق شمل المحارم كما نقل عن الاصحاب وقضية ما في الروضة في ان رايت من اختي شيئا ولم تخبرني من انه يحمل على موجب الرية ان يحمل ما هنا على الاجانب ومن ثم استشكل الازرق الاول بانه يعلم بالعادة ان المراد الاجنبى ولو قال ان لم اخرج من هذه

البلدة بر بوصوله لما جاوز القصر فيه واز رجع حالاً نعم قال القاضي في ان لم اخرج من مرو الروذ لا بد من خروجه من جميع القرى المضافة اليها انتهى وكأنه لان مرو الروذ اسم للجميع ويقع من كثيرين لا على الطلاق ما تفعلين (١٠٥) كذا وعرفهم انهم يستعملونه لتأكيد

التي فلا داخله تقديراً على فعل يفسره الفعل المذكور اي لا تفعلينه على الطلاق ما تفعلينه فيقع بفعلها له وان لم يقصد ذلك التأكيد عملاً بدلول اللفظ عرفهم (فصل) في انواع من التعليق بالحل والولادة والحيض وغيرهما اذا (علق) الطلاق (بحمل) كان كنت حاملاً فانت طالق (فان كان بها حل ظاهر) بان ادعته وصدقها او شهد به رجلان بناء على انه يعلم وهو الاصح فلا تنكفي شهادة النسوة به كما لو علق بولادتهما فشهدن بهما لم تطلق وان ثبت النسب والارث لانه من ضروريات الولادة بخلاف الطلاق نعم قياس ما مر اول الصوم انهن لو شهدن بذلك وحكم به ثم علق به وقع الطلاق ثم الاصح عندهما انه اذا وجد ذلك (وقع) حالاً لوجود الشرط واعتراضا بان الاكثرين على انه ينتظر الوضع لان الحمل وان علم لا يتيقن ويرد بان الظن المؤكد حكم اليقين في أكثر الأبواب وكون العصمة ثابتة يقين لا يؤثري ذلك لانهم كثير اما يزولونها بالظن الذي اقامه الشارع مقام اليقين الا ترى انه لو علق بالحيض وقع بمجرد رؤية الدم كما يأتي حتى لو

أجانب خلف بالطلاق الثلاث انها لا تجلي عليه ولا على غيره ثم جليت تلك اللبلة على النساء ثم قال أردت بلفظ غيري الرجال الاجانب قبل قوله يمينه ولم يقع بذلك طلاق كما افنى بذلك الودرحه الله تعالى للقرينة الحالية وهي غيرته على زوجته من انظار الاجانب لها اه وقال عرش قوله ثم قال اردت الخ قضيته الحكم بالوقوع حيث لم يقل ذلك كان مات ولم تعرف له ارادة واقضية ما سبذ كره من ان شرط الحل على المجاز في التعاليق ونحوها قصد المتكلم له او قرينة خارجية تنهيه عدم الوقوع لان القرينة المذكورة تقتضي ان المراد بالغير الاجانب فليتأمل اه (قوله الاول) اي ما نقل عن الاصحاب (قوله اسم للجميع) اي للبلد والقرى المنسوبة اليها بالخصوص البلد (قول) ويقع من كثير) إلى قوله وان لم يقصد نقله النهائية عن افتاء والده واقره (قوله عملاً بدلول اللفظ الخ) يؤخذ من هذا الوجه ان ما ذكر عندنا لطلاق فان قصدنا لاي يقع عليها الطلاق ان فعلمت لم يقع عليه شيء به فعلها وقبل ذلك منه ظاهر الاحتمال اللفظ لما ذكره اه عرش (فصل في انواع من التعليق بالحل والولادة) (قوله في انواع) إلى قول المتن فان ولدت في النهاية (قوله وغيرها) كالتعليق بالاشيئة وبفعله او فعل غيره اه عرش (قول المتن) يأتي بحمل الخ ولو عاق بالحل وكانت حاملاً لا يغير ادى فقيه نظرو الوجه لوقوع لان الحمل عند الاطلاق يشمل غير الادمى سم على حج وينبغي ان يرجع لاهل الخبرة في معرفة اصل الحل ومقدار فان ولدت لاقول ما هو معتاد عندهم طلقته وإلا فلا اه عرش (قوله بان ادعته) إلى قوله لانه من ضروريات الولادة في المعنى عبارته (تنبيه) المراد بظهور الحمل ان تدعيه الزوجة ويصدقها الزوج على ذلك او يشهد به الخ (قوله بناء على انه يعلم) اي يظن ظناً غالباً بدليل ما يأتي (قوله فلا تنكفي شهادة النسوة) اي ولو اربعة لان الطلاق لا يقع بذلك معنى وعرش (قوله كما لو علق) اي الطلاق (قوله لانه) اي ثبوت النسب والارث اه عرش عبارة الرشيدى اي لان المذكور اه (قوله ولو شهدت بذلك) اي الحمل اه عرش وقال الكردي اي الحمل الظاهر اه وهو الظاهر (قوله ثم الاصح عندهما الخ) يلزم من الدخول بهذا على المتن ضياع جواب الشرط في كلام المصنف اه رشيدى (قوله اذا وجد ذلك) اي التصديق او شهادة رجلين اه رشيدى (قوله وقع حالاً) اي ظاهراً فلو تحقق بعد انتفاء الحل بان مضى اربع سنين من التعليق ولم تلد تبين عدم وقوعه وعلى هذا فلو ادعت الاجهاض قبل مضى الاربع فلا قرب انها لا تقبل لان الاصل عدم اجهاضها والعصمة محققة اه عرش (قوله وان علم) اي غلب على الظن بدليل ما يأتي بعده اه رشيدى (قوله يان للظن المؤكد) اي بان استند الى شيء اه عرش (قوله لا يؤثر الخ) خبر وكون العصمة الخ (قوله يظهر حمل الخ) عبارة المعنى اي وان لم يكن بها حمل ظاهر لم يقع حالاً ولا ينتظر حيث قد فان ولدت الخ (قوله حل له الوطء) الى المتن في المعنى (قوله نعم يندب الخ) كذا في الروض كاصله ثم قال كاصله وان قال ان احببتك فانت طالق فالتعليق بما يحدث من الحمل وكلما وطئها وجب استبرأؤها انتهى قال في شرحه قال في المهبات وهو ممنوع فقد تقدم قريباً انه لا يجب انتهى اه سم واعتمد النهاية والمعنى ما في الروض واصله ورد على الاسنوى بالفرق يان ما تقدم فيما اذا كان قبل الوطء وهذا فيما بعد الوطء الذي هو سبب ظاهر في حصول الحمل اه (قوله حتى يستبرأها) فلو وطئها قبل

(فصل) في انواع من التعليق بالحل الخ (قوله في المتن علق بحمل الخ) (فرع) لو علق بالحل وكانت حاملاً لا يغير ادى فقيه نظرو الوجه لوقوع لان الحمل عند الاطلاق يشمل غير الادمى اه (قوله نعم يندب تركه حتى يستبرأها) كذا في الروض كاصله ثم قال كاصله وان قال ان احببتك اي فانت طالق فالتعليق بما يحدث من الحمل اي وكلما وطئها وجب استبرأؤها اه قال في شرحه وهو ممنوع فقد تقدم قريباً انه لا يجب (قوله حتى يستبرأها) قال في الروض وشرحه فلو وطئها قبل استبرأها او بعده وبانت حاملاً كان الوطء شبهة يجب به المهر لا الحد انتهى وقوله بقرء قال في الروض وشرحه والاستبراء هنا كافي

(١٦ - شرواني وابن قاسم - ثامن) ماتت قبل مضى يوم وليلة أجزيت عليها أحكام الطلاق كما اقتضاه كلامهم وان احتمل كونه دم فساد (ولاً) يظهر حمل حل له الوطء لان الاصل عدم الحمل نعم يندب تركه حتى يستبرأها

بقرة احتياطاً (فان ولدت لدون ستة (١٠٦) اشهر) او ستة اشهر فقط بناء على اعتبار لحظة للعلق ولحظة للوضع فتكون الستة حينئذ

ملحقة بما دونها ( من التعليق) أى من آخره أخذاً مما مر في انت طالق قبل قدوم زيد بشهر ( بان وقوعه) لتحقق وجود الحمل حين التعليق لاستحالة حدوثه لما مر ان اقله ستة اشهر ونزاع ابن الرفعة فيه بان الستة معتبرة لحياته لا لكاله لان الروح تنفخ فيه بعد الاربعة كما في الخبر مردود بان لفظ الخبر ثم يأمر الله الملك فينفخ فيه الروح و ثم تقتضى تراخى النفخ عن الاربعة من غير تعيين مدة له فانبط بما استنبطه الفقهاء من القرآن ان اقل مدة الحمل ستة اشهر (او) ولدت (لاكثر من اربع سنين) من التعليق وطئت أم لا (أو بينهما) أى الستة والاربع سنين (ووطئت) بعد التعليق او معه من زوج او غيره (وامكن حدوثه به) أى بذلك الوطء بأن كان بينه وبين وضعه ستة اشهر ( فلا ) طلاق فيهما للعلم بعدمه عند التعليق فى الاولى ولجواز حدوثه فى الثانية من الوطء مع اصل بقاء العصمة (والا) توطأ بعد التعليق او وطئت وولدت لدون ستة اشهر من الوطء ( فالاصح وقوعه) لتبين الحمل ظاهر

استبرأها او بعده و بان حاملان الوطء شبهة يجب به مهر المثل لا الحد نهائية ومعنى وروض مع شرحه قال ع ش قوله يجب به مهر المثل الخ وكذا الحكم فى كل موضع قيل فيه بعدم وقوع الطلاق ظاهر اما انه يجوز له الوطء واذ تبين وقوع الطلاق بعد فهو وطء شبهة يجب به المهر لا الحد وكذا الوطء للتردد فى الوقوع ثم تبين الوقوع يجب المهر لا الحد للشبهة اه (قوله بقرة احتياطاً) عبارة المعنى والنهاية والروض والاستبراء هنا كما فى استبراء الامة فيكون بحضرة او بشهر والاستبراء قبل التعليق كاف لان المقصود معرفة حالها فى الحمل اه (قول المتن فان ولدت الخ) و يتجه شمول الولادة خروج الولد من غير الطريق المعتاد كخروجه من فها ومن محل الشق للطن لان المقصود من الولادة انفصال الولد سم على حج ولو قيل بعدم الوقوع لانصراف الولادة لغة وعرفاً لخروج الولد من طريقه المعتاد لم يعد اه ع ش وما نقله عن سم اقرب (قول المتن فان ولدت الخ) فان ولدت ولداً كاملاً اما اذا القت لدونها أى الستة اشهر علاقة او مضغة يمكن حدوثها بعد التعليق فلا يقع عليه شيء اه معنى وكان وجه عدم تعرض الشارح لذلك القيد لان القاء ما ذكر لا يسمى ولادة فلا حاجة للتقييد اه سيد عمر اقول وقدر هذا التوجيه ما بأتى فى شرح او ولدت فانت طالق (قوله او ستة اشهر فقط) خلافاً للنهاية كما بأتى (قوله بناء على اعتبار لحظة للعلق) قد يقال لحظة العلق ممكنة من انشاء التعليق إلى آخره فاذا كان بين آخر التعليق والوضع ستة اشهر امكن الحدوث بعد اول التعليق فكيف يتبين وقوعه مع ان الظاهر من التعليق اعتبار وجود الحمل عند جميع اجزاء التعليق فليتأمل اه وسياق فى التنبيه الجواب عنه بما حصله ان ما ذكر نادر وإنما النظر للغالب (قوله فتكون الستة) أى أشهر (قوله أى من آخره) إلى التنبيه فى النهاية (قوله أخذاً مما مر) أى أول الفصل الذى قبل هذا الفصل وقوله لما مر أى أول الوصية اه كرى (قوله ونزاع ابن الرفعة الخ) عبارة شرح الروض ونزاع ابن الرفعة فيما اذا ولدت لدون ستة اشهر مع قيام الوطء وقال ان كمال الولد ونفخ الروح فيه يكون بعد اربعة اشهر كما تشهد به الخبر فاذا اتت به خمسة اشهر مثلاً احتمل العلق به بعد التعليق قال والستة اشهر معتبرة لحياة الولد غالباً واجيب عنه بأنه ليس فى الخبر ان نفخ الروح يكون بعد الاربعة تحديداً فان لفظه ثم يأمر الله الخ ويحاجب أيضاً بأن المراد بالولدى قولهم او ولدت له الولد التام (قوله من التعليق) إلى قوله وقول ابن الرفعة فى المعنى لا لقوله او معه (قوله أى الستة) كذا فى اصله رحمه الله تعالى بحذف اشهر اه سيد عمر (قوله او غيره) بشبهة اوزنا (قوله للعلم بعدمه الخ) لان الحمل لا يكون اكثر من اربع سنين اه معنى (قوله توطأ بعد التعليق الخ) عبارة المعنى بان لم توطأ اصلاً بعد التعليق او وطئت بعده من زوج او بشبهة او زنا ولم يمكن حدوث الحمل من ذلك الوطء بان كان بينهما بين الوضع دون ستة اشهر (قوله ولهذا ثبت نسبة الخ) أى فى غير الزنا (قوله إن لم يوطأها) أى ولا غيره وترك ذلك لان الغالب معرفته فلا حاجة لرد اه سم (قوله بانه ظن) أى ابن الرفعة (قوله منه) أى الزوج (قوله بل على مطلقه) أى مطلق الحمل (قوله من الخافها بمادونها) وقوله وما فسرت به ضمير بينهما الخ خالف النهاية فيهما عبارته وعلم بما قرناه ان الستة

استبراء الامة فيكون بحضرة او بشهر والاستبراء قبل التعليق كاف لان المقصود معرفة حالها فى الحمل فلا فرق بين التقدم والتاخر بخلاف العدة واستبراء المملوكة انتهى (قوله فى المتن فان ولدت لدون ستة اشهر الخ) ( فرع ) هل تشمل الولادة خروج الولد من غير الطريق المعتاد لخروجه كالمشقة نخرج الولد من الشق او خرج الولد من فها فيه نظرو نتيجة الشمول عند الاطلاق لان المقصود من الولادة انفصال الولد فليتأمل (قوله بناء على اعتبار لحظة للعلق) قد يقال لحظة العلق ممكنة من انشاء التعليق الخ فاذا كان بين آخر التعليق والوضع ستة اشهر امكن الحدوث بعد اول التعليق فكيف يتبين وقوعه مع ان الظاهر من التعليق اعتبار وجود الحمل عند جميع اجزاء التعليق فليتأمل (قوله مردود بان لفظ الخبر الخ) قال فى شرح الروض ويحاجب ايضا بان المراد بالولدى قولهم او ولدت له الولد التام (قوله اذا عرف انه لم يوطأها) أى ولا غيره وترك ذلك

ولهذا ثبت نسبة منه وقول ابن الرفعة ينبغى الجرم بالوقوع باطنا اذا عرف أنه لم يوطأها بعد الحلف مردود بأنه ظن  
ملحقة  
أن التعليق على أن الحمل منه وابس كذلك بل على مطلقه منه أو من غيره كما يقتضيه المتن (تنبيه) ما ذكرته فى الستة من إن لحافها بمادوا



لانه لا بد منها من زيادة لحظة هو ما انتصر له الاسنوي وغيره أخذ من قولهم في العدد لا بد من لحظة للعروق ولحظة للوضع وما فسرت به ضمير  
بينها المفتضى لاحاق الاربع بما فوقها هو ما اعتمده ابن الرفعة والاذرعي والزرکشي وغيرهم ووجهه بانها اذا اتت به لاربع من الحلف  
تبتناهم لم تكن عند الحلف حاملا ولا ازادت مدة الحمل على أربع سنين وامامامشي عليه شيخنا هنا في شرح منهجه من الحاق الستة بما فوقها  
والاربع بما دونها فهو وإن اقتضاه ظاهر كلام الشيخين هنا لكن بعضه مبنى على ما مر (١٠٧) له في الوصية وقد مررده وإن العبرة في

غير الوصية بالغالب فاف  
صرحوا فيه باللحظة واضح  
وما سكتوا عنها فيه يحمل  
كلامهم على انهم ارادوا  
بقريئة ذكرها في نظير ما  
سكتوا عنها فيه ويوجه  
النظر للغالب هنا بان مدار  
التعاليق حيث لا لغة  
مضبطة على العرف واهله  
إنما يعتبرون ما يغلب  
وقوعه دون ما يندر فان  
قلت حكموا في توأم بينه  
وبين الاول ستة اشهر بانه  
حمل آخر ولم يقدروا اللحظة  
وهذا يؤيد ما هنا قلت لا  
يؤيده بل هو محمول عليه لما  
قررت على ان ابن الرفعة  
استشكله بان كونه حلا  
آخر يتوقف على وطء بعد  
وضع الاول فاذا وضعت  
لسته اشهر من وضع الاول  
يسقط منها ما يسهع الوطء  
فيكون الباقي دون ستة  
اشهر واجاب عنه شيخنا بانه  
يمكن تصويره باستدخال  
المتى حال وضع الاول قال  
وتقيدهم بالوطء في قولهم  
يعتبر لحظة للوطء جرى على  
الغالب والمراد الوطء او  
استدخال المتى الذي هو  
اولي بالحكم هنا بل يقال  
يمكن الوطء حالة الوضع

ملحقة بما فوقها والاربع بما دونها كما مر في الوصايا اه (قوله لا بد منها) أى الستة أشهر من زيادة لحظة  
أى للعروق (قوله وما فسرت الخ) عطف على قوله ما ذكرته الخ (قوله ولا ازادت) أى بضم ز من التعليق  
إلى الاربع (قوله ما مشى عليه شيخنا الخ) اعتمده النهاية كما مر آنفاً (قوله ظاهر كلام الشيخين هنا) منه  
ظاهر المنهاج لأن المتبادر من قوله أو بينهما أن المعنى أو بين دون الستة أشهر وأكثر من أربع سنين اه سم  
(قوله وإن العبرة) عطف على رده (قوله يحمل كلامهم) أى فيه ولو حذف كلامهم كان اخصر وأوضح  
(قوله ما هنا) أى من الحاق الستة بما فوقها اه كردى (قوله لما قررته) أى بقوله وما سكتوا الخ (قوله الوطء  
أو استدخال المتى الذى الخ) الاول ما يشمل استدخال المتى الخ (قوله عد اللحظة منها) أى مع اعتبار الابتداء  
من اول الحلف لا من عقبه ولا ازادت مدة الحمل على أربع فتأمله اه سم (قوله منها) أى من الستة أو  
الاربع (قوله انهم لم يعتبروا الخ) دعوى عدم الاعتبار فيها نظر اه سم (قوله لذلك) أى إمكان استدخال  
المتى وقوله منه أى من استدخال المتى (قول المتن وإن قال ان كنت حاملا الخ) ولو قال ان كنت حاملا وان لم  
تكونى حاملا فانت طالق وهى بمن تحبل حرم وطؤها قبل الاستبراء لان الاصل والغالب فى النساء الحيال  
والفراغ من الاستبراء هو وجب للحكم بالطلاق لظاهر الحال فتحسب الحصة او الشهر من العدة التى وجبت  
بالطلاق فتتمها ولا يحسب منها الاستبراء قبل التعليق لتقدمها على موجبها فان ولدت ولو بعد الاستبراء لم تطلق  
ان ولدت لدون ستة اشهر اولدون أربع ولم توطأ لتبين انها كانت حاملا عند التعليق لان ووطئت وطأ يمكن  
كونه منه لان الظاهر حيا لها حيث نذو حدوث الولد من هذا الوطء ولان ولدت لأربع سنين فأكثر من  
التعليق لتحقق الحيال عنده فان وطئها قبل الاستبراء او بعده وبانت مطلقة منه لزمه المهر لا الحد للشبهة فى  
الحال اما اذا لم تكن عن تحبل كان كانت صغيرة أو آيسة فتطلق فى الحال اه معنى زاد النهاية والاسنوي ولو  
قال لها إن لم تحبلى فانت طالق لم تطلق حتى تياس كما قاله الرويانى اه أى بنحو الموت قال عش أى مالم  
يرد الفوركسة أو تقم قريئة على ارادته أو ايقع عند فوات ما اراده او دلت القريئة عليه اه (قوله أو  
ان كان يبطنك ذكر) الى قوله وعن ابن القاص فى النهاية والمعنى الا قوله كالأول علق الى فان ولدت احدهما  
(قوله هى بمعنى الواو) هذا ممنوع وما استدلل به فى قوله لان الفرض الخ لا يفيد اذا جمع بين التعليقين  
لا يتوقف على كونها بمعنى الواو وإنما يتوقف على ذلك لو كان قوله أو انشئ معطوفا على قال إن كنت الخ  
وليس كذلك بل هو معطوف على بذكر الذى هو متعلق المقول أو لتقسيم متعلق المقول قالوا انها فى التقسيم  
اجود من الواو وتقسيم متعلق المقول لا ينافى جمع اقسامه فى التعليق فليتأمل فصوره لفظا معلق هكذا ان

لان الغالب معرفته فلا حاجة لرده (قوله ظاهر كلام الشيخين) منه ظاهر المنهاج لان المتبادر من قوله أو منها  
أن المعنى أو بين دون ستة اشهر وأكثر من أربع سنين (قوله عد اللحظة منها) أى مع اعتبار الابتداء من اول  
الحلف لا من عقبه ولا ازادت مدة الحمل على أربع فتأمله (قوله انهم لم يعتبروا الخ) دعوى عدم الاعتبار  
فيها نظر (قوله هى بمعنى الواو الخ) هذا ممنوع وما استدلل به فى قوله الآتى لان الفرض الخ لا يفيد اذا جمع  
بين التعليقين لا يتوقف على كونها بمعنى الواو وإنما يتوقف على ذلك لو كان قوله أو انشئ معطوفا على قال ان  
كنت حاملا بذكر وليس كذلك بل هو معطوف على بذكر الذى هو متعلق المقول أو لتقسيم متعلق  
المقول قالوا انها فى التقسيم اجود من الواو وتقسيم متعلق المقول لا ينافى جمع اقسامه فى التعليق فليتأمل

انتهى وسأذكر فى العدد ما يردده والحاصل ان الذى يتجه لا بد هنا من النظر للغالب بالنسبة للستة والاربع وإن من أطلق الحاق  
الستة أو الاربع بالدون عد اللحظة منها أو بالفوق لم يعد ما منه مع اعتبارها فلا خلاف فى المعنى ويؤيد ما ذكرته من النظر للغالب انهم  
لم يعتبروا هنا إمكان استدخال المتى وإنما فصلوا بين وقوع الوطء وعدمه بالفعل فافتضى أنه لا نظر لذلك لندرة الحمل منه جدا (وإن قال  
إن كنت حاملا بذكر) أو ان كان يبطنك ذكر (فانت طالق أو) هى بمعنى الواو لان الفرض أنه جمع بين التعليقين كما يعلم

من آخر كلامه ان كنت حاملا بحمل (انثى) او ان كان بطنك انثى (ة) انت طالق (طلقتين فولدتها) اى ذكر او انثى وان كان عند التعليق نطفة ووصفها حيث نذ كورة او الا نطفة صحيح لان التخطيط يظهر ما كان كامنا في النطفة معا ومرتبا وبينهما دون ستة اشهر (وقع ثلاث) لتحقق الصفتين كالوعلق بكلام الرجل (١٠٨) وبه لاجنبى وبه لطويل فكلمت من فيه الصفات الثلاث وكما ياتي في رمانة ونصف رمانة

فان ولدت احدهما فاما علق به او خشي فطفلة حالا وتوقف الثانية لاتصاحه وتنقضى العدة في الكل بالولادة لانها طلقت باللفظ بخلافه فيما ياتي في ان ولدت وعن ابن القاصر لو كان احدهما خشي أمر برجعتهما واجتنبها حتى يتضح انتهى ويظهر ان امره باجتنابها ندب لا واجب لان الاصل الحل وعدم وقوع الثلاث (أو) قال (ان كان حلك) او مافى بطنك (ذكر ا فطفلة او) بمعنى الواو نظير ما مر (انثى) فطلقتين فولدتها لم يقع شيء) لان الصيغة تقتضى الحصر في احدهما فمعهما لم يحصل الشرط ولو تعدد الذكر او الانثى وقع ماعلق به لان المفهوم من ذلك الحصر في الجنس لا الوحدة ولو ولدت خشي وحده فمكا مراومع ذكر وبان ذكر ا فطفلة او انثى فلا طلاق او مع انثى وبان انثى فطلقتين أو ذكر ا فلا طلاق (او) قال (ان ولدت فانت طالق) طلقت بولادة ما ثبت به الاستيلاد بما ياتي في بابه بشرط انفصال جميعه فلو انفصل بعضه ومات أحد الزوجين قبل انفصال كله

كنت حاملا بذكر فانت طالق طفلة أو أنثى فطلقتين اه سم (قوله من آخر كلامه) اى من قوله فولدتها الخ (قوله ووصفها) الاولى تذكير الضمير بارجاعه الى الحمل (قوله معا ومرتبا الخ) راجع لقول المتن فولدتها (قوله لتحقق الصفتين) اى الحمل بذكر والحمل بانثى (قوله من فيه الصفات الخ) اى رجلا طويلا اجنبيا (قوله او خشي فطفلة الخ) او انثى وخشي فثنتان وتوقف الثالثة لتبين حال الخنثى اه نهاية قال عش فان بان ذكر ا وقعت الثالثة حالا او انثى لم يرد على الطلقتين اه (قوله في الكل) اى في جميع صور التعليق بالحمل (قوله امر برجعتهما) اى دفعا للضرر طول منع تزوجها الى الاتصاح (قوله او مافى بطنك) الى قول المتن ولو قال لاربع في النهاية والمغنى لإقوله ولو ولدت خشي وحده فمكا مر (قوله بمعنى الواو نظير ما مر) فيه ما تقدم اه سم (قوله ماعلق به) اى بالذكر والانثى (قوله فمكا مر) اى آنفا (قوله وبان ذكر ا الخ) وقوله وبان انثى الخ في مالو لم بين وظاهر انه لا طلاق لاحتمال المخالفة فلم توجد الصفة ولا طلاق بالشك اه سم ويفيده ايضا قول المغنى والهامة هنا وما ياتي ونف الحكم فان بان الخ (قوله بولادة ما ثبت به الاستيلاد الخ) عبارة النهاية والمغنى والروض مع شرحه بانفصال ماتم تصويره ولو مبتا وسقطاه قال الرشيدى قوله وسقطه لا يشك هذا بما في الجنازة من انه لا يسمى ولدا الا بعد تمام اشهر دخلا فالما في حاشية الشيخ عش لإذلا ملازمة بين اسم الولادة واسم الولد كاه وظاهر اه (قوله لم يقع شيء) لان لولادة لم توجد حال الزوجية اه معنى (قوله بذلك) اى الولادة (قوله ان كان الخ) عبارة النهاية والمغنى إن طلق الزوج ولا يقع به طلاق سواء كان من حمل الاول بان كان الخ ام من حمل آخر بان وطئها الخ (قوله وكذا ان كان من حمل آخر الخ) لان عدة الطلاق وطء الشبهة لشخص واحد فتد اخلنا وحيث تد اخلنا انقضت بالحمل اه عش (قوله بان وطئها بعد ولادة الاول) بان كان الطلاق رجعيا لان وطءه حينئذ وطء شبهة اه حلى (قوله بعد ولادة الاول) قضيته انه لو وطئها قبل ولادته لم يكن حملا آخر ثم قوله بعد ولادة الاول اى قبل مضى عدة اه سم (قوله لاربع سنين) والالهم يكن من هذا الوطء حتى ينسب اليه وتنقضى به العدة اه سم (قوله اما لو ولدتها معا) اى بان تم انفصالهما وان تقدم ابتداء خروج أحدهما فالمعتبر في الترتيب والمعية الانفصال اه حلى (قوله ولدا) عبارة الروض او كليا ولدت ولدا فولدت في بطن ثلاثة معاطلت ثلاثا اه وقضية التقييد بولادته عند حذفه لا تطلق ثلاثا إذا ولدت ثلاثة معا لانه ولادة واحدة سم على حج اه عش اقول وسيصرح به الشرح قبيل قول المتن ولو قال لاربع (قول المتن من حمل) وفي تجريد المزج إذا قال كليا ولدت ولدا فانت طالق فولدت ثلاثة

فصورة لفظ المعلق هكذا ان كنت حاملا بذكر فانت طالق طفلة أو أنثى فطلقتين (قوله بمعنى الواو) فيه ما تقدم في الحاشية السابقة (قوله وبان ذكر ا الخ) وكذا قوله الاتى وبان انثى الخ في مالو لم بين وظاهر انه لا طلاق لاحتمال المخالفة فلم توجد الصفة ولا طلاق بالشك (قوله بان وطئها بعد ولادة الاول) قضيته انه لو وطئها قبل ولادته لم يكن حملا آخر (قوله بعد ولادة الاول) وقيل مضى عدة (قوله واتت بالثاني لاربع) سنين ولا لم يكن من هذا الوطء حتى ينسب اليه وتنقضى به العدة (قوله وان قال كليا ولدت ولدا الخ) في الروض او كليا ولدت ولدا فولدت في بطن ثلاثة معاطلت ثلاثا اه وقضية التقييد بولادته عند حذفه لا تطلق ثلاثا إذا ولدت ثلاثا معا لانه ولادة واحدة (فرع) علق بالولادة فولدت حيوا نا غير آدمى فهل تطلق ينبع نعم لانها ولادة وهو ولد مر (في المتن ثلاثة من حمل) في الروض وشرحه في باب العدد (فرع) لو علق طلاقها بالولادة فانت بالولد ثم بآخر وكان بينهما دون ستة اشهر طلقت بالاول وانقضت عدتها بالثاني ولحقاه

متعاقبين

لم يقع شيء وإذا علق بذلك (فولدت اثنين مرتبا طلقت بالاول وانقضت عدتها بالثاني)

ان كان بين وضعه ووضع الاول دون ستة اشهر وكذا ان كان من حمل آخر بان وطئها بعد ولادة الاول واتت بالثاني لاربع سنين فاقول اما لو ولدتها معا فيقع الطلاق باحدهما ولا تنقضى العدة بالآخر بل تشرع فيها من وضعهما (وان قال كليا ولدت) ولدا فانت طالق

متعاقبين وكان بين الولد الثاني والثالث ستة أشهر فاكثرت فالثالث حمل حادث لا يلحمه وتكون العدة قد انقضت بالولد الثاني انتهى فليتامل المصنف بقوله من حمل احتراز عن مثل هذا سم على حج اه عش (قول المتن وانقضت بالتالي) ينبغي فيما اذا كان كل واحد حملًا آخر ان تنقضي العدة بالتالي ولا يقع به ثانية لفرار الرحم بولادته اذ عند ولادته لا يكون الثالث في الرحم حتى ينافي الفراغ لانه حمل آخر ولا يجتمع ولدان من حملين في رحم فليتامل وكذا في اذا كان الاولان حملًا واحداً والثالث حملًا آخر فتتقضى بالتالي ولا يقع به ثانية لما ذكر فقهاء المتن بالحمل الواحد ظاهر اه سم (قوله او ولدت اثنتين مرتباً) في الروض وشرحه أو أنت بولدتهم بآخر وكان بينهما دون ستة أشهر طلقت بالاول وانقضت عدتها بالتالي ولحقاه فان كان بينهما ستة أشهر فاكثرت لم يلحمه الثاني باثنا كانت اولاً وانقضت به العدة وان لم يلحمه لاحتمال وطء بشبهة منه بعد الفراق اذا ادعته اخذاً بما مر انتهى اه سم (قوله لما مر) اي انفا في شرح او ولدت فانت طالق وقوله به اي بالولادة وقوله انفصاله اي الولد وقوله ومقارنة الوقوع الخ رد لدليل مقابل الصحيح (قوله لبراءة الرحم به) أي دون ما قبله اه سم (قوله ومقارنة الوقوع) مبتدأ وخبره قوله متعذر (قوله ولهذا) اي للتعذر (قوله ولو قال الخ) عطف على لو قال انت الخ عبارة النهاية والمغنى او قال الخ (قوله كذلك) اي من حمل واحد مرتين (قوله املو ولدتهم) اي الثلاثة او الرابع (قوله معاً) أي بان يخرجوا في كيس واحد اه عش فان لم يقل هنا أي فيما لو ولدتهم معاً سم وسيد عمر (قوله فكذلك) اي يقع الثلاث (قوله والا) اي بان لم يقل هنا ولداً ولم ينوه (قوله وقعت واحدة) اي لعدم تكرار المعلق عليه وهو الولادة (قوله حوامل) اي منه نهاية ومغنى قال عش والرشيدى انما قيد به لقول المصنف فيما ياتي وانقضت عدتهما بولادتهما والا فالحكم من حيث وقوع الطلاق لا يتقيد بهذا القيد اه (قوله على ما جرى عليه جمع) وافقهم المغنى (قوله لكن الاوجه الخ) وفاقاً للنهاية (قوله

فان كان بينهما ستة أشهر فاكثرت لم يلحمه الثاني ان كان باثنا لان العلوق به لم يكن في النكاح بخلاف ما اذا لم يعلق الطلاق بالولادة حيث يلحمه الولد الى اربع سنين لاحتمال العلوق في النكاح وكذا لا يلحمه الثاني ان كانت رجعية بناء على ان السنين الاربع تعتبر من وقت الطلاق لا من وقت انقضاء العدة وانقضت به العدة وان لم يلحمه لاحتمال وطء بشبهة منه بعد الفراق اذا ادعته اخذاً بما مر وان كان ما ولدت ثلاثة انقضت عدتها بالتالي ان كان بينه وبين الاول دون ستة أشهر ولحقوه أي الثلاثة وان كان بين الاول والثالث ستة أشهر فاكثروا بين الثاني والاول دونها لحقاه دون الثالث وان كان بينه وبين الثاني دون ستة أشهر كما صرح به الاصل وانقضت عدتها بالتالي وان كان بين الثاني والاول ستة أشهر فاكثروا بين الثاني والثالث دونها لم يلحمه وكذا ان كان ما بين كل منهم وتاليه ستة أشهر انتهى سقته مع طوله لان فيه ايضاح المقام ومنه يظهر صحة تقييد المصنف بقوله من حمل الخ فتأمل اه (قوله في المتن من حمل) قال الزركشي الثالث اي من التنيهات تقييده بالحمل مع ان حكم الحملين اذا كان الثاني والثالث لاحقاً للزوج كذلك كما سبق انتهى وفي الروض وشرحه فان عقبته أي الولد الذي وقع به الطلاق باخر يلحق الزوج بان ولدت له دون اربع سنين انقضت عدتها به وفي تجريد المزج اذا قال كذا ولدت ولداً فان طالق فولدت ثلاثة متعاقبين وكان بين الولد الثاني والثالث ستة أشهر فاكثرت فالثالث حمل حادث لا يلحمه وتكون العدة قد انقضت بالولد الثاني انتهى فليتامل فقهاء المصنف بقوله من حمل احتراز عن مثل هذا (قوله في المتن من حمل وقع بالاولين طلقان وانقضت بالتالي) ينبغي فيما اذا كان كل واحد حملًا آخر ان تنقضي العدة بالتالي ولا يقع به ثانية لفرار الرحم بولادته اذ عند ولادته لا يكون الثالث في الرحم حتى ينافي الفراغ لانه حمل آخر ولا يجتمع ولدان من حملين في رحم فليتامل وكذا فيما اذا كان الاولان حملًا واحداً والثالث حملًا آخر فتتقضى بالتالي ولا يقع به ثانية لما ذكر وحينئذ تقييد المتن بالحمل الواحد ظاهر (قوله لبراءة الرحم به) أي دون ما قبله (قوله فان لم يقل هنا) أي فيما لو ولدتهم معاً

( فولدت ثلاثة من حمل )  
واحد مرتين ( وقع بالاولين  
طلقان ) عملاً بقضية كلما  
( وانقضت ) عدتها ( بالتالي )  
لتبين براءة الرحم ( ولا يقع  
به ثالثة ) او ولدت اثنتين  
مرتباً فواحدة بالاول  
وانقضت عدتها بالتالي  
ولا يقع به ثانية ( على  
الصحيح ) لما مر انه لا يقع به  
الا عند تمام انفصاله وهو  
وقت انقضاء العدة لبراءة  
الرحم به ومقارنة الوقوع  
لانقضائها متعذر اذ لا عصمة  
حينئذ ولهذا لو قال أنت  
طالق مع موتي لم يقع ولو  
قال لغيري مو طوء اذا طلقته  
فانت طالق فطلقها لم تقع  
المعلقة لمصادفتها البيونة  
ولو ولدت أربعة كذلك  
طلقت ثلاثاً وانقضت عدتها  
بالرابع املو ولدتهم معاً  
فيقع الثلاث ( وتعتد  
بالاقرء ) فان لم يقل هنا ولداً  
ونواه فكذلك والا وقعت  
واحدة فقط ( ولو قال  
لاربع ) حوامل ( كلما )  
وكذا أي على ما جرى عليه  
جمع لكن الاوجه  
اختصاص الاحكام الآتية  
بكلما دون غيرها ولو أي

لأنها وإن أفادت العموم لا تفيد التكرار ولذلك تنتم في شرح الارشاد (ولدت واحدة) منكن (فصو احبها طوالق فولدن معا) او ثلاث معا ثم الرابعة وقد بقيت عدتهن إلى ولادتها (١١٠) (طلقن ثلاثا ثلاثا) لأن لكل واحدة ثلاث صواحب فيقع بولادة كل على من عداها بطلقة

طلقة لا على نفسها ويعتدن جميعا بالاقراء إلا الرابعة في الصورة الثانية فبالوضع وكرر ثلاثا ثلاثا ثم انه لمجموعهن (او) ولدن (مرتا بطلقت الرابعة ثلاثا) بولادة كل من الثلاث طلقة وانقضت عدتها بولادتها (وكذا الاولى) تطلق ثلاثا (لأن بقيت عدتها) عند ولادة الرابعة لأنه ولد بعدها ثلاث وهي فيها والطلاق الرجعي لا ينفي الصحة والزوجية إذ لو حلف بطلاق نسائه أو زوجاته أو طلقهن دخلت فيهن وتعتد بالاقراء ولا تستأنف للطلقة الثانية والثالثة بل تنبى على ما مضى من عدتها (و) طلقت (الثانية طلقة) بولادة الاولى (و) طلقت (الثالثة طلقتين) بولادة الاولى والثانية (وانقضت عدتهما بولادتهما) فلا يلحقهما طلاق من بعدهما ما لم يلدتا توأمين ويتاخر ثانيهما لولادة الرابعة فطلقان ثلاثا ثلاثا وسيدكر ان شرط انقضاء العدة بالولد لحوقه بالزوج (وقيل لا تطلق الاولى وتطلق الباقيات طلقة طلقة) لأن من علق طلاقهن بولادتها خرجن عن كونهن صواحب لها ويرد وان قيل عليه الاكثرون يمنع ما علل به كأم (وإن ولدن ثنتان معا

لأنها وإن أفادت العموم لا تفيد التكرار) لقائل أن يقول هذا الحكم المذكور هنا لا يتوقف على التكرار بل يكفي فيه العموم لأنه إذا قال ايتكن ولدت فصو احبها طوالق فقد علق على ولادة كل واحدة طلاق صواحبها لأن اى عامة لكل واحدة منهن عموما مشويا فكل واحدة معلق بولادتها طلاق غيرها فكل من ولدت وقع على صواحبها فاذا ولدن معا وقع بولادة كل واحدة على من عداها فيقع على كل واحدة ثلاث بولادة صواحبها الثلاث فوقع الطلاق على كل لم ينشأ عن دلالة الاداة على التكرار بل عن دلالتها على العموم المقضى لتعدد التعليق ويصرح به قول الروض أو قال ايتكن لم أطاها اليوم فصو احبها طوالق فان لم يطافيه طلقن ثلاثا ثلاثا الخ نعم يظهر التفاوت بين ما يفيد التكرار وما يفيد مجرد العموم في نحو ايتكن ولدت فصو احبها طوالق فولدت واحدة ثلاث مرات وقع على صواحبها طلقة واحدة ولو اتي بدل اى هنا بكلما طلقن ثلاثا فتأمل بل قضية ذلك ان غير اى من صبيغ العموم كن ولدت منكن كذلك ايضا ولا مانع من التزامه فليتام له سم وعبارة المغنى تنبيه تصويره بكلما تبع فيه المحرر والروضه وهو يوم اشتراط اداة التكرار قال ابن النقيب وليس كذلك فان التعليق بان كذلك فلم يمثلهما كان أحسن اه (قول المتن فولدن معا الخ) ويعتبر انفصال جميع الولد ولو سقط كما مر فان اسقطت ما لم بين فيه خلق ادى تاما لم تطلق اه نهاية (قوله او ثلاث معا) إلى قول المتن وقيل في النهاية والمغنى (قوله وقد بقيت الخ) اى وإلا لم تقع الثالثة على البقية إذ لا صحة لهذا اه سم (قوله في الصورة الثانية) اى قوله او ثلاث معا ثم الرابعة الخ (قوله انه اى الثلاث لمجموعهن) اى بتوزيع الثلاث على الاربع وتكميل المنكسر (قوله وهي فيها) اى في العدة (قوله دخلت) اى الرجعية فيهن اى النساء أو الزوجات (قوله وتعتد) اى الاولى بالاقراء أو الاشهر نهاية ومعنى (قول المتن والثالثة طلقتين) اى إن بقيت عدتها عند ولادة الثانية لما يفيداه قوله وانقضت الخ (قوله طلاق من بعدهما) عبارة النهائية والمغنى طلاق بولادة من بعدهما اه (قوله لحوقه بالزوج) فيه شيء لما علم ما مر عن الروض وشرحه من انقضاء العدة بالولد وإن لم يلحق الزوج إلا ان يراد لحوقه به ولو بدعوى الزوجة وإن لم يلحق بذلك اه سم (قوله لأن من علق الخ) عبارة النهاية والمغنى وتطلق الباقيات طلقة طلقة بولادة الاولى لأنهن صواحبها عند ولادتها لاشتراك الجميع في الزوجة حيثن وبطلقهن انقضت الصحة بين الجميع فلا توثروا لادتهن في حق الاولى ولا ولادة بعضهن في حق بعض الاول ورد بان الصحة لا تنقضي بالطلاق الرجعي الخ (قوله كأم) اى انفسا بقوله والطلاق الرجعي الخ (قوله

(قوله لأنها وإن أفادت العموم لا تفيد التكرار) أقول عدم إفادة أى التكرار لا شك أنه الصواب وإن أفادت العموم لم يذ التكرار غير العموم واحدهما لا يستلزم الآخر لكن لقائل أن يقول هذا الحكم المذكور هنا لا يتوقف على التكرار بل يكفي فيه العموم لأنه إذا قال ايتكن ولدت فصو احبها طوالق فقد علق على ولادة كل واحدة طلاق صواحبها لأن اى عامة لكل واحدة منهن عموما مشويا فكل واحدة معلق بولادتها طلاق غيرها فكل من ولدت وقع على صواحبها فاذا ولدن معا وقع بولادة كل واحدة على من عداها فيقع على كل واحدة ثلاث بولادة صواحبها الثلاث فوقع الطلاق على كل لم ينشأ عن دلالة الاداة على التكرار بل عن دلالتها على العموم المقضى لتعدد التعليق ويدل على ذلك بل يصرح به قول الروض ما نصه أو قال ايتكن لم أطاها اليوم فصو احبها طوالق فان لم يطافيه طلقن ثلاثا ثلاثا الخ نعم يظهر التفاوت بين ما يفيد التكرار وما يفيد مجرد العموم في نحو ايتكن ولدت فصو احبها طوالق فولدت واحدة ثلاث مرات وقع على صواحبها طلقة واحدة ولو اتي بدل اى هنا بكلما طلقن ثلاثا فتأمل بل قضية ذلك ان غير اى من صبيغ العموم كن ولدت منكن كذلك ايضا ولا مانع من التزامه فليتام له سم وعبارة المغنى تنبيه تصويره بكلما تبع فيه المحرر والروضه وهو يوم اشتراط اداة التكرار قال ابن النقيب وليس كذلك فان التعليق بان كذلك فلم يمثلهما كان أحسن اه (قول المتن فولدن معا الخ) ويعتبر انفصال جميع الولد ولو سقط كما مر فان اسقطت ما لم بين فيه خلق ادى تاما لم تطلق اه نهاية ومعنى (قول المتن والثالثة طلقتين) اى إن بقيت عدتها عند ولادة الثانية لما يفيداه قوله وانقضت الخ (قوله طلاق من بعدهما) عبارة النهائية والمغنى طلاق بولادة من بعدهما اه (قوله لحوقه بالزوج) فيه شيء لما علم ما مر عن الروض وشرحه من انقضاء العدة بالولد وإن لم يلحق الزوج إلا ان يراد لحوقه به ولو بدعوى الزوجة وإن لم يلحق بذلك اه سم (قوله لأن من علق الخ) عبارة النهاية والمغنى وتطلق الباقيات طلقة طلقة بولادة الاولى لأنهن صواحبها عند ولادتها لاشتراك الجميع في الزوجة حيثن وبطلقهن انقضت الصحة بين الجميع فلا توثروا لادتهن في حق الاولى ولا ولادة بعضهن في حق بعض الاول ورد بان الصحة لا تنقضي بالطلاق الرجعي الخ (قوله كأم) اى انفسا بقوله والطلاق الرجعي الخ (قوله

ثم ثنتان معا) وعدة الاولين باقية (طلقت الاولى ثلاثا ثلاثا) واحدا بولادة من معها وثنان بولادة الاخيرتين اما إذا لم تبق عدة الاولتين لولادة الاخيرتين فلا يقع على من انقضت عدتها إلا طلقة (وقيل) تطلق كل منهما (طلقة) بناء على

الضعيف السابق (و) طلقت (الآخر بان طلقتين طلقتين) بولادة الاولتين ولا يقع على كل منهما بولادة من معاشيء لا نقضاء عدتها بولادتهما وإن ولدن ثنتان من ثبائهم ثنتان معا طلقت الاولى ثلاث والثانية طلقه والآخر بان طلقتين طلقتين او ثنتان معا ثم ثنتان مر بتا طلقت الاولى ثلثان والرابعة ثلاثا ثلاثا والثالثة طلقتين او واحدة ثم ثلاث معا طلقت الاولى ثلاثا ومن بعدها طلقه ثم اثنتان معا ثم واحدة طلقت الاولى والرابعة ثلاثا ثلاثا والثانية والثالثة طلقه وبيان كل منهما بولادتهما والتعلق بالحيض وبرؤية الدم يقع الطلاق فيه برؤية أو علم أول دم يطرأ بعد التعلق ويمكن كونه حيضا ثم ان انقطع قبل اقله بان ان لا طلاق ومراها لو ماتت بعد رؤيته وقبل يوم وليلة وقم عملا بالظاهر وكالحيض فيها ذكر انه في التعلق لا بد من ابتداءه ولا تسكن استدامته الطهر وسائر (١١١) الاوصاف قال في اصل الروضة إلا انه سياتي في

كتاب الايمان أن استدامة الركوب واللبس ليس وركوب فليكن كذلك في الطلاق اه وقضيته انه يأتي هنا التفصيل الآتي ثم ان ما يقدر بمدة تكون استدامته كابتدائه ومالا فلا لكن قضية فرق المتولى بين الركوب والحيض بان استدامة الركوب باختيارها بخلاف استدامة الحيض انه لا يأتي هنالك لتفصيل وأنه لا تكون مسا لاستدامة كالاتداء الا في الاختيارى لا غير وكان هذا هو مراد الملقين بقوله الاقوى في الفرق ان نحو الحيض مجرد تعليق لا حلف فيه اى لانه ليس باختيارها فعملنا بقضية اداة التعلق من اقتضاها ایجاد فعل مستأنف والاستدامة ليست كذلك بخلاف نحو الركوب فان التعلق به يسمى حلقا اى لانه باختيارها فامكن فيه الحث والمنع فاتي فيه تفصيل

على كل الخ) لعل الاولى على واحدة منها (قوله) وإن ولدن ثنتان الى قوله ومراها في النهاية والمعنى (قوله) طلقت الاولى ثلاثا اى اذا بقيت عدتها الى ولادة الرابعة (قوله) او اثنتان معا اى وقد بقيت عدتها الى ولادة الرابعة (قوله) او واحدة اى وعدتها باقية الى ولادة الرابعة (قوله) او واحدة ثم ثنتان معا الخ) وما ذكر في المتن والشرح ثمان صور وضابطها ان يقع الثلاث على كل واحدة هو القاعدة إلا من وضعت عقب واحدة فقط فتطلق طلقه فقط او عقب ننتين فقط فتطلق طلقتين فقط اه معنى زاد النهاية واخصر من ذلك ان يقال طلقت كل بعد من سبقها ومن لم تسبق ثلاثا اه (قوله) يطرأ اخرج الدوام اه سم (قوله) ويمكن كونه حيضا الخ) لعله راجع للتعلق برؤية الدم ايضا ثم رايت في النهاية ما نصه ولو علق طلاقها برؤية الدم حمل على دم الحيض فكفى العلم به كالحلال فان فسر بغير دم الحيض وكان يتعجل قبل حيضها قبل ظاهرا وإن كان يتاخر عنه فلا اه (قوله) ومرا اى فى اول الفصل (قوله) وكالحيض) خبر مقدم لقوله الطهر (قوله) انه في التعلق الخ) بيان لما ذكر (قوله) فليكن اى استدامة الركوب واللبس كذلك اى كابتدائها (قوله) وقضيته اى كلام اصل الروضة (قوله) ثم اى فى الايمان وقوله ما يقدر الخ) بيان للتفصيل (قوله) وكان هذا اى من انه لا يكون استدامة الخ (قوله) ان نحو الحيض اى التعلق به (قوله) ليست كذلك اى إيجاد فعل الخ (قوله) استدامته الخ) بيان للتفصيل (قوله) وله اى للملقين (قوله) هنا اى فى الطلاق (قوله) مطلقا اى فى الاختيارى وغيره (قوله) فرقه الاول) اى وإن اقتضى التخصيص بالاختيارى بناء على انه اراد ما اشار اليه المتولى اه سم (قوله) والحق بذلك اى بالتعلق بالحيض (قوله) بان ان لا طلاق) كذا في فتاوى شيخ الاسلام اه سم (قوله) في صورته اى السفر (قوله) وقوعه اى الطلاق (قوله) فان علق به اى بالحيض (قوله) فان قال) الى قوله وسياتي في النهاية والمعنى حيضة اى ان حضت حيضة فانت طالق (قوله) وإن خالفت عاداتها) اقول ما لم تكن آيسة فان كانت كذلك لم تصدق لان ما كان من خوارق العادات لا يعمل عليه إلا اذا تحقق وجوده وهى هنا ادعت ما هو مستحيل عادة فلا يقبل منها وبه يعلم ما في قول سم على منهج (فرع) لو ادعت الحيض ولكن في زم الباس فالظاهر تصديقها لقولهم انها لو حاضت رجعت العدة من الاشهر الى الاقراء بر اه ع ش (قوله) اى الحيض) ومثله كل ما لا يعرف إلا منها كحبها وبغضها ونيتها نهاية ومعنى (قوله) وكذبها) واما اذا صدق الزوج فلا تحليف اه معنى (قوله) وسياتي) اى قبيل قول المتن ولا تصدق فيه (قوله) فيما ياتي

وشرحه من انقضاء العدة بالولد وان لم يلحقه الزوج الا أن يراد لحوقه به ولو بدعى الزوجية وإن لم يلحق بذلك (قوله) يطرأ اخرج الدوام (قوله) فمن ثم كان الاوجه فرقه اى وان اقتضى التخصيص بالاختيارى بناء على انه اراد ما اشار اليه المتولى (قوله) بان ان لا طلاق) كذا في فتاوى شيخ الاسلام

الحلف أن استدامته كابتدائه وله فرق آخر يوافق اطلاق الاصحاب ان الاستدامة هنا ليست كالاتداء مطلقا لكن كلام أصل الروضة المذكور يخالف هذا فمن ثم كان الاوجه فرقه الاول والحق بذلك من حلف لا يسافر لبلد كذا في بحث ظاهرا بمفارقة لعمران بلده قاصدا السفر اليها ثم ان لم يصل اليها بان ان لا طلاق وقد يفرق بان الغالب في الدم في زمن امكانه انه حيض ولا كذلك السفر على ان الذى يتجه في صورته انه لا يقع الا عند بلوغ البلد اذ لا يسمى مسافرا اليها الا حينئذ بخلافه في مستأنفا فانه مضى يوم وليلة يتبين وقوعه من اول الحيض وحينئذ لا جامع بين المستثنين فان علق به في أثناءه لم يقع حتى تطهر ثم يبتدئ الحيض فان قال حيضة لم تطلق الا بتمام حيضة آتية بعد التعلق (وتصدق) المرأة (ييمينها في حيضها) وان خالفت عاداتها (اذا علقها) اى طلاقها (به) اى الحيض فادعته وكذبها لانها مؤتمنة عليه لكن اتهمتها فيه لنحو كراهة الزوج حلفت وسياتي ما يعلم منه ان هذا لا يخالف القاعدة المشار اليها فيما ياتي

وحاصلها انه متى علق بوجود شيء يمكن إقامة الزوجة البينة عليه فادعته وانكر صدق يمينه أو بنفيه فادعى وجوده وانكرت فان لم يتعلق بفعله وفعلها كان لم يدخل زيد الدار صدق أيضا لاصل بقاء النكاح وإن كان الاصل عدم الفعل كذا نقله بعضهم عن المصنف وسيأتي عنه تناقض فيه وإن تعلق باحدهما فإن لم يعرف الامن جهة صاحبه غالبا كالحب والنية صدق صاحبه يمينه أى فى وجوده وعدمه كما هو ظاهر ومنه كفى الكافى أن يعلق بضربه لها ضرب غيرها فاصابها وادعى انه انما قصد غيرها فيصدق يمينه لانه أعلم بقصده بل لا يمكن عليه من غيره لكن نقلا عن البغوى كما يأتى فى الايمان بزيادة (١١٢) انه لا يقبل كالتزمة الدينية وإن قال ذلك وله احتمال بالقبول وهو أقوى مدركا ولا حاجة فى

لزوم الدية لأن باب الضمان اوسع اذ لا يتوقف على قصد ولا اختيار بخلاف ما هنا قال بعض المتأخرين ويتمين الجزم به عند القرينة بصدقه نظير ما فى الروضة وغيرها انه لو اقرى فقيه عاميا بطلاق فاقرب به ثم بان خطأ الفقيه لم يؤخذ بذلك الاقرار للقرينة فانه انما بناء على ظن الوقوع المعذور به وان عرف من خارج كان لم انفق عليك اليوم فسيأتى آخر هذا الفصل ومتى لزمه اليمين فنكل هو او وارثه حلفت هي او وارثها وطلقت وفيما اذا علق بما لا يعلم إلا من الغير كحجته او عدمها فادعاه الزوج وانكر الغير حلفت هي لا الغير قال البلقينى واخطأ من حلفه لانه نظير ما ذكره فيمن علق طلاقها بحيض غيرها أى من حيث أن الغير لا يحلف (لا فى ولا دتها) فلا تصدق فيها اذا علق طلاقها بها فادعته او قال بل الولد مستعار (فى الاصح) كسائر الصفات الظاهرة لسهولة

أى فى قول المتن وتصدق يمينها الى قوله وان كذب واحدة اه كرى (قوله وحاصلها) أى القاعدة (قوله فادعته وانكر الخ) مقتضى هذه القاعدة ان يصدق هو يمينه فى مسألة الحيض اذ يمكن إقامة البينة عليه كما صرحوا به مع انها تصدق فيه كفى المتن اه سم اقول وأشار الشارح الى جوابه بقوله السابق آنفا وسيأتى ما يعلم الخ (قوله او بنفيه) عطف على بوجود شيء (قوله وفعلها) الاولى ابدال الواو باو (قوله وسيأتى عنه) أى عن المصنف (قوله فان لم يعرف الامن جهة صاحبه الخ) فى ادخال هذا تحت المقسم المعتبر فيه امكان إقامة البينة عليه ما لا يخفى فتأمل اه سم (قوله أى فى وجوده الخ) فى ادخاله تحت قوله او بنفيه تأمل (قوله ومنه) أى بما لا يعرف الامن جهة صاحبه وقوله ان يعلق بضربه الخ فى جعله من افراد المعلق بنى شيء (قوله وان قال ذلك) أى انه انما قصد غير ذلك (قوله وهو) أى احتمال القول (قوله الجزم به) أى باحتمال القول (قوله انه لو اقرى الخ) بيان لما فى الروضة (قوله لم يؤخذ) أى العامى (قوله على ظن الوقوع) أى المستند الى افتاء الفقيه بالوقوع (قوله وان عرف الخ) عطف على قوله ان لم يعرف الخ (قوله فسيأتى الخ) جواب وان عرف الخ (قوله كمحجته) المفهوم انه علق بمحبة الغير فيشكل قوله فادعاه الزوج لانه حينئذ معترف بالطلاق فيؤاخذ به ولا حاجة لحلفها اذا انكر الغير بل لا وجه له فليتأمل اه سم عبارة السيد عمر قوله فادعاه الزوج ظاهره أى ما علق به فيرد عليه اعتراض المحشى فيتعين تأويله بان المراد فادعى ضده بقرينة السياق والسباق اه ولك دفع الاعتراض من اصله بان المراد بقوله ما لا يعلم الخ ما يشمل وجوده وعدمه بقرينة قوله كمحجته الخ فقوله فادعاه أى وجوده فيما اذا علق بعدمه أو عدمه فيما اذا علق بوجوده (قوله فلا تصدق) الى المتن فى النهاية والى قوله فان قلت فى المغنى (قوله مستعار) أى مثلا نهاية ومعنى (قول المتن فى الاصح) محل الخلاف بالنسبة للطلاق المعلق به اما فى حقوق الولد به فلا تصدق قطعا بل لا بد من تصديقه او شهادة اربع نسوة او عدلين ذكرين نهاية ومعنى أى اورجل وامرأتين عرش (قوله وهو) أى التعسر (قوله فلا يثنى قولها الخ) وقد يقال اخذنا بما يأتى انه لا تعارض لان ما هنا ثبت حيض يترتب عليه طلاق وذلك لا يثبت بشهادة النسوة بالحيض وما هناك ثبت حيض بشهادة النسوة فلا تعارض اه معنى (قوله لا يشتهب الخ) فيه نظر بل قد يشتهب بوطء الشهادة بوطء زوجة تزوجها سرا كفى واقعة الشهادة على المغيرة اه سم (قوله اذا كان) أى الحيض (قوله مطلقا) أى سواء علق به طلاق نفسها او غيرها اه كرى أى كانت حاضت ضرتك فهى طالق وانت طالق

(قوله فادعته وانكر صدق يمينه) مع ان الحيض يمكن إقامة البينة عليه كما صرحوا به أى مع انها تصدق يمينها اذا علق طلاقها به كفى المتن وكان مقتضى هذه القاعدة انه يصدق هو يمينه (قوله فان لم يعرف الامن جهة صاحبه) فى ادخال هذا تحت القسم المعتبر فيه امكان إقامة البينة عليه ما لا يخفى فتأمل (قوله كمحجته) المفهوم انه علق بمحبة الغير فيشكل قوله فادعاه الزوج لانه حينئذ معترف بالطلاق فيؤاخذ به ولا حاجة لحلفها اذا انكر الغير بل لا وجه له فليتأمل (قوله لا يشتهب الخ) فيه نظر بل قد يشتهب بوطء الشهادة بوطء زوجة تزوجها

إقامة البينة عليها بخلاف الحيض فان قيامها به متعسر اذ الدم الشاهد يحتمل كونه دم استحاضة وهو مرادها هنا يتعذر فلا يثنى قولها فى الشهادات تقبل الشهادة به فان قلت الذى مرقى القاعدة ان ما يمكن إقامة البينة به لا يصدق مدعيه كالزنا فإى فرق بينه وبين الحيض فان كلا يمكن إقامة البينة به مع التعسر بل ربما يقال انها بالزنا اعسر منها بالحيض ومن ثم قيل لم يثبت الزنا قط بيينة قلت يفرق بان الحيض مع مشاهدة خروجه من الفرج يشتهب بالاستحاضة من كل وجه فلا يميز فيه الا القرينة الخفية والزنا مع مشاهدة غيبة الحشفة فى الفرج لا يشتهب بغيره فكانت الشهادة بالحيض اعسر (ولا تصدق فيه) أى الحيض اذا كان من غيرها مطلقا ومن نفسها اذا كان (فى تعليق)

طلاق (غيرها) به كان حصة فضر تلك طالق فادعته وكذبها فيصدق هو عملا باصل تصديق المنكر لاهي اذ لا بد من اليمين وهي من الغير ممتعة وفارق تصديقها من غير يمينها في نحو المحبة بالنسبة لطلاق غيرها ان حلفت بامكان إقامة البينة على الحيض في الجملة بخلاف المحبة وسيعلم بما ياتي أنه لو حلف أنها فعلت كذا فقلت لم أفعله صدق في دعواه أنها فعلته وإن قامت البينة بخلافه لأنه إنما حلف على ما في ظنه فزعم بعضهم تصديقها يمينها هنا غير صحيح وزعم أنها نظيرة لمن لم تدخل في الدار اليوم فأنها تصدق في عدم الدخول لأن الاصل عدمه غير صحيح ايضا لما اشترت اليه من الفرق بين التعليق المحض والتجنيز المبني على الظن على ان ما ذكره من تصديقها في عدم (١١٣) الدخول سياق آخر الفصل ما ينافيه وفي قواعد

التاج السبكي ما حاصله لا اعرف مسطورا في ان علمت كذا فانت طالق فقالت علمت الا بحث اخي بها الدين انها لا تطلق لان أحد قيدي العلم المطابقة الخارجية (قوله فيه) وقوله عليه اي قيد المطابقة لما في الخارج (قوله ويؤخذ منه) الخارجية فلم يقبل قولها فيه لامكان البينة عليه فلا بد ان يعلم من خارج وقوع ذلك الشيء ويؤخذ منه ان محله في نحو ان علمت دخول زيد الدار لا في نحو ان علمت محبة لان هذا لا يمكن إقامة البينة عليه ومن ثم لو قال ان أبرأني من مهرها فابراهه ثم ادعى جهلها به وقالت بل اعرفه صدقت يمينها انها تعلم قدره وصفته حال البراءة ولو طلب تجربتها بذكر قدره فلم تذكره لاحتمال طرو النسيان عليها ويفرق بين هذا وتجربة فن اختلاف المعق وشريكه في صنعة فيه حال الاعتاق وقبل مضى زمن يمكن تعلمها فيه بان نسيان الصنعة لا يمكن في هذا الزمن القريب بخلافه في مثلثتنا (ولو قال) لزوجتيه ان حضمتا فانتما

فادعته المخاطبة وكذبها الزوج (قوله به) أي يحجز نفسها (قوله فادعته) أي قالت حصة اه معنى (قوله) وهي من الغير ممتعة عبارة المغنى وإذا حلفت لزوم الحكم بالانسان يمين غير هو ومتنع اه (قوله ان حلفت) اي الغير (قوله بما ياتي) اي في شرح فعله ناسيا او مكرها (قوله لو حلف) بالله او بالطلاق (قوله لان) احد قيدي العلم المطابقة الخارجية اي مطابقة العلم للعلوم في خارج الذهن ونفس الامر فانهم حددوا العلم بالجزم الثابت المطابق للخارج (قوله فيه) وقوله عليه اي قيد المطابقة لما في الخارج (قوله ويؤخذ منه) أي تعليمه ان محله الخ ويؤخذ منه ايضا ان المراد حقيقة العلم اي اليقين لا ما يعم الظن والاعتقاد اه سم (قوله) ولو طلب الخ غاية (قوله في صنعة الخ) اي في وجودها (قوله حال الاعتاق) متعلق بتجربة فن وقوله وقبل مضى زمن الخ عطف تفسير عليه ولو حذف العاطف فجعل الاول متعلقا بصنعة فيه والثاني بتجربة فن كان اولي (قول المتن) ولو قال ان حضمتا الخ ولو قال ان حضمتا حيضة او ولدتما ولدا فانتما طالق لغت لفظة الحيضة او الولد ويبيح التعليق بمجرد حيضهما او ولادتهما فاذا طعننا في الحيض او ولدنا طلقنا اما اذا قال ولدا واحدا او حيضة واحدة فهو تعليق بمحال فلا يقع به طلاق معنى ونهاية (قوله فاندفع) اي بقوله بان ادعتا الخ (قوله ما قيل الخ) وافقه المغنى عبارة عطف زعمته بالفاء يشعر بانهما لو قالتا فور احضنا تقبلان وليس مرادا بل لا بد من حيض مستأنف وهو يستدعي زمنا اه (قوله أن هذا) أي قوله بأن ادعتا الخ وقوله في ذلك إشارة إلى قوله يقتضي الخ اه كرى (قوله وذكر الفاء الخ) من تنمة وجه الاندفاع فهو اما بالنصب عطف على اسم ان او بالرفع على انه استئناف ياتي (قوله وذكر الفاء الخ) ليتأمل انتظام التركيب فكان ان ساقطة قبل عدم اه سيد عمر اقول يغنيك عن احتياج السقطة جعل اولي مفعولا مطلقا مجازيا للافهام اي انها ما اوليا (قوله اولي) انظر ما وجه الاولوية (قوله وصدقهما) عطف على زعمته وقوله طلقنا جواب لو في المتن (قوله يعلم انه استعمل ازعم الخ) خالفه النهاية والمغنى فقالوا واستعمل الزعم في القول الصحيح بخلاف القول الاكثر انه يستعمل فيما لم يقم دليل على صحته او اقيم على خلافه اه (قوله) طلاق واحدة إلى قوله نعم يمكن في النهاية والمغنى الا قوله ولم يثبت بقولهما وقوله ويتعين الى توقف ابن الرفعة (قوله بشرطين) اي حيضتها وحيض ضربتها (قوله ولم يثبت) اي وجود الشرطين (قوله) ويتعين الخ مبني على ان الحيض ثبت بشهادة الرجال وفي المغنى اي والنهاية خلافاه فليراجع وتوقف ابن

سرا كافى واقعة الشهادة على الغيرة (قوله فانها تصدق الخ) انظره مع قوله السابق وإن عرف من خارج الخ (قوله لا اعرف مسطورا في ان علمت كذا) اي والمراد اليقين (قوله ويؤخذ منه ان محله الخ) يؤخذ منه ايضا ان المراد حقيقة العلم لا ما يعم الظن والاعتقاد (قوله في المتن) ولو قال ان حضمتا الخ قال في الروض ولو قال ان حضمتا حيضة او ولدتما ولدا فانتما طالق ان ذلك لفظة الحيضة او الولد قال في شرحه فاذا طعننا في الحيض او ولدنا طلقنا ثم قال في الروض فان قال ولدنا واحدة فتعلق بمحال قال في العباب ويجه مثله في حيضة واحدة ولم اره اه (قوله لا يمتنع الخ) في هذه الملازمة بحث ظاهر لان عدم استعماله في حقيقة بعد

(١٥) - شرواني وابن قاسم - ثامن) طالقان فزعمته) ولو فوراً بان ادعتا طرو وعقب لفظة فاندفع ما قيل مقتضاه أنهم لو قالتا فوراً حضنا الان او قبل واستمر قبلنا وليس كذلك لان التعليق يقتضي حيضاً مستأنفاً وهو يستدعي زمناً ووجه اندفاعه ان هذا معلوم من وضع التعليق الصريح في ذلك وذكر الفاء انما هو لا فها ما عدم القبول عند التراخي أو لا وصدقهما طلقنا بالتوقف على تصديقه يعلم انه استعمل الزعم في حقيقة وهو ما لم يقم عليه دليل والالم يحتاج لتصديقه (و) ان (كذبهم ماصدق يمينه ولا يقع) طلاق واحدة منهما لان طلاق كل واحدة منهما مععلق بشرطين ولم يثبت بقولهما والاصل عدم الحيض وبقاء النكاح نعم ان أقامت كل بينة بحيضها وقع على ما في الشامل ويتعين حمل البينة فيه على رجلين دون النسوة اذ لا يثبت بين الطلاق كما يصرح به ما مر آتينا في الحل والولادة ومن ثم توقف ابن الرفعة في اطلاق

الشامل ورد الاذرعى عليه بان الثابت بشهادتهن الحيض وإذا ثبت ترتب عليه وقوع الطلاق مردوداً به لو كان كذلك لما تاتي ما مر في الولادة والحمل نعم يمكن حمل كلام الشامل والاذرعى على ما قدمته ثم ان ثبت الحيض بشهادتهن اولا فيحكم به ثم يعلق عليه (وان كذب واحدة طلقت فقط) إذا حلفت لثبوت الشرطين في حقها حيض ضررتها باعتبارها وحيضها بخلفها ولا تطلق المصدقة إذ لم يثبت حيض صاحبها في حقها لتكذيبه (ولو قال ان اولاً أو متى طلقتك فانت طالق قبله ثلاثاً) في مو طوء أو غيرها أو واحدة أو اثنتين في غير مو طوء أو ان طلقت ثلاثاً فانت طالق قبله واحدة (فطلقها وقع) (١١٤) المنجز فقط) وهو الثلاث في الاخير لا المعلق إذ لو وقع لمنع وقوع المنجز وإذ لم يقع لم يقع

المعلق لبطلان شرطه وقد يتخلف الجزاء عن الشرط باسباب نظير ما مر في اخ أقر بآب للبيت يثبت نسبه ولا يرث ولان الطلاق تصرف شرعي لا يمكن نبذه ونقله ابن يونس عن أكثر الثقلة وأطبق عليه علماء بغداد في من الغزالي منهم ابن سريج كما يأتي وقد اختلف في الانتصار له وانه الذي عليه الاكثرون خلافاً لما زعمه من يأتي كتاباً حافظاً سميت الأدلة المرضية على بطلان الدور في المسئلة السريجية (وقيل ثلاث) واختاره ائمة كثيرون متقدمون المنجز وطلقتان من الثلاث المعلقة اذ بوقوع المنجز وحدث شرط وقوع الثلاث والطلاق لا يزيد عليهن فيقع من المعلق تمامهن ويلغو قوله قبله لحصول الاستحالة به وقد مر ما يؤيد هذا تأييداً واضحاً في انت طالق امس مستندا اليه حيث قالوا انه اشتمل على ممكن ومستحيل فالغنيا المستحيل

الرفعة يؤيد ما ذكره المغني وإلا فلا وجه له اه سيد عمر (قوله ورد الاذرعى الخ) مبتدأ خبره قوله مردود (قوله إذا حلفت) إلى المتن في النهاية والمغني (قوله إذا حلفت) وتطلق المسكذبة فقط بلايين في قوله لها من حاضت منكافصاحبها طالق وادعته صدق أحدهما وكذب الاخرى لثبوت حيض المصدقة بتصديق الزوج نهياً ومغني (قوله إذ لم يثبت الخ) عبارة المغني والنهاية إذ لم يثبت حيض ضررتها إلا يمينها واليمين لا تورث في حق غير الخالف اه (قوله في غير مو طوء) ما مفهومه فليحرر (قوله ان طلقت ثلاثاً فانت طالق قبله واحدة) يتأمل في هذا المثال اه سم (قول المتن فطلقها) أي طلقه أو أكثر اه مغني (قوله لا المعلق) إلى قوله كما يأتي في النهاية والمغني إلا قوله وأطبق إلى منهم (قوله لمنع وقوع المنجز) أي لزيادته على المملوك اه مغني أي في مسألة المتن ومازاده الشارح اخره لحصول البيئونة فيما زاده اولا (قوله وإذا لم يقع المعلق الخ) أي في وقوعه محال (قوله نسبه ولا يرث) أي الابن (قوله ولان الطلاق الخ) عطف على قوله إذ لو وقع الخ عبارة المغني ولان الجمع بين المعلق والمنجز يمتنع ووقوع احدهما غير يمتنع والمنجز أولى بأن يقع لانه أقوى من حيث ان المعلق يقتصر إلى المنجز ولا ينعكس اه (قوله ونقله) أي الوجه الذي في المتن اه مغني (قوله منهم ابن سريج) أي من علماء بغداد في من الغزالي هذا ما يقتضيه صنيعه ولا يخفى ما فيه فان ابن سريج مقدم على الغزالي بكثير فكان الاولى بتقديم قوله منهم الخ على قوله وأطبق كما عبر به النهاية أي والمغني اه سيد عمر (قوله واختاره) إلى قوله وعدوا منهم في النهاية (قوله إذ بوقوع المنجز الخ) هذا اصح توجيهين هنا وعليه يشترط ان تكون مدخولاً لها لان وقوع طلقتين بعد طلقه لا يتصور إلا في المدخول بها اه مغني (قوله لحصول الاستحالة به) قد يقال لاستحالة مع كون الواقع قبل طلقتين فقط فليتأمل اه سم (قوله على ممكن) وهو وقوع الطلاق وقوله ومستحيل وهو استناده إلى امس (قوله من المنجز) الاولى لا المنجز (قوله للدور) لانه لو وقع المنجز لو وقع المعلق قبله بحكم التعليق ولو وقع المعلق لم يقع المنجز وإذ لم يقع المنجز لم يقع المعلق اه مغني (قوله في الطرفين) أي طريق العرايين وطريق المراوذة (قوله قالوا) لعل الضمير للاذرعى والامام والعمراني ويحتمل انه للجماعة (قوله من جملة الحور الخ) الحور النقصان والكور الزيادة وفي الحديث وعوذ بك من الحور بعد الكون هكذا في صحيح مسلم بالنون وكذا رواه الترمذي والنسائي قال الترمذي ويروى الكور بالراء وكلاهما له وجه قال العلماء ومعناه الرجوع من الاستقامة والزيادة إلى النقص يعني أعوذ بك من نقصان الحال والمال بعد زيادتهما وتامهما أي من ان يتقلب حالنا من السراء إلى الضراء ومن الصحة إلى المرض اه من البحر العميق من كتب الاصناف (قوله استقر رايه) أي الغزالي (قوله واشتهرت المسئلة) إلى قوله والمنقول عن الشافعي في النهاية الا قوله ثم رايت إلى ويؤيد رجوعه وقوله وقول القاضي إلى وقد نسب وقوله قال ابن الرفعة إلى

تسليم ان حقيقته ما ذكره صادق مع عدم الدليل لان معناه حينئذ الدعوى وهي اعم بما معه دليل (قوله او ان طلقت ثلاثاً فانت طالق قبله واحدة) يتأمل في هذا المثال (قوله لحصول الاستحالة به) قد يقال

وأخذنا بالممكن ولقوته نقل عن الأئمة الثلاثة ورجع إليه السبكي آخر أمره بعد أن صنف تصنيفين في نصره الدور الآتي (وقيل والبلقيني لاشيء) يقع من المنجز ولا المعلق للدور ونقله جماعة عن النص والاكثرين وعدوا منهم عشرين اماماً وعبارة الاذرعى هو المنسوب للاكثرين في الطرفين وعزه الامام إلى المعظم والعمراني إلى الاكثرين انتهت قالوا أو هو مذهب زيد بن ثابت ووجه الغزالي اولا ثم ثالثاً كما دل عليه قوله كنت نصرت صحة الدور على ما عليه معظم الاصحاب ونص عليه الشافعي ثم قال فلاح لنا تغليب أدلة ابطالها وراينا تصحيحه من جملة الحور بعد الكور واقت على ذلك مدة ثم قال حتى عاد الاجتهاد إلى الفتوى بتبينه وترجيحه وكان قولهم انه استقر رايه على ابطال ناشيء عن عدم رقيتهم لهذا الاخير من كلامه واشتهرت المسئلة بابن سريج لانه الذي اظهرها لكن الظاهر انه رجع عنها لتصريحه في كتابه الزيادات



بوقوع المنجز ثم رأيت الأذرعى قال الظاهر أن جوابه اختلف ويؤيد رجوعه تخطئة الماوردى من نقل عنه عدم وقوع شئ و قول القاضي وابن الصباغ أخطأ من نسب إليه تصحيح الدور وأطال الاسنوى وغيره في تصحيح الدور بما رددته عليهم ثم كيف وقد نسب القائل بالدور إلى مخالفة الاجماع وإلى أن القول به زلة عالم وزلات العلماء لا يجوز تقليد فيها ومن ثم قال ابن الرافعة عن شيخه العباد أخطأ القائل به خطأ ظاهراً والبلقيني كان عبد السلام ينقض الحكم به لانه مخالف للقواعد الشرعية ولو حكم به كما حكمه المقلد للشافعى لم يبلغ رتبة الاجتهاد فحكمه كالعدم ويؤيده قول السبكي الحكم بخلاف الصحيح في المذهب مندرج في الحكم بخلاف ما أنزل الله تعالى ويأتى في القضاء بسط ذلك قال الرويانى ومع اختيار ناله لوجه تعليمه للعوام وقال غيره لوجه تعليمهم لان الطلاق صار في السنتهم كالطبع لا يمكن الانفكاك عنه فكونهم على قول عالم بل أئمة أولى من الحرمان الصرف ويؤيد الاول قول ابن عبد السلام التقليدي في عدم الوقوع فسوق وقال (١١٥) ابن الصباغ أخطأ من لم يوقع الطلاق خطأ

فاحتشوا ابن الصلاح ووددت لو بحث هذه المسئلة وابن سريج يرى مما ينسب اليه فيها وقد قال بعض المحققين المطلعين لم يوجد من يقتدى به القول بصحة الدور بعد الستائة إلا السبكي ثم رجع وإلا الاسنوى وقوله انه قول الاكثر منقوض بان الاكثرين على وقوعه وقد قال الدارقطى خرق القائل به الاجماع والمنقول عن الشافعى في صحة الدور هو في الدور الشرعى اى كالسابق قبيل العارية وأما الدور الجعلى فلم يرجع عليه قط اه ويؤيده قول جمع القائلون بالنسبوه إلى كتاب الافصاح وتبعه بعض المحققين فلم يجده فيه نعم بين الشاشي أن من نسبه اليه اعتمد على ظاهر كلام له في التعريض بالخطبة وما أحسن قول بعض المحققين

والبلقيني وقوله ويأتى إلى قال (قوله ويؤيد رجوعه تخطئة الماوردى الخ) أى لانه إذا رجع فالناقل عنه مخطىء اه رشيدى (قوله وقول القاضي الخ) عطف على تخطئة الماوردى (قوله ثم) اى فى التاليف السابق اسمه انفاً (قوله ينقض الحكم به الخ) يؤخذ من ذلك امتناع تقليد القائل به لان من شروط التقليد ان لا يكون ما قلده مما ينقض الحكم به اه سم (قوله ويؤيده) اى ما قاله البلقيني وابن عبد السلام (قال الرويانى الخ) عبارة المعنى ولما اختار الرويانى هذا الوجه قال لوجه تعليم العوام هذه المسئلة في هذا الزمان وعن الشيخ عز الدين انه لا يجوز التقليد في عدم الوقوع وهو الظاهر وإن نقل عن البلقيني والزر كشي الجواز اه (قوله لا وجه لتعليمه للعوام) اى لا يجوز ذلك وهو المعتمد اه ش (ويؤيد الاول) اى عدم جواز التعليم للعوام (قوله وابن سريج الخ) من جملة مقول ابن الصلاح (قوله به) اى بعدم الوقوع (قوله ويؤيده) اى ما قاله الدارقطى (قوله اليه) وقوله اى كتاب الافصاح للشافعى رضى الله تعالى عنه (قوله ثم وقف الخ) اى اطلاقه (قوله مع تحقيقهما الخ) لعل الاسبكي ان يزيد الو او هنا ويسقط قوله الاق ومع ذلك (قوله ثم تلاهما) اى تبع الشيخين على ذلك اى القول بوقوع المنجز (قوله وشرط صحته الخ) محل تأمل فان المقلد يكفيه اعتقاد عدم الوقوع مستندا إلى قول القائل بعدمه واما معرفة منشأ عدم الوقوع فرتبة المجتهد نعم ان كان مراد المذكورين الاحتراز عن عامي لقن لفظه من غير معرفة معناه فواضح غير ان هذا لا يختص بالدور بل هو في كل طلاق كما تقدم اه سيد عمر أقول وقوله نعم الخ فثمة مثل ما قدمه بلافرق (قوله قال ابن المقرئ الخ) هذا من جملة إفتاء مبسوط في نصره تصحيح الدور اه سيد عمر ثم قال في اخره على ان كثير من العلماء المحققين افتوا بوقوع المنجز ورعا الخ ووافق في الروض على وقوع المنجز وعبارة المختار ووقوع المنجز انتهت فيحمل اختلاف رايه في المسئلة ويحتمل ان يكون مراده مختار اى لما فيه من الورع الذى اشار إلى تفصيله في الافتاء اه سيد عمر وقوله ويحتمل ان يكون الخ اى احتمالاً بعيداً (قوله من الغور) اى الدقة (قوله انه لم يصدر الخ) اى بانه لم يصدر منه الخ فرار عن وقوع الثلاث عليه على الوجه الثانى وقوله تعليقه اى التعليق به على الحذف والابصال وقوله ثم اقام الخ اى فرار عن وقوع المنجز عليه على الوجه الاول (قوله بنية به) اى بصدور التعليق منه (قوله مثلاً) إلى التنبية في النهاية والمعنى وفيهما هنا فوائد نفيسة (قوله فان الغينا الدور الخ) عبارة المعنى فى الاول الراجح يصح ويلغو تعليق الطلاق لاستحالة وقوعه وعلى الثالث يلغو ان جمعا ولا يأتى الثانى هنا اه (قوله ولو في نحو حيض وبقي ما قال لها ان وطنتك وطاحر ما فانت طالق ثم وطئها في الحيض هل تطلق ام لا فيه نظر لا استحالة مع كون الواقع قبل طلقتين فقط فليتأمل (قوله ينقض الحكم به الخ) يؤخذ من ذلك امتناع

هذه المسئلة وقع التعارض فيها بين المتقدمين وكثرت التصانيف من الجانبين واستدل كل فريق على مدعاه بأدلة متعددة ثم وقف الشيخان على كل ذلك مع تحقيقهما والاعتماد على قولهما في المذهب ومع ذلك لم يعد لاعتناء القول بوقوع المنجز ثم تلاهما على ذلك غالب المتأخرين قال كثيرون من معتمدى الدور وشرط صحة تقليد القائل به معرفة المقلد للمعنى الدور وقال ابن المقرئ ولا أرى حقاً إلا قول هؤلاء فان كثير من المتفهمة لا يعرفون معنى الدور ولا ما فيه من الغور فضلاً عن العوام وعلى صحة الدور فلو أقر بعد الطلاق أنه لم يصدر منه تعليقه ثم أقام بينة به لم تقبل لتكذيبه لها باقراره الاول (ولو قال ان ظاهرت منك أو آليت أو أعتت أو فسخت) النكاح (بعيبك) مثلاً (فانت طالق قبله ثلاثاً ثم وجد المعلق به) من الظاهر وما بعده (ففي صحته) أى المعلق به من الظاهر وما بعده (الخلاف) السابق فان الغينا الدور صح جميع ذلك وإلا فلا (ولو قال ان وطنتك) وطاً (مباحاً فانت طالق قبله) وإن لم يقل ثلاثاً (ثم وطئ) ولو في نحو حيض لان المراد المباح لذاته فلا ينافيه الحرمة العارضة

خارج الوطاء في الدبر فلا يقع به شيء خلافا لادعى لانهم يوجد الوطاء المباح لذاته وفارق ما يأتي بان عدم اوقوع هذا لعدم الصفة وفيما يأتي للدور (لم يقع قطعا) للدور لادلو وقع (١١٦) لخرج الوطاء عن كونه مباحا ولم يقع ولم يأت هناك الخلاف لان محله اذا انسدت بتصحیح

الدور باب الطلاق أو غيره من التصرفات الشرعية وذلك غير موجود هنا (تنبيه) ليس لفاض الحكم بصحة الدور كما علم مما مر نعم ان اعتقد صحته بتقليد قائله وصحناه لم يكن له الحكم به إلا بعد وجود ما يقتضي الوقوع وإلا كان حكما قبل وقته ولو وجد ما يقتضي وقوع طلاقه فحكم بالغائها لم يكن حكما بالغاء ثانية لو وقعت فان تعرض في حكمه لذلك فهو سفيه وجعل لا يراده الحكم في غير محله فلم أنه لا يصح الحكم بصحة الدور مطلقا بحيث لو اوقع طلاق بعد لم يقع كذا قاله بعض المحققين وإنما يصح ان حكم بالصحة لا الموجب لما يأتي في القضاء وغيره (ولو علقه) أي الطلاق (بمشيتها خطابا) كانت طالق ان او إذا شئت أو ان شئت فانت طالق (اشترطت) مشيتها وهي مكلفة أو سكرانه باللفظ منجزة لامعلقة ولا مؤقتة أو بالاشارة من خرساء ولو بعد التعليق وظاهر كلامهم تعين لفظ شئت ويوجه بان نحو أردت وان رادفه إلا ان المدارفي

والأقرب الأول اه ع ش (قوله فخرج الوطاء) أي خرج عن كونه من افراد مسئلتنا التي انتفى الوقوع فيها للدور وان وافقها في الحكم لكن في هذا السياق صعوبة لا تخفى اه رشیدی (قوله وفارق ما يأتي الخ) المراد انه ان وطئ في الدبر لا تطلق لعدم وجود الوطاء المباح لذاته وان وطئ في غيره فكذلك لكن للدور فلم انه لا يلحقها طلاق مطلقا وان اختلف جهة عدم الوقوع اه ع ش (قوله ما يأتي) هو قول المصنف لم يقع قطعا اه ك ر د ي (قوله لعدم الصفة) وهي الوطاء المباح لذاته اه ع ش (قوله ذلك الخلاف) اشارة إلى قول المصنف في صحته الخلاف اه ك ر د ي (قوله وذلك غير موجود هنا) لان التعليق هنا وقع بغير الطلاق فلم ينسد عليه باب الطلاق اه مغنى (قوله وصحناه) أي التقليد (قوله ولو وجد ما يقتضي الخ) انظر صورته وكان المراد بذلك انه لو قال انسان ان طاعتك فانت طالق قبله ثلاثا ثم طلقها طلقة او علقها بصفة فوجدت فحكم الحاكم بالغائها للدور لم يكن هذا الحكم حكما بالغاء ثانية لو وقعت كان يكون الطلاق معلقا ايضا على صفة اخرى اه سم وفيه تأمل ولك تصويره بالتعليق بكلمة (قوله لذلك) أي لا لغاء طلقة ثانية لو وقعت (قوله وإنما يصح) أي ما قاله بعض المحققين (قوله لا الموجب) بفتح الجيم (قوله لما يأتي الخ) ومثله ان الحكم بالموجب يتناول الاثار او جودة والتابعة لها بخلافه بالصحة فانه إنما يتناول الموجودة فقط فلو حكم شافعي بموجب الهبة للفرع لم يكن للحنفي الحكم بمنع رجوع الاصل لشمول حكم الشافعي للحكم بجوازه او بصحته لم يمنع ذلك ولو حكم حنفي بصحة التدبير لم يمنع الشافعي من الحكم بصحة بيع المدبر او بموجبه منعه الخ (قوله أي الطلاق) إلى قوله بخلاف ما إذا اكره في النهاية (قول المتن خطا با) أي وهو مخاطب لها اه مغنى (قوله او سكرانه) أي آثمه بسكرها اه مغنى (قوله باللفظ) متعلق بقوله مشيتها وقوله منجزة مفعوله (قوله او بالاشارة) عطف على باللفظ عبارة المغنى لو علق بمشيئة آخرس فاشارة مفهومة وقع وناطق فخرس فكذلك على الاصح اه (قوله بان نحو اردت الخ) يتأمل انتظام تركيبه اه سيد عمر اقول لم يظهر لي وجه توقعه في انتظامه فانه من قبيل زيد وان كثر ماله لكنه بخيل وقد بسط المطول في توجيه حسنه وفصاحته (قوله وان رادفه) أي لفظ شئت (قوله على اعتبار المعلق عليه) أي وهو لفظ المشيئة اه مغنى (قوله في آياتها الخ) أي في حكمه او في جواب السؤال (قوله لا يقع) مفعول قال الخ (قوله ومخالفة الانوار له) أي للبوشنجي (قوله فيها) أي المخالفة (قوله بها) أي بالمشيئة ويعني عنه قوله مشيتها عقب المتن (قوله وهو مجلس التواجب) إلى قول المتن وقيل في المغنى (قوله وهو مجلس التواجب

تقليد القائل به لان من شروط التقليد ان لا يكون ما قلده بما ينقض الحكم به (قوله ولو وجد ما يقتضي وقوع طلاقه الخ) انظر صورته وكان المراد بذلك انه لو قال انسان ان طاعتك فانت طالق قبله ثلاثا ثم طلقها طلقة او علقها بصفة فوجدت فحكم الحاكم بالغائها للدور لم يكن هذا الحكم حكما بالغاء ثانية لو وقعت كان يكون الطلاق معلقا ايضا على صفة اخرى (قوله في المتن ولو علقه بمشيئتها الخ) في الروض وشرحه فصل لو قال لامرأته طلقتك ان شئت فشاءت إحداهما لم تطلق لعدم مشيئتها او شاء كل منهما طلاقها أي طلاق نفسها دون ضررتها فوقع وقوعه تردد أي وجهان أحدهما نعم لان المفهوم منه تعليق طلاق كل واحدة بمشيئتها والثاني وهو الأوجه لان مشيئة كل منهما طلاقها علة لوقوع الطلاق عليها وعلى ضررتها اه واعلم ان كلاهما لا بد في مشيئتها بالنسبة لطلاق نفسها من الفور بخلافها بالنسبة لضررتها ليست تملكها فيكفي وجودها على التراخي بالنسبة لضررتها وحينئذ فقول هو الأوجه لا محله إذا اقتضت كل واحدة منهما بعد ذلك على ما ذكر من مشيئتها طلاق نفسها فقط حتى لو شاءت كل واحدة منهما بعد ذلك طلاق ضررتها ولو مترأخيا طلاقا فلم ان طلاقها قد يكون بعد مشيئتين من كل منهما ثنتان على الفور وهما مشيئة كل طلاق نفسها وثنان على الفور او التراخي وهما مشيئة كل منهما طلاق الاخرى ولو وجدت

التعليق على اعتبار المعلق عليه دون مرادفه في الحكم ومن ثم قال البوشنجي في آياتها شئت الخ (بدل أردت في جواب ان أردت لا يقع ومخالفة الانوار له فيها نظر (على فور) بها وهو مجلس التواجب في العقود نظير ما مر في الخلع

لانه استدعاء لجوابها المنزل منزلة القبول ولانه في معنى تفويض الطلاق اليها وهو تملك كإمر نعم لو قال متى أو اى وقت مثلا شئت لم يشترط فور (أو غيبة) كزوجتى طالق وإن شاءت وإن كانت حاضرة سامعة (أو بمشيئة اجنبى) كان شئت (١١٧) فزوجتى طالق (فلا) يشترط فور

في الجواب (في الاصح) بعد التملك في الاول مع عدم الخطاب ولعدم التملك في الثاني نعم ان قال ان شاء زيد لم يشترط فور جزما ولو جمع بينها وبينه فلكل حكمه (ولو قال المعلق بمشيئة) من زوجة أو اجنبى (شئت) ولو سكرانا او (كارها) للطلاق (بقبله وقع) الطلاق ظاهر او باطنا لان القصد اللفظ الدال لافى الباطن لخفائه (وقيل لا يقع باطنا) كما لو علقه بحضه فاخبرته كاذبة ورد بان التعليق هنا على اللفظ وقد وجد ومن ثم لو وجدت الارادة دون اللفظ لم يقع إلا ان قال ان شئت بقبلتك قال في المطلب ولا يحى هذا الخلاف في نحو بيع فلا رضا ولا إكراه بل يقطع بعدم حله باطنا لقوله تعالى عن تراض منكم وحله الاذرى على نحو بيع لنحو حياه او رهبة من المشتري او رغبة في جاهه بخلاف ما إذا كرهه لمحبة للبيع وإنما باعه لضرورة نحو فقر او دين فيحل باطنا قطعاً كما لو أكره عليه بحق ولو علق بمحبته او رضاء عنه فقالت ذلك كارهة بقبلها لم تطلق كما يحته في الانوار اى باطنا وهذا بناء على ما هو الحق عند اهل السنة ان المشيئة والارادة

(الخ) أى بأن لا يتخلل بينهما كلام اجنبى ولا سكوت طويل اه ع ش (قوله لانه) أى التعليق بالمشيئة (قوله استدعاء لجوابها الخ) عبارة المغنى استبانة لرغبتها فكان جوابها على الفور كالقبول في العقد اه (قول المتن او بمشيئة اجنبى) اى خطابا اه معنى (قوله مع عدم الخطاب) عبارة شرح المنهج بانتفاء الخطاب اه (قوله نعم ان قال الخ) عبارة المغنى اما اذا علقه بمشيئة اجنبى غيبة كان شاء زيد الخ ولو علقه بمشيئتها خطابا وبمشيئة زيد كذلك اشترط الفور في مشيئتها فقط دون زيد اعطاء لكل منهما حكمه لو انفرد (قوله ولو سكرانا) الو اوفيه للحال وقضية سياقه ان الخلاف في الكاره الذى صار معطوفا على هذا جار فيه أيضا فليراجع اه رشيدى (قول المتن كارها الخ) قد وجهه بأن الكراهة لا تنافى الارادة فالارادة الباطنية ايضا متحققة في هذه الحالة وهذا احسن من قولهم لان القصد اللفظ الخ كما هو ظاهر نعم يتردد النظر حينئذ فيما لو سبق اللفظ على لسانه من غير قصد فان الارادة الباطنية ايضا منتفية حينئذ والقلب إلى عدم الوقوع باطنا اميل وان اقتضى قولهم لان القصد الخ خلافه فليتامل اه سيد عمر (قوله لخفائه) قد يشكل بما ياتى قريبا فيما لو علق بمحبته او رضاء عنه فليتامل سم وحلى (قوله وحمله) اى مافى المطلب (قوله او رغبة في جاهه) محل تامل لان الظاهر ان حقيقة الرضاء محققة والرغبة المذكورة منشؤها والحامل عليها بخلافها في الصورتين السابقتين فانها منتفية فيهما اه سيد عمر ويمكن ان يدعى ان الرضاء الناشئ عن الرغبة المذكورة لا عبرة به فى الشرع (قوله اذا كره) أى البيع (قوله ولو علق) إلى قوله وأما تعليقه في النهاية إلا قوله وهذا بناء إلى المتن (قوله له وقوله عنه) اى الزوج ويحتمل الطلاق (قوله فقالت ذلك) اى احببتك او رضيت عنك (قوله وهذا) اى بحث الانوار او الفرق بين التعليق بالمشيئة والتعليق بالرضا (قول المتن ولا يقع بمشيئة صبي وصدية) ولو علق بمشيئة ناقص بصي او جنون فشاء فور ابعد كما له لم يقع كما هو ظاهر كلامهم اه معنى عبارة ع ش والعبرة بحال التعليق حتى لو علق الطلاق بالمشيئة وكانت الصيغة صريحة في التراخي وكان المعلق بمشيئته غير مكلف وشاء بعد تكليفه لم يقع اه شيخنا الزبائى اه وفي سم عن شرح الارشاد للشارح ما نصه ولو بلغنا بعد التعليق وتلفظا بالمشيئة بان كان التعليق بمتى او بان لكن حصل البلوغ ثم القبول فور فالمتجه الوقوع وهو المفهوم من التعليق اه (قوله بمشيئة) كذا في أصل الشارح رحمه الله تعالى والمحلى والذى رايت في نسخة المغنى ونسخة النهاية جعل مجموع بمشيئة من المتن فليحجر اه سيد عمر (قول المتن وقيل يقع بمشيئة عمن) قضيته انه لا يقع بمشيئة غيره جزما وبه صرح في الروضة واصلها نعم ان قال المجنون او لصغير ان قلت شئت فزوجتى طالق فقال شئت طلقت اه معنى (قوله لان لها) اى المشيئة منه اى المميز دخلا الخ عبارة المغنى لان مشيئته معتبرة في اختيار احد ابويه اه (قوله لاذما هنا تملك) كذا في اصله رحمه الله تعالى ولو قال تملك لكان انسب اه سيد عمر (قوله

مشيئة واحدة من كل منهما على الفور مطلقة غير مقيدة بنفسها طلقنا وفي شرح م ر ولو قال لامرأته طلقنا إن شئنا فشاءت إحداهما لم تطلق أو شاء كل منهما طلاق نفسها دون ضربتها ففي وقوعه وجهان أو جهما لا لان مشيئة كل منهما طلاقا معالة لوقوع الطلاق عليها وهى على ضربها اه (قوله لخفائه) قد يشكل بما ياتى قريبا فيما لو علق بمحبته او رضاء عنه فليتامل (قوله في المتن ولا يقع بمشيئة صبي ولا صبية) قال الشارح في شرح الارشاد وان كلا فوراً عند النطق به على الوجه الذى افهمه كلامه دون كلام اصله وقول الشارح ما اقتضته عبارة الحاوى غير بعيد ممنوع إلا لا عبرة بقولهما في التصرفات اه ولو بلغا بعد التعليق وتلفظا بالمشيئة بان كان التعليق بمتى او بان لكن حصل البلوغ ثم القبول فور فالمتجه الوقوع وهو المفهوم من تعليق شرح الارشاد المار قال في الروض (فرع) علق بمشيئة الملاك لم تطلق لان لهم مشيئة ولم يعلم حصولها قال وكذا بمشيئة هيمة اى لا تطلق لانه تعليق بمستحيل وكذا لو علق بمشيئة جنى او الجن

غير الرضاء والمحبة (ولا يقع) الطلاق (بمشيئة صبي و) لا (صبية) لان عبارتهما ملغاة في التصرفات كالمجنون (وقيل يقع) بمشيئة (عمن) لان لها منه دخلا في اختياره لابويه ويرد بوضوح الفرق لاذما هنا تملك أو يشبهه ومحل الخلاف ان لم يقل ان قلت شئت

والاوقع بمشيئته لانه بتعليقه بالقول صرف لفظ المشيئة عن مقتضاه من كونه تصرفا يقتضى الملك او شبهه هذا هو الذى يتجه في تعليقه واما تعليقه بان المعلق عليه حينئذ محض تلفظه بالمشيئة (١١٨) فهو ان لم يرد به ذلك مشكل لانه لو لم يقل ذلك المعلق عليه مجرد تلفظه بها لما مر انه

لا يعتبر غيره (ولا رجوع له قبل المشيئة) نظر الى انه تعليق ظاهرا وان تضمن تمليكاً كاللا يرجع في التعليق بالاعطاء وان تضمن معاوضة (ولو قال أنت طالق ثلاثا إلا ان يشاء زيد طلة نشاء طلة) او أكثر (لم تطلق) لانه استثناء من اصل الطلاق كانت طالق إلا ان يدخل زيد الدار فان لم يشأ شيئا في حياته وقع الثلاث قبيل نحو موته (وقيل يقع طلة) إذ التقدير إلا ان يشاء واحدة فتقع فالخراج من وقوع الثلاث دون أصل الطلاق وتقبل ظاهرا إرادته هذا لانه غلظ على نفسه كالوقال أردت بالاستثناء عدم وقوع طلة إذا شاء ما فتقع طلقان ويأتى قريبا حكم ما لو مات وشك في نحو مشيئته (ولو علق) الزوج الطلاق (بفعله) كدخوله الدار وقد صدحت نفسه او منعها بخلاف ما إذا أطلق أو قصد التعليق بمجرد صورة الفعل فانه يقع مطلقا كما اقتضاه كلام ابن رزين (ففعله ناسيا للتعليق او مكرها) عليه بباطل أو

بمشيئته) أى المميز اه سم وتقدم عن المغنى أنفا ما يفيد أن التميز ليس بقيد هنا (قوله فهو) أى التعليق الثانى وقوله ذلك نائب فاعل لم يرد والاشارة الى التعليق الاول (قوله مشكل) خبر فهو (قوله وإن لم يقل ذلك) أى ان قلت شئت (قوله لما مر) أى فى شرح وقيل لا يقع باطنا (قوله نظر الى انه) الى قول المتن ولو علق في النهاية والمغنى (قول المتن ولو قال الخ) (فرع) ولو علق بمشيئة الملاك لم يطلق إذ هم مشيئة ولم يعلم حصولها وكذا بمشيئة بهيمة أى لا تطلق لانه تعليق بمسحط مغنى ونهاية زاد سم عن الروض ما نصه ولو علق بمشيئة جنى او الجن لم تطلق كاه وظاهر لان لهم مشيئة كاه وظاهر ولم تعلم اه (قوله أو أكثر) لعل محله حيث لم يرد المعلق لتوحيد اه سيد عمر (قوله كمال قال الخ) أى فيقول لان فيه تعليقا فان لم يشأ شيئا وقع الثلاث ولو قال أنت طالق واحدة إلا ان يشاء فلان ثلاثا نشاء الم تطلق وان لم يشأ وشاء واحدة او اثنتين وقع واحدة اه مغنى (قوله إذا شاء اه) كذا فى اصله رحمه الله وقيد قال الاول شامه أى عدم وقوعها اه سيد عمر أى كما عبر به المغنى (قوله لومات) أى اوجن (قول المتن بفعله) أى وجودا او عدمه كما يفيد كلامهم فيما ياتى (قوله بخلاف ما إذا طلق) سياق في التعليق بفعل غير المبالى عن ابن رزين انه لا وقوع في الاطلاق والوجه ان ما هنا كذلك وفاقا لاه سم على حجة اه عش عبارة الجبرمى قوله ولو علقه بفعله أى وقصد حدث نفسه أو منعها وكذا ان أطلق على المتبجج وفاقا لاه سيد عمر وخلافه لان حج بخلاف ما إذا قصد التعليق بمجرد وقوعه فانه يقع طلة فاه برى (قوله بباطل او حق) تقدم فى مبحث الاكراه ان الذى افتى به شيخنا الشهاب الرملى فيه لو كان الطلاق مع مقابلة صفة انها ان وجدت باكراه بغير حق لم تنحل بها كما يقع بها او بحق حث وانحلت شرح مر اه سم (قوله كاه) أى عند قول المصنف ولا يقع طلاق مكره بباطل اه سم (قوله او جاهلا) الى قوله وعجرب في النهاية (قوله او جاهلا) بانه المعلق عليه) كذا فى المغنى (قوله ومنه) أى من الجهل (قوله ان تخير) ببناء المفعول وقوله من حاف الخ نائب فاعله وقوله بأنه الخ متعلق به (قوله وان بان كذبه) أى كذب الخبر أو المخبر المفهوم من السياق اه سيد عمر كما قاله البلقينى ومثله ما لو حلف انها لا تعطى شيئا من متعة بيتها إلا باذنه فأتى اليها من طلب منها قاتلا نزوجك اذن لك في الاعطاء فبان كذبه اه عش (قوله وبه ينظر الخ) النظر فيه لا يخلو عن نظر سم كان وجهه ان مسألة الوالديها جهل بالمحلف عليه لانها فعلته على ظن انه غير المحلف عليه بخلاف مسألة الوالدان فيها فعل المحلف عليه مع العلم لانه أتى به لانه انحلال النمين بموت الزوجة لكن سيد عمر الشارح انه ملحق بمسئلة جهلها بالمعلق به اه سيد عمر (قوله ومنه ايضا الخ) ومنه ايضا ما لو حلف انها

لم تطلق كاه وظاهر لان لهم مشيئة كاه وظاهر ولم تعلم (قوله ولا اوقع بمشيئته) أى المميز (قوله بخلاف ما إذا أطلق) سياق في التعليق بفعل غير المبالى عن ابن رزين انه لا وقوع في الاطلاق والوجه ان ما هنا كذلك وفاقا لاه سم (قوله بباطل او بحق) تقدم فى مبحث الاكراه ان الذى افتى به شيخنا الشهاب الرملى فيما لو كان الطلاق مع مقابلة صفة انها ان وجدت باكراه بغير حق لم تنحل بها كالم يقع بها او بحق حث وانحلت شرح مر (قوله كاه بما فيه) أى عند قول المصنف ولا يقع طلاق مكره بباطل ولا ينافيه ما ياتى في التعليق من ان المعلق بفعله لو فعل مكرها بباطل او بحق لا حث خلا فاجمع لان الكلام فيما يحصل به الاكراه على الطلاق فاشتراط تعدى المكروه به ليعذر المكروه وشم فى ان فعل المكروه هل هو مقصود بالخالف عليه او لا كالناسى والجاهل والاصح الثانى فلا يتقيد بحق ولا بباطل وبهذا يتجه ما اقتضاه كلام الرافعى من عدم الحث فى ان اخذت حثك منى فاكرهه السلطان حتى اعطى بنفسه واندفع قول الزركشى المتجه خلافه لانه اكرهه بحق كطلاق المولى الخ (قوله بانه) هو متعلق بتخير (قوله وبه ينظر) النظر فيه لا يخلو عن نظر (قوله

لا بحق كما قاله الشيخان وغيرهما خلا للزركشى وغيره كاه بما فيه أو جاهلا بانه المعلق عليه ومنه كما يأتى في التعليق بفعل الغير ان تخبر من حلف زوجها أنها لا تخرج إلا باذنه بأنه أذن لها وان بان كذبه كما قاله البلقينى وبه ينظر في قول ولده الجلال لو حلف لا يأكّل كذا فأخبر بموت زوجته فأكله فبان كذبه حث لتقصير و منه ايضا ما أفتى به بعضهم فيمن خرجت ناسية فظنت انحلال النمين

أو أنها لا تتناول إلا المرة الأولى فخرجت ثانياً وعجيب تفرقة بعضهم بين هذين الظنين نعم لا بد من قرينة على ظنهما يأتي فالحاصل أنه متى استند ظنهما إلى أمر تعدد معه لم يحنث أو إلى مجرد ظن الحكم حنث وكلاهما آخر العنق فيمن حلف بعق مقيدان في قيده عشرة أرتال دال على هذا الأخير كما قدمته في مبحث الإكراه لا يحكمه إلا إذا أثره خلافاً لجمع وهو فيه فقد قال غير (١١٩) واحد نص الائمة أنه لا أثر للجهل بالحكم

قال جمع محققون وعليه يدل كلام الشيخين في الكتابة وغيرها وبه تندفع منازعة بعضهم لهم في ذلك بكلام الأذرعى وغيره لا يدل له إلا أن اعتماداً على من قاله ليس هذا هو المحلوف عليه أو على من يظنه فقيهاً وعبر شيخنا بكونه يعتمد ويرجع إليه في المشكلات وفيه نظر وذلك كان علق بشيء فقال له وأخبره عنه من وقع في قلبه صدقة لا يقع بفعلك له ففعله معتمداً على ذلك فلا يقع به عليه شيء لأنه الآن صار جاهلاً بأنه المعلق عليه مع عذره ظاهراً والحق بذلك بعضهم ما لو ظن صحة عقد فحلف عليها ولم يكن كذلك وإن لم يفته أحد بذلك وفرق بينه وبين حنث رافضى حلف أن علياً أفضل من أبي بكر رضي الله عنها ومعتزلى حلف أن الشر من العبد بأن هذين من العقائد المطلوب فيها القطع فلم يعذر المخطئ فيها مع إجماع من يعتد باجماعهم على خطئه بخلاف مسئلتنا وقد يقال

لا تذهب إلى بيت أبيها فخرت بأن زوجها فدى عن عينته فذهبت أمه ع (قوله أو أنها لا تتناول الخ) هذا فيما إذا كان التعليق بكلاً وبه يدفع قول السيد عمر (قوله أو أنها الخ) يظهر وأنها لا بالواو لا بالواو فليحذر أمه (قوله وهذين الظنين) كان المراد ظن أنه غير المحلوف عليه في صورة الجهل بالمحلوف عليه وظن الانحلال اليميني في صورة من خرجت ناسية الخ أمه سيد عمر أقول المتبادر ظن الانحلال وظن عدم تناول لغير المرة الأولى المذكور أن انفار (قوله لما يأتي) أي انفافي قوله فالحاصل الخ (قوله تعذر معه) نعت أمر والضمير المستتر للزوجة (قوله أو إلى مجرد ظن الحكم) أي الانحلال أو عدم تناول بلا قرينة أمه كردى (قوله بعق مقيد) بالإضافة (قوله إن في قيده) كذا في أصله رحمه الله تعالى ولعل ترك في أولى أمه سيد عمر (قوله على هذا الأخير) أي قوله أو إلى مجرد الخ (قوله لا يحكمه) عطف على قوله بأنه المعلق عليه سم والضمير يرجع إلى التعليق أي لأن كان جاهلاً بحكم التعليق وهو وقوع الطلاق بفعل المعلق عليه كردى (قوله أنه لا أثر الخ) أي على أنه الخ (قوله وعليه) أي على أنه لا أثر الخ (قوله وبه) أي يقول الجمع المحققين (قوله لهم) أي لغير واحد وقوله في ذلك أي في قولهم لا أثر للجهل بالحكم أمه كردى (قوله ولغيره لا يدل له) بدل من كلام الأذرعى وأهل المعنى ويجوز لغير ذلك الغير أن يقول لا يدل كلام الشيخين لعدم الأثر للجهل بالحكم هذا على ما في بعض النسخ من بكلام الأذرعى بالإضافة وفي بعض نسخ مصحح سراج على أصل الشارح بكلام للأذرعى بزيادة لام الجر وعليها فقول له ولغيره عطف على للأذرعى وقوله لا يدل له نعت لكلام أي لا يدل هذا الكلام ما ادعاه البعض (إلا أن اعتماد) استثناء من قوله لا يحكمه أمه كردى (قوله إلا أن اعتماد الخ) قد يقال إن هذا من الجهل بالمحلوف لا بالحكم أمه سيد عمر (قوله وعبر شيخنا الخ) عبارة النهاية ولو فعل المحلوف عليه معتمداً على افتاء مفت بعدم حنثه به وغلب على ظنه صدقه لم يحنث أي وإن لم يكن أهلاً للافتاء كما فتي به الوالد رحمه الله تعالى إذ المدار على غلبة الظن وعدمها لا على الأهلية أمه وأقره سم قال ع ش قوله وإن لم يكن أهلاً للافتاء ومثله لا يقع كثيراً من قول غير الخالف له بعد حلفه إلا أن شاء الله ثم يخبر بأن مشيئة غيره تنفعه فيفعل المحلوف عليه اعتماداً على خبر المخبر والظاهر أن مثله ما لو لم يخبره أحد لكنه ظنه معتمداً على ما مشتهر بين الناس من أن مشيئة غيره تنفعه فذلك الاشتهار ينزل منزلة الأخبار وحينئذ فلا يقال ينبغي الوقوع لانه جاهل بالحكم وهو لا يتبع الوقوع ويدل لهذا قول الشارح والحاصل الخ أمه (قوله وذلك) أي الاعتماد على من يظنه فقيهاً (قوله عنه) ضميره راجع لقوله من وقع الخ الذي تنازع فيه قال وأخبروكذا قوله لا يقع الخ تنازع فيه هذان الفعلان (قوله بذلك) أي الاعتماد المذكور (قوله وفرق) إلى قوله وقد يقال في النهاية (قوله وفرق) أي هذا البعض وقوله بينه أي الملحق المذكور وكذا الإشارة في قوله لأن هذا الخ (قوله بخلاف مسئلتنا) هي قوله ما لو ظن صحة عقد الخ أمه كردى (قوله بمانحن فيه) وهو الجهل بالحكم أمه كردى (قوله على الأثر) أي عن قريب (قوله للخبر) إلى قوله منها فقولها في الإيمان في النهاية لا لقوله وإن قصد إلى والحاصل (قوله أي لا يؤاخذهم الخ) عبارة المغنى أي لا يؤاخذهم بذلك ومقتضاه رفع الحكم فيعلم كل حكم إلا ما قام الدليل على استثنائه كقيم المتلفات أمه (قوله إلا ما دل عليه) أي على استثنائه (قوله وتبعهم الخ) أي في التوقف (قوله ولا فرق) لا يحكمه عطف على بأنه المعلق عليه (قوله وعبر شيخنا بكونه يعتمد الخ) حيث ظن صدق الفقيه فلا حنث وإن لم يكن أهلاً للافتاء كما فتي به شيخنا الشهاب الرملى إذ المدار على غلبة الظن وعدمها لا على الأهلية شرح

لا يحتاج لهذا إلا إلحاق لأن هذا ليس مما نحن فيه كما يعلم مما يأتي على الأثر فيمن حلف على ما في ظنه وما قاله في الرافضى والمعتزلى ليس على إطلاقه لما يأتي فيهما قريباً (لم تطلق في الأظهر) للخبر الصحيح إن الله وضع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه أي لا يؤاخذهم بأحكام هذه إلا ما دل عليه الدليل كضمان قيم المتلفات وأقضى جمع من أئمتنا بالمقابل وقال ابن المنذر أنه مشهور مذهب الشافعى وعليه أكثر العلماء ومن ثم توقف جمع من قدماء الأصحاب عن الافتاء في ذلك وتبعهم ابن الرفعة في آخر عمره ولا فرق

على الاول بين الحلف بالله وبالطلاق على المنقول المعتمد ولا يبين ان ينسئ في المستقبل فيفعل المحلوف عليه او ينسئ فيحلف على ما لم يفعله انه فعله او بالعكس كان حلف على نفي شيء وقع جاهلا به او ناسيا له وان قصد ان الامر كذلك في الواقع بحسب اعتقاده كما بسطته في الفتاوى خلافا لكثيرين وإن الف غير واحد فيه (١٣٠) والحاصل ان المعتمد الذي يلتزم به اطراف كلام الشيوخين الظاهرة الثانية ان من حلف على ان الشيء

الفلاني لم يكن او كان او سيكون او ان لم اكن فعلت او ان لم يكن فعل او في الدار ظنانه انه كذلك واعتقاده لجهله به او نسيانه ثم تبين انه على خلاف ما ظنه او اعتقده فان قصد بحلفه ان الامر كذلك في ظنه او اعتقاده او فيما انتهى اليه علمه اى لم يعلم خلافه فلا حنث لانه اتمار بطحلفه بظنه او اعتقاده وهو صادق فيه وإن لم يقصد شيئا فكذلك على الاصح حلالا للفظ على حقيقته وهى ادراك وقوع النسبة او عدمه بحسب ما في ذهنه

لا بحسب ما في نفس الامر للخبر المذكور وقد صرح الشيخان وغيرهما بعدم حنث الجاهل والناسي في مواضع منها قوله في الايمان ان الذين تعقد على الماضي كالمستقبل وانه ان جهل في الحنث قولان كمن حلف لا يفعل كذا ففعله ناسيا وهذا ظاهر في عدم الحنث خلافا لمن نازع فيه بانه لا يلزم من اجراء الخلاف الاتحاد في التراجع لاننا ندع اللزوم والظاهر كاف في ذلك ومنها قولها وحلف شافع ان

إلى قوله للخبر المذكور في المعنى (قوله على الاول) اى الاظهر (قوله ولا يبين ان ينسئ في المستقبل) اى الذى هو صورة المتن اه رشيدى عبارة شرح المنهج هذا كله كما رايت إذا حلف على فعل مستقبل اما لو حلف على نفي شيء وقع جاهلا به او ناسيا له كالمحلف ان زيد ليس في الدار وكان فيها ولم يعلم به او علم ونسئ فلا طلاق وإن قصد ان الامر كذلك في الواقع خلافا لابن الصلاح اه قال الحلبي قوله هذا الخ اى كون الجاهل والناسي لا يقع عليهما الطلاق وقوله إذا حلف على مستقبل كلا فاعل كذا او ان لم افعل كذا او ان لم تدخل الدار او ان دخلت الدار اه (قوله او ينسئ الخ) او بمعنى الواو (قوله كان حلف الخ) تصوير للعكس (قوله جاهلا به) اى بالوقوع ولا يتحقق ما في ادخاله في تصوير العكس المقروض في النسيان (قوله وإن نصد الخ) غاية (قوله والحاصل الخ) اى حاصل ما يتعلق بقوله او ينسئ فيحلف الخ (قوله او ان لم اكن الخ) يتامل عطفه على ما قبله ولو قال او ما فعلته او ما فعله او لم يكن في الدار لظهر العطف (قوله لجهله الخ) متعلق بقوله حلف (قوله وإن لم يقصد شيئا) اى بان اطلق اه عرش (قوله فكذلك) اى لا حنث (قوله للخبر المذكور) علة لقوله وإن لم يقصد شيئا فكذلك الخ (قوله ان جهل) اى الوقوع او عدمه في الماضي (قوله في عدم الحنث) اى في صورة الجهل (قوله لا نالم ندع الخ) علة لما يفرجه قوله خلافا لمن نازع الخ من فساد النزاع (قوله وبه) اى بقوله لعدم قاطع هنا الخ (قوله بما قبلها) اى من مسائل السني والمعتزلي والرافضي الالية (قوله انه اخذ) اى الزوج (قوله بدله) اى بدل خفه (قوله وإن قصد ان الامر كذلك في نفس الامر) هذا مقابل قوله السابق فان قصد بحلفه الخ وقد جعل هذه المتبايلات اقساما لقوله والحاصل الخ الذي منه ثم تبين الخ فيكون قوله هنا حنث مقيدا بالتبين وقد جعل من امثلة ذلك مسائل

مر (قوله او ينسئ فيحلف على ما لم يفعله انه فعله او بالعكس كان حلف الخ) قال السيوطي تكرر السؤال عن حلف كذا او لم يفعله او كان كذا او لم يكن ناسيا او جاهلا ثم تبين خلاف ذلك هل يحنث في التبين والطلاق او لا يحنث فيهما كالمحلف لا يفعل كذا ففعله ناسيا او جاهلا بانه المحلوف عليه فاجبت بان الذي يظهر ترجحه الحنث بخلاف صورة الاستقبال او طال في الاحتجاج لذلك من كلام الشيخين وغيرهما مما يؤخذ جوابه من كلام الشارح في الحاصل المذكور اى بعد كما لا يخفى (والحاصل ان المعتمد) في فتاوى السيوطي «مسئلة» رجل حلف بالطلاق اني اجود من فلان فهل عليه البينة بذلك ورجل حلف ان هذا الشاش الذي على راس زيد لعمر وواشار اليه فظهر ان الشاش لغيره وكان الخائف عهد شاش عمر وعلى زيد فهل يغلب جانب الاشارة على الظن ويقع عليه الطلاق او لا ورجل اكره زيدا على طلاق زوجته في مجلسه بطلاقة فلم ير فعفا بمجلسه ثم انه خرج في الترسيم وخلع زوجته بطلاقة على عوض معلوم فهل يعد ذلك اكراما ولا يحنث ام يقع عليه بصريح الخلع طلاقة بائنة وما هو الاجود هل الافضل دينيا والنسب او الاكرم الجواب الاحوال الثلاثة تارة يعرف الناس ان الخائف اجود اى دين من الاخر فلا حنث وتارة يعرفون ان الاخر ادين منه فيحنث وتارة لا يعلم ذلك لكونهما متقارنين في الدين او النسب لا ولا يعلم ايها الامين فلا حنث للشك ومسئلة الشاش يقع الطلاق عندى ولى في ذلك مؤلف ومسئلة الخلع يقع فيها الطلاق لانه خالف ما اكره عليه اه واقول لا يخفى ما في جوابه بما ذكره الشارح في هذا الحاصل فان الموافق لعدم الحنث بالحلف على غلبة الظن عدم الحنث في المسئلة الاولى إذا ظن الخائف انه اجود وان كان خلاف الواقع وكذا في المسئلة الثانية (قوله وإن قصد ان الامر كذلك في نفس الامر) هذا مقابل قوله السابق فان قصد بحلفه

مذهبه اصح المذاهب وعكس الحنثي لم يحنث واحد منهما لان كلا حلف على غلبة ظنه المعذور فيه اى السني لعدم قاطع هنا ولا ما يقرب منه وبه يفرق بين هذا وما ياتي قريبا في مسئلة الفاتحة فان ادلة قراءتها في الصلاة ما قاربها القطع نزلت منزلة القطعي فالحقت بما قبلها ومنها قول الروضة لو جلس مع جماعة فقام ولبس خف غيره فقالت له امراته استبدلت بخفك بخلف بالطلاق انه لم يفعل ذلك وكان خرج بعد الجميع ولم يعلم انه اخذ بدله لم يحنث واول بعضهم هذه العبارة بما لا ينفع وإن قصد ان الامر كذلك في نفس الامر

بان يقصد به ما يقصد بالتعليق عليه حث كما يقع الطلاق المعلق بوجود صفة وقول الاسنوى وغيره بعدم الوقوع في قصده أن الامر كذلك في نفس الامر اخذ من كلامهما اى في بعض الصور يحتمل على ما اذا قصد ذلك لا بالحديث التي ذكرتها بان قصدها في الواقع كذلك بحسب اعتقاده لاذمع تلك الحثية لوجه لعدم الوقوع إذا بان أن ما في نفس الامر خلاف ما علق عليه وعلى هذه الحالة يصح حل كلام الشيخين في مواضع كقولهما وحلف أن هذا الذهب هو الذي اخذه من فلان فشهد عدلان أنه ليس هو حث وإن كانت شهادة نفي لانه محصور حمل الاسنوى له على المتعمد تبعه غيره مراده به القاصد لما ذكر به بدليل قوله نفسه وإنما قد ناه بذلك ليخرج الجاهل فلا يبحث لأن من حلف على شيء يعتقده اياه وهو غيره يكون جاهلا والجاهل لا يبحث كما ذكرناه في الايمان فتفطن له واستحضره فانه (١٢١) كثير الوقوع في الفتاوى وقصد هلا

عنه في مسائل وإن تفطنا له في مسائل أخرى أم فقوله يعتقده اياه يفهم ما قدمته ان من قصد التعليق على ما في نفس الامر يبحث كما تقرر وكقوله ما وحلف لا يفعل كذا فشهد عدلان اى اخبره بأنه فعله وصدقهما لزمه الاخذ بقولهما وبجمله على ذلك ايضا سقط قول الاسنوى وإن قيل انه الحق هذا إنما ياتي على الضعيف انه يقع طلاق الناس اياه وإذا حملناه على ما قلناه واخبره من صدقه فقياس نظائره السابقة في نحو الشفعة ورمضان انه يلزمه الاخذ بقوله ولو فاسدة وقياس هذين ايضا انه لا يحتاج في اخبار العدلين إلى تصديق فليحمل وصدقهما السابق على ما إذا عارضهما قرينة قوية تكذبهما وكقولهما لو قال السنن إذا لم يكن الخير والشر من الله تعالى أو أن لم يكن أبو بكر أفضل من علي رضى

السنن والمعتزلي والرافضي الاتية مع أن تبين ما في نفس الامر غير ممكن فيها وكان مراده بالتبين ما يشمل ظهور الدليل وقوته فليتأمل اه سم اى كما اشار اليه الشارح في الفرق بين مسألة اصح المذاهب ومسئلة الفاتحة (قوله بان يقصد به ما يقصد الخ) يبق النظر فيما إذا اراد أن الامر كذلك بحسب الواقع واطلق بان لم يقصد ما يقصد بالتعليق عليه ولا انه كذلك بحسب اعتقاده اه اقول هذا على فرض تصور داخل في قول الشارح المار وإن لم يقصد شيئا الخ (قوله حث) وفاقا للمعنى (قوله ذلك) اى ان الامر كذلك في نفس الامر وقوله لا بالحديث الخ وقوله الا في مع تلك الحثية اشارة إلى قوله بان يقصد به ما يقصد بالتعليق عليه اه كردى (قوله بان قصده انه الخ) تصويل للنفي لا للنفي ما لم (قوله عاق) اه لم يعرف عن حالف (قوله) وعلى هذه الحالة اى على قصد ذلك بالحديث المذكورة (قوله وحمل الاسنوى) مبتدأ خبره قوله مراده الخ (قوله له) اى قول الشيخين لو حلف أن هذا الذهب الخ قال الكردى اى لا يبحث اه (قوله على المتعمد) اى على ما إذا كان الحالف متعمدا (قوله مراده به) اى بالمتعمد وقوله لما ذكرته اراد به بان يقصد به ما يقصد بالتعليق عليه اه كردى (قوله بدليل قوله) اى الاسنوى (قوله وإنما قد ناه الخ) مقول الاسنوى (قوله بذلك) اى بالمتعمد (قوله فتفطن له الخ) اى بقصد المتعمد وكذا ضمير قوله عنه وقوله له الآتين (قوله فانه الخ) اى قولهما بالحث (قوله لا يفعل كذا) اى ما فعله اخذا بما بعده (قوله لزمه الاخذ الخ) يعنى حث (قوله وبجمله) اى قول الشيخين لو حلف لا يفعل كذا الخ على ذلك الخ كان مراده بذلك انه محمول على ما إذا كان قصده مجرد التعليق لا الحث والمنع وقيد بعد هذا الحل تصوير المسئلة بلفظ الحلف لانه عند تمحض التعليق لا يمين اه سيد عمر (قوله على ذلك) اى على قصد أن الامر كذلك في نفس الامر مع الحثية المذكورة اه كردى (قوله وإن قيل انه) اى قول الاسنوى (قوله هذا إنما الخ) مقول الاسنوى (قوله وإذا حملناه) اى قول الشيخين لو حلف لا يفعل كذا الخ على ما قلناه اى قصد التعليق على ما في نفس الامر مع الحثية المذكورة (قوله وقياس هذين) اى الشفعة ورمضان (قوله السابق) اى انفا في كلام الشيخين (قوله حثا) اى المعتزلي والرافضي اى دون السنن اه سيد عمر (قوله في حث) اى الحنفى دون الشافعى (قوله من عدم الخ) بيان لما وقوله من خاطب الخ مفعول فارق (قوله لانه الخ) الاولى بانه (قوله هنا) اى فيما إذا قصد يحلفه ان الامر كذلك في ظنه او اعتقاده (قوله بظنه) اى او اعتقاده (قوله واثم) اى في مسئلة ظنها اجنبية (قوله من هذا) اى الفرق المذكور (قوله)

أن الامر كذلك في ظنه أو اعتقاده الخ وقد جعل هذه المقابلات أقساما ما لقوله والحاصل الخ الذى منه تم تبين الخ فيكون قوله حث مقيدا بالتبين وقد جعل من امثلة ذلك مسائل السنن والمعتزلي والرافضي الاتية مع أن تبين ما في نفس الامر غير ممكن فيها وكان مراده بالتبين ما يشمل ظهور الدليل وقوته فليتأمل (قوله حث وإن كانت شهادة على نفي لانه محصور) قال في المهمات اذا قبلنا الشهادة على النفي المحصور وهو الحق فما

(١٦) - شروانى وابن قاسم - ثامن) الله عنهما فامر أقي طالق وعكس المعتزلي أو الرافضي حثا وكذا وحلف شافعى

ان من لم يقر الفاتحة في الصلاة لم يسقط فرضه وعكسه الحنفى في حث والخلاف في هذه المسائل بين المتقدمين والمتأخرين طويل والمعتمد منه ما قرره وفارق ما تقرر من عدم الوقوع من خاطب زوجته بطلاقا انها اجنبية لانه هنا لما ربطه بظنه كان معلقا على ما يحتمل وجوده وقد تقرر ان من فعل المحلوف عليه جاهلا بكونه المعلق به لم يبحث لانه لم يوقعه في محله اصلا واثم ما وقع في محله وقرنه بظن كونها اجنبية المخالف للواقع والغیر المعارض لما نجزه وواقعه فلم يدفعه ويؤخذ من هذا مع ما تقرر في ان لم اكن فعلت وما بعده انه لو غيرت هيئة زوجته فقيل له هذه زوجتك فانكر ثم قال ان كانت زوجتى فهى طالق ظانا انها غيرهما لم تطلق لان هذا ليس تعليقا محضا

ولما هو تحقيق خبر وهو يناط بما في (١٢٢) الظن كما مر وما يصرح به قول التوسط لو قال ان لم يكن فلان سرق مالي فامراتي طالق وهو

ولما هو تحقيق خبر) ينبغي ان لا يتوقف كونه من قبيل تحقيق الخبر على تصريحه بالانكار بعد ان قيل له هذه زوجتك بل يكفي فيه ظنه انها غير ها بعد قول ذلك له لان ظنه ذلك يستلزم الانكار ويقتضي كون المقصود تحقيق الخبر فليتأمل اه سم (قوله) وما يصرح به) اي بعدم الطلاق في مسئلة تغيير الهيئة (قوله) لانه ظن (الح) قد يقال مقتضى قوله السابق وفيما اه اليه عليه اي لم يعلم خلافا اه ان كلام الاذرعى هنا على ظاهره غير محتاج الى تاويله بما ذكره فليتأمل اه سيد عمر (قوله) ذلك) اي ان فلا ناسرق (قوله) ولو علق) الى قوله او بانه لا ينسى في النهاية (قوله) او قال) الى قوله اتفاقا في المغنى (قوله) مطلقا) اي سواء فعله عامدا او مختارا او ناسيا او مكرها (قوله) بل نسي) ببناء المفعول من باب التفعيل (قوله) به) اي بالخلف او الفعل (قوله) او نحوه) اي من الاكراه او الجهل (قوله) فالغيت) اي دعواه نحو النسيان (قوله) بذلك) اي الخلف او الفعل (قوله) ومر) اي في بحث الاكراه (قول المتن) او بفعل غيره بمن يبالى بتعليقه (الح) ظاهر اطلاقه سواء كان التعليق بصيغة الخصوص كان فكيت قيد فلان او العموم كمن فك من اهل بيتي قيد فلان وبقي ما لو كان بصيغة شاملة للمبالي وغيره فهل هو من التعليق بفعل غير المبالي نظرا لبعد قصد منع الكل او هو في قوة التعليقين التعاقب بفعل المبالي والتعليق بفعل غير المبالي فيبطل كل حكمه اخذ من نظائره فليراجع وميل القلب الى الثاني وقد يشمله اطلاقهم والله اعلم (قول المتن) او بفعل غيره) اي وقد قصد بذلك منه او حثه اه معنى (قوله) من زوجة) الى قوله ومنه ان يعلق في النهاية لا لقوله فمراد المتن الى المتن (قول المتن) بمن يبالى بتعليقه وعلم فكذلك (الح) وحكم الذين فيما ذكر كالطلاق ولا تتعل بفعل الجاهل والناسي والمكروه نهاية ومعنى (قوله) فهو) اي عظيم القرية (قوله) لما ذكر) وهو قوله بان تقضى العادة الخ اه كرى (قوله) يعنى وقصد اعلامه) ظاهرة زيادة على علم المحلوف عليه بدليل ما ياتي انفا وهو قضية كلام النهاية في شرح والافيح قطعاً ويجوز ان يكون مراده به تاويل العلم في المتن بان المراد به غايته فقط وهو قصد الخلف اعلام المحلوف عليه سواء علم او لم يعلم بدليل ما سيذكره في المفهوم عبارة المنهج مع شرحه او بفعل من يبالى بتعليقه وقصد المعلق اعلامه به وان لم يعلم المبالي بالتعليق اه (قوله) ويعبر عنه) اي عن قصد اعلامه بقصد منعه (الح) اي او حثه عليه (قوله) العلم والمقصود منه) خبر فمراد المتن (الح) (قوله) وهو) اي المقصود من العلم (قوله) الامتناع (الح) الظاهر قصد منعه فتأمل اه سيد عمر اقول قوله وهو والراجع له مقصود يعنى عن

لا يعرف انه سرق فلم تطلق اه ومراده انه ظن ذلك ولو علق بفعله وان نسي او اكراه او قال لا افعله عامدا ولا غير عامد حث مطلقا اتفاقا والحق به ما لو قال لا افعل بطريق من الطرق او بانه لا ننسى ففسى لم يحث لانه لم ينس بل نسي كافي الحديث (تفنيه مهم) محل قبول دعوى نحو النسيان ما لم يسبق منه انكار اصل الخلف أو الفعل اما اذا انكره فشهد الشهود عليه به ثم ادعى نسيانا أو نحوه لم يقبل كما بحثه الاذرعى وتبعوه وافيت به مرارا للتناقض في دعواه فالغيت وحكم بقضية ما شهدوا به وان ثبت الاكراه ببينة فيما يظهر لانه مكذب لها بما قام له او لا بخلاف ما اذا اقر بذلك فقبل دعواه لنحو النسيان لعدم التناقض ومر ان الاكراه لا يثبت إلا ببينة مفصلة (او) علق (بفعل غيره) من زوجة او غيرها (من يبالى بتعليقه) بان تقضى العادة والمراد بانه لا يخالفه وببر يمينه لنحو حياء او صداقة او حسن خلق قال في التوشيح فلو نزل به عظيم قرية خلف ان لا ير حل حتى يضيفه فهو مثال لما ذكر (وعلم) ذلك الغير (به) اي بتعليقه يعنى

فرعه عليه من الحنث غير صحيح على قاعدته فانه اذا حلف معتقدا لذلك الشيء وليس هو اياه يكون جاهلا والاصح ان الجاهل لا يحنث الخ ونقل السيدان الاذرعى نقل ذلك عن الاسنوى ثم قال ان كان الفرض انه ادعى القاطم ولم يكذب الشاهدين فلا اعتراض متوجه وان كان مضرا على ما ادعاه فلا اعتراض غير صحيح ويقضى عليه بالطلاق المتبج خلافا فتأمله قال السيد قلت ويشهد له ما في شرح التلخيص للفقهاء انه لو قال ان لم احج هذا العام فامراتي طالق فشهد شاهدان انه كان بالكوفة يوم الاضحى وقال هو قد حججت ان مذهبان امراته تطلق خلافا للحنيفة اه ووجهه انه لما عدل عن دعوى النسيان الى دعوى الاتيان بالفعل وشهدت البينة بما يقتضى تكذيبه حكمنا عليه بمقتضاها فقياسه في مسئلة الروايات اي مسئلة المذهب المذكورة القضاء عليه بمقتضى البينة حيث اصر على تكذيبها ولم يدع الغلط وقد يفرق بينهما اه كلام السيد والفرق ظاهر لانه في مسئلة المذهب المذكورة اعتمد ظنه بخلافه في مسئلة الحج (قوله) ولما هو تحقيق خبر) ينبغي ان لا يتوقف كونه من قبيل تحقيق الخبر على تصريحه بالانكار بعد ان قيل له هذه زوجتك بل يكفي فيه ظنه انها غير ها بعد قول ذلك له لان ظنه ذلك يستلزم الانكار ويقتضي كون المقصود تحقيق الخبر فليتأمل (قوله) في المتن) او علق بفعل غيره) قال في الروض او بدخول اي او علق بدخول بهيمة ونحوها اي كطفل فدخلت لا مكرهه طلقت قال في شرحه بخلاف ما اذا دخلت مكرهه لا تطلق اه ثم ذكر فيه اشكالا وجوابا فراجع وسيعرض الشارح للمسئلة قريبا (قوله) في المتن) وعلم به) عبارة شرح



المقصود من التعليق وقبل قوله لم أعلم وإن تحقق عليه لكن طال الزمن بحيث قرب نسيانه لذلك كما أفتى به بعضهم (فكذلك) لا يبحث بفع له  
اسيا للتعليق والمعلق به أو مكرها عليه ومنه أن يأتى بانتقال زوجته من بيت أبيها فيحكم (١٢٣) القاضي عليها به وإن كان هو المدعى

كما اقتضاه إطلاقهم وليس  
من تفويت البر بالاختيار  
كما هو ظاهر لأن الحكم ليس  
اليه ويقاس بذلك نظائره  
أو جاهلا بالتعليق أو  
المعلق به ويظهر أن معرفة  
كونه من يبالي به يتوقف  
على بينة ولا يكتب فيه بقول  
الزوج إلا أن كان فيه ما يضره  
ما يأتى ولا المعلق بفع له لسهولة  
علمه من غيره كالأكره  
بمخلاف دعواه النسيان أو  
الجهل فانه يقبل وإن كذبه  
الزوج كما لو فوض إليها  
الطلاق بكنية فانت بها  
وقالت أنو وكذبها لا تطاق  
كما اقتضاه كلام الشيخين  
وتابعهما وقال الماوردي  
تطلق باعتبار فوهو وجيه  
وإن رد بان شرط الاقرار  
أن يكون بما يمكن المقران  
يعلم به وعلمه بالنية أو  
بالتذكر والتعمد متعذر فلم  
يقتض تكذيبه وقوع  
الطلاق عليه وغاية ما فيه  
أنا شاكون في الوقوع  
والشك فيه لا اثر له وظاهر  
أن محل الخلاف في مجرد  
تكذيبه لها أم لو ادعت  
عليه بنفقتها مثلا فقال لا  
تلزمني لأنك نويت فلا بد  
من حلفها نكلت فحلف  
طلقت اتفاقا لأن نكولها  
قربنة مسوغة لحلفه فكان  
كأقرارها ويجرى هذا كما  
هو ظاهر فيما وعلق بكل

اعتبار القصد في التعريف (قوله المقصود) أي الامتناع (قوله) وقبل قوله (أي الغير بلايين) قوله  
أو مكرها (الخ) أي من غير الخالف أو يجزى عن الشورى عبارة سم بعد كلام عن شرح الروض  
وعلى هذا فحل عدم الحنث إذا كان المعلق بفع له مكرها إذا لم يكن الخالف هو المكره له أو أقره ع  
(قوله) ومنه أن يعلق بانتقال زوجته) أفتى شيخنا الشهاب الرولى بما يوافق ذلك أو لا ثم أفتى بما يخالفه  
وقال وقد تقدم منى افتاء بخلاف ذلك فأحذره سم على حجج أه ع ش (قوله عليه) أي الأب أو عليها  
أي الزوجة (قوله) وإن كان هو المدعى (الخ) فيه نظر لأن الدعوى سبب ظاهر داد في الحكم والتسبب اليه  
تفويت للبر بالاختيار أه سم أي كمر عن الشهاب الرولى (قوله أوجاهلا) طاف على ناسيا ومنه  
يؤخذ جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي أن شخصا اشاجر مع أم زوجته وبناتها ونزلها فحلف بالطلاق  
أنها لا تأتي اليه في هذه السنة ولم تشعر الزوجة بالدين ثم أتت إلى منزل زوجها هل أطاق الزوجة أم لا وهو  
عدم الحنث وعدم انحلال الدين فتى عادت إلى منزل والدتها ثم رجعت إلى منزل زوجها بعد العلم بالخالف  
وقع عليه الطلاق أه ع ش (قوله على ما يأتى) أي انما عن الماوردي (قوله بخلاف دعواه) أي المعلق بفع له  
(قوله) فانه يقبل وإن كذبه الزوج) صريح في أنه لا حنث مع تكذيبه وإن كان متضمنا للاعتراف بالحنث  
وقد يتجه خلافه ويفرق بينه وبين مسألة الكناية المذكورة بأن أصل الصفة وجد هنا وأصل عدم المانع  
كالنسيان فهو كالو علق بخروجها بغير إذنه فخرجت وأدعى الأذن وهي عدمه فإن القول قولها لوجود أصل  
الصفة باتفاقها ويقع الطلاق بخلاف مسألة الكناية المذكورة فإن لفظ الكناية بمجرد لا يؤثر فلم يقع اتفاق  
على أصل المؤثر مر أه سم أقول وبؤيده قول الشارح الاتي وهو وجيه وإن دخل (قوله وهو وجيه)  
لعله من حيث الدليل لأن من حيث الحكم أخذنا مامرا وما يأتى (قوله وعلمه بالنية) أي كافي مسألة الكناية

المنهج وقصد اعلامه وإن لم يعلم أه ملخصا (قوله) ومنه أن يعلق بانتقال زوجته من بيت أبيها) يوافق  
ذلك ما أفتى به شيخنا الشهاب الرولى فانه سئل عن علق أنه متى نقل زوجته من سكن أبيها بغير رضاها ورضا  
أبيها أو إقراره من قسط من اقساط صداقها عليه كانت طالفة طالقة تملك بها نفسها فهل له حيلة في نقلها ولا  
يقع الطلاق فأجاب بقوله يحكم عليها الحاكم بانتقالها مع زوجها فلا يقع عليه بذلك طلاق أه و ظاهره  
أنه يتخلص بذلك وإن تسبب في ذلك بالرفع إلى الحاكم والدعوى وفي فتاوى شيخنا المذكور في باب الايمان  
ما نصه سئل عن شخص حلف بالطلاق الثلاث أنه لا يسافر إلى مصر في هذه السفينة فجارئ نيس السفينة  
واستأجره للعمل فيها اجارة عين ثم ذهب إلى القاضي وأرسل خلفه وأدعى عليه أنه استأجره ليسافر معه إلى مصر  
وأنه استأجره اجارة عين للعمل في سفينته وهو بمنع من السفر معه فالزمه الحاكم بالسفر معه وحكم عليه  
بالسفر في السفينة لتوفية الاستأجره عليه فسافر فيها فهل يقع عليه الطلاق الثلاث لتفويته البر باختياره ولا  
يكون الزام الحاكم للسفر معه مانعا من وقوع الطلاق إذ ليس من صور الأكره في شيء كالألو حلف لا يبيت عند  
زوجته فاستأجرته للايلاس به وحكم عليه الحاكم بالبيت عندها فانه يبحث لما ذكره وقد تقدم منى افتاء  
بخلاف ذلك فأحذره أه (قوله) وإن كان هو المدعى (الخ) فيه نظر لأن الدعوى سبب ظاهر عادة في الحكم  
والتسبب اليه تفويت للبر بالاختيار وفي الروض بعد ذلك لو قال إن خرجت بغير إذني فأخرجها فهل يكون  
إذا نالها وجهان القياس المنع أه ما ذكر عن الروض هنا ذكره أيضا آخر الباب لكن لم يذكر قوله ولعل  
وجه الخ وكتب على قوله فتطلق هذا ظاهر أن كان تأمينا محضاه وقد حذفت ما ذكره هناك استغناء  
بما هنا قال في شرحه فتطلق لعل محله إذا لم يكن أخرجه إياها بنحو قوله أخرجني والاعتلتك لأن هذا إذن منه  
أه ولعل وجهه أنه فوت البر باختياره وعلى هذا فحل عدم الحنث إذا كان المعلق بفع له مكرها إذا لم يكن  
الخالف هو المكره له فليتامل (قوله) فانه يقبل وإن كذبه الزوج) صريح في أنه لا يبحث مع تكذيبه وإن

ما لا يعلم الا منها كحبثها له وادعاهما فانكرت ومن دعوى الجهل بالخولف عليه أن تريد الخروج محل معين فيحلف أنها  
لا تخرج ثم تدعى أنه لم يحلف الا على الخروج لذلك المحل وانها لم تخرج اليه فلا حنث لقيام القرينة على صدقها في اعتقادها المذكور

وهو مستلزم لجهلها بالخلاف عليه وحينئذ (١٢٤) فلا نظر هنا إلى تكذيب الزوج لها أيضا قال الجلال البلقيني ولو صدقه الزوج في دعوى

النسيان وكذبه حلف الزوج لا المعلق بفعله ويؤيده قول والده وإن كان مخالفا لترجيح الشيخين في الأيمان فإن خرجت بغير إذن الآتي قبيل الفصل فإن خرجت بغير إذن إيك فخرجت فقال الزوج بأذنه وانكر حلف الزوج لا الأب وان وافقته ولو ادعى النسيان ثم العلم لم يعمل بما قاله ثانيا (والا) بأن لم يبال بتعليقه كسلطان أو حجيج علق بقدمه علم أو لا قصد إعلامه أولا أو بأى به ولم يعلم وقد قصد إعلامه لكن هذه غير مرادة لأن المنقول المعتمد فيها عدم الوقوع كما ياتي نعم أن أريد بعلم غايته فقط وهو قصد الإعلام لم ترد عليه هذه على أن قرينة قوله قطعا تخرجها أذن تامل سياقه علم أن فيها الخلاف وأن الرجح عدم الحنث أو بأى به ولم يقصد إعلامه لحثه أو لمنعه وإن علم به (فيقع قطعا) ولو مع نحو النسيان أو الأكره لأن الحلف لم يتعلق به حينئذ غرض حث ولا منع وإنما هو منوط بوجود صورة الفعل نعم لو علق بقدم زيد وهو عاقل جئن ثم قدم لم يقع كما في الكفاية عن الطبري وظاهره أنه لا فرق بين أن يبالى زيد به ويقصد إعلامه

وقوله أو بالتذكير أى كفى مسألة النسيان أو الجهل (قوله وهو) أى اعتقادها المذكور (قوله أيضا) كمسألة الكناية وما قبلها (قوله ولو صدقه) أى المعلق بفعله (قوله حلف) أى الزوج (قوله فى إن خرجت بغير إذن) متعلق بترجيح الشيخين (قوله الآتي) صفة قول والده أه سيد عمر (قوله فى إن خرجت بغير إذن إيك الخ) متعلق بقول والده وقال الكردى هو مقول لقول والده أه (قوله وانكر) قال المحشى الظاهر انكرت أه وهذا لا يلائم الغاية وهى قوله وإن وافقته ولعل الغاية وقعت فى نسخة المحشى بلفظ وإن وافقته أه سيد عمر وقوله وإن وافقته حقه وإن وافقها ثم يظهر أن مراد المحشى استظهار تانيث الفعل هنا وتذكيره فى الغاية واكتفى بالتنبيه على الأول عن التنبيه على الثانى (قوله حلف الزوج الخ) مقول الوالد (قوله ولو ادعى) أى المبالى المعلق بفعله النسيان أى مثلا (قوله بأن لم يبال الخ) عبارة النهائية بأن لم يقصد الحالف حثه أو منعه أو لم يكن يبالى بتعليقه كسلطان والحجيج أو كان يبالى ولم يعلم وتمكن من إعلامه ولم يعلمه كما شمله كلامهم فيقع قطعا أه قال الرشيدى قوله ولم يعلم مفهوم قول المتن وعلم به لكن قضيته أن الوقوع فى هذه أيضا مقطوع به وهو خلاف الواقع بل فيها خلاف والاصح منه عدم الوقوع بل قال حج أنه المنقول المعتمد وأن هذه الصورة غير مرادة للبصاف أه وقال ع ش قوله وتمكن من إعلامه الخ يؤخذ منه جواب حادثة وقع السؤال عنها وهى أن شخصا قال لزوجه إن تبسلى بسيسة فى هذه الليلة فانت طالق ثلاثا ومضت الليلة ولم تفعل والحال أنها ساكنة معه فى محله وهو وقوع الطلاق الثلاث لأنه بتقدير عدم علمها هو متمكن من إعلامها بحيث لم يعلمها مع ذلك حملت الصيغة منه على التعليق المجرد فكانه قال إن مضت هذه الليلة بلا فعل منها فهى طالق وقد تحقق ذلك أه (قوله كسلطان) محله ما لم يكن صدقا ونحوه للحالف ولا فلا يقع أه بجيرى عن الماوردى (قوله لكن هذه) إلى قوله كما ياتي فى المغنى (قوله هذه) أى صورة ما إذا قصد إعلام المبالى ولم يعلم (قوله لأن المنقول الخ) عبارة شرح المنهج وإفادة طلاقها فيما إذا لم يقصد إعلامه به وعلم به المبالى من زيادى وكذا عدم طلاقها فيما إذا قصد إعلامه به ولم يعلم وهو مفهوم كلام الروضة وأصلها وكلام الأصل مؤول أه قال البجيرى أى فيؤول قوله وعلم به قصد إعلامه به شيئا أه (قوله المعتمد فيها عدم الوقوع) قال الشارح يعنى الولى العراقى وينبغى فى هذه الحالة أنه إذا تمكن من إعلامه ولم يعلمه بحث بكل حال أه شرح الهبة الصغير للشيخ زكريا أه سيد عمر وقوله وينبغى الخ تقدم آتفا عن النهاية مثله (قوله كما ياتي) أى فى أوائل السوادة الآتية (قوله بعلم) أى الذى فى المتن (قوله وغايته وهو الخ) قد يقال الذى يتبادر أن العلم الحاصل للحلوف عليه غاية لقصد اعلام الحالف لا العكس فليتأمل أه سيد عمر (قوله لم ترد عليه) أى المتن (قوله إذ من تامل سياقه علم الخ) فى هذه الملازمة وقفة (قوله لحنه الخ) قيد للنسبى (قوله ولو مع نحو النسيان) إلى قوله وظاهره فى النهاية (قوله لأن الحلف الخ) عبارة المغنى وشرح المنهج لأن الغرض حينئذ مجرد التعليق بالفعل من غير قصد منع أو حث أه وهى أحسن (قوله وفيه نظر) أى بالنسبة إلى قوله وإن لا (قوله ثم رأيته صرحوا بأنه لو علق بتكليمها الخ) المتجه عندى أن التعليق سواء كان بالدخول أو بالتكليم أو بغيرهما

كان متضمنا للاعتراف بالحنث وقد تنجته خلافة ويفرق بينه وبين مسألة الكناية المذكورة بأن أصل الصفة وجد هنا والأصل عدم المانع كالنسيان فهو كالمعلق بخروجها بغير إذنه فخرجت وادعى الأذن وهى عدمه فان القول قولها لوجود أصل الصفة بانفاقها ويقع الطلاق بخلاف مسألة الكناية المذكورة فان لفظ الكناية بمجرد أنه لا يؤثر فلم يقع اتفاق على أصل المؤثر مر (قوله ولو علق بتكليمها زيدا فكلمته ناسية أو مكروهه الخ) وعبارة الروض فصل علق بتكليمها زيدا فكلمته وهو مجنون أو سكران سكر أسمع معه ويتكلم وكذا وهى سكرى لا السكر الطافح طلقت لافى نوم وإغماء أى منه أو منها ولا فى جنونها ولا بهمس ولا نداء من حيث لا يسمع وإن فهمه بقرينة أو حملته ريح وسمع فان كلمته بحيث يسمع لكنه لم يسمع لذلول أو

كان

وإن لا وفيه نظر لما مر فى شرح قوله وقع عند اليأس

من الدخول أن الدخول من المجنون كمن العاقل ثم رأيته صرحوا بأنه لو علق بتكليمها زيدا فكلمته ناسية أو مكروهه أو مجنونة لم يحنث

قال القاضي الا ان علق بذلك وهي مجنونة وهذا صريح في ان الاصحاح قائلون بعدم الفرق (١٢٥) وان كلام القاضي والطبري مقالة مخالفة

لكلامهم وعليها فقد يفرق  
بينه وبين ما قبله بان من شأن  
فعل من طرا جنونه بعد  
الحلف انه لا يقصد بالحلف  
اصلا فلم يتناوله اليمين  
بخلاف فعل نحو الناسي  
ولا يرد على المتن عدم  
الوقوع في نحو طفل  
او بهيمة او مجنون علق بفعلهم  
فاكرهوا عليه لان الشارع  
لما لقي فعل هؤلاء وانضم  
اليه الا كراه اخرجه عن  
ان ينسب اليهم وبه فارق  
الوقوع مع الاكراه فيما  
ذكر انفا وبما اولت به  
المتن ان المراد بالعلم هو  
غايتة المذكورة وان سياقه  
يخرج تلك الصورة اندفع  
استشكال جمع له بانه يقتضي  
القطع بالوقوع فيها مع كونه  
جاهلا فكيف يقع بفعله  
قطعا دون الناسي او المكروه  
او الجاهل بالمخوف عليه  
مع انه اولى بالعدر منه  
لسبق عليه على ان الاسنوي  
نقل عن الجمهور ان فيه  
القولين اظهرهما لاحث  
ولقوة الاشكال حل السبكي  
المتن على ما عاذه واستدل  
بعبارة الروضة وتبعه غيره  
فقال ويستثنى من المنهاج  
ما اذا قصد اعلام المبالى ولم  
يعلم فلا يحنث كما اقتضاه  
كلام الروضة وأصلها أي  
ونقله الزركشي عن الجمهور  
ولوضح هذا الاستثناء  
من سياقه ولتاويل عبارته  
اطال المحققون في رد  
الاعتراض عليه كاللقيني

كان حلفا فلا حث فيه بفعل المجنون أخذنا ما في شرح الروض من الحاق الجنون بالنسيان والا كراه اذ فعل  
الناسي والمكروه لاحق به وان لم يكن حلفا وقع الحث فيه بالفعل مطلقا ولو من المجنون كالناسي والمكروه  
فليتأمل اهم وسيأتي عن السيد عمر ما يوافقه (قوله قال القاضي الخ) من جملة ما صرحوا به واعتمده اي  
قول القاضي الاسنوي والنهاية (قوله وهذا) اي تصريحهم بذلك (قوله بعدم الفرق) اي بين طرا بان الجنون  
وعدمه اه كردى (قوله وان كان كلام القاضي والطبري مقالة الخ) هذا يدل على رد قول القاضي الا ان  
علق بذلك وهي مجنونة اه سم (قوله مخالفة لكلامهم) يتأمل وجه المخالفة سم أقول الذى يظهر أنه  
لا مخالفة وان كلام القاضي يحمله ان المجنونة لا يتوجه اليها الحالاف بقصد حث او منع فالتعليق  
بفعلها محض تعليق فيقع مع الجنون وكلام الاصحاح فيما اذا علق بقصد الحث او المنع ثم طرا الجنون او  
كان مقارنا ولم يعلم به الحالاف فلا حث بفعل المجنون حينئذ اه سيد عمر وتقدم عن سم ما يوافقه  
(قوله وعليها) اي مقالة القاضي والطبري (قوله فقد يفرق بينه) اي من طرا جنونه حيث لا يقع  
الطلاق بفعله وقوله وبين ما قبله أراد به قوله ولو مع نحو النسيان الخ اه كردى (قوله بان من شأن  
الخ) لا يحنث بعده (قوله ولا يرد) الى قوله وبما اولت في المغنى والنهاية (قوله ولا يرد على المتن الخ) عبارة  
المغنى تتمه لو علق الطلاق بدخول بهيمة او نحوها كطفل فدخلت مختارة وقع الطلاق بخلاف ما اذا دخلت  
مكروهة لم يقع فان قيل هذا يشكل بما مر من وقوع الطلاق فيما اذا لم يعلم المعلق بفعله التعليق وكان بمن لا يبالى  
بتعليقه او بمن يبالى ولم يقصد الزوج اعلامه ودخل مكرها اجيب بان الادى فعله منسوب اليه وان اتى  
به مكرها ولهذا يضمن به بخلاف فعل البهيمه فكانها حين الاكراه لم تفعل شيئا اه (قوله فاكرهوا  
عليه) واما اذا فعلوا المعلق عليه بلا كراه وقع الطلاق كذا في شرح الروض اه كردى (قوله وبه فارق  
الوقوع الخ) عبارة النهاية بخلاف فعل غيرهم اه اي بمن لا يبالى اه رشيدى عبارة ع ش اي غير  
المذكورين من هؤلاء فانه لا فرق في الحث بفعلهم بين المكروه وغيره حيث لم يبالوا بالتعليق اه (قوله  
فيما ذكر آتفا) إشارة الى قوله عقب المتن ولو مع النسيان او الاكراه اه سم (قوله وان سياقه الخ)  
قضية قول السابق على ان قرينة الخ وقوله اللاحق اولتاويل عبارته ان الواو هنا بمعنى او (قوله تلك الصورة)  
اي ما اذا لم يعلم المبالى التعليق وقد قصد المعلق اعلامه (قوله بانه) اي المتن (قوله فيها) اي تلك الصورة  
مع كونه اي المبالى جاهلا ي التعليق (قوله دون الناسي الخ) اي فيقع فيها على الاظهر لا قطعاً (قوله  
بالمخوف) تنازع فيه الناسي والمكروه والجاهل (قوله مع أنه) اي المبالى الجاهل بالتعليق (قوله منه وقوله  
عليه) اي الناسي او المكروه او الجاهل الخ (قوله ان فيه) اي فعل المبالى الجاهل بالتعليق (قوله فقال)  
اي السبكي (قوله ولم يعلم) بفتح الباء (قوله ولو وضوح الخ) في دعوى الوضوح ما لا يحنث (قوله عليه)  
اي المنهاج (قوله لكنه) اي ابا زرعة فصل فيه أى في الرد (قوله ليوافق الاعتراض) أى ليرد عليه  
الاعتراض يعنى بسبب هذا الحمل يرد الاعتراض قاله الكردى أقول بل المراد ليسلم ورود الاعتراض  
وعدم اندفاعه بغير حمل قول المصنف والا الخ على عموم السلب (فالقطع) تفريع على المراد المذكور

لفظ لا يفيد معه الاضاء طاعت أو لصمم لم تطلق والتعليق بتكليمها نائماً أو غائبا تعليق بمسحطيل اه وقوله  
ولا في جنونها قال في شرحه كالمكروه ناسية او مكروهة نعم ان علق بما ذكره وهي مجنونة طلقت بذلك قاله  
القاضي اه والمتجه عندي ان التعليق سواء كان بالدخول او بالتكليم او بغيرهما ان كان حلفا فلا حث  
فيه بفعل المجنون أخذنا ما مر من الحاق الجنون بالنسيان والا كراه اذ فعل الناسي والمكروه لاحق به  
وان لم يكن حلفا وقع الحث فيه بالفعل مطلقا ولو من المجنون كالناسي والمكروه فليتأمل (قوله وان كلام  
القاضي والطبري مقالة) هذا يدل على رد قول القاضي الا ان يكون علق بذلك وهي مجنونة (قوله مخالفة  
لكلامهم) يتأمل وجه المخالفة (قوله لان الشارع لما لقي) ما المراد بالغائه (قوله فيما ذكر آتفا) أى

وولده الجلال وابي زرعة لكنه فصل فيه تفصيلا في فتاويه في بعضه نظروا واما حمل المتن ليوافق الاعتراض على أن المرادوا لا يحصل علم ولا مبالاة

فالقطة بالوقوع مرتب على انتفاها مادون أحدهما فردود بتطههم به فياذا لم يبال به علم ولو أطلق فلم بقصد حثا ولا منعوا ولا تعليقا  
محض بل أخرجه مخرج اليمين وقع عند ابن الصلاح وجري عليه جمع وإن رده تليذه ابن رزين بان الاصحاب اطلقوا فيها القولين واختار  
كثيرين منهم الرافعي عدم الوقوع ووجهه بان الغالب بمن يخلف على فعل مستقبل من مبال انه بقصد حثه او منعه فلم يقع مع نحو النسيان  
إلا ان يصرفه بقصد وجود صورة الفعل وكان الفرق بين هذا وامرعه في فعل نفسه انه لا غالب في فعل نفسه بل التعليق فيها خرج مخرج  
اليمين المجردة فآثر مطلقا إلا ان تحقق قصده لحث نفسه أو منعه بخلاف فعل الغير فان الغالب فيه مامر فلم يؤثر التعليق إلا مع تحقق صرفه عن  
ذلك بان يقصد به مجرد صورة الفعل وفيه ما فيه وإذ لم يقع بفعل نحو الناسي لا تنحل به اليمين كما قاله في موضعين واعتمده البلقيني وغيره وإن  
اقتضى كلامها في ثالث الانحلال واعتمده الاسنوي وعلى الاول يفرق بين هذا وانحلالها في شك معلق القضاء بالهلال فيه فاخر فبان انه  
الليلة الماضية بتعذر الحث في هذه بعد (١٢٦) فلا فائدة لبقاء اليمين بخلافه في مسئلتنا ويؤخذ من عدم انحلالها بما اكره عليه ان من

حلف لا يكلم غيره فاجبره  
القاضي على كلامه فكله  
لم يحث بما يزيل به الهجر  
المحرم وهو مرة في كل ثلاثة  
ايام لان هذه هي المكروه  
عليها بخلاف الزائد عليها  
في الثلاث فان الاكراه لا  
يتناولها ما تقرر ان القصد  
بالاكراه هنا إنما هو إزالة  
الهجر المحرم لا غير ومر في  
مبحث الاكراه ما له تعلق  
بهذا قال بعض شراح  
البخاري وإنما يحرم هجر  
اكثر من الثلاث ان واجبه  
ولم يكلمه حتى بالسلام اما  
لوم بواجبه فلا حرمة وإن  
مكث سنين وهو ظاهر ولا  
تنحل ايضا في نحو ان خرجت  
لابسة الحرير فخرجت  
لابسة غيره ثم خرجت لابسة  
له فيحث لان الخرجة الاولى  
لم يتناولها اليمين اصلا إذ  
التعليق فيها ليس له إلا لاجبة

(قوله فردود الخ) جواب أما (قوله به) أي الوقوع (قوله ولو أطلق الخ) مقابل ما في المتن فقوله فلم يقصد  
حثا ولا منعاً راجع لما قبل قوله ولو أطلق الخ وقوله ولا تعليقاً الخ راجع لقوله ولو أطلق الخ (قوله بل أخرجه مخرج  
اليمين لعل المراد مجرد التأكيد (قوله وجري عليه) أي على الوقوع (قوله وإن رده تليذه الخ) اعتمد  
الرد وعدم الوقوع مراه سم (قوله اطلقوا فيها) أي في صورة الاطلاق (قوله ووجهه) أي وجهه ان  
رزين عدم الوقوع (قوله فلم يقع مع نحو النسيان الخ) أي حمل المطلق على الغالب ولم يقع الخ (قوله بين  
هذا) أي الاطلاق في التعليق بفعل الغير (قوله ومامرعه) أي عن ابن رزين مراه سم (قوله في فعل  
نفسه) أي في اطلاق التعليق عليه (قوله فيها) أي في صورة التعليق على فعل نفسه (قوله مامر) أي قصد  
حثه او منعه (قوله وفيه) أي في الفرق المذكور (قوله وإذ لم يقع الخ) أي فيما لو علق بفعله او بفعل من  
يبالي بتعليقه وقصد لإعلامه به (قوله وعلى الاول) أي عدم الانحلال (قوله في شك) أي فيما لو شك  
(قوله معلق القضاء) بكسر اللام المشدودة وقوله (١) لحق الغير متعلق بالمضاف اليه وقوله بالهلال متعلق  
بالمضاف وقوله فيه أي الهلال متعلق بشك (قوله فاخر) أي القضاء (قوله فبان أنه الخ) هذا مبني على أن  
الهلال إنما يطلق على الليلة الاولى فقط (قوله بتعذر الحث) متعلق بفرق (قوله من عدم انحلالها الخ)  
أي فيما لو علق بفعل نفسه او بالمبالي وقصد لإعلامه به (قوله لم يحث) الاولى تأخيرها وذكره قبيل لان الخ  
(قوله وهو مرة في كل ثلاثة ايام) قديتوقف في تناول إجبار القاضي بل الاعتداده به إذا صرح بمرة الثلاثة  
الثانية وما بعدها مع استقبالها كما قد يتوهم من كلامه والوجه اختصاص حكمه بمرة الثلاثة الحاضرة وعدم  
تناوله لما بعدها وان صرح به ثم رأيت شيخنا الشهاب الرملي أفتى به مراه سم (قوله في الثلاث) الاولى  
التذكير (قوله ولا تنحل) إلى قوله لما تقرر في النهاية (قوله ايضا) أي كافي مسألة إجبار القاضي (قوله  
وهي الاولى) أي الخروج بالاذن وقوله وهي الثانية أي الخروج بلاذن (قوله راجعاً) أي اوجد  
نكاحها المفهوم بالاولى (قوله وغيره) أي وافق غير السبكي (قوله فاكثرت) أي الناشئة دابة مراه  
كردي (قوله مع المكاري) أي صاحب الدابة (قوله لانه الخ) أي المكاري (قوله فلو خرجت) أي ثانيا

قوله عقب المتن ولو مع النسيان أو الاكراه (قوله وإن رده الخ) اعتمد الرد وعدم الوقوع مراه سم (قوله وما  
مرعته) أي عن ابن رزين (قوله فاجبره القاضي على كلامه فكله لم يحث بما يزيل به الهجر المحرم وهو  
مرة في كل ثلاثة ايام) قديتوقف في تناول إجبار القاضي بل الاعتداده به إذا صرح بمدة الثلاثة الثانية وما

حنت وهي الخروج المقيد بلبس الحرير فتى وجد حنت وخروجها غير لابسة لا يسمى جهة بل ما تقرر ان  
اليمين لم تتناول بخلاف ان خرجت بغير إذنى فخرجت باذنه ثم بغير إذنه لا حنت لان الحاجة بروهي الاولى وجهة حنت وهي الثانية فتناولت  
كلامها وايضا فالاولى هي مقصود الحلف فتناولها فأنحل بها ولا كذلك في لابسة حرير فتناولها وافق السبكي فيمن حلف ليعطين زيدا كل يوم  
كذا فلم يعطه يوما بانحلالها بحنته هذا اذا راجعها ولم يعطه شيئا لم تطلق وغيره بانه لو حلف لا يسافر معه فسا فرأى وحده ثم سافر معه حنت  
لعدم الانحلال أي كافي مسألة الحرير وفي الروضة حلف لا يرد الناشئة أحد فاكثرت ورجعت مع المكاري لم تطلق لانه صحبها ولا يردا  
وانحل فتناولها خرجت فريدها الزوج او غيره لم يحث إذ ليس في اللفظ ما يقتضي تكرارا وتنحل ايضا في إن رايت الهلال وصرح بالمعينة  
(١) قوله وقوله لحق الخ لعل ذلك ثابت في نسخته مراه

أو فسر بها وقبلناه بمضى ثلاث ليال فلم يره فيها من أول شهر يستقبله وفي أن دخلت أن كلمت فانت طالق يشترط تقديم الأخير فان عكست أو وجدنا معام تطلق وانحلت المين فلو كلمته بعد ذلك ثم دخلت لم يحث لان المين تنعقد على المرة الاولى هذا ما نقلناه عن المتولي وإقراره واعتراضهما الاسنوي وغيره بأن المحلوف عليه إنما هو دخول سبقه كلام ولم يوجد إلا بعضه وهو الكلام فالمين باقية حتى لو دخلت لم يحث وفي أنت طالق قبل قدوم زيد بشهر فقدم قبل أكثر من شهر من أثناء التعليق لم تطلق وانحلت حتى لو قدم زيد بعد بأن سافر ثم قدم وقدم مضى أكثر من شهر لم تطلق وفي أن دخلت أو كلمت فانت طالق تطلق باحدهما (١) وكذا أن قدم أنت طالق على الشرط وانحلت يمينه فيها فلا يقع بالصفة الاخرى شيء وفي أن تركت طلاقك فانت طالق يقع إذا لم يطلقها فوراً وكذا إن سكنت عنه (١٢٧) بخلاف إن لم تترك أو إن لم اطلق فلا فور فان

طلق فور انحلت يمين الترك فلا تقع اخرى لانه لم يترك طلاقها بخلاف يمين السكوت فتقع اخرى يسكوته وانحلت يمينه وفرق ابن الهمام اخذاً من كلام الماورى بانه في الاولى علق على الترك ولم يوجد وفي الثانية على السكوت وقد وجد لانه يصدق عليه ان يقال سكت عن طلاقها وإن لم يسكت اولاً ولا يصح ان يقال ترك طلاقها إذالم يتركها ولا فيه نظر لان ما عمل به من الصدق أو عدمه ان اريد به الصدق لغة فظاهر ان اللغة ليست كذلك أو شرعاً فكذلك أو عرفاً فان اريد عرف خاص فليين أو عام ففيه ما فيه وإنما اطلقت في جمع هذه المسائل المتعلقة بالانحلال لانه مبحث مشكل لان كلامهم فيه غامض فاحتج إلى جمع متفرقات كلامهم فيه (فرع) علق الطلاق بصفة ثم وجدت واستمر معاشراً زوجته ثم مات لم ترث منه كما قضي به بعضهم لوقوع الطلاق عليها بظاهر

(قوله أو فسر بها) أى بالمعانية بأن قال أردت بالرؤية المعانية لا العلم اه كرى (قوله وقبلناه) أى وقبلنا إطلاق الحلال إلى مضى ثلاث ليال اه سيد عمر اقول والظاهر ان الضمير للتفسير بالمعانية وقوله بمضى الخ متعلق بتجمل عبارة المغنى وقبلنا التفسير بالمعانية ومضى ثلاثة ليال ولم تر فيها الحلال من أول شهر يستقبله اه (قوله يستقبله) أى يستقبل حلفه (قوله وفي أن دخلت الخ) متعلق بقوله يشترط الخ والجملة عطف على وتحل الخ (قوله وفي أن دخلت فحكمت الخ) هكذا اتفقت النسخ حتى اصل الشارح بخطه وعبارة الروض وشرحه فان قال ان دخلت الدار وان كلمت زيداً بتقديم أنت طالق أو تأخير موقع بكل صفة طلاقة أو ان دخلت وكلمت شرطاً أى الوصفان أى وجودهما لوقوع طلاقة فان عطف بالفاء أو ثم كان دخلت فكلمت أو ثم كلمت اشترط ترتيبهما بأن يقدم في المثال الدخول على الكلام وكذا يشترط ترتيبهما في قوله ان دخلت ان كلمت لكن يشترط تقدم الأخير لانه شرط للاول فهو تعليق للتعليق وهو يقبله كإمكان التتبعيز يقبله ويسمى اعتراض الشرط على الشرط فان عكست بان دخلت ثم كلمت أو وجدنا معام تطلق وانحلت أى المين فلو كلمته بعد ذلك ثم دخلت لم تطلق لان المين تنعقد على المرة الاولى كذا نقله الاصل عن المتولي فهو كما قال الاسنوي غير مستقيم لان المحلوف عليه إنما هو دخول يسبقه كلام ولم يوجد إلا بعضه وهو الكلام فالمين باقية حتى لو دخلت حثت والتعليق بان في الشرطين مثال فغيرهما من ادوات الشرط مثلها انتهت فاما ان يكون ثم سقط أو تحريف في قوله فكلمت وصوابه ان كلمت اه سيد عمر وقوله وكذا يشترط أى قوله فان عكست في النهاية المعنى مثله في مبحث ادوات الشرط (قوله هذا الخ) أى قوله وفي أن دخلت الخ (قوله لم يحث) كذا في اصله رحمه الله تعالى وصوابه حثت كما في شرح الروض وفتح الجواد اه سيد عمر (قوله فقدم قبل أكثر الخ) تقدم في فصل تعليق الطلاق بالازمنة توجيهه وتفصيله راجعه (قوله فيهما) أى في صورتى تأخير الجزاء وتقديمه (قوله وكذا الخ) أى يقع ان لم يطلقها فوراً (قوله عنه) أى عن طلاقك (قوله فلا فور) أى فيقع بالياس بنحو الموت (قوله فان طلق فوراً الخ) تفريع على قوله وفي أن تركت طلاقك الخ وحاصله ان في صورة يمين الترك اذا طلق فوراً اتفق وانقعه واحدة وتحل بها المين وفي صورة يمين السكوت اذا طلق فوراً اتفق واحدة بتطبيقه وثانية يسكوته عقبه ثم تحل المين اه سيد عمر (قوله الى جمع متفرقات الخ) بالإضافة (قوله لانه ما نفى الخ) تعليل لعدم النظر (قوله والاصل عدمه) فيه تأمل (قوله مع ذلك) أى ما ذكر من الاصلين ويرافق ذلك أى الافتاء المذكور (قوله فدخل) أى ثم مات الزوج والمعلق بفعله مثلاً اخذ من قوله الا فى انما وان لم يعلم الخ وقوله الا فى بعده ولا ينافى الافتاء بن الخ (قوله اهو مبال) أى ام لا (قوله او ناس) أى ام لا (قوله حال الداخل) أى والحالف (قوله فافى قيمن حلف

بعدها مع استقبالها كما قد يتوهم من كلامه والوجه اختصاص حكمه بمدة الثلاثة الحاضرة وعدم تناوله لما بعدها وان صرح به ثم رايت شيخنا الشهاب الرملى اقبى به

وجود الصفة ولا نظر لاحتمال نحو نسيان لانه مانع للوقوع والاصل عدم المانع ولا نأشك الآن في استحقاتها الارث والاصل عدمه فلا نظر مع ذلك الاصل بقاء العصمة ويوافق ذلك إفتاء بعضهم اخذاً من كلام الجلال البلقينى فيمن حلف لا يدخل زيد الدار فدخل وشك اهو مبال او ناس وهل قصد الحالف منعه أو لا بانه يحث بالدخول وان لم يعلم حال الداخل وخالف في ذلك بعضهم فافى فيمن حلف ليقضين حقه يوم كذا ففى اليوم ولم يقضه ثم مات ولم يدرك حاله بانه لا يحث لاحتمال نسيانه أو اعساره والعصمة محقة فلا ترفع بالشك وكان اصل (١) قوله تطلق باحدهما في نسخة لم تطلق وكتب عليها هذا ظاهر ان قال ان دخلت وكلمت بالواو لا باو فليحجرا من بعض الهوامش

هذا التخالف نشأ من تناقض الشيخين في أنت طالق إلا أن يقدم زيد بشم مات زيد وشك هل قدم أو لا فجرها بناء على عدم الوقوع للشك في الصفة الموجبة للطلاق وفي الإيمان على الوقوع وهو الذي عليه الاكثرون وبه يعلم صحة الافتاء الاول والثاني وأن الثالث مبنى على ما عليه الامولون وفي الروضة في أنت طالق أمس ذكر أحوال (١٢٨) منوطة بارادته بعضها يقع وبعضها لا ثم قال فان مات ولم يفسر حنث في إن لم أصطد

هذا الطائر اليوم فاصطاد طائر أو شك أهو هو أو لا لاحق ورجح ايضا في أن لم يدخل أو أن لم يشأ اليوم وجهل دخوله أو مشيئته أنه لاحق ومنازعة الاسنوى وغيره فيه ردها الاذرى بأنه الموافق للنص ولك أن تقول لا تخالف في الحقيقة لأن المعلق عليه تارة يوجد ويشك في مقارنة مانع لم يدل عليه اللفظ كالنسيان وهذا الاثر للشك فيه لأن الاصل عدم المانع ومجرد احتمال وجوده لا اثر له اذ لا بد من تحققه ومنه المسائل المذكورة قبل ما في الروضة وتارة يشك في وجود اصل المعلق عليه وهذا لا وقوع فيه على المعتمد خلافا لما عليه الاكثرون اذ لا بد من تحققه ومنه ما في الروضة في مسألة الطائر وما معها وعلى هذا يحمل اختلاف كلامهم ويتبين أن المعتمد الافتاء الاول والثاني دون الثالث فتأمل ذلك فانه مهم فان قلت يرد على ذلك ما تقرر في مسألة الشك في المشيئة والدخول فانه شك في وجود المانع وقد عملوا به على المعتمد المذكور قلت قد اشترت الى الجواب عن

(الخ) أي الذي هو نظير من حلف لا يدخل زيد الدار الخ (قوله هذا التخالف) أي بين الافتاء الثاني والافتاء الثالث (قوله من تناقض الشيخين) أي كلامهما (قوله هنا) أي في باب الطلاق (قوله للشك في الصفة الخ) وهي عدم القدوم (قوله وفي الإيمان) عطف على قوله هنا (قوله وهو الخ) أي الوقوع (قوله وبه الخ) أي بذهاب الاكثرين على الوقوع يعلم صحة الافتاء الاول الخ وفي دعوى عليها بذلك تأمل لما تقدم من الافتاءات من الشك في مقارنة المانع وما هنا من الشك في وجود اصل المعلق عليه (قوله وان الثالث) عطف على صحة الخ (قوله وفي الروضة الخ) خبر مقدم لقوله ذكر أحوال الخ (قوله بعضها الخ) أي في بعض تلك الاحوال يقع الطلاق وفي بعضها لا يقع (قوله ثم قال) أي صاحب الروضة (قوله ولم يفسر) أي ولم يبين مراده (قوله وفي إن لم أصطد الخ) عطف على قوله في أنت طالق أمس (قوله ورجح) أي صاحب الروضة ايضا أي كما في مسألة الاصطياد (قوله فيه) أي ترجيح عدم الحنث (قوله ردها الخ) خبر ومنازعة الخ (قوله بانه) أي عدم الحنث (قوله وهذا الاثر الخ) أي المانع الذي لم يدل له اللفظ أو ما وجد فيه المعلق عليه وشك في مقارنة مانع لم يدل عليه اللفظ وكذا ضمير منه المسائل الخ (قوله المسائل المذكورة قبل الخ) لعله اراد الامسلة قدوم زيد بقريته كلامه بعدولان هذه من القسم الاتي (قوله وهذا لا وقوع الخ) أي ما شك فيه في وجود اصل المعلق عليه وكذا ضمير ومنه في الروضة الخ (قوله في مسألة طائر الخ) وما يستشكل ايضا قولهم ولو سقط حجر من علو فقال إن لم تخبرني الساعة من رماه فانت طالق أي ولم يرد تعيينا فقالت رماه مخلوق لا أدى تخلص من الحنث قال في شرح الروض وإنا لم يتخلص بقولها رماه أدى لجواز أن يكون رماه كلب أو ربيح أو نحوهما لأن سبب الحنث وجد وشككتنا في رفع وشبه بما لو قال أنت طالق إلا أن يشاء زيد فغضى اليوم ولم تعرف مشيئته أه فقد قالوا بالحنث هنا بقولها أدى مع أن هذه نظير مسألة الطائر وما معها فليحجر أه سم (قوله وعلى هذا) أي من كون الشك قسمين مختلفي الحكم (قوله على ذلك) أي تقسيم الشك (قوله ما تقرر) أي من عدم الحنث (قوله في وجود المانع) وهو المشيئة أو الدخول (قوله على المعتمد المذكور) أي انفا (قوله وسره) أي سر التقييد بذلك القيد (قوله انه) أي المانع معلق عليه حيثئذ أي حين دلالة اللفظ عليه وفيه أن المعلق عليه هنا حقيقة عدم المشيئة وعدم الدخول لا المانع الذي هو المشيئة والدخول فلعل الجواب التحققي أن الشك هنا حقيقة في نفس المعلق عليه والشك في المانع لازم له لكون المانع هنا نقض المعلق عليه (قوله في وجود الصفة) وهي المشيئة أو الدخول (قوله هنا) أي في الشك في القدوم ناسيا أو ذا كرا (قوله كما يقتضيه الخ) وقد يمنع دعوى الافتضاء بالفرق بوجود اصل المعلق عليه في الافتاءين الاولين والشك في وجوده هنا كما يأتي في الجواب (قوله الافتاء أن كذا في أصله بخطه رحمه الله تعالى بالف واحدة وكذا فيما سياتي أه سيد عمر (قوله بل هما أي مسألة هل قدم حيا أو ميتا ومسألة هل قدم ناسيا أو ذا كرا (قوله وهي القدوم الخ) فيه (قوله وتارة يشك في وجود أصل المعلق عليه وهذا لا وقوع فيه الخ) وما يستشكل ايضا قوله لو سقط حجر من علو فقال إن لم تخبرني الساعة من رماه فانت طالق فقالت رماه مخلوق لا أدى تخلص من الحنث قال في شرح الروض وإنا لم يتخلص بقولها رماه أدى لجواز أن يكون رماه كلب أو ربيح أو نحوهما لأن سبب الحنث وجد وشككتنا في الرفع وشبه بما لو قال أنت طالق إلا أن يشاء زيد اليوم فغضى اليوم ولم تعرف مشيئته أه فقد قالوا بالحنث هنا بقولها أدى مع أن هذه نظير مسألة الطائر وما معها فليحجر

هذا بقول أولي لم يدل عليه اللفظ وسره أنه معلق عليه حيثئذ وقد شككتنا في وجود الصفة المعلق عليها كما في الروضة فأنشأ ذلك وإن كان وجودها مانعا فان قلت وقع في كلام غير واحد التسوية في إلا أن يقدم زيد بين ما إذا شك في أصل قدمه وهو الذي في الروضة وغيرها وما إذا علم قدمه وشك هل قدم حيا أو ميتا فلا حنث هنا أيضا وهذا مشكل بما لو شك هل قدم ناسيا أو ذا كرا فانه يحنث هنا كما يقتضيه الافتاء الأول لأن قلت لا إشكال بل هما هنا سواء في أنه لاحق للشك في وجود الصفة المعلق عليها وهي القدوم الخالي عن الموانع وأما الافتاء أن

المذكور ان فاما محلهما في مانع لم يتعرض له في اللفظ بوجه كما علم بمقارنته هذا وبشكل على المعتمد المذكور قولها في الايمان في والله لا دخان إلا ان يشاء زيد وشك في مشيئته انه بحث واختلف المتأخرون ففهم من عدها مع قولها هنا لاحت تنافضا وهم الا كثرون ومنهم من فرق بين البابين كابن المقرئ فانه فرق بما أحاصله ان الحث هنا يؤدي إلى رفع النكاح بالشك بخلافه ثم واعرضه غير واحد بان الحث ثم يؤدي ايضا إلى رفع براءة الذمة بالشك وأجاب عنه شيخنا بأن النكاح جعلي والبراءة شرعي والجعل أقوى من الشرعي كما صرحوا به في الرهن ووجه قوته أن ما يلزم الانسان به نفسه أقوى مما يلزمه به غيره فليكون النكاح أقوى لم يؤثر الشك فيه بخلاف البراءة ولا ينافي الافتاءين الاولين كما هو ظاهر قبول دعوى الزوج لو كان حيا للنيان أو نحوه وكذا وفاء الدين لكن بالنسبة لعدم الوقوع لا لسقوط الدين عنه بذلك أخذنا من افتاء القاضي لكن خالفه ابن الصلاح بانه لو علق بعدم الاتفاق عليها ثم ادعاه قبل لعدم وقوع الطلاق لان الاصل (١٢٩) بقاء العصمة لا لاسقاط نفقتها لان

الاصل بقاؤها واعرض ما قاله القاضي بترجيح الشيخين في الايمان في إن خرجت بغير اذن فخرجت وادعى الاذن وانكرته انها تصدق ونقل البغوى عن القاضي أنه أجب بمره لان الاصل عدم الاذن قال الاذرى هذا ما تضمنه كلام كثيرين او الاكثرين وقد كنت ملت الى قول ابن كعب يصدق هو ثم توقفت فيه لفساد الزمان واعتمده الزركشي ايضا ويؤيده ما مر ان كل ما يمكن إقامة البينة عليه لا يصدق مدعيه والاذن والاتفاق مما يمكن إقامة البينة عليهما ولا يشكل عليه ما مر في مسائل الشك لانه لا منازع ثم وبفرضه فنزاعه مستند لمجرد حذرو تخمين من غير ان يستند لاصل ولا ظاهر فلم يعول عليه بخلافه فيما

نظير ما تقدم آنفا أن المعلق عليه هنا عدم القدوم والشك في القدوم لازم للشك في عدمه فعدم الحث هنا حقيقة للشك في وجود اصل المعلق عليه (قوله هنا) أي في باب الطلاق (قوله براءة الذمة) أي من كفارة اليمين (قوله واجاب عنه) أي عن الاعتراض (قوله ان ما يلزم) من باب الأفعال (قوله قبول دعوى الزوج الخ) هذا كالصريح في ان الزوج يصدق في دعوى نحو نسيان المبالى فيما لو علق بفعله وقصد اعلامه كما يصدق في دعوى نسيان نفسه فيما لو علق بفعله فليراجع (قوله أو نحوه) أي من الاكراه والجهل (قوله لكن خالفه ابن الصلاح الخ) يتامل وجه المخالفة فان الذي يتبادر الموافقة لما قبله لا المخالفة اه سيد عمر ولعل ما قاله مبنى على تعلق بانه الخ يخالفه الخ والظاهر بل المتعين اخذا من كلام الشارح بعد انه متعلق بافتاء القاضي فحينئذ فمخالفة ابن الصلاح بان قال بعدم تصديق الزوج في مسألة الاتفاق مطلقا (قوله ثم ادعاه) أي الاتفاق (قوله واعرض ما قاله القاضي الخ) قد يجاب بالفرق بتحقيق اصل الصفة في مسألة الشيخين اه سم (قوله هذا) أي تصديقها اللازم له الوقوع (قوله واعتمده) أي تصديقها (قوله ايضا) أي كالأذرى (قوله والاذن والاتفاق الخ) أي ومثلهما وفاء الدين (قوله عليه) أي على تصديقها (قوله مامر) أي من عدم الوقوع وقوله في مسائل الشك أي كالتى نقلت عن الروضة (قوله لا منازع) أي للزوج (قوله فنزاعه) أي المنازع (قوله بخلافه فيما ذكر) أي فانه مستند إلى اصل عدم الاذن وعدم الاتفاق وعدم الوفاء (قوله مخالفة ابن الصلاح للقاضي) أي بتصديق الزوجة في مسألة الاتفاق (قوله وقياس ذلك) أي تصديقها فيما ذكر (قوله أي ولم نقل بما مر عن الماوردى الخ) كلام الماوردى ههنا يتجه جدا وان لم نقل بقوله فيما سبق اه سم أي لما يأتي آنفا (قوله فأنكرت صدقت الخ) قضية هذا الكلام انه لا يحكم بوقوع الطلاق وهو مشكل لان مقتضى دعواه انه معترف والجواب السابق في مسألة الماوردى السابقة لا يتأتى هنا لانه هنا يمكن ان يعلم ما قر به فليتأمل اه سم (قوله قد يؤيده) أي قول البعض (قوله قال غيره) أي غير بعض المتأخرين (قوله من الخفيات) أي المتعسر إقامة البينة عليها (قوله انتهى) أي قول الغير (قوله وتفرقة بعضهم الخ) لعل المراد بتصديقه في الاول وتصديقها في الثاني

(قوله واعرض ما قاله القاضي الخ) قد يجاب بالفرق بتحقيق أصل الصفة في مسألة الشيخين (قوله وقياس ذلك انه لو علق بلغنها لو اذنيه إلى قوله فأنكرت صدقت لا مكان إقامة البينة على اللعن) قضية هذا الكلام انه لا يحكم بوقوع الطلاق وهو مشكل لان مقتضى دعواه انه معترف والجواب السابق في مسألة الماوردى السابقة لا يتأتى هنا لانه هنا يمكن ان يعلم ما قر به فليتأمل (قوله أي ولم نقل بما مر عن الماوردى الخ) كلام الماوردى ههنا يتجه جدا وان لم نقل بقوله فيما سبق

(١٧ - شرواني وابن قاسم - ثامن) ذكر فاندفع مالبعضهم هنا وبذلك كله تتأيد مخالفة ابن الصلاح للقاضي وقياس ذلك أنه لو علق بلغنها لو اذنيه ثم ادعى أنها لعنتهما أي ولم نقل بما مر آنفا عن الماوردى في شرحه فكذلك فأنكرت صدقت لا مكان إقامة البينة على اللعن وقول بعضهم تصديقها بالنسبة لعدم العقوبة لا للوقوع إنما يتأتى على ما مر عن القاضي وقد علم ما فيه نعم قد يؤيده قول الشيخين عن البوشنجي وأقراه لو قال أنت طالق للسنة ثم ادعى الوطء في هذا الطهر ليمتنع الوقوع حالا وادعت عدمه صدق وقد يجاب بأن الوطء تنعسر إقامة البينة عليه فصدق فيه لقوة اصل بقاء العصمة هنا ثم رايت بعض المتأخرين اجاب بذلك حيث قال ذكر الاحباب في ان لم اطاك الليلة أن القول قوله في الوطء لعسر إقامة البينة عليه قال غيره وتصديق مدعى الوطء لا يتعدى إلى غيره من الخفيات فالراجح تصديقها في غيره مما يتعلق بفعل أحدهما وبه جزم المتولى وغيره اه وتفرقة بعضهم بين كون الفعل الظاهر المعلق عليه من أحد الزوجين وكونه من غيرهما

(فصل في الإشارة الى العدد وأنواع من التعليق (قوله في الإشارة الى العدد) الى قوله كما مر في النهاية وكذا في المعنى الا قوله بل يدين (قول المتن قال انت طالق الخ) اي اذا قال انت طالق الخ ولم يقل هكذا أه معنى قول المتن وأشار باصبعين الخ ينبغي ولو برجله انتهى سم اقول ان مثل الاصبعين غيرهما مبادل على عدد كمودين اه عش (قوله اكثر من واحدة) اسم التفضيل ليس على بابه عبارة المعنى (تنبيه) افهم قوله لم يقع عدو وقوع واحدة وهو كذلك لان الواحد ليس بعدد اه (قوله عند قوله طالق) يتجه الا كتنفاهما عند قوله أنت بناء على الاكتفاء بمقارنة نية الكناية لها على ما تقدم سم وعش ورشيدى عبارة السيد عمر بعد ذكر كلام سم المذكور ولا شبهة فيما افاده اي سم بل الظاهر ان قولهم المذكور بيان لغاية ما يعتبر قرن النية به اه اقول وهذا ظاهر خلافا للشو برى حيث حمل كلامهم على ظاهره و فرق بين ما هنا وما تقدم بما لا يظهر (قوله ولا تكفى الإشارة) اي بلا لفظ ولا نية (قوله لا بلفظ او نية) اي ولم يوجد واحد منهما اه معنى (قوله لانه بما الخ) لا يخفى ما في تقريبه (قوله المقترن بالإشارة) اي ولو باصبع رجله فما يظهر مر اه سم (قول المتن طلقت الخ) أى وان لم ينو معنى وشرح المنهج (قوله بل يدين) خلافا للمعنى (قوله لان الإشارة الخ) لتلخيص للمتن (قوله في العدد) اي في اعتباره (قوله كما في خبر الشهر هكذا) عبارة المعنى وفي الحديث الشهر هكذا وهكذا وأشار باصبعه الكريمة وحسب اهمامه في الثالثة واراد تسعة وعشرين اه (قوله هذا) اي التعدد حينئذ بتعدد المشار به اه سم (قوله لاعتبارها) تعليل لاشتراط الافهام في الإشارة فالضمير في اعتبارها راجع الى مطلق الإشارة رشيدى وسيد عمر (قوله لقرينة) كالنظر للاصابع أو تحريكها أو ترديد هاهم معنى (قوله أنت هكذا) أى وأشار باصبعه ولم يقل طالق اه (قوله فلا يقع به شيء) ظاهره وان وقع في جواب قولها طلقى وقد يقال في هذه اخذ ما ياتى له اخر الفصل انه ان قدر طالق ونوى وقوعه فليحذر اه سيد عمر اقول يؤيد الظاهر المذكور ما ياتى من الفرق بين أنت ثلاثا وانت الثلاث معنى (قوله وبه) اي بالتعليل (قوله فارق أنت ثلاثا) اي فانه كناية فان نوى به الطلاق الثلاث وانه مبنى على مقدر اي أنت طالق ثلاثا ووقع والا فلا اه عش (قوله في صورة الثلاث) فان عكس فاشار باثنين وقال اردت بها الثلاث المقبوضة صدق بالاولى لانه غلط على نفسه ولو كانت الإشارة بيده مجموعة ولم ينو عددا وقع واحدة كما يحتمل الزركشى ولو قال أنت الثلاث ونوى الطلاق لم يقع ذكره الماوردى وغيره وانت طالق وأشار باصبعه ثم قال اردت بها الاصبع لا الوجه لم يقبل ظاهره ولا باطنانية ومعنى ومسئلة الماوردى ذكرها سم عن شرح الروض وقوله ما وانت طالق وأشار باصبعه الخ سيد كره الشارح وقال عش قوله ونوى الطلاق لم يقع قديقال ما المانع من كونه كناية فانه لو صرح بالمصدر فقال أنت طلاق كان كناية كما مر فما المانع من ارادته حيث نواه كافي صورة النصب الا ان يقال ان ثلاثا عهد استعملها صفة اطلاقا بخلاف الثلاث لم يعهد استعمالها لايقاع الطلاق بنحو أنت الطلاق الثلاث حتى لو ذكر ذلك لم يكن صريح طلاق اه (قول المتن المقبوضتين الخ) قال في الروض لا احداها اه اي فلا يصدق في ارادة احدى المقبوضتين وانظر اذا اشار باربع وقال اردت المقبوضة ولا يبعد القبول سم على حج اه عش عبارة السيد عمر بعد ذكر كلام سم المذكور اقول هو كذلك بلا توقف اه

(فصل في الإشارة الى العدد وأنواع من التعليق) (قوله في المتن وأشار باصبعين أو ثلاثا) ينبغي ولو برجله (قوله عند قوله طالق) يتجه الاكتفاء بمقارنة نية الكناية لها على ما تقدم سم وعش ورشيدى (قوله المقترن بالإشارة) اي ولو باصبع رجله فيما يظهر مر (قوله هذا) اي التعدد حينئذ بتعدد المشار اليه (قوله لاعتبارها) اي الإشارة (قوله فاحتاجت لقرينة) اي كالنظر للاصابع أو تحريكها أو ترديدها (قوله وبه فارق أنت ثلاثا) قال في شرح الروض ولو قال أنت الثلاث ونوى الطلاق لم يكن شيئا ذكر ذلك الماوردى وغيره اه (قوله في المتن فان قال اردت بالإشارة المقبوضتين) قال في الروض لا احداها اي فلا يصدق في ارادة احدى المقبوضتين وانظر اذا اشار باربع وقال اردت المقبوضة ولا يبعد القبول

ليست بصحيحة لان المحظ كما تقرر امكن البينة وعدمه وهو لا يختلف بذلك (فصل في الإشارة الى العدد وأنواع من التعليق (قال) لزوجته) أنت طالق وأشار باصبعين أو ثلاثا لم يقع عدد) أكثر من واحدة (الابنية) له عند قوله طالق ولا تكفى الإشارة لان الطلاق لا يتعددا بلفظ أو نية لانه مما لا يؤدى بغير الالفاظ ومن ثم لو وجد لفظ أثرت الإشارة كما قال (فان قال مع ذلك) القول المقترن بالإشارة (هكذا) طلقت في اصبعين طلقتين وفي ثلاث ثلاثا ولا يقبل في ارادة واحدة بل يدين لان الإشارة بالاصابع مع قول ذلك في العدد بمنزلة النية كما في خبر الشهر هكذا الى آخره هذا ان أشار إشارة مفهومة للثنتين او الثلاث لاعتبارها في مطلق الكلام فاحتاجت لقرينة تخصصها بانها الطلاق وخرج مع ذلك أنت هكذا فلا يقع به شيء وان نواه اذ لا اشعار للفظ بطلاق وبه فارق أنت ثلاثا (فان قال اردت بالإشارة في صورة الثلاث) (المقبوضتين صدق بيمينه)



لاحتمال اللفظ له فيقع ثنتان فقط (ولو قال عبد) لزوجته (إذا مات سیدی فانت طالق طالق) وقال سیده له (إذا مات فانت حر فعتق به) أي بموت سیده بان خرج من ثلثه أو اجاز الوارث أو قال إذا جاء الغد فانت طالق طلقين وقال سیده إذا جاء الغد فانت حر (فلاصح أنها لا تحرم) عليه الحرمة المحتاجة للحل (بل له الرجعة) في العدة (وتجديد) بعدها ولو (قبل زوج) لان الطلقين والعق وقعا معا بالموت أو بمجيء الغد فغلب حكم الحرية لتشوف الشارع لها وكما تصح الوصية لمديره ومستوله مع ان استحقاقهما (١٣١) يقارن العتق فجعل كالمقدم عليه اما عتق

بعضه فيقع معه ثنتان ويحتاج للحل لان البعض كالتن في العدد وخرج باذامات سیدی ما لو علقها بآخر جزء من حياة السيد فيحتاج للحل لوقوعهما في الرق (ولو نادى احدى زوجتيه فاجابته الاخرى فقال أنت طالق وهو يظنها المنادة لم تطلق المنادة) لانه لم يخاطبها حقيقة (وتطلق المحببة في الاصح) لانها المخاطبة به حقيقة ولا عبرة بظن بان خطؤه وخرج بظنها المنادة الذي هو محل الخلاف عليه أو ظنه ان المحببة غير المنادة فان قصدها طلقت فقط أو المنادة طلقتا فان قال لم أقصد المحببة دين ولو قال طلقتك وانت طالق وقال إنما خاطبت يدي أو شيئاً فيها مثلاً لم يقبل ظاهراً بل ولا يدين كما قاله الماوردي والشاشي واعتمده القمولى وغيره كما مر وبه يرد ترجيح بعضهم انه يدين وإفتاء كثيرين بمنية وغيرهم بانه إذا أشار إلى أصبعه

(قوله لاحتمال اللفظ له) أي للنوى فان قال أردت أحدهما لم يصدق لان الإشارة صريحة في العدد كما مر فلا يقبل خلافها اه معني (قوله أو قال الخ) عطف على قول المتن قال عبد الخ (قوله الحرمة المحتاجة للحل) أي بدليل بقية كلامه اه سم (قوله بالموت) أي في مسألة المتن أو بمجيء الخ أي في مسألة الشرح (قوله فجعل) أي العتق وقوله عليه أي الاستحقاق اه عش (قوله اما عتق بعضه الخ) قسم لما فهم من قول المتن فعتق به من ان العتق لكاه اه عش (قوله وخرج الخ) ولو علق زوج الامه طلاقاً وهي غير مدبرة بموت سيدتها وهو أي الزوج وارثه فمات السيد انفسخ النكاح ولم تطلق وإن كانت مكاتبه أو كان على السيد دين اما المدبرة فتطلق إن عتقت بموت سيدتها ولو باجازه الوارث العتق نهاية ومعني قال عش قوله انفسخ النكاح واظهر فائدته فيما علق طلاقاً ثلاثاً ثم عتق بعد موت مورثه فانه لا يحتاج إلى حل لعدم وقوع الطلاق اه (قوله لو علقها الخ) أي وعلق السيد عتقه بموته ومعني وسم (قول المتن تطلق المنادة) أي جزماً معني (قوله به) أي بالطلاق (قوله فان قصدتها) أي المحببة وقوله أو المنادة أي مع المحببة كما يدل له قوله بمد فان قال لم أقصد المحببة الخ اه عش ولك أن تمنعه بأن تقول أن قول الشارع فقط راجع لكل من الشرط والجزاء وقوله أو المنادة شامل لاطلاق المحببة وقوله لم أقصد المحببة الخ يعني قصدت طلاق المنادة مع بقاء عصمة المحببة بخلاف ما إذا قال قصدت المنادة ولم تخطر المحببة بيالي فلا يدين فليراجع (قوله طلقت) بقي ما لو قصدتهما معا بقوله انت هل اطلقان معا باطنا أو لا محل تأمل اه سيد عمر أقول قدم في فصل شك في طلاق انه لو قال لزوجتيه احداً كما طالق ونواهما لم تطلقا بل إحداهما لان نيتهما باحداً كما لا يعمل بها لعدم احتمال لفظه لما نوا اه وقضيته عدم طلاقهما هنا لكن تقدم عن عش حمل قول الشارع أو المنادة على قصدتهما معا فقتضاه أنهما اطلقان معا حينئذ باطنا والله اعلم (قوله طلقت) أي ظاهر القول بعد فان قال الخ اه عش وفيه نظر ظاهر فان قوله فان قال الخ تفريع على قوله أو المنادة الخ قوله طلقتا لكن المنادة ظاهراً وباطناً والمحببة ظاهراً اه كردى عبارة السيد عمر اما المنادة فظاهراً وباطناً لا عترة واما المحببة فظاهراً فقط لان الخطاب معها بحسب الظاهر لا باطناً لانه لم يخاطبها حقيقة ولهذا يدين كما أشار اليه اه (قوله كما مر) أي في تعدد الطلاق اه كردى (قوله كما مر) بينا فيما مر ان المعتمد عند شيخنا الشهاب الرملى انه يدين سم على حجج اه رشيدى وتقدم هناك انه جرى عليه شرح الروض ونقل في بعض الهوامش عن الجمل الرملى (قوله وإفتاء كثيرين الخ) عطف على ترجيح بعضهم الخ وقد قدمنا في فصل تعدد الطلاق ان بعضهم فرق بين الإشارة إلى الاصبع والإشارة إلى نحو العجورة حين القائها (قوله قبل) ظاهره القبول ظاهراً اه سم (وهو هنا لا يحتمله) هذا ممنوع اه سم (قوله ولا يقبل دعواه الخ) نفي القبول

(قوله الحرمة المحتاجة للحل) أي بدليل بقية كلامه (قوله ما لو علقهما بآخر جزء من حياة السيد) أي وعلق السيد بالموت (قوله أو المنادة طلقتا) عبارة الروض وقد سمي المنادة عمرة أو الوالحال وضمير سمي يرجع للزوج والمحببة حفصة أو قال قصدت عمرة حكم بطلاقها ودين في حفصة اه (قوله كما مر) بينا فيما مر أن المعتمد عند شيخنا الشهاب الرملى انه يدين (قوله قبل) ظاهره القبول ظاهراً (قوله وهو هنا لا يحتمله) هذا ممنوع (قوله ولا يقبل دعواه الخ) نفي القبول لا يستلزم عدم التدين في الاستشهاد به نظره (قوله

أو شيء آخر حال تلفظه بالطلاق وقال أردت ما أشرت اليه وصدقته على الإشارة أو قامت بها بينة قبل وكانهم لم يروا تعبير الماوردي والشاشي بقولهما وأشار بأصبعه ثم قال أردت بها الاصبع دون الزوجة لم يدين في الاصح واما تصديق الزوجة أو قيام بينة بالإشارة فلا يفيد لان ملحظ التدين احتمال اللفظ للنوى وهو هنا لا يحتمله لتصريحهم بأنه لو قال لزوجته ودابة إحداً كما طالق وقع على الزوجة ولا يقبل دعواه إرادة الدابة لانها لا تصلح محلاً للطلاق بخلافها مع اجنبية كما مر فهذا تصريح منهم بعدم القبول هنا لان ما أشار اليه لا يصلح محلاً للطلاق وأفتى أبو زرعة فيمن واطأ الشهود بأنه يسمى حمارته باسم امرأته وإن ذكر اسمها يرد الحمار ففعل

بانه يقع ظاهر الاباطنا وما ذكره برده (١٣٢) كاهو ظاهر (ولو علق باكل رمانة وعلق بنصف) كان اكلت رمانة فانت طالق وان اكلت

نصف رمانة فانت طالق  
(فاكلت رمانة فطلقتان)  
لوجود الصفتين فان علق  
بكلمة ثلاث لانها اكلت  
رمانة مرة ونصفا مرتين ولو  
قال رمانة فاكلت نصفين  
رمانتين لم يقع شيء لانهما لا  
يسميان رمانة وكون النكرة  
اذا اعيدت غير الليس بمطرد  
كأمر في الاقرار على ان  
المغلب هنا العرف الا شهر  
من اللغة أو هذا ونصفه  
وربعه فأكاته وقع ثلاث  
أو نصفه فثنتان وأما قول  
الصيمري في هذه ثلاث  
فبعد جدا وأشار في البيان  
الى بنائه على ان ان تقتضى  
التكرار اراى ولا نعم قائلا به  
(والحلف بالطلاق) وغيره  
اذا علق الطلاق به (ما تعلق  
به حث) على فعل (أو منع)  
منه لنفسه أو لغيره أو لها  
(أو تحقيق خبر) ذكره  
الحالف أو غيره ليصدق  
فيه لان الحلف بالله تعالى  
الذى الحلف بالطلاق فرعه  
يشتمل على ذلك (فاذا قال  
ان حلفت بطلاق فانت  
طالق ثم قال ان لم تخرجي)  
مثال الاول (أو ان خرجت)  
مثال للثاني (أو ان لم يكن  
الامر كما قلت) مثال للثالث  
(فانت طالق وقع المعلق  
بالحلف) في الحال لانه  
حلف (ويقع الاخران)

لا يستلزم عدم التدين في الاستشهاد به نظر اه سم (قوله بانه الخ) متعلق باقبي (قوله وما ذكره برده)  
لكن ما ذكره لم يسلم اه سم (قوله كان اكلت) الى قوله وكون النكرة الخ في المغنى والى قول المتن ولو قيل  
له في النهاية الا قوله واما قول الصيمري الى المتن وقوله اذا علق الطلاق به (قوله فان علق بكلمة) اى في  
التعليقين أو في الثاني فقط لان التكرار انما هو فيه سم وسيد عمر وعش (قوله فاكلت نصفين رمانتين  
الخ) وكذا لو اكلت الف حبة مثلا من الف رمانة وان زاد ذلك على عدم رمانة نهائية ومعنى (قوله وكون  
النكرة الخ) اى كافي قوله السابق وان اكلت نصف رمانة فهذا دفع اعتراض على وقوع طلقتين باكل  
الرمانة الواحدة اه سم عبارة عش جواب سؤال يرد على قول المتن ولو علق باكل رمانة الخ اه زاد  
السيد عمر فالاولى تقديمه على قوله قال رمانة اه (قوله غيرا) خبر كون (قوله او هذا الخ) عبارة النهاية  
والمغنى ولو قال انت طالق ان اكلت هذا الرغيف وانت طالق ان اكلت نصفه وانت طالق ان اكلت رابعة  
فاكلت الرغيف طلقت ثلاثا ولو قال ان لم اصل ركعتين قبل زوال الشمس اليوم فانت طالق فصلاهما قبل  
الزوال وقيل ان يسلم زالت الشمس وقع الطلاق اه قال عش قوله وقبل ان يسلم الخ اى أو قارن الزوال  
السلام بحيث لم تقدم الميم على الزوال لانهم يصل حينئذ الركعتين قبل الزوال لان الصلاة لا تتم بدون السلام  
اه (قوله او نصفه) اى اكلت نصفه اه كردى (قوله فثنتان) اى لوجود صفة اكل النصف وصفة اكل  
الربع اه سم (على ان ان تقتضى التكرار) اى فقد وجد باكل نصفه ثلاث صفات اكل نصفه واكل رابعة  
واكل نصف رابعة اه سم (قول المتن والحلف) يفتح المهمة وكسر اللام بخطه ويجوز سكونها نهائية ومعنى  
(قوله وغيره) الى قول المتن ولو قيل له في المغنى الا قوله اذا علق الطلاق وقوله ولان الحلف الى المتن (قوله  
وغيره) الو او فيه بمعنى او كما عبر به النهاية والمغنى قال الرشيدى قوله وغيره مراده به ما يشمل غير الحلف بالله  
من علق او غيره ليتأتى التعليق اه اى بقوله لا لاق لان الحلف الخ (قوله به) اى بالحلف بالطلاق او غيره  
(قوله لنفسه الخ) تنازع فيه قوله فعل وخير منه الرجوع للفعل (قوله ليصدق الخ) بيناء المفعول من  
التصديق واللام متعلق بتحقيق خبر في المتن (قوله لان الحلف الخ) تعليل لانقسام الحلف بالطلاق لما في  
المتن من الثلاثة (قوله على ذلك) اى ما ذكر من الاقسام الثلاثة (قوله مثال الاول) اى الحث وقوله  
لثاني اى المنع وقوله للثالث اى تحقيق الخبر (قوله لانه حلف) اى لان ما قاله حلف باقسامه السابقة كما  
تقرر اه معنى (قول المتن ويقع الاخران وجدت صفة) فيه نظر بالنسبة للثالث فانه حلف على غلبة  
الظن ولا يقع فيه الطلاق بتبين خلاف المحلوف عليه فاذا ذكره المصنف انما ياتى على المرجوح اى من حث  
الجاهل سم على حج وقد يقال هو محمول على ما لو اراد ان لم يكن الامر كما قلت في نفس الامر اه عش  
(قوله ان كانت موطوءة) اى بخلاف غير هافانها تين بوقوع الملق بالحلف اه معنى (قول المتن

وما ذكره برده) لكن ما ذكر لم يسلم (قوله فان علق بكلمة) اى في التعليقين أو في الثاني فقط لان التكرار  
انما هو فيه وما عبر به الشارح المحلى من قوله في التعليقين مثال لا قيد كاهو معلوم (قوله وكون النكرة اذا  
اعيدت) اى كافي قوله السابق وان اكلت نصف رمانة فهذا دفع اعتراض على وقوع طلقتين باكل الرمانة  
الواحدة اه (قوله فثنتان) اى لوجود صفة اكل النصف وصفة اكل الربع (قوله على ان ان تقتضى التكرار)  
اى فقد وجد باكل نصفه ثلاث صفات اكل نصفه واكل رابعة واكل نصف رابعة (قوله لان الحلف بالله الذى  
الحلف بالطلاق فرعه) لا يقال يكل على الفرعية ان الحلف بالطلاق منهى عنه والله مطلوب لانا نقول  
لا يلزم ان يساوى الفرع الاصل في كل احكامه على ان كلا منهما يكون تارة منها عنه واخرى مأمورا به كاهو  
معلوم من محلهما فلا يصح اطلاق دعوى النهى عن الطلاق وطلب اليمين وعلى ان المراد اصله البين للطلاق  
من حيث كونه حلفا لا مطلقا فلا اشكال بوجه لان اصاله احد الامرين للاخر في امر مخصوص لا تقتضى  
اصالته مطلقا ولا مساواته له في جميع احكامه (قوله في المتن ويقع الاخران وجدت صفة) هذا مشكل  
في الثالثة لان الحلف فيها مبني على ظنه والحلف بناء على الظن لا حث فيه وان بان خلافه فالوجه ان الوقوع

وحذفه لوضوحه (ولو قال) بعد تعليقه بالحلف (إذا طلعت الشمس أو جاء الحجاج فانت طالق) ولم يقع بينهما تنازع في ذلك (لم يقع المعلق بالحلف) لخلوه عن أقسامه الثلاثة بل هو تعليق محض بصفة فيقع بها إن وجدت وإلا فلا (١٣٣) (ولو قيل له استخبارا أطلقتهما) أي

زوجتك (فقال نعم) أو مرادها كجبر و اجل ولم يفسر كسر الهمزة ويظهر أن بلى هنا كذلك لما مر في الإقرار أن الفرق بينهما لغوي لا شرعي (فاقرار به) لأنه صريح لإقراره أن كذب فهي زوجة باطنا (فان قال اردت) طلاقا (ماضيا وراجعت فيه صدق يمينه) لاحتمال ما يدعيه وخرج براجعت جدت وحكمه كما مر في أنت طالق أمس وفسره بذلك (فان قيل) له (ذلك التماسا) أي طلبا منه (لانشاء) لايقاع طلاق ومنه كما هو ظاهر لو قيل له وقد تنازعا في فعله لشيء الطلاق يلزمك ما فعلت كذا (فقال نعم) أو نحوها (فصرح) في الإيقاع حالا (وقيل كناية) لأن نعم ليست من صرائح الطلاق يرد بانها وإن كانت ليست صريحة فيها لكنها كناية لما قبلها اللازم منه إفادتها في مثل هذا المقام أن المعنى نعم طلقتهما ولصراحتها في الحكاية تنزلت على قصد السائل فكانت صريحة في الإقرار تارة وفي الانشاء أخرى تبعا لقصد هذا وهذا يتضح قول القاضي وقطع به

أوجاء الحجاج الخ) وتعبيره بالجمع يشعر بأنه لو مات واحدا أو انقطع لعذر لم توجد الصفة واستبعد بعضهم واستظهر أن المراد الجنس وهل ينظر في ذلك للاكثر أو لما يطلق عليه اسم الجمع أو إلى جمع من بقى منهم ممن يريد الرجوع احتمالات أقربها ثانياها نهاية ومعنى وقولهما أو إلى جميع الخ قد يؤيد بان الجمع المعروف للعموم بل هذا قد يؤيد الأول وإن استبعدوا ووضح أن محل التوقف والاستبعاد حيث لا قصد لوقوع اردت التعليق برجوع كل فرد فرد فر جمعوا إلا الواحد لنحو موت فينبغي أن لا وقوع وإنما استبعد الحمل على هذا في صورة الإطلاق لأن العادة جارية بانهم لا يخلون عن فقد بعضهم فيبعد الحمل على الجميع أما إذا صرح فلا استبعاد هذا والقلب أميل في صورة الإطلاق إلى اشتراط مجيء جميع من بقى لأن اللفظ حقيقة في جميعهم أخرج المتخلف بعذر بالقرينة وبقى من عداه أه سيد عمر (قوله) ولم يقع بينهما تنازع الخ) ولو تنازعا في طلوع الشمس فقالت لم تطلع فقال إن لم تطلع فانت طالق طلقت حالا لأن غرضه التحقيق فهو حلف ولو قال ما طوءة أن حلفت بطلاقك فانت طالق ثم أعاده أربعا وقع بالثانية طلقة وتنحل الأولى وبالثانية طلقة ثانية بحكم اليمين الثانية وتنحل بالاربعة طلقة ثالثة بحكم اليمين الثالثة وتنحل بنهاية ومعنى وروض مع شرحه قال ع ش قوله ثم أعاده الخ أي إن حلفت بطلاقك الخ (فرع) وما يغفل عنه أن يحلف بالطلاق أنه لا يكلمه ثم يخاطبه بنحو اذهب متصلا بالحلف فيقع به الطلاق لأن ذلك خطاب وينبغي أن يدين فيما لو قال اردت بعد هذا الوقت الذي هو حاضر عندي فيه اه (قوله) عن أقسامه الثلاثة) أي الحث والمنع وتحقيق الخبر (إن وجدت) أي ولو في غير الوقت المعتاد كان تأخر الحجاج عن العادة في مجيئهم اه ع ش (قوله) أي زوجتك) إلى قوله وما لو قال طلقت في النهاية (قوله) بينهما) أي بلى ونعم اه ع ش (قوله) وحكمه كما مر الخ) أي من أنه إن عرف النكاح الآخر والطلاق فيه ولو باقرارها صدق يمينه وإلا فلا يصدق ويقع حالا (قول المتن ذلك) أي أطلقت زوجتك اه معنى (قوله) ومنه) أي من الالتباس (قوله) لو قيل له الخ) وقد يقال الفرق بين هذه ومسئلة البغوى لا يخلو عن اشكال فان قوله الطلاق يلزمك ما فعلت كذا حاصله إن فعلت كذا فزوجتك طالق فهذه ايضا مشتملة على التعليق فليتامل اه سيد عمر وياتى عن سم ما يوافقه (قول المتن فقال نعم) ولو قصد بنعم الاخبار كاذبا هل يدين اه سم أقول قضية قول الشارح ولصراحتها في الحكاية الخ أنه لا يدين (قوله) اللازم منه) أي بما قبلها أي من كونها حكاية له قوله لو قيل الخ مقول قول القاضي عبارة المعنى ولو قال شخص آخر فعلت كذا فأنكر فقال إن كنت فعلت فامرائك طالق فقال نعم وقد كان فعلم لم يقع الطلاق كما في فتاوى القاضي اه (قوله) لم يكن شيئا) أي على المعتمد ومثله ما يقع كثيرا من انه

في الثالثة مبنى على خلاف الصحيح وهو حث الجاهل لا يقال يحمل الوقوع فيها على ما إذا أراد مجرد التعليق لا نأقول هذا لا يصح لأنه جعل هذا حلقا ومجرد التعليق لا يكون حلقا مع أن هذا الحمل بنا في جعل ذلك مثلا لتحقيق الخبر فليتامل لا يقال إنما يعتبر الظن بحيث يمنع الحنث في التنجيز دون التعليق كما هنا لا نأقول قد تقدم التصريح بخلاف ذلك في قوله في شرح قول المصنف ولو علق بفعله ففعل ناسيا للتعليق أو مكرها لم تطلق في الاظهر والحاصل أن المعتمد الذي يلشم به أطراف كلام الشيوخين الخ فراجع اه (قوله) وحذفه لوضوحه) قد يقال أيضا حذفه لدلالة قوله إن وجدت صفة عليه وعلى كونها ما طوءة لتوقف تأثير الصفة على ذلك ولعل المال واحد (قوله) في المتن أوجاء الحجاج) فيه أمران الأول أنه ينبغي توقف الوقوع على دخولهم البلد والثاني أنه هل يشترط مجيء الجميع أو الأكثر أو مسمى الجمع فيه نظر وفي شرح مر أن الأوجه مسمى الجمع فليتامل (قوله) ولم يقع بينهما تنازع في ذلك) ولو تنازعا في طلوع الشمس فقالت لم تطلع فقال إن لم تطلع فانت طالق طلقت أي إذا كان علق على الحلف منه حالا لأن غرضه التحقيق فهو حلف شرح مر (قوله) في المتن فان قبل ذلك التماسا لانشاء فقال نعم فصرح) فلو قال طلقت فهو كناية مر

البغوى واقتضى كلام الروضة ترجيحه ومن ثم جزم به غير واحد من مختصريها لو قيل له إن فعلت كذا فزوجتك طالق فقال نعم لم يكن شيئا وبه افق البلقيني وغيره لأنه ليس هنا استخبار

يقال للزوج بعد عقد النكاح ان تزوجت عليها ونحو ذلك وأبرأت من كذا فهي طالق فيقول نعم من غير تلفظ بتعليق اه ع ش (قوله ولا انشاء) الاولى ولا لالتماس انشاء سيد عمر (قوله معناه) اى التعليق ع ش (قوله فاندفع قول البغوى الخ) وللبنغوى ومن اخذ بقوله ان يقول ان قوله ان فعلت فزوجتك طالق لا يحتمل الا التماس التعليق فهو على تقدير همزة الاستفهام فوقوع نعم في جوابه يجعل معناها وتقديرها نعم ان فعلت كذا فزوجتى طالق على طريقة ما تقدم في توجيه وقوعها في جواب التماس غير التعليق ولعمري انه وجيه ظاهر للتأمل فالمبالغة عليه بما أطال به ونسبة ابن رزين ذلك الامام الى الاعتراض بكلام البغوى الذى هو عمدة الشيخين مع موافقة المتولى من مشاهير الاصحاب في غير محلها فتدبر اه سم (قوله على الوجهين) اى اللذين في المتن (قوله فاقى بالوقوع) هل المراد بمجرد قوله نعم او اذا وجدت الصفة المعلق عليها وهى الفعل سم اقول والمراد الاول لان من تمتع تصوير المستقلة وكان قد فعله اه سيد عمر ومر آفناع المعنى ما يوافقه (قوله وتبعه الخ) اى المتولى ويحتمل ابن رزين (قوله وبحث) الى قوله ومالو قال طلقت في النهاية (قوله وبحث الزركشى الخ) اعتمدته المغنى والنهاية ايضا (قوله انه لو جهل السؤال الخ) (فرع) لو قصد السائل بقوله اطلقت زوجتك الانشاء فظنه الزوج مستخبر او بالعكس فينبغى اعتبار ظن الزوج وقبول دعواه ظن ذلك مر (فرع) علق طلاق زوجته على تابر البستان هل يكفي تابر بعضه كما يكفي في دخول ثمره في البيع او لا بد من تابر الجميع فيه نظار ويتجه الى الثانى (فرع) علق شافعى طلاق زوجته الحنفية على صلاة فصلت صلاة تصح عندها دون الزوج فالتجه الوقوع اصحتها بالنسبة لها حتى في اعتقاد الزوج (فرع) وقع السؤال عن قيل له طلق زوجتك بصيغة الامر فقال نعم وبلغنى ان بعضهم اقبى بعدم الوقوع محتجا بان نعم هنا وعد لا يقع به شيء وفيه نظر بل تقدم الطلب يجعل التقدير نعم طلقها بمعنى الانشاء فالوقوع محتمل قريب جدا سم على حجوه مستفاد من قول الشارح وفي الانشاء اخرى اه ع ش (قوله حمل على الاستخبار) اى فيكون جوابه اقرارا ودين اه ع ش (قوله ومالو قال الخ) ونظيره الاق عطف على قوله ومالو أشار الخ (قوله على الوجه) وفاقا للبنى وشرح الروض وصحح النهاية كونه صريحا (قوله ايضا) الاولى اسقاطه (قوله بينه) اى بين طلقت في جواب اطلقت زوجتك (قوله بانه ثم) اى فى طلقت بعد نحو طلق نفسك الخ وقوله هنا اى فى طلقت بعد اطلقت زوجتك (قوله ومالو قال كان) الى

ولا انشاء حتى ينزل عليه بل تعليق ونعم لا تؤدى معناه فاندفع قول البغوى مرة أخرى يجب ان يكون على الوجهين فيمن قيل له اطلقت زوجتك فقال نعم وكان ابن رزين اغتر بكلامه هذا فاقى بالوقوع وليس كما قال وان سبقه الى المتولى وتبعه فيه بعض المتأخرين وبحث الزركشى انه لو جهل حال السؤال هنا حمل على الاستخبار وخرج بنعم مالو أشار بنحوراسه فانه لا عبرة به من ناطق على الوجه لما مر أول الفصل ومالو قال طلقت فانه كناية على الوجه ايضا ويفرق بينه وبين طلقت بعد نحو طلق نفسك او طلقها بانه ثم امثال لما سبقه الصريح في الالزام فلا احتمال فيه بخلافه ها فانه وقع جوابا لما لا الزام فيه فكان كناية

ولو قصد بقوله نعم الاخبار كاذبا هل يدين (قوله فاندفع قول البغوى الخ) كذا الى الفصل شرح مر وللبنغوى ومن اخذ بقوله ان يقول ان قوله ان فعلت كذا فزوجتك طالق التماس التعليق بل لا يحتمل الا التماس التعليق اذ لا يتصور ان يقصد به في هذا المقام الاخبار اذ لا معنى له ولا يسوغ فهو على تقدير همزة الاستفهام فوقوع نعم في جوابه يجعل معناها وتقديرها نعم ان فعلت كذا فزوجتى طالق على ان طريقه ما تقدم في توجيه وقوعها في جواب التماس غير التعليق ولعمري انه وجيه ظاهر للتأمل فالمبالغة عليه بما أطال به ونسبة ابن رزين ذلك الامام الى الاعتراض بكلام البغوى الذى هو عمدة الشيخين مع موافقة المتولى من مشاهير الاصحاب في غير محلها فتدبر (قوله فاقى بالوقوع) المراد الوقوع بمجرد قوله نعم والمراد الوقوع اذا وجدت الصفة المعلق عليها وهى الفعل (فرع) لو قصد السائل بقوله اطلقت زوجتك الانشاء فظنه الزوج مستخبر او بالعكس فينبغى اعتبار ظن الزوج وقبول دعواه ظن ذلك مر (فرع) علق طلاق زوجته على تابر البستان هل يكفي تابر بعضه كما يكفي في دخول ثمره في البيع او لا بد من تابر الجميع فيه نظر ويتجه الى الثانى (فرع) علق شافعى طلاق زوجته الحنفية على صلاة فصلت صلاة تصح عندها دون الزوج فالتجه الوقوع لصحتها بالنسبة لها حتى في اعتقاد الزوج (فرع) وقع السؤال عن قيل له طلق زوجتك بصيغة الامر فقال نعم وبلغنى ان بعضهم اقبى بعدم الوقوع محتجا بان نعم هنا وعد لا يقع به شيء وفيه نظر بل تقدم الطلب يجعل التقدير نعم طلقها بمعنى الانشاء فالوقوع محتمل قريب جدا (قوله فانه كناية على الوجه) اى في شرح الروض ايضا

وما لو قال كان بعض ذلك فانه لغو أيضا لاحتمال سبق تعليل أو وعد يؤل إليه أو قال اعلم ان الامر على ما تقول فكذلك كما نقلناه واقراءه لانه امره أن يعلم ولم يحصل هذا العلم ولو وقع ما لا يقع شيئا ولا يقع الا واحدة كانت على حرام فظنه (١٣٥) ثلثا فاقربها بناء على ذلك الظن قبل منه

دعوى ذلك إن كان من يخفى  
عليه ويجرى ذلك فيما لو  
علقها بفعل لا يقع به مع  
الجهل أو النسيان فأقربها  
ظانا وقوعها وفيما لو فعل  
المحلول عليه ناسيا فظن  
الوقوع ففعله عامدا فلا يقع  
به لظنه زوال التعليق مع  
شهادة قرينة النسيان له  
بصدقه في هذا الظن فهو  
أولى من جاهل بالمعلق عليه  
مع علمه ببقاء اليقين كإمر  
ولأنما لم يقبل من قال أنت  
بائن ثم أوقع الثلاث بد  
زمن تنقضي به العدة ثم قال  
نويت بالكنية الطلاق  
فهي بائن حالة فيباع الثلاث  
لأنه هنا متهم برفعه الثلاث  
الموجبة للتحليل اللازم له  
ولو قيل له قل هي طالق فقال  
ثلاثا فالأوجه أنه ان نوى  
به الطلاق الثلاث وأنه مبني  
على مقدر وهو طالق  
وقعن ولأن لم يقع شيء ومثله  
مالو قيل له سرحها فقال  
سبعين ولو قال لمن في عصمته  
طلقتك ثلاثا يوم كذا فبان  
أنها ذلك اليوم بائن منه ووقع  
عليه الثلاث وحكم بغلظته في  
التاريخ ذكره أبو زرعة  
﴿فصل﴾ في أنواع أخرى  
من التعليق (علق) بمستحيل  
عقلا كان أحييت ميتا أى  
أوجدت الروح فيه مع

الفصل في النهاية (قوله) وما لو قال (الخ) عبارة المغنى ولو قيل له أطلقت ثلاثا فقال قد كان بعض ذلك فليس إقرار بالطلاق لاحتمال (الخ) فلو فسر بشيء من ذلك قبل ولو قيل له أن جاء زيد فامراتك طالق فقال نعم لم يكن تعليقاً ولو قيل له الك زوجة فقال لا لم تطلق وإن نوى لأنه كذب محض ولو قال لزوجته ما أنت لى بشيء كان لغوا لا يقع به طلاق وإن نوى ولو قال امرأتى طلقها زوجها ولم تتزوج غيره طلقت أه مغنى وفى الجبىرى عن القليوبى لو قيل له الك عرس أو زوجة فقال لا أو أنا عازب فهو كناية عند شيخنا ولغو عند الخطيب أه (قوله) فكذلك) أى لغو (قوله) كأنت على حرام) أى فانه لا يوقع شيئاً أن لم ينو ووقع واحدة أن نوى فهو مثال لها وقوله قبل منه أى ظاهراً أه عش (قوله) لو علقها) أى الطلقة أو الثلاث أه سيد عمر (قوله) بفعل) أى لنفسه أو لغيره وألها (قوله) مع الجهل (الخ) أى أو الأكره (قوله) وفيما لو فعل (الخ) أى المعلق بفعله من نفسه أو المبالى (قوله) فظن الوقوع) أى وانحلال اليمين (قوله) مع شهادة قريبة النسيان له (الخ) لم يظهر وجه الشهادة المذكورة ولعل المناسب أن يقول مع شهادة ظن الوقوع بفعله ناسياً بصدقه فى هذا الظن أى ظن زوال التعليق (قوله) كامر) أى فى شرح ففعلة ناسياً للتعليق (قوله) وإنما يقبل (الخ) أى ظاهراً أو يدين أه عش (قوله) (اللازم له) يغنى عنه ما قبله (قوله) فقال ثلاثاً) خرج به ما لو قال الثلاث أو هي الثلاث فلا طلاق وإن نواه على ما مر فى قوله أو قال أنت الثلاث ونوى الطلاق لم يقع (الخ) أه عش (قوله) وانه مبنى على مقدر) قد يقال إذا قدر ما ذكر فأى حاجة للنية أه سيد عمر أقول والمحجج بضعف دلالة المقدر (قوله) وإلا) أى وإن انتفى الأمران أو أحدهما (قوله) فبان أنها ذلك اليوم بائن) أى لكونه طلقها قبل الدخول ثم جدد بعد ذلك اليوم أو لعدم تزوجها إذ ذاك أه عش (قوله) وقع عليه الثلاث) أى ظاهراً أه عش أو يدين

(فصل) في أنواع أخرى من التعليق (قوله بمستحيل) إلى قوله ويأتي في النهاية (قوله بمستحيل) أي اثباتا كما في هذه الأمثلة بخلاف النبي كان لم تصعدى الخ فان حكمه الوقوع حالا كما سيصرح به قريبا في شرح قول المصنف والصورتان فيمن لم يقصد تعريفاه رشيدى (قوله أى او وجدت الروح فيه مع موته) أى فصير ميتا حتى يكون من المحال عقلا اه رشيدى أى واما الاحياء بعد موته فهو من المستحيل عادة لاعقلا (قوله لم يقع في الحال) لانه لم ينجز الطلاق وإنما علقه ولم توجد الصفة اه كردى (قوله في الحال) لعل التقييد به نظر الاحتمال وجود المعلق عليه في الثالث فقط (قوله فاليمن منعقدة الخ) أى حيث قصد منها من الصعود وإن كان مستحيلا وإلا فلا فيكون حلفا ولا يحنث به من علق على الحلف اه ع ش أقول في كون الاولين لاسيما الثاني حلفا نظر (قوله فيحنث بها المعلق على الحلف) أى الذى علق الطلاق على حلفه كان قال ان حلفت بطلاقك فانت طالق ثم قال ان احببت ميتا فانت طالق وقع الطلاق المعلق بالحلف في الحال دون الاخر (قوله وياتى) أى قبيل قول المتن ولو قال لثلاث (قوله لكن لا لما هنا) أى من الاستحالة (قوله بل لان امتناع الحنث الخ) يؤخذ منه الانعقاد في الطلاق كعلى الطلاق لاأصعد السماء فيحنث بها المعلق على الحلف فليراجع اه سم أقول هذا ظاهر لان قوله على الطلاق لاأصعد السماء معناه ان صعدت السماء فانت طالق (قوله مع تعليقها) أى اليمين بالله (قوله او ينجو دخوله) عطف على بمستحيل وهو إلى المتن في النهاية إلا قوله وفيه ما فيه (قوله فحمل ساكتا الخ) وإنما لم يحنث لذلك لعدم نسبة الفعل للحالف بخلاف دخوله راكب دابة فإنه يحنث لنسبة الفعل اليه عرفا وان كان زامها ليدعيه وينبغى

﴿فصل في أنواع أخرى من التعليق﴾ (قوله لأن امتناع الحنث لا يخل بتمظيم اسم الله) قد يؤخذ منه الاتفاق في الطلاق كعلى الطلاق لا اصعد السماء فيحنث بها المعلق على الحلف فليراجع (قوله

موته أو شرعا كان نسخ صوم رمضان أو عادة كان صعدت السماء لم يقع في الحال شيء فاليمين منعقدة فيحث بها المعلق على الحلف ويأتى في والله لا أصدق السماء أنها لا تنعقد لكن لا لما هنا بل لأن امتناع الحنث لا يخل بـعظيم اسم الله ومن ثم انعقدت في لاقتل فلانا وهو ميت مع تعليقها بمستحيل لأن امتناع البريهتك حرمة الاسم فيجوز الى التكفير أو بنجود دخوله ساكتا قادر على الامتناع وأدخل

ان مثل الدابة المجنون وبخلاف ما لو امر غير ه ان يحمله فانه يحتمل دخوله ولو بعد مدة حيث بناء على الامر السابق وليس من الامر ما لو قال الحالف عند يده من حالف الاله لا يدخل حمله غير ودخل به لم يحتمل قنهم السامع الحكم منه فحمله ودخل به فلا حنت اه ع ش (قوله لم يحتمل) اى ولا تجعل اليمين بذلك اه ع ش (قوله) ولم يتحرك) نى حين علت ولم يتحرك بعد ذلك وتكرر ذلك منه حتى يزع لماعل به من ان الاستدامة لا تسحق جماعا فان نزع وعاد حنت باله ودلانه ابتداء جماع كما اتى فى الايلاء اه ع ش (قوله) لاستدامت هما) اى الدخول والجماع اه ع ش (قوله) او باطءا كذا الخ) عطف على قوله يستحيل (قوله) فان كان بافظ اذا) كان يقول على الطلاق اذا مضى الشهر اعطيك كذا (قوله) وجه هذا) اى اقتضاء اذا هنا الفور (قوله ان الاثبات فيه الخ) هذا لا يلاقى رده على شيخ الاسلام فى اثباته فيما لو قال متى خرجت شكوتك المتقدم فى الكلام على ادوات التعلق فراجع به رشيدى وع ش (قوله فيه) اى فى الاعطاء اه كردى ولعل الاولى فى التعليق المذكور (قوله) وهذا للفور) اى هذا التعلق يقضى الفور اه كردى (قوله) او لا يقيم الخ) على تقدير حلف لا يقيم الخ عطف على قول المتن علق (قوله لم يحتمل) الا باقامة ذلك الخ) تقدم فى فصل قال انت طالق فى شهر كذا ما تخالفه سيد عمر وسم وع ش (قول المتن) باكل رغيف) (فروع) لو قال ان اكلت اكثر من رغيف فانت طالق حنت باكلها رغيفا وادما وان اكلت اليوم لا رغيفا فانت طالق فاكلت رغيفا ثم فاكلته حنت او ان لبست قبض فانت طالق طلقت بلبسها ولو توالى او قال لها نصف الليل مثلا ان لبست عندك فانت طالق فبات عندها بقية الليلة حنت لاقرينة وان اقتضى الميت اكثر الليل او تمت على ثوب لك فانت طالق فتوسد حنتهم لم يحتمل كالموضع عليها يديه او رجليه او ان قتل زيدا غدا فانت طالق فضر به اليوم فانت منه غدا لم يحتمل لان القتل هو الفعل المفوت للروح ولم يوجد او قال لها ان كان عندك نار فانت طالق حنت بوجود السراج عندها او ان جعلت يومافى بيتى فانت طالق فجاءت بصوم لم تطلق بخلاف ما لو جاءت يوما بلا صوم او ان لم يكن وجهك احسن من القمر فانت طالق لم تطلق وان كانت نجيحة لقوله تعالى لقد خلقنا الانسان فى احسن تقويم نعم ان اراد بالحسن الجمال وكانت قبيحة الشكل

فان كان بلفظ اذا الخ) كذا شرح مر (قوله لم يحتمل) الا باقامة ذلك متواليا) كذا شرح مر وقد تقدم فى فصل قال انت طالق فى شهر كذا قوله ما نصه فرع حلف لا يقيم محل كذا شهر افا قامه مفرقا حنت على ما ياتى فى الايمان اه (قوله فى المتن) او باكل رغيف او رمانة الخ) قال فى العباب وان علق باكلها وبعده لم يبرأ باكل البعض بل يحتمل فى نهى ١ عدم الاكل اذا مات قبل اكل الباقي او تاف قبله اه وهل يتناول الرمانة المعلق باكلها جلدها كالمعلق اكل القصب فانه يتناول قشره الذى يمص حتى لو مصه ولم يتلده لم يحتمل او يفرق فيه نظرو مال مر للفرق وقال لا يتناول التمر المعلق باكله نواه او اقلعه اه وفى فتاوى السيوطى ما نصه مسئلة رجل اشترى خرقه جو خرقه قطع بعض الثمن للبائع فقال البائع على الطلاق ما يلبسها الا ناهى الخرقه المذكورة ولانية للحالف اصلاحا ثم اتفق هو والمشتري على ان يفصل الخرقه المذكورة ويخطها فلما فصلت وخيطت جىء بها وعلق فيها ما خرج منها مما لا بد من اخر اجه عند الخياطة من قوارة وماية قطع من الذيل وغيره للاصلاح ولبسها البائع ثم نزعها وقلع منها ما علقه فيها من القوارة وغيره ثم دفعها للمشتري ولبسها هو وغيره فهل اليمين تعلق بمجملة هذه الخرقه حتى لا يحتمل الحالف بلبس غير لها بعد از الة ما ذكر او تحتمل اليمين على خلاف القوارة وغيرها فلا تعلق به اليمين كفى مسئلة فتات الحن عند الامام وغيره وكما هو ظاهر كلام الروضة اذا حلف لا يلبس هذا الثوب غيطة قيصا او قباء او جبة او سراويل او جعل الحلف لعلا حنت بالمتخذ منه حتى يحتمل البائع بلبسها بعد از الة ما ذكر الجواب يحتمل الحالف والحالة هذه كاهو مقتضى صيغة الحصر حيث حلف لا يلبسها الا وهو ولا يفيد دفع الحنث از الة ما ذهب بالتفصيل من قوارة وقصاصة لان العرف قاض باز الة كذلك فى حال التفصيل ليحصل اللبس المعتاد فى مثلها وهذا لا شبهة فيه ولا وقفة وتليس كالمو حلف لا ياكل الرغيف فاكله الا لقمة كالا يحفى على من له ادنى ممارسة اه وفيه نظر ثم

لم يحتمل وكذا اذا علق بجماعه فعلت عليه ولم يتحرك ولا اثر لاستدامت لانهما ليست كالابتداء كما اتى او باعطاء كذا بعد شهر مثلا فان كان بلفظ اذا اقتضى الفور عقب الشهر او ان لم يحتمل الا بالياس وكان وجهه هذا مع مخالفته لظاهر ما مر فى الادوات ان الاثبات فيه بمعنى التنى فعنى اذا مضى الشهر اعطيتك كذا اذ لم اعطك عند مضيه وهذا للفور كما مر فكذا ما بمعناه وفيه افيه او لا يقيم بكذا مدة كذا لم يحتمل الا باقامة ذلك متواليا لانه المتبادر عرفا او (باكل رغيف

اقول المحشى فى ههنا  
فى النسخ ولعله فى يمين  
فليحرر

اورمانه ( كان اكلت  
هذا الرغيف او هذه الرمانة  
اورغيفا اورمانه ( فبقى )  
بعدا كلها المعلق به ( لبابة )  
لا يدق مدر كها كما اشار  
اليه كلام اصله بان يسمى  
قطعة خبز ( او حبة لم يقع )  
لانهم ياكل الكل حقيقة  
امامادق مدر كها بان لا يكون  
لوهو وقع فلا اثر له فى بولا  
حنث نظر للعرف المطرد  
واجرى تفصيل اللبابة فيما  
لذا بقى بعض حبة فى الثانية  
( ولو اكلا ) اى الزوجان  
( تمر او خلطا نواهما فقال )  
لها ( ان لم تميزى نواك ) من  
نواى ( فانت طالق فجعلت  
كل نواة وحدها لم يقع )  
لحصول التمييز بذلك لغة  
لا عرفا ( الا ان يقصد تعيينا )  
لنواه من نواها فلا يحصل  
بذلك فيقع كما اقتضاه المتن  
واعتمده شارح وقال  
الاذرعى وغيره يحتمل ان  
يكون من التعليق بالمستحيل  
عادة لتعذر هو الذى يتجه  
انه ان امكن التمييز عادة  
فبزت لم يقع والواقع وان  
لم يمكن عادة فهو تعليق  
بمستحيل ( ولو كان بفهما  
ثمرة فعلق بيلعها ثم برميها  
ثم بامساكها فبادرت مع  
فراغه باكل بعض ) وان  
اقتصرت عليه ( ورمى  
بعض ) وان اقتصرت عليه  
( لم يقع ) لان اكل البعض  
اورمى البعض مغاير لكل  
من الثلاثة وقضية المتن

حنث كما قاله الاذرعى ولو قال لها ان تصدك بالجامع فانت طالق فقصدته هي فجامعها لم يحنث فان قال ان  
قصدت جماعتك فانت طالق فقصدته فجامعها حنث نهاية ومعنى قال عش قوله ثم فأكمة اى مثلا فها  
لا يسمى فأكمة يحنث به ايضا حيث كان مما يؤكل عادة ولو يغير بلد الخالف بخلاف غيره كسحاقة خرف فلا  
يحنث به وقوله ولو متو اليين اى متفرقين وقوله نصف الليل اى اودونه كما يشعر به قوله مثلا وقوله فتوسد  
مخدتها وان حاف لا ينام على مخدتها فيبقى الحنث بتوسدها لانه المقصود عرقا من النوم على المخدة قوله  
لجاعت يوما اى جوعا مؤثرا عرفا بل ان تركها الاكل قصدا مع وجود ما يؤكل بيتهما من جهة الزوج والا فلا يحنث  
ان دلت القرينة على ان المراد ان تركته يوما بلا طعام يشبعك وقوله وكانت قبيحة الشكل مفهومه انها لو  
كانت حسنة الشكل لم يحنث وقد يتوقف فيه بانها ليست اجل من القمر وقوله فقصدته هي اى ولو  
بتعريض من لها ه وقوله قديتو نف الخ قديتو ان القمر اضوا الا اجل ( قول المتن اورمانه ) وهل  
يتناول الرمانة المعلق باكلها جلدها كالحق باكل القصب فانه يتناول قشره الذى يص مع او يفرق فيه  
نظر ومال مر الى الفرق وقال لا يتناول الثمر المعلق باكله نواه ولا اقصاه اه سم اى فلا يتناول  
الرمانة جلدها اه عش وقوله ومال مر الخ اعتمده المغنى كما ياتى ( قوله كان اكلت ) الى قوله  
والذى يتجه فى المغنى الاتوه لغة لا عرفا الى قول المتن ولو كان فى النهاية الا قول واعتمده شارح ( بعد  
اكلها ) مصدر مضاف الى فاعله وقوله المعلق عليه اى من الرغيف والرمانة مع قوله عبارة المغنى فبقى من ذلك  
بعد اكلها له اه ( قوله يدق مدر كها ) بضم الميم وفتح الراء اى يخفى ادراك اللبابة والا احساس بها اه  
بجبرى ( قوله او حبة ) اى من الرمانة ( قوله لانهم ياكل الخ ) اى المحلوف عليه وهو الزوجة عبارة المغنى لانه  
يصدق انها لم تأكل الرغيف او الرمانة وان ساء اهل العرف في اطلاق اكل الرغيف او الرمانة فى ذلك اه  
( قوله فيما اذا بقى الخ ) وكذا فى الثمرة المعلق باكلها اذا بقى قعها وشئ مما جرت العادة بتركها اه معنى  
ويؤخذ منه عدم الحنث كما مال اليه عش فيما لو حلف ان تأكل هذا الرغيف فتركت بعضه لكونه محروقا  
لا يعتاد اكله ( قوله فى الثانية ) اى الرمانة اه عش ( قول المتن ان لم تميزى ) قال فى العباب اى والمغنى  
ولو قال ان لم تخبرينى بنواى او ان لم تشيرينى اليه فانت طالق بر بان تعد الكل عليه وتقول فى الكل هذا نواك  
اه سم اى الا ان يقصد تعيينا فلا يبر بذلك فيقع ( قوله لغة لا عرفا ) اى والمحول عليه فى الطلاق اللغة  
بخلاف الحلف بالله تعالى مالم يشتهر عرف بخلافها اه عش ( قوله انه ان امكن التمييز ) اى فيما لو  
قصد التعيين وقوله لم يقع ظاهره وان كذبها الزوج وينبغى خلافه لانه غلط على نفسه اه عش ( قوله  
والا الخ ) اى ان لم تميز وقع بالياس سم وعش ورشيدى ( قوله فهو تعليق بمستحيل ) اى فى النفي فيقع فى  
الحال سم وعش ورشيدى ( قول المتن ثمرة ) اى مثلا ( قوله فعلق بيلعها الخ ) كقوله ان بلعتها فانت  
طالق وان رميتها فانت طالق وان امسكتها فانت طالق معنى وشرح المنهج ( قول المتن مع فراغه ) اى عقب  
فراغه من التعليق اه معنى ( قوله وان اقتصرت ) الى قوله وهو ما اعتمده فى النهاية وإلى المتن فى المغنى الا  
قوله الذى يتجه الى وعكسه ( قوله وان اقتصرت عليه ) فى الموضوعين لا يتناق مع تصوير المتن ولو ساقه برمته  
قال وكذا لو قصرت على احدهما ونه على ان الواو بمعنى او لكان واضحا اه رشيدى عبارة المغنى ( تنبيه )  
اشعر كلامه باشرط الامر ين وليس مراد اهل الشرط المبادرة باحدهما اه ( قوله وقضية المتن ) اى حيث

عرضته على مر فوافق على النظر ( قوله فى المتن ان لم تميزى نواك من نواى الخ ) قال فى العباب ولو قال ان لم  
تخبرينى بنواى او ان لم تشيرينى اليه فانت طالق بر بان تعد الكل عليه وتقول فى الكل هذا نواك اه ( قوله  
والواقع ) فان قلت متى يقع قلت القياس عند الياس ( قوله فهو تعليق بمستحيل ) اى فى النفي فيقع فى الحال  
( قوله وقضية المتن ) اى حيث قال باكل بعض ( قوله وان الابتلاع كل مطلقا ) هو ما ذكرناه فى الايمان والذى  
جرى عليه فى الروض هاتبعنا لاصله عدم الحنث لصدق القول بانها ابتلع ولم ياكل قال شيخنا الشهاب الرملى  
والمعتمد فى كل باب ما فيه والفرق بينهما ان الطلاق مبنى على الوضع اللغوى والبلع لا يسمى اكلا وبناء الايمان

الحث يا كل جيهما وان الابتلاع اكل (١٣٨) مطلقا وهو ما اعتمدته شارح لكنه معترض بان الفرض انه ذكر التمرة واكلها مضغ

يزيل اسمها فلم تبلغ ثمرة  
والذي يتجه في ذلك انه حيث  
انتقى المضغ كان الابتلاع  
غير الاكل كما ياتي وحيث  
وجد المضغ كان عينه مالم  
يزل بالمضغ اسم المحلوف  
عليه وفي عكسه بان علق  
بالا كل فابتلعت لاحث كما  
قاله عن المتولى هنا واعتمده  
ونسب للاكثرين لكن  
جريا في مواضع على الحث  
وخرج ببادرت مالوا امسكتها  
لحظة فطلق ومن ثم كان  
الشرط تاخير بين الامساك  
فيحتمل ان توسطت او  
تقدمت ومع تاخيرها لافرق  
بين العطف بالواو و  
فذكرها تصوير (ولو  
اتهمها بسرقة فقال ان لم  
تصدقني فانت طالق  
فقلت سرقت ما) نافية  
(سرقت لم تطلق) اصدقها  
في احدهما يقينا فان قال  
ان لم تعليني بالصدق لم  
تخلص بذلك (ولو قال ان  
لم تخبرني بعدد حب هذه  
الرمانة قبل كسرها) فانت  
طالق (فالخلاص) من  
الحث يحصل بطريقة هي  
(ان تذكر) من الواحد الى  
ما يعلم انها لا تزيد عليه او  
(عددا) يعلم انها لا تنقص  
عنه (عادة) ثم تريد واحدا  
واحد حتى تبلغ ما يعلم انها  
لا تزيد عليه (عادة) ليدخل  
عددها في جملة ما خبرته  
بعينه ولا ينافيه قولهم

قال باكل بعض اه سم (قوله الحث يا كل جميعها) وهو كذلك نهاية (قوله وان الابتلاع اكل) كذا في  
المغني والنهاية وصوابه وان الاكل ابتلاع كما نقل من تعبير الزركشي وبه عبر ابن عبد الحق اه سيد عمر  
عبارة الرشيدى قد ينازع في كون كلام المصنف يقتضى هذا ويدعى ان الذى يقتضيه كلامه إنما هو ان  
الاكل ابتلاع مطلقا فاذا حلف لا يتبع فاكل حث لان التعليق في المتن إنما هو بالابتلاع واقتضى قوله باكل  
بعض انها لو اكلت الجميع حث اه اقول ويوافق ما قاله ورود الاعتراض الاق (قوله مطلقا) اى  
وجد المضغ أولا (قوله وهو ما اعتمدته شارح الخ) عبارة المغني قال ابن النقيب وهو واضح لكن لم أر من  
ذكره وقد ينازع فيه إذا ذكر التمرة في يمينه فان اكلها الخ (قوله واكلها الخ) عطف على الفرض (قوله  
لاحث كما قاله الخ) عبارة المغني والنهاية فالذى جرى عليه ابن المقرئ تبعاصلة في هذا الباب انه لو علق طلاقها  
بالا كل فابتلعت لم يحث لانه يقال ابتلع ولم ياكل ووقع له كاصله في كتاب الايمان عكس هذا واختلف  
المشاخرون فمنهم من ضعف احد الموضوعين ومنهم من جمع وفرق بان الطلاق مبنى على اللغة والبيع لا يسمى فيها  
اكلوا الايمان منها على العرف والبيع يسمى فيها اكلوا وهذا أولى من تضعيف أحد الموضوعين اه وأقرها  
سم قال الرشيدى قوله بان الطلاق مبنى على اللغة اى ان اضطرب العرف فان اطرد فهو المبنى عليه الطلاق  
كما سياتى ومعلوم ان الايمان لا يبنى على العرف إلا إذا اطردو حيث قد يقال فافرق بين البابين اه  
(قوله وخرج) الى قوله ولو قال ان لم تدبى في النهاية (قوله فذكرها) اى ثم تصوير هذا إنما ياتي لو كان  
ثم المذكورة في المتن من كلام المعاق ولا يخفى انه ليس كذلك بل ما يقوله المعلق مسكوت عنه في المتن وان  
التي فيه إنما هي لبيان اعتبار تاخير الحالف بين الامساك سم ورشيدى (قول المتن ان لم تصدقني) بفتح  
التاء الفوقية وضم الدال وكسر القاف المخففة اى ان لم تخبرني بالصدق اه يجزى (قول المتن ان لم  
تصدقني) اى في امر هذه السرقة اه معنى (قول المتن فقالت سرقت ما سرقت) خرج مالوا اقتصرت على  
احدهما اه سم (قوله فان قال ان لم تعليني الخ) اى او اراد ذلك كما هو ظاهر سم اقول لا يحتاج اليه لانه  
سيأتى التصريح به في المتن اه سيد عمر (قول المتن ولو قال ان لم تخبرني الخ) واما البشارة فمختصة بالخبر  
الاول السار الصدق قبل الشعور فاذا قال لسانه من بشرتني منكن بكذا ففى طالق فاخبرته واحدة بذلك  
ثانيا بعد اخبار غيرهما او كان غير سار بان كان بسوء او وهى كاذبة او بعد علمه به من غيرهن لم تطلق لعدم  
وجود الصفة نعم محل اعتبار كونه سارا اذا اطلق كقوله من بشرتني بخبر او امر عن زيد فان قيد كقوله من  
بشرتني بقدم زيد ففى طالق اكنى بصدق الخبر وان كان كارها كما قاله الماوردى نهاية وغنى وفيهما  
هنا زرع فراجع (قول المتن عدد الخ) اى كائنة نهاية وغنى (قوله ولا ينافيه) اى انحصار الخلاص  
فيما ذكر (قوله قال البلقيني) اى في توجيه عدم المنافاة (قوله لان ما وقع معدودا) اى كحب الرمانة

على العرف وهو فيه يسمى أكل اه شرح مر (قوله لكنه معترض بان الفرض انه ذكر التمرة) قد يقال قول  
المصنف فعلق برميها الخ صادق مع تعبير الحالف بنحو ان اكلت هذه الخ من غير ذكر للفظ التمرة (قوله  
فذكرها) اى ثم تصوير إنما يتجه هذا الكلام لو ذكرت بالنسبة للفظ الحالف وليس كذلك وإنما ذكرت  
في عبارة المصنف لبيان اعتبار تاخير الحالف بين الامساك وان عطفها بالواو كما يصدق بذلك تعبير المصنف  
فتامله فان في غاية الظهور (قوله في المتن فقالت سرقت ما سرقت) خرج مالوا اقتصرت على احدهما فان قلت  
يشكل على الوقوع حيث عدم الوقوع فيما لو قال ان لم يكن هذا الطائر غرابا فانت طالق وجعل حاله قلت  
الفرق فيما نحن فيه ان المعلق عليه في مسئلتي انتفاء الصدق وقد كان محققا قبل قبورها ما ذكره والاصل بقاؤه  
والمعلق عليه في مسألة الغراب عدم الغرابية ولم يتحقق حتى يستصحب والاصل بقاء العصمة فليتامل (قوله  
فان قال ان لم تعليني بالصدق) اى او اراد ذلك كما هو ظاهر (قوله لان ما وقع معدودا الخ) هذا يحتاج لبيان إذا

لا يعتبر في الخبر صدق فلو قال ان أخبرتني بقدم زيد فاخبرته به كاذبة طلقت قال البلقيني لان ما وقع معدودا او مفعولا كرمى حجر اه  
لا بد فيه من الاخبار بالواقع بخلاف محتمل الوقوع وعدمه كالندوم ولان المقهور من الاخبار بالعدد التلغظ بذكر العدد الذى في الرمانة



ولا يحصل إلا بذلك ولو قال إن لم تعد حبا تعينت الطريقة الاولى على احدى وجهين يظهر ترجيعه ويترك بانه هنا نص على عدد كل حبة حبة على حياها بخلافه ثم (والصورتان) في السرقة والرمانة (فيما لم يقصد تعريفا) اي تعيينا فان (١٣٩) قصده لم يتخلص بذلك لانه لا يحصل به ولو

وضع شيئا وسها عنه ثم قال لها ولا علم لها به إن لم تعطنيه فانت طالق ثلاثا ثم تذكروا وضعه فراه فيه لم تطلق بل لا تتعقد يمينه لانه بان انه حلف على مستحيل هو اعطاها ما لم تأخذه ولم تعلم محله فهو كالا تصد السماء بجامع انه في هذه منع نفسه بما لا يمكن فعله وهناك على ما لا يمكن فعله (ولو قال ثلاث) من زوجاته (من لم تخبرني بعدد ركعات فرائض اليوم والليلة) فهي طالق (فقات واحدة سبع عشرة) اي غالبا (واخرى خمس عشرة اي يوم الجمعة وثلاثة لاحدى عشرة اي لمسافر لم يقع) على واحدة ممن طلاق لصدق الكل نعم إن قصد تعيينا لم يتخلص بذلك (ولو قال انت طالق إلى حين او زمان) او حقب بسكون القاف او عصر (او بعد حين) او نحوه (طلعت بمضى لحظة) لأن كلا من هذه يقع على الطويل والقصير والى معنى بعد وفارق قولهم في الايمان في لا قضين حقمك إلى حين لم يحتمل بلحظة فاكثر بل قيل الموت بان الطلاق تعلق بقتله بول ما يسمى حيناً إذ المدار في التعاليق على وجود ما يصدق عليه لفظها

اه عش (قوله ولا يحصل) أي التلطف بذكر العدد إلا بذلك أي باحدى الطريقتين المذكورتين (قوله تعينت الطريقة الاولى) أقول قد يتوهم ان عبارة المصنف لا تشمل الطريقة الاولى وهو خطأ فان ذكر الواحد إلى ما يعلم انها لا تريد عليه يصدق عليه ذكر عدد يعلم انها لا تنقص عنه الخ فتامله فزيادة الشارح إيها ايضاح اه سم وقد يمنع الصدق بناء على ان الواحد ليس بعدد (قوله هنا) اي في ان لم تبدى حبا هنا نص على عدد كل اي على طلب عدد الخ (قوله عدد كل الخ) المناسب عد كل الخ (قوله ثم) اي ما في المتن (قوله لم يتخلص الخ) وينبغي في مسألة الرمانة أن تكون من التعليق بمستحيل في النفي فيقع في الحال (فرع) قال في الروض او اخذت له دينار ا فقال إن لم تعطني الدينار فانت طالق وقد انفقته لم تطلق الا بالياس من اعطائه بالموت فان تلف اي الدينار قبل التمكن من الرد فكمرة اه اي فلا تطلق او بعد التمكن منه طلقت سم على حج اه عش (قوله بذلك) أحد باحدى الطريقتين السابقتين (قوله ثم قال لها ولا علم لها به) إذالم تعطنيه الخ) خرج به ما لو قال إن لم تعطنيه فلا يحتمل بذلك كان نسخة حج التي وقعت لسم فيها التعبير بان لم الخ ومن ثم كتب عليه ما نصه قد يقال هذا تعليق بمستحيل وقاعده الوقوع في الحال ويتجه ان يقال ان قصد الاعطاء في الحال مع اتصافها بعدم علمها به فهو كان لم تصعدى السماء فيقع في الحال وإلا فهو كان لم تدخل الدار لا مكان اعطاها بعد علمها فلا يقع إلا بالياس بشرطه فليتامل يظهر انه لا وجه لما ذكره بل الظاهر أنه سهو اه عش (قوله بل لا تتعقد يمينه) هذا ممنوع بل هي منعقدة نهاية وسم (قوله فهو كلا اصعد الخ) هذا ممنوع إذ ليس نظير هذا كما هو ظاهر نهاية وسم (قوله في هذه) اي يمين لا اصعد السماء (قوله اي غالبا) إلى قوله وقضيته في النهاية والمغنى وفيهما هنا فروع فرجع (قوله إن قصد تعيينا) يعني معينا منها اه رشيدى (قوله لم يتخلص الخ) عبارة المغنى فالحلف على ما اراده اه (قوله بسكون القاف) عبارة المغنى والحقب بفتح القاف كالزمان والحين واما الحقب بضم القاف فهو ثمانون سنة اه وعبارة القاموس والحقب بالضم وبضمتين ثمانون سنة او اكثر اه (قوله ولم يعمى بعد) قد يقال ما المحجوج لاخر اجها عن حقيقة تها وهو إيقاع طلاق مؤقت فيقع في الحال ويلغو التأكيد اه سيد عمر وقد يقال المحجوج اليه قول المصنف بمضى لحظة تدبر (قوله وفارق) اي الحتم في مسائل المتن بمضى لحظة (قوله لم يحتمل الخ) مقول قولهم في الايمان (قوله وقضيته) اي الفرق لكن في هذه القضية وقفة ولعل لهذا سكنت عنها النهاية والمغنى (قول المتن ولو علق برؤية زيد) مثلا كان رأيت فانت طالق أو لمسه أو قذفه كان لمسته أو

يقال لم كان ذلك (قوله تعينت الطريقة الاولى) أقول قد يتوهم أن عبارة المصنف لا تشمل الطريقة الاولى وهو خطأ فان ذكر الواحد إلى ما يعلم انها لا تريد عليه يصدق عليه ذكر عدد يعلم انها لا تنقص عنه الخ فتامله فزيادة الشارح إيها ايضاح (قوله فان قصده لم يتخلص بذلك) وينبغي في مسألة الرمانة أن تكون من التعليق بمستحيل في النفي فيقع في الحال (فرع) قال في الروض او اخذت له دينار ا فقال إن لم تعطني الدينار فانت طالق وقد انفقته لم تطلق الا بالياس من اعطائه بالموت فان تلف اي الدينار قبل التمكن من الرد فكمرة اه اي فلا تطلق او بعد التمكن منه طلقت (قوله ثم قال لها ولا علم لها به) إن لم تعطنيه (قد يقال هذا تعليق بمستحيل وقاعده الوقوع في الحال مع اتصافها بعدم علمها به فهو كان لم تصعدى السماء فيقع في الحال وإلا فهو كان لم تدخل الدار لا مكان اعطاها بعد علمها فلا يقع الا بالياس بشرطه فليتامل يظهر انه لا وجه لما ذكره بل الظاهر أنه سهو (قوله بل لا تتعقد يمينه) هذا ممنوع بل هي منعقدة (قوله فهو كلا اصعد السماء) هذا ممنوع اذ ليس نظير هذا كما هو ظاهر (قوله في المتن ولو علق برؤية زيد أو لمسه الخ) لا حتم برؤية أو لمس شعر أو سن أو ظفر وقع السؤال عما لو خلق كل بدنه بصورة

ولا قضين وعد وهو لا يختص بزمان فنظر فيه لياس وقضيته أنه لو حلف بالطلاق ليقضيه حقه الى حين لم تطلق الا بالياس (ولو علق برؤية زيد أو لمسه) ويظهر ان مثله هنا المس وان فارقته في نقض الوضوء لا طراد العرف هنا باتحادهما (او قذفه تناوله حيا) مستقيظا

قدفته فانت طالق اه معنى ( قوله او نأما ) خلافا للمعنى ( قول الماتن وميتا ) أما فى الرؤية واللمس فظاهر وأما فى القذف فلان قذف الميت اشد من قذف الحي لان الحي يمكن الاستحلال منه بخلاف الميت اه ع ش ( قوله و يظهر ) الى قول المتن ولو خاطبته فى النهاية ( قوله فى غير نحو الشعر ) اى والسن والظفر فلا حنث برؤية ذلك اه سم ( قوله نظير ما يأتى ) اى فى اللمس ( قوله عليها ) اى الرؤية ( قوله ولو ما فى ماء صاف ) الى سواء الرأى فى المعنى الا قوله لا مع اكره ( قوله ولو فى ماء الخ ) غاية لما قبل لا مع اكره اه سيد عمر عبارة الرشيدى غاية فى المثبت اه ومآلهما واحد ( قوله ولو فى ماء صاف الخ ) اى بخلاف ما لو رأته وهو مستور بتراب او ماء كدرا وزجاج كسيف او نحوه اه معنى ( قوله دون خياله الخ ) نعم لو علق برؤيتهما وجهها فرأته فى المرأة طلقت اذ لا تمكنها رؤيته الا كذلك صرح به القاضى فى فتاويه فيما لو علق برؤيته وجهه نهاية ومعنى ( قوله و بلس شىء الخ ) انظر لم يقبده بالمتصل وهو معطوف على قوله برؤية شىء الخ اه رشيدى ( قوله سواء الرأى الخ ) اه على طريقة الفاضل المحشى المتقدمة فى التعليق اما الخلاف فلا اثر لفعل غير العاقل فيه اه سيد عمر ( قوله العاقل وغيره ) هذا هو محط التسوية ولو زاد لفظ فى عقب قوله سواء لكان واضحا اه رشيدى عبارة الكردى قوله العاقل وغيره يتنازع فيه الرأى والمرقى واللاس والملبوس اى سواء الرأى العاقل وغيره وكذا البواق اه ( قوله ولو لمسه ) اى المحلوف عليه وهو الزوجة المعاق عليه وهو زيد فى الماتن ( قوله على اس من المحلوف عليه ) اى اس صدر من الذى حلف الزوج على مسه شخصا اخر بخلاف الوضوء فان الحكم فيه منوط بالتقاء البشرتين من ايهما صدر اه كردى ( قوله من المحلوف عليه ) وهى الزوجة فى الماتن ( قوله ويشترط ) الى الماتن فى المعنى ( قوله مثلا ) اى أورجله ( قوله فلا حنث ) اى بخلاف ما اذا رأته وجهه من الكوة فينبغى وقوع الطلاق لانه يصدق عليها رؤيته م رسم وشورى ( قوله ولو قال لعمية الخ ) ولو علق برؤيتها الهلال حمل على العلم به ولو برؤية غيرها او بتمام العدد اى للشهر فطلق بذلك لان العرف يحمل ذلك على العلم بخلاف رؤية يمينه مثلا فيكون الفرض زجرها عن رؤيته وعلى اعتبار العلم بشرط الثبوت عند الحاكم او تصديق الزوج كما قاله ابن الصباغ وغيره ولو اخبره به صبي او عبدا وامرأة أو فاسق فصدقه فظاهر كما قاله الاذرى مؤاخذه ولو قال أردت بالرؤية المعاينة صدق بيمينه نعم ان كان التعليق برؤية عمياء لم يصدق لانه خلاف الظاهر لكن يدين وإذا قلنا التفسير فى الهلال بالمعاينة ومضى ثلاث ليال ولم ير فيها من اول شهر يستقبله انحلت يمينه لانه لا يسمى بعدها لا اه معنى زاد النهاية اما التعليق برؤية القمر مع تفسيره بمعانيته فلا بد من مشاهدته بعد ثلاث لانه قبلها لا يسمى قرا كذا ائق به الوالدر رحمه الله تعالى ( فرع ) لو علق برؤيتها النبي صلى الله عليه وسلم وقيد بالنوم او اراد ذلك فادعت رؤيته صلى الله عليه وسلم فى المنام طلقت فان نازعها فيها صدقت بيمينها اذ لا يطلع عليه الا منها بخلاف ما لو اراد الرؤية الحقيقية او اطلق فلا يقع برؤيته فى المنام اه زاد سم ولا يقبل دعواها رؤيته عليه الصلاة والسلام حقيقة بان راته بقظة فان علق على رؤية نفسه وادعاها او خذ بذلك لا اعترافه به اه وقول المحشى ولا يقبل دعواها رؤيته الخ محل توقف لانه يمكن بل واقع على سبيل خرق العادت وايضا قوله فان علق يقتضيه اللهم الا ان يقال ليس عدم تصديقها ليس لعدم مكانته بل لندرته بخلاف رؤية النوم اه سيد عمر ( قوله وان رأيت فهو الخ ) محله اذ علق بغير رؤية الهلال والقمر كما مر اه رشيدى ( قوله تعليق بمستحيل ) اى فلا

أونا نأما ( وميتا ) فيحنث برؤية شىء من بدنه متصل به غير نحو الشعر نظير ما يأتى لا مع اكره عليها ولو فى ماء صاف أو من وراء زجاج شفاف دون خياله فى نحو مرآة أو بلس شىء من بدنه لا مع اكره عليه من غير حائل لا نحو شعر وظفر وسن سواء الرأى والمرقى واللاس والملبوس العاقل وغيره ولو لمسه المعلق عليه لم يؤثر وانما استويا فى نقص الوضوء لان المدار هنا على لمس من المحلوف عليه ويشترط مع رؤية شىء من بدنه صدق رؤية كنه عرفا بخلاف ما لو اخرج يده مثلا من كوة فرائها فلا حنث ولو قال لعمية ان رأيت فهو تعليق بمستحيل خلا لراى على المتبادر منها

السن أو الظفر ويحتمل الحنث برؤية ولمس ماعد الظفر الاصل والسن الاصل من البدن وان كان بصورة وفاقا لما اجاب به م ( فرع ) علق برؤيتها النبي صلى الله عليه وسلم وقيد بالنوم او اراد ذلك فادعت رؤيته صلى الله عليه وسلم قبل قولها لانه لا يعلم الا منها ووقع الطلاق بخلاف ما لو اراد الرؤية الحقيقية او اطلق فلا يقع برؤيته فى المنام ولا يقبل دعواها رؤيته عليه الصلاة والسلام حقيقة بان راته بقظة فان علق على رؤية نفسه وادعاها او خذ بذلك لا اعترافه به ( قوله غير نحو الشعر ) اى والسن والظفر فلا حنث برؤية ذلك ( قوله بخلاف ما لو اخرج يده مثلا من كوة فرائها فلا حنث ) اى بخلاف رؤية وجهه منها م ( قوله

(بخلاف ضربه) فانه لا يتناول إلا الحى لان الله صمد منه الايلاام ومن ثم صححا هنا اشتراط كونه مؤملا لكن خالفاه فى الايمان وصوره الاسنوى اذ المذار على ما من شأنه وسياتى ثم ان منه ما لو حذفها بشيء فاصباها ولو علق بتقيل زوجته اختص بالحية بخلاف امه لان القصد ثم الشهوة وهما الكرامة (ولو خاطبته بمكرهه كياسفه او ياخسيس) او يا حقرة (فقال ان كنت كذا فانت طالق ان اراد مكافأتها باسماع ما تكره) من الطلاق لكونها اغاظته بالشتم (طلقت) حالا (وان لم يكن سفه) ولا خسة ولا حقرة اذ المعنى اذا كنت كذلك فى زعمك فانت طالق (او) اراد (التعليق اعتربت الصفة) كسائر التعليقات (وكذا ان لم يقصد) مكافأة ولا تعليقا (فى الاصح) مراعاة لقضية لفظه اذ المرعى فى التعليقات الوضع اللغوى لا العرف إلا اذا قوى واطرد لما ياتى فى الايمان وكان بعضهم اخذ من هذا ان التعليق بغسل الثياب لا يحصل البر فيه إلا بغسلها

تطلق لان التعليق بالمستحيل فى الاثبات يقتضى عدم الوقوع بخلافه فى النفي اه ع ش (قوله فانه) الى قوله لكن خالفاه فى المعنى (قوله لا يتناول الا الحى) اى ولو نبيا وشهيدا اه ع ش (قوله اشتراط كونه مؤملا) اى ولو مع حائل بخلاف ما اذا لم يؤمله او عضته او قطعت شعره او نحو ذلك فانه لا يسمى ضربا اه معنى (قوله لكن خالفاه فى الايمان) وجمع الوالدرحمه الله تعالى بينهما يحمل الاول على اشتراطه بالقوة والثانى على نفي ذلك بالفعل اه نهاية عبارة المعنى فان قيل قد صرحوا فى الايمان بعدم اشتراط الايلاام فكان ينبغى ان يكون هنا كذلك اوجب بان الايمان مبناها على العرف ويقال فى العرف ضربه ولم يؤمله اه (قوله وسياتى ثم) اى فى الايمان ان منه اى الضرب (قوله بخلاف امه) اى فيما اذا علق بتقيلها فلا يختص بها حية اه رشيدى عبارة ع ش فانه يتناولها حية وميتة اه (قوله او يا حقرة) الى قوله ولو حذف فى النهاية (قوله كسائر التعليقات) الى قوله لما ياتى فى المعنى (قوله اذ المرعى فى التعليقات الخ) ومحل العمل بهما حيث لم يعارضهما وضع شرعى والا قدم فلو حلف لا يصلى لم يحنث بالدعاء وان كان معناها لغة لانها موضوعة شرعا للهيئة المخصوصة اه ع ش وسياتى فى الشارح قيل قول المتن والسفه ما يوافقه (قوله من هذا) اى من قوله إلا اذا قوى الخ (قوله ان التعليق بغسل الثياب الخ) اى نفيا بقرينة ما بعده (قوله

لكن خالفاه فى الايمان) قد يجمع بحمل ما هنا على الايلاام بالقوة والمنفى ثم على ما بالفعل (فرع) قال فى الروض قال ان خالفت امرى فانت طالق فخالفت نهي لم تطلق بخلاف عكسه اه قال شيخنا الشهاب الرملى ولا تنال ما يجعلوا مخالفة نهي مخالفة لامر به بخلاف عكسه لان المطلوب بالامر الايقاع وبمخالفتها نهي حصل الايقاع لا تركه والمطلوب بالنهي الكف اى الانتهاء وبمخالفتها لامر لم تنكف ولم تنته لا تيانها بضد مطلوبه والعرف شاهد لذلك اه شرح مر ولو قال ان خرجت الى غير الحمام فخرجت اليه ثم عدلت لغيره لم تطلق او لهما طلقت كما فى الروضة هنا وقال فى المهمات المعروف المنصوص خلافه وقال فى الروضة فى الايمان الصواب الجزم به وقال شيخنا الشهاب الرملى ان عبارة الروضة ان خرجت لغير عيادته اه فالاصح وقوع الطلاق هنا وعدم الحنث فى تلك والفرق بينهما ان الى فى مسئلتنا لا انتهاء الغاية الكافية اى ان انتهى خروجك لغير الحمام فانت طالق وقد انتهى لغيرها واللام فى تلك للتعليل اى ان كان خروجك لاجل غير العيادة فانت طالق وخروجها لاجلها معاليس خروجها لغير العيادة اه وفى حاشية اخرى بخط المحشى حذفها لتكررها مع هذه لاجل العيادة فليحذر شرح مر قال فى الروض او حلف ان لم يشبعها جماعا اى ففى طالق فليطأها حتى تنزل او بان تقر به او تسكن لذتها اى شهوتها وكانت هى لا تنزل كما قيد به الاصل فان لم تشتهه فتعلق بمحال اه وقوله فتعلق بمحال قال فى شرحه فلا تطلق اه وكتب شيخنا الشهاب الرملى فتطلق اه وما كتبه شيخنا هو الموافق لقاعدة التعليق بالمحال فى النفي من الوقوع فى الحال كما فى ان لم تصعدى السماء فانت طالق بخلاف ما قاله الشارح فانه مخالف لذلك لكن ينبغى ان لا يشمل من لم تشتهه لصغروا لالم يكن من التعليق بالمحال بل اذا بلغت واشبعها برو يصور ذلك فى الصغيرة بما لو قيد بمدة لا تبلغ فيها كهذه الليلة وفى الروض ايضا ولو حلف ان بق لك هنا متاع ولم اكسره على راسك فانت طالق فبقى هاون فقيل لا تطلق وقيل تطلق عند الموت اه والمعتمد كما قاله شيخنا الشهاب الرملى انها تطلق فى الحال كما هو القاعدة فى التعليق بالمحال فى النفي وهذا موافق لما نقله فى شرحه عن الاسنوى وان نازعه بما لا يضرنافى هذا الحكم بعد تسليمه فليتأمل \* وفى فتاوى السيوطى مسئلة رجل عليه دين لشخص فطالبه بخلف المديون بالطلاق متى ما اخذت منى هذا المبلغ فى هذا اليوم ما اسكن فى هذه الحارة ثم انه تعوض فى المبلغ المذكور قاشا وانتمل من وقته فهل اذا عاد يقع عليه الطلاق ام لا الجواب هنا امران يتكلم فيهما الاول كونه تعوض بالمبلغ قاشا والخلف على اخذ هذا المبلغ فالاشارة الى المدعى به الثابت فى الذمة وهو نقد والمأخوذ غير المشار اليه فلم يقع اخذ المحلوف عليه فلا يقع الطلاق الا ان يريد اخذ مطلق الاستيفاء فيقع حينئذ عملا بنيته الثانى العود بعد النقلة فان لم يقع الطلاق وهى صورة الاطلاق فواضح وان وقع وهى صورة قصد مطلق

بعد استحقاتها الغسل من الوسخ أى لانه العرف في ذلك وكالوسخ النجاسة كما هو ظاهر وتردأ بوزرعة في التعليق بان بنته لا تحبته فجاءت لبا به فلم تجتمع به ثم مال الى عدم الخنث حيث لا نية لانهم لم يجيء بالفعل الا لبا به وبجيشها لبا به بالقصد لا يؤثر قال والورع الخنث لانه قد يقال جاءه ولم يجتمع به قال ومدلول لا يعمل عنده (١٤٣) لغة عمله بحضوره وعرفا ان يكون اجير اله فان اراد احدثه او اوضحه الابني على ان

المغلب اللغة او العرف عند  
أما رضمها والا كثرون  
يغلبون اللغة واشتهر تغليب  
العرف في الايمان ولا  
يخفى الورع انتهى ويتجه  
أخذنا ما قررته من تغليب  
العرف إذا قوى واطرد  
تغلبه هنا لا طراد قالوا  
والخياطة اسم لمجموع غرز  
الابرة وجذبها بمحل  
واحد فلو جذبها ثم غرزها  
في محل اخر لم يكن خياطة  
ورجح في ان نزلت عن  
ع حضانه ولدى نزولا  
شرعيا انه لا خنث مطلقا  
لانه باعراضها واسقاطها  
لحقها يستحقها شرعا بنزولها  
مع ان حقها لا يسقط بذلك  
إذ لها العود لاخذها قهرا  
عليه ولو حذف قوا نزولا  
شرعيا فهل هو كذلك نظرا  
لوضع الشرع وان لم يذكره  
او ينظر الى اللغة والعرف  
المقتضيين لتسمية قولها نزلت  
به نزولا للنظر فيه مجال  
وكذا حيث تنافي الوضع  
الشرعي وغيره وظاهر  
كلامهم انه لا يحنث بفساد  
نحو صلاة تقديم الشرعي  
مطلقا فحل الخلاف في  
تقديم اللغوى او العرفي  
إنما هو فيما ليس للشارع فيه  
عرف (والسفة منافى  
اطلاق التصرف) وهو ما

بعد استحقاتها الغسل) أى في عرف الخالف اه ع ش (قوله ثم مال الى عدم الخنث الخ) وهو المعتمد ذلك  
ما وقع السؤال عنه من ان شخ سائجا مرجع زوجته خلف عليها بالطلاق الثلاث انها لا تذهب الى اهلها  
إلا ان جاءها باحدهم فتوجه الى اهلها واتى بوالدتها بناء على انها قاعدة في منزله فرأى في الطريق ورداها الى  
منزله لانهم لم يعمل الى اهلها ومثل ردها الى منزله ما لو ذهبت الى اهلها مع والدتها بامر او بدونه اه ع ش  
(قوله ان يكون اجير اله) الاقرب ولو بمجرد التوافق على نحو كونه يحرث عنده من غير استئجار صحيح لانه  
العرف العام المطرد بينهم بخلاف ما لو حلف لا أو جروا لا بيع حيث لا يحنث بالفساد منهما لان مدلول  
اللفظ ثم العقد الصحيح شرعا وما هنا ليس له مدلول شرعي فحمل على المتعارف اه ع ش (قوله تغلبه هنا  
الخ) أى فلا يحنث الا إذا عمل اخيرا عنده اه ع ش (قوله فلو جذبها الخ) أى بعد غرزها (قوله مطلقا) أى  
سواء نزلت عنها ام لا (قوله لا بنزولها) عطف على قوله باعراضها فالحاصل ان النزول الشرعي لا يتصور  
غاية ما فيه انه باعراضها يستحقها هو شرعا لثلا يصيب الطفل مع عدم سقوط حقا حتى لو عادت اخذته قهرا  
اه رشيدى (قوله كذلك) لا يحنث مطلقا (قوله وإن لم يذكره) أى قيد الشرعي (قوله نزولا) مفعول  
ثان لتسمية (قوله انه لا يحنث الخ) بدل من كلامهم وقوله تقديم الشرعي خبر وظاهر الخ (قوله مطلقا)  
أى وجد التقييد بالشرعي أولا (قوله إنما هو الخ) وفى جمع الجوامع ثم هو أى اللفظ محمول على عرف المخاطب  
أى بكسر الطاء فى الشرع الشرعي لانه عرفه ثم العرف العام ثم اللغوى اه ولا ينافى ما ذكر سم على حجج  
انتهى ع ش (قول المتن والسفة) أى الملقق به الطلاق اه معنى (قوله ونازع فيه الاذرى الخ)  
قضية قوله السابق انفا فحل الخلاف الخ عدم توجه هذا النزاع اه سم وقد يقال ما تقدم مخصوص بما  
إذ لم توجد قرينة صارفة عن المعنى الشرعي نظير ما مر فى صرائح الطلاق (قوله ونطقه الخ) عطف تفسير اه  
كردى (قوله إن دلت القرينة عليه) المتجه اعتبار القرينة اه سم وعبرة المعنى والنهاية والمتجه ان السفة  
يرجع فيه الى ما قال المصنف لا الى ما قاله الاذرى لان ادعاه وكان هناك قرينة واما العامى فيرجع فيه  
الى ما ادعاه وإن لم يوجد قرينة اه (قول المتن قيل) أى قال العبادى نهاية ومعنى (قول المتن من باع دينه  
بدينه) اخراج من ترك دينه ولم يشتغل بدينه فقضيته انه ليس خسيسا على هذا اه سم (قول المتن  
ويشبهه ان يقال الخ) قاله الراعى تفقها من نفسه نظر العرف نهاية ومعنى عليه لا يتوقف الخسة على فعل  
حرام ولا على ترك واجب ع ش (قول المتن بخلا) أى بما يليق به نهاية ومعنى (قوله لان ذلك الخ) علة لقول  
المتن ويشبهه الخ (قوله لا زهدا) الى قوله وقضية كلام الروض فى انها (قوله لا زهدا الخ) مختار قول المتن  
بخلا (قوله واخس الاخساء الخ) هل هو على القولين فى معنى الخسيس او على الاول فقط وحينئذ فما معناه  
على الثانى وقوله من باع دينه الخ خرج به من لم يبع بان ترك دينه ولم يشتغل بدينه غيره فقضيته انه لا يحنث

الاستيفاء فالجواب قد وقع على السكنى من غير تقييد فيحث بالسكنى فى أى وقت كان اه (قوله تقديم الشرعي  
مطلقا فحل الخلاف الخ) فى جمع الجوامع ثم هو أى اللفظ محمول على عرف المخاطب أى بكسر الطاء فى  
الشرع الشرعي لانه عرفه ثم العرفي ثم اللغوى اه ولا ينافى ما ذكر (قوله ونازع فيه الاذرى  
الخ) قضية قوله السابق انفا فحل الخلاف فى تقديم اللغوى او العرفي الخ عدم توجه هذا النزاع  
(قوله إن دلت القرينة عليه) المتجه اعتبار القرينة (قوله فى المتن من باع دينه بدينه) اخراج من ترك دينه ولم  
يشتغل بدينه فقضيته انه ليس خسيسا على هذا (قوله واخس الاخساء من باع دينه بدينه غيره) هل هو على  
القولين فى معنى الخسيس او على الاول فقط وحينئذ فما معناه على الثانى (قوله من باع دينه بدينه غيره)

يوجب الحجر مما مر فى باه ونازع فيه الاذرى بان العرف عم بانه بذاءة اللسان ونطقه بما يستحي منه سيما ان دلت القرينة بذلك  
عليه ككونه خاطبا بذاءة فقالت له يا سفيه مشيرة لما صدر منه (والخسيس قيل من باع دينه بدينه) بان تركه باشتغاله بها (ويشبهه  
ان يقال هو من يتعاطى غير لائق به بخلا) لان ذلك تضييع العرف لا زهدا او تواضعا او طر حاله التكلف واخس الاخساء من باع دينه بدينه غيره

بذلك في التعليق باخس الاخساء ولاخفاء على عاقل ان من ترك دينه لدنيا غيره اقبج من تركه لالشيء لانه  
 ار تسكب فييجين ترك دينه والاشتغال بدنيا غيره وعكس بعضهم ذلك عجيب فليتامل ا هسم وقوله هل هو على  
 القولين الخ اقول صنيع النهاية والمعنى حيث نسباه الى صاحب القيل انه على الاول فقط (قوله والحقرة الخ)  
 والقواد من يجمع بين الرجال والنساء جماعا وما وان كن غير اهله قال ابن الرفعة وكذا من يجمع بينهم وبين  
 المردو القرطبان من يسكت عن انزاني بامراته وفي معناه محارمه ونحوهن والديوث من لا يمنع الداخذل على  
 زوجته من الدخول ومحارمه وامائه كالزوجة كما يحتمه الاذرعى وقيل الحمية من لا يغار على اهله ومحارمه  
 ونحوهن والقلاش الذواق للطعام كان يرى انه يريد الشرء ولا يريد القحبة هي البغي ومنه قيل له يا زوج  
 القحبة فقال ان كانت زوجتي كذا فبى طالق طلقت ان قصد التخلص من عارها كالمقصود المكافاة والا  
 اعتبرت الصفة والجهو ذورى من قام به الذل والحساسة وقيل من قام به صفة الوجه فعلى الاول لو علق مسل  
 طلاقه به لم يقع لانه لا يوصف بها فان قصد المكافاة طلقت حالا والكوسج من قل شعر وجهه وعدم شعر  
 عارضيه والاحق من يفعل الشيء في غير موضعه مع عليه بقبحه والغواء من يخالط الاراذل ويخاصم الناس بلا  
 حاجة والسفلة من يعتاد دنى الافعال لا نادر افان وصفت زوجها بشيء من ذلك فقال لها ان كنت كذلك فانت  
 طالق فان قصد مكافاتها طلقت حالا ولا اعتبر وجود الصفة ولو قالت له كم تحرك لحيتك فقد رايت مثلها  
 كثيرا فقال ان كنت رايت مثلها كثيرا فانت طالق فهذه اللفظة في مثل هذا المقام كناية عن الرجولية  
 والقوة وانحوها فان قصد بها المغاظة والمكافاة طلقت ولا اعتبر وجود الصفة ولو قالت له انا استنكف  
 منك فقال كل امرأة تستنكف منى فهى طالق فظاهره المكافاة فطلق حالا ان لم يقصد التعليق ولو قالت  
 لزوجها المسلم انت من اهل النار فقال لها ان كنت من اهل النار فانت طالق لم تطلق لانه من اهل الجنة  
 ظاهر افان ارتدومات مرتدا بان وقوع الطلاق فان قالت ذلك لزوجها الكافر فقال لها ذلك طلقت لانه من  
 اهل النار ظاهر افان اسلم بان عدم الطلاق فان قصد الزوج في الصورتين المكافاة طلقت حالا ولو قال لزوجته  
 ان فعلت معصية فانت طالق لم تطلق بترك الطاعة كصلاة وصوم لانه ترك وليس بفعل ولو لو طوى زوجته  
 ظانا انها امته فقال ان لم تكوني احلى من زوجتي فهى طالق طلقت لوجود الصفة لانها هي الحرة فلا تكون  
 احلى من نفسها كما مال الى ذلك الاسنوى وهو المعتمد ولو قال ان وطئت امي بغير اذنك فانت طالق فقالت له  
 طأها في عنيا فليس باذن نعم ان دل الحال على الاذن في الوطء كان اذنا وقولها في عنيا يكون توسيعا في  
 الاذن لا تخصيص قاله الاذرعى اهمعنى زاد النهائية ولو قال ان دخلت البيت ووجدت فيه شيئا من متاعك ولم  
 اكسره على راسك فانت طالق فوجد في البيت ها وناطلقت حالا كما افتى به الوالد رحمه الله تعالى اه عبارة  
 سم والمعتمد كما قاله شيخنا الشهاب الرملى انها تطلق في الحال كما هو القاعدة في التعليق بالحال في النني اه اى  
 خلافا للمعنى حيث قال لم تطلق كما جزم به الخوارزمى ورجحه الزركشى للاستحالة اه قال ع ش قوله من لا يمنع  
 الداخذل على زوجته اى ولو لغير الزنا ومنه الحادام وقوله من الدخول اى على وجه يشعر بعدم المروءة من  
 الزوج اما ما جرت العادة به من دخول الحادام ونحوه لاخذ مصلحة من غير مخالطة للمرأة فالظاهر انه لا يكون  
 مقتضيا لتسمية الزوج بما ذكر وقوله ولا اعتبر الصفة وهل يكنى فيها الشيوخ او لا بدم من اربع كالزناو  
 يكنى اثنان فيه نظروا الاقرب الاخير لان الطلاق يثبت برجلين اه (قوله ذاتا ضيل الشكل فاحش القصر  
 الخ) فان عين احدهما في يمينه كان قال فلان حقرة ذاتا او صفة عمل به وان اطلق حنث ان كان حقره باحد  
 الامرين اصدق الحقرة على كل منهما فلو قال اردت احدهما وعينه فيبغى قوله معه اه ع ش (قوله  
 ضيل الشكل) يقال رجل ضيل اى صغير الجسم اه قاموس (قوله ووضعها) الظاهر ووصفا حتى يقال  
 بل قوله ذاتا و ينتظم الكلام واما سكوته عن معناه اللغوى فلا محذور فيه اما لوضوحه او للحوق على اللغة لان  
 الكلام عليه مظنة معروفة اه سيد عمر (قوله ولا عبرة بعرفهن) معتمد اه ع ش (قوله ولا يقربى  
 اخرج من لم بيع بان ترك دينه ولم يشتغل بدنيا غيره فقضيته انه لا حنث بذلك في التعليق باخس الاخساء ولا

والحقرة عرفا ذاتا ضيل  
 الشكل فاحش القصر  
 ووضعها الفقير الفاسق  
 ذكره ابو زرعة ثم قال  
 وبلغنى ان النساء لا يردن  
 به الا قليل النفقة ولا عبرة  
 بعرفهن تقديرا للعرف  
 العام عليه وفي اصل  
 الروضة عن التتمة  
 والبخل من لا يؤدى  
 الزكاة ولا يقربى

الضيف فما قيل اه وقضيته أنه لو اقتصر على أحدهما لم يكن بخيلا واعترض بأن العرف يقتضي الثاني فقط ويرد بمنع ذلك رخصة كلام  
الروض أن كلامهما بخيل قال شيخنا وهو ظاهر اه قيل والكلام في غير عرف الشرع اما فيه فهو من يمنع مالا لزمه بذله اه وفيه نظر  
ظاهر بل لا يصح لان صريح كلامهم ان ( ١٤٤ ) من يؤدى ذينك لو امتنع من اداء دين لزمه فور الايسر بخيلا وان ضبطه بما مر انما

هو بالنسبة للعرف العام لعدم وجود ضابط له لغة ولا شرعا وهو واضح ﴿ فروع ﴾ اكثرها لا نقل فيه بعينه وإنما حكمه ماخوذ من كلامهم علق بغيبته مدة معينة بلا نفقة ولا منفق احتيج في إثبات ذلك جميعه إلى بيته تشهد به حتى تركها بلا نفقة ولا منفق لانه نفي يحيط به العلم كالشهادة بالاعسار وانه لا مال له وبانه لا وارث له ولو قال لا اكلم زيدا ولا عمر افكلمهما ولو متفرقين وقع عليه طلقان كما في الايمان لاعادة لا خلافا لما في الخادم من انه يمين واحدة لانه مفرع على ضعيف كما يأتي ثم ولو قال ان فعلت كذا وان فعلت كذا بمحل كذا وان فعلت كذا فامرأتى طالق ولا نية له في رجوع قيد الوسط الى ما قبله وما بعده تردد المرجح كما مر في الوقف رجوعه لان الاصل اشتراك المتعاطفات في المتعلقات ولا نهامتاخرة عن الاول ومتقدمة على الثاني وهما يرجعان للكل

الضيف) بفتح الياء والظاهر انه ليس المراد بالضيف هنا خصوص القادم من السفر بل يطرأ عليه وقد جرت العادة باكرامه اه ع ش (قوله الثاني فقط) اى من لا يقرى الضيف (قوله ان كلا منهما) اى بمن يمنع الزكاة ومن لا يقرى الضيف (قوله قال شيخنا الخ) اعتمده المغنى ايضا (قوله والكلام في غير عرف الشرع الخ) جزم به النهاية (قوله لزمه بذله) اى فدخل الدين اه ع ش (قوله ذينك) اى الزكاة والضيافة (قوله فورا) الظاهر انه قيد للزوم لا للاداء (قوله وان ضبطه الخ) عطف على قوله ان صريح الخ (قوله بما مر) اى عن التهمة وشيخ الاسلام (قوله لانه) اى تركها كذلك (قوله ولو قال لا اكلم زيدا) ﴿ فروع ﴾ لو علق بتكليمها زيدا فكلتمه وهو مجنون او سكران سكر ايسمعه معه ويتكلم وكذا ان كلتمه وهى سكرى لا السكر الطافح طلقت لوجود الصفة بمن يكلم غيره ويكلم هو عادة فان كلتمه في نوم او اغماء منه او منها او كلتمه وهى مجنونة او كلتمه بهمس وهو خفض الصوت بالكلام بحيث لا يسمعه المخاطب او نادته من مكان لا يسمع منه وان فهمه بقريته او جملة ربيع اليه وسمع لم تطلق لان ذلك لا يسمى تكليما عادة وان كلتمه بحيث يسمع لكنه لا يسمع لذهول منه او لشغل او لغط ولو كان لا يفيد معه الاصغاء طلقت لانها كلتمه وعدم السماع لعارض وان كان اصم فكلتمه ولم يسمع لاصم بحيث لو لم يكن اصم لسمع فقيل تطلق وقيل لا تطلق والاوجه كما قال شيخنا محل الاول على من يسمع مع رفع الصوت والثاني على من لم يسمع ولو مع رفع الصوت ولو قال ان كلت نائما او غائبا عن البلد مثلا فانت طالق لم تطلق لانه تعليق بمستحيل كما لو قال ان كلت ميتا او حمارا ولو قال ان كلت زيدا فانت طالق فكلمت حائطا مثلا وهو يسمع فوجهان اصحهما انها لا تطلق ولو قال ان كلت رجلا فانت طالق فكلمت اباه او غيره من محارمها وزوجها طلقت لوجود الصفة فان قال قصدت منعها من مكالمته لرجال الاجانب قبل منه لانه الظاهر ولو قال ان كلت زيدا او عمر فانت طالق طلقت بتكليم احدهما وانحلقت فلا يقع بتكليم الاخر شىء وان كلت زيدا او عمر فانت طالق لم تطلق الا بكلامهما معا ومربتا او ان كلت زيدا ثم عمر او زيدا فعمر اشترط تكليم زيدا ولا وتكليم عمر وبعده متراخيا فى الاولى وعقب كلام زيدا فى الثانية نهاية ومعنى وبعض ذلك قد مر (قوله ثم) اى فى الايمان (قوله ولو قال ان فعلت الخ) تصويره ان يقول مثلا ان اكرمت زيدا وان اهنت عمر ايمصر وان كلت بكرا اه سيد عمر (قوله ولا نهامتاخرة عن الاول ومتقدمة) وكان ينبغى التذكير لان الضمائر لقيد الوسط (قوله وهما) اى القيد المتأخر عن الكل والقيد المتقدم عليه (قوله بشمول اليوم) اى رجوعه (قوله وان امتنعت الخ) تطلف على قوله ان فعلت الخ (قوله او متى مضى يوم كذا الخ) وفي فتاوى السيوطى مسئلة رجل عليه دين لشخص فطالبه بحلف المديون بالطلاق متى اخذت منى هذا المبلغ فى هذا اليوم ما اسكن فى هذه الحارة ثم انه تعوض فى المبلغ المذكور قاشا وانتقل من وقته فهل اذا عا ديقع عليه الطلاق ام لا الجواب هنا امران الاول كونه تعوض بالمبلغ قاشا والحلف على اخذ هذا المبلغ المدعى به الثابت فى الذمة وهو نقد والمأخوذ غير المشار اليه فلا يقع الطلاق الا ان يريد بالاخذ مطلق الاستيفاء فيقع حينئذ عملا بنيته والثاني العود بعد النقلة فان لم يقع الطلاق وهى صورة الاطلاق فواضح وان وقع وهى صورة قصد مطلق الاستيفاء والحلف قد وقع على السكنى من غير تقييد فيحث بالسكنى فى اى وقت كان اه سم بحذف (قوله ويؤيده) اى قوله لكن بشرط الخ (توله ان لم تصل الخ) على حذف فى متعلق بقول الكافى (قوله ان كان الخ) مقول قول الكافى والضمير لطر والحيف خفاء على عاقل ان من ترك دينه لينا غيره أقبح حالا ممن تركه لاشىء لانه ارتكب قبيحين ترك دينه والاستغلال

من غير تردد من ثم أقي بعض شراح الوسطى ان كلت زيدا اليوم وعمر ايشمول اليوم لهما وان امتنعت من الحاكم (قوله) الاحث بالهرب لان الامتناع ان يطلب فيمتنع او متى مضى يوم كذا مثلا ولم اوف فلا ندينه فاعسر لم يبحث لكن بشرط الاعسار من حين التعليق الى مضى المدة ويؤيده قول الكافى ان لم تصل اليوم الظاهر فحاضرت فى وقته ان كان قبل مضى ما يمكن فيه الفرض لم تطلق ولا تطلق

وقيد ذلك شيخنا بما إذا لم يغلب على ظنه عدم يساره وقت الوفاء لإلحاحه لانه تعليق بمحض الصفة اه وفيه نظر لان الامور المستقبلية يبعد فيها التحقيق وما قرب منه غالبا فليس تعليقاً بذلك ولا يخالف ما تقرر افتاء ابن رزين في ان لم او فك حقه يوم كذا فاعسر بالوفاء فاحال به انه ان قصد بالوفاء الاعطاء حث او البراءة من الدين على اي وجه كان فلا لانه وجه ضعيف وإن نقله جمع لانهم صرحوا او اشاروا لما برده ولما حث من خلف لا يفارق غريمه حتى يستوفي حقه منه بمفارقة له وإن وجبت لما ياتي في الايمان ويظهر ان المراد بالاعسار هنا ما مر في الفلس ويحتمل ان يكون ما هنا اضييق فلا يترك له هنا جميع ما يترك له ثم ولما يترك له الضروري لا الحاجي ولا أثر لقد رته على بعض الدين إذ لا يتعلق به برولا حث ونقل المزي في الاجماع على حث العاجز مؤول بما إذا قصد الحالف شمول الدين لحالة العجز دون ما إذا لم يقصد ذلك لما دل عليه تفاريع الاثمة في اعتبار الامكان في الحث فقد قالوا الو حلف ليقتضيه غدا فابريء او عجز لم يحث لان (١٤٥) التمكن شرط لاستقرار الحقوق الشرعية

وبحث الجلال البلقيني وسبقه اليه ابن البرزى انه لا يحث لو سافر الغريم اى قبل تمكنه من وفائه قال غيره وهو الظاهر لفوته بغير اختياره وإن امكنه بالقاضى لان حله عليه مجاز والحمل على الحقيقة اولى قال بعض المتأخرين وحيث قلنا الاعسار كالا كراه فادعاه فالراجح قبوله اه وفي اطلاقه نظر لما مر انه لا يقبل دعواه الا كراه إلا بقرينة كحبس فكذا هنا ويؤيده قولهم في التفليس لا يقبل قوله فيه إلا إذا لم يعهده مال ولو تعارضت بيننا تعليق وتجنين قدمت الاولى لان معناه زيادة علم بسماع التعليق ومحل كاهو ظاهر ان لم يكن العمل بهما ولو قال كل زوجة في عصمتي طالق دخلت الرجعية وإن ظن انها ليست في عصمتي كالمطلوق زوجته ظانا انها اجنبية ولما قبل

(قوله وقيد ذلك) أى عدم الحث (قوله اذا لم يغلب الخ) أى حين التعليق (قوله وما قرب منه) أى وغلبة الظن (قوله بذلك) أى بمحض الصفة (قوله ولا يخالف الخ) أى لا يعقل مخالفته (قوله ما تقرر) أى من عدم الحث (قوله انه الخ) على حذف الباء متعلق بالافتاء (قوله لانه الخ) متعلق لقوله ولا يخالف الخ (قوله وجه ضعيف) أى والموافق للصحيح انه لا حث اذا عسر وإن قصد بالوفاء الاعطاء اه سم (قوله وإن نقله) أى ذلك الوجه (قوله او اشاروا) الظاهر انها اى او للتبويب اى من الجمع الناقيل له من صرح برده ومنهم من اشار برده اه سيد عمر (قوله لما يرد الخ) تنازع فيه الفعلان فاعمل الثاني (قوله وانما حث الخ) جواب سؤال وارد على عدم الحث في مسئلة الدين على الوفاء اذا عسر (قوله وان وجبت) اى المفارقة بنحو الاعسار (قوله لما ياتي الخ) متعلق بقوله وانما حث الخ (قوله ونقل المزي) جواب سؤال ظاهر البيان (قوله فابريء) ببناء المفعول (قوله لاستقرار الحقوق) لا يخلو عن شىء ولو قال لاداء الحقوق الخ لكان واضحا اه سيد عمر (قوله وببحث الجلال الخ) اى في مسئلة الحلف على وفاء الدين الخ (قوله لو سافر الغريم) أى الدائن (قوله بالقاضى) أى بتسليمه للقاضى (قوله عليه) أى على الوفاء ولو بالقاضى (قوله ويؤيده) اى اشتراط القرينة هنا ايضا (قوله ومحل) اى التقديم (قوله ان لم يمكن الخ) كان اتحد تاريخهما ووجدت الصفة بعد العدة (قوله او لا وصلنه) تطف على متى وقع الخ (قوله فلا يجزىء) قضية ما اعتمده شيخنا الشهاب الرملى كاي بناء في الاقرار من ان الاشرى في جمل بين الذهب وقدر معلوم من الفضة انه يجزىء القدر المعلوم من الفضة اهم (قوله وممر) اى في فصل بيان محل الطلاق اه كردى (قوله توزيعه) أى الطلاق الثلاث (قوله وله ان يعين في ميتة الخ) تقدم في فصل شك في طلاق فلا أن الذى استقر عليه رأى شيخنا الشهاب الرملى في فتاويه انه انما يجوز في ميتة ومبانة بعد وجود الصفة لا قبله اه سم (قوله ولو قال ان خرجت الخ) (فروع) لو قال لزوجته ان خرجت الا باذن فان طالق فاذن لها وهى لا تعلم او كانت مجنونة او صغيرة فخرجت لم تطلق وان اذن لها في الخروج مرة فخرجت لم يقع وانحلت المين ولو اذن ثم رجع فخرجت بعد المنع لم يحث لحصول الاذن ولو قال كلما خرجت الا باذن فان طالق فإى

بدينا غيره وعكس بعضهم ذلك عجيب فليتأمل (لانه وجه ضعيف) أى والموافق للصحيح انه لا حث اذا عسر وان قصد بالوفاء الاعطاء (قوله فلا يجزىء غير الذهب الاشرى لمامر) قضية ما اعتمده شيخنا الشهاب الرملى كاي بناء في الاقرار من ان الاشرى في جمل بين الذهب وقدر معلوم من الفضة انه يجزىء القدر المذكور من الفضة (قوله وله ان يعين في ميتة وبأثمة بعد التعليق الخ) تقدم في فصل شك في طلاق فلان الذى استقر عليه رأى شيخنا الشهاب الرملى في فتاويه انه انما يجوز تعيينه في ميتة ومبانة بعد وجود الصفة

(١٩) - شروانى وابن قاسم - ثامن) فيما مر في كل زوجة لى طالق وقال أردت غير الخاصة لانه ثم أخرجهما بالنية مع وجود القرينة المصدقة ولو قال متى وقع طلاقى عليها كان معلما بكذا فهو لغو لان الواقع لا يعلق او لا وصلته عشرة اشرفية ولا نية له تعينت فلا يجزىء غير الذهب الاشرى لمامر في الافرار والبيع ولو علق على ضرب زوجته بغير ذنب فثمتته فضرها لم يحث ان ثبت ذلك وإلا صدقت على مامر فتحلف ومرا أنه لو حث ذوزوجات لم ينو احداهن والطلاق ثلاث عينه في واحدة ولا يجوز له توزيعه لمنافاته لما وقع عليه من البينونة الكبرى وله ان يعين في ميتة وبأثمة بعد التعليق لان العبرة بوقته لا بوقت وجود الصفة على المعتمد ولو حلف انه لا يطلق غريمه فهرب وأمكنه اتباعه حث إذ معنى لا أطلقه لا أخلى سبيله كذا قيل وفيه وقفة بل المتبادر من أطلقه بأشرفية بان أخرجه من الحبس أو أذن له في الخروج او في ذهابه عنى ولو قال ان خرجت مع اى إلى الحمام فخرجت او لا فى فتاوى المصنف إن قصد منها من الاجتماع معها في الحمام

مرة خرجت بلا اذن طلقت لان كلما تقتضى التكرار كما مرو خلاصه من ذلك ان يقول لها اذنت لك ان  
تخرجى متى شئت او كلما شئت ولو حلف لا يخرج من البلد الا مع امراته فخرج جالسكن تقدم عليها بخطوات لم  
تطلق مغنى ونهاية ( قوله حكم ما لو حلف الخ ) عبارة المغنى ولو حلف لا ياكل من مال زيد فاضافه او بشر  
ما كولا فالتقطه او خلط اذ بهما وا كل من ذلك لم يحث لان الصيف يملك الطعام قبيل الازدراد والمثلث  
تملك المقوط بالاخذ والخلط فى معنى المداوضة ولو حلف لا يدخل دار زيد مادام فيها فانتقل منها وعاد اليها  
ثم دخلها الحالف وهو فيها لم يحث لا تنقاة الديومية بالانتقال منها نعم ان اراد كونه فيها فينبغى الحث قاله  
الاذرعى اه وكذا فى النهاية الامسئلة الثرو وخط الراد فنبه عليهم الرشيدى بما نصه الظاهر ان الضيافة  
ليس بقيد بل المدار على ما وجدت فيه العلة فيشمل نحو الاباحة كان اذن له فى الاكل من ماله او نحو ذلك  
فليراجع اه ( كتاب الرجعة )

( قوله هو بفتح الراء ) الى قوله ويجاب فى المغنى والى قول المتن وتختص فى النهاية الا قوله واثرو هذا الى نعم وقوله  
وتنحصر صراحتها فيما ذكر وقوله ويظهر الى المتن ( قوله بل هو الاكثر ) اى فى الاستعمال والافالقياس  
الفتح لانها اسم للرة وهى بالفتح واما التى بالكسر فهى اسم للبيشة اه ع ش ( قوله وشرع ارد  
الخ ) قال فى الروض ولا تسقط اى الرجعة بالاسقاط قال فى شرحه ولا بشرط الاسقاط انتهى اه سم ( قوله  
بالشروط الاتية ) اى فى قول المتن وتختص الرجعة بموطوءة الخ ( قوله محل الخ ) عبارة المغنى ثلاثة مرتجع  
وصيغة وزوجة فاما الطلاق فهو سبب لاركن اه ( قول المتن اهلية النكاح الخ ) بان يكون بالغاعا فلا مختارا  
غير مرتد اه مغنى ( قوله للحديث السابق ) اى فى كتاب الطلاق اه ع ش ( قوله ومرتد ) اى وان  
اسلم اه ع ش ( قوله من سكران ) اى متعد بسكره مغنى وسم زاد ع ش واما غيره فاقوله كلها لاغية  
اه ( قوله وسفيه الخ ) اى ومفلس اه نهاية ( قوله وعبد ) ولو عتقت الرجعية تحت عبد كان له الرجعة  
قبل اختيارها قاله الزركشى نهاية ومغنى قال ع ش قوله كان له الرجعة اى ولا يسقط خيارها بتاخير الفسخ  
لعذر هافى انها انما اخرت رجاء البيونة بانقضاء العدة وقوله قبل اختيارها اى للفسخ اه ( قوله ولو بغير  
اذنولى ) اى فى السفه وسيد اى فى العبد اه ع ش ( قوله بما اذا حكم الخ ) ويحمله على فسخ صدر عليه  
وقلنا ان طلاق نهاية اى على المروج ع ش ( قوله بصحة طلاقه ) قال سم على المنهج وانظر اذا طلق الصبي  
وحكم الحنبلى بصحة طلاقه هل لوليه الرجعة حيث بزوجه كما هو قياس المجنون اه اقول الظاهر ان له الرجعة  
قياسا على ابتداء النكاح وان كان باثنا عند الحنبلى لان الحكم بالصحة لا يستلزم التعدى الى ما يترتب عليها  
فان كان حكم بالصحة وبموجبها وكان من موجهها عنده امتناع الرجعة وان حكمه بالموجب بتناوله احتاج  
فى ردها الى عقد جديد اه ع ش ( قوله لا يلزم من نفي الشيء بلا مكانه ) اى فانه قد يكون مستحيلا كقولك  
هذا الميت لا يتكلم مثلا اه ع ش زاد الكردى بخلاف ام اه ( قوله كامر ) اى فى الشفعة اه كردى

لا قبله قال فى الروض (١) ولا تسقط اى الرجعة بالاسقاط قال فى شرحه ولا بشرط الاسقاط ( قوله مالو  
حلف لا ياكل طعامه فاضافه ) اى فلا يحث شرح م راى فانه يملكه بالازدراد فلا يصير طعامه فان اراد  
بلا ياكل لا يمتنع ولا يدخله فله فالحث ظاهر

( كتاب الرجعة )

( قوله وتصح من سكران ) اى متعد ( قوله وعبد ولو الخ ) ولو عتقت الرجعة تحت عبد كان له الرجعة قبل  
اختيارها قاله الزركشى شرح م ( قوله واستشكل بانه لا يتصور وقوع طلاق عليه ) قد يكون مقصود  
المستشكل انه لا فائدة فى هذا النفي لعدم تصور المنفى وايضا فالمبتدأ من نفي الفقهاء الامكان لندرة ترتيبهم  
الاحكام على المحالات فالحكم بالغفلة عما لا يليق بل غفلة عن معنى الاستشكل ( قوله على انه لا يلزم من نفي  
الشيء بلا مكانه ) اى اجعل الاشكال انه لا فائدة فى نفي صحة الرجعة الصبي لانها فرع الطلاق وهو لا يتصور منه  
لم يندفع بالعلاوة المذكورة ولم يكن غفلة وكذا جعل ان المبتدأ من نفي صحة الرجعة تصور الطلاق مع عدم

طلقت والا فلا ويقاس به  
نظائره وياق اوائل الايمان  
حكم ما لو حلف لا ياكل  
طعامه فاضافه

( كتاب الرجعة )

هى بفتح الراء ويجوز كسرها  
قبل بل هو الاكثر لمرّة  
من الرجوع وشرع ارد  
مطلقة لم تبين الى النكاح  
بالشروط الاتية والاصل  
فيها الكتاب والسنة واجماع  
الامة واركناها محل وصيغة  
ومرتجع ( شرط المرتجع  
اهلية النكاح ) لانها  
كانشائه فلا تصح من مكره  
للحديث السابق ومرتدان  
مقصودها الحل والردة  
تنافيه ( بنفسه ) فلا تصح  
من صبي ومجنون لنقصهما  
وتصح من سكران وسفيه  
وعبد ولو بغير اذنولى  
وسيد تغليبا لكونها  
استدامة وذكر الصبي وقع  
فى الدقائق واستشكل بانه  
لا يتصور وقوع طلاق عليه  
ويجاب بما اذا حكم حنبلى  
بصحة طلاقه على انه لا يلزم  
من نفي الشيء بلا مكانه كما  
مر اوائل الشفعة

(١) قول المحشى قال فى الروض  
الخ حق هذا ذكره بعد  
قوله كتاب الرجعة



وانما صحت رجعة محرم ومطلق امة معه حرة لان كلاهل للنكاح بنفسه في الجملة وانما منع منه مانع عرض له ولم تصح كما ياتي رجعة مطلق احدى زوجتيه مبهما ومثله على احدى وجهين مالو كانت معينة ثم نسبها مع اهليته للنكاح لوجود مانع لذلك هو الا بهام واثرها دون وقوع الطلاق لانه مبني على الغلبة والسرية بخلاف الرجعة نعم لو شك في طلاق فراجع احتياطاً فان وقوعه اجزائه تلك الرجعة اعتباراً بما في نفس الامر كما ياتي (ولو طلق) الزوج (فجن) فلولي الرجعة على الصحيح حيث له ابتداء النكاح بان احتاجه كما مر لان الاصح صحة التوكيل في الرجعة واعترضت حكايته للخلاف بان هذا بحث للرافعي ويرد بان من حفظ حجة على من لم يحفظ (وتحصل) الرجعة بالصريح والكنائية ولو بغير العربية مع القدرة عليها فن الصريح ان ياتي (براجعتك) ورجعتك وارتجعتك (اي بواحد منها الشيو عها وورودها وكذا ما اشق منها كانت مراجعة او مرتجة كما في التتمة ولا يشترط اضافتها اليه بنحو لى اولى نكاحي لكنه مندوب بل اليها كفلاية او لضميرها كما ذكر او بالاشارة كهذه فجرد راجعت لغو (والاصح ان الرد والامساك)

(قوله فلاستشكل غفلة الخ) رده سم راجعه (قوله وانما صحت) الى قول المتن فلاصح في المغنى الاقوله واثرو هذا الى نعم وقوله بالصريح والكنائية (قوله لان كلاهل الخ) قد يعكر عليه ما قدمه في المسكره فلو علل بتغليب الاستدانة كما في شرح الروض لكان واضحا ره رشيدى (قوله في الجملة) اى ولو بالتوكيل فيه في الجملة اه سم (قوله مانع الخ) وهو الاحرام ووجود الحرة في نكاحه (قوله كما ياتي) اى في شرح ولا تقبل تعليقا (قوله رجعة مطلق احدى زوجتيه مبهما الخ) قد يخرج هذا التصوير مالو راجع احدهما بعينها او كل واحدة بعينها ثم عينها في صورة النسيان فتجزىء الرجعة وهو قياس ما ياتي في قوله نعم لو شك الخ سم على حجة اه عش وياتي عن السيد عمر ما يوافقه وان عقب كلام سم المذكور بما نصه وانما يتم هذا الاخراج لو كان مبهما صفة للارتجاع والظاهر انه صفة للطلاق اه (قوله على احدى وجهين الخ) عبارة فتح الجواد نعم لو طلق معينة ثم نسبها صح ان يراجع المطلقة مبهما في احدى وجهين يظهر ترجيحها كما بينته في الاصل انتهت اه سيد عمر (قوله واثرو) اى الا بهام هذا اى عدم الصحة المار في قوله ولم يصح كما ياتي اه سم عبارة الكردي قوله واثرو هذا اى اثر الا بهام هنا بان يمنع الرجعة دون وقوع الطلاق فانه لا يمنع اه فكان نسخ الشارح مختلفة (قوله دون وقوع) المتبادر منه ان المعنى انه لم يؤثر الوقوع وهو خلاف المراد وانما المراد انه لم يؤثر عدم الوقوع بل جامعه الوقوع فكان المناسب ان يقول دون عدم الوقوع فتامله اه سم (قوله لانه) اى الطلاق اه سم (قوله والسرية) عطف تفسير للغلبة بمعنى غلبة الواقع وسرايته غير الواقع في بعض الطلقة فان البعض الواقع يسرى الى غيره اه كردي (قوله كما ياتي) اى في شرح وتخصص الرجعة بموطوء اه كردي (قوله بان احتاجه) اى المجنون الوطء (قوله كما مر) اى في باب النكاح (قوله لان الاصح صحة التوكيل الخ) اى والخلاف في صحتها من الولي مبني على صحة التوكيل فيها كما صرح به الجلال المحلى وكان على الشارح ان يصرح به ايضا اه رشيدى (قوله ويرد الخ) على انه اذا اعتد ببحث الرافعي في الاحكام فليعتد به في اجراء الخلاف اذ لا وجه للفرق اه سم (قوله بان من حفظ حجة) عبارة المغنى واجيب باحتمال وقوف المصنف على نقل الوجهين عن الاصحاب اه (قوله بالصريح والكنائية) هذا الصنيع لا يسجم مع قول المصنف الاتى كما لا يخفى اه رشيدى (قوله مراجعة الخ) اى او مسترجعة ونحو ذلك اه مغنى (قوله ولا يشترط الخ) هل هو شامل لنحو انت مراجعة ظاهر كلامه نعم غير انه لا يخلو عن شيء لانه حينئذ يخلو عن اسناد الرجعة اليه بالسكية بخلاف نحو راجعتك فليتامل اه سيد عمر (قوله ولا يشترط اضافتها الخ) اى في راجعتك الخ وفيما اشتق منها اه عش (قوله بل اليها) اى بل يشترط الاضافة اليها اه عش عبارة المغنى والروض مع شرحه (تنبية) لا يكتفي بمجرد راجعت او ارتجعت او نحو ذلك بل لا بد من اضافة ذلك الى مظهر كراجعت فلانه او مضمهر كراجعتك او مشار اليه كراجعت هذه ولو قال راجعتك للضرب او لاكرام او نحو ذلك لم يضر في صحة الرجعة ان قصد ها او اطلق لان قصد ذلك دون الرجعة فيضر فيسأل احتياطاً لانه قد بين ما لا يحصل به الرجعة فان مات قبل السؤال حصلت الرجعة لان اللفظ صريح اه (فجر دراجدت لغو) ينبغي ان يستثنى منه ما لو وقع جراباً لقول شخص له راجعت امراتك التماساً كما تقدم نظيره في طلقت جراباً للملته س الطلاق منه ونقل عن سم في الدرس ما يصرح به

تصوره هنا (قوله في الجملة) اى ولو بالتوكيل فيه في الجملة (قوله احدى زوجتيه مبهما الخ) قد يخرج هذا التصوير مالو راجع احدهما بعينها او كل واحدة بعينها ثم عينها في صورة الا بهام او تذكرها في صورة النسيان فتجزىء الرجعة وهو قياس ما ياتي في قوله نعم لو شك الخ (قوله واثرو) اى الا بهام هنا اى عدم الصحة المار في قوله ولم تصح كما ياتي الخ شرح مر (قوله دون وقوع) المتبادر منه ان المعنى انه لم يؤثر الوقوع وهو خلاف المراد انما المراد انه لم يؤثر عدم الوقوع بل جامعه الوقوع فكان المناسب ان يقول دون عدم الوقوع فتامله (قوله لانه) اى الطلاق مبني الخ (قوله ويرد الخ) اقول على انه اذا اعتد ببحث الرافعي في الاحكام فليعتد به في اجراء الخلاف اذ لا وجه للفرق (قوله في المتن وتوصل براجعتك) قال في الروض وشرحه وقوله

وما اشتق منهما (صريحان) لورودهما في القرآن والاول في السنة أيضا ومن ثم كان أشهر من الامساك بل صوب الاسنوي انه كناية بخاص  
عليه وتنحصر صرائحها فيما ذكر (وان (١٤٨) التزويج والنكاح كنايةتان) لعدم شهرتهما في الرجعة سواء اتى باحدهما وحده

اه ع ش ( قوله وما اشتق منهما ) صريح هذا العطف ان المتن على ظاهره من كون المصدرين من الصريح  
وهو خلاف ما في شرح المنهج عبارة مع المتن وذلك اما صريح وهو رد ذلك الى ورجعتك وراجعتك وامسكتك  
الى ان قال وفي معناها سائر ما اشتق من مصادرها كانت مراجعة الخ اه رشيدى ومنع دعوى الصراحة  
احتمال كون ذلك العطف تفسيريا وقول الشارح الاقوى يظهر ان منها اى الكناية انت رجعة الخ  
( قوله بل صوب الاسنوي الخ ) ضعيف ع ش ( قوله انه ) اى الامساك ( قوله لعدم شهرتهما ) الى قوله  
خلاف الجمع في المعنى ( قول المتن وايقل رددتها الى الخ ) يظهر ان نية الرجعة المعبر عنها بلفظ الرد تغنى عن  
الاضافة اخذ ان عدم اشتراطها بناء على ان الرد كناية اه سيد عمر ( قوله المتبادر الخ ) خبر ان ( قوله  
فاشترط ذلك ) اى الاضافة الى الزوج ( قوله لينتفى الخ ) متعلق بقوله فاشترط الخ ( قوله ان الامساك  
كذلك ) اى مثل الرد وانعتمد انه لا يشترط في الامساك اضافة اليه بذكرى في حواشى المحلى واعتمد النباطى  
في حواشيه على المحلى اشتراط الاضافة اه سيد عمر ( قوله لكن جزم البغوى الخ ) معتمد اه ع ش ( قوله  
بندب ذلك ) اى الاضافة الى الزوج فيه اى الامساك ( قوله ومن ثم لم تحتج لولى الخ ) عبارة المغنى ولا يشترط  
رضا الزوج ولا رضوا ليه ولا سيدها اذا كانت امة ويسن اعلام سيدها ولا تسقط الرجعة بالاسقاط اه  
( قوله بل يندب ) اى الاشهاد ( قوله على عدمه ) اى عدم وجوب الاشهاد ( قوله ويسن الاشهاد الخ )  
عبارة المغنى والنهاية فان لم يشهد استحب الاشهاد عند اقراره بالرجعة خوف جودها فان اقراره بها في العدة  
مقبول لقدرته على الانشاء اه ( قوله مطلقا ) اى نوى أم لا اه ع ش ( قوله ولو بفتح ان من غير نحوى )  
كاجته الاذرى كذا في النهاية وهو محل تأمل فقد قال في المغنى والاسنى وينبغى كقال الاذرى ان يفرق بين  
النحوى وغيره فيستفسر آجالها بالعربية اه اللهم الا ان يثبت ان الاذرى كلامين متغايرين وقد يقال  
لا تغاير لان صاحب النهاية والشارح اعتمد بعض بحث الاذرى وهو التفصيل بين النحوى وغيره في  
الاثبات بان المفتوحة لم يعتمد الاستفسار المذكور لان الظاهر من حاله ارادة التعليق ولهذا لم يتعرض  
الاصحاب فيما تقدم في الطلاق للاستفسار بالكلية هذا والقلب الى اعتبار الاستفسار هنا وفي الطلاق اميل  
الا ان يطرد العرف عند عوام ناحية استعمال المفتوحة في التعليق فلا يبعد عدم اعتباره اه سيد عمر  
( قوله ولا توقيتا ) الى قول المتن وتختص في المعنى الا قوله وبه فارق الى ويرد ( قوله ولا توقيتا الخ ) شمل ما لو قال

كتزويجتك أو مع قبول  
بصورة العقد (وليقل رددتها  
الى اولى نكاحي) حتى  
يكون صريحا لان الرد  
وحده المتبادر منه الى  
الفهم ضد القول فقد يفهم  
منه الرد الى اهلها بسبب  
الفراق فاشترط ذلك في  
صراحته خلافا لجمع لينتفى  
ذلك الاحتمال وبه فارق  
عدم الاشتراط في رجعتك  
مثلا قضية كلام الروضة  
واصلها ان الامساك كذلك  
لكن جزم البغوى كإقتضاه  
بعد عنه واقره بندب ذلك  
فيه (والجديد انه لا يشترط)  
لصحة الرجعة (الاشهاد)  
عليها بناء على الاصح انها  
في حكم الاستدامة ومن ثم  
لم تحتج لولى ولا لرضاه بل  
يندب لقوله تعالى فاذا بلغن  
اجلهن اى قارين بلوغه  
فامسكوهن بمعروف او

راجعت مثلا بلا اضافة الى مظهر او مضمهر لا يجزى فلا بد من اضافة اليه كراجعت فلانة او راجعتك او  
راجعتك كما صرح به الماوردى وغيره وقوله راجعتك للضرب او للاكرام او نحوهما لا يضر في صحة الرجعة  
الا ان قصد هادون الرجعة فيضرب فتحصل الرجعة فيما اذا قصد هادونا او اطلق فيستل احتياطا لانه قد  
يبين ما لا تحصل به الرجعة فان مات قبل السؤال حصلت الرجعة لان اللفظ صريح اه وما ذكره المتن اى متن  
المنهاج والشرح من الصرائح هو ما ذكره في الروض وشرحه مع زيادته راجعتك للضرب او للاكرام على  
ما تبين ومع مخالفة الروض في صراحة الامساك تبعالا لاسنوي ثم قال في شرحه وقد علم من كلامه ان صرائح  
الرجعة منحصرة فيما ذكره على ما تقرر فلا تجزى في غيره به صرح الاصل قال لان الطلاق صرائحه محصورة  
مع انه ازال الحل الرجعة التي تحصله اولى اه ويوافق ذلك قول الشارح اى ابن حجر وتنحصر صرائحها  
فما ذكره وحيد في التبعض في قول الشارح فن الصرائح الخ متعاقبا قبل قول المتن والاصح ان الرد الخ  
لا يجمع ما ذكره المتن والشرح ( قوله فاشترط ذلك في صراحته خلافا لجمع الخ ) كذا شرح مر ( قوله  
بل يندب ) اى الاشهاد لقوله تعالى فاذا بلغن الخ الاية ظاهر الاية طلب الاشهاد على المفارقة ايضا ( قوله  
كراجعتك ان شئت ولو بفتح ان من غير نحوى ) قال في الروض ولا يضر راجعتك ان شئت او ان يفتح ان  
لا كسر اه قال في شرحه قال الاذرى وينبغى ان يفرق بين النحوى وغيره فيستفسر الجاهل بالعربية

فارقوهن بمعروف واشهدوا  
ذوى عدل منكم وصرفه  
عن الوجوب اجماعهم على  
عدمه عند الطلاق فكذا  
الامساك ويسن الاشهاد  
ايضا على الاقرار بها في  
العدة على الاوجه خوف  
الانكار ولذا لم يجب الاشهاد  
عليها (فتصح بكناية) مع  
النية كاخترت رجعتك لانه  
يستقل بها كالطلاق وزعم  
الاذرى وغيره ان المذهب  
عدم صحتها بها مطلقا

ويظهر ان منها انت رجعة كانت طلاق (ولا تقبل تعليقا)  
كراجعتك لان شئت ولو بفتح ان من غير نحوى وان قلنا انها استدامة كاختيار من أسلم على أكثر من أربع ولا توقيتا كراجعتك شهرا

واستفيد من المتن عدم صحة رجعة مبهمه كما لو طلق إحدى زوجتيه ثم قال راجعت المطلقة لان ما لا يقبل التعليق لا يقبل الابهام (ولا تحصل بفعل كوطه) وإن قصد به الرجعة لان ابتداء النكاح لا يحصل بالفعل وبه فارق حصول الاجازة والفسخ به في زمن الخيار لان الملك يحصل به كالسي قيل برده عليه اشارة الاخرس المفهومة والكتابة قائمتا تحصل بهما مع كونها فعلا ويرد بانها الحقا بالقول في كونها كنييتين او الاولى صريحة وكذا واطه او تمتع كافر اعتقده رجعة وترافعوا النيا أو أسلوا فذره عليه كأنقرهم في (١٤٩) العقد الفاسد بل أولى (وتختص الرجعة

بموطوءة) ولو في الدبر ومثلا مستدخلة ماء المحترم على المعتمد اذ اعدة على غيرهما والرجعة شرطها العدة ولا يشترط على المعتمد تحقق وقوع الطلاق عند الرجعة فلو شك فيه فراجع ثم بان وقوعه صحت كما لو زوج أمة أبيه ظانا حياته فبان ميتا (طلقت) بخلاف المفسوخة لانها انما أنيطت في القرآن بالطلاق ولان الفسخ لدفع الضرر فلا يليق به ثبوت الرجعة والطلاق المقربه او الثابت بالبينه يحمل على الرجعي مالم يعلم خلافه (بلا عوض) بخلاف المطلقة بعوض لانها ملكت نفسها بما بذلته (لم يستوف عدد طلاقها) فان استوفى لم تحل الا بمحل (باقية في العدة) فتمتع بعدها ويتردد النظر فيها لو قارنت الرجعة انقضاء العدة وصریح قولهم لو قال لها انت طالق مع انقضاء عدتك لم يقع عدم صحة الرجعة حينئذ ثم رايته

راجعتك بقية عمرك فلا تصح الرجعة وقد يقال بصحتها لان قوله ذلك معناه أنه راجعها بقية حياتها اه ع ش (قوله) واستفيد من المتن) اي بواسطة القاعدة الاتية اه رشیدی وهي قول الشارح لان ما يقبل التعليق لا يقبل الابهام عبارة المغني وبني من شروط المرتجعة كونها معينة فلو طلق إحدى زوجتيه واهم ثم راجع او طلقهما ثم راجع إحداهما لم تصح الرجعة اه (قوله) عدم صحة رجعة مبهمه) يؤخذ من هذا انه لو راجع معينة ثم اختارها للطلاق صحت اه سيد عمر وتقدم عن سم ما يوافقه (قول المتن) ولا تحصل بفعل) ولا تحصل ايضا بانكار الزوج طلاقها اه نهاية (قوله) به) اي بالوطء من المشتري في الاول ومن البائع في الثاني (قوله) ويرد بانهما الحقا الخ) عبارة المغني «تنبيه» هل الكتابة بالناء الفوقية كالكناية او لا مقتضى كلام الشيخين الاول وهو المعتمد اما الاخرس فتصح منه بالاشارة المفهومة فان فهمها كل احد فصریحة او فظنون فقط فكنائية وبالكتابة بالفوقية لعجزه فلا ياتي فيه الخلاف اه بخذف (قوله) او الاولى صريحة) يذنب التفصيل سم اقول وهو كذلك بلا شك كما صرح به المغني وهو مراد الشارح ايضا الا ان تعبيره لا يتخلو عن قلاقة فكان الظاهر أن يقول في كون الكتابة كناية والاشارة صريحة أو كناية اه سيد عمر (قوله) وكذا واطه الخ) اي كالاشارة المفهومة من الاخرس ووطء الخ حصول الرجعة بذلك عبارة النهاية وتحصل بوطء الخ (قول المتن بموطوءة) اي وإن لم تزل بكارتها بان كانت غوراء لا ينقص عن الوطء في الدبر سم على حج اه ع ش (قوله) ولو في الدبر) الى قوله ولا يشترط في النهاية والمغني (قول المتن طلقت) اي ولو بتطليق القاضي على المولى ويكفي في تخليصها منه اصل الطلاق فلا يقال ما فائدة طلاق القاضي حيث جازت الرجعة من المولى اه ع ش (قوله) بخلاف المفسوخة) الى قول المتن محل الحل في النهاية الا قوله ويتردد النظر الى وذلك وكذا في المغني الا قوله ولان الفسخ الى المتن وقوله بما بذلته (قول المتن بلا عوض) وان قال لها انت طالق طلبة تملكين بها نفسك اه ع ش (قوله) بما بذلته) الاولى بما اخذه ليشمل خلع الاجنبى اه رشیدی (قوله) فان استوفى الخ) الفاء للتعليل لا للتفريع (قوله) عدم صحة الرجعة) خبر وصریح قولهم (قوله) وذلك) راجع الى قول المتن باقية في العدة (قوله) فلا تعضوهن) اي تمنعهن اه ع ش (قوله) فلو بقيت الرجعة) أي حقها (قوله) ويلحق بها) أي بعدة الطلاق (قوله) حلت الخ) أي ويمتتع عليه التمتع بما مادامت حاملا فلو لم يراجع حتى وضعت وراجع صحت الرجعة ايضا لوقوعها في عدته اه ع ش (قوله) في عدة الحمل السابقة الخ) ولو قال بدل قوله باقية الخ لم تنقض عدتها لتشمل هذه الصورة اللهم الا ان يحمل البقاء في كلامه على بقاء اصل العدة اه معنى (قوله) لا ما بعد مضى الخ) عطف على قوله اما قبلها (قوله) فيما اذا خالطها) اي مخالطة الأزواج بلا ووطء اه معنى (قوله) اي قابلة) الى قول المتن او انقضاء اقراء في النهاية (قوله) فذكره) اي لم يستوف الخ (قوله) أسلمت) اي واستمر زوجها على الكفر (قول المتن لا مرتدة) وكذا لو ارتد الزوج او ارتد معا وضابط ذلك انتقال احدا الزوجين الى دين يمنع دوام اه (قوله) ويرد بانهما الحقا الخ) كذا شرح مر (قوله) او الاولى صريحة) يذنب التفصيل كاطلاق (قوله) في المتن وتختص الرجعة بموطوءة) اي وان لم تزل بكارتها بان كانت غوراء كما هو ظاهر اذ لا ينقص عن الوطء في الدبر (قوله) ولو في الدبر ومثلا الخ) اي فلا يرد على التعليل

مصرحاً به وذلك لقوله تعالى فيلغهن أجلهن فلا تعضوهن أن ينكحن أزواجهن فلو بقيت الرجعة بعد العدة لما بيع النكاح والمراد عدة الطلاق فلو وطئها فيها لم يراجع الا فيما بقي منها كما يذكره ويلحق بها ما قبلها فلو وطئت بشبهة فحملت ثم طلقها حلت له الرجعة في عدة الحمل السابقة على عدة الطلاق كارجحه البلقيني لا ما بعد مضى صورتها فيما اذا خالطها فانه بعد ذلك تمتع رجعتها وان لم تنقض عدتها حقيقة ومن ثم لحقها الطلاق (محل الحل) اي قابلة لان تحل للراجع وهذا لكونه اعم يغني عن لم يستوف عدد طلاقها فذكره ايضا (لا) مطلقة أسلمت فراجعها في كفره وان أسلم بعد ولا (مرتدة) أسلمت بعد لان مقصود الرجعة الحل وتختلف الزوج أو ردتا في

نوعان من الحل كالنظر والخلوة (ولو إذا ادعت انقضاء عدة اشهر) لكونها آيسة اولم تحض اصلا (وانكر صدق يمينه) لرجوع اختلافاها إلى وقت الطلاق وهو يقبل قوله في اصله فكذلك في وقته إذ من قبل في شيء قبل في صفته وإنما صدقت يمينها في العكس كطلقك في رمضان فقالت بل في شوال لأنها غلظت على نفسها بتطويل العدة عليها نعم تقبل هي بالنسبة لبقاء التفقه قبل فالأولى التعليل بان الأصل عدم الطلاق في الزمن الذي يدعيه وودام استحقاق التفقه ويقبل هو بالنسبة لحل نحو اختنا ولو مات فقالت انقضت في حياته لزوم عدة الوفاة ولا تتره وقيد القفال بالرجعي واخذ منه الاذرعى قبولها في البائن ولو ماتت فقال وارثها انقضت وانكر المطلق ليرثها فالذى يتجه تصديق المطلق في الاشهر والوارث فيما عداها كافي الحياة ولان الوارث يقوم مقام المورث إلا في نحو حقوق العرض كالحدس والغنية وعلى ما فصلته يحمل إطلاق بعضهم تصديقه وبعضهم تصديق الوارث (او وضع حمل لمدة لمكان وهي بمن تحيض لا آيسة) وصغيرة كما باصه وحذفها إذ لا يتأتى اختلاف

النكاح اه معنى (قوله وصحت) إلى قوله فالأولى في المعنى (قوله وصحت رجعة المحرمة الخ) أى فلا يرد على التعليل اه سم وعبارة المعنى (تنبه) لا يرد على المصنف رجعة المحرمة فانها صحيحة مع عدم إفادة رجعتها حل الوطء لان المراد قول نوع من الحل وقد افادت حل الخلوة (قول الماتن ولما ادعت) أى المعتد بالبالغة العاقلة اما الصغيرة والمجنونة فلا يقع الاختلاف معها لانه لا حكم لقولها اه معنى (قوله في اصله) أى في اصل الطلاق (قوله إذ من قبل) أى قبل قوله في شيء (قوله في العكس الخ) أى بان ادعى الانقضاء وانكرت كان يقول طلقك في رمضان الخ (قوله لأنها غلظت الخ) فهذا لصدقت بلايين وإن لم تستحق النفقة بدونها اه سم (قوله نعم تقبل هي الخ) هذا الاستدراك بالنسبة للتعليل وهو التغليظ لا للدليل إذ قولها مقبول فيها اه سيد عمر عبارة الرشيدى هذا الاستدراك على ما فهم من التعليل بالتغليظ من انها لا تقبل إلا فيما فيه تغليظ عليها اه (قوله فالأولى التعليل الخ) أى بدل قوله لأنها غلظت الخ عس و سم (قوله ويقبل هو الخ) عطف على قوله نعم تقبل هي الخ اه عس (قوله فقالت) أى الرجعية عس (قوله لزومها عدة الوفاة) أى لعدم تصديقها ولعل هذا في الاشهر في غيرها لا يلزمها التصديق فيها وقد يؤيد هذا قوله الآتى والوارث فيها عداها الخ اه سم وسياق عن الرشيدى ما يوافق (قوله وقيد القفال الخ) معتمد اه عس (قوله واخذ منه الاذرعى الخ) لعل هذا الاخير متين لاننا لم نبحثنا بقاء العدة في البائن لكنها لا تنتقل لمدة الوفاة عس و سم عبارة الرشيدى وجه الاخذان قولهم لزومها عدة الوفاة هو فرع عدم قبولها في انقضاء العدة وقد قيد القفال بالرجعية فانتضى القبول في البائن ولعل الصورة انها ادعت انقضاء العدة من غير أن تفصل أنها بالاقراء أو بالاشهر أو بالحل كما هو ظاهر كلام الشارح أما إذا ادعت شيئا من ذلك فيجوز فيه حكمه المقرر في كلامهم ويحتمل قبولها مطلقا فلا يرجع اه وقد مر آتفا عن سم ما يوافق الاول (قوله ماتت) أى الرجعية عس (قوله والوارث الخ) أى حيث ادعاه في زمن يمكن فيه ذلك وقوله فيما عداها أى من الحل والاقراء وقوله تصديقه أى الزوج اه عس (قول الماتن او وضع حمل) حتى او ميت كامل او ناقص ولو مضغة ولا بد من انفصال كل الحمل حتى لو خرج بعضه فراجعها وصحت الرجعة ولو ولدت ثم راجعها ثم ولدت آخر لدون ستة أشهر وصحت الرجعة وإلا فلانها بقى ومعنى قال عس والاقرب أنه يكفي في صحة الرجعة بقاء الشعر وحده لانه يصدق عليه حينئذ انه لم يفصل بتماه لشغل الرحم بشئ منه اه (قول الماتن لمدة لمكان) وسياق يبينها بقول المصنف وإن ادعت ولادة تام فامكانه الخ اه معنى (قوله وصغيرة) إلى قول الماتن او سقط في المعنى الا قوله عديدة إلى الماتن (قوله وحذفها) أى الصغيرة (قوله دون نحو نسب الخ) وفرق بان المرأة غير مؤتمنة في النسب وبان الامة تدعى بالولادة زوال ملك متيقن اه معنى عبارة سم أى فلا يقبل قولها فيها الابينة اه (قوله لانها مؤتمنة الخ) تعليل لتصديقها بالنسبة لانقضاء العدة ولم يعطى عدم قبول قولها في النسب والاستيلاد مع ان العلة جارية فيها فكان القياس القبول إلا ان يقال لما كان النسب والولادة متعلقين بالغير وامكنت إقامة البينة على الولادة لم يقبل قولها فيها بخلاف انقضاء العدة لتعلقها

(قوله لأنها غلظت على نفسها الخ) فهذا لصدقت بلايين وإن لم تستحق النفقة بدونه (قوله فالأولى) أى من التعليل بانها غلظت على نفسها (قوله لزومها عدة الوفاة) أى لعدم تصديقها ولعل هذا في الاشهر في غيرها لا يلزمها لتصديقها فيه وقد يؤيد هذا قوله الآتى والوارث فيما عداها الخ (قوله واخذ منه الاذرعى الخ) لعل هذا الاخذ متعين لان المعتد عن بائن لا تنتقل إلى عدة الوفاة بل قضية هذا انه لا يلزمها عدة الوفاة ولم يكن القول قولها إذ غاية الامر انها في عدة بائن وهى لا تنتقل (قوله فالذى يتجه الخ) كذا شرح مر (قوله دون نحو نسب) لا يقال هذا يخالف ما تقرر من انه إذا اتت الزوجة بولد لا مكان لحقه ولا ينتفى عنه إلا بنفيه بشرطه لاننا منع المخالفة إذ ذاك فيما إذا سلم انها اتت به وما هنا إذا انكر إتيانها به وهذا ظاهر لكنه قد يلتبس قبل التأمل اه (قوله واستيلاد) أى في الامة (قوله دون نحو نسب واستيلاد) أى فلا يقبل قولها فيها إلا ببينة

معها (فالأصح تصديقها يمين) بالنسبة لانقضاء العدة فقط دون نحو نسب واستيلاد لانها مؤتمنة على ما في رحمها أما إذا لم يمكن بها

فسياتي واما الآيسة والصغيرة فانهما لا يجبلان وكذا من لم تحض ولا ينافيه إمكان حملها لانه نادر (ولو ادعت ولادة ولد تام) في الصورة الانسانية (فامكانه) اى اقله (سنة اشهر) عديدة لا هلالية كما يحتمل البقية اخذنا باقى في المائة والعشرين (ولحظتان) واحدة للوطء وواحدة للوضع وكذا في كل ما يأتى (من وقت) إمكان اجتماع الزوجين بعد (النكاح) لثبوت النسب بالامكان وكان أقله ذلك لما استنبطه العلماء اتباعا على كرم الله وجهه من قوله تعالى وحمله وفصاله ثلاثون شهرا مع قوله وفصاله فى (١٥١) عامين (أو) ولادة (سقط مصور فماتة

وعشرون يوما) عبروا بها دون اربعة اشهر لأن العبرة هنا بالعدد دون الالهة (ولحظتان) بما ذكره الخبر الصحيحين ان احدا يجمع خلقه فى بطن أمه أربعين يوما ثم يكون علقه مثل ذلك ثم يكون مضغة مثل ذلك ثم يرسل الملك فينفخ فيه الروح وقدام على خبر مسلم الذى فيه إذا مر بالنطفة اثنتان واربعون ليلة بعث الله إليها ملكا فصورها لانه اصح وجمع ابن الاستاذ بان بعثه فى الاربعين الثانية للتصور وبعد الاربعين الثالثة لنفخ الروح فقط قيل وهو حسن لكن يلزم عليه ان لادلالة فى الخبر اه ويجاب بان ابتداء التصوير من أوائل الاربعين الثانية ثم يستمر يظهر شيئا فشيئا إلى تمام الثالثة فحينئذ يرسل الملك تمامه ولفنخ او الامر يختلف باختلاف الاشخاص واخذوا بالاكثر لانه المتيقن وحينئذ فالدلالة فى الخبر باقية على كل من هذين الجوابين ثم رابت الرافعى وآخرين صرحوا بان الولد يتصور فى ثمانين وحمل على مبادئ التصوير ولا ينفى

بها فصدقت فيها اه ع (قوله فسياتي) أى فى المتن الآتى على الاثر اه رشيدى (قوله فانهما لا يجبلان) اى فلا يصدقان وينبغى ان محله فى الامة ما لم تضاف الى وقت يتاخر حملها فيه كان ادعت انها حامل قبل سن الياس بزم يمكن اضافة الحمل الذى ادعت وضعه فيه اه ع (قوله لا يجبلان) كان الظاهر التائيد (قوله) إمكان حملها الخ) وهو المعتمد فيحمل كلامه هنا على الغالب اه معنى (قوله لانه) اى حملها (قوله) فى الصورة الانسانية (متعلق بالتام اى ان المراد تمامه فى الصورة الانسانية وان كان ناقص الاعضاء رشيدى وعش (قوله أى أقله) أى أقل مدة تمكن فيها ولادته اه معنى (قوله عديدة لا هلالية الخ) قديم بهذا الاخذ كون الوارد هنا فى النص الاشهر وهى فى الشرع الهلالية وثم الوارد عددا لا يام فتقيد بهادون الاشهر والحاصل انه مستبعد نقلا لمنافاة لظاهر كلامهم ومدركا لما ذكره سيد عمر (قوله للوطء) ونحوه نهاية اى كاستدخال المتى ع (قوله إمكان اجتماع الزوجين الخ) اى احتماله بالفعل عادة خلافا للحنفية اه رشيدى (قوله لما استنبطه العلماء الخ) اى فاذا كان فصاله فى عامين وهما مدة الرضاع كان الباقي ستة اشهر وهى مدة الحمل اه بجزى (قوله بما ذكر) اى من وقت إمكان اجتماع الزوجين بعد العقد معنى وسم (قوله لخبر الصحيحين) (فائدة) لا ولد فى الجنة اما مارواه الترمذى اذا انتهى الولد فى الجنة كان وضعه وحمله فى ساعة كما يشتهى فحمل على انه لو اشتبهه لكان لكنه لم يشتهى اه معنى (قوله الذى الخ) صفة الخبر وقوله اذا مر الخ مراد اللفظ مبتداه وخروفيه خبره والجملة صلة الذى (قوله بان بعثه فى الاربعين الثانية) اى الذى فى خبر مسلم وقوله وبعد الاربعين الثالثة اى الذى فى خبر الصحيحين (قوله ان لادلالة) اذ قد وجد التصوير قبل مائة وعشرين اه سم (قوله ويجاب) اى عن طرف ابن الاستاذ اه رشيدى (قوله لتنامه) الاولى اسقاطه الا أن يجعله مفعولا له حصويا وقوله ولنفخ تحصيليا (قوله بالاكثر) وهو مائة وعشرون (قوله وحينئذ) يغنى عنه قوله على كل الخ (قوله ولا ينفى) اى الحمل المذكور ما ذكرته هو ان ابتداء التصوير من أوائل الاربعين الثانية (قوله تخطيطه الخ) اى تصويره اه كرى (قوله بما ذكر) اى من وقت إمكان اجتماع اه معنى للخبر الاول الى قوله واطال جمع فى المعنى (قوله شهادة القوايل) اى اربع منهن على ما يفهمه اطلاقه كابن حنبل لكن عبارة الشارح فى العدد عند قول المصنف وتنقض بمضغة الخ فاذا اكتفى بالاخبار بالنسبة للباطن فيكتفى بقبالة كما هو ظاهر اخذنا من قولهم لمن غاب زوجها فاخبرها عدل بموته ان تزوج باطنا اه ويمكن حل ما هنا من اشتراط الاربع على الظاهر كالموقف ذلك عندنا كم دون الباطن اه ع (قوله بان تطلق) اى قول المتن ويحرم الاستمتاع فى النهاية (قوله ثم تحيض الاقل) اى يوما وليلة ثم تطهر الاقل اى خمسة عشر يوما اه معنى (قوله ثم تطعن) بضم العين من باب قتل ويجوز فتحهما من باب نفع كما يؤخذ من عبارة المصباح اه ع (قوله لتيقن الخ) متعلق بقوله ثم تطعن الخ وقوله فليست بهذه اللحظة أى لحظة الطعن فى الحيض (قوله فلا تصح الرجعة الخ) عبارة المعنى فلا تصلح لرجعة ولا لغيرها من اثر نكاح المطلق كارث وإن اوهم كلام المصنف خلافا اه (قوله هذا) اى ما فى المتن (قوله فلا تحسب) اى المبتدأة الطهر الذى طلقت فيه قرأ (قوله لحظة) أى (قوله بما ذكر) اى من وقت إمكان اجتماع الخ (قوله أن لادلالة) اذ قد وجد التصوير قبل مائة وعشرين

ما ذكرته لان الثمانين مبادئ ظهوره وتشكله والاربعة أشهر تمام كماله وابتداء الاربعين الثانية مبادئ تخطيطه الخ (أو) ولادة (مضغة بلا صورة) ظاهرة (فثمانون يوما ولحظتان) بما ذكره للخبر الاول ويشترط هنا شهادة القوايل انها اصل ادى وإلا لم تنقض بها (أو) ادعت (انقضاء اقراء فان كانت حرة وطلقت فى طهر فاقل الامكان اثنان وثلاثون يوما ولحظتان) بأن تطلق قبيل آخر طهرها فهذا قرء ثم تحيض الاقل ثم تطهر الاقل فهذا قرءان ثم تحيض وتطهر كذلك فهذا ثالث ثم تطعن فى الحيض لتيقن الانقضاء فليست هذه اللحظة من العدة فلا تصح الرجعة فيها وكذا فى كل ما يأتى هذا فى غير مبتدأة اما هي إذا طلقت ثم ابتدأها الحيض فلا تحسب لان القرء الطهر المحشوش بدمين فاقل

الامكان في حقها ثمانية واربعون يوما ولحظة لانه يراعى ذلك قدر اقل الحيض والظهر الاولين وتسقط اللحظة الاولى (او) طلقت (في حيض) او نفاس (فسبعة واربعون يوما ولحظة) بان تطلق اخر حيضها او نفاسها ثم تطهر وتحيض اقلها ثم تطهر وتحيض كذلك ثم تطهر الاقل ثم تطعن في الحيض كامر ولا يحتاج (١٥٢). هنا للحظة الاولى لانها ليست من العدة (او) كانت (امة) اى فيها رقة وان قل (وطلقت

للطعن في الحيض اه معنى (قوله وتسقط اللحظة الاولى) اى لانها لما حسبت فيما تقدم لانها قرء وما هنا لاقراء لها قبل الحيض اه سم وعبارة المعنى وعش لاحتمال طلاقها في اخر جزء من ذلك الظهر اه (قوله او طلقت) اى حرة وهى معتادة او مبتدأة اه معنى (قوله بان تطلق اخر حيضها الخ) اى يفرض انها طلقت اخر الخ اه عش عبارة المعنى بان يعلق طلاقها باخر جزء من حيضها الخ (قوله كامر) اى لتيقن الانقضاء فليست هذه اللحظة من العدة الخ (قوله لانها ليست من العدة) اى وكذلك اللحظة الاخيرة كما علم بما قدمه اه رشيدى (قوله بان تطلق الخ) فيه ما قدمناه اه عش (قوله ثم لحظة) اى للطعن (قوله لما سم) انفا من قوله لانه يراعى ذلك الخ (قوله او طلقت) اى امة ولو مبعضة وهى معتادة او مبتدأة اه معنى (قوله بان تطلق الخ) فيه ما قدمناه ايضا اه عش عبارة المعنى كان يعلق طلاقها باخر جزء من حيضها الخ (قوله ولو لم تعلم الخ) عطف على مقدر عبارة المعنى هذا كله في الذاكرة فلو لم تذكر هل كان طلاقها في حيض او طهر الخ (قوله حل الحيض) اى حرة كانت او امة اه عش (قوله لانه الاحوط الخ) اى الحمل على الحيض (قوله الحرة والامة) عبارة المعنى والنهاية المرأة حرة كانت او غيرها الخ (قوله في حيضها) عبارة المعنى في دعوى انقضاء عدتها باقل مدة الامكان اه (قوله ان امكن) سيدكر محترزه (قوله وان تبادت) اى امتدت (قول المتن ان لم تخالف عادة دائرة) بان لم يكن لها عادة مستقيمة في طهر وحيض او كانت مستقيمة فيهما اولم يكن لها عادة اصلا اه معنى (قول المتن دائرة) كانها بمعنى مطردة اه (قوله وهو ظاهر) عبارة المعنى وذلك لقوله تعالى ولا يحل لمن ان يكتمن ما خلق الله في ارحامهن ولانه لا يعرف الا من جهتها فصدقت عند الامكان فان كذبها الزوج حلفت فان نكلت حلف وثبت له الرجعة اه سم (قول المتن وكذا ان خالفت) بان كانت عاداتها الدائرة اكثر من ذلك فان ادعت مخالفتها لما دونها مع الامكان فتصدق اه معنى (قوله وتخلف الخ) راجع لما قبل وكذا وما بعده كما هو صريح صنيع المعنى (قوله وراجعها) عبارة المعنى وثبت له الرجعة اه (قوله ونقلنا عن الروايات الخ) عبارة الماوردى في حاويه اذا ادعت انقضاء عدتها بالاقرار او ذكرت عاداتها حيضا وطهر اسئلت هل طلقت حائضا او طاهر فان ذكرت احدهما سئلت هل وقع في اوله ام اخره فان ذكرت شيئا عمل به يظهر ما وجه حساب العارفين في ثلاثة اقراء على ما ذكرته من حيض وطهر واول كل منهما واخره فان وافق ما ذكرته من انقضاء العدة ما اوجه الحساب من عادي الحيض والظهر صدقت بلايين الا ان كذبها الزوج في قدر عاداتها في الحيض والظهر فذكر اكثر مما ذكرته فيها او في احدهما فله تخليفها لجواز كذبها وان لم يوافق ما ذكرته من انقضاء العدة ما اوجه حساب العارفين لم تصدق في انقضاء العدة انتهت اه رشيدى وقوله ويظهر لعله محرف من ويطبق (قوله ردت) اى دعواها ولا تعز ولا احتمال شبهة لها فيما ادعته اه عش (قوله وان استمرت الخ) اى لان استمرارها يتضمن دعوى الانقضاء الان اه سم (قوله الزوج) الى التنبيه في المعنى (قوله وهى غير حامل) سيدكره محترزه (قوله ولو مع تعدد عدله) ومعلوم انه مع

في طهر فسته عشر يوما ولحظتان) بان تطلق قبيل آخر طهرها فهذا قرء ثم تحيض وتطهر اقله فهذا ثان ثم تطعن كامر هذا في غير مبتدأة اما مبتدأة فاقله اثنان وثلاثون يوما ثم لحظة لما مر (او) طلقت (في حيض) او نفاس (فاحد وثلاثون) يوما (ولحظة) بان تطلق اخر حيضها او نفاسها ثم تطهر الاقل ثم تطعن في الحيض ولو لم يعلم هل طلقت في الحيض او الطهر حل على الحيض كما صوبه الزركشى خلافا للماوردى لانه الاحوط ولان الاصل بقاء العدة (وتصدق) الحرة والامة في حيضها (ان) امكن وفي عدمه لتجب نفقتها وسكنها وان تبادت لسن الياس ان (لم تخالف) فيما ادعته (عادة) لها (دائرة) وهو ظاهر (وكذا ان خالفتها) (في الاصح) لان العادة قد تتغير وهى مؤتمنة وتخلف ان كذبها فان نكلت حلف وراجعها واطال جمع في الانتصار للمقابل الاصح نقلا وتوجيها ونقلنا عن الروايات واقراء انها لو

(قوله وتسقط اللحظة الاولى) اى لانها لما حسبت فيما تقدم لانها قرء وما هنا لاقراء لها قبل الحيض (قوله حل على الحيض الخ) عبارة شرح الروض قال الماوردى اخذت بالاقل وهو انه طلقها في الطهر وقال شيخه الصيمرى اخذت بالاكثر لانها لا يخرج من عدتها الا بيقين قال الاذرى والزركشى وهو الاحتياط والصواب اه (قوله في المتن دائرة) كانها بمعنى مطردة (قوله وان استمرت) اى لان استمرارها يتضمن دعوى الانقضاء الان

فالت انقضت عدتي وجب سؤاها عن كيفية طهرها وحيضها وتخليفها عند التهمة لكثرة الفساد ولو ادعت لدون الامكان ردت ثم تصدق عند الامكان وان استمرت على دعواها الاولى (ولو وطئ) الزوج (رجعته) بالهاء كافي خطوه وهى غير حامل ولو مع تعدد عدله (واستأنفت الافراء) او الاشهر وآثر الافراء لغلبتها (من وقت) الفراغ من (الوطء)

كما هو الواجب عليها (راجع فيما كان بقى) فان وطىء بعد قرء او شهر فله الرجعة في قرآن أو شهرين دون ما زاد ولو حملت من وطئه دخل فيه ما بقى من عدة الطلاق وانقضت عدتها بالوضع وله الرجعة اليه كما سيذكره في العدد فلا يرد عليه (١٥٣) هنا على أنه لا استئناف فهي خارجة بقوله

بقوله واستأنفت أما وطء الحامل منه فلا استئناف فيه (تنبيه) الظاهر أن المراد بفراغ الوطء هنا تمام النزع ويفرق بينه وبين ما مر في مقارنة ابتداء النزع لطلوع الفجر فإنه لا يضر بأن المدارشم على ما يسمى جماعا وحالة النزع لا تساه و هنا على مظنة العلوق وما دام من الحشفة شيء في الفرج المظنة باقية فاشتراط تمام نزعه (و يحرم الاستمتاع بها) أي الرجعية ولو بمجرد النظر لأن النكاح يبيحه فيحرمه الطلاق لأنه ضده وتسميته بعلا في الآية لا تستلزمه لأن نحو المظاهر وزوج الحائض والمعتدة عن شبهة بعلا ولا تحل له (فان وطىء فلاحد) وان اعتقد حرمة للخلاف الشهير في إباحته وحصول الرجعة به (ولا يعزر) على الوطء وغيره حتى النظر (الا معتقد تحريمه) بخلاف معتقد حله والجاهل بتحريمه وذلك لاقدامة على معصية عنده وقول الزركشي لا ينكر الاجتماع عليه سهو بل ينكر أيضا ما اعتقد الفاعل تحريمه كما صرحوا به نعم

العلم حرام اه ع ش اى كما يأتى في المتن (قوله كما هو الخ) أى الاستئناف (قوله بعد قرء) أى في ذات الافراء او شهر اى في ذات الاشهر اه ع ش (قوله ولو حملت الخ) عبارة المغنى وشرح المنهج ولو اجبها بالوطء راجع ما لم تلد لوقوع عدة الحمل عن الجهتين اه (قوله وله الرجعة اليه) اى إلى الوضع اه ع ش (قوله فلا يرد الخ) تفريع على كما سيذكره في العدد والضمير المستتر لجواز الرجعة إلى الوضع (قوله فهي خارجة) اى صورة الحمل من الوطء (قوله اما وطء الحامل منه) اى الزوج (قوله ويفرق بينه) اى اعتبار تمام النزع هنا (قول المتن ويحرم الاستمتاع بها فان وطىء فلا حد الخ) ومثله في ذلك المرأة اه معنى (قوله اى الرجعية) إلى قول المتن ويصح في النهاية وكذا في المغنى إلى قوله وقول الزركشي إلى المتن (قوله ولو بمجرد النظر) عبارة المغنى بوطء وغيره حتى بالنظر ولو بلا شهوة كما يقتضيه كلام الروضة اه (قوله وتسميته بعلا الخ) اى الذى احتج به على جواز الاستمتاع بها اه معنى (قوله لا تستلزمه) اى حل الاستمتاع اه ع ش (قول المتن فان وطىء فلا حد) عدنى الزواجر من الكبائر ووطء الرجعية قبل ارتجاعها من معتقد تحريمه واطال في بيانه اه سم عبارة ع ش وينبغى ان يكون الوطء صغيرة لا كبيرة اه (قول المتن ولا يعزر) بالبناء للجهول وقوله وغيره الخ إلتماص على الغير بعدنى التعزير في الوطء لدفع توهم ان يقال لم يعزر على الوطء لانه قيل انه رجعة بخلاف غيره اه ع ش (قوله حتى النظر) لا يخفى ما في هذه الغاية ولذا قال النهاية بدلها من مقدماته اه (قوله وذلك) راجع إلى الاستثناء (قوله والشافعى يعزر الحنفى الخ) هذا مشكل مع قولهم لا يعزر الا معتقد التحريم اه رشدى عبارة سم هذا في غاية الاشكال ويلزم عليه تعزير من وطىء في نكاح بلاولى أو بلاشهود من اتباع اى حنيفة أو مالك وتزير حنفى صلى بوضوء لانية فيه أو قدس فرجه ومالكي توضحا بماء قليل وقعت فيه نجاسة لم تغيره أو بمسح على أوترك قراءة الفاتحة خلف الامام وكل ذلك في غاية الاشكال لاسبيل اليه وما اظن احدا يقوله واما القاعدة التي ذكرها فعلى تسليم ان الاصحاح صرحوا بها فتعين فرضها في غير ذلك وامثاله وبالجملة فالوجه الاخذ بما افادته عبارتهم هنا من ان معتقد الحل كالحنفى لا يعزر اه وعبارة ع ش بعد ذكره كلام سم المذكور وتحسينه نصها ونقل عن التعقبات لابن العباد التصريح بما قاله سم وفرق بين حد الحنفى إذا شرب النبيذ وبين عدم تعزيره على وطء المطلقة رجعا بان الوطء عنده رجعة فلا يعزر عليه كما أنه إذا نكح بلاولى ورفع للشافعى لا يجده ولا يعزره اه وعبارة البجيرمى بعد ذكر كلام الشارح الموافق له النهاية والزياى نصها ونازع فيه سم وع ش واعتمدان العبارة بعقيدة الفاعل والقاضى معا وإلتماعر الشافعى الحنفى الشارب للنبيذ مع انه يعتقد حله لان ادلته ضعيفة تدبر اه (قوله بالقاعدة) اى قاعدة ان العبارة بعقيدة الحاكم (قوله فليقتد الخ) هذا التقييد لا يخلص من الاشكال لانه إذا فرض ان المرفوع اليه يعتقد تحريمه فهو يعزر

(قوله في المتن ويحرم الاستمتاع بها الخ) عدنى الزواجر من الكبائر ووطء الرجعية قبل ارتجاعها من معتقد تحريمه ثم قال وعدى هذا كبيرة إذا صدر من معتقد تحريمه غير بعيد إلى آخر ما اطال به في بيانه (قوله والشافعى يعزر الحنفى إذا رفع له) وان اعتقد حله عملا بالقاعدة وهذا في غاية الاشكال ويلزم عليه تعزير من وطىء في نكاح بلاولى أو بلاشهود من اتباع اى حنيفة أو مالك وتعزير حنفى صلى بوضوء لانية فيه أو قدس فرجه ومالكي توضحا بماء قليل وقعت فيه نجاسة لم تغيره أو بمسح على أوترك قراءة الفاتحة خلف الامام وكل ذلك في غاية الاشكال لاسبيل اليه وما اظن احدا يقوله واما القاعدة التي ذكرها فعلى تسليم ان الاصحاح صرحوا بها فتعين فرضها في غير ذلك وامثاله وبالجملة فالوجه الاخذ بما افادته عبارتهم هنا من ان معتقد الحل كالحنفى لا يعزر فليحذر (قوله فليقتد الخ) هذا التقييد لا يخلص من الاشكال لانه إذا فرض

للشبهة ولا يتكرر بتكرار الوطء كما علم بما قيل التشاير لاتحاد الشبهة (وكذا) يجب لها (ان راجع على المذهب) لان الرجعة لا ترفع اثر الطلاق وبه فارق ما لو أسلم أحدهما ثم وطئها ثم أسلم المتخلف لان الاسلام يرفع اثر التخلف لا يقال الرجعية زوجة فإيجاب مهر ثان يستلزم إيجاب عقد النكاح لمهرين وانه محال لا نأقول ليست زوجة من كل وجه لتزول العقد بالطلاق فكان موجب الشبهة للعقد (ويصح إيلاء وظهار) منها (وطلاق) لها ولو بال (١٥٤) فلو قال وله مطلقة رجعية وغير مطلقة كل زوجة طالق طلقت الرجعية وكذا لو قال كل

امراً في عصمتي كما قدمته اخذاً من اطلاقهم ان الرجعية زوجة في لحوق الطلاق لها وما قول بعضهم في ان وضعت وانت على عصمتي فلم تضع إلا وهي رجعية أنها لا تطلق لأنها ليست على عصمتي فلا ينافي ما قلناه لا نقضاء عدتها بوضعها فان اراد أنها لا تطلق وان وضعت ما لا تنقض به عدتها فبعيد من كلامهم إلا ان يحمل على أنه أراد العصمة الحقيقية ولا اثر لما يبادر إلى الافهام في ذلك لأن المتبادر إليها أنها ليست بزوجة ولم ينظروا لذلك فكذا في مسئلتنا (ولعان) منها (ويتوارثان) أي الزوج والرجعية كما قدمه لان الرجعية زوجة في هذه الأحكام الخمسة بنص القرآن كما مر عن الشافعي وسيأتي أنه لا يثبت حكم الظهار والإيلاء إلا بعد الرجعة (وإذا ادعى والعدة منقضية) جملة حاله (رجعة فيها فنكرت فان اتفقا على وقت الانقضاء كيوم الجمعة وقال راجعتك

معتقد الحل أيضاً كما صرح به فلا يصح الحصر في قوله إلا معتقد تحريمه ولو ضبط يعز ربكسر الزاى وجعل معتقد تحريمه فاعله يعزر الواطيء سواء اعتقد التحريم او الحل اه سم وفيه انه يخالف قول الشارح ايضا عبارة ع ش قوله فليقتد الخ معتمداً (قوله بالشبهة) علة لجوب مهر المثل وفي تقريره تأمل عبارة المغنى لانها في تحريم الوطء كالمختلفة في الكفر فكذا في المهر اه (قوله وبه) أي بالتعليل (قوله منها) أي الرجعية (قوله ولو بال) إلى قوله وكذا في المغنى وإلى قوله واما قول بعضهم في النهاية (قوله طلقت الرجعية) أي كغيرها اه ع ش (قوله ان وضعت وانت على عصمتي) وتماه فانت طالق اه كرى (قوله انها لا تطلق الخ) مقول القول (قوله فان اراد) أي البعض (قوله ان يحمل) أي البعض التعليق المذكور على انه اراد الخ أي المعلق على الوضع في حال العصمة (قوله في ذلك) أي في مسئلة البعض اه كرى (قوله انها) أي الرجعية (قوله لذلك) أي للبتبارد اه كرى (قوله في مسئلتنا) وهي قوله كل امرأة في عصمتي فهي طالق (قوله كما قدمه) أي في فصل خطاب الاجنبية به وذكروه هنا تنميلاً لاحكام الرجعية وإشارة إلى قول الشافعي رضى الله عنه الرجعية زوجة في خمس آيات من كتاب الله تعالى أي آيات المسائل الخمس المذكورة وسكت هنا عن وجوب نفقتها لذكره في كتاب النفقات اه معنى (قوله كما مر) أي في فصل بيان محل الطلاق اه كرى (قول المتن فان اتفقا على وقت الانقضاء الخ) مراده انهما اتفقا على عدة تنقضي مثلها بآشهر واقراء او حمل ولم يرد الاتفاق في حقيقة الانقضاء لان دعوى الزوج الرجعة يوم الخنيس مانع من ارادة حقيقة الاتفاق اه معنى (قوله انها لا تعلم) إلى قول المتن قلت في النهاية والمغنى الاما سانه عليه (قول المتن فان تنازعا في السبق الخ) أي سواء كانت بالآشهر او غيرها فيصدق إذا سبق بالدعوى وإن كانت العدة بالاقراء او تصدق هي إذا سبقت بالدعوى وإن كانت العدة بالآشهر ولا ينافي ذلك ما تقدم من تصديقه في انكاره انقضاء عدة الاشهر وتصديقها في انقضاء عدة الاقراء والوضع لان ذاك في مجرد الاختلاف في انقضاء العدة وبقيتهما من غير دعوى رجعة وما هنا في الاختلاف في سبق الرجعة الانقضاء وعدم سبقها اياه مع الاتفاق على الانقضاء وقرق ظاهر بينهما وهذا كله ظاهر ولمّا نهيت عليه لاني رايت من اشبه عليه ذلك واستشكل احداً الموضعين بالآخر فليتأمل اه سم (قوله على أحد ذينك) أي وقت الانقضاء او وقت الرجعة اه ع ش (قوله ان عدتها انقضت) ظاهر انها تخلف هنا على البت وعليه فافرق بينه وبين ما تقدم حيث اكتفى فيه بنى العلم وقد يفرق بان العيين السابقة على نفي الرجعة التي هي

أن المرفوع اليه يعتقد تحريمه فهو يعز ربك معتقد الحل أيضاً كما صرح به فلا يصح الحصر في قوله إلا معتقد تحريمه ولو ضبط يعز ربكسر الزاى وجعل معتقد تحريمه فاعله زال الاشكال وإن كان خلاف ظاهر المتن والمعنى حيث نزل لا يعزر الواطيء إلا الحاكم الذي يعتقد التحريم فانه يعزر الواطيء سواء اعتقد التحريم او الحل (قوله في المتن فان تنازعا في السبق بلا اتفاق) أي سواء كانت العدة بالآشهر او غيرها فيصدق اذا سبق بالدعوى وإن كانت العدة بالاقراء او تصدق هي إذا سبقت بالدعوى وإن كانت العدة بالآشهر ولا ينافي ذلك ما تقدم من تصديقه في انكاره انقضاء عدة الاشهر وتصديقها في انقضاء عدة الاقراء والوضع لان ذاك

يوم الخنيس) مثلاً (فقال بل السبت) مثلاً (صدقت يمينها) أنها لا تعلم أنه راجعها فيه فعل لا تفاهما على وقت الانقضاء والاصل عدم الرجعة قبله (أو) اتفقا (على وقت الرجعة) كيوم الجمعة (وقالت انقضت الخنيس وقال بل) انقضت (السبت صدق يمينه) أنها ما انقضت يوم الخنيس لاتفاقهما على وقت الرجعة والاصل عدم انقضاء العدة قبله (فان تنازعا في السبق بلا اتفاق) على أحد ذينك (فالأصح ترجيح سبق الدعوى) لاستقرار الحكم بقول السابق (فان ادعت الانقضاء) أولاً (ثم ادعى رجعة قبله صدقت يمينها) أن عدتها انقضت قبل الرجعة لأنها لما سبقت بادعائه وجب أن تصدق لقبول قولها فيه من حيث هو فوقع قوله لغوا



(او ادعاها قبل انقضاء)  
 للعدة (فقات) بترأخ عنه  
 بل إنما راجعت (بعده  
 صدق) يمينه انه راجعها  
 قبل انقضائها لانه لما سبق  
 بادعائها وجب تصديقه  
 لانه بما حكمها فصحت ظاهرا  
 فوقع قولها به ذلك لغوا  
 ومثل ذلك ما لو علم الترتيب  
 دون السابق منهما فيحلف  
 هو ايضا لان الاصل بقاء  
 الدة قال ابن عجل والمراد  
 سبق الدعوى عند الحاكم  
 وقال اسمعيل الحضرمي  
 يظهر من كلامهم انهم  
 لا يريدونه ورجحه الزركشي  
 فقال الظاهر ان مرادهم اعم  
 من ذلك وتبعه ابو زرعة  
 وغيره هذا كله اذا لم تنكح  
 والا فان اقام بينة بالرجعة  
 قبل الانقضاء فهي زوجته  
 وان وطئها الثاني ولها عليه  
 بوطئه مهر مثل فان لم يقمها  
 فله تحليفها وإن لم يقبل  
 اقرارها له على الثاني ولا  
 تسمع دعواه عليه على  
 الاوجه لان الزوجة من  
 حيث هي زوجة ولو امة  
 لا تدخل تحت اليد وفيما  
 اذا اقرت او نكلت خلف  
 تغرم له مهر المثل لانها حالت  
 باذنها في نكاح الثاني او  
 بتكيتها له بين الاول  
 وبين حقه ولو ادعى على  
 مزوجة انها زوجته فقالت  
 كنت زوجتك

فعل الغير وهنا على انقضاء الدة وإن قيد بكونه قبل الرجعة اه سيد عمر (قول المتن أو ادعاها) أى سبق  
 وادعى رجعتها قبل الانقضاء لعدتها فقالت بل راجعتني بعده أى انقضاء العدة اه معنى (قوله بترأخ)  
 وفاقا لشيخ الاسنى والمغنى وخلافا للنهية عبارة ثم ما ذكر من اطلاق تصديق الزوج فيما اذا سبق هو ما في  
 الروضة كالشرح الصغير وهو المعتمد وإن ذكر في الكبير عن القفال والغوى والمتولى انه يشترط تراخي  
 كلامها عنه فان اتصل به فهي المصدقة اه (قوله ومثل ذلك) أى في تصديقه اه عش (قوله ما علم  
 الترتيب الخ) عبارة المغنى فان اعترف بترتيبهما واشكل السابق صدق الزوج يمينه لان الاصل بقاء العدة  
 وولاية الرجعة والورع تركها اه (قوله فيحلف هو ايضا) قد يتوقف في تصوير حلقه مع عدم علمه وعبارة  
 الروض وشرحه وان اعترف بترتيبهما واشكل السابق قضى له لان الاصل بقاء العدة وولاية الرجعة انتهت  
 وعبارة العباب ولو قال لا نعم ترتب الامرين ولا نعم السابق فالاصل بقاء العدة وولاية الرجعة انتهت  
 وسيأتي في كلام الشارح انهم اهلوا قال لا لا نعم سبقا ولا معية فالاصل بقاء العدة وولاية الرجعة وفي حواشي  
 التحفة لسم ما نصه قوله ما لو علم الترتيب أى بين المدعين اه ولله بحسب ما فهمه والافه ولا يوافق ما مر عن  
 الروض والعباب اه رشيدى ولم يظهر لى وجه عدم الموافقة فليتامه وليحرر (قوله وقال اسمعيل الحضرمي  
 الخ) اشار الشهاب الرملى في حواشى شرح الروض الى تصحيحه اه رشيدى (قوله لا يريدونه) أى عند  
 الحاكم (قوله ورجحه الزركشي الخ) معتمد اه عش عبارة المغنى وهذا هو الظاهر كما قاله الزركشى اه  
 (قوله اعم من ذلك) أى من ان يكون عند حاكم او غيره ولو كان الغير من احاد الناس اه عش (قوله هذا  
 كله) أى قول المصنف واذا ادعى والعدة منقضية الخ (قوله اذا لم تنكح) أى لم تزوج بنيره عش (قوله وان  
 وطئها الثاني) غاية (قوله ولا تسمع دعواه عليه على الاوجه) خلافا للمغنى والنهية عبارة تما اما اذا نكحت  
 غيره وادعى مطلقها تقدم الرجعة على انقضاء العدة فله الدعوى بها عليها وهل له الدعوى على الزوج لانها فى  
 حبالته وفرأشاه ولا ما مر فيما مر اذا زوجهوا لى ان اثنين فادعى احد الزوجين على الآخر سبق نكاحه  
 فان دعواه لا تسمع عليه الاوجه الاول كما جرى عليه ابن المقرى واجب عن القياس انهما هما متفقان على  
 انها كانت زوجة للاول بخلاف ما ثم على هذا تارة يبدأ بالدعوى عليها وتارة عليه فان اقام بينة بمدعاه  
 انتزعا سواء بدأها ام به وان لم يكن معه بينة وبدأ به فى الدعوى فانكرت فله تحليفها فان حلفت سقطت  
 دعواه وان اقرت له لم يقبل اقرارها على الثاني مادامت في عصمته لتعلق حقه بها فان زال حقه بنحو موت  
 سلبت للاول وقبل زوال حق الثاني يجب عليها الاول مهر مثلها للحيلولة وان بدأ بالزوج فى الدعوى فانكر  
 صدق يمينه وان اقر له او نكل عن التمين وحلف الاول التمين المردودة بطل نكاح الثاني ولا يستحقها الاول  
 حيثئذ الا باقرارها له او حلف بعد نكحها ولها على الثاني بالوطئه مهر المثل ان استحقها الاول والا فالسمى  
 ان كان بعد الدخول ونصفه ان كان قبله اه (قوله على الاوجه) والمعتمد ان له الدعوى على الزوج اه عش  
 (قوله لانها احالت الخ) قضيتها انها لو لم تاذن بان زوجت بالاجبار ولم تمكن لا تغرم شيئا اه سم وصورة كونها

في مجرد الاختلاف في انقضاء العدة وبقائها من غير دعوى رجعة وما هنا في الاختلاف في سبق الرجعة  
 الانقضاء وعدم سبقها اياه مع الاتفاق على انقضاء وفرق ظاهر بينهما وهذا كله ظاهر وانما نهت عليه  
 لاني رايت من اشتبه عليه ذلك واستشكل احد الموضعين بالآخر فليتامه (قوله بترأخ عنه) وكذا بدونه  
 م (قوله ما لو علم الترتيب) أى بين المدعين (قوله ولا تسمع دعواه عليه على الاوجه) اعتمد في الروض  
 سماع الدعوى عليه فقال فله الدعوى عليها وكذا على الزوج اه وذكر في شرحه ان ترجيح ذلك من زيادته  
 وان عدم السماع هو المناسب لما مر فيها اذا زوجهوا لى ان اثنين فادعى احد الزوجين على الآخر يسبق  
 نكاحه قال وقد يجاب بانهما هما متفقان على انها كانت زوجة للاول بخلاف ما ثم اه واقول تقدم في عدم  
 السماع على الآخر في مسألة الوليين تفصيل يراجع (قوله لانها احالت الخ) قضيتها انها لو لم تاذن

زوجت بالاجبار مع كونها مطلقة طلاقا رجعيا ان تستدخل ماء المحترم أو يطأها في الدبر أو في القبل ولم  
 تزول بكارتها اه ع ش (قوله جعلت زوجه له الخ) ان حلف انه لم يطلق نهائية ومعنى (قوله ثم حمله الخ)  
 عبارة النهاية وشرح الروض نعم ان اقرت او لا بالنكاح الثاني او اذنت فيه لم تنزع منه ذكره البغوى و اشار  
 اليه القاضى وكذا البلقينى فقال يجب تقييده بما اذا لم تكن المرأة اقرت بالنكاح لمن تحت يده ولا ثبت ذلك  
 بالينة فان وجد احدهما لم تنزع منه جزا اه قال الرشيدى قوله ولا ثبت ذلك اى اقرارها اه وقال  
 ع ش قوله فان وجد احدهما اى الاقرار أو الاذن فى النكاح اه (قوله على ما اذا لم تعترف الخ) أى والا  
 ففيه نظير التفصيل المار فى قوله فان اقام بينة بالرجعة الخ وهو انها ان اقامت بينة بالطلاق سقطت دعواه  
 وان لم تقمها فلها تحليفه فان حلف تغرم له مهر المثل وان اقر او نكل وحلفت سقطت دعواه وان لم تحلف  
 تغرم له مهر المثل (قوله او قالته عقب قوله) هذا مختز قوله السابق بترام و تركه مر اه سم (قوله  
 لان الانقضاء) الى المتن فى النهاية (قوله ولا يشكل الخ) عبارة المغنى فان قيل قد ذكر افى الروضة واصطفاى  
 العدد ما يخالف ما ذكر فى المتن وهو فيما اذا ولدت وطلقها واختلفا فى المتقدم منهما فقال ولدت قبل الطلاق  
 فى الرجعة فقالت بعده نظرا ان اتفاقا على وقت الولادة صدق الزوج يمينه وان اتفاقا على وقت الطلاق صدقت  
 يمينها وان لم يتفقا على شيء بل قال كانت الولادة قبل الطلاق و ادعت العكس صدق يمينه مع ان مدرك البابين  
 واحده هو التمسك بالاصل اجيب عن الشق الاول بانه لا يخالف فيه بل عمل بالاصل فى الموضعين وان كان  
 المصدق فى احدهما غيره فى الاخر وعن الثانى بانهما هنا اتفاقا على انحلال العصمة قبل انقضاء العدة و ثم لم  
 يتفقا عليه قبل الولادة فيقوى فيه جانب الزوج اه (قوله مامر) أى من التفصيل فى قول المصنف واذا  
 ادعى العدة منقضية الخ اه ع ش عبارة الكردى قوله ولا يشكل مامر وهو قول المتن فان اتفقا على  
 وقت الانقضاء الخ والاشكال بشقين احدهما على مسئلة الاتفاق والاخر على عدمه وقوله فالعكس مامر  
 اشارة الى الشق الاول من الاشكال وجوابه قوله وذلك لاتحاد الخ وقوله وان لم يتفقا اشارة الى الشق الثانى  
 وجوابه قوله لاتفاقهما هنا الخ اه (قوله فاذا اتفقا على احدهما فالعكس مامر الخ) كأن الولادة هنا  
 نظير الانقضاء ثم وعند الاتفاق ثم على الانقضاء هى المصدقة مع انه عند الاتفاق هنا على الولادة هو المصدق  
 والطلاق هنا نظير الرجعة ثم وعند الاتفاق ثم على الرجعة هو المصدق مع انه عند الاتفاق هنا على الطلاق هى  
 المصدقة اه سم (قوله فاذا اتفقا على وقت الولادة) اى كيوم الجمعة وقال طلقت السبت فالعدة باقية  
 ولى الرجعة فقالت بل طلقت الخميس وقوله او الطلاق اى كيوم الجمعة وقال الولادة الخميس وقالت السبت  
 بان زوجت بالاجبار ولم تمكن لا تغرم شيئا (قوله ثم حمله الخ) فى شرح الروض نحو هذا التقييد عن  
 البغوى والبلقيني فقال نعم ان اقرت او لا بالنكاح الثانى او اذنت فيه لم تنزع منه ذكره البغوى و اشار اليه  
 القاضى وكذا البلقينى فقال يجب تقييده بما اذا لم تكن المرأة اقرت بالنكاح لمن تحت يده ولا ثبت ذلك  
 بالينة فان وجد احدهما لم تنزع منه جزا اه (قوله او قالته عقب قوله) السابق بترام و تركه مر قال  
 فى الروض فرع كانت الزوجة اى المطلقة طلاقا رجعيا امة اى واختلما فى الرجعة فقيل القول قول السيد  
 حيث قلنا القول قول الحرة والمذهب خلافه اى وهو اى القول قولها كالخبرة ثم قال فى الروض وشرحه  
 فرع لو قال اخبرتنى مطلقتى بانقضاء العدة فراجعتهما مكذبا لها او لا مصدقا او لا مكذبا لها ثم اعترفت بالكذب  
 بان قالت ما كانت انقضت فالرجعة صحيحة لانه لم يقر بانقضاء العدة وانما اخبر عنها اه ولو سال الرجعية  
 الزوج او نائبه عن انقضائها لمها اخباره كافى الاستقصاء بخلاف الاجنبى لو سألها فى وجه القولين شرح مر  
 (قوله فالعكس مامر فاذا اتفقا على وقت الولادة صدق او الطلاق صدقت) كان الولادة هنا نظير الانقضاء  
 ثم وعند الاتفاق ثم على الانقضاء هى المصدقة مع انه عند الاتفاق هنا على الولادة هو المصدق والطلاق هنا  
 نظير الرجعة ثم وعند الاتفاق ثم على الرجعة هو المصدق مع انه عند الاتفاق هنا على الطلاق هى المصدقة  
 (قوله فاذا اتفقا على وقت الولادة) اى كيوم الجمعة وقال طلقت السبت فالعدة باقية ولى الرجعة فقالت بل

فطلقتنى جعلت زوجه له  
 لاقرارها له كذا اطلاقه  
 وأطال الاذرى فى رده نقلا  
 وتوجيها ثم حمله على ما اذا لم  
 تعترف للثانى ولا مكنته ولا  
 اذنت فى نكاحه (قلت فان  
 ادعىا معا) بان قالت انقضت  
 عدتي مع قوله راجعتك أو  
 قالته عقب قوله كما نقله  
 الرافعى عن جمع وأقرهم  
 (صدقت) يمينها ( والله  
 أعلم) لان الانقضاء يتعسر  
 الاشهاد عليه بخلاف  
 الرجعة ولو قال لا نعلم سببا  
 ولا معة فالاصل بقاء العدة  
 وولاية الرجعة ولا يشكل  
 مامر بقولهم فيما لو ولدت  
 وطلقها واختلفا فى السابق  
 انهما ان اتفقا على وقت  
 احدهما فالعكس مامر  
 فاذا اتفقا على وقت الولادة  
 صدق أو الطلاق صدقت

وذلك لاتحاد الحكمين بالعمل بالاصل فيهما وان كان المصدق في احدهما غيره في الاخر وان لم يتفقا حلف الزوج لاتفاقهما هنا على انحلال العصمة قبل انقضاء العدة وشم لم يتفقا عليه قبل الولادة فقوى جانب الزوج (ومتى ادعاها والعدة باقية) جملة حاله ايضا (صدق) لقد رته على انشاءها ما بعد العدة وقد انكرتها من اصلها فهي المصدقة لاجماع وظاهر المتن انه لا يمين عليه مطلقا لكن قال الماوردي ان تعلق به حق لها كان وطئها قبل اقراره بالرجعة لا بد من يمينه وأطلق غيره انه لا بد من حلفه والذي يتجبه بناء على حلفه (١٥٧) أن إقراره هل يجعل لإنشاء للرجعة

وهو ماصوبه الاسنوى ونقله عن نص الام او لابل

يبقى على حقيقته وهو ماصرح به الامام واعتمده

الاذرعي وأطال فيه فعلى الاول لا وجه لحلفه وعلى

الثاني لا بد منه (ومتى انكرتها وصدقت ثم اعترفت) بها

له قبل ان تنكح (قبل اعترافها) لانها جحدت

حقا له ثم اعترفت به وفارق ماله وادعت أنها بنت زيد

أو أخته من رضاع ثم رجعت وكذبت نفسها

لا يقبل منها بادعائها هنا تايد الحرمة فكان اقوى

وبان الرضاع يتعلق بها فالظاهر انها لا تقربه إلا

عن تثبت وتحقق بخلاف الرجعة فانها قد لا تشعر

بها ثم تشعر وبان النفي قد يستصحب فيه العدم الاصل

مخلاف الاثبات لا يصدر إلا عن تثبت وبصورة غالبا

فامتنع الرجوع عنه كسائر الاقارير قاله الامام وبني

عليه انها لو ادعت انه طلقها فانكره وتكل عن

اليمين خلقت ثم كذبت نفسها لم تقبل وإن أمكن لاستناد

قولها الاول إلى إثبات

اه سم (قوله وذلك الخ) توجيه لعدم الاشكال عش وكردى (قوله لاتفاقهما الخ) هذا توجيه لاطلاق تصديق الزوج ثم مع التفصيل هنا بين سبق الدعوى وعدمه اه سم (قول المتن ومتى ادعاها) اى الرجعة وانكرت والعدة باقية باتفاقهما باقية ومعنى (قوله لقد رته على انشاءها) اى قوله واطلق غيره في النهاية (قوله مطلقا) اى تعلق به حق لها ام لا (قوله ونقله عن نص الام) جزم به الروض اه سم (قوله اولاهو ماصرح به الامام الخ) وهذا هو الوجه النهائي ومعنى واسنى اى فيكون إقرار او يبنى عليه انه إن كان كاذبا لم تحل له باطنا عش (قول المتن ومتى انكرتها) اى ولو عند حاكم (فرع) قال الاشئوني في بسط الانوار ولو اخبرت المطلقة بان عدتها لم تنقض ثم اكدت نفسها وادعت الانقضاء والمدة محتملة زوجت في الحال اه عش (قول المتن ومتى انكرتها الخ) قال في الروض عقب هذه ولو انكرت غير المجبرة الاذن قبل الدخول اى او بعد الدخول بغير رضاها كما في شرحه ثم اعترفت لم يقبل منها اه وفرق في شرحه بينها وبين مسألة المتن اه وياتى عن المغنى ما يوافقه (قول المتن وصدقت) اى كما تقدم اه معنى (قوله لانها جحدت) اى قوله وبان النفي في المغنى واى قوله ولو طلقت في النهاية (قوله حق له الخ) لان الرجعة حق الزوج نهاية ومعنى (قوله وتحقق) عطف تفسير (قوله فانها قد لا تشعر بها الخ) عبارة المغنى فانه رجوع عن نفي والنفي لا يلزم ان يكون عن علم فان قيل رد على هذا الجواب ماله وانكرت غير المجبرة الاذن في النكاح وكان انكارها قبل الدخول بها او بعده بغير رضاها ثم اعترفت بانها كانت اذنت لم يقبل منها مع انه نفي اجب بان النفي اذا تعلق بها كان كالاتبات بدليل ان الانسان يحلف على نفي فعله على البت كالاتبات وجدد النكاح بينهما فلا تحل بدون تجديد اه (قوله وبني عليه) اى على قوله وبان النفي الخ اه عش (قوله وان امكن) اى بان تنسب الطلاق لزوجها من غير تحقق (قوله ولتا كذا الامر الخ) قضيتها انه لو وقع التنازع في الرجعة عند حاكم وصدقت في انكارها لا يقبل تصديقها بعد وهو خلاف ما اقتضاه اطلاق قول المصنف ومتى انكرتها وصدقت الخ وعليه فالتعليل بالنفي هو المعول عليه اه عش (قوله فقال واحدة الخ) اى الطلقة التى اوقعتها واحدة (قوله كما ياتى الخ) اى انفا (قوله لا تبطل به) اى رجوعها (قوله وبهذا) اى بكل من التعليلين وقوله مع ما ياتى اى فى قوله لان المرأة الخ (قوله رد قول الانوار الخ) وقد يقال ان قول الانوار هذا نظير ما قدمه بقوله وبني عليه انها لو ادعت الخ لان يفرق بما ياتى عن سم بانه لا حلف هنا من الزوجة (قوله فانكره وحلف) اى الزوج (قوله لم تقبل) لعل من فوائد عدم القبول انها لا تقابل بالنفقة وانته لو مات لم ترثه اه سم (قوله فقل من ذكرها) اى هذه المسئلة وحكمها (قوله ذلك) اى الطلاق

طلقت الخيس وقوله او الطلاق اى كيوم الجمعة وقال الولادة الخيس وقالت السبت (قوله لاتفاقهما) هذا توجيه لاطلاق تصديق الزوج ثم مع التفصيل هنا بين سبق الدعوى وعدمه (قوله ونقله عن نص الام) جزم به الروض (قوله اولاهو) اعتمده مر (قوله فى المتن ومتى انكرتها الخ) قال في الروض عقب هذه ولو انكرت غير المجبرة الاذن اى قبل الدخول او بعد الدخول بغير رضاها كما في شرحه ثم اعترفت لم يقبل منها اه وفرق في شرحه بينها وبين مسألة المتن بفرق بين احدهما ان اذن الزوجة شرط في النكاح دون الرجعة والاخر ان النفي اذا تعلق بها كان كالاتبات بدليل ان الانسان يحلف على نفي فعله على البت كالاتبات (قوله فامتنع الرجوع عنه الخ) كذا شرح مر (قوله فانكره وحلف) اى الزوج ثم اكدت نفسها لم تقبل لعل من

ولتا كذا الامر بالدعوى عند الحاكم ولو طلق فقال واحدة وقالت ثلاث ثم صدقته قبلت كائنص عليه وجزم به فى الانوار وجه السبكي كما ياتى عن ولده فترثه لانه لا يثبت الطلاق بقوله قبل رجوعها ولا يثبت له حقا لغيرها وبهذا مع ما ياتى ومع اتفاقهم على انها لو ادعت انقضاء عدتها قبل ان يراجعها ثم رجعت قبلت يتضح رد قول الانوار لو ادعت الطلاق فانكره وحلف ثم اكدت نفسها لم تقبل قال البلقيني ولو ادعت ان زوجها طلقها ثلاثا ثم رجعت فقل من ذكرها والارجح قبول رجوعها لان المرأة قد تنسب ذلك لزوجها من غير تحقق اه

ويؤيده ما مروى عن السبكي ويفرق بين هذا وعدم قبول رجوعها فيما رعن الامام بتا كذا الحكم فيه بالدعوى والحلف رعن رضاع اقرت به بانه يحاط للتحريم المؤبد بما لا يحاط لغيره بانها قد تنسب ذلك لزوجهما من غير تحقق بخلاف الرضاع لا تقر به إلا عن تحقق او ظن قوى فاندفع ما قيل القياس منع قبولها على ان بعضهم بحث انها لو اقرت رضاع ثم ادعت انه دون الجنس او بعد الحولين وقالت ظننه محرما قبلت وأفتى ولده الجلال في رجل تزوج امرأة بولاية أبيها وشاهدين باذنها له فأنكرت الاذن فأثبت القاضي النكاح وأمرها بالتكفين فامتنعت ثم مات الزوج فرجعت بان لها بعد الرجوع المطالبة بالمهر والارث وفي قواعد التاج السبكي عن النص انه لو اقر بطلاق رجعي وادعت انه ثلاث ثم صدقته واكذبت نفسها قبلت فاذا مات (١٥٨) ورثته كما قاله ابني في فتاويه ولا نظر لاعترافها بالثلاث لان الشارع الغاء بل قال ابني في

فتاويه أيضا لو خالها فادعت انها ثالثة ثم رجعت وزوجت منه بغير محلل فالأقرب ثبوت الزوجية والارث اه ويوافقه قول أبي زرعة في فتاويه ذكرت انه طلقها ثلاثا فانكر ثم ابانها لم يجز إذنها في العود اليه بلا محلل الا ان اكذبت نفسها قبل الاذن كما لو ادعت التحليل فكذبها ثم أراد العقد عليها لا بد ان يصدقها اه ويظهر انه لا يحتاج للتلفظ بالتكذيب ثم والتصديق هنا بل يكفي في الظاهر بالاذن ثم والعقد هنا لئلا يضمنها للتكذيب والتصديق ومرفى النكاح انه لو قال هذه زوجتي فانكرت ثم مات فرجعت ورثته (واذا طلق دون ثلاث وقال وطئت فلي الرجعة وأنكرت) وطأه (صدقته يمين) انه ما وطئها ولا رجعة له ولا نفقة لها ولا سكنى لان الاصل

الثلاث (قوله عن السبكي) تنازع فيه الفعلان (قوله بالدعوى الخ) أي منها اه سيد عمر (قوله والحلف) أي ونكول الزوج فانه يقوى جانبها وفي مسئلتى الانوار والبلقينى لاحلف منها اه سم (قوله وعن رضاع الخ) كذا في النسخ بعن عطفها على عن الامام ولا يخفى ما فيه (قوله القياس) أي في مسألة البلقينى (قوله وافق ولده) أي البلقينى (قوله بان لها الخ) متعلق بقوله وافق ولده الخ (قوله انها ثالثة) أي الطلقة التي اوقعها بالخلع (قوله ثم) أي في المقيس وقوله هنا أي في المقيس عليه (قول المتن وطئت) أي زوجتي قبل الطلاق نهاية ومعنى (قول المتن صدقت الخ) فاذا حلفت لعدة عليها وتزوج حالاً اه معنى (قوله انه ما وطئها) إلى قوله هذا في صدق في المعنى إلا قوله له بغير فارق إلى وليس له وإلى الباب في النهاية إلا ذلك القول وفيها ما نصه ولو كانت الزوجة المطلقة رجعية امته واختلفا في الرجعة كان القول قولها يمينها حيث صدقت لو كانت حرة لا قول سيدها على المذهب المنصوص ولو قال اخبرتني مطلقتي بان قضاء عدتها فراجعتهما مكذبا لها او لا مصدقا ولا مكذبا لها ثم اعترفت بالكذب بأن قالت ما كانت انقضت فالرجعة صحيحة لانه لم يقر بانقضاء العدة وإنما اخر عنها ولو سال الرجعية الزوج ولو بنائه عن انقضاء العدة لزمها اخباره قاله في الاستقصاء وفي سؤال الاجنبى قولان والظاهر عدم اللزوم اه (قوله له) أي للوطء والجار متعلق بدعوى الخ (قوله وليس الخ) أي في مسألة المتن (قوله وليس له الخ) أي ويحرم عليه ذلك إلى ان تنقضى عدتها اه معنى (قول المتن وهو مقرر لها الخ) أي بدعواه وطأها وهي لا تدعى إلا انقضائه اه معنى (قوله امتنع من قبول نصفها) نعت عين أي بان قال لا استحق فيها شيئا لكون الطلاق بعد الوطء وقالت هي بل لك النصف لكون الطلاق قبل الوطء فالعين مشتركة اه ع ش (قوله فيلزم) ببناء المفعول من الازام والضمير المستتر للزوج والمزوم هو القاضي (قوله أي تملكه) أي النصف لها أي الزوجة تفسيره للبراء (قوله بطريقه) متعلق بالتملك والضمير له وقوله بان يتلطف الخ تصوير لطريقه (قوله به) أي الزوج والجار متعلق بـ يتلطف (قوله فان صمم) أي الزوج على الامتناع ﴿كتاب الايلاء﴾

(قوله مصدر آلى) إلى قوله ولا أجا معك في النهاية إلا قوله وله لعلني إلى الصبي (قول المتن حلف زوج الخ)

فرائد عدم القبول أنها لا تطالب بالنفقة وأنه لو مات لم ترثه (قوله بالدعوى والحلف) أي ونكول الزوج فانه يقوى جانبها وفي مسئلتى الانوار والبلقينى لاحلف منها (قوله انه لو اقر بطلاق رجعي إلى قبلت) هذا مرفى لفقوله السابق ولو طلق فمات واحدة وقالت ثلاث الخ (قوله إلا باقرار ثان) كذا في الروض وشرحه والترجيح من زيادته هنا وصرح به الاسنوى ونقله عن ترجيح الرافعي في الاقرار اه ﴿كتاب الايلاء﴾

عدم الوطء وإنما قبل دعوى عين وهو له ثبوت النكاح وهي تريد تزويله بدعواها والاصل عدم مزيله وهنا ويصح قد تحقق الطلاق وهو يدعى مثبت الرجعة قبل الطلاق والاصل عدمه وبه فارق ما مر قبل فصل قال انت طالق وأشار باصبعين وليس له نكاح اختها ولا اربع سواها مؤاخذه له باقراره (وهو مقرر لها بالمهر فان قبضته فلا رجوع له) لانه مقرر باستحقاقها جميعه (والا) تكن قبضته (فلا تلزم له الا بنصف) لاقرارها انها لا تستحق غيره فواخذته ثم اقرت بوطئه لم تاخذ النصف الاخر إلا باقرار ثان منه هذا في صدق دين أماعين امتنع من قبول نصفها فيلزم بقبوله أو إقرارها منه أي تملكه لها بطريقه بأن يتلطف القاضي به نظير ما مر في الوكالة فان صمم فيظهر ان القاضي يتمسكها فيعطيهما نصفها ويوقف النصف الاخر تحت يده إلى الصالح والبيان ﴿كتاب الايلاء﴾ مصدر آلى أي حلف (هو) لغة الحلف وكان طلاقاً في الجاهلية فغير الشرع حكمه وخصه بانه (حلف زوج بصح طلاقه) بالله اوصفة له كما يأتي في الايمان

أوبما ألحق بذلك بما ياتي  
 ( ليمتنع من وطئها ) أى  
 الزوجة ولو رجعية ومتحيرة  
 لاحتمال الشفاء ومحرمه  
 لاحتمال التحلل لنحو حصر  
 وصغيرة بشرطها الآتى  
 سواء أقال فى الفرج أم  
 أطلق وسواء أقيد بالوطء  
 الحلال أم سكنت عن ذلك  
 (مطلقا) بان لم يقيد بمدة  
 وكذا ان قال أبدا أو حتى  
 أموت أنا أو زيد أو تموتى  
 ولا يرد عليه لانه لاستبعاده  
 كالزائد على الاربعة ولو قال  
 لأطأ ثم قال أردت شهرا  
 مثلا دين ( أو فوق أربعة  
 أشهر ) ولو بلحظة لقوله  
 تعالى للذين يؤلون من  
 نسائهم الآية وفائدة كونه  
 موليا فى زيادة اللحظة مع  
 تعذر الطلب فيها لاختلال  
 الايلاء بمضيها أتمه المولى  
 بايذائها وإياسها من الوطء  
 المدة المذكورة فخرج  
 بالزوج حلف سيد أو أجنبي  
 فهو محض يمين كما ياتي  
 ويصح طلاقه الشامل  
 للسكران والعبد والكافر  
 والمريض بشرطه الآتى  
 وللمعلق فى السريجة بناء  
 على صحة الدور فيها لصحة  
 طلاقه فى الجملة الصبي  
 والمجنون والمكره وليمتنع  
 الذى لا يقال عادة الا فيما  
 يقدر عليه العاجز عن الوطء  
 بنحو جب أو شلل

ويصح من عجمى بالعربية ومن عربى بالعجمية ان عرف المعنى كفى الطلاق وغيره اه معنى (قوله أو بما  
 الحق بذلك الخ) أى من كل ما يدل التزامه على امتناعه من الوطء خوفا من لزوم ما التزمه بالوطء قال سم  
 عدنى الزواج الايلاء من الكبائر ثم قال وعدى لهذا من الكبائر غير بعيد وان لم أر من ذكره اه لكن  
 نقل عن الشارح انه صغيرة وهو اقرب اه ع ش (قوله أى الزوجة) أى ولوامة اه سم (قوله ولو رجعية)  
 ولا تضرب المدة الا بعد الرجعة اه ع ش (قوله ومتحيرة) قاله الزركشى وضم اليها المحرمة والمظاهر منها  
 وقال فى الاولى أى المتحيرة ولا تضرب المدة الا بعد الشفاء اه وقياسه ان لا تضرب المدة فى الآخرين الا بعد  
 التحلل والتكفير اه نهاية وفى سم عن شرح الروض مثله ( قول المتن مطلقا ) نعت لمصدر محذوف  
 أى امتناعا مطلقا غير مقيد بمدة وفى معناه ما اذا اكده بقوله أبدا اه معنى عبارة السيد عمر يجوز ان مراد  
 المصنف مطلقا أى عن القيد الاتى وهو ما فوق اربعة اشهر بقرينة المقابلة فيندفع عدم الجامعية حتى  
 بايد لانه لا تعيين فيه والتعيين ملحوظ فى المقابل اه (قوله ولا يرد عليه) أى على جمع الحد وظاهره انه  
 راجع الى ما بعد وكذا جميعا ولكن رجعه المعنى الى قوله أو حتى أموت الخ وهو قضية قول الشارح لانه  
 لا استبعاده الخ أى فى النفوس (قوله دين) أى ان كان الحلف بالطلاق كما هو ظاهر اه رشيدى ( قول  
 المتن أو فوق اربعة اشهر ) قال البلقينى وهذه الاشهر هلالية فلو حلف لا يطؤ هامة ثمة وعشرين يوما لم يحكم فى  
 الحال بانه مول فاذا مضت اربعة هلالية ولم يتم ذلك العدد لنقص الالهة او بعضها تبين حينئذ كونه موليا  
 قال ولم أر من تعرض له اه سم وقال النهاية والاربعة هلالية فلو حلف لا يطؤ هامة وعشرين يوما حكم  
 بكونه موليا حالا اذا الغالب عدم كمال الاربعة فكل شهر نقص تحققنا انه مول اه وقال ع ش فلو جاءت  
 الاربعة كوامل على خلاف الغالب تبين عدم صحة الايلاء بناء على ان العبرة بما فى نفس الامر اه (قوله  
 ولو بلحظة) الى قوله وليمتنع فى المعنى (قوله يؤلون من نسائهم) وانما عدى الايلاء فيها بمن وهو انما  
 يعدى بعلى لانه ضمن معنى البعد كانه قال يؤلون مبعدين انفسهم من نسائهم معنى ونهاية (قوله وفائدة  
 كونه الخ) مبتدأ وخبره قوله أتمه الخ وكان الاولى والمراد بكونه موليا الخ عبارة المعنى بعد كلام نصها والاولى  
 انه يقال كلام الامام أى انه يكتفى بزيادة لحظة لا تسع المطالبة بحمول على اتم الايذاء وكلام الماوردى أى انه  
 لا يكون موليا الا بالحلف على فوق اربعة اشهر بزمان يتاقي فيه المطالبة على اتم الايلاء الا ترى انه لو قال والله  
 لا اطؤك اربعة اشهر فاذا مضت فواته لا اطؤك اربعة اشهر فانه ليس بمول كى ساقى مع انه ياتى بذلك اتم  
 الايذاء على الراجح فى الروضة اه (قوله فهو محض يمين) أى وليس ايلاء فليس لها مطالبة بالوطء بعد اربعة  
 اشهر ومتى وطئ حنث ولو لمه ما التزمه اه ع ش (قوله ويصح طلاقه الخ) أى وخرج بيصح الخ الصبي  
 الخ (قوله للسكران) أى المتعدي بسكره وللخصى اه معنى (قوله وللمعلق الخ) عبارة المعنى والمراد أنه  
 يصح طلاقه فى الجملة ليدخل ما لو قال اذ وقع عليك طلاقى فانت طالق قبله ثلاثا وفرعنا على انسداد باب  
 الطلاق فانه زوج لا يصح طلاقه فى هذه الصورة ومع ذلك يصح ايلاءه اه (قوله بنحو جب الخ) ولو حلف  
 زوج المشركة بالمغرب لا يطؤ هالم يكن موليا كالا يلاء من صغيرة وقال البلقينى يكون موليا لاحتمال الوصول  
 على خلاف العادة ولا تضرب الا بعد الاجتماع ولو الى مرتدا أو مسلم من مرتدة فعندى تتعد الدين فان جمعها  
 الاسلام فى العدة وكان قد بقى من المدة أكثر من اربعة اشهر فهو مول والافلاها نهاية وقوله ولو حلف الى

عدنى الزواج الايلاء من الكبائر ثم قال وعدى لهذا كبيرة غير بعيد وان لم أر من ذكره اه (قوله أى  
 الزوجة) ولوامة (قوله ومتحيرة لاحتمال الشفاء) قاله الزركشى وضم اليها المحرمة والمظاهر منها قبيل  
 التكفير قال فى شرح الروض قال فى الاول ولا تضرب المدة الا بعد الشفاء وقياسه فيما بعد عنها لانه لا تضرب  
 الا بعد التحلل والتكفير اه (قوله فى المتن أو فوق اربعة اشهر) قال البلقينى وهذه الاشهر هلالية فلو حلف  
 لا يطؤ هامة وعشرين يوما لم يحكم به فى الحال بانه مول فاذا مضت اربعة هلالية ولم يتم ذلك العدد لنقص  
 الالهة او بعضها تبين حينئذ كونه موليا قال ولم أر من تعرض له اه (قوله لصحة طلاقه فى الجملة) قد يشكل

قوله ولو آلى الخ في الرشيدي عن حواشي الروض للشهاب الرمي مثله (قوله أورتق) أي أقرن اه نهاية (قوله فيها) أي الزوجة احتز به عن الزوج الصغير فانه خرج يصح طلاقه كما مر انفا (قوله) اندفع ايراده هذا الخ ومن أورد ما هنا على منع الحد وما مر على جمع الحد المغنى (قوله والحيض) أي أو النفاس نهاية ومعنى (قوله أو نهار رمضان) لعل محله إذا كان بينه وبين رمضان دون أربعة أشهر اه رشيدى (قوله أنه إيلاء) خلافا للنهية ووفقا للبغنى عبارة وان قال والله لا أجامعك إلا في الدبر فول أو إلا في الحيض أو النفاس أو في نهار رمضان أو في المسجد فوجهان أحدهما وهو الوجه انه مول قال الاسنوى وهو ما جزم به في الذخائر ولا يتجه غيره وقال الزركشى انه الأرجح وقال في المطلب انه الاشبه لأن الوطء حرام في هذه الاحوال فهو ممنوع من وطئها ويجب عليها الامتناع وتضرب المدة ثم تطالب بعدها بالفدية أو الطلاق فان فاء إليها في هذه الاحوال سقطت المطالبة في الحال لزوال المضارة به وتضرب المدة ثانيا لبقاء البين كالمولى المولى بعد المدة ثم راجع تضرب المدة ثانيا لبقاء البين اه (قوله وبمطلقا) إلى المتن في النهاية والمغنى (وان كلاله شرط الخ) لا يخفى أن ذلك انما يعلم من كلامه السابق واللاحق اه رشيدى (قول المتن بل لو علق به طلاقا الخ) كذا اطلقوه هنا ويتجه ان يقال اخذ انما قدموه في الطلاق ان محل ذلك اذا قصد به منع نفسه عن وطئها لان التعليق بنحو الطلاق حينئذ يكون مينا فان اراد محض التعليق فلا إيلاء اذ لا قصد للامتناع من الوطء وإن اطلق فيأتي فيه خلاف نظير ما مر ثم فعل ما مشى عليه الشارح ثم لا يكون إيلاء وعلى ما مشى عليه الفاضل المحشى ونقله عن الجلال الرمي ايضا يكون إيلاء فليتأمل وليراجع اه سيد عمر اقول وقد يصرح بعدم الإيلاء عند إرادة محض التعليق قول النهاية وأقره سم نصه ولو كان به أو بها ما يمنع الوطء كعرض فقال ان وطئتك فنته على صلاة أو صوم أو نحوهما قاصدا به نذر المجازاة لا الامتناع من الوطء فالظاهر كما قاله الاذرعى انه لا يكون مولى ولا آثما ويصدق في ذلك كسائر نذور المجازاة وإن أبى ذلك اطلاق الكتاب وغيره اه ويصرح بعدم الإيلاء في صورة الاطلاق ايضا قول الرشيدى نصه قوله وإن أبى ذلك اطلاق الكتاب فيه بحث اذ هذه خارجة بقوله أي المصنف في التعريف ليمتنع اه وكذا يصرح به ما يأتي عن المغنى في حاشية وكالحلف الظهار الخ (قول المتن أو اعتقا) أي كالمثال الأخير وقوله أو قال إن وطئتك الخ هلا عبر المصنف بقوله طلاقا أو اعتقا أو نحوهما كقوله إن وطئتك الخ اه سم عبارة المغنى مع المتن طلاقا أو اعتقا وإن وطئتك فانت أو ضربت طالق أو فعبدى حرا أو نحو ذلك مما لا تتحل البين منه إلا بعد أربعة أشهر كان قال إن وطئتك الخ خبرها يعلم ان في قول الشارح مما لا ينحل الخ حذف المبين (قوله مما لا ينحل الخ) وذلك اما بان يقيد بما لا يوجد إلا بعد مضي أربعة أشهر أو يطلق فان الاطلاق يلحق بالتقييد بما فوقها نظير ما مر في الحلف بالله

على اعتبار الصحة في الجملة خروج المكره فان قيل هو بوصف الاكره لا يتصور صحة طلاقه قلنا والمعلق المذكور بناء على صحة الدور بوصف كونه معلقا كذلك (قوله وبني الفرج إلى آخره حلقه على الامتناع من وطئها في الدبر أو الحيض إلى قوله انه إيلاء) في تصحيح ابن قاضي عجلون ولو حلف لا يطؤها في الحيض أو في الدبر فلا إيلاء وإلا فيه قول أو إلا في حيض أو نفاس فوجهان بل ترجيح في الروضة واصلها وجزم في الصغير بعدم الإيلاء ولم ينقله في المهمات بل نسب للذخائر الجزم بمقابله وقال لا يتجه غيره وذكر الزركشى نحوه وزاد عن المطلب انه الاشبه والحق في الروضة واصلها بذلك ما لو قال إلا في نهار رمضان أو إلا في المسجد اه والأرجح ما في الصغير في الحيض والنفاس ومثلها البقية شرح مرو في الروض وشرحه او قال والله لا أجامع فرجك أو لا أجامع نصفك الأسفل فإيلاء لا ان قال والله لا أجامع سائر الاعضاء أي باقيها كان قال لا أجامع يدك أو نصفك الأعلى أو بعضك أو نصفك فلا يكون الإيلاء إلا ان يريد بالعض الفرج والنصف النصف الأسفل فيكون إيلاء اه (في المتن بل لو علق به طلاقا أو اعتقا أو قال إن وطئتك) هلا عبر المصنف بقوله طلاقا أو اعتقا أو نحوهما كقوله إن وطئتك الخ (قوله في المتن أو اعتقا) أي كالمثال الأخير (قوله في المتن أو قال ان وطئتك فنته على الخ) لو كان به أو بها ما منع وطء كعرض فقال ان وطئتك فنته على صوم أو صلاة أو نحوهما

أو رتق أو صغرها بقيدته  
الآتي فلا إيلاء إذ لا إيلاء  
وبهذا الذي قرره اندفع  
ليراد هذا على المتن بانه غير  
مانع لدخول هذا فيه على انه  
سيصرح بذلك وبوطئها  
حلقه على ترك التمتع بغيره  
وبني الفرج إلى آخره حلقه  
على الامتناع من وطئها في  
الدبر أو الحيض أو الاحرام  
فهو محض يمين والأرجح في  
لا أجامعك إلا في نحو الحيض  
أو حيض أو نهار رمضان  
أو المسجد أنه إيلاء وبمطلقا  
وما بعده الأربعة قائل لأن  
المرأة تصبر عن الزوج أربعة  
أشهر ثم يفنى صبرها أو يقل  
وعلم من كلامه أن أركانها  
سنة محلوف به وعليه ومدة  
وصيغة وزوجان وان كلاله  
شروط لا بد منها والجديد  
أنه أي الإيلاء لا يختص  
بالحلف بالله تعالى وصفاته  
بل لو علق به أي الوطء  
(طلاقا أو اعتقا أو قال ان  
وطئتك فنته على صلاة أو  
صوم أو حج أو عتق) مما لا  
ينحل إلا بعد أربعة أشهر  
(كان مولى)

لان ذلك كله يسمى ميمنا لتناوله لغة الحلف بالله تعالى وبغيره فشملته الآية والغفران فيها لما اشتمل عليه الايلاء من الاثم كما مر لا الحنث لانه واجب وإن كان الحلف بالله ولانه يتمتع من الوطء خشية ان يلزمه ما التزمه كالمتمتع منه (١٦١) في الحلف بالله تعالى خشية الكفارة

وكالحلف الظهار كانت على كظهر امي سنة فانه ايلاء كما يأتي اما اذا انحل قبلها كان وطئتك فعلي صوم هذا الشهر او شهر كذا وهو ينقض قبل اربعة اشهر من البين فلا ايلاء (ولو حلف اجنبي) لا جنسية او سيد لامته (عليه) اي الوطء كوالله لا اطوك (فيمين محضه) اي لا ايلاء فيها فيلزمه قبل النكاح او بعده كفارة ووطئها (فان نكحها فلا ايلاء) يحكم به عليه فلا تضركل المدة وإن بقي من مدة عنها فوق اربعة اشهر وتأذت لا تنفاه الاضرار حين الحلف لا اختصاصه بالزوج بنص من نسأهم (ولو آلى من رتقاء او قرناء او آلى محبوب) لم يبق له قدر الحشفة ومثله اشل كما مر (لم يصح) هذا الايلاء (على المذهب) إذ لا ايداء منه حيث ذنخلاف الحصى والعاجز لمرض او عنة والعاجزة بنحو مرض او صغر يمكن معه وطؤها في مدة قدرها وقد بقي منها اكثر من اربعة اشهر لان الوطء مرجو ومن طرأنحو جيبه بعد الايلاء فانه لا يطل ومن صحة الايلاء من الرجعية وإن حرم وطؤها لا مكانه رجعتها (ولو قال والله لا وطئتك اربعة

وبدل على ذلك تصويرهم عبارة أصل الروضة فوق قال إن وطئتك فعلي صوم شهر أو الشهر الفلاني وهو يتأخر عن اربعة اشهر فهو مل انتهت اه سيد عمر اقول قد افاد ذلك قول الشارح الماروا بما الحق بذلك الخ (لان ذلك) إلى قول المتن ولو قال في المغنى لا فوله والغفران إلى ولانه وقوله وإن بقي إلى المتن وقوله ومر إلى المتن وإلى قول المتن والجديد في النهاية لا فوله والغفران إلى ولانه وقوله بل بحث إلى وخروج وقوله قبل خروج الدجال (قوله لان ذلك) أي تعليق الطلاق والعق والتزام نحو الصلاة بالوطء (قوله ولانه) عطف على قوله لان ذلك الخ (قوله وكالحلف الظهار الخ) عبارة المغنى وكلامه هنا وفيما سبق يشعر بان الايلاء لا يكون بغير الحلف لكن سياق في الظهار انه لو قال انت عى كظهر امي سنة مثلاً انه ايلاء مع انتفاء الحلف في هذه الصورة واليمين المذكورة يمين لجاح واليمين بصوم شهر الوطء ايلاء كان وطئتك فنته على صوم الشهر الذي اطا فيه فاذا وطئ في اثناء الشهر لزمه مقتضى اليمين ويجز به صوم بقيته وينقض يوم الوطء اه (قوله اما اذا انحل الخ) يحترز قوله بما لا ينحل الخ (قوله اي الوطء) يعني عدم ما بدليل ما بعده عبارة المغنى إن ترك الوطء اه (قوله فيلزمه قبل النكاح) أي بزنا أو شبهة اه عش (قوله كفارة) أي في الحلف بالله تعالى اه مغنى (قوله بوطئها) الاولى تقديمه على قبل النكاح (قول المتن فان نكحها الخ) أي او اعتقها السيد وتزوجها ويمكن ادخالها في المتن اه عش (قوله لا تنفاه الاضرار الخ) تعليل للتمتع وقوله لا اختصاصه الخ علة للعلة ولعل الاولى ان يجعله علة ثانية بزيادة الواو (قوله بنص من نسأهم) باضافة (قوله لم يبق له الخ) عبارة المغنى أي مقطوع الذكر كله وكذا إن بقي منه دون الحشفة اما من جب ذكره وبقي منه قدر الحشفة فيصح ايلاءه لا مكان ووطئه اه (قوله إذ لا ايداء منه) قضيته انه لا يتغير الحكم بزوال الرق والقرن لعدم قصد الايداء وقت الحلف لان زوال الرق والقرن غير محقق بخلاف الصغر فان زواله محقق الحصول اه عش (قوله يمكن معه الخ) الظاهر انه راجع لجميع ما قبله حتى قوله والعاجز لمرض او عنة وحيث يتضح قوله السابق في المريض بشرطه الآتي وهو الامكان المذكور وعادة الرض وشرحه ويصح ايلاء الزوج من صغير يمكن جماعها فيما قدره من المدة ومريضه ولا تضرب المدة حتى تدرك الصغيرة لإطاعة الجماع وتطيق المريضة ذلك انتهت اه سم (قوله قدرها) جملة فعلية نعت لمدة (قوله ومن طرأ الخ) عطف على الحصى (قوله برجعتهما) أي وتحسب المدة منها كما يأتي اه عش (قوله مرتين) لا موقع له مع قول المصنف وهكذا اه رشيدى عبارة المغنى مع المتن وسواء اقتصر على ذلك أم قال هكذا مرارا اه (قوله لا انحلال كل الخ) عبارة المغنى لا تنفاه فائدة الايلاء من المطالبة بموجبه في ذلك إذ بعد مدة اربعة اشهر لا تمكن المطالبة

قاصدا به نذر المجازاة لا الامتناع من الوطء فالظاهر كما قاله الاذرى أنه لا يكون مولى ولا آثما ويصدق في ذلك كسائر صور نذر المجازاة وإن اني ذلك إطلاق الكتاب وغيره شرح مر (فرع) قال الباقين لو حلف زوج المشرقية بالمغرب لا يطؤها كان مولى لا احتمال الوصول على خلاف العادة ولا تضرب المدة إلا بعد الاجتماع ولو آلى مرتدا ومسلم من مرتدة فعندى تنعقد اليمين فان جمعها الاسلام في العدة وكان قد بقي من المدة من أكثر من اربعة اشهر فهو مول ولا فلا كذا شرح مر فليتأمل مع قول العباب ما نصه فرع من آلى وهو غائب ولو مشرقا عن مغربية أو هو حاضر ثم غاب حسبت المدة لها ولو توكيل من يطالبه فاذا تمت رفعه لقاضى بلد الغيبة وطالبه فيأمره القاضى بفيئة اللسان حالاً وينقلها اليه او رجوعه اليها او طلاقها ان امتنع من ذلك ويمهل لاهبة السفر وامن طريقه ومرض معجز فان لم ينف بلسانه او لم يسمح في اجتماعها بعد امكانه ثم طلب العود اليها لم يمكن بل يطلقها القاضى بطاب وكيلها ولو غاب بمد طلبها بالحق وامتناع علم يكفيه فيئة اللسان ولم يمكن بل يطلقها القاضى بطالبها اه (قوله يمكن معه الخ) الظاهر انه راجع لجميع ما قبله حتى قوله والعاجز لمرض او عنة وحيث يتضح قوله السابق في المريض بشرطه الآتي وهو

(٢١) - شروانى وابن قاسم - ثامن) أشهر فاذا مضت فواته لا وطئتك اربعة أشهر وهكذا) مرتين أو (مرارا) متصلة (فليس بمول في الاصح) لان انحلال كل بعضى الاربعة فتعذر المطالبة نعم ياثم اثم مطلق الايداء دون خصوص اثم الايلاء

بل بحث أنه فوقه لأن هذا لا يرتفع بالوطء وفيه نظر للخلاف في أصل تأنيبه وخرج بقوله فوالله ما لو حذف بان قال فلا وطئتكم فهو إيلاء قطعاً  
لأنها بمن واحدة اشتملت على أكثر من أربعة أشهر وبمتصلة ما لو فصل كالأخرى أي بان تسكلم باجتنبي وإن قل أو سكت باكثر من  
سكتة تنفس وعي فيما يظهر فليس إيلاء ( ١٦٢ ) قطعاً (ولو قال والله لا وطئتكم خمسة أشهر فاذماضت فوالله لا وطئتكم سنة) بالنون كافي

الروضة وأصلها وبالرفوعة  
أي ستة أشهر كما في أصله  
قيل وهو الأول انتهى وفيه  
نظر بل الأول الأول لما في  
الثاني من الإيهام الذي  
خلا عنه أصله بذكره  
المضاف إليه ( فإيلاً أن  
لكل ) منهما ( حكمه )  
فتطالبه بموجب الأول في  
الخامس لا فيما بعده  
لأنحلالها بمضيه وانعقاد  
مدة الثانية فيطالب بذلك  
بعد مضي أربعة أشهر  
وخرج بقوله فإذا مضت ما لو  
أسقطه كان قال والله لا  
اجامعك خمسة أشهر ثم قال  
والله لا أجامعك سنة فإنها  
يتداخلان لتداخل  
مدتهما وانحلتا بوطء واحد  
وبقوله فوالله ما لو حذفه  
فيكون إيلاء واحد ( ولو  
قيد ) بمنه على الامتناع من  
الوطء ( مستبعد الحصول  
في ) الأشهر ( الأربعة )  
عادة ( كنزول عيسى صلى  
الله عليه وسلم ) قبل خروج  
الدجال وكخروج الدجال أو  
ياجوج وماجوج ( قول )  
لأن الظاهر تأخره عن  
الأربعة فتتضرر هي بقطع  
الرجاء وعلم به أن محقق  
الامتناع كطلوع السماء  
كذلك بالاولى ما لو قيدها

بوجوب العين الأولى لأنحلالها ولا بموجب الثانية لأنه لم تمض مدة المهلة من وقت انعقادها وبعد مضي  
الأربعة الثانية يقال فيه كذلك وهكذا لا آخر حلقه اه ( قوله بل بحث انه الخ ) عبارة المغني قال في المطلب  
وكانه دون اسم المولى ويجوز أن يكون فوقه لأن ذلك يقدر فيه على دفع الضرر بخلاف هذا فإنه لا يدفع له إلا  
من جهة الزوج بالوطء اه ( قوله وفيه نظر للخلاف الخ ) لا يخفى ما في هذا النظر من النظر إذما استند إليه  
الباحث أقوى وأولى من الاستناد إلى جريان الخلاف بعدم التأنيب فتأمل به بقلب من الحسد سليم اه سيد عمر  
( قوله وبمتصلة ما لو فصل الخ ) عبارة المغني وافهم كلامه أيضاً أن محل الخلاف إذا وصل العين بالعين فإن قال  
ذلك مرة ثم لما مضت تلك المدة أعاد العين وهكذا أمراراً فلا يكون مولياً قطعاً اه ( قوله بالنون الخ ) عبارة  
المغني قوله سنة موافق للشرح والروضة وفي المحرر ستة أشهر وكل صحيح ولكن كان الأول موافقاً لأصله  
ويصح أن يقر المتن بالمشاة من فوق فيوافق أصله لكن نسخة المصنف بالنون اه ( قوله قيل وهو الأول ) أي  
في المتن اه سم زاد الرشدي بقرينة ما بعده اه ( قوله وفيه نظر بل الأول الخ ) قد يجاب بأنه  
لا اعتبار بهذا الإيهام إذ لا يفهم من قولنا ستة بعد قوله خمسة أشهر الاستة أشهر هذا إن أراد القائل أولوية  
ضبط عبارة المصنف بالرفوعة فإن أراد أولوية عبارة الأصل على عبارة الروضة فلا نظر بوجه سم قد يقال  
على الأخير أنه لا وجه للأولوية بل متساويان اه سيد عمر وعبرة المغني المارة صريحة في احتمال الأول  
( قوله المضاف إليه ) أي لفظة أشهر ( قوله فتطالبه ) إلى قوله وقيس به في المغني إلا قوله ثاني أيامه أو قوله كما  
بحثه أبو زرعة ( قوله فتطالبه الخ ) عبارة المغني فلها المطالبة في الشهر الخامس بموجب الإيلاء الأول من  
الفئة أو الطلاق فإن فاء انحلت فإن آخرت حتى مضى الخامس دخل مدة الإيلاء الثاني فلها المطالبة بعد أربعة  
أشهر منها بموجب وجه كما مر فإن لم تطالب في الإيلاء الأول حتى مضى الشهر الخامس منه فلا مطالبة به سواء  
اتركت حقها أم لم تعلم به لأنحلاله كما لو آخرت المطالبة في الثاني حتى مضت سنة اه ( قوله مدة الثانية )  
الأنسب التذكير ( قوله بذلك ) أي بموجب الإيلاء الثاني ( قوله قبل خروج الدجال ) ظرف لما فهمه  
المتن والمغني كالتمديد قبل خروج الدجال بنزول عيسى ( قوله تأخره ) أي ما ذكر من النزول والخروج  
( قوله وعلم به ) أي يقول المصنف بمسبب الخ ( قوله أن محقق الخ ) أي المقيده ( قوله أمالوقيدها الخ )  
محتز قوله قبل خروج الدجال ( قوله ومحله ) أي محل قوله فلا يكون إيلاء ( قوله إن كان ) أي التقييد  
المذكور ( قوله الأربعين ) نعمت أيامه ( قوله كذلك ) أي حقيقة ( قوله وبقيتها ) أي بقية أيام الدجال  
( قوله مع أمره بان الأول الخ ) في هذه العبارة تسمح لا يخفى إذا أمرها اه رشيدى عبارة المغني فستل عن  
ذلك اليوم الذي كسنة يكفينا صلاة يوم فقال لا أقدر واله قدره اه ( قوله وقيس به ) أي باليوم الأول ( قوله )  
فيها ( أي الأول والثاني والثالث ) ( قوله أي الأربعة الخ ) عبارة المغني أي مضى الأربعة الأشهر كقوله في

الامكان المذكور وعبارة الروض وشرحه ويصح إيلاء الزوج من صغيرة يمكن جماعها فيما قدره من المدة  
ومريضة ولا تضرب المدة حتى تدرك الصغيرة أطاقه الجماع ونطبق المريضة ذلك اه ( قوله وبمتصلة ما لو فصل  
كلا الخ ) كذا شرح مر ( قوله قيل وهو الأول ) أي في المتن ( قوله وفيه نظر بل الأول الأول لما في الثاني  
من الإيهام الخ ) قد يجاب بأنه لا اعتبار بهذا الإيهام إذ لا يفهم من قولنا ستة بعد قوله خمسة أشهر الاستة أشهر  
هذا إن أراد القائل أولوية ضبط عبارة المتن بالرفوعة فإن أراد أولوية عبارة الأصل على عبارة الروضة فلا  
نظر بوجه ( قوله قبل خروج الدجال ) ظرف لقول المتن قيد ( قوله ومحققه ) أي الحصول ( قوله )

بعد خروج الدجال بنزوله فلا يكون إيلاء ومحله كما بحثه أبو زرعة أن كان ثاني أيامه أو أولها ولم يبق منه مع باقي أيامه  
الأربعين ما يكمل أربعة أشهر باعتبار الأيام المعهودة أذ يومه الأول كسنة حقيقة والثاني كسنة كذلك وبقيتها كأيامنا  
كما صح عنه صلى الله عليه وسلم مع أمره بان الأول لا يكفي فيه صلاة يوم وبأنهم يتقدرون له وقيس به الثاني والثالث وبالصلاة غيرها فيقدر فيها  
أقدار العبارات والأجال وغيرها كما مر وأثمل الصلاة ( وانظن حصوله ) أي المقيده ( قبلها ) أي الأربعة كجاء المطر في الشتاء



(فلا) يكون إيلاء بل محض يمين ومحققه كجفاف الثوب أولى فلذا أخذ فوان كان في أصله (وكذا الوشك) في حصول المقيد به قبل الأربعة أو بعدها كمرضه أو مرض زيد أو قدومه من محتمل الوصول منه قبل الأربعة فلا يكون (١٦٣) إيلاء (في الأصح) حالا ولا بعد مضي

الأربعة قبل وجود المعلق به لأنه لم يتحقق منه قصد الأيلاء أو لا أمال لم يحتمل وصوله منه لبعده مسافته بحيث لا تقطع في أربعة أشهر فهو مول نعم أن ادعى ظن قربها حلف ولم يكن موليا بل حالفا (ولفظه) المفيد له وإشارة الأخرس به (صرح وكنائية) ومنها الكتابة كغيره (فن صريحه تغيب) حشفة أو (ذكر) أي حشفته إذ هي المرادة منه بخلاف ما لو أراد كله لحصول مقصودها بتغيب الحشفة مع عدم الخنث (بفرج ووطء جماع) ونيك أي مادة نى ك وكذا البقية (واقترضا بكر) غير غوراء لشيوعها نعم يدين أن أراد بالجماع الاجتماع وبالوطء الدوس بالقدم وبالاقتضا غير الوطء ومحل أن لم يقل بذكري والام يدين في واحد منها كالنيك مطلقا أما الغوراء إذا علم حالها قبل الحلف فالخلف على عدم اقتضاها غير إيلاء على ما قاله ابن الرفعة لحصول مقصودها بالوطء مع بقاء البكارة قال إلا أن يقال الفية في حق البكر تخالفها في حق الثيب كما يفهمه لإيراد القاضي

وقت غلبة الأمطار والله لا أطوك حتى ينزل المطر اه (قوله فلا يكون) إلى قوله فلذا في المغنى (قوله ومحققه) أي الحصول مبتدأ وخبره قوله أولى (قوله كمرضه أو مرض زيد) لعل المراد به كشفاء مرضه الخ (قوله من محتمل الخ) أي محل محتمل الخ وقوله منه أي المحل المذكور (قوله حالا) إلى قوله لما يأتي في المغنى إلا قوله أي حشفته إلى المتن (قوله حالا ولا بعد مضي الأربعة) قضية كلام الروض وشرحه أنه لو مات زيد قبل قدومه صار الحالف موليا للياس منه اه سم باختصار (قوله بخلاف ما لو أراد كله الخ) قضية أنه لو أطلق كان موليا لحال الذكري على الحشفة وهو قضية قوله قبل أي حشفته إذ هي الخ وأنه إذا قال أردت جميع الذكري قبل منه ظاهر اه ع ش وقال السيد عمر قوله بخلاف ما لو أراد كله الخ ينبغي وأطلق لأن اللفظ عند الإطلاق ينزل على حقيقته ثم رايت في حاشية السنباطي على المحلى التصريح بأن حالة الإطلاق كقصد الكل وأما قول التحفة إذ هي المراد للامام النووي بقوله ذكر لأنه المراد في إطلاق الحالف لفظ الذكري من غير إرادة وإن أو همت عبارتها ذلك اه أقول وهو ظاهر صنيع المغنى حيث قال فن صريحه مهجو النيك وتغيب أي إدخال ذكر أو حشفته بفرج أي فيه ووطء وجماع وإصابة اه واقترضا بكر وهي إزالة قضيتها بكسر القاف أي بكارتها كقوله والله لا اغيب أو لا أدخل أو لا أوجذكري أو حشفتي في فرجك أو لا أطوك أو لا أجامعك أو لا أصبتك أو لا أقتضك بالقاف أو بالفاء وهي بكر اه (قوله أي مادة الخ) أي ما تركب منها سواء كان ماضيا أو مضارعا أو غيرهما اه ع ش (قوله نعم يدين الخ) ولا ينافي ذلك الصراحة لأن الصريح يقبل الصرف اه سم (قوله إن أراد الخ) عبارة المغنى ويدين في الأربعة الأخيرة أن ذكر محتملا ولم يقل بذكري أو بحشفتي كان يريد بالوطء الوطء بالقدم وبالجماع الاجتماع وبالاخيرين الإصابة والاقتضا بغير الذكري اه (قوله كالنيك مطلقا) كما في التنبيه والحاوي اه شرح المنهج وفي شرح الارشاد وببحث ابن الرفعة وغيره ونقل عن قضية نص الام أنه لو أراد بالنيك الوطء في الدبر دين أيضا اه سم (قوله أما الغوراء) بغين معجمة وهي التي بكارتها في صدر فرجها اه مغنى (قوله وهذا هو المعتمد) أي فيكون موليا إذ لا تحصل الفية إلا بزوال البكارة اه ع ش (قوله نظير ما مر في التحليل) ومن ثم أفنى شيخنا الشهاب الرمل رحمه الله تعالى بأشراط انتشار الذكري فيها أي الفية كالتحليل شرح مر اه سم (قوله كافتضاء) إلى قوله ونوزع فيه في المغنى وإلى قوله فان قلت في النهاية (قوله كافتضاء) أي ودخول كوا الله لا أفضي إليك أو لا أمسك أو لا أدخل بك اه مغنى (قول المتن كنيات) (فروع) لو قال لا أجامعك إلا جماع سوء أو أدا لجماع في الدبر أو فمادون الفرج أو بدون الحشفة كان موليا وإن أراد الجماع الضعيف ولم يرد شيئا لم يكن موليا ولو قال والله لا أغتسل عنك وأدترك الغسل دون الجماع أو ذكر امرأ محتملا كان لا يمسكك بعد الوطء حتى ينزل واعتقد أن الوطء بلا إنزال لا يوجب

حالا ولا بعد مضي الأربعة) من ذلك قول الروض وشرحه أو قال والله لا أجامعك حتى يشاء فلان شاء الجماعة ولو مترأخا لمحت اليمين وإلا أي وإن لم يشأها صار موليا بموته قبل المشيئة للياس منها سواء أشاء أن لا يجامعها أم لم يشأ شيئا لا بمضي مدة الإيلاء لعدم الياس من المشيئة اه والظاهر أن نحو القدوم كالمشيئة إذا كان حصصه قبل مضي المدة أو بعده على الاحتمال حتى إذا قال لا أطوك حتى يقدم زيد لم يصير موليا وإن مضت المدة فإن مات قبل قدومه صار موليا للياس منه فليأمل (قوله نعم يدين إن أراد بالجماع الاجتماع الخ) فلا ينافي ذلك الصراحة لأن العريج يقبل الصرف (قوله كالنيك مطلقا) قال في شرح المنهج كما في التنبيه والحاوي وفي شرح الارشاد وببحث ابن الرفعة وغيره ونقل عن قضية نص الام أنه لو أراد بالنيك الوطء في الدبر دين أيضا اه (قوله قال إلا أن يقال الخ) كذا شرح مر (قوله نظير ما مر في التحليل) ومن ثم أفنى شيخنا

والنص انتهى وهذا هو المعتمد لما يأتي أنه لا بد في الفية في البكر من زوال بكارتها ولو غوراء نظير ما مر في التحليل وإن أمكن الفرق (والجديد أن ملازمة ومباضة ومباشرة وأتينا وغشيانا وقربانا) بكسر أوله ويجوز ضمه (ونحوها) كافتضاء ومس (كنيات) لاستعمالها في غير الوطء أيضا مع عدم اشتوارها فيه حتى المس وإن تكرر في القرآن بمعنى الوطء (ولو قال إن وطئتك فعبدي حرفا ملوكه)

بيع لازم من جهته أو بغيره  
(عنه زال الایلاء) وإن عاد  
للمسك لعدم ترتب شيء على  
وطئه (ولو قال) أن وطئتك  
(فعبدي حر عن ظهاري  
وكان) قد (ظاهر) وعاد  
(قول) لأنه وإن لزمه العتق  
عنه فتعجيله وربطه بمعين  
زيادة التزامه بالوطء على  
موجب الظهار وإن وقع  
عنه لو وطئ في المدة أو  
بعدها فكان كالترام أصل  
العتق (والا) يكن قد  
ظاهر (فلا ظهار ولا إيلاء  
باطنا) (لكنه) ويحكم  
بهما ظاهرا (لا قراره  
بالظهار فيحكم بإبلاؤه بوقوع  
العتق عن الظهار) (ولو  
قال) أن وطئتك فعبدي  
حر (عن ظهاري أن ظاهرت  
فليس بمول حتى يظاهر)  
لأنه لا يلزمه شيء بالوطء قبل  
الظهار لتعلق العتق به مع  
الوطء فاذا ظاهر صار موليا  
وحيث يتبع بالوطء في مدة  
الایلاء وبعدها لوجود  
المعلق به لكن لا عن الظهار  
اتفاقا لسبق لفظ التعليق  
له والعتق انما يقع عنه بلفظ  
يوجد بعده وبحث فيه  
الرافعي بأنه ينبغي مراجعته  
ويعمل بمقتضى إرادته  
اخذاً من قولهم في الطلاق  
لو علفه بشرطين بلا عطف  
فإن قدم الجزاء عليهما أو  
أخره عنهما اعتبر في حصول  
المعلق به وجود الشرط  
الثاني قبل الأول وإن توسط  
بينهما كما هنا روجع فإن

الغسل أو أراد أن أجامعها بعد جماع غير هاقبل منه ولم يكن موليا ولو قال والله لأجامع فرجك أو لأجامع  
نصفك الأسفل كان موليا بخلاف باقي الأعضاء كلا أجامع يدك أو رجلك أو نصفك الأعلى أو بعضك أو نصفك  
لم يكن موليا إلا أن يريد البعض الفرج وبالصف النصف الأسفل ولو قال لا بعدن أو لا عين عنك أو لا غيظك  
أو لا سوانك كان كناية في الجماع والمدة لاحتمال اللفظ لها وغيرهما ولو قال والله لا تجتمع راسنا على  
وسادة أو تحت سقف كان كناية إذ ليس من ضرورة الجماع اجتماع راسيهما على وسادة أو تحت سقف  
مغني وروض مع شرحه وكذلك في النهاية إلا أنه قال في لا بعدن وما عطف عليه وفي لا طين تركي لجامعك كان  
صريحاً في الجماع وكناية في المدة قال ع ش قوله كناية في المدة أي فإن قصد بذلك أربعة أشهر فاقبل لم يكن إيلاء  
وإن أراد فوق أربعة أشهر كان إيلاء وان أطلق فينبغي أن يكون إيلاء أيضا لأنه حيث كان صريحاً في الجماع  
يكون بمنزلة والله لا طؤك وهو لو قال ذلك كان موليا هذا وينبغي النظر في كون ذلك كناية بعد كونه صريحاً  
في الجماع مع قولهم في والله لا طؤك أنه يحمل على التأييد في المدة (قوله بيع) أي لجمعه وقوله لازم  
من جهته أي بان باعه بتا بشرط الخيار للبشترى أه ع ش (قوله أو بغيره) كموت أو عتق ونحوهما  
أه مغني (قوله العتق عنه) أي الظهار عبارة المغني وإن لزمته كفارة الظهار أه (قوله على موجب  
الظهار) متعلق بزيادة أه رشدي (قوله فسكان الخ) قدمه المغني على الغاية وقال بدلها ثم إذا وطئ في  
مدة الإيلاء أو بعدها عتق العبد عن ظهاره أه وهو أحسن (قول المتن باطنا) أي يبينه وبين الله أه مغني  
(قوله وبوقوع العتق الخ) أي إذا وطئ أه مغني (قوله لأنه لا يلزمه شيء) إلى قوله فاذا ظاهر صار موليا  
يفيد اعتبار تقدم الظهار ثم الوطء أه سم (قوله فاذا ظاهر) كان يقول أنت على كظهر أي أه ع ش  
(قوله لكن لا عن الظهار) أي فيكون مجانا وكفارة الظهار باقية أه ع ش (قوله لسبق لفظ التعليق)  
أي تعليق العتق له أي على الظهار (قوله عنه) وقوله بعده أي الظهار (قوله وبحث فيه) أي في حصول  
العتق بالوطء لا عن الظهار قاله ع ش أه مغني أقول بل مرجع الضمير كما يؤخذ من كلام الشارح الاتي  
ويصرح به ما يأتي عن سم انفا إطلاق قولهم فاذا ظاهر صار موليا (قوله فإن أراد أنه إذا حصل الثاني الخ)  
أي وعلى هذا يصير موليا إذا حصل الثاني وقوله وإنه إذا حصل الأول الخ أي وعلى هذا لا يصير موليا لأنه  
قبل حصول الأول الذي هو الوطء لا يتمتع منه لأنه لا يترتب عليه العتق وبعد حصوله لا يخاف من حصوله مرة  
أخرى إذ حصوله كذلك لا يترتب عليه شيء لأنه حصل أولا وصار العتق معلقا على مجرد الظهار هكذا يظهر  
فليتأمل أه سم (قوله إذا حصل الثاني) أي الظهار تعلق أي العتق بالأول أي الوطء ع ش وكردى  
(قوله أن تقدم الوطء) أي على الظهار أه كردى (قوله تعلق بالثاني الخ) أي أن وطئ به بعد الظهار كما  
يأتي في قول مر بعده بالوطء قاله ع ش وقال سم والكردى قوله عتق أي أن تقدم الوطء على الظهار  
أه وهو ظاهر صنيع الشرح (قوله بتقديم الثاني) أي الظهار على الأول أي الوطء فيما قاله الرافعي مقارنته  
له أي في ترتيب العتق عليه وإن كان في صورة تقدم الظهار موليا وفي صورة المقارنة غير مول لأن الإيلاء

مشروط بتقدم الظاهر اه بجري (قوله ورجح غيره الخ) وافقه المغنى فقال والظاهر كما قال شيخنا انه لا ايلاء مطلقا اه اى تقدم الوطء على الظاهر او لا (قوله انه لا ايلاء مطلقا) ووجهه احتمال ما أتى به للمعنى الثاني ومع الاحتمال لا يحكم بالايلاء للشك اه سم (قوله ونوزع فيه) وافقه النهاية فقال والاوجه كما افاده الشيخ في شرح منبهه ان يكون موليان وطىء ثم ظاهر على قياس ما فسر به قوله تعالى وعبارة شرح المنهج فان تعذرت مراجعته او قال ما ردت شيئا فالظاهر انه لا ايلاء مطلقا لكن الاوفق بما فسر به اية قل يا ايها الذين هادوا من ان الشرط الاول شرط لجملة الثاني وجزائه ان يكون موليان وطىء ثم ظاهر بجري المغنى على ان مختار شيخ الاسلام ما قبل لكن والنهاية على انه ما بعدها (قوله ان يكون موليان وطىء ثم ظاهر) كذا في شرح م ر وفي شرح المنهج وكتب عليه شيخنا الشهاب البرلسى ما نصه لم افهم معناه اذ كيف يقال ان الايلاء متوقف على الوطء ثم الظاهر ولعله انتقل نظره من العتق إلى الايلاء اه وكان وجه توقفه فيه ان مقتضى قياس ما ذكر بالاية اعتبار تقدم الوطء وحينئذ فلا معنى للايلاء لانه اذا حصل الوطء لم يبق محلوا عليه ولذا حصل الظاهر انحلت الثمين فليتأمل سم على حجج اه ع عبارة الرشيدى قوله ان يكون موليان وطىء ثم ظاهر اه لعل صواب العبارة ان يعتق ان وطىء ثم ظاهر والا فامعنى الحكم عليه بانه مول بعد وقوع الشرطين الوطء والظاهر الموجبين لحصول العتق عقب اخرهما ثم رايت الشيخ عميرة سبق إلى هذا اه (قوله ويؤيد ذلك) اى القياس المذكور (قوله فان قلت الخ) عبارة النهاية ويعتذر عن الاصحاب اى القائلين اذا ظاهر صار موليا وحينئذ يعتق بالوطء إلى آخر ما تقدم بان كلامهم فى الايلاء المقصود منه ما يصير به موليا وما لا يصير واما تحقيق ما يحصل به العتق فانما جاء بطريق العرض والمقصود غيره فيؤخذ

عتق انتهى والحق السبكي  
بتقدم الثاني على الاول  
فيما قاله الرافعى مقارنته  
له وسكت الرافعى  
عمالو تعذرت مراجعته  
او قال ما ردت شيئا  
ورجح غيره انه لا ايلاء  
مطلقا ونوزع فيه بان  
قياس ما فسر به قوله تعالى  
قل يا ايها الذين هادوا ان  
زعمتم الآية من ان الشرط  
الاول شرط لجملة الثاني  
وجزائه ان يكون موليان  
وطىء ثم ظاهر ويؤيد  
ذلك ان هذا هو الذى  
صرحوا به فى الطلاق  
فان قلت هل يمكن

فليتأمل (قوله عتق) اى ان تقدم الوطء (قوله انه لا ايلاء مطلقا) لعل وجهه احتمال ما أتى به للمعنى الثاني الذى لا ايلاء فيه كاسنين عبارة ت كما بيناه بالهامش فليحرو وهو انه اذا حصل الاول تعلق بالثاني ومع الاحتمال لا يحكم بالايلاء للشك وقضية مراجعة هذا الاحتمال عند عدم الارادة ان يتوقف العتق على تقدم الوطء على الظاهر فان لم يتقدم فلا عتق ثم رايت ذلك فيما أتى عن السبكي (قوله ونوزع فيه بان قياس الخ) كذا مر قال شيخ الاسلام فى شرح منبهه ما نصه فان تعذرت مراجعته او قال ما ردت شيئا فالظاهر انه لا ايلاء مطلقا لكن الاوفق بما فسر به اية قل يا ايها الذين هادوا من ان الشرط الاول شرط لجملة الثاني وجزائه ان يكون موليان وطىء ثم ظاهر اه وكتب بهامشه شيخنا الشهاب البرلسى ما نصه قوله فالظاهر الخ ما خوذ من كلام السبكي رحمه الله تعالى حيث قال لوروجع فقال ما ردت شيئا فقياس ما قاله الرافعى فيما اذا قال ان دخلت فانت طالق ان كلت زيدا ان لا يقع العتق الا بان يطا ثم يظاهر وحينئذ يجب ان لا يكون موليا لانه اذا قدم الظاهر انحلت الثمين وان قدم الوطء لم يصير الوطء بعده محلوا عليه فلا ايلاء اه قال السبكي المقدسى وفى شرح الارشاد لمؤلفه ما يخالفه واعلم ان قول السبكي الا بان يطا ثم يظاهر محصله ان ارتباط العتق بالظاهر متوقف على سبق الوطء وذلك كما ترى ومحصول معنى الآية المذكور كقول الشارح لكن الاوفق الخ وقد رتب السبكي على ذلك انه لا ايلاء اصلا ووجهه بما سلف فكيف يصح للشارح ان يربط على ذلك قوله الا ان يكون موليان وطىء ثم ظاهر فان قلت بل قضية اللاحاق بالاية اعنى جعل ربط العتق بالظاهر مشروطا بسبق الوطء غير ما قاله معا وهو ان يجعل موليا حال لانه يتمتع من الوطء خوفا من ربط العتق بالظاهر قلت هذا مردود لان الوطء حينئذ مقرب من الحنث لا مقتضى له ولو صح هذا السؤال لزم ان يكون الشخص موليا من الثالثة بوطء الثانية فى مسألة الاربع الاتية وقد رايت فى التمشية لابن المقرئ ما يصحح هذا الجواب والله اعلم اه (قوله ان وطىء ثم ظاهر) هكذا فى شرح المنهج وكتب بهامشه بازائه شيخنا الشهاب البرلسى ما نصه قوله ان وطىء ثم ظاهر لم افهم معناه اذ كيف يقال ان الايلاء متوقف على الوطء ثم الظاهر ولعله انتقل نظره من العتق إلى الايلاء اه وكان وجه توقفه فيه ان مقتضى قياس ما ذكر بالاية اعتبار تقدم الوطء وحينئذ فلا معنى للايلاء لانه اذا حصل الوطء لم يبق محلوا عليه واذا حصل

توجيه ما جرى عليه الاصحاب هنا ولم يجعلوه من تلك القاعدة التي قررناها في الطلاق كما يصرح به كلامهم قلت نعم يمكن ان نظير ما هنا من ان دخلت الدار فانت طالق ان كلمت زيدا والفرق (١٦٦) بينه وبين ما هنا غير خفي اذ كل من الدخول والكلام مثلا وقع شرطا للطلاق محتملا للتقدم

والتأخر وليس بين الشرطين ربط ولا مناسبة شرعيان يقتضى بهما على ما أفهمه اللفظ فرجع لارادته وقيل عند عدمها أو تعذر معرفتها الاطلاق الا ان تقدم الاول لان الاصل بقاء العصمة واما هنا فبين الشرطين الوطء والظهار ذلك فقضى بهما على اللفظ وبينا ان الوطء هنا لما تعلق به العتق صار كالظهار في تعلق العتق به أيضا فكان بينهما ارتباط ومناسبة شرعيان فصار بمنزلة شرط واحد ولم يعول على ارادته ولا عدمها اكفاء بالقرينة الشرعية المقتضية لذلك وأيضا فقله ان ظهرت ليس شرطا لمطلق وقوع العتق بل لكونه عنه ظاهرا فحسب والايلاء ليس مشروطا بوقوع العتق عن الظهار لتعذره بل بمطلق وقوعه فلم يتحد الجزاء ويتعدد الشرط حتى يكون من القاعدة وأيضا فالايلاء ليس جزءا من كورافي اللفظ واما هو حكم شرعي مرتب على وقوع مثل هذه الصيغة وفرق بين الجزاء اللفظي والجزاء الحكمي اذ الاول يتعلق بكل من الشرطين على حدته فنظرنا لما بينهما

تحقيقه بما ذكر في الطلاق ويتفرع على ذلك مسألة الايلاء فثبت اقتضى التعلق بتقديم الظهار وتعلق العتق بعده بالوطء كان ايلاء والا فلا وذلك لاقتضاء قد يكون بنية المولى وقد يكون بقرينة في كلامه وقد يكون بمجرد دلالة لفظية اى وما هنا من ذلك انتهت بادنى زيادة من ع ش (قوله ما جرى عليه الاصحاب الخ) وهو اطلاق قولهم المار فاذا ظاهر صار مولى الخ (قوله كما يصرح به) اى بعدم الجعل (قوله قلت نعم يمكن الخ) لا يخفى ما في جميع هذا الجواب مع التامل الصادق اه سم (قوله ثم) اى في الطلاق (قوله يقتضى) ببناء المفعول (قوله وقيل الخ) عطف على رجوع الخ (قوله عند عدمها) اى الارادة وقوله أو تعذر الخ عطف على عدمها (قوله الاول) اى من الشرطين (قوله ذلك) اى ما ذكر من الربط والمناسبة الشرعيين (قوله فقضى بهما الخ) اى بالربط والمناسبة الشرعيين (قوله وبينا الخ) اقول هذا البيان من العجائب اذ حاصله ان وجه الارتباط والمناسبة بين الشرطين هنا تعلق الجزاء المذكور بكل منهما ومعلوم ان هذا متحقق في مثال الطلاق المذكور اذ الجزاء متعلق فيه بكل من الشرطين اه سم وفيه نظر اذ مراد الشارح ان تعلق العتق بالظهار ذاتي شرعا سواء وجد التعلق كثال الماتن أم لا بخلاف مثال الطلاق المذكور فان تعلق الجزاء بكل من الشرطين فيه جعلي حصل بالتعلق (قوله فقضى بهما الخ) اى حكم بسببهما بمفهوم اللفظ ولم يحتج الى ارادة اه كردى (قوله وايضا فقله ان ظهرت الخ) اقول حاصله منع اتحاد الجزاء فلا يندرج في القاعدة لكن لا يخفى فساد ما ذكره اما اولافن الواضح ان ليس الجزاء في هذا الكلام الا قوله فعبدى حر عن ظهاري وان ليس الشرطان الا قوله ان وطئتكم وقوله ان ظهرت فاتحاد الجزاء حينئذ مما لا شبهة فيه واما ثانيا فلان الايلاء لم يقع في هذا الكلام مشروطا ولا شرطا اذ ليس واحدا من الشرطين المذكورين والجزاء المذكور هو الايلاء بل وليس مشروطا بالواقع بالتعلق لاعتق الظهار ولا مطلقا كيف وهو متحقق قبل العتق مطلقا لان الامتناع من وجود العتق فكيف يكون مشروطا به واما هو مشروط بالظهار كما مر في قوله فاذا ظاهر صار مولى فاندبر اه سم ولك ان تمنع الفساد الاول بان مراد الشارح ان جزء الشرط الثاني في نفسه بقطع النظر عن الشرط اول العتق عن الظهار وجزء الشرط الاول في نفسه بقطع النظر عن الثاني مطلق العتق وقيد عن ظهاري بالنسبة اليه لغو كما علم من كلام المصنف اولا والفساد الثاني بان الشرط الاول مع جزائه في نفسه صيغة ايلاء فمراد الشارح بالايلاء جزء الاول وهو الوطء (قوله عنه ظاهرا) لعله محرف عن ظهار (قوله لتعذره الخ) اى لما مر قيل قوله وبحت فيه الرافعي (قوله ويتعدد الشرط) بالجزء عطف على يتحد الشرط (قوله وايضا فالايلاء ليس جزءا الخ) اقول هذا من

الظهار انحلت الدين فليتأمل (قوله قلت نعم يمكن الخ) لا يخفى ما في جميع هذا الجواب مع التامل الصادق (قوله وبينا الخ) اقول هذا البيان من العجائب اذ حاصله كما لا يخفى بادنى تأمل ان وجه الارتباط والمناسبة بين الشرطين هنا تعلق الجزاء المذكور بكل منهما ومعلوم ان هذا متحقق في مثال الطلاق المذكور اذ الجزاء متعلق فيه بكل من الشرطين فسيحان الله عما يصفون (قوله وايضا فقله ان ظهرت الخ) اقول حاصله منع اتحاد الجزاء فلا يندرج في القاعدة لكن لا يخفى بادنى تأمل صادق فساد ما ذكره اما اولافن الواضح ان ليس الجزاء في هذا الكلام الا قوله فعبدى حر عن ظهاري وان ليس الشرطان الا قوله ان وطئتكم وقوله ان ظهرت فاتحاد الجزاء حينئذ مما لا شبهة فيه واما ثانيا فلان الايلاء لم يقع في هذا الكلام مشروطا ولا شرطا اذ ليس واحدا من الشرطين المذكورين والجزاء المذكور هو الايلاء بل وليس مشروطا بالواقع بالتعلق لاعتق الظهار ولا مطلقا كيف وهو يتحقق قبل العتق مطلقا لان الامتناع من وجود العتق فكيف يكون مشروطا به واما هو مشروط بالظهار كما تقدم في قوله فاذا ظاهر صار مولى فاندبر (قوله وايضا فالايلاء ليس جزءا من كورافي اللفظ الخ) اقول هذا من اعجب العجائب لان الرافعي في بحثه المذكور لم يدع

وحكمنا بما تقتضيه اللغة أو العرف بخلاف الثاني اذ الايلاء يتعلق بكل من أجزاء جملة الشرطين وجزأهما فلم اعجب بنظر لما بين اجزأهما بتقدم ولا تأخر فاتضح ما ذكره وانه لا تنافي فيه تلك القاعدة أصلا فتأمل (أو) قال (ان وطئتكم فضر تلك ما التوقول)

من المخاطبة لأن طلاق الصرة الواقع بوطء المخاطبة يعبر وقال الزركشي وله إزو طنتك فلي طلاق ضرك أو دلانك بناء على ما جرى عليه في النذر أن فيه كفارة يمين لكنهما جريا هنا على أنه لا يجب به شيء فحينئذ لا يبلاء انتهى (فان (١٦٧) وطىء) في المدة وأبعد ما (طلعت

الصرة) لوجود الصفة

(وزال الإيلاء) إذ لا شيء

عليه بوطئها بعد (والأظهر

أنه لو قال لأربع والله لا

أجامعك فليس بمول في

الحال) لأنه لا يحنث إلا

بوطء الكل إذ المعنى لا أطأ

جميعكم كالحلف لا يكلم

هؤلاء وفارقت ما بعدها

بأن هذه من باب سلب

العموم وتلك من باب عموم

السلب كما يأتي (فان جامع

ثلاثا) منهن ولو بعد البيونة

أو في الدبر لأن اليمين يشمل

الحلال والحرام (قول من

الرابعة) لحنثه حينئذ بوطئها

(فلومات بعضهن قبل وطء

زال الإيلاء) لتحقيق امتناع

الحنث إذ الوطء إنما يقع

على ما في الحياة ما بعد بوطئها

وقبل وطء الاخرى

فلا يزول (ولو قال) لهن

والله (لا اجامع) واحدة

منكن ولم يرد واحدة معينة

أو مبهمه بأن أراد الكل أو

أطلق كان موليا من كل

منهن حملا له على عموم

السلب فان النكرة في

سياق النفي للعموم فيحنث

بوطء واحدة ويرتفع

الإيلاء عن الباقيات أما إذا

أراد واحدة فيختص بها

ويعنيها أو يبينها أولا

أعجب العجائب لأن الرافعي في محته المذكور لم يدع أن الإيلاء جزء مطلقا فضلا عن كونه جزءا من ذكر في اللفظ وإنما مدعاه أن الجزء هنا هو قوله فبعدى حر عن ظهاري توسط بين شرطين وقضية القاعدة أنه ان اراد أنه إذا حصل الشرط الثاني الذي هو الظاهر هنا تعلق بالاول الذي هو الوطء فلو تقدم الوطء لم يعتق لأن تعلق العتق بالوطء مشروط بتقدم الظاهر ولم يتقدم وعلى هذا التقدير اعني انه اراد ما ذكر يصير موليا إذا حصل الظاهر لانه حينئذ يتمتع من الوطء خوف العتق فقد بان فساد جميع ما ذكره في هذا المقام فاعجب بعد ذلك من قوله أولا والفرق بينه وبين ما هنا غير خفي وقوله ثانيا فأتضح ما ذكره الخ اه سم (قوله من المخاطبة) إلى قوله قال الزركشي في المغني وإلى قول المتن ولو قال لا اجامعك في النهاية إلا قوله وفيه نظر إلى وقدي بوجه (قوله وان وطئتكم فعلى الخ) قضية ما ذكره هنا إذا وطىء في هذه الحالة لا يقع عليه طلاق بل الواجب أما كفارة يمين على ما في النذر أو عدم وجوب شيء على ما هنا اه عش (قوله لكنهما جريا هنا الخ) اعتمده المغني ايضا (قوله فحينئذ لا يبلاء) (فرع) لو قال إن وطئتكم فانت طالق فله وطؤها وعليه النزاع بتغيب الحشفة في الفرج لو وقع الطلاق حينئذ وظاهر كلام الاصحاب وجوب النزاع عينا وهو ظاهر إذا كان الطلاق باثنا فان كان رجعا فالواجب النزاع أو الرجعة كما في الانوار فلو استدام الوطء ولو عالما بالتحريم فلا حد عليه لا باحة الوطء ابتداء ولا مهر عليه ايضا لأن وطءه وقع في النكاح وإذا نزاع ثم أوج فان كان تعلق الطلاق بطلاق بائن نظر فان جهلا التحريم فوطءه شبهة كالموت كانت رجعية فله المهر ولا حد عليهما وإن علما فزنا وإن أكرهها على الوطء أو علم التحريم دونها فعليه الحد والمهر ولا حد عليها وهي دونة وقد رت على الدفع فعليه الحد ولا مهر لها نهاية ومغني (قول المتن وزال الإيلاء) واضح في التعاقب بغير كلما أي كاهو الفرض فان علق بها يمكن أن يقال بأنه يتصور عدم زواله بان تكون عدة الصرة باقرا وكانت لا ترى الدم إلا بعد عدة كنجوعام وكان الطلاق رجعا فليتامل اه سيد عمر (قوله لانه لا يحنث) إلى قوله بما لا يدفعه في المغني (قوله كالمو حلف لا يكلم الخ) أي فانه لا يحنث الا بتكليم الجميع والكلام عند الاطلاق فلو أراد أنه لا يكلم واحدا منهم حنث بتكليم كل واحد على انفراده اه عش أي وإذا كلم واحدا منهم حنث وانحل اليمين في حق الباقيين اخذنا ما يأتي عن تصحيح الاكثرين (قوله حينئذ) أي حين جماعه ثلاثا منهن (قوله اما بعد بوطئها الخ) محترز قول المتن قبل وطء أي امالومات بعد بوطئها الخ (قوله اما إذا اراد واحدة الخ) عبارة المغني فان اراد الامتناع من واحدة منهن معينة فمول منها فقط ويؤمر بالبيان كما في الطلاق ويصدق بيمينته في إرادتها وإن أراد واحدة مبهمه كان موليا من إحداهن ويؤمر بالتعيين فاذا عين كان ابتداء المدة من وقت التعيين على الاصح اه (قوله فيختص) أي الإيلاء (قوله ويعنيها) أي في صورة الإيهام أو يبينها أي في صورة التعيين اه سيد عمر (قول المتن قول من كل واحدة) كالمو افردا بالإيلاء فاذا مضت المدة فكل مطالبته اه مغني (قوله أي لا يعم الخ) تفسير لسلب العموم (قوله فاذا وطىء الخ) تفريع على قول المتن قول من كل واحدة سم وعش (قوله كما نقلا عن تصحيح الاكثرين) وهو المعتمد نهاية

أن الإيلاء جزء مطلقا فضلا عن كونه جزءا من ذكر في اللفظ وإنما مدعاه أن الجزء هنا هو قوله فبعدى حر عن ظهاري توسط بين شرطين وقضية القاعدة أنه ان اراد أنه إذا حصل الشرط الثاني الذي هو الظاهر هنا تعلق بالاول الذي هو الوطء فلو تقدم الوطء لم يعتق لأن تعلق العتق بالوطء مشروط بتقدم الظاهر ولم يتقدم وعلى هذا التقدير اعني انه اراد ما ذكر يصير موليا إذا حصل الظاهر لانه حينئذ يتمتع من الوطء خوف العتق فقد بان بما لا مريد عليه للما قل فساد جميع ما ذكره في هذا المقام فاعجب بعد ذلك من قوله أولا والفرق بينه وبين ما هنا غير خفي وقوله ثانيا فأتضح ما ذكره الخ فاعتبروا يا اولي الابصار (قوله فاذا وطىء واحدة الخ) تفريع على قول المتن قول من كل واحدة (قوله كما نقلا عن تصحيح الاكثرين) وهو المعتمد شرح م

أجامع (كل واحدة منكن قول) منهن على حدتها لعموم السلب لو طئن بخلاف لا أطوك فانه لسلب العموم أي لا يعم وطىء لكن فاذا وطىء واحدة حنث وزال الإيلاء في حق الباقيات كما نقلا عن تصحيح الاكثرين وقال الامام لا يزول

كما هو قضية الحكم بتخصيص كل بالايلاء (١٦٨) وهو ظاهر المعنى ولذا بحث الرافعي انه ان اراد تخصيص كل بالايلاء لم ينحل والا كان

كلا أجامع يمكن فلا بحث إلا بوطه جميعهن وأجاب عنه البلقيني بما لا يدفعه ومن ثم أيده غيره بقول المحققين تأخر المسور بكل عن النبي يفيد سلب العموم لعموم السلب ومن ثم كانت تسوية الأصحاب بين صورة المتن ولا إطلاً واحدة مشكلة وأجيب بأن ما قاله المحققون أكثرى لا كلي بدليل قوله تعالى أن الله لا يحب كل مختال فخور وفيه نظر لأن هذا إنما حمل على النادر بشهادة المعنى ولا كذلك هنا فحمله عليه بعيد جدا وقد بوجه تصحيح الأكثرين بأنهم إنما حكموا بإيلائه من كلهن ابتداء فقط لأن اللفظ ظاهر فيه سواء أقلنا أن عمومه بدلي أم شمولي وأما إذا وطئ أحداهن فلا يحكم بالعموم الشمولي حيثئذ حتى تتعدد الكفارة لأنه يعارضه أهل براءة الذمة منها بوطه من بعد الأولى وساعد هذا الأصل تردد اللفظ بين العموم البدلي والشمولي وإن كان ظاهراً في الشمولي فلم تجب كفارة أخرى بالشك ويلزم من عدم وجوبها ارتفاع الإيلاء ولا نظر لنية الكل في الأولى ولا للفظ كل في الثانية لأن الكفارة حكم رتبة الشارع فلم يتعدد إلا بما يقتضي تعدد الحنث فصار

ومعنى (قوله كما هو) أي عدم الزوال (قوله وهو) أي ما قاله الإمام (قوله ولذا) أي لما قاله الإمام اه ع ش أول كونه ظاهراً للمعنى (قوله لم ينحل) أي الإيلاء عن الباقيات (قوله وأجاب عنه) أي عن بحث الرافعي سم ورشيدى (قوله بما لا يدفعه) عبارة للمعنى بأن الحلف الواحد على متعدد واجب لتعلق الحنث بأى واحد وقع لا تعدد الكفارة واليمين الواحدة لا يتبعض فيها الحنث ومضى حصل الانحلال اه زاد سم عليها عن شرح البهجة لشيخ الإسلام ما نصه قال أي البلقيني وقد ذكر ذلك الروياني وقال انه ظاهر المذهب اه (قوله أبده) أي بحث الرافعي سم ورشيدى (قوله غيره) أي شيخ الإسلام سم ورشيدى عبارة ع ش أي غير البلقيني اه والأول تفسير للضاف والثاني للضاف إليه (قوله بين صورة المتن) أي لا أجامع كل واحدة منكم سم وع ش (قوله ولا إطلا واحدة) قال في شرح البهجة حيث لا إرادة قوله مشكلة عبارة شرح البهجة لشيخ الإسلام فتسوية الأصحاب بينهما حيثئذ في الحكم بعيدة وابتعد منها قطعهم به في الأولى دون الثانية انتهت اه سم (قوله وأجيب) المجيب هو شيخ الإسلام اه سم (قوله وفيه نظر) أي في هذا الجواب (قوله لأن هذا) أي قوله تعالى المذكور (قوله سواء أقلنا أن عمومه بدلي أم شمولي) في التردد بين الشمولي والبدلي مع كون النكرة في سياق النبي للعموم الشمولي وضعا نظراً فإن بنى البدلي على احتمال سلب العموم فلا يسلم انه يقتضيه مع أن قضية هذا البناء حيثئذ أن يكون الظاهر البدلي لأن سلب العموم هو الاكثر كما تقدم لا الشمولي كما قال اه سم (قوله وأما إذا وطئ الخ) من تنمة التوجيه اه ع ش (قوله حتى تتعدد الكفارة) تفريع على المنفى (قوله يعارضه) أي تعدد الكفارة (قوله في الأولى) أي صورة لا إطلا واحدة منكم وقوله في الثانية أي صورة أنما اه كردي (قوله سنة) إلى قوله قيل في النهاية وكذا في المعنى الا قوله واد سنة إلى المتن وقوله وأطلق (قوله سنة الخ) ولو قال السنة بالتعريف اقتضى الحاضرة فإن بقي منها فوق أربعة أشهر بعد وطئه العدد الذي استثناه كان مولى والا فلا ولو قال لا أصبتك أن شئت واد أن شئت الجماع أو الإيلاء فقالت في الحال شئت صار مولى لوجود الشرط وإن آخرت فلا بخلاف ما لو قال متى شئت أو نحوها فإنه لا يقتضي الفور ولو اراد أن شئت أن لا أجامعك فلا إيلاء اذ معناه لا أجامعك إلا برضاك وهي إذا رضيت فوطئها لم يلزمه شيء وكذا لو أطلق المشيئة حملها على مشيئة عدم الجماع لأنه السابق إلى الفهم ولو قال والله لا أصبتك إلا أن تشأني واد التعليل للإيلاء أو الاستثناء عنه قول لا نه حلف وعلق رفع الدين بالمشيئة فإن شاءت الإصابة فورا انحل الإيلاء والا فلا ينحل ولو قال والله لا أصبتك متى يشاء فلان فإن شاء الإصابة ولو مترخياً انحلت الدين وإن لم يشأها صار مولى بما هو قبل المشيئة للباس منها لا بمضى مدة الإيلاء لعدم لباس من المشيئة ولو قال أن وطئتك فعبدى حر قبله بشهر ومضى شهر صار مولى إذ لو جامعا قبل مضيه لم يحصل العتق لتعذر تقدمه على اللفظ وينحل الإيلاء بذلك الوطء فإن وطئ بعد مضى شهر في مدة الإيلاء أو بعده أو قد باع العبد قبله بشهر انحل الإيلاء لعدم لزوم شيء بالوطء حيثئذ

(قوله وأجاب عنه) أي عن بحث الرافعي وقوله ومن ثم أيده أي بحث الرافعي ولهذا عبر شيخ الإسلام في شرح البهجة بقوله ويؤيد ما بحثه أي الرافعي قول المحققين الخ ثم قال وقد منع البلقيني بحث الرافعي بأن الحلف الواحد على متعدد واجب لتعلق الحنث بأى واحد وقع لا تعدد الكفارة واليمين الواحدة لا يتبعض فيها الحنث ومضى حصل فيها حنث حصل الانحلال قال وقد ذكر ذلك الروياني وقال انه ظاهر المذهب انتهت عبارة شرح البهجة (قوله غيره) أي شيخ الإسلام (قوله بين صورة المتن) أي قوله ولو قال لا أجامع كل واحدة منكم سمول من كل واحدة (قوله ولا إطلا واحدة) قال في شرح البهجة حيث لا إرادة (قوله مشكلة) عبارة شرح البهجة لشيخ الإسلام فتسوية الأصحاب بينهما حيثئذ في الحكم بعيدة وابتعد منها قطعهم به في الأولى دون الثانية (قوله وأجيب) المجيب هو شيخ الإسلام (قوله سواء أقلنا أن عمومه بدلي أم شمولي) في التردد بين الشمولي والبدلي مع كون النكرة في سياق النبي للعموم الشمولي وضعا نظراً فإن بنى البدلي على احتمال سلب العموم فلا يسلم انه يقتضيه مع أن قضية هذا البناء حيثئذ أن يكون الظاهر البدلي لأن سلب العموم هو

وأراد سنة كاملة أو أطلق أخذ إماماً في الطلاق (الامرة) وأطلق (فليس يمول في الحال في الأظهر) لأنه لا حنث بوطئه مرة لاستثنائها أو السنة فإن بقي منها عند الحلف مدة الأيلاء فإيلاء أو الأيلاء (فان وطئ وبقى منها) أي السنة (أكثر من أربعة أشهر فلول) من يومئذ لحنثه به حينئذ فيه منع منه أو أربعة فأقل خالف فقط وإن لم يطأ حتى مضت السنة انحل الأيلاء ولا كفارة عليه ولا نظر لاقتضاء اللفظ وطأ مرة لأن القصد منع الزيادة عليها لا إيجادها قيل هذا مخالف لما مر من الاستثناء من التثبات وردبانه لا يخالفه لأنه ليس المراد بكونه اثباتاً أنه إثبات لنقيض الملفوظ بل المراد أنه إثبات لنقيض ما دل عليه الملفوظ به وحينئذ فهو موافق (١٦٩) للقاعدة المذكورة لأنه في هذا المثال وهو

المستقبل منع نفسه من الوطء وأخرج المرة فعلى الضعيف أن الثابت بعد الاستثناء نقيض الملفوظ به قبله وهو الوطء إذا لم يطأ المرة يحنث وعلى الأصح أن الثابت نقيض ما دل عليه لفظه وهو الامتناع ينتفي الامتناع في المرة ويثبت التخيير فيها ويجرى ذلك في كل حلف على مستقبل بخلافه على ماض أو حاضر ففي لا وطئت الامرة يحنث إذا لم يكن قد وطئها جزماً لا انتفاء توجه التخيير لعدم إمكانه فلما لم يحتمل الاستثناء الا وقوعه خارجاً حنث إذا لم يكن كذلك ولهذا جزم موافق ليس له على الامانة بلزومها ولم يخرجوه على هذا الخلاف قال البلقيني وقياس ما ذكر أن من حلف لا يشكو غيره إلا من حاكم الشرع لم يحنث بترك شكواه مطلقاً لأن قصده نفي الشكوى من غير حاكم الشرع لا إيجادها عنده وتبعه أبو زرعة فقال فيمن قيل له بت عندى لا

لتقدم البيع على وقت العتق أو مقارنته له وإن باعه قبل أن يجامع بدون شهر من البيع تبين عتقه قبل الوطء بشهر فيتبين بطلان بيعه وفي معنى بيعه كل ما يزيل الملك من موت وهبة وغيرها أه (قوله سنة الخ) أي أو يوماً ونحو ذلك أه معنى (قوله وأطلق) أي بخلاف ما إذا قصد إيجاد المرة فيلزمه الكفارة إذا لم يطأ حتى مضت السنة أخذاً من قوله الاتي ولا نظار الخ (قوله أو السنة) عطف على قوله سنة ش أه سم أي الذي قدره الشارح عقب لا إجماعك وهذا هو الظاهر وأما قول الرشدي أنه عطف على قول الماتن سنة فمع ظهور عدم صحته بالتأمل يرده ما يأتي عنه آنفاً (قوله فان بقي منها الخ) لعل الصورة أنه اقتصر على قوله لا إجماعك السنة ولم يأت باستثناء وان إلى السياق هذا والافسياتي قريباً إلى في النهاية مسألة ما إذا استثنى أه رشدي أقول بل هذا متعين بدل عليه قوله عند الحلف حيث لم يقل بعد الوطء (قوله أو أربعة الخ) محترز قول الماتن أكثر الخ وقوله خالف فقط أي يلزمه الكفارة إذا وطئ وقوله وان لم يطأ الخ محترز قوله فان وطئ (قوله ولا نظار) جواب سؤال منسوخ وقوله ولا كفارة عليه عبارة المغنى وهل يلزمه كفارة لأن اللفظ يقتضي أن يفعل مرة أو لا لأن المقصود منع الزيادة وجهان أحدهما كما في زوائد الروضة الثاني أه (قوله قيل هذا) أي قوله ولا كفارة عليه (قوله لأنه) أي ما دل عليه الملفوظ به (قوله وهو الخ) أي والحال أن هذا المثال مستقبل (قوله وأخرج) أي من المنع (قوله فعلى الضعيف) متعلق بيجنث الاتي وقوله ان الثابت الخ بيان للضعيف وقوله وهو الخ أي الملفوظ به قبله وقوله يحنث أي فيلزمه كفارة البين (قوله وعلى الأصح) متعلق ينتفي الاتي وقوله ان الثابت الخ بيان للأصح وقوله لفظه أي ما قبل الاستثناء وقوله وهو أي ما دل عليه الخ الامتناع أي من الوطء (قوله ويجرى ذلك) أي الخلاف المذكور (قوله بلزومها) أي المائة (قوله ما ذكر) أي قوله وان لم يطأ حتى مضت الخ أو قوله وعلى الأصح الخ (قوله مطلقاً) أي من حاكم الشرع وغيره (قوله فيمن الخ) أي في قول من الخ وقوله لا يثبت الخ مقول لهذا المحذوف أو لفظه فقال مقدرة قيل قوله لا يثبت الخ (قوله مبلى الخ) مقول أبي زرعة (قوله إلى عدم الوقوع) أي عدم الحنث (قوله ثم استدل) أي أبو زرعة على عدم الوقوع (قوله بافتاء شيخه) وهو البلقيني (قوله يتضمن قضيتين) أي يحتملها ما وقوله الامتناع الخ وقوله ومقابله بدل من قضيتين بدل مفصل من يحمل (قوله وهو) أي مقابل الامتناع وقوله منه أي من هذا (قوله فعلى الأول) أي الامتناع من أكل غيره وقوله ومعنى الثاني أي عدم الامتناع منه وقوله عليه الخ أي هذا (قوله لأنه لا مقابل لنفيها) أي المائة أي بخلاف إخراج هذا من المنع فيصدق بالأقدام عليه الخ فكان المناسب أن يقول لا إخراجها من التني (قوله ثم نازع) أي التاج السبكي (قوله خبرية) أي لانهية

ألا كثيراً كما تقدم لا التشمولي كما قال (قوله أو السنة) عطف على قوله سنة ش (قوله قال البلقيني وقياس ما ذكر أن من حلف) نظير مسألة البلقيني المذكورة ما لو حلف لا يخرج زوجته إلا بأذنه أو لا يكلم زيداً إلا في شرفان خرجت بغير أذنه أو كلبه في غير شرفان وحنث وانحلت البين أو خرجت بأذنه أو كلبه في شرفان لم يحنث وانحلت

(٢٢ - شرراني وابن قاسم - ثامن) أبيت عندك إلا هذه الليلة ميل إلى عدم الوقوع بترك المبيت عنده لأن معناه عر فاليس إثبات المبيت بل أن وجد يكون ليلة فقط ثم استدل بافتاء شيخه والقاعدة المذكورة بين التاج السبكي تلك القاعدة بأن لا آكل إلا هذا يتضمن قضيتين الامتناع من أكل غيره ومقابله وهو عدم الامتناع منه فعلى الأول أن منع نفسه غيره هو أخرج هذا من المنع فيصدق بالأقدام عليه وتركه معنى الثاني امتنعها غيره وأحملها عليه والأصح الأول وإنما لم يأت هذا في ليس له الامانة لأنه لا مقابل لنفيها إلا بثبوتها إذا لا واسطة بينهما ثم نازع فيما مر من جريان ذلك في كل مستقبل بأنه قد لا يتأني في بعض المستقبلات نحو لا يقوم غد إلا زيد إذا لا بد من قيامه غداً لكن إن كانت الجملة خبرية أو لا يمتنع في قيامه بل يبقى التخيير كما مر فاذن ما ذكر ليس من عموم المستقبلات بل من خصوص الحث أو المنع انتهى

﴿فصل في احكام الايلاء﴾ (قوله عليها) اي المدة المضروبة (قوله وجوبا) إلى قول المتن في الاصح في النهاية الا قوله في صورة صحة الايلاء إلى المتن وكذا في المغنى إلا قوله ومرددة وقوله اوزوال الردة إلى لا من اليين وقوله وكذا ما منعها إلى المتن وقوله وخارج إلى المتن وقوله فان قلت إلى المتن وقوله لا يجوز له تحليها منه (بلا مطالبة) الظاهر انه بيان للامهال ويحتمل انه لدفع توهم انه لا يهل إلا بطلبه اه رشيدى (قوله ولو قنا الخ) لا يخفى ما في هذه النغاية عبارة المغنى سواء الحروا الرقيق في الزوج والزوجه اه (قوله من حين الايلاء) اي لا من وقت الرفع إلى القاضي اه مغنى (قوله من وقتئذ) عبارة المغنى من وقت الحلف اه (قوله ولو بلا قاض) اقرب من هذا التقدير تقدير المضاف اي بلا اعتبار قاض فانه يصدق مع وجوده اه سم (قوله نعم في ان جامعك) قد يقال لاحاجة إلى استثناء ذلك لانه انما يصير مولى بعد الشهر كما يدل عليه قول الروض وان مضى شهر ولم يطاها صار مولى اه فقوله صار مولى يفيد انه لا يكون مولى اقبل مضى الشهر وهو ظاهر لانه لا يلزمه حينئذ بالوطء شيء فليتأمل اه سم (قول المتن من الرجعة) ولولم يراجع حتى انقضت المدة او بقي منها اقل من اربعة أشهر فلا مطالبة كما هو ظاهر لكن هل نقول تبين انه لا ايلاء او نقول انحل الايلاء اه سم اقول قضية صدق تعريف الايلاء عليها الثاني (قوله اوزوال الردة) الانسب لما قبله العطف بالواو (قوله لان بذلك) اي بما ذكر من الرجعة وزوال الماذكر (قوله في الاوئين) اي الرجعة والمرادة (قوله في الاخير) الانسب لما قبله التثنية كما في النهاية قال ع ش قوله في الاخيرين اي الصغر والمرض اه (قوله امالوا إلى الخ) محترز حال الايلاء سم (قوله او وطئت بشبهة الخ) في بعض النسخ اي للنهاية جعل هذا مسألة مستقلة بعد مسألة الرجعة وهو الا ليق لان المقصود اخذ مفهوم المتن ولا يتوجه عليه كلام الشهاب سم الاق اه رشيدى اقول وكذا جعله المغنى مسألة مستقلة (قوله فتقطع المدة او تبطل) اي تنقطع ان حدث ذلك فيها وتبطل ان حدث ذلك بعدها لكن هذا ظاهر في صورة الطلاق ولهذا قال في الروض وشرحه

اليين مر وسئل شيخنا الشهاب الرملى عما قاله البلقيني فيمن حلف بالطلاق على صديقه أنه لا يبيت ليلة الجمعة الا عنده فضت الجمعة ولم يبيت عنده اي ولا عند غيره كما هو ظاهر والا فلو بات عند غيره حنث لان المبيت عند غيره هو الممنوع منه المحلوف عليه منه بعدم الحنث كما نقله عنه العراقي فاجاب بان ما قاله البلقيني معتمد اه وهو حينئذ نظير ما ذكرهنا عن البلقيني في مسألة الشكوى لان التقدير لا يبيت ليلة الجمعة عند احد الا عنده فالغرض والقصد نبي المبيت ليلة الجمعة عند غيره لا ايجاد المبيت ليلة الجمعة عنده فان قلت احدى قولكم لا يبيت ليلة الجمعة عند احد شامل لنفس المحلوف عليه لانه احد فاذا بات في بيت نفسه فقد بات عند احد غير الخالف فينبغي الحنث قلت قضية ما قاله البلقيني واقره العراقي وبين شيخنا الشهاب الرملى ان ذلك معتمد لا التفات إلى ذلك الشمول وكان وجه ذلك انه لا يراد في العرف العام باحدى مثل ذلك الا غير المحلوف عليه هذا هو مقتضى ما قاله هؤلاء الائمة في هذه المسئلة فليتأمل

﴿فصل في احكام الايلاء الخ﴾ (قوله كدة) اي فانها لا تختلف بذلك (قوله ولو بلا قاض) اقرب من هذا التقدير تقدير المضاف اي بلا اعتبار قاض فانه يصدق مع وجوده (قوله نعم في ان جامعك الخ) كذا شرح مر (قوله لا تحسب المدة من الايلاء بل بعد مضى شهر) قد يقال لاحاجة إلى استثناء ذلك لانه انما يصير مولى بعد الشهر كما يدل عليه قول الروض وان قال ان وطئت فعبدى حر قبله بشهر فان وطئ ع قبل مضى شهر انحلت اليين وان مضى شهر ولم يطاها صار مولى اه فقوله صار مولى يفيد انه لا يكون مولى اقبل مضى الشهر وهو ظاهر لانه لا يلزمه حينئذ بالوطء شيء فليتأمل (قوله في المتن من الرجعة) ولولم يراجع حتى انقضت المدة او بقي منها اقل من اربعة أشهر فلا مطالبة كما هو ظاهر لكن هل نقول تبين انه لا ايلاء او نقول انحل الايلاء (قوله امالوا إلى الخ) محترز حال الايلاء (قوله فتقطع المدة او تبطل) اي تنقطع ان حدث ذلك فيها وتبطل ان حدث ذلك بعدها لكن هذا ظاهر في صورة الطلاق ولهذا قال في الروض وشرحه وتستأنف في صورة الطلاق ولو طلق بعد المطالبة يعنى بعد المدة بمطالبة او بدونها برجعة اي تستأنف المدة

﴿فصل في احكام الايلاء﴾

من ضرب مدة وما يتفرع عليها (عمل) وجوب المولى بلا مطالبة (أربعة أشهر) رفقاه وللأية ولو قنا أو قنة لان المدة شرعت لامر جليل هو قلة صبرها فلم تختلف بحرية ورق كدة حيض وغنة وتحسب المدة (من) حين (الايلاء) لانه مول من وقتئذ ولو (بلا قاض) لثبوتها بالنص والاجماع وبه فارقت نحو مدة العنة نعم في ان جامعك فعبدى حر قبل جماعى بشهر لا تحسب المدة من الايلاء بل بعد مضى الشهر لانه لو وطئ قبله لم يعتق (و) تحسب (في رجعية) ومرددة حال الايلاء (من الرجعة) اوزوال الردة كزوال الصغر والمرض كما ياتي لا من اليين لان بذلك يحل الوطء في الاولين ويمكن في الاخير ان لو آلى ثم طلق رجعيا او وطئت بشبهة فتقطع المدة او تبطل لحرمة وطئها



وتستأنف في صورة الطلاق ولو طلق بعد المطالبة يعني بعد المدة بمطالبة أو بدونها برجمة أي تستأنف المدة بالرجعة اهـ وأما في صورة الوطء فغير ظاهر في حدوثه بعد المدة فقد قال في شرح الروض بعد ذكر الروض أمور منها عدة الشبهة نعم إن طرأ شيء منها بعد المدة وقبل المطالبة ثم زالت فلها المطالبة بلا استئناف مدة اهـ وفي العباب ولو وطئت بشبهة في المدة فكالردة في القطع والاستئناف بعد فراغها أو بعد المدة فلا استئناف اهـ أي بخلاف الردة سمع على حجج اهـ رشیدی عبارة السيد عمر قوله فتقطع المدة إلخ ما اقتضاه صنيعه من الحاق وطء الشبهة بالطلاق الرجعي في سائر أحواله وهو قضية عبارة أصل الروضة فإنه بعد ذكر مسئلتی الطلاق والردة قال ما نصه والحق البغوى العدة عن وطء الشبهة بالطلاق الرجعي وبالردة في منع الاحتساب ووجوب الاستئناف عند انقضائها انتهت وظاهره أن الاحتساب جاري الحالين نعم وقعه في العزيز بما أسقطه من الروضة ما يقتضي الحاق وطء الشبهة بما ساقى من الأعذار التي لا تقتضي الاستئناف عند عروضا بعد انقضاء المدة فاخذ به ابن المقرئ رحمه الله تعالى فأسقط ما حكاها الأصل في وطء الشبهة عن البغوى وأدرجه في الأعذار المشار إليها تعالما ففهمه كلام العزيز فهذا هو منشأ الاختلاف الواقع بين ما في التحفة أي والنهاية وما في الروضة والعياب أي والأسنى ونقل صاحب المغني كلام أصل الروضة هنا وقره اهـ (قوله وتستأنف من الرجعة) ظاهره أنه لا فرق في الاستئناف بين أن يكون قد طلق قبل المطالبة تبرعا وإن يكون قد طلق بعد المطالبة لكن بحث مر التقييد بالاول وأنه لا استئناف في الثاني لأنه أتى بمقتضى الإيلاء فليتأمل فقد يحتاج لمساعدة نقل على ذلك وقضية إطلاقهم أنه لا فرق وهو الموافق لنظيره من الظاهر وهو أنه لو طلق عقب الظهار ثم راجع صار عائدا اهـ سمع أقول ويصرح بعدم الفرق ما مر آتفا عن شرح الروض وأما أنه لا نه أن أتى بخبره قول المغني ونقله نقل المذهب ولا تنحل المين بالطلاق الرجعي اهـ (قوله أن بقي) أي أو كان المين على الامتناع من الوطء مطلقا كما يأتي (قوله المتولى إلخ) هذا راجع لكل من طرأ الطلاق ووطء الشبهة وقوله في نكاح الرجوع لطرأ الطلاق الرجعي فقط (قول المتن أحدهما) أي أو كلاهما معنى وشرح المنهج (قول المتن بعد دخول) أي أو استدخال من الزوج المحترم اهـ معنى (قوله أو بعدها) كان ينبغي له حيث زاد هذا أن يزيد قوله أو يطلب بعد قول المصنف انقطعت ولعله أدخل البطلان في الانقطاع تغليبا اهـ رشيد (قوله لما ذكر) أي من قوله لأن الاضرار إنما يحصل إلخ كما يصرح به كلام الجلال المحلى أي والمغني اهـ رشیدی (قوله والاول) أي بأن بقي من مدة المين ما لا يزيد على أربعة أشهر (قول المتن ولم يخل بنكاح) احتراز عن الردة والطلاق الرجعي وقد سبقوا قوله لم يمنع المدة أي لا يقطع مدة الإيلاء اهـ معنى (قوله سواء المانع إلخ) وسواء أقارنها أم حدث فيها كما صرح به في المحرر اهـ معنى (قول المتن كصوم وأحرام) واعتكاف فرضا أو فلا اهـ معنى (قوله كحيس) أي بحق بخلاف ما لو حبس ظلما اهـ أسنى (قوله ممكنة) من التمكن (قوله يمنع) أي كل من الصغرو المرض (قوله في صورة صحة الإيلاء معها

بالرجعة اهـ وأما في صورة الوطء فغير ظاهر في حدوثه بعد المدة فقد قال في شرح الروض بعد ذكر الروض أمور منها عدة الشبهة نعم إن طرأ شيء منها بعد المدة وقبل المطالبة ثم زالت فلها المطالبة بلا استئناف مدة اهـ وفي العباب ولو وطئت بشبهة في المدة فكالردة في القطع والاستئناف بعد فراغها أو بعد المدة فلا استئناف اهـ أي بخلاف الردة (قوله وتستأنف من الرجعة) ظاهره أنه لا فرق في الاستئناف بين أن يكون قد طلق قبل المطالبة تبرعا وإن يكون قد طلق بعد المطالبة لكن بحث مر التقييد بالاول وأنه لا استئناف في الثاني لأنه أتى بمقتضى الإيلاء وليس هناك ما يقتضي التكرار فسقط حكم الإيلاء بالطلاق فلا أثر للرجعة بعد ذلك فليتأمل فقد يحتاج لمساعدة نقل على ذلك وقضية إطلاقهم أنه لا فرق وهو الموافق لنظيره من الظاهر وهو أنه لو طلق عقب الظهار ثم راجع صار عائدا (قوله في صورة صحة الإيلاء معها) أي وهو أن يكونا بحيث يمكن وطؤهما في المدة التي قدرها وقد بقي منها أكثر من أربعة أشهر فاصل ما هنا أنه إذا آلى من صغيرة أو مريضة فإن كانت المدة بحيث يتأق جماعهما فيها وقد بقي منها أكثر من أربعة أشهر صرح بالإيلاء

وتستأنف من الرجعة أو انقضاء العدة أن بقي من مدة المين فوق أربعة أشهر لأن الاضرار إنما يحصل بالامتناع المتوالي أربعة أشهر في نكاح سليم (ولو ارتد أحدهما) قبل دخول انفسخ النكاح كما مر (بعد دخول في المدة) أو بعدها (انقطعت) لحرمه وطنها حينئذ (فإذا أسلم) المرتد منهما في العدة (استؤنفت) المدة لما ذكر المعلوم منه أن محله إذا كانت المين على الامتناع من الوطء مطلقا أو بقي من مدة المين ما يزيد على أربعة أشهر أو لا فلا معنى للاستئناف (وما منع الوطء ولم يخل بنكاح) ان وجد فيه أي الزوج (لم يمنع) المدة سواء المانع الشرعي (كصوم وأحرام) والحسي (كحيس) ومرض وجنون (لأنها ممكنة) والمانع منه مع أنه المقصر بالإيلاء (أو وجد فيها) أي الزوجة (وهو حسي كصغر ومرض) يمنع من علاج الحشفة في صورة صحة الإيلاء معهما السابقة ونشوز (منع) المدة فلا يتبدى بها حتى تزول (وإن حدث) نحو مرضها المانع من ذلك أو نشوزها

وكذا إمانتها الشرعي غير نحو الحيض كتبها بفرض كحرم (في) أثناء (المدة قطعهما) لانه لم يمنع من الوطء لاجل اليمن بل لتعذر (فاذا زال) وقد بقي فوق أربعة أشهر من اليدين (استؤنفت) المدة المأمور (وقبل تأتي) لبقاء النكاح هنا وخرج في المدة طرود ذلك بعدها فلا يمنها بل يطالب بالفيتة بعد زوالها لوجود (١٧٢) المضارة في المدة على اتوال مع بقاء النكاح على سلامته وهذا يفرق بين ما هنا وما مر في الردة

والرجعة (أو) وجد فيها وهو (شرعي كحيض) أو نفاس كما قاله وإن اطال جمع في رده (وصوم نفل) أو اعتكافه (فلا) يمنع المدة ولا يقطعها لو حدث فيها لأن الحيض لا يتخلو عنه شهر غالباً منع لا يمنع ضرب المدة غالباً وألحق به النفاس طروداً للباب لانه من جنسه ومشارك له في أكثر أحكامه ولانه متمكن من وطئها مع نحو صوم النفل فان قلت لم ينظر وهذا الى كونه يباب الوطء معه ومن ثم حرم عليها وهو حاضر بلا اذنه كما مر قلت لان المدار هنا على التمكن وعدمه فلم ينظر لكونه يباب الاقدام بخلافه ثم (ويمنع) المدة ويقطعها صوم أو اعتكاف (فرض) واحرام لا يجوز له تحليلها منه (في الاصح) لعدم تمكنه معه من الوطء وقضيته أن الصوم الموسع زمنه من نحو قضاء أو نذر أو كفارة لا يمنع لانه كالنفل في تمكنه معه من الوطء وهو ظاهر ثم رأيت الزركشي بحثه (فان وطئ) في المدة انحلت (اليمن وفات الايلاء)

(الخ) وهي أن يكونا بحيث يمكن وطئهما في المدة التي تدرها وبقى منها أكثر من أربعة أشهر فحاصل ما هنا انه إذا آلى من صغيرة أو مريضة فان كانت المدة بحيث يتأتى جماعهما فيها وبقى منها أكثر من أربعة أشهر صح الايلاء ولا تحسب المدة إلا من وقت اطفاء الجماع والام يصح الايلاء وهذا حاصل مراده بالصورة السابقة اه سم (قوله) وكذا ما نعلم (الشرعي) قد يقال لم خصه بمسئلة الحدوث في أثناء المدة دون مسئلة الوجود ابتداء ثم ما الفائدة في ذكره هنا مع بحثه في المستثنين في قوله الاتي ويمنع المدة ويقطعها صوم واعتكاف فرض الخ اه سم (قوله من اليمن) لعله متعلق ببقى اه سم (قوله المأمور) عبارة للمعنى إذ المطالبة مشروطة بالاضرار أربعة أشهر متوالية ولم توجد اه (قوله بعد زوالها) كان الظاهر زواله اه رشيدى (قوله وهذا) اى بقاء النكاح على سلامته (قوله وما مر في الردة الخ) اى من منعها بعد المدة ايضاً اه سم (قوله) أو نفاس كما قاله وهو المعتمد نهاية ومعنى (قوله أو اعتكافه) اى النفل (قوله فلا يمنع المدة) اى لو قارنها (قوله ولا نه متمكن الخ) عطف على قوله لان الحيض الخ (قوله هنا) اى في الايلاء (قوله معه) اى نحو صوم النفل وكذا ضمير حرم (قوله وهو) اى الزوج (قوله كما مر) اى في باب الصيام (قوله ثم) اى في الصوم (قوله ويمنع المدة ويقطعها صوم الخ) فلو حدث ذلك بعد المدة فسيأتى انه يمنع مطالبته في قوله ولا مطالبة الخ اه سم (قوله واحرام) ولو بنفل نهاية ومعنى (قوله لا يجوز له تحليلها الخ) اى بان كان فرضاً ونفلان واحرمت باذن الزوج ع ش ورشيدى (قوله وقضيته) اى التعليل (قوله لا يمنع) خالفه النهاية والمعنى فقال لا وقضية كلامه ان الصوم الموسع زمنه من نحو قضاء أو نذر أو كفارة يمنع وهو الاوجه وان استظهر الزركشي ان المتر اى كصوم النفل اه (قوله انحلت اليمن) الى قول المتن او يطلق في المعنى وإلى قول المتن بان يقول إذا في النهاية لا قوله ببقيد السابق (قوله وفات الايلاء) ولزمت كفارة يمين في الحلف بالله ولا يطالب بعد ذلك بشئ منها به ومعنى (قوله بل توقف الخ) اى المطالبة عبارة للمعنى وينتظر بلوغ المراهقة واطافة المجنونة ولا يطالب ولهما بذلك بل بنذر تخويف الزوج من الله تعالى اه (قوله من فاء اذار جمع) عبارة للمعنى وسمى الوطء فيتمه قائماً اذار جمع لانه امتنع ثم رجع اه (قوله وليس لها تعيين احدهما) اى بل تردد الطلب بين الفتيمة والطلاق وفاقاً للنهاية وخلافاً للمعنى كما باتى (قوله كما في الروضة الخ) وهو الاوجه اه نهاية (قوله فصوبوا ما قاله الرافعى الخ) وهذا اوجه وجرى عليه شيخنا في منهجه اه معنى (قوله ثم بالطلاق) عبارة للمعنى والنهاية فان لم يبق مطالبته بالطلاق اه (قوله لان نفسه الخ) في تقريبه تأمل إلا ان يجعل هذا علة لما في الروضة وقوله ولانه لا يجبر الخ علة لما قاله الرافعى (قوله)

ولا تحسب المدة إلا من وقت اطفاء الجماع والام يصح الايلاء وهذا حاصل مراده بالصورة السابقة (قوله) وكذا ما نعلم (الشرعي) قد يقال لم خصه بمسئلة الحدوث في أثناء المدة دون مسئلة الوجود ابتداء ثم ما الفائدة في ذكره هنا مع بحثه في المستثنين في قوله الاتي ويمنع المدة ويقطعها صوم واعتكاف فرض الخ (قوله من اليمن) لعله متعلق ببقى (قوله وما مر في الردة الخ) اى من منعها بعد المدة ايضاً (قوله في المتن والشرح ويمنع المدة ويقطعها صوم الخ) فلو حدث ذلك بعد المدة فسيأتى انه يمنع مطالبتهما في قول المتن والشرح ولا مطالبة الخ (قوله في المتن ويمنع فرض) وقضية كلامه ان الصوم الموسع زمنه من نحو قضاء أو نذر أو كفارة يمنع وهو الاوجه وإن استظهر الزركشي ان التراخي كصوم النفل شرح مر (قوله وصوبه الاسنوى في تصحيحه)

كما هو ظاهر (والا) يطافيا وقد انقضت ولا مانع بها (فلها) دون ولها وسيدها بل توقف حتى تسكمل بلوغ أو عقل (مطالبة) واليمن وان كان حلفه بالطلاق (بان يئ) اى يرجع الى الوطء الذي امتنع منه بالا يلاء من فاء اذار جمع (او يطلق) ان لم يئء لظاهر الاية وليس لها تعيين احدهما كما في الروضة وصوبه الاسنوى في تصحيحه وإن ضعفه في مهماته وتبعه الزركشي وغيره فصوبوا ما قاله الرافعى انها تطالبه بالفيتة اولاً ثم بالطلاق لان نفسه قد لا تطاوعه على الوطء ولانه لا يجبر على الطلاق إلا بعد الامتناع من الوطء

واليمين بالطلاق (الخ) مستأنف راجع الى قوله وإن كان حلفه بالطلاق (قوله) لكن يجب النزع فوراً) تقدم  
عن النهاية والمعنى ان هذا ظاهر إذا كان الطلاق بائناً فان كان رجمها فالواجب النزع والرجمة كما في الانوار  
اه (قول المتن ولو تركت حتمها) بسكوتهان مطالبة زوجها او باسقاط المطالبة عنه نهاية ومعنى (قوله  
ان بقيت المدة) عبارة العباب ما بقى مدة الحلف اه سم عبارة النهاية والمعنى ما لم تنته مدة اليمين اه (قول  
المتن وتحصل الفية) وهي الرجوع في الوطء اه معنى (قول المتن بتغيب حشفة) ينبغي من ذكر اصلي فلا  
اعتبار بالزائد مر ويشمل كلام المصنف ما لو ادخلها قبلها معتقداً اجنبية فسد قط مطالبتها لوصولها  
لحتمها اه سم لكنه لا يبحث ولا يجب كفارة ولا تنحل اليمين اخذاً بما ياتي عن الروض والمعنى (قوله او  
قدرها) الى قول المتن بان يقول في المعنى الا قوله وبما اذا حلف الى المتن وقوله وصوم الى المتن وقوله ويجب  
الى قبل (قول المتن بقبل) ينبغي اصلي فلا اعتبار بالزائد مر اه سم (قوله ولو غوراء) اي حيث كان  
ذكره يصل الى محل البكارة والا فالقياس انه كما لو كان مجبواً قبل الحلف فلا يطالب بازائها ع ش وفيه  
أن المجبوب قبل الحلف لا يصح ابلاؤه كما مر (قوله وان حرم الوطء) اي كان يكون في حالة الحيض (قوله  
او كان بفعلها الخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه فرع لو استدخلت الحشفة او ادخلها وناسيا او مكرها  
او مجنونا لم يحنث ولم يجب كفارة ولم تنحل اليمين وان حصلت الفية وارتفع الايلاء وتضرب له المدة ثانياً لبقاء  
اليمين فلو وطئها في المدة بعد ذلك عالماً بما عدا فلا يختار احنث ولزمته الكفارة وانحلت اليمين اه بجذف  
(قوله وان لم تنحل به) اي بفعلها وقوله لانه الخ علة لعدم الانحلال اه سم (قوله وذلك) اي حصول الفية  
بما ذكر (قوله بخلافه في دبر الخ) عبارة المعنى وقوله بقبل مزيد على المحرر فلا يكتفي تغيب مادونها اي  
الحشفة ولا تغيبها بدبر لان ذلك مع حرمة الثاني لا يحصل الغرض اه (قوله وتسقط المطالبة الخ) اي  
ويكون فائده الاثم فقط اه ع ش (قوله فان اريد الخ) يعني فان اريد تصوير عدم الفية به مع بقاء الايلاء  
فليصور الخ اه رشدي (قوله به) اي بالوطء في الدبر (قوله وبما اذا حلف ولم يقيد الخ) عبارة شرح  
الروض والمعنى وخرج بالقبل الدبر لان الوطء فيه مع حرمة لا يحصل الغرض نعم لم يصرح في ايلائه بالقبل  
ولانواه بأن أطلق انحل بالوطء في الدبر اه (قوله لكنه فعله) أي الوطء في الدبر وهو راجع لكل من  
المعطوفين (قوله لكنه فعله مكرها الخ) فضيته عدم حصول الفية بوطء المكره والناسي وفيه نظر وفي

هو الاوجه شرح مر (قوله ان بقيت المدة) عبارة العباب ما بقى مدة الحلف (قوله في المتن وتحصل  
الفيه بتغيب حشفة بقبل) يشمل ما لو ادخلها قبلها معتقداً اجنبية فسد قط مطالبتها لوصولها لحتمها  
(قوله في المتن بتغيب حشفة) ينبغي من ذكر اصلي فلا اعتبار بالزائد مر (قوله في المتن بقبل) ينبغي اصلي  
فلا اعتبار بالزائد مر (قوله مع زوال بكارة بكر ولو غوراء) هذا نظير التحليل فقد قدم الشارح فيه ان  
المعتد انه لا بد من زوال البكارة ولو غوراء (قوله وان لم ينحل به) أي بفعلها وقوله لانه لم يطلأ علة لعدم  
الانحلال شرح مر (قوله بخلافه في دبر فلا تحصل به فية لكن تنحل الخ) عبارة الروض وتحصل اي فية  
القادر بادخال الحشفة في القبل مختاراً فينحل الايلاء اه قال في شرحه وبالقبل الدبر لان الوطء فيه مع  
حرمة لا يحصل الغرض نعم ان لم يصرح به في ايلائه بالقبل ولا نواه بان أطلق انحل بالوطء في الدبر اه ومن  
صور الايلاء لا اطوئ الا في الدبر فان وطئ في الدبر فان زال الايلاء بذلك فهو مشكل لان الوطء في الدبر غير  
مخوف عليه وان لم يزل فهو مشكل لانه نظير ما تقدم في الحاشية قبيل الفصل في نحو لا يخرجني الا باذن ولا كلمه  
الا في شرفان قياس ما تقدم في ذلك انحلال اليمين فنزل الايلاء الا ان يختار الثاني ويجاب بان بقاء الايلاء هنا  
لمدرك يخص هذا وهو بقاء المضارة التي هي السبب في حكم الايلاء فراجع المسئلة ولتحرر (قوله لكنه  
فعله مكره او ناسيا) قضية قوله فان اريد عدم حصول الفية به عدم حصول الفية بوطء المكره والناسي  
وفيه نظر في شرح الروض عقب قول الروض وان استدخلتها اي الحشفة او ادخلها ناسيا او مكرها او  
مجنونا لم يحنث ولم يجب كفارة ولم تنحل اليمين اه مانصه وان حصلت الفية وارتفع الايلاء اه وصرح

واليمين بالطلاق لا تمنع  
حل الايلاج لكن يجب  
النزع فوراً (ولو تركت  
حقها فلها المطالبة بعده)  
أي الترك ان بقيت المدة  
لان الضرر هنا يتجدد  
كالا عسار بالنفقة بخلافه  
في العتو والعيب والاعسار  
بالمهر لانه خصلة واحدة  
(وتحصل الفية) بفتح  
الفاء وكسرهما (بتغيب  
حشفة) أو قدرها من  
مقطوعها (بقبل) مع زوال  
بكارة بكر ولو غوراء وان  
حرم الوطء أو كان بفعلها  
فقط وإن لم تنحل به اليمين  
لانه لم يطلأ وذلك لان مقصود  
الوطء إنما يحصل بذلك  
بخلافه في دبر فلا تحصل  
به فية لكن تنحل اليمين  
وتسقط المطالبة لحتمه  
به فان اريد عدم حصول  
الفيه مع بقاء الايلاء تعين  
تصويره بما اذا حلف  
لا يطلؤها في قبلها وبما  
اذا حلف ولم يقيد لكنه  
فعله مكرها وناسيا لليمين  
فانها لا تنحل به (ولا مطالبة)  
بفيه ولا طلاق (ان كان  
بها مانع وطء كحيض)  
ونفاس واحرام  
وصوم فرض

يقيد السابق أو اعتكافه (ومرض) لا يمكن معه (١٧٤) الوطء لان المطالبة انما تكون بمسحق وهي لا تستحق الوطء لتعذر من جهتها

الروض مع شرحه وان استدخلت أي الحشفة أو أدخلها ناسيا أو مكرها أو مجنونا لم يحث ولم تجب كمارة ولم تنحل اليمين وان حصلت الفية وارتفع الإيلاء وصرح بذلك الزركشي وغيره اه سم وقد مر مثله عن المغنى لكن كلامه كالروض مع شرحه في الوطء في القبل كما يظهر بمراجعتهم واوكلام الشارح كالنهاية في الوطء بالدبر فلا مخالفة (قوله بقيد السابق) الاولي رجوعه لاحرام ايضا وقيد السابق ان لا يجوز للزوج تحليها منه واما القيد السابق للصوم الفرض فذكره مضيقا عند الشارح خلافا للنهاية والمغنى (قوله او اعتكافه) أي الفرض (قوله وتعجب في الوسيط) أقول تعجب الوسيط في غاية الدقة كما يدرك بالتأمل الصادق المعلوم به ان الجواب بمنزل منه اه سم (قوله ويحجب بان منعه الخ) اقول وجه تعجب الوسيط ان الغرض من ضرب المدة انتظار الفية فيها فان ترك الفية حتى مضت طرب فاذ لم يمنع الحيض في المدة انتظار الفية فيها فلا يمنع الطلب بعدها لان عدم منعه ذلك يقتضي ملاحظة إمكان الوطء دون حرمة في الجواب ما فيه اه سم (قوله ولا لم تحسب الخ) هذا لا يتناق في النفاس اه سيد عمر اقول اشار الشارح الى جوابه بقوله كما مر راجعه (قوله به) أي بالوطء ع ش (قوله وود بفرضه) أي قولهم اه سم (قول المتن كمرض) أي اوجب او كانت آله لا تزبل بكارتها لكونها غورا اه ع ش وفيه نظر لانه ان كان الجب قبل الحلف فلا يصح الإيلاء كما مر وان طر ابعده فسيأتى توجيه الشارح انه يطالب بالطلاق وحده إلا ان يكون ما قاله مبينا على ما يأتي عن ابن الرفعة (قوله بالفية) أي او بالطلاق ان لم يفيء اه مغنى (قوله لان به) الى الكتاب في النهاية لا قوله لو يتردد النظر الى المتن وقوله ويظهر ضبطه الى واستعمل وقوله بخلاف بيع غائب الى المتن وكذا في المغنى لا قوله قطعان عنهما الى المتن (قوله ثم إذ لم يفيء) عبارة الروض مع شرحه طوب بنية اللسان أو الطلاق ان لم يفيء بلامهلة لفية اللسان وان استعمل فيقول إذا قدرت فنت وحين يقدر على وطئها يطالب بالوطء والطلاق ان لم يطأ تحقيقا لفية اللسان انتهت باختصار فقول الشارح ثم اذ لم يفيء طالبته بالطلاق يحتمل ان معناه ثم اذ لم يفيء باللسان طالبته بالطلاق ويحتمل ان معناه ثم اذ لم يفيء بالوطء عند القدرة طالبته بالطلاق فليتام اه سم اقول وكلام المغنى والنهاية صريح في الثاني وعبارة السيد عمر قوله ثم اذ لم يفيء طالبته بالطلاق عبارة أصل الروضة ثم اذ زال المانع يطالب بالوطء او الطلاق انتهت اه (قوله فيما إذا طر الجب) ظاهر كلامهم ان طر الجب لا يسقط حكم الإيلاء وان لم يمض بعد الإيلاء وقبل الجب من يمكن فيه الوطء وهو كذلك خلافا لمن ابطله حيث لم يمض الزمن المذكور م اه سم (قوله انه يقع الخ) ذكره المغنى عن الامام واهر عبارة قال الامام ولو كان لا يرجي زوال عذره كجب طوب بان يقول لو قدرت فنت ولا يأتي باذا اه (قوله لم يقرب) وقوله ولم يستعمل الخ سيد كمر حمز هما (قوله بغير الصوم) أي بالعق او الاطعام

الزركشي بذلك وغيره (قوله ويحجب الخ) أقول تعجب الوسيط في غاية الدقة كما يدرك بالتأمل الصادق المعلوم به ان الجواب بمنزل عنه وجه تعجب الوسيط ان الغرض من ضرب المدة انتظار الفية فان ترك الفية حتى مضت طوب فاذ لم يمنع الحيض في المدة انتظار الفية فيها فلا يمنع الطلب بعدها لان عدم منعه ذلك يقتضي ملاحظة إمكان الوطء دون حرمة في الجواب ما فيه اه سم (قوله وود بفرضه) أي قولهم وكذا م ر ش (قوله في المتن ان يقول إذا قدرت فنت ثم قوله في الشرح اذ لم يفيء طالبته بالطلاق) عبارة الروض وشرحه طوب بنية اللسان أو الطلاق ان لم يفيء بلامهلة لفية اللسان وإن استعمل فيقول إذا قدرت فنت وحين يقدر على وطئها يطالب بالوطء او الطلاق ان لم يطأ تحقيقا لفية اللسان اه باختصار فقول الشارح ثم اذ لم يفيء طالبته بالطلاق يحتمل ان معناه ثم اذ لم يفيء باللسان طالبته بالطلاق ويحتمل ان معناه ثم اذ لم يفيء بالوطء عند القدرة طالبته بالطلاق فليتام اه (قوله فيما إذا طر الجب) ظاهر كلامهم ان طر الجب لا يسقط حكم الإيلاء وان لم يمض بعد الإيلاء وقبل الجب من يمكن فيه الوطء وهو كذلك خلافا لمن ابطله حيث لم يمض الزمن المذكور م (قوله لم يقرب تحمله منه) أي كما ذكره الرافعي شرح م (قوله بغير الصوم) يحتمل انه احتراز عن الصوم لدخوله في قوله قبله وصوم فرض الخ وفيه نظر ويحتمل انه لظول زمنه

وتعجب في الوسيط من منع الحيض للطلب مع عدم قطعه المدة ويحجب بان منعه لحرمة الوطء معه وهو ظاهر وعدم قطعه للصلحة ولا لم تحسب مدة غالبا كما مر قبل قولهم طلاق المولى في الحيض غير بدعي يشكل بعدم مطالبة به ورد بفرضه فيما إذا طوب من الطهر بالفية فترك مع تمكنه ثم حاضت فيطالب بالطلاق حينئذ (وان كان فيه مانع طبيعي كمرض) يضر معه الوطء ولو بنحو بطء براء (طوب) بالفية بلسانه (بان يقول إذا) أو ان او لو فيما يظهر خلافا لما يقتضيه كلام ابن الرفعة واختلاف معناها وضعا لا يؤثر فيما نحن فيه كما هو واضح (قدرت فنت) لان به يندفع اذاؤه لها بالحلف بلسانه ويزيد بند باو ندمت على ما فعلت ثم اذ لم يفيء طالبته بالطلاق ويتردد النظر فيما إذا طر الجب بعد الإيلاء وسقط خيارها والذي يتجه انه يطالب بالطلاق وحده إلا لفائدة ترتب هنا قطعاً ثم رابت ابن الرفعة ذكر ما يقتضي انه يقع منه بقوله لو قدرت فنت وفيه نظر ظاهر لان ذلك لا آخر له (او شرعى كاحرام) لم يقرب تحمله منه وصوم فرض مضيق او موسع ولم يستعمل الى

الليل وظهار ولم يستعمل الى الكفارة بغير الصوم (فالذهب انه يطالب بطلاق) عينا لان المانع منه لا بنية معه ولا وحدها (قوله

لحرمتها عليه وإنما طوب من غصب دجاجة ولو لؤة فابتلعها بالترديد بان (١٧٥) يقال له إن ذبحتها غرمتها ولا غرمت

اللؤة لأن الابتلاع  
المانع ليس منه وهنا المانع  
من الزوج أما إذا قرب  
التحلل ويظهر ضبطه بما  
يأتي عن غير البغوى أو  
استعمل في الصوم إلى الليل  
أو في الكفارة إلى العتق أو  
الاطعام فانه يمهل وقد ر  
البغوى الأخير يوم  
ونصف وقدره غيره بثلاثة  
وهو الاوجه (فان عصي  
بوطة) في القبل أو في الدبر  
وقد أطلق الامتناع من  
الوطء (سقطت المطالبة)  
وانحلت اليمين وتاخم  
بتمكينه قطعاً ان عهها  
المانع كطلاق رجعي أو  
خصها كحيض وكذا  
ان خصه على الاصح لانه  
إعانة على معصية (وإن  
أبى) بعد ترافعهما إلى  
القاضى فلا يكتفى بثبوت إباته  
مع غيبته عن مجلسه إلا إذا  
تعذر لحضاره لتواريه أو  
تعززه (الفينة والطلاق  
فالاظهر أن القاضى يطلق  
عليه) بسؤالها (طلقة)  
وإن بانتهى بعدم دخول  
أو استيفاء ثلاث بأن  
يقول أو قعت عليها طلقة  
عنه أو طلقها عنه أو انت  
طالق عنه فان حذف عنه  
لم يقع شيء وذلك لانه لا  
سبيل لدوام اضراره ولا  
لإجباره على الفينة مع

(قوله لحرمتها) أى الفينة (قوله وإنما طوب الخ) رد لدليل مقابل المذهب عبارة النهاية والمغنى والطريق  
الثانى انه لا يطالب بالطلاق بخبره ولكن يقال له ان قنت عصيت وافسدت عبادتك وان طلقت ذهبت  
زوجتك وان لم تطلق طلقنا عليك كمن غصب دجاجة ولو لؤة فابتلعها يقال له ان ذبحتها غرمتها ولا غرمت  
اللؤة ورد بان الابتلاع المانع الخ (قوله غرمتها) أى ما بين قيمتها بدو حة وحية اه ع ش (قوله بما  
يأتى الخ) وهو ثلاثة أيام اه ع ش (قوله الى العتق الخ) أى لا الصوم لطول مدته اه مغنى (قوله فانه  
يمهل الخ) عبارة المغنى امهل ثلاثة أيام كما قاله أبو اسحق وقيل يمهل يوماً ونصف يوم كفى التهذيب اه (قوله  
وقد أطلق الامتناع الخ) راجع للمعطوف فقط أى ولم يقيد بالوطء فيه لانا تمنع ذلك اذا يلزم من سقوط  
لا يقال سقوط المطالبة بالوطء في الدبر ينافى عدم حصول الفينة بالوطء فيه لانا تمنع ذلك اذا يلزم من سقوط  
المطالبة حصول الفينة كالموطىء مكرهاً أو ناسياً اه شرح المنهج وكتب عليه شيخنا الشهاب البرلى  
مانصه قوله لا يقال سقوط المطالبة الخ غير نافع عند التامل فانه إذا سقط الطلب وانحلت اليمين فلا اثر لعدم  
حصول الفينة بالوطء في القبل وقوله كالموطىء مكرهاً الخ فيه نظر من وجهين الاول تصريح الزركشى وغيره  
بان الفينة تحصل بالوطء مكرهاً أو ناسياً وبفعلها والثانى ان اليمين فى مثل ذلك باقية وان انتفى الايلاء بخلاف  
الوطء في الدبر فى مسئلتنا عند من اعتبره كالشارح هنا فانه مزيل للايلاء واليمين كما لا يخفى انتهى اه سم  
بجذف وفى الجبرمى عن القليوبى جواباً عن الاشكال الاول مانصه الا ان يقال المراد عدم حصول الفينة  
الشريعة القاطعة لاشتم ما بقى من المدة وعن الحنفى جواباً عن النظر فى التشبيه بقوله كالموطىء الخ مانصه ان  
المراد بحصول الفينة أى فى كلام الزركشى وغيره سقوط المطالبة ولا تتحل اليمين مع النسيان والا كراه لان  
فعلها كلاً فعل اه أى والتشبيه فى سقوط المطالبة فقط فلا منافاة بين ما هنا وبين تصريح الزركشى وغيره  
أى كشرحى الروض والبهجة (قول المتن وإن أبى الفينة والطلاق الخ) قد يفهم من هذا الكلام وما تقدم  
انه حيث طاب منه الطلاق فطلق ولو رجعياً تخلص مطلقاً من الايلاء وليس مراداً فى الروض وشرحه  
او ائى الباب مانصه وان طلق حين طوب بالفينة او الطلاق ثم رجع أى أعاده مطاقته ضربت المدة ثانياً الا  
ان بانتهى جدد نكاحها فلا تضرب اه وفيهما أيضاً نظير ما تقدم فى اوائل الفصل وفيهما قبل هذا أيضاً  
مانصه فان طلق ثم رجع والباقي من المدة أكثر من اربعة اشهر عاد الايلاء والا فلا اه والموضعان  
السابقان شاملان للايلاء المقيد بمدة المطلق وهو ظاهر لان اليمين لا تتحل بالطلاق فايراجع ما نقل عن  
بعضهم من خلاف ذلك فى المطلق اه سم بجذف (قوله فلا يكتفى بثبوت إباته الخ) أى وبعد ثبوت إباته فى  
حضرته لا يشترط ان يقع الطلاق فى حضرته كفى الروض أى والمغنى اه سم (قوله لتواريه او تعززه)  
هلا زادوا او لغيبته غيبة تسوغ الحكم على الغائب سم على حج وقد يقال إنما لم يزيدوه لعذره فى غيبته  
فلم يحكم عليه بالطلاق بخلاف المتوارى او المتعزز فانه مقصر بتواريه او تعززه فغلظ عليه اه ع ش (قوله  
لم يقع شيء) ظاهره وإن نوى عنه سم على حج اه ع ش (قوله لا لإجباره على الفينة) أى لانها لا تدخل

لم يغتفر (قوله ويظهر ضبطه الخ) كذا شرح مر (قوله وهو الاوجه) كذا مر (قوله فى المتن والشرح  
فان عصي بوطء فى القبل أو فى الدبر) كذا فى شرح المنهج ثم قال لا يقال سقوط المطالبة بالوطء فى الدبر  
ينافى عدم حصول الفينة بالوطء فيه لانا تمنع ذلك اذا يلزم من سقوط المطالبة حصول الفينة كما لو وطىء  
مكرهاً أو ناسياً اه وكتب عليه شيخنا الشهاب البرلى بهامشه مانصه قوله ولو فى الدبر لم يسلك هذا فيما  
سلف عند التجرد من المانع أى حيث قال لا تحصل الفينة بالوطء فى الدبر وهو تحكم واما قوله الا فى لا يقال  
سقوط المطالبة فحاول به دفع ما قلناه وهو غير نافع عند التامل فانه إذا سقط الطلب وانحلت اليمين فلا اثر  
لعدم حصول الفينة بالوطء فى القبل واما قوله كالموطىء مكرهاً الخ ففيه نظر من وجهين الاول تصريح  
الزركشى وغيره بان الفينة تحصل بالوطء مكرهاً أو ناسياً وبفعلها والثانى ان اليمين فى مثل ذلك باقية وان انتفى  
الا يلاء بخلاف الوطء فى الدبر فى مسئلتنا عند من اعتبره كالشارح هنا فانه مزيل للايلاء واليمين كما لا يخفى

قبول الطلاق للنيابة فتاب الحاكم عنه

تحت الاجبار اه معنى (قوله فلا يقع) ظاهر العبارة أن الذي لا يقع هو الزائد فقط وأصرح منه في ذلك قول الروض اى والمغنى لم يقع الزائد اه فالتشبيه في قوله كالمول بان انه طلق الخ غير تام لإدلاؤه وقوعه في المشبه به أصلا اه رشيدى (قوله كالمول بان انه طلق الخ) فان طلقها اى القاضى ثم طلقها الزوج نفذ تطليقه كما اقتضاه كلام الروضة ونفذ تطليق الزوج ايضا وإن لم يعلم طلاق القاضى كما صححه ابن القطان اه نهاية زاد المغنى ولو آلى من احدهما وبنى الفتيه والطلاق طلق القاضى ثم يبين الزوج ان عينه ويعين ان ابهم اه قال الرشيدى قوله ونفذ تطليق الزوج الخ اخذ منه ان طلاق القاضى يقع رجعيا وقد تقدم في كلامه عند قول المصنف وفي رجعية من الرجعة ما يعلم منه ان الزوج لو راجعها عاد حكم الالباء اه وتقدم عن المغنى والروض ما يصرح به (قوله فان بانا) اى طلاق المولى وطلاق القاضى (قوله لانه مذهبنا تصحيحها) هذا ظاهر في اتحاد المبيع اه سم (قوله للفتية بالفعل) عبارة المغنى ليقى او يطلق فيها (تنبيه) افهم كلامه انه لا يزداد على ثلاثة قطعا وهو كذلك وجواز امهاله دون ثلاث وليس على إطلاقه بل إذا استعمل بشغل امهل بقدر ما يتها ذلك الشغل فان كان صائما أمهل حتى يفطر أو جائعا فحتى يشبع أو ثقيلا من الشبع فحتى يخف أو غلبة النعاس فحتى يزول قال والاستعداد في مثل هذه الاحوال بقدر يوم فإدونه ولو راجع المولى بعد تطليق القاضى وقد بقي مدة الالباء ضربت مدة اخرى ولو بانث فتزوجها لم يعد الالباء فلا تطالب اه (قوله بالفعل) تقييد لمحل الخلاف وسيد كر محترزه (قوله فيمهل له) اى للفتية بالفعل (قوله وقدر) اى حصول الخفة للبتية (قوله والمغفرة الخ) رد لدليل مقابل الاظهر (قوله بقرية) اى كصلاة وصوم وحج وعق (قوله نحو طلاق) ومنه العتق اه عش (قوله وقع بوجود الصفة) خاتمة لوانختلف الزوجان في الالباء او في انقضاء مدة بان ادعته عليه فانكر صدق يمينه لان الاصل عدمه ولو اعترفت بالوطء بعد المدة وانكره اى ولم ينكره سقط حقها من الطلب عملا باعترافها ولم يقبل رجوعها عنه لاعتراضها بوصول حقها اليها ولو كرر يمين الالباء مرتين فاكثر واراد بغير الاولى التاكيد لها ولو تعدد المجلس وطال الفصل صدق يمينه كنظيره في تعليق الطلاق وقرق بينهما وبين تجيز الطلاق بان التيجيز إنشاء والالباء والتعليق متعلقان بامر مستقبل فالتاكيد بهما اليتق أو أراد الاستئناف تعددت الايمان وإن اطلق بان لم يرد تاكيد او الاستئنافا فواحدة ان اتحاد المجلس حملا على التاكيد ولا تعددت لبعث التاكيد مع اختلاف

نعم إن كان غرض الشارح فيما سلف أن الفتية على الوجه الشرعى غير حاصلة وان اليمين انحلت وانتفت المطالبة فلا إشكال ثم ينبغي على هذا انتفاء الاثم كالمواضع العبد الذى علق على الوطء بعد انقضاء المدة وقبل الوطء اه ما كتبه شيخنا (قوله في المتن وإن ابى الفتية والطلاق الخ) قد يفهم من هذا الكلام وما تقدم انه حيث طلب منه الطلاق فطلق ولورجعيها يخلص مطلقا من الالباء وليس مراد افنى الروض وشرحه اوائل الباب فيها لو قال إن وطنتك فعبدى حرقه بشهر الخ ما نصه وإن طلق حين طواب بالفتية او الطلاق ثم راجع أى أعاد مطلقته ضربت المدة ثانيا لا ان بانث منه فجدد نكاحها فلا تضرب المدة بناء على عدم عود الحث اه وفيها ايضا هنا ما نصه وتقطع المدة بطريان ذلك اى كل من الطلاق والردة وتستأنف في صورة الطلاق ولو طلق بعد المطالبة يعنى بعد المدة بمطالبة او بدونها رجعة اى تستأنف المدة بالرجعة لان الاضرار إنما يحصل بالامتناع المتوالى في نكاح صحيح سليم اه وفيها قبل هذا ايضا فرع لوقال والله لا وطنتك خمسة أشهر فان مضت فوالله لا وطنتك ستة فيها إلا أن إلى أن قال فان طلق ثم راجع والباقي من المدة أكثر من أربعة أشهر عاد الالباء ولا فلا اه والموضعان السابقان شاملان للالباء المقيد بمدة والمطلق وهو ظاهر لان اليمين لا تنحل بالطلاق فليراجع ما نقل عن بعضهم من خلاف ذلك في المطلق (قوله فلا يكتفى بثبوت إبانته مع غيبته) اى وبعد ثبوت إبانته في حضرته لا يشترط ان يقع الطلاق في حضرته كما في الروض (قوله لثوابه او تعززه) هلا زاد اول غيبته تسوغ الحكم على الغائب (قوله فان حذف عنه) كذا مرش (قوله لم يقع شيء) ظاهره وإن نوى عنه (قوله لتعذر تصحيحها) هذا ظاهر في اتحاد المبيع والله اعلم

كما يزوج عن العاضل وخرج بطلقة ما زاد عليها فلا يقع كالمول بان انه طلق أو فاه فان بانا معا وقعا لا مكانها بخلاف بيع غائب بانث مقارنته لبيع الحاكم عنه لتعذر تصحيحها فقدم الاقوى (و) الاظهر (انه لا يميل) للفتية بالفعل فيها إذا استعمل لها (ثلاثة) من الايام لزيادة اضرارها أما للفتية باللسان فلا يميل قطعا كالزيادة على الثلاث وأما ما دونها فيمهل له لكن بقدر ما ينتهى فيه مانعه كوقت الفطر للصائم والشبع للجائع والخفة للممتلى وقد يوم فافل (و) الاظهر (أنه إذا وطئ بعد مطالبة) أو قبلها بالاولى (لزمه كفارة يمين) إن كان حلفه بالله تعالى لحشه والمغفرة والرحمة في الآية لما عصى به من الالباء فلا ينفيان الكفارة المستقر وجوبها في كل حث اما إذا حلف بالزائم ما يلزم فان كان بقرية تخير بين ما التزمه وكفارة يمين او بتعليق نحو طلاق وقع بوجود الصفة

الجلس ونظيرهما جاري تعليق الطلاق وكذا الحكم لو حلف يميناً سنة ويميناً سنتين مثلاً وعند الحكم بتعدد اليمين يكفيه انحلالها وطء واحد وبخلاص بالطلاق عن الايمان كلها ويكفيه كفارة واحدة كما علم بامام مغني ونهاية وروض مع شرحه قال عرش قوله ولو كرر يمين الايلاء اى وان كان يمينه بالطلاق وقوله وعند الحكم بتعدد اليمين الخ بتامل وجه انحلالها و اى فرق حيث يدين النعدي وعدمه ولعله انه عند عدم التعدد تكفيه كفارة واحدة وعند التعدد تجب كفارات بعدد الايمان بالوطاء الواحدة ولا يجب شئ بما زاد عليها اه اقول فهذا خلاف صريح قولهما ويكفيه كفارة واحدة

(كتاب الظهار)

(قوله سمي به) الى قوله لان فيه اقدا ما في المغنى لا قوله ومن ثم سمي المركوب ظهراً او الى قوله ولانما كره في النهاية (قوله سمي به الخ) عبارة المغنى هو لغة ما خوذ من الظهر لان صورته الاصلية ان يقول لزوجته انت على كظهر اى وخصو الظهر دون البطن والفخذ وغيرهما لانه الخ وحقيقته الشرعية تشبيه الزوجة غير البائن بانثى لم تكن حلا على ما يأتى بيانه وسمى هذا المغنى ظهراً لتشبيه الزوجة بظهر الام اه (قوله وخص) اى الظهر بالتشبيه اه سم (قوله ومن ثم) اى من اجل ان الظهر محل الركوب (قوله وكان طلاقاً الخ) اى لا جل بعده لا يرجع ولا بعد لان المرأة المظاهر منها التى سبب النزول لما جاءت للنبي صلى الله عليه وسلم واطهرت ضره رتبها بان منها من زوجها صغاراً ان ضممتهم الى نفسى جاءوا وان ردتهم الى ايهم ضاعوا لانه قد كان عمى وكبر وليس عنده من يقوم بامرهم وجاء زوجها للنبي ﷺ وهو يقاد فلم يرشدهم الى ما يكون سبباً في عودها الى زوجها بل قال حرمت عليه فلو كان رجعيّاً لأرشدته الى الرجعة او بانثا محل له بعد لامره بتجديد نكاحها فتوقفه وانتظاره للوحى دليل على انه كان طلاقاً لا حل بعده رجعة ولا بعد اه عرش (قوله ولزوم الكفارة) عطف على تحريمها (قوله وهو) اى الظهار (قوله بل كبيرة) معتمد اه عرش (قوله على احواله حكم الله) اى نسبتها بالجهل وبه يندفع توقف السيد عمر (قوله وتبديله) عطف تفسير للاحواله اه كرى (قوله عن ذلك) اى احواله حكم الله تعالى اه عرش (قوله واحتمال التشبيه الخ) عطف على خلو الاعتقاد اه سم زاد الكرى اى وقضيته الكفر لو لم يكن التشبيه محتملاً لذلك الاقدام وغيره بان يحتمل الاقدام فقط اما اذا كان محتملاً له وغيره الذى هو التحريم المشابهة لتحريم المحارم لم يكن كفراً اه (قوله لذلك الخ) علة لنزوله وقضيته الخ والاشارة لا قوله ان فيه اقدا ما الخ (قوله ومن ثم) اى من اجل انه كبيرة عبارة المغنى وهو من الكبائر قال تعالى وانهم ليقولون منكراً من القول وزوراً اه (قوله وسببها الخ) اى المجادلة اى سبب نزولها اه سم والاولى اى الآية اول المجادلة عبارة المغنى والاصل في الباب قبل الاجماع قوله تعالى والذين يظاهرون من نسائهم الاية نزلت في اوس بن الصامت لما ظاهر من زوجته فاشتكت الى رسول الله ﷺ فقال لها حرمت عليه وكررت وهو يقول حرمت عليه فلما ايست اشتهت الى الله تعالى فانزل الله تعالى قد سمع الله قول التى تجادل في زوجها الايات رواه ابو داود وابن ماجه وابن حبان اه (قوله مراجعة المظاهر منها) وهى خولة بنت ثعلبة على اختلاف في اسمها ونسبها كما في شرح الروض اه عرش (قوله بخلافها) اى الزوجية (قوله واركانه) الى قول المتن كطلاقه في المغنى والى قوله فان قلت في النهاية لا قوله الذى نظر الى منوع وقوله او جزؤك (قوله دون اجنبى) يشمل السيد عبارة المغنى فلا يصح مظاهره السيد من امته ولو كانت ام ولد اه (قوله ومجنون) اى ومغنى عليه اه مغنى (قوله لو علقه) اى علق المكلف الظهار (قوله وهو مجنون مثلاً) اى او مغنى

## (كتاب الظهار)

(قوله وخص) اى الظهر بالتشبيه به (قوله واحتمال التشبيه) عطف على خلو الاعتقاد (قوله وسببها) اى المجادلة اى سبب نزولها (قوله وهو مجنون) اى او ناس روض وقال في الروض وشرحه وانما يؤثر اللسيان والجنون في فعل المخاوف على فعله ولا عود منه حتى يفيق من جنونه او يذكر اى يتذكر بعد

حصل (ولو) هو (ذمي) وحربي لعموم الآية وكونه ليس من أهل الكفارة الذي نظر إليه الخصم ومن ثم نه عليه منوع باطلافة لإذ فيها شائبة الغزوات ويتصور عتقه بنحو أثار لمسلم (١٧٨) (وخصي) ونحوه مسح وإتالم يصح إيلؤه كمن الرقاة لأن الجماع مقصود ثم لا هنا

وعبد وان لم يتصور منه العتق لا مكان تكفيره بالصوم (وظاهر سكران) تعدى بسكره (كطلاق) فيصح منه وان صار كالرق (وصريحه) أي الظهار (ان يقول) أو يشير الآخرس الذي يفهم اشارته كل أحد (لزوجته) ولو رجعية فنة غير مكلفة لا يمكن وطؤها (انت على أو مني أو لي أو لي أو معي أو عندى كظهر امي) لأن على والحق بهما ذكر المعهود في الجاهلية (وكذا أنت كظهر امي صريح على الصحيح) كما ان انت طالق صريح وان لم يقل منى ابتادره للذهن (وقوله جسمك أو بدنك أو نفسك) أو جملتك (كبدن امي أو جسمها) أو نفسها (أو جملتها صريح) وان لم يقل على لاشتمال كل من ذلك على الظهر (والاظهر ان قوله) انت كبدها أو بطنها أو صدرها (ونحوها من كل عضو لا يذكر للكرامة (ظهار) لانه عضو يحرم للتأذي به فكان كالظهر (وكذا) العضو الذي يذكر للكرامة (كعنيها) أو رأسها أو روحها ومثله انت كامى أو مثل امي لكن لا مطلقا بل (ان قصد) به

عليه كافي المغنى أو ناس كافي الروضونه يندفع قول الرشيدى الاولى حذف مثلاًه (قوله حصل) أي الظهار اما العود فلا يحصل إلا باسماً كهابعد الافاقه كإياتى سم وعش (قوله) وكونه ليس من أهل الكفارة (الخ) عبارة المغنى وانما صرح به أي الذى مع دخوله فيما سبق خلاف أبي حنيفة ومالك فيه من جهة ان الله شرط فيه الكفارة وليس هو من أهلنا انه لفظ يقتضى تحريم الزوجة فيصح منه كالطلاق والكفارة فيها شائبة الغرامة ويتصور منه الاعتاق عن الكفارة كان يرث عبد امسلبا أو يسلم عبده أو يقول لمسلم اعتق عبدك المسلم عن كفارتى والحربى كالذمي كما صرح به الرويانى وغيره فلو عبر المصنف بالكافر لشملة (تنبيه) كثيراً ما رفع المصنف ما بعد لوكا سبق في قوله ولو طين وماء كدر على انه خبر مبتدأ مجذوف كما قدرته ولكن الكثير نصبه على حذف كان واسمها كقوله صلى الله عليه وسلم ولو خاتماًه (قوله ومن ثم) أي من أجل الخلاف فيه نه أي المصنف عليه أي شمول الزوج للذمي (قوله منوع) خبر وكونه الخ (قوله ونحو مسح) عبارة المغنى ومجبوب ومسح وعين كالطلاق وزاد في المحرر وعبد لاجل خلاف مالك فيه اه (قوله) وإتالم يصح إيلؤه) أي نحو المسح (قوله كمن الرقاة) أي كمالا يصح إيلؤه من الرقاة فهو مثال للبنى اه عش (قوله ولورجعية) عبارة المغنى والركن الثانى المظاهر منها وهي زوجة يصبح طلاقاً فيدخل في ذلك الصغيرة والمریضة والرقاة والكافرة والرجعية وتخرج الاجنبية ولو لم تكن الامة كما مر فلو قال لاجنبية إذا نكحتك فانت على كظهر امي أو قال السيد لا مته انت على كظهر امي لم يصح اه (قوله أو لي) أي اولدى اه معنى (قول المتن كظهر امي) أي في تحريم ركوب ظهرها واصله أتيانك على ركوب ظهري فحذف المضاف وهو اتيان فانه قلب الضمير المتصل بالمرور مرفوعاً متصلاً اه معنى (قوله لان على الخ) علماً يفهمه المتن من كون صراحة ما ذكر متفقاً عليه (قوله المعهود) أي هو المعهود فهو بالرفع خبر ان اه عش أي وقوله والحق بها ما ذكر جملة معترضة (قول المتن ركذا انت كظهر امي) أي بخلاف الصلة اه معنى أي نحو على (قول انت صريح على الصحيح) والثانى انه كناية لاحتمال ان يريد انت على غيرى كظهر امي بخلاف الطلاق وعلى الاول لو قال اردت به غيرى لم يقبل كما صححه في الروضة واصلها وجزم به الامام والغزالي وبحث بعضهم قبول هذه الارادة باطنا معنى ونهاية قال عش قوله وبحث بعضهم الخ معتمداه (قول المتن أو نفسك) يظهر ان المراد بها هنا البدن لا ما يرادف الروح لقولهم لاشتمال كل الخ اه سيد عمر (قول المتن أو نفسك) أي بسكون الفاء اما بتجها فلا يكون به مظاهرا لان النفس ليس جزءاً منها اه عش (قوله أو جملتك) أي أو ذاتك وقوله أو نفسها أي أو ذاتها معنى ونهاية (قوله وان لم يقل على) عبارة النهاية والمغنى الصلة (قول المتن كبدها الخ) قد يشمل المنفصل وهو غير بعيد اه سم (قوله ونحوها من كل) إلى قوله من الاعضاء الظاهرة في المغنى (قوله من كل عضو الخ) أي وهو من الاعضاء الظاهرة كإياتى في قوله ويظهر انه يلحق الخ اه عش (قوله أو روحها ومثله الخ) عبارة المغنى والنهاية أو نحو ذلك لما يحتمل الكرامة كانت كامى أو روحها أو وجهها يظهر ان قصد الخ وهي احسن من صنيع الشارح الموهل رجوع الاستدراك لقوله ومثله الخ (قوله بتحريم نحو الام) الاولى بنحو ظهري الام في التحريم (قوله لذلك) أي لقوله لا نه نوى الخ اه عش (وغلّب) نسيانه ثم يمسك المظاهر منها من يمكن فيه الطلاق ولم يطلق ووقع في الاصل هنا ما يخالف ذلك وسببه سقوط لفظة لا منه اه ثم رايت الشارح ذكر ذلك فيما يأتى (قوله من كل عضو) قد يشمل المنفصل وهو غير بعيد (قوله ومثله انت كامى أو مثل امي لكن لا مطلقاً) عبارة الروض الاما احتمل الكرامة كامى وعينها وكذا رأسها وروحها ل كناية في الظهار والطلاق اه قال في شرحه فلا ينصرف اليهما الابنية (قوله

ظهاراً) أي معناه وهو التشبيه بتحريم نحو الام لانه نوى ما يحتمله

اللفظ (وان قصد كرامة فلا) يكون ظهراً لذلك (وكذا ان اطلق في الاصح) لاحتماله الكرامة وغلب لان الاصل عدم الحرمة والكفارة



وقوله رأسك أو ظهرك أو جزأك (أو يدك) أو فركك أو شعرك أو نحوها من الأعضاء الظاهرة بخلاف الباطنة كالكبد والقلب فلا يكون ذكرها ظاهرا لأنها لا يمكن التمتع بها حتى توصف بالحرمة (كظهر اى) أو يدها مثلا (ظهار فى (١٧٩) الاظهر) وان لم يقل على كما مر ويظهر انه

يلحق بالظهر كل عضو ظاهر لا باطن نظير ما ذكر فى المشبه فان قلت ينافيه ما مر فى الروح من التماسك مع انها كالعضو الباطن بناء على الاصح إنها جسم سار فى البدن كسريان ماء الورد فى الورد قلت لا ينافيه لان المدار هنا على العرف والروح تذكر فيه تارة للكرامة وتارة لغيرها فوجب التفصيل السابق فيها بخلاف سائر الأعضاء الباطنة نعم يقوى التردد فى القلب والذى يتجه فيه انه كالروح لانه إنما يذكر مراد به ما يراد بها لخصوص الجسم الصوبرى (والتشبيه بالجد) لآب او ام وإن بعدت (ظهار) لانها تسمى اما (والمذهب طرده) اى هذا الحكم (فى كل محرم) شبه به من نسب أو رضاع أو مصاهرة (لم يطرأ) على المظاهر (تحريما) كاخته نسباً ورضعاً واهو واهو زوجة ابيه التى نكحها قبل ولادته بجامع التحريم المؤبد ابتداء (لا مرضعة) له (وزوجة ابن) له لانهما لما لحلتا له فى وقت احتمل إرادته (ولو شبه) زوجته (باجنية) تدمية شبه بالباء مسموعة خلافا لمن أنكره (ومطلقة واخت

أى احتمال الكرامة على الظهار) (قول المتن وقوله رأسك الخ) عبارة الروض وتشبيه جزء من المرأة بجزء من الام ونحوها ظاهراً فكل تصرف يقبل التعليق يصح إضافته إلى بعض محله وما لا فلا ولا يقبل من اتي بصريح الظهار إرادة غيره اه وينبغى إلا بقرينة كما فى الطلاق اه سم (قوله او جزأك) عبارة المغنى وكان ينبغى ان يمثل ايضا بالجزء الشائع كالنصف والرابع اه (قول المتن او يدك) شمل المتصل والمنفصل سم على حجب اى فهو من باب التعبير ببعض عن الكل والراجح إنه من باب السراية وعليه فلو قال لمقطوعه بمن يمينك على كظهر اى لم يكن ظهاراً اه ع ش (قوله او نحوها) كرجلك وبدنك وجلدك نهاية ومعنى (قوله بخلاف الباطنة الخ) عبارة الخطيب هنا تنبيه تخصيص المصنف إلا مثله بالأعضاء الظاهرة من الام قد يفهم إخراج الأعضاء الباطنة كالكبد والقلب به صرح صاحب الروتق واللباب والوجه كما اعتمد بعض المتأخرين انها مثل الظاهرة كما اقتضاه اطلاقهم البعض اه وقوله والوجه الخ ضعيف اه ع ش فلا يكون ذكرها ظاهراً اى لا صريحاً ولا كناية كما هو ظاهر هذه العبارة ونقل فى الدرس عن م ر انه يكون كناية وتوقفنا فيه والا قرب الاول للتعليل المذكور اى فى الشارح اه ع ش (قوله او يدها مثلا) يغنى عنه قوله الاتى ويظهر لانه الخ (قوله نظير ما ذكر فى المشبه) بل اولى لانه إذا لم يعتبر ما لا يمكن الاستمتاع به فيمن هى محل الاستمتاع فلان لا يعتبر فيمن است محله بالكلية بالاولى اه سيد عمر (قوله ينافيه) اى قوله لا باطن (قوله قلت لا ينافيه الخ) محل تأمل لانه إن سلم إنها كالباطن كما هو ظاهر كلامه فاذا ذكره لا يجدى كما هو ظاهر وإن لم يسلم فهو مكابرة غير مسموعة هذا والاولى فى بيان كونه كالباطن كونه لا يمكن التمتع به كالأعضاء الباطنة لا ما ذكره الا ان يكون مراده ماتر اه سيد عمر (قوله فيه) اى العرف (قوله والذى يتجه الخ) إن كان رجوعاً عما تقدم له فيه فواضح اه سيد عمر والظاهر لانه ليس رجوعاً عن ذلك (قوله لانه إنما يذكر الخ) محل تأمل إذ لا يراد به فى العرف العام الا الجسم الصوبرى واما اطلاقه على الروح فلا يدريه الا الخواص كما يشهد به الاستقرار "صادق بل استعمال القلب فى معنى الروح المراد به الجسم السارى الخ لم نره لاحد فليراجع وايحرق اه سيد عمر (قوله لآب او ام) اى قوله وقضته فى النهاية وكذا فى المغنى لا قوله واهما إلى بجامع التحريم وقوله ولو قال إلى المتن (قوله اى هذا الحكم) اى التشبيه المقضى للظهار اه معنى (قوله واهما) اى ام المرضعة (قوله التى نكحها قبل ولادته) قد يقال اخذاً بما حثه شيخ الاسلام فى بنت المرضعة ينبغى ان يكون الحكم كذلك فيما لو نكحها الاب مع ولادته لانها لم تحل له فى زمنه اه سيد عمر (قول المتن لا مرضعة) واما بنت مرضعته فأن ولدت بدار رضاعه اى الرضعة الخامسة فهى لم تحل فى حالة من الحالات بخلاف المولودة قبله والمولودة بعده المولودة معه كما يحثه الشيخ نهاية ومعنى (قوله احتمل إرادته) قد يقتضى انه لو اراد التشبيه باعتبار وقت الحرمة كان ظهاراً والظاهر انه غير مراد اه (قوله مسموعة الخ) اى كما فى المحكم وغيره ومنعه ابن عصفور وجعله لحنوا قال المسموع تعديته بنفسه ورد عليه ان مالك يقول عائشة رضى الله عنها شبهتمونا بالحر اه معنى (قوله مثلاً) اى وغيره من الرجال كالآل (قوله فلنأمر) لعله يريد به المار بجامع التحريم المؤبد

فى المتن وقوله رأسك الخ) عبارة الروض وتشبيه جزء من المرأة بجزء من الام ونحوها ظاهراً فكل تصرف يقبل التعليق يصح إضافته إلى بعض محله وما لا فلا ولا يقبل من اتي بصريح الظهار إرادة غيره اه ينبغى إلا بقرينة كما فى الطلاق (قوله وياتى ذلك<sup>(١)</sup>) اى الفرق بين الظاهرة والباطنة كما فى عضو المحرم اى فلا يكون التشبيه بالباطن منه ظهاراً (قوله فى المتن لا مرضعة) قال فى الروض وتحريم المرضعة حادث لا بنتها المولودة بعد قال فى شرحه اى بعدار رضاعه من امها فليس حادثاً فيكون التشبيه ظهاراً بخلاف المولودة قبله والمولودة بعده المولودة معه فيما يظهر اه (قوله احتمل إرادته) قد يقتضى لو اراد التشبيه باعتبار وقت الحرمة كان

زوجاً وبأب) مثلاً (وملاعة فلفو) ١٠٠ غير الاخيرين فلما مر واما الاب فليس محلاً للاستمتاع وتأييد حرمة الملاعة لقطعيتها (١) قول المحشى قوله وياتى ذلك كذا بالنسخ ونسخ الشارح بايدنا كما ترى

لأول صلتها عكس المحرم ومن ثم كان مثلها مجوسية ومرتدة وكذا امهات المؤمنين رضي الله عنهم لأن حرمتهن لشرفه <sup>بصالحه</sup> ولو قال انت على حرام كما حرمت امي فلا وجه انه (١٨٠) كناية طلاق اوظهار فان نوى انها كظهر او نحر بطاعة في التحريم فظاهر ولا فلا (ويصح)

توقيته كانت كظهر امي يوما او سنة كما يأتي و (تعليقه) لانه لاقتضائه التحريم كالطلاق والكفارة كاليمين وكلاهما يصح تعليقه (كقوله ان) دخلت فانت على كظهر امي فدخلت ولو في حال جنونه أو نسيانه لكن لا عود حتى يمسكها عقب افاقة أو تذكره وعمله بوجود الصفة قدر امكن طلاقها ولم يطلقها وكقوله ان لم ادخلها فانت على كظهر امي ثم مات وفي هذه تصور الظاهر لا العود لانه بموته يثبت الظاهر قبيله وحينئذ يستحيل العود وكقوله ان (ظاهرت من زوجتي الاخرى فانت على كظهر امي فظاهر) منها (صار مظاهرها) عملا بمقتضى التخيير والتعليق وقضية كلامهم انعقاد الظاهر وان كان المعلق بفعله او ناسيا أو جاهلا وهو من يبالى بتعليقه وبه قال المتولى وعمله بوجود الشرط اه وعليه فيفرق بين ما هنا ونظيره السابق في الطلاق بانه ثم عهد بل غلب الحلف به على الحث أو المنع فحمل لفظه عليه صرفا له عن موضوعه لهذه القرينة

أى لما علم بما مر اه رشيدى عبارة المغنى لأن الثلاثة الأول لا يشبهن الآم في التحريم الموزد والاب وغيره من الرجال كالابن والعلام ليس محلا للاستمتاع والختى هنا كذا كذا كذا (قوله لا لوصلتها) أى فلا يصح قياسا على الآم بجامع التحريم المؤبد للفارق بخلاف المحارم المذكورة اه سيد عمر (قوله مثلها) أى الملاعة اه ع (قوله فلا وجه انه كناية الخ) مقتضاه انه لو لم ينوبه واحدا منها لا يكون طلاقا ولا ظاهرا اه سيد عمر (قوله فظاهر) أى او مطلق ان نوى به الطلاق اه ع (قوله الرشيدي قوله ولا فلا) أى وان لم ينوب الظاهر فلا يكون ظاهرا او معلوم انه ان نوى الطلاق فهو طلاق كما هو قضية كونه كناية فيه فليراجع اه (قوله كما يأتي) أى في الفصل الاتي (قوله لانه لاقتضائه) إلى قوله وكقوله ان لم ادخلها في المغنى (قوله والكفارة كاليمين) بنصب الكفارة اه رشيدى أى عطف على قوله التحريم كالطلاق (قوله وكلاهما) أى الطلاق واليمين يصح تعليقه ومن تعليق الميمين ان يقول والله لا اكلمك ان دخلت الدار شيخنا الزياى اه ع (قوله ولو في حال جنونه الخ) بقى ما دخلت في حال جنونها أو نسيانها وسيعلم حكمه قريبا اه سم عبارة المغنى فدخلت وهو مجنون او ناس فظاهر منها كظهيره في الطلاق المعلق بدخولها وانما يؤثر الجنون والنسيان في فعل المحلوف على فعله اه وعبرة سم بعد ذكر مثلها عن الروض مع شرحه وفي قوله وانما يؤثر الخ اشعار لطيف بأن ما هنا كالطلاق اه (قوله قدر الخ) هو ظرف ليمسكها اه سم (قوله لا العود) أى فلا كفارة اه ع (قوله وقضية كلامهم) إلى قوله اه في النهاية ثم قال لكن قياس تشبيهه بالطلاق ان يعطى حكمه فيما مر فيه وهو كذلك وكلامهم محمول عليه ويحمل كلام المتولى على ما اذالم يقصد اعلامه اه اقول ينبغى على طريقة صاحب النهاية انه اذا علق بفعل نفسه ثم فعل ناسيا او جاهلا فان اراد محض التعليق وقع وان اراد الحث او المنع فلا وكذا ان اطلق بناء على ما تقدم عنه وعن الفاضل المحمى فليتامل اه سيد عمر وقول النهاية لكن قياس الى قوله وهو كذلك ذكر سم عن شرح الروض مثله واهر وقدر انفا عن المغنى وشرح الروض ما يوافق كلام النهاية وما زاده السيد عمر قال ع (قوله وقضية كلامهم الخ متصل بقوله كقوله ان دخلت ولو قدمه وذكره عقبه كان أولى وقوله ان يعطى حكم الخ أى من أنه لا يكون مظاهرا ان فعل المعلق عليه ناسيا أو جاهلا وهو من يبالى بتعليقه اه (قوله وان كان المعلق بفعله ناسيا الخ) أى حين الفعل اه سم (قوله وعليه فيفرق الخ) قديقال هذا الفرق بتسليمه انما يظهر ق صورة الاطلاق اما اذا اراد الحث او المنع فلا وجه لانها ارادة تحتلمها اللفظ ولا مانع منها اه سيد عمر (قوله مطلقا) أى سواء كان المعلق بفعله مباليا او غيره فعلة عامدا عالما او لا (قوله ولم يقيد بشيء) إلى قوله نعم في النهاية (قوله ولم يقيد بشيء) أى بما يأتي في المتن ونحوه (قول المتن غلطها) أى الاجنبية اه مغنى (قوله أى التعليق) إلى قول المتن ولو قال انت طالق في المغنى الاقوله ولم يحتج الى

ظها او الظاهر أنه غير مراد (قوله ولو في حال جنونه أو نسيانه) بقى ما لو دخلت في حال جنونها أو نسيانها وسيعلم حكمه قريبا (قوله قدر) هو ظرف ليمسكها (قوله وقضية كلامهم انعقاد الظاهر) ولو علق بفعل غيره ففعل لم يصير عائدا بالمسك قبل عمله بالفعل بخلافه بعد عمله به او علق بفعل نفسه ففعل ذاكر للتعليق ثم نسي الظاهر عقب ذلك فامسكها ناسيا له صار عائدا اذ نسيانه الظاهر عقب فعله عالما به بعيد نادور وقيل يتخرج ذلك على قول حنث الناسى قال في الاصل وهو احسن بعد قوله ان المعروف في المذهب الاول واعتقد البلقينى ما استحسنه وقضية كلامهم انعقاد الظاهر وان كان المعلق بفعله جاهلا او ناسيا وهو من يبالى بتعليقه وبه قال المتولى وعمله بوجود الشرط لكن قياس تشبيهه بالطلاق ان يعطى حكمه فيما مر فيه اه (قوله وان كان المعلق بفعله ناسيا او جاهلا) أى حين الفعل (قوله وعمله بوجود الشرط) قاله في

وفصل بين أن يكون المحلوف عليه بمن يقصد حثه ومنعه وغيره وهنالم يعد ذلك فنزل اللفظ على موضوعه المتن وهو وجود الجزاء بوجود الشرط مطلقا (ولو قال ان ظاهرت من فلانة) ولم يقيد بشيء فانت على كظهر امي (وفلانة) أى والحال أنها (أجنبية غلطها) بظها لم يصير مظاهرا من زوجته) لعدم صحته من الاجنبية (الا ان يريد اللفظ) أى التعليق على مجرد تلفظه

بذلك فيصير مظاهر من زوجته لوجود المعاق عليه (ولو تكهما) أي الأجنبية (وظاهر منها) بد نكاحها ولم يحتج لهذا لأن ما قبله دال عليه (صار مظاهرا) من تلك لوجود اللفظ حيثئذ (ولو قال) أن ظهرت (من فلانة الأجنبية فكذلك) يكون مظاهرا من تلك أن نكح هذه ثم ظاهر منها والأفلا إلا أن يريد اللفظ وذكر الأجنبية للتعريف لا للشرط إذ وصف المعرفة لا يفيد (١٨١) تخصيصا بل توضيحا ونحوه (وقيل)

بل ذكرها للشرط والتخصيص حيثئذ (لا يصير مظاهرا) من تلك (وان تكهما) أي الأجنبية (وظاهر منها) لخروجها عن كونها أجنبية ويوافق عدم الحنث في نحو لا اكلم ذا الصبي فكلمه شيئا لكن فرق الأول بان حمله هنا على الشرط يصيره تعليقا بمحال وبعد حل اللفظ عليه مع احتماله لغيره بخلافه في الدين (ولو قال أن ظهرت متها وهي أجنبية) فانت على كظراي (فلغو) فلا شيء به مطلقا إلا أن أراد اللفظ وظاهر منها وهي أجنبية وذلك لأن آتيانه بالجملة الحالية نصر في الشرطية فكان تعليقا بمستحيل كان بعث الخمر فانت كظراي ولم يقصد مجرد صورة البيع كما هو ظاهر ثم باعتبار (ولو قال أنت طالق كظراي ولم ينبو به) شيئا (أو نوى) بجمعيه (الطلاق أو الظاهر أو هما) نوى (الظهار بانت طالق) نوى (الطلاق بكظراي) أو نوى بكل منهما على حدته (الطلاق أو نواهما أو غيرهما) بانت طالق ونوى بكظراي طلاقا أو أطلق هذا ونوى بالاول شيئا مما ذكر أو

المتن وقوله ويوافق إلى المتن (قوله بذلك) أي الظاهر من الأجنبية اه معنى (قوله لهذا) أي لقوله بعد نكاحها وقوله لأن ما قبله أي من قول المتن فخاطبها بظهار اه عرو ويظهر أن المراد بما قبله قول المتن فلو تكهما (قوله من تلك) أي من زوجته الأولى اه معنى (قوله لا للشرط الخ) ولو ادعى إرادة الشرط هل يدين أو يقبل ظاهر الاحتمال اللفظ اه سم ولعل الأقرب أنه يدين وأنه يقبل بظاهر أيمينه فليراجع (قوله أو نحوه) أي كالمذبح أو الذم وقال عشاى كيان الماهية اه (قوله لكن فرق الأول الخ) وقد يفرق أيضا بان المدار في الأيمان على العرف والظاهر أنه يقتضى التقييد مثل ذلك وأما الظاهر فالظاهر أنه ملحق بالطلاق في النظر لأصل الوضع فليتأمل اه سيد عمر (قول المتن وهي أجنبية) ومثله ما لو قال ظهرت من فلانة أجنبية اه معنى (قوله كان بعث الخمر الخ) ينبغى إلا أن أراد التلفظ بالبيع كذا قاله الفاضل المحشى وكان قول الشارح ولم يقصد الخساقط من نسخة المحشى فإنه من الملحقات في أصل الشارح بخطه (والأفلا وجه لهذا الاستدراك اه سيد عمر (قوله به شيئا) عبارة المغنى بمجموع كلامه هذا شيئا اه (قوله بجمعيه) ينبغى بمجموعه اه سيد عمر (قول) وهو لا يقبل الصرف) قد يشكل بأن الصريح يقبل الصرف كما صرح به كلامهم في موضع اه سم وقد يجاب بأن ما هنا عند عدم القرينة الظاهرة وكلامهم عند وجودها كما مر عنه انفرا (قوله) وأما عند عدمها فلان الخ عبارة المغنى وأما انتفاء الظاهر في الأولين أي من صور المتن الخمس فعدم استقلال لفظه مع عدم نيته وأما في الباقي أي من صور المتن فلأنه لم ينبو به بلفظه ولفظ الطلاق لا ينصرف إلى الظاهر وعكسه كما مر في الطلاق اه (قوله وفصل بينه) أي ظهراي وبينها أي أنت اه عشاى (قوله ولفظه لا يصلح الخ) جواب سؤال وارد على قول المتن ولاظهار بالنسبة إلى الصورة الأخيرة في المتن حاصله أن يقال هلا وقع الظاهر بالاول إذا نواه به والطلاق بالثاني مع نيته به اه بحيرى (قوله) كما مر أي في الطلاق أي من أن ما كان صريحا في بابه ووجد نفاذا في موضوعه لا يكون كناية في غيره

شرح الروض لكن قياس تشبيهه بالطلاق أن يعطى حكمه فيما مر فيه اه وهو كذلك وكلامهم محمول عليه ويحمل كلام المتولى على ما إذا لم يقصد إعلانه شرح مر (فرع) لو علق الظاهر بدخولها الدار قد دخلت وهو مجنون أو ناس فظاهر منها كتنظير في الطلاق المعلق بدخولها وانما يؤثر النسيان والجنون في فعل المحلوف على فعله ولا يعود منه حتى يفيق من جنونه أو يذكر أي يتذكر بعد نسيانه ثم يمسك المظاهر منها من أي يمكن فيه الطلاق ولم يطلق كذا في الروض وشرحه وفي قوله وانما يؤثر الخ إشعار لطيف بأن ما هنا كالطلاق وقد تقدمت هذه المسئلة في كلام الشارح (قوله لا للشرط) لو ادعى إرادة الشرط هل يدين أو يقبل ظاهرا لاحتمال اللفظ (قوله كان بعث الخمر الخ) ينبغى إلا أن أراد التلفظ بالبيع (قوله في المتن أو نوى الظاهر بانت طالق ونوى الطلاق بكظراي) قال في شرح المنهج قال الرافعي فيما إذا نوى بكل الآخر رجعية وهو صحيح أن نوى به طلاقا غير الذي أوقعه وكلامهم فيما إذا لم ينبو به ذلك فلا منافاة اه وكتب بهامشه شيخنا الشهاب البرلسي ما نصه قوله أن نوى به طلاقا غير الذي أوقعه هذا الكلام لم أفهم له معنى وذلك لأن الغرض أنه لم يقصد إيقاع طلاق بقوله أنت طالق وانما نوى به الظاهر فليس في اعتقاده إيقاع طلاق إلا الذي نواه بقوله كظراي وإذا لم يحظر بذنه إيقاع طلاق بقوله أنت طالق فكيف يصح مع ذلك أن يفصل فيما قصده الآخرين أن يكون عين الأول أو غيره فبحث الرافعي في موضعه والله أعلم اه نعم يمكن أن يجاب عن بحث الرافعي بما سياتي عن شيخنا الشهاب الرملي فليتأمل (قوله وهو لا يقبل الصرف) فديستشكل بأن

أطلق الأول ونوى بالثاني شيئا مما ذكر غير الظاهر أو نوى بهما أو بكل منهما أو بالثاني غيرهما أو كان الطلاق بائنا (طلقت) لا تيان به بصريح لفظ الطلاق وهو لا يقبل الصرف (ولاظهار) أما عند بينوتها فواضح وأما عند عدمها فلان لفظ الظاهر لكونه لم يذكر قبله أنت وفصل بينه وبينها طالق وقع تابع غير مستقل ولم ينبو به بلفظه ولا يباح له الطلاق كما مر محل عدم وقوع طلاق ثانية به إذا نوى

(قوله به) أى كظهر أى عبارة ع ش أى بما ذكره المصنف اه (قوله اذ انوى به الخ) ظرف لعدم وقوع الخ وقوله ما اذ انوى الخ خبر محل عدم وقوع الخ وقوله او قعه اى بقوله انت طالق وان ينوه وقوله او اطلق عطف على نوى الطلاق الخ (قوله اما اذ انوى به طلاقا آخر الخ) هذا لايأتى إلا فى بعض الصور وهو ما اذا نوى الطلاق بانت طالق اذ من لم ينو الطلاق بانت طالق كما فى اكثر الصور لا يتصور انصافه بان ينوى بظهر اى طلاقا آخر غير الاول اذ نية المغاير للاول متوقفة على نية الاول إلا أنه يمنع ذلك بل انما يتوقف على

العلم بحصول الاول فيأتى فى الجميع بشرط العلم بحصول الاول حيث لم ينو الطلاق بانت طالق فليتامل اه سم وقوله وهو ما اذ انوى الطلاق الخ اى وحده او مع الظهار فيشمل الصورة السادسة والسابعة وقوله فى الجميع اى حتى فى الخامسة والسادسة والسابعة والثامنة والعاشر وقوله حيث لم ينو الطلاق الخ اى فى الخامسة والثامنة والعاشر (قوله فيقع على الاوجه الخ) تبع فى ذلك شيخ الاسلام وقدر شيخنا الشهاب الرملى بان الايقاع به يقتضى تقدير انت قبل كظهر اى ولألم يقع به شئ وحينئذ تتحقق صيغة الظهار التى هى صريحة فيه وذلك مانع من كونها كناية فى الطلاق لان ما كان صريحا فى شئ لا يكون كناية فى غيره سم ونهاية قال ع ش قوله ورده الودائع قال شيخنا الزبائدى وفى هذا الرد نظر لان كلام الرافعى اى الذى وافقه شيخ الاسلام والتحفة فيما اذا خرج عن الصراحة فصار كناية وكلام الرادف ما اذا بقى على صراحته فلم يتلاقيا اه وقال الرشيدى قوله التى هى صريحة فيه الخ يقال عليه فيلزم ان يقع به الظهار ايضا ولم يقولوا به على انه قديناقضه ماسياتى فى تحليل المتن الآتى على الاثر اه اى قوله مع صلاحية كظهر اى لان يكون كفاية فيه الخ (قوله أولم ينو به شيئا) الى الفصل فى النهاية والمغنى (قول المتن وحصل الظهار الخ) ولو قال انت على كظهر اى طالق عكس ما فى المتن واراد الظهار بانت على كظهر اى والطلاق بطالق حصلا ولاعود اى فلا كفارة لانه عقب الظهار بالطلاق اه نهاية زاد المغنى والروض مع شرحه فان راجع كان عائدا كما سياتى وإن طلق فظاهر ولاطلاق على قياس ما مر فى عكسه فان ارادهما بمجموع اللفظين وقع الظهار فقط وكذا ان اراد به احدهما او اراد الطلاق بانت كظهر اى والظهار بطالق (تمت) لوقال انت على

حرام كظهر اى ونوى بمجموعه الظهار فظاهر لان لفظ الحرام ظاهر مع النية فع اللفظ والنية اولى وإن نوى به الطلاق فطلاق لان لفظ الحرام مع نية الطلاق كهر يحولوا ارادهما بمجموعه او بقوله انت على حرام اختار احدهما فيثبت ما اختاره منهما وانما يقع جميعا لتعذر جعله لهما لاختلاف وجهيهما وان اراد بالاول الطلاق وبالآخر الظهار والطلاق رجعى حصلا ما مر فى نظيره وان اراد بالاول الظهار وبالآخر الطلاق وقع الظهار فقط اذا الآخر لا يصلح ان يكون كناية فى الطلاق لصراحته فى الظهار وان اطلق وقع الظهار فقط لان لفظ الحرام ظاهر مع النية فع اللفظ اولى ومع عدم وقوع الطلاق فلم يعدم صريح لفظه ونية وان اراد بالتحريم تحريم عينها لزمه كفارة يمين لانها مقتضاها ولاظهار الا ان نواه بظهر اى ولو اخر لفظ التحريم عن لفظ الظهار فقال انت على كظهر اى حرام فظاهر لصريح لفظ الظهار ويكون قوله حرام

الصريح يقبل الصرف كما صرح به كلامهم فى مواضع (قوله او اطلق) قديقال قياس التعدد عند الاطلاق فى انت طالق انت طالق التمدد عند الاطلاق هنا الا ان يفرق (قوله اما اذ انوى به طلاقا آخر غير الاول) هذا لايأتى إلا فى بعض الصور كما فى اكثر الصور لا يتصور انصافه بان ينوى بظهر اى طلاقا آخر غير الاول اذ نية المغاير للاول متوقفة على نية الاول الا ان يمنع ذلك بل انما يتوقف على العلم بحصول الاول فيأتى فى الجميع بشرط العلم بحصول الاول حيث لم ينو الطلاق بانت طالق فليتامل (قوله فيقع على الاوجه) اى فهو كناية وتبع فى ذلك شيخ الاسلام وقدره شيخنا الشهاب الرملى لان الايقاع به يقتضى تقدير انت قبل كظهر اى والألم يقع به شئ وحينئذ تتحقق صيغة الظهار التى هى صريحة فيه وذلك مانع من كونها كناية فى الطلاق لان ما كان صريحا فى شئ لا يكون كناية فى غيره (قوله لان تكون كناية فيه بتقدير انت) قضية كونه كناية الاحتياج الى نية الظهار لكن قضية ما مر عن شيخنا الشهاب الرملى فى رد ما قاله شيخ الاسلام ان لا يحتاج

به الطلاق وهى رجعية أما اذ انوى ذلك الطلاق الذى أوقعه أو أطلق أما اذ انوى به طلاقا آخر غير الاول فيقع على الاوجه لانه لما خرج عن كونه صريحا فى الظهار بوقوعه تابعا صح أن يكون كناية فى الطلاق (أو) نوى (الطلاق) بانت طالق أو لم ينو به شيئا أو نوى به الظهار أو غيره (و) نوى (الظهار) وحده أو مع الطلاق (بالباقى) أو نوى بكل منهما الظهار ولو مع الطلاق (طلقت) لوجود لفظه الصريح (وحصل الظهار وان كان) الطلاق (طلاق رجعة) لصحته من الرجعية مع صلاحية كظهر أى لان تكون كناية فيه بتقدير أنت قبله لوجود قصده به وكأنه قال أنت طالق أنت كظهر اى أما اذا كان بانثافا لظاهر لعدم صحته من البائن

تأكيد سواء أنوى تحريم عنها فيدخل مقتضى التحريم وهو الكفارة الصغرى في مقتضى الظاهر وهو الكفارة العظمى أم اطلق فان نوى بلفظ التحريم الطلاق وقعوا لا عود لتعقيب الظاهر بالطلاق ولو قال انت مثل امي او كروحها او كعينيها ونوى به الطلاق كان طلاقا لما مر ان ذلك ليس صريح ظاهرا اه  
**﴿فصل فيما يترتب على الظاهر﴾** (قوله الالية السابقة) الى قوله ولا ينافي في النهاية والمعنى (قوله) موجهها) اى الكفارة الامر ان الخ صريح التفريع ان هذا مفاد المتن وينافيه قوله بعدوان كان ظاهر المتن الوجه الثاني الخ اه رشيدى ولك ان تمنعه بأن التفريع على المتن مع الآية عبارة المعنى وهل وجبت الكفارة بالظهار والعود او بالظهار والعود شرط او بالعود فقط لانه الجزء الاخير اوجه ذكرها في اصل الروضة بلاترجيح والاول هو ظاهر الالية الموافق لترجيحهم ان كفارة اليمين يجب باليمين والحنث معا اه (قوله ان موجهها الخ) بدل من الوجه الثاني اه ع ش (قوله ذلك) اى الوجه الاول (قوله وجوبها فورا) وفاقا للمعنى وخلافا للنهاية عبارة وقد جزم الرافعى في بابها بانها على التراخي مالم يبطا وهو الوجه اه قال ع ش قوله مالم يبطا أفهم انه لو وطى وعجبت على الفور اه عبارة الحلبي والمعتد ان الكفارة على التراخي وان وطى ولا يقال انه عصى بالسبب خلافا لابن حنبل حيث قال انها على الفور وان كان احد سببها وهو العود غير معصية لانه اذا اجتمع حلال وحرام الخ ويرد بان محل ذلك اذا كان كل منهما مستقلا وكل جز علة (قوله) ولم يمكن تمييز احدهما الخ قد يقال ما وجه عدم امكانه فيها نحن فيه سيد عمر و سم (قوله اى العود) الى قول المتن فواتصل في النهاية (قوله لما ياتي فيهما) اى من انه في الظهار المؤقت انما يصير عائدا بلوطى في المدة لا بالامساك والعود في الزجعية انما هو بالرجعة اه معنى (قوله ونحوه) يشمل الاكراه لكن كلامه الانى في التنبيه مخرج له فليحذر اه سيد عمر (قوله ولو مكررا للتأكيد) عبارة المعنى واستثنى من كلامه ما اذا كرر لفظ الظهار وقصده التاكيد فانه ليس بعود على الاصح مع تمكنه بالاثبات بلفظ الطلاق بدل التاكيد وكذا لو قال عقب الظهار انت طالق على الف مثلا فلم يقبل فقال عقبه انت طالق بلا عوض فليس بعائد وكذا لو قال يازانية انت طالق كقوله يازينب انت طالق اه (قوله وان نسي او جن الخ) يعنى انه لا بد من علمه بوجود الصفة في المعلق في الحكم بالعود ولا يضر في الحكم بالعود حينئذ كونه عند وجود الصفة ناسيا او مجنونا اه رشيدى (قوله كامر) الذى مر ان الصفة لى اذا وجدت مع جنون او نسيان حصل الظهار ولا يصير عائدا الا بالامساك بعد الافاقة او التذكر فليحمل ما هنا على ما مر من انه لا يصير عائدا الا بالامساك المذكور اه ع ش (قوله لمصلحة تقوية الحكم) الاولى لما كان من توابع الكلام اه رشيدى (قول المتن زمن امكان فرقة) وان علق طلاقها اى عقب الظهار بصفة فعائد لان علقه ثم ظاهر وارادته بالصفة روض **﴿فائدة﴾** سئل شيخنا الشهاب الرملى عن قال لزوجه انت على حرام هذا الشهر والثاني والثالث مثل لبن اى فاجاب بانه ان نوى بانت على حرام طلاقا وان تعدد باثنا او رجعا وظهر احصل مانواه فيها اى الظهار والطلاق او نواهما معا ممر تبا تخير وثبت ما اختاره منهما ولا يثبتان جميعا لاستحالة توجه القصد الى الطلاق والظهار اذ الطلاق يزىل النكاح والظهار يستدعى بقاءه واما قوله مثل لبن اى فلفظ لا اعتبار به وظاهر انه ان نوى به الظهار في القسمين المذكورين اى قوله ان

بعد تقدير ان ثلثة فليأتا مل اللهم لا ان يراد بكونه كناية مجرد الاحتياج الى قصد تقدير أنت فليأتا مل  
**﴿فصل﴾** فيما يترتب على الظاهر الخ (قوله فوجهها) اى الكفارة (قوله ولا ينافي ذلك وجوبها فورا الخ) وقد حرم الرافعى في بابها بانها على التراخي مالم يبطا وهو الوجه وان جزم في باب الصوم بانها على الفور ونقله باب الحج عن القفال ولا يشكل القول بالترخي بان سببها معصية وقياسه ان يكون على الفور لانهم اكفوا بتحريم الوطء عليه حتى يكفر عن ايجابها على الفور وبأن العود لما كان شرط في ايجابها وهو مباح كانت على التراخي شرح مر (قوله ولم يمكن تمييز الخ) يتامل عدم التمييز هنا (قوله في المتن وهو ان ممسكها بعد ظهاره من امكان فرقة) وان علق طلاقها اى عقب الظهار بصفة فعائد لان علقه ثم ظاهر وارادته

**﴿فصل﴾** فيما يترتب على الظاهر من حرمة نحو وطء ولزوم كفارة وغير ذلك يجب (على المظاهر كفارة اذا عاد) الالية السابقة فوجهها الامر ان اعنى العود والظهار كما هو قياس كفارة اليمين وان كان ظاهر المتن الوجه الثاني ان موجهها الظاهر فقط والعود انما هو شرط فيه ولا ينافي ذلك وجوبها فورا مع ان أحد سببها وهو العود غير معصية لانه اذا اجتمع حلال وحرام ولم يمكن تمييز أحد هما عن الآخر غلب الحرام وبه يندفع ما للسبكي هنا (وهو) اى العود في غير مؤقت وفي غير رجعية لما ياتي فيها (ان ممسكها) على الزوجة ولو جهلا ونحوه كما هو ظاهر (بعد) فراغ (ظهاره) ولو مكررا للتأكيد وبعد علمه بوجود الصفة في المعلق وان نسي او جن عند وجودها كما مر وكانهم انما لم ينظروا لامكان الطلاق بدل التأكيد لانه لمصلحة تقوية الحكم فكان غير اجنبي عن الصيغة (زمن امكان فرقة) لان تشبيهها بالحرم يقتضى فراقها بعدم فعله صار عائدا فيما قال اذ العود للقول نحو قال قولا ثم عاد فيه وعاد له مخالفته ونقضه وهو قريب من عاد فلان في هبته وقال في القديم مرة كالك وأحمد هو العزم على

الوطء لان ثم في الآية للتراخي ومرة ( ١٨ ) كافي حنيفة والوطء لئلا الآية للانزات وأمر صلى الله عليه وسلم المظاهر بالكفارة

نوى الخ وقوله ان نواها الخ لا يلزمه الكفارة الا ان وطئها قبل تمام الشهر الثالث فليزمه كفارة ظاهر  
صيرورته عائد حينئذ وان نوى تحريم عنها أو فرجها أو نحو ذلك ولم ينو شيئا لزمه كفارة يمين ان لم تكن  
معتدة أو نحوها شرح مر اه سم قال الرشيدى قوله وظاهره انه نوى الخ الا صوب أن يقول وظاهر  
انه حيث قلنا انه ظاهر في القسمين أى بان نواه في القسم الاول أو اختاره في القسم الثاني وقوله أو نحوها كان  
كانت محرمة باذنه اه (قوله وأمر الخ) الا سبك حذف الواو هنا واتياني في لم يسأله (قوله كهذه) أى  
الامر بالكفارة (قوله يعممها الاحتمال) صوابه تعم عند عدم الاستفصال أى كما قاله الشافعى رضى الله  
عنه والافوق في الاحوال اذا طرأ فيها الاحتمال كساها ثوب الاجمال وسقط بها الاستدلال كما قاله الشافعى  
رضى الله عنه أيضا اه رشيدى (قوله وانها الخ) عطف على قوله ان الآية الخ ولو قال على انها الخ كان  
أولى (قوله مامر) أى في الطلاق اه كردى (قوله أى لفظ الظهار) الى قول المتن فعلى الاول في النهاية  
الا قوله خلاف لما توهمه عبارة وقوله وسياق الى المتن (قول المتن أو طلاق) عطف على موت (قول المتن أو  
رجعى الخ) فلوراجعها فسيأتى قريباً اه سم (قول المتن ولم يرجع) قد يقال ان أراد المصنف بقوله فلا  
عود أى مطلقاً فلا يصح لما يذكروه الشارح في المجنون وان أراد في الحال فلا وجه لتقييد الرجعى بقوله  
ولم يرجع فليتأمل اه سيد عمر ولك ان تجيب بما أشار اليه المغنى من ان المعنى فلا يحصل عود بما ذكر  
(قوله للفرقة) أى في غير الاخيرين أو تعذرها أى في الاخيرين (قوله بعد الافاقه) أى من الجنون والاعماء  
(قوله الطلاق) أى المتصل بالظهار (قوله به) أى بالقول المذكور أو بذكر انت (قوله ويجاب بنظير  
الخ) ويمكن ان يجاب ايضا بمنع ان ذكر انت امساك من امكان فرقة لان زمنه لا يسعها لانه دون زمن  
لفظ طالق فليتأمل وبان انت شروع في الفرقة فلا يعد امساكاً كذا قاله الفاضل المحشى وجوابه الثاني  
متجه واما الاول فيمكن اثبات الممنوعة فيه بان الفرقة انما تحصل بالقاف من قوله انت طالق فبالوصول الى  
الضيق باللام يمكن ان يقال مضى زمن يمكن فيه الفرقة أى بلفظ طالق فواتى به فقط لفارق اه سيد  
عمر وقد يقال ان الجواب الثاني لسم داخل في قول الشارح بنظير ما الخ (قوله فيه قلافة) خبر فبتدا والجملة  
خبر ان (قوله وقاسوه) أى ما ياتي (قوله لم يكن عائداً) عبارة المغنى فانه لا يكون عائداً اه (قوله وبه) أى  
القياس أو المقيس عليه المذكور (قول المتن وكذا الخ) أى لا يكون عائداً اه معنى (قول المتن

لم يسأله هل وطئ او عزم  
على الوطء والاصل عدم  
ذلك والوقائع القولية كهذه  
يعممها الاحتمال وانها  
ناصة على وجوب الكفارة  
قبل الوطء فيكون العود  
سابقا عليه (تنبيه)  
الظاهر ان مرادهم امكان  
الفرقة شرعاً فلا عود في  
نحو حائض الا بالمساك  
بعد انقطاع دمها ويؤيده  
ما مر ان الاكره الشرعى  
كالجس (فلو اتصل به) أى  
لفظ الظهار (فرقة بموت)  
لاحدهما (أو فسخ) منه  
او منها او انفساخ بنحوردة  
قبل ووطء (أو طلاق بائن أو  
رجعى ولم يرجع أو جن)  
او اغنى عليه عقب اللفظ  
(فلا عود) للفرقة أو تعذرها  
فلا كفارة ومحل ان لم يسكن  
بعد الافاقه وصور في الوسيط  
الطلاق بان يقول انت على

بالصفة روض (فائدة) سئل شيخنا الشهاب الرملى عن قال لزوجه انت على حرام هذا الشهر والثاني  
والثالث مثل لبن امى فاجاب بانه ان نوى بان على حرام طلاقاً وان تعدد بائناً أو رجعياً أو ظاهراً حصل ما نوا  
فيهم لان التحريم ينشأ عن الطلاق وعن الظهار به العود فصحت الكفاية به عنهما من باب اطلاق المسبب  
على السبب او نواهما معا او مرتباً وتخبر وثبت ما اختاره منهما ولا يشترط جميعاً لاستحالة توجه القصد الى  
الطلاق والظهار اذ الطلاق يزيل النكاح والظهار يستدعى بقاءه واما قوله مثل لبن امى فلعو لا اعتبار به  
لصيرورته عائد حينئذ وان نوى تحريم عنها أو فرجها أو نحو ذلك ولم ينو شيئا لزمه كفارة يمين ان لم تكن معتدة  
أو نحوها شرح مر (قوله لان ثم في الآية للتراخي) التراخي متحقق على قولنا في صور كثيرة منها الظهار  
المعلق اذ تراخي عنه وجود الصفة عن وجودها فان العود فيه انما يحصل بالمساك بعد العلم ومنها ما ياتي في  
التنبيه الا ترى فان العود فيه انما يحصل بالمساك بعد انقطاع الحيض ومنها الظهار المؤقت فان العود فيه  
بالوطء الذى قد يترأخى عن الظهار وحينئذ فيجوز ان يكون ثم في الآية لطلق الترتيب اعم من ان يكون  
معه تراخ أو لا لان العود قد يكون مع تراخ وقد يكون بدون ولو عبر فيها بالفاء لسكانت محمولة على مطلق  
الترتيب ايضا اعم من ان يكون مع تراخ أو لا لما ذكر وقد ينتفى التراخي على قول المخالف بان يقع العزم أو  
الوطء عقب الظهار (قوله في المتن أو رجعى) فلوراجعها فسيأتى قريباً (قوله ويجاب الخ) يمكن ان يجاب  
ايضا بمنع ان ذكر انت امساك من امكان فرقة لان زمنه لا يسعها لانه دون زمن لفظ طالق فليتأمل وبان

كظهر امى انت طالق  
ونازع فيه ابن الرفعة بامكان  
حذف انت فليكن عائداً به  
لان زمن طالق أقل من  
زمن انت طالق ويجاب  
بنظير ما قدمته في تعليل  
اغفارهم تكرير لفظ  
الظهار للتأكيد بل هذا  
أولى بالاغفار من ذلك لان  
أنت كظهر امى طالق فيه  
قلافة وركه بخلاف عدم  
التكرير وبأن انه لا يؤثر  
تطويل كلمات اللعان  
وقاسوه على ما لو قال عقب

وكذا

ظهاره أنت يا فلانة بنت فلان الفلاني وأطال في اسمها ونسبها طالق لم يكن عائداً وبه كقولهم لو قال

لها عقب الظهار أنت طالق على ألف فلم تقبل وقال عقبه أنت طالق بلا عوض لم يكن عائداً وكذا يازانية أنت طالق يتضح رد ما قاله ابن الرفعة

(وكذا لو) كان قنا او كانت قنة فعب الظهار ملكته او (ملكها) اختيارا بقول نحو وصية او شراء من غير رسوم وتقدير ثمن لانهم يمكنهم على النكاح ولا يؤثر ارشاقها قطعاً ويؤثر قبول هبتها لتوقعها على القبض ولو تقدير اربان كانت يده (او لا عنها) عقب الظهار (في الاصح) لا اشتغاله بموجب الفرق وإن طالت كدمات اللعان لما مر (بشرط سبق انذف) والرفع للقاضي (ظهار في الاصح) بخلاف ما لو ظاهره فذف او رفع للقاضي فلا عن فانه عائد لسهولة الفرق اياك (ولو راجع) من ظاهر منها رجعية أو من طلقها رجعيًا عقب الظهار (أو اودتمتصلا) بالظهار وهي موطوءه (ثم أسلم فالذهب) بعد الارفاق على عوداً أحكام الظهار (أنه عائد بالرجعة) وإن طلقها عقبها (لا بإسلام بل) لما يعود بامساكها (بعده) زمان يسع الفرق والفرق ان مقصود الرجعة استباحة الوطء لا غير ومقصود (١٨٥) الاسلام العود للدين الحق والاستباحة

أمر يرتب عليه (ولا تسقط الكفارة بعد العود بفرقة) لاستقرارها بالامساك قبلها (ويحرم قبل التكفير) بعق أو غيره (وطء) للنص عليه في غير الاطعام وقياسه على ان الخبر الحسن وهو قوله **صلى الله عليه وسلم** لا تقربها حتى تكفر يشمله ولزيادة التغليظ عليه نعم الظهار المؤقت إذا انقضت مدته ولم يبطأ لا يحرم الوطء لارتفاعه بانقضائها ومن ثم لو وطئ فيها لزمت الكفارة وحرم عليه الوطء حتى تنقضي او يكفر واعترض البلقي حله بعدمضي المدة وقبل التكفير بأن الآية نزلت في ظهار مؤقت كما ذكره الآمدي وغيره ويرد بأن الذي في الاحاديث نزولها في غير المؤقت (وكذا) يحرم (لمس ونحوه) من كل مباشرة لانظر (بشهوة في الاظهر) لافضائه للوطء

وكذا لو ملكها يخرج شرأوها بشرط الخيار للبائع وحده بل أولها وفسخ العقد فايراجع اه سم (قوله اختيارا) إلى قوله ولزيادة التغليظ في المعنى (قوله اختيارا) لخراج الارث الا في محل الخلاف اه معنى (قوله او شراء) أي وان تقدم الايجاب على القبول كما في شرح الروض اه سم (قوله وتقدير ثمن) عطف على سوم اه رشيدى وهو بالدال في المعنى وبض نسخ الشارح (قوله ولا يؤثر) أي في كونه عائدا وقوله ارشائها ارث الزوج لا لزوجة اه عرش أي ومثله ارث الزوجة لا زوج وإنما اقتصر على الاول لمجرد موافقة الماتن وبهذا اقتصراره على قبول هبتها وإلا فثله قبولها هبتها (قوله لتوقعها) أي الهبة والتكليفها (قوله بان كانت) أي الزوجة (قوله لما مر) أي من قوله وقاسوه الخ وقال عرش أي من قوله لا اشتغاله بموجب الخ اه وفيه شائبة التكرار (قوله رجعية) أي حال كونها رجعية اه عرش (قول الماتن ثم أسلم) أي في العدة اه معنى (قول الماتن بعده) أي الاسلام اه عرش (قول الماتن ويحرم) أي وإن عجز عن جميع الخصال كما صرح به الروض وشرحه ونقل بالدرس عن الخطاب على شرح أبي شيعة ما يوافق ثم رابت التصريح به أيضا في الروض وشرحه في آخر الكفارة قوله يحرم عليه ذلك وإن خاف الغت أم لا فيه نظر والاقرب الجواز لكن يجب الاقتصار على ما يندفع به خوف الغت اه عرش اقول وصرح بذلك ايضا المعنى في آخر الباب كإياتي (قوله على ان الخبر الحسن الخ) ولعله إنما يستدل به لانه ليس نصا في ذلك اه عرش (قوله يشمله) أي الاطعام (قوله وازيادة التغليظ الخ) عطف على قوله للنص (قوله لا ارتفاعه) أي الظهار (قوله وحرم عليه الوطء) أي ثانيا كإياتي اه رشيدى (قوله حتى تنقضي الخ) أي المدة أي فإذا انقضت ولم يكفر حل الوطء كما صرح به شرح البهجة اه عرش اقول وسيصرح به ايضا اشرار والنهاية والمعنى (قوله من كل مباشرة) إلى قول الماتن ويصح الظهار في المعنى (قوله لا نظر) عبارة المعنى وقضية كلام المصنف جواز النظر بشهوة وطعام وتخصيص الخلاف بمباشرة البشورة وهو قضية كلام الجمهور (قول الماتن الاظهر الجواز) قال الاذرى لم لا يفرق بين من تحرك القبلة ونحوها شهوته وغيره كما سبق في الصوم وينبغي الجزم بالتحريم إذ اعلم من عاداته انه لو استمتع لوطئ لشبهه وورقة تقواه اه نهاية قال عرش قوله وينبغي الجزم بالتحريم الخ معتمد اه (قوله ومن ثم حرم الخ) أي هنا (قوله ما مر في الحائض) أي ما مر تحريمه في الحيض اه عرش (قوله وإذا صححناه الخ) هذا حل معنى واما حل الاعراب فهو كما في المعنى ظهارا مؤقتا في الاظهر (قوله كما التزمه) أي عملا بالتوقيت اه معنى (قوله وإن اثم به) بل ياثم بلا خلاف اه معنى (قوله لم غلوا الخ) أي على الاول (قوله قلت يفرق الخ) محل تأمل إذ يقال التاقيت من مقتضى الصيغة لاحكم خارج عنها اه سيد عمر (قوله واما حكم الظهار الخ) الانسب واما الظهار من أنت شروع في الفرقة فلا بعد امساكا (قوله في الماتن وكذا لو ملكها) يخرج شرأوها بشرط الخيار للبائع وحده بل أولها وفسخ العقد فايراجع (قوله او شراء) أي وإن تقدم الايجاب على القبول كما في شرح

(٢٤ - شرواني وابن قاسم - ثامن) قلت الاظهر الجواز والله أعلم لان الحرمة ليست لمعنى يحل بالنكاح فأشبهه الحيض ومن ثم حرم فيما بين السرة والركبة ما مر في الحائض خلافا لما توهمه عبارته (ويصح الظهار المؤقت) للخبر الصحيح انه صلى الله عليه وسلم أمر من ظاهر مؤقتا ثم وطئ في المدة بالتكفير وإذا صححناه كان (مؤقتا) كما التزمه وتغليبا لشبهه الميمن (وقيل بل) يكون (مؤبدا) تغليظا عليه وتغليبا لشبهه الطلاق (وفي قول) هو (لغو) من اصله وإن اثم به لانه لما وقته كان كالنسيه بين لا تحرم تايبدا ويرده الخبر المذكور فان قلت لم غلبوا هنا شائبة الميمن لاشابة الطلاق كما تقرر وعكسوا ذلك فيما لو قال أنت على كظهر أمي ثم قال لا أخرى أشركتك معها فانه يصح على الاصح قلت يفرق بان صيغة الظهار اقرب إلى صيغة الطلاق من حيث إفادة التحريم فالحقت بها في قبولها للتشريك فيها واما حكم الظهار

من وجوب الكفارة فهو مشابه لليمين دون الطلاق فالحق المؤقت على القول بصحته باليمين في حكمه المرتب عليه من التاقية كاليمين دون التأييد كالطلاق وسيأتي في توجيه الجديد (١٨٦) والقديم ما هو صريح فيه فأنمله (فعلى الاول) أى صحته مؤقتا (الاصح ان عوده) أى العود فيه (لا يحصل بامساك

بل بوطء) مشتمل على تغيب الحشفة أو قدرها من مقطوعها (في المدة) للخبر المذكور ولان الحل منتظر بعدها فالامساك يحتمل كونه لا تنتظاره أو للوطء فيها فلم يتحقق الامساك لاجل الوطء الا بالوطء فيها فكان هو المحصل للعود وقيل يتبين به من الظهار فيحل على الاول كان وطئت فانت طالق لا الثاني كان وطئت فانت طالق قبله أما الوطء بعدها فلا عود به لا ارتفاع بها كإمراة لم ينفق العود فيه على الوطء ويحل أولا وبجرمته كالمباشرة بعد إلى التكفير أو مضى المدة كما مر وفي أنت على كظهر أمي خمسة أشهر يكون مظاهرا مؤقتا وموليا لا امتناع من وطئها فوق أربعة أشهر لانه متى وطئ في المدة لزمه كفارة الظهار لحصول العود ولا يلزمه كفارة يمين على الاوجه اذ لا يمين هنا وادعاء تنزيل ذلك منزلتها حتى في لزوم الكفارة بعيد وان جزم به غير واحد (ويجب النزاع بمغيب الحشفة) أى عده

حيث حكمه المترتب عليه من وجوب الكفارة فهو الخ (نوله دون التأيد الخ) راجع لقوله من التأيد (قوله وسيأتي في توجيه الجديد الخ) يتأمل التوجيه المذكور اه سم (قوله أى صحته مؤقتا) إلى قول المتن ويجب النزاع في المعنى لإقوله للخبر المذكور وقوله كان وطئت إلى أما الوطء بعدها كذا في النهاية لإقوله وقيل يتبين به من الظهار وما أنه عليه (قول المتن الاصح) بالرفع نهاية ومعنى (قوله للخبر المذكور) يراجع فان مجرد انه امر من ظاهر مؤقتا ثم وطئ بالتكفير ايس فيه ان العود حصل بالوطء بل يحتمل ان يكون حصل بغيره اه سم (قوله ولان الحل منتظر بعدها) الاولى بعدها منتظر كافي شرح المنهج (قوله فكان هو) أى الوطء في المدة (قوله وقيل يتبين به من الظهار) عبارة المعنى والثاني ان العود فيه كالعود في الظهار المطلق إلحاقا لاحد نوعي الظهار بالاخر (تنبيه) افهم كلامه ان الوطء نفسه عود وهو الاصح وقيل يتبين به العود بالامساك عقب الظهار وعلى الاصح على الاول لا يحرم الوطء لان العود الموجب للكفارة لا يحصل الا به اه وعلم بهذه ان كلام المصنف إيجازا محلا (قوله على الاول) أى الاصح وقوله لا الثاني وهو وقيل يتبين الخ وفيه تأمل (قوله أما الوطء بعدها) عبارة المعنى (تنبيه) قضية قوله في المدة انه لو لم يظا فيها ووطئ بعدها لا شيء عليه وبه صرح في المحرر لا ارتفاع الظهار وان لو وطئ في المدة ولم يكفر حتى انقضت حل له الوطء لا ارتفاع الظهار وبقيت الكفارة في ذمته وبه صرح في الروضة واصلا وقد علم مما تقرر ان الظهار المؤقت يخالف المطلق في ثلاث صور الخ (قوله بها) أى بالمدقة وانقضائها (قوله تميزه) أى الظهار المؤقت عن المطلق (قوله أولا) أى قبل التكفير (قوله كالمباشرة) أى بعد الوطء الاول (قوله كما مر) أى في شرح ويحرم قبل التكفير ووطء (قوله لا امتناع الخ) لتعليل لقوله وموليا فقط وقوله لانه الخ لتعليل للعلة أى الامتناع (قوله ولا يلزمه الخ) عبارة النهاية رهل تلزمه كفارة اخرى او لا جزم بالاول صاحب التعليق والانوار وغيرهما بالثاني البارزى وصححه في الروضة كاصلها وحمل الوالدرحمه الله الاول على ما لو انضم اليه حلف كوالله انت على كظهر امي سنة والثاني على خلوه عن ذلك اه (قوله كفارة يمين) أى الايلاء اه معنى (قوله على الاوجه) وفاقا للمعنى (قوله وادعاء الخ) أى الذى وجه به في شرح الروض اه سم (قوله في لزوم الكفارة) أى كفارة اليمين (قوله أى عده) إلى قوله وحينئذ يحرم في النهاية ثم قال لكنه متى وطئها فيه لم يحرم في غير ذلك المكان قياسا على قولهم ان متى انقضت المدة لم يحرم في المؤقت برمان كذا افاده الشيخ خلافا للبقين في الشق الاخير اه وافرده سم (قوله وبحث البقيني) إلى قوله اه في المعنى (قوله فيه) أى في ذلك المكان (قوله وحينئذ يحرم الخ) ظاهره ولو في غير ذلك المكان واظهر منه في إفادة ذلك المعنى قول المعنى ومتى وطئها فيه حرم وطؤها مطلقا حتى يكفر اه ومر انفا خلافة شيخ الاسلام والنهاية للبقين في هذا التعميم وتخصيصها الحرمة قبل التكفير بالوطء في ذلك المكان (قوله واعترضه ابو زرعة بانه الخ) اعتمده المعنى كما ياتي (قوله على الضيف في انت طالق الخ) يعنى منه انه لا يقع عند الاطلاق الا بدخولها الدار (قوله

الروض (قوله وسيأتي في توجيه الجديد الخ) يتأمل التوجيه المذكور (قوله للخبر المذكور) يراجع فان مجرد امر من ظاهر مؤقتا ثم وطئ بالتكفير ليس فيه ان العود حصل بالوطء بل يحتمل ان يكون حصل بغيره (قوله ولا يلزمه كفارة يمين على الاوجه) جزم باللزم صاحب التعليق والانوار وغيرهما بالثاني البارزى وصححه في الروضة واصلا وحمل شيخنا الشهاب الرملى الاول على ما لو انضم اليه حلف كوالله انت على كظهر امي سنة والثاني على خلوه عن ذلك شرح مر (قوله وادعاء الخ) أى الذى وجه به في شرح الروض لزوم كفارة اخرى للايلاء (قوله وبحث البقيني الخ) اعتمده مر (قوله وحينئذ يحرم حتى يكفر نظير المؤقت) الذى قاله شيخ الاسلام انه متى وطئ فيه لم يحرم في غيره قياسا على قولهم في المؤقت انه متى انقضت



أما على الأصح أنه يقع حالا فليكن هذا مؤبدا أيضا اه ويرد بأنه انما يأتي على الضعيف أن المؤقت مؤبد كالطلاق أما على الأصح أنه مؤقت كاليمين لا الطلاق فالوجه ما عتبه البلقيني على أن الأصح في أنت طالق في الدار أنه لا يقع الا بدخولها وكلام البلقيني واضح لاعتراض عليه (ولو قال لا ربيع أنت على كظهر أمي فظاهر منهن) تغليبا لشبه الطلاق (فان أمسكن ( ١٨٧ ) فاربعة كفارات) لوجود الظهار والعود

في حق كل منهن أو أمسك بعضهن وجبت فيه فقط (وفي القديم) عليه (كفارة) واحدة فقط لاتحاد لفظه وتغليبا لشبه اليمين (ولو ظاهر منهن) ظهرا مطلقا (باربع كلمات متوالية ففائد من الثلاث الاول) لعوده في كل بظهار ما بعدها فان فارق الرابعة عقب ظهاره لزمه ثلاث كفارات والا فاربعة قيل احتراز بمتوالية عما اذا تفاصلت المرات وقصد بكل مرة ظهرا أو أطلق فكل مرة ظهار مستقل له كفارة انتهى وفيه نظر إذ المتوالية كذلك كما تقرر فالظاهر أن ذكر التوالي مجرد التصوير أو ليعلم به غيره بالاولى وقوله وقصد إلى آخره يوهم صحة قصد التأكيده هنا وليس كذلك (ولو كرر) لفظ ظهار مطلق (في امرأة متصلا) كل لفظ بما بعده (وقصد تأكيدا لظهار واحد) كالطلاق فيلزمه كفارة واحدة ان أمسكها عقب آخر مرة أما مع تفصيلها بفوق سكتة تنفس وعي فلا يفيد قصد التأكيده ولو قصد بالبعض تأكيدا وبالبعض استئنافا أعطى كل حكمه (أو) قصد

أما على الأصح أنه الخ) في كون هذا الأصح نظرو لذا قال في شرح الروض في أنت طالق في الدار أنه تعلق اه سم وسيفيده ايضا قول الشارح على أن الأصح الخ (قوله فليكن هذا مؤبدا أيضا اه) وهو الظاهر اه معنى أي خلا للشارح والنهاية (قوله أنه لا يقع الخ) أي الطلاق (قوله تغليبا لشبه الطلاق) إلى قوله اما الوقت في المعنى وإلى الكتاب في النهاية (قوله أو أمسك بعضهن الخ) عبارة المغني فان امتنع العود في بعضهن بموت أو طلاق أو غيره وجبت الكفارة بعد من عا فيه منهن اه (قوله عليه كفارة واحدة الخ) أي سواء أمسكن أو بعضهن اه معنى (قوله مطلقا) سياق محترزه في قوله الآتي اما المؤقت الخ (قول المتن متوالية) أي أو غير متوالية كما فهم بالاولى اه معنى (قوله وقوله) أي صاحب القيل (قوله هنا) أي في تعدد الزوجة (قوله مطلق) احتراز به عن المؤقت الآتي اه سم (قوله ان أمسكها الخ) وان فارقها عقبه فلا شيء عليه اه معنى (قوله ولو قصد بالبعض تأكيدها) بالبعض استئنافا الخ) لعله على التفصيل المتقدم في الطلاق لا مطلقا فاي راجع (قوله ولو في أن دخلت الخ) ادخال هذه المبالغة هنا مع اطلاق قوله الآتي وانه بالمرّة الثانية الخ مشكل لانه يوم جري بان هذا الآتي هنا ايضا وليس كذلك ولذا قال في الروض وشرحه ولو كرر تعليق الظهار بالدخول بنية الاستئناف تعدد مطلقا أي سواء فرقه ام لا ووجبت الكفارات كلها بعود واحد بعد الدخول فان طلقها عقب الدخول لم يجب شيء اه سم وقوله قال في الروض الخ أي والمغني عبارته ولو قال ان دخلت الدار فانت على كظهر أمي وكرر هذا اللفظ بنية التأكيده لم تعدد وان فرقه في مجالس وان كرره بنية الاستئناف تعددت الكفارات سواء فرقه ام لا ووجبت الكفارات كلها بعود واحد بعد الدخول وان طلقها عقب الدخول لم يجب شيء وان اطلق لم تعدد اه (قوله فالظاهر استئنافه) يتأمل هذا التفرع عبارة المغني بان الطلاق محصور الزوج يملكه فاذا كرر فالظاهر استيفاء الملوكة اه وهي ظاهرة أي المملوكة اه (قوله وان اطلق الخ) شامل للنجز والمعلق كما في الروض وشرحه أي وفي المغني اه سم (قوله والظاهر الخ) أي على التعدد اه معنى (قوله مطلقا) أي قصد استئنافا ام لا اه ع ش (قوله لعدم العود فيه الخ) خاتمة لو قال ان لم اتزوج عليك فانت على كظهر أمي وتمكن من الزوج توقف الظهار على موت احد هما قبل الزوج ليحصل اليأس منه لكن لا عود لوقوع الظهار قبيل الموت فلم يحصل امساك اما اذا تزوج او لم يتمكن من الزوج بان مات احد هما عقب الظهار فلا ظهار ولا عود والفسخ وجنون الزوج المتصلان بالموت وبالثاني صرح في الروضة ومثله ما لو حرمت عليه تحريم مؤبدا برضاع او غيره بخلافه بصيغة اذ لم اتزوج عليك فانت على كظهر أمي فانه يصير مظاهرا بابا مكان متزوج عقب التعليق فلا يتوقف

المدة لم يحرم ذلك شرح مر (قوله اما على الأصح أنه يقع حالا) في كون هذا الأصح نظرو لهذا قال في الروض واخر باب الطلاق وانت طالق في البحر او في مكة او في الظل طلقت في الحال ان لم يقصد التعليق قال في شرحه وهذا مخالف لما مر في قوله انت طالق في الدار من انه تعليق والوجه ان هذا مثله وجري عليه ما وردى وغيره وقال ان غيره لا يصح لانه يسقط فائدة التخصيص اه (قوله مطلق) احتراز عن المؤقت الآتي (قوله ولو في أن دخلت فانت على كظهر أمي) ادخال هذه المبالغة هنا مع اطلاق قوله الآتي وانه بالمرّة الثانية عائد في الاول مشكل لانه يوم جري بان هذا الآتي هنا ايضا وليس كذلك ولذا قال في الروض وشرحه او كرره أي تعليق الظهار بالدخول لنية الاستئناف تعدد مطلقا أي سواء فرقه ام لا ووجبت الكفارة كلها بعود واحد بعد الدخول فان طلقها عقب الدخول لم يجب شيء اه (قوله وان اطلق فمكا لاول) كذا مر ش (قوله وان اطلق) شامل للنجز والمعلق قال في الروض وشرحه وان اطلق أي تكرير

(استئنافا) ولو في أن دخلت فانت على كظهر أمي وكرره (فالظاهر التعدد) كالطلاق لا اليمين لما مر أن المرجع في الظهار شبه الطلاق في نحو الصيغة وان أطلق فمكا لاول وفارق الطلاق بانه محصور بملوك فالظاهر استيفاءه بخلاف الظهار (و) الاظهر (أنه بالمرّة الثانية عائد في) الظهار (الاول) لان اشتغاله بالامساك أما المؤقت فلا تعدد فيه مطلقا لعدم العود فيه قبل الوطء فهو كتركيز يمين على شيء واحد

على موت أحدهما والفرق بين أن ولا ذمير بانه في الطلاق ولو قال ان دخلت الدار فوالله ما وطئت وكفر قبل الدخول لم يجزه لتقدمه على السببين جميعا كتحديث الزكاة على الحول والنصاب ولو علق الظاهر بصفة وكفر قبل وجودها وعلق عتق كفارته بوجود الصفة لم يجز لما مر وان ملك من ظاهر منها واعتقه من ظاهرها صح ولو ظاهر أو آلى من أمراته الامة فقال لسيدها ولو قبل العود واعتقه من ظهاري أو ابلا في فعل عتقت عنه وانفسخ النكاح لان اعتاقها يتضمن تملكها له اه معني وكذا في النهاية الامسئلة الفسخ والجنون والتحرير المؤبد

### (كتاب الكفارة)

اي جنسها الا كفارة الظاهر فقط اه معني (قوله من الكفر) الى قوله أي فهمي في النهاية وكذا في المغني الا قوله بمحوه (قوله بمحوه) اي ان قلنا انها جوارب وقوله او تخفيف اي ان قلنا انها زواج الخ وقوله بناء انها زواج قضيتها انها على القول بانها زواج تمحو الذنب او تخففه ويرد عليه انه على هذا يستوى القولان والذي ينبغي انه على القول بانها زواج يكون الغرض منها منع المكلف من الوقوع في المعصية فاذا اتفق انه فعل المعصية ثم كفر لا يحصل لها تخفيف للاثم ولا محو وتكون حكمة تسميتها كفارة على هذا ستر المكاف من ارتكاب الذنب لانه اذا علم اذا فعل شيئا من موجبات الكفارة ازمته تباعد عنه فلا يظهر عليه ذنب يفتضح به لعدم تعاطيه اياه اه ع ش (قوله بمحوه الخ) عبارة المغني تخفيفا من الله تعالى وذل الكفارات بسبب حرام زواج كالحدود والتعازير او جوارب للخلل الواقع وجهان او جهما الثاني كما رجحه ابن عبد السلام (قوله بناء على انها زواج الخ) يتبادر منه اننا اذا قلنا انها زواج محت الذنب او جوارب خففت فليتام وجه البناء على هذا التقدير فانه قد يقال ثانيا بناءهما على انها جوارب لان الجبر يتصور بالحو والتخفيف وأما الزجر فلا يستلزم واحدا منهما ثم يظهر ان محل الخلاف في المقصود اصالته منها أو الا فلا مانع من اجتماعهما على انه لا يظهر مانع ايضا من كون كل منهما مقصودا لاصالة الا ان يظهر نص من الشارع بخلافه فتأمل ثم رايت في شرح الارشاد اشار لنحو ما استظهرناه في محل الخلاف وعبارة هي على ان المراد بما مر ان الغلب فيها ماذا والا فكلا المعنيين موجود فيها انتهى اه سيد عمر وقوله يتبادر منه انا الخ اقول بل هذا صريح اخر كلامه (قوله أو جوارب) قسم قوله زواج اه ع ش (قوله الثاني) أي قوله جوارب وهو المعتمد اه ع ش عبارة سم اي انها جوارب ونبه صاحب التقرير على انها في حق الكافر بمعنى الزجر لا غير وهو ظاهر ير ماوى اه (قوله على الثاني) اي تخفيف الاثم اه سم (قوله وعلى الاول) اي محو الاثم (قوله من حيث هو حقه) لعل المراد بذلك الحكم الاخرى وهو العقاب وقوله واما بالنظر الخ الحكم الديني وهو الحكم عليه بكونه فاسقا اه سيد عمر (قوله بان ينوي) الى قوله ولا نه لو قال في النهاية وكذا في المغني الا قوله فان عجز الى ويتصور وقوله فان لم يمكنه الى وأفاد وقوله ويكفي الى ولو علم (قوله مثلا) أي أو الصوم أو الاطعام اه معني (قوله لا الواجب الخ) اي فلا يكفي الاعتقاد أو الصوم أو الكسوة أو الاطعام الواجب عليه اه معني (قوله غيره) الاولى التانيث كافي النهاية (قوله لشموله) اي الواجب عليه وقوله النذر اي الواجب به (قوله ان نوى اداء الواجب الخ) هل لذكر الاداء دخل او هو محض تصوير حتى لو اقتصر على الواجب اجزأ محل تأمل ولعل الثاني اقرب اه سيد عمر اقول ويصرح بالثاني قول المغني نعم لو نوى الواجب بالظهار او القتل كفي اه (قوله وذلك) اي اشتراطية الكفارة (قوله نعم هي) اي النية اه ع ش (قوله في كافر الخ) شامل للمرتد عبارة المغني والروض مع شرحه وكالذمي فيما ذكر مر تبعد وجوب الكفارة وتجزية الكفارة بالاعتاق

### (كتاب الكفارة)

(قوله ورجح ابن عبد السلام الثاني) اي انها جوارب ونبه صاحب التقرير على انها في حق الكافر بمعنى الزواجر لا غير وهو ظاهر بر (قوله على الثاني) اي تخفيف الاثم

(كتاب الكفارة)  
من الكفر وهو الستر لسترها  
الذنب بمحوه أو تخفيف اثمه  
بناء على انها زواج كالحدود  
والتعازير او جوارب للخلل  
ورجح ابن عبد السلام  
الثاني لانها عباداة لا فتقارها  
لنية أي فهمي كسجود  
السهو فان قلت المقرر في  
الدفن لكفارة البصق أنه  
يقطع دوام الاثم وهنا  
الكفارة على الثاني لا تقطع  
دوامه وانما تخفف بعض  
اثمه قلت يفرق بان الدفن  
من يل لعين ما به المعصية فلم  
يق بعده شيء يدوم اثمه  
بغلاف الكفارة هنا فاقم  
ليست كذلك فتأمله وعلى  
الاول الممحوه هو حق الله  
من حيث هو حقه وأما  
بالنظر انحو الفسق بموجبه  
فلا بد فيه من التوبة لظير  
نحو الحد (يشترط نيتها) بأن  
ينوي الاعتاق مثلا عنها  
لا الواجب عليها وان لم يكن  
عليه غيره لشموله النذر  
نعم ان نوى اداء الواجب  
بالظهار مثلا كفي وذلك  
لانها للتطهير كالزكاة نعم هي  
في كافر كفر بالاعتاق

للتمييز كافي قضاء الديون

لا الصوم لأنه لا يصح منه  
لأنه عبادة بدنية ولا ينتقل  
عنه للأطعام لقدرته عليه  
بالإسلام فان عجز أطعم  
ونوى للتمييز أيضا يتصور  
ملكه للمسلم بنحو إرث أو  
إسلام قته أو يقول لمسلم  
أعنتك قنك عن كفارتك  
فيجب فان لم يمكنه شيء من  
ذلك وهو مظاهر موسر  
منع من الوطء لقدرته على  
ملكه بان يسلم فيشتريه  
وأفاد قوله نيتها أنه لا يجب  
التعرض للفرصة لأنها  
لا تكون إلا فرضا وأنه  
لا يجب مقارنتها لنحو العتق  
وهو ما نقله في المجموع عن  
النص والاصحاب وصوبه  
ووجهه بأنه يجوز فيها  
النيابة فاحتج لتقديم النية  
كافي الزكاة بخلاف الصلاة  
لكن رجح في الروضة  
كاصلها أنهما سواء وعلى  
الأول إذا قدمها يجب قرنها  
بنحو عزل المال كافي الزكاة  
ويكفي قرنها بالتعليق  
عليهما كما هو ظاهر ولو علم  
وجوب عتق عليه وشك  
أهو عن نذر أو كفارة  
ظهار أو قتل أجزاء بنية  
الواجب عليه للضرورة  
ولأنه لو قال عن كذا أو  
كذا أو اجتهدوا عين أحدهما  
لم يجزئ عنه وإن بان  
أنه الواجب كما هو ظاهر

والأطعام فطابع الإسلام وإن كفر في الردة اه (قوله للتمييز) أي لا للتقرب اه معنى (قوله كافي قضاء  
الدين) كذا قاله الرافعي قال بعض المتأخرين ويؤخذ منه اشتراط النية في قضاء الدين فلو دفع ما لا من له عليه  
دين لا بنية الوفاء كان هبة قال وفيه وقفة اه معنى عبارة سم قوله كافي قضاء الديون يدل على وجوب النية في  
قضاء الديون وقد تقدم في باب الضمان في شرح وإن اذن بشرط الرجوع رجع الخ بسطانه لا بد من قصد  
الاداء من جهة الدين نقلا عن السبكي عن الإمام وان كثيرا من الفقهاء يغفلون فيه فراجع اه (قوله  
لا الصوم) أنظر هذا العطف مع أن الحكم الذي ذكره في المعطوف غيره في المعطوف عليه اه رشیدی  
عبارة المغنى والصوم منه لا يصح لعدم صحة نيته له ولا يطعم وهو قادر على الصوم فيترك الوطء أو يسلم  
ويصوم ثم يطأ اه (قوله ولا ينتقل) أي الكافر عنه أي الصوم (قوله فان عجز) أي عن الصوم لنحو مرض  
بشرطه كافي المسلم سم وعش (قوله انتقل) أي للأطعام اه عش (قوله فان لم يمكنه الخ) عبارة شرح الروض  
فان تعدر تحصيله الاعتاق وهو موسر امتنع عليه الوطء فيتركه أو يسلم ويعتق ثم يطأ اه (قوله موسر) ومثله  
مالو أعسر لقدرته على الصوم بالإسلام فيحرم عليه الوطء وقضية قوله موسر الخ أنه لو عجز عن الكفارة  
بانوا عجزا جاز له الوطء في الروض وشرحه آخر الباب فصل إذا عجز من لزمته الكفارة عن جميع الخصال  
بقيت أي الكفارة في ذمته إلى أن يقدر على شيء منها كما مر في الصوم فلا يطأ حتى يكفر في كفارة الظهار اه  
فهو شامل للمسلم والكافر اه عش (قوله لأنها لا تكون إلا فرضا) قد ينظر فيه بان المحرم لو قتل قلة من نحو  
لحيته سن له التصديق بلقمة وظاهر أنها كفارة ولو تعرض لصيد محرما أو بالحرم وشك أنه مما يحرم له  
التعرض فدى ند بافقد تكون الكفارة مندوبة سم على حج ويمكن الجواب بان المراد أن الكفارة باحدى  
هذه الخصال التي هي مرادة عند الإطلاق لا تكون إلا فرضا اه عش (قوله وأنه لا يجب مقارنتها الخ) لعل  
وجه إفادة كلام المصنف لهذا من حيث إطلاقه وعدم تقييده اه رشیدی (قوله لنحو العتق) عبارة المغنى  
للاعتاق أو للأطعام بل يجوز تقديمها كما نقله في المجموع الخ وسيأتى أو آخر هذا الكتاب أن التكفير بالصوم  
يشترط فيه التبتيت اه (قوله وهو ما نقله في المجموع الخ) وهو المعتمد اه نهاية (قوله فاحتج الخ) يعنى  
فاحتج بالحكم بجواز التقديم اه رشیدی (قوله أنهما سواء) أي الكفارة والصلاة وقوله قرنها أي النية اه  
عش (قوله بنحو عزل المال) بان يقصد أن يعتق هذا العبد عن الكفارة أو يطعم هذا الطعام عن الكفارة  
وحيث لا يجب أن يستحضر عند الاعتاق أو الأطعام كون العتق أو الأطعام مثلاً عن الكفارة حلبي فالمراد  
بعزل المال التمييز اه بجري (قوله ويكفي قرنها بالتعليق) بل يتعين ذلك على مصحح الروضة كما تضح به  
عبارة وهو عبارة الروض خلافا لما يؤهمه تعبيره بالكفاية اه سيد عمر (قوله بالتعليق) أي تعليق العتق  
اه سم (قوله عليهما) أي القولين سم وعش (قوله أجزاء الخ) أي ولو علم به بعد ذلك اه عش (قوله ولأنه  
الخ) أصل الأولى استقاط الوأو وقوله لم يجز عنه وهل يعتق نقلا أو لا سيأتي ما فيه (قوله أنه الواجب) أي  
ما عينه بالاجتهاد (قوله عن ظهار) إلى المتن في النهاية وكذا في المغنى لا أقوله وله صرفه إلى نعم (قوله مثلاً)  
أي أو عن غيره كالقتل (قوله لأنها في معظم خصاها) هلا قال لأن معظم خصاها نازع الخ مع أنه اخصر

(قوله كافي قضاء الديون) قد يدل على وجوب النية في قضاء الديون لكن ينبغي أن يجري في ذلك ما يأتي  
في التفقات في أداء واجب الزوجة ثم تذكرت ما تقدم في باب الضمان في شرح قول المصنف وإن اذن  
بشرط الرجوع وكذا إن اذن مطلقي الأصح من بسطانه لا بد من قصد الاداء عن جهة الدين نقلا  
عن السبكي عن الإمام وان كثيرا من الفقهاء يغفلون فيه فراجع اه (قوله فان عجز) أي عن الصوم لنحو مرض  
بشرطه كافي المسلم (قوله لا تكون إلا فرضا) قد ينظر فيه بان المحرم لو قتل قلة من نحو لحيته سن له التصديق  
بلقمة وظاهر أنها كفارة ولو تعرض لصيد محرما أو بالحرم وشك أنه مما يحرم له فداءه ند بافقد  
تكون الكفارة مندوبة (قوله أنه لا يجب الخ) اعتمده مر وكذا اعتمد ما نقله في المجموع عن النص  
الخ اه (قوله بالتعليق) أي تعليق العتق وقوله عليهما أي القولين

(لالتعيينها)

عن ظهار مثلاً لأنها في معظم

خصها لها نازعة إلى الغرامات فاكنتي فيها باصل النية فلو اعتق من عليه كفار تاقتل وظهار رقتين بنية كفارة ولم يعين اجزا عنهما او رقة كذلك اجزا عن احدهما مبهما وله صرفة إلى احدهما ويتعين فلا يتمكن من صرته إلى الاخرى كالأولى من عليه ديون بعضها مبهما فان له تعيين بعضها للأداء نعم لو نوى غير ما عليه غلطا لم يجزئه وإنما صح في نظيره في الحدث لانه نوى رفع المانع الشامل لما عليه ولا كذلك هنا (وخصال كفارة الظهار) ثلاث (عق (١٩٠) رقة) فصوص فاطعام كإفقيده سياقة الاتي وعلم من كلامه ان مثلها في الخصال الثلاث

كفارة وقاع رمضان وفي الاولين كفارة القتل وفي الاولى كفارة مخبرة اراد العتق عنها ولم يجرى عنها عتق رقة (مؤمنة) ولو تبعها لاصل او دار او ساب حلالا لمطلق في اية الظهار على المقيد في آية القتل بجامع عدم الاذن في السبب (بلا عيب يخل بالعمل والكسب) (إخلا لا يينا) لان القصد تكميل حالة ليتفرغ لوظائف الاحرار وذلك متوقف على استقلاله بكفاية نفسه والكسب امام عطف الرديف ومن ثم حذفه في الروضة أو الاعم وهو ظاهر او المغاير بان يراد بالخل بالعمل ما ينقص الذات وبالخل بالكسب ما ينقص نحو العقل (فيجزىء صغير) ولو عقب ولادته لرجاء كبره كبره المرض بخلاف الهرم ويسن بالغ خروجا من خلاف إيجابه وفارق الغرة بانها عوض وحق آدمي فاحتيط لها على انها الخيار والصغير كذلك ليس منه (واقرع) لانبات براسه لدهاء (واعرج يمكنه) من غير مشقة لا تحتل عادة

وما معنى الظرفية اه يجزى أقول والظرفية هنا من ظرفية الجزئي لئله (قوله نازعة) أي مائلة عرش وكردي (قوله كذلك) أي بنية الكفارة بلا تعيين (قوله وله صرفة الخ) وينبغي عدم جواز وطئه لها حتى يعين كونه عن كفارة الظهار عرش اه يجزى (قوله فان له تعيين بعضها الخ) أي وإن كان ما عينه مؤجلا او ماداه من غير جنس ما هو المدفوع عنه لكن في هذه لا يملكه الدائن إلا بالرضا هذا ولو اسقط بعضها وقال تعيينه لكان أولى اه عرش (قوله غلطا) كان نوى كفارة قتل وليس عليه الا كفارة ظهار اه شرح المنهك (قوله لم يجزئه) ويقع نفلا في الاعتاق والصوم وبستر الطعام اه يجزى عبارة عرش قوله لم يجزئه ظاهر حصول العتق بجائنا ثم رايت سم على المنهك صرح به وقرىء بالدرس بهامش نسخة صحيحة مانصه قوله لم يجزئه أي ولا يعتق كافي شرح الروض اه وقوله كافي شرح الروض لعله في غير باب الكفارة ولا لاقتبعته فواجده فيه لكن قول المغني لم يجزئه كالأولى اخطأ في تعيين الامام اه يرجع ما نقل عن شرح الروض (قوله لانه نوى رفع المانع الخ) قد يقال إن نوى رفع المانع مخصوص اه سم (قوله فصوص واطعام) إلى قوله وقضيته في النهاية (قوله وعلم من كلامه الخ) انظر ما وجهه اه رشدي (قوله ولم يجرىء عنها الخ) خرج به عتق التطوع ومالو نذر اعتاق رقة فلا يشترط فيه ذلك فيصح ولو كان أعمر او زمنا اه عرش (قول المتن مؤمنة) أي فلا تجزىء كافر اه وينبغي اخذ ما ذكر في المريض إذا شئ من الاجزاء انه لو اعتق كافرا فثنين إسلامه الاجزاء او مثله ايضا مالو اعتق عبد مورثه ظاننا حيا ته فان ميتا اه عرش وفيه نظر ظاهر لعدم الجزم بالنية في الماخوذ قطعا بخلاف الماخوذ منه وسياق قبيل قول المصنف ولو أعتق بعوض ما هو كالصريح فيما قلت (قوله ولو تبع الخ) كذلك في المغني (قوله تكميل حاله) أي الرقيق (قوله ليتفرغ) أي حالا او مالا فلا يرد الصغير اه يجزى (قوله والكسب) أي عطفه (قوله وهو ظاهر) أي لأن الكسب قد يحصل بلا عمل كالبيع والشرأ اه عرش (قوله او المغاير) أي المبين (قول المتن فيجزىء صغير) أي لأن الاصل السلامة من العيب قال شيخنا الزبائدي فان بان خلافة تبين عدم الاجزاء ولومات صغيرا اجزاء عرش وحلي (قوله ولو عقب ولادته) إلى قوله ومن اقتصر في المغني (قوله بخلاف الهرم) أي الآتي في المتن فانه لا يرجى برؤه فلا يجزىء هنا ولا في الغرة اه عرش (قوله من خلاف إيجابه) أي القائل بوجوبه (قوله وفارق الغرة) أي حيث لا يجزىء فيها الصغير مغني وشرح المنهك أي غير المميز فاعتبروا فيها ان يكون مميزا سوى عشرية امه حلي (قوله على انها) أي الغرة الخيار إذغرة الشيء خياره اه نهاية (قوله كذلك) أي عقب ولادته ش اه سم (قوله لقلة الخ) بل لاثاثير للاقرعية في العمل (قوله بخلاف ما الخ) كذا في اصله رحمه الله تعالى والانسب من اه سيد عمر (قوله حذف الواو) أي واو وأعرج (قوله لذلك) أي لقلة تأثيره في العمل (قوله ومن اقتصر الخ) وينبغي اعتبارهما قال في التنبيه فان جمع بين الصمم والخرس لم يجزئه لأن اجتماع ذلك يورث زيادة الضرر وظاهر كلامه في الروضة تبعا للرافعي ترجيح الاجزاء وهو الظاهر اه مغني وفي عرش عن صريح حواشي شرح الروض ما يوافقه (قوله والا) أي وإن لم يسلم اه سم (قوله جميعها) إلى قوله لانه وإن اعطى في المغني (قوله ومجذوم) أي مجذام (قوله لانه نوى رفع المانع الشامل الخ) قد يقال إن نوى رفع المانع مخصوص (قوله والصغير كذلك)

كما هو ظاهر (تباع المشي) لقلة تأثيرهما في العمل بخلاف ما لا يمكنه ذلك وحكي عن خطه حذف الواو اجزاء احدهما بالاولى لم (واعور) لذلك نعم إن ضعف نظر سليمته واخل بالعمل اخلا لا يينا لم يجزئه (واصم) واخرس يفهم إشارة غيره ويفهم غيره إشارة بهما يحتاج اليه ومن اقتصر على أحدهما ا كتنى يتلازمهما غالبا ويشترط فيمن ولد آخرس اسلامه تبعا أو بأشارته المفهمة وإن لم يصل خلافا لمن اشترط صلاته ولم يجزىء عتقه (واخشم) أي فاقد الشم (وفاقدانفه واذنيه واصابع رجله) جميعها واسنانه وعين ومجبوب ورتقاء وقرناء وأبرص ومجذوم وضعيف بطش ومن لا يحسن صنعة وفاسق وولد زنا وأحمق وهو من يضع الشيء في غير محله مع عله بقبحه

وآبق ومغصوب وغائب علت حياتهم او بانت وإن جهلت حالة العتق (لا زمن) وجنين وإن انفصل لدون ستة أشهر من الاعتاق لانه وان اعطى حكم المعلوم لا يعطى حكم الحى لما ياتى فى الغرة (ولا فاقدر جل) اويد او اشل احدهما لاضر اذلك بعمله لاضر ارايينا (او) فاقدر (خنصر و بنصر من يد) لذلك بخلاف فقد أحدهما أو فقدهما من يد (أو) فاقدر (اثنين من غيرهما) وهو الابهام أو السبابة أو الوسطى وخصهما لأن قد هما من خنصر او بنصر لا يضركا علم بالاولى بما قبله فعلم مساواة عبارة لقول اصله وفقد (١٩١) اثنين من اصبع كفقدها خلافا

لمن اعترضه فان قلت اصله يفهم ضرر فقدما من كل من الخنصر والبصر معا والمتن لا يفهم ذلك بل خلافا قلت بمنوع بل يفهمه لانه علم منه أن الاثنين فى الثلاثة كالاصبع فقياسه انهما فيهما كالاصبع ايضا (قلت او ائمة الابهام والله اعلم) لتعطل منفعتها حيثند بخلاف ائمة من غيرها ولو العليا من أصابعه الأربع نعم يظهر أن غير الابهام لو فقد ائمة العليا ضرر قطع ائمة منه لانه حيثند كالابهام (ولا هرم عاجز) عن الكسب صفة كاشفة ويحتمل انه للاحتراز عما إذا كان يحسن مع الهرم صنعة تكفيه فيجزى وهو قريب وقضيته أنه لو قدر الاعمى مثلا على صنعة تكفيه أجزأ وهو محتمل ولك أن تعتمد ظاهر كلامهم أن من صرحوا فيه بعدم اجزائه لا نظر فيه لقدرته على العمل كما أن من صرحوا باجزائه لا نظر

لم يخل بالعمل اه ع ش (قوله وآبق) ويجزى مرهون وجان ان نفذنا عتقهما بأن كان المعتق موسرا ويجزى حامل وان استثنى حملها ويتبعها فى العتق ويبطل الاستثناء فى صورته ويسقط به الفرض ولا يجزى موصى بمنفعته ولا مستاجر نهاية ومعنى وروض مع شرحه (قوله ومغصوب) اى وإن لم يقدر على انتزاعه من غاصبه نهاية ومعنى وروض مع شرحه (قوله علت حياتهم) سواء اعلوا عتق انفسهم ام لا لان عليهم ليس بشرط فى نفوذ العتق فكذا فى الاجزاء معنى واسنى (قول المتن لازم من) اى مبتلى باقعة عن العمل كذا فى المختار وعليه فالزمانة تشمل نحو العرج الشديد اه ع ش (قوله وجنين) اى ونحيف لا عمل فيه اه معنى (قوله وإن انفصل الخ) وكذا لا يجزى لو خرج بعضه كما قاله القفال اه معنى وفى ع ش عن سم على المنهج مثله (قوله اويد) الى قوله كما علم فى المغنى (قوله وخصهما) اى الابهام وما بعده اه ع ش والاولى اى استثنى الخنصر والبصر (قوله لمن اعترضه) ومنهم المغنى (قوله انهما فيهما) اى فى الخنصر والبصر معا (قوله ولو العليا) لا يخفى ما فى هذه الغاية إلا ان تجعل حالا مؤكدة عبارة المغنى فلو فقدت ائمة العليا من الأصابع الأربع أجزأ (قوله نعم يظهر الخ) لاحاجة إلى بحث هذا إذا فقد فى كلام المصنف أعم من ان يكون يقطع او خلفيا رشيدى وسم (قوله صفة كاشفة) فيه بحث إذ يعتبر فى الكاشفة ان تبين حقيقة الموصوف وهذا ليست كذلك حتى العبارة صفة لازمة اه سم (قوله ويحتمل انه للاحتراز الخ) حمله على ذلك ظاهر بل متعين لان الهرم بمجرد لا يستلزم العجز اه ع ش (قوله وهو قريب الخ) عبارة النهائية وهو ظاهر وقضيته انه لو قدر نحو الاعمى على صنعة تكفيه اجزأ وليس كذلك كما هو ظاهر كلامهم اه (قوله لقدرته الخ) صلة نظر (قوله فيه تجوز بالاخبار الخ) فهو كقولهم نهاره صائم اه سم اقول ما اطبق عليه المعلقون على هذا الكتاب من انه من الاسناد المجازى ان كان مستندا لضبط خط المصنف أكثر بضمه فسلم ولا يحيد عنه ولا فيجوز ان يكون باقيا على ظرفيته والمبتدأ محذوف وشرط حذف عائد المبتدأ موجود وهو طول الصلة فليتام وليحرر اه سيد عمر وهو وجه (قوله لما ذكر) اى من اضراره بالعمل اه ع ش عبارة المغنى لعدم حصول المقصود منه اه (قوله ويؤخذ منه) اى من التعليل (قوله من الجنون الخ) اى مع زمن الافاقة (قوله بخلاف ما إذا) إلى المتن فى النهاية لا قوله كذا قيل الى وخرج (قوله بخلاف ما إذا لم يكن الخ) راجع إلى المتن (قوله ويؤخذ منه) اى من قوله لان غالب الكسب الخ (قوله وان من يبصر الخ) يظهر انه معطوف على قوله انه لو كان فى زمن افاقته الخ (قوله وانما بل الخ)

أى عقب ولادته ش (قوله والا) أى وان لم يسلم لم يجز عتقه (قوله ضرر قطع ائمة الخ) لعل هذا غنى عن بحثه لدخوله فى قول المصنف او اثنين من غيرهما إذ لا فرق فى فقدهما بين كونه دفعة او على الترتيب كما لا يخفى إلا ان يكون كلامه فى فقد العليا خلقة ولعله مراده ومع ذلك لا يفيد لشمول المتن الفقد خلقة باعتبار الجميع والجميع كما هو ظاهر (قوله صفة كاشفة) فيه بحث إذ يعتبر فى الكاشفة ان تبين حقيقة الموصوف وهذه ليست كذلك حتى العبارة صفة لازمة فليتام (قوله وهو قريب وقضيته انه لو قدر الاعمى مثلا على صنعة تكفيه اجزأ) وليس كذلك كما هو ظاهر كلامهم شرح مر (قوله فيه تجوز بالاخبار بمنحون عن أكثر وقته) فهو كقولهم نهاره صائم (قوله وقد يؤخذ منه انه لو كان الخ) وان من يبصر وقتادون

فيه لعدم قدرته على العمل حالا وبوجه ذلك بأنهم نظروا فى القسمين للغالب وما ذكر نادر فلم يعولوا عليه (و) لا (من أكثر وقته بمنحون) فيه تجوز بالاخبار بمنحون عن أكثر وقته والاصل ولا من هو فى أكثر وقته بمنحون وذلك لما ذكر وقد يؤخذ منه انه لو كان فى زمن افاقته لا يعمل ما يكفيه من الجنون الا أكثر أجزأ وهو محتمل ويحتمل خلافا بخلاف ما إذا لم يكن أكثر وقته كذلك بأن قل زمن جنونه عن زمن افاقته واستوياى والافاقة فى النهار ولا لم يجزى كما بحثه الاذرى لان غالب الكسب لا يما تيسر نهارا ويؤخذ منه انه لو كان يتيسر له ليلا أجزأ وان من يبصر وقتا دون وقت كالجنون فى تفصيله المذكور وهو متجه وبقاء نحو خبل بعد الافاقة يمنع العمل فى حكم الجنون

ولما لم يل النكاح من استوى زمن جنونه وفاقته لأنه يحتاج لطول نظر واختبار ليعرف الاكفاء هو ولا يحصل مع التساوي بخلاف الكفاية المقصودة هنا كذا قيل وبأمل ما مرفيه (١٩٢) يعلم انه لا جامع بينهما وبين ما هنا وخرج بالجنون الاغناء لأن زواله مرجو وبه صرح

جواب سؤال منشؤه قوله أو استويا (قوله لانه) أى ولي النكاح (قوله ولم تأمل بل النكاح) المراد أنه لا تنتظر إفاقته لما ذكره ثم انه لو زوج في زمن الافاقة صح وان قلت جدا كيوم في سنة اه عش (قوله وبأمل ما مرفيه) حاصل ما مر انه تنتظر إفاقته ولو زوج في زمن الافاقة صح وان قصر جدا كيوم في سنة (قوله لكن توقف غيره فيما لو اطردت) والقياس عدم اجزائه اه عش (قوله عند العتق) إلى قوله بل لو تحقق في المعنى وإلى قوله وهل يشترط في النهاية (قوله ولا من قدم للقتل) أى وقتل كما هو ظاهر بما يأتي اه رشيدى عبارة المعنى فان لم يقتل كان كمرىض لا يرجى برؤه اه (قوله أى قبل الرفع للإمام) ولو رفع وقتل فالأقرب أنه يتبين عدم اجزائه لتبين موته بالسبب السابق على الاعتاق اه عش (قول المتن برأ) بفتح الراء اه معنى (قوله وبه) أى بالتعليل (قوله وما مرفيه) أى من قوله ان من لا يعلم ان ملكه نصاب لا يجوزته في غير زكاة التجارة التعجيل كمن اخرج خمسة دراهم عن دراهم عنده يجهل قدرها فبان نصابا فانها لا تجزئه لعدم جزمه بالنية اه وقد يقال خلاف عدم البرء هنا يوجب عدم الجزم بالنية وتبين خطأ الظن لا يدفع ذلك فليتام اه سم وقوله وقد يقال الخ سياق جوابه مع ما فيه (قوله بخلاف ما لو أعق الخ) راجع للمتن عبارة المعنى في شرحه وأور نصها (تنبيه) أفهم كلامه عدم الاكفاء بالاعنى وهو كذلك وان ابصر لتحقيق اليأس في العمى وعروض البصر نعمة جديدة بخلاف المرض كاسياق فان قيل هذا يشكل بقولهم لو ذهب بصره الخ اجيب بان الاول في العمى الاصل والثاني في الطارىء اه وهو سالم عما يأتي على جواب الشارح الآتى (قوله فكان) أى ابصاره (قوله لانه جازم بالاعتاق) فيه نظر لأن النية ليست مجرد قصد الاعتاق بل قصد الاعتاق عن الكفارة وهو مردد فيه قطعاً فانظر بعد ذلك ما بناه على هذا من قوله وهذا إن تأملت الخ سم على حج اه رشيدى وقوله وهو مردد فيه قطعاً قريب من المكابرة (قوله ووجه عدم المنافاة الخ) وقد يقال هذا لا يدفع المنافاة المورد هنا وهى دلالة ما هنا على زوال العمى المحقق وما هناك على عدم زواله فتأمل سم على حج اه رشيدى وقوله ما هنا ثم قوله وما هناك صوابهما القلب بزيادة الكاف في الاول وحذفه عن الثاني (قوله المتبادرة من حصول صورته الخ) صريح في انه لو ابصر وتبين ان ما كان بعينه غشاة وانه ليس باعمى لم يجز لفساد النية اه عش (قوله فلم يجز الاعنى مطلقاً) أى ابصر بعد ام لا وينبغي ان مثل ذلك زوال الجنون والزمانة فلا يكفي عن الكفارة اخذاً من الفرق الذى

وقت كالجنون في تفصيله المذكور وهو متجه شرح ر (قوله وبأمل ما مرفيه الخ) عبارة هناك عقب قول المتن انه لا ولاية لصبي وجنون مانصه لثقتهم ايضاً وان تقطع الجنون تغليباً منه المقتضى لسلب العبارة فيزوج إلا بعد زمنه فقط ولا تنتظر إفاقته نعم بحث الأذرعى انه لو قل جدا كيوم في سنة انتظرت كالأغناء قال الامام ولو قصر زمن الافاقة جداً فهو كالأعمى أى من حيث عدم انتظاره لا من حيث عدم صحة انكاحه فيه ولو وقع ويشترط بعد إفاقته صفاءه من آثار خبل يحمله على حدة في الخلق اه (عن والد الرويانى) عبارة هناك لقول الجواهر والخادم عن والد الرويانى لو عجل في الحول الاول زكاة فوق قسطه لم تجز لان الحول لم يتعقد في الزائد او معجل زكاة دون قسط الاول كمشرين وقسطه خمسة وعشرون فان كان بعد مضى اربعة اخماس الحول جاز او قبله لم يجز لان من لا يعلم ان ملكه نصاب لا يجز به في غير زكاة التجارة التعجيل كمن اخرج خمسة دراهم عن دراهم عنده لجهل قدرها فبان نصاباً فانها لا تجزئه لعدم جزمه بالنية اه وقد يقال ان عدم البرء هنا يوجب عدم الجزم بالنية وتبين خطأ الظن لا يدفع ذلك فليتام (لانه جازم بالاعتاق) فيه نظر لأن النية ليست مجرد قصد الاعتاق بل قصد الاعتاق عن الكفارة وهو مردد فيه قطعاً فانظر بعد ذلك ما بناه على هذا من قوله وهذا إن تأملت الخ (قوله ووجه عدم المنافاة الخ) كذا شرح م وقد يقال هذا لا يدفع المنافاة المورد هنا وهى دلالة ما هنا على زوال العمى المحقق وما هناك على عدم زواله فتأمل (قوله

الماوردى لكن توقف غيره فيما لو اطردت العادة بتكرره فى اكثر الاوقات (و) لا (مرىض لا يرجى) عند العتق برء مرضه كفالج وسئل ولا من قدم للقتل بخلاف من تحتم قتله في المحاربة أى قبل الرفع للإمام أما إذا رجى برؤه فيجزىء وإن اتصل به الموت لجواز ان يكون لهجوم علة بل لو تحقق موته بذلك المرض أجزأ في الاصح نظراً للغالب وهو الحياة من ذلك المرض (فان برء) من لا يرجى برؤه بعد اعتاقه (بان الاجزاء في الاصح) لخطأ الظن وبه يفرق بين هذا وما مرفيه فصل تجب الزكاة على الفور وعن والد الرويانى لانه لا ظن ثم اختلف مع ان الاصل عدم النصاب ثم والاصل أى الغالب هنا البرء بخلاف ما لو اعتق اعنى فابصر لتحقيق يأس ابصاره فكان محض نعمة جديدة ورجع جمع المقابل لعدم الجزم بالنية مع عدم رجاء البرء ويحجب بمنع تأثير ذلك في النية لانه جازم بالاعتاق ولم تأمل ما مردد في انه هل يستمر مرضه فيحتاج إلى اعتاق ثان اولاً فلا ومثل ذلك لا يؤثر في الجزم بالنية كما لا يخفى وهذا إن تأملت يظهر لك

أن ما تقرر هنا في الاعنى لا ينافى قولهم لو ذهب بصره بجناية فاخذ دية ثم عاد استردت لأن العمى المحقق لا يزول ووجه عدم المنافاة ان المدار هنا على ما ينافى الجزم بالنية والعمى ينافيه نظراً للحقيقة المتبادرة من حصول صورته فلم يجزى الاعنى مطلقاً

وتم على ما يمكن عادة عوده وما لا وبالزوال بان انه غير عني فوجب الاسترداد (ولا ١٩٣) يجوز شراء أو تملك (قريب) أصل أو فرع

(بينة كفارة) لان عتقه

مستحق بغير جهة الكفارة

فهو كدفع نفقته الواجبة

اليه بينة الكفارة (ولا) عتق

فهو المعطوف على شراء

وحذف إقامة للضاف اليه

مقام المضاف لاهما على

قريب لفساد المعنى المراد

ويجوز رفعها عطفًا على

شراء ولا إشكال فيه وتوقف

صحته المعنى على تقدير عتق

لا يمنع ذلك (ام ولدو) لا

(ذى كتابة صحيحة) قبل

تعجيله ومشروط عتقه في

شرائه لذلك (ويجزيء)

ذو كتابة فاسدة (ومدبر

ومعلق) عتقه (بصفة) غير

التدبير لصحة تصرفه فيه

ومحله ان تجز عتقه عن

الكفارة او علقه بصفة

تسبق الاولى بخلاف ما إذا

علقه بالاولى كما قال (فان

اراد) بعد التعليق بصفة

(جعل العتق المعلق

كفارة) كان قال ان

دخلت هذه فانت حر ثم قال

ان دخلتها فانت حر عن

كفارتى عتق بالدخول

و (لم يجزىء) عتقه عن

الكفارة لانه استحق العتق

بالتعليق الاول (وله تعليق

عتق) مجزىء حال التعليق

عن (الكفارة بصفة) كان

دخلت فانت حر عن كفارتى

فاذا دخل عتق عنها إذ لا

ذكره الشارح إلا أن يقال العمى المحقق أيسر معه من عود البصر بخلاف الجنون والزمانة المحققين فان كلا منهما يمكن زواله بل عهده وشوهد وقوعه كثيرا اه ع ش اقول وقد تقدم في شرح ولاهرم عاجز ما يؤيد الاول (قوله وثم) أى فى الجناية (قوله وما لا) أى لا يمكن عادة عوده (قوله او تملك قريب) عبارة المغنى تنبيه لوقال تملك قريب لكان اشتمل فانه وارتبه وارتبه وارتبه الوصية به كذلك اه (قوله بغير جهة الكفارة) أى بجهة القرابة فلا ينصرف عنها إلى الكفارة اه معنى (قوله فهو) أى عتق القريب عن الكفارة (قوله فهو المعطوف) أى عتق عبارة المغنى تنبيه جر المصنف أم الولد وما بعده على إضافة عتق المقدر كما قدرته فيها ويجوز رفعها فاعلين ليجزى بلا تقدير مضاف اه (قوله لاهما) أى أم الولد وما بعده سم ع ش (قوله ويجوز رفعها) أى فى حد ذاته لافى خصوص كلام المصنف إذ بنا فيه وذى قضيته عدم رفعها على الوجه الاول وينافيه قضية قوله إقامة للضاف اليه مقام المضاف إذ معناه إقامة مقامه فى الاعراب كما لا يخفى قال الشهاب سم فان اراد انها على الوجه الاول مجروران وان المعطوف مقدر وهو لفظ عتق المضاف فقيه أن هذا مع كونه ليس من قبيل إقامة المضاف اليه مقام المضاف لم يوجد فيه شرط جر المضاف اليه بعد حذف المضاف كما يعلم من محله انتهى اه رشيدى عبارة ع ش قوله ويجوز رفعها لعل وجه مغايرة هذا القول اولاهو المعطوف الخ ان يقرأ ام ولد بالجر فيكون محاذف فيه المضاف وبقى المضاف اليه على جره وهو المناسب لقوله ولا ذى كتابة لكن قوله إقامة للضاف اليه مقام المضاف ظاهر فى قراءة ام ولد بالرفع إلا أنه لا يظهر فى قوله ولا ذى كتابة اه (قوله ولا إشكال فيه) أى لان حذف المضاف وإقامة المضاف اليه مقامه كثير شائع اه ع ش (قوله قبل تعجيله) إلى قوله وهل يشترط فى المغنى إلا قوله ومشروط عتقه فى شرائه (قوله ومشروط) عطف على ذى كتابة (قوله لذلك) أى لان عتقه مستحق الخ سم وع ش (قوله او علقه بصفة الخ) كان قال ان دخلت الدار فانت حر ثم قال ان كلت زيدا فانت حر من كفارتى ثم كلم زيد اقبل دخول الدار اه سم (قوله بخلاف ما إذا علقه بالاولى) يتردد النظر فيما إذا علقه بصفة قارنت الاولى هل يقع عنها ولا يتأمل اه سيد عمر اقول قضية ما قبله الثانى بل قول المغنى يدل قول الشارح المذكور ولا لم يجزه صريح فى الثانى وكذا قول الاسنى ومحله إذ انجز عتق كل منهما عن الكفارة أو علقه بصفة أخرى ووجدت قبل الاولى اه كالصريح فيه (قول المتن لم يجز) بفتح اوله بخطه اه معنى (قوله حال التعليق) قضيته انه لو كان سلبيا حال التعليق ثم طرأ عليه عيب بعد التعليق وقبل وجود الصفة اجزا اه ع ش اقول ويصرح بذلك قول سم قوله حال التعليق اخرج حال وجود الصفة اه ويفيده ايضا قول النهاية والمغنى وفى الروض مع شرحه نحوه ولو علق عتق رقيقه المجزىء عن الكفارة بصفة ثم كانه فوجدت الصفة أى قبل اداء النجوم اجزاه ان كان وجودها بغير اختيار المعلق كما اقتضاه كلام الراعى اه (قوله لاعتها) أى بل مجانا اه ع ش

فهو) أى العتق (قوله لاهما) أى أم ولد وما بعده (قوله ويجوز رفعها) انظره مع ذى (قوله ويجوز رفعها عطفًا على شراء) قضيته عدم رفعها على الوجه الذى قبل هذا لكن قضية قوله إقامة المضاف اليه مقام المضاف انها مرفوعة ان عليه لانه لا معنى لإقامة المضاف اليه مقام المضاف إلا اعطاؤه اعرافه فان اراد انها على الوجه الاول مجروران وان المعطوف مقدر وهو لفظ عتق المضاف فقيه ان هذا مع كونه ليس من قبيل إقامة المضاف اليه مقام المضاف لم يوجد فيه شرط جر المضاف اليه بعد حذف المضاف كما يعلم من محله (قوله ولا ذى كتابة صحيحة) فى الروض بعد ذلك وإن علق عتقه عنها بالدخول ثم كانه فدخل فهل يجزىء فيه وجهان اه وبين فى شرحه ان مقتضى كلام الراعى ترجيح الاجزاء ان وجدت الصفة بغير اختيار المعلق وبسط ذلك (قوله لذلك) أى لان عتقه مستحق الخ (قوله او علقه بصفة تسبق الاولى) أى كان قال ان دخلت الدار فانت حر ثم قال ان كلت زيدا فانت حر عن كفارتى ثم كلم زيد اقبل دخول الدار (قوله حال التعليق) اخرج حال وجود الصفة (قوله فى المتن والشرح) بان قال اعنتت عن كل منهما نصف ذا العبد

(٢٥ - شروانى وابن قاسم) - ثامن مانع اما غير المجزىء ككافر علق عتقه عنها باسلامه فيعتق إذا أسلم لا عنها (و) له اعتناق عبديه عن كفارتيه (ككفارة قتل وكفارة ظهار وإن صرح بالشعبيص بان قال اعنتت (عن كل) منها (نصف ذا) العبد

(ونصف ذا) العبد الآخر لتخليص رقبة كل عن الرق ويقع العتق موزعا كما ذكره فاذا ظهر أحدهما معييا لم يجزى واحد منهما فان لم يذكره فلا تشقيص (ولو اعتق معسر نصفين) له (١٩٤) من عبد ين (عن كفارة) فلا يصح الاجزاء ان كان باقيهما) او باقى احدهما كما استظهره

(قوله كما ذكره) أى المعلق أى يقع على طبق ما ذكره رشدي وعش (قوله لم يجزى واحد منهما) انظر لو اعتق اخر موزعا بدلا عن ظهر معييا سم على حج اقول وينبغي عدم الاجزاء لانه تبين ان عتق الاول وقع موزعا على الكفار تبين فينفذ بجائنا فلا يجزى ولا يعتد بما فعله بعد فيعتقان بجائنا اه عش (قوله فان لم يذكره) اى قوله عن كل نصف ذا الخ عبارة المغنى (تبيينه) لو سكت المكفر عن التشقيص بان اعتق عبديه عن كفارتيه ولم يزد على ذلك صح كما جزم به الامام وقطع كل رقبة عن كفارة فى احد وجهين يظهر ترجيحه اه (قوله اما الموسر الخ) عبارة الروض مع شرحه والمغنى فرع يجزى الموسر اعتاق عبدا مشتركا بينه وبين غيره عن كفارة له لحصول العتق بالسراية وكذا لو اعتق نصيبه عنها ونوى حينئذ صرف عتق نصيب الشريك ايضا اليها لذلك فان لم ينو حينئذ صرف ذلك اليها لم ينصرف اليها اما نصيبه فينصرف اليها فيكمل عليه ما يوفى رقبة اه (قوله فيجزى) ان نوى عتق الكل اى كل العبد الذى سرى لباقيه قال فى العباب فرع لو قال لله على ان اعتق هذا عن كفارتى ثم تعيب او مات لزمه اعتاق سليم وإن لم يتعيب فاعتق عنها غيره مع مكنة اعتاق المعين فالظاهر براءة وهل يلزمه اعتاق المعين لم ار من ذكره اه وقوله وهل يلزمه الخ هل هو راجع للشقين او للثاني سم على حج اقول الظاهر رجوعه للشقين وينبغي وجوب الاعتاق لانه التزمه بالنذر وتبرع باعتاق غيره عن الكفارة اه عش اقول بل الظاهر انه راجع للثاني فقط (قوله الاجنبى) هل المراد به ما يشمل مورثه فليراجع (قوله ويؤيده ان الخ) قد يقال لو وقفوا مع هذا الاصل لا تمتنع عتق الغائب والمريض اه سيد عمر (قوله على القن) الى قول المتن والاصح فى النهاية وكذا فى المغنى الا قوله نعم الى المتن (قوله كما عتقتك عنها الخ) اى عن كفارتى (قوله وكاعتقه عنها الخ) اى عن كفارة لك اه رشدي (قول المتن لم يجزى عن كفارة) ويقع الولاء للعتق لانه لم يعتقه عن البازل ولا هو استدعاه لنفسه مغنى وروض مع شرحه (قوله على المتمسك) اى من القن الاجنبى اه عش (قوله ذكر حكمه) اى الاعتاق بعوض (قوله ولما لا) اى وان لم يجب على الفور عتق على المالك بجائنا هو شامل لنحو اعتاق عبدك على الف فاجابه لا على الفور وهو ظاهر ونحو اعتقت عبدي على الف عليك فلم يجبه على الفور فليراجع سم على حج اقول القياس فى الثانية عدم الاعتاق لان المانع ليس من جهة المالك فلم يعتد بما فعله اه عش عبارة السيد عمر بعد ان ذكر عبارة سم المذكورة القول بالعتق حينئذ اى فى الصورة الثانية بعيدا جدا نعم قد يقال فيما لو نوى اى فى الصورة الاولى العوض هل يعتق باطنا ولا يتامل اه اقول ويصرح بعدم الاعتاق فى الثانية قول الروض مع شرحه ويشترط فى صورة الاستدعاء لو قوع العتق عن المستدعى ولزوم العوض الجواب له فوراً وإلا الخ حيث خصا الكلام بجواب المالك (قوله عتقه) اى اعتاقه اه مغنى (قوله اما اذا قال) اى المتمسك وقوله فاعتقها عنه اى اعتق المالك ام ولده عن المتمسك وقوله لاستحاثته اى عتقها عن المتمسك اه

ونصف ذا الخ قال فى شرح الارشاد وقد يفهم من المثال وكلام المصنف انه لو قال اعتقت نصفك عن ظهره وباقى كعن قتل لا يجزى بالنسبة للظاهر وهو محتمل لان العتق عنه كان مع بقاء رقبتيهما بخلاف ما لو قال اعتقتك نصفك عن ظهره ونصفك عن قتل اه فليتامل (قوله لم يجزى واحد منهما) انظر لو اعتق اخر موزعا بدلا عن ظهر معييا (قوله كما استظهره الزركشى الخ) كذا شرح مر (قوله فيجزى) ان نوى عتق الكل اى كل العبد الذى سرى لباقيه (فرع) قال فى العباب فرع لو قال لله على ان اعتق هذا عن كفارتى ثم تعيب او مات لزمه اعتاق سليم وإن لم يتعيب واعتق عنها غيره مع مكنة اعتاق المعين فالظاهر براءة وهل يلزمه اعتاق المعين لم ار من ذكره اه وقوله فهل يلزمه الخ هل هو راجع للشقين او للثاني (قوله ولما لا)

الزركشى وغيره وإن توقف فيه الا ذرى (حرا) لحصول الاستقلال المقصود ولو فى أحدهما بخلاف ما اذا كان باقيهما الغير لعدم السراية عليه فلم يحصل مقصود العتق من التخلص من الرق واما الموسر ولو باقى احدهما كما علم بما قبله فيجزى ان نوى عتق الكل لانه للسراية عليه كانه باشر عتق الجميع وهل يشترط هنا علمه بانه يسرى عليه بنفى على ما لو اعتق قنالا جنبى فان انه لمورثه الميت قبل اعتاقه فهل يجزى هنا اعتبارا بما فى نفس الامر او لا لعدم الجزم بالنية لانها لم تستند لشيء اصلا بخلاف عتق غائب ومريض كل محتمل والثانى أقرب ويؤيده ان العبرة فى العبادات بما فى نفس الامر وظن المكلف (ولو اعتق) قناع عن كفارته (بعوض) على القن او اجنبى كما عتقتك عنها بالف عليك وكاعتقه عنها بالف على (لم يجزى عن كفارة) لعدم تجرد العتق لما ومن ثم استحق العوض على المتمسك ولما ذكرنا حكم الاعتاق عن الكفارة بعوض استطردوا ذكر حكمه فى

غيرها وتبعهم كاصله فقال (والاعتاق بمال كطلاقه) فيكون معاوضة فيها شوب تعليق من المالك وشوب جعله من المتمسك عش ويجب الفور فى الجواب والاعتاق على المالك بجائنا (فلو قال) لغيره (اعتق ام ولدك على الف) ولم يقل عنى سواء اقال عتك او اطلق (فادتمها فوراً) (نفذ) عتقه (ولزمه) اى المتمسك (العوض) لانه افتداء من جهته كاختلاع الاجنبى اما اذا قال عنى فاعتقها عنه فتعتق ولا عوض لاستحالة



عش (قوله بخلاف طلق زوجتك عن الخ) عبارة المعنى بخلاف ما لو قال طلق زوجتك عنى على كذا فطلق حيث يلزمه العوض لانه لا يتخيل في الطلاق انتقال شيء اليه بخلاف المستولدة فقد يتخيل جواز انتقالها اليه اه وعبارة الروض مع شرحه فلو قال له اعتق مستولدة منك او طلق امرأتك بالف ففعل صح لزومه الا لف فان قال فيهما عني وجب مع الصحة العوض في الزوجة لانه اقتداء ولنا قوله عني لاني المستولدة لانه التزم العرض على ان يكون عتقها عنه وهو متمتع لانها لا تنتقل من شخص الى شخص وفارقت الزوجة بانه يتخيل فيها أى المستولدة انتقال العتق أو الولاء ولم يحصل اه وعلم بذلك عدم صحة قول عش قوله بخلاف طلق زوجتك الخ اى فلا يقع الطلاق اه (قوله لانه لا يتخيل فيه الخ) علة لمحذرف عبارة المعنى كما مر فطلق حيث يلزمه العوض لانه لا يتخيل في الطلاق الخ (قول المتن على كذا) اى كالف نهايه ومعنى وكان ينبغي للشارح ان يذكره هنا ايضا لظهر قوله الاتي ويستحق المالك الالف (قول المتن في الاصح) تنبيه اشعر قوله على كذا انه لا يشترط كون العوض مالا فلو قال على خمر او مغصوب مثلا نفذ وزمه قيمة العبد في الاصح ولو ظهر بالعبد عيب بعد عتقه لم يبطل عتقه بل يرجع المستدعى العتق بارش العيب ثم ان كان عيبا يمنع الاجزاء في الكفارة لم تسقط به ولا فرق في نفوذ العتق بالعوض بين كون الرقيق مستاجرا او مغصوبا لا يقدر على انتزاعه معني ونهايه وروض مع شرحه قال عش قوله لم تسقط به اى ونفذ العتق عن المستدعى مجانا اه (قوله او اطعم الخ) عطفه على المتن ولم يبين حكمه كما بين المتن حكم ما ذكره بقوله عتق عن الطالب الخ اه سم اقول لم يصرح بحكمه استكالا على انتفاهمه بما في المتن (قوله فيهما) اى في التماس الاطعام والا كساء (قوله ففعل فورا) ولم يكن من يعتق على الطالب فان طال الفصل عتق عن المالك ولا شيء على الطالب فان كان الطالب ممن يعتق عليه العبد لم يعتق عليه لانه لو كان اجنيا للملكناه اياه وجعلنا المسؤول نائبا في الاعناق والملك والملك في مسئلتنا يوجب العتق فالتوكيل بعده بالاعتاق لا يصح ويصير دورا قاله القاضي حسين في فتاويه اه معنى (قوله ان ملكه) اى العوض بان كان ماله عش ومعنى (قوله والا) اى بان كان مغصوبا او نحو خمر اه عش (قوله فقيمة العبد) اى والامدادو الكسوة كما هو قضية قول الشارح المار او اطعم ستين الخ وسكت عن التصريح به لانفهامه بالمقايضة على ما في المتن عبارة النهاية والمعنى لو قال لغيره اطعم ستين مسكينا كل مسكين مدامن حنطة عن كفارتى او نواها بقله ففعل اجزاه في الاصح ولا يختص بالمجلس والكسوة قبل الاطعام كما قاله الخوارزمى اه قال عش قوله اجزاه في الاصح اى وزمه المسمى ان ذكره والافبدل الامداد كالو قال اقض عني ديني ففعل وقوله ولا يختص بالمجلس اى الاطعام هذا قد يشكك بامر من عدم اعاقه عن الطالب فيما لو قال اعتق عبدك على كذا فلم يجبه فورا الا ان يقال ان الاطعام يشبه الاباحة فاغتفر فيه عدم الفور والاعتاق عن الغير يستدعى حصول الولاء له فاعتبرت فيه شروط البيع لممكن الملك فيه وقوله والكسوة مثل الاطعام هذا مخالف لما قدمه في اول البيع من ان البيع الضمنى لا ياتى في غير الاعتاق وقد يجاب بامر من ان الاطعام كالأباحة اه وبذلك يسقط ما في سم والسيد عمر عبارة الثاني قوله فقيمة العبد كالخلع مفهوما انه لا يلزمه قيمة الامداد والكسوة لعدم صحة المعاوضة وحصول الملك وهو ظاهر ابن قاسم وقد يقال اذا لم يحصل الملك فكيف يقع عنه اللهم الا ان يقال لا يقع فيهما وهو الظاهر اه (قوله فان قال الخ) اى الطالب وكذا لو قاله المعتق وروض ومعنى ويبيده ايضا قول الشارح بخلاف ما اذا سكت الخ وقوله والافلا (قوله بخلاف ما اذا سكتا عن العوض الخ) عبارة المعنى وان لم يشترط عوضا ولا نفاه بان قال اعتقه عن كفارتى وسكت عن العوض لزومه قيمة العبد كما لو قال له اقض ديني وان قال اعتقه عني ولا عتق عليه فالذى يقتضيه نص الشافعي في الامور ايراد الجهور هنا انه لا تلزمه قيمة العبد وان ذلك هبة مقبضة اه (قوله

أى وان لم يجب الفور عتق على المالك مجانا وهو شامل لنحو اعتق عبدك على ألف فاجابه لاعلى الفور وهو ظاهر ولنحو اعتقت عبي على ألف عليك فلم يجبه على الفور فليراجع اه (قوله اطعم ستين مسكينا الخ) عطف على المتن ولم يبين حكمه كما بين المتن حكم ما ذكره بقوله عتق عن الطالب الخ (قوله فقيمة العبد)

بخلاف طلق زوجتك عنى لانه لا يتخيل فيه انتقال شيء اليه (وكذا لو قال اعتق عبدك على كذا) ولم يقل عني سواء اقال عتق ام اطلق (فاعتق) فورا فينفذ العتق جزما ويستحق المالك الالف (في الاصح) لانه منه اقتداء كام الولد (فان قال اعتقه عني على كذا) او اطعم ستين مسكينا ستين مداعني بكذا او اكس عشرة كذا عني بكذا كافي السكافي فيهما (ففعل) فورا (عتق عن الطالب) واجزاه عن كفارة عليه نواها به لتضمن ما ذكر للبيع لتوقف العتق عنه على ملكه له فكانه قال بعينه بكذا واعتقه عني فقال بعنك واعتقته عتق (وعليه العوض) المسمى ان ملكه والا فقيمة العبد كالخلع فان قال مجانا لم يلزمه شيء بخلاف ما اذا سكتا عن العوض فان المعتمد

انه إن قال عن كفارتى أو عني وعليه عتق ولم يقصد المعتق العتق عنه يلزمه قيمته كما لو قال له أفض ديني وإلا فلا نعم لو قال ذلك المالك بعرضه عتق عنه بالعوض ولا يجوز منه عنها لأنه بملكه لاستحق العتق بالقرابة (والأصح أنه) أي الطالب (بملكه) أي القن المطلوب اعتاقه (عقب لفظ الاعتاق) الواقع بعد الاستدعاء لأنه الناقل (١٩٦) بذلك (ثم) عقب ذلك (يعتق عليه) أي الطالب في زمنين لطيفين متصلين بلفظ

الاعتاق لاستدعاء عتقه عنه ذلك إذ الشرط بترتب على المشروط لكن صحيح في الروضة في موضع أنه معه (ومن) لزومه كفارة مرتبة وهو ورشيد أو غيره على ما مر في بابيه وقد (ملك عبدا) أي قنا (أو ثمنه) أي ما يساويه من نقد أو عرض (فاضلا) كل منهما (عن كفاية نفسه وعياله) الذين تلزمه مؤنتهم (نفقة وكسوة وسكنى وإثانا) كآنية وفرش (لا بد منه) وعن دينه ولو مؤجلا (لزمة العتق) لقوله تعالى فمن لم يجد فصيام شهرين وهذا واجدو يأتي في نحو كتب الفقيه وخيل الجندى وآلة المحترف و ثياب التجميل هنا ما مر في قسم الصدقات أما إذا لم يفضل القن أو ثمنه عما ذكر لا احتياجه لخدمته لمنصب يابى خدمته بنفسه أو ضخامة كذلك بحيث يحصل له بعنته مشقة شديدة لا تحتمل عادة ولا اثر لفوات رفاهية أو لمرض به أو بمو نه فلا عتق عليه لأنه فاقده شرعا كمن وجد ماء وهو يحتاجه لعتش ويشترط

إن قال عن كفارتى (الخ) أي أو نوى ذلك كما يستفاد من شرح الروض اه سم (قوله المعتق عنه) أي عن نفس المعتق (قوله وإلا) أي بان لم يقل ذلك ولم يكن عليه عتق أو قصد العتق عن نفسه اه كردى (قوله لو قال) أي الطالب ذلك أي اعتقه عني على كذا وقوله لملك بعضه أي بعض الفائل من أصل أو فرع سم وعش (قوله عتق عنه بالعوض) خلافا للمعنى كما مر (قوله أي الطالب) إلى قول المتن ومن ملك في المعنى وكذا في النهاية إلا قوله لكن إلى المتن (قوله لأنه) أي لفظ الاعتاق (قوله ثم عقب ذلك) أي الملك وأشار بزيادة عقب إلى أن ثم لمجرد الترتيب (قوله في زمنين) متعلق بمحذوف عبارة النهاية والمعنى فيقعدان في زمنين الخ (قوله عنه) أي الطالب وقوله ذلك أي تقدم الملك (قوله إذ الشرط) المراد به العتق وبالمشروط الملك فالصواب عليه المشروط أو يقول إذا المشروط يترتب على الشرط عبارة شرح الروض فاذا وجد أى الملك ترتب العتق عليه اه (قوله لكن صحيح في الروضة الخ) وهذا يوافق القول بأن العلة مع المعلول زمنا اه سم عبارة السيد عمر ينبغي أن يكون هذا هو الحقيق بالاعتماد اه (قوله أنه معه) أي يحصل الملك والعتق معا بعد تمام اللفظ بناء على أن الشرط مع المشروط يقعدان معا اه معنى (قوله أو غير رشيد) خلافا للمعنى والنهاية (قوله أي قنا) أي ولو أنى اه سم (قوله أي ما يساويه) إلى قول المتن الفهم في النهاية إلا قوله وعن دينه ولو مؤجلا وكذا في المعنى إلا قوله أو ضخامة إلى ويشترط وقوله فقد صرح إلى المتن وقوله ومثلها إلى المتن وقوله بحيث إل أما إذا وقوله أو بعضه (قوله كل منهما) الانسب أي القن أو ثمنه عبارة البحيرى قوله فاضلا أي الرقيق أو ثمنه ومثله الاطعام والكسوة فلا بد أن تكون الثلاثة فاضلة عن كفايته العمر الغالب في كفارة الظهار وغيره ما شيخنا عزى اه (قوله الذين تلزمه الخ) خرج به من يمومهم مروءة كاخوته وولده الكبير فلا يشترط الفضل عنهم اه عش (قول المتن وإثانا) وخدا ما اه معنى (قوله ويأتى في نحو كتب الفقيه الخ) عبارة المعنى واعلم أن ما ذكر في الحج وفي قسم الصدقات من أن كتب الفقيه لا تبايع في الحج ولا تمنع أخذ الزكاة وفي الفلس من أن خيل الجندي المرتزق تبقى له يقال بمثله هنا بل أولى كما ذكره الأذرى وغيره اه (قوله هنا) أي في الكفارة (قوله ما مر) أي مثله فاعل يأتى (قوله لمنصب) ظاهره أنه لا فرق بين الدينى والدنيوى وقوله يابى خدمته الخ ظاهره اعتبار ما من شأنه ذلك ويعدهم من اعتماد من ذكر خدمة نفسه وصار ذلك خلقا له اعتبار أن يفضل عن خادم يتخدمه اه حلى (قوله أو ضخامة) أي عظمة اه عش (قوله أو بمو نه) أي الواجب عليه مؤنته اه عش (قوله فضل ذلك) أي القن أو ثمنه عن كفاية ما ذكر أي من نفسه وعياله نفقة الخ وقوله العمر الغالب على تقدير في ظرف الكفاية الخ قال الحلى والمراد بالعمر الغالب ما بقي منه فان استوفاه قدر بسنة اه (قوله فقد صرح فيها) أي الروضة (قول المتن ولا يجب بيع ضيعة الخ) ومن له أجرة تزيد على قدر كفايته لا يلزمه التأخير بل جمع الزيادة لتحصيل العتق فله الصوم ولو تيسر له جمع الزيادة لثلاثة أيام أو ما قاربها فان اجتمعت الزيادة قبل صيامه وجب العتق اعتبارا بوقت الاداء كما سيأتى معنى ونهاية وروض مع شرحه (قول المتن بيع ضيعة) وهى بفتح الضاد المعجمة العقار قاله الجوهري ورأس مال للتجارة اه معنى (قوله أي أرض) عبارة شرح المنهج أي عقار اه قال البحيرى قوله أي عقار كذا قال الجوهري وليس مراد ابل المراد ما يستغله الإنسان من بناء أو شجر أو أرض أو غيرها سميت

مفهوماً أنه لا يلزمه قيمة الامداد أو الكسوة لعدم صحة المعاوضة وحصول الملك وهو ظاهر (قوله إن قال عن كفارتى) أي أو نوى ذلك كما يستفاد من شرح الروض (قوله العتق عنه) أي عن المعتق (قوله نعم لو قال ذلك) اسم الإشارة راجع إلى المتن كما هو ظاهر وقوله لملك بعضه أي بعض القائل (قوله أنه معه) وهذا يوافق فضل ذلك عن كفاية ما ذكر العمر الغالب على المنقول المعتمد وما وقع في الروضة هنا من اعتبار سنة مبنى على الضعيف السابق بذلك في قسم الصدقات فقد صرح فيها بأن من يحل له أخذ الزكاة والكفارة فقير يكفر بالصوم وبأن من له رأس مال لو بيع صار مسكينا كفر بالصوم كما قال (ولا يجب بيع ضيعة) أي أرض (ورأس مال لا يفضل دخلهما) وهو غلة الأولى وربح الثاني ومثلها الماشية

ونحوها (عن كفايته) بحيث لو باعهم ما صار مسكنين لان المسكنة اقوى من مفارقة المألوف ما اذا فضل او بعضه فيباع الفاضل قطعاً (ولا يبيع (مسكن وعبد) اى قن (نفيسين) بان يجذب ثمن المسكن مسكنياً يكفيه وقنايعته و ثمن القن قنايعته وقنايعته (الفهما في الاصح) بحيث يشق عليه مفارقتها مشقة لا تتحمل عادة فيما يظن راحة مفارقة المألوف (١٩٧) نعم ان اتسع المسكن المألوف بحيث يكفيه

بعضه و باقية يحصل رقبة لزومه تحصيلها اما لولم يالهما فيلزمه بيعهما وتحصيل قن يعتقه قطعاً واحتياجه الامه للوطء كمو للخدمة (ولا يجب) (شراء) لرقبة (بغبن) اى زيادة على ثمن مثلها وإن قلت نظير مامر في شراء الماء والفرق بينهما بشكر ذلك ضعيف قال الاذرى وغيره نقل عن الماوردى واعتمده وعلى الاول لا يجوز العدول للصوم بل يلزمه الصبر الى الوجود بضمن المثل وكذا لو غاب ماله فيكف الصبر الى وصوله ايضا ولا نظر الى تضررها بفوات التمتع مدة الصبر لانه الذى ورط نفسه فيه اهـ ولك ان تستشكل ذلك بما مر في نظيره من دم التمتع وما في معناه ان له العدول للصوم وإن ايسر ببلده الا ان يفرق بان ذلك وقع تابعا لما هو مكلف به فلم يتمحض منه توريط نفسه فيه بخلاف هذا فتغلظ فيه اكثر ثم رايتم فرقا بين اعتبار موضع الذبيح في نحو دم التمتع وفي الكفارة العدم مطلقا بان في بدل الدم تاقية بكونه في الحج ولا تاقية فيها وبانه يختص ذبحه بالحرم بخلافها وهذا

بذلك لان الانسان يضع بتركها بر ماوى اهـ (قوله ونحوها) اى كلسفينة (قوله عن مفارقة المألوف اى المانع من وجوب المبيع كما ياتي انفا (قوله اما اذا فضل الخ) وقياس ما قيل من انه يكلف النزول الوظائف لقضاء الدين انه لو كان بيده وظائف يزيد ما يحصل منها على ما يحتاج اليه لنفقته انه يكلف النزول عن الزائد لتحصيل الكفارة اهـ عـ (قوله فيباع الفاضل) ظاهره انه لا يباع الكل فيما اذا فضل البعض ولم يوجد من يشتريه عبارة البجيرى وفي كلام شيخنا مـ ركعج انه يبيع الفاضل ان وجد من يشتريه والا فلا يكلف بيع الجميع حلى الا اذا كان الفاضل من ثمنها يكفيه العمر الغالب بر ماوى اهـ (قوله فيباع الفاضل الخ) اى اذا كان يوفى برقبة كما يعلم مما ياتي اهـ رشيدى زاد سلطان والا فلا لان القدرة على بعض الرقبة لا اثر لها اهـ (قوله بان يجذب ثمن المسكن الخ) هذا تصوير للنفاضة المرادة لهم هنا وإن لم يسم عرفا نفيسا اهـ سيد عمر (قول المتن في الاصح) ويفارق ما هنا مامر في الحج من لزوم بيع المألوف بان الحج لا بدل له وللاعتناق بدل ومامر في الفلاس من عدم تبقية خادم ومسكن له بان للكفارة بدلا كامرا وبان حقوقه تعالى مبنية على المسامحة بخلاف حقوق الادعى نهاية ومعنى (قوله نعم) الى المتن في المعنى ولما في قول المتن واظهر الاقوال في النهاية الا قوله ثم رايتم الى ولا يلزم (قوله نعم ان اتسع المسكن الخ) لم يذكر وان نظير ذلك في العبد بان يمكنه ان يبيع منه ما يوفى برقبة ويكفيه ما يخصه من الخدمة باعتبار ما يبق له منه سم اقول هو متجه في غير المألوف اما فيه فالفرق بينه وبين الدار واضح لانه يؤدى الى مفارقتها في بعض الاوقات وهى تشق عليه بخلاف الدار لا يفارقها فليتأمل اهـ سيد عمر اقول ويفيده قول المعنى ويجب بيع ثوب نفيس لا يلبق بالمكفر اذا حصل غرض اللبس وغرض التكفير الا اذا كان مالوفا كامرا في العبد فلا يلزمه بيع بعضه لعسر مفارقة المألوف فيجزيه الصوم اهـ (قوله لزومه تحصيلها) اى يبيع فاضله اهـ معنى اى لا كله وان لم يجد من يشتريه الفاضل فقط كامر عن الحلبي بل اولى لما سبق من مشقة مفارقة المألوف (قوله واحتياجه الامه الخ) وفي الاستدكار لو كان له امه للوطء وخادم فان امكن ان يتخذه الامه اعتمق والا فلا اهـ معنى (قول المتن ولا شراء بغبن) (فرع) لا يجب قبول هبة الرقبة ولا ثمنها ولا قبول الاعتاق عنه لعظم المنه بل يستحب قبولها روض مع شرحه ومعنى (قوله زيادة) الى قوله ولا نظر في المعنى الا قوله والفرق الى لا يجوز (قوله بينهما) اى الوضوء والكفارة (قوله ضعيف) عبارة النهاية مردود اهـ (قوله وعلى الاول) اى عدم وجوب الشراء بغبن وان قل (قوله وكذا لو غاب ماله) اى ولو فوق مسافة القصر نهاية ومعنى (قوله فيكف الصبر الى وصوله الخ) وقياس ذلك لزوم انتظار حلول الدين المؤجل وان طالت مدته اهـ عـ (قوله الى تضررها) اى من وجد القن بغبن ومن غاب ماله عـ ورشيدى (قوله وما في معناه) من المرتب المقدر كدم الفوات والقران (قوله بان ذلك الخ) اى نحو التمتع (قوله لما هو مكلف به) وهو النسك (قوله بين اعتبار موضع الذبيح) المراد به بين اعتبار العدم في موضع الذبيح الخ والعدم مطلقا في الكفارة اهـ سيد عمر (قوله من الفرق) اراد اصل الفرق لا خصوص الفارق اهـ سيد عمر (قوله ولا يلزمه الخ) عبارة النهاية وما في الكافي من عدم لزوم شراء امه الخ محل وقفة لانها حيث الخ (قوله لخروجها الخ) علة لعدم اللزوم (قوله وفيه نظر لانها الخ) معتمد اهـ عـ (قوله ورددته عليه الخ) عبارة النهاية وهو مردود اهـ (قول المتن القول بان العلة مع المعلول زمتنا (قوله اى قن) ولوانثى (قوله بحيث يكفيه بعضه) لم يذكر وان نظير ذلك في العبد بان يمكنه ان يبيع بعضا منه يوفى برقبة ويكفيه ما يخصه من الخدمة باعتبار ما يبق له منه (قوله نظير مامر الخ) كذا شرح مـ (قوله الا ان يفرق الخ) كذا شرح مـ (قوله وفيه نظر لانها الخ) كذا شرح

صريح فيما ذكرته من الفرق ولا يلزمه كفاى الكافى

شراء امه بارعة الحسن تباع بالوزن لخروجها عن ابناء الزمان اهـ وفيه نظر لانه حيث بيعت بضمن مثلها فاضلة عما ذكر لا عذر له في التبرك وقد ذكر الاذرى في نحو المحقة في الحج نظير ذلك ورددته عليه في الحاشية وغيرها (واظهر الاقوال اعتبار اليسار) الذى يلزم به الاعتناق

(بوقت الاداء) للكفارة لانها عبادة لها بدل من غير جنسها كوضوء وتيمم وقيام صلاة وقعودها فاعتبر وقت ادائها وغلب الثاني شائبة العقوبة فاعتبر وقت الوجوب كالو زنى فن ثم عتق فانه يحد حد القن والثالث الاغظ من الوجوب الى الاداء والرابع الاغظ منهما واعرض عما بينهما (فان عجز) المظاهر مثلاً (عن) (١٩٨) عتق) بان لم يجد الرقبة وقت الاداء ولا يصرفه فيها فاضلا عما ذكر او وجدها لكنه قتلها

مثلا او كان عبدا اذ لا يكفر الا بالصوم لانه لا يملك وليس لسيده تحليله هنا وان اضربه الصوم لتضرره بدوام تحريم الوطء بخلاف نحو كفارة القتل (صام) وله حينئذ تكلف العتق خلافا لما توهمه عبارته على ما زعمه الزركشى (شهرين متتابعين) للآية ولو بان بعد صومها ان له مالا ورثه ولم يكن عالما به لم يعتد بصومه على الاوجه اعتبارا بما في نفس الامر ويعتبران (بالهلال) وان نقصا لانه المعتبر شرعا ويجب تبتيث نية الصوم كل ليلة كما علم مامر في الصوم وان تكون تلك النية واقعة بعد فقد الرقبة لا قبلها وان تكون ملتبسة (بنية كفارة) في كل ليلة كما علم مامر وإن لم يعين جهتها فلو صام اربعة اشهر بنيتها وعليه كفارتا قتل وظهار ولم يعين اجزائه عنهما ما لم يجعل الاول عن واحدة والثاني عن اخرى وهكذا لفوات التتابع وبه فارق نظيره السابق في العيدين (ولا يشترط نية التتابع في الاصح) لانه شرط وهو لا يجب نيته كالاستقبال في الصلاة واستفيد من

بوقت الاداء) أى إرادة أداء الكفارة واخراجها ولو بعد وجوبها عليه بمدة طويلة اه حلى عبارة ع ش يؤخذ من اعتبار وقت الاداء انه لا عبادة بما قبله حتى لو كان في ابتداء امره خاملا لا يحتاج لخادم ثم صار من ذوى الهيات اعتبر حاله وقت الاداء ولا نظر لما كان عليه قبل اه وعبارة الروض مع شرحه فلو عتق العبد الذى لزمته الكفارة و ايسر حاله الاداء ففرضه الاعتاق كالو كان الحر معسر احالة الوجوب ثم ايسر حاله الاداء اه (قوله فاعتبر وقت الوجوب) وهو وقت القتل ووقت الجماع ووقت عودته في الظهار اه يجزى (قوله منهما) اى وقتى الوجوب والاداء (قوله فان عجز المظاهر) اى حسا او شرعا مغنى وشرح المنهج (قوله مثلا) او القاتل او المجمع (قوله بان لم يجد) الى قوله وليس لسيده في النهاية والمغنى (قوله بان لم يجد الرقبة وقت الخ) أى في محل إرادة الاداء او ما قرب منه بحيث لا تحصل في تحصيلها مشقة لا تحتمل عادة اه ع ش (قوله قتلها مثلا) اى او باعها او اتلف ثمنها اه ع ش (قوله او كان عبدا الخ) لا يخفى ما في هذا العطف (قوله وليس لسيده الخ) وفاقا للروض وشرح المنهج عبارة الروض مع شرحه لا يكفر العبد الا بالصوم وللسيد منعه من الصوم ان اضربه فلو شرع فيه بغير اذنه كان له تحليله الا في كفارة الظهار فلا يمنعه من الصوم عنها لتضرره بدوام التحريم اه بحذف وخلافا للنهاية والمغنى عبارتهما ولسيده تحليله ان لم ياذن له فيه اه (قوله تحليله) أى بان يخرج منه من صوم شرع فيه بغير اذنه اه سم (قوله هنا) أى في كفارة الظهار (قوله بخلاف نحو كفارة القتل) اى كفارة الثمين (قوله وله حينئذ) الى قوله كالاقتضاء المذكور في النهاية الا قوله خلافا الى المتن وقوله في كل ليلة كما علم مامر وقوله وهذا الى وقت (قوله وله حينئذ تكلف العتق الخ) عبارة المغنى فلو تكلف الاعتاق بالاستقراض او غيره اجزاء على الاصح اه قال الرشيدى لا يخفى ان هذا اى تكلف العتق لا يتاق في العبد فهو غير مراد هنا اه (قوله ولو بان بعد صومهما) قال الشارح في شرح العباب في باب التيمم فرع قال الناشى لو صام للكفارة ناسيا رقبة بملكه لم يجزه او قد ورت رقبة ولم يشعر اجزاه اه والفرق تقصيره في الاول بالنسيان بخلاف الثاني انتهى اه سم (قوله لم يعتد بصومه) اى ويقع له نفلا اه ع ش (قوله ويعتبران) اى الشهران (قوله وان نقصا) الى قول المتن ولا يشترط في المغنى (قوله وان تكون تلك النية واقعة) فلو نوى من الليل الصوم قبل طلب الرقبة ثم طلبها فلم يجدها لم تصح النية مغنى وروض اى الا ان يجدد النية في الليل بعد عدم الوجدان شرح الروض (قوله لا قبلها) هذا مسلم بالنسبة لليوم الاول دون ما بعده لان القدرة على الرقبة بعد الشروع في الصوم لا اثر له اه سم (قوله في كل ليلة كما علم مامر) يغنى عنه ضمير وان تكون ملتبسة (قوله جهتها) اى جهة الكفارة من ظهار او قتل مثلا كما سبق اول الباب اه مغنى (قوله ما لم يجعل الاول) اى الشهر الاول او اليوم الاول الخ كما هو ظاهر اه ع ش (قوله يقطعه) اى التتابع (قوله كيوم النحر) اى وشهر رمضان اه الغنى (قوله لا العلم الذى ذكره الخ) اى فلا يقع له فيه نفلا لان نيته الخ (قوله صحة نيته) اى الشخص

مر (قوله وليس لسيده تحليله) أى بان يخرج منه من صوم شرع فيه بغير اذنه. (قوله ولو بان بعد صومهما ان له مالا ورثه ولم يكن عالما به لم يعتد بصومه على الاوجه) قال الشارح في باب التيمم من شرح العباب قبل قول العباب فرع فرض كل من تلزمه الاعادة ما نصه فرع قال الناشى لو صام للكفارة ناسيا رقبة بملكه لم يجزه او قد ورت رقبة ولم يدرك اجزاه اه والفرق تقصيره في الاول بالنسيان بخلاف الثاني اه (قوله لا قبلها) هذا مسلم بالنسبة لليوم الاول دون ما بعده لان القدرة على الرقبة بعد الشروع في الصوم لا اثر له (قوله او جاهلا فيما يظهر الخ) كذا شرح مر (قوله) متتابعين ما باصله أنه لو ابتدأها عالما طرو ما يقطعه كيوم النحر أى أو جاهلا فيما يظهر لم يعتد بما أتى به ولكن يقع له نفلا أى في صورة الجهل التى ذكرتها لا العلم الذى ذكره لان نيته لصوم الكفارة مع علمه بطرو ما يبطله تلاعب فهو كالاحرام بالظهور قبل وقتها مع العلم بذلك فان قلت ظاهر كلامهم صحة نيته بل وجوبها في رمضان وان علم بخبر معصوم

(قوله موته) أى وطرو نحو الحيض اه عش (قوله وهذا) أى الظاهر المذكور (قوله كأنعقاد صلاة الخ) أى على ما بحثه الشارح خلاف ما بحثه السبكي من عدم الانعقاد كما تقدم ذلك فى محله اه سم (قوله يؤيد الخ) خبر وهذا (قوله يؤيد ما أطلقوه) أى قولهم ولكن يقع له نقلا المقيد لصحة نية الصوم مع العلم بطرو ما يقطع التابع المعلوم منه بالاولى محتما مع الجهل بذلك وبه يدفع اعتراض سم بما نصه قوله ما أطلقوه انظره مع قوله السابق العلم الذى ذكره وقوله قبله ما باصلا الخ اه (قوله جازمة) خبر فالية (قوله كالانقضاء المذكور) فيه نظرو واضح اذ لا نسلم الجزم بالنية مع العلم به ولهذا بحث السبكي تقيد الانعقاد بما اذا ظن بقاء المدة الى فراغها وان نظره الشارح بما فيه نظر كما مر فى محله اه سم (قوله نعم ان قيل بوجوب التبييت الخ) اعتمده عش كما مر انفاو سم والرشيدي كما يأتى مع منع التأييد ببيان الفرق (قوله ايد ذلك بلاشك) قد يفرق بين رمضان والكفارة بان كل يوم من رمضان لا يتوقف صحته صومه على صحة صوم غيره بخلاف الكفارة ولا يقال ان صوم بعض اليوم فى رمضان يتوقف على باقيه كما يتوقف كل يوم على غيره فى الكفارة لما صرح به المحلى هنا انها اما كلفت ببعض اليوم فلا يقال انه يتوقف على باقيه اه سم عبارة الرشيدى قوله لان الموت ليس رافعا للخ انظر هل مثله ما لو اخبره معصوم بموته فى اثناء الشهرين والا قرب الفرق لان المقصود فى يوم رمضان اشغاله بالصوم احترام الوقت واما هنا فلا فائدة لصومه لتيقنه عدم حصول التكفير بذلك فالظاهر انه يعدل الى الاطعام فليراجع اه (قوله لتامه) أى الشهر الثانى (قول المتن ويزول التابع بفوات يوم) وهل يبطل ماضى او ينقلب نقلا فيه قولان رجح فى الانوار اولها وابن المقرئ ثانيهما وينبغى حل الاول على الافساد بلا عذر والثانى على الافساد بعذر معنى وأسنى (قوله بفوات يوم من الشهرين) ولومات المكفر بالصوم وبقى عليه منه شىء هل يبنى واره عليه او يستأنف والظاهر الثانى لا تنفاه التابع وعليه فيخرج من تركته جميع الكفارة لبطان ماضى وعجزه عن الصوم بموته ولا يجوز لو ارثه البناء على ماضى اه عش اقول ويأتى عن النهاية وشرح الارشاد ما قد يؤيد الاول (قوله كان نسي) الى قوله لكن يشكل فى المعنى الا قوله او باذن قريبه او بوصيته والى قوله ويؤخذ فى النهاية (قوله كان نسي النية) ولو شك فى نية صوم يوم بعد الفراغ من صوم هذا اليوم لم يضر اذ لا أثر للشك بعد الفراغ من الصوم ويفارق نظيره فى الصلاة بانها اضيق من الصوم معنى وروض مع شرحه (قوله يمكن معه الصوم) بمعنى يصح معه الصوم بقرينة ما يأتى حتى لا يرد المرض اه رشيدى (قوله فى كفارة القتل الخ) عبارة المعنى (تنبيه) النفاس كالحيض لا يقطع التابع على الصحيح وطرو الحيض والنفاس اما يتصور فى كفارة قتل لاظهار اذ لا تجب على النساء من ثم اعترض على المصنف ذكره الحيض هنا وكلامه فى كفارة الظهار واجيب عنه بأن كلامه فى مطلق الكفارة وايضافه تصور فى المرأة بان تصوم عن قريبها الميت العاجز فى كفارة الظهار بناء على القديم المختار اه (قوله اذ كلامه يفيد الخ) ظاهره انه يجب عليها التابع اذا صام عن غيرها ونقله سم فى شرح الغاية عن بعضهم لكنه مخالف لما قدمه الشارح فى الصيام فى شرح ولو صام اجنبى باذن الولي صح بما نصه وسواء فى جواز فعل الصوم كان قد وجب فيه التابع ام لا لان التابع انما وجب فى حق الميت لمعنى لا يوجد فى حق القريب ولانه التزم صفة زائدة على اصل الصوم فسقط بموته انتهى وفى سم عن شرح الارشاد مثله وعليه فيمكن ان المراد من قوله ويتصور الخ مجرد تاتى

(قوله كأنعقاد صلاة من علم انقضاء مدة الخف) الانعقاد هنا هو ما بحثه الشارح خلاف ما بحثه السبكي من عدم الانعقاد كما تقدم ذلك فى محله (قوله ما أطلقوه) انظره مع قوله السابق لا العلم الذى ذكره وقوله قبله ما باصلا (قوله كالانقضاء المذكور) فيه نظر واضح اذ لا نسلم الجزم بالنية مع العلم به ولهذا بحث السبكي تقيد الانعقاد اذا انقضت مدة الخف فيها بما اذا ظن بقاء المدة الى فراغها والالم تنعقد وان نظره الشارح بما فيه نظر كما يعلم بتامه مع ما كتبه عليه فى محله فراجمه (قوله نعم ان قيل بوجوب التبييت مع علمها بخبره بطرو نحو حيض الخ) ذكر الجلال المحلى فى شرح جمع الجوامع قبيل

موته اثناء يوم وهذا كأنعقاد صلاة من علم انقضاء مدة الخف فيها يؤيد ما أطلقوه هنا نقلت لا يؤيده لان الموت ليس رافعا للتكليف قبله فالية مع العلم به جازمة كالانقضاء المذكور بخلاف تخلل يوم النحر مثلا هنا نعم ان قيل بوجوب التبييت مع علمها بخبره بطرو ونحو حيض اثناء اليوم ايد ذلك بلاشك (فان بدأ فى اثناء شهر حسب الشهر بعده بالهلال) لتامه (واتم الاول من الثالث ثلاثين) لتدبر اعتبار الهلال فيه بتلفقه من شهرين (ويزول التابع بفوات يوم) من الشهرين ولو آخرهما (بلا عذر) كأن نسي النية لنسبته لنوع تقصير (وكذا) بعذر يمكن معه الصوم كسفر مبيح للفطر وخوف حامل أو مرضع و(مرضى) الجديد) لا مكان الصوم مع ذلك فى الجملة فهو كفطر من أجده الصوم (لا) بفوات يوم فاكثر فى كفارة القتل اذ كلامه يفيد أن غير كفارة الظهار مثلها

فيأذ كرويتصور أيضا في كفارة الظهار بان تصوم امرأته عن مظهر ميت قريب لها أو باذن قريبه أو بوصيته (بحيض) ممن لم تعتد انقطاعه شهرين لانه لا يخلو منه شهر غالباً وتكليفها (٣٠٠) الصبر لسن الياس خطر أما اذا اعتادت ذلك فشرعت في وقت يتخلله الحيض فانه لا

صومها عن الظهار وان لم يكن بصفة التتابع اه ع ش أقول وقوله وعليه فيمكن الخ لا يخفى بعده لعدم ملاقة الجواب حيث دللنا على اعتراض الورد على المأث (قوله فيأذ كر) اى في زوال التتابع بفوات يوم بما ذكر (قوله ويتصور) اى طرو الحيض ايضا اى مثل تصوره في كفارة القتل (قوله لكن يشكك عليه) اى على قوله اما اذا اعتادت الخ (قوله الحاقهم النفاس) اى مع اعتياد انقطاعه شهرين فاكثر بل مع لزوم انقطاعه ما ذكر اى شهرين فاكثر فليتام وقوله بالحيض اى في ان لا ينقطع اى فكيف اغتفر مع اعتياد انقطاعه ما ذكر ولم يغتفر الحيض عند اعتياد انقطاعه ما ذكر رسم على حج اه ع ش عبارة السيد عمر ابدان ذكر كلام سم المذكور وقوله بل مع لزوم الخ محل تأمل اذ للنفاس الدم الخارج بعد فراغ الرحم ولو لم نوحه لعلته لانه مقصور على المولد الكامل وهو من يولد لسته اشهر فاكثر فليتام اه وقد يجاب بان المراد اللزوم العرفي لا المنطقي فلا ينافيه التخلف نادرا (قوله الا ان يفرق الخ) يتأمل فيه اه (قوله بان العادة الخ) وقد يفرق ايضا بان النفاس لا يلزم منه قطع التتابع وان شرعت بعد تمام الحمل لاحتمال ولادتها ليلا ونفاسها لحظة فيها اه رشيدى (قوله نعم ان تقطع الخ) كذا في المغنى (قوله من العلة) اى من قوله اذ لا اختيار الخ (قوله ليلا) ظرف شرب (قوله) ومثله الاغماء الخ عبارة النهاية والمغنى والاغماء المستغرق كالجنون ولو صام رمضان بذية للكفارة او بئتيهما بطل صومه وبأشهر قطع صوم شهرين ليستأنف اذها كصوم يوم ولو طوى الظاهر منها ليلا اى قبل تمام الشهرين حتى اى بتقديم الوطء على تمام التكبير ولم يستأنف اه قال ع ش ولو امرهم الامام بالصوم للاستقاء فصادف ذلك صوما من كفارة متتابعة فينبغي ان يصوم عن الكفارة ويحصل به المقصود من شغل الايام بالصوم المأمور به وان قلنا يجب بامر الامام اه وظاهر قوله فينبغي الخ ان يتيهما بوضوئه فليراجع (قوله المبطل للصوم) وهو المستغرق سم على حج اى لجميع النهار اذ غيره بان افاق في النهار ولو لحظة لا يبطل الصوم كما مر اه رشيدى (قوله عطف عام على خاص) فان المرض عرضى والهرم مرض طبعى معنى يتأمل اه سيد عمر لع لوجه التام ان مقتضى تعليل المغنى انه من عطف المغاير الا ان يريد به ان المرض نوعان عرضى وطبعى وهو الهرم (قوله وانما يتجه الخ) فيه ان شرط عطف العام على الخاص أن يكون بالو او فلا بد أن يراد بالمرض ما عدا الهرم وان سمي مرضا اه سم (قوله وقال الاقلون الى الكتاب) في النهاية (قوله وصحبه في الروضة) اعتمده الروض والمنهج والنهاية عبارة المغنى وصحح هذا في زيادة الروضة ولو اقتصر المصنف على هذا الفهم من الاول اه (قوله في ظنه الخ) اى فان اخلف الظن او زال المرض الذي لا يرجى برؤه لم يجزه الاطعام ع ش اه بجيرى وفيه وقفة ثم رابت في الاسنى مانصه فلم انه يكفي الدفع وان زال المرض بعده به صرح الاصل اه قول الشارح كانه لايته والمغنى

يجزى لكن يشكك عليه الحاقهم النفاس بالحيض الا ان يفرق بان العادة في مجي الحيض اضبط منها في مجي النفاس (وكذا جنون) فات به يوم فاكثر لا يضرب في التتابع (على المذهب) اذ لا اختيار له فيه نعم ان تقطع جاء فيه تفصيل الحيض ويؤخذ من العلة انه لو اختاره بشرب دواء يجن ليلا انقطع وهو مقبس وهل استعجال الحيض بدواء كذلك او يفرق كل محتمل والفرق اقرب لان الحيض يعهد كثيرا تقدمه وتاخره عن وقته فلم يمكن نسبة مجيئه لاختيارها كما في الجنون الذي لا يترتب عرفا في مثل ذلك الاعلى فعلها ومثله الاغماء المبطل للصوم وقيل كالمرض وانتصر له الاذرعى واطال (فان عجز عن الصوم) او تتابعه (هرم او مرض) عطف عام على خاص على ما قيل وانما يتجه بناء على تسمية الهرم مرضا وهو ما صرح به الاطباء ومقتضى كلام الفقهاء واهل العرف ان الهرم قد لا يسمى مرضا (قال الاكثر ان لا يرجي زواله) وقال الاقلون كالامام ومن تبعه وصحبه في الروضة يعتبر دواؤه في ظنه مدة شهرين بالعادة

الغالبه في مثله أو بقول الأطباء ويظهر الاكتفاء بقول عدل منهم (أو لحقه بالصوم) أو تتابعه الآتى (مشقة شديدة) أى لا تحتمل عادة وإن لم تبج التيمم فيما يظهر ويؤيده تمثيلهم لها بالشبق نعم غلبة الجوع ليست عذرا

ابتداء لفقده حينئذ يذبحه الشروع في الصوم فاذا عجز عنه انظر وانتقل الاطعام بخلاف الشبق لوجوده عند الشروع اذ هو شدة الغلة وإنما لم يكن عذرا في صوم رمضان لانه لا يبدل له (او خاف زيادة مرض كافر) في غير القتل لما يأتي (باطعام) أي تملك آثار الاول لانه لفظ القرآن فحسب إذ لا يجزى حقيقة اطعامهم وقياس الزكاة الاكتفاء بالدفع وإن لم يوجد لفظ تملك واقتضاء الروضة اشتراطه استبعده الاذرعى على انها لا تقتضى ذلك لانها مفروضة في صورة خاصة كما يعرف بتامها (ستين مسكينا) (٢٠١) الآية لا أقل حتى لو دفع لواحدتين مدا

في ستين يوما لم يجز بخلاف ما لو جمع الستين ووضع الطعام بين ايديهم وقال ملكيتكم هذا وإن لم يقل بالسوية فقبولوه ولحم في هذه القسمة بالتفاوت بخلاف ما لو قال خذوه ونوى الكفارة فانه إنما يجزئ ان اخذوه بالسوية والالم يجزى إلا ان اخذوا الا دونه ويفرق بين هذو تلك بان المالك ثم القبول الواقع به التساوى قبل الاخذ وهنا لا تملك إلا الاخذ فاشتراط التساوى فيه (او فقيرا) لانه اسوا حالا او البض فقراء والبض مساكين ولا اثر لقدرته على صوم او عتق بعد الاطعام ولو لم يدا كمالو شرع في صوم يوم من الشهرين فقد رعى العتق (لا كافرا) ولا من تلزمه مؤنته ولا مكفيا بنفقة غير هو ولا قنأولو للغير إلا باذنه وهو مستحق لان الدفع له حقيقة (ولا هاشيا ومطليا) ونحوهم كالزكاة بجامع التطهير (ستين مدا) لكل واحد مدد لانه صح في رواية وصح في اخرى ستون صاعا وهي

الآتي ولا أثر لقدرته على صوم الخ (قوله ابتداء) أي حين الشروع في الصوم (قوله لفقده) أي عذر غلبة الجوع (قوله بخلاف الشبق) إلى الماتن في المغنى (قوله شدة الغلة) أي شهوة الوطء (قوله وإنما لم يكن الخ) أي الشبق (قوله لانه لا يبدل له) ولانه يمكنه الوطء فيه لا بخلافه في كفارة الظاهر لاستمرار حرمة إلى الفراغ منها معنى واسنى (قوله أي تملك) إلى قوله ويفرق في المغنى الا قوله على انها إلى الماتن (قوله الاول) أي الاطعام (قوله فحسب) أي فقط اه ع ش (قوله اذ لا يجزى حقيقة اطعامهم) أي تغديتهم او تعشيتهم اه معنى (قوله وان لم يوجد الخ) معتمداه ع ش واقتضاء الروضة الخ أي حيث عبر بالملك اه معنى (قوله استبعده الاذرعى) أي قال وهو بعيد أي لا يشترط لفظ وهو الظاهر كدفع الزكاة اه معنى (قوله ويفرق بين هذه) أي صورة ان يقول خذوه وقوله تملك أي صورة ان يقول ملكيتكم هذا فقبولوه (قوله او البعض فقراء الخ) ظاهره العطف على مسكينا وفيه ما لا يخفى عبارة المغنى ويكتفى البعض مساكين والبض فقراء اه وهى ظاهرة (قوله ولا أثر لقدرته) إلى الكتاب في المغنى الا قوله لانه صح إلى الماتن وقوله لكن المعتمد إلى فان عجز (قوله ولا أثر لقدرته الخ) عبارة الروض مع شرحه فرع لو شرع المعسر في الصوم فابسر او العاجز عن الصوم في الاطعام فقد رعى الصوم ولم يلزمه الاعتقال إلى الاعتاق في الاول وإلى الصوم في الثاني اه (قوله ولو لم يدا) نصيته انه لا أثر للقدرة على الصوم وان عجز عن بقية الامداد اه ع ش (قوله من تلزمه مؤنته) كزوجته وبضه (قوله بنفقة غيره) كالزوج والبض (قوله ولا قنأ) ولو مكاتب اه معنى (قوله الاباذنه) أي الغير وقوله وهو أي الغير اه ع ش (قوله ستين مدا لكل واحد مد) وإن صرف ستين مدا إلى مائة وعشرين بالسوية احتسب له ثلاثين مدا فيصرف ثلاثين أخرى إلى ستين منهم ويسترد من الباقي ان كان ذكر لهم انها كفارة وان صرف ستين إلى ثلاثين بحيث لا يتقص كل منهم عن مدله صرف ثلاثين مدا إلى ثلاثين غيرهم ويسترد كما سبق ولو صرف لمسكين واحد مد من كفارتين جاز وان اعطى رجلا مدا وشتراه منه مثلا ودفعه لآخر وهكذا إلى ستين اجزاه وكره لو دفع اطعام إلى الامام فتلف في يده قبل التفرقة فلم يجزه بخلاف الزكاة معنى وروض مع شرحه (قوله لتعذر النسخ) قد يقال ما وجه تعذره اه سيد عمر عبارة الرشيدى قوله لتعذر النسخ الخ يعني لا مكان الجمع لانه حيث يمكن الجمع لا يصار إلى النسخ فتأمل اه وفيه تامل ولعل وجه تعذر النسخ عدم العلم بالمتأخر منها (قوله على ما وقع للبصنف الخ) اقره المغنى (قوله لكن المعتمد لافرق) فيجزى هنا ايضا نهاية أي حيث يحصل منه ستون مدا من الانط كما في زكاة الفطر اه ع ش (قوله فان عجز الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه اذ عجز من لزومه الكفارة عن جميع الخصال بقيت الكفارة في ذمته إلى ان يقدر على شيء منها فلا يطا المظاهر حتى يكفر ولا يجزى ككفارة ما نفقة من خصلتين كان يعق نصف رقبة ويصوم شهر او يصوم شهر او يطعم ثلاثين فان وجد بعض الرقبة صام لانه عادم لها فان عجز عن الصوم يطعم بخلاف ما اذا وجد بعض الطعام فانه يخرج جهولو

ان يراد بالمرض ما عدا الهرم وان يسمى مرضا (قوله واقتضاء الروضة الخ) كذا شرح مر (قوله وان اخذوه بالسوية) انظر لو اخذوه جملة هل يملكون لهذا الاخذ حتى لا يضر قسمتهم بعد ذلك بالتفاوت (قوله ولو لم يدا) انظر بعض المدد (قوله لكن المعتمد لافرق) فيجزى هنا ايضا شرح مر والله اعلم

(٢٦) - شرواني وابن قاسم - ثامن) محاولة على بيان الجواز الصادق بالنسبة لتعذر النسخ فتعين الجمع بما ذكر وانما يجزى الاخراج هنا (عما) أي من طعام (يكون فطرة) بان يكون من غالب قوت محل المكفر في غالب السنة كالا قسط ولو للبلدى فلا يجزى نحو دقيق مامر ثم نعم اللبن يجزى ثم لا هنا على ما وقع للبصنف في تصحيح التنبية لكن المعتمد لافرق ويظهر ان المراد بالمكفر هنا المخاطب بالكفارة لا ما ذونه او وليه ليوافق مامر ثم ان العبرة ببدا المؤدى عنه لا المؤدى فان عجز عن الجميع استقرت في ذمته فاذا قدر على خصلة فعلها كما يعلم بمادته في الصوم ولا اثر للقدرة على بعض عتق او صوم بخلاف بعض الطعام ولو بعض مددا لا يبدل له فيخرجه ثم الباقي اذا ايسر

بعض مدلانه لا بدله والميسور لا يسقط بالمعسور ويبقى الباقي في ذمته وإذا اجتمع عليه كفارتان ولم يقدر الا على رقبة اعتقها عن إحداهما وصام عن الاخرى إن قدروا الا اطعم اه

### ( كتاب اللعان )

( قوله هولغة ) إلى قوله ثم رايت في النهاية ( قوله الابعاد ) بالجر بدل من لعن او بالرفع خبر مبتدا محذوف أي وهو أي اللعان الابعاد وعبارة شرح الروض واللعان لغة مصدر لا عن وقد يستعمل جمعا للعن وهو الطرد والابعاد اهر شيدى أقول هذا إنما يتعين لو ثبت ضبط الشارح لفظ مصدر بضمة وعطف ما بعده بأو وإلا فيجوز رفع الابعاد على انه خبره فيكون جمع لعن معطوفا بالواو على مصدر المنصوب على الحالية كمنظاره السابقة وقوله وعبارة شرح الروض الخ أي وشرح المنهج وقال البجيرمي قوله مصدر لا عن أي مدلوله وهو التكلم بكلمات اللعان لأن المصدر اسم للفظ وليس معنى لغويا اه ( قوله وشرعا ) إلى قوله ولم يذكره في الترجمة في المعنى الا قوله وجعلت إلى ولم يخترو قوله قبل الاجماع وقوله من حيث هو ( قوله كلمات الخ ) قد يقال المناسب للمصدر ولقوله الآتي فصل اللعان قوله الخ قول كلمات الخ اه سم ( قوله جعلت الخ ) نعمت ثمان لكلمات ( قوله حجة لمن اضطر الخ ) بمعنى سيادافعا للحد عن المضطر اه ع ( قوله لمن اضطر الخ ) أي شأنه الاضطرار إلى تلك الايمان والإفسيات ان له ان يلاع وان كان معه بينة اه حلي ( قوله لقتل الخ ) فيه انه ليس مضطرا للقتل وإنما هو مضطر لدفع الحد عنه واجيب بان كلامه على حذف مضامين أي لدفع موجب القذف وهو الحد وقوله من أي زوجة لطخ أي تلك الزوجة وذكره باعتبار اللفظ وقوله فرأشه أي المضطر وفرأشه هو الزوج وقوله والحق الخ من عطف مسبب على سبب وقيل تفسير وفه نظرا به بغيري ( قوله سميت ) أي هذه الكلمات بذلك أي بلفظ اللعان ( قوله لاشتمالها على ابعاد الخ ) عبارة المغني لقول الرجل عليه لعنة الله إن كان من الكاذبين واطلاقة في جانب المرأة من مجاز التغليب اه ( قوله وابعاد كل عن الآخر ) إذ يحرم النكاح بينهما أبدا اه شرح المنهج ( قوله وصيانة الخ ) عطف مغاير اه ع ( قوله ولم يختار الخ ) ببناء المفعول يعني اختار الاصحاح للترجمة لفظ اللعان دون لفظ الغضب وإن كانا موجودين في الآية ( قوله معه ) أي مع لفظ اللعان باعتبار المادة ( قوله في الآية ) عبارة المغني والاسنى في اللعان ( قوله لانه الخ ) عبارة الاسنى لان لعانه متقدم على لعانها في الآية والواقع الخ وعبارة المغني لكون اللعنة متقدمة في الآية الكريمة والواقع اه ( قوله أوائل سورة النور ) وسبب نزولها ما في البخاري ان هلال بن امية قذف زوجته عند النبي صلى الله عليه وسلم بشريك بن سمحاء فقال له صلى الله عليه وسلم البيعة أوحد في ظهرك فقال يارسول الله إذا رأى أحدنا على أمراته رجلا ينطلق يلتمس البيعة فجعل النبي صلى الله عليه وسلم يكرر ذلك فقال هلال والذي بعثك بالحق نيا إلى لصاديق ولينزلن الله ما يرى اه ظهر من الحد فنزلت الآيات مغني واسنى ( قوله ولكونه الخ ) متعلق بقوله الا في توقف الخ ودخول في المتن ( قوله بما ذكر ) أي في التعريف ( قوله لانه تعالى الخ ) فيه توارد علتين على معلول واحد بدون عطف إلا ان يجعل الاول علة خارجية والثاني علة ذهنية واستغنى المغني عن هذا التكلف بعطف الثاني على الاول ( قوله من حيث هو ) انظر ما فائدة تهو قد اسقطه المغني وشيخ الاسلام ( قوله تمييزا ) يخرج عنه ما لو شهد به ولم يتم النصاب اه رشيدى عبارة الحلبي رد على تعريف القذف ما لو شهد على الزنا دون اربع فأنهم لم يريدوا التعبير خصوصا إذا كانوا طامعين في شهادة الرابع فاعرض مع انهم قذفه اه ( قوله ولم يذكره ) أي القذف ( قوله لانه وسيلة ) أي بالنسبة لللعان المقصود بالباب اه سم ( قول المتن وصريحه الزنا ) والفاظ القذف ثلاثة صريح وكناية وتعريض وبدا بالاول فقال وصريحه الخ اه معنى ( قوله في معرض

### ( كتاب اللعان )

هولغة مصدر أو جمع لعن الابعاد وشرعا كلمات تأتي جعلت حجة لمن اضطر لقتل من لطخ فرأشه وألحق العار به أو لنفي ولد عنه سميت بذلك لاشتمالها على ابعاد الكاذب منهما عن الرحمة وابعاد كل عن الآخر وجعلت في جانب المدعى مع انها أيمان على الاصح رخصة لعسر البيعة بزناها وصيانة للانساب عن الاختلاط ولم يختار لفظ الغضب المذكور معه في الآية لانه المقدم فيها كالواقع ولانه قد ينفر دلعانه عن لعانها ولا عكس واصله قبل الاجماع أوائل سورة النور مع الاحاديث الصحيحة فيولوكون حجة ضرورية لدفع الحد أو لنفي الولد كما علم مما مر توقف على أنه ( يسبقه قذف ) بمجعة أو نفي ولد لانه تعالى ذكره بعد القذف وهذا اعنى القذف من حيث هو لغة الرمي وشرعا الرمي بالزنا تعبير أولم يذكره في الترجمة لانه وسيلة لا مقصود كما تقرر ثم رأيت الزركشي اجاب بنحو ذلك ( وصريحه الزنا كقوله ) في معرض

### ( كتاب اللعان )

( قوله وشرعا كلمات الخ ) قد يقال المناسب للمصدر قول كلمات الخ وهو المناسب لقوله الآتي فصل اللعان قوله الخ ( قوله ولم يختار ) أي في الترجمة ( قوله لانه وسيلة ) أي بالنسبة لللعان المقصود بالباب ( قوله



التعير (لرجل أو امرأة) أو خثي (زنيث) بفتح التاء في الكل (أوزنيث) بكسر هاء في الكل (أو) قوله لأحدهما (يا زاني أو يازانية لتكر) وذلك وشهرته والحن بتذكير المؤنث وعكسه غير مؤثر فيه بخلاف ما لا يفهم منه تعير (٢٠٣) ولا يقصده بان قطع بكذبه كقوله ذلك لبنت

سنة أو شهد عليه به نصاب أو جرحه به لئلا يشاهد أو قال مشهود عليه خصمي يعلم زنا شاهده أو أخبرني أنه زان فليحلف أنه لا يعلمه فلا يكون قذفا نعم يعز في الأولى للأيذاء وأذنه في القذف يرفع حده لاثمه نعم أن ظنه مبيحا وعذر بجمله فلا اثم ولا تعزير فيما يظهر (فرع) قال لاثنتين زني أحديكما أو لثلاثة قال الزركشي لم يتعرضوا له ويظهر أنه قاذف لواحد ولكل أن يدعى عليه أنه أراد على قياس ما لو قال لأحد هؤلاء الثلاثة على ألف يصح الإقرار ولكل منهم أن يدعى ويفضل الخصومة أهو هو ظاهر نعم لو ادعى اثنان وحلف لهما انحصر الحق للثالث فيحمله من غير يمين على أحد احتمالين قدمته أوائل الإقرار في مسئلته التي قاس عليها (والرأي بإبلاج حشفة) أو قدرها من فاقدها (في فرج) أو بما ركب من نى ك (مع وصفه) أي الإبلاج أو النيك (بتحريم) سواء أقاله لرجل أم غيره كأولجت في فرج محرم أو أولج في فرجك أو علوت على رجل فدخل

التعير إلى الفرع في النهاية وكذا في المغني إلا قوله نعم إن ظنه الخ (قوله أو خثي) أي إن أضاف الزنا إلى فرجه فإن أضافه إلى أحدهما كان كناية أه معنى وسياق في الشارح مثله (قوله لأحدهما) الانسب بما زاده لأحدهما سيد عمر عبارة الرشدي أي الاحداث الصادق بها إذا قالت له يازانية وبه إذا قال لها يازاني وكان ينبغي حيث زاد الخثي أن يقول لأحدهما (قوله والحن بتذكير المؤنث الخ) قد يمنع كونه لحن بتأويل الرجل بالنسبة والمرأة بالشخص أه ع (قوله أو شهد الخ) عطف على قطع أه سم (قوله أو شهد عليه الخ) أي أن شهادة النصاب على شخص بالزنا ليست قذفا أه سم (قوله أو جرحه به الخ) عبارة النهاية والمغني أو شهد بجرحه فاستفسره الحاكم فآخبره بزناه كما قاله الشيخ أبو حامد وغيره أه والظاهر أن هذه عين مسئلة الشارح المذكورة واستظهر السيد عمر أنها غير أه (قوله أو قال مشهود عليه الخ) عبارة النهاية والمغني وكذا لو شهد عليه شاهد بحق فقال خصمي الخ (قوله أو أخبرني الخ) عطف على يعلم الخ فالضمير المستتر للخصم وقول السيد عمر قوله أو أخبرني أي المدعى أو الشاهد كما أفاده السنباطي في حاشية المحلى أه مسلم في ذاته لا في حل كلام الشارح إذ سابقه يمنع رجوع الضمير للشاهد (قوله فليحلف أنه لا يعلم) ظاهر اقتضاه عليه أنه يكفي في دعوى الأخبار بالزنا أيضا فليراجع (قوله فلا يكون قذفا) أي موجبا للحد ولا فلا خفاء أن بعض ما ذكر قذف قائله الرشدي لكنه مخالف لصريح صنيع الشارح وأصرح منه في بني أصل قذفيه ما ذكر قول المغني وهذه الصور كلها تخرج بقولنا على جهة التعير أه (قوله نعم يعز في الأولى) إن أراد بالاولى صورة القطع بكذبه ففيه أن الوجه التعزير في صورة شهادة النصاب أيضا فكان ينبغي ذكره أيضا اللهم إلا أن يكون الكلام في الشهود والظاهر أنه المراد أه سم أقول صنيع النهاية والمغني صريح في إرادة صورة القطع وكالصريح في عدم التعزير عند تمام النصاب ولذا كتب ع ش ما نصه قوله ولو شهد عليه بالزنا مع تمام النصاب لم يكن قذفاً ولا تعزير ومثله ما لو شهد عليه نصاب أي أودونه في حق فجرح الشاهد بالزنا ليرد شهادته وطلب القاضي اثبات زناه ليرد شهادته فأقام شاهدين فقط قبل أه (قوله وإذنه في القذف الخ) عبارة النهاية والمغني أو قال له أقذفتي قذفه إذ أذنه فيه برفع الخ قال ع ش قوله أو قال له أقذفتي أي ولم تقم قرينة على عدم إرادة الاذن كان أراد التهديد يعني أنه إذا أقذفه قابله على فعله أه (قوله لا اثم) أي فيعزراه ع ش (قوله أن ظنه) أي الاذن في القذف مبيحا أي للقذف (قوله أو لثلاثة) أي قال لثلاثة مثلاً زني أحدكم (قوله لم يتعرضوا له) أي لحكم ذلك القول (قوله يصح الإقرار) أي حيث يصح الخ (قوله اثنان) أي من الثلاثة (قوله في مسئلة) أي مسئلة الزركشي المارة انفا (قوله أو قدرها) إلى قوله ومن ثم صوب في النهاية والمغني (قوله أو بماركب من نى ك) حقه أن يقدم على في فرج (قول المتن بتحريم) أي واختيار وعدم شبهة كآيات أه رشدي (قوله مع ذكر التحريم) راجع للمعطوفين معاً (قوله لذكر أو خثي) وستأتي المرأة أه سم (قوله أي كل منهما صريح) عبارة المغني وهذا خبر المبتدأ والمعطوف عليه المقدر باو التقسيمية كاتقرر ولو قال صريح كان أولى لأن العطف باو أه لو صف الأول أي الإبلاج في الفرج (قوله أي لذاته الخ) قد يقتضي اعتبار هذه الملاحظة أي فلا يكون قذفاً في حالة الإطلاق لكن سابقه الاتي اتفاقاً يقتضي خلافه وقد يرجح الثاني بان المتبادر الحرام لذاته أه سيد عمر قوله وقد يرجح الخ يصرح به قول المغني فإن قيل الوطء في القبل قد يكون محرماً وليس بزنا كوطء حائض ومحرمة بنسب أو رضاع فالوجه أن يضيف إلى وصفه بالتحريم ما يقتضي الزنا اجيب بان المتبادر عند الإطلاق الحرام

أو شهد عليه به نصاب) إذ الشهادة عليه بالزنا ليست قذفاً أو شهد عطف على قطع (قوله نعم يعز في الأولى) إن أراد بالاولى صورة القطع بكذبه ففيه أن الوجه التعزير في صورة شهادة النصاب أيضا فكان ينبغي ذكره أيضا اللهم إلا أن يكون الكلام في الشهود والظاهر أنه المراد (قوله لذكر أو خثي) وستأتي المرأة (قوله

ذكره في فرجك مع ذكر التحريم (أو) الرمي بإبلاجها في (دبر) لذكر أو خثي

وإن لم يذكر تحريماً (صريحان) أي كل منهما صريح لأن ذلك لا يقبل تأويلاً واحتيج لو صف الأول بالتحريم أي لذاته

لذاته فهو صریح فان ادعی شیئاً مما ذکر واحتمله الحال قبل منه كما فی الطلاق فی دعوی ارادة حل الوثاق اه  
وقوله بان المتبادر الخ ای وبقول الشارح كالنهاية فیصدق فی إرادته الخ ای تحریم نحو الحائض حیث لم یقبل  
لا فی عدم ارادة التحريم لذاته (قوله احترازاً) علة لذاته وقوله لان ایلاج الحشفة الخ علة لاحتیاج الخ اه سم  
(قوله یخلها) ای ایلاج الحشفة وانت ضمیر لا کتسابه التانیث من المضاف الیه اه ع ش (قوله ومن  
ثم الخ) لعل المراد من اجل ان الاول قابل للتاویل ومحتاج للتقید (قوله للوصف) ای وصف الایلاج فی  
الفرج (قوله ویوافقه) ای ماصوبه ابن الرفعة (قوله بالاخیار) متعاقب بالتقید (قوله ویاتی مثله) ای مثل  
ما فعله البغوی من تقید اللواط بالاخیار (قوله ولا یغنی عنه) ای عن قید الاخیار (قوله لا حاجة  
الیه) ای قید الاخیار لاخراج الوطء بالاکراه فانه ای الوطء بالاکراه لا یوصف بالتحريم ای فیخرج  
بقید التحريم وقوله کو طء الشبهة ای کمالاً یوصف وطء الشبهة بالتحريم فیخرج بقید التحريم (قوله وفیه)  
ای فیما قبل نظر ای من حیث اقتضاؤه احتیاج الرمی بالزنا والواط للوصف بالتحريم (قوله والذي یتجه)  
لی قوله وبالوطء فی النهاية (قوله والواط) ای ولو فی حق المرأة كما یأتی (قوله لان موضوعه) ای نحو الزنا  
الخ وقوله یفهم ذلك ای الوصف بالتحريم والاخیار وعدم الشبهة (قوله وفی بالوطی) یأتی ما فیهِ  
(قوله من الثلاثة) ای من التقید بكل من التحريم والاخیار وعدم الشبهة (قوله اما الرمی الخ) محترز قوله  
لذا ذکر او خشی عقب قول المصنف دبراه رشیدی (قوله بایلاجها) ای الحشفة (قوله امرأة خلیة) ای لم تزوج  
اصلاً وقوله او مزوجة ای فی الجملة وإن لم تكن مزوجة حالاً ویظهر اخذاً مما مر انه لا بد من وصفه بالاخیار  
ولا حاجة الی وصفه بالتحريم لانه لا یكون إلا محرماً و فی الوصف بعدم الشبهة تأمل اه سید عمر (اقول)  
والاقرب ان الوصف بنحو اللیاطة یغنی عنه (قوله فیهی) ای المرأة الخلیة یعنی رمیها بالایلاج فی دبرها  
كالذكر ای فی الصراحة (قوله فینبغی اشتراط وصفه الخ) ای فلو اطلق فلا یكون صریحاً کتابة (قوله وصفه)  
ای الایلاج (قوله به) ای بوطء زوجته فی دبرها (قوله لانه الخ) لتعلیل لما قبل بل (قوله وعلى هذا التفصیل)  
هو قوله اما الرمی بایلاجها فی دبر امرأة الخ (قوله فی قوله) ای القاذف (قوله کالوجت فی دبر الخ) نشر مرتب  
(قوله ویقبل) ای فیما إذا رمی الرجل بایلاجیه فی الدبر وسکت عن جنس ذی الدبر (قوله مما قررته) ای  
من التفصیل بین دبر الذکر والخشی ودبر الخلیة او المزوجة (قوله ویالوطی صریح) خالفه النهاية والمغنی  
فقلاً وان بالوطی کتابة لا احتمال ارادة کونه علی دین قوم لوط بخلاف لا تطافه صریح و یا بغاء کتابة  
كما قاله ابن الططان وكذا یا بحث خلافاً لابن عبدالسلام ویا قحبة صریح كما فقی به اه وزاد الاول ومثله ای  
یا قحبة یا عاها كما فقی به الوالد رحمه الله تعالی ویا علق کتابة لکنه یعززان لم یرد القذف و لیس التعریض قذفاً  
وبانه لو قالت فلان راودنی عن نفسی او نزل لی بیتی وكذبها عزرت لا یذاتها بذلك اه قال ع ش قوله ومثله  
یا عاها ای الاثنی شیخنا الزیادی وفی المصباح عهر عهر امن باب تعب فجر فهو عاها وعهر عهور امن باب قعد  
لغة فجر العبد فجر امن باب قعد فسق وزنی اه وعلیه فالعاها مشترک بین الذکر والانثی و بمن ینهما بالهاء  
للانثی وعدمها للرجل لحقه ان یتحد صریحاً فیهما او کتابة فیهما بان یراده الفاجر لا یقتد الزنا مع ان  
تخصیص شیخنا الزیادی له بالانثی یقتضی انه لیس صریحاً فی حق الرجل وقوله ویالوطی مثله ما بون وطنجیر  
وسوسم روم مثله تحتانی وقوله و لیس التعریض بالصائد المهمة قذفاً لا صریحاً ولا کتابة و ینبغی ان  
فیه التعزیر لا لایذاء وقوله عزرت ظاهراً هو لو فی مقام خصومة کان ادعت علیه بنحو ذلك التطلب من القاضي  
ان یعززه وهو یبعد جدا اه کلام ع ش اقول لا بعد اذا عجزت عن اثبات ردعاً عن نحو القذف بصورة

یحمل بحال ومن ثم صوب  
ابن الرفعة وغیره انه لا بد  
أن ینضم للوصف بالتحريم  
ما یقتضی الزنا ویوافقه  
تقید البغوی وغیره لطلت  
أو لاطت بل فلان بالاخیار  
قل ویاتی مثله فی صورة  
الرمی بالزنا ولا یغنی عنه  
قید التحريم لان الاکراه  
لا یبیح الزنا وقد یقال لا  
حاجة الیه فانه وان لم یحل  
لا یوصف بالتحريم کو طء  
الشبهة اه وفیه نظر والذي  
یتجه ان نحو الزنا والواط  
لا یحتاج للوصف بالتحريم  
ولا اخیار ولا عدم شبهة  
لان موضوعه یفهم ذلك  
ویؤیده ما یأتی فی زینت  
بل وفی بالوطی بخلاف  
نحو النیک وایلاج الحشفة  
فی الفرج لا بد فیه من الثلاثة  
أما الرمی بایلاجها فی دبر  
امرأة خلیة فیهی کالذكر أو  
مزوجة فینبغی اشتراط  
وصفه بنحو اللیاطة لتخرج  
وطء الزوج فیه فان الظاهر  
أن الرمی به غیر قذف بل  
فیه التعزیر لانه لا یسمى  
زناً ولا لیلیطة كما هو واضح  
وعلى هذا التفصیل یحمل  
اطلاق من قال لافرق  
فی قوله او دبر بین ان یخاطب  
به رجلاً أو امرأة کالوجت  
فی دبر أو لوج فی دبرک اه  
ویقبل علی الاوجه قوله  
یمنیه اردت بایلاجیه فی

احترازاً) علة لذاته وقوله لان ایلاج الحشفة الخ علة لاحتیاج (قوله بخلاف نحو النیک وایلاج الخ) کذا  
شرح م روفی العباب وکالنیک تغیب الحشفة او ایلاجها فی الفرج ان وصفها بالحرām المطلق وانتفاء الشبهة  
اه (قوله ویالوطی صریح) ای كما قال فی الروضة انه ینبغی ان یقطع بذلك مع قوله ان المعروف فی المذهب انه

وذكر ابن القطان في بغام وقبة انهما كنيان ومقتضى كلام الروضة اخر الطلاق ان الثاني صريح وبه ائقي ابن عبد السلام للعرف ايضا (وزنات) بالهمزة وكذا بالف بلا همز على احد وجهين (في الجبل) او في بيت قوله درج (٢٠٥) (كناية) لانه معنى الصعود فيه فان لم يكن

له درج فصريح (وكذا زنات) بالهمزة (فقط) اي من غير ذكر جبل ولا غيره كناية (في الاصح) لان ظاهره الصعود (وزنيت) بالياء (في الجبل) صريح (في الاصح) لظهوره فيه ذكر الجبل لبيان محله فلا يصرفه عن ظاهره وانابة الياء عن الهمزة خلاف الاصل ويازانية في الجبل في الروضة عن النص انه كناية وعليه يفرق بان النداء يستعمل كذلك كثيرا في الصعود بخلاف زنت فيه بالياء (وقوله) للرجل (يا فاجر يا فاسق) يا خيث (ولها) اي المرأة (يا خيث) يا فاجرة يا فاسقة (وانت تحبين الخلوة ولقرشي) او عربي (يانبطي) وعكسه والانباط قوم ينزلون البطائح بين العرافين سموا بذلك لاستنباطهم الى اخر اجهم الماء من الارض (وزوجته لم اجدك عذراء) بالمعجمة اي بكر او لاجنية لم يجدك زوجك ولم اجدك عذراء ولم يتقدم لواحدة منهما اقتضاض مباح ولا احداهما وجدت معك رجلا وقوله لمن قذف زوجته صدقت على الاوجه (كناية) لاحتمالها القذف وغيره وهو في الثالثة لام المخاطب

الدعوى وقوله في بغاء قياس يا بغاء ان يا بغى للمرأة كناية ايضا فليراجع اه سيد عمر (قوله ان الثاني) اي يا فجة صريح اي لامرأة ولو ادعى ارادة انها تفعل فعل القحاب من كشف الوجه ونحو الاختلاط بالرجال فالاقرب قبوله لوقوع مثل ذلك كثير او عليه فهو صريح يقبل الصرف وفي سم على المنهج عن مر ان ما يقال بين الجهلة من قولهم بلاع الزب ينبغي ان لا يكون صريحا في الرمي بالزنا لاحتمال البلع من الفم اه ع ش (قوله بالهمز) الى قول المتن وقوله يا ابن الحلال في النهاية لا قوله وقوله لمن قذف الى المتن وكذا في المعنى لا قوله وعكسه وقوله ولم يرد لي قوله ولا يجوز (قول المتن في الجبل) اي أو السلم أو نحوه اه معنى (قوله او في بيت له) اي على اصح الوجهين نهاية ومعنى عبارة السيد عمر قوله او في بيت الخ الانسب تاخيرها الى المسئلة الآتية لايهام هذا الصنيع القطع اه (قول المتن وزنيت في الجبل صريح الخ) كما لو قال في الدار اه معنى (قوله لظهوره فيه) اي في الزنا (قوله فلا يصرفه عن ظاهره) فلو قال اردت الصعود صدق يمينه لاحتمال ارادته ومعنى واسنى (قوله ولا نابة الياء الخ) رد دليل المقابل (قوله وعليه) اي على ما في الروضة (قوله يستعمل ذلك الخ) كذا في النهاية ولعل العبارة مقلوبة والاصل بان النداء لذلك يستعمل الخ اي لزانية في الجبل عبارة المعنى بانه لما قارن قوله في الجبل الذي هو محل الصعود بالاسم المنادى الذي لم يوضع لانشاء العقود خرج عن الصراحة بخلاف الفعل اه (قوله بخلاف زنت فيه) اي الجبل اه ع ش (قول المتن الخلوة) اي او الظلمة اه معنى (قول المتن يانبطي) نسبة للانباط اي اهل الزراعة اه معنى (قوله قوم ينزلون) اي من العجم فقد نسب العربي لغير العربي وقوله البطائح جمع ابطح وهو المكان المنخفض وقوله بين العرافين اي عراف العرب وعراق العجم اه بحيرى (قوله ولم يتقدم الخ) سيد كر محترزه عبارة المعنى لم يعلم لها تقدم اقتضاض مباح فان علم فليس بشئ قطعا اه (قوله وجدت معك الخ) اي او لا تردين يدلا من نهاية ومعنى (قوله على الاوجه) وفي الباب (فرع) لو قيل لرجل فلان زان او اهل زنا فقال نعم لم يكن قاذفا وان نوى او هل قذفته فقال نعم فقرروا لقال شخص من دخل دارى فهو زان لم يكن قذفا لمن دخلها ولو قذف امرأة رجل لا يعرفها فان عرف ان له امرأة فصريح ولا افلاها سم (قول المتن كناية) اي فى القذف وهو راجع للسائل كلها اه معنى (قوله وهو) اي القذف (قوله في الثالثة) هي قول المتن ولقرشي الخ ش اه سم اي ومثلها عكسها (قوله وخلقها) الواو بمعنى او كما عبر بها شرح المنهج (قوله لها) اي لواحدة من الزوجة والاجنية (قوله لذلك) اي الاقتضاض اه ع ش (قوله فليس كناية) اي فلا حد ولا تعزير ومفهوم قوله السابق مباح انه لو كان الاقتضاض غير مباح كان كناية ويوجه بانه يصدق بالزنا فحيث نواه به عمل بنية اه ع ش (قوله انه ما اراد الخ) عبارة المعنى والنهاية وصيغة الحلف ان يحلف انه ما اراد قذفه كما صرح به الماوردى قال ولا يحلف انه ما قذفه وهل وجب الحد بمجرد اللفظ مع النية او لا يجب حتى يعترف انه اراد بالكناية القذف تردد فيه الامام والظاهر الاول اه وقوله والظاهر الاول اي وجود الحد بمجرد اللفظ مع النية ولعل المراد بهذا انه يتحدث تلفظ بالكناية واعترف بارادة المعنى الذي هو قذف وان لم يعترف بانه قصد بذلك القذف بمعنى التعبير اه رشيدى (قوله ويمرر الخ) اي فى الكنايات اه ع ش (قوله وان لم يرد الخ) وقيد الماوردى بما اذا خرج لفظه مخرج

كناية مر (قوله وذكر ابن القطان الخ) ويا بغاء كناية كما قاله ابن القطان وكذا يا مخنث خلافا لابن عبد السلام شرح مر (قوله وبه ائقي ابن عبد السلام) وكذا ائقي به شيخنا الشهاب الرمل وكذا ائقي بان باعلق كناية لكنه يعمر ان لم يرد القذف بانها لو قالت فلان راودني عن نفسي او نزل الى بيتي وكندها عززت لا يذاتها بذلك شرح مر (او في بيت له درج) هو احد وجهين وقال شيخنا الشهاب الرمل اصحهما صراحتة ايضا شرح مر (قوله وجدت معك رجلا) او لا تردين يدلا من شرح مر (قوله وهو في الثالثة) هي قول

لذ نسبة لغير من ينسب اليه ويحتمل أن يريد أنه لا يشبههم خلقا وخلقاً أما اذا تقدم لها ذلك فليس كناية (فان أنكر) متكلم بكناية في هذا الباب (ارادة قذف صدق يمينه) أنه ما أراد قذفه لانه اعرف بمراده ويعزر للايداء وان لم يرد سباً ولا ذماً

لان لفظه يومهم ولا يجوز له الحلف كاذبا دفعا للحد لكن بحث الادعى جواز التورية وإن حلفه الحاكم إذ اعلم زناه قال بل يقرب ايجابها إذا علم أنه يحدو تطل عدلته وروايتهم ما تحمله (٣٠٦) من الشهادات (وقوله) لآخر (يا ابن الحلال وأما أنا فلست بزنا ونحوه) كما ليست

بزانية وأنا لست بلائط ولا ملوط بي (تعريض ليس بقذف وإن نواه) لان اللفظ اذالم يشعر بالمنوى لم تؤثر النية فيه وفهم ذلك منه هنا انما هو بقرائن الاحوال وهى ملغاة لاحتمالها وتعارضها ومن ثم لم يلحقوا التعريض بالخطبة بصريحها وان توفرت القرائن على ذلك وبه يرد انتصار جمع لقطع العراقيين بان ذلك كناية وبما تقرر علم الفرق بين الثلاثة هنا وهوان كل لفظ يقصد به القذف ان لم يحتمل غيره فصريح والافان فهم منه القذف بوضعه فكناية والافتريض كذا قاله شيخنا في شرح منهجه وفي جعله قصد القذف به مقسما للثلاثة ايها اشتراط ذلك في الصريح وان الكناية يفهم من وضعها القذف دائما وانها والتعريض يقصد بهما ذلك دائما وليس كذلك في الكل فالاحسن الفرق بان مالم يحتمل غير ما وضع له من القذف وحده صريح وما احتمل وضعا القذف وغيره كناية وما استعمل في غير موضوع له من القذف بالكلية وانما يفهم المقصود منه بالقرائن

السبب والذم ولا فلا تعزير وهو ظاهر اه معنى (قوله لان لفظه يومهم) قديؤخذ من ذلك التعزير في التعريض فليراجع سم وقد يفرق بان الكناية من احتمالات اللفظ وإن لم يرد بخلاف التعريض اه سيد عمر (قوله ولا يجوز له الحلف الخ) عبارة المغنى والاسنى وإذا عرضت عليه البين فليس له الحلف كاذبا دفعا للحد وتحوز من إتمام الايذاء بل يلزمه الاعتراف بالقذف ليحد او يعفى عنه كالقاتل لغيره خفية لان الخروج من المظالم واجب اه (قوله دفعا لحد) اما لو علم انه يترتب على إقراره عقوبة ونحوها زيادة على الحد فلا يجب الاقرار بل يجوز الحلف والتورية وإن حلفه الحاكم ولا يبعد وجوب ذلك حيث علم انه يترتب عليه قتل او نحو ملن زنى بها وهى معنورة او ليس حد زناها القتل ومعلوم انه حيث ورى لا كفارة وانه لو حلف بالطلاق حث مالم يكن الحامل له على الحلف امر الحاكم وورى فيه فلا حث اه ع (قوله إذ اعلم زناه) اي زنا المخاطب اه سم (قوله بل يقرب ايجابها الخ) اي التورية هو المعتمد اه ع (قوله وقوله لآخر) اي فى خصوصه او غيرها اه معنى (قوله كما ليست) إلى قوله كذا قاله شيخنا فى النهاية إلى اقوله ولا ملوط بي (قوله وأنا لست بلائط) ولست ابن خباز أو إسكافي وما أحسن اسمك فى الجيران اه معنى (قول المتن ليس بقذف) وليس الرى بآتيان البهائم قذفا والنسبة إلى غير الزنا من الكبار وغيرهما فى إيذاء كقوله لما زنت بفلانة أو أصابتك فلا تة يقتضى التعزير للإيذاء لا الحد لعدم ثبوته نهاية ومعنى قال ع (قوله) وليس الرى بآتيان البهائم قذفا أى ولكن يعز به ولا فرق بين الهازل وغيره اه (قول المتن وإن نواه) ظاهره انه لا يعز اه ع (قوله) ويأتى عن سم انه يعز بالتعريض (قوله لاحتمالها) اي القرائن لغير المنوى وتعارضها أى بعضها مع بعض (قوله ومن ثم لم يلحقوا الخ) نظره فى سم راجعه (قوله بين الثلاثة) أى الصريح والكناية والتعريض (قوله كل لفظ) إلى قوله كذا قاله شيخنا فى المغنى (قوله ولا فتعريض) أى وإن فهم منه القذف بغير وصفه فتعريض (قوله وفى جعله قصد القذف الخ) فيه بحث لانه لم يجعل المقسم قصد القذف بل اللفظ الذى يقصد به القذف أى من شأنه ذلك وذلك لا يقتضى قصد القذف بالفعل ابدأ حيث يسقط قوله وان الكناية الخ واما إيهامه ذلك لو سلم فلا محذور فيه لا ندفاعه بآدى تامل فليتأمل سم وع (قوله) سيد عمر قوله وان الكناية الخ فبقيد منع إذ ليس فى كلامه ما يدل على الدوام وبتمليحه فلا محذور فيه والذى يتخلف فى بعض الاحيان الارادة ولا تلزم بينهما ما هى بين الدلالة والارادة (قوله من القذف وحده) بيان لما وضع له وقوله من القذف بالكلية بيان لغير موضوع له (قوله المقصود لا حاجة اليه) (قوله لرجل أو امرأة) إلى قول المتن والمذهب فى النهاية إلى اقوله وهو صريح الى المتن وقوله على ما مال الى وقوله واحد وقوله ولم يقل ليس بقذف (قوله ولم يعد بينهما الخ) وإلا فلا اه اسنى أى لا إقرار ولا قذف (قوله من حين صغره) أى القاتل (قول المتن إقرار بزنا) أى فيلزمه حد الزنا اه روض (قوله) ومحل ان قال اردت الخ كذا فى الاسنى والنهاية قال ع (قوله) ومحل ان قال اردت الزنا الشرعى وينبغى ان مثله الاطلاق اه فليراجع (قوله فى الاقرار) أى بالزنا اه اسنى (قوله كون المخاطب

المتن وقرشى ش (قوله لان لفظه يومهم) قديؤخذ من ذلك التعزير فى التعريض فليراجع (قوله إذ اعلم زناه) اي زنا المخاطب (قوله التعريض بالخطبة) قديفرق بان اصل وضع الخطبة كونها جائزة بل مطلوبة واما امتناعها بشروطه فعارض بخلاف القذف فاصل وضعه الامتناع واما اباحتها بالزوجة بشروطه فعارض وحيث يسقط قوله وبه يرد انتصار الخ (قوله وفى جعله قصد القذف به مقسما للثلاثة الخ) فيه بحث إذ لم يجعل المقسم قصد القذف لانه عبر بالمضارع حيث قال فاللفظ الذى يقصد به القذف بالفعل أى من شأنه ذلك او يقصد به فى الجملة وذلك لا يقتضى القذف بالفعل ابدأ وحيث يسقط قوله وان الكناية الخ إذ حيث

تعريض (وقوله لرجل أو امرأة) زوجه أو أجنبية وقوله لرجل زوج أو أجنبي (زنت بك) ولم يعد بينهما زوجة مستمرة من بفتح حين صغره الى حين قوله ذلك (إقرار بزنا) على نفسه لا سنده الفعل له ومحل ان قال اردت الزنا الشرعى لان الاصح اشتراط التفصيل فى الاقرار (وقذف) للقول له لقوله بك وخالف فيه الامام لاحتمال كون المخاطب مكرها وانما وقد يجب بان المتبادر من لفظه انه يشارك فى الزنا

وهو ينفى احتمال ذلك ويفرق بينه وبين ما يذهب إليه الراجح البحث بعد ان قواه وتبعه الزركشي من قوله ان زينت مع فلان قذف لها دونه بان الباء في بك تقتضي الآلية المشعرة بان مدخولها تاتى مع الفاعل في ايجاد الفعل ككتبت (٣٠٧) بالقلم بخلاف المعية فانها لانما تقتضى

بجرد المصاحبة وهي لا تشعر بذلك فتأمل ثم رايت الغزالي اجاب عن البحث وتبعه ابن عبد السلام بان اطلاق هذا اللفظ يحصل به الايذاء التام لتبادر الفهم منه الى صدور عن طوعه وان احتمل غيره ولذا احدى بلفظ الزنا مع احتماله زنا نحو العين وهو صريح فيما اجبت به وليس فيه تعرض للفرق الذى ذكرته (ولو قال لزوجه يا زانية) او انت زانية (فقلت) فى جوابه (زينت بك) وانت اذنى منى فقاذف) لصراحة لفظه فيه (وكاينة) لاحتمال قولها الاول لم افعل كالم تفعل وهذا مستعمل عرفا ويحتمل ان تريد اثبات زناها فتكون مقرة به وقاذفة له فيسقط باقرارها حد القذف عنه ويعزر والثانى ما وطنى غيرك ووطوك مباح فان كنت زانية فانت اذنى منى لاني ممكنة وانت فاعل ولكون هذا المعنى محتملا منه لم يكن ذلك منها اقرارا بالزنا وان استشكله البلقنى ويحتمل ان تريد اثبات الزنا فتكون قاذفة فقط والمعنى أنت زان وزناك أكثر مما نسبتى اليه وتصدق فى ارادة شيء

بفتح الطاء (قوله وهو ينفى احتمال الخ) فيه ان التبادر لا ينفى الاحتمال بل يدل عليه وليته قال فيقدم على ذلك الاحتمال اه سم ولك ان تجيب المراد بنى اعتباره والعمل به (قوله ويفرق بينه) اى قوله زينت بك وقوله البحث اى بحث الامام اه ع ش (قوله من قوله الخ) بيان لما (قوله ان زينت) اى ان قوله لامرأة زينت الخ (قوله تقتضى الآلية المشعرة الخ) قد يقال ان اراد ان مدخولها يتصف بالفاعلية كالفاعل فواضح ان الامر ليس كذلك بل هذا الاحتمال في مدخول مع اقرب وان اراد توقف فاعلية الفاعل عليه في الجملة فسلم لانه لا يجدى اه سيد عمر اى لما قاله سم من ان التوقف كذلك صادق مع النوم والا كراهه ولذا صح زنى بئامته اه (قوله الغزالي اجاب) الى قوله وهو صريح فى المعنى لا قوله وتبعه ابن عبد السلام (قوله البحث) اى بحث امامه (قوله هذا اللفظ) اى زينت بك (قول المتن يا زانية) ولو قال يا زانية يا بنت الزانية يجب حدن لها ولو اهما فان طلبنا الحد بد ايجاد الام لوجوبه بالايجاع وحد الزوجة مختلف فيه ويميل للثانى الى البرء اه معنى (قوله فى جوابه) الى قوله وان استشكله فى المعنى لا قوله ويحتمل الى والثانى (قوله لاحتمال قولها الاول) هو زينت بك اه ع ش (قوله وهذا مستعمل الخ) اى كما يقول الشخص لغيره سرقت فيقول سرقت معك ويريدنى السرقة عنه وعن نفسه اه اسنى (قوله اثبات زناها) الانسب لبعده التنية وعبرة شرح المنهج اثبات الزنا اه وقال البجيرمى اى لها وله قبل نكاحه لها اه (قوله فتكون مقرة به) اعتمده المعنى عبارته (تنبيه) قضية كلامه انها ليست مقرة بالزنا لانه لم يتعرض لذلك لافى الصورة الانية قال البلقنى وهو المنصوص فى الام والمختصر واتفق عليه الاصحاب انتهى وهذا ظاهر فى قولها الثانى واما الاول فمقرة بالزنا كما صرح به بعض المتأخرين وهو ظاهر لان قولها اقرار صريح بالزنا وكاينة اسم فاعل من كنيته ويجوز كونه من كنوت عن كذا اذ لم تصرح به اه وقوله بعض المتأخرين لعله اراد به البغوى اخذ من كلامه الاتى انفا (قوله والثانى) اى لاحتمال قولها الثانى وهوانت اذنى منى اه ع ش (قوله لكون هذا المعنى الخ) اى ما وطنى غيرك (قوله محتملا) بفتح الميم الثانى منه اى القول الثانى لم يكن ذلك اى القول الثانى منها اى الزوجة الخ (قوله اثبات الزنا) اى للزوج (قوله وتصدق الخ) فان نكلت فحلف فله حد القذف اه اسنى (قوله بما ذكر) اى من المعنيين الاولين لقولها (قوله فى جوابه) اى جواب الزوج فى المائل المتقدم اه معنى (قول المتن فلوقال زينت بك الخ) كذا فى النهاية باثبات لفظه بك وليست هى موجودة فى المحلى والمعنى والمنهج وقال ع ش لم يذكر فى شرح المنهج فى هذه لفظه بك وهو ظاهر واما على ما ذكره الشارح من اثباتها فقد يشكل الفرق بينها وبين ما قبلها حيث علل كون الاول كناية بقوله لاحتمال قولها زينت بك انها لم تفعل كما انه لم يفعل مع هذه العلة موجودة فى هذه ايضا ثم رايت فى نسخة صحيحة حذف بك وهى ظاهرة اه ويؤيده حذفها فى المقيس الاتى انفا (قول المتن فقرة وقاذفة) فتحد للقذف والزنا ويبدأ بحد القذف لانه حق ادى اه معنى (قوله بالزنا) الى قوله ويجرى فى المعنى (قوله ويسقط باقرارها الخ) اى ويعزر كما مر (قوله بذلك) اى

كان المراد ان من شأنه انه يقصد فى الجملة لم يقتض ما ذكره واما ايها ما ياه وسلم فلا محذور فيه لاندفاعه بادنى تأمل فليتأمل (قوله وهو ينفى احتمال ذلك) هذا عجيب لوضوح ان المتبادر لا ينفى الاحتمال بل يدل عليه وليته قال فيقدم على ذلك الاحتمال (قوله يقتضى الآلية المشعرة بان مدخولها تاتى مع الفاعل الخ) لغائل ان يقول الآلية والتاثير مع الفاعل اى وهو ايجاد الفعل فيها ذكر لا ينفى الا كراهه ونحوه لان الآلية هى الواسطة بين الفاعل ومنفعله والتوسط كذلك صادق مع النوم والا كراهه ولذا صح الزنا بئامته فتأمل (فرع) فى العباب لو قيل لرجل فلان زان او اهل زنا فقال نعم لم يكن قاذفا وان نوى او هل قذفته فقال نعم فمرو لو قال شخص من دخل دارى فهو زان لم يكن قذفا لم يدخلها ولو قذف امرأة رجل لا يعرفها فان عرف

ما ذكر يمينها (فلوقالت) فى جوابه وكذا ابتداء (زينت بك) وانت اذنى منى فقرة) بالزنا على نفسها (وقاذفة) له كما هو صريح لفظها ويسقط باقرارها حد القذف عنه ويقاس بذلك قولها لزوجه يا زانية فقال زينت بك او انت اذنى منى فهى قاذفة صريحا وهو كان

وقاذف ويجري نحو ذلك  
في أجنبي أو أجنبية فالأدرك  
على ما مال إليه الشيخان بعد  
أن نقلا عن البغوي أنها  
مقرة لتأني الاحتمال السابق  
في زنت بك هنا ولا احتمال  
أن يريده أنت أهدى إلى الزنا  
مني وقول واحد لاخر  
ابتداء أنت أزني مني أو  
من فلان ولم يقل هو زان  
ولا ثبت زناه وعلمه ليس  
بقذف إلا أن يريده وليس  
بإقرار به لأن الناس في  
تشاتمهم لا يتقيدون بالوضع  
الاصلي على أن أفعل قد  
يجيء لغير الاشتراك وقوله  
أنت أزني الناس أو أهل  
بغداد مثلاً غير قذف إلا  
الان قال من زناهم أو  
اراده ولا فرق في كل ذلك  
بين أن يعلم المخاطب حال  
قوله ذلك أن المخاطب زوج  
أو غيره كما اقتضاه إطلاقهم  
خلفاً للجويني (وقوله)  
لواضح (زني فرجك أو  
ذكرك) أو بلك أو بدرك  
ولخشي زني ذكرك و فرجك  
مخلاف ما لو اقتصر على  
أحدهما فإنه كناية (قذف)  
لذكره الله الوطء أو محله  
وكذا زنت في قبلك  
لامرأة لارجل فإنه كناية  
لأن زناه بقبيله لا فيه  
ويؤخذ منه أنه لو قال لها  
زنت بقبلك كان كناية  
إلا أن يفرق بأن زناها قد  
يكون قبلياً بأن تكون هي

بما في المتن من قوله ولو قال لزوجته يا زانية الخ (قوله أوزنيت الخ) عطى على زنت بك الخ على ما مال إليه  
الشيخان بعد أن نقلا الخ عبارة الروضة ولو قال لأجنبية يا زانية أو أنت زانية فقالت زنت بك فقد أطلق  
البغوي أن ذلك لإقرار منها بالزنا وقذف له ومقتضى ما ذكرناه من إرادة نفي الزنا عنه وعنها أن تكون الأجنبية  
كالزوجة اه سم (قوله عن البغوي أنها مقرة) اعتمده المغني عبارته وقوله لأجنبية يا زانية فقالت زنت  
بك أو أنت أزني مني فقاذف وهي في الجواب الأول قاذفة له مع إقرارها بالزنا وفي الجواب الثاني كناية  
لا احتمال أن يريده أنه أهدى إلى الزنا وأحرص عليه منها ويقاس بما ذكر قولها لأجنبي يا زاني فيقول زنت  
بك أو أنت أزني مني اه (قوله لتأني الاحتمال الخ) علة لما مال الخ اه سم (قوله ولا احتمال أن يريده الخ) قضيته  
أن البغوي قائل بكونها مقرة في كل من الجوابين لكن قضية ما قدمنا عن المغني وعن سم عن الروضة أنه قائل  
بذلك في الجواب الأول فقط (قوله وقول واحد) إلى قوله وكذا زنت في المغني إلا قوله على أن أفعل قد  
يجيء لغير الاشتراك وقوله خلافاً للجويني (قوله وقول واحد الخ) عبارة المغني والروض مع شرحه ولو  
قالت لزوجها ابتداء أنت أزني من فلان كان كناية إلا أن يكون قد ثبت زناه وعلمت ثبوته فيكون صريحاً  
فتكون قاذفة لأن جهلت فيكون كناية فتصدق بيمينها في جهلها ولو قالت له ابتداء أنت أزني مني فهو كهذه  
الصورة (قوله ولا ثبت زناه) بالبيئة أو الإقرار اه اسني (قوله وعلمه) جملة حالية بتقدير قد (قوله ليس  
بقذف) أي في كل منهما وقوله وليس بإقرار الخ أي في الأولى (قوله ليس بقذف الخ) قد يستشكل مع قوله الاتي  
إلا أن قال من زناهم أو اراده اه سم وقد يفرق بتحقيق وجود الزنا بحسب العادة فيما يأتي وعدم تحقيق زنا  
المخاطب هنا (قوله وليس بإقرار به) قد يقتضي أنه ليس بإقرار وإن اراده فليحجر اه سيد عمر أقول يمنع  
ذلك الاقتضاء قوله السابق في رد البغوي ولا احتمال أن يريده أنه يفيد أنه عند الإرادة لإقرار باتفاق وكذا  
يمنعه قوله لأن الناس الخ فتأمل (قوله به) أي الزنا (قوله على أن أفعل الخ) قد يغني عنه ما قبله (قوله قد يجيء  
لغير الاشتراك) كافي قول يوسف لاختوته أتم شرمكنا اسني وعش (قوله) وقوله أنت أزني الناس الخ  
عبارة المغني والروض مع شرحه ولو قالت له ابتداء فلان زان وأنت أزني منه أو في الناس زناة وأنت أزني  
منهم فصريح لأن قالت الناس زناة أو أهل مصر مثلاً زناة وأنت أزني منهم فليس قد فالتحقق كذبها إلا أن نوت  
من زني منهم فيكون قد فاه (قوله في كل ذلك) أي قول المصنف ولو قال لزوجته يا زانية الخ وما في شرحه  
(قوله أن يعلم المخاطب) بكسر الطاء وقوله أن المخاطب بفتح الطاء (قوله زوج) يشمل الذكر والأنثى (قول  
المتن فرجك الخ) بفتح الكاف أو كسرهما ولو قال وطئت في القبل أو الدبر أثنان معاً لم يكن قد فالاستحالة فهو  
كذب محض فيعزى للإيذاء فان أطلق بأن لم يقيد بقبل ولا دبر قال الاسنوي فيجدل مكان ذلك بوطء واحد  
في القبل والآخر في الدبر اه وفي هذا نظر لا يخفى على من يعرف النساء اه مغني وكذا في الاسني إلا قوله  
وفي هذا نظر الخ فافقر كلام الاسنوي (قوله وكذا زنت في قبلك) قياسه أنه لو قال لرجل زنت في دبرك كان  
قد فاه أنه لو قال زنت بدرك كان كناية اه عش (قوله كان كناية) معتمده اه عش (قوله زنا) في أصله  
رحمه الله تعالى بصورة ألف فليحجر اه سيد عمر أقول عبارة الشافعية وأما الثالثة فإن كانت عن با  
كتبت ياء وإلا فبالالف ومنهم من يكتب الباب كله بالالف اه وفي حفظي أن من يكتب الباب كله بالالف  
ابن مالك فالشارح مختار لرايه (قول المتن ولولده) أي وإن قوله ولولده اللاحق به اه مغني (قوله أي كل)  
أن له امرأة فصريح وإلا فلا اه (فرع) النسبة إلى غير الزنا من الكبائر وغيرها تقتضي التعزير لا الحد  
عاب (قوله على ما مال إليه الشيخان بعد أن نقلا عن البغوي أنها مقرة) عبارة الروضة ولو قال لأجنبية  
يا زانية أو أنت زانية فقالت زنت بك فقد أطلق البغوي أن ذلك لإقرار منها بالزنا وقذف له ومقتضى ما  
ذكرناه من إرادة نفي الزنا عنه وعنها أن تكون الأجنبية كالزوجة اه (قوله لتأني الاحتمال الخ) علة لما  
(قوله ليس بقذف الخ) قد يستشكل مع قوله الاتي إلا أن قال من زناهم أو اراده (قوله لارجل الخ)  
كذا شرح مر (قوله) ويؤخذ منه الخ) كذا شرح مر

أى كل من له ولادة عليه وان سفل كاهو ظاهر أنت ولد زنا كان قاذفا لأمه او (لست منى أو لست ابني) أو لآخيه لست أخى كآخيه الزركشى (كناية) لاحتماله وفي الخبر الصحيح اطلاق الزنا على نظر العين ونحوه ومن ثم لو قال زنت (٢٠٩) يدى ونحوه لم يكن مقرا بالزنا قطعا

ويؤخذ من هذا القطع وحكاية الخلاف في زنت يدك صحة قول القمولى لو قال زنى بدتك فصريح أو زنى بدتى لم يكن اقرارا بالزنا انتهى ويوجه بانه يحتاط لحد الزنا لكونه حقا لله مالا يحتاط لحد القذف لكونه حق آدمى ومن ثم سقط الرجوع ذاك لاهذا فلا نظار في كلام القمولى خلافا لمن زعمه (و) ان قوله (ولد غيره لست ابن فلان صريح) في قذف امه وفارق الاب بانه يحتاج لزوج ولده وتاديه بنحو ذلك فقرب احتمال كلامه له بخلاف الاجنبى وكان وجه جعلهم له صريحا في قذف امه مع احتمال لفظه لكونه من وطء شبهة ندره وطء الشبهة فلم يحمل اللفظ عليه بل على ما يقاد منه وهو كونه من زنا وبهذا يقرب ما أفهمه اطلاقهم انه لو فسر كلامه بذلك لا يقبل وخرج بقوله لست ابن فلان قوله لقرشى مثلا لست من قرشى فانه كناية كما قاله وان نوزعاه (الا) إذا قال ذلك (لمنى) نسبه (بلعان) في حال انتفائه

إلى قوله أنت ولد زنا في النهاية (قوله أى كل من له ولادة عليه الخ) لعله من خصوص جهة الابوة فلي تأمل وليراجع اه رشيدى (قوله قاذفا) يتأمل وجه نصبه اه سيد عمر اقول بل يتأمل وجه ذكره هنا مع ظهور منافاته لقول المصنف كناية قولنا حذفه النهاية والمغنى (قوله او لآخيه) محل توقف ويتدبره فانما يتضح في نحو صغيره اه سيد عمر عبارة الاسنى وقضية التعليق اى بالاحتياج الى ناديب ولده ان ذلك جارفى كل من له تاديه كآخيه وعمه اه (قوله لاحتماله) إلى قوله ثم رأيتم في النهاية (قوله لاحتماله الخ) عبارة المغنى أما فى الاول فلان المفهوم من زنا هذه الاعضاء للمس والمشى والنظر كما في خبر الصحيحين العينان يزنان والبدان يزنان فلا ينصرف الى الزنا الحقيقي بالارادة واما فى الثانية فلان الاب يحتاج الى تاديب ولده بمثل هذا الكلام زجره فيحمل على التاديب اه (قوله ومن ثم) اى من اجل ان ما ذكر كناية وقوله لم يكن مقرا الخ اى لان الاقرار لا يكون بالكنايات اه رشيدى (قوله وحكاية الخلاف) اى فى المتن (قوله فصريح) اى فى القذف (قوله ذاك) اى حد الزنا وقوله لاهذا اى حد القذف (قول المتن ولولد غيره) دخل فيه من له عليه ولاية بنحو وصاية وقد يقال ان الحاقه بالابن اولى من الاخ الذى لا ولاية عليه على بحث الزركشى المتقدم اه سيد عمر اقول قد مر آفناع الاسنى ما يفيد الحاق نحو الوصى بالاب (قول المتن صريح) يتنبه لذلك فانه يقع ويغفل عن كونه قذفا صريحا اه سم عبارة ع ش قضيت اى توجيه الصراحة بما فى الشارح انه لو قال اردت انه لا يشبهه خلقا او خلقا قدم قبول ذلك منه القياس قبوله لان الصريح يقبل الصرف ولا نه يستعمل فيه كثير اه اقول هذا وجه ومع ذلك الاحتياط تقليد مقابل المذهب الذى نه عليه المغنى بقوله وقيل انه كناية كولد اه (قوله احتمال كلامه له) أى لقصد التاديب (قوله جعلهم له) اى قوله لولد غيره الخ (قوله لكونه من وطء شبهة) لعل المراد شبهة من الموطوءة اذ الشبهة من الواطى بدون الموطوءة لا يمنع زناها سم قد يقال انها وان حكم عليها بالزنا فى هذه الصورة لا لان الولد لا ينتفى بوجود الشبهة من الوطء اه سيد عمر ولم يظهر لى معنى قوله الا ان الود الخ اذ مقصور المتن نفى الولد عن صاحب الفراش لاعن الواطى وبشبهة (قوله ندره وطء الشبهة) خبر كان (قوله وبهذا) اى بقوله وكان وجه جعلهم الخ (قوله بذلك) اى يكون الولد من وطء الشبهة (لقرشى لست) ومثله ما لو قال لشخص مشهور بالنسب الى طائفة لست منها ويبنى ان مثله ايضا لست من فلان فيكون كناية اه ع ش وقوله وينبى ان مثله الخ اقول قد صرح الاسنى بان لست من زيد صريح من الاجنبى كناية من الاب اذا كان اسمه زيدا (قوله فى حال انتفائه) سيد كرمترزة (قوله والاحلف) وان نكل وحلفت انه اراد قذفها حد مغنى وروض (قوله اما اذا قاله بعد استلحاقه الخ) حاصله انه قذف عند الاطلاق فتجده من غير ان نساه ما اراد ان يصدق يمينه ولا حدو الفرق بين هذا وبين ما قبل الاستلحاق اننا لنجده هناك حتى نساه لان لفظه كناية فلا يتعلق به حد الابانية وهنا ظاهر لفظه القذف فيحد بالظاهر الا ان يذكر احتملا مغنى واسنى (قوله بعد استلحاقه) ينبغى وبعد عليه بالاستلحاق حتى اذا ادعى الجهل صدق يمينه اخذ اماما آنفا بل قد يقال سماع دعوى الجهل بالاستلحاق اولى بالقبول من قوله لاردت حال التنى اه سيد عمر (وقياس مامر) اى آنفا (قوله لآية) الى قوله نعم بحث الاذرى فى النهاية الا قوله ويؤيده الى المتن وقوله يوجب الى المتن وكذا فى المغنى الا قوله سواء

(قوله ويوجه بانه يحتاط الخ) كذا شرح مر (قوله فى المتن ولولد غيره لست ابن فلان صريح) يتنبه لذلك فانه يقع كثير أو يغفل عن كونه قذفا صريحا (قوله من وطء شبهة) لعل المراد شبهة من الموطوءة اذ الشبهة من الواطى بدون الموطوءة لا تمنع زناها (قوله فى المتن ويحد قاذف محصن) قال فى الروض وشرحه مانصه ولو قذفه اى شخصا بذنه سقط عنه الحد اى لم يجب كالأقوة بانه وان لم يسح القذف

(٢٧ - شروانى وابن قاسم - ثامن) فلا يكون صريحا في قذف امه لاحتمال ارادته لست ابن الملا عن شرع بل هو كناية فيستفصر فان اراد القذف حدوا لاحلف وعزر للايذاء اما اذا قال له بعد استلحاقه فيكون صريحا في قذفها فيحد ما لم يدع انه اراد لم يكن ابنه حال التنى ويحلف عليه وقياس مامر أنه يعزر ثم رأيتم صرحوا به (ويحد قاذف محصن) لآية والذين يرمون المحصنات

نعم ثم بحث الزركشي أنه لو قذفه فعفاه عنه ثم (٢١٠) قذفه ثانيا لم يجب غير التعزير ويؤيده أنه لو حدث ثم قذف ثانيا عزر لظهور كذبه بالحد

والعفو كالحل (ويعزر غيره) أي قاذف غير المحصن للابناء سواء في ذلك الزوج وغيره ما لم يدفعه الزوج بلعنه كما يأتي (والمحصن مكلف) أي بالغ عاقل ومثله السكران (حر مسلم عفيف عن وطء وحليلة به) وعن وطء دبر حليلته وإن لم يجده لأن الإحصان المشروط في الآية الكمال واضداد ما ذكر نقص وجعل الكافر محصنا في حد الزنا لأنه أهانة له ولا برد قذف مرتد ومجنون وقن بزنا ضافه إلى حال إسلامه وأفاقته أو حره بان إسلام ثم اختار الإمام رقعة لأن سبب حده أضافته لزنا إلى حالة الكمال (وتبطل العفة) المتبصرة في الإحصان (بوطء) يوجب الحد وبوطء (محرم) بنسب أو رضاع أو مصاهرة (مملوكة) له (على المذهب) إذا علم التحريم لدلالته على قلة مبالاته وإن لم يجده لأنه لشبهة الملك (لا) بوطء (زوجة) أو أمة (في عدة شبهة) أو نحو أحرار لأن التحريم لعارض يزول (و) لا بوطء (أمة) ولده (و) لا بوطء (منكوحته) أي الواطئ (بلاولي) أو بلا شهود قبله القائل بحله

في ذلك إلى المتن (قوله لم يجب غير التعزير) ظاهره أنه لا تعزير على القذف الأول اه سم أقول ويصرح بذلك قوله الاتي ويسقط حده وتعزيره بعفو اه (قوله والعفو كالحل) مبتدأ وخبر (قول المتن) ويعزر غيره (و) وكذا يعزر بإيذاء المحصن بما ليس بقذف كزنت يدك وكنسبة امرأة إلى اتیان أخرى وكانت قاتل أو سارق أو بكنية لم تترن بنية أو تعريض أو تصريح مع كون القاذف أصلا للقذف كافي شرح الإرشاد للشارح اه سم (قوله أي قاذف غير المحصن) كالعبد والذمي والصبي والزاني اه معنى (قوله في ذلك) أي حد قاذف محصن وتعزير قاذف غيره (قوله وغيره) شامل للسيد عبارة الروض ولو قذف أي السيد عبده فله مطالبة سيده بالتعزير اه (قول المتن والمحصن) أي هنالقي باب الرجم اه ع ش (قول المتن مكلف) دخل فيه الرقيق والكافر عبارة الروض مع الأسنى فرع لوزني وهو عبد أو كافر لم يجد قاذفه بعد الكمال بالحرية والإسلام ولو قذفه بغير ذلك الزنا اه سم (قوله ومثله السكران) أي المتعدى بسكره وإنما لم يستثنه مع أنه على رايه غير مكلف اعتمادا على استثنائه في باب حد القذف اه معنى (قول المتن عفيف عن وطء) يجده (بان لم يطأ أصلا أو وطئ وطأ لا يجده كوطء الشريك الأمة المشتركة اه معنى (قول المتن عن وطء) يجده) مفهوما من يأتي البهائم محصن لأنه لا يجذب ليعزر فقط في حد قاذفه لإحصانه اه ع ش (قوله وعن وطء الخ) وعن وطء محرم مملوكة له كما يؤخذ مما ساقى وصرح به المنهج وغيره هنا اه سم (قوله وعن وطء دبر حليلته الخ) إشارة إلى الاعتراض على المتن (قوله لأنه أهانة له) أي والحد بقذفه أكرام له اه معنى (قوله ولا يرد الخ) أي على المتن (قوله بان أسلم) أي الأسير (قوله لأن سبب الخ) علة لعدم ورود ما ذكر على تعريف المحصن (قوله بوطء) يوجب الحد) ومنه وطء أمة زوجته ووطء المرتين المهرهنة عالما بالتحريم اه أسنى (قوله يوجب الحد) مع ما تقدم في المتن مكرر اه سيد عمر أقول وكذا في هذا الحل قطع وطء عن الإضافة وتوينه (قوله وبوطء محرم الخ) وبوطء دبر حليلته له روض ومنهج وتقدم في الشارح ما يفيد (قوله إذا علم التحريم) يذني أو جهله وهو ممن لا يعذر بجهله اه سيد عمر (قوله لدلالته على قلة مبالاته) أي بالزنا بل غشيان المحارم أشد من غشيان الاجنبيات اه معنى (قوله لا بوطء زوجة أو أمة) ولا بوطء زوجته أو أمة في حيض أو نفاس أو صوم أو اعتكاف ولا بوطء مملوكة له مرتدة أو من زوجة أو قبل الاستبراء أو مكاتبه ولا بوطء زوجته الرجعية ولا بزنا صبي ومجنون ولا بوطء جاهل لتحريم الوطء لقرب عهده بالإسلام أو نشته بإدابة بعيدة عن العلماء ولا بوطء مكروه ولا بوطء مجوسي محرما له كآمه بنكاح أو ملك لأنه لا يعتد بتحريمه اه روض مع شرحه زاد المغنى ولا بمقدمات الوطء الاجنبية اه (قوله قلد القائل الخ) عبارة المغنى تنبيه قضية إطلاقه أنه لا فرق في جريان الخلاف في وطء المنكوحة بلاولي بين معتقد الحل وغيره لكن قضية نص الامم والمختصر وكلام جماعة من الأصحاب اختصاصه بمعتقد التحريم أي ولا تبطل عفة مقلد الحل قطعا وهو ظاهر اه وفي السيد عمر والرشيدي ما يوافقه (قوله نعم بحث الأذرعى) عبارة النهاية والمغنى واستثناء الأذرعى بجنائهم طوء الابن ومستولدتة لحرمتها على أيه أبدأ بخالف لظاهر كلامهم اه قال ع ش قوله مخالف لظاهر كلامهم أي فلا يزول إحصانه والقطع بالأذن اه وقد يقال قياس عدم إباحة القذف بالأذن التعزير لأنه معصية لأحد فيها ولا كفارة فليتامل ويجاب بان التعزير إنما هو لحق الله وهو هنا تابع لحق الأذى فلا يجب بدونه م (قوله نعم بحث الزركشي أنه الخ) كذا شرح م (قوله لم يجب غير التعزير) ظاهره أنه لا تعزير على القذف الأول (قوله في المتن ويعزر غيره) أي قاذف غير المحصن وكذا يعزر بإيذاء المحصن بما ليس بقذف كزنت يدك وكنسبة امرأة إلى اتیان أخرى وكانت قاتل أو سارق أو بكنية لم تترن بنية قذف أو تعريض أو تصريح مع كون القاذف أصلا للقذف كافي شرح الإرشاد للشارح (قوله ومثله السكران) لعل المراد المتعدى وقد يقال حيث فسر المكلف بالبالغ العاقل مثل السكران فلا حاجة للالحاق (قوله وعن وطء دبر حليلته الخ) وعن وطء محرم مملوكة له كما يؤخذ مما ساقى وصرح به المنهج وغيره هنا (قوله

أولا (في الإصح) لقوة الشبهة فيهما نعم بحث الأذرعى استثناء مستولدة الابن لحرمتها على أيه أبدا بوطئهما



ر صوابه موطوءة الابن ولعله مراده على أن هذا معلوم من قوله بوطء محرم (ولوزنى (٢١١) مقدوف) قبل حدقا ذفه ولو بعد الحكم به بل

ولو بعد الشروع في الحد  
كما هو ظاهر (سقط الحد)  
عن قاذفه ولو بغير ذلك  
الزنا لان زناه هذا يدل  
على سبق مثله لجريان  
العادة الالهية بان العبد  
لا يهتك في اول مرة كما قاله  
عمر رضى الله عنه ورعايتها  
هنا لا يلحق بها ما لو حكم  
بشهادته فزنى فورا حتى  
لا ينتقض الحكم وان قلنا  
هذا الزنا يدل على زنا سابق  
منه قبل الحكم وبقرى بان  
الحد يسقط بالشبهة بخلاف  
الحكم (او ارتد فلا)  
يسقط الحد لان الردة  
لا تشعربسبب اخرى لانها  
عقيدة وهى تظهر غالبا  
(ومن زنى) أو فعل ما يبطل  
عفته كوطء حليلته في  
دبرها (مرة) وهو مكلف  
(ثم) تاب و (صلح) حاله  
حتى صار أنقى الناس (لم  
يعد محصنا) أبدا لان  
العرض إذا اتلم لم تفسد  
ثلثته فلا نظر إلى ان التائب  
من الذنب كمن لا ذنب له ولو  
قذف في مجلس القاضى  
لزمه اعلام المقدوف  
ليستوفيه ان شاء وفارق  
اقراره عنده بما لا يغير بانه  
لا يتوقف استيفاؤه عليه  
بخلاف الحد ومحل لزوم  
الاعلام للقاضى اى عينا  
إذا لم يكن عنده من يقبل  
اخباره وإلا كان كفاية  
كما هو ظاهر (وحد القذف)

بوطنهما (قوله وصوابه الخ) قد يعلم من كلام المغنى والنهاية ان الاذعى صرح بذلك ولعل منشأ  
الخلاف اى بينهما وبين كلام الشارح اختلاف النسخ او تحريف الناسخ او اختلاف كلامه في تصانيفه  
اه سيد عمر (قوله على ان هذا معلوم) اى بالاولى كما هو ظاهر اه سيد عمر (قول المتن ولوزنى مقدوف  
الخ) وكطرو الزنا طرو الوطء المسقط للعفة اسنى ومعنى (قوله قبل حدقا ذفه) إلى قول المتن والاصح في  
النهاية (قوله المتن سقط الحد) انظر التعزيز اه سم اقول يعزراخذنا من قول المتن السابق ويعزرا غير  
(ولو بغير ذلك الزنا) يعنى سقط حد من قذفه قبل ذلك الزنا ولا حد على من قذفه بعد هذا الزنا اه رشيدى  
(قوله لجريان العادة) ظاهره انه في الزنا وغيره ولا مانع منه اه ع ش (قوله لا يهتك) ببناء المفعول عبارة  
المغنى بانه تعالى لا يهتك الستراول مرة الخ (قوله ورعايتها) اى العادة الالهية ش اه سم (قول المتن  
او ارتد فلا) عبارة الروض مع شرحه والمغنى ولو ارتد المقدوف او سرق او قتل قبل حدقا ذفه لم يسقط  
لان ما صدر منه ليس من جنس ما قذف به اه (قوله لان الردة) لا يخفى ما في هذا التعليل لانها وان اشعرت  
بسبب اخرى بل وان تحقق سبق اخرى لا تسقط احصائه كما هو واضح وان اومه هذا الصنيع ولو علل  
بنظير ما عللوا به نحو السرقة لكان اوضح اه سيد عمر (قوله وهو مكلف) دخل فيه العبد والكافر فانهما  
إذا زنا لم يحدقا ذفه ما بعد الكال وخرج به الصبي والمجنون فان حصاتهم لا تسقط به فيحد من قذف واحدا  
منهما بعد الكمال لان فعلهما ليس بزنا لعدم التكليف معنى وسم وروض مع شرحه (قول المتن لم يعد  
محصنا) عبارة المنهج لم يحدقا ذفه اه قال البجيرمى عليه ومنه يعلم ان الشخص إذا صدر منه شيء من ذلك  
كوطء مملوكه المحرم ووطء حليلته في دبرها حرم عليه ان يطالب الحد من قاذفه عند جميع العلماء إلا ما لكا  
كانقله ابن حزم في كتاب الابصار شو برى اه وعبارة المغنى والنهاية ولو قذف رجلا بزنا يعمله المقدوف لم  
يجب الحد عند جميع العلماء إلا ما لكا فانه قال له طلبه اه (قوله فلا نظر إلى ان التائب) اى لان هذا بالنسبة  
إلى الآخرة ومعنى ع ش (قوله لزمه) اى القاضى اه سم (قوله ليستوفيه) اى القاضى الحد (قوله ان  
شاء) اى المقدوف وقوله وفارق اقراره عنده الخ اى حيث لا يلزمه ان يعمله بذلك وقوله لا يتوقف استيفاؤه  
عليه اى على القاضى اه ع ش (قوله ما إذا الخ) الاخصر الاوضح حذف ما (قوله وتعزيره) إلى الفصل  
في المغنى الا قوله وفيه نظر إلى المتن وقوله او كان غير مكفأ (قوله كسائر الحقوق) ولومات المقدوف مرتدا  
قبل استيفاء الحد فالوجه كما قال شيخنا انه لا يسقط بل يستوفيه وارثه لو لا الردة للثني كافى نظير من قصاص  
الطرف اه معنى (قوله بعفو عن كله) او بان يرث القاذف الحد اى جميعه (فرع) لو قاذف شخصان فلا  
تقاص لانه لا يما يكون إذا اتحد الجنس والقدر والصفة ومواقع السياط وألم الضربات متفاوتة ومعنى وروض  
مع شرحه (قوله لم يسقط شيء الخ) وفائدته انه لو اراد الرجوع اليه بعد عفو مكن منه اه ع ش (قوله  
ولا يخالف الخ) عبارة المغنى فان قيل قد صح في باب التعزير جواز استيفاء الامام له مع العفو فهو بخالف لما  
هنا اجيب بانه لا يخالف إذ المراد هنا بالسقوط سقوط حق الادعى وهذا متفق عليه في الحد والتعزير

وصوابه موطوءة الابن) إذ يكفى في الحرمة ابد مجرد كونها موطوءة (قوله في المتن سقط الحد) انظر التعزير  
(قوله ورعايتها) اى العادة الالهية ش (قوله وهو مكلف) خرج الصبي والمجنون قال في الروض ولا اى ولا  
تبطل العفة بزنا صبي ومجنون قال في شرحه حتى إذا كلفا فقد فهما شخص لزمه الحد اه ودخل في المكلف الرقيق  
والكافر قال في الروض فرع زنى وهو عباد وكافر لم يحدقا ذفه بعد الكال اى بالحرية والاسلام ولو قذفه بغير  
ذلك الزنا قال في شرحه لان العرض إذا انخرم بالزنا لم يزل خلله بما يطرأ من الفقه (قوله لزمه) اى القاضى  
اعلام المقدوف لعله إذا لم يكن علم ولا فلا حاجة الى قوله بخلاف الحد في نسخة بعدد راجع محل هذه النسخة  
في شرح مر ومحل لزوم الاعلام للقاضى اى عينا ما إذا لم يكن عنده من يقبل اخباره به والا كان كفاية كما  
هو ظاهر (قوله لم يسقط منه شيء) قاله الرافعى في باب الشفعة

وتعزيره إذا لم يعف عنه المورث (يورث) ولو للامام عن لا وارث له خاص كسائر الحقوق (ويسقط) حده وتعزيره  
(بعفو) عن كله ولو بمال لكن لا يثبت المال فلو عفا عن بعض الحد لم يسقط شيء منه ولا يخالف سقوط التعزير بالعفو ما في بابه

وقائده أنه لو عني عن التعزير ثم عاد وطلبه لا يجاب وإن للامام أن يقيمه للصلحة لالكونه حتى آدمى وهو المراد هنا اه (قوله لان الساقط) أى بالعفو (قوله ويستوفى سيدق الخ) أى لا عصيته الا حرار ولا السلطان معنى واسنى (قول المتن والاصح انه) أى حد القذف ومثله التعزير معنى ونهاية (قوله اذا مات المقدوف) أى قبل استيفائه اه معنى (قوله الحر) أى اما القن فقد مر حكمه آنفا (قول المتن كل الورثة) أى على سبيل البدل وليس المراد ان كل واحد له حد والالتعداد الحد بتعدد الورثة معنى وزياى (فرع) لو قذفه او قذف مورثه شخص فله وان لم يعجز عن بيته الزنا وبينه الاقرار به تحليفه فى الاولى انه لم يرزنى وفى الثانية انه لا يعلم زنا مورثه لانه لم يقر فيسقط الحد عن القاذف معنى ونهاية وروض مع شرحه (قوله حتى الزوجين) الى الفصل فى النهاية الا قوله وفيه نظر الى المتن وقوله او كان غير مكلف (قوله قذف الميت) هذا تصريح بان قذف الميت يوجب العقوبة كقذف الحي ولو مات زيد مثلاً عن ولد ثم مات الولد عن ولد او عم ثم قذف زيد فهل المستحق لحد القذف الامام او المستحق له ولد الولد او العم الذى يظهر الثانى اه سم بحذف (قوله على احد وجهين رجح) اعتمده الاسنى والنهية والمعنى (قوله وبه) أى بقوله مع انه لا بد له (قوله فانه لا يورث) لا فرق فى ذلك بين كون الغيبة فى حياة الميت او بعد موته اه ع ش (فصل فى بيان حكم قذف الزوج) (قوله فى بيان حكم) الى الفصل فى النهاية الا قوله كما يعلم بما يأتى آخر

(قوله ان للامام استيفاء الخ) هذا يدل على ان الآتى فى بابه تعزير القذف (فرع) فى الروض وشرحه لو قذفه او قذف مورثه فله وان لم يعجز عن بيته الزنا وبينه الاقرار به تحليفه نه لم يرزنى فى الاولى او انه لم يعلم زنا مورثه فى الثانية لانه لم يقر فيسقط الحد عن القاذف قال فى الاصل عن الاكثرين قالوا ولا تسمع الدعوى بالزنا والتحليف على نفيه الا فى هذه المسئلة اه ما فى الروض وشرحه أى فان حلف حد القاذف وان نكل حلف القاذف وسقط عنه الحد ولا يحيد المقدوف نعم تسمع الدعوى والتحليف فى مسئلة اخرى وهى مالو وقف على ولديه على ان من زنى منهما رجح نصيبه لاختيه فلو ادعى احدهما على الاخر انه زنى فيرجع اليه نصيبه سمعت دعواه وله تحليفه (قوله نعم قذف الميت لا يرثه) هذا تصريح بان قذف الميت يوجب العقوبة كقذف الحي وبانه يرثه مورثه فمكان المراد انه يقدر ثبوته للبيت قليل موته ثم انتقل له لورثته كما يقدر دخول دية المقتول فى ملكه قليل موته ثم انتقل له لورثته كما يقدر دخول الصيد الذى وقع بعد موته فى شبكة نصيبها فى حياته فى ملكه قليل موته ثم انتقل له لورثته بقى مالو مات زيد مثلاً عن ولد ثم مات الولد عن ولد او عم ثم قذف زيد فهل المستحق لحد القذف الامام لانه لا وارث له الآن لان الولد الذى هو الوارث غير موجود وولد الولد او العم لم يكن وارثاً عند الموت لحجبه بالولد والمستحق له ولد الوالد او العم لانا نقدر انتقاله عن الميت للولد ثم عن الولد لولد او عمه كما انافما اذا الحق انسان النسب بحده يشترط ان يكون وارثاً لجدته حائزاً او نكتتى بكونه وارثاً حائزاً التركة ابيه الحائز لتركته جده فيه نظرو الذى يظهر الثانى فان قيل لا حاجة لذلك بل يكفى ان يقدر موت زيد عند القذف فيرثه الوارث حينئذ هو والد الولد او العم قلنا هذا لا يخالف ما قلناه ولهذا قال ابن الرفعة فى مسئلة الاخلاق المذكورة انه يفهم ان يعتبر كون المقر حائز الميراث الملحق به لو قدر موته حين الاخلاق ثم اعترض على هذا بما اجيب عنه الا انه لا بد من ملاحظة ما قلناه اذ لو قطعنا النظر عنه ونظرنا لمجرد حال القذف وتقدير موت المقدوف حينئذ لم ان يستحق ولد الولد او العم فى الصورة المذكورة وان كانا كافرين عند موت زيد وولده ثم اسلبا عند القذف فالظاهر انه لاحق لهما حينئذ كما صرحوا بنظيره فى مسئلة الاستلحاق المذكورة فليتامل (قوله على احد وجهين رجح) اعتمدهم وقال فى شرح الروض انه اوجههما (قوله وفيه نظر نصريحهم الخ) يجاب بضعف العلة بعد الموت فلم تثبت جميع الآثار ولا يتأين ذلك ثبوت الزوجية بينهما فى اللجنة لان الزوجية تعود فى اللجنة بعد انقطاع احكامها الدينية بالموت بدليل جواز تزوج اخت الزوج واربعة سواها بعد موتها (قوله فى المتن وانه لو عفا بعضهم) أى او ورث القاذف من الميت بعض حد القذف كما فى الروض (قوله فانه) أى نحو الغيبة ش (فصل) فى بيان حكم قذف الزوج ونفى الولد

أن للامام استيفاء لان الساقط حق آدمى والذى يستوفيه الامام حق الله تعالى للصلحة ويستوفى سيدقن مقدوف مات تعزيره وان لم يرثه (والاصح انه) اذا مات المقدوف الحر يرثه كل الورثة حتى الزوجين كالقصاص نعم قذف الميت لا يرثه الزوج او الزوجة على أحد وجهين رجح لا انقطاع الوصلة بينهما وفيه نظر نصريحهم بقاء آثار النكاح بعد الموت (و) الاصح (انه لو عفا بعضهم) عن حقه من الحد او كان غير مكلف (فلباقى) منهم وان قل نصيبه (كله) أى استيفاء جميعه كما ان لاحد هم طلب استيفائه وان لم يرثه غيره او غاب لانه لدفع العار اللازم للواحد كالجوع مع انه لا بد له وبه فارق القصاص فان ثبوت بدله يمنع من التفويت فيه ويفرق بين هذا ونحو الغيبة فانه لا يورث ومن ثم لم يكف تحليل الوارث منه بان ملحظ ما هنا العار هو يشمل الوارث ايضا فكان له فيه دخل بخلاف نحو الغيبة فانه محض ايداء يختص بالميت فلا يتعدى اثره للوارث

(فصل) فى بيان حكم قذف الزوج ونفى الولد

جواز أو وجوباً (له) أى الزوج (قذف زوجته) (له) (علم زناها) (بان رأه) وهى فى نكاحه كما يعلم (٢١٣) مما يأتى آخر الباب والاولى له تطليقها

ستر عليها ما لم يترتب على فراقها مفسدة لها أو له أو لاجنبى فيها يظهر (أو ظنه ظناً مؤكداً) لا احتياجه حينئذ للانتقام منها لتطليخها فرأشه والبيئة قد لا تساعد (كشيعاء زناها بزيديع قرية بان) بمعنى كان (رأهما فى خلوة) وكان شاع زناها مطلقاً ثم رأى رجلاً خارجاً من عندها قال الماوردى فى وقت الرية أو رأها خارجة من عند رجل أى وثمرية أيضاً ويحتمل الفرق وعلى الاول فادنى رية فيها كاف بخلافه فانه قد يدخل لنحو سرقة أو ارادة لإكراهه أو إلحاق عار ولا كذلك هى وكأخبار عدل رواية ومن اعتقد صدقه له عن معاينة بزناها وليس عدواً لها ولا له ولا لزانى قال بعضهم وقد بين كيفية الزنا ثلاثاً يظن مالىس بزنا زنا وكأقارها له به واعتقد صدقها اما مجرد الشيوخ فلا يجوز اعتمادها لانه قد ينشأ عن خبر عدو أو طامع بسوء لم يظفر وكذا مجرد القرينة لانه ربما دخل عليها الخوف أو نحو سرقة (ولو اتت) أو حملت (بولد علم انه ليس منه) أو ظنه ظناً مؤكداً وامكن كونه منه ظاهراً لما سيذكره (لومه نفيه)

الباب وقوله ويحتمل الفرق وقوله وكانهم لم يعتبروا الى المتن (قوله فى بيان حكم قذف الزوج) وانما أفرد بالذكر لخالفته غيره فى ثلاثة أمور احدها انه يباح له القذف او يجب لضرورة نفي النسب والثانى انه لا إسقاط الحد عنه بالامان والثالث انه يجب على المرأة الحد بلعانه إلا ان تدفعه عن نفسها بلعانه اه معنى (قوله جواز الخ) راجع لكل من المعطوفين وكان ينبغي من الجواز أو الوجوب لعدم ظهور التمييز هنا قائل (قوله بان رأه) أى رأى ما يحصله وهو الذكر فى الفرج لان الزنا معنى لا يرى اه بجري على عبارة المعنى بان رأه ترى اه (قوله كما يعلم الخ) أى قذوه فى نكاحه (قوله والاولى الخ) عبارة شرعى المنهج والروض والاولى اذ لم يكن ثم ولد نفيه ان يستر عليها ويطلقها ان كرها اه زاد المعنى لما فيه من ستر الفاحشة وإقالة العثرة اه وفى السيد عمر بعد ذكر كلام المعنى مانصه وبه يعلم ما فى صنيع الشارح فتدبر اه أى من إطلاق اولوية التطليق مع انها مقيدة (قوله ما لم يترتب على فراقه الخ) أى والاولى الامساك ان ترتب على الفراق ونحو مرض له أو لها بل قد يجب اذا تحقق انه فارقه زنى بها الغير وانها ما دامت عنده تصان عن ذلك اه عش وبه يعلم ما فى قول سم كان المراد فراقه بخصوص الطلاق وإلا فالفراق حاصل باللعان أيضاً اه (قوله لا احتياجه حينئذ الخ) عبارة الاسنى وإنما جازله حينئذ القذف المرتب عليه اللعان الذى يتخلص به لا احتياجه الخ (قوله والبيئة الخ) وكذا الاقرار (قول المتن كشيعاء) بفتح الشين المعجمة بخطة أى ظهور اه معنى عبارة عش بكسر الشين كما يؤخذ من عبارة المصباح اه وعبارة القاموس والشيعاء ككتاب دق الحطب تشيع به النار وقد يفتح اه (قول المتن كشيعاء زناها) أى كالظن المستفاد من الشيعاء (قول المتن بان رأهما الخ) أى زوجته وزيد أو لومرة واحدة اه معنى قال السيد عمر يتردد النظر فيها لو شاع زناها بزيد فرأى عمر اخارجاً من عندها وهى خارجة من عنده اه اقول الاقرب حصول الظن المؤكد بذلك ان كان ثمرية كما هو الفرض (قوله وكان شاع زناها الخ) معطوف على قول المصنف كشيعاء زناها لا على قوله كان رأهما فى خلوة فهو بمجرد ذلك يؤكده الظن ككل واحد ما بعده اه رشيدى (قوله مطلقاً) أى من غير تقييد بواحد بعينه اه عش (قوله ثم رأى رجلاً الخ) ظاهره ولو مرة (قوله وعلى الاول الخ) أى عدم الفرق وتقييد كل منها بالرية عبارة النهاية وينبأن أن يكتب فيها بادن رية بخلافه الخ (قوله وكأخبار عدل) إلى قوله ولعظم التغليظ فى المعنى قال بعضهم إلى وكأقارها وقوله لما سيذكره (قوله وكأخبار عدل الخ) وكان يرى أى الزوج رجلاً معها مراراً فى محل رية ومرة تحت شعار فى هيئة منكروه روض ومعنى (قوله ومن اعتقد صدقه الخ) وإن لم يكن عدلاً معنى واسنى وعش (قول المتن ولو اتت الخ) عبارة المعنى وشرح المنهج هذا كله حيث لا ولد نفيه فافى كان هناك ولد فقد ذكره بقوله ولو اتت الخ (قوله وامكن كونه منه ظاهراً) أى بخلاف ما إذا لم يمكن شرعاً كونه منه كان كانت به لدون ستة اشهر فانه منفى عنه شرعاً فلا يلزمه النفى اه رشيدى (قوله لما سيذكره) أى فى او اخر الفصل الآتى (قول المتن لومه نفيه) ولا يلزمه فى جواز النفى والقذف تبيين السبب المجوز لها النفى والقذف من رؤية زنا واستبراء ونحوهما لكن يجب عليه باطنار عاتبة لسبب المجوز لها معنى وروض مع شرحه (قوله لما يأتى) أى قبل قول المتن وإن ولدته (قوله على فاعل ذلك) أى الاستلحاق والنفى اه عش فكان الانسب الاخصر فاعلها وقال الكردي قوله ذلك إشارة إلى النفى وضمير عليها يرجع إلى النفى والاستلحاق اه وفيه تشبث (قوله وإن اول) أى الكفر اه عش أى وإطلاق الكفر (قوله سبب له) أى دليل على التهاون بالدين المؤدى إلى الكفر كاقيل المعاصى بريد الكفر اه سيد عمر (قوله أو بكفر النعمة) الانسب تقديمه على قوله أو بانها سبب له (قوله ثم) أى بعد علمه انه ليس منه أو ظنه ذلك ظناً

جوازاً أو وجوباً (قوله ما لم يترتب على فراقه لها مفسدة الخ) كان المراد فراقه بخصوص الطلاق وإلا فالفراق حاصل باللعان أيضاً

والا لكان بسكوته مستلحقاً لمن ليس منه وهو ممتنع كما يحرم نفي من هو منه لما يأتى ولعظم التغليظ على فاعل ذلك وقبيح ما يترتب عليها من المفاسد كانا من أقبح الكبائر بل أطلق عليها الكفر فى الاحاديث الصحيحة وان أول بالمستحل أو بانها سبب له أو بكفر النعمة

ثم ان علم زناها وطلنه ظنا مؤكدا فذفها ولا عن نفيه وجوبافيهما والاقتصر على النفي باللعان لجواز كونه من شبهة أو زوج سابق وشمل المتن وغيره ما لو أنت بولد علم أنه ليس منه ولكنه خفية بحيث لا يلحق به في الحكم لكن الاوجه قول ابن عبد السلام الاولى له الستراى وكلامهم إنما هو حيث ترتب على عدم النفي لحوقه به كما (٣١٤) اقتضاه تعليلهم المذكور (ولانما يعلم) أنه ليس منه (إذالم يطأ) في القبل ولا استدخلت مائه

مؤكد (قوله ثم ان علم) إلى قوله للعلم حيثنفذ في المعنى لا قوله أى وكلامهم إلى المتن (قوله وجوبافيهما) أى القذف واللعان ولم وجب القذف مع أنه إنما وجب وسيلة للنفي وهو لا يتوقف عليه كما في الشق الثاني اه سم (قوله اقتصر على النفي) بان يقول هذا الولد ليس منى وإنما هو من غيرى اه معنى (قوله ولكنه) أى الاتيان بالولده كردى (قوله ولكنه خفية) أى بان لم تشتهر ولادتها وأمكن تربيته على أنه لقيط مثلا اه عش عبارة السيد عمر لعل المراد ان تلده لاجبضة احد يثبت الايلاذ بقوله اه (قوله بحيث لا يلحق به في الحكم) أى لا يحكم احد بانه ولده اه كردى (قوله المذكور) أى فى قوله ولا لسكان الخ (قول المتن ولانما يعلم) ففتح الياء اه معنى (قوله فى القبل) سياقى حكم الدبر (قوله اصلا) راجع لكل من الوطء والاستدخال (قوله ولكن ولدته لدون ستة اشهر) لعل هذا فى الولد التام كما يعلم مما تقدم فى الطلاق والرجعة اه سم (قوله من الوطء) أى او الاستدخال (قوله لزومه قذفها ونفيه) صادق مع إمكان كونه منه أيضا وعليه ينبغي تقييده بما اذا كان احتمال كونه من الزنا أقوى أخذنا بما أتى فى قول المصنف ولو علم زناها الخ فليراجع سم على حجج اه رشيدى (قوله يلزمه) اما من باب الافعال او على حذف العائد أى فيه (قوله ذلك) أى للقذف والنفي اه عش (قوله ما يأتى الخ) أى فى شرح فى الاصح (قول المتن لما بينهما) أى لستة أشهر فأكثر إلى أربع سنين وقول الشارح أى دون الخ تفسير لهما من بينهما اه سم (قوله بعد وطره) أى الزوج ومثله الاستدخال (قوله يجمدها) أى فى نفسه اه معنى (قوله وهو ينظر اليه) الى يعرف به اه عش (قول المتن لفوق ستة اشهر الخ) أى ولستة اشهر فأكثر من الزنا اه معنى (قوله بحبضة) الى قوله ووجه البقينى فى المعنى (قوله لانه) أى طرو الحيض اه معنى (قوله عدمه) أى عدم النفي (قوله ومحلّه) أى حل النفي (قوله وصحّح فى الروضة الخ) وهو الراجع اه معنى (قوله قرينة الخ) أى ظاهرة وان لم يكن شيوخ بخلاف ما مر اه سيد عمر اه (قوله والا) أى ان لم ير شيئا لم يجز أى النفي اه (قوله واعتمده الخ) معتمد اه عش (قوله واعتمده الاسنوى وغيره) ويمكن

(قوله قذفها ولا عن نفيه وجوبافيهما) لم وجب القذف مع أنه إنما وجب وسيلة للنفي وهو لا يتوقف عليه كما فى الشق الثاني (قوله لكن الاوجه قول ابن عبد السلام الخ) كذا شرح مر (قوله ولكن ولدته لدون ستة اشهر) لعل هذا فى الولد التام كما يعلم مما تقدم فى الطلاق والرجعة (قوله لزومه قذفها ونفيه) صادق مع إمكان كونه منه أيضا وعليه ينبغي تقييده بما اذا كان احتمال كونه من الزنا أقوى أخذنا بما أتى فى قول المصنف ولو علم زناها الخ فليراجع (قوله أى دون الستة وفوق الاربعة) أى ولدته لستة أشهر فأكثر الى أربع سنين أى ودون الخ تفسير لهما من بينهما (قوله فى المتن وان ولدته لفوق ستة اشهر من الاستبراء حل الخ) عبارة الروض وكذا يلزمه النفي لورأى ما يبيع قذفها وأنت بعده لستة أشهر من حين الزنا لا من الاستبراء وكان قد استبرأها قبله بحبضة او غلب على الظن انه من الزانى بان كان يعزل او شبهه الزانى وان لم يغلب على ظنه حرم النفي لا القذف ويجوز النفي لمن يطأ فى الدبر لا لمن يعزل ولا يلزمه تبين السبب المجوز للنفي والقذف لكن يجب عليه أى باطنا رعاية السبب المجوز اه فعلم أن للعزل حالتين وقوله لا القذف أى واللعان بين فى شرحه انه خلاف ما صححه الاصل والمنهاج وأصله ثم قال فى الروض فرع أنت باييض وهما اسودان لم يستنج به النفي ولو اشبهه من تتهم به اه فعلم من هذا مع قوله السابق او اشبه الزانى ان للشبه حالتين فتامله (قوله واعتمده الاسنوى وغيره) ويمكن حمل المتن عليه شرح مر

المحترم أصلا (أو) وطىء أو استدخلت مائه المحترم ولكن (ولدته لدون ستة اشهر) من الوطء ولو لا أكثر منها من العقد (أو) فوق أربع سنين (من الوطء للعلم حيثنفذ بانه من ماء غيره ولو علم زناها فى طهر لم يطافيه وأنت بولد يمكن كونه من ذلك الزنا لزومه قذفها ونفيه وصرح جمع بان تخور رؤيته معها فى خلوة فى ذلك الظهر مع شيوخ زناها به يلزمه ذلك ايضا ويؤيده ما يأتى عن الروضة (فلو ولدته لما بينهما) أى دون الستة وفوق الاربعة من الوطء وكأنهم إنما لم يعتبروا هنا لحظة الوطء والوضع احتياطا للنسب لا مكان الالحاق مع عدمها (ولم يستبرأ) بها (بحبضة) بعد وطره أو استبرأها بها وكان بين الولادة والاستبراء أقل من ستة أشهر (حرم النفي) للولد لانه لاحق بفراشه ولا عرة برية يجمدها وفى خبر أن داود والنسائي وغيرهما إنما راجل اجحدولده وهو ينظر اليه احتجب الله منه يوم القيامة وفضحه على رؤس الخلائق (وان ولدته لفوق ستة اشهر من الاستبراء) بحبضة

أى من ابتداء الحيض كما ذكره جمع لانه الدال على البراءة (حل النفي فى الاصح) لان الاستبراء أمانة ظاهرة حل على أنه ليس منه نعم يسن له عدمه لان الحامل قد تحيض ومحلّه ان كان هناك تهمة زنا والام يجوز قطعاً وصحّح فى الروضة أنه ان رأى بعد الاستبراء قرينة زناها بما مر لزومه نفيه لغلبة الظن بانه ليس منه حيثنفذ والام يجوز واعتمده الاسنوى وغيره وقوله من الاستبراء تبع فيه الرافعى

وصحح في الروضة ايضا اعتبارها من حين الزنا بعد الاستبراء لانه مستند اللعان فعليه إذا ولدت لدون ستة أشهر منه ولاكثر من دونها من الاستبراء تنبها انه ليس من ذلك الزنا فيصير وجوده كعدمه فلا يجوز النفي رعاية للفرش (٢١٥) ووجه البلقني المتن يمنع تيقن ذلك

لاحتلال سبق زناه بها خفية قبل الزنا الذي رآه (ولو وطئ وعزل حرم) النفي (على الصحيح) لان الماء قد يسبقه ولا يشعر به ولو كان يطافا دون الفرج بحيث لا يمكن وصول الماء اليه لم يلحقه اوفى الدبر تناقض فيه كلامهما والارجح انه لا يلحقه أيضاً وليس من الظن عليه من نفسه انه عقيم على الاوجه خلافا لقول الروياني يلزمه نفيه باللعان اى بعد قذفها وذلك لاننا نجد كثيرين يكاد ان يجزم بعقمهم ثم يجنون (ولو علم زناها واحتمل كون الولد منه ومن الزنا) على السواء بان ولدت لسته أشهر فأكثر من وطئه ومن الزنا ولا استبراء (حرم النفي) لتقاوم الاحتمالين والولد للفرش والنص على الحمل على ما إذا كان احتماله من الزنا اغلب لوجود قرينة تؤكد ظن وقوعه (وكذا) يحرم (القذف واللعان على الصحيح) إذ لا ضرورة اليها للحقوق الولد به والفرق يمكن بالطلاق ولا يتضرر باثبات زناها لانطلاق اللسان فيه وقيل يحلان انتقامها وأطال جمع في تصويبه ويرده ما تقرر إذ كيف يحتمل ذلك الضرر

حمل كلام الكتاب على ذلك نهاية أى بأن يقال الحل فيه صادق بالزوم رشيدى (قوله وصحح في الروضة الخ) وهو الصحيح اه معنى (قوله ايضا) اى كصحيحها السابق اتفاقا (قوله اعتبارها) اى الستة الاشهر اه معنى (قوله لانه) اى الزنا معنى وسم (قوله منه) اى الزنا ش اه سم (قوله وجوده الخ) اى الزنا (قوله فلا يجوز النفي الخ) جزما فكان ينبغى للمصنف ان يزيد ذلك في الكتاب كما زدت في كلامه ليسلم من التناقض اه معنى (قول المتن ولو وطئ) اى فى القبل اه معنى (قول المتن وعزل) مثل ذلك ما إذا وطئ ولم ينزل كما يشعر به التعليل بأن الماء قد يسبقه الخ سلطان قال مر فى أمهات الاولاد والعزل حذر من الولد مكروه وإن اذنت فيه المعزول عنها حرة كانت او أمة لانه طريق إلى قطع النسل اه بجمعى عبارة ع ش ومعلوم ان العزل مكروه فقط اه (قوله والارجح انه لا يلحقه) وهو المعتمده معنى قال ع ش ولا فرق فى ذلك بين كون الموطوءة زوجة او أمة اه (قوله لانا نجد كثيرين الخ) يؤخذ منه أنه لو اخبره معصوم بأنه عقيم وجب النفي بل ينبغى وجوب النفي ايضا فيما لو لم يكن عقيما واخبره معصوم بأنه ليس منه اه ع ش (قوله على السواء) الاقوله وكالزنا فى المعنى الاقوله والنص إلى المتن (قوله ظن وقوعه) اى كون الولد من الزنا (قول المتن وكذا القذف واللعان) (فرع) لو اتت امرأة بولداً بيضاً وابواه اسودان او عكسه لم يجب لايه بذلك نفيه ولو كان اشبه من تهم به امه او اقصم إلى ذلك قرينة لونا لخير الصحيحين ان رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم ان امرأتى ولدت غلاما اسود قال هل لك من ابل قال نعم قال فما الوانها قال حمر قال هل فيها من اوراق قال نعم قاله فاني اتاه ذلك قال عسى ان يكون نزع عرق قال فلعل هذا نزع عرق روض مع شرحه ونهاية زاد المعنى والاورق جمل ايضاً يخالط بياضه سواده وفى ع ش عن مقدمة الفتح نزع الولد إلى أيها جذبوه وكونا فى الشبه اه (قوله إذ لا ضرورة اليها الخ) عبارة المعنى لان اللعان حجة ضرورية إنما ينص اليها الدفع بالنسب او قطع النكاح حيث لا ولد على الفرش المطلق وقد حصل الولد هنا فليبق له فائدة والفرق يمكن بالطلاق اه (قوله ولا يتضرر) اى الولد لعبارة المعنى ولان الولد يتضرر بنسبه امه إلى الزنا وإثباته عليها باللعان إذ يعبر بذلك وتطلق فيه اللسان اه (قوله ما تقرر) يعنى التعليل الثانى

(فصل فى كيفية اللعان وشروطه وثمراته) (قوله فى كيفية اللعان) إلى قوله ومن ثم فى النهاية والمعنى (قوله وثمراته) اى المذكورة فى قوله ويتعلق بلعانه فرقة الخ اه معنى (قوله وثمراته) اى وما يتبع ذلك كشدة التغليظ الآتى اه ع ش (قوله ان قذفها الخ) عبارة المعنى ان كان قذف لم تثبت عليه بيينة وإلا بان كان اللعان لنفى الولد كان احتمل كونه من وطئه شبهة او اثبتت قذفه بيينة قال فى الاول فى ميامينها الخ وفى الثانى فيما ثبت على من رمى الخ (قوله وان الولد الخ) اى وفى ان الولد الذى ولدت له إن غاب او هذا الولدان حضر من غيرى لأمى (قوله هنا) اى فيما إذا لم يقذفها بالزنا ش اه سم (قوله ولو ثبت الخ) اى بيينة (قوله لانه مستند اللعان الى قوله منه) الضمير ان للزنا ش (قوله والارجح الخ) اعتمدهم (قوله فى المتن وكذا القذف واللعان) ظاهره حرمتها وإن لم يرد بهما التوصل لنفى الولد نعم لو تعدى وقذف فينبغى صحة اللعان لدفع الحد فليتامل فقد يقال اللعان لا يعتد به الا بتلقين القاضى مع حرمة الا ان يقال غايته ان القاضى معتد ايضا بتلقينه وذلك لا يوجب عزله لان الظاهر انه لا يفسق بذلك (فصل فى كيفية اللعان وشروطه وثمراته) (قوله ولا تلاعن هى هنا) اى فيما إذا لم يقذفها بالزنا (قوله ولو ثبت قذف انكره قال فيما ثبت الخ) فى الباب ولو ادعت على الزوج القذف واقامت به بيينة بان كان جوابه لدعواها بلا يلزمى الحد او لم يجبها قال اشهد بالله انى لمن الصادقين فى انكار ما اثبتت به على من رمى

العظيم لمجرد غرض انتقام وكالزنا فيما ذكر وطئه الشبهة (فصل فى كيفية اللعان وشروطه وثمراته) (اللعان قوله) أى الزوج (أربع مرات اشهد بالله انى لمن الصادقين فيما رميت به) زوجتى (هذه) ان حضرت (من الزنا) ان قذفها بالزنا والاقال فيما رميتها به من اصابة غيرى لها على فراشى وان الولد منه لأمى ولا تلاعن هى هنا إذ لا حد عليها بلعانه ولو ثبت قذف أنكره مقال فيما ثبت من قذفى اياها بالزنا

وذلك للآيات اول سورة النور وكررت (٢١٦) لنا كذا الامر ولا نهامنه بمنزلة اربع شهود ليقام عليها الحد ولذا سميت شهادات واما

الخامسة فهي مؤكدة  
لفادها نعم المقلب في تلك  
الكلمات مشابهتها للايمان  
كياقي ومن ثم لو كذب لومه  
كفارة يمين والاوجه انها  
لا تتعدد بعددها لان  
المحلف عليه واحد  
والمقصود من تكررها  
محض التاكيد لا غير (فان  
غابت) عن المجلس او البلد  
لعذر أو غيره (سماها ورفع  
نسبها) او ذكر وصفها (بما  
يميزها) عن غيرها دفعا  
للاشتباه ويكفي قوله زوجتي  
اذا عرفها الحاكم ولم يكن  
تحتة غيرها (والخامسة ان  
لعنة الله عليه ان كان من  
الكاذبين) عدل عن على  
وكنتم تفاؤلا (فيما رماها  
به من الزنا وان كان له ولد  
ينفيه ذكره في الكلمات)  
الخمس كلها لينتفي عنه لا  
ليصح لعانه ومن ثم لو  
اغفله في واحدة صح لعانه  
بالنسبة لصحة لعانها بعده  
وان وجبت اعادته لنفي  
الولد (فقال) في كل واحدة  
منها (وان الولد الذي  
ولده) ان غاب (أو هذا  
الولد) ان حضر (من)  
زوج أو شبهة أو من (زنا  
ليس مني) وذكر ليس مني  
تاكيدا لكافي اصل الروضة  
والشرح الصغير حلال الزنا  
على حقيقته وقال الاكثرون  
شرط وهو مقتضى المتن

اه معنى (قوله وذلك الخ) عبارة المغنى أما اعتبار العدد فلايات الخ (قوله وكررت) أى الشهادة اه معنى  
(قوله لنا كذا الامر) كذا في اصله من باب الفعل اه سيد عمر يعنى الاولى التاكيد من التفعيل كما عبر به  
الشارح فيما ياتي انفاو عبارة المغنى لنا كذا الامر لانها اقيمت مقام اربع شهود من غيره ليقام الخ (قوله  
ولانها) أى الشهادة (قوله اربع شهود) بخطه اربعة اه سيد عمر (قوله بها الحد) أى فيما فيه حد اه سم  
(قوله والخامسة) أى الكلمة الخامسة الآتية فهي مؤكدة لفادها أى الاربع واما تسمية مارماها  
به فلانه المحلف عليه اه معنى (قوله نعم المقلب الخ) عبارة المغنى وهى أى الاربع في الحقيقة ايمان اه  
(قوله والاوجه انها الخ) مقابلة انها تتعدد فيلزمه اربع كفارات سم على حج واعتمد شيخنا الزبائى ما  
قاله حج اه عش (قول المتن فان غابت سماها ورفع نسبها الخ) سكت عن الاكتفاء بتسميتها ورفع نسبها  
بما يميزها عند الحضور فليراجع اه سم اقول قياس ما تقدم في تشخيص الزوج الحاضر في الكاح  
الاكتفاء بذلك هنا (قوله عن المجلس) إلى المتن في المغنى وإلى قول المتن ويلاعن في النهاية لإلقوله لا  
ليصح إلى المتن وقوله ويجوز بناؤه للفعول (قوله لعذر) كعرض او حيض ونحو ذلك اه معنى (قول  
المتن والخامسة) عطف على اربع فهو بالنصب ويجوز رفعه عطفا على قوله اللعان قاله عش وقضية صنع  
المغنى انه بالرفع عطفا على قول المصنف قوله الخ عبارة المتو الخامسة من كلمات لعان الزوج هي ان لعنة الخ (قوله  
عدل عن على الخ) عبارة المغنى أى المصنف رحمه الله تعالى بضمير الغيبة تاسيا بلفظ الآية وإلا فالذى يقوله  
الملاعن على لعنة الله كما عبر به الروضة اه وعبارة المنهج وخامسة ان لعنة الله على ان كنت من الكاذبين  
فيه اه (قوله تفاؤلا) فيه تأمل اه سم اقول ولعل المراد بالتفاؤل تجنب المصنف عن صفة اللعن على  
نفسه ثم رابت السيد عمر قال بعد ان ذكر كلام سم المذكور وكان وجهه ان ما ذكر لا يسمى تفاؤلا بل  
نظير او في القاموس الفال ضد الطيرة ويستعمل في الخير والشر اه وعليه فلا نظرا وقال الاسنى وعدل  
عنهما ادبافي الكلام اه (قول المتن فيما رماها) ويشير إليها في الحضور ويميزها في الغيبة ككافي الكلمات  
الاربع اه معنى (قول المتن وإن كان له ولد ينفيه ذكره الخ) قال في الاسنى وكذا الحكم في تسمية الزانى  
ان اراد إسقاط الحد عن نفسه اه سم (قوله الخمس) الى قول المتن والخامسة في المغنى الا قوله  
زوج الى المتن وقوله ويؤخذ الى ولا يكتفى (قول المتن فقال وان الولد الذى الخ) ظاهره انه ياتي بهذا  
اللفظ حتى في الخامسة ولا يخفى ما فيه فلعل المراد انه ياتي في الخامسة بما يناسب كان يقول ان لعنة الله عليه  
ان كان من الكاذبين فيما رماها به من الزنا وفي ان الولد من زنا ليس منه اه رشيدى (قوله زوج) أى سابق  
(قول المتن ليس مني) قضية حله ان يزيد الوأوها كما فعله المغنى (قوله كافي اصل الروضة الخ) وهو الراجح  
اه معنى (قوله ان وطء الشبهة زنا) أى ان وطء شبهة اه سم عبارة الرشيدى أى فقد يكون هذا هو  
الواطى لها بالشبهة ويعتقد ان وطء زنا لا يلحقه به الولد اه (قوله ولا يكتفى الاقتصار الخ) وهو الصحيح  
اه معنى (قوله لا احتيال عدم شبهة) عبارة المغنى لا احتيال ان يريد انه لا يشبهه خلقا او خلقا فلا بد ان يسنده  
مع ذلك على سبب معين كقوله من زنا او وطء شبهة اه (قول المتن وتقول هي) أى اربع مرات اه معنى

إياها بالزنا وان اجاب بالى ما قد فتها فله اللعان وان لم يذكر تأويلا ولا أنشأ قدفا آخر او باني ما قد فتها ولا زنت  
لم يلاعن ولم تسمع بينته بزناها فان قدفا ايضا وانكر زناها لا عن ويسقط القذف الثالث بالبينه اه (قوله  
ليقام عليها بها الحد) أى فيما فيه حد (قوله والاوجه انها لا تتعدد الخ) ومقابل هذا الاوجه انها تتعدد  
فيلزمه اربع كفارات (قوله فان غابت سماها ورفع نسبها بما يميزها) سكت عن الاكتفاء بتسميتها ورفع  
نسبها بما يميزها عند الحضور فليراجع (قوله ولم يكن تحتة غيرها) أى حاجة له مع ما قبله وبجواب باحتمال  
ارادة الاخرى (قوله تفاؤلا) فيه تأمل (قوله في المتن وان كان ولد ينفيه ذكره الخ) قال في شرح الروض  
وكذا الحكم في تسمية الزانى ان اراد إسقاط الحد عن نفسه اه (قوله ان وطء الشبهة) أى ان وطء شبهة

واعتمده الاذرى لا احتمال ان يعتقد ان وطء الشبهة زنا ويؤخذ منه أن محله فيمن يمكن أن يشتبه عليه ذلك ولا يكتفى (قوله  
الاقتصار على ليس مني لا احتماله عدم شبهة له) (وتقول هي) بعده لوجوب تأخير لعانها كما سنده (أشهد بالله انه لمن الكاذبين فيما رماها به)

وتشير اليه ان حضرو الاميزته نظير مامر (من الزنا) ان رماها به ولا تحتاج لذكر الولد (٢١٧) لانه لا يتعلق به في امانها حكم (والخامسة

ان غضب الله عليها) عدل  
عن على المامر وذكره رماها  
ثم ورماني هاتفتن لا غير  
(ان كان من الصادقين فيه)  
اي فيمار ماني به من الزنا  
وخص الغضب بها لان  
جرمة زناها اقبح من جرمة  
قذفه والغضب وهو  
الانتقام بالعذاب اغلظ  
من اللعن الذي هو البعد عن  
الرحمة (ولو بدل لفظ) الله  
بغيره كالرحمن او لفظ (شهادة

بحلف) مرفى الخطبة حكم  
ادخال الباء في حين بدل  
فراجعته لتعلم به رد  
الاعتراض عليه (ونحوه)  
كاسم او احلف بالله (او)  
لفظ (غضب بلعن وعكسه)  
بان ذكر لفظ الغضب وهي  
لفظ اللعن (او ذكر) اي  
اللعن والغضب (قبل تمام  
الشهادات لم يصح في  
الاصح) لان المرعى هنا  
اللفظ ونظم القرآن  
(ويشترط فيه) اي في صحة  
اللعان (امر القاضي) او  
نائبه او المحكم والسيد اذا  
لاعن بين امته وعبد به  
ولو كان اللعان لنفى الولد  
الغير المكلف فقط امتنع  
التحكيم لان للولد حق في  
النسب فلم يسقط برضاها  
(و) معنى امره به انه  
(يلقن) كلاهما ويجوز  
بناؤه للمفعول (كلماته)  
فيقول له قل كذا وكذا الى  
اخره فمات في به قبل التلقين  
لغو اذا لم ينعقد بها قبل

(قوله وتشير الخ) اي في الشهادات الخمس اه معنى (قوله نظير مامر) ومنه ان تقول زوجي ان عرفه القاضي  
اه عش (قوله ولا تحتاج لذكر الولد) ولو تعرضت له لم يضرب اه معنى (قوله عدل عن على الخ) عبارة  
المعنى وانما قال المصنف عليها تاسيا بالاية والا فلا بد ان تاتي بضمير التكلم فتقول غضب الله على ان  
كان الخ اه (قوله للمامر) اي للتفاوت (قوله تفنن لا غير) اي اذ لو عبر هنا ايضا برماها صح اه سم  
واستشكله الرشيدي بما يظهر سقوطه بادنى تأمل (قوله اي فيمار ماني) الى قول المتن ويصح في المعنى الا  
قوله ويظهر الى المتن وقيل الى فيكر (قوله لان جرمة زناها) وهي الرجم او مائة جلدة وقوله من جرمة  
قذفه وهي ثمانون جلدة (قول المتن بدل) بالنسبة للمفعول اه معنى (قوله في الخطبة) بضم الخاء (قوله رد  
الاعتراض الخ) اي اعتراض ابن النقيب بانه عبارة مقلوقة وصوابه حلف بشهادة لان الباء تدل على المتروك  
اه معنى (قوله بان ذكر) اي الزوج (قوله والغضب) الو او بمعنى او اه عش وفيه ان المناسب البديل ان  
ذكر ابناء المفعول فيتعين حيثنزلوا او لو سلم انه ببناء الفاعل فالو او للتوزيع فلا حاجة الى جعله بمعنى  
او (قوله لم يصح في الاصح) هل محل ذلك اذ لم يعد في موضعه او لا يصح اللعان مطلقا فيحتاج الى استئناف  
الكلمات بتامها فيه فنظر وظاهر كلامه الثاني ويمكن توجيهه بان ذكر اللعن في غير موضعه ينزل منزلة كلمة  
اجنبية والفصل بها مبطل للعان اه عش وفي الحلبي ما يوافقه (قوله او المحكم الخ) عبارة المعنى والمحكم  
حيث لا ولد كالحاكم اما اذا كان هناك ولد لا يصح التحكيم الا ان يكون مكلفا ويرضى بحكمه لان  
له حقا في النسب الخ والسيد في اللعان بين امته وعبد اه اذا زوجها منه كالحاكم لا المحكم كما قاله العراقيون  
وغيرهم لان له ان يتولى لعان رقيقه اه وفي سم يعد ذكر مثلها عن شرح الروض مانصه وعنيته جواز  
لعانه اي السيد ولو لنفى الولد الغير المكلف اه (قوله به) اي اللعان والجار متعلق بالامر (قوله فقط)  
اي بخلاف ما اذا كان لنفى الحد او لنفى الحد والولد اه عش عبارة سم قوله فقط يخرج ايضا ما لو كان  
لنفي الولد المذكور وغيره كدفع الحد فلا يتمتع التحكيم لكن هل المراد حيثنذانه يصح اللعان حتى بالنسبة  
لنفي الولد تبعا او المراد انه يصح بالنسبة لغير نفي الولد فقط فيه نظر اقول والاقرب الثاني كما هو قضية التعليل  
ومعنى امره به انه الخ اي القاضي (قوله كلاهما) اي المتلاعنين الزوج والمرأة (قوله ويجوز بناؤه للمفعول)  
فيشمل المحكم لكن يحتاج الى زيادة حيث لا ولد غير مكلف اه معنى (قوله فيقول له قل كذا وكذا  
الخ) اي ولو اجمالا كان يقول له قل اربع مرات كذا الخ فيما يظهر ثم رابت في سم على المنهج في موضع  
عن مرمي ما يوافقه وفي موضع عن البر ماوى مانصه ثم ان التلقين يعتبر في سائر الكلمات ولا يكفي في اولها اه  
عش عبارة الجيرى عن الشورى قال شيخنا والمراد بتلقينه كانه ان يامر به لان ينطق بها القاضي  
خلاف لما يوهيه كلام الشارح في بعض كتبه اه (قوله فيقول له قل كذا الخ) اي ولها قولي كذا وكذا اه  
معنى (قوله فمات الخ) اي الزوج ومثله الزوجة ومثله الزوجة ويجوز بناؤه للمفعول فيشمل الزوجة (قوله اذ  
اليمين الخ) عبارة المعنى كاليمين في سائر الخصومات لان المقلب على اللعان حكم اليمين كما مر وإن غلب فيه معنى  
الشهادة فهي لا تؤدي الخ (قوله لا يعتد بها الخ) اي في حصول المقصود من اللعان وفصل الخصومة في غيره

(قوله تفنن لا غير) اي اذ لو عبر هنا ايضا بنهاها صح (قوله في المتن ويشترط فيه امر القاضي ويلقن كلماته)  
قد يتوهم منافاة ذلك لما باتى انه يصح اللعان بالعجمة وانه يجب مترجمان لقاض جهلها لانه لا يلقن ما يجمله  
ويجانب بمنع المنافاة بان يلقنه بالعربية فيعبر هو عما لقنه بالعجمة ويترجمها له اثنان فليتامل (قوله او المحكم  
او السيد) عبارة شرح الروض والظاهر ان السيد في ذلك كالحاكم لا كالحكم الخ اه وقضيته جواز لعانه  
ولو لنفى الولد الغير المكلف (قوله فقط) يخرج ايضا ما لو كان لنفي الولد المذكور وغيره كدفع الحد  
فلا يتمتع التحكيم سكن هل المراد حيثنذانه يصح اللعان حتى بالنسبة لنفي الولد تبعا او المراد انه يصح بالنسبة  
لغير نفي الولد فقط فيه نظر (قوله فمات الخ) به قبل التلقين لغواذ اليمين الخ (قد يقال كل من اليمين والشهادة

وان كانت متعقدة في نفسها ملزمة للكفارة ان كان الحالف كاذبا اه عش (قوله للعانيهما) هذا مستفاد من عموم قول المصنف فان غابت الخ فانه شامل لغيبتهما عن البلد ومن لازمها عدم الموالاة بين لعانيهما اه عش (قوله بما مر في الفاتحة) اي فيض السكوت العمدة الطويل واليسير الذي قصد به قطع اللعان وذكر ما لا يتعلق باللعان اه عش (قوله ولا يثبت الخ) فلو حكم حاكم بالفرقة قبل تمام الخس نقض روض ومغنى (قوله لا بعد تمامها) اي الكلمات الخمس (قول المتن وان يتاخر لعانها الخ) فلو حكم حاكم بتقديم لعانها نقض حكمه اسنى ومغنى (قوله من اعتقل لسانه) الى قول المتن وان يتلاعنا في النهاية الا قوله لخبر به اصح وقوله والمراد الى ولم يكن بالحجر (قوله من اعتقل لسانه) عبارة الروض مع شرحه والمغنى ولو قذف ناطق ثم خر س ورجى نطقه الى ثلاثة ايام انتظر نطقه فيها ولاى بان لم يرج نطقه او رجى الى اكثر من ثلاثة ايام لاعن بالاشارة الخ (قوله ولم يرج برؤه) اي قبل معنى ثلاثة ايام بدليل ما بعده وينبغي ان يكتفى بقول طبيب عدل اه عش (قوله منهما) اي من الزوجين اه عش (قوله ويقذف) معطوف على يلاعن فهما متنازعان في بشارة بالنسبة للآخرس فتأمل اه رشيدى (قول المتن بشارة الخ) ولو انطلق لسان الآخرس بعد قذفه ولعانه بالاشارة ثم قال لم ارد القذف بشارتي لم يقبل منه لان اشارته اثبتت حقا لغيره او قال لم ارد اللعان بها قبل منه فيما عليه لافيه فيلزمه الحد والنسب ولا ترتفع الفرقة والحرمة المؤبدة ويلاعن ان شاء لاسقاط الحد ولتنى الولدان لم يتم مغنى وروض مع شرحه (قوله فيه) اي اللعان (قوله شائبة اليمين) اي وهي تتعقد بالاشارة اه عش (قوله وبفرض تغليبها) اي شائبة الشهادة اه سم (قوله هو) اي الآخرس أصليا أو طارئا (قوله هنا) اي في اللعان (قوله لاثم) اي لافي غير هذا المحل اه سم ولعل الانسب اي لافي الشهادة (قوله قبل النص الخ) عبارة المغنى وقضية إطلاق المصنف انه لافرق بين الرجل والمرأة وهو كذلك كما صرح به في الشامل والتتمة وغيرهما وان كان النص على خلافه اه عبارة النهاية وما تقرر من التسوية بينهما هو المعتمد وان نقل عن النص انها الخ (قوله لا تلاعن بها) اي بالاشارة (قوله ان محل ذلك قبل لعان الزوج الخ) في هذا شيء لان لعانها ابدا لا يكون إلا بعد لعان الزوج سم ورشيدى زاد عش أى فالأولى انه يقول ان محل ذلك ان لاعن لثني الولدان لاعن لدفع الحد عنه لاعت بالاشارة لانها حينئذ مضطرة اليه اه (قوله فيكرر) اي الملاعن الآخرس زوجها وزوجة (قوله او يشير البعض) عبارة المغنى والاسنى ولكن لو كتب كلمة الشهادة مرة و اشار اليها اربعا جاز وهذا اجمع بين الاشارة والكتابة اه (قوله فلا يصح الخ) اي في تعذر ذلك ابدامادام كذلك اه عش عبارة المغنى لم يصح قذفه ولا لعانه ولا شيء من تصرفاته اه (قوله والقذف) اقتصر المغنى والمحلى على اللعان وهو المناسب لقول المصنف وفيمن عرف الخ (قوله اي ما عدا العربية) الى قول المتن وان يتلاعنا في المغنى الا قوله وانتصر له جمع وقوله ولو في كافر على الاوجه وقوله والمراد الى ولم يكن بالحجر وقوله وان حلف الى المتن وقوله ومن ثم اعتبر الى المتن (قوله ترجمة اللعان الخ) اي والشهادة اه مغنى (قوله على الاوجه) لعل البحث بالنسبة لمجموع التغليظات

لا يتوقف على تلقين (قوله في المتن وان يتاخر لعانها عن لعانه) قال في شرح الروض فلو حكم حاكم بتقديمه نقض حكمه اه (قوله في المتن والشرح ويلاعن عن الآخرس ويقذف بشارة الخ) قال في الروض وشرحه فان انطلق لسانه بعد قذفه ولعانه بالاشارة قال لم ارد القذف بشارتي لم يقبل منه لان اشارته اثبتت حقا لغيره او قال لم ارد اللعان بها قبل منه فيما عليه لافيه فيلزمه الحد والنسب فيلاعن ان شاء للحد اي لاسقاطه وكذا يلاعن لثني ولد لم يفت زمنه ولا ترتفع الفرقة والتحرير المؤبد اه (قوله وبفرض تسليمها) اي شائبة الشهادة اي تغليبها (قوله لاثم) اي لافي غير هذا المحل (قوله ان محل ذلك قبل لعان الزوج لا بعده) في هذا شيء لان لعانها ابدا لا يكون إلا بعد لعان الزوج (قوله او يشير البعض ويكتب البعض) قال في شرح الروض ولو كتبها مرة و اشار اليها اربعا جاز وهو اجمع بين الاشارة والكتابة اه (قوله ولو في كافر على الاوجه) وفي شرح الروض والتعليظ حتى الكفارة بالزمان معتبر بأشرف الاوقات عندهم كذا كره

الموالاة هنا بما مر في الفاتحة ومن ثم لم يضر الفصل هنا بما هو من مصالح اللعان ولا يثبت شيء من أحكام اللعان الا بعد تمامها (وان يتاخر لعانها عن لعانه) لان لعانها لدرء الحد عنها وهو لا يجب قبل لعانه (ويلاعن من اعتقل لسانه بعد القذف ولم يرج برؤه أو رجى ومضت ثلاثة ايام ولم ينطق و (آخرس) منها ويقذف (بشارة مفهومة وكتابة) او يجمع بينهما كسائر تصرفاته ولان المذهب فيه شائبة اليمين لا الشهادة وبفرض تغليبها هو مضطر اليها هنا لاثم لان الناطقين يقومون بها قبل النص انها لا تلاعن بها لانها غير مضطرة اليها ومن علته يؤخذ ان محل ذلك قبل لعان الزوج لا بعده لا يضطر اربعا حينئذ الى درء الحد عنها فيكرر الاشارة او الكتابة خمسة او يشير للبعض ويكتب البعض اما اذا لم تكن له اشارة مفهومة فلا يصح لتعذر معرفة مراده (ويصح) اللعان والقذف (بالجمعة) اي ما عدا العربية من اللغات ان راعى ترجمة اللعان والغضب وان عرف العربية كاليمن والشهادة (وفيمن عرف العربية وجه) انه لا يصح لعانه بغيرها لانها الواردة وانتصر له جمع



وهو بعد فعل (عصر) أى يوم كان إن لم يتسر التأخير للجمعة لأن اليمين الفاجرة حينئذ أغلظ عقوبة كادل عليه خبر الصحيحين فان تيسر التأخير لم بعد عصر (جمعة) لأن يومها اشرف الاسبوع وساعة الاجابة فيها بعد عصرها كما فى رواية صحيحة وإن كان الأشهر انها زمن يسير من أول الخطبة إلى آخر الصلاة لخبر به أصح (ومكان وهو أشرف بلده) أى اللعان لأن فى ذلك تأثير فى الزجر عن اليمين الكاذبة وبعبارة مساوية لعبارة اصله اشرف مواضع البلد (فيمكة) يكون اللعان (بين الركن) الذى فيه الحجر الأسود (والمقام) أى مقام إبراهيم صلى الله على نبينا وعليه وسلم وهو المسمى بالحطيم لحطيم الذنوب فيه ولم يكن بالحجر مع انه افضل امكنه من البيت (٢١٩) صونا له عن ذلك وإن حلف عمر فيه قاله

الموردي (و) فى (المدينة)

يكون (عند المنبر) مما يلي القبر المحرم على مشرفه افضل الصلاة وفضل السلام

لانه روضة من رياض الجنة وللخبر الصحيح لا يحلف عند هذا المنبر عبد ولا امة يمينا آثمة ولو على سواك رطب إلا وجبت له النار وفى رواية صحيحة على منبرى هذا يمينا آثمة تبوأ مقعده

من النار ومن ثم صح فى اصل الروضة صعوده ويصح رد عبارة المتن اليه بجعل عند بمعنى على (و) فى (بيت المقدس) يكون عند الصخرة

لأنها قبلة الانبياء وفى خبر انها من الجنة (و) فى (غيرها) أى الاماكن الثلاثة يكون (عند منبر الجامع) أى عليه لانه اشرفه وزعم ان صعوده لا يلبق بها ممنوع لاسيما مع مارواه السيقي وإن ضعفه انه صلى الله

عليه وسلم لانه بين العجلاني وامراته عليه (و) تلاعن (حائض) ونفساء مسلبة ومسلم به جنابة ولم يعمل

والا لسياتي التصريح فى المتن بان الذى يلاعن فيبعة وكنيسة وأنه بالنسبة للزمن خاصة اه ع ش أى لمطلق الزمن مع قطع النظر عن تعيينه لما يأتى من قول الشارح ويعتبر الزمان بما يعتقدون تعظيمه (قوله) وهو بعد الخ) أى فى حق المسلم اه سم (قوله فعل عصر) لعل التقيد به نظرا للغالب من فعل صلاة العصر فى أول وقتها فان اخره إلى آخر الوقت لاعتن فى أوله اه ع ش (قوله من أول الخطبة) عبارة المغنى والنهاية من مجلس الامام على المنبر اه قال ع ش أى قبل الشروع فى الخطبة اه (قوله) وهو) أى ما بين الركن والمقام (قوله لحطيم الذنوب) أى ذهابها فيه اه ع ش (قوله) وإن حلف عمر الخ) لعله رأى أن فيه تغويضا للحالفا اكثر من غيره اه ع ش (قوله على منبرى الخ) صدر هذه الرواية من حلف على الخ اه رشيدى (قوله صح فى اصل الروضة صعوده) أى المنبر وهو المعتمد فان لم يصعد او قف على يسار المنبر من جهة المحراب فى المدينة وغيرها من سائر البلاد كفى شرح الروض وقوله على يسار المنبر أى مستقبل المنبر اه ع ش (قول المتن عند الصخرة) والتغليظ بالمساجد الثلاثة لمن هو بها فمن لم يكن بها لم يجز نقله اليها أى بغير اختياره كما جزم به الماوردي مغنى ونهاية (قوله لانه اشرفه) أى باعتبار انه محل الوعظ والازجار وما أدى صعوده إلى تذكره واعراضه نهاية أى لا باعتبار كونه اشرف بقاع المسجد من حيث كونه جزءا من المسجد ع ش (قوله لا يلبق بها) أى بالمرأة (قوله العجلاني) بفتح فسكون منسوب إلى بنى العجلان بطن من الانصار اه ع ش (قوله او نجس) عطف على جنابة (قوله بعد خروج القاضي الخ) عبارة المغنى فيلاعن الزوج فى المسجد فاذا فرغ خرج الحاكم او نائبه اليها اه (قوله فلا باس) أى لاحرمة ولا كراهة اه ع ش (قوله تمكينها) أى الذمية والذى (قوله لليهود) وتسمى البيعة أى معبد النصارى أيضا كنيسة بل هو العرف اليوم اه مغنى (قوله بمحالمهم تلك) أى بالبيعة والكنيسة وبيت النار (قوله لما مر) أى لانهم يعظمونها (قوله مطلقا) أى وإن اذنوا فى دخوله اه ع ش (قوله كغيره الخ) أى كحرمة دخول غير ما به صورة الخ بلا اذنه (قوله بلا اذنه) أى اما باذنه فيجوز وظاهره ولو بدون حاجتنا ولا حاجتهم للدخول وقضية اطلاقه انه يكتب فى جواز دخوله باذن واحد منهم كما يكتب باذن واحد من اذنه دخولهم مساجدنا اه ع ش (قوله إلا ان رضى به) أى الزوج بالمسجد عبارة المغنى فان قالت الاعن فى المسجد ورضى به الزوج جاز وإلا فلا اه (قوله دخل دارنا بعد نفاقه) وإلا فامكنة الاصنام مستحقة الهدم اه مغنى (قوله ولا تغليظ الخ) عبارة المغنى (تنبيه) سكت المصنف عن لا يتنحل ملة كالدهرى بفتح الدال كما ضبطه ابن شبة وبضمنها كما ضبطه ابن قاسم والزندى الذى لا يتدين بدين وعابد الوثن والاصح انه لا تشرع فى حقه تغليظ بل

الموردي اه وكان الشارح أشار لمخالفته بقوله ولو فى كافر على الاوجه لكن سياتى قوله ويعتبر الزمان بما يعتقدون تعظيمه فان كان متعلقا بجميع فرق الكفار المذكورة قبله كانت المبالغة هنا بالنظر للتغليظ بمطلق الزمان مع قطع النظر عن تعيينه وإن اخصص بمن لا يتدين بشكل التخصيص لكن يمكن الفرق على هذا الوجه وهو ما فى شرح الروض عن الماوردي لان الغرض من التغليظ الزجر وهو بما يعتقدونه ابلغ وكافى

للفعل أو نجس يلوث المسجد (باب المسجد) بعد خروج القاضي مثالا له لحرمة مكث كل من أولئك فيه ولورأى تأخير لزال المانع فلا باس اما ذمية حائض او نفساء امن تلويثها وذمى جنب فيجوز تمكينها من الملاعة فى المسجد إلا المسجد الحرام (و) يلاعن (ذمى) أى كذا ولو معاهد أو مستأمن (فى بيعة) للنصارى بكسر الباء (وكنيسة) لليهود لانهم يعظمونها كتعظيمنا للمساجدنا (وكذا بيت نار مجوسى فى الاصح) لذلك ويحضر نحو القاضي والجمع الآتى بمحالمهم تلك لما مر الاما به صور معظمة لحرمة دخوله مطلقا كغيره بلا اذنه وتلاعن كافرة تحت مسلم فما ذكر لافى المسجد إلا أن رضى به (لا يدين أصنام وتثنى) دخل دارنا بعد نفاقه وأمان وترافعوا النفاق لايلاعن فيه بل فى مجلس الحاكم لإذ اصله فى الحرمة واعتقادهم لوضوح فساده غير مرعى ولان دخوله معصية ولو باذنه ولا تغليظ فى حق من لا يتدين بدين

كدهرى وزنديق بل يحلف ان لزمته عين بالله الذى خلقه ورزقه ويعتبر الزمان بما يعتقدون تعظيمه (و) حضور (جمع من الاعيان) والصلحاء  
للاتباع ولان فيه ردع للكاذب (واقله (٣٢٠) اربعة) ثبوت الزنا بهم ومن ثم اعتبر كونهم من اهل الشهادة وقومهم لغة المتلاعنين

يلاعن في مجلس الحكم لانه لا يعظم زمانا ولا مكانا فلا ينزجر قال الشيخان ويحسن أن يحلف بالله الذى خلقه  
ورزقه لانه وان غلا في كفره وجد نفسه مذعنة لخالق مدبره (قوله كدهرى) وهو المعطل اه عش  
(قوله ويعتبر الزمان الخ) عبارة الاسنى اما تغليظ الكافر بالزمان فيعتبر باشراف الاوقات عندهم كما ذكره  
الموردى اه زاد المغنى ولان كان قضية كلام المصنف انه كالمسلم اه (قوله وحضور جمع) بالجر عطا  
على زمان المجرور بالباء في المتن (قوله من الاعيان الخ) اى من عدول اعيان بلد اللعان وصلاحته ولا بد من  
حضور الحاكم ويكنى السيد في رقيقه ذكر اكان أو اثى اه معنى (قوله من الاعيان والصلحاء) أى ولو  
كانا ذميين اه عش (قوله ومن ثم اعتبر الخ) هل هو كذلك ولو في لعان الكافر كما هو ظاهر إطلاقهم او  
ينظر لكونهم كذلك في الكفار بالنسبة لدينهم لان المدار على ما يدعوا الى الانزجار وهو بما جانسهم المبلغ  
ويؤيده اعتبار ما يعتقدون تعظيمه من الزمان والمكان اه سيد عمر وتقدم آتفا عن المغنى وعش  
ما يؤيد الثاني (قول المتن والتغليظات) اى بما ذكر من زمان ومكان وجمع سنة اى في مسلم او كافر اه  
معنى (قوله ولو بنائه) عبارة المغنى وناثبه ومحكم وسيداه (قول المتن عند الخامسة) أى من لعنهما قبل  
شروعهما فيها فيقول للزوج اتق الله في قولك على لعنة الله فانها موجهة للعن ان كنت كاذبا وللزوجة  
اتق الله في قولك غضب الله على فانها موجهة للغضب ان كنت كاذبة لعنهما ينزجران ويتركان اه معنى  
(قوله ويسن فعل الخ) عبارة المغنى ويا ممرجلا ان يضع يده على فيه وامرأة ان تضع يدها على فيها فان ايا  
الاتمام اللعان تركهما على حالهما ولقتهما الخامسة اه عبارة عش وينبغى ان يكون فاعل ذلك فى  
المرأة محرما لها أو اثى فان لم يكن ثم أحد منهما فلا قرب عدم استحباب ذلك اه (قوله على فيه) ينبغى فى  
الاخرس على ما يشير به من نحو يد اه سيد عمر (قوله من ورائه) اى كل منهما (قوله يرى كل منهما الخ)  
زاد الاسنى عن الماوردى ويسمع كلامه ويجوز ان لا يكونا كذلك لكن ان كان ذلك بغير عذر كرهوا الا فلا  
قال الزركشى وينبغى مجيئه فما ذكر من السنن اه (قوله حال من كل الخ) عبارة المغنى فيقوم الرجل عند  
لعانه والمرأة جالسة ثم تقوم عند لعانها ويقعد الرجل فقوله قائمين حال من مجموعهما لا من كل واحد منهما  
ولو قال عن قيام كان أوضح وإذا كان أحدهما لا يقدر على القيام لاعن قاعدا أو مضجعا لم يقدر على  
الجلوس كفى الام اه (قوله من كل من فاعلى الخ) اى على وجه قسمته عليهما بدليل تفسيره المذكور اه  
سم (قوله بخلاف فانى ادخلتهما طاهرتين) اى المذكور فى الحديث الشريف (قوله اشترط عند دخول  
كل الخ) يتأمل جدا اه سم (قوله ليصح الخ) اى اللعان وقوله ما تضمنه الخ هو خبر عن قول المتن وشرطه  
اه سم (قوله ما تضمنه قوله الخ) يعنى الزوجية (قوله ولو باعتبار) الى قوله وتجويز رفع فى المغنى الا  
قوله وكان هذا الى المتن والى الفصل فى النهاية الا قوله ولا وصول مائه الى المتن وقوله اوسار (قوله ليدخل  
ما ياتى فى البائن الخ) نشر مرتب (قوله ونحو المنكوحة الخ) اى كالموطوءة بشبهة كان ظنها زوجته او امته  
ثم قد فهموا ولا عن لنى النسب معنى وروض (قوله فلا يصح من غيره) اى لا يصح اللعان من اجنبى ولا من

(والتغليظات سنة لا فرض  
على المذهب) كما فى سائر  
الايمان (ويسن للقاضى)  
ولو بنائه (وعظما)  
بالتحريف من عقاب الله  
للاتباع ويقرأ عليهما آية  
آل عمران ان الذين يشتركون  
بعبد الله وخبر وحسابك  
على الله الله يعلم ان احدا  
كاذب فهل منكم من تائب  
(وبالغ) فى التخويف  
(عند الخامسة) لعله يرجع  
لخبر ابي داود انه صلى الله  
عليه وسلم امر رجلا ان يضع  
يده على فيه عند الخامسة وقال  
انها موجهة ويسن فعل ذلك  
بهما وياتى واضع يده على  
الفم من ورائه (وان يتلعا  
قائمين) ويبحث يرى كل صاحبه  
للاتباع ولان القيام المبلغ فى  
الزجر وقائمين حال من كل من  
فاعلى تلاعنا اى كل قائما  
من مجموعهما وعلى كل هولا  
يقتضى ما هو السنة من  
جلوس كل عند لعان الآخر  
بخلاف فانى ادخلتهما  
طاهرتين فانه ان كان من  
المجموع اشترط عند دخول  
كل وكونهما طاهرتين او من  
كل لم يشترط فليس ما هنا  
نظير ذلك خلافا لمن زعمه  
فنامله ويقعد كل وقت لعان  
الآخر (وشرطه) أى  
الملاعن او اللعان ليصح  
ما تضمنه قوله (زوج)  
ولو باعتبار ما كان او  
الصورة ليدخل ما ياتى فى

المكان فانا قد اعتبرنا فيه معتقدهم فلوزاد الشارح بعد لفظ هو من قول المصنف وهو بعد عصر جمعة قولنا  
فى حق المسلم وافق ذلك ولم يشكل (قوله ويبحث يرى كل صاحبه) عبارة شرح الروض قال الماوردى  
وينبغى ان يتلعا بمجتمعين بحيث يرى كل منهما الآخر ويسمع كلامه ويجوز ان لا يكونا كذلك لكن ان  
كان ذلك بغير عذر كرهوا الا فلا قال الزركشى وينبغى مجيئه فيما ذكر من السنن اه (قوله من كل فاعلى)  
اى على وجه قسمته عليهما بدليل تفسيره المذكور (قوله اشترط عند دخول كل الخ) يتأمل جدا (قوله فى  
المتن وشرطه زوج) عبارة الروض الشرط الثانى الزوجية والرجعية كالزوجة اه (قوله ليصح) اى  
اللعان وقوله ما تضمنه هو خبر عن قول المتن وشرطه (قوله ولو باعتبار ما كان الخ) عبارة الروض الشرط

(يصح طلاقه) كسكران  
 وذى وفاسق تغليا لشبه  
 النين دون مكره وغير  
 مكلف ولا لعان في قذفه  
 وإن كمل يعد ويعزر عليه  
 (ولو ارتد) الزوج (بعد  
 وطء) او استدخال ماء  
 (فقذف واسلم في العدة  
 لاعن) لدوام النكاح (ولو  
 لاعن) في الردة (ثم أسلم  
 فيها) اى العدة (صح) لتبين  
 وقوعه في صلب النكاح (او  
 اصر) مرتدا إلى انقضائها  
 (صادف) اللعان (بينونة)  
 لتبين انقطاع النكاح بالردة  
 فان كان هناك ولد نفاه بلعانه  
 نفذوا إلا بان فساده وحد  
 للقذف وافهم قوله فقذف  
 وقوعه في الردة فلو قذف  
 قبلها صح وإن اصر كما يصح  
 من ابائها بعد قذفها  
 (ويتعلق بلعانه) أى الزوج  
 وإن كذب اى بفرأغه منه  
 ولا نظر للعانها (فرقة) اى  
 فرقة انفساخ (وحرمة)  
 ظاهرا وباطنا (مؤبدة)  
 فلا تحل له بعد بنكاح ولا  
 ملك لخبر الشيخين لاسيلا  
 لك عليها وفي رواية للبيهي  
 المتلاعنان لا يجتمعان ابدا  
 وكان هذا هو مستند جزم  
 بعضهم بانها لا تعود اليه  
 ولا في الجنة (وإن اكدب)  
 الملاعن (نفسه) فلا يفيد  
 عود حل لانه حقه بل عود  
 حد ونسب لانها حق عليه

سيداً مأموراً ولد مغنى وروض (قول المتن يصح طلاقه) بأن يكون بالغاً قلاً مختاراً صادق بالحرق والعبد  
 والمسلم والذى والرشيذ والسفيه والسكران والمحدود بالطلاق رجعيًا وغيرهم اهـ معنى (قوله كسكران)  
 اى بتعداه سم (قوله وغير مكلف) اى من صبي ومجنون مغنى وروض فهو عطف العام (قوله في  
 قذفه) اى غير المكلف اهـ ع (قوله ويعزر الخ) اى ان كان عيزراً محلي ورشيذى عبارة المغنى ويعزر  
 المميز منهما اى الصبي والمجنون اهـ وزاد الروض مع شرحه ويسقط عنه يلوغته وافاقته لانه كان الزجر  
 عن سوء الادب وقد حدث له زجر أقوى منه وهو التكليف اهـ (قوله أو استدخال ماء) اى استدخالها لمنه  
 المحترم قال ع (ولو فى الدبر ويكون لعانه للعلم بالزنا وظنه لثني الولد لما مرانه لا يلحقه اهـ ع (ع  
 (قوله نفذ) اى اللعان المشتمل على الثني فينتفى النسب ويسقط الحد كما صرح به الاذرعى اهـ رشيدى  
 (قوله صح) اى اللعان سم ومغنى وفيه وفي النهاية فروع كثيرة (قوله ولا نظر الخ) اى وإن لم تلعن الزوجة  
 اهـ معنى (قوله ظاهر او باطنا) قال فى الروض سواء صدقت ام صدق اهـ سم (قول المتن مؤبدة) اى  
 حتى فى لعان المبانة والاجنية الموطوءة بشبهة حيث جاز لعانها بان كان هناك ولد ينفيه سم على المنهج  
 اهـ ع (قوله فلا تحل له الخ) يعنى لا يحل له نكاحها ولا وطؤها بنكاح وقوله ولا ملك اى لا يحل له  
 وطؤها بملك يمين وإن جاز له تملكها اهـ رشيدى عبارة الاسنى والمغنى فيحرم عليه نكاحها ووطؤها بملك  
 اليمين لو كانت امة فملكها اهـ (قوله ولا ملك) وينبغى ان يجوز له نظرها فى هذه كالحر اهـ ع (قوله  
 نظرها) ونحوه عبارة سم هل يصير حكمها بعد ملكها فى النظر ونحوه حكم المحرم اهـ (قوله وكان  
 هذا الخ) عبارة النهاية وكان هذا مستند الودرحمة الله تعالى فى أنها لا تعود اليه ولا فى الجنة انتهت ولك أن  
 تقول يجوز ان يكون الخبر اريد به النهى ومحل دار التكليف وما يرجح به بل يعينه اى الانشاء ان الحمل عليه  
 اى الاخبار يوقع فى الخلف فان خص بنحو على وجه يبيحه الشرع جاء فيه ما يجزى فى الحمل على الانشاء  
 فليتأمل اهـ سيد عمر اى من ان محل دار التكليف (قول المتن وإن اكدب الخ) غاية ع (ع قال الرشيدى  
 إنما ذكر هذه هنا ولم يؤخرها عن قوله وسقوط الحد الخ للإشارة إلى ان اكداب النفس له تأثير فى سقوط  
 الحد وما بعده كما به عليه الشارح بقوله فلا يفيد عود حل لانه حقه بل عود وحد ونسب اهـ (قوله بل عود

الثانى الزوجية قال فى شرحه فلا لعان لاجنبى إذ لم يكن ولد بقرينة ما يأتى ومن الاجنبى السيد مع امته اهـ  
 وقوله بقرينة ما يأتى إشارة إلى قول الروض بعد فرع قذف المطلقة البائن او من وطئها ظاناً انها زوجته  
 لم يلعن فان كان هناك ولد منفصل لاعن لثنيه وكذا حمل اهـ وقوله او من وطئها الخ رد على المتن بعد  
 التاويل ايضا إلا ان يراد زوج ولو باعتبار ظنه عند الوطء ثم قال فى الروض فصل لا يفتنى ولد الامة باللعان  
 بل بدعوى الاستبراء وإن ملك زوجته ووطئها اى بعد ملكها ولم يستبرأ ثم اتت بولد واحتمل كونه من  
 النكاح فقط فله نفية أى باللعان أو من الملك فقط فلا وكذا لو احتمل كونه منهما أى لا ينفى باللعان بل بدعوى  
 الاستبراء وتصير ام ولد اهـ وقوله وتصير ام ولد قال فى شرحه للحقوق الولد به بوطئه فى الملك لانه اقرب  
 بما قبله اهـ ولا يخلو عن إشكال لكن قد يوضح بان الحادث يقدر باقرب زمن (قوله كسكران) اى متمد  
 (قوله ويعزر عليه) عبارة الروض وشرحه نعم يعزر المميز من الصبي والمجنون ويسقط عنه يلوغته وافاقته  
 لانه كان الزجر عن سوء الادب وقد حدث له زجر أقوى منه وهو التكليف اهـ (قوله وافهم قوله فقذف  
 وقوعه فى الردة الخ) فيه نية فقد يقال إنما أفهم وقوع مجموع القذف والاسلام بعد الردة لا القذف قبل  
 الاسلام اذ لم يرتب بينهما إلا لفظاً إلا ان يقال المتبادر من الترتيب لفظاً ذلك او يقال المقصود بيان إفهام  
 مجرد عدم الوقوع قبل الردة (قوله فلو قذف قبلها صح) اى اللعان (قوله فى المتن ويتعلق بلعانه فرقة) قال فى  
 فى الروض ولا بد اى نفوذ اللعان من تمام كتابته فلو حكم حاكم بالفرقة قبل تمامه لم ينفذ اهـ (قوله ظاهر  
 وباطنا) قال فى الروض سواء صدقت او صدق اهـ (قوله ولا ملك) هل يصير حكمها بعد ملكها فى النظر  
 ونحوه حكم المحرم (قوله بانها لا تعود اليه) اى بذلك شيخنا الشهاب الرمل

وتجوز رفع نفسه أى كذبه (٢٢٢) نفسه بعيد لان المراد هنا بالا كذاب نسبة الكذب اليه ظاهرا لتترتب عليه أحكامه وذلك

حداخ) وأما حدها فهل يسقط با كذابه نفسه قال في الكفاية لم أره مصرحاً به لكن في كلام الامام ما يفهم سقوطه في ضمن تعليل وجزم به في المطلب اه معنى (قوله وتجوز رفعه الخ) عبارة المغنى (تنبيه) نفسه في المتن بفتح السين بخطه ويجوز رفعها ايضا كما يجوز في قوله صلى الله عليه وسلم ان الله تجاوز عن امي ما حدثت به انفسها وفي سم ما يوافقها مع بسط في الرد على الشرح وافرده السيد عمر و اجاب الرشيدى بما نصه قوله لان المراد هنا بالا كذاب نسبة الكذب اليه ظاهرا اى وذلك انما يعبر عنه با كذب نفسه بجعل نفسه منصوبا واما رفعه وان صح في نفسه إلا ان لا يؤدي هذا المعنى إذ لا بد منهم من قولنا كذبه نفسه إلا تنازعه فيما ادعاه وهذا غير مراد هنا كما لا يخفى وقد اشار الشارح لهذا تعالى بن حجر بقوله وذلك لا يظهر اسناده للنفس وبهذا يندفع ما في حواشي ابن حجر للشهاب سم مما حاصله انه كما يصح نسبة الا كذاب اليه يصح اسناده لنفسه بمعنى ذاته إذ هما عبارة عن شيء واحد والتغاير بينهما اعتبارى فكيف يسلم ظهور النصب دون الرفع ووجه الاندفاع ما قدمته من انه وان صح كل منهما إلا ان معنى الكذب نفسه غير معنى الكذبه نفسه كما يشهد بذلك الاستعمال فتأمل اه رشيدى (قوله نظير ما حدثت به) أى المذكور في الحديث الشريف اه عش (قوله او التعزير الخ) عبارة المغنى اى حد قذف الملاعة ان كانت محصنة وسقوط التعزير ان لم تكن محصنة اه (قوله وكذا قذف الزانى) إلى قوله ولا يفتى عنه في المغنى لا قوله اما الذى الى المتن وقوله ولا وصول إلى المتن (قوله ان لم تلتن) اى تلاقى فان لا عنت سقط عنها اه عش زاد الروض مع شرحه وان لا عنت بعد لعانه ثم اقرت بالزنا حدث له ان لم ترجع عن اقرارها اه (قوله فسيأتى) اى فى اواخر الفصل الآتى (قوله فى حقه فقط) خرج به حصاتها فى حق غيره فلا تسقط اه شرح المنهج (قوله وحل نحو اختها الخ) عبارة المغنى وحكمها حكم المطلقة طلاقا باتنا فلا يلحقها طلاق ويستبيح نكاح اربع سواها ومن يحرم جمعه معها كاختها وعمتها وغير ذلك من الاحكام المترتبة على البينونة وان لم تنقض عدتها ولا يتوقف ذلك على قضاء القاضى (فرع) لو قذف زوج زوجته وهى بكر ثم طلقها وتزوجت ثم قذفها الزوج الثانى وهى ثيب ثم لا عنا ولم تلاقى هى جلدت ثم رجعت اه (قوله لدون الخ) متعلق بولده وهى المصور دون مائة وعشرين وفى المصنعة دون ثمانين اه عش (قوله صغيرا) ويمكن احوال الصبي لتسع سنين ويشترط كمال التاسعة ثم بعد امكن احواله ولحق النسب به لا يلاع حتى ثبت بلوغه فان ادعى الاحتلام ولو عقب انكاره له صدق معنى وروض مع شرحه (قوله او بمسوحا) خرج به بجنون الذكرو دون الاثنين وعكسه فانه يمكن احوالها معنى وروض مع شرحه (قوله ولم يعض ز من يمكن فيه اجتماعهما) يعنى لم يعض ز من يحتمل اجتماعهما فيه بان قطع بان لم يصل اليها فى ذلك الزمن كان قامت بينة بانه لم يفارق بلده فى ذلك الزمن وهى كذلك ولا نظير لاحتمال ارسال مائه اليها كما نقله سم عن الشارح خلافا لابن حجر والافقد يقال ان ذلك ممكن دائما فلو نظر ناله لم يكن اللحق فيما إذا كان احدهما بالمشرق والآخر بالمغرب متعذرا ابدا كما لا يخفى وليس المراد من الامكان فى قوله ولم يعض ز من يمكن الخ مجرد مضى مدة تسع الاجتماع وان قطع بعدم الاجتماع إذ ذاك مذهب الحنفية وبهذا تعلم ما فى حاشية الشيخ اه رشيدى يعنى عش حيث قال قوله ولم يعض ز من الخ مفهومة انه إذا مضى ذلك لحقه وان لم يعلم لاحدهما سفر الى الآخر اه ولا يخفى انه غير مخالف لما قاله وإنما يخالفه لوقال وان علم عدم سفر أحدهما الى الآخر فتأمل (قوله يمكن فيه اجتماعهما) اى ووطء وحل اقل مدة الحمل اه معنى (قوله ولا وصول مائه الخ) المعتمد عدم اعتبار اماكن الارسال م

لا يظهر اسناده للنفس  
وحينئذ فليس هذا نظير  
ما حدثت به لنفسها المجوز  
فيه الامر ان لان التحديث  
يصح نسبة ايقاعه الى  
الانسان ولما نفسه كما هو  
واضح (وسقوط الحد)  
أو التعزير الواجب لها  
عليه والفسق (عنه) بسبب  
قذفها للآية وكذا قذف  
الزاني إن ساء في لعانه  
(ووجوب حد زناها)  
المضاف لحالة النكاح ان  
لم تلتن ولو ذمية وان لم  
ترض بمكنا لانهم ابعد  
الترافع البنا لا يعتبر  
رضاهما اما الذى قبل  
النكاح فسيأتى (وانتفاء  
نسب نفاه بلعانه) اى فيه  
لخبر الصحيحين بذلك  
وسقوط حصاتها فى حقه  
فقط ان لم تلتن او التعتت  
وقذفها بذلك الزنا او  
اطلق لان اللعان فى حقه  
كالبينه وحل نحو اختها  
والتشطير قبيل الوطء  
(وانما يحتاج الى نفي) ولد  
(يمكن) كونه (منه فان  
تعذر) لحوقه به (بان  
ولده) وهو غير تام لدون  
ماسر فى الرجعة او وهو  
تام (لسته أشهر) فاقل  
(ومن العقد) لاتفاء  
لحظى الوطء والوضع  
(او) لا كثر ولكن (طلق  
فى مجلسه) اى العقد  
(او نكح) صغيرا او مسوحا

(قوله وتجوز رفع نفسه أى كذبه نفسه بعيد الخ) قد يقال الا كذاب هنا ليس الا بمعنى التكلم بخلاف الواقع وايقاع ذلك على النفس إنما يناسب إذا اراد بها المعنى المراد فى باب التاكيد وذلك قطعاً يقتضى صحة الرفع واتحاد الفاعل والمفعول وان التغاير بينهما اعتبارى على التقديرين فكيف يسلم ظهور النصب دون الرفع فتأمل (قوله فى حقه) قال فى شرح المنهج وخرج بقولى فى حقه حصاتها فى حق غيره فلا تسقط اه (قوله ولا وصول مائه اليها) المعتمد عدم اعتبار اماكن الارسال م قال فى الروض فصل قذفها اى زوجته

فلا نظر لوصول ممكن  
كرامة كما مر (لم يلحقه)  
لاستحالة كونه منه فلم  
يحتاج في انتفائه عنه إلى لعان  
(وله نفيه) أي الممكن لحوقه  
به واستلحاقه (ميتا) لبقاء  
نسبه بعد موته وتسقط  
مؤنة تجهيز الأول عنه  
ويرث الثاني ولا يصح نفي  
من استلحقه ولا ينفق عنه  
من ولد على فراشه وأمكن  
كونه منه إلا باللعان ولا  
أثر لقول الأم حملت به من  
وطء شبهة أو استدخال مني  
غير الزوج وإن صدقها  
الزوج لأن الحق للولد  
والشارع أناط لحوقه  
بالفراش حتى يوجد اللعان  
بشروطه (والنفي على الفور  
في الجديد) لأنه شرع لدفع  
الضرر فكان كالرد بالعيب  
والاخذ بالشفعة فيأتي  
الحاكم ويعلم بانتفائه عنه  
ويعذر في الجهل بالنفي أو  
الفورية فيصدق فيه يمينه  
إن كان عاميا لحفائه على  
العوام وإن خالطوا العلماء  
وخرج بالنفي اللعان فلا  
يجب فيه فور (ويعذر)  
في تأخير النفي (لعذر) بما مر  
في أذار الجمعة نعم يلزمه  
ارسال من يعلم الحاكم فان  
عجز فلا شهادة الا بطل حقه  
كغائب آخر السير لعذر

اه سم (قوله فلا نظر لوصول ممكن الخ) لا نالا نقول على الامور الخارقة للعادة نعم ان وصل اليها ودخل  
حرم عليه باطن النفي كما هو ظاهر اه عش (قوله مؤنة تجهيز الاول) اي المنق بعد موته (قوله ويرث  
الثاني) اي المستلحق بعد الموت عبارة المغني ولومات الولد بعد النفي جاز له استلحاقه كما في حال الحياة ويستحق  
ارثه ولا نظر إلى تهمة بذلك اه (قوله ولا اثر لقول الام الخ) ولا يمايق كثيرا من العامة من ان واحدا  
منهم يكتب بينه وبين ولده بأنه ليس منه ولا علاقة له به اه عش (قوله من وطء شبهة الخ) اي او من زنا  
بالطريق الاولى لأن اضرار الولد بكونه ولدا زنا أقوى منه بكونه من وطء شبهة أو استدخال مني اه عش  
(قوله لا نه شرع) إلى قوله والتعبير في المغني (قوله فيأتي الحاكم ويعلمه) عبارة المغني والمراد بالنفي هنا كما في  
المطلب ان يحضر عند الحاكم ويذكر ان هذا الولد او الحمل الموجود ليس مني مع الشرائط المعتبرة اه وعبارة  
الرشدي فالمراد بالنفي المشترط فيه اعلام الحاكم وليس المراد منه النفي الذي تترتب عليه الاحكام لانه  
لا يكون إلا باللعان اه (قوله ان كان عاميا الخ) عبارة النهاية ان كان ممن يخفى عليه عادة ولومع مخالطته مع  
العلماء اه (قوله بما مر الخ) عبارة المغني والروض مع شرحه كان بلغه الخبر ليلا فاخر حتى يصبح او كان  
جائعا فكل او عاريا فليس فان كان محبوسا او مريضا او خائفا ضاياع مال ارسل إلى القاضي ليعتق اليه نائب  
يلاع عنه او ليعلم انه مقيم على النفي فان لم يفعل بطل حقه فان تعذر عليه الارسال اشهد ان امكته فان لم  
يشهد مع تمكنه منه بطل حقه وللغائب النفي عند القاضي ان وجده في موضعه وله مع وجوده التأخير إلى  
الرجوع ان بادر اليه بحسب الامكان مع الاشهاد ولا فلا على الاصح في الشرح الصغير اما إذا لم يكن عذرا فان  
حقه يبطل من النفي في الاصح ويلحقه الولد اه (قوله نعم يلزمه ارساله من يعلم الخ) وان احتاج الرسول إلى  
اجرة في دفعها حيث كانت اجرة مثل الذهاب اه عش (قوله فان عجز الخ) اي عن الارسال وهذا يفيد انه مع  
الارسال لا يلزم الاشهاد ولعل الفرق بينه وبين الغائب حيث وجب الاشهاد مع سيره ان مجرد سيره لا يدل  
على عدم الرضا بالولد بخلاف ارساله للمعلم فانه يدل على ذلك فليتأمل وجه ذلك اي مجرد السير لا ينافي الرضا  
وارسال المعلم بنافيه تدبر اه سم وقد يفرق بان الاول فعل فقط والثاني اجتمع فيه القول والفعل (قوله  
فلا شهادة) اي ان امكته والا اي لم يشهد مع تمكنه منه مغني واسنى (قوله كغائب آخر الخ) اي وان اشهد

بمعين أو بمعينين وذكرهم في اللعان سقط الحد عنه اي حد قذفها وحد قذفهم ولا فلا أي ان لم يذكرهم لم  
يسقط حد قذفهم لكن ان لم يعيد اللعان اي ويذكرهم لا سقاطه عنه فان لم يلاعن وحد قذفها فطاله الرجل  
اي بالحد وقلنا يجب عليه حدان اي لها وللرجل وهو الاصح فله اللعان اي لا سقاطه حد الرجل وهل يتأبد  
الحرمة اي للزوجة باللعان لاجله اي الرجل فقط وجهان ولو ابتدأ الرجل فطاله فهل له اللعان وجهان ولو  
عفا أحدهما فلا خسر المطالبة مطلقا أي سواء قلنا الواجب حدان (فرع) لو قذف امرأته وأخته عند  
الحاكم يزيد فعل الحاكم لإعلام زيد ليطالب بحقه وان أقر له اي الشخص بمال عند الحاكم لم يلزمه إعلامه  
(فصل) قذف جماعة بكلمات فلكل حد وكذا بكلمة كيا بنت الزاين فهو قذف لا بوبها ويتعدد اللعان اي  
بعدد المقتدوات ولو بكلمة ان كن زوجات فان رضى بلعان واحد لم يحجز ان ذكرهن في اللعان معا فان رتب  
وقع للاولى فان تنازع البداية وهو بكلمات بدأ بمن قذف أولا أو بكلمة أقرع بينهن ولو قدم الحاكم احدهن  
بلا قصد إثارة جاز وإن قال لامرأة يا زانية بنت الزانية وجب حدان وقدمت البنت فلو كانت زوجته قدمت  
الام اي لان حدها أقوى لانه لا يسقط باللعان وتقدم امي من بدا بقذفها مطلقا اي سواء كانت الثانية زوجة  
اولا ان قال يا زانية ام الزانية اه وسقته مع طوله لفوائده ولايضاح المقام به (قوله ارساله من يعلم الحاكم)  
عبارة الروض وشرحه ارسل إلى القاضي ليعتق اليه نائب يلاع عنه او ليعلم انه مقيم على النفي وعبارة الاصل  
يعتق إلى القاضي ويطلعه على ما هو عليه ليعتق اليه نائباً أو ليكون عالماً بالحال إن أخر بعث النائب فان لم  
يفعل بطل حقه وان تعذر عليه الارسال اشهد انه على النفي ان امكته فان لم يشهد حينئذ بطل حقه وهو يفيد  
انه مع الارسال لا يلزم الاشهاد (قوله فان عجز الخ) اي عن الارسال وهذا يفيد انه مع الارسال لا يلزم الاشهاد

أو سار أو تأخر لعذر ولم يشهدو التغيير باعذار الجمعة هو ما قاله شارح ومقتضى تشبيههم لما هنا بالرد بالعيب والشفعة أن المعتذر اعذارها وهو ظاهر إن كانت اضيق لكننا وجدنا أن اعذارها المرادة دخول الحمام ولو للتنظيف كما شمله إطلاقهم والظاهر أن هذا ليس عذرا في الجمعة ومن اعذارها أكل كريبه ويعدكونه عذرا (٢٢٤) هنا وإن قلنا أنه عذرا في الشهادة على الشهادة كما ياتي في بابها فالوجه اعتبار الاضيق من تلك

(قوله أو سار) أي بلا تأخير (قوله ولم يشهد) راجع لقوله أو سار الخ عبارة سم قوله ولم يشهد يفيد وجوب الاشهاد مع السير وأنه لا يغني السير عنه وبه صرح شرح الروض اه أي والمغنى كما مر انفا (قوله تشبيههم) أي الاصحاب وقوله أن المعتذر اعذارها أي العيب والشفعة وقوله إن كانت اضيق أي من اعذار الجمعة اه ع ش (قوله والظاهر أن هذا ليس عذرا الخ) وليس من الاعذار الخوف من الحكم على اخذ مال جرت العادة بانهم لا يفعلون إلا باخذه ما لو خاف من اعلامه جورا يحمله على اخذ ماله أو قدر لم تجر العادة باخذ مثله فلا يبعد أنه عذرا ع ش (قوله ومن أعذارها) أي الجمعة (قوله ويعدكونه) أي أكل الكريب اه ع ش (قوله هنا) أي في اللعان (قوله أنه عذر) أي أكل الكريب (قوله من تلك الاعذار) أي اعذار الجمعة والعيب والشفعة (قوله كما صح) إلى الفصل في المغنى لا قوله وكان ناقله إلى المتن (قوله لا لرجاء موته الخ) عبارة المغنى وشرح المنهج بخلاف انتظار وضعه لرجاء موته فلو قال علمته ولدا واخرت رجاء وضعه ميتا فاكفى اللعان بطل حقه من النفي اه (قوله بعد علمه) متعلق بانتظار وضعه المقدر بالعطف (قوله مدعى الجهل بها) يغني عنه قوله بعد أن ادعى ذلك (قوله به) أي بالولادة اه مغنى (قوله عنها) أي محل الولادة (قوله ولم يستفص) أي الولادة والتذكير بتأويل أن يتولد (قوله بخلاف ما إذا اتنى ذلك) كان كافيا في دار واحدة ومضت مدة يبعد الخفاء فيها فانه لا يقبل اه مغنى (قوله لأن جهله باذن) كذا في النسخ بالنون حتى في نسخة لشارح اه سيد عمر (قوله عدل رواية) أي ولورقيقا او امرأة اه مغنى (قوله لم يقبل الخ) جواب لو (قوله ولا) أي بان اخبره من لا تقبل روايته كصبي وفاسق اه مغنى (قوله قبل) أي قوله لم اصدقه (قوله ولم يكن له) عبارة المغنى نعم أن عرف له ولدا خروا دعوى حمل التهنئة والتأمين ونحوه عليه فله نفيه الا ان كان

الاعذار (وله نفى حمل) كما صح أن هلال بن أمية لا عن عن الحمل (و) له (انتظار وضعه) (ليعلم كونه ولدا إذا يظن خلافه فيكون نحو ربح لا لرجاء موته بعد علمه ليكفى اللعان فلا يعذر به بل يلحقه لتقصيره (ومن اخر) النفي (وقال جهلت الولادة صدق يمينه إن) أمكن عادة كان (كان غائبا) لأن الظاهر يشهد له ومن ثم لو استفاضت ولادتها لم يصدق (وكذا) يصدق مدعى الجهل بها (الحاضر) إن ادعى ذلك (في مدة يمكن جهله) به (فيها) عادة كان بعد علمه عنها ولم يستفص عنده لاحتمال صدقه حينئذ بخلاف ما إذا انتفى ذلك لأن جهله به إذن خلاف الظاهر ولو اخبره عدل رواية لم يقبل منه قوله لم اصدقه ولا قبل يمينه (ولو قيل له) وهو متوجه للحاكم او قد سقط عنه التوجه اليه لعذره (متعت بولدك أو جعله الله لك ولدا صالحا فقال آمين أو نعم) ولم يكن له ولد آخر يشبهه به ويذكر إرادته (تعذر نفيه) ولحقه لتضمن ذلك منه رضاه به (وإن قال) في أحد الحالين السابقين (جزاك الله خيرا

وقد يستشكل الفرق حيث وجب الاشهاد مع سير الغائب ولم يجب مع ارسال المعلم إلا أن يقال مجرد سيره لا يدل على عدم الرضا بالولد فيلحقه فلا بد من الاشهاد الدال على ذلك بخلاف ارسال المعلم فانه يدل على ذلك فليتام وجه ذلك وهو أن مجرد السير لا ينافي الرضا به وارسال المعلم ينافيه تدبر (قوله أو سار أو تأخر لعذر ولم يشهد) يفيد وجوب الاشهاد مع السير وأنه لا يغني السير عنه وبه صرح شرح الروض فانه بعد قول الروض وهو له أي للغائب التأخير إلى رجوع بادر اليه بحسب الامكان مع الاشهاد أي بانه على النفي وجهان اه وذكره وان أصحابنا في الشرح الصغير الاول وان كلام الاصل يميل اليه قال مانصه فان آخر المبادرة مع الامكان وإن شهد أو لم يشهد وإن بادر بطل حقه وإن لم يمكنه المبادرة لخوف الطريق أو غيره فليشهد اه وعبارة مختصر الكفاية لابن النقيب فرع إذا امكن الغائب السفر فليأخذ فيه عقب بلوغ الخبر ويشهد انه على النفي فان اخر بطل حقه وإن شهد وكذا إن سار ولم يشهد في اصح الوجهين واحال الامام جميع ذلك على الشفقة وقال لا فرق بين البابين اه وهذا الكلام يفيد اعتبار اجتماع السير والاشهاد وأنه لا يكتفي باحدهما وهذا بخلاف ما قيل في الرد بالعيب وأنه وإن لم يكن مقيدا بالغائب من أنه إذا شهد حال ذهابه إلى الحالك سقط عنه وجوب الانهاء اليه والفرق متيسر فليتام وليراجع والفرق أنه ثم يشهد على الفسخ فلا يضر التأخير بعد ذلك بخلافه هنا فانه لا يفتني عنه إلا باللعان (قوله ومقتضى تشبيههم لما هنا بالرد بالعيب) مئة متضاه ايضا الحاضر إذا ذهب إلى الحالك لم يزمه الاشهاد حال ذهابه ان أمكن لثبوت ذلك في الرد بالعيب ومقتضاه ايضا انه إذا شهد حال ذهابه سقط عنه الذهاب لكن قياس ما قالوه هنا في سير الغائب انه لا بد معه من الاشهاد وأنه لا يغني أحدهما عن الآخر عدم سقوط الذهاب عنه والفرق يمكن فليراجع (قوله ومقتضى تشبيههم) قضية التشبيه بالرد بالعيب انه إذا شهد سقط وجوب المبادرة إلى الحالك مع انه ليس

أو بارك عليك فلا) يتعذر النفي لاحتمال أنه قصد مجرد مقابلة الدعاء (وله اللعان) لدفع حد أو نفى ولد (مع إمكان) إقامة (بينه وبينها) لان كلاحجة تامة وظاهر الآية المشترط لتعذر البينة صدقته الاجماع وكان ناقله لم يعتد بالخلاف فيه لشذوذه على أن شرط حجة مفهوم المخالفة أن لا يكون القيد خرج على سبب وسبب الآية كان الزوج فيه فاذا للينة (ولها) اللعان

أشار إليه فقال نفحك الله بهذا الولد فقال آمين أو نحوه فليس له نفيه اه (قوله بل يلزمها الخ) ظاهر هذا الصنيع انه يجوز لها اللعان وإن كانت كاذبة فتقول أشهد بالله انه لمن الكاذبين الخ وهو بعيد جدا كما لا يخفى ويحتمل أن قوله يلزمها تفسير المراد بالجواز الذي افاده قول المصنف ولها فيكون قوله إن صدقت للمتن نفسه بالمعنى الذي ذكره الشارح فلا يرجع اه رشیدی عبارة المغنى (تنبيه) قضية قوله لها انه لا يلزمها ذلك لكن صرح ابن عبد السلام في قواعده بوجوده عليها اذا كانت صادقة في نفس الامر فقال اذا لعن الزوج امرأته كاذبا فلا يحل لها النكول كيلا يكون عوناً على جلدتها أو رجها وفضيحة اهلها وصوبه الاذرى والزركشى وغيرهما هو ظاهر اه (قوله لا بالينة الخ) اى لا ليتوجه عليها بالينة فيمتنع حينئذ لعانها لانه الخ (قوله غير هذا) اى دفع الحد

(فصل) له اللعان لنفى ولد (قول المتن لنفى ولد) ولومن وطء شبهة أو نكاح فاسد اه مغنى (قوله بل يلزمه) الى قوله والخوض في المغنى الى الفصل في النهاية (قوله بل يلزمه اذا علم) فيه ما مر قريبا اه رشیدی عبارة المغنى (تنبيه) قضية قوله انه لا يجب وان علم انه ليس منه وليس مراداً بل يجب في هذه الحالة كما علم ما مر اه (قوله اذا علم الخ) اى او ظن ظنا مؤكدا كما مر اه رشیدی اى وكما يأتى (قوله ولو اقام يئنه الخ) غاية معطوفة على وإن عفت الخ (قوله لحاجته اليه) اى الى اللعان لنفى الولد لتعليل المتن والشارح معا (قوله من حاجته) اى الى اللعان (قوله بل يلزمه ان صدق) فيه ما مر ايضا قريبا اه رشیدی عبارة المغنى (تنبيه) قضية انه لا يجب في هذه الحالة به صرح الماوردى ولكن الذى صرح به ابن عبد السلام في القواعد هو أن يعد الوجوب دفعا للحد والفسق عنه وهل وجب الحد في هذه الحالة على الملا عن ثم سقط باللعان أو لم يجب اصلا احتيا لان اللامام والاول اوجه اه رشیدی (قوله إظهارا لصدقة) اى المترتب عليه دفع عار الحد والفسق وغير ذلك واما قوله ومبالغة الخ فلا يظهر له دخل في لزوم اه رشیدی (قوله) ولد دفع تعزيره قال شيخنا الشهاب البرلى والظاهر ان الفرقة تثبت بهذا اللعان وانه يفعل ذلك وإن زال النكاح اه سم (قوله لكونها ذممة مثلا) عبارة المغنى كقذف زوجته الامة أو الذمية وصغيرة يمكن جماعها ويسمى هذا تعزير تكذيب ايضا اه (قوله لصدقه ظاهرا) كيف يأتى هذا اذا رماها بغير الذى ثبت مع ان الحكم كذلك اه سم وقد يقال ذلك من تعزير التكذيب الا ترى (قوله مع امتناعها) كانه احتراز عما لو لا عنت ثم قد فهمنا آخر فانه يحده اه سم (قوله منه) أى اللعان (قوله وهو ظاهر) أى صدقه (قوله) اول كذبه الخ عطف على قوله لصدقه ظاهرا اه ع ش (قول المتن لا توطا) خرج التى توطا عبارة الروض مع شرحه وكذا اى له اللعان لدفع تعزيره وجب لتكذيبه ظاهرا بان قذف زوجته غير المحصنة ولم يعلم كذبه ولم يظهر صدقه كقذف صغيرة توطا ومجنونة لكن لا يلاع لدفع تعزيره لها حتى تكمل بالبلوغ والافاقه وتطالب اه سم (قوله وكقذف كبيرة) الى قوله وما عدا هذين فيه ركعة وتعقيد عبارة المغنى اى لا يمكن وطؤها فانه لا يلاع لاستقاطه وإن بلغت وطأته للعلم بكذبه فلم يلاحق بها عارا بل يعزرتاديبا على الكذب حتى لا يعود دلا يذام ومثل ذلك ما لو قال زنى بك بمسوح أو ابن شهر مثلا أو قال

كذلك ويفرق بانه هناك يشهد على الفسخ فلم يضر التأخير بعد ذلك

(فصل) له اللعان الخ (قوله بل يلزمه ان صدق) فى مختصر الكفاية لا بن النقيب ولو قذفها ولا يئنه له فقد يظهر ان اللعان واجب عليه لانه يدفع به محرما لا يمكن إباحته وهو الجلد ودفع الحرام واجب ويؤيده مفهوم النص الا ترى انه ليس عليه ان يلاع حتى يطالب بالحد واطلق في الحامى عدم الوجوب اه (قوله) ولد دفع تعزيره قال شيخنا الشهاب البرلى والظاهر ان الفرقة تثبت بهذا اللعان وانه يفعل ذلك وإن زال النكاح لكن عبارة الشارح يعنى المحلى توهم خلاف الثانى اه (قوله لصدقه ظاهرا) كيف يأتى هذا اذا رماها بغير الذى ثبت مع ان الحكم كذلك (قوله مع امتناعها) كانه احتراز عما لو لا عنت ثم قد فهمنا آخر فانه يحده (قوله فى المتن لا توطا) خرج التى توطا قال فى الروض وكذا اى له اللعان لدفع تعزيره وجب لتكذيبه ظاهرا

بل يلزمها ان صدقت كما قاله  
ابن عبد السلام وصوبه  
(لدفع حد الزنا) المتوجه  
عليها بلعانه لا بالينة لانه  
حجة ضعيفة فلا يقاومها  
ولا فائدة للعانها غير هذا  
(فصل) له اللعان لنفى ولد  
بل يلزمه اذا علم انه ليس  
منه كما مر بتفصيله (ولأن  
عفت عن الحد وزال  
النكاح) بطلاق او غيره ولو  
أقام يئنه بزناها لحاجته اليه  
لدفع الحد (وله) اللعان بل  
يلزمه ان صدق كما قاله ابن  
عبد السلام (لدفع حد  
القذف) ان طلبته هى أو  
الزاني (ولأن زال النكاح  
ولا ولد) إظهارا لصدقه  
ومبالغة فى الانتقام منها  
(ول) دفع تعزيره (لكونها  
ذممة مثلا وقد طلبته) إلا  
تعزير تاديب (لصدقه  
ظاهرا كقذف من ثبت  
زناها ببينة أو اقرار أو لعانه  
مع امتناعها منه لأن اللعان  
لاظهار الصدق وهو ظاهر  
فلا معنى له أو لكذبه  
الضرورى) كقذف طفلة  
لا توطا (أى لا يمكن  
وطؤها وكقذف كبيرة

لر تقاء أو قرناء ز نيت فانه يعذر للإيذاء ولا يلاعن وهذا ظاهر إذا صرح بالفرج فان أطلق فينبغي ان يسأل عند دعواها عن ارادته فان وطأها في الدبر يمكن فليحق العار بها ويترتب على جوابه حكمه زاد النهاية وتعزير التاديب يستوفيه القاضي للطفلة الخ اه (قوله نحو قرناء) نعت كبيرة (قوله أو بوطء نحو مسح) اى او قذف بوطء الخ (قوله فلا يلاعن) تفريع على ما في المتن (قوله لا سقاطه) اى تعزير التاديب (قوله وان بلغت) اى الطفلة (قوله فلا يمكن) من التمسكين (قوله وإنما جرح الخ) جواب سؤال منشؤه قوله لا إذا عار الخ (قوله حتى لا يعود للإيذاء) اى لما من شأنه الإيذاء أو لا فلا إيذاء في القذف المذكور أو المراد مطلق الإيذاء اى حتى لا يعود للإيذاء احدا ره شيدى اقول أو المراد إيذاء أهلها (قوله ومن ثم) راجع الى قوله وانما جرح الخ (قوله يستوفيه القاضي للطفلة) ظاهره ولو لمع وجود دوى لم يطلب سم على حجج اه ع ش (قوله من الاول) اى ما في قوله ولد دفع تعزيره اه كرى والاصوب ره هو اللعان لحد القذف الخ (قوله وماعدا قوله اعنى ما) الاولى فيهما من (قوله اعنى ما علم الخ) تفسير لهدين وماعلم صدقه كقذف من ثبت زناها بينة الخ وماعلم كذبه كقذف الطفلة وماعداهما هو ما لم يعلم صدقه ولا كذبه كقذف زوجته غير المحصنة (قوله وهو) اى تعزير التكذيب (قوله من جملة المستثنى منه) عبر بمن جملة لان هذين منها ايضا فتأمله إلا ان فيه لعنا لانه من الباقي بعد الاستثناء بخلاف هذين (قوله ولا يستوفى) اى تعزير التكذيب اه ع ش (قوله الا بطلب المقدوف) ظاهره ولو غير كامل فيؤخر الى كاله اه سم (قوله أو التعزير) الى الفصل فى المغنى الا قوله ولا نحو مجنونة الى المتن وقوله بناء على انه لا يلاعن وقوله على ما مر الى فهم حملان (قول المتن عن طلب الحد) أى أو التعزير اه معنى (قول المتن أو جنت الخ) أو قذفها مجنونة بزنا مضاف للافاقة اه معنى (قوله مادام السكوت أو الجنون الخ) فلو طالبت من سكنت أو المجنونة بعد كاله لا عن اه معنى (قوله سيما الخ) عبارة المغنى لسقوط الحد فى الصور الثلاث الاول ولا تنفاه طلبه فى الباقي اه (قوله سيما الثانية) وهى اقامة البينة بزناها أو اقرارها به والثالثة وهى تصديق الزوجة للزوج فى الزنا (قوله فيلا عن الخ) عبارة المغنى فان له اللعان لنفيه قطعا اه (قوله بالم يصفه) اى بزنا لم يصفه اصلا أو اضافته لحال الجنون (قوله أو بقذف صغير) عبارة غيره صغيرة بالتاء قال الرشيدى قوله أو بقذف صغيرة أى يمكن وطؤها بقرينة ما قدمه من ان التى لا يمكن وطؤها يستوفى لها الحاكم اه (قوله بعد كاله) اى بالافاقة والبلوغ (قوله بلعانه) اى فيما إذا كان هناك ولد أو حمل ولا فلا لعان له فى حال جنونها كما مر انفا (قول المتن ولو أبانها) لو عبر ببيان لشمل مالو انقضت عدرة رجعية أو حصل انفساخ اه معنى عبارة الروض مع شرحه فرع لو قذف المفسوخ نكاحها أو المطلقة البائن مخلص أو طلاق ثلاث أو انقضاء عدة بزنا مطلق أو مضاف الى حالة النكاح أو قذف من وطئها فى نكاح فاسد أو طأنا انها زوجته أو امته لم يلاعن ان لم يكن هناك ولد ولا حمل فان كان هناك ولد منفصل لا عن لنفيه وكذا ان كان هناك حمل ولا حدها بلعانه ان لم يكن اضاف الزنا الى نكاحه وتبادل الحرمة بهذا اللعان فان كان قال زنت فى نكاحى وجب الحد عليها بلعانه وتسقطه باللعان فان بان فى صورة اللعان لنفى الحمل ان لا حمل فسد لعانه وحده كذا لا عن زوج ولا ولد وان بعد لعانه فساد نكاحه تبينا

كقذف صغيرة تو طأ مجنونة لكن لا يلاعن حتى يكمل ويطلبها اه وقوله لكذبه ظاهره اقال فى شرحه بان قذف زوجته غير المحصنة ولم يعلم كذبه ولم يظهر صدقه اه (قوله يستوفيه القاضي للطفلة) ظاهره ولو مع وجود دوى لم يطلب (قوله وهو من جملة المستثنى منه) عبر بمن جملة لان هذين منها ايضا فتأمله (قوله الا بطلب المقدوف) ظاهره ولو غير كامل فيؤخر الى كاله وفى شرح مر فلو قال الزوج قذفتك فى النكاح فى اللعان وأدعت هى صدور صدقه يمينه ولو اختلفا بعد الفرقة وقال قذفتك قبلها فقالت بل بعدها صدق يمينه اه مالم ينكر اصل النكاح فنصدق يمينها أو قال قذفتك وانت صغيرة فقالت بل بالغة صدق يمينه ان احتمل صدور ه فى صغرها أو قال قذفتك وانا نائم فأنكرت نومها يقبل منه لبعده أو وانت مجنونة أو رقيقة أو كافرة ونازعه صدق يمينه ان عهد ذلك لها ولا صدقت أو وانا صبي صدق ان احتمل نظير ما مر أو وانا

مسوح فلا يلاعن لا سقاطه وان بلغت وطالبتة إذا عار يلحقها به العلم بكذبه فلا يمكن من الخلف على صدقه وإنما زجر حتى لا يعود للإيذاء والخوض فى الباطل ومن ثم يستوفيه القاضي للطفلة بخلاف الكبيرة لا بد من طلبها ومحل ما ذكر فى نحو القرناء حيث لم يرد وطء دبرها ولا فهو من الاول وماعدا هذين اعنى ما علم صدقه أو كذبه يقال له تعزير التكذيب لما فيه من اظهار وكذبه بقيام العقوبة عليه وهو من جملة المستثنى منه ولا يستوفى إلا بطلب المقدوف (ولو عفت عن الحد) أو التعزير (أو اقام بينة بزناها) أو اقرارها به (أو صدقته) فيه (ولا ولد) ولا حمل نفيه (أو سكنت عن طلب الحد) بلا عفو (أو جنت بعد قذفه) ولا ولد ولا حمل ايضا (فلا لعان) فى المسائل الخمس مادام السكوت أو الجنون فى الاخيرتين (فى الاصح) إذ لا حاجة اليه فى الكل سيما الثانية والثالثة لثبوت قوله بحجة أقوى من اللعان اما مع ولد أو حمل بنفيه فيلا عن جزمه وإذا الزمه حد بقذف مجنونة بزنا اضافته لحال افاقته أو تعزير ما لم يصفه أو بقذف صغير انتظر طلبهما بعد كاله ولا تحد مجنونة بلعانه حتى تفيق

وتتمتع من اللعان (ولو أبانها)



فساد لعانه و حد فلا يثبت شيء من أحكامه اهـ وأقره سم (قول المتن بعد النكاح) أى مقارن للنكاح أخذنا مما ياتى اهـ سيد عمر (قوله حد قذفه) أى أو تعزيره عبارة المغنى وتسقط عنه العقوبة بلعانه ويجب به على البائن عقوبة الزنا حيث كان مضافا بخلاف المطلق وتسقط عنها بلعانه اهـ (قوله ان اضافة للنكاح) أى

مجنون صدق ان عهد له اهـ وفى الروض وشرحه (فرع) لو قذف المفسوخ نكاحها أو المطلقة البائن بخلع أو طلاق ثلاث وانقضاء عدة بنات مطلق أو مضاف إلى حالة النكاح أو قذف من وطئها في نكاح فاسد أو ظاناً انها زوجته أو أمته لم يلاعن فإن كان هناك ولد منفصل لا عن لفيه وكذا ان كان هناك حمل ولا حد لها بلعانه ان لم يكن اضافة الزنا إلى نكاحه و تتبادر الحرمة بهذا اللعان فإن كان قال زنت في نكاحي وجب الحد عليها وتسقط باللعان فإن بان في صورة ان لا حمل فسد لعانه و حد وكذا لو لا عن زوج ولا ولد وبان بعد لعانه فساد نكاحه تبينا فساد لعانه و حد فلا يثبت شيء من أحكامه اهـ باختصار وفى الروض وشرحه ايضا ما نصه فصل لو قذف من لا عنها عز فقط ان قذفها بذلك الزنا أو اطلق فإن قذفها بزنا آخر عز رايضا فقط ان حدث بلعانه لكونهم تلاعن للعانه وذلك لان لعانه في حقه كالبيئة فلا يحدو انما عزر لا يذام و حدان لا عنت سواء ا قذفها بذلك بعد اللعان ام قبله في النكاح ام قبله كما يحسد الاجنبية واللعان لا يسقط الحصانة إذالم يعارضه لعانها فان عارضه بقيت الحصانة بمخالها على ان اللعان حجة ضعيفة فيختص اثرها بذلك الزنا كما يختص بالزوج وليس له اسقاط العقوبة من تعزير او حد باللعان لانها بانت بلعان القذف الاول ولا ولد وان حد بالقذف الاول ولم يلاعن ثم عاد الى القذف بذلك عزر تاديبا لا يذام ولا يحد لظهور كذبه بالحد الاول ولا يلاعن لا سقاط التعزير كما علم بماسر او قذفها بغيره أى بزنا غير ذلك الزنا فلا لعان لا سقاط العقوبة لظهور كذبه بالحد وهل يحد لان كذبه فى الاول لا يوجب كذبه فى الثانى فوجب الحد لدفع العار او يعز لظهور كذبه بالحد وجهان ووجههما الثانى اخذ من عموم ما ياتى فيمن قذف شخصا فحد ثم قذفه ثانياً وحد بقذفها الاجنبى ولو بما حدث فيه أى بسببه لان اللعان فى صورته يختص بالزوج فيقتصر اثره عليه وسواء فى الزوج والاجنبى أكان ثم ولد فنقاه باللعان وبقي اومات او لم يكن (فرع) لا يتكرر الحد بتكرار القذف ولو صرح فيه بزنا آخر او قصد به الاستئناف فيكفى الزوج لعان واحد كرفيه الزنيات كلها وكذا الزناة ان سماه فى القذف بان يقول أشهد بالله انى لمن الصادقين فيأرميتك به من الزنا بفلان وفلان وفلان ومن قذف شخصا فحد ثم قذفه ثانياً عز لظهور كذبه بالحد الاول والزوجة فى ذلك كغيرها ان وقع القذف فى حال الزوجية فان قذف اجنبية ثم تزوجها قبل ان يحد أو بعده ثم قذفها بالزنا الاول فالحد الواجب واحد ولا لعان لا سقاطه بل يحتاج الى بيعة لانه قذفها بالاول وهى اجنبية او قذفها بغيره تعدد الحد لاختلاف موجب القذف لان الثانى يسقط باللعان بخلاف الاول فان اقام باحدهما أى احد الزنا من بيعة بعد طلبها الحد القذف سقطا أى الحدان لانه ثبت انها غير محصنة ولا فان بدأت بطلب حد القذف بالزنا الاول حد له مطلقا ثم للثانى ان لم يلاعن ولا سقط عنه حده وان بدأت بالثانى فلا عن لم يسقط الحد الاول لان اللعان يختص اثره بذلك الزنا بخلاف البيعة وسقط الثانى وان لم يلاعن حد للثانى أى للقذف الثانى ثم للاول بعد طلبها الحده وان طالبت بهما أى بالحدين جميعا فكما بدأتها بالاول فيجده ثم للثانى ان لم يلاعن (فرع) لو قذف زوجته ثم ابانها بلا لعان ثم قذفها بزنا آخر ثم جد نكاحها بل ولم يحد فان حد للاول قبل التجديد لنكاح قال البلقينى صوابه قبل القذف عزر للثانى كما لو قذف اجنبية فحد ثم قذفه ثانياً وبغى حمله على ما لا ذالم يضاف الثانى الى حالة البيعة لئلا يشكل بماسر فى القذف اجنبية ثم تزوجها ثم قذفها بزنا آخر من ان الحد يتعدد فان لم تطلب حد القذف الاول حتى ابانها قال البلقينى صوابه حتى قذفها فان لا عن للاول قبل القذف الثانى او بعده عزر للثانى للإبذام ولا يحد إذ بلعانه سقطت حصانته فى حقه ولا أى وان لم يلاعن للاول حد حدين لاختلاف القذفين فى الحكم وهو محمول على ما إذا اضاف الزنا الى حالة البيعة أخذنا ما مر اهـ سفته مع طول له لكثرة فوائده وإيضاحه المقام مع اخصار الشارح فيه اهـ (قوله او حمل على المعتمد) جزم به الروض (قوله

بواحدة او اكثر) أو ماتت  
ثم قذفها) فان قذفها (بزنا  
مطلق أو مضاف الى ما)  
أى زمن (بعد النكاح  
لا عن) للثاني (ان كان)  
هناك (ولد) أو حمل على  
المعتمد (يلحقه) ظاهر  
وأراد نفيه فى لعانه للحاجة  
اليه حيثنذ كما فى صلب  
النكاح وحيثنذ يسقط  
عنه حد قذفه لها ويلزمها  
به حد الزنا ان اضافه  
للنكاح ولم تلاعن هى  
كالزوجة

خلاف ما إذا انتفى الولد عنه فيحد (٢٢٨) ولا إدمان (فان أضاف) الزنا الذي ما عابه (إلى ما) أي من (قبل نكاحه) أو بعد يذو نها (فلا

لعان) جائز أن لم يكن ولد  
ويحد لعدم احتياجه لقذفها  
حيث لا جانية (وكذا)  
لا لعان (ان كان) ولد (في  
الاصح) لتقصيره بالاستناد  
لما قبل النكاح ورجع في  
الصغير المقابل واعتمده  
الاسنوي لانه الذي عليه  
الاكثرون وقد يعتقدان  
الولد من ذلك الزنا (لكن  
له) بل يلزمه ان علم زناها أو  
ظنه كما علم بامر (إنشاء  
قذف) مطلق او مضاف لما  
بعد النكاح بناء على أنه  
لا يلاعن (ويلاعن) حيث  
لنفي النسب للضرورة فان  
أى حد (ولا يصح نفي أحد  
توأمين) وان ولدتهما مرتبا  
مالم يكن بين ولادتهما ستة  
أشهر لجريان العادة الالهية  
بعد اجتماع ولد في الرحم  
من ماء رجل وولد من ماء  
آخر لان الرحم اذا اشتمل  
على منى فيه قوة الاحبال  
انسدغه عليه صوتا له من  
نحو هواء فلا يقبل منيا آخر  
فلم يتبعها لحوقا ولا انتفاء  
فان نفي أحدهما واستلحق  
الآخر أو سكنت عن نفيه أو  
نفاهما ثم استلحق أحدهما  
لحقاه وغلبوا الاستلحاق على  
النفي لقوته بصحته بعد النفي  
دون النفي بعده احتياطا  
للسبب ما أمكن ومن ثم  
لحقه ولد أمكن كونه منه  
بغير استلحاق ولم ينتف عنه  
عند إمكان كونه من غيره  
الابالني أما اذا كان بين

بخلاف المطلق مغنى وعش (قوله بخلاف ما إذا انتفى الخ) عبارة المغنى تنبيه أفهم كلامه أنه إذا لم يكن ولد  
يلحقه لا لعان وهو الصحيح لانه لا جاني ولا ضرورة حيث قد حده (قوله الولد) أى والحمل (قول  
المتن فان أضاف الى ما قبل نكاحه) مثل هذا ما لو صدر منه القذف حال الزوجية وأضافه الى ما قبل النكاح  
اه روض (قوله كالا جنية) أى كقذفها (قول المتن وكذا ان كان في الاصح) اعتمده المنهج (قوله  
بالاستناد الخ) هذا مختص بما في المتن عبارة المغنى لتقصيره بذكر التاريخ اه وهو شامل لما في الشارح ايضا  
(قوله في الصغير) أى في شرح الصغير اه عش (قوله واعتمده الاسنوي الخ) ومع هذا فالمتعمد ما في  
المتن اذا كان حقه ان يطلق القذف أو يضيفه الى النكاح اه مغنى (قوله بناء على أنه لا يلاعن) أى بناء على  
الاصح المذكور في المتن أما على مقابله فلا يحتاج لانشاء قذف كاهو واضح اه سيد عمر (قول المتن ويلاعن)  
وظاهر أنه لا ينتفى بهذا اللعان ما ثبت عليه من الحد الاول قاله الرشيدى أقول يفهم قول الشارح كالتهاية  
والروض فان أى من انشاء القذف ثم اللعان حد أنه يسقط باللعان حد القذف الاول ايضا وقد يصرح  
به قول المنهج مع شرحه ويلاعن لنفيه وتسقط عقوبة القذف عنه بلعانه فان لم ينش عوقب اه وأصرح  
منه قول المغنى ويلاعن لنفي النسب ويسقط عنه بلعانه حد القذف فان لم ينش قذفا حد واحد عليها بلعانه  
ان لم يكن أضاف الزنا الى نكاحه وتبدأ الحرمة بعد اللعان اه (قوله فلا يقبل منيا آخر) وبجى الولدين  
انما هو من كثرة الماء اسنى ومغنى (قوله فان نفي الخ) أى باللعان (قوله فان نفي أحدهما الخ) أو نفي  
أولهما باللعان ثم ولدت الثاني فسكت عن نفيه او مات قبل ان تلده لحقه الاول مع الثاني اه مغنى (قوله  
الابالني) أى باللعان (قوله فهما حملان) فيصح نفي أحدهما «خاتمة» فيها مسائل منشورة تتعلق بالباب  
لا ينتفى ولد الامة باللعان بل بدعوى الاستبراء لان اللعان من خواص النكاح كالطلاق والظهار ولو ملك  
زوجة ثم وطئها ولم يستبرأ ثم أتت بولد واحتمل كونه من النكاح فقط فله نفيه باللعان كاله نفيه بعد  
البيونة بالطلاق واحتمل كونه من الملك فقط فلا ينفيه باللعان وكذا لو احتمل كونه منهما فلا ينفيه باللعان  
أيضا وتصير أم ولد للحق الولد به بوطئه في الملك لانه أقرب بمقابله ولو قال الزوج بعد قذفه لزوجه قذفتك في  
النكاح فى اللعان فقالت بل قبله فلا لعان عليك الحد صدق يمينه لانه القاذف فهو أعلم بوقت القذف ولو  
اختلفا بعد الفرقة وقال قذفتك قبلها فقالت بل بعدها صدق يمينه أيضا الا ان أنكرت أصل النكاح  
فصدق يمينها ولو قال قذفتك وانت صغيرة فقالت بل وأنا بالغة صدق يمينه ان احتمل انه قذفها وهى صغيرة  
بخلاف ما إذا لم يحتمل كان كان ابن عشرين سنة وهى بنت اربعين ولو قال قذفتك وانا نائم فانكرت نومه لم  
يقبل منه لبعده أو أنت مجنونة أو رقيقة أو كافرة أو ادعت خلاف ذلك عدق يمينه ان عهد لها ذلك والا

فلا يقبل منيا آخر) وبجى الولدين انما هو من كثرة الماء فالتوأمان من ماء رجل واحد في حمل واحد شرح  
روض (قوله فهما حملان) فان قلت لا يرعد على قوله فهما حملان أن قضية قوله السابق لجريان العادة الالهية  
الخ انهما حملان من واحد وهذا يشكل بقوله لان الرحم اذا اشتمل الخ بما سياتى في العدد انها تنقض بالاول  
دون الثاني اذ لو كانا من واحد وجب توقف انقضائها على الثاني لاننا تمنع جميع ذلك لان كونهما حملين صادق  
بكونهما من رجلين ولا يلزم ان يجتمع في الرحم ولدان من ماء رجلين لجواز أن يكون وصول ماء الثاني مع ولادة  
ولد الاول وكونهما من واحد ولا يشكل بقوله لان الرحم الخ ولا بما سياتى في العدد من انقضائها بالاول  
دون الثاني لجواز مثل ما ذكر أيضا بان يكون وصول ماء الثاني مع ولادة الولد الاول قلت هذا المنع لا يفيد مع  
قولهم في باب العدد والعبارة للروض وشرحه «فرع» لوعلى طلاقها بالولادة فانت بولد ثم بآخر وكان بينهما  
سنة أشهر طلقت بالاول وانقضت عدتها بالثاني ولحقها الى أن قال وان كان الحمل ثلاثة الى أن قال وان كان  
بين الاول والثالث ستة أشهر فاكثروا بين الثاني والاول دونها لحقها دون الثالث وان كان بينه وبين الثاني  
دون ستة أشهر كما صرح به الاصل وانقضت عدتها بالثاني اه فانظر قوله دون الثالث الخ المصرح بان  
الثالث مع الثاني حمل آخر مع ان بينهما دون ستة أشهر فقد اجتمع في الرحم ولد من ماء رجل واحد وآخر من

وضعيهما ستة أشهر على ما سرفي تعليق الطلاق بالحمل فهما حملان كما سيذكره فيصح نفي أحدهما فقط

## (كتاب العدد)

جمع عدة من العدد  
لاشتمالها على عدد اقراء او  
أشهر غالباً وهي شرعاً مدة  
تربص المرأة لتعرف براءة  
رحمها من الحمل أو للتعبد  
وهو اصطلاحاً ما لا يعقل  
معناه عبادة كان أو غيرها

لا يقال فيها تعبد لأنها ليست  
من العبادات المحضة عجيب  
أو لتفجعها على زوج مات  
واخترت إلى هنا أثرتها غالباً  
على الطلاق واللعان والحق  
الايلاء والظهار بالطلاق  
لانهما كانا طلاقاً وللطلاق  
تعلق بهما والاصل فيها  
الكتاب والسنة والاجماع  
وهي من حيث الجملة معلومة  
من الدين بالضرورة كما هو  
ظاهر وقولهم لا يكفر  
جاحدها لأنها غير ضرورية  
ينبغي حمله على بعض  
تفاصيلها وشرعت أصالة  
صونا للنسب عن الاختلاط  
وكررت الاقراء للمحقق بها  
الاشهر مع حصول البراءة  
بواحد استظهاراً أو اكتفى  
بها مع أنها لا تنفذ تيقن  
البراءة لأن الحامل تحيض  
لأنه نادر (عدة النكاح)  
وهو الصحيح حيث أطلق  
(ضربان الاول يتعلق  
بفرقة زوج) (حتى يطلق  
(و) في نسخ أو وهي أوضح  
(فسخ) بنحو عيب أو انفساخ

فهى المصدقة أو وأنصبي فقالت بل وأنت بالغ صدق يمينه إن احتمل ذلك كما مر أو وأنجنون فقالت بل  
وأنت عاقل صدق يمينه أن تهدله جنون لأن الأصل بقاءه وليس لاحد غير صاحب الفرائش استلحاق  
مولود على فراش صحيح وإن نفي عنه باللعان لأن - ق الاستلحاق باق له فإن لم يصح الفرائش كولد الموطوءة  
بشبهة كان لكل احداث يستلحقه ولو نفي الذي ولدا ثم اسلم لم يتبعه في الاسلام فلو مات الولد وقسم  
ميراثه بين ورثته الكفار ثم استلحقه لحقه في نسبه وإسلامه وورثته ونقضت القسمة ولو قتل الملاحن  
من نفاه ثم استلحقه لحقه وسقط عنه القصاص والاعتبار في الحد والتعزير بحالة القذف ولا يتغيران  
بحدوث عتق أو ورق أو اسلام في القاذف أو المقذوف مغنى ونهاية وروض مع شرحه

## (كتاب العدد)

(قوله جمع عدة) إلى المتن في النهاية (قوله من العدد) أي ما خوذته منه (قوله لاشتمالها) أي العدة بالمعنى الاتي  
(قوله على عدد اقراء الخ) بالاضافة (قوله غالباً) ومن غير الغالب أن يكون بوضع الحمل اه ع ش (قوله  
مدة تربص الخ) عبارة غير مدة تربص فيها المرأة اه قال السيد عمر قد يقال يصدق هذا التعريف بالاستبراء  
لا يقال المراد بالمرأة الزوجة لأنه مع كونه تخصيصاً بكونه قرينة يخرج عدة الشبهة وقد يجاب بأنه تعريف  
لفظي وهو جائز بالاعم كاصر - وابي في كتب المنطق اه اقول ولأنه يمنع خروج عدة الشبهة بأن يراد  
الزوجة ولو باعتبار ظن الزوج أثير ما م في شرح وشرطه زوج (قوله لتعرف الخ) المراد بالمعرفة ما يشمل  
الظن إذ ما عدا وضع الحمل يدل عليها ظناً اه بجيرمي أي ولقوله الاتي واكتفى بها الخ (قوله لتعرف الخ)  
الموافقاً بعده كونه من باب التفعّل (قوله اولاً لتعبد) انفصال حقيقي اه بجيرمي (قوله وهو اصطلاحاً  
ما لا يعقل الخ) قال الشهاب سم لعل في حمله مساحاة اه أي لأن الذي لا يعقل معناه هو المتعبد به  
لأنفس التعبد اه رشيدى قال السيد عمر ويمكن أن يرجع الضمير للتعبد المفهوم من السياق وعليه فلا  
تسامح اه (قوله معناه) أي حكمته (قوله واغريها) أي كالعدة في بعض احوالها اه ع ش (قوله لا يقال  
فيها) أي في العدة اه ع ش (قوله تعبد) أي تعبدى بخذف ياء النسبة (قوله أو لتفجعها) أي تحزنها  
وتوجعها وأوهنا ما نعة خلوفتجوز الجمع لأن النفي قد يجتمع مع التعبد كما في الصغيرة والآيسة المتوفى  
عنها وقد يجتمع مع معرفة براءة الرحم كالحائل المتوفى عنها اه بجيرمي (قوله واخترت) أي العدة (قوله  
والحق الخ) جواب سؤال ظاهر البيان (قوله كانا طلاقاً) أي في الجاهلية (قوله وللطلاق تعلق بهما)  
كيف وقد يترتب عليهما اه سم عبارة ع ش لأنه إذا مضت المدة ولم يطأ طوب بالوطء والطلاق فإن لم  
يفعل طلق عليه القاضى وإذا ظاهر ثم طلق فوراً لم يكن عائداً ولا كسفارة اه (قوله على بعض تفاصيلها)  
الانسب بسياق كلامه اسقاط بعض اه سيد عمر (قوله وكررت الخ) عبارة المعنى والمغلب فيها التعبد بدليل  
أنها لا تنقض بقاء واحد مع حصول البراءة به اه (قوله مع حصول البراءة بواحد) بدليل كفايته في  
الاستبراء اه سم (قوله استظهاراً) أي طلباً لظاهر ما شرعت لاجله وهو معرفة براءة الرحم اه ع ش  
(قوله واكتفى بها) أي بالاقراء سم وع ش (قوله لأن الحامل الخ) تعليل للنفي اه ع ش (قوله لأنه) أي  
حيض الحامل نادر تعليل للاكتفاء (قوله وهو) أي المراد بالنكاح (قول المتن الاول يتعلق الخ) ويأتى  
الثاني في فصل عدة الوفاة اه سم (قوله بنحو عيب) إلى المتن في النهاية لا قوله أو مكره (قوله بنحو عيب)  
أي كالأعسار وقوله بنحو لعان أي كالرضاع (قوله لأنه) أي كلام من الفسخ والانفساخ (قوله في معنى  
الطلاق) وفي معنى الطلاق ونحوه ما لم يمسخ الزوج حيواناً نهاية أي فتعبد عدة الطلاق ع ش (قوله

## (كتاب العدد)

ما آخر

(قوله اولاً لتعبد وهو اصطلاحاً ما لا يعقل معناه) لعل في حمله مساحاة (قوله وللطلاق تعلق بهما) كيف وهو  
قد يترتب عليهما (قوله مع حصول البراءة بواحد) بدليل كفايته في الاستبراء (قوله واكتفى بها) أي  
بالاقراء ش (قوله ضربان الاول يتعلق الخ) ويأتى الثاني في فصل عدة الوفاة (قوله وهو) أي وطء

بنحو لعان لأنه في معنى الطلاق

المنصوص عليه) نعت للطلاق **(قوله)** وخرج) إلى المأين في المعنى إلا قوله ووطء الشبهة إلى وهو **(قوله)** ووطء الشبهة الخ) عبارة المعنى لكن برده عليه ووطء الشبهة وقد يقال أن المفهوم إذا كان فيه تفصيل لا يرد اه **(قوله)** وهو) أي ووطء الشبهة أه سم عبارة المعنى وضبط المتولى الوطء الموجب للعدة بكل ووطء لا يوجب الحد على الواطئ الخ **(قوله)** أو مكره) وفاقا للمعنى والاسنى وخلافاً للنهاية ووالده عبارة سم أفتي شيخنا الشهاب الرملي بعدم لحوق الولد الحاصل من ووطء المكره وعلى الزنا لأن الشرع قطع النسب عن الزاني وهو زان لأنه ممنوع من الفعل آثم به وإن سقط عن الحد للشبهة وقياس عدم اللحق أنه لا عدة لهذا الوطء ويفارق الصبي والمجنون بأنه مكف بالامتناع آثم بالفعل بخلافهما مر اه **(قوله)** كاملة) أي بالغة عاقلة طائعة مفعول ووطئ **(قوله)** منها) أي الكاملة **(قوله)** لا احترام الماء) أي حقيقة في المجنون والمكره وحكما في المراهق لكونه مظنة الانزال **(قوله)** المذكور) وهو الصحيح **(قوله)** حصر الوطء) أي المتسبب عن وجوب العدة **(قوله)** ووجه الوهم) أي وجه كونهما اه كردى **(قوله)** لوجوبها بنحو الوطء الخ) لعل الأولى أن يقال أن الحصر إنما هو لوجوبها المنتاق بفرقة الحى عن نكاح صحيح في الوطء والاستدخال اه سم **(قوله)** لا يناسب الاصطلاح) أي للمعازين **(قوله)** الأول) أي كالوجوب هنا وقوله الأخير أي كعدمه والوطء هنا **(قوله)** يذكر) إلى قوله واستدخلها في المعنى إلا قوله وهل يوجب إلى فلا عدة وكذا في النهاية إلا قوله واستدخله **(قوله)** بذكر متصل) وإن كان زائدا وهو على سنن الاصل ولعل وجه الاحتياط لاحتمال الاحبال منه اه نهاية عبارة المعنى قال البغوى ولو استدخلت المرأة ذكرًا زائداً أوجبت العدة أو أشل فلا كالمبان اه وهو ظاهر في الأولى إذا كان الزائد على سنن الاصل ولا فلا ولا يس بظاهر في الثانية كما قاله شيخنا اه قال ع ش قوله وهو على سنن الاصل أي بخلاف الزائد الذي ليس كذلك فلا يجب العدة بالوطء به وإن كان فيه قوة اه **(قوله)** من نحو صبي) متعلق بوطء **(قوله)** تيمناً للوطء) وكذا يشترط في الصغيرة ذلك اه معنى وفي ع ش عن الزايدى وسم مثله **(قوله)** أما قبله) أي الوطء اه ع ش **(قوله)** كزوجة مجبوب) أي مقطوع الذكر اه معنى **(قوله)** لم استدخل منيه) أي دلم ذلك أه لولم يعلم عدم استدخاله كان ساحقها ونزل منيه ولم يعلم هل دخل فرجها أو لا فتجب به العدة ويأحق به النسب وتنفذ عندها بوضع الحمل الحاصل منه كما يعلم مما يأتي للشارح في أول الفصل الآتى من قوله أما إذا لم يمكن الخ اه ع ش **(قوله)**

الشبهة كل ما يوجب الخ **(قوله)** أو مكره) أفتي شيخنا الشهاب الرملي بعدم لحوق الولد الحاصل من ووطء المكره على الزنا لأن الشرع قطع النسب عن الزاني وهذا زان لأنه ممنوع من الفعل آثم به وإن سقط عنه الحد للشبهة وقياس عدم اللحق أنه لا عدة لهذا الوطء ويفارق الصبي والمجنون بأنه مكف بالامتناع آثم بالفعل بخلافهما مر **(قوله)** ووجه الوهم أن الحصر إنما هو الخ) لعل الأولى أن يقال أن الحصر إنما هو لوجوبها المتعلق بفرقة الحى عن نكاح صحيح في الوطء والاستدخال **(قوله)** بذكر متصل الخ) بتقديم في قول المصنف في باب الغسل وجنابة بدخول حشفة أو قدرها فرجاً قول الشارح في قوله حشفة ما نصحته ووضع أصلى أو مشتببه به متصل أو مقطوع اه وفي قوله أو قدرها ما نصحته من مقطوعها أو مخلوق بدونها الواضح المتصل أو المنفصل فيهما كما صرح به جمع متأخرون في الأولى وعبارة التحقيق لا تنافي ذلك خلافاً لما ظنه وقد صرحوا بأن إيلاج المقطوع على الوجهين في نقض الوضوء بمسه والاصح نقضه ويجرى ذلك في سائر الأحكام اه ثم قال والذكر الزائد أن نقض مسه وجب الغسل بإيلاجه أو لا فلا اه وقوله أو مشتببه يفيد حصول الجنابة بأحد ذكرين أحدهما زائد واشتببه وهو مشكل إذ لا جنابة بالشك والكلام حيث لم ينقض مسه وقوله ويجرى ذلك في سائر الأحكام مع قوله قبله متصل أو مقطوع قد يخالف قوله هنا متصل لدخول العدة في قوله سائر الأحكام بل يدخل فيه أيضاً ما هو حاصل ما في فتاوى شيخنا الشهاب الرملي من وجوب المهر وحصول التحليل بإيلاج المقطوع لكن لا يخفى إشكاله وقوله والزائد أن نقض مسه الخ ينبغي جريان ذلك في العدة

ومسوح مطلقا اذا يلحقه

الولد (أو) بعد استدخال منه (أي الزوج المحترم وقت انزاله واستدخاله ولو منى محبوب لانه أقرب للعلق من مجرد ايلاج قطع فيه بعدم الانزال وقول الاطباء الهواء يفسده فلا يتأتى منه ولد ظن لا ينافي الامكان ومن ثم لحق به النسب أيضا اما غير المحترم عند انزاله بان انزاله من زنا فاستدخلته زوجته وهل يلحق به ما استنزل يده لحرمة أو لا للاختلاف في اباحته كل محتمل والا قرب الاول فلا عدة فيه ولا نسب يلحق به واستدخالها منى من قطنه زوجها فيه عدة ونسب كوطء الشبهة قالا هو التشبيه بوطء الشبهة الظاهر في انه نزل من صاحبه لاعلى وجه سفاح يدفع استشكله بان العبرة فيها بظنه لا بظنها ومرفى محرمات النكاح بسط الكلام في ذلك وتجب عدة الفراق بعد الوطء (وان تيقن براءة الرحم) لكونه علق الطلاق بها فوجدت أو لكون الواطئ طفلا أو الموطوءة طفلة لعموم مفهوم قوله تعالى من قبل ان تسموهن وتعيلا على الايلاج لظهوره دون المنى المسبب عنه العلق لحفائه فاعرض الشرع عنه واكتفى بسببه وهو الوطء او دخول المنى كما اعرض عن المشقة في

ومسوح) أى وكروجه ومسوح الخ اه ع ش (قوله مطلقا) المتبادر منه ان معناه سواء استدخلت منه أولا وهذا لا يوافق قوله الآتى في فصل عدة الوفاة لتعذر انزاله اه سم عبارة ع ش قوله مطلقا اى استدخلت ماءه أولا وظاهره وان ساحقها حتى نزل ماؤه في فرجها اه (قوله المحترم) نعت للمنى ووقت انزاله الخ ظرف للمحترم ش اه سم (قوله وقت انزاله الخ) عبارة المغنى ولا بد ان يكون محترما حال الانزال وحال الادخال حكى الماوردى عن الاصحاب ان شرط وجوب العدة بالاستدخال ان يوجد الانزال والاستدخال معا في الزوجية فلو انزل ثم تزوجها فاستدخلته او انزل وهي زوجة ثم ابانها واستدخلته لم تجب العدة ولم يلحقه الولد اه والظاهر ان هذا غير معتبر بل الشرط ان لا يكون من زنا كما قالوا اه (قوله واستدخاله) خلافا للمناياية عبارة تهو لا اثر لوقت استدخاله كما اقي به الوالدون نقل الماوردى عن الاصحاب اعتبار حالة الانزال والاستدخال فقد صرحوا بانهم لو استنجى نجس فامنى ثم استدخلته اجنبية عالمة بالحال او انزل في زوجته فساحقت بنته مثلا فانت بولد لحقه اه (قوله لانه الخ) اى الاستدخال (قوله قطع فيه الخ) اى كايلاج صبي اه سم (قوله ظن الخ) عبارة المغنى والاسنى غايته ظن وهو لا ينافي الامكان فلا يلتفت اليه اه (قوله) اما غير المحترم عند انزاله الخ لم يبين غير المحترم عند الاستدخال مع انه اولى بالبيان للخلاف فيه بخلاف هذا اه سيد عمر (قوله وهل يلحق به) اى بما انزل من زنا عبارة النباهة ولو استمنى بيد من يرى حرمة اى كالشافعى فالاقرب عدم احترامه اه (قوله والا قرب الاول) اى فلا عدة فيه ولا نسب يلحق به وظاهره وان كان ذلك لخوف الزنا وهو ظاهر اه ع ش عبارة سم ولا ينافي كونه حراما في نفسه انه قد يحل اذا اضطر له بحيث لو لا ه وقع في الزنا لان الحل حينئذ تسليمه لعارض مراه (قوله فلا عدة) الخ جواب اما قوله وهل الخ جملة اعتراضية (قوله واستدخالها الخ) مبتدا وخبره قوله كوطء الشبهة (قوله استشكله) اى ما قالاه (قوله بان العبرة فيهما) اى الاستدخال ووطء الشبهة ويحتمل ان مرجع الضمير العدة والنسب (قوله) وتجب الخ دخول في المتن (قوله بعد الوطء) اى او استدخال المنى (قوله لكونه علق الطلاق) الى قوله وبه يندفع في المغنى الا قوله الواطئ طفلا او الى قول المتن والقرء في النهاية الا قوله وبه يندفع الى المتن وقوله وان استجلبته ابواء (قوله لكونه علق الطلاق الخ) كقوله متى تيقنت براءة رحمك من منى فانت طالق ووجدت الصفة مغنى واسى (قوله بها) اى براءة الرحم وقوله فوجدت اى بان حاضت بعد التعليق اه ع ش والاولى بان ولدت الخ (قوله طفلا) اى يمكن وطؤه وقوله طفلة اى يمكن وطؤها اه ع ش (قوله)

فليتأمل (قوله مطلقا) المتبادر منه أن معناه سواء استدخلت منه أولا وهذا لا يوافق قوله الآتى في فصل عدة الوفاة لتعذر انزاله (قوله في المتن او استدخال منه) انظر المنى الذى لا يوجب الغسل كالخارج من احد فرجى المشكل والمنفتح والزائد مع افتتاح الاصل هل يوجب العدة والنسب لانه بصفة المنى او لا لم لعدم الاعتداد به بدليل عدم اجبا به الغسل وهل يلحق الولد المنعقد منه بصاحبه وعدم اللحق ببعيدو تقدم في باب الغسل في قول المصنف تجزى منى من طريقه المعتاد وغيره قول الشارح في قوله وغيره ما نصه إن استحكم بان لم يخرج لمرض وكان من فرج زائد كاحد فرجى الخنثى او منفتح تحت صلب رجل او ترائب امرأة وقد انسدا الاصلى ولا فلا إلا ان يخلق منسد الاصلى اه فافاد ان خروجه من الزائد كاحد فرجى الخنثى يوجب الغسل ان انسدا الاصلى ولا فلا فلا يفتى جريان هذا التفصيل في وجوب العدة (قوله المحترم) نعت للمنى ووقت انزاله واستدخاله ظرف للمحترم ش واعتمد شيخنا الشهاب الرملى اعتبار وقت الانزال فقط وإن كان الاستدخال محرما هو قضيته انه لا يتقيد الحكم في قوله الآتى واستدخالها منى من قطنه زوجها الخ بان قطنه زوجها حيث كان محترما عند خروجه (قوله لانه) اى الاستدخال اقرب الخ في اقرب مقتضى المشاركة نظر (قوله قطع فيه بعدم الانزال) اى كايلاج صبي (قوله والا قرب الاول الخ) ويفارق استنزاله بالاستمتاع بنحو الحائض بانها محل الاستمتاع وتحريم الاستمتاع بها عارض بخلاف الاستنزال باليد فانه حرام في نفسه كالزنا ولا ينافي كونه حراما في نفسه انه قد يحل اذا اضطر له بحيث لو لا ه وقع في الزنا لان الحل حينئذ بتسليمه

السفر واكتفى به لانه مظانها (٢٣٢) وبه يندفع اعتقاد الزركشي ان ابن سنة مثلا لا يعتد بوطئه وكذا صغيرة لا تحتل

الوطء (لا بخلو) مجردة  
عن وطء او استدخال منى  
ومر بيانهما في الصداق فلا  
عدة فيها (في الجديد)  
للفهم المذكور وما جاء  
عن عمرو وعلى رضي الله عنهما  
من وجوبها منقطع (وعدة  
حرة ذات اقراء) وان  
اختلفت وتناول ما بينها  
(ثلاثة) من الاقراء وان  
استجلبتها بدواء الالية  
وكذا لو كانت حاملا من  
زنا اذ حل الزنا لحرمة له  
ولو جهل حال الحمل ولم  
يمكن لحوقه بالزوج حمل  
على انه من زنا كما نقله  
واقراء اما اذا أتت به  
للامكان منه فيلحقه كما  
اقتضاء لإطلاقهم وصرح  
به البلقي وغيره ولم ينتف  
عنه الا باللعان ولو اقرت  
انها من ذوات الاقراء ثم  
كذبت نفسها وزعمت انها  
من ذوات الاقراء لم تقبل  
لان قولها الاول يتضمن  
ان عدتها لا تنقض بالاشهر  
فلا يقبل رجوعها عنه  
بخلاف ما لو قالت لا  
أحيض زمن الرضاع ثم  
اكذبت نفسها وقالت  
أحيض زمنه فيقبل كما جزم  
به بعضهم لان الثاني  
متضمن لدعائها الحيض  
في زمن امكانه وهي مقبولة  
وان خالفت عاداتها ولو  
التحقت حرة ذمية بدار  
الحرب ثم استقرت كلمت

وبه يندفع اعتقاد الزركشي (الخ) تأمل الجمع بينه وبين قوله آفتاء بالوطء ثم رأيت الفاضل المحشي نبه على  
ذلك وعبارته هل رفعه اعتقاد الزركشي المذكور مخالف تقييده المحبي بقوله السابق تها بالوطء اه سيد عمر  
اقول انه وإن لم يخالف ذلك لكنه يخالف لما قدمناه من المغني وغيره تقييد الصغيرة بذلك وايضا المخاطب  
بالالية المكفون فيخرج مس الصبي (قول المتن لا بخلو) وعليه ما اختلج بها ثم طلقها فادعت انه لم يطا  
لتزوج حال اصدقت بيمينها بناء على أن منكر الجماع هو المصدق وهو الراجح ولو ادعى هو عدم الوطء حتى  
لا يجب عليه بطلاقه الا نصف المهر صدق بيمينه وينبغي في هذه وجوب العدة عليها لا اعتبارا بالوطء اه ع  
(قوله او استدخال) الاول الواو كافي النهاية (قوله) ومر بيانهما في الصداق محل تأمل فانه لم يبينها ثم اه سيد  
عمر (قوله للفهم المذكور) الظاهر لما طوق الالية المذكورة كما لا يخفى اه رشيدى (قوله فن وجوبها الخ)  
اى العدة بالمحو (قول المتن وعدة حرة) مستأنف اه ع (قول المتن ذات اقراء) اى بان كانت تحيض  
اه معنى (قول المتن ثلاثة) سياتى في النفقات حكم ما لو اختلفا في انقضاء العدة اه سم (قوله) وان  
استجلبتها اى الاقراء بمعنى الحيض كما عبر به المغني والاسنى (قوله الالية) اى لقوله تعالى والمطلقات  
يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء (قوله وكذا لو كانت حاملا الخ) اى فانها تمتد بثلاثة اقراء اه ع (قوله)  
ولم يمكن لحوقه الخ) اى كان ولدا لا اكثر من اربع سنين من وقت امكان وطء الزوج لها كان مسافرا  
بمحل بعيد اه ع (قوله حمل على انه من زنا) اى من حيث صحة نكاحها معه وجواز وطء الزوج لها امامان  
حيث عدم عقوبتها بسببه فيحمل على انه من وطء شبهة منها نهاية ومعنى وروض مع شرحه (قوله) ولو اقرت  
بأنها من ذوات الاقراء الخ) هل مثله ما لو اقرت بأنها من ذوات الاقراء ثم كذبت نفسها وقضية التعليل  
الآتى في المسئلة الالية عقب هذه انها تقبل مايراجع اه رشيدى (قوله) وزعمت اى ادعت اه ع  
(قوله عنه) اى القول الاول او ما تضمنه (قوله) كما جزم به بعضهم عبارة النهاية كما اتى بجميع ذلك  
الوالد رحمه الله تعالى اه (قوله) وهي مقبولة الخ) يعنى ان قولها ان لا أحيض الخ بنته على عاداتها السابقة  
ودعواها الان انها تحيض زمنه ليس متضمنا لنفيها الحيض في زمن الرضاع السابق لجواز تغير عاداتها  
فتكون صادقة من القولين بخلاف ما تقدم لان معنى قولها انما من ذوات الاقراء انه سبق لها حيض ومعنى  
قولها انما من ذوات الاقراء انما لم يسبق لها حيض وهما متنافيان اه ع (قوله) ولو التحقت حرة الخ)  
اى في اثناء العدة وقوله ثم استقرت قبل تمامها اه ع (قوله) كملت عدة الحرة) ظاهره ولو كانت  
بائنا وهو كذلك والفرق بينه وبين ما يأتى في الذمة واضح للمتدبر اه سيد عمر (قوله) بضم اوله الى قول  
المتن وام ولد في النهاية الا قوله واستعمال قرء الى المتن وقوله على كلام الى المتن (قوله) وهو اى الفتح  
اكثر ولذا ضبطه المصنف به بخطه اه معنى (قوله مشترك) خبر والقرء (قوله) لكن المراد هنا

عارض م (قوله) وبه يندفع اعتقاد الزركشي (الخ) هل دفعه اعتقاد الزركشي المذكور بخالف تقييده للصبي  
بقوله السابق تها بالوطء (قوله) في المتن وعدة حرة ذات اقراء ثلاثة) سياتى في النفقات حكم ما لو اختلفا في  
انقضاء العدة ومنه قول الروض فصل للرجعية والزوجة سوى التناظيف حتى تقر بانقضاء العدة قال في  
شرحه بوضع الحمل او يغيره فهي المصدقة في استمرار النفقة كما تصدق في بقاء العدة وثبوت الرجعة اه ثم  
قال في الروض (فرع) قال لرجعية طلقك قبل الوضع فقالت بعده وجبت العدة والنفقة ومقطت الرجعة  
اه (قوله) ولو جهل حال الحمل الخ) عبارة الروض وشرحه والحمل المجهول حاله يحسب زناى محمل على انه  
منه اى من حيث صحة نكاحها معه وجواز وطء الزوج لها شر محرم منه فلا يعتد بوضعه وما قاله نقله الاصل  
عن الرويانى واقراءه وقال الامام يحمل على انه من وطء شبهة تحسبنا للظن وبه جزم صاحب التعجيز لكن  
القفال أفتى بالاول وجزم به صاحب الانوار فقال حمل على أنه من الزنا ولاحد وقد جمع بينهما محمل  
الاول على انه كالزنا فى انه لا تنقض به العدة كما تقر والثاني على انه من شبهة تجنبنا عن حمل الاثم بقرينة آخر  
كلام قائله اه ويمكن حمل ما ذكره في الاول على تفصيل الشارح فيه فانه لا يحصى عن ذلك التفصيل

عدة الحرة (واقراء) بضم أوله ونحوه ودوا أكثر مشترك بين الحيض والظهار كما عى عليه اجماع اللغويين لكن المراد هنا (الظهار) أى

المحتوش بده ين كقوله جماعة من الصحابة رضي الله عنهم إذا قرء الجمع وهو في زمن الطهر اظهر واستعمال قرأ بمعنى غاب نادر (فان طلعت طاهرا) وقد بقی من الطهر لحظة (انقضت بالطعن في حصة ثالثة) لا طلاق القرء على اقل لحظة من الطهر وان وطئ فيه ولان اطلاق الثلاثة على اثنين وبعض الثالث سائق كافي الحج أشهر معلومات أما إذا لم يبق منه ذلك كانت طالق آخر طهر فلا بد من ثلاثة اقراء كوامل (أو) طلعت (حائضا وان لم يبق من زمن الحيض شيء) تنقض عدتها بالطعن (في) حيضة (رابعة) إذا ما بقي من الحيض (٢٣٣) لا يحسب قرأ طعنا لان الطهر الاخير

لأنما يتبين كاله بالشروع فيما يعقبه وهو الحيضة الرابعة (وفي قول يشترط يوم وليلة) بعد الطعن في الثالثة في الاولى والرابعة في الثانية إذ لا يتحقق كونه دم حيض إلا بذلك وعلى هذا فهم ليسان المدة كزمن الطعن على الاول بل ليتبين بهما كالحا فلا يصح فيما رجعة وينكح نحو اختها وقيل منها (وهل يحسب طهر من لم تحض) أصلا (قرأ) أولا يحسب (قولان بناء على ان القرء) هل هو (انتقال من طهر إلى حيض) فيحسب (أم) الإفصح أو على كلام فيه مبسوط مر في الوصية بجامع ان الاستفهام هنا لطلب التصديق كهو ثم (طهر محتوش) يفتح الواو (بدمين) حيضين أو نفاسين أو حيض ونفاس فلا يحسب (والثاني) من المبنى عليه (اظهر) فيكون الاظهر في المبنى عدم حسابه قرأ فاذا حاضت بعده لم تنقض عدتها إلا بالطعن في الرابعة كمن طلعت في الحيض وذلك لما مر ان القرء الجمع والدم زمن الطهر يتجمع في الرحم

أى في هذا الباب بناء على الاظهر الآتي حتى يتأتى قوله المحترس وكان الاولى إسقاط لفظ المحتوش ليتأتى كلام المصنف الاتي اه رشیدی (قوله وهو) اى الجمع في زمن الطهر اظهر وسيأتى وجهه في الشارح قريبا رشیدی اى فرجح أقول به على القول بان المراد بالحيض اه عش عبارة المغنى ولان القرء مشتق من الجمع يقال قرأت كذا في كذا إذا جمعت فيه وإذا كان كذلك كان بالطهر احق من الحيض لان الطهر اجتماع الدم في الرحم والحيض خروجه منه وما وافق الاشتقاق كان اعتباره أولى من مخالفه اه مغنى (قوله واستعمال قرء الخ) رد لدليل القول الثاني (قوله وقد بقی) إلى قوله كن طلعت في المغنى لا قوله ولا انصح إلى المأمن (قوله وان وطئ فيه) ظاهر صنيته انه غاية الاطلاق ويظهر انه غاية للمأمن (قوله على اقل لحظة الخ) في هذا التبعير شيء عبارة المغنى لان بعض الطهر وان قل يصدق عليه اسم قرء اه (قوله ولان اطلاق الثلاثة الخ) قد يقال هو خلاف الأصل وقيل به في الحج للتوقيف فيها بانه عن الساق فان سمع منه ما فجب به وإلا فجل تأمل فامول عليه الملة الاولى اه سيد عمر (قوله اما إذا لم يبق منه ذلك) اى لحظة اه عش (قول في الاولى) اى المطلقة طاهرا وقوله في الثانية اى المطلقة حائضا (قوله إذ لا يتحقق الخ) اجاب الاول بان الظاهر انه دم حيض ثلاثين يوما على ثلاثة اقراء فان انقطع دون يوم وليلة ولم يعد قبل مضى خمسة عشر يوما تبين عدم انقضائها (تنبيه) ذكر المصنف حكم الطلاق في الطهر والحيض وسكت عن حكم الطلاق في النفاس و ظاهر كلام الروضة في باب الحيض انه لا يحسب من المدة وهى قضية كلامه هنا ايضا في الحال الثاني في اجتماع عدتين اه مغنى وقوله وسكت الخ كذا في النهاية وقال عش قوله و ظاهر كلام الروضة الخ معتمد اه (قوله وعلى هذا) اى القول الثاني فيهما اى اليوم والليلة (قوله على الاول) اى المعتمد (قوله كالحا) اى العدة (قوله وقيل منها) اى العدة (قوله لم تحض اصلا) اى ثم حاضت بعد الطلاق في اثناء عدتها بالاشهر اه مغنى (قول المأمن انتقال من طهر الخ) فيه تسمح والمراد طهر تنتقل منه إلى حيض كما بينه الجلال اه رشیدی (قول المأمن إلى حيض) اى او نفاس اه مغنى (قوله او نفاسين) كما صرح به المتولى اه مغنى (قوله بعده) اى بعد الطلاق في اثناء العدة بالاشهر (قوله وذلك) اى كون الحسبان اظهر (قوله وهنا) اى في صورة الانتقال (قوله هذا الترجيح) اى ترجيح عدم الحسبان (قوله حالا) اى بمجرد قوله الاتي بدون توقف إلى طهر بعد حيض يطرأ بعد ذلك القول (قوله لان القرء الخ) تأمله مع قوله قبل لما مر الخ اه سم (قول المأمن المردودة

(قوله المحتوش بدمين) قبل ولودى نفاس اه ومن صورته ان يطلقها بعد الولادة ثم بعد طهرها من النفاس تحمل من زنا وتلد فان حل الزنا لا اثر له ولا تنقض به عدة ولا يقطع العدة فلا إشكال في تصوير ذلك كما توهمه بعض الطلبة قال في الروضة وذكر الرافعى في آخر العدد عن فتاوى البغوى ان التلى لم تحض قط إذا ولدت ونفست تعتد بثلاثة اشهر ولا يجعلها النفاس من ذوات الاقراء فجزم البغوى بهذا ولم يذكر الرافعى هناك خلافه والله اعلم اه وهذا يقتضى ان يراد بالدمين المحتوشين ان يكونا من دماء الحيض ويكون احدهما دم نفاس ويتقدم دم الحيض فليتأمل مع ذلك اطلاق قول الشارح فيما يأتى قريبا حيضين أو نفاسين أو حيض ونفاس (قوله وهنا لا جمع) قد يقال هنا جمع لما يخرج بعد (قوله لان القرء الخ) تأمله مع قوله قبل لما مر الخ (قوله في المأمن المردودة) جار على غير من هوله

(٣٠ - شروانى وابن قاسم - ثامن) وزمن الحيض يتجمع بعضه ويستمرسل بعضه إلى ان يندفع الكل وهنا لا جمع ولا ضم ولا يعارض هذا الترجيح ترجيحهم وقوع الطلاق حالا فيما إذا قال لمن لم تحض قط أنت طالق في كل قرء طلقة لان القرء اسم للطهر فوق الطلاق لصدق الاسم وأما الاحتواش هنا فاما هو شرط لا نقضاء العدة ليغلب ظن البراءة (عدة) حرة أو أمة (مستحاضة) غير متحيرة (باقرائها المردودة) هى (اليها) حيضا و طهر اقدرده عنادة لعادتها فيهما وميزة تميزها كذلك وبداية ليله في الحيض وأسم وعشرين في الطهر

(الخ) جار على غير من هو له اسم (قوله) فقدتها تسعون يوما (الخ) لعل الصورة ان الدم لم يبتدىء بها الا بعد الطلاق وان لم عليه قصور اذ لو كانت الصورة اعم من ذلك اشكل فيما إذا طلقت في اثناء شهر جرى الدم عليها من اوله فانها حينئذ مطلقة في طهر احتوشه دمان وقضية مامر حسابان ما في منه بقره ثم رايت الشهاب سم استوجه حسابانه بقره قال الا ان يمنع عنه نقل اه رشدي عبارة سم عقب كلامه الا في آتفاعن الشهاب الرمي نصها (تنبيه) لو اتفق مثل ذلك للمبتدأة بان طلقت في اثناء شهر بقي منه ستة عشر يوما فاكثر فهل يحسب ذلك قرأ لاشتماله على طهر لا محالة او لا بد ان تكمله ثلاثون يوما بعده فيه نظر والاول متجه الا ان يمنعه عنه نقل والثاني ظاهر عبارته اه (قول المتزومتجيرة) اي لم تحفظ قدر دورها ولو منقطة الدم مبتدأة كانت او غيرها اه معنى (قوله) اكثر من خمسة عشر يوما كذا عبر الروض وكتب شيخنا الشهاب الرمي بها مشه ما نصه مراده بالا اكثر يوم فاكثر فيكون المراد انه بقي منه ستة عشر يوما فاكثر وكان وجه ذلك انه لو اكتفى بمادون الستة عشر لجاز ان يقع الطلاق مطابقا لاول الحيض واقله يوم وليلة والباقي بعد اليوم واليلة على هذا التقدير لا يسع الطهر لان اقله خمسة عشر يوما ولا كذلك الستة عشر لانها يجعل منها يوم وليلة حيضا والخمسة عشر الباقية طهرا فليتامل اه ويوافقه قول النهاية بعد ان ذكر مثل ما في الشارح هنا ما نصه ويؤخذ من التعليل انه يشترط في هذا الاكثر ان يكون يوما وليلة اه لكن نظر فيه عش بما نصه قوله ويؤخذ من التعليل هو قوله لاشتماله على طهر الخ ولم يذكر حجج اي والمغنى هذا الاخذ وفي اخذ ذلك من التعليل نظر فانه لو زاد على خمسة عشر يوما ولو لحظة علم منه ان بعض ذلك طهر اذ لو فرض فيه حيض فغايبه خمسة عشر يوما وما زاد علمها طهر وخصوص كون الحيض يوما وليلة بتقديره لا يلزم ان يكون الطهر المصاحب له هذه الخمسة عشر لجواز ان يكون الطهر لا يتم الا بمضي زمن من الشهر الذي يليه اه (قوله) والاغنى (الخ) عبارة المغنى وان بقي خمسة عشر يوما فاقل لم تحسب تلك البقية لاحتمال انها حيض فتبتدىء العدة من الهلال لان الاشهر ليست متصلة في حق المتجيرة وانما حسب كل شهر في حقها قرء لاشتماله على حيض وطهر غالبا بخلاف من لم تحض والآيسة حيث تكملان المنكسر كما سياتى اه (قوله على ما ذكر) اي من طهر وحيض غالبا اه معنى (قوله بالنسبة الخ) عبارة المغنى تنبيه محل الخلاف المذكور في المتجيرة بالنسبة لتحريم نكاحها اما الرجعة وحق السكنى فالى ثلاثة اشهر فقط قطعا اه (قوله) ثلاثة اشهر بعد الياس (خبر قوله عدتها الخ (قوله هذا كله) اي قول المتن ومتجيرة بثلاثة اشهر في الحال الخ (قوله بلغت الخ) عبارة النهاية والمغنى سواء كانت اكثر من ثلاثة اشهر اقل اه (قوله على ستة) كذا فيما اطلعنا من النسخ بالهاء المثناة الفوقية فيحمل على ستة اشهر وعبارة المغنى اعلم انها لا تتجاوز ستة مثلا اخذت بالاكثر وتجعل السنة دورها اه بالنون الموحدة الفوقية (قوله الثلاثة المذكورة) اي بقول المصنف بثلاثة اشهر وقوله الا ان يعلم

فعدتها تسعون يوما من ابتداء الدم لاشتماله كل شهر على حيضة وطهر غالبا (و) عدة حرة (متجيرة) بثلاثة اشهر هلالية نعم ان وقع الفراق اثناء شهر فان بقي منها اكثر من خمسة عشر يوما حسب قرأ لاشتماله على طهر لا محالة فتعد بعد هلالين والاغنى واعتدت من انقضائه بثلاثة أهلة (في الحال) لاشتمال كل شهر على ما ذكر وصبرها لسن الياس فيه مشقة عظيمة وبه فارق الاحتياط في العبادة اذ لا تعظم مشقته (وقيل) عدتها بالنسبة لحملها للازواج لا الرجعة وسكنى ثلاثة اشهر (بعد الياس) لانها قبله متوقعة للحيض المتيقن هذا كله ان لم تحفظ قدر دورها والا اعتدت بثلاثة ادوار بلغت الثلاثة الاشهر او لا ولو شكت في قدر دورها لكن قالت اعلم انه لا يزيد على ستة جعلت السنة دورها على المعتمد في المجموع خلافا لمن اعتمد الثلاثة المذكورة الا ان تعلم من عاداتها ما يقتضى زيادة او نقصا اما من فيها رق

(قوله من ابتداء الدم) انظر معناه إذا كان الطلاق في الاثناء (قوله) اكثر من خمسة عشر يوما كذا عبر في الروض وكتب شيخنا الشهاب الرمي بها مشه بخطه مراده بالا اكثر يوم فاكثر فيكون المراد انه بقي منه ستة عشر يوما فاكثر وكان وجه ذلك انه لو اكتفى بمادون الستة عشر لجاز ان يقع الطلاق مطابقا لاول الحيض واقله يوم وليلة والباقي بعد اليوم واليلة على هذا التقدير لا يسع الطهر لان اقله خمسة عشر يوما ولا كذلك الستة عشر لانه يجعل منها يوم وليلة حيضا والخمسة عشر الباقية طهرا فليتامل (تنبيه) لو اتفق مثل ذلك للمبتدأة بان طلقت في اثناء شهر بقي منه ستة عشر يوما فاكثر فهل يحسب ذلك قرء لاشتماله على طهر لا محالة او لا بد ان تكمله ثلاثين يوما بعده فيه نظر والاول متجه الا ان يمنع عنه نقل والثاني ظاهر عبارته (قوله) وصبرها لسن الياس فيه مشقة عظيمة (قديقال هذا المعنى موجود فيمن انقطع دمها لعارض او لا فيحتاج للفرق وقد يجاب بان العلة عظم المشقة في الصبر مع وجود الدم في الحال الظاهر في الحيض فاكتفى به



فتعتمد بشهرين على الاوجه بناء على ان الاشهر غير متصلة في حقه ما هذا ان طاعة اول الشهر والابان في اكثره فبنايه والثاني او دون اكثره فبشهرين بعد تلك البقية (و) عدة امة حتى (أم ولد ومكاتبها ومن فيهارق) وإن قل (٢٣٥) (بقرآن) لان القرن على نصف ما للحر

وكل القرء لتعذر تنصيفه وليس هذا من الامور الجلية التي يتساويان فيها لان ما زاد على القرء هنا لزيادة الاحتياط والاستظهار وهي مطلوبة في الحرا اكثر فخصت بثلاثة نعم لو تزوج لقيطة ثم أقرت بالرق ثم طلقها اعتدت عدة حرة لحقة أو مات عنها اعتدت عدة أمة لحق الله تعالى (وان عتقت) أمة بسائر أحوالها (في عدة رجعية) وفي نسخ رجعة وهي أوضح لان اضافة العدة إلى الرجعية توهم أن الرجعية غيرها (كملت عدة حرة في الاظهر) لان الرجعية زوجة في اكثر الاحكام فكانها عتقت قبل الطلاق (أو) في عدة (بينونة) أو وفاة (ف) لتشكل عدة (أمة) في الاظهر لان البائن والقي في حكمها كالاجنبية أما لو عتقت مع العدة كان علق طلاقها وعتقها بشيء واحد فتعتمد عدة حرة قطعاً (تنبيه) العبرة في كونها حرة أو أمة بظن الواطئ لا بما في الواقع حتى لو وطئ أمة غيره بظنها وزوجته الحرة اعتدت بثلاثة أقراء أو حرة بظنها أمة اعتدت

الاستثناء من الثلاثة المذكورة اه كرى (قوله على الاوجه) أي كما قاله البلقيني خلافاً لما قاله البارزي تعمد بشهر ونصف نهاية وسم (قوله هذا) أي اعتداد من فيهارق بشهرين (قوله فان في اكثره) أي بان زاد على خمسة عشر يوماً ولو لحظ على ظاهر كلامه وكلام المعنى أو بان في ستة عشر يوماً ما أكثر على ما مر عن النهاية ووالده (قوله والثاني) أي والشهر الثاني اه عش (قوله أو دونه) أي بان في خمسة عشر يوماً ما قل (قوله وعدة أمة حتى) إلى قوله ويؤخذ في النهاية إلا قوله لان اضافة إلى المثنى وقوله أو حرة بظنها إلى ولو وطئ أمته وقوله بالنسبة للاولى إلى المثنى وقوله وانتصر له الشافعي إلى المثنى (قوله وعدة أمة) أي وهي ذات أقراء سواء طلقت أم وطئت يشبهه اه معني (قول المثنى أم ولد) أي ومذراة معني (قول المثنى ومن فيهارق) صادق بكاملة الرق والمعنى من استقر فيهارق كامل أو ناقص ووطئه على مقابلة من حلف العام فلا حاجة لتقدير الشارح أمة أه سيد عمر (قول المثنى بقرائن) بفتح القاف اه معني (قوله وكل القرء الخ) وقد يقال لاحاجة لهذا فان القرء الاول ضروري لتيقن البراءة وهما لا تنفان فيه والقرء ان الاخير ان للاحتياط وهو يجوز فيه التفات فعملت الامة فيه على نصف ما للحر فليتامل اه سيد عمر (قوله لتعذر تنصيفه) إذ لا يظهر نصفه الا بظهور كله فلا بد من الانتظار إلى ان يعود الدم اه معني (قوله وليس هذا) أي مقدار العدة (قوله يتساويان) أي الحرة والرقن (قوله فيها) أي الامور الجلية (قوله هنا) أي في العدة (قوله فخصت) أي الحرة (قوله لحقة) أي الزوج (قوله رجعة) بفتح العين بلفظ المصدر معني ونهاية (قوله وهي أوضح) وانسب بقوله او بينونة كما هو ظاهر اه سيد عمر (قوله غيرها) أي غير الامة اه سم (قوله أو وفاة) إلى قوله أو حرة في المعنى إلا قوله أو أمة (قوله مع العدة الخ) لا يخفى ما فيه من التسامح فان العتق في الصورة المذكورة متقدم عليها لا معها ثم رايت في المعنى ما نصه واحترز بقوله في عدة عمالو عتقت مع الطلاق بان علق طلاقها وحرثها بشيء واحد فانها تعمد عدة حرة قطا كما قاله الماوردى انتهت وهي سالمة من التسامح المذكور اه سيد عمر (قوله زوجته الحرة الخ) او زوجته الامة اعتدت بقرائن او أمته اعتدت بقرء واحد معني وروض وقولها اعتدت بقرء الخ أي استبرأت به اه عش (قوله اعتدت بقرء أو زوجته الامة الخ) خلافاً للروض والمعنى والنهاية حيث قالوا ولو ظن الحرة أمته أو زوجته الامة فانها تعمد بثلاثة أقراء اه وعلمه الاسنى والمعنى بان الظن إنما يؤثر في الاحتياط لا في التخفيف اه (قوله اعتدت بقرء) يتامل وجهه فانها أمته في نفس الامر ومنزى بها يحسب الظاهر وكل

(قوله فتعتمد بشهرين على الاوجه) أي كما قاله البلقيني خلافاً لقول البارزي بشهر ونصف (قوله لتعذر تنصيفه) علموه بأنه لا يظهر نصفه إلا بظهور كله حينئذ فقد يمنع التعذر ويقال هلا اكتفى بنصفه وجعل مضى كله لتبين نصفه لان تمام العدة الا ان يجاب بأنه لما لم ينضب النصف وكان قد وقع خلل في معرفته كان اعتباره مظنة الخطأ فلم يعتبر واعتبر الامر الظاهر المنضب وهو التام فليتامل فانه ظاهر ويؤخذ منه توجيه اعتبار تمام القرء الثالث في الحرة والثاني في غيرها وعدم الاكتفاء ببعضه كافي الاول فليتامل (قوله في المثنى وإن عتقت في عدة رجعية الخ) أما عكس ذلك بان تعير الحرة أمة في العدة لا لتحاقها بدار الحرب ثم استرقاقها فقيه وجهان احدهما قال شيخ الاسلام في شرح البهجة وهو الاوجه تكمل عدة حرة وثانيهما وبه قال ابن الحداد ترجع إلى عدة الامة قال في الروض وكذا أي تتم ثلاثة أقراء لا تستأنفها إن عتقت أي وهي رجعية في عدة عبد ففسخت ومتى اخرت الفسخ فراجعه ثم فسخت قبل الدخول استأنفت الثلاثة اه (قوله ان الرجعية غيرها) أي غير الامة (قوله اما لو اعتقت مع العدة) أي مع اولها (قوله أو حرة بظنها أمته اعتدت بقرء الخ) عبر الشيخان في ذلك بعد نقلهما خلافاً بالاشبه قال في شرح الروض أي من جهة القياس اه فاشار إلى انهما لم يريد الا جميع من جهة المذهب وجزم في الروض في المسئلة الاولى من هاتين بانها تعمد

بقرء أو زوجته الامة اعتدت بقرائن لان العدة حقه فنيط بظنه هذا ما قالاه وهو ظاهر وان اعترض بأن المنقول خلافاً ولو وطئ أمته بظن أنه يزني بها اعتدت بقرء ولحقه الولد ولا أثر لظنه هنا لفساده ومن ثم لم يحكم كما يأتي لعدم تحقق المفردة

بل ولا يعاقب في الآخرة عقاب الزاني بل دونه كما ذكره ابن عبد السلام وغيره نعم يفسق بذلك كما قاله ابن الصلاح وكذا كل فعل قدم عليه يظنه معصية فاذا هو غير ما (و) عدة (حرة ٢٣٦) لم تحض (لصغرها ولولة او جيلة معتمارؤية الدم اصلا او ولدت ولم ترد ما) او يئست (من

الحيض بعد أن رآته (بثلاثة اشهر) بالادلة للاية هذا ان انطبق الفراق على أول الشهر كان علق الطلاق به او بانسلاخ ما قبله (فان طلقت في اثناء شهر فبعده هلالان ويكمل الاول (المنكسر) وان نقص (ثلاثين) يوما من الرابع وفارق ما مر في المتحيرة بان التكميل ثم لا يحصل الغرض وهو تيقن الطهر بخلافه هنا لان الاشهر متصلة في حق هذه (فان حاضت فيها) اى اثناء الاشهر (وجبت الاقراء) اجماعا لانها الاصل ولم يتم البدل ولا يحسب ماضى الاولى بأقسامها قرأ كما مروا خرج فيها اربعة فلا يؤثر الحيض فيه بالنسبة الاولى بأقسامها بخلاف الآيسة كما يأتي (و) عدة (امة) يعنى من فيها رق لم تحض او يئست (بشهر ونصف) لا مكان التبويض هنا بخلاف القرء اذ لا يظهر نصفه الا بظهور كل فوجب انتظار عود الدم (وفي قول عدتها شهر ان) لانها بدل القران (وفي قول عدتها (ثلاثة) من الاشهر ورجحه جمع لعموم الآية (فرع) أطلق في الروضة أن المجنونة تعتد بالاشهر ويتعين حمله

منها لا يقتضى وجوب عدة فلهل المراد انها تعتد بذلك لحقه اذا كانت مزوجة فيجزم على زوجها وطؤها قبل الاستبراء وان لا يجوز له تزويجها اذا كانت خلية قبل الاستبراء ايضا عرش ورشيدى (قوله بل لا يعاقب الخ) اى لانها امته في نفس الامر وان اثم بالاقدام اه عرش (قوله وكذا الخ) اى يفسق به اه عرش (قوله كل فعل قدم عليه الخ) اى وهو بما يفسق به لو ارتكبه حقيقة اه نهاية (قوله قدم) عبارة النهاية اقدم اه (قوله لم تحض) هو شامل كما قاله الزركشى فلا تنال عن الروضة ان ولدت ولم تر نفاسا ولا حيضا سابقا فاعتدت بثلاثة اشهر حيث طلقت بعد الولادة اه اقول عبارة المغنى والروض مع شرحه وهى ان ولدت ورات نفاسا اه ظاهرة سبكا وحكما (قوله او ولدت الخ) انظر هذا معطوف على اى شيء ولا يصح قطعه على ما لم تحض لانه يقتضى انها اذا حاضت وولدت ولم ترد ما تعتد بالاشهر لان او يقدر بعدها نقيض ما قبلها ويقتضى ان الحكم فيما اذا رات دم النفاس يخالف ما اذا لم تره وفي القوت (فرع) لو ولدت ولم تر حيضا قط ولا نفاسا في عدتها ووجهان احدهما بالاشهر الى ان قال والثاني انها من ذوات الاقراء اه فالشارح عن مختار الوجه الاول لكن يبقى الكلام في صحة العطف فتأمل اه رشيدى عبارة عرش قوله او ولدت ولم ترد ما اى قبل الحمل سم على حج واطلاق الشارح يشمل ما بعد الولادة وفي العميرة ما يوافق اطلاق عبارته (قوله الملاية) وهى قوله تعالى والثلاثي يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة اشهر والثاني لم يحضن اى فعدتهن كذلك فحذف المبتدأ والخبر من الثاني دلالة الاول عليه نهاية ومعنى (قوله هذان) الى قوله مفارق في المغنى (قول المتن في اثناء شهر) اى ولو في اثناء اول يوم او ليلة منه اه معنى (قوله ما مر في المتحيرة) اى فيما اذا لم يبق من شهر الفراق بعده اكثر من خمسة عشر يوما اه سم (قوله متصلة الخ) اى اصلية لا بدل عن شيء اه عرش (قوله اجماعا) الى قوله بالنسبة في المغنى لإلا قوله للاولى الى وخرج (قوله ماضى) اى من الطهر (قوله للاولى) اى بخلاف الثانية لوجود الاحتواش بالنسبة اليها والاولى من لم تحض والثانية من ايسر سم ورشيدى (قوله كما مر) اى في قول المتن وهل يحسب الخ وقوله كما يأتي أى في قوله أو بعدها فاقوال أظهرها الخ فادجربان التفصيل الآتى هنا أيضا وان كان ما ياتي فيها اذا كان انقطاع الدم قبل الياس وما هنا فيها اذا كان بعده لئلا يلزم التكرار اه سم (قوله من فيها رق) اى وان قل اه عرش (قوله ان المجنونة تعتد الخ) اى وان لم تكن متحيرة وقوله اما اذا عرف حيضا اى المجنونة بان اطلع على حيضها في زمن الجنون وعرف انه حيض بعلا مات تظهر لمن رآه اه عرش (قول المتن ومن انقطع دمها) اى دم حيضها من حرة او غيرها اه معنى (قوله تعرف) اى وإلا فلا يكون إلا لعل في الواقع اه سم (قوله خلا لما اعتمد الزركشى) لعله يقول ان عدتها ثلاثة اشهر الحاقا لها بالآيسة اه عرش (قوله فتعتد بالاقراء) الى قوله ولهذا في المغنى (قوله لسن الياس الخ) عبارة المغنى حتى تحيض فتعتد بالاقراء او تياس فتعتد بالاشهر اه قال عرش انظر عليه هل يمتد زمن الرجعة الى الياس ام ينتفى بثلاثة اشهر كنظيره السابق في المتحيرة الظاهر الاول اه عميرة والاقرب ان

بثلاثة اقراء ومثلا الثانية كما بينه في شرحه أى وإنما يعتد بظنه ان اقضى تغليظا في العدة (فرع) وطىء امة اى لغيره يظنها امته اعتدت بقرء اى واحد وروض (قوله وفارق ما مر في المتحيرة) اى فيما اذا لم يبق من شهر الفراق بعده اكثر من خمسة عشر (قوله ولا يحسب ماضى للاولى) اى بخلاف الثانية لوجود الاحتواش بالنسبة اليها والاولى لم تحض والثانية من ايسر كما ياتي اى في قوله او بعدها فاقوال أظهرها ان نسكت فلا شيء وإلا فالاقراء فادجربان التفصيل الآتى هنا ايضا وان كان ما ياتي فيما اذا كان انقطاع الدم قبل الياس وما هنا فيها اذا كان بعده لئلا يلزم التكرار (قوله على الاوجه خلا الخ) كذا شرح الرمل

على ما اذا انبههم زمن حيضها ولم يعرف اذا غايتها انها حينئذ كالمتحيرة أما اذا عرف حيضها فتعتد به (ومن انقطع دمها لعله النفقة تعرف (كرضاع ومرض) وان لم يرج برؤه على الاوجه خلا لما اعتمد الزركشى (تصبر حتى تحيض) فتعتد بالاقراء (او) حتى (تياس) فتعتد (بالاشهر) وان طالت المدة وطال ضررها بالانتظار لان عثمان رضى الله عنه حكم بذلك في الموضع رواه البيهقي

بل قال الجريزي هو كالأجماع من الصحايق رضى الله عنهم (أو) انقطع (لألة) تعرف (فكندا) تعبر ان الياس ان لم تحض (في الجديد) لانها لر جائها العود كالاولى ولهذه ومن لم تحض اصلها وان لم تبلغ خمس عشرة سنة استعجال الحيض بدوام رزعم ان استعجال التكليف من ابرس في محلها كما هو ظاهر (وفي القديم) وهو مذهب مالك واحمد (تربص تسعة اشهر) ثم تعتد (٢٣٧) بثلاثة اشهر ليعرف فراغ الرحم

لاذهي غالب مدة الحمل وانتهى له الشافعي بان عمر قضى به بين المهاجرين والانصار رضى الله عنهم ولم ينكر ومن ثم اختاره البلقيني وقيل ثلاثة من التسعة عدتها وبه أقي البارزي (وفي قول) قديم أيضا تربص (أربع سنين) لانها أكثر مدة الحمل فتبين براءة الرحم (ثم) ان لم يظهر حمل (تعتد بالاشهر) كما تعتد بالاقراء المعلق طلاقها بالولادة مع تيقن براءة رحمها (فعلى الجديد لو حاضت بعد الياس في الاشهر الثلاثة (وجبت الاقراء) لانها الاصل ولم يتم البذل ويحسب ما مضى قرأ قطعاً لا حواشه بدمين (أو) حاضت (بعدها) أي الاشهر الثلاثة (فاقوال أظهرها ان نكحت) زواجر (فلا شيء) عليها لان عدتها انقضت ظاهراً ولا ريبه مع تعلق حق الزوج بها (ولاً) تكن نكحت (فالاقراء) تجب عليها لانه بانها غير آيسة وانها من يحضن مع عدم تعلق حق بها ويؤخذ من قولهم الاتي ويعتبر بعد ذلك

التفقه مثل الرجعة لانها تابعة للعدة وقد قلنا بيقاها وطريق الخلاص من ذلك ان يطلقها بنية الطلقات الثلاث (قوله بل قال الجريزي الخ) انظر هذا الاضراب مع انه لا يتم الدليل الا بمضمونه لاذفرل الصحايق ليس حجة الا ان سكنت عليه الباقون بشرطه فيكون اجماعاً سكونياً اه رشيدى (قوله ولهذه) أي لمن انقطع دمها لعدة اولاً وباقى عن سم ما يفيد ارجاع الاشارة الى الثانية (قوله ولهذه ومن لم تحض) افهم تخصيص جواز الاستعجال بها تبين حرمة استعجال الحيض على غيرهما كمن تحيض في كل شهرين مثلاً مرة فاردت استعجال الحيض بدوام لتقتضي عدتها فيما دون الاقراء المعتادة ولعله غير مراد فليراجع اه ع ش (قوله ان استعجال التكليف ممنوع) عبارة النهائية وان زعم ذلك استعجال للتكليف وهو ممنوع الخ قوله ثم تعتد الى قول المتن ثم تقدم في المغنى الاقوله وقيل الى المتن (قوله ثم تعتد بثلاثة اشهر) اشار به الى ان قول المصنف الاتي ثم تعتد الخ راجع للمعطوف عليه ايضاً (قوله اذهي) أي التسعة اشهر اه ع ش (قوله المعلق طلاقها) فهو فاعل تعتدها سم (قوله طلاقها) بالرفع نائب فاعل للمعلق اه رشيدى (قول المتن فعلى الجديد) وهو التربص لسن الياس اه مغنى (قول المتن لو حاضت بعد الياس الخ) لا يخفى ان هذا مفروض فيما اذا انقطع للعدة وظاهر انه يجري ايضاً فيما اذا انقطع لعدة اه سم (قول المتن وجبت الاقراء) ولو حاضت الايسة المنتقلة الى الحيض قرء او قرأين ثم انقطع حيضها استأنفت ثلاثة اشهر بخلاف ذات اقراء ايسست قبل تمامها فانها لا تستأنف كما هو المنقول استنى ونهاية زاد المغنى كما سيأتى اخر فصل لزوما عدتها شخص خلافاً لابن المقرئ في التسوية بينهما في الاستئناف اه قال الرشيدى قوله او قرأين أي فيما اذا لم يتقدم لها حيض ايضاً والاقدم انه يحسب ما مضى قرء او عليه فقد تمت العدة بهذين القرأين فلا تحتاج الى ثلاثة اشهر ويجوز ان يكون مراده هنا بالقرء الحيض على خلاف ما مر اه (قوله لانها الاصل) الى قوله ويؤخذ في المغنى (قول المتن نكحت) يضم اوله بخطه اه مغنى (قوله زواجر اخر) أي من زوج غير صاحب العدة فلا شيء عليها أي من الاقراء وصح النكاح اه مغنى (قوله الاتي) أي في التنبيه (قوله ان هذا التفصيل) أي قول المصنف ان نكحت فلا شيء الخ وقوله في غيرها أي فمن صدقت عليها غيرها الاتي وقوله اعلى الياس أي تمامه وقوله ثم بلغ ذلك أي خبر تلك المرأة اه كرى (قوله بالاشهر) أي الثلاثة متعلق باعتد دن (قوله فان كان الخ) جواب فاذا صار الخ وقوله ذلك أي بلوغ الخبر (قوله بعد السبعين) أي بعد بلوغها (قوله أي لما الخ) علة لعلة العلة الاولى وقوله أي من قوله ويؤخذ الخ (قوله او بعد ان ينكح الخ) عطف على قبل ان ينكح (قوله بهذا الذي ثبت) أي بالحكم الذي ثبت لذات الدم (قوله

(قوله تعرف) أي والا فلا تكون الا لعدة في الواقع (قوله المعلق طلاقها) هو فاعل تعتد (قوله في المتن لو حاضت بعد الياس في الاشهر الخ) لا يخفى ان هذا مفروض فيما اذا انقطع للعدة وظاهره انه ايضاً يجري فيما اذا انقطع لعدة (قوله لو حاضت بعد الياس في الاشهر وجبت الاقراء) لا يقال هذا مع قوله السابق فان حاضت فيها وجبت الاقراء بالنسبة الايسة نكحاً ارنانا نقول ما هنا مفروض فيما اذا انقطع دمها قبل سن الياس وما سبق فيما اذا لم ينقطع الا بعد فلا تكرار (قوله وجبت الاقراء) فوان انقطع الدم قبل تمام ثلاثة اقراء استأنفت ثلاثة اشهر كما اذا ايسست ذات الاقراء قبل تمامها قال في الروض فان حاضت أي المنتقلة الى الحيض بعد الياس قرء او قرأين ثم انقطع أي الدم استأنفت ثلاثة اشهر كذات اقراء ايسست قبل تمامها اه لكن اعترض في شرحه قوله كذات اقراء الخ فقال وهذا التنظير من زيادته ولا يخالف ما سيأتى في اوائل

بها غير اه ان هذا التفصيل يجري في غيرها فاذا صار اعلى الياس في حق امرأة سبعين مثلاً ثم بلغ ذلك غيرها من اعتد دن بعد سن الياس الذي هو اثنان وستون بالاشهر فان كان ذلك قبل ان ينكح اعدن العدة بالاشهر بعد السبعين وبان العدة الاولى وقعت في غير محلها لقولهم لانه بان انها غير ايسة الى اخره أي لما علم ان جميع النساء بعد بلوغ الخبر صرن كل مرة الواحدة في عطاءهن حكم ذات الدم كما ذكر او بعد ان ينكح صح نكاحهن ولم يحكم عليهن بهذا الذي ثبت لنظير قولهم لان عدتها انقضت الخ نعم يتردد النظر هنا في ان العبرة في بلوغ ذلك لمن

بزن من انقطاع دم التي رأت حتى ينظر ان النكاح وقع قبله أم بعده أو بزن من ابوغ الخبر كل محتمل وقياس تقر بهم الخلاف هنا به فيما لو باع مال ابيه طاناً حياته فإن موته الاول اعتباراً بما في نفس الامر وفي ان العبرة في البوغ بشيوت ان المرثى حيض وانته في زمن سنهافيه كذا وانته انقطع لزمن كذا ويكفي اخبار التي (٢٣٨) رات بذلك كله كل محتمل ايضا والذي يتجه الاول اخذ من قولهم في الطلاق المعلق بحيض

الضرة انه لا يقبل قول المعلق بحضها في حق غيرها لا مكان اقامة البينة على الحيض كما مر فكذا هنا لا يقبل قولها في حق غيرها لهذا الامكان نعم يظهر ان من صدقها يقبل قولها في حقه بالنسبة لما يتعلق بها دون زوجها ونحوه فتأمل ذلك كله فانه مهم ولم أر من نبه على شيء منه (والمعتبر) في الياس على الجديد (ياس عشرين) اي نساء اقاربها من الابوين الاقرب اليها فالاقرب لتقاربهن طبعاً وخلقا وبه فارق اعتبار نساء العصبه في مهر المثل لانه لشرف النسب وخسته ويعتبر اقلهن عادة وقيل اكثرهن ووجهه في المطلب ومن لا قريبه لها تعتبر بما في قوله (وفي قول) ياس (كل النساء) في كل الازمنة باعتبار ما يبلغنا خبره ويعرف (قلت ذا القول اظهر والله اعلم) لان مبنى العدة على الاحتياط وطلب اليقين وحدوده باعتبار ما بلغهم باثنتين وستين سنة وفيه اقوال اخر اقصاها خمس وثمانون وادناها خمسون وتفصيل طر والحيض المذكور يجري

بزن من انقطاع الخ) ويحتمل اعتبار اوله لانه بانقطاعه تبين أنه حيض من أوله اه سم (قوله قبله) أي زمن الانقطاع (قوله أو بزن) عطف على قوله بزن من انقطاع الخ الواقع خبر الان (قوله هنا) أي في العدة وقوله فيما لو باع الخ متعلق بضمير به الراجع للخلاف قال السيد عمر هنا به كذا في النسخ وفي اصل الشارح بخطه ببنائه بدل هنا به اه (قوله الاول) خبر قوله وقياس الخ والمراد بالاول ان العبرة بزن من الانقطاع (قوله وفي ان العبرة الخ) عطف على في ان العبرة الخ باعادة الجار (قوله وان الخ) اي وثبت ان الحيض المرثى في زمن الخ (قوله او يكفي الخ) عطف على قوله بشيوت الخ وعلى قوله العبرة في البلوغ الخ باعتبار المعنى اي ويتردد النظر في انه هل يشترط في البلوغ ثبوت ما ذكر بالبينة او يكفي اخبار الخ (قوله بذلك) متعلق بالاخبار وقوله كله اي بان المرثى حيض وانته في زمن وانته انقطع الخ (قوله الاول) اي اشتراط ثبوت تلك الثلاثة (قوله ان من صدقها) اي ذات الدم (قوله في حقه) اي من صدقها (قوله في الياس) الى قوله كذا قالوه في النهاية وكذا في المعنى الا قوله ويعتبر اقلهن الى المتن وقوله اقصاها خمس وثمانون (قوله عادة) المناسب سن ياس فتأمل (قوله باعتبار ما يبلغنا الخ) والافطوف نساء العالم غير ممكن اه معنى (قول المتن) قلت ذا القول اظهر) وعليه هل المراد نساء زمانها او النساء مطلقا قال الاذري ايراد القاضي وجماعة يقتضي الاول وكلام كثيرين والاكثر ين يقتضي الثاني اه وهذا الثاني هو الظاهر اه معنى وتقدم في الشارح ما يوافقه (قوله وحدوده) كذا فيما اطلعنا من النسخ بدالين بينهما واوله من تعريف النسخ بتقديم الو او ضمير الجمع عبارة ع ش قوله وحدوده باعتبار الخ معتمدا (قوله خمس وثمانون) عبارة المعنى واختلفوا في سن الياس على ستة اقوال اشهرها ما تقدم وهو اثنان وستون سنة وقيل ستون وقيل خمسون وقيل سبعون وقيل خمسة وثمانون وقيل تسعون وقيل غير العربية لا تحيض بعد الخمسين ولا تحيض بعد الستين الاقرشية اه (قوله وتفصيل طر والحيض) اي بعد سن الياس اه ع ش (قوله بها) اي بذات الدم بعد سن الياس اه ك ر د ي (قوله غيرها) اي بمن اعتد دن بعد سن الياس بالاشهر عبارة ع ش قوله غيرها اي من معاصرها ومن بعدهم اه (قوله كذا قالوه) عبارة النهاية كما قالوه اه (قوله وفيه اشكال مر مع جوابه الخ) عبارة هناك ولو اطردت عادة امرأة أو أكثر بمخالفة شيء مما لم يتبع لان بحث الاولين اتم وحمل دمه على الفساد أولى من خرق العادة المستمرة وقد يشكل عليه خرقهم لها برؤية امرأة دما بعد سن الياس حيث حكموا عليه بانه حيض وابطلوا به تحديدهم له بما مر وقد يجاب بان الاستقرار وإن كان ناقصا فيهم ما لكانه هنا اتم بدليل عدم الخلاف عندنا فيه بخلافه ثم لما يأتي من الخلاف القوي في سنه ان يحذف (قوله وهل يقبل الخ) عبارة النهاية ولو ادعت بلوغها سن الياس لتعتد بالاشهر صدقت في ذلك ولا تطالب ببينة كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى اه قال ع ش قوله صدقت في ذلك ومعلوم ان الكلام حيث لم تقم عليها ببينة بخلاف ما قالته اه (قوله جزم بعضهم بالاول) افتى به شيخنا الشهاب الرمي ويرد عليه نظر الشارح واجيب عنه بان ثبوت السن هنا وقع تابعا لدعوى عدم الحيض والاعتداد بالاشهر ويعتفر في ثبوت الشيء تابعا لما لا يعتفر في ثبوته مقصودا كافي نظائر معلومة اه سم وفي النهاية نحوه (قوله اذ الشارع الخ) الاوضح بان الشارع الخ

الباب الثاني اذ ذلك مصور بما اذا وجد نكاح فاسد بعد قراء او قرين والنكاح ولو فاسد احتياط له بالاعتبار بما تقدمه اه ويؤيده ويوضحه في الجملة قولهم الآتي اظهرها ان نكحت فلا شيء الخ فتأمل (قوله بزن من انقطاع دم التي رات الخ) ويحتمل اعتبار اوله بانقطاعه تبين أنه حيض من اوله (قوله جزم بعضهم بالاول)

نظيره في الامة ايضا (تنبيه) رأت بعد سن الياس دما أو مكن كونه حيضا صار على الياس زمن انقطاعه الذي لا عود (فصل) بعده ويعتبر بعد ذلك بها غير اه كذا قالوه هنا وفيه إشكال مر مع جوابه اول الحيض وهل يقبل قول المرأة أنها بلغت سن الياس حتى تعتد بالاشهر أو لا بد من بينة به جزم بعضهم بالاول فقال تحلف على ذلك وفيه نظر وقياس قولهم لا يقبل قول الانسان أنه بلغ بالسن الا ببينة لتيسرها أي غالبا أن هذا كذلك وإن أمكن أن يتكلم فرق بينهما إذ الشارع جعلها أمينة في جنس العدة دون البلوغ بالسن

هـ (فصل في العدة بوضع الحمل) هـ (قوله الحره) الى قوله واحتاج في المغنى الا قوله او ذكره فقط الى مولود الى قوله واعلم في النهاية (قوله عن فراق حى) بطلاق رجعى او بائن نهية ومغنى او بفسخ او انفساخ رشيدى (قول المتن بوضعه) ويقبل قول المرأة في وضع ما تنقضى به العدة وظاهره ولو مع كبر بطنها لاحتمال انه ريج مرسوم على حج اه عش (قوله اى الحمل) ولو مات الحمل في بطنها وتعدر خروجه لم تنقض عدتها ولم تسقط نفقتها ولو استمر في بطنها مددا طويلا وتضررت بعدم انقضاء العدة وكذا لو استمر حيا في بطنها وزاد على اربع سنين حيث ثبت وجوده ولم يحتمل وضعه ولا وطء ولا ينافي ذلك قولهم اكثر مدة الحمل اربع سنين لانه في مجهول البقاء زيادة على الاربع حتى لا يلحق نحو المطلق لاذاد على الاربع وكلامنا في معلوم البقاء زيادة على الاربع هذا هو الذى يظهر وهو حق ان شاء الله تعالى سم على حج وقوله ولم تسقط نفقتها وكالتفقة السكنى بالاولى وقوله وكذا لو استمر الخ هذا ظاهر حيث ثبت وجوده كما فرضه لكن يبقى الكلام في الثبوت انه بما ذافنا حيث علم ان اكثر الحمل اربع سنين وزاد المدة عليها كان الظاهر من ذلك انتفاء الحمل وان ما تجده في بطنها من الحركة مثلا ليس مقتضيا لكونه حملا نعم ان ثبت ذلك بقول معصوم كعيسى عليه الصلاة والسلام وجب العمل به اه عش (قوله لاية) اى لقوله تعالى واولات الاحمال اجلمن ان يضعن حملهن فهو مخصوص لاية والمطلقات يترصن بانفسن ثلاثة قروء نهية ومغنى (قول المتن بشرط نسبه الخ) اى بشرط امكان نسبه الخ اه مغنى (قوله او واطى بشبهة) هل يصدق عليه قوله عن فراق حى او ميت الا ان يراد بفراق الحى ما يعم الفراق بنحو اعتزال الموطوءة بشبهة اه سم (قول المتن كنى بلعان) اى في فرقة الحياة لان الملاعة لا تعدل لوفاة نهية (قوله وهو الخ) اى المنى والجملة حاله (قوله لان نفيه الخ) يعنى انتفاء نسبة الحمل الى الملاعة (قوله لاحتمال كذبه) اى الملاعة (قوله مطلقا) اى امكن استدخالها منيه ام لا اه عش (قوله ولم يمكن ان استدخل الخ) ينبغى ان محله اذالم تعترف باستدخال المنى بان ساقها فتزل منيه بفرجها اه عش وقد مر عنه فى اوائل الباب ما يتعلق به راجعه (قوله ومولود) اى تام اه سم (قوله لدون ستة اشهر الخ) او اكثر منه وكان بين الزوجين مسافة لا تقطع فى تلك المدة او لفوق اربع سنين من الفرقة لكن لو ادعت على الاخيرة انه راجعها او جدد نكاحها او وطئها بشبهة وامكن فهو وان انتفى عنه تنقضى به عدته مغنى واسنى (قوله فلا تنقضى به) ولا يشترط لا اعتبار العدة بالا شهر وضع الحمل بل تنقضى العدة مع وجوده حملا على انه من زنا ولا خد عليها لعدم تحقق زناها اه عش عبارة المغنى والحمل المحبوس قال الرويانى يحمل على انه من زنا وقال الامام يحمل على انه من وطء شبهة تحسنا للظن وجمع بين كلاميهما بحمل الاول على انه كالزنا فى انه لا تنقضى به العدة والثانى على انه من شبهة تجنبنا عن تحمل الاثم وهو جمع حسن اه ومر عن النهاية (قول المتن وانفصاله كله) لو انفصل كله

أفتى به شيخنا الشهاب الرملى ويرد عليه نظر الشارح المذكور وأجيب عنه بأن ثبوت السن هنا وقع تابع للدعوى عدم الحيض والاعتداد بالاشهر ويعتبر في ثبوت الشيء تابعا ما لا يعتد في ثبوته مقصودا كما في نظائر معلومة

هـ (فصل عدة الحامل الخ) (قوله في المتن عدة الحامل الخ) يقبل قول المرأة في وضع ما تنقضى به العدة وظاهره ولو مع كبر بطنها لاحتمال انه ريج مرسوم على حج اه عش (قوله اى الحمل) ولو مات الحمل في بطنها وتعدر خروجه لم تنقض عدتها ولم تسقط نفقتها ولو استمر في بطنها مددا طويلا وتضررت بعدم انقضاء العدة وكذا لو استمر حيا في بطنها وزاد على اربع سنين حيث ثبت وجوده ولم يحتمل وضعه ولا وطء ولا ينافي ذلك قولهم اكثر مدة الحمل اربع سنين لانه في مجهول البقاء زيادة على الاربع حتى لا يلحق نحو المطلق لاذاد على الاربع وكلامنا في معلوم البقاء زيادة على الاربع هذا هو الذى يظهر وهو حق ان شاء الله (قوله او واطى بشبهة) هل يصدق عليه قوله عن فراق حى او ميت الا ان يراد بفراق الحى ما يعم الفراق بنحو اعتزال الموطوءة بشبهة (قوله وعلى هذا التفصيل) كذا شرح مر (قوله ومولود) اى تام (قوله في المتن وانفصاله كله) لو انفصل كله الاشعرا

هـ (فصل عدة الحامل) الحره  
والامة عن فراق حى او ميت  
(بوضعه) اى الحمل للآية  
(بشرط نسبه الى ذى العدة)  
من زوج او واطى بشبهة  
ولو احتمالا كنى بلعان)  
وهو حمل لان نفيه عنه غير  
قطعى لاحتمال كذبه ومن  
ثم لو استلحقه لحقه اما لاذالم  
يمكن كونه منه كصبى لم يبلغ  
تسع سنين وممسوخ ذكره  
واشياء مطلقا او ذكره فقط  
ولم يمكن أن تستدخل منيه  
ولا لحقه وإن لم يثبت  
الاستدخال وعلى هذا  
التفصيل يحمل بحث البلقينى  
للحقوق وغيره عدمه  
ومولود لدون ستة اشهر  
من العقد فلا تنقضى به  
(و) بشرط (انفصال كله)  
فلا أثر

الخروج بعضه واحتاج لهذا مع قوله (٢٤٠) أولا بوضعه في الصريح في رده بأكمله لاحتماله للشرطية مجرد التصريح بوزعم أنه لا يقال وضعت

لا إذا انفصل عنه وبقي في الجوف لم يؤثر في انقضاء العدة بخلاف ما لو كان الشعر متصلا وقد انفصل كله ما  
عد ذلك الشعر وكالشعر فما ذكر الظفر كذا افتى بذلك مـ ولو كان الحمل غير ادعى فالظاهر انقضاؤها  
بوضعه مـ اهـ سم على حج اهـ عـش (قوله لخروج بعضه) اي متصلا او منفصلا اهـ معنى (قوله  
احتاج لهذا الخ) عبارة المعنى فان قيل لاحاجة الى هذا الشرط لانه لا يقال وضعت الا عند انفصال كله  
اجيب بان الوضع يصدق بالكل والبعض اهـ (قوله لاحتماله للشرطية) أي بان يكون المعنى بشرط وضع كله  
وقوله مجرد التصريح أي بان يريد ان ذكر وضع السك بصورة مما يصدق عليه الوضع اهـ عـش (قوله  
وزعم أنه يقال الخ) قال الشهاب سم انظر موقعه مع ما قبله من قوله الصريح الخ ثم قال ويحجب بان موقعه  
التنبيه على وقوع هذا الزعم وانه مردود اهـ وفيه ما فيه إذ كيف يسوغ له رده مع جزمه به أولا اهـ  
رشدي (قوله كامر) اي قبيل الباب (قوله اوستة) إلى الفرع في النهاية (قوله غلطه فيه الرافي)   
سبحان الله لم يعبر الرافي بالتغليط وإنما قال ان فيه اختلافا فان قيل ان ذلك في المعنى تغليط قلنا بتسليم ذلك  
في التعبير بالتغليط من الفحش ما ليس في التعبير بالاختلال فلا يليق نسبته لحجة الاسلام خصوصاً على لسان  
الرافي المعروف بغاية التاديب مع الأئمة وسلامة اللسان من الفحش معهم كما مدحوه بذلك سم على حج  
اقول والشهاب حج لم ينفرد بنسبة التغليط للرافي بل سبقه اليه الاذرعي وغيره اهـ رشدي (قوله  
ولك ان تقول الخ) عبارة النهاية ولمدع ادعاء في الخل الخ وكل من العبارتين يؤم عدم السبق إلى هذا  
الجواب وليس كذلك بل هو لابن الرفعة مع مزيد بسط اهـ رشدي (قوله حتى يكون منه) اي من الوطاء  
أو الاستدخال اهـ سم ولك ارجاع الضمير الى صاحب العدة (قوله وذلك) أي لزوم لحظة الوطاء  
أو الاستدخال (قوله حيث انتفت الخ) عبارة المعنى فاذا وضعت للثاني ستة اشهر مع وضع الاول سقط  
منها ما يسع الوطاء فيكون الباقي دون ستة اشهر اهـ (قوله وتوقف انقضائها) اي العدة عليه اي على وضع  
الثاني من عطف اللازم (قوله فان قلت الخ) اي كما قال الاسني والمعنى (قوله المصحب الخ) نعت لا مكان  
اهـ سم (قوله مراعاة الخ) علة للنفي وقوله إذا النسب الخ علة للمعنى (قوله لشارح الخ) ومنهم الاسني  
والمعنى كما أشرنا اليه (قوله وحينئذ فيلحق) مجرد تأكيد لما قبله قال سم قوله وحينئذ الخ ثم قوله ويلزم الخ  
هذا وان قرب من جهة المعنى كيف يسوغ من جهة النقل حتى يجزم باعتداده ثم قال بعد سوق عبارة الروضة  
والروض مانصه فهذا كله صريح في انه إذا كان بين الولدين ستة اشهر لا يلحق الثاني ولا يتوقف انقضاء  
العدة على وضعه فكيف يسوغ مخالفة ذلك وان كان مشكلا فليتامل نعم يمكن ان مراد الروضة وغيرها بان

انفصل عنه وبقي في الجوف لم يؤثر في انقضاء العدة بخلاف ما لو كان الشعر متصلا وقد انفصل كله ما عد ذلك  
الشعر وكالشعر فما ذكر الظفر كذا افتى بذلك مـ ولو كان الحمل غير ادعى فالظاهر انقضاؤها بوضعه  
مـ (قوله وزعم الخ) انظر موقعه مع ما قبله من قوله الصريح الخ اللهم الا ان يكون اشارة إلى جواب آخر  
وهو منع ان ذكر الوضع يستلزم انفصال كله فاحتاج للتصريح به ويحجب بان موقعه التنبيه على وقوع هذا  
الزعم وانه مردود (قوله غلط فيه الرافي) سبحان الله الرافي لم يعبر بالتغليط بل بعبارة مانصه وقوله في  
الكتاب واقصى المدة بين التوأمين ستة اشهر فيه اختلال فان هذه المدة مدة أقل الحمل وإذا تخللت ستة اشهر  
كان الثاني حملا آخر والشرط ان يكون المختل أقل من ستة اهـ فان قيل نسبة الاختلال اليه هو في المعنى تغليط  
قلنا بتسليم ذلك وفي التعبير بالتغليط من الفحش ما ليس في التعبير بالاختلال فلا يليق نسبته لحجة الاسلام  
خصوصاً على لسان الرافي المعروف بغاية التاديب مع الأئمة وسلامة اللسان من الفحش معهم كما مدحوه  
بذلك والله اعلم (قوله حتى يكون منه) اي من الوطاء أو الاستدخال (قوله حتى يكون الخ) كذا شرح مـ  
(قوله فان قلت) اي كما قال في شرح الروض (قوله المصحب) نعت لا مكان (قوله وحينئذ فيلحق الثاني  
الخ) ثم قوله ويلزم من لحوقه به توقف انقضاء العدة على وضعه اقول هذا وان قرب من جهة المعنى كيف  
يسوغ من جهة النقل حتى يجزم باعتداده وعبارة الروضة في هذه المسئلة فان كان بينهما ستة اشهر فصاعدا

لا إذا انفصل كله مردود  
(حتى ثاني توأمين) لا هما  
حمل واحد كامر واعلم ان  
التوم بلا همز اسم لمجموع  
الولدين فاكثري بطن واحد  
من جميع الحيوان وهمز  
كرجل توأم وامرأة توامة  
مفردو تثنيته توامان كما في  
المتن واعتراضه بانه لا تثنية  
له وهم لم اعلمت من الفرق بين  
التوم بلا همز والتوأم بالهمزة  
وان تثنية المتن إنما هي للمهموز  
لا غير (ومتى تحمل دون ستة  
اشهر فتوأمان) اوستة فلا  
بل هما حملان والحق الغزالي  
الستة بما دونها غلطه فيه  
الرافي ولك ان تقول لا غلط  
لانه لا بد من لحظة للوطء أو  
الاستدخال عقب وضع الاول  
حتى يكون منه هذا الحمل  
الثاني وذلك يستدعي ستة  
اشهر ولحظة حيث انتفت  
اللحظة لزوم نقص الستة  
ويلزم من نقصها لحوق  
الثاني بذى العدة وتوقف  
انقضائها عليه فان قلت يمكن  
مقارنة الوطاء أو الاستدخال  
للموضع فلا يحتاج لتقدير  
تك اللحظة قلت هذا في  
غاية التدور مع انه يلزم  
عليه انتفاء الثاني عن ذى  
العدة مع إمكان كونه منه  
المصحب بالغالب كما علمت  
فلم يجز نفيه عنه مراعاة  
لذلك الامر النادر اذا نسب  
يحتاط له ويكتفي فيه بمجرد  
الامكان فتأمل ليندفع به  
ما وقع هنا لشارح وغيره  
فيلحق الثاني بذى العدة لانه يكتفي في اللاحق بمجرد الامكان ويلزم من لحوقه به توقف انقضاء العدة على وضعه (وتنقض) العدة بينهما

(بميت) لاطلاق الالية (لاعاقبة) لانها تسمى دمالا حلا ولا يعلم كونها اصل آدمي (و) تنقضي (بمضعة فيها صورة آدمي خفية) على غير القوابل (اخبرها) بطريق الجزم اهل الخبرة ومنهم (القوابل) لانها حينئذ تسمى حلا وعبروا باخبر (٢٤١) لانه لا يشترط لفظ شهادة إلا اذا وجدت

بينهما ستة أشهر غير لحظة الوطء أو الاستدخال ويكون سكوتها عن ذلك لظهور إرادته اهـ (قول المتن بميت) اي بوضع ولد ميت ولومات في بطنها واستمر أكثر من اربع سنين لم تنقض إلا بوضعه لمعمر الالية كما أقي به الشهاب الرمل رحمه الله تعالى نهايه ومغنى قال ع ش قوله لم تنقض إلا بوضعه اي ولو خافت الزنا اهـ (قوله على غير القوابل) المناسب لما بعده على غير اهل الخبرة اهـ سم (قوله بطريق الجزم) فلو شكت القوابل في انها اصل آدمي لم تنقض بوضعهما قطعاً والقول قول المرأة يمينها في انها اسقطت ما تنقض به العدة سواء اكذبها الزوج ام لا لانها مؤتمنة في العدة ولا انها تصدق في اصل السقط فكذلك في صفته مغنى وروض مع شرحه (قوله إلا اذا وجدت الخ) فظاهر انه لا بد من شهادة القوابل ولا بد من عدالتهن كما في سائر الشهادات خلافاً لما توهم من قبول الفاسقات منهن م اهـ سم (قوله فليكتف بقابلة) اي امرأة واحدة اهـ ع ش (قوله لمن غاب الخ) خبر مقدم لقوله ان تزوج الخ والجملة مقول القول (قوله باطنا) يؤخذ من ذلك ان محل الاكتفاء بقابلة بالنسبة للباطن واما بالنسبة لظاهر الحال فلا يثبت إلا بأربع من النساء او رجلين او رجلاً وامرأتين ثم رأيت شرح الروض أنه صرح بالأربع بالنسبة لظاهر اهـ ع ش (قوله خفية) عبارة المغنى لا ظاهرة ولا خفية اهـ (قوله اي القوابل مثلاً) اي اورجلان فلو اخرجت بذلك واحدة حل له ان يتزوجها باطنا اهـ حلي (قوله تخلقت) اي تصورت اهـ مغنى (قوله والذي يتجه الخ) سياق في النهاية في امهات الاولاد خلافاً وقوله واخذه في مبادئ التخلق قضيته انه لا يحرم قبل ذلك وعموم كلامه الاول يخالفه وقوله من اصله اي اماً ما يبطله الحمل مدة ولا يقطعه من اصله فلا يحرم كما هو ظاهر ثم الظاهر انه إن كان لعذر كترية ولد لم يكره ايضاً ولا كره اهـ ع ش (قوله او بعدها) كما قاله الصيمري اهـ نهاية زاد المغنى وان افهم كلام المصنف خلافاً اهـ (قوله لانه أقوى) إلى قوله كذا عبر به في النهاية والمغنى (قوله بدلالته) اي بسبب دلالة اهـ ع ش (قوله قطعاً) اي بخلاف الافراء والاشهر نهاية ومغنى (قوله

فالثاني حمل آخر اهـ ومن لازم كونه حملاً آخر أن لا يتوقف انقضاء العدة على وضعه ثم قال في الروضة فرع على طلاقها بالولادة فولدت ولدين فان كان بينهما مدون ستة أشهر لحماه وطاقت بالاول وانقضت عدتها بالثاني وإن كان بينهما ستة أشهر فأكثر طلقت بولادة الاول ثم إن كان الطلاق بائناً لم يلحقه الثاني لان العلوق به لم يكن في نكاح وان كان رجعياً بنى على ان السنين الاربع هل تعتبر من وقت الطلاق اي وهو الاصح كما باقي في المتن ام من انصرام العدة إن قلنا بالاول لم يلحقه وإن قلنا بالثاني لحقه إذا انت به لدون اربع سنين من ولادة الاول وتنقض العدة بوضعه سواء لحقه ام لا لاحتمال وطء الشبهة بعد البينة كذا قاله ابن الصباغ اهـ وعبارة الروض في الشق الثاني من هذا الفرع وإن كان بينهما ستة أشهر لم يلحقه الثاني ان كانت بائناً وكذا أي لا يلحقه الثاني ان كانت رجعية وانقضت به العدة اهـ ثم ذكر في الروضة في مسألة ما لو ولدت ثلاثة اولاد ما يوافق ذلك فهذا كلاء صريح في انه اذا كان بين الولدين ستة أشهر في مسئلتنا لا يلحق الثاني ولا يتوقف انقضاء العدة على وضعه فكيف يسوغ مخالفة ذلك وان كان مشكلاً فليتامل فان قلت قياس ما ذكر في فرع الروضة المذكور ترقيق انقضاء العدة في مسئلتنا على وضع الثاني وان لم يلحقه قلت لانه انما انقضت به العدة في فرع الروضة لتأخر الشروع فيها عن وضع الاول فتتقضى بالثاني بخلافه في مسئلتنا فان الشروع فيها سبق وضع الاول والثاني غير لاحق به كما استفيد من فرع الروضة فلا يتوقف انقضاءها عليه فليتامل نعم يمكن أن مراد الروضة وغيرها بان بينهما ستة أشهر غير لحظة الوطء أو الاستدخال ويكون سكوتها عن ذلك لظهور إرادته (قوله على غير القوابل) هـ لا قال على غير اهل الخبرة لانه المناسب لقوله اخبرها اهل الخبرة الخ (قوله وعبروا باخبر) لانه لا يشترط لفظ شهادة إلا اذا وجدت من شهادة القوابل ولا بد من عدالتهن كما في سائر الشهادات خلافاً لما توهم من قبول الفاسقات منهن م اهـ (قوله واذا اكتفى في الاخبار

دعوى عند قاض أو محكم

واذا اكتفى في الاخبار بالنسبة للباطن فليكتف بقابلة كما هو ظاهر اخذا من قولهم لمن غاب زوجها فاخبرها عدل بموته ان تتزوج باطنا (فان لم يكن) فيها (صورة) خفية (و) لكن (قلن) اي القوابل مثلاً لا مع تردد (هي اصل آدمي) ولو بقيت تخلقت (انقضت) العدة بوضعها أيضاً (على المذهب) لتيقن برأه الرحم بها كالم بهل اولي وانما لم يعتد بها في الغرة وامية الولد لان مدارها على ما يسمى ولدا (فرع) اختلافوا في التسبب لاسقاط ما لم يصل لحد نفخ الروح فيه وهو مائة وعشرون يوماً والذي يتجه وفاقا لابن العماد وغيره الحرمة ولا يشك عليه جواز العزل لوضوح الفرق بينهما بان المتى حال نزوله محض جماد لم يتها للحياة بوجه بخلافه بعد استقراره في الرحم واخذه في مبادئ التخلق ويعرف ذلك بالامارات وفي حديث مسلم أنه يكون بعد اثنتين واربعين ليلة اي ابتداءه كما مر في الرجعة ويحرم استعمال ما يقطع الحبل من اصله كما صرح به كثيرون وهو ظاهر (ولو ظهر في عدة أقراء أو أشهر) أو بعدها (حمل للزوج اعتدت بوضعه) لانه أقوى بدلالته على البراءة قطعاً (ولو ارتابت) اي شكت

(٣١ - شرواني وابن قاسم - ثامن)

في انها حامل لوجود نحو نقل او حركة (فيها) اي العدة باقراء او اشهر (لم تنكح) اخر بعد الاقراء والاشهر (حتى تزول الريبة) بامارة قوية على عدم الحمل ويرجع فيها للقوابل وذلك (٢٤٢) لان العدة قد لزمتها يقيين فلا تخرج عنها الا يقيين فان نكحت مرتابة فباطل كذا

عبرابه قال الاسنوي والمراد باطل ظاهرا فان بان عدم الحمل فالقياس الصحة كالباع مال ايه ظان حاجاته فبان ميتا انتهى وكون القياس ذلك واضح كاقدمته مع زيادة فروغ ويبان في بحث اركان النكاح وما يصرح به ما ياتي في زوجة المفقود المبطل لكون المانع فيها وهو النكاح المحقق الذي الاصل بقاءه اقوى الفرق بان الشك هنا في حل المنكوحه وبان العدة لزمتها هنا ظاهرا وذلك لان كلا من هذين غفلة عما ذكره فيها من النظر لما في نفس الامر مع الشك في حلها وقوة النكاح المانع لذلك ظاهرا (او) ارتابت (بعدها) اي العدة (وبعد نكاح) لآخر (استمر) النكاح لوقوعه صحيحا ظاهرا فلا يبطل الا يقيين (الا ان تلد لدون ستة اشهر من) امكان العلوق بعد (عقده) فلا يستمر لتحقق المبطل حينئذ فيحكم ببطلانه وبان الولد للاول ان امكن كونه منه اما اذا اولدت لسته اشهر فاكثر فالولد للثاني لان فراشه ناجز ونكاحه قد صح ظاهرا فلم ينظر لامكانه من الاول للابطل ماصح بمجرد الاحتمال وهل يعتبر هنا لحظة يحتمل لاحتياط

الخ كذا شرح مر (قوله وما يصرح به الخ) مما يدل عليه ايضا مافي الروض كغيره في الباب الثاني في اجتماع عدتين فيما اذا وطئت المطلقة في العدة بشبهة وانت بولد يمكن ان يكون من كل منهما وتعذر الحاق القنف فانه ذكر انه تنقضي عدة احدهما بوضعه ثم تعتد للآخر بثلاثة اقراء ثم ذكر انها لو كانت باثنا فنكحها الزوج مرة واحدة قبل الوضع او بعده لم يحكم بصحته لاحتمال كونه في عدة الثاني فان بان بعد بالقائف انها في عدته صح كما صحت رجعه اعتبارا بما في نفس الامر ثم ذكر انه لو نكحها الواطىء بشبهة قبل الوضع لم يصح لاحتمال كونه في عدة الزوج حيث ذكر كذا ان نكحها بعده في باقي عدة الزوج على ما مر فيه لذلك فلو بان في هذه بالقائف ان الحمل من الزوج صح اعتبارا بما في نفس الامر الا ان يفرق بانها هنا حالة النكاح يحتمل ان يكون في عدته الا ان هذا لا يريدي على ما في مسئلتان احتمال انها غير معتدة بالكلية فليتأمل (قوله وما يصرح به ما ياتي في زوجة المفقود الخ) فرق مر بان الشك هنا اي في مسألة الريبة لسبب ظاهر فكان اقوى اه ولا تخفى ما فيه اما اولافان اقويته بعد تسليمها لا تفيد مع كون قاعدة القودان العبرة فيها بنفس الامر واما ثانيا فغاية ما يؤثر هذا السبب الظاهر التردد في انقضاء العدة وهذا لا يقاوم الحكم ببقاء النكاح شرعا (قوله اقوى) هو خبر كون (قوله ان امكن الخ) هل هو راجع

اي للنسب الناجز لامكانه والثاني فيما ذكر وطء الشبهة بعد العدة فيلحقه الولد اذا امكن منه وان امكن من الاول ايضا لانقطاع النكاح والعدة عنه ظاهرا (او) ارتابت (بعدها قبل نكاح فالتصير) ندبا ولا كرهه وقيل وجوبه (لزال الريبة) احتياطا



(فان نكحت) ولم تصبر اذك (فالذهب عدم ابطاله) أى الذكاح (فى الحال) لانالم تحتق المبط (فان علم مقتضيه) أى البطلان بان ولدت لدون ستة أشهر بمامر (أبطالناه) أى حكمنا ببطلانه لتبين فساده والا فلا ولوراجدها وقت الرية ووقت الرجعة فان حمل صحت والا فلا (ولو أبانها) أى زوجته بخلع او ثلاث ولم ينف الحمل (فولدت لاربعة سنين) فاقولم (٢٤٣) تزوج بغيره أو تزوجت بغيره ولم يمكن

كون الولد من الثانى (لحقه) وبان وجوب سكنها ونفقتها وإن أقرت بانقضاء العدة لقيام الامكان اذ اكثر مدة الحمل اربع سنين بالاستقرار او ابتداؤها من وقت امكان الوطء قبل الفراق فاطلاقهم انه من الطلاق بحمول على ما اذا قارنه الوطء بتنجيز أو تعليق والحاصل أن الاربع متى حسب منها لحظة الوطء أو لحظة الوضع كان لها حكم مادونها متى زاد عليها كان لها حكم ما فوقها ولم ينظروا هنا لعلبة الفساد على النساء لان الفراش قرينة ظاهر ولم يتحقق انقطاعه مع الاحتياط للانساب بالاكتفاء فيها بالامكان (او) ولدت (لاكثر) من أربع سنين بما ذكر (فلا) بلحقه لعدم الامكان وذكرت تقيما للتقسيم فلا تكرار فى تقديمها فى اللعان (ولو طلقها) (رجعيا) فانت بولد لاربعة سنين لحقه وبان وجوب نفقتها وسكنها أولاكثر فلا وحذف هذا لعلمه بما قبله بالاولى لانه إذا ثبت ذلك فى البائن فى الرجعية التى هى زوجة فى اكثر الاحكام اولى و (حسبت المدة من الطلاق)

أى بأن أتت به لستة أشهر فاكثر من الوطء (قوله بمامر) أى من امكان العلق بعد العقد (قوله والا فلا) أى وان لم يعلم مقتضى البطلان بان عدم الحمل أو ولده لستة أشهر فاكثر فلا بطله والولد للثانى وان أمكن كونه من الاول أيضا عبارة المغنى وان علم انتفاؤه لم بطله ولحق الولد بالثانى اه وعبارة المنهج مع شرحه او اراتت بعدها اى العدة سن صبر عن النكاح لنزول الرية فان نكحت قبل زوالها او اراتت بعد نكاح الاخر لم يبطل اى النكاح لانقضاء العدة ظاهر الا ان تلد لدون ستة أشهر من امكان علق بعد عقده وهو أولى من عقده فيدين بطلانه والولد للاول ان أمكن كونه منه بخلاف ما اذا ولدت لستة اشهر فاكثر فالولد للثانى وان أمكن كونه من الاول اه (قوله ووقت الرجعة) اى فيحرم عليه قربانها وغيره اه عش (قوله بخلع او ثلاث) اى او غيرهما اه مغنى (قوله ولم يمكن كون الولد من الثانى) أما اذا أمكن ذلك فانه لا يلحق الاول كما سياتى مغنى (قوله وجوب سكنها الخ) اى الى الولادة اه أسنى (قوله وان أقرت) غاية رجعة للبت والشارح معا (قوله بالاستقرار) وحكى عن مالك انه قال جارتا امرأة محمد ابن عجلان امرأة صدق وزوجها رجل صدق حملت ثلاثة ابطن فى ثنى عشرة سنة كل بطن فى اربع سنين وقد روى هذا عن غير المرأة المذكورة وقيل ان اباحنية حملت به امه ثلاث سنين وفى صحته كما قال ابن شهبة نظر لان مذهبه اكثر مدة الحمل سنتان فكيف يخالف ما وقع فى نفسه اه مغنى (قوله وابتداؤها) اى الاربع سنين (قوله قبل الفراق) اى قبيله اه مغنى (قوله فاطلاقهم) أى أكثر الاصحاب اه مغنى (قوله اذا قارنه) اى الطلاق (قوله بتنجيز او تعليق) متعلق بالفراق اه سم اقول او يقارنه عبارة المغنى اذا وقع اى الطلاق مع الانزال بالتنجيز انتفاقا وبال تعليق اه (قوله ولحظة الوضع) لمنع الخلق فقط (قوله بما ذكر) اى من الطلاق ان قارنه الوطء والا فمن وقت امكان العلق قبيله اه مغنى (قوله وذكرت) اى مسئلة الولادة لاكثر (قوله فى تقديمها) اى معه (قوله فانت بولد) الى قوله وحذف هذا فى المغنى (قوله لاربعة سنين) اى فاقول (قوله وبان وجوب نفقتها الخ) اى وان المرأة معتدة الى الوضع حتى ثبت للزوج رجعتها اه مغنى (قوله وحذف هذا) اى تفصيل الولادة بقوله فانت الخ (قوله لعلمه بما قبله الخ) هذا غير ظاهر فى قوله او لاكثر فلا اه سم اقول عدم الظهور مرتجه لكن بالنسبة لدعوى الاولوية واما اصل العلم فظاهر اه سيد عمر (قوله قبله) اى الطلاق (قوله وحذف) الى الفصل فى النهاية الا قوله على احد قولين الى المتن وقوله كان كان بمسافة القصر (قوله هذا) اى قوله حسب المدة من الطلاق (قوله لانه اذا حسب) الاول الثانى (قوله لانها) اى الرجعية (قوله وانها) اى ويعلم انها اه عش (قوله من الحذف من الاول الخ) وهو المسمى

للكم أيضا بطلانه حتى اذا لم يمكن كونه من الاول صح النكاح على ما سياتى فى الحاشية عن شرح الروض على قول الشارح قبيل الفصل فهو منى عنهما (قوله بتنجيز او تعليق) متعلق بالفراق (قوله فى المتن) او لاكثر فلا) قال فى الروض بعد هذا وقد صور المسئلة اولاما اذا طلقها بائنا او رجعيا او فسخ نكاحها مانصه لكن ان ادعت انه حصل تجديد فراش برجعة او نكاح اى او وطء شبهة كما فى شرحه عن الاصل فانكره او اعترف وانكره لولادة فالقول قوله فان اقامت بينة او نكل فحلفت ثبت الدب وله نفقة باللعان وان نكلت حلفت الولد اذ بلغ واما عدتها فتعضى به وان حلف اى الزوج على النفي ولم يثبت ما ادعت اه قال فى شرحه لانها تزعم ان الولد منه اه ومفهوم ذلك انها اذا لم تدع ما ذكر لا تنقض به العدة وحيث قد بينغى ان تنقض العدة مع وجوده اخذنا ما حرره فى شرح الروض ان الحمل مجهول يحمل على انه من الزنا بالنسبة لعدم انتضاء العدة به فان قضية ذلك انتضاء العدة مع وجوده كما فى حل الزنا المعلوم اه (قوله لعلمه بما قبله بالاولى)

ان قارنه الوطء والا فمن امكان الوطء قبله وحذف هذا من البائن لعلمه بما هنا بالاولى لانه إذا حسب من الطلاق مع أنها فى حكم الزوجة فالبائن أولى ومن ثم وقع خلاف فى الرجعية فقط كما قال (وفى قول) ابتداؤها (من انصرام العدة) لانها كالمسكوحة وبما قررته فى عبارة يعلم زيف ما اعترض به عليها وانها من محاسن عبارة البليغة لما اشتملت عليه من الحذف من الاول دلالة الثانى عليه ومن الثانى دلالة الاول عليه

وان ما بين الدالين من دلالة الفجوى التي هي من اقوى الدلالات فتأملها فان قلت في الرجعية وجه انه يلحقه من غير تقدير مدة فن اين يؤخذ من المتن رد هذا قلت من قوله المدة بال العهدة المصرية بان الاربع تعتبر فيها ايضا (ولو نكحت بعد العدة) اخر او وطئت بشبهة (فولدت لدون ستة اشهر) من امكان (٢٤٤) العلوق بعد العقد ومن وطء الشبهة (فكانها لم تنكح) ولم توطأ ويكون الولد للاول ان كان

بالاحتباك (قوله وان هاتين الدالتين) اى قوله لما شتمت عليه الخ وقوله ومن الثاني لدلالة الاول عليه اه ع ش (قوله من دلالة الفجوى) اى دلالة مفهوم الموافقة الاولى من المنطوق اه جمع الجوامع عبارة ع ش اى من دلالة مفهوم الموافقة وهو ان يكون الحكم المسكوت عنه موافقا للمذكور اه (قوله بال العهدة الخ) قديقال انه يؤخذ من ذكر المدة فقط اذ لا مدة على هذا الوجه سم على حجج اه رشيدى (قول المتن ولو نكحت) اى نكاحا صحيحا اه معنى (قوله او وطئت الخ) اى بعد العدة اه ع ش (قوله بعد العقد) اى الثانى (قوله ومن وطء الشبهة) الانسب لما قبله او بدل الواو (قوله لاربع سنين فافل) اى فان كان لاكثر فهو منى عنهما ويصح النكاح الثانى اخذا بما ياتى فى الحاشية اه سم عبارة المغنى وباتى عن النهاية نحوها وان وضعته لاربع سنين لحق الاول اولا ولاكثر لم يلحقه وحيث لحقه فنكاح الثانى باطل لجرىانه فى العدة ولذا لم يلحقه كان منفياعنهما وقد بان ان الثانى نكحها حاملا فهل يحكم بفساد نكاحه حملا على انه من وطء شبهة من غيره او لاحتمال على انه من زنا او ان الشبهة منه وقد جرى النكاح فى الظاهر على الصحة الاقرب كما قال الاذرى الثانى وجزم به فى المطلب وهو ماخوذ من كلام الرويانى كما ذكرناه فى الجمل المجبول بل هو حمل مجبول فياتى فيه الجمع المتقدم فيه اه فى اوائل الفصل (قوله فظير مامر) اى عقب قول المتن حسب المدة من الطلاق (قوله بما ذكر) اى من امكان العلوق بعد العقد الخ (قوله لقيام فراشه) الى الفصل فى المغنى الا قوله كان كان بمسافة القصر (قول المتن ولو نكحت فى العدة فاسدا الخ) لو قال المحرر ولو نكحت فاسدا كان نكحت فى العدة لكان اولى لان النكاح فى العدة لا يكون الا فاسدا وقد يحترز بذلك عن انكحة الكفار فانهم اذا اعتقدوا ذلك صحيحا كان محكوما بصحته كما مر فى باب اه معنى وقوله وقد يحترز الخ ياتى فى الشارح ما يوافق (قوله وهو جاهل بالعدة الخ) عبارة المغنى بان ظن انقضاء العدة او ان المعتدة لا يحرم نكاحها بان كان قريب عهد بالاسلام او نشأ بعيدا عن العلماء زاد الاسنى او يجنون نشأ عليه من الصغر ثم بلغ ووافق فنكح اه (قوله لنحو بعده الخ) افهم ان عامة اهل مصر الذين هم بين العلماء لا يعذرون دعواهم الجهل بالمفسد فيكونون زناة ومنه اعتقادهم ان العدة اربعون يوما مطلقا اه ع ش (قوله والا) اى بان علم ذلك او جهله ولم يعذر بجهله (قوله مطلقا) اى سواء ولدت للامكان منه اولا (قوله وطء الشبهة) اى فى العدة اه ع ش (قوله مامر) اى من طلاقه او امكان وطئه قبله (قوله شبهة) اى وطء شبهة (قول المتن او للامكان من الثانى لحقه) اى ثم بعد وضعه تكمل عدة الاول اه سم (قوله وان كان الخ) غاية (قوله على احد قولين الخ) رجحه مراه سم عبارة النهاية وان كان طلاق الاول رجعيا كما هو ظاهر عبارته وان اعتمد البلقينى الخ قال ع ش قوله وان اعتمد البلقينى ضعيف اه (قوله لكن الذى اعتمده ونقله عن نص الام انه الخ) وهذا هو الظاهر اه معنى وقضية صنيع الشارح اعتماده ايضا (قوله اذا كان طلاقه رجعيا) اى وقد اتت للامكان من انصرام العدة كما هو معلوم اه سم (قوله من الاول) اى من طلاقه او امكان وطئه قبله وقوله من الثانى اى من وطئه (قول المتن على قائف) وهو كما سياتى اخر كتاب الدعوى مسلم عدل مجرب اه معنى (قوله او بهما الخ) اى او فناء عنهما اه معنى (قوله وانتسابه بنفسه)

لاربع سنين فافل من طلاقه او امكان وطئه قبله فظير مامر لا تنحصر الامكان فيه (ولو ان كان) وضع الولد (لسته) من الاشهر بما ذكر (فالولد للثانى) لقيام فراشه وان امكن كونه من الاول (ولو نكحت) اخر (فى العدة) نكاحا (فاسدا) وهو جاهل بالعدة او بالنحرى وعذر لنحو بعده عن العلماء والافوزان لا نظر اليه مطلقا ولا لنكاح الفاسدى تفصيله الاقوى وطء الشبهة (فولدت للامكان من الاول) وحده بان ولدته لاربع سنين فافل مامر ولدون ستة اشهر من وطء الثانى (لحقه) وانقضت عدتها بوضعه ثم تعدت ثانيا (لثانى) لان وطء شبهة (او) ولدت (للامكان من الثانى) وحده بان ولدته لاكثر من اربع سنين من امكان العلوق قبل فراق الاول ولسته اشهر فاكثر من وطء الثانى (لحقه) وان كان طلاق الاول رجعيا على احد قولين لم يرجعها منهما شيئا لكن الذى اعتمده البلقينى ونقله عن نص الام انه اذا كان طلاقه رجعيا يعرض على القائف كفى قوله (او) ات

به للامكان (منهما) بان كان لاربع سنين من الاول ولسته اشهر فاكثر من الثانى (عرض على قائف فان الحقه باحدهما فكلا المكان منه فقط) وقد علم حكمه او بهما او توقف او فقد كائن كان بمسافة القصر انظر بلوغ الولد وانتسابه بنفسه اما اذا لم يمكن من واحد منهما كان كان لدون ستة من وطء الثانى وفوق اربع من نحو طلاق الاول

فهو مني عنهما وخرج بفاسد انكاح الكفار إذا اعتقدوا صحته فإذا أمكن منهما فهو للثاني بلا قائف (فصل) في تداخل العدين إذا (لزمها  
عدتا شخص) واحد (من جنس) واحد (بان) بمعنى كان (طلق ثم وطئ) ربيعة أو اثنا (٢٤٥) (في عدة) غير حمل من (أقراء أو أشهر)

ولم تحبل من وطئه (جاهلا)  
بأنها المطلقة أو بتحريم  
وطئه المعتدة وعذر لنحو  
بعده عن العلماء (أو عالما)  
بذلك (في ربيعة) لا بآئن  
لأنه زان (تداخلتا) أي  
عدتا الطلاق والوطء  
(فتبتدي عدة) بأقراء أو  
أشهر (من) فراغ (الوطء  
ويدخل فيها بقية عدة  
الطلاق) وهذه البقية واقعة

عن الجهتين فله الرجعة في  
الرجعي فيها إجماعا على ما  
حكاه العبادي دون ما بعدها  
(فان) كانتا من جنسين كان  
(كانت احدهما حملا  
والاخرى اقراء) كان  
حبلت من وطئه في العدة  
بالاقراء أو طلقها حاملا  
ثم وطئها قبل الوضع وهي  
من تحيض حاملا (تداخلتا  
في الاصح) أي دخلت  
الاقراء في الحمل وإن لم تتم  
الاقراء قبل الوضع على  
المعتمد خلافا لما يومه  
كلام الروضة وان اغتربه  
غير واحد من الشراح  
وغيرهم لان كلامها مفرع  
على ضعيف كايته النشائي  
وغيره لاتحاد صاحبهما مع  
أن العلم باشتغال الرحم  
منع الاعتداد بها لاتقاء  
فائدتها من كونها مظنة

أي فلولم ينتسب بعد البلوغ لم يجبر عليه لجواز أنه لم يمل طبعه لو احدث منهما ما ه ع ش (قوله فهو مني عنهما)  
زاد النهاية وقد بان ان الثاني نكحها حاملا وهل يحكم بفاسد انكاح حملا على أنه من وطئه شبهة من غيره أو لا  
حملا على أنه من الزنا وقد جرى النكاح في الظاهر على الصحة الا قرب قاله الا ذرعي الثاني وجزم به في  
المطلب وفيه الجمع الماراه وكذا في سم عن شرح الروض ومثله عن المغني قال ع ش يؤخذ من هذا جواب  
السؤال عن حادثه هي بكر وجدت حاملا وكشف عليها القوابل فراوها بكر اهل يجوز لوليها ان يزوجه  
بالاجبار ام لا وهو انه يجوز تزويجها بالاجبار لاحتمال ان شخصاً حلك ذكره على فرجها فامني ودخل منه  
في فرجها فحملت منه من غير زوال البكارة فهو غير محترم فيصح نكاحها في هذه الصورة مع وجود الحمل  
واحتمال كونها زنت وعادت البكارة والتحتمل فيه اساءة ظن بها فعملنا بالظاهر من انها بكر مجبرة وإن  
لوليها ان يزوجه بالاجبار اه (تمت) لو وطئ معتدة عن وفاة بشبهة فانت بولي يمكن كونه اسكل منهما  
ولا قائف او هناك قائف وتعذر الحاقه انقضت بوضعه عدة احدثها وبقي عليها الاكثر من ثلاثة اقراء  
ومن بقية عدة الوفاة بالاشهر فان مضت الاولى قبل تمام الثانية فعليها اتمامها لاحتمال كونه من الاول مغني  
وروض مع شرحه

(فصل في تداخل العدين) (قوله في تداخل العدين) أي وفيما يتبعه من نحو عدم صحة الرجعة زمن وطء  
الثاني اه ع ش (قوله بمعنى كان) إلى قول المتن وقيل في المغني الا قوله رجعية أو بائنا وقوله إجماعا إلى  
دون ما بعدها وقوله وهي من تحيض حاملا وقوله لا بعده مطلقا إلى الفصل في النهاية الا قوله إجماعا إلى  
دون ما بعدها وقوله عطف اخص إلى المتن وقوله وظاهر كلامهم إلى المتن وقوله استئناف إلى المتن (قوله  
جاهلا بأنها المطلقة) كان نسي الطلاق وظنها زوجته الاخرى اه مغني (قول المتن أو عالما) أي أو جاهلا  
لا يعذر اه ع ش (قوله لانه) أي العالم بذلك في البائن (قوله فيها) أي البقية (قوله وهي من تحيض  
حاملا) ليس بقيد كما يفيد كلام المغني والنهاية ونبه عليه ع ش والرشيدي (قوله أي دخلت الاقراء الخ)  
سواء أرت الدم ام لا نهاية ومغني (قوله لان كلامها) أي الروضة مفرع على الضعيف وهو عدم التداخل  
نهاية ومغني (قوله كايته النشائي) بفتح النون نسبة إلى النشا المعروف اه انساب السيوطي اه ع ش (قوله  
لاتحاد صاحبهما) تعليل للمتن (قوله بها) أي بالاقراء (قوله ويكون) أي وضعه (قوله لا بعده) عطف  
على قبله وقوله مطلقا أي في الرجعي وغيره (قول المتن ان كان الحمل الخ) أي وكانت تعتد بالاقراء عن طلاق  
رجعي اه مغني (قوله فلا يرجع) أي قبل الوضع (قوله لوقوعه) أي الوضع عنه أي الوطء  
عبارة المغني بناء على ان عدة الطلاق قد سقطت بالوطء اه (قوله ويرده الخ) فيه تأمل (قوله ما تقرر) أي في  
قوله ويكون واقعا عنهما اه ع ش (قوله عطف اخص) فيه ان عطف الاخص لا يكون باو فلا بد من حمل  
الشبهة على ما عد النكاح الفاسد ليتبين انما قد يجاب عنه بان المراد انه عطف اخص بالنظر لمفهوم اللفظ

وقد انت للامكان من انصرام العدة كما هو معلوم (قوله فهو مني عنهما) قال في شرح الروض فيما اذا  
نكحت بعد العدة وانت بولي لا يمكن كونه منهما وقد بان ان الثاني نكحها حاملا وهل يحكم بفاسد انكاح  
حملا على أنه من وطئه شبهة من غيره أو لا حملا على أنه من زنا وان الشبهة منه قال الا ذرعي قال بعض الائمة  
فيه نظرو الا قرب الثاني وبه جزم الزركشي وغيره وهو ما خوذنا من الروايات اه

(فصل في تداخل العدين) (قوله ويكون) أي وضعه (قوله في المتن ويراجع قبله) أي ويجدد في غيره كما هو  
ظاهر بل لا حاجة لهذا فان التجديد جائز له حتى بعده (قوله لا بعده) عطف على قول المتن قبله (قوله عطف  
اخص) فيه ان عطف الاخص لا يكون باو فلا بد من حمل الشبهة على ما عد النكاح الفاسد ليتبين انما قد يجاب

للدلالة على البراءة (فيتمضيان بوضعه) ويكون واقعا عنهما (و) من ثم جاز له انه (يراجع قبله) في الرجعي وإن كان الحمل من الوطء الذي في  
العدة لا بعده مطلقا (وقيل إن كان الحمل من الوطء فلا) يرجع لوقوعه عنه فقط ويرده ما تقرر (أو) لزمها عدتان (لشخصين بان) أي كان  
(كانت في عدة زوج أو) وطئه (شبهة فوطئت) من آخر (بشبهة أو نكاح فاسد) عطف اخص لانه من جملة الشبهة ووجهه خفاء كونه منها

(١) وكانت زوجة معتدة عن شبهة فطلقت (٢٤٦) فلا تدخل (تعدد المستحق بل تعدل لكل منهما عدة كاملة كما جاء عن علي وغيره ولا يعرف

لها مخالف من الصحابة وما نقل عن ابن مسعود مما يخالف ذلك لم يثبت نعم ان كانا حربيين فأسلمت مع الثاني او امنا فترافعا لنا لغت على المعتمد بقية عدة الاول وتكفيها واحدة من حين وطء الثاني لضعف حق الحربي وان نازع فيه البلقيني (فان كان) اي وجد (حمل) من احدهما قدمت عدته وان تاخر لانها لا تقبل التأخير فقيما اذا كان من المطلق ثم وطئت بشبهة تنقضي عدة الطلاق بوضعه ثم بعدمضي زمن النفاس تعتد بالاقرار للشبهة وله الرجعة قبل الوضع لا وقت وطء الشبهة بعقد أو غيره اي لا في حال بقاء فراش واطئها بان لم يفرق بينهما وكذا فيما ياتي وسيعلم ما ياتي ان نيته عدم العود اليها كالتفريق وذلك لانها خرجت بصيرورتها فراشا للواطئ عن عدة المطلق واستشكه البلقيني بان هذا لا يزيد على ما ياتي ان حمل وطء الشبهة لا يمنع الرجعة ويحجب بمنع ما ذكره بل يزيد عليه اذ مجرد وجود الحمل اثر عن الاستفراش ولا شك ان المؤثر اقوى فلم يلزم من منعه للرجعة منع اثره لها لضعفه بالنسبة اليه وفي عكس ذلك تنقضي عدة الشبهة بوضعه ثم تعتد أو تكمل للطلاق وله

في نفسه وإن لم يكن باعتبار المراد منه وقوله ووجهه أي العطف خفاء كونه أي النكاح الفاسد منها أي الشبهة اه سم (قوله) او كانت زوجته معتدة (الخ) كذا في اصله رحمه الله تعالى والذي رايته في نسخ المحلى والمغنى والنهاية زوجة فليحرق فان الظاهر ان ترك الهاء اولي اه سيد عمر (قوله عن علي وغيره) كذا في اصله رحمه الله تعالى وعبارة النهاية عن عمر وعلي ولا يعرف لها الخ ونحوها عبارة المغنى اه سيد عمر (قوله ان كانا) اي صاحب العدتين حربيين كان زوجت بحري ثم وطئها اخر بصورة النكاح في عدة الاول عشاو بشبهة اخرى مغنى (قوله) لغت على المعتمد بقية عدة الاول (الخ) ولثاني ان ينكحها فيها لانها في عدته دون الاول فان حبلت من الاول لم يكن لها عدة واحدة فتعد للثاني بعد الوضع وإن حبلت من الثاني كفها ووضع الحمل وتسقط بقية الاول اه مغنى وروض مع شرحه ونقل عشا عن الزبدي مثله (قوله) وإن تاخر إلى قوله وبوجه في المغنى لا قوله بعدة إلى وذلك وقوله واستشكه إلى وفي عكس ذلك (قوله) لانها (الخ) اي عدة الحمل اه مغنى (قوله) فقيما اذا كان اي الحمل (قوله) وله الرجعة قبل الوضع (الخ) وكذا له تجديد نكاحها قبل الوضع وبعد التفريق بينهما كافي الروض وشرحه اه سم (قوله) لا وقت وطء الشبهة ولو اختلفا فادعى الزوج أن الرجعة ليست وقت الشبهة فصحيحة والزوجة أنها في وقتها فباطلة فلا تقرب تصديق الزوج لان الاصل بقاء حقه اه عشا (قوله) اي لا في حال بقاء فراش اي كان نكحها فاسدا واستمر بمعامدة قبل ان يفرق بينهما فليس المراد خصو صر زمن الوطء اه عشا (قوله) وكذا فيما ياتي (يعني ان قوله لا وقت وطء الشبهة الخ معتبر في قوله الاتي في العكس وله الرجعة الخ (قوله) بما ياتي اي في الفصل الاتي في شرح والا فلا (قوله) ان نيته اي الواطئ بشبهة بعد الطلاق اليها اي الموطوءة بشبهة (قوله) وذلك اي عدم صحة الرجعة في حال بقاء فراش الواطئ بشبهة اه عشا (قوله) بان هذا اي بقاء الفراش هنا (قوله) على ما ياتي اي عن قريب في العكس (قوله) لا يمنع الرجعة اي فهذا اولي بان لا يمنعا اه كردى (قوله) اذ مجرد وجود الحمل اي بقاء الفراش (قوله) ان المؤثر اي الاستفراش وقوله اقوى أي من الاثر وهو الحمل اه عشا (قوله) وفي عكس ذلك أي فيما اذا كان الحمل من وطء الشبهة سم وعشا (قوله) ثم اي بعد الوضع ومضى زمن النفاس اعتد اي اذا كان وطء الشبهة قبل الشروع في عدة الطلاق وقوله او تكمل اي فيما اذا كان بعد مضى بعضها (قوله) وله الرجعة (الخ) اي لا في حال بقاء الفراش كانه عليه الشارح بقوله السابق وكذا فيما ياتي اه سم (قوله) قبل وضع الخ لانها وان لم تكن الان في عدة الرجعة فهي رجعية حكما ولهذا ثبت التوارث قطعا واذ رجع قبل الوضع فليس له التمتع بها حتى تضع كافي الروضة كاصلها (تنبيه) لو اشبه الحمل بدران الزوج هو ام من الشبهة جدد النكاح مرتين مرة قبل الوضع ومرة بعده ليصادف التجديد عدته يقينا فلا يكفي تجديده مرة لاحتمال وقوعه في عدة غيره فان بان بالحاق القائف انه وقع في عدته اكنى بذلك والحامل المشتبه حملها نفقة مدة الحمل على زوجها ان ألحق القائف الولد به ما لم تصر فراشا لغيره بنكاح فاسد فسقط نفقتها الى التفريق بينهما لنشوزها وليس لها مطالبة قبل اللحق اذ النفقة لا تلزم بالشك فان لم يلحقه به القائف او لم يكن قائف فلا نفقة عليه ولا للرجعية مدة كونها فراشا للواطئ مغنى واسنى وفي النهاية مثله الا ما قبل التنبيه قال عشا قوله جدد النكاح مرتين اي حيث اراد التجديد في عدة والا فلا الصبر الى انقضاء العدتين وهو اولي لانتفاء

عنه بأن المراد انه عطف أخص بالنظر لمفهوم اللفظ في نفسه وان لم يكن كذلك باعتبار المراد منه وقوله ووجهه اي العطف خفاء كونه منها اي الشبهة (قوله) من حين وطء الثاني كذا في شرح الروض مع جعله من صور الثاني ان يتزوجها معتدة فيلأزاد او من حين طلاقه حيث حكمنا بصحة نكاحه بان اعتقدوا صحته في عدة (قوله) وله الرجعة قبل الوضع (الخ) عبارة الروض وان كان الحمل للمطلق فله رجعتها قبل الوضع لكن بعد التفريق بينهما اي في صورتين كافي شرحه اه (قوله) وفي عكس ذلك اي بان كان من غير المطلق (قوله) وله الرجعة قبل وضعه (قوله) اي لا وقت وطء الشبهة كما تقدم في قوله اي الشارح وكذا ما ياتي

وفارق الرجعة بأنه ابتداء بنكاح المصحح في عدة النير وهي شبهة باستدامة النكاح فاحتدل وتوعد في عدة النير وظاهر كلامهم إزالة التجديد بعد الوضع في زمن النفاس مع أنه من غير عدتها ويوجه بأن المخذور كونها في عدة النير وقد اتفق ( ٢٤٧ ) ذلك (والا) يكن حل (فان سبق

الطلاق ) وطء الشبهة (أتمت عدته) لسبقها (ثم) عقب عدة الطلاق ( استأنفت ) العدة ( الاخرى ) التي للشبهة (وله) استئناف غير مقيد بماقبله من عدم حل وسبق طلاق (الرجعة في عدته) لا وقت وطء الشبهة نظير مامر (فاذا رجع) وثمر حل أولا ( انقطعت ) عدة الطلاق (وشرعت) عقب الرجعة حيث لا حمل منه والافق ب زمن النفاس وله التمتع بها قبل شروعها ( في عدة الشبهة ) بان تستأنفها إن سبقها الطلاق وتتمها ان سبقتها ( ولا يستمتع بها ) أى الموطوءة بشبهة مطلقا مادامت في عدة الشبهة حملا كانت أو غيره (حتى تقضيها) بوضع أو غيره لا اختلال النكاح بتعلق حق الغير بها ومنه يؤخذ أنه يحرم عليه نظرها ولو بلا شهوة والخلو بها ( وان سبقت الشبهة ) الطلاق ( قدمت عدة الطلاق ) لأنها أقوى باستنادها لعقد جائز (وقيل) تقدم عدة (الشبهة) لسبقها وفي وطء بنكاح فاسد وطء بشبهة أخرى

الشك حال العقد في صحة النكاح اه (قوله) وبعده الخ) قال في الروض ويتوارثان ويلحقها طلاقه قبل الوضع وبعده انتهى اه سم (قوله) وفارق) أى التجديد وقوله وهى أى الرجعة اه ع ش (قوله) كونها) أى المرأة ولو ذكر الضمير بارجاعه إلى التجديد كان انسب (قوله) لسبقها) ولقوتها لاستنادها العقد جائز نهاية ومعنى (قول المتن وله) أى المطلق اه معنى (قوله) غير مقيد الخ) قضية ذلك ان قوله السابق وله الرجعة الخ ليس مغاير لما هنا فقوله هنا نظير مامر فيه نظر لاقتضائه مغايرة ما هنا لما مر فتأمل اه سم (قول المتن الرجعة في عدته) أى ان كان الطلاق رجعيا وتجديد النكاح إن كان الطلاق باثنا اه معنى (قوله) نظير مامر) والمراد به مادام الفراش باقيا كما مر اه ع ش (قوله) قبل شروعها) شمل زمن النفاس اه سم (قوله) مطلقا) عبارة النهاية والمغنى بوطء جزما وبغيره على المذهب اه (قوله) ومنه يؤخذ) أى من حرمة التمتع وقوله حرمة نظره هذا يخالف مامر قبيل الخطبة من جواز النظر لما عدا ما بين السرقة والركبة من المعتدة عن الشبهة إلا ان يجب بان الغرض بما ذكره هنا مجرد بيان انه يؤخذ من عبارة المصنف ولا يلزم من ذلك اعتماده فليراجع على أنه قد يمنع أخذ ذلك من المتن لأن النظر بلا شهوة لا يعد تمتعا نعم ان كان ضمير منه راجعا لول الشارح لا اختلال النكاح الخ لم يبعد الأخذ اه ع ش (قوله) وفي وطء بنكاح فاسد الخ) عبارة المغنى تمتع لو كانت العدتان من شبهة ولا حمل قدمت الاولى لتقدمها ولو نكح شخص امرأة نكاحا فاسدا ثم وطئها شخص آخر بشبهة قبل وطئه او بعده ثم فرق بينهما قدمت عدة الواطئ بها بشبهة ولو نف عدة النكاح الفاسد على التفريق بخلاف عدة الشبهة فانها من وقت الوطء وليس للفاسد قوة الصحيح حتى يرجع بها ولو نكحت فاسدا بعده مضى قرأين ولم يفرق بينهما إلى مضى سن اليأس أتمت العدة الاولى بشهر بدلا عن القرء الباقي ثم اعتدت للفاسد بثلاثة اشهر فان كان ثم حمل فعدة صاحبه مطلقا مقدمة تقدم الحمل او تاخر لان عدته لا تقبل التأخير كما مر وحيث كانت العدتان من وطء شبهة كان لكل من الواطئين تجديد النكاح في عدته دون عدة الآخر اه (قوله) يقدم الاسبق من التفريق بالنسبة للنكاح الخ) يعنى انه إذا كان وطء الشبهة سابقا على النكاح قدمت عدته وإن كان التفريق بالنسبة للنكاح الفاسد سابقا على الوطء قدمت عدته فالتفريق من التفريق والوطء عدته مقدمة اه ع ش

﴿ فصل في حكم معاشرة المفارق للمعتدة ﴾ (قوله) في حكم معاشرة المفارق) إنما اقتصر عليه في الترجمة لانه هو الذى يتعلق بمعاشرته الاحكام الاتية بخلاف الاجنبى فانه لا يتعلق بمعاشرته حكم اه رشيدى (قوله) أى المفارقة) إلى قوله وبه يندفع في النهاية الا قوله بان نوى إلى كملت (قوله) بان كان يختل بها) عبارة بعضهم بالموكلة والمباشرة وغير ذلك اه رشيدى (قوله) ولو في بعض الزمن) صادق بما لا اقل الزمن جدا ولعله غير مراد وإنما احتراز به عن اشتراط دوام المعاشرة اه رشيدى (قول المتن بلا وطء) خرج به ما إذا وطئ فانه ان كان الطلاق باثنا لم يمنع انقضاء العدة فانه زالا لحرمة له وان كان رجعيا امتنع المضى في العدة مادام يطؤها لان العدة لبراءة الرحم وهى مشغولة بقوله في عدة اقراء الخ الحمل فان المعاشرة لا تمنع انقضاء العدة به بحال

قال في الروض ويتوارثان ويلحقها طلاقه قبل الوضع وبعده وان لزم زوجته الحامل عدة شبهة او مطلقته فراجعها والحمل له فله وطؤها مالم تشرع في عدة الشبهة بالوضع انتهى قال في شرحه فان شرعت في عدة الشبهة حرم عليه وطؤها مالم تنقض العدة اما إذا كان الحمل للواطئ فيحرم على الزوج وطؤها حتى تضع انتهى واما غير الوطء من الاستمتاع فمستفاد من قول المتن ولا يستمتع بها إلى آخر المتن والشرح (قوله) غير مقيد الخ) قضية ذلك ان قوله السابق وله الرجعة الخ ليس مغاير لما هنا فقوله أى الشارح بعده هنا نظيره مامر فيه نظر لاقتضائه مغايرة ما هنا لما مر فليتأمل انتهى (قوله) قبل شروعها) شمل زمن النفاس (قوله) ومنه يؤخذ الخ) كذا شرح م

﴿ فصل في حكم معاشرة المفارق للمعتدة ﴾

ولا حمل يقدم الاسبق من التفريق بالنسبة للنكاح ومن الوطء بالنسبة للشبهة ﴿ فصل في حكم معاشرة المفارق للمعتدة ﴾ (عاشرها) أى المفارقة بطلاق أو فسخ معاشرة (ك) معاشرة (زوج) لزوجه بأن كان يختل بها ويتمكن منها ولو في بعض الزمن ( بلا وطء )

تنقض مطلقا فانها لا مطلقا  
ثالثها هو ( أحكمها ) إن كانت  
بائنا انقضت ( عدتها مع  
ذلك اذ لا شبهة لفراشه ومن  
ثم لو وجدت بان جهل ذلك  
وعذر لم تنقض كالرجعية  
في قوله ( والا ) تكن بائنا  
( فلا ) تنقض لكن اذا زالت  
المعاشرة بان نوى أنه لا يعود  
اليها فسادا دام ناويها فهي  
باقية فيما يظهر كملت على  
ما مضى وذلك لشبهة الفراش  
كألو نكحها جاهلا في العدة  
لا يحسب زمن استفراشه عنها  
بل تنقطع من حين الخلوة  
ولا يبطل بها ما مضى فتبني  
عليه إذا زالت ولا تحسب  
الاقوات المتخللة بين الخلوات  
( و ) في هذه ( لارجعة ) له  
عليها ( بعد ) مضى ( الاقراء  
أو الأشهر ) وان لم تنقض  
عدتها ( قلت ) ويلحقها  
الطلاق الى انقضاء العدة  
احتياط فيهما وتغليظا عليه  
لتقصيره وبه يندفع ما أطال  
به جمع هنا وقضية تعبيرهم  
ببقاء العدة بقاء التوارث  
بينهما وان تردد فيه الزركشي  
وغيره ومؤنتها عليه الى  
انقضائها وعليه يفرق بينهما  
وبين الرجعة بانهم غلبوا  
فيها كونها ابتداء نكاح  
في مسائل فاحتيط لها  
بامتناعها عدم مضى صورة  
العدة بخلاف نحو التوارث  
والنفقة فانها محض آثار

وأفهم تعبيره بنى الوطء أنه لا يضر مع ذلك الاستمتاع بها وهو كذلك وإن لحقه الامام بالوطء اه  
اعلم ان الفاضل المحشى نقل نحو ما في المغنى عن الروضة ثم قال وقضيته انه مع الوطء لا خلاف في التفصيل بين  
البائن والرجعية ويلزم من ذلك أنه لا خلاف في الانقضاء مع وطء البائن وجرى ان خلاف في الانقضاء مع عدم  
وطئها ولعله غير معقول اه سيد عمر ( قوله او معه ) ومعلوم حرمة ذلك اه ع ش ( قوله أو معه )  
يتقيد بالنسبة للبائن بما اذالم تكن شبهة والافساق ان الوطء بشبهة يقطع عدة البائن وكان الا صواب أن يبقى  
المتن على ظاهره فان التقييد بعدم الوطء لتأتى الاحكام الآتية لالتأتى الاوجه فليراجع اه رشيدى  
( قوله كما يفهمه علماها ) أى المذكورة في كلامهم والا فالشارح لم يدكر هنا منها شيئا اه ع ش ( قوله  
تنقض مطلقا ) أى لان هذه المخالطة لا توجب عدة اه معنى ( قوله لا مطلقا ) أى لانها بالمعاشرة كالزوجة  
اه معنى ( قوله ومن ثم لو وجدت ) أى الشبهة اه ع ش ( قوله لم تنقض الخ ) ظاهره وان لم يكن وطء لكن  
عبارة شرح المنهج نعم ان عاشرها بوطء شبهة فكالرجعية انتهت وهي التي تلائم ما يأتى اه رشيدى ( قوله فلا  
تنقض ) أى عدتها وان طالت المدة اه معنى ( قوله بان نوى الخ ) أو فرق القاضى بينهما كما مر ( قوله أن  
لا يعود اليها ) أى المعاشرة اه سم وكذا الضمير ان في قوله ناويها فهي باقية ( قوله ناويها ) الا وفق لما قبله  
لم ينوه أى عدم العود فيشمل الاطلاق ( قوله كملت ) جواب اذا ش اه سم ( قوله على ما مضى ) أى من عدتها  
قبل المعاشرة اه ع ش ( قوله وذلك ) راجع الى قول المتن والافلا ( قوله كألو نكحها ) أى الزوج اه ع ش  
عبارة المغنى كألو نكحت غيره اه ويؤيدها قول الشارح جاهلا الخ اذ تجديد نكاح غير المطلقة ثلاثا  
صحيح مطلقا ( قوله بل تنقطع ) عطف على فلا تنقض اه كرى وقضية صنيع ع ش أنه عطف على  
قوله لا يحسب الخ ولعله الظاهر لئلا يتكرر قوله ولا يبطل بها ما مضى فنبني الخ مع قوله السابق لكن اذا زالت  
المعاشرة كملت الخ ( قوله من حين الخلوة ) المناسب لما يأتى في قوله ولو نكح معتدة الخ من حين الوطء الا أن  
يفرق بان النكاح الفاسد هنا ما كان من الزوج وتقدم فراشه اكتفى في حقه بالخلوة بخلاف الاجنبى اه  
ع ش ويؤيده ظاهر قول الشارح السابق ومن ثم لو وجدت الخ لم تنقض كالرجعية الخ لكن قضية قول  
المغنى فرع على طلق زوجته ثلاثا ثم تزوجها ووطئها في العدة طائنا انقضاءها وتحملها بزوج اخر لم تنقض العدة  
كالرجعية اه عدم الفرق واشترط الوطء مطلقا كما مر عن الرشيدى عن شرح المنهج ( قوله ما مضى ) أى  
من عدتها قبل المعاشرة ( قوله ولا تحسب الخ ) أى من العدة ( قوله وفى هذه ) أى صورة معاشرة الرجعية اه  
ع ش ( قول المتن ويلحقها ) أى الرجعية حيث حكم بعدم انقضاء عدتها بما ذكر الطلاق أى طائفة ثانية  
وثالثة ان كان طلقها طلاقا فقط اه معنى ( قوله فيهما ) أى فى عدم صحة الرجعة ولحوق الطلاق ( قوله  
بقاء التوارث الخ ) خلافا للنهاية كما يأتى ( قوله ومؤنتها ) عطف على التوارث ( قوله بينهما ) أى التوارث  
والمؤنة ( قوله فانها ) أى التوارث والنفقة ونحوهما بما يأتى أنفا ( قوله فلم تنقطع ) أى التوارث والنفقة  
ونحوهما ( قوله لكن الذى رجحه البلقينى ) عبارة الناشرى وقال أى البلقينى على الاول أى أنه لا رجعة بعد  
الاقراء أو الأشهر الا حوط ان لا يتزوج أختها ولا أربعاسواها لتعديه بالمخالطة التي منعت انقضاء العدة  
ولا يجب النفقة والكسوة ولا يصح خلعه أو ليس لنا امرأة يلحقها الطلاق ولا يصح خلعه الا هذه اه

( قوله أو معه ) عبارة الروضة فصل طلق زوجته وهجرها وأغاب عنها انقضت عدتها بمضى الاقراء أو الأشهر  
فلو لم يجرها بل كان يطؤها فان كان الطلاق بائنا لم يمنع ذلك انقضاء العدة لانه ووطء زنا لحرمة له فان كان  
رجعيا قال المتولى لا تشرع في العدة مادام يطؤها لان العدة لبراءة الرحم وهي مشغولة وان كان لا يطؤها  
ولكن يخالطها ويعاشرها معاشرة الا زواج فلا تارة وجه الخ اه وقضيته أنه مع الوطء لا خلاف في التفصيل  
بين البائن والرجعية ويلزم من ذلك أنه لا خلاف في الانقضاء مع وطء البائن وجرى ان خلاف في الانقضاء مع  
عدم وطئها ولعله غير مقبول فليتأمل ( قوله فادام ناويها ) أى المعاشرة وقوله كملت جواب اذا ش ( قوله  
لكن الذى رجحه البلقينى الخ ) عبارة الناشرى وقال أى البلقينى على الاول أى أنه لا رجعة بعد الاقراء

فقال لا توارث بينهما ولا يصح الإلءاءها ولا ظهور ولا إءاء ولا وفاة ولا يجب لها السكنى لأنها بائن الا في الطلاق ولا يءءد بوطئها اه (ولو عاشرها اجنبى) فيها بغير شبهة ولا وطء كعاشره الزوج (انقضت) العدة (والله اعلم) لعدم الشبهة اما اذا عاشرها بشبهة كان كان سيدةا فهو كعاشره الرجعية واما اذا عاشرها بوطء فان كان زنا لم يؤثر او بشبهة فهو كافي قوله الا فى ولو (٢٤٩) نكح مءءدة الى اخره وخرج باقرا او

اشهر عدة الحمل فتتقضى بوضعه مطلقا لتعذر قطعها (ولو نكح مءءدة) لذيره (بظان الصحة ووطء انقطعت) عدتها (من حين وطء) لحصول الفراش بوطئه بخلاف ما اذا لم يوطأ فلا تنقطع وان عاشرها لا انتفاء الفراش اذ بمجرد العقد الفاسد لا حرمة له (وفى قول اووجه) وهو الا ثبت ومن ثم جزم به فى الروضة تنقطع (من) حين (العقد) لاعراضها به عن الاولى (ولو راجع حائلا ثم طلقها) (استأنفت) العدة وان لم يوطأها بعد الرجعة لعودها بها للنكاح الذى وطئت فيه (وفى القديم) وحكى جديدا (تبني ان لم يوطأ) ها بعد الرجعة وخرج برأى ثم طلق طلاقه الرجعية فى عدتها فانها تبني على العدة الاولى (او) راجع (حاملها) ثم طلقها (فبالوضع) تنقض عدتها وان وطئ بعد الرجعة لا طلاق الآبة (فلو وضعت) بعد الرجعة (ثم طلقها) (استأنفت) عدة وان لم يوطأ بعد الرجعة لما مرأتها بها عادت لما وطئت فيه (وقيل ان لم يوطأ) (بعد الوضع) ولا قبله (فلا عدة ولو خالع

وينبغى أن يكون المراد أنه اذا خالعاها وقع الطلاق ولا يلزم الدوض انتهت اه سم (قوله فقال) أى غير البلقينى (قوله لا توارث بينهما الخ) ائتى بجميع ذلك شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله تعالى سم ونهاية (قوله الا فى الطلاق) أى لحوقه وفيه مسامحة لما مر من انه يجب لها السكنى ويأتى من انه لا يءءد بوطئها اه ع ش (قوله فيها) أى العدة (قوله بغير شبهة) الى الفصل فى المعنى الا قوله لذيره (قوله كان كان سيدةا الخ) انظر ما دخل تحت الكف ولول الكف استقصائية كما هو صريح صنيع الروض وشرح المنهج اه رشيدى (قوله مطلقا) أى فى الطلاق البائن وغيره وفى معاشره الاجنبى وغيره (قوله لتعذر قطعها) أى عدة الحمل الخ (قول المتن ولو نكح مءءدة بظان الصحة الخ) فان قيل هذه المسئلة مكررة لذكرها فى قول المتن سابقا ولو نكحت فى العدة الخ اجيب بانها ذكرت هنا لبيان وقت انقضاء العدة الاولى وهناك لتصور عدتين من شخصين اه معنى (قول المتن مءءدة) أى عن طلاق بائن او رجعى اه ع ش (قوله لحصول الفراش الخ) ومرانه اذا زال الفراش بالتفريق أى او بنية عدم الدود الى المعاشره تبني على ماضى اه كردى (قوله وهو الا ثبت) أى كونه وجهاء ع ش وسم (قوله وجزم به) أى يكون الخلاف وجهاء اه معنى (قوله عن الاولى) أى العدة الاولى عبارة النهائية والمعنى عن الاولى اه أى الزوج الاول وهو الانسب (قوله بها) أى الرجعة (قوله فانها تبني الخ) أى فتسكتفى بما قرأنا فى قوله عن الطلاق الاول والثانى ع ش (قول المتن بعد الوضع) لم يذكره فى المحرر ولا فى الروضة فكان الاولى حذفه معنى (قول المتن ثم نكحها الخ) اقتضى صحة نكاح المختلعة فى عدته وهو المذهب (تتمه) لو احبل امرأة بشبهة ثم نكحها ومات او طلقها بعد الدخول هل تنقض عدة الشبهة وعدة الوفاة او الطلاق بالوضع لانهما من شخص واحد او بالاكثر منه ومن عدة الوفاة فى الاولى وعدة الطلاق فى الثانية وجهان وجههما كما قال شيخنا الاول ولو طلق زوجته الامة ثم اشترىها انقطعت العدة فى الحال على ظاهر المذهب وحملت له ويبقى بقية العدة عليها حتى يزول ملسكه فحينئذ تنقضها حتى لو باعها او اعتقها لا يجوز تزويجها حتى تنقض بقية العدة قاله المتولى وغيره اه معنى (قول المتن ثم طلقها) أى او خالعاها ثانيا اه معنى (قوله من العدة الاولى) أى من عدة الخلع اه ع ش (قوله لو فرض بقية شىء) أى مع ان المفروض يتمتع اه كردى (قوله بالنكاح والوطء بعده) قضيته ان مجرد النكاح لا ترتفع به وعلى هذا يتضح قوله الا فى بنت على ما سبق من الاولى الخ فتأمل اه سم عبارة المعنى واحترز بقوله ووطء عما اذا طلق قبل الوطء فانها تبني على العدة الاولى ولا عدة لهذا الطلاق وعليه فيه نصف المهر فقط لانه نكاح جديد طلقها فيه قبل الوطء فلا يتعلق به عدة بخلاف ما مر فى الرجعية اه (قوله ومن ثم لم يوجد ووطء الخ) فلو اختلفا فى الوطء وعدمه صدق منكره على قاعدة ان منكر الوطء يصدق الا فيما استثنى اه ع ش (فصل فى عدة الوفاة) (قوله فى الضرب الثانى) الى قول المتن او بائن فى النهاية الا قوله ثم رايت الى ان فتأمل

والاشهر الاحوط انه لا يزوج أختها ولا أربعاءها لتعديده بالخاطلة التى منعت انقضاء العدة قال ولا تجب النفقة والكسوة لأنها بائن بالنسبة الى انه لا تجوز رجعتها قال ولا يصح خلعهما لهذا العوض من غير فائدة قال وليس لنا امرأة بلحقها الطلاق ولا يصح خلعهما الا هذه ولم ار من تعرض له انتهى قال الناشرى وينبغى ان يكون المراد انه اذا خالعاها وقع الطلاق ولا يلزم الدوض (قوله فقال لا توارث بينهما الخ) ائتى بجميع ذلك شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله تعالى (قوله وهو الا ثبت) الضمير الى انه وجه (قوله بالنكاح والوطء بعده) قضيته ان مجرد النكاح لا ترتفع به وعلى هذا يتضح قوله الا فى بنت على ما سبق من الاولى واكملتها

(فصل فى عدة الوفاة)

(٣٣ - شروانى وابن قاسم - ثامن) مو طوء ثم نكحها فى العدة (ثم وطئها) (ثم طلق استأنفت) عدة لاجل الوطء (ودخل فيها البقية) من العدة الاولى لو فرض بقية شىء منها والا فبى قد ارتفعت من اصلها بالنكاح والوطء بعده ومن ثم لم يوجد وطء بنت على ما سبق من الاولى واكملتها ولا عدة لهذا الطلاق لانه قبل الوطء (فصل فى الضرب الثانى من الضر بين السابقين اول الباب

عن التصريح به وبوجوبه  
اتكالا على شهرة ذلك  
وودوحه وفي المفقود وفي  
الاحداد (عدة حرة حائل)  
او حامل يحمل لا يلحق ذا  
العدة كما يعلم مما سيذكره  
(لوفاة) لزوج (وان لم  
توطا) لصغير او غيره وان  
كانت ذات اقراء (اربعة  
اشهر وعشرة ايام بلاليها)  
للكتاب والسنة والاجماع  
إلا في اليوم العاشر نظر إلى  
ان عشرة إنما يكون للبؤنث  
وهو الليالي لا غير ووردوه  
بأنه يستعمل فيها وحذف  
التاء إنما هو لتغليب الليالي  
أي لسبقها ولأن القصد  
بها التفجع وكان حكمة  
هذا العدد ما مر ان النساء  
لا يصبرن عن الزوج أكثر  
من اربعة اشهر فجعلت مدة  
تفجعهن وزيدت العشر  
انه تظاهرا ثم رأيت شرح  
مسلم ذكر ان حكمة ذلك  
ان الاربعة بها يتحرك الخجل  
وتنفخ الروح وذلك يستدعي  
ظهور رجل ان كان وتعتبر  
الاربعة بالالهة ما لم يميت أثناء  
شهر وقد بقي منه أكثر  
من عشرة ايام فينبذ ثلاثة  
بالالهة وتكمل من الرابع  
ما يكمل اربعين يوما ولو  
جاءت الالهة حسبته كاملة  
(و) عدة (امة) حائل او  
حامل بمن لا يلحقه أي من  
فيها رق قل او أكثر باي  
صفة كانت (نصفها) وهو  
شهران هلالان بقية

الاربعة وقوله ويرد إلى المتن (قوله وهو) أي الضرب الثاني (قوله به وبوجوبه) أي الضرب الثاني  
(قوله وفي المفقود الخ) عطف على قوله في الضرب الثاني (قوله يحمل لا يلحق الخ) أي بان كان من زنا او  
شبهة فالاول تنقضي معه العدة والثاني تؤخر معه عدة الوفاة عن عدة الشبهة فتشعر فيها بعد وضع الحمل  
(فرع) لو مسخ الزوج حجرا اعتدت زوجته عدة الوفاة وحوا انما اعتدت عدة الطلاق سم على المنهج  
اه عش (قوله لصغر) أي وان لم تكن متيئة للوطء اه عش (قوله إلا في اليوم العاشر) راجع  
للاجماع فقط اه سم (قوله نظرا إلى ان عشر الخ) تعليل للقول بعدم اعتبار اليوم العاشر الذي  
هو احد الوجوهين المفهومين من قوله إلا في اليوم العاشر لالعدم الاجماع على اليوم العاشر وان اوجه  
سياقه وتعمير العبارة إلا في اليوم العاشر فقد قيل بعدم اعتباره نظرا إلى انه رشدي عبارة المغنى  
إنما قال بإليها لان الاوزاعي والاصمقالا تعتد باربعة اشهر وعشر ليال وتسعة ايام قال لان العشر تستعمل  
في الليالي دون الايام وورد بان العرب تغلب صفة التانيث في العدد خاصة فيقولون سنا عشر ا ويريدون  
به الليالي والايام وهذا يقتضي انه لو مات في أثناء ليلة الحادى والعشرين من الشهر او مع فجر ذلك اليوم ان  
هذه العشرة لا تنكفي مع اربعة اشهر بالهلال بل لابد من تمام تلك الليلة والذي يظهر ان ذلك يكفي وتحمل  
العشر في الآية الكريمة على الايام لان المعداد اذا حذف جاز اثبات التاء وحذفها اه (قوله ووردوه) بانه  
يستعمل فيها) يحتمل قوله فيها مجموعهما أي الليالي والايام وحينئذ فقوله وحذف التاء الخ من  
تمام الرد ويحتمل كلامها وحينئذ فقوله وحذف التاء الخ وجه الرد وقوله ولان القصد بها التفجع أي  
فيحاط له فقوى الردين الذين قبله قاله السيد عمر وفيه نظر من وجوه (قوله يستعمل فيها الخ) كذا  
في اصله رحمه الله تعالى محظه وبالتأمل فيه يعلم ما في صنيعة اه سيد عمر ولم يظهر لي ما فيه فليحذر (قوله  
وحذف التاء إنما هو لتغليب الخ) قد يقال ما الداعي إلى هذا مع ان عشر يستعمل فيها إلا ان يقال هو وان  
لا تعمل فيها إلا ان استعماله في الايام على خلاف الاصل فتأمل اه رشدي والاولى ان يقال ان ما تقدم  
من انه يستعمل فيها المراد به استعماله في كل منهما على الانفراد وان المراد به في الآية الكريمة هما معا  
لهذا احتج إلى التغليب (قوله ولان القصد بها الخ) عطف على قوله للكتاب اه عش عبارة الرشدي  
دولة اخرى للبتن من حيث المعنى لكن لا من حيث اصل ثبوت عدة الوفاة ولا من حيث كونها اربعة اشهر  
وعشر ابل من حيث استواء المدخول بها وغيرها فيها اه (قوله ما مر) أي في الابلاء (قوله فجعلت) أي  
الاربعة اشهر (قوله استظهارا) انظر لاي شيء وذكره النهاية في الحسكة الآية فقط ووجهه ظاهر  
(قوله ذكر ان حكمة ذلك الخ) قد يقال ان ذلك ينافي كونها للتفجع المستوى فيه المدخول بها وغيرها  
اه رشدي وقد يجاب بان الحسكة لا تطردو النكاح لا تنزاع (قوله بها) أي الاربعة (قوله وقد بقي  
منها أكثر الخ) أي والما لبق منه عشرة فقط فتعتد باربعة اهلها بعد ما لو نواقص عش وسم أي اقل  
منه عشرة فتكملها من الخامس (قوله من الرابع) من فيه ابتداء اه رشدي (قوله ولو جهلت الخ)  
عبارة المغنى فان خفيت عليها الالهة كالحبوسة اعتدت بمائة وثلاثين اه (قول المتن وامة الخ) ولو عتقت  
الامة مع موته اعتدت كحرة كما بحثه الاذرى معنى واسنى (قوله بقية السابق) وهو قوله ما لم يميت أثناء شهر

(قوله إلا في اليوم العاشر) هذا الاستثناء راجع للاجماع فقط (قوله وقد بقي منه أكثر من عشرة ايام)  
وإن بقي منه عشرة اعتدت بها واربعة اشهر بعد ما شرح روض (قوله أي من فيهارق الخ) في شرح الروض  
قال الاذرى والظاهر ان المبعضة كالفقعة وان الامة لو عتقت مع موته اعتدت كالحرة اه (قوله وبحت  
الزر كشي وغيره الخ) عبارة شرح الروض قال الزركشي وتقدم انه لو طيء امة يظن انها زوجته الحرة ولم  
ينكشف له الحال إلى الموت اعتدت عدة الحرة بخلاف ما لو انكشف له الحال قبل الموت فتعتد عدة الامة  
لا نقطاع اثر الظن بالعلم بالحال لاختصاص عدة الوفاة بالنكاح الصحيح وظاهر ان محله اذامات قبل علمه  
بالحال اهو ينبغي تصوير ما قاله الزركشي يكون تلك الامة زوجة له لا مملوكة له ولا غير وقوله لا اختصاص



الخ اه عش عبارة السيد عمر قوله بقيد السابق لا يخفى ما فيه من التسامح والمقصود واضح فيقال على نهج ما تقدم مالم يمتا ثناء شهر وقد بقي منه اكثر من خمسة ايام فشهردلالى ويعتبر منه من الثانى ما يكمل خمسة وثلاثين يوما اه وعبارة المغنى وياتى فى الانكسار والخفاء مامر اه (قوله ان قياس مامر) اى فى اوائل الباب فى التنبيه الاول (قوله انه لو ظنها) اى عند الوطء بدليل الفرق اه سم (قوله زوجته الحرة) اى ولم ينكشف له الحال إلى الموت بخلاف ما لو انكشف له الحال قبل الموت فتتعددة الامة اه سم عن الاسنى عن الزركشى (قوله ويرد الخ) رده النهاية بما نصه وأما ما يجزمه الزركشى وغيره أن قياس مامر الخ صحيح إذ صورته ان يطأ زوجته الامة ظانا انها زوجته الحرة ويستمر ظنه إلى موته فتتدلو وفاة عدة حرة إذا الظن كما نقلها من الاقل إلى الاكثر فى الحياة فكذلك فى الموت وبذلك سقط القول بأنه يرد بان عدة الوفاة لا تتوقف الخ اه قال الرشيدى قوله وبذلك سقط القول الخ قال سم هذا عجيب مع ما اشار اليه الشارح من الفرق بان عدة الحياة لما توقفت على الوطء اختلفت باختلاف الظن فيه بخلاف عدة الوفاة لا تتوقف عليه فلم تختلف بذلك اه وكذا رده ع ش بما نصه وما قاله حجج الاقرب لما علل به اه (قوله فتجدد) بضم التاء وكسر الحاء من الاحداد (قوله فلا تعد إلى قوله اه) زاد المغنى عقبه ما نصه وعدة الوفاة والاحداد لا يلزمان ام الولد وفاصة النكاح والموطوءة بشبهة لان ذلك من خصائص النكاح الصحيح اه وفى سم هناك الروضة والروض وشرحه زيادة بسط فى احوال المستولدة التى مات سيدها وزوجها معا او مرتبا (قوله قال الزركشى الخ) اعتمدته المغنى كما اثرنا اليه والنهاية (قوله حاق الطلاق بموته الخ) وفى الجيرى عن القليوبى ما نصه فرع

الخ يحتاج لتأمل (قوله انه لو ظنها) اى عند وطئها بدليل الفرق (قوله ويدان عدة الوفاة الخ) رد عليه بان الوطء بظن انها زوجته الحرة كما اثر فى عدة فى الحياة فلا يؤثر بعد الموت واقول هذا عجيب مع ما اشار اليه الشارح من الفرق بان عدة الحياة لما توقفت على الوطء اختلفت باختلاف الظن فيه بخلاف عدة الوفاة لا تتوقف عليه فلم تختلف بذلك نعم قد رد على الزركشى ايضا ما تقدم فى آخر باب القيط فيها لو اقترت متزوجة بالرق والزواج بمن لا تحل له الامة انه لا يفسخ نكاحه لعدم قبول اقرارها فى حقها وانها معتدة للوفاة عدة الامة سواء اقترت قبل موت الزوج أم بعده فهذه حرة فى اعتقاد الزوج مع معاشرتها لها واستمتاعه بها على ذلك الاعتقاد إلى الموت ومع ذلك لم تعد عدة الحر أثر بل عدة الامة ولما ورد ذلك على م الموافق الزركشى حمله على ما اذا لم يطأها الزوج قبل الموت اه واقول يجب ايضا منع انها حرة فى اعتقاد الزوج كما بيناه فى الحاشية فى باب القيط اخذنا من عباراتهم ثم المصرة بذلك كقولهم للزوج الخيار فى فسخ النكاح إن شرطت الحرية وعللوه بفوات الشرط اه ولو اعتقد حر بها لم يفوت الشرط فى اعتقاده فلا وجه لتخيره وكقولهم ان اولادها الحادئين بعد الاقرار آرقاء وعللوا ذلك بقولهم لانه وطئها علما برقتها اه لكن يشكل نفي حريتها فى اعتقاد الزوج مع التعليل بعدم قبول اقرارها فى حقها فليراجع (فرع) فى الروضة فى باب الاستبراء ما نصه فرع المستولدة للمزوجة اذا مات سيدها وزوجها جميعا فله احوال احدها ان يموت السيد او لا فقد ماتت وهى مزوجة وقد ذكر نانه لا استبراء عليها على المذهب فاذا مات الزوج بعده اعتدت عدة حرة وكذا لو طلقها الحال الثانى ان يموت الزوج او لا فتتعددة امة بشهرين وخمسة ايام ثم مات السيد وهى فى عدة الزوج فقد عتقت فى اثناء العدة وقد سبق فى أول كتاب العدد الخلاف فى انها هل تكمل عدة حرة أم عدة امة والمذهب أنه لا استبراء عليها كما ذكرنا قريبا وإن مات السيد بعد خروجها من العدة لزمه الاستبراء على الاصح فترى على عودها فراشا الحال الثالث ان يموت السيد والزوج معا فلا استبراء لانها لم تعد إلى فراشه ويحى فيه الخلاف المذكور فيما إذا عتقت وهى معتدة وهل تعد عدة امة أم عدة حرة وجهان اصحهما عند الغزالي عدة امة وقطع البغوى بعدة حرة احتياطاً وعبارة الروض فرع مات سيد المستولدة ثم زوجها او ماتا معا اعتدت كالحره اه الحال الرابع أن يتقدم أحدهما ويشكل السابق فله صور احداها أن يعلم أنه لم يتخلل بين موتهما شهران وخمسة ايام فعليها اربعة اشهر وعشرون من موت اخرهما موتا لاحتمال ان السيد مات او لاثم مات الزوج

ان قياس مامر أنه لو ظنها زوجته الحرة لزمها أربعة أشهر وعشرو يرد بان عدة الوفاة لا تتوقف على الوطء فلم يؤثر فيها الظن عنده وبه يفرق بين هذا ومامر (وإن مات عن رجعية انتقلت إلى) عدة (وفاة) وسقطت بقية عدة الطلاق فتجدد وتسقط نفقة (أو) عن (بائن) كفسوخ نكاحها كان استبرى زوجته ثم مات عقب الشراء (فلا) تنتقل بل تكمل عدة الطلاق أو الفسخ لانها ليست زوجة فلا تحدد لها النفقة إن كانت حاملا (فرع) قال الزركشى علق الطلاق بموته ومات فالظاهر أنها تعد عدة الوفاة وإن أوقعنا الطلاق قبيل الموت ولا تترث احتياطاً فى الموضعين اه وفيه نظر

لو قال أنت طالق قبل موقى باربعة أشهر وعشرة أيام ثم مات بعد تلك المدة تبين وقوعه ولا عدة عليها ولا إرث لها وإن كان الطلاق رجعياً ويؤخذ مما يأتى أنه لا أحد ادعى عليه أيضاً ولا يمنع من معاشرتها ولا من وطئها حال حياته كما مره ولعله مختص بغير ذات حل أو اقراء استمر حملها أو إقراؤه إلى الوفاة فليراجع (والذى مر) أى قبيل ادوات التعليق اه كردى (قوله انفصال كله) حتى ثانى توأمين اه معنى (قوله ولو احتمالاً) كمنفى بلعان كذا قاله الشارح وصورته أنه لا عنها لثنى حملها ثم طلق زوجته ثم اشتبهت المطلقة الحامل بالملاعة الحامل أيضاً ويكون ذلك تنظير أنها به أى مكانه قال ولو احتمالاً لتنظير المنفى بلعان فإنه ينسب إلى النافى احتمالاً لكن ينظر ما صورة المنسوب للميت فى مسئلتنا احتمالاً رشيدى وعبارة المغنى تنبيه لا باقى هنا قول المصنف فيما سبق ولو احتمالاً كمنفى بلعان لما مر ان الملاعة كالباين فلا تنتقل إلى عدة الوفاة اه (قوله لا يمكن إنزاله) أى بان كان دون تسع سنين اه رشيدى (قول المتن إنزالاً يلحقه الخ) قضية ذلك أنه لو فرض أنه نزل منه ماء لم يثبت له حكم المنى فى نحو الغسل وإلا للحقه الولد لا مكان الاستدخال حينئذ وقد يقال قضية قول الشارح لتعذر إنزاله أنه لو علم أنزاله وجب الغسل ولحق الولد إذا احتمل الاستدخال اه سم و قوله وقد يقال قضية قوله الخ محل تأمل بل قضيته كقضية الأول اه سيد عمر عبارة عرش بعد ان ذكر كلام المذكور نصها أقول ويمكن الجواب بان كلام من قوله لتعذر إنزاله وقوله ولا نعلم يعهد الخ علة مستقلة والحكم يبقى ببقاء علقته فلا يلحقه الولد لفساد منيه ويوجب عليه الغسل لو جوده وإن لم ينعد منه الولد اه عرش أقول وعلى هذا الجواب يشكل الفرق بين الممسوح والمسلول فتأمل ولعل الأولى ما قاله الرشيدى بما نصه قوله بفقد انثيه ساقى فى المسلول أنه يلحقه الولد مع فقد انثيه فلعل العلة مركبة من هذا التعليل والذى بعده ان سلم ان المسلول عهد لثله ولادة اه (ولأنه لم يعهد لثله ولادة) وقيل يلحقه وبه قال الاصطخرى والقاضيان وهى حرة ولا استبراء عليها على الصحيح لأنها عند موت السيد زوجة أى إن مات السيد أولاً ومعدته أى إن مات الزوج أولاً وإن أوجبا الاستبراء فحكمه كإن شاء الله تعالى فى الصورة الثانية ولو تخلل شهران وخمسة أيام بلامز يد فهل هو كالأول كان المتخلل أقل من هذه المدة أو كالأول كان أكثر منها فيه الوجهان السابقان الصورة الثانية أن يعلم أنه تخلل بين الموتين أكثر من شهرين وخمسة أيام فعليه الاعتداد باربعة أشهر وعشرة أيام من موت آخرهما مو تأثم إن لم تحض فى هذه المدة فعليه أن تبرص بعدها بحیضة لاحتمال ان الزوج مات أولاً وانقضت عدتها وعادت فراًشاً للسيد وإن حاضت فى هذه المدة فلا شىء عليها وسواء كان الحيض فى أول المدة أو آخرها وقيل يشترط كونه بعد شهرين وخمسة أيام من هذه المدة لثلاث بقع الاستبراء وعدة الوفاة فى وقت واحد قال الأصحاب لان الاستبراء إنما يجب على تقدير تاخر موت السيد وحيث تكون عدة الوفاة منقضية بالمدة المتخللة ولا يتصور الاجتماع سواء كان الحيض فى أول هذه المدة أو آخرها ولو كانت المستولدة عن لا تحيض كفأها أربعة أشهر وعشرة أيام الصورة الثالثة ان لا يعلم كم المدة المتخللة فعليه التبرص كما ذكرناه فى الصورة الثانية اخذاً بالاحوط ولا نورثها من الزوج إذا شككتنا فى أسبوعها موتاً فإن ادعت علم الورثة أنها كانت حرة يوم موت السيد فعليه الخلف على نفي العلم اه كلام الروضة سقناه مع طوله لحسن بيانه للمسئلة وعبارة الروض فى الحال الرابع وإن تقدم موت احدهما واشكل أى المتقدم منهما أولم يعلم هل ماتا معاً أم مرتباً اعتدت باربعة أشهر وعشرين من آخرهما مو تاى لاحتمال موت السيد أولاً ثم ان لم يتخلل بين الموتين شهران وخمسة أيام ولحظة فلا شىء أى لا استبراء عليها وإن تخلل ذلك أو أكثر أو جهل قدره فإن كانت تحيض لزمتها حيضة وإن لم تحض فى العدة لاحتمال موت السيد آخرها ولهذا الترتب ولها تحليف الورثة أنهم ما علموا حررتها عند الموت اه قال فى شرحه فان حاضت فلا شىء عليها وإن حاضت أول العدة ما إذا كانت لا تحيض فتكفيها المدة المذكورة اه (قوله فى المتن إنزالاً يلحقه) قضية ذلك أنه لو فرض أنه نزل منه مالم يثبت له حكم المنى فى نحو الغسل وإلا للحقه الولد لا مكان الاستدخال حينئذ وقد يقال قضية قول الشارح لتعذر إنزاله أنه لو علم أنزاله وجب الغسل ولحق الولد إذا احتمل الاستدخال (قوله وقد أمكن الخ) كذا شرح مر (قوله

والذى مر أنه لا طلاق هنا فتعبد عدة الوفاة وترث (وعدة) حامل بوضعه (للكية) بشرطه السابق وهو انفصال كله وامكان نسبته للميت ولو احتمالاً (فلو مات صبي) لا يمكن إنزاله (عن حامل قبل الأشهر) عدتها للقطع بانتفاء الحمل عنه (وكذا مسح) ذكره وإنثاء مات عن حامل فعدتها بالأشهر لا بالحمل (إذا لا يلحقه) الولد (على المذهب) لتعذر إنزاله بفقد انثيه ولأنه لم يعهد لمثله ولادة (ويلحق) الولد (بجواب بقى أنثياه) وقد أمكن استدخالها منيه وإن لم يثبت كما مر لبقاء أوعية المنى (فتعبد) زوجته (به) أى بوضعه

لوفاته (وكذا ما سأل) خمسة أيام (بقي ذكره) فبالحديث الوالد بعد زوجه (به) أي برضه (بلى المذهب) لأنه قد بالغ في الإيلاج فينزل ماء رقيقا  
وكون الخصية التي للمنى واليسرى للشعر لانه ان صح اغلبي ولا فمقدرا ينما من ليس له اليسرى له منى كثير وشعر كذلك (ولو طلق احدى  
امرأتين) كاحدا كاطلاق ونوى معينة منها ولم ينز شيئا ومات قبل بيان البعينة (او تعين) للبعينة (فان كان لبطا) واحدة منها او طيء  
واحدة فقط وهي ذات اشهر مطلقا او ذات اقراء في طلاق رجعي كما يعلم مما سيذكره (اعتدتا ٢٥٣) لوفاته احتياطا اذ كل منهما يحتمل انها

فوفرت بطلاق فلا يجب  
شيء على غير الموطوءة  
او موت فتجب عدته (وكذا  
ان وطيء) كلا منهما (وهما  
ذوات اشهر) والطلاق بائن  
او رجعي (او) ذواتا (اقراء  
والطلاق رجعي) فتمتد كل  
عدة الوفاة وان احتمل  
خلافها لانها الاحوط هنا  
ايضا على ان الرجعية تنتقل  
لعدة الوفاة كما مر (فان كان)  
الطلاق في ذواتي الاقراء  
(بائنا) وقد وطئهما او  
احدهما (اعتدت كل  
واحدة) منهما في الاولى  
والموطوءة منها في الثانية  
(باكثر من عدة وفاة وثلاثة  
من اقرائها) لوجوب  
أحدهما عليها يقينا وقد  
اشتبه فوجب الاحوط وهو  
الاكثر كمن لزمه احدى  
صلاتين وشك في غيرها يلزمه  
ان يأتى بهما وتعدت غير  
الموطوءة في الثانية لوفاته  
(وعدة الوفاة) ابتداءها  
(من) حين (الموت والاقراء)  
ابتداءها (من) حين  
(الطلاق) ولا نظر الى ان  
عدة المهمة من التعيين لانه  
لما ليس منه لموته اعتبر  
السبب الذي هو الطلاق  
فلو مضى قبل الموت قرآن

الحسين وأبو الطيب لأن معدن الماء الصلب وهو ينفذ من ثقبه الى الظاهر وهما باقيا ان نهاية زاد المغنى  
وحكى ان ابا عبيد بن حريز به قد قضاه مصر وقضى به فحملها له مسوح على كتفه وطاف به الاسواق وقال  
انظر الى هذا القاضي يلحق اولاد الزنا بالحدام اه (قوله لوفاته) او طلاقه اه مغنى وقول الشارح ولا عدة  
عليها لطلاقه اى حيث لم تكن حاملا ولم تستدخل ماء المحترم نهاية (قوله لانه قد بالغ الخ) قد يقال ان هذا  
يتناقض في الممسوح بالمساحقة اذ الذكر لا اثر له في الماء وانما هو طريق كاللقبة اه رشيدى (قوله والافقد  
راينا الخ) هذا يقتضى قوة مذهب اليه الاصطخرى من لحوق الولد للممسوح ببقاء معدن المنى وقوله وشعر  
كذلك لا يصلح ان يكون من محل الرد لو جود مادة الشعر عند القاش به وكان الاظهر في الرد ان يقول بمد قوله  
وله ماء كثير ومن له اليمنى فقط وله شعر كثير اه ع ش (قوله مطلقا) اى بائنا او رجعا اه ع ش (قوله  
وان احتمل خلافها) عبارة المغنى وان احتمل ان لا يلزمها لعدة الطلاق التي هي اقل من عدة الوفاة في ذات  
الاشهر وكذا في ذات الاقراء بناء على الغالب من اب كل شهر لا يتخلو عن حيض وطهر اه (قوله في الاولى) اى  
فيما اذا وطئها وقوله في الثانية اى فيما اذا وطئ احدهما (قول المتن والاقراء) بالرفع بخطه اه مغنى (قوله  
فومضى الخ) متفرع على المتن (قوله فلو مضى قبل الموت قرآن الخ) ولو مضى جميع الاقراء قبل الوفاة اعتدت  
كل واحدة عدة الوفاة كما هو ظاهر لان كلا يحتمل انها متوفى عنها وانها مطلقة منقضية العدة سم على حج اه  
ع ش (قوله بسفره) الى قول المتن ويستحب في النهاية الاقوله ثم يعتد وقوله خلافا لبعضهم وقوله الاقراء الى  
المال لاضرر وقوله كما مر انما بما فيه (قوله او غيره) عبارة المغنى ولم يرغب عنها بل فقد في ليل او نهار او  
انكسرت به سفينة او نحو ذلك اه (قوله اى يظن الخ) الاوجه تفسير التيقن بالاعم من حقيقته ومن  
الظن لا بخصوص الظن فتأمل اه سم عبارة المغنى او ثبت بما مر في الفرائض والمراد باليقين الطرف  
الراجح حتى لو ثبت ما ذكر بعدلين كفى وسيأتى ان شاء الله تعالى في الشهادات الاكتفاء في الموت بالاستقضاة  
مع عدم افادتها اليقين اه (قوله بشرطه) وهو اصراره على الردة الى انقضاء العدة اه ع ش (قوله ثم  
تعتد) ظاهره وجوب الاعتداد بعد التيقن وان بان مضى العدة بعد نحو الموت لكن قضية قوله الاقراء  
ولو نسكت بعد التبرص والعدة الخ خلافه وهو المنتجه اه سم اقول ويصرح به ما يأتى من قول الشارح  
تصويرا اذ المدار الخ وقول المصنف لو بلغتها الوفاة بعد المدة الخ (قوله الاب) اى باليقين او بما الحق به اى  
الظن القوى اه ع ش (قوله فكذا زوجه) اى لا تفرق (قوله نعم لو اخبرها) الى قوله الذى هو فى  
المغنى الاقوله اذ لم يرد طلاقها وقوله واعتبرت الى المتن (قوله عدل) ينبغى اوافاق اعتقدت صدقه او بلغ الخبر  
عدد التواتر ولو من صبيان وكفار لان خبرهم يفيد اليقين اه ع ش (قوله باحدهما) المناسب لما زاده  
بقوله او نحوهما اسقاط الميم (قوله ويقاس بذلك الخ) عبارة المغنى قال الزركشى والمستولدة كالزوجة وان

لوفاته) وقول الشارح ولا عدة عليها لطلاقه اى حيث لم تكن حاملا ولم تستدخل ماء المحترم شرح مر (قوله  
وتعتد غير الموطوءة في الثانية) اى وهى المارة في قوله او احدهما (قوله فلو مضى قبل الموت قرآن مثلا الخ)  
ولو مضى جميع الاقراء قبل الوفاة اعتدت كل واحدة عدة الوفاة كما هو ظاهر لان كلا يحتمل انها متوفى عنها  
وانها مطلقة منقضية العدة (قوله اى يظن) الاوجه تفسير التيقن بالاعم من حقيقته ومن الظن لا بخصوص  
الظن فتأمل (قوله ثم تعتد) ظاهره وجوب الاعتداد بعد التيقن وان بان مضى العدة بعد نحو الموت لكن

مثلا اعتدت بالاكثر من القرء الباقى وعدة الوفاة (ومن غاب) بسفر او غيره (وانقطع خبره ليس لزوجه نكاح حتى يتيقن) أى يظن بحجة  
كاستفاضة وحكم بموته (موته او طلاقه) او نحوهما كردت قبل اوطء او بعده بشرطه ثم اعتدل ان الاصل بقاء الحياة والنكاح مع ثبوت يقين  
فلم يزل الابو بما الحق به ولان ماله لا يورث وام ولده لا تعتق فكذا زوجه نعم لو اخبرها عدل ولو عدل رواية باحدهما حل لما باطنا  
ان تنسكح غيره ولا تفرق عليه ظاهر اخلافا لبعضهم ويقاس بذلك فقد الزوجة بالنسبة لنحو اختها او خامسة اذ لم يرد طلاقها (وفى القديم

تربص أربع سنين) قيل من حين ففقه (٢٥٤) والاصح من حين غرب القاضي فلا يعتد بما مضى قبله (ثم تعدلوا فاة وتنكح) بعدها

اتباع القضاء عمر رضى الله عنه بذلك واعتبرت الاربع لانها اكثر مدة الحمل (فلو حكم بالقديم قاض نقض) حكمه (على الجديد فى الاصح) لمخالفته القياس الجلى لانه جعله ميتاى النكاح دون قسمة المال الذى هو دون النكاح فى طلب الاحتياط ووجه عدم النقض الا فى القضاء عندى أظهر لوضوح الفرق اذ المال لا ضرر على الوارث بتأخير قسمته ولو فقير لان وجوده لا يمنع من تحصيل غيره بكسب أو اقراض مثلا فضرره يمكن دفعه بخلاف الزوجة فانها لا تقدر على دفع ضرر فقد الزوج بوجه تجاز فيها ذلك دفعا لعظم الضرر الذى لا يمكن تداركه وفى نفوذ القضاء به ووجهان صحيح لاسنوى نفوذه ظاهر او باطنا كسائر المختلف فيه ويظهر ان هذا إنما يتأتى على عدم النقض اما على النقض فلا ينفذ مطلقا لقول السبكي وغيره بمتنع التقليد فيما ينقض (ولو نكحت بعد التربص والعدة) تصوير اذ المدار فى الصحة على نكاحها بعد العدة (فإن الزوج (ميتا) قبل نكاحها بقدر العدة (صح) النكاح (على الجديد) ايضا (فى الاصح) اعتبارا بما فى

الزوجة المنقطعة الخبر كالزوج حتى يجوز له نكاح أختها وأربع سواها (قوله تربص) كذا فى أصله رحمه الله تعالى وفى المعنى تربص بحذف احدى التامين اى تربص زوجة الغائب المذكوراه فليحرر اه سيد عمر (قوله اتباع القضاء عمر الخ) قال البيهقي وروى مثله عن عثمان وابن عباس رضى الله تعالى عنهم ولان للمرأة الخروج من النكاح بالجب والعدة لفوات الاستمتاع وهو هنا حاصل اه معنى (قول المتن) فلو حكم بالقديم الخ اى حكم حاكم غير شافعى بما يوافق القديم عندنا نقض الخ خرج به مالو رفعت أمرها لقاض ففسخ عليه فانه ينفذ ففسخه ظاهر او باطنا اه ع و لعلى الفسخ بالا عسار بشرطه (قول المتن بالقديم) اى بما أئتمنه من وجوب التربص أربع سنين ومن الحكم بوفاته وبحصول الفرقه بعده المدة اه معنى (قول المتن قاض) اى مخالف كما هو ظاهر ولو لا فلو كان مستند القضاء مجرد القديم والقاضى شافعى لم يصح القضاء اذ لا يصح القضاء بالضعيف اه رشيدى (قوله لمخالفته القياس الجلى) اى ومحل قولهم حكم الحاكم يرفع الخلاف ما لم يخالف القياس الجلى الذى هو ما قطع فيه بنفى الفارق اه بجزمى (قوله الذى هو دون النكاح الخ) فيه اشارة للرد على الحنفية اه ع و وجه عدم النقض الا فى القضاء الذى يظهر ان اضافة الوجه الى عدم الخ للبيان وان قوله الا فى القضاء اى الجارى فى القضاء بالقديم صفة للوجه عبارة النهائية والوجه الثانى لا ينقض حكمه بما ذكر لاختلاف المجتهدين ولان المال لا ضرر الخ اه (قوله لان وجوده) اى المال (قوله فضرره) اى الوارث (قوله وفى نفوذ القضاء به) اى بالقديم (قوله صحح الاسنوى) والوجه الثانى انه ينفذ ظاهر ا فقط وينفرض على الوجهين انه اذا عاد الزوج بعد الحكم وكانت قد تزوجت فان قلنا ينفذ ظاهر ا فقط فهى للاول ولان قلنا ينفذ ظاهر او باطنا فهى للثانى لبطان نكاح الاول بالحكم واعلم ان هذين الوجهين من القديم ومن تفاريعه وكان الشارح فهم انهما من الجديد فرتب عليه ما تراه اذ لو فهم انهما من القديم لم يحتج الى قوله ويظهر ان هذا إنما يتأتى الخ اه رشيدى (قوله على عدم النقض) اى الذى هو مقابل الاصح (قوله اما على النقض) اى المعتمد اه ع و (قوله مطلقا) اى لا ظاهر او لا باطنا (قوله لقول السبكي ويمنع التقليد الخ) قال الشهاب سم فيه انه لا يلزم ان يكون القضاء به بالتقليد بل قد يكون بالاجتهاد اه رشيدى (قوله فيما ينقض) اى ينقض قضاء القاضى فيه اه ع و (قول المتن بعد التربص والعدة) اى وقبل ثبوت موته او طلاقه اه معنى (قوله على نكاحها) اى وقوعه بعد العدة اى سواء مضى مدة التربص ايضا ام لا (قوله اعتبارا بما فى نفس الامر) الى قول المتن ويجب فى المعنى الا قوله كما مر انفا (قوله كما مر انفا) اى فى فصل عدة الحامل بوضعه الخ فى شرح لم تنكح حتى تزول الريبة (قوله فهى له الخ) ولو انت بولد ولم بدعه المفقود لحق بالثانى عند الامكان لتحقق براءة الرحم من المفقود بمضى المدة المذكورة ولو لم تزوج وانت بولد بعد أربع سنين لم يلحق بالمفقود لذلك فان قدم المفقود واداعاه لم يعرض على القائف حتى يدعى وطاهها كنفى هذه المدة فان انتفى عنه ولو بعد الدعوى به والعرض على القائف كان له منعها من ارضاعه غير اللبا الذى لا يعيش الا به ان وجد مضرعة غير ها ولا فلا يمنعها منه وإذا جاز له المنع ومنعها وخالفته وارضعته فى منزل المفقود ولم تخرج منه ولا وقع خلل فى التمسك لم تسقط نفقتها منه ولا سقطت مغن وروى مع شرحه (قول المتن) ويجب الاحداد) يظهر ان الحكمة فى مشروعية الاحداد تنفير الاجانب عن التطع للمفارقة فوجب فى معتدة الوفاة لعدم وجود من يدافع عن النسب وسن فى البائن لوجوده ولم يشرع فى الرجعية لعدم التطع لها غالبا مع كونها زوجة فى كثير من الاحكام اه سيد عمر (قوله باى وصف) اى حاملا او حائلا كاملا او ناقصة (قوله للخبر)

قضية قوله الا فى ولو نكحت بعد التربص والعدة الخ خلافة هو المتجه (قوله فى المتن وتنكح) عبارة التنبيه ثم تحل للزوج فى الظاهر وهل تحل فى الباطن قولان اه (قوله وفى نفوذ القضاء به) اى القديم (قوله لقول السبكي وغيره يمتنع التقليد الخ) فيه انه لا يلزم ان يكون القضاء به بالتقليد بل يكون بالاجتهاد وادائه

نفس الامر كما مر آنفا بما فيه اما اذا بان حيا فهى له وان تزوجت بغيره وحكم به حاكم لكن لا يتمتع بها حتى تعتد لثانى لان وطاه يشبهه (و يجب الاحداد على معتدة و فاة) باى وصف كانت للخبر المتفق عليه لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تحد على ميت فوق ثلاث

الاعلى زوج أربعة أشهر وعشر أى فانه يحل لها الاحداد عليه هذه المدة أى يجب لأن ما جاز (٢٥٥) بعد امتناعه وجب وللإجماع على ارادته

الا ما حكى عن الحسن  
البصرى وذكر الإيمان  
للقالب اولاً انه اعني على  
الامثال ولا فتن امان  
يلزمها ذلك ايضا ويلزم  
الولى أمر موليت به وعدل  
عن قول غيره المتوفى عنها  
ليشمل حاملاً من شبهة  
حالة الموت فلا يلزمها  
احداد حالة الحمل الواقع عن  
الشبهة بل بعد وضوحه ولو  
أحلبا بشبه ثم تزوجها ثم  
ماتت اعتدت بالوضع عنهما  
على أحدهما رجوع ولا يرد  
على المتن لأنه يصدق على ما بقى  
انه عدة وفاة فلزمها الاحداد  
فيها وان شاركتها الشبهة  
(لا) على (رجعية) لبقاء  
معظم احكام النكاح لها  
وعليها بل قال بعض الاصحاب  
الاولى ان تزين بما يدعوه  
لرجعتها وبفرض حتمتها والا  
فالمنقول عن الشافعي نذب  
الاحداد لها فحلها ان رجعت  
عوده بالتزني ولم يزعم انه  
لنفرحها بطلاقه (ويستحب)  
الاحداد (البائن) فلع او  
ثلاث او فسخ لثلاث يفضى  
تزينها لفسادها وفي قول  
يجب) عليها كالمات في عنها  
وفرق الاول بانها بحفوة  
بالفراق فلم يناسب حالها  
وجوبه بخلاف ذلك قيل  
قضية الخبر تحريمه لمها ولم  
يقولوا به انتهى وليست بقضية  
ذلك كما هو واضح من جعل  
المقسم الاحداد عن الميت

إلى قول المتن ويستحب في المغنى لا قوله ولو أحلبها إلى المتن (قوله لان ما جاز الخ) قضيته ان الاحداد على  
الزوج هذه المدة كان متمتعاً وقديماً لمادليل الامتناع اه سيد عمر وظاهر صنيع الشارح ان دليل  
الامتناع اول الحديث (قوله وجب) أى غالباً نهاية (قوله الاما حكى عن الحسن الخ) أى من انه  
مستحب لا واجب اه معنى (قوله وذكر الإيمان للغالب) وكذا ذكر الاربعة أشهر وعشر افان ذلك في  
الحائل واما الحامل فتجدد بقاء حملها قاله شيخنا فى حاشيته على البخارى اه معنى (قوله ولا فتن لها امان  
يلزمها ذلك) أى وان كان زوجها كافراً لم يلزم من لا أمان لها أيضاً لزوم عقاب في الآخرة بناء  
على الصحيح من تكليف الكفار بفروع الشريعة سم وعش ورشيدى (قوله امر موليت الخ) عبارة  
المغنى وعلى ولي الصغير وقوا المجنونة منعهما عما يمنع منه غيرهما اه (قوله ليشمل حاملاً الخ) كذا فى اصله  
رحم الله ورايت فى هامشه بخط تلميذه الفاضل عبد الرؤف ما صورته قوله ليشمل صرا به ليخرج اه وقد  
يقال اسم الفاعل حقيقة فى حال التلبس ومثله اسم المفعول وسائر المشتقات فيما يظهر وان لم ار من ذكره فن  
عبر بالمعتمدة كالمصنف شمل كلامه احداد هذه فى زمان عدتها عن الوفاة ومن عبر بالماتوفى عنها ليشمل لانها  
لا يقال لها حينئذ متوفى عنها الاعلى سبيل التجوز فلا محل لتخطئة الشارح رحمه الله بل فى بقى يقال التعبير بالشمول  
هو الصواب دون التعبير بالاجرا اه سيد عمر اقول تخطئة الشيخ عبد الرؤف وكذا اجرا اب السيد عمر  
كل منهما مبنى على ما هو ظاهر صنيع الشارح من رجوع ضمير ليشمل لما عدل اليه المصنف ويمكن دفع التخطئة  
مع الاستغناء عن التعسف بارجاع الضمير الى قول الغير كما جرى عليه الرشيدى ثم قال قوله فلا يلزمها الخ هذا  
التفريع على ما علم من عدل المصنف اه (قوله ثم تزوجها) أى حاملاً اه عش (قوله اعتدت بالوضع عنهما)  
ثم قوله وان شاركتها الشبهة يدل على عدم سقوط عدة الشبهة بالتزوج بالسكينة وان كانت للزوج  
وقضية ذلك انه لو كانت المسئلة بحالها إلا انها لم تحمل من وطء الشبهة اعتدت بالاشهر عن الوفاة ودخل فيها  
عدة وطء الشبهة لانها لشخص واحد وان حملت من وطء الزوج اعتدت عن الوفاة بوضعه ودخل فيها  
عدة الشبهة سم على حجب اه عش (قوله فالمنقول عن الشافعي نذب الاحداد) اعتمده النهاية والمغنى أيضاً (قول  
المتن ويستحب لبائن) عبارة الروض ويستحب فى عدة فراق الزوج قال فى شرحه خـج بفرق الزوج  
الموطوءة بشبهة او بنكاح فاسد وام الولد فلا يستحب لها الاحداد اه والاقتصار على نفي الاستحباب يشعر  
بالجواز وقد يلزم وان حرم فى الزيادة على ثلاثة ايام فى غير الزوج كما ياتى فيكون ذلك مخصوصاً بغير هذا فيراجع  
مر اه سم وقوله خرج الى قوله اه فى المغنى مثله (قوله بخلع) الى قول المتن وبحرم فى النهاية لا قوله اوفسخ  
(قوله وفرق الاول) عبارة المغنى كالماتوفى عنها زوجها بجامع الاعتداد عن نكاح ودفع هذا بانها ان فورقت  
بطلاق فهى بحفوة به او بنفسه فالفسخ منها او لمعنى فيها فلا يلىق بها فيها ما يجاب الاحداد اه (قوله بخلاف  
تلك) أى المتوفى عنها زوجها (قوله أى الاحداد) الى قوله وبوجه فى المغنى (قول المتن لبس مصبوغ

إلى القول به فليتأمل (قوله ولا فتن لها امان يلزمها) أى وان كان زوجها كافراً لم يلزم من لا امان  
لها لزوم عقاب فى الآخرة بناء على الصحيح من تكليف الكفار بفروع الشريعة (قوله عنهما ثم قوله وان  
شاركتها الشبهة) يدل على عدم سقوط عدة الشبهة بالتزوج بالسكينة وان كانت للزوج وقضية ذلك انه  
لو كانت المسئلة بحالها إلا انها لم تحمل من وطء الشبهة اعتدت بالاشهر عن الوفاة ودخل فيها عدة وطء الشبهة  
لانها لشخص واحد وان حملت من وطء الزوج اعتدت عن الوفاة بوضعه دخل فيها عدة الشبهة (قوله  
على أحدهما رجوع) اعتمده ايضا مر (قوله فالمنقول عن الشافعي الخ) اعتمده مر (قوله فى المتن  
ويستحب لبائن) عبارة الروض ويستحب فى عدة فراق الزوج قال فى شرحه خـج بفرق الزوج الموطوءة  
بشبهة او بنكاح فاسد وام الولد فلا يستحب لها الاحداد اه والاقتصار على نفي الاستحباب يشعر بالجواز  
وقد يلزم وان حرم فى الزيادة على ثلاثة ايام فى غير الزوج كما ياتى فيكون ذلك مخصوصاً بغير هذا فيراجع مر  
(تنبيه) حيث طلب الاحداد او ابيح وتضمن تغيير اللباس لاجل الموت كان مستثنى من حرمة تغيير اللباس

(وهو) أى الاحداد من أحد ويقال فيه الحداد من حد لغة المنع ويروى بالجيم وهو التلح واصطلاحاً هنا (ترك لبس مصبوغ)

بما يقصد (لزينة وأن خشن) للنهي الصحيح عنه كالاكتحال والتطيب والاختضاب والتحلل وذكر المعصفر والمصبوغ بالمغرة بفتح أوله في رواية من باب ذكر بعض أفراد العام على أنه لبيان أن الصبغ لا بد أن يكون لزينة (وقيل يحل) لبس (ما صبغ غزله ثم نسج) للاذن في ثوب العصب في رواية وهو بفتح فسكون (٢٥٦) اللهم لتين نوع من البرود يصبغ ثم ينسج واجيب بأنه نهى عنه في أخرى فتعارفتا والمعنى

الخ) يتجه أخذ ما يأتي في الحلج جواز لبسه عند الحاجة كحارزه اه سيد عمر (قوله بما يقصد) إنما قدره لأن المتن يومه أن الممتنع إنما هو المصبوغ بقصد الزينة بخلاف ما صبغ لا بقصدها وأن كان الصبغ في نفسه زينة فاشار بهذا التقدير إلى امتناع جميع ما من شأنه أن يقصد للزينة وإن لم يقصد بصبغ خصوصه زينة وهذا التقدير ما خوذ من كلام المصنف فيما يأتي قريباً اه رشيدى (قول المتن وأن خشن) أى المصبوغ نبه به على أن فيه خلافاً والمشهور عدم الجواز اه معنى (قوله عنه) أى عن لبس المصبوغ (قوله كالاكتحال الخ) أى كانهى عن الاكتحال الخ وليس المراد أن ما هنا مقيس على الاكتحال الخ وإنما ذكر هذا هنا مع أن محله ما سياتى عند ذكر الاكتحال وما بعده لأن النهى عن ذلك في نفس الحديث المشتمل على النهى عما هنا اه رشيدى (قوله وذكر المعصفر الخ) مبتدا خبره من باب ذكر الخ اه ع ش عبارة الرشيدى قوله وذكر المعصفر والمصبوغ بالمغرة أى الاقتصار عليهما اه (قوله بفتح اوله) عبارة الاوقيانوس المغرة بفتح الميم وسكون الغين المعجزة ويجوز فتحها الطين الاحمر اه (قوله في رواية) متعلق بذكر المعصفر الخ (قوله من باب ذكر بعض أفراد العام) وهو أى العام المصبوغ المنهى عنه المذكور بقوله للنهي الخ أى وذكر فرد من أفراد العام لا يخصه اه ع ش (قوله على أنه لبيان أن الصبغ الخ) يعنى أنه اشير بذلك هذين في الحديث إلى أن الصبغ الممتنع إنما هو المقصود للزينة لا كل صبغ من باب بيان الشيء بذكر بعض أفراد اه رشيدى (قوله بفتح فسكون الخ) أى بفتح العين واسكان الصاد المهملتين اه معنى (قوله يصبغ) عبارة المغنى يعصب غزله أى يجمع ثم يشد ثم يصبغ معصوباً اه (قوله لا ذلاً يصبغ ولا) عبارة المغنى لأن الغالب أنه لا يصبغ قبل النسج الخ اه (قوله وأن نعمت) عبارة المغنى وإن نفست لأن تقيده صلى الله عليه وسلم الثوب بالمصبوغ يفهم أن غير المصبوغ مباح ولأن نفاستها من أصل الحلقة لا من زينة دخلت عليها كالمراة الحسناء لا يلزمها أن تغير لونها بسواد ونحوه اه (قوله أى حرير) تفسير لا برسم (قول المتن فى الاصح) ولها لبس الخز قطعاً لا ستنار الا برسم فيه بالصوف ونحوه معنى ونهاية (قوله بان الغالب فيه الخ) فيه ما فيه وكذا فى قوله وبه يرد الخ اه سم (قوله لا يقصد لزينة النساء) أى ولا نظر للترين به فى بعض البلاد اه ع ش (قوله بل لنحو) الى قول المتن وكذا فى المغنى لإلا قوله أى بان المتن وقوله أن ستره وقوله ويفرق إلى وكذا (قوله وعبارته الاولى) هى قول المتن ترك لبس مصبوغ لزينة (قوله ولا) أى بان كان كدرا او مشعباً او اكهب بان يضرب إلى الغبرة اه معنى (قوله وعبارته هذه) أى قول المتن ومصبوغ لا يقصد لزينة (قوله طراز) الى قوله ويفرق بينهما فى النهاية (قوله طراز مركب) أى ولو كان صغيراً اه معنى (قوله الا أن كثر) أى الطراز المنسوج مع الثوب اه معنى (قوله وقرط) اسم لما لبس فى شحمة الاذن والمراد به هنا الحلقة لا بقيداه ع ش (قوله ومنه) أى من الحلج والضمير فى مشبهه راجع للممهور اه اسم عبارة الرشيدى نصها عبارة الاذرى نقلاً عن الحاوى للباوردى ولو تحلت برصاص او نحاس فان كان موه بذهب او فضة او مشابهاً لها بحيث لا يعرف الا بالتأمل او لم يكن كذلك ولكنهما من قوم يتزينون بمثل ذلك فحرام والافحلال انتهت وعليه فيتعين قراءة او مشبهه بالرفع عطف على موه والضمير فيه لاحدهما والتقدير موه موه باحدهما ومنه مشبهه احدهما وقوله ان ستره ليس فى كلام الاذرى عن الماوردى كما ترى فكان الشارح قيده بالموه باحدهما لكن كان ينبغى تقديمه على قوله او مشبهه مع بيان لبوت المقررة فى باب الجنائز (قوله بان الغالب فيه الخ) فيه ما فيه وكذا فى قوله وبه يرد الخ (قوله أى بان عدا الخ) كذا م (قوله ومنه) أى من الحلج والضمير فى مشبهه راجع للموه

يرجح أنه لا فرق بل هذا يبلغ فى الزينة اذ لا يصبغ اولا الارفع الثياب (ويباح غير مصبوغ) لم يحدث فيه زينة كتنقش (من قطن وصوف وكتان) على اختلاف ألوانها الخلفية وان نعمت (وكذا ابريسم) لم يصبغ ولم يحدث فيه ذلك أى حرير (فى الاصح) لعدم حدوث زينة فيه وان صقل وورق وبوجه بان الغالب فيه أنه لا يقصد لزينة النساء وبه يرد ما اطال به الاذرى وغيره من أن كثير من نحو الاحمر والاصفر الخلقى يربو لصفاء صقله وشدة بريقه على كثير من المصبوغ (و) يباح (مصبوغ لا يقصد لزينة) اصلاً بل لنحو احتمال وسخ أو مصبغة كاسود ما يقرب منه كالمشيع من الاخضر وكحلى وما يقرب منه كالمشيع من الازرق ولا يرد على عبارته مصبوغ تردد بين الزينة وغيرها كالاخضر والازرق لان فيه تفصيلاً هو أنه ان كان برأقاص فى اللون حرم وعبارته الاولى قد تشمله لان الغالب فيه حيث أنه يقصد للزينة والا فلا وعبارته هذه تشمله لانه لا يقصد به

زينة حيثئذ (ويحرم) طراز مركب على الثوب لا منسوج معه

إلا ان كثر أى بان عد الثوب بسببه ثوب زينة فيما يظهر (حلى ذهب فضة) ولو نحو خاتم وقرط للنهى عنه ومنه موه باحدهما أو مشبهه ان ستره بحيث لا يعرف إلا بتأمل ويفرق بين هذا وما مر فى الاولانى بان المداور هنا على مجرد الزينة وشم على العين مع الخيلاء وكذا نحو نحاس

وودع وعاج وذبل إن كانت من قوم يتحلون به نعم يحل لبسه ليلا فقط مع الكراهة إلا الحاجة كاحرازه وفارق حرمة اللبس والتطيب إياها  
بأنهما يحركان الشهوة غالباً ولا كذلك الحلى (وكذا) يحرم (لؤلؤ) ونحوه من الجواهر التي (٢٥٧) يتحل بها ومنها العقيق (في الأصح)

أنه من عنده قوله بحيث لا يعرف الابتال قد عرفت أنه قيد في مشبه أحدهما فتأمل اه أقول ويصرح  
بذلك قول المغني نصه والتقيد بالذهب والفضة مفهم جواز التحلي بغيرهما كنجاس وخصاص وهو كذلك  
لأن تعدد قوامها التحلي بهما أو شبهها بالذهب والفضة بحيث لا يعرفان الابتال أو موها بهما فافهم ما يحرم  
قال الأذرعى والتزويه بغير الذهب والفضة أى بما يحرم تزويها به كالزوي بهما وإنما اقتصروا على ذكرهما  
اعتباراً بالغالب اه (قوله وودع) خرز يبيض تخرج من البحر يضاء لتعلقه العين اه كردى (قوله وذبل)  
وزان فلس شىء مكال عاج وقيل هو ظفر السلحفاة البحرية مصباح اه عش (قوله نعم يحل الخ) يلغى أن  
يستثنى من الليل ما لو عرض لها اجتماع فيه بالنساء لوليمة أو نحوها فيحرم اه عش (قوله لبسه الخ) أى الحلى  
مغنى وقال الرشيدى يعنى جميع ما مر اه (قوله ليلا فقط) وأما لبسه نهاراً فإحرام إلا أن تعين طريقاً للاحرازه  
فيجوز للضرورة كما قاله الأذرعى اه مغنى (قوله إلا الحاجة) أى فلا يكره اه عش عبارة السيد عمر ظاهره  
أنه راجع إلى كراهة اللبس لا ولا يحتمل رجاءه إليه وإلى حرمة اللبس نهاراً فيكون موافقاً لما فى المغنى تبعاً  
للأذرعى اه (قوله حرمة اللبس) أى لبس الثياب المصبوغة مغنى ورشيدى (قول المتن وطيب) أى بان  
تستعمله وخرج بذلك ما لو كان حرقتها عمل الطيب فلا حرمة عليها حينئذ اه عش (قوله ابتداء) إلى قوله  
والحق الأسنوى فى المغنى الاقوله ويقرق إلى المتن (قوله يلبسها وبين نظيره) الضميران يرجعان إلى استدامة  
اه كردى أى الاول باعتبار لفظها والثانى باعتبار معناها أى أن يستدام (قوله بانه) التطيب (قوله عليها) أى  
المرأة هنا أى فى عدة الوفاة (قوله لا ثم) أى فى الاحرام (قوله قسط) بكسر القاف وضما هو الاكثر  
مصباح عش (قوله واظهار) ضرب من العطر على شكل اظفار الانسان قسطاً على البخارى اه يجزى  
(قوله نوعين) عبارة المغنى وهما نوعان اه (قوله من البخور) بفتح الباء مصباح اه بجيزى (قوله والاوجه  
الاول) فيجوز للحرمة أن تتبع حيضاً أو نفاساً شيئاً منهما خلا للنباهة (قوله والضابط) إلى التنبيه فى النهاية  
الاقوله بان فى استاده مجهولاً وقوله وان اقتضت إلى خشية وقوله أو تصغير (قوله والدهن لنحو الرأس الخ)  
عبارة المغنى ويحرم عليها دهن شعر رأسها ولحيتهما أن كان لها حلية لما فيه من الزينة بخلاف دهن سائر البدن اه  
وفى سم بعد ذكر مثلهما عن شرح المنهج ما نصه وينبغى الامام من شأنه أن يظهر حال المهنة فيحرم دهن شعره م  
اه (قوله فيها) أى الفدية (قوله له) أى للحرم ثم أى فى الاحرام ولا يخفى أن الثانى يعنى عن الاول (قوله  
ويحرم ا كته حال) الاقرب ولو للعمياء الباقية الحدقة سم على حج اه عش (قوله ولو غير مطيب) إلى قوله  
ويظهر فى المغنى الاقوله بان فى استاده مجهولاً وقوله للدهن (قوله وهو الاسود) عبارة المغنى وهو بكسر  
الهززة المم حجر يتخذ منه الكحل الاسود يسمى بالاصهائى اه (قوله ضرراً) الاولى اضربها لانه  
لا يتعدى إلا بحرف الجر كما مر اه عش (قوله رأى صبر الخ) تمسك بهذا الحديث ونحوه من قال بجواز  
نظر وجه الأجنبية حيث لا شهوة ولا خوف فتنة واجيب بجواز انه صلى الله عليه وسلم لم يقصد الرؤية بل  
وقعت اتفاقاً بانه لا يقاس عليه غيره لعدمه فيكون ذلك من خصائصه اه عش (قوله ثم قال فلا يجعله إلا  
ليلا الخ) وحمله على أنها كانت محتاجة إليه ليلاً فاذن لها فيه ليلاً بياناً للجواز عند الحاجة مع أن الاولى تركه  
نهاى هو مغنى واسنى (قوله صح النهى) أى نهى معتدة اخرى (قوله ورد) أى الاعتراض الثانى وأما الاول  
فسكت عن جوابه فليراجع اه سيد عمر (قوله فى زعمك) خطاب لام المعتدة المعيدة للسؤال بعد قوله صلى الله عليه وسلم

لظهور الزينة فيها (و) يحرم  
لغير حاجة كإياى (طيب)  
ابتداء واستدامة فاذا طرأت  
العدة عليه لزمها إزالته  
للهى عنه ويفرق بينهما وبين  
نظيره فى المحرم بانه ثم من  
سنن الاحرام ولا كذلك  
هنا وبانه يشدد عليها هنا  
أكثر بدليل حرمة نحو  
الحناء والمصفر عليها هنا  
لا ثم (فى بدن) نعم رخص  
صلى الله عليه وسلم لها أن  
تتبع لنحو حيض قليل قسط  
أو انقار نوعين من البخور  
للحاجة وألحق الأسنوى  
بها فى ذلك المحرمة وخالفه  
الزركشى والأوجه الاول  
(و ثوب وطعام) فى كل  
(كحل) والضابط أن كل  
ما حرم على المحرم من الطيب  
والدهن لنحو الرأس  
والحبة حرم هنا لكن  
لا فدية لعدم النص وليس  
للقياس فيها مدخل وكل  
ما حل له ثم حل هنا (و) يحرم  
(ا كته حال) بائد ولو غير  
مطيب وإن كانت سوداء  
للهى عنه وهو الاسود  
ومثله نص الاصفر وهو

(قوله والدهن لنحو الرأس والحية) قال فى شرح المنهج بخلاف دهن سائر البدن اه وينبغى الامام من شأنه  
أن يظهر حال المهنة فيحرم دهن شعره م (قوله فى المتن وا كته حال) هل يشمل العمياء الباقية الحدقة ولا يبعد  
الشمول لانه مزين فى العين المفتوحة وإن فقد بصرها (قوله ثم قال فلا يجعله إلا ليلاً) قال فى شرح الروض

(٣٢ - شروانى وابن قاسم - ثامن) لا زينة فيه (إلا الحاجة كرم) فتجعله ليلاً وتسمحه نهاراً إلا أن أضرها مسحة لانه صلى الله عليه وسلم رأى  
صبراً يعنى أم سلمة على أبى سلمة فزجرها فاجابت بانه لا طيب فيه فاجابها بانه يزيد حسن الوجه ثم قال فلا يجعله إلا ليلاً وامسح به نهاراً  
واعترض بان فى استاده مجهولاً وبانه صح النهى عنه وإن خشيت المرأة انقضاء عينها ورد بان المراد وإن انفتحت فى زعمك فأنى اعلم أنها لا تنفتق

من أي أو الطيب جاز أيضا وقد يشمله المتن ويظهر ضبط الحاجة هنا وفي الكحل سواء في الليل والنهار وإن اقتضى  
الليل (٢٥٨) بالحاجة ويشترط في النهار الضرورة بخشية مبيح تيمم وحيث زالت وجب مسحه أو غسله

وسلم لا مريتين أو ثلاثا بأن قالت إني أخشى أن تنفقي عينيها بدونه (قوله وبحث الأذرع الخ) عبارة المغنى  
وشرح المنهج ولو احتاجت إلى تطيب جاز كما قاله الإمام قياسا على الاكتحال أو عبارة النهاية والأوجه أنها  
لو احتاجت له نهارا جاز فيه والدهن للحاجة كالاكتحال للمرداه (قوله هنا) أي في التطيب والدهن (قوله  
وقد يشمله المتن) أي بالنسبة للطيب إذ الدهن لا ذكر له فيه بالكيفية وذلك بأن يجعل الاستثناء راجعا إليه أيضا  
هذا ولو جعل راجعا إلى جميع ما سبق لكان متجها أيضا في شمل ما صرحوا به من جواز لبس الخلى عند  
الحاجة وما بحثه قياسا عليه من جواز لبس ثوب الزينة عند الحاجة أيضا فليتامل اه سيد عمر (قوله ضبط  
الحاجة الخ) ومعلوم أن المعول عليه في ذلك أخبار طيب عدل اه عرش (قوله بخشية مبيح التيمم) اعتمده  
الحلي والزيادى وقال البرماوى فيه بعدد الوجه الاكتفاء بما لا يحتمل عادة اه بجري (قوله ويحرم  
اسفيداج الخ) ويحرم أيضا طلى الوجه بالصبر لانه يصفر الوجه فهو كالخضاب اه مغنى (قوله بمعجمة الخ)  
عبارة المغنى وهى بقاء ذال معجمة ما يتخذ من رصاص يطلى به الوجه ليبيضه قال بعضهم وهو لفظ مولد  
اه (قوله بضم) إلى التنبيه في المغنى (قوله وهو الحرة الخ) واشتهر عند العامة بحسن يوسف اه بجري  
(قوله وتسويد الخ) عبارة النهاية ويحرم الاثمد في الخاجب كما قاله صاحب البيان والحق به الطبرى كلما  
يتزين به كالشفقة واللثة والحدين والذقن فيحرم في جميع ذلك اه قال الرشيدى قوله والحق به أى بالخاجب  
وقوله كل ما يتزين به هو ببناء يتزين للفاعل اه (قوله أو تصغير الخاجب) بالغين المعجمة عبارة المغنى  
وحشوا جها بالكحل وتدقيقه بالخف اه (قوله وتطريف الاصابع) شامل لاصابع اليدين والرجلين لا لما  
اه سم (قوله كورس) أى وزعفران اه مغنى (قوله لما يظهر الخ) كالوجه واليدين والرجلين لا لما  
تحت الثياب قال الرافعى والغالية وإن ذهب ربحها كالخضاب اه مغنى زاد النهاية وشعر الرأس منه أى  
عما يظهر في المهنة وإن كان كثيرا ما يكون تحت الثياب كالرجلين (قوله وتجميد صدغ) أى شعره اه  
سم (قوله وتصفيف طرة) أى شعرها اه مغنى زاد النهاية ونقش وجهها اه (قوله وظاهر كلامهم  
الثانى) فعليه يحرم تحلى السودان بحلى الذهب وإن لم يعدوه زينة مر اه سم (قوله ولا ينافيه) أى الثانى  
وكذا الإشارة في قوله الآتى ما يؤيد ذلك (قول المتن تجميل فراش) وهو ما ترقدا وتقعده عليه من نطع ومرتبة  
ووسادة ونحوها مغنى وشرح المنهج (قوله بمثلين) إلى الفصل في النهاية والمغنى إلى أمانيا سانبه عليه أن  
شاء الله تعالى (قوله لا الالتحاف به) أى حيث حرم عليها لبسه لما تقدم من جواز لبس غير المصبوغ منه  
سم (قوله لانه كاللبس) أى ليلا ونهارا مغنى ونهاية واسنى (قوله نحو عانة) أى كما لا يبط (قول المتن وإزالة  
وسخ) أى ولو طاهر أنهاية ومغنى (قوله لان ذلك) أى ما ذكر من التنظيف والإزالة (قوله ليس من الزينة  
المرادة الخ) وأما إزالة الشعر المتضمن زينة كإزالة حول الخاجبين وأعلى الجبهة فمتنع منه كما بحثه بعض  
المؤرخين بل صرح الهارودى بامتناع ذلك في حق غير المعتدة وأما إزالة شعر الحية أو شارب نبت لها قد سن  
إزالته كما مر في شروط الصلاة مغنى ونهاية قال عرش قوله بل صرح الهارودى بامتناع ذلك الخ معتمد  
وقوله في حق غير المخدة أى إلا باذن الزوج اه (قوله من غير ترجيل الخ) عبارة النهاية والمغنى بلا ترجيل  
بدهن ويجوز بنحو سدر اه (قول المتن وحمام) بناء على جواز دخولها بلا ضرورة نهاية ومغنى قال

حاوله على أنها أى أم سلمة كانت محتاجة إليه ليلا (قوله وتطريف الاصابع) شامل لاصابع اليدين والرجلين  
(قوله لما يظهر) ومنه شعر الرأس ولو سلم فهو ملحق بما يظهر لأن من شأنه أن يقصد التزين بخضه مر (قوله  
وتجميد صدغ) أى شعره (قوله وظاهر كلامهم الثانى) فعليه يحرم تحلى السودان بحلى الذهب وإن لم يعدوه  
زينة مر (قوله لا الالتحاف به) حيث حرم عليها بسببه لما تقدم من جواز لبس غير المصبوغ منه (قوله لانه  
كاللبس) قال في شرح الروض عقب الكلامين قلت لأوجه أنه كاللبس مطلقا انتهى قوله مطلقا أى نهارا

إزالة شعر نحو عانة (وإزالة وسخ) بسدر أو نحوه لأن ذلك ليس من الزينة عرش  
مؤ للوطء فلا ينافى عدمه له في الجمعة من الزينة (قلت ويحل امتشاط) من غير ترجيل ولادهن (وحمام



إن لم يكن فيه (خروج محرم) لعدم الزينة (ولو تركت الاحداد) الواجب كل المدة وبعضها (عصت) الكاملة العالمية بوجوبه وولي غيرها (وانقضت العدة كما لو فارقت المسكن) اللازم لها ملازمته فانها (٢٥٩) او وليها تعصى وتنقضى العدة بمضى

المدة (ولو بلغت الوفاة)  
او الطلاق (بعد المدة) أى  
مدة العدة (كانت منقضية)  
بمضى مدتها (ولها) أى  
المرأة المزوجة وغيرها  
(احداد على غير زوج)  
من قريب وسيد وكذا  
أجنبي حيث لا ريب فيما  
يظهر ثم رأيت شارحين  
تحالفوا فيه وما فصلته أوجه  
كما لا يخفى وظاهر أن الزوج  
لو منعها عما ينقص به تمتعه  
حرم عليها فعله (ثلاثة أبا م)  
فأقل (وتحرم الزيادة) عليها  
ان قصدت بها الاحداد  
(والله أعلم) لمفهوم الخبر  
السابق ولان فيها لإظهار  
عدم الرضا بالقضاء ولم يجر  
ذلك فى المعتدة لحبسها على  
المقصود من العدة وبحث  
الامام ان للرجل التحزن  
مدة الثلاثة ثورده ابن الرفعة  
بأن ذلك إنما شرع للنساء  
لنقص عقلمن المقتضى  
لعدم الصبر مع أن الشرع  
ألزمن بالاحداد دون  
الرجال وبفرض صحة كلام  
الامام فحل في تحزن بغير  
تغيير ملبوس ونحوه وإلا  
حرم عليه كما مر فى الجنائز  
﴿فصل فى سكنى المعتدة﴾  
(تجب سكنى لمعتدة طلاق

عش قوله بناء على جواز دخوله الخ معتمد اه (قول المتن إن لم يكن فيه خروج الخ) فان كان لم يحل  
معنى ونهاية قال عش قوله خروج محرم أى بان كان لغير ضرورة فان كان لضرورة جاز اه (قوله  
العالمه الخ) أى بخلاف الجاهلة بذلك فلا تعصى وظاهره ان بعد عهدها بالاسلام ونشأت بين اظهر العلماء  
اه عش (قوله وولي غيرها) عطف على الكاملة (قوله اللازم لها ملازمته) أى بلا عذر نهاية ومعنى  
(قول المتن الوفاة) أى موت زوجها (قوله من قريب الخ) عبارة النهاية والمعنى والاشبه كما ذكره الاذرعى  
عن اشارة القاضى ان المراد بغير الزوج القريب فيمتنع على الاجنبية الاحداد على اجنبى مطلقا ولو ساعة  
والحق الغزى بحثا بالقريب الصديق والعالم والصالح والسيد والملوك والصهر وضابطه ان من  
حزنت لموته فلها الاحداد عليه ثلاثة ومن لا فلا ويمكن حل إطلاق الحديث والاصحاب على هذا اه (قوله  
ان قصدت بها الاحداد) فلو تركت ذلك أى التزين بلا قصد لم تأثم نهاية ومعنى (قوله لمفهوم الخبر) كذا  
فى اصله رحمه الله تعالى وقد يقال حرمة ما ذكر منطوق الخبر لا مفهومه اه سيد عمر أى وان كان جواز  
الثلاثة مفهومه ولذا أى ليشمل المنطوق والمفهوم معا اسقط النهاية والمعنى لفظ مفهوم (قوله ولم يحز  
ذلك الخ) عبارة النهاية والمعنى وإنما رخص للمعتدة فى عدتها لحبسها الخ ولغيرها فى الثلاثة لان النفوس  
لا تستطيع فيها الصبر ولذا سن فيها التعزية وتنكسر بعدها أعلام الحزن اه (قوله فحل الخ) ثم ينظر  
فيه بان التحزن بغير ما ذكر ينبغى ان يكون جائزا مطلقا اه سم عبارة السيد عمر قد يقال بعد الحل عليه  
فما وجه التوقف فى صحته بل ينبغى ان يقطع به حينئذ والتقييد بالثلاثة بالنسبة للتأكد لقرب العهد بالمصيبة  
فلا يرد قول الفاضل المحشى ينبغى ان يكون جائزا مطلقا اه (قوله وإلا حرم) وفى الزواجر  
انه كبيرة وقد يتوقف فيه والاقرب انه صغيرة لانه لا وعيد فيه اه عش

﴿فصل فى سكنى المعتدة﴾ (قوله فى سكنى المعتدة) وملازمتهما مسكن فراقها نهاية ومعنى أى وما يتبع ذلك  
كمخروجها لقضاء حاجة عش (قوله ولو هو بائن) أى الطلاق عبارة النهاية والمعنى قوله ولو بائن بجره  
كما يحظه عطفه على المجرور ونصبه أولى أى ولو كانت بائنا ويجوز رفعه بتقديم مبتدأ محذوف أى ولو هى  
بائن اه (قوله إلى انقضاء عدتها) إلى قوله يؤخذ منه فى المعنى لإلا قوله وفى مدة المنشور إلى ومثلها وإلى قوله  
كذا اطلقوه فى النهاية لإلا قوله يؤخذ منه إلى المتن (قوله بأى صفة كانت الخ) إنما قدره ليتضح الاستثناء  
الآتى (قوله وان تراضا على عدمها) كافى فتاوى المصنف لانها تجب يوما بيوم ولا يصح إسقاط ما لم يجب  
معنى ونهاية قال عش يؤخذ منه أى التعليل أنها تسقط عنه فى اليوم الذى وقع فيه الاسقاط لوجوب سكناها  
بطلوع فجره اه (قوله للآية) وهى قوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم وقوله تعالى لا تخرجوهن من  
بيوتهن أى بيوت أزواجهن واضافها البين للسكنى نهاية ومعنى (قوله يرجع عليها مؤجر المسكن) صورة  
ذلك ان تعد بسكنائها غاصصة فتفسخ الأجرة بالغصب شيئا فشيئا وتعود المنفعة فى مدته إلى ملك المؤجر  
فيرجع عليها باجرته مدة سكناها ناشرة وكذا يقال فيما إذا كان ملك الزوج سم على حج أى بخلاف مالو  
تركها الزوج ساكنة ولم يطل بها بخروج ولا غيره فانه المفوت لحقه فلا أجرة عليها ولعل وجه ذلك انها

أو ليلا (قوله من قريب الخ) لا أجنبي مطلقا على الاشبه وألحق الغزى بحثا بالقريب الصديق  
والعالم والصالح والسيد والملوك والصهر كما الحقوا من ذكره فى اعذار الجمعة والجماعة وضابطه  
ان من حزنت لموته لها الاحداد عليه ثلاثة ومن لا فلا ويمكن حمل إطلاق الحديث والاصحاب على  
هذا مرش (قوله ورده ان الرفعة الخ) مشى على الردم (قوله فحل الخ) ثم ينظر فيه بان التحزن  
بغير ما ذكر ينبغى ان يكون جائزا مطلقا قد علم ما تقرر فى المعتدة وغيرها تخصيص ما تقرر فى الجنائز  
﴿فصل فى سكنى المعتدة﴾ (قوله يرجع عليها مؤجر المسكن بأجرته) لك أن تستشكل رجوع المؤجر

(ولو) هى (بائن) بخلع أو ثلاث الى انقضاء عدتها ولو حائلا بأى صفة كانت وان تراضا على عدمها الآية (إلا ناشرة) حال  
الفراق أو أثناء العدة فلا سكنى لها حتى تعود للطاعة كصلب النكاح وفى مدة النشوز يرجع عليها مؤجر المسكن بأجرته وقياسه انه

هو عليها بذلك ومثلها كل من لا نفقة لها حال النكاح كصغيرة لا تحتمل وطا ويتصور وجوب العدة عليها باستدخال الماء وامة لا نفقة لها نعم للزوج او وارثه إجبار من لا نفقة لها على ملازمة المسكن تحصيلها لمائه ويؤخذ منه ان محله فيمن يمكن حملها إلا ان يقال التعبير بذلك للاغلب لذكره في المتوفى عنها كاياتي وهو غير معتبر فيها اتفاقا ولا يمكن من ذلك في الامة إلا بعد فراغ خدمتها (و) يجب ايضا (لمعتدة وفاة) حيث وجدت تركه فتقدم على الديون المرسلة في الذمة (في الاظهر) للخبر الصحيح به وإن لم تجب نفقتها كالبائن غير الحامل لانها للسلطنة وقد فانت والسكنى لصون مائه وهو موجود ويسن للسلطان حيث لا تركه ولا متبرع اسكانها من بيت المال كذا اطلقوه ولو قيل يجب كوفاء دينه بل اولى لان هنا حقا لله ايضا لم يرد ولو غاب المطلق ولا مسكن له اكرى الحاكم مسكنا من ماله إن كان والا افتراض او اذن لها ان تقرض عليه او تكتري من مالها وحينئذ ترجع فان فعلته بلا اذن لم ترجع إلا ان يحجز كل عن استئذانه وقصد الرجوع واشهدت على ذلك ولو مضت العدة او بعضها ولم تطالب بالسكنى

لما كانت مستحقة للسكنى برضا الزوج استصحب ذلك ولان الغالب على الازوج انهم لا يخرجون المرأة من البيت بسبب النشوز اه عش (قوله لو كان) اي المسكن (قوله ومثلها) اي مثل الناشزة اه سم (قوله كل من الخ) وكذا مثلها من وجبت العدة بقولها بان طلعت ثم اقرت بالاصابة وانكرها الزوج فلا نفقة ولا سكنى لها وعليها العدة نهاية ومعنى (قوله ويتصور وجوب العدة الخ) اي وإن كان فيه بعد اه معنى (قوله وامة لا نفقة لها) اي على زوجها كالمسكنة لئلا فقط او نهارا فقط اه معنى (قوله او وارثه) بل غير الوارث كالوارث كما قاله الرويانى تبعاً للباوردي أى حيث لا رية نهاية ومعنى قال عش وهل طلب ذلك منهم مباح او مسنون فيه نظر والا قرب الثاني اه (قوله ويؤخذ منه) اي من التعليل (قوله ان محله) اي جواز الاجبار (قوله التعبير بذلك) اي بتحصيلنا وقوله لذكره اي تحصيلنا ايضا اه سم (قوله كاياتي) اي آتفا (قوله وهو) اي إمكان الحمل وقوله فيها اي المتوفى عنها (قوله ولا يمكن) اي الزوج او وارثه من ذلك اي الاجبار وقوله بعد فراغ الخ اي بعد فراغها من خدمة سيدها (قول المتن ولمعتدة وفاة) قال في الروض مع شرحه اي والمعنى وإن مات زوج المعتدة فقالت انقضت عدتي في حياتي لم تسقط العدة عنها ولم ترث اي لاقرارها قال الاذرعى وقيد القفال بالرجعية فلو كانت بائنا سقطت عدتها فيما يظهر اخذا من التقييد بذلك فان لم يعلم هل كان الطلاق رجعيا او بائنا فادعت انه كان رجعيا وانها ترث فلا شبهة تصديقها لان الاصل بقاء احكام الزوجية وعدم الابانة انتهى اه سم على حجج اه عش (قوله للخبر الصحيح) الى قوله ولو لمضت العدة في المعنى إلا قوله كذا اطلقوه الى ولو غاب (قوله وإن لم تطالب الخ) رد دليل المقابل من قياس السكنى بالنفقة (قوله كالبائن الخ) مثال للنفى اه سم (قوله والسكنى لصون مائه الخ) أى اصل مشروعيتها لذلك فلا يرد المتوفى زوجها قبل إمكان الحمل لنحو صغر اه سم (قوله ويسن للسلطان الخ) لا سيما ان كانت متهمة بريبة وإن لم يسكنها احد حيث شاءت نهاية ومعنى قال عش وينبغي ان يتحرى الاقرب من المسكن الذي فورقت فيه ما يمكن اه وقال الرشيدى وظاهر انه يلزمها ملازمة ما سكنت فيه فليراجع اه (قوله كوفاء دينه) يراجع فيه اه سم (قوله إن كان) اي المال (قوله وحينئذ الخ) أى حين اذن لها في الافتراض أو الاكثر من مالها (قوله أو شهدت الخ) ظاهرة أنه لا بد منه مطلقا لان العجز عن الاشهاد هنا نادر غير معتبر فليراجع (قوله ولو لمضت المدة الخ) قال في الروض وكذا في صلب النكاح اه اي ومثل المعتدة لو وفاة إذا مضت العدة او بعضها ولم تطالب بالسكنى في انها لا تصير ديناً للنكحة إذا فانت السكنى في حال النكاح ولم تطالب بها سم على حجج اه عش (قوله ولو تبرع) الى قوله نعم يجب في النهاية والمعنى إلا قوله ومثله الامام فيما يظهر وقوله من تناقض لها فيه (قوله ولا رية

عليها إذا كان المسكن في إيجار الزوج إيجاراً صحيحاً إذا لمضت العدة حيث ملك الزوج دونه وغاية الامر انه فوتها على نفسه بترك الزوجة في المسكن إلا ان يقال صورة المسئلة ان سكنها بعد النشوز على وجه التعدي بحيث تعد غاصبة والاجارة تنفسخ بالنفس شيئا فشيئا والمنفعة في مدة الغصب رجعت إلى المؤجر ولم تلتف إلا في ملكه فيرجع عليها باجرته مدة سكنها ناشزة وكذا يقال فيما إذا كان ملك الزوج (قوله ومثلها) اي مثل الناشزة وقوله التعبير بذلك اي تحصيلنا وقوله لذكره اي تحصيلنا ايضا (قوله في المتن ولمعتدة وفاة) قال في الروض وإن مات زوج المعتدة فقالت انقضت عدتي في حياتي لم تسقط العدة عنها ولم ترث اي لاقرارها قال في شرحه قال الاذرعى وهذا قيد القفال بالرجعية فلو كانت بائنا سقطت عدتها فيما يظهر اخذا من التقييد بذلك قال فان لم يعلم هل كان الطلاق بائنا او رجعيا فادعت انه كان رجعيا وانها ترث فلا شبهة تصديقها لان الاصل بقاء احكام الزوجية وعدم الابانة انتهى (قوله كالبائن الخ) مثال للنفى (قوله وهو موجود) فان قلت هو غير موجود إذا توفي قبل الدخول او كان صغيرا لا يولد لمثله او كانت صغيرة كذلك قلت يمكن ان يكون المراد ان اصل مشروعيتها لذلك (قوله كوفاء دينه) يراجع (قوله ولو لمضت العدة الخ) قال في الروض وكذا في صلب النكاح انتهى اي ومثله المعتدة لو وفاة إذا مضت العدة او بعضها ولم تطالب بالسكنى في انها

فكذلك على المعتمد وفارق وفاء الدين بان هنا حاق الله تعالى فارم القبول لاجله على ان حفظ الانساب يحتاج له اكثر ولا نظر للنسب لانها ليست عليها بل على الميت (و) المعتمدة (فسخ) او انفساخ غير نحو ناشرة ولو حائلا (على المذهب) من (٢٦١) تناقض لها فيه كالطلاق بخلاف معتدة

عن وطء شبهة كنكاح فاسد وام ولد ولو حاملين نعم يجب على الاولى ملازمة المسكن لحق الله تعالى وهل يلحق بها الثانية محل نظر (وتسكن) وجوبا (في مسكن) كانت فيه عند الفرقة) باذن الزوج ان لاق بها حينئذ وامكن بقاؤها فيه لاستحقاقه منفعة أما إذا فورقت وهي بمسكن لم ياذن فيه فسياتي (وليس لزوج وغيره اخرجها) ولورجعية كما اطلقه الجمهور ونص عليه في الام واعتمده الامام وجمع متأخرون بل قال الاذرعى خلافا لذلك العراقيون على ان له اسكانها حيث شاء لانها كالزوجة وجزم به المصنف في نكته واعتمده الاسنوي وغيره (ولا لها خروج) وان رضى به الزوج فيمنعها الحاكم وجوب الحق الله تعالى (قلت) ولها الخروج في عدة وفاة وكذا بائن) بفسخ او طلاق (في النهار لشراء طعام (و) بيع او شراء (غزل ونحوه) كقطن ونحوه احتطاب ان لم يتجدد يقوم لها بذلك ونحو اقامة حد على برزة لاختدرة فيأتيها الحاكم او نائبه لاقامته كالتحليف وذلك لخبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم اذن

فكذلك على المعتمد (الخ) راجع للاجني فقط (قوله وفارق وفاء الدين الخ) عبارة النهاية والمغني وفارق عدم لزوم اجابة اجني بوفاء دين ميت او مفلس بخلاف الوارث بان ملازمة المعتدة للسكنى حق لله تعالى لا يدل له فلزم القبول الخ (قوله اكثر) اي بخلاف الدين نهاية ومعنى (قول المتن وفسخ) اي بنحو عيب (قوله او انفساخ) اي بردة او اسلام او رضاع نهاية ومعنى (قوله غير نحو ناشرة) لم ترك ذكره في معتدة الوفاة ابضا وعبارة الروض وشرحه ولا سكنى لمن طلقت او توفى زوجها ناشرة او نشرت في العدة ولو في عدة الوفاة بالخروج من منزله حتى تطيع انتهت اسم عبارة النهاية وسكت المصنف عن استثناء الناشرة في عدة الوفاة والفسخ للعلم بما ذكره في الطلاق لاستوائهما في الحكم وتجب السكنى للملاعة اه بحذف وعبارة المغني تنبيهه سكت المصنف عن استثناء الناشرة في عدة الوفاة وعدة الفسخ مع ان حكمها كالناشرة في عدة الطلاق كما صرح به القاضي والمتولى فيمن مات عنها ناشرة افلوا اخر قوله لا ناشرة الى هنا لشمل ذلك وشمل اطلاقه الملاعة والذى في الروضة نقل عن البغوي انها تستحق قطعاً اه (قوله كالطلاق) تعليل للبت (قوله وام ولد) عطف على معتدة اه سم (قوله على الاولى) وهي المعتدة عن وطء شبهة الخ (قوله ملازمة المسكن) اي وان لم تستحق السكنى كما افاده قوله بخلاف معتدة الخ وصرح به شرح الروض عبارته ومثلها اي المعتدة عن وفاة في ملازمة المسكن المعتدة عن وطء شبهة او نكاح فاسد وان لم تستحق السكنى على الواطئ والنالك اه سم (قوله الثانية) وهي ام الولد (قول المتن في مسكن كانت فيه الخ) اي ويقدم سكنها فيه على مؤنة التجهيز لانه حق تعلق بعين التركة وليس هو من الديون المرسلة في الذمة وينبغي ان هذا إذا كان ملكه او يستحق منفعة مدة عدتها باجارتها او إذا خلفها في بيت معار او مؤجرو انقضت المدة فالظاهر انها تقدم باجرة يوم الموت فقط لان ما بعده لا يجب الا بدخوله فلم يراحم مؤنة التجهيز اه ع ش (قوله ان لاق بها وامكن بقاؤها فيه) سياقي مفهوماهذين القيد (قوله لاستحقاقه الخ) تعليل لقوله وامكن بقاؤها الخ لا للبت عبارة النهاية والمغني وإنما تسكن بضم او له كما يحطه اي المعتدة حيث وجب سكنها في مسكن مستحق للزوج لاقى بها كانت فيه الفرقة بموت او غيره للالة وحديث فريضة المارين اه (قوله فسياتي) اي فالاتي يخص هذا اه سم (قوله ولورجعية) الى قوله ويؤخذ منه في النهاية والمعنى لا قوله واعتمده الاسنوي وغيره وقوله فيمنعها الى المتن وقوله ولنحو احتطاب (قوله كما اطلقه الخ) تعليل للغاية (قوله ونص عليه في الام الخ) معتمد وقوله لكن العراقيون الخ ضعيف (قوله اسكانها) اي الرجعية (قوله وان رضى به الزوج) أي لا لعذر كما سياقي ومعنى ونهاية (قول المتن في عدة وفاة) اي وعدة وطء شبهة ونكاح فاسد ومعنى ونهاية (قوله ان لم يتجدد الخ) راجع لما قبل وكذا ايضا عبارة المغني والنهاية وضابط ذلك كل معتدة لا يجب نفقتها ولم يكن لها من بقضيها حاجتها لها الخروج اه (قوله فيأتيها) اي المختدرة اه سم (قوله به غيره) الاولى التانيث كافي النهاية (قوله ونخل الانصار قريب الخ) تتمته كافي النهاية والمغني والجداذ لا يكون إلا نهارا اي غالبا اه (قوله ويؤخذ منه) اي من كلام الشافعي (قوله ومحل) اي محل

لاتصير ديناً للسكوحة إذا ذاتت السكنى في حال النكاح ولم تطالب بها (قوله فكذلك على المعتمد) اعتمده ايضا م (قوله غير نحو ناشرة) لم ترك ذكره في معتدة الوفاة ايضا وعبارة الروض وشرحه ولا سكنى لمن طلقت او توفى زوجها ناشرة او نشرت في العدة ولو في عدة الوفاة بالخروج من منزله حتى تطيع اه (قوله وام ولد) عطف على معتدة (قوله ملازمة المسكن) اي وان لم تستحق السكنى كما افاده بخلاف الخ ولهذا لما قال الروض وعليها اي المعتدة ملازمة المسكن عبر في شرحه بقوله ومثلها المعتدة عن وطء شبهة او نكاح فاسد وان لم تستحق السكنى على الواطئ والنالك (قوله في المتن عند الفرقة) هلا قال او الوفاة او اراد بالفرقة ما يشمل فرقة الوفاة (قوله فسياتي) اي فالاتي يخص هذا (قوله ولورجعية الخ) اعتمده م وقوله

لمطلقة ثلاثا ان تخرج لجذاذ نخلها وقيس به غيره قال الشافعي رضي الله عنه ونخل الانصار قريب من دورهم ويؤخذ منه تقيد نحو السوق والمحتطب بالقرب من البلد المنسوب اليها ولا فيظهر انها لا تخرج اليه إلا للضرورة ولا تكفي الحاجة ومحل ان امن

والواو في كلاه٤٠ بنى او اما الزينة (٢٦٣) فلا تخرج الا باذنه او اضرورة لان عليه القيام بجميع مؤنها كالزوجة ومثلها بان حامل

جواز الخروج لما ذكر (قول والواو) الى قول الماتن ان ترجع في النهاية الا قوله وقيدها الى اما الليل وقوله يقينا وقوله وان لا يكون الى الماتن (قوله اما الرجعية الخ) عبارة المغنى امان وجبت نفقة ما من رجعية او مستبرة او بائن حامل فلا تخرج الا باذن او ضرورة كالزوجة لان من مكفيات بنفقة ازواجهن اه (قوله وقيدها السبكي الخ) خلافا للنهاية عبارته اما الرجعية فلا تخرج لما ذكر الا باذنه لانها مكفية بالنفقة وكذا لو كانت حاملا لوجب نفقة ما فلا تخرج الا اضرورة او باذنه وكذا البقية حوايجها كسراء قطن كما قاله السبكي اه قال الرشدي قوله فلا تخرج لما ذكر الا باذنه اى او اضرورة كما صرحوا به وقوله وكذا البقية حوايجها الخ اى وان لم يكن لتحصيل النفقة كما صرح به في شرح الروض نقلا عن السبكي اه (قوله بخلاف خروجها الخ) خلافا للنهاية والمغنى كما مر انفا (قوله ولا ياتي هذا في الرجعية الخ) فان قلت هذا يدل على ان على الزوج شراء نحو الغزل والقطن ويبيعهما للرجعية والزوجة والا تاتي ذلك قلت ممنوع بل يجوز ان المراد انها لما كانت كالزوجة كان له منعها من الخروج لذلك فليتأمل فليراجع اه سم (قوله اما الليل) محترز في النهار اه سم (قوله وكذا لها الخروج) اى لغير الرجعية اه شرح البهجة وعبارة الروض مع شرحه والمغنى ولا تخرج اى لانها الى نحو السوق لشراء ويبيع ما ذكر ولا ليل الى الجيران لنحو الحديث الرجعية والمستبرة والبائن الحامل الا باذن او اضرورة كالزوجة لان من مكفيات بنفقتين اه وقوله الا باذن يفيد جواز الخروج بالاذن ولا ينافيه امتناع ترك ملازمة المسكن بتوافقه ما لان ذلك في الاعراض عنه مطلقا اه سم (قوله بشرط ان تامين) الى قول الماتن ان ترجع في المغنى الا قوله يقينا الى الماتن (قوله بقدر العادة) ينبغى الغالبة حتى لو اعتيد جميع الليل فينبغى الامتناع لانه نادر في المادة سم على حجج اه ع (قوله وان لا يكون عندها الخ) والا فلا يجوز لها الخروج فقد قالت عائشة رضي الله تعالى عنها لو يعلم النبي صلى الله عليه وسلم ما حدث النساء بعده لمنعهن المساجد وهذا في زمن السيدة عائشة اه معنى (قول الماتن تبيت في بيتها) اى وان كان لها صناعة تقتضى خروجها بالليل كالسما بين العامة بالعالمه وينبغى ان محله اذالم تحتج الى الخروج في تحصيل نفقتها والاجازها الخروج اه وقوله الى الخروج وقوله لها الخروج اى والبيتوتقى غير بيتها (قوله كذلك) ينبغى ان يرجع للغاية الاولى فقط اذ لا وجه لجواز الخروج للخوف على كف من سرجين سم على حجج اه ع (قوله من ربية) من فساق والجار متعلق بالخوف (قوله ومن ذلك) اى من العذر المجوز للانتقال (قوله اى لا يحتمل عادة) عبارة النهاية والمغنى وافهم تقييد

فياتها اى المخدرة (قوله ولا ياتي هذا في الرجعية الخ) فان قلت هذا يدل على ان على الزوج شراء نحو الغزل والقطن ويبيعهما للرجعية والزوجة والا تاتي ذلك قلت ممنوع بل يجوز ان يكون المراد انه لما كانت كالزوجة كان منعها من الخروج لذلك فليتأمل وليراجع (قوله اما الليل الخ) محترز في النهار (قوله في الماتن وكذا ليل الخ) صنيع الماتن والشرح يقتضى شمول هذا للرجعية والبائن الحامل ايضا والماتن لا يساعده وكذا صنيع الروض وشرحه وصرح في شرح البهجة بالتقييد بغير الرجعية فقال ولها ان كانت غير رجعية عبارة الروض وتعذر معتدة مطلقا لا تجب نفقة ما في الخروج لشراء الطعام والقطن ويبيع الغزل نهارا لا ليلا ولها الخروج ليلا الى الجيران للحديث والغزل ولا تبيت ولا تخرج الرجعية والمستبرة الا باذن اه قوله ولا تخرج اى لما ذكر وقوله الرجعية والمستبرة اى قال في شرحه والبائن الحامل وقوله الا باذن قال في شرحه او اضرورة كالمزوجة لان من مكفيات بنفقتين الى ان قال نعم للبائن الحامل الخروج لغير تحصيل النفقة كسراء قطن ويبيع غزل ونحوهما كما ذكره السبكي وغيره انتهى وقوله الا باذن يفيد جواز الخروج بالاذن ولا ينافيه امتناع ترك ملازمة المسكن بتوافقه ما لان ذلك في اعراض عنه مطلقا (قوله بقدر العادة) ينبغى الغالبة حتى لو اعتيد الحديث جميع الليل فينبغى الامتناع لانه نادر في العادة (قوله واختصاص كذلك) اطلاق القلة هنا فيه نظر اذ لا وجه لجواز الخروج للخوف على كف من سرجين فينبغى ان لا يرجع قوله كذلك

وقيدها السبكي وغيره بما اذا خرجت للنفقة لانها مكفية بخلاف خروجها لنحو شراء قطن او طعام وقد أعطيت النفقة دراهم ولا ياتي هذا في الرجعية لما تقرر انها في حكم الزوجة اما الليل ولو اوله خلافا لبعضهم فلا تخرج فيه مطلقا لذلك لانه مظنة الفساد الا اذا لم يمكنها ذلك نهارا اى وامنت كما بحثه ابو زرعة (وكذا) لها الخروج (ليلا الى دار جارة) بشرط ان تامين على نفسها يقينا ويظهر ان المراد بالجارها الملاصق او ملاصقة ونحوه لا ما مر في الوصية لغزل وحديث ونحوهما لكن (بشرط) ان يكون زمن ذلك بقدر العادة وان لا يكون عندها من يحدثها او يؤنسها على الالوجه و (ان ترجع وتبيت في بيتها) لاذنه صلى الله عليه وسلم في ذلك كما في خبر مرسل اعتضد بقول ابن عمر رضي الله عنهما بما يوافقه (وتنقل) جوازا (من المسكن لخوف) على نفسها او نحو ولدها او مال ولو لغيرها كوديعه وان قل او اختصاص كذلك فيما يظهر (من) نحو (هدم او غرق) او سارق (او) خوف (على نفسها) مادامت فيه من ربية للضرورة وظاهر انه

يجب الانتقال حيث ظنت فتنة كخوف على نحو بضع ومن ذلك ان ينتجع قوم البدوية (او تاذت بالجيران) اذى شديدا اى لا يحتمل عادة فيما يظهر (او هم) تاذوا (بها اذى شديدا) الاذى

كذلك ( والله أعلم )  
 للضرورة أيضا وروى  
 مسلم أن فاطمة بنت قيس  
 كانت تبذوا على أحمائها  
 فنقلها عليها السلام عنهم إلى بيت  
 ابن أم مكتوم ولا يعارضه  
 رواية نقلها الخوف مكانها  
 لاحتمال تكرار الواقعة  
 وبفرض اتحادها فاقصر  
 كل راو على أحدهما ليان  
 الاكتفاء به وحده في العذر  
 فعلم أن من الجيران الاحماء  
 وهم أقارب الزوج نعم إن  
 كانوا في داره أو إن اتعت  
 فيما يظهر خلافا لمن قيد  
 بضيقها نقلوه لاهي لعدم  
 الحاجة لا الابوان وإن  
 اشتد الشقاق بينهم لانه  
 لا يطول غالبا ( تنبيه )  
 يتعين حل المتن على ما إذا  
 كان تأذيم بأمر لم تعددهي  
 به وإلا أجبرت على تركه  
 ولم يحل لها الانتقال حينئذ  
 كما هو ظاهر ولها النقلة أيضا  
 بل يلزمها كما هو ظاهر إذا  
 فورت بدار الحرب ولم  
 نأمن بأقامتها ثم على نحو  
 بضعها أو دينها وأمنت في  
 الطريق وكذا إن كان خوفها  
 أقل فيما يظهر ويجب تعريضها  
 للزنا إلا إذا بقي من العدة  
 نحو ثلاثة أيام فقط على  
 ما بحثه الأذري فيؤخر  
 تعريضها لانتقضائها

الاذي بالشديد عدم اعتبار القليل وهو كذلك إذ لا يخلو منه أحد اه ( قوله كذلك ) أي لا يحتمل عادة  
 اه سم ( قوله تبذوا ) كذا في أصله رحمه الله تعالى بالف بعد الواو وكان الظاهر تركها اه سيد عمر ( قوله  
 ليان الاكتفاء الخ ) أولانه الذي علمه اه سم ( قوله ليان الاكتفاء به وحده ) قديقال هذا بتسليمه من  
 تصرف الراوى فلعله مستنده اجتهاده منه فانه يحتاج به ويجوز ان تكون العلة بحسب الواقع بمجموع الامرين  
 اه سيد عمر ( قوله فعلم ) أي من خبر مسلم ( قوله نعم إن كانوا الخ ) عبارة المغنى والنهاية نعم إن اشتد اذاهم  
 أو عكسه وكانت الدار ضيقة نقلهم الزوج عنها وكذا لو كان المسكن لها فانها لا تنتقل منه لاستطالة ولا غيرها  
 بل ينتقلون عنها وكذا لو كانت بيت ابويها وبذت عليهم نقلوا دونها لانها احق بدار ابويها كما قاله قال  
 الأذري وكان المراد ان الأولى نقلهم دونها وهو حسن وخرج بالجيران ما لو طلقت بيت ابويها وتاذت  
 بهم أو هم بها فلا نقل لان الوحشة لا تطول بينهم اه وفي سم بعد ذكر عبارة الروض مع شرحه الموافقة لذلك  
 مانصه ولا يخفى ان حاصلها فيما إذا لم تكن الدار لها ولا ابويها انها تخرج عنهم في الواسعة ويخرجون عنها في  
 الضيقة فليحجر المغنى المقتضى لهذه التفرقة ولعل عذرهما في الضيقة العسر في اجتناب الضرر دون الواسعة  
 لسهولة فيها اه ولا يخفى ما فيما ترجماه ولذا قال الرشيدى مانصه قوله وكانت الدار ضيقة انظر ما حكم مفهومه  
 وهو ما إذا كانت واسعة فان كان الحكم انها تنتقل هي فلا يظهر لها معنى وإن كان الحكم انها لا تنتقل هي ولا هم  
 فامعنى قوله ومن الجيران الاحماء اه اقول ولا يبعد ان يختار الشق الاول ويقال ان المراد بانتقالها في  
 الدار الواسعة انتقالها من بيت كانت هي والاحماء فيه وقت الفرقة إلى بيت آخر منها او من بيت ملاصق  
 لبيت مع أهله التأذى إلى بيت آخر منها لا تأذى مع أهله والله أعلم ( قوله نقلوا ) ببناء المفعول وقوله هم تأكيد  
 لو او الضمير ( قوله لا الابوان ) عطف على الاحماء اه سم عبارة السيد عمر قوله لا الابوان كذا في أصله  
 رحمه الله والظاهر عطفه على الاحماء وعليه فهو معطوف على المحل اوجار على لغة الزام المتن الالف اه اقول  
 الا وفق لكلام غيره عطفه على هم في المتن كما هو صريح صنيع الروض عبارة مع الاسنى وإن بذت هي عليهم أي  
 على احمائها فله أي الزوج او وارثه نقلها لان بذت على ابويها ان ساكتها في دارهما فلا تنقل ولا يتقلان  
 وإن تاذت بها او هما بها اه بخذف ( قوله يتعين ) إلى قوله إلا إذا بقي في النهاية والمغنى لا قوله بل يلزمها  
 كما هو ظاهر ( قوله إذا فورت الخ ) قياس ما يأتي من انه لو تعذر سكنها في محل الطلاق وجبت في اقرب محل  
 اليه ان تسكن هنافي اقرب محل يلي بلاد الحرب من بلاد الاسلام حيث امنت فيه بل ينبغي انها لو امنت في  
 محل من دار الحرب غير محل الطلاق وجب اعتدادها فيه اه عش اقول بل ما بحثه داخل فيما يأتي ومن  
 أفراد ( قوله بدار الحرب ) ينبغي أو دار البدعة أو الفسق اه سيد عمر ( قوله ولم تأمن بأقامتها ثم الخ )  
 فان امنت بها على ما ذكر فلا تهاجر حتى تعتد مغنى ونهاية ( قوله خوفها ) أي الطريق اه سم  
 ( قوله ويجب تعريضها ) أي المعتدة للزنا أي إذا زنت وهي بكر اه نهاية ( قوله إلا إذا بقي الخ ) لم يتعرض

لقوله أيضا وان قل فليتا مل ( قوله كذلك ) أي لا يحتمل عادة الخ ( قوله ليان الاكتفاء الخ ) أولانه الذي  
 علمه ( قوله فعلم ان من الجيران الاحماء الخ ) عبارة الروض وان بذت هي عليهم أي على احمائها فله أي الزوج  
 او وارثه نقلها هذا ان اتحدت الدار واتسعت لها والاحماء فان ضاقت فهي أولى بها اه وشرح في شرحه  
 قوله هذا الخ بقوله هذا ان اتحدت الدار واتسعت لها والاحماء ولم تكن ملكها ولا ملك ابويها فان ضاقت  
 عنهم او كانت ملكها او ملك ابويها فهي أولى فتخرج الاحماء منها اه وهو صريح في موافقة الشارح  
 في قوله الآتي وإن اتسعت فيما يظهر ولا يخفى أن حاصل عبارة الروض وشرحه فيما إذا لم تكن الدار ولا  
 لا بويها انها تخرج عنهم في الواسعة ويخرجون عنها في الضيقة فليحجر المغنى المقتضى لهذه التفرقة ولعله  
 عذرهما في الضيقة العسر في اجتناب الضرر دون الواسعة لسهولة فيه ( قوله الابوان ) عطف على الاحماء  
 وعبارة الروض وشرحه لان بذت على ابويها ان ساكتها في دارهما فلا تنقل ولا يتقلان وان تاذت بها  
 او هما بها الخ ( قوله خوفها ) أي الطريق وقوله وإذا رجع المعير الخ عطف على اذا فورت ( قوله

و إذا رجع المعير او انقضت مدة الاجارة كما ياتي او كان عليها ما يلزمها اداؤه فوراً او انحصر فيها وحيث انتقلت وجب الاقتصار على اقرب مسكن صالح إلى ما كانت فيه على ما يأتي وليس لها خروج لنحو استئجار مال وتعجيل حجة الاسلام وان كانت بمكة على ما اقتضاه اطلاقهم (ولو انتقلت) بيدنها اذ لا عبرة بالامتنع (إلى ٣٦٤) مسكن في البلد (بإذن الزوج فوجب العدة) بموت أو طلاق (قبل وصولها اليه) وبعد مفارقة الأول (اعتدت)

لهذا الاستثناء صاحب المغنى والنهاية اه سيد عمر (قوله) وإذا رجع المعير (الخ) عطف على قوله إذا فورقت الخ وكان الأولى الاخصر او رجع الخ (قوله) كما ياتي اي في المتن راجع لمساكن الرجوع والانتضاء جميعا (قوله) او كان عليها الخ) يعني لو وجب عليها حق فوري يختص بها اداؤه فلا يؤخره إلى انقضاء العدة بل تنتقل من المسكن لادائه فاذا اذنته رجعت اليه حالاً ان بقي من العدة شيء اه كرى (قوله) وحيث اي قوله وإن كانت بمكة في النهاية والمغنى (قوله) وجب الاقتصار) كما قاله الرافعي عن الجمهور وقال الزركشي والمنصوص في الام ان الزوج يحصنها حيث رضى لحيث شاءت نهاية ومعنى (قوله) على ما ياتي اي من التفصيل (قوله) وتعجيل حجة الاسلام) خرج به ما لو نذرت في وقت معين واخبرها طيب عدل بانها انخرت غضبت فتخرج لذلك حينئذ بل هو أولى من خروجها للحاجة المارة اه عش أقول بل هذا داخل في قول الشارح السابق انفاً او كان عليها الخ (قوله) بيدنها اي قوله ومنه تعين الاول في المغنى والنهاية (قوله) بالامتنع اي والخدمة وغيرهما معنى ونهاية (قوله) او طلاق اي اوفسخ نهاية ومعنى (قوله) اما بعد وصولها الخ اي اما إذا وجبت العدة بعد الخ (قوله) نعم إن اذن اي الزوج او وارثه اه اسنى (قوله) بعد وصولها اليه الخ) اخرج ما قبل الوصول وعبارة الروض وشرحه صريحة في اعتبار تاخر الطلاق والموت عن الانتقال إلى الثاني وتاخر الاذن عنهما اه سم (قوله) كالثقة باذنه اي فتعنتد وجوباً في الثاني (قول المتن ثم وجبت قبل الخروج) اي وان بعثت امتعتها وخدمها إلى الثاني معنى ونهاية (قوله) بلده الاول التأنيت (قوله) والا اي بان وجبت بعد مجاوزة عمر ان بلدها (قول المتن او في سفر لحج الخ) اي والسفر لحاجتها اه معنى زاد سم عن الروض ولو صحبها اه (قوله) من كل سفر مباح) كاستحلال مظلة ورد آبق معنى ونهاية (قوله) وزيارة اي لا قاربها وللصالحين اه بحري (قوله) إلى مسكنها اي قول المتن ولو خرجت في النهاية والمغنى إلى الاقوله او وجبت إلى المتن وقوله لمسكن اخر في البلد وقوله كذا قيل إلى ولو سافرت (قوله) وهو الاول) هذا شامل كما ترى لما إذا كان السفر لاستحلال مظلة او الحج ولو مضيقاً وفي جواز الرجوع حينئذ فضلاً عن افضليته مع عدم المانع من المضى نظر لا يخفى اه رشيدى أى فينبغي استثناء السفر لو اوجب فوري (قوله) وهي معتدة الخ) مستأنف (قول المتن اقامت لقضاء حاجتها) من غير زيادة عملاً بحسب الحاجة وان زادت إقامتها على مدة المسافرين معنى ونهاية وروض (قوله) ان كانت اي وجدت الحاجة وكان السفر لحاجتها (قوله) ولا فتلاية اي يوم الدخول والخروج عبارة والمغنى والنهاية اما إذا سافرت لنزهة او زيارة او سافر بها الزوج لحاجته فلا تزيد على مدة إقامة المسافرين ثم تعود اه وفي سم عن الروض وتعجيل حجة الاسلام الخ) في الناشرى تنبيه قال الأذرى ولينظر فيما لو قال أهل الطب أنهم تخرج في هذا الوقت غضبت هل يقدم الحج تقديم الحق الرب المحض وفيما لو كانت نذرت قبل التزوج او بعده ان تخرج عام كذا خصل الفراق فيه بموت أو طلاق (قوله) نعم ان اذن لها الزوج بعد وصولها اليه) اخرج ما قبل الوصول وعبارة الروض فان طلقها اي اومات وقد انتقلت إلى بلد او مسكن بلا إذن عادت إلى الاول قال في شرحه إلا ان يأذن هو أو وارثه لها في الاقامة في الثاني فيلزمها فيه كما صرح به الاصل انتهى والعبارة صريحة في تاخر الطلاق والموت عند الانتقال في المستثنى منه وتاخر الاذن عنهما في المستثنى فتأمل (قوله) في المتن او في سفر) قال في الروض لحاجتها ولو صحبها انتهى (قوله) في المتن فان مضت اقامت لقضاء حاجتها) عبارة الروض فان مضت والسفر لحاجة عادت بعد انقضائها ولو لم تنقض مدة إقامة المسافر او لنزهة او زيارة او سافر بها الزوج

مفارقة الأول (اعتدت) وجوباً (فيه) اي الثاني وان كان أبعد اليها من الاول أو رجعت اليه لاخذ متاع (على النص) في الام لا عراضها عن الاول بحق قبل الفراق اما بعد وصولها اليه فتعنتد فيه قطعاً (او) انتقلت اليه (بغير إذن) من الزوج (ففي الاول) يلزمها الاعتداد وإن لم تجب العدة إلا بعد وصولها للثاني لعصيانها بذلك نعم إن اذن لها الزوج بعد وصولها اليه في المقام به كان كالثقة باذنه (وكذا) تعنتد في الاول (لو اذن) لها في الثقة منه (ثم وجبت) العدة (قبل الخروج) منه لأنه الذي وجبت فيه العدة (ولو اذن) لها في الانتقال إلى بلد فسكن الاذن لها في الانتقال من مسكن إلى (مسكن) فيأتى هنا ذلك التفصيل ومنه تعين الاول إن وجبت قبل مفارقة بناية بلده أى بأن لم تصل لما يباح القصر فيه وإلا فالثاني (أو) اذن لها (في سفر حج) ولو نقل (أو) وفي نسخ بالواو والاولى أظهر

(تجارة) أو غيرهما من كل سفر مباح ولو سفر نزهة او زيارة (ثم وجبت) العدة (في الطريق فلها الرجوع) إلى مسكنها وهو مثله الاولى (و) لها (المضى) إلى غرضها المشقة الرجوع مشقة ظاهرة وهي معتدة مضت أو عادت (فان مضت) وبلغت المقصد قبل انقضاء العدة أو وجبت بعد ان بلغته فقوله في الطريق قيد للتخير الذي ذكره لاقوله (أقامت) فيه (لقضاء حاجتها) ان كانت ولا فتلاية أيام كاملة لأن لم يقدر لها مدة ولا فاقدرة (ثم) عقب فراغ إقامتها الجائزة (يجب) عليها (الرجوع) فوراً ان أمنت على نفسها ومالها ووجدت رفقة

ولو قبل ثلاثة ايام في الاولى كافي الروضة وإن نازع فيه جمع (لعتد البقية في المسكن) الذي فورقت فيه او بقر به اذ يلزمها الرجوع فوراً وإن علمت انقضاء البقية قبل وصولها اليه وخرج بنى الطريق مالو وجبت قبل مفارقة العمران (٢٦٥) فيلزمها العود ولو اذن لها في النقلة

لمسكن اخر في البلد وقدر لها مدة فانتقلت ثم لزمها العدة اقامت به مقدرة كذا قيل وقياس ما تقر أنها تعتد فيه ولا يجوز لها الرجوع للاول كما يصرح به كلامهم ولو سافرت معه لحاجته ففارقها لزمها العود ونعم لها اقامة ثلاثة ايام كاملة محل الفرقة لان سفرها كان تابعا لسفروها وقد فات فامهلت ذلك لا اكثر منه لانه مدة تاهب المسافر غالباً (ولو خرجت إلى غير الدار) او البلد (المالوفة) لمسكنها (فطلق وقال ما اذنت في الخروج) وقالت بل اذنت (صدق يمينه) انه لم ياذن ووارثه انه لم يعلم ان مورثه اذن لان الاصل عدم الاذن فترجع فوراً بعد حلفه للمالوفة (ولو قالت له (نقلني) اى اذنت لي في النقلة في هذه الدار فلا يلزم مني الرجوع) فقال بل اذنت

في الخروج اليها لكن (لحاجة) او لالنقلة فيلزمك الرجوع (صدق يمينه) ايضا انه لم ياذن في النقلة (على المذهب) لانه لم يقصده ولو وقع هذا الاختلاف بينهما وبين الوارث صدقت يمينها لانها اعرف منه بما جرى وترجع جانبها بوجودها في الثاني مع كون الوارث اجنبياً عنهما فضعف عن

مثله (قوله) ولو قبل ثلاثة ايام في الاولى (الخ) اي في مسألة ائتين عبارة المغنى والنهاية قيل قول ائتين ثم يجب الرجوع نصها وافهم اى كلام المصنف ان الحاجة إذا انقضت قبل ثلاثة ايام لم يجز لها استكمالها وهو الاصح كافي زيادة الروضة وقطع به في المحرر وإن كان مقتضى كلام الشرحين استكمالها اه (قوله) الذي فورقت فيه (الا صوب منه عبارة النهاية) والمغنى الذي فارقته اه (قوله) او بقر به (عطف على في المسكن) (قوله) مالو وجبت (الخ) اى ومالو وجبت قبل الخروج من المنزل فلا تخرج قطعا نهائياً ومعنى (قوله) ولو اذن لها في النقلة عبارة النهاية والمغنى فان قدر لها مدة في نقلة او سفر حاجة او في غيره كاعتكاف استوفيتها وعادت لتقام العدة ولو انقضت في الطريق اه وفي سم بعد ذكر مثلها عن الروض مانصه واطلاقه كالصريح في موافقة القيل المذكور ومخالفة قول الشارح وقياس الخ اه (قوله) وقياس ما تقر (وهو قوله) اما بعد وصولها اليه الخ اه كرهى ولا يخفى ما في هذا القياس اذ ما تقر في الاذن المطلق الظاهر في الدوام وما هنا في الاذن المقيد بمدة (قوله) ولو سافرت معه (لحاجته) ولو جهل امر سفرها بان اذن لها ولم يذكر حاجة ولا نزهة ولا اقيمى ولا ارجعى حمل على سفر النقلة كما قاله الرويانى وغيره (فرع) لو احرمت بمحج او قران باذن زوجها او بغير اذنه ثم طلقها او مات فان خافت الفوات اضيق الوقت وجب عليها الخروج معتدة لتقدم الاحرام وإن لم تخف الفوات لسعة الوقت جاز لها الخروج الى ذلك لما في تين الصبر من مشقة مصابرة الاحرام وإن احرمت بعد ان طلقها او مات باذن منه قبل ذلك او بغير اذن بمحج او عمره او بهما امتنع عليها الخروج سواء اخافت الفوات ام لا بطلان الاذن قبل الاحرام بالطلاق او الموت في الاولى ولعدمه في الثانية فاذا انقضت العدة اتمت عمرتها ووجبها ان بقى وقتها والاتممت بافعال عمره وولزمها القضاء ودم الفوات اه مغنى ونهاية قال ع ش قوله حمل على سفر النقلة اى تعتد فيما سافرت اليه او قال الرشيدى قوله لما في تعيين الصبر الخ هذا لا يظهر في الحج والقران اللذين الكلام فيهما كما لا يخفى وهو تابع في هذا الشرح الروض لكن ذلك جعل اصل مسألة الاحرام بالحج وغيره فصح له ذلك وانظر لم قيد الشارح بالحج والقران اه (قوله) او البلد الى قوله وتصديق هي في النهاية الا قوله ولا للنقلة وكذا في المغنى الا قوله ووارثه الى لان الاصل (قوله) لمسكنها) اى بالسكنى فيها اه معنى (قوله) ووارثه (الاسبك) وكذا وارثه يصدق يمينه انه الخ (قوله) فترجع الخ) اى وجوباً بان واقفها على الاذن في الخروج لم يجب الرجوع حالاً مغنى ونهاية (قوله) لهذه الدار) اى او البلد عبارة المغنى ونهاية الى موضع كذا اه (قوله في الثاني) اى في المنزل الثاني نهاية ومعنى (قوله) فضعف) اى الوارث (قوله) وتصديق هي ايضا) قال في الروض مطلقاً وقال في شرحه اى

لحاجته لم ترد على اقامة المسافر ثم تعود انتهى (قوله) وإن نازع فيه جمع) قد يؤيد النزاع قوله الاتى نعم لها الخ الا ان يفرق بان الاقامة هنا للحاجة فبطلانها وليس فيما يأتى ما يضبط به فبطلانها بالثلاثة لا اعتبار الشرع لها كثيراً (قوله في البلد) خرج غيره وفي الروض فان قدر لها مدة في نقلة او في سفر حاجة او غيرها استوفيتها وعادت لتقام العدة ولو انقضت في الطريق اه واطلاقه كالصريح في مقابلة القيل المذكور ومخالفة قول الشارح وقياس الخ (قوله) اقامت به مقدرة) لما تقدم في قول ائتين اعتدت فيه على النص وقول الشارح فتعتد فيه قطعاً فيما لم تقدر مدة (قوله) ولو سافرت معه لحاجته) قال في شرح الروض ولو جهل امر سفرها بان اذن لها ولم يذكر حاجة ولا نزهة ولا اقيمى ولا ارجعى حمل على سفر النقلة ذكره الرويانى وغيره انتهى (قوله) ووارثه انه لم يعلم) كذا م (قوله) ولو وقع هذا الاختلاف بينهما وبين الوارث صدقت يمينها) عبارة الروض ولو اختلفت هي والزوج او وارثه في الاذن وعدمه فالقول قوله يمينه لان الاصل عدم الاذن انتهى ونقل الخطيب الشربيني عن شيخنا الشهاب الرملى المخالفة في ذلك فليحرر (قوله) وتصديق هي ايضا) قال في الروض مطلقاً قال في شرحه اى سواء كان اختلافاً مع الزوج ام مع وارثه (قوله)

سواء كان اختلافا مع الزوج أو مع وارثه اه سم (قول المتن ومنزل بدوية) بفتح الدال نسبة لسكان البادية وهو من شاذ النسب كما قاله سيبر به نهاية ومعنى اى والقياس بادية بشديد الياء اه ع ش (قول المتن ومنزل بدوية ويبتها الخ) تنبيه مقضى الحاق البدوية بالحضرية ان ياتي فيها ماسبق من انه لو اذن لها في الانتقال من بيت في الحلة الى آخر فيها خرجت منه ولم تصل الى الاخر هل يجب عليها المضى او الرجوع او اذن لها في الانتقال من تلك الحلة الى حلة اخرى فوجد سبب العدة من طلاق او موت بين الحلتين او بعد خروجها من منزلها وقبل مفارقة حلتها فهل تمضى أو ترجع على التفصيل في الحضرية وسكت في الروضة كاصلها عن جميع ذلك ولو طلقها ملاح سفينة او مات وكان مسكنها السفينة اعتدت فيها ان انفردت عن الزوج في الاولى بمسكن فيها بمراقة لا تساعها مع اشتغالها على بيوت متميزة المرافق لان ذلك كالبيت في الخان وان لم تنفرد بذلك فان صحها محرم لها يمكنه ان يقوم بتسيير السفينة خروج الزوج منها واعتدت هي وان لم تجد محرما وصوفا بذلك خرجت الى اقرب القرى الى الشط واعتدت فيه وان تعذر الخروج منه تسرت وتنحت عنه بقدر الامكان ومعنى ونهاية قال ع ش قوله اخرج الزوج والا قرب انها تستحق عليه الاجرة على تسيير السفينة اه (قوله فيما ذكر) الى قوله ولا عبرة في النهاية والمعنى الا قوله وبه فارقت الى فان ارتحل وقوله غير رجعية الى المشقة (قوله فيما ذكر من وجوب ملازمة الخ) عبارة العباب كالروض وشرحه فرع منزل المعتدة البدوية من صوف او غيره كمنزل الحضرية في الملازمة ان كان اهل حلتها لا ينتقلون الا الحاجة وان كانوا ينتقلون شتاء او صيفا فان انتقل الكل انتقلت جواز امهم او البعض وفي المقيمين قوة فان انتقل غير اهلها لم تنتقل كالهرب اهلها خوفا من عدو لا لثقله ولم تخف وان انتقل اهلها تخيرت وان انتقلت فلها الاقامة في قرية بطريقها لا تمام العدة انتهت فتجوز انتقالها مع الكل او البعض الذي ذكره الشارح بقوله نعم الخ انما ذكره فيما اذا كان اهل حلتها ينتقلون شتاء او صيفا وقضيته امتناع انتقال الحضرية اذا انتقل اهل بلديتها والبدوية التي لا ينتقل اهل حلتها اذا انتقل اهل حلتها وهو ظاهر اذا انتقلوا الحاجة وامنت بخلاف ما اذا انتقلوا الاقامة على خلاف عادتهم او الحاجة ولم تامن وامتنع انتقالها اذا انتقل البعض مطلقا حيث امنت وقد يتجه جواز انتقالها حيث انتقل الاهل للاقامة ولو لمع الامن لعسر مفارقة الاهل لكن قول الشارح الاقوبه يفرق الخ صريح في انه لا اعتبار بمفارقة في حق الحضرية اه سم وقوله وقضيته الخ فيه تامل (قوله لها الانتقال الخ) اى فلا يجب كما صرح به الروض اه سم (قوله لانها) اى الاقامة اليق بها اى بحال المعتدة من السير (قوله وبه فارقت الحضرية السابقة) اى في قول المتن او في سفر حج او تجارة ثم وجبت في الطريق الخ (قوله ذلك) اى الاقامة بقرية في الطريق (قوله

(ومنزل بدوية ويبتها من)  
نحو (شعر كمنزل حضرية)  
فيما ذكر من وجوب ملازمة  
في العدة نعم لها الانتقال مع  
حيها ان انتهوا كلهم  
الضرورة ولها مفارقتهم  
للاقامة بقرية في الطريق  
لانها ايق بها وبه فارقت  
الحضرية السابقة فانه  
لا يجوز لها ذلك بل يتعين  
عليها اما العود للمسكن أو  
الوصول للبعد فان ارتحل

فيما ذكر من وجوب ملازمة في العدة) عبارة العباب كالروض وشرحه فرع منزل المعتدة البدوية من صوف او غيره كمنزل الحضرية في الملازمة ان كان اهل حلتها لا ينتقلون الا الحاجة وان كانوا ينتقلون شتاء او صيفا فان انتقل الكل انتقلت معهم اى انتقلت جواز افهم بالخيار كما يصرح به الروض او البعض وفي المقيمين قوة فان انتقل غير اهلها لم تنتقل كالهرب اهلها خوفا من عدو لا لثقله ولم تخف وان انتقل اهلها تخيرت وان انتقلت فلها الاقامة في قرية بطريقها لا تمام العدة بخلاف البلدة المأذون لها في السفر انتهى فتجوز انتقالها مع الكل او البعض الذي ذكره الشارح بقوله نعم الخ انما ذكره فيما اذا كان اهل حلتها ينتقلون شتاء او صيفا وقضيته امتناع انتقال الحضرية اذا انتقل اهل بلديتها والبدوية التي لا ينتقل اهل حلتها الا الحاجة اذا انتقل اهل حلتها وهو ظاهر اذا انتقلوا الحاجة وامنت بخلاف ما اذا انتقلوا الاقامة على خلاف عادتهم او الحاجة ولم تامن وامتنع انتقالها اذا انتقل البعض مطلقا حيث امنت وقد يتجه جواز انتقالها حيث انتقل الاهل للاقامة ولو لمع الامن لعسر مفارقة الاهل لكن قول الشارح الاقوبه يفرق الخ صريح في انه لا اعتبار بمفارقة الاهل في حق الحضرية (قوله نعم لها الانتقال الخ) اى فلا يجب (قوله ان انتقلوا كلهم) قضيته ان الحضرية بخلاف ذلك (قوله وبه فارقت الحضرية السابقة) عبارة شرح الروض



بعضهم وهو غير اهلها وفي المقيمين قوة او منعة اقامت والا فلا او اهلها تخيرت غير رجعية اختار الزوج اقامتها المشقة مفارقة الامل مع خطر البادية في الجملة وبه يفرق بين اهلها واهل الحضرية ولا عبرة بالارتحال مع نية العود او قربه (٢٦٧) عرفا على الوجه الا ان خافت لو اقامت (وإذا كان المسكن)

بعضهم ( أى بعض حيا (قوله وهو) أى البعض (قوله ومنعة) بفتح تين وقد تسكن عطف تفسير على قوة اه عش (قوله وإلا) أى ان لم يكن فى المقيمين قوة (قوله او اهلها الخ) أى وفى المقيمين قوة معنى ونهاية (قوله تخيرت) أى بين ان تقيم وبين ان ترتحل ولها اذا ارتحلت معهم ان تقف دونهم فى قرية او نحوها فى الطريق لتعتد فانه لا يحال المعتدة من السير وان هرب اهلها خوفا من عدو وامنت لم يجز ان تهرب معهم لانهم يعودون إذا امنوا معنى ونهاية (قوله غير رجعية اختار الزوج الخ) قاله الفقهاء وهو مبنى على انه ان يسكن الرجعية حيث شاءوا المشهور انها كغيرها كالمير وحديث فليس له منعها نهاية ومعنى قال عش قوله والمشهور الخ معتمدها (قوله ماشقة الخ) دالة للتخير (قوله وبه) أى بقوله مع خطر البادية الخ (قوله وبه يفرق الخ) صريح فى امتناع انتقال الحضرية اذا انتقل اهلها وهل لها الانتقال حيث انتقل جميع اهل بلدتها زيد المشقة بالاقامة وحدها وان امت اه سم عبارة عش لعل المراد انه ارتحل به ضمهم وفى الباتين قوة والافينغى جواز الارتحال لها فى الحضرية إذا ارتحل الجميع اه (قوله بالارتحال) أى ارتحال اهل البدوية (قوله أو قربه) أى أو مع قرب العود عرفا (قول المتن وإذا كان المسكن) أى الذى فورقت المعتدة فيه (قول مكثها) الى قوله فان حاضرت فى النهاية والمعنى (قوله كالزوجة) أى اخذاهن كالمصنف الا فى اه عش (قوله خلا فان فرق) عبارة النهائية والمعنى وقول المصنف يلىق بها ظاهره اعتبار المسكن بآلها لا بحال الزوج وهو كذلك كفى حال الزوجية وقول الماوردى يراعى حال الزوجية حال الزوج بخلافه: قال الاذغرى لا عرف التفرقة لغيره اه (قوله أى المسكن المذكور) أى مسكن المعتدة ما لم تنقض عدتها اه معنى (قوله لعدم انضباط المدة) أى مدة العدة (قوله نعم يظهر الخ) عبارة المعنى والنهاية ومحل الخلاف حيث لم تكن المعتدة هى المشتريه والاصح البيع جزا اما عدة الحمل والاقراء فلا يصح بيعه فيهما للحمل بالمدة اه (قول المتن فكسناجر) بفتح الجيم اه معنى (قوله والاصح محته) عبارة المعنى والنهاية ومضى فى الاجارة صحة بيعها فى الاظهر فبيع مسكن المعتدة كذلك (قوله لم يفسخ) لانه يغتفر فى الدوام ما لا يغتفر فى الابتداء اه ع ش (قوله فيخير المشتري) انظر لوراجعها وسقطت العدة هل يطيل خياره ولا به يجزى عن الشورى اقول قياس قول الشارح الا فى لانه قد تموت الخ رجوع المنفعة للبائع حينئذ وعليه الخيار على حاله (قوله لانها) أى المعتدة (قوله أى على احد وجهين الخ) اعتمده النهاية والمعنى (قوله بخلاف المستاجر) بكسر الجيم (قوله يموت) أى قديموت (قوله فورقت وهى بمسكن) وكان الاسبك الاخصر الاقتصار على تقدير كان كما فعله المعنى والنهاية وتقدير نحو ما قبله عقب قول المصنف السابق واذا كان المسكن (قول المتن لزمتها) أى العدة (قوله وامتنع) الى قوله لكن فرق فى المعنى الى قول المتن فان كان فى النهاية (قوله وامتنع) أى له وكذا هذا (قوله ولم يرض باجرة لمثله) أى بان طلب اكثر منها او امتنع من اجارته نهاية ومعنى قال ع ش قوله اكثر منها أى وان قل اه (قوله نحو جنون الخ) اسقط النهاية والمعنى لفظه نحو فايراجع (قوله اوزال استحقاؤه الخ) ينبغى الا ان يرضى بالاجرة من صار له الاستحقاق بعده اه سم اقول وهل يقال اخذاهن فمما قبله الا ان يرضى بالاجرة وليه فليراجع (قوله لنحو انقضاء اجارة) كالموت اه معنى عبارة ع ش ومثله ما لو كان المسكن يستحقه الزوج لكونه موقوفا عليه او مشروطا لنحو الامام وكان اماما اه (قول المتن نقلت) أى الى اقرب

بخلاف الحضرية لاذن لها فى السفر لا يجوز لها الاقامة بقرية فى الطريق لانها ساكنة موطنه والسفر طارىء عليها واهل البادية لا اقامة لهم فى الحقيقة ولا مقصد (قوله وبه يفرق الخ) صريح فى امتناع انتقال الحضرية اذا انتقل اهلها وهل لها الانتقال حيث انتقل جميع اهل بلدتها المريد المشقة بالاقامة وحدها وان امت (قوله أى على احد وجهين الخ) لاعتمدهم (قوله اوزال استحقاؤه الخ) ينبغى الا ان يرضى بالاجرة من

مستحقا (له) ولم يتعلق به حق للغير (ويلىق بها لعين) مكثها فيه الا لعذر عامر أما إذا تعلق به حق كره وقد بيع فى الدين لتعذر وفاته من غيره ولم يرض بمشتريه باقامتها فيه باجرة المثل فتنتقل منه اما ما لا يلىق بها فلا تسلكه كالزوجة خلافا لمن فرق (ولا يصح بيعه) أى المسكن المذكور لعدم انضباط المدة نعم يظهر صحة بيعه لها اخذا من نظيره السابق فى الموصى له بالمنفعة مدة مجهولة (إلا فى عدة ذات اشهر ف) بيعه حينئذ (ك) بيع (مستاجر) فيجوز فيه خلافه والاصح صحته فان حاضرت فى اثائها وانتقلت الى الاقراء لم يفسخ فيخير المشتري (وقيل) بيعه فى عدة الاشهر (باطل) قطعا ولا يجزى فيه خلاف المستاجر لانها قد تموت فى المدة فترجع المنفعة للبائع أى على احد وجهين مر فى بيع المستاجر اذا انفسخت الاجارة وذلك غرر بخلاف المستاجر يموت فان المنفعة لورثته ويرد بان لو فرض ان فيه غررا يكون متوقفا لا محققا ومستقبلا لا حالا وما هو

كذلك لا يؤثر (أو) فورقت وهى بمسكن وكان (مستعارا لزمتها فيه) وامتنع نقلها (فان رجع المعير) فى عاريتها له (ولم يرض باجرة) لمثله او طارا عليه نحو جنون او سفه او زال استحقاؤه لمنفعة لنحو انقضاء اجارة (نقلت) منه وجوب بالضرورة

فان رضى بها لزمه بذلها وامتنع (٢٦٨) خروجها ولو للملك الملاصق له كاشمله كلامهم وبحث في المطلب انه لو اعاره لسكنى معتدة عالما

ذلك لزم العارية لحق  
الله تعالى كما تلزم في نحو دفن  
ميت لكن فرق الروياني  
بين لزوم ما في نحو الاعارة  
للبناء وعدمه هنا به لا مشقة  
ولا ضرورة في انتقالها هنا  
لورجع بخلاف نحو الهدم  
ثم فكذا يقال هنا والوجه  
ان المعير الراجع لو رضى  
بسكنها بعد انتقالها لمعار  
او مستاجر لم يلزمها العود  
للاول لانها لا تأمن رجوعه  
بعد (وكذا مستاجر انقضت  
مدته) فلتنقل منه ان لم  
يجد المالك اجارة باجرة  
المثل (او) لزمها العدة  
وهي بمسكن مستحق (لها)  
استمرت فيه وجوبان لم  
تطلب النقلة لغيره والا  
فجواز (و) اذا اختارت  
الاقامة فيه (طلبت الاجرة)  
منه او من تركته ان شاءت  
لان السكنى عليه فان مضت  
مدة قبل طلبها سقطت كما  
اوسكن معها في منزلها باذنها  
وهي في عصمته على النص  
وبه افاق ابن الصلاح  
ووجهه بان الاذن المطلق  
عن ذكر العوض ينزل على  
الاعارة والاباحة اى مع  
كونه تابعا لها في السكنى  
ومن ثم بحث شارح ان  
محله ان لم تتميز امتعته بمحل  
منها والزمته اجرة مالم  
تصرح له بالاباحة (فان كان  
مسكن النكاح) المملوك  
له الذي لزمها العدة

ما يو جدنهاية ومعنى (قوله فان رضى بها) اى المعير بأجرة المثل (قوله لزمه) اى الزوج (قوله ولو للملك  
الخ) عبارة النهائية والمعنى كما نقله عن المتولى وقرأه وان توقف فيه الاذرى فيما لو قدر على مسكن بجنا  
بعارية او وصية او نحوهما اه (قوله وبحث في المطلب انه الخ) اعتمده المعنى حيث قال بعد ذكره مانصه بل  
صرحوا بذلك في باب العارية اه ورده النهائية بما نصه والحاصل حينئذ جواز رجوع المعير للمعتدة  
مطلقا وانما تكون لازمة من جهة المستعير كما تقرر في باب العارية فدعوى تصريحهم بما قاله في المطلب خلط  
اه وأقره سم وقال عش وهو المعتمد اه (قوله لكن فرق الروياني الخ) وفي الرشيدى بعد ذكر  
كلام البحر مانصه به تعلم ما في كلام الشارح من المأخذة فانه اوهم ان كلام الروياني مبنى على الصحيح مع  
انه مبنى على الضعيف القائل يلزم العارية للبناء ونحوه اه (قوله في نحو الاعارة للبناء) كالاغارة لوضع  
الجدوع اه رشيدى (قوله وعدمه هنا) اى في الاعارة لسكنى المعتدة (قوله بخلاف نحو الهدم ثم)  
عبارة الرشيدى عن البحر وفي نقل البناء والجدوع افساد وهدم وضررها (قوله فكذا يقال هنا) اى  
فيقال بمثل ما فرق به الروياني بين ما هنا والاعارة للبناء ونحوه في قياس ابن الرفعة ما هنا على الاعارة لدفن الميت  
وهذا يندفع ما في حواشى التحفة لان قاسم اه رشيدى اى من قوله قد يقال ليس ما هنا غير ما ذكره  
الروياني حتى يلحق به اه ولا يخفى ان اعتراض سم مبنى على ظاهر تعبير الشارح في حكاية فرق الروياني  
بنحو الاعارة للبناء الشامل للاغارة لدفن الميت وجواب الرشيدى مبنى على تعبير الروياني في البحر بالاعارة  
للبناء والجدوع فقط (قوله والاوجه) الى قوله اى مع كونه تابعا في المعنى (قوله لورضى الخ) اى بلا اجرة  
عبارة المعنى في شرح وكذا مستأجر انقضت مدته نصه ولورضى المعير او ماؤجر بأجرة مثل بعد ان نقلت نظر  
فان كان المنقول اليه مستعارا ردت الى الاول لجواز رجوع المعير او مستاجر الم ترد في احد وجهين يظهر  
ترجيحه وقال الاذرى انه الاقرب لان عودها الاول لإضاعة مال اما اذا رضى باعدها بعارية فلا ترد لانها  
لا تأمن من الرجوع لجواز رجوع المعير اه (قوله ان لم يجد المالك الخ) اى حيث لم ير ض ماله كما يتجدد  
إجارة باجرة مثل بخلاف ما إذا رضى بذلك فلا تنتقل وفي معنى المستاجر الموصى له بالسكنى مدة وانقضت  
نهاية ومعنى (قوله لزمها العدة وهي بمسكن مستحق) الاولى كما مر آنفا لاقتصار على تقدير مستحق (قوله  
فان مضت مدة قبل طلبها سقطت الخ) اى اذا كانت مطلقة التصرف كما هو ظاهر معنى ونهاية (قوله كما  
لو سكن معها الخ) اى فانه لا اجرة عليه ومثل منزلها منزل اهلبا باذنها ولا يكتفى بالسكوت منها ولا منهم فتلزمه  
الاجرة كما لو نزل سفينة وسرهما ما السكاهو وسأكت فتلزمه اجرة المركب كما صرح به الدهميرى في منظومته  
اه عش (قوله اى مع كونه تابعا الخ) هذا ليس قيد فى عدم وجوب الاجرة وكانه انما قيد به لبيان الواقع  
ولما افق وجد الاذن فلا اجرة مطلقا كما يعلم ما قدمه في باب الاجارة اه رشيدى ويظهر أنه انما ذكره لقوله  
ومن ثم الخ (قوله بحث شارح ان محله الخ) عقبه النهائية بقوله لكن ظاهر كلامهم يخالفه شرح م اه  
سم قال عش فلا تلزمه تتميز امتعته ام لا هو المعتمد اه (قوله ولا الخ) لعله مصور بما اذالم تاذن في  
وضع امتعة ولا هو ظاهر العبارة فهو مشكل اه سم (قوله لا يليق بها) الى قوله وفي التوسط في  
النهاية لا لقوله ومن ثم الى والكلام وقوله لكنهما متسعة الى المتن وقوله متصفة بذلك وقوله مطلقا (قوله  
لان ذلك النفيس غير واجب الخ) وانما كان يسمح به لدوام الصحبة وقد زالت وان رضى ببقائها فيه لزمها اه  
معنى (قوله ووجوب الخ) وهو الظاهر معنى ونهاية (قوله بانه قياس نقل الزكاة) اى عدم الاصناف  
صار له الاستحقاق بعده (قوله وبحث في المطلب الخ) والحاصل حينئذ جواز رجوع المعير للمعتدة مطلقا  
وانما تكون لازمة من جهة المستعير كما تقرر في باب العارية فدعوى تصريحهم بما قاله في المطلب خلط شرح  
م (قوله فكذا يقال هنا) قد يقال ليس ما هنا غير ما ذكره الروياني حتى يلحق به (قوله والازمة اجرة ته)  
لكن ظاهر كلامهم يخالفه ش م (قوله والا الخ) ان صور بما اذالم باذن في وضع امتعته والا هو ظاهر

وهي فيه (نفيسا) لا يليق بها (فله النقل) لها منه (الى) مسكن آخر (لا تليق بها) لان ذاك النفيس  
غير واجب عليه ويحرى اقرب صالح اليه ندبا على ما قال الاذرى انه الحق ووجوباً كما هو ظاهر كلامهم وايد بانه قياس نقل الزكاة  
في

وتقليلاً لزم الزوج ما أمكن (أو) كان (خمساً) غير لائق بها (فلها الامتناع) لانه دون حتمها (وليس له مساكنها ولا مداخلها) أى دخول محل هي فيه وإن لم يكن على جهة المساكنة مع انتفاء نحو المحرم الآتى فيحرم عليه ذلك ولو أغمى وإن كان الطلاق رجعياً ورضيت لأن ذلك يجر للخلوة المحرمة بها ومن ثم يلزمها منعه إن قدرت عليه والكلام هنا فيما إذا لم يرد مسكنها على مسكن (٢٦٩) مثلها لما سيذكره فى الدار والحجرة

فى البلد وجوزنا النقل فانه يتعين الاقرب اه معنى (قوله وتقليلاً) انظر ما متبوعه ولو قال وبان فيه تقليلاً (قوله المتن فلها الامتناع) أى من استمرارها فيه وطالب النقلة إلى لائق بها إذ ليس هو حقها وإنما كانت سمحت به لدوام الصحة وقد زالت اه معنى (قوله فيحرم) إلى قوله ومن ثم فى المعنى إلا قوله ورضيت (قوله ذلك) أى كل من المساكنة والمداخلة (قوله بها) الأولى تقديمه على المحرمة (قوله) والكلام هنا) أى فى منع المساكنة والمداخلة (قوله إذا لم يزد مسكنها) أى سعة (قوله بما يأتى) أى فى قول المصنف وينبغى أن يغلق ما بينهما من باب الخ (قوله وبه) أى بقوله بان كان بمن يحتشم الخ (قوله من التناقض) أى بين عبارة المتن وعبارة الروضة اه رشيدى (قوله لا حيثئذ) أى حين كون المحرم بصيراً يميز يحتشم الخ (قوله أو اثى) كاختها أو خالتها وعمتها إذا كانت ثقة فقد صح فى الروضة انه يكفى حضوره المرأة الأجنبية الثقة فالحرم أولى اه معنى (قوله للعلم به) من زوجته وأمه) أى الاتيتين فى المتن انفا (قوله يميز) إلى قوله وكالأجنبية فى المعنى (قوله يميز) ولا عبرة بالمجنون والصغير الذى لا يميز اه معنى (قوله كذلك) أى عينة بصيرة (قوله وكل منهن) أى من المحرم الاثى والزوجة الأخرى والأمة والمرأة الأجنبية (قوله بشرط التمييز الخ) أى فى المسحوع وعندها (قوله ويظهر انه يلحق الخ) خلافاً للحنى وعبارة ع ش (قوله ويظهر انه الخ) قد يتوقف فى ذلك اه (قوله مع الكراهة) كذا فى المعنى (قوله إن وسعتهما الدار) تقديم هذا الشرط على قوله ومداخلتها يقتضى عدم اعتباره فيه وإن أطلق قوله السابق لكنهما متسعة الخ وصنيع الروض قد يفهم كذلك أن اتساع الدار إنما يشترط فى المساكنة دون مجرد المداخلة ونحوها لكن صنيغ شرحه قد يفهم انه شرط فيها اه سم (قوله وإنما حلت) إلى قوله ومنه يؤخذ فى المعنى (قوله بخلاف عكسه الخ) عبارة المعنى ومحرم كافى الموضوع خلوة رجلين أو رجال بامرأة ولو بعدت مواطاتهم على الفاحشة لأن استحيا المرأة من المرأة أكثر من استحيا الرجل من الرجل اه (قوله بمرد) ظاهره ولو كثروا جدا اه ع ش (قوله محرم) أى على الرجل اه نهاية (قوله محرم نظرم) لعل المراد محرم عليه نظرم لو فرضوا أننا ليخرج الصغار والمحارم ولا فالمرء لا يحرم نظرم على المذهب خلافاً لاختيار المصنف السابق فى النكاح ولا يقال يحرم نظرم بشهوة لا نأقول لا خصوصية للرد بذلك اه رشيدى (أقول) لعله على مختار النهاية ولا فقد سبق هناك اعتماد الشارح لحرمة نظر الأرمد مطلقاً بشهوة وبدونها وفاقاً للمصنف ولذا قال هنا مطلقاً (قوله فى مسجد مطروق) ينبغى هو ومحلها منه (قوله) ومثله فى ذلك الخ) يؤخذ منه أن المدارف فى الخلوة على اجتماع لا تؤمن معه الرية عادة بخلاف ما لو قطع بانتفاها فى العادة

العبارة فهو مشكل (قوله أن وسعتهما الدار) تقديم هذا الشرط على قوله ومداخلتها يقتضى عدم اعتباره فيه وإن أطلق قوله السابق لكنهما متسعة الخ وعبارة الروض فصل محرم على الزوج ولو أغمى كفاً شرحه معاشرته المعتدة إلا فى دار واسعة مع محرم لها من الرجال أو له من النساء أو زوجة أو جارية ويكره ويشترط فى المحرم تمييز الخ اه قال فى شرحه وظاهره انه يعتبر فى الزوجة والجارية أن يكونا ثقتين اخذاً بما يأتى ويحتمل خلافه فى الزوجة لما عندها من الغيرة والافتقار على المساكنة قد يفهم أن اتساع الدار إنما يشترط فى المساكنة دون مجرد المداخلة ونحوها لكن فى شرحه زاد عطف المداخلة على المساكنة قبل الاستثناء المذكور (قوله بامرأتين ثقتين الخ) ويمتنع خلوة رجل بغير ثقات وأن كثرن شرح مر (قوله ومنه يؤخذ الخ) كذا شرح مر ببق خلوة رجلين بامرأة وقياس حرمة خلوة رجلين بامرءة الحرمه هنا بالاولى

عنها ومداخلتها إن كانت ثقة إلا من المحذور وحيثئذ بخلاف ما إذا انتفى شرطها ذكرنا ما حلت خلوة رجل بامرأتين ثقتين يحتشمهما بخلاف عكسه لانه يبعد وقوع فاحشة بامرأة متصفة بذلك مع حضور مثلها ولا كذلك الرجل ومنه يؤخذ أنه لا تحل خلوة رجل بمرد يحرم نظرم مطلقاً بل ولا أرمد بمثله وهو متجه ولا يجوز خلوة رجل بغير ثقات وإن كثرت وفى التوسط عن القفال لو دخلت امرأة المسجد على رجل لم تكن خلوة لانه يدخله كل أحد اه وإنما يتجه ذلك فى مسجد مطروق لا ينقطع طارقه عادة ومثله فى ذلك الطريق أو غيره

المطروق كذلك بخلاف ما ليس مطروقا كذلك فان قلت ظاهره انه لا تحرم خلوة رجال أمرنا قلت ممنوع وإنما قضيته أن الرجال ان  
احالت العادة توأطوهم على وقوع فاحشة بها يحضرتهم كانت خلوة جائزة ولا فلا ثم رايت في شرح مسلم التصريح به حيث قال تحمل خلوة جماعة  
يبعد توأطوهم على الفاحشة لنحو صلاح أو مروءة بامراة لكنه حكاه في المجموع حكاية الاوجه الضعيفة ورايت بعضهم اعتمد الاول وقيده  
بما اذا قطع بانتفاء الرتبة من جانبه (٢٧٠) وجانبها (ولو كان في الدار حجرة فسكنها احدهما والاخر الاخرى فان اتحدت المرافق

كطبخ ومستراح) وبشر  
وبالوعة وسطح ومصعد  
ومروالو بمعنى أو اذ يكتفى  
اتحاد بعضهما فبما يظهر وهل  
العبرة في اتحاد الممر بول  
الدار فيضير اتحاد دهلزيها  
لا اتحاد الممر فيه او بالباب  
الذي بعد الدهليز دونه لانه  
يمتزله حصن سكة غير نافذة او  
يفرق بين كون الدهليز  
ينتفعن به بما يتعلق بالسكنى  
فيضير اتحاد حينئذ وبين  
ان لا يكون كذلك لكونه  
معد للزوج وحاله فلا يضير  
كل محتمل والثالث اقربها  
(اشترط محرم) او نحوه  
من ذكر وخالف في ذلك  
القاضي والرويانى فخرما  
المساكنة مع اتحادها ولو مع  
المحرم واطال الاذرعى في  
الاتصاف له اذ لا سبيل الى  
ملازمته لها في كل حركة  
وبانتفاء ذلك وجدت مظنة  
الخلوة المحرمة وخرج  
بفرضه الكلام في حجرتين  
ما لو لم يكن في الدار لا بيت  
وصفف فانه لا يجوز ان  
يساكنها ولو مع محرم لانها  
لا تتميز من المسكن بموضع  
نعم ان بنى بينهما حائل وبقي  
لها ما يليق بها سكننا جاز

فلا يعد خلوة اه عش (قوله المطروق) أى الطريق أو غيره كذلك اى لا يقطع طارقه عادة (قوله  
التصريح به الخ) فيه وقفة إذ ما ذكره ولا فيما استحالت التواطؤ عادة وما في شرح مسلم فيما إذا بعد  
وبينهما فرق بعيد ولذا حكاه في المجموع حكاية الاوجه الضعيفة (قوله اعتمد الاول) اى ما في شرح مسلم  
(قول المتن احدهما) اى الزوجين والاخر اى سكنى الاخر الحجرة الاخرى من الدار نهاية  
ومعنى (قوله لانه) اى الدهليز (قوله ينتفعن) الاول ينتفعان اى الزوجان (قوله ورحاله) جمع رحل  
(قوله والثالث) اى الفرق (قوله ونحوه) الى الفصل الى النهاية لا لافوله وخالف الى وخرج (قوله مع  
اتحادها) اى المرافق (قوله بانتفاء ذلك) اى الملازمة (قوله وصفح) عبارة النهاية وصفحاه (قوله ولا  
يتحدثى منها) بان اختصاص كل من الحجرتين بمرفق نهاية ومعنى (قوله فلا يشترط نحو محرم) ويجوز له  
مساكنتها بدونها لانها تصير حينئذ كالدارين المتجاورتين نعم لو كانت المرافق خارج الحجرة في الدار لم  
يجز لان الخلوة لا تمتنع مع ذلك قاله الزركشى اه معنى (قوله اى يجب) الى الفصل فى المغنى لا قوله قال  
القاضى الى المتن (قوله عمر احدهما يمر به الخ) عبارة المغنى يمر احدهما اى الحجرتين بحيث يمر فيه على الحجرة  
الاخرى من الدار اه (قوله يمر به) اى يسببه اه عش (قول المتن وسفل) بضم اوله بخطه ويجوز كسره  
وعلو بضم اوله بخطه ويجوز فتحه وكسره نهاية ومعنى

#### ﴿باب الاستبراء﴾

(قوله هو بالمد) الى قوله لانها في نفسها في المغنى لا لافوله ولتشار كمال الى الاصل وقوله بالفعل الى او  
التزويج وإلى قول المتن وسواء في النهاية لا ذلك القول الثاني (قوله تربص بمن) لعل الباء زائدة ولذا اسقطها  
المغنى (قوله بمن فيمارق) اى ولو فيما مضى ليشمل من وجب عليها الاستبراء بسبب العتق اه عش (قوله  
للعلم) اى ليحصل العلم اه سمى اى او الظن كما مر (قوله او للعبد) لا يبعد ان يعد منه ما لو اخبر الصادق بخلوها  
من الحمل سم وعش (قوله سمي اى التربص بمن فيمارق الخ) بذلك اى بلفظ الاستبراء (قوله باقل ما يدل الخ)  
اى بما يدل على البراءة من غير اشتغال على عدد اقراء او اشهر قال السيد عمر قد يقال الاولى اسقاط لفظ  
اقل لانها منه ان لا دخلا في التسمية وليس كذلك اه وقد يمنع قوله وليس كذلك بانه جملة المدعى بقربة المقام  
ولم يعكس (قوله ولتشار كمال الخ) اى مع شرافة الحرية الغالبة في المعتدة (قوله في اصل البراءة)  
اى الدلالة على البراءة (قوله ذيلت به) اى جعلت العدة مديلا بالاستبراء (قوله بالفعل) اى حالا (قوله

(قوله وخرج بفرضه الكلام في حجرتين) فان قلت من أن يؤخذ فرض الكلام في حجرتين مع انه المتبادر  
من قوله ولو كان في الدار حجرة ان المراد حجرة واحدة قلت من قوله والاخر الاخرى لان المتبادر منه  
ارادة الحجرة الاخرى واما حمل قوله الاخرى على بقية الدار فبعيد (قوله فانه لا يجوز ان يساكنها ولو  
مع محرم) قد يخالف قوله السابق جاز مع الكراهة كل من مساكنتها وسعتها الدار المفروض فيما إذا  
لم يكن بها إلا مسكن واحد كما يعلم من سابقه إلا ان يصور ما هنا بما اذا لم تسعها فليراجع والله اعلم اه

#### ﴿باب الاستبراء﴾

(قوله للعلم) اى ليحصل العلم (قوله او للعبد) لا يبعد ان يعد منه ما لو اخبر الصادق بخلوها من الحمل (قوله

(والا) يتحدثى منها (فلا) يشترط نحو محرم اذ لا خلوة (و) لكن (ينبغي) أى يجب (أن يغلق) قال القاضي أبو الطيب والماوردى ويسر لما  
(ما بينهما من باب) واولى من اغلاقه سده (وان يكون عمر احدهما) يمر به (على الاخر) حذر من وقوع خلوة (وسفل وعلو كدار وحجرة)  
فيما ذكر فيهما والاولى ان تكون في العلو حتى لا يمكنه الاطلاع عليها ﴿باب الاستبراء﴾ هو بالمد لغة طلب البراءة وشرعا تربص بمن فيها  
رق مدة عند وجوب سبب مما ياتى للعلم ببراءة رحمها او للتعبد سمي بذلك لتقديره باقل ما يدل على البراءة كما سمي ما مر بالعدة لاشتغاله على العدد  
وليشار كمال في اصل البراءة ذيلت به والاصل فيه ما ياتى من الاخبار وغيره (يجب) الاستبراء لحل التمتع بالفعل

لما ياتي في ملك مزوجة

ومعتدة او التزويج كما يعلم  
 مما سيذكره (يسبين)  
 باعتبار الاصل فيه فلا يرد  
 عليه وجوبه بغيرهما كان  
 وطىء امة غيره ظانا انها  
 امة فانه يلزمها قرم واحد  
 لانها في نفسها مملوكة  
 والشبهة شبهة ملك اليمين  
 (احدهما ملك امة) أي  
 حدوثه وهو باعتبار الاصل  
 ايضا ولا فالمدار على  
 حدوث حل النفع بما يخل  
 بالملك فلا يرد ما ياتي في  
 شراء زوجته كما كان التعبير  
 في السبب الثاني بزوال  
 الفرائض كذلك ولا فالمدار  
 على طلب التزويج ودل  
 على ذلك ما سيذكره في نحو  
 المسكاتبة والمرئدة  
 وتزويج موطوءه (بشراء  
 اوارث او هبة) مع قبض  
 (اوسى) بشرطه من  
 القسمة واختيار التملك  
 كما سيعلم مما سيذكره في السير  
 فلا اعتراض عليه (اورد  
 بعبى او تحالف او اقالة)  
 ولو قبل القبض او غير ذلك  
 من كل ملك كقبول وصية  
 ورجوع مقرض وبائع  
 مفلس ووالد في هبة لفرعه  
 وكذا امة قراض انفسخ  
 واستقل بها المالك وامة  
 تجارة اخرج زكاتها  
 وقلنا بالاصح

لما ياتي الخ) علة للتقيد بقوله بالفعل (قوله او التزويج) عطف على التمتع اه سم (قوله فيه) أي وجوب  
 الاستبراء وقوله عليه أي قوله بسببين (قوله ظانا انها امة) خرج به ما لو ظناه زوجته الحرة فانها تعتد بثلاثة  
 اراء او زوجته الامة فتعتد بقرائن كما قدمه اه عش (قول المتن احدهما) وهو مختص بحل التمتع  
 (قوله ملك امة) أي ملك الحر جميع امة لم تكن زوجته كما سيأتي بخلاف ما لو ملك بغضها فانها لا تحل له حتى  
 يستبرئها ويدخل في ذلك ما لو كان مالكا لبعض امة ثم اشترى باقيها فانه يلزمه الاستبراء وخرج البعض  
 والمكاتب فانه لا يحل لهما وطء الامة بملك اليمين وان اذن لهما السيد اه معنى (قوله وهو) أي حصر  
 السبب الاول في حدوث الملك (قوله ايضا) أي كان الاقتصار على السبين باعتبار الاصل (قوله فالمدار) أي  
 للسبب الاول (قوله على حدوث حل التمتع) يشمل عوده كما في المكاتبه وطروءه كما في امة المكاتبه لان كلا  
 حدوث في الجملة اه سم (قوله بما يخل بالملك) لعل من فيه تعليلية أي حدوث حل التمتع بعد حرمة  
 لاجل حصول ما يخل بالملك على انه قديم قال انه ليس بقيد بدليل ما سيأتي في مال الزوج امة فطلقت قبل الوطء  
 وفي نحو المرتدة وسيأتي في كلامه ان العلة الصحيحة حدوث حل التمتع فليراجع اه رشيدى عبارة السيد عمر  
 قوله بما يخل بالملك أي من اجل زوال شيء يخل بالملك بان لا يجامعه بان كانت ملكا لغيره قبل حدوث حل  
 التمتع او بان يضعفه كان كانت مكتوبة ثم فسخته او مزوجة فطلقت اه فاشار الى ان من للتعليل وان في  
 الكلام حذف مضاف أي من زوال ما يخل الخ وان القول المذكور قيد (قوله فلا يرد ما ياتي في شراء زوجته)  
 أي فانه ملك امة ولم يجب الاستبراء لحلها قبل الشراء اه سم وعبارة الرشيدى أي لذهو خارج بهذا  
 التأويل لعدم حدوث حل التمتع كما دخل به ما ياتي في المكاتبه ونحوها اه (قوله كذلك) أي باعتبار  
 الاصل (قوله ودل على ذلك) أي على ما ذكر في السبين كما يعلم من الامثلة اه رشيدى عبارة سم أي  
 المذكور من التأويل في السبين بما ذكر وجه الدلالة انه حكم بوجوب الاستبراء في مكتبة عجزت ومرئدة  
 اسلمت مع انه لم يحدث فيهما الملك بل حل الاستمتاع ووجوب الاستبراء في موطوءه التي اريد تزويجها مع  
 انها عند ارادة التزويج لم يزل فراشه عنها اه قول المتن بشراء اوارث الخ) اشار بهذه الامثلة الى انه لا فرق  
 بين الملك القهرى والاختيارى اه معنى (قوله بشرطه من القسمة) عبارة المعنى وقوله اوسى أي قسمة غنيمة  
 وكان الاولى ان يصرح به فان الغنيمة لا تملك قبل القسمة اه (قوله من القسمة او اختيار التملك) أي  
 على القولين في ذلك اه رشيدى عبارة عش قوله من القسمة أي على الراجح وقوله او اختيار التملك أي  
 على المرجوح اه (قول المتن اورد بعبى) أي ولوى المجلس اه بجري (قول المتن او تحالف او اقالة)  
 معطوفان على العيب اه سم (قوله ورجوع مقرض) وصورة اقرضاها ان تكون حراما على المقرض

او التزويج) عطف على التمتع (قوله على حدوث) يشمل عوده كما في المكاتبه وطروءه كما في امة المكاتبه لان  
 كلا حدوث في الجملة (قوله بما يخل بالملك) خرج ما لا يخل بنحو الاحرام والحيض كما ياتي (قوله فلا يرد ما ياتي  
 في شراء زوجته) أي فانه ملك امة ولم يجب الاستبراء لعدم الحل لحلها قبل الشراء (قوله ولا فالمدار على طلب  
 التزويج) أي مع انه ليس هناك زوال فرائض (قوله ودل على ذلك) أي المذكور من التأويل في السبين بما  
 ذكر وجه الدلالة انه حكم بوجوب الاستبراء في مكتبة عجزت ومرئدة اسلمت مع انه لم يحدث فيهما الملك بل  
 حل الاستمتاع ووجوب الاستبراء في موطوءه التي اريد تزويجها مع انها عند ارادة التزويج لم يزل فراشه عنها  
 (قوله في المتن او تحالف او اقالة) هما معطوفان على العيب (قوله ورجوع مقرض) أي وصورة اقرضاها  
 ان يكون حراما على المقرض (قوله وكذا امة قراض انفسخ واستقل بها المالك وامة تجارة الى قوله قاله  
 البلقينى) وهو ظاهر في جارية القراض وكلاهم يقتضيه واما في زكاة التجارة فلا وجه له عند القائل كما افاده  
 شيخ الاسلام شرح مر (قوله وكذا امة قراض انفسخ) بخلافه قبل النسخ لكن بشكل ذلك بان العامل  
 لا يملك حصته من الربح بالظهور فأي حاجة لا اعتبار بالنسخ الا ان يجب بانه بالظهور وان لم يملك له حق مؤكدا  
 يورث عنه ويتقدم به على الغرماء ويصح اعراضه عنه ويغرمه المالك بان لا فاه المال او استداده كما تقدم في

سم وعش (قوله ان المستحق شريك) قد يقال شركة المستحق غير حقيقية فلا أثر لها اه سم (قوله  
والحل فيهما) اى امة التجارة او امة القراض هو ظاهر في امة القراض اذا ظهر ربح على القول بانه يملك  
بالظهور والا فالعامل لاشيء له والمال على ملك المالك ولم ينتقل عنه حتى يقال تجدد له ملك اللهم الا ان يقال ان  
المعنى لتجدد الملك والحل في مجموعهما في الجملة وان لم يحصل كل منهما في كل منهما اه عش (قوله قاله  
البائني) وهو ظاهر في جارية القراض وكلامهم يقتضيه واما في امة التجارة فلا وجه له عند التامل كما افاده  
الشيخ شرح مر اه سم قال الرشيدى قوله فلا وجه له الخ اى لان تعلق حق الاصناف في زكاة التجارة  
لا يمنع التصرف في المال بخلاف غيرها اه عبارة عش قوله فلا وجه له اى لما قاله فيها من وجوب الاستبراء  
وهو المعتمد وقوله عند التامل اى لان الشركة فيها ليست حقيقية بدليل انه لا يجوز اعطاء جزء منها  
للمستحقين بل الواجب اخراج قدر الزكاة من قيمتها وقوله كما افاده الشيخ اى في غير شرح منهجه اه (قوله  
في وجوب الاستبراء) الى قول المتن بقراءة النهاية الا قوله بعد زوال مانعها الى المتن (قوله بالنسبة لحل التمتع)  
اى لا بالنسبة لحل التزويج كما يعلم عما ياتى في شرح ويحرم تزويج امة موطوءة الخ من قوله امان لم يطأها  
مالكها الخ اه سم (قوله وايسة) اى وصغيرة منهج ظاهره وان لم تطق الوطء ويوجه بانه تعبدى اه  
عش (قول المتن وغيرها) برفع الراء بخطه اى غير المذكورات من صغيرة وايسة اه معنى (قوله للعموم  
ماصح) عبارة المحلى لاطلاق فليرحل هو من العام او من المطلق والظاهر الثاني اه سيد عمر اقول بل  
لظاهر الاول اذ النكرة في سياق النفي للعموم وعموم الاشخاص يستلزم عموم الاحوال عبارة الرشيدى قوله  
لعموم الخ اى اذ العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب وحينئذ فلا حاجة لقوله وقيس بالمسبية غيرها الخ  
اذ لا حاجة للقياس مع النص الذى منه العموم كالا يخفى فالصواب ح. فاه اه (قوله في سبايا او طاس) بضم  
الهمزة افصح من فتحها او بمنع الصرف للعلمية والتانيث باعتبار البقعة او بالصرف باعتبار المكان وهى اسم  
واد من هو اذن عند حنين اه شيخنا على الغزى عبارة عش بفتح الهمزة موضع اه مختار ومثله في  
المصباح والتبذير اى فهو مصرف وخلافه ان توهم لان الاصل الصرف ما لم يرد منهم سماع بخلافه اه (قوله  
الشامل الخ) صفة المسبية كما هو صريح صنيع المعنى فكان المناسب عدم الفصل بينهما بقوله غيرها (قوله  
وبمن تحيض الخ) عطى على المسبية الخ باعادة الجار (قوله من لا تحيض) اى الصغيرة والايسة (قوله  
في امة اذ ازوجها الخ) اى وان سبق التزويج شرأها من استبرأها او من نحو امرأة او استبرأها هو بعد  
الشراء كما هو ظاهر لانها حرمت بالتزويج وحدث حل الاستمتاع بعد الطلاق اه سم (قوله قبل الوطء) وكذا  
بعده بالاولى عبارة المعنى والاسنى (فرع) لو زوج السيد امة ثم طلقها بعد الدخول فاعتدت من الزوج  
لم يدخل الاستبراء في العدة بل يزعم انه يستبرئها بعد انقضاء عدتها اه (قوله كتابة صحيحة) الى قول المتن  
ويحرم في المعنى الا قوله بعد زوال مانعها الى المتن وقوله المفهوم الى وذلك وقوله واكتفاء المقابل الى ولو  
ملك (قول المتن عجزت) بضم اوله وتشديد ثانيه المكسور بخطه اى بتعجيل السيد لها عند عجزها عن النجوم اه  
معنى (قوله وامة مكاتب كذلك) اى كتابة صحيحة اه عش (قوله فيها) اى المكاتب (قوله بقسميها)  
اى امة المكاتب وامة المكاتب (قوله ومن ثم لم تؤثر الفاسدة) هو ظاهر في المكاتب نفسها اما انها وامة

ان المستحق شريك بالواجب  
بقدر قيمته في غير الجنس  
لتجدد الملك والحل فيهما  
قاله البائني (وسواء) في  
وجوب الاستبراء فهاذكر  
بالنسبة لحل التمتع (بكر)  
وايسة (ومن استبرأها  
البائع قبل البيع ومنقلة  
من صبي وامرأة وغيرها)  
لعموم ماصح من قوله صلى  
الله عليه وسلم في سبايا  
أو طاس الا لا توطأ حامل  
حتى تضع ولا غير ذات حمل  
حتى تحيض حيضة وقيس  
بالمسبية غيرها الشامل للبكر  
والمستبرأة وغيرهما مجامع  
حدوث الملك ومن تحيض  
من لا تحيض في اعتبار قدر  
الحيض والظهر غالباً وهو  
شهر (ويجب) الاستبراء  
(في) أمة اذ ازوجها فطلقها  
زوجها قبل الوطء وفي  
(مكاتب) كتابة صحيحة وأمتها  
اذا انفسخت كتابتها بسبب  
نما يأتى في بابها كان (عجزت)  
وأمة مكاتب كذلك عجز  
لعود حل الاستمتاع فيها  
كالزوجة وحدوثه في امة  
بقسميها ومن ثم لم تؤثر  
الفاسدة (وكذا مرتدة)  
اسلمت

أو سيدمر تداسلم فيجب الاستبراء عليها أو على أمته (في الأصح) لمودحل الاستمتاع أيضا (لا) في (من) أي أمة له حدث لها ما حرمها عليه من صوم ونحوه لاذنه فيه ثم (حلت من صوم أو اعتكاف وإحرام) ونحوه حيز ورهن لان (٢٧٣) حرمتها بذلك لا تخل بالملك بخلاف نحو

المكاتب كتابه فائدة القياس وجوب الاستبراء لحدوث ملك السيد لها عس عبارة السيد عمر

ظاهره اعتبار كون الكتابة صحيحة حتى بالنسبة لامة المكاتب والمكاتب والظاهر خلافه لان الملك حادث

بكل تقدير وعلى عدم اعتباره فيها فينبغي أن يبتدأ مدة الاستبراء فيها من حين الملك ويحتمل خلافه فليتام

وليراجع اه (قوله او سيد مر تد) تركيب وصنى اول منع الخلو (قوله لاذنه فيه) كانه ليصدق قوله

ما حرمها عليه والكلام فيما يتوقف على لاذنه اه سم عبارة المغنى لامن اى امة حلت مما لا يتوقف على

اذنه كحيض ونفاس وصوم واعتكاف أو يتوقف وأذن فيه كرهن وإحرام اه وهذا أحسن من حل

الشارح (قوله بوضوح الفرق) اى المارانفاى قوله لان حرمتها بذلك الخ (قوله او صائمة) اى صوما

واجبا اه معنى (قوله واجبا) اى اعتكافا منذورا اه معنى (قوله باذن سيدها) كانه ليصدق قوله بعد

زوال مانعها اذ لا مانع اذالم يوجد اذن فليرجع اه سم (قوله بعد زوال مانعها الخ) وقضية كلام العراقيين

انه يكتفى بوقوع الاستبراء فى الصوم والاعتكاف للحامل وذوات الاشهر وهو المعتمد نهايه ومعنى (قوله) كما

يعلم بما يأتى) لعله قول المتن فان زالا الخ لكن الفرق بين المانعين ظاهر (قول المتن زوجته) قال فى

العباب المدخول بها اه قال فى الروض فان اراد ان زوجها اى غيره وقد وطئها وهى زوجة اعتدت

بقهرين اى قبل ان يزوجها اه سم زاد المغنى على ما ذكره عن الروض مانعه لانه اذا انفسخ

النكاح وجب ان تعتمد منه فلا تنكح غيره حتى تنقض عدتها بذلك ولومات عقب الشرائع يلزمها عدة الوفاة

لانه مات وهى بمملوكه وتعتمد منه بقران اه (قوله فانفسخ نكاحها) احتريزه عما لو اشترىها بشرط

الخيار للبائع أو لها ثم فسخ عقد البيع فان لم يوجد سبب الاستبراء اه عس (قوله فيه) أى وجوب

الاستبراء (قوله وممر) اى فى البيع (قوله وطؤها) اى زوجته الفتة وقوله فى زمن الخيار اى لها كما مر

فى خيار البيع اه عس (قوله اى لها كما مر الخ) اى فى النهاية واما على مختار الشارح هناك فيحرم

على المشتري وطؤها فى زمن الخيار مطلقا (قوله بالملك) اى الضعيف الذى لا يبيع الوطء اه معنى (قوله

المكاتب الخ) اى والمبعض اه معنى (قوله ليس له وطؤها الخ) اى فان عتق وجب الاستبراء لحدوث

حل التمتع كما هو ظاهر المتن فليراجع اه رشيدى (قوله بالملك) أى ولا بالزوجة لانفساخ النكاح

بملكها اه معنى زاد عس فاذا اراد التمتع بالوطء فطريقه ان يتزوج غير امته حرة كانت او امة اه

(قوله واجاز) اى البيع اه معنى (قوله ولذا نئى الضمير الخ) قضيته بل صريحه انه لو كان الضمير راجعا

للمعطوف به فى مثل هذا المحل افر دويره قول ابن هشام وشرط افراده بعد او ان تكون للترديد لا للتوزيع

حل الاستمتاع بعد الطلاق (فى المتن) لامن حلت من صوم أو اعتكاف أو إحرام) أمالو اشترى نحو محرمة

او صائمة او معتكفة واجبا باذن سيدها فلا بد من استبرائها وهل يكتفى ما وقع فى زمن العبادات ام يجب

استبرائها بعد زوال مانعها قضية كلام العراقيين الاول وهو المعتمد ويتصور الاستبراء فى الصوم

والاعتكاف بالحامل وذوات الاشهر شرح م (قوله لاذنه فيه) كانه ليصدق قوله حرما عليها والكلام فيما

يتوقف على اذنه (قوله باذن سيدها) كانه ليصدق قوله بعد زوال مانعها اذ لا مانع اذالم يوجد اذن فليراجع

(قوله بعد زوال مانعها) قضية كلام العراقيين انه يكتفى بوقوع الاستبراء فى زمن العبادات المذكورة ودو

المعتمد ويتصور الاستبراء فى الصوم والاعتكاف بالحامل وذوات الاشهر شرح م (قوله فى المتن ولو اشترى

زوجته) قال فى العباب المدخول بها اه قال فى الروض فان اراد ان يزوجها وقد وطئها وهى زوجة اعتدت

منه بقران اى قبل ان يزوجها اه (قوله استحسب الاستبراء) اى بعد الزوم عباب (قوله ثم يعتق) اى بالملك

(قوله فى الكفاية عن النص ليس له وطؤها بالملك) قال فى الكنز ولان اذن سيده (قوله فى الكفاية الخ)

كذا شرح م (قوله ولذا نئى الضمير الخ) قضيته بل صريحه انه لو كان الضمير راجعا للمعطوف به فى

المكاتب كتابه فائدة القياس وجوب الاستبراء لحدوث ملك السيد لها اه عس عبارة السيد عمر ظاهره اعتبار كون الكتابة صحيحة حتى بالنسبة لامة المكاتب والمكاتب والظاهر خلافه لان الملك حادث بكل تقدير وعلى عدم اعتباره فيها فينبغي أن يبتدأ مدة الاستبراء فيها من حين الملك ويحتمل خلافه فليتام وليراجع اه (قوله او سيد مر تد) تركيب وصنى اول منع الخلو (قوله لاذنه فيه) كانه ليصدق قوله ما حرمها عليه والكلام فيما يتوقف على لاذنه اه سم عبارة المغنى لامن اى امة حلت مما لا يتوقف على اذنه كحيض ونفاس وصوم واعتكاف أو يتوقف وأذن فيه كرهن وإحرام اه وهذا أحسن من حل الشارح (قوله بوضوح الفرق) اى المارانفاى قوله لان حرمتها بذلك الخ (قوله او صائمة) اى صوما واجبا اه معنى (قوله واجبا) اى اعتكافا منذورا اه معنى (قوله باذن سيدها) كانه ليصدق قوله بعد زوال مانعها اذ لا مانع اذالم يوجد اذن فليرجع اه سم (قوله بعد زوال مانعها الخ) وقضية كلام العراقيين انه يكتفى بوقوع الاستبراء فى الصوم والاعتكاف للحامل وذوات الاشهر وهو المعتمد نهايه ومعنى (قوله) كما يعلم بما يأتى) لعله قول المتن فان زالا الخ لكن الفرق بين المانعين ظاهر (قول المتن زوجته) قال فى العباب المدخول بها اه قال فى الروض فان اراد ان زوجها اى غيره وقد وطئها وهى زوجة اعتدت بقهرين اى قبل ان يزوجها اه سم زاد المغنى على ما ذكره عن الروض مانعه لانه اذا انفسخ النكاح وجب ان تعتمد منه فلا تنكح غيره حتى تنقض عدتها بذلك ولومات عقب الشرائع يلزمها عدة الوفاة لانه مات وهى بمملوكه وتعتمد منه بقران اه (قوله فانفسخ نكاحها) احتريزه عما لو اشترىها بشرط الخيار للبائع أو لها ثم فسخ عقد البيع فان لم يوجد سبب الاستبراء اه عس (قوله فيه) أى وجوب الاستبراء (قوله وممر) اى فى البيع (قوله وطؤها) اى زوجته الفتة وقوله فى زمن الخيار اى لها كما مر فى خيار البيع اه عس (قوله اى لها كما مر الخ) اى فى النهاية واما على مختار الشارح هناك فيحرم على المشتري وطؤها فى زمن الخيار مطلقا (قوله بالملك) اى الضعيف الذى لا يبيع الوطء اه معنى (قوله المكاتب الخ) اى والمبعض اه معنى (قوله ليس له وطؤها الخ) اى فان عتق وجب الاستبراء لحدوث حل التمتع كما هو ظاهر المتن فليراجع اه رشيدى (قوله بالملك) أى ولا بالزوجة لانفساخ النكاح بملكها اه معنى زاد عس فاذا اراد التمتع بالوطء فطريقه ان يتزوج غير امته حرة كانت او امة اه (قوله واجاز) اى البيع اه معنى (قوله ولذا نئى الضمير الخ) قضيته بل صريحه انه لو كان الضمير راجعا للمعطوف به فى مثل هذا المحل افر دويره قول ابن هشام وشرط افراده بعد او ان تكون للترديد لا للتوزيع

حل الاستمتاع بعد الطلاق (فى المتن) لامن حلت من صوم أو اعتكاف أو إحرام) أمالو اشترى نحو محرمة او صائمة او معتكفة واجبا باذن سيدها فلا بد من استبرائها وهل يكتفى ما وقع فى زمن العبادات ام يجب استبرائها بعد زوال مانعها قضية كلام العراقيين الاول وهو المعتمد ويتصور الاستبراء فى الصوم والاعتكاف بالحامل وذوات الاشهر شرح م (قوله لاذنه فيه) كانه ليصدق قوله حرما عليها والكلام فيما يتوقف على اذنه (قوله باذن سيدها) كانه ليصدق قوله بعد زوال مانعها اذ لا مانع اذالم يوجد اذن فليراجع (قوله بعد زوال مانعها) قضية كلام العراقيين انه يكتفى بوقوع الاستبراء فى زمن العبادات المذكورة ودو المعتمد ويتصور الاستبراء فى الصوم والاعتكاف بالحامل وذوات الاشهر شرح م (قوله فى المتن ولو اشترى زوجته) قال فى العباب المدخول بها اه قال فى الروض فان اراد ان يزوجها وقد وطئها وهى زوجة اعتدت منه بقران اى قبل ان يزوجها اه (قوله استحسب الاستبراء) اى بعد الزوم عباب (قوله ثم يعتق) اى بالملك (قوله فى الكفاية عن النص ليس له وطؤها بالملك) قال فى الكنز ولان اذن سيده (قوله فى الكفاية الخ) كذا شرح م (قوله ولذا نئى الضمير الخ) قضيته بل صريحه انه لو كان الضمير راجعا للمعطوف به فى

(٣٥) - شروانى وابن قاسم - ثامن) لنكاح او وطء شبهة وعلم بذلك أو جهله وأجاز (لم يجب) استبرائها حالاً

لأنها مشغولة بحق الغير (فان زالا) اى الزوجية والعدة المفهوم انما ذكر ولذا نئى الضمير وإن عطف بأولها وظاهره انه لا يلزم

اه سم (قوله من اتحاد الراجع) أى افراده اه عش (قوله بها) أى باو (قوله وذلك) أى زوال الزوجية أو العدة (قول المتن وجب) أى بالنسبة لحل التمتع دون حل التزويج وفي الروض وشرحه فلو اشترى أمة معتدة لغيره ولو لموطء شبهة فانقضت عدتها او مزوجة من غيره وكانت مدخولا بها فطلقت وانقضت عدتها او كانت غير مدخول بها وطلقت او زوج أمته فطلقت قبل الدخول بها او بعده وانقضت عدتها جازله تزويجها بلا استبراء ووجب في حقه لحل وطئه لها الاستبراء لان حدوث حل الاستمتاع إنما وجد بعد ذلك وان تقدم عليه الملك انتهى اه سم وسيد عمر (قوله واكتفاء المقابل الخ) عبارة المغنى والثاني لا يجب وله وطؤه في الحال الاكتفاء بالعدة وعليه العراقيون وقال الماوردي ان مذهب الشافعي انه لا يجب عليه الاستبراء ويطا في الحال اه (قوله ينتقض بمطلقة الخ) محل تأمل لانه يقول حدوث حل التمتع موجب للاستبراء في غير الموطوءة تعين مدة تخصه وفيها يسكتني بالعدة لوجود ما يصلح لاندراج عدة الاستبراء فيه بخلافه في الاول اه سيد عمر ولا يخفى انه إنما يتم على ما سيذكره الشارح من جمع المقتضى ان غير ذلك الجمع عموم القولين بالموطوءة وغيره فلا يتم عليه (قوله ولو لم ملك معتدة منه) أى بان طلق زوجته ثم ملكها في العدة اه سم (قوله معتدة منه) أى لو من طلاق رجعى اه مغنى وتقدم اتفاق الشارح مثله (قوله وجب قطعاً) أى بالنسبة لحل تمتعه اما بالنسبة لحل التزويج فيكفي فيه انقضاء ما بقى من عدته كمال ملك معتدة من غيره فانه إذا تمت عدتها منه حل له تزويجها بلا استبراء كما مر عن الروض وشرحه اه سم (قوله إذ لا شيء الخ) لان عدته انقطعت بالشراء كالموجد نكاح موطوءة في العدة اه عش (قول المتن موطوءة) أى

من اتحاد الراجع للعطوف بها اتحاد الراجع لمافهم من المعطوف بها وذلك بان طلقت قبل وطء أو بعده وانقضت العدة وانقضت عدة الشبهة (وجب) الاستبراء (في الاظهر) لحدوث الحل واكتفاء المقابل بعدة الغير ينتقض بمطلقة قبل وطء ومن ثم خص جمع القولين بالموطوءة ولو لم ملك معتدة منه وجب قطعاً إذ لا شيء يكفى عنه هنا (الثاني) زوال فراش له (عن أمة موطوءة) غير مستولدة (أو مستولدة بعق) معلق أو منجز قبل موت السيد (أو موت السيد)

مثل هذا المحل افرده قول ابن هشام شرط افراده بعداً وأن تكون للتزويج (قوله وجب) أى بالنسبة لحل التمتع دون حل التزويج وفي الروض وشرحه فلو اشترى أمة معتدة لغيره ولو لموطء شبهة فانقضت عدتها او مزوجة من غيره وكانت مدخولا بها فطلقت وانقضت عدتها او كانت غير مدخول بها وطلقت او زوج أمته فطلقت قبل الدخول بها او بعده وانقضت عدتها جازله تزويجها بلا استبراء ووجب في حقه لحل وطئه لها الاستبراء لان حدوث حل الاستمتاع إنما وجد بعد ذلك وان تقدم عليه الملك فلو كانت المشتراة محرماً للبشرى أو اشترتها امرأة أو رجلان لم يجب الاستبراء في حق المشتري اه وفيها ايضا وان انقضت عدة المستولدة والامة من زوج واراد السيد وطأها استبراء الامة فقط أى دون المستولدة لعودها فراسها لغيره بفرقة الزوج دون الامة اه ويتلخص من ذلك في أمته إذا طلقت واعتدت عدم الاحتياج للاستبراء بالنسبة للتزويج وكذا بالنسبة لحل التمتع إلا ان تكون غير مستولدة وقياس ذلك ان مستولدة المزوجة لو طلقت قبل الدخول وارادوطأها جازم قال في الروض وان اعتقها او مات بعد انقضائها أى عدة الزوج ولو لم يمض بعد انقضائها لحظة واراد تزويجها استبرئت المستولدة دون الامة قال في شرحه لذلك أى لعود المستولدة فراسها بفرقة الزوج دون الامة فلو عادت المستولدة فراسها كان ذلك مانعاً من التزويج بل الاستبراء بخلاف الامة فانها لم تعد فراسها وقد انقضت عدتها فلم يبق مانع منه والظاهر ان احتياج المستولدة للاستبراء بالنسبة لغير السيد وان عدم احتياج الامة له في مسألة الموت بالنسبة لغير الوارث بخلافه لحدوث حلها لم يحدث ملكها ايها (قوله ولو لم ملك معتدة منه) أى بان طلق زوجته ثم ملكها في العدة وجب قطعاً أى وجب بالنسبة لحل تمتعه الاستبراء اما بالنسبة لحل التزويج فيكفي فيه انقضاء عدته أى ما بقى منها كما هو ظاهر كالم ملك معتدة من غيره فانه إذا تمت عدته منها حل له تزويجها بلا استبراء كما نقلناه في الحاشية الاخرى عن الروض وشرحه (قوله في المتن زوال الفراش عن أمة موطوءة او مستولدة بعق) فيه تنوع تزويجها قبل الاستبراء بالاولى إذا باعها ثم فسخ البيع قبل استبراء المشتري ثم اعتقها البائع وقد وافق مر عليه بعد اثباته بخلافه (فرع) في الروض وشرحه فرع لو باع جارية لم يقر بوطئها فظهر بها حل وادعاه وكذبه المشتري فالقول قول المشتري بيمينه انه لا يعلمه منه ولا عبرة بدعوى البائع كالمادعى عتق العبد بعد بيعه في ثبوت نسبه من البائع خلاف الاوجه ثبوته إذ لا ضرر على المشتري في المالية والقائل بخلافه علله بان ثبوته



كزوال فراش الحرة  
الموطوءة فيجب قرء  
أو شهر كما صح عن ابن  
عمر ولا يخالف له أما  
عتيقه قبل وطء فلا استبراء  
عليها قطعاً (ولو مضت  
مدة استبراء على مستولدة)  
ليست مزوجة ولا معتدة  
(ثم اعتقها) سيدها (أو  
مات) عنها (وجب) عليها  
الاستبراء (في الاصح) كما  
تلزم العدة من زوال نكاحها  
وان مضى أمثالها قبل  
زواله (قلت ولو استبرأ أمة  
موطوءة) له غير مستولدة  
(فاعتقها لم يجب) إعادة  
الاستبراء (وتتزوج في  
الحال) والفرق بينها وبين  
المستولدة ظاهر (إذا  
تشبه) هذه (منسكوحة)  
بخلاف تلك لثبوت حق  
الحرية لها فكان فراشها  
أشبه بفراش الحرة  
المنسكوحة (والله أعلم  
ويحرم) ولا ينعقد تزويج  
أمة موطوءة) أى وطئها  
مالكها (ومستولدة قبل)  
مضى (الاستبراء) بما يأتي  
(لئلا يختلط المآل) وإنما  
حل بيعها قبله مطلقاً لأن  
القصد من الشراء ملك  
العين والوطء قد يقع وقد  
لا بخلاف النكاح لا يقصد  
به إلا الوطء أما من لم  
يطأها مالكها فان لم توطأ

بملك اليمين اه مغنى (قوله كزوال فراش الخ) عبارة المغنى فيجب عليها الاستبراء لزوال فراشها كما  
يجب العدة على المفارقة عن نكاح اه (قوله اماعتيقة الخ) واما الوطء السيد عن أمة موطوءة لم يعتقها  
فانها تنتقل للوارث وعليه استبرأؤها لحدوث ملكه فيكون من السبب الاول اه مغنى (قوله أى وطئها  
مالكها) او من ملكها من جهة ولم يكن استبرأؤها اه مغنى (قوله) وإنما حل بيعها الخ ((فروع))  
يسن للمالك استبراء الأمة الموطوءة للبيع قبل بيعه لها يسكن على بصيرة منها ولو وطئ أمة شريكان في حيض  
أو طهر ثم باعها أو أراد تزويجها أو وطئ أمة رجل كل يظنها أمة أو أراد الرجل تزويجها وجب  
استبرأها أن كالعدين من شخصين ولو باع جارية لم يقر بوطنها فظهر بها حل وادعاه فالقول قول المشتري  
بيمينه انه لا يعلمه منه ويثبت نسب البائع على الوجه من خلاف فيه إذا لضرر على المشتري في المالية والقائل  
بخلافه علله بأن ثبوته يقطع ارث المشتري بالولاء فان قر بوطنها وباعها نظرت فان كان ذلك بعد ان استبرأها  
فانت بولد لسته أشهر فاكتر فالولد لملك للمشتري ان لم يكن وطئها والافان امكن كونه منه بان ولده لسته  
أشهر فاكتر من وطنه لحقه وصارت الأمة مستولدة له وان لم يكن استبرأها قبل البيع فالولد له ان امكن كونه  
منه الا ان وطنها المشتري وامكن كونه منها فيعرض على القائف مغنى وروض مع شرحه وكذا في النهاية الا  
انه صحح عدم ثبوت نسب البائع واعتمده شيخنا وكذا مال اليه سم ثم قال وفي تجريد المزدك كغيره انه إذا  
وطئها المشتري قبل الاستبراء باعها فأراد المشتري وطأها فأصح الوجهين انه يلزمه استبرأها مرتين مرة  
للاول ومرة للثاني وان لم يطأها قبل البيع قال الرويانى لزوم الثاني استبرأها واحداً والاستبراء الواجب بملك  
الاول سقط بزوال ملكه انتهى وقضية قول الروض لو وطئ الأمة شريكان الخ انها لم يطأها لا يجب  
استبرأها أن بل يكتفى باحد للتباعد وشم وجوب الاستبراء ان اذا وطأها مالو كانت صغيرة لا يتصور حملها  
وقياس ما ذكر انه لو كان البائع امرأتين أو ولي صبيين مثلاً اتخذ الاستبراء فليتا مل فليراجع اه بخذف (قوله  
قبله) أى الاستبراء مطلقاً أى موطوءة أو غيرها اه ع ش (قوله لم فان توطأ) أى من غيره ايضاً (قوله)

يقطع ارث المشتري بالولاء وان كان البائع قد قر بوطنها وباعها بعد الاستبراء منه لحقه وبطل البيع لثبوت  
أمية الولد وان ولده لسته أشهر فاكتر فالولد لملك للمشتري فلا يلحق البائع لانه لو كان في ملكه لم يلحقه الا ان  
وطئها المشتري وامكن كونه منه بان ات به لسته أشهر فاكتر من وطنه فانه ليس بملك كاله بل يلحقه وصارت  
الأمة مستولدة له وان لم يستبرأها البائع قبل البيع فالولد له ان امكن كونه منه بان ولده لاقل من ستة أشهر من  
استبرأه المشتري أو لا أكثر ولم يطأها المشتري والبيع باطل الا ان وطنها المشتري وامكن كونه منها فيعرض  
على القائف ((فروع)) لو وطئ الأمة شريكان في طهر أو حيض ثم باعها أو أراد تزويجها أو وطئ أمة  
رجل كل يظنها أمة أو أراد الرجل تزويجها وجب استبرأها أن كالعدين من شخصين انتهى ما في الروض وشرح  
بعض تغيير في اللفظ وقول الروض السابق وفي ثبوت نسبة من البائع خالف الاصح منه عدم الثبوت خلافاً  
لقول شرحه الوجه ثبوته ووجه عدم الثبوت تفويت الولاء على المشتري وقد تقرر في باب لا قرار عدم صح  
استحقاق عبد الغير وعتيقه الا ان كان كبيراً وصدقه وتعليل شرحه ثبوته بانه لا ضرر على المشتري في المالية  
يدل على انه وان قلنا بثبوت نسبة من البائع بنى كونه بملك للمشتري وفي تجريد المزدك كغيره مانعه اذا  
وطئها المشتري قبل الاستبراء او باعها فأراد المشتري وطأها فليزمه استبرأها مرتين مرة للاول ومرة  
للتاني ام يكتفى مرة واحدة ويدخل فيها الاول وفيه وجهان احدهما الاول وان لم يطأها قبل البيع قال الرويانى  
لزوم الثاني استبرأها واحداً والاستبراء الواجب بملك الاول سقط بزوال ملكه ولهذا قالوا واشتري جارية ولم  
يطأها مالو لا هائم اعتقها قبل ان يستبرأها سقط الاستبراء هو قضية قول الروض فرخ لو وطئ الأمة شريكان  
انهم مالو لا يطأها لا يجب استبرأها أن وكان وجهه ان الاستبراء حينئذ للتباعد المحض فكفى واحداً فيخذ بذلك  
إلا أن يوجد نقل بخلافه وشم وجوب الاستبراء ان اذا وطأها مالو كانت صغيرة لا يتصور حملها ولا يقال  
يكتفى باحد هائله للتباعد لان الوطء في نفسه يقتضى الاستبراء فمع تعدد الوطء لا بد من تعدده فليتا مل م

زوجها الخ) أى حالا وقوله غير محترم أى من زنا اءعش (قوله أو مضت) سواء مضت عنده أو عند  
المنتقل منه أو بعضها عند احدهما والباقي عند الآخر اه سيد عمر (قوله لم يلزمه) أى المشتري استبراءه الى  
قبل التزويج اه عش (قوله بموطوءته) أى المعتق اه عش (قوله من وطئها غيره الخ) فاعل وخرج اه سم  
(قوله فلا يحل له) أى للمعتق فقوله وإن اعتقها حال مؤكدة بل الاولى تركه (قول المتن أو مات الخ)  
(فرع) لو مات سيد المستولدة المزوجة ثم مات زوجها أو ماتا معا اعتدت كالخرة لتأخر سبب العدة  
فى الاولى واحتياطا فى الثانية ولا استبراء عليها وإن تقدم موت الزوج موت سيدها اعتدت عدة أمة ولا  
استبراء عليها إن مات السيد وهى فى العدة فإن مات بعد فراغ العدة لزومها الاستبراء وإن مات احدهما قبل الآخر  
ولم يعلم السابق منهما أو لم يعلم هل ماتا معا أو مرتبا نظرت فإن كان بين موتها شهران وخمسة أيام لبليائها  
فأدوئها لم يلزمها استبراء لانها تكون عند موت السيد الذى يجب الاستبراء بسببه وزوجة إن مات السيد أو لا  
أو معتدة إن مات الزوج أو لا ولا استبراء عليها فى الحالين ويلزمها أن تعتد باربعة اشهر وعشر من موت الثانى  
لاحتمال أن يكون موت السيد أو لا فتسكون حرة عند موت الزوج وإن كان أكثر من ذلك أو جهل قدره  
لزومها الاكثر من عدة الوفاة وهى اربعة اشهر وعشر من حيضة لاحتمال تقدم موت السيد فتسكون عند  
موت الزوج حرة فيلزمها العدة فوجب اكثرهما لتخرج عما عليها يقين اه مغنى وفى سم عن الروضة ما يوافقه  
وكذا فى النهاية والروض مع شرحه ما يوافقه إلا فيما إذا كان بين الموتين شهران وخمسة أيام لبليائها فقط  
فجعلاه كالوكان أكثر من ذلك (قوله عتقت) أى المدبرة (قوله فيهما) أى فى الاعتاق والموت (قول المتن  
فلا استبراء) أى بعد زوال الزوجية وانقضاء عدتها فى الاولى وبعد انقضاء العدة فى الثانية وينبغى أن المراد نفى  
لاستبراء فى صورة الموت فى غير المستولدة بالنسبة للتزويج أما بالنسبة لحلها للوارث فلا بد منه لحدوث حلها  
له بعد انقضاء الزوجية أو العدة كما يفيد قول المصنف السابق ولو ملك مزوجة أو معتدة لم يجب فإن زال الخ  
فان قوله ولو ملك الخ شامل للملك بالارث بل قوله لا فى حسب أن ملك بآرث يدل على وجوب الاستبراء فيما  
نحن فيه اه سم وقوله وينبغى الخ يتأمل فيه فان الكلام هنا فيمن لا تورث (قوله لانها غير فراش للسيد) أى بل  
الزوج فهى كغير الموطوءة (قوله لحل مامر) أى الاستمتاع اه مغنى (قوله بخلافها فى عدة وطء الشبهة)

وقياس ما ذكر أنه لو كان البائع امرأتين أوولى صبيين مثلاً اتحد الاستبراء فليتا مل وليراجع (قوله من  
وطئها غيره) من فاعل خرج السابق (قوله وهى مزوجة الخ) عبارة الروض وإن اعتقها أى موطوءته  
ومستولدة أو مات أى عنهما وهما مزوجتان أو فى العدة من زوج لاشبهة فلا استبراء اه وظاهران  
المراد أنه لا استبراء بعد زوال الزوجية وانقضاء عدتها فى الاولى وبعد انقضاء العدة فى الثانية ولا فى حال  
الزوجية والعدة لا يتوهم احداً الاستبراء وينبغى أن المراد نفى الاستبراء فى صورة الموت فى غير المستولدة  
بالنسبة للتزويج أما بالنسبة لحلها للوارث فلا بد منه لحدوث حلها بعد انقضاء الزوجية والعدة وهذا يستفاد  
من قول المصنف السابق ولو ملك مزوجة أو معتدة لم يجب أى الاستبراء فى الحال فإن زال الزوجية والعدة فليتا مل بل  
فان قوله ولو ملك الخ شامل للملك بالارث وقد فرضه فى المزوجة والمعتدة عند زوال الزوجية والعدة فليتا مل بل  
قوله الآتى حسب أن ملك بآرث يدل على وجوب الاستبراء فيما نحن فيه (قوله ولان الاستبراء) تقدم فى العدد  
حاشية عن الروضة فيما إذا مات الزوج والسيد معا أو مرتبا وعلم السابق أوجهل فيها بيان ما يلزم من  
الاستبراء والعدة والارث وما يتعلق بذلك فراجع (بخلافها فى عدة وطء الشبهة) أى فيلزمها الاستبراء  
وهذا اختصر قوله أى الشارح عن زوج قال فى شرح الروض لقصورها عن دفع الاستبراء الذى هو مقتضى  
العق ولو وطئت موطوءته أو مستولدة بتشبهة ولم يعتقها لم يجب عليها استبراء بعد عدة الشبهة حتى يحل  
استمتاعها بهما بعدها وقد يؤيد ذلك أنه لما قال فى الروض وإن انقضت عدة المستولدة والامة من زوج وأراد  
السيدوطأهما استبراء الامة فقط أى دون المستولدة اه علل ذلك فى شرحه بقوله لعدو هأى المستولدة  
فراشا بفرقة الزوج دون الامة فاذا كان عود المستولدة فراشا يوجب سقوط الاستبراء فليوجب

زوجها من شام وإن وطئها  
غيره زوجها لواطىء وكذا  
لغيره إن كان الماء غير محترم  
أو مضت مدة الاستبراء منه  
(ولو اعتق مستولدة) يعنى  
موطوءته (فله نكاحها بلا  
استبراء فى الاصح) كما يجوز  
أن يتنكح المعتدة منه إذ لا  
اختلاط هنا ومن ثم لو  
اشترى أمة فزوجها لبائنها  
الذى لم يطأها غيره لم يلزمه  
استبراء كالأعتاق فأراد  
بائعها أن يتزوجها وخرج  
بموطوءته ومثلها من لم توطأ  
أو وطئت زنا أو استبرأها  
من انتقلت منه إليه من  
وطئها غيره وطأ غير محرم  
فلا يحل له تزوجها قبل  
استبرائها وإن اعتقها (ولو  
أعتقها أو مات) عن مستولدة  
أو مدبرة عتقت بموته (وهى  
مزوجة) أو معتدة عن  
زوج فيهما (فلا استبراء) عليها  
لانها غير فراش للسيد ولان  
الاستبراء لحل مامر وهى  
مشغولة بحق الزوج بخلافها  
فى عدة وطء الشبهة لانها لم  
تصر به فراشا لغير السيد  
(وهو) أى الاستبراء فى حق  
ذات الأقراء يحصل (بقرة  
وهو) هنا حيضة كاملة فى  
الجديد

للخبر السابق ولا حائل حتى تحيض حيضة فلا يكنى بقيتها التي وجد السبب كالشراء في اثناها (٢٧٧) وفارق العدة حيث تعين الطهر واكتفى

ببقية بتكرار الاقراء الدال  
تخلل الحيض بينها على البراءة  
وهنا لا تكرر فتعين الحيض  
الكامل الدال عليها ولو  
وطئها في الحيض لحبلت  
منه فان كان قبل مضى اقل  
الحيض انقطع الاستبراء  
وبقي التحريم الى الوضع كالم  
حبلت من وطئها وهي طاهر  
او بعد اقله كفي في الاستبراء  
لمضى حيض كامل لها قبل  
الحبل (وذات اشهر) كصغيرة  
وآيسة (بشر) لانه لا تخلو  
في حق غيرها عن حيض  
وطهر غالباً (وفي قول بثلاثة)  
من الاشهر لان البراءة  
لا تعرف بدونها (وحامل  
مسية اوزال عنها فراش  
سيد بوضعه) أي الحل كالعدة  
(وان ملكت بشراء) وهي  
حامل من زوج او وطئ  
شبهة (فقد سبق ان لا استبراء  
في الحال) وانه لا يجب بعد  
زوال النكاح او العدة فليس  
هو هنا بالوضع (قلت حصل  
الاستبراء) في حق ذات  
الاقراء (بوضع حمل زنا)  
لا تحيض معه وان حدث  
الحبل بعد الشراء وقبل مضى  
محصل استبراء اخذنا من  
كلام غير واحد وهو متجه  
(في الاصح والله اعلم)  
لاطلاق الخبر وللبراءة  
وانما لم تنقض به العدة  
لاختصاصها بمزيد تأكيد  
ومن ثم وجب فيها  
التكرار أما ذات أشهر

أى فيلزمها الاستبراء وهذا محترز قول الشارح أى عن زوج اه سم (قوله للخبر السابق) الى قول المتن ولو  
مضى في النهاية والمغنى (قوله ولا حائل الخ) لعل هذا من قبيل الرواية بالمخني او ورد ذلك في رواية لكن لا يلزم  
هذا الثاني قوله السابق لا يضرب من التاويل اه سيد عمر (قوله فلا يكنى الخ) وتنتظر ذات الاقراء المنقطع  
دمها لعل سن الياس كالمعتدة اه مغنى (قوله ولو وطئها في الحيض الخ) عبارة الروض وشرحه فرع وظه  
السيد امته قبل الاستبراء او في اثنااته لا يقطع الاستبراء وإن اثم به لقيام الملك بخلاف العدة فان حبلت  
منه قبل الحيض بقي التحريم حتى تضع كالموطئ ولم تحبل او حبلت منه في اثنااته حلت بانقطاعه لتامه قال  
الامام هذا إن مضى قبل وطئها اقل الحيض والا فلا تحل له حتى تضع كالموطئ قبل الحيض اه وقضية  
إطلاقة الاستبراء انه لا فرق بين ذات الحيض وغيرها لكن قوله قبل الحيض الخ قد يقتضى التصريح بذات  
الحيض لكن ينبغي ان ذات الاشهر كذلك فلا ينقطع استبراءها بالوطئ فان حبلت قبل الشهر أى تمامه  
بقي التحريم حتى تضع كما يدل عليه قوله كالموطئ ولم تحبل من وطئها وهي طاهر ولا يتصور ان يفصل في الحبل  
في اثنااته بين أن مضى ما يكون استبراء أو لا فليتام وليراجع اه سم وقوله وقضية إطلاقة الاستبراء أنه  
لا فرق الخ الى قوله ذات الاشهر في أثناء الشهر لا يقطع الاستبراء عند عدم الحبل قد صرح به ولا حاجة  
لبحثة اه سيد عمر وقول سم عن شرح الروض كالموطئ ولم تحبل انظر ما موقعه هنا (قوله وبقي التحريم  
الى الوضع الخ) يفيد وبقي انه محصل بالوضع الاستبراء فلا يحتاج الى حيضة بعده فليراجع (قوله كفى) أى  
بالنسبة لحل تمتعه اه سم (قول المتن وذات اشهر بشر) والمتحيرة تستبرأ بشهر ايضا كذا في المغنى وينبغي  
ان يكون محله فيمن لم تذكر مقدار دورها والافيدور اخذنا من في العدة اه سيد عمر (قوله لان البراءة الخ)  
عبارة المغنى نظرا الى ان الماء لا يظهر اثره في الرحم اقل من ثلاثة اشهر (قول المتن وحامل مسية) وهي  
التي ملكت بالسبي لا بالشراء اوزال عنها فراش سيد بتمتعها او موته وقوله وان ملكت أى حامل بشراء او  
نحوه وهي في نكاح او عدة فقد سبق أى عند قوله ولو ملك مزوجة او معتدة اه مغنى (قوله وانه يجب) أى  
لحل تمتعه اه سم (قوله او العدة) لمنع الخلو (قوله لا تحيض معه) فان كانت ترى الدم مع وجوده حصل  
الاستبراء بحیضة معه مغنى وروض وبادى عبارة شيخنا على الغزى والحاصل ان الاستبراء في الحامل من  
الزنا يحصل بالاسبق من الوضع أو الحيضة فيمن تحيض وبالاسبق من الوضع أو الشهر في ذات الاشهر اه  
(قوله لا طلاق الخبر الخ) الا وفق بسابق كلامه لعموم الخبر كافي المغنى (قوله اما ذات اشهر) أى بان لم  
يسبق لها حيض ووطئ من زنا فحلت منه وتصدق في هذه الحالة في عدم تقدم حيض لها على الحل بلا عين  
لانها لو نكحت لا يحلف الخصم على سبق ذلك اه ع ش (قوله وذكر له) أى لما في المتن (قوله مع التبري)

سقوطه عدم زوال الفراش بالكلية في مسئلتنا كما يؤخذ من قول الشارح كشرح الروض لانها لم تصر به  
فراشا غير السيد لكن قد يشكل هذا التعليل بقوله في العدد في فصل تداءل العديتين في شرح قوله فان كان حمل  
قدمت عدته ما نصه أى لا في حال بقاء فراش وطئها بان لم يفرق بينهما الخ فليحرر (قوله ولو وطئها في  
الحيض الخ) عبارة الروض وشرحه فرع وطئ السيد امته قبل الاستبراء او في اثنااته لا يقطع الاستبراء وان  
اثم به لقيام الملك بخلاف العدة فان حبلت منه قبل الحيض بقي التحريم حتى تضع كالموطئ ولم تحبل او حبلت  
منه في اثنااته حلت له بانقطاعه لتامه قال الامام هذا ان مضى قبل وطئها اقل الحيض والا فلا تحل له حتى تضع  
كالموطئ قبل الحيض اه وقضية اطلاقة الاستبراء اولاه لا فرق بين ذات الحيض وغيرها لكن قوله  
قبل الحيض الخ قد يقتضى التصريح بذات الحيض لكن ينبغي ان ذات الاشهر كذلك فلا ينقطع استبراءها  
بالوطئ فان حبلت قبل الشهر بقي التحريم حتى تضع كما يدل عليه قوله كالموطئ ولم تحبل من وطئها وهي طاهر ولا  
يتصور ان يفصل في الحبل في اثنااته بين أن مضى ما يكنى استبراء أو لا فليتام وليراجع (قوله كفى) أى  
بالنسبة لحل تمتعه (قوله وانه يجب) أى لحل تمتعه (قوله وهو متجه) كذا شرح مر (قوله فيحصل بشهر

فيحصل بشهر مع حمل الزنا كما يحتمل الزركشى كالادعى قياسا على ما جزموا به في العدة لان حمل الزنا كالعدم (ولو مضى زمن استبراء  
بعد الملك قبل القبض حسب ان ملك بارث) لقوة الملك به ولذا أصبح يبعه قبل قبضه وذكر له الادعى تعليلا اخر مع التبري منه ومع ما يؤخذ منه

فقال في توسطه قالو الان الملك بالارث مقبوض حكما ولم يحصل حسا وهذا اذا كانت مقبوضة للورث حيث يعتبر قبضه في الاستبراء مالمو ابتاعها ثم مات قبل قبضها لم يعتد باستبرائها لا لبعدها ان يقبضها الورث كما في بيع المورث قبل قبضه به عليه ابن الرفعة وهو واضح اه وإنما يتجه وضوحه بعد تسليم التعليل الذي (٢٧٨) تبرأ منه ومن ثم تبع ابن الرفعة المتأخرون لكنه مع ذلك مشكل لان البيع الاضعف إذا اعتد

بالاستبراء فيه قبل القبض فالارث الاقوى اولى وكان الادرعى اشار الى بنائه على ضعيف بقوله حيث يعتبر قبضه في الاستبراء لكن ينافيه قوله اما الخ مع قوله انه واضح الا ان يقال انه واضح على القول في البيع انه لا يكتفي فيه بالاستبراء قبل القبض وقد يقال في جواب الاشكال صرحوا بان الارث لا خلاف في الاعتداد بالاستبراء فيه قبل القبض بخلاف نحو البيع فان فيه خلافا الاصح منه الاعتداد و اشاروا للفرق بما حاصله ان المملوك بالارث مقبوض حكما فهو أقوى من نحو البيع ولذا صح التصرف فيه قبل قبضه ويلزم من هذه القوة المقتضية لصحة التصرف كون المورث في نحو البيع قبضه قبل موته والا فكان لا ملك بخلاف نحو البيع الملك فيه تام بالعقد لكنه ضعيف فجرى الخلاف فيه فالاصح نظر الى تمامه والضعيف الى ضعفه واما الارث فالملك به مبنى على تقدير قبضه ولا يوجد إلا اذا كان مورثه قبضه ان ملكه بنحو بيع فتأمله فانه دقيق (وكذا شراء) ونحوه من

أى ترى الادرعى منه أى من ذلك التعليل لانه ذكره بلفظ قالوا كما باقى وقوله ومع ما الخ عطف على مع التبرى أى ومع الشيء الذى يؤخذ من ذلك التعليل يعنى يؤخذ منه شيء لا يتخلو عن نزاع وهو قوله الاق املوا ابتاعها الخ (قوله فقال) أى الادرعى في توسطه وهو اسم كتاب له اه كردى (قوله وهذا) أى ما ذكره من الحسبان عبارة المغنى تنبيه قول ابن الرفعة محلها ان تكون مقبوضة للورث املوا ابتاعها ثم مات قبل قبضها لم يعتد باستبرائها لا لبعدها ان يقبضها الورث مبنى على ضعيف كما يعلم من قول المصنف وكذا شراء فى الاصح اه (قوله إذا كانت مقبوضة الخ) أى إن كانت مشترة للورث يشترط لحصول الاستبراء للورث بما مضى ان تكون مقبوضة للورث لكن هذا مبنى على مقابل الاصح الآتى كما سيصرح به الشارح اه كردى (قوله حيث يعتبر قبضه) أى المورث (قوله كفى بيع المورث الخ) أى كمالا يعتد ببيع المورث ما اشتراه ولم يقبضه (قوله به عليه) أى على قوله وهذا اذا كانت مقبوضة الى هنا (قوله ومن ثم الخ) أى لاجل التسليم (قوله لكنه) أى ما قاله ابن الرفعة مع ذلك أى تبعية المتأخرين له (قوله الى بنائه على ضعيف) جزم به المغنى كما مر انفا (قوله ينافيه قوله) أى قول الادرعى حكاية عن ابن الرفعة وقوله مع قوله الخ أى مع قول الادرعى تقوية لما حكاه عن ابن الرفعة (قوله على القول في البيع) أى المرجوع (قوله في نحو البيع) أى فيما ملكه بنحو البيع (قوله قبضه الخ) خبر كون والضمير لنحو المبيع (قوله والا) أى وان لم يكن المورث قبضه قبل موته (قوله فكان) يسكون النون لا ملك أى للورث (قوله بخلاف نحو البيع) أى ما ملكه الشخص بنحو البيع ولم يقبضه (قوله فجرى الخلاف فيه) أى فى المملوك بنحو البيع (قوله فالملك به مبنى على تقدير قبضه) يتأمل معناه حصول الملك بالارث مطلقا اه سم وقد يقال ان معناه ما قدمه نفا من ان المملوك مقبوض حكما (قوله ان ملكه الخ) شرط للشرط الاول وتقييد للحصر الذى أفاده النفي والاستثناء (قوله ونحوه من المعاوضات) الى قوله اه فى المغنى والى قول المتن ومحرم الاستمتاع فى النهاية الا قوله ومنه مالمو اشترى الى نعم (قوله حيث لا خيار) أى لاحد من البائع والمشتري اه ع ش (قوله لم يحسب) أى زمن الاستبراء (قوله ولو للشترى الخ) وما سبق فى باب الخيار ان الخيار اذا كان للشترى فقط انه يحل له ولو طوئا فالرد بالحل هناك ارتقاء التحريم المستند لضعف الملك وانقطاع سلطة البائع فيما يتعلق بحقه وان بقى التحريم لمعنى آخر وهو الاستبراء فلا منافاة اه معنى (قوله فلا مبالاة الخ) تفريع على قوله كما قدمه (قوله بايها م عارته الخ) منشأ الايها م قوله بعد الملك قبل القبض اه سم (قوله ومثلها) الموهوبة التى لم تقبض (قوله لم تقبض) لعلهم تقسم لقوله بعداى بناء الخ اللهم الا ان يقال ان القسمة للغنيمة لا تتحقق الا بالقبض اه ع ش عبارة الرشيدى قوله لم تقبض لعل المراد لم تقسم بقرينة ما بعده الا ان يقال ان القبض فيها يحصل بمجرد القسمة أى حكما بدليل صحة قصره فى نصبيه قبل استيلائه عليه ولعل هذا أولى مما فى حاشية الشيخ ع ش وسبق ما يحصل به الملك فى الغنيمة اه (قوله ان الملك لا يحصل الا بالقسمة) ولهذا قال الجوينى والقفال وغيرهما انه يحرم وطء السرارى الاق يجلبن من الروم والهند والترك الا ان ينصب الامام من يقسم الغنائم من غير ظلم اه معنى وفى البيهقى بعد ذكر مثله عن سم ماضيه والمعتمد جواز الوطء لاحتمال ان يكون السانى عن ايلزمه التخمين ونحن لانحرم بالشك مرو الزيادة والحفى اه (قوله بعد قبولها) وكذا قبل قبولها كما قاله الراعى اه معنى وهو خلاف ظاهر

(الخ) كذا مر وجزم فى الروض بحصول الاستبراء بحصة من الحامل من زنا (قوله فالملك به مبنى الخ) يتأمل معناه مع حصول الملك بالارث مطلقا (قوله فلا مبالاة بايها م عارته) منشأ الايها م قوله بعد الملك

المعاوضات (فى الاصح) حيث لا خيار لتمام الملك به ولزومه ومن ثم لم يحسب فى زمن الخيار ولو للشترى لضعف ملكه كلام (لا به) فلا يحسب قبل القبض لتوقف الملك فيها عليه كما قدمه فلا مبالاة بايها م عارته هنا حصولة قبله ومثلها غنيمة لم تقبض أى بناء على أن الملك فيها لا يحصل الا بالقسمة كما هو ظاهر ويحسب فى الوصية بعد قبولها ولو قبل القبض للملك الكامل فيها بالقبول

(ولو اشترى بجوسية) او نحو وثنية او مرتدة (فخاضت) مثلا (ثم) بعد فراغ الحيض او في اثنا (٢٧٩) ومثله الشهر في ذات الا شهر وكذا

الوضع كما صرح به (اسلبت لم يكف) حضنها او نحوه في الاستبراء لانه لم يستعقب الحل ومن ثم لو اشترى عبد مأذون أمة وعليه دين لم يعتد به قبل سقوطه فلا يحل لسيدته وطؤها حينئذ قال المحامي عن الاصحاب وضابط ذلك ان كل استبراء لا يتعلق به استباحة الوطء لا يعتد به انتهى ومنه مالو اشترى محرمة فخاضت ثم تحللت او صغيرة لا تحتمل الوطء فاطاقته بعد مضى شهر على ما قاله الجر جاني في الثانية ثم رايت الزركشي قال انه بعيد جدا نعم يعتد باستبراء المرهونة قبل الانفكاك كما عيّل اليه كلامها وجزم به ابن المقرئ ويفرق بينها وبين ما قبلها بانه يحل وطؤها باذن المهرن فهي محل للاستمتاع بخلاف غير هاتحتي مشترأة المأذون لان له حقا في الحجر وهو لا يعتد باذنه وبهذا يدفع ما لا ذرعى ومن تبعه هنا فان قلت هي تباح له باذن العبد والغرماء فساوت المرهونة قلت الاذن هنا اندر لا اختلاف جهة تعلق العبد والغرماء بخلافه في المرهونة وفارقت أمة المأذون أمة مشتر حجر عليه بقلس فانه يعتد

كلام الشارح والنهاية ولذا قال ع ش قوله بعد قبولها أى فلو مضت مدة الاستبراء بعد الموت وقبل القبول لم يعتد بها وان تبين بالقبول ان الملك حصل من الموت اه (قول المتن ولو اشترى) عبارة المنهج مع شرحه ولو ملك بشرأ او غيره (قوله مثلا) أى او وجد منها ما يحصل به الاستبراء من وضع حمل او مضى شهر لغير ذوات الاقراء معنى وحلي (قوله ومثله الخ) يغني عن قوله مثلا (قوله لانه) أى هذا الاستبراء اه معنى (قوله الحل) أى حل الاستمتاع اه معنى (قوله ماذون) أى في التجارة (قوله وعليه الخ) أى والحال ان على العبد المأذون (قوله لم يعتد به) أى بالاستبراء وقوله قبل سقوطه أى الدين اه ع ش (قوله حينئذ) أى حين إذ سقط الدين عبارة المغنى فانه لا يجوز للسيد وطؤها ولو مضت مدة الاستبراء فاذا زال الدين بقضاء او ابراء لم يكف ما حصل من الاستبراء قبله على الاصح اه (قوله لا يتعلق به الخ) أى لا يستعقبه معنى وع ش (قوله ومنه) أى من ذلك الضابط وافراده (قوله مالو اشترى محرمة فخاضت الخ) تقدم قريبان الذى اقتضاه كلام العراقيين وهو المعتمد الا كفاء هنا بالحيض قبل التحلل اه سم (قوله فاطاقته بعد مضى شهر) أى فلا يعتد بما مضى ولا بد من استبراء بعد الاطاقة اه سم (قوله في الثانية) أى الصغيرة (قوله باستبراء المرهونة) أى كان اشترها او ورثها او قبل الوصية بها ثم رهنها قبل الاستبراء فخاضت او مضى الشهر او وضعت قبل انفكاك الرهن فيعتد بما حصل في زمنه اه ع ش وقوله ثم رهنها قبل الاستبراء الاحسن وهي مرهونة (قوله وجزم به ابن المقرئ) وهو المعتمد اه نهاية خلافا للمغنى عبارة وجرى الا ذرعى وغيره على الثاني أى وجوب إعادة الاستبراء بعد انفكاك الرهن تبعا لابن الصباغ وهو اوجه اه (قوله بينها) أى المرهونة (قوله وما قبلها) أى الجوسية اه ع ش أى وما زاده الشارح (قوله يحل) أى لملك المرهونة (قوله لانه) أى للبأذون (قوله ومن تبعه) أى كالمغنى كما مر (قوله باذن العبد) انظره مع قوله السابق وهو لا يعتد باذنه إلا ان براد وحده اه سم (قوله الاذن هنا اندر) وايضا فالمرتهن معين يمكن تحقق اذنه بخلاف الغرماء لجواز ان يكون هناك غريم غير معلوم فلا يمكن تحقق اذنه لجميع الغرماء اه سم (قوله بضعف الخ) متعلق بفارقت (قوله في هذه) أى أمة المشتري المحجور عليه بقلس (قوله ايضا) أى كتملقه بالامة (قوله تلك) أى أمة المأذون المديون (قول المتن ويحرم الاستمتاع) والا قرب انه كبيرة وينبغي ان محل امتناع الوطء ما لم يخف الزنا فان خافه جازله اه ع ش (قوله ولو بنحو نظر) الى قول المتن ولو منعت في النهاية إلا ما سانه عليه (قوله بشهوة) (فرع) وقع السؤال استطراد اعن النظر لاجل الشراء هل يجوز إذا كان بشهوة كافي نظر الخطبة او يفرق فيه نظر اه سم وفيه إيماء الى ميله للجواز (قوله ومس) انظر هل ولو بغير شهوة اه رشيدى اقول قضية اطلاقهم المس وتقيدهم النظر بشهوة حرمة المس مطلقا فليراجع (قوله لادائه الخ) عبارة المغنى بوطء ما مر وغيره كقبلة ونظر بشهوة قياسا عليه ولانه يؤدى الى

قبل القبض (قوله قال المحامي الخ) كذا شرح مر (قوله ومنه مالو اشترى محرمة فخاضت الخ) تقدم قريبا ان الذى اقتضاه كلام العراقيين وهو المعتمد الا كفاء هنا بالحيض قبل التحلل (قوله فاطاقته بعد شهر) أى فلا تعتد بما مضى ولا بد من استبراء بعد الاطاقة (قوله وجزم به ابن المقرئ) وهو المعتمد شرح مر (قوله باذن العبد) انظره مع وهو لا يعتد باذنه إلا ان براد وحده (قوله قلت الاذن هنا اندر الخ) وايضا فالمرتهن معين يمكن تحقق اذنه بخلاف الغرماء لجواز ان يكون هنا غريم غير معلوم فلا يمكن تحقق اذنه لجميع الغرماء (قوله في المتن ويحرم الاستمتاع بالمستبرأة) قد يشمل الاستمتاع بنحو شعرها وظفرها بمس او نظر بشهوة وبجزمها المنفصل وهو غير بعيد ما لم يجد نقل بخلافه ويسن الاستمتاع بالقبلة ولو في غير الفم كما هو ظاهر (فرع) وقع السؤال استطراد اعن النظر لاجل الشراء هل يجوز إذا كان بشهوة كافي نظر الخطبة او يفرق فيه نظر (فرع) بحث في اعمى اراد التوكيل في شراء جارية له انه يجوز له مسها المتوقف عليه معرفة اوصافها بدلا عن النظر المتوقف عليه ذلك ولا يخفى فساد هذا البحث لان مسه المذكور لا يتوقف عليه صحة

باستبرائها قبل زوال الحجر لضعف التعلق في هذه لكونه يتعلق بالذمة أيضا بخلاف تلك لانحصار تعلق الغرماء بما في يد المأذون لا غير (ويحرم الاستمتاع) ولو بنحو نظر بشهوة ومس (بالمستبرأة) أى قبل مضى ما به الاستبراء لادائه الى الوطء المحرم ولا احتمال انها حامل بحر

فلا يصح نحو بيعها نعم يحل له الخلو بها (٢٨٠) ولا يحال بينه وبينها لان الشرع جعل الاستبراء مفوضا لامانته وبه فارق وجوب الاحالة بين

الزوج والزوجة المعتدة  
عن شبهة كذا اطلقوه وفيه  
اذا كان السيد مشهورا بالزنا  
وعدم المسكة وهي جملة  
نظر ظاهر (الامسية فيحل  
غير وطء) لانه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup>  
يحرم منها غيره مع غلبة  
امتداد الاعين والايدي  
الى مس الاماء سببا للحسان  
ولان ابن عمر رضى الله عنهما  
قبل امه وقعت في سهمه  
لما نظر عنها كابر يق فضة  
فلم يتالك الصبر عن تقيلها  
والناس ينظرونه ولم ينكر  
عليه أحد رواه البيهقي  
وفارقت غيرها بيقن ملكها  
ولو حاملا فلم يجر فيها  
الاحتمال السابق وحرم  
وطؤها صيانة لمانته ان يختلط  
بماء حرنى لالحرمته ولم  
يلتفتوا لاحتمال ظهور  
كونها ام ولد لمسلم فلا  
ملكها السابق لندوره  
واخذ الماوردى وغيره من  
ذلك ان كل من لا يمكن  
حملها المانع للملك الصيرورتها  
به ام ولد كصية وحامل  
من زنا وآيسة ومشتراة  
مزوجة فطلقها زوجها  
تكون كالمسية في حال التمتع  
بها ببعاد الوطء (وقيل  
لا) يحل التمتع بالمسية  
ايضا وان تصر له جمع (واذا  
قالت) مستبرة (حضت  
صدق) لانه لا يعلم الا  
من جهتها بلا يمين لانها لو  
نكحت لم يقدر السيد على

الوطء المحرم وما اذا ظهرت من الحيض حل ما عدا الوطء على الصحيح وبقى تحريم الوطء الى الاغتسال اه  
(قوله فلا يصح الخ) تفرع على قوله انها حامل بحر اه سم (قوله مفوضا لامانته) اى من حيث انه ان  
شاء صبر عن التمتع الى مضى الاستبراء وان شاء عصى وتمتع قبل مضيه اه بجري (قوله وهي جملة) لعله  
لمجرد تأكيد النظر وليس بقيد (قوله نظر ظاهر) معتمد في حال بينهما حينئذ ع وش وحلى (قول  
المتن الامسية) اى وقعت في سهمه من الغنيمة والمشتراة من حربى كالمسية كما قاله صاحب الاستقصاء. الا  
ان يعلم انها انتقلت اليه من مسلم او ذمى او نحوه والعهد قريب وخرج بالاستمتاع الاستخدام فلا يحرم اه  
مغنى (قول المتن فيحل غير وطء) ولو غلب على ظنه ان الاستمتاع يوقعه في الوطء فالوجه امتناع الاستمتاع  
مر اه سم (قوله لما نظر عنها الخ) او انه فعل ذلك اغاظة للكفار حيث يبلغهم ذلك مع انها كانت من  
بنات عظامهم اه ع ش اقول وينافى هذا التوجيه قول المغنى مانعه ولما روى البيهقي عن ابن عمر رضى  
الله عنهما انه قال وقعت في سهمى جارية من سبي جلولا فظفرت اليها فاذا عنقها مثل ابريق الفضة فلم  
أتمالك ان قبلتها والناس ينظرون ولم ينكر عليه أحد من الصحابة وجلولا بفتح الجيم والمدقورية من نحو  
فارس والنسبة اليها جلولى على غير قياس فتحت يوم اليرموك سنة سبع عشرة من الهجرة فبلغت غنائمها  
ثمانية عشر الف الف اه (قوله كابر يق فضة) اى كسيف من فضة فان الابر يق لغة السيف اه ع ش  
(قوله وفارقت) اى المسية (قوله الاحتمال السابق) اى الخلل بحر (قوله لالحرمته) اى ماء الحربى  
اه مغنى (قوله لندوره) يرد عليه ان الاحتمال ولو كان نادرا ينافى التيقن الا ان يراد به ما هو قريب من  
التيقن اه سم (قوله من ذلك) اى الفرق (قوله المانع) وصف لحملها اه رشيدى (قوله لصيرورتها  
الخ) علة للمانع اه سم (قوله ومشتراة مزوجة) قد يشكك عدم امكان حملها الا ان يجاب بان المراد حل  
تصير به ام ولد كما قال لصيرورتها الخ وهذه لا يمكن حملها كذلك لان حملها من الزوج لا تصير به ام ولدا هم  
(قوله كالمسية في حل التمتع بها الخ) لكن ظاهر كلامهم يخالفه نهاية وهو المعتمد ع ش (قوله لانه  
لا يعلم) الى قوله واذا صدقناها في المغنى (قوله بلا يمين) متعلق بصدق (قوله لم يقدر الخ) لانه لا يطلع عليه  
اه مغنى (قوله قياسا على ما لو ادعت الخ) قال الروض في مبحث التحليل فرع يقبل قولها في التحليل  
وان كذبها الثانى وله اى الاول تزوجها وان ظن كذبها لكن يكره فان كذبها منعاه الا ان قال بعده تبينت  
صدقها انتهى فقوله قياسا على ما الخ غير مستقيم الا ان يريد بتكذيبها ظن كذبها ولا يخفى انه تعسف بعيد  
اه سم ولذا عبر النهاية في الموضعين بقوله وظن كذبها (قوله الاول اوجه) كذا في بعض نسخ النهاية

بل ويفيد عدم صحة البيع لانه لا يصح عقده بنفسه بل يعقد وكيله والواجب نظر العاقدون مسه فيحرم  
فليتأمل (فرع) لو غلب على ظنه ان الاستمتاع يوقعه في الوطء فالوجه امتناع الاستمتاع م (قوله فلا  
يصح نحو بيعها) تفرع على قوله انها حامل (قوله لاحتمال الخ) يرد ان الاحتمال ولو نادرا ينافى التيقن الا ان  
يراد ما هو قريب من التيقن (قوله واخذ الماوردى الخ) ظاهر كلامهم خلافه م (قوله لصيرورتها) علة  
للمانع (قوله ومشتراة مزوجة الخ) قد يستشكل ان هذه لا يمكن حملها الا ان يجاب بان المراد حل تصير به  
ام ولد كما قال لصيرورتها به ام ولد وهذه لا يمكن حملها كذلك لان حملها من الزوج لا تصير به ام ولد (قوله قياسا  
على ما لو ادعت التحليل فكذبها الخ) قال في الروض في مبحث التحليل فرع يقبل قولها في التحليل وان كذبها  
الثانى الى ان قال وله اى الاول تزوجها وان ظن كذبها لكن يكره فان كذبها منعاه الا ان قال بعده تبينت  
صدقها انتهى فقوله قياسا على ما لو ادعت التحليل فكذبها غير مستقيم ويحتمل انه انتقل نظره الى تكذيب  
الثانى فليتأمل فان اراد فكذبها الثانى لم يكن نظير مانحن فيه فلا يستقيم القياس ايضا فليتأمل فظاهر ان  
قياس التحليل هو الثانى لا الاول اللهم الا ان يريد بتكذيبها ظن كذبها ولا يخفى انه تعسف بعيد (قوله  
والاول اوجه) المتجه الثانى م (قوله في المتن ولو منعت السيد فقال اخبرتنى بتمام الاستبراء صدق) عبارة

الحلف على عدم الحيض واذا صدقناها فكذبها فهل يحل له وطؤها قياسا على ما لو ادعت التحليل فكذبها بل  
اولى او لا ويفرق محل نظرو الاول اوجه (ولو منعت السيد) من تمتع بها (فقال) أنت حلال لى لأنك (أخبرتني بتمام الاستبراء صدق)

شيء من زمن الاستبراء ولو قال حضنت فانكرت صدقت على ما قاله الامام ومن تبعه وعلمه بأنه لا يعلم الا منها وهو جرى على ما مشى عليه الشيخان في موضع والمعتمد ما جريا عليه في موضع اخر انه يعلم من غيرها فعليه يحتمل تصديقه كما في دعواه اخبارها له به بجماع أن الاصل عدم كل ويحتمل الفرق بان الحلي يصير اطلاعه عليه وان أمكن فصدقت بخلاف الاخبار وهذا أقرب (ولا تصير أمة فراشا) لسيدها (الابوطاء) منه في قبلها أو دخول مائه المحترم فيه ويعلم ذلك باقراره أو بينته وبه يعلم أن المحبوب متى ثبت دخول مائه المحترم لحقه الولد والافلا وهذا أوجه بمن أطلق لحوقه أو عدمه فتأمل وخرج بذلك مجرد ملكه لها فلا يلحقه به ولد اجماعا وان خلاها وأمكن كونه منه لأنه ليس مقصوده الوطء بخلاف النكاح كما مر ما الوطء في الدبر فلا لحوق به على المعتمد من تناقض لهما كما مر وإذا تقرر أن الوطء يصير هافر اشأ فإذا ولدت للامكان من وطئه) أو استدخال منيه ولدا (لحقه)

وفي أكثرها المتجه الثاني ونقله سم عنه وأقره وقال ع ش وهو الأقرب اه (قوله يمينه) إلى قوله ومن تبعه في النهاية والمغنى (قوله وأيحت الخ) الأولى التفرع (قوله لما تقرر الخ) علة للمتن (قوله يلزمها الامتناع منه الخ) أي ولو بقتله لأنه كالصائل اه ع ش (قوله ولو قال حضنت الخ) ولو ورث أمة فادعت حرمتها عليه بوطء مورثها أي الذي لا يحرم بوطئه ورثه الوارث فانكر صدق يمينه لأن الاصل عدمه نهاية ومغنى وروض (قوله على ما قاله الامام الخ) عبارة النهاية والمغنى كما جزم به الامام اه (قوله منه في قبلها) إلى قوله وجمع المتن في المغنى لا لقوله أي بعد عده إلى المتن وقوله لأن عمر إلى قوله لأن الوطء سبب وإلى الكتاب في النهاية مع مخالفة في مواضع سانه عليها لا لقوله ولا يجوز أنه الاختصار إلى المتن (قوله فيه) أي القبل اه ع ش (قوله ويعلم ذلك) أي الوطء او دخول مائة المحترم (قوله أو بينة) أي على الوطء أو على اقراره اه مغنى (قوله وبه) أي بقوله ويعلم ذلك الخ وقال ع ش أي بقوله او دخول مائه الخ اه (قوله ان المحبوب) أي مقطوع الذكر مع بقاء الاثنين (قوله متى ثبت) أي باقراره أو البينة اه مغنى (قوله وخرج بذلك) أي بما في المتن مع قول الشارح او دخول الشارح او دخول مائه المحترم (قوله به) أي بمجرد الملك (قوله وإن خلاها الخ) او وطئها فيما دون الفرج اه مغنى وكذا في سم عن الامداد (قوله بخلاف النكاح الخ) عبارة المغنى بخلاف الزوجة فانها تكون فراشا بمجرد الخلوة بها حتى إذا ولدت للامكان من الخلوة بها لحقه وإن لم يعترف الوطء لأن مقصود النكاح التمتع والولد فاكفى فيه بالامكان وملك الميمن قد يقصد به التجارة أو الاستخدام اه وفي سم عن الامداد مثلها عن الروض ما يوافقها (قوله كما مر) أي في باب العدد حيث قال عقب قول المصنف ويلحق بحبوا باني انشاء ما نصه وقد أمكن استدخالها لمنيه وإن لم يثبت كما مر اه سم (قوله اما الوطء في الدبر الخ) أي سواء كانت الموطوءة حرة أو أمة اه ع ش (قوله كما مر) أي قبل فصل اللعان قوله الخ (قوله ان الوطء) الانسب لما قبله وما بعده ان يزيد قوله أو دخول مائه المحترم (قوله لما مر) أي انفا واللام علة لقوله أي بعد عليه الوطء وقوله من اجماع بيان لما مر اه كرى (قوله بعد الوطء) متعلق بحبضة أو استبراء (قوله بستة اشهر) متعلق بالوضع عبارة

الروض ولو قال السيد أخبرني بأنها حضنت وأنكرت أو قالت للوارث ووطئ مورثك أي الذي يحرم بوطئه ووطء الوارث فانكرت فاقول قوله أي قول السيد في الأولى وقول الوارث في الثانية قال مر في شرحه ولو ورث أمة فادعت حرمتها بوطء مورثه فانكر صدق يمينه لأن الاصل عدمه اه (قوله صدقت على ما قاله الامام الخ) اعتمدهم خلا للشارح (قوله ولا فلا وهذا وجه الخ) كذا شرح مر وفي شرح الروض ما يقتضي أن هذا مخصوص بملك الأمة فانه غير بقوله تنبيه قد تقرر أن الأمة لا تصير فراشا إلا بالوطء أو استدخال المتى فلو كان السيد محبوب الذكر باقى الاثنين وانت ولد فهل نقول يلحقه كالوكان من زوجة أو لا ويقيد اطلاقهم لحق الولد به بما لو كان من زوجة الخ ويوافق ذلك قول المنهاج في باب العدد ويلحق بحبوا باني انشاء قال الشارح هناك عقبه وقد أمكن استدخالها لمنيه وإن لم يثبت كما مر اه وعبارة الشارح في شرح الارشاد الكبير وإنما تصير الأمة فراشا بالوطء الذي يمكن فيه الاحبال كوطء الخصى كما رجحه البلقيني وغيره لما مر من أن الولد يلحقه ما لم ينصفه بالميمن وباستدخاله المتى المحترم والحق البلقيني المحبوب في ذلك بالخصى والأقرب كما قاله شيخنا أنه ليس مثله لأن ووطء ذلك يمكن بخلاف ووطء هذا فانفتي كون الأمة فراشا لأنه إنما ثبت بالوطء أو استدخال المتى وكلاهما متصف هتا وإنما لحقه ولد زوجته لأن الامكان يكفي هناك لا هنا لا بمجرد الملك فلو خلاها بلا ووطء أو وطئها فيما دون الفرج أو في الدبر مثلا فولدت ولدا يمكن كونه منه لم يلحقه بخلاف الزوجة لأن فراش النكاح أقوى من فراش الملك أذ مقصود النكاح التمتع والولد وملك الميمن قد يقصد به خدمة أو تجارة ولهذا لا ينكح من لا تحل وملك من لا تحل ولو قال كنت اطأ أو اعزل لحقه لأن الماء قد يسبقه إلى الرحم وهو لا يحس به بخلافه في الوطء في غير الفرج لأن سبق الماء من غيره إليه بعيد اه (قوله على المعتمد)

وحلف على ذلك وان وافقته  
الامة على الاستبراء على  
الوجه لاجل حق الولد (لم  
يالحقه) الولد (على المذهب)  
لان عمر وزيد بن ثابت  
وابن عباس رضى الله عنهم  
نفوا اولاد جوارهم بذلك  
ولان الوطء سبب ظاهر  
والاستبراء كذلك فتعارض  
وبقي أصل الامكان وهو  
لا يكتفى به هنا بخلاف  
النكاح كما مر اموال أنت به  
لدون ستة اشهر من الاستبراء  
فيلحقه ويأخو الاستبراء  
ووقع في اصل الروضة هنا  
ان له نفيه باللعان وردوه  
بانه سهو لما فيه في بابه وفي  
العزير هنا وجمع المتن بين نفي  
الولد ودعوى الاستبراء  
تصور او قيد للخلاف في  
الروضة اذا علم انه ليس منه  
له نفيه باليمين وان لم يدع  
الاستبراء فان نكل فوجهان  
أحدهما ورجح انه متوقف  
الحقوق على يمينها فان نكلت  
فيمين الولد بعد بلوغه وقضية  
عبارتها أن اقتضاه على  
دعوى الاستبراء كاف في  
نفيه عنه اذا حلف عليه (فان  
انكرت الاستبراء) وقد  
ادعت عليه امية الولد (حلف)  
ويكتفى في حلفه (ان الولد  
ليس منه) ولا يجب تعرضه  
للاستبراء ولا يجزئه  
الاقتصار عليه لان المقصود  
هو الاول وفيه اشكال  
اجبت عنه في شرح الارشاد  
(وقيل يجب تعرضه

المغنى وادعى بعد وطئها استبراء منها بحضرة كاملة وآق الولد لسته أشهر فاكثر منها إلى أربع سنين اه (قوله  
وحلف على ذلك الخ) يعنى ولا بد من حلفه وان وافقته الخ اه رشدي عبارة المغنى ولا بد من حلفه مع دعوى  
الاستبراء وعبارة سم وظاهر المنهج وشرحه بل صريحه انه لا بد من الحلف اه وعبارة الرشدي قوله  
وحلف الخ يعنى ولا بد من حلفه وإن وافقته الامة الخ اه (قوله بذلك) اى بالحلف مع دعوى الاستبراء اه  
عش (قوله وهو لا يكتفى به هنا) اى في فراش الامة بل لا بد فيه من الاقرار بالوطء او البينة عليه مغنى ونهاية  
(قوله بخلاف النكاح) اى لان فراشه أقوى من فراش الملك إذ مقصود النكاح التمتع والولد ملك اليمين  
قد يقصد به خدمة او تجارة ولهذا لا ينكح من لا تحل ويملك من لا تحل اه سم عن الامداد (قوله اموال ماتت به  
الخ) محترز قوله بستة اشهر فاكثر (قوله هنا) اى في باب الاستبراء (قوله ان له نفيه الخ) اى فيما اذا علم انه  
ليس منه (قوله وردوه الخ) عبارة المغنى قال على الصحيح كما سبق في اللعان اه ونسب في ذلك للسهو فان  
السابق هناك تصحيح المنع وهو كذلك هنا في كلام الراعى اه (قوله تصوير) خبر وجمع المتن (قوله في الروضة  
الخ) استدلال على كون الجمع مجرد التصوير (قوله أحد هما ورجح) رجحه في شرح الروض اه سم وعبارة  
النهاية أحدهما توقف للحقوق على يمينها الخ وثانيهما هو الاصح لحق الولد بنكوله اه (قوله وقضية  
عبارتها) اى عبارة الروضة المارة أنفاً وقوله اذا حلف عليه اى على نفي الولد عنه لا على الاستبراء اخذاً  
بأن (قول المتن حلف) يضم اوله بخطه اى السيد على الصحيح اه مغنى (قوله ولا يجزئه الاقتصار الخ) مع  
قوله السابق وقضية عبارتها الخ المصرح باجزاء الاقتصار عليه بدل على الفرق بين انكارها الاستبراء مع  
دعوى الامة وعدم انكارها اه سم اقول في دعوى دلالة ما ذكر على الفرق توقف ظاهر اذا اجزاء فيما  
سبق بالنسبة إلى الدعوى لا اليمين كأنهيت عليه وعدم الاجزاء هنا بالنسبة إلى اليمين لا الدعوى كما هو صريح  
السياق (قوله وفيه إشكال اجبت عنه في شرح الارشاد) عبارة تستشكه في المطلب من حيث ان يمينه  
لم يوافق دعواه الاستبراء ولذا قلنا في الدعاوى اذا اجاب بنفى ما ادعى وعليه لم يحلف إلا على ما اجاب به ولا  
يكفيه ان يحلف انه لاحق له عليه إلا ان يكون ذلك هو جوابه في الدعوى وقد يجاب عنه بان قوله ليس منى هو  
المقصود بالذات والاستبراء وسيلة اليه فوجب التعرض للمقصود ولم يكتفى بذكر وسيلته لانه قد يتخلف  
عنها اه سم بخذف (قول المتن يجب تعرضه) اى مع حلفه المذكور (فرع) لو وطئ امته واستبراءها ثم

كتب شيخنا الشهاب الرملى بخطه على كتب متعددة أنه المتعمد خلافاً لمن نسب اليه خلاف ذلك (قوله وإن  
وافقته الامة إلى قوله لاجل حق الولد) كذا مر وعبارة المنهج إلا ان نفاها وادعى استبراء اى بعد الوطء  
وحلف ووضعه ستة اشهر اى فلا يلحقه قال في شرحه وانما حلف لاجل حق الولد اه وظاهره بل صريحه  
انه لا بد من الحلف ولم يتعرض له في الروض ولما قال في التنبه ولا ينتفى عنه إلا ان يدعى الاستبراء ويحلف  
عليه قال الاسنوى في صحيحه ان الاصح عدم وجوب الحلف على الاستبراء وهو المناسب لقول الشارح الاق  
وجمع المتن بين نفي الولد ودعوى الاستبراء فلا معنى لوجوب الحلف عليه فليتأمل اه (قوله أحد هما ورجح)  
رجحه في شرح الروض (قوله أحدهما الخ) وثانيهما هو الاصح لحق الولد بنكوله شرح مر (قوله  
وقضية عبارتها الخ) كذا شرح مر (قوله ولا يجب تعرضه للاستبراء) وإذا حلف على الاستبراء فهل يقول  
استبراءها قبل ستة اشهر من ولادتها هذا الولد او يقول ولدته بعد ستة اشهر بعد استبرائي فيه وجهان الوجه  
ان كلا منهما كاف في حلفه لحصول المقصود به شرح مر (قوله ولا يجزئه الاقتصار عليه) مع قوله  
السابق وقضيته عبارتها الخ المصرح باجزاء الاقتصار عليه بدل على الفرق بين انكارها الاستبراء مع دعوى  
الامة وعدم انكارها ولم يتعرض مر لقول الشارح ولا يجزئه الخ (قوله وفيه إشكال اجبت عنه في شرح  
الارشاد) عبارة تستشكه في المطلب من حيث ان يمينه لم توافق دعواه الاستبراء ولذلك قلنا في الدعاوى  
إذا اجاب بنفى ما ادعى به عليه لم يحلف إلا على ما اجاب ولا يكفيه أن يحلف أنه لاحق له عليه إلا ان يكون  
ذلك هو جوابه في الدعوى وفارق نفي الولد في النكاح بان نفيه لم يعتمد دعوى الاستبراء فيه فلذلك لم يشترط



لاستبراء) ليثبت بذلك  
 دعواه (ولو ادعت استيلادا  
 فانكر أصل الوطء وهناك  
 ولد لم يلحقه لعدم ثبوت  
 الفراش ولم (يخلف) هو  
 (على الصحيح) اذ لا ولاية  
 لها على الولد حتى تنوب عنه  
 في الدعوى ولم يسبق منه  
 اقرار بما يقتضى الحقوق  
 وبه فارق حلفه فيما مر  
 لاقراره ثم بالوطء أما اذا  
 لم يكن ثم ولد فلا يخلف  
 جزما كما قاله لكن قال  
 ابن لرفة لكن ينبغي  
 حلفه جزما اذا عارضت على  
 البيع لأن دعواها حينئذ  
 تنصرف الى حريتها لا الى  
 ولدها ويرد بمنع قوله لا الى  
 الخ بل الانصراف يتمحض  
 له اذ لا سبب للحرية غيره  
 وأيضا هو حاضر والحرية  
 منتظرة والانصراف  
 للحاضر أقوى فتعين (ولو  
 قال من) أنت موطوءة بولد  
 (وطوءتها) (وعزلت) عنها  
 (لحقه) (الولد) (في الاصح)  
 لأن الماء قد يسبق من غير  
 احساس به  
 ﴿كتاب الرضاع﴾  
 هو بفتح أوله وكسره وقد  
 تبدل ضاده لآفة اسم لمص  
 الثدي وشرب لبنه وشربا  
 اسم لحصول لبن امرأة

اعتقبا ثم اتت بولد لسته اشهر من العتق لم يلحقه اه معنى (قول المتن ولو ادعت استيلادا الخ) افهم صحة  
 دعوى الامة الاستيلاد وهو كذلك نهايتو معنى اى ثم بعد دعواها تطلب منه جواب منعه بطريقه ع ش  
 (قول المتن اصل الوطء) اى ودخول مائه المحترم في قبلها (قوله لم يلحقه) اى وان اشبهه بل وان الحق به  
 القائف لا تنفاه سببه اه ع ش (قوله اذ لا ولاية الخ) عبارة المعنى لموافقة للاصل من عدم الوطء وكان  
 الولد منفياعنه اه (قوله ولم يسبق) الى قوله قال ابن الرفة في المعنى (قوله فلا يخلف) معتمداه ع ش (قوله  
 ويرد بمنع الخ) لا يخفى ما فيه وقوله اذ لا سبب للحرية الخ فيه انه قد لا يقصد الا المطلوب لاسببه وقوله والحرية  
 منتظرة قد يقال مراد ابن الرفة بحر يتأحق حريتها وهو حاضر لا منتظر اه سم (قول المتن لحقه في الاصح)  
 ﴿خاتمة﴾ لو اشترى زوجته وات بولد يمكن كونه من النكاح والملك بان ولدته لسته اشهر فاكثر من  
 الوطء بعد الشراء اقل من اربع سنين من الشراء لم تصر ام ولد الا ان اقر بوطء بعد الملك بغير دعوى  
 استبراء يمكن حدوث الولد بعده بان لم يدعه او ادعاه وولدت لدون ستة اشهر من الاستبراء فتصير ام ولد  
 ولو زوج أمته فطلقت قبل الدخول وأقر السيد بوطئها فولدت ولد الزم من يحتمل كونه منهما لحق السيد عملا  
 بالظاهر وصارت ام ولدها معنى

### ﴿كتاب الرضاع﴾

(قوله هو بفتح أوله) الى قوله وفي وجه ذكره في المعنى الا قوله وقد تبدل ضاده تاء الى التنبيه الاول في النهاية  
 بلا مخالفة الا في مواضع سانه عليها (قوله يفتح أوله وكسره) وقد يقال الرضاغة باثبات التاء فيهما معنى  
 وشيخنا (قوله وقد تبدل الخ) ظاهره على اللغتين اه ع ش (قوله لآفة اسم لمص الثدي الخ) هو اخص من المعنى  
 الشرعى من جهة انه لا يشمل ما اذا حلب اللبن في اناء وسقى للولد وتناول ما حصل منه كالجن واعم منه من  
 جهة انه يشمل الرضاع من بهيمة او فوق حولين اه بجري (قوله وشرب لبنه) اى مع شربه اه شيخنا (قوله

التعرض في نفيه الى ذكره واستظهر الزركشي ما قاله وقد يجاب عنه بان قوله ليس منى هو المقصود بالذات  
 والاستبراء وسيلة اليه فوجب التعرض للمقصود ولم يكتف بذكر وسيلته لانه قد يتخلف عنها وانما لم يكن  
 لاحق له على ما اذا ادعى عليه بشئ خاص لان العام غير الخاص على ان الحق له اطلاقات فلم يتحقق شموله  
 للدعى فيه العين انتهت عبارته ولباحث ان يقول في قوله لان العام غير الخاص لا اثر للمغايرة مع كون هذا  
 العام نصافي العموم وقد صرحوا بان النكرة المنفية بلا نص في العموم كما صرحوا بان العام يدل على كل فرد  
 مطابقة فلا اثر لهذه المغايرة مع تناول هذا العام للدعى نصا ودلالته عليه مطابقة في قوله على ان الحق الخ ان  
 الحق باعتبار تلك الاطلاقات اما من قبيل المتواطىء او من قبيل المشترك فان كان الاول فهو قوله عام بجميع  
 تلك المعاني على وجه النصوصية الخ ما تقدم فلا اثر لجرد ان له اطلاقات وان كان الثاني فكذلك بناء على ما عليه  
 الشافعى وانه قوله من صحة استعمال المشترك في معنييه مثلا وظهوره فيهما عند التجرد عن القرائن قال الجلال  
 المحلى في حد العام من جمع الجوامع ومن العام اللفظ المستعمل في حقيقته وحقيقته ومجازيه على  
 الراجح المتقدم من صحة ذلك ويصدق عليه الحد كما يصدق على المشترك المستعمل في افراد معنى واحد لانه مع  
 قرينة الواحد لا يصلح لغيره اه فتأمل (قوله في المتن ولو ادعت استيلادا فانكر اصل الوطء وهناك ولد  
 الخ) قال في الروض والسيد المنكر للوطء اى الذى ادعته أمته لا يخلف على نفيه ولو كان ثم ولداى لان الاصل  
 عدم الوطء مع كون النسب حقا لها قال في شرحه وظاهره انه لا بد من حلفه ان ادعت امية الولد كما صرح به  
 الامام لان لها فيها حقا وان اقتضى كلامه تبع الصريح كلام اصله خلافاً لنبه على ذلك البلقيني وقال ان ما في  
 الروضة واصلا لا يعرف لاحد من الاصحاب اه (قوله ويرد بمنع الخ) لا يخفى ما فيه (قوله اذ لا سبب  
 للحرية غيره) فيه انه قد لا يقصد الا المطلوب لاسببه (قوله والحرية منتظرة) قد يقال مراد ابن الرفة بحريتها  
 حق حريتها وهو حاضر لا منتظر والله أعلم

### ﴿كتاب الرضاع﴾

او ما حصل منه في جوف طفل بشروط تأتي وهي مع ما يتفرع عليها المقصودة بالباب واما مطلق التحريم به فقد مر في باب ما يحرم من النكاح والاصل فيه الكتاب والسنة وإجماع (٢٨٤) الامة وسبب تحريمه ان اللبن جزء المرضة وقد صار من اجزاء الرضيع فأشبهه منيها في النسب

او ما حصن منه) كالزبد والجبن اه عش (قوله في جوف طفل) أي لمعدته أو دماغه وشرح المنهج (قوله وهي) أي الشروط اه عش (قوله المقصودة الخ) خبر وهي (قوله به) أي الرضاع (قوله فيه) أي تحريم الرضاع اه معني (قوله واجماع الامة) أي على اصل التحريم به ولا في تفصيله خلاف بينهم اه عش (قوله فاشبهه منيها) أي ولما كان حصوله بسبب الولد المنعقد من منيها ومنى الفحل سري إلى الفحل واصوله وحواشيه كما يأتي ونزل منزله منيها في النسب ايضا اه عش (قوله ولقصوره) أي اللبن عنه أي المني وقوله دون نحو لارث أي كسقوط حد ووجوب نفقة وعدم حبس الوالد لدين الولد اه عش (قوله وفي وجه ذكره) خبر مقدم لقوله غموض (قوله هنا) أي عقب العدة (قوله غموض) أي خفاء اه عش (قوله فيه) أي وجه ذكره هنا (قوله لان ذاك) أي باب ما يحرم من النكاح (قوله لم يذكر فيه) إلا الذوات الخ فيه ان الذوات المحرمة إنما ذكرت هناك باعتبار تحريمها المتوقف على تلك الشروط فلذلك تلك الشروط هناك غاية المناسبة وانسية ذكر الذوات المحرمة هناك لا تعارض مناسبة ذكر تلك الشروط هناك ايضا اه سم (قوله واركانه) إلى التنبيه الاول في المعنى الا قوله لانه لا يصلح الى لان الاخوة وقوله او الابوة إلى ادمية وقوله وقضيته إلى المتن وقوله نعم إلى المتن (قول المتن بلبن امرأة) (قائدة) الواجب على النساء ان لا يرضعن كل صبي من غير ضرورة وإذا رضعن فليحفظن ذلك ويشهرن ويكتبنه احتياطاً كذا أفاده الكمال ابن الهمام الحنفي في شرح الهداية اه سيد عمر (قوله ولفرعه) أي ولاصوله وحواشيه على قياس ما يأتي من انتشار الحرمة إلى اصول وفروع وحواشي المرضة وذو اللبن سم على حج عش (قوله الان بان أثني) فلو مات قبله لم يثبت التحريم فللرضع نكاح ام الحنثي ونحوها كما نقله الاذري عن المتولي معني وشيخنا (قوله وان امكن ثبوت الامومة) أي كما لو ارضعت البكر طفلاً وقوله وعكسه كما يأتي أي في قول المصنف ولو كان لرجل خمس مستولدات الخ اه عش (قوله ادمية) نعت امرأة (قوله فلا يثبت بلبن جنية) وفاقا للمعني وشيخ الاسلام وخلافاً للنهاية كما يأتي (قوله لانه) أي الرضاع تلو النسب بكسر فسكون أي فرعه (قوله والله تعالى قطع النسب بين الجن والانس) أي بقوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا اه عني (قوله على الاصح) من حرمة تنا كحبهما وفاقا للمعني وشيخ الاسلام (قوله اما على ما عليه جمع من حله) وهو الاوجه اه نهاية (قوله فيحرم) وعليه فتعبير الشافعي بالادمية لم يرد به الاحتراز عن الجنية بل هو لندرة الارتضاع منها اه عش ولا يخفى بعده (قوله وهو متجه) أي التفصيل المذكور في البناء (لا من حركتها حركة مذبوح) قضية إطلاقه انه لا فرق في وصولها إلى ذلك الحدين كونه بجنابة او بدونها والموافق لما في الجنائيات اختصاص ذلك بالاول لكن قضية ما يأتي في شرح رضيع حي من قوله لا تنفاه التغذية اه ان المدرك هنا غيره ثم انه لا فرق بين الحالين اه عش وقوله لكن قضية ما يأتي الخ قد يمنع بان ما يأتي في الرضيع وما هنا في المرضة عبارة شيخنا ولا بلبن من انتهت إلى حركة مذبوح بجر احة لانها كالميتة بخلاف من انتهت إلى حركة مذبوح بمرض فانه

(قوله لم يذكر فيه إلا الذوات المحرمة الانسب بمحل) فيه بحث لان الذوات المحرمة لم يذكر فيه إلا باعتبار تحريمها المتوقف على تلك فلذلك تلك الشروط هناك غاية المناسبة وانسية ذكر الذوات المحرمة لا تعارض مناسبة ذكر الشروط ايضا وكان الاوجه حذف هذا النفي اعني قوله لا عقب تلك والاقصار على ما قبله لانه وجه مناسبة لذكره هنا وان وجدت مناسبة اخرى لذكره هناك ولو اتم من هذه المناسبة (قوله نعم يكره له ولفرعه) هل واصلوه وحواشيه على قياس ما يأتي من انتشار الحرمة إلى اصول وفروع وحواشي المرضة وذو اللبن (فرع) لو خرج اللبن من غير طريقه المعتاد فهل يؤثر مطلقا وفيه نحو تفصيل الغسل بخروج المني من ذلك فيه نظر ولعل القياس الثاني وكذا لو خرج من ثدى زائد فهل يؤثر مطلقا او يفضل فيه (قوله اما على ما عليه جمع من حله) وهو الاوجه شرح مر

ولقصوره عنه لم يثبت له من احكامه سوى المحرمية دون نحو لارث وعق وسقوط قود ورد شهادة وفي وجه ذكره هنا مع انه قد يقال الانسب به ذكره عقب ما يحرم من النكاح غموض وقد يقال فيه ان الرضاع والعدة بينهما تشابه في تحريم النكاح فجعل عقبا لا عقب تلك لان ذاك لم يذكر فيه إلا الذوات المحرمة الانسب بمحل من ذكر شروط التحريم وأركانها رضيع ولبن ومرضع (انما يثبت) الرضاع المحرم (بلبن امرأة) لان لرجل لبنه لا يصلح للغذاء نعم يكره له ولفرعه نكاح من ارتضعت منه للخلاف فيه ولا يخفى الان بان أثني ولا بهيمة فيما لو ارتضع منها ذكر وأثنى لانه لا يصلح لغذاء الولد صلاحية لبن الادمية ولان الاخوة لا تثبت بدون الامومة او الابوة وإن أمكن ثبوت الامومة دون الابوة وعكسه كما يأتي ادمية كما عبر به الشافعي رضي الله عنه فلا يثبت بلبن جنية لانه تلو النسب لخبر يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب والله تعالى قطع النسب بين الجن والانس

قاله الزركشي وقضيته أنه مبني على الاصح من حرمة تنا كحبهما أما على ما عليه جمع من حله فيحرم وهو متجه (حية) حياة مستقرة لا من حركتها حركة مذبوح ولا ميتة خلافاً للآئمة الثلاثة كما لا تثبت حرمة المصاهرة بوطئها ولا نه منفصل من جنة

منفكة عن الحل والحرمة كالبيمة وبه اندفع قولهم اللبن لا يموت فلا عبرة بظرفه كلبن حية في سقاء نجس نعم يكره كراهة شديدة كما هو ظاهر لقوة الخلاف فيه (بلغت تسع سنين) قرية تقرى بالمعنى السابق في الحيض ولو بكر اخلية (٢٨٥) دون من لم تبلغ ذلك لانها لا تحتمل

الولادة واللبن المحرم فرعها (ولو حلبت) لبنها المحرم وهو الخامسة او خمس دفعات او حلبه غيرها او نزل منها بلا حلب ثم ماتت (فاوجب) طفل مرة في الاولى وخمس مرات في الثانية) بعد موتها حرم) بالتشديد هنا وفيما بعد (في الاصح) لانفصاله منها وهي غير منفكة عن الحل والحرمة (ولو جبن او نزع منه زبد او اطعم الطفل ذلك اللبن او الزبد او سقا المزروع منه الزبد) حرم) لحصول التغذى (تنبه) قضية هذا الصنيع الذي تبعت فيه غيرى حيث عجم في الطعوم وخصص المسقى بما نزع زبده ان المزروع منه اللبن وهو المسمى على السنة العامة بالمصل لانه يشبه المصل الحقيقي وهو ماء الاقط بعد غليانه وعصره على احد تفسيرية في الربا لا يحرم هنا ويوجه بانه انسلخ عنه اسم اللبن وصفاته بالكلية بخلاف المزروع منه الزبد لبقائهما فيه وعجيب ان الروضة وفروعها وغيرهن فيما علمت لم يتعرضوا للمزوع منه زبد ولا جبن ولا يقاس ما هنا بما في الفطرة والربا لا اختلاف الملحظ فيهن كما هو واضح (ولو خلط) اللبن (بما)

يثبت الرضاع بلبنها هو كذا في البجيرمي عن الحلبي وسم على المنهج (قوله منفكة عن الحل الخ) اي لا يتعلق بها باحة شيء لها ولا تحريم شيء عليها لخروجهما عن صلاحية الخطاب كالبيمة سم وعش (قوله كلبن حية) اي امراة حية (قوله في سقاء نجس) اي على القول بنجاسة الادمى بالموت مغنى وسيد عمر (قوله نعم يكره كراهة) اي نكاح نحو فرع من تحرم من كحتمها بتقدير الرضاع منها حية (فرع) لو خرج اللبن من غير طريقه المعتاد ومن ثدى زائد فقياس تفصيل خروج المني من ذلك انه لو خرج مستحكما بان لم يحل خروجه على مرض حرم والا فلا وليس من ذلك ما لو انخرق ثديها وخرج منه اللبن فلا يقال فيه هذا التفصيل بل الاقرب التحريم قياسا على ما لو انكسر صلبه فخرج منه حيث قال ابو جوب الغسل فيه ومثله في التحريم ما لو استوصل ثديها وخرج اللبن من اصله اه عش (قوله بالمعنى السابق الخ) وهو انه لا يضر نقصان التسع بما لا يسع حيضا وطهرا عش أى بان يكون اقل من ستة عشر يوما شيئا (قوله دون من لم تبلغ ذلك) فان انفصل منها اللبن قبل التسع بما يسع حيضا وطهرا وهو ستة عشر يوما فاكثرت لم يؤثر اه شيئا (قوله او خمس دفعات) عطف على لبنها المحرم (قوله في الاولى) اي حلب الخامسة وقوله في الثانية اي حلب خمس دفعات (قول المتن ولو جبن) اي او جعل منه اقط او عجن به دقيق اه مغنى (قوله الجبن) ومثله الفسطة اه شيئا (قوله او الزبد) اي او السمن بالطريق الاولى عبارة سم على المنهج قوله من جبن او غيره يشمل السمن وهو متجة انتهت اه عش (قوله قضية هذا الصنيع) اي قوله واطعم الطفل الخ (قوله وهو المسمى الخ) ويعرف عندهم بالمش الحصر اه شيئا (قوله لا يحرم هنا) معتمد سم وعش وشيئا وانظر ما فائدة لفظة هنا (قوله ولا جبن) اي ولا المزروع منه جبن (قول المتن بما ع) طاهر كماء او نجس كخمر اه مغنى (قوله او جامد) الى التنبه في النهاية الا قوله بان تحقق الى قوله بقى وكذا في المعنى الا قوله لكن حكى الى المتن وقوله وعدم فدية الى وعدم تأثير البعض وقوله ويظهر الى ولو اختلط (قول المتن ان غلب) اي اللبن (قوله المانع) هلا قال والجامد اه سم (قوله بان ظهر لونه الخ) يحتمل ان يراد بظهور اللون ما يشمل الحسى والتقديرى كافي المياى ويدل له قوله الاتى حسا وتقديرا الخ وقوله ولو زابت الخ اه عش (قوله وان شرب البعض) لكن بشرط كون اللبن يمكن ان ياتي منه خمس دفعات لو انقر دمغنى ورشيدى اي او كان هو الخامسة نظير ما ياتي (قوله لانه المؤثر الخ) اذ المغلوب كالعدم اه مغنى (قوله حينئذ) اي حين اذ غلب (قول المتن فان غلب الخ) وسكت عن استواء الامرين وحكمه يؤخذ من الثانية بطريق الاولى اه مغنى (قوله والحال انه) اي اللبن لو انقرض عن الخلط (قوله يمكن ان ياتي منه خمس دفعات) اي او كان هو الخامسة رشيدى وسم (قوله خمس دفعات) اي وانفصل في خمس دفعات وشربه في خمس دفعات اه عش هذا على مختار النهاية والمعنى وشيخ الاسلام والزبادى من اعتبار تعدد انفصال اللبن مطلقا سواء اختلط بغيره ام لا خلافا لما ياتي في التنبه (قوله كانه قلاء)

(قوله منفكة عن الحل والحرمة) كان المراد عن الحل لها والحرمة عليها اي لا يتعلق بها حل شيء ولا حرمة لخروجهما عن صلاحية الخطاب كالبيمة (قوله في المتن ولو خلط بما ع الخ) في الروض وشرحه ولا يضر في التحريم غلبة الريق لفطرة اللبن الموضوع في الفم الحاقا له بالرطوبات في المعدة اه وفي شرح التنبه لابن القتيب وقعت قطرة لبن في فم صبي واختلطت بريقه ثم وصل الى جوفه فطريقان احدهما ينظر الى كونه غالبا او مغلوبا كما ذكرنا والثاني يحرم قطعا انتهى واقول يؤخذ من تفصيل المصنف انه اذا بلغ جميع الريق الذى اختلطت به القطرة دفعة واحدة اثر وحسب رضعة ولا كلام او دفعات جاء فيه تفصيل المصنف (قوله المانع) هلا قال والجامد (قوله والحال الخ) قضية ذلك مع قوله او كان هو الخامسة انه لو لم يمكن ان ياتي منه الادفعة وشرب الكل وكان هو الخامسة لم يكف وهو ممنوع منا واضحا فتامله

او جامد (حرم ان غلب) بفتح أوله المانع بان ظهر لونه أو طعمه أو ريحه وإن شرب البعض لانه المؤثر حينئذ (فان غلب) بضم أوله بأن زال طعمه ولونه وريحه حسا وتقديرا بالاشد فيما ياتي والحال انه يمكن أن ياتي منه خمس دفعات كانه قلاء واقرا له لكن حكى الرويانى عن النص خلافا

أى عن السرخسى اه معنى (قوله وأن القطرة الخ) عطف تفسير على خلافة عبارة النهاية قال بعضهم أن القطرة وحدها الخ وجعل أن اختلاط اللبن بغيره ليس كافرا فاده فلا يعتبر في انفصاله عدد وليس كما قال اه ولعله اراد بالبعض الشارح (قوله إذا وصل اليه) أى إلى جوف الطفل (قوله ما وقعت) فاعل وصل ولم يبرز الضمير في الصلة مع جريانها على غير ما هي عليه اختيار المذهب الكوفيين من عدم وجوبه عند من اللبس كما هنا (قوله على خمس دفعات الخ) عبارة المغنى ومحل الخلاف ما إذا شرب من المختلط خمس دفعات وكان حلب في خمسة اية أو شرب منه دفعة بعد أن سقى اللبن الصنف أربعاه ويوافقه ما مر من قول النهاية وليس كما قال اه (قوله أو كان هو) أى المختلط الخامسة قضية هذا الصنيع أنه إذا كان هو الخامسة لا يكفي شرب البعض ولا يخفى اشكاله جدا لأنه إذا اعتد بشرب ذلك البعض واحدة من خمس محرمة فليجب أن يعتد به خامسة لا أربع قبل من الخالص فتأمل اه سم (قوله لأن اللبن في شرب الكل الخ) قد يقال أن وصول اللبن بمجرد عدمه ليس كافيا في التحريم بل لا بد من وصول خصوص اللبن في خمس دفعات فان قيل اللبن باختلاطه صار في كل جزء من اجزاء المائع جزءا منه قلنا فيثبت الحرمة بشرب البعض إذا شربه في خمس دفعات أى والصورة أن اللبن يتأتى منه في نفسه خمس دفعات كما علم بما مر اه رشيدى (قوله وبه) أى بالتعليل المذكور (قوله وعدم حد الخ) وقوله وعدم فدية الخ كل منهما بالنصب عطفًا على عدم تأثير الخ اه سم (قوله وعدم تأثير البعض) مبتدأ خبره قوله لعدم تحقق الخ (قوله أو بقى اقل من قدر اللبن) قد يقال بقاء الاقل لا يقتضى تحقق الوصول في خمس دفعات لاحتمال خلوص البعض الخمس عنه لانحصاره في غيرها ما شرب او بما بقى ايضا إلا أن يخص هذا بما إذا كان المشروب هو الخامسة فقط فليتامل سم وقوله لانحصاره في غيرها الخ هذا الاحتمال بعيد جدا او ممتنع إذ الغرض تحقق اجزائه بجميع اجزاء الخليط نعم قولهم إن بقى اقل من قدر اللبن ينبغى أن يقيد بما إذا كان القدر المحقق استعماله منه يمكن أن يتأتى منه خمس دفعات اخذا بما تقدم وكانهم لم يتعرضوا له لوضوحه وتبادره إلى الفهم سيما مع قرب التكلم على هذا الشرط في بيان اصل المسئلة اه سيد عمر (اقول) وقوله إذ الغرض الخ مع كونه خلاف مقتضى قاعدة العطف باو يقتضى أن لا فرق بين شرب الكل وشرب البعض وأن حكمهما واحد كما مر عن الرشيدى واما قول ع ش بعد ذكر كلام سم أقول ويأتى مثله فيما لو شرب جميع المختلط به في خمس دفعات لجواز أن يكون بعضها خاليا منه اه إن اراد به الاعتراض عليه يدفع بان هذا الاشكال وارد على كلامهم أيضا كما مر عن الرشيدى بل فيما قدمنا عن سم على قول الشارح أو كان هو الخامسة اشارة اليه (قوله أقل من قدر اللبن) لا يخفى أن التحقيق يحصل وان بقى من المختلط قدر اللبن فاكثر لأن الباقي بعضه من اللبن وبعضه من الخليط قطعا فهذا البعض من الخليط بدل جزء ذهب من اللبن قطعا اه رشيدى (قوله ولو زابت اللبن الخ) أى فارقت اللبن اه ع ش (قوله او صافه) هو بالرفع فاعل زابت اه سم أى واللبن مفعوله (قوله اعتبر) أى قدر اللبن اه معنى (قوله بما له لون قوى الخ) اعتبار ما ذكر انما تظهر فائدته من حيث الخلاف واما من حيث الحكم فلا لأن الغالب يحرم قطعا او المغلوب في الاظهر اه ع ش (قوله اخذا بما مر اول الطهارة) محل تأمل اذ هذه المقالة ثم مرجوحة اه سيد عمر عبارة الرشيدى قد

(قوله أو كان هو الخامسة) قضية هذا الصنيع أنه إذا كان هو الخامسة لا يكفي شرب البعض وان كان لم يكن هو الخامسة بان احتيج لشرب الخمس لكان شرب ذلك البعض واحدة من خمس اذا شرب الكل في خمس دفعات ولا يخفى اشكاله جدا لأنه إذا اعتد بشرب ذلك البعض واحدة من خمس محرمة فليجب أن يعتد به خامسة لا أربع قبل من الخالص فتأمل اه (قوله وعدم حد الخ) هو بالنصب عطف على عدم من عدم تأثير الخ وكذلك قوله وعدم فدية (قوله أو بقى اقل من قدر اللبن) قد يقال بقاء الاقل لا يقتضى تحقق الوصول في خمس دفعات لاحتمال خلوص البعض الخمس عنه لانحصاره في غيرها ما شربه او بما بقى ايضا إلا أن يخص هذا بما إذا كان المشروب هو الخامسة فقط فليتامل (قوله او صافه) هو بالرفع فاعل زابت (قوله

وأن القطرة وحدها مؤثرة اذا وصل اليه في خمس دفعات ما وقعت فيه (وشرب الكل) على خمس دفعات أو كان هو الخامسة (قيل أو البعض حرم في الاظهر) لأن اللبن في شرب الكل وصل لجوفه يقينا فحصل التغذى المقصود به فارق عدم تأثير نجاسة استهلك في ماء كثير لا تنفاه استقذارها حيثذ وعدم حد بخمر استهلك في غيرها لا تنفاه الشدة المطربة وعدم فدية بطعام فيه طيب استهلك لزوال التطيب وعدم تأثير البعض هنا لعدم تحقق وصول اللبن للجوف ومن ثم لو تحققه بأن تحقق انتشاره فيما شربه أو بقى أقل من قدر اللبن حرم ولو زابت اللبن المختلط بغيره أو صافه اعتبر بما له لون قوى يستولى على الخليط كما قاله جمع متقدمون ويظهر اعتبار أقوى ما يناسب لون اللبن أو طعمه أو ريحه اخذا بما مر اول الطهارة في التغير التقديرى بالاشد فاقتصارهم هنا على اللون كانه مثال ولو اختلط لبن امرأتين ثبتت أمومة غالبه اللبن وكذا مغلوبته

بالشرط السابقه (تنبيه) صريح قولهم هنا يمكن أن يأتي من خمس دفعات الموافق لما في أصل الروضة انه يشترط أن يكون اللبن قدرا يمكن أن يسقى منه خمس دفعات لو انفرد عن الخليط أن مسئلة الخلط لا يشترط في اللبن فيها تعدد انفصاله بل لو انفصل دفعة واحدة يمكن أن يسقى منه خمس لو انفرد عن الخليط حرم ووجه صراحته في ذلك انه لو كان الفرض انه انفصل خمس (٢٨٧) دفعات بالفعل لم يثبت الخلاف في

اشتراط الامكان المذكور

فنعين أن الفرض انه انفصل دفعة واحدة وحينئذ قليل يكفى مطلقا والاصح انه لا بد من ذلك الامكان وعليه فينا فيه قولهم الاقوى ولو جلب منها دفعة وأجره خمس الخ لا يصريحه انه إذا انفصل في مسئلة الخلط دفعة فهو مرة يمكن أن يأتي منه خمس أم لا وحينئذ فاما أن يقال اشتراط امكان الخمس والاكتفاء بهن مع اتحاد الانفصال طريقة مخالفة للذهب الآتي لهما لا بد من التعدد في الطرفين الانفصال والايحار وسكتا عليها هنا للعلم بضعفها بما سيذكر انه كالاصحاب وهذا بعيد جدا تطابق مختصري الروضة وسائر من بعدها فيما علبت على ما فيها في المحلين واما أن يفرق بان الصرف لا صارف عن اعتبار التعدد فيه في الطرفين الحقيقيين بخلاف المختلط بغيره فان اجتماع الغير معه أوجب له حكما اخر هو امكان التعدد بعد الخلط لا حالة الانفصال لان طروا الخلط عليه ألغى النظر اليه وأوجه للحالة

يقال لم يمر أو الطهارة اعتبار ما يناسب النجاسة بل الذي مر انما هو اعتبار أشد ما يخالف الماء في صفاته سواء ناسب النجاسة أم لا بدليل تمثيلهم بلون الخبر مثلا فليراجع اه (قوله بالشرط السابق) وهو امكان ان يأتي منه خمس دفعات ثم شرب الكل أو البعض بشرط تحقق وصول اللبن للجوف بتحقيق الانتشار أو بقاء أقل من قدر اللبن (قوله هنا) أي في المختلط بغيره (قوله يمكن الخ) مقول القول (قوله انه يشترط الخ) بيان لما (قوله خمس الخ) نائب فاعل يسقى اه سيد عمر (قوله ان مسئلة الخلط الخ) خبر قوله صريح قولهم اه سم (قوله حرم) خلافا للنهية والمغني وشيخ الاسلام والزيادي (قوله لو كان الفرض الخ) يمكن منع هذه الملازمة بان يمكن أن يفصل في خمس دفعات ثم يتلف من كل دفعة معظمها بحيث يكون الباقي منها لا يمكن وصوله للجوف وحده لحقارته جدا ويمكن وصول مجموع الباقي من الخمس وفي هذا يأتى الخلاف المذكور فليتأمل اه سم (اقول) عبارة المغني المارة انفا كالصريحة في أن الفرض ما ذكر فليراجع (قوله وعليه) أي الاصح (قوله الاقوى) أي في المتن عن قريب (قوله امكان ان يأتي الخ) أي سواء امكان الخ (قوله وحينئذ) أي حين المناقاة فاما ان يقال الخ أي في دفع المناقاة (قوله بهن) الانسب به أي الامكان (قوله لهما) أي للشيوخين (قوله انه لا بد الخ) بيان للذهب (قوله وسكتا) أي الشيخان عليها أي الطريقة المخالفة للذهب وكذا ضمير بضعفها (قوله بما سيذكر انه) متعلق بالعلم وضمير التثنية للشيوخين (قوله على ما فيها) أي في الروضة (قوله واما ان يفرق الخ) لا يخفى ما في هذا الفرق من التعسف والوجه استواء المستلئين سم على حج اه ع ش (قوله بان الصرف) أي اللبن الخالص (قوله لا حالة الانفصال) يعني لا التعدد بالفعل حالة الانفصال (قوله اليه) أي إلى حال الانفصال (قوله واوجه) أي النظر (قوله في المستلئين) أي مسئلة الصرف ومسئلة الخلط (قوله هذه) أي في مسئلة الخلط وقوله ا كفى ببناء المفعول وقوله وتلك أي في مسئلة الصرف (قوله حالة الانفصال) أي واما حالة الايجار فيعتبر التعدد فيه في المستلئين معا (قوله فانه دقيق مهم) بل هو غاية التعسف والصواب خلاف ذلك ولا اشكال بطلان الملازمة التي بنى عليها كل ذلك ما بيناه انقسام على حج اه ع ش (قوله وهو صب اللبن) إلى قوله ويعتبر التعدد في النهاية إلا قوله يقينا في موضعين وقوله حسن الترمذي وكذا في المغني إلا قوله وحسن الترمذي إلى وخبر مسلم وقوله بان المراد بانه لا بعد (قوله يقينا) قيد للوصول فيفيد عدم التحريم عند الشك كما في المنهج وغيره وما في سم من انه يفيد التحريم عند التردد والاحتمال فهو مبني على تعلقه بقبول وصولها (قوله لذلك) أي لحصول التغذية بذلك معنى وشرح المنهج ونظر فيه الحلبي بان التغذية لا يحصل إلا بالوصول للعدة (قول المتن لاحقة) وهي ما يدخل من الدبر والقبل من دواء فلا يحرم اه معنى (قوله ومثلها) أي الحقة (قوله في نحو اذن الخ) أي حيث لم يصل منهما إلى المعدة أو الدماغ

أن مسئلة الخلط الخ) هو خبر قوله صريح (قوله لو كان الفرض الخ) يمكن منع هذه الملازمة بان يمكن أن يفصل في خمس دفعات ثم يتلف من كل دفعة معظمها بحيث يكون الباقي منها لا يمكن وصوله للجوف وحده لحقارته جدا ويمكن وصول مجموع الباقي من الخمس وفي هذا يأتى الخلاف المذكور فليتأمل (قوله واما ان يفرق بان الصرف الخ) لا يخفى ما في هذا الفرق من التعسف والوجه استواء المستلئين (قوله فالخاصل الخ) لا يخفى ما فيه (قوله فامله فانه دقيق مهم) بل هو في غاية التعسف والصواب خلاف ذلك ولا اشكال بطلان الملازمة التي بنى عليها كل ذلك على ما بيناه في الحاشية الاخرى (قوله يقينا) يفيد

الطارئة لقوتها فاحاصل ان التعدد يعتبر في الطرفين في المستلئين لكن هذا اكتفى بما كانه حالة الخلط لانه الاقوى وتلك تعين اعتباره حالة الانفصال لانه لا معارض له فامله فانه دقيق مهم (ويحرم ايجار) وهو صب اللبن في الحلق قهر الحصول التغذي به ومن ثم اشترط وصوله للعدة ولو من جائفة لا مسام فلو تقياه قبل وصولها يقينا لم يحرم (وكذا اسعاط) بان صب اللبن في الانف حتى وصل للدماغ (على المذهب) لذلك (لاحقة في الاظهر) لانها لا سهال ما انعقد في الامعاء فلم يكن فيها تغذو منها صبه في نحو اذن أو قبل (وشرطه) أي الرضاع المحرم أي ما لا بد فيه منه فلا يناق

اه عش (قوله عده) اى الرضيع (قوله فيما سر) اى قيل قول المتن لما ثبت (قوله حركة مذبح) فيه ما قد منه اه عش عبارة شيخنا لراحة بخلافه لمرض اه (قوله اتفاقا) اى من الائمة الاربعة وانظر ما فائدة تعرض ذلك ونبي تأثيره فان التحريم انما يتعدى من الرضيع الى فروعه وهى متتفة عن ذكر وأما اصوله وحواشيه فلا يتعدى التحريم اليهم نعم أظهر فائدة ذلك فى التعاليم كالقولان زوجها ان كان هذا ابني من الرضاع فانت طالق وفيما لومات الرضيع عن زوجة فان قلنا بتأثير الرضاع بعد الموت حرم على صاحب اللبن ان يتزوجها لصيرورتها زوجة ابنه اه عش اى وفيما لومات الرضيع عن زوج فلو قلنا بتأثير ذلك حرم على زوج الرضيع ان يتزوج المرضعة لكونها ام زوجته (قول المتن لم يبلغ الخ) اى يقينا فلا اثر لذلك بعدهما ولا مع الشك فى ذلك منهج ومغنى وشيخنا على الغزى وسياق عن سم ما يوافقه (قوله ما لم ينكسرخ) اى بان وقع انفصال الولد اول الشهر (قوله اول شهر) من اضافة الصفة الى الموصوف عبارة للمغنى وشرح المنهج الشهر الاول اه وقوله فيكمل الخ اى اذا انكسر الشهر الاول بان وقع انفصاله فى اثنا عشر (قوله فان بلغهما يقينا الخ) مفهوم التقييد باليقين انه لو احتمل بلوغهما ابتداءها حرم وهو مخالف لقول المتن الا ترى او هل رضع فى الحولين ام بعد فلا تحريم اه سم اى فلذا اسقطه النهاية والمغنى (قوله ابتداء الخامسة) معمول بلغهما اه سم (قوله ويحسبان) اى الحولان (قوله من تمام انفصاله) اى الرضيع (قوله وان رضع) اى قبل تمام انفصاله فقوله زمن الانفصال تنازع فيه الفعلان فاعمل فيه الثانى كما هو مختار البصريين (قوله وان نازع فيه الاذرى) اى فقال والاشبه ترجيح تأثير الارتضاع قبل تمام الانفصال لوجود الرضاع حقيقة اه معنى (قوله فلا تحريم) جواب فان بلغهما الخ (قوله وحسن الترمذى خبر الخ) دليل ثان لما فى المتن (قوله الاما فتق الامعاء) اى دخل فيها بخلاف ما لو تقاياه قبل وصوله الى المعدة فالمراد بفتق الامعاء وصوله للعدة اه عش (قوله وخبر مسلم) استئناف يأتى (قوله فى سالم الذى الخ) قد تشكل قضية سالم بان المحرمة المجوزة للنظر انما تحصل بتام الخامسة فكيف جاز لسالم الارتضاع منها المستلزم عادة لمس الاجنية والنظر قبل تمام الخامسة الا ان تكون قد حلت خمس مرات فى انا وشربها منه او خصا بجواز النظر والمس الى تمام الرضاع كما خصا بتأثير هذا الرضاع سم على حج اه عش (قوله وهو رجل) اى والحال ان سالم رجل كامل حين الارتضاع (قوله ليحل الخ) وقوله باذنه الخ كل منهما متعلق بارضعته (قوله خاص به) خبر وخبر مسلم الخ والضمير لسالم (قوله كما قاله امهات المؤمنين الخ) اى وهن بالخاص والعام والناسخ والمنسوخ اعلم اه معنى (قوله او فى اثنا عشر) عطف على ابتداء الخامسة سم وعش (قوله حرم) اى لان ما وصل قبل تمام الحولين بعد رضعة (فرع) قال فى العباب ولو حكم قاض بثبوت الرضاع بعد الحولين نقض حكمه بخلاف ما لو حكم بتحريمه باقل من الخمس فلا نقض اه ولعل الفرق ان عدم التحريم بعد الحولين ثبت بالنص بخلافه بما دون الخمس اه عش وقوله بخلاف ما لو حكم الخ فى سم عن الروض وشرحه مثله (قول المتن وخمس رضعات) وقيل يكفى رضعة

التحريم عند التردد والاحتمال (قوله يقينا ابتداء الخامسة) مفهوم التقييد باليقين انه لو احتمل بلوغها ابتداءها حرم وهو مخالف لقول المتن الا ترى او هل رضع فى الحولين ام بعد فلا تحريم وان قيد قول المتن لم يبلغ سنتين يتيقن عدم البلوغ ابتداء الخامسة حتى يكون مفهومه الحل اذا لم يتيقن ذلك تعارض المفهومان اه (قوله ابتداء) هو معمول بلغهما (قوله وخبر مسلم فى سالم الخ) قد يستشكل قضية سالم بان المحرمة المجوزة للنظر انما تحصل بتام الخامسة فهى قبلها اجنية يحرم نظرها ومسها فكيف جاز لسالم الارتضاع منها المستلزم عادة للمس والنظر قبل تمام الخامسة الا ان يكون ارتضع منها مع الاحتراز عن المس والنظر محضرة من تزول الخلوة بحضوره او تكون قد حلت خمس مرات فى انا وشربها منه او جوز له ولها النظر والمس الى تمام الرضاع خصوصية لهما كما خصا بتأثير هذا الرضاع (قوله او فى اثنا عشر) عطف على ابتداء (قوله فى المتن وخمس رضعات) قال فى الروض ولا اثر لدون خمس رضعات الا ان حكم به حاكم اه قال فى

عده فيما مررنا (وضيح  
حى) حياة مستقرة فلا اثر  
لوصوله لجوف من حركته  
حركة مذبح وميت اتفاقا  
لاتقاء التغذى (لم يبلغ) فى  
ابتداء الخامسة (سنتين)  
بالاهلة ما لم ينكسرخ أول  
شهر فيكمل ثلاثين من  
الشهر الخامس والعشرين  
فان بلغهما يقينا ابتداء  
الخامسة ويحسبان من تمام  
انفصاله لا من اثنا عشر وان  
رضع وطال زمن الانفصال  
وان نازع فيه الاذرى فلا  
تحريم لخبر الدارقطنى  
والبيهقى لارضاع الاما كان  
فى الحولين وحسن الترمذى  
خبر لارضاع الاما فتق الامعاء  
وكان قبل الحولين وخبر  
مسلم فى سالم الذى ارضعته  
زوجة مولاه ابى حذيفة  
وهو رجل ليحل له نظرها  
باذنه صلى الله عليه وسلم  
خاص به او منسوخ كما قاله  
امهات المؤمنين رضى الله  
عنهن او فى اثنا عشر  
(وخمس رضعات) أو كلات  
من نحو خبر عجن به

او البعض من هذا والبعض من هذا الخبر مسلم عن عائشة رضي الله عنها بذلك والقراءة الشاذة يحتاج بها في الاحكام كخبر الواحد على المعتمد وحكمة الخس ان الحواس التي هي سبب الادراك كذلك وقدم مفهوم خبر الخس على مفهوم خبر مسلم ايضا لاتحرم الرضعة ولا الرضعتان لا اعتضاده بالاصل وهو عدم التحريم لا يقال هذا الاحتجاج بمفهوم العدد وهو غير حجة عند (٢٨٩) الا كثيرين لاننا نقول محل الخلاف فيه حيث لا قرينة على اعتباره وهنا قرينة عليه وهو ذكر نسخ العشر بالخس والام يبق لذكر هافائدة (وضبطن بالعرف) اذ لم يرد هن ضبط لغة ولا شرعا وتوقف الاذرى مع ذلك وما في الخبر ان الرضاع ما انبت اللحم وأنش العظم في قولهم لو طارت قطرة الى فيه فزلت جوفه أو أسعط قطرة عدر رضعة ويحجب بان المراد بما في الخبر أن من شانه ذلك وبانه لا بعد ان يسمى العرف ذلك رضعة باعتبار الاقل (فلو قطع) الرضيع الرضاع (اعراضا) عن الثدي أو قطعت عليه الرضعة ثم عاد اليه فيها ولو فوراً (تعدد) الرضاع وان لم يصل للجوف منه في كل مرة الاقطرة (أو) قطعه (للهو) او نحو تنفس او ازدراد ما اجتمع منه في فمه او قطعت الرضعة لشغل خفيف (وعاد في الحال او تحول) او حولته (من ثدى الى ثدى) اخرها او نام خفيفاً (فلا) تعدد عملاً بالعرف في كل ذلك بى الثدي بفهم لا اما اذا تحول او حول لثدى غيرها فيتعدو اما اذا نام أو انتهى

واحدة وهو مذهب أى حنيفة ومالك رضى الله تعالى عنهما معنى وشيخنا (قوله أو البعض من هذا الخ) عبارة المغنى ولا يشترط انما في صفات الرضعات بل لو اجر مرة واسعط مرة وارقع مرة وكل مما صنع منه مرتين ثبت التحريم اه (قوله خبر مسلم عن عائشة) قالت كان فيما نزل الله في القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من فسخت بخمس معلومات فتوفي رسول الله ﷺ وهن فيما يقرأ من القرآن اه اى فالقراءة الدالة على الخس قراءة شاذة كما اشار اليه الشارح كابن حجر وهو ظاهر الخبر وان كان في كلام غيرهما كشرح الروض ما هو صريح في ان القراءة الدالة عليها منسوخة ايضا حيث احتاج الى تاويل قول عائشة فتوفي رسول الله ﷺ وهن فيما يقرأ الخ بأن المراد يتلى حكمهن أو يقرأهن من لم يبلغه النسخ لقربه اه رشيدى ايضا (قوله والقراءة الشاذة) اى المشار اليها بقوله خبر مسلم بذلك اه سم (قوله وقدم مفهوم خبر الخس الخ) عبارة المغنى وقيل يكنى ثلاث رضعات لمفهوم خبر مسلم لاتحرم الرضعة ولا الرضعتان وإنما قدم مفهوم الخبر الاول على هذا الاعتضاده الخ (قوله خبر الخس) اى المار انفا عن مسلم عن عائشة رضى الله تعالى عنها (قوله لا اعتضاده) اى مفهوم الخبر الاول (قوله هذا) اى الاحتجاج بالخبر الاول (قوله لا نأقول الخ) على ان حاصل عبارة جمع الجوامع تصحيح اعتبار مفهوم العدد اه سم (قوله وهو ذكر نسخ الخ) عبارة المغنى لان عائشة رضى الله تعالى عنها لما اخبرت ان التحريم بالعشرة منسوخ بالخس دل على ثبوت التحريم بالخس لا بما دونها اذ لو وقع التحريم باقل منها بطل ان يكون الخس ناسخا وصار منسوخا كالعشر اه (قوله لذكرها) اى العشرة والخس يعنى لذكر نسخ الاولى بالثانية (قوله اذ لم يرد هن ضبط لغة الخ) اى وما لا ضابط له في اللغة ولا في الشرع فضابطه العرف اه شيخنا (قوله مع ذلك) اى الضبط بالعرف (قوله وما في الخبر) عطف على ذلك وقوله في قولهم متعلق بتوقف اه سم (قوله الى فيه) اى فم الرضيع (قوله عد) اى كل من طربان القطرة واسعاها (قوله بان المراد الخ) هذا الجواب دافع لمنافاة قولهم المذكور للخبر وقوله وبانه لا بعد الخ دافع لمنافاته للضبط بالعرف (قوله ذلك) اى كلام من طربان القطرة وإسعاها (قوله باعتبار الاقل) وهذا نظير قولهم في بدو الصلاح يكفى فيه بتمرة واحدة وفي اشتداد الحب بسنبلة واحدة بحيث لم يكن لها ضابط بقله ولا كثرة اعتبرنا اقل ما يقع عليه الاسم اه معنى (قوله او قطعت عليه الخ) اى اعراضا بقرينة ما يأتى اه رشيدى (قوله لها) اى الرضعة وسيدكر مفهومه (قوله خفيفا) اى نوما خفيفا اه عش (قوله او حول) ببناء المفعول (قوله لثدى غيرها) اى لثدى امرأة أخرى اه معنى (قوله فيتعدد) ظاهره وإن عاد الى الاولى حالا ويوجه بأن تحوله للثانية بعد في العرف قطعاً للرضاع من الاولى اه عش (قوله في اكل نحو اللبن) اى المتخذ من لبن الرضعة (قوله هنا) اى في باب الرضاع (قوله عقب ذلك) اى ما تقرر في اللبن (قوله ما نحن فيه) اى تعدد ذلك الرضاع (قوله اعتبر التعدد فيه بمثل هذا) كذا في الروض اه سم اى خلافا لما يأتى من ميل الشارح الى الفرق (قوله ولو اطال الخ) وقوله وإن صحبه الخ كل منهما عطف على لو اكل لقمة الخ فهو مرة

شرحه فلا ينقض حكمه (قوله لا نأقول محل الخلاف فيه حيث لا قرينة الخ) على أن حاصل عبارة جمع الجوامع تصحيح اعتبار مفهوم العدد (قوله وما في الخبر) عطف على ذلك وقوله في قولهم متعلق بتوقف (قوله أن من شأنه ذلك) أقول وبأنه لا مانع أن تؤثر القطرة انبا نال اللحم وانتشارا مال للعظم خصوصاً مع انضمام بقية الرضعات اليها (قوله اعتبر التعدد فيه بمثل هذا) كذا في الروض

(٣٧) - شروانى وابن قاسم - ثامن - طويلا فان بى الثدي بفهم لم يتعدوا الاتعدد ويعتبر التعدد في اكل نحو اللبن بنظير ما تقرر في اللبن اخذا من قولهم هنا عقب ذلك يعتبر ما نحن فيه بمرات الاكل فلو حلف لا ياكل في اليوم لا مرة اعتبر التعدد فيه بمثل هذا فلو اكل لقمة ثم أعرض واشغل بشغل طويل ثم عاد وأكل حشأى لان هذا الاعراض مع الطول صير الثانية مرة أخرى فكذا يقال هنا ولو اطال الاكل فهو مرة واحدة وإن صحبه حديث او انتقال من طعام لآخر او قيام لياتى ببدل ما نفد مرة اى وان طال الزمن

في الاخيرة كما يصرح به اشتراطهم في الاولى الاعراض الطول المقتضى ان أحدهما لا يضرك لكن ينافي اعتبار الطول هنا مع الاعراض قو لهم السابق ولو فوراً فيمكن انهم جروا في مسألة اللبن على الضعيف هنا ان الاعراض وحده لا يضرو ويحتمل انهم راوا العرف مختلفاً فيهما وفيه نظر ظاهر وان كان هو الاقرب الى (٢٩٠) كلامهم فانهم ذكروا الخلاف في المفرع دون المفرع عليه فيبعد جزمهم في المفرع عليه بما

واحدة الخ اي فلا يبحث لان ذلك كله بعد في العرف اكله واحدة اه شيخنا (قوله في الاخيرة) وهي قوله وان صحبه الخ اه كردى (قوله كما يصرح به اشتراطهم في الاولى الاعراض الخ) يدكونون لم يريدوا هنا حقيقة الاعراض بل مطلق الترك فليراجع اه سم اقول وهو قضية اقتصار شيخنا في الاولى على الطول (قوله في الاولى) وهي قوله فاو كل لقمة ثم الخ اه كردى (قوله هنا) أى في اللبن او الاولى (قوله وان لم يطل) لعله حكاية بالمعنى اه سم اى والا فلفظ السابق ولو فوراً (قوله هنا) اى في الرضاع وقوله ان الاعراض الخ بيان للضعيف هنا (قوله فيهما) اى الرضاع واللبن (قوله وفيه نظر) اى في قوله ويحتمل الخ وقوله لانهم ذكروا الخ توجيه للنظر لكنه انما يناسب النظر في الاول لاني الثاني وكذا ما سيذكره في التايد انما يناسب لتايد الثاني اى احتمال اختلاف العرف لا الاول اى امكان جريانهم في اللبن على الضعيف هنا فلعل هذا الصنيع نشاعن توهم تقديمه احتمال الاختلاف على امكان الجريان (قوله في المفرع) اى مسألة الرضاع وقوله دون المفرع عليه أى مسألة اللبن اه كردى (قوله بما يخالف الخ) اى اشتراط الاعراض والطول معاً قوله الاصح في المفرع اى من الاكتفاء باحدهما (قوله في اعراضه) اى الرضيع (قوله فيهما) اى الرضيع والمرضعة (قوله فيما ذكر) اى الرضاع واللبن (قول المتن ولو حلب الخ) اما لو حلب منها خمس دفعات واوجره خمس دفعات من غير خلط فهو خمس قطعاً وان خلط ثم فرق واوجره خمس دفعات فخمس على الاصح وقيل واحدة لانه بالخلط صار كالخلوب دفعه اهمعنى (قول المتن واوجره) اى وصل الى جوف الرضيع او دماغه بايجاراً واسعا طراً وغير ذلك اهمعنى (قوله اى حلب) الى قوله هنا وحيث في المعنى الا قوله الافصح الى المتن والى قول المتن واللبن في النهاية الا قوله ووهم الى ذلك (قوله ووصوله الخ) اى وبالحالة ووصوله (قوله ذلك) يعنى عنه قوله فيهما (قوله قيد للاخلاف) اى في الوحدة (قوله حسب من كل رضعة) اى جز ما في الاولى وعلى الاصح في الثانية اهمعنى (قول المتن ولو شك الخ) عبارة المعنى ولا بد من يقين الخمس رضعات وتيقن كون الرضيع قبل الحولين فعلى هذا الوشك في رضيع هل رضع الخ اوفى دخول اللبن جوفه او دماغه اوفى انه لبن امراة او بهيمة اوفى انه حلب في حياتها فلا تحريم اه (قول المتن ولو شك) المراد بالشك مطلق التردد في شمول ما لو غلب على الظن حصول ذلك لشدة الاختلاط كالنساء المجتمعة في بيت واحد وقد جرت العادة بارضاع كل منهن او لا دغيرها وعلت كل منهن الارضاع لكن لم يتحقق كونه خمسا فليقتبه له فانه يقع كثير في زماننا اه عش (قوله عدمه) اى ما ذكر اه معنى اى من الخمس والكون في الحولين (قوله وحيث) عطى على هنا اه سم ولو اقتصصر على المعطوف كإفعل النهاية لكان اخصروا ووضح (قوله للكره) متعلق لقوله ولا يخفى الورع الخ (قوله في التحريم) متعلق بخلاف الخ (قوله هنا) اى في الرضاع (قوله ثم في المحارم الخ) عطف على في الابضاع (قوله اى الرضيع) الى قول المتن واللبن في المعنى بمخالفة يسيرة سانه عليها (قوله من جعله) اى ضمير اولاده اه سم (قوله

يخالف الاصح في المفرع ويؤيد الاول ذكرهم في اعراضه عدم الفرق وفي اعراض المرضعة عدم الشغل الخفيف وهذا صريح في اختلاف العرف فيهما وحينئذ فليس يبعد اختلافه فيما ذكر وقولنا لياتى يبدل ما نقد حذفه بضمهم وله وجه لكن الاقرب الى كلامهم انه قيد (ولو حلب منها دفعة واوجره خمسا او عكسه) اى حلب خمسا واوجره دفعة (فرضة) اعتبار بحالة الانفصال من الثدي في الاولى ووصوله للجوف في الثانية (وفي قول) ذلك (خمس) فيهما تنزيلا في الاولى للانه منزلة الثدي ونظر في الثانية لحالة انفصاله من الضرع وقوله منها قيد للخلاف فلو حلب من خمس في اناء واوجره طملى دفعة او خمسا حسب من كل رضعة (ولو شك هل) رضع خمسا ام) الافصح او (اقل او هل رضع في الحولين ام بعد فلا تحريم) لان الاصل عدمه ولا يخفى الورع هنا وحيث وقع الشك للكره حيثئذ كما هو ظاهر مما مر انه حيث وجد خلاف يعتد به في التحريم وجدت الكراهة

ومعلوم انها هنا أغلظ لان الاحتياط هنا يفتى الرية في الابضاع المختصة بمنزلة احتياط ثم في المحارم المختصة باحتياط أعلى لان فتامله (وفي) الصورة (الثانية قول او وجه) في التحريم لان الاصل بقاء الحولين (و) بالرضاع المستوفى للشروط (تصير المرضعة امه) اى الرضيع (والذى منه اللبن اباه وتسرى الحرمة) من الرضيع (الى اولاده) اى الرضيع نسباً ورضاعاً وان سفلوا ووهم من جعله لذى اللبن (قول المحشى قوله وان لم يطل الخ ليس في الشرح الذى بايدنا اه)



لأن المتن سيذكره وذلك الخبر السابق يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وخرج أولاده أصوله وحواشيته فلا تسرى الحرمة منه إليهما فليهم  
نكاح المرضعة وبناتها ولذي اللبن نكاح أم الطفل وأخته وانما سرت الحرمة منه إلى أصول المرضعة وذو اللبن وفروعهما وحواشيتهما نسباً  
ورضاعاً كما سيذكره لأن لبن المرضعة كالجزء من أصولها ففسرى التحريم به اليهم مع الحواشي بخلافه في أصول الرضيع وحواشيه (ولو كان  
لرجل خمس مستولدات أو أربع نسوة وأم ولد) ولبنهن له (فرض طفل من كل رضعة صار (٢٩١) ابنه في الأصح) لأن لبن الكل منه ولا

تصن أمهاته رضاعاً  
(فيحرم من عليه لانهن  
موطأت أيه) لا لاموتهن  
له لا تنفاه استقلال كل  
بارضاعه الخمس (ولو كان  
بدل المستولدات بنات أو  
أخوات) أو أم وأخت وبنات  
وجدة وزوجة له فرضع  
الطفل من كل رضعة (فلا  
حرمة) لهن عليه (في الأصح)  
والإصا رجد الأم أو خالا  
مع عدم أمومة وهو محال  
بخلافه فيها لأنه لا تلازم  
بين الأبوة والأمومة لثبوت  
الأبوة فقط فيما ذكر  
والأمومة فقط فيما إذا  
ارضعت خلية أو مرضع من  
زنا (وآباء المرضعة من نسب  
أو رضاع أجداد الرضيع)  
وفروعه فإذا كان أنثى  
حرم عليهم نكاحها  
(وامهاتها) من نسب أو  
رضاع (جداته) فإذا كان  
ذكراً حرم عليهن نكاحه  
(وآلادها) من نسب أو  
رضاع أخوته وأخواته  
ولأخواتها وأخواتها) من  
نسب أو رضاع (أخواله  
وأخالاته) وذو اللبن جده  
وأخوه عمه وكذا الباقي)  
فأمهاته جدات الرضيع  
وأولاده أخوة الرضيع  
وأخواته (واللبن لمن نسب

لأن المتن (الخ) اعترضه النهاية بأنه إنما يفيد كونه خلاف الأولى لا كونه وهما (قوله) منه إلى أصول المرضعة  
وذو اللبن) الانسب أن يقول من المرضعة إلى أصولها وأصول ذي اللبن (قوله) وحواشيهما) والمراد  
بالحواشي الأخوة والأخوات والأعمام والعات اه شيخنا (قوله) لأن لبن المرضعة (الخ) سكت عن ذي اللبن  
عبارة شيخنا عطفاً على ما ذكره فصه وسبب لبن المرضعة مني الفعل الذي جاء منه الولد وهو كالجزم من أصوله  
أيضا ففسرى التحريم اليهم وإلى حواشيهم اه وعبارة المغني قال الجر جاني لأن التحريم بفعلهم أي غالباً فكان  
التأثير أكثر ولا يصنع للطفل فيه أي غالباً فكان تأثير التحريم فيه أخص انتهى ولما كان اللبن للفعل كان كالأم  
اه (قوله) كالجزم من أصولها) سكت عن فروعهما كفروع ذي اللبن لأن الفروع لا يفتقر فيهم الحال كما  
هو ظاهر اه رشيدى (قوله) وحواشيه) أي الذين لم يرضعوا معه بخلاف الذين رضعوا معه فحكمهم  
كحكمه والحاصل أن الذي رضع يحرم عليه المرضعة وجميع بناتها ولو غير من رضع عليها سواء السابقة  
واللاحقة لأن الجميع أخوات له والذي لم يرضع لا تحرم عليه المرضعة ولا بناتها حتى التي ارتضع عليها أخوه  
والبنات التي ارتضعت يحرم عليها جميع أولاد المرضعة ولو غير الذي ارتضعت عليه سواء السابق واللاحق  
لأن الجميع أخوة لها والتي لم ترضع لا يحرم عليها أولاد المرضعة حتى الذي ارتضعت عليه اختها وإنما نهت على  
ذلك لأن العامة تسأل عنه كثيراً اه شيخنا (قول المتن) فرضع طفل من كل (الخ) ولو متواليا اه مغني (قوله)  
عليه) أي الطفل (قوله) لهن عليه) عبارة المغني بين الرجل والطفل اه (قوله) إصا رجد (الخ) أي في الصورة  
الأولى وقوله أو خالا أي في الصورة الثانية (قوله) فيما سر) أي آتفا في المتن (قوله) خلية) مراده بهما من لم يسبق  
لها حل أمام من سبق لها حل من غير زنا فاللبن لصاحبه وان بانت منه وطال الزمن أو لم يكن حليلاً بان وطىء  
بشبهة اه عش (قول المتن) أو آلادها) إلى قوله أخوته وأخواله قال المغني عقبه فيحرم التناكح بينهما وبينهم  
وكذا أبنائهم وبين أولاد الأولاد بخلاف أولاد الأخوة والأخوات لانهم أولاد آخره وأخالاته اه (قوله)  
وأولاده أخوة الرضيع) أي وأخوته وأخوات أعمامهم وعماته اه مغني (قول المتن) ولد) أي أو سقط اه مغني  
(قوله) اللبن) إلى قوله واحترزت في النهاية إلى قوله فان ماتوا إلى المتن وقوله نسباً وقوله كما قال (قول المتن  
بنكاح) متعلق بنسب ويحتمل أنه متعلق بنزل المقيد بقوله به أو حال من ولد (قوله) أو يملك يمين) إلى قول  
المتن ولا تنقطع في المغني (قوله) ذلك) أي الدخول والاستدخال (قوله) بذلك) أي النكاح وما عطف عليه  
(قوله) تلوه) أي تابع له (قول المتن) لا زنا) أي لا بوطء زنا اه مغني (قوله) أما حيث لا دخول أي ولا استدخال  
أي لا علم بذلك اه سم (قوله) كما قاله (الخ) عبارة النهاية والمغني على ما قاله (الخ) (قوله) أن ظاهر كلام الجمهور  
بخالفه) وهذا هو الأصح نهاية مغني أي فيثبت التحريم بينهما وينبغي أن يحل في الظاهر أما باطناً فثبت علم  
أنه لم يطأها ولا استدخلت منه فلا وجه للتحريم اه عش (قوله) منازل قبل حملها منه (الخ) كذا في غيره

(قوله) (والإصا) أي ذو البنات وما بعدهن (قوله) أما حيث لا دخول) أي ولا علم بدخول (قوله) (لا دخول)  
أي ولا استدخال (قوله) أن ظاهر كلام الجمهور بخالفه) وهذا هو الأصح شرح مر (قوله) قبل حملها منه)  
مفهومه أن منازل بعد حملها وقبل ولادتها ينسب اليه ويؤاقره قوله لا يزل بسبب علوق زوجته منه لكن  
بخالفه ما في الروضة عن المتولي وأقره بما نصه ولو نكحت امرأة لابن لها قبلت ونزل لها لبن قال المتولي في  
ثبوت الحرمة بين الرضيع والزوج وجهان بناء على الخلاف أن جعلنا اللبن للأول لم يجعل الحمل مؤثراً ولا

اليه ولد (نزل) اللبن (به) أي بسببه (بنكاح) فيه دخول أو استدخال مني محترم أو يملك يمين فيه ذلك أيضاً كأفاده ما قدمه في المستولدة (أو بوطء  
شبهة) لثبوت النسب بذلك الرضاع تلوه (لا زنا) لأنه لا حرمة له نعم بكره نكاح من ارتضعت من لبنه أما حيث لا دخول بان لحقه ولد  
بمجرد الامكان فلا تثبت الحرمة بين الرضيع وأبي الولد كما قاله بن القاص قال البلقيني وهو قضية كلام الأصحاب وقال غير أن ظاهر كلام  
الجمهور بخالفه وخرج بقوله نزل به منازل قبل حملها منه ولو بعد وطئها فلا ينسب اليه ولا تثبت به أبوته كما قاله جمع متقدمون (ولو نفاه)

كالخطيب وشرح الروض ومفهومة أنه بعد الحمل ينسب له ولو لم تلد ويشكل عليه ما أتى في كلام المصنف من أنها لو نكحت بعد زوج وبعد ولادتها منه لا ينسب للابن الثاني إلا إذا ولدت منه وأنه قبل الولادة للاول وقد يجاب بأنه فيما أتى مما نسب للاول قوى جانبه فنسب إليه حتى يوجد قاطع قوى وهو الولادة وهما لما تقدم نسبة الابن اكتفى بمجرد الامكان فنسب لصاحب الحمل اه ع ش وهذا الجواب ظاهر وان استشكله سم والرشيدى بما فى الروض والمغنى من أنه لو نزل لبكر ابن وتزوجت وحملت من الزوج فالابن لها للزوج مالم تلد ولا أب للرضيع اه وقد يجاب عنه بأر سبقت نزول لبن البكر على الزوج منزل منزلة سبق ولادة على ولادة الا فى المتن (قوله اى الزوج الخ) اى مثلاً عبارة المغنى اى نفي من نسب اليه الولد الولد اه وعبارة المنهج مع شرحه ولو نفاه اى نفي من لحقه الولد الولد انتفى الابن النازل به اه (قول المتن انتفى الابن) فلما ترضعت به صغيرة حلت للناتى مغنى وشرح المنهج لا يقال كبرت حلت للناتى مع أنها بنت موطوءة لا نأقول هذا موصول بما إذا لم يدخل بها ماولاً إنما لحقه الولد بمجرد الامكان ثم نفاه باللعان زياًدى (قول المتن ولو وطئت منكوحة الخ) أى وطئها واحد (قوله بعد وطئها) أى منها اه ع ش اه مغنى (قوله لا مكانه منها) أى ان أمكن كونه منها بان يكون بين وطء كل منهما وبين الولادة أربع سنين فأقل وستة أشهر فأكثر (قوله) كأنحصار الامكان الخ) عبارة المغنى بان أنحصر الامكان فى واحد منها او لم يكن قائف او الحقه بها او نفاه عنها او اشكل عليه الامر وانتسب الولد لاحدهما بعد بلوغه او بعد افاقة من جنون ونحوه فالرضيع من ذلك الابن ولد رضاع لمن لحقه ذلك الولد لان الابن تابع للولد فان مات الولد قبل الانتساب وله ولد قادم مقامه او اولاد وانتسب بعضهم لهذا وبعضهم لذلك دام الاشكال فان ما تواقبل الانتساب أو بعده فيها إذا انتسب بعضهم لهذا وبعضهم لذلك أو لا يمكن له ولداً ولداً انتسب الرضيع حينئذ ما قبل انقراض ولده وولده فليس له الانتساب بل هو تابع للولد وولده اه مغنى (قوله او غيره) او بمعنى الواو (قوله ويجب ذلك) اى الانتساب فيجبر عليه اى حيث مال طبعه لاحدهما بالجيلة وكان قد عرفهما قبل البلوغ وعند استقامة طبع على ما ذكر فى باب اللقيط ولا فلا يجبر على الانتساب وليس له ذلك بمجرد التشبهى اه ع ش وقوله او لم يكن له الخ اى للولد (قوله ان شاء) اى فلا يجبر عليه سم زاد المغنى والفرق ان النسب يتعلق به حقوق له وعليه كالميراث والنفقة والعق بالملك وسقوط القودور والشهادة فلا بد من دفع الاشكال والمتعلق بالرضاع حرمة

ثبتت الحرمة حتى يفصل الولد وان جعلناه للثاني أو لهما ثبتت اه وأراد بالخلاف فى قوله بناء على الخلاف ما ذكره فيما قبل هذا فيهما لو نكحت بعد العدة وزوجا وحملت منه ولم تضع لكن دخل وقت حدوث اللبن للحمل حيث قال فى ذلك وان دخل وقت حدوث اللبن للحمل فاما ان يقطع اللبن مدة طويلة واما ان لا يكون كذلك بان لم ينقطع او انقطع مدة يسيرة فى الحالة الاولى ثلاثة اقوال اظهرها انه لبن للاول والثاني انه للثاني والثالث انه لهما وفى الحالة الثانية ثلاثة اقوال ايضا المشهور انه للاول والثاني لهما والثالث ان زاد اللبن فلهما والا فلاول اه لا يقال كلام الشارح هنا فيما إذا لم تنسج غيره ولا وطئت بشبهة او ملك كما صور به قوله الا فى نزل بسبب علوق زوجته منه وما فى الروضة عن المتولى فيما إذا نكحت غيره او وطئت بشبهة لا نأقول هذا لا يصح لانها وان لم تنسج غيره ولا وطئت بما ذكر لا يكون اللبن له قبل الولادة وان حملت ولهذا قال فى الروض وان نزل لبكر لبن وتزوجت وحملت اى من الزوج فالابن لها للثاني مالم تلد اه وقوله لا للثاني قال فى شرحه الاولى للزوج وكذا بخلافه قوله الا فى فكل مرتضع لبنها قبل ولادتها نسبها الخ وقول المتن وكذا ان دخل فليأتمل (تنبيه) هل المراد بالولادة فيها تحصل من ان اللبن قبل الولادة للزوج الاول وبعدها للزوج الثاني تمام انفصال الولد او يكتفى ابتداء انفصاله فيه نظر وقياس ان ارضاع الولد قبل تمام انفصاله لا يحرم ان المراد بها تمام الانفصال حتى يكون اللبن قبل تمام الاول (قوله) وكان تنساب الولد او فرعه بعد موته الخ) عبارة العباب فن انتسب اليه الولد بعد بلوغه او ولده بعد موته تبعه الرضيع الخ (قوله ان شاء) اى فلا يجبر عليه وقوله لا لتحل له اى

أى الزوج الولد النازل به اللبن (بلعان انتفى اللبن عنه) لما تقرر انه تابع للنسب ومن ثم لو استلحقه بعد لحقه الرضيع (ولو وطئت منكوحة بشبهة أو وطئ اثنان) امرأة (بشبهة فولدت) بعد وطئها ولدا (فاللبن) النازل به (لمن لحقه الولد) منهما (بقائف) لا مكانه منهما (أو غيره) كأنحصار الامكان فيه وكان تنساب الولد أو فرعه بعد موته اليه بعد كما قاله لفقد القائف أو غيره ويجب ذلك فيجبر عاياه حفظ للنسب من الضياع ولو انتسب بعض فروعه لواحد وبعضهم لآخر دام الاشكال فان ماتوا أو لم يكن له ولد انتسب الرضيع ان شاء

وقبل ذلك لا تحل له بنت أحدهما ونحوها (ولا تنقطع نسبة اللبن) لزواج نزل بسبب علوق زوجته منه (عن زواج مات أو طلق وأن طالت المدة) فكل مرتضع يلينها قبل ولادتها نسيما من غيره يكون ابنه كما قال (أو انقطع) اللبن (وعاد) ولو بعد عشرين سنة لعدم حدوث ما يقطع نسبته عن الأول إذ الكلام فيمن لم تنكح غيره ولا وطئت بشبهة أو ملك (فان نكحت آخر) (٢٩٣) أو وطئت بأحد ذينك (وولدت منه

فالبين بعد) تمام (الولادة) بان تم انفصال الولد (له) أي الثاني (وقبلها) أو معها (للاول) إن لم يدخل وقت ظهور لبن حل الثاني وكذا أن دخل وقت ظهور زاد بسبب الحمل لأنه ليس غذاء للحمل فلم يصلح قاطعا عن ولد الأول ويقال أقل مدة يحدث فيها للحامل أربعون يوما (وفي قول) هو فيما بعد دخول وقت ذلك (الثاني) أن انقطع مدة طويلة ثم عاد الحاقا للحمل بالولادة (وفي قول) هو (لها) لتعارض مرجحهما واحترزت بقولي نسيما عما حدث بولد الزنا فإن الذي يظهر أنه لا تنقطع به نسبة اللبن للأول لأنه لا احترام للزنا ثم رأت ابن أبي الدم ذكر ذلك لكن بعد قوله لا يبعد انقطاعه به والزركشي ضعف ما ذكره من عدم الانقطاع واستدل بأنها إذا رضعت بلبن الزنا طفلا صار أخا لولد الزنا ووضح أنه لا دليل في ذلك لأن أخوة الأم تثبت لولد الزنا بثبوت نسبته من الأم فكذا الرضاع وليس الكلام في ذلك وإنما هو في قرابة الأب وهي لا تثبت لولد الزنا فكذا الرضاع ثم رأت عبارة الروضة

النكاح وجواز النظر والخوة وعدم نقض الطهارة والامساك عنه سهل فلم يجبر عليه الرضيع ولا يعرض بضاعا على القاف ويفارق ولد النسب بأن معظم اعتماد القائف على الاشياء الظاهرة دون الاخلاق وإنما جاز انتسابه لأن الانسان يعيل إلى من ارتضع من لبنه اه (قوله) وقبل ذلك (أي الانتساب) (قوله) لا تحل له (أي للرضيع) اه سم (قوله) لزواج (أي أو غيره) اه معنى أي من وطء بملك أو شبهة (قوله) بسبب علوق زوجته منه (هذا مع قوله) لا في إذ الكلام فيمن لم تنكح غيره الخ يقتضي أن اللبن ينسب إلى الزوج بمجرد علوق زوجته منه وليس كذلك كما تقدم في الحاشية المتقدمة عن الروضة عن المتولي وإنما ينسب إليه بعد الولادة كما يأتي انفافي قول المصنف وقبلها للأول أن لم يدخل وقت ظهور لبن حل الثاني وكذا الخ اه سم وقوله وليس كذلك الخ يعني مطلقا سواء سبق نحو نكاح أم لا كما صرح به فيما كتبه على قول الشارح السابق ما نزل قبلها حملها منه الخ وقد قدمناهنا عن ع ش ما يدفع المناقاة بين مفهوم قوله السابق الموافق لقضية كلامه هنا وبين ما يأتي انفافي المتن الموافق لما في الروضة عن المتولي ويجمع بينهما جمعا حسنا راجعه (قوله) نسيما) يأتي محترزه اه سم أي وإنه ليس بقيد (قوله) ابنه (أي للزوج) أو نحوه (قوله) ولو بعد عشر (أي قوله) واحترزت في المعنى الاقوله بان تم إلى المتن وقوله أو معها (قوله) عن الأول (أي عن الزوج) أو الواطء بشبهة أو ملك (قوله) بأحد ذينك (أي الشبهة أو الملك) (قول المتن) وولدت (هل يشمل العلق والمضغة أم لا فيه نظروا الأقرب الثاني وقد يؤخذ ذلك من قول الشارح بأن تم انفصال الولد لأن كلا من العلق والمضغة لا يسمى ولدا فليراجع ع ش أقول قضية قول المعنى أو سقط عطا على ولدي في قول المتن المار من نسب إليه ولد الأول فليراجع (قوله) وزاد الخ (الأول) وإن زاد (قوله) لأنه الخ) عله لقول المتن وكذا الخ وعلل المعنى ما قبله بأن الأصل بقاء الأول ولم يحدث ما يغيره اه (قوله) فلم يصلح (أي الحمل الذي ظهر به اللبن) (قوله) ويقال الخ) عبارة المعنى ويرجع في أول مدة يحدث فيها لبن الحمل للقوابل على النص وقيل أن أول مدته أربعون يوما وقيل أربعة أشهر اه (قوله) للحامل (أي بسبب الحمل) اه ع ش (قوله) عما حدث (أي عن لبن حدث) (قوله) به (أي بولد الزنا) (قوله) للأول (أي الزوج) أو نحوه (قوله) في ذلك (أي فيما استدل به الزركشي) (قوله) باققطاع نسبته عن الزوج (جزم به المعنى وقال في النهاية وهو الوجه اه وقال ع ش وهو المعتمد اه

• (فصل في حكم الرضاع الطاريء على النكاح) • (قوله) في حكم الرضاع (أي الفصل في النهاية) (قول المتن تحتها صغيرة الخ) أي لو كان تحتها زوجة صغيرة اه معنى (قوله) من تحرم عليه بنتها (أي قوله) ولو حبلت لبنها في المعنى لا قوله لموطوءة وقوله لو خرج إلى المتن وقوله أي في الجملة إلى أم المكروه (قوله) كان ارضعتها

لرضيع (قوله) بسبب علوق زوجته منه (هذا مع قوله) لا في إذ الكلام فيمن لم تنكح غيره يقتضي أن اللبن ينسب إلى الزوج بمجرد علوق زوجته منه وليس كذلك بل لا تنقطع عنه إلا بعد ولادتها من الثاني كما يأتي انفافي قول المصنف وقبلها للأول الخ (قوله) نسيما) يأتي محترزة (قوله) عن ولد الأول (على أن شرط كون اللبن للأول أن تكون ولدت منه والأفلا ينسب إليه ويدل عليه ما ذكرناه فيما مر (قوله) ثم رأت عبارة الروضة الخ) وعبارة الروضة ولو حبلت امرأة من الزنا وهي ذات لبن من زوج حيث قلنا هناك اللبن للأول أو لهما فهو للزوج وحيث قلنا فهو للثاني فلا بل للرضيع اه عبارة الروض وإذا حبلت مرضع مزوجة من زنا فاللبن للزوج ما لم تضع ثم هو لبن الزنا اه وقول الروضة هناك أي فيما إذا نكحت بعد العدة زوجها وولدت منه • (فصل) • في حكم الرضاع الطاريء على النكاح تحريما وغرما

مصرحة بانقطاع نسبته عن الزوج وبوجه بان اللبن الآن للزنا يقينا غايته أن الشارع قطع نسبته للزنا كما أن الولادة قطعت نسبته للأول إذ لا يمكن نسبته إليه بعدها فنتج أنه لا أب لهذا الرضيع وإن ثبت الرضاع من جهة الأم • (فصل) • في حكم الرضاع الطاريء على النكاح تحريما وغرما (تحت صغيرة فارضعتها) من تحرم عليه بنتها كان ارضعتها (أمه أو اخته) أو زوجة أصله أو فرعه أو أخيه

بليهنهم من نسب أو رضاع (أو زوجة أخرى) له موطوءة (انفسخ نكاحه) من الصغيرة لأنها صارت محرمة عليه أبدا وكذا من الكبيرة في الأخيرة لأنها صارت أم زوجته وخرج بالموطوءة وغيرهما فتحرم المرضعة فقط إن كان الارضاع بغير لبنه كإياقي (وللصغيرة) عليه (نصف مهرها) المسمى أنصح والمأفصف مهر مثلها لأنها فورقت قبل الوطء لاسبابها (وله) أن كان حرا وإلا فليسيده وإن كان القوات إنما هو على الزوج (على المرضعة) المختارة إن لم ياذن لها ولم تكن مملوكة له أو كانت مكاتبته (نصف مهر مثل) وإن لم يرضعها لاعتينها لأن غرامة المتلف لا تاتر بذلك وإن لم يرضع اعتبار المأفصف بما يجب عليه أي في الجملة فلا ينافي أن نصف مهر المثل اللازم قد يزيد على نصف المسمى أما المكسرة فيلزمها ذلك لكن لا بطريق الاستقرار على المعتد وإنما هي طريق والقرار على مكرها ولو حلت لبنتها ثم أمرت أجنبيا يسقيه لها كان طريقا والقرار عليها على مافي المعتد ونظريه الأذرعى إذا كان المأمور مبيزا لا يرى تحتم طاعتها أى

والذي يتجه في الميزان الغرم عليه وفيمن يرى تحتم الطاعة أنه عليها فقط (وفي قول له عليها) (كاه) أي مهر المثل لانه قيمة البضع الذي فوتته وعلى الأولى فارت شهود طلاق رجوعا فانهم يغرمون الكل بأنهم أحالوا بينه وبين حقه الباقي بزعمه فكانوا كغاصب حال بين المالك وحقه وأما الفرقه هنا فحقية بمنزلة التلف فلم تغرم المرضعة إلا ما تلفته وهو ما غرمه فقط (ولو رضعت) (٣٩٥) رضاعا محرما (نائة) أو مستيقظة

ساكتة كافي الروضة وجعله كالاصحاب التمكن من الارضاع إرضاعا لما هو بالنسبة للتحريم لا الغرم وإنما عدسكوت المحرم على الحلق كفعله لان الشعر في يده مائة فزومه دفعه لمقاته ولا كذلك هنا (فلا غرم عليها) لانها لم تصنع شيئا (ولا مهر للرضعة) لان الانفساخ بفعالها وهو مسقط له قبل الدخول وله في مالها مهر مثل الكبيرة المنفسخ نكاحها أو نصه لانها اتلفت عليه بضعها وضمان الاتلاف لا يتوقف على تمييز (ولو كان تحتة كبيرة وصغيرة فارضعت أم الكبيرة الصغيرة انفسخت الصغيرة) لانها صارت أخت الكبيرة (وكذا الكبيرة في الاظهر) لذلك ويفرق بينه وبين مالو نكح اختا على اختها بان هذه لم تجتمع مع الاولى اصلا لوقوع عندها فاسدا من اصله فلم يؤثر في بطلان الاولى بخلاف الكبيرة هنا فانها اجتمعت مع الصغيرة فبطلنا لاذل امرجح (وله نكاح من شاء منها) من غير جمع لانها اختان (وحكم مهر الصغيرة) عليه (وتغريمه)

اه سيد عمر عبارة ع ش قوله كافي المعتمد أي البند نجي اه (قوله فارقت) أي المرضعة (قوله شهود طلاق) أي قبل الدخول اه معنى (قوله بزعمه) الا قال بزعمهم اذ هو أقوى في الفرق كالإختي اه رشیدی عبارة المغنى بزعم الزوج والشهود اه (قوله وهو ما غرمه فقط) أي في الجملة كما مر انفا (قوله المتن ولو رضعت الخ) أي لو دبت صغيرة ورضعت الخ نهاية ومضى (قوله محرما) بشدراء المكسورة (قوله وجعله) أي صاحب الروضة (انما هو بالنسبة للتحريم) فيه ان التحريم لا يتوقف على التمكن اه رشیدی (ولا كذلك هنا) أي ولو كانت مستأجرة للارضاع إذ غايته انه يترب عليه عدم إرضاع من استؤجرت لارضاعه وهو يفوت الاجرة أن ما شربته الصغيرة ليس متعينا للارضاع على من استؤجرت له اه ع ش (قوله المتن فلا غرم) (فرع) لو حملت الريح اللبن من الكبيرة إلى جوف الصغيرة لم يرجع على واحدة منهما إذ لا صنع منهما ولو دبت الصغيرة فارضعت من أم الزوج أي مثلا لرباعهم ارضعتا أم الزوج الخامسة أو عكسه اختص التغريم بالخامسة معنى ونهاية أي فالغرم على أم الزوج في الاولى وعلى الصغيرة في الثانية اه ع ش ويظهر انه خرج بجوفها مالو حملته الريح إلى فيها فابتداء لو جود الصنع منها فليرجع اه رشیدی (قوله لان الانفساخ) إلى قوله ويفرق في المغنى (قوله وله في مالها الخ) يفيد ان الكبيرة النائمة والمستيقظة الساكتة زوجة اه سم عبارة ع ش قوله في مالها أي الصغيرة فان لم يكن لها مال بقي في ذمتها وقوله مهر مثل الكبيرة أي حيث كانت زوجة وخرج به مالو ارضعت من أمه أو اختها ونحوهما فلا شيء فيه للكبيرة كما هو ظاهر اه (قوله مهر مثل الكبيرة) أي إن كانت مدخولا لها وقوله الكبيرة يشمل المستيقظة المذكورة وقوله أو نصفه أي إن لم تكن مدخولا لها سم (قوله المتن انفسخت الصغيرة) أي نكاحها معنى (قوله لانها صارت) أي ولا سبيل إلى الجمع بين الاختين اه معنى (قوله لذلك) أي لانها صارت أخت الصغيرة اه ع ش (قوله ويفرق بينه) أي بين ما هاتان من الانفساخ (قوله وبين مالو نكح اختا الخ) أي الذي قاس عليه المقابل القائل باختصاص الانفساخ بالصغيرة اه سم (قوله فلم يؤثر الخ) أي عقد الثانية (قوله المتن وله الخ) أي على الاظهر اه معنى (قوله المتن نكاح من شاء) أي بعقد جديد كما هو ظاهر ويعود له بالثلاث إن لم يكن سبق منه طلاق أو بما بقي منها إن سبق ذلك لان الانفساخ لا ينقص الددد اه ع ش (قوله أول الفصل) أي في إرضاع أم الزوج ونحوها الصغيرة فبليه للصغيرة نصف المسمى الصحيح أو نصف مهر مثل وله على المرضعة نصف مهر المثل وقيل كله اه معنى (قوله حكمها ما سبق) إلى الفصل في المغنى لا أقوله بشروطها السابقة وقوله ار حكمه حاكم براده وقوله ولا تحرمان مؤبدا (قوله بشروطها السابقة) أي في قوله المختارة إن لم ياذن لها الخ اه ع ش (قوله وهو) أي ما ياتى (قوله منفعتة) أي البضع (قوله بدله) أي المهر الذي هو بدل البضع (قوله بمهرها) أي مهر نفسها اه ع ش عبارة المغنى فلا

الارضاع (قوله والذي يتجه الخ) كذا اشرح مر (قوله في المتن وفي قول كله) ولو نكح عبدة صغيرة مفوضة بتفويض سيدها فارضعتا مائة مثلا فلها المتعة في كسبه ولا يطالب سيد المرضعة إلا بنصف مهر المثل وإنما صوروا ذلك بالامة لانه غير متصور في الحرية لانقاء الكفاءة اشرح مر (قوله وإنما عدسكوت المحرم الخ) كذا اشرح مر (قوله وله في مالها الخ) يفيد ان الكبيرة النائمة والمستيقظة زوجة (قوله مهر مثل الكبيرة) يشمل المستيقظة المذكورة (قوله المنفسخ نكاحها) أي إن كانت مدخولا لها (قوله أو نصفه) أي إن لم تكن مدخولا لها (قوله وبين مالو نكح اختا الخ) أي الذي قاس عليه المقابل القائل باختصاص الانفساخ بالصغيرة

أي الزوج (المرضعة ما سبق) أول الفصل (وكذا الكبيرة إن لم تكن موطوءة) حكمها ما سبق في الصغيرة فلها عليه نصف المسمى الصحيح وإلا فنصف مهر المثل وله على أم المرضعة نصف مهر المثل (فان كانت موطوءة فله على الأم) (المرضعة) بشروطها السابقة (مهر مثل في الاظهر) كما لزمه لبنتها جميع المسمى ان صححوا الا فجميع مهر المثل وباقي أنهم لو شهدوا بطلاق بعد موطوءة ثم رجعوا غرموا مهر المثل وهو يرد دعوى المقابل أنه بالدخول استوفى منفعتة فلا يغرم له بدله مالو كانت الكبيرة الموطوءة هي المفسدة لنكاحها بارضاعها الصغيرة فلا يرجع عليها بمهرها

لئلا يخلو نكاحها مع الوطء عن مهر وهو من خصائص نبي صلى الله عليه وسلم (ولو أَرْضَعَتْ بِنْتُ الْكَبِيرَةِ الصَّغِيرَةَ حُرْمَتُ الْكَبِيرَةِ أَبَدًا) لَانِهَا جَدَّةُ زَوْجَتِهِ (وَكَذَا الصَّغِيرَةُ) فَتَحْرُمُ أَبَدًا (إِنْ كَانَتْ الْكَبِيرَةُ مَوْطُوءَةً) لَانِهَا رِبِّيَّةٌ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ تَكُنْ مَوْطُوءَةً لَانِ بِنْتَ الزَّوْجَةِ لَا تَحْرُمُ إِلَّا بِالْدَّخُولِ وَحُكْمُ الْغَرَمِ هُنَا مَسْبُوقٌ أَيْضًا وَتَرْكُ لَوْضُو حَمَا ذِكْرُهُ (وَلَوْ كَانَتْ تَحْتَهُ صَغِيرَةٌ فَطَلَقَهَا فَأَرْضَعَتْهَا امْرَأَةٌ صَارَتْ أُمًّا لَهَا) فَتَحْرُمُ عَلَيْهِ أَبَدًا الْحَاقُّ لِلطَّارِءِ بِالْمُقَارَنَةِ كَمَا هُوَ شَأْنُ (٢٩٦) التَّحْرِيمِ الْمُؤَيَّدِ (وَلَوْ نَكَحَتْ مُطْلَقَتَهُ صَغِيرًا أَوْ أَرْضَعَتْهُ بِلَبَنِهِ حُرْمَتُ عَلَى الْمُطْلُقِ وَالصَّغِيرِ أَبَدًا)

يَرْجِعُ الزَّوْجُ عَلَيْهِا بِمَهْرٍ مِثْلَهَا كَافِيَ الرُّوْضَةِ وَأَصْلُهَا عَنِ الْأَثَمَةِ اهـ (قَوْلُهُ لئلا يخلو الخ) لَا يَخْفَى أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ خُلُوُّ إِذَا نَقَصَ مَهْرُ الْمَثَلِ عَنِ الْمُسَمَّى عَلَى أَنَّهُ قَدْ يُقَالُ الْخُلُوُّ الطَّارِءُ لِعَارِضٍ لَا يَنَاقِى الْخُصُوصِيَّةَ سَمْعًا عَلَى حَيْثُ وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ لَوْ سُمِّيَ لَهَا مَهْرًا أَوْ أَنَّهَا مَتْنُهُ صَحَّ مَعَ خُلُوِّ النِّكَاحِ حَيْثُ ذَمَّ الْمَهْرُ اهـ عَشْرُ عِبَارَةٍ السَّيِّدُ عَمَرُ قَدْ يُقَالُ تَقَدَّمَ أَنَّهُ يَخْلُو عَنْهُ فِيمَا إِذَا زَوَّجَ أُمَّتَهُ بَعْدَهُ اهـ وَكُلُّ ذَلِكَ مُجَرَّدٌ بَحْثٌ فِي الدَّلِيلِ وَالْحُكْمِ مُسَلَّمٌ (قَوْلُهُ وَحُكْمُ الْغَرَمِ) أَيْ لِلصَّغِيرَةِ وَالْكَبِيرَةِ اهـ مَعْنَى (قَوْلِهِ مَا سَبَقَ الخ) فَعَلِيهِ أَنْ لَمْ يَطْلُقِ الْكَبِيرَةُ لِكُلِّ مَنَّهُمَا نِصْفُ الْمُسَمَّى أَوْ نِصْفُ مَهْرٍ مِثْلُ وَلَهُ عَلَى الْمَرْضِعَةِ أَنْ لَمْ يَأْذِنْ نِصْفُ مَهْرٍ مِثْلُهَا وَمَا إِذَا كَانَ وَطْئُهَا فَلَهُ لَا جُلْبَاعًا عَلَى الْمَرْضِعَةِ مَهْرٌ مِثْلُ كَمَا وَجِبَ عَلَيْهِ لَا مَهْرَ الْمَهْرُ اهـ شَرْحُ الْمَنْهَجِ (قَوْلُ الْمَتْنِ فَطَلَقَهَا) أَيْ وَلَوْ بِأَنْتَا وَقَوْلُهُ امْرَأَةٌ أَيْ أجنبية اهـ عَشْرُ (قَوْلُهُ فَتَحْرُمُ عَلَيْهِ) أَيْ الْكَبِيرَةُ وَأَمَّا الصَّغِيرَةُ فَهِيَ بَاقِيَةٌ عَلَى حُلِّهَا أَنْ لَمْ تَكُنْ الْكَبِيرَةُ مَوْطُوءَةً الْمُطْلُقُ اهـ عَشْرُ (قَوْلُهُ الْحَاقُّ لِلطَّارِءِ الخ) أَيْ فَلَا يَشْتَرِطُ كَوْنُ الْأَرْضَاعِ فِي حَالِ الزَّوْجَةِ بَلْ يَكْفِي صَدَقَ اسْمُ الزَّوْجَةِ عَلَى الْمَرْضِعَةِ وَلَوْ بِاعْتِبَارِ مَا مَضَى اهـ عَشْرُ (قَوْلُهُ الْمَتْنُ وَلَوْ نَكَحَتْ مُطْلَقَتَهُ) أَيْ وَلَوْ بَعْدَ مَدَّةٍ طَوِيلَةٍ وَقَوْلُهُ بَلَدُهُ خَرَجَ بِهِ مَا لَوْ أَرْضَعَتْهُ بَلَدٌ غَيْرُهُ فَلَا تَحْرُمُ عَلَى الْمُطْلُقِ لَانَّهُ لَا يَصِيرُ بِذَلِكَ أَبًا لِلصَّغِيرِ وَلَكِنَّهَا تَحْرُمُ عَلَى الصَّغِيرِ لِكُونِهَا صَارَتْ أُمًّا اهـ عَشْرُ (قَوْلُ الْمَتْنِ حُرْمَتُ عَلَى الْمُطْلُقِ) هَذَا إِنْ كَانَتْ حُرَّةً فَإِنْ كَانَتْ أَمَةً فَلَا تَحْرُمُ عَلَى الْمُطْلُقِ لِطُلَانِ النِّكَاحِ لَانِ الصَّغِيرَ لَا يَصِحُّ نِكَاحُهَا أَمَةً فَلَمْ تَصِرْ حَلِيلَةً لَهَا (فَرَعٌ) لَوْ فَسَخْتَ كَبِيرَةَ نِكَاحٍ صَغِيرَ يَعْصِي فِيهِ مِثْلًا ثُمَّ زَوَّجَ كَبِيرًا فَأَرْضَعَتْ بِلَبَنِهِ مِنْهَا أَوْ مِنْ غَيْرِهَا حُرْمَتُ عَلَيْهِمَا أَبَدًا لَانِ الصَّغِيرَ صَارَ ابْنًا لِلْكَبِيرِ فَهِيَ زَوْجَةُ ابْنِ الْكَبِيرِ وَزَوْجَةُ ابْنِ الصَّغِيرِ بَلْ أُمُّهُ إِنْ كَانَ اللَّبَنُ مِنْهَا اهـ مَعْنَى (قَوْلُهُ أَوْ حُكْمُ الخ) أَوْ قَدْ الْقَائِلُ بِهِ مِنَ الْأَثَمَةِ سَيِّدُ عَمَرُ (قَوْلُهُ أَوْ حُكْمُ الخ) أَيْ بِصَحَّةِ النِّكَاحِ بَعْدَ عَقْدِهِ (قَوْلُ الْمَتْنِ حُرْمَتُ عَلَيْهِ) أَيْ الْعَبْدُ أَبَدًا اهـ مَعْنَى (قَوْلُهُ بَلَدُهُ) أَيْ لِبْنِ السَّيِّدِ (قَوْلُهُ وَأَنْ تَنْفَسَخَ الخ) الْوَالِدُ لِلْحَالِ (قَوْلُهُ لَا تَنْفَاءُ سَبَبُ التَّحْرِيمِ الخ) لَانِ الصَّغِيرَ لَمْ يَصِرْ ابْنًا فَلَمْ تَكُنْ هِيَ زَوْجَةَ الْإِبْنِ اهـ مَعْنَى (قَوْلُ الْمَتْنِ) مَوْطُوءَةٌ تَهْ الْأَمَةُ أَيْ مَمْلُوكَةٌ أَوْ نِكَاحٌ ثُمَّ إِنْ كَانَ مَمْلُوكًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِا لَانِ السَّيِّدَ لَا يَحِبُّ لَهَا عَلَى عَبْدِهِ شَيْءٌ وَإِنْ كَانَ بِنِكَاحٍ فَيَنْبَغِي تَعَلُّقُ مَا يَحِبُّ لِلصَّغِيرَةِ عَلَيْهِ بِرَقَبَتِهَا لَالَهُ بَدَلَ الْمُتَلَفِ وَهُوَ أَيْضًا يَتَعَلَّقُ بِالرَّقَبَةِ اهـ عَشْرُ (قَوْلُ الْمَتْنِ صَغِيرَةٌ تَحْتَهُ) أَيْ زَوْجَةُ صَغِيرَةٍ تَحْتِ السَّيِّدِ وَقَوْلُهُ أَوْ لَبَنٍ غَيْرُهُ بَلَدٌ تَزَوَّجَتْ غَيْرُهُ أَوْ وَطْئُهَا بِشَبِيهِ حُرْمَتَا أَيْ الْمَوْطُوءَةِ وَالصَّغِيرَةِ عَلَيْهِا أَيْ السَّيِّدُ اهـ مَعْنَى (قَوْلُ الْمَتْنِ أَنْفَسَخْتَ) أَيْ وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِالْكَبِيرَةِ بِدَلِيلِ إِطْلَاقِ الْفَسْخِ وَتَفْصِيلِهِ فِي التَّحْرِيمِ وَقَوْلُهُ الْآتِي فِي بَيْتِهِ فَلَا تَحْرُمُ إِلَّا أَنْ يَدْخُلَ بِالْكَبِيرَةِ اهـ سَمْعٌ (قَوْلُهُ الْمَتْنُ أَنْفَسَخْتَ الخ) وَفِي الْغَرَمِ لِلصَّغِيرَةِ وَالْكَبِيرَةِ مَا مَرَفُوْا كَانَتْ الْكَبِيرَةُ أَمَةً غَيْرُهُ تَعَلَّقُ الْغَرَمُ بِرَقَبَتِهَا أَوْ أُمَّتَهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِا إِلَّا إِنْ كَانَتْ مَكَاتِبَةً فَعَلِيهَا الْغَرَمُ فَإِنْ عَجَزَ هَا سَقَطَتِ الْمَطَالِبَةُ بِالْغَرَمِ اهـ مَعْنَى (قَوْلُهُ لِبَانِ الْغَرَمِ) أَيْ وَلِبَانِ الْإِنْفَسَاخِ اهـ سَمْعٌ (قَوْلُهُ وَالْأَتَكُنْ مَوْطُوءَةً) أَيْ لِلزَّوْجِ وَقَوْلُهُ وَاللَّبَنُ الخ أَيْ وَالْحَالُ اهـ عَشْرُ (قَوْلُهُ اثْنَيْنِ) الْأَوَّلَى اثْنَتَيْنِ بِالتَّاءِ (قَوْلُهُ فَلَهُ نِكَاحُ كُلِّ الخ) أَيْ تَجْدِيدُهُ اهـ مَعْنَى (قَوْلُهُ كَذَا ذَكَرَ) أَيْ مُؤَيَّدًا لِمَا ذَكَرَ اهـ

(قَوْلُهُ لئلا يخلو) لَا يَخْفَى أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ خُلُوُّ إِذَا نَقَصَ مَهْرُ الْمَثَلِ عَنِ الْمُسَمَّى عَلَى أَنَّهُ قَدْ يُقَالُ الْخُلُوُّ الطَّارِءُ لِعَارِضٍ لَا يَنَاقِى الْخُصُوصِيَّةَ سَمْعًا عَلَى حَيْثُ وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ لَوْ سُمِّيَ لَهَا مَهْرًا أَوْ أَنَّهَا مَتْنُهُ صَحَّ مَعَ خُلُوِّ النِّكَاحِ حَيْثُ ذَمَّ الْمَهْرُ اهـ عَشْرُ عِبَارَةٍ السَّيِّدُ عَمَرُ قَدْ يُقَالُ تَقَدَّمَ أَنَّهُ يَخْلُو عَنْهُ فِيمَا إِذَا زَوَّجَ أُمَّتَهُ بَعْدَهُ اهـ وَكُلُّ ذَلِكَ مُجَرَّدٌ بَحْثٌ فِي الدَّلِيلِ وَالْحُكْمِ مُسَلَّمٌ (قَوْلُهُ وَحُكْمُ الْغَرَمِ) أَيْ لِلصَّغِيرَةِ وَالْكَبِيرَةِ اهـ مَعْنَى (قَوْلِهِ مَا سَبَقَ الخ) فَعَلِيهِ أَنْ لَمْ يَطْلُقِ الْكَبِيرَةُ لِكُلِّ مَنَّهُمَا نِصْفُ الْمُسَمَّى أَوْ نِصْفُ مَهْرٍ مِثْلُ وَلَهُ عَلَى الْمَرْضِعَةِ أَنْ لَمْ يَأْذِنْ نِصْفُ مَهْرٍ مِثْلُهَا وَمَا إِذَا كَانَ وَطْئُهَا فَلَهُ لَا جُلْبَاعًا عَلَى الْمَرْضِعَةِ مَهْرٌ مِثْلُ كَمَا وَجِبَ عَلَيْهِ لَا مَهْرَ الْمَهْرُ اهـ شَرْحُ الْمَنْهَجِ (قَوْلُ الْمَتْنِ فَطَلَقَهَا) أَيْ وَلَوْ بِأَنْتَا وَقَوْلُهُ امْرَأَةٌ أَيْ أجنبية اهـ عَشْرُ (قَوْلُهُ فَتَحْرُمُ عَلَيْهِ) أَيْ الْكَبِيرَةُ وَأَمَّا الصَّغِيرَةُ فَهِيَ بَاقِيَةٌ عَلَى حُلِّهَا أَنْ لَمْ تَكُنْ الْكَبِيرَةُ مَوْطُوءَةً الْمُطْلُقُ اهـ عَشْرُ (قَوْلُهُ الْحَاقُّ لِلطَّارِءِ الخ) أَيْ فَلَا يَشْتَرِطُ كَوْنُ الْأَرْضَاعِ فِي حَالِ الزَّوْجَةِ بَلْ يَكْفِي صَدَقَ اسْمُ الزَّوْجَةِ عَلَى الْمَرْضِعَةِ وَلَوْ بِاعْتِبَارِ مَا مَضَى اهـ عَشْرُ (قَوْلُهُ الْمَتْنُ وَلَوْ نَكَحَتْ مُطْلَقَتَهُ) أَيْ وَلَوْ بَعْدَ مَدَّةٍ طَوِيلَةٍ وَقَوْلُهُ بَلَدُهُ خَرَجَ بِهِ مَا لَوْ أَرْضَعَتْهُ بَلَدٌ غَيْرُهُ فَلَا تَحْرُمُ عَلَى الْمُطْلُقِ لَانَّهُ لَا يَصِيرُ بِذَلِكَ أَبًا لِلصَّغِيرِ وَلَكِنَّهَا تَحْرُمُ عَلَى الصَّغِيرِ لِكُونِهَا صَارَتْ أُمًّا اهـ عَشْرُ (قَوْلُ الْمَتْنِ حُرْمَتُ عَلَى الْمُطْلُقِ) هَذَا إِنْ كَانَتْ حُرَّةً فَإِنْ كَانَتْ أَمَةً فَلَا تَحْرُمُ عَلَى الْمُطْلُقِ لِطُلَانِ النِّكَاحِ لَانِ الصَّغِيرَ لَا يَصِحُّ نِكَاحُهَا أَمَةً فَلَمْ تَصِرْ حَلِيلَةً لَهَا (فَرَعٌ) لَوْ فَسَخْتَ كَبِيرَةَ نِكَاحٍ صَغِيرَ يَعْصِي فِيهِ مِثْلًا ثُمَّ زَوَّجَ كَبِيرًا فَأَرْضَعَتْ بِلَبَنِهِ مِنْهَا أَوْ مِنْ غَيْرِهَا حُرْمَتُ عَلَيْهِمَا أَبَدًا لَانِ الصَّغِيرَ صَارَ ابْنًا لِلْكَبِيرِ فَهِيَ زَوْجَةُ ابْنِ الْكَبِيرِ وَزَوْجَةُ ابْنِ الصَّغِيرِ بَلْ أُمُّهُ إِنْ كَانَ اللَّبَنُ مِنْهَا اهـ مَعْنَى (قَوْلُهُ أَوْ حُكْمُ الخ) أَوْ قَدْ الْقَائِلُ بِهِ مِنَ الْأَثَمَةِ سَيِّدُ عَمَرُ (قَوْلُهُ أَوْ حُكْمُ الخ) أَيْ بِصَحَّةِ النِّكَاحِ بَعْدَ عَقْدِهِ (قَوْلُ الْمَتْنِ حُرْمَتُ عَلَيْهِ) أَيْ الْعَبْدُ أَبَدًا اهـ مَعْنَى (قَوْلُهُ بَلَدُهُ) أَيْ لِبْنِ السَّيِّدِ (قَوْلُهُ وَأَنْ تَنْفَسَخَ الخ) الْوَالِدُ لِلْحَالِ (قَوْلُهُ لَا تَنْفَاءُ سَبَبُ التَّحْرِيمِ الخ) لَانِ الصَّغِيرَ لَمْ يَصِرْ ابْنًا فَلَمْ تَكُنْ هِيَ زَوْجَةَ الْإِبْنِ اهـ مَعْنَى (قَوْلُ الْمَتْنِ) مَوْطُوءَةٌ تَهْ الْأَمَةُ أَيْ مَمْلُوكَةٌ أَوْ نِكَاحٌ ثُمَّ إِنْ كَانَ مَمْلُوكًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِا لَانِ السَّيِّدَ لَا يَحِبُّ لَهَا عَلَى عَبْدِهِ شَيْءٌ وَإِنْ كَانَ بِنِكَاحٍ فَيَنْبَغِي تَعَلُّقُ مَا يَحِبُّ لِلصَّغِيرَةِ عَلَيْهِ بِرَقَبَتِهَا لَالَهُ بَدَلَ الْمُتَلَفِ وَهُوَ أَيْضًا يَتَعَلَّقُ بِالرَّقَبَةِ اهـ عَشْرُ (قَوْلُ الْمَتْنِ صَغِيرَةٌ تَحْتَهُ) أَيْ زَوْجَةُ صَغِيرَةٍ تَحْتِ السَّيِّدِ وَقَوْلُهُ أَوْ لَبَنٍ غَيْرُهُ بَلَدٌ تَزَوَّجَتْ غَيْرُهُ أَوْ وَطْئُهَا بِشَبِيهِ حُرْمَتَا أَيْ الْمَوْطُوءَةِ وَالصَّغِيرَةِ عَلَيْهِا أَيْ السَّيِّدُ اهـ مَعْنَى (قَوْلُ الْمَتْنِ أَنْفَسَخْتَ) أَيْ وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِالْكَبِيرَةِ بِدَلِيلِ إِطْلَاقِ الْفَسْخِ وَتَفْصِيلِهِ فِي التَّحْرِيمِ وَقَوْلُهُ الْآتِي فِي بَيْتِهِ فَلَا تَحْرُمُ إِلَّا أَنْ يَدْخُلَ بِالْكَبِيرَةِ اهـ سَمْعٌ (قَوْلُهُ الْمَتْنُ أَنْفَسَخْتَ الخ) وَفِي الْغَرَمِ لِلصَّغِيرَةِ وَالْكَبِيرَةِ مَا مَرَفُوْا كَانَتْ الْكَبِيرَةُ أَمَةً غَيْرُهُ تَعَلَّقُ الْغَرَمُ بِرَقَبَتِهَا أَوْ أُمَّتَهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِا إِلَّا إِنْ كَانَتْ مَكَاتِبَةً فَعَلِيهَا الْغَرَمُ فَإِنْ عَجَزَ هَا سَقَطَتِ الْمَطَالِبَةُ بِالْغَرَمِ اهـ مَعْنَى (قَوْلُهُ لِبَانِ الْغَرَمِ) أَيْ وَلِبَانِ الْإِنْفَسَاخِ اهـ سَمْعٌ (قَوْلُهُ وَالْأَتَكُنْ مَوْطُوءَةً) أَيْ لِلزَّوْجِ وَقَوْلُهُ وَاللَّبَنُ الخ أَيْ وَالْحَالُ اهـ عَشْرُ (قَوْلُهُ اثْنَيْنِ) الْأَوَّلَى اثْنَتَيْنِ بِالتَّاءِ (قَوْلُهُ فَلَهُ نِكَاحُ كُلِّ الخ) أَيْ تَجْدِيدُهُ اهـ مَعْنَى (قَوْلُهُ كَذَا ذَكَرَ) أَيْ مُؤَيَّدًا لِمَا ذَكَرَ اهـ

لَانِهَا زَوْجَةُ ابْنِ الْمُطْلُقِ وَأَمَّا الصَّغِيرُ وَزَوْجَتُهُ أَيْ (وَلَوْ زَوْجُ أُمِّ وَلَدِهِ عَبْدُهُ الصَّغِيرِ) بِنَاءٌ عَلَى الْمَرْجُوحِ أَنَّهُ زَوْجُهُ أَجْبَارًا أَوْ حُكْمٌ بِهِ كَمَا يَرَاهُ (فَأَرْضَعَتْهُ لِبْنِ السَّيِّدِ حُرْمَتُ عَلَيْهِ) لَانِهَا أُمُّهُ وَمَوْطُوءَةٌ أَيْ (وَعَلَى السَّيِّدِ) لَانِهَا زَوْجَةُ ابْنِهِ وَخَرَجَ بَلَدُهُ لِبْنٍ غَيْرِهِ فَإِنْ النِّكَاحُ وَإِنْ انْفَسَخَ لِكُونِهَا أَمَةً لَا تَحْرُمُ عَلَى السَّيِّدِ لَا تَنْفَاءُ سَبَبُ التَّحْرِيمِ عَلَيْهِ الْمَذْكُورُ (وَلَوْ أَرْضَعَتْ مَوْطُوءَةً تَهْ الْأَمَةُ صَغِيرَةٌ تَحْتَهُ بَلَدُهُ أَوْ لِبْنٍ غَيْرِهِ حُرْمَتًا عَلَيْهِ) أَبَدًا إِنْ الْأَمَةُ أُمُّ زَوْجَتِهِ وَالصَّغِيرَةُ بِنْتُ أَنْ رَضَعَتْ لَبَنَهُ وَالْأَفْئِدَةُ مَوْطُوءَةٌ تَهْ (وَلَوْ كَانَتْ تَحْتَهُ صَغِيرَةٌ وَكَبِيرَةٌ فَأَرْضَعَتْهَا) أَيْ الْكَبِيرَةُ الصَّغِيرَةُ (أَنْفَسَخْتَ) لَانِهَا بِنْتُهَا فَامْتَنَعَ جَمْعُهَا وَسَبَقَتْ هَذِهِ أَوَّلُ الْفَصْلِ لِبَانِ الْغَرَمِ وَسَبَقَتْ هُنَا لِبَانِ التَّحْرِيمِ (وَحُرْمَتُ الْكَبِيرَةِ أَبَدًا) لَانِهَا أُمُّ زَوْجَتِهِ (وَكَذَا الصَّغِيرَةُ إِنْ كَانَ الْأَرْضَاعُ بَلَدُهُ) لَانِهَا بِنْتُ (وَالْأَبْنُ) يَكُنْ بَلَدُهُ بَلْ بَلَدٌ غَيْرُهُ (فَرِبِّيَّةٌ) \*

فَلَا تَحْرُمُ إِلَّا أَنْ يَدْخُلَ بِالْكَبِيرَةِ (وَلَوْ كَانَتْ تَحْتَهُ كَبِيرَةٌ وَثَلَاثُ عُمَمَاتٍ فَأَرْضَعَتْهُنَّ حُرْمَتُ) عَلَيْهِ (أَبَدًا) لَانِهَا أُمُّ زَوْجَتِهِ (وَكَذَا مَعْنَى الصَّغَائِرِ إِنْ أَرْضَعَتْهُنَّ بَلَدُهُ أَوْ ابْنُ غَيْرِهِ) (مَعَا أَوْ مَرْتَبًا) (وَهِيَ) فِي الْأَرْضَاعِ بَلَدٌ غَيْرُهُ (مَوْطُوءَةٌ) لَانِهَا بِنْتُهَا أَوْ بِنَاتُ مَوْطُوءَةٍ تَهْ (وَالْأَبْنُ) تَكُنْ مَوْطُوءَةً وَاللَّبَنُ لِلْغَيْرِ (فَإِنْ أَرْضَعَتْهُنَّ مَعًا) وَبِتَصَوُّرِ (بِإِيجَارِ هُنَّ) الرُّضْعَةُ (الْخَامِسَةُ) فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ أَوْ بِأَنْ تَلْقَمَ اثْنَتَيْنِ تَدْبِيهَا وَتُوجِرُ الثَّلَاثَةَ لِبَنَاتِهَا الْمُحَبَّوبِ (أَنْفَسَخْتَ) لَا جَمَاعَةَ مَعَ أُمِّهِنَّ وَلَمْ يَصِرْ وَرَثَتُهُنَّ أُخْرَاتُ (وَلَا يَحْرُمُ مَوْطُوءَةً) إِذَا لَمْ يَطْلُقْ أَهْلَهُ فَلَهُ نِكَاحُ كُلِّ مَنْ غَيْرِ جَمْعٍ فِي نِكَاحِ (أَوْ) أَرْضَعَتْهُنَّ (سَرْتَابًا بِحَرَمٍ) كَمَا ذَكَرَ (وَتَنْفَسَخُ الْأَوَّلَى) بِأَرْضَاعِهَا لَا جَمَاعَةَ مَعَ الْأُمِّ فِي النِّكَاحِ وَلَا تَنْفَسَخُ الثَّانِيَّةُ

بمجرد إرضاعها اذ لا موجب له (و الثالثة) بارضاعها لا اجتماعها مع اختها الثانية الباقية في نكاحه (و تنفسخ الثانية بارضاع الثالثة) لانها صارتا  
اختين معا فاشبه ما إذا ارضعتها معا (وفي قول لا ينفسخ) نكاح الثانية بل يختص الانفساخ بالثالثة لان الجمع ثم بارضاعها فاختص الفساد بها  
كالونكح أختا على أخت تبطل الثانية فقط ويرده ما قدمته من الفرق ولو ارضعت ثنتين معا ثم (٢٩٧) الثالثة انفسخ من عداها لوقوع

ارضاعها بعد اندفاع نكاح  
امها واختها او واحدة ثم  
ثنتين معا انفسخ نكاح الكل  
لاجتماع الام والبنت  
وصيرورة الاخيرتين  
اختين معا (وبجري القولان  
فيمين تحتها صغيرتان ارضعتها  
اجنبية) ولو بعد طلاقها  
الرجعي (مرتا بانفسخان)  
وهو الاظهر لما مر ولا  
يجرمان مؤبدا (ام الثانية)  
فقط فان ارضعتها معا  
انفسختا قطعا لانها صارتا  
اختين معا والمرضة تحرم  
مؤبدا قطعا لانها ام زوجته  
﴿فصل في الاقرار  
والشهادة بالرضاع  
والاختلاف فيه﴾ (قال)  
رجل (هند بنتي او اختي  
رضاع او قالت) امرأة (هو  
أختي) أو ابني من رضاع  
وامكن ذلك حسا وشرعا  
كاعلم من كلامه اخر الاقرار  
(حرم تناكحها) ابدا  
مؤاخذه للبقر باقراره  
ظاهرا وباطنا ان صدق  
المقر والا فظاهرا فقط  
وان لم يذكر الشروط  
كالشاهد بالاقرار به لان  
المقر يحتاط لنفسه فلا يقر  
الا عن تحقيق سواء الفقيه  
وغيره ويظهر انه لا تثبت  
الحرمة على غير المقر من  
فروعه واصله مثلا الا ان  
صدقه اخذا مما مر اول

مغنى اى لا تنفاه الدخول بامه (قوله بمجرد ارضاعها) اى ارضاع الكبيرة للثانية اه ع ش (قوله ويرده)  
اى ذلك القياس (قوله ما قدمته الخ) اى في شرح وكذا الكبيرة في الاظهر (قوله ولو ارضعت) اى الزوجة  
الكبيرة (قوله انفسخ من عداها) اى من الاولتين مع الكبيرة لثبوت الاخوة بينهما ولا اجتماعهما مع الام  
في النكاح اه مغنى (قوله لوقوع ارضاعها الخ) اى ولا ينفسخ نكاح الثالثة لوقوع الخ (قوله او واحدة)  
عطف على ثنتين (قوله نكاح الكل) اى الرابع اه مغنى (قوله والبنت) اى الاولى (قوله ولو بعد  
طلاقها الرجعي) قيد به ليتصور انفساخ سم ويتصور الرجعي بان دخل منه في فرجهما ع ش (قوله  
لما مر اى من انهما صارتا اختين معا (قوله فان ارضعتها معا الخ) محترز مرتبا في المتن

﴿فصل في الاقرار والشهادة بالرضاع والاختلاف فيه﴾ (قوله في الاقرار) الى قوله ويظهر في المغنى  
الا قوله حسا او شرعا الى قوله ثم رابت في النهاية (قوله وامكن ذلك) فان لم يمكن بان قال فلانة بنتي وهى  
اكبر سنامنه فهو لغواه مغنى (قوله حسا او شرعا) ويصور الامتناع حسا بان منع من الاجتماع بها او بمن  
تحرم عليه بسبب ارضاعها مانع حسي والامتناع شرعا بان امكن الاجتماع لكن كان المقر في سن لا يمكن فيه  
الارضاع المحرم اه ع ش وتصوره الشرعى بما ذكره في نظر بل الظاهر انه من الحسى ايضا ولذا قال  
الحلي انظر مآصوره الشرعى ولعل الحكمة في اقتصار شرح المنهج على الحسى عدم تصوير الشرعى فقط  
وجزم به القليوبي اه بجريعى وفي السدعمر ما يوافقه وما قد مناع المغنى من اطلاق الامكان والتصوير  
بكبر السن يؤيده قوله مؤاخذه للبقر باقراره ولو رجع المقر لم يقبل رجوعه نهاية ومغنى واسنى وكذا لو  
انكرت المرأة رضاها بالنكاح حيث شرط ثم رجعت فيجدد النكاح مغنى وظاهره عدم القبول وان ذكر  
لرجوعه وجها محتملا ومعلوم ان عدم قبوله في ظاهر الحال اما باطنا فالمدار على عليه ع ش (قوله وان لم يذكر  
الخ) غاية للثبوت (قوله بالاقرار به) اى بخلاف الشاهد بنفس الرضاع كما ياتي اهرشيدى (قوله الا عن تحقيق)  
لعل المراد به هنا ما يشمل الظن لما ياتي من قوله وان قضت العادة بمجهلها الخ اه ع ش (قوله ويظهر انه  
لا تثبت الحرمة على غير المقر) اى حيث كانت المقر برضاعها في نكاح الاصل او الفرع كان اقر ببنتية زوجة  
ايه او ابنة من الرضاع بخلاف ما لو قال فلانة بنتي مثلا من الرضاع والحال ليست زوجة اصله ولا فرعه  
فليس لواحد منهما نكاحا بعده كما يؤخذ من قوله وحينئذ ياتي هنا الخ اه سم بالمعنى وسياق عن الرشيدى  
ما يوافقه مع انكاره ما في ع ش مما يخالفه (قوله مثلا) اى ومن حواشيه (قوله الا ان صدقه) اى الغير المقر  
اه سم (قوله انه لو طلق) اى اصل المقر او فرعه اى والصورة انها في عصمة الاصل او الفرع وقوله مطلقا  
اى سواء اصدق ام لا اهرشيدى (قوله اما المحرمة فلا تثبت) اى بالاقرار بالرضاع اى فلا يجوز له نظرها  
والخلوة بها وما اخذه الشيخ ع ش من هذا ما اطل به في حاشيته ليس في محله كما يعلم بتأمله اذ الحرمة غير المحرمة  
اهرشيدى (قوله فلا تثبت) اى ومع ذلك ينبغي ان لا نقض باللس للشك سم وع ش (قوله دون محرمته)

الرجعي) قيد به لتصور الانفساخ (قوله في المتن ام الثانية) هى نظير الثالثة في المسئلة السابقة  
﴿فصل في الاقرار والشهادة بالرضاع والاختلاف فيه﴾ (قوله مؤاخذه للبقر باقراره) ولو رجع المقر له  
يقبل رجوعه م ر ش (قوله ويظهر انه الخ) كذا م ر ش (قوله الا ان صدقه) اى الغير المقر (قوله  
وحينئذ ياتي هنا ما مر ثم انه لو طلق الخ) كذا م ر ومن هنا يعلم ان الكلام فيما اذا كان المقر به في نكاح  
الاصل او الفرع بان اقر ببنتية زوجة اصله او فرعه من الرضاع او باختيتهم من رضاع نحو امه لا من اجنبية  
(قوله فلا تثبت) كذا م ر ومع ذلك ينبغي ان لا نقض باللس للشك (قوله واضح) كذا م ر (قوله

(٣٨) — شروانى وابن قاسم — ثامن) محرمات النكاح فيمن استلحق زوجة ولده بل اولى وحينئذ ياتي هنا ما مر ثم انه لو طلق  
بعد الاقرار أو اخذه مطلقا فلا تحل له بعد ثم رأيت الزركشى قال استفدنا من قوله حرم تناكحها تأثيره بالنسبة للتحريم خاصة لانه الاصل  
في الابضاع اما المحرمة فلا تثبت عملا بالا احتياط في كليهما ولم اره منقولاه وما ذكره من ثبوت التحريم على المقر دون محرمته واضح وهو

غير ما ذكرته لكنه يؤيد قولي بل اولى لان الاقرار الميثب للحرمة ايضا اذا لم يؤخذ به غير المصدق في بطلان حقه الناجز فالولى ما لا يثبتها  
(ولو قال زوجان) أى باعتبار صورة (٣٩٨) الحال (بيننا رضاع محرم فرق بينهما) عملا بقولهما وان قضت العادة بهاهما

واضح كذا في النهاية (قوله غير ما ذكرته) أى الذى هو عدم حرمة ما على غير المقر الخ (قوله الميثب للحرمة) أى كافيا من أول محرمات النكاح وقوله فالولى ما لا يثبتها أى كاهنا على ما قاله الزركشى اه سم (قول المتن زوجان) خرج به اقرار ابي الزوج او الزوجة وام احدهما بذلك فلا عبرة به اه ع ش (قوله أى باعتبار صورة الحال) الى قوله واقراراه فى النهاية الا التنية (قول المتن بيننا رضاع الخ) أى بشرطه السابق اه معنى ولعله ما كان الرضاع بينهما (قوله وان قضت العادة الخ) ومنه ما لو قرب عهد المقر بالاسلام اه ع ش (قوله بانه قد يستند الخ) أى القائل اه رشيدى (قوله قضية صنيع المتن الخ) أى حيث أطلق الرضاع هناك وقيد هنا بالحرم (قوله لنا كده) أى الحل بالنكاح (قوله انه لا بد منه فيهما) وهو ظاهر كلام المعنى ايضا عبارته واحترز المصنف بقوله محرم عمالو قال بيننا رضاع واقتصر عليه فانه موقف التحريم على بيان العدداه (قول المتن وسقط المسمى) أى إذا اضيف الرضاع إلى ما قبل الوطء واما إذا اضيف إلى ما بعده فالواجب المسمى اه معنى (قوله للشبهة ومن ثم) عبارة المعنى ان رطتها وهى معذورة بنوم او اكراه او نحو ذلك فان لم يطأ أو وطئ بلا عذر لها لم يجب شىء اه (قوله عالمة) أى للرضاع (قوله مختارة) أى وكانت بالغه وان لم تكن رشيدة اه ع ش (قوله الزوج) إلى قوله نعم ان كان فى المعنى لا قوله على ما حكى عن نص الام وقوله مع ان فعلها الى ولا نظر (قوله رضاعا محرما) ما وجه التقييد به مع ما قدمه من عدم اشتراط التعرض له فليتأمل اه سيد عمر (قوله ان صح) أى المسمى اه سم (قوله حلف) قال فى الباب بتاها سم وسيصرح به الشارح ايضا (قوله هذا فى غير مفوضة الخ) هو قيد لقول المتن والافنصفه لكن كان عليه ان يعبر بقوله فان كانت مفوضة رشيدة فليس الخ ليكون مفهوم المتن انه مفروض فيما اذا كان مسمى ويجوز ان يكون قد لاحظ ما دخله فى خلال المتن من قوله والافهر المثل ومع ذلك ففيه ما فيه فتمام اه رشيدى (قوله اماهى) أى واما المفوضة الغير الرشيدة بان يفوضها له وليها فلها المهر بعد الوطء ونصفه قبله لانه ليس لوليها ان يفوضها كذا نقله الاذرعى عن الشافعى ايضا ولعله ضعيف كما يعلم مما مر ائلا النكاح اه رشيدى (قوله الا المتعة) أى وليس لها مهر اه معنى (قوله على ما حكى) عبارة النهاية كما حكى الخ (قول المتن صدق يمينه) وتستمر الزوجية بعد حلف الزوج على نفي الرضاع ظاهر او عليها منع نفسها منه ما أمكن ان كانت صادقة وتستحق عليه النفقة مع اقرارها بفساد النكاح كما قاله ابن ابي الدم لانها محبوسة عنده وهو مستمتع بها والنفقة تجب في مقابلة ذلك ويؤخذ منه صحة ما اقر به شيخنا الشهاب الرملى فيمن طلب زوجته لحل طاعته فامتنت من النقلة معه الخ ثم انه استمر يستمتع بها فى المحل الذى امتنت فيه من استحقاق نفقتها نهاية ومعنى وسم قال ع ش. قوله وعليها منع نفسها الخ أى وان ادى ذلك الى قتله اه (قوله بان عينته الخ) او عين لها فسكتت حيث يكفى سكوتها اه معنى (قوله لتضمنه) أى رضاها به (قوله بل اجبارا) لجنون

بشروط الرضاع المحرم كما شمله اطلاقهم ويوجه بانه قد يستند فى قوله ذلك الى عارف اخبره به (تنبيه) قضية صنيع المتن ان الاقرار قبل النكاح لا يشترط فيه تقييد الرضاع بكونه محرما بخلافه بعده وله وجه لتأكيده وقضية عبارة بعضهم انه لا بد منه فيهما وبعضهم انه لا يشترط فيهما وهو الذى يتجه حمل الرضاع المطلق على المحرم (وسقط المسمى) لتبين فساد النكاح (ووجب مهر مثل ان وطئ) للشبهة ومن ثم لو مكنته عالمة مختارة لم يجب لها شىء لانها زانية (وان ادعى) الزوج (رضاعا) محرما (فانكرت) الزوجة (انفسخ) لاقراره (ولها المسمى) ان صح والافهر المثل (ان وطئ والا) يطأ (فنصفه) لان الفرقة منه ولا يقبل قوله عليها فيه نعم له تعلفها قبل وطء وكذا بعده ان زاد المسمى على مهر المثل فان نكلت حلف ولزمه مهر المثل بعد الوطء ولم يلزمه شىء قبله هذا فى غير مفوضة رشيدة اماهى فليس لها الا المتعة على ما حكى عن نص الام (وان

ادعته) أى الزوجة الرضاع المحرم (فانكر) الزوج (صدق يمينه ان زوجت) منه (برضاها) او به بان عينته فى اذنها لتضمنه اقرارها بحلها له (والا) تزوج برضاها بل اجبارا او اذنت من غير تعيين زوج (فالاصح تصديقها) يمينها



أوبكارة اه معنى (قول ما لم تمكنه الخ) أى بعد بلوغها ولوسفية كما هو ظاهر اه ع ش (قول ما لم تمكنه الخ) فان مكنته لم يقبل قولها اه معنى (قول ما لم تمكنه الخ) وينبغي ان اذنها في معين في نحو ظلمة كذلك كالاذن من غير تعيين وقوله كلاتمكن هذا انما يعقل لو كان هناك شخص آخر يسوغ لها تمكينه ولو بدعواها زوجيته اه سم وفي ذلك الحصر نظر لاحتمل زناها بجمول (قول ما لم تمكنه الخ) ودعوى الزوجة الماهرة كقولها كنت زوجة ايك مثلاً كدعوى الرضاع نهاية ومعنى اى فيصدق في انكاره ع ش (قول ما لم تمكنه الخ) الاول حذف الواو (قول ما لم تمكنه الخ) كاجرم به صاحب الانوار ورجحه ابن المقرئ ويخالف ذلك كما قال البغوى مالواقرت بان بينهما خوة نسب حيث لا تقبل لان النسب اصل يبنى عليه احكام كثيرة بخلاف التحريم بالرضاع اه معنى وخالف النهاية وسم في الاول فقالوا اللفظ الاول ولو اقرت امة باخوة رضاع بينهما وبين سيدها لم يقل على سيدها في اوجه الوجوه ولو قبل التمكين كما قاله الاذرعى وافق به والد رحمه الله تعالى اه (قول ما لم تمكنه الخ) اى في المستثنين معنى وسم اى مسئلتى تصديقه وتصديقها فيما اذا ادعت الرضاع المحرم (قول ما لم تكن عالمة) الى الكتاب في النهاية الا قوله ومع ذكر الشروط الى ان (قول ما لم تكن عالمة الخ) عبارة المغنى ازوطئها جاهلة بالرضاع ثم علمت وادعته اه (قول ما لم تكن عالمة) اى ورشيدة ولو سقبة كما مر انفا ع ش (قول ما لم تكن عالمة) يعنى عنه قوله السابق ما لم تمكنه من وطئها الخ ولعله لم يتعرض له المغنى هنا (قول ما لم تكن عالمة) الى المتن كان الاول تاخيراه عن قول المصنف والافلاشى اه رشيدى اى كما فعله شرح المنهج ليرجع لقوله ولها مهر مثل الخ وقوله والا فلاشى كما نبه عليه الجبير مى (قول ما لم تكن عالمة الخ) وان كان مهر المثل اكثر من المسمى لم تطلب الزيادة ان صدقنا الزوج كما قاله الاذرعى وغيره اه معنى (قول ما لم تكن عالمة) اى المسمى (قول ما لم تكن عالمة) هذا التعليل انما يظهر في مسألة تصديقها لا في مسألة تصديقه ولعل لهذا القصور عدل النهاية الى التعليل بقوله عملاً بقولها فيما لا تستحقه اه (قول ما لم تكن عالمة) اى من رجل او امرأة اه معنى (قول ما لم تكن عالمة) اى الرضيع منهما (قول ما لم تكن عالمة) اى لانه كان صغيراً مغنى ونهاية (قول ما لم تكن عالمة) اى واما ما فى المتن فى العين الاصلية معنى ونهاية (قول ما لم تكن عالمة) اى الارضاع من رجل او امرأة اه معنى ومحل وشرح المنهج وقد يشكل ذلك فى الرجل لانه اذا ادعى الرضاع انفسخ نكاحه مؤاخذه له باقراره ولا حلف لامتة ولا منها ولا يجب ان يتصور به بما تقدم فى قول الشارح نعم له تحليفها الخ فان نكلت حلف الخ وحلفه حينئذ على البت وهو مدع اه سم وصوره النهاية بصورة اخرى ردها عليه الرشيدى وغيره (قول ما لم تكن عالمة) ولو ادعت الرضاع

الرملى فيمن طلب زوجته لحمل طاعة فامتنعت من النقلة معه ثم انه امتنع يستمتع بها فى الحمل الذى امتنعت فيه من استحقاق نفقتها كاسياتى مر (قول ما لم تكن عالمة الخ) استفتى ان اذنها في معين في نحو ظلمة كذلك كالاذن من غير تعيين (قول ما لم تكن عالمة الخ) هذا انما يعقل لو كان هناك شخص آخر يسوغ لها تمكينه ولو بدعواها زوجيته (قول ما لم تكن عالمة الخ) هو فى الاول احد وجهين اعتمده فى الروضة وثانيهما انه لا يحرم كما بعد التمكين وهو الوجه الذى به شيخنا الشهاب الرملى (قول ما لم تكن عالمة الخ) قال فى شرح الروض قال البغوى ويخالف ذلك مالواقرت أى بعد الملك أما قبله فيجرى كما هو ظاهر مر بان بينهما أخوة نسب حيث لا يقبل لان النسب اصل يبنى عليه احكام كثيرة بخلاف التحريم بالرضاع اه (قول ما لم تكن عالمة الخ) الى المتن والشرح ولها مهر مثل ان وطئ والافلاشى لها هل هذا راجع لما اذا صدق هو ايضا كما قد يدل عليه قول شرح المنهج ولها فى الصور مهر مثل الخ وقول الروضة بعد ذكر التفصيل فى تصديقه وتصديقها حيث كانت هى المدعية مانصه وليس لها المطالبة بالمسمى اذا ادعت الرضاع لانها لا تستحقه بزعمها ولها المطالبة بمهر المثل ان جرى دخول اه فاطلق قوله اذا ادعت ولم يقيد بتصديقها وعمله بما ذكره الموجود فى تصديقها وتصديقه او هو خاص بما اذا صدقته وان لم يدل له تعليل الشارح بتبين فساد (قول ما لم تكن عالمة الخ) عبارة الروضة والغرض هنا ان منكر الرضاع يحلف على نفي العلم ومدعيه

ما لم تمكنه من وطئها مختارة لاحتمال ما تدعيه ولم يسبق منها ما يناقضه فاشبهه مالوا ذكرته قبل النكاح ويظهر ان تمكينها فى نحو ظلمة مانعة من رؤيتها كلاتمكن واقرار امة برضاع بينهما وبين سيدها قبل ان تمكنه او وبين من لم يملكها محرم كالزوجة (و) لها مهر مثل ان وطئ ولم تكن عالمة مختارة حينئذ والافرانية كما مر لا المسمى لا قرارها بانها لا تستحق نعم ان كانت قبضته لم تسترده لزم عمه انه لها الورع تطليق مدعيته لتحل لغيره يقينا بقرض كذبها (والا) يأتى (فلا شىء لها) لتبين فساد (ويحلف منكر رضاع) منها (على نفي علمه) به لانه يبنى فعل الغير وفعله فى الارضاع لغو نعم العين المردودة تكون على البت لانها مثبتة (و) يحلف (مدعيه على ب) لانه ثبت فعل الغير (ويثبت) الرضاع

(بشهادة رجلين) وان تعمد النظر لثديها (٣٠٠) لغير الشهادة وتكرر منها لانه صغيرة وادمانها لا يضر بقيد الآتي اولى اول

الشهادات (اورجل  
وامراتين وباربع نسوة)  
لانهن يطلعن عليه غالبا  
كالولادة ومن ثم لو كان  
النزاع في الشرب من ظرف  
لم يقبلن لان الرجال  
يطلعون عليه غالبا نعم  
يقبلن في ان مافي الظرف  
لن فلانة لان الرجال  
لا يطلعون على الحلب  
غالبا (والاقرار به شرطه)  
اي شرط ثبوته (رجلان)  
لاطلاع الرجال عليه غالبا  
ولا يشترط فيه تفصيل  
المقر ولو عاميا لان المقر  
يحتاج لنفسه فلا يقر  
الا عن تحقيق وبه فارق ما ياتي  
في الشاهد (وتقبل شهادة  
المرضعة) مع غيرها (ان لم  
تطلب اجرة) عليه والالم تقبل  
لانهما حيثنهمته (ولا ذكرت  
فعلها) بان قالت بينهما رضاع  
محرم وذكرت شروطه  
(وكذا) تقبل (ان ذكرته)  
(فقال ارضعته) او ارضعتها  
ذكرت شروطه (في الاصح)  
اذ لا تهمة مع ان فعلها غير  
مقصود بالاثبات اذ  
العبرة بوصول اللين لجوفه  
ولا نظر الى اثبات المحرمية  
لانه غرض تافه لا يقصد كما  
تقبل الشهادة بعق او طلاق  
وان استفادها الشاهد حل  
المنكوحة بخلاف شهادة  
المرأة بولادتها لظهور  
التهمة بجريها لنفسا حق  
النفقة والارث وسقوط  
القدود (والاصح انه لا يكفي)  
قول الشاهد بالرضاع

فشك الزوج فلم يقع في نفسه صدقها ولا كذبها حلف اي على البت كما جزم به في الانوار نهاية وروض (قول  
المتن بشهادة رجلين) اي ولو مع وجود النساء فلا يشترط لقبول شهادتهن ا فقد النساء كالا يشترط لقبول  
الرجل والمراتين فيما يقبلون فيه فقد الثاني من الرجلين اه ع ش (قوله لانه الخ) اي تعمد النظر الى  
الثدي لغير الشهادة اه معنى (قوله بقيد الآتي) اي حيث غلبت طاعاته معاصيه نهاية ومعنى (قول  
المتن والاقرار به شرطه رجلا ن) انما ذكر المصنف هذه المسئلة هنا مع انه ذكرها في الشهادات التي  
هي محلها تنميما لما ثبت به الرضاع معنى ونهاية (قوله فيه) اي الاقرار بالرضاع (قوله ولو  
عاميا) اي او قريب عهد بالاسلام اه ع ش (قوله ما ياتي) اي انفا (قوله في الشاهد) اي بالرضاع (قول  
المتن وتقبل شهادة المرضعة الخ) وتقبل في ذلك ايضا شهادة ام الزوجة وبنتها مع غيرهما حسبة بلا  
تقدم دعوى لان الرضاع يقبل فيه شهادة الحسبة كالوشهد ابوها وابنها وابناها بطلاقها من زوجها  
حسبة اما لو ادعى احد الزوجين الرضاع وشهد بذلك ام الزوجة وبنتها او ابناها فان كان الزوج صحت  
الشهادة لانها شهادة على الزوجة او هي لم تصح لانها شهادة لها وتصور شهادة بنتها بذلك مع ان  
المعتبر في الشهادة بذلك المشاهدة بان شهدت بان الزوج ارتضع من امها او نحوها اه معنى (قول المتن ان  
لم تطلب اجرة) اي بان لم يسبق منها طلب اصلا او سبق طلبها واخذتها ولو تبرعا من المعطى اه ع ش اي  
وان لم يأخذها لا تقبل شهادتها وفي البجيرى عن القليوبي والبرماوى انه لا يضر الطلب بعد الشهادة اه  
(اقول) وما مر عن ع ش قد يفهمه ايضا (قوله عليه) اي الرضاع (قوله الى اثبات المحرمية) وجواز  
الخلوة والمسافرة وقوله لانه غرض تافه الخ اي لا ترد الشهادة بمثله اه معنى (قوله بعق) اي لامة اه  
معنى (قوله حل المنكوحة) يعنى المنكحة كاعبر به المعنى (قوله بخلاف شهادة المرأة الخ) اي حيث لا تقبل  
(قوله بولادتها) اي بولادة نفسها ع ش (قوله بعد التسع) اي التقرينية كما مر اه ع ش (قوله

يحلف على البت فيستوى فيه الرجل والمرأة فلو نكلت عن البين وردتها عليه فاليمين المردودة تكون على  
البت لانها مثبتة وقال الفصالح على نفي العلم وقيل ان يمين المنكر منهما على البت وقيل ان يمينه اذا انكر على  
البت ويمينا على نفي العلم والمذهب الاول ولو ادعت الرضاع فشك الزوج فلم يقع في نفسه صدقها ولا كذبها  
فان قلنا يحلف على نفي العلم فله ان يحلف وان قلنا على البت فلا اه وقوله وان قلنا على البت فلا ضعيف بل  
الاصح انه يحلف (قوله ومدعيه على بت) قال المحلى رجلا كان او امرأة وقد يشك ذلك في الرجل لانه اذا  
ادعى الرضاع انفسخ نكاحه مؤاخذه له باقراره ولا حلف لامنه ولا منها ويحجب بتصويره باليمين المردودة  
عليه وذلك فيما اذا كانت هي المدعية المصدقة وردت عليه اليمين انه حينئذ لا يصدق عليه انه مدع بل انه  
مكن نعم يمكن ان يتصور بما اذا ادعى وانفسخ نكاحه مؤاخذه له باقراره فادعت عليه المدخول بها المسمى  
الاكثر من مهر المثل فاجاب بعدم استحقاقها للرضاع فانكرت ذلك وحلفته فان الظاهر احتياجه الى  
اليمين وانها على البت فليتامل ثم ظهر ان احسن من ذلك واقرب تصويره بما اذا كان هو المدعى فان له  
تحليفها قبل الوطء وكذا بعده ان زاد المسمى كما تقدم في قوله نعم له تحليفها الخ فان نكلت حلف وحلفه حينئذ  
على البت وهو مدع فليتامل وفي شرح مروق والشارح رجلا كان او امرأة مصور في الرجل بما لو ادعى  
غائب رضاعا محرما بينه وبين زوجته فلانة واقام بينه وحلف معها يمين الاستظهار فيكون معه على البت وقوله  
ولو نكل المنكر او المدعى عن البين مصور بما لو ادعت مزوجة بالاجار لم يسبق منها منافع رضاعا محرما  
فهي مدعية ويقبل قولها فلو نكلت وردت اليمين على الزوج حلف على البت ولا يعارضه قولهم يحلف  
منكره على نفي العلم اذ حلفه في اليمين الاصلية كما مر ولو ادعت الرضاع فشك الزوج فلم يقع في نفسه صدقها ولا  
كذبها حاف كما جزم به في الانوار وما في الروضة من انه لا يحلف بناء على انه يحلف على البت وجهه ضعيف اه  
(قوله قول الشاهد بالرضاع) بقى الشاهد بالاقرار بالرضاع وفي شرح الروض قال اي في الاصل وفي قبول  
الشهادة المطلقة على الاقرار بالرضاع وجهان اه وكلام القاضي والمتولى يقتضى ترجيح انها لا تنكفي

(بينهما رضاع محرم بل بحب ذكروا وعدد) كخمس رضعات متفرقات في الحياة بعد التسع وقبل الحولين لاختلاف موافقا

الشاهد فقيها يوثق بمعرفته  
وفقه موافقا للقاضي  
المقلد في شروط التحريم  
وحقيقة الرضعة اكتفى منه  
بإطلاق كونه محرما على  
ما ياتي بمافيه في الشهادات  
ومع ذكر الشروط لا يحتاج  
لقوله محرم خلافا لما قد  
يوهمه المتن (وصول اللبن  
جوفه) في كل رضعة كما يجب  
ذكر الإيلاج في الزنا  
(ويعرف ذلك) أي وصوله  
للجوف وإن لم يشاهد  
(بمشاهدة حلب) بفتح لامه  
كما بخطه وهو اللبن المحلوب  
أو يسكونها كما قاله غيره قيل  
وهو المتجه انتهى وفيه نظر  
للعلم بالمراد من قوله عقبه  
(ولم يجاروا زرداد أو قرآن  
كالنظام ثدي ومصه وحرارة  
حلقه بتجرع وازداد بعد  
علمه أنها لبون) أي أن في  
ثديها حالة الارضاع أو قبيله  
لبنا لأن مشاهدة هذه قد  
تفيد البقن والظن القوي  
ولا يدكرها في الشهادة بل  
يجزم بها اعتمادا عليها أما  
لماذا لم يعلم أنها ذات لبن حينئذ  
فلاتحل له الشهادة لأن الأصل  
عدم اللبن

### (كتاب النفقات)

وما يدكر معها واخرت إلى  
هنا لوجوبها في النكاح  
وبعده وجمعت لتعدد  
اسباب الآنية النكاح  
والقربة والملك وأورد  
عليها اسباب آخر ولا ترد  
لأن بعضها خاص وبعضها

موافقا للقاضي المقلد) أي بخلاف المجتهد وقوله على ما يأتي الخ أي والراجح منه عدم الاكتفاء فقال هنا بمثله  
وفي سم على حج ما يفيد حيث قال وفي شرح ر مثله وفيه نظر اه لكن ظاهر كلام شيخنا الزياي ادى اعتماد  
الاكتفاء بالاطلاق اه ع ش وهو ظاهر المعنى ايضا وقال السيد عمر والقلب اليه اميل (قوله في كل رضعة)  
إلى الكتاب في المعنى لا لقوله موافقا للقاضي إلى اكتفى منه وقوله على ما يأتي بمافيه في الشهادات وقوله فيه  
نظر إلى المتن (قوله في الزنا) أي في الشهادة به (قوله وهو اللبن المحلوب) أي المراد به هذا ذلك وإلا فهو بالفتح  
للمصدر أيضا لكن منع من ارادته ما سياتي من قوله لا يعلم بالمراد الخ وقوله أو يسكونها يعني مصدرا كما هو  
ظاهر إذ هو بالسكون ليس إلا للمصدر كما صرح به أئمة اللغة اه رشيدى (قوله أو يسكونها) ظاهره ان  
المراد به مع السكون اللبن ايضا لكن في المختار ان اللبن يطلق عليه الحلب بالفتح ولم يذكرفيه السكون وانه  
مصدر بالفتح والسكون اه ع ش (قوله قيل الخ) عبارة المعنى قال ابن شهبة وهو المتجه وقيد في الام  
المشاهدة بغير حائل فأراه من تحت الثياب لم يكف اه (قوله وفيه نظر الخ) فيه نظر كذا قاله الفاضل الحشى  
سم وجهه أنه لا يلزم من مشاهدته العلم بكونه منفصلا عنها ولا يغني عنه الاجراء لانه فعل آخر مغاير للحلب  
الذي هو الانفصال اه سيد عمر (قول المتن وإيجار) أي اللبن في فم الرضيع وازداد أي مع معانية ذلك  
أو قرآن أي دالة على وصول اللبن جوفه كالنظام أي كشاهدة النظام ثدي بلا حائل كما صرح به القاضي  
حسين وغيره اه معنى (قول المتن بعد علمه) أي الشاهد (قوله أو قبيله لبنا) أي لأن الأصل استمراره اه  
ع ش (قوله لأن مشاهدة هذه) أي القرائن المذكورة (قوله ولا يدكرها) أي القرائن عبارة المعنى ولا يكتفى  
في أداء الشهادة ذكر القرائن بل يعتمد عليها ويجزم بالشهادة اه وقال ع ش أي الحلب وما بعده اه  
وفيه ما لا يخفى (قوله فلاتحل له الشهادة الخ) خاتمة (لوشهد الشاهد بالرضاع ومات قبل تفصيل شهادته  
توقف القاضي وجوبه) أي وجه الوجهين وقال شيخنا انه الأقرب ويسن أن يعطى الرضعة أي ولو أماسينا  
عند الفصال أي فطمه والاولى عندا وانه فان كانت أمه لوكة استحب للرضيع بعد كماله أن يعتقها لأنها  
صارت أمه له ولن يجزى ولد والده الا باعتاقه كما ورد به الخبر معنى ونهاية

### (كتاب النفقات)

(قوله وما يدكر معها) إلى قول المتن والمد في النهاية لا لقوله والشاهد إلى واندفع (قوله وما يدكر معها) أي  
كالفسخ بالاعسار اه ع ش (قوله واخرت) أي النفقة أي بابها (قوله وبعده) كان طلقت وهي حامل  
أو كان الطلاق رجعيا اه ع ش (قوله لتعدد اسبابها الخ) عبارة المعنى لاختلاف أنواعها وهي قسمان  
نفقة تجب للانسان على نفسه إذا قدر عليها وعليه أن يقدمها على نفقة غيره لقوله صلى الله عليه وسلم أبدا  
بنفسك ثم يعمى وتقول ونفقة تجب على الانسان لغيره قالوا وأسباب وجوبها ثلاثة النكاح والقربة والملك وأورد  
الاسنوي على الحصر في هذه الثلاثة الهدى والاضحية المذورين فان نفقتهم على الناذر مع انتقال الملك فيها  
للفقراء وما لو اشهد صاحب حق جماعة على قاض بشيء وخرج بهم للبادية لتؤدي عند قاضي بلد آخر فامتنعوا  
في أثناء الطريق حيث لا شهود ولا قاض هناك فليس لهم ذلك ولا جرة لهم لانهم ورطوه لكن تجب عليه  
نفقتهم وكرامه واهم كافي اصل الروضة قبيل القسمة عن البغوى وافرده نصيب الفقراء بعد الحول وقبل  
الامكان تجب نفقته على المالك اه (قوله لأن بعضها خاص) انظر ما معنى الخصوص اه رشيدى  
(اقول) لعل المراد بالخصوص هنا القلة والندرة كالاسباب المارة عن المعنى (قوله وبعضها ضعيف) أي  
كالعبد الموقوف اه رشيدى (قوله من الاتفاق) أي ان النفقة ما خوذ من الاتفاق (قوله ولا يستعمل  
إلا في الخير) أي ولهذا ترجم المصنف بالنفقات دون الغرامات اه معنى (قوله كأم) أي في باب الحجر

اه وتقدم في أول الفصل قول الشارح وإن لم يذكركرأى المقر الشروط كالشاهد بالافرار الخ قوله (نعم إن  
كان الشاهد الخ) كذا مر وفيه نظر

### (كتاب النفقات)

ضعيف من الاتفاق وهو الاخراج ولا يستعمل إلا في الخير كما مر والاصل فيها الكتاب والسنة والاجماع وبدا بنفقة الزوجة لأنها أقوى لكونها

وما وضعت في مقابلة التمكن من التمتع ولا تسقط بمضى الزمان فقال (على موسر) حركه (لزوجته) ولو أمة وكافرة ومريضة (كل يوم) بليته المتأخرة عنه أي من طوع فجره ولا ينافيه ما يأتي عن الاسنوي في ما لو حصل التمكن عند الغروب لأن المراد منه كاهو ظاهر أنه يجب لها قسط ما بقي من غروب تلك الليلة إلى الفجر دون ما مضى من الفجر إلى الغروب ثم تستقر بعد ذلك من الفجر دائماً وما يأتي عن البلقيني أنه لا يجب القسط مطلقاً ضعيف وإن كان في كلام الزركشي ما قد يوافق (مد اطعام ومعسر) ومنه كسوب وإن قدر زمن كسبه على مال واسع ومكان وان أيسر لضعف مله كذا بعض (٣٠٢) على المعتمد لنقصه وإنما جعل موسر في الكفارة بالنسبة لجوب الاطعام لأن مبناه على

التغليظ أي ولأن النظر للاعسار فيها يسقطها من اصلها ولا كذلك هنا وفي نفقة القريب احتياطاً له لشدة لصوقه وصلة لرحمه (مدوم متوسط ومدى نصف) ولولرفعة أما أصل التفات فأنه لو تعالى لينفق ذو سعة من سعته وأما ذلك التقدير فبالقياس على الكفارة بجامع أن كلا مال يجب بالشرع ويستقر في الذمة واكثر ما وجب فيها لكل مسكين مدان ككفارة نحو الحلق في النسك وأقل ما وجب له مد في كفارة نحو العيمن والظهار وهو يكتفي به ألزهد ويتنفع به الرغب فلزم الموسر الاكثر والمعسر الاقل والمتوسط ما بينهما وانما يعتبر شرف المرأة ضده لأنها لا تغير بذلك ولا الكفاية كنفقة القريب لانها توجب للمريضة والشبعاة نعم ظاهر خبره نذخى ما يكفيك وولدك بالمعروف انها مقدره بالكفاية واختاره جمع من جهة الدليل وبسطوا القول فيه وقد يجاب عن الخبر بأنه لم

اه عش (قوله معاوضة) أي في مقابلة التمكن من التمتع اه نهاية (قوله حر) بالجر نعت موسر وقوله كله بالرفع فاعل حرو وجوز فمعها على انهما خبر ومبتدأ والجملة نعت موسر اه عش (قوله ولا ينافيه الخ) أي قوله أي من طوع فجره (قوله ما يأتي) أي في أول الفصل الاق (قوله ثم تستقر) أي النفقة أي وجوبها (قوله وما يأتي الخ) أي في أول الفصل الاق (قوله مطلقاً) أي سواء مكنته ليلاً فقط مثلاً أو في دار مخصوصة مثلاً (قوله ومنه) أي المعسر إلى قوله وإنما جعله في المعنى (قوله كسوب الخ) أي فهو معسر في الوقت الذي لا مال يده فيه وإن كان لو اكتسب حصل ما لا كثير او موسر حيث اكتسبه وصار يده وقت طوع الفجر عش وسم (قوله وإن قدر الخ) فقدرته على الكسب لا تخرجه عن الاعسار في النفقة وإن كانت تخرجه عن استحقاق سهم المساكين في الزكاة وقضية ذلك أن القادر على نفقة الموسر بالكسب لا يلزمه كسبها وهو كذلك اه معنى (قوله على مال واسع) أي على تحصيله بالكسب (قوله ومكان) عطف على كسوب (قوله وإنما جعل) أي المبعوض (قوله يسقطها من اصلها) أي من حيث المال ويرجع إلى الصوم رشيدى ولا يصرف شيئاً للمساكين معنى (قوله ولا كذلك هنا) فانه ينفق نفقة المعسر اه معنى (قوله وفي نفقة القريب) عطف على في الكفارة وقوله وصلة لرحمه عطف على احتياطاً اه سم (قوله ولولرفعة) أي نسباً اه عش (قوله لينفق ذو سعة من سعته) أي إلى آخره اه سم (قوله فيها) أي الكفارة (قوله) أي لكل مسكين (قوله وهو) أي المد (قوله الزهيد) أي قليل الاكل اه عش (قوله والمتوسط ما بينهما) لانه لو ألزم المدين لضره ولو اكتفى منه بملضرها فلزمه مد ونصف اه معنى (قوله بذلك) أي بالنفقة قليلة وكثرة (قوله ولا الكفاية) عطف على شرف المرأة (قوله لانها) أي نفقة الزوج توجب للمريضة الخ أي ولو اعتبرت بالكفاية كنفقة القريب اسقطت نفقته ما ليس كذلك فاذا بطلت الكفاية حسن تقريبها من الكفارة اه معنى (قوله عن الخبر) أي المار آنفاً (قوله لو وقع التنازع الخ) وإنما نظر اليه هنا في جانب نفقة القريب لأن ما هنا معاوضة والمعاوضة يحترز فيها عن النزاع بقدر الامكان بخلاف غيره اه سم (قوله كما تقرر) إشارة إلى قوله بل بها بحسب المعروف اه كردى (قوله بالمعروف) أي بالكفاية اه زبادى (قوله عليه) أي الاذرى ايضاً أي مثل ما تقرر (قوله في مقابلة) أي لشيء وهو التمتع اه عش (قوله شها) كان هذا في اصل الشارح بخطه ثم ضرب عليه والله اعلم بالضارب اه سيد عمر (قوله وتفاوت الخ) انظر هل يغني عنه قوله فامرأاً ما اصل التفاوت الخ او قوله وما ذلك التقدير الخ اه رشيدى (قوله لانا وجدنا ذوى النسك الخ) لا يخفى أن ذوى النسك لا يتفاوتون في القدر لأن

(قوله انه يجب لها قسط ما بقي الخ) ما المراد بالقسط (قوله وما يأتي عن البلقيني الخ) كذا امرش (قوله ومنه كسوب) أي قادر على المال بالكسب فان جمل حالاً منه نظر فيه باعتبار ما يأتي في قوله ومسكين الزكاة معسر الخ بأنه قد يكون معسر او قد يكون غيره (قوله وفي نفقة القريب) عطف على في الكفارة وقوله وصلة لرحمه عطف على احتياطاً (قوله لينفق ذو سعة من سعته) أي الخ (قوله لو وقع التنازع الخ) قد يقال لو نظر لهذا نظر اليه في جانب القريب والنظر اليه هنا لا يظهر له معنى معتبر إلا أن يقال نفقة الزوج معاوضة

يقدرها فيه بالكفاية فقط بل بها بحسب المعروف وحيث ذمها ذكره هو المعروف المستقر كاهو ظاهر ولو فتح باب الكفاية للنساء الواجب من غير تقدير ولو وقع التنازع إلى غاية فتعين ذلك التقدير اللائق بالعرف الشاهد له تصرف الشارع كما تقرر فأتضح ما قالوه واندفع قول الاذرى لأعرف لا ما منارضى الله عنه سلفاً في التقدير بالامداد ولو لا الادب لقلت الصواب انها بالمعروف تاسياً واتباعاً بما يرد عليه ايضاً انها في مقابلة وهي تقتضى التقدير فتعين واما تعين الحب فلانها اخذت شبهة من الكفارة من حيث كون كل منهما في مقابل وتفاوتوا في القدر لانا وجدنا ذرى النسك متفاوتين فيه فالحقنما ما هنا بذلك أن اصل التقدير واذ ثبت أصله تعين استنباط معنى بوجوب التفاوت وهو ما تقرر فتأمل (والمدة)

والاصل في اعتباره الكيل  
وانما ذكروا الوزن  
استظهارا او اذا وافق  
الكيل كما مر ثم الوزن اختلفوا  
فيه فقال الراعي انه مائة  
وثلاثة وسبعون درهما  
وثلاث درهم (بناء على ما مر  
عنه في رطل بغداد (قلت  
الاصح مائة واحد وسبعون)  
درهما ( وثلاثة اسباع )  
درهم ( والله اعلم ) بناء على  
لاصح السابق فيه (ومسكين  
الزكاة) المارضا بطله في باب  
قسم الصدقات (معسر) قيل  
هي عبارة مقلوبة وصوابها  
والمعسر هو مسكين الزكاة  
انتهى وليس في محله وبما  
يبطل حصره ما مر ان ذا  
الكسب الواسع معسر  
هنا وليس مسكين زكاة  
فتعين ما عبر به المتن لئلا يرد  
عليه ذلك ثم السياق قاض  
بان المراد معسر هنا وكان  
وجه الفرق بينهما في متسع  
الكسب العمل بالعرف في  
تبيين فان اصحاب الاكساب  
واسعة لا يعطون زكاة اصلا  
ويعدون معسرين لعدم  
مال بايديهم (ومن فوقه) في  
التوسع بان كان له ما يكفي  
من المال لا الكسب (ان  
كان لو كلف مدين) كل يوم  
لزوجته (رجع مسكينا  
فتوسط والا) يرجع  
مسكينا لو كلف ذلك (فوسر)

الواجب على المعسر هو الواجب على الموسر وانما التفاوت باعتبار الموجب بالنظر لكل شخص على حدته  
بخلاف ما هنا فاننا ارعينا حال الشخص فاوجبنا على الموسر ما لم نوجب على المعسر مع اتحاد الموجب فلا جامع بين  
ما هنا وما تقرر في ذوى النسك اه رشيدى (قوله الاصل) الى قول المتن فان اعتاضت في النهاية الاقوله ثم  
السياق الى المتن وقوله واعترض الى المتن وقوله وياق الى المتن (قوله او اذا وافق) اى الوزن (قوله كما مر)  
اى في زكاة النبات (قوله ثم الوزن) الى قوله انتهى في المعنى الاقوله قيل (قوله بناء على ما مر الخ) اى بناء  
على ما صححه في زكاة النبات من ان رطل بغداد مائة وثلاثون درهما اه معنى (قوله عنه) اى الراعي (قول  
المتن قلت الخ) عبارة المعنى وخالفه المصنف فقال قلت الخ (قوله بناء على الاصح الخ) اى بناء على  
ما صححه المصنف في زكاة النبات من ان رطل بغداد مائة وثمانية وعشرون درهما واربعه اسباع درهم اه  
معنى (قوله فيه) اى رطل بغداد (قوله المارضا بطله الخ) اى بانه من قدر على مال او كسب يقع موقعه من  
كفايته ولا يكتفيه معنى وعش (قول المتن ومسكين الزكاة معسر) علم منه ان فقيرها كذلك بطريق  
الاولى معنى ونهاية (قوله قيل هي عبارة مقلوبة الخ) قد يقال ان هذا القول هو الذى ينبغى حتى لا يلزم خلل  
المتن عن بيان المعسر وعدم تمام الضابط الذى هو مراد المصنف بلا شك واما الكسوب الذى اورده فهو  
وارد على المصنف بكل تقدير ولهذا احتاج هو الى استثنائه من قول المصنف ومن فوقه على ما قرره رشيدى  
وفى سم ما يوافقه (قوله ما مر) اى في شرح ومعسر مد (قوله معسر هنا) اى عند عدم اكتسابه كاقدمه  
اه عش (قوله ثم السياق الخ) تمهيد للفرق الاتى وقوله وكان وجه الفرق الخ فيه مصادرة (قوله بينهما)  
اى باى الزكاة والنفقة (قوله العمل بالعرف الخ) خبر وكان الخ (قوله لا يعطون) وقوله يعدون كلاهما  
ببناء المفعول (قول المتن ومن فوقه) اى المسكين معنى وسم (قوله كل يوم لزوجه) قد يتوهم منه انه لو كان  
معه مال يقسط على بقية غالب العمر فان كان لو كلف في كل يوم منه مدين رجع معسرا كان متوسطا والا  
فلا وليس مراد ابل الظاهر ما قاله سم على حج من قوله قال في شرح البهجة تنبيه قال الزركشى يبق  
الكلام في الانفاق الذى لو كلف به لوصل الى حد المسكين وقضية كلام النووى وصرح به غيره انه الانفاق  
في الوقت الحاضر معتبر ايو ما ييوم الى اخر ما اطال به فليراجع وقضيته ان الشخص قد يكون في يوم موسرا  
وفي اخر غيره اه عش قال السيد عمر بعد نحو ما مر عن عش عن نفسه ثم رايت قول الشارح في  
حاشيته على فتح الجواد اعتبار كل يوم مشكلا لانا اذا اعتبرنا كل لا ندرى يعتبر الى اى غاية ومن المعلوم ان  
غاية النكاح لاحد لها بالضبط بذلك لا يفيد وحيد فالذى يتجه ان المراد انه يعتبر عند فجر يوم الوجوب حاله  
فاذا كان لو كلف في هذا اليوم مدين صار مسكينا فتوسطوا الا فوسر ثم يعتبر في اليوم الثانى كذلك وهكذا  
يعتبر حاله في نحو الكسوة اول الفصل لان الفصل ثم كالיום هنا ثم رايتهم عبروا بقولهم والاعتبار في يساره  
واعساره وتوسطه بطلوع الفجر لانه وقت الوجوب ولا عبرة بما يطرأ اليه في اثناء النهار وهو يرى الى ما ذكرته  
ثم رايت شيخنا عبر في الفرر بقوله تنبيه قال الزركشى الخ انتهى كلامه في حاشية فتح الجواد اه اقول  
كدافى المعنى ما يوافقه (قول المتن فوسر) ولو ادعت الزوجة يسار الزوج وانكر صدق يمينه اذ لم يعهده مال

والمعاوضة يتحرز فيها عن النزاع بقدر الامكان بخلاف غيرها (قوله وليس في محله) لكن يبق على عبارة  
المصنف انها لا تفيد ضبط المعسر ولا بيان معناه بتمامه وانما حينئذ تقتضى دخول غنى الكسب الواسع في  
قوله ومن فوقه اى فوق مسكين الزكاة لانه فوقه وذلك يقتضى دخوله في المتوسط والموسر لانه قسم من فوقه  
اليهم مع انه مع المعسر ورجوع ضمير فوقه للمعسر بعيد لفظا ومعنى (قوله في المتن ومن فوقه) ان كان  
لو كلف مدين الخ قال في شرح البهجة تنبيه قال الزركشى يبق الكلام في الانفاق الذى لو كلف به لو وقف  
الى حد المسكين وقضية كلام النووى وصرح به غيره انه الانفاق في الوقت الحاضر معتبر ايو ما ييوم الخ  
ما اطال به فليراجع وقضيته ان الشخص قد يكون في يوم موسرا وفي اخر غيره (في المتن فوسر) ولو ادعت  
يسار زوجها وانكر صدق يمينه ان لم يعهده مال والا فلا فان ادعى تلفه فعليه تفصيل الوديعة ثم رش (قوله)

ولا يلزمه لو تعددت  
الانفقة متوسط أو معسر  
لكن استبعده الأذرعى  
وغيره واعترض هذا  
الضابط بما فيه نظر فاعله  
(والواجب غالب قوت  
البلد) أى محل الزوجة من  
بر أو غيره كاقط كالفطرة  
وان لم يلحق بها ولا الفتة إذ لها  
إبداله (قلت فان اختلف)  
غالب قوت محلها أو أصل  
قوته بأن لم يكن فيه غالب  
(وجب لائق به) أى يساره  
أو ضده ولا عبرة بما يتناوله  
توسعا أو بخلا مثلاً (ويعتبر  
اليسار وغيره) من التوسط  
والاعسار (طولع الفجر)  
ان كانت ممكنة حينئذ  
(واؤه أعلم) لأنها تحتاج الى  
طحنه وعجنه وخبزه ويلزمه  
الاداء عقب طلوعه ان قدر  
بلا مشقة لكنه لا يخصم  
فان شق عليه فله التأخير  
كالعادة أما الممكنة بعده  
فيعتبر حاله عقب التمكين  
ويأتى أن من أراد سفرا  
يكلف طلاقها أو توكيل  
من ينفق عليها من مال  
حاضر (و) الواجب (عليه  
تمليكها) يعنى أن يدفع اليها  
ان كانت كاملة والا فلوليها  
أو سيد غير المكتبة ولومع  
سكوت الدافع والآخذ  
(حبا) سليمان كان واجبه  
كال كفارة ولأنه أكمل في

ولا فلا يصدق فان ادعى تلفه ففيه التفصيل المذكور في الوديعة معنى ونهاية (قوله ويختلف) إلى قوله حتى  
ان الشخص في المعنى إلا قوله لاذنى المطلب (قوله وقلة العيال) والظاهر ان المراد بهم من تلزمه نفقته كزوجة  
وخادمها وام ولد وخادمه الذى يحتاج اليه اخذاً بما يأتى انه يشترط في نفقة القريب الفضل عن ذكر اه  
عش (قوله ولا يلزمه) الو او حالية وقوله لو تعددت أى الزوجات لعل الأسبق ثم تتعدد ولا يلزمه إلا نفقة  
متوسط الخ (قوله لكن استبعده) أى ما زاده المطلب الأذرعى الخ في استبعاده نظر اه سم (قوله واعترض)  
ببناء المفحول (قوله أى محل الزوجة) فالتعبير بالبلد جرى على الغالب ولو اختلفت قوت بلد الزوج وبلد الزوجة  
قال الماوردى ان نزلت عليه اعتبر غالب قوت بلده وان نزل عليها في بلدها اعتبر غالب قوت بلدها وإذا نزلت  
ببلده لم تألف خلاف قوت بلدها قيل لها هذا حقك فأبديه قوت بلدك ان شئت ولو انتقل عن بلدها لم يزمه  
من غالب قوت ما انتقل اليه دون ما انتقل عنه سواء كان أعلى أم أدنى فان كان كل يبذل أو نحوها اعتبر محلها  
كما قال ذلك بعض المتأخرين اه معنى (قوله أى محل الزوجة) أى وقت الوجوب وهو الفجر فلو نقلها إلى  
محل آخر اعتبر غالب قوته وقت الوجوب وهكذا لو دفع إليها غير الواجب الذى هو الغالب لم يلزمها القبول  
ان كان أعلى منه مر اه سم (قوله من بر الخ) بيان للغالب (قوله كالفطرة) قديده على ان المعتر في  
الغلبة جميع السنة اه سم أى فيخالف ما مر من ان المعتر فجر يوم الوجوب ثم يعتبر يوم  
يوم (قوله غالب قوت محلها) إلى قول المتن فان اعتاضت في المعنى مع مخالفة يسيرة سأنبه عليه إلا قوله ان  
قدر الى اما الممكنة وقوله ويأتى إلى المتن وقوله فوليها وقوله او لكون بذله إلى المتن (قوله مثلاً) أى او هذا  
اه معنى (قول المتن ويعتبر اليسار وغيره) طولع الفجر) أى في كل يوم اعتبار اوقات الوجوب حتى لو ايسر  
بعده او اعسر لم يتغير حكم نفقة ذلك اليوم وإنما وجب لها ذلك بفجر اليوم لأنها تحتاج الخ اه معنى وبه  
علم ما في صنع الشارح كالنهاية ولذا استشكله الرشيدى بما نصه قوله لأنها تحتاج إلى طحنه هذا أى  
الاحتياج إلى نحو طحنه إنما يظهر علة للزوم الاداء عقب الفجر الذى ذكره هو بعد لا اعتبار اليسار وغيره  
طولع الفجر كالا يخفى وعلل الجلال بقوله لانه الوقت الذى يجب فيه التسليم اه (قوله ان قدر بلا مشقة)  
وحينئذ ياتى بعدم الاداء مع المطالبة مر اه سم (قوله لكنه لا يخصم) أى فليس لها الدعوى عليه وان  
جاز للقاضى امره بالدفع إذا طلبت من باب الامر بالمعروف مر اه سم وعش (قول المتن وعليه تمليكها)  
أى بنفسه أو نائبه (قوله يعنى ان يدفع اليها) قال في شرح الروض أى والمعنى بان يسلمها بقصد اداء ما لزمه  
كسائر الديون من غير افتقار إلى لفظ اه وقضية ذلك اعتبار القصد هنا وتقديم بسطه في باب الضمان اه سم  
عبارة عش كانه يشير إلى عدم اعتبار الايجاب والقبول في براءة ذمته من النفقة اه (قوله ولومع  
سكوت الخ) أى فإبواه تعبيره بالتمليك من اعتبار الايجاب والقبول ليس مراداً اه معنى (قوله ولومع  
سكوت الدافع والآخذ) بل الوضع بين يديها كاف نهاية ومعنى (قوله ان كان واجبه) أى بان كان الحب  
غالب قوتهم فان غلب غير الحب كشمرو لحم واقط فهو الواجب ليس غير لكن عليه مؤنة اللحم وما يطبخ به  
اه معنى (قوله بنفسه الخ) الاولى تأخير عن قول المتن في الاصح (قوله وان اعتادت الخ) وقع السؤال في  
الدرس هل يجب على الرجل إعلام زوجته بانها لا تجب عليها خدمته بما جرت به عادة من الطبخ والكنس

لكن استبعده الأذرعى وغيره) في استبعاده نظر (قوله أى محل الزوجة) أى وقت الوجوب وهو الفجر فلو  
نقلها إلى محل آخر اعتبر غالب قوته وقت الوجوب وهكذا لو دفع إليها غير الواجب الذى هو الغالب لم يلزمها  
القبول ولو كان أعلى منه مر (قوله كالفطرة) قديده على ان المعتر في الغلبة جميع السنة (قوله ان قدر بلا  
مشقة) وحينئذ ياتى بعدم الاداء مع المطالبة مر (قوله لكنه لا يخصم) فليس لها الدعوى عليه وان جاز  
للقاضى امره بالدفع إذا طلبت من باب الامر بالمعروف (قوله ان يدفع اليها) قال في شرح الروض بان يسلمه  
لها بقصد اداء ما لزمه كسائر الديون من غير افتقار إلى لفظ اه وقضية قوله كسائر الديون اعتبار القصد فيها  
وقد تقدم بسطه في باب الضمان (قوله والآخذ) بل الوضع بين يديها كاف مر ش (قوله على الاوجه)

(طحنه) ومجنه (وخبزه في الاصح) وإن أطال جمع في استشكله وترجيع مقابله لانه في (٣٠٥) حبسه وهذا فارقت الكفارة حتى لو

باعته أو أكلته جاز استحققت  
مؤن ذلك كما مال إليه الغزالي  
وميل الرافعي إلى خلافه  
ويوجه الأول بأنه بطول  
الفجر تلزمه تلك المؤن فلم  
يسقط بما فعلته وكذا عليه  
مؤنة اللحم وما يطبخ به أي  
وإن أكلته نيتا أخذنا بما  
ذكر (ولو طلب أحدهما  
بدل الحب) مثلا من نحو  
دقيق أو قيمته بأن طلبته هي  
أو بذله هو فذكر الطلب فيه  
للتغلب أو لكون بذله  
متضمنا لطلبه منها قبول ما بذله  
(لم يجبر الممتنع) لانه اعتياض  
وشرطه التراضي (فإن  
اعتاضت) عن واجها نقدا  
أو عرضا من الزوج أو غيره  
بناء على الاصح انه يجوز  
بيع الدين لغير من عليه  
(جاز في الاصح) كالقرض  
بجامع استقرار كل في الذمة  
المعين فخرج بالاستقرار  
المسلم فيه والنفقة المستقبلية  
كأجزائه ما به ونقله غيرهما عن  
الاصحاب لانها معرضة  
للسقوط وقضيته جريان  
ذلك في نفقة اليوم قبل مضيه  
لما يأتي انهاء النشرت فيه أو  
في ليلته الآتية سقطت نفقته  
وبحث جواز أخذه استيفاء  
لأنها أن ترضى بغير مالها  
عند المشاحة لا اعتياضا فيه  
نظر ظاهر بل لا يصح لأن  
الفرض انها إلى الآن لم  
تستقر فأى شيء تستوفيه  
حينئذ فاعل به الاستيفاء  
كما هو ظاهر وإنما لا ينتج

ونحوهما أم لا وأجبناعته بأن الظاهر الأول لانها إذا لم تعلم بعدم وجوبها ربما ظنت وجوبها وعدم  
استحقاقها للنفقة والكسوة لم تفعله فتصير كأنها مكرهة على الفعل ومع ذلك لو فعلته ولم تعلمها يحتمل انه  
لا يجب لها اجرة على الفعل لتقصيرها بعدم البحث والسؤال عن ذلك اه ع ش (قول المتن طحنه الخ) أي أن  
ارادته منه وإلا فالواجب لها اجرة ذلك بدليل قوله الآتي حتى لو باعته الخ اه ع ش عبارة المغني وكذا  
على الزوج ايضا طحنه ومجنه وخبزه في الاصح أي عليه مؤنة ذلك يبذل مال أو يتولاه بنفسه أو بغيره كما صرح  
به في المحرر اه وظاهرها أن الخيار للزوج دون الزوجة ويأتي في الشارح كالنهاية في ثمن نحو ماء الغسل  
ما يصرح بهذا (قوله لانه الخ) تعليل للبتن (قوله كما مال الخ) عبارة المغني كافي الوسيط وغيره اه (قوله  
وكذا عليه مؤنة اللحم) أي من الأفعال كالإيقاد تحت القدر ووضع القدر وغسل اللحم ونحو ذلك كما هو قضية  
التشبيه رشيدى وسم وعش (قوله وما يطبخ به) أي من الأعيان كالنوايل أي الأبارز والأدهان  
والوقود رشيدى وعش (قوله أخذنا بما ذكر) أي في بيع الحب وأكله حبا (قوله من نحو دقيق الخ)  
ينبغي حمله على ما إذا كان من غير جنس الحب الواجب لما بقي من عدم جواز اعتياض الدقيق عن الحب حيث  
كان من جنسه سواء كان بعقدا ولا اه ع ش (قوله أو لكون بذله الخ) لا يخفى ما فيه من التكلف (قوله عن  
واجبها) إلى قوله وقضيته في النهاية والمغني (قوله عن واجبها) أي في اليوم اه نهاية (قوله بناء على  
الاصح الخ) راجع لقوله أو غيره فقط (قوله كأجزائه) أي بمنع الاعتياض عن النفقة المستقبلية اه  
مغني (قوله لانه الخ) أي النفقة المستقبلية (قوله وقضيته) أي التعليل جريان ذلك أي منع الاعتياض في نفقة  
اليوم الخ خالفه النهاية والمغني وسم فجوزوا الاعتياض عنها من الزوج دون غيره عبارة المغني قضية إطلاقه  
أن الاصح انه يجوز الاعتياض عن النفقة ولو كانت مستقبلية وبه صرح في الكفاية والاصح كما في الشرح  
والروضة منع الاعتياض عن النفقة المستقبلية بخلاف الحالية والماضية وحل الخلاف في الاعتياض من الزوج  
أما من غيره فلا يجوز قطعا كما في الروضة أي في النفقة الحالية فانها معرضة للسقوط بنحو نشوز أما الماضية  
فيصح فيها بناء على صحة الدين لغير من هو عليه اه وعبرة سم في الروض ولها بيع نفقة اليوم  
لأن الغد منه أي من زوجها قبل القبض لا من غيره انتهى أي وأما النفقة الماضية فيجوز بيعها ولو من غيره بناء  
على جواز بيع الدين لغير من هو عليه لاستقرار الماضية وأما المستقبلية فيمتنع بيعها من الزوج وغيره لعدم  
وجوبها فضلا عن استقرارها وما ذكره الروض من منع بيع نفقة اليوم من غير الزوج هو المعتد خلافا لما  
في شرحه اه عبارة البحري قال العلامة البايلي والحاصل أن الاعتياض بالنظر للنفقة الماضية يجوز من  
الزوج ومن غيره وبالنظر للمستقبلية لا يجوز من الزوج ولا من غيره واما بالنظر للحالية فيجوز بالنظر للزوج  
لغيره اه (قوله وبحث جواز أخذه) أي أخذ العوض عن نفقة اليوم (قوله استيفاء) أي بلا عقد  
وقوله لا اعتياضا أي بعقد أخذنا بما يأتي (قوله فيه نظر) انظر هذا مع إقراره ما سياتي عن الأذرع بقوله ثم  
حل الأول الخ مع تصويره بالاستيفاء اه سم (قوله لأن الغرض انها إلى الآن لم تستقر الخ) قد يقال  
الاستيفاء لا يتوقف على الاستقرار بل يكفي فيه الوجوب وهو متحقق هنا بالفجر اه سم (قوله فيما قبضته)

كذا مر (قوله استحققت مؤنة ذلك الخ) كذا مر (قوله وكذا عليه مؤنة اللحم الخ) قيد دخل فيه مؤنة  
نحو تقطيعه ونفس طبعه كما في مؤنة نحو العجن والخبز (قوله فإن اعتاضت عن واجبها نقدا أو عرضا من  
الزوج أو غيره الخ) في الروض ولها بيع نفقة اليوم لأن الغد منه أي من زوجها قبل القبض لا من غيره اه  
أي وأما النفقة الماضية فيجوز بيعها ولو من غيره بناء على جواز بيع الدين لمن عليه لاستقرار الماضية وأما  
المستقبلية فيمتنع بيعها من الزوج وغيره لعدم وجوبها فضلا عن استقرارها وما ذكره الروض من منع بيع  
نفقة اليوم من غير الزوج هو المعتد خلافا لما في شرحه (قوله فيه نظر ظاهر) انظر هذا مع إقراره ما سياتي  
عن الأذرع بقوله ثم حل الأول الخ مع تصويره بالاستيفاء (قوله لأن الغرض انها إلى الآن لم تستقر فأى شيء  
تستوفيه) قد يقال الاستيفاء لا يتوقف على الاستقرار بل يكفي فيه الوجوب وهو متحقق هنا بالفجر (قوله

جاز لها التصرف فيما قبضته وإن احتمل سقوطه

أى من نفقة اليوم (قوله لأن ذلك) أى احتمال سقوطه اه سم (قوله وبالمعين الخ) عطف على قوله بالاستقرار الخ (قوله حيث قال) أى إن كج وغيره (قوله وصرح الشيخان الخ) مستأنف عبارة المغنى ويجرى الخلاف فى الاعتياض عن الكسوة أن قلنا تملك وهو الأصح وفى الاعتياض عن الصداق كما فى الشرح والروضة اه (قوله وقوله الخ) عطف على بحثه (قوله وهم) خبر فها وقع الخ (قوله وغيرها) كالكسوة والصداق (قوله ويتعين) الى قوله ونقل الأذرى فى المغنى (قوله حمله على الربوى) قياس وجوب القبض لأجل الربا أنها لو اعتاضت ربويا من أجنبي وجب قبضه أيضا ما فى ذمة الزوج لها قبل التفريق اه سم (قوله ونحوهما) الى قوله ونقل الأذرى فى النهاية (قوله عن الحب الموافق له جنسا) أمالوا أخذت غير الجنس كخبز الشعير عن القمح فإنه يجوز كما لو أخذت النقد اه مغنى (قوله ونقل الأذرى) الى قوله ويؤيده عقبه النهاية بقوله والمعمد الاطلاق وإن زعم أنه يؤيده قولهم ولو أكلت الخ وأقره محشوه وسم والسيد عمر (قوله ونقل الأذرى مقابله الخ) عبارة المغنى والثانى الجواز وقطع به بغوى لأنها تستحق الحب والاصلاح فاذا أخذت ما ذكر فقد أخذت حقها لا عوضه ووجه الأذرى وقال لا كثرون على خلاف الاول رفقا ومساحة ثم قال ولا شك أنامى جعلناه اعتياضا فالقياس بالطلاق والمختار جعله استيفاء وعليه العمل قديما وحديثا وبه يعلم ما فى قول الشارح ثم حمل الاول على ما إذا وقع اعتياض بعقد (قوله وهو المختار) أى الفرق بين كونه بعقد أو لا اه ش هذا ظاهر على صنيع الشارح وأما على ما قدمناه عن المغنى فرجع الضمير جعله استيفاء (قوله ويؤيده) أى كلام الأذرى اه رشيدى (قول المن ولو أكلت الخ) قال فى المهمات والتصوير بالاكل معه على العادة يشعر بأنها إذا تلفته أو أعطته غير هالم تسقط أسنى ومغنى وينبغى أن يقال إن كان الاتلاف أو الاعطاء من غير قبضها من الزوج عن النفقة فهى ضامنة لذلك ولو سفيها ونفقتها باقية فى ذمة الزوج وإن كان الاتلاف أو الاعطاء بعد ان قبضته قبضا صحيحا عن النفقة ولو من غير جنسها سقطت نفقتها ولا رجوع لها عليه بشىء سم وعش (قوله مختارة) الى قوله وقضية كلام الرافعى فى النهاية الاقوله وأرسل الى أو اضافها (قوله عنده) يعنى من طعامه يقال فلان يأكل من عند فلان وإن لم يكن فى بيته اه رشيدى (قول المتن كالعادة) أى من غير تملك ولا اعتياض اه مغنى (قوله أو وحدها) الى قوله وقضية كلام الرافعى فى المغنى الاقوله وحده وقوله بل قال شارح (قوله أو وحدها الخ) عطف على (قوله أو أرسل) أى يحتاج اليه إذا كان عنده بمعنى فى بيته وأما إذا كان بالمعنى السابق عن الرشيدى فقد يغنى عنه ما قبله ولذا اقتصر عليه النهاية (قوله أو اضافها الخ) كقوله أو أرسل الخ عطف على أكلت معه (قوله رجل) أى شخص اه نهاية (قوله أكراماله) أى وحده فإن كان لها فينبغى سقوط النصف أو لها فقط لم يسقط شىء عش وحلى (قوله إن أكلت قدر الكفاية الخ) مقتضاه أنه لا رجوع لها عليه وإن كان ما أكلته دون الواجب

لأن ذلك) أى احتمال سقوطه (قوله ويتعين حمله على الربوى) قياس وجوب القبض لأجل الربا أنها لو اعتاضت ربويا من أجنبي وجب قبضه أيضا ما فى ذمة الزوج لها قبل التفريق (قوله ثم حمل الاول الخ) والمعمد الاطلاق مرش (قوله فى المتن ولو أكلت معه كالعادة سقطت نفقتها) قال فى شرح الروض قال فى المهمات والتصوير بالاكل معه على العادة يشعر بأنها إذا تلفته أو أعطته غير هالم تسقط وبأنها إذا أكلت معه دون الكفاية لم تسقط وبه صرح فى النهاية وعليه فهل المطالبة بالكل أو بالتفاوت فقط فيه نظر قال الزركشى والاقرب الثانى قال ابن العباد وينبغى القطع به اه وستاقى المسئلة الثانية فى كلام الشارح وأما الاول اعنى إذا تلفته أو أعطته غير هافيدغنى أن يقال إن كان الاتلاف أو الاعطاء من غير قبضها من الزوج ما تلفته أو أعطته عن النفقة فهى ضامنة لذلك ونفقتها باقية فى ذمة الزوج وإن كانت قبضته عن النفقة وهو من جنسها كان اتلافها أو اعطاؤها واقعا فى ملكها وقد رى الزوج بمجرد اقتباسها وكذا لو كان من غير جنسها ووجدت عوىض صحيحوا الاضمنت ما تلفته أو أعطته ونفقتها باقية بحالها فإيتامل وظاهر أنه لا فرق فى ضمان ما تلفته بين الرشيدة والسفينة لأن اتلاف السفينة مضمون (قوله أو اضافها) كذا من (قوله

لأن ذلك لا يمنعه نظير ما مر فى الاجرة وغيرها وبالمعين الكفارات وما فى الكفاية من تصحيح الاعتياض عن المستقبلية ضعيف وإن سبقه الى نحوه إن كج وغيره حبث قال للفاضل أن يفرض لها دراهم عن الخبز والادم ونوابعهما وصرح الشيخان بجواز الاعتياض عن الصداق إذا كان ديننا فها وقع للزركشى هنا من بحثه امتناعه أخذنا من فتاوى ابن الصلاح وقوله لم يتعرضوا له وهم ويجب قبض ما تعوضته عن نفقة وغيرها للتأصيل بيع دين بدن كذا نقله عن الذيل ويتعين حمله على الربوى أما غيره فيمكن تعيينه فى المجلس كما مر فى باب المسيع قبل قبضه (الخبز أو دقيقا) ونحوهما فلا يجوز أن تعوضه عن الحب الموافق له جنسا (على المذهب) لأنه ربا ونقل الأذرى مقابله عن كثيرين ثم حمل الاول على ما إذا وقع اعتياض بعقد والثانى على ما إذا كان مجرد استيفاء قال وهو المختار وعليه العمل قديما وحديثا ويؤيده قولهم (ولو أكلت) مختارة عنده (معه كالعادة) أو وحدها أو أرسل إليها الطعام فأكته بحضورته أو غيبته بل قال شارح أو اضافها رجل أكراماله



بالتفاوت كما رجحه الزركشي وقطع به ابن العاد قال وتصدق هي في قدر ما كلفته لان الاصل عدم قبضها للزائد (في الاصح) لا يطابق الناس عليه في زمنه عليه السلام وبعده ولم ينقل خلافه ولا انه عليه السلام بين أن لمن الرجوع ولا قضاء (٣٠٧) من تركه من مات وقضية كلام الراعي

أنه على المقابل لا يرجع عليها قال البلقيني ولم يقل به أحد بل يتحاسبان ويؤدى كل ما عليه قيل للشافعي الحكم برضاها بالا كل معه لانه ليس فيه حكم بنفقة مستقبله ومن ثم جاز لها الرجوع عنه اه وفيه نظر اذ لا مسوغ ولا فائدة لهذا الحكم فهو بالعبث اشبه نعم ان كان هناك مخالف بمنعه ذلك الحكم اتجه تنفيذه لذلك (قلت الا أن تكون) قطة او (غير رشيدة) لصغر أو جنون أو سفه وقد حجز عليها بان استمر سفهها المقارن للبلوغ أو طراً وحجز عليها والالم يحتج لاذن الولي (ولم يأذن) سيدها المطلق التصرف والا فويله أو (وليها) في اكلمها معه فلا تسقط قطعاً لانه متبرع (والله أعلم) واستشكل باطباق السلف السابق اذ ليس فيه استفضل ويرد بان غايته انه كالواقف الفعليه وهي تسقط بالاحتمالات فاندفع أخذ البلقيني بقضيته من سقوطها بأكلها معه مطلقاً واكتفى باذن الولي مع أن قبض غير المكلفة لغو لان الزوج باذنه يصير كالوكيل في الاتفاق

وهو محل تأمل فان صح هذا الاطلاق كان المراد بالتفاوت التفاوت بين ما كلفه وبين كفايتها وإن قيد بما إذا كان ما كلفه بقدر الواجب فالمراد به التفاوت بين ما كلفه وبين الواجب ولعل هذا التفصيل في المراد بالتفاوت اولى من إطلاق الفاضل المحمدي ترجيح الثاني ثم رايت من عني الامام النووي في زوائد الروضة يشعر بالاكتفاء بالكفاية وإن كان دون الواجب بالا مداد سيد عمر اى فيتين الاول ويؤيده ان هذه مستثناة من وجوب تسليم النفقة لها (قوله قال) اى ابن العاد (قوله وتصدق هي في قدر الخ) اى إذا كان ما كلفه غير معلوم وتنازع في قدره معنى (قوله ولا انه الخ) اى ولم ينقل انه الخ (قوله ولا قضاء) جملة فعلية عطف على بين الخ (قوله من مات) اى ولم يوفه معنى (قوله انه) اى الزوج (قوله على المقابل) اى القائل بانها لا تسقط لانه لم يؤدوا الواجب وقطوعه بغير نهاية (قوله الرجوع عنه) اى عن رضاها بالا كل معه (قوله يمنعه) اى المخالف وقوله ذلك الحكم فاعل يمنع (قوله لذلك) اى لمنع المخالف (قوله قطة) اى قوله بلا يمن في النهاية وإلى قوله والقياس في المعنى الا فويله يرد إلى اخذ البلقيني (قوله او طراً) اى سفهها بعد رشدها (قوله ولا) اى بان طراً سفهها ولم يحجز عليها (قوله لم يحتج الخ) اى السقوط بالا كل مع الزوج لنفوذ تصرفها مالم يتصل بها حجر الحاكم معنى (قوله ولا) اى بان كان السيد محجوراً عليه (قوله لانه متبرع) فلا رجوع له عليها بشئ من ذلك إن كان غير محجور عليه وإن قصد به جعله عوضاً عن نفقتها ولا فويله ذلك كما فتي به الوالد رحمه الله تعالى ومثل نفقتها فما ذكر كسوتها تايده واقره سم وعبرة الزيادة هذا إن كان اهلاً للتبرع وإن كان غير اهل له رجوع عليه او على وليها ان كانت محجوراً عليها اه (قوله اخذ البلقيني الخ) عبارة المعنى وافق البلقيني بسقوطها بذلك قال وما قيده النووي غير معتمد وقد ذكر الاثمة في الاثمة ما يقتضى ذلك وعلى ذلك جرى الناس في الاعصار والامصار اه (قوله بالكفاية) اى الزوجة (قوله مطلقاً) اى رشيدة ام لا اه ع (قوله واكتفى الخ) اى على ما اختاره المصنف من السقوط باذن الولي (قوله مع أن قبض غير المكلفة) الانسب لما قبله قبض المحجور عليها (قوله باذنه) اى الولي (قوله عليها) اى غير المكلفة (قوله ان محله) اى الاكتفاء باذن الولي (قوله لم يعتد باذنه) اى فهو كالمولم يأذن وقياس ذلك أنه لا رجوع له عليها ان كان غير محجور عليه والظاهر عدم رجوعه على الولي ايضا اذا غاب ما يتخيل وجوده منه مجرد التقرير وهو لا يوجب شيئاً من اسم وعبرة المعنى اما لو كان الحظ في اخذ المقتدر فلا يكون وجوده كعدمه لبخس حقها الا ان رأى الولي المصلحة في ذلك فيجوز فقد توى المضايقة الى المفارقة اه (قوله صدق بلا يمن على ما في الاستقصاء) اقره المعنى عبارة قال في الاستقصاء صدق بلا يمن كالمولم دفع الباشيا وادعت انه قصد به الهدية وقال بل قصدت به المهر اه (قوله والقياس وجوبها) وفاقاً للنهاية عبارة تصدق بيمينه كالمولم دفع لها شيئاً ثم ادعى كونه عن المهر وادعت هي الهدية اه وقال سم بعد ذكرها اى فانه المصدق باليمين خلافاً لمن زعم التصديق بلا يمن فلا بد من اليمين في المقيس والمقيس عليه مر اه وقوله لمن زعم الخ اى كالمعنى (قوله

بالتفاوت) هل المراد بالتفاوت بين ما كلفه وبين كفايتها أو بينه وبين الواجب شرعاً فيه نظر ويتجه الثاني إذ الواجب شرعاً هو اللازم له دون ما زاد عليه الى حد الكفاية اذا كانت اكثر منه (قوله فلا تسقط قطعاً لانه متبرع) فلا رجوع له عليها بشئ من ذلك ان كان غير محجور عليه وان قصد به جعله عوضاً عن نفقتها والا فويله ذلك كما فتي به شيخنا الشهاب الراملي ومثل نفقتها ما ذكر كسوتها مرش (قوله لانه متبرع) قضيته عدم رجوعه بما كلفه وعليه لعل محله اذا كان الزوج كاملاً (قوله ولا لم يعتد باذنه) اى فهو كالمولم يأذن وقياس ذلك أنه لا رجوع عليها ان كان غير محجور عليه والظاهر عدم رجوعه على الولي ايضا اذا غاب ما يتخيل وجوده منه مجرد التبرع وهو لا يوجب شيئاً ولو قال قصدت النفقة تصدق بيمينه كالمولم دفع لها شيئاً ثم ادعى كونه عن المهر وادعت هي الهدية اى فانه المصدق باليمين خلافاً لمن زعم التصديق بلا يمن فلا بد من اليمين في

عليها وظاهر أن محله ان كان لها فيه حظ والالم يعتد باذنه فيرجع عليه بما هو مقتدر لها ولو قالت له قصدت باطعائى التبرع فنفتى باقية فقال بل قصدت النفقة صدق بلا يمن على ما في الاستقصاء والقياس وجوبها (ويجب) لها (أدم غالب البلد)

فى القوت ومن ثم ياتى هنا مامر فى اختلاف الغلب ولم يعتبر ما يتناول الزوج (كزيت) بداهة لخبر احدى والسترمدى وغيرهما كالحاكم وصححه على شرطها كولو الزيت وادهنوا به فانه من شجرة مباركة وفى لفظ فانه طيب مبارك وفى اخر فانه مبارك (وسمن وجبن وتمر) وخل لانه من المعاشرة بالمعروف المأمور بها إذ الطعام لا ينساق غالباً إلا به ويظهر ان الواو هنا لبيان انواع الادم فلا يرد عليه أنه يوم وجوب الجمع بين المذكورات على انه لا يبعد وجوبه إذا اعتدكا هو قياس كلامهم الاقوى وبحسب الازدعى انه إذا كان القوت نحو لحم أولبن اكتفى به فى حق من يعتاد افتياته وحده ويجب لها ايضا المشروب كما افهمه قوله الاقوى آلات اكل وشرب وبحسب الزركشى وغيره انه يقدر بالكفاية رانه امتناع لاتملك فيسقط بمضى المدة وكان وجهه انه لا يمكن معرفة قدره بالنسبة لها ولا للخارج فاستحال وجوبه بمضى الزمان ويلزم من عدمه به كونه امتناعاً لاتملك ومنه يؤخذ ان ماء ظهرها او ثمنه على ما ياتى اللازم له تملك لانه يمكن تقديره كالسوسة (ومختلف) الادم (بالفصول) الاربعة فيجب فى كل فصل

أى محل الزوجة) إلى قوله وكان وجهه فى النهاية بمخالفة فى موضع سأنبه عليه إلا قوله وفى آخر فانه مبارك وقوله ويظهر إلى وبحسب الازدعى (قوله ولم يعتبر الخ) عطف على قوله ياتى هنا الخ (قوله لانه الخ) أى اعطاء الادم (قوله على انه لا يبعد وجوبه إذا اعتد الخ) (تنبيه) يؤخذ من قاعدة الباب واناطته بالعادة وجوب ما يعتاد من الكعك فى عيد الفطر واللحم فى الاضحى لكن لا يجب عمل الكعك عندها بان يحضر عندها مؤنة من الدقيق وغيره ليعمل عندها إلا ان اعتد ذلك لمثله فان لم يعتد ذلك لمثله بل اعتد لمثله تحصيله لها بأى وجه كان فيجب تحصيله لها بشراء أو غيره ولا يجب الذبح عندها حيث لم يعتد ذلك لمثله بل يكفي أن يأتى لها بلحم بشراء أو غيره على العادة حتى لو كان له زوجتان فعمل الكعك عند احدهما وذبح عندها واشترى للآخرى كعكاً اولهما كان جائزاً بحسب العادة مراه سم على حج وقياس ما ذكره فى الكعك ولحم الاضحى وجوب ما جرت به العادة فى مصرنا من عمل الكعك فى اليوم المسمى باربعة ايووب وعمل البيض فى الخنيس الذى يليه والطحينة بالسكر فى السبت الذى يليه والبنديق الذى يؤخذ فى راس السنة لما ذكر من العادة اه ع ش زاد شينخا والضابط أنه يجب لها كل ما جرت به العادة اه (قوله وبحسب الازدعى) إلى قوله وأنه امتناع فى المعنى (قوله وبحسب الازدعى انه إذا كان الخ) وهذا لا ينافى ما ياتى عنه من قوله بخلاف نحو خل لمن قوتها التمر الخ لان ذلك إذا لم تجر العادة بالاكتفاء به وحده اه معنى (قوله نحو لحم) وينبغى أن يجب لها مؤنة نحو طبخ اللحم سم ع ش (قوله أولبن) وينبغى أن تعطى قدر ما يتحصل منه مدان مثلاً من الاقط كما قيل بمثله فى زكاة الفطرا اه ع ش (قوله المشروب) أى ماء الشرب وإذا شرب غالب اهل البلده ماء ملحاً وخواصها عذبا وجب ما يلىق بالزوج نهاية وسم (قوله كما افهمه قوله الاقوى الخ) لانه اذا وجب الظرف وجب المظروف نهاية ومعنى (قوله انه يقدر الخ) أى الماء المشروب اه ع ش (قوله وأنه امتناع لاتملك الخ) لكن مقتضى كلام الشيخين وغيرهما انه تملك وهو المعتمد نهاية واقره سم قال ع ش قوله وهو المعتمد وعليه فينبغى أن يملكها ما يكفيا غالباً اه عبارة المعنى وفى قوله أى الزركشى وأنه امتناع الخ ونظر الظاهر انه تملك لانهم قالوا اكل ما تستحقه الزوجة تملك إلا المسكن والخادم اه (قوله وللخارج) لعل المراد ولا بالنسبة لما يخرج من الزوج من مدين مثلاً (قوله ويلزم من عدمه) أى الوجوب وقوله به أى بمضى الزمان اه سم (قوله ومنه يؤخذ الخ) أى من التوجيه المذكور (قوله على ما ياتى) أى عن قريب (قوله الاربعة) إلى قوله فيمكن عن الادم فى المعنى وإلى قول المتن وكسوة فى النهاية إلى قوله أى حيازته وقوله وايد إلى المتن (قوله

المقيس والمقيس عليه مراه (قوله إذا كان القوت نحو لحم الخ) وينبغى أن يجب لها مؤنة نحو طبخ اللحم (قوله ويجب لها ايضا المشروب) وإذا شرب غالب اهل البلده ماء ملحاً وخواصها عذبا وجب ما يلىق بالزوج مراه ش (قوله كما افهمه قوله الاقوى الخ) لانه اذا وجب الظرف وجب المظروف مراه ش (قوله انه يقدر) كذا مراه (قوله وأنه امتناع الخ) لكن مقتضى كلام الشيخين وغيرهما انه تملك وهو المعتمد مراه ش (قوله) ويلزم من عدمه) أى الوجوب وقوله به أى الزمان (قوله حتى الفواكه فيكنى عن الادم الخ) المتجه انه يجب وأن المعتمد فى قدرها ما هو اللاتق بامثاله وأنها إن أغنت عن الادم بان تاتى عادة التأدم بهم لم يجب معها آدم اخر ولا وجب (تنبيه) ينبغى أن يجب نحو القوة إذا اعتدت نحو ما تطلبه المرأة عند ما يسمى بالوحم من نحو ما يسمى بالملوحة إذا اعتدت ذلك وأنه حيث وجبت الفاكهة والقهوة ونحو ما يطلب عند الوحم يكون على وجه التملك فلو فوته استقر لها ولها المطالبة ولو اعتادت نحو اللبن والبرش بحيث يخشى بتركه محذور من تلف نفس ونحوه لم يلزم الزوج لان هذا من باب التداوى فليتامل مراه (تنبيه) يؤخذ من قاعدة الباب واناطته بالعادة وجوب ما يعتاد من الكعك فى عيد الفطر واللحم فى الاضحى لكن لا يجب عمل الكعك عندها بان يحضر اليها من الدقيق وغيره ليعمل عندها إلا ان اعتد ذلك لمثله فيجب وإن لم يعتد ذلك لمثله بل اعتد لمثله تحصيله لها بأى وجه كان فيمكن تحصيله لها بشراء أو غيره ولا يجب الذبح عندها حيث لم يعتد ذلك لمثله بل يكفي أن يأتى لها بلحم بشراء أو غيره على العادة حتى لو كان له زوجتان فعمل الكعك عند احدهما

ما يعتاده الناس فيه حتى الفواكه فيكنى عن الادم على ما اقتضاه كلامهما وبحث الاذرعى الرجوع فيه للعرف وانه يجب من الادم ما يليق بالقوت بخلاف نحو خل لمن قوتها التمر وجبن لمن قوتها الاقط (ويقدره) كاللحم الاتى (٣٠٩) (قاض باجتهاده) عند تنازهما اذ لا

توقيف فيه (ويفاوت) فيه قدرا وجنسا (بين موسر وغيره) فيفرض ما يليق بحاله وبالمد او المدن او المدد والصف وتقدير الشافعى بمسكلة سمن او زيت حملوه على التقريب وهى اوقية قال جمع حجازية وهى اربعون درهما لا بغدادية وهى نحو اثني عشر لانها لا تغنى عنها شيئا ونص على الدهن لانه اكل الادم واخفه مؤنة ولو تبرمت بجنس ادم فرضه لم يبدل لرشدة اذ لا بد له بغيره وصرفه للقوت وعكسه وقيل له منعها من ابدال الاشرف بالاخس ويتعين ترجيحه ان ادى ذلك الى ابدال الى نقص تمتعها كما يؤخذ مما باتى اخر الفصل ويعلم بما ذكر ان له منعها من ترك التادم بالاولى اما غير رشدة ليس لها من يقوم بابداله فيبدلها الزوج وبحث الاذرعى انه يجب لها سراج اول الليل في البنيان ولها ان تصرفه لغير السراج والذي يتجه اناطة ذلك بعرف محلها (و) يجب لها (لحم) ويقدره قاض عند تنازهما باجتهاده معتبرا في قدره وجنسه وزمنه ما (يليق بيساره واعساره) وتوسطه (كعادة البلد) اى محل الزوج في اكله ونوعه وقدره وزمنه كما هو ظاهر

ما يعتاده الناس فيه حتى الفواكه المتجه انه يجب ما يعتاد من الفاكهة وان المعتبر في قدرها ما هو اللائق بامثاله وانها ان اغنت عن الادم بان تاتي عادة التادم بها لم يجب معها ادم والاوجب (تنبيه) ينبغي ان يجب نحو القهوة اذا اعتدت ونحو ما تطلبه المرأة عند ما يسمى بالوحم من نحو ما يسمى بالملوحة اذا اعتدت ذلك وانه حيث وجبت الفاكهة والقهوة ونحو ما يطلب عند الوحم يكون على وجه التملك فلو فوته استقر لها ولها المطالبة به ولو اعتادت نحو اللبن والبرش بحيث يخشى بتركه محذور امن تلف نفس ونحوه لم يلزم الزوج لان هذا من باب التداوى فليتا مل مر اه سم على حج (اقول) الاقرب ان القهوة وما عطف عليها لا يجب لانه من حيز التداوى وادى فرق بينه وبين البرش لان كلامها يتضرر بتركه وليس له دخل في التغذية بخلاف الفواكه اه سيد عمر لكن اقرعش ما في التنبيه عن مر بتمامه وزاد شيخنا والحلي والخنى عليه وجوب الدخان المشهور ان اعتاده اه (قوله على ما اقتضاه كلامهما وبحث الاذرعى) عبارة النهاية كما اقتضاه كلامهما نعم يتجه كما بحثه الاذرعى الرجوع الخ (قوله وانه الخ) عطف على الرجوع عبارة المغنى قال الاذرعى ويجب ايضا ان يختلف الادم باختلاف القوت الواجب فن قوتها التمر لا يفرض لها التمر ادا ولا ما لا يؤكل مع التمر عادة كالحل ومن قوتها الاقط لا يفرض لها اللبن ادا وقس على هذا اه (قوله عند تنازهما) الى قوله وبحث الاذرعى في المغنى لا قوله وهى اوقية الى ولو تبرمت وقوله وقيل الى اما غير رشدة (قوله اذ لا توقف فيه) اى من جهة الشرع (قوله بحاله) اى من يسار وغيره (قوله وبالمد) عطف على بحاله اه سم (قوله وهى) اى المسكلة (قوله لانها) اى الاوقية البغدادية (قوله عنها) اى الزوجة وقوله شيئا اى حاجة اه عش (قوله ونص) اى الشافعى على الدهن اى في قوله بمسكلة سمن او زيت اه كردى فان الزيت من الادهان وقول عش اى في قوله كزيت الخ اه فيه نظر ظاهر ولو تبرمت اى سمنت اه معنى (قوله فرض لها) نعت ادم (قوله لم يبدل) اى لا يلزمه ابداله (قوله ان له منعها الخ) اى ادى الترك الى نقص التمتع بها (قوله فيبدل الخ) اى لزوم عند امكانه اه معنى (قوله وبحث الاذرعى) عبارة النهاية والوجه كما بحثه الاذرعى وجوب سراج لها اول الليل في محل جرت العادة باستعماله فيه ولها ابداله بغيره (قوله اول الليل) قضية التقيد به انه لو جرت العادة بالسراج جميع الليل لا يجب وقد يوجه بانه خلاف السنة للامر باطفائه عند النوم وقد يقال الاقرب وجوبه عملا بالعادة وان كان مكروها كوجوب الحمام لمن اعتاده مع كراهة دخوله للنساء اه عش وقوله وقد يقال الخ هو الظاهر المطابق لقاعدة الباب (قوله ولها ان تصرفه الخ) ظاهره وان اضربه ترك السراج ويوجه بانها المقصودة بالسراج وقد رضيت به فان اراد لنفسه هيا اه عش (قوله والذي يتجه اناطة ذلك الخ) فيجب ان جرت العادة باستعماله فيه بخلاف ما اذا جرت بعدم استعماله اصلا كمن تمام صيفا بنحو سطح اه عش عبارة المغنى ويتبع فيه العرف حتى لا يجب على اهل البوادرى شىء اه (قوله ويقدره قاض) كما صرح به في البسيط ولو ان المصنف اخر عن الادم واللحم قوله ويقدره الخ لرجع التقدير اليهما اه معنى (قوله في اكله) لعل المراد في كيفية اكله من كونه مطبوخا او مشويا او نحو ذلك فليراجع رشيدى وسيد عمر (قوله ونوعه) اى كاصلاني والجاموسى اه شيخنا (قوله وتقديره الخ) مبتدأ خبره قوله لى جرى الخ اه كردى (قوله جرى على عادة اهل مصر) اى في زمنه من قلة اللحم فيها ويزاد بعده بحسب عادة البلد معنى وشيخنا (قوله ومن ثم) اى من اجل

لها وذبح عندها واشترى للآخرى كعكا أو لحما كان جائزا بحسب العادة على ما تقرر لانه اتى بما عليه بما اقتضته العادة مر (قوله وبالمد) عطف على بحاله (قوله وتقدير الشافعى) كذا مر (قوله وبحث الشيخان الخ) المتجه انه ان كنى اللحم غدا وعشاء لم يجب معه ادم والاوجب ليكون احدهما للغداء والآخر للعشاء

ولا يتقدر بشىء اذ لا توقف فيه وتقديره في النص برطل أى بغدادي على المعسر في كل اسبوع أى ويوم الجمعة أولى لانه أولى بالتوسيع جرى على عادة اهل مصر لعزة اللحم عندهم يومئذ ومن ثم تعتبر عادة اهل القرى من عدم تناولهم له الا نادرا او عادة اهل المدن رخصا وغلاء

وقر به البغوى بقوله على موسر كل يوم (٣١٠) رطل ومتوسط كل يومين أو ثلاثة ومعسر كل أسبوع وقول جمع لا يزد على ما مر عن النص

لان فيه كفاية لمن يقع  
ضعيف وبحث الشيخان  
عدم وجوب آدم يوم اللحم  
ولهما احتمال بوجوبه  
على الموسر إذا أوجبنا عليه  
اللحم كل يوم ليكون  
أحدهما غداء والآخر  
عشاء واعتمد الاذرى  
وغیره الاول وأيد بخبر  
ابن ماجه سيد آدم أهل  
الدنيا والآخرة اللحم  
فسماه أداما (ولو كانت تاكل  
الخبز وحده وجب الاדם)  
ولم ينظر لعادتها لما مر انه  
من المعاشرة بالمعروف  
(وكسوة) بضم أوله وكسره  
معطوف على آدم أو على  
جملة ما مر أول الباب أى  
وعلى زوج باقسامه الثلاثة  
كسوة والاول وأولى وذلك  
لقوله تعالى وكسوتهن  
بالمعروف ولا نه صلى الله  
عليه وسلم عدها من حقوق  
الزوجة ولان البدن لا يقوم  
بدونها كلقوت ومن ثم  
مع كون استمتاعه بكل  
البدن لم يكف فيها ما يقع  
عليه الاسم إجماعا بخلاف  
الكفارة بل لا بد ان تكون  
بحيث (تكفيها) بفتح أوله  
بحسب بدنها ويظهر أنه  
لا عبرة باعتياد أهل بلد  
تقصيرها كشياب الرجال  
وانها لو طابت تطو يلها ذراعا

أن المدار على عادة محل الزوجة (قوله وقربه) أى تقدير اللحم اه كرى (قوله بقوله على موسر الخ) اعلم  
ان كلام البغوى تقريبا لحالة الرخص خاصة كما افصح به الجلال المحلى اه رشيدى (قوله) وبحث الشيخان  
الخ ذكر نحو ذلك العلامة البكرى فى حواشيه على المحلى ثم قال والراجح فى ذلك كاه اعتبار العادة وهو الظاهر  
انه كذلك اه سيد عمر (قوله ولهما احتمال الخ) وهو الظاهر وينبغى على هذا كما قال به ضمهم ان يكون الاדם  
يوم اعطاء اللحم على النصف من عادته وتجب مؤنة اللحم وما يطبخ به مغنى عن الحطب وغيره والمؤنسية  
وغیره اه شيخنا (قوله واعتمد الاذرى الاول) اى ما يحسنه الشيخان والا قرب حمله على ما إذا كان اللحم  
كافيا للغداء والعشاء والثانى اى احتمال الشيخين على خلافه فنهاية وسم (قول المتن ولو كانت) اى عادتها اه  
مغنى (قول المتن وجب الاדם) ومثله كما هو ظاهر عكسه بان كانت تاكل الاדם وحده فوجب الخبز اى بان  
يدفع لها الحب ولا ينافى ذلك ما لو كان قوتهم الغالب اللحم والا قطع مثلافه لا يجب غيره كما هو ظاهر لان  
ما هنا فيمن قوته الحب وهو يحتاج الاדם فوجبوا كذا يقال فى عكسه الذى ذكر بان يقال هو فيمن قوته الاדם  
وهو يحتاج للخبز سم على حج اعرش وما ذكره فى العكس مع ما فيه ينبغى حمله على ما إذا لم تجر العادة بالا كتفاء  
بالاדם وحده كما يشعر به قوله وهو يحتاج للخبز ولا فو مخالف لصریح بحث الاذرى المار فى شرح وسم  
الخ وقد جمع المغنى بين بحثى الاذرى المارين هناك بذلك الحل كما قدمناه هناك (قول المتن وكسوة) عبارة  
العباب الثالث الكسوة فتجب وإن اعتدلت العرى اه سيد عمر وياتى عن سم عن مر ما يوافقه قال عرش  
ويؤخذ من ضبط الكسوة والفراش بما ذكر انه لا يجب لها المنديل المعتاد للفراش وانه ان اراده حصله  
لنفسه ولا فلا يجب عليها تحصيله (قوله بضم اوله) الى قول المتن والة تنظيف فى النهاية لا قوله وإن لم يعتده  
اهل بلدها (قوله وكسره) وهو افصح شرح لمسلم للنووى ومن ثم قدمه فى المختار اعرش اى وفى شرح المنهج  
(قوله معطوف على آدم) اقتصر عليه المغنى وقوله او على جملة الخ اى بتقدير عليه (قوله والاول  
اولى) اى لقرب العامل وعلى كل فهو بالرفع اعرش اى ولقلة الحذف وكون المعطوف عليه مذكورا  
صراحة (قوله بل لا بد ان تكون الخ) وإن اعتادوا العرى مر اه سم وعش (قوله بحيث  
تكفيها) ظاهره ان العبرة فى الكفاية بول جبر الفصل فلو كانت هزيلة عنده وجب ما يكفيها وإن سمنت فى  
بادية مر اه عرش ولعله فيما إذا هيأت الكسوة بالفعل قبل طرو ونحو السمن ولا فالمعتبر حالة التهيئة (قوله  
بحسب بدنها) ولو لامة كما هو ظاهر اه نهاية (قوله بحسب بدنها) طولا وقصرا وسمننا وهز الا اه مغنى  
(قوله وابتدأه) اى الذراع الذى تطوله على المعتادة من نصف ساقها اى سواء ابلغت المعتادة نصف  
الساق فقط او زادت وقوله وإن لم يعتده اى التطويل اه كرى (قوله ويختلف عددها الخ) ولا فرق بين البدونة  
والحضرية على المذهب وفى الحاوى لو نكح حضرى بدوية واقاما بادية او حاضرة وجب عليه عرفها  
ويقاس عليه عكسه اه مغنى (قوله باختلاف محل الزوجة) اى لا باختلاف يسار الزوج واعساره اه

مر (قوله فى المتن ولو كانت تاكل الخبر وحده وجب الاדם) ومثله كما هو ظاهر عكسه بان كانت تاكل الاדם  
وحده فيجب الخبز اى بان يدفع لها الحب ولا ينافى ذلك ما لو كان قوتهم الغالب اللحم والا قطع مثلافه  
لا يجب غيره كما هو ظاهر لان ما هنا فيمن قوته الحب وهو يحتاج للاדם فوجبوا كذا يقال فى عكسه الذى ذكره  
بان يقال هو فيمن قوته الاדם وهو يحتاج للخبز (فى المتن وكسوة تكفيها) وظاهره ان العبرة فى كفايتها بول  
جبر الفصل فلو كانت هزيلة عنده وجب ما يكفيها حيث أن سمنت فى باقيه وبالعكس مر (فرع) لو اعتادوا  
العرى وجب ستر العورة لحق الله تعالى وهل يجب بقية الكسوة او لا كفى الارقام إذا اعتادوا العرى يجب  
ستر ما بين السرة والركبة فقط كاسياق المتجه وجوب البقية هنا والفرق ان كسوة الزوجة تمليك ومعاوضة  
فانها تستحقها وإن لم تلبسها ولم تحتج اليها وكسوة الرقيق امتاع مر (قوله ومن ثم الخ) كذا مرش وقوله

كافى خبر أم سلمة أى وابتدأه من نصف ساقها أجيبت وإن لم يعتده أهل بلدها لما فيه من زيادة الستر لها التى حث عليها الشارع ولمشاهدة مغنى  
كفاية البدن المألوفة من وقوع التنازع فيها فلم يحتج الى تقديرها بخلاف النفقة يختلف عددها باختلاف محل الزوجة بردا او حرا ومن ثم

لو اعتادوا أو بالزوم وجب كاجز به بضمهم وجودتها وضدها يساره وضده (فيجب قيص وسراويل) أو ما يقوم مقامه بالنسبة لعادة محلها (وخمار) للرأس أو ما يقوم مقامه كذلك (ومكعب) بضم افتح أو بكسر فسكون ففتح أو نحو هيداس فيه إلا إذا لم يعتادوه وهذه في كل من فصل الشتاء والصيف (ويند في الشتاء) على ذلك في المحل البارد (جبة) محشوة أو نحوها (٣١١) فاكثربحسب الحاجة (وجنسها) أي

الكسوة (قطن) لانه لباس اهل الدين وما زاد عليه ترفه ورعونة فعلى موسر لينة ومعسر خشنة ومتوسطة متوسطة (فان جرت عادة البلد) أي المحل الذي هي فيه (للمثل) مع مثلهما فمكمل منهما معتبر هنا (بكتان أو حرير وجب) مفاوتنا في مراتب ذلك الجنس بين الموسر وضده كما تقرر (في الاصح) عملا بالعادة المحكمة في مثل ذلك واطال الاذرعى في الانتصار للثاني وانه المذهب ولو اعتيد بمحل لبس نوع واحد ولو ادما كفى اوليس ثياب رفيعة لا تستر البشرة اعطيت من صفيق يقرب منها ويجب توابع ذلك من نحو تكة سراويل وكوفية ورز ونحو قيص أو جبة وظاهر ان اجرة الحياط وخيطه عليه لا عليها نظير مامر في نحو الطحن (ويجب ما تقعد عليه) ويختلف باختلاف حال الزوج (كزلية) على متوسط شتاء وصيفا وهي بكسر الزاى وتشديد الياى مضرب صغير وقيل بساط كذلك وكطنفسه بساط صغير ثخين له وبرة كبيرة وقيل كساء في الشتاء ونطع في الصيف على موسر

معنى (قوله لو اعتادوا) أي أهل محل الزوجة (قوله وجودتها) عطف على عددها اه سم (قول الماتن قيص) وهو ثوب مخطط يستتر جميع البدن اه معنى (قول الماتن وسراويل) وهو ثوب مخطط يستتر أسفل البدن ويصون العورة وهو معروف اه معنى (قوله او ما يقوم مقامه الخ) عبارة المغنى ومحل وجوبه كما قاله الماوردى إذا اعتادت لبسه فان اعتادت لبسه ليس مئزرا و فوطه وجب ومحل وجوبه في الشتاء اما في الصيف فلا كما قاله الجوينى وإن افهم كلام المصنف كغيره خلافه اه وظاهر ما يأتى من قول الشارح كانهما وهذه في كل الخ موافق لما افهمه الماتن (قوله كذلك) أي بالنسبة لعادة محلها (قوله ومكعب) قال أن الرفعة ويجب لها القيقاب وإن اقتضاه العرف قال الماوردى ولو جرت عادة نساء اهل القرى ان لا يلبسن في ارجلهن شيئا في البيوت لم يجب لارجلهن شئ معنى ونهاية (قوله بضم ففتح) أي في الاشهر اه معنى (قوله او نحو هيداس الخ) عبارة المغنى وهو مداس الرجل بكسر الراء من نعل او غيره خلاف ما توهمه عبارة الروضة من جمعه بين المكعب والنعل اه (قوله الا لم يعتادوه) أي نحو المكعب اه ع ش (قوله وهذه في كل من فصل الشتاء والصيف) والمراد بالشتاء ما يشمل الربيع وبالصيف ما يشمل الخريف فالسنة عند الفقهاء فصلان وإن كانت في الاصل اربعة فصول فالفصل عندهم ستة اشهر فيجب لها الكل ستة اشهر كسوة اه شيخنا (قوله او نحوها) كفروة اه شيخنا (قول الماتن قطن) أي ثوب متخذ منه اه معنى (قوله فكل منهما) أي الزوجين وقوله معتبر هنا أي في الكسوة دون الحب والادام فانه يعتبر بما يليق بالزوج اه ع ش (قوله وانه الخ) أي وفي انه الخ (قوله ولو ادما) بفتح الهمزة والدال اه سم أي جلدا ع ش (قوله لا يستر البشرة) ولا تصح فيها الصلاة اه معنى (قوله أعطيت من صفيق الخ) يؤخذ منه انه لو جرت عادة بلدها بتوسعة ثيابهم إلى حد تظاهر معه العورة اعطيت منه ما يستتر العورة مع مقاربتة لما جرت به عاداتهم اه ع ش (قوله يقرب منها) أي في الجوددة اه معنى (قوله من نحو تكة) بكسر التاء ع ش وهي ما يستمسك به السراويل شيخنا (قوله وكوفية) وهي الطاقية التي تلبس في الرأس تحت الخمار اه شيخنا (قوله وخيط عليه) أي وإن فعلته بنفسها اه ع ش (قوله على متوسط) إلى قول الماتن وكذا في المغنى (قوله وتشديد الياى) عبارة المغنى وتشديد اللام والياى اه (قوله كذلك) أي صغيرة (قوله وكطنفسه) بكسر الطاء والقاء وفتحهما وبكسر الطاء وفتح القاء مغنى وشرح المنهج وكطنفسه عطف على كزلية وقوله بساط الخ بيان لطنفسه وقوله في الشتاء راجع إلى الطنفسه أي وكطنفسه في الشتاء على الموسر وقوله ونطع عطف على طنفسه والنطع من الاديم اه كردى (قوله بساط صغير الخ) وهو المسمى بالسجادة اه شيخنا (قوله ونطع) بفتح النون وكسرها مع إسكان الطاء وفتحها معنى وشرح المنهج وهو الجلد كالقروة التي يجلس عليها اه شيخنا (قوله أن يكونا) أي الطنفسه والنطع اه كردى (قوله على فقير) أي معسر او في كلامه أي المصنف للتوزيع للتخيير اه معنى (قول الماتن فراش للزوم) ويعتبر فيه ما يعتاد للمثل اه ع ش أي مع مثله فكل منهما معتبر كما مر عبارة المغنى (تنبيه) المعتبر في الفراش وما بعده لامرأة الموسر من المرتفع والمعسر من النازل والمتوسط لما بينهما اه (قوله لذلك) أي لاقتضاء العرف ذلك (قوله مخمل) بضم الميم وسكون الخاء وفتح الميم الثانية مخففة اسم مفعول من اخمله إذ جعل له خملا أي وبرة كبيرة كما يؤخذ من القاموس اه ع ش (قوله

وجودتها عطف على عددها (قوله او ما يقوم مقامه) كازار (قوله فكل منهما معتبر هنا) كذا مر ش (قوله ولو ادما) هو بفتح الهمزة والدال (قوله ضعيف) ضعفه ايضا مر

قالوا يشبه أن يكونا بعد بسط زلية أو حصير فانها لا يبسطان وحدهما (أو لبد) شتاء (أو حصير) صيفا على فقير لاقتضاء العرف ذلك (وكذا) على كل منهم مع التفاوت بينهم نظير ما تقرر في فراش النهار (فراش للزوم) غير فراش النهار (في الاصح) لذلك فيجب مضربة لينة أو قطيفة وهي دثار مخمل وقول البيان هذا في امرأة الموسر اما زوجة غيره فيكفيها فراش النهار ضعيف واعتراض صنيعها هذا بان الموجود

في كتب الطريقتين عكسه من حكاية الخلاف فيما قبل كذا والجزم فيما بعدها (ومخدة) بكسر اوله (و) يجب لها مع ذلك (لحاف) او كساء (في الشتاء) يعني وقت البرد ولو في غير (٣١٢) الشتاء وما في الروضة من الوجوب في الشتاء مطلقا والتقييد بالمحل البارد في غيره يحمل على الغالب

في كتب الطريقتين (أى المرازمة والعرايين اه ع) (قول المتن ومخدة ولحاف في الشتاء) قديوم صنيع المتن تخصيص وجوب المخدة بالشتاء وواضح عدم ارادته سيد عمر (قوله والتقييد) عطف على الوجوب (قوله لمن ظنه) أى التنافي (قوله فيجب لها رداء الخ) عبارة المغنى وشرح المنهج وكل ذلك بحسب العادة حتى قال الرويانى وغيره لو كانوا لا يعتادون في الصيف لنومهم غطاء غير لباسهم لم يجب غيره اه (قوله او نحوه) كالملاء (قوله ولا يجب) الى قوله ولعل الماوردى في المغنى لا قوله له به يعلم الى المتن وقوله كاسفيذاج الى المتن وإلى التنبيه الثاني في النهاية لا قوله المطردة في أمثاله وقوله وخصه الى المتن (قوله ولا يجب تجددها) بل يجب تصليحه كما احتاج لذلك بحسب ما جرت به العادة وهو المسمى عند الناس بالتجديد اشيشنا (قوله وثياها) عبارة المغنى (تنبيه) سكنت الشخان عن وجوب الاشنان والصابون لغسل الثياب وصرح القفال والبغوى بوجوبه قال في الكافي ويجب في كل اسبوع او عشرة ايام والاولى الرجوع فيه الى العرف اه معنى (قول المتن كمشط) بضم الميم وكسرها مع اسكان الشين وضمها اسم للالة المستعملة في ترجيل الشعر اه معنى (قوله وبه يعلم أن السواك كذلك) شمل السواك في رمضان ثم ما قاله ظاهر إذا احتيج اليه لتنظيف الفم لتغير لونه او ريححه امالو لم يحتج اليه لذلك بل مجرد التعبد به ففي الوجوب نظر لانه لا يتعلق به ما يتعلق بعبادتها التي لم تتعلق بها سببه فليتامل اه سم (قول المتن ودهن) أى يستعمل في ترجيل شعرها وبدهنها امادهن الاكل فقدم في الادم ويتبع فيه عرف بلدها حتى لو اعتدلت الطيب بالورد والنفسج وجب قال الماوردى ووقته كل اسبوع مرة والاولى الرجوع فيه الى العرف اه معنى (قوله إن لم يتدفع الخ) ويشبه كما قاله الاذرى وجوب نحو المرتك للشريفة وإن قام التراب مقامه إذا لم تعتده اه نهاية (قوله بنحو رماد) أى ولو من سرجين ومحل المنع من التضمخ بالنجاسة إذا كان عبثا وما هنا حاجة اه ع (قول المتن وما يزين) ومنه ما جرت به العادة من استعمال الورد ونحوه في الاصداغ ونحوها للنساء فلا يجب على الزوج لكن إذا احضره لها وجب عليها استعماله إذا طلب تزينا به اه ع (قوله فان اراده هياه الخ) قضية التعبير بذلك انه لا يتوقف على طلب استعماله منها صريحا بل يكفي في لزوم القرينة اه ع (قوله لا يجب على الزوج ان يزينها) وجب عليها استعماله وعليه حمل ما قبل انه <sup>عليه السلام</sup> <sup>عليه السلام</sup> (قوله لا تختضب) أى بالحناء وقوله ثم حملة أى الماوردى اه ع (قوله على من فعلت ذلك) أى ترك الاختضاب والاكتحال (قول المتن ودواء مرض) عطف على كحل سم على حج يعنى انه لا يجب ذلك اه ع (قوله وفاسد) الى قوله أى ولا رية في المغنى (قوله لحفظ الاصل) يؤخذ منه ان ما تحتاج اليه المرأة بعد الولادة لازالة ما يصيبها من الوجع الحاصل في بطنها ونحوه لا يجب عليه لانه من الدواء وكذا ما جرت به العادة من عمل العصيدة واللباق ونحوهما لمن يجتمع عندها من النساء فلا يجب لانه ليس من النفقة ولا ما تحتاج اليه المرأة أصلا ولا نظر لتأذيها بتركه فان ارادته فعلت من عند نفسها اه ع (قوله والة تنظفها) كالدهن والمرتك ونحوهما اه معنى (قوله وتصرفه) منصوب بان المضرة عطفًا على طعام (قول المتن والاصح

فلا ينافى ما تقرر خلافا لمن ظنه اما في غير وقت البرد ولو وقت الشتاء ولو في البلاد الحارة فيجب لها رداء او نحوه إن كانوا ممن يعتادون فيه غطاء غير لباسهم او ينأون عرابا كما هو السنة ولا يجب تجديد هذا كله كالجبة إلا في وقت تجديده عادة (و) يجب لها ايضا (آلة تنظف) لبدها وثياها ويرجع في قدر ذلك ووقته للعادة (كمشط) قال القفال وخلال وبه يعلم ان السواك كذلك بالاولى (ودهن) كزيت ولو مطيبا اعتيد ولولكل البدن (وما يغسل به الرأس) عادة من سدر او نحوه (ومرتك) بفتح اوله وكسره (ونحوه) كاسفيذاج وتوتيار واستخ (لدفع صنان) إن لم يتدفع بنحو رماد لتأذيها ببقائه (لا كحل وخضاب وما يزين) بفتح اوله غير ما ذكر كطيب وعطر لانه لزيادة التلذذ فهو حقه فان اراده هياه ولزوما استعماله ونقل الماوردى انه <sup>عليه السلام</sup> <sup>عليه السلام</sup> لعن المرأة السلطاء أى التي لا تختضب والمرهأى التي لا تكتحل من المره بفتح حين أى البياض ثم حملة على من فعلت ذلك حتى يكرهها ويافرقها وفي رواية ذكرها غيره

(قوله وبه يعلم أن السواك كذلك) شمل السواك في رمضان ولا ينافيه كراهة السواك فيه لانها مختصة بما بعد الزوال الى الغروب دون ما قبل الزوال وما بعد الغروب وشمل السواك لوضوء الغسل وهو ظاهر لاستحبابه فيه كما شمله اطلاقهم طلبه للوضوء ثم رابت ما في الحاشية الاخرى مما يقتضى عدم وجوب السواك لعبادتها مطلقا فتامله (قوله ان السواك كذلك) هو ظاهر ان احتيج اليه لتنظيف الفم لتغير لونه او ريححه امالو لم يحتج اليه لذلك بان لم يكن فيه تغير مطلقا وإنما احتاجت لمجرد التعبد به واقامة سنة الاستياك ففى الوجوب نظر لانه لا يتعلق بعبادتها التي لم يتعلق بها سببه فليتامل (في المتن ودواء مرض) عطف على كحل (قوله في المتن والاصح

انى لا بغض المرأة السلطاء والمرهأ والكلام في المزوجة لكراهة الخضاب وأحرمتها لغيرها على ما مر فيه في باب الاحرام وجوب (تنبيه) ليس للحامل بائن ومن غاب زوجها إلا ما يزيل الشعث والوسخ على المذهب (ودواء مرض واجرة طبيب وحاكم) وفاسد وخائن لانها لحفظ الاصل (ولها طامام ايام المرض وأدما) وكسوتها وآلة تنظفها وتصرفه للدرء أو غيره لانها محبوسة عليه (والاصح

وجوب أجرة حمام) لمن اعتاده أي ولا رية فيه وجه كما هو ظاهر وحينئذ يدخله كل جمعة أو شهر مثلاً مرة أو أكثر (بحسب العادة) المطردة في أمثاله للحاجة إليه حينئذ وتقييد بعضهم بمرّة في الشهر خرج مخرج التمثيل وهذا بناء (٣١٣) على جواز دخوله وإن كره وهو المعتمد

وقال جمع يحرم دخوله إلا لضرورة حاجة للأخبار الصحيحة المصرحة بمنعه وإطال الأذرعى في الانتصار له وخصه بما إذا شاركها غير هافيه دون ما إذا أخلى (وثن ماء غسل) ما تسبب عنه لنحو ملاحظة أو (جماع) منه (ونفاس) منه يعنى ولادة ولو بلا بلل لأن الحاجة إليه من قبله وبه يعلم أنه لا يلزمه إلا ماء الفرض لا السنة (تنبه) ظاهر قوله ثمن أنه الواجب لا الماء وإن حصلته بدون ثمن كما يجب لها القوت وغيره وإن حصل لها تبرعاً وأنهما لو تنازعا فدفع لها ماء وطلبت ثمنه أجبته وفيه نظر ثم رايت شارحاً قال الواجب الماء أو ثمنه وقضيته أن الخيرة إليه دونها وهو محتمل (لا حيض) وإن وطئ فيه أو بعد انقطاعه فيما يظهر (واحتلام) والحق

به استدخالها لذكره وهو نائم إذ لا صنع منه كغسل زناها ولو مكروه وولادتها من وطء شبهة فاء هذه عليها دون الواطئ وفارق الزوج بأن أحكاماً تخصه فلا يقاس به غيره الأترى أنه تلزمه الكفارة دونها في جماع رمضان والنسك

وجوب أجرة حمام) لو كانت من وجوه الناس بحيث اقتضت عادة مثلها إخراج الحمام لها وجب عليه إخلاؤه كما بحثه الأذرعى وأقضى فيمن يأتى أهله في البرد ويمتنع من بذل أجرة الحمام ولا يمكنها الغسل في البيت لحوف هلاك بعدم جواز امتناعها منه ولو علم أنه متى وطئها ليلاً لم تغتسل وقت الصبح وتقوتها أي الصلاة لم يحرم عليه وطؤها كما قاله ابن عبد السلام ويأمرها بالغسل وقت الصلاة وفي فتاوى المصنف نحوها بقوله سم وقوله من وجوه الناس ظاهره ولو مع فقره فليراجع اه رشيدى وقوله بعدم جواز امتناعها الخ وعليه فتطالبه بعد التمكن بما يحتاج إليه ولو بالرفع لقضاء اه عش وسيأتى عن سم ما يوافقه وقوله ويأمرها أي وجوباً اه عش (قوله لمن اعتاده) ما لو كانت من قوم لا يعتادون دخوله فلا يجب لها أجرة ته معنى (قوله مثلاً مرة أو أكثر) كذا في أصله رحمه الله تعالى ولا يخفى ما فيه من التكرار فليتأمل اه سيد عمر وقد يقال أن قوله أو أكثر عطف على مرة كما هو الظاهر لا على شهر حتى يتكرر مع مثلاً (قوله وإن كره) أي للنساء ومحل الكراهة حيث لم يترتب على دخوله رؤية عورة غيرها أو عكسه والأحرم وعلى الزوج أن يأمرها حينئذ بتركه كبقية المحرمات فإن ابت إلا الدخول لم يمنعها ويأمرها بستر العورة والغض عن رؤية عورة غيرها عش (قوله وهو المعتمد) أي الجواز مع الكراهة (قوله وخصه) أي خص الأذرعى بالمنع (قول المتن وثن ماء غسل الخ) إن احتاجت إلى شراؤه معنى (قوله ما تسبب) إلى قوله وبه يعلم في المغنى (قوله عنه) لعل عن بمعنى (قوله لا السنة) أي سنة الغسل كالغسلة الثانية والثالثة أما الغسل المسنون فعلم وجوبه بما يأتى بالأولى اه رشيدى (قوله ظاهر قوله ثمن أنه الواجب الخ) الوجه أنه لا يتعين الثمن بل لدفع الماء كما يصرح به كلام الروض بل قد يقال دفع الماء هو الأصل كافي نظيره من النفقة بل لا يبعد اجابتها إذا طلبت الماء وامتنعت من الثمن وينبغي فيما لو كان غسلها بما ذكر في بيتها يضرها أنه لا يكفي دفع الماء ولا ثمنه بل يجب أجرة الحمام اه سم عبارة النهاية ويتجه أن الواجب بالأصالة الماء لا ثمنه اه (قوله وإن حصل لها تبرعاً) خلافاً لظاهر ما مر عن المغنى اتفاقاً (قوله فيما يظهر) بل ينبغي القطع به اه سيد عمر (قوله والحق به) إلى قوله الأترى في النهاية والمعنى (قوله وهو نائم) أي ولو استيقظ ونزع ثم أعاد لحصول الجنابة بفعلها أو لا اه عش (قوله فاء هذه عليها الخ) وبه يعلم أن العلة مركبة من كونه زواجا وبفعله اه نهية وذلك علم أنه لا يجب على اجنبى نقض وضوء اجنبية ذلك ولا عليها إذا نقض وضوء زوجها اه معنى (قوله وفارق الزوج) أي غيره من الزانى والواطئ شبهة حيث لا يجب عليهما شيء اه عش (قوله الأترى أنه الخ) لا يخفى ما في هذا التأكيد (قوله ومنه يؤخذ) أي من الفرق المذكور (قوله القياس الخ) مقول القول (قوله لأنه) أي الماء

وجوب أجرة حمام) بحسب العادة ولو كانت من وجوه الناس بحيث اقتضت عادة مثلها إخراج الحمام لها وجب عليه إخلاؤه كما بحثه الأذرعى وأقضى فيمن يأتى أهله في البرد ويمتنع من بذل أجرة الحمام ولا يمكنها الغسل في البيت لحوف هلاك بعدم جواز امتناعها منه ولو علم أنه متى وطئها ليلاً لم تغتسل وقت الصبح وتقوتها أي الصلاة لم يحرم عليه وطؤها كما قاله ابن عبد السلام ويأمرها بالغسل وقت الصلاة وفي فتاوى المصنف نحوهم رش وقوله بحسب العادة شامل لا اعتياد دخوله للغسل من نحو حيض واحتلام ولا يتأفیه التفصيل الاتى في وجوب ثمن ماء الغسل وقد يتجه أنه أن دخلته للتطيف فهذا محل الكلام أو للغسل جرى فيه ما يأتى فليحذر (قوله أنه لا يلزمه إلا ماء الفرض لا السنة) بحث ذلك الأذرعى (قوله ظاهر قوله ثمن أنه الواجب لا الماء الخ) الوجه أنه لا يتعين الثمن بل لدفع الماء كما يصرح به قول الروض وعليه الماء لغسل جماع ونفاس وضوء نقضه اه بل يقال وجمع الماء هو الأصل كافي نظيره من النفقة ولا يبعد اجابتها إذا طلبت الماء وامتنعت من الثمن وينبغي فيما لو كان غسلها بما ذكر في بيتها يضرها أن لا يكفي دفع الماء ولا ثمنه بل يجب أجرة الحمام (قوله

(٤٠ - شروانى وابن قاسم - ثامن) ومنه يؤخذ رد قول الزركشى فيمن أكره امرأة على الزنا القياس أنه يلزمه ماء غسلها كغيرها ولا تدخل لأنه من غير الجنس بخلاف إرش البكارة انتهى ووجه رده أن واطئ شبهة قد يكون متعدياً ومع ذلك لم يلزمه بماء فكذا الزانى ويفرق بين المهر والماء بأن المهر في مقابلة ما تمتع به فلزمه ولا كذلك الماء

ويلزمه أيضاً ما وضوء وجب لتسببه (٣١٤) فيه وحده بخلاف ما وجب لغير ذلك كان تلا مسامعاً فيما يظهر وماء غسل ما تنجس من بدنها

وثيابها وإن لم يكن بتسببه كما اقتضاه إطلاقهم كما نفاهاً قبل أولى (وله) عليه أيضاً (آلات اكل وشرب) بتثليث أوله أو هو بالفتح مصدر وكل من الآخرين اسم ذكره في القاموس فاقتصار الزركشي على الضبط بالفتح وقوله وبه قيد حديث أيام منى أيام اكل وشرب إنما ياتي على الثاني (وطبخ كقدر وقصة) بفتح القاف ومغرفة (وكوز وجرة ونحوها) كاجانة تغسل فيها ثيابها لأن المعيشة لا تتم بدون ذلك ومثله كما بحثه الأذرعى ابريق الوضوء ومناورة السراج أن اعتيدت ويرجع في جنس ذلك للعادة كالحساس للشريعة والخزف لغيرها ويفاوت فيه بين الموسر وضديه نظير مامر (و) لها عليه أيضاً (مسكن) تamen فيه لو خرج عنها على نفسها وما لها وإن قل للحاجة بل الضرورة اليه وكالمعتدة بل أولى (يليق بها) عادة لانها لا تملك ابداله لانه امتناع بخلاف ما سرفى النفقة والكسوة لانها تملكهما وابدالهما فاعترا به لاهها وتردد في المطلب في بدوية اراد قروى سكنها في القرية هل يسكنها بيت شعر او حجرة واسعة لان اعظم اغراضها السعة والذي

من غير الجنس أى جنس المهر (قوله ويلزمه أيضاً) إلى المتن في النهاية والمعنى لإقولا وحده إلى وماء غسل (قوله وحده) خلافاً للنهاية والمعنى عبارة الأول كلسه وإن شاء شاركته فيه فيما يظهر اه وعبارة الثاني ولو حصل النقص بفعلها فقياس وجوب نفقتها عليه فيما لو سافرت باذنه لحاجتهما وجوبه عليه اه (قوله وماء غسل الخ) يتجه في ماء النجاسة تفصيل حسن وإن لم ار من ذكره وهو ان يقال إن كان بفعلها متعدي كان تضمخت به عبثاً بفعلها التقصير ها او بفعله تعدى به او لافعليه لتسببه ولا بفعلها فان حصل منها تقدر فعليه كما إزالة الوسخ وإلا فاعلم انه واجب شرعى لم يتسبب فيه اه سيد عمر (قوله وثيابها) ظاهره وانها وان كانت في سبب ذلك وتكررها وخالفت عادة امثالها وهو ظاهر لا مانع منه وينبغي ان مثله مالو كثر الوسخ في بدنها لكثرة تنوع عرقها مخالفاً للعادة لان ازالته من التظايف وهو واجب عليه اه ع (قوله بتثليث اوله) أى مصدر عبارة القاموس شرب كسبع شرباً وثلاث جرعات او الشرب مصدر وبضم والكسر اسمان اه (قوله فاقتصار الزركشي الخ) محل تامل لانه ثبت عن ضبط المصنف او رواية الحديث هيئة مخصوصة تعين التزامها على كلا القواين وإلا فالعنى فيها مستقيم على كلا القواين باى ضبط قرىء لجواز الاضافة اكل اه سيد عمر (قوله على الثاني) وهو قوله او هو بالفتح الخ اه سم (قول ائتين كقدر) بكسر القاف مثال لآلة الطبخ وقوله وقصة مثال لآلة الاكل اه معنى (قوله بفتح القاف) ويرجع في المعنى إلى قوله وإلى قوله وظاهر قوله في النهاية لإقولا وتردد إلى ولو سكن (قوله ومغرفة) بالكسر ما يعرف به اه ع (قول ائتين وكوز وجرة) مثالان لآلة الشرب اه معنى (قوله كاجانة) مثال للنجو (قوله) ومثله أى الاجانة وما فى ائتين (قوله ابريق الوضوء) أى ولولم تكن من المصاين اه ع عبارة السيد عمر أى بالنسبة ان يعتاده كاهو ظاهر بخلاف اهل البوادي اه وبه صرح المعنى ايضاً (قوله إن اعتيدت) حتى لا يجب لاهل البادية اه معنى وقيد الاعتقاد راجع لكل من المعطوف والمعطوف عليه كإفقيده صنيع المعنى وصرح به السيد عمر (قوله ويرجع في جنس ذلك الخ) خلافاً للمعنى عبارة ويكتفى كون الآلات من خشب او حجارة وخزف لحصول المقصود فلا تجب الآلة من النحاس وإن كانت شريعة كما رجح ذلك ابن المقرئ قال الامام ويحتمل ان يجب للشريعة الظروف النحاس اه (قوله للعادة) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى اه سم (قوله على نفسها) يؤخذ منه انه لا يجب عليه ان ياتي لها بمؤنة حيث امتنت على نفسها فلولم تamen لها المسكن بما تamen على نفسها فيه فتنبه له فانه يقع فيه الغلط كثير اه ع (قوله وما لها) أى واختصاصها اه ع (قوله وكالمعتدة) عطف على اللجاجة (قوله عادة) إلى قوله وتردد في المعنى (قوله وابدالها) عطف على هما فى تملكهما (قوله فاعتبرا) أى النفقة والكسوة وقوله به أى بالزوج فقط في النفقة او مع مثلها في الكسوة كما مر في شرح وإن جرت عادة البلد وقوله لاهها أى بالزوجة فقط (قوله اغراضها) أى البدوية (قوله فالذى يتجه النظر للعادة) فلولم تكن ثم عادة او كانت ولم تطردفا الحكم محل تامل ولا يبعد حينئذ ترجيح الثاني من احتمال ان الرفعة سيد عمر أى الحجرة الواسعة (قوله لان الاذن العرى الخ) قد يقال أى اذن في صورة امتناعها او منع ايها من النقلة اه سيد عمر عبارة سم هذا يخص صورة الاذن وكان الامتناع بمنزلة الاذن اه وقوله وكان الامتناع أى والمنع وعليه فالمراد بالسكوت الآتى السكوت العارى عن الامتناع والمنع (قوله

ويلزمه أيضاً إلى قوله بخلاف ما وجب لغير ذلك كان تلا مسامعاً) قال مرفى شرحه ويلزمه أيضاً ماء وضوء وجب بسببه فيه كلسه وإن شاء شاركته فيه فيما يظهر اه وقد يؤيد كلام الشارح بان المانع مقدم على المقضى ومسما مانع من الوجوب ومسمة مقتضى له وقد يدفع وقد تمنع ان مسما مانع بل غايته انه غير مقتضى وهذا محل تامل فليتأمل (قوله كما اقتضاه إطلاقهم الخ) كذا مرش (قوله في المتن آلات اكل الخ) يؤخذ من وجوب الآلات وجوب المشروب ايضاً كما تقدم (قوله على الثاني) أى وهو قوله او هو بالفتح الخ (قوله للعادة) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى (قوله لان الاذن العرى الخ) هذا يخص صورة الاذن وكان

مخلافه

يتجه النظر للعادة المطردة في أمثالها إذا سكنوا القرى ولو سكن معها في منزلها باذنها أو لا امتناعها من

النقلة معه أو في منزل نحو أبيها باذنه أو منعه من النقلة لم تلزمه أجرة لان الاذن العرى عن ذكر العوض ينزل على الاعارة والاباحة



بخلافه مع السكوت كما مر مع زيادة قيل الاستبراء (ولا يشترط كونه ملكه) لحصول المقصود بغيره كعمار (وعليه لمن لا يليق بها خدمة نفسها) بأن كانت حرة ومثلها تخدم عادة في بيت أبيها مثلاً بخلاف من لا تخدم فيه وان حصل (٣١٥) لها شرف من زوج أو غيره يعتاد

لأجله اخداها لأن الامور الطارئة لا عبرة بها وظاهر قولهم ومثلها الخ انه لا تعتبر الخدمة في بيت أبيها بالفعل فلو كان مثلها يخدم عادة في بيت أبيه فتركة الأب بخلاً أو اطراً وعسار أو ريت في بيت غير أبيها ولم تخدم أصلاً وجب اخداها بخلاف من ليس مثلها كذلك وان خدمت فلا يجب اخداها وهو محتمل ويحتمل الضبط بوقوع الخدمة بالفعل في بيت مربياها والاول أقرب إلى كلامهم كما عرفت (اخداها) ولو بدوية لانه من المعاشرة بالمعروف واحدة لا أكثر مطلقاً إلا ان مرضت واحتاجت لاكثر من واحدة فيجب قدر الحاجة قوله منع من لا تخدم من ادخال واحدة ومن تخدم وليست مريضة من ادخال أكثر من واحدة داره سواء اكن ملكها ام باجرة والزوجة مطلقاً من زيارة ابويها وان احتضر او شهد جنازتهما ومنعها من دخولها لها كولدها من غير تعيين الخادم ابتداء اليه فله اخداها (بحرة) ولو متبرعة وقول ابن

بخلافه مع السكوت) أي بخلاف ما لو سكنت معها مع سكوتها ان كان المسكن لها وسكوت نحو أبيها ان كان المسكن له فتلزم الاجرة فيما ذكر لكن هذا لم يتقدم فيها فله قيل الاستبراء لما تقدم من انه اذا سكن بالاذن لاجرة عليه ولم يبين ثم مفقوماً فالمراد بما مر من متطوقاً ومفوقاً ما عرّش (قوله كعمار) ومستاجر ولا يثبت في الذمة نهاية أي لا يثبت بدل المسكن وهو الاجرة اذا لم يسكنها مدة لانه امتناع عرّش (قوله بان كانت) الى قوله لان الامور في المغنى (قوله حرة) بخلاف الرقيقة كلاً أو بعضاً فلا اخداها وان كانت جميلة لان شأنها ان تخدم نفسها وان وقع الاخداع لها بالفعل كما في الجوارى البيض اهـ شيخنا وسيأتي في الشارح ما وافقه (قوله) ومثلها تخدم عادة الخ) لكونها لا يليق بها خدمة نفسها في عادة البلد كمن يخدمها اهـ لمها او تخدم بآمة او بحرة مستاجرة او نحو ذلك اهـ معنى عبارة قسم سئل هل يكفي في كونها من تخدم خدمة ابويها او احدهما لها في بيتها والوجه انه يكفي على انه لا وجه لهذا السؤال مع قول الشارح وظاهر قولهم الخ اهـ (قوله مثلاً) أي أو عمها لموت أبيها في حال صغرها اهـ بحري (قوله من زوج) يشعل زوجاً ساجداً عليه رشدي وشيخنا (قوله) بخلاف الخ) أي او لعدم وجوده من تخدم او لقد تصدقوا بوضعها او رباحتها اهـ شيخنا (قوله وان خدمت) أي في بيت نحو أبيها بالفعل اهـ حاي (قوله والاول اقرب) جزم به شيخنا (قوله كما عرفت) أي من توصيفه بالظهور (قوله ولو بدوية) الى قوله قال الزركشي في النهاية (قوله ولو بدوية لانه الخ) أي وبأثنا حاملاً لوجوب نفقتها اهـ نهاية (قوله بواحدة) متعلق باخداعها (قوله مطلقاً) أي شريطة اولا اهـ عرّش عبارة السيد عمر هل المراد به وان اعتادت ذلك في بيت أبيها فايراجع ثم راي كلام العزيز مصرحاً بذلك ونقل عن الامام مالك رحمه الله تعالى رعايته حالها في بيت أبيها وعن أبي حنيفة واحمد رحمهما الله تعالى كذبنا من عدم اعتبارها ولا اكتفاء بواحدة (قوله) فيجب قدر الحاجة) أي وان تعددت سواء كانت أي الزوجة حرة أو أمة لان ذلك للحاجة التي هي أقوى من المروءة اهـ شيخنا وسيأتي في الشارح مثله (قوله وله) أي للزوج (قوله ادخال واحدة) أي سواء كانت مملوكة لها او باجرة كما يأتي (قوله ومن تخدم الخ) عطف على من لا تخدم (قوله سواء) أي الاكثر ملكها أي الزوجة (قوله والزوجة) عطف على من لا تخدم وقوله مطلقاً أي سواء كانت من تخدم اولا (قوله من زيارة ابويها) أي وغيرهما المعلوم بالاولى (قوله وان احتضر) أي حيث كان عندهما من يقوم بتمريضهما اخذاً مما يأتي عن عرّش (قوله وشهود الخ) عطف على زيارة الخ (قوله ومنعهما الخ) أي وله منع ابويها من الدخول عليها لكن مع الكراهة اهـ معنى (قوله لها) أي وان احتضرت حيث كان عندها من يقوم بتمريضها اهـ عرّش (قوله كولدها) أي ولو صغيراً اهـ عرّش (قوله كولدها الخ) أي وما لها اهـ معنى (قوله وتعيين الخادم) مبتدأ خبره قوله اليه (قول المتن له) أي او لها كما قاله ابن المقرئ اهـ معنى (قوله اوصى) الى قوله وان لها في المغنى إلا لفظة نحو من قوله او بنحو محرم وقوله قال الزركشي (قوله او بنحو محرم الخ) عطف على بحرة في المتن (قوله او مملوك) أي لها ويؤخذ مما ذكر من التخيير انه لا يجبر على شراء أمة ولا على استئجار حرة بعينها اهـ عرّش (قوله اما الظاهرة) كقضاء الخواص من السوق اهـ معنى (قول المتن او بالاتفاق على من صحبتها الخ) يكفي في ذلك التراضي ويلزمه دفع ما يترضا عليه مادام التراضي لكن لو رجع عنه بعد مضي مدة بالاتفاق فهل تستقر عليه نفقة ماضى

الامتناع بمنزلة الاذن (قوله وظاهر قولهم الخ) (مسئلة) هل يكفي في كونها من تخدم خدمة ابويها أم احدهما في بيتها والوجه انه يكفي على انه لا وجه لهذا السؤال مع قول الشارح وظاهر قولهم الخ فتأمل (قوله) ولو بدوية الخ) كذا مرش (قوله في المتن او بالاتفاق على من صحبتها) يكفي في ذلك التراضي ويلزمه دفع ما يترضا عليه مادام التراضي لكن لو رجع عنه بعد مضي مدة بالاتفاق فهل تستقر عليه نفقة ماضى

الرفعة لها الامتناع من المتبرعة للينة يرد بأن المنة عليه لاعليها لان الفرض انها لما تبرعت عليه لاعليها (أو أمة أو مستأجرة) أو صبي غير مراهق أو بنحو محرم لها أو مملوك وكذا كل من يحل نظره من الجانين كمسوح لازمية وشيخ هم قال الزركشي وهذا في الخدمة الباطنة أما الظاهرة فيتولاها الرجال والنساء من الاحرار والمالئك (أو بالاتفاق على من صحبتها من حرة أو أمة لخدمة)

الحصول المقصود بجميع ذلك وبحث الأذرعى منع إعدام زوجة ذمية بمسئلة حرة أو أمة لما فيه من الإذلال وإن لها أن تمتنع إذا أخذها أحد أصولها كالواراد أن يتولى خدمتها بنفسه ولو في نحو طبخ وكفس لأنها تستحي منه غالباً وتعير به وفي المراء بأخذها الواجب خلاف والمعتد منه أنه ليس على خادمها إلا ما يخصها وتحتاج إليه كحمله الماء للمستحم والشرب وصبه على بدنها وغسل خرق الحيض والطبخ لا كلها بخلاف نحو الطبخ لا كله وغسل ثيابها فإنه عليه (٣١٦) فله أن يفعله بنفسه وله منعه من أن يتولى خدمة نفسها لتفوز بمؤنة الخادم لأنها تصير بذلك

مبتدلة وخرج بقولنا ابتداء ما إذا أخذها من القتها أو حلت مالوفة معها فليس له إيداعها من غير رية أو خيانته ويصدق هو يمينه فيما يظهر (تنبيه) سبق في الأجرة ويأتي آخر الأيمان ما يعلم منه اختلاف الخدمة باختلاف الأبواب لا ناطة كل يعرف يخصه (وسواء في هذا) أي الإعدام بشرطه (موسر ومعر وعبد) كسائر المؤن واختيار كثيرين عدم وجوبه على المعسر مستدلين بأنه صلى الله عليه وسلم لم يوجب لفاطمة على علي رضي الله عنهم إعداماً لا عساره يرد بأنه لم يثبت أنهما تنازعا في ذلك فلم يوجبها وأما مجرد عدم إيجابه من غير تنازع فهو لما طبع عليه صلى الله عليه وسلم من المسامحة بحقوقه وحقوق أهله على أنها واقعة حال محتملة فلا دليل فيها (فإن أخذها بجرة أو أمة باجرة فليس عليه غيرها) أي الأجرة (أو بامته أنفق عليها بالملك أو بمن صحبتها) ولو أمتها (لزمه نفقتها) لا تكرار فيه مع قوله أولاً أو بالانفاق

عليه نفقة ماضى أو يلزمه أجرة المثل فيه نظر اه سم وقوله فيه نظر لعل الأقرب الأول كما أشار إليه بتقديره (قوله لحصول المقصود) إلى المتن في النهاية لا قوله وفي المراء إلى وله منعها (قوله كالواراد) إلى قوله ويصدق هو في المغنى لا قوله وفي المراء إلى وله منعها (قوله كحمله) أي الخادم (قائدة) يطلق الخادم على الذكرو والأنثى ويقال لفئة قليلة للأنثى خادمة اه معنى (قوله للمستحم) كذا في أصله ثم أصلح بالمستحم بغير خطه فيحتمل كونه منه ومن غيره سيد عمر (قوله وله منعها الخ) فإن اتفقا عليه فكاعتياضها من النفقة حيث لا ربا وقضيته الجواز يوم ما يوم اه معنى (قوله بقولنا ابتداء) أي من قوله وتعيين الخادم الخ (قوله ما يعلم الخ) تنازع فيه سبق ويأتي (قوله بشرطه) أي من كونها حرة لا يلبق بها خدمة نفسها (قوله كسائر المؤن) إلى قول المتن ويجب في المسكن في النهاية لا قوله وإنما وجبت إلى وما تجلس وقوله لا نحو سراويل (قوله على أنها) أي قضية فاطمة وعلى رضي الله تعالى عنهما (قرل المتن لزمه نفقتها) فإن كانت المصحوبة مملوكة للزوجة ملكت نفقتها كما تملك نفقة نفسها اه معنى عبارة النهاية وتملك نفقة مملوكها الخادم لها ذكر كان أو أنثى لا نفقة الحرة في وجه الوجهين بل تملكها الخادمة كما تملك الزوجة نفقة نفسها اه واعتمده سم (قوله لا تكرار) إلى قوله فقول شارح الخ في المغنى (قوله واجب الإعدام) الإضافة لليان (قوله ليان أنه الخ) عبارة المغنى ليان جنس ما يعطاه وقدره كما قال وجنس طعامها الخ (قوله استرواح) أي كلام بلا تعب فكر (قوله لكن يكون) أي طعام الخادمة أدون منه أي من طعام الخخدمة (قوله لأنه الخ) أي المجانسة (قوله عليه) أي المتوسط (قوله هنا) أي فيمن صحب الزوجة (قول المتن ولها كسوة تليق الخ) أي ولو على متوسط ومعسر مغنى ولو احتاجت في البلاد الباردة إلى حطب أو فحم واعتادته وجب فإن اعتادت عوضاً عن ذلك زبل نحو ابل أو بقر لم يجب غيرها بقوله ولو احتاجت أي الخادمة ومثلاً الزوجة بالاولى ع ش عبارة الرشيدى هذا في الروض وإنما هو مذكور في الزوجة دون الخادمة عكس ما في الشارح اه (قوله فتكون) إلى قوله والذي يتجه في المغنى لا قوله وإنما وجبت إلى وما تجلس عليه

أو يلزمه أجرة المثل فيه نظر (قوله وبحث الأذرعى الخ) لاذمية لمسئلة ولا عكسه م ش (قوله بخلاف نحو الطبخ) كذا م ر قال في شرحه ولو قال أنا أخذتك لتسقط عني مؤنة الخادم لم تجبره ولو فيها لا يستحيا منه كفسل ثوب أو استقاء ماء وطبخ لأنها تعير به ويستحي منه فقول الشارح وله أن يفعل ما لا تستحي منه قطعاً تنع فيه الفقهاء وهو وجه مرجوح والأصح خلافه م ش (وخرج بقولنا ابتداء) من قوله وتعيين الخادم الخ (قوله ويصدق هو يمينه الخ) كما يحثه الأذرعى م ش (قوله في المتن أو بمن صحبتها لزمه نفقتها) وتملك نفقة مملوكها الخادم لها ذكر كان أو أنثى لا نفقة الحرة في وجه الوجهين بل تملكها الخادمة كما تملك الزوجة نفقة نفسها لكن للزوجة المطالبة بها لا مطالبة بنفقة مملوكه ولا مستأجرة م ش وقوله لكن للزوجة المطالبة الخ تقدم أن الزوجة لا تخاف من نفقة اليوم وفي الحاشية بناء على عدم صحة دعواها بها ففعل المراد هنا بالمطالبة بنفقة اليوم مطالبة لا خاصة فيها ولا دعوى (قوله وهذا البيان الخ) أقول وخصوصاً وقد افاد ما هنا ما لا يفيد ما تقدم وهو أن الواجب ليس مجرد الانفاق بالمعنى المتبادر منه بل ما يشمل الكسوة ونحوها (قوله والمتوسط الخ) يتأمل (قوله في المتن ولها كسوة تليق بحالها) ولو احتاجت في البلاد الباردة

الخ لأن ذلك ليان أقسام واجب الإعدام وهذا ليان أنه إذا اختار أحد تلك الأقسام ما الذي يلزمه فقول شارح أنه مكرر (قوله استرواح) (وجنس طعامها) أي التي صحبتها (جنس طعام الزوجة) لكن يكون أدون منه نوعاً لأنه المعروف (وهو) من جهة المقدار (مد على معسر) إذ النفس لا تقوم بدونه غالباً (وكذا متوسط) عليه مد (في الصحيح) كالمعسر وكان وجه الحاقهم له به هنا لا في الزوجة أن مدار نفقة الخادم على سد الضرورة لا المواساة والمتوسط ليس من أهلها فساوى المعسر بخلاف الموسر (وموسر مدوئك) ووجهه أن نفقة الخادمة على المتوسط لثالث نفقة الخخدمة عليه فجعل الموسر كذلك إذ المدوئك لثالث المدين (ولها) أي التي صحبتها (كسوة تليق بحالها) فتكون

دون كسوة الخدومة جنسا ونوعا كقميص ونحو جبة شتاء كالعادة وكذا مقنعة وملحفة وخف لحررة وامة شتاء وصيفا ونحو قبع لذكروا نما  
وجبت لها الملحفة لاحتياجها للخروج بخلاف الخدومة وما تجلس عليه كحصير صيفا وقطعة لبلد شتاء ونحوه وما تغطي به ليلا شتاء ككساء  
لأنحوسراويل (وكذا) لها (أدم على الصحيح) لأن العيش لا يتم بدونه كجنس أدم الخدومة (٣١٧) ودونه نوعا وقدرة بحسب الطعام وفي

وجوب اللحم لها وجهان  
والذي يتجه ترجيحه منها  
اعتبار عادة البلد (لا آلة  
تنظف) فلا تجب لها لان  
اللائق بحالها عدمه لئلا  
تمتد إليها الاعين (فان كثر  
وسخ وتأذت) الاثني وذكرت  
لانها الاغلب ولا فالذكر  
كذلك (بقمل وجب ان  
ترفه) بان تعطي ما يزيل  
ذلك (ومن تخدم نفسها في  
العادة ان احتاجت الى  
خدمة لمرض او زمانة  
وجب اخداها) ولو امة  
بواحدة فاكثر كما مر  
للضرورة (ولا اخدام  
لرقيقة) اي من فيها رق  
ولان قل في حال صحتها ولو  
جميلة لانه لا يلبق بها (وفي  
الجميلة توجه) لجريان العادة  
به وقد يمنع ذلك بانه غير  
مطرد وان وجد فهو  
لعروض سبب محبة ونحوها  
فلم ينظر اليه (فرع) قال  
ابن الصلاح نقل زوجته  
من الحضرة الى البادية وان  
كان عيشها خشنا لان لها  
عليه نفقة مقدرة اي لا  
تزيد ولا تنقص واما  
خشونة عيش البادية فيمكنها  
الخروج عنه بالابدال  
كما مر قال وليس له ان

(قوله دون كسوة الخدومة جنسا الخ) ويفاوت فيه بين الموسر وغيره اه معنى (قوله جنسا ونوعا) تمييزان  
من اللون والظاهر ان الواو بمعنى اولانه يلزم من كونه دونافي الجنس ان يكون دونافي النوع اه بجري  
(قوله كقميص) اي صيفا وشتاء حرا كان الخادم اورقيا اه معنى (قوله ونحو جبة الخ) عبارة النهاية  
ونحو مكعب وجبة الخ وعبارة المغنى ويجب للخادم ذكر اكان او اثني جبة لشتاء او فروة بحسب العادة فان  
اشد البرد زيد له على الجبة او الفروة بحسب العادة اه (قوله مقنعة) بكسر الميم شئ من القماش مثلا تضعه  
المرأة فوق راسها كالقوطة اه بجري (قوله وملحفة) اي الرداء التي تستر هان فرقا الى قدمها اه نهاية  
(قوله لحررة وامة الخ) اما الخادم الذكر فلا لاستغنائه عنها اه معنى (قوله ونحو قبع) الاولى قبعة بالتاء  
وهو ما يغطي به الراس (قوله بخلاف الخدومة) هذا هو المنقول والوجه كما قاله شيخنا وجوب الخف  
والرداء للخدومة ايضا فانها قد تحتاج الى الخروج الى الحمام او غيره من الضرورات ولان كان نادر امضى  
ونهاية (قوله وما تجلس عليه الخ) عطف على كسوة (قوله ونحوه) اي شتاء وصيفا (قوله لأنحوسراويل)  
هذا مبنى على عرف قديم وقد اطرده العرف الان بوجوبه للخدمة وهذا هو المعتمد اه زيادى وفي سم  
عن مر مثله وعبارة شيخنا وسراويل لجريان العادة به للخادم واما قول الشيخ الخطيب تبعا لشيخ الاسلام  
لاسراويل فهو بحسب العادة القديمة فيجب الان عملا بالعادة اه وبه يعلم اندفاع استشكال السيد عمر لما  
مر عن سم بانه يخالف للمنقول عن الجمهور (قول المتن وكذا ادم الخ) ويفاوت فيه بين الموسر وغيره  
اه معنى (قوله والذي يتجه الخ) وفاقا للنهاية وخلافا للمغنى عبارته ولا يجب للحم في احد وجهين يؤخذ  
ترجيحه من كلام الراغب اه (قول المتن لا آلة تنظف) كشط ودهن اه معنى (قوله وذكرت) أى  
خصت الاثني بالذكر (قول المتن بقمل) (فائدة) القمل مفردة قملة قال الجوهرى ويتولد من العرق  
والوسخ وقال الجاحظ ربما كان الانسان قل الطباع وان تنظف وتعطرو وبدل الثياب كما عرض لعبد  
الرحمن بن عوف والزبير بن العوام رضى الله تعالى عنهما اه معنى (قوله بان تعطي) الى قول المتن وفي  
الجملة في المغنى (قوله ما يزيل ذلك) من نحو مشط ودهن اه شرح المنهج (قول المتن لمرض الخ) اي او  
هرم اه شرح المنهج (قوله فاكثر الخ) بقدر الحاجة اه معنى (قوله لان لها عليه نفقة مقدرة) فيه انه  
يعتبر جنسا وقديكون الواجب لها في البادية اذا ابدلته لا يكفيها كما اذا كان قوت البادية ذرة وهى معتادة  
للبرق قد يكون مد الذرة لا يساوى نصف مد بر شدي وسد عمر وايضا قد لا يجب لها في البادية ما كان يجب  
لها في الحضرة من انواع الادم والكسوة والالات الاكل والنظافة باختلاف عرفها وما ذكره اخره هو قوله  
وليس له منعها الخ (قوله وفي سد الطاقات الخ) عطف على قوله اخره (قوله كما اتفق به ابن عبد السلام الخ)  
وكذا اتفق به شيخنا الشهاب الرملى اخذ من الافتاء المذكور نهاية وسم (قوله لاجماعا) الى قوله وفي الكافي  
في النهاية لا قوله بمجرد اعطائه الى لان الصفة (قوله واعترض) اي دعوى الاجماع (قوله ما قدمه الخ) اي

الى حطب أو غم و اعتادته وجب كما قاله الاذرى فان اعتادت عوضا عن ذلك زبل نحو لبل أو بقر لم يجب  
غيره مرش (قوله بخلاف الخدومة) والوجه كما افاده الشيخ اي شيخ الاسلام وجوب الخف والرداء  
للخدومة ايضا فانها قد تحتاج للخروج الى حمام او غيره من الضرورات وان كان نادرا مرش (قوله لأنحوسراويل)  
سراويل) الاوجه وجوب السراويل للخدمة حيث اعتيد كما هو الان بنحو مصر لان الباب مبنى على العادة  
مرش (قوله والذي يتجه الخ) كذا مر (قوله وما ذكره اخره ايتعين حمله الخ) كذا مر (قوله بل يجب)

يسد عليها الطاقات في مسكنها وله أن يغلق عليها الباب اذا خاف ضررا يلحقه في فتحه وليس له منعها من نحو غزل وخياطة في  
منزله اه وما ذكره اخره ايتعين حمله على غير زمن الاستمتاع الذي يريده وعلى ما اذا لم تتعذر به وفي سد الطاقات يحتمل على  
طاقات لارية في فتحها والافله السد بل يجب عليه كما اتفق به ابن عبد السلام في طاقات ترى منها الا جانب أى وعلم منها تعمد رؤيتهم  
لانه من باب النهى عن المنكر (ويجب في المسكن امتناع) اجماعا واعترض ولانه مجرد الانتفاع فاشبه الخادم المعلوم بمقدمه فيه انه

بقوله بجرة أو أمة له الخ (قوله كذلك) أى امتناع لتملك (قول المتن كطعام) أى وادم ودهن ولحم اه  
معنى (قوله بمجرد الدفع من غير لفظ الخ) عبارة المغنى ولو بلا صيغة ويكفى ان ينوى ذلك عما تستحقه عليه  
سواء اعلمت بنيتها ام لا كالكفارة اه وسبق عن الاسنى وياتى عنه وعن النهاية ما يوافقه (قوله يبنى على  
كونه الخ) اشار به إلى ان قول المصنف يتصرف الخ مفرع على ما قبله فكان الاول ان يأتى بالفاء بدل الواو  
كأنه عليه المغنى (قوله بما شاء الخ) فلو تصرف فيه ببيع مثلاً ثم نشرت فى أثناء اليوم او الليلة فهل يتبين  
فساد التصرف لسقوط النفقة بالنشوز كإسباتى وعليه فلوزادت النفقة زيادة منفصلة بأن اعتاضت حيوانا  
حصل منه نحو لبن وسمن ثم نشرت فى اليوم او الليلة وهو باق رجع فيه بالزيادة المنفصلة او لا يتبين ما ذكر  
ولا يرجع فى الزيادة المنفصلة فيه نظر وقال مـر القياس الاول اه سم (قوله ولا لجل هذا) أى من بيان  
الانبناء مع غرض التقسيم إلى الامتاع والتملك وطأله أى لقوله يتصرف فيه بما قبله أى بقوله تملك وقوله  
وان علم أى ما قبله وقوله تملكها حبا بدل من قوله السابق (قوله على نفسها) ينبغى زيادة او على خادمها  
ليتنزل عليه ما يأتى اه رشيدى أى قوله أو بما يضر خادمها (قول المتن منعها) أى زوجها من ذلك اه  
معنى (قول المتن وما دام نفقه) أى مع بقاء عينه اه معنى (قوله فلا يرد عليه) أى ان اهمله (قوله ومنه)  
أى الطعام (قوله بجامع الاستهلاك واستقلالها الخ) يتأمل ما معنى استهلاك نحو الظروف وما معنى  
الاستقلال بالاخذ مع انه يشترط دفع الزوج بقصد اداء ما عليه وقد اوردت ذلك على مـر التابع له فى ذلك

أفتى به شيخنا الشهاب الرملى أخذ من املاء ابن عبد السلام المذكور مـر ش (قوله لها أو لخادمها الخ)  
عبارته قد تدل على انها تملك طعام خادمها الحرة وهو احد وجهين فى الروض وشرحه بلا ترجيح والاوجه  
خلافه وان الملك للحرة الخادمة وقد يمنع دلالة عبارة تعلى ما ذكر فليتأمل فانه أى المنع تعسف (قوله للحرة  
ولسيد الامة) المفهوم من العبارة انه تفصيل فى الزوجة وحيد فلا يشك فى ذكر الامة بما تقدم انه لا اخدام  
لها لانها تتخدم حال المرض لكن على هذا فى إطلاق تصرف سيد الزوجة الامة بما يشاء شئ يعلم بمسائى وفى  
الحزم بملك الزوجة نفقة خادمها الحرة نظراً لانه أحد وجهين بلا ترجيح فى الروض وشرحه والاوجه خلافه  
فان قلت ما الدليل على ان المفهوم من العبارة ان تفصيل الزوجة لا يكون تفصيلاً للخادمة قلت لا مـر منها القطع  
بان ضمير تصرف الفاعل وضمير يضرها المفعول للزوجة مع القطع بان لا يفهم من العبارة إلا الاتحاد مرجع  
هذين الضميرين مع مرجع ضمير تصرف فيه الفاعل فيكون للزوجة ايضاً ومنها قول الشارح ولا لجل هذا الخ  
فان قول المصنف السابق تملكها حبا ليس إلا فى الزوجة فيكون الموطأ به والموطأ له فى الزوجة ايضاً فليتأمل  
(قوله فى المتن يتصرف) فان قيل هلا عبر بالفاء التفرعية قلت اشارة إلى ان هذا مقصود مستقل (قوله بما  
شاء من بيع وغيره) فلو تصرف فيه ببيع مثلاً ثم نشرت فى أثناء اليوم واليلة فهل يتبين فساد التصرف  
لسقوط النفقة بالنشوز كإسباتى بناء على ان المبراد بسقوطها بذلك تبين عدم وجوبها اذ وجوبها مشروط  
باتقاء النشوز فى اليوم واليلة وعلى هذا فلوزادت النفقة زيادة منفصلة بان اعتاضت حيوانا حصل منه نحو  
لبن وسمن ثم نشرت فى اليوم واليلة وهو باق رجع فيه بالزيادة المنفصلة أو لا يتبين ما ذكر ولا يرجع فى  
الزيادة المنفصلة فيه نظر وقال مـر القياس الاول (قوله وان علم الخ) أى ما قبله (قوله فى المتن ككسوة)  
قال فى الروض فلا تسقط بمستاجر ومستعار فلولست المستعار وتلف أى بغير الاستعمال فضائه يارم  
الزوج قال فى شرحه لانه المستعير وهى نائبة عنه فى الاستعمال والظاهر ان له عليها فى المستاجر اجرة المثل لانه  
إنما اعطاها ذلك عن كسوتها اه (قوله ومنها الفرش) تناول مادام نفقه للفرش ظاهر فلا حاجة إلى تكلف  
إدخالها فى الكسوة مع عدم تبادلها منها بل يتبادر عدم كونها منها ولا وجه لا يرادها مع ظهور تناول الممثل  
لها (قوله بجامع الاستهلاك) يتأمل وعبارة الروضة وكل ما يستهلك يجب تملكه وكذا الكسوة والفرش  
والآلة اه (قوله بجامع الاستهلاك واستقلالها بأخذه) يتأمل ما معنى استهلاك نحو الظروف وما معنى  
الاستقلال بالاخذ مع انه يشترط دفع الزوج بقصد اداء ما عليه وقد اوردت ذلك على مـر التابع له فى ذلك

كذلك (و) فى ما يستهلك  
كطعام لها أو لخادمها  
المملوكة لها أو الحرة  
(تمليك) للحررة ولسيد الامة  
بمجرد الدفع من غير لفظ كما  
فى الكفارة (و) يبنى على  
كونه تملكاً ان الحرة وسيد  
الامة كل منهما (يتصرف  
فيه) بما شاء من بيع وغيره  
ولا لجل هذا مع غرض  
التقسيم وطأله بما قبله وان  
علم من قوله السابق تملكها  
حبا (فلو قرت) أى ضيق  
على نفسها فى طعام او غيره  
ومثلها فى هذا سيد الامة كما  
هو ظاهر (بما يضرها) ولو  
بان يفره عنها أو بما يضر  
خادمها (منعها) لحق التمتع  
(وما دام نفقه ككسوة)  
ومنها الفرش فلا يرد عليه  
(وظروف طعام) لها ومنه  
الماء (ومشط) وما فى معناه  
من آلات التنظيف (تمليك)  
كالطعام بجامع الاستهلاك  
واستقلالها بأخذه

فيشترط كونها ملكة وتصرف فيها بما شاءت إلا أن تزورها لمنعها من استعمال شيء من ذلك كذا كل ما يكون تملكاً (وقيل امتناع) فيكون  
نحو مستعار ولا تصرف هي بغير ما أذن لها كالسكن والخادم والفرق ما مر أنها تستقل بهذين (٣١٩) بخلاف نحو الكسوة واختير هذا

في نحو فرش ولحف وظاهر  
أنها على الأول تملكه بمجرد  
الدفع والاخذ من غير لفظ  
ولأن كان زائداً على ما يجب  
لها لكن الصفة دون الجنس  
فيقع عن الواجب بمجرد  
إعطائه من غير قصد صارف  
عنه وقبضها لأن الصفة  
الزائدة وقعت تابعة فلم تحتج  
للفظ بخلاف الجنس فلا  
تملكه إلا بلفظ لأنه قد  
يعبرها قصداً لتجملها به ثم  
يسترجمه منها ومن ثم لو  
قصد به الهدية ملكته  
بمجرد القبض إذ لا يشترط  
فيها بعث ولا أكرام  
وتعبرهم بهما للغالب وحينئذ  
فكسوتها الواجبة لها باقية  
في ذمته وفي الكافي لو اشترى  
حلياً ودنياً لزوجته  
وزينها لا يصير ملكاً لها  
بذلك ولو اختلفت هي  
والزوج في الإهداء والعارية  
صدق ومثله وأرثه كما يعلم  
بما مر آخر العارية والقراض  
وفي الكافي أيضاً لزوج بنته  
بما حال تملكه إلا بما يجب  
وقبول والقول قوله أنه  
لم يملكها ويؤخذ ما تقرران  
ما يعطيه الزوج صلحة أو  
صباحية كما اعتد ببعض  
البلاد لا تملكه إلا بلفظ  
أو قصد إهداء وإفتاء

فلم يجب بمقتضاه سم وأجاب الرشيدى عن الأول بما نصه فإن قلت كيف هذا مع أن الكلام هنا فيما  
يدوم نفعه المقابل لما يستهلك في المتن قلت معنى الاستهلاك أن مانعاً له أن يملكه ولا يملكه وإن انتفعت به  
مدة أي بخلاف نحو المسكن والحاصل أن الكسوة ونحوها ما يستهلك بالمعنى الذي ذكرته ولهذا التحقق  
بالطعام على الصحيح بجامع الاستهلاك أي في الجملة ولما كان يدوم نفعه ولا يستهلك حالاً جرى فيه الخلاف  
فتمامه وأشار السكردى إلى الجواب عن الثاني بما نصه قوله واستقلالها على عدم شركة الزوج معها  
بخلاف المسكن فإن الزوج يسكن معها فيه أه وسأني عن المغنى والرشيدى مثله (قوله) فيشترط كونها  
ملكاً (قوله) فلا تسقط مستأجرو ومستعارو فلو لبست المستعارو تلف بغير الاستعمال فضائه يلزم الزوج لأنه  
المستعير وهي نابعة عنه في الاستعمال قال شيخنا والظاهر أن له عليها في المستأجر أجرة المثل لأنه إنما أعطاها  
ذلك عن كسوتها انتهى والظاهر خلافه أه مغنى (قوله) كونها أي الكسوة الخ (قوله) ولها منعه الخ  
فلو خالف واستعمله بنفسه لزمته الأجرة وأرش ما نقص ومعلوم أن هذا كله في الرشيدة وأما غيرها من سفينة  
وصغيرة ونحوه فيجرم على وليها تمسكين الزوج من التمتع بامتعتها ما فيه من التصنيع عليها وأما ما يقع  
كثيراً من طعنها ما يأتي به الزوج في الآلات المتعلقة بها أو أكل الطعام فيها وتقدمها للزوج أو لمن يحضر عنده  
فلا أجرة لها عليه في مقابلة ذلك لا تلافيها بالمنفعة بنفسها ولو أذن لها في ذلك كما لو قال لغيره اغسل ثوبي ولم يذكر  
له أجرة بل هو أولى لجرى بالعادة به ومثل ذلك يقال في الفرش المتعلقة بها أه عش (قوله) ولا تصرف  
الخ أي على هذا الثاني أه عش (قوله) ما مر أنها لا تستقل الخ) عبارة المغنى وأجاب الأول بأن هذه الأمور  
تدفع إليها والمسكن لا يدفع إليها ولا يمسكنها الزوج معه أه وعبارة الرشيدى بمعنى أن كلا منهما قد يكون  
مشاركاً في الانتفاع بينهما وبينه أه (قوله) واختير هذا أي قول الامتاع (قوله) على الأول أي الأصح  
(قوله) بمجرد الدفع والاخذ الخ) لكن مع قصده بذلك دفعه عما وجب عليه نهاية وأسنى ومغنى قال الرشيدى  
قوله لكن مع قصده بذلك الخ خرج بذلك ما لو أطلق في دفعه أه عبارة عش قضيته أنه إذا وضعها بين  
يديها بلا قصد لا يعتد به أه (قوله) وإن كان الخ) أي مادام نفعه ككسوة الخ (قوله) من غير قصد صارف الخ)  
ظاهرة أنه يكفي عدم الصارف ولا يشترط قصد الأداء عما لزمه سم وتقدم أن الشارح يعتبر في كل دين قصد  
الأداء ما لزمه فعدم تعرضه هنا للعلم به بما قدمه فلا مخالفة أه سيد عمر أي بين الشارح وبين الأسنى  
والأهمية والمغنى (قوله) فلم تحتج أي الصفة الزائدة أي تملكها (قوله) بخلاف الجنس أي الزائد على الواجب  
لها (قوله) وتعبرهم أي الأصحاب بهما أي البعث والإكرام في الهدية فأنهم قالوا في الهبة وإن بعث أكراماً  
فهدية أه كردى (قوله) وحينئذ أي حين وجود الصارف كقصد الهدية (قوله) ودنياً الواء بمعنى  
أو (قوله) إلا بما يجب الخ) أو بقصد الهدية أخذاً مما مروى (قوله) والقول قوله الخ) أي فيما لو اختلفت  
البنت ونحو أبيها في الإهداء والعارية (قوله) استرده) محل تأمل أن أريد استرداد جميعه أه سيد عمر أقول

فلم يجب بمقتضاه (قوله) تملكه بمجرد الدفع ولا يتعدى بشرط قصد الدفع عما لزمه بل يكفي عن القصد  
المذكور الوضع بين يديها مع التمسك من الأخذ ولو دفع لها النفقة أو الكسوة بقصد ما لزمه لكن مع زيادة فإن  
كانت الزيادة من جنس الواجب ملكت الجميع وكان الدفع بقصد أداء ما لزمه متضمناً للتبرع بالزيادة وإن  
دفع بلا قصد أو زيادة من غير الجنس لم يملكها وله الرجوع فيما دفعه وحقها باقى في ذمته مر ولها الانتفاع  
بما دفعه على وجه العارية مر (قوله) بمجرد إعطائه من غير قصد الخ) كذا مر ش (قوله) بمجرد إعطائه  
الخ في شرح الروض بأن يسلم لها بقصد أداء ما لزمه كسائر الديون من غير افتقار إلى لفظ أه وتقدم في  
الضمان أنه لا بد في وقوع المدفوع عن الدين من قصد الأداء عنه ولو اختلفت مع الزوج أو أوارثته في أن مادفعه

غير واحد بأنه لو أعطاها مصروفاً للعرس ودفعها وصباحية فنشزت استرد الجميع غير صحيح إذ التقيد بالنشوز لا يتأتى في الصباحية  
لما قررت فيها كالصلحة لأنه إن تلفت بالاهداء أو قصده ملكته من غير جهة الزوجية وإلا فهو ملكه وأما مصروف العرس  
فليس بواجب فإذا صرفته بأذنه ضاع عليه وأما الدفع أى المهر فإن كان قبل الدخول استرده وإلا فلا لتقرره به فلا يسترده بالنشوز

ويدفع التامل بما في عرش من ان المهر مع وجوبه بالعقد لا يجب تسليمه حتى تطبيق الوطء وتمكنه ومعنى وجوبه بالعقد حيث ان له لومات احدهما قبل التمكن استقر المهر او طلقها قبل الدخول استقر النصف اه (قول المتن وتعطى الكسوة الخ) هل هي كالنفقة فلا تخاصم فيها قبل تمام الفصل كالاتخاصم في اثناء اليوم او الخاصة من اول الفصل ويحجر الزوج على الدفع من حيثئذ ويفرق بان الضرر بتأخير الكسوة إلى آخر الفصل اشد من الضرر بتأخير النفقة إلى آخر اليوم فيه نظرو المتجه الثاني ثم اوردت ذلك على مر فوافق على ما استوجته فليراجع سم على حج اه عرش (قوله لتكون عن فصلها) إلى قوله فان نشزت في النهاية (قول المتن اول شتاء وصيف) قال الدميري والظاهر ان هذا التقرير في غالب البلاد التي تبق فيها الكسوة هذه المدة فلو كانوا في بلاد لا تبق فيها هذه المدة لفرط الحرارة او لرداء ثيابها وقلة بقائها اتبعت عاداتهم وكذا ان كانوا يعتادون ما يبق سنة مثلا كالا كسية الوثيفة والجلود كاهل البراءة بالسين المهمة فالاشبه اعتبار عاداتهم اه سم على حج ويفهم من اعتبار العادة انهم لو اعتادوا التجديد كل ستة اشهر مثلا فدفع لها من ذلك ما جرت به عاداتهم فلم يبق في تلك المدة وجوب تجديدها على المادة لانها ملكة ما اخذته سن تلك المدة دون ما بعدها اه عرش (قوله هذا ان وافق) إلى قول المتن فان ماتت في المغنى (قوله هذا ان وافق الخ) وعليه فلا خصوصية لاول الشتاء ولا لاول الصيف بل المدار حيثئذ على وقت الوجوب رشدي عبارة عرش قوله ولا اعطيت وقت وجوبها الخ هذا مشكل فان المناسب للشتاء غير المناسب للصيف والفصل على هذا الوجه قد يكون ملفقا من شتاء وصيف هذا وقال سم عبارة شرح الروض فلو عقد عليها في اثناء احدهما حكمه يعلم بما ياتي في نظيره من النفقة اول الباب الا ان انتهت و اشار بما ياتي إلى ما قدمه الشارح في قول المصنف على مو سر لزوجه الخ عن الاسنوي في لو حصل التمكن عند الغروب من انه يجب القسط فلينظر ما المراد بالقسط اه اقول وينبغي ان يعتبر قيمة ما يدفع اليها عن جميع الفصل فيقسط عليه ثم ينظر لما مضى قبل التمكن ويجب قسط ما بقي من القيمة فيشتري لها به من جنس الكسوة ما يساويه والخيرة لها في تعيينه اه عرش اى ويبتدا بعد تلك البقية فصولا كوا مل دائما قليوني (قوله كفرش) اى وآلات اه عرش (قوله يعتبر في تجديدها الخ) يؤخذ منه وجوب اصلاحها المعتاد كالمسمى بالتجديد مر سم على حج ومثل ذلك اصلاح ما عده لها من الالة كتنبيض النحاس اه عرش (قوله العادة الغالبة) اى فان تلفت قبل العادة الغالبة فيها لم يجب التجديد اه عرش (قوله وبلا تقصير) مبتدا خبره قوله ليس قيدا عبارة المغنى (تنبيه) قوله لا تقصير ليس بشرط لعدم الابدال فانه مع التقصير اولى ولكنه

( وتعطى الكسوة اول شتاء ) لتكون عن فصلها وفصل الربيع ( و ) اول ( صيف ) لتكون عنه وعن الخريف هذا ان وافق اول وجوبها اول فصل الشتاء ولا اعطيت وقت وجوبها ثم جددت بعد كل ستة اشهر من ذلك نعم ما يبق سنة فاكثر كفرش وبسط وجبة يعتبر في تجديدها العادة الغالبة كما مر ( فان تلفت ) الكسوة ( فيه ) اى اثناء الفصل ( بلا تقصير ) لم تبدل ان قلنا تملك ( كنفقة ) تلفت في يدها وبلا تقصير اى منها ليس قيد لما بعده بل عدم الابدال مع التقصير اولى بل لمقابلة وهو الامتع

لها قصد به الواجب او لاصدق الزوج ووارثه وطالبت بحقه الزوج او التركة مر (قوله من غير قصد الاداء بالزومه) وذكر شيخ الاسلام خلافة (قوله في المتن وتعطى الكسوة اول شتاء وصيف) هل هي كالنفقة فلا تخاصم فيها قبل تمام الفصل كالاتخاصم في النفقة في اثناء اليوم او الخاصة من اول الفصل ويحجر الزوج على الدفع حيثئذ ويفرق بان الضرر بتأخير الكسوة إلى آخر الفصل اشد من الضرر بتأخير النفقة إلى آخر اليوم فيه نظرو المتجه الثاني ثم اوردت ذلك على مر فوافق على ما استوجته فليراجع (قوله في المتن وتعطى الكسوة الخ) قال الدميري والظاهر ان هذا التقدير في غالب البلاد التي تبق فيها الكسوة هذه المدة فلو كانوا في بلاد لا تبق فيها هذه المدة لفرط الحرارة او لرداء ثيابها وقلة مادتها اتبعت عاداتهم وكذلك ان كانوا يعتادون ما يبق سنة مثلا كالا كسية الوثيفة والجلود كاهل السواد بالسين المهمة فالاشبه اعتبار عاداتهم اه (قوله هذا ان وافق اول وجوبها اول فصل الشتاء ولا الخ) عبارة شرح الروض تخطاها اول كل منهما اى الشتاء والصيف فلو عقد عليها في اثناء احدهما حكمه يعلم بما ياتي في نظيره من النفقة اول الباب الا ان اهو اشار بما ياتي إلى ما قدمه الشارح في قول المصنف على مو سر لزوجه كل يوم عن الاسنوي فيما لو حصل التمكن عند الغروب لكن حاصل الذي تقدم انه يجب القسط فلينظر ما المراد بالقسط هنا (قوله يعتبر في تجديدها العادة) ويؤخذ من وجوب تجديدها على الزوج على العادة وجوب اصلاحها المعتاد كالمسمى

امامته فهو قيد لما بعده ومن ثم صرح ابن الرفعة بانها لو بليت اثناء الفصل لسخاقتها ابدالها لتقصيره (فان) نشرت اثناء الفصل سقطت فان عادت للطاعة كان أول فصل الكسوة ابتداء عودها ولا حساب لما قبل النشوز من ذلك الفصل لانه بمنزلة يوم النشوز وان (ماتت) أو مات (فيه لم ترد) ان قلنا تملكوا فهم تردانها قبضتها فان وقع موت او فراق قبل قبضها وجب لها من (٣٢١) قيمة الكسوة ما يقابل من العصمة

على ما يحته ابن الرفعة ونقل عن الصميري لكن أفتي المصنف بوجوبها كلها وان مات أول الفصل وسبقه الى نحوه الروياني واعتمده جمع متأخرون منهم الاذري والبغيني واطال في الانتصار له قال ولا يهول عليه بانها كيف تجب كلها بعد مضي لحظة من الفصل لان ذلك جعل وقتا للاجاب فلم يترك الحال بين قليل الزمان وطويله اى ومن ثم ملكتها بالقبض وجاز لها التصرف فيها بل لو أعطاها كسوة أو نفقة مدة مستقبله جاز وملك بالقبض كتمجيل الزكاة ويستردان حصل مانع وفي القياس على تعجيل الزكاة نظر لان له سببين دخل وقت احدهما ومن ثم لم يجوز لسنتين وليس هنا إلا سبب واحد هو أول اليوم او الفصل إلا ان قال النكاح هو السبب الاول فحينئذ يجوز التعجيل مطلقا (ولو لم يكسها أو ينفقها مدة) هي ممكنة فيها (الكسوة) والنفقة لجميع ماضى من تلك المدة (دين) لها عليه ان قلنا تملك لانها استحققت ذلك في ذمته (فرع)

شرط لمفهوم قوله ان قلنا تملك فانه يفهم الابدال ان قلنا امتاع كما تقدم بشرط عدم التقصير ويمكن ان يقال المراد بلا تقصير من الزوج فلودفع اليها كسوة سخيقة فليت الخ اه (قوله امامته) محترز قوله اى منها اه سم (قوله ابدالها) هلا وجب التفاوت فقط اه سم (قوله سقطت كسوتها) قضيتها لو كان دفعها لها قبل النشوز استردتها سقوطها عنه وهو ظاهر اه ع ش (قوله كان اول فصل الكسوة الخ) فيه نظر والوجه سقوط جميع الفصل وان عادت الى الطاعة كما في نظيره من اليوم إلا ان يوجد نقل بخلاف ذلك فليراجع ثم رأيت شرح مر عبر بقوله فان عادت للطاعة اتجه عودها من أول الفصل المستقبل ولا يحسب ما بقى من ذلك الفصل اه سم (قوله لانه بمنزلة يوم النشوز) فيه ان المتبادر عود الصمير الى الفصل فيفيد التعليل حينئذ عدم حساب ما بقى فيخالف ما قبله اه سم اى من حساب الفصل باول عودها وعدم تأثير النشوز إلا فاما ماضى اه رشيدى (قوله وان ماتت) اى او ابانها بطلاق او غيره اه معنى (قوله أو مات) الى الفرع فى النهاية (قوله ان قلنا تملك) معتمدا اه ع ش (قوله او فراق) اى بطلاق او غيره (قوله لكن أفتي المصنف بوجوبها الخ) وهو المعتمد هنا يقوم معنى (قوله ولا يهول عليه الخ) التحويل التبريع والمراد به هنا انه لا يبالغ في التشنيع بالاعتراض عليه اه ع ش (قوله لان ذلك الخ) تعليل لعدم التحويل (قوله بل لو أعطاها الخ) عبارة المعنى ولو أعطاها كسوة سنة أو نفقة يومين مثلا فماتت في اثناء الفصل الاول منها او اليوم الاول من اليومين استرد كسوة الفصل الثانى ونفقة اليوم الثانى كالزكاة المعجلة اه (قوله لان له) اى لوجوب الزكاة (قوله سببين) احدهما النصاب والاخر الحول اه كرى (قوله مطلقا) اى يومين أو فصلين فاكثر اه كرى (قول المتن دين) اما الاخداف في حالة وجوبه لو مضت مدته ولم يات لها فيه بمن يقوم به فلا مطالبة لها به كما افتى به الوالدر رحمه الله تعالى شرح مر اه سم قال ع ش ومثل الاخداف الاسكان اه (قوله كفى في الجواب الخ) قضيتها ان القول قوله يمينه على عدم الاستحقاق فلوراجاب بانفتت او نشرت فالقول قولها يمينها كما سياتى قريبا في الشرح اه سم

(فصل) في موجب المؤن ومسقطاتها (قوله في موجب المؤن) الى قوله ولها مطالبة في النهاية إلا قوله قال الى وثبت (قوله ومسقطاتها) اى وما يتبع ذلك كالرجوع بما انفق يظن الحل اه ع ش (قوله على مامر) اى من التفصيل (قوله ومنه) اى التمكن اه ع ش (قوله ان تقول الخ) فان لها النفقة من بالتجديد مر (امامته) هو محترز قوله قبل اى منها (قوله ابدالها) هلا وجب التفاوت فقط (قوله كان اول فصل الكسوة الخ) هذا صريح في انه يحسب لها بعد عودها الى الطاعة ما بقى من الفصل الذى نشرت في اثنائه وفيه نظر على ان الهاء في لانه بمنزلة الخ ان عادت للفصل دل على عدم حساب ما بقى فيخالف ما بقى وبالجملة فالوجه سقوط جميع الفصل وان عادت الى الطاعة كما في نظيره من اليوم الا ان يوجد نقل بخلاف ذلك فليراجع ثم رأيت مر عبر بقوله فان عادت للطاعة اتجه عودها من اول الفصل المستقبل ولا يحسب ما بقى من ذلك الفصل اه (قوله لكن أفتي المصنف الخ) اعتمده مر (قوله إلا ان يقال النكاح الخ) اعتمده مر (قوله في المتن فدين) اما الاخداف في حالة وجوبه لو مضت مدته ولم يات لها فيه بمن يقوم به فلا مطالبة لها به كما افتى به شيخنا الشهاب الرملى مر ش (قوله كفى في الجواب لا تستحق الخ) قضية كفاية ذلك ان القول قوله يمينه على عدم الاستحقاق فلوراجاب بامتنعت او نشرت فالقول قولها يمينها كما سياتى قريبا في الشرح (فصل) في موجب المؤن ومسقطاتها

(٤١ - شروانى وابن قاسم - ثامن) ادعت نفقة أو كسوة ماضية كفى في الجواب لا تستحق على شيئا وكذا نفقة اليوم إلا ان عرف التمكن على ما يحته بعضهم وفيه نظر بل الاوجه انه يكتفى وان عرف ذلك لان نشوز لحظة يسقط نفقة جميعه كما ياتى وتصدق يمينها في عدم النشوز وعدم قبض النفقة (فصل) في موجب المؤن ومسقطاتها (الجديد انها) اى المؤن السابقة من نحو نفقة وكسوة (تجب) يوما يوما أو فصلا بفصل أو كل وقت اعتد فيه التجديد أو دائما بالنسبة للسكن والخدام على مامر (بالتمكن) التام ومنه ان تقول

مكفأة أو سكرانة أو ولي غيرهما متى دفعت المهر الحال سلبت قال بعضهم بشرط ملازمة المسكنه وفيه نظر لأن حبسها لنفسها الجائز لها يشمل امتناعها من مسكنه أيضا لأنه المقصر وذلك لانها في مقابلته ويثبت باقراره وبشهادة البينة به بانها في غيبته باذلة للطاعة ملازمة للسكن ونحو ذلك ولها مطالبة بها إن أراد سفرًا طويلا كما قاله الدارمي والبعوي ولا غرابة فيه خلافاً لابي زرعة فيلزم القاضي إيجابتها لذلك ويفرق بينها وبين من له دين مؤجل فانه لا منع له وإن كان يحمل عقب الخروج بان الدائن ليس في حبس المدين وهو المقصر برضاه بذمته ولا كذلك الزوجة فيهما إذ لا تقصير منها وهي في حبسه (٣٣٢) فلو مكنتاه من السفر الطويل بلا نفقة ولا منفق لأدى ذلك إلى اضرارها بما لا يطاق الصبر

عليه لا سيما الفقيرة التي لا تجد منفقا فاقضت الضرورة الزامه ببقاء كفايتها عند من يتق به لينفق عليها وما فيوما وكبقاء مال لذلك دينه على موسر مقر بأذل وجهة ظاهرة اطردت العبادة باستمرارها فيما يظفر في الكل ومثلها بعضه الذي يلزمه اتفاقه فيلزمه ان يترك له ما ذكر او قطع السبب بفراقها وخرج بالتام مالمو مكنته ليلا فقط مثلا او في دار خصوصه مثلا فلا نفقة لها وبحسب الاسنوى انه لو حصل التمكين وقت الغروب فالقياس وجوبها بالغروب ان مراده وجوبها بالغروب قال شيخنا عقبه والظاهر ان مراده وجوبها بالقسط فلو حصل ذلك وقت الظهر فينبغي وجوبها كذلك من حيثئذ اه ورجح البلقيني أنه لا يجب القسط مطلقا ويتردد النظر في المراد بالقسط هل هو باعتبار توزيعها على الزمان كله اعني من الفجر إلى الفجر فتحسب حصة ما مكنته من ذلك

حينئذ اه معنى (قوله مكفأة) أى ولو سفيهة اه ع ش (قوله أو سكرانة) أى متعدي اه سم (قوله أو ولي غيرهما الخ) قضيته ان غير المحجورة لا يعتد بعرض وليها وإن زوجت بالايجاب فلا يجب بمرضه نفقة ولا غيرها والظاهر انه غير مراد اكتفاء بما عليه عرف الناس من ان المرأة سبها البكر إنما يتكلم في شأن جوازها اولياؤها اه ع ش (قوله متى دفعت المهر الحال) خرج به ما اعتد دفعه من الزوج لاصلاح شأن المرأة كحماهم وتنجيدو نقش فلا يكون عدم تسليم الزوج ذلك عذرا للمرأة بل امتناعها لاجله مانع من التمكن فلا تستحق نفقة ولا غيرها وما اعتد دفعه أيضا لاهل الزوجة فلا يكون الامتناع لاجله عذرا في التمكين اه ع ش (قوله بشرط الخ) متعلق بما يفهمه قوله ومنه ان تقول الخ اى فتجب لها النفقة بمجرد ذلك القول بشرط الخ (قوله الجائز لها) اى لتسلم المهر اه كردى (قوله لانها) اى المؤمن في مقابلته اى التمكين (قوله وبشهادة البينة به) اى بالتمكين والباء متعلق بكل من الشهادة والافرار على سبيل التنازع (قوله أو بانها في غيبته الخ) اى والصورة انه تقدم منها نشوز كما يعلم بما يأتى رشيدى وع ش (قوله ونحو ذلك) أى كارسال القاضي له في غيبته على ما يأتى اه ع ش (قوله ولها مطالبة) اى قوله وكبقاء مال في المعنى لا قوله وهو المقصر برضاه في ذمته وقوله لا تقصير منها (قوله بها) اى المؤنة عبارة المعنى بنفقة مدة ذهابه ورجوعه اه (قوله ببقاء كفايتها الخ) الاولى ببقاء الخ (قوله عند من يتق الخ) وينبغي ان يكتب بملتزم موسر يوثق به بنفقتها التزاما مصحوبا بحكم حاكم يرى لزوم بالاتزام كالمالكى اه سيد عمر (قوله وكبقاء مال الخ) خبر مقدم لقوله دينه (قوله دينه على موسر مقر الخ) قياس النظائر ان يقال او منكر وهم بينة أو علم قاض يقضى بعلمه اه سيد عمر (بازل) لعله للاحتراز عن نحو غائب لا يقدر القاضي على قسره اه سيد عمر (قوله وجهة الخ) عطف على قوله دينه (قوله ومثلها) اى الزوجة (قوله بعضه) اى بعض مر يد السفر من أصله وفرعه (قوله او قطع السبب) بالجر عطف على بقاء كفايتها (قوله وخرج) إلى المتن في النهاية (قوله ليلا فقط مثلا او في دار خصوصه الخ) اى والصورة انه لم يستمتع بها فيهما كما صوره الشيخ ع ش اخذ بما يأتى في شرح ولحاجتها تسقط في الاظهر اه رشيدى (قوله وبحسب الاسنوى) إلى قوله ورجح البلقيني في المعنى (قوله قال شيخنا الخ) عبارة المعنى والظاهر كما قال شيخنا أن المراد وجوبها الخ (قوله ورجح البلقيني الخ) مر او ائله الباب انه ضعيف اه كردى (قوله مطلقا) اى سواء كان التمكين في وقت الظهر فقط او دار خصوصه مثلا (قوله او على اليوم فقط) الظاهر ان هذا الاحتمال لا يتأتى في مسألة الاسنوى اه سم (قوله يأتى في ذلك) اى وجوب القسط في مسألة الاسنوى (قوله لانها) اى النفقة (قوله غالبا) اى ولا نظر إلى نشوزها بنحو الجنون اه ع ش (قوله بخلافه ثم) اى في مسألة الاسنوى (قوله اذ لا تعدى الخ) اى فصورة مسألة الاسنوى في ابتداء التمكين اه رشيدى (قوله لم توزع) والفرق بين هذه ومسألة الاسنوى انه ثم لم يسبق منها نشوز ولا ما يشبهه وامتناعها (قوله أو سكرانة) أى متعدي (قوله لانها في مقابلته) أى التمكين (قوله أو على اليوم فقط) الظاهر ان هذا الاحتمال لا يتأتى في مسألة الاسنوى

وتعطاهما أو على اليوم فقط أو على وقتي الغداء والعشاء كل محتمل والاقرب الاول هنا بل قول الاسنوى فالقياس وجوبها بالغروب صريح فيه إذ الظاهر ان مراده وجوبها بالقسط لا مطلقا كما افاده الشيخ فان قلت يأتى في ذلك قولهم تسقط نفقة اليوم بليته بنشوز لحظة ولا توزع على زمان الطاعة والنشوز لانها لا تتجزأ ومن ثم سلمت دفعة ولم تفرق غدوة وعشية قلت يفرق بانه تخطل هنا مسقط فلم يمكن التوزيع معه لتعديها به غالبا بخلافه ثم فانه لا مسقط فوجب توزيعها على زمن التمكين وعدمه إذ لا تعدى هنا أصلا فان قات قياس ذلك انها لو منعت من التمكين بلا عذر ثم سلمت أثناء اليوم مثلا لم توزع



قلت القياس ذلك وسيأتي عن الأذرعى ما يؤيده قال البلغيني ومقتضى كلام الرافعى فى الفسخ بالاعسار أن ليلة اليوم فى النفقات هى التى بعده وسببه أن عشاء الناس قد يكون بعد الغروب وقد يكون قبله فلتسكن ليلالى النفقة تابعة ليلامها (لا العقد) بخلاف المهر لأن جهتها فى مدة العقد مجهولة والعقد لا يوجب ما لا يجبه ولا نها تخالف المهر والعقد لا يوجب عرضين مختلفين (فان اختلفا فيه) أى التمكين بان ادعته فانكره (صدق) يمينه لأن الأصل عدمه ومن ثم لموافقا عليه وادعى سقوطه بنشوزها فانكرت صدقت لأن الأصل حيث بقاؤه (فان لم تعرض عليه) من جهة نفسها أو وليها (مدة فلا نفقة) لها (فيها) أى تلك المدة وإن لم يطالبها بعدم التمكين (٣٢٣) وقضيته أنه لا فرق بين عليها بالنكاح وعدمه فلو عقدت وليها لإجبارا

وهى رشيدة ولم تعلم فتركت العرض مدة ثم علمت لم تجب لها مؤنة تلك المدة وفيه نظر لأنها الآن معذورة بعدم العلم وهو مقصر بعدم الطلب وقد يجاب بأن المؤن أتمها فى مقابلة التمكين فتى وجد وجدت ومتى انتفى انتفت ولا نظر لذلك التقصير ألا ترى أنه لو طلقها بائنا ولم تعلم إلا بعد مدة لم تلزمه مؤنة تلك المدة وإن قصر بعدم اعلامها وقد سئلت عن طلق ناشرة ثم راجعها ولم يعلمها بالرجعة فهل يلزمه مؤنتها قبل العلم وقياس ما تقرر عدم الزوم سواء أفلنا الرجعة ابتداء أم استدأمة لأنها ان كانت ابتداء فقد علم أنه لا بد من التمكين لأن الجهل بالنكاح غير عذر أو استدأمة فواضح لأنها بالرجعة عادت للنكاح الذى كانت لا تستحق فيه مؤنة فيستصحب عليها حكمه فان

هنا من التمكين بلا عذر فى معنى النشوز المسقط لفقة اليوم واليلة اه عش (قوله القياس ذلك) معتمداه عش (قوله هى التى بعده) معتمداه عش (قوله وقد يكون قبله) استطرادى (قوله لأن جهتها) أى المؤن (قوله أى التمكين) إلى قوله وقضيته فى المعنى لا أقوله أو وليها وإلى قوله وفيه نظر فى النهاية لا أقوله أو وليها (قوله عليه) أى التمكين (قوله سقوطه) أى الواجب اه عش (قول المتن فان لم تعرض) ببناء المفعول اه عش (قوله وإن لم يطالبها) أى بالتمكين (قوله ولم يعلمها) من الاعلام (قوله وقياس ما تقرر) أى من الجواب المذكور (قوله أو استدأمة) عطف على ابتدا (قوله قريبا) أى فى شرح فرضها القاضى (قوله كذلك عليه) إلى قول المتن وتسقط فى النهاية لا أقوله ومرو إلى واخذوا قوله مرو إلى المتن (قوله كذلك) أى من جهة نفسها أو وليها (قوله عليه) أى مع حضوره فى بلدها اه مغنى (قوله أوولى المحجورة) أى بصبا أو جنون إذ تمكين السفهية معتبر بشيدى وعش (قوله انى ممكنة أو ممكن) الاول راجع لغير المحجورة والثانى لولى المحجورة اه سم (قوله انى ممكنة) عبارة المعنى انى مسلمة نفسى اليك فاختر انا اتيك حيث شئت أو أنت تأتى إلى اه (قوله أو ممكن) أى لك منها اه عش (قول المتن وجبت الخ) أى إن كان الخبر ثقة أو صدقه الزوج ويصدق فى عدم تصديقه للخبر برماوى اه بجيرمى (قول المتن من بلوغ الخبر) ظاهره وإن لم يمض زمن يمكنه الوصول إليها وسيأتى فى الغائب اعتبار وصوله إليها إن لم يمتنع من المجيء بعد إعلامه ومضى زمن وصوله ان امتنع وصوله وقياسه اعتبار مضى زمن امكان الوصول هنا ايضا سم على حج اه عش (قوله لأنه المقصر) إلى قوله فان لم يكن فى المعنى الاقوله وجوبا كما هو ظاهر وقوله الواجبة إلى فى ماله وقوله وجزم إلى واخذ (قول المتن فان غاب الخ) تقدم فى أوائل باب الصداق بيان من يلزم عليه مؤنة الطريق فيما اذا غاب أحد الزوجين عن محل العقد راجعه (قوله ابتداء) أى قبل عرضها عليه وأما اذا غاب بعد عرضها عليه وامتناعه من تسليمها فان النفقة تقرر عليه ولا تسقط بغيبته اه مغنى (قول المتن كتب الحاكم الخ) قد يقال ما الحكم لو لم يكن بالبلد كما فليراجع اه سيد عمر أقول سيأتى حكمه قبيل قول المتن وطريقها ان يكتب الحاكم (قوله ان عرف) سيد كر محترزه (قول المتن ليعلمه) وفى سم بعد ذكر كلام الروض وشرحه مانصه وقياس ما رجحه الرويانى ان من يذهب إلى بلد الغائب لإعلامه بالحال ليجى أو يوكل لو طلب اجرة كانت عليها لان التمكين واجب عليها فتنزهها مؤنته وقياس ذلك ان الحاضرة اذا لم تنأت تمكين زوجها الحاضر الا فى منزله واحتاجت فى ذهابها إليه إلى مؤنة كانت عليها فليراجع اه وقوله وقياس ذلك الخ قد مر عن المعنى ما يؤيده بل يفيد (قول المتن فيجى الخ) بالنصب عطف على يعلمه اه

(قوله لم تجب لها مؤنة تلك المدة) اعتمده مر (قوله ممكنة أو ممكن) الاول راجع لغير المحجورة والثانى لولى المحجورة (قوله فى المتن من بلوغ الخبر) ظاهره وان لم يمض زمن امكان وصوله إليها وسيأتى فى الغائب اعتبار وصوله ان يمتنع من المجيء بعد إعلامه هنا ايضا (قوله فان غاب الزوج عن بلدها ابتداء) لو قصد الاقامة فى بلد الغيبة وطلب حملها إليه فهل مؤنة الحمل عليها لتوقف التمكين عليها أولا ويكون المعتبر من التمكين بلد العقد فيه نظر (قوله فى المتن فان غاب كتب الحاكم الخ) فى الروض يشرحه فى باب الصداق وتقدم نقله وان تزوج

قلت يأتى قريبا أن كون الامتناع منه يجعله كالتسليم لها وهذا يتأفى ما تقرر قلت لا يتأفاه لأنها ثم عرضت نفسها عليه فامتنع فعدت ممكنة ولا كذلك هنا فانه لا عرض منها أصلا فلا تمكين (وإن عرضت) كذلك عليه ان كان مكلفا ولا فاعلى وليه بان أرسلت له غير المحجورة أو لولى المحجورة انى ممكنة أو ممكن (وجبت) النفقة والكسوة ونحوهما (من بلوغ الخبر) لأنه المقصر حيثئذ (فان غاب) الزوج عن بلدها ابتداء أو بعد تمكينها ثم نشوزها كما يأتى ثم ارادت عرض نفسها لتجب مؤنتها رفعت الامر للحاكم وظهرت له التسليم وحيثئذ (كتب الحاكم) وجوبا كما هو ظاهر (الحاكم بلده) ان عرف (ليعلمه) بالحال

ع ش (قول المتن فيجىء الخ) ويجئ به نفسه أو وكيله حين عليه يكون على الفور اه معنى (قوله) وتجب مؤنتها من وصول نفسه الخ) أى إلى المرأة نفسها لا إلى السور اه ع ش (قوله) أو وكيله) قضيته انه بمجرد وصول وكيله لم يتحقق معه التمكن حتى فيما إذا وكله ليحملها اليه فان كان كذلك فالقياس ان مؤنة الحمل اليه عليه لا عليها اه سم اقول قضية قول المغنى وتجب النفقة من وقت التسليم اه انه لا يتحقق التمكن بمجرد وصول وكيل الحمل (قوله ذلك) أى شيئا من الامرين اه معنى (قوله مع قدرته الخ) سيد كر محترزه (قوله) فليكتب) أى القاضى (قوله وينادى باسمه) ماضيا بط المدة التى ينادى فيها اه سيد عمر ولا يبعد ضبطها بما يفيد ظن بلوغ النداء اليه عادة لو كان فى محل النداء (قوله فرض القاضى) عبارة المغنى اعطاها القاضى من ماله الحاضر واخذ منها الخ اه (قوله مالم يعلم الخ) أى بطريق من الطرق كاخبار اهل القوافل عن حاله اه ع ش (قوله) وجزم بعضهم الخ) عبارة النهاية ويجوز له ان يفرض دراهم وياخذ منها كفيلا بما تاخذه لاحتمال عدم استحقاقها كما افق به الوالد رحمه الله تعالى اه قال الرشيدى قوله ويجوز الخ أى فيما إذا لم يعرف محله كما هو صريح عبارة الروض اه (قوله بان له فرض الدراهم) سئل شيخنا الشهاب الرمل عن امرأة غاب زوجها وترك معها اولاد اصغار ابلا نفقة ولا اقام لها من نفقا وشكت إلى حاكم شافعى وطلبت منه ان يفرض لها ولاولادها على زوجها نفقة فقضى لهم نقدا معينا فى كل يوم واذن لها فى اتفاق ذلك عليها وعلى اولادها وفى الاستدانة عليه عند تعذر الاخذ من ماله والرجوع عليه بذلك فهل التقدر والفرض صحيح ام لا وعمما إذا قرر الزوج لزوجه نظير كسوتها عليه حين العقد نقدا كما يكتب فى وثائق الانكحة ومضت على ذلك مدة وطلبت بما قرر لها عن تلك المدة عند حاكم شافعى واعترف به والزمه فهل الزامه صحيح ام لا وعمما

رجل امرأة بتعزوهى يزيد سلت نفسها بتعز اعتبارا بمحل العقد فان طلبها إلى عدن فنفتقتها من زيد إلى بتعز عليها ثم من بتعز إلى عدن عليه وهل يلزمه مؤنة الطريق من زيد إلى تعز ام لا قال الحناطى فى فتاويه نعم وحكى الرويانى فيه وجهين احدهما نعم لانها خرجت بامر هو الثانى لان لا تنكحها انما يحصل بتعز قال وهذا اقيس واما من تعز إلى عدن فعليه اه وقياس ما رجحه الرويانى ان من يذهب إلى بلد الغائب فى مسئلة المتن لا اعلامه بالحال ليجيى او يؤكل لو طلب اجرة كانت عليها لان التمكن واجب عليها فيلزمها مؤنته وقياس ذلك ان الحاضرة إذا لم يأت تمكين زوجها الحاضر إلا فى منزله واحتاجت فى ذهابها اليه إلى مؤنة كانت عليها فليراجع واعلم ان قوله السابق اعتبارا بمحل العقد يفهم امرين الاول انه لو وكل من بتعز وكلا عقد له بزيد كان محل التسليم زيدا لانه فى هذه الحالة محل العقد ولعل الظاهر خلافه والامر الثانى انه لو عقد لنفسه بزيد ثم ذهب قبل التسليم إلى تعز وطلبها ان تجيى اليه كان محل التسليم زيد سواء كانت تعز وطنه ام لا وهو محتمل (قوله) او وكيله) قضيته انه بمجرد وصول وكيله يتحقق فيه التمكن حتى فيما إذا كان وكله ليحملها اليه فان كان كذلك فالقياس ان مؤنة الحمل اليه عليه لا عليها (وجزم بعضهم بان له فرض الدرهم الخ) سئل شيخنا الشهاب الرمل عن امرأة غاب عنها زوجها وترك معها اولاد اصغار اولم يترك عندها نفقة ولا اقام لها من نفقا وضاعت مصلحتها ومصلحة اولادها وحضرت إلى حاكم شافعى وانتهت له ذلك وشكت واضرت وطلبت منه ان يفرض لها ولاولادها على زوجها نفقة فقضى لهم عن نفقهم نقدا معينا فى كل يوم واذن لها فى اتفاق ذلك عليها وعلى اولادها وفى الاستدانة عليه عند تعذر الاخذ من ماله والرجوع عليه بذلك وفيلت ذلك منه فهل التقدير والفرض صحيح وإذا قدر الزوج لزوجه نظير كسوتها عليه حين العقد نقدا كما يكتب فى وثائق الانكحة ومضت على ذلك مدة وطلبت بما قدر لها عن تلك المدة وادعت عليه بذلك عند حاكم شافعى واعترف به والزمه فهل الزامه صحيح ام لا وهل إذا مات الزوج وترك زوجته ولم يقدر لها كسوة وثبتت وسالت الحاكم الشافعى ان يقدر لها عن كسوتها الماضية التى حلفت على استحقاقها نقدا واجابها لذلك وقدره لها كما تفعله القضاة الان فهل له ذلك او لا وهل ما تفعله القضاة من الفرض للزوجة والاولاد عن النفقة او الكسوة عند الغيبة او الحضور نقدا صحيح او لا فاجاب تقدير الشافعى فى المسائل الثلاث صحيح إذا الحاجة داعية اليه والمصلحة

(فيجىء) لها (او يوكل)  
من يتسلمها او يحملها  
اليه ويجب مؤنتها من وصول  
نفسه او وكيله (فان لم  
يفعل) ذلك مع قدرته عليه  
(ومضى) بعد ان بلغه ذلك  
(زمن) امكان (وصوله)  
اليها (فرضا القاضى) فى  
ماله من حين امكان وصوله  
وجعل كالتسليم لها لان  
الامتناع منه اما إذا لم يعرف  
فليكتب لحكام البلاد التى  
تردها القوافل عادة من  
تلك البلد لطلب وينادى  
باسمه فان لم يظهر فرض  
الحاكم نفقتها الواجبة على  
المعسر مالم يعلم انه بخلافه فى  
ماله الحاضر وجزم بعضهم  
بان له فرض الدراهم، مر  
ارل الباب ما يرد

وأخذ منها كفيلا بما تأخذه منه لاحتمال عدم استحقاقها فان لم يكن له مال حاضر الاحتمل (٣٢٥) أن يقال انه يقتضيه وأعلى باذن لها في

الاقتراض وأما إذا منعه من السير أو التوكيل عذر فلا يفرض عليه شيئا لعدم تقصيره وورجح الاذرعى وغيره قول الامام يكتفى بعلمه من غير جهة الحاكم ولو باخبار مقبول الرواية (والمعتبر في مجنونة ومراقة) قيل الاحسن ومعصر لان المراهقة وصف مختص بالغلام يقال غلام مراق وجارية معصر ومرافيه في النكاح) عرض (ولى) لها لانه الخطاب بذلك نعم لو تسلم المعصر بعد عرضها نفسها عليه ونقلها المنزله لزمه نفقتها وبحث الاذرعى أن نقلها لمنزله غير شرط بل الشرط التسليم التام ويظهر ان عرضها نفسها عليه غير شرط أيضا بل متى تسلمها ولو كرها عليها وعلى وليها لزمه مؤنتها وكذا تجب بتسليم بالغه نفسها لزوج مراق فتسليمها وإن لم ياذن وليه لان له يدا عليها بخلاف نحو مبيع له (وتسقط) المؤن كلها (بنشوز) منها اجماعا أى خروج عن طاعة الزوج وإن لم تأثم كصغيرة ومجنونة ومكرهة وإن قدر على ردها للطاعة فترك أى الخافا لذلك بالجناية قيل المراد بالسقوط منع الوجوب

إذا مات الزوج ولم يقدر لزوجه كسوة وأثبتته وسالت الحاكم الشافعى أن يقدر لها عن كسوتها الماضية التي حلفت على استحقاقها نقدا وقدره لها كما تفعله القضاة الان فهل له ذلك ام لا فاجاب بان تقدير الحاكم في المسائل الثلاث صحيح إذا الحاجة داعية اليه والمصلحة تقتضيه فله فعله ويثاب عليه بل قد يجب عليه سم على حجب وقد يتوقف في بعض ذلك إذا لا يجوز الاعتياض عن النفقة المستقبلية كما تقدم اه ع ش (قوله) واخذ الخ عطف على قوله فرض القاضي الخ والاقرب ان اخذ الكفيل واجب والظاهر انه يأخذه قبل ان يصرف لها ويشكل بانه ضمان ما لم يجب ولا يقال إنه من ضمان الدرك لانه إنما يكون بمد قبض المقابل وما هناليس كذلك اللهم إلا ان يقال ان هذا مستثنى اه ع ش (قوله) منه أى ماله بالحاضر (قوله) لاحتمال عدم استحقاقها أى بموته او طلاقه اه معنى (قوله) احتمل ان يقال انه يقتضيه الخ اعتمده النهاية عبارته اتجه اقتراضه عليه واذا نه لها الخ (قوله) فلا يفرض الخ ولو فرض القاضي لظن عدم العذر فبان خلافه لم يصح فرضه وينبغى انه لو ادعى العذر وانكرت انه لا يقبل منه لسهولة اقامة البينة عليه اه ع ش (قوله) يكتفى أى الحاكم أى فى انه منعه من السير مانع رشيدى وقوله من السير أى والتوكيل عبارة ع ش أى فى العذر وعدمه انتهى (قوله) قيل الاحسن الخ وافقه المعنى (قول المتن عرض ولى) قضيتها ان العبرة فى السفهية بعرضها دون وليها وهو الظاهر اه ع ش (قوله) لها الخ عبارة المعنى لهما بالثنية (قوله) نعم إلى قوله اه فى المعنى لا لاقوله ومرافيه فى النكاح وقوله قيل (قوله) لو تسلم المعصر الخ) فرضه الكلام فى المعصر مخرج للمجنونة وينبغى ان يكون الحكم فيها كذلك ان تسلمها بعرضها او بدون عرضها اه سيد عمر وسياق عن ع ش ما يوافق (قوله) بل الشرط التسليم الخ) لعل المراد التسليم منه اه رشيدى (قوله) بل متى تسلمها الخ) والقياس ان المجنونة وبالغاة كالمعصر فى ذلك اه ع ش (قوله) بتسليم بالغه الخ) قضيتها ان المراهقة لو سلمت نفسها للبراق وتسلمها لا يعتد به وقضية قوله لان له بدا الخ خلافه اه ع ش وقد يصرح بتلك القضية قول المعنى وتسلم الزوج المراق زوجته كاف وإن كرهه الولى اه (قوله) فتسلمها) هو قيد معتبر اه ع ش (قوله) منها اجماعا) إلى قوله إلا ان كانت معصرة فى النهاية (قوله) أى خروج الخ) أى بعد التمكين اه معنى (قوله) ومكرهة) من ذلك ما يقع كثير من اهل المرأة ياخذونها مكرهين لها من بيت زوجها وإن كان قصدهم بذلك اصلاح شأنها كنعمهم للزوج من التقصير فى حقها بمنع النفقة او غيرها اه ع ش (قوله) بل المراد به هنا حقيقته) أى وبجازه فهو مستعمل فى الاعم فى النسبة ليوام النشوز وفصله حقيقة ولما بعدهما مجاز ع ش ورشيدى عبارة سم لعل الاوجه ان المراد اعم من حقيقته ليدخل ما لو قارن النشوز اول اليوم او الفصل او الليل او الفصل اوز من النشوز فقط حتى لو طاعت بعد لحظة استحقت له لانه غير مقدر بزمن معين فيه نظر ولا يبعد سقوط سكنتى اليوم واللييلة الواقع فيهما النشوز مر سم على حجب والظاهر ان مثل السكنتى فى ذلك ما يدوم ولا يجب كل فصل كالفرش والاولاى وجبة البرد اه بجيرى (قوله) ويعلم من ذلك سقوطها الخ) يعنى عدم وجوبها اذ هو المتعين هنا كالاى يخفى اه رشيدى (قوله) لما بعد يوم) بلا توين (قوله) بالاولى) متعلق يعلم (قوله) ولو جهل سقوطها الخ) ومثله

تقتضيه فله فعله ويثاب عليه بل قد يجب عليه اه (قوله) ويظهر الخ) كذا مرش (قوله) المؤن كلها) ليس فيه إلفصاح بالاسكان (قوله) بل المراد هنا حقيقته) لعل الاوجه ان المراد من حقيقته ليدخل ما لو قارن النشوز اول اليوم او الفصل (قوله) إذ ذلوا نشرت اثناء الخ) بقى النشوز بالنسبة لما يدوم ولا يجب كل فصل كالفرش والاولاى وجبة البرد فهل يسقط ذلك ويسترد بالنشوز ولو لحظة فى مدة بقائها او كيف الحال للاذرعى فيه تردد واحتمال ان يرجع ويحرم الرجوع (قوله) سقطت نفقته الخ) بقى السكن فانظر ما يسقط منه بالنشوز هل سكن ذلك اليوم او اللييلة او الفصل اوز من النشوز فقط حتى لو طاعت بعد لحظة استحقت له لانه غير مقدر

لاحقيقته إذ لا يكون إلا بعد الوجوب اه وليس على اطلاقه بل المراد به هنا حقيقته إذ ذلوا نشرت اثناء يوم أو ليل سقطت نفقته الواجبة بفجره او اثناء فصل سقطت كسوته الواجبة بالاولى ويعلم من ذلك سقوطها لما بعد يوم وفصل النشوز بالاولى ولو جهل سقوطها بالنشوز فانقرج ع عليها

إن كان ممن يخفى عليه ذلك كما هو قياس نظائره وإنما يرجع من أنفق في نكاح أو شرأ فاسد وإن جهل ذلك لأنه شرع في عقدهما على أن يضمن المؤن بوضع اليد ولا كذلك (٣٣٦) هنا ويحصل (ولو) بحبسها ظلماً أو بحق وإن كان الحابس هو الزوج إلا أن كانت معسرة وعلم

ما لوجهل نشوزها فاتفق ثم تبين له الحال بعد اه ع ش (قوله إن كان الخ) أى ولم تكن محبوسة عنده كما يأتى قبيل قول المصنف والحائل البائن (قوله فاسد) راجع للنكاح ايضاً (قوله وإن جهل) أى وإن لم يستمتع بها نهاية ومعنى (قوله ذلك) أى الفساد (قوله لأنه شرع الخ) فيه وقفة لا تخفى اه رشيدى (قوله ويحصل) أى النشوز اه ع ش (قوله ولو بحبسها ظلماً) إلى قوله وعلم فى المغنى (قوله أو بحق الخ) وفي شرح الارشاد الصغير ولو اذن لها فى الاستدانة ثم حبست فى الدين لم تسقط كمر مبسوطا فى التفليس اه سم (قوله وإن كان الحابس الخ) غاية لقوله أو بحق فقط رشيدى وخ ش عبارة السيد عمر إن كان التمتع بالنسبة للظلم والحق فهو واضح الفساد وإن كان بالنسبة للثانى فله طهره والظاهر فلا حاجة لقوله إلا أن كانت الخ لأنه لا غير حق والحال مذكور اه (قوله وإن كان الحابس هو الزوج الخ) ويؤخذ منه بالاولى سقوطها بحبسها له ولو بحق للحيولة بينه وبينها كما اتى به الوالد رحمه الله تعالى فى شرح م ر اه سم (قوله وعلم) أى الزوج ويظهر أنه ليس بقيد عبارة المغنى ولو حبسها الزوج بدينه هل تسقط نفقتها او لا لأن المنع من قبله والا قرب كما قال الاذرى أنها ان منعت منه عند اذاعة ط أو لا عسار فلا ولا أثر لها وان حبست لأنه لا يمنع الاستمتاع بها اه فاطق الاعسار (قوله على الاوجه) وجهه اه سم (قوله اتى بذلك) أى باستثناء المعسرة (قوله فيه) أى بالدخول به لى الحبس وقوله او اخر اجها الخ عطف على فيه (قوله عاينها) أى المحبوسة والتمتع بها (قوله بين هذا) أى حبس الزوجة حيث سقطت بالنفقة (قوله وما يأتى) أى فى شرح الا ان يشرف على انهدام (قوله او باعتداده) الى قول التزويج والخرج فى المغنى والى قول اشارح ومن الاذرى فى النهاية (قوله او باعتداده الخ) عطف على بحبسها الخ (قوله أو يغصبها) ومنه ما يقع كثيراً فى زماننا من أن أول المرأة اذا عرض عليهم امر من الزوج اخذوا قمارها عاينها فلا تستحق نفقة مادامت عندهم اه ع ش (قوله او يمنع الزوجة الخ) قال الامام الا ان يكون امتناع دلال سم على المنهج اه ع ش (قوله من نحو لمس) أى من مقدمات الوطء اه معنى (قوله او توليته) أى وجهها وقوله عنى أى عن الزوج تنازع فيه التغطية والتولية (قول المتن بلا عذر) وليس من العذر كثرة جماعه وتكرره بطلان انزاله حيث لم يحصل لها منه مشقة لا تحتمل عادة اه ع ش (قول المتن يضر معه الوطء) لعل المراد بان الضرر هنا مشقة لا تحتمل عادة وان لم يتبع التيمم اخذاً بما يأتى له فى ركوب البحر اه سيد عمر ومر آفان ع ش ما يوافقه (قوله او نحو حبض) أى ما يمنع الجماع كرتق وقرن وصناؤه وبالفتح والقصر مرض مدنف ونفاس وجنون وان قارنت تسليم الزوجة لأنها اعذار بعضها بطراً ويؤول وبعضها دائماً وهى معذورة فيها وقد حصل التسليم اه (قوله فتستحق المؤن) أى مع منع الوطء لعذرهما اذا كانت عنده لحصول التسليم الممكن ويمكن التمتع بهما من بعض الوجوه اه معنى (قوله وثبتت عباته الخ) سكت عما ثبتت به المرض والقياس أنه لا يثبت الا برجلين من الاطباء لأنه مما يطلع عليه الرجال غالباً اه ع ش (قوله ولو بيتها الخ) أى ولو كان ذلك المحل بيتها الخ (قوله ولو العيادة) كذا فى النهاية بالمشاة التحية وعبر المغنى بالموحدة فقال وسواء كان لعباده كحج ام لا (قوله الآتى)

على الاوجه ثم رايت أبا زرعة أفتى بذلك فان قلت ما ذكر فى حبس الزوج لها مشكل لأنه اذا كان هو الحابس يمكنه التمتع بها فيه او باخر اجها منه الى محل لا تقى ثم يعيدها اليه قلت كل من هذين فيه مشقة عليه فلم يعد قادراً عليها اما فى الاول فواضح واما فى الثانى فلأنه اذا فعل به ذلك لم يؤثر فيها الحبس فلم يفده شيئاً فان قلت ما الفرق بين هذا وما يأتى أنه لو طلبها للسفر معه فاقرت بدين فنعمها المقر له منه بقيت نفقتها قلت الفرق أنه ثم ما لم يسافر بعد متمكناً منها بلا مشقة فالامتناع إنما هو منه بخلافه فيها هنا وتعين السفر عليه نادر لا يعول عليه او باعتداده لو طء شبهة او يغصبها او (يمنع) الزوجة للزوج من نحو (لمس) او نظر بتغطية وجهها او تولية عنه وان مكنته من الجماع (بلا عذر) لأنه حقه كالوطء بخلافه بعذر كان كان بفرجها قرحة وعلت أنه متى لمسها واقعها (وعبالة زوج) يفتح العين أى كبر ذكره بحيث لا تحتمله (او مرض) بها (يضر معه الوطء) او نحو حبض (عذر) فى عدم

من معين فيه نظراً ولا يبعد سقوط سكن اليوم والليلة الواقع فيها النشوز م ر ش (قوله وإنما لم يرجع الخ) كذا م ر ش (قوله ولو بحبسها ظلماً او بحق وان الخ) فى شرح الارشاد الصغير ولو اذن لها فى الاستدانة ثم حبست فى الدين لم تسقط كمر مبسوطا فى التفليس اه وقياس اعتماد شيخنا الشهاب الرملى سقوطها بحبسها لم يحق م ر (قوله إلا أن كانت معسرة الخ) لا محيص عن ذلك لأن سقوطها بحبسها ليس الا للحيولة ولا حيولة مع ظلمه بحبسها وقدرته على اخر اجها (قوله على الاوجه) هو وجهه (قوله أى من المحل الذى يرضى الخ) كذا م ر ش (قوله الآتى) فى شرح قوله ولو خرجت فى غيبته لزيارة ونحوها لم تسقط

التسكين من الوطء فتستحق المؤن وثبتت عباته باربع نسوة فان لم يمكن معرفتها الا بنظرهن اليها مكشوفى الفرجين حال انتشار عضوه جاز ليشهدن وليس لها امتناع من زفاف لعبالة بخلاف المرض لتوقع شفائه (والخروج من بيته) أى من المحل الذى رضى باقامتها فيه ولو بيتها او بيت ايها كما هو ظاهر ولولعبادة وان كان غائباً بتفصيله الآتى

(بلاذن) منه ولا ظن رضاه عصيان (و نشوز) إذ له عليها حق الحبس في مقابلة المؤذن وأخذ الأذرع وغيره من كلام الامام أن لها اعتماد  
العرف الدال على رضا أمثاله لمثل الخروج الذي تريده وهو محتمل ما لم يعلم منه غيرة تقطعه (٣٢٧) عن أمثاله في ذلك ومن الأذن قوله إن لم

تخرجي ضربتك فلا يسقط  
به حقها ما لم يطلبها للرجوع  
فتمتنع كما أفتى به بعضهم  
ويتعين حملها على امتناعها  
عشا لا خوفا من ضربها الذي  
توعدها به إلا أن أمنها  
ووقت بصدقه فيما يظهر  
(إلا أن يشرف البيت  
أي أو بعضه الذي يخشى  
منه كما هو ظاهر) على  
انهدام) وهل يكفي قولها  
خشيت انهدامه أو لا بد من  
قرينة تدل عليه عادة كل  
محتمل والثاني أقرب أو  
تخاف على نفسها أو مالها  
كما هو ظاهر من فاسق أو  
سارق ويظهر أن الاختصاص  
الذي له وقع كذلك واحتجاج  
للخروج لقاض لطلب  
حقها أو الخروج لتعلم أو  
استفتاء لم يغنها الزوج  
الثقة أي أو نحو محرما كما  
هو ظاهر عنه ويظهر أنها  
لو احتاجت للخروج لذلك  
وخشى عليها منه فتنة  
والزوج غير ثقة أو امتنع  
من أن يعلبها أو يسأل لها  
أجره القاضي على أحد  
الأمريين ولو بان يخرج  
معها أو يستاجر من يسأل  
لها أو يخرجها معير المنزل  
أو متعد ظلمها أو يهددها  
بضرب تمتع فتخرج خوفا  
منه ونحوها حينئذ غير  
نشوز للعدر فتستحق النفقة

أي في شرح ولو خرج في غيبته الخ (قول المتن بلاذن) يظهر أنهما لو اختلفا في الأذن فهو المصدق لأن  
الأصل عدمه ما وفي ظن الرضا فهي المصدقة لأنه لا يعلم إلا منها ثم رابت قوله الاتي ويظهر تصديقها الخ  
الضريح في هذا التفصيل وهل يكفي قولها ظننت رضاه أو لا بد من قرينة محل تأمل ولعل الثاني أقرب اخذا  
بما يأتي أنفا اه سيد عمر (قوله عصيان) أي الا خروجها للنسك فانه وإن كان نشوز الاتص به لخطر  
امر النسك كما يأتي اه عش (قوله ان لها الخ) مفعول اخذ اه كردى (قوله بمثل الخروج الخ) كالخروج  
إلى الحمام ونحوه من حوائجها التي يقتضي العرف خروج مثلها لتعود عن قرب اه معنى (قوله وهو  
محتمل الخ) عبارة النهاية نعم لو علم مخالفتها لمثاله في ذلك فلا اه (قوله به) أي بالخروج حينئذ (قوله  
الذي توعدها به) قد يقال أن التوعد بالضرب إنما هو على عدم الخروج لا على العود فكان الأولى إذا توعدها  
به (قوله البيت) إلى قوله ولو طلبها للسفر في النهاية إلا قوله ويظهر أنها إلى أو يخرجها (قوله أو تخاف) إلى  
قوله أو يهددها في المغنى لإامثلة الخوف على المال أو الاختصاص وقوله أو نحو محرما إلى أو يخرجها  
(قوله أو تخاف الخ) عطف على يشرف (قوله أو مالها الخ) أي وإن قل أخذنا من إطلاقه هنا وتقيده  
الاختصاص بماله وقع ولو اعتبر في المال كونه ليس تافها جدا لم يكن بعيدا اه عش (قوله كذلك) أي  
كالمال (قوله لقاض الخ) أو لاعساره بالنفقة سواء أراضيت بأعساره أم لا اه معنى (قوله لتعلم) أي الامور  
الدينية لا الدنيوية وقوله أو استفتاء أي لا محتاج إليه بخصوصه أما إذا ارادت الحضور لمجلس علم لتستفيد  
أحكاما تنتفع بها من غير احتياج إليها حالا أو الحضور لسماع الوعظ فلا يكون عذرا اه عش (قوله لم  
يغنها الزوج الخ) راجع لقوله أو الخروج لتعلم الخ فقط كما يدل عليه سياقه وصنيع غيره اه سيد عمر (قوله  
عنه) أي الخروج (قوله لذلك) أي لتعلم أو الاستفتاء (قوله منه) أي من الخروج لذلك (قوله أجره  
القاضي الخ) ظاهر بالنسبة لصورة الامتناع أما إذا كان غير ثقة فلا يكفي بسؤاله نعم محتمل أن يقال ياذن  
لها أو يستاجر لها نفقة يسأل لها اه سيد عمر ولعله لم يقع نظره على قول الشرح ولو بان يخرج الخ فتأمل  
(قوله على أحد الأمريين) أي التعليم والسؤال (قوله أو يخرجها الخ) أو تخرج لبيت أبيها لزيارة أو عيادة  
اه معنى (قوله معير المنزل) أي أو مؤجره لا نقضاء مدة الاجارة (قوله أو يهددها) أي الزوج عش  
ورشيدى (قوله بضرب تمتع) أي شرعا فالتركيب وصنى ويحتمل أنه إضافي والمعنى بضرب من تمتع عن  
الخروج من البيت لكن قد يغنى عنه على هذا قوله السابق ومن الأذن قوله الخ (قوله حينئذ) أي حين  
الخوف (قوله بما ذكر) أي من الضرب والانهدام والفاسق والسارق (قوله وإلا) أي بان كان بما يعلم من  
غيرها كإخراج المعير أو الظالم لها (قوله من إخراج المتعدى) بيان الموصول وقوله بحبسها الخ متعلق  
ببشكل (قوله بان نحو الحبس الخ) وأيضا فالحبس حيلولة حسية بخلاف مجرد الإخراج لا مكان جعلها في محل  
آخر فان فرض تمكنه من دخول الحبس لها ففيه غاية المشقة عليه مع عدم تمكنه من مقصوده فيه غالبا اه  
سم (قوله بان نحو الحبس) الأولى حذف النحو (قوله مانع عرفا) أي من التمتع (قوله في البحر الملح) فيه  
امر أن الأول بالملاح لأحاجة إليه إذ يطلق البحر الأعلى للملح والثاني أن مقتضاه أن الامتناع من ركوب  
الأنهار نشوز وإن غلب فيها الهلاك أو خافت الضرر المذكور وهو بعيد جدا ولعل التقيد به لأن الغالب  
فيها بحسب الواقع السلامة والأمن من الضرر المذكور فلو فرض خوف ما ذكر فيها كوقت هيجانها  
(قوله ويظهر الخ) كذا مر ش (قوله بحبسها) متعلق ببشكل وقوله إلا أن يفرق اعتمده مر (قوله  
بان نحو الحبس الخ) وأيضا فالحبس حيلولة حسية بخلاف مجرد الإخراج لا مكان جعلها في محل آخر فان  
وإن كان الحبس هو الزوج كما اقتضاه كلام ابن المقرئ واعتمده شيخنا  
فرض تمكنه

ما لم يطلبها المنزل لائق فتمتنع ويظهر تصديقها في عذر ادعته إن كان بما يعلم إلا منها كالحوف بما ذكره والاحتاجت إلى إثباته وقد يشكك  
ما ذكره هنا من إخراج المتعدى لها بحبسها ظاهرا إلا أن يفرق بان نحو الحبس مانع عرفا بخلاف مجرد إخراجها من منزلها ومن النشوز أيضا  
امتناعها من السفر معه ولو لغير نفقة كما هو ظاهر لكن بشرط أن الطريق والمقصود أن لا يكون السفر في البحر الملح يياض بالأصل

إلا ان غلبت فيه السلامة ولم يخش من ركو به ضررا يبيح التيمم أو يشق مشقة لا تحتمل عادة وعلى هذا التفصيل الذي ذكره البلقيني واعتمده غيره يحمل إطلاق جمع منهم القفال وابن الصلاح المنع وجرى عليه في الأنوار وكذا الأسنوي بل زاد أنه يحرم إركابها ولو بالعقل ولو طلبها للسفر فأقرت بدين عليها بمنعها الدائن منه بطلب حبسها أو التوكل بها بالقياس صحة الإقرار ظاهرا لكن يظهر أن الزوج تحليف المقر له أن الإقرار عن حقيقة ثم رايت شريحا الروباني (٣٢٨) صرح بصحة الإقرار واعتمده الأذرعى وغيره قال الأذرعى لكن لو أقام بينة بانها واقرت

فرار من السفر فوجهان وقوله بعيد إلا أن توفرت القرائن بحيث تقارب القطع فهو محتمل وقد يعرّفونه بأقرارها أو بأقرار الغريم اه وتخطئة التاج الفزاري ما ذكره شريح بأن حق الزوج لا يسقط بأقرارها غير صحيحة لأن الإقرار اخبار عن حق سابق فالمدار فيه على الظواهر لا غير كيف وإقرار المفلس بعد الحجر بدين قبله صحيح مع ظهور الموطأة فيه غالبا ولم ينظروا اليها ثم رأيتني ذكرت ذلك أو آخر الفيلس بزيادة فراجعوه وأقرارها باجارة عين سابقة على النكاح كموالدين ولو كان لها عليه مهر فلها الامتناع من السفر معه حتى يوفى بها كما أفاده قول القفال في فتاويه إذا دفع لامرأته صداقها فليس لها الامتناع من السفر معه والقاضى في فتاويه للولى حمل موليته من بلد الزوج إلى بلده حتى يقبض مهرها قال الزركشى وابن العماد وقياسه أن لبالغة زوجها الحاكم ولم يعطها الزوج

كانت كالبحر بلا شك اه سيد عمر (قوله إلا ان غلبت الخ) معتمداه عش (قوله أو يشق) أى السفر اه عش وظاهره عطفه على يكون السفر لكن الظاهر أنه معطوف على يبيح والضمير للضرر (قوله مشقة لا تحتمل الخ) ويتجه أن منها أن لا يعدها في السفينة منزع لا عن الرجال تأمن فيه من اطلاعهم عليها وعلى ما يجب كتبه بما يشق إظهاره مشقة لا تحتمل اه سم (قوله لا تحتمل عادة) أى مثلها اه عش (قوله المنع) مفعول الإطلاق (قوله وجرى عليه) أى إطلاق منع أركاب الزوجة البحر المالح أو منع التشوز (قوله أركابها) أى الزوجة البحر (قوله أو التوكل الخ) عطف على حبسها ولعل مجاز في التكفل أو محرف عنه (قوله لو أقام) أى الزوج (قوله وقوله) أى الزوج وبيته (قوله فهو) أى قبول بينة الزوج حين توفى القرائن (قوله وقد يعرّفونه) أى يعرف الشهود قصدوا الفرار من السفر (قوله ما ذكره الخ) أى من صحة الإقرار (قوله بأن حق الزوج الخ) متعلق بتخطئة (قوله بدين قبله) أى الحجر (قوله فيه) أى الإقرار (قوله ولم ينظروا الخ) أى والحال لم ينظر أصحابنا إلى احتمال الموطوءة وظهورها (قوله ذكرت ذلك) أى صحة الإقرار أو آخر التفليس الخ حاصل ما رجحه هناك أنه يقبل إقرارها بدين لا آخر وتمنع من السفر معه ولا تقبل بينته أنها قصدت بذلك عدم السفر معه على وجه الوجهين وإن توفرت القرائن بذلك ولو طلب من الزوجة أو المقر له الحلف على أن باطن الأمر كظاهاه اجيب في المقر له دون الزوجة لأن إقرارها بأن ذلك حيلة لا يجوز سفرها معه بغير رضا المقر له اه (قوله وأقرارها باجارة) مبتدأ خبره قوله كموالدين (قوله لها عليه) أى للزوجة على الزوج (قوله كما أفاده قول القفال) أى بفهمه (قوله إذا دفع) بدل من قول القفال (قوله والقاضى الخ) أى وأفاده قول القاضى الخ أى بمنطوقه (قوله وقياسه) أى قول القاضى (قوله فهذه) أى مسألة سفر البالغة المقيسة أولى بالتوقف من مسألة حمل الولي لموليته المقيس عليها (قوله المهر وغيره) شامل لمهر حل بعد التمكن ومقتضى قوله الآتى إلا فى مهر الخ خلافه فليحرر اه سيد عمر (أقول) ولا يخالفه ويفرق بينهما بأن المضرة فيما يأتى أشد فلذا احتج هنا إلى مسوغ قوى وهو المهر الحال بالعقد بخلاف ما هنا فلذا جاز بمطلق الدين الحال ولو مهر أحل بعد التمكن (قوله منعه منه) أى منع الزوج من السفر لأجل دينها وكذا الضمير في عليه راجع للسفر سم وكردى (قوله في ذلك) أى فى كون الدين الحال عذرا فى امتناعا من السفر (قوله سفر الولي) أى حمل موليته (قوله ولو لحاجتها) إلى قوله وقولهم فى النهاية (قوله ولو مع حاجة غيره) شامل لحاجة الزوجة ايضا (قوله على ما يأتى) أى أنفا (قوله لأنها ممكنة الخ) عبارة المعنى ممكنة فى الأولى وفى غرضه فى الثانية فهو المسقط لحقه اه (قوله وخرج) إلى قوله والظاهر فى المعنى (قوله وبخث الأذرعى الخ) معتمداه عش (قوله أن محله) أى الوجوب

الشهاب الرملى ويؤخذ منه بالأولى حبسها له ولو بحق للحيلولة بينه وبينها كأقضى به شيخنا الشهاب الرملى ودخول الحبس له فيه غاية المشقة عليه لعدم تمكنه من مقصوده فيه غالبا (قوله أو يشق مشقة لا تحتمل عادة) ويتجه أن من المشقة التى لا تحتمل عادة أن لا يعدها فى السفينة منزع لا عن الرجال تأمن فيه من اطلاعهم عليها وهل ما يجب كتبه بما يشق إظهاره مشقة لا تحتمل (قوله منعه منه) أى من السفر وكذا الضمير فى عليه راجع للسفر (قوله أو باذنه) أى وحدها

مهرها السفر لبلدها مع محرم لكن توقف الأذرعى فيما قاله القاضى فهذه أولى والذى يتجه فى دينها عليه الحال المهر وغيره أنه عذر فى امتناعها من السفر لأنه إذا جاز لها منعه منه فأولى منعه من إجبارها عليه ويلحق المعسر بالموسر فى ذلك فيما يظهر فاما سفر الولي وسفرها المذكوران فالوجه امتناعهما إلا فى مهر جاز لها حبس نفسها لتقبضه (وسفرها باذنه معه) ولو لحاجتها أو حاجة أجنبي (أو) باذنه وحدها (لحاجتها) ولو مع حاجة غيره على ما يأتى (لا يسقط) مؤنها لأنها ممكنة وهو المفوت لحقه فى الثانية وخرج بقوله باذنه سفرها معه بدون لكن صححا وجوبها هنا ايضا لأنها تحت حكمه وإن امت وبخث الأذرعى أن محله إن لم يمنحها

ولا فاشرة قال البلقيني وهو التحقيق لكنه قيده بقوله ولم يقدر على ردها والظاهر انه مجرد تصوير لما مر انه لا فرق بين قدرته على ردها لاطاعته وأن لا (و) سفرها (لحاجتها) أو حاجة اجنبى باذنه لا معه (يسقط) مؤنها (فى الاظهر) اعدم (٣٩) التمكين اما باذنه لحاجتها فمقتضى قولهم

فى ان خرجت لغير الحام فانت طالق فخرجت له ولغيره لم تطلق عدم السقوط وقولهم لو ارتدا معا لا تمتع لها السقوط واعتمده البلقيني وغيره ونص الامم والمختصر ظاهر فيه وفى الجواهر وغيرها عن الماوردى واقره ولو امتنع من النكحة معه لم تجب النفقة الا ان كان يتمتع بها فى زمن الامتناع فتجب ويصير تمتعه بها عفوا عن النكحة حيث ذاه وقضيته جريان ذلك فى سائر صور النشوز وهو محتمل ونوزع فيه عمالا بجدى وامام فى مسافرة معه بغير اذنه من وجوب نفقتها تمكينها وان ائتمت بعصيانه صريح فيه وظاهر كلام الماوردى انها لا تجب الا زمن التمتع دون غيره نعم يمكن فى وجوب نفقة اليوم تمتع لحظة منه بعد النشوز وكذا الليل (ولو نشزت) كان خرجت من بيته (فغاب فاطاعت) فى غيبته بنحو عودها لبيته (لم تجب) مؤنها مادام غائبا (فى الاصح) لخروجها عن قبضته فلا بد من تجديد تسليم وتسليم ولا يحصلان مع الغيبة وبه فارق نشوزها بالردة فانه يزول باسلامها مطلقا لزوال المسقط

(قوله ولا فاشرة) أى ما لم يتمتع بها ع (قوله لكنه قيده الخ) أى البلقيني الخ وقضية صنع المكنى أن التقييد موجود فى كلام الاذرى (قوله مجرد تصوير) أى لا قيد اه نهاية خلافا لظاهر المكنى (قوله لما مر) أى فى شرح وتسقط بنشوز (قوله أو حاجة اجنبى الخ) هذا ظاهر إذ لم يكن خروجها بسؤال الزوج لها فيه ولا فينبغى أن يلحق بخروجها لحاجة باذنه معنى وعش (قوله اما باذنه لحاجتها) أى الزوج والزوج او الاجنبى اه ع (قوله لم تطلق) مقول القول (قوله عدم السقوط) اعتمده النهاية والمكنى وشيخ الاسلام (قوله وفى الجواهر) إلى قول المتن ولو خرجت فى النهاية الا قوله وهو محتمل إلى وامر وقوله بعد النشوز وقوله وعدم حاكم وقوله لفائدة إلى فيحتمل (قوله واقره) وافق به والد رحمه الله تعالى اه نهاية (قوله وقضيته) أى كلام الماوردى المذكور جريان ذلك أى قوله الا ان كان يتمتع بها الخ (قوله وظاهر كلام الماوردى الخ) معتمد وقوله نعم يمكن الخ معتمدا ايضا اه ع (قوله نعم يمكن فى وجوب نفقة اليوم الخ) ظاهره انه لا يجب مع هذا اليوم نفقة الليلة بعده إذ لم يتمتع بها فيها سم وعش (قوله بعد النشوز) قضية ذلك حمل ما يصرح به كلامهم من أن نشوزها فى أثناء اليوم يسقط نفقتها وإن عادت للطاعة فى بقيته على ما ذالم يتمتع بها بعد النشوز وهل يجزى ذلك فى كسوة الفصل فيه نظر ظاهر وجزى م على الجريان وقال وكذا يقال فى كسوة الفصل فاذا نشزت فى اثنائه فى المنزل واستمتع بها وجب قسط من الاستمتاع وما بعده من الفصل إلى وجود نشوز جديد كذا قال بحسب مظهره فليحرر ولم يذكر فى شرحه تقييد الشارح ببعده النشوز اه سم (قول المتن ولو نشزت) أى فى حضور الزوج اه معنى (قوله كان خرجت الخ) عبارة المكنى بان خرجت من بيته كما قال الرافعى بغير اذنه اه (قوله فى غيبته) الى قوله قال الخ فى المكنى (قوله وبه فارق الخ) أى بالتعليل المذكور (قوله فانه يزول باسلامها) أى حيث اعلمته به كما يأتى فى قوله ويترجى ان مراده الخ وقوله مطلقا أى سواء جدد تسليم وتسليم ام لا اه ع (قوله لزوال المسقط) أى مع كونها فى قبضته ليفارق نظيره اه رشيدى (قوله وأخذ منه) أى من الفرق المذكور (قوله عادت نفقتها) أى حيث أعلمته وينبغى عدم تصديقها فى ذلك لو اختلفا فيه اه ع (قوله وهو كذلك على الاصح) من جملة كلام الاذرى فكان ينبغى أن يزيد قبله لفظة قال اه رشيدى (قوله قال الخ) أى الاذرى (قوله النشوز الجلى) أى الظاهر اه ع (قوله ان مراده) أى الاذرى (قوله ارسال اعلامه الخ) هل يشترط ارسال من جهة الحاكم كما قد يشعر به قوله الاق وعدم حاكم او لا اه سم (اقول) وقول الشارح بخلاف نظيره الخ كالصريح فى عدم الاشتراط وسياق عن الرشيدى ما يصرح به (قوله ذلك) أى ويترجى ان مراده الخ (قوله لان عودها الخ) يعنى ان عودا الاستحقاق يعودها الخ (قوله وهل

(قوله والظاهر الخ) كذا مر (قوله عدم السقوط) كذا مر (قوله فتجب) أقتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى (قوله نعم يمكن فى وجوب نفقة اليوم الخ) كذا مر وظاهره انه لا يجب مع هذا اليوم نفقة الليلة بعده إذ لم يتمتع بها (قوله بعد النشوز) قضية ذلك حمل ما يصرح به كلامهم من أن نشوزها فى أثناء اليوم يسقط نفقتها وان عادت للطاعة فى بقيته على ما ذالم يتمتع بها بعد النشوز وهل يجزى نظير ذلك فى كسوة الفصل فيه نظر ظاهر وجوز الجرجاني وقال لا يبعد انه اذا استمتع لحظة فى يوم وجبت نفقته وما بعده بما يمكن فيه من الاستمتاع ما لم يوجد منها نشوز جديد قال وكذا يقال فى كسوة الفصل فاذا نشزت فى اثنائه فى المنزل واستمتع بها وجب قسط من الاستمتاع وما بعده من الفصل الى وجود نشوز جديد كذا قال بحسب مظهره فليحرر ولم يذكر فى شرحه تقييد الشارح بعد النشوز (قوله ويترجى الخ) كذا مر (قوله ارسال اعلامه) هل يشترط ارسال من جهة الحاكم كما قد يشعر به قوله وعدم حاكم اولى (قوله

(٢٤) - شروانى وابن قاسم - ثامن ) وأخذ منه الاذرى أنها لو نشزت فى المنزل ولم تخرج منه كان منعه نفسها فغاب عنها ثم عادت للطاعة عادت نفقتها من غير قاض وهو كذلك على الاصح قال وحاصل ذلك الفرق بين النشوز الجلى والنشوز الخفى اه ويترجى ان مراده يعودها للطاعة ارسال اعلامه بذلك بخلاف نظيره فى النشوز الجلى وانما قلنا ذلك لان عودها للطاعة من غير علمه بعيد كما هو ظاهر وهل

اشهادها عند غيبته وعدم حاكم كعلامه فيه نظر وقياس ما مر في نظائره ثم (وطريقها) في عود الاستحقاق (ان يكتب الحاكم كاسبق) في ابتداء التسليم فاذا علم وعاد او ارسل من (٣٣٠) يتسلمها او ترك ذلك لغير عذر عاد الاستحقاق (فرع) التمسّت زوجة غائب من القاضى

اشهادها (الخ) عبارة النهاية والاقرب كما هو قياس ما مر في نظائره ان اشهادها عند غيبته كعلامه اه (قوله) وقياس ما مر في نظائره نعم) وظاهره انه ياتي في النشوز الجلى ايضا وقياس النظائر ايضا ان الاشهاد لا يكتفى إلا عند تعذر الاعلام فليراجع اه رشيدى (قول المتن وطريقها ان يكتب الخ) اى طريقها ذلك فقط بالنسبة للنشوز الجلى وهو طريقها ايضا مع ارسالها تعلمه بالنسبة للنشوز الخفى كما علم مما مر اه رشيدى (قوله) في عود الاستحقاق (الى الفرع فى المغنى) (قوله) او ترك ذلك (اى العود وارسل الوكيل (قوله) التمسّت الخ) أى لو التمسّت زوجة الخ وان لم يكن نشوز ففى مشكلة مستقلة اه رشيدى (قوله) فى مسكنه اى المحل الذى رضى باقامتها فيه ولو يبيتها او يبيت ابيها (قوله) وحلقها الخ) عطف على قوله ثبوت الخ (قوله) فحينئذ يفرض الخ) اى ولو كان ما يفرضه من الدراهم اه عرش وهذا على مختار النهاية ووالده خلافا للشارح كما مر (قوله) حيث لم يثبت الخ) ويظهر انه لو تبين يساره كان لها المطالبة بما بقى من قدر التفاوت اه سيد عمر (قوله) ولا فلا فائدة الخ) تقدم فى كلامه ان القاضى يقتضى عليه حيث لم يكن ثم مال او ياذن لها فى الاقتراض اه عرش (قوله) لاعلى وجه النشوز) الى اوله كذا اطلقه شارح فى النهاية لإلا قوله وقضية التعبير إلى المتن وقوله وايضا إلى المتن (قوله) عن البلد) خرج به خروجها فى غيبته فى البلد فهو نشوز ولو اجرت نفسها اجارة عين باذنه لشغل فى البلدة سقطت نفقتها مراه سم على حج وينفى ان مثل غيبته عن البلد خروجه مع حضوره فيه حيث اقتضى العرف رضاه بمثل ذلك على ما مر فى قوله السابق واخذ الرافعى وغيره الخ ومن ذلك ما جرت عبادته بانه اذا خرج لا يرجع إلا اخر النهار مثالا فلها الخروج للعبادة ونحوها إذا كانت ترجع إلى بيتها قبل عوده وعلبت منه الرضا بذلك اه عرش (قوله) لا لا جنى الخ) اى حيث كان هناك ربية او لم يدل العرف على رضاه بذلك والافلها الخروج كاشمله قوله فيها مر واخذ الرافعى وغيره الخ اه عرش عبارة المغنى والاول وجه ما قاله الدميرى من ان المراد خروجها الى بيت ابيها او اقرارها او جبر انهما الزيارة او عيادة او تعزية اى بشرط عليها الرضا ولو بالعرف فى رضامثله بذلك كما مر عنه (قوله) الواقع) اى التعبير بالاهل (قوله) انه لا فرق الخ) وفاقا للمغنى والنهاية (قوله) تقييده) اى القريب (قوله) وهو متجه) خلافا للمغنى والنهاية كما مر (قول المتن ونحوها) من موت ابيها وشهود جنازته فما نقله الزركشى عن الخوى شارح التنبيه من انه ليس لها الخروج لموت ابيها ولا لشهود جنازته مقيد بحضوره اه سم وفى المغنى ما يوافقه (قوله) لمن ذكر) اى من المحارم (قوله) فى ذلك) اى الخروج للزيارة ونحوها (قوله) او يرسل لها الخ) اى او تدل القرينة على عدم رضاه بخروجها فى غيبته مطلقا كما مر اه عرش (قوله) ولا مؤنة) الى قوله فان قلت فى المغنى (قوله) ولا مؤنة لصغيرة) شمل ذلك المهر فلا يجب عليه تسليمه قبل اطاقة الوطء وقد تقدم ذلك اه عرش (قول المتن لصغيرة) ظاهره وان كان الزوج ايضا صغيرا وبوافقه قوله الاق وانها تجب لكبيرة على صغير فان مفهوم قوله كبيرة خروج الصغيرة اه سم (قوله) بغيره) اى غير الوطء اه سم (قوله) وبه فارقت الخ) اى بقوله وليست اهلا الخ (قوله) على صغير) اى ومجنون اه بجيرى (قوله) اذا عرضت الخ)

ان يفرض لها فرضا عليه اشترط ثبوت الكساح واقامتها فى مسكنه وحلقها على استحقاق النفقة وانها لم تقبض منه نفقة مستقبله فحينئذ يفرض لها عليه نفقة معسر حيث لم يثبت انه غيره ويظهر ان محل ذلك ان كان له مال حاضر بالبلد تريد الاخذ منه والا فلا فائدة للفرض الا ان يقال له فائدة هى منع المخالف من الحكم بسقوطها بمضى الزمان وايضا يحتمل ظهور مال له بعد فتاخذ منه من غير احتياج لرفع اليه (ولو خرجت) لاعلى وجه النشوز (فى غيبته) عن البلد بلاذنه (لزيارة) لقريب لا اجنبى أو أجنبية على الأوجه وقضية التعبير هنا بالقريب وبالاهل الواقع فى كلام الشارح وتبعه شيخنا فى شرح منهجه انه لا فرق بين المحرم وغيره لكن قضية تعبير الزركشى بالمحارم وتبعه فى شرح الروض تقييده بالمحرم وهو متجه (ونحوها) كعبادة لمن ذكر بشرط ان لا يكون فى ذلك ربية بوجه فيما يظهر (لم تسقط) مؤنتها بذلك لانه لا يعد نشوزا عرفا وظاهر ان محل ذلك ما لم يمنعهم ان

وقياس الخ) كذا مر ش (قوله) عن البلد) خرج خروجها عن غيبته فى البلد فهو نشوز ولو خرجت باذنه لم تسقط نفقتها او اجرت نفسها اجارة عين باذنه لشغل فى البلدة سقطت نفقتها (قوله) على الواجهة) كذا مر (قوله) فى المتن ونحوها) منه موت ابيها وشهود جنازته فما نقله الزركشى عن الخوى شارح التنبيه مقيد بحضوره (قوله) فيما يظهر) كذا مر (قوله) فى المتن لصغيرة) ظاهره وان كان الزوج ايضا صغيرا وبوجه بان المانع من النفقة هو صغرها مقدم على مقتضى وهو صغره ان سلم انه مقتضى وهذا يوافقه ايضا مفهوم قوله الاق وانها تجب لكبيرة على صغير فان مفهوم قوله كبيرة خروج الصغيرة (قوله) بغيره) اى بغير

الخروج قبل سفره أو يرسل لها بالمنع (والاظهر ان لا نفقة) ولا مؤنة (لصغيرة) لا تحتمل الوطء وان سلبت له لان تعذر اى وطئها لمغنى فيها وليست اهلا للتمتع بغيره وبه فارقت المريضة ونحو الرتقاء (و) الاظهر (انها تجب لكبيرة) اى لمن يمكن وطؤها وان لم تبلغ كما هو ظاهره (على صغير) لا يمكن وطؤه اذا عرضت على وليه لان المانع من جهته (واحرماها بحج او عمرة) او مطلقا (بلاذن) منه



(نشوز ان لم يملك تحليها) على قول في الفرض لان المانع منها ومع كونه نشوزا ليس تعاطيه حراما عليها لخطر امر النسك وبه فارق ما يأتي في الصوم (وان ملك) تحليها بأن أحرمت ولو بفرض على المعتمد (فلا) يكون إحرامها نشوزا فلها المؤن لأنها في قبضته وهو قادر على تحليها والتمتع بها فاذا ترك فقد فوت على نفسه فان قلت هذا يشكل بما يأتي في الصوم أنه يباب لإفساد العبادة قلت يفرق بأن الصوم يتكرر فلو أمرناه بالافساد لتكرر منه وفي ذلك ما يهيب بخلاف الاحرام لأنه نادر فلا تقوى مهابته وأيضا فالزمن (٣٣١) ثم قريب فتقوى الهيبة حينئذ بخلافه هنا غالبا (حتى تخرج فسافة

لحاجتها) فان كان معها استحقت ولا فلا نعم من أفسد حبها الذي أذن فيه بجاع يلزمها الاحرام بقضائه فورا والخروج له ولو بلاذنه وحينئذ يلزمه مؤنها بل والخروج معها (أو) أحرمت (بأذن) منه (ففي الاصح لها نفقة مالم تخرج) لأنها في قبضته وفوات التمتع نشأ من إذنه فان خرجت فكما تقرر ولو آجرت عنها قبل النكاح لم يتخير ويقدم حق المستاجر لكن لا مؤنة لها مدة ذلك كذا أطلقه شارح هنا وفيما مر آنفا وهو مشكل لأن قضية ما مر ان نفقتها لا تسقط مدة الاجارة وهذا بخلافه وقد يجاب بتقدير أن الامر كذلك عندهم بحمل هذا على ما إذا ثبت بالبينة وذلك بالاقرار والفرق أن الاقرار أقوى فآثر وجوب النفقة بخلاف البينة هذا والذي يتجه ترجيحه أنه لا مؤنة لها مدة الاجارة مطلقا ويفرق بينه وبين

أى أو أسلمت نفسها اه معنى (قول المتن نشوز) أى من وقت الاحرام اه معنى (قوله على قول الخ) أى مرجوح مرفى باب الحج اه معنى (قوله وبه فارق) أى بقوله لخطر الخ (قوله هذا) أى قول المصنف وان ملك فلا (قوله فلو أمرناه) أى لو جوزنا لها الصوم وجعلنا الافساد إليه إذا أراد ولا فلا أمرنا كالا يتخفى اه رشيدى (قوله ثم) أى فى الصوم وقوله هنا أى فى الاحرام (قوله فان كان معها) أى قوله كذا أطلقه الشارح فى المعنى (قوله استحقت) أى ان لم يمنعها من السفر كما مر (قوله نعم من أفسد حبها) فان قلت ما صورة ذلك فانها إن طارعتة مختارة فهى المفسدة وان أكرهها لم يفسد حبها قلت قد يصور بالاول ويصح نسبة الفساد إليه لما شاركته فى سببه اه سم (قوله فكما تقرر) أى فى فسافة لحاجتها اه سم (قوله لم يتخير) أى الزوج فى فسخ النكاح وان جهل الحال اه معنى (قوله لكن لا مؤنة لها الخ) ينبغى ان عمله مالم يتمتع بها اخذنا مرفى فى الناشئة وإلا وجبت نفقة ما مدة التمتع وأنه يجب نفقة اليوم أو باليلة بالتمتع فى لحظة منه اه ع شر (قوله كذا أطلقه شارح الخ) أى بلاقته بثبوت بالاقرار أو بالبينة (قوله وفيما مر الخ) أى فى شرح الا ان يشرف على انهدام (قوله لان قضية ما مر الخ) أى حيث جعلوا هناك المستاجرة الذين قبل النكاح كالمدينة لآخر (قوله بحمل هذا) أى ما هنا من السقوط (قوله إذا ثبت) أى سبق لإجارة الدين على النكاح (قوله وذلك) أى ما اقتضاه ما مر من عدم السقوط وقوله بالاقرار أى على ما ثبت بالاقرار أى كاقيد الشارح به هناك (قوله مطلقا) أى سواء ثبت بالاقرار أو بالبينة (قوله ويفرق بينه) أى بين الاقرار بالاجارة عنها (قوله ثم) أى فى الاقرار بالدين (قوله وان مكنته المستاجر الخ) أى رضى المستاجر بشمكته منها اه معنى (قوله ولم يتعرضوا) أى الاصحاب (قوله فرق بينه) أى السقوط بالاجارة عنها (قوله هنا) أى فى الاجارة عنها (قوله بخلاف تينك) أى الصوم والاعتكاف (قول المتن ويمنعها صوم نفل الخ) والوجه تقييد المانع بمن يمكنه الوطء فلا يمنع لمن ليس بصوم واعتكاف واجبين او كان محرما او مريضا مد نفقا لا يمكنه الوقاع أو مسموحا أو عنيئا او كانت قرناء أو رتقاء أو متحيرة كالغائب وأولى لان الغائب قد يقدم نهارا فيطأ شرح مر اه سم وقد يشير إليه قول الشارح لانه قد يطرأ الخ لكن ظاهر صنيع المغنى اعتماد اطلاق المانع عبارته سواء أمكنه جماعها ام امتنع عليه لعذر حسى كجبهه أو رتقا أو شرعى كتلبسه بواجب كصوم أو إحرام وبحث الاذرعى لانه لا يمنع من لا يحل له وطؤها كمتحيرة ومن لا تحتمل الوطء اه (قوله إن شاء) أى قوله لكن الوجه فى النهاية (قول المتن فان أبت) أى امتنعت من عدم الشروع أو الفطر بعد امره لها به (قوله

الوطء (قوله قلت يفرق الخ) كذا مر (قوله نعم من أفسد حبها) فان قلت ما صورة ذلك فانها إن طارعتة مختارة فهى المفسدة وان أكرهها لم يفسد حبها قلت يصور بالاول ويصح الفساد لما شاركته فى سببه (قوله فكما تقرر) أى فى قوله فسافة لحاجتها (قوله ولو آجرت الخ) كذا مر (قوله فى المتن ويمنعها صوم نفل الخ) والوجه تقييد المانع بمن يمكنه الوطء فلا يمنع لصوم واعتكاف واجبين او كان محرما او مريضا مد نفقا لا يمكنه الوقاع أو مسموحا أو عنيئا او كانت قرناء أو متحيرة كالغائب وأولى لان الغائب قد يقدم نهارا فيطأ ولو كانا مسافرين سفر امر خصا فى شهر رمضان كان مخرجا على فعل المكتوبة فى اول الوقت وأولى لما فى التأخير من الخطر على وجه احتمالات فى ذلك حيث لم يكن الفطر افضل مر ش (قوله على الوجه)

الاقرار بالدين بأنه لا حائل ثم بينها وبين الزوج لأنه يمكنه ترك السفر والتمتع بها كما مر وأما هنا فمد المستاجر حائلة فنعت النفقة ثم رأيت أن المنقول الذى سكتا عليه سقوط نفقتها هنا وان مكنته المستاجر منها لانه وعد لا يلزم مع ما فيه من المنة ولم يتعرضوا للفرق بين الاقرار والبينة وهو صريح فيما ذكرته ورأيت شيخنا فرق بينه وبين عدم سقوطها بنذر الصوم أو الاعتكاف المعين قبل النكاح بعين ما فرقت به وهو أن هنا مداحالة بخلاف تينك (ويمنعها) إن شاء (صوم) أو نحو صلاة أو اعتكاف (نفق) ابتداء وانتهاء ولو قبل الغروب لأن حقه مقدم عليه لوجوبه عليها وان لم يرد التمتع بها على الوجه لانه قد يطرأ له ارادته فيجدها صائمة فيضرر (فان أبت) وصامت أو تمت

غير نحو عرفة وعاشوراء وصلت غير رتبة (فناشرة في الاظهر) فتسقط جميع مؤن ما صامته لا متاعها من التحكين الواجب عليها ولا نظر إلى تمكينه من وطئها ولو مع الصوم لانه قديهاب افساد العبادة فيتضررو من ثم حرم صومها نقلا او فرضا موسعا وهو حاضر من غير اذنه او علم رضاه وظاهر امتناعه مطلقا ان اضرها (٣٣٢) او ولدها الذي ترضعه واخذ ابو زرعة من هذا التعليل انها لو اشتغلت في بيته بعمل ولم يمنعه الحياء

من تطيلها عنه كخياطة بقيت نفقتها وان امرها بتركها فامتعت إذ لا مانع من تمتعها بأي وقت أراد بخلاف نحو تعليم صغار لانه يستحي عادة من اخذها من يتيهن وقضاء وطره منها فاذا لم تنته بنهيه فهي ناشزة اما نحو عرفة وعاشوراء فلها فعلها بغير اذنه كرواتب الصلاة بخلاف نحو الاثنين والخميس وبه يخص الخبر الحسن لا تصوم المرأة يوما سوى شهر رمضان وزوجها شاهد الا باذنه ولو نكحها صائمة تطوعا لم يجبرها على الفطر لكن الاوجه سقوط مؤنها (والاصح ان قضاءه لا يتضييق) لكون الافطار بعذر مع اتساع الزمن وقد تشمل عبارة قضاء الصلاة فيفصل فيه بين التضييق وغيره وهو الاوجه (كنفل فيمنعها) منه قبل الشروع فيه وبعده من غير اذنه لانه متراح وحقه فوري بخلاف ما تضييق للتعدى بافطاره او لضيق زمنه بان لم يق من شعبان الا ما يسعه فلا يمنحها منه ونفقتها واجبة لكنه مشكل في صورة التعدى لان المانع نشاعن تقصيرها وله منعها من صوم نذر مطلق كعين نذرت في نكاحه

غير نحو عرفة (الخ) من النحو تاسوعاء والاثنين وأيام البيض كما يأتي في كلامه اه ع ش (قول المتن فناشرة) والاقرب ان المراهقة الحاضرة اى المقيمة كالبالغة لو اردت صوم رمضان لانها مورة بصومه مضروبة على تركها نهاية (قوله فتسقط) إلى قوله وظاهر في المغنى (قوله او فرضا موسعا) اى وان كان لها غرض في التقديم كقصر النهار اه ع ش (قوله مطلقا) اى موسعا ومضيقات ش اى وسوا وجد الاذن او العلم بالرضا ام لا سم (قوله من هذا التعليل) اى قوله لانه قديهاب الخ اه ع ش (قوله وان امرها بتركها) اى ما لم يكن امره بالترك لغرض اخر غير التمتع كرية تحصل له بمن له الخياطة مثلا كتردده على باب بيته لطلب ما يتعلق به من الخياطة ونحوها اه ع ش (قوله من يتيهن) اى الصغار وكان الاولى التذكير (قوله نبيه) اى عن نحو تعليم صغار (قوله اما نحو عرفة) إلى قوله بخلاف نحو الاثنين في المغنى (قوله اما نحو عرفة الخ) اى كالتاسوعاء نهاية (قوله فلها فعلها الخ) وليس له منعها منها ولا تسقط نفقتها بالا متناع من فطرهما اه مغنى (قوله بغير اذنه) اى إلا في أيام الزفاف فله منعها من صومهما فيها اه ع ش (قوله بخلاف نحو الاثنين الخ) ومنه ستشوال وان نذرتها بعد النكاح بلا اذن منه كما يأتي اه ع ش (قوله وبه) اى بقياس نحو عرفة وعاشوراء على رواتب الصلاة (قوله شاهد) اى حاضر (قوله لكن الاوجه الخ) خلافا للنهاية ووافقا للمغنى عبارة تهو في سقوط نفقتها وجهان وجهها السقوط كما قاله الاذرى لان الفطر افضل عند طلب التمتع اه (قوله لكون الافطار) إلى قوله انتهى في النهاية والمغنى إلى قوله لكنه مشكل إلى وله منعها (قوله بين التضييق) اى بان فات بلا عذر اه ع ش (قوله وله منعها الخ) نعم قياس ما مرفى الاعتكاف من انها لو نذرت اعتكافا متتابعين اذنه ودخلت فيه باذنه ليس له منعها استثناء ه هنا شرح م اه سم على حج اى فليس له تحليلها منه حيث دخلت فيه باذنه ومثل الاعتكاف سائر العبادات إذا نذرتها بلا اذن منه وشرعت فيها باذنه اه ع ش عبارة المغنى تنبيه تسقط نفقتها بالاعتكاف إلا باذن زوجها وهو معها أو بغير اذن لكن اعتكفت بنذر معين سابق للنكاح فلا تسقط نفقتها اه (قوله من صوم نذر الخ) عبارة المغنى والنهاية قوله منعها من مندور معين نذرت بعد النكاح بلا اذن ومن صوم كفارة ان لم تعص بسببه لانه على التراخي ومن مندور صوم او صلاة مطلق سواء انذرت قبل النكاح ام بعده ولو باذنه لانه موسع اه (قوله كعين نذرت الخ) ويكون باقيا في ذمتها إلى ان تموت فيقضى من تركتها او يتيسر لها فعله بنحو غيبته كاذنه لهابعد اه ع ش (قوله وصوم كفارة) ان لم يعص بسببه كذا في شرح الروض وهو موافق للاخذ الاق اى سم (قوله ان المتعدية بسبب الكفارة) اى كان حلفت على امر ماض انه لم يكن وهى عالة بوقوعه اه ع ش (قوله وهو متجه الخ) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله وهو) اى ما قاله الاذرى الخ

كذا م ر ش (قوله غير نحو عرفة الخ) هذا الصنيع حيث أطلق المنع أولا وفصل في النشوز ثانيا يدل على اصاله المنع مطلقا وان التفصيل بين نحو عرفة وغيره إنما هو في النشوز بالا متناع وليس مراد اى بدليل قول الروض ويمنعها من تطويل الرواتب وصوم الاثنين والخميس ونحوهما لعاشوراء وعرفة اه بل صرح هو بذلك في قوله الاق اما نحو عرفة الخ (قوله نحو عرفة وعاشوراء) يحتمل ان يدخل فيه ستة شوال (قوله مطلقا) يدخل فيه اذنه وعلم رضاه فبايضرها في اطلاقه نظر (قوله لكن الاوجه) اى من وجبى سقوط مؤنها اصح الوجهين عدم السقوط م ر ش (قوله ونفقتها واجبة) كذا م ر ش (قوله وله منعها من صوم نذر مطلق الخ) نعم قياس ما مرفى الاعتكاف من انها لو نذرت اعتكافا متتابعين اذنه ودخلت فيه باذنه ليس له منعها استثنى هذا م ر ش (قوله وصوم كفارة) قال في شرح الروض اى ان لم تعص

بلا اذنه وصوم كفارة ولو من اتمامه وان شرعت فيه قبل منعه على الاوجه ويؤخذ بما ذكر في المتعدية بالا فطاران وكذا المتعدية بسبب الكفارة لا يمنعوها وتستحق النفقة وافتى البرهان الفزارى في مسافرين رمضان بان لا يمنعوها من صومه قال الاذرى وتبعه الزركشى وهو متجه ان لم يكن الفطر افضل انتهى قبل وهو اوجه ما نقل عن الماوردى المخالف لذلك انتهى ويؤيده قولهم (و) الاصح

(انه لا يمنع من تعجيل مكتوبة اول الوقت) لحيازة فضيلته واخذ منه الزركشي وغيره انه (٣٣٣) المنع اذا كان التأخير افضل وبحث

الاذرى أن له المنع من  
تطويل زائد بل يقتصر على  
أكمل السنن والآداب  
وفارق مامر في الاحرام  
بطول مدته (و) لا من  
(سنن رتبة) ولو اول وقتها  
لتأكد هاهنا مع قلّة زمنها ومن  
ثم جازله منها من تطويلها  
بان زادت على أقل مجزى  
فما يظهر ويحتمل اعتبار  
أدنى الكمال لانهم راعوا  
هنا فضيلة اول الوقت فلا  
تعد رعاية هذا أيضا ومر  
اول محرمات النكاح أن  
العبرة في المسائل المختلف  
فيها بعقيدته لا بعقيدتها  
(ويجب) إجماعا (لرجعية)  
حرة أو أمة ولو حائلا  
(المؤن) السابق وجوبها  
للزوجة لبقاء حبس الزوج  
وسلطته نعم لو قال طلفت  
بعد الولادة فلي الرجعة  
وقالت بل قبلها فلا رجعة  
لك صدق يمينه في بقاء  
العدو وثبوت الرجعة ولا  
مؤن لها لانها تنكر  
استحقاقها وأخذ منه أنها  
لا تجب لها وان راجعها  
وكذا وادعت طلاقا بانها  
فانكره فلا مؤن لها كما قاله  
الرافعي وجعله أصلا مقيسا  
عليه ويظهر أن محله كالذى  
قبله مالم تصدقه (إلا مؤن  
تنظف) لا تنفاه موجبا

وكذا ضمير ويؤيده (قوله لحيازة فضيلته) إلى قوله وفارق في المغنى وإلى الفرع في النهاية بمخالفة يسيرة  
ابنه عليها (قوله) واخذ منه) أى من التعليل (قوله) إذا كان التأخير افضل) أى لنحو إيراد نهاية ومعنى  
انظر هل يسن الإبرادى حق المرأة مع ان صلاتها في بيتها افضل رشيدى (قوله وفارق) أى عدم المنع من  
تعجيل المكتوبة ع ش وسم (قول المتن وسنن رتبة) المراد بالرتبة ماله وقت معين سواء توابع الفرائض  
وغيرها وقد ذكر الرافعي ان هذا اصطلاح القدماء وحيث قد يدخل العيدان والكسوفان والتراويح  
والضحى فليس لهنه من فعلها في المنزل ولكن يمنعها من الخروج لذلك اه معنى عبارة ع ش ولا فرق  
في السنن بين المؤكدة وغيرها اخذنا من إطلاقهم بل ينبغي ان مثلها صلاة العيدين وصلاة الضحى والخسوف  
والكسوف والاستسقاء وان مثلها الاذكار المطلوبة عقب الصلوات من التسبيح وتكبير العيدين ونحوهما  
ما يستحب فله عقب الصلوات اه (قوله ولو اول وقتها) وظاهر كلامهم انه يمنعها من تعجيلها مع المكتوبة  
اول الوقت معنى واسنى (قوله) جازله منعها من تطويلها الخ) كما صرح به الماوردى اه معنى (قوله)  
جازله منعها الخ) وعليه في فرق بين الرتبة والفرص حيث اغتفر فيه أكمل السنن والآداب بعظم شأن  
الفرص فروعى فيه زيادة الفضيلة اه ع ش (قوله) بان زادت الخ) عبارة النهاية ان زادت على ادنى  
الكمال فيما يظهر ويحتمل المنع من زيادة على أقل مجزى اه (قوله فيما يظهر) معتمد اه ع ش (قوله حرة)  
إلى قوله وكذا لو ادعت في المغنى (قوله المؤن السابق الخ) من نفقة وكسوة وغيرهما ولا يسقط ماوجب  
لها الا بما يسقط به ما يجب للزوجة ويستمر وجوبه لها حتى تقره بانقضاء عدتها بوضع الحمل او غيره  
فهى المصدقة في استمرار النفقة كاتصدق في بقاء العدة وثبوت الرجعة اه معنى (قوله وسلطته) عطف  
سبب على مسبب اه ع ش (قوله) انها لا تجب ولو راجعها) هل وإن كانت محبوسة عنده والظاهر الوجوب  
حيث أخذنا مما يأتى قريبا فليراجع اه رشيدى ويأتى آتفا عن المغنى وع ش ما يوافقه (قوله) فلا  
مؤن لها الخ) قال في المطلب لكن ظاهر نص الام الوجوب انتهى وهذا الوجه لانها محبوسة لاجله كما يؤخذ  
بما مر فيما اذا ادعت الرضاع وانكر اه معنى وجمع سم بين ما هنا وما مر في مسئلة الرضاع بحمل ما هناك  
على المستمتع بها بالفعل وما هنا على غير المستمتع بها ويوافقه قول ع ش ولعل ما هنا مفروض فيما إذا لم  
يحبسها ولا تمتع بها اه (قوله مالم تصدقه) ينبغى او يستمتع بها اخذنا ما مر في الحاشية اخر الرضاع عن ابن  
أبى الدم وشيخنا الشهاب رحمهما الله تعالى اه سم (قول المتن) لا مؤنة تنظف) فلا تجب لها إلا إذا تآذت  
بالهوام للوسخ فيجب كما قاله الزركشى ما ترفه به كامر معنى والحاصل ان الرجعية والحامل البائن الغير  
المتوفى عنها يجب لها المؤن سوى التانظف والحائل البائن والمتوفى عنها يجب لها السكنى فقط بحججى (قول  
المتن فلو ظنت) بضم اوله اه معنى (قوله) لانه بان) إلى قوله ولو وقع في المغنى (قوله) فان لم تذكر شيئا الخ)  
عبارة المغنى فان جهلت وقت انقضائها قدرت بعادتها حيضا وطهرا إن لم تختلف فان اختلفت اعتبر باقلها

بسيه اه و مر موافق للاخذ الآتى (قوله) إذا كان التأخير افضل) أى لنحو إيراد مر ش (قوله)  
وبحث الاذرى الخ) كذا مر ش (قوله وفارق مامر) أى في قوله في المتن لا يمنع من تعجيل الخ ولو اول  
وقتها كذا مر ش وفي شرح الروض وفضية كلامهم انه يمنعها من تعجيل الرتبة مع المكتوبة اول الوقت  
اه (قوله) ويحتمل الخ) جرى عليه مر (قوله) ويحتمل اعتبار ادنى الكمال) هلا اعتبر الكمال كافى قول الاذرى  
السابق بأكمل السنن والآداب (قوله) وكذا لو ادعت طلاقا بانها فأنكره فلا مؤن لها) وقياسه أنها لو ادعت  
ان بينهما رضاعا محرما فلا مؤن لها لكن نقل عن ابن أبى الدم خلافة وعلمه بانها في حبسه وهو مستمتع بها فان  
حمل على انه مستمتع بها بالفعل وهذا على خلافه فلا إشكال لان الظاهر تقييدها بغير المستمتع بها اماهى  
فيذنب وجوب مؤنها عليه اخذنا ما تقدم في شرح قوله ولحاجتها سقط في الاظهر وقد يفرق فليتأمل (قوله)  
ويظهر الخ) كذا مر ش (قوله مالم تصدقه) ينبغى او يستمتع بها اخذنا ما يأتى في الحاشية اخر الرضاع عن

من غرض التمتع (فلو ظنت) الرجعية (حاملات فانفق) عليها (فبان حائلا استرجع) منها (مادفه) لها (بعد عدتها) لانه بان ان لاشئ  
عليه بعدها وتصدق في قدر أقرائها وان خالفت عاداتها وتحلف ان كذبها فان لم تذكر شيئا وعرف لها عادة متفقة عمل بها او مختلفة فالأقل

فيرجع الزوج بما زاد لانه المنيق وهي لا تدعى زيادة عليه فان نسبها اعتبرت بثلاثة أشهر فيرجع بما زاد عليها اخذاً بأغالب العادات ( تنبيه ) وان اتى عنه الولد الذي انت به لعدم امكان الحرقه به استرد الزوج منها ما انفقه عليها في مدة الحمل ولكنها آتت من الولد فقد تدعى وطء شبهة في أثناء العدة والحمل يقطعها كالنفقة فتتم العدة بعد وضعه وينفق عليها تنميها اه ( قوله ولا ) اي ان لم يعزف لها عدة ( قوله ولو ) وقع عليه الخ) عمره يشمل ما لو كان سبب الوقوع من جهتها كان عاق طلاقاً على فعل شيء ففعلته ولم فعله به وفي عدم الرجوع عليها بما انفقه في هذه الحالة نظر ظاهر لتدليسها اه عش ( قوله او فسوخ ) الى الفرع في المعنى لا قوله وانفساخ في موضعين وقوله والقول الى المتن ( قوله او انفساخ بمقارن ) سياق ما فيه ( قوله خلافاً لمن وهم فيه ) عبارة النهاية على الراجح اه ( قول المتن او ثلاث ) اي في الحروتين في العبد اه معنى ( قوله كالحادم الخ ) عبارة المغنى تنبيه اقتصاره على النفقة والسكوة قد يفهم انه لا يجب غيرهما وليس مراداً بل يجب لها الادم والسكنى والحادم للمخدومة اه ( قول المتن الحامل ) ( تنبيه ) تسقط النفقة لا السكنى بنى الحمل فان استلحقه بعد رجعت عليه باجرة الرضاع ويبدل الاتفاق عليها قبل الوضع وعلى ولدها ولو كان الاتفاق عليه بعد الرضاع فان قيل رجوعها بما انفقه على الولد ينافي اطلاقهم ان نفقة القريب لا نصير ديناً الا بفرض القاضي اجيب بان الاب هنا تدعى بنفيه ولم يكن لها طلب في ظاهر الشرع فلما اكذب نفسه رجعت حينئذ اه معنى وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض مانصه وظاهر رجوعها بما ذكر وان لم تشهد ولا اذن لها حاكم مر اه ( قوله انفساخ بمقارن الخ ) يتأمل صورة الانفساخ بمقارن للعقد عش رشيدى اي وكان ينبغي الاقتصار على الفسخ كافي المغنى ( قوله بمقارن للعقد ) أى وامان كان بسبب عارض كالردة والرضاع واللعان ان لم ينف الولد فوجب لانه قطع للنكاح كالطلاق اه معنى ( قوله مطلقاً ) اي حائلاً كان او لا ( قوله لا نرفع للعقد من اصله ) ولذلك لا يجب المهر ان لم يكن دخيل اه معنى ( قوله من اصله ) يتأمل اه سم اي فانه مخالف لقوله في باب الخيار قال السبكي ان الفسخ بالعبء يرفع العقد من حين وجود سبب الفسخ لا من اصل العقد ولا من حين الفسخ بخلاف الفسخ بنحو ردة او رضاع او اعسار فانه يرفعه من حين الفسخ قطعاً اه وهو مشكل في الاعسار فانه ليس فاسخاً بذاته بخلاف الردة والرضاع فكان القياس الخافه بالعبء لا بهما اه ( قوله لانها ) اي المذن تزم المعسرة تنقرر اي ولو كانت للحمل لم تكن كذلك معنى ( قوله ولا تسقط الخ ) اي ولو كانت للحمل لم تكن كذلك اه معنى ( قوله ولا يموت الخ ) عبارة الرض ولو مات الرجل قبل الوضع لم تسقط والقول في تأخر تاريخ الوضع قول مدعيه انتهت اه سم عبارة المغنى هذا كعادى الزوج حيا فلو مات قبل الوضع فمضى كلام الروضة هنا السقوط وفي الشرحين والروضة في عدة وفاة عدم السقوط وهو المتمدن فان قيل مقتضى قول المصنف قلت الخ ترجيح الاول اجيب بانها تهم وجبت قبل الموت فاغتر في الدوام الخ اه فكل من العبارتين المذكورتين صريح في

ابن أبي الدم وشيخنا الشهاب الرملى رحمهما الله تعالى ( قوله لم يرجع الخ ) كذا مر ش وقد يشكل على مسألة المتن ويفرق بانها محبوسة وهو متمسك على التمتع بها ( قوله او عارض ) على الراجح مر ش ( قوله في المتن ويجبان الحامل لها ) قال في الروض وشرحه وتسقط النفقة المذكورة عن الزوج لا السكنى لانه انقطع عنه وصارت في حتمه كالحامل فتسقط النفقة دون السكوة فان استأجته بعد نفيه رجعت عليه باجرة الرضاع بدل الاتفاق عليها قبل الوضع وعلى ولدها ولو كان الاتفاق عليه بعد الوضع لاها ادت ذلك بظن رجوعه عليها فاذا بان خلافه ثبت الرجوع كما لو ظن ان عليه ديناً فاداه فبان خلافه فيرجع به وكما لو انفق على ابنه يظن اعساره فبان موسراً يرجع عليه بخلاف المتبرع واستكمل رجوعها بما انفقه على الولد باطلاقهم ان نفقة الغريب لا نصير ديناً الا باذن القاضي واجيب بان الاب هنا تدعى بنفيه ولم يكن له طلب بظاهر الشرع فلما اكذب نفسه رجعت حينئذ اه وظاهر رجوعها بما ذكر وان لم تشهد ولا اذن لها حاكم مر ( قوله نعم البائن الخ ) كذا مر ش ( قوله من اصله ) يتأمل

ولا لاقتلاثة أشهر ولو وقع عليه طلاق باطناً ولم يعلم به فانفق مدة ثم علم لم يرجع بما انفقه على الاوجه كالمو أنفق على من نكحها فاسداً بجامع انها فيهما محبوسة عنده وان لم يستمتع بها كما اقتضاه اطلاقهم ومحل رجوع من أنفق بظن الوجوب حيث لا حبس منه ( والحائل البائن بخلع ) او فسوخ او انفساخ بمقارن او عارض خلافاً لمن وهم فيه ( او ثلاث لا نفقة لها ) ولا كسوة لها قطعاً للخبر المتفق عليه بذلك ولا نفعاً سلطنته عليها وانما وجبت لها السكنى لانها لتحصين الماء الذى لا يفرق بوجود الزوجية وعدمها ( ويجبان ) كالحادم والادم ( الحامل ) بان لا ية وان كن اولات حمل ولانه كالمستمتع برحمها لا شغاله بهاته نعم البائن بفسوخ او انفساخ بمقارن للعقد كعب او غرور لا نفقة لها مطلقاً على ما قاله في الخيار لا نرفع للعقد من اصله والوجوب انما هو لها) لكن بسبب الحمل لانها تزم المعسرة تنقرر وتسقط بالشوز كباياتها عن ان تسكن فيما عينه لها وهو لا تق او خروجه منه لغير عذر ولا تسقط بمضى الزمان

ولا يموتة اثناء ما لانه يغتفر في الدرام ما لا يغتفر في الابداء والقول في تاخر الولادة قول مدعيه ( وفي قول للحمل ) لتوقف الوجوب عليه ( فعلى الاول لا يجب لحامل عن شبهة او نكاح فاسد ) اذ لا نفقة لها حالة الزوجية فيعدها اولى ( قلت ولا نفقة ) ولا مؤنة ( لمعدة وفاة ) ومنها ان يموت الزوج رجي في عدة طلاق رجعي ( وإن كانت حاملا والله اعلم ) لصحة الخبر بذلك ( ٣٣٥ ) ( و نفقة العدة ) ومؤنتها كؤنة زوجة

في جميع ما مر فيها فهي ( مقدره كزمن النكاح ) لانه من لواحقه ( وقيل تجب الكفاية ) بناء على انها للحمل ( ولا يجب دفعها ) لها ( قبل ظهور حمل ) سواء اجعلناها لها ام له لعدم تحقق سبب الوجوب نعم اعتراف ذي العدة بوجوده كظهوره مؤاخذة له باقراره ( فاذا ظهر ) الحمل ولو بقول اربع نسوة ( وجب ) دفعها لما مضى من حين العلوق فتأخذه ولما بقي ( يوما يوم ) اذ لو تأخرت للوضع اضرت ( وقيل حتى تضيق ) للشك فيه وردوه بان الاصح ان الحمل يعلم ولو قبل ستة اشهر ( ولا تسقط بمضي الزمان على المذهب ) وإن قلنا انها للحمل لانها المنتفعة بها ( فرع ) حكم حنفى لبائن بنفقة العدة وقرر لها في مقابلتها قدرا ثم ظهر بها حمل فلها ان لم يتناول حكمه الكسوة عنده الرفع لشافعي ليحكم لها بها واتى ابو زرعة في شافعي حكم لبائن حائل انه لا نفقة لها بان حكمه انما يتناول يوم الدعوى وما قبله دون ما بعده لانه لم يدخل وقته و مر عنه نظير ذلك

ان الضمير للزوج وقال الرشيدى الظاهر ان الضمير للولد اى مات في بطنها او ولد له واستروح ولم ير اجمع لكتب المذهب ( قوله اثناء ما ) اى العدة يعنى قبل الوضع ( قوله والقول الخ ) فلو قالت وضعت اليوم فلى نفقة شهر قبله وقال بل وضعت من شهر قبله صدقت لان الاصل عدم الوضع وبقاء النفقة اه اسنى ( قول المتن لحامل عن شبهة ) اى وهى غير مزوجة اما المنكوحة اذ احبلت من الواطىء بالشبهة فان اوجبتا النفقة على الواطىء سقطت عن الزوج قطعوا لا فعلى الاصح في الروضة ولو كان زوج الحامل البائن رقيقا فان قلنا النفقة لها وجبت لانها تجب على المعسر والا فلا قال المتولى لو ابرأت الزوج من النفقة ان قلنا انها سقطت والا فلا ( تنبيه ) لا نفقة لحامل مملوكة له اعتقها بناء على انها للحامل اه معنى ( قوله لها ) اى الحامل عن نكاح فاسد اه معنى ( قوله وهى في عدة طلاق رجعي ) لانها تنتقل الى عدة الوفاة بخلاف عدة البائن لانها لا تنتقل الى عدة الوفاة فيستصحب وجوب المؤنة لها اه سم ( قول المتن وإن كانت حاملا ) اى وان كان للحمل جد لان النفقة لها لاله وهى قد بان ببالوفاة والقريب تسقط مؤنته بها اه ع ( قوله اعتراف ذي العدة الخ ) اى ومع ذلك اذا تبين عدمه استرده لانه ادى على ظن تبين خطؤه ع ( قوله اعتراف بقيد بما اذا لم تكن محبوسة عنده اخذا مما مر قبيل قول المتن والحائل البائن ) ( قوله مؤاخذة الخ ) ثم لو ادعت حينئذ نسقوط الحمل هل تصدق هى او الزوج فيه نظر وينبغى ان يقال ان اقامت بينة على ذلك عمل بها او الاصدق الزوج لان الاصل عدم الوجوب اه ع ( قوله ولو بقول اربع الخ ) اى او تصديقه لها اه معنى ( قوله من حين العلوق ) الاولى من حين الفراق ( قوله وردوه الخ ) عبارة المغنى والخلاف مبنى على ان الحمل يعلم ام لا ولا يظهر انه يعلم وعليه لو ادعت ظهوره فانكر فعليا اليينة ويكنى فيه شهادة النساء فيثبت باربع نسوة عدول ولهن ان يشهدن بالحمل وان كان لدون ستة اشهر اذا عرفت اه ( قول المتن ولا تسقط ) اى نفقة العدة بمضى الزمان اى من غير اتفاق فتصير ديناعليه اه معنى ( قوله ومحل الخ ) ان كان ضميره راجعا الى افتاء ابى زرعة فلا يظهر توجيهه فليتام وان كان للمنازعة التى اشار اليها فظاهر ويكون حاصله انه اذا حكم بموجب البيئونة اثر في المستقبل كما هو شأن الحكم بالموجب والا فلا سيد عمر وجزم الكردى بالثالثى عبارته اى محل كون ما هنا نظير الى ان حكم هنا بموجب البيئونة فتاتى هنا ايضا تلك المنازعة واما اذا حكم بسقوط النفقة فلا اه

( فصل ) في حكم الاعسار ( قوله في حكم الاعسار ) الى قول المتن حضرا وغاب في النهاية ( قوله في حكم الاعسار الخ ) اى وما يتبع ذلك كخروجها لتحصيل النفقة مدة الامهال وقوله بمؤن الزوجة اراد بها ما يشمل المهر اه ع ( قوله الزوج ) اى او من يقوم مقامه من فرع او غيره اه معنى ( قوله اى النفقة ) اى المستقبلية اه معنى ( قوله فان صبرت زوجته ) اى وانفقت على نفسها من مالها او بما اقترضته والرجعية كالتى في العصمة قاله ابراهيم المروزى اه معنى ( قوله ولم تمنعه الخ ) فان منعه لم تصر ديناعليه قاله الرافعى في الكلام على الامهال اه معنى ( قوله ما عدا المسكن الخ ) اى والخادم ع وش ورشيدى وسيد عمر

( قوله ولا يموتة اثناء ما ) عبارة الروض ولو مات الرجل قبل الوضع لم تسقط القول في تاخر تاريخ الوضع قول مدعيه اه ( قوله في المتن وفي قول للحمل ) قال في التنبيه فلا يجب الاعلى من تجب عليه نفقة ولد قال ابن النقيب فان كان المطلق او الحمل رقيقا لم يجب على هذا القول ويجب على الاول اه ( قوله وهى في عدة طلاق رجعي ) لانها تنتقل الى عدة الوفاة بخلاف عدة البائن لانها لا تنتقل الى عدة الوفاة فيستصحب وجوب المؤنة لها ( فصل ) في حكم الاعسار بمؤن الزوجة ( قوله فان صبرت ) اى ثم ارادت الفسخ فعلم ان رضاها بذمته

آخر الوقف مع المنازعة فيه ومحل ان حكم بموجب البيئونة لا بالسقوط لانه انما يتناول ما وجب بخلاف الموجب ( فصل ) في حكم الاعسار بمؤن الزوجة اذ ( اعسر ) الزوج ( بها ) اى النفقة ( فان صبرت ) زوجته ولم تتمتع تمتعا مباحا ( صارت ) كدائر المؤن ما عدا المسكن لما مر انه امتناع ( ديناعليه ) وإن لم يفرضا فاض لانها في مقابلة التمكن ( والا ) تصير ابتداء وانتهاء

(قوله بأن صبرت الخ) علم بذلك أن رضاها بذمته لا يسقط حقها من الفسخ خلافا لما وقع في الروض لأنه من تصرفه وليس بصحيح كما بينه في شرحه اه سم (قول المتن فلها الفسخ) وببحث مر الفسخ بالعجز عمالا بذمته من الفرش بأن يترتب على عدمه الجلوس والنوم على البلاط والرخام المضروب من الاواني كالذي يتوقف عليه نحو الشرب سم على حج اه عش (قوله في الرجل) أي في حقه متعلق بالخبر أو نعت له وقوله لا يجد الخ الجملة حال من الرجل أو نعت له وقوله يفرق بينهما بدل من الخبر (قوله وقضى به) أي بالفسخ بالا عسار (قوله ولم يخالفه أحد الخ) أي فصار إجماعا سكو تيا (قوله وقال ابن المسيب الخ) ظاهره أنه غير الخبر المار و ظاهر صنيع المغني انهما خبر واحد عبارة والخبر البيهقي باسناد صحيح ان سعيد بن المسيب سئل عن رجل لا يجد ما ينفق على اهله فقال يفرق بينهما ف قيل له سنة فقال نعم سنة قال الشافعي رحمه الله تعالى ويشبه أنه سنة التي صلى الله عليه وسلم اه (قوله من السنة) أي من الطريقة المأخوذة عنه صلى الله عليه وسلم لا ان ذلك مندوب كما هو ظاهر جلي اه عش (قوله وهو ارى الخ) من كلام الشارح لابن المسيب عبارة المغني ولأنها إذا فسخت بالجب والعنة في العجز أو لى لان البدن لا يقوم بدونها بخلاف الوطء اه (قوله ولا فسخ بالعجز) الى المتن في المغني (قوله او عن نفقة الخادم) سواء اخذت نفسها ام استاجرت ام انفقت على خادمها اه معنى (قوله نعم تثبت الخ) قال في شرح الروض قال البلقيني وعمل ما ذكر في نفقته الخادم إذا كان الخادم موجودا فان لم يكن ثم خادم فلا تصير نفقته ديناً في ذمة الزوج انتهى وقضية ذلك ان بحث الاذرعى مفروض مع وجود الخادم ولا فلا حاجة اليه وحيث قد نفقه نظرا اه سم عبارة عش قوله فانها في ذلك كالقريب قضيتها انها تسقط بمضى الزمن مطلقا ما لم يرضها القاضي ويأذن لها في اقتراضها وتقرضها وان نفقة خادمة من تخدم في بيت ايها لا تسقط مطلقا وقياس ما مر في قوله انها امتناع نفقة الخادمة مطلقا ان قدرت واقترضتها وجبت عليه والا فلا اه اقول وقد يفرق بان الخدومة لا تستخدم ما في بيت ايها تستحق الاخد ام بمجرد النكاح بخلاف الخدومة لنحو مرض فان استحقاقها بواسطة امر عارض (قوله قال الاذرعى الخ) عبارة المغني وينبغي كما قال الاذرعى ان يكون هذا في الخدومة لرتبتها أما من تخدم لمرضها ونحوه فالوجه عدم الثبوت كالقريب اه (قوله الا من تخدم) الظاهر أنه يفتح أوله اه رشدي اقول قضية ما مر انفاق المغني أنه يضم أوله (قوله فانها) أي نفقة خادم الخدومة لنحو مرض في ذلك أي في ثبوت الذمة كالقريب أي كنفقة القريب فلا تثبت الا بمرض القاضي (قول المتن يمنع موسر) أي امتناعه من الانفاق اه معنى (قول المتن موسر) أي حضر ماله دون مسافة القصر بدليل المسئلة الاتية اه سم (قوله او متوسط) اقول قد يقال او معسر واما قوله الاتي وانما الخ فانما يفيد الفسخ بعجزه عن نفقة المعسر القادر على نفقة المعسر فليتامل سم اقول هو متجه جدا وعليه فتراده بالموسر هنا القادر على الانفاق الواجب عليه اعم من ان يكون موسرا بالمعنى المتقدم والا اه سيد عمر أي فلا حاجة لما زاده الشارح والمحشى (قول المتن او غاب) وعند غيبته يبعث الحاكم بلده ان كان موضعه معلوما فيلزمه بدفع نفقتها وان لم يعرف موضعه بان انقطع خبره فهل لها الفسخ او لا نقل الزركشي عن صاحب المذهب والكافي وغيرهما ان لها الفسخ ونقل الرويانى في البحر عن نص الام انه لا فسخ مادام الزوج موسرا وان غاب غيبة منقطعة وتعذر استيفاء النفقة من ماله انتهى قال الاذرعى وغالب ظني الوقوف على هذا النص في الام والمذهب نقل فان ثبت له نص بخلافه فذاك والا فذهب المنع كما رجحه الشيخان انتهى وهذا الحوط

بأن صبرت ثم أرادت الفسخ كما سيعلم من كلامه ( فلها الفسخ ) بالطريق الآتي (على الاظهر) لخبر الدارقطني والبيهقي في الرجل لا يجد شيئا ينفق على امراته يفرق بينهما وقضى به عمر رضى الله عنه ولم يخالفه أحد من الصحابة وقال ابن المسيب انه من السنة وهو أول من الفسخ بنحو العنة ولا فسخ بالعجز عن نفقة ماضية أو عن نفقة الخادم نعم تثبت في ذمته قال الاذرعى بحثا الا من تخدم لنحو مرض فانها في ذلك كالقريب (والاصح) انه لا فسخ يمنع موسر ) او متوسط كما يفهمه قوله الاتي وانما الى آخره (حضر أو غاب)

لا يسقط حقها من الفسخ خلافا لما وقع في الروضة لأنه من تصرفه وليس بصحيح كما بينه في شرحه (قوله نعم تثبت في ذمته) قال في شرح الروض قال البلقيني وعلى ما ذكر في نفقة الخادم إذا كان الخادم موجودا فان لم يكن ثم خادم فلا تصير نفقته ديناً في ذمة الزوج اه وقضية ذلك ان بحث الاذرعى مفروض مع وجود الخادم والا فلا حاجة اليه وحيث قد نفقه نظرا (قوله قال الاذرعى الخ) كذا مرش (قوله في المتن موسر) أي حضر ماله دون مسافة القصر بدليل المسئلة الاتية (قوله او متوسط) قد يقال او معسر واما قوله الاتي وانما

لتمكنها منه ولو غابا كاله  
بالحاكم فان فرض عجزه  
عنه فنادروا اختار كثيرون  
في غاب تعذر تحصيلها منه  
الفسخ وقواه ابن الصلاح  
قال كتعذرهما بالاعسار  
والفرق بان الاعسار عيب  
فرق ضعيف انتهى والمعمد  
ما في المتن ومن ثم صرح في  
الام بانه لا فسخ مادام  
موسرا وان انقطع خبره  
وتعذر استيفاء النفقة  
من ماله والمذهب نقل كما  
قاله الاذرعى فجزم شيخنا  
في شرح منهجه بالفسخ  
في منقطع خبر لا مال  
له حاضرا مخالف للقول كما  
علت ولا فسخ بغية من  
جهل حاله يسارا أو اعسارا  
بل لو شهدت بينه غاب  
معسرا فلا فسخ ما لم تشهد  
باعساره الآن وإن علم  
استناده للاستصحاب  
أو ذكرته تقوية لاشكا  
كما يأتي (ولو حضر وغاب  
ماله) ولم ينفق عليها بنحو  
استدانة (فان كان) ماله  
(بمسافة القصر) فاكثر  
من محله (فلها الفسخ)

والاول ايسر اه معنى وقال الشهاب السنباطي في حاشيته على المحلى وهو أى الاول المعتمد وما نقله الرويانى  
عن النص ضعيف انتهى اه سيد عمر وسياتى عن سم تاويل النص بما يرتفع به الخلاف بينه وبين الاول  
(قوله لتمكنها منه) عبارة المعنى لتمكنها من تحصيل حقها بالحاكم او يدها إن قدرت وعند غيبته يبعث  
الحاكم لحاكم بلده الخ اه وعبرة النهاية لانتفاء الاعسار المثبت للفسخ وهى متمكنة من خلاص حقها  
في الحاضر بالحاكم بان يلزمه بالحبس وغيره وفي الغائب يبعث الحاكم إلى بلده اه (قوله كاله) سياق ما فيه  
(قوله بالحاكم) متعلق بتمكن اه سم (قوله بعجزه) أى الحاكم عنه أى الزوج (قوله واختار) إلى قوله  
او ذكرته في النهاية لا قوله وقواه إلى والمعتمد قوله ومن ثم صرح في الام بانه الخ) وافق به شيخنا الشهاب  
الرملى سم ونهاية (قوله مادام موسرا الخ) اى ولم يعلم غيبة ماله في مرحلتين اخذا بما يأتى اه نهاية قال  
عش قوله في مرحلتين اى عن البلدة التى هو مقيم بها اه (قوله فجزم شيخنا) مبتدأ خبره قوله بخالف الخ  
(قوله ولا فسخ) إلى قوله او ذكرته في المعنى (قوله ولا فسخ بغية الخ) اى واحتمل ان يكون له مال فيما دون  
مسافة القصر اخذا بما يأتى عن سم (قوله من جهل حاله) أى واحتمل أن ماله معه اخذا بما يأتى اه  
رشيدى (قوله ما لم تشهد باعساره الآن الخ) فلو شهد بذلك بناء على الاستصحاب جاز لها ذلك إذا لم تعلم  
زواله وجاز الفسخ حينئذ اه معنى (قوله) وإن علم استناده الخ) يعنى ان القاضي يقبل البينة باعساره  
الآن وإن علم انها لما شهدت بذلك معتمدة على الاستصحاب ويوجه بان الاصل عدم حصول شيء له وكما  
يقبلها القاضي مع ذلك كذلك للبينة الاقدام على الشهادة اعتمادا على الظن المستند للاستصحاب اه عش  
ومر آتفان المعنى ما يوافقه (قوله أو ذكرته الخ) أى وإن ذكرت البينة الاستصحاب تقوية لعلمهم بما  
شهدوا به بان جزموا بالشهادة ثم قالوا شهدنا به لذلك وقوله كما يأتى اى في الشهادات في بحث التسامع اه كرى  
(قول المتن ولو حضر وغاب ماله) وبالأولى إذا غاب مع ماله المسافة المذكورة لا يقال بل بينها فرق لان  
الحاضر يمكنه انفاقها بنحو الاقتراض فهو مقصر بتركه ولا كذلك الغائب لا ناقول هو مقصر ايضا بغيبته مع  
ماله من غير إقامة منفق او ترك نفقته افلا وجه للفرق بينهما وينبغي حمل النص على من له مال دون مسافة القصر  
أو احتمل أن يكون له مال كذلك ليوافق هذا ويمكن أن يحمل على ذلك ايضا ما في شرح المنهج بان يراد بانه  
لا مال له حاضرا في البلد مع احتمال له في دون مسافة القصر أو لا مال له حاضرا معلوم اى لم يعلم حضور مال له دون  
مسافة القصر فلا يخالف المنقول عن النص فليتأمل فان رد الشارح ما في شرح المنهج ظاهر في خلاف هذا  
لكن الوجه المتعين الاخذ بهذا وقد وافق مر عليه آخره واثبت في شرحه ما يوافقه اه سم (قول المتن  
ولو حضر وغاب ماله) اى او غاب ولم يكن ماله معه اخذا بما مر وفرق البغوى بين غيبته موسرا وغيبته ماله بانه  
إذا غاب ماله فالعجز من جهته وإذا غاب هو موسرا فقد رته حاصلة والتعذر من جهته اه رشيدى (قوله ولم  
ينفق عليها) إلى قوله او لا يلزمه ذلك في المعنى الا قوله ويفرق الى وبحث الاذرعى الى قول المتن وانما تنسخ  
في النهاية الا قوله كذا في السيد الى بوجه ما قاله وقوله بل هو الى المتن (قول المتن فلها الفسخ) وبالأولى اذا غاب

الخ فانما يفيد الفسخ لعجزه عن نفقة المعسر فليتأمل (قوله بالحاكم) متعلق بتمكن (قوله) ومن ثم صرح في  
الام بانه الخ) وافق به شيخنا الشهاب الرملى (قوله) وان انقطع خبره وتذر استيفاء النفقة من ماله) اى ولم  
يعلم غيبة ماله في مرحلتين اخذا بما يأتى مرش (قوله ما لم تشهد باعساره الآن) اى فان شهدت بذلك فلها  
الفسخ وهل يتوقف على الذكر لا يقال بينها فرق لان الحاضر يمكنه انفاقها بنحو الاقتراض فهو مقصر  
بتركه ولا كذلك الغائب لا ناقول هو مقصر ايضا بغيبته مع ماله من غير إقامة منفق او تركه نفقته افلا وجه  
للفرق بينهما وينبغي حمل النص على من له مال دون مسافة القصر أو احتمل ان يكون له مال كذلك ليوافق  
هذا ويمكن ان يحمل على ذلك ايضا ما في شرح المنهج بان يراد بانه لا مال له حاضرا في البلد مع احتمال له في دون  
مسافة القصر فلا يخالف المنقول عن النص فليتأمل فان رد الشارح ما في شرح المنهج ظاهر في خلاف هذا  
لكن الوجه المتعين الاخذ بهذا وقد وافق عليه مر آخره واثبت في شرحه ما يوافقه (قوله في المتن فلها الفسخ)

ولا يلزمها الصبر للضرر ويفرق بينه وبين المعسر الآتي بان هذا من شأنه القدرة لتيسر اقتراضه فلم يناسبه الامهال بخلاف المعسر ومن ثم بحث الاذعى انه لو قال أحضره وأمكنه (٣٣٨) في مدة الامهال الآتية أمهل (ولا) بان كان على دونها (فلا) ففسخ لانه في حكم الحاضر

(ويؤمر بالاحضار) عاجلا وقضية كلامهم انه لو تعذر احضاره هنا للخوف لم يفسخ وهو محتمل لندرة ذلك (ولو تبرع رجل) ليس اصلا للزوج (بها) فهو سلبها لها (لم يلزمها القبول) بل لها الفسخ لما فيه من المنفعة ومن ثم لو سلبها المتبرع له وهو سلبها لها لزوما القبول لا تنفاه المنفعة اما اذا كان المتبرع أبا الزوج او جده وهو تحت حجره فيلزمها القبول لدخوله في ملك الزوج تقديره او بحث الاذعى ان مثله ولد الزوج وسيدته قال ولا شك فيه اذا عسر الاب وتبرع ولده الذى يلزمه اعفاؤه او لا يلزمه ذلك ايضا في الاوجه وفيما بحثه في الولد الذى لا يلزمه الاعفاف نظر ظاهر وكذا في السيد لا تنفاه علمته التى نظروا اليها من ملك الزوج الا ان يوجه ما قاله في السيد بان علقته بقرته اتم من علقه الولد بوالده (وقدرته على الكسب) الحلال اللاتى وكذا غيره اذا اراد تحمل المشقة بمباشرته فيما يظهر (كالمال) لا ندفاع الضرورة به فلو كان يكتسب في يوم ما يبيع بثلاثة ثم يبتل بثلاثة ثم يكتسب ما يبيع بها فلا فسخ

هو ايضا لان السبب حيثئذ ان لم يزد قوة ما نقص كما هو ظاهر وهذا يعين الجزم السابق عن شرح المنهج واما عبارة الام فيمكن حملها على من له مال حاضر فيما دون مسافة القصر فليجرحه سم وقد مر أنفا منه ما يوافقه بزيادة بسط (قوله ولا يلزمها الصبر) عبارة النهاية ولا تكلف الامهال اه (قوله ومن ثم بحث) معتمد على معنى (قوله احضره) هو بصيغة التكلم وقوله وامكنه بصيغة المضى (قوله امهل) اى وجوبه اه عيش (قوله عاجلا) اى فان ابى فسخت اه عيش (قوله لم تفسخ) معتمد وظاهره وان طال زمن الخوف لانه موسر وقد يقال هو مقصر بعدم الاقتراع ونحوه اه عيش (قوله لندرة ذلك) اى التعذر اه عيش (قول المتأخر رجل) اى مثلاه معنى (قوله ليس اصلا للزوج) شمل الفرع وسباق ما فيه اه سم (قوله عنه) اى عن زوج معسر (نتيه) يجوز لها اذا عسر الزوج وله دين على غيره مؤجل بقدر مدة احضار المال الغائب من مسافة القصر الفسخ بخلاف تأجيله بدون ذلك ولها الفسخ ايضا لكون ماله عروض لا يرغب فيها ولكون دينه حالا على معسر ولو كان الدين عليها لانها في حال الاعسار لا تصل الى حقها والمعسر ينظر بخلافها فيما اذا كان دينه على موسر حاضر غير متأطل ولو غاب المدين الموسر وكان ماله بدون مسافة القصر فالوجه الوجهين ان لا يفسخ لها فان كان المدين حاضرا وماله بمسافة القصر كان لها الفسخ كالوكان مال الزوج غائبا ولا يفسخ بكون الزوج مديونا وان استغرق ماله حتى يصرفه اليها ولا يفسخ بضمان غيره به لانه نفقة يوم بيوم بان جدد ضمان كل يوم واما ضمانها جملة فلا يصح ففسخ به اه معنى (قوله المتبرع) بكسر الراء وقوله له اى للزوج متعلق بسلم (قوله وهو سلبها الخ) ليس بقيد بالنسبة الى منع الفسخ بل مثله ما اذا لم يسلبها فلا يفسخ لانه الآن موسر اه حلى (قوله وهو تحت حجره) اخرج غيره اه سم (قوله ان مثله) اى مثل اصل الزوج اه عيش (قوله وتبرع ولده الخ) في التعبير بالتبرع هنا تسمح بل لا وجه لبحثه لان نص المذهب كما مر ان عليه كفاية اصله وزوجه اه رشيدى (قوله ايضا) فيه ركة والاولى وكذا الذى لا يلزمه ذلك في الاوجه (قوله نظر ظاهر) اى فلا يجب عليها القبول ولها الفسخ كالمؤثر عن الزوج اصله الذى ليس هو فى ولايته لانه لا يتمكن من ادخال المال فى ملكه اه عيش (قوله الحلال) الى قوله ويؤيده فى المعنى (قوله وكذا غيره) اى غير اللاتى سم على حجج ومنه السؤال حيث لم يكن لا ثقابه اه عيش (قوله فلو كان يكتسب الخ) وكذا لو كان يكسب كل يوم قدر النفقة لم يفسخ لانها هكذا يجب وليس عليه ان يدخر للمستقبل اه معنى (قوله بثلاثة) اى بثلاثة ايام ماضية اه معنى (قوله حيثئذ) عبارة المعنى لمثل هذا التأخير اليسير اه (قوله ومن تجمع له اجرة الاسبوع) يؤخذ منه ان الاسبوع هو الغاية فى الامهال فن له غلات يستحقها آخر كل شهر لا يمهل الى حصولها حيث كانت المدة تزيد على اسبوع وان زادت على

وبالاولى اذا غاب هو ايضا لان السبب حيثئذ ان لم يزد قوة ما نقص كما هو ظاهر وهذا يعين الجزم السابق عن شرح المنهج واما عبارة الام فيمكن حملها على من له مال حاضر فيما دون مسافة القصر فليجرحه سم (قوله ويفرق الخ) هذا الفرق مصرح بان الفسخ هنا لا يتوقف على الامهال الآتى فى المعسر (قوله ومن ثم الخ) كذا مرش (قوله ليس اصلا) شمل الفرع وسباق ما فيه (قوله وهو تحت حجره) اخرج غيره فيلزمها القبول كذا مرش (قوله وسيدته) اى لان له ولاية قوية عليه وان لم يملكه بتملكه فليس هذا متبرعا على انه يملكه كما يتوهم (قوله وكذا غيره) اى غير اللاتى (قوله ومثله نحو نساج ينسج الخ) كذا مرش (قوله ومن تجمع له اجرة اسبوع) قال فى الروض كغيره ثم قال متصلا به فلو بطل اسبوعا لعارض فسخت اه اى وصورة المسئلة كما هو ظاهر انه لم ينفق بنحو استدانته وحاصله ان وقوع هذا التبطل لعارض لا يقتفر معه ترك الاتفاق وينبغي توقف الفسخ على الامهال الاتى لانه حيثئذ ليس فى حكم الموسر لعدم القدرة على الكسب والحالة ما ذكر وبذلك يفارق هذا ما ذكره الشارح بقوله لا يفسخ به ولو امتنع الخ (قوله بل المراد

لذا تشق الاستدانة حيثئذ فصار كالوسر ومثله نحو نساج ينسج فى الاسبوع ثوبا فى أجرته بنفقة الاسبوع  
ومن تجمع له اجرة الاسبوع فى يوم منه وهى نفقة جميعه وليس المراد اننا نصبرها اسبوعا بل نفقة بل المراد انه فى حكم واحد نفقتها



وينفق مما استدان له لا مكان  
 القضاء كذا قالوه وبه يعلم  
 أنا مع كوننا نمسكها من  
 مطالعته ونامر به بالاستدانة  
 والاتفاق لا تنسخ عليه  
 ولو امتنع لما تقرر أنه في حكم  
 موثر امتنع ويؤيده قولهم  
 امتناع القادر على الكسب  
 عنه كامتناع المورس فلا  
 فسخ به ولا أثر لعجزه إن  
 رجي برؤيه قبل مضي ثلاثة  
 أيام وخرج بالحلال  
 الحرام فلا أثر لقدرته  
 عليه فلها الفسخ وأما قول  
 الماوردي والروائي  
 الكسب بنحو بيع الخمر  
 كالأدم وبنحو صنعة آلة  
 لهو محرمة له أجره المثل  
 فلا فسخ لزواجه وكذا  
 ما يعطاه منجم وكان لأنه  
 عن طيب نفس فهو كالحبة  
 فردوه بأن الوجه أنه لا أجره  
 لصانع محرم لأطبا فهم على  
 أنه لا أجره لصانع آتية  
 النقد ونحوها وما يعطاه  
 نحو المنجم إنما يعطاه أجره  
 لاهية فلا وجه لما قالاه  
 (وإنما تنسخ بعجزه عن  
 نفقة معسر) لأن الضرر إنما  
 يتحقق حينئذ ولا يشكل  
 عليه قولهم لو حلف  
 لا يتعدى أو لا يتعشى  
 حنث بأكمله زيادة يقينا  
 على نصف عاداته أي حين  
 أكله فما إذا اختلفت  
 باختلاف نحو زمن أو مكان  
 وذلك لأن المدار ثم على  
 العرف وهو يصدق عليه

النفقة أضعا فالألمة مقصر بترك الاقتراض كالو غاب ماله اه عش (قوله وليس المراد) أي من عدم الفسخ  
 حين قدرته أن يكتسب في أسبوع ما يني بنفقة الأسبوع (قوله وينفق مما استدان له) قد يقال إذا كان المراد  
 ذلك فلم يمتنع الفسخ حيث استدان وانفق وإن لم تجمع له أجره أسبوع بل أجره شهر أو سنة مثلا بل وإن لم  
 تكن له أجره مطلقا ويحجب بانه فيما ذكره بمنزلة المورس حتى لو امتنع من الاستدانة والاتفاق لم تنسخ  
 بخلافه فيما ذكر فليتأمل اه سم (قوله لا مكان القضاء) فلو كان يكسب في يوم كفاية أسبوع فتعذر  
 العمل فيه لعارض فسخت لتضرر هامغني واسي أي وصورة المسئلة كما هو ظاهر أنه لم ينفق بنحو استدانة  
 وحاصله أن وقوع هذا التبطل لعارض لا يغتفر معه ترك الاتفاق وينبغي توقف الفسخ على الإمهال الآتي  
 لأنه حينئذ ليس في حكم المورس لعدم القدرة على الكسب والحالة ما ذكره وبذلك يفارق هذا ما ذكره  
 الشارح بقوله لا تنسخ به لو امتنع الخ سم (قوله كذا قالوه) عبارة المغني والاسني كما قال الماوردي  
 والروائي وغيرهما (قوله ولو امتنع) أي من الاقتراض وقوله فلا فسخ به أي وعليه فيجبره إلحاقه على  
 الأكسب فان لم يفد الإيجاب فيه فينبغي أن تنسخ صيحة الرابع لتضررها بالصبر اه عش وانظر هل  
 هذا مخالف لما مر عن سم آنفا ولقول الشارح السابق في أول الفصل فان فرض عجزه عنه فنادر اه (قوله  
 ولا أثر لعجزه) أي بمرض اه عش أي ونحوه (قوله وخرج) إلى المتن في المغني (قوله وكذا ما يعطاه  
 منجم الخ) ومثله ما يعطاه الطبيب الذي لا يشخص المرض ولا يحسن الطب ولكن يطالع كتب الطب وياخذ  
 منها ما يصفه للمريض فان ما ياخذ لا يستحقه ويحرم عليه التصرف فيه لأن ما يعطاه أجره على ظن  
 المعرفة وهو عار منها ويحرم عليه أيضا وصف الدواء حيث كان مستنده مجرد ذلك انتهى فتاوى حج  
 الحديث بالمعنى اه عش (قوله فردوه) أي قولها أو بنحو صنعة الخ (قوله وما يعطاه الخ) عطف  
 على الهاء من قوله أنه الخ (قوله إنما يعطاه أجره الخ) محل تأمل لاسيما لعارف بعدم استحقاقها اه سيد  
 عمر (قول المتن) وإنما تنسخ الخ قضيتان المعسر القادر على نفقة المعسر لا فسخ بامتناعه منها ولو قدر على  
 نصف مد من الغالب الذي هو الواجب وعلى بقية من غير الغالب فينبغي أن لها الفسخ إذ هو عاجز عن  
 واجب المعسر اه سم (قول المتن بعجزه عن نفقة معسر) فلو عجز عن نفقة موثر أو متوسط لم تنسخ لأن  
 نفقته الآن نفقة معسر فلا يصير الزائد دينا عليه بخلاف المورس أو المتوسط إذا انفق مدافاها لا تنسخ  
 ويصير الباقي دينا عليه اه مغني (قوله لأن الضرر) إلى قول المتن ولها الفسخ صيحة الرابع في النهاية إلا  
 قوله يقينا وقوله أي حين أكله إلى أن المدار وقوله الحال إلى المتن وقوله بالبناء للفاعل أو المفعول (قوله  
 أي حين أكله الخ) أي لو اختلفت عاداته في الأكل زمانا أو مكانا اعتبر في كل زمان أو مكان ما هو عادته فيه اه  
 عش (قوله وذلك) أي عدم الأشكال (قوله ثم) أي في الأيمان (قوله هنا) أي في النفقات (قوله  
 ولو لم يجد) إلى قول المتن وفي إعساره بالمهر في المغني (قوله غداء) أي في وقت وقوله عشاء أي في وقته اه

الخ) قال في شرح الروض كما قال الماوردي والروائي وغيرهما وينفق مما استدان له إذا كان المراد  
 ذلك فلم يمتنع الفسخ حيث استدان وانفق وإن لم تجمع له أجره أسبوع بل أجره شهر أو سنة مثلا بل وإن لم يكن  
 له أجره مطلقا ويحجب بانه فيما ذكره بمنزلة المورس حتى لو امتنع من الاستدانة والاتفاق لم تنسخ بخلافه فيما  
 ذكر فليتأمل (قوله في المتن) وإنما تنسخ بعجزه (قضيتان المعسر لا فسخ بامتناعه منها ولو قدر على بعض نفقة  
 المعسر القادر على نفقة المعسر بان قدر على نصف مد من الغالب الذي هو الواجب وعلى بقية من عين الغالب  
 فينبغي أن لها الفسخ إذ هو عاجز عن واجب المعسر قال في الروض فان انفق المورس أي أو المتوسط مد لم تنسخ  
 وبقي الباقي دينا اه وقد يقال ما فائدة ذلك مع أنه لا فسخ إذا كان موثر أي أو متوسطا وإن لم ينفق شيئا (ولو لم  
 يجد إلا نصف مد غداء) أي في وقت وقوله نصفه عشاء أي في وقت قال في الروض أو كان يحصل يوم ما مد أو يوم ما  
 نصفًا فسخت قال في شرحه لتضررها وكذا لو كان يحصل كل يوم نصف مد ودونه أو يوم ما مد أو يوم ما لا يحصل  
 شيئا كما فهم بالأولى وصرح به الأصل ولو كان يحصل كل يوم أكثر من نصف مد فالظاهر أن لها الفسخ وإن زعم

حينئذ أنه تغدى أو تعشى وهنا على ما تقوم به البنية وهي لا تقوم بأقل من مد ولو لم يجد إلا النصف مد غداء ونصفه عشاء

فلا فسخ (والاعسار بالكسوة) او بعضها (٣٤٠) الضرورى كقميص وخارجة شتاء بخلاف نحو سراويل ومخدة وفرش

وأوان (كبو بالنفقة) سم (قوله فلا فسخ) ولو وجد ما ماد او ما نصف مكان لها الفسخ ولو وجد كل يوم اكثر من نصف مكان لها الفسخ ايضا كما شمله عبارة المصنف وان زعم الزركشى خلافاه معنى واسنى (قوله الضرورى) صفة لبعضها وقوله كقميص الخ مثال البعض الضرورى (قوله بخلاف نحو سراويل ومخدة الخ) اى فلا خيار ولا فسخ بالعجز عن الاوان ونحوها كما جزم به المتولى لانه ليس ضروريا كالسكنى وإن كان يصير ديناً في ذمته اهـ معنى (قوله وفرش) اى لا تتضرر بتركه وقوله ووان اى يمكنها الاكل والشرب بدونها فلا يتأني ما قدمناه عن سم عن مر اهـ ع ش (قول المتن بالادام) قال في المغرب الادام ما يؤتدم به والجمع ادم بضم تين ومعناه الذى يطيب الخبز ويصلحه والادام مثله والجمع ادم كحلم واحلام اهـ سيد عمر (قوله مع سهولة قيام البدن الخ) اى وان كان تناول بلا ادم صعبا في نفسه اهـ رشيدى (قوله كما مكان تحصيل القوت بالسؤال) اى فلا يعتبر كما نفهمه هذه العبارة فلها الفسخ وقد يتوقف فيما اذا قدر على الكسب بالسؤال فانه لا منه عليها فيما يصرفه عليها منه ويحتمل ان المراد انها لا تفسخ بقدرته على السكنى بنحو المسجد كالبيت المعد للخطيب او الامام في المسجد وليس داخل في وقفيته لانه لا منه عليها السكنى بذلك ولا حرمة حيث ذقنته تشبيهه بالقدرة على القوت بالسؤال وهذا الاحتمال اقرب من الاول ومع ذلك لا يكف السؤال بل ان سال واحضر لها ما تنفقه امتنع عليها الفسخ والا فلا اهـ ع ش وقوله وهذا الاحتمال اقرب الخ لعله من حيث الحكم والا فالتبادر من العبارة هو الاول (قوله ابتداء) خرج به المؤجل اذا حل فلا فسخ به اهـ ع ش (قوله بالفرض) متعلق بيجب قال في شرح المنهج فلا فسخ بالاعسار بالمهر قبل الفرض اهـ سم (قوله ان لم تقبض) الى قوله خلافاً لمن قيد في المعنى الا قوله قال بعضهم الى اما اذا قبضت وقوله ولا تحسب الى فان فقد وقوله كان قال الى استقلت (قوله للعجز عن تسليم العوض الخ) فاشبه ما اذا لم يقبض البائع الثمن حتى حجر على المشتري بالفلس والمبيع باق بعينه اهـ معنى (قوله عقب الرفع) قضيته انه لا فور قبل الرفع اهـ سم عبارة ع ش اى اما الرفع نفسه فليس فوراً فلو اخرت مدة ثم ارادته مكنت كما بان في قوله لا قبلها لانها تؤخرها الخ والفرق انه بعد الرفع ساغ لها الفسخ فتاخيرها رضا بالاعسار وقبل الرفع لم تستحق الفسخ الان لعدم الرفع المقتضى لاذن القاضى لاستحقاقها للفسخ اهـ (قوله فورى) وعلم من كونه على الفور بعد الطلب انه لا يميل ثلاثة ايام ولا دونها وبه صرح الماوردى والرويانى قال الاذرى وليس بواضح بل قد يقال ان الامهال هنا اولى لانها تتضرر بتأخير النفقة بخلاف المهر اهـ وهو ظاهر لكن المنقول خلافاه معنى عبارة سم وما قاله الاذرى هو الوجه وعليه فالفورية إنما تعتبر بعد الامهال كما هو ظاهر اهـ (قوله كجمل) مثال للعذر (قوله به) اى الوطاء (قوله قال بعضهم الخ) عبارة النهاية نعم يتجه عدم تأثير تسليم وليها من غير مصلحة الخ (قوله فتجبس به) اى بالمهر الواجب الحال ابتداء (قوله بامكان التشريك فيه) اى فى المبيع اهـ معنى (قوله وقال البارزى الخ) وافق به والد رحمه الله تعالى انه نهاية (قوله لها الفسخ هنا) قال مرو الضابط ان ما جاز لها الحبس لاجله فسخت بالاعسار به اهـ ويؤخذ منه انها لا تفسخ بالمؤجل اذا حل سم على المنهج اهـ ع ش (قوله قال الاذرى وهو الوجه الخ) وهذا هو المعتمد كما اعتمد السبكي وغيره اذ لا يلزم على فتوى ابن الصلاح كما قال ابن شعبة اجبار الزوج على تسليم نفسها بتسليم بعض الصداق إذ ليس لها الزركشى الخ اهـ (قوله بخلاف) كذا مر (قوله مع سهولة الخ) انظر مع تعليله فيما سبق وجوب الادام بقوله اذ الطعاع لا ينساغ غالباً الا به فإى سهولة مع عدم الانساغ غالباً بدونه وقوله بالفرض متعلق بيجب قال فى المنهج فلا فسخ بالاعسار قبل الفرض اهـ (قوله عقب الرفع) قضيته انه لا قول قبل الرفع (قوله فورى) قال فى شرح الروض وعلم من كونه على الفور بعد الطلب انه لا يميل ثلاثة ايام ولا دونها وبه صرح الماوردى والرويانى قاله الاذرى وليس بواضح بل قد يقال بان الامهال هنا اولى لانها تتضرر بتأخير النفقة بخلاف المهر اهـ وما قاله الاذرى هو الوجه وعلى الفورية إنما تعتبر بعد الامهال كما هو ظاهر (قوله وقال البارزى

بجامع ان البدن لا يبقى بدونها) وكذا الاعسار (بالادام والمسكن) كبو بالنفقة (فى الاصح) لتعذر الصبر على دوام فقدما (قلت الاصح المنع فى الادام والله أعلم) لانه تابع مع سهولة قيام البدن بدونه بخلاف نحو المسكن وامكانه بنحو مسجد كما كان تحصيل القوت بالسؤال (وفى اعساره بالمهر) الدين الواجب الحال ابتداء وإنما يجب فى المفوضة مادام لم يطأ بالفرض كما مر (أقوال اظهرها تفسخ) ان لم تقبض منه شيئاً (قبل وطاء) للعجز عن تسليم العوض مع بقاء المعوض بحاله وخيارها حيث ذقنت عقب الرفع للقاضى فورى فيسقط بتأخيرها بلا عذر كجمل كما هو ظاهر (لا بعده) لتلف المعوض به وصيرورة العوض ديناً له فى الذمة قال بعضهم إلا ان يسلبها الولي وهى صغيرة لغير مصلحة فتجبس فلها الفسخ حيث ذقنت ولو بعد الوطاء لان وجوده هنا لعدمه اما اذا قبضت بعضه فلا فسخ لها على ما ائق به ابن الصلاح واعتمده الاسنوى وكذا الزركشى واطال فيه وفارق

جواز الفسخ بالفلس بعد قبض الثمن بامكان التشريك فيه دون البضع وقال البارزى لها كالجورى لها الفسخ هنا ايضا قال الاذرى وهو الوجه نقلاً ومعنى واطال فيه (ولا فسخ) باعسار بمهر او نحو نفقة منع

المحكم (و يثبت) باقراره أو  
 بينة (عند قاض) أو محكم  
 (اعساره فيفسخه) بنفسه  
 أو نائبه (أو يأذن لها فيه)  
 لانه مجتهد فيه كالعنة فلا  
 ينفذ منها قبل ذلك ظاهرا  
 ولا باطنا ولا تحسب عدتها  
 إلا من الفسخ فان فقد قاض  
 ومحكم بمحلها أو عجزت عن  
 الرفع اليه كان قال لا أفسخ  
 حتى تطبني مالا كما هو  
 ظاهر استقلت بالفسخ  
 للضرورة وينفذ ظاهرا  
 وكذا باطنا كما هو ظاهر  
 خلافا لقيد بالاول لان  
 الفسخ مبنى على أصل صحيح  
 وهو مستلزم للنفوذ باطنا  
 ثم رأيت غير واحد جزموا  
 بذلك (ثم) بعد تحقق  
 الاعسار (في قول ينجز)  
 بالبناء للفاعل أو المفعول  
 (الفسخ) لتحقيق سببه  
 (والاظهر إمهاله ثلاثة أيام)  
 وإن لم يستعمل لانها مدة  
 قريبة يتوقع فيها القدرة  
 بقرض أو غيره (ولها الفسخ  
 صيحة الزابع) بنفقه بلا  
 مهلة لتحقيق الاعسار (إلا  
 أن يسلم نفقته) أي الرابع  
 فلا تفسخ بما مضى لانه  
 صار ديناً ومن ثم لو انفقا  
 على جعلهما ماضى لم تفسخ  
 كما رجحه ابن الرفعة لان  
 القدرة على نفقة الرابع  
 وإن جعله عن غيره مبطله

منع الزوج بما استقر له من البضع وهو مستبعد ولو أجبرت لاتخذها الزوج ذريعة إلى ابطال حق المرأة من  
 حبس نفسها بتسليم درهم واحد من صداق هو والف وهو في غاية البعد اه معنى (قوله أو المحكم) أي بشرطه  
 نهاية أي بان يكون مجتهدا ولو مع وجود قاض أو مقلدا وليس في البلدة قاض ضرورة عش (قول المتن  
 فيفسخه) بالرفع بخطه ويجوز فيه وفي باذن النصب عطفه على يثبت اه معنى أقول في النصب حرازة إذ يصير  
 المعنى ولا فسخ حتى يفسخه الخ فالرفع متعين (قوله قبل ذلك) أي قبل اذن القاضي ولا حاجة كما قال الامام  
 إلى ايقاعه في مجلس الحكم لان الذي يتعلق به اثبات حق الفسخ اه معنى (قوله مالا) ظاهره وان قل وقياس  
 ما مر في النكاح من ان شرط جواز العدول عن القاضي للمحكم غير المجتهد حيث طلب القاضي مالا لان يكون  
 له وقع جريان مثله هنا اه عش (استقلت) أي بشرط الامهال مر اه سم (قوله للضرورة) اما عند  
 القدرة على ذلك فلا ينفذ ظاهرا وكذا باطنا كما رجحه ابن المقرئ وصرح به الاسنوي اه معنى (قوله غير  
 واحد الخ) ومنهم الاسنوي والمعنى (قوله جزموا بذلك) معتمد اه عش (قوله وان لم يستعمل) إلى قوله لانه  
 صار في المعنى (قوله بنفقته) أي بعجزه عنها (قوله بلا مهلة) أي إلى بياض النهار اه معنى (قوله ومن ثم الخ)  
 لم يظهر لي وجه التفريع (قوله ومن ثم لو انفقا الخ) عبارة المعنى وليس لها ان تأخذ نفقة يوم قدر فيه عن نفقة  
 يوم قبله عجز فيه عن نفقته لتفسخ عند تمام المدة لان العبرة في الاداء بقصد المأوى فان تراضيا على ذلك ففيه  
 احتمالا لان احدهما لها الفسخ عند تمام الثلاث بالتلفيق واثنيهما لا وتجعل القدرة عليها مبطله للمهلة قال  
 الاذرعى والمتبادر ترجيح الاول ورجح ابن الرفعة الثاني بناء على انه لا فسخ بنفقة المدة الماضية واجيب  
 عنه بان عدم فسخها بنفقة المدة الماضية قبل أيام المهلة لا فيها اه وفي سم بعد ذكر مثلها عن الاسنوي مانصه  
 فعلم ان بطلان المهلة بالقدرة على نفقة الرابع مع جعله عن غيره ليس امرا انا بتأقطعا قول الشارح وان جعل  
 عن غيره فيه مالا يخفى فليتأمل اه (قوله لم تفسخ الخ) خلافا للاسني والمعنى كما مر انفا والنهاية عبارة  
 فاحتمالا لان ارجحهما نعم عند تمام الثلاث بالتلفيق اه (قوله وان جعله) أي المقدور عليه في الرابع

الخ) أفتى به الشهاب الرمل (قوله حتى ترفع للقاضي) لا يخفى أن من لازم ذلك الدعوى وذلك شامل للاعسار  
 في أيام التمسكين ولا ينافي ذلك ما تقدم انها لا تخصم بنفقة اليوم وان وجبت بالفجر لجواز تخصيص  
 ذلك بغير دعوى الاعسار واما تخصيص هذا بالاعسار في غير اول أيام التمسكين فبعد ثم بحث بما ذكرته  
 مع مر فوافق (قوله فلا ينفذ منها) لا يخفى مع هذا الفورية في قوله السابق وخيارها عقب الرفع للقاضي  
 فوري فامعنى اعتبار الفورية مع انها لا تستقل به (قوله استقلت بالفسخ الخ) بشرط الامهال مر  
 (قوله وينفذ الخ) كذا مر ش (قوله ثم رأيت غير واحد) ومنهم شرح الروض (قوله ومن ثم لو  
 انفقا على جعلها ماضى الخ) عبارة الروض وان تراضيا ففيه تردد قال في شرحه أي احتمالا لان احدهما لها  
 والفسخ عند تمام الثلاث بالتلفيق واثنيهما لا وتجعل القدرة عليها مبطله للمهلة قال الاذرعى والمتبادر  
 ترجيح الاول قال ورجح ابن الرفعة الثاني بناء على انها لا تفسخ بنفقة المدة الماضية قبل أيام المهلة لافي  
 أيامها اه فعلم ان بطلان المهلة بالقدرة على نفقة الرابع مع جعله عن غيره ليس امرا انا بتأقطعا فليتأمل وقوله  
 في الاحتمال الاول عند تمام الثلاث بالتلفيق هل ذكر التلفيق بناء على ان النفقة واقعة عن يوم القدرة ولا  
 اعتبار بجعلها ماضى اذ لو وقعت عماء مضى كما جعلاه فلا تلفيق لان يوم القدرة يصح الى ماضى  
 وهو متوال معه وليس بناء على ذلك لانها قد جعلنا من يوم من اثناء المدة الباضية وحيث يتأق  
 التلفيق لان ذلك اليوم يتخلل الايام الحالية عن الاتفاق فان قلت اشترط تمام الثلاث بقوله عند تمام  
 الثلاث يقتضى عدم تمامها بعد مع انها تمامة على التقديرين سواء وقعت البقية عن الرابع او عما قبله قلت  
 الروض لم يفرض القدرة على النفقة في خصوص الرابع بل كلامه شامل للقدرة عليها في الثالثة فانه قال فلو  
 تخللها قدرة نفقة الثلاث وليس لها ان تأخذ نفقة يوم أي قدر فيه عن يوم قبله وان تراضيا ففيه تردد اه  
 لكن كان القياس على هذا ان يقال ولو بالتلفيق (قوله مبطله للمهلة) هل يرد هذا قوله الاتى ورده

بنفقة الخامسة بنت على المدة ولم تستأنفها وظاهر قولهم بنفقة الخامسة انه لو اعسر بنفقة السادس استأنفها وهو محتمل ويحتمل انه اذا تخلت ثلاثة وجب الاستئناف او اقل فلا (ولو مضى يومان بلا نفقة وانفق الثالث وعجز الرابع بذت) على اليومين لتضررها بالاستئناف فتصير يوما اخر ثم تفسخ فيما يليه (وقيل (٣٤٢) تستأنف) الثلاثة لروال العجز الاول وورده الامام بان قد يتخذ ذلك عادة فيؤدي الى عظيم

ضررها (ولها) ولو غنية (الخروج زمن المهلة) نهارا (لتحصيل النفقة) بنحو كسب وان امكنها في بيته او سؤال وليس له منعها لان حبسه لها انما هو في مقابلة انفاقه عليها نعم يتجه ان محله ان لم يكن في خروجها رتبة ثبتت هي او قرأنها والا منعها فان اضطرت مكنها أو خرج معها (وعليها الرجوع) لبيتها (ليلا) لانه وقت الايواء دون العمل ولها منعه من التمتع بها كما قاله البغوي ورجحه في الروضة وقال الروياني ليس لها المنع وحل الاذرعى وغيره الاول على النهار والثاني على الليل وبه صرح في الحاوى وتبعه ابن الرفعة واذا قلنا لها المنع ولو ايلا سقطت عن ذمتها نفقة زمن المنع وقياسه انه لا نفقة لها زمن خروجها للكسب (فرع) حضر المفسوخ نكاحه وادعى ان له بالبلد مالا خفي على بيته الاعسار لم يكفه حتى يقيم بيته بذلك وبأنها تعلمه وتقدر عليه فحينئذ يبطل الفسخ قاله الغزالي وفي الاحتياج الى قيامه البيعة بعلمها وقدرتها نظر ظاهر لانه بان بيعة

(قوله بنفقة الخامسة) قال في شرح الروض والسادس اه وهو مخالف لقوله وظاهر قولهم الخ اه سم اي وموافق للاحتمال الثاني الذي اعتمدته النهاية كما باقى (قوله بنت على المدة لم تستأنفها) اي فلها الفسخ صديحة الخامسة مغنى وسم وعش (قوله بنفقة السادس) اي مع الخامسة (قوله وجب الاستئناف الخ) معتمد اه عش (قوله او اقل فلا) والاصح ان لها الفسخ حينئذ نهاية اي حين اذ تخل اقل رشيدى والضابط انه متى انفق ثلاثة متواليه وعجز استأنفت وان انفق دون الثلاث بنت على ما قبله برماوى (قوله على اليومين) الى قوله نعم في المغنى والى الفصل في النهاية الا قوله وقياسه الى الفرع وقوله واخذ بعضهم الى لا عبرة وقوله قال ابو زيد الى الفصل (قوله بنحو كسب الخ) عبارة المغنى بكسب او تجارة او سؤال (قوله او سؤال) عطف على نحو كسب (قوله منعها) أى من الخروج اه (قوله والا منعها) أى وان أرادته فحسبت معها من يدفع الرتبة عنها وعليها اجرته ان لم يخرج الا بها وقوله واخرج معها اي ولا اجره عليها اه عش (قوله وحل الاذرعى وغيره الخ) معتمد اه عش (قوله على النهار) اي وقت التحصيل نهاية ومعنى (قوله) وبه صرح الخ اي بالتفصيل المذكور (قوله واذا قلنا لها المنع الخ) والاوجه عدم سقوط نفقتها مع منعها له من الاستمتاع زمن التحصيل فان نفقة ذلك في غير مدة التحصيل سقطت زمن المنع نهاية ومعنى اي فتسقط نفقة اليوم والليلة بمنعها له من التمتع في غير وقت العمل وان قل زمن المنع كحظرة عش (قوله فرع) الى قوله وتردد شارح في المغنى الا قوله وفي الاحتياج الى لا عبرة بعقار (قوله وبأنها الخ) اي الزوجة اه عش (قوله يبطل الفسخ) اي يتبين بطلانه اه مغنى (قوله قاله الغزالي) ونقل السباغى في حاشيته على المحلى كلام الغزالي واقره اه سيد عمر وكذا اقره المغنى كما اشرنا اليه (قوله كامر) عبارة النهاية اخذا بما مر في قوله والاصح انه لا فسخ يمنع موسر حضرا او غاب اه (قوله كامر) وقد يحمل البار على من له مال مقدور عليه وعلى هذا يكون عدم العلم الهال او العجز عنه بمنزلة غيبته مسافة القصر اه سم (قوله واخذ بعضهم الخ) مقتضاه انه ليس مصرحاً به في كلامها وليس كذلك في اصل الروضة بعد كلام مانصه على قياس هذه الصورة لو كان له عقار ونحوه لا يرغب في شرائه بذئني ان يكون لها الخيار انتهى وبه جزم في متن الروض اه سيد عمر عبارة النهاية ولا اعتبار بعرض او عقار لا يتيسر بيعه كما يؤخذ من كلامها اه (قوله لا يتيسر بيعه) لعل المراد لا يتيسر بيعه بعد مدة قريبة فيكون كالهال الغائب فوق مسافة القصر اه عش (قوله) نعم تسقط به الى المتن الضمائر البارزة فيه كها راجعة لرضاها اه سم (قول المتن ولورضيت الخ) ومعلوم ان الكلام في الرشيدة فلا اثر لرضا غيرها به اه عش (قوله وكرضاها به امساكها الخ) فيسقط خيارها

الامام الخ فانه صريح في ان القدرة لا تبطل المهلة السابقة بل قد يقال عدم الابطال هنا بالاولى لان القدرة هنا بعد المدة وفيها باقى عن الامام قبل تمامها (قوله بنفقة الخامسة) قال في شرح الروض والسادس اه وهو مخالف لقوله وظاهر قولهم الخ (قوله بنت) فحل ابطال المهلة بالاتفاق الذي دل عليه قوله لان القدرة الخ مالم يعسر بنفقة ما بعده والظاهر ان معنى البناء انها تفسخ في الخامس لانه رابع الايام الخالية عن الانفاق والفسخ محلها رابعها ولو استأنفت لاحتاجت الى مضى ثلاثة بعده بلا انفاق ثم تفسخ في ثالثها الذي هو رابع الجملة فليتأمل (قوله وظاهر قولهم الخ) كذا مرش (قوله والا منعها) او خرج معها مرش (قوله) وحل الاذرعى وغيره الخ) كذا مرش (قوله على النهار) اي وقت التحصيل مرش (قوله وفي الاحتياج الخ) تركه مر (قوله كامر) قد يحمل الهال على من له مال مقدور عليه وعلى هذا يكون عدم الهال او العجز عنه بمنزلة غيبته مسافة القصر (قوله نعم تسقط به الخ) كذا مرش والضمير في به وفي بعده وفي لانه

الوجود انه موسر وهو لا يفسخ عليه وان تعذر تحصيل النفقة منه كما مرواخذ بعضهم من كلام الشيخين انه لا عبرة به بعقار او عرض لا يتيسر بيعه (ولورضيت باعساره) بالنفقة ابدا (او نكحته عالمة باعساره) بذلك (فلها الفسخ بعده) لان الضرر يتجدد كل يوم ورضاها بذلك وعدم تسقط به المطالبة بنفقة يومه وتمهل بعده ثلاثا ايام لا يبيطل ما مضى من المهلة (ولورضيت باعساره بالمهر) او نكحته عالمة بذلك (فلا) تفسخ بعده لان الضرر لا يتجدد وكرضاها به امساكها عن المحاكمة بعدم مطالبتها بالمهر لا قبلها لانها تؤثر خالها في توقع يسار

به وقوله لا قبلها أى قبل المطالبة فلا يسقط اه معنى (قول المتن ولا فسخ لولى صغيرة ومجنونة) أى وإن كان فيه مصلحة لها اه معنى (قوله فعلى من تلزمه مؤنتها الخ) ومنه بيت المال نعم مياسير المسلمين حيث لم يوجد منقح اه ع (قوله قبل النكاح) أى على فرض عدم النكاح (قوله وإن كانت الخ) عبارة المغنى وبصير نفقتها مهر همدان عليه بطالب به إذا اليسر (تنبيه) أفهم كلامه أن عدم فسخ لولى البالغة من باب أولى اه عبارة ع ش سكت عن البالغة وقضية لإطلاق شرح المنهج أنها كالصغيرة فليس له منع نفقتها ليجبها إلى الفسخ وعليه فيمكن الفرق بينها وبين الامة بأن نفقة الحرة سببها القرابة ولا يمكنه إسقاطها عند العجز بخلاف الامة فإنه قادر على إزالة وجوبها عنه بان يبيها أو يجرها فكان وجوبها عليه من هذه الخية دون نفقة القريب اه بخذف (قوله كالرشيدة) أى فلها الفسخ اه ع (قول المتن ولو أعسر زوج امة) (فروع) للامة مطالبة زوجها بالنفقة فإن أعطاها لها برى منها وملكها السيد دونها لكن لها قبضها وتناولها لأنها كالمأذونة في القبض بحكم النكاح وفي تناولها بحكم العرف وتعلقت الامة بالنفقة المقبوضة فليس له بيعها قبل إبدائها بغيرها فإن إبدائها جاز له التصرف فيها ببيع وغيره ويجوز لها إبراء زوجها من نفقة اليوم لا أمس كالمرء والسيد بالعكس ولو ادعى الزوج تسليم النفقة الماضية والحاضرة والمستقبلية فأنكرت الامة صدقت يمينها فإن صدقة السيد برىء من النفقة الماضية دون الحاضرة والمستقبلية ومن طولب بنفقة ماضية وادعى الاعسار يوم وجوبها حتى يلزم نفقة المعسر وادعت هى اليسار فيه صدق يمينه إن لم يعرف له مال والا فلا ولو عجز العبد عن الكسب الذى كان ينفق منه ولم ترض زوجته بذمته كان لها الفسخ وإن رضيت صارت نفقتها ديناً عليه معنى وروض مع شرحه (قوله لم يلزم سيدها الخ) نعت زوج أى بان لم يكن فرعاً للزوج اه ع (قوله بالغة المغنى) (تنبيه) استثنى من ثبوت الخيار لها ما لو انفق السيد عليها من ماله فإنه لا خيار لها حيثنوا ما لو كانت زوجة أحد أصول سيدها المورس الذى يلزمه اعفافه لأن نفقتها على سيدها وحيثنوا فلا فسخ له ولا لها والحق بها نظائرهما كالأول زوج أمته بعبده واستخدمه فإن لم يستخدمه وعجز عن الكسب فيظهر أن لها الفسخ إن لم ترض بذمته ولم ينفق عليها السيد اه وفي سم بعد ذكر مثلها ع شرح الروض مانصه وقد يشكّل كون أمته زوجة أحد أصوله بما قدمه في محرمات النكاح أنه لا ينكح مملوكته وأن مملوكته فرعه كمملوكته اه إلا أن يصور ما ذكر بما إذا طرأ ملك الفرع فإنه لا يطل نكاح الأصل كما تقدم اه (قوله الفسخ) فاعل مر اه سم (قوله وإن رضى السيد الخ) فإن ضمن لها النفقة بعد طلوع فجر يومها صح كضمان الاجنبى اه معنى (قوله لكن نص فى الام الخ) معتمد اه ع (قوله على إجبارها الخ) أى فيمتنع الفسخ اه سم (قوله فالفسخ به) أى بسبب المهر له أى للسيد (قوله

راجع لرضاها) (قوله فى المتن ولو أعسر زوج امة الخ) قال فى الروض وتطالب الامة زوجها بالنفقة فلو أعطاها برىء وملكها السيد وتعلقت بها فليس له منعها قبل إبدائها لها أبرأه من نفقة اليوم لا أمس والسيد بالعكس وإن ادعى التسليم فأنكرت الامة فالقول قولها وإن صدقه السيد برىء من الماضية فقط إذا الخصومة للسيد فى الماضية لا الحاضرة أى ولا المستقبلية اه قال فى شرحه ولو أقرت بالقبض وأنكر السيد فالقول قولها لأن القبض اليها بحكم الحاكم أو بصريح الأذن ذكره الأصل اه فى الهامش بعده هذه الحاشية (قوله لم يلزم سيدها اعفافه) قال فى شرح الروض تنبيه لو كانت امة المورس زوجة أحد أصوله الذين يلزمه اعفافهم ففوتها عليه كإسباق وحيثنوا فلا فسخ له ولا لها والحق بها نظائرهما كالأول زوج أمته بعبده واستخدمه اه وقد يشكّل كون أمته زوجة أحد أصوله بما قدمه في محرمات النكاح أنه لا ينكح مملوكته وأن مملوكته فرعه كمملوكته ولم يقيد الفرع بمورس ولا معسر والشارح قيده هناك بالمورس والعباب عمم إلا أن يصور ما ذكر بما إذا طرأ ملك الفرع فإنه لا يطل نكاح الأصل كما تقدم (قوله الفسخ) فاعل (قوله لكن نص فى الام على إجبارها) قد يؤخذ من قوله السابق ولو تبرع رجل بها لم يلزمها القبول بل لها الفسخ لما فيه من المنة الدال على أن لزوم القبول مع عدم المنة يمنع الفسخ أنه على الإجبارها تمتنع الفسخ وقد يؤيده بحث

(ولا فسخ لولى) امرأة حتى  
(صغيرة ومجنونة) باعسار  
بهر ونفقة (لأن الخيار  
منوط بالشهوة فلا يفوض  
لغير مستحقه فنفتها فى  
مالها إن كان والا فعلى  
من تلزمه مؤنتها قبل  
النكاح وإن كانت ديناً على  
الزوج والسفينة البالغة  
كالرشيدة هنا (ولو أعسر  
زوج امة) لم يلزم سيدها  
اعفافه (بالنفقة) أو نحوها  
بما مر الفسخ به (فلها الفسخ)  
وإن رضى السيد لأن حق  
قبضها لها ومن ثم لم يسلبها  
من ماله لم تجبر على ما قاله  
شارح لكن نص فى الام  
على إجبارها أى لأنه لا منة  
عليها فيه وخرج بالنفقة  
المهر فالفسخ به له لأنه  
المستحق لقبضه

نعم المبعضة لا بد في الفسخ (الخ) هذا لما أتى على ما تقدم فيما لو قبض بعض المهر عن ابن الصلاح من امتناع  
الفسخ أما على المأتمن الذي تقدم عن غيره من جوازها فلم يأخذها الفسخ وكذا للسيد وحده ويجرى ذلك في  
سیدی قنة فكل واحد الفسخ لان غايته انه فسخ ببض المهر وهو جائز مراهم وفي النهاية وكذا في عرش  
عن الزبدي ما يوافق (قوله فيها) أي في صورة المهر عرش وسم (قوله بان يفسخها الخ) أي بعدان يأذن  
لهما القاضي في الفسخ اخذ ما مر من قول المصنف فيفسخها ويأذن لها فيه ومن قول الشارح هناك ولا  
ينفذ منها قبل ذلك الخ (قول المتن وله أن يلجئها الخ) عبارة المغني وعلى الاول لا يلزم السيد نفقة إذا كانت  
بالغة عاقلة ولكن له أن يلجئها الخ اهـ (قوله انها كالقنة فيما ذكر) أي في عدم فسخ السيد وقوله إلا في  
إلجاء السيد الخ لا حاجة اليه لان السيد لا يلزمه نفقة كالتبته إلا أن يصور ذلك بالوحي عزت المكتبة عن نفقة  
نفسها اهـ عرش (قوله ولو اعسر الخ) عبارة النهاية ولو اعسر سيد مستولدة عن نفقتها اجبر على تخليتها  
للكسب لتنفق منه او على ايجارها ولا يجبر على عتقها او تزويجها ولا يبعها من نفسها فان عجزت عن الكسب  
أنفق عليها من بيت المال قال القمولى ولو غاب مولاها ولم يعلم له مال ولا لها كسب ولا كان بيت مال فالرجوع  
إلى وجهه أي زيد بالتزويج أو إلى المصاحبة وعدم الضرر اهـ وفي المغني والروض مع شرحه مثلها الا قوله قال  
القمولى الخ قال عرش قوله من بيت المال أي فان لم يكن فيه شيء او منع مولاها فينبغي أن يجبر على تزويجها  
للضرورة وقوله بالتزويج أو إلى الخ لعل المراد أن الحاكم يزوجه لان الفرض غيبة سيدها ثم على حج (قوله  
قال ابو زيد الخ) في اقتصاره على نقل مقالة ابن زيد وتقريرها شعار باعتما دها وهو غريب وفي الروضة بعد  
ذكر مقالة ابن زيد ما نصه وقال غيره لا يجبر عليه بل تخليها لتكسب وتنفق على نفسها قالت هذا الثاني  
اصح فان أعذر نفقتها بالكسب فهي في بيت المال انتهى وجزم في الروض بما صحه النووي ثم رايت  
الشارح في نفقة الرقيق جزم به ايضا ثم رايت المحشى سم تعقب كلامه هنا بما في الروض وشرحه وبكلامه  
في نفقة الرقيق اهـ سيد عمر

(فصل في مؤن الاقارب) (قوله في مؤن الاقارب) إلى قوله وهل يشترط في النهاية إلا قوله وهل يلحق إلى  
وذلك لعموم الأدلة وكذا في المغني إلا قوله ومن ثم إلى لقوله (قوله الحر أو المبعوض) خرج به الرقيق فان لم

الأذرعى السابق هناك أن تبرع سيد الزوج بمنع الفسخ (قوله لا بد في الفسخ) أي بالمهر أو الفسخ بالنفقة  
للقنة فالمبعضة أو لا مدخل للسيد فيه ثم توقف الفسخ على موافقتها هي والسيد لما أتى على ما تقدم فيما  
لوقبض بعض المهر عن ابن الصلاح من امتناع الفسخ أما على المعتمد الذي تقدم عن غيره من جوازها فلم يأخذها  
الفسخ وكذا للسيد وحده ويجرى ذلك في سیدی قنة فكل واحد الفسخ لان غايته انه فسخ ببض المهر وهو جائز مراهم وفي النهاية وكذا في عرش  
عن الزبدي ما يوافق (قوله فيها) أي في صورة المهر عرش وسم (قوله بان يفسخها الخ) أي بعدان يأذن  
لهما القاضي في الفسخ اخذ ما مر من قول المصنف فيفسخها ويأذن لها فيه ومن قول الشارح هناك ولا  
ينفذ منها قبل ذلك الخ (قول المتن وله أن يلجئها الخ) عبارة المغني وعلى الاول لا يلزم السيد نفقة إذا كانت  
بالغة عاقلة ولكن له أن يلجئها الخ اهـ (قوله انها كالقنة فيما ذكر) أي في عدم فسخ السيد وقوله إلا في  
إلجاء السيد الخ لا حاجة اليه لان السيد لا يلزمه نفقة كالتبته إلا أن يصور ذلك بالوحي عزت المكتبة عن نفقة  
نفسها اهـ عرش (قوله ولو اعسر الخ) عبارة النهاية ولو اعسر سيد مستولدة عن نفقتها اجبر على تخليتها  
للكسب لتنفق منه او على ايجارها ولا يجبر على عتقها او تزويجها ولا يبعها من نفسها فان عجزت عن الكسب  
أنفق عليها من بيت المال قال القمولى ولو غاب مولاها ولم يعلم له مال ولا لها كسب ولا كان بيت مال فالرجوع  
إلى وجهه أي زيد بالتزويج أو إلى المصاحبة وعدم الضرر اهـ وفي المغني والروض مع شرحه مثلها الا قوله قال  
القمولى الخ قال عرش قوله من بيت المال أي فان لم يكن فيه شيء او منع مولاها فينبغي أن يجبر على تزويجها  
للضرورة وقوله بالتزويج أو إلى الخ لعل المراد أن الحاكم يزوجه لان الفرض غيبة سيدها ثم على حج (قوله  
قال ابو زيد الخ) في اقتصاره على نقل مقالة ابن زيد وتقريرها شعار باعتما دها وهو غريب وفي الروضة بعد  
ذكر مقالة ابن زيد ما نصه وقال غيره لا يجبر عليه بل تخليها لتكسب وتنفق على نفسها قالت هذا الثاني  
اصح فان أعذر نفقتها بالكسب فهي في بيت المال انتهى وجزم في الروض بما صحه النووي ثم رايت  
الشارح في نفقة الرقيق جزم به ايضا ثم رايت المحشى سم تعقب كلامه هنا بما في الروض وشرحه وبكلامه  
في نفقة الرقيق اهـ سيد عمر

نعم المبعضة لا بد في الفسخ  
فيها من موافقتها هي  
والسيد كما اعتمده الاذرعى  
أى بأن يفسخا معا أو يوكل  
أحدهما الآخر كما هو  
ظاهر وقول شارح انها  
كالقنة ضعيف (فان رضيت  
فلا فسخ للسيد في الاصح)  
لأنه إنما يتلقى النفقة عنها  
(وله أن يلجئها) أى المكلفة  
إذ لا ينفذ من غيرها (اليه)  
أى الفسخ (بان لا ينفق  
عليها) ولا يموئها (ويقول)  
لها (افسخى أو جوعى)  
دفعاً للضرر عنه وتردد  
شارح في المكتبة والذي  
يتجه أنها كالقنة فيما ذكر  
الافى الجاء السيد لها ولو  
أعسر سيد مستولدة عن  
نفقتها قال ابو زيد اجبر على  
عتقها أو تزويجها  
هـ (فصل) في مؤن الاقارب  
(يلزمه) أى الفرع الحر  
أو المبعوض الذكرو الاثني  
(نفقة) أى مؤنة حتى نحو  
دامه وأجرة الطبيب (والوالد)  
المعصوم الحر وقته المحتاج  
له وزوجته

ان وجب اعفائه والمبعض بالنسبة اليه هذه الحرة لا المكاتب (واذ علا) ولو انني غير وارثة اجماعا لقوله تعالى وصاحبها في الدنيا معروفا وللخير الصحيح ان اطيب ما كل الرجل من كسبه وولده من كسبه (و) يلزم الاصل الحر او البعض الذكروا لا اني مؤنة (الولد) المصوم الحر او البعض كذلك (وان سفل) ولو انني كذلك لقوله تعالى وعلى المولود الابوة ومعنى وعلى الوارث مثل ذلك الذي اخذناه ابو حنيفة رضي الله عنه وجوب نفقة المحارم اى في عدم المضارة كما قيده ابن عباس رضي الله عنهما وهو اعلم (٣٤٥) بالقران من غيره وقوله فان ارضعن لكم

فأتوهن أجورهن فاذا  
لزمه اجرة الرضاع فكفايته  
الزم ومن ثم اجمعوا على ذلك  
في طفل لا مال له والحق به  
بالغ اجز كذلك لقوله صلى  
الله عليه وسلم لهند خذى  
مايكفك ولدك بالمعروف  
(وان انا تاف دينهما) بشرط  
عصمة المنفق عليه كما مر لا  
نحو مرتد وحر بنى كما بحثه  
الزركشى وغيره وهو ظاهر  
لانها راساة وهما ليسا من  
اهلها هل يلحق بهما نحو  
زانية من جماع الاحبار  
او يفرق بينهما قادر ان  
على عصمة نفسيهما فكان  
المانع منهما خلافة فان  
توبته لا تعصمه ويسن له  
الستر على نفسه وكذا  
للشهود على ما ياتى فكان  
من اهل المواساة لعدم  
مانع قائم به يقدر على اسقاطه  
كل محتال والثاني اوجه  
ولا يعارضه ما مر في التيمم انه  
لا يجب بل لا يجوز صرف  
الماء لشربه بل يظهر  
صاحبه به وان هلك الآخر  
عطشا وذلك لاختلاف  
ملحظى ما هنا وشم لان ملحظ  
ذاك تعلق حق الظاهر بعين  
الماء بمجرد دخول الوقت

يكن مكاتبان كان منفقا عليه فهي على سيده وان كان منفقا فهو أسوأ حالا من المعسر والمعسر لا تجب عليه نفقة قريبه واما المكاتب فان كان منفقا عليه فلا يلزم قريبه نفقة على الاصح لبقاء احكام الرق عليه وان كان منفقا فلا تجب عليه لانه ليس اهلا للمواساة الا ان يكون له ولد من امته وان لم يجز وطؤها ومن زوجته التي هي امه سيده فيجب عليه نفقة اه معنى (قوله او المبط) عطف على الحر هنا وفيما بعد اه سم (قوله ان وجب اعفائه) اى بان احتاج اليه اه عش (قوله لا المكاتب) قال فى التنبيه الا ان يكون له ولد من امته فتجب عليه نفقة انتهى اه سم اى او من زوجته التي هي امه سيده كما مر عن المغنى (قوله ما كل) عبارة المغنى والاسنى باكل اه (قوله وولده من كسبه) تنمى الخبر كافي الاسنى والمغنى فكلوا من اموالهم اه (قوله او المبط كذلك) اى بالنسبة لبضه الحر سم وعش (قوله ولو انني كذلك) اى غير وارثة سم وعش (قوله لقوله تعالى الخ) هذا دليل الاول وقوله الاق وقوله الخ دليل الثاني (قوله وجوب نفقة المحارم) بشرط اتفاق الدين في غير الاباعاض اه معنى (قوله اى في عدم المضارة) هو خبر ومعنى الحر رشيدى وكردى (قوله وقوله الخ) هو بالجر اه رشيدى اى عطف على قوله تعالى (قوله عاجز كذلك) اى لا مال له (قوله لا نحو مرتد وحر بنى) كذا فى النهاية وكتب عليه الرشيدى مانصه نظر ما مراده بالنحو ويؤخذ من فرق الثمباب ابن حجر بينهما ما بين الزانى المحصن بانه غير قادر على زوال مانعه ان تارك الصلاة كالحر بنى والمراد فعله مراد الشارح بالنحو اه (قوله نحو زان الخ) يشمل تارك الصلاة مع ان فرقه الاق لا يتأتى فيه لتمكنه من التوبة اه سيد عمر عبارة عش ومثلما على الراجح نحو الزانى المحصن لكن قال حج فيه ان الاقرب وجوب الاتفاق عليه لعجزه عن عصمة نفسه بخلافها ومقتضى ما علل به ان مثله قاطع الطريق بعد بلوغ خبره للامام اه (قوله والثاني) اى الفرق (قوله وان هلك الآخر) اى نحو الزانى المحصن (قوله وذلك) اى عدم المعارضة (قوله لمنه) اى الوصف المتأق سببه اى سبب الاتفاق الذى هو وصف القرابة (قوله كذلك) اى ينافى القرابة من كل وجه (قوله لمقتضى اصل الخ) اى للاتفاق (قوله وذلك) اى قوله وان اختلف دينهما اه عش (قوله وكالعش الخ) عطف على لعموم الادلة (قوله فانه) اى الارث (قوله حينئذ) اى حين اختلاف الدين (قوله والوجه الثاني) مبتدا

(قوله ولو انني كذلك) اى غير وارثة (قوله ومعنى وعلى الوارث مثل ذلك الخ) قال البيضاوى قوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك مانصه عطف على قوله وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن وما بينهما تعليل معترض والمراد بالوارث الاب وهو الصبي اى ومؤنة المراجعة من ماله اذ مات الاب وقيل الباقي من الابوين من قوله عليه الصلاة والسلام واجعله الوارث منا وكلا القولين يوافق مذهب الشافى رضي الله عنه اذ لا نفقة عنده فيما عدا الولادة وقيل وارث الطفل واليه ذهب ابن ابي ليلى وقيل وارثه المحرم منه واليه ذهب ابو حنيفة رضي الله عنه وقيل عصابتة به قال ابو زيد وذلك اشارة الى ما وجب على الاب من الرزق والكسوة اه قوله وكلا القولين لا يخفى ان كلا القولين لا ينافى القراءة الشاذة وعلى الوارث المحرم مثل ذلك غاية الامران الوصف بالمحرم من الوصف اللازم ذكر لنسبته فليتأمل وعلى ما نقله الشارح عن ابن عباس فالمراد واضح وعليه فيكون التقيد بالمحرم في تلك القراءة لانه اولي بذلك فليتأمل (قوله بشرط عصمة المنفق عليه) كذا

(٤٤ - شروانى وابن قاسم - ثامن) حتى لا يصح تصرفه فلم يقبل الصرف عنه بسبب ضعفه واما هنا فالعلق منوط بوصف القرابة وحينئذ يجب النظر الى من قام به وصف ينافيها من كل وجه وهو الحر اية او الردة منع الاتفاق عليه لمنعه سببه بالكلية بخلاف من لم يقم به وصف كذلك وهو نحو الزانى المحصن لانه لا تقصير منه الا ان فلم يوجد فيه وصف ارفع لمقتضى اصل القرابة فاستصحب حجة فيها ذلك لعموم الادلة وكالعش ورد الشهادة بخلاف الارث فانه مبنى على المناصرة وهي مفقودة حينئذ وهل يشترط اتحاد محل المنفق والمنفق عليه او لا حتى لو اراد المنفق عليه سفرا او كان مقبلا بمحل بعيد عن المنفق لزمه ارسال كفايته له مع من يثق به لينفق عليه كل محتمل والثاني اوجه اذ هو

الاقرب الى عموم كلامهم ثم رأيت ما يأتي في منفقين استويا وغاب أحدهما وهو يؤيد ما ذكره ولو أنما تجب (بشرط يسار المنفق) لأنها مواساة ونفقة الزوجة معاً وصدقة كما علم مما مر في الفلس في اعساره يمينه ما يكذب به ظاهر حاله فلا بد له من بينة تشهد له به (بفاضل عن قوته وقوت عياله) زوجته وخادمها وام ولده وعن سائر مؤنهم وخص القوت لأنه الأهم لا عن دينه لما مر في الفلس وذلك لخبر مسلم أبداً بنفسك فتصدق عليها فإن فضل شيء فلا هلك فإن فضل (٣٤٦) عن أهلك شيء فلذئ قرابتك وبعمومه يتقوى ما مر عن أبي حنيفة إلا أن يجاب بأنه يستنبط من

النص معنى يخصه (في يومه) وليته التي تليه غداء وعشاء ولو لم يكفه الفاضل لم يجب غيره (وبيع فيها) أي كفاية القريب (ما) فضل عن اليوم والليلة عما (يباع في الدين) من عقار وغيره كالسكن والخادم والمركوب ولو احتاجها لأنها مقدمة على وفاته فيبيع فيها ما يباع فيه بالاولى فاندفع ما قيل كيف يباع مسكنه لا كبراء مسكن لاصله ويبقى هو بلا مسكن مع خبر ابدأ بنفسك على أن الخبر إنما يأتي فيما إذا لم يبق معه بعد بيع مسكنه إلا ما يكفي أجرة مسكنه أو مسكن والده وحينئذ المتقدم مسكنه فذكر الخبر تأييداً للاشكال وهم فعلم أنه بعد بيع مسكنه في كل يوم وليلة لو لم يفضل إلا ما يكفي أجرة مسكن أحدهما قدم مسكنه وأنه لا يعتبر مؤنه وأجرة مسكن بعضه إلا إذا فضل عن مؤنه ومؤن عياله وأجرة مسكنهم يوماً وليلة ما يصرفه لمؤنه بعضه ومنها مسكنه وكيفية بيع العقار لها كما صححه المصنف في نظيره من

وخبر (قوله ما يأتي) أي في آخر الفصل (قول المتن يسار المنفق) من والد أو ولد اه معنى (قوله لأنها مواساة) إلى قوله فلم في النهاية (قوله به) أي الاعسار اه ع ش (قول المتن بفاضل عن قوته الخ) أي ويؤمر بوفائه إذا أيسر بفاضل الخ اه معنى (قوله زوجته) إلى قوله واندفع في المعنى الاقوله وبعمومه إلى المتن (قوله وأم ولده) أي المنفق (قوله وذلك) أي الشرط المذكور (قوله فلا هلك) أي لزوجتك اه ع ش (قوله معنى يخصه) أي كان يقال إنما وجبت على الأقارب لكونهم كالجزء منه وهذا خاص بالاصل والفرع اه ع ش (قوله ولو لم يكفه الخ) فإن لم يفضل شيء فلا شيء عليه اه معنى (قوله لأنها) أي كفاية القريب اه معنى (قوله على وفاته) أي الدين (قوله لاصله) أي أوفرعه (قوله أو مسكن والده) أي أو ولده (قوله في كل يوم الخ) أي لأجل مؤنه (قوله أجرة مسكن أحدهما) أي مسكنه أو مكس والده (قوله وكيفية بيع العقار) إلى قوله أما ما لا يباع في المعنى الاقوله والحق إلى أنه يستقرض وإلى قوله وبحت الأذرع في النهاية (قوله يبعه) عبارة المعنى بيع العقار له اه (قوله فان تعذر الخ) عبارة المعنى ولو لم يوجد من يشتري إلا الكل وتعذر الاقتراض بيع الكل اه (قوله ولم يوجد الخ) عطف على تعذر اه سم أي عطف سبب على مسبب (قوله لا يباع فيه) أي في الدين (قول المتن ويلزم كسوا بالخ) أي إذا لم يكن له مال اه معنى (قوله كالادم الخ) قضيته أنه يلزم الفرع آدم زوجة الاصل وقد جزم في فصل الاعفاف بأنه لا يلزمه لها آدم ولا نفقة خادمها لأنها لا تنسخ بذلك اه سم (قوله حيث وجب) أي الاستخدام لاحتياجه إليه لمرض أو زماناً أو نحوهما اه أسنى (قوله أي أقل ما يكفي الخ) عبارة النهاية والمعنى ومحل وجوب ذلك في حليلة الاصل بقدر نفقة المعسرين فلا يكلف فوقها وإن قدر كما اقتضاه كلام الامام والغزالي وإن اقتضى كلام الماوردي خلافه اه (قوله لان القدرة الخ) والخبر كفي بالمرء أنما ان يضع من بقوت اه معنى (قوله) وإن لم يلزمه) أي الكسب (قوله ولقلة هذه) أي المؤنة وقوله وانضباطها أي أذهي مقدرة من جهة الشارع وقوله بخلافه أي الدين فإنه لا انضباط له من جهة الشارع ويختلف باختلاف حال المدين فقد يكون قليلاً بالنسبة لشخص وكثيراً بالنسبة لآخر على أنه قد يطرأ ما يقتضي تجديد الديون في كل يوم كمرض أو تلف منه لمال غيره بغير اختيار منه اه ع ش (قوله ولا يجب لاجلها سؤال زكاة الخ) قضيته أنه لو دفعت له الزكاة بلا سؤال وجب قبولها وعليه فيفرق بينه وبين عدم وجوب قبول الهبة بوجود النفقة لولا هب بخلاف المزكي

مر (قوله ما يكذب به الخ) كذا مر ش (قوله على أن الخبر إنما يأتي الخ) في هذا الحصر نظر بل الخبر شامل للحاجة لغير المسكن فيقتضي بقاءه عند الحاجة إليه فتأمل به بلطف وعدم لزوم بيعه في الحكم بالوهم نظر (فذكر الخبر تأييداً للاشكال) قد يقوى الاشكال بأن حاجته وحاجة عياله مقدمان على الدين وعلى حاجة بعضه فكيف يباع ما يحتاج إليه المقدم لحاجة المؤخر وإنما يتضح الاستدلال بأن حاجة البعض مقدمة على وفاة الدين بعد انتفاء حاجته المقدمة ويحاج بان حاجته المقدمة هي حاجة اليوم والليلة والكلام فيما زاد (قوله) وكيفية بيع العقار الخ) أن أريد تعين هذه الكيفية لما فيها من المصلحة إذا اقتراض جملة والمبادرة لبيع البعض فيه خطر تلف القرض والثمن قبل انفاقة تعين أنه في بيع الحاكم (قوله ولم يوجد) عطف على تعذر (قوله كالادم والسكنى والاخدام) قضيته أنه يلزم الفرع آدم زوجة الاصل وقد جزم في فصل الاعفاف بأنه

نفقة العبد وصوبه الأذرعى وألحق غير العقار به في ذلك أنه يستقرض لها إلى أن يجتمع ما يسهل بيعه فيباع فان تعذر بيعه فانه البعض ولم يوجد من يشتري إلا الكل بيع الكل أما ما لا يباع فيه مما مر في باب الفلس فلا يباع فيها بل يترك له ولمؤنه (ويلزم كسوا بكسها) أي المؤن ولو لحليلة الاصل كالادم والسكنى والاخدام حيث وجب أي أقل ما يكفي منها على الوجه (في الاصح) أن حل ولاق به وإن لم يجر عادته به لان القدرة بالكسب كهي بالمال في تحريم الزكاة وغيره وإن لم يلزمه لو فاء دين لم يعص به لانه على التراخي وهذه فورية وقللة هذه وانضباطها بخلافه ومن ثم لو صارت ديناً بقرض قاض لم يلزمه الاكتساب لها ولا يجب لاجلها سؤال الزكاة



ولا قبول هبة فان فعل وفضل منه شيء عاقر انفق عليه منه (ولا تجب) المأون (لمالك كفايته ولا) لشخص (مكتسبها) لاستغنائه فان قدر على كسب ولم يكتسب كلفه ان كان حلالا لا نقابه والا فلا (وتجب لفقر غير مكتسب (٣٤٧) ان كان زمتا) او اعمى او مريضا (او صغيرا

او مجنونا) لعجزه عن كفاية نفسه ومن ثم لو اطاق صغير الكسب او تعلمه ولاق به جاز للولي ان يحمله عليه وينفق عليه منه فان امتنع او هرب لزم الولي انفاقه (والا) يكن غير المكتسب كذلك (فاقوال احسنها تجب) للاصل والفرع ولا يكلفان الكسب لحرمتها وثانيها لا تجب لانه غنى (والثالث) تجب (لاصل) فلا يكلف كسبا (لا فرع) بل يكلف الكسب نعم لانكف الام او البنت التزوج لان حبس النكاح لا غاية له بخلاف سائر الاكساب وتزوجها تسقط نفقتها بالعقد وان كان الزوج معسرا مالم تفسخ لتعذر ايجاب نفقتين كذا قيل وفيه نظر لان نفقتها على الزوج انما تجب بالتكليف كما رفقان القياس اعتباره الا ان يقال انها بقدرتها عليه مفقودة لحقها وعليه فحلها في مكلفة فقيرها لا بد من التمكين والالم تسقط عن الاب فيما يظهر (قلت الثالث اظهر والله اعلم) لنا كد حرمة الاصل ولان تكليفه الكسب مع كبر سنه ليس من المعاشرة بالمعروف

فانه انما دفع للفقر ما اوجبه الشرع عليه فاشبه الديون اه ع ش (قوله ولا قبول هبة) اي او وصية اه معنى والمراد بالهبة هاتما يشمل الصدقة والهبة (قول المتن ولا تجب لمالك كفايته) اي ولو زمتا او صغيرا او مجنونا اه معنى (قول المتن ولا مكتسبها) اي بالفعل وكذا قوله بعد غير مكتسب اه سم (قوله كلفه) اي حيث كان فرعاً بخلاف الاصل ليوافق ما ياتي في كلام المصنف ع ش وسم (قول المتن زمتا) وفي اختار الزمانة في الحيوانات ورجل زمن اي مبتلى بين الزمانة اه وعليه فذكر الاعمى وما بعده من ذكر الخاص بعد العام اه ع ش (قول المتن او مجنونا) اي او سلبا من ذلك كله لكنه لا يحسن كسبا ولا يقدر على تعلمه اه ع ش (قوله فان امتنع الخ) اي في بعض الايام اه معنى (قوله غير المكتسب) اي بالفعل اه سم (قوله كذلك) اي زمتا الخ (قوله غنى) اي بالقدرة على الكسب (قوله فلا يكلف كسبا) اي وان قدر عليه اه ع ش (قوله بل يكلف الكسب) ينبغي ولو صغيرا يقدر عليه فيؤجره الاصل وينفق عليه من أجرته كما علم بما ذكر انفا اه سم اي ان كان لا نقابه كما مر ايضا (قوله نعم لانكف الام) فيه شيء اه سم ولعله اشارة الى انه لا حاجة الى استثنائها على طريقة المصنف اه سيد عمر (قوله لا غاية له) اي فقيه اضراهما مع انه قد لا يكون لهما غرض فيه لعدم القدرة على القيام بحقوق الزوج اه ع ش (قوله وتزوجها تسقط الخ) وهذا واضح ان كان الزوج حاضرا فلو كان غائبا فقد سلف ان الوجوب يتوقف على الارسال ليحضر فتجب من وقت حضوره والمتجه ان تكون في تلك المدة على من كانت عليه قبل النكاح ويدل على هذا التفصيل قولهم لثلا تجمع بين النفقتين وكافي الصغيرة والمجنونة اذا عسر زوجهما باسم على المنهج اه ع ش (قوله اعتباره) اي التمكين اه سم (قوله الا ان يقال الخ) معتمد اه ع ش (قوله انها) اي الام او البنت (قوله عليه) اي التمكين اه ع ش (قوله وعليه) اي على قوله الا ان يقال الخ (قوله فحلها) اي محل سقوط نفقتها بمجرد العقد (قوله ومحل ذلك) اي الخلاف (قوله ان لم يشتغل) اي الاصل وقوله جزما اي لانها تنزل حينئذ منزلة أجرته اه ع ش (قوله لم تجر عاداته بالكسب) اي وان قدر على الكسب وتعلمه والا فلا حاجة الى بحثه لمر في الشارح قليل قول المصنف وان اختلف دينهما وعن ع ش عند قول المصنف او مجنونا (قوله او شغله عنه) المعتمد الوجوب حينئذ لكن بشرط ان يستفيد من الاشتغال فائدة يعتد بها عرفا بين المشتغلين ويظهر فيمن حفظ القرآن ثم نسيه بعد البلوغ وكان اشتغاله بحفظه يمنعه من الكسب ان اشتغاله بالحفظ حينئذ كالاشتغال العلم ان لم يتيسر الحفظ في غير اوقات الكسب اه ع ش (قوله وهو محتمل) اقول بحثه في الثاني متجه بخلافه في الاول فانه بعيد جدا

لا يلزمه لادم ولا نفقة خادما لانها لا تفسخ بذلك (قوله في المتن ولا مكتسبها) اي بالفعل وكذا قوله بعد غير مكتسب (قوله كلفه) شامل للاصل وهو مشكل مع ما ياتي من تصحيح لزوم مؤنة الاصل وان قدر على الكسب لان تكليفه الكسب ليس من المعاشرة بالمعروف المأمور بها ولذا عبر في المنهج بقوله كفاية اصل وفرع لم يملكها وعجز الفرع عن كسب يلبق وقال في شرحه وبما ذكر علم انهما لو قدر على كسب لا تقبها ووجب لاصل لافرع اه الا ان يكون هذا محمولا على الفرع او مبنيا على طريق المحرر ويرد على الثاني ان السياق المنفق عليه بين المحرر وغيره اعلم ان اطلاق قوله السابق ويلزم كسبا كسبه او قوله هنا قلت الثالث وجوب كسبها لاصل كسب (قوله غير المكتسب) اي بالفعل (قوله بل يكلف الكسب) ينبغي ولو صغيرا يقدر عليه فيؤجره الاصل وينفق عليه من أجرته كما علم بما ذكر انفا (قوله نعم لانكف الام) فيه شيء (قوله اعتباره) اي التكليف (قوله بقدرتها عليه) القياس فيما اذا لم يكن التمكين في الحال كافي مسئله تزويج من تنزع من هي يزيد المذكورة بها مش فصل التمكين ان تجب نفقتها الى مكان التمكين في مسئله المذكورة تجب قبل وصولها الى نزع فليتامل (قوله ويحتمل الفرق) ظاهره بالنسبة للصورتين وخصه مر بالثانية (قوله

المأمور بها ومحل ذلك ان لم يشتغل بمال الولد ومصالحه والا وجبت نفقته جزما وببحث الادعى وجوبها الفرع كبير لم تجر عاداته بالكسب او شغله عنه اشتغال بالعلم اخذنا مما مر في قسم الصدقات انتهى وهو محتمل ويحتمل الفرق بان الزكاة مواساة

خارجة منه على كل تقدير فصرفت لهذين (٣٤٨) لانهما من جنس من يواسى منها والافتاق واجب فلا بد من تحقق إيجابه وهو في الفرع

العجز لا غير كما يصرح به كلامهم وإذ الزم كلامهما الاكتساب لمؤن اصله مؤن نفسه المقدمة على اصله اولى (وهي الكفاية) لخبر خذى ما يكسبك ولذلك بالمعروف فيجب أن يعطيه كسوة وسكنى تليق بحاله وقوتها وادما يليق بسنه كؤونة الرضاع حولين ورغبته وزهاده بحيث يتمكن معه من التردد كالعادة ويدفع عنه ألم الجوع لاتمام الشبع اى المبالغة فيه واما اشباعه فواجب كما في الابانة وغيرها وان يخدمه ويداويه إن احتاج وان يدل ما تلف بيد وكذا إن اتلفه لكز الرشيد يضمنه اذا ايسر ولا تظلم مشقة تكرر الابدل بسكرر الاتلاف بتقصيره بالرفع له إذ يمكنه ان ينفقه من غير تسليم وما يضطر لتسليمه كالكسوة يمكنه ان يוכל به من يراقبته ويمنعه من اتلافها (ونسقط) مؤن القريب التي لم ياذن المنفق لاحد في صرفها عنه لقريبه (بقواتها) بمضى الزمن وإن تددى المنفق بالمنع لانها وجبت لدفع الحاجة الناجزة مواساة وقد ذلت بخلاف نفقة الزوجة نعم لو نفاه ثم استلحقه رجعت امه اى مثلا عليه بها ويوجه بان مزيد تقصيره بالنفي الذي

ثم رأيت الفاضل المحشى كتب ما نصه قوله ويحتمل الفرق الخ ظاهره بالنسبة للصورتين وخصه م بالثانية اه سيد عمر وقوله بالثانية قضية السياق ان يقول بالاولى فله من تحريف الناسخ فليراجع (قوله) خارجة منه (اى من المذكى (قوله) كلامهما) اى الفرعين المذكورين في بحث الاذرى (قول الماتن وهى) اى نفقة القريب اه معنى (قول المتن وهى الكفاية) وهى امتناع لا يجب تملكها اه روض وعبارة العباب امتناع لا تملك اه سم (قوله) لخبر خذى (الى قوله) ونازع كثير من في النهاية لا قوله وإن لم ياذن الى لكن يشترط (قوله) فيجب أن يعطيه كسوة (الخ) وينبغى وجوب فرش وغطاء واونى الاكل والشرب وما يتنظف به من اوساخ مضرة واجرة حمام معتاد احتيج اليه لنحو ازالة الاوساخ بل لا يبعد وجوب ثمن ماء الغسل من الاحتلام وإن لم يجب للزوجة لظهور الفرق فليراجع وينبغى ان يجب للقريب ايضا ماء الطهارة سفر او حضرا نظير ما يأتى في الرقيق اه سم (قوله) ورغبته (عطف على سنه (قوله) بحيث يتمكن) حال من قوله وقوتها عبارة الروض ولا يسكنى سدا لرمق بل يعطى ما يقيمه للتدراهم (قوله) لاتمام الشبع (له عطف على بحيث يتمكن معه الخ اى بحيث يحصل معه تمام الشبع فلا يجب هذا المقدار (قوله) وان يخدمه ويداويه الخ) هذا علم من قوله اول الفصل حتى نحو دواء الخ عش ورشيدى (قوله) وان يدل الخ) ولو ادعى تلف ما دفعه له فهل يصدق في ذلك اولا فيه نظر والا قرب الاول حيث لم يذكر للتلف سببا ظاهر ايسهل إقامة البينة عليه اه ع ش (قوله) وكذا إن اتلفه (ينبغى ان ما تلف بتقصير كالاتلاف اه سم (قوله) لكن الرشيد يضمنه) اى دون غيره كما قاله الاذرى ثم قال ولا يخفاء ان الرشيد لو اثر بها غيره او تصدق بها لا يلزم المنفق ابدالها اه وهو ظاهر إن كانت باقية اه شرح الروض وقد يعتبر مع بقائها القدرة على تخليصها فليتأمل اه سم (قوله) إذا ايسر (اى بعد يساره اه نهاية (قوله) التي لم ياذن المنفق) اى بخلاف ما إذا اذن له اى وانفق كما هو ظاهر رشيدى فمن لم ينفق سقط بمضى الزمان ع ش (قوله) اى مثلا) اى فمثل امه غيرها ولو من الآحاد اه ع ش (قوله) بها الخ) اى بمؤن الولد عبارة المغنى باجرة الرضاع وبديل الاتفاق عليها قبل الوضع وعلى وادها ولو كان الاتفاق عليه بعد الرضاع اه (قوله) فلذا اخرجت هذه عن نظائرها) وظاهر رجوعها بما مر وباقى وإن لم تشهد ولا أذن لها كما مر اه سم (قوله) وإن جعلت الخ) اى على المرجوح وقوله لما ذكر

في المتن وهى الكفاية) قال في الروض وهى امتناع لا يجب تملكها اه عبارة العباب وما وجب له فهو له امتناع لا يملك اه (قوله) فيجب أن يعطيه كسوة وسكنى الخ) وينبغى وجوب فرش وغطاء واونى الاكل والشرب وما يتنظف به من اوساخ مضرة واجرة حمام معتاد احتيج اليه لنحو ازالة الاوساخ بل لا يبعد وجوب ثمن ماء الغسل من الاحتلام وإن لم يجب للزوجة لظهور الفرق فليراجع (قوله) تنبيه) وينبغى ان يجب للقريب ايضا ماء الطهارة سفر او حضرا نظير ما يأتى في الرقيق لكن لو دفع له ذلك فالتلف عبثا او ظهر به ثم احدث عبثا قبل ان يصل الفرض فهل يجب الابدال وإن تكرر على قياس ما يأتى في الرقيق في هامش ذلك المحل او لا يجب أخذا من قوله هنا او يمكنه ان ينفقه من غير تسليم الخ إذ لا يمكنه منعه من الحدث ويفرق على هذا بين ما هنا والرقيق بانه كنه التلخص من الرقيق بنحو بيعه بخلاف القريب او يقال يجب هنا في مسألة الاتلاف كفى اتلاف النفقة والكسوة ولا تجب في مسألة الحدث عبثا والفرق انه يمكنه دفع الاتلاف بان يظهره بصب الماء عليه ولا يمكنه دفع الحدث وقد يقال لا اثر لهذا الفرق لانه لا يستقل بتطهيره من الحدث لتوقفه على نيته وقد يتمتع منها فليتأمل وسكتوا عن نحو التمسكه وظاهره انه لا يجب وإن وجب في الزوجة فليراجع فان وجوب المعتاد منه قريب (قوله) وان يدل ما تلف (ينبغى ان ما بتقصير اى ما تلف بتقصير كالاتلاف (قوله) لكن الرشيد يضمنه) عبارة الروض لكن باتلافه يضمنها ونقل في شرحه التقييد بالرشيد وعدم ضمان غيره لما ذكره الشارح عن الاذرى ثم قال عنه قال ولا يخفى ان الرشيد لو اثر بها غيره او تصدق بها لا يلزم المنفق ابدالها وهو ظاهر إن كانت باقية اه وقد يعتبر مع بقائها القدرة على تخليصها فليتأمل وعبارة الروض فان اتلفها بديل

بان بطلانه برجوعه عنه أوجب عقوبته بايجاب ما فوته به فلذا اخرجت هذه عن نظائرها وكذا نفقة الحمل وإن جعلت له لتسقط بمضى الزمان لان الحامل لما كانت هى المنتفعة بها التحقت بنفقتها (ولا تصير ديناً) لما ذكر (الا بفرض قاض)

بالغاء وان لم ياذن لمن ينفق عليه فيكنى قوله فرضت او قدرت لفلان على فلان كل يوم كذا لكن يشترط ان ثبتت عنده احتياج الفرع  
وغنى الاصل (او اذنه) ولو للمومن ان تاهل (في اقتراض) بالقاف وان تاخر الاقتراض عن الاذن كما اقتضاه اطلاقهم وان نازع فيه  
السبكي وبحث انها لا تصير ديناً الا بعد الاقتراض قيل فعليه الاستثناء في المتن لفظي لدخوله في (٣٤٩) ملك المستقرض فالواجب قضاء دينه

لا النفقة اهو يريد منع ذلك بل  
هو عليه حقيق لان المستقرض  
صار كانه نائبه فالدين انما هو  
في ذمته وانما تصير ديناً باحد  
هذين ان كان (لغية)  
للمنفق (او منع) صدر منه  
فحينئذ تصير ديناً لتأ كدها  
بفرضه او اذنه ونازع كثيرون  
الشيخين في ذلك واطالوا بما  
رددته عليهم في شرح  
الارشاد فراجع فانه مهم  
وزعم بعضهم حل كلامهما  
على ما اذا قدرها واذن لآخر  
في ان ينفق على القريب  
ما قدره فاذا انفق صارت  
حينئذ ديناً قال وهذا غير  
مسئلة الاقتراض انتهى  
وليس كما قال بل هو نوع من  
لاقتراض لان اتفاق مادونه  
انما يقع قرضاً لمن القاضي  
نائب عنه وهو الغائب او  
المتنع فصدق عليه ان القاضي  
اذن في الاقتراض وهي  
المسئلة الثانية فكيف  
تحمل الاولى على بعض  
ما صدقات الثانية مع  
مغايرة الشيخين بينهما وعلم  
من كلامه صيرورتها  
ديناً باقتراض القاضي او  
نائبه بالاولى ولو فقد القاضي  
وغاب المنفق او امتنع ولا  
مال للولد او تعذر الاتفاق  
من ماله حالاً فاستقرضت الام  
وانفقت وانفقت من مالها

أى من قوله لانها وجبت الخ اه ع ش (قوله بالغاء) احتراز عن القرض بالقاف (قوله وان لم ياذن الخ)  
خلافاً للنفقة المكنى (قوله فيكنى) اى في صيرورتها ديناً وقوله فرضت الخ ظاهره وان لم ينفق بالفعل  
وسياق ما فيه عبارة النهاية واما اذا قال الحاكم قدرت لفلان على فلان كذا ولم يقبض شيئاً لم تصير ديناً بذلك  
اه وفي المعنى ما يوافقه (قوله لكن يشترط الخ) انظر لوجه المسئلة بنفقة الفرع اه سم عبارة الرشيدى  
هذا راجع لاصل المتن فكان ينبغي اسقاط لكن ثم انظر لم نص على ثبوت احتياج الفرع وغنى الاصل دون  
عكسه والظاهر انه مثله اه (قوله وبحث الخ) ليس معطوفاً على الغاية بل هو كلام مستأنف تقييداً للتمن  
رشيدى (قوله وبحث انها لا تصير ديناً الخ) وهو كذلك نهاية ومعنى (قوله لا بعد الاقتراض) اى بالفعل  
اه ع ش (قوله قيل فعليه) اى ذلك البحث (قوله الاستثناء) اى بالنسبة للمعطوف (قوله لدخوله) اى  
القرض (قوله فالواجب الخ) اى على القريب (قوله قضاء دينه الخ) عبارة المعنى انما هو وفاء الدين ولا  
يسمى هذا الوفاء نفقة اه (قوله قضاء دينه) اى المستقرض (قوله ويرد بمنع ذلك الخ) استشكله سم راجعه  
(قوله بل هو) اى الاستثناء عليه اى البحث المذكور (قوله نائبه) اى المنفق (قوله باحد هذين) اى  
فرض القاضي او اذنه في الاقتراض اه معنى (قوله وزعم بعضهم) كشيخنا الشهاب الرملى اه سم اى  
ووافقه المعنى والنهاية (قوله حمل كلامهما) اى في مسئلة القرض بالغاء اه سم (قوله صارت حينئذ  
ديناً) اى في ذمة الغائب او المتنع اه نهاية (قوله قال) اى ذلك البعض (قوله وهذا) اى فرض القاضي  
غير مسئلة الاقتراض اى الثانية في المتن (قوله ما ذونه) اى القاضي (قوله فكيف تحمل الاولى على بعض  
ما صدقات الثانية) اجيب بمنع ذلك وان الاولى اذن في الاقتراض والثانية اذن في الاقتراض والاقتراض غير  
الاقتراض فليست الاولى من ما صدقات الثانية انتهى فليتأمل فيه اه سم والحجيب هو النهاية (قوله وعلم)  
الى قوله والتقييد في النهاية لا لقوله ولا ترد الى ولا يكتفى وقوله لما مر الى ويظهر (قوله او امتنع) وللقریب  
اخذ نفقته من مال قريبه عند امتناعه ان لم يجد جنسها ان يجز عن الحاكم ولللاب وان علا اخذ النفقة من  
مال فرعه الصغير والمجنون بحكم الولاية وليس للام اخذها من ماله حيث وجبت لها إلا بالحاكم كقرع  
وجبت نفقته على اصله المجنون لعدم ولايتهما اه نهاية قال ع ش قوله ان لم يجد جنسها يفهم منه انه إذا  
وجد جنس ما يجب له كالحبز استقل باخذه وان وجد الحاكم وكذا يقال في الام والفرع الاتيين فليراجع  
ويؤخذ من قوله لعدم ولايتهما ان الام لو كانت وصية على ابنتها لم يحتج الى اذن الحاكم اه عبارة المعنى  
وللقریب اخذ نفقته من مال قريبه عند امتناعه ان وجد جنسها وكذا ان لم يجده في الاصح ويرجع ان  
اشهد كجد الطفل المحتاج وابوه غائب مثلاً ولللاب والجد اخذ النفقة الى اخر ما مر عن النهاية (قوله وتعذر  
لانفاق الخ) ان كان كالتعمير والتوضيح لسابقة فلا اشكال وان كان قيدا اخر فليتأمل مختارزه اه سيد  
عمر (قوله من ماله) اى المنفق (قوله ان اشهد وقصدت الرجوع) اى ولا فلا اه نهاية نهاية (قوله ان هذا)

لكن باتلافه يضمها اه وزاد في شرحه عقب أتلّفها عبثاً أو تلفت بتقصيره بعد التمكن من الانتفاع بها  
تسقط نفقته لكن كلامهم بخلافه (قوله احتياج الفرع) انظر لم خص المسئلة بنفقة الفرع (قوله وبحث  
انها الخ) وهو كذلك مر ش (قوله ويرد بمنع ذلك الخ) فيه بحث من وجهين الاول ان هذه العبارة المنقولة  
عن هذا القيل لا تنافي ان المستقرض كان نائباً وان الدين انما هو في ذمة المنفق والثاني ان حاصل هذا القيد  
ان معنى صيرورة النفقة ديناً ان يلزم ذمة المنفق نفقة اى في مسئلة القرض (قوله فكيف تحمل الاولى على  
بعض ما صدقات الثانية مع مغايرة الشيخين بينهما) اجيب بمنع ذلك وان الاولى اذن في الاقتراض والثانية

ولو غير وصية رجعت عليه ان اشهدت وقصدت الرجوع ولا ترد هذه على حصره لانه اضافى اى لا يصير ديناً مع وجود القاضي إلا بفرضه الخ  
ولا فلا ولا يكتفى قصده وحده عند تعذر الاشهاد لما مر اخر المساقاة مع اخر الاجارة ويظهر ان هذا لا يختص بها بل مثلها كل منفق والتقييد  
بفقد القاضي هو قياس نظائره السابقة في هرب الجمال وغيره وجرى عليه الاسنوى وغيره هنا فقول ابن الرفعة يكتفى بقصد الرجوع والاشهاد

ولو مع وجود القاضى ضعيف وإن أطل فيه وتبعه البلقينى وغيره يظهر أن طلب القاضى ما لعل على الاذن أو الاقتراض يصير كالمفقود وأطلق بعضهم أن لام الطفل الاتفاق عليه من ماله ويتعين فرضه فيما إذا غاب وليه ولا قاضى تستأذنه ومثلها غيرهما كأم أو آخر الحجر (وعليها) أى الام (ارضاع ولدها للبا) بالهمز والقصر وهو ما ينزل بعد الولادة ويرجع في مدته لاهل الخبرة وقيل يقدر بثلاثة أيام وقيل بسبعة وذلك لأن النفس لا تعيش بدونها ولو مع ذلك (٣٥٠) لما طلب الاجرة عليه إن كان مثله أجرة كما يجب لطعام المضطر بالبدل (ثم بعده) أى ارضاعه

البا (إن لم يوجد لاهى أو اجنية وجب ارضاعه) على من وجدت ابقاء له ولما طلب الاجرة ممن تلزمه مؤنته (وإن وجدت لم تجبر الام) خلية كانت أو في نكاح ابيه وإن لا قضاها ارضاعه لقوله تعالى وإن تعاسرتم فسترضع له أخرى (فإن رغبت) في ارضاعه ولو باجرة مثل (وهى منكوحة ابيه) أى الطفل (فله منعها في الاصح) ليكمل تمتعها بها (قلت الاصح ليس له منعها وصححه الاكثرون والله أعلم) لأن فيه اضرار بالولد لمزيد شفقته به وصلاح لبها له فاغترل لاجل ذلك نقص تمتعها إن فرض لأن فوات كماله لا يشوش اصل العشرة كاهو ظاهر على أن غالب الناس يؤثر فقده تقدما لمصلحة ولده فلم يعتبر النادر في ذلك واعتراض هذا التصحيح بما لا يلاقيه فاحذره أما غير منكوحة بان كانت خلية فإن تبرعت مكنت منه قطعا والأفكافى قوله (فإن اتفقا) على أن الام ترضعه (وطلبت اجرة مثل) له وقلنا بالاصح أن الزوج

أى قوله ولو فقد القاضى وغاب المنفق الخ (قوله على الاذن الخ) أى الفرض (قوله من ماله) أى الطفل (قوله ويتعين فرضه الخ) وظاهر كلام شرح الروض عن الاذرى الجواز مع امتناع الاب او غيبته بدون اذن القاضى مع وجوده بخلاف عبارة الشارح اه سم (قول المتن وعليها ارضاع ولدها الخ) فلو امتنعت من ارضاعه ومات فالذى ذكره ابن ابي شريف عدم الضمان لانه لم يحصل منها فعل يحال عليه سبب الهلاك فياساعلى مالو امسك الطعام عن المضطر واعتمده شيخنا الزيدى اه ع ش وهل ترثه أو لا فيه نظر فليراجع عنائى والظاهر أنها ترثه لانها غير قاتلة اه بجمبرى (قوله بالهمز) إلى قول المتن والوارثان فى النهاية إلى اقوله بخلاف ما إذا طلبت (قوله بعد الولادة) أى عقبها ع ش ورشيدى (قوله ويرجع في مدته لاهل الخبرة) فإن قالو ايكفيه مرة بلا ضرر يلحقه كفت ولم يعمل بقولهم اسنى ومعنى (قوله غالبا) لما قيد به لانه شوهه كثير من النساء بمن عقب ولا تهن ويرضع الولد غير امه ويعيش اه ع ش (قوله عن تلزمه الخ) عبارة المغنى من ماله إن كان ولا فمن تلزمه نفقته اه (قوله خلية كانت أو في نكاح ابيه) عبارة المغنى وإن كانت في نكاح ابيه اه وهى أخصروا عم (قوله وإن تعاسرتم) أى تضايقتم فى الارضاع فامتنع الاب من الاجرة والام من فعله فسترضع له أى الاب أخرى ولا تنكره الام على ارضاعه اه حلى (قوله إن فرض) أى النقص (قوله يؤثر فقده) أى يختار فقد التمتع (قوله بان كانت خلية) أى اما إذا كانت منكوحة للغير فله أى الاب المنع لأن له منع ولده من دخول دار الزوج وإن رضى كاسيا فى الفصل الاقوى اه رشيدى عبارة المغنى وافهم قوله اياه انها إذا كانت منكوحة غير ابيه له منعها هو وكذلك الا ان تكون مستأجرة للارضاع ببل نكاحه فليس له منعها كما قال ابن الرفعة ولا نفقة لها اه (قوله والا فحكم الخلية كذلك) أى كاقدمه قبيل المتن اه رشيدى (قوله فاندفع ما قبل الخ) عبارة المغنى تنبيه ذكر المصنف حكم المنكوحة وسكت عن المفارقة وصرح فى المحرر بالتسوية فحذف المصنف له لوجه له كقوله ابن شبة اه (قوله لغيرها) أى للخلية اه رشيدى (قوله ثم إن لم ينقص ارضاعها الخ) ظاهر هذا السياق أن هذا التفصيل لا يأتى فيما لو لم تأخذ اجرة وانها تستحق حينئذ النفقة مطلقا فليراجع اه رشيدى (قوله ويفرق بان الخ) ومن هذا الفرق يؤخذ ما اقتبت به من أن الزوجة لو خرجت فى البلدة باذنه لصناعة هلم تسقط نفقتها بخلاف سفرها باذنه لحاجتها تمسكه عادة من استرجاعها دون المسافرة ولا يتخالفه ما فى كلامهما فى العدد من أنها لو خرجت لا ارضاع باذنه فى البلدة سقطت شرح مر اه سم قال ع ش ولعل وجه عدم المخالفة أن مسألة الارضاع مصورة بما لو آجرت نفسها الارضاع باذنه وخرجت فانه لا يتمكن من عودها لاستحقاق منفعتها للاستأجار اه (قوله فان وجد ذلك بحيث الخ) معتمد اه ع ش (قوله فلا اجرة لها) أى وإن كان سكوتها لجهلها بجواز طلب الاجرة وينبغى وجوب اعلامها

اذن فى الاقتراض والاقتراض غير الاقتراض فليست الاولى بما صدقات الثانية اه فليتا مل فيه (قوله وأطلق بعضهم أن لام الطفل) عبارة الروض ولو انفق على طفلها الموسرة من ماله بلا اذن أى من الاب والقاضى كافى شره جاز قال فى شرحه قال الاذرى وينبغى أن لا يجوز لها ذلك الا اذا امتنع الاب او غاب ولعل مرادهم اه وظاهره الجواز مع امتناعه او غيبته بدون اذن القاضى مع وجوده بخلاف عبارة الشارح (قوله ويفرق بان من شأن لرضاع الخ) ويؤخذ من هذا الفرق أن المروجة لو خرجت فى البلدة باذنه لصناعة هلم تسقط

استجار زوجته لا ارضاع ولده لتضمنه رضاه بترك التمتع وفرض الكلام فى الزوجة للاشارة الى هذا الخلاف فى استجارها والالا باستحقاق فحكم الخلية كذلك فاندفع ما قبل تخصيص الزوجة مع ذكر اصله لغيرها ايضا لوجه له (اجيب) وكانت احق به لو فور شفقته ثم ان لم ينقص ارضاعها تمتعها استحققت النفقة ايضا والأفلا كالمسافرت لحاجتها باذنه كذا قاله واعترضهما الاذرى بان ذاك فيما إذا لم يصحبها فى سفرها والالا فلها النفقة وهو هنا مصاحبا فلتستحقها ويفرق بان من شأن الرضاع أن يشوش التمتع غالبا فان وجد ذلك بحيث فات به كمال التمكن سقطت والا فلا فلم ينظر وانما للبصاحبة وخرج بطلت مالو ارضعته ما كتمت فلا اجرة لها لانها متبرعة بخلاف ما إذا طلبت فانها من حين الطلب تستحق الاجرة

وإن لم تجب لما طلبته (أو) طلبت (فوقها) أي اجرة المثل (فلا) تلزمه الاجابة لتضرره (وكذا) (٣٥١) لا تلزمه الاجابة هنا إلا في الحضنة

الثابتة للأم كما بحثه أبو زرعة  
(أن) رضيت الأم باجرة  
المثل أو باقل كما هو ظاهر و  
(تبرعت اجنبية أو رضيت  
باقل) مما طلبته الأم (في  
الظاهر) لا ضراره يذل  
ما طلبته حيثئذ ومحل إن  
استمر الولد لبن الاجنبية  
والا اجببت الأم وإن طلبت  
اجرة المثل حذرا من اضرار  
الرضع وبحث الاذرعى ان  
محلها يضاف ولد حر وزوجة  
حرة وفي ولد رقيق وام حرة  
للزواج منعها كما لو كان الولد  
من غيره وفي رقيقة وولد  
حر أو رقيق قديقال من  
واقفه السيد منهما اجيب  
ويحتمل خلافه انتهى (ومن  
استوى فرعاه) قربا بالوبعدا  
وارثا وعدمه (انفقا) عليه  
سواء وإن تفاءل تيسارا أو  
كان احدهما غنيا بمال  
والآخر بكسب لا ستوائهما  
في الموجب وهو القرابة فان  
غاب احدهما دفع الحاكم  
حصته من ماله وإلا اقترض  
عليه فان لم يقدر أمر الآخر  
بالانفاق بنية الرجوع  
ويظهر انه لا يلزمه ان  
يتعرض في أمره اليها وان  
يجرد أمره كاف فيه ما لم ينو  
التبرع (والا) يستوي في ذلك  
بان كان احدهما اقرب  
والآخر وارثا (فالاصح  
اقرهما) هو الذي ينفقه ولو  
اشي غير وارثة لان القرابة  
هي الموجبة كما تقرر فكانت

باستحقاق الاجرة كما قيل بمثل في وجوب الاعلام بالمتعة وقياسه وجوب الاعلام بكل ما لا تعلم بحكمه المرأة  
ولكنها تبشره للزوج على عادة النساء كالطبخ وغسل الثياب ونحوهما اه ع ش (قوله) وإن لم تجب (الخ)  
قديستشكل فيما إذا لم يسلمها بل استقلت باخذها وارضاعه فليراجع اه سم وقد يقال ان لإيجاب الشرع  
إجابتها ينزل منزلة تسليمها (قوله) إلا في الحضنة) سياق إن شاء الله تعالى عن الامداد خلافه وعبارة  
النهاية كما بحثه العراقي اه سيد عمر عبارة الرشيدى قوله إلا في الحضنة الثابتة للأم الخ صريح هذا السياق انه  
لا تسقط حضنتها اذا طلبت عليها اجرة المثل وان تبرعت بها اجنبية أو رضيت بدونها وانها لا تسقط إلا إذا  
طلبت اكثر من اجرة المثل وانها لا تلزم بين الارضاع والحضنة فقد ينزع منها لاجل الارضاع ويعاد اليها  
للحضنة وسياق في كلامه في الباب الاتي ما يخالفه والشهاب ابن حجج لما ذكر هذا الاستثناء هنا ختمه بقوله  
على ما بحثه أبو زرعة قبحر امنه ثم جزم فيما ياتي بخلافه فلم تقع في كلامه مخالفة بخلاف الشارح اه (قول المتن  
وتبرعت اجنبية) أي صالحة نهاية أي بان لم تكن فاسقة ولم يحصل للولد ضرر بتربيتها اه ع ش (قول المتن  
أورضيت بأقل) أي مما لا يتغبن به عادة اه ع ش (قول المتن في الاظهر) وعليه فلو ادعى الاب وجود متبرعة  
أو راضية بما ذكر وانكرت الأم صدق في ذلك يمينه لانها تدعى عليه اجرة والاصل عدمها ولا نه يشق عليه  
إقامة البينة وتجب الاجرة في مال الطفل فان لم يكن له مال فعلى من تلزمه نفقته نهاية وروض مع الاسنى (قوله  
ومحل) أي الخلاف اه نهاية (قوله) إذا استمر الولد (الخ) أي بان كان لا يؤذيه ويحصل له به فهو كمنموه بلبن  
امه اه ع ش (قوله) وإن طلبت اجرة المثل) بقى ما لو لم ترض إلا باكثر اه سم اقول قضية اطلاق قول المصنف  
أو فوقها فلا عدم لزوم إجابتها حيثئذ بقى ما إذا الحق الضرر للولد لبن الاجنبية ولا يبعد حيثئذ لزوم اجابة الأم  
مطلقا اخذنا من اطلاق ما قدمه في شرح ثم بعده إن لم يوجد الخ فليراجع ولتيا مل (قوله) وفي ولد رقيق) أي كما  
لو اوصى بالولاد امته ثم مات واعتقه الوارث اه ع ش (قوله) وفي رقيقة) أي ام رقيقة (قوله) منها) أي  
الزوج والأم اه ع ش (قوله) اجيب) فيه نظر إذا طلبت الأم الارضاع المنقص للاستمتاع وبنى الزوج  
ووافقها السيد اه سم (قوله) ويحتمل خلافه (الخ) والاول اقرب اه نهاية (قوله) وارثا او عدمه) ذكورة  
أو أنوثة اه نهاية عبارة المعنى في قرب وارث او عدمهما وان اختلفا في الذكورة وعدمها كابنتين او بنتين  
او ابن وبنت اه (قوله) وإلا) أي وإن لم يكن له مال اه معنى (قوله) فان لم يقدر) أي على الاقتراض اه  
رشيدى زاد ع ش وقضية التقيد بعدم القدرة انه لو قدر على الاقتراض ليس له امر الحاضر بالاتفاق وعليه  
فلو خالف وأمره وانفق فالظاهر الرجوع للقرينة الظاهرة في عدم التبرع ولكونه إنما انفق باذن الحاكم  
اه (قوله) أمرا آخر بالاتفاق (الخ) محل هذا كما قاله الاذرعى إذا كان المأمورا هلا لذلك مؤتمنا وإلا اقترض  
الحاكم منه وامر عدلا بالصرف إلى المحتاج يوم ما فيو مانهاية ومعنى (قوله) في أمره اليها) أي إلى البينة وقوله  
كاف فيه أي في الرجوع اه سم (قوله) بان كان احدهما اقرب) كان البنت وقوله والآخر وارثا كابن ابن  
الابن اه ع ش (قول المتن في الاصح) والثاني لا اثر للارث لعدم توقف وجوب النفقة عليه اه معنى (قوله)  
نفقتها بخلاف سفرها باذنه لحاجته لتمكنه عادة من استرجاعها دون المسافرة ولا يخالفه ما في كلامهما في  
العدد انهما لو خرجت لارضاع باذنه في البلد سقطت مر (قوله) وإن لم تجب (الخ) قديستشكل فيما إذا لم يسلمه  
لهابل استقلت باخذها وارضاعه فليراجع (قوله) كما بحثه أبو زرعة) سياق تنظير الشارح فيه في شرح قول  
المصنف في الحضنة وان كان رضيعا اشترط ان ترضعه على الصحيح (قوله) في المتن وكذا ان تبرعت اجنبية  
أورضيت بأقل) قال في الروض وشرحه ولو ادعى وجودها أي المتبرعة أو الراضية بما ذكر وانكرت  
هي صدق يمينه لانها تدعى عليه اجرة والاصل عدمها ولا نه يعسر عليه اقامة البينة اه وان طلبت اجرة  
المثل بقى ما لو لم ترض إلا بالاكثر (قوله) اجيب) فيه نظر إذا طلبت الأم الارضاع المنقص للاستمتاع  
وبنى الزوج ووافقها السيد (قوله) في أمره اليها) أي إلى البينة وقوله كاف فيه أي في الرجوع (قوله)

الاقرية أولى بالاقتدار من الارث (فان استوى) قريهما كبنت ابن وابن بنت (ة) الاعتبار (بالارث في الاصح) لقوته حيثئذ (و) الوجه  
(الثاني) المقابل للاصح أو لا الاعتبار (بالارث) فينفقه الوارث وان كان غيره اقرب (ثم القرب) ان استويا وارثا (والوارثان) المستويان

قربا الواجب عليهما التكوين كابت وبنت هل (يستويان) فيه (ام توزع) المؤن عليهما (بحسبه) اى الارث (وجهان) لم يرجحا منهما شيئا  
وجزم فى الانوار بالثانى وهو نظير ما رجحه المصنف وغيره فيمن له ابوان وقلنا ان مؤنته عليهما لكن منعه الزركشى ورجح الاول ونقل  
تصحيحه عن جمع ورجحه ايضا ابن المقرئ (٣٥٢) وغيره (ومن له ابوان) اى اب وان علا وام (ف) نفقته (على الاب) ولو بالغا

استصحا بالما كان فى صغره  
ولعموم خبر هند (وقيل)  
هى (عليها لبالع) عقل  
لاستوائهما فيه بخلاف  
الصغير والمجنون لتمييز  
الاب بالولاية عليهما  
(او) اجتمع (اجداد  
وجدات) لعاجز (ان ادلى  
بعضهم ببعض فالقرب)  
هو الذى ينفقه لادلاء  
الابعد به (ولا) يدل بعضهم  
ببعض (ف) الاعتبار  
(بالقرب) فينفقه الاقرب  
منهم (وقيل) الاعتبار  
بوصف (الارث) كما مر فى  
الفروع (وقيل) الاعتبار  
(بولاية المال) اى بالجهة  
التي نفقدها وان وجد ما نفعها  
كالفسق لانها تشعر بتفويض  
التربية اليه (ومن له اصل  
وفرع) وهو عاجز (فنى  
الاصح ان مؤنته على الفرع  
وان بعد لان عصبته  
اولى وهو اولى بالقياس  
بشان ابيه لعظم حرمة  
(او) له (محتاجون) من  
اصوله وفروعه او احدهما  
مع زوجة وضاق موجوده  
عن الكل (يقدم) نفسه ثم  
(وزوجته) وان تعددت  
لان نفقته آكد لالتحاقها  
بالديون ومر ما يؤخذ منه  
أن مثلها خادما وام ولده

التكوين) اى تحصل المؤن للقريب اه كردى (قوله) ام توزع المؤن عليهما معتمد اه ع ش (قوله) وجزم  
فى الانوار بالثانى (وهو المعتمد نهاية ومعنى (قوله) وقلنا ان مؤنته الخ) اى على المرجوح الآتى انفا  
اه نهاية (قوله) لكن منعه الخ) عبارة النهاية ولمنعه الخ (قوله) اى اب وإن علا) الى الفرع فى النهاية  
الا قوله ومر الى المتن (قوله) ولو بالغا) اى عاجزا عن الكسب لنحو زمانه اه ع ش (قول المتن وجدات)  
الواو بمعنى او فلو وجد جد وجدة قدم الجد وان بعد كما يفيد قوله اى اب وان علا اه حلى (قول المتن  
فبالقرب) هلا قال هنا فان استويا فى القرب فلا اعتبار بالارث كما تقدم فى جانب الفروع اه سم (قوله  
كأمر) اى القول بذلك ثم هلا قال اى فى المتن ثم القرب على قياس ما مر فى الفروع اه سم (قوله) اى  
بالجهة التى الخ) فى كلامه مضاف محذوف نهاية ومعنى اى والتقدير بجهة ولاية المال اه رشيدى (قول المتن  
على الفرع) ولمن بعد كاب وابن ابن نهاية ومعنى (قوله) ومر) اى فى شرح وقوت عياله (قوله) وام ولده)  
سكت عن الرقيق غيرها كانه لانه يباع لنفقة القريب اه سم (قوله) ثم بعد الزوج الخ) عبارة الروض  
وان ضاق بدا بنفسه ثم زوجته ثم بولده الصغير ثم الام ثم الاب ثم الولد الكبير ثم الجد ثم ابوه اه سم  
(قوله) ثم بعد الزوجة) اى وان الحق بهما من خادما وام ولده (قوله) مستومع الولد الصغير الخ) اى فيوزع  
عليهما اه ع ش (قوله) او ضعف) عطف بيان اه ع ش (قوله) على اب) اى فى الاولى قوله او ابن اى فى  
الثانية اه رشيدى (قوله) وتقدم العصبه الخ) عبارة الروض مع شرحه وان كان احدا الجدين المجتمعين فى  
درجة عصبه كان الاب مع ابى الام قدم فان بعد العصبه منهما استويا بالتعادل القرب والعصبة قال الاسنوى  
هذا خلاف الصحيح فقد ذكر فى اعفاف الجد انه دائر مع النفقة وان العصبه البعيد مقدم ولو اختلفت الدرجة  
واستويا فى العصبة او عدما فالقرب مقدم اه وفى المعنى مثلها الا قوله قال الاسنوى الى ولو اختلفت  
فعلم من هذا ان الشارح والنهاية جريا على ما قاله الاسنوى وان المغنى جرى على ما فى الروض (قوله) وان  
بعد) اى العاصب اه رشيدى (قوله) وجدتها الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه فروع لو اجتمع جدتان  
فى درجة وزدت احدهما على الاخرى بولادة اخرى فقدمت فان قربت الاخرى دونها قدمت لقربها ولو  
عجز الاب عن نفقة احد ولديه وله اب موسر لزمته اباه نفقته فان رضى كل منهما باخذوا لدل ينفق عليه او  
اتفقا على الاتفاق بالشركة فذاك ظاهر وان تنازعا اجيب طالب الاشتراك وقال البلقينى يقرع بينهما  
ولو عجز الوالد عن نفقة احد ولديه وله ابن موسر فعلى الابن نفقة اى اياه لاختصاص الام بالابن لما مر من ان  
الاصح تقدم الام على الاب ولو اعسر الاب بالنفقة لزمته الابعد ولا رجوع له عليه بما انفق اذا ايسر به اه

وجزم فى الانوار بالثانى (وهو المعتمد م رش) (قوله) ورجحه ايضا ابن المقرئ) فرع عليه فى الامثلة قوله  
ابن وولد خنتى سواء اه فانظر مثل هذا على الثانى الذى جزم به فى الانوار وهل يوقف المشكوك كالارث  
او ينفقان سواء ثم يرجع احدهما على الاخر عند الاتضاح او كيف الحال (قوله) فى المتن فبالقرب) هلا قال  
هنا او استويا فى القرب فلا اعتبار بالارث مع تقدم فى جانب الفروع (قوله) كأمر) اى القول بذلك ثم هلا  
قال اى فى المتن ثم القرب على قياس ما مر فى الفروع حيث قيل والثانى الخ (قوله) فى المتن يقدم زوجته الخ)  
عبارة الروض وان ضاق بدا بنفسه ثم زوجته ثم بولده الصغير ثم الام ثم الاب ثم الولد الكبير ثم الجد  
ثم ابوه اه (قوله) وام ولده) سكت عن الرقيق غيرها كانه لانه يباع لنفقة القريب

(ثم) بعد الزوجة يقدم (الاقرب) فالقرب نعم يقدم ولده الصغير والمجنون على الام وهى على الاب كالجددة عن الجد وهى اعنى الاب (قوله)  
على الولد الكبير العاقل لكن الاوجه ان الاب المجنون مستومع الولد الصغير والمجنون ويقدم من اختص من احد مستوين قربا بمرض او ضعف  
كما تقدم بنت ابن على ابن بنت لضعفها وارثها ابواب على ابى ام لارثه وجدوا ابن ابن من على الاب او ابن غير من ومن تقدم العصبه من جدين  
وان بعد وجدتها ولادان على جدة لها ولادة فقط ولو استوى جمع من سائر الوجوه وظاهر انه لا يقدم هنا بنحو علم وصلاح خلا فالن بحثه

وزع ما يجده عليهم ان سد مسد من كل والاقرع وبحث في فرع نازل وجد مرتفع تقديم الضائع فالصغير فالاقرب ادلاء بالمنفق (وقيل)  
يقدم (الوارث وقيل) يقدم (الولي) نظير مامر (فرع) افعى ابن عجيل فيمن كسى اولاده (٣٥٣) ثم مات فهل ما عليهم تركه بان نفقتهم  
ان لزمته ملكوا ذلك

بالسليم كما ملك الغريم دينه  
به اي وان لم يلزمه كان  
تركة الا ان علم تبرعه به  
(فصل في الحضانة)  
واختلف في انتهائها في  
الصغير فقيل بالبلوغ وقال  
الماوردي بالتمييز وما بعده  
الى البلوغ كقالة والظاهر  
انه خلاف لفظي نعم ياتي  
ان ما بعد التمييز يخالف  
ما قبله في التخيير وتوابعه  
(الحضانة) بفتح الحاء لغة من  
الحضن بكسرها وهو الجنب  
لضم الحاضنة الطفل اليه  
(تنبيه) هذا ما في كتب  
الفقه والذى في القاموس  
الحضن بالكسر مادون  
الابطال الى الكشح والصدر  
والعضدان وما بينهما وجانب  
الشيء وناحيته ثم قال وحضن  
الصبي حضنا وحضانة  
بالكسر جعله في حضنه او  
رباه كحضانته انتهى وشرعا  
(حفظ من لا يستقل)  
باموره ككبير مجنون  
(وترتيبه) بما يصلحه ويقيه  
عما يضره وقد مر تفصيله  
في الاجارة ومن ثم قال  
الامام هي مراقبته على  
اللحظات (والاناث اليق  
بها) لانهن عليها اصبر  
ومؤنتها على من عليه نفقته  
ومن ثم ذكرت هنا ويأتي  
هنا في اتفاق الحاضنة مع  
الاشهاد وقصد الرجوع

(قوله وزع الخ) جواب ولو استوى الخ (قوله من كل) متعلق بسد اه عش (قوله فالصغير الخ) يعني  
بحث انه يقدم الصغير الخ بعد مطلق الضائع لا بقيد الفرعية او الجدية خلافا لما يروى من صديقه (قوله نظير  
مامر) اي على الخلاف المتقدم في الاصول اه معنى (قوله ملكوا ذلك بالسليم الخ) هل يشترط قصد  
الدفع عما لزمه كما تقدم في الزوجة وعلى الاشتراط لو تنازعوا مع الوارث من القول قوله سم (اقول) قدمنا  
في آخر فصل الاعسار عن السيد عمر ان الشارح يعتبر في كل دين قصد الاداء بما لزمه فعدم تعرضه هنا للعلم  
بما قدمه اه وقد ذكر الشارح هناك ما يفهم منه ان القول الوارث اه راجعه

(فصل في الحضانة) (قوله في الحضانة) الى التنبيه الثاني في النهاية الاول وقوله كبنت خالة  
وبنت عم لام (قوله في الصغير الخ) وتنتهي في المجنون بالا فافاه عش (قوله خلاف لفظي) هو كذلك  
قطعا وان اوم قوله نعم الخ خلافا فليتامل اه سيد عمر (قوله من الحضن) اي ما خوذة منه اه معنى  
(قوله لضم الحاضنة الخ) اي سمي المعنى الشرعي الاتي بلفظ الحضانة لضم الخ (قوله اليه) اي الجنب  
(قوله هذا) اي قوله بفتح الفاء لغة الى هنا (قوله والذي في القاموس الخ) اي فوق لهم وهو الجنب هو احد  
معانيه لغة اه عش (قوله او الصدر والعضدان وما بينهما) مجموع ذلك معنى واحد (قوله وحضن من  
باب نصر وقوله حضنا بفتح الحاء اه عش (قوله ككبير مجنون) قال في الروض وشرحه المحضون كل  
صغير ومجنون ومختل وقيل التمييز انتهى اه سم (قوله بما يصلحه الخ) اي بعمده بطعامه وشرابه  
ونحو ذلك اه معنى (قوله ومؤنتها الخ) عبارة للمعنى والروض مع الاسنى ومؤنة الحضانة في مال المحضون  
فان لم يكن له مال فعلى من تلزمه نفقته اه رشيدى (قوله في اتفاق الحاضنة) من اضافة المصدر الى فاعله  
او مفعوله اه (قوله مامر انفا) اي قبيل قول المتن وعليها ارضاع ولدها اللبا (قوله ويكنى) اي في صيرورة  
اجرة الارضاع والحضانة دين على الاب (قوله واحضنيه) بضم الضاد المعجمة من حضن كنصر كما في المختار  
(قوله ولك الرجوع) اي بما يقابل ذلك اه عش (قوله ولك الرجوع الخ) قضية قوله ويأتي هنا الخ انه ليس  
بالزام وان مجرد قوله ارضعيه واحضنيه كاف في الرجوع (قوله على الاب) اي مثالا (قوله وان لم يستاجرها)  
اي وتستحق الاجرة وان الخ اه عش والاولى رجوع الغاية لغو له ويكنى مع ظرفه المحذوف الذي قدرته  
(قوله فعلى من عليه الخ) خبر مقدم لقوله اخذاه (قوله ويأتي الخ) اي في شرح للجددة على الصحيح ذلك  
اي مسألة الاخدام (قول المتن واولادهن) اي احقن بمعنى المستحق منهن ام فلا يقدم غيرها عليها  
الا باعراضها وتركها للحضانة فيسلم لغيرها مادامت متمتعة كما ياتي اه عش (قوله عند التنازع) عبارة شرح  
الروض فتى اجتمع اثنان فاكثر من مستحقيها فان تراضوا ابو احد فذاك او تدافعا فاعلى من تلزمه نفقته كما مر  
او طلبها كل منهم وهو بالصفة المعتبرة فان تمحضن اي الاناث فاولاهن الام الخ اه سم (قوله في حر) سيد ذكر  
محتززه في شرح ولا حضنة لرفيق (قول المتن ام) اي لان طلبت اجرة وعنده متبرع فيسقط حقها منها نظير

(قوله ملكوا ذلك بالسليم) هل يشترط الدفع عما لزمه كما تقدم ذلك في الزوجة وعلى الاشتراط لو تنازعوا  
مع الوارث من القول قوله

(فصل في الحضانة) (قوله في المتن من لا يستقل) قال في الروض المحضون كل صغير ومجنون قال في شرحه  
ومختل وقيل التمييز ثم قال في الروض وتسد ام اي الحضانة على من بلغ سن التبذير لا فاسقا مصلحا لدينه قال  
في شرحه وما ذكره من التفصيل هو ما ذكره ابن كج واستحسنه الاصل بعد نقله عن اطلاق جماعة ادامة  
الحضانة عليه (قوله ويكنى كما قاله الخ) كذا مر (قوله عند التنازع) عبارة شرح الروض فتى اجتمع  
اثنان فاكثر من مستحقيها فان تراضوا ابو احد فذاك او تدافعا فاعلى من تلزمه نفقته كما مر او طلبها كل منهم

(٤٥) - شرواني وابن قاسم - ثامن) شراح التنبيه قول الحاكم ارضعيه واحضنيه مامر انفا ويكنى كما قاله بعض  
ولك الرجوع على الاب وان لم يستاجرها فان احتاج الولد الذكر او الانثى لخدمة زائدة على ما يتعلق بالتربيه فعلى من عليه نفقته واخذهما بلائق  
به عر فاو لا يلزم الحاضنة هذه الخدمة وان وجب لها اجرة الحضانة ويأتي ذلك بزيادة (واولاهن) عند التنازع في حر (ام) للخبر الصحيح

في مطلقه اراد مطلقها ان ينزع ولده منها انت احق به مالم تنكحى نعم يقدم عليها ككل الاقارب زوجة محضون يتاى وطؤه لها وزوج محضون  
تطبيق الوطء لاذغيرها لا تسلم اليه ولا حق هنا محرر رضاع ولا لمعتق (ثم امهات) لها (بدلين باناث) لمشاركتين الام ارثا وولادة (يقدم  
اقر بن) فاقربهن لو فور شفقتة نعم يقدم عليهن بنت المحضون كاي ياتي بما فيه (والجديد) انه (يقدم بعدهن ام اب) وإن علل ذلك وقدم عليها  
لتحقق ولادتهن ومن ثم كن اقوى ميراثا لاذلا يسقطهن الاب بخلاف امهاته (ثم امهات المدليات باناث) تقدم القربى فالقربى لذلك (ثم ام  
ابن كذا) اي ثم امهات المدليات (٣٥٤) باناث (ثم ام اب كذا) اي ثم امهات المدليات باناث تقدم القربى فالقربى (والقديم)

ما مر امداد ويؤخذ من قوله نظير ما مر ان الحكم كذلك لو طلبت اكثر من اجرة المثل ووجد الاب من يرضى  
بها او طلبت اجرة المثل ووجد الاب من يرضى بدونها سيد عمر اقول ويأتي في شرح فان كان رضيعا اشترط  
الخ ما يصرح بذلك (قوله في مطلقه) عبارة غيره ان امرأه قالت يا رسول الله ان ابني هذا كان بطني له وعاء  
وحجرتي له حواء وثدي له سقاء وإن اباه طلقني وزعم انه ينزع عني فقال انت احق به مالم تنكحى (قوله نعم  
يقدم) الى قوله كنت آتئ في المغنى الا قوله اقوى قرابة الى المتن (قوله يقدم زوجة محضون) ولو كان كل  
من الزوج والزوجة محضون فالحضنة لحاضن الزوج لانه يجب على الزوج القيام بحقوق الزوجة فيلى  
امرهما من يتصرف عنه توفية لحقهما من قبل الزوج اوسع (قوله وزوج محضون الخ) وله نزاع من ايها  
وامها الحرين بعد التمييز وتسليمهما الى غيرهما بناء على جواز التفريق حينئذاه معنى عبارة ع ش قوله له زوج  
الخ اي وإن لم تزف له فيثبت حقه بنفس العقد فله ان ياخذها ممن له حضنتها قهر ائليه في هذه الحالة اه  
(قوله لاذغيرها) اي اتي لا تطبيق الوطء (قوله لا تسلم اليه) اي فتبقى الحضنة للام ولا يفيد تزويجها منع  
الام كاي توهمه من يفعله توصل به الى منعها فليتنبه له اه سم (قوله ولا حق هنا محرر رضاع) اي ولا محرر  
مصارعة كزوج الاب ع ش ورشيدى (قوله لو فور شفقتة) اي الاقرب وقوله عليهن اي الامهات اه سم  
(قوله كاي ياتي الخ) اي في الفرع الاتي في شرح وقيل تقدم الخ (قوله وإن علا) الظاهر ان الاصوب حذفه  
لانه عين المتن الاتي على الاثر فتأمل اه رشيدى اي قول المصنف ثم ام اب كذا (قوله لذلك) اي  
لمشاركتين الام ارثا وولادة اه معنى (قوله وقدمن) اي امهات الام وقوله عليها اي ام الاب اه سم (قوله  
لتحقق ولادتهن) اي وطان ولادة ام الاب اه معنى (قوله لذلك) اي لو فور شفقتها (قوله او البطن) اول منع  
الخلو فقط (قوله بان اولئك) عبارة المغنى بان النظر هنا الى الشفقة وهي في الجدات اغلب اه (قول المتن وتقدم  
اخت) اي للرضيع اه ع ش (قوله بخلاف من ياتي) عبارة المحلى والمغنى بخلافهما اه (قوله وهي من تدلى)  
الى قوله وقد يقال في المغنى (قوله ومثلا) اي الجدة الساقطة اه معنى (قوله قيل الخ) اجاب عنه المغنى  
والنهاية بان قولهما وبنت العم معطوف على كل محرم لاعلى بنت ابن البنت كاي توهمه اه (قوله مامر)  
وهو قوله يدلى بذكر لا يرث اه كرى (قوله كينت خال) اي مطلقا (قوله والمحضون) لم يتقدم في كلامه  
ما يخرج اه ع ش (قوله واما قول الروضة) اعتمدته شيخنا الشهاب الرملى واجاب عما اعترضوا به بانه  
انما يعتبر الادلاء بمن له حق في الحضنة عند قوة النسب لا عند ضعفه بتر اخيه شرح مر اه سم وكذا اعتمدته  
وهو بالصفة المعبرة فان تمحضن اي الاناث فالواهن الام (قوله لاذغيرها لا تسلم اليه) اي فتبقى الحضنة  
للأم ولا يفيد تزويجها منع الام كاي توهمه من يفعله توصل به الى منعها فليتنبه له (قوله لو فور شفقتة) اي  
الاقرب وقوله يقدم عليهن اي الامهات وقوله وقدمن اي الامهات عليها اي ام الاب (قوله ذهول) قد يجاب  
بعطف قوله وبنت العم على كل محرم فلا ذهول فيه وعلم بما تقرر ان قول الشارح وبنت العم للام معطوف  
على قوله محرم لانها معطوفة على بنت ابن البنت م ش (قوله واما قول الروضة) الذي اعتمدته شيخنا

انه يقدم (الاخوات  
والخالات عليهن) اي  
امهات الاب والجد  
المذكورات لان الاخوات  
اشفق لاجتماعهن معه في  
الصلب او البطن ولان الحالة  
بمنزلة الام رواه البخارى  
واجاب الجديديان اولئك  
اقوى قرابة من ثم عتقن  
على الفرع بخلاف هؤلاء  
(وتقدم) جزما (اخت)  
من أى جهة كانت (على خالة)  
لقربها (وخالة على بنت اخ  
و) بنت (أخت) لانها تدلى  
بالام بخلاف من ياتي (و)  
تقدم (بنت اخ و) بنت (اخت  
على عمه) لان جهة الاخوة  
مقدمة على جهة العمومة  
ومن ثم قدم ابن اخ في الارث  
على عمه وتقدم بنت اخت  
على بنت اخ كينت انى كل  
مرتبة على بنت ذكرها  
ان استوت مرتبتهما والا  
فالمرتبة بالمرتبة المتقدمة  
(و) تقدم (اخت) او خالة  
او عمه (من ابوين على اخت)  
او خالة او عمه (من احدهما)  
لقوة قرابتهما (والاصح تقديم  
اخت من اب على اخت من

ام) لقوة ارثها بالفرض تارة والصوبة اخرى (و) تقديم (خاله وعمه لاب عليهما لام) لقوة الابوة (و) الاصح (سقوط النهاية  
كل جدة لا ترث) وهي من تدلى بذكر بين اثنين كام اب الام لانها ما ادلت بمن لاحق له هنا اشبهت الاجانب قالوا ومثلا كل محرم يدلى بذكر  
لا يرث كينت ابن البنت وبنت العم للام انتهى قيل كون بنت العم محرما ذهول انتهى وقد يقال هو مثال للمدلية بمن لا يرث لا بقيد المحرمية  
وهذا ظاهر لوضوحه فلا ذهول فيه (دون انى) قريبة (غير محرم) لم تدل بذكر غير وارث كاعلم مامر (كنت خالة) وبنت عمه او عم  
لغير ام فلا تسقط على الاصح اما غير قريبة كعمتة وقريبة ادلت بذكر غير وارث كينت خال وبنت عم لام او بوارث او بانى والمحضون  
ذكر يشتهى فلا حضنة لها (تنبيه) ما ذكر في بنت الخال هو قياس ما اطبقوا عليه في بنت العم للام واما قول الروضة ان بنت الخال تحضن



فردة الاسنوى كابن الرفعة وكذا البلقيني وزاد ان كلام الرافي يدل على ان ما ذكره فيها سبق فلم فان قلت هل يمكن الفرق بين بنت الخال وبنت  
 العم للام الذي جرى عليه في الروضة قلت نعم وهو ان بنت الخال اقرب لان اباهما اقرب الى الام فان قلت ما الفرق بينها وبين أم أبي الام بل  
 قال الاذرعى وغيره لوقيل ان هذه أولى لكان أوجه قلت يفرق بان ادلاء تلك (٣٥٥) للام بالبنة ثم الاخوة وهذه بمحض

الابوة والبنة أقوى من  
 الابوة كما صرحوا به حتى  
 في هذا الباب لما مر ان بنت  
 المحضون مقدمة على جداته  
 فكان المدلى بالبنة أقوى  
 من المدلى بالابوة وان  
 اشتركا في الادلاء بغير  
 وارث (وتثبت) الحضنة  
 (لكل ذكر محرم وارث)  
 كاب وان علا وأخ أو عم  
 لو فور شققته (على ترتيب  
 الارث) كما مر في باب نعم  
 يقدم هنا جد على أخ وأخ  
 لاب على أخ لام كافى ولاية  
 النكاح (وكذا) وارث  
 قريب كما افاده السياق

فلا يرد المعتقد (غير محرم  
 كابن عم) وابن عم اب او  
 جد بترتيب الارث هنا  
 أيضا (على الصحيح) لقوة  
 قرابته بالارث (ولا تسلم  
 اليه) أى غير المحرم  
 (مشتبه) لانه يحرم عليه  
 نظرها والخلوها (بل)  
 تسلم (الى) امرأة (نفقة)  
 لكنه هو الذى (يعينها)  
 لان الحق له في ذلك وان  
 اطال جمع في رده وله تعيين  
 نحو بنته وشرط الاسنوى  
 كونها نفقة ورد بان غيرتها  
 على قريبتها تغنى عن كونها  
 نفقة ويرد بانه يشاهد  
 كثيرا من غير النفقة جرها

النهاية والمغنى (قوله فيها) أى بنت الخال (قوله بينها) أى بنت الخال على قول الروض (قوله كاب وان علا)  
 الى الفرع في النهاية والمغنى (قوله او عم) عبارة المغنى والاخ لا بوين او لاب والعم كذلك اه (قول المتن  
 على ترتيب الارث) أى يقدم اب ثم جد وان علا ثم اخ شقيق ثم لاب وهكذا فالجد هنا مقدم على الاخ فلو  
 قال المصنف على ترتيب ولا ية النكاح لكان أولى اه مغنى (قوله واخ لاب على اخ لام) فيه مسامحة بالنسبة  
 للاخ من الام فانه لاحق له فى ولاية النكاح اصلا وتعبيره بالتقديم يشعر بخلافه اه ع ش (قوله كما فاده)  
 أى التقيد بالقرب السياق أى والتتميل بان العم نهاية ومغنى (قول المتن كابن عم الخ) ويفارق ثبوت  
 الحضنة له عليها عدم ثبوتها للبنت العم على الذكر بان الرجل لا يستغنى عن الاستنابة بخلاف المرأة  
 ولاختصاص ابن العم بالعصوبة والولاية والارث اه مغنى وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض ما نصه  
 فعلم ان ابن العم يحضن بنت عمه وبنت العم لا تحضن ابن العم المشتبه ولعل القياس ان الخنثى المشتبه  
 كالاثنى إذا كان الحاضن ابن العم وكالذكر إذا كان الحاضن بنت العم لان ذلك هو الاحتياط وقياس ذلك  
 انه لاحضنة لان ابن العم الخنثى على ابن عم خنثى مشتبه لاحتمال انوثة الاول وذكورة الثانى فليتأمل وليراجع  
 اه (قول المتن ولا تسلم اليه مشتبه) فهم تسليم الذكر له مطلقا ولو مشتبه وهو قضية كلام الروضة وصرح  
 به ابن الصباغ وصوب الزركشى عدم تسليم المشتبه له اه مغنى زاد النهاية ويمكن حمل الاول على عدم  
 رية والثانى على خلافه اه (قول المتن بل الى نفقة يعينها) أى ولو باجرة من ماله نهاية ومغنى (قوله كونها)  
 أى نحو بنته (قوله غيرتها) بفتح الغين وقوله اشترط كونها أى نحو بنته وقوله نفقتين أى ولو كانت احدهما  
 زوجة له اه ع ش (قوله وما اقتضاه كلام غير واحد الخ) عبارة المغنى والاسنى فان كان له بنت مثلاً يستحى

الشهاب الرملى ما فى الروضة وأجاب عما اعترضوا به بانه إما يعتبر الادلاء بمن له حق في الحضنة عند قوة  
 النسب لا عند ضعفه بترأخيه اه وقد يشكك على ما ذكر في بنت العم للام (قوله فردة الاسنوى) اجاب عنه  
 شيخنا الشهاب الرملى بان في الجدة الساقطة الحضنة ثابتة لا قويا في النسب فانتقلت عنها الحضنة واما بنت  
 الخال فقد تراخى للنسب فلم يورث فيها عدم ادلائها بوارث مرش (قوله في المتن ولا تسلم اليه مشتبه الخ)  
 وافهم كلام المصنف تسليم الذكر له مطلقا ولو مشتبه وهو قضية كلام الروضة وصرح به ابن الصباغ وصوب  
 الزركشى عدم تسليم المشتبه له ويمكن حمل الاول على عدم رية والثانى على خلافه مرش (قوله في المتن  
 ولا تسلم اليه مشتبه الخ) أى بخلاف بنت العم إذا كان ابن العم صغيرا يشتبه فانه لاحضنة لها كما سلف فان  
 الذكر لا يستغنى عن الاستنابة بخلاف المرأة ولهذا إذا نكحت بطل حقها بخلاف الذكر ثم قضية كلامهم ان  
 المحضون الذكر يسلم لغير المحرم ولو كان مشتبه كذا انخط شيخنا البرلسى بهامش شرح المنهج ثم قضية  
 كلامهم الخ انظره مع ما تقدم موافقا لما في شرح المنهج وغيره من قوله اما غير قرية الخ فانه يفيد ان غير المحرم  
 لاحق لها إذا كان المحضون ذكرا يشتبه ويحجب بالفرق بين الذكر الحاضن والاثنى في ذلك كما علم من  
 الفرق في اول هذه الحاشية قال في شرح الروض ويفارق ثبوت الحضنة له على عدم ثبوتها للبنت العم على  
 الذكر المشتبه بان الذكر لا يستغنى عن الاستنابة بخلاف المرأة ولاختصاص ابن العم بالعصوبة والولاية  
 والارث اه فعلم ان ابن العم يحضن بنت عمه وبنت العم لا تحضن ابن العم المشتبه والفرق ما ذكره ولعل  
 القياس ان الخنثى المشكل كالاثنى إذا كان الحاضن ابن العم ولا كذلك إذا كان الحاضن بنت العم لان ذلك  
 هو الاحتياط المبني على أمر الخنثى وقياس ذاك انه لاحضنة لابن العم الخنثى على ابن عم حتى يشتبه لاحتمال  
 اختلافها انوثة الاول وذكورة الثانى فليتأمل وليراجع (قوله ثم رجح قول الشامل الخ) ويمكن الجمع بان

الفساد لمحرما فضلا عن بنت عمها فالوجه اشترط كونها نفقة وقدم انه لا يجوز خلو رجل بامرأتين إلا ان كانتا نفقتين يحتملها وما  
 اقتضاه كلام غير واحد انها تسلم لمن له بنت توقف فيه الاذرعى ثم رجح قول الشامل وغيره انها تسلم للبنت كما تقرر (فان فقد) في الذكر (الارث  
 والمحرمية) كابن خال أو خالة أو عمه (أو) فقد (الارث) دون المحرمية كابن أم وخال وابن أخت وابن أخ لام أو القرابة دون الارث كعمت

(فلا حضانه لهم) (في الاصح) لضعف قرابتهم بانتفاء الارث والولاية والعقل ولا تنفائها في الاخرة (وان اجتمع ذكروا ناث فالام) مقدمة على الكل للخبر ولا نهازادت على الاب بالولادة المحققة والاثوثة للاتفة بالحضانه (ثم أمهاتها) المدليات با ناث وان علون لانهن في معناها (ثم الاب) لانه أشفق ممن يأتي ثم أمهاته (٣٥٦) وان علون (وقيل تقدم عليه الحالة والاخت من الام) أو همالادلائها بالام كامهاتها ويرد

بضعف هذا الادلاء (فرع)

في اصل الروضة ما لفظه لبنت المجنون حضانه اذا لم يكن له اب وان ذكره ابن كج انتهى وظاهره ان المراد بالابوين الاب والام لا غير فحينئذ تقدم البنت عند عدمهما على الجدات من الجهتين ولم يرتض الزركشي هذا الظاهر فقال لا ينبغي التخصيص بالابوين بل سائر الاصول كذلك انتهى فعليه جميع الاجداد والجدات مقدمون عليها وهو محتمل لان الاصل في الاصول انهم أشفق من الفروع ومع ذلك فالاقرب للمنتول التخصيص بالابوين لانه المتبادر من العبارة المذكورة وهو مستلزم لتقدمها على سائر الاصول غير همالو وجه ايضا ولذا جرى غير واحد عليه ويتفرع عليه ما لو اجتمعت جدة لام واب وبنت فهل الاب المحجوب بام الام حاجب للبنت هنا فتقدم ام الام ثم الاب ثم البنت ولا نظر لحجبه كافي الاخوة محجوبون الام والجدوان حججوا ولا فيقدم لاب ثم البنت ولا حتى لام الام لحجبيها بالبنت وإن حجبت بالاب لما تقرر ان المحجوب

منها جعلت عنده مع بنته نعم ان كان مسافرا وبنته معه لا في رحله سلمت اليها لاله كما لو كان في الحضر ولم تكن بنته في بيته وبهذا اجمع بين كلامي الكتاب والروضة واصلا حيث قالوا في موضع تسلم اليه وفي اخر تسلم اليها اه وفي النهاية ما يوافقها وان كان في عبارته خلل كما نبه عليه الرشيدى قال السيد عمر ويمكن الجمع ايضا بان يقال ان ادى التسليم اليه الى محذور من نظر او خلوة لم تسلم اليه بل الى البنت والا فلا يتمتع التسليم اليه اه (قوله فلا حضانه لهم) فان كان من له الحضانه سلم له ولا فيعين القاضي من يقوم بها اه ع (قوله ولا تنفائها) أى القرابة اه ع (قوله في الاخرة) أى العتق (قوله مقدمة) أى عند التنازع اه معنى (قوله للخبر) أى المار في شرح واولاهن ام (قوله بالولادة المحققة) أى لانه منها ولو من زنا ع (قوله ثم أمهاته الخ) عبارة المحلى وهو اى الاب مقدم على أمهاته وبعدهن الجد ابوه وهو مقدم على أمهاته وبعدهن ابو الجد وهو مقدم على أمهاته اه (قول المتن عليه) اى الاب اه ع (قوله او همال) يتامل هل المراد او الاخت من الابوين او حصل فيه تحريف و صوابه اذ هما سيد عمر عبارة النهاية او الاب او همالادلائها الخ وقال الرشيدى قوله لادلائها بالام لا يجرى هذا التعليل في الاخت للاب فالصواب اسقاطها اذ هذا التعليل لا يجرى فيها عبارة الشارح الجلال اى المعنى عقب المتن نصفها لادلائها بالام بخلاف الاخت للاب لادلائها به انتهت اه (قوله كامهاتها) اى الام اه ع (قوله فعليه) اى على ماجرى عليه الزركشى (قوله وهو) اى التخصيص (قوله لتقدميهما) الظاهر لتقدميهما اه سيد عمر (قوله ويتفرع عليه) اى على تقديم البنت على سائر الاصول غير الابوين وقال الكردى اى على ما ذكر من الاحتمالين اعنى احتمال تقديم البنت واحتمال تقديم الجدة اه وفيه نظر ظاهر (قوله واب) عطف على جدة (قوله هنا) اى فى مسألة اجتماع الثلاثة (قوله فتقدم ام الام الخ) اقول قد ير وجه قولهم والاناث اليق بها وقولهم وان اجتمع ذكروا ناث فالام ثم أمهاتها (قوله لحجبه) اى الاب بام الام (قوله فالخالص) اى حاصل ما ذكر من شق الترديد اه كردى (قوله ان الجدة من حيث هى محجوبة بالبنت) اى فقضاء هو الشق الثانى من الترديد والبنت من حيث هى محجوبة بالاب اى فقضاء هو الشق الاول من الترديد وللكردى هنا كلام لم تظهر لي صحته فتركت (قوله فايهما الخ) اى من المحجبين أو من الاب والجدة أو من البنت والجدة والمال واحد (قوله الذكر) اى قوله قيل فى المعنى والى قول المتن وفاست فى النهاية الاقوله فان قلت يتنافى الى المتن (قوله من النسب) احتراز عن الرضاع (قوله مطلقا) اى من الذكروا ناثى اه معنى (قوله الذكروا ناثى) اى ذكر اكان او اناثى (قوله هذا) اى قوله فالاصح الاقرب (قوله مخالف لما مر) اى لاقتضاء هذا تقديم بنى الاخ والاخت على الحالة لانهم اقرب اه سم (قوله يمنع ذلك) يعنى اقربية بنى الاخ والاخت من الحالة المستلزم لتقدميهما عليها المخالف لما مر (قوله بالمؤخر) اى الاخ والاخت (قوله

يحمل الاول على ما اذا انفردت عنه لكونه مسافرا او ابنته معه لا في رحله والثانى على خلافه مر ش (قوله قيل هذا مخالف لما مر الخ) اى لاقتضاء هذا تقديم بنت الاخ والاخت على الحالة لانهم اقرب بعبارة الزركشى وهو مخالف لما جزم به قبل من تقدم الحالة على بنات الاخوة ولاخوات على القولين الجد بدو القديم فكيف يمكن جعله اصح مع مخالفة الجديدو القديم اه قال شيخنا البرلى عقبه لا يقال بنت الاخ والاخت ليست اقرب من الحالة لاننا نقول معارض بالمثل فتأتى القرعة بالجملة فمسئلة الحالة مستثناة من ذلك اه ولما قال فى الروض فتقدم اخت ثم اخ ثم بنت اخت ثم بنت اخ ثم خالة الخ قال فى شرحه تاخيرها اى الحالة عن بنى

قد يحجب فالخالص ان الجدة من حيث هى محجوبة بالبنت والبنت من حيث هى محجوبة بالاب فايهما المقدم للنظر فيه مجال (ينافيه) (وتقدم الاصل) الذكروا ناثى وان علا (على الحاشية) من النسب كاخت وعمه لقوة الاصول (فان فقد) الاصل مطلقا و ثم حواش (فالاصح) انه يقدم منهم (الاقرب) فالاقرب الذكر والناثى كالارث قيل هذا مخالف لما مر من تقديم الحالة على بنت اخ واخت انتهت ويجاب بمنع ذلك لان الحالة تدلى بالام المقدمة على الكل فكانت أقرب هنا ممن تدلى بالمؤخر عن كثيرين فان قلت

ينافيه ما مر أن العمة للاب مقدمة على العمة للام مع أن الام مقدمة على الاب قلت هناك استويا في الادلاء بالاصل فنظرنا إلى قوة جهة الاب من حيث هي بخلاف ما هنا فانه في ادلاء بأم وادلاء بحاشية فان قلت ينافي ذلك تقديم أمهات (٣٥٧) الام على أمهات الاب قلت لا لأن أمهات

الام أمهات حقيقة لتحقق ولادتهن بخلاف أمهات الاب (والا) يوجد اقرب كان استوى جمع في القرب كاخ واخت (فالاثني) مقدمة لانها اصبر وابصر (والا) يكن من المستويين قربا اثني كاخوين واختين (ففرع) بينهما قطعا للزناح والخنثي هنا كالدكر مالم يدع الا نوثه ويحلف (ولاحضاته) على حرا وقرن ابتداء ولادوما (لرقيق) اي لمن فيه رق وان قل لنقصه وان اذن سيده لانها ولاية ولا على قن لحر غير سيده لكن ليس له نزع من احد ابويه الحر قبل التميز لانها اشفق منه مع كراهة التفريق حينئذ ومن بعضه حر يشترك مالك بعضه وقريبه على الترتيب السابق في حضاته فان توافقا على شيء فذاك والا استأجر القاضي له حضنة عليهما وقد ثبتت لام قنة فيما اذا اسلمت ام ولد كافر فلها حضنة ولدها التابع لها في الاسلام مالم تزوج لفرأها لمنع السيد من قربانها مع وفور شفتها ومع تزوجها لاحق للاب لكفره (ومجنون) وان تقطع جنونه مالم يقل كيوم في سنة لنقصه (تنبيه) ينبغي في ذلك اليوم الذي يجن فيه

ينافيه أي التعليل بقوله لأن الحالة الخ (قوله هناك) أي في مسألة العمة (قوله هنا) أي في مسألة الحالة (قوله ينافي ذلك) أي قوله قلت هناك استويا الخ (قوله كان استوى الخ) أي وفيهم اثني وذكر اه معنى (قول المتن فالاثني) قال ابن المقرئ فتقدم الاخت مطلقا على الاخ مطلقا فتقدم ذات الابوين ثم ذات الاب ثم ذات الام ثم الاخ للابوين ثم لاب ثم لام اه سم (قوله مقدمة) أي على الذكر كاخت على اخ وبنت اخ على ابن اخ اه معنى (قوله وابصر) عطف مغاير اه عش (قوله يكن من المستويين الخ) عبارة المغني بان لم يكن فيهم اثني وذكر بان استوى اثنان من كل وجه كاخوين واختين اه (قوله اثني) أي مع ذكر اه عش عبارة الرشيدى أي مفردة بقرينة ما بعده اه وما لها واحد (قوله والخنثي هنا كالدكر) فلا يقدم على الذكر في محل لو كان اثني لقدم لعدم الحكم بالانوثه معنى وامداد (قوله مالم يدع الا نوثه الخ) أي بظهور علامة له خفيت على غيره عش فلو ادعى الانوثه صدق يمينه لانها لا تعلم الا منه غالبا فيستحق الحضنة وان اتهم لانها ثبتت ضمنا لا مقصودا ولان الاحكام لا تتبع معنى وامداد (قوله ويحلف) أي يقدم على الذكر اه عش (قوله أي لمن فيه رق) إلى التنبيه في المغني (قوله لانها ولاية) أي وليس الرقيق من اهلها اه معنى (قوله من احد ابويه الحر) ويتصور ذلك في الام بان تعتق بعد ولادته أو وصى بأولادها ثم عتقت فهي حرة والاب رقيق كالولد اه عش (قوله وقريبه) أي المستحق لحضاته اه معنى (قوله في حضاته) متعلق بيشترك (قوله فان توافقا على شيء) أي على المهاداة أو على استتجار حاضنة أو رضى احدهما بالآخر نهاية ومعنى (قوله والا) أي بان تمانعا اه نهاية (قوله لام قنة) هو بالاضافة كذا في سم عن صاحب التحفة وانظر ما وجهه مع ان قوله فيما اذا اسلمت الخ قد يعين ان الام بالتزويج فتأمل اه رشيدى اقول ويؤيده قول المغني ويستثنى أي من المتن ما لو اسلمت أم ولد الكافر الخ (قوله لفرأها) علة لقوله فلها حضنة الخ وقوله لمنع السيد الخ علة لفرأها وقوله مع وفور الخ متعلق بالفرأ (قوله ومع تزوجها لاحق الخ) ويؤخذ مما مر وباقى انها تنتقل لما بعد الابوين ثم القاضي الامين فليراجع اه رشيدى وباقى عن المغني ما يصرح به (قوله في ذلك اليوم) أي في يوم في سنة اه سم (قوله كذلك) أي ينب عنه القاضي من يحضنه (قوله وإلا) أي بان دام ثلاثة أيام فاكثر اه عش (قول المتن وفاسق) ولو تاب الفاسق اتجه ثبوت حقه في الحال من غير احتياج إلى

الاخ والاخت بخلاف ما مر من تقديمهما عليهما وهو المذكور في المنهاج كاصله وغيره فاعتمد عليه الاسنوى وغيره اه (قوله في المتن فالاثني) قال ابن المقرئ فتقدم الاخت مطلقا على الاخ مطلقا فتقدم ذات الابوين ثم ذات الاب ذات الام ثم الاخ للابوين ثم لاب ثم لام قال وتوهم بعض الطلبة من قولهم يقدم ولد الابوين ثم ولد الاب ثم ولد الام تقديم كل اخت على مساويها فقط حتى وقف على تصريح الشامل بتقديم الاخت للام على الاخ للابوين اه (قوله والخنثي هنا كالدكر مالم يدع الخ) عبارة شرح الارشاد للشارح والخنثي هنا كالدكر فلا يقدم على الذكر في محل لو كان اثني لعدم الحكم بالانوثه نعم يصدق يمينه في دعوى الانوثه اذا لم تعلم الا منه غالبا فيستحق الحضنة وان اتهم لانها ثبتت ضمنا لا مقصودا ولان الاحكام لا تتبع ولو كان للخنثي ولد اب ام ولد اب اب خنثيان فقط تعارضت العمومة والحقولة فقل هما سواء وقيل يقدم المدلى بالام ورجح لانها اقوى في الحضنة اه وقوله ولد اب ام ولد اب اب خنثيان اذا كانا ذكرا فقد اجتمع عم وخال او اثنيان فقد اجتمع عمه وخاله او مختلفين فقد اجتمع عمه وخال او عم وخاله ولا ينبغي حكم هذه الاقسام بما سبق وقد يشكل تقديم المدلى بالام لانه من اهل الحضنة على تقدير الانوثه دون الذكورة بخلاف الاخر فانه من اهلها على التقديرين (قوله وقد ثبتت لام قنة) هو بالاضافة ش (قوله ينبغي في ذلك اليوم) أي في يوم في سنة (قوله ويظهر الخ) كذا مر ش (قوله في المتن وفاسق) لو تاب الفاسق اتجه ثبوت حقه في الحال من غير

الحاضن أن الحضنة لوليه ولم أرهم كلاما في الانغاء ويظهر أن القاضي ينب عنه من يحضنه لقرب زواله غالبا ويحتمل أخذ ما مر في ولاية النكاح أن يفصل بين أن يعتاد قرب زواله بالحكم كذلك ولا يفتنقل لمن بعده (وفاسق) لانها ولاية نعم يكفي مستور العدالة كما قاله

جمع لكن يخالفه ما أفتى به المصنف في مطلقة ادعت أهلية الحضانة وأنكر المطلق أنها لا تقبل إلا بيئته ولا تسمع بيئته بعدم الأهلية إلا مع بيان السبب كالجرح وجمع في التوشيح (٣٥٨) وارتضاء الأذرعى وغيره يحمل الأول على ما بعد تسليم الولد لها فتصدق بيمينها والثاني على ما قبل تسليمه وهذا معنى

استبراء مراه سم وبأى عن المغنى ما يوافق (قوله أنها لا تقبل الخ) بيان للبوصول (قوله وجمع في التوشيح الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قول المتن وكافر على مسلم) أفهم كلامه ثبوتها للكافر على الكافر وهو كذلك نهاية ومعنى (قوله لذلك) عبارة المغنى إذا ولا ولاية له عليه ولأنه ربما فتنه في دينه وحينئذ فيحضنه أقاربه المسلمون على الترتيب المار فان لم يوجد أحد منهم حضنه المسلمون ومؤنته في ماله كإمراه فان لم يكن له مال فعلى من تلزمه نفقته فان لم يكن فهو من محاييج المسلمين وينزع ندباً من الأقارب الذميين ولدبى وصف الإسلام كإمراه في باب اللقيط وان قال الأذرعى المختار وظاهر النص الوجوب (قوله بخلاف العكس) إلى قوله مع الاعتناء في المغنى وإلى قول المتن فان كملت في النهاية الأقوال وأما ما قيل الفصل إلى أما إذا لم يكن (قول المتن) ونا كحه غير أبي الطفل) أى وان علا كفى في زوجة الجد أبي الأب وصورتان أن يزوج الرجل ابنه بنت زوجته من غيره فتلد منه ويموت أبو الطفل وأمه فتحضنه زوجة جده مراه سم على منهج مراه عش (قوله ولم يدخلها) أى فسقط بمجرد العقد وان كان الزوج غائباً صرح به في الأم مراه عش (قوله أما نا كحة أبي الطفل الخ) أى كحالة الطفل إذا نكحت أباه أو جده سم وعش (قوله وقضيته) أى التعليل (قوله ان تزوجها) أى الحضانة وقوله بأبي الأم أى كان تكون عمه المحضون وتزوجت بأبي أمه عش وسم (قوله بالف وحضانة الصغير الخ) وكذا الوخالها على الحضانة فقط مغنى وعش ورشيدى (قوله إلا ان تزوجت من له حق الخ) فلو تزوجته واستحقت الحضانة ثم عرض له ما أخرجه عن أن يكون له حق في الحضانة كفسق فهل تستمر الحضانة لها ويفتقر في الدوام ما لا يفتقر في الابتداء أو ينقطع حقها فيه نظر سم قضية هذا التردد أنه لا بد من عدالة في الابتداء قطعاً وقد يتوقف فيه لأنه الآن ليس حاضناً شريكاً لآبى الحضانة بل هى مختصة بها نعم شرط بقاء حضانتها تزوجها بمن له فيها حق وان لم يكن الآن له حق فيها لتأخره في الترتيب أو لفسقه فليتا مل وعبارة الامداد الأذرعى أن له حق فيها وان لم يستحقها الآن انتهت وهو صريح في عدم مشاركتها في الحضانة مراه سم عمر أقول وكذا في النهاية والمغنى ما يصرح به بل هو المراد من قول الشارح في الجملة (قوله كان تزوجت) لا يخفى ما في الدخول بهذا على المتن مع العطف بالواو مراه رشيدى أقول وسوغه تقدير المستثنى وقصد الإشارة إلى عدم اختصاص الاستثناء بمن ذكر (قوله أو اخته لأمه) أى أو تزوجت اخته لأمه الخ مراه سم (قول المتن وابن أخيه) ويتصور نكاح ابن الأخ فيما إذا كان المستحق غير الأم وأمهاتها كان تزوج اخت الطفل لأمه بابن أخيه لآبى فأنها تقدم على ابن أخيه لآبى في الأصح نهاية ومعنى (قوله فيتعاونان) أى الزوج والزوجة (قوله بخلاف الأجني) يعنى من لا حق له في الحضانة كالجد أبي الأم والخال فيسقط حضانة المرأة بتزويجها به مراه مغنى (قوله اشترط ان ينضم الخ) أى كما تقدم في قوله ما لم يرض الزوج والأب الخ مراه سم (قوله لرضاه) أى الأجني (قوله إذا كانت ذات الخ) سيد كر محترزه (قوله كما باصله) وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى أنه نهاية (قوله أمراً) أى أوفق مراه عش (قوله فان امتنعت سقط حقها) كذا في المغنى (قوله وحينئذ

ما قبل تسليمه وهذا معنى قول غيره من أراد اثباتها بالحاكم احتياج بيئته بالعدالة (وكافر على مسلم) لذلك بخلاف العكس لأن المسلم بلى الكافر (ونا كحة غير أبي الطفل) وان رضى زوجها ولم يدخل بها للخبر السابق أنت أحق به مالم تنكحى وإذا سقط حق الأم بذلك انتقل لها ما لم يرض الزوج والأب ببقائه مع الأم وان نازع فيه الأذرعى أما نا كحة أبي الطفل وان علا حضانتها باقية أما الأب فواضح وأما الجد فلا نهولى تام الشفقة وقضيته ان تزوجها بأبي الأم يبطل حقها وهو المعتمد وتاقض فيه كلام الأذرعى وقد لا تسقط بالتزوج لكون الاستحقاق بالأجارة بان خالع زوجته بالف وحضانة الصغير سنة فلا يؤثر تزوجها أثناء السنة لأن الأجارة عقد لازم (إلا) ان تزوجة من له حق في الحضانة في الجملة رضى به كان تزوجت (عمه وابن عمه وابن أخيه) أو أخته لأمه أخاه لآبى (في الأصح) لأن هؤلاء أصحاب حق في الحضانة والشفقة تحملهم على رعاية الطفل

فيتفوتان على كفالته بخلاف الأجني ومن ثم اشترط أن ينضم لرضاه رضا الأب بخلاف من له حق يكفي رضاه وحده (فان يأتى كان) المحضون (رضيعاً اشتراط) في استحقاق نحوامه للحضانة إذا كانت ذات لبن كما باصله خلافاً لمن نازع فيه (ان ترضعه على الصحيح) لعسر استئجار مرضعة تترك بيتها وتنقل إلى بيت الحضانة مع الاغنياء عن ذلك بلبن الحضانة الذى هو

أمر من غيره لمزيد شفقتها فان امتنعت سقط حقها ولها ان أرضعت أجره الرضاع والحضانة وحينئذ ياتي هنا ما مرفيع من رضيت بدون  
مارضيت به وأما ما مرفيع الفصل عن أبي زرعة بما ظاهره يخالف ذلك ففيه نظر ظاهر اما إذا لم يكن لها لبن فتستحق جزما ويشترط أيضا سلامة  
الحاضنة من ألم مشغل كفالج ومؤثر في عسر الحركة في حق من يباشرها بنفسه دون من يدبر الامر ويباشره غيره قاله الرافعي ومن عني عند جمع  
وخالقهم آخرون والوجه الموافق لكلام الرافعي المذكور وما أشار اليه آخرون أنها إذا احتاجت للبشارة فان لم تجد من ينوب عنها في  
القيام بمصالحه أثر ولا فلا سواء في ذلك الكبير والصغير ومن تغفل كما في الشافعي قال الا ذرعى (٣٥٩) وهو حسن متعين في حق غير المميز

ومن سفه أى إن محبة حجر  
فيما يظهر ومن جذام  
يرص ان خالطته كما اعتمده  
جمع لما يخشى من العدوى  
ولقوله <sup>بسم الله</sup> لا يورد  
ذو عاهة على مصح ومعنى  
لا عدوى أنها ليست مؤثرة  
بذاتها وإنما يخلق الله ذلك  
عند المخالطة كثيرا (فان  
كلمات ناقصة) كان عتقت  
أو أفاقت أو أسلت أو  
رشدت (أو طلقت منكوحة)  
ولورجيا (حضنت) حالا  
ولو في العدة إن رضى  
المطلق ذوالبيت بدخول  
الولد له وذلك لزوال المانع  
ومن ثم لو اسقطت الحضانة  
حقها انتقل لمن يليها فاذا  
رجعت عاد حقها (فان  
غابت الام او امتنعت  
الحضانة للجنة) ام الام  
(على الصحيح) كالومات  
او جنت وقضيتها ان الام  
لا تجبر ومحلها ان يلزمها  
نفقة ولا اجبرت ومثلها  
كل أصل يلزمه الاتفاق  
ومنه إذا المراد به الكفاية  
الاخادم بنحو شراء خادم  
او استئجاره لمن يخدم مثله  
ولا يلزم الام المستحقة

ياتي هنا) أى بالنسبة للحضانة إذ مسئلة الرضاع تقدمت في كلام المصنف فلا يحتاج للتنبيه عليها هنا  
وحينئذ هذا صريح في أنها إذا لم ترض إلا باجرة وهناك متبعة أو لا باجرة المثل وهناك متبعة أو لا  
باجرة المثل وهناك من رضى باقل تسقط حضانتها اه رشيدى ومر عن السيد عمر ما يوافقه (قوله مامر)  
أى قبيل الفصل (قوله فيمن) أى اجنية وقوله بدون مارضيت أى الام (قوله) وأما ما مرفيع الفصل (الخ)  
أى في شرح وكذا أن تبرعت اجنية الخ وقوله بما ظاهره يخالف الخ قد مر هناك عن الرشيدى وجه المخالفة  
(قوله ذلك) أى الاتيان (قوله) اما إذا لم يكن (الى قوله) كما اعتمده جمع فى المعنى الا قوله سواء الى ومن تغفل  
وقوله قال الا ذرعى الى ومن سنه وقوله أى ان محبة حجر فيما يظهر (قوله) فتستحق جزما (أى الحضانة  
(قوله سلامة الحضانة الخ) وان لا تكون صغيرة منهج ومعنى ثم الاولى اسقاط التاء كفى المعنى (قوله  
كفالج) ووسل اه معنى (قوله) فى حق من يباشرها الخ متعلق بيشترط او خبر مبتدا محذوف والتقدير هذا أى  
اشترط السلامة عما ذكر معتبر فى حق من الخ (قوله) ومن عني) وقوله ومن تغفل ومن سفه وقوله ومن  
جذام الخ كل منها عطف على من الم الخ (قوله) انها الخ) بيان لما (قوله) فان لم تجد الخ) الاولى ولم تجد الخ كفى  
النهاية (قوله) اثر) أى العنى اه ع ش (قوله) سواء فى ذلك) أى فى اشترط سلامة الحضانة عما ذكر وقوله  
الكبير الخ أى المحضون الكبير الخ اه كردى (قوله) فى حق غير مميز) أى محضون غير مميز (قوله) لا يورد الخ)  
أى بكرة ذلك فهو نهى تنزيه اه ع ش (قوله) ذو عاهة) على تقدير مضاف اذا المورد ليس صاحب عاهة وانما هو  
صاحب ذات العاهة اه رشيدى (قوله) انها ليست الخ) خبر ومعنى الخ والضمير للداء (قوله) كان عتقت) الى  
قوله ومثلها فى النهاية وكذا فى المعنى لا قوله اورشدت (قوله) اورشدت) أى او ثابت فاسقة اه معنى (قوله)  
ذالبيت) أى بخلاف ما اذا لم يكن البيت للزوج المطلق فتستحقها مطلقا معنى (قوله) عاد حقها) أى ولم تكرر  
ذلك منها اه ع ش (قوله) وإلا) أى ولم يلزمها نفقة الولد المحضون بان لم يكن للولد مال ولا اب موسرا جبرت  
أى الام لانها من جملة النفقة فهى حينئذ كالاب معنى (قوله) ومنه) خبر مقدم لقوله الاخادم والضمير للاتفاق  
وقوله إذا المراد الخ علة مقدمة على بعض معلولها (قوله) ان تخدمه) فاعل ولا يلزم (قوله) وقول الماوردى  
الخ) تنقيدا لقولهم ولا يلزم الام الخ (قوله) لا يخدم) بفتح الباء هنا وفيما ياتى (قوله) لغيرها) أى غير  
الام التى لا يلزمها اتفاق ولدها المحضون (قوله) بقصد الرجوع) أى باجرة الحضانة (قوله) قام الخ) أى  
لوقام (قوله) لا يختلف المذهب) إلى المتن مقول القول (قوله) فان ازواجه الخ) أى فى صورة كون  
المانع التزويج اه كردى (قول المتن هذا) أى المذكور من الفصل إلى هنا كله فى غير مميز وهو

(قوله وقضيتها الخ) كذا م ر ش (قوله) ولا اجبرت الخ) انظر مع ما ياتى فى الحاشية عن الروض وشرحه من  
قولهما وان امتنعها وكان بعدهما مستحقان الخ إذا افادانه لاجبر الا اذا لم يكن بعدهما مستحق والام  
اجبرت مع ان بعدها مستحقا وهو الجدة الا ان الكلام هنا فى غير المميز وما ياتى فى المميز وما يوافق ما هنا فى  
الحاشية اول الفصل عن شرح الروض اه لو تدافعو الحضانة فعلى من تلزمه نفقته (قوله) بقصد الرجوع) أى

للحضانة إذا لم يلزمها اتفاق أن تخدمه وقول الماوردى إذا كان مثلها لا يخدم مردود بان الاخادم من جملة الاتفاق الا ان لم يلزمها فلا يلزمها  
وإن كان مثلها يخدم ولده من استحققت الحضانة فحضنت بقصد الرجوع واشهدت عليه فان كان ذلك لغية المنفق او امتناعه ومع فقد القاضى  
رجعت باجرتها وإلا فلا نظير ما مرفى النفقة خلافا لمن أطلق الرجوع ولمن أطلق عدمه (تنبيه) قام بكل من الاقارب مانع من الحضانة ترجع  
فى أمرها للقاضى الامين فيضعه عند الاصلح منهن أو من غيرهن كما يحسنه الا ذرعى وغيره خلافا للماوردى فى قوله لا يختلف المذهب فى أن  
ازواجهن إذا لم يمنعوهن يكن باقيات على حقهن فان اذن زوج واحدة فقط فهي الاحق وإن بعدت او زوجا ثنتين قدمت قرباها

( هذا كله في غير ميم والميم ) الذكر ( ٣٦٠ ) والاشئ ومرضا بطة قبيل الاذان ( ان افترق ابواه ) مع اهليتهما ومقامهما في بلد واحد خير

ان ظهر للقاضي انه عارف  
باسباب الاختيار وإذا  
اختار احدهما ( كان عند  
من اختار منهما ) للخبر  
الحسن انه صلى الله عليه  
وسلم خير غلاما بين ابيه  
وامه وانما يدعى الغلام  
المميز ومثله الغلامه ( فان  
كان في احدهما ) مانع ومنه  
( جنون او كفر او روق او فسق  
او نكحت ) من لاحق له في  
الحضنة ( فالحق للآخر )  
لانه حصر الامر فيه ( ويخير )  
المميز الذي لا لب له ( بين ام )  
ولان علت ( وجد ) ولان علا  
عند فقد من هو اقرب منه  
او قدام مانع به لوجود  
الولادة في الكل ( وكذا )  
الحواشي فهم كالجدة ومنهم  
( اخ او عم ) او ابنة الابن  
عم في مشتهة ولا بنت له  
ثقة اي مثلا والمراد انه لا يجد  
ثقة يسلمها اليها حينئذ فلا  
اعتراض عليهما خلافا  
لمن زعمه فيخير بين  
احدهم والام في الاصح  
كالاب بجامع العصبية  
ولانه صلى الله عليه وسلم  
خير ابن سبع او ثمان بين امه  
وعمه رواه الشافعي ( او اب  
مع اخت ) شقيقة اولام  
( او خالة ) حيث لا ام فيخير  
بينهما ( في الاصح ) فان فقد  
الاب ايضا خير بين الاخت  
او الخالة وبقي العصبية على  
الوجه وظاهر كلامهم ان  
التخير لا يجري بين ذكرين  
ولا اثنتين

كامر من لا يستقل كطفل ومجنون بالغ اه معنى ( قول المتن في غير ميم ) اي سواء افترق ابواه او لا كما  
يؤخذ من اطلاقه مع التفصيل في مقابله الذي هو الميم اه سم ( قوله الذكر ) الى قول المتن او انشئ في  
النهاية الا قوله واقتناء ابن الصلاح الى ويظهر وقوله نعم ان اضرت الى ولو مرضت الام ( قوله ومرضا بطة  
الخ ) وهو من ياكل وحده ويشرب وحده الى اخر ما هناك وظاهر اناطة الحكم بالقبول انه لا يتوقف  
على بلوغه سبع سنين وانه اذا جاوزها بلاميز يبقى عند امه اه ع ش ويأتى عن المعنى ما يوافقه ( قول  
المتن ان افترق ابواه ) اي من النكاح نهاية ومعنى وشرح المنهج وينبغي ان مثله ما اذا لم يفرقوا ولكن  
اختلف محلها وكان كل منهما لا يأتى للآخر او يأتى احيانا لا يأتى فيها القيام بمصالح المحضون سم على  
حج اه رشدي ( قوله مع اهليتهما الخ ) اي وان فضل احدهما صاحبه بدن او مال او محبة نهاية ومعنى  
( قوله ومقامهما في بلد واحد ) سياقي محتززه في المتن ( قوله خير ان ظهر الخ ) وظاهر كلامهم ان الولد  
يتخير ولو اسقط احدهما حقه قبل التخيير وهو كذلك نهاية ومعنى ( قوله وإذا اختار احدهما الخ ) فلو  
اختارهما معا فينبغي ان يقرع بينهما الا ان ظن ان سببه قلة عقله فينبغي ان يكون عند الام فليراجع اه  
سم اقول وقول الشارح المارخير ان ظهر الخ كالصريح فيما بحثه ( قول المتن كان عند من اختار منهما )  
ولو اختار احدهما فامتنع من كفالة كفه الاخر فان رجع الممتنع اعيد التخيير وان امتنعوا بعدهما  
مستحقان لها كجد وجدة خير بينهما والا بان لم يكن بعدهما مستحق احبر عليهما من تلزمه نفقته لانها من  
جملة الكفاية نهاية ومعنى وفي سم بعد ذكره عن الروض وشرحه مثله ويؤخذ منه انه لو امتنع جميع  
مستحق الحضنة من حضن غير المميز احبر عليهما من تلزمه نفقته وهو كذلك ( قوله للخبر الحسن ) ولان  
القصد بالكفالة الحفظ للولد والمميز اعرف بحظه فيرجع اليه وسن التميز غالبا سبع سنين او ثمان تقريبا  
وقد يتقدم على السبع وقد يتأخر عن الثمان والحكم مداره عليه لا على السن اه معنى ( قوله وانما يدعى  
الخ ) وفي المصباح عن الازهرى ان الغلام يطلق على المولود حين يولد وعلى الكهل وهو فاش في كلامهم فلم  
يختص الغلام بالمميز اه ع ش ( قول المتن او نكحت ) اي الاثنى اه معنى ( قوله لانه حصر الامر فيه )  
فان عاد صلاح الاخر انشا التخيير اه معنى ( قوله المميز ) الى قوله ولانه في المعنى الا قوله عند فقد من هو  
اقرب منه وقوله ولا بنت له الى فيخير ( قوله لا لب له ) اي اقام به مانع اه معنى ( قوله اقرب منه ) اي من  
الجدو انظر من الاقرب من الجد بعد الاب والام وامهاتها ( قوله ولا بنت له ) اي والحال اه ع ش ( قوله  
وحينئذ ) اي حين ان يقيد المستثنى بما ذكر ( قوله فلا اعتراض عليهما ) اي في اطلاقهما في الروضة  
واصلها ان الام اولى بالاشئ من ابن العم اه سم وقد يقال ان المراد لا يدفع اليراد ( قوله فتخير ) متفرع  
على قوله وكذا الحواشي فهم كالجدة ( قوله لام ) اي لادلائها بالام واما الاخت للاب فلا كما صرح به  
المواردى معنى واسئ زاد النهاية ومثل الاخت للاب العم اه ( قوله ايضا ) اي كالام ( وظاهر كلامهم ان  
التخير لا يجري بين ذكرين الخ ) كاخوين واخنتين وهو ما نقله الاذرعى في الاثني عشر عن فتاوى البغوى

باجرة الحضنة ( قوله في المتن هذا كله في غير ميم ) اي سواء افترق ابواه او لا كما يؤخذ من اطلاقه مع التفصيل  
في مقابله الذي هو المميز ( قوله في المتن ان افترق ابواه ) قال في شرح المنهج من النكاح اه وينبغي ان يكون  
كالافتراق من النكاح ما اذا لم يفرق قامة لكنهما لا يجتمعان بان اختلف محلها وكان كل منهما لا يأتى للآخر  
لان ذلك في معنى الافتراق من النكاح وكذا اذا كان ياتيه لكن احيانا لا يأتى فيها القيام بمصالحه ( قوله ان  
افترق ابواه ) اي وان لم يفرق قافه وعندهما ( قوله في المتن كان عند من اختار منهما ) فلو اختارهما معا فينبغي  
ان يقرع بينهما الا ان ظن ان سببه قلة عقله فينبغي ان يكون عند الام فليراجع اه معنى ( قوله فلا اعتراض عليهما )  
اي في اطلاقهما في الروضة واصلها ان الام اولى بالاشئ من ابن العم ( او لادلائها <sup>(١)</sup> ) اي بالام ( قوله او ولا ام )  
كما قيده بذلك المواردى كما قاله في شرح الروض بعد قوله ان ظاهر كلامهم انه لا فرق بين التي للاب وغيرها  
( قوله وظاهر كلامهم ان التخير لا يجري بين ذكرين ) اي كاخوين ولا اثنتين اي كاخنتين قال في شرح الروض

فان اختار أحدهما) أى  
 الابوين ومن الحق بها (ثم  
 الآخر حول اليه) لانه قد  
 يبدوله الامر على خلاف  
 ظنه نعم إن ظن أن سببه قلة  
 عقله فعند الام وإن بلغ كما  
 قبل التمييز (فان اختار  
 الاب ذكر لم يمنعه زيارة أمه)  
 أى لم يحزله ذلك وتكليفها  
 الخروج لزيارتها لانه يؤدى  
 للعقوق وقطع الرحم (و يمنع  
 أى) ومثلها هنا وفيما يأتى  
 الخثى من زيارة أمها لتألف  
 الصيانة وإفتاء ابن الصلاح  
 بان الام إذا طلبتها أرسلت  
 اليها محمول على معذورة عن  
 الخروج للبت لتحو تخدر  
 أو مرض أو منع نحو زوج  
 ويظهر أن محل الزام ولى  
 البنت بخروجها للام عند  
 عذرها بناء على ما ذكر  
 حيث لا رية في الخروج  
 قوية وإلا لم يلزمه (ولا  
 يمنعه) أى الاب الام  
 (دخولا عليها) أى الابن  
 والبت إلى بيته (زائرة)  
 حيث لا خلوة لها بها محرمة  
 ولا رية كما هو ظاهر نظير  
 ما يأتى في عكسه دفعا للعقوق  
 (والزيارة مرة فى أيام) على  
 العادة لا فى كل يوم ولا تطيل  
 المكث (فان مرضا فالام  
 أولى بتمريضها) لانها  
 اصبر عليه (فان رضى به  
 فى بيته)

ونقل عن ابن قطن وعن مقتضى كلام غيره جريانه بينها أى المتساويين وهو الاوجه لانه إذا خير بين غير  
 المتساويين فبين المتساويين أولى نهاية ومغنى واسنى (قوله أى الابوين) إلى قول المتن زائرة فى المغنى لإقوله  
 وإفتاء ابن الصلاح إلى ويظهر (قوله ومن الحق الخ) الو او بمعنى أو كما عبر بها المغنى (قول المتن حول اليه)  
 أى وإن تكرر ذلك منه روض اه سم (قوله لانه قد يدو الخ) أى أو يتغير حال من اختاره أو لا ولان  
 المتبع شهوته كما قد يشتهى طعاما فى وقت وغيره فى آخر ولانه تدير يدمر اعاءة الجانبين اسنى ومغنى (قوله  
 نعم إن ظن الخ) عبارة المغنى تنبيه ظاهر اطلاق المصنف أنه يحول وإن تكرر ذلك منه دائما وهو ما قاله الامام  
 لكن الذى فى الروضة كاصلها انه إن كثرت ذلك منه بحيث يظن ان سببه قلة تمييزه جعل عند الام كما قبل التمييز  
 وهذا ظاهر اه (قوله وتكليفها) بالرفع عطفا على ذلك اه رشيدى (قول المتن ومنع) أى الاب ندبا  
 انشئ إذا اختارته مغنى ونهاية (قوله لتألف الخ) تلة للمافى التان (قوله وإفتاء ابن الصلاح) عبارة النهاية  
 والمغنى وظاهر كلامه عدم الفرق فى الام بين المخدرة وغيرها وهو كذلك خلافا لما بحثه الاذرى من الفرق  
 وظاهر كلامهم انه لو مكنتها من زيارتها لم يحرم عليه نعم لا يمنعها من عيادتها لمرض لشدة الحاجة اليها اه  
 (قوله ارسلت) ببناء المفعول والضمير للانشئ (قوله لتحو تخدر) وقوله او منع نحو زوج خلافا للهاية والمغنى  
 كما مر آنفا (قوله بناء على ما ذكر) أى من الحل (قوله والام يلزمه) بل الظاهر حرمة تمكينها من ذلك اه  
 ع ش (قول المتن ولا يمنعه الخ) عبر الماوردى بانه يلزم الاب ان يمكنها من الدخول ولا يولها على ولدها  
 وفى كلام بعضهم ما يفهم عدم الزوم به ابقى ابن الصلاح فقال فان بغل الاب بدخولها الى منزله اخرجه اليها  
 انتهى وهذا هو الظاهر لان المصود يحصل بذلك اه مغنى واعتمد ع ش الاول أى الزوم وهو قضية  
 كلام الرشيدى كباقي (قوله فى عكسه) أى فى زيارة الاب للولد فى بيت الام (قوله لا فى كل يوم) بل فى يومين  
 واكثر نعم إن كان منزلهما قريبا فلا بأس ان تدخل كل يوم كما قاله الماوردى ومغنى ونهاية قال الرشيدى حاصل  
 هذا مع ما قبله ان منزلهما كان قريبا فجاءت كل يوم لزمه تمكينها من الدخول وإن كان بعيدا فجاءت كل يوم

عقب هذا ممر ريت الاذرى نقله فى الاثنين عن فتاوى البغوى ونقل عن ابن القطن وعلى مقتضى كلام غيره  
 جريان ذلك بينهما وهو اوجهه لانه إذا خير بين غير المتساويين فبين المتساويين أولى اه (قوله فى المتن فان  
 اختار احدهما ثم الآخر حول اليه) قال فى الروض وشرحه وإن تكرر ذلك منه لا نه قد يظهر له الامر بخلاف  
 ما ظنه او يتغير حال من اختاره أو لا ولان المتبع شهوته كما قد يشتهى طعاما فى وقت وغيره فى آخر ولا نه قد  
 يقصد مرعاة الجانبين انتهى وقد يؤخذ من التعليل الاخير انه لو اختار ابتداء ان يكون عند احدهما مدة  
 كيوم أو أسبوع أو شهر وعند الآخر مدة كيوم أو أسبوع أو شهر أوجب لذلك وليس بعيد أو يحتمل أن  
 لا يجاب بل يقرع فليراجع وفى الروض وشرحه فرع لو اختار احدهما فامتنع من كفالته فعلة الآخر ولا  
 اعتراض للولد فان رجع الممتنع وطلب كفالته اعيد التخيير وإن امتنعها وكان بعدهما مستحقان لها  
 كالجد والجدة خير بينهما وإلا بان لم يكن بعدهما مستحقان جبر عليها من تلزمه النفقة له لانهما من جملة  
 الكفاية انتهى ويؤخذ منه انه لو امتنع جميع مستحقى الحضانة من حضن غير المميز اجبر عليها من تلزمه  
 نفقته وهو كذلك (قوله فى المتن ومنع أى) وظاهر كلامه عدم الفرق بين الام المخدرة وغيرها وهو كذلك  
 خلافا لما بحثه الاذرى من الفرق وظاهر كلامه انه لو مكنتها من زيارتها لم يحرم عليه نعم لا يمنعها من عيادتها  
 لمرض لشدة الحاجة اليها مر ش (قوله فى المتن ولا يمنعه دخولا عليها زائرة) عبارة شرح البهجة وإذا  
 زارت لا يمنعه الدخول لبيته ويحلى لها حجره فان كان البيت ضيقا خرج ولا يطيل المكث فى بيته وعدم منعها  
 الدخول لازم كما صرح به الماوردى فقال يلزم الاب ان يمكنها من الدخول ولا يولها على ولدها اللهم عنه وفى  
 كلام غيره ما يفهم عدم الوجوب به ابقى ابن الصلاح فقال فان بغل الاب بدخولها الى منزله اخرجه اليها أى  
 إلى مسكن الام بدليل قوله ويكون ذلك برضا زوج الام فان ابى تعين ان يعيها إلى الام فان امتنع الزوج من  
 إدخالها إلى منزله نظرت اليها والبت خارجه وهى داخله ثم نقل عن بعضهم ان الدخول من غير إطالة لغرض

بالشرطين المذكورين فذاك (٣٦٢) (والا في بينها) فهو الخير في ذلك نعم ان اضررت النقلة لبينها امتعت ولو مرضت الام فليس للاب

منع الولد الذكر والا في من عيادتها (ولو اختارها ذكر فنعدها) يكون (ليلا وعند الاب) وان علا ومثله وصي وقيم يكون (نهارا) وهو كالليل للغالب في نحو الاتوني الامر بالعكس نظير ما مر في القسم (يؤديه) وجوبا بتعليمه طهارة النفس من كل رذيلة وتحليها بكل محمود (ويسله) وجوبا (لمكتب) بفتح الميم مع فتح اركس التاء وهو محل التعليم وسماه الشافعي الكتاب كما هو على الاسنة ولم يبال انه جمع كاتب (وحرفة) اي ذيهما وظاهر كلام الماوردي انه ليس لاب شريف تعليم ابنه صنعة تربية لان عليه رعاية حظه ولا يكله الى امة لعجز النساء عن مثل ذلك واجرة ذلك في مال الولدان وجدوا لا فعل من عليه نفقته وافتي ابن الصلاح في ساكن يسلد ومطلقة بقرية قوله منها ولد مقيم عندها في مكتب بانه ان سقط حظ الولد باقامته عندها فالحضانة للاب رعاية لمصلحته وان اضر ذلك بامه ويؤخذ منه ان مثل ذلك بالاولى مالوكان في اقامته عندها رية قوية (او) اختارها (انثى فنندها) تكون (ليلا ونهارا) لا ستوائهما في حقها الا في حقها سترها

فله منعها ويظهر ان وجه الفرق النظر الى العرف فان العرف ان قريب المنزل كالجار ويتردد كثير بخلاف بعيدة اه وقوله لزمه الخ ومثله في ع ش مخالف لما مر اتقا عن المغنى (قوله بالشرطين المذكورين) اي بقوله حيث لا خلوة بها محرمة ولا رية الخ اه سم (قول المتن ولا في بينها) اي يكون التريض ويعودها ويجب للاحتراز من الخلوة بها في الحالين ولا يمنع الام من حضور تجهيزهما في بيته اذا ما تاوله منعها من زيارة قبرهما اذ ادنف في ملكه والحكم في العكس كذلك نهاية ومغنى (قوله وان اضر الخ) اي المريض اه كرى (قوله امتعت) اي النقلة (قوله ولو مرضت الام الخ) تقدم هذا عبارة النهاية والمغنى والاسنى وان مرضت الام لزم الاب تمكين الانثى من تمريرها ان احسنت ذلك بخلاف الذكر لا يلزمه تمكينه من ذلك وان احسنه اه (قوله وان علا) الى الفصل في المغنى الا قوله وافتى الى المتن وقوله ويرده الى ولو مات وقوله ولو ضعيفة فيما يظهر وقوله ولم تصحبه واتحد مقصدهما وقوله وليس الطاعون الى المتن (قوله وهو كالليل للغالب في نحو الاتوني الخ) هذا ظاهر فيما اذا كان يعلمه تلك الحرفة ولا فلا وجه له على انه قد لا يلزم قول المصنف ويسله لمكتب وحرفة والفرق بين ماهنا والقسم ظاهر فليتأمل اه رشيدى (قول المتن يؤديه) فن ادب ولده صغير اسره كبير ايقال الادب على الاباء والصلاح على الله اه مغنى (قوله وجوبا) الظاهر انه متعلق بالمكتب والحرفة والواو بمعنى او اه رشيدى (قول المتن لمكتب) اي او نحوه مما يليق بحال الولد اه ع ش (قوله اي ذيهما) يتعلم من الاول الكتابة ومن الثاني الحرفة على ما يليق بحال الولد نهاية ومغنى (قوله انه ليس لاب الخ) وكذا لا ينبغي ان له صنعة شريفة ان يعلم ابنه صنعة رديئة اه مغنى (قوله ولا يكله) اي الاب مطلقا الولد الذكر (قوله عن مثل ذلك) اي عن القيام به (قوله وافتى ابن الصلاح الخ) وقد يقال قضية ماسياتي في سفر النقلة ان الحق للاب انه هناله مطلقا فليتأمل الا ان يخص هذا بقرب يطالع معه على احواله اه سم (قوله ومطلقة بقرية) جملة حالية (قوله بانه ان سقط الخ) معتمد اه ع ش (قول المتن وانثى) اي او خنثى كاجته الشيخ ومرت الاشارة الى نهاية ومغنى (قول المتن ويوزورها الاب على العادة) وظاهر انها لو كانت بمسكن زوجها امتنع دخوله الا باذن منه فان لم ياذن اخرجهما اليه ليراهما ويتفقد حالها وبلا حظها بالقيام بمصالحها اه نهاية زاد المغنى وكذا حكم الصغير الغير المميز والمجنون الذى لا تستقل الام بضبطه فيكونان عند الام ليلا ونهارا ويوزورهما الاب ولا حظهما بما مر وعليه ضبط المجنون اه قال ع ش وينبغي انه لا يجب عليها تمكينه من دخول المنزل اذا كانت مستحقة لمنفعتها ولا زوج لها بل ان شاءت اذنت له في الدخول حيث لا رية ولا خلوة وان شاءت اخرجهما له وعليه يفرق بين وجوب التمكين على الاب من الدخول الى منزله حيث اختارته الا انثى وبين هذا بتيسر مفارقة الاب للمنزل عند دخوله الام بلا مشقة بخلاف الام فانه قد يشق عليها مفارقة المنزل عند دخوله فربما جرد ذلك الى نحو الخلوة اه (قوله ولا يطلبها) اي لا يطلب الاب احضارها اه مغنى (قوله لما ذكر) اي في قوله اذ الا لائق الخ (قوله واخذ الخ) اعتمده النهاية والمغنى فقالا ومقتضى قوله على العادة من زيارتها ليلا كما صرح به بعضهم لمنافيه من الرية والتهمة اه (قوله ويرده اشترطهم الخ) قد يقال هذا الاشتراط لا ينافي انه قد تحصل رية سم على حج اه رشيدى (قوله ولو مات) الى قوله ونازع فيه في النهاية بمخالفة يسيرة

الزيارة لا يمنع منه اه (قوله بالشرطين المذكورين) اي بقوله حيث لا خلوة لها محرمة ولا رية (قوله ولو مرضت الام) قال في الروض وان مرضت اي الام مرضتها الا انثى ان احسنت تمريرها فقال في شرحه بخلاف الذكر لا يلزم الاب تمكينه من ان يمرضها وان احسن اه (قوله في المتن ولو اختارها ذكر) قال في شرح الروض والخنثى كالانثى فيما يظهر اه (قوله في نحو الاتوني الامر بالعكس) على الاقرب في شرح الروض (قوله وافتى ابن الصلاح الخ) كذا مر ش وقد يقال قضية ماسياتي في سفر النقلة ان الحق للاب انه هناله مطلقا فليتأمل الا ان يخص هذا بقرب يطالع معه على احواله (قوله ويرده اشترطهم الخ) يفيدان



اجيب الاب الى محل دفنه على الواجه ولها بعد البلوغ الانفراد عن نحو ابوها الا ان ثبتت ربية ولو ضعيفة فيما يظهر فلولى نكاحها وإن رضى أقرب  
مذه يبقاها في محلها فيما يظهر أن يمتنعها الانفراد بل يضمها اليه إن كان محرما ولا لاقالى (٣٣٣) من يأمنها بموضع لائق ويلاحظها ويظهر  
في أمر ثبتت الربية في انفراده

سأنبه عليها الا قوله وضعيفة فيما يظهر وقوله وجوز الى المتن وقوله وللا فاعى احتمال فيه وقوله أو كان به  
الى وليس الطاعون وقوله لكن اطال البلقينى في رده (قوله ولومات) اى المحضون عبارة النهاية والمعنى ولو  
تنازع في دفن من مات منهم في تربة احداهما اى فى التربة التى اعتاد احدهما الدفن فيها ولو مسجلة ع ش  
(قوله اجيب الاب) اى حيث لم يترتب عليه نقل محرم كان مات عند امه والاب فى غير بلدها ام ع ش (قوله  
ولما بعد البلوغ الخ) عبارة المعنى ولو بلغ عافلا غير رشيد فاطلق مطلقون انه كالصبي وقال ابن كج  
إن كان لعدم اصلاح ماله فكذلك وإن كان لدينه فقيل تدام حضاته الى ارتفاع الحجر والمذهب انه يسكن  
حيث شاء قال الرافعى وهذا التفصيل حسن اه وإن كانت اثني فان بلغت رشيدة فالاولى ان تكون  
عند احدهما حتى تزوج إن كانا متفرقين وبينهما إن كانا مجتمعين لانه ابعد عن التهمة ولها ان تسكن حيث  
شاءت ولو بكر هذا اذا لم يكن ربية ولا فاللام اسكانها معها وكذا للولى من العصبه إسكانها معها اذا كان محرما  
لها ولا لافى موضع لائق بها يسكنها ولا حظها دفعا لعار النسب كما يمتنع نكاح غير الكفء ويجبر على ذلك  
والامرد مثلها فإما ذكر وان بلغت غير رشيدة ففيها التفصيل المار قال المصنف حضنة الخنى المشكل وكفالتة  
بعد البلوغ لم ارفقه نقلوا وينبغى ان يكون كالبنات البكر حتى يجىء فى جواز استقلاله وانفراده عن الابوين  
وجهاه اه ويعلم التفصيل فيه مامراه (قوله الا ان ثبتت) اى وجدت فى الانفراد وكذا يقال فيما يأتى  
اه رشيدى (قوله ربية) ويصدق الولى يمينه فى دعوى الربية ولا يكلف بينة اه معنى (قوله فلولى  
نكاحها الخ) يفيدان لنحو الاخ المنع وإن رضى الاب اه سم (قوله فى امرد) اى بالغ اه ع ش (قوله  
وجوز واذلك) اى منع الامرد من الانفراد عند وجود الربية فيه (قوله واحدا منهما) سواء اختار  
غيرهما او لا اه معنى (قول المتن مع المقيم) (تنبيه) لو كان المقيم الام وكان فى مقامه معها مفسدة او  
ضياح مصلحة كالمو كان يعلمه القرآن او الحرفة وهما يبذلان يقوم غيرهما مقامه فى ذلك فالتجته كالمو كان الزركشى  
تمكين الاب من السفر به لاسيما إن اختاره الولد معنى وروض مع شرحه واقره سم (قوله كان عند  
الام) وينبغى ان يأتى فيه البحث المتقدم اه معنى عبارة سم لعل محله مالم يظن فساد حاله بكونه عندها اه  
(قوله كالوعاد) اى الاب من سفر النقلة اه معنى (قوله ولما يجوز السفر به) الى قوله واقره عند  
المقيم شامل لسفر النقلة وقضيته انه اذا كان مريده الاب وكان الطريق او المقصود مخوفا اقره مع الام اه  
سم (قوله لم يصلح الخ) اى للاقامة اه معنى (قوله عند المتولى) عبارة النهاية كاقاله المتولى اه (قوله  
او كان وقت شدة حراخ) قال الاذرى وهو ظاهر اذا كان يتضرر به الولد اما اذا حله فيما يقبه ذلك فلا اه  
معنى عبارة النهاية كاقاله ابن الرفعة وتضرر بذلك كما قيده الاذرى اه (قوله او كان) اى السفر اه سم  
(قوله بحرا الخ) عبارة النهاية والمعنى ويجوز له سلوك البحر به لما مر فى الحجر اه (قوله مانعا) اى من

لنحو الاخ المنع وإن رضى الاب (قوله فى المتن) ولو أراد احدهما سفر حاجة كان الولد المميز وغيره مع المقيم  
قال فى شرح الروض نعم إن كان المقيم الام وكان فى بقائه معها مفسدة او ضياح مصلحة كالمو كان يعلمه القرآن  
او الحرفة وهما يبذلان يقوم غيرهما مقامه فى ذلك فالتجته تمكين الاب من السفر به لاسيما إن اختاره الولد ذكره  
الزركشى وغيره اه (قوله كان عند الام) لعل محله مالم يظن فساد حاله بكونه عندها (قوله فى المتن) او سفر  
نقله فالاب اولى به) قال فى شرح البهجة وفيها اى الكفاية عن تعليق القاضى لو اراد النقلة من بلد الى بادية  
فالام أحق قال الاذرى ولم أره فى تعليقه ولا كتب أصحابه اه وفى شرح الارشاد للشارح وانه اى الاب  
يقدم ايضا سفره لنقلة ولو من بلد بادية خلا للباوردى اه (قوله ولما يجوز السفر به الى واقره عند  
المقيم) شامل لسفر النقلة وقضيته انه لو كان مريده هو الاب وكان الطريق او المقصود مخوفا اقر  
مع الام (قوله ومراخ) كذا شرح م (قوله او كان) اى السفر

السفر به واقره عند المقيم وكذا إن لم يصلح المحل المنتقل اليه عند المتولى أو كان وقت شدة حرا أو برد عند ابن الرفعة أو كان السفر به  
بحرا أخذنا من منعهم السفر بماله فيه قيل بل أولى اه ومرأى آخر الحجر ما يرده أو كان به الى دار الحرب وإن أمكن كما نقله الاذرى

واعتمده وليس خوف الطاحون مانعا وان وجدت قرأته كما هو ظاهر نظر الاصل عدمه والقرائن كثير اما تتخلف بخلاف تحققه لحرمة الدخول إلى محله كالخروج منه لغير حاجة (٣٦٤) ماسة (قبل و) شرط كون السفر بقدر (مسافة قصر) لأن الانتقال لما دونها

كالاقامة بمحلة أخرى من بلد متسع لسهولة مراعاة الولد قبل وعليه الاكثر من ورد بمنع سهولة رعاية مصالحه حيث لو نازعته في قصد النقلة حلف فان نكل حلفا وامسكته (ومحارم العصبه) كالاخ والعم (في هذا) اي سفر النقلة (كالاب) فيقدمون على الام احتياطا للنسب ايضا بخلاف محرم لا عصبه له كافي أم وخال واخ لام وقال المتولي وأقره في الروضة لكن أطال البلقيني في رده ان الاقرب كالاخ لو اراد النقلة وهناك أبعدك العلم كان أولى (وكذا ابن عم لذكر) فياخذه اذا اراد النقلة لئلا يبعث (ولا يعطى أنثى) مشتهة حذرا من الخلوة المحرمة (فان رافقته بنته) أو نحوها المكلفة الثقة (سلم) المحضون الذي هو أنثى (اليها) لا تتفاء المحذور حيث نازع فيه الاذرعى واطال بما فيه نظر (فصل) في مؤنة الممالك وتوابعها (عليه) أي المالك (كفاية رقيقة) الامكا تبا ولو كتابة فاسدة ومزوجة تجب نفقتها فان قلت لم وجبت نفقة المرتد هنالو فرض تاخر قتله بخلاف نظيره في القريب قلت لان

السفر به اه عش (قوله كالخروج منه) أي إذا كان واقعا في أمثاله كإمر التقيده في فصل إذا ظننا المرض مخوفا ه عش (قوله لغير حاجة الخ) راجع لكل من الدخول والخروج اه عش (قوله مائة) أي قوية اه عش (قوله ولو نازعته الخ) أي فقال اريد الانتقال فقالت بل أردت التجارة اه معنى (قوله وقال المتولي الخ) عبارة المغنى تنبيه للاب نقله عن الام كما هو وان اقام الجدة بيلدها وللمجد ذلك عند عدم الاب وان اقام الاخ بيلدها لا الاخ مع اقامة العم او ابن الاخ فليس له ذلك بخلاف الاب والجدة لانهما اصل في النسب فلا يعنى به غيرهما كاعتنائهما والحواشي يتقاربون فالتميم منهم يعنى بحفظه هذا ما حكا في الروضة كاصلها عن المتولي وأقره وعليه فيسثنى ذلك من قول المصنف ومحارم العصبه ولكن البلقيني جرى على ظاهر المتن وقال ما قاله المتولي من مفرداته التي هي غير معمول بها اه وعبارة النهاية وقال المتولي وأقره في الروضة ان الاقرب كالاخ لو اراد النقلة وهناك أبعدك العلم كان أولى اه وقال الرشيدى بعد ذكره عن الروض مثل ما مر عن المغنى مانصه به تعلم ما في قول الشارح كان أي العم أولى اذ الأولى به حينئذ الام لا اقامة العم اه وعبارة عش قوله وقال المتولي الخ معتمد وقوله كان أولى أي الابعد اه (قوله ان الاقرب) يعنى من الحواشي رشيدى ومعنى (قول المتن لذكر) أي من اه معنى (قوله فياخذه) أي من الام (قوله لما مر) أي احتياطا للنسب (قوله مشتهة) قضيته تسليم غير المشتبهة له وهو مشكل فيما اذا كان مقصده بعيدا تبلغ معه حد الشبهة اه رشيدى (قوله أو نحوها) ومنه الزوجة عش أي واخته معنى (قول المتن اليها) أي لاله ان لم تكن في رحله كما لو كان في الحضر اما اذا كانت بنته أو نحوها في رحله فانها تسلم اليه وبذلك تؤمن الخلوة وقدم ان بهذا جمع بين كلامي الروضة والكتاب اه معنى (قوله ونازع فيه الاذرعى الخ) عبارة المغنى وإن لم تبلغ حد الشهوة اعطيت له وان نازع في ذلك الاذرعى اه (فصل في مؤنة الممالك وتوابعها) (قوله وتوابعها) أي المؤنة (قول المتن كفاية رقيقة) ذكر ان او انثى أو اختى نهاية (قوله الامكا تبا الخ) نعم ان احتاج لزمنه كفايته كإسباقي في الكتابة وكذا لو عجز نفسه ولم يفسخ سيده فعليه نفقته وهي مسئلة عزيزة القل ويلزم فطرة المكاتب كتابة فاسدة نهاية وقوله نعم ان احتاج الخ ظاهره ولو كانت الكتابة صحيحة وفيده قوله وكذا الخ عش وقوله لو عجز نفسه إلى قوله ويلزمه الخ في المغنى مثله (قوله تجب نفقتها) أي على زوجها بان سلبت له ليلا ونهارا اه عش (قوله قوتا) إلى قوله والواجب في النهاية والمغنى الا قوله في الحضر (قوله وسائر مؤنه) حتى يجب على السيد اجرة الطبيب وثمان الادوية وان لم يجب عليه ذلك لنفسه اكتفاء في حق نفسه بداعية الطبع اه نهاية قال ع عش قوله وان لم يجب عليه الخ أي وان اخبره طبيب عدل بحصول الشفاء لو تناوله وينبغي وجوبه اذا اخبره معصوم بهلاكه لو ترك الدواء اه (قوله كما طهره) ولو سفر او تراب تيممه ان احتاجه نهاية ومعنى (قوله

(قوله ان الاقرب كالاخ الخ) اعتمده في الروض فقال كالاخ اقامة العم وابن الاخ اه (فصل في مؤنة الممالك وتوابعها) (قوله الامكا تبا) نعم ان عجز نفسه وجبت نفقته وإن لم يفسخ السيد وهي مسئلة عزيزة النقل مر (قوله قلت لان الموجب الخ) وايضا فهنا يمكن التلخص منه بنحو البيع والاعتاق ولا كذلك ثم (قوله وشم مواساة القريب) بل الموجب القرابة كما تقدم اول الباب وهي موجودة والمواساة حكمه (قوله ولو سفر (١١) مر (قوله كما طهره) ولو دفعه له فتمتد ائلافه بلا حاجة وجب دفعه ثانيا وهكذا غاية الامر انه بائنه يتعمد ائلافه وله تأديبه على ذلك وإنما لمزمه تعدد الدفع لحق الله تعالى مر وقياس ذلك وجوب تكرار الدفع إذا كان متعمدا الحدث بعد الطهارة (قوله كما طهره) لو دفع اليه ماء الطهر فطهر به ثم قبل ان يصلى به الفرض احدث عمدا بلا حاجة فهل يلزمه ان يدفع له ماء اخر فيه نظرو ولا يبعد ان لا يلزمه وعلى هذا لو تعدى بالجناية كان زنى او بتجسس بدنه او ثوبه كان ضمخه بالنجاسة عمدا بلا حاجة فهل يلزمه ماء

الموجب هنا الملك وهو موجود وشم مواساة القريب والمهدر ليس من اهل المواساة (١) قول المحشى قوله ولو سفر ا ليس في نسخ الشارح التي بايدنا (نفقة) قوتا وادما بلا تقدير (وكسوة) وسائر مؤنه كما طهره

في الحضر) وكذا في السفر في الاوجه ولو دفعه له فعمدا تلافه بلا حاجة وجب دفعه له ثانياً وهكذا في الامر  
انه ياتم بتعمدا تلافه وله تاديبه على ذلك وانما لم يمتدح الدفع حتى انه تعالى مر وقياس ذلك وجوب  
تكرار الدفع اذا كان يتعمد الحدث بعد الطهارة بلا حاجة سم على حج اه عش (قوله بما فيه) اي في  
الحضر (قوله مستحق المنفعة) اي او موارا او مروهنا او كسوبا اه نهاية (قوله او ابقا) ومن صورة  
تمسك الايق من النفقة حال ابقاه ان يجد هناك وكلا مطلقا للسيد تامل سم على المنهج ويمكن ان يصور  
ايضا بالورفع امره القاضي بلد الاباق وطلب منه ان يقترض على سيده لكن يبقى الكلام هل يجيبه الى ذلك  
حيث علم ابقاه او لا ليحمله على العود الى سيده فيه نظر والا قرب انه يامر بالعود الى سيده فان اجابه الى ذلك  
وكل به من يصرف عليه ما يوصله الى سيده قرضا اه عش (قوله اكلوا الخ) عبارة المغنى والنهاية وتعتبر  
كفايته في نفسه زادة ورغبة وان زادت على كفايته مثله غالبا اه (قوله نظير ما ياتي) اي في علف الدواب  
وسقيها اه عش (قول المتن من غالب قوت رقيق البلد) من قرح وشعير ونحو ذلك وقوله وادهم من سمن  
وزيت وجبن ونحو ذلك مغنى ونهاية (قوله ولا اعتبر الخ) في ترتيب هذا الجزاء على هذا الشرط شيء لان  
نفي الاختلاف المذكور صادق باتحاد قوت رقيق البلد لكنه دون قوت السادات عادة فليتأمل اه سم (قوله  
ولا نظر لما ياكله السيد الخ) عبارة النهاية والمغنى ولا بد من مراعاة حال السيد في يساره واعساره فيجب  
ما يليق بحاله ولو كان السيد اكل ويلبس دون المعتاد غالبا بخلا او رياضة لزمه رقيقه رعاية الغالب اه  
قال ع ش اي ولا بد ايضا من مراعاة حال العبد جمالا وعدمه كما يدل عليه قوله قال والمعروف عندنا الخ ولا  
يخالف هذا ما سيذكره من كراهة تفضيل النفس من العبيد الخ لانه قيدهم بالنفاسة لذاته وما هنا في النفاسة  
بسبب النوع او الصنف كالرومي مع الزنجي اه (قوله كذلك) اي ان يختلف كسوتهم باختلاف جمالهم  
الخ (قوله الخبر الشافعي) الى قوله ويظهر في المغنى والى قول المتن وتسقط في النهاية (قوله وان لم يضره) اي  
لم يتأذى بحر ولا برد نهايته ومغنى (قوله نعم ان اعتيد الخ) عبارة المغنى هذا يبلادنا كما قاله الغزالي وغيره اما يبلاد  
السودان ونحوها فله ذلك كافي المطلب وهذا يفهمه قولهم من الغالب فلو كانوا لا يستترون اصلا وجب ستر  
العورة لحق الله تعالى اه زاد النهاية ويؤخذ من التعليل ان الواجب ستر ما بين السرة والركبة اه اي

الطهارة لذلك ويفرق اولافيه نظرو قد تقدم في نفقة الاقارب قول الشارح وانه يدل ما تلاف يده وكذا ان  
التلفه لكن الرشد يضمه اذا ايسر ولا نظر لمشقة تكرار الابدال بتكرار الاتلاف لتقصيره بالدفع له اذ يمكنه  
ان ينفقه من غير تسليم وما يضطر لتسليمه كالسكوة يمكنه ان ياكل به من رافيه ويمتنع من اتلافها اه ولا  
يخفى جريان ذلك بالاول الا لضمان فلا يتأتى هنا وقد يؤخذ من قوله اذ يمكنه ان ينفقه من غير تسليم الخ  
الفرق بين وجوب ابدال النفقة والسكوة هنا مطلقا اخذنا بتقرر في القريب وبين عدم وجوب ابدال ماء  
الطهارة فيما ذكرنا هنا وقد يقال ينبغي ان يجب ابدال ماء الطهارة هنا مطلقا لا مكان التخلص منه بنحو البيع  
(فرع) اختلف في كفاية النفقة فيجبه تصديق السيد اذا كان يكتفي امثاله ظاهر اما لم يثبت خلافه (قوله  
في الحضر) وكذا في السفر في الاوجه (قوله في المتن من غالب قوت الخ) ولو اعطى السيد رقيقه طعامه لم يحمله  
تبدله بما يقتضى تاخير الاكل الا لمصلحة الرقيق ولو فضل نفيس رقيقه لذاته على خسيسه كره في العبيد وسن  
في الاماء مرش (قوله ولا اعتبر الخ) في ترتيب هذا الجزاء على الشرط شيء لان نفي الاختلاف المذكور  
صادق باتحاد قوت رقيق البلد لكنه دون قوت السادات عادة فليتأمل (قوله وعليه حملوا الخ) قديقال فلا  
حاجة حينئذ لقوله من طعامه ومن لباسه ويجاب بانه لدفع توهم انه لما يجب له بمادون الغالب تمييز اله بينه  
وبين السيد (قوله في المتن وكسوتهم) ولا يكتفى ستر العورة ولو كانوا لا يستترون اصلا وجب ستر العورة لحق  
الله تعالى وقد مر ذلك ويؤخذ من التعليل ان الواجب ستر ما بين السرة والركبة مرش اي ولو انثى  
والكلام حيث لا عارض والاوجب ستر كل البدن كان تعين لدفع نظر محرم فعليه منعها من خروج يلزمه  
نظر محرم واسترها بما يمنع منه مر (قوله اذ لا تحقير) ولما وجب ما زاد على ستر العورة في الميت مطلقا لان

(ويسن) لمن لم يفعل الأفضل من (٣٦٦) إجلالاً معه لئلا كل أي حيث لاربية فيما يظهر (ان يناوله بما يتنعم به) ولو فوق اللائق به (من طعام

ولو أنثى والكلام حيث لا عارض والاوجب ستر كل البدن كان تعين لدفع نظر محرم فعليه منعها من خروج يلزمه نظر محرم أو سترها بما يمنع منه مسموع ش (قول المتن ويسن ان يناوله الخ) ولو اعطى السيد رقيقه طعامه لم يجز له أي للسيد تبديله بما يقتضي تأخير الاكل المصلحة للرقيق ولو فضل بنفس رقيقه لذاته على خسيسه كره في العيود وسن في الاماء اه نهاية زاد المغنى فتفضل امة الترسى مثلاً على امة الخدمة في الكسوة كافي التنبيه وفي الطعام ايضاً كما قاله ابن النقيب للعرف في ذلك اه قال ع ش قوله لا المصلحة للرقيق ينبغي ان محل ذلك ما لم تدع اليه حاجة حاقة كان حضر للسيد ضيف يشق عليه عدم إطعامه فاراد ان يقدم له مادفعه للعبد ثم يأتي ببذله للعبد بعد ذلك من لا يتضرر بالتأخير اليه اه (قوله ولو فوق اللائق به) أي بالسيد نهاية ومعنى (قوله احذكم) هو بالنصب مفعول مقدم اه رشيدى (قوله او اكلة) بضم الهمزة اللقمة كافي شرح مسلم وحينئذ فعل اول للشك من الراوى اه رشيدى (قوله والتعليل بما بعد الفاء الخ) يتأمل وجهه اه سيد عمر عبارة النهاية والمعنى فيه تشوف النفس لما تشاهده وهذا يقطع شهوته والامر في الخبر محمول على الدب طلباً للتواضع ومكارم الاخلاق اه (قوله ولا يقضى النعمة) بفتح فسكون أي الحاجة للشهوة كافي القاموس اه ع ش (قوله انه يسن الخ) قضيته جواز التعميم المؤدى إلى ما ذكره وهو الوجه وفاقا لم اه سم (قوله لانه يؤدى إلى سوء الظن الخ) هل هو على إطلاقه نظر الما من شأنه ذلك او بالنسبة لمن يعلم انه لا يسلم من الوقعة فيه لو فعل ذلك محل تأمل ولعل الثاني اقرب اه سيد عمر (قوله كفاية القن) إلى قوله أي قرضا في النهاية وكذا في المغنى الا قوله هذا في غير محجوره إلى المتن وقوله ولو بيلد القاضى إلى المتن (قوله الا بما مر) أي بفرض قاض او نحوه وقد قال الروبانى لو قال الحاكم لعبد رجل غائب استدن وانفق على نفسك جاز وكان ديناً على سيده نهاية وقياس ما قدمه في نفقة القريب انها انما نصير ديناً على السيد اذا اذن له القاضى في الاقتراض واقترض او امر القاضى من ينفق على الرقيق ويرجع بما انفق وفعل ع ش وسم عبارة المغنى الا باقتراض القاضى او اذنه فيه واقترض اه (قوله او يؤجره) عطف على بيع اه سم والصنير لمال السيد (قوله عند امتناعه) تنازع فيه للعلان (قوله منها) أي كفاية القن (قوله بعد امر القاضى الخ) ظرف لبيع اه سم أي ويؤجر (قوله أو عند غيبته) عطف على عند امتناعه (قوله يفعل ذلك) أي بيع البعض او ايجاره (قوله وفي غيره الخ) عطف على فيما تيسر الخ (قوله قدر صالح) أي يسهل بيع او ايجار ما يقابله (قوله هذا في غير محجور عليه اما هو فيجب الخ) هذا الصنيع يفهم انه في غير المحجور لا يجب على القاضى فعل الا حظ وهو مشكل ثم رايت التنبيه الا في الذي انحط كلامه فيه على انه يجب مراعاة الاصلح في غير المحجور ايضاً ولو بيع القن اه سم وهو الاظهر الموافق لنظائره ع ش (قوله او بيع مال له اخر) ينبغي واجارته اه سم (قوله او الاقتراض الخ) أي اقتراض القاضى من بيت المال على مغل السيد اه ع ش (قوله ولو بيلد القاضى الخ) قضيته انه لو كان له مال في غير بلد

ذلك خاتمة أمره والاقتصار المذكور ينافى الاكرام (قوله الا بما مر ثم) منه فرض القاضى وهو بناء على ظاهره الذى مشى عليه الشارع هناك في غاية الاشكال هنا اذ الرقيق لا يتصور ملكه فكيف يصير ديناً بالفرض فليتأمل فالوجه حل فرض القاضى هنا على المعنى المتقدم عن م (قوله في المتن وبيع القاضى فيها ماله الخ) عبارة الروض وشرحه وبيع مال سيده في نفقته أي يبيعه عليه الحاكم اذا امتنع من الاتفاق عليه او غاب او يؤجره بعد استدانة شيء عليه صالح فان عدم ماله امر يبيعه أي الرقيق او ايجاره وعقده فان امتنع من ذلك باعه الحاكم أو أجره اه باختصار وقوله فان امتنع من ذلك ينبغي أو غاب (قوله أو يؤجره) عطف على بيع وقوله بعد امر القاضى الخ ظرف لبيع (قوله فيجب فعل الا حظ الخ) هذا الصنيع يفهم انه في غير محجور لا يجب على القاضى فعل الا حظ وهو مشكل وسيأتى ما يصرح بوجوب مراعاة الاصلح فيه ايضاً ثم رايت التنبيه الا في الذي انحط كلامه فيه على وجوب مراعاة الاصلح ولو باع القن (قوله او بيع مال له اخر)

وأدم) لا سيما ما عالج له خبر الشيخين اذا أتى أحدكم خادماً به طعاماً فأن لم يقعه معه فليناول له لقمة أو فميتين أو اكلة أو اكلتين فانهولى حره وعلاجه والتعليل بما بعد الفاء يرشد إلى حملهم للامر على الذنب ويسن ان يكون ما يناوله له يسهل مسداً لا قليلاً يهيج الشهوة ولا يقضى النعمة (و) من (كسوة) لا من مكارم الاخلاق ويظهر في أمر د جميل انه يسن ان لا ينعمه بنحو ملبوسه الناعم لان ذلك يؤدى إلى سوء الظن به والوقوف في عرضه لا سيما اليوم وقد فشا هذا الفساد وغيره (وتسقط) كفاية القن (بمعنى الزمان) كنفقة القريب بجماع اعتبار الكفاية فيها ومن ثم لم تصر ديناً الا بما مر ثم (وبيع القاضى فيها ماله) أو يؤجره عند امتناعه منها ومن ازالة ملكه عنه بعد امر القاضى له بالبيع او الاجار او عند غيبته نظير ما مر ثم فقما تيسر بيع بعضه او ايجاره شيئاً فشيئاً بقدر الحاجة يفعل ذلك فيه وفي غيره كالعقار يستدين حتى يجتمع قدر صالح ثم يبيع ما يئى به او يؤجره ولو تعذر بيع البعض واجاره وتعذرت الاستدانة باع الكل أو أجره هذا في غير محجور عليه اما هو فيجب فعل الا حظ له من بيع القن أو اجارته أو بيع مال له آخر أو الاقتراض على مغله (فان فقد المال) القاضى بأن لم يكن له مال ولو بيلد القاضى فقط فيما يظهر والمالك حاضر متمتع من انفاقه (أمره) القاضى بايجاره أي ان وفي بمؤنته فيما يظهر أو

بأن لم يكن له مال ولو بيلد القاضى فقط فيما يظهر والمالك حاضر متمتع من انفاقه (أمره) القاضى بايجاره أي ان وفي بمؤنته فيما يظهر أو

القاضي وامكن احضاره عن قرب لا ينتظر ويؤمر باز التملكه عن العبد ولو ان القاضي يقتض عليه إلى ان يحضر ماله اذ ارى ذلك مصلحة لم يبعد اه ع ش اقول بل قد يصرح به مامر انه يجب على القاضي مراعاة المصلحة في حق المحجور وغيره (قوله او اجره) واذنه في العمل والاتفاق على نفسه من كسبه وقوله فان لم يجد مشتريا ولا مستاجرا اى ولم يقدر على الاكتساب والاتفاق على نفسه من كسبه اه سم (قوله اى قرضا الخ) اى مالم يكن السيد فقيرا محتاجا الى خدمته الضرورية اخذ من كلام الشارح الاتى اه ع ش عبارة الاسنى والنهاية والمغنى قال الاذرى وظاهر كلامهم انه يتفق عليه من بيت المال او المسلمين بجانا وهو ظاهر ان كان السيد فقيرا ومحتاجا الى خدمته الضرورية ولا فيدبغى ان يكون ذلك قرضا عليه انتهى قال سم ولا يقال بل ليس كلام الشارح الا في الفقير لفرض المسئلة فيما اذ لم يكن له مال لا ناقل قد قيد انتفاء المال بما يشمل انتفاء يلد القاضي فقط كما ترى اه (قوله اخذا مامر في اللقيط) حاصله انه ان لم يعرف له مال يتفق عليه من بيت المال بجانا فان لم يكن فيه شيء او كان ثم ما هو اهم منه او منع متولى اقترض عليه الحاكم ان راه او الاقام مياسير المسلمين بكفايته وجوبا قرضا اه وبينا هناك ان الوجه ان محل رجوع المسلمين عليه بناء على القرض مالم يتبين انه حين الاتفاق عليه فقير لا منفق له فليتأمل مع ذلك قوله اخذا مامر في اللقيط اه سم (قوله فعلى مياسير المسلمين) والدفع هنا يكون للسيد كما قاله ابن الرفعة

ينبغي او اجارته (قوله اى قرضا) ظاهره وان كان فقيرا وسياقي في الحاشية عن شرح البهجة تفصيل في نظيره من الدابة لا يقال بل ليس كلامه الا في الفقير لفرض المسئلة فيما اذ لم يكن له مال لا ناقل قد قيد انتفاء المال بما يشمل انتفاء يلد القاضي فقط كما ترى وفي شرح الروض هناك الاذرى وظاهر كلامهم انه يتفق عليه من بيت المال او المسلمين بجانا وهو ظاهر ان كان السيد فقيرا ومحتاجا الى خدمته لضرورته واقتصر م ر على نقل الاذرى (قوله اخذا مامر في اللقيط) عبارة المتن والشرح ثم فان لم يعرف له مال خاص ولا عام فالظاهر انه يفرق عليه ولو محكوما بكفره من بيت المال من سهم المصالح بجانا فان لم يكن في بيت المال شيء او كان ثم ما هو اهم منه او منع متولى ظلما اقترض عليه الحاكم ان راه والا قام المسلمون مياسيرهم بكفايته وجوبا قرضا وفي قول نفقة اه باختصار وبينا هناك ان الوجه ان محل رجوع المسلمين عليه بناء على القرض مالم يتبين انه حين الاتفاق عليه فقير لا منفق له فليتأمل مع ذلك قوله اخذا مامر في اللقيط (قوله فعلى مياسير المسلمين) قال القمولى من نصفه حرو ونصفه رقيق يجب نصف نفقته على سيده والنصف الاخر عليه فان عجز عن القيام به فيجب نصف نفقته في بيت المال وقال الزركشى وغيره نفقة المبعوض اى المعجوز عن نفقته في بيت المال ان لم يكن بينهما مائة او الافلى من هي في نوبته اه م ر قال في شرح الروض وفيما قال اى الزركشى في الشق الثاني نظر اه ولعل وجه النظر ان القرض انه معجوز عن نفقته وذلكية تنضى عجز ذى النوبة والوجه كما هو ظاهر ان يقال ان نفقته الغير المعجوز عنها عليه وعلى سيده ان لم يكن مائة او الافلى ذى النوبة والمعجوز عنها في بيت المال ثم على المياسير (فرع) في ملكه رقيقان ذكر واتى وقد ر على نفقة احدهما فقط ولو قسمت بينهما لم تسد مسدا فهل يتخير بينهما او تقدم الاثنى لانها اضعف كما قدموا الام في النفقة على الاب لانها اضعف فيه نظروا الوجه واما قال الاول وفارق ذلك مسئلة الام لان الشارع اكد في حقها وجعل لها من البر ما ليس للاب ولا كذلك الرقيقة (تنبيه) في باب الاجارة من تجريد المزج ما نصه قال البيهقي لو لم ينفق السيد على عبده فله العمل باجرة وينفق على نفسه من كسبه ولا شيء للمولى اى على المستاجر قال الاذرى وفي اطلاقه نظروا وينبغي فرضه اذا تعذر الحاكم لامع امكانه اه وقوله فله العمل باجرة هل هو ثابت وإن امكن الاتفاق من بيت المال ثم من المسلمين لانه مستغن بقدرته على الاكتساب فلا يجب اتفاه على بيت المال او المسلمين او محله مالم يمكن ذلك فيه نظر لكن الوجه ان محل هذا التردد ان لم يكن حاكما ولا فالوجه ثبوت ذلك وإن امكن ما ذكر اخذ من قوله السابق فان لم يجد مشتريا ولا مستاجرا اتفق عليه من بيت المال الخ لانه دل على تاخير الاتفاق من بيت المال ثم من المسلمين عن بيعه وبيعار هو عند عدم الحاكم قد

باز التملكه عنه (بيعه او  
اعتاقه) او نحوهما فان ابي  
باعه او اجره عليه فان لم يجد  
مشتريا ولا مستاجرا  
اتفق عليه من بيت المال اى  
قرضا فيما يظهر اخذا بما  
مر في اللقيط فان لم يكن فيه  
مال او منع ناظره تعديا  
فعلى مياسير المسلمين وما  
اقتضاه

كلامهما من انه مخير بين البيع والاجارة ينبغي حمله كاهو معلوم من محله على ما اذا استمرت مصلحتهما في نظره والاوجب فعل الاصلاح منهما فقول جمع يجب الايجار او لا يحمل على ما اذا كان اصلح هذا كله في غير المستولدة اما هي فيخيلها ان لم يزوجها ولا اجرها لئلا تكسب كفايتها فان لم يكن لها كسب اولم يف بها في بيت (٣٦٨) المال ثم المياسير (تنبيه) قضية كلامهم في الممتنع هنا الذي له مال ان القاضي لا يبيع عليه

الفن الممتنع من انفاقه وان رآه اصلح وانه يبيع لكفايته ببقية امواله ولو رقيقا مكفيا بكسبه وهو مشكل لاسيما في الغائب المنوط بالتصرف في ماله بالاصلح ولو قيل في الغائب يجوز لما ذكر دون الممتنع لان امتناعه من بيعه يدل على قوة الرغبة في امساكه دون غيره لم يبعد ثم رايت كلامهم الا في الدابة وهو صريح في ان القاضي لو رأى يبعه اصلح باعه سواء الممتنع الذي له مال وغيره ولا فرق بين الدابة والقن في ذلك كما صرح به غير واحد (ويجوز) ان شاء (أتمته على ارضاع ولدها) ولو من غيره بزا وغيره لانه يملك لبنها ومنافعها بخلاف الرزوجة ولو طلبت ارضاعه لم يجوز له منعها منه لان فيه تفريقا بين والدته ولدها الا عند تمتعها بها فيعطيه لغيرها الى فراغ تمتعه والا اذا كان رضاعه لا يقدرها بحيث تنفر طباعه عنها فيما يظهر وله في الحر طلب اجرة رضاعها له والتبرع بها رضيت او اوبت (وكذا غيره) اي غير ولدها فيجبرها على ارضاعها ايضا (ان فضل) لبنها (عنه) اي عن ولدها

لان النفقة عليه لا لا لاجد مغنى ونهاية (قوله كلامهما) اي قولها ويبيع القاضي فيها ماله او يؤجره الخ (قوله مصلحتهما) اي البيع والاجارة (قوله هذا) اي كلام المصنف اه ع (قوله في غير المستولدة الخ) اي وفي غير المبعوض اما هو فان كان بينه وبين سيده مائة فالنفقة على صاحب الزينة والا فعليه ما يحسب الرق والحرية مغنى ونهاية يقول اسم هذا في غير المعجوز عن نفقته اما المعجوز عنها فنفقة في بيت المال ثم على مياسير المسلمين (فرع) في ملكه رقيقان ذكر وانثى وقد رعى نفقة أحدهما ولو قسمت بينهما لم تسد مسداهن يتخير بينهما او تقدم الانثى لانها اضعف كما قدموا الام في النفقة على الاب لذلك فيه نظر والوجه وفاقا لم الاول اه (قوله يجوز) اي يبيع الفن المحتاج الى النفقة وقوله لما ذكر اي اذا رآه اصلح (قوله دون غيره) قد يتوقف فيه بان القاضي لا يبيع الغير ايضا لا لبعده امره ببيعته وامتناعه منه فليتأمل اه سيد عمر (قوله يبعه) اي الفن (قوله وغيره) شامل للغائب والحاضر الذي لا مال له (قوله في ذلك) اي رعاية الاصلاح (قوله به) اي بعدم الفرق (قول المتن ويجوز) ببناء الفاعل من اجبر اه ع (قوله ان شاء) الى قول المتن ويجوز مخارجته في النهاية الا قوله ولا اذا كان الى وله في الحر وقوله بان يخشى الى وعليه اراحته وقوله ويضر بها لانتفاء المحذور وكذا في المغنى الا قوله وله في الحر الى المتن وقوله ويظهر الى المتن في موضعين وقوله وايداه ابن الصلاح الى وقيداه الاذرع (قوله الا عند تمتع الخ) ولا اذا كان الولد حرا من غيره او مملوكا لغيره فله منعها من ارضاعه ويسترضعها غيره لان ارضاعه على والده او ماله كسنة (قوله وله في الحر) اي وفي الرقيق المملوك لغيره نهاية وسم (قوله بها) الاولى التذكير كافي النهاية (قوله مثلا) اي اولفلة شر به او لاغتائه بغير اللبن نهاية ومعنى (قوله هذا) اي قول المصنف وكذا غيره الخ اه سم (قوله فله ان يرضعها الخ) اي ان يمنحها من ارضاعه غير اللبا الذي لا يعيش إلا به ويسترضعها غيره نهاية قال الزركشي ولا اجرة له والرجحان له اخذ الاجرة وإن وجب ذلك سم وعش (قوله من شاء) اي وإن لم يفضل لبنها عن ولدها اه سم

يقال ينبغي الحكم هنا على الحر المعسر هل محل وجوب انفاقه من بيت المال ثم من المسلمين إذ لم يتقدم على الاكتساب والتبادر نعم وقياسه ترجيح الاول من التردد لان يفرق بان الرقيق ليس من اهل الايجار ولو لنفسه بخلاف الحر فليس له ايجار نفسه الا عند الضرورة بان تعذر انفاق بيت المال ثم المسلمين وظاهر كلام البغوي المتقدم عدم الفرق فليتأمل (قوله الا عند تمتعها الخ) قال في شرح الروض والا اذا كان الولد حرا من غيره او مملوكا لغيره فله منعها من ارضاعه ويسترضعها غيره لان ارضاعه على والده او ماله كسنة نقله ابن الرفعة وغيره عن الماوردي وأفرده اه (قوله وله في الحر الخ) كذا اقتصر في الروض وشرحه ايضا على الحر فله رزادو الرقيق المملوك لغيره (قوله هذا ان كان ولدها ولده او ملكه الخ) هذا يوجب تقييد الولد في قوله السابق على ارضاع ولدها بولده او ملكه وحينئذ يشكل قوله السابق وله في الحر الخ لان الحر حينئذ ليس الاول ولده ولا يتصور ان يطلب اجرة رضاعه لولده لا يقال المراد بالحر فيما ذكر ولد غيره لانا نقول هذا لا يوافق ان الكلام في ولده او ملكه الذي افاده قوله هنا هذا ان كان ولدها الخ واردة غير ولده لا محل له حينئذ هنا فليتأمل والروض وغيره انما ذكر وامسألة طلب الاجرة في الحر بعد فرضهم الكلام في اعم من ولده وملكه والله أعلم ويحاج بان مراد الشارح بقوله هذا الخ تقييد الولد بالنسبة لقوله وكذا غيره لا بالنسبة لما قبله ايضا فكانه قال المراد بالولد في قولنا وكذا غيره ولدها ولده او ملكه وان كان فيما قبله عام على ما تقرر فيه (قوله فله ان يرضعها من شاء) غير اللبا الذي لا يعيش الا به مر قال الزركشي ولا اجرة له (١) ان له أخذ الاجرة وان وجب ذلك لانها تؤخذ على الواجب (قوله فله ان يرضعها من شاء) اي وان لم يفضل لبنها عن

لكثرة مثلا بخلاف ما اذا لم يفضل لقوله تعالى

لاتنصروا الدة بولدها هذا ان كان ولدها ولده او ملكه فان كان ملك غيره او حرا فله ان يرضعها من شاء لان ارضاع هذا

(١) قوله ان له اخذ الاجرة لعل هنا سقطا اي وقال غيره ومثلا وقوله بان يخص ليس موجودا بنسخ الشرح التي بايدنا فليحذر

(قوله)

على بعضه او ماله (و) على (فظمه قبل حولين إن لم يضره) او يضرها ذلك (و) على (إرضاعه بعدهما إن لم يضرها) او يضره واقتصر في كل من القسمين على الأغلب فيه فلا يرد عليه ما زدت فيه ما وليس لها الاستقلال باحدهذين (٣٦٩) إذ لاحق لها في نفسها (وللحرة) الام ويظهر

أن يلحق بها من لها الحضنة من أمهاتها وأمهات الاب (حق في الترية) كالأب (فليس لاحدهما) أي الابوين الحزين ويظهر أن غيرهما عند فقدهما بمن له حضنة مثلها في ذلك (فظمه قبل حولين) من غير رضا الآخر لانها تمام مدة الرضاع نعم أن تنازعا اجيب طالب الاصلح للولد كالظم عند حمل الام او مرضها ولم يوجد غيرها فقتعين وكلامهم محمول على الغالب ذكره الاذرعى (ولهما) فظمه قبلهما (إن لم يضره) ولم يضرها لا تنفاه المحذور (ولا احدهما) فظمه بغير رضا الآخر (بعد حولين) لمضى مدة الرضاع ولم يقيد بذلك نظرا للغالب اذ لو فرض اضرار الفطم له لضعف خلفته ولشدة حر او برد لزم الاب بذل أجرة الرضاع بهما حتى يجتزى بالطعام وتجبر الام على ارضاعه بالاجرة ان لم يوجد غيرها كاعلم بامام (ولها الزيادة) في الرضاع على الحولين حيث لا ضرر لكن افتى الحناطى بانه يسن عدما الحاجة (ولا يكلف رقيقة) أو بهيمته (الاعمال

(قوله على بعضه) أي والده نهاية ومعنى (قول المتن إن لم يضره) أي الفطم الولد بأن اكتفى بغير لبنها معنى (قوله او يضرها) عبارة المغنى ولم يضرها ايضا وهى احسن وإن كان اوفى سياق النقي تعيد العموم (قوله او يضرها ذلك) قد يستشكل تصوير ضررها إذ غاية ما يتخلل حصوله حبس اللبن ويمكن إخراجها بغير الرضاع اه سيد عمر و لك ان تقول ان تكلف الإخراج بغير الرضاع كاف في الضرر (قوله او يضره) عبارة المغنى والنهية ولم يضره ايضا اه (قوله واقتصر في كل الخ) وقد يتقابل الضرران بان كان فظمه قبل الحولين يضره وإرضاعه حينئذ يضرها وامل حكمه ان الاب يجب عليه إرضاعه لغيرها إن أمكن والا فلا يجب على الام بل يظم وإن لحقه الضرر اه ع ش (قوله ما زدت فيهما) أي قوله او يضرها في الاول وقوله او يضره في الثاني (قوله باحدهذين) عبارة النهاية مع ع ش بارضاع أي بعد الحولين ولا فطام أي قبل الحولين او بعدهما اه (قوله ويظهر ان يلحق الخ) يغنى عنه قوله الاتي ويظهر ان غيرهما الخ فالأقتصار عليه كافي النهاية اولى (قوله اجيب طالب الاصلح) فان لم يكن احدهما اصلح بان استريا اجيب طالب الرضاع كما هو ظاهر اه سيد عمر أي ونبه عليه النهاية والمغنى (قوله وكلامهم الخ) عبارة المغنى وليس هذا بخلاف الفولهم بل إطلاقهم محمول على الغالب اه (قوله ولم يضرها) فيه نظير ما مر من إشكال التصوير وايضا فالغرض رضاها اللهم إلا ان يفرض انه ضرر يبيع التيمم فانه يتمتع عليها فوله وإن رضيت اه سيد عمر وتقدم جواب الاشكال الاول ويؤيد الاشكال الثاني سكوت النهاية والمغنى عما زاده الشارح هنا (قوله لا تنفاه المحذور) عبارة المغنى لا نفاهما وعدم الضرر بالطفل فان ضره فلا اه (قوله ولم يقيد بذلك) أي بعدم ضرره سيد عمر وكردى (قوله لضعف خلفته) أي لا يجتزى بغير الرضاع اه معنى (قوله لشدة حر او برد) فيجب على الاب إرضاعه في ذلك الفصل فان فظمه فيه يقضى الى الاضرار وذلك لا يجوز بخلاف تمامهما أي الحولين في فصل معتدل اه معنى (قوله وتجبر الام الخ) أي إن لم يضرها اخذنا بامام (قوله حيث لا ضرر) استدراك على ما يوجهه الكلام السابق من استواء الامرين اه ع ش (قوله بانه يسن عدمها أي الزيادة اقتصارا على الوارد اه ع ش أي وخروجها من خلاف من حرما كأي حنيفة رحمه الله تعالى (قوله بان يخشى الخ) متعلق بضرره اه سم (قوله ويحتمل الضبط بما لا يحتمل الخ) وامل هذا الاحتمال أقرب ربيق ما لو رغب العبد في الاعمال الشاقة من تلقاء نفسه فهل يجب على السيد منعه منها فيه نظر والا قرب عدم الوجوب لانه الذي ادخل الضرر على نفسه اه ع ش وينبغي حمله على ضرر لا يبيع التيمم والا فقل ضرر مبيع التيمم حرام كما مر عن السيد عمر انما أي فجب منعه منه (قوله وعليه اراحته الخ) عبارة المغنى والنهية ويجب على السيد في تكليف رقيقه ما يطيقه اتباع العادة فيريحه في وقت القيلولة وهى النوم في وسط اليوم وفي وقت الاستمتاع ان كان له امرأة ومن العمل طرفي النهار ومن العمل اما في الليل ان استعمله نهارا وفي النهار ان استعمله ليلا وان سافر به اوركبه وقتافوقنا على العادة وان اعتاد السادة الخدمة من الارقاء نهارا مع طرفي الليل لطوله اتبعت عادتهم ويجب على الرقيق بذل المجورد وترك الكسل في الخدمة ويكره أن يقول المملوك لالكهربي بل يقول سيدي او مولاي وان يقول السيد له عدي أو أمي بل يقول غلامى أو جاري أو فتاى أو فتاتى ولا كراهة في إضافة قرب إلى غير المكاتب كرب الدار ورب الغنم ويكره ان يقال للانساق والمتمم في دينه باسيدي اه قال الرشيدى قوله الى غير مكلف اما

ولدها (قوله بأن يخص) متعلق بضرره (قوله في المتن ولا يكلف رقيقه الاعمال بطيقه) ويكره أن يقول المملوك للمالكهربي بل يقول سيدي ومولاي وان يقول السيد عدي وامتي بل يقول غلامى وجاريتى او فتاتى وفتاتى ولا كراهة في إضافة قرب الى غير المكاتب كرب الدار ورب الغنم ويكره ان يقول للانساق والمتمم في دينه

(٤٧) - شروانى وابن قاسم - ثامن (طبقه) أى لا يجوز له أن يكلفه الاعمال يطيق دوامه للخبر السابق بخلاف ما اذا كان يطيقه يومين أو ثلاثة ثم يعجز نعم له أن يكلفه الاعمال الشاقة في بعض الاحيان حيث لم تضره بأن يخشى منه بخنود تيمم فيما يظهر ويحتمل الضبط بما لا يحتمل عادة وان لم يخش منه ذلك المحذور وعليه اراحته وقت قيلولة لصيف وفي غير وقت الاستعمال باعتبار عادة البلد

وظاهر عليه وجوب ذلك وينبغي حمله على انه بالنسبة للدوام لما تقرر من جواز تكليفه المشق لأعلى الدوام وأقنى القاضى بانه اذا كلفه مالا يطيقه بيع عليه وايداه ابن الصلاح بيع (٣٧٠) المسلم على الكافر صيانة له عن الذل وبما اقنى به أيضا من بيع امة على غنية تروم حملها

على الفساد وقيد الاذرى بما اذا تعين طريقا لخلاصه بان لم يتمتع من تكليفه ذلك إلا به (وتجوز مخارجته) أى القن كما ثبت عن جمع من الصحابة رضى الله عنهم بل روى البيهقي عن الزبير رضى الله عنه انه كان له الف مملوك يخارجهم ويتصدق بجمع خراجهم وصح انه صلى الله عليه وسلم اعطى ابا طيبة لما حججه صاعين او صاعا من تمر وامراهله ان يخففوا عنه من خراجه (بشرط) كون القن يصح تصرفه لنفسه لو كان حرا كما هو ظاهر وقدرته على كسب مباح وفضله عن مؤنته ان جمعت فيه وما فضل يتصرف فيه كالحر ويشترط (رضاهما) فليس لاحدهما اجبار الاخر عليها لانها عقد معاوضة كالكتابة ومع ذلك لا تلزم من جهة السيد كما هو ظاهر ويفرق بينهما بان الكتابة تؤدي الى العتق فالرضا منها من جهة السيد لئلا تبطل فائدتها بخلاف المخارجة لا تؤدي له فلم يحتج لالزامها من جهة ويؤخذ من كونها عقد معاوضة انه لا بد فيها من صيغة من الجانبين وان صريحها خراجك وما اشتق منه وان كذايتها باذلتك عن كسبك

المكلف يعنى من شأنه التكليف وان كان صيا فإكره اضا فرب اليه اه (قوله وظاهر عليه) أى لفظة عليه فى قولهم وعليه اراحت الخ (قوله واقى القاضى الخ) عبارة النهائية ولو كلف رفيقه مالا يطيقه أو حمل امة على الفساد اجبر على بيع كل منهما ان تعين طريقا خلاصه كقيد به الاذرى اه (قوله اى القن) الى قوله ويفرق بينهما فى المعنى (قوله كاثبت) اى عقد المخارجة (قوله ويتصدق بجمع خراجهم) ومع ذلك بلغت تركته خمسين الف الف ومائتى الف نهاية اى من الدراهم الفضة ع ش (قوله كون القن) الى قول المتن وهى فى النهاية الاقوله كالكتابة إلى ويؤخذ (قوله وفضله) اى كسبه عن مؤنته الخ فلم يفسد كسبه بخراجه لم تصح مخارجته كما صرح به الماوردى وغيره معنى ونهاية (قوله وما فضل الخ) عبارة النهائية والمعنى فان زاد كسبه على ذلك فالزيادة برو توسع من سيده له ويجبر النقص فى بعض الايام بالزيادة فى بعضها وقد علم ان مؤنته تجب حيث شرطت من كسبه او من مال سيده اه (قوله يتصرف فيه الخ) اى يجوز ان يتصرف فيه وإن كان لا يملكه ومعلوم ان للسيد منعه منه وهو مصرح به رشدى وعش (قوله ويتشترط) كذا فيما اطلعت عليه من النسخ وحق المقام وبشرط (قوله لانها عقد معاوضة) فاعتبر فيه التراضي كغيره نهاية ومعنى (قوله ومع ذلك لا تلزم الخ) عبارة المعنى والا اصل فيها الا باحقة وقد يعرض لها عوارض تخرجها عن ذلك فهى جائزة من الطرفين اه (قوله وان صريحها خراجك الخ) انظر وجه اخذ هذا وما بعده اه رشدى (قوله باذلتك عن كسبك الخ) قد يقال ما المعنى الثانى الغير المراد اذا الكتابة ما يحتمل المراد وغيره اه سيد عمر وهو اى الولي وقوله منه اى من التبرع (قوله اللهم الخ) عبارة النهائية نعم لو انحصر الخ (قوله إلا اذا انحصر الخ) لا يخفى انه قد يكون بحيث لو خارجه اكتسب ذلك القدر والى يمكن اكتسابه اياه وهذه مصلحة يجوز اعتبارها وان لم يتعذر بيعه بل قد يكون اصلح من بيعه سم على حج اه عش (قوله او شهر) الى قوله نظير ما مر فى النهاية الاقوله وقد يشكل الى ذلك وقوله حيث لا مانع (قوله مثلا) اى اوسنة او نحو ذلك على حسب اتقافهما معنى ونهاية (قوله لم يرد بيعها الخ) يعنى اما اذا أراد ذلك جالا بان كان شارعا فى البيع فى الاولى ومتعاطيا لاسباب الذبح فى الثانية فلا يجب عليه العلف بمعنى انه يحرم عليه البيع أو الذبح حتى يعلف اه رشدى وقوله انه يحرم الخ لعل لا سقطت من قلم الناسخ واصله لا يحرم (قول المتن علف دوابه) ويحرم تكليفها على الدوام مالا تطيق الدوام عليه ولا يحل له ضربها الا بقدر الحاجة قال الاذرى مل يجوز الحرث على الحر والظاهر انه ان لم يضربها جازوا الا فلا هو فى كتب الحنابلة وهو جار على القواعد انه يجوز الانتفاع بالحيوان فى غير ما حلق له كالبقر للركوب او الحمل والابل والخيول الحرث وقوله صلى الله عليه وسلم بينارجل يسوق بقرة اذ اراد ان يركبها فقالت انالم تخلق لذلك متفق عليه المراد به معظم منافعها ولا يلزم منه منع غير ذلك شرح مر اه سم ومثل الضرب النخس حيث اعتيد به فيجوز بقدر الحاجة

باسيدى مرش (قوله فى المتن وتجوز المخارجة) (تنبيه) لو خارجه ثم كاتبه فهل تبطل المخارجة لضعفها بتوقفها على الرضا وجوازها من الجانبين وقوة الكتابة يلزم منها من جهة السيد فلا يلزم دفع مال غير الكتابة فيه نظر وقد يتجه البطلان او يقال لا حاجة للحكم بطلانها لان المسكاتب مستقل وملك اكسابه فله الامتناع من دفع مال المخارجة لانه يجوز له الرجوع عنها والامتناع رجوع عنها وليس للسيد اخذ من ادعى مال الكتابة لاستقلال المسكاتب وملكه ما يديه فان تبرع المسكاتب بدفع زيادة عليه جاز فليتأمل (قوله وتجوز المخارجة بشرط رضاهما) ولو خارجه على ما لم يحتمله لم يجز ويلزمه الحاكم بعدم معاوضته مرش واقول قد لا يحتاج لذلك مع تقرر ان احدهما لا يجبر الاخر (قوله إلا اذا انحصر الخ) كذا مرش (قوله إلا اذا انحصر الخ) لا يخفى انه قد يكون بحيث لو خارجه اكتسب ذلك القدر والى يمكن اكتسابه اياه وهذه مصلحة

بكذا ونحوه وبحث ان للولى مخارجة قن محجوره اذ آه مصلحة وفيه نظر لان فيها تبرعا وان كانت باضعاف قيمته وهو ممنوع منه اللهم ع ش إلا اذا انحصر صلاحه فيها وتعذر بيعه نظير ما مر او اخر الحجر من بيع ماله بدون ثمن مثله للضرورة (وهى) اى المخارجة (خراج) معلوم اى ضرب به عليه (يؤديه) إلى سيده من كسبه (كل يوم او اسبوع) او شهر مثلا (وعليه) اى مالك دواب لم يرد بيعها ولا ذبح ما يحل منها (علف)



بالسكون كما بخطه وهو الفعل  
وبفتحها وهو المعلوم  
(دوابه) المحترمة وان وصلت  
الى حد الزمانة المانعة من  
الاتفاع بها بوجه  
(وسقيها) وسائر ما ينفعها  
وكذا ما يختص به من نحو  
كلب محترم كما هو ظاهر ثم  
رايت الاذرعى صرح  
بذلك مع زيادة فقال اما ان  
يكفيه او يدفعه لمن ينفعه  
او يرسله انتهى وقد يشكل  
على ذلك قول الشيخين  
يلزمه ذبح شاته لكلبه اذا  
اضطر الا ان يحمل على  
ما اذا لم يرد ارساله او على  
ما قبل الاضطرار على انه  
في المجموع نقل عن القاضي  
ان الاصح منع وجوب  
ذبحها له وذلك لحرمة  
الروح هذا ان لم تالف  
الرعى ويكفيها والا كفى  
ارسالها له حيث لا مانع  
وعليه اول الشيخ والرى  
له نهايتها نظير ما مر في  
البعض بل اولى فان لم يكفها  
الرعى لزمه التكميل (فان  
امتنع) من علفها وارسالها  
ولا مال له آخر اجبر على  
ازالة ملكه او ذبح الماكولة  
او الايجار صونا لها عن  
التلف فان ابى فعل الحاكم  
الاصلح من ذلك او اوله  
مال (اجبر في الماكول على)  
مزبل ملك بنحو (بيع)

عش (قوله وبفتحها الخ) ويجوز هنا الامران اه معنى (قوله المحترمة) حرج بها غيرها كالفواسق  
الخمس نهاية ومعنى وعلى مقتضى الكلب المباح اقتناؤه ان يطعمه او يرسله اى لياكل لا كسوائب الجاهلية  
او يدفعه لمن له لا تنفع به ولا يحل له حبسه ليهلك جوعا ولا يجوز حبس الكلب العقور ليهلك جوعا بل يحسن  
القتل بحسب ما يمكنه شرح مر اه سم (قوله وسائر ما ينفعها) قال الاذرعى والظاهر انه يجب ان يلبس  
الخيل والبغال والخيول ما يقبها من الحر والبرد الشديدين اذا كان ذلك يضرها ضررا بينا اعتبارا بكسوة  
الريق ولم ارفيه نسا اه وهو ظاهر نهاية ومعنى قال عش قوله الخيل والبغال الخ اى ونحوها حيث  
لم يندفع الضرر لالابه اه (قوله فقال الخ) اعتمده المغنى والنهاية وقوله لمن ينفعه عبارة عما لم يحل له  
الاتفاع به اه (قوله على ذلك) اى قوله او يرسله (قوله قول الشيخين يلزمه الخ) سياق اعتماده عن المغنى  
وسم (قوله لا ان يحمل على ما اذا لم يرد ارساله الخ) او على ما اذا لم يحصل بالارسال ما يدفع ضرره اه سم  
(قوله وذلك) الى المتن في المغنى لا قوله حيث لا مانع وقوله نظير ما مر في البعض بل اولى (قوله وذلك)  
الاشارة هنا وفي قوله الا في هذا الى قول المصنف وعليه علف دوابه الخ (قوله والا كفى ارسالها الخ) ولولم  
يمكنه علفها فيخلها للرعى مع علمه انها لا تعود اليه فينبغى ان لا يحرم ذلك وان لا يكون من تسبب السوائب  
المحرم لان هذا الضرورة ومن ذلك مالو ملك حيوانا باصطياو علم ان له اولادا يتضررون بفقد فاولوجه  
جواز تخليته ليذهب لا اولاده وفي الحديث ما يدل له وبقي الكلام فيما لو خلاها للرعى وعلم انها لا تعود بنفسها  
لكن يمكنه ان يتبعها في المراعى ويرجعها هل يجب عليه ذلك ويتجه الوجوب حيث لا مشقة دون ما اذا كان  
مشقة فيلحصر سم على منهج اه عش (قوله وعليه اول الشيخ) المراد باول الشيخ هنا الشيخ عرفا  
بدون المبالغة فيه اه عش (قوله او اوله مال الخ) عطف على قوله ولا مال له الخ (قول اتن على بيع او  
علف) ينبغى او ايجار اه سم اقول قد افاده قول الشارح اذا لم يمكن ايجارته الخ (قوله مزبل ملك الخ)

يجوز اعتبارها وان لم يتعذر بيعه بل قد تكون اصلح من بيعه (قوله المحترمة) قال في شرح الارشاد وخرج  
بالمحترمة الفواسق الخمس اه ومن الواضح انه ليس له حبسها مع تعذيبها بنحو جوع او عطش بل اما ان  
يكفيها او يرسلها واما امتناع الاقتناء وجواز نهى نحو الكلب مسئلة اخرى ولا يشكل على جواز كفائها  
باطعامها وسقيها ما تقر في التميم من عدم اعتبار الحاجة لعطش غير المحترم لمعارضه حق الله تعالى هناك  
وهو الطهارة بقى مالو كانت تضع بارسالها بحيث يحصل تعذيبها بالجوع والعطش فهل يجوز له ارسالها  
او تجب كفائها وقتلها فيه نظر (قوله على ما اذا لم يرد ارساله الخ) او على ما اذا لم يحصل بالارسال ما يدفع  
ضرره قال مر في شرحه وعلى مقتضى الكلب المباح اقتناؤه ان يطعمه او يرسله لياكل لا كسوائب  
الجاهلية او يدفعه لمن له لا تنفع به ولا يحل له حبسه ليهلك جوعا ولا يجوز حبس الكلب العقور ليهلك جوعا  
بل يحسن قتله بحسب ما يمكنه ويحرم تكليفها على الدوام ما لا تطيق الدوام عليه ولا يحل له ضربها الا بقدر  
الحاجة قال الاذرعى هل يجوز الحرث على الخير الظاهر اذا لم يضرها جازوا الا فلا والظاهر انه يجب ان يلبس  
الخيل والحمير والبغال ما يقبها من الحر والبرد الشديدين اذا كان ذلك يضرها ضررا بينا اعتبارا بكسوة الرقيق  
ولم ارفيه نسا اه وهو ظاهر وفي كتب الحنابلة وهو جار على القواعد انه يجوز ان يتنفع بالحيوان في غير  
ما خلق له كالقمر للركوب او الحمل والابل والخيول والحمير للحرث وقوله عليه السلام بينا رجل يسوق بقرة إذ  
اراد ان يركبها فقالت انما تلحق لذلك متفق عليه المراد انه معظم منافعتها ولا يلزم منه منع غير ذلك م ر ش  
(فرع) لو كان عنده حيوان يؤكل واخر لا يؤكل ولم يجد الا نفقة احدهما وتعذر بيعهما فهل يقدم نفقة  
مالا يؤكل ويذبح الماكول او يسوى بينهما فيه احتمالا لان ابن عبد السلام قال فان كان الماكول يساوى  
الفاو غيره يساوى درهما ففيه نظر واحتمال كذا في شرح الروض ولو لم يجد شيئا مطلقا فاولوجه وجوب ذبح  
الماكول واطعامه غير الماكول وقد تقدم قريبا قول الشارح عن الشيخين يلزمه ذبح شاة لكلب اذا اضطر  
(قوله في المتن على بيع او علف) ينبغى او ايجار

الاولى ازالة ملك الخ (قوله اذ لم يمكن) عبارة المغنى قال الاذرى ويشبه أن لا يباع ما أمكن اجارته وحكى عن كلام الشافعى والجمهور اه (قوله او ينفى بمؤنته) كذا فى اصله بخطه ياء اخر ينفى سيد عمر اى وقضية عطفه على المجزوم حذف الباء (قوله ايضا) اى مثل ما تقدم (قول المتن وفى غيره على بيع الخ) ويحرم ذبحه للنهى عن ذبح الحيوان الا لاكله اه معنى (قوله بشرطه) اى اذ لم يمكن اجارته الخ (قوله صيانة) الى المتن فى النهاية والمغنى (قوله صيانة لها عن الهلاك) (فرع) لو كان عنده حيوان يؤكل واخر لا يؤكل ولم يجد إلا نفقة أحدهما وتعذر بيعهما فهل يقدم نفقة ما لا يؤكل ويذبح المأ كقول أم يسوى بينهما فيه احتمالا لان ابن عبد السلام قال فان كان المأ كقول يساوى الفأ وغيره يساوى درهما ففيه نظر واحتمال اه والراجح تقدم غير المأ كقول اى بان يذبح له المأ كقول فى الحالين اه نهاية عبارة المغنى وينبغى ان لا يتردد فى ذبح المأ كقول فقد قالوا فى التيمم انه يذبح شاة لكلية المحترم فاذا كان يذبح لنفس الكلب فبالاولى ان يذبح ليؤكل وتعطى النفقة لغيره نعم ان اشدت حاجته للمأ كقول لم يجز ذبحه كان كان جلا وهو فى برية متى ذبحه انقطع فيها اه وعبارة سم ولولم يجد شيئا مطلقا فلو جبه وجوب ذبح المأ كقول واطعاه غير المأ كقول وقد تقدم قريبا قول الشارح عن الشيخين يلزم ذبح شاة لكلية اذا اضطر اه (قوله او يبيع بعضها الخ) عطف على ذلك (قوله فان تعذر الخ) راجع لكل من سعى لا مال له اخر وله مال اخر كاهو صريح صنيع المغنى (قوله انفق عليها من بيت المال الخ) كتنظيره فى الرقيق وباتى فيه ما مر ثم اسنى ونهاية ومعنى اى من كونه مجانا اذا كان المالك فقيرا او قرضا اذ لم يمكن فقيرا ع ش وسم (قوله فان لم يجد الخ) عبارة المغنى ويجوز غصب العلف للذابة وغصب الخيط لجر احتمال ولكن بالبدل ان تعينا ولم يباع اه زاد النهاية بل يجب كل منهما حيث لم يخف مبيع تيمم كاهو ظاهر اه (قول المتن ولا يحلب الخ) اى يحرم عليه ذلك نهاية ومعنى (قول المتن يحلب) قال فى المختار يحلب بالضم حلبا بفتح اللام وسكونها اه ع ش (قوله وظاهر ضبط الضرر) الى قوله وقد تحمل فى النهاية والمغنى الا قوله كجز نحو صوف (قوله من نموا مثلها) اى من نمو البهيمة وولدها نموا مثلها (قوله وضبطه) اى الضرر وقوله فيه اى ولد البهيمة (قوله توقف فيه الرافعى الخ) معتمد اه ع ش (قوله وصوب الاذرى الخ) هذا ظاهر ينبغى الجزم به اه معنى (قوله وليس له) اى المالك البهيمة (قوله الا ان استمر اه) فان اباه ولم يقبله كان احق بلبن امه نهاية ومعنى (قوله ويسن قص ظفر الحالب) قال الاذرى ويظهر انه اذا تقاحش طول الاظفار وكان يؤذيها لا يجوز حلبها ما لم يقص ما يؤذيها اسنى ومعنى عبارة ع ش ولو علم لحرق ضررها وجب قصها اه (قوله وان لا يستقصى) اى الحالب فى الحالب بل يترك فى الضرر شيئا نهاية ومعنى (قوله ويحب حلب ماضرها) عبارة النهاية والمغنى

(قوله فان تعذر ذلك كله انفق عليها من بيت المال ثم المياسير) قال فى شرح الروض كتنظيره فى الرقيق وباتى فيه ما مر ثم اه وقال ثم الاذرى وظاهر كلامهم انه ينفق عليه من بيت المال او المسلمين مجانا وهو ظاهر ان كان السيد فقيرا او محتاجا الى خدمته الضرورية والا فينبغى ان يكون ذلك فرضا عليه انتهى ولا يخفى اشكال التعبير باوفى قوله محتاجا الى خدمته (قوله انفق عليها من بيت المال ثم المياسير) قال فى شرح البهجة وهذا ظاهر ان كان المالك فقيرا والا فينبغى أن يكون ذلك قرضا كما فى اللقيط اه واعلم ان الذى تقدم فى اللقيط ان نفقته على بيت المال بلار جوع ثم على مياسير المؤمنين فرضا فلهم الرجوع اذا ظهر له مال او منفق وبينافى ذلك المحل ان الوجه الماخوذ من كلام شرح الروض انه اذا بان حين الاتفاق عليه ان لا مال له ولا منفق لارجوع وحيث ذق قول شرح البهجة وهذا ظاهر اذا كان المالك فقيرا قضيته انه لا رجوع عليه حيث لا لبيت المال ولا للمياسير وهذا موافق لما فى اللقيط بالنسبة لبيت المال وكذا بالنسبة للمياسير على ما قلنا انا بيناه وقوله والا فينبغى ان يكون ذلك قرضا على وفق ما فى اللقيط بالنسبة للمياسير لا بالنسبة لبيت المال على ما هو قضية كلامهم وصريح فرق الشارح ثم بين كونها على المياسير قرضا وعلى بيت المال مجانا فراجع

اذا لم يمكن اجارته او ينفى بمؤنته (أو علف) بالسكون كما بخطه أيضا (أو ذبح وفى غيره على بيع) بشرطه (أو علف) صيانة لها عن الهلاك فان ابى فعل الحاكم الاصلح من ذلك او يبيع بعضها او اجارها فان تعذر ذلك كله انفق عليها من بيت المال ثم المياسير فان لم يجد الا ما يغصبه غصبه ان لم يخف مبيع تيمم كاهو ظاهر (ولا يحلب) من البهيمة المأ كولة وغيرها كاهو ظاهر (ماضرها) ولو لفلة العلف أو (ولدها) للنهى الصحيح عنه وظاهر ضبط الضرر بما منع من نمو أمثالهما وضبطه فيه بما يحفظه عن الموت توقف فيه الرافعى وصوب الاذرى الضبط بما قرره لقول الماوردى انه كولد الامة فلا يحلب الا ما فضل عن ربه حتى يستغنى عنه برعى أو علف وليس له أن يعدل به عن لبنها لغيره الا ان استمر أه ويسن قص ظفر الحالب وان لا يستقصى ويحب حلب ماضرها بقاؤه

ويحرم عليه ترك الحلب ان ضرها والا كره للاضاعة اهـ (قوله كجز نحو صوف) أى ضرباؤه اهـ سم  
(قوله حلقة من أصله) عبارة النهاية والمغنى ويحرم جز الصوف من أصل الظاهر ونحوه وكذا حلقة اهـ (قوله  
المراد الخ) خبر وكرهته الخ (قوله وقديحمل) أى مافى كلام الشافعى رضى الله تعالى عنه (قوله على  
مالكها) إلى الكتاب فى النهاية والمغنى الا قوله وكذا وكيل (قوله لانها) أى العماره (قوله وهى لا تجب)  
أى تنمية المال اهـ سم (قوله كترك سقى زرع وشجر) قال ابن العباد فى مسئلة ترك سقى الاشجار  
صورتها ان يكون لها ثمرة تنى بمؤنة سقيها وإلا فلا كراهة قطعاً قال ولوأراد بترك السقى تجفيف الاشجار  
لاجل قطعها للبناء أو الوقود فلا كراهة أيضاً انتهى نهاية ومغنى (قوله دون ترك زراعة الارض الخ) أى فلا  
يكراهه اهـ سم (قوله بحر مته) أى الاضاعة (قوله حيث كان سببها فعلا الخ) هل من ذلك ما لو اغترف من البحر  
بانائه ثملقى ما اغترفه فى البحر فانه ملكه تنازع فيه الفضلاء ويجهه وقال الشافعىنا الطبرانى عدم التحريم  
هنا لان ما يغترف من نحو البحر من شأنه ان يكون حقير الا يحصل بالقائه ضرر بوجهه وينبغي ان يكون مثل  
ذلك انقاء الخطب من المختطب وكذلك الحشيش وأقول بل يتجه جواز القاء ما اغترفه من البحر على التراب  
سم على منهج اهـ ع ش (قوله كالقاء مال ببحر) أى بلا خوف اهـ مغنى عبارة ع ش أى بلا غرض للمامر  
من انه يجب على راكب السفينة إذا اشرفت على الفرق القاء ما لا روح فيه لا مافيه روح الخ اهـ (قوله

كجز نحو صوف ويحرم  
حلقة من أصله لانه تعذيب  
وكرهته فى كلام الشافعى  
المراد بها التحريم وقد تحمل  
على ما لا تعذيب فيه ان تصور  
( وما لا روح له كقناة ودار  
لا تجب عمارتها ) على  
مالكها الرشيد لانها تنمية  
للمال وهى لا تجب نعم يكره

تركها الى أن تخرب لغير  
عذر كترك سقى زرع وشجر  
دون ترك زراعة الارض  
وغرسها ولا ينافى ما هنا من  
عدم تحريم اضاعة المال  
تصريحهم فى مواضع  
بحر مته لان محل الحرمة  
حيث كان سببها فعلا كالقاء  
مال ببحر والكرهه حيث  
كان سببها تركا كهذه الصور

( قوله كجز نحو صوف) أى ضرباؤه وقوله لا تجب أى تنمية المال (قوله كترك سقى زرع الخ) أى فانه  
يكراهه وقوله دون ترك زراعة الارض الخ أى فلا يكره ( قوله والكرهه حيث كان سببها تركا الخ ) وعلم  
من تعليل الاسنوى عدم تحريم اضاعة المال ان كان سببها ترك اعمال لانها قد تشق ان الاعتراض عليه بان  
مجرد ترك الاعمال لا يكفي بل لابد من تقييدها بالشاقة ليجتز من نحو ربط الدرهم فى الكم ووضع المال فى  
الحرز ساقط قال ابن العباد فى مسئلة ترك سقى الاشجار صورتها ان يكون لها ثمرة تنى بمؤنة سقيها وإلا فلا  
كرهه قطعاً قال ولوأراد بترك سقى الاشجار تجفيف الاشجار لاجل قطعها للبناء أو الوقود فلا كراهة أيضاً  
اهـ وهذا فى مطلق التصرف اما المحجور عليه فعلى وليه عماره عقاره وحفظ شجره وزرعه بالسقى وغيره وفى  
المطلق اما الوقف فيجب على ناظره عمارته حفظه على مستحقه عند تمكنه منها اما من ريعه أو من جهة  
شرطها لو اقف فيما إذا لم يتعلق بحق لغيره فاما لو اجره عمارته ثم اختل فعليه عمارته ان اراد بقاء الاجارة فان  
لم يفعل تخير المستاجر قال الاذرى لو غاب الرشيد عن ماله غيبة طويلة ولا نائب له هل يلزم الحاكم ان  
ينصب من يعمر عقاره ويبقى زرعه وثمره من ماله الظاهر نعم لان عليه حفظ مال الغائب كالمحجورين وكذلك  
لومات مديون وترك زرعاً وغيره وتعلقت به ديون مستغرقه وتعذر بيعه فى الحال فالظاهر ان على الحاكم  
ان يسعى فى حفظه بالسقى وغيره الى ان يباع فى ديون نه حيث لا وارث خاص يقوم بذلك ولم يحضرنى فى هذا  
نقل خاص اهـ وهو ظاهر والزيادة فى العبارة على الحاجة خلاف الاولى وبما قيل بكرهته وفى صحيح ابن  
حبان ان النبى صلى الله عليه وسلم قال ان الرجل ليؤجر فى نفقته كلها الا فى هذا التراب وفى رواية أنى داود  
كل ما انفق ابن ادم فى التراب فهو عليه وبال يوم القيامة الا ما لا بد منه أى ما لم يقصد بالانفاق فى البناء به  
مقصد اصالحا كما هو معلوم ولا تسكره عماره الحاجة وان طالت والاخبار الدالة على منع ما زاد على سبعة  
اذرع وان فيه العيد الشديد يمحول على من قبل للخلاء والتفاخر على الناس ويكره للانسان ان يدعو على  
نفسه أو ولده أو ماله أو خدمه لخبر مسلم فى اخر كتابه وأنى داود عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم لا تدعو على نفسك ولا تدعو على اولادكم ولا تدعو على خدمكم ولا تدعوا على اموالكم  
لا توافقوا من الله ساعة يسأل فيها عطاء فيستجيب له واما خبر ان الله لا يقبل دعاء حبيب على حبيبه فضعيف  
م ر ش ( قوله والكرهه حيث كان سببها تركا ) قضيته انه لو كان ماله موضوعا بقرب ماء خشى زيادته  
واتلافه ذلك المال جاز تركه وان تلف ويحتل ان يمتنع تركه اذا سهل اخذه بغير مشقة لا تحتل ولا  
ينافى ما تقرروا لو كان الموضوع بقرب الماء جوازا محترما كرضيع وخشى هلاكه بزيادته فانه يجب اخذه

لمشقة العمل) يفيد حرمة الترك اذا لم تكن فيه مشقة اه عش عبارة سم قد يفهم التحريم حيث لم يشق العمل بوجه كترك تناول دينار بقر به او على طرف ثوبه مع نحو انحلاله عنه ولو لم يتناول سقط وضاع او ترك ضم نحو كونه اويده عليه وان لم يفعل سقط وضاع وهو ظاهر جدا فليتأمل اه (قوله اما غير رشيد الخ) عبارة النهاية وهذا في مطلق التصرف اما المحجور عليه فعلى وليه عمارة عقاره وحفظ شجره وزرعه بالسقي وغيره وفي المطلق اما الوقف فيجب على ناظره عمارة عمارته حفظه على مستحقه عند تمكنه منها امام ريعه او من جهة شرطها لو اوقف وفيما اذا لم يتعلق به حق لغيره فاما لو اجر عقاره ثم اختل فعليه عمارة ان اراد بقاء الاجارة فان لم يفعل تخير المستاجر قال الاذرى لو غاب الرشيد عن ماله غيبة طويلة ولا نائب له هل يلزم الحاكم ان ينصب من يعمر عقاره ويسقي زرعه وثمره من ماله الظاهر نعم لان عليه حفظ مال الغيب كالمحجورين وكذلك لو مات مديون وترك زراعا وغيره وتعلقت به ديون مستغرقة وتعذر بيعه في الحال فالظاهر ان على الحاكم ان يسعى في حفظه بالسقي وغيره الى ان يباع في ديونه حيث لا وارث له خاص يقوم بذلك ولم يحضرني في هذا نقل خاص انتهى وهو ظاهر اه وأقره سم وقال عث قوله فالظاهر أن على الحاكم أن يسعى في حفظه الخ ويجوز له ان ياخذ من مال الصبي قدر اجرة مثل عمله فيه وان كان واجبا اذا لم يكن له في بيت المال في مقابلة عمله شيء لنحو ذلك وقد يشملهم قولهم للولي ان ياخذ من مال المولى عليه اجرة مثله ان لم يكن ابوا لاجدولهما اخذ الاقل من اجرة المثل وكفأتهما وقال الرشيدى انظر مفهوما قوله مستغرقة وكذلك مفهوم قوله حيث لا وارث له خاص اه (قوله ومنها) اى من المصالح او من رعايتها الخ (قوله ابقاء عسل النحل الخ) عبارة المغنى والنهاية فمن ذلك النحل فيجب ان يبقى له شئ من العسل في الكوارة بقدر حاجته ان لم يكفه غير هو الا فلا يجب عليه ذلك قال الرافعى وقد قيل يشوى له دجاجة ويلعقها بياض الكوارة فياكل منها اه (قوله وعلف دود القرم من ورق التوت) او تخلطه لا كله ان وجد ثلاثيها بغير فائدة مغنى ونهاية وقد يفهم التعليل عدم وجوب ذلك فيما اذا اصابه داء يؤدى الى هلاكه قبل تسوية بول بقول اهل الخبرة لكن قضية ما مر في شرح وعليه علف دوا به الوجوب فليراجع (قوله ولا تتركه عمارة الحاجة الخ) اى بل قد يجب كما اذا ترتب على تركها مفسدة بنحو اطلاع الفسقة على حرمة مثلا اه عث (قوله وان فيه الخ) اى وعلى ان الخ (قوله وتكره الخ) عبارة النهاية والمغنى والزيادة في العبارة على الحاجة خلاف الاولى وبما قيل بكرهتها اه (قوله وتكره الزيادة الخ) ويكرهه للانسان ان يدعو على ولده او نفسه او ماله او خدمه لخبر مسلم في اخر كتابه وابى داود عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تدعوا على انفسكم ولا تدعوا على اولادكم ولا تدعوا على خدمكم ولا تدعوا على اموالكم لا توافقوا من الله ساعة يسال فيه عطاء فيستجيب له واما خبر ان الله لا يقبل دعاء حبيب على حبيبه فضعيف نهاية ومغنى قال الرشيدى والظاهر ان المراد بالدعاء الدعاء بنحو الموت وان محل الكراهة عند الحاجة كالتأديب ونحوه والافاذى يظهر انه بلا حاجة لا يجوز على الولد والحادم فافى حاشية الشيخ عث من ان قضية سياق الحديث ان الظالم اذا دعا على المظلوم ووافق ساعة الاجابة استجيب له وان كان الظالم اثما بالدعاء الخ محل توقف اه (قوله مقصد اصالحا) ومنه ان ينفع بقلته بصر فهاى وجوه القرب او على عياله اه عث وظاهره ولو بعد موته والله اعلم

(كتاب الجراح)

(قوله جمع جراحة) الى التنبيه الثانى فى النهاية الا قوله ويدخل الى المتن (قوله جمع جراحة) بكسر الجيم

وحفظه عن التلف مطلقا وان شق اخذه كما هو ظاهر لظهور الفرق بينه وبين المال (قوله لمشقة العمل) قد يفهم التحريم حيث لم يشق العمل بوجه كترك تناول دينار بقر به او على طرف ثوبه مع نحو انحلاله عليه ولو لم يتناول سقط وضاع او ترك ضم نحو كونه اويده عليه ان لم يفعل سقط وضاع وهو ظاهر فليتأمل والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

(كتاب الجراح)

لمشقة العمل اما غير رشيد فيلزم وليه عمارة داره وأرضه وحفظ ثمره وزرعه وكذا وكيله وناظره وقف واما ذو الروح المحترمة فيلزم مال الكرامة مصالحة ومنها ابقاء عسل النحل في الكوارة ان تعين لغذائها وعلف دود القرم من ورق التوت ويبيع فيه ماله كالبيضة فاذا استكمل جاز تجفيفه بالشمس وان اهلكه لحصول فائدته كذبح الماء كولا وتكره عمارة الحاجة وان طالت والاخبار الدالة على منع ما زاد على سبعة أذرع وأن فيه الوعيد الشديد محمولة على من فعل ذلك للخيلاء والتفاخر على الناس وتكره الزيادة عليها أى لغير حاجة وصح ان الرجل ليؤجر في نفقته كلها الا فى هذا التراب اى ما لم يقصد بالانفاق فى البناء به مقصدا صالحا كما هو معلوم والله أعلم

(كتاب الجراح)

جمع جراحة

أيضا ع ش (قوله غلبت) أى على الجناية بغيرها ع ش (قوله لأنها الخ) ولأن الجناية تطلق على نحو القذف والزنا والسرقة عميرة أى مع أنها غير مراد هنا (قوله منها) أى الجراحة (قوله ولذا الخ) الأولى تأخيرها عن قوله لشمولها الخ (قوله أثرها) أى الجنابات وقوله غيره ومن الغير الروض والمنهج (قوله لشمولها الخ) لكنها تشمل غير المراد هنا كل طمة خفيفة وكالجناية على نحو المال فآثره المصنف أولى لأن الترجمة لشيء ثم الزيادة عليه غير معيبر شديدي أى بخلاف العكس (قوله لاختلاف أنواعها الخ) أو باعتبار أفرادها عميرة (قوله الآتية) أى من كونها مرفقة أو مبنية للعضو أو غير ذلك محلى (قوله والكبر الكائن الخ) مستأنف (قوله القتل) وتصح توبة القاتل عمدا لأن الكافر تصح توبته فهذا أولى ولا يتحتم عذابه بل هو في خطر المشيئة ولا يخلد عذابه إن عذب وأن أصر على ترك التوبة كسائر ذوى الكبائر غير الكافر مغنى وروض مع الأسنى (قوله القتل ظلما) أى من حيث القتل وظاهره ولو كان المقتول معاهدا أو مؤمنا ولا مانع منه لكن ينبغي أن أفرادهم متفاوتة فقتل المسلم أعظم أثما ثم الذى ثم المعاهد والمؤمن وأما الظلم من حيث الاقتيات على الامام كقتل الزانى المحصن وتارك الصلاة بعد امرار الامام له بما فينبغى أن لا يكون كبيرة فضلا عن كونه أكبر الكبائر ع ش (قوله أو العفو) أى على مال أو بجنا مغنى ونهاية وسم (قوله لا تبقى الخ) أى من جهة الادى كما يعلم بما يأتى رشيدى وسم (قوله بعض العبارات) أى عبارة الشرح والروضة مغنى ونهاية (قوله لا يفيد) أى فى التوبة ع ش (قوله وعزم أن لا يعود) أى لمثله ع ش (قوله للجنس) قد يقال الجنس واحد لا تعد فيه إلا أن يقال التقدير اقسام الفعل ثلاثة سم أو يقال المراد بالجنس كما هو ظاهر الماهية لا بشرط شيء وهى تقبل الوجود الخارجى والتعود لا الماهية بشرط لا شيء فانها لا تقبل التعدد ولا الوجود الخارجى سيد عمر (قوله القول) وكذا الصباح سم (قوله لانه يأتى له) أى له بصنف تقسيم الخ وحيث فلا اعتراض عليه فى التقيد بالمزهرق سم (قوله تقسيم غيره) أى غير المزهرق عميرة وكردى (قوله لذلك) أى للثلاثة أقسام ع ش (قوله أيضا) أى كالمزهرق (قول المتن ثلاثة) وجه الحصر فى ذلك أن الجانى أن لم يقصد عين المجنى عليه فهو الخطأ وان قصد هافان كان بما يقتل غالبا فهو العمد والافشيه العمد معنى (قوله لمفهوم الخبر الخ) انظر مع أن احدا الثلاثة هو منطوق الخبر على أن مفهومه لا يدل على خصوص شيء وإنما يدل على أن هناك شيئا آخر يخالف منطوقه فليتام رشيدى عبارة المغنى روى البيهقي عن محمد بن خزعة أنه قال حضرت مجلس المزنى يوما فساله رجل من العراق عن شبه العمد فقال ان الله وصف القتل فى كتابه بصفتين عمد وخطأ فلم قلتم أنه ثلاثة أصناف فاحتج عليه المزنى بما روى أبو داود والنسائى وابن ماجه وابن حبان الخ أن النبي ﷺ قال الا ان فى قتل عمدا خطأ الخ اه (قوله قتل السوط الخ) بالجر بدل من قبله ع ش (قوله ما كان الخ) بدل من شبه العمد (قوله فيه مائة) خبر ان

(قوله غلبت) لا يخفى أنه يجوز أيضا أن تكون الجراح مجازا عن الجناية التى هى وصف الجراح الاعم والقرينة ما فى كلامه مما بيناه فى الحاشية الأخرى وهذا غير التغليب وان كان هو أيضا مجازا فتامله والفرق انه على التغليب يكون المراد بالجراح وغيره ولكن غلب الجراح فعبر بلفظه عن الجميع وعلى غيره يكون المراد بالجراح مطلق الجناية (قوله أيضا غلبت) مما يدل على التغليب وان المراد اعم سياقه لقوله الا فى جراح أو منقل وقوله ومنه الضرب بسوط أو عصا والتغليب من قبيل المجاز وآثره لانه أبلغ كما تقرر فى محله (قوله وجمعها) ضب بينه وبين قوله جمع جراحة (قوله أو العفو) شامل للعفو على الدية (قوله لا تبقى مطابقة) من جهة حق الادى (قوله للجنس) قد يقال الجنس واحد الا ان يقال التقدير اقسام الجنس ثلاثة (قوله ويدخل فيه هنا القول) وكذا الصباح (قوله لانه يأتى له تقسيم الخ) وحيث فلا اعتراض عليه بالتقيد بالمزهرق (قوله أيضا لانه يأتى له تقسيم غيره الخ) فى قوله الآتى فصل يشترط لقصاص الطرف والجراح ما شرط للنفس فيه إشارة الى ذلك التقسيم لانه فيه اشتراط العمدية واشترط العمدية فيه إشارة الى انقسام الجناية على ما دون النفس الى العمد وغيره وإنما اقتصر هنا على تقسيم المزهرق لان الكلام هنا فى

غلبت لأنها أكثر طرق الزهوق وأعم منها الجناية ولذا آثرها غيره لشمولها القتل بنحو سحر أو سم أو منقل وجمعها لاختلاف أنواعها الآتية والكبائر بعد الكفر القتل ظلما وبالقود أو العفو لا تبقى مطابقة أخرى وما أفهمه بعض العبارات من بقائها محمول على بقاء حق الله تعالى فانه لا يسقط الا بتوبة صحيحة ومجرد التمكن من القود لا يفيد الا أن انضم اليه ندم من حيث المعصية وعزم أن لا يعود والقتل لا يقطع الاجل خلافا للمعتزلة (الفعل) للجنس فلذا اخبر عنه بثلاثة ويدخل فيه هنا القول كشهادة الزور لانه فعل اللسان (المزهرق) كالفصل لكنه لا مفهوم له لانه يأتى له تقسيم غيره لذلك أيضا (ثلاثة) لمفهوم الخبر الصحيح الا ان فى قتل عمد الخطأ قتل السوط والعصا مائة من الابل الحديث وصح أيضا ألا ان دية الخطأ شبه العمد ما كان بالسوط والعصا مائة من الابل

عش (قول المتن عمد) فائدة يمكن انقسام القتل إلى الاحكام الخمسة واجب وحرام ومكروه ومندوب ومباح والاول قتل المرتد إذا لم يتب والحرى إذا لم يسلم ولم يبط الجزية والثاني قتل المعصوم بغير حق والثالث قتل الغازي قريبه الكافر إذا لم يسب الله أو رسوله والرابع قتله إذا سب أحدهما والخامس قتل الامام الاسير فانه مخير فيه كما ياتي اه شرح الخطيب وينبغي ان يراجع ما ذكره في قتل الاسير فانه إنما يفعل بالمصاحبة فقطناه وجوت القتل حيث ظهرت المصاحبة فيه عش (قول المتن وخطا) وهو لا يوجب مجرام ولا حلال لانه غير مكلف فيما اخطأ فيه فهو كفعل المجنون والبهيمة مغنى (قول المتن وشبهه عمد) وهو من الكبائر كعدمه عش وشبهه بكسر الشين واسكان الباء ويجوز فتحهما ويقول ايضا شبيهه كمثل ومثل ومثله مغنى (قوله لاخذة شهما من كل منهما) وهو من العمد تصد الفعل والشخص من الخطا كونه بما لا ياتى غالبا عش (قوله الاتي) اي في المتن انفاحده (قوله وشبهه العمد) حذف على الخطا وقوله لا يبرين الخ هما قوله الا ان في قتل عمد الخطا الخ وقوله الا ان دية الخطا الخ عش (قول المتن وهو) اي العمد عش (قوله يعني ان الانسان) إلى قوله وصح في المغنى لا قوله وما لم ياتى المتن وقوله اول المذكور على ما ياتي (قول يعني الانسان) اي باعتبار كونه انسانا ولا لم يخرج صورة النخلة سم ومراة بالانسان البشر فيخرج الجن فلا ضمان فيهم مطلقا لانه لم يثبت عن الشارع فيهم شيء عش وقوله مطلقا اي سواء اكان على صورة الادمى او لا (قول المتن بما يقتل غالبا) اي بالنسبة لذلك الشخص وذلك المحل الذي وقعت فيه الجناية فيدخل غرزا لا برة بمقتل والضرب بعصا خفيفة لنحو مريض او صغير يقتل مثله غالبا سم (قول المتن غالبا) اي قطعا او غالبا معنى (قوله فقتله) إنما زاده لانه لا يلزم من قصده اصابة السهم له ولا من اصابته قتله فلا يتم قوله فيه القصاص عش (قوله من حيث هو) قد ياتزم انه حد للعمد الموجب للقتل وغاية الامر انه ترك قيد من مفهومين من المباحث الاتية فهو من الحذف لقريته سم على حج اء عش (قوله فان اريد) اي حد العمد (قوله زيد فيه) اي في الحد (قوله من حيث الاتلاف) اي من حيث اصل الاتلاف بان لا يستحقه اصلا فخرج الظلم من حيث كيفية الاتلاف كما ياتي رشدي (قوله كمن امره الخ) مثال للقتل بشبهة على حذف مضاف اي كقتل من الخ (قوله خطؤه) اي القاضى في سببه اي الامر مغنى (قوله من غير تقصير) قد يرد عليه ان عدم تركيته للشاهد تقصير اي تقصير (قوله او غير مكافئ) في خروجه نظرا فان قتله ظلم من حيث الاتلاف وكذا مسئله الوكيل ان اريد ولو في الواقع سم وقد يمنع ابراء الوكيل لان له شبهة في القتل اي شبهة عش (قوله وايراد هذه الصور الخ) فيه وقفة إذ صريح الاستثناء في المتن ان المراد العمد الموجب للقصاص كما لا يخفى وقد يجاب بان معنى قوله لا قصاص الا في العمد انه لا يتصور الا في العمد ولا يلزم منه ايجاب كل عمد

(عمد وخطا وشبهه عمد)  
اخره عنده لاخذة شهما من كل منهما وياتي حد كل (ولا قصاص الا في العمد) الاتي اجماعا بخلاف الخطا لآية ومن قتل مؤمنا خطأ وشبه العمد للخبرين المذكورين (وهو قصد الفعل) وعين (الشخص) يعني الانسان إذ لو قصد شخصا يظنه نخلة فبان انسانا كان خطأ كما ياتي (بما يقتل غالبا) فقتله هذا حد للعمد من حيث هو فان اريد بقيد ايجابه لقتل زيد فيه ظلما من حيث الاتلاف لاخراج القتل بحق او شبهة كمن امره قاض بقتل بان خطوة في سببه من غير تقصير كشين رق شاهديه وكمن رمى لمهدر أو غير مكافئ فعصم أو كافا قبل اصابة ووكيل قتل فبان انزاله او عفو موكله وايراد هذه الصور عليه غفلة

بيان ضمان النفس (قوله يعني الانسان) اي باعتبار كونه انسانا ولا لم يخرج صورة النخلة (قوله بما يقتل غالبا) اي بالنسبة لذلك الشخص وذلك المحل الذي وقعت فيه الجناية فيدخل غرزا لا برة بمقتل والضرب بعصا خفيفة لنحو مريض او صغير يقتل مثله غالبا (قوله هذا حد العمد الخ) قد ياتزم انه حد للعمد الموجب للقتل وغاية الامر انه ترك قيد من مفهومين من المباحث الاتية فهو من الحذف لقريته ونقل ابن النقيب في مختصر الكفاية عن بعضهم حدا اخر للعمد ثم قال واعترض على هذا الحد بان من ضرب كوع شخص بعصا فتورم ودام الالم حتى مات فاننا نعلم حصول الموت به ولا قصاص اه فليتأمل وليراجع فقد يتوقف فيه (قوله او غير مكافئ الخ) في خروجه نظرا فان قتله ظلم من حيث الاتلاف وكذا مسئله الوكيل ان اريد ولو في الواقع (قوله غفلة) فان قلت لا يصح ذلك لان المفهوم من قوله هو قصد الفعل الخ عقب قوله ولا قصاص الا في العمد هو تفسير العمد الموجب للقصاص فلا يرد صحيح (قلت) قوله ولا قصاص الا في العمد لا يقتضى وجوب القصاص في كل عمد فلا ينافي اعتبار امور اخرى للقصاص نعم المتبادر منه ذلك فان كان الايراد باعتبار المتبادر فلا غفلة سم (فرع) نقل ابن النقيب في مختصر الكفاية عن بعضهم حدا اخر للعمد ثم قال واعترض على هذا الحد بان من ضرب كوع شخص بعصا فتورم ودام الالم حتى مات فاننا نعلم حصول الموت به

عما قررتوه والظلم لا من حيث الاتفاق كان استحق حزر وقته ففقد نصفهين وغالبا ان رجوع للآلة (٣٧٧) لم يرد غرض الابرار الموجب للقودلانه

سيد كره على أنه بقيد كونه  
في مقتل او مع دوام الالم  
يقتل غالبا والفعل لم يرد قطع  
أتملة سرت للنفس لأنه مع  
السراية يقتل غالبا فاندفع ما  
لبعضهم هنا ومال ابن العماد  
فيمن اشار لانسان يسكنين  
تخويفه فاسقطت عليه من  
غير قصد إلى أنه عدمه وجب  
للقود وفيه نظر لأنه لم يقصد  
عينه بالآلة قطعا فالوجه أنه  
غير عمد (جارج) بدل من  
ما الواقعة على أعم منهما  
كتجويج وسحر وخصاه  
لأنهما الاغلب مع الرد  
بالثاني على أبي حنيفة رضى  
الله تعالى عنه مع قوله لو قتله  
بعمود حديد قتل (او مثقل)  
للخبر الصحيح أن يهوديا  
رض رأس جارية بين  
حجرين فأمر صلى الله عليه وسلم برض  
رأسه كذلك ورعاية المائلة  
وعدم إيجابه شيئا فيها يرد  
ان زعم انه قتله لنقصه  
العهد ودخل في قولنا عين  
الشخص رمية لجمع بقصد  
اصابة أى واحد منهم  
بخلافه بقصد اصابة واحد  
فرقا بين العام والمطلق إذ  
الحكم في الأول على كل فرد  
فرد مطابقة وفي الثاني على  
الماهية مع قطع النظر عن  
ذلك (فان فقد) قصدهما  
أو (قصد أحدهما) أى  
الفعل وعين الانسان (بان)  
تستعمل غالبا لخصم ما قبلها

للقصاص فتأمل رشيدى وسم نعم المتبادر منه ذلك فان كان الاراد باعتبار المتبادر فلا غفلة سم (قوله  
عما قررتوه) أى من قوله هذا حد العمد من حيث هو عرش (قوله والظلم) عطف على القتل (قوله  
وغالبا ان رجوع الآلة) عبارة المغنى وان أراد بما يقتل غالبا الآلة اه (قوله لأنه سيد كره) أى لخروجه  
عن الضابط مغنى (قوله او للفعل) عطف على الآلة (قوله لأنه مع السراية الخ) نازع سم فيه راجعه  
(قوله من غير قصد) ويصدق في ذلك وقوله بالآلة أى بسطة وطها عرش (قوله بدل من مال الخ) قد يستشكل  
بأنه ان كان بدل بعض فبدل البعض يخص ولا وجه للتخصيص مع عموم الحكم او بدل كل لم يصح لأنه  
لا يساوى لفظة ما فى المعنى فينبغى ان يقدر معطوف اخذاهن السياق والتقدير او غيرهما ويجعل من بدل  
الكل سم عبارة المغنى وقوله جارح او مثقل جرى على الغالب ولو اسقطها كان أولى ليشمل ذلك القتل  
بالسحر وشهادة الزور ونحوهما وهما مجروران على البدل من ما ويجوز رفعهما على القطع ولعله قصد  
بالنصريح بهما التنبيه على خلاف أى حنيفة فانه لم يوجب في المثقل كالحجر والدبوس اثنيان وبدلنا الخ  
وظاهرها انه يجوز كونه بدل كل بلا تقدير (قوله الواقعة على اعم منهما) الأنسب لما بعده الشاملة لهما  
ولغيرهما (قوله منهما) أى الجارح والمثقل (قوله كتجويج الخ) مثال لمادة افتراق العام (قوله  
وخصاه) أى الجارح والمثقل بالذكور مع ان المراد اعم منهما (قوله لانهما) أى وانما خص الجارح والمثقل  
بالنصريح لانهما الخ (قوله بالثاني) أى المثقل (قوله مع قوله الخ) عبارة المغنى وقدوافقتنا أبو حنيفة على  
ان القتل بالعمود الحديد موجب للقود وقد ثبت النص في القصاص بغيره من المثقل كما يأتى فلا خصوصية  
للعמוד الحديد لان القصاص شرع لصيانة النفوس فلم يجب بالمثقل لما حصلت الصيانة اه (قوله ورعاية  
المائلة الخ) مبتدأ خبره قوله يردان الخ (قوله فيها) أى الجارية عرش (قوله انه قتله) أى امر بقتله (قوله  
بخلافه) أى الرمى لجمع (قوله بقصد اصابة واحد) أى فهو شبه عمد كما يعلم مما يأتى في شرح قول المصنف  
وان قصدهما الخ رشيدى وعرش (قوله فرقا بين العام والمطلق) الفرق محل تأمل قوى فليتأمل المتأمل  
سم على حجج لعل وجه التأمل ان قصد واحد لا بعينه هو عبارة عن قصد القدر المشترك بين الافراد وهو  
يتحقق في ضمن كل واحد منها وكان عاما في هذا المعنى فلا يتم قوله فرقا الخ وقد يجاب بأنه لما قصدوا احدا من  
غير ملاحظة التعميم فيه لم يتعلق القصد به وقرين كونه شيئا محاصلا وكونه مقصودا عرش عبارة المغنى  
لان أى للعموم فكان كل شخص مقصودا بخلاف ما اذا قصدوا احدا لا بعينه فلا يكون عمدا اه (قوله  
في الاول) أى العام وقوله وفي الثاني أى المطلق (قوله عن ذلك) أى الفرد (قوله تستعمل) أى لفظة  
بان (قوله لخصم ما قبلها الخ) أى فتكون الباء للتصوير (قوله وكثيرا ما تستعمل الخ) أى فتكون الباء

ولا قصاص اه فليتأمل وليراجع فقد يتوقف فيه (قوله وغالبا ان رجوع للآلة) يتأمل (قوله لأنه  
مع السراية يقتل غالبا) اقول فيه نظر من وجوه منها ان السراية خارجة عن الفعل والموصوف بغلبة القتل  
لإنما هو الفعل ومنها ان الفعل مع السراية لا يقال فيه يقتل غالبا إذ مع وجود السراية يستحيل تخلف القتل  
بل هو معها قاتل ولا بد فان اريد هذا المعنى بان اريد ان الفعل مع السراية قاتل ولا بدور عليه ما يقتل نادرا  
لذا سرى فانه مع السراية قاتل ولا بد مع انه لا قصاص فيه فليتأمل وقد يقال ما يقتل دائما من افراد ما يقتل  
غالبا فليتأمل سم (قوله بدل من ما الواقعة على أعم منهما) قد يستشكل البدلية بأنه ان كان بدل بعض  
فبدل البعض يخص كما صرح به ابن الحاجب وغيره ولا وجه للتخصيص مع عموم الحكم او بدل كل لم يصح  
لان الجارح او المثقل لا يساوى لفظة ما فى المعنى فينبغى ان يقدر معطوف عليهما اخذا من السياق لقوله  
الاتى فلو شهدا بقصاص الخ والتقدير او غيرهما ويجعل من بدل الكل إذ المعنى حينئذ باحده هذه الامور  
مراد ابا حدها المعنى العام الشامل لكل واحد من الثلاثة (قول المتن او مثقل) أى او غيرهما بقرينة  
السياق (قوله وعدم إيجابه شيئا فيها) ضبب بينه وبين قوله رأس جارية (قوله فرقا الخ) الفرق تحكم  
قوى فليتأمل المتأمل (قوله فرقا بين العام والمطلق) أى بين معنى العام ومعنى المطلق ان قلنا ان العموم من

كاسر(فات)وهذا مثال للمحذوف (٣٧٨) اولئذ كور على ماياتي (اورى شجرة) مثلا وادما (فاصا به) اى غير من قصده فات

اورى شخصاظنه شجرة  
فبان انسانا ومات (فخطا)  
وهذا مثال لفقد قصد  
الشخص دون الفعل ويصح  
جعل الاول من هذا ايضا  
على بعد نظر لى ان الوقوع  
لما كان منسوباً للواقع  
صدق عليه الفعل المقسم  
لثلاثته وانه قصده وعكسه  
محال و تصويره يضرب به بظير  
سيف فاخطا لحده فهو لم  
يقصد الفعل بالحد يراد بان  
المراد بالفعل الجنس وهو  
موجود هنا وبما لو هدده  
ظالم فبات به فالذى قصده به  
الكلام وهو غير الفعل  
الواقع يرده ايضا بان مثل  
هذا الكلام قد يهلك عادة  
(تنبيه) سيعلم من كلامه  
ان من الخطا ان يعتمد على  
مهدر فيعصم قبل الاصابة  
تنزيلا لطور العصمة  
منزلة طرو اصابة من لم  
يقصده (وان قصد هما)  
اى الفعل والشخص اى  
الانسان وان لم يقصده  
بما لا يقتل غالبا فشبه عمد  
ويسمى خطا عمدا وعمدا خطا  
وخطا شبه عمد سواء اقتل  
كثيرا ام نادرا كضربة يمكن  
عادة احالة الهلاك عليها  
بخلافها بنحو قلم او مع خفتها  
جدا وكثرة الثياب فهدر  
(تنبيه) وقع شيخنا فى  
المنهج وشرحه ما يصرح  
باشترط قصد عين الشخص  
هنا ايضا وهو عجيب للصحيحه

بمعنى الكاف (قوله كاسر) اى بقوله يعنى الانسان (قوله وهذا) اى قول المصنف بأن وقع الخ (قوله  
للمحذوف) اى الذى قدره بقوله قصدهما ولك ان تقول المتن يشمل لان قوله فان فقد قصد احدهما  
يصدق مع فقد قصد الاخر رشيدى وسم فيكون هذا مثالا للذ كور وهذا غير قوله اولئذ كور الخ اى  
فقد قصد احدهما (قوله على ماياتي) اى انما (قوله وهذا) اى قول المصنف اورى الخ (قوله جعل  
الاول) اى قول المصنف بان وقع الخ من هذا اى فقد قصد الشخص دون الفعل ايضا اى كقول المصنف  
اورى الخ (قوله وانه الخ) عطف على الفعل (قوله وانه قصده) فيه تأمل فتأمل سم ورشيدى ووجه ذلك  
ان الوقوع وان فرض نسبته للواقع لكنه لا يستلزم كون الوقوع فعلا مقصودا لعمد ع (قوله وعكسه) اى  
بان فقد قصد الفعل دون الشخص (قوله و تصويره) اى العكس بضرب به اى بقصد ضربه (قوله لحده) اى  
الضرب به بحد السيف (قوله بان المراد بالفعل الجنس) اى لخصوص الفعل الواقع منه حتى يستشكل بان  
الضرب بخصوص الحد لم يقصده ع (قوله وبما الخ) عطف على قوله بضرب به الخ (قوله وهو غير الفعل  
الخ) يعنى ان الكلام الذى صدر من المهدد غير الفعل المملك الذى يقع من الجاني كالضرب بسيف فليس  
المراد ان المهدد صدر منه فعل تعلق بالجنى عليه غير الكلام بل المراد ان هذه صورة قصد فيها الشخص  
ولم يقصد فيها فعل اصلا ومن ثم رد بان هذا الكلام قد يقتل فالفعل والشخص فيها مقصودان ع (قوله  
قوله بان مثل هذا الكلام الخ) المناسب فى الردان يقول بان المراد بالفعل ما يشمل الكلام ومثل هذا  
الكلام الخ رشيدى (قوله تنزيلا لطور العصمة الخ) يعنى عن ذلك ان يراد بالشخص فى تعريف العمد  
الانسان المعصوم بقرينة ما سيعلم والتقدير حيث قصد الانسان المعصوم باعتبار انه انسان معصوم سم على  
حج اه ع (قوله منزلة طرو اصابة من لم يقصده) لاولى حذف لفظه اصابة (قوله وان لم يقصده) اى  
يعنى معينا ليطابق ما مر رشيدى عبارة سم حاصل هذه المبالغة مع الاصل ان شبه العمد ان يعتمد  
الانسان سواء قصد عينه او اى واحدا من جماعة او واحد الا بعينه بما لا يقتل غالبا لكن قضية قوله السابق  
بخلاف قصد اصابة واحد الخ وما ياتى فى التنبيه فى مسألة المنجنيق ان قصد واحد الا بعينه شبه عمد ولو بما يقتل  
غالبا فكان ينبغى أن يقال وان قصد هما بما لا يقتل غالبا وكذا بما يقتل غالبا ولم يقصد عين الشخص شبه  
عمد اه وفى ع (قوله ما يوافق) (قوله او مع خفتها جدا) اى وثقلها مع كثرة الثياب ع (قوله رشيدى  
قوله وكثرة الثياب لعل المراد بخلافها اى مطلق الضربة مع كثرة الثياب ولا ففهمها مشكل اه  
(قوله هنا) اى فى شبه العمد ايضا اى كما فى العمد (قوله لكن هذا الخ) اى ما صححه فى الروضة الخ  
من عدم اشتراط قصد العين فى العمد (قوله وان وجد قصد العين) اى او قصد اصابة اى واحدا من الجماعة

عوارض الالفاظ فقط وبين المعنى العام والمعنى المطلق ان قلنا انه من عوارض المعانى ايضا (قوله وهذا  
مثال للمحذوف) اقول يمكن ان يشمل قوله فان فقد قصد احدهما فقد قصد هما فيكون هذا مثالا للذ كور  
وهذا غير قوله اولئذ كور على ماياتي فتأمل سم (قوله وانه قصده) فيه تأمل (قوله وهو غير الفعل  
الواقع به) لا ينبغي انه ليس هنا الا الكلام المهدد به والمثار به والتاثر به ليس فعلا فافهم الفعل الواقع به الذى  
الكلام غيره (قوله مثل هذا الكلام قد يهلك عادة) اى فهو الفعل هنا وهو مقصود (قوله منزلة طرو الخ)  
يعنى عن ذلك ان يراد بالشخص فى تعريفه العمد الانسان المعصوم بقرينة ما سيعلم والتقدير حيث قصد  
الانسان المعصوم باعتبار انه انسان معصوم (قوله وان لم يقصده) مع قوله قبيله اى الانسان يتحصل منه  
ان صورة المسئلة انه قصد انسانا من جماعة اى واحدا منهم لا واحدا بعينه ولا اى واحد لا منهم وحيث  
فاحصل هذه المبالغة مع الاصل ان شبه العمد ان يقصد الانسان سواء قصد عينه او اى واحد او احدا بال  
يقتل غالبا لكن قضية قوله السابق بخلافه بقصد اصابة واحد فى قايين العام الخ وما ذكره فى التنبيه الا فى  
مسئلة المنجنيق ان قصد اصابة واحد شبه عمد ولو بما يقتل غالبا وكان ينبغى ان يقال وان قصد هما بما لا يقتل



(ومنه الضرب بسوط أو عصا) خفيفين لم يوال ولم يكن بمقتل ولا كان البدن نضوا ولا اقترن (٣٧٩) بنحو حرا وصغرا ولا فمدا كالمو

خفته فضصف وتالم حتى  
مات لصدق حده عليه  
وكانت الالى مالو فرق وبق  
الم كل الى مابعد نعم ان  
أبيح له أوله فقد اختلط  
شبه العمدة فلا قود ولك  
أن تقول لا يرد على طرده  
تغزو نحوه فانه إنما جعل  
خطأ مع صدق الحد عليه  
لان تجوز الاقدام له النى  
قصده وآعلى عكسه قول  
شاهدين رجعا لم نعلم انه  
يقتل بقولنا فانه إنما جعل  
شبه عمد مع قصد الفعل  
والشخص بما يقتل غالبا  
لان خفاء ذلك عليهما مع  
عذرهما بصيره غير قاتل  
غالبا وإذا تقررت الحدود  
الثلاثة (فلو غرزا برة) بيدن  
نحوهم أو نضوا وصغرا أو  
كبير وهى مسمومة اى  
بما يقتل غالبا اخذا من  
اشراطهم ذلك فى سقيه له  
ويحتمل الفرق لان غوصها  
مع السم يؤثر مالا يؤثره  
الشرب ولو بغير مقتل أو  
(بمقتل) بفتح التاء كدماغ  
وعين وحلق وخالصة  
واحليل ومثانة وبجان وهو  
ما بين الخصىة والدبر  
(فعمد) وان لم يكن معه ألم  
ولا ورم لصدق حده عليه  
نظرا لخطر المحل وشدة تآثره  
(وكذا) يكون عمدا غرزا  
(بغيرها) كالية وورك (ان

كاسر (قول المتن ومنه) أى من شبه العمدة عرش (قول المتن أو عصا) ومثل العصا المذكورة الحجر الخفيف  
وكف مقبوضة الاصابع لمن يحمل الضرب بذلك واحتمل موته به معنى وحكمة التنصيص على السوط  
والعصا ذكرهما فى الحديث عميرة (قوله لم يوال) الى قوله نعم ان ابيح فى المعنى والى قول المتن ولو خيف  
فى النهاية لا التنبية (قوله لم يوال) اى بين الضربات (قوله نضوا) اى تخيفا (قوله ولا اقترن) اى الضرب  
(قوله بنحو حرا) اى كالمروض (قوله والا) اى بان كان فيه شىء من ذلك معنى (قوله لصدق حده) اى  
العمد (قوله وكان الالى) أى فى كونه عمدا عرش (قوله مالو فرق وبق ألم الكل الخ) أى وقصد ابتداء  
الاتيان بالكل مر سم (قوله نعم ان ابيح له الخ) لعل هذا اذا كان لا وله المذكور مدخل فى التلف اما اذا لم  
يكن وكان مابعد ما يستقل بالتلف فلا اثر لهذا الاختلاط سم (قوله اوله) أى الضرب (قوله فقد  
اختلط شبه العمدة) اى بالعمد وهل يوجب هذا نصف دية شبه العمدة اخذا بما ياتى فى شرح والإفلا الخ  
سم على حجج اقول القياس الوجوب عرش (قوله فلا قود) قد يشكل عليه قوله الآتى وعلم الحابس  
الحال فعمد لان اول الضرب الذى ابيح له نظيره ماسبق هناك من الجوع والعطش وهو هنا عالم انه ضارب  
سم (قوله لا يرد الخ) وجه الورود انه يصدق عليه انه قصد الفعل والشخص بما لا يقتل غالبا وليس بشبه  
عمد بل خطأ معنى (قوله إنما جعل خطأ) أى حتى تجب دية الخطأ سم (قوله قول شاهدين رجعا الخ)  
اى وكانا بمن يخفى عليه ذلك معنى لان خفاء ذلك اى القتل بشهادتهما (قوله صيره الخ) هذا ممنوع منعا  
واضحوا لو قال صيره فى حكم غير القاتل غالبا كان له نوع قرب سم والضمير فى صيره راجع للفعل الصادر  
منهما وهو الشهادة عرش (قوله بيدن نحوهم) الى قوله او اشتد فى المعنى لإاقوله او كبير الى ولو بغير مقتل  
(قوله نحوهم) اى كمرىض عرش (قوله وهى مسمومة) قيد فى الكبير فقط عرش ورشيدى (قوله  
اى بما يقتل غالبا) هذا هو المعتمد عرش (قوله ذلك) الاشارة راجعة لقوله بما يقتل غالبا عرش (قوله  
لان غوصها الخ) علة للفرق عرش (قوله ولو بغير مقتل) غاية لقوله بيدن نحوهم الخ (قوله كدماغ  
الخ) واصل اذن واخذع بالدال المهملة وهو عرق العنق واثنين معنى وروض (قوله وحلق الخ) وثغرة  
نحر معنى وروض (قوله وبجان) بكسر العين المهملة اسنى ومعنى (قوله وان لم يكن معه الخ) ظاهره  
الرجوع الى جميع ما مر من قوله بيدن نحوهم وما عطف عليه وهو شامل لما لغرزاها فى جلدة عقب من  
نحوهم وما عطف عليه عرش اقول صنيع الاسنى كالصریح فى الرجوع الى الجميع ولكن قوله وهو شامل  
الخ فيه وقفة بل مخالف لا تطلقهم الآتى آنفا فى المتن (قول المتن بغيره) أى غير المقتل معنى (قوله ليس  
بقيد الخ) عبارة المعنى وظاهر هذا انه لا قصاص فى الألم بلا ورم وليس مراد ابل الاصح كاصح المصنف فى  
شرح الوسيط الوجوب واما الورم بلا ألم فقد لا يتصور اه (قوله لذلك) اى لصدق حده عليه عرش  
عبارة المعنى لحصول الهلاك به اه (قوله بان لم يشتد الألم) وليس المراد بان لا يوجد ألم اصلا فانه لا بد من  
الألم معنى واسنى وسم (قول المتن ومات فى الحال) اما اذا تأخر الموت عن الغرز فلا ضمان قطعاً كما قاله

غالبا وكذا بما يقتل غالبا ولم يقصد عين الشخص فشبه عمد (قوله وكان الالى مالو فرق وبق ألم الى مابعد)  
الضابط فى الضربات انه قصد ابتداء الاتيان بالجميع وبق ألم كل واحدة الى مابعد ما وجب القصاص وإلا  
فلا مر (قوله نعم ان ابيح له الخ) لعل هذا اذا كان لا لاول المذكور مدخل فى التلف اما اذا لم يكن  
وكان مابعد ما يستقل بالتلف فلا اثر لهذا الاختلاط (قوله فقد اختلط شبه العمدة) هل الواجب هنا  
نصف دية شبه العمدة اخذا بما ياتى فى الشرح والإفلا فى الاظم وقوله فلا قود قد يشكل عليه قوله الآتى وعلم  
الحابس الحال فعمد لان اول الضرب الذى ابيح له نظيره ماسبق هناك من الجوع والعطش وهو هنا عالم لانه  
ضارب (قوله فانه إنما جعل خطأ) أى حتى تجب دية الخطأ (قوله صيره غير قاتل غالبا) هذا ممنوع منعا  
واضحوا لو قال صيره فى حكم غير القاتل غالبا كان له نوع قرب (قوله بان لم يشتد الألم) اى وإلا فالألم على الجملة

تورم) ليس بقيد كما صرح هو به (وتألم) تألما شديدا دام به (حتى مات) لذلك (فان لم يظهر أثر) بأن لم يشتد الألم واشتد ثم زال (ومات فى الحال)

أو بعد من يسير أى عرفانيا يظهر (فشيبه عمد) كالضرب بسوط خفيف (وقيل عمد) كبحر صغير ويرد بوضوح الفرق (وقيل لاشئ) من قود ولا دية لإحالة الموت على سبب آخر (٣٨٠) ويرد بانه تحكم إذ ليس مالا وجوده أولى بماله وجوده وإن خف (ولو غرز هافيمالا يؤلم كجلدة عقب) فمات (فلا

شيء بمحال) لأن الموت عقبه موافقة قدر وخرج بما لا يؤلم ماله بالغى إدخالها فانه عمد وابانه فلفة لحم خفيفة وسقى سم يقتل كثيرا لا غالباً كغرز هافيمالا مقتل وقياس مامر أن ما يقتل نادراً كذلك (ولو) منعه سد محل الفصد ودخن عليه فمات أو (حبسه) كان أغلق باباً عليه (ومنعه الطعام والشراب) أو أحدهما (والطلب) لذلك أو عراه (حتى مات) جوعاً أو عطشاً أو برداً (فان مضت مدة) من ابتداء منعه أو أعرائه (يموت مثله فيها غالباً جوعاً أو عطشاً) أو برداً ويختلف باختلاف حال المحبوس والزمن وقوة حر أو ضدهما وحد الإطباء الجوع الممك غالباً باثنين وسبعين ساعة متصلة واعتبرهم الرويانى بمواصلة ابن الزبير رضى الله تعالى عنهم خمسة عشر يوماً ويرد بان هذا نادر ومن حيز الكرامة على أن التدريج في التقليل يؤدى لصبر نحو ذلك كثير أو الذى يظهر أنه لا عبرة بذلك ولو بالنسبة لمن اعتاد ذلك التقليل لأن العبرة في ذلك بما من شأنه القتل غالباً فان قلت مر اعتبار نحو النضو قلت يفرق بان كل نضو

الماوردى وغيره معنى (قولاً أو بعد من يسير الخ) أى بخلاف الكثير سم أى فانه لاشئ فيه عس (قولاً كبحر صغير) أى بمحل تغلب فيه السراية وبهذا يتضح قوله ويرد الخ لأن موته بالجراحة المذكورة قرينة ظاهرة على أنه منعها عس (قول المتن كجلدة عقب) أى لغير نحوهم على مامر انقاع عس انفا (قولاً فمات) يعنى وتالم حتى مات (قول المتن بمحال) أى سواء مات فى الحال أم بعد معنى (قولاً عقبه) هذا لا يناسب قول المتن بمحال عبارة المغنى للعلم بانه لم يميت منه ولم يماهو موافقة قدر اه (قولاً لأن الموت) إلى قوله وحد الأطباء فى المغنى لإقوله وابانه إلى المتن (قولاً فلفة) بكسر الفاء وضمها مع إسكان اللام فيهما القطعة اسنى (قولاً كغرزها) خبر قوله وإبانه فلفة الخ أى فان تأثروا تالم حتى مات فعمدوا ولا ومات بلا كثير تأخر فشيبه عمد (قولاً وقياس مامر) أى فى تفسير شبه العمد من قوله سواء أقتل كثير أم نادر أسيد عمر فيه ان ما هنا قضية ذلك لا قياسه وقال عس أى من غرز الابرة بغير القتل فانه فى حد ذاته لا يقتل غالباً لكن ان تالم حتى مات فعمدوا والافشيبه على مامراه وهو الظاهر ويوافقه قول الكردى وهو قول المتن فان لم يظهر الخ اه (قولاً كذلك) أى فيه التفصيل المذكور عس (قولاً أو دخن عليه) بان حبسه فى بيت وسد منافذه فاجتمع عليه الدخان وضاق نفسه معنى واسنى (قولاً لذلك) أى للطعام والشراب (قولاً أو عراه) أى ومنه الطلب لما تمتد فاه عس (قولاً أو برداً) ينبغى أو حراً رشيدى (قولاً أو أعرائه) المناسب لما قبله أو تعريته لكنه قصد التنبيه على جواز اللغتين عس (قولاً أو برداً) أى أوصيق نفس مثلاً من الدخان أو نزف الدم من منع السد عس أى أو حراً (قولاً ويختلف) عبارة الاسنى والمغنى ويختلف المادة اه (قولاً قوة الخ) نشر على ترتيب اللف (قولاً أو حراً) أى و برداً (قولاً باثنين وسبعين ساعة) أى فلكية فجملة ذلك ثلاثة أيام بليلاتها عس ورشيدى وسيد عمر (قولاً ابن الزبير) واسمه عبدالله لانه المراد عند الإطلاق وقوله خمسة عشر يوماً عبارة الديمرى سبعة عشر يوماً عس (قولاً) والذى يظهر الخ محل فطر بل الذى يظهر خلافة سيد عمر وسياتى عن سم ما يؤيده (قولاً بان كل نضو كذلك) أى بتأثير غرز الابرة عس (قولاً وليس كل معتاد للتقليل يصبر الخ) قد يقال الجوع المعتاد لا يقتل غالباً سم على حجج اهرشيدى (قول المتن فعمد) وقع السؤال عما لو منعه البول فمات أقول الظاهر انه ان ربط ذكره بحيث لا يمكنه البول ومضت عليه مدة يموت مثله فيها غالباً فعمد كالو حبسه ومنعه الطعام الخ وان لم يربطه بل منعه بالتهديد مثلاً كان راقبه وقال ان بليت قتلتك فلا ضمان كالو اخذ طعامه فى مفازة فمات وينبغى أن من العمد ايضاً ماله اخذ من العوام نحو جراه ما يعتمد عليه فى العوم وانه لا فرق بل علمه بانه يعرف العوم وعدمه عس (قولاً إحالة الهلاك) إلى قول المتن ويجب القصاص فى المغنى لإقوله وعلم من كلامه الى المتن (قولاً وخرج بحبسه ماله اخذ بمفازة قوته الخ) وقياس ذلك انه لو قطع على أهل قلعة ماء جرت عادتهم بالشراب منه دون غيره فماتوا عطشاً فلا قصاص لانهم بسبيل من غيره ولو بمشقة فان تعذر ذلك فليس من المانع للماء عس (قولاً وإن علم انه يموت) أى فهو هدر مطلقاً وإن كان لا يمكنه الخروج من تلك المفازة نعم إن قيده كان كالو حبسه مسم (قولاً وعلم به) جملة حاله (قولاً خوفاً الخ) متعلق بامتنع (قولاً أو من طعام) أى أو امتنع

لازم للغرور (قولاً أو بعد من يسير) بخلاف الكثير (قولاً إذ ليس الخ) قد يقال ذلك السبب يحتمل الوجود والاحالة عليه موافقة لاصل برائة الذمة والسبب الموجود لم يعلم تأثيره فلا تحكم (قولاً أولى بماله وجوداً الخ) أى كما لزم من الاحالة المذكورة (قولاً فلفة لحم) قال فى شرح الروض بكسر الفاء وضمها مع إسكان اللام فيهما اه (قولاً وقياس مامر) ماهو (قولاً من ابتداء منعه أو أعرائه) هذا لا يشمل التدخين (قولاً باثنين وسبعين ساعة) ما المراد بالساعة هنا (قولاً يصبر على جوع ما يقتل غالباً) الجوع المعتاد لا يقتل غالباً (قولاً وإن علم انه يموت) أى فهو هدر مطلقاً وإن كان لا يمكنه الخروج من تلك المفازة نعم إن قيده كان كما

كذلك وليس كل معتاد للتقليل يصبر على جوع ما يقتل غالباً كما هو واضح (فعمد) إحالة للهلاك على هذا السبب الظاهر وخرج من بحبسه ماله اخذ بمفازة قوته أو لبسه أو ماءه وان علم انه يموت وبمنعه ماله امتنع من تناول ما عنده وعلم به خوفاً أو حزنًا أو من طعام خوف

عاش أو من طالب ذلك أي وقد جرت أزمته يجاب فيما يظهر فلا قدود بل ولا ضمان في الحرلانه (٣٨١) لم يحدث فيه صنعا في الاول وهو القائل

لنفسه في البقية قال  
الفراني وكذا لو أمكنه  
الحرب بلا مخاطرة فتركه  
(والا) تمض تلك المدة ومات  
بالجوع مثلا لا بنحو هدم  
(فان لم يكن به جوع  
وعطش) أي أو عطش لقوله  
(سابق) على حبسه (فتشبه  
عمد) وعلم من كلامه السابق  
انه لا بد من مضي مدة يمكن  
عادة احالة الهلاك عليها  
فأيها عموم والا هنا غير مراد  
(وان كان) به (بعض جوع  
وعطش) الواو بمعنى أو كما مر  
سابق (وعلم الخابس الحال  
فعمد) لشعور حده  
السابق له اذ الفرض ان  
بمجموع المديتين بلغ المدة  
القائلة وانها مات بذلك كاعلم  
من المتن (والا) يعلم الحال  
(فلا) يكون عمدا (في  
الاظهر) لانه لم يقصد  
اهلاكه ولا أتى بهلاك بل  
شبهه فيجب نصف دية  
الحصول الهلاك بالامرين  
وفارق مريض اضربه ضرا  
يقتله فقط مع جهله بحاله  
فانه عمد مع كون الهلاك  
حصل بالضرب بواسطة  
المرض فكانه حصل بهما  
بان الثاني هنا من جنس  
الاول فصح بناؤه عليه  
ونسبة الهلاك اليها بخلافه  
ثم فانه من غير جنسه فلم  
يصلح كونه متما له وانما  
هو قاطع لاثاره فتمحضت  
نسبة الهلاك اليه (ويجب

من أكل طعام (قوله في الحر) خرج به الرقيق فانه مضمون باليد أسنى ونهاية ومعنى (قوله لانه لم يحدث فيه صنعا) قال الاذرعى وقضية هذا التوجيه انه لو أغلق عليه بيتا هو جالس فيه حتى مات جوعا لم يضمه وفيه نظر انتهى وهذه القضية بمنزلة لانه في اخذ الطعام منه متمكن من اخذ شيء بخلافه في الحبس بل هذه داخلة في كلام الاصحاب أي فيضمن ثم قال وهذا في مفازة يمكن الخروج منها اما اذا لم يمكنه ذلك لطولها اول زمانته ولا طارقي في ذلك الوقت المتجه وجوب القود كالحجوس انتهى وهو بحث قوى لكنه خلاف المقتول معنى ونهاية وهذا كله حيث لم يحدث فيه صنعا كما هو الفرض والافقد قال في العباب بعد ذلك ولو وضع صيدا أو شيئا ضعيفا أو مريضاً مدفا بمفازة فمات جوعا أو عطشا أو بردا فسكر حقه في مغرق انتهى وقال في الالتقاء وكذا أي يقاد منه لو القاه في ماء أو نار أو عجز عن الخلاص فيهما لكونه مكتوبا أو صيدا أو ضعيفا الخ سم (قوله في الاول) أي فيما لو اخذ بمفازة قوته أو لبسه أو ماء معنى (قوله في البقية) أي الخارجة بقول المتن ومنعه معنى (قوله وكذا لو أمكنه الخ) أي لا ضمان ع ش (قوله أي أو عطش لقوله الخ) يعني ان الواو بمعنى أو بدليل افراد الضمير في قوله سابق معنى (قوله على حبسه) عبارة المغنى على المنع اه (قوله وعلم من كلامه السابق الخ) انظر ما وجهه رشيدى ولعل وجهه ان معنى قول المتن حتى مات أي بسبب المنع كما صرح به المغنى وأشار اليه الشارح والنهاية هناك بقولها جوعا أو عطشا الخ (قوله أنه لا بد من مضي مدة الخ) أي والا فهدر كما مر قبيل التنبيه الثاني (قوله سابق) صفة قول المصنف ببعض جوع الخ (قوله بلغ المدة القائلة) اما اذا لم يبلغها فهو كالمولم يكن بشيء سابق كما قاله ابن النقيب وتبعه الزركشى اه معنى (قوله ليشبهه) أي بل يكون شبه عمد رشيدى (قوله نصف دية) أي دية شبه العمد ع ش (قوله وفارق مريضاً الخ) بان الثاني هنا الخ) فيه ما فيه سم على حج اذ الملاحظ كون الهلاك حصل بالمجموع ولا شك انه حصل به في المسئلتين الا ترى انه لو كان صحيحا في مسألة المريض لم يقتله ذلك الضرب واما كونه من الجنس او من غيره فهو امر طردى لا يدخل في ذلك فتأمل رشيدى (قوله بان الثاني) متعلق بفارق (قوله هنا) أي في مسألة المتن (قوله من جنس الخ) وهو مطلق الجوع (قوله ثم) أي في مسألة المريض (قوله كالمباشرة) أي قول المتن ولو ضيف المغنى الاقوله وسيعلم الى قوله ثم السبب والتنبيه (قوله وهي) أي المباشرة (قوله ما أثر التلف الخ) أي كحز الرقبة وقوله التلف أي فيه (قوله وهو) أي السبب (قوله ما اثره) أي اثر في التلف (قوله فقط) أي بان ترتب عليه الهلاك بواسطة ولم يحصل به ذاته ع ش (قوله ومنه منع نحو الطعام الخ) أي فكان الاول تأخير الى هنا معنى وعميرة (قوله مالا ولا) أي مالا يؤثر في الهلاك ولا يحصل وجه الحصر في ذلك ان الفاعل لا يخلو اما ان يقصد عين الجنى عليه او لافان قصده بالفعل المؤدى الى الهلاك بلا واسطة فهو المباشرة وان ادى اليه بواسطة فهو السبب كالشهادة بموجب قصاص وان لم يقصد عين الجنى عليه بالكلية فهو الشرط معنى (قوله تأثيره) أي الغير (قوله فان المفوت) أي المؤثر

لو حبسه مر (قوله لانه لم يحدث فيه صنعا) قال في شرح الروض وقضية هذا التوجيه انه لو أغلق عليه بيتا هو جالس فيه حتى مات جوعا لم يضمه وفيه نظر نعم ان كان التصور في مفازة يمكن الخروج منها فهذا يحتمل وان لم يمكنه ذلك لطولها اول زمانته ولا طارقي في ذلك الوقت المتجه وجوب القود كالحجوس اه قال بعضهم ولو فعل بان يعلم حال المفازة فيجب القود وبين ان يحتمل فتجب دية شبه العمد لكان متجها اه هذا كله حيث لم يحدث فيه صنعا كما هو الفرض والافقد قال في العباب بعد ذلك ولو وضع صيدا أو شيئا ضعيفا أو مريضاً مدفا بمفازة فمات جوعا أو عطشا أو بردا فسكر حقه في مغرق اه وقال في الالتقاء في المغرق وكذا أي يقاد منه لو القاه في ماء أو نار أو عجز عن الخلاص فيها بكونه مكتوبا أو صيدا أو ضعيفا الخ (قوله لعنه في الاول) أو سابق صفة عطش وحذف نظيره مما قبله (قوله وفارق مريضاً الخ) فيه ما فيه (قوله ونسبة الهلاك اليها) ضرب بينه وبين قوله فصح بناؤه عليه وقوله وهو ما اثره فقط ضرب بينه وبين قول المصنف ويجب

القصاص بالسبب) كالمباشرة وهي ما أثر التلف وحصله وهو ما أثره فقط ومنه منع نحو الطعام السابق والشرط مالا ولا وانما حصل التأثير عنده بغيره المتوقف تأثيره عليه كالحفر مع التردى فان المفوت هو التخطي صوب البئر والمحصل هو التردى فيها المتوقف على الحفر ومن ثم لم

يجب به قود مطلقا وسيعلم من (٣٨٢) كلامه ان السبب قد يغلبها وعكسه وانهما قد يعتدلان ثم السبب اما حسنى كالا كراه واما عرقى

كتقدم الطعام المشعوم للضيف واما شرعى كشهادة الزور (فلوشهدا) على اخر (بقصاص) اى موجهه فى نفس او طرف او برده او سرقة (فقتل) او قطع بامر الحاكم بشهادتهما (ثم رجعا) عنها ومثلها المزكبان والقاضى (وقالا تعمدنا الكذب) فيها وعلينا انه يقتل بها او قال كل تعمدت اوزاد ولا اعلم حال صاحبي (لزمهما القصاص) فان عفى عنه فدية مغلظة لتسببهما الى اهلا كدما يقتل غالبا وموجهه مركب من الرجوع والتعمد مع العلم لا الكذب ومن ثم لو شوهد المشهود بقتله حيال لم يقتل لاحتمال غلظهما ولو قال احدهما تعمدت انا وصاحبي وقال الآخر اخطأت او اخطانا او تعمدت واخطا صاحبي قتل الاول فقط لانه المقر بموجب القود وحده فان قالنا لم نعلم انه يقتل بها قبل ان امكن لنحو قرب اسلامهما قال البلقينى او قالنا لم نعلم قبول شهادتنا لمقتضى لردهما فينا وانما الحاكم قصر لقبولها ووجب دية شبه العمدى ما لم يصدقهم العاقلة (نتليه) ظاهر كلامهم انه لا بد من قولهما وعلينا انه يقتل بشهادتنا وان كانا عالمين

اه معنى (قوله مطلقا) اى سواء كان الخفر عدوانا أم لا (قوله ان السبب) اى كالشهادة قد يغلبها اى المباشرة (قوله وعكسه) اى كالتقدم مع الالتقاء من شاهق وقوله قد يعتدلان اى كالمكره والمكره شورى (قول المتن فلو شهدا) اى رجلان عند قاضى معنى (قوله او برده الخ) عطف على بقصاص (قول المتن فقتل) اى المشهود عليه (قوله فيها) اى الشهادة (قوله بها) اى بشهادتنا (قوله او قال كل تعمدت) اى واقصر عليه (قول المتن لزمها القصاص) وخرج بالشاهد الراوى كالمكره اشكلت قضية على حاكم فروى له فيها انسان خبر افقتل الحاكم به شخصا ثم رجع الراوى وقال تعمدت الكذب فلا قصاص كافى الروضة واصلها وقياسه مالم يستغنى القاضى شخصا فافتاه بالقتل ثم رجع معنى ونهاية قال ع ش قوله فلا قصاص عليه اى ولا دية وكذا لا قصاص على القاضى حيث كان اهلا لا خد من الحديث بان كان يجتهد او لا اقتصص منه وقوله فافتاه الخ اى ولو قال تعمدت الكذب وعليت انه يقتل بافتائى وقوله ثم رجع اى المفتى اه (قوله وموجهه) اى القصاص عليهما (قوله والتعمد مع العلم) اى الاعتراف به معنى (قوله لا الكذب) اى وحده رشيدى (قوله ومن ثم لو شوهد الخ) يتأمل موقع هذا الكلام فانه تحصل من كلامه ان شرط وجوب القصاص الرجوع مع الاعتراف بتعمد الكذب وبالعلم بانه يقتل بشهادتهما فان تحقق هذا الشرط وجب القصاص ولا اثر للمشاهدة المذكورة وان لم يتحقق لم يجب وان انتفت المشاهدة المذكورة فليتأمل وقد يجاب بان المراد انهما اذا لم يعترف بالتعمد وشاهدنا المشهود بقتله حيال لم يجب القصاص لاحتمال الغلط وعدم التعمد ولا يخفى عدم مساعدة العبارة عليه فليتأمل سم على حج اه ع ش (قوله لم يقتل) وعلى القاتل دية عمدى ماله كما ياتى فى شرح ولو القاه فى ماء مغرق فالتعمه حوت الخ ع ش (قوله قتل الاول) اى من قال تعمدت انا وصاحبي ع ش (قوله فان قال الخ) ويظهر انه ياتى هنا وفيما ياتى عن البلقينى نظير قوله السابق ولو قال احدهما تعمدت الخ (قوله قبل ان امكن الخ) عبارة المغنى فانه ينظر ان كانا ممن يخفى عليهما ذلك لقرب عهدهما بالاسلام او بعدهما عن العلماء لم يجب عليهما القصاص بل دية شبه عمد وان لم يخف عليهما ذلك فلا اعتبار بقولهما كن رضى سهم الى شخص واعترف بانه قصده ولكن قال لم اعلم انه يبلذه اه (قوله ان امكن) اى صدقهما نهاية (قوله قال البلقينى الخ) بحث تقييد ما قاله البلقينى بما اذا كان حالهما معلوما ولا فلا التفات الى قولهما ذلك وهو بحث فى غاية الاتجاه سم ويؤيد ذلك قول المغنى بدل قول الشارح لمقتضى الخ لظهور امور فينا تقتضى ردها الخ (قوله ووجب الخ) عطف على قوله قبل (قوله فى ما لم) اى الشهود ع ش (قوله ان لم تصدقهم العاقلة) فان صدقهم فالدية على العاقلة ع ش (قوله انه لا بد) اى فى لزوم القصاص عليهما (قول المتن الولي) اى والى المقول معنى (قوله عند القتل) متعلق بعلمه (قوله فلا قود عليهما) هذا اذا تمحض القصاص فلو شهد اعلى قاطع الطريق ثم رجعا لم يسقط القصاص عنهم باعتراف الولي بكذبهما لان حق الله تعالى باق معنى (قوله بل هو) اى القود وقوله او الدية الخ اى ان عفى عن القود وقوله عليه اى الولي (قوله والجائهما) عطف تفسير على تسببهما (قوله بعلمه) متعلق بانهنقطاع

القصاص بالسبب (قول المتن لزمهما القصاص) قال فى العباب بخلاف راوى حديث للقاضى فى حكم قد توفى فيه حكم بمقتضاه ثم رجع عن روايته اه ومثل الراوى المذكور فيما يظهر المفتى اذا اتى بالقتل ثم رجع ع ر (قوله ومن ثم لو شوهد الخ) يتأمل موقع هذا الكلام فانه تحصل من كلامه ان شرط وجوب القصاص الرجوع مع الاعتراف بتعمد الكذب وبالعلم بانه يقتل بشهادتهما فان تحقق هذا الشرط وجب القصاص ولا اثر للمشاهدة المذكورة وان لم يتحقق وان انتفت المشاهدة المذكورة فليتأمل وقد يجاب بان مرادهما انهما ان لم يعترف بالتعمد وشاهدنا المشهود بقتله حيال لم يجب القصاص لاحتمال الغلط وعدم التعمد ولا يخفى عدم مساعدة العبارة عليه فليتأمل (قوله لم يقتل) اى بالمشهود عليه الذى قتل (قوله قال البلقينى او قالنا لم نعلم الخ) بحث تقييد ما قاله البلقينى بما اذا كان حالهما معلوما ولا فلا التفات

عدلين ويوجه بانهما مع عدم ذكره قد يعتذران فاحتيط للقود باشرط اذكرهما لذلك (الان يعترف الولي بعلمه) رشيدى عند القتل كافى المحرر (بكذبهما) فى شهادتهما فلا قود عليهما بل هو او الدية المغلظة عليه وحده لا نقطاع تسببهما والجائهما بعلمه فصار اشرطا

كالمسك مع القاتل واعترافه بعله بعد القتل لأثره فيقتلان واعرثاف القاضي بعله بكذبهما حين الحكم أو القتل موجب لقتله أيضا رجما أم لا وحل ذلك كله ما لم يعترف وارث القاتل بان قتله حق ولورجع الولي والشهود فسيأتي (٣٨٣) في الشهادات (ولو ضيف بمسموم) يعلم

أنه يقتل غالبا غير ميمز (صليا) كان (أو مجنونا) أو اعجميا يعتقد وجوب طاعة الامر فأكله (فاته) وجب القصاص (لانه الجاه إلى ذلك سواء اقال هو مسموم ام لا كذا عبره كثيرون مع فرض اكثرهم الكلام في غير الميمز وهو عجيب إذ لا يتعلل بخاطبة غير الميمز بنحو ذلك ولا يتوهم أحده في فرق بين القول وعدمه فلذا قال الشارح: إن لم يقل هو مسموم إشارة إلى أن اللاتق نفي هذا القول بالكلية لانه لا معنى لوجوده محضرة غير الميمز فتأمل له ولك ان تجعل الغاية في كلام الشارح بالنسبة للميمز الصادق به الصبي وتمنع أنه يطردها أن ما بعدها أولى بالحكم مما قبلها بل قد ينعكس وقد يستويان كما في قوله تعالى فلن يقبل من احدكم ملء الارض ذهابا ولو اقتدى به ولما نظر الكشف إلى الغالب اول الآية بما اكثر

المحشون على كلامه وغيرهم الكلام فيه ردا وجوابا فراجع نعم عندى فى الآية جواب هو أن باذل المال قد يبذله كرها وقد يبذله اختيارا وهذا قد يبذله ساكتا وقد يبذله مصرحا بان فداء عن نفسه المذعنة بالخطا

رشدى (قوله واعترافه) أى الولي ع ش (قوله بعد القتل) متعلق بعله رشدى والمراد قتل الجاني ع ش (قوله واعتراف القاضي) أى دون الولي معنى (قوله حين الحكم) متعلق بعله (قوله رجما) أى الشاهدان (قوله وارث القاتل) أى القاتل الاول الذى قتلناه بشهادة البينة ع ش (قوله بان قتله حق) فلو قال انا اعلم كذبهما فى رجوعهما وان مورثي قتله فلا قصاص على احد معنى (قوله يعلم) إلى قوله كذا عبر به فى النهاية والمعنى (قوله يعلم انه الخ) سكنت عنه المنهج والمعنى فقضيته كفقضى كلام الشارح الا فى فى الدرر وفى التنبيه أنه ليس بقيد (قوله غالبا) لم يبين هو ولا غيره محترزه وبوجه أنه احتراز عما إذا لم يقتل غالبا بل كثيرا أو نادرا فيجب حيث تدية شبه العمد فليتام ثم رايت فى الروض ما يصرح بذلك فى الكثير وينبغى ان النادر كذلك ويدل عليه قول المتن السابق وإن قصد بها بما يتل غالبا فبشه عمد وقال الشارح هناك سواء قتل كثيرا ام نادرا سم (قوله أو اعجميا الخ) جعله من اقسام غير الميمز لكونه فى معناه هنا (قوله لانه الجاه الخ) أى لان الضيف بحسب العادة يا كل عاقد لم هو لكونه غير ميمز لا يفرق بين حالة الاكل وعدمها فكان التقدير له الجاه عاديا ع ش عبارة الحلبي قوله لانه الجاه إلى ذلك أى ولا اختيار له حتى يقال أنه تناول ذلك باختيار له فخذ العمد صادق على هذا اه (قوله فلذا قال الشارح الخ) لا يخفى ان ما قاله هو بمعنى ما قاله غيره لان معنى قوله وإن لم يقل هو مسموم انه لا فرق بين القول وتركه ولا دلالة فيه على ان اللاتق ترك هذا القول بل الذى يدل عليه إنما هو انه لا اثر لتركه وان الحكم مع تركه اضعف وهذا محل الاشكال فى كلامه سم (قوله ان ما بعدها أولى بالحكم مما قبلها) يتأمل فان الظاهر بناء على ما اشتهر ان صواب العبارة ان ما قبلها أولى بالحكم مما بعدها ولو كان معنى الغاية ما أفاده لم يرد إشكال على عبارة الشارح حتى يحتاج لمنع اطراف معنى الغاية فتأمل سيد عمر وقوله ان الصواب ان ما قبلها أولى الخ أى كافى بعض نسخ الشرح وايضا يصرح بذلك قوله الاق نعم عندى فى الآية جواب الخ (قوله بل قد ينعكس) أى ومنه قول الشارح المذكور (قوله بما) أى بتأويل (قوله وغيرهم) أى غير محشى كلام الكشف عطف على المحشون وقوله الكلام مفعول اكثر وقوله فيه أى فى ذلك التأويل (قوله وهذا) أى الباذل بالاختيار (قوله المذعنة) المعترفة (قوله من هذا) أى بمن صرح بذلك (قوله فهم) أى الآية (قوله من الغالب) أو أولوية ما قبل الغاية بالحكم مما بعدها (قوله اما الميمز فكذلك) ضعيف (قوله ومنه قول غيرهما) عطف على بحثهما (قوله انه كافى قوله الخ) عبارة النهاية والمعنى اما الميمز فكالبالغ وكذا مجنون له تمييز كما قاله البغوى اه (قوله كما باصله) وهو المحرر المختصر من الوجيز المختصر من الوسيط المختصر من البسيط المختصر من نهاية امام الحرمين الماخوذ من الام وكل من الوجيز والوسيط والبسيط للغزالي بجري (قوله فهو) أى ما فى الاصل وقوله ا بين أى اكثر بياننا فى المتن (قوله تجب هنا) خبر فدية وقوله لا قد عطف على ضميرها المستتر فى تجب

إلى قولها ذلك وهو بحث فى غاية الاتجاه (قوله يعلم أنه يقتل غالبا) لم يبين هو ولا غيره محترزه قوله غالبا ويتجه انه لا جل جريان القصاص هنا وفيما يأتى على احد الاقوال وانه إذا لم يقتل غالبا نادرا او كثيرا تجب دية العمد فليتام ثم رايت فى الروض قبل ذلك ولو سقاه سماً يقتل كثيرا لا غالبا فكغرز الابر فى غير مقتل اه قال فى شرحه ما إذا كان يقتل غالبا فهو كغرز الابر بمقتل اه فاخرج النادر لكن يذنبى انه كذلك ويدل عليه قول المتن السابق وإن قصد بها بما لا يقتل غالبا فبشه عمد وقال الشارح هناك سواء قتل كثيرا ام نادرا فليتام (قوله فلذا قال الشارح وإن لم يقل الخ) لا يخفى ان ما قال الشارح هو بمعنى ما قاله غيره لان معنى قوله وإن لم يقل الخ لا فرق بين القول وتركه ولا دلالة فيما قاله على ان اللاتق ترك هذا القول بل الذى يدل عليه إنما هو ان لا اثر لتركه وان الحكم مع تركه اضعف وهذا محل الاشكال فى كلامه (قوله ولو اقتدى به)

والتقصير فاذا لم يقبل ذلك البذل من هذا فمن قبله أولى فبى حيث تد من الغالب أما الميمز فكذلك على منقول الشيخين لكن بحثهما ومنقول غيرهما واتصر لهما جمع متأخرون أنه كافى قوله (أو بالغنا عاقلًا ولم يعلم حال الطعام) فأكله فاته (فدية) لشبه العمد كما باصله فهو أبين تجب هنا لتغريه لا قد لتناوله له باختياره (وفى قول قصاص) لتغريه كالاكراه ويجاب بان فى الاكراه الجاه دون هذا وقلته صلى الله عليه وسلم

(قوله سمته) أى سمته الشاة (قوله لمات الخ) ظرف لقتله (قوله لا دليل فيه) أى فى قتله المذكور على وجوب القصاص ع ش (قوله بل أرسلت به اليهم الخ) عبارة للمغنى لأنهم تقدم الشاة الى الأضياف بل بمشيتها اليه صلى الله عليه وسلم وهو أضاف أصحابه وما هذا سبيله لا بل منه قصاص اه (قوله فقطع فعل الرسول الخ) عبارة النهاية لأنهم تضيفهم بل أرسلت به اليهم وبفرض التضيف فالرسول فعله فقطع فعلها الخ (قوله فعل الرسول) أى الذى أرسلته بالشاة ع ش وهو فاعل قطع وقوله فعلها وهو الاسال مفعوله (قوله فعدم رعاية المماثلة الخ) أى حيث لم يقتلها بمثل السم الذى قتلت به ع ش (قوله قريبة الخ) قد يقال عدم رعاية المماثلة لان العدول الى السيف جائز سم (قوله بذلك) أى بأرسال المسموم (قوله لا للقدود) أى لا لكونها ضيفت بالمسموم ع ش (قوله وتأخيرها) أى تأخير قتلها ع ش (قوله بها) أى بتلك الجنابة (قوله حينئذ) أى حين موت بشر رضى الله تعالى عنه (قوله واقعة حال فعلية الخ) قد يمنع بل هى قولية لظهور انه صلى الله عليه وسلم لم يباشر قتلها بل أمر به والامر بالقول فليتامل سم (قوله فلا دليل الخ) أى لان من قواعد ما منارضى الله تعالى عنه أن وقائع الاحوال اذا تطرق اليها الاحتمال كسأها ثوب الاجمال وسقط بها الاستدلال ع ش (قوله اما اذا علم) أى الضيف حال الطعام مغنى (قوله فهدر) كذا فى النهاية والمغنى (قوله) وكان التضيف مالمو ناوله اياه) اقتصر عليه المغنى والنهاية (قوله بتثليث اوله) والفتح أفصح مغنى وبليه الضم ع ش (قول المتن فى طعام شخص) ومثل الطعام فى ذلك ماء على طريق شخص معين والغالب شر به منه مغنى (قوله يمين) أخرج غير المميز ولم يبين حكمه فهل هو وجوب القصاص كالموضيعة سم أقول مفهوم صنيع الشارح وجوب القصاص ع ش (قوله على ما مر) أى فى قوله سواء الخ رشيدى ولعل الصواب فى قوله لسن بجهنما ومنقول غيرهما الخ (قول المتن الغالب اكلمه منه) زيادة على المحرر وهى فى الشرحين ولم يتعرض لها الا كثرون وقضيته انه اذا كان اكلمه منه نادر ا يكون هدر او جرى على ذلك جمع من الشراح وليس مراد انما هو لاجل الخلاف حتى يأتى القول بالقصاص والا فالواجب دية شبه العدم مطلقا نيه على ذلك شيخى فتنبه له مغنى ونهاية زاد سم فقول الشارح الا فى فهدر بمنوع بالنسبة للاول على هذا اه (قوله بالحال) الى قوله ويفرق فى النهاية والمغنى الا قوله لا يغلب اكلمه منه (قوله فعليه دية شبه عمد) وكذا ان غطى برأى دلهينه ودعاه اليه او الى بيته وكان الغالب انه يمر عليها اذا اتاه فاته ووقع فيها ومات بذلك فلا قصاص بل لهدية شبه

قال البيضاوى يحمول على المعنى كانه قيل فلن يقبل من احدهم فدية ولو افندى بملء الارض ذهباً او معطوف على مضمر تقديره فلن يقبل من احدهم ملء الارض ذهباً لو تقرب منه فى الدنيا ولو افندى به من العذاب فى الآخرة او المراد لو افندى بمثله لقوله تعالى ولو ان للذين ظلموا من الارض جميعا ومثله معه والمثل يحذف يراد كثير الان المثليين فى حكم شئ واحد اه وقوله يحمول على المعنى الخ جواب عما يقال ان الوصلية تدخل على ابعاد الامرين لتفيد ان الحكم المسكوت عنه اولى ولا يخفى ان الفدية بملء الارض عن الحكم المسكوت عنه هو عدم قبول مطلق الفدية ففقتضى الظاهر ان يقال لا يقبل منه الفدية ولو افندى بملء الارض فاجاب بثلاثة اوجه الاول ظاهر والثانى والثالث بان يخرج لو عن الوصلية بقى الكلام فى قوله او المراد لو افندى قال الطبرى لا بد من تقدير الكلام ليستقيم المعنى وهو ان يقال ولو افندى به ومثله ص (قوله فعدم رعاية المماثلة الخ) قد يقال عدم رعاية المماثلة لان العدول الى السيف جائز (قوله واقعة حال فعلية) قد يمنع بل هى قولية لظهور انه عليه الصلاة والسلام لم يباشر قتلها بل أمر به والامر بالقول فليتامل (قوله فى طعام شخص يمين) أخرج غير المميز ولم يبين حكمه فهل هو وجوب القصاص كالموضيعة (قول المتن الغالب اكلمه منه) هذا القيد وقع فى المنهاج وغيره من كتب الشيوخين ولم يذكره الا كثرون وهو تقييد لمحل الخلاف المذكور حتى يتأتى القول بوجوب القصاص والا فدية شبه العدم واجبة مطلقا سواء كان الغالب اكلمه منه او لا خلا لما ذكره كثير من الشراح من اهداره اذا لم يكن الغالب اكلمه منه نيه على ذلك شيخنا الشهاب الرملى فقول الشارح الا فى فهدر بمنوع بالنسبة للاول على هذا (قوله فعليه دية شبه عمد على الاظهر) قال فى الروض وقيمة الطعام

للبيهردية التى سمته بخير لمات بشر رضى الله عنه لا دليل فيه لانهم تقدمه بل أرسلت به اليهم فقطع فعل الرسول فعلها كالممسك مع القاتل وبفرض انه لم يقطعه فعدم رعاية المماثلة هنا بخلاف ما ع اليهودى السابق قريبة لكون قتله لها لثقتها المهد بذلك على ما يأتى آخر الجزية لا للقدود وتأخيرها لموت بشر بعد العفو لتحقيق عظيم الجنابة التى لا يليق بها العفو حينئذ لا يقتلها اذا مات والحاصل انها واقعة حال فعلية محتملة فلا دليل فيها (وفى قول لاشئ) تغليباً للبشارة ويحاج بان محل تدليلها حيث اضمحل ما معها كالممسك مع القاتل ولا كذلك هنا اما اذا علم فهدر لانه المهلك لنفسه ولو قدم اليه المسموم مع جملة اطعمة ففضية كلام الامام انه كالمو تان وحده وهو متجه لو جرد التغيرير حيث جرت العادة بديده اليه سواء النفيس غيره وهذا اوجه من ترددات الاذرعى فيه وكالتضيف مالمو ناوله اياه او امره باكله (ولو دس سما) بتثليث اوله (فى طعام شخص) يميناً وبالغ على امر (الغالب اكلمه منه فاكله جاهلاً) بالحال (فعلى الاقوال) فعليه دية شبه عمد

على الاظهر لما سر وخرج بذلك بالا يغلب أكله منه وطعام نفسه إذ ادسه فيه فأكله صدقته والآكل العالم فهدر لا تغرب و يفرق بينه وبين ما ياتي في السيل النادر بان ثم فعلاته في بدنه وهو كنفه او القاؤه الذي يقصده به القتل ولا كذلك الدس هنا ولو اكره جاهلا ولو بالغاعلى تناول سم يقتل غالبا قتل وإن ادعى الجهل بكونه قاتلا بخلاف ما لو ادعى الجهل بكونه ساما (٣٨٥) وأمكن فانه يصدق أو عالم فلا كمال

أكرهه على قتل نفسه (ولو ترك المجروح علاج جرح مهلك فمات وجبت القصاص) لان البرء لا يوثق به وإن عالج ومن ثم لو ترك عصب الفصد المجنى عليه به كان هو القاتل لنفسه وساقى قبيل مبحث الختان حكم تولد الهلاك من فعل الطبيب (ولو القاه) أى المميز القادر على الحركة كما هو ظاهر (فى ماء) راكد اوجار ومن قيد بالاول اراد التمثيل (لا يعدم مغرقا) بسكون غينه (كمن بسط) يمكنه الخلاص منه عادة (فكسك فيه مضطجعا) مثلا مختارا لذلك (حتى هلك فهدر) لا ضمان فيه ولا كفارة لانه المهلك لنفسه ومن ثم وجبت الكفارة فى تركته اما إذا لم يقصر بذلك لسكونه القاه مكتوبا مثلا فعمد (أو) فى ماء (مغرق لا يخلص منه) عادة كلجة وقت هيجانها فعمد مطلقا (أو) (الابساحة) بكسر اوله أى عوم (فان لم يحسنها أو كان) مع كونه يحسنها (مكتوبا أو زمنا) أو ضعيفا فهلك (فعمد) لصدق حده عليه حينئذ (وإن منعه منها) وهو يحسنها (عارض)

العمد إن جهل البئر روض مع الاسنى وياق فى التقييد بالغلبة هنا ما تقدم عن شيخنا الشهاب الرملى سم (قوله على الاظهر) وعلى الثلاثة يجب له قيمة الطعام لان الداس اتلفه عليه مغنى وروض (قوله لما سر) أى فى شرح أو بالغاء أو عافلا الخ (قوله ما لا يغلب اكله منه) هذا مبنى على ان التقييد بغلبة الاكل منه للحكم بانه شبه عمد وليس كذلك بل هو محل الخلاف لياق القول بوجوب القصاص والمعتمد وجوب الدية مطلقا أى سواء غلب الاكل منه أو ندر أو استوى الامر ان حلى وتقدم أنفاما يوافق (قوله فهدر) تقدم ما فيه بالنسبة لاول المحترزات الثلاثة (قوله بينه) أى الدس (قوله أو القاؤه الخ) الموافق لما ياتي الو او بدل أو (قوله ولو اكره الخ) عبارة المغنى والنهاية فرع لو قال العاقل كل هذا الطعام وفيه سم فأكله فمات فلا قصاص ولا دية كانهض عليه فى الام ولو ادعى القاتل الجهل بكونه ساما فالوجه انه إن كان ممن يخفى عليه ذلك صدق وإلا فلا أو بكونه قاتلا فالقصاص ولو قامت بينة بان السم الذى اوجره يقتل غالبا وقد ادعى انه لا يقتل غالبا وجب القصاص فان لم تقم بينة بذلك صدق بيمينه ولو اوجر شخصا لا يقتل غالبا فشبه عمد أو يقتل مثله غالبا فالقصاص وكذا اكره جاهل عليه لا عالم اه قال ع ش قوله صدق بيمينه أى فى انه لا يقتل غالبا فعليه دية شبه العمد وقوله فنبه عمد أى وإن كان المجرى صيا وقوله فالقصاص أى ولو كان المجرى بالغاء عافلا (قوله فانه يصدق) أى وعلى دية عمد لانه قصد الفعل والشخص بما يقتل غالبا ويحتمل ان عليه دية خطأ ثم رايه ابن عبدالحق اقتصر على الاحتمال الثانى ع ش (قوله فلا) أى فلا ضمان وينبغى تقييده بما إذا كان المكروه بفتح الراء يميز الخدام من قوله كما واكره الخ (قوله لان البرء) إلى قول المتن ولو امسكه فى النهاية (قوله ومن ثم الخ) عبارة المغنى واما ما لا يملك كان فصدده ولم يعصب العرق حتى مات فانه لا ضمان اه (قوله راكد اوجار) كذا فى المغنى (قوله بسكون غينه) وفتحها ونشيد الراء مغنى وع ش (قوله اما إذا لم يقصر الخ) كذا فى المغنى (قوله أو فى ماء مغرق) أى أو التى رجلا أو صبياء فى ماء مغرق كنهى مغنى (قوله عادة) إلى قول المتن ولو امسكه فى المغنى (قوله مطلقا) أى سواء كان يحسن السباحة ام لا مغنى وكان الاولى ان يقدمه على قوله ككلجة الخ كما فعله المغنى (قول المتن فان لم يحسنها) ظاهره وإن ظن الملقى منه انه يحسنها ويوجه بان الضمان من خطاب الوضع ولا يعتبر فيه علم بصفة الفعل وقياس ماسر من اشتراط علم المضيف بكون السم يقتل غالبا انه لو ظن ذلك لم يجب قصاص بل تجب فيه دية خطأ نظير ما هى عن ابن عبدالحق ع ش وقوله من اشتراط علم المضيف الخ تقدم ما فيه (قول المتن فعمد) (فرع) لو امر صغيرا يستقى له ماء فوقع فى الماء ومات فان كان يميز ايسر ممل فى مثل ذلك هدر ولا ضمانه عاقلة الأمر ولو قرص من يحمل أى من إنسان أو دابة رجلا فتجرك وتسقط المحمول فكما اكرهه على الرمي انتهى والد الشارح على شرح الروض ع ش (قوله أو قبله فعمد) مكرر مع قوله السابق كلجة الخ سم (قول المتن وإن أمكنته) أى سباحة أو غيرها كتعلق بزورق مغنى (قوله) ومن ثم لزمته الخ أى من أمكنته التخلص فتركه لقتله نفسه ع ش (قوله أو القاه فى نار) (فرع) أو قدت امرأة نار أو تركت ولدها الصغير عندها وذهبت فقرب الولد من النار واحترق بها فان تركته بموضع تعد مقصرة بتركه فيه ضمنته وإلا فلا هكذا قال بعض اهل الدين وهو حسن مر

أى لان الدس أتلفه عليه ثم قال وكذلك إن غطى بثر فى هليز ودعاه قال فى شرحه اليه أو إلى بيته وكان الغالب انه يمر عليها إذا اتاه فاته ووقع فيها ومات بذلك فلا قصاص بل لدية شبه العمدان جهل البئر اه فانظر هل ياتى فى التقييد بالغلبة هنا ما تقر فى الحاشية المتقدمة عن شيخنا الشهاب الرملى القياس الاتيان (قوله أو قبله الخ) انظره مع قوله السابق كلجة وقت هيجانها

(٤٩) - شروانى وابن قاسم - ثامن) بعد الالقاه (كريح وموج) فمات (فشبه عمد) أو قبله فعمد لان القاه فيه مع عدم تمكنه منه مهلك غالبا (وإن أمكنته فتركها) خوفا أو عنادا (فلا دية) ولا كفارة (فى الاظهر) لانه المهلك لنفسه إذا لاصل عدم الدهشة ومن ثم لزمته الكفارة (أو) القاه (فى نار يمكنه الخلاص) منها (فكسك فى) وجوب (الدية القولان)

سم على المنهج والضمان بدية العمد ع (قوله أظهرهما لا) أى عدم الوجوب ويعرف الامكان بقوله أو يكونه على وجه الارض وإلى جانب ارض لا نار عليها وعلى عدم الوجوب ويجب على الملقى ارش ما اثرت النار فيه من حين الالتقاء إلى الخروج على النص سواء كان ارش عضواً حكومة فان لم يعرف قدر ذلك لم يجب إلا التعزير كما في البحر عن الاصحاب معنى (قوله هنا) أى في مسألة النار وقوله ثم أى في مداواة الجرح ع (قوله) أما إذا لم يمكنه الخلاص) بقى ما لو لم يمكنه الخلاص منها إلا بالانتقال إلى مهلك كغرق بجوارها فانتقل إليه فهلك فهل يضمنه الملقى له في النار فيه نظروا الوجه أنه لا يضمنه بقصاص ولا بغيره لأن فعل الملقى انقطع بانتقاله إلى المهلك الاخر وقديروا هذا أنه لو ذبح نفسه في النار لم يضمنه الملقى كما هو ظاهر وإن قصد به الاستراحة (فرع) لو القاه في ماء مغرق ولم يعلم حال الماء فقال الولي كان مغرقاً وقال الملقى كان غير مغرق وإنما بسبب آخر من جهة نفسه فلا شبهة في تصديق الولي لأن الموت بعد الالتقاء في الماء ظاهر في أنه بسببه سم أقول بل هذا داخل في قول الشارح ولو قال الملقى الخ (قوله لعظمها) أى كونها في وهدة وقوله أو نحو زمانة أى ككونه مكتوفاً أو صغيراً أو ضعيفاً معنى (قوله ولو قال الملقى) أى في الماء أو النار معنى (قوله صدق) أى يمينه معنى عبارة ع ش أى الوارث يمينه على قاعدة أنهم حيث أطلقوا التصديق ولم يقولوا معه بلا يمين كان محمولاً على التصديق باليمين ويكفيه يمين واحدة لأنه إنما يخلف على عدم قدرته على التخلص لا على أن الملقى قتله ع (قوله لأن الظاهر معه) لأن الظاهر أنه لو أمكنه الخروج لخرج معنى (قوله غالباً) كالمذهب البصرة معنى (قوله أو نادر الخ) قديقال أنه عين ما بعده عبارة المعنى أو قديزيد وقد لا يزيد فزاد ومات به فبشبه عمد اه وهى ظاهرة (قوله فاتفق سيل) أى نادر نهاية ومعنى (قوله ولو عدواناً) إلى قوله كما لو القاه ببر في المعنى وإلى قوله وفيما إذا اقتص في النهاية (قوله وهى) أى التردية معنى والواو للحال (قوله أى مكان عال) تفسير مرادواً لا قاله شاق كما في المختار الجبل المرتفع أى واللقاء منه يقتل غالباً ع (قول المتن على القاتل) أى المكلف فلو أمسكه وعرضه لمجنون أو سبع ضار فقتله فالقصاص على المسك قطعاً معنى وإفاده قول الشارح الأهل مع قوله الاتى أما غير الأهل (قوله وصحح ابن القطان الخ) أى صحح أنه مسند لا مرسل رشيدى (قوله ولقطع فعله) أى الثانى (قوله وإن لم يتصور الخ) عبارة المعنى تنبيه كلامه قديفهم تعلق القصاص بالحافر لو انفرد وليس مراد إلا أن الحفر شرط والشرط لا يتعلق به قصاص كما مر اه (قوله لكن عليهم الاتم الخ) لا يخفى أن هذا لا يتأتى في الحافر على الإطلاق رشيدى وسم أى بل بقيد العدوان (قوله كمجنون الخ) حال من غير الأهل فيخرج به الحربى الاتى ع (قوله ضار) أى كل من المجنون والسبع ع (قوله فلا قطع) أى لفعل الأول منه أى غير الأهل (قوله فعلى الأول الخ) أى فى غير الحافر سم وع ش رشيدى (قوله القود) ظاهره وإن لم يعلم الأول بالضارى ويوافقه

(قوله) أما إذا لم يمكنه الخلاص الخ) بقى ما لو لم يمكنه الخلاص منها إلا بالانتقال إلى مهلك آخر كغرق بجوار لها فانتقل إليه فهلك به فهل يضمنه الملقى له في النار بقصاص أو غيره فيه نظروا الوجه عدم الضمان لأن فعل الملقى انقطع بانتقاله هذا إلى المهلك الاخر وقديروا بذلك أنه لو ذبح نفسه في النار لم يضمنه الملقى كما هو ظاهر وإن قصد به الاستراحة (قوله ولو القاه مكتوفاً الخ) لو القاه في ماء غرقه ولم يعلم حال الماء فقال الولي كان مغرقاً وقال الملقى كان غير مغرق وإنما بسبب آخر من جهة نفسه فلا شبهة في تصديق الولي لأن الموت بعد الالتقاء في الماء ظاهر في أنه بسببه (قوله ولو عدواناً) هذا التعميم لا يتناسب إطلاق الاتم الاتى (قوله لكن عليهم الاتم) لا يتأتى في الحافر على الإطلاق (قوله أما غير الأهل الخ) ظاهره الرجوع للسائل الثلاث فيفيد ضمان الملقى إذا كان القاه غير أهل لكن ضار وعدم ضمان المسك إذا كان القاتل غير أهل وليس ضاراً بضمان الحافر أى المتمدى إذا كان المردى ضاراً وبه نظر لأن الكلام في الضمان بالقود ولا قود على الحافر كادل عليه قوله وإن لم يتصور الخ بل الذى ينبغي الضمان بالدية لما يأتى في موجبات الدية أنه يضمن بالحفر العدوان والضارى آلة كما تقرر وهما فلا ينقض بما لو تردى بنفسه (قوله فعلى الأول القود) ظاهره وإن لم يعلم

في الصورتين) الماء والنار (وفي النار) وكذا الماء ومن ثم استوفى جميع التفاصيل المذكورة (وجه) بوجوبه كما لو أمكنه دواء جرحه ويرد بوضوح الفرق للوثوق هنا لا ثم أما إذا لم يمكنه الخلاص لعظمها أو نحو زمانته فيجب القود ولو قال الملقى كان يمكنه التخلص فانتكر الوارث صدق لأن الظاهر معه الماء والنار مثال ولو القاه مكتوفاً أو به مانع عن الحركة بالساحل فزاد الماء وغرقه فان كان بمحل تعلم زيادته فيه غالباً فعمد أو نادراً فشبهه أو لا تتوقع زيادته فيه فاتفق سيل خطأ (ولو أمسكه) أى الحرو لو للقتل (فقتله آخر أو حفر بئراً) ولو عدواناً (فرداه فيها آخر) وهى تقتل غالباً (أو القاه من شاق) أى مكان عال (فقتله آخر) بسيف (فقده) به نصفين (فالقصاص على القاتل والمردى والقاد الأهل) (فقط) أى دون المسك والحافر والملقى لحديث في المسك صوب البيهقي لإرساله وصحح ابن القطان إسناده ولقطع فعله اثر فعل الأول وإن لم يتصور قود على الحافر لكن عليهم الاتم والتعزير بل والضمان في القن وقرره على القاتل أما غير الأهل كمجنون أو سبع ضار فلا قطع منه لأنه كآلة فعلى الأول القود



من سبيع أو حية أو مجنون  
ولأنما قطعه الحربي لأنه  
لا يصلح أن يكون آلة لغيره  
مطلقا بخلاف أولئك فانهم  
مع الضراوة يكونون آلة  
لامع عدمها قيل يرد على المتن  
تقديم صبي لهدف فاصابه  
سهم رام فيقتل المقدم لا  
الرامي ويرد بمنع ما ذكره  
بل إن كان التقديم قبل الرمي  
وعليه الرامي فهو عما نحن فيه  
لأن الضمان على الرامي فقط  
أو بعده فهو عما نحن فيه أيضا  
لأن المقدم حينئذ هو المباشر  
للقتل (ولو ألقاه في ماء مغرق)  
لا يمكنه التخلص منه فقد  
ملزم قتل فقط لقطعه اثر  
اللقاء أو حربي فلا قود على  
الملتقى لما مر آنفاً أو  
(فالتقمة حوت) قبل وصوله  
للواء أو بعده ولم يفرقوا بين  
علم ضراوته وعدمها لأنه إذا  
التقم فأنما يلتقم بطبعه فلا  
يكون إلا ضاريا (وجب  
القصاص في الاظهر) وإن  
جهله لأن اللقاء حينئذ يغلب  
عنه الهلاك فلا نظر للهلاك  
كما لو ألقاه بئر فيها سكاكين  
منصوبة لا يعلمها بخلاف  
ما لو دفعه دفعا خفيفا فوق  
على سكين لا يعلمها فليجديه  
شبه عمد وفيما إذا اقتص  
من الملقى فقتل الحوت من  
ابتلعه حيا لا يمنع وقوع  
القصاص موقعه كافتؤخذ  
من كلامهم فيما وقع سن  
مشغور فقلعت سنه ثم عادت

قوله الآتي في السكاكين لكن إذا لم يعلم الأول بالضاري ينبغي تقييده في الامساك بما إذا أمسكه للقتل ولو  
أمسكه لنحو دفعه عن نفسه أو مزاح فقتله ضار لم يتجه القود بل ولا الضمان وفي الالقاء بما إذا كان الالقاء  
بهلك غالبا ولا فينبغي وجوب دية شبه العمد وقضية التقييد بالضاري أن غيره يقطع فعل الأول ويدل عليه  
قوله الآتي لامع عدمها وعلى هذا ففهم التقييد بالأهل فيه تفصيل سم وسياق عن عرش الجزم بالتفصيل  
(قوله كالو القاه بئر) أي مهلك الالقاء فيها غالبا ولا فدية شبه العمد سم (قوله أسفلها صار من  
سبيع الخ) أي فإن القصاص على الملقى عرش (قوله ولأنما قطعه) أي فعل الممسك وما عطف عليه  
عرش (قوله مطلقا) أي ضاريا كان أو لا (قوله لامع عدمها) أي فيضمن المجنون حيث لم يكن ضاريا  
ويهدر المقتول عند قتل الحية أو السبع له فلا قصاص على الممسك ولا دية ولا كفارة عرش عبارة سم قال  
في العباب كالرؤض ومجنون غير ضار كعاقل في عدم تضمين المردى اهـ (قوله وعليه الرامي) خرج ما إذا  
جهله لكن ينبغي أن يضمه بالدية وظاهر أنه ثم لم يعلم واحد منهما فدية الخطأ على الرامي سم (قوله على  
الرامي فقط) أي لأنه المباشر معنى (قوله أو بعده) أي الرمي (قوله فهو عما نحن فيه أيضا) أي فإن القصاص  
على المقدم معنى (قوله لا يمكنه التخلص منه الخ) ومن باب أولى إذا كان يمكنه التخلص كما هو ظاهر أي أنه  
يقتل الملتزم القادر المذكور لأنما قيد بعدم إمكان التخلص لأنه الذي يتوهم معه ضمان الملقى حتى يحتاج إلى نفيه  
فتأمل سم (قوله فقده) أي مثلا وقوله ملزم أي للاحكام وقوله على الملقى أي ولا على الحربي أيضا عرش  
(قوله لما مر الخ) أي لقطعه اثر الالقاء (قوله قبل وصوله) إلى قوله وفيما إذا اقتص في المعنى إلا قوله ولم  
يفرق إلى المتن (قوله وإن جهله) أي جهل الملقى الحوت عرش (قوله حينئذ) أي حين كون الماء مغرقا  
(قوله فقتل الحوت الخ) جملة فعلمية عطف على مدخول إذا ويحتمل أنه متداخلة قوله لا يمنع الخ (قوله  
من ابتلعه) مفعول القذف (قوله لا يمنع الخ) الذي أفتى به شيخنا الشهاب الرملي هنا وجوب دية

الأول بالضاري المذكور ويوافقه قوله الآتي كالو القاه بئر فيها سكاكين الخ لكن إذا لم يعلم الأول بالضاري  
بل أو علم ينبغي تقييده في الامساك بما إذا أمسكه للقتل ولا فلو أمسكه لنحو دفعه عن نفسه أو مزاح فقتله ضار  
لم يتجه القود بل ولا الضمان وفي الالقاء بما إذا كان الالقاء مهلك غالبا ولا فينبغي وجوب دية شبه العمد على  
طريق ما كتبناه في الهاشم في مسألة البشر الآتية واخذنا من مسألة الالقاء في غير مغرق فالتقمة حوت لم يعلم به  
فليتأمل وقضية التقييد بالضاري أن غيره يقطع فعل الأول ويدل عليه قوله لا مع عدمها وعلى هذا ففهم التقييد  
بالأهل فيه تفصيل فليحرر (قوله فعلى الأول) قد لا يأتي في الثانية بدليل وان لم يتصور الخ وليس في الكلام  
افصاح برجوع قوله الأهل إلى الجمع (قوله كالو القاه بئر) أي مهلك الالقاء فيها غالبا ولا فدية شبه عمد اخذا  
بما بعدها إذا الالقاء الذي لهلك غالبا كالدفع الخفيف المذكور (قوله أيضا كما والقاه بئر أسفلها صار الخ)  
أي وإن جهله اخذا من قوله الآتي كالو القاه بئر فيها سكاكين الخ لكن بالشرط الذي بيناه بهامشه نعم أن  
علم كون الضاري فيها ينبغي وجوب القود بدون الشرط المذكور فانهم مع الضراوة يكونون آلة (قوله  
لامع عدمها) قال في العباب كالرؤض ومجنون غير ضار كما تامل في عدم تضمين المردى اهـ (قوله وعليه الرامي  
الخ) وظاهر أنه لو لم يعلم واحد منهما فدية الخطأ على الرامي (قوله أيضا وعليه الرامي) خرج ما إذا جهله لكن  
ينبغي أنه يضمه بالدية إذا غاب أمره أنه مخلى كان من تلقى الملقى من شاهق لوجهه بأن حال سيفه في الهواء  
أو أرا د ضرب غيره ولم يعلم به فاصابه فقتله ينبغي أنه الضامن بالدية (قوله لا يمكنه التخلص) أي ولو بسباحة  
بالنسبة للالتقام اخذا من المقابلة في قوله الآتي ولو بسباحة انظر (قوله أيضا لا يمكنه التخلص منه) ومن باب  
أولى إذا كان يمكنه التخلص كما هو ظاهر أي أنه يقتل الملتزم القادر المذكور لأنما قيد بعدم إمكان التخلص  
لأنه الذي يتوهم معه ضمان الملقى حتى يحتاج إلى نفيه فتأمل (قوله كالو القاه بئر) أي مهلك الالقاء فيها غالبا  
والافدية شبه العمد اخذا بما بعدها إذا الالقاء الذي لهلك غالبا كالدفع الخفيف المذكور (قوله وفيما إذا  
اقتص من الملقى فقتل الحوت من ابتلعه حيا الخ) الذي أفتى به شيخنا الشهاب الرملي هنا وجوب

وحينئذ يحتمل وجوب دية المقتول كالو شهدت بينة بموجب قود قتل ثم بان المشهود بقتله حيا بجامع انه في كل قتل بحجة شرعية ثم بان خلافا لهذا أن يفرق هنا بأن المقتول هنا لا تقصير منه البتة وفي مسئلتنا فعله الذي قصد به هو السبب في قتله فناسب اهداره ثم رأيت بعض المحققين بحث هذا وقاسه على ما لو قتل مسلما ظنه كافرا (٣٨٨) بشرطه الآتي أي فان هذا كما أهدر نفسه بفعله ما أوجب قتله فكذلك الملقى في مسئلتنا (أو غير

مغرق) فان أمكنه الخلاص منه ولو بسباحة فالتقمة (فلا) قود بل دية شبه عمد مالم يعلم ان به حوتا يلتقم ولم يتوان الملقى مع قدرته حتى التقمة وإلا فهدر كما هو ظاهر مامر وإلا فالقود كما ألقمه إياه مطلقا «تنبيه» فصلوا هنا بين عليه بحوت يلتقم وعدمه واطلقوا في الالتقاء نحو المغرق وقالوا فيممن ضرب من جهل مرضه ضربا يقتل المريض فقط انه عمد وكان الفرق ان المملاك في نفسه وهو الاخير ان ونحوهما يعد فاعله قاتلا بما يقتل غالبا وان جهل بخلاف المملاك في حالة دون أخرى لا يعد كذلك إلا ان علم ومرف في علم الجوع السابق ويأتي قبيل ولا يقتل شريك بخطيء ما يؤدي بذلك فان قلت يأتي في قوله وان قتل السم وعلم حاله وفي شرحه ما يخالف ذلك قلت ممنوع لأن ذاك فيه بناء فعل الانسان على فعل غيره فاشترط عليه به فهو نظير مامر في مسئلة التجويع بخلاف ما هنا (ولو أكرهه على قطع أو قتل) لشخص بغير حق كقتل هذا وإلا قتلته فقتله (فعليه) أي

الملقى على الولي ماله لا على عاقلة ممر سم (قوله) وحينئذ يحتمل الخ) جزم به النهاية بعبارة ولو اقتصر من الملقى قذف الحوت من ابتلعه سالما وجبت دية المقتول على المقتصر دية عمد في ماله ولا قصاص للشبهة كما افق به والدرحه الله تعالى اه (قوله هنا) أي في مسئلة الشهادة (قوله فعله الخ) وهو الالتقاء (قوله) وقاسه الخ) نازع فيه سم بالفرق بينهما راجعه (قوله الملقى) بكسر القاف (قوله فان أمكنه) إلى التنبيه في النهاية لإلا قوله ولم يتوان إلى وإلا فالقود (قوله ولو بسباحة) هذا صريح في شمول غير المغرق لما يكون مغرقا في نفسه لكن يمكن الخلاص منه بالسباحة وفي ان الالتقاء في هذا القسم مع التقام الحوت يفصل فيه بين العلم بالحوت وعدمه فليراجع فان المغرق في نفسه معدن الحوت فالقياس القود بالتقاهم وان جهله حيث لا تقصير من الملقى بالفتح ثم رأيت ممر تبعة في ذلك فأوردت الاشكال عليه فاعترف به وضرب على قوله ولو بسباحة سم ولكنه الان ثابت فيما اطلعنا من نسخ النهاية وان صنيع المغني كالصريح فيما مال اليه سم وكذا كلام الشارح الا في التنبيه كالصريح في ذلك (قوله فلا قود) إلى التنبيه في المغني لإلا قوله ولم يتوان إلى وإلا فالقود (قوله مالم يعلم الخ) ولو ادعى الولي علم الملقى بالحوت وانكره صدق الملقى بيمينته لان الاصل عدم العلم وعدم الضمان ع ش (قوله ولم يتوان) أي لم يتكامل كردى (قوله الملقى) بالفتح (قوله والا) أي بان تواني (قوله مامر) أي من قول المصنف وان أمكنه قتر كما الخ وقال الكردى أي في شرح ولو ترك المجروح الخ اه (قوله وإلا) أي وان علم ان فيه حوتا يلتقم مغني (قوله كما لو القمه الخ) أي فعليه القود ع ش (قوله مطلقا) أي سواء تواني أم لا كردى وفيه نظر ظاهر بل المراد سواء كان يلتقم أم لا وفي المأام لا (قوله هنا) أي في الالتقاء في غير المغرق (قوله وقالوا الخ) عطف على واطلقوا الخ (قوله الاخير ان) وهما الالتقاء نحو المغرق وضرب المريض (قوله وباتي الخ) أي في اخر فصل في شروط القود (قوله على قطع) إلى قوله ولا خلاف في النهاية وإلى قول المتن فان وجبت دية في المغني لإلا قوله لنحو ولده وقوله بعد تسليمه (قوله ومنه) أي من المكروه بالكسر (قوله وان كان المكروه) بالفتح (قوله إلى انه) أي المكروه بالكسر (قوله في المكروه) بالفتح (قوله ويقصده) أي بالا كراه عطف على يولد (قوله إلا بضرب شديد) أي يؤدي إلى القتل كما يؤخذ من حواشي سم على المنهج رشدي وع ش عبارة المغني ولم يبين المصنف ما يحصل به الا كراه اكتفاء بما ذكره في الطلاق ولكن نقل الراعي هنا عن المعبرين ان الا كراه لا يحصل إلا بالتخويف بالقتل أو بما يخاف منه التلف كالقطع والضرب الشديد وقيل يحصل بما يحصل به الا كراه على

دية الملقى على الولي في ماله لا على عاقلة وبقى ما لو استمر بعد قذف الحوت له متألما بتأثير الاتلاع إلى أن مات ويعد حينئذ ان يقول يقع قتل الملقى قصاصا لانه يلزم ان يسبق القصاص موت المخني عليه فيحتمل ان تجب دية في تركه الملقى كما وجب على وليه دية الملقى فليتأمل (قوله وقاسه الخ) قد يفرق بان الولي تبين تقصيره لان العفو كان مندوبا بخلاف قاتل من ظنه كافرا ابدار الحرب لم تبين تقصيره إذ ترك القتل لم يكن مندوبا فليتأمل وايضا الكفر المظنون بدار الحرب يقتضي اهداره لذاته لكل احد ولا كذلك ما نحن فيه (قوله فان أمكنه) الظاهر بأن أمكنه (قوله فان أمكنه الخلاص منه ولو بسباحة) هذا صريح في شمول غير المغرق لما يكون مغرقا في نفسه لكن يمكن الخلاص منه بالسباحة وفي ان الالتقاء في هذا القسم مع التقام الحوت يفصل فيه بين العلم بالحوت وعدمه فليراجع فانه لا يخلو عن إشكال لان المغرق في نفسه وان أمكن الخلاص منه بالسباحة معدن الحوت فالقياس القود بالتقاهم وان جهله حيث لا تقصير من الملقى بالفتح ثم رأيت ممر تبعة في ذلك فأوردت هذا الاشكال عليه فاعترف به وضرب على قوله ولو بسباحة (قوله نحو خطيء)

المكروه بالكسر ولو اماما أو متغلبا ومنه أمر خيف من سطوته لا اعتياده فعل ما يحصل به الا كراه لو خوف فأمره الطلاق كالا كراه (القصاص) وان كان المكروه نحو خطيء ولا نظر إلى أنه متسبب والمكروه مباشر ولا إلى ان شريك الخطيء لا قود عليه لانه معة كالألة إذ الا كراه يولد داعية القتل في المكروه غالبا في دفع عن نفسه ويقصده به الاهلاك غالبا ولا يحصل الا كراهه إلا بضرب شديد

الطلاق اه والاول اظهر اه (قوله فافوقه) أى كالقتل والقطع عش (قوله لالنحو ولده) وفاقا  
 للنهابة وخلافا للمعنى عبارته ولو قال اقتل هذا ولا تقتل ذلك قال فى أصل الروضة فى كتاب الطلاق انه  
 ليس بأكراه على الاصح ولكن قال الرويانى الصحيح عندى انه أكراه وهذا هو الظاهر لان ولده كنفسه  
 فى الغالب اه (قوله او مامور الامام) عطف على اعجميا قال فى الانوار وليس المراد بالامام هنا الظلمة  
 المستولين على الرقاب والاموال المزعين لهم كالسباع والمنتبين لاموالهم كاهل الحرب إذا ظفروا بالمسلمين  
 بل المراد به الامام العادل الذى لا يعرف منه الظلم والقتل بغير حق اهرشيدى (قوله او زعيم بغاة) أى سيدهم  
 عطف على الامام (قوله لم يعلم الخ) فان علم مامور كل منهما ماطلمه اقتص من المامور دون الأمر روض مع  
 الاسنى (قول المتن فى الاظهر) ومحل الخلاف فيما إذا كان المكروه عليه غير نيء واما إذا كان نيئا فيجب على  
 المكروه بفتح الراء القصاص قطعاً معني ونهابة وسم ولا يلحق بالنبي العالم والولى والامام العادل عش (قوله  
 ولعدم تقصير المجنى عليه) اخرج به الصائلى رشيدى (قوله ولا خلاف فى ائمه) والكلام فى القتل المحرم لذاته  
 واما المحرم لغيره كقتل صبيان الكفار ونسائهم فيباح بالأكراه كما قاله ابن الرفعة اسنى اه سم وعش  
 (قوله على الزنا) أى واللواط ويجوز لكل من المكروه على القتل المحرم لذاته والمكروه على الزنا او اللواط  
 دفع المكروه بما يمكنه عش (قوله وتباح به) عبارة المغنى والروض مع الاسنى ويباح به شرب الخمر والقذف  
 والاضطراب فى رمضان على القول بابطال الصوم به والخروج من صلاة الفرض واتلاف مال الغير وصيد  
 الحرم ويضمن كل من المكروه والمكروه المال والصيد والقرار على المكروه بكسر الراء وليس لمالك المال دفع  
 المكروه عن ماله بل يجب عليه ان يقر روحه بماله ويجب على المكروه ايضا ان يقر روحه باتلافه ويباح به الايتان  
 بما هو كفر قول او فعلا مع طمانينة القلب بالايمان والامتناع منه افضل مصابرة ثباتا على الدين اه وفى  
 الشبر املى عن الدميرى مثلها (قوله وبالاولين) أى الاكراه على القتل بغير حق والاكراه على الزنا  
 (قوله وقيد البغوى الخ) عبارة النهابة وشمل كلامه ما اذا ظن ان الاكراه يبيحه وهو كذلك خلافا لما نقل عن  
 البغوى من عدم القصاص عليه حيث نذاه (قوله واقره الخ) عبارة المغنى وهو ظاهر ان كان بمن يخفى عليه تحريم  
 ذلك اذ القصاص يسقط بالشبهة اه (قوله بعد تسليمه) فيه اشارة الى منعه سم (قول المتن فان وجبت  
 دية) أى فى صورة الاكراه معني (قوله لنحو خطا) الى قول المتن او على صعود شجرة فى النهاية إلا قوله  
 كذا قيل الى المتن (قوله نعم ان كان الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه ولو امر شخص عبده أو عبد غيره  
 المميز لا يعتد وجوب طاعته فى كل امر يقتل او اتلاف ظلما ففعل اثم الامر واقتص من العبد وتعلق ضمان  
 المال برقبته وان كان للصبي او المجنون تمييز فالضمان عليهم مادون الامر وما اتلفه غير المميز بلا امر فخطا  
 يتعلق بذمته ان كان حرا وبرقبته ان كان رقيقا لا هدر ولو اكره شخص عبداً اميزا على قتل مثلا ففعل  
 تعلق نصف الدية برقبته اه (قوله غير مميز) لصغر او جنون ضار اه عباب وروض وقضية قولهما

كاسياى (قوله مالم يكن أعجميا يعتد وجوب طاعة كل آمر او مامور الامام) فطلق الامر غير اكراه  
 والكلام فيه (قول المتن فى الاظهر) أى ومحل الخلاف فى غير قتل نبي والاوجب عليه قطعاً (قوله ولا  
 خلاف فى ائمه الخ) والكلام فى قتل المحرم لذاته واما المحرم لغيره كقتل صبيان الكفار ونسائهم ويباح  
 بالأكراه كما قاله ابن الرفعة شرح الروض (قوله وتباح به بنية المعاصى) دخل فيها القذف مر (قوله  
 ايضا وتباح به بنية المعاصى) الاباحة لا تنافى الوجوب فى بعض الصور فى الروض وشرحه ويباح به بل  
 يجب كما قاله الغزالى فى وسيطه ونقل ابن الرفعة الاتفاق عليه اتلاف مال الغير وصيد الحرم ويضمنان أى كل  
 من المكروه والمكروه المال والصيد والقرار على المكروه اه العباب والقرار على المكروه الامر اه ويفرق  
 بتغليظ امر القتل والزجر عنه بتضمن كل منهما قرار (قوله وبالاولين يخص عموم وما استكرهوا عليه)  
 ضب بينه وبين قوله ولا خلاف فى ائمه كالمكروه (قوله وقيد البغوى) المعتمد خلاف هذا التقيد مر  
 (قوله بعد تسليمه) اشارة الى منعه (قوله نعم ان كان المامور غير مميز الخ) قال فى الروض وما اتلفه غير المميز

وإن كان المأمور قته فلا يتعاق برقبته شيء بل له التصرف فيه وإن أسير لانه آلة عضة (فان كافاه احد هما قطة) كان أكره حرقاً أو عكسه على قتل قن (فالقصاص عليه) أى (٣٩٠) المكافئ منها هو المأمور فى الاولى والآمر فى الثانية ولولى تخصيص أحد المكافئين بالقتل

أو أخذ حصته من الدية (ولو) صار وإن غير الضارى يضمن دون الآمر لان غير المميز من اهل الضمان وليس آلة للآمر فكانه استقل سم (قوله) وإن كان المأمور (الخ) أى الغير المميز أو الاجمى سم وعش وإلا يتعاق برقبته كما يصرح بذلك عبارة العباب والروض سم (قول) فلا يتعاق برقبته شيء (أو الصورة انه غير ميز والقصاص على السيد رشيدى (قوله) كان أكره (الخ) عبارة المغنى كان كان المقتول ذمياً أو عبداً أو أحدهما كذلك والآمر مسلم أو حر أه (قوله) أى المكافئ (الخ) أى وعلى الآخر نصف الضمان معنى (قوله) أو أخذ حصته (الخ) عبارة النهاية وأخذ الخ بالو أو وعبارة المغنى وبأخذ نصف الدية من الآخر أه بالو أو أيضاً (قوله) أو صدياً) كانه من عطف العام على الخاص رشيدى (قول) الماتن فعلى البالغ (الخ) وأما الصبي فلا قصاص عليه بحال الاتقاء تكافيه نهاية ومعنى أى وعليه أى الصبي نصف دية عمد عش (قوله) إن كان لها فهم) كانه قتل يكون عمده عمد رشيدى عبارة المغنى محل الخلاف عمد الصبي والمجنون هل هو عمد أو خطأ إذا كان لها نوع تميز والالغطا تعاماه (قوله) وإلا) أى وإن قلنا انه خطأ نهاية ومعنى (قوله) كذا قيل راجع لقوله كشرىك الخطيئة (قوله) هنا) أى فى الاكره (قوله) كسر) أى فى شرح فعله القصاص بقوله بان كان المكروه نحو خطيئة سم وكردى (قوله) ويأتى) أى فى شرح فالاصح وجوب القصاص (الخ) (قوله) وإن هذا مع عدم التمييز (الخ) يرد عليه ان موضوع المسئلة الغير المكف الشامل المميز وايضا لا يتأتى هذا التوجيه فى العكس (قول) الماتن ولو أكره) بفتح الهزة بخطه مكافئ مغنى وقضية قول الشارح الآتى وأكره ميز انه يضم الهزة (قوله) بالكسر) إلى قول الماتن أو على صعود شجرة فى المغنى لا لقوله فى ظنهما (قول) الماتن صيداً) أى أو حجر أو نحو ذلك معنى (قوله) لان خطاه) أى المكروه بالفتح (قوله) نتيجة إكره (الخ) جواب عما تمسك به مقابل الاصح من انه شريك خطيئة وهو لا يقتل وحاصل الجواب ان خطاه الماشان إكره المتعمد الغنى بالنظر المكروه واعتبر كونه آلة له عش (قوله) دية مخففة) أى نصفها نهاية ومعنى وسم (قوله) فى ظنهما) هذا التقيد غير متجه لان الحكم لا يتبع بذلك كما هو ظاهر وقد يوجه بان كونه فى ظنهما اعم من كونه فى الواقع ايضاً السكنة يخرج ما لو تيقنا انه صيد إلا ان يقال انه مفهوم بالاولى لكن لا حاجة للتكلفات مع حصول المطلوب بالاطلاق سم (قول) الماتن على صعود شجرة) أى أو نزول بئر نهاية ومعنى (قوله)

أكره بالغ عاقل مكافئ (مراهقاً) أو صدياً أو مجنوناً أو عكسه على قتل ففعله (فعلى البالغ) المذكور (القصاص) ان قلنا عمد الصبي والمجنون (عمده) هو (الظاهر) إن كان لها فهم (ولام يقتل كشرىك الخطيئة) كذا قيل وليس فى محله لانه ضعيف إذا المعتمد ان شريك الخطيئة هنا يقتل كما مروى يأتى فالوجه توجيهه بان هذا مع عدم التمييز لا يقصد للآلية لاستواء الاكره وعدمه فيه فتمحض فعله لنفسه بخلاف الخطيئة المذكور فى نحو قولهم لان شريك الخطيئة يقتل هنا كما مر (ولو أكره على رى شاخص علم المكروه) بالكسر (انه رجل وظنه المكروه) بالفتح (صيداً) فرماه فوات (فالاصح وجوب القصاص على المكروه) بالكسر وإن كان شريك خطيئة لان خطاه نتيجة إكرهه فجعل معه كآلة إذ لم يوجد منه ارتكاب حرمة ولا قصد فعل متمتع يخرججه عن الآلية وعلى عاقلة المكروه بالفتح دية مخففة وإن جعل آلة لانه لم يتمحض للآلية (أو) أكره (على رى صيد) فى ظنهما (فاصاب رجلاً فوات فلا قصاص

بلا أمر غلطاً لا هدر انتهى (قوله) وإن كان المأمور) أى الغير المميز أو الاجمى والاتعلق برقبته كما تصرح به عبارة الروض فلا يتعاق برقبته شيء أى والفرض انه غير ميز كما يصرح به صديعه وعبارة العباب كالروض وشرحه فرع من امر عبد الله أو لغيره بقتل أو اتلاف مال طالبا اثم فان أمثل العبد هو ميز تعلق به القود فان عني أو كان مراهقاً فالمال فى رقبته أو هو غير ميز اصغروا وجنون ضار أو اجمى يعتق وجوب طاعة أمره فالقود أو الغرم على الآمر والعبد آله كيهمية اغربت على قتل انتهى وقضية قوله ضار ان غير الضارى يضمن دون الآمر لان غير المميز من الضمان وليس آلة للآمر فكانه استقل (قوله) كسر) أى فى قوله وان كان المكروه نحو خطيئة (قوله) دية مخففة) أى نصف دية كما هو ظاهر وما ذكره من وجوب الدية المخففة بالمغنى المذكور هو الاوجه فى شرح الروض وهو ما يؤخذ من كلام الانوار انتهى خلافاً لما فى الروض من انه لا شيء عليه مطلقاً وهو احد وجهين مأخوذ من كلام اصله (قوله) فى ظنهما) هذا التقيد غير متجه لان الحكم لا يتقيد بذلك كما هو ظاهر وقد يوجه بان كونه فى ظنهما اعم من كونه فى الواقع ايضاً لكنه يخرج ما لو تيقنا انه صيد إلا ان يقال انه مفهوم بالاولى لكن لا حاجة للتكلفات مع حصول المطلوب بالاطلاق وبالجملة فاما كان يتجه هذا التقيد لو كان المراد ان ما أكرهه على رمية تبيين انه رجل وليس كذلك بل المراد انه أكرهه على رى شيء هو صيد فاصاب شيئاً آخر هو رجل (قوله) فتجب الدية على عاقلته) أى على عاقلة المكروه كما جزم به فى التهذيب وهو الظاهر وان حكى ابن القطان فى فروعه عن نص الشافعى انها فى ماله مر

على أحد) منها لانها حطمان فعلى عاقلتهما الدية نصفين (أو) أكره (على صعود شجرة) ومثلاً (وإن ما يزلق غالباً) (فزلق ومات ففسده عمد) فتجب الدية على عاقلته إذ لا يقصد به القتل غالباً فان قصد له كونه تزلق غالباً يؤدى ذلك للملاك غالباً فعمد

وإن لم تزل غالبة فخطا (وقيل) هو (عند) أن أزلت غالباً مطلقاً وفارق هذا المسكره في قتل نفسه بأن متعاطى قتل نفسه لا يجوز معه السلامة بخلاف صعود الشجرة مطلقاً (أو) أكرهه من أولو الاعجمي السابق (على قتل نفسه) كاقول (٣٩١) نفسك والاقتلتك فقتلها (فلاقصاص

في الاظهر) ولاديه كما اعتمده المتأخرون ولا كفارة اذا جرى ليس باكره حقيقة لاتحاد المأمور به والخوف به فكانه اختار القتل وقضيته انه لو اكره بما يتضمن تعذيباً شديداً كاحراق او تمثيل ان لم يقتل نفسه كان اكرها وجرى عليه الرأى ومال اليه الرافعي وله وجه وان رده البلقيني اما غير المميز فعلى مكرهه القود لا تنفأ اختياره وبه فارق الاعجمي لانه لا يجوز وجوب الامثال في حق نفسه واما غير النفس كاقطع يدك والاقتلتك فهو اكره لان قطعها يرجي معه الحياة (ولو قال) حرّح او قن (اقتلني والاقتلتك فقتله) (المقول له) (فالمذهب) انه (لاقصاص) عليه للاذن له في القتل وان فسق بامثاله والقود يثبت للمورث ابتداء كالدية ولهذا اخرجت منها ديونته ووصاياه (و) من ثم كان (الاظهر) انه (لاديه) عليه لان المورث اسقطها ايضاً باذنه نعم تلزمه الكفارة والاذن في القطع يدره وسرايته كما باتى اموالاً ذلك قن فلا يسقط الضمان وبـ

وإن لم تزل غالبة فخطا) المعتمد انه شبه عمد وإن لم يزل غالبة والتقيد بالاذن لا لاجل الضعيف وهو ان ذلك عمد سم ونهاية ومعنى (قوله مطلقاً) اي سواء قصد بها القتل ام لا كردى (قوله وفارق هذا) اي المسكره على صعود الشجرة حيث ضمن وقوله المسكره الخ اي حيث لم يضمن (قوله لا يجوز الخ) من التجوز (قوله مطلقاً) اي ازلت غالباً لا (قوله او اكرهه) من الى الفرع في المغنى الا قوله ومال الى اما غير المميز وقوله حرّح الى المتن وقوله نعم تلزمه الكفارة الى الفصل في النهاية الا قوله ولاديه الى اذا جرى (قوله السابق) اي في شرح وكذا على المسكره كردى (قوله كاقول نفسك الخ) اي واشرب هذا السم معنى (قوله والاقتلتك) ليس بقيد رشيدى (قوله ولاديه) خلافاً للنهاية عبارته ويجب على الاول على الامر نصف الدية كاجرم به ابن المقرئ تبعاً لاصله وهو المعتمداه وقوله نصف الدية اي دية عمد ع (قوله كما اعتمده) عبارة المغنى كما ذكره الرافعي في باب موجبات الدية وإن جرى به ابن المقرئ على وجوب نصف دية اه (قوله وقضيته) اي التعليل (قوله وجرى) عبارة المغنى كما قاله الفرج الزاواه (قوله اما غير المميز) لصغره وجنونه معنى (قوله كاقطع يدك الخ) بقى ما لو قال اقتل نفسك والاقتطعت يدك والقياس انه ليس باكره ع (قوله اقتلني) اشار به الى ما صرح به المغنى وعش من ان قول المصنف والاقتلتك ليس بقيد (قوله وإن فسق بامثاله) بقى ما يقع كثيراً ان الحاكم يكسر شخصاً او يصلبه مثلاً ثم انه يطلب من المتفرجين عليه قتله للتهوين عليه فهل اذا اجاب به انسان وهون عليه بازهاق وعدم تطويل الالم على ان موته بعدمه مقطوع به عدم الحرمة لان في ذلك تخفيفاً على الاذن باسراع الازهاق وعدم تطويل الالم على ان موته بعدمه مقطوع به عادة ع (قوله والقود يثبت الخ) من تمام التعليل والمراد به دفع ما قد يتمسك به المقابل من ان الحق فيه للمورث والمقتول اذن في اسقاط ما لا يستحق ع (قوله ابتداء الخ) اي في اخر جزء من حياته ثم ينتقل الى الوراث معنى (قوله عليه) اي القاتل (قوله والاذن في القطع الخ) عبارة المغنى والنهاية هذا كله في النفس فلو قال له اقطع يدك مثلاً فقطعها ولم يمت فلا قود ولاديه قولاً واحداً قال في الروضة فان مات فعلى الخلاف ولو قال اذقني والاقتلتك فقد فله فلا حد كافي زوائد الروضة اه (قوله وسرايته) بالنصب عطف على ضمير يدره البارز (قوله اموالاً ذلك الخ) اي اقتلني او اقطع يدك مثلاً (قوله بل القود) اي بل يسقط القود وقوله فقط اي وتجب في نفسه قيمته وفيما دونها ربه ع (قوله المتن ولو قال) اي حراً وغيره ع (قوله والاقتلتك) ليس بقيد رشيدى وعش (قوله المتن فليس باكره) هل الحكم كذلك وإن كان زيدو عمر ومجتمعين بمحل فرماهما المسكره بسهم فاصداً احدهما على التعيين محل تأمل الانتفاء الاختيار حينئذ سيد عمر (قوله انشه) اي لو انشه شخصاً (قوله على قتل اخر) اي شخص اخر متعلق بحث (قوله او نفسه) اي على قتل نفسه كردى عبارة الرشيدى اي قتل غير المميز وقوله في غير الاعجمي اي اما هو فلا يقتل به اذ هو لا يجوز وجوب الطاعة في حق نفسه كما مر اه (قوله او عكسه) اي القى شخصاً على سبع ضار (قوله في مضيق) راجع للعكس واصله (قوله او اغراه به فيه) اي اغرى سبعا ضارياً بشخص في مضيق (قوله قتل به) جواب قوله انشه الخ على حذف عاطف ومعطوف اي فقتله قتل الخ (قوله اوحية) اي القى عليه حية رشيدى وكردى اي او عكسه (قوله اوحية فلا الخ) محل تأمل بالنسبة لما

(قوله وان لم تزل غالبة فخطا) المعتمد انه شبه عمد وان لم تزل غالبة والتقيد بالاذن لا لاجل الضعيف وهو ان ذلك عمد سم ونهاية ومعنى (قوله ولاديه) كما اعتمده المتأخرون) جزم في الروض وجوب نصف الدية وهو المعتمد بناء على ان المسكره شريك وان سقط عنه القصاص للشبهة مر (قوله وقضيته انه لو اكرهه الخ) قد يقال قضيته ايضاً انه لو قال اقطع يدك والاقتلتك كان اكرها وهو قريب وذكره الشارح كما ترى (قوله اوحية فلا

القود فقط (ولو قال) اقتل (زيد او عمراً) والاقتلتك (فليس باكره) فيقتل المأمور بمن قتله منهما لا اختياره له وعلى الامر الاثم فقط (فرع) انشه نحو عقرب اوحية يقتل غالباً وحث غير مميز كاعجمي يعتقد وجوب طاعة امره على قتل اخر او نفسه في غير الاعجمي او التي عليه سبعا ضارياً يقتل غالباً او عكسه في مضيق لا يمكنه التخلص منه او اغراه به فيه قتل به لصدق حد العمد عليه اوحية فلا

الادى حتى في المضيق

والسبع يشب عليه فيه دون المتسع نعم ان كان السبع المغرى في المتسع ضاريا شديد العدو ولا يتأتى الهرب منه وجب القود على المعتمد ولوربط يابه او دهايزه نحو كلب عقور ودعا ضيفا فافترسه هدركا ياتي قبيل السير لانه يفترس باختياره ولا الجاء من الداعي وبه فارق ما لو غطى براه

بمر غير بمن بخصوصه ودعا له لجل الغالب انه يمر عليها فانه وقع فيها ومات فانه يقتل به لانه تغرير والجلاء يفضى الى الهلاك في شخص معين فاشبه الاكراه بخلاف ما لو غطاها ليقع بهامن يمر من غير تعين فانه لا يقتل اذ لا تتحقق العمدية مع عدم التعين كما مر اما المميز فقيده شبه العمد

فصل في اجتماع مباشرتين (اذا وجد من شخصين معا) اى حال كونهما مقترنين في زمن الجنائية بان تقارنا في الاصابة كما هو ظاهر ومحل قول ابن مالك مخالفا للعلب وغيره انها لا تتدل على الاتحاد في الوقت كجميعا حيث لا قرينة (فعلان مزهقان للروح مذفقان) بالمهملات والمعجمة اى مسرعان للقتل (كجز) للرقبة (وقد)

ينقل عن بعض الحيات من ان لها ضرارة كالسبع ثم رايت في الروضة عن القاضي حسين اشارة لذلك سيد عمر عبارة عرش ظاهره ولو كانت شديدة الضرارة لكان قد يشكل بما تقدم فيه لو القاه في بئر بها ضرار من سبع اوحية او مجنون حيث اعتبر في الحية وصف الضرارة (قوله مطلقا) اى سواء كان في متسع او مضيق كرى (قوله شب) اى يظفر كرى (قوله فيه) اى في المضيق (قوله ولوربط الخ) ومثله بل اولى ما اعتيد من تربية الكلب العقور عرش (قوله وبه) اى بقوله ولا الجاء الخ (قوله بمر غير بمن) بالاضافة سم (قوله بخصوصه) اى بخصوص ذلك الغير والمراد ان يكون لغير المميز المدعو ممر غيره فتأمل عرش اقول يرد المراد المذكور كلام الشارح بعد (قوله فانه لا يقتل) لم يتعرض للضمان بالمال سم عبارة الرشيدى وظاهر انه يجب دية وانظر اى دية هي اه اقول قضية ما قدمنا عن الرشيدى وعرش في اوائل الباب في قصد واحد من الجلاء لابعينه ان دية شبه عمد (قوله كمر) اى في حد العمد كرى (قوله اما المميز فقيده شبه عمد) اى والفرض انه دعاه والغالب مروره عليها وقد غطاها وكنت غطيها عدم تغطيها لكن لم يره المدعو اعنى او ظلمه سم وينبغي ان التعبير بالغالب في كلامه ليس بقيد لان شبه العمد لا يشترط فيه ذلك بل النادر فيه كالعالم عرش

فصل في اجتماع مباشرتين (قوله في اجتماع) الى التنبيه في النهاية (قوله في اجتماع مباشرتين) اى وما يذكر معه معنى اى من قوله ولو قتل مريض الخ عرش (قول المتن مباشرتين) يفتح الشين (قول المتن من شخصين) اى مثلا معنى (قوله ومحل قول الخ) مبتدا خبره قوله حيث لا قرينة (قوله انها الخ) اى لفظه معا (قوله حيث لا قرينة) والقرينة هنا قوله وان انها الخ المفيد للترتيب الدال على ان ما قبله عند الاتحاد في الزمان سم وعرش ورشيدى (قول المتن فعلان) اى مثلا معنى (قول المتن مزهقان) صفة فعلان وقوله مذفقان صفة اخرى قوله ولا عطف عليه اى او غير مذفقين فهو من عطف الصفة وبلغنى ان بعضهم زعم انه لا يصح كون مذفقان صفة فعلان لانه قسم الفعلين الى المذفقين وغير المذفقين وانه يتعين كونه خبر مبتدا محذوف اى وهما مذفقان او لا انتهى وظاهر ان هذا خطأ لاسندله لا نقلا ولا عقلا اذ لا منع من وصف الشئ بصفتين مباينتين فتأمل سم على حجج اه عرش وقوله ان بعضهم الخ منه المغنى والعبرة (قوله مزهقان للروح) اى بحيث لو انفرد كل منهما لا يمكن احالة الا زهاق عليه معنى اى ولو بالسرارية عرش (قوله او جرح من واحد الخ) اى او قطع عضوه من واحد وقطع اعضاء كثيرة من اخر سم على المنهج عرش (قوله فيقتلان) ببناء المفعول عبارة المغنى يجب عليهما القصاص وكذا الدية اذ اوجب وجود السبب منهما اه وعبارة عرش فان آل الامر الى الدية وزعت على عدد الرؤس لاجراحات اه (قوله

مطلقا) اى فلا يقتل به وغير في الروض بانه لا ضمان (قوله دون المتسع) قال في شرح لانه لم يلجئه الى قتل ولا انما قتله باختياره لان السبع ينفر بطبعه من الادى في المتسع فجعل اغراؤه كالعدم وهذا فارق ما مر من ايجاب القصاص على من امر مجنون بضراريا او عجميا يعتد طاعة امره بقتل فقتل ولو بمتسع انتهى وقضيته تقيد قول الشارح اوحث غير بمن بالضرارى في غير الاجمى الا ان يفرق بين مجرد الامر وبين الحث لكن في الروض وشرحه به ذكر مسائل اغراء السبع والمجنون الضرارى كالسبع المغرى في المضيق وفارقه في المتسع لان المتسع ينفر فيه من الادى كما مر بخلاف المجنون انتهى فقيد اغراء المجنون بالضرارى (قوله بمر غير بمن) مضاف لغير (قوله فانه لا يقتل) لم يتعرض للضمان بالمال (قوله اما المميز) والفرض انه دعاه والغالب مروره عليها وقد غطاها وكنت غطيها عدم تغطيها لكن لم يرها المدعو لعنى او ظلمه

فصل في اجتماع مباشرتين (قوله حيث لا قرينة) والقرينة هنا قوله وان انها رجل الخ (قول المتن مزهقان) صفة فعلان وقوله مذفقان صفة اخرى وقوله ولا عطف عليه اى او غير مذفقين فهو من عطف الصفة وبلغنى ان بعضهم زعم انه لا يصح كون مذفقان صفة فعلان لانه قسم الفعلين الى المذفقين وغير المذفقين وانه يتعين كونه خبر محذوف اى وهما مذفقان او لا انتهى وظاهر ان هذا خطأ لاسندله نقلا ولا

الجنة (اولا) اى غير مذفقين (كقطع عضوين) او جرح من واحد ما مثلا من اخر فقاتل منهما (فقتلان فيقتلان) اذ

لاذب جرح له نكابة باطنا أكثر من جروح فان ذنفا أحدهما فقط فهو القاتل فلا يقتل الاخر وإن شككنا في تذفف جرحه لان الاصل عدمه والقود لا يجب بالشك مع سقوطة بالشبهة وبه فارق نظائر ذلك الاتي في الصيد فان النصف يوقف فان بان الامر او اصطالحوا الا قسم بينهما (تنبيه) هل على مقارن المذنب ارش جرحه او قوده لاستقرار الحياة عند اول الاصابة (٣٩٣) او لا لعدم استقرارها عند تمام الاصابة

كل محتمل وقد تنافى في ذلك مفهوم ما قولهم ان تقدم الجرح على التذفف ضمن او تاخر فلا والذي يتجه الاول (وان انها رجل) اي اوصله جان (الى حركة مذبوح بأن لم يبق) فيه ادراك (والبصار ونطق وحركة اختيار) قيل الاولى اختيارات وانما يتجه ان علم تنوين الاولين في كلام المصنف والاحتماء على عدم تنوينها تقديرا للاضافة فيها (ثم جنى آخر فالاول قاتل) لانه الذي صيره لحالة الموت ومن ثم اعطى حكم الاموات مطلقا (ويعزر الثاني) لهنك حرمة ميت وأفهم التقييد بالاختيار انه لا اثر لبقاء الاضطرار فهو معه في حكم الاموات ومنه ما لو قديظنه وخرج بعض أحشائه عن محله خروجا يقطع بموته معه فانه وان تكلم بمنظّم فشر به ثم قال هكذا يفعل بالجيران ليس عن روية واختيار فلم يمنع الحكم عليه بالموت بخلاف ما لو بقيت أحشائه كلها بمحلها فانه

لاذب جرح الخ) راجع لقوله أو جرح من واحد الخ (قوله فان ذنفا) كذا في المعنى (قوله وإن شككنا الخ) غاية (قوله في تذفف جرحه) اي جرح الاخر سم (قوله لان الاصل الخ) قضيته ضمانه بالمال او قصاص الجرح ان اوجب الجرح قصاصا كالموضحة كانا مترتين فان تقارنا لم يجب قصاص في الجرح كما ياتي في حج عش (قوله عدمه) اي التذفف عش (قوله وبه فارق) اي بقوله لان الاصل عدمه الخ عش (قوله فان النصف) اي نصف الصيد (قوله فان بان الامر او اصطالحا) اي فذاك عش (قوله والذي يتجه الخ) وفاقا للنهاية (قوله والذي يتجه الاول) وظاهر انه ان اوضح مع ابتداء المذفقة وهشم مع انتهائها والوصول إلى حالة التذفف فالواجب ارش الموضحة لا غير سيد عمر (قوله الاول) اي وجوب الارش او القود (قوله جان) اشار به إلى ان الرجل ليس بقدر شيدى (قوله إلى حركة مذبوح) ولو شرب سماء انتهى به إلى حركة مذبوح فالظاهر انه كالجريح عميرة اه سم على منهج عش (قول المتن بان لم يبق البصار ونطق الخ) والحياة التي يبق معها ما ذكر وهي المستقرة ويقطع بموته بعد يوم او ايام هي التي يشترط وجودها في إيجاب القصاص دون المستمرة وهي التي لو ترك معها العاش معنى ونهاية (قوله قيل) إلى المتن في النهاية (قوله ان علم) أي من خط المصنف او الرواية عنه وقوله تنوين الاولين هما البصار ونطق عش (قوله حملناه) أي كلام المصنف (قوله تقرير للاضافة) الاولى جعله بمعنى اسم الفاعل حالاً من النون ويجوز جعله علة لعدم التنوين (قول المتن فالاول قاتل الخ) وظاهر إطلاقهم عدم الضمان على الثاني انه لا فرق بين كون فعل الاول عمداً وكونه خطأ أو شبه عمد بل عدم الفرق بين كونه مضموناً أو كونه غير مضمون كما لو انها سبغت إلى تلك الحالة فقتله اخر عش وقد يفيد ذلك ما مر انفاً عن المعنى والنهية (قوله ومن ثم اعطى حكم الاموات الخ) قضيته جواز تجميزه ودفنه حينئذ وفيه بعدوانه يجوز تزويج زوجته حينئذ اذا انقضت عدتها كان ولدت عقب صيرورتها إلى هذه الحالة وان لا يرث من مات من آثار به عقب هذه الحالة ولا يملك صيد ادخل في يده عقها ولا مانع من التزام ذلك اه سم اقول ولا بعد ايضاً انه تقسم تركته قبل موته عش وحلي عبارة المعنى وحالة المذبح تسمى حالة الياس وهي التي لا يصح فيها اسلام ولا ردة ولا شيء من التصرفات وينقل فيها ماله لورثته الحاصلين حينئذ لامن حدث ولو مات له قريب لم يرثه اه (قول المتن ويعزر الثاني) اي فقط عش (قوله لهنك حرمة ميت) الافصح في مثله التخفيف بخلاف الحي فان الافصح فيه التشديد ومنه قوله تعالى لانك ميت ولهم ميتون عش (قوله وأفهم الخ) اي بالاولى وقوله فهو معه الخ انظر هل يترتب عليه غير ما يترتب على الاول (قوله ومنه) اي من الاصل إلى حركة مذبوح (قوله مالو قد) اي شق رشيدى (قوله بعض أحشائه) اي أمعائه عش (قوله كطلب من الخ) عبارة المعنى حكى ابن ابى هريرة ان رجلاً قطع نصفين فتكلموا واستقى ماء فسقى وقال هكذا يفعل بالجيران اه (قوله ذلك) اي الوصول إلى حركة مذبوح (قوله ليس عن روية الخ) بل يجري مجرى الهذيان الذي لا يصدر عن عقل صحيح ولا قلب ثابت معنى (قوله وصريحها) اي عبارة الانوار (قوله ان قوله) اي الانوار (قوله ويرجع) إلى الفرع في المعنى والى

عقلاً اذا لا مانع من وصف الشيء بصفة متباينة (قوله وان شككنا في تذفف جرحه) الضمير يرجع للاخر في قوله فلا يقتل الاخر كما في تنبيهه (قوله ادراك الخ) وهذه الحالة المستقرة التي يبق معها الادراك ويقطع بموته بعد يوم او ايام بخلاف الحياة المستمرة وهي التي لو ترك معها عاش مر (قوله مطلقاً) قضيته جواز تجميزه ودفنه حينئذ وفيه بعدوانه يجوز تزويج زوجته حينئذ اذا انقضت عدتها كان ولدت عقب صيرورتها

(٥٥ - شرواني وابن قاسم - ثامن) في حكم الاحياء لانه قد يعيش مع ذلك كما هو مشاهد حتى فيمن خرق بعض أمعائه لان بعض المهرة فعل فيه ما كان سبباً للحياة مدة بعد ذلك وعبارة الانوار لو قطع حلقوه أو مريته أو أخرج بعض أحشائه وقطع بموته لاحالة وصريحها أن مجرد اخراج بعض الاحشاء قد تبق معه الحياة على أن قوله وقطع بموته لاحالة يرد عليه ما يأتي في باب الصيد والذبايح أنه مع استقرار الحياة لا أثر لقطع بموته بعدو ظاهر أن ما هنا كذلك اذ الظاهر أن تفاصيل بقاء الحياة المستقرة وعدمه ثم يأتي هنا ويرجع فيمن شك

في وصوله لها الى عدلين خبيرين (وإن جنى الثاني قبل الانتهاء اليها فان ذنبا كجزء بعد جرح فالثاني قاتل) لقطعه اثر الاول وإن علم انه قاتل بعد نحو يوم (وعلى الاول قصاص العضو (٣٩٤) اومال بحسب الحال) من عمد وضده ولا نظرا لسريان الجرح لاستقرار الحياة عنده

(والا) يذوق الثاني ايضا ومات بهما كان قطع واحد من الكوع وآخر من المرفق او اجافاه (فقاتلان) لوجود السراية منهما وهذا غير قوله السابق او لا الى آخره لان ذلك في المعية وهذا في الترتيب (ولو قتل مريضا في النزاع) وهو الوصول لاخر رمق (وعيشه عيش مذبوح وجب ) بقتله (القصاص) لانه قد عيش مع انه لا سبب بحال الهلاك عليه ثم تخالفهما لما هو بالنسبة لحو الجناية عليه ومضير المال للورثة اما الاقوال كالاسلام والردة والتصرف فهما سواء في عدم صحتهما منهما (فرع) اندملت الجراحوا استمرت الحى حتى مات فان قال عدلا طلب انهما من الجرح فالقود وإلا فلا ضمان (فصل في شروط القود) ووطأها بمسائل يستفاد منها بعض شروط اخرى كما لا يخفى على المتأمل اذا (قتل) مسلم (مسلمًا ظن كفره) يعني حرابته او شك فيها اى هل هو حرى او ذمى فذكره الظن تصوير او أراد به مطلق التردد او الاشارة لخلاف (بدار الحرب) كأن كان عليه ذى الكفار او رآه يعظم آثمتهم واثبات اسلامه مع

الفصل في النهاية (قوله في وصوله لها) أى إلى حركة مذبوح مغنى (قوله الى عدلين الخ) فلم يوجد أو تحميرا فهل يقال بالاضمان لانه الاصل اولافيه نظرو ويحتمل ان يقال يجب دية عدد دون القصاص لانه يسهط بالشبهة عرش (قول المتن اليها) اى حركة مذبوح مغنى (قول المتن بعد جرح) اى من الاول مغنى قال عرش الجرح هنا يفتح الجيم لانه مثال للفعل والاثر الحاصل به جرح بالضم اه (قوله لقطعه اثر الاول الخ) عبارة المغنى فعليه القصاص اى او الدية الكاملة لان الجراح انما يقتل بالسراية وحرز الرقبة بقطع اثره ولا فرق بين أن يقع البرء من الجراحة السابقة أو يتيقن الهلاك بها بعد يوم أو أيام لان له في الحال حياة مستقرة وقد عهد عمر رضى الله تعالى عنه في هذه الحالة وعمل بعده ووصاياه اه وقوله ولا فرق الخ في شرح الروض مثله (قوله وان علم انه) اى ان الاول رشيدى اى جرحه (قوله كان قطع الخ) عبارة الروض وان جرحاه جرحا يقتل غالبا كان قطع احدهما الساعد والآخر العضد اه (قوله او اجافاه) من الاجافة (قوله وهو) اى النزاع عرش (قوله لانه قد عيش) قال الامام ولو انتهى المريض الى سكرات الموت وبدت مخاليه لم يحكم بالموت وإن كان يظن أنه في حالة المقدود و فرقا بأن انتهاء المريض الى تلك الحالة غير مة قطوع به وقد يظن ذلك ثم يشفى بخلاف المقدود ومن معناه مغنى (قوله ثم تخالفهما) اى الجريح والمريض عبارة المغنى (تنبيه) قضية كلام المصنف ان المريض المذكور يصح اسلامه وردتة وليس مراد ابل ما ذكر اه هنا من انه ليس كالميت محمول على انه ليس كالميت في الجنائية وقسمته تركته وتزوج وجاته اما في غير ذلك من الاقوال فهو فيه كالميت بقرينة ما ذكر اه في الروضة من عدم صحته واسلامه ووردته ونحوها وحاصله ان من وصل الى تلك الحالة الجنائية فهو كالميت مطلقا ومن وصل اليها بغير جنائية فهو كالميت بالنسبة لأقواله وكالحى بالنسبة لغيرها كما جمع به بعض المتأخرين وهو حسن اه

(فصل في شروط القود) (قوله في شروط القود) الى قوله او قتله في النهاية (قوله بعض شروط اخرى) يوم انه اهمل بعضها لم يصرح به ولا يستفاد من كلامه هنا فاعلم ما مر في اول الباب من كون القتل عمدا وظلما (قوله يعنى حرابته الخ) اى لا يكتفى ظن كفره بل لابد من ظن حرابته اما اذا ظنه ذميا فسياتى في كلامه ان المذهب وجوب القصاص مغنى (قوله او ذمى) انظر لم صور به مع ان مثله مالو شك في انه حرى او مسلم كما يأتى رشيدى (قوله او اراد به) اى الظن عرش (قوله مطلق التردد) يشمل الوهم وظاهر انه غير مراد رشيدى (قوله او الاشارة) الاولى تسكيده وتقدمه على قوله او اراد الخ (قوله لخلاف) لم نطلع عليه عبارة الدميرى وهذا اى عدم القصاص على من ظن حرابته بما لا خلاف فيه ثم ذكر محترز ظن الحرابة كما يأتى في الشارح فلم يتعرض للخلاف فيه عرش (قوله كان كان الخ) تصوير لظن حرابته (قوله ذى الكفار) اى الحريريين عرش (قوله وإثبات اسلامه) اى القول به (قوله مع هذين) اى التزنى والتعظيم عرش (قوله مطلقا) اى بدار الحرب وغيرها عرش (قوله في دار الحرب) خرج به دارنا فيكون ردة عرش ولعلم ارادوا بدار الحرب هنا كما يفيد التعليل ما يشمل دار الكفر بان استولى الكفار على بلاد الاسلام ويحكمون على المسلمين واليه اشارة اسم بمانصه قوله بدار الحرب انظر هذا التقيد مع ما ياتى في شرح او بدار الاسلام اه (قوله الاول) اى التزنى (قوله كذلك) اى سببا لظن حرابته مع بقاءه على الاسلام عرش (قوله على مقالة غيره) اى من عدم الردة مطلقا (قوله او محل كلامه الخ) اى ثم واما هنا فصور

إلى هذه الحالة وأنه لا يبرث من مات من أقاربه عقب هذه الحالة ولا يملك صيدا دخل في يده عقبها ولا مانع من التزام ذلك

(فصل في شروط القود) (قوله او شك فيها اى هل هو حرى او ذمى) خرج مالو شك هل هو حرى مثلا او مسلم كما سيأتى (قوله بدار الحرب) انظر هذا التقيد مع ما ياتى في قوله او بدار الاسلام (قوله

هذين لان الاصح أن التزنى يزيمهم غير ردة مطلقا وكذا تعظيم آثمتهم في دار الحرب لاحتمال اكرهه أو نحوه فان قلت بدار الرافعى يجعل الاول ردة مع ذكره هنا كذلك قلت أما جرى هنا على مقالة غيره أه وقصد مجرد التصوير أو محل كلامه في غير دار الحرب



لما تقرر في الثاني بل أولى  
أو قتله في صفهم ولو بدارنا  
ولم يعرف مكانه وإن لم يظن  
كفره (فلا قصاص) (لوضوح  
عذره (وكذا لادية) علم  
أن في دارهم مسلماً أم لا عين  
شخصاً أم لا عهد حراية من  
عينه أم لا كأيأت (في الأظهر)  
لأنه أسقط حرمة نفسه وثبوتها  
مع الشبهة محله في غير ذلك  
نعم تجب الكفارة قطعاً لانه  
مسلم باطنا ولا جناتية منه  
تقتضي إهداره مطلقاً  
وخرج يظن حرايته الصادق  
به يهداوعده كما تقرر مالم  
اتقن ظنها وعدها فان عهد  
أو ظن إسلامه ولو بدارهم  
أوشك فيه وكان بدارنا  
فيلزمه القود لتقصيره أو  
بدارهم أو بصفهم فهدر  
لما مرأما إذا عرف مكانه  
بدارنا فكفنته بها في غير  
صفهم حتى إذا قصد قتله  
قصد أمعينا له كما علم بدارهم  
قتل به أو قتل غيره فاصابه  
لزمهم دية خفيفة وبقولنا  
مسلم ذمى لم نستعن به في قتل  
به (أو) قتل مسلماً ظن  
كفره سواء حرايته  
ورده وغيرهما كان رأى  
عليه زهيم أو رآه يعظم  
آلهم (بدار الإسلام)

بدار الحرب الانتهاض وإن كان ضيقاً في نفسه إذا امتد دم لرد مطلقاً (قولاً) (لما تقرر) وهو  
قوله وكذا ظم آلهم بدار الحرب كردى أى بقره، عبارة الوشيدى أى من أجله لا كراهه (قولاً)  
بل (أولى) أى بل أتت في دار الحرب أولى إدم كونه كدراً كردى (قولاً) أو قتله (الح) عطف على قتل  
مسلم أو ضير المنة والراجح ما لا يقدح في كفره أخذ من قول وان لم يظن كفره (قولاً) ولم يعرف مكانه  
أى محله في صفهم فإن عرفه ففيه القود كما بقى عبارة الماغنى وأترتبة قولنا ظن كفره عملاً لما يظنه فيه تفصيل  
فإن عرف مكانه وقصد فكتله بدارنا (الح) وان لم يعرف مكانه ورمى سبها إلى صف الكفار نظر ان لم يبين  
شخصاً أو عين كافر افخطاوا صاحب مسلماً فلا قود ولا دية وكذا لو قتله في بيات أو غارة ولم يعرفه وان عين شخصاً  
فاصابه فكان مسلماً قصاص وفي الدية القولان فبين ظنه كافر أم يحذف (قولاً) علم أن في دارهم  
إلى قول المتن وفي القصاص في الماغنى (قولاً) (في دارهم) أى أوفى صفهم (قولاً) (عين شخصاً) كان المراد به عينه  
للمرمى مثلاً أى قصده بالرمى سم (قولاً) كأيأت (أى في قوله الصادق (الح) (قولاً) لأنه أسقط) إلى قوله أما إذا  
عرف في النهاية (قولاً) لأنه أسقط (الح) أى تقام في دار الحرب التي هي دار الإباحة معنى أى أوفى صفهم  
(قولاً) (وثبوتها) أى الدية (قولاً) (في غير ذلك) أى فيه إذا لم يسقط حرمة نفسه بدارهم (قولاً) (مطلقاً) أى  
أهدأ راء طاعة حتى بالسب لا بكفارة (قولاً) كما تقرر (أى في شرح وكذا لادية) (قولاً) ولو بدارهم ويحتمل  
أو بصفهم سم وهو ظاهر كما جزم به شرح فقال قوله وكان بدارنا أى وليس بصفهم لما بقى أم (قولاً)  
فيلزمه (القول) بشرط علم أصل المسلم ودرية عينه نهاية ومعنى (قولاً) أو بدارهم أو بصفهم (الح) أى  
أوشك فيه بدارهم (الح) سم (قولاً) (لما مر) أى من قوله لوضوح عذره شرح (قولاً) أما إذا عرف (الح)  
محتز قوله ولم يعرف مكانه (قولاً) (لما مر) أى في بحثه لا بعد (قولاً) (لزمه دية خفيفة) عبارة الماغنى  
فدية خفيفة على العائلة أم (قولاً) (وقولنا مسلم) أى في قوله إذا قتل مسلم (الح) سم (قولاً) لم نستعن به  
فلو استعنا به لم يقتل ثم ظاهره وان كان المستعين به غير الامام من المسلمين وهو ظاهر شرح (قولاً) ظن كفره  
(الح) خرج به العهد حرياً وسبأ في قوله أم الوعهده حرياً (الح) سم (قولاً) (وغيرهما) أى كذمته  
(قولاً) وليس إلى قوله أم الوعهده في النهاية إلا قوله أن أراد إلى بل الدية وقوله وجوه (قولاً) عليه زهيم)

عين شخصاً أم لا) كان المراد عينه للمرمى مثلاً أى قصده بالرمى (قولاً) (ولو بدارهم) يحتمل أو بصفهم (قولاً)  
أو بدارهم أو بصفهم) أى أوشك فيه بدارهم أو بصفهم قد يخرج على ذلك ما وقع لبعض الصحابة من قتله من  
سمع إسلامه وحمله على أنه تقي وكان ذلك في دارهم أو بصفهم فاعلمه شك في صدور ما سمعه على غير وجه التقية  
وقد يقال قضية الشرع الاعتداد بالاسلام وعدم جواز التعويل على ما يفتق من الارتياح في صحته وكونه تقية  
فتشكل الواقعة إلا أن يقال هي واقعة حال محتملة على أنه قد يقال ليس هذا من قبيل الشك المراد هنا لان  
الظاهر أنه ليس المراد إلا أنه لم يعلم حاله لا قبله ولا في الحال بل تردد في أنه مسلم أو كافر والواقع لبعض الصحابة  
أنه يعهده حرياً ثم سمع منه كلمة الاسلام فحملها على التقية فهذا شيء آخر يحتاج إلى التامل ثم رايث النووى في  
شرح مسلم ذكر أن في وجوب الدية قولين للشافعى (قولاً) أيضاً أو بدارهم أو بصفهم فهدر) بقى مالم أراد قتل  
حري يعلم أنه حري في دارهم مثلاً فقال لا اله الا الله فقتله لا اعتقاده أنه قالها تقية كما وقع لاسامة رضى الله  
تعالى عنه كما رواه مسلم وان النبي ﷺ بالغ في انكار ذلك عليه وقد قال النووى في شرحه وأما كونه  
مسلماً لم يوجب له على اسامة قصاصاً ولا دية ولا كفارة فقد يستدل به لاسقاط الجميع ولكن الكفارة  
واجبة والقصاص ساقط للشبهة وان ظنه كافر أو ظن أن اظهار كلمة التوحيد في هذه الحالة لا يجعله مسلماً وفي  
وجوب الدية قولان للشافعى وقال بكل منهما بعض من العلماء ثم اجاب بان الكفارة على التراخي  
وتأخير البيان لوقت الحاجة جائز وبأن اسامة ويحتمل أنه كان معسراً فاخرت الدية على قول الوجوب  
أي ساره (قولاً) أما إذا عرف مكانه بدارنا) أخرج دارهم فليراجع (قولاً) (وقوله) (وقوله) (أى في قوله إذا قتل مسلم  
مسلماً (الح) (قولاً) ظن كفره) خرج مالم الوعهده حرياً وسبأ في قوله أم الوعهده بدارنا (الح) (قولاً)

وليس في وصف الحربين (وجبا) أي القود والدية على البدل كما يأتي لأن الظاهر من حال من بدارنا العصمة وإن كان على زيهم (وفي القصاص قول) أنه لا يجب إن رآه زيهم مثلاً لأنه ابطال حرمة بظهوره بزيمه أو بتعظيمه لآلهم بل الدية لأنه كان من حقه في دارنا التثبت أما مجرد ظن الكفر فيجب معه القود قطعاً (أو) قتل (من عبده مرتداً أو ذمياً) يعني كافراً غير حربى ولو بدارهم (أو عبداً وظنه قاتل أبيه فبان خلافه) أي أنه أسلم أو عتق أو لم يقتل أباه (فالمذهب وجوب القصاص) عليه لوجود مقتضيه وجهله وعهده وظنه لا يبيح له ضرباً ولا قتلاً ولو في المرتد لأن قتله الإمام وفارق ما مر في الحربى بأنه يتحل بالمهادنة والمرتد لا يتحل فتخليته دليل على عدم رده أو ما لو عهده حربياً فقتله بدارنا فإنه يقتل به على ما جرى عليه شارح لكن جرى شيخنا في شرح المنهج كغيره على أنه لا قود ويوجه بعذره باستصحاب كفره المتيقن فهو كما لو قتله بدارنا في صفهم ويفرق بينه وبين ظن كفره بدارنا كان رآه على زيهم بأن هذه القرينة أضعف من تينك كما هو ظاهر ومحل الخلاف في القود كما تقرر أما الدية فالوجه وجوبها

أي ويعظم آلهتهم (قوله وليس في صف الخ) أو في صف الحربين وعرف مكانه على ما تقدم سم (قوله وليس في صف الحربين) أما إذا كان فيه فلا قصاص قطعاً ولا دية في (قوله أي القود) أي ابتداء والدية على البدل أي بدلاً عن القود محلي (قوله على البدل) وقد يقال وجب القصاص إن وجدت المكافاة والدية إن لم توجد عرش (قول المتن وفي القصاص قول) محله حيث عهده حربياً قتل قطعاً بخلاف من بدار الحرب فإنه يكفى ظن كونه حربياً وإن لم يعهده نهاية (قوله أما مجرد الظن الخ) محترظن حرابته كان رأى عليه الخ سم عبارة السيد عمر أي الظن الخالي عن قرينة تؤيده ككونه على زيهم أو يعظم آلهتهم اه (قوله غير حربى) سيد كرمته (قوله لوجود مقتضيه) عبارة المغنى نظراً إلى ما في نفس الأمر لأنه قتله عمداً وعدواً والظن لا يبيح القتل اه (قوله لوجود مقتضيه) وهو المكافاة عرش (قوله وعهده) عطف تفسير على جهله (قوله وظنه) الواو بمعنى أو (قوله لأن قتله للإمام) قضيته أنه لا يجب القصاص على الإمام والمعتد إطلاق المتن إذ كان من حقه التثبت معنى وفي عرش عن سم على المنهج ما يوافقه (قوله وفارق ما مر في الحربى) أي إذا كان في دارهم رشيدى عبارة سم لعل مراده بالنسبة لدارهم لأن عدم وجوب القصاص في عهده حربياً إنما مر بالنسبة لدارهم أما بدارنا فسنذكره آنفاً لكن قد يشكل الفرق حيثئذ اه (قوله ما مر في الحربى) أي في أول الفصل كرى (قوله لكن جرى شيخنا في شرح المنهج الخ) وعدم القود صريح الروض سم وعرش (قوله كغيره) أي غير الشيخ (قوله على أنه لا قود الخ) جزم به النهاية (قوله في صفهم) أي ولم يعرف مكانه كامر (قوله بأن هذه القرينة) أي التزيم بزيمه مثلاً (قوله من تينك) أي استحباب الكفر المتيقن والمقام في صفهم (قوله فالوجه وجوبها معتمد عرش عبارة الحلبي وعليه دية العمد خلافاً لما في شرح الإرشاد اه أي في الامداد والاسعاد من عدم وجوب الدية (قوله ولو قتل مسلماً تترس الخ) عبارة الروض وشرحه في الجهاد أو تترسوا

وليس في صف الحربين) أو في صف الحربين وعرف مكانه على ما تقدم (قوله أما مجرد ظن الكفر الخ) محترز قوله كان رأى عليه زيهم الخ (قوله ما مر في الحربى) لعل مراده بالنسبة لدارهم وعدم وجوب القصاص في عهده حربياً إنما هو بالنسبة لدارهم أما لدارنا فسيذكره لكن قد يشكل الفرق حيثئذ (قوله لكن جرى شيخنا في شرح المنهج كغيره على أنه لا قود) عدم القود صريح الروض (قوله أما الدية فالوجه وجوبها) خالفه في شرح الإرشاد حيث قال ما ضه لان عهده حربياً فقتله وهو على زى الكفار بدارنا أو دارهم أو صفهم فلا قود لى أن قال وكذا الدية فيه على الأوجه وإن اقتضى كلام المصنف وجوبها أو تضاده في الاسعاد اهو قضيته أن نفى الدية إذا قتله بدارهم غير منقول أو غير مرجح لهم حيث عبر فيه بالأوجه أيضاً وقضيه قوله السابق هنا عهده حرباً من عينه أو لا خلافه (قوله ولو قتل مسلماً تترس به المشركون الخ) عبارة الروض وشرحه في باب الجهاد أو تترسوا بمسلم وذمى فلا تريمهم لأن لم تدع ضرورة إلى رميهم واحتمل الحال الاعراض عنهم فلورمى رام فقتل مسلماً فحكمه معلوم بما مر في الجنائيات فلو دعت ضرورة إلى ذلك جاز رميهم وتوقيناه أي المسلم أو الذمى بحسب الامكان فان قتل مسلماً وقوله من زيادته عرف قاتل ليس له كبير جدوى وجبت الكفارة لأنه قتل معصوماً وكذا الدية إن علمه القاتل مسلماً إذا كان يمكنه توقيه والرمى إلى غيره بخلاف ما إذا لم يعلمه مسلماً وإن كان يعلم أن فيهم مسلماً لشدة الضرورة لا القصاص لأنه مع تجوز الرمي لا يجتمعان وإن تترس كافر بترس مسلم أو ركب فرسه فرماه مسلم فآلفه ضمه إلا أن اضطر بأن لم يمكنه في الالتحام الدفع إلا بأصابعه فلا يضمنه في أحد الوجهين وقطع المتولى بأنه يضمنه اه باختصار وقوله السابق بما مر في الجنائيات إشارة إلى التفصيل المذكور هنا السابق في كلام الشارح كغيره الذى منه ما إذا عرف مكانه الخ وقوله في المسئلة الأخيرة ضمه ينبغي بالقود أن قصد قتله معينا وبالدية التخفيف إن قصد غيره فآصاه (قوله أيضاً ولو قتل مسلماً تترس به المشركون) الظاهر أنه أراد بهذه الصورة ما في الحاشية المتقدمة عن الروض وشرحه في قوله فان قتل مسلماً وقوله من زيادته عرف قاتله الخ المفروض فيما إذا دعت ضرورة إلى رميهم لا المنقول عنهما

بدارهم فان علم اسلامه لم يمتد به ولا فلا (ولو ضرب) من لم يبيع له الضرب (مرضا جهل مرضه ضربا يقتل المريض) دون الصحيح غالبا (وجب القصاص) عليه لتقصيره فان عني على الدية فكلها على الضارب وان فرض (٣٩٧) ان للرض دخلا في القتل (وقيل

لا) يجب عليه لان ما أتى به غير مهلك في ظنه ويرد بانه لا عبرة بظنه مع تحريم الضرب عليه ومن ثم لم يلزم نحو مؤدب ظن انه صحيح وطيب سقاه دواء على ما يأتي لظنه انه محتاج اليه لإدتيه أى دية شبه العمد كما هو ظاهر ولو علم بمرضه او كان مرضه يقتل الصحيح ايضا وجب القود قطعوا واعلم ان للقود شروطا في القتل قد مررت وفي القاتل وستاتي وفي القاتل كما قال (ويشترط لوجوب القصاص) بل والضمان من أصله على تفصيل فيه (في القاتل اسلام) مع عدم نحو صيال وقطع طريق للخبر الصحيح فاذا قالوا هم عصمو أمي دماءهم واموهم لا يحقها (أو أمان) يحقن دمه بعقد دمة أو عهد أو أمان مجرد ولو من الآحاد أو ضرب رق لانه به يصير مالا للمسلمين وماله في امان لعصمته حينئذ ويشترط للقود وجود العصمة التي هي حقن الدم من اول اجزاء الجنابة كالرعى إلى الزهوق كما يأتي (فيهدر) بالنسبة لكل أحد الصائل إذا تعين قتله دفع شره (الحربي) ولو نحو امرأة وصبي

بمسلم وذمي فلا ترميهم ان لم تدع ضرورة إلى رميهم واحتمل الحال الاعراض عنهم فلو رمى رام فقتل مسلما تخفكه معلوم مما مر في الجنائيات فلودعت ضرورة إلى ذلك جازر رميهم وتوقيناه أى المسلم أو الذمي بحسب الامكان فان قتل مسلم وجبت الكفارة وكذا الدية ان علمه القاتل مسلما اذا كان بممكنه توقيه والرمى إلى غيره بخلاف ما إذا لم يعلمه مسلما وان كان يعلم ان فيه مسلما لا القصاص وان تترس كافر بترس مسلم أو ركب فرسه فرماه مسلم ضمنه إلا ان اضطر بان لم يمكنه في الالتحام الدفع إلا باصا به فلا يضمنه في احد وجهين وقطع المتولى بانه يضمنه انتهت باختصار والظاهر ان مراد الشارح هنا قول الروض وشرحه المار فان قتل مسلم وجبت الكفارة الخ المفروض فيها إذا ادعت ضرورة إلى رميهم سم (قوله بدارهم) انظر مفهوما وهو لعل المراد بدارهم هنا ما يشمل ما استولى عليه من دار الاسلام (قوله ولا فلا) أى فلا تلزمه الدية وتجب عليه الكفارة ع (قوله من لم يبيع) الى قوله بشرط ان لا يرجع في النهاية (قوله لتقصيره) لان جهله لا يبيع له الضرب معنى ونهاية (قوله نحو مؤدب) كالزوج والمعلم معنى (قوله الادتيه) فاعلم لم يلزم كردى (قوله ولو علم بمرضه) إلى قوله ويشترط للقود في المغنى (قوله وقد مررت) وهى كونه عمدا ظاهرا من حيث الاتلاف (قوله بل والضمان) أى الشامل للدية (قوله وقطع طريق) أى تحتم قتله به كما ياتي سم (قوله فاذا قالوها) أى لا لاله إلا الله معنى (قوله لا يحقها) لا دخل له في الدليل كما لا يخفى رشدي (قوله يحقن دمه) اشار به إلى ان المراد الا امان بالمعنى اللغوى الشامل لنحو الجزية كما اشار اليه ايضا بقوله بعقد دمة الخ رشدي (قوله به يصير) أى بضرب الرق ع (قوله من اول الخ) متعلق بوجود الخ (قوله كالرعى) مثال الجنابة (قوله كما ياتي) أى في او اخر الفصل (قوله بالنسبة لكل أحد الخ) شامل للذمي والمعاهد ع (قوله ولو نحو امرأة وصبي) إنما أخذها بما في حرمة قتلها ع (قوله لا على مثله) فلا يهدر فيقتل بمر تد مثله ع (قوله على المغنى) والمراد اهداره أى المرتدى في حق مسلم اما في حق ذمي او مرتد فسيأتي اه (قوله بينة) أى المرتد (قوله وبين الحربى) أى حيث هدر ولو على مثله (قوله بانه) أى المرتد وقوله على مثله أى مرتد مثله ع (قوله مبتدا) أى وخبره كغيره وانه انما اعر به ثلاثيهم عطفه على الحربى سم (قوله وقاطع الطريق الخ) مبتدا خبره قوله مهترون (قوله و تارك الصلاة) قال في الروض ويعصم تارك الصلاة بالجنون والسكر أى فلا يقتل حالها الا المرتد أى فيقتل حال جنونه أو سكره اه وفي باب تارك الصلاة كلام في ذلك ينبغى مراجعته سم وع (قوله الا على مثلهم) قضيته ان القاطع غير مهتر على التارك وبالعكس الا ان يريد المائلة في الاهدار كما سيأتي سم أى في قول الشارح فالحاصل ان المهتر الخ (قوله كما اشار اليه الخ) انظر وجه الاشارة رشدي

قبل هذا المفروض فيها الم تدع الى ذلك لأن ذلك ذكر ان حكمه معلوم مما مر في الجنائيات وقد علم مما مر فيها انه قد يجب القود كما في قول الشارح السابق اما إذا عرف مكانه بدارنا الخ فلا يتأتى اطلاق انه ان علم اسلامه لم يمتد به ولا فلا ولا لا المنقول عنه اخر المذكور بقوله وان تترس كافر بترس مسلم الخ لان الظاهر ان الضمان هنا قد يكون بالقصاص وايضا قد ابدوا الضمان فيبعد ان يتصرف هو بتعيينه تأمل (قوله وقطع طريق) ان اريد ان قطع الطريق يهدره من حيث كونه صائلا دخل فيها قبله او مطلقا فسيأتي انه لا يستحق القتل الا اذا قتل مع انه حينئذ لا يهدر الا بالنسبة إلى الا ان يريد ما اذا تحتم قتله في قطع الطريق فانه حينئذ لا يقتل قاتله الا ان كان مثله فليتام ثم رايات كلامه الاق وهو دال على ارادته ما ذكرناه بقولنا الا ان الخ (قوله مبتدا) خبره كغيره (قوله ايضا مبتدا) اعر به كانه ثلاثيهم عطفه على الحربى (قوله وتارك الصلاة) قال في الروض ويعصم تارك الصلاة بالجنون والسكر لا المرتد اه وفي باب الصلاة كلام في ذلك عن النووى وغيره ينبغى مراجعته (قوله الا على مثلهم) قضيته ان القاطع غير مهتر للتارك وبالعكس الا ان يريد

لقوله تعالى فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم (والمترد) إلا على مثله كما يأتي للخبر الصحيح من بدل دينه فاقتلوه ويفرق بينه وبين الحربى بأنه ملزم فعصم على مثله ولا كذلك الحربى (ومن) مبتدا (عليه قصاص كغيره) في العصمة في حق غير المستحق فيقتل قاتله وقاطع الطريق المتحتم قتله وتارك الصلاة ونحوهما مهترون إلا على مثلهم كما اشار اليه بقوله

الواجب عليه وأخذ منه  
البلقيني ان الزاني الذمی  
المحصن اذا قتله ذمی ولو  
ولو مجوسيا ليس زانيا  
محصنا ولا واجب قتله بنحو  
قطع طريق لا يقتل به  
ويؤخذ منه ايضا ان محل  
عدم قتل المسلم المعصوم به  
ان قصد بقتله استيفاء  
الواجب عليه او اطلاق  
بخلاف ما اذا قصد عدم  
ذلك لانه صرف فعله عن  
الواجب ويحتمل الاخذ  
باطلاقهم ويوجه بان دمه  
لما كان هدرا لم يؤثر فيه  
الصارف (أو مسلم) ليس  
زانيا محصنا (فلا) يقتل به  
(في الاصح) لا هداره  
وانما يعزر لافتياته على  
الامام سواء أثبت زناه  
بينة ام باقراره بشرط  
ان لا يرجع عنه والاقتل  
به اى ان علم برجوعه فيما  
يظهر مما مر فيما لو عهده  
حرريا ثم رايت في ذلك  
وجهين بلا ترجيح ولا ريب  
ان ما ذكرته اوجههما  
ولو قتله قبل امر الحاكم  
بقتله ثم رجع الشهود  
وقالوا تعمدنا الكذب  
قتل به دونهم كما بحثه  
البلقيني وهو متجه لانه لم  
يثبت زناه بمجرد الشهادة  
غير مبيح الاقدام ولو  
راه يزني وعلم احصانه  
فقتله لم يقتل به قطعا لكنه  
لا يقبل منه ذلك بالنسبة

(قول المتن والزاني الخ) أى المسلم مغنى (قوله غير الحربی) أى الشامل للمعاهد والمؤمن مغنى (قوله أو مرتد) عطف على ذمی (قوله لها) اى الذمی والمرتد (قوله واخذ منه) قد يشكك الاخذ بان الذمی لاحق له في الواجب على الذمی سم وقد يجاب بان الذمی وان لم يكن له حتى لكن الذمی الزاني دونه فقتل به ع ش (قوله واخذ منه البلقيني) جزم به المغنى (قوله ليس زانيا محصنا الخ) فان كان مثله قتل به مغنى (قوله) ويؤخذ منه الخ) اى من قوله ولا حتى لها الخ رشيدى قال السيد عمر لا يخفى ما في هذا الاخذ من الخفاء ويتسلم ظهوره فلاحتمال الثانى أرجح فإظهاره وسيأتى عن ع ش ما يوافقه (قوله به) اى بالمسلم الزاني المحصن ع ش (قوله ويحتمل الاخذ الخ) هذا الصنيع يقتضى اعتماد الاول ولكن الاحتمال المذكور هو المعتمد واخذ من قوله ويوجه الخ ع ش (قوله ليس زانيا) الى قوله بشرط ان لا يرجع في المغنى (قوله بشرط ان لا يرجع عنه الخ) خلافا للنهاية والمغنى عبارة الاول وسواء اقتله قبل رجوعه عن اقراره او رجوع الشهود عن شهادتهم ام بعده اه قال الرشيدى قوله ام بعده اى لاختلاف العلماء في صحة الرجوع لكن هذا لما يأتى في رجوعه عن الافرار كما نقله سم على المنهج عن الشارح فليراجع الحكم في رجوع للشهود اه (قوله بشرط الخ) وفي شرحه الارشاد خلاف ذلك حيث قال فيه بعد ذكر ما يوافق ما هنا عن البلقيني والا ذرى ما نصه لكن الذى صححه الشيخان انه لا فود لا اختلاف العلماء في سقوط الحد بالرجوع وحينئذ فلا فرق بين علم القاتل وجهله اه سم (قوله مما مر الخ) اى على ما جرى عليه شيخ الاسلام في شرح المنهج كغيره فليوجه عدم القتل هنا فيما إذا جهل الرجوع باستصحاب استحقات القتل وبذلك يندفع اشكال سم بما نصه قوله مما مر فيما لو عهده حرريا فيتأمل سم (قوله بلا ترجيح) وفي الروضة ما نصه ولو قتله شخص بعد الرجوع ففي وجوب القصاص وجهان نقلهما ابن كج وقال الاصح لا يجب وبه قال ابو اسحق لاختلاف العلماء في سقوط الحد بالرجوع اه سم (قوله كما بحثه البلقيني الخ) ولأنما يتجه هذا اذا كان القتل قبل الحكم بشهادتهم فانه حينئذ مباشر وهم متسبون اما اذا كان بعده فلا اثر لرجوعهم بالنسبة له لعذره وعدم تعدي سم ويغنى عنه قول الشارح ويتجه انه لم يثبت الخ إلا أن يريد التأكيد والتوضيح (قوله ولوراه) الى قوله لكنه لا يقبل في النهاية (قوله ولوراه يزني الخ) أى والحال انه علم ذلك كما هو ظاهر ولا فلو يعلم ذلك فقتله وادعى انى انما قتله لانى رايت يزني وهو محصن لم يقبل منه ذلك بل يقتص منه كما هو ظاهر سم على حجة اه ع ش (قوله لم يقتل الخ) اى لم يستحق القتل باطنا كما يعلم من كلام غيره رشيدى وهذا التفسير غير ما مر عن سم آنفا ويرجح بل يهين ارادته قول الشارح لكنه الخ

المائلة في الاهدار كما سيأتى (قوله وأخذ منه البلقيني الخ) قد يشكك الاخذ بان الذمی لاحق له في الواجب على الذمی (قوله بشرط ان لا يرجع عنه الخ) في شرحه الارشاد خلاف ذلك حيث قال قال يعنى البلقيني ولو قتله بعد رجوعه عن اقراره او رجوع الشهود قتل به الا اذا ظن بقاء شهادتهم فهو كظن الردة اى فيقتل ايضا السكن على خلاف فيه وما ذكره في رجوعه جرى عليه الا ذرى وغيره ونص الام صريح فيه لكن الذى صححه الشيخان في حد الزنا انه لا فود لا اختلاف العلماء في سقوط الحد بالرجوع وحينئذ فلا فرق بين علم القاتل وجهله اه (قوله مما مر فيما لو عهده) يتأمل (قوله ثم رأيت في ذلك وجهين بلا ترجيح) في الروضة في كتاب حد الزنا ما نصه ولو قتله شخص بعد الرجوع ففي وجوب القصاص وجهان نقلهما ابن كج وقال الاصح لا يجب وبه قال ابو اسحق لاختلاف العلماء في سقوط الحد بالرجوع اه (قوله كما بحثه البلقيني) قال في شرح الارشاد وانما يتجه هذا اذا كان القتل قبل الحكم بشهادتهم لانه حينئذ مباشر وهم متسبون اما اذا كان بعده فلا أثر لرجوعهم بالنسبة له لعذره وعدم تعدي به وان اثر في وجوب القود عليهم لتعديهم اه فليتأمل (قوله ولوراه يزني الخ) الى قوله لم يقتل به قطعا (أى) والحال انه علم ذلك كما هو ظاهر والا فلو لم يعلم ذلك فقتله وادعى انى انما قتله لانى رايت يزني وهو محصن لم يقبل منه ذلك بل يقتص منه كما هو ظاهر (قوله)

في سائر نظائره قيل ولا يعزّر للافتيات هنا ان قتله قبل انفصاله عن نحو حليلته ويوجه بان هذا يولد فيه حمية تلجئه لقتله فعذر فيه وخرج بقوله ليس زانيا محصنا الزاني المحصن فيقتل به ما لم يامر به الامام بقتله ويظهر ان يلحق بالزاني المحصن في ذلك كل مبدركنا ترك صلاة وقاطع طريق بشرطه فالحاصل ان المهدر معصوم على مثله في الاهدار وان اختلفا في سببه ويد السارق مهذرة الاعلى مثله سواء المسروق منه وغيره (و) يشترط لوجوبه (في القاتل) شروط منها التكليف ومحصلة (بلوغ وعقل) فلا يقتل (٣٩٩) صبي ومجنون حال القتل وإن كاذب عند مقدمته

كأرى أو عقبه كإحارته بما فيه في شرح الارشاد الصغير وذلك للحديث الصحيح رفع القلم عن ثلاثة ولعدم تكليفهما (و) والمذهب وجوبه على السكران وكل متعذب ببل عقله لتعديه فلا نظر لاستتار عقله لانه من ربط الاحكام بالاسباب اما غير المتعدي كان أكره على شرب مسكر أو شرب ما ظنه دواء أو ماء فاذا هو مسكر فلا قود عليه لعذره (ولو قال كنت يوم القتل) أي وقته (صديا أو مجنونا) صدق يمينه ان أمكن الصبا فيه (وعهد الجنون) قبله ولو متقطعا لا صل بقاتمها حينئذ بخلاف ما اذا اتنى الامكان والعهد ولو انقفا على زوال عقله وادعى الجنون والولي السكر صدق القاتل يمينه ومثله كما هو ظاهر ما لو قال زال بآلم أتعذب وقال الولي بل بما تعديت به (ولو قال أنا صبي الان) وأمكن (فلا) قصاص ولا يحلف) انه صبي كما سيذكره ايضا في دعوى الدم والقسامة لان تحليفه

(قوله في سائر نظائره) أي كرقبة سرقة شخص بشرطها (قوله هنا) أي فيما لو رآه يزني الخ (قوله عن نحو حليلته) هل هو قيد كما هو ظاهر التوجيه (قوله وخرج) إلى المتن في النهاية (قوله الزاني الخ) أي المسلم معنى (قوله فيقتل به) أي للكفاة ع (قوله كنترك صلاة) أي بعد امر الامام بها معنى (قوله بشرطه) راجع لكل من المعطوف والمعطوف عليه (قوله فالحاصل الخ) يرد عليه ما إذا كان القاتل مردا والقاتل مسلما زانيا محصنا ونحوه وقد مر ان المسلم لا يقتل بالكفر إلا ان يقال مراده ما لم يمنع مانع لكنه بعيد وان المراد حاصل ما تقدم قبله وهو بعيد ايضا مع جعله ضابطا رشيدى (قوله معصوم على مثله الخ) أي ما لم يامر به الامام بقتله اخذ انما رسم أي انقار (قوله وان اختلفا في سببه) كزنا وترك صلاة او قطع طريق ع (قوله ومحصلة) بتشديد الصاد المسكورة وحقيقته الزام ما فيه كلفة ع (قوله فلا يقتل صبي ومجنون حال القتل) كذا في النهاية والمعنى (قوله أو عقبه) عطف على عند مقدمته والضمير للقتل (قوله وذلك) راجع لقوله فلا يقتل الخ (قول المتن على السكران) أي المتعدي معنى (قوله وكل متعذب) إلى قوله ومثله في النهاية والمعنى (قوله أو شرب) عطف على أكره (قوله فلا قود الخ) ويصدق في ذلك وان قامت قرينة على كذبه للشبهة فيسقط القصاص عنه وتجب الدية ع (قول المتن ولو قال كنت الخ) قال في الروض وإن قامت بينتان مجنونه وعقله تعارضتا اه وينبغي ان يجري ذلك فيما إذا قامت بصباه وبلوغه سم أي ثم ان عهد الجنون وامكن الصبا صدق الجناني والا فالولي كالولم تكن بينة ع عبارة المعنى ولو قامت بينة مجنونه وعقله لم يعلم حاله قبل ذلك او علم حاله وكانت البينتان مقيدتين بحالة الموت تعارضتا اه (قوله ولو اتفقا) أي ولي المقتول والقاتل معنى (قوله وادعى) أي القاتل (قوله السكر) أي بتعد معنى (قوله صدق القاتل الخ) أي فلا قصاص عليه ان عهد مجنونه وتوجب الدية ع (قوله ما لو قال) أي الجناني (قوله الان) إلى قوله وانما حلف كافر في المعنى وإلى قوله وقوله عقبه في النهاية الا قوله لعدم التزامه وقوله نعم إلى المتن (قوله وان تضمن الخ) غاية (قوله قضيته) أي قوله لو جود الخ ع (قوله الانبات مقتض للقتل) لانه اماراة البلوغ في الكافر دون المسلم سم والمراد ان المسلم اذا ثبتت عاتته وشك عاتته وشك في بلوغه لا يحكم ببلوغه فلا يقتل ولا يثبت له شيء من احكام البالغين بخلاف الكافر فانه اذا ثبتت عاتته وشك في بلوغه قتل اكتفاء بنبات العانة ع (قوله ومنها) أي شروط وجوب القود (قول المتن ولا قصاص) أي ولادية معنى (قوله وان عصم) إلى قوله نعم لو ارتدى في المعنى (قوله وان عصم) أي باسلام او عقد ذمة معنى (قوله بعد) أي بعد القتل (قوله لعدم التزامه) أي احكامنا معنى (قوله من عدم الافادة) أي عدم الاقتصاص (قوله لذلك) أي لا التزامه احكامنا (قوله لم يضمنوا) وهو المعتمد زيادى اه ع (قوله على الاصح) وفاقا للنهاية وخلافا للمعنى عبارة تنبيه محله في المرتد اذا لم يكن له شوكة وقوة والا فقيه قولان اظهرهما عند البغوى الضمان

فالحاصل الخ) كذا شرح مر (قوله معصوم على مثله في الاهدار) أي ما لم يامر به الامام بقتله أخذنا بما قبله (قول المتن على السكران) أي المتعدي (قول المتن ولو قال كنت يوم القتل صديا أو مجنونا الخ) قال في الروض وان قامت بينتان مجنونه وعقله تعارضتا اه وينبغي ان يجري ذلك إذا قامت بصباه وبلوغه (قوله لا نأقول الانبات مقتض للقتل ثم) لانه اماراة البلوغ في الكافر دون المسلم سم والمراد ان المسلم اذا ثبتت عاتته وشك عاتته وشك في بلوغه لا يحكم ببلوغه فلا يقتل ولا يثبت له شيء من احكام البالغين بخلاف الكافر فانه اذا ثبتت عاتته وشك في بلوغه قتل اكتفاء بنبات العانة ع (قوله ومنها) أي شروط وجوب القود (قول المتن ولا قصاص) أي ولادية معنى (قوله بعد) أي بعد القتل (قوله لعدم التزامه) أي احكامنا معنى (قوله من عدم الافادة) أي عدم الاقتصاص (قوله لذلك) أي لا التزامه احكامنا (قوله لم يضمنوا) وهو المعتمد زيادى اه ع (قوله على الاصح) وفاقا للنهاية وخلافا للمعنى عبارة تنبيه محله في المرتد اذا لم يكن له شوكة وقوة والا فقيه قولان اظهرهما عند البغوى الضمان

على ذلك يثبت صباه والصبي لا يحلف في تحليفه ابطال تحليفه وانما حلف كافر انبت واريده قتل فادعى انه استعجل بدواء وان تضمن حلفه اثبات صباه ولو جود اماراة البلوغ فلم يترك بمجرد دعواه لا يقال قضيته انه لو انبت هنا وجب تحليفه لا نأقول الانبات مقتض للقتل ثم لا هنا كما مر في الحجر (و) منها عدم الحرابة حينئذ (لا قصاص على حري) وان عصم بعد عدم التزامه ولما تواتر عنه عليه السلام وعن اصحابه من عدم الافادة من اسلم كوحش قاتل حزة رضي الله عنهما (وموجب) القود (على المعصوم) بايمان او هدنة او ذمة لا التزامه احكامنا ولو من بعض الوجوه (والمردت) وان كان مهدر لذلك نعم لو ارتدت طائفة لهم قوة واتفقوا ما لا وانفسائهم اسلموا لم يضمنوا على الاصح المنصوص (و) منها (مكافاة)

وهو الظاهر وظاهر تعبير الشرح الصغير يقتضى ترجيح المنع اه (قوله بالهزم) الى قوله وقوله عقبه في المعنى (قوله حينئذ) اى حين القتل (قوله بغيره) اى غير المسلم ع ش (قوله ليشمل) علة للتفسير المذكور (قوله وتخصيصه) اى الكافر في الخبر ع ش عبارة المعنى انما ذكر الذى لينبه على خلاف الحنفية فانهم يقولون ان المسلم يقتل بهرحموا الكافر في الحديث على الحربى لقوله بعد ولا ذوعهد في عهده وذو العهد يقتل بالمعاهد ولا يقتل بالحربى لتوافق المتعاطفين واجيب عن حملهم على ذلك بان قوله صلى الله عليه وسلم لا يقتل مسلم بكافر يقتضى عموم الكافر وبانه لو كان كما قالوه لخلا عن الفائدة لانه يصير التقدير لا يقتل المسلم اذا قتل كافر احرى بما ومعلوم ان قتله عبادة فكيف يعقل انه يقتل به اه (قوله وقوله عقبه الخ) جواب عما يريد على قوله لا دليل له من ان له دليلا وهو القول المذكور عقبه لان معناه ان المعاهد لا يقتل بحربى فيراد بالكافر في المعطوف عليه الحربى لوجوب الاشتراك بين المتعاطفين في الحكم وصفته سم (قوله من قبل عطف الجملة الخ) اى وجوب اشتراك المتعاطفين في صفة الحكم لو سلم انما هو في عطف المفرد (قوله فلا دليل فيه) اى في قوله عقبه ولا ذوعهد الخ (قوله احتياجه) اى قوله ولا ذوعهد الخ (قوله للتقدير) اى تقدير بحربى (قوله فالمراد الخ) يتامل وجه منع هذا الاستدلال السابق لان يكون مراده انه لا عطف على هذا الاصل سم (قوله انه لا يقتل) اى المعاهد (قوله استثناء) حال او مفعول له (قوله من المفهوم) اى مفهوم مسلم لا يقتل مسلم

بالهزمة اى مساواة  
المقتول لقاتله حال الجنائية  
بان لا يفضل قتله حينئذ  
باسلام او امان او حرية  
تامة او اصاله او سيادة  
(فلا يقتل مسلم) ولو مهدرا  
بنحوزنا (بذمى) يعنى بغيره  
ليشمل من لم تبلغه الدعوة  
فانه وان كان كالمسلم في  
الآخرة ليس كوفى الدنيا  
الخبر البخارى الا لا يقتل  
مسلم بكافر وتخصيصه بغير  
الذى لا دليل له وقوله عقبه  
ولا ذوعهد في عهده من قبيل  
عطف الجملة عند المحققين اى  
لا يقتل المعاهد مدة بقاء  
عهده فلا دليل فيه  
للمخالف وعلى فرض  
احتياجه للتقدير فالمراد انه  
لا يقتل بحربى استثناء من  
المفهوم وهو قتل الكافر  
بالكافر فلا تخصيص فيه

قتله باسلام او امان او حرية الخ قال في التنبيه ومن قتل من لا يقاد به في المحاربة فقيهه قولان احدهما يجب القود والثاني لا يجب اه وقوله من لا يقاد به كان قتل مسلم كافرا او حر عبد او قوله قولان اى بناء على ان الغلب في قتل المحاربة معنى الحد او معنى القصاص وعبارة المنهاج في باب قطع الطريق وقتل القاطع يغلب فيه معنى القصاص وفي قول الحد فعلى الاول لا يقتل بولده وذمى اه (قوله تامة) يريد عليه انه لو قتل مبعوض متمحض الرق لم يقتص منه كما نبهنا عليه في هامش الصفحة الاتية على اخذه مما ساقى مع انه لم يفضل به بحرية تامة لان ان يجاب بالتفصيل في المفهوم فقد تؤثر غير التامة كما في هذا المثال وقد لا تؤثر كما في قتل مبعوض مبعوض اخر مع تفاوت الحرية او لا كما وجد سبب الحرية فقط كالكتابة والاستيلاء (قوله وقوله عقبه ولا ذوعهد) قال الجلال المحلى في شرح جمع الجوامع في قوله والاصح ان عطف العام على الخاص وعكسه لا يخص العام مانضه وقيل يخصه اى يقصره على ذلك الخاص لوجوب الاشتراك بين المعطوف والمعطوف وعليه في الحكم وصفته قلنا في الصفة ممنوع مثال العكس حديث ابى دود وغيره لا يقتل مسلم بكافر ولا ذوعهد في عهده يعنى بكافر حربى للاجماع على قتله بغير الحربى فقال الحنفى يقدر الحربى في المعطوف عليه لوجوب الاشتراك بين المعطوفين في صفة الحكم فلا ينافى ما قال به من قتل المسلم بالذمى اه فقول الشارح وقوله عقبه الخ جواب عن سؤال مقدر على قوله لا دليل له بان يقال بل له دليل وهو القول المذكور عقبه لان معناه ان المعاهد لا يقتل بحربى فيقدر الحربى في المعطوف عليه لوجوب الاشتراك بين المتعاطفين في الحكم وصفته (قوله ايضا وقوله عقبه ولا ذوعهد في عهده الخ) عبارة الزركشى واما حملهم اى المخالفين الكافر في قوله لا يقتل مؤمن بكافر على الحربى لقوله بعده ولا ذوعهد في عهده وذو العهد يقتل بالمعاهد ولا يقتل بالحربى لتوافق المتعاطفين فقيه جوا بان احدهما ان قوله لا يقتل مؤمن بكافر يقتضى عموم الكفار من اهل الذمة والمعاهد من الحربى فلا يجوز تخصيصه باضمار وقوله ولا ذوعهد كلام مبتدا اى لا يقتل ذو العهد لاجل عهده والثاني انه لو كان كما قالوا لخلا عن الفائدة لانه يصير التقدير الا لا يقتل مسلم قتل كافر احرى فان قتله عبادة معلومة فقط ما فكيف يقتل به ولان عطف الخاص على العام لا يقتضى تخصيص العام على الصحيح اه (قوله فلا دليل فيه للمخالف) اى على تخصيص الكافر بغير الذمى بالطريق المتقدم في الحاشية المتقدمة عن شرح جمع الجوامع (قوله فالمراد انه لا يقتل بحربى استثناء الخ) يتامل وجه منع هذا استدلال الحنفى السابق عن شرح جمع الجوامع لان يكون مراده انه على هذا لا عطف (قوله من المفهوم) اى مفهوم قوله لا يقتل مسلم بكافر فان مفهومه ان غير المسلم وهو الكافر يقتل بالكافر (قوله

على انه لا يجوز التخصيص بمضمر ولا نه لا يقتض منه به في الطرف النفس اولى ولا نه لا يقتل بالمستامن اجماعا والعبرة في قنين وخر و قن بهما  
اسلاما وضده دون السيد (و يقتل ذى) وذو امان (به) اى المسلم (وبذى) وذى امان (وان اختلفت ملتها) كيهودى ونصرانى ومعاهد  
ومستامن لان الكفر كله مله واحده (فلو اسلم القاتل لم يسقط القصاص) لتكافئها حالة (٥٠١) الجنائية فلا نظر لما حدث بعدها ومن ثم لو

زنى قن أو قذف ثم عتق لم  
يحسد الا احد القن وعليه حمل  
الخبر المرسل ان صح انه  
عليه السلام قتل يوم خيبر مسلما  
بكافر وقال أنا أكرم من  
وفى بذمته (ولو جرح ذى)  
او ذو امان (ذميا) او ذا  
أمان (وأسلم الجراح ثم مات  
المجروح) على كفره  
(فكذا) لا يسقط  
القصاص في الطرف قطعاً  
ولا في النفس (في الاصح)  
للتكافى حال الجرح المقتضى  
للهلاك واعتبر لانه حال  
الفعل الداخلة تحت الاختيار  
ومن ثم لو جرح ثم جن ثم  
مات المجروح قتل المجنون  
(وفي الصورتين) إنما يقتص  
الامام بطلب الوارث (ولا  
يفوضه له لئلا يسلط كافر  
على مسلم ومن ثم لو اسلم  
فوضه اليه (والاظهر قتل  
مرتد) وإن اسلم (بذى)  
وذى امان لانه حالة القتل  
وهي المعتبرة كإسرها  
إذ لا يقر بحال وبقاء جهة  
الاسلام فيه يقتضى التغليظ  
عليه وامتناع بيعه او تزويجه  
لكافر نظراً لما هو من  
جملة التغليظ عليه لانا لو  
صحناه للكافر فوت علينا  
مطالبته بالاسلام بارساله  
لدار الحرب او باغرائه

بكافر (قوله بمضمر) أى محذوف وهو بحرى سم (قوله ولا نه لا يقتض) إلى قوله فاندفع في النهاية إلا قوله  
او عليه حمل إلى المتن وقوله واعتبر إلى المتن (قوله ولا نه لا يقتض) عطف على قوله لخبر البخارى الخ (قوله منه به)  
اى من المسلم بالكافر (قوله ولا نه) اى المسلم لا يقتل بالمستامن اى وذو العهد يقتل به ولو كان عطفه عليه يقتضى  
المشاركة بينهما لوجب قتل المسلم بالمستامن كما يقتل المعاهد به مع ان المخالف لا يقول به عس (قوله والعبرة)  
مبتداً خبره قوله بهما اسلاما وضده (قول المتن ويقتل ذى الخ) ويقتل رجل بامرأة وخشى كعكسه وعالم  
بجاهل كعكسه وشريف بخسيس وشيخ بشاب كعكسهما معنى (قوله كيهودى) إلى قوله وبقاء جهة  
الاسلام في المغنى (قوله ومعاهد ومستامن) الاولى اسقاطهما إذ لا دخل للعهد والامان في اختلاف الملة  
رشيدى (قوله لان الكفر كله مله واحدة) اى شرعاً من حيث ان النسخ شمل الجميع وإن اقتضت عبارة  
المتن انه ملل إلا ان يريد اختلاف ملتها بحسب زعمهما معنى ورشيدى (قوله وعليه حمل الخ) اى على  
التكافى في الكفر حالة الجنائية و آخر الاسلام عنها (قوله واعتبر) اى حال الجرح (قول المتن وفي صورتين)  
وهما اسلام القاتل بعد قتله أو جرحه معنى (قول المتن بطلب الوارث) أما إذا لم يطلب فليس للامام أن يقتص  
فان كان هو الوارث فله ان يقتص معنى (قوله لو اسلم) اى الوارث فوضه اليه اى زوال المانع معنى (قوله  
وإن اسلم) اى بعد جنائته نهاية (قول المتن بذى) وكذا يقتل المرتد بالزاني المحصن المسلم ولا عكس لاختصاصه  
بفضيلة الاسلام ولخبر لا يقتل مسلم بكافر معنى (قوله لانه) اى المرتد (قوله كإسرها) اى انفا (قوله دونهما)  
خبر ان سم والضمير للذى وذى الامان (قوله وبقاء جهة الاسلام) مبتداً خبره قوله يقتضى الخ وقصده  
رد دليل مقابل الاظهر (قوله وامتناع بيعه) اى الرقيق المرتد ذكر أو أنثى مبتداً وخبره هو من جملة  
ان تغليظ الخ (قوله او تزويجه) اى المرتد عطف على بيعه (قوله نظراً الخ) مفعول له لامتناع (قوله لو  
صحناه) اى ما ذكر من البيع والتزويج (قوله لمساواته) إلى قوله ولذلك لو وجب في المغنى وإلى قوله  
فافتاء صاحب العباب في النهاية إلا قوله لما علم إلى ان محل هذا قوله ونظيره إلى وبما تقرر (قوله ويقدم  
قتله الخ) اى لانه حتى ادمى معنى (قوله حتى لو عني عنه الخ) اى عن القود لغير مثله رشيدى (قوله واخذ  
من تركته) أى حيث كان المقتول غير مرتد كما يعلم من قوله نعم عصمة المرتد الخ عس وسيأتى عن المغنى  
ما يفيد (قوله من تركته) قد يشكك ذلك بما هو مقرر من تبين زوال ملكه حينئذ من حين الردة فإى  
تركة له إلا ان يقال المراد تركته لولا الردة نظير قولهم الاقنى يقتص وارثه لولا الردة سيد عمر (نعم عصمة  
المرتد الخ) عبارة المغنى ولا بد لمرتد وإن قتله مثله لانه لا قيمة لدمه اه (قوله لم تجب دية) لان دمه مهدر  
لا قيمة له والقود منه إنما هو للثمن في مخرج المرتد الزاني المحصن وتارك الصلاة وقاطع الطريق إذا قتلهم  
غير معصوم فانه يقتل بهم ويقدم قتله حداً على قتله قصاصاً ولو عني عن القصاص على الدية وجبت كما أفهمه  
التقييد بالعفو عن المرتد (فرع) رفع السؤال عما لو تضرروا في غير ضرورة ادمى وقتله شخص وعمالو  
قتل الجنى شخص هل يقتل به ام لا والجواب ان الظاهر في الاول انه ان علم القاتل حين القتل ان المقتول ولى  
تضرر في غير ضرورة ادمى قتل به ولا فلا قود لكن تجب الدية كما لو قتل إنساناً بظنه صيداً ويحتمل جريان  
نظير ذلك التفصيل في الثاني لكن نقل عن شيخنا الشوبرى ان الآدمى لا يقتل بالجنى اقول وهو الاقرب  
لانا لم نتعرف أحكام الجن ولا خطر بناها عس (قول المتن لا ذمى) بالجر بخطه أو نحوه معنى (قوله  
على انه لا يجوز التخصيص بمضمر) أى محذوف (قوله دونهما) خبر أن (قوله يقتضى التغليظ عليه) قد يقال

(٥١) - شروانى وابن قاسم - ثامن) على بقاءه على ما هو عليه باطنا فاندفع تأييد مقابل الاظهر هنا بهذين الفرعين اعنى امتناع بيعه ونكاحها  
للكافر (ومرتد) لمساواته له ويقدم قتله قوداً على قتله بالردة حتى لو عني عنه على مال قتلها واخذ من تركته نعم عصمة المرتد على مثله إنما هي  
بالنسبة للقود فقط فلو عني عنه لم تجب دية (لا ذمى) فلا يقتل (بمرتد) لانه أشرف منه بتقريره بالجزية (ولا يقتل حرباً من فيه رق) وإن قل

على أى وجه كان لا تنفاه المكافاة والخبر الدارقطنى والبيهقى لا يقتل حر بعدد ولا لاجماع على أنه لا يقطع طرفه بطرفه وخبر من قتل عبده قتلناه ومن جدد انفه جددناه ومن خصاه خصيناه غير ثابت أو منسوخ بخبر أنه صلى الله عليه وسلم عز من قتل عبده ولم يقتله أو يحول على ما إذا قتله بعد عتقه ثلاث يوم منع سبق الرق له فيه ولو قتل مسلم من يشك فى إسلامه أو حر من يشك فى حرية فلا قود ولا ينافيه وجوبه فى اللقيط قبل بلوغه لا للماعلم التقاطه أجرى عليه حكم (٤٠٢) الدار بخلاف هذا ذكره البلقينى وقضية كلام غيره أن محل هذا إذا كان بغير دار ناو إلا ساوى

اللقيط (ويقتل قن ومدير ومكاتب وام ولد بعضهم ببعض) لتساوهم فى الرق وقرب بعضهم للحرية لا يفيد لموته قنا نعم لا يقتل مكاتب بقتله وإن ساواه رقا أو كان أصله على المعتمد ليزه عليه بسيادته له والفصائل لا يقابل بعضها ببعض (ولو قتل عبدا ثم عتق القاتل أو جرح عبدا ثم عتق الجراح بين الجرح والموت فكحدوث الاسلام) للقاتل والجراح فلا يسقط القود فى الاصح لما مر (ومن بعضه حر ولو قتل مثله قصاص) عليه زادت حرية القاتل أو لا لأنه مامن جزء حرية إلا ومعه جزء رق شائعا فلزم قتل جزء حرية بجزء رق ولذلك لو وجب فيمن نصفه رقيق نصف الدية ونصف القيمة لا نقول نصف الدية فى مال القاتل ونصف القيمة فى رقبته بل الذى فى ماله ربع كل وفى رقبته ربع كل ونظيره بيع شقص وسيف يقن وثوب واستوا قيمة لا يجعل الشقص أو السيف مقابلا للقب أو الثوب بل المقابل لىكل النصف من كل وبما تقر

على أى وجه) أى سواء كان مكاتباً أو مديراً أو أم ولد أو عبداً قاتل أو عبداً غير معنى (قوله على أنه لا يقطع طرفه) أى الحر بطرفه أى العبد فالولى أن لا يقتل به لأن حرمة النفس اعظم من حرمة الأطراف معنى (قوله ومن جدد انفه) بالدال المهملة ع ش (قوله غير ثابت الخ) ويحتمل أن يكون المراد به إنشاء الزجر والتهديد سيد عمر (قوله له) متعلق بمنع الخ وقوله فيه أى المعتوق متعلق بضمير له الراجع للقصاص (قوله ولو قتل مسلم الخ) بقى ما لو أراد قتل حرى يعلم أنه حرى فى دارهم مثلاً فقال لا اله إلا الله فقتله لا اعتقاده أنه فالحاقية كواقع لاسامة رضى الله تعالى عنه وبالغ النبى صلى الله عليه وسلم فى إنكار ذلك عليه قال النووى فى شرح مسلم أن عدم إيجابه صلى الله عليه وسلم على إسامة قصاصاً ولا دية ولا كفارة ندى يستدل به لاسقوط الجميع ولكن الكفارة واجبة والقصاص ساقط للشبهة وفى وجوب الدية قولان للشافعى انتهى سم (قوله ذكره البلقينى) أى قوله ولا ينافيه الخ وأما أصل الحكم فنقله الشيخان عن الرويانى وأقره سيد عمر (قوله وقضية كلام غيره الخ) اعتمده النهاية والمعنى (قوله أن محل هذا) أى عدم القود فى قتل المشكوك فى إسلامه وأحرية (قوله ولما) أى بأن كان المشكوك فى دارنا (قوله ساوى اللقيط) أى فيجب فيه القود أيضاً (قوله لا يفيد) خبر وقرب الخ وقوله لموته الخ علة عدم الافادة (قوله أو كان أصله) بأن اشترى المكاتب أصله فانه لا يعق عليه لضعف ملكه كافى الزيادة بيجرى (قوله لما مر) أى لتكافئ حالة الجنابة (قول المتن لو قتل مثله) أى مبعضاً وإنما نص المصنف على الميعض ليعلم منه حكم كامل الرق بالاولى معنى (قوله لا نه الخ) عبارة النهاية لانه لا يقتل بجزء الحرية جزء الحرية وبجزء الرق جزء الرق إذا الحرية شائعة فيها بل يقتل جميعه بجمعه وليس ذلك حقيقة القصاص فعديل عنه لتعذر له لبلده اه (قوله فلزم قتل الخ) أى وهو بمنع معنى ويؤخذ من ذلك انه لو قتل مبعوض متمحض الرق لم يقتص منه سم (قوله لو وجب فيمن نصفه رقيق نصف الدية ونصف القيمة) أى بأن قتله شخص نصفه حر ونصفه رقيق سم وزيدى (قوله ما صرح به أبو زرعة) عبارة النهاية صحة ما افق به العراقى (قوله لسيد) أى لمالك نصفه (قوله وربع القيمة) بالجر عطفاً على ربع الدية (قوله يسقط ربع الدية الخ) أقول فيه نظر لأن ربع الدية المقابل للحرية جنى عليه الجزء الحر والجزء الرقيق لأن الحرية شائعة فينبغى أن يسقط ثمن الدية المقابل لفعل الجزء الحر ويتعلق الثمن الآخر المقابل لفعل الجزء الرقيق برقبته برقبته الجزء الرقيق فليتأمل سم على حج أقول ويمكن الجواب بأنه لما كان ربع الدية فى مقابلة جزء الحرية وكان لو وجب لشيء لوجب للجزء الحر اسقطناه لأن الانسان لا يجب له على نفسه شيء بل فعله هدر فى حق نفسه ع ش (قوله كالمو قطعه اجنبى) انظره مع انه لو قطعه اجنبى لم

لكن بما لا يخالف مقتضى اشرية هذه الجهة (قوله فلزم قتل جزء حرية بجزء رق) يؤخذ من ذلك انه لو قتل مبعوض متمحض الرق لم يقتص منه (قوله يسقط ربع الدية) أقول فيه نظر لأن ربع الدية المقابل للحرية جنى عليه الجزء الحر والجزء الرقيق لأن الحرية شائعة فينبغى أن يسقط ثمن الدية المقابل لفعل الجزء الحر ويتعلق الثمن الآخر المقابل لفعل الجزء الرقيق برقبته برقبته الجزء الرقيق فليتأمل سم (قوله وربع القيمة المقابل للرق كانه جنى عليه حر وعبد) هلا قيل وربع الدية كأنه جنى عليه حر وعبد لأن الجنابة شائعة فيسقط ما يقابل الحرية لأن الجزء الحر لا يجب له على نفسه شيء وبقي ما يقابل الرق متعلقاً برقبته الجزء الرقيق للجزء الحر سم (قوله كالمو قطعه اجنبى) انظره مع انه لو قطعه اجنبى لم يهدر ربع الدية

يعلم ما صرح به أبو زرعة وغيره أن من نصفه قن لو قطع يد نفسه لزمه لسيد ثمن قيمته لأن يده مضمونة بربع الدية وربع القيمة يسقط ربع الدية المقابل للحرية لأن الانسان لا يجب له على نفسه شيء وربع القيمة المقابل للرق كانه جنى عليه حر وعبد لسيد يسقط ما يقابل عبد السيد لأن الانسان لا يجب له على عبده غير المكاتب مال ويبقى ما يقابل فعل الحرو هو ثمن القيمة فيأخذه من ماله الآن أو حتى يورس فناء صاحب العباب بأنه يضمن ربع قيمته لمالك نصفه ويهدر ربع الدية الواجبة له كالمو قطعه اجنبى وهم لا يقرر



ثم رأيت عنه أنه رجع عن هذا وقرره كلام شيخه الفتى الخالف فإنه سن عما إذا ابق المبعوض مدة لمثلها الجرة فهل لمالك بعضه مطالبته بمنفعة ملكه في مدة الإبقاء فأجاب ليس له ذلك . فان قلت قياس ما تقرر أو لا أن لسيده ربع الاجرة قلت يفرق بأنه بالقطع في مسئلتنا استولى على ملك السيد واتلفه فغرم وإما هنا فإبائه لا يعده بمستولى على ملك السيد فلم يضمن به شيئاً (وقيل ٤٠٣) أن لم تزد حرية القاتل) بأن ساوت

أو نقصت (وجوب) القود بناء على القول بالحصر لا الاشاعة وهو ضعيف أيضاً وذلك للمساواة في الأولى ولزيادة فضل المقتول في الثانية وهو لا يؤثر لأن المفضول يقتل بالفاضل أى مطلقاً ولا عكس أن انحصر الفضل فيما مروى بآتي بخلافه بنحو علم ونسب وصلاح لأن هذه أو صاف طردية لم يعول الشارع عليها قيل الخلاف هنا قوى فلا يحسن التعبير بقيل اه وهو عجيب مع ما مر في الخطبة أنه لم يلتزم بيان مرتبة الخلاف في قيل وقوله ثم فهو وجه ضعيف أى حكماً لا مدركا الذي الكلام فيه (ولا قصاص بين عبد مسلم وحر ذمي) المراد مطلق القن والكافر بأن قتل أحدهما الآخر لما مر أن المسلم لا يقتل بالكافر ولا الحر بالقن وفضيلة كل لا تجبر نقصته لئلا يلزم مقابلة الفضيلة بالنقيصة نظير ما تقرر أنفاً (ولا) قصاص (بقتل ولد) ذكر أو أنثى للقاتل الذكر والأنثى (وأن سفل) الفرع للخبر الصحيح لا يقاد لآل بن من أبيه وفي رواية لا يقاد الوالد بالولد ولأنه كان

يهدر ربع الدية سم وجوابه أنه راجع للضمان فقط (قوله) ثم رأيت عنه أنه رجع عن هذا (الخ) يتأمل وجه دلالة تقرير كلام شيخه المذكور على الرجوع ومخالفته لما تقدم سيامع الفرق المذكور لأن يكون الرجوع من خارج سم (قوله) بأن ساوت) إلى قوله أى مطلقاً في المعنى وإلى قوله ولو قتل ولده في النهاية (قوله) بناء على القول (الخ) ومر قاعدة الحصر والاشاعة في الصداق كردى (قوله) على القول بالحصر) أى فى الرق والحرية رشيدى (قوله) أيضاً) أى كالمبنى (قوله) وذلك) أى وجوب القود (قوله) وهو) أى فضل المقتول لا يؤثر أى فى منع القصاص (قوله) فيما مر) أى من الاسلام والامان والحرية والاصالة والسيادة (قوله) بخلافه) أى الفضل (قوله) طردية) أى تبعية كردى (قوله) قبل الخلاف (الخ) وافقه المعنى (قوله) فلا يحسن التعبير (الخ) أى بل التعبير بالاصح معنى (قوله) أنه (الخ) بيان لما مر (قوله) وقوله ثم) أى قول المصنف فى الخطبة وهو مبتدأ خبره قوله أى حكماً (الخ) والجملة استئناف يأتى (قوله) فهو) أى المعبر عنه بقيل وجه ضعيف بل زاد الشارع هناك قوله والصحيح أو الاصح خلافه سم (قوله) لا مدركا الذى (الخ) فيه توصيف النكرة بالمعرفة (قول المتن) ولا قصاص بين عبد (الخ) ولو قتل ذمى عبداً ثم نقض العبد واسترق لا يجوز قتله وإن صار كفواً له لأن الاعتبار بوقت الجناية ولم يكن مكافئاً له فيه معنى (قوله) مطلق القن) أى المسلم فيشمل الأنثى وقوله الكافر أى فيشمل المعاهد والمؤمن (قوله) ولا الحر بالقن) ولو حكم حاكم بقتل الحر بالعبد لم ينقض حكمه روض ومعنى (قوله) أنفاً) أى فى شرح ويقتل قن (الخ) (قول المتن) ولا يقتل ولد) ولو حكم حاكم بقتل الأصل بالفرع نقض حكمه إلا أن اضعج الأصل فرعه وذبحه فلا ينقض حكمه رعاية لقول الإمام مالك بوجوب القصاص حينئذ معنى وروض مع الأسنى ونهاية (قوله) للقاتل) صفة ولد فى المتن (قوله) قتل به أن اصر على نفيه (الخ) خلافاً لظاهر النهاية وصريح المعنى عبارته وهل يقتل بولده المنفى بالعان وجهان يجريان فى القطع بسرقته ماله وقبول شهادته له قال الأذرعى والاشبه أنه يقتل مادام مصر على النفي اه والأوجه أنه لا يقتل به مطلقاً للشبهة اه (قوله) لأن رجع (الخ) ظاهره ولو بعد القتل (قوله) على المعتمد) عبارته الرويانى المعتمد أنه لا يقتل به وأن اصر انتهت وقد يفيد صريح الشارح ع ش (قوله) أى الفرع) إلى قوله فعلم فى المعنى وإلى قول المتن فإن اقتصر فى النهاية (قوله) كان قتل) أى الأصل قتل أى الفرع (قوله) وما اقتضاء سياقه (الخ) حيث ذكر هذه المسئلة فى المسائل التى فرع عدم القصاص فيها على المكافاة سم ومعنى (قوله) أنه مكافئ له كعمه) أقول صورة الاستدلال بهذا أنه مكافئ لعمه وعمه مكافئ

(قوله) ثم رأيت عنه أنه رجع عن هذا وقرره كلام شيخه الفتى (الخ) يتأمل وجه دلالة تقرير كلام شيخه المذكور على الرجوع من خارج (قوله) وقوله ثم فهو وجه ضعيف) بل زاد هناك قوله والصحيح والاصح خلافه (قول المتن) ولا قصاص بين عبد مسلم وحر ذمى ولا يقتل ولد وان سفل (الخ) قال فى الروض ولا يقتل حر بعبد ولا اصل بفرع فان حكم به حاكم نقض فى الأصل دون العبد إلا أن اضعج الفرع وذبحه اه فلا ينقض الحكم حينئذ (قوله) فلا يكون هو سبباً فى عدمه) قد يقال لو اقتصر بقتل الولد لم يكن سبباً فى عدمه بل السبب جنايته أعنى الوالد ويجاب بأنه لو لا تعلق الجناية به لما قتل به على ذلك التقدير فلم يخرج عن كونه سبباً فى الجملة (قوله) لأن رجع عنه على المعتمد قضية الروض خلافه مر (قوله) وما اقتضاء سياقه (الخ) حيث ذكر هذه المسئلة فى المسائل التى فرع عدم القصاص فيها على المكافاة (قوله) أنه مكافئ له كعمه) أقول صورة الاستدلال بهذا أنه مكافئ لعمه وعمه مكافئ لا ييه ومكافئ المكافئ مكافئ ويمكن دفع هذا بمنع أن مكافئ المكافئ مكافئ وما

سبباً فى وجوده فلا يكون هو سبباً فى عدمه ولو قتل ولده المنفى قتل به أن أصر على نفيه لأن رجع عنه على المعتمد كالمسروق ماله أو شهد له على ما مروى بآتي (ولا) قصاص ثبت (له) أى الفرع على أصله كان قتل قن أو عتيقة أو زوجه أو امه لأنه إذا لم يقتل فقتل من له فيه حق أولى فعلم أن الجانى أو فرعه متى ملك جزاً من القود سقط وما اقتضاء سياقه من أن الولد لا يكافئ والده متجه تمييزه عليه بفضيلة الاصلة فزعم الغزالى أنه مكافئ له كعمه وتأييد ابن الرفعة له بنحو المسلمون تكافؤ دماؤهم بعبد لا تتفاء الاصلة بينهما وبين عمه ولأن المكافاة فى الخبر

لا يعتبر معه مكافأة بوصف  
نما مر (ويقتل بوالديه)  
بكسر الدال مع المكافأة  
إجماعاً فبقية المحارم الذي  
بأصله أولى إذ لا تميز نعم لو  
اشترى مكاتب أباه ثم قتله  
لم يقتل به كما مر لشبهة  
السيدية (ولو تداعيا  
بجهولا) نسبة (فقتله أحدهما  
فإن الحق القائف) بالقاتل  
فلا قد عليه لما مر أو ألحقه  
(بالآخر) الذي لم يقتل  
(اقتص) هو لبوث أبوته  
من القاتل رجع عن  
الاستلحاق أم لا (ولم لا)  
يلحقه به (فلا) يقتص هو  
بل غيره إن ألحق به وادعاه  
ولم لا وقف فبناؤه للفاعل  
المفهم ما ذكر أولى منه  
للفعل الموم أنه إذا لم  
يلحقه بالآخر لا قصاص  
أصلاً وليس كذلك ولا  
يقبل رجوع مستلحقه  
لئلا يبطل حقه لأنه صار  
ابناً لأحدهما بدعواهما  
ولو قتله ثم رجع أحدهما  
وقد تعذر الاستلحاق  
والانتساب قتل به أو  
ألحق بأحدهما قتل الآخر  
لأنه شريك الأب ولو  
لحق القاتل بقائف أو  
انتساب منه بعد بلوغه فاقام  
الآخر بينة بأنه ابنه قتل  
الأول به لأن البينة أقوى  
منهما ولو كان الفراش  
لكل منهما لم يكف رجوع  
أحدهما في لحوقه بالآخر

لأبيه ومكافئ المكافئ مكافئ ويمكن دفع هذا بمنع أن مكافئ المتكافئ مكافئ كليا سم (قوله غير هاهنا) إذ  
المراد هاهنا الخبر المساواة حيث لا مانع من الموانع المعتبرة فيؤخذ الشر يف بالوضع والنسب بالدنى إلى  
غير ذلك ع (قوله وإلا لزم الخ) وتمنع الملازمة بسندان الخروج عن قضية الحديث فيأمر بمخصص  
ولا يخص هنا فليتا مل سيد عمر (قوله أن الاسلام الخ) فيلزم المكافأة بين الحر والعبد المسلمين ونحو  
الزاني المحصن وغير الزاني كذلك سم (قوله بكسر الدال) إلى قول المتن فإن اقتص في المعنى لإاقوله ثم رجع  
إلى والحق بأحدهما وقوله ولو لحق إلى ولو كان الفراش وقوله ولو احتمالا بأن لم يتيقن سبق (قوله بكسر  
الدال) بخطه على لفظ الجمع معنى (قوله مع المكافأة) أي فلا يقتل الولد المسلم بالوالد الكافر معنى (قوله فبقية  
المحارم) أي قتل بعضهم ببعض معنى (قوله بأصله) أي في المحرر (قوله كما مر) أي قبيل قول المصنف ولو  
قتل عبد عبد (قوله لما مر) أي من خبر لا بقاد لابن من أبيه الخ (قوله هو) أي الآخر (قوله من القاتل)  
متعلق باقتص (قوله رجع الخ) أي القاتل (قوله وإلا) أي بأن اتقى اللاحق أو الادعاء (قوله وقف)  
أي إن رجي إلحاقه بأحدهما وإلا فينبغي أن يجب فيه الدية وتكون لورثته إن كان له وارث خاص أو  
لبيت المال إن لم يكن ع (قوله فبناؤه) أي اقتص سم (قوله ما ذكر) أي من قوله بل غيره الخ (قوله  
لئلا يبطل حقه) أي حق المقتول من النسب معنى (قوله ولو قتله الخ) الأولى التفرع (قوله وقد تعذر  
اللاحق والانتساب) انظر ما وجه هذا التقيد مع أنه يرجع أحدهما يلحق بالآخر رشدي عبارة سم  
قوله وقد تعذر اللاحق أي لفقد القائف أو تحيره والانتساب أي لئله قبل انتسابه بعد بلوغه ومفهوم  
هذا التقيد أنه لم يتعذر ما ذكر لم يقتل الرجوع به وهل المراد بهذا المفهوم أنه إن كان القائف الحق به أو  
كان المقتول انتسب به بعد بلوغه قبل قتله فيهما فلا يؤثر رجوعه في اللحق فيهما ويتنق القتل أو المراد به  
أن اللاحق والانتساب إن وقع بعد الرجوع قبل القتل فيعتد بهما مع رجوعه ولا يؤثر فيهما فليراجع كل  
ذلك وليحررهما أقول وظاهر إطلاقهم عدم تأثير الرجوع في اللحق مطلقاً تقدم عليه أو تأخره فلا  
يقتل الرجوع فيهما جميعاً (قوله والانتساب) كذا في أصله رحمه الله تعالى ثم اصلح وأبدل بلفظ ولا انتساب  
فليتا مل وليحررهما فإن عبارة النهاية أي والاسنى ايضا والانتساب سيد عمر (قوله قتل به) لأنه يرجعه انتقى  
نسبه عنه وثبت من الآخر فبين أن القاتل ليس أباه ع (قوله أو الحق الخ) عطف على رجع في قوله ثم  
رجع سم وع (قوله بأحدهما الخ) أي أو بغيرهما اقتص منهما اسنى (قوله قتل الآخر) ظاهره سواء  
وجد الرجوع منهما أو من أحدهما أم لا وسواء كان الرجوع قبل اللاحق أو بعده فليراجع (قوله أقوى  
منهما) أي القائف والانتساب ع (قوله ولو كان الفراش الخ) عبارة المعنى والروض مع الاسنى هذا إذا  
لم يكن لحق الولد بأحدهما بالفراش بل بالدعوى كما هو الفرض أما إذا كان بالفراش كان وطئت امرأة  
بنكاح أو شبهة في عدة من نكاح وانت بولد أو ممكن كونه من كل منهما فلا يكفي رجوع أحدهما في لحوق الولد  
بالآخر وإنما يلحق به بالقائف ثم بانتسابه إليه إذا بلغ اه (قوله لم يكف الخ) أي بخلاف ما إذا وجد  
مجرد الدعوى سم وع (قوله بالرجوع) عبارة الشيخ عميرة بالجحود وهي أعم لشمولها ما لو اتت أمته

الخبر المذكور فيمكن أن يجاب عن التأيد بأنه لا يصح الأخذ باطلاقه وإلا لزم المكافأة بين الحر والعبد إذ هما  
من المسلمين وبين نحو الزاني المحصن وغير الزاني كذلك فن إن شموله لصورتها وإرادتهما فيه فليتا مل سم  
(قوله فبناؤه) أي اقتص (قوله وقد تعذر اللاحق) أي لفقد القائف أو تحيره والانتساب أي لقتله قبل  
انتسابه بعد بلوغه ومفهوم هذا التقيد أنه لم يتعذر ما ذكر لم يقتل الرجوع به وهل المراد بهذا المفهوم أنه  
كالقائف الحق به أو كالمقتول انتسب إليه بعد بلوغه قبل قتله فيهما فلا يؤثر رجوعه في اللحق فيهما ويتنق  
القتل أو المراد به أن اللاحق والانتساب وقعا بعد الرجوع قبل القتل فيعتد بهما مع رجوعه ولا يؤثر  
فيهما فليراجع كل ذلك وليحرر (قوله أو ألحق بأحدهما) عطف على رجع في قوله ولو قتله ثم  
رجع (قوله ولو كان الفراش لكل منهما لم يكف رجوع أحدهما) بخلاف ما إذا وجد مجرد الدعوى

(و) قتل (الاخر الام معا) ولو احتمالا بان لم يتيقن سبق والمعية والترتيب بزهورق الروح (فلسكل قصاص) على الاخر لانه قتل مورثه مع امتناع التوارث بينها ومن ثم لم يفرق هنا بين بقاء الزوجية وعدمه فان عفا احدهما فلم يعفو عنه قتل العافي (ويقدم) احدهما للقصاص عند التنازع (بقرعة) إذ لا مزية لاحدهما على الآخر مع كونهما مقتولين ومن ثم لو طلب احدهما فقط اجيب ولا قرعة وبحسب البلقيني انه لا قرعة ايضا فاما اذا كان موت كل بسراية قطع عضو فلكل طلب قطع عضو الاخر حالة قطع عضوه اى لا مكان المعية هنا بخلافها في القتل ثم ان ما تأسر اية ولو مرتبوا وقع قصاصا ولا فيها لو قتلها معا في قطع الطريق فللامام قتلها معا وان لم يطلب منه ذلك تغليا لشأبة الحد ولها التوكيل قبل القرعة فيقرع بين الوكيلين ويقتل احدهما ينعزل وكيه لان الوكيل ينعزل بموت موكله ومن ثم كان الوجه انها لو قتلها معا لم يقع الموقع لثبني انزال كل بموت موكله فعلى كل من الوكيلين دية مغلفة نظير ما ياتي فيا لو اقتص بعد عفو موكله او عزله له (فان اقتص بها) اى القرعة (او مبادرا)

المستفرشة بولدوا نكر كونه ابنه عرش (قوله شقيقين) إنما قيد به لانه هو الذى يتأق فيه اطلاق أن لكل منها القصاص على الاخر ولاجل قول المصنف الاق وكذا ان قلاما رتبنا كما لا يخفى وهذا اولى بما فى حاشية الشيخ رشيدى اى من قول عرش انه شرط لصحة قوله فلكل قصاص الخ الظاهر فى ان كلا منهما له الاستقلال بالقصاص اه (قوله حائزين) قال الشيخ عميرة واما اشتراط الحيابة فلا وجه فيها يظهر لى اه ويمكن ان يجاب عنه بان وجه اشتراطها ان يكون القصاص لكل منهما بمفرده على الاخر حتى لا يمنع منه مانع من عفو من غيره او غير ذلك سم وعرش (قوله بان لم يتيقن سبق) اى ولا معية عرش (قوله والمعية) مبتدأ خبره قوله بزهورق الخ (قوله والترتيب) اى الاق (قوله بزهورق الروح) اى لا بالجناية معنى (قوله بينها) اى المقتولين بجيرى عبارة الرشيدى اى الابوين لموتهما معا ويصرح بذلك قوله ومن ثم الخ اى بخلاف ما سياتى فى مسئلة الترتيب وهذا ظاهر وصرح به فى شرح الروض خلافا لما فى حاشية الشيخ اه اى من ارجاع الضمير للقاتل ومقتوله (قوله هنا) اى فى المعية (قوله مع كونهما) اى الاخوين مقتولين اى مستحقين للقتل (قوله لو طلب احدهما) اى القصاص (قوله فلكل الخ) اى من الاخوين (قوله بخلافها) اى المعية (قوله ولا فيها الخ) عطف على قوله فيها إذا كان الخ (قوله فى قطع الطريق) اى من الاخوين عرش (قوله قبل القرعة) اى اما بعد القرعة فيجوز التوكيل بان خرجت قرعته لانه يتصل له فى حياته دون من لم تخرج قرعته لان وكالته تبطل بقتله معنى واسنى (قوله ينعزل وكيه) اى المقتول (قوله انهما لو قتلاهما) اى الوكيلان لولدين عرش (قوله لثبني انزال كل بموت الخ) لان شرط دوام استحقاق الموكل قتل من وكل فى قتله ان يبقى عند قتله حيا وهو مفقود فى ذلك معنى واسنى (قوله انزال كل الخ) لان الانزال يقارن الموت سم (قوله بعد عفو موكله الخ) اى ولم يعلمه عرش (قوله اى القرعة) اى قوله قال البلقيني فى المعنى الا قوله لا فى قطع الطريق إلى ولا يصح وقوله وعليه إلى او واحد إلى قول المتن ويقتل الجمع فى النهاية

(قوله شقيقين حائزين) كتب شيخنا الشهاب البرلسى بهامش المحلى مانصه قوله شقيقين شرط لصحة قوله فلكل منها القصاص على الاخر ولا غير ذلك مما ياتى واما اشتراط الحيابة فلا وجه له فيها يظهر لى انتهى (واقول) قوله شرط لصحة قوله فلكل منها القصاص كان مراده شرط لصحة ذلك القول على الاطلاق ولا فصحته مطلقا لا تتوقف على ذلك لانه إذا كان احدهما الاب فقط وقتل الام وقتل الاخر الاب كان لكل القصاص على الاخر لان الذى للاب قتل ام الاخر والاخر قتل ابا الذى للاب بخلاف ما لو انعكس الحال لان الذى للابوين حيث لم يقتل مورث الذى للاب وقوله واما اشتراط الحيابة الخ يمكن ان يجاب عنه بان وجه اشتراط الحيابة ان يكون القصاص لكل منهما بمفرده على الاخر حتى لا يمنع منه مانع من عفو من غيره او غير ذلك (قوله وان لم يطلب منه ذلك الخ) قد ينازع فيها قاله البلقيني فى هذا ان الصحيح ان الغلب فى قتل قاطع الطريق معنى القصاص فاذا طلب احدهما الاقراعى ليقدم بالتشفي الذى هو حقه فكيف يمنع منه وكذا يقال فيما ياتى قريبا إذا طلب القاتل الثانى التقديم بالاولى فليتأمل ثم رايت قول الشارح الاق فى فصل الصحيح ثبوته لكل وارث مانصه وياتى فى قاطع الطريق ان قتله إذا تختم تعلق بالامام دون الورثة انتهى (قوله ولها التوكيل قبل القرعة الخ) اما بعد القرعة فيجوز التوكيل بان خرجت قرعته دون من لم تخرج قرعته لان وكالته تبطل بقتله وفيه ما ياتى بهامش قريبا عن الروايات كقائه فى شرح الروض (قوله كان الاوجه) يؤيد هذا الوجه ما سياتى قريبا فى صورة الترتيب انه لا يصح توكيل الاول فانه منقول عن الاصحاب كما بين فى الهامش وان خالف فيه الروايات والمنازع من صحة توكيل الاول مانع من صحة توكيلهما فى المعية فتأمل (لثبني انزال كل بموت موكله) لان الانزال يقارن الموت (قوله ويبدأ بالقاتل الاول) اقول انما بدىء بالاول لان حقه واجب اولافوجب تقديمه فان قلت لموجب هنا تقديم ماوجب اولافلا يجب فيها لولزمه ديتان لرجلين على الترتيب حتى لو ضاق ماله عنها لم يجب تقديم الاول بل يجوز قسمته بينهما قلت يمكن ان يفرق بان الحقين هنا لما لم يمكن ان يستوفيهما صاحباهما بنفسهما دفعة كان لا بد من تقديم

قبلها (فلو ارث المقتص منه قتل المقتص ان لم نورث قاتلا بحق) وهو المقتص لبقاء القصاص عليه ولم ينتقل له منه شيء (وكذا ان قتل مرتبا) وعلت عين السابق (ولا زوجية) بين الابوين فلكل منهما القود على الآخر ويبدأ بالقاتل الاول واية المقتن الاقراع هنا ايضا غير مراد خلافا للبقينى إلا في قطع الطريق فلا مام قتلها معا نظير ما مر ولا يصح توكيله أعنى الاول لان الآخر لا يما يقتل بعده وبقتله تبطل الوكالة ولا ينافيه انه لو بادروكليه وقتل لم يلزمه شيء لانه (٤٠٦) مطلق الاذن ولا يلزم منه صحة الوكالة فاندفع الماروياني هنا (ولا) بان كان بينهما زوجية (فعلى الثاني فقط)

القصاص دون الاول لانه ورث من له عليه بعض القود فنيا إذا قتل واحد اباه ثم الآخر امه لا قود على قاتل الاب لان قوده ثبت لامه وأخيه فاذا قتلها الآخر انتقل ما كان لها لقاتل الاب لانه الذى يرثها وهو ثمن دمها فسقط عنه البكل لانه لا يتبعض وعليه في ماله لورثة أخيه سبعة أثمان الدية أو واحد امه ثم الآخر اباه يقتل قاتل الاب فقط لما ذكر قال البقينى ومحل هذا حيث لا مانع كالدور حتى لو تزوج بأبهما في مرض موته ثم قتلاه ممر تبأ فلكل القود على الآخر مع وجود الزوجية ثم ان كان المقتول أولا هو فلكل القود على الآخر أى لا تنفأ ارثها منه أو هي اخنص بالثاني أى لارثه منها قال فليتنبه لذلك فانه من النفائس انتهى واعترض عليه بان ما ذكره من التصوير لا دور فيه ويرد بانه وكل الامر في تمام التصوير على الشهرة تقدم أول الفرائض انما يمنع

(قوله قبلها) أى القرعة (قوله له منه) أى للمقتص من المقتص منه (قول المتن ان قتل) أى الاخوان (قول المتن مرتبا) أى بان تأخر زهوق روح احدهما معنى (قوله) ويبدأ بالقاتل الاول) لتقدم سببه مع تعلق الحق بالعين معنى واسنى (قوله هنا) أى في المرتب بشرطه ايضا أى كالمعية (قوله) إلا في قطع الطريق) استثناء من قوله ويبدأ بالقاتل الاول رشيدى (قوله أعنى الاول) أى القاتل الاول (قوله بعده) أى الاول وكذا ضمير وبقتله وضمير وكيله (قوله ولا ينافيه) أى عدم صحة توكيل الاول (قوله لم يلزمه) أى وكيل الاول وقوله لانه أى عدم الضمان عرش (قوله ولا يلزم منه) أى من مطلق الاذن ويحتمل من عدم لزوم شيء وعلى هذا فكان الاول الفاء بدل الواو (قوله بان كان بينهما زوجية) أى معها ارث اخذا من كلام البقينى الاتى عرش (قوله لانه نورث) أى الاول وقوله من له عليه أى الشخص الذى له على الاول (قوله اياه) الاول هنا وفيما يأتى ثنية الضمير (قوله وهو) أى ما كان للام ثمن دمها أى قاتل الاب (قوله او واحد الخ) عطف على قوله واحد أياه الخ (قوله يقتل قاتل الاب الخ) أى ولورثته على قاتل الأم ثلاثة أرباع الدية عرش (قوله لما ذكر) أى لنظير قوله لان قوده الخ (قوله ومحل هذا) أى محل قتل الثاني فقط حيث كانت زوجية عرش يعنى في صورة ما إذا قتل احدهما اباه ثم الآخر الام رشيدى (قوله ثم قتلاهما) أى بعد ان حبلت بهما وكبر في حياة ابويهما كما يأتى في تصويره عرش (قوله فلكل القود على الآخر) أى في الجملة بقرينة قوله الاتى ثم ان كان الخ (قوله هو) أى الاب وقوله أو هي أى الام (قوله قال) أى البقينى (قوله من التصوير) أى بقوله حتى لو تزوج بأبهما الخ (قوله بانه) أى البقينى ثم طال به أى المرض بالمعتق (قوله ثم قتلاهما) أى الولدان ابويهما على الانفراد (قوله فالحكم الذى ذكره واضح) أى من الدور ووجهه انه إذا اعتقها ثم تزوجها ومات فلوقلنا بتورثهما لكان الاعتاق تبرعا في المرض لو ارث وهو يتوقف على اجازة الورثة وهى متعذرة منها أى الزوجة إذ لا تتمكن من الاجازة فيما يتعلق بهما فيمتنع عتقها وامتناعه يؤدى إلى عدم تورثها فيلزم من تورثها عدمه عرش (قوله وجهلت عين السابق الخ) ولو علمت عين السابق ثم نسيت فالوقف إلى التبين ظاهر سم (قوله فالوجه الوقف إلى التبين) كذا في المغنى (قوله إلى التبين) هلا اقرع ولا تحكم مع القرعة حيث لزم القصاص على كل منهما وكذا يقال في قوله وانه لا طريق سوى الصلح اما إذا ازم على الثاني فقط فما قاله واضح سم (قوله سوى الصلح) أى بمال من الجانبين او احدهما او مجانا وعليه فهو مستثنى من عدم صحة الصلح على انكار عرش (قول المتن ويقتل الجميع بواحد) سواء قتله بمحدد ام بمثل كان القود من شأق او في بحر نهاية ومعنى وعلى كل واحد كفارة بجريمى (قوله كان جرحوه) إلى قول المتن ولودوا فى النهاية إلا قوله قيل إلى اما من وقوله لما مر إلى المتن وكذا فى المغنى إلا

أحدهما والسابق حقه أحق بخلاف الحقين هناك سم (قوله ولا يصح توكيله أعنى الاول لان الآخر إنما يقتل بعده وبقتله تبطل الوكالة) نقل ذلك الرويانى عن اصحاب ثم قال وعندى ان توكيله صحيح ولهذا لو بادروكليه بقتله لم يلزمه شيء لكن إذا قتل موكله بطلت الوكالة (قوله فلكل القود على الآخر) انظره مع تفصيله بقوله ثم ان كان الخ ويمكن ان يجب بان المراد فلكل القصاص على الآخر في الجملة (قوله ثم ان كان المقتول أولا هو) أى الاب (قوله اما إذا علم سبق وجهلت عين السابق فالوجه الوقف) او علمت عين السابق ثم نسي فالوقف إلى التبين ظاهر (قوله إلى التبين) هلا اقرع ولا تحكم مع القرعة حيث لزم القصاص كلا

الارث بالزوجية من جانب الزوجة مالو اعتق امته في مرض موته وتزوج بها للدور فيحمل كلامه هذا على ان التى تزوجها في مرض موته هى امته التى اعتقها في المرض ثم طال به حتى اولدها ولدين فعاشا إلى ان بلغا ثم قتلاه وحينئذ فالحكم الذى ذكره واضح اما إذا علم سبق وجهلت عين السابق فالوجه الوقف إلى التبين لان الحكم على احدهما حينئذ بقود او عدمه تحكم هذا ان رجب وإلا فظاهر انه لا طريق سوى الصلح (ويقتل الجميع بواحد) كان جرحوه جراحات لها دخل في الزهوق وان فحش بضعها او تقاوتوا

في عددها وان لم يتواطأ أو ضرب به ضربات وكل قاتلة لو انفردت أو غير قاتلة وتواطأ كما سيذكره لان عمر رضي الله عنه قتل خمسة أو سبعة قتلوا رجلا غيلة أي خديعة بوضع خال وقال ولما تالاه أي اجتمع عليه اهل صنعاء لقتلتهم به (٧٠ ع) جميعا ولم ينكر عليه ذلك مع شهرته فصار

اجماعا قيل خصمهم لكون القاتل منهم اما من ليس لجرحه أو ضرب به دخل في الزهوق بقول اهل الخبرة فلا يعتبر (ولو لولي العفو عن بعضهم على حصته من الدية باعتبار) عدد (الرؤس) دون الجراحات في صورتها لعدم انضباط نكاياتها وباعتبار عدد الضربات في صورتها الاولى كما صرح به في الروضة وان اعترض بان الصواب فيها القطع باعتبار الرؤس كالجراحات وكذا يعتبر عدد الضربات في صورتها الثانية وفارقت الضربات الجراحات بان تلك تلاقى ظاهر البدن فلا يعظم فيها التفاوت بخلاف هذه ولو ضرب واحدا مالا يقتل غالبا كسوطين وآخر ما يقتل خمسين والم الاول باق ولا مو اطاة فالاول وشبهه عمد ففيه حصة ضربه من دية شبه العمد والثاني عمد فعليه حصة ضربه من دية العمد فان تقدمت الخسوس قتلان علم الثاني والا فلا قود بل على الاول حصة ضربه من دية العمد والثاني حصته من دية شبهه وانما قتل من ضرب مريضا جهل مرضه لما مر في مبحث الحبس (ولا يقتل) متعمده (شريك مخطيء) ولو حكما كغير

قوله كما صرح به الى وكذا يعتبر وقوله وانما قتل الى المتن وقوله وحرشراك الى المتن وانما قتل من ضرب الى المتن (قوله في عددها) اي والارض نهاية ومعنى (قوله وان لم يتواطأ) غاية (قوله او ضرب به الخ) عطف على جرحه الخ (قوله وكل) اي من الضربات (قوله او غير قاتلة الخ) اي وكان ضرب كل منهم له دخل في الزهوق كما يأتي (قوله لان عمر الخ) ولان القصاص عقوبة يجب للواحد على الواحد فيجب له على الجماعة كحد القذف ولا نه شرع لحقن الدماء فلم يجب عند الاشتراك لا تتخذ ربيعة الى سفكها نهاية ومعنى (قوله أو سبعة) شك من الراوى (قوله بموضع خال) اي لا يراه فيه احد معنى (قوله خصمهم) اي اهل صنعاء (قوله اما من ليس الخ) محترز قوله لحد دخل الخ وقوله بقول اهل الخبرة اي اثنين منهم وقوله فلا يمتري اي فلا يقتل وعليه ضمان الجرح ان اقتضى الحال الضمان او التعزير ان اقتضاه الحال ع ش (قول المتن عن بعضهم الخ) اي عن جميعهم على الدية معنى (قوله وباعتبار عدد الضربات) بان يضبط ضرب كل على انفراده ثم ينسب الى مجموع ضربهما ويجب عليه بقسطه من الدية بصفة فعله عمدا كان او غيره مراعى فيه عدد الضربات ع ش (قوله الاولى) هي قوله وكل قاتلة الخ (قوله فيها) أي في صورتها الاولى (قوله الثانية) هي قوله او غير قاتلة الخ (قوله بان تلك) اي الضربات (قوله بخلاف هذه) اي الجراحات (نتيجه) من اندملت جراحته قبل الموت لزمه مقتضاها فقط دون قصاص النفس لان القتل هو الجراحة السارية ولو جرحه اثنان متماقبان وادعى الاول ان دمال جرحه وانكر الولي ونكل فحلف مدعى الاندمال سقط عنه قصاص النفس فان عني الولي عن الاخر لم يلزمه الا نصف الدية اذ لا يقبل قول الاول عليه الا ان تقوم بينة بالاندمال فيلزمه كمال الدية معنى وروض مع الاسنى (قوله مالا يقتل) أي ضربا لا يقتل (قوله كسوطين) او ثلاثا نهاية ومعنى (قوله واخر الخ) الاولى ثم اخر الخ فتدبر سيد عمر (قوله قتل الخ) لظهور قصد الاهلاك منهما معنى (قوله ان علم الثاني) اي بضرب الاول (قوله والا) اي بان جهل ضرب الاول (قوله فلا قود) اي على واحد منهما مالا لم يظهر قصد الاهلاك من الثاني والا الاول شريكه معنى وع ش (قوله وانما قتل الخ) متعلق بقوله والا فلا قود سم ورشيدى (قوله لما مر الخ) عبارة النهاية لانقاء سبب آخر ثم يحال القتل عليه اه اي وهنا ضرب كل سبب يحال عليه الموت ع ش (قول المتن ولا يقتل شريك مخطيء) الى قوله ولو جرحه الخ حاصله انه متى سقط القود عن احدهما شبهة في فعله بان كان فعله خطأ ولو حكما وشبهه عمد سقط عن شريكه او لصفة قائمة بذاته كالصبي ودفع الصائل وجب على شريكه نهاية مع ع ش (قوله كما يأتي) اي قبيل قول المتن ولو جرحه الخ (قوله والحق به الخ) عبارة النهاية والمعنى والروض ويقتل شريك السبع والحية القاتلتين غالباً مع وجود المكافاة اه (قوله به) اي بغير المكاف (قوله ان لم يقتل الخ) اي أو وقعا على المقتول بلا قصد وقوله والاى بان يقتل غالبا الى ولم يقعا على المقتول بلا قصد ع ش (قوله فكشريك نحو الاب اي يقتص منه سم (قوله فغلب المسقط) كما اذا قتل المبعوض رقيقا معنى (قوله على الاول) اي المتعمد معنى (قوله والثاني) عبارة النهاية وعاقلة الثاني اه وهى اقدم سيد عمر وعقوبة المغنى وعلى عاقلة غير المتعمد اه (قول المتن ويقتل شريك الاب) وعلى الاب نصف الدية مغلظة

منهما وكذا يقال في قوله لا طريق سوى الصلح اما اذا علم الثاني فقط فاقاله واضح (قوله ففيه حصة ضربه من دية شبه العمد) اعتبار حصة الضرب فيما اذا تاخرت الخسوس او تقدمت هو ما بحثه الشيخان بعد نقلهما عن البغوى ان على كل نصف الدية في الصورتين والمعمد بحيث الشيخين مر (قوله فان تقدمت الخسوس قتلان) فلو عني على الدية فينبغي ان على كل الحصة المذكورة من دية العمد (قوله وانما قتل الخ) متعلق بقوله والا فلا قود (قوله والحق به في تصحيح التنبيه الحية والسبع) عبارة الروض ومن شريك

المكلف الذى لا تميز له كما يأتي والحق به في تصحيح التنبيه الحية والسبع وحله كافى الام ان لم يقتل غالبا والا فكشريك نحو الاب (و) شريك صاحب (شبه العمد) لان الزهوق حصل بفعلين أحدهما وجبه والاخر نفيه فغلب المسقط لوجوب الشبهة في فعل المعتمد وعليهما الدية على الاول نصف دية العمد والثاني نصف دية الخطأ أو شبه العمد (ويقتل شريك الاب) في قتل ولده (وعبد شارك حرافى عبد) وحرشراك حرافى

جرح عبد الله بن بشرط ان يكون فعل المشارك بعد عنة ثم مات بسرايتها (و ذمى شارك مسلما في ذمى وكذا شريك حربي) في قتل مسلم او ذمى (و) قاطع يد ملاح وشريك (قاطع) (٤٠٨) اخرى (قصاصا او حدا) ندرى القاطعان اليه تقدم المهدر او تاخر (و) جارح ان جرح نفسه

قبله او بعده وكجرحه  
لنفسه امره من لا يميز  
بجرحهما كما هو ظاهر من  
قولهم انه آلة محضة لامره  
فهو (شريك النفس) في  
قتلها (و) جارح (دافع  
الصائل) على محترم (في  
الظاهر) لان كلا من  
الفعلين في جميع الصور وقع  
عمدا وإنما اتفق القود عن  
أحدهما معنى آخر خارج عن  
الفعل فلم يقتض سقوطه  
عن الآخر تقدم أو تاخر  
وكون فعل الشريك فيما  
بعد هذا مهذرا بالكلية  
لا يقتضي شبهة في فصل  
الآخر أصلا فليس مساويا  
لشريك الخطي فضلا عن  
كونه أولى منه الذي ادعاه  
المقابل وشريك صبي أو  
مجنون لهما نوع تمييز  
كشريك المتعمد ولا تمييز  
لهما كشريك الخطي كما  
عرف بما مر (ولو جرحه  
جرحين عمدا وخطا) أو  
وشبه عمد (ومات بهما أو  
جرح) جرحا مضمونا  
وجرحا غير مضمون  
كان جرح (حريا أو  
مرتدا ثم أسلم) المجروح  
(وجرحه ثانيا فمات)  
بهما (لم يقتل) لان  
الفعلين منه فاذا كان

وفارق شريك الاب شريك الخطي بأن الخطأ شبهة في فعل الخطي. والتميز لان ما افان إلى محل واحد فاورث  
شبهة في القصاص كالأصا صر من واحد وشبهة الابوة في ذات الاب لا في الفعل وذات الاب متميز عن ذات  
الاجنبي فلا تورث شبهة في حقه معنى (قول بعد عنة) اما قبله الاقصاص لعدم المكافاة عند اول الجنابة سم  
(قوله في قتل مسلم او ذمى) اي والمشارك مسلم او ذمى في صورة المسلم او ذمى في صورة الذمى رشيدى (قوله  
وقاطع يد) عطف على قول المصنف شريك حربي عبارة المغنى وكذا شريك قاطع قصاصا او قاطع حدا كان  
جرحه بعد القاطع المذكور غير القاطع ومات بالقاطع والجراح وكذا يقتل شريك جارح النفس كان جرح  
الشخص نفسه وجرحه غير فمات بهما وكذا شريك دافع الصائل كان جرحه بعد دفع الصائل ومات بهما اه  
وهي احسن مرجحا (تقدم المهدر) اي الفعل المهدر ع (قوله و جارح ان جرح) اي ويقتل جارح لشخص  
جرح نفسه سواء كان جرحه لنفسه قبل جرح الاول او بعده ع (قوله فهو) اي الجارح رشيدى وجارح  
دافع الصائل ينبغي عطفه على النفس مع تنوينه اي ويقتل شريك جارح دافع الصائل بجرحه دافع على انه صفة  
جارح سم وعش عبارة الرشيدى هو يتبين جارح المجروح وبإضافة شريك اليه وإنما قدره لدفع توهم وجوب  
القصاص على شريك دافع الصائل في الدفع فالصورة ان دافع الصائل جرحه لدفع ثم بعد الدفع جرحه آخر  
فمات بهما اه وقوله ثم بعد الدفع الخ ليس بقيد ومثل البعدية المعية والسبق اخذا مما مر بل يصرح به قول  
الشارح الا في تقدم او تاخر (قول المتن وشريك النفس) لعله إذا كان جرحه لنفسه بقتل غالبا وكان متمعدا  
فيه اخذنا ما سياتى في مسئلة الدم فايراجع رشيدى (قوله فلم يقتض) اي ذلك الاتقاء (قوله سقوطه  
أي القود عن الآخر أي الشريك الآخر) (قوله كشريك المتعمد) أي يقتض منه (قوله أو لا تمييز لهما الخ) ولو  
جرحه شخص خطا ونهشته حية وسبع ومات من ذلك لزمه تلك الدية كالأول جرحه ثلاثة نفر وجرح بالخطا  
العمد فيقتص من صاحبه كالمترمغنى (قول المتن ولو جرحه جرحين الخ) تقدم العمدا و تاخر ع (قول  
المتن عمدا وخطا) بالنصب على البدلية من جرحين معنى (قول المتن او جرح حريا او مرتدا) اي او بعد نفسه  
او صائلا ثم أسلم المجروح او عتق العبد او رجع الصائل او جرح شخص بحق كقصاص وسرق فمات جرحه عدوانا  
او جرح حربي مسلما ثم أسلم ثم جرحه ثانيا فمات بالسراية ولو وقعت إحدى الجرحين بامر من لا يميز كان  
الحكم كذلك كما قاله الزركشي لانه كالألة معنى (قوله نحو خطا) اي في المسئلة الاولى وقوله أو مهذرا  
اي في الثانية (قوله نصف دية مغالطة) اي في ماله وقوله نصف دية مخففة على عاقته معنى (قوله وفيما  
بعدها) وهو قوله او جرح جرحا مضمونا الخ ع (قول المتن) اي مكان الأنسب وفي الثانية إلا ان يشير بذلك إلى  
كثرة جزئياتها كما قدمنا من المغنى (قوله وتعدد الجراح الخ) عبارة الروض سواء اتحد الجراح او تعدد  
إلا ان قطع المتعمد طرفه فيقتص منه قال في شرحه فلو قطع اليد فعليه قصاصها او الاصبع فكذلك مع  
اربعة اعشار الدية انتهى سم (قوله فيما ذكر) اي في اجتماع العمد مع الخطا او شبه العمد (قوله

السبع أو الحية القاتلتين غالبا انتهى أي يقتص منه (قوله جرح عبدا) الضمير فيه يرجع للحربي وقوله شارك  
حرا كما في تضيييه (قوله بعد عنة) اما قبله الاقصاص لعدم المكافاة عند اول الجنابة (قوله وقاطع يد مثلا)  
عطف على قول المصنف شريك الاب كما في تضيييه (قول المتن وقاطع قصاصا او حدا) قال المحلى بان جرح  
المقطوع بعد القطع فمات منها قال شيخنا الرملي افهم عدم القصاص في المعية والسبق وليس مرادا فيما يظهر  
انتهى (قول المتن وشريك النفس) قال في الروض ومن أي يقتص من شريك السبع او الحية القاتلتين  
غالبا وشريك قاتل نفسه انتهى (قوله و جارح دافع الصائل) ينبغي عطفه على النفس مع تنوينه اي  
ويقتل شريك جارح دافع الصائل (قوله ايضا و جارح دافع) يتأمل فان نون قرب و عبارة شرح المنهج  
دافع صائل قال المحلى بان جرحه الدافع انتهى ونظر فيه شيخنا الشهاب بهامش المحلى (قوله إلا ان قطع

أحدهما مسقطا للقود لكونه نحو خطا أو مهذرا أثر شبهة في فعله في الأولى عليه مع قود الجرح الاول إن أوجه نصف دية فيقطع  
مغلطة ونصف دية مخففة وفيما بعدهما عليه وجب الجرح الواقع في حال العصمة من قود او دية مغالطة وتعدد الجراح فيما ذكر كذلك إلا ان قطع

المتعمد طرفه فيقطع طرفه فقط (ولو دأوى جرحه بسم مذنف) أي قاتل سريعا (فلا قصاص) (٤٠٩) ولادية (على جارحه) في النفس لانه

قاتل نفسه وإن لم يعلم حال  
السم بل في الجرح أن أوجبه  
ولا فالمال (وإن لم يقتل)  
السم الذي دأواه به (غالبا)  
أو لم يعلم حاله وإن قتل  
غالبا (فشبه عمد) فعلة فلا قود  
على جارحه في النفس أيضا  
بل عليه نصف الدية المغلظة  
مع ما أوجبه الجرح (وإن  
قتل) السم (غالبا وعلم حاله  
في الجرح (شريك جارح  
نفسه) فعليه القود في الاظهر  
(وقيل هو شريك مخطيء)  
لأن الإنسان لا يقصد قتل  
نفسه وخارج بقوله دأوى  
جرحه ما لو دأواه آخر غير  
الجارح فإن كان بموح  
وعلمه قتل الثاني أو بما يقتل  
غالبا وعلم حاله ومات بهما  
قتلا ولا فدية شبه العمد  
وفي فتاوى ابن الصلاح  
فيمن جاء لامرأة لتدأوى  
عينه فأكلمته فذهبت عينه  
أن ثبت ذهاب عينه  
مدأواها ضمنتها عاقلتها  
فبيت المال فهي ومحل إن لم  
يأذن لها في مداواته بهذا  
الدواء المعين لأن أذنه في  
مطلق المداواة لا يتناول  
ما يكون سببا في إتلافه وإلا  
لم تضمن كالمو قطع ساعة  
مكلف بأذنه أو به يعلم  
أنه متى لم ينص المريض  
على دواء معين ضمنتها عاقلة  
الطبيب فبيت المال فهو ومتى  
نص على ذلك كان هدرا  
وسياق قبيل مبحث الختان  
في ذلك ما يتعين مراجعته ومن

فية قطع طرفه فقط) أي وعلى الثاني ضمان فله من خطأ أو شبه عمد ع شر (قول المتن ولو دأوى) أي المجرح  
ولو بناه جرحه بسم كان شره أو وضه على الجرح معنى (قوله أي قاتل سريعا) إلى قوله ولا فدية شبه  
العمد في المغنى لا قوله بموح إلى بما يقتل وإلى الفرع في النهاية لا قوله وسياق إلى ومن الدواء وقوله على  
ما جزم إلى والى (قول) وإن لم يعلم حاله غايته وقوله إن أوجبه أي جرحه القصاص ع شر (قوله أن أوجبه  
والإلخ) هذا بالنظر لما في المتن خاصة مع قطع النظر عما زاده بقوله ولادية ما مع النظر إليه فكان المناسب أن  
يقتصر على قوله إن أو جب ذلك رشدي (قوله أو لم يعلم حاله إلخ) وخالف هذه ما قبلها فانه في المذنف الذي  
يقتل سريعا وهذه في غيره وإن قتل غالبا ع شر (قوله فله) أي تدأوى المجرح (قوله مع ما أوجبه إلخ)  
عبارة المغنى أو القصاص في الطرف أن اقتضاء الجرح أه وعبارة الاسنى وإنما عليه موجب جرحه من  
قصاص وغيره اه (قوله لا يقصد) أي بالتدأوى (قوله ما لو دأواه آخر) أي بلامر منه معنى عبارة ع شر  
أي ولو بأذنه حيث لم يعين له الدواء أخذ ما يأتي اه (قوله بموح) بضم الميم وفتح الواو وأشد المهمة  
أي مسرع للدوت ع شر ورشدي (قوله غير الجارح) انظر حكمه لو كان المدأوى هو الجارح رشدي  
ويظهر أخذ من كلامهم أنه لا فرق إلا فيما إذا كان بما يقتل غالبا أو لم يعلم حاله فدية هنا كما في الصورتين  
الأوليين فليراجع (قوله قتل الثاني) أي المدأوى (قوله أو بما يقتل غالبا) أي وليس موحيا (قوله ولا)  
أي إن تنفي غلبة القتل أو العلم بها (قوله فدية شبه العمد) أي نصفها على المدأوى سم أي وعلى الجارح  
نصف الدية المغلظة أو القصاص في الطرف أن اقتضاء الجرح (قوله وفي فتاوى ابن الصلاح إلخ)  
فائدة مجردة يؤخذ منها تنقيح لما سر رشدي (قوله ضمنتها) أي العين عاقلتها إلخ أي عاقلة المرأة أن  
وجدت وإلا فبيت المال أن انتظم ولم يتعمد توليه من الاداء إلا فالمرأة (قوله ومحل) أي الضمان (قوله  
لأن أذنه) علة لا اعتبار تعيين الدواء (قوله ما يكون إلخ) أي دواء يكون إلخ (قوله في إتلافه) أي الإذن أي  
عينه (قوله على دواء معين) أي بشخصه (قوله ومن الدواء) إلى الفرع في المغنى لا قوله على ما جزم إلى والى  
وقوله والضرب الخفيف إلى المتن (قوله ما لو خاط المجرح) عبارة المغنى والروض مع الاسنى ولو خاط  
المجرح جرحه في لحم حي ولو تدأوى بإخياطة تقتل غالبا فكشريك قاتل نفسه في الأصح بخلاف ما لو خاطه في  
لحم ميت فانه لا أثر له ولا للجلد كما فهم بالاولى لعدم الإيلا المهلك فعلى الجارح القصاص أو كمال الدية ولو  
خاطه غيره بلامر منه اقتص منه ومن الجارح وإن كان الغير لما ما تعديه مع الجارح فإن خاطه الامام لصبي  
أو مجنون لمصلحة فلا قصاص عليه بل يجب دية مغلظة على عاقلته نصفها ونصفها الآخر في مال الجارح ولا قصاص  
عليه ولو قصد المجرح أو غيره الخياطة في لحم ميت فوقع في لحم حي فالجارح شريك مخطيء وكذا لو قصد  
الخياطة في الجلد فوقع في اللحم والسكى فيما ذكر كالخياطة فيه ولا أثر لدواءه لا يضرب ولا اعتبار بما على المجرح  
من قروح ولا بما به من مرض وضئى اه (جرحه) أي جرح نفسه الذي جرحه الغير رشدي (قوله وهو يقتل  
غالبا) أي وعلم أنه يقتل غالبا كما في مسألة المداواة بالسم كما أشار إليه في أصل الروضة فانه حينئذ شريك جارح  
نفسه فعليه القود بخلاف ما إذا لم يعلمه فانه شريك صاحبه شبه العمد فلا قود سيد عمر (قوله فالقود) أي

المتعمد طرفه فيقطع طرفه) عبارة الروض سواء اتحد الجارح أو تعدد إلا أن قطع المتعمد طرفه فية قص منه  
قال في شرحه فلو قطع السيد فعليه قصاصها أو الأصح فكذلك مع أربعة أعشار الدية اه (قوله ولا فدية  
شبه العمد) أي نصفها على المدأوى (قوله ما لو خاط إلخ) قال في الروض فإن خاط غيره بلامر اقتص منه  
ومن الجارح وإن كان إماما لأن خاطه الامام لصبي أو مجنون بل يجب دية مغلظة على عاقلته نصفها ونصفها في  
مال الجارح اه (قوله لكن إن خاط في لحم حي) وإن قصد المجرح أو غيره الخياطة في لحم ميت فوقع في  
لحم حي أو في الجلد فوقع في اللحم فالجارح شريك مخطيء شرح الروض (قوله فالقود) أي على الجارح

فذهب الدية وإن خاطه ولي المصاحبة فلا قود عليه كإرجحه المصنف ولا على الجراح على ما جزم به بعضهم ورد بان كلام الشيخين يقتضي وجوبه عليه والسك كالحياطة (ولو ضربوه ٤١٠) بسياط فقتلوه وضرب كل واحد غير قاتل) لو انفرد (ففي القصاص عليهم اوجه اصحها

يجب ان تواطوا) اى توافقوا على ضربه وكان ضرب كل منهم له دخل في الزهوق وانما يشترط ذلك في الجراحات والضربات المهلك كل منها لو انفرد لانها قاتلة في نفسها ويقصد بها الاهلاك مطاقا والضرب الخفيف لا يظهر فيه قصد الاهلاك الا بالمبالاة من واحد والتواطؤ من جمع (ومن قتل جمعاً مرتباً والعبرة في الترتيب والمعية بالزهوق كما مر (قتل باوهم) لسبق حقه (او معاً) ولو احتمالا كان هدم عليهم جدار او تنازعوا فيمن يقدم بقتله ولو بعد تراضيهم بتقديم احدهم (فبالقرعة) يكون التقديم وجوباً بقاطع النزاع (وللباقين) في الصور الثلاث (الديات) لياسهم من القود فان وقت بهم التركة والاوزعت (قلت فلو قتله) منهم (غير الاول) او غير من خرجت قرعته (عصى) وعزر لتفويته حق غيره (ووقع قصاصاً) لان الاول انما استحق التقديم فقط الا ترى انه لو عقاقله من بعده (وللاول) ومن بعده (دية والله اعلم) لياسه من القود والمراد فيها اذا اختلفت دية القاتل والمقتول دية المقتول على اوجه ولو قتله

على الجراح سم ورشدي (قوله فنصف الدية) اى على الجراح (قوله وإن خاطه ولي الخ) اى بنفسه او ما ذونه ع (قوله ولي المصلحة الخ) بخلاف غير الولي والولي لغير المصلحة فيجب القود سم (قوله فلا قود عليه) قال في الروض بل يجب دية مغلظة على عاقلة نصفها ونصفها في مال الجراح انتهى سم (قوله على ما جزم الخ) عبارة النهاية كما اقتضاه كلامهما و عبارة سم قوله على ما جزم به بعضهم جزم به في شرح الروض اه (قول المتن وضرب كل واحد غير قاتل) اما لو كان ضرب كل قاتلاً لو انفرد وجب عليهم القود جزم ما نهاية ومعنى اى توطؤ اولاعش (قول المتن ان تواطوا) ظاهر كلامهم هنا انه لا قصاص عند عدم التواطؤ وإن علم بالضرب السابق وهو واضح إذا لم يبلغ مجموع الضرب السابق مرتبة ما يقتل غالباً ما إذا لم يعلم بذلك فالقول حينئذ بعدم القصاص محل تأمل وتقدم انه لو ضرب خمسين تقتل ثم ضربه اخر ضربتين مع علم السابق قتلان ثم راي ان كلام المغني كالصريح في وجوب القصاص في الثانية (قوله وانما يشترط ذلك) اى التواطؤ ع (قوله المهلك الخ) وصف للضربات خاصة رشدي (قوله بها) اى الجراحات والضربات المهلك كل منهما (قوله مطاقاً) اى وجد التواطؤ ولا (قوله ولو احتمالا) عبارة المغني اى دفعة كان جرهم او هدم عليهم جداراً فما توافي وقت واحد او اشكل امر المعية والترتيب او علم سبق ولم يعلم عين السابق اه ويظهر اخذاً ما مر عن سم او علمت عين السابق ثم نسيت (قوله وتنازعوا الخ) عطف على من قتل جمعاً معاً (قوله ولو بعد تراضيهم) اى ولو كان تنازعهم فيمن الخ بعد تراضيهم الخ (قول المتن فبالقرعة) ولو طلوا الاشراف في القصاص والديات لم يجابوا لذلك ولو كان ولي المقتول الاول او بعض اوليائه صيباً او مجنوناً او غائباً حبس القاتل إلى بلوغه وافتاقته وقدمه مغني (قوله في الصور الثلاث) وهى المرتب والمعية المعلومة المحتملة (قول المتن غير الاول) اى في الاول وقول الشارح او غير من الخ اى في الثانية (قوله لان الاول) اى ومن خرجت قرعته (قوله انه الخ) اى الاول (قوله ومن بعده) كان ينبغي بالنظر لما قدمه ان يقول ولمن خرجت قرعته وغيرهما رشدي (قوله لياسه) لياسه المناسب لما زاده ثنية الضمير او جمعه (فيما إذا اختلف القاتل والمقتول) كان يكون احدهما رجلاً والاخر امرأة مغني (قوله ولو قتله كلهم) ولو قتله اجنبى وعنى الوارث على مال اختص بالدية ولى القاتل الاول مغني (قوله تصارعوا الخ) اى لو تصارعوا (قوله في انتفهاها) اى المطالبة

﴿فصل في تغيير حال المجنى عليه (قوله في تغيير حال المجنى عليه) إلى قول وعلم بما مر في المغني وإلى التنبيه في

(قوله وان خاطه ولي) عبر في الروض بالامام (قوله ايضا وان خاطه ولي للمصلحة الخ) بخلاف غير الولي والولي لغير المصلحة فيجب القود (قوله فلا قود عليه) قال في الروض بل يجب الدية مغلظة على عاقلة نصفها ونصفها في مال الجراح قال في شرحه ولا قصاص عليه (قوله ما جزم به بعضهم) جزم به في شرح الروض (قول المتن ومن قتل) قال في شرح الروض من الاحرار في غير المحاربة ثم قال اما لو كان القاتل عبداً او حراً لكنه قتل في المحاربة فسيأتي اه (قول المتن ومن قتل جمعاً مرتباً باوهم) في باب استيفاء القصاص من الروض وشرحه ما ملخصه وبقيل اقرار القاتل لاحدهم بالسبق لقتل بعضهم وللباقين تحليفه ان كذبوه واستشكه في المطلب بانه لو نكل فالتكول مع يمين الخصم ان قلنا لا اقرار لم تسمع كالواقر صريحاً بما يخالف ما اقر به او لا وان قلنا كالبينة فكذلك لا نالنا نعد بها الثالث على الصحيح اه كلام الروض وشرحه اى فلا فائدة للتحليف فليظن هل يمكن ان يقال في الجواب ان فائدة التحليف التقديم بلا قرعة على من عدا من اقر له اذا اسقط حقه لكن هذه الفائدة تتخلف إذا كان المقتول اثنين فقط وقد يلتزم عدم البحث والله اعلم

﴿فصل في تغيير حال المجنى عليه الخ﴾

كلهم ونوع دمه بينهم ثم يطالب كل منهم بما بقى له من الدية ففي ثلاثة يبق لكل ثلثا دية موروثة (فرع) تصارعاً مثلاً ضمن بقود او دية كل منهما ما تولد في الآخر من صراعه لان كلامه ياذن فيما يؤدى إلى نحو قتل او تلف عضو ويظهر انه لا اثر لاعتقاده ان لا مطالبة في ذلك بل لا بد في انتفائها من صريح الاذن والله اعلم ﴿فصل في تغيير حال المجنى عليه من وقت الجنابة إلى الموت



بحرية أو عصمة أو اهدار أو مقدار المضمون ولتقدم على ذلك قاعدة يبنى عليها أكثر المسائل الآتية وهي ان كل جرح أوله غير مضمون لا ينقلب مضموناً يتغير الحال في الانتهاء وما ضمن فيهما يعتبر قدر الضمان فيه بالانتهاء وأما القود فيشترط فيه العصمة والمكافاة من أول اجزاء الجناية الى الزهوق اذا علمت ذلك علمت أنه اذا (جرح) انسان (حربياً أو مرتداً أو عبد نفسه فاسلم) أحد الاولين أو آمن الحرى (وعتق) العبد بعد الجرح (ثم مات) أحدهم (بالجرح فلا ضمان) فيه بقود ولا دية اعتباراً بحالة الجناية لانه مهدر عندها وعلم امران قاتل المرتد يقتل به وبما ياتي ان على قاتل عبده كفارة دون قاتل أحد الاولين لاهداره عند استقرار الجناية (٤١١) (وقيل تجب دية) لحر مسلم مخففة على

العاقلة اعتباراً بالانتهاء (ولو رماها) أي الحرى أو المرتد وجعلاً قسماً واحداً لان المراد أحدهما والعبد (فاسلم) أحد الاولين (وعتق) الثالث قبل اصابه السهم ثم ماتها (فلا قصاص) لانتهاء العصمة والمكافاة أول اجزاء الجناية ولكون الاولين مهدرين والثالث معصوماً حسنت تثنية الضمير وان كان العطف ياولانها ضدان كما في قوله أولى بهما (والمذهب وجوب دية مسلم مخففة على العاقلة) اعتباراً بحالة الاصابة لانها حالة اتصال الجناية لا الرمي لانه للمقدمة التي تسبب بها الى الجناية كالوكان مهدرًا عند الحفر معصوماً عند التردى ولو جرح حربى معصوماً عصم لم يضمنه وان عصم بعد الرمي وقبل الاصابة ضمنه بالمال دون القود على ما ياتي (نتيجه) علم مما تقرر هنا وبما سبق في شروط القود أمر ان لا يسلبان من إشكال فلتقررهما معترضين لجوابهما

النهاية (قوله في تغير حال المجنى عليه) أى أو الجاني كما يأتى في قوله ولو جرح حربى معصوماً الخ عرش (قوله بحرية) صلة تغير (قوله أو بقدر) عطف على بحرية (قوله قاعدة) المراد بها الجنس الشامل المتعدد (قوله لا ينقلب مضموناً) وكذا عكسه كما يعلم من قول المصنف الاقوال وارتداد الجرح والخ فزاد في القاعدة وكل جرح وقع مضموناً لا ينقلب غير مضمون رشيدى وعش أى كما زاده المغنى بقوله وما كان مضموناً فى أوله فقط فالنفس هدر ويوجب ضمان تلك الجناية اهـ (قوله العصمة الخ) أى فى المجنى عليه (قوله من أول الخ) عبارة المغنى من الفعل الى الانتهاء اهـ (قوله الى الزهوق) يريد عليه ما تقدم من انه لو جرح ذمياً أو عبد عبداً ثم أسلم الجرح أو عتق ومات الجرح على كفره أو رقه وجب القصاص لو جرد المكافاة حال الجناية فقط فلو عبر هنا بقوله من أول الفعل الى انتهائهم لوافق ما مر عرش ورشيدى أى كما عبر به المغنى (قوله انسان) أى مسلم أو ذمى مغنى (قول المتن بالجرح) أى بسرايته مغنى (قوله عامر) أى فى قول المتن والأظهر قتل مرتد بذمى ومرتد (قوله قد يقتل به) أى اذا كان مرتداً مثله لو جرد المكافاة عرش وسم (قوله أحد الاولين) أى الحرى والمر تدو قوله لاهداره أى الاحد عرش (قوله وجعلاً) أى الحرى والمر تد (قوله والعبد) عطف على الحرى (قوله بها) أى الاصابة (قوله ولا يكون الاوإن الخ) متعلق بقوله حسنت (قوله تثنية الضمير) أى فى وماهما (قوله لانهما الخ) أى المهدوم والمعهوم علة لعلة الاولى (قوله فالتة أولى بهما) أى المغنى والفقير واجب عن الآية بأنها ليست من هذا الباب لان التقدير فيها ان يكن غنياً او يكن فقيراً فالضمير فى بهما راجع لمعمول المتعاطفين لاهما عرش (قول المتن دية مسلم) أى أو حر مغنى (قوله لا الرمي) عطف على الاصابة (قوله كالوكان مهدر الخ) أى كالو حفر بئرًا وعدواً وانا وهناك حربى أو مرتد فاسلم ثم وقع فيها فانه يضمنه وان كان عند السبب مهدرًا مغنى (قوله معصوماً عند التردى) أى فانه يجب هنا الدية دون القصاص سم (قوله ولو جرح حربى الخ) هذا داخل فى قوله كل جرح أوله غير مضمون الخ عرش (قوله ثم عصم الخ) عبارة المغنى ثم أسلم الجرح أو عقدت له ذمة ثم مات الجرح فلا ضمان على الصحيح فى زيادة الروضة اهـ (قوله وان عصم) أى الحرى هذه لم تشملها القاعدة السابقة وقاعدة هذه ان كل فعل غير مضمون وما بعده من الجرح الى الزهوق مضمون تجب فيه دية مسلم مخففة عرش (قوله على ما ياتي) أى انفاق قوله الذى يتجه الخ (قوله فلتقررهما) أى الامرين وقوله لجوابهما أى اشكال الامرين (قوله هذا) أى اعتبار حال الاصابة فقط فى شرط تكليف القاتل (قوله وهو) أى الشرط الآخر التزامه أى القاتل (قوله اعتباره) أى التزام الاحكام (قوله كسابقه) وهو شرط التكليف (قوله فى الفرق) أى بين شرط التكليف وشرط الالتزام (قوله ان التزامه) أى الى ان الخ (قوله ترجيح الثانى) أى اعتبار التزام الاحكام عند الاصابة لا غير (بينهما) أى التكليف والالتزام وقوله اذ كل أى من التكليف والالتزام

(قوله قد يقتل به) بان يكون مرتداً (قوله معصوماً عند التردى) فانه تجب فى هذا الدية دون القصاص (قوله ضمنه) هو احدى وجهين فى الروض بلاترجيح قال فى شرحه انه الظاهر ثم فرق بينه وبين ما قبله بان الاصابة هنا حصلت بعد كون الرامى ملتزماً بالضمان بخلافها ثم

أحدهما ان تكليف القاتل انما يعتبر حال القتل أى الاصابة وأنه لا عبرة بحاله عند مقدمة القتل كالرمى ولا بعده وخالفوا هذا فى الشرط الآخر وهو التزامه الاحكام فحكموا فيه وجهين مطلقين أحدهما اعتباره حتى عند المقدمة فلو عصم عندها وحارب عند الاصابة أو عكسه فلا قود والثانى اعتباره عند الاصابة لا غير كسابقه ورجح بعضهم الاول وكان له ملح فى الفرق أن التزامه عند المقدمة لا يوجد ضده الا بتقصير بان يحارب فلم يعتبر هذا الطر وبخلاف التكليف فان انتفاءه ان وجد يكون من غير تقصير منه فى الغلب فلم يكتف به حينئذ اذا انتفى عند الاصابة هذا غايه ما يتحمل به للفرق وفيه ما فيه الذى يتجه ترجيحه الثانى لان الجامع بينهما أوضح اذ كل يترتب عليه الصيرورة من أهل المؤاخذه فكما

اعتبر التكليف عند الاصابة لا غير فكذا الالتزام فانهم اعلم من ذلك ايضا ان ما اعتبر في الجاني لا يرفع طر وضده بعد الاصابة بخلاف ما اعتبر في المجنى عليه من العصمة والمكافاة وكان سر ذلك ان نقص الجاني او كاله الطاريء لا يمنع قتله لانه وقع بعد تمام قتله فلم يؤثر بخلاف نقص المجنى عليه عن الجاني فانه متى وقع اثر في مساواته للجاني فاطر طر وه فلا لغاء النظر الاول لم ينظر اطر وه بخلاف الثاني هذا وقولهم في التكليف عند القتل انما يظهر في السبب والمباشرة الحسنيين الذين ليس لهما اجزاء متميزة اما نحو التجويع وشهادة الزور والسحر فهل تعتبر المقارنة من اول التجويع إلى الزهوق والشهادة (٤١٢) إلى تمام الحجة حتى لو شهد احدهما وه مكلف ثم الاخر وه غير مكلف لا قود

او يعتبر التكلف عند الشهادة

(قوله علم من ذلك ايضا) لاحاجة اليه (قوله) وكان سر ذلك الخ محل تأمل (قوله لانه) اي النقص او السكالم (قوله فلم يؤثر) اي طر ونقص الجاني او كاله (قوله فاطر طر وه) اي نقص المجنى عليه (قوله النظر الاول) يعني به انه متى نقص الجاني او كاله اثر في مساواته للمجنى عليه وقوله لطر وه اي نقص الجاني او كاله (قوله) بخلاف الثاني اي متى وقع نقص المجنى عليه اثر في مساواته للجاني (قوله في التكليف) صلة قولهم وقوله عند القتل مقوله وقوله انما يظهر الخ خبره (قوله اما نحو التجويع) اي من الاسباب العرفية وشهادة الزور اي من الاسباب الشرعية والسحر اي من المباشرة العرفية (قوله والشهادة) تطف على التجويع (قوله) وهو غير مكلف اي الشاهد الاول (قوله ومن اول عمل السحر الخ) تطف على قوله من اول التجويع الخ (قوله كسابقه) اي من الاشكالين وجوبهما (قول المتن ولو ارتد المجروح) اي طرات الردة بعد الجرح فلو طرات بعد الرمي وقبل الاصابة فلا ضمان باتفاق لانه حين جنى عليه كان مرتدا واحترز بالسراية عمالو قطع يدهم فلم يرتدوا ندمت يده فله القصاص وان مات قبل استيفائه معنى (قوله مرتدا) إلى الفصل في النهاية (قوله بالنسبة لغير الجراح المرتد) اما اذا كان جراحه مرتدا فانه يجب عليه القصاص كما مر معنى (قوله فلا شيء) اي لا قود فيها ولا دية ولا كفارة سواء كان الجراح الامام ام غيره معنى (قوله الذي) راجع لسلك من القريب والمعتق (قوله ولا لاخفى يكمل) اي وإن كان القريب المسلم ناقصا فينتظر الى كاله (قوله وهو للقريب) فلو عفا وارثه عن قصاص الجرح على مال صح وكان المال الواجب فيثا ياخذه الامام ع ش ومعنى (قول المتن فان اقتضى الجرح مالا) اي ولو بالعفو او كان خطأ مثلا رشدي وسم (قوله) لانه المتيقن فان كان الارش اقل كجائفة لم يزد بالسراية في الردة شيء وان كان دية النفس اقل كان قطع يديه ورجليه ثم ارتد ومات لم يجب اكثر منها لانه لو مات مسلما بالسراية لم يجب اكثر منها فههنا اولى معنى (قوله) وهو فيء ولا يجوز العفو عنه لانه لكافة المسلمين سم على المنهج ع ش (قوله صار تابعا للنفس) اي والنفس مهددة فكذا ما يتبعها معنى (قول المتن ولو ارتد ثم اسلم) وقع السؤال عمالو جرح مسلم مسلما ثم ارتد امعائهم اسلموا ومات المجروح بالسراية هل يجب القصاص للمكافاة في حالتي الاسلام والردة والظاهر وجوب القصاص وبه اتفق مرسوم وجري عليه في النهاية واقره ع ش ورشدي (قوله بعد الاصابة) انظر ما احترزه وقضية القاعدة المتقدمة اول الفصل عدم الفرق بينه وبين قبل الاصابة وبعد الرمي فليراجع (قول المتن بالسراية) خرج به ماله واندمل الجرح ثم مات فانه يجب ارش الجنانية ويكون الواجب في العبد لسيدته فلو قطع يده مثلا لزمه كاله قيمته سواء كان المعتق قبل الاند مال ام بعده معنى (قوله فاعتبر) الاولى الو او بدل

الثانية فقط والاولى تعطى حكم المقدمة ومن اول عمل السحر إلى الموت به او لا يعتبر الا عند خروج الروح اعطاء جميع ما تقدم على ذلك حكم المقدمة للنظر في ذلك مجال ولم ار من اشار لشيء من هذا كسابقه (ولو ارتد المجروح ومات بالسراية) مرتدا (فالنفس) بالنسبة لغير الجراح المرتد (هدر) فلا شيء فيها (ويجب قصاص الجرح) الذي فيه قصاص كالموضحة (في الاظهر) لاستقراره فلم يتغير بما حدث بعدهم هذا القصاص (يستوفيه قريبه) او معتقه الذي يرثه لو لا الردة (المسلم) السكامل والاخفى يكمل لان ذلك للتشفي وهو للقريب ونحوه وظاهر انه لو لم يكن له قريب ولا معتق استوفاه الامام (وقيل) لا يستوفيه الا (الامام) لانه لا وارث للمريد (فان اقتضى الجرح مالا) لا قودا كجائفة (وجب اقل الامرين من ارشه ودية) النفس

(قول المتن فان اقتضى الجرح مالا) هلا زاد او قودا لكن عني على مال وعبرة العباب فان لم يوجهه كالجائفة او عني بمال وجب الاقل من ارش الجرح ودية النفس ويكون فيثا اه ويمكن حمل عبارة المصنف على معنى فان اقتضى الجرح مالا ولو بواسطة كافي العفو فيشمل ذلك (قوله لانه المتيقن) ما معناه (قول المتن والشرح ولو ارتد المجروح ثم اسلم الخ) وقع السؤال عمالو جرح مسلم مسلما ثم ارتد امعائهم اسلموا ومات المجروح

الفاء لانه المتيقن والردة انما تسقط ما يحدث بعدها لا ما يستقر قبلها وهو فيء لاشيء قريبه فيه (وقيل) الواجب (ارشه) اي الجرح بالغ ما بلغ وإن زاد على دية النفس لانه يندرج في نفس تضمن (وقيل هدر) لاشيء فيه لان الجرح إذا سري صار تابعا للنفس (ولو ارتد) المجروح (ثم اسلم ومات بالسراية فلا قصاص) لتخلل المهدر فصار شبهة دارثة للقود (وقيل ان قصرت الردة) اي من منها بحيث لا يظهر للسراية اثر فيه (وجب) القود لا تنفاه تأثير السراية فيها (و) على الاول (تجب الدية) كاملة مغلفة حالة في ماله لو جرد العصمة حال الجنانية والموت (وفي قول نصفها) توزع على العصمة والاهدار (ولو جرح مسلم ذميا فاسلم) بعد الاصابة (او جن عبدا فاعتق) بعدها (ومات بالسراية فلا قصاص) لا تنفاه المكافاة حال الجنانية (وتجب دية مسلم) او حر مغلفة حالة في ماله لانه مضمون او لا واثمناه فاعتبر الانتهاء

لما مر انه المعتبر في قدر المضمون لان الضمان يدل الناف فنظر فيه لحالة التلف وفارق التغليظ هنا عدمه فبامر بانه هنا تعمد رمى معصوم وشم  
تعمد رمى مهدر فطرات معصمته فنزلوا طروها ومنزلة طروا صابة من لم يقصده (وهي) في الاخرة (لسيد العبد) ساوت قيمته حال الجنائية او  
نقصت لانه استحقها بالجنائية الواقعة في ملكه نعم لاجاني ان يجبره على قبول قيمة الابل ولو مع (٤١٣) وجودها لان حقه انما هو في

قيمتها وان لم يطلب الا  
بالابل نفسها (فان زادت على  
قيمتها فالزيادة لورثته) لانها  
انما وجبت بسبب الحرية  
ويتعين حقهم في الابل (و)  
محل ذلك اذ لم يكن للجرح  
ارش مقدر ولا اعتبر هو  
فحينئذ (لو قطع) الحر (يد  
عبد) او فقا عينه (فعتق ثم  
مات بالسراية) واوجبا  
كمال الدية كما هو الاصح  
(فلسيد الاقل من الدية  
الواجبة) في نفسه (ونصف  
قيمته) الذي هو ارش الجرح  
الواقع في ملكه لو اندمل  
والسراية لم تحصل في الرق  
فلم يتعلق بها حق له فان كان  
الاقل الدية فلا واجب غيره  
او ارش الجرح فلا حق  
للسيد في غيره والزائد  
لورثته وذكره النصف لفرضه  
ان المقطوع يد ولا فكل  
مثال (وفي قول) الواجب  
للسيد (الاقل من الدية وقيمته  
كلها) لانظر نال السراية في دية  
النفس فلنظر اليها في حق  
السيد حتى يقدر موته قنا (ولو  
قطع) انسان (يد) فعتق  
فجرحه اخران (كان قطع  
احدهما يده الاخرى والاخر  
رجله) ومات بسر ايتهم فلا  
قصاص على الاول ان كان  
حرا لعدم المكافاة حال  
الجنائية (ويجب على الاخرين)

الفاء (قوله لما مر) أي في أول الفصل بقوله وما ضمن فيهما الخ كردى (قوله فيما مر) أي من قوله والمذهب  
وجوب دية مخففة على العاقلة سم (قوله في الاخرة) أي فيما اذا مات العبد المقدف بسراية ولم يكن  
لجرحه ارش مقدر معنى (قوله ساوت قيمته) الى المفصل في المغنى (قوله ولو مع وجودها) أي  
الابل (قوله وان لم يطالب) أي السيد (قوله ومحل ذلك) أي محل كون الدية للسيد ان ساوت قيمته او نقصت  
عنها ع ش (قوله ولا اعتبر الخ) عبارة شرح المنهج ولا فلسيد الاقل من ارشه والدية كما علم ذلك من قولي  
ولو قطع الخ سم عبارة المغنى ولو كان لجرحه ارش كان قطع يد عبد الخ (قوله او ارش الجرح) وهو نصف  
القيمة (قول المتن يده) أي العبد (قوله ان وجبت) كان عفا الوارث عن الاخرين او كان قطعها خطأ (قوله  
نفسا) أي جنائية نفس ع ش (قوله وهو) أي ارش الجنائية (قوله ولو عاد الاول) متصل بقوله وتوزع  
الخ ع ش (قوله فلسيد الاقل الخ) وذلك لانه جرح جرحتين احدهما في الرق والاخرى في الحرية  
والدية توزع على عدد الرؤس فيجب عليه ثلث الدية نصفه في مقابلة جراحة الرق والاخرى في مقابلة  
جراحة الحرية والسيد انما يجب له بدل ما وقع في الرق وهو نصف الثلث ع ش (قوله لثله) أي الاول  
(قوله ونصف القيمة) عطف على سدس الدية (فرع) لو قطع حربي يد عبد فعتق فخر اخر رقبته بطلت السراية  
فملى الاول نصف القيمة للسيد وعلى الثاني القصاص او الدية كاملة للوارث وان قطع الثاني يده الاخرى بعد  
العتق ثم حرزت رقبته فان حرها ثالث بطلت سراية القطعين وكانها اندملا فعلى الاول نصف القيمة للسيد  
وعلى الثاني القصاص في اليد او نصف الدية للوارث وعلى الثالث القصاص في النفس او الدية كاملة للوارث  
وان حره القاطع او لا قبل الاندمال لزمه القصاص في النفس فان قتل به سقط حق السيد وان عفاهه الوارث  
وجبت الدية وللسيد منها الاقل من نصفها ونصف القيمة او حزه الاندمال فعليه نصف القيمة للسيد  
وقصاص النفس او الدية كاملة للوارث وعلى الثاني نصف الدية وان حره الثاني قبل الاندمال فلولوارث  
القصاص في النفس او الدية كاملة او بعد الاندمال فلولوارث ان يقتص منه في اليد والنفس او ياخذ  
بدلها او بدل احدهما وقصاص الآخرو على الاول نصف القيمة للسيد بكل حال مغنى وروض مع الاسنى

بالسراية هل يجب القصاص للمكافاة في حالتي الاسلام والردة والظاهر وجوب القصاص وبه ائقي م ر  
(قوله فيما مر) من قوله والمذهب وجوب دية مخففة على العاقلة (قوله ولا اعتبر هو) عبارة شرح المنهج ولا  
فلسيد الاقل من ارشه والدية كما علم ذلك من قوله ولو قطع الخ (قول المتن ولو قطع يده فعتق فجرحه اخران  
الخ) في الروض فرع قطع يده بعد فعتق ثم اخر الاخرى قطع الثاني لا الاول ان كان حرا بل عليه للسيد نصف  
قيمته فان مات منهم ما قتل الثاني ولزم الاول نصف الدية للسيد منها يعني نصفها نصف قيمته وان عني أي عن  
الثاني فعليه ما أي القاطعين الدية وللسيد في حصة الاول الاقل من نصفها ونصف القيمة الخ اه وقوله للسيد  
منها نصف قيمته الظاهر ان المراد ان كان اقل من نصف الدية فان كان نصف الدية اقل من نصف القيمة لم  
يستحق غيره فيكون له الاقل منها فوافق ما ذكره بعده في قوله وللسيد في حصة الاول الاقل الخ ثم قال في  
الروض وان قطع يده ورجليه ثم عتق وجرحه اخران فلسيد الاقل من ثلث الدية وكل القيمة اه وقوله وكل  
القيمة في العباب خلافاً وعبارته فان قطع واحديده او يديه ورجليه رقيقا ثم جرحه اخران حرا فلم يعتق  
الاقل من ثلث الدية وكل القيمة رقيقا في الاولى او وضعها في الثانية نقله في تجريده عن الرافعي بعد ان نقل  
عن البغوى كل القيمة فقط فليراجع

قصاص الطرف والنفس لانهما كفؤان وتوزع الدية ان وجبت اثلاثا لان جنائياتهم صارت نفسا بالسراية الناشئة عنهم ولا حق للسيد فيما  
على الاخيرين بل فيما على الاول لانه الجاني على ملكه فله اقل الا من من ثلث الدية وارش الجنائية في ملكه وهو نصف القيمة ولو عاد الاول  
وجرحه بعد العتق فلا سيدا الاقل من سدس الدية توزيعا لثله على جرحيه ونصف القيمة

﴿فصل في شروط قود الاطراف﴾ (٤١٤) والجراحات والمعاني ما يتعلق بذلك (يشترط لقصاص الطرف) بفتح الراء (والجرح)

والمعاني (ما شرط للنفس) مأمور بتفصيله ولا يرد الضرب بعصا خفيفة خلافا لمن زعمه محتجا بأنه عمد في نحو الايضاح لانه يحصله غالبا لافي النفس وذلك لان العمد في كل بحسه فهمامستويان في حده وان اختلفا في محصله على ان الكلام كما قاله الماوردي حيث لم يسر الايضاح والاوجب القود في النفس لانه حينئذ يقتل غالبا قال البلقيني ويستثنى من كلامه ما اذا جنى مكاتب على عبده في الطرف فله القود منه كما في الام تكاتب عليه او لامع انه لا يقتل به انتهى وما ذكره عن الام مخالف لصريح كلامهم وان امكن توجيهه بانه في حياته يتشفي بالقود من سيده بخلافه بعد موته لا يتشفي منه اذ لا وارث له ويرد بان السيدية مانعة من ذلك التشفي وحينئذ فالوجه انه لا استثناء (ولو وضعوا) او بعضهم فاسناده الى جميعهم مجرد تصوير (سيفا) مثلا (على يده) وتحاملوا كلهم (عليها دفعة) بالضم كما قاله شارح وفي القاموس هي بالفتح المرة وبالضم الدفعة من المطر وما انصب من سقاء او اناء مرة وبه علم صحة كل من الفتح والضم هنا (فابانوها) ولو بالقوة كما يأتي (قطعوا) كما لو اجتمعوا على قتل نفس

﴿فصل في شروط قود الاطراف﴾ (قوله في شروط قود الاطراف) الى قول المتن ويجب القصاص في النهاية الا قوله تكاتب عليه اولا (قوله مأمور تفصيله) من كون الجاني مكلفا ملتزما وكونه غير اصل للمجنى عليه وكون المجنى عليه معصوما ومكافا للجاني ولا يشترط التساوي في البلد كما لا يشترط في قصاص النفس فيقطع العبد والمرأة بالرجل وبالعكس والذي بالمسلم والعبد بالحر ولا عكس وكون الجناية عمدا عدوانا ومن انه لا قصاص الا في العمد لافي الخطا وشبه العمد ومن صور الخطا ان يقصد ان يصيب حائطا بحجر فيصيب راس انسان فيوضحه ومن صور شبه العمد ان يضرب راسه بلطمة او بحجر لا يشج غالبا لصغره فيتورم الموضع الى ان يتضخ العظم مغنى (قوله ولا يرد) اي على المتن (قوله لمن زعمه) اي الورود وافقه المغنى (قوله لانه) اي ذلك الضرب (قوله يحصله) اي نحو الايضاح عش (قوله لافي النفس) عطف على قوله في نحو الايضاح عش (قوله وذلك) اي عدم الورود (قوله في كل) اي من النفس ونحو الايضاح (قوله فهمما) اي النفس ونحو الايضاح (قوله في حده) اي العمد (قوله على ان الكلام الخ) قد يقال هذا لا ينفع في دفع الايراد لان حاصله انه لو ضربه بعصا خفيفة فمات من ذلك الضرب كان شبه عمدا وهذا لا يتدفع بان السراية من الايضاح بذلك الضرب يوجب القود في النفس فتأمل سم على حج وقد يقال وكذا لا ينفع الجواب الاول في دفع الايراد رشدي عبارة عش يعني ان الكلام المورد حيث لم يسر الايضاح فانه حينئذ يكون عمدا في الايضاح واذا وقع مثله بلا ايضاح ومات المجنى عليه منه يكون شبه عمدا وحاصل الجواب ان حد العمد الموجب للقود في النفس قصد الفعل والشخص بما يقتل غالبا وهو منتف في الضرب وحد العمد الموجب للايضاح قصد الفعل والشخص بما يوضح غالبا وهو حاصل بالضرب والكلام حيث لا سراية امامها فيجب القود في النفس لان الجراحة الخفيفة مع السراية تقتل غالبا اه (قوله والاوجب القود الخ) اي ولا يرد عش (قوله قال البلقيني الخ) عبارة النهاية واستثناء البلقيني من كلامه الخ مخالف الخ (قوله ويستثنى الخ) اي فعدم سيدية الجاني شرط في قصاص النفس دون قصاص الطرف فلم يصدق عموم قول المصنف يشترط لقصاص الطرف الخ سم (قوله مخالف لصريح كلامهم) اي فلا يقطع بذلك كما لا يقتل به لكنه اذا قطع يده ضمنه بنصف القيمة عش اي فيما اذا كان عبد المكاتب مكاتب ايضا (قوله وان امكن توجيهه) اي بتقدير تسليم انه يقطع فيه ولا يقتل به غير ان ما وجه به لا يمنع من وجوب الاستثناء لو قيل به عش (قوله او بعضهم) قد يقال او غيرهم سم (قول المتن عليها) اي اليد بواسطة التحامل على السيف ويحتمل ان الضمير للسيف بتاويل الالة ويؤيده نسخة عليه (قوله وفي القاموس الخ) المراد به الرد على الشارح المذكور رشدي (قوله وبه علم صحة كل من الفتح والضم) يتأمل وجه الضم فانه ليس هنا ما يصدق عليه ذلك اذ ليس ثم شيء مصوب يسمى بالدفعة الا ان يقال شبه السيف الواقع في محل القطع بالشيء المصوب من سقاء ونحوه عش (قوله ولو بالقوة) اي كان صارت معلقة بجملدة عش (قوله كما لو اجتمعوا) الى قوله فالاضافة في المغنى الا قوله التوزيع الى حق الله تعالى (قوله يتحاملوا) اي الى اخره (قوله مالموتيز فعل بعضهم الخ) اي في نفسه بان انفصل عن فعل الاخر وان لم يميز لنا الاثر في الخارج رشدي (قوله كان حز كل) اي من البعضين اتحد او تعدد سم (قوله

﴿فصل في شروط قود الاطراف الخ﴾ (قوله على ان الكلام كما قاله الماوردي الخ) قد يقال هذا لا يفيد في دفع الايراد ولان حاصله انه لو ضربه بعصا خفيفة او وضحه كان هذا الايضاح عمدا موجبا للقود ولو ضربه بعصا خفيفة فمات من ذلك الضرب كان شبه عمدا وهذا لا يتدفع بان السراية من الايضاح بذلك الضرب توجب القود في النفس فتأمل (قوله ويستثنى الخ) اي فعدم سيدية الثاني شرط في قصاص النفس دون قصاص الطرف فلم يصدق عموم قول المصنف يشترط لقصاص الطرف الخ (قوله او بعضهم) قد يقال او غيرهم (قوله كان حز كل) اي من البعضين اتحد او تعدد

وانما اشترط في قطع السرقة ان يخص كلاما من مشتركين نصاب لان التوزيع يمكن ثم لاهنا على ان حق الله يتسامح فيها اكثر وخرج بتحاملوا مالموتيز فعل بعضهم عن بعض كان حز كل من جانب حتى التقت الحديدتان او

أو جذب أحدهما المشار ثم الآخر فلا قد اعدم انضباط فعل كل بل على كل حكومة تليق بجنايته يبلغان دية (وشجاج) بكسر أوله جمع شجة بفتح (الراس والوجه عشر) باستقرار كلام العرب وجرح غيرهما لا يسمى شجة فلا إضافة إليهما من إضافة الشيء إلى نفسه كذا قيل وفيه نظر بل لا يصح لأن الراس والوجه ليسا عين الشجة بل شرطان في تسميتها شجة فالوجه ان المراد بها هنا مطلق الجرح وان الاضافة للتخصيص ومحل ما ذكر في الشجة ان اطلقت لان اضيفت كما هنا على ان جماعة اطلقوها على سائر (٤١٥) جروح البدن اولهن طبعوا وضعا

(حارصة) بمهمات (وهي ماشق الجلد قليلا) كالخدش من حرص القصار الثوب خدشه قليلا بالديق (ودامية) بتخفيف الياء (تدمية) بضم اوله اى الشق بلا سيلان دم على الصواب والافهى الدامعة بالمهمة وهذا تبلغ الشجاج لإحدى عشرة (وباضعة تقطع اللحم) بعد الجلد اى تشقه شقا خفيفا من بضع قطع (ومتلاحمة تغوص فيه) اى اللحم ولا تبلغ الجلدة بعده سميت بما تؤل اليه من التلاحم تفاؤلا (وسمحاق) بكسر سينه (تبلغ الجلدة التي بين اللحم والعظم) وهي المسماة بالسمحاق حقيقة من سمحاق البطن وهي الشحم الرقيق (وموضحة) ولوبغرز ابرة (توضع العظم) بعد خرق تلك الجلدة اى تكشفه بحيث يقرع بنحو ابرة وإن لم ير (وهاشمة تهشمه) اى تكسره وإن لم توضحه (ومنقلة) بتشديد القاف مع كسرها افصح من فتحها (تنقله) من محله لغيره وإن لم توضحه وتهشمه (ومامومة تبلغ خريطة الدماغ) المحيطة

أو جذب أحدهما الخ) أى في الذهاب وقوله ثم الآخر أى في العود (قوله تليق بجنايته) أى ان عرفت وإلا في حنط القاضي في فرضه بحيث لا يحصل ظلم على احدهما ولا نقص لمجموع الحكومتين عن الدية فان لم يظهر للقاضي شيء فينبغي أن يسوى بينهما في الحكومة ع (قوله بحيث يبلغان) اى الحكومتان وقوله دية اى الليد سم (قوله باستقرار كلام العرب) اى الدليل على العشر الاستقرار عميرة ومعنى (قوله لا يسمى شجة) بل يسمى جرحا معنى (قوله بل لا يصح) ويمكن ان يقال بصحتها مع تسامح الشجة لان الشجة هي جراح الراس والوجه فكانه قيل وجراح الراس والوجه المضافة إليهما فلما اشتمل المضاف وهو الشجاج باعتبار معناه إلى الراس والوجه كان من إضافة الشيء إلى نفسه حكما ع (قوله فالوجه) اى في توجيه المتن لما يقال لا معنى لإضافة الشجاج للرأس إذ لا تكون الا فيه ع (قوله ان المراد بها هنا الخ) اى على طريق التجريد (قوله ومحل ما ذكر الخ) جواب عما يتوهم ان يورد عليه ما سبق ذكره في الشجرة رشيدى (قوله ما ذكر في الشجة) اى من انها لا تطلق الا على جرح الراس والوجه ع (قوله على ان جماعة الخ) اى وعليه فلا إضافة للتخصيص بلا تاويل ع (قوله طبعاً) يرد عليه ما سياتى من ان كلا من الهشم والنقل يحصل بغير شيء يسبقه رشيدى زاد ع (قوله لا ان يقال انه باعتبار الغالب اه) (قوله ووضعاً) اى في ذكر الفقهاء سيد عمر (قوله بضم اوله) من باب الافعال او التفعيل كافي القاموس ع (قوله والا) اى وان سال الدم (قوله وبهذا) اى باعتبار سيلان الدم (قوله اى تشقه شقا خفيفاً) احتراز عن الغوص الآتى سم (قوله الجلدة بعده) اى التي بين اللحم والعظم معنى (قوله سميت الخ) وتسمى ايضا المتلاحمة معنى (قوله من سمحاق البطن) اى ما خوذ منها وقد تسمى هذه الشجة المملطي والمطاة واللاطية معنى (قوله وان لم ير) اى العظم من اجل الدم الذي ستره معنى (قوله بتشديد القاف) وتسمى ايضا المنقولة معنى (قوله من فتحها) ولعل المعنى على الفتح منقل بها على الحذف والايصال ع (قوله المتن تنقله) بالتخفيف والتشديد معنى (قوله وما عدا الاخيرتين) اى ما عدا المامومة والدافعة معنى (قوله بل وسائر البدن) اى في الصورة والافق قد مر ان هذه الاسماء تختص بالرأس والوجه رشيدى (قوله على ما يأتى) اى في المتن انفا (قوله لتيسر ضبطها) الى قول المتن ولو اوضح في النهاية الا قوله فاعتراضه ليس في محله (قوله المتن وفيما قبلها الخ) وهي الدامعة والباضعة والمتلاحمة والسمحاق معنى (قوله لا مكان معرفة نسبتها) اى ما قبلها من الشجاج الاربع (قوله كما زاده على اصله الخ) عبارة المعنى تنبيهه استثناء الحارصة مما زاده المصنف على المحرر قال في الدقائق ولا بد منه فان الجارحة لا قصاص فيها قطعاً وانما الخلاف في غيرها اه وفي الكفاية ان كلام جماعة يفهم خلافاً فيها وقال في المطالب ان كلام الشافعى في المختصر

(قوله بحيث يبلغان دية) لليد وقوله يبلغان اى الحكومتان وقوله دية أى الليد (قوله فالوجه ان المراد بها مطلق الجرح وان الاضافة للتخصيص الخ) لا مانع من ابقاء الشجاج على معناها وجعل الاضافة للتأكيد أوليان التعميم الى الراس والوجه لئلا يتوهم ان المراد هنا احدهما فقط (قوله اى تشقه شقا خفيفاً) احتراز عن الغوص الآتى (قوله من التلاحم) اى الالتصاق (قوله ويرد بان هذا الخ) لا يخفى ما في هذا الرد لان هذا الامكان يدفع قوله الاول بخلاف غيرهما فامله وقد يوجه الاول بان النسبة لما كانت قد يقع فيها الخطأ لم تعتبر احتياطاً للقصاص وبان التيسر اخص من مطلق الامكان وفي هذا النظر يعلم بما يأتى في اصل

به المسماة بام الرأس (ودامعة) بمعجمة (تخرقها) أى خريطة الدماغ وتصله وهي مذققة غالباً ويتصور الكل في الجبهة وما عدا الاخيرتين في الخد وقضية الانف واللحي الاسفل بل وسائر البدن على ما يأتى (ويجب القصاص في الموضحة فقط) لتيسر ضبطها واستيفاء مثلها بخلاف غيرها (وقيل) يجب فيها (وفيما قبلها) لا مكان معرفة نسبتها من الموضحة ويرد بان هذا الامكان لا يكفي مثله للقصاص بل لتوجيه القول بوجوب القسط من ارش الموضحة بنسبتها اليها (ماسوى الحارصة) كما زاده على اصله فلا قد وفيها جزم ما إذا لم يفت بها شيء له وقع (ولو اوضح)

يؤخذ منه أن الموضحة ومثلها البقية (٤١٦) ما عدا الأخيرتين مشتركة بين جرح الرأس والوجه وسائر البدن وعليه جرى من قال يتصور

يقتضى القصاص فيها وعلى هذا فلا يحتاج إلى استثنائها اه (قوله يؤخذ منه) أى من قول المصنف ولو اوضح الخ (قوله يتصور الكل) أى كل ما عدا الأخيرتين سم (قوله بخلاف الشجة) لا يخفى أن المخالفة إنما هي في إطلاق لفظ الشجة لا في المعنى فان هذه الامور المعينة بحسب المعنى متحدة في سائر البدن لكن ان كانت في الرأس او الوجه اطلق علم اللفظ الشجاج كالجراح او في غيرهما اطلق عليها لفظ الجراح دون الشجاج وبهذا يعلم ما في قوله فلا يخبر الخ سم (قوله عنها) أى الشجاج (قوله يراد به) أى بلفظ الشجاج (قوله أحدهم دل عليها فقط) لا يخفى ما في هذا الكلام على العارف المتأمل بل المراد بها مفهومها سم (قوله كصدر) إلى قول المتن وحكومة الباقي في النهاية إلا قوله قيل (قوله واطارها) عطف على اذن والواو بمعنى او كما عبر بها النهاية (قوله المحيط بها) أى باعلى الشفة عش (قوله وما في الروضة أنه لا فود فيه) قال المصنف هذا هو المعتمد كما جرى عليه ابن المقرئ وهما أى اطار الشفة واطار الشارح مستلذان لاصاص في كل منهما اه (قوله تحريف الخ) وفاقا للنهاية وخلافا للمعنى كما مر (قوله او لسان الخ) عطف على اذن (قوله فاعتراضه ليس في محله) أطال سم في رده و تايد الاعتراض راجعه (قوله اليها) أى إلى مثلها عش (قوله ثم يسأل اهل الخبرة في الاصلاح الخ) أى ويفعل فيها ذلك (قوله ما عدا الموضحة) أى ما ذكر كقطع بعض مارن سم (قوله فيها) أى فيما عدا الموضحة (قوله فامتعت الخ) في هذا التفرع مع قوله الآتي لثلاث الخ تامل وكان الأولى الاختصار بالمساحة لثلاث الخ عبارة المعنى وبقدر المقطوع بالجزئية كالثالث والرابع ويستوفى من الجاني مثله بالمساحة لان الاطراف المذكورة تختلف كبر او صغرا بخلاف الموضحة كما سيأتي اه (قوله إلى أخذعضو ببعض الخ) وذلك لانه قد يكون مارن الجاني مثلا قدر بعض مارن المجنى عليه فيؤدى إلى اخذ مارن الجاني ببعض مارن المجنى عليه لو اعتبر بالمساحة عش (قوله اما إذا بانه الخ) هذا ليوضح ولا فهو معلوم من قوله والتقيد بذلك الخ عش (قوله فيجب القود جزما) ليس كذلك بل الخلاف جار فيه ايضا كما صرح في الروضة وعبر في البيان بالاظهر وفي غيره بالصحيح سم عبارة المعنى وقد يفهم كلامه انه إذا بان ما ذكر لا يكون كذلك وليس مراد ابل الصحيح الوجوب اه (قوله بفتح الميم) إلى قوله بخلاف قطع البيضتين في المعنى (قوله بينهما) أى العظمين مع تداخل أى دخول أحد العظمين في الآخر (قوله

الكل في سائر البدن بخلاف الشجة فانها خاصة كما مر وحيث قد فالأخبار عنها بتلك العشر يزاد بها أحد مدلوليها فقط عند من لم يعممها فتامله ( في باقي البدن ) كصدر وساعد ( او قطع بعض مارن ) وهو ما لان من الانف ( او ) بعض ( اذن ) او شفة واطارها وهو يكسر فتخفيف المحيط بها وما في الروضة أنه لا فود فيه تحريف وإنما هي اطار السه أى الدبر لانه الذى لانهاية له او لسان او حشفة ( ولم يبينه ) بان صار معلقا بجلدة والتقيد بذلك لجريان الخلاف فاعتراضه ليس في محله ( ووجب القصاص في الاصح ) لتيسر ضبط كل مع بطلان فائدة العضو وإن لم يبينه وفيما إذا اقتصر في المعلق بجلدة يقطع من الجاني اليها ثم يسأل اهل الخبرة في الاصح من ابقاء وترك ويقدر ما عدا الموضحة بالجزئية كشك وربع لان القود وجب فيها بالمائة بالجملة فامتعت المساحة فيها لثلاث يؤدى إلى اخذ عضو ببعض عضو وهو يتمتع ولا كذلك في الموضحة فقد رت بالمساحة اما إذا بانه فيجب القود جزما ( ووجب ) القصاص ( في القطع من مفصل ) بفتح الميم وكسر الصاد وهو موضع اتصال عضوين على منقطع عظمين برباطات بينهما مع تداخل كربة و مرق أو تلاصق ككوع وانملة ( حتى في أصل نخذ ) وسيأتي أنه ما فوق الورك ( و متكب ) ان

وهو مجمع ما بين العضد والكشف (إن أمكن) الفطخ (بلا) حصول (اجافة والا) يمكن الامع حصر لها (فلا) قد (على الصحيح) لان الجوافف لا تنضبط نعم إن مات بانقطع قطع الجاني وإن حصلت الاجافة (ويجب في فق عين) أى تعويرها بالعين المهمة (وقطع أذن وجفن) بفتح أوله (ومارن وشفة واسان وذ كروا نثيين) أى بيضتين بقطع جلدتيهما لان لها نهايات مضبوطة فالخفت بالمفاصل بخلاف قطع البيضتين دون جلدتيهما بان سلها منه مع بقاءه فلا فود فيها التعذر الانضباط حينئذ ويجب أيضا (٤١٧) في إشلال ذكر واثنيين أو أحدهما

إن قال خير أن الأخرى تسلم وكذا دقها على ما نقله لكن بحثا أنه ككسر العظام (نتبه) سياق أن في الاثنيين كال الدية سراء أقطعها أم سلها أم دقها وزالت منفعتها وبه يعلم فساد ما نقل عن شارح أن في البيضتين بجلدتيهما ديتين وفي كل منهما إذا انفرد دية وذلك لان الجلد لا يقابل بشيء وما أوهمه تفسير الشارح الخصىتين بجلدتي البيضتين ثم بالبيضتين قيل لم يرد به إلا بيان المعنى اللغوي وهو أن الخصىتين تطلقان على كل من الجلدتين ومن البيضتين ففي الصحاح الاثنان الخصىتان قال أبو عمر والخصىتان البيضتان والخصىتان الجلدتان اللتان فهما البيضتان ولا ينافي ذلك اقتصار القاموس على تفسير الاثنيين بالخصيتين وعلى تفسير الخصية بالبيضة بدليل قوله سل خصيته والمسلول البيضة لا الجلد ولاقتصار ابن السكيت على تفسير الاثنيين بالبيضتين وإنما اقتصر أعني الشارح على قطع الجلدتين

إن أمكن القطع) أى من أصل الفخذ والمنتكب (قوله وإن حصلت الخ) الانسب وان لم يمكن بلا اجافة (قول المن وقطع اذن) (نتبه) شمل اطلاق وجوب القصاص بقطع الاذن ما لوردها في حرارة الدم والتصقت وهو كذلك لان الحكم متعلق بالابانة وقد وجد معنى (قوله بفتح أوله) وحكى كسره غطاء العين من فوق واسفل معنى (قول المتن وشفة) أى سواء العليا والسفلى وحد العليا طولا موضع الارتفاق أى الالتئام بما يلي الارتفاق السفلى طولا موضع الارتفاق بما يلي الذقن وفي العرض الشدين سم على المنهج ع ش (قوله بقطع جلدتيهما) الباء بمعنى مع لما ياتي من أن سل البيضتين وحدهما لا قصاص فيه ع ش (قوله منه) أى الجلد ع ش (قوله ويجب) أى القصاص ع ش (قوله إن قال خير أن الخ) عبارة النهاية أن أخبر عدلان بسلامة الأخرى مع ذلك اه (قوله على ما نقله الخ) عبارة النهاية أن أمكنت المائلة كانه نقله عن التهذيب ثم بحثنا الخ قال ع ش قوله أن أمكنت المائلة معتمد اه (قوله ككسر العظام) أى فلا قصاص فيه ع ش (قوله وفي كل منهما) أى من البيضتين والجلدتين (قوله وذلك) أى الفساد (قوله بشيء) أى من الدية (قوله وما أوهمه الخ) أى من وجوب ديتين كردى (قوله تفسير الشارح) أى في الباب الآتي في شرح فيقطع خ ل يخصى سم (قوله قيل الخ) خبر وما أوهمه الخ (قوله قال أبو عمر الخ) هو محل الاستشهاد (قوله ولا ينافي ذلك) أى ما في الصحاح (قوله بدليل قوله الخ) متعلق بقوله وعلى تفسير الخصية الخ (قوله والمسلول الخ) بيان لوجه الدلالة والاول للحال (قوله أعني الشارح) أى الجلال المحلى (قوله لا استلزامه الخ) فلو قطع الجلدتين فقط واستمرت البيضتان لم تجب الدية وانما تجب حكومة ع ش (قوله الا السن) هذا الاستثناء صريح في أن السن من العظم وهو أحد قولين فيه ثابتهما أنه من العصب لانه يلين بوضعه في الخ ل ع ش (قوله سواء أسبق القطع كسر) أى من الجاني وقوله أم لا أى بان لم يسبق منه كسر بل سبق من غيره والغرض من هذا أن ما في المتن بهذا الاعتبار اعم مما ساقى فيه الخاص بما اذا وقع منه كسر فاتفق التكرار المحض رشيدى (اقول) وقد ينافي الغرض المذكور قول الشارح المشتمل على ما هنا (قوله كما افاده كلامه الخ) انظر وجه افاده ذلك سم (قوله بزيادة) هى ان يحصل بالكسر انفصال العضو فلو حصل الكسر من غير انفصال فليس له ان يقطع اقرب مفصل الى موضع الكسر معنى عبارة سم المراد بها اعتبار الابانة بقوله الآتى وابانه وكون الآتى مشتملا على زيادة ما هنا من هذه الجهة لا ينافي أن ما هنا مشتمل على زيادة على الآتى بكون من العضد ومن الفخذ وقوله وللتفريع أى بقوله فلو طلب الكوع ممكن في الاصح وقوله الدافع الخ لافادة هذا التفريع ذلك الحكم (قوله فكرر المصنف لها الخ) قد يقال هذا لا يقتضى الجمع بينهما بل يوجب الاقتصار على الآتى

(قوله بان سلها منه) أى من الجلد (قوله وما أوهمه تفسير الشارح) أى في الباب الآتى فانه قال في شرح قول المصنف فيه فيقطع خ ل يخصى ما نعه والخصى من قطع خصيه أى جلدتا البيضتين كالاثنيين مثنى خصية وهو من النواذر والخصيتان البيضتان اه وقوله كالاثنيين أى فانهما ايضا جلدتا البيضتين أى معنى كل من الخصيتين والاثنيين جلدتا البيضتين (قوله كما افاده كلامه) انظر وجه افادته لذلك (قوله بزيادة) لان المراد بها اعتبار الابانة بقوله الآتى وابانه وكون الآتى مشتملا على زيادة على ما هنا من هذه الجهة لا ينافي أن ما هنا مشتمل على زيادة على الآتى من حيث شمول ما هنا دون الآتى بكسر من العضد ومن الفخذ وقوله وللتفريع أى بقوله فلو طلب الكوع ممكن في الاصح وقوله الدافع الخ لافادة هذا التفريع ذلك الحكم (قوله فكرر المصنف لها الخ) قد يقال هذا لا يقتضى الجمع بينهما بل يوجب الاقتصار على الآتى

لاستلزامه غالبا بطلان منفعة البيضتين (وكذا

(٥٣) — شروانى وابن قاسم — ثامن )

اليان) بفتح الهمزة وهما اللحمان النائمان بين الظهر والفخذ (وشفران) بضم أوله وهما جرفا الفرج المحيطان به لإحاطة الشفتين بالغم (في الاصح) لان لها نهايات تنهى اليها (ولا قصاص في كسر العظام) لعدم انضباطه فيها الا لسن على ما ياتى (وله) أى المقطوع بعض ساعده أو فخذه سواء أسبق القطع كسر أم لا كما افاده كلامه هنا مع قوله الآتى ولو كسر عضاه وأبانه الخ المشتمل على ما هنا بزيادة فكرر المصنف لها

والتفريع. لآتي عليه الدافع لما اعترض به عليه هنا ان قضيته انه لو قطع من عضده لم يكن له الاخذ من الكوع (قطع اقرب مفصل إلى موضع الكسر) وإن تعدد ذلك المفصل ليستوفي بعض حقه (وحكومة الباقي) لانه لم ياخذ عوضا عنه وفيما إذا كسر من الكوع له التقاط اصابعه واناملها وان تعددت المفاصل لعدم (٤١٨) قدرته على محل الجناية ومفصل غير ذلك وافهم قوله ابانه انه لا بد في وجوب القود من الفصل

بعد الكسر واعتمده  
الباقين وغيره فلو كسر بلا  
فصل لم يقتص منه بقطع  
اقرب مفصل ولا ينافيه ما في  
الحاوي وشروحه أنه في  
هشم ساعده او ساقه له قطع  
اقرب مفصل لتعين حمله على  
هشم بعده ابانه أو هشم  
صيره في حكم قطع معلق بجلدة  
لما مر ان هذا في حكم القطع  
(ولو اوضحه وهشم اوضح)  
الجنح عليه لا مكان القود  
في الموضحة (واخذ خمسة  
ابرة) ارش الهشم (ولو  
أوضح ونقل اوضح) لما مر  
(وله عشرة ابرة) ارش  
التثقل المشتمل على الهشم  
غالبا ولو اوضح وأم اوضح  
واخذ ما بين الموضحة  
والمامومة وهو ثمانية  
وعشرون بعيرا وثلاث  
واطلاق الروضة واصلاها  
هنا ان له الثلث مرادها  
بقيته بدليل قولها الآتي  
لو اوضح واحد وهشم  
اخر ونقل ثالث وام رابع  
فعلى كل من الثلاثة خمسة  
وعلى الرابع تمام الثلث اه  
والام ثم بمنزلة الام هنا بل  
أولى كما هو واضح (ولو  
قطعه من الكوع) بضم  
اوله ويسمى كاعا وهو  
ما يلي الابهام من المفصل

الخ قد يقال هذا لا يقتضي الجمع بينهما بل يوجب الاقتصار على الآتي لا غناؤه عما هنا مع زيادة فليتأمل  
سم (قوله) وللتفريع الآتي) أي قوله فلو طلب الكوع ممكن في الاصح وقوله الدافع الخ أي لافادة هذا  
التفريع ذلك الحكم سم (قوله ان قضيته الخ) بيان لما اعترض الخ والضهير لما هنا (قوله) وإن تعدد ذلك  
المفصل (إشارة إلى مسألة الكسر من الكوع الآتية بقوله وفيما إذا كسر الخ سم عبارة المغني قوله  
اقرب مفصل يفهم اعتبار اتحاده وليس مرادا فلو كسر العظم من نفس الكوع كان له التقاط الاصابع  
وان تعددت المفاصل كما جزمها به في الروضة واصلاها وأنه إذا كسر عظم العضد لا يمكن من قطع الكوع  
وساقي في كلامه ان له ذلك على الاصح اه (قول المتن وحكومة الباقي) فلو كسر ذراعا اقتص في الكف  
واخذ الحكومة لما زاد وله العفو عن الجناية ويعدل إلى المال مغني واسني (قوله لانه) إلى قوله ولا  
ينافيه في المغني لا لقوله واناملها (قوله له) أي للجنح عليه (قوله واناملها) يتأمل سيد عمر (اقول) لعل  
الواو بمعنى او والمراد الانملة الاولى من كل من الاصابع او الاولى من الابهام الثانية من غيرها (قوله  
وأفهم قوله ابانه) أي الآتي سم (قوله لتعين حمله الخ) علة لعدم المنافاة (قوله أو هشم صيره في حكم قطع  
معلق بجلدة) الاولى او هشم في حكم قطع بان صيره معلقا بجلدة (قوله ان هذا) أي المقطوع المعلق بجلدة  
(قوله الجنح عليه) إلى قول المتن فلو طلب في النهاية لا لقوله واطلاق الروضة إلى المتن وكذا في المغني  
لا لقوله غالبا (قول المتن واخذ) أي الجنح عليه من الجاني (قوله غالبا) أي والصورة هنا من هذا الغالب  
رشيدي (قوله اوضح الخ) أي الجنح عليه الجاني واخذ أي منه (قوله وهو ثمانية وعشرون الخ) أي لأن  
في المأمومة ثلث الدية كاسياقي نهاية (قوله وهو ما يلي الخ) أي العظم الذي يلي الابهام من جهة مفصله  
واحتراز هذا من جهة جانبه الذي هو اصل السبابة رشيدي (قوله ابهام الرجل) بكسر الراء (قول المتن  
فان فعله) أي قطع الاصابع عز راي وإن قال لا اطلب للباقي قصاصا ولا ارشال عدوله عن مستحقه نعم إن كان  
من يخفى عليه ذلك ينبغي انه لا يعزر مغني (قوله وانما لم يمكن) ولو قطع يده من المرفق فرضى عنها بكف  
او اصبع لم يحز عدوله عن محل الجناية مع القدرة عليه فان قطعها من الكوع عزرو لا غرم عليه لما مر واهدر  
الباقى فليس له قطعه ولا طلب حكمه منه لانه يقطعي من الكوع ترك به حقه وقنع ببعضه كما نقله الامام  
والبعوى عن الاصحاب وإن قال البعوى عندي له حكومة الساعد وفارق ما مر في الصورة السابقة من ان  
له قطع الباقي بان القاطع من الكوع مستوف لمسمى اليد بخلاف ملتقط الاصابع مغني وقال سم  
ولو قطع من المرفق فاقصص من الكوع لم يمكن بعد ذلك من المرفق لانه بالقطع من الكوع اخذ  
صورة يد فلا يمكن من الزيادة بل له الحكومة وحاصل هذه المسائل انه إذا قطع دون حقه فان قطع مسمى  
اليد امتنع العود لزيادة ولا فان حصل بالعود تمام حقه جاز ولا فلا وقضية ذلك ان من قطع من المرفق فالتقط  
اصبعه جاز له العود للباقي ولم اره صريحا فراجع اه (قوله من قطعه) أي الكف فانه يذكرو في لغة قليلة

لا غناؤه عما هنا مع زيادة فليتأمل (قوله وإن تعدد ذلك) إشارة إلى مسألة الكسر من الكوع له الآتية  
بقوله وفيما إذا كسر الخ (قوله وافهم قوله) أي الآتي (قوله ولا نالم يمكن) أي من قطعه من قطع من نصف  
ساعده فلقط اصابعه لانه لا يصل بالتمكين لتتمام حقه الخ ولو قطع من المرفق فاقصص من الكوع لم يمكن بعد  
ذلك من المرفق لانه بالقطع من الكوع اخذ صورة يد فلا يمكن من الزيادة بل له الحكومة وحاصل هذه المسائل  
انه اذا قطع دون حقه فان قطع مسمى اليد امتنع العود لزيادة ولا فان حصل بالعود تمام حقه جاز ولا فلا

وما يلي الخنصر كرسوع وما يلي ابهام الرجل من العظم هو البوع أما الباع فهو مديدين  
يمينا وشمالا (فليس له التقاط اصابعه) بل ولا انملة منها لقدرته على القطع من محل الجناية (فان فعله عزرو) لعدوله عن حقه مع  
قدرته عليه (ولا غرم عليه) لانه يستحق اطلاق الكل (والاصح ان له قطع الكف بعده) لانه من جملة حقه وانما لم يمكن من قطعه



من قطع من نصف ساعده فلفظ اصابعه لانه لا يصل بالتمكين تمام حقه لبقاء فضلة له من الساعد لم ياخذ في مقابلتها شيئا فلم يتم له التشنج المقصود بخلافه هنا ولو عفا عن الكف للحكومة لم يجب لاستيفائه الاصابع المقابلة للدية الداخل فيها الكف كما لا يجاب من قطع يدي الجاني الى دية نفسه لاستيفائه مقابلهما (ولو كسر عضده وابطاه) اى المكسور مع ما بعده ولو بالقوة (٤١٩) كاسر (قطع) ان شاء (من المرفق)

لانه اقرب مفصل للمكسور (وله حكومة الباقي) نظير ماسر (فلو طلب) لفظ الاصابع لم يمكن أو أصبح ممكن وله اخذ دية اربع اصابع وحكومة الباقي او (الكوع ممكن) منه (في الاصح) لمساحته مع مجزئه عن محل الجناية قوله حكومة الساعد مع الباقي من العضد (ولو اوضحه فذهب ضوءه) مع بقاء حدقته (اوضحه فان ذهب الضوء) فذاك (ولا اذبه) باخف ممكن كتقريب حديدة محامة من حدته (او وضع كافر فيها ومخلفه في الايضاح والطم الاق والمعالجة فيها ان أمن بقول خير من اذهب حدقته ولا تعين الارش (ولو لطمه لطمه تذهب ضوءه غالبا فذهب ضوء عينه وبقيت حدقته (لطمه مثلها) ان انضبطت كما هو ظاهر (فان لم يذهب اذهب) بالمعالجة مع بقاء الحدقة اما لو ذهب ضوء عين المجنى عليه فقط فلا يلطم الجاني ان خشي اذهاب ضوء عينه او احداها مبهمه او مخالفة لعين المجنى عليه بل تتعين المعالجة فان تعذرت فالارش (والسمع كالبصر

عش (قوله من قطع الخ) ببناء المفعول والموصول نائب فاعل لم يمكن وقوله فلفظ ببناء الفاعل مستدا الى ضمير الموصول (قوله فلفظ اصابعه) اى تعدى في الروض ان له حينئذ ان يقطع اصبعاً ويكتفى به وليس له ان ياخذ ازيد من ذلك لتعدد الجناية حلى (قوله ولو عفا الخ) متصل بقول المتن والاصح ان له الخ (قوله لم يجب) اى للحكومة وعليه فحل يمكن من العود لقطع الكف فيه نظراً والاقرب نعم عش (قوله الكف) اى حكومتها (قوله من قطع الخ) مستحق نفس قطع الخ معنى (قوله الى دية نفسه) اى نفس الجاني وقوله مقابله اى الدية وهو يد الجاني (قول المتن عضده) وهى من مفصل ارفق الى الكتف معنى وعش (قوله كاسر) اى فى شرح ولم يبينه (قوله لم يمكن) اى لتعدد الجناية وروض اه حلى (قول المتن ممكن فى الاصح) وعليه لو قطع من الكوع ثم اراد القطع من المرفق لم يمكن كما جز ما به فى الروضة واصحابها قال الزركشى ويحتاج الى الفرق بينه وبين مسألة التقاط الاصابع فان له قطع الكف بعده اه وفرق بانه هناك يعود الى محل الجناية وهنا الى غير محلها وإما يجوز ناقط مادونه للضرورة فاذا قطع مرة لم يكرره معنى (قوله لمساحته) الى قول المتن ولو قطع فى النهاية لا قوله ان انضبطت كما هو ظاهر وكذا فى المعنى لا قوله ولم يذكر الى ان (قول المتن فذهب ضوءه) اى سن عينه ولو نقص الضوء امتنع القصاص اجماعاً معنى (قول المتن من حدقته) هى السواد الاعظم الذى فى العين والاصغر الناظر والمقلة تشتم العين الذى يجمع السواد واليباض سم على منهج عش (قوله ومخلفه) اى الاذهاب باخف ممكن (قوله ولا تعين الارش) اى الدية معنى (قول المتن غالباً) احترزه عما اذا لم تذهب اللطمة غالباً بالضوء فانه لا قصاص فيها كما صرح به الروايات معنى (قوله ذهب ضوء عين المجنى عليه فقط) عبارة النهاية والمعنى ذهب بها من المجنى عليه ضوء احدى العينين اه (قوله ان خشي الخ) مفهومه جواز لطمه ان لم يخش ما ذكر سم اى وقضية صنيع النهاية والمعنى عدم جوازه مطلقاً (قوله فالارش) اى نصف الدية رشيدى (قول المتن والسمع) اى اذهابه بجناية الاذن معنى (قول المتن وكذا البطش) قال الشيخ عميرة هو يزول بالجناية على اليد او الرجل والنوق بها على الفم والشم بها على الراس اه عش (قوله زواله) اى اللبس وقوله بزواله اى البطش عش (قوله ولاهل الخبرة طرق الخ) فان لم يوجد فالحيرة للمجنى عليه بين الانتظار والعفو على الدية عش (قول المتن اصبعاً) اى او اتملة او نحو ذلك معنى (قوله كاصبع اخرى) اى او كف معنى (قول المتن فلا قصاص فى المتاكل) بل فيه

وقضية ذلك ان من قطع من المرفق فلفظ اصبعاً جاز له العود للباقي ولم أره صريحاً فراجع (قوله لاستيفائه) الاصابع المقابلة للدية الداخل فيها الكف فان قلت حاصل ذلك ان استيفاءه الاصابع يقتضى سقوط حكومة المناب لكونها مقابلة للدية التى بدخل فيها الكف وهذا يخالف ما سياتى فى الباب الا ترى فيها لقطع كاملة بناقصه اصبع حيث يخير المقطوع بين اخذ دية الاصابع الاربع ولقطها من قوله والاصح ان حكومة الكف تجب ان لقط لان اخذ ديتين وعلل الوجوب ان لقط بانها ليست من جنس القود فلا يستتبعها وعدم الوجوب ان اخذ ديتين بانها من جنسها فاستتبعها وذلك لان حاصل هذا كما هو ظاهر ان استيفاء الاصابع يقتضى عدم سقوط حكومة المناب لا يقال يفرق بالتمكين من اخذ الكف هناك ما يأتى لانا نقول لم يجعلوا الملحظ فيما يأتى لإعدام تجانس القود والحكومة فلم يستتبعها الا لان يجاب بان جعلهم الملحظ ما ذكر لا ينافى اعتبار ملاحظة شئ اخر معه وهو عدم التمكن فليتأمل (قوله ولا تعين الارش) قال فى شرح الروض لانه لا يجوز ان يستوفى اكثر من حقه اه (قوله ان خشي الخ) مفهومه جواز لطمه ان لم يخش ما ذكر (قول المتن فلا قصاص فى المتاكل) ولكن تحب ديته على الجاني حالة فى ماله لانه سارية جناية

يجب القصاص فيه بالسراية) لأن له محلاً ينضبط (وكذا البطش) ولم يذكرها معه اللبس لأن الغالب بزواله فان فرض زواله مع بقاء البطش لم يجب فيه إلا الحكومة لا قود (او النوق والشم) والكلام يجب القصاص فيها بالسراية (فى الاصح) لان لها محال مضبوطة ولاهل الخبرة طرق فى ابطالها (ولو قطع اصبعاً فتاكل غيرها) كاصبع اخرى (فلا قصاص فى المتاكل) بالسراية

وفارق ما تقرر في المعاني كالصوم بانها لا توجد مستقلة بل تابعة لغيرها فلا يقصد بالجنابة عليها الا المحل او مجاوره فكانت الجنابة عليه تعد قصدا لتفويتها فتحققت العمدية فيها (٤٢٠) والاجرام توجد مستقلة فلم يقصد بالجنابة عليها غير هـ ولم تعد قصدا لتفويتها فلم ينظر للسراية فيها

لعدم تحقق العمدية حينئذ ومن ثم لم تقع سراية جسم لجسم قصاصا فلو قطع اصبعها فست للبقية فقطعت اصبعه فست كذلك لزمه أربعة أخماس دية العمد لانها سراية جنابة عمدا وإنما جعلت خطأ في سقوط القصاص فقط وتدخل فيها حكومة منابت السكف وفارق ما هنا وجوب القود فيما لو ضرب يده فتورمت ثم سقطت بعد أيام بأن الجنابة على جميع اليد قصدا فلا سراية

﴿باب كيفية القصاص﴾ من قص قطع او اقتص تبع لان المستحق يتبع الجاني الى ان يستوفي منه (ومستوفيه والاختلاف فيه) والعفو عنه والزيادة على ما في الترجمة لا محذور فيها بخلاف عكسه وكانه انما قدم المستوفى في الترجمة على ما بعده لانه الانسب بالكيفية وأخره عنه في الكلام عليه لطوله ومن دأبهم تقديم القليل ليحفظ (لا تقطع) عبره للغالب والمراد لا تؤخذ ليشمل المعاني ايضا (يسار يمين) من سائر الاعضاء والمعاني لا اختلافها محلا ومنفعة فلم توجد المساواة التي هي

الدية في مال الجاني لانه سراية جنابة عمدا وإن جعلنا هـ خطأ في سقوط القصاص ويطالب بدية المتأكل عقب قطع اصبع الجاني لانه وإن سرى القطع الى السكف لم يسقط باقي الدية فلا معنى لانتظار السراية بخلاف ما لو سرت الجنابة الى النفس فاقتص في الجنابة لم يطالب في الحال فلعل جراحة القصاص تسرى فيحصل التقاص مغنى وروض مع الاسنى وسم (قوله وفارق الى الباب) في النهاية والمغنى (قوله وفارق) اى عدم وجوب القصاص في ذهاب نحو اصبع بالسراية (قوله ما تقرر الخ) اى من وجوب القصاص (قوله بانها) اى المعاني (قوله عليه) اى محل المعاني او مجاوره (قوله والاجرام) عطف على الهاء في قوله بانها (قوله ولم تعد) اى الجنابة على غير الاجرام (قوله اصبعه) اى الجاني (قوله وتدخل فيها) اى في الاربعه الخماس (خاتمة) لو اقتص من الجاني عليه خطأ او شبه عمد ففي كونه مستوفيا خلافه والاصح انه مستوف ولو اقتص من قاتل مورثه وهو وصى او مجنون لم يكن مستوفيا فينتقل حقه الى دية متعلقة بتركه الجاني ويلزمه دية عمد بقتله الجاني لان عمده عمد فان اقتص باذن الجاني او تمكنه بان اخرج اليه طرفه فقطعه فهدرو الطرف كالنفس فما ذكر مغنى وسم ﴿باب كيفية القصاص﴾

(قوله من قص) الى التنبيه في النهاية إلا قوله مضمونه وقوله حيث لم يقتض الى المتن وقوله وفارق الدين الى المتن (قوله من قص) والاختلاف بينهما في التجرد عن الزيادة انسب ع ش واقتص عبارة المغنى وقيل من قص الاثر إذا تبعه هـ وعبارة القاموس قص اثره تبعه هـ (قوله لان المستحق الخ) راجع للثاني فقط (قول المتن ومستوفيه) عطف على كفيته عميرة (قول المتن والاختلاف) اى بين الجاني وخصمه مغنى (قول المتن فيه) برده عليه ان الاختلاف الاتى بقوله قد ملفو فالخ في سبب القود وهو القتل لافى القود إلا ان يقال يلزم من الاختلاف في السبب الاختلاف في المسبب بجري (قوله والزيادة الخ) جواب سؤال نشأ عن قوله والعفو عنه (قوله لا محذور فيها) بل قال السيد عيسى الصفوى ان ما كان من التوابع لا بعد زيادة عبارته وليس مرادهم بكون الباب في كذا الحصر بل انه المقصود بالذات والمعظم فلو ذكر غيره نادر او استطرادا لا يضره ع ش (قوله على ما بعده) اى على الاختلاف (قوله لانه) اى المستوفى (قوله ومن دأبهم) اى المؤلفين (قوله لا تؤخذ) اى لا يجوز الاخذ ولو بالرضا كما يأتى ع ش (قوله من سائر الاعضاء) من يدور جل وأذن وجفن ومنخر مغنى (قوله ولا جفن) الى قوله حيث لم يقتض في المغنى إلا مسئله اخذ ائذ باصلى وقوله مضمونه (قوله لذلك) اى للاختلاف (قوله في المأخوذ بدلا الدية) لعله إذا قال له لو خذها قصاصا اخذ ما يأتى فليراجع رشيدى عبارة ع ش يشمل ما لو اخذ بلا إذن من الجاني وما لو كان باذنه ولم يقل قصاصا وهو يخالف ما يأتى من التفصيل فيما لو قطع صحيحة بشلاء فلينظر الفرق بينهما ولعله اطلق هنا اعتادا على التفصيل الاتى فليحرر وعليه فتصور المسئلة هنا بما قال خذ هـ قودا فتجب الدية في المقطوع ويسقط حقه اى المجنى عليه من القود لتضمنه العفو عنه ويستحق دية عضوه لفساد العوض وذلك لانه لم يعف بجنايا على عوض فاسد فيسقط القصاص بالعفو ويجب بدله لفساد العوض كالموعى عن القود على نحو خمر هـ (قوله في الاول) اى عضو المجنى عليه رشيدى (قوله في الافصح) اى من لغاتها التسع وهى تثليث اولها مع تثليث الميم ع ش

عمدا وإن جعلت خطأ في سقوط القصاص كما سأتى الاشارة اليه (فائدة) في العباب فرع من قتل قاتل أبيه مثلا او قطع قاطعه خطأ او شبه عمد وقع قودا خلافا للروضة او هو وصى او مجنون لم يقع قودا فينتقل حقه الى الدية ويلزمه دية الجاني ولا تحملها عاقلة الصبي والمجنون وكذا لو كان القود لها في طرفها فقطعها طرف الجاني بلا تمكن منه والاهدر هـ وقوله وقع قودا عبارة الروض ففي كونه مستوفيا خلاف قال في شرحه والاصح انه مستوف كما جز منابه بعد تبعا لجزم الاصل به ثم الخ

﴿باب كيفية القصاص ومستوفيه والاختلاف فيه﴾

المقصود من القصاص (ولا تنفقه سفل يا ليا) ولا جفن أسفل بأعلى (وعكسه) لذلك وان تراضيا في المأخوذ بدلا ومغنى الدية ويسقط القود في الاول لتضمن التراضى العفو عنه (ولا أنملة) بفتح الهمزة وضم الميم في الافصح (بأخرى) ولا أصبح بأخرى

كما باصله ولا اصلي بزائدة طالة (ولا زائد) باصلي او (بزائد) دونته طالة او مثله وليكنه (في محل اخر) غير محل ذلك الزائد لذلك ايضا بخلاف ما اذا ساوى الزائد الزائد الاصل وكان بمحله المساواة حيث لا يؤخذ حادث بعد الجناية بوجوده ولو قطع سناليس له ومثلها ثبت له مثلها لم يقطع (ولا يضر) مع اتحاد المحل ونحوه مما مر (تفاوت كبير وطول وقوة بطش) ونحوها (في (٣١) غ) اصلي) لا طلاق النصوص ولان المماثلة في ذلك نادرة جدا فاعتبارها

يؤدي إلى بطلان القصاص وكما يؤخذ العالم بالجاهل والكبير بالصغير والشريف بالوضع نعم لو قطع مستوى الدين بدا أقصر من اختها لم تقطع يده بها لنقصها بالنسبة لاختها وإن كانت كاملة في نفسها من ثم وجبت فيها دية ناقصة حكومة ومحل عدم ضرر ذلك في تفاوت خلق أرباقه أمان نقص نشأ عن جنابة مضمونة فيمنع أخذ الكاملة ويوجب نقص الدية كما حكاه عن الامام وان قال الزركشي ان الامام حكى عن اصحاب أنه لا فرق وهو الصواب انتهى (وكذا زائد) كاصبع وسن فلا يضر التفاوت فيه ايضا حيث لم يقتض تفاوت الحكومة تفاوت في المفصل ام لا (في الاصح) وكون القود في الاصل بالنص وفي الزائد بالاجتهاد فلم يعتبر التساوي في الاول واعتبر في الثاني يجاب عنه وان اتصر له الاذرعى وغيره بان الاصل تساوى النص والاجتهاد فيما يترتب عليهما (ويعتبر قدر الموضحة) في قصاصها

ومعنى (قوله كما باصله) أى والمفهوم بالاولى زيادة (قوله مطلقا) أى ساوى الاصل في المفصل أو لا وكان في محله أو لا (قوله دونه) هذا القيد وما عطف عليه راجع لكل من قوله باصلي وقوله بزائد بدليل قوله الا في بخلاف ما اذا ساوى الخ سم ورشيدى والمراد بالنحوها الدنو المتميز كاشتال زائدة الجاني على ثلاثة اقسام وزائدة المجنى عليه على ثنتين عش ومعنى (قوله مطلقا) أى تساوى في المحل أو لا (قوله أو مثله وليكنه) ضميرهما كضمير دونه راجع إلى الزائد الاول (قول المتن في محل اخر) كان يكون زائدة المجنى عليه بحجب الخنصر وزائدة الجاني بحجب الابهام ومعنى (قوله ذلك الزائد) كان ينبغي ان يزيد او الاصل (قوله) وكان بمحله يتصور اتحاد على الزائدة والاصلية كافي سم بان قطع خنصره مثلا وينبت موضعه زائدة فتقطع هذه الزائدة بالخنصر الاصل قصاصا (قوله مما مر) أى من الاصلية والزيادة (قوله ونحوها) كحدة السمع والبصر (قوله وكما يؤخذ الخ) عطف على قوله لا طلاق الخ (قوله نعم لو قطع مستوى الدين الخ) ينبغي ان يلحق به ما لو قطع مستوى الاصابع اصباها أقصر من اختها من اليد الثانية سيد عمر (قوله ناقصة حكومة) بالاضافة نعت دية (قوله ذلك) أى التفاوت فيما ذكر (قوله حيث لم يقتض) أى التفاوت في العضو الزائد لعله افاذ به ان ما ذكره في الاصل بقوله نعم الخ معتبر هنا ايضا وقوله تفاوت الحكومة مفعول لم يقتض وقوله تفاوت الخ أى الزائد ان الزائد والاصلي تعميم للتفاوت المقتضى للحكومة المعتبر عدمه في عدم المضرة هذا ما يظهر لي في توجيه المقام والله أعلم ثم رأيت في الروض مع شرحه ما نصه وكذا زائد إلا ان تفاوتنا أى الزائد ان بمفصل بان زادت مفصل زائدة الجاني على مفصل زائدة المجنى عليه فيضرح حتى لا يقطع بها وكذا ان تفاوتنا بالحكومة وان تماثلا في المفصل اه وهذا صريح فيما ذكرته والله الحمد (قوله وكون القود الخ) أى الذى استدل به مقابل الاصح (قوله في قصاصها) إلى قول المتن ولو اوضح في المعنى (قوله فقياس) أى يذرع بعودا وخط معنى (قوله ويعلم) أى يخط عليه بسواد او غيره معنى ونهاية أى وجوبا ان خيف اللبس وإلا كان مندوبا عش (قوله وإنا لم يعتبر) أى قدر الموضحة (قوله لما مر الخ) أى في شرح أو قطع بعض ما رن او اذن الخ سيد عمر عبارة النهاية والمعنى لان الراسين مثلا قد يختلفان صغرا وكبرا فيكون جزء احدهما قدر جميع الاخر فيقع الحيف بخلاف الاطراف لان القود وجب فيها بالمائة في الجملة فلو اعتبرناهما بالمساحة أدى إلى اخذ عضو ببعض الاخر وهو ممتنع اه (قوله ولم يستحق الخ) أى فان استحق

(قوله دونه) كان يكون لزائدة الجاني ثلاثة مفاصل وزائدة المجنى عليه أو أصلية مفصلان (قوله دونه) هذا وما عطف عليه راجع لكل من قوله باصلي وقوله بزائد بدليل قوله الا في بخلاف ما اذا ساوى الخ قول المتن في محل اخر) قال المحلى كذا ان بحجب الخنصر وزائد بحجب الابهام (قوله وكان بمحله) انظر صورته في الاصل وهل هي ان ينبت لمن قطع خنصره مثلا زائدة بمحله فيقطع بالخنصر الاصل (قوله امان نقص نشأ عن جنابة مضمونة) عبارة التصحيح ولو نقص بطش يد بجنابة واخذت حكومتها ثم قطعها كامل البطش فقد حكى الامام انه لا قصاص وانه لا تجب دية كاملة على الاصح اه (قول المتن وكذا زائد في الاصح) بهذا مع قوله الا في شرح ولا تقطع صحيحة بسلام وهو الاصح ان استوى شللها يعلم ان التفاوت في قوة البطش لا يقتضى التفاوت في قدر الشلل (قوله وفيما اذا كان براسهما شعر يخلق شعر الجاني وجوبا حيث كثف ولم يستحق إيضاح جميع راسه) قال الاذرعى وقضية نص الام ان الشعر الكثيف يجب إزالته ليسهل الاستيفاء ويبعد عن الغلط قال والتوجيه يشعر بانها لا تجب إذا كان الواجب استيعاب الراس مرش (قوله ولم يستحق إيضاح الخ) أى فان استحق ذلك لم يجب

بالمساحة (طولا وعرضا) فيقاس مثلها من رأس الشاج ويعلم ثم يمسك ثلاثا يضطرب ثم يوضح بحاد كالوسى لانحوسيف أو حجر وان أوضح به لتعذر أمن الحيف فيه وإنا لم يعتبر بالجزية لما رقبيل الباب (ولا يضر) هنا (تفاوت) نحو شعر و (غلظ لحم وجلد) نظير ما مر في تفاوت نحو الطول وقوة البطش وفيما إذا كان براسهما شعر يخلق شعر الجاني وجوبا حيث كثف ولم يستحق إيضاح جميع رأسه

اما إذا اختص الشعر برأس الجاني فلا قود عليه على ما في الام وخالفه في المختصر وجمع ابن الرفعة بحمل الاول على ما إذا كان عدم الشعر برأس المشجوج لفساد منبته والثاني على ما إذا كان بنحو حلق (ولو أوضح كل رأسه ورأس الشاج أصغر استوعبناه) ولا يكتفى به وإنما كفت نحو اليد القصيرة عن الطويلة لما مر أن المرعى (٤٢٢) ثم الاسم وهنا المساحة ولذا قطعت الكبيرة بالصغيرة ولم تؤخذ رأس أكبر باصغر جزما

(ولا تتمه من) خارج  
الراس نحو (الوجه والقفا)  
لخروجه عن محل الجناية  
(بل يؤخذ قسط الباقي من  
ارش الموضحة لوزع على  
جميعها) فان بقي نصف مثلا  
أخذ نصف ارشها (وان  
كان رأس الشاج أكبر أخذ  
منه قدر رأس المشجوج  
فقط) للحصول المائلة  
(والصحيح ان الاختيار في  
موضعه) أي الماخوذ (الى  
الجاني) لان جميع الراس  
محل للايضاح وهو حق عليه  
فيؤديه من أي محل شاء  
كالدين وأشار المصنف  
بالصحيح الى فساد المقابل ان  
الخيرة للجنى عليه لكن  
اطال جمع متأخرون في  
الانتصار له وانه الصواب  
نقلوا معنى وعليه يمنع من  
أخذ بعض المقدم وبعض  
المؤخر لئلا يأخذ موضعين  
بوضحة وفارق الدين بتعلقه  
بالذمة وهذا متعلق بعين  
راس الجاني فتخير المستحق  
في اخذه من أي محل شاء  
ليتم له التشني (ولو أوضح  
ناصيته وناصيته أصغر)  
تعينت الناصية للايضاح  
(وتم) عليها (من باقي  
الراس) من أي محل شاء لان  
الراس كله محل للايضاح

ذلك لم يجب سم ومغنى (قوله) أما إذا اختص الشعر برأس الجاني (الخ) أي بخلاف ما إذا اختص برأس الجنى عليه فيثبت القود كما صرح به الروض سم (قوله) وجمع ابن الرفعة (الخ) معتمده سم على المنهج عن مرعش (قوله) بحمل الاول (الخ) وهو حمل حسن مغنى (قوله) ثم أي في قصاص الاطراف (قوله) ولذا قطعت الكبيرة (الخ) نشر على ترتيب اللف (قول المتن) ولا تتمه (الخ) وكذا الواضح جبهته وجبهة الجاني اضيق لا يرتقى للرأس لما ذكر مغنى (قول المتن والصحيح) (الخ) وبه قطع الاكثر من كافى الروضة مغنى وكذا اعتمده المنهج والنهاية خلافا لظاهر صنيع الشارح (قول المتن في موضعه) أي تعيين موضعه مغنى (قول المتن الى الجاني) هل له تقريقها في موضعين بغير رضا الجنى عليه سم على حجج والا فرب نعم لان الجاني رضى بالضرر لنفسه عش (قوله) لان جميع الراس (الخ) بخلاف ما إذا لم يستوعب راس الجنى عليه فانه يتعين ذلك المحل فقو لهم ان الراس كلها محل للجناية فيما إذا استوعبت راس الجنى عليه مغنى ورشيدى (قوله) لكن اطال جمع (الخ) عبارة النهاية وان انتصر له جمع (الخ) (قوله) وعليه أي المقابل عبارة المغنى ومحل الخلاف ما إذا أخذ قدر ذلك القدر من مكان واحد ولو أراد أن يأخذ قدرا ما وضحت منه من مواضع من راسه فالاصح المنع اه (قوله) وفارق الدين (الخ) أي على هذا سم (قوله) وهذا متعلق بعين (الخ) قد يقال التعلق بالعين لا يقتضى التخيير فالتفريع المذكور ممنوع ويؤيد ذلك ان العبد الجاني يتعلق الحق بعينه ولا يتعين الاخراج منه غاية الامر ان القصاص لما لم يكن بغير الاخذ من المحل او جبا الاخذ منه سم (قوله) ليم له التشني لا يتوقف على تخييره سم (قول المتن) ولو أوضح ناصيته) كذا في اصله رحمه الله باضافتها الى الضمير وعبارة المحل والمنفى ناصية من شخص الخ فليراجع وليجرر المتن سيد عمر (قوله) من أي محل شاء أي الجاني ظاهره وان انفصل عن الناصية لكن يلزم حيث أخذ موضعين في واحدة ولكن لا مانع رضا الجاني سم على حجج اه عش عبارة الرشيدى قوله من أي محل شاء يعنى الجاني على قياس مامر واليه يشير كلام العباب اه (قوله) في محل الزائد) أي في تعيينه (قوله) واماما اقتضاء ظاهر المتن هنا (الخ) وليتأمل وجه الاقتضاء (قوله) (لن) خبر فالخيرة (الخ) وكان حقه التقدم لتضمنه الاستفهام وجملة ينبغي الخ جواب الاستفهام ولو جملة خبر انحذف لمن لكان أخصر وأوضح (قوله) فيما ذكرته) أي من جريان الخلاف السابق هنا (قوله) لكن ما ذكرته (الخ) أي قوله لا لان يفرق الخ (قوله) محتمل ايضا (الخ) هذا احتمال ظاهر السقوط فلا ينبغي إلا الغفلة عنه سم (قوله) لا ينافي الى قوله لان الاصل في النهاية لا الاقوله نعم الى فان اختلافوا كذا في المغنى الاقوله او وكل فزاد وكيله (قوله) لا ينافي أي قول المصنف ولو زاد الخ (قوله)

(قوله) أما إذا اختص الشعر برأس الجاني فلا قود أي بخلاف ما إذا اختص برأس الجنى عليه فيثبت القود كما قاله في الروض وكذا أي يقتض لذي شعر من أقرع لآعكسه اه (قول المتن الى الجاني) هل له تقريقها في موضعين بغير رضا الجنى عليه (قوله) وفارق الدين) أي على هذا (قوله) وهذا متعلق بعين راس الجاني (الخ) قد يقال التعلق بالعين لا يقتضى التخيير فالتفريع المذكور ممنوع ويؤيد ذلك ان العبد الجاني يتعلق الحق بعينه ولا يتعين الاخراج منه وكذا الراءن غاية الامر ان القصاص لما لم يكن بغير الاخذ من المحل او جبا الاخذ منه (قوله) ليم له التشني لا يتوقف على تخييره (قوله) من أي محل شاء ظاهره وإن انفصل عن الناصية لكن يلزم حيث أخذ موضعين في واحدة لكن لا مانع رضا الجاني (قوله) واماما اقتضاء (الخ) من ان قوله محتمل ايضا هو احتمال ظاهر السقوط فلا ينبغي إلا الغفلة عنه

فهو عضو واحد (تنبيه) ينبغي ان يأتي هنا في محل الزائد على الناصية الخلاف السابق ان الخيرة فيه للجاني او الجنى عليه واماما اقتضاء ظاهر المتن هنا من ان الخيرة للجنى عليه من غير خلاف فبعد جدا إلا ان يفرق بان التميم هنا وقع تابعا فلم يكن فيه حيف على المقتض منه بخلاف الابتداء ثم رأيت الزركشى قال وحيث قلنا بالتميم فالخيرة في التعيين لمن ينبغي ان يأتي فيه ماسبق انتهى وهو صريح فيما ذكرته او لا لكن ما ذكرته بعده محتمل ايضا فلا ينبغي ان يغفل عنه (ولو زاد المقتض) لا ينافي ما يأتي ان المستحق

لا يمكن من استيفاء الطرف ونحوه بنفسه لفرض هذا فيما إذا رضی المقتص منه بتكمينه او وكل فزاد وكيله او فيما إذا بادر (في موضحه على حقه) عمدا (لزمه) بعد اندمال موضحته (قصاص الزيادة) لتعديبه (فان كان الزائد) باضطراب المقتص منه فهدر او باضطرابها فقيه تردد ويظهر أنه عليهما فيهدر النصف مقابل اضطراب المقتص منه نعم إن تولد اضطراب المقتص من اضطراب المقتص منه اتجه اهدار الكل أو عكسه اتجه ضمان الكل فان اختلفا صدق المقتص منه كارجحه البلقيني لان الاصل ضمان الزيادة (٤٢٣) وعدم ضمان اضطرابه ورجح الاذرعى

أن المصدق هو المقتص وعمله  
بانه ينكر العمدية فان اراد  
ظاهره فواضح تصديقه  
بالنسبة لاسقاط القود  
لكنه ليس مانحن فيه أو  
انه ينكر تأثير فعله فيه لم يفده  
ولان كان الاصل براءة ذمته  
لما مر في توجيه كلام البلقيني  
او (خطا) كان اضطربت  
يده او شبه عمد (او) عمدا  
ولكنه (عفا على مال وجب)  
له (ارش كامل) لان الزائد  
لا يوضح كامل (وقيل قسط)  
منه بعد توزيع الارش  
عليهما لاتحاد الجراح  
والجراحه ويرد بمنع اتحاد  
الجراحه مع أن بعضا حق  
(ولو اوضحه جمع) بان  
تحالوا على القود وجروها معا  
(اوضح من كل واحد مثلها)  
اي مثل جميعها إذا ما من جزء  
الاوكل منهم جان عليه فان  
وجب مال وزع الارش  
عليهم على المعتمد (وقيل)  
يوضح (قسطه) من الموضحة  
لا مكان التجزىء هنا بخلاف  
القتل ويرد بانه لا نظر  
لا مكانه مع وجود موضحة  
كاملة من كل (ولا تقطع  
صحيحة) من نحو يد (بشلاء)  
بالدلائل اعلى منها كالاتخذ  
عين بصيرة بعمياء (وإن

لا يمكن) ببناء المفعول من التمكن (قوله لفرض الخ) متعلق بدم المناقاة وعلة له (قوله أو وكل الخ) قال  
ابن شهية في هذا التصوير نظر مغنى عبارة ع ش هذا لا يتاق مع قوله الآتي لزمه بعد اندمال موضحته قصاص  
الزيادة فانه صريح في أن المقتص هو المجنى عليه نفسه لا وكيله اه (قوله فزاد وكيله) انظر قصاص  
الزيادة حيث يكون على من رشدي اقول وظاهر انه على الوكيل ثم رابت في الجيرى مانصه والذي يفهمه  
كلام ع ش ان القصاص على الوكيل اه (قوله بادر) اي المجنى عليه (قوله ويظهر انهما عليهما الخ) اقول  
هذا إنما يظهر على ما يأتي له فيما لو اوضحه جمع أنه يوزع الارش عليهم أما على أنه يلزم كلا ارش كامل  
وهو الذي اعتمده شيخنا الشهاب الرملي فقياسه انه يلزم المقتص ارش كامل سم على حج وقد مجاب بان  
ماسياتي مفروض فيما إذا اشترك الامر بين الجميع على السواء بخلاف ما إذا كان باضطرابها فقد يكون الاثر  
من احدهما غيره من الاخر ع ش (قوله فان اختلفا) اي بان قال المقتص تولدت باضطرابك فانكر  
المقتص منه سم ونهاية ومعنى (قوله وعدم ضمان) يتأمل موقعه سم (قوله وعدم ضمان اضطرابه)  
أي المقتص منه (قوله بأنه ينكر) أي المقتص (قوله فان أراد الخ) أي الاذرعى (قوله لكنه ليس الخ)  
أي إذ الكلام في مطلق الضمان الشامل للارش (قوله ليس مانحن فيه) هذا يدل على انه لا قود عند  
الاختلاف سم (قوله او خطا) عطف على قوله اضطراب المقتص منه ويحتمل على قوله عمدا (قوله  
عليهما) اي الايضاح الحق والزائد عليه (قوله وزع الارش الخ) خلافا للنهاية والمغنى عبارة الاول  
فلوال الامر للدية وجب على كل ارش كامل كارجحه الامام وجزم به في الانوار وصرح به في باب الديات  
وقال الاذرعى انه المذهب وأقرب به الوالد رحمه الله تعالى اه قال ع ش قوله ارش كامل وذلك لان افعل كل  
واحد جعل موضحة فيجب ارشها كاملا اه (قوله مع وجود موضحة) اي تنزيلا (قوله من نحو يد)  
إلى قوله وقد يشكل في النهاية (قوله بشلاء) والشلل بطلان العمل وإن لم يلزم الحسن والحركة كما روجه  
ابن الرفعة مغنى (قوله إن لم يسقط منه) أي من المجذوم (قوله من جمع الصوت الخ) نشر مشوش (قوله  
وفيما إذا) عطف على في غير انف (قوله وفيما إذا لم تستحق) إلى قوله ومر في المغنى (قوله لم تستحق نفس  
الجاني) بان سرى قطع الشلاء للنفس سم (قوله نزع الدم) اي خروجه كله شرح الروض سم

(قوله ويظهر انه عليهما فيهدر النصف) اقول هذا إنما يظهر على ما يأتي له فيما لو اوضحه جمع أنه يوزع  
الارش عليهم اما على أنه يلزم كلا ارش كامل وهو الذي اعتمده شيخنا الشهاب الرملي كما سياتي قريبا  
فقياسه انه يلزم المقتص ارش كامل فليتأمل (قوله ايضا ويظهر انه عليهما) كتب شيخنا الشهاب الرملي  
بها مش شرح الروض انه الراجح لكن قوله فيهدر النصف فيه نظر على الراجح في ايضاح الجمع انه على كل  
ارش كامل إلا ان يقال الزائد هنا تابع فلا يكمل ارشه وفيه نظر (قوله فان اختلفا) اي بان قال المقتص  
تولدت باضطرابك فانكر المقتص منه (قوله وعدم ضمان اضطرابه) يتأمل موقعه (قوله لكنه ليس بما  
نحن فيه) هذا يدل على انه لا قود عند الاختلاف (قوله فان وجب مال وزع الارش عليهم) الذي اعتمده  
شيخنا الرملي وجوب ارش كامل على كل (قوله على المعتمد) اقول شيخنا الشهاب الرملي بوجوب ارش كامل  
على كل (قوله لا مكان وجود<sup>(١)</sup>) الظاهر لا مكان التجزى مع وجود (قوله وفيما إذا لم تستحق نفس  
الجاني) بان سرى قطع الشلاء للنفس (قوله وإن لم يؤمن نزع الدم) اي خروجه كله شرح الروض (قوله

رضي الجاني) لخالفته للشرع ومحل في غير انف وأذن أماهما فيؤخذ صحيحهما بأشلهما ومجذومهما إن لم يسقط منه شيء لبقاء منفعتها  
من جمع الصوت والريح ونازع فيه البلقيني بما لا يلاقيه وفيما إذا لم تستحق نفس الجاني وإلا اخذت صحيحته من أي نوع كانت بالشلاء  
والناقصة وشلاء بشلاء وإن لم يؤمن نزع الدم لان النفس ذاهبة بكل تقدير وأفهم المان قطع الشلاء بالشلاء وهو الاصح إن استوى  
شلهما (١) قول المحشى قوله لا مكان وجود الخ الذي في النسخ التي بايدينا ماترى اه

أوزاد شلل القاطع وأمن فيهما نرف الدم ومر أنه لا عبرة بما حدث بعد الجناية فلو جنى سليم على يد شلاء ثم شل لم تقطع وقد يشكك بما يأتي أنه لو قطع من لكفه أصابع كف بلا أصابع لم يقتص منه إلا لإذاسة طأت أصابع الجاني فاعتبر وما أحدث بعد الجناية إلا أن يجاب بأن ذات الكفين ثم لا تفاوت بينهما حال الجناية (٤٣٤) وإنما الأصابع مائعة وقد زال وأما اليدان هنا فينبغي أن تفاوت مانع للكفاءة حال الجناية

(قوله أوزاد شلل القاطع الخ) في الروض وأصله أنه لو قطع الاشل مثله فصح القاطع لم يقطع اه وعلوه بوجود الزيادة عند الاستيفاء فاعتبر وما أحدث وتقدم أنه لو قتل ذمي ذميا ثم أسلم القاتل لم يسقط القصاص وعلوه بوجود المكافأة حال الجناية فلم يعتبر وما أحدث فليتأمل سم واجاب المغنى عن ذلك الاشكال بأن انما يقع إذا عادت يتبين أنهم لم تول في الحقيقة ما اعتبرنا الإحالة الجناية اه (قوله ومر) اى قبيل قول المتن ولا يضرب تفاوت كبر الخ (قوله ثم شل) ببناء المفعول (قوله وقد يشكك) اى مامر (قوله بما يأتي) اى فى آخر الفصل (قوله ذات الكفين) اى أنفسهما (قوله وقد زال) اى المانع ولو أنك كان نسب (قوله هنا) اى فى مسئلة جناية السلم على يد شلاء (قوله بعدها) اى الجناية (قوله اى اخذ صحيحة) الى قوله أوشك فى المغنى وإلى قوله وإنما أخذت فى النهاية الا قوله خلافا لما توهمه عبارته (قوله وله حكومة) اى ليده الشلاء معنى (قوله ولم يلزمه شيء) اى وان مات الجاني بالسراية معنى (قوله والا كقطعها) ووجه ذلك ان قوله اقطعها قصاصا تضمن جعلها عوضا وكونها عوضا فاسد فيجب بدلها وهو الدية بخلاف ما لو لم يقل ذلك بل اقتصر على قوله اقطعها فان القطع باذن منه فيقع هدر ولا شيء للجنى عليه لاستيفائه حقه برضاه عرش (قوله وعوضا الخ) لم يعتبر عوضا للفرق بين العالم وغيره سيد عمر (قوله لزمه) اى الجنى عليه دينها اى لانهم يستحق ما قطعها معنى (قوله وله حكومة) اى على الجاني لانه لم يبدل عضوه بجانها معنى (قوله اى اثنان) اى وان اقتضت عبارته انه لا بد من جمع معنى (قوله أوشك) عطف على قول المتن ان يقول اهل الخبرة الخ عرش (قوله اوفقدتم) اى بان لم يوجدوا بمسافة القصر عرش وبجبرى (قوله بالرفع) فيه اشارة الى انه ليس فى حيز الاستثناء سم على حج عرش عبارة المغنى فان قالوا ينقطع الدم والحال انه يقع بها مستوفيا بان لا يطلب ارشا لشلل فيقطع حينئذ بالصحيحة ثم قال تنبيه لو قدم قوله ويقع بها مستوفيا على قوله إلا ان يقول الخ لا يستغنى عما قدرته اه (قوله واختلافاهما الخ) مبتدأ خبره لا يؤثر (قوله لنها) اى الصفة عرش (قوله ومن ثم) اى من اجل عدم مقابلة الصفة المجردة بمال (قوله لم يجب زائد) اى لفضيلة الاسلام او الحرية معنى (قوله انهم الخ) اى اهل الخبرة (قوله انها تقطع) اى الشلاء بالصحيحة جواب اذا قالوا الخ (قوله لان العلة الخ) اى علة عدم القطع والجار والمجرور متعلق بعدم الافهام وتعليل له (قوله المعلوم) نعت فوات النفس وقوله علمت الخ خبر لان الخ (قوله فدفعت) اى تلك العلة المعلوم من كلامه (قوله ذلك الايهام) لعل وجه الايهام ان تقديم الاستثناء على القناعة قد يتوهم منه انه مخصوص بما اذا لم توجد فلو اخره عنها كان كلامه نصا فى عموم وهو عدم الاختصاص بذلك (قوله يدا) الى المتن فى النهاية (قوله يدا اورجلا) تمييز ان فالسلم واقع على الشخص لا على العضو بدليل قوله باعسم وأخرج رشيدى (قوله او نحوها) كانه اشارة الى ما كان بأفة احترازا عما لو كان بجناية فيمتنع القصاص سم على حج عرش (قوله كما علم بما مر) كانه يريد ما ذكره فى شرح ولا يضرب تفاوت كبر الخ سم (قوله والعسم) الى قول المتن ولا أثر لانتشار

فلم يعتبر بما حدث بعدها (فلو فعل) اى أخذ صحيحة بشلاء بلا اذنه (لم يقع قصاصا) لانهما غير مستحقة له (بل عليه دينها) وله حكومة (فلو سرى) قطعها لنفسه (فعلى) حيث لم ياذن له الجاني فى القطع كما تقرر (قصاص النفس) لتفويتها بغير حق اما اذا اذن فلا قود فى النفس ثم ان اطلق كاقطع يدي جعل المقتص مستوفيا لحقه ولم يلزمه شيء والا كقطعها عوضا او قودا لزمه دينها وله حكومة والنفس هدر على كل حال كما تقدم لوجود الاذن (وتقطع الشلاء بالصحيحة) لانها دون حقه (الا ان يقول اهل الخبرة) اى اثنان منهم (لا ينقطع الدم) لو قطعت بان لم تسد افواه العروق بحسم نار ولا غيرها أوشك فى انقطاعه لتردهم اوفقدتم كما هو ظاهر خلافا لما توهمه عبارة فلا تقطع بها وان رضى الجاني حذرا من استيفاء نفس بطرف وتجب دية الصحيحة (ويقع) بالرفع (بها) لو قطعت باشل أو بصحيح (مستوفيا) ولا يطلب

أوزاد شلل القاطع الخ) فى الروض كاصله انه لو قطع الاشل مثله فصح القاطع لم يقطع اه وعلوه بوجود الزيادة عند الاستيفاء فاعتبر واهنا ما حدث وتقدم انه لو قتل ذمي ذميا ثم أسلم القاتل لم يسقط القصاص وعلوه بوجود المكافأة حال الجناية فلم يعتبر وما أحدث فليتأمل (قوله حيث لم ياذن) اى حجة له بعدما تقدم من قوله بلا اذنه (قوله بالرفع) فيه اشارة الى انه ليس فى حيز الاستثناء (قوله او نحوها) كانه اشارة الى ما كان بأفة احترازا عما كان بجناية فيمتنع القصاص (قوله كما علم بما مر) كانه يريد ما ذكره فى شرح ولا يضرب تفاوت

ارش الشلل لاستوائهما جرمما واختلافهما صفة لا يؤثر لانها بمجرد هالاتها لا يتقابل بمال ومن ثم لو قتل قن أو ذمى بحر أو مسلم لم يجب زائد وإنما أخذت دية اصبع نقص لانها يفرد بالقود وتقدم الا الخ على ويقع لا يفهم انهم إذا قالوا لا ينقطع الدم وقع بها مستوفيا انها تقطع لان العلة وهى فوات النفس المعلوم من كلامه انه لا يباح بالاباحة علمت من الاستثناء فدفع ذلك الايهام (ويقطع سليم) يدا اورجلا (باعسم وأخرج) خافة أو نحوها كما علم بما مر إذ لا خال فى العضو والعسم مهملةين ثانيهما محرك فى

تشنج في المرفق أو قصر في الساعد أو العضد وقيل هو ميل وأعو جاج في الرسغ وقيل الاعسر ( ٤٢٥ ) وهو من بطشه يساره أكثر وكلها

صحيحة هنا ( ولا أثر لخضرة  
اظفارها وسوادها ) وغيرهما  
عما يزيل فضايرتها حيث  
كان لغير آفة ولم يحف الظفر  
اذلاخل حينئذ في العضو  
( والصحيح قطع ذاهبة  
الاظفار ) خلقة أولا  
( بسليمتها ) وله حكومة  
الاظفار ( دون عكسه )  
لانها أعلى منها وهذا هو محل  
الخلاف نظر الى أن الاظفار  
تابعة ( والذكر صحة وشملا )  
تمييز أو حال من المبتدأ على  
مذهب سيبويه أو من الضمير  
المستقر في الظرف على  
الاصح ( كاليه ) فيما مر  
فقطع أشله بصحيحة وبأشله  
بشرطه لا بصحيحة بأشله  
والشملا في كل عضو بطلان  
عمله المقصود منه وأن بقي  
حسه وحر كته (و) أما الذكر  
( الاشله ) فهو ( منقبض  
لا ينسط وعكسه ) أي  
منبسط لا يقبض فهو ما يلزم  
حالة واحدة ( ولا أثر للتشنج  
وعدمه فيقطع فجلا ) أي  
ذكره ( بخي ) أي بذكره  
وهو من قطع أو سل خصيتاه  
ومرأتهما يطلقان لغة على  
جلدتهما أيضا ( و ) ذكر  
( عني ) خلافا للائمة الثلاثة  
اذلاخل في نفس العضو  
وانما هو في العين لضعف  
في القلب أو الدماغ أو الصلب  
والخصي أولى منه أقدر ته  
على الجماع ( و ) يقطع ( أنف  
صحيح ) شمه ( باخشم ) لا يشم  
( وأذن سميع باصم ) لان

في المعنى الا قوله تميز ( قوله تشنج ) أي يبس منهج ( قوله أو قصر في الساعد ) أي والصورة انها ليست أقصر  
من الاخرى فقدم انها اذا كانت أقصر من أختها لا تقطع بها رشدي ( قوله وكلها صحيحة ) أي كل واحد من  
معانيها المذكورة صحيحة مرادة هنا عش وظاهر ان الصورة في الاخيرة ان الجاني قطع يمينه التي هي قليلة  
البطش رشدي ( قول الماتن ولا أثر ) أي في القصاص في يد أو رجل معنى ( قوله حيث كان الخ ) الفرق بين هذا  
حيث منعت فيه الآفة من القصاص وما تقدم في شرحي قوله ولا يضر تفاوت كبر الخ وقوله باعسم الخ حيث  
لم تمنع فيها لا يحلو فليتامل سم ( قوله لغير آفة ) أي خلقة معنى ( قول الماتن والصحيح قطع ذاهبة الاظفار  
الخ ) و يقطع فائدة الاظفار بفاقتها ولو نبت اظفار القاطع لم يقطع لحدوث الزيادة ويؤخذ منه ان يد الجاني  
لو نبت فيها أصبح بعد الجناية لم تقطع معنى ( قوله خلقة أولا ) الى قوله وجفن أعشى في النهاية ( قوله وله  
حكومة الخ ) أي لصاحب السليمة ( قول الماتن دون عكسه ) أي لا يقطع سليمة الاظفار بذاهبتها قال في  
الروض وشرحه ولكن تكمل ديتها أي ذاهبة الاظفار وفرق بان القصاص تعتبر فيه المماثلة بخلاف  
الدية اه سم ( قوله وهذا ) أي دون عكسه هو محل الخلاف اشارة الى الاعتراض عبارة المعنى اعترض  
على المصنف بان عبارته تنقض طرد وجهين في المسئلتين مع أن الاولى لا خلاف فيها والثانية فيها احتمال  
للامام لا وجه لجمله وجهها وبها بالصحيح ولو قال لا يقطع سليمة اظفار بذاهبتها دون عكسه كان أظهر  
وأخصر اه ( قوله تميز ) فيه تامل إذا المحلى باللام لا يجيء عنه التميز ( قوله أو حال الخ ) فيه ان يجيء  
المصدر حالا غير مقبض سم ( قوله على الاصح ) منه يعلم أن يجيء الحال من الضمير في الظرف فيه خلاف  
والاصح منه الجواز به بصرح بعضهم ع شرأ قول المقرر في كتب النحو أن الخلاف انما هو في جواز تقديم  
الحال على عاملها الظرف في مجيئها من الضمير المستتر في الظرف فقول الشارح على الاصح انما أراد به  
مذهب الجمهور من منع مجيء الحال من المبتدأ خلافا لسيبويه ( قوله بشرطه ) أي السابق قبيل قول  
المصنف فلو فعل الخ ( قوله فهو منقبض ) جواب وأما الذكر ( قول الماتن منقبض ) ليس المراد به عدم  
القدرة على الجماع به بل المراد بانقباضه نحو يبس فيه بحيث لا يسترسل وبانبساطه عدم إمكان ضم بعضه الى  
بعض بدليل ما سذكروه من أنه يقطع الفجل بالعين عش عبارة البجيرمي وشملا الذكر بان لا يمتنى ولا  
يبول ولا يجامع لان عمله الامناء والبول والجماع كما قرره شيخنا العزيز في فتاى اتنى كل من الثلاثة فهو أشله  
وان وجد انتشارا وعليه يتضح قوله ولا أثر للتشنج فان وجدوا احد من الثلاثة كان أمى فليس بأشله اه  
( قوله فهو ما يلزم الخ ) أي الاشله ( قول الماتن ولا أثر ) في القصاص في الذكر معنى ( قوله ومر ) في شرح  
وذكرنا اثنتين ( قوله أيضا ) أي كالبيضتين ( قوله خلافا للائمة ) الى قول الماتن وفي قلع السن في المعنى الا  
قوله أو الصلب ( قول الماتن وأذن سميع ) بالاضافة ( قوله وتقطع اذن صحيحة الخ ) ( تنبيه ) التصاق  
الاذن بعد الابانة لا يسقط القصاص ولا الدية لان الحكم يتعلق بالابانة وقد وجدت ولا يوجب قصاصا ولا دية

كبر وطول الخ ( قوله حيث كان لغير آفة ) الفرق بين هذا حيث منعت فيه الآفة من القصاص وما تقدم  
من قوله ولا يضر تفاوت كبر وطول الخ حيث لم يمنع فيه كما علم من كلام الشارح هناك وفي قوله باعسم  
وأعرج حيث لم يمنع فيه أيضا بناء على شمول قول الشارح أو نحوها للاحق فليتامل ( قول الماتن دون عكسه )  
أي لا تقطع سليمة الاظفار بذاهبتها قال في الروض وشرحه ولكن تكمل ديتها أي ذاهبة الاظفار وفرق بان  
القصاص يعتبر فيه المماثلة بخلاف الدية اه ( قوله أو حال ) فيه ان يجيء المصدر حالا غير مقبض ( قوله وهو  
من قطع أو سل خصيتاه الخ ) قال المحلى والخصي من قطع خصيتاه أي جلدتا البيضتين كالاثنتين مثني خصية  
وهو من النواذر والخصيتان البيضتان اه وقوله كالاثنتين أي هما أيضا جلدتا البيضتين كما تقدم تفسير  
الاثنتين بجلدتي البيضتين قبيل الباب ( قول الماتن وأنف صحيح ) عبارة التنبيه ويؤخذ الانف الصحيح والاذن  
الصحيح بالانف المستحشف والاذن الشلاء في اصح القولين اه قال ابن الزيب في شرحه بكسر الشين وهو

بمنقوبة لا مخرومة ذهب بعضها والخرم (٤٣٦) ثقب أو شق أو رث نقصا (لا عين صحيحة بمجدة عمية) وإن بقيت صورتها لأنها اعلی

والضوء في نفس جرمها  
وتؤخذ عمية بصحيحة  
رضي بها المجنى عليه وجفن  
أعمى بجفن بصير وعكسه  
مالم يتميز جفن الجاني  
بالهدب (ولا لسان ناطق  
بأخرس) لأنه أعلى منه مع  
أن النطق في جرم اللسان  
ويقطع أخرس بناطق إن  
رضي المجنى عليه والأخرس  
هنا من بلغ أو أن النطق ولم  
ينطق فإن لم يبلغه قطع به  
لسان الناطق أن ظهر فيه  
أثر النطق بتحريكه عند نحو  
بكاء وكذا إن لم يظهر هو  
ولا ضده على الأوجه لأن  
الأصل السلامة (وفي  
قلم السن) التي لم يبطل  
نقصها ولا نقص (قصاص)  
للآية فيقطع كل من العليا  
والسفل بمثلها (لا في  
كسرهما) لما مر أنه لا قود في  
كسر العظام لكن المعتمد  
أنه إن أمكن استيفاء مثله  
بلا زيادة ولا صدع في الباقي  
فعل ومن ثم صح فيمن  
كسرت سن غيرها كتاب  
الله القصاص وفرق  
الرافعي بينها وبين بقية  
العظام بأنها بارزة ولاهل  
الصنعة آلات قاطعة  
مضبوطة يعتمد عليها أما  
صغيرة لا تصلح للبضع  
وناقصة بما ينقص أرشها  
كثنية قصيرة عن أختها

بقطعها ثانيا لأنها مستحقة لازالة ولا مطالبة للجاني بقطعها بأن يقول أقطعوها ثم أقطعوا أذن بل النظر في  
مثله للإمام وأما التصاقها وقطعها ثانيا قبل الابانة فيسقط القصاص والدية عن الاول ويوجبها على الثاني  
وللمجنى عليه حكومة على الجاني أو لا ويجب قطع الاذن المبانة إذا التصقت لم ينحرف منه محذور تيمم  
بخلاف ما إذا كانت معلقة بجذدة والتصقت فإنه لا يجب قطعها وإنما أوجبنا القطع ثم للدم لأن المتصل منه  
بالمبان قد خرج عن البديل بالكلية فصار كالاجنبي وعاد اليه بلا حاجة ولهذا لم يعف عنه وإن قل بخلاف  
المتصل منه هنا ولو استوفى المجنى عليه بعض الاذن فالنطق فله قطعه مع باقيها لاستحقاقه الابانة معفى وروض  
مع الاسنى (قوله بمنقوبة) أي ثقباً غير شائن معنى واسنى (قوله لا مخرومة الخ) أي ولا تقطع صحيحة بمخرومة  
والمخرومة ما قطع بعضها بل ينقص منها بقدر ما بقى منها وتقطع مخرومة صحيحة ويؤخذ أرش ما نقص منها  
معفى وروض مع الاسنى (قوله ذهب بعضها) صفة كاشفة عرش (قول المتن لا عين الخ) أي لا تؤخذ عين  
صحيحة ولا يصح عطفه على ما قبله لأن العامل فيما قبله وهو يقطع لا يصح تقديره هنا ولذا قدرت في كلامه  
تؤخذ معنى (قوله مالم يتميز جفن الجاني بالهدب) بأن كانت أهدأ به سليمة دون هدب المجنى عليه وينبغي أن  
يكون النظر المنبت للهدب فلا يؤخذ جفن صحيح المنبت بفساد المنبت سيد عمر (قول المتن ولا لسان ناطق)  
بالإضافة ويجوز التوصيف (قوله لأنه أعلى منه) إلى قوله نظير ما مر في النهاية إلا قوله ويقطع أخرس  
بناطق (قوله قطع به) أي حالاً عرش (قوله التي لم يبطل الخ) فإن بطل نفعها أو نقص فلا قصاص مالم يكن  
سن الجاني مثلاً كما يؤخذ من قوله الاتي أما صغيرة لا تصلح الخ عرش (قوله ولا نقص) أي ولا صغر فيها  
بحيث لم تصلح للبضع معفى وكان الأولى أن يزيد بها لظهور قوله الاتي أما صغيرة الخ (قوله للآية) إلى قوله نعم  
يعز في المغنى (قوله بمثلها) أي العليا والعليا والسفلى معنى (قوله فيمن كسرت) وهي الربيع اخت  
انس بن النضر كسرت ثنية جارية من الانصار فاتوا النبي صلى الله عليه وسلم فقال كتاب الله القصاص معنى  
(قوله كتاب الله القصاص) فاعل صح أي صح هذا الخبر (قوله بينها) أي السن (قوله بضم) أي لا وله  
(قوله التي من شأنها أن تسقط) صفة كاشفة أن ارد بالرواضع حقيقتها الآتية وإلا فهي مقيدة رشدي  
(قوله ومنها) أي الرواضع المقلوعة تقييد للسن أي وأما لو كانت من غيرها فيقتصر في الحال ولا ينتظر لانه

اليابس اه (قوله مالم يتميز جفن الجاني بالهدب) ظاهره وإن كان عدم الهدب في جفن المجنى عليه لنحو تنف  
مع فساد المنبت وقد يلحق بما سبق في شعر الرأس فلا يرجع (قوله على الوجه) في شرح الروض خلاف  
قضية الروض وأصله (قوله ولا نقص) ينقص أرشها كما قيد به البلقني إذا كر لهذا القيد وسياتي في كلام  
الشارح ما يفهم منه ذلك وهو قوله الاتي أما صغيرة الخ لكن هذا يقتضي أن لا يقيد بهذا القيد لأن فيما خلا  
عنه أيضاً القصاص غاية الأمر أنه لا بد من المائلة فليتامل (قوله شخص) ولو عبر بمشغور دخل فيه البالغ وغير  
البالغ وقوله سن صغير أو كبير دخل فيه البالغ غير المشغور فقد دخل في هذه العبارة ما إذا كان الجاني بالغا غير  
مشغور وكان المجنى عليه بالغا غير مشغور وهذا ما ذكره بقوله الاتي ولو قلع بالغ غير مشغور سن بالغ غير مشغور  
الخ فهذا الاتي مكرر مع هذا فإن قلت ذكر الاتي ليرتب على قوله الاتي فإن اقتصر ولم يعد سن الجاني  
فذاك الخ قلت كان يمكن ذكر هذا هنا كأن يقول وفيما إذا كان كل منهما بالغا غير مشغور أن اقتصر ولم  
يعد سن الجاني فذاك الخ فإن قلت هذا مراده ذكره ما يأتي تفصيل ما هنا قلت لو كان كذلك قدمه على قول  
المصنف ولو قلع سن مشغور الخ ودخل في العبارة أيضاً ما إذا كان الجاني بالغا مشغور أو اقتصر منه لفساد منبت  
المجنى عليه فلم يفسد منبته بل عادت السن فهل تقلع أيضاً وهكذا حتى يفسد المنبت كما إذا كان غير مشغور فيه  
نظر وقد يقتضي الفرق الذي ذكره أنها تقلع أيضاً وهكذا على ما اعتمدته من تكرار القطع إلى أن يفسد  
المنبت ما على عدم التكرار الذي اعتمدته مر وطب كانه عليه في الحاشية الآتية قريبا فلا قطع إذا عادت

لا  
وشديدة الاضطراب لنحوه م فلا يقلع بها إلا مثلها (ولو قلع) شخص ولو غير مشغور (سن صغير) أو كبير  
وذكر الصغير للغالب (لم يشتر) بضم فسكون للثنية ففتح للمعجمة أي لم تسقط أسنانه الرواضع التي من شأنها أن تسقط ومنها المقلوعة



(تنبيه) الرواضع في الحقيقة أربع لانها هي التي توجد عند الرضاع قسمية غيرها (٤٢٧) بذلك من مجاز المجاورة (فلاضمان)

بقود ولادية (في الحال)  
لعودها غالبا كالشعر نعم  
يعزر كاهو ظاهر (فان جاء  
وقت نباتها بأن سقطت  
البواقى وعدن دونها وقال  
أهل البصر) أى اثنان من  
أهل البصرة والمعروفة نظير  
ما مر لا واحد بخلاف  
نظائر له سقت لأن القود  
يحتاج له أكثر وقدم في  
المرض المخوف أنه لا بد  
من اثنين وهو صريح فيها  
ذكرته (فسد المنبت وجب)  
حيث لم يقصد قلعها  
الاستصلاح لأن هذا  
ينزل فعله منزلة الخطأ كذا  
قيل وإنما يتجه في الولي  
ونحوه (القصاص) أو يتوقع  
نباتها وقت كذا انتظر  
فان جاء ولم تنبت وجب  
القصاص ولوعادت بعد  
القصاص بان أنه لم يقع  
الموقع فتجب دية المقلوعة  
قصاصا فيها يظهر (ولا  
يستوفى له في صغره) بل  
يؤخر لبلوغه لاحتمال  
عفوه فان مات قبله وأيس  
من عودها اقتصر وارثه  
ان شاء فوراً أو أخذ  
الارث وليس هذا مكررا  
مع قوله الآتى وينتظر  
غائبهم وكالصبيهم لأن  
ذاك في كمال الوارث وهذا  
في كمال المجنى عليه نفسه  
المستحق ولوعادت ناقصة  
اقتصر في الزيادة ان امكن

لا يسقط مجزئ (قوله الرواضع في الحقيقة الخ) عبارة الانوار والرواضع أربع أسنان تنبت وقت الرضاع  
يعتبر سقوطها لاسقوط الكل فاعله اه رشيدى (قوله التي توجد الخ) أى تنبت من اعلى واسفل المسماة  
بالثنايا قلوبى (قوله نعم يمزر) أى حالاً عش (قول المتن وعدن) قيل كان ينبغي وعادت لأن جمع الكثرة  
لغير العاقل يختار فيه فعلت على فعلن عميرة (قول المتن وقال أهل البصر) ظاهره اعتبار المجيء والقول معا  
وانه لا يكتفى بالقول وحده وقد يتجه خلافه سم على حج و عليه فلو قلعت بقولهم ثم نبتت من المجنى عليه وجب  
الارث كما يستفاد من قول الشارح الآتى ولوعادت الخ عش و عبارة الشورى ظاهر كلامه اشتراط  
الامر من وهو متجه في القود لانه لا يتدارك بخلافه في الارش فلا وجه العمل بقولهم هنا ثم ان جاء الوقت  
ولم تعد مضى الحكم والارجع عليه بما اخذ منه لتبين فساد كلامهم اه ولعله الاوجه (قوله من أهل  
البصرة) اشار به إلى تساوى البصر والبصرة في المعنى المذكور عش (قوله نظير ما مر) أى في شرح إلا ان  
يقول أهل الخبرة (قوله فيما ذكرته) أى قوله أى اثنان (قوله لان هذا) أى من قصد الاصلاح (قوله في  
الولى) لعل المراد ولى الترية فليراجع و عليه فما المراد من نحوه (قوله أو يتوقع) إلى قوله وهكذا في  
المعنى إلا قوله غير التمزير (قوله أو يتوقع الخ) عطف على قول المتن فسد المنبت (قوله فان جاء) أى  
الوقت المنتظر (قوله ولوعادت بعد القصاص) إلى قوله فانه إنما اقتصر في النهاية إلا قوله وهكذا إلى ان  
يفسد منبتها (قوله ولوعادت) أى سن المجنى عليه وهذا راجع لكل من صورتي المتن والشرح (قوله فتجب  
دية المقلوعة الخ) لم يبين نوع الدية أهى عمد او غيره والظاهر ما فى سم على المنهج انها شبه عمد فتحمله العاقلة  
لجواز الاقدام منه عش (قوله فان مات قبله) أى البلوغ معنى (قوله وايس الخ) أى والحال انه ايس  
قبل الوقت بمجيء الوقت وقول أهل البصر بفساد المنبت من عودها عش (قوله فوراً) أى حالاً بغير  
انتظار ظرف لاقتصا عبارة المعنى اقتصر وارثه في الحال واخذ الارش اه (قوله اقتصر في الزيادة) أى  
بقدر النقص سم على حج عش (قوله اما اذا مات) أى المجنى عليه الغير المشغور (قوله قبل اليأس) أى قبل  
حصوله وقبل تبين الحال معنى (قوله فلا قود) وكذا لادية على الاصح كما ذكره الشيخان في الديات معنى  
(قوله وكذا لو نبتت الخ) عبارة المعنى والروض مع الاسنى وان نبتت سوداء ومعووجة او بهاشين وان نبتت

(قوله تنبيه الرواضع في الحقيقة أربع) قاله في الانوار كما في شرح الروض (قوله قسمية غيرها بذلك من  
مجاز المجاورة) كما قاله في شرح الروض (قول المتن وقال أهل البصر) ظاهره اعتبار المجيء والقول معا وانه  
لا يكتفى بالقول وحده وقد يتجه خلافه (قوله وايس من عودها) أى قبل الموت بدليل اما اذا مات قبل اليأس  
(قوله أيضاً وايس من عودها) إن اريد باليأس ما ذكر من المجيء وقول أهل البصر فلا حاجة للتقييد به لانه  
فرض المسئلة وإن اريد بزيادة على ذلك اشكل مع الاكتفاء به في ثبوت القصاص في حياته (قوله اقتصر في  
الزيادة) أى قدر النقص (قول المتن ولو قلع سن مشغور) شامل لصورتين إحداهما ان يكون القالع غير مشغور  
وهى المذكورة في قول الشارح وبه فارق ما لو قلع غير مشغور سن بالغ مشغور والثانية ان يكون القالع مشغور  
ايضا وفي هذه الحالة إذا اقتصر منه وعادت سنه ولم يعد سن المجنى عليه لم يلزمه شيء كما ذكره في العباب في قوله  
وان قلع مشغور سن مشغور ابتدأ وأخذ الدية حالاً فان نبتت للجنى عليه مثلاً قبل القود لم تسقط كما لا يسقط  
قود مو ضحقة لسان ولا ارش جائفة بالتحامها او نباته قبل الاستيفاء وإن نبت مثلاً بعد القود او اخذ الدية  
لم يكن للجاني قلعها ولا استرداد الدية فان قلعها عدواناً لزمه الارش فان لم يقتصر منه ولا بل اخذت منه الدية  
اتدلل للقطع وإن لم يؤخذ منه الاول قود ولا دية لزمه قود دية او ديتان بلا قود ولوعادت من الجاني بعد  
الاستيفاء لم يلزمه شيء سواء عادت سن المجنى عليه ام لا اه فانظر قوله ولوعادت الخ المراد على الروض وشرحه  
مع قوله فيه سواء عادت الخ فانه بصرح بان منبت الجاني لا يجب إفساده بل لا يجوز ان يفسد منبت المجنى عليه  
وهذا مما يتنازع في قول الشارح وهكذا حتى يفسد منبتها وإن كان مفروضاً فيما إذا كان كل غير مشغور اذ  
لا يتضح فرق (قوله من انغر الخ) اقول اصل انغر انغر بمثلثة ثم مشاة فيجوز قلب إحداهما إلى الاخرى ثم

أما اذا مات قبل اليأس فلا قود وكذا لو نبتت ولو نحو سوداء لكن فيها حكومة (ولو قلع سن مشغور) ويقال مشغور من انغر

بتشديد الفوقية أو المثانة (فثبت لم يسقط القصاص في الاظهر) لان عودها النذر ته نعمة جديدة فلا يسقط ما وجب للمجنى عليه من القود  
او الدية حالاً من غير انتظار ولو قلع بالغ (٢٨٤) غير مشغور سن بالغ غير مشغور فلا قود حالاً ثم ان نبتت فلا شيء غير التعزير والاول قد دخل وقته

أطول مما كانت أو نبتت معها سن شاذية فحكومة اه (قوله بتشديد الفوقية) أى المثانة وهو راجع الى  
كل من مشغور وانغرو اصل انغر انشغر بمثلثة فثبته على وزن افتعل فادغمت الاولى في الثانية في الاول وعكسه  
في الثاني رشيدى عبارة سم اصل انغر انشغر بمثلثة ثم مثانة فيجوز قلب احدهما الى الاخرى ثم الادغام  
فهذا معنى قوله بتشديد الفوقية او المثانة فقوله ويقال مشغور بالوجهين او يرجع الى قوله بتشديد  
الفوقية الخ اليه اي مشغور ايضا اه (قول المتن لم يسقط القصاص) كمالا يسقط قود موضحة او لسان ولا  
أرش جائفة بالتحامها أو نابتا معنى وأسنى وعباب (قوله فلا يسقط الخ) وان نبت مثلاً بعد القود أو أخذ  
الدية لم يكن للجاني قلعها ولا استرداد الدية فان قلعها عدو انالزمه الارش فان لم يقتص منه او لابل اخذت  
منه الدية اقتص للقلع وان لم يؤخذ منه للآول قود ولا دية لزمه قود دية او ديتان بلا قود معنى وروض  
وعباب (قوله حالاً الخ) قيد لوجب (قوله ولو قلع بالغ الخ) هذه مستفادة من قوله أو كبير وذكر الصغير للغالب  
سم على حج فذكرها ايضاح عرش او ليفرع عليه قوله ثم ان نبت الخ (قوله وقته) اي وقت نباتها  
(قوله والاقلت ثانياً الخ) الوجه انه لم يفسد المنبت بالقلع ثانياً لا يقلع ثلثا ثم وطبلاوى سم على حج  
عرش عبارة الرشيدى وظاهر كلامه اي النهاية انها لو نبتت ثلثا لا تقلع وفي حاشية الزبائدي انه المعتمد اي  
خلافاً لابن حجر اه (قوله وهكذا الخ) خلافاً للنهاية كما مر وللمعنى عبارة ته وان عادت كان له قلعها ثانياً ليفسد  
منبتها كما افسد منبتها وظاهر هذا التعليل انها تقلع ثلثا وهكذا حتى يفسد منبتها وظاهر ما تقدم انها اذا  
طلعت سن المشغور ثانياً انها نعمة جديدة انها لا تقلع وهو الظاهر ولذلك اقتصر واعلى القلع ثانياً اه وقوله  
انها اذا الخ بيان لما وقوله انها نعمة الخ جواب اذا وقوله انها لا تقلع اي ثالثا خبر وظاهر ما الخ وعبارة سم  
قوله وهكذا الخ هذا زائد على ما في شرح الروض وغيره وقد يوجه اسقاطه بان المنبت بالقلع ثانياً بمنزلة الفاسد  
ولهذا كان عود سن المشغور نعمة جديدة فيكتفى بالقلع ثانياً اه (قوله وبه الخ) اي بقوله والاقلت الخ  
(قوله فرضي) اي البالغ المشغور عرش (قوله فلا يقلعها) اي الثابتة ثانياً (قول المتن ولو نقصت يده) اي  
شخص اصالة او بجناية عرش (قول المتن اصبعاً) اي مثلاً وقوله لقطع اي المجنى عليه يد الجاني ان شاء وعليه  
أى الجاني معنى (قوله لعدم استيفاء) الى قوله لانه لم يؤخذ في النهاية والى الفصل في المغنى الا قوله ونزع  
الى المتن وقوله كما يحتمل البلقيني الى المتن (قوله ولا قطع) اي ولا يقطع نهاية (قول المتن ناقصة) اي يدا  
ناقصة معنى (قوله اصبعاً) اي مثلاً معنى وسم (قوله وليس له قطع يد الكامل الخ) اي ولا لقط البعص  
واخذ ارش الباقي معنى (قول المتن ان لقط) اي المقطوع الاصابع الاربعة معنى (قوله لانه) اي الحكومة  
(قوله والاصح انه يجب) او الثاني المنع لان كل اصبع يستتبع الكف كما يستتبع كل الاصابع معنى ونهاية  
(قوله حال القود الخ) كان الاولى اما تنفيه المضاف او اعادته في المعطوف (قوله الباقي) وهو ما يقابل منبت  
اصبعه الباقية معنى (قوله لانه لم يؤخذ الخ) عبارة المغنى اما في حالة لقط الاصابع فجز ما كافي الشرح والروضة

الادغام فهذا معنى قوله بتشديد الفوقية أو المثانة فقوله ويقال مشغور يقرأ بالوجهين أو يرجع اليه ايضاً قوله  
لتشديد الخ والافهوا باحد الوجهين لا يكون من انغر بالوجهين (قوله والاقلت ثانياً) الوجه انه لو لم يفسد  
المنبت بالقلع ثانياً لا يقلع ثالثاً مر طب (قوله وهكذا) زائد على ما في شرح الروض وغيره وقد يوجه  
اسقاطه بان المنبت بالقلع ثانياً بمنزلة الفاسد ولهذا كان عود سن المشغور نعمة جديدة فيكتفى بالقلع ثانياً  
(قوله غير مشغور سن بالغ مشغور) هذا دخل في قول المصنف ولو قلع سن مشغور (قول المتن فان شاء المقطوع  
الخ) وليس له قطع الكاملة وان نصت بعد ذلك على ما جزم به في الروض لكن قال في شرحه انه خلاف ما نقله  
الاصل هنا عن التهذيب وجزم به واخر هذا الباب والذي فيه اي في الاصل منه اوجه هو هذا هو الموافق

فالمجنى عليه قود أودية  
فان اقتص ولم تعد سن الجاني  
فذاك والاقلت ثانياً وهكذا  
الى ان يفسد منبتها وبه فارق  
ما لو قلع غير مشغور سن بالغ  
مشغور فرضي باخذ سنه  
وقلعها فثبتت فلا يقلعها  
لرضاه بدون حقه فلم يكن  
قصده افساد المنبت بخلافه  
في الاولى فانه انما اقتص  
لا فساد منبتها فاذا بان عدم  
فساده قلع حتى يفسده (ولو  
نقصت يده اصبعاً فقطع  
كاملة قطع وعليه ارش  
اصبع) لعدم استيفاء قودها  
والمجنى عليه أخذ دية اليد  
كلها ولا قطع (ولو قطع كامل  
ناقصة) اصبعاً (فان شاء  
المقطوع اخذ دية اصابعه  
الاربعة وان شاء لقطها)  
وليس له قطع يد الكامل  
كلها لزيادتها (والاصح ان  
حكومة منابتهن) اي  
الاربعة (تجب ان لقط)  
لانها ليست من جنس القود  
فلا تستتبعها (لان أخذ  
ديتهن) لانها من جنسها  
فاستتبعها (و) (الاصح) انه  
يجب في الحالين (حال القود  
واخذ دية الاربعة) (حكومة  
خمس الكف) الباقي لانه  
لم يؤخذ له بدل ولا استوفى  
في مقابلته شيء يتخيّل  
اندر اوجه فيه ونزع البلقيني

في ذلك بما فيه نظر (ولو قطع كفاً بلا اصابع فلا قصاص) عليه لفقد المساواة (الا أن يكون كفه مثلاً) حالة الجناية فعليه  
القود فيها للمثالة نعم ان سقطت اصابع الجاني بعد الجناية قطعت كفه ايضاً (ولو قطع فاقد الاصابع كاملها قطع كفه) قصاصاً  
(واخذ دية الاصابع) ناقصة حكومة الكف كما يحتمل البلقيني لان دية الاصابع تستتبع الكف وقد اخذ

من دية الاصابع (ولو شلت) بفتح شين (اصبعاه فقطع يدا كاملة فان شاء المجنى عليه) لقط) الاصابع (الثلاث السليمة واخذ) مع حكومة منابتها كما علم بما مر (دية اصبعين وان شاء قطع يده وقنع بها) نظير ما مر في اخذ الشلاء عوض الصحيحة

### ﴿فصل﴾ في اختلاف

مستحق الدم والجاني ومثله وارثه إذا (قد) مثلا (ملفوقا) في ثوب ولو على هيئة الموتى (نصفين) مثلا (وزعم موته) حين القدر وادعى الولي حياته (صدق الولي يمينه) انه كان حيا مضمونا (في الاظهر) وإن قال اهل الخبرة ان دمه السائل من القدم ميت وهي يمين واحدة لا خمسون خلا للبلقيني لانها على الحياة كما تقرر وإذا حلف وجبت الدية لان القود يسقط بالشبهة إذ الاختلاف في الاهداء وإنما صدق الولي لان الاصل استمرار حياته فاشبه ادعاء ردة مسلم قبل قتله وبه يضعف انتصار كثيرين لمقابله نقلا ومعنى نعم المتجه ما يحسنه البلقيني وافهمه التعليل المذكور ان محلهما ان عهده له حياة وإلا كسقطت تعهده لصدق الجاني وتقبل البيعة بحياته ولهم الجزم بها حالة القدر إذا رآه يتلف ولا يقبل قولهم رآه يتلف

وإن أوهم كلام المصنف جريان الخلاف فيه وأما في حالة أخذ الدية فعلى الاصح لا نه لم يستوف في مقابلته شيء يتخيل اندراج فيه اه (قوله مثلها) أي الكف المقطوع (قوله بفتح شين) أي وبفتحها في المضارع أيضا ويقال بضم شين ببناء للنفعل رشيدى وعش (قوله مامر) أي فيما لو قطع كامل ناقصة (تتمة) ولو قطع من له ستة اصابع أصلية يدام معتدلة لقط المعتدل خمس اصابع واخذ سدس دية وحكروا خمسة اسداس الكف ويحط شيء من السدس بالاجتهاد ولو التبت الزائدة بالأصلية فلا قطع فان لقط خمسة كفاه ويعزرو ولو قطع ذو الست أصبع معتدل قطعت أصبعه الماثلة للقطوعة وأخذ منه ما بين خمس دية اليد وسدسها وهو بعير وثلثان لان خمسها عشرة وسدسها ثمانية وثلث والتفاوت بينهما ما ذكرناه ولو قطع معتدل اليد ذات الست الأصلية قطع يده واخذ منه شيء للزيادة المشاهدة فان قطع اصبعها منها فلا قصاص عليه لما فيه من اخذ خمس بسدس بل يجب عليه سدس دية وإن قطع اصبعين منها قطع صاحبها منه اصبعها واخذ ما بين خمس دية وثلثها وهو ستة ابعير ذو ثلثان وإن قطع ثلاثا منها قطع منه اصبعان واخذ ما بين نصف دية اليد وخمسها وهو خمسة ابعير وقطع أصبع ذات أربع أنامل أصلية بمعتدلة كما جزم به المقرئ وجرى عليه البغوى في تعلية إذ لا تفاوت بين الجملتين بخلاف من له ست اصابع لا يقطع بمن له خمس كما مر لوجود الزيادة في منفصلات العدد وتقطع النملة من له أربع أنامل بالتملة المعتدل مع اخذ ما بين الثلث والرابع من دية اصبع وهو خمسة اسداس بعير لان النملة المعتدل ثلث اصبع والنملة القاطع ربع اصبع وإن قطعها المعتدل فلا قصاص ولزمه ربع دية اصبع وإن قطع منه المعتدل ثلثين قطع منه النملة واخذ منه ما بين ثلث ديتها ونصفها وهو بعير وثلثان مغنى

﴿فصل﴾ في اختلاف مستحق الدم (قوله في اختلاف) إلى قول المتن أن يديه في المغنى إلى قوله ومثله وارثه وقوله وإن قال وهي يمين واحدة وإلى الفصل في النهاية إلا انه خالف في محل سانه عليه وإلا قوله فعليه تختلف المرأة والرجل وقوله نظير مامر وقوله واتحد الكل إلى المتن (قوله ومثله وارثه) أي الجاني واما وارث المجنى عليه فدخل في مستحق الدم عش (قوله مثلا) أي او هدم على شخص جدار مغنى (قوله على هيئة الموتى) أي التكفين مغنى (قوله حين القدر) أي مثلا (قوله وادعى الولي حياته) أي حياة مضمونة بدليل ما سياتى في الحلف إذ هو على طبق الدعوى رشيدى (قوله انه كان حيا مضمونا) أفهم أنه لا يكفي قوله انه كان حيا لاحتمال ان يكون انتهى إلى حركة مذبوح بجنابة عش ورشيدى (قوله لا خمسون الخ) عبارة المغنى بخلاف نظيره في القسامة يحلف خمسين يميناً لان الحلف شم على القتل وهنا على حياة المجنى عليه وسوى البلقيني بين البابين والفرق ظاهر اه (قوله لانها) أي اليمين هنا على الحياة أي وفي القسامة على الموت مغنى (قوله وجبت الدية) أي دية عمد عش (قوله فاشبه) يعنى هذا الحكم رشيدى (قوله فاشبه ادعاء ردة مسلم) أي في أنه لا يقبل منه لان الأصل عدمه وقضية التشبيه أنه لا قود عليه للشبهة كالمسروق ما لا وادعى انه ملكه حيث لا يقطع لاحتمال ما قاله عش (قوله وبه) أي بقوله لان الاصل الخ عش (قوله لمقابله) أي مقابل الاظهر القائل بانه يصدق الجاني لان الاصل براءة الذمة مغنى (قوله وافهمه التعليل الخ) أي قوله لان الاصل الخ عش ووجه الافهام انتفاء ذلك الاصل فيما باتى (قوله ان الخ) بيان لبحث البلقيني عش (قوله ان محلهما) أي الاظهر ومقابله (قوله صدق الجاني) أي يمينه ولا شيء عليه عش عبارة المغنى يقطع بتصدق الجاني اه (قوله وتقبل البيعة الخ) أي وتسكون مغنية عن حلف الولي وذكر هذا توطئة لما بعده وإن كان معلوما رشيدى عبارة الانوار وله ان يقيم بيعة على الحياة ايضا لسقوط اليمين وجب القصاص ولو حلف ولا بيعة وجب الدية لا القصاص اه (قوله ولهم الجزم الخ) قال في العباب وإن أقاما بينتين تعارضتا اه سم أي فتساقتان ويبقى الحال كما لو لم تقيم بيعة بالحياة فيصدق الولي يمينه عش (قوله حالة القدر) متعلق بضميرها العائد للحياة (قوله اذا رآه) أي الشهود المقدود (قوله لانه) أي قولهم المذكور (قوله لازم) المناسب

لما ذكره الشارح قوله نعم ان سمتت الخ اذا لا فرق بين اصبع واكثر كما هو ظاهر

﴿فصل﴾ في اختلاف مستحق الدم (قوله ولا يقبل قولهم رآه) قال في العباب وإن أقاما بينتين تعارضتا

اي لانه لازم بعيدو الشهادة لا بدمن (٤٣٠) المطابقة فيها للمدعى (ولو قطع طرفاً) عبر بهما للغالب والمراد ازال جرم او معنى (وزعم

نقصه) كشلال والمقطع  
تمامه (فالمذهب تصديقه)  
اي الجاني (ان انكر اصل  
السلامة في عضو ظاهر)  
كاليدو اللسان لسبب اقامة  
البينة بسلامته ويكفي قولها  
كان سليماً وان لم تتعرض  
لوقت الجنابة ولا يشكل  
عليه قوله لا تكن الشهادة  
بنحو ملك سابق ككان  
ملكه امس الا ان قالوا  
ولا نعلم من يلا له لان الفرض  
هنا انه انكر السلامة من  
اصلها فقوله كان سليماً  
مبطل لانكاره صريحاً  
ولا كذلك ثم (والا) بان  
اتفقا على سلامته وادعى  
الجاني حدوث نقصه او كان  
انكار اصل السلامة في  
عضو باطن وهو ما يعتاد ستره  
مروءة وقيل ما يجب ستره  
فعليه تختلف المراقبة والرجل  
(فلا) يصدق الجاني بل المجنى  
عليه لان الاصل عدم  
حدوث النقص ولعسر اقامة  
البينة في الباطن وهنا يجب  
القود لان الاختلاف لم  
يقع في المهدر فلا شبهة (او)  
قطع (يديه ورجليه) فوات  
(وزعم) الجاني (سراية)  
لنفس او انه قتله قبل  
الاندمال حتى تجب دية  
واحدة (والولى اندمالا  
ممكننا) قبل موته (اوسبياً)  
آخر للموت وقد عينه ولم

مازوم (قوله والشهادة لا بد الخ) الو او حالية رشیدی (قول المتن ولو قطع طرفاً الخ) ولو قتل شخصاً ثم ادعى  
رقه وانكر الولى رقه صدق الولى يمينه لان الغالب والظاهر الحرية ولهذا حكمتنا بحرية اللقيط المجهول  
معنى ويظهر اخذاً من التعليل ان محله اذا لم يعلم له رقية والاصدق الجاني (قوله عبر بهما) اي بالقطع  
والطرف سم (قوله للغالب) انظر ما معنى الغالب هنا ولا نسلم ان الغالب قطع الاطراف لا لازالة المعنى وكان  
الظاهر ان يدل هذا بقوله على طريق التمثيل رشیدی (قوله كشلال) اي او خرس او فقد اصبح معنى  
(قوله والمقطع الخ) اي وزعم المقطوع (قوله ويكفي قولها) اي البينة ع ش (قوله وان لم تتعرض  
لوقت الجنابة) وللشهود الشهادة بسلامة اليدو الذكر برؤية الانقباض والانبساط وسلامة البصر برؤية  
توقية الممالك واطالة نامله ما يراه بخلاف التامل اليسير لانه قد يوجد من الاعمى معنى واسنى (قوله الا ان  
قالوا) اي الشهود (قوله لان الفرض الخ) علة عدم الاشكال (قوله انه) اي الجاني (قوله فقوله) اي  
البينة (قوله بان اتفقا) اي الجاني والمجنى عليه (قوله او كان انكار الخ) عطف على اتفقا (قوله وهو) اي  
العضو الباطن (قوله ما يعتاد ستره الخ) لو اختلفت العادة باختلاف طبقات الناس فهل ينظر للغالب او  
يلحق كل شخص باهل طبقته وعلى الثاني فلو عرف من حال المجنى عليه مخالفته للعادة مطلقاً او عادة امثاله هل  
ينظر اليها محل تامل سيد عمر اقول وميل القلب في التردد الاول الى الشق الثاني كما اشار اليه بالتفريع عليه  
وفي التردد الثاني الى الشق الاول كما اشار اليه بتقديمه والله اعلم (فعليه تختلف المراقبة والرجل) قضيت عدم  
اختلافهما على الاول وفيه نظر لان ما ستر مروءة قد يتفاوت في الرجل والمرأة سم (قوله وهما يجب القود)  
وفاً للمعنى والاسنى وخلافاً للنهاية والزيادة عبارتهما ويجب القود هنا اذا الاختلاف لم يصدر في المهدر فلا  
شبهة وما تقر من وجوب القود هو ما صرح به الماوردي ونقله ابن الرفعة عن قضية كلام البندنجي  
والاصحاب لكن المعتدما قاله الشارح حيث صرح بنفيه بقوله ومعلوم ان التصديق باليمين وان لا قصاص  
انتهى انتهت وبعبارة سم عبارة شيخنا الشهاب الرملی ما مش شرح الروض تشعر باعتماد ما قاله الجلال  
المحلى من نقي القصاص اه قال ع ش قوله ويجب القود هنا ضعيف وقوله وان لا قصاص اي ويجب على الجاني  
دية عند العضو المتنازع فيه اه (قوله او انه) اي الجاني (قول المتن والولى) اي وزعم الولى (قوله وقد عينه)  
كقوله قتل نفسه او قتله آخر معنى (قوله ولم يمكن اندمال) اي ولم يقيم بينة على السبب ع ش (قوله  
وامكن اندمال) ظاهره سواء ادعى الجاني السراية او انه قتله وفي الاسنى والمعنى خلافاً لعبارة الثاني اما اذا  
لم يعين الولى السبب فينظر ان امكن الاندمال صدق الولى يمينه بسبب آخر وهو كما قال شيخنا ظاهر في  
دعوى قتله اما في دعوى السراية فيصدق بلا يمين كتنظيره في المسئلة السابقة اه يعنى تصديق الجاني بلا يمين  
فيما اذا ادعى السراية والولى اندمالا غير ممكن (قوله اما لو لم يمكن الخ) محترز قول المتن ممكننا وقول الشارح  
وامكن اندمال (قوله نعم الخ) استدراك على قوله فيصدق الجاني بلا يمين اي اربع صور حاصلة من ضرب

اه (قوله اي لانه لازم بعيد) ورؤية التلف تستلزم الحياة فلا واسطة (قوله عبر بهما) اي بالقطع والطرف  
(قوله فعليه تختلف المراقبة والرجل) قضيت عدم اختلافهما على الاول وفيه نظر لان ما ستر مروءة قد يتفاوت  
في الرجل والمرأة (قوله وهما يجب القود) قال في شرح الروض كما صرح به الماوردي ونقله ابن الرفعة عن  
قضية كلام البندنجي والاصحاب ثم استشكله بما في الملفوف ويفرق بان الجاني ثم لم يعترف ببديل اصلاً  
بخلافه هنا ما في شرح الروض لكن جزم الجلال المحلى بعدم وجوب القصاص وجعله امر او اضحاحيث  
قال ومعلوم ان التصديق باليمين وان لا قصاص اه وقد كتب عبارته شيخنا الشهاب الرملی بخطه بها مش  
شرح الروض بازاء ما تقدم عنه فاشعر ذلك باعتماده ما قاله من نقي القصاص (قوله نعم فيما اذا ابهم السبب)  
عبارة الروض وشرحه والاى وان لم يعينه حلف الجاني انه مات بالسراية او بقتله ان لم يمكن الاندمال في  
دعوى السراية وان امكن حلف الولى انه مات بسبب آخر وذكر حلف الجاني من زيادته وهو ظاهر في

صورتي

يمكن اندمال او ابهمه وامكن اندمال حتى تجب ديتان (فالاصح تصديق

الولى) يمينه لوجوبهما بالقطع والاصل عدم سقوطهما اما لو لم يمكن اندمال لقصر زمنه كيومين فيصدق الجاني بلا يمين نعم

صورتى ادعاء الولى اندمالا غير ممكن وادعائه سببا مبهما ولم يمكن اندمال فى صورتى ادعاء الجانى سرية وادعائه قتله قبل الاندمال (قوله اذا بهم) اى الولى سم (قوله ولم يمكن اندمال) قضيته انه لو امن الاندمال اختلف الحكم هنا وبعبارة شرح الروض قد تقتضى خلاف ذلك فليحرج سم وقد قدمنا عبارة المغنى الموافقة لما فى شرح الروض (قوله انه قتله) اى قبل الاندمال (قوله بخلاف دعوى السراية الخ) اعلم ان حاصل قوله وزعم الجانى الى قوله اما لو لم يمكن الخ ان الجانى اما يدعى السراية او قتله قبل الاندمال صورتان وان الولى اما يدعى اندمالا ممكنا او سببا معيناً ممكن الاندمال أم لا او سببا مبهما ولا اندمال يمكن أربع صور يحصل من ضربها فى صورتى الجانى المذكورتين ثمانية صور يصدق فيها الولى يمينه وان حاصل قوله اما لو لم يمكن الى المتن ان الولى اما يدعى اندمالا لا غير ممكن او سببا مبهما ولا اندمال غير ممكن صورتان يحصل من ضربهما فى صورتى الجانى المارتين اربع صور يصدق الجانى فى كل منها بلا يمين الا فى واحدة يصدق فيها يمين وهي ما اذا ادعى الجانى قتله بعد الاندمال والولى سببا مبهما ولا اندمال غير ممكن (قوله كما تقرر) ولو قال الولى للجانى أنت قتلت بعد الاندمال فعليك ثلاث ديات وقال الجانى بل قبل الاندمال فعلى دية وامكن الاندمال حلف كل منهما على ما ادعاه وسقطت الثالثة مخلف الجانى خلفه فاذا سقط طها وحلف الولى فاذا دفع النقص عن ديتين فلا يوجب زيادة فان لم يمكن الاندمال حلف الجانى عملا بالظاهر مغنى وروض مع الاسنى (قول المتن وكذا لو قطع يده الخ) ولو عاد الجانى بعد قطع يده فقتله وادعى انه قتله قبل الاندمال حتى تلزمه دية وادعى الولى انه قتله بعده حتى تلزمه دية ونصف صدق الجانى يمينه لان الاصل عدم الاندمال ولو تنازعا الولى وقاطع اليمين أو اليمين مضى زمن امكان الاندمال صدق منكر الامكان يمينه لان الاصل عدمه ولو قطع شخص اصبع اخر فداوى جرحه ثم سقط الكف فقال المجروح تاكل من الجرح وقال الجانى من الدواء صدق المجروح يمينه عملا بالظاهر الا ان قال اهل الخبرة ان هذا الدواء ياكل اللحم الحى والميت فصدق الخارج يمينه مغنى وروض مع الاسنى (قوله ومات) الى قوله ومن ثم فى المغنى الا قوله ولم يمكن اندمال (قوله سببا اخر لموته الخ) كشر سم يقتل فى الحال مغنى (قوله ولم يمكن الخ) قضيته انه لو امكن الاندمال اختلف الحكم هنا وبعبارة شرح الروض قد تقتضى خلاف ذلك فليحرج سم أقول بل عبارة شرح الروض كالصريح فى ان المصدق هنا اى عند الامكان الولى ايضا وتقتضيه عبارة المغنى حيث اطلق هنا وحذف قد ولم يمكن اندمال كما مر (قوله نصف دية) اى او قطع اليد وقوله كل الدية اى او القتل اسنى (قوله تصديق الولى) اى يمينه مغنى (قوله استمرار السراية) عبارة المغنى عدم وجود سبب اخر وقدم هذا الاصل على اصل الذمة لتحقق الجنابة مغنى (قوله واستشكل هذا) اى تصديق الولى انه بالسراية سم (قوله بالذى قبله) اى بما تقدم فى مسألة قطع اليمين والرجلين من تصحيح تصديق الولى انه مات بسبب اخر بشرطه السابق مغنى واسنى وقولها بشرطه السابق المراد به تعيين السبب مع عدم امكان الاندمال فتدبر

دعوى قتله اما دعوى السراية فالظاهر انه لا يخلف كتنظيره فى المسئلة السابقة اه وأراد بالمسئلة السابقة ما لو قطع يديه ورجليه فمات وزعم سرية الولى اندمالا لا غير ممكن وقوله فالظاهر الخ نازعه فيه الشارح فى شرح الارشاد فقال وقد يترقب فيما قاله والفرق بين صورتين واضحا فان دعوى الولى هنا مستحيلة فلا يحتاج للحلف فى مقابلتها وشم ممكنة فانه يدعى سببا اخر يمكن الوقوع فلا بد من حلف بنفسه وكون اهما له السبب يحتمل انه يريد به السراية لا اثر له فانه كما يحتملها يحتمل غيرهما وبذلك يعلم انه هنا موافق له على الظاهر المذكور (قوله فيما اذا أبهن) اى الولى (قوله ولم يمكن اندمال) قضيته أنه لو أمكن الاندمال اختلف الحكم هنا وبعبارة شرح الروض قد تقتضى خلاف ذلك فليحرج (قوله ايضا ولم يمكن اندمال) فان امكن فسيأتى (قوله واستشكل هذا) اى تصديق الولى انه بالسراية (قوله بالذى قبله) وهو ما لو قطع يديه ورجليه فمات وادعى انه مات بالسراية وادعى الولى انه مات بسبب اخر بشرطه السابق مع ان الاصل عدم وجوب سبب اخر شارح الروض (قوله بالذى قبله) حيث صدق الولى انه بسبب اخر

فما اذا أبهم السبب ولم يمكن  
اندمال وادعى الجانى انه  
قتله لا بد من يمينه على الاوجه  
لان الاصل عدم حدوث  
فعل منه يقطع فعله بخلاف  
دعوى السراية لانها الاصل  
فلم يحتاج ليمين كما تقرر  
(وكذا لو قطع يده) ومات  
(وزعم) الجانى (سببا)  
آخر لموته غير السراية ولم  
يمكن اندمال سواء أعين  
السبب أم أبهم حتى يلزمه  
نصف دية (و) زعم (الولى  
سراية) حتى تجب كل الدية  
فلاصح تصديق الولى لان  
الاصل استمرار السراية  
واستشكل هذا بالذى قبله  
مع ان الاصل فى كل عدم  
وجود سبب آخر

ويجب ان السراية التي هي الاصل تارة يعارضها ما هو اقوى منها فيقدم عليها وهو ما مر لان الجاني قطع الاربع لاديتين محقق وشك في مسقطه فلم يسقط وتارة لا يعارضها ذلك فتقدم هي وهو ما هنا ومن ثم لو قال الجاني مات بعد الاندمال وامكن صدق لصنف السراية مع امكان الاندمال بخلاف ما اذا لم يمكن فيصدق الولي اي بلا يمين على الواجهة نظير ما مر ثم رايت بعضهم اجاب بنحو ما ذكرته (ولو اوضح موضعيتين ورفع الحاجز) بينهما واتحد الكل عمدا او غيره (وزعمه) أي رفعه المفهوم من رفع (قبل اندماله) أي الايضاح حتى لا يلزمه الا ارش واحد وقال المجنى عليه بل بعده فعليك ثلاث اروش (٤٣٢) (صدق) الجاني يمينه انه قبل الاندمال ولزمه ارش واحد (ان امكن) عدم الاندمال بان

بعد الاندمال عادة لفصر الزمن بين الايضاح والرفع لان الظاهر معه (والا) يمكن عدم الاندمال حين رفع الحاجز بان امكن الاندمال أي قرب احتماله لطول الزمن (حلف الجريح) انه بعد الاندمال واستشكل البلقيني وغيره المتن بان الاول مخالف لما مر في قطع اليدين والرجلين من تصديق الولي والثاني لا معنى للحلف فيه فكان ينبغي تصديقه بلا يمين وجوب ارش ثالث قطعاً ويجب عن الاول بانها هنا اتفاقاً على وقوع رفع الحاجز الصالح لرفع الارشين وإنما اختلفا في وقته فنظروا للظاهر فيه وصدقوا الجاني عند قصر الزمن لقوة جانبه بالاتفاق والظاهر المذكورين واما ثم فلم يتفقا على وقوع شيء بل تنازعا في وقوع السراية وفي وقوع الاندمال فنظروا لقوة جانب الولي باتفاقهما على وقوع موجب اليدين وعدم اتفاقهما على وقوع ما يصحح لرفعه فان قلت قد

(قوله ويجب الخ) عبارة المغنى أجيب بأننا صدقنا الولي ثم مع ما ذكر لان الجاني قد اشتغلت ذمته بظاهرا بديتين ولم يتحقق وجود المسقط لاحدهما وهو السراية فكانت الاحالة على السبب الذي ادعاه الولي اقوى إذ دعوا قد اعتضدت بالاصل وهو شغل ذمة الجاني اه (قوله صدق) أي الجاني فيجب عليه نصف ذمة فقط ع ش (فيصدق الولي) أي فتجب ذمة كاملة (قوله نظير ما مر) أي في شرح والاصح تصديق الولي (قول المتن ورفع الحاجز) ولو قال المجنى عليه انارفعته او رفعه اخر وقال الجاني بل انارفعته او ارتفع بالسراية صدق المجنى عليه يمينه لان الموضحين موجبتان ارشين فالظاهر ثبوتها واستمرارهما فان قال الجاني لم اوضح إلا واحدة وقال المجنى عليه بل اوضحت موضعيتين وانارفعت الحاجز بينهما صدق الجاني يمينه لان الاصل براءة الذمة ولم يوجد ما يقتضي الزيادة معنى وروض مع الاسنى (قوله بينهما) إلى قوله واستشكل البلقيني والمغنى (قوله واتحد الكل عمدا الخ) ولو رفعه خطأ وكان الايضاح عمداً او بالعكس فثلاث اروش كما اقتضى كلام الرافعي ترجيحه وان وقع في الروضة خلافاً لشرح م رسم (قوله او غيره) أي من شبه عمداً وخطأ مغنى (قوله أي رفعه) إلى الفصل في النهاية (قوله بل بعده) أي بل الرفع بعد الاندمال (قوله لأن الظاهر معه) أي الجاني (قوله انه) أي رفع الحاجز (قوله واستشكل البلقيني) اقول لا تشكل مسألة الكتاب بما ذكره لانها مصورة بقصر الزمن ونظيرها في مسألة قطع اليدين والرجلين بان قصر الزمن يصدق فيه الجاني أيضاً كما تقدم سم على المنهج اقول ووجه الاشكال انهم فرقوا هنا في الامكان بين القريب فصدقوا معه الجاني وبين البعيد فصدقوا معه المجنى عليه وهو نظير الولي ثم ولم يفرقوا هناك في الامكان بين القريب والبعيد بل قالوا حيث أمكن يصدق الولي والجواب ما ذكره الشارح ع ش عبارة الرشيدى اعلم ان مبنى الايراد والجواب ان الذي صدق فيه الجاني هنا دون الجريح الذي بمنزلة الولي فيما مر هو الذي صدق فيه المجنى عليه فيما مر وظاهر انه ليس كذلك بل الذي صدق فيه هنا وهو ما اذا امكن عدم الاندمال لقصر الزمن هو الذي صدق فيه فيما مر وهو ما اذا لم يمكن الاندمال والذي صدق فيه الجريح هنا وهو ما اذا امكن الاندمال هو الذي صدق فيه الولي فيما مر فالمسئلتان على حد سواء فلا إشكال اصلاً غاية الامر ان المصنف قدم هناك ما يصدق فيه الولي وقدم هنا ما يصدق فيه الجاني في الذكرك فقط فتأمل اه (قوله بان الاول) وهو تصديق الجاني عند امكان عدم الاندمال (قوله والثاني) وهو حلف الجريح عند امكان الاندمال (قوله عن الاول) أي من الاشكالين (قوله بانها) أي الجاني والجريح (بالاتفاق) متعلق بقوة رشيدى (قوله لرفعه) أي موجب اليدين (قوله وإنما الصالح للسراية) مبتدأ وخبر (قوله وهذا) أي السراية فكان الظاهر التانيث (قوله وحاصله) أي الفرق (قوله وعن الثاني) أي ويجب عن الاشكال الثاني (قوله بالامكان وعدمه) أي بالامكان المثبت أولاً والمنفي ثانياً (قوله ختم ظاهرها) أي التثامه (قوله فلا يشك) أي وجوب اليمين في قول المتن والاحلف الجريح (قوله بما مر) أي في قطع اليدين والرجلين (قوله يصدق) (قوله أي قرب احتماله لطول الزمن) فحاصل المراد بعدم إمكان الاندمال بعده

اتفاقاً ثم على وقوع الموت وهو صالح لرفعه قلت زعم صلاحية الموت لرفعه ممنوع وإنما الصالح السراية من الجرح المتولد عنها أي الموت وهذا لم يتفقوا على وقوعه اصلاً فتضح الفرق بين المسئلتين وحاصله ان الجاني هنا هو الذي قوى جانبه والذى قوى جانبه فاعطوا كلا حكمه وعن الثاني بان المراد كما اشرت اليه في حل المتن بالامكان وعدمه هنا الامكان القريب عادة بدليل قولهم السابق لقصر الزمن وطوله ولا شك ان الموضحة قد يقع ختم ظاهرها وبقاء الاثر في باطنها سنين لكنه قريب مع قصر الزمن وبعد مع طوله فوجبت اليمين لذلك وحينئذ فلا يشك بما مر من انه عند عدم امكان الاندمال يصدق بلا يمين لما تقرر ان ذلك مفروض في اندمال احواله العادة بدليل تمثيلهم بادعاء وقوعه في قطع يدين او رجلين بعد يوم او يومين وهذا محال عادة فلم تجب يمين وما فرض مسئلتنا فهو في موضعيتين وقعاته ثم

بعد عشرين سنة مثلاً وقع منه رفع الحاجز فبقاؤهما بلا اندمال ذلك الزمان بعد عادة وليس بمستحيل فاحتيج ليدل الجريح حينئذ لا مكان عدم الاندمال وان بعد (و ثبت له ارشان) وبمينه إنما عدها منع النقص عن ارشدين فلا تصالح (٤٣٣) لا يجاب الثالث وله نظائر منها ما لو تنازعا

في قدم عيب وحلف البائع انه حادث ثم وقع الفسخ فاراد ارش ما ثبت بيمينه حدوثه لا يجاب لان حلفه صلح للدفع عنه فلا يصلح لشغل ذمة المشتري (قيل وثالث) عملاً بقضية بيمينه «تنبيه» قضية المأن أن الجاني في هذه لا يحتاج ليمين وليس مراداً بل لا بد من بيمينه قبل الاندمال وحينئذ خلفه افاد سقوط الثالث وحلف لجريح افاد دفع النقص عن ارشدين كما تقرر

﴿فصل﴾ في مستحق القود ومستوفيه وما يتعلق بهما يسن في قود غير النفس التأخير للاندمال ولا يجوز العفو قبله على مال لاحتمال السرية واتفقوا في قود غير النفس على ثبوته لكل الورثة واختلفوا في قود النفس هل يثبت لكل وارث أم لا و (الصحيح ثبوته لكل وارث) على حسب الارث ولومع بعد القرابة كذا رحم إن وراثته أو عدمها كاحد الزوجين والمعتق وعصبته والامام فيمن لا وارث له مستغرق ومر وارث المرتد ولو لا الردة ان يستوفي قود طرفه وياتي في قاطع الطريق ان قتله اذا تحتمت تعلق بالامام

أى الجاني (قوله وبمينه إنما الخ) عبارة النهاية لا ثلاثة باعتبار الموضحين ورفع الحاجز بعد الاندمال الثابت بحلفه لان حلفه دافع للنقص عن ارشدين الخ (قوله لو تنازعا) أى البائع والمشتري (قوله فاراد) أى البائع (قوله ما ثبت) أى عيب ثبت الخ (قوله للدفع الخ) أى حق رد المشتري (قوله بل لا بد من بيمينه الخ) قال الشارح في شرح الارشاد بل يتوقف ثبوته أى الثالث على طلب المجنى عليه تحليف الجاني انه مرفعه بعد الاندمال ونكوله عن ذلك ويمين الرد من المجنى عليه فان لم ينكر الجاني وحلف لم يثبت الثالث اه سم ﴿فصل في مستحق القود﴾ (قوله في مستحق القود) إلى قول المتن فقرعة في النهاية لا لقوله وكذا الوصى والقيم على الاوجه (قوله وما يتعلق بهما) أى كعفو الولى عن القصاص الثابت للمجنون وحبس الحامل ع ش (قوله يسن الخ) أى لاحتمال العفو (قوله للاندمال) أى اندمال جرح المجنى عليه ع ش (قوله على مال) اما لو عني بجنا فلا يتمتع كياتي ع ش (قوله لاحتمال السرية) فلا يدري هل مستحقه القود او الطرف فيلغو العفو لعدم العلم بما يستحقه وظاهره انه لو عني ولم يسر بل اندمل الجرح لا يتبين صحة العفو فليراجع ع ش (قوله لاحتمال الخ) يصح ارجاعه لقوله يسن الخ ايضا (قوله واتفقوا) إلى قوله ويفرق في المغنى لا لقوله كالا يرد إلى المتن وقوله وكذا الوصى والقيم على الاوجه (قوله في قود غير النفس) أى إذا مات مستحقه مغنى (قول المتن الصحيح ثبوته الخ) والثاني ثبت للعصبة المذكور خاصة مغنى ونهاية (قوله على حسب الارث) فلو خلف القاتل زوجة وابناً كان لها الثمن وللان الباقي مغنى (قوله أو عدمها) أى مع عدم القرابة (قوله والامام الخ) فيقتصم مع الوارث غير الجائر وله ان يعفو على مال ان رأى المصلحة في ذلك مغنى (قوله لا وارث له مستغرق) يظهر ان النفي راجع لكل من المقيد والقيد (قوله ومر) أى فى فصل تغير حال الجروح (قوله يستوفى قود طرفه) أى الذى جنى عليه قبل الردة سم (قوله وياتي في قاطع الطريق) أى فى بابه (قوله فلا يرد ذلك) أى كل من مسئلة الردة ومسئلة قاطع الطريق لان ما ياتي يخصص ما هنا وما مر يفيدان المراد بالوارث هنا ما يشمل قريب المرتد (قوله لما يصرح به انه يسقط الخ) إذ لو ثبت كله لكل وارث لم يسقط بعفو بعضهم سم على حجج أى كالا يسقط حد القذف بعفو بعض الورثة فان لغير العافي استيفاء الجميع ع ش (نول المتن وكال صبيهم) ولو استوفاه الصبي حال صباه فينبغى الاعتداد به ع ش (قول المتن ومجنونهم) وفى سم على المنهج عن الشيخ عميرة ولو قال اهل الخربة من الاطباء ان افاقته ما يوس منها فيحتمل تعدد القصاص ويحتمل ان الولى يقوم مقامه وهو الظاهر ولم ار فى ذلك شيئاً اه ع ش وحلى قال السيد عمر وسكتوا عن المغنى عليه فليظنر اه اقول حكمه معلوم من

(قول المتن وثبت له ارشان) ولور فمه خطأ وكان الايضاح عمداً أو بالعكس فثلاثة أروش كما اقتضى كلام الرافعي ترجيحه وإن وقع في الروضة خلافاً وقول الشارح بعد قول المصنف قيل وثالث لرفع الحاجز بعد الاندمال الكائن قبل الرفع بيمينه منحل إلى قوله برفعه الحاجز بعد الاندمال الكائن قبل او الحاصل قبله بيمينه فقبل صفة لقوله بعد الاندمال مرو المناسب أن يقال عمدة للاندمال في قوله بعد الاندمال (قوله بل لا بد من بيمينه) قال الشارح في شرح الارشاد بل يتوقف ثبوته على طلب المجنى تحليف الجاني انه مرفعه بعد الاندمال ونكوله عن ذلك ويمين الرد من المجنى عليه فان لم ينكر الجاني وحلف لم يثبت الثالث وهذه الحالة محمل قول الشيخين في هذه الصورة حلف كل منهما على ماداعاه وسقط الثالث فالحاصل تصديق المجنى عليه بالنسبة للارشدين والجاني بالنسبة للثالث اه

﴿فصل﴾ في مستحق القود (قوله ومران وارث المرتد ولو لا الردة يستوفى قود طرفه) الذى جنى عليه قبل الردة (قوله فلا يرد ذلك الخ) أى لان ما ياتي في قاطع الطريق يخصص ما هنا (قوله لما يصرح به انه يسقط بعفو بعضهم) اذ لو ثبت كله لكل وارث لم يسقط بعفو بعضهم

(٥٥ - شروانى وابن قاسم - ثامن) دون الورثة فلا يرد ذلك على المتن كالا يرد عليه ما قيل انه يفهم ثبوت كله لكل وارث لما يصرح به أنه يسقط بعفو بعضهم (و ينتظر) وجوباً (غائبهم) إلى أن يحضر أو يأذن (وكال صبيهم) يبلوغه (ومجنونهم) بافاقته لأن القود للثمنى

الوصى والقيم على الواجهة  
العفو على الدية لانه ليس  
لافاقة أم ينتظر أى يقينا  
فلا يرد معتاد الافاقة في زمن  
معين وان قرب كما اقتضاه  
اطلاقهم بخلاف الصبي اذ  
للوغة أم ينتظر (ويحبس  
القاتل) أى يجب على  
الحاكم حبس الجاني على  
نفس أو غيرها الى حضور  
المستحق أو كاله من غير توقف  
على طلب ولى ولا حضور  
غائب ضبطا للحق مع عذر  
مستحقه ويفرق بين هذا  
وتوقف حبس الحامل على  
الطلب بانه سوح فيهارابة  
للحمل مالم يسأخ في غيرها  
(ولا يخل بكفيل) لانه قد  
يهر ب فيفوت الحق والكلام  
في غير قاطع الطريق أما هو  
اذا اتحم قتله فيقتله الامام  
مطلقا (وليتفقوا) أى  
مستحقو القود المسكفون  
الحاضرون (على مستوف)  
له مسلم في المسلم ولا يجوز  
اجتماعهم على قتله أو نحو  
قطعه ولا تمكينهم من ذلك  
لان فيه تعديا له ومن ثم  
لو كان القود بنحو اغريق  
جاز اجتماعهم وفي قود نحو  
ظرف يتعين كإياى توكيل  
واحد من غيرهم لان بعضهم  
ربما بالغ في ترديد الخديعة  
فشدد عليه (والا) يتفقوا  
على مستوف وأراد كل

ذكر المجنون بالاولى (قوله ولا مدخل الخ) عبارة غيره ولا يحصل باستيلاء غيرهم من ولى أو حاكم أو  
بقية الورثة اه قال ع ش فلو تعدى الولي أو الحاكم وقتل فهل يجب عليه القصاص أو الدية ويكون قصد  
الاستيلاء شبهة فيه نظر والأقرب الأول اخذ من قولهم لان القود للشئ الخ اه (قوله فيه) أى التشني  
(قوله لوليه الاب الخ) قضيته عدم وجوبه عليه وان تعين طريقا للنفقة ولو قيل بوجوبه حينئذ لم يبعد وقد  
يقال هو جواز بعد منع فيصدق بالوجوب ع ش (قوله وكذا الوصى) خالفه النهاية والمغنى وشرح المنهج  
وزاد الأول والقيم مثله اه أى مثل الوصى في امتناع العفو (قوله أى يقينا) عبارة النهاية أى معينا اه  
وتعير الشارح احسن (قوله فلا يرد الخ) مفرع على قوله أى يقينا (قوله وان قرب الخ) أى لاحتمال  
عدم الافاقة فيه ع ش (قوله بخلاف الصبي الخ) أى بخلاف ولى الصبي فلا يجوز له العفو عن قصاص الصبي فلو  
كان للولى حق في القصاص كأن كان ابا القاتل جاز له العفو عن حصته ثم ان اطلق العفو فلا شئ له وان عفى  
على الدية وجبت وسقط القود بعفوه وتجب لبقية الورثة حصتهم من الدية لانه لما سقط بعض القصاص  
بعفوه سقط باقيه قهرا لانه لا يتبعض كما يعلم كل ذلك بما يأتى ع ش (قول المتن ويحبس القاتل) أى  
أو القاطع مغنى (قوله حبس الجاني الخ) ومؤنة حبسه عليه ان كان موسرا والا ففى بيت المال والا ففى  
مياسير المسلمين ع ش (قوله من غير توقف الخ) أى ولا يحتاج الحاكم في حبسه بعد ثبوت القتل عنده الى  
اذن الولي والغائب مغنى عبارة الرشيدى قوله من غير توقف الخ أى والصورة انه ثبت عليه القتل ومعلوم انه  
فرع دعوى الولي ومثله يقال في قوله ولا حضور غائب أى بان ادعى الحاضر واثبت كما هو ظاهر اه وقوله  
ومعلوم انه الخ مقتضاه انه لا حبس فيما اذا غاب الوارث الكامل الحائز وثبت القتل عند الحاكم بنحو اقرار  
وفيه توقف ظاهر بل مخالفة لتعليل عميرة بما نصه قوله ويحبس القاتل أى كالموجود الحاكم مال ميت  
مغصوبا والوارث غائب فانه ياخذ حفظا لحق الغائب اه فليراجع (قوله وتوقف حبس الحامل) أى  
التي اخرقتها لاجل الحمل والصورة ان الولي كامل حاضر رشيدى (قوله على الطلب) أى طلب المستحق ان  
ناهل والافضل بيه (قوله لانه قد يهرب) الى قوله لان له منعه فى المغنى (قوله قد يهرب) من باب نصر ع ش  
(قوله فيقتله الامام) ولا ينتظر ما ذكر مغنى قال ع ش عن سم على المنهج عن الاسنى مانصه لكن يظهر ان  
الامام اذا قتله يكون لنحو الصبي الدية فى ماله أى قاطع الطريق لان قتله لم يقع عن حقه اه (قوله مطلقا)  
أى سواء كان المستحق ناقصا أو كاملا غائبا أو حاضرا (قول المتن على مستوف) أى منهم او من غيرهم مغنى  
وشرح المنهج عبارة ع ش قوله وليتفقوا الخ أى وجوبه فليس لواحد الاستقلال وظاهر الاطلاق جواز كون  
المستوفى منهم او من غيرهم ذكر الاجنبيا اذا كان الجاني اثنى سم على حج اقول ولعل وجهه انه طريق  
للاستيفاء فاغتر النظر لاجله ولو بشهوة كما ان الشاهد يجوز له بل قد يجب عليه اذا تعين طريقا لثبوت  
حق على المرأة أو لها اه (قوله أو نحو قطعه) ما وهمه هذان جواز قطع المستحق عند عدم الاجتماع  
مدفوع بما يأتى بعده قريار رشيدى (قوله ولا تمكينهم) أى من جانب الامام ع ش (قوله بنحو تغريق)  
أى أو تحريق مغنى واسنى (قوله يتعين كإياى) عبارة المغنى يتعين توكيل اجنبى اذا لم ياذن الجاني كإسباتى  
اه (قوله فشدد عليه) أى الجاني (قوله واراد كل الخ) أى أو بعضهم مغنى عبارة الرشيدى هو قيد فى كون  
القرعة بين جميعهم كإياى (قوله يجب على الحاكم) الى قوله وقال الشيخان فى النهاية (قوله يجب على  
الحاكم الخ) أى حيث استمر النزاع بين الورثة فان تراضا على القرعة بانفسهم وخرجت لواحد فرضوا به  
واذنوا له سقط الطلب عن القاضي ع ش (قوله ومن قرع) أى خرجت القرعة له (قوله الا باذن من بى)  
(قوله لوليه الاب الخ) قال فى شرح المنهج غير الوصى اه ومثله القيم فيما يظهر مرش (قول المتن وليتفقوا  
على مستوف) ظاهر الاطلاق جواز كون المستوفى منهم او من غيرهم ذكر الاجنبيا اذا كان الجاني اثنى  
(قوله ومن ثم لو كان القود بنحو تغريق) أو تحريق شرح الروض (قوله نحو طرف) قضية  
التقييد بنحو الطرف انه لا يتعين غيرهم فى النفس والفرق لاثبع وهو صريح ولا الخ



وانا لاستوفى وانما جاز للقارع في النكاح فعلة من غير توقف على اذن لان ما هنا مبناه على الدرة (٤٣٥) ما يمكن وذلك مبناه على التعجيل

ما يمكن ومن ثم لو عضلوا ناب  
القاضي عنهم فان قلت اذا  
اعتبر الاذن بعد القرعة  
فما تميتها قلت فاندتها تعين  
المستوفى ومنع قول كل  
من الباقي انا استوفى وقول  
بعضهم للقارع لا تستوف  
انت بل انا كما افهمه قولنا  
بان يقول الخ (يدخلها  
العاجز) عن الاستيفاء  
كالشيخ الهرم والمرأة لانه  
صاحب حق (ويستيب)  
اذا قرع ولان كانت المرأة  
قوية جلدة (وقيل لا يدخلها)  
لانها انما تجرى بين المستوفين  
في الاهلية وهذا ماقى  
الروضة واصلها وعليه  
الاكثر ونص عليه فهو  
المعتمد فلو خرجت لقادر  
فعجز اعيد بين الباقيين (ولو  
بدر احدثهم) اى المستحقين  
(فقتله) عالما بتحريم المبادرة  
(فالظاهر انه لا قصاص  
عليه) لان له حقا في قتله نعم  
لو حكم حاكم بمنعه من المبادرة  
قتل جزما او باستقلاله لم  
يقتل جزما كالوجهل بتحريم  
المبادرة ولو بادر اجنبى  
فقتله فحق القود لورثته  
لالمستحق قتله (وللباقيين)  
فيما ذكر وكذا فيما اذا لم  
المبادر القود وقتل (قسط)  
الدية لفوات القود بغير  
اختيارهم (من تركته) اى  
الجانى المقتول لان المبادر  
فيما ورأه حق كاجنبى ولو  
قتله اجنبى اخذ الورثة

ينبغي حتى من العاجز فتأملهم على المنهج وهو ظاهر لاحتمال عفو له ولو طرأ العجز على من خرجت له القرعة  
اعيدت القرعة بين الباقيين كما سياتى ع (قوله للقارع) اى من خرجت له القرعة (قوله فعلة) اى النكاح  
(قوله وقول بعضهم الخ) عطف على قول كل الخ (قوله عن الاستيفاء) اى قوله لاستيفائه ما عدا ذلك في  
المغنى لا فوله وان كانت المرأة قوية جلدة وقوله ولو بادر اجنبى الى المتن وقوله وكذا اذا لم يدر الخ (عبرة  
(قوله وان كانت المرأة الخ) خلافا للمغنى (قوله جلدة) بسكون اللام ع (قول المتن ولو بادر الخ) عبارة  
الروض وشرحه وان قتله احد ورثة المقتول مبادرة بلا اذن ولا عفو من البقية او بعضهم انتهت سم على  
حج ع (قول المتن احدثهم) شامل لمن خرجت قرعته سم على حج ع (قوله ولو بادر اجنبى)  
ظاهره ولو كان الامام او ولي احدثهم وهو ظاهر ع (قوله فقتله) اى الجانى وكذا ضمير لورثته وضمير  
قتله (قول المتن وللباقيين) اخرج المبادر فيفيد انه لا شىء له وان كان الجانى امرأة والمجنى عليه رجلا لان  
ما استوفاه من حصته من القتل يقابل حصته من دية المجنى عليه بدليل ما لو اجتمعوا على قتل المرأة فانه لا شىء  
لهم غيره سم على حج ع (قوله وقتل) اى وكذا ان لم يقتل فتأملهم سم على حج ع (قوله ولو قتله  
الخ) جملة حاله والضمير للجانى (قوله على المبادر) اى على عاقلته وهذا عند عدم عليه تحريم المبادرة كما فى  
شرح الروض وشرح الارشاد الصغير اى والمغنى سم (قوله وزاد من دية الخ) فلو كان الورثة ثلاثة ابناء  
والقاتل امرأة غرم المبادرة ثلثي ديتها ويكون لو ارث الجانى لانه بدل ما تلف بغير حق من نفس مورثه  
وطرأ وارث الجانى بحق غير المبادر من دية المجنى عليه فان كان رجلا استحق غير المبادر وهما الابنان  
الباقيان في الصورة السابقة مطالبة وارث الجانى بستة وستين بعير او ثلثي بعير اشرح الارشاد وبه يظهر  
ان قولهم على نصيبه الخ معناه على نسبة نصيبه الخ ولو كان المراد ما زاد على نفس نصيبه من دية مورثه لغرم  
في الصورة المذكورة ثلث دية المرأة فقط لانه الزائد على قدر نصيبه من دية مورثه لان نصيبه منها قدر ثلثي  
دية المرأة ومنه يشكل قول الشيخين بالتقاص في مثل هذه الصورة لاختلاف مال المبادر وما عليه قدر اكا انه  
يشكل بين التقاص خاص بالقود والواجب هنا الابل سم (قوله من دية الخ) اى الجانى وقوله على نصيبه  
من دية مورثه لاستيفائه اى المبادر رشيدى (قوله ما عدا ذلك) اى ما عدا ما زاد وذلك لما عدا نصيب  
المبادر ع (قوله هذا ما قاله جمع الخ) وهو المعتمد نهاية ومغنى (قوله وقال الشيخان الخ) حاصل الاختلاف  
بين العبارتين ان مفاد الاولى ان المبادر يحمل بنفسه مبادرته مستوفيا لخصته ويبقى عليه ما زاد لورثة الجانى  
ومفاد الثانية انه بمبادرته يترتب عليه لورثة الجانى جميع دية مورثه فيسقط منها قدر حصته في نظير الحصص التى  
استحقها في تركه الجانى تقاصا رشيدى (قوله يسقط) اى ما زاد وقوله عنه اى المبادر وكذا ضمير بما له

(قول المتن ولو بادر احدثهم) عبارة الروض وشرحه وان قتله احد ورثة المقتول مبادرة بلا اذن ولا عفو  
من البقية او بعضهم اه (قول المتن ولو بادر احدثهم) شامل لمن خرجت قرعته (قول المتن وللباقيين)  
اخرج المبادر فيفيد انه لا شىء له وان كان الجانى امرأة والمجنى عليه رجلا لان ما استوفاه من حصته  
من القتل يقابل حصته من دية المجنى عليه بدليل ما لو اجتمعوا على قتل المرأة فانه لا شىء لهم غيره (قوله  
وقتل) اى وكذا ان لم يقتل فتأملهم (قوله على المبادر) اى على عاقلته وهذا عند عدم عليه بتحريم المبادرة  
كما تقدم التمهيد قال في شرح الارشاد الصغير واما المبادرة قبله اى قبل العفو مع جهله بتحريم المبادرة فالدية على  
عاقلته على الوجه اه وهو احد قولين في الروض بلا ترجيح او جهها في شرحه ما ذكر (قوله ما زاد  
من دية على نصيبه من دية مورثه) قال في شرح الارشاد فلو كان الورثة ثلاثة ابناء والقاتل امرأة غرم  
المبادر ثلثي ديتها ويكون لو ارث الجانى لانه بدل ما تلف بغير حق من مورثه وطول وارث الجانى بحق غير  
المبادر من دية المجنى عليه فان كان رجلا استحق غير المبادر وهما الابنان الباقيان في الصورة السابقة مطالبة  
وارث الجانى بستة وستين بعير او ثلثي بعير اه وبه يظهر ان قولهم على نصيبه من دية مورثه معناه على مثل

الدية من تركه الجانى لامن الاجنبى فكذا هنا ولو ارث الجانى على المبادر ما زاد من دية على نصيبه من دية مورثه لاستيفائه  
ما عدا ذلك بقتله الجانى هذا ما قاله جمع وانصر له ابن الرفعة وغيره وقال الشيخان يسقط عنه تقاصا بما له على تركه الجانى



وذلك لخطره واحتياجه إلى النظر لاختلاف العلماء في شروطه ويلزمه تفقد آله الاستيفاء والامر بضبطه في قود غير النفس حذاره من الزيادة باضطرابه ويستثنى من اعتبار اذنه السيد يقيمه على قنه والمستحق يحتاج لاكل من له عليه قود (٤٣٧) لاضطرابه والقائل في الحرانة

لكل من الامام والولي  
الانفراد بقتله ومالو انفراد  
بحيث لا يرى لاسيما لعجز  
عن اثباته ( فان استقل )  
مستحقه باستيفائه في غير  
ما ذكر ( عزز ) وإن وقع  
الموقع لافتياته على الامام  
( وياذن ) الامام ( لاهل )  
من المستحقين ( في ) استيفاء  
( نفس ) طلب فعله بنفسه  
وقد احسنه ورضى به البقية  
أو خرجت له القرعة كاعلم  
بما مر لا من الحيف ( لا ) في  
استيفاء ( طرف ) أو لإيضاح  
أو معنى كقطع عين ( في  
الاصح ) لانه قد يحيف  
ومن ثم لم يجز له الاذن  
للمستحق في استيفاء تعزير  
أو حد قذف اما غير الاهل  
كشيخ وامرأة وذى له قود  
على مسلم لكونه أسلم بعد  
استقرار الجناية كما روى  
نحو الطرف في أمره بالتوكيل  
لاهل قال ابن عبد السلام  
غير عدو للجاني لئلا يعذبه  
ولو قال جان أنا أقتص من  
نفسى لم يجب لان التشقي لا  
يتم بفعله على انه قد يتوانى  
فيعذب نفسه فان أجيب أجزأ  
في القطع لاجل لانه قد يؤم  
به الايلا ولم لا يؤلم ومن ثم  
اجزا باذن الامام قطع السارق  
لاجلد الزانى او القاذف  
لنفسه ( فان اذن له ) اى  
الاهل ( في ضرب رقبة

( قوله وذلك ) توجيه لكلام المتن ع ش ( قوله لخطره ) أى الاستيفاء وقوله واحتياجه أى وجوب  
القصاص واستيفائه معنى ( قوله ويلزمه ) اى الامام تفقد آله الاستيفاء لان قتل بكال فيقتص به  
ويشترط ان لا يكون السيف مسموما ولو قتل الجاني بكال ولم يكن الجناية بمثله او مسموم كذلك عزز وان  
استوفى طرفا بمسموم فمات لزمه نصف الدية من ماله فان كان السم موجبا لزمه القصاص معنى وانوار ( قوله  
والامر بضبطه ) اى بان يقول لشخص امسك يده حتى لا يزل الجلد باضطراب الجاني ع ش ( قوله بضبطه )  
اى المستوفى منه رشيدى ( قوله ويستثنى الخ ) انظر استثناء هذه المسائل مع وجود العلة وهى الافتيات على  
الامام سم على المنهج وقد يجب بانهم يلتمضو للعلة لما اشاروا اليه من الضرورة في غير السيد ومن كون  
الحق له لا للامام في السيد فلافتيات عليه اصلاح ش ( قوله يقيمه على قنه ) بان استحق السيد قصاصا  
على قنه بان قتل قنه الآخر او ابنه او اخاه مثلا حلى ( قوله يحتاج الخ ) حال من المستحق ( قوله  
لاضطرابه ) اى للاكل ( قوله والقائل في الحرانة ) لعل المراد في قطع الطريق بان يكون الجاني قاطع  
طريق فليس مستحق القود عليه ان يقتله بغير اذن الامام بحيرى ( قوله ومالو انفراد الخ ) وفي معناه كما قال  
الزركشى ما إذا كان يمكن لا امام فيه ووافقته قول الماوردى ان من وجب له على شخص حد قذف او تعزير  
وكان ببادية بعيدة عن السلطان له استيفاؤه إذا قدر عليه بنفسه معنى ( قوله بحيث لا يرى ) سواء عجز عن  
اثبات القود ام لا بعد عن الامام لا قليوبى وقد يفيد هذا التعميم قول الشارح كالتهاية لاسيما الخ ( قوله  
مستحقه ) اى اما غيره ولو اماما فيقتل به ع ش ( قوله في غير ما ذكر ) اى غير المستثنيات الاربعة ( قوله  
لافتياته على الامام ) ويؤخذ من ذلك انه إذا كان جاهلا بالمانع انه لا يعزروه ووظاهر كبحه الزركشى لانه  
بما يخفى معنى زاد الحلي وظاهر كلامهم قبول دعواه ذلك وإن ادعاه من لا يخفى عليه ذلك عادة اه ( قوله  
وياذن الامام الخ ) والحاصل ان الحق لهم لكنهم لا يستقلون باستيفائه بغير اذن الامام فطريقتهم انهم  
يتفقون او لا على مستوف منهم او من غيرهم ثم يستأذنون الامام في ان ياذن لمن اتفقوا عليه ع ش ( قوله  
الامام ) او نائبه معنى ( قول المتن لاهل ) من شروط الاهلية ان يكون ثابت النفس قوى الضرب عارفا بالقود  
سم على المنهج ع ش ( قوله ورضى به البقية ) اى ولم يكن ثم غيره سم وع ش ( قوله بتمام ) اى  
قول المتن ولتفقوا الخ ( قوله او ايضاح ) الى قول المتن على الجاني في المعنى ( قوله او حد قذف ) فان تفاوت  
الضربات كثيرا وهو حريص على المبالغة فلو فعل لم يجز كفى التعزير معنى ( قوله وذى له قود على مسلم )  
فانه غير اهل في الاستيفاء منه لئلا يتسلط كافر على مسلم ويؤخذ من ذلك انه لا يصح ان يوكل المسلم ذميا في  
الاستيفاء من مسلم وبه صرح الراعى معنى عبارة الانوار ولا يجوز للامام اتحاد جلد كافر لا قامة الحدود  
على المسلمين كما لا يجوز توكيله باستيفاء القصاص من المسلم اه ( قوله وفي نحو الطرف ) عطف على غير  
الاهل ( قوله في أمره ) اى غير الاهل مطلقا والاهل في نحو الطرف ( قوله اجز اى في قصاص نفس  
او نحو طرف كما هو ظاهر الاسنى ويصرح به المعنى فان اجيب وفعل اجز اى اصح الوجهين كما قاله الاذرى  
لحصول الزهوق وازالة الطرف اه ( قوله ولا يؤلم ) اى لا يتحقق حصول المقصود معنى ( قوله اجز اى باذن  
الامام قطع السارق ) لان الغرض منه التكنيل وهو يحصل بذلك معنى ( قوله لاجلد الزانى الخ ) اى لا يجوز  
فيه اذن الامام ولا يجوز لمامر معنى ( قوله لنفسه ) تنازع فيه قطع وجلد ( قول المتن غير ما ) كان ضرب

ورضى به البقية ) اى اولم يكن غيره ( قوله على انه قد يتوانى فيعذب نفسه ) عبارة شرح الروض ولانه إذا ماسته  
الحديدة فمتر يده ولا يحصل الزهوق الا بان يعذب نفسه تعذيبا شديدا اذ هو ممنوع منه اه وقد يشعر قوله  
ولا يحصل الزهوق الخ بشمول المسئلة الاقتصاص في النفس حتى إذا اجيب اجزا فليراجع ثم قال في الروض  
فان اجيب فهل يجزى وجهان اه ويتجه انه اذا اذن له بطريق الوكال لم يصح ( قوله قطع السارق )

فاصاب غير هاعدا بقوله إذا لا يعرف إلا منه ( عزز ) لتعديده ( ولم يعزله ) لاهليته ( وان قال اخطات وامكن ) كان ضرب رأسه او كشفه مما يلي  
عنقه ( عزله ) اذ حاله يشعر بعجزه ( ومن ثم لو عرفتم مهار تلم يعزله ) ( ولم يعزله ) اذا حلف انه اخطا لعدم تعديده اما لو لم يمكن كان ضرب وسطه

كفة مغنى (قوله بقوله) اى باعتراه بالعمد (قوله فكالمعتمد) وينبغى ان لا يعزرا الا اذا اعترف بالتعمد سم على حج عرش (قول الماتن واجرة الجلاذ) ويعتبر في مقدارها ما يديق بفعل الجلاذ اذا كان او قتلا او قطعوا ويختلف ذلك باختلاف الفعل فقد يعتبر في قتل الادمى ما يزيد على ذبح البهيمة مثلا لان مباشرة القتل ونحوه لا يحصل من غالب الناس بخلاف الذبح عرش (قوله حيث لم يرزق الخ) عبارة المغنى ان لم ينصب الامام جلاذ يرزقه من مال المصالح فان نصبه فلا اجره على الجلاذاه (قوله وصف باغلب) ولو عبر بالمقتض كان اولى لان الكلام في استيفاء القصاص لا في جلد محدود مغنى (قوله الموسر) يخرج الجاني الرقيق فينبغى ان الاجرة على بيت المال وينبغى ان يكون في مال المرتد وان كان بموته على الكفر يقيين زوال ملكه سم على حج عرش (قوله الموسر) اى بركة الفطر برماوى وقلوبى بحيرى (قوله) وان قال انا اقتص الخ (اى ولا اؤدى الاجرة مغنى) (قوله لانها مؤنة حق الخ) كاجرة كيال المبيع على البائع ووزن الثمن على المشتري مغنى (قوله اما المعسر الخ) عبارة المغنى وان كان معسرا اقتض له الامام على بيت المال او استاجره باجرة مؤجلة اى على بيت المال ايضا وسخر من يقوم به على ما يراه اه وفي سم بعد ذكر مثلهما عن العباب وينبغى ان يقال فان لم يتيسر شيء من ذلك فعلى اغنياء المسلمين اه (قوله على اغنياء المسلمين) ولو لم يكن ثم غنى في محل الجنائية بحيث يتيسر الاخذ منه فينبغى ان يقال للمستحق اما تغرم الاجرة لتصل الى حقه او تؤخر الاستيفاء الى ان تتيسر الاجرة من بيت المال او من غيره عرش (قوله في النفس) الى قول الماتن وتحبس في المغنى الا قوله وكان هذا الى الماتن (قوله جلد القذف) ينبغى والتعزير سم على حج عرش (قوله اى للمستحق ذلك) والتاخير اولى لاحتمال العفو مغنى (قوله وكأن هذا) اى ما ذكر من الجواز بالنسبة للمستحق والوجوب بالنسبة للامام (قوله بنائه للمفعول) قضية صنع المغنى انه ببناء الفاعل عبارته وبقية المستحق على الفور اى يجوز له ذلك في النفس جزما وفي الطرف على المذهب اه (قوله ليشمل الخ) مع عدم ظهور سبكه يغنى عنه ما قبله (قوله وإن التجا الخ) غاية (قوله او الى مسجده) اى الحرم عرش (قوله) ويخرج ايضا من ملك الغير (لانه يمتنع استعمال ملك الغير بغير اذنه مغنى (قوله ان خشى الخ) اى ولو كان نجسا لان النجس يقبل التجسس عرش (قوله في نحو المسجد) اى كالمقابر بخلاف الكعبة فيحرم فيها مطلقا كما يفيد صنيع المغنى (قوله ويقتض فيهما الخ) وللمجنى عليه ان يقطع الاطراف متوالية ولو فرقت من الجاني مغنى وفي عرش بعد ذكر مثله عن سم عن الروض مانصه وتقدم للشارح اول الفصل انه يندب في قود ما سوى النفس التاخير لانه لا ندمال وقياسه انه يستحب التاخير لغير قود النفس حتى يزول الحر والبرد والمرضاى وعبارة المغنى والاسنى وما نقل عن نص الامم من انه اى قصاص الطرف يؤخر محمول على الندب اه (قوله في نحو السرقة) كالجلد في حدود الله تعالى مغنى (قوله وجوبا) الى قول الماتن والصحيح في النهاية والمغنى الا قوله والمرجع في موته العرف وقوله ولو لم يوجد الى الماتن (قوله بطلب المجنى عليه) اى المستحق مغنى ورشيدى (قوله ان تاهل) فان لم يطلب المتاهل لم تجبس وان تحقق هر بالا نه المفوت على نفسه وقوله والاف بطلب وليه فان لم يطلب الولي وجب على الامام حبسها لمصلحة المولى عليه عرش (قوله ولو من زنا) حتى ان المرتدة لو حبست من الزنا بعد الرد لا تقتل

اى لنفسه مر (قوله فكالمعتمد) وينبغى ان لا يعزرا الا ان اعترف بالتعمد اه (قول الماتن والشارح على الجاني الموسر) يخرج الجاني الرقيق فينبغى ان لا جرة على بيت المال وينبغى ان تكون في مال المرتد وان كان بموته على الكفر يقيين زوال ملكه (قوله اما المعسر الخ) في العباب والاى وان لم يوسر الجاني اقتضها الامام على بيت المال او استاجر باجرة مؤجلة قال الرويانى او اكره رجلا اه وينبغى ان يقال فان لم يتيسر شيء من ذلك فعلى اغنياء المسلمين (قوله) ومثلها ما ياتي جلد القذف) ينبغى والتعزير (قول الماتن والشارح ويقتض فيهما في الحر والبرد الخ) عبارة الروض ولا يؤخر اى القصاص لحر وبرد ومرض ولو في الاطراف ويقطعها متوالية ولو فرقت اه

حيث لم يرزق من سهم المصالح وهو من نصب لاستيفاء قود وحوذو تعزير وصف باغلب اوصافه (على الجاني) الموسر على نفس او غيرها سواء حق الله تعالى وحق الآدمى وان قال انا اقتص من نفسى (على الصحيح) لانها مؤنة حق لزمه اذ هو اما المعسر ولا بيت مال فيظهر ان المؤنة على اغنياء المسلمين (ويقتص) في النفس والطرف ومثلها هنا وفيما ياتي جلد القذف (على الفور) اى للمستحق ذلك ويلزم الامام اجابته اليه وكان هذا حكمة بنائه للمفعول ليشمل الجائز والواجب (و) يقتض فيهما (في الحرم) وان التجا اليه اوالى مسجده او الكعبة فيخرج من المسجد ويقتل مثلا لخبر الصحيحين ان الحرم لا يعيد فارادهم ويخرج ايضا من ملك الغير ومن مقابر نازن خشى تنجيس بعضها فان اقتص في نحو المسجد او من التلوين كره (و) يقتض فيهما في (الحر والبرد والمرض) وان لم تقع الجنائية فيها لبناء حق الآدمى على المضايقة وبه فارق التاخير في نحو قطع السرقة (وتحبس) وجوبا بطلب المجنى عليه ان تاهل والاف بطلب وليه (الحامل) ولو من زنا وان حدث

وجلد القذف (حتى ترضعه اللبأ) بالهمز والقصر وهو ما ينزل عقب الولادة (٤٣٩) لان الولد لا يعيش بدونه غالباً والمرجع

في مدته العرف (ويستغنى  
بغيرها) كبيمة يحل لبنها  
بصيانته له ولو امتعت  
المرضع ولم يوجدها يعيش  
به غير اللبن أجبر الحاكم  
أحداً من بالاجرة ولا  
يؤخر الاستيفاء ولو لم  
يوجد الا زانية محصنة  
قتلت تلك واخرت هذه  
على الاوجه لانه أدون  
(أو) بوقوع (فظام) له  
(الحولين) ان اضره  
النقص عنهما والنقص  
ولو احتاج لزيادة عليهما  
زيد وظاهر انه لا عبرة  
بتوافق الابوين او المالك  
على فطم يضره ولو قتلها  
المستحق قبل وجود ما  
يغنيه فقتل به نظير ما مر  
في الحبس أول الباب هذا  
كله في حق الادعى لبنائه  
على المضايقة أما حق الله  
تعالى فلا تجبس فيه بل تؤخر  
مطلقاً الى تمام مدة الرضاع  
ووجود كافل (والصحيح  
تصديقها) بلا يمين لان  
الحق للجنين وتصديق  
مستفرشها لكن ان  
ارتابت (في حملها) الممكن  
بأن لم تكن آيسة ولو (بغير  
مخيلة) اي اماره ظاهرة  
تدل عليه لانها قد تجد من  
نفسها من الامارات ما لا  
يطلع عليه غيرها ويصبر  
المستحق الى وقت ظهور  
الحمل لا الى انقضاء أربع

حتى تضع حملها معنى (قوله وجلد القذف) هل التعزير كذلك سم على حج وينبغي أنه مثله إن كان التعزير  
اللائق بها شديداً يقتضي الحال تأخير الحمل ع ش (قول المتن حتى ترضعه الخ) اي حتى تضع ولدها وترضعه  
اللبأ ولا بد من انقضاء النفاس كما قاله ابن الرفعة معنى (قوله لان الولد الخ) وقيدوا بخدمه مسئلة الحمل  
انه لو صالت هرة حامل وادى دفعها لقتل جنينها لا تدفع وفي ذلك كلام في بابه فراجع سم على منهج ع ش  
(قول المتن ويستغنى بغيرها) ويسن صبر الولي بالاستيفاء بعد وجود مرضعات يتناوبن اولين شاة او  
نحوه حتى توجد امرأة راتبة مرضعة لا يفسد خلقه وانشؤه بالالبان المختلفة ولبن البهيمة معنى وروض  
مع الاسنى (قوله بالاجرة) اي من مال الصبي إن كان ولا فعل من عليه نفقته من أب أو جد أو لافن بيت  
الامال ثم أغنياء المسلمين ع ش وقوله أي أب الخ أي أجد (قوله لانه) أي الزنا أدون أي من الجنانية (قوله  
والانقص) اي مع توافق الابوين ا ورضى السيد في ولد الامة معنى ويجري (قوله ولو قتلها المستحق  
الخ) عبارة المغنى والروض مع الاسنى ولو باذر المستحق وقتله بعد انفصال الولد وقبل وجود ما يغنيه لزمه  
القود كمال حبس رجل بيت ومنعه الطعام حتى مات فان قتلها وهي حامل ولم ينفصل حملها او انفصل سالما ثم  
مات فلا ضمان عايه لانه لا يعلم انه مات بالجنانية فان انفصل ميتا فالواجب فيه غرة او كفارة او متلما ثم مات  
فدية وكفارة لان الظاهر ان ماله وموته من موتها والدية والغرة على عاقلته لان الجنين لا يباشر بالجنانية  
ولا يتيقن حياته فيكون هلا كخطائنا وشبهه عند بخلاف الكفارة فانها في ماله وإن قتلها الولي بأمر الامام الخ  
(قوله اول الباب) اي اول باب الجراح في قوله ولو حبسه ومنعه الطعام والشراب الخ رشدي (قوله اما حق  
الله تعالى الخ) هل هو شامل ماله زنت بكر او ار يد تغريها فؤخر تغريها فيه نظرا والاقرب انها تغرب ويؤخر  
الجلد خاصة لانه لا معنى لتأخير التعزير ع ش (قوله مطلقا) اي سواء وجد الاستغناء او الفطام ام لا (قوله  
ووجود كافل) اي الولد ع ش ورشدي (قوله بلا يمين) المتجه حيث لا قرينة انه لا بد من اليمين م رسم  
عبارة النهاية والمغنى يمينها حيث لا تخيلة ولا يمين مع المخيلة اه (قوله وتصديق مستفرشها) عطف على  
تصديقها في المتن (قوله الممكن بان الخ) وإلا فلا تصدق نهاية معنى (قوله ويصبر) الى قول المتن او  
يسحر في النهاية لا قوله ويمنع الزوج الى ولو قتلها (قوله ويصبر الخ) استئناف (قوله الى وقت ظهور  
الحمل) فاذا ظهر عدم الحمل بالاستبراء بحبضة او غيرها اقتصر منها زبادى (قوله لا الى انقضاء أربع سنين)  
كذا في النهاية ونقل ع ش عن الشيخ عميرة انها تملى الى انقضاء مدة الحمل وهي أربع سنين اه واليه الا مهال  
يميل كلام المغنى (قوله ويمنع الزوج وطاها الخ) على ما قاله الدميرى لكن المتجه كما في المهمات عدم منعه  
من ذلك وإن كان يؤدى الى منع القصاص نهاية واليه اي عدم المنع يميل كلام المغنى (قوله ولو قتلها) الى  
قوله والاثم في المغنى والاسنى عبارتهما وان قتلها الولي بأمر الامام كان الضمان على الامام علما بالحمل  
أو جهلا أو علم الامام وحده لان البحث عليه وهو الأمر به والمباشر كالآلة لصدور فعله عن رأيه وبحسبه  
وبهذا فارق المسكره حيث نقص منه فان علم الولي دونه فالضمان عليه لاجتماع العلم مع المباشرة ولو قتلها  
جلاد الامام جاهلا فلا ضمان عليه او علما فكالولي يضمن ان علم دون الامام وما ضمنه على عاقله كالولي  
وان قال ابن المقرئ انه من ماله فان علم بالحمل الامام والجلاد والولي فالقياس على ما مر كما قال الاسنوى ان  
الضمان على الامام هنا ايضا خلافا لما في الروضة من انها عليهم اثلاثا وحيث ضمن الامام الغرة فهي على عاقلته  
كما قاله الرافعي وهو قياس ما مر كما قاله الاسنوى خلافا لما في الروضة من انها في ماله وليس المراد بالعلم بالحمل  
حقيقته بل المراد به ظن مؤكد بمخايله ولو ماتت الام في حد ونحوه من العقوبة بالم الضرب لم تضمن لانها  
تلفت بحب او عقوبة عليها وان ماتت بالم الولادة فهي مضمونة بالدية او بهما فنصفها واقتصاص الولي  
منها جاهلا برجوع الامام عن اذنه له في قتلها كوكيل جهل عزل موكله او عفوه عن القصاص  
وسياق اه وذكر معظمها سم عن الثاني وأقره (قوله باذن الامام) قيد في المستثنين ع ش (قوله  
(قوله وجلد القذف) هل التعزير كذلك (قوله بلا يمين) المتجه حيث لا قرينة انه لا بد من اليمين م

سنين بعده بلا ثبوت ويمنع الزوج وطاها والا فاحتمال الحمل دائم فيفوت القود ولو قتلها المستحق أو الجلاد باذن الامام فألقت جنينا ميتا

يجهل هو وحده الحمل  
فعلى عاقلتهما والاشم تابع  
للعلم بخلاف الضمان  
(ومن قتل) هو مثال إذ غير  
القتل مثله إن امكنت  
المائلة فيه لا كقطع طرف  
بمقتل وايضا به او  
بسيوف لم تؤمن فيه الزيادة  
بل يتنه نحو الماوسى كامر  
(بمحدد) كسيوف وغيره  
كحجر (أو خنق) بكسر  
النون مصدرا (أو تجويع  
ونحوه) كتغريق بماء ملح  
أو عذب والقائه من شاطئ  
(اقصص) أن شاء ما سيذكره  
أن له العدول للسيوف (به)  
أى بمثله مقداراً ومحملاً  
وكيفية إن كان قصده  
لإزهاق نفسه لولم يفد فيه  
المثل لا العفو وذلك للمائلة  
الحصول للتشفي الدال عليها  
الكتاب والسنة والنهي  
عن المثلة مخصوص بغير  
ذلك ولو كانت الضربات  
التي قتل بها لا تؤثر فيه ظناً  
لضعف المقتول وقوته  
قتل بالسيوف وله العدول  
في الماء عن الملح للعذب لانه  
أخف لا عكسه كما لو كان  
المثل محرماً كما قال (أو  
بسحر) ومثله انهاش نحو  
حية إذ لا ينضب (فبسيوف)  
غير مسموم يتعين ضرب  
عقه به مالم يقتل به أى  
وليس سمه مهرياً

مالم يجهل هو وحده الحمل) شامل لما علم الامام وحده أو علماً أو جهلاً فعلم أن علم الامام لا يمنع ضمان عاقلته  
سم (قوله فعلى عاقلتهما) أى فان علم المستحق أو الجلا دون الامام فالغرة على عاقلة المستحق أو الجلا لا على  
الامام رشيدى (قوله بخلاف الضمان) أى فانه لا يتقيد بالعلم بل قد يوجد مع الجهل عش (قوله هو مثال)  
إلى قوله ولو كان الضربات في المغنى (قوله فيه) أى الغير (قوله لا كقطع طرف الخ) محترز قوله ان امكنت  
الخ عش (قوله لم تؤمن فيه الزيادة) ظاهره انها إذا امتنت جازو هو وقد يخالف أمر رشيدى أى ويمكن  
تقييد ما مر بعدم الامن أخذاً بما هنا (قوله كامر) أى فى أوائل الباب في شرح ويعتبر قدر الموضحة (قوله  
او غيره) أى المحددة عبارة المغنى أو بمقتل كحجراه (قوله بكسر النون الخ) ومعناه عصر الخلق مغنى (قوله  
مصدرا) أى ككذب ومضارعه يخنق بضم النون رشيدى (قول الماتن اقصص به) ولا تلق النار عليه إلا أن  
فعل بالاول ذلك ويخرج أى وجوباً منها قبل أن يشوى جلده لئلا يتمكن من تجهيزه وإن أكلت جسد الاول  
اسنى (قوله أى بمثله الخ) فى التجويع يحبس مثل تلك المدة ويمنع الطعام وفى الالتقاء فى الماء أو النار باقى  
فى ماء أو نار مثلهما ويترك تلك المدة وتشدد قوائمه عند الالتقاء فى الماء إن كان يحسن السباحة وفى الخنق  
يخنق بمثل ما خنق وفى الالتقاء من الشاهق يلقي من مثله وتراعى صلابه الموضع وفى الضرب بالمثقل يراعى الحجم  
وعدد الضربات وإذا تعذر الوقوف على قدر الحجر أو النار أو على عدد الضربات أخذ باليقين وهو أقل  
ماتين منه مغنى وروض مع الاسنى (قوله إن كان تصده الخ) عبارة للمغنى وشرح المنهج هذا أى جواز  
الاقتصاص بمثل ما ذكر إذ اعزم على أنه لم يمت بذلك قتله قال فالزم يمت به عفوت عنه لم يمكن لمافيه من  
التعذيب اه (قوله وذلك الخ) توجيه للتمت (قوله ولو كانت الضربات الخ) هذا جار فيما لو كان نحو الخنق  
والتجويع الذى قتل به لا يؤثر فيه كما صرح به الروض سم (قوله لا تؤثر فيه ظناً الخ) لا يخالف ذلك قوله  
الاتى أو ضرب عدد ضرب به حيث عدل هنا ابتداء للسيوف وجرى هناك الخلاف الاتى أنه يفعل مثل ضربه  
ثم يزداد أو يعدل للسيوف لأن ما هنا فى ضرب من شأنه أن لا يؤثر فى مثله وما هناك فى ضرب من شأنه أن يؤثر  
فى مثله سم (قوله ظناً) أى بحسب الظن عش (قوله وقوته) أى القاتل (قوله وله العدول الخ) وإن القاء بماء  
فيه حيتان تقتله أى ولا تأكله ولولم يمت بها بل بالماء لم يجب القائه فيه وإن مات بهما أو كانت تأكله ألقى  
فيه لتفعل به الحيتان كالاول على أرجح الوجهين رعاية للمائلة نهاية وفى الرشيدى عن العباب ما يوافقه  
(قوله ومثله انهاش نحو حية الخ) خالفه النهاية والمغنى فقالا فان قتله بانهاش أفعى قتل بالنهش فى أرجح  
الوجهين وعليه تتعين تلك الأفعى فان فقدت فمثلها اه (قوله إذ لا ينضب) أى الانهاش (قوله غير مسموم)

(قوله فالغرة على عاقلة الامام) شامل لما إذا علم الامام وحده أو علماً أو جهلاً فعلم أن علم الامام لا يمنع ضمان  
عاقلته وقد قال فى الروض وحيث ضمنا الامام فى ماله إن علم بالحمل وإلا فعلى عاقلته اه قال فى شرحه  
وقوله كالروضة انها فى ماله إن علم سهو على عكسها فى الرافعى فانه جزم بانها على عاقلته ذكره الاسنوى  
ويشهد له الماخذ السابق اه والمراد بالماخذ السابق ما ذكره قبل تعليلاً لشيء ذكر فيه ان الدية والغرة  
على العاقلة بقوله لان الجنين لا يباشر بالجناية ولا يتيقن حياته فيكون هلاكه خطأ أو شبه عمد بخلاف  
الكفارة فانها فى ماله اه وفى الروض ولو علم الولي والجلا والامام ضمناً أو أثلاً أو القياس انه على الامام  
كما ذكره الاسنوى اه وقوله والقياس قال فى شرحه على ما مر ان الضمان على الامام فيما إذا علم هو  
والولي (قوله فعلى عاقلتهما) عبارة شرح الارشاد فالضمان على عاقلة المباشر اه ومثله فى شرح الروض  
وغيره (قوله ولو كانت الضربات التي قتل بها الخ) ينبغى أن يجرى ذلك فيما لو كان نحو الخنق والتجويع  
الذى قتل به لا يؤثر فيه ثم رابت صريح قول الروض فرع لو علم عدم تأثير المثل فيه لقوته فالسيوف اه  
(قوله ولو كانت الضربات التي قتل بها لا تؤثر ظناً إلى قتل بالسيوف) هذا لا يخالف قوله الاتى أو ضرب  
عدد ضربه حيث عدل هنا ابتداء للسيوف وجرى هنا الخلاف الاتى أنه يفعل مثل ضربه ثم يزداد  
أو يعدل للسيوف لأن ما هنا فى ضرب من شأنه أن لا يؤثر فى مثله وما هناك فى ضرب من شأنه أن يؤثر فى مثله

اخذاما ياتي لحرمة عمل السحر وعدم انضباطه (وكذا خمر) او بول او جره حتى مات (ولو اط) بصغير يقتل مثله غالبا ونحوهما من كل محرم يتعين فيه السيف (في الاصح) لتعذر المماثلة بتحريم الفعل واجبار نحو المانع ودس خشبة (٤٤١) قرية من ذكر الاط في دبره لا تحصل

المماثلة فلا فائدة له ويتعين السيف جز ما في المماثلة له كالو جامع صغيرة في قلبها فقتلها ورجح ابن الرفعة تعينه ايضا فيما لو ذبحه كالبيضة وليس بواضح ثم رايت بعضهم خالفه وهو الاوجه وله قتله بمثل السم الذي قتل به ما لم يكن مهريا يمنع الغسل ولو اوجره ماء متنجسا او جرماء طاهرا ولو رجع شهود زنا بعد رجعه رجوا (ولو جوع كسجويعه) والقتلى النار مثل مدته او ضرب عدد ضربه (فلم يمت زيد) من ذلك الجنس (حتى يموت) ليقتل بما قتل به (وفي قول السيف) وصوبه البلقيني وغيره لان المماثلة قد حصلت ولم يبق الا تقويت الروح فوجب بالاسهل وقيل يفعل به الاهون من الزيادة والسيف قال الشيخان وهذا اقرب ونقله الامام عن المعظم (ومن عدل) عن المثل (الى سيف) بان يضرب العنق به لا بان يذبح كالبيضة (فله) ذلك وان لم يرض الجاني لانه اسهل (ولو قطع فسر) القطع للنفس (فللولي حرز قسته) تسهلا عليه (وله القطع) طلبا للمماثلة (ثم الحز) للرقبة (وان شاء انتظر) بعد القطع (السراية) لتكمل

الى قول المتن ولو مات بحاقفة في النهاية وكذا في المغني الا قوله اي وليس سمه الى لحرمة عمل السحر (قوله بما ياتي) اي انفا في شرح في الاصح (قول المتن وكذا خمر الخ) قال الشارح في شرح الارشاد وظاهر كلامه انه لو قتله بالنفس في خمر لم يفعل به مثله ويوجه بان التضمخ بالنجاسة حرام لا يباح بحال الا لضرورة فكان كشر البول اه سم على حج عس (قوله بصغير) هذا قد يخرج البالغ فلا يجب القصاص على من لا ط به ويحتمل انه مجرد التصوير فلا فرق بين الصغير وغيره وهو اظهر من اطلاق المصنف عس اقول وبفنده اي عدم الفرق قول المغني ولو اط يقتل غالبا كان لا ط بصغير (قوله يقتل مثله غالبا) راجع للخمر ايضا كما هو صريح صنيع المغني (قوله لتعذر المماثلة الخ) لا يقال يشكل بجواز الاقتصاص بنحو التجويع والتغريق مع تحريم ذلك لانا نقول بنحو التجويع والتغريق انما حرم لانه يؤدي الى اتلاف النفس والاتلاف هنا مستحق فلم يمنع بخلاف نحو الخمر والواط فانه محرم وان امن الاتلاف فلذا امتنع هنا فليتامل سم على حج عس ورشيدى (قوله واجبار نحو المانع الخ) رد لدليل مقابل الاصح عبارة النهاية والمغني والثاني في الخمر يجر ما تمعا كخول او ماء في الواط يدس في دبره خشبة الخ (قوله لا يحصل) من التحصيل والضمير راجع لكل من الايجار والذس (قوله كالو جامع صغيرة الخ) ومعلوم مما سبق في شروط القصاص ان محل ذلك حيث كان جماعة يقتل مثله غالبا وعلم به عس (قوله تعينه) اي السيف (قوله خالفه) اي فيجوز كلاما من المماثلة والعدول الى السيف (قوله بددرجه الخ) او بعده وانه بالجلد اقص منهم بالجلد كما في فتاوى البغوي مغني (قول المتن وفي قول السيف) اعتمدته المنهج وكذا النهاية والمغني كما ياتي انفا (قوله وصوبه البلقيني الخ) وهو المعتمد نهاية عبارة المغني وهذا هو الاصح كما نص عليه في الامم والمختصر وقال القاضي حسين ان الشافعي لم يقل بخلافه ولم يختلف مذهب الشافعي فيه اه (قوله وقيل الخ) وقديديعي انه عين قول تعين السيف وتعينه بالسيف للغالب (قوله بان يضرب) عبارة المغني تنبيه المراد بالعدول الى السيف حيث ذكر حرز الرقبة على المعهود اه (قول المتن ولو قطع) اي ولو قتله بجرح ذي قصاص كان قطع يده مغني (قول المتن فللولي حرز قسته) اي ابتداء مغني (قوله في الاولى) اي فيما لو قطع الولي ثم اراد الحز حالا (قوله طلب الامهال الخ) اي بان يقول لولي المجنى عليه امهلني مدة بقاء المجنى عليه بعد جنايتي وقوله ولا في الثانية اي فيما لو قطع ثم انتظر السراية اسنى ومغني فقول الرشيدى يعنى بالثانية مسئلة القطع بقسميها غير مناسب (قوله طاب القتل الخ) اي بان يقول لولي المقتول ارحني بالقتل او العفو بل الخير لولي المستحق تنبيه ظاهر اطلاقه اي المصنف كالروضة واصلمها ان للولي في صورة السراية قطع العضو بنفسه وان منعناه من القطع حيث لا سراية وهو كذلك مغني (قول المتن بحاقفة الخ) اي ونحو ذلك مما لا قصاص فيه ككسر

(قول المتن وكذا خمر ولو اط في الاصح) قال الشارح في شرح الارشاد وظاهر كلامه انه لو قتله في الغمس في خمر لم يفعل به مثله ويوجه بان التضمخ بالنجاسة حرام لا يباح بحال الا لضرورة فكان كشر البول ولا نظر لجواز التداوى به كما لم ينظر والجواز انداوى بصرف البول فاندفع بذلك ما قاله الشارح بنحو الجورجى اه وما قاله فيسارق التغريق في الخمر نحو شربها والواط بان اتلاف النفس مستحق والتنجيس جائز للحاجة كالتوصل هنا الى استيفاء الحق فليتامل (قوله لتعذر المماثلة بتحريم الفعل الخ) لا يقال يشكل بجواز الاقتصاص بنحو التجويع والتغريق مع ذلك لانا نقول التجويع والتغريق انما حرم لانه يؤدي الى اتلاف النفس والاتلاف هنا مستحق فلم يمنع بخلاف نحو الخمر والواط فانه محرم وان امن الاتلاف فلذا امتنع هنا فليتامل (قوله وله قتله بمثل السم الذي قتل به) قال في الروض وشرحه فلو اشكل معرفة قدر ما تحصل به المماثلة اخذ باليقين وهو اقل ما يتيقن منه (فرع) لو علم عدم تأثير المثل فيه لقوته بالسيف انتهى (قول المتن ولو جوع كسجويعه فلم يمت زيد) ولو قتله بسم ففعل به مثله فلم يمت فهل يزاد كافي التجويع او لا بل يعدل

(٥٦ - شرواني وابن قاسم - ثامن) المماثلة وليس للجاني في الاولى طلب الامهال بقدر مدة حياة المجنى عليه بعد جنايته ومن ثم جاز ان يوالى عليه قطع اطراف فرقه والافى الثانية طلب القتل او العفو (ولو مات بحاقفة او كسر عضد فالخز)

متين لئلا يذم الماثل جاز (وفي قول) يفعل به (كفعله) وهو الراجح في الروضة واصحابه بل قيل ترجيح الاول سبق فلم يؤخذ منه انه لو قطع او اكسر ساعده فمري انفس جاز قطع (٤٤٣) او اكسر ساعده فما قبل من تميز القطع من الكوع بعيد بل لا يبعد ان يكون مفراعا على

ضعيف ولو اجأفه مثلاً ثم عفا  
فان طرأ له العفو بعد الاجافة  
لم يعزروا ولا عزروا على الراجح  
(فان) فعل به كفعله - لم  
يتم تزدالجوا ثقت فلا  
توسع ولا تفعل في محل آخر  
بل تحزرقته (في الايام)  
لاختلاف تأثيرها باختلاف  
محالها (تنبيه) يمنع من اجافة  
وكل ما لا قود فيه ان كان  
قصده العفو بعد فيجز رعا  
او قتل وذلك لان فيه تعديا  
مع الانضاء الى القتل الذي  
هو تقيض العفو (ولو اقتص  
مقاطوع) تصوه الذي فيه  
نصف دية من قاطعه (ثم  
مات) المقتص (بسرابة  
للولي حز) لرقبة الجاني في  
مقابلة نفس مورثه (وله  
عفو بنصف دية) فقط  
لاخذه، اقابل نصفها الاخر  
وهو العضو الذي لمعه ومحل  
ان استوت الدينان وإلا  
فبالنسبة فلر قطع ت امرأه  
يدر جل فقطع يا هائم مات  
فالفعول على ثلاثة ارباع الدية  
لانه استحق دية رجل سقط  
منها ما يقابل ربع دية رجل  
وقياسه كقوله جمع انه لا شيء  
لها في عكس ذلك وهو مالو  
قطع يدها فقطعت يده ثم  
ماتت سرابة فاذا ارادولها  
العفو لم يكن له شيء (ولو  
قطعت يدها فقتل ثم مات)  
المقتص بالسراية (فلوليه

ساعده معني وروض (قول متين) الى قول المتن ولو اقتص في النهاية وكذا في المعنى لا قوله فاقبل الى المتن  
(قول المتن وفي قول كفعله) اعتمدته المنهج وكذا النهاية والمعنى كحصر (قول وهو الراجح) اي ان لم يكن  
غرضه العفو بعد كاعلم عامرو سيصرح به قريبا رشيدى (قوله) يؤخذ منه) اي من الراجح المذكور  
(قوله على ضعيف) وهو الذي رجحه المصنف هنا (قول فان طرأ له العفو الخ) ويصدق في ذلك يمينه لانه  
لا يعرف لانه عس (قول وإلا) اي بان اجاف قاصدا مقدم العفو بعد الاجافة ثم انظر هل يعني من هذا  
التنبيه الاتي سم وجزم عس بالاغناء (قول وعلى الراجح) اي عنده وهو المبر عنه بقول المتن وفي  
قول كفعله عس (قوله لا اختلاف تأثيرها باختلاف محالها) اخرج بهذا زيادة التجويع المتقدم ان كان  
قصد العفو بعد قال في شرح الروض اما اذا قصد الحز بعد ذلك او اطلق فله ان يفعل كفعل الجاني وان لم يكن  
به لولم يسر قصاص انتهى سم (قوله تنبيه يمنع الخ) عبارة المعنى تنبيه على الخلاف عند الاطلاق اما اذا قال  
اجية هو اقله ان لم يمت فله ذلك قطعاً وان قال اجية او اقله من شاعق ثم عفو لم يمكن فان اجاف بقصد  
العفو عزروا وان لم يف لتدبيه ولا يجبر على قتله اه (قول وذلك) أي المنع (قوله) تصوه) الى قوله لانه لم يعزروا  
في النهاية والمعنى لا قوله واكثر (قوله) تصوه) نائب فاعل مقطوع وقوله من قاطعه متعلق باقتص (قول  
المتن وله عفو بنصف الدية) وان مات الجاني - نصف اثم او قتله غير لولي - نصف الدية في تركه الجاني معني  
وفي سم عن الروض وشرحه ولو قطع يدر جل وقيل اخر ثم مات المقاطوع بالسراية قطع الجاني بالمقطوع  
ثم قتل بالاخر وبقي المقاطوع نصف الدية في تركه الجاني فان مات الجاني بسراية القطع فقد استوفى قاطعه  
حقه والدية تول في تركته الدية انتهى (قول لاخذه) اي المقتص (قول وهو) اي ما قبل الخ (قول ومحل)  
اي قول المتن بنصف الدية (قوله فلو قطعت) ولو قطع ذمي مسلم فاقص منه ومات المسلم سرابة وعفى وليه  
عن النفس بالبدل فله خمسة اسداس دية لان المستحق استوفى ما يقابل سدسها ولو قطع عبد يدر حر فاقص منه  
ثم عتقه فمات الحر بالسراية سقط من ديته نصف قيمة العبد ولزم السيد الاقل من القيمة وباقي الدية اذا  
اعتقه اختيار للفداء معني (قوله وقياسه) اي قوله لو قطعت امرأة الخ (قوله لها) اي المرأة اي لاجلها  
(قول لم يكن له شيء) اي لانها استوفت ما يقابل ديتها (قوله لاستيفائه) اي المقتص (قوله ومحل) اي قول  
المتن فلا شيء له (قوله في صورة المرأة) وفي عكس تلك الصورة لو عفا الولي فلا شيء له لاستيفائه ما يقابل ديتها  
وزيادة وظاهر انه لا شيء عليه لتلك الزيادة لاستحقاقه اخذها قصاصا سم (يقوله) اي لولي المقتص ولو قطع  
ذمي يدي مسلم فاقص منه عفا وليه عن النفس بالبدل فله ثلثا دية لمسلم لان المستحق استوفى ما يقابل ثلثها

الى السيف ويفرق فيه نظر (قوله وإلا) أي بان اجاف قاصدا العفو بعد الاجابة ثم انظر هل يعني من هذا  
التنبيه الاتي ايضا (قوله لا اختلاف تأثيرها باختلاف محالها) اخرج بهذا زيادة التجويع المتقدم ان كان  
قصده العفو بعد قال في شرح الروض اما اذا قصد الحز بعد ذلك او اطلق فله ان يفعل كفعل الجاني وان لم  
يكن فيه لولم يسر قصاص اه (قول المتن ولو اقتص مقطوع الخ) بقى ما لو قتل في الروض وشرحه ما حاصله  
انه لو نزل شخص قاطع يده ومات بالسراية صار قصاصا وان اندمل القطع قتل قصاصا وله دية يده في تركه  
الجاني ثم ذكر انه لو قطع يدر جل وقيل اخر ثم مات المقاطوع بالسراية قطع الجاني بالمقطوع ثم قتل بالاخر  
وبقي لا مقطوع نصف الدية في تركه الجاني فان مات الجاني بسراية القطع فقد استوفى قاطعه حقه والدية تول  
في تركه الدية انتهى وقد يشكك قوله السابق صار قصاصا بان القود لا يسبق الجناية كذا كره في قول  
المصنف وان تأخر فله نصف الدية في الاصح والفرق مجرد ان المجنى عليه هنا باشر قتل الجاني وموت الجاني  
في المسئلة الاتية إنما حصل بالسراية فيه نظر (قوله في صورة المرأة السابقة) وفي عكس تلك الصورة لو عفا  
الولي فلا شيء له لاستيفائه ما يقابل ديتها وزيادة وظاهر انه لا شيء عليه لتلك الزيادة لاستحقاقه اخذها قصاصا

الحز) بنفسه ورثه (فان عفا فلا شيء له) لاستيفائه ما يقابل الدية الكاملة ومحل ان استوت الدينان أيضا في  
صورة المرأة السابقة يبقى له نصف الدية (ولو مات جان) بالسراية (من قطع قصصا فهدر) لانه قطع بحق (وان ماتا سرابة) بعد الاقتصاص  
معني



في اليد (معاً أو سبق المجنى عليه فقد اقتصر) بالقطع والسراية ولا شيء على الجاني لان السراية لما كانت كاللمباشرة في الجناية وجب ان تكون كذلك في الاستيفاء (وإن تأخر) موت المجنى عليه عن موت الجاني بالسراية (فله) أي لولي المجنى عليه في تركه الجاني (نصف الدية) ان استوت الديتان نظير مامر (في الاصح) لان القود لا يسبق الجناية والا كان في معنى السلم في القود (٤٤٣) وهو ممتنع ولو كانت الصورة في قطع

يدن فلا شيء له قيل جزماً  
واعترض (ولو قال مستحق)  
قود (يمين) وهو مكلف لجان  
حر مكلف (اخرجه) أي  
يمسك لا قطعها قوداً (فاخرج  
يساراً) له (وقصد بإحتمالها)  
عالمًا وأجاهلاً على الأوجه  
فقطعها المستحق (فهدرة)  
لا ضمان فيها ولا في سراية  
وإن لم يتلفظ بالأذن  
القطع ولو علم القاطع أنها  
اليسار وانها لا تجزى لان  
إخراجها بقصد لإباحها  
بذل لها بما ناعم يعززاله الم  
منها بالتحريم وكية  
لإحتمالها ما لو علم ان المطلوب  
منه اليمين فاخرج اليسار مع  
علمه بأنها لا تجزى ولم يصدق  
العوضيه ويبقى قود اليمين  
كما بصله وذكره بعد ذلك  
ان لم يظن القاطع اجزاها  
ولما سقط لتضمن ردها  
باليسار بدلا للعفو له دية  
يمنه وكذا لو علم عدم اجزائها  
شرعا لكن جعلها عوضا  
ولا نظر لقصد الإباحة حينئذ  
لان رضا المستحق بالعوضيه  
متضمن للعفو عن القطع وإن  
فسد العوض اما المستحق  
الجنون أو الصبي فالأجراج  
له يهدرها لانه تسليط له  
عليها واما المخرج اثن  
فقصده الإباحة لا يدر  
يساره لان الحق له يده

مغنى وأسنى (قوله في اليد) أي مثلاً (قول المتن أو سبق المجنى عليه) أي سبق موته موت الجاني مغنى (قوله  
بالقطع والسراية) أي حصل قصاص البدن بقطع يد الجاني والسراية بالسراية مغنى (قول المتن وإن تأخر الخ)  
ولو شك في المعية ينبغي سقوط الدية لان الأصل براءة لذة ولو لم يعلم السابق ثم نسي أو علم السابق دون السابق  
فهل هو كذلك لما ذكر أو يوقف الأمر الى البيان سم على المنهج عش (قول المتن فله نصف الدية في الاصح)  
(تنبيه) لو كان ذلك في قطع يده مثلاً لم يستحق شيئاً لانه قد استوفى ما يقابل النفس أو في موضحة وجب  
تسعة أعشار الدية ونصف عشرينها وقد أخذ المجنى عليه بقصاص الموضحة نصف العشر وقس على ذلك مغنى  
(قوله نظير مامر) أي أنفاً في شرح وله عفو به نصف دية (قوله عالماً) أي أنها اليسار مع ظن الاجزاء  
مغنى (قول المتن فهدرة) (فرع) على المبيع الكفارة ان مات سراية كقاتل نفسه وانما لم يجب على المباشر  
لان السراية حصلت بقطع يستحق مثله روض وأسنى سم على المنهج عش (قوله ولو علم القاطع الخ)  
غاية (قوله ويبقى الخ) حذف على قول المصنف فهدرة (قوله وذكره) أي المصنف (قوله ومحل له) أي قول  
المتن وإن قال في النهاية وكذا في المغنى الا قوله أما المستحق الى وأما المخرج القود وقوله أو الصبي (قوله ومحل له)  
أي بقاء القود عبارة (١) ويبقى قصاص اليمين الا اذا مات المبيع أو ظن القاطع الاجزاء أو جعلها عوضاً فانه  
يعدل الى الدية لان اليسار وقعت هدرها (قوله والاسقط) وهذا واضح اذا كان الظان المستحق ووكل في  
قطعها فانه لا يقطعها بنفسه كما تقدم أو تعدى وقطع بنفسه واما اذا كان الظاهر هو الوكيل فقط ولم يصدر من  
المستحق الا مجرد الوكيل فالوجه بقاء القود ايضاً طبعاً لاوى أي وعلى الوكيل دية اليسار ولا قصاص عليه فيها  
لظنه الاجزاء سم على المنهج عش (قوله وكذا) أي بسقوط القود ويلزم الدية لو علم أي القاطع وكذا  
ضمير جعلها (قوله حينئذ) أي حين اذ جعلها عوضاً (قوله أي المستحق الجنون الخ) محترز قوله وهو مكلف  
لكن يرد عليه انه موافق لحكم المنطوق فامعنى الاحتراز عنه (قوله فالأجراج) أي بمجرد رده وان لم يقرن به  
قصد الإباحة رشيدى (قوله واما المخرج القود الخ) محترز حر (قوله اذا كان القاطع قناً) أي اما اذا كان  
حر افعول ما نه لا قود عليه مطلقاً فالتقييد بالقتل تصور كون الاخراج هو المسقط بمجرد رشيدى (قوله واما  
المخرج الجنون الخ) عبارة المغنى وخرج بالمكلف المقدر في كلامه الجنون فانه اذا أخرج يساره وقطعها  
المقتص عالماً بالحال وجب عليه القصاص وان كان جاهلاً وجب عليه الدية وصورته ان يجنى عاقلاً ثم يجنى  
والا فالجنون حالة الجناية لا يجب عليه قصاص (تنبيه) كلام المصنف يشعر بمباشرة المستحق للقطع مع ان  
الاصح عدم تمكنه من استيفاء القصاص في الطرف كما سبق وصورها المتولى بما اذا اذن له الامام في استيفاء  
القصاص بنفسه اه عش ومر عن عش آنفاً تصوير آخر (قوله أو الصبي) أي اخرجها من حيث هو ولا في  
خصوص ما نحن فيه من كونه جانياً والا فالصبي لا قصاص عليه رشيدى (قوله ثم ان علم المقتص) أي علم  
الصبي أو الجنون عش (قول المتن فكذب) أي أو اصدقه عميرة (قوله بل عرفت) بفتح التاء (قوله ان  
هذا) أي فكذب (قوله وقول اصله عرفت الخ) عبارة الاصل ولو قال قصدت ايقاعها عن اليمين وظننت انها  
تجزى عنها وقال القاطع عرفت ان المخرج اليسار وانها لا تجزى عن اليمين فلا يجب القصاص في اليسار ايضاً  
على الاصح انتهت ومنها يظهر ان المتن حملها على فتح تاء عرفت لانه انما يطالب بها حينئذ وانها على هذا التقدير  
تفيد ان القاطع كذب المخرج في دعواه ظن الاجزاء لا في دعواه الجعل فيمكن ان يكون وجه جعل الشارح  
تبعا للمحلى التأكيد راجعاً للظن المترتب عليه الجعل مطابقة ما في الاصل سم (قوله فيكون اخف لهما)  
(قول الشرح وقول اصله عرفت يحتمل انه بضم التاء فيكون اخف لهما ما لم يأتى وبفتحها الخ) عبارة الاصل

لكن الأوجه انه يسقط قودها اذا كان القاطع قناً أو المخرج الجنون أو الصبي فلا عبرة باخراجه ثم إن علم المقتص قطع ولا يلزمه الدية (وإن  
قال) المخرج بعد قطعها (جعلتها) حالة الاخراج عوضاً (عن اليمين وظننت اجزائها) عنها (فكذب) القاطع في ظنه الذي رتب عليه الجعل  
المذكور وقال بل عرفت انها لا تجزى عوسياتي ان هذا مجرد تصوير ووقول اصله عرفت يحتمل انه بضم التاء فيكون اخف لهما ما لم يأتى وبفتحها

بضمها حتى يبنى عليه  
الاعتراض على المتن  
(فالاصح) انه لا قصاص في  
اليسار على قاطعها سواء  
اظن انه باحها او انها اليمين  
او علمها اليسار وانها لا تجزى  
او قطعها عن اليمين ظانا  
اجزاءها لان مخرجها سلطة  
عليها بجعلها عوضا ومن ثم  
لا قود فيها وان صدقه في  
الظان المذكور على الاصح  
ايضا بل وان اتقى الظن  
المذكور من اصله خلافا  
لما يوهمه كلام اصله ايضا  
وغيره لما تقرر ان المسقط  
للقود هو قصد جعلها عوضا  
فتفريعه ذلك على التكذيب  
بمجرد تصوير لا مفهوم له  
بدليل كلامه في الروضة  
(وتجبدية) لليسار لان  
الجعل المذكور منع كونه

بذلك مجانا (ويبقى) حيث  
لم يظن للقاطع اجزاءها ولا  
جعلها عوضا (قصاص  
اليمين) في الاول كما مروى  
هذه لانه لم يستوفه ولا عفا  
عنه نعم يلزمه الصبر الى  
اندمال يساره لثلاثه لكمة  
الموا الاله اما اذا ظن اجزاءها  
او جعلها عوضا فلا يبقى  
لما مر ان ذلك متضمن  
للعفو ولكل على الآخر  
دية (وكذا القول) المخرج  
(دهشت) بضم او فتح  
فكسر عن كونها اليسار  
(فظنتها اليمين) او لم اسمع  
الا اخرج يسارك او ظننته

(الخ) إشارة الى عدم اندفاع الاليهام مطلقا كما سياتى في قوله خلافا لما يوهمه كلام أصله الخ سم (قوله) لا  
ياتى لعل في قوله بل وإن انتفى الخ (قوله) حتى يبنى عليه الاعتراض) عبارة المغنى (تنبيه) ما ذكره المصنف  
ليس مطابقا لما في المحرر ولا الروضة واصلها وعبارة المحرر ولو قال قصدت ايقاعها عن اليمين الخ ومراده  
عرفت بضم التاء للتكلم فظن المصنف انها بفتح التاء للخطاب فغير عنه بالتكذيب قال ابن شبة وهو غير  
صحيح لاسر من احدهما ان هذا ليس موضع تنازعهما والامر الثاني انه يقتضى انه اذا صدقه يجب القصاص  
في اليسار والذى في الشرح والروضة في هذه الحالة انه لا قصاص ايضا على الاصح اه (قوله) سواء اظن الى  
قوله وان انتفى الظن في المغنى (قوله) ايضا) اى كالمذكور (قوله) الظن المذكور (قوله) ايضا) اى  
كلام المتن (قوله) لما تقرر) اى في قوله لان مخرجها سلطه عليها بجعلها عوضا (قوله) فتفريعه ذلك على  
التكذيب الخ) قديم منع ان ذلك فرع على التكذيب بل فرعه على الجعل ويؤيده ان قوله فالاصح الخ جواب  
الشرط الذى هو قوله وإن قال جعلتها عوضا والجواب إنما يتفرع على الشرط نعم عبارة توهم اعتبار  
المعطوف على الشرط مع ما بعده في ذلك التفرع فيجيب حينئذ بانه انما قصد بالمعطوف بيان منشأ الجعل  
غالبا وبما بعده بيان حال القاطع غايته ذلك فليتأمل سم (قوله) لليسار) الى قول المتن وكذا لو قال في  
المغنى (حيث لم يظن) الى قول المتن وكذا لو قال في النهاية لا قوله في الاولى الى نعم (قوله) ولا جعلها) عطف  
لم يظن والضمير المستتر للقاطع (قوله) في الاولى) اى في صورة قصد مخرج اليسار الاباحة (كما مر) اى في  
شرح فمهدرة (قوله) وفي هذه) اى في صورة جعل المخرج اليسار عوضا عن اليمين (قوله) اما اذا ظن الخ) محترز  
قوله حيث لم يظن الخ (قوله) لما مر) اى في شرح فمهدرة (قوله) أذن ذلك) اى ظن القاطع الاجزاء و جعله  
اليسار عوضا عن اليمين (قوله) ولكل على الآخدية) اى دية ما قطعه فلوسرى القطع الى النفس وجب  
ديتها ويدخل فيها اليسار مغنى (قوله) بضم) الى الفصل في المغنى الا قوله او لم اسمع الا اخرج يسارك وقوله  
فاندفع الى وفي جميع هذه الصور وقوله واخذ الدية الى ويصدق وقوله وقد دهش الى بان القصد (قوله) بضم  
الخ) عبارة المغنى بضم او له بخطه ويجوز فتحه وكسر ثانيه من الدهشة وهى التحير اه وكذا لو قال دهشت الخ  
أى أو كان المخرج بمنونانها يوروز ولو كان المستحق بمنونا وقال اخرج يسارك أو بمنينك فاخرج جهاله

ولو قال قصدت ايقاعها عن اليمين وظننت انها تجزى عنها وقال القاطع عرفت أن المخرج اليسار وانها لا تجزى  
عن اليمين فلا يجب القصاص في اليسار ايضا على الاصح انتهت ومنها يظهر ان المتن حملها على فتح تاء عرفت  
لانه انما يباطها حينئذ وانها على هذا التقدير تقيدها القاطع كذب المخرج في دعواه ظن الاجزاء لا في دعواه  
الجعل فيمكن ان يكون وجه جعل الشارح تبعا للبحلى التكذيب راجعا للظن المترتب عليه الجعل مطابقة  
ما في الاصل ويحتمل ان يوجه بانسبية رجوع التكذيب الى الظن لعدم وجوب القصاص في اليسار إذ  
رجوعه الى الجعل يناسب وجوب القصاص فيها لا عتراف القاطع حينئذ بعدم تسليط المخرج عليها وكان  
وجه وصف الظن بانه ترتب عليه الجعل بيان الارتباط بينهما والافجرد وجود الظن لا يقتضى ترتب الجعل  
عليه لجواز انه لا يكون سببا لجعل الظن مع تحققه انه يمكن ان يظن صحة جعلها عوضا ولا يقصد العوضيه مع  
اخراجها اما قول بعض مشائخنا انما لم يجعل الشارح المحلى التكذيب راجعا للجعل لانه فعل وهو لا يوصف  
بالتكذيب فيرد عليه ان التكذيب لدعواه كانه لدعوى الظن لانه فقام له (قوله) فيكون اخف لهما ما  
إشارة الى عدم اندفاع الاليهام مطلقا كما سياتى في قوله خلافا لما يوهمه كلام أصله (قوله) حتى يبنى عليه  
الاعتراض على المتن) لقائل أن يوجه الاعتراض على المتن وان اندفع الجزم المذكور بان يحمل عبارة الاصل  
على الوجه الموهوم وبناء اختصارها عليه مع امكان حملها على غيره والاختصار عليه موجب للاعتراض (قوله)  
فتفريعه ذلك على التكذيب الخ) قديم منع ان فرع ذلك على التكذيب بل فرعه على الجعل ويؤيده ان قوله  
فالاصح جواب الشرط الذى هو قوله وإن قال جعلتها عوضا والجواب إنما يتفرع على الشرط نعم عبارة توهم  
اعتبار المعطوف على الشرط مع ما بعده في ذلك التفرع فيجيب بانه قصد بالمعطوف بيان منشأ الجعل غالبا

قال ذلك (وقال القاطع ظننتها اليمين) فلا فود في اليسار على الاصح لان هذا الاشتباه قريب وتجربتها ويبقى قود اليمين وخرج بقول القاطع ذلك بالوقال علمت أنها اليسار وانها لا تجزىء او دهشت فلم ادر ما فطعت او ظنت أنه أبا حها بالاخراج فيجب على القاطع القود في اليسار أما الاولى فواضح وأما الثانية فلان الدهشة لا تليق بحال القاطع وأما الثالثة فكمن قتل رجلا وقال ظننته اذن لي في قتله وإنما أفاد ظن الاباحة مع جعلها عوضا لتضمن جملة الاذن في قطعها كما مروها هنا لإخراجها لما اقترن (٤٤٥) بنحو دهش لم يتضمن اذا أصلا فاندفع

استشكاله بان الفعل المطابق للسؤال كالاذن لفظا وفي جميع هذه الصور لا يسقط قود اليمين الا ان ظن القاطع الاجزاء أو جعلها عوضا وحيث سقط قود اليسار بغير الاياحة أو القائم مقامها وجبت ديتها وهي في ماله لا على عاقلة لتعمده وأخذ اليمين قال له خذها عن اليمين عفو عن قودها ويصدق كل في علمه وظنه لانه لا يعلم الامنه وفارق ما هنا اجزاء قطع اليسار عن اليمين في حد السرقة اذا أخرجهما وقدهش أو ظن اجزاءها عن اليمين لا اذا قصد ابا حها بان القصد من الحد التنكيل وتعطيل الآلة الباطشة وقد حصل والقصاص مبنى على المماثلة

(فصل) في موجب العمد وفي العفو وهو سنة مؤكدة وبغير مال أفضل وذلك للآيات والاحاديث منها خبر البيهقي وغيره ما رفع اليه صلى الله عليه وسلم قصاص قط لا امر فيه بالعفو بل في مسلم أنه رفع اليه قاتل أقر فقال لا أخى القاتل اعف عنه فاني فقال اذهب

وقطعها أهدرت لانه أتلفها بتسليطه وان لم يخرجها له وقطع يمينه لم يصح استيفاؤه لعدم أهليته ووجب لكل دية وسقطت ما غني وروض مع الاسنى (قوله قال ذلك) أي أخرج يسارك (قول المتن وقال القاطع) أي المستحق ايضا معنى (قوله وتجربتها) أي قوله أما الاولى في النهاية (قوله ذلك) أي ظننتها اليمين (قوله ما لو قال) أي القاطع المستحق (قوله أما الاولى) أي علمت أنها اليسار الخ (قوله فواضح) عبارة ألمغنى لانه لم يوجد من المخرج تسليط اه (قوله وأما الثانية) أي دهشت الخ (قوله وأما الثالثة) أي ظننت انه ابا حها الخ (قوله فكمن قتل الخ) أي فهو أي القاطع كمن قتل الخ (قوله وإنما أفاد ظن الاباحة) أي كما تقدم في شرح وان قال جعلتها عن اليمين الخ سم أي بقوله سواء اظن انه ابا حها (قوله مع جعلها الخ) أي جعل المخرج اليسار عوضا عن اليمين عبارة ألمغنى ويقارق عدم لزومه فيما لو ظن ابا حها مع قصد المخرج جعلها عن اليمين بان جعلها عن اليمين تسليط بخلاف إخراجها دهشة او ظنا منه انه قال أخرج يسارك اه (قوله (الآن) مفعول لتضمن المضاف الى فاعله (قوله كما مر) أي في شرح فهدرة (قوله لم يتضمنه الخ) قد يقال هذا لا يظهر في قوله لم اسمع الا أخرج يسارك او ظننته قال ذلك فليتأمل سم وقوله قد يقال الخ سالم عما مر انما غني (قوله استشكله) أي كلام المصنف هنا (قوله بان الفعل) يعني فعل المجنى عليه المطابق للسؤال يعني سؤال الجاني (قوله في جميع هذه الصور) أي صور اقوال المخرج المذكورة في المتن والشرح (قوله او جعلها) عطى على ظن والضمير المستتر للقاطع (قوله بغير الاباحة) أي السابقة في قول المتن وقصد ابا حها وقوله او القائم مقامها أي السابق هناك بقول الشارح وكنية ابا حها الخ (قوله في ماله) أي القاطع وهو المجنى عليه أو لا ع ش (قوله وأخذ الدية) مبتدأ وخبره قوله عفو عن قودها والجملة استئنافية (قوله واخذ الدية يمين قال الخ) أي ولو قال له الجاني خذ الدية عوضا عن اليمين فاخذها وان كان ساكتا سقط القصاص وجعل الاخذ عفو عنه كودي (قوله يمين قال له) أي من قاطع يمين مثلا قال المستحق قودها (قوله ويصدق كل في ظنه وعلمه الخ) عبارة الروض أي والمغنى والقول قول المخرج فيما نوى سم

(فصل) في موجب العمد (قوله وفي العفو) أي وفيما يتبع ذلك ككون القطع هدرا فيما لو قال رشيدا قطعني ع ش (قوله سنة مؤكدة) أي مطلقا بمال وبدونه (قوله أي لمخالفته الامر) أي مع عدم رجوعه عن القتل المتضمن ذلك الرجوع التوبة عن المخالفة والندم عليها سم (قوله ولم يقره الخ) أي لان قوله فهو في النار أي على هذا الباب انكار عليه سم (قوله بفتح الجيم) أي قوله ويجاب في المغنى والى قوله فتأمل في النهاية (قوله المضمون) أخرج نحو الصائل والمراد بالمضمون المستوفى للشروط ع ش (قوله يقودون الجاني

وبما بعده بيان حال القاطع غالباً عند ذلك فليتأمل (قوله وإنما أفاد ظن الاباحة الخ) كما تقدم في شرح قوله ولو قال جعلتها عن اليمين الخ (قوله لم يتضمن) قد يقال هذا لا يظهر في لم اسمع الا يسارك او ظننته قال ذلك فليتأمل (قوله او جعلها) أي اليسار (قوله ويصدق كل في علمه وظنه الخ) عبارة الروض وانقول قول المخرج فيما نوى

(فصل) في موجب العمد الخ (قوله أي لمخالفته الامر الخ) قد يقال لمخالفة الامر متحقة وان لم يقتله لانه لما ذهب به لقصده قتله وقع في المخالفة فلم قيد كونه في النار بوقوع القتل وقد يجاب بان التقيد احتراز عما اذا رجع عن قتله لتضمنه التوبة عن المخالفة والندم عليها (قوله ولم يقره عليه) أي لان قوله فهو في النار أي على

به فلما ولى قال ان قتله فهو في النار أي لمخالفته الامر لان هذا الباب فيه إشعار بما بالاخلال بمن يدا حرامه صلى الله عليه وسلم أو بنفاق ذلك الاخ فان قلت فكيف أقره على محرم قلت المحرم الاباء ولم يقره عليه واما القود اذا صمم عليه فهو واجب فالحية مختلفة (موجب) بفتح الجيم (العمد) المضمون في نفس أو غيرها (القود) بعينه وهو بفتح الواو والقصاص سمي به لانهم يقودون الجاني بحبل أو نحوه (والدية) في النفس وأرش غيرها (بدل) عنه عندهما كالدارمي واعترض بان قضية كلام الشافعي والاصحاب وصرح به الماوردي في قود النفس

أنها بذل ما جنى عليه ولا يلزم المرأة بقتلها الرجل دية امرأة ليس كذلك اهـ ويجب أن الخلاف في ذلك افضى لاتفاهم على أن الواجب مودية  
المقتول فلم يبق لذلك الخلاف كبير فائدة (٦٤٤) وقديوجه الاول بان القود لما وجب علينا كان كحياة نفس القاتل فساكن أخذ الدية في الحقيقة

(الخ) أى إلى محل الاستيفاء معنى (قوله أنها) أى الدية وقوله بدل ما جنى عليه أى بدل القاتل رجلاً كان أو امرأة أى لا بدل القود عـش (قوله ولا) أى بان كان بدل القود (قوله ويجب الخ) في هذا الجواب وقفة لان حاصل الاعتراض ان العبارة الموافقة للمقصود هي هذه لا ما قاله الشيخان وهذا لا يندفع بما ذكره سم وعش (قوله ويوجه الاول) وهو ان الدية بدل عن القود أى يمكن توجيهه بحيث يندفع عنه لزوم ما ذكر وحاصل الدفع ان القود كحياة نفس القاتل للزومه علينا فالدية بدل عن نفس القاتل فلم يلزم ما ذكر عش (قوله بدلا عنه) أى عن القود الذى قاله المصنف وقوله لا عنها أى نفس القاتل الذى اقتضاه كلام الشافعى والأصحاب وهذا اولى مما فى حاشية الشيخ رشيدى عبارته قوله بدلا عنه أى الرجل لا عنها أى المرأة اهـ (قوله أنه) أى القود (قوله اجاب بنحو ذلك) فانه قال ما قاله الشيخان لا ينافى ما قاله الهاردي لانها مع انها بدل عن القصاص بدل عن نفس المجنى عليه لان القصاص بدل عن نفس المجنى عليه وبدل البديل بدل اهـ فليتامل مع حاصل جواب قول الشارح بدلا عنه لا عنها ومرجع هذين الضميرين فيه سم أى وبين الجوابين بن بعيد (قوله بنحو موت) إلى الفائدة فى النهاية وكذا فى المغنى لا قوله وخبر الصحيحين إلى وقديتعين (قوله بنحو موت) أى او وجود مانع من القتل كاصالة القاتل عش (قوله عنه علمها) أى عن القود على الدية (قوله مراده) أى بقوله مبهما (قوله القدر المشترك الخ) أى بخلاف المهم فانه صادق بكونه معيناً فى الواقع حتى يكون الواجب احدهما بعينه فى الواقع لكنه لم يتبين فى الظاهر سم ورشيدى (قوله من قتل) ببناء المفعول (قوله امان يودى) أى له بان ندفع له الدية او يقاد أى له عش (قوله ظاهر فى هذا القول) استشكله سم راجعه (قوله صححه المصنف الخ) ولا اعتماد عليه فى المذهب وإن قال انه الجديدمعنى (قوله وقديتعين القود الخ) عبارة المغنى ومحل الخلاف كما قال ابن النقيب فيما إذا كان العمدي وجب القصاص فان لم يوجه كقتل والد الخ فان وجبه الدية جز ما ومحله ايضا فى عمد تدخله الدية ليخرج قتل المرتد ما فان الواجب فيه القود جز ما اهـ (قوله والكفارة) قديوهى ان ما مر لا كفارة فيه وليس مراد رشيدى (قوله روى البيهقى) إلى قوله ومنه يؤخذ فى المغنى (قوله يعنى المستحق) إلى قول المتن ولو قطع فى النهاية لا قوله من عدم تحلل إلى ولو عفى وقوله ومر إلى المتن (قوله بغير رضا الباقيين) أى ويسقط بذلك القود وقول الشارح لان القود الخ انما هو علة لهذا المقدر رشيدى وعش (قوله سقط) أى القود (قوله ومنه يؤخذ الخ) أى من القياس المذكور (قوله من غير الاعضاء) أى كالاعضاء المذكورة فيما قبله رشيدى (قوله من غير الاعضاء) أى قياساً على الاعضاء كالقلب اهـ (قوله عن اليمين) أى عن قطعها وقودها (قوله سقط القود) جواب لو (قوله عفا) أى عن القود (قوله أنه

بدلا عنه لا عنها ولا يلزم عليه ما ذكر لما تقرر انه كحياة القاتل فتأمله ثم رايت شيخنا اجاب بنحو ذلك عند (سقوطه) بنحو موت او عفو عنه علمها (وفى قول) (موجه) (احدهما مبهما) مراده قول اصله لا بعينه الظاهر فى أن الواجب هو القدر المشترك بينهما فى ضمن أى معين منهما وخبر الصحيحين من قتل له قاتل فهو بخير الامرين اما ان يودى واما ان يقاد ظاهر فى هذا القول ومن ثم صححه المصنف فى بعض كتبه وقديتعين القود ولا دية كما مر فى قتل مرتد مorda وفيما لو استوفى ما يقابل الدية ولم يبق له الا حز الرقبه وقد تعين الدية كفى قتل والد الولده والمسلم لذي وقدا لا يجب الاعتذار والكفارة كما فى قتل قته (فائدة) روى البيهقى عن مجاهد وغيره ان شريعة موسى عليه السلام تحتم القود وعيسى عليه السلام تحتم الدية تخفف الله تعالى عن هذه الامه وخيرهم بينهما (وعلى القولين الاولى) يعنى المستحق (عفو) عن القود فى نفس او طرف (على الدية او نصفها) مثلاً (بغير رضا الجاني) لانه مستوفى

هذا الاباء انكار عليه (قوله ويجب بان الخلاف الخ) ما المانع من ان يجب بان المراد ان دية المقتول بدل عن قتل القاتل قصاصاً لا عن نفسه فلا يلزم ما ذكر (قوله ايضا ويجب الخ) فى هذا الجواب وقفة لان حاصل الاعتراض ان العبارة الموافقة للمقصود هي هذه لا ما قاله الشيخان وهذا لا يندفع بما ذكره (قوله ثم رايت شيخنا اجاب بنحو ذلك) فانه قال اما ما قاله الشيخان فلا ينافى ما قاله الهاردي قال وذلك لانها مع انها بدل عن القصاص بدل عن نفس المجنى عليه لان القصاص بدل عن نفس المجنى عليه وبدل البديل بدل اهـ فليتامل مع حاصل جواب قول الشارح بدلا عنه لا عنها ومرجع هذين الضميرين فيه (قوله الظاهر فى ان الواجب هو القدر المشترك) أى بخلاف المهم فانه صادق بكونه معيناً فى الواقع حتى يكون الواجب احدهما بعينه فى الواقع لكن لم يتبين فى الظاهر (قوله ظاهر فى هذا القول) قد يقال انما يكون ظاهر افيه لو كان قال القاتل بخير النظرين واما قوله فهو أى الولي بخير النظرين فهو صادق وان كان القود واجبا علينا لانه بالخيار بين

بأنه كالحال عليه والمضمون عنه ولا حد المستحقين العفو بغير رضا الباقيين لان القود لا يتجزأ ومن ثم لو عفى عن بعض أعضاء الجاني سقط عن كله كما ان تطليق بعض المرأة تطليق لسكها ومنه يؤخذ ان كل ما يقع الطلاق بربطه به من غير الاعضاء يقع العفو بربطه به وما لا فلا وقياس قولهم لو قال له الجاني خذ الدية عوضاً عن اليمين فاخذها ولو ساء كتماسقط القود وجعل الاخذ عفواً أنه

يأتي نظير ذلك هنا (وعلى الاول) الاظهر (لو اطلق العفو) عن القود ولم يتعرض الدية ولا اختارها عقب العفو (فالمذهب لاديه) لان اقتل لا وجهها والعفو استمات ثابت لا اثبات معدوم وقوله تعالى فاتباع اى المال محمول على العفو عليها اما اذا اختارها عقب العفو فتجب تنزيلا لاختيارها عقبه منزله عليها بقرينة المبادرة اليها ويظهر ضبط التعقيب هنا بما مر في البيع من عدم تحلل لفظ اجنبي وان قل او سكوت طويل بعد فاصلا عرفا ولو عفا بعض المستحقين واطلق سقطت حصته ووجب حصه الباقي من (٤٧) الدية وان اختارها لان السنود.

قضى عليهم كما في قتل الوالد ولو استحال ثبوت المال كما لو قتل أحد قتيه الاخر فعفا عن القود أو عن حقه أو وجب الجناية ولو بد الحق لم يثبت له عليه مال جزما (و) على الاول ايضا (لو عفا عن الدية لغا) هـ. ا. العفو لو قوعه عمالا يستحقه (وله العفو) عن القود (بعده) وإن تراخى (عليها) لان حقه لم يتغير بالغزو لان اللاغى كالعدم ولو اثار القود ثم الدية وجبت. طلقا (ولو عفا على غير - بنس الدية ثبت) ذلك الغير - الى القولين وان كان أكثر من الدية (ان قبل الجاني) ذلك وسقط القود (و الا لا) ثبت لانه اعتياض فاشترط رضاها (ولا يستط القود في الاصح) لانه لما رضى بسقوطه على عرض ولم يحصل وليس كالصلح على عوض فاسد لان الجاني فيه قبل والتزم (و ليس لمحجور فلس) ومثله اريض في الزائد على المثل و ارث المديون (عفو عن مال ان أو جبا أحدهم) لانه ممنوع من تفويت المال لحق

(يأتى الخ) خبر قوله وقياس الخ (قوله نظير ذلك هنا) أى فلو قال الجاني للمستحق خذ الدية بدل القود فاخذها ولو ساءكتنا سقط حقه منه لرضاه ببدله ع ش (قوله هنا) نظر ما مراده به رشيدى يعنى ان ولهم المذكور شامل لدية وقود الطرف والنفس والمعنى وقولهم عن اليمين على طريق التمثيل فلا حاجة لياس غير اليمين عليها (قوله الاظهر) وهو ان موجب العمدة القود بدينه وقوله ولم يتعرض الخ اى بنى ولا اثبات معنى (قوله محمول على العفو الخ) ويؤيده قوله تعالى فمن عفى له من اخيه شئ سم (قوله عليها) اى الدية (قوله منزلته عليها) اى منزلة العفو على الدية معنى (قوله واطلق) اى بان لم يذكر مالا ولم يختره عقبه بقرينة ما مر ع ش (قوله سقطت حصته) اى من القود وبدله (قوله ولو استحال الخ) عبارة المفتى ومحل الخلاف ما اذا امكن ثبوت المال فان لم يمكن كان قتل احد عبدى شخص عبده الاخر فللسيد ان يقتص وان يعفو ولا يثبت له على عبده مال فان اعتقه لم يسقط القصاص فان عفى السيد بعد العتق مطلقا لم يثبت المال جزما او على مال ثبت كما في الروضة واصلاها هـ (قوله فعفا عن القود) اى عفو مطلقا (قوله ولو بعد العتق) اى للجاني وظاهره ان العفو بعد العتق ع ش وعبارة الرشيدى قوله ولو بعد العتق اى والصورة انه عفى مطلقا بخلاف ما اذا عفى عنه بعد العتق على مال فانه يثبت كما نقله الدميرى عن الشيخين رشيدى ومرافعا عن المفتى ما يرافقه (قول المتن بعده) اى بعد العفو عن الدية ع ش ورشيدى (قوله لان اللاغى كالعدم) اى فكانه لم يوجد منه ابتداء سوى العفو عن القصاص على الدية ع ش (قوله مطلقا) اى عقب اختياره او بعد مدة ع ش (قول المتن ولو عفا) على غير الجنس اى او صالحه غيره عليه ثبت ذلك الغير او المصالح عليه وان كان اكثر من الدية (تنبيه) لو عفى عن القود على نصف الدية فهو كعفو عن القود ونصف الدية فيسقط القود ونصف الدية معنى (قوله وان كان اكثر من الدية) ويوجب عليه قول ذلك انقاذ الروح كما نقله بعض مشايخنا عن المتولى رشيدى (قوله وليس كالصلح على عوض فاسد) اى حيث يسقط القود سم (قوله لان الجاني فيه) اى فى الصلح على عوض فاسد ع ش (قول المتن وليس لمحجور فلس الخ) احتراز بمحجور عن المفلس قبل الحجر عليه فانه كوسر وبفلس عن المحجور عليه بسلب عبارته كصبي ومجنون فعفو هما لغو معنى (قوله من تفويت المال الخ) الاخصر الشامل لما زاد من قول المفتى من التبرع هـ (قول المتن وان اطلق) اى بان قال عفوت عن القود ولم يتعرض للدية ولا اختارها عقب العفو (قوله وقضيته) اى قوله والمفلس الخ ع ش (قوله حينئذ) اى - بين عصيانه بالاستدانة (قوله ومع ذلك) اى لزوم العفو على الدية (قوله بالمعجزة) اى قوله وكذا الوعفى فى المعنى (قوله المحجور عليه بسفه) ولو كان السفيه هو القاتل فصالح عن القصاص باكثر من الدية نفذ ولا حجر للولى فيه كما هو قضية كلام الرافعى (فرع) عفو المكاتب عن الدية تبرع فلا يصح بغير اذن سيده وباذنه فيه القولا (مغنى (قوله مطلقا) اى بلا تعرض للدية وقوله او عن الدية يعنى على ان لا مال (قوله فلا يصح عفو عن المال بحال

القود الواجب عينا وبدله الذى هو الدية بالعفو عليها (قوله محمول على العفو عليها) ويؤيده قوله تعالى فمن عفى له من اخيه شئ سم (قوله وليس كالصلح على عوض فاسد) اى حيث يسقط القود (قوله فلا يصح عفو عن المال بحال) قضيته انه على الاول وهو انه كالمفلس يصح عفو عن المال وليس بواضح لانه حيث رجبت الدية

الغرام (والا) نوجب ذلك بل القود بدينه وهو الاظهر (فان عفا) عنه (على الدية ثبتت) كغيره (وان اطلق) لعفو (فكاسبق) من انه لاديه (وان عفا على ان لا مال فالمذهب انه لا يجب شئ) لان القتل لم يوجب مالا والمفلس لا يكفل الا كتب و قضيته انه لو عصى بالاستدانة لم يمه العفو على الدية لانه حينئذ يكفل الا كتب وهو ظاهر ومع ذلك يصح عفو على ان لا مال اذا غاية الام انه ارتكب محرما وهو لا يؤثر فى صحة العفو (و المذنب) بالمعجزة المحجور عليه بسفه (فى العفو مطلقا) وعن (الدية) او عليها (كفلس) فى تنبيهه المذكور (وقيل كصبي) فلا يصح عفو عن المال بحال وخرج بقوله فى الدية القود فهو فيه كالرشيد فلا يجرى فيه هذا الوجه و مر ان للسفيه المهمل حكم الرشيد

ولو تصالحا عن القود على أكثر (٤٤٨) من الدية لكنه من جنسها نحو (ماتى بعير) من جنس الواجب وصفته (لغا) الصالح (إن أو جينا

أحدهما) لأنه زيادة على الواجب فهو كالصالح من مائة على مائتين (ولاً) بان أو جينا القود عينا فالصالح الصحة) ويثبت المال وكذا لو عفا من غير تصالح على ذلك إن قبل الجاني ولا فلا يثبت ويبقى القود لما مر أنه اعتياض فيتوقف على رضاهما أما غير الجنس الواجب فقد مر (ولو قال) حر مكلف مختار (رشيد) أو سفيه لا آخر (أقطعني ففعل فهدر) لا قود فيه ولا دية كما لو قال قاتلني أو تلفت مالي واذن القن يسقط القود لا المال واذن غير المكلف والمكره لا يسقط شيئا (فان سري) القطع الى النفس (أو قال) ابتداء (أقتلني فقتله فهدر) كما ذكر للاذن ولأن الاصح ان الدية تثبت لمورث ابتداء أى لانها بدل عن القود البدل عن نفسه كما علم مما مر نعم يجب الكفارة ويعزر (وفي قول

قضيته انه على الاول يصح عفو عن المال وليس بواضح لانه حيث وجبت الدية لم يصح عفو عنها إلا ان يراد انه لا يصح عفو عن القود بجناها او على ان لا مال سم أقول وقد بانى عن المراد المذكور قول الشارح وخرج بقوله في الدية الخ وقوله وإن عفى على ان لا مال بان تلفظ بذلك عيش عبارة عيش قوله فلا يصح عفو الخ فلو قال عفوت على القصاص على ان لا مال صح العفو عن القصاص ولغا فوله على ان لا مال ووجبت الدية وعبارة المحلى وقيل كصبي فتجب اهر (قول المتن ولو تصالحا) أى الولي والجاني من القود على أكثر الخ ولو تصالحا على أقل من الدية صح بخلاف كما قاله القاضي معنى (قول المتن أحدهما) أى لا بعينه معنى (قوله بان أو جينا القود الخ) أى والدية بدل منه وهو الاظهر معنى (قوله على ذلك) أى أكثر من الدية لكن من جنسها (قوله) أما غير الجنس الخ) محترز قوله لكنه من جنسها عيش (قوله فقد مر) أى فى المتن انفا (قوله حر) إلى قول المتن ولو قطع فى المغنى إلا فوله مختار وقوله والمكره وقوله أى لانها إلى نعم وقوله ويعزر (قوله فقتله فهدر) أى ما لم تدل قرينة على الاستهزاء فان دلت على ذلك وقتله قتل به عيش (قوله كاذكر) أى لا قود فيه ولا دية سم (قوله تثبت للمورث ابتداء) أى فى آخر جزء من حياته ثم يتلقاها الوارث معنى (قوله عامر) أى فى اول الفصل (قوله نعم تجب الكفارة) أى فيما لو سرى أو قال أقتلني الخ اذ القطع لا كفارة فيه رشيدى عبارة المغنى وقوله فهدر ليس على عمومها فان الكفارة تجب على الاصح لحق الله تعالى والاذن لا يؤثر فيها اه (قوله ويعزر) أى فى كل منهما عيش عبارة الرشيدى أى فى كل من المسائل الثلاث من انضمام القطع المجرد عن السراية اليهما اه أى إلى مالوسرى ومالو قال أقتلني الخ (قوله أى عضوه) أى الذى يجب فيه قود معنى (قوله وجعله بعضهم بفتححه) أى يارزم عليه تشييت خميرى الفعلين (قول المتن وارشه) لا يخفى صراحة السياق كقوله الآتى وأما ارش العضو الخ فى صحة العفو عن الارش وفيه شىء لأن الواجب القود عينا والعفو عن المال لاغ كما تقدم ويمكن ان تصور المسئلة بما إذا عفى عن القود على الارش ثم عفى عن الارش ويحتمل ان يصح العفو عن المال مع العفو عن القود كما هو ظاهر هذا الكلام سم (أقول) وصرح به المغنى وسيأتى عن سم نفسه الميل اليه وعن عيش توجيهه (قوله من قود) إلى قوله وكانهم إنما ساءحو فى المغنى إلا قوله كائنص عليه الى المتن وإلى قوله لو وقع فى متن المنهج فى النهاية (قوله إلى النفس) اما إذا سرى إلى عضو آخر فلا قصاص فيه وإن لم يعف عن الاول كما مر معنى (قوله لتولد السراية الخ) لا يخفى ان هذا التعليل إنما يظهر فى قوله فى نفس وأما قوله وطرف فقد مرت علته انفا (قوله لاذهو) أى القطع من جنس الخ علة مقدمة على بعض معلولها (قوله نحو جائفة) فاعل خرج (قوله عفا المجنى عليه الخ) الجملة صفة نحو جائفة وتذكير الرابطة نظرا للضاف اليه (قوله فلوليه) أى المجنى عليه العافى (قوله ان يقتص

لم يصح عفو عنها فليحرر ولينظر التفاوت بين القولين بالنظر للمال إلا أن يراد بان لا يصح عفو عن المال بحال انه لا يصح عفو عن القود بجناها او على انه لا مال إذ عبارة الصبي ملغاة (وسفيه) يوهم مساواة الرشيد فى الاحكام المذكورة وفيه نظر بالنسبة للعفو عن الارش الآتى وما يترتب عليه ان لا يسوغ عفو له ولعل هذا وجه تقييد المصنف بالرشد ثم سمعت ان شيخنا الشهاب الرملى قال ان هذا هو وجه التقييد (قوله فهدر كما ذكر) أى لا قود فيه ولا دية (قوله ولأن الاصح ان الدية تثبت للمورث ابتداء) ثم قوله بناء على الضعيف هل يجرى ذلك على أن الواجب القود عينا وإن كان كذلك أشكل لأن الدية لا تجب على هذا القول إلا بالعفو عليها وليس فى تصوير المسئلة ما يقتضى ذلك فكيف يتأتى البناء على انها تجب للمورث او للوارث مع انه لا مقتضى لاصل وجوبها اذ لم يوجد الاذن فى القتل او القطع وذلك يقتضى سقوط ما يجب بذلك والواجب بذلك ليس الا القود (قوله بناء على الضعيف الخ) هل هذا مبنى على ان الواجب احدهما لا بعينه لا القود عينا (قول المتن وارشه) لا يخفى صراحة السياق كقوله الآتى وأما ارش العفو الخ فى صحة العفو عن الارش وفيه شىء لأن الواجب القود عينا والعفو عن المال لاغ كما تقدم فلينظر صورة المسئلة ويمكن أن تصور بما إذا عفى

أى لتولد السراية من معفو عنه وخرج بقوله قطع اذهو من جنس ما فيه قود نحو جائفة بما لا يوجب قودا عفا المجنى عليه عن القود فيها ثم سرت الجناية لنفسه فلوليه ان يقتص فى النفس

لانه عفا عن القود بما لا قود فيه فلم يؤثر العفو وبقوله عن قوده وارشه ما قال عفوت عن هذه الجناية ولم يزد فانه عفو عن القود دون الارش كما نص عليه في الام اي فله ان يعفو عقبه عليه لانه يجب بلا اختياره القوري فيما يظن اخذا (٤٩٤) مما مر فيما لو اطلق العفو (واما ارش العضو

فان جرى) في صيغة العفو عنه (لفظ وصية واوصيت له بارش هذه الجناية فوصية القاتل) وهي صحيحة على الاصح ثم ان خرج الارش من الثلث أو أجاز الوارث سقطت النفذت منه في قدر الثلث (او) جرى (لفظ ابراء واسقاط او عفو سقط) قطعان خرج من الثلث أو أجاز الوارث والافقده لانه اسقاط ناجز وكانهم انما ساءحو في صحة البراء هنا عن العضو مع الجهل بواجبه حال البراء اذ واجب الجناية المستقر انما يتبين بالموت الوانع بعدو حيث لا فهو في مقابلة النفس لا العضو لان جنس الدية سواح فيه بصحة البراء منها مع انواع من الجهل فيها كما علم مما مر في الصلح وغيره وما ياتي فيها (وقيل) هو (وصية) لا اعتباره من الملك اتفاقا فيجرى فيها خلاف الوصية للقاتل ويرد بان الوصية له اما تنحق فيما علق بالموت دون التبرع الناجز وان كان في مرض الموت ووقع في متن المنهج وشرحه اصلاح مصرح بالفرق بين لفظ الوصية وغيره وهو وهم لما تقرر من اعتبار الكل من الثلث

أي من الجاني المعفو عن القود منه (قوله لانه) أي الجاني عليه (قوله وبقوله عن قوده وارشه الخ) كالصريح في ان عفوه عن القود والارش صحيح بالنسبة للارش ايضا وان كان الواجب القود علينا ولهذا اقتصر على العفو عن الارش لغالعدم وجوبه كما علم عما تقدم فكانهم يفرقون بين الاقتصار على العفو عن الارش فلا يصح وبين العفو عنه مع العفو عن القود فيصح فليحرج سم على حج ويوجه الفرق بانه لو اطلق العفو لم يجب الارش الا اذا عفا عليه عقب مطلق العفو فذكره في العفو كالصريح بل لازم مطلق العفو فيصح ع ش (قوله اي فله ان يعفو الخ) تفسير لقوله دون الارش (قوله لانه الخ) اي وليس المراد بقوله دون الارش انه يجب الارش بالعفو عن القود مطلقا بدون ان يختار الارش عقب العفو المطلق (قول المتن واما ارش العضو) اي في صورة سراية القطع الى النفس معنى (قول المتن فان جرى لفظ وصيته الخ) اعترض بان المقسم العفو عن الارش فتقسيمه الى ما ذكر من الوصية والبراء وغيرهما من تقسيم الشيء الى نفسه وغيره واجب شيخنا الشهاب الرمي بان المراد بالعفو المقسم مطلق الاسقاط اعم من ان يكون بلفظ العفو او بغيره فلا اشكال سم على حج ع ش وسياقي في الشارح حكاية الاعتراض وجواب اخر (قول المتن واوصيت له الخ) اي كان قال بعد عفوه عن القود اوصيت الخ معنى (قوله والا) اي ان لم يجزها الوارث (قوله لانه) اي العفو بواحد من هذه الالفاظ الثلاثة (قوله في صحة البراء هنا الخ) يعني في صحة الاسقاط هنا بلفظ البراء (قوله اذ واجب الخ) علة قوله مع الجهل بواجبه ع ش (قوله وحيث ان) اي حين وقوع الموت (قوله فهو) اي الواجب (قوله اذ واجب الجناية) علة قوله مع الجهل بواجبه ع ش (قوله لان جنس الدية الخ) علة قوله وكانهم انما ساءحو الخ ع ش (قوله فيها) اي الدية (قوله هو) اي العفو بواحد من تلك الالفاظ وكذا ضمير لا اعتباره (قوله فيجرى فيها) اي في تلك الالفاظ اي في العفو بها (قوله دون التبرع الخ) اي الذي منه ما ذكر هنا (قوله من اعتبار الكل) يعني من اعتبار العفو بكل من لفظ الوصية وغيره وقوله لانه اي العفو بكل منهما وقوله منه اي مرض الموت (قوله قيل هذا) اي قول قول المتن واما ارش العضو فان الخ (قوله انه زاد) اي بعد تمام التقسيم (قوله هذا كله) اي قول المصنف واما ارش العضو الخ (قوله اي على ارش العضو) اي المعفو عنه (قوله وهذا) اي الخلاف

عن القود على الارش ثم عني عن الارش ويحتمل انه يصح العفو عن المال مع العفو عن القود كما هو ظاهر هذا الكلام (قوله وبقوله عن قوده وارشه الخ) كالصريح في ان عفوه عن القود والارش صحيح بالنسبة للارش ايضا وان كان الواجب القود علينا ولهذا اقتصر على العفو عن الارش لغالعدم وجوبه كما علم مما تقدم فكانهم يفرقون بين الاقتصار على العفو عن الارش فلا يصح وبين العفو عنه مع العفو عن القود فيصح فليحرج ويوجه الفرق بانه لو اطلق العفو لم يجب الارش الا اذا عفا عليه عقب مطلق العفو فذكره في العفو كالصريح بل لازم مطلق العفو فيصح (قول المتن واما ارش العضو فان جرى الخ) صريح في وجوب الارش وهو مشكل لاذ لم يظهر من تصوير المسئلة غير انه عني عن قوده وارشه والصحيح ان الواجب القود علينا وان العفو عن المال لغالعدم وجوبه فيكون العفو عن القود صحيحا بخلافه عن الارش فانه لغو لعدم وجوبه ويتحصل من ذلك عدم وجوب الارش وان العفو عنه لغو فن اين وجب حتى يفصل في العفو عنه (قول المتن فان جرى لفظ وصية الخ) اعترض بان المقسم العفو عن الارش فتقسيمه الى ما ذكر من الوصية والبراء وغيرهما من تقسيم الشيء الى نفسه وغيره واجب شيخنا الشهاب الرمي بان المراد بالعفو المقسم مطلق الاسقاط اعم من ان يكون بلفظ العفو او بغيره وحيث فلا اشكال في تقسيمه الى ما ذكر الذي منه الاسقاط بلفظ العفو وسياقي في كلام الشارح حكاية الاعتراض مع جواب آخر له (قوله اذ واجب الجناية المستقر الخ) قد يقال

(٥٧) - شرواني وابن قاسم - ثامن) لانه وقع في مرض الموت اذ الجرح الساري منه كما مر في بابه ثم رايت نسخة معتمدة حذف منها ذلك الوهم قيل هذا لا يناسب جعل المقسم العفو عن القود والارش اه ويرد بمنع ما ذكر اذ غاية الامر انه زاد في الارش تفصيلا ومثل ذلك لا يؤثر هذا كله في ارش العضو لا ما زاد عليه كما قال (وبجب الزيادة عليه) اي على ارش العضو (الى)

تمام الدية) للسراية وان تعرض في عفوه لما يحدث بطلان اسقاط الشيء قبل ثبوته (وفي قول ان تعرض في عفوه) عن الجناية (لما يحدث منها سقطت الزيادة) بناء على الضعيف ان البراء عما لا يجب صحيح اذا جرى سبب وجوبه وهذا في غير لفظ الوصية اما اذا عفا عما يحدث بلفظها كوصيته له بارش هذه الجناية وما يحدث منها فهي وصية بجميع الدية للقاتل فيأتى فيها مأمرو ولو ساوى الارش الدية صح العفو عنه ولم يجب للسراية شيء ففي قطع اليدين لو عفا عن ارش الجناية وما يحدث منها سقطت الدية بكاملها ان وفيها الثلث وان لم تصحح البراء عما يحدث لان ارش اليدين دية كاملة فلا يرد بالسراية (٤٥٠) شيء وبذلك يعلم انه لو عفا عن القاتل على الدية بعد قطع يده لم يخذ الانصافها او بعد

قطع يده لم يخذ شيئا ان ساواه فيها والاوجب التفاوت كما مر قبيل مسائل الدهشة (فلو سري) قطع ما عفى عن قوده وارشه (الى عضو آخر وان دمل) كان قطع اصبعاً فناكل كفه وان دمل الجرح السارى اليه (ضمن دية السراية في الاصح) وان تعرض في عفوه بغير لفظ وصية لما يحدث لانه انما عفا عن موجب جنابة موجودة فلم يتناول غيرها وتعرضه لما يحدث باطل لانه ابراء عما لم يجب (ومن له قصاص نفس بسراية طرف) كان قطعت يده فمات سراية (لو عفا) الولي (عن النفس فلا قطع له) لان القطع طريق للقتل المستحق له وقد عفا عنه (أو) عفا (عن الطرف فله حيز الرقبة في الاصح) لان كلا منهما مقصود في نفسه كالموت تعدد المستحق وخرج بقوله بسراية طرف مالمو استحقهما بالمباشرة فان اختلف المستحق كان قطع عبد يد عبد ثم عتق ثم قتله فلا سيد

المذكور (قوله للسراية) الى قول المتن ولو وكل في النهاية وكذا في المغنى الا قوله وبذلك يعلم الى المتن وقوله بغير لفظ وصية وقوله كالموت تعدد المستحق (قوله بلفظها) اي الوصية (قوله وما يحدث منها) عبارة المغنى وارش ما يحدث منها او يتولد منها او يسرى اليه اه (قوله مأمرو) اي من اتان صححنا الوصية للقاتل نفذ في الدية كلها ان خرجت من الثلث او اجاز الوارث والا ففي قدر ما يخرج منه عش (قوله لو عفا) اي المقطوع (قوله وما يحدث منها) الاولى حذفه تدبر (قوله وان لم تصحح البراء الخ) معتمد عش (قوله فلا يرد الخ) تفريع على قوله وان لم تصحح الخ عش (اقول) بل على قوله لان ارش اليدين الخ (قوله انه لو عفا) اي المقطوع عن القاتل اي عن قود القاتل بالسراية (قوله على الدية بعد قطع يده) كل من الطرفين متعلق بعفا والضيمير للقاتل (قوله لم يخذ) اي ولي المقطوع الذي مات بالسراية بعد العفو (قوله كما مر) اي فيما لو كان الجاني امرأة والمجنى عليه رجلا عش (قول المتن ضمن دية السراية الخ) اما القصاص في العضو المقطوع وديته فساقتان (نتيجه) كلام المصنف يفهم انه لا قصاص في العضو الذي سري اليه وهو كذلك لان القصاص لا يجب في الاجسام بالسراية مغنى (قوله بغير لفظ وصية) يفيد انه لو كان بلفظ الوصية لم يضمن دية السراية - م (اقول) بل الاولى حذفه كما في المغنى لانه يوم ان المراد هنا سراية النفس (قوله كالموت تعدد المستحق) لعل او العطف هنا سقطت من قلم الناسخ (قوله مالمو استحقها) اي النفس رشيدى (قوله ثم عتق) اي المقطوع عش ورشيدى (قوله ثم قتله) اي الجاني المقطوع عش (قوله وللورثة) اي ولو كان عاماً كبيت المال عش (فرع) لو عفا شخص عن عبد تعلق به قصاص له ثم مات بسرايته صح العفو لان القصاص عليه او تعلق به مال له بجنابة واطلق العفو او اضافته الى السيد صح العفو ايضا لانه عفو عن حق لزم السيد في عين ماله وان اضاف العفو الى العبد لعل لان الحق ليس عليه ولو عفا الوارث في جنابة الخطا عن الدية او عن العاقلة او اطلق صح لانه تبرع صدر من اهله وان عفا عن الجاني لم يصح لان الحق ليس عليه ويؤخذ من هذا ان الدية لو كانت عليه صح العفو كان ذميا وعاقلة مسلمين او حريين وهو كذلك مغنى وروض مع الاسنى (قوله وكذا ان اتحد المستحق) اي كالموت قطع يده ثم قتله فالقصاص مستحق فيهما اصالة مغنى وبه ينحل توقع الرشيدى عبارة قوله وكذا ان اتحد المستحق لعله في هذه الصورة اي بان كان السيد هو الوارث فليراجع اه (قوله ولو قطعه المستحق) وهو وارث المجنى عليه عش (قوله الموجود) وصف للسبب وهو القطع رشيدى (قوله عليه) اي السبب متعلق بترتب الخ (قوله بان ان لا مال) اي فيستردان كان قبض عش (قوله والايسر) اي قطع المستحق مغنى (قوله فلا يلزمه) اي المستحق والمناسب ولا يلزمه بالو او بدل الفاء اي كافي المغنى دفعا لما يتوهم انه حيث عفا يلزمه ارش عضو الجاني واما التفريع فلا يظهر له وجه رشيدى (قوله كان مستحقا بجلته) اي التي المقطوع بعضها فهو مستوف لبعض حقه وعفوه منصب على ما وراء ذلك وكذا الحكم فيما لو قتله بغير القطع وقطع الولي يده متعديا ثم عفا عنه لانه قطع عضو امن مباح له ذمة فكان كالموت قطع يد مرتد هذا لا يمنع كون المبرأ منه معلوما (قوله بغير لفظ وصية) يفيد انه لو كان بلفظ الوصية لم يضمن السراية (قوله

قود اليد وللورثة قود النفس ولا يسقط حتى أحدهما بعفو الآخر وكذا ان اتحد المستحق فلا يسقط الطرف مغنى بالعفو عن النفس وعكسه ولما كان من له قصاص نفس بسراية طرف تارة يعفو وتارة يقطع وذكر حكم الاول ثم يذكر الثاني فقال (ولو قطعه) المستحق (ثم عفا عن النفس مجانا) مثلا اذ العفو بعوض كذلك (فان سري القطع) الى النفس (بان بطلان العفو) ووقعت السراية قصاصا لترتب مقتضى السبب الموجود قبل العفو عليه فبان ان لاعفو حتى لو كان وقع بمال بان ان لا مال (والا) يسر بان اندمل (فيصح) العفو فلا يلزمه لقطع العضو شيء لانه حال قطعه كان مستحقا بجلته فاتصف عفوه بغيره



(ولو وكل) اخر في استيفاء قوده (ثم عفا فاقص الوكيل جاهلا) بعفو (فلا قصاص عليه) اذ لا تقصير منه بوجه به فارق ما مر في قتل من عهده مرتد اقبان مسلحا اما اذا علم بالعفو فيقتل قطعا ويظهر ان المراد بالعلم هنا الظن كان اخبره ثقة او غيره ووقع في قلبه صدقه ويحتمل انه لا بد من اثنين درء المقتود بالشبهة ما أمكن ويقتل ايضا فيما لو صرف القتل عن موكله اليه بان قال قتلته بشبهة نفسى لاعن الموكل ويفرق بين هذا ووكيل الطلاق إذا أوقعه عن نفسه وقلنا بما اقتضاه كلام الروياني أنه يقع بأن ذلك لا يتصور فيه الصرف فلم يؤثر وهذا يتصور فيه لنحو عداوة بينهما فائرو ويظهر الاكتفاء باحد ذينك اعني بشهوتي ولا عن موكل وعلى لوشرك بان قال (٢٥١) بشهوتي وعن موكل احمتم ان لا قود تغليا

للنابع على المقتضى ودرءا بالشبهة (والاظهر وجوب دية) عليه لان عدم تثبته تقصير منه بالنسبة للمال ويجب كونها مغلفة لتعمده وانما سقط عنه القود لعذر (و) من ثم كان الاظهر ايضا (انها عليه لاعلى عاقلة والاصح انه) أى الوكيل الغارم للدية (لا يرجع بها على العاني) لانه محسن بالعفو ما لم ينسب لتقصير في الاعلام ولا رجع عليه لانه غره ولم ينفع بشيء بخلاف الزوج المغرور واكل الطعام المغصوب ضياقة لا تنفعها بالوطء والاكل وقضية كلام الماوردي ان محل وجوب الدية اذا كان بمسافة يتأق اعلامه فيها والا فلا دية والعفو باطل قال البلقيني وتعليهم قد يرشد لهذا اه وقديوجه اطلاقهم بالتغليظ على الوكيل تنفيرا عن الوكالة في القود لان مبناه على الدرء ما أمكن (ولو وجب) لرجل (عليها) أى المرأة (قصاص فكحها

مغنى (قول المتن ولو وكل ثم عفا فاقص الخ) ويجرى هذا التفصيل فيها لو عزل الموكل الوكيل ثم اقتص الوكيل بعد عزله جاهلا به مغنى (قوله اذ لا تقصير) الى قوله ويفرق في المغنى لا لقوله ويظهر الى ويقتل الى قول المتن لا يرجع في النهاية (قوله او غيره ووقع الخ) معتمد ع ش (قوله صدقه) أى الغير (قوله ويفرق بين هذا الخ) في الفرق تحكم سم على حج لعل وجهه انه كما يمكن صرف القتل عن كونه عن الموكل لعداوة مثلا يمكن صرف الطلاق عن الموكل لسبب يقتضى عدم إرادة وقوع طلاق الموكل فيصرفه لنفسه حتى يلغى وقد يدفع بان القتل حصل من الوكيل ولا بد بالصرف فانت نسبت له للوكل وقامت بالوكيل واما الصرف في وقوع الطلاق لو اعتبر كان الطلاق لغوام صراحة صيغته وكونه لغوا ممنوع مع الصراحة فتعذر الصرف ع ش والاولى ان يفرق بان وكيل القتل مقرر بما يضره فعلم به بخلاف وكيل الطلاق (قوله وقلنا بما اقتضاه كلام الروياني الخ) معتمد ع ش (قوله انه يقع) بيان لما (قوله بان ذلك) أى الطلاق (قوله لا يتصور فيه الصرف) أى عن الموكل الى الوكيل (قوله لنحو عداوة الخ) الظاهر ان هذا لا يدخل له في ملحظ الفرق بل ذكره بوجه خلاف المراد فتأمل رشيدى (قوله وعليه) أى الاكتفاء (قوله احمتم ان لا قود) معتمد ع ش (قوله ودرءا بالشبهة) أى وتجب الدية مغلفة ع ش (قوله عليه) أى الوكيل (قوله تقصير منه) قديقال لا حاجة لبار التقصير لان الضمان ثبت مع التقصير وعدمه سم على حج وقديقال التقصير للتغليظ لا لاصل الضمان ع ش (قوله لعذر) عبارة المغنى لشبهة الاذن اه (قوله لانه محسن) أى وما على المحسنين من سبيل مغنى (قوله ما لم ينسب الخ) خالفه النهاية والمغنى فقالوا وان تمكن الموكل من اعلامه خلافا للبقينى اه (قوله قال للبقينى الخ) والمعتمد اطلاق الشيخين سم (قوله وقديوجه اطلاقهم) أى عدم الرجوع سواء أمكن الموكل اعلام الوكيل بالعفو ام لا مغنى

(كتاب الديات)

(قوله ذكرها) الى قوله أما القن في المغنى لا لقوله ويوجه الى وأما المهدر (قوله باعتبار انواعها الخ) عبارة المغنى باعتبار الاشخاص او باعتبار النفس والاطراف اه (قوله وهاء الدية) مبتدا خبره قوله عوض وما بينهما جملة معترضة (قوله او غيرها) يشمل ما لا مقدرها والظاهر انه غير مراد رشيدى ويصرح به قول المغنى وتعرض المصنف في اخر هذا الكتاب لبيان الحكمه فوضمان الرقيق وبدا بالدية لان الترجمة لها اه (من الودى) كالعدة من الوعد مغنى (قوله كقتل نحو الوالد) انظر ما المراد بنحوه ولعله اراد بالوالد الاب فنحوه الام والجداد والجدات رشيدى وعبارة ع ش قوله كقتل نحو الوالد والمسلم اليهودى والنصرانى اه (قوله اما الرقيق الخ) بيان لمحررات القيود (قوله فسيأتى الخ) عبارة المغنى ويعرض للدية ما يغفلها وهو احد اسباب خمسة كون القتل عمدا او شبه عمد او في الحرم او الاشهر الحرم اولذى رحم محرم وقديعرض

ويفرق بين هذا الخ) في الفرق تحكم (قوله تقصير منه) قديقال لا حاجة لاعتبار التقصير لان الضمان ثبت مع التقصير وعدمه (قوله ما لم ينسب لتقصير في الاعلام الخ) كذا قاله البلقينى والمعتمد اطلاق الشيخين م (قوله المعصوم) خرج الزانى المحصن (كتاب الديات)

عليه جاز) النكاح وهو واضح والصداق لان كل ماصح الصالح عنه صح جعله صداقا (وسقط) القصاص للمكها له (فان قارة) بها (قبل الوطء رجعت بنصف الارش) لتلك الجنابة لانه البذل لما وقع العقد به (وفي قول بنصف مهر المثل) لانه البذل للبعث (كتاب الديات) ذكرها عقب القود لما امر انها بادل عنه وجمعها باعتبار انواعها الاتية وهاء الدية وهى شرعا مال وجب على حر بجنابة في نقص او غيرها عوض عن قاتلها لانها من الودى وهو دفع الدية والاصل فيها الكتاب والسنة والاجماع (في قتل الحر المسلم) الذكر المعصوم غير الجنين اذا صدر من حر (مائة بعير) لاجماع سواء اوجبت بالعفو او ابتداء كقتل نحو الوالد اما الرقيق والذى والمرأة والجنين فسيأتى ما فيهم

نعم الدية تختلف بالفضائل بخلاف قيمة الفن ويوجه ذلك بان تلك حدودها الشارع اعتناء بالشرف الحرية ولم ينظر لأعيان من تجب فيه والالساوت الرق وهذه لم يحددها فنيط بالاعيان وما يناسب كلامها واما المهدر كزان محصن وتارك صلاة وقاطع طريق وصائل فلادية فيهم وأما إذا كان القاتل قاتل غير القتيل (٤٥٢) مكاتبوا له فلو اوجب أقل الامرين من قيمة الفن والدية كايأتى أو بمعضا وبعضه الفن

لما ينقصها وهو أحد أسباب أربعة الانوثة والرق وقتل الجنين والكفر فالاول يردده الى الشطر والثاني الى القيمة والثالث الى الغرة والرابع الى الثلث واقل كاسياتي بيان ذلك وكون الثاني انقص جرى على الغالب ولا فقد تزيد القيمة على الدية اه (قوله نعم الدية الخ) انظر وجه الاستدراك رشيدى (اقول) وجهه ما تضمنه قوله فسياتي الخ من الاختلاف بالاديان والذكورة والانوثة (قوله بالفضائل) اى والردائل معنى (قوله ويوجه الخ) يتامل سم (قوله لساوت) اى الحرية (قوله وهذه) اى القيمة (قوله كلامها) اى من الاعيان رشيدى (قوله واما المهدر) محترز المعصوم (قوله كزان محصن وتارك صلاة وقاطع طريق) اى إذا لم يكن القاتل لكل من الثلاثة مثله رشيدى وقوله من الثلاثة اخرج الصائل لكن تدخله عبارة ع ش قوله وسائل الخ ظاهره وان قتلهم مثلهم لكن مرفى شروط القدوة ما يقتضى خلافه فليراجع اه (قوله واما إذا كان الخ) محترز قوله إذا صدر من حر (قوله خلفه بفتح فكسر الخ) ولا جمع لهما من لفظها عند الجمهور بل من معناها وهى مخاض كمرأة ونساء وقال الجوهري جمعها خلف بكسر اللام وان سيدة خلفات معنى واسنى (قوله من هذا الوجه) أى السن معنى والاولى اى التثليث (قوله وحالة الخ) أى وكونها حالة ع ش (قوله ثم) اى فى باب الزكاة (قوله خلافا لما توهمه العبارة) اعتراض على المتن بانه كان ينبغي ان يعبر بلفظ يختص بالاناث وما عبر به وان كان صحيحا فى الحقائق لاطلاقها على الاناث كالدكور لانه لا يصح فى الجذاع لانها ليست إلا للذكور لكن نقل شيخنا حاشيته عن المختار اطلاق الجذاع على الاناث ايضا اه نعم كان الاولى التعبير فيها بلفظ خاص بالاناث رشيدى عبارة شيخه ع ش قوله فان الجذاع مختصة الخ بخلافه قول المختار الجذع بفتحين الثنى والجمع جذعان وجذاع بالكسر والاثنى جذعة والجمع جذعات وجذاع ايضا اه (قوله إذا لحقاق الخ) علة الإيهام وقوله تشملهما اى الذكور والاناث (قوله وذلك الخ) توجيه للبتن (قوله وفيه) اى فى ذلك الحديث (قوله وهذه) اى دية الخطا (قول المتن فان قتل خطأ) اى ولو كان القاتل صديا او مجنونا نهاية (قوله ولودميا الخ) خالفه النهاية والمغنى فقالوا لا تغليظ بقتل الذمى فيه كما قاله المتولى وغيره وجرم به فى الانوار اه اى بان كان الذمى المقتول فيه رشيدى (قوله وكونه لا يقر الخ) رد لدليل مقابل الاوجه (قوله على من استثنى الجنين) اعتمده المغنى (قوله وان خرج) إلى قول المتن ورجب فى النهاية (قوله منه) متعلق بخرج (قوله بخلاف عكسه) أى بان دخل المجروح فى الحل الى الحرم ومات فيه وقوله نظير ما مر الخ صريح فى انه إذا جرح الصيد فى الحل ثم دخل الحرم ومات فيه لم يضمن وبه صرح شرح الروض فى محرمات الاحرام وقضية ذلك انه لو جرح انسانا فى غير الاشهر الحرم فمات بعد دخول الاشهر الحرم لا تغليظ دية وهو ظاهر كما بحثه الشارع بقوله الآتى وهو متجه الخ لان غاية الامر الحاق الاشهر الحرم بالحرم فباحثه بعضهم من التغليظ فى ذلك نموع فليحرر سم

(قوله ويوجه ذلك) يتامل (قوله واما المهدر كزان محصن الخ) فى التصحيح لادية ولا كفارة بقتل زان محصن اه اى إذا لم يكن القاتل مثله (قوله لانه جمع جذع لاجدة) بل جمعها جذعات (قوله ولو ذميا على الاوجه) خولف مر (قوله وفاقا للبغوى) اى وخلافا وجرم به فى الانوار (قوله وكونه لا يقر على الاقامة فيه لا ينافى ذلك لان ملحظ التغليظ الخ) ذهب بعضهم الى عدم التغليظ إذا كان المقتول فى الحرم ذميا لتعديده بدخوله وظاهره وان كان قاتله ذميا وظاهره التغليظ إذا كان المقتول فى الحرم مسلما وان كان قاتله ذميا وقوله لتعديده بدخوله قال الاستاذ البكرى فى كثره فلو دخله لضرورة انتفضت فهل يغليظ به او يقال هو نادر الاوجه الثانى اه (قوله بخلاف عكسه) اى بان دخل المجروح

ملك لغير القتيل فالواجب مقابل الحرية من الدية والرق من أقل الامرين اما الفن للقتيل فلا يتعلق به شىء لان السيد لا يجب له على قته شىء (مثلية) أى ثلاثة اقسام فلا نظر لتفاوتها عددا (فى العمدة ثلاثون حقة وثلاثون جذعة) ومر تفسيرهما فى الزكاة (واربعون خلفه) بفتح فكسروا بالغاء (أى حاملا) لخبر الترمذى بذلك فهى مغلظة من هذا الوجه ومن كونها على الجاني دون عاقلة وحالة لا مؤجلة (ومحسنة فى الخطا عشرون بنت مخاض وكذا بنات لبون) عشرون (وبنو لبون) كذلك ومر تفسيرها ثم أيضا (وحقاق) اناث كذلك (وجذاع) اناث كذلك خلافا لما توهمه العبارة إذا لحقاق تشملهما والجذاع تختص بالذكور لانه جمع جذع لاجدة خلافا لما يوهمه كلام شارح وذلك لحديث رواه جمع لكنه معمول وفيه أن الواجب عشرون ابن مخاض بدل بنى اللبون واختير لانه اقل ما قيل وهذه مخففة من ثلاثة أوجه تخميسها وتاجيلها وكونها على

العاقلة (فان قتل خطأ) حال كون القاتل أو المقتول ولو ذميا على الاوجه وفاقا للبغوى وكونه لا يقر على الاقامة فيه لا ينافى ذلك لان ملحظ التغليظ حرمة الحرم مع عصمة المقتول لا غير ومن ثم ردوا على من استثنى الجنين بانه مخالف للنص (فى حرم مكة) وان خرج المجروح فيه منه ومات خارجه بخلاف عكسه نظير ما مر فى صيد الحرم ومن ثم يأتى هنا كل ما ذكره ثم كما اقتضاه كلام الروضة

فلورمى من بعضه في الحل ولم يعتمد عليه وحده وبعضه في الحرم أو من الحل إنسانا فيه (٤٥٣) فإلزامهم في هو الحرم غلظا (أو) قتل (في)

الاشهر الحرم ذى القعدة  
و ذى الحجة (بفتح القاف  
وكسر الحاء على الافصح  
فيهما) (والحرم) خصوه  
بالتعريف لإشعار أبكونه  
أول السنة كذا قيل والظاهر  
أن فيه للمح الصفة لا  
للتعريف فالمراد وخصوه  
بال والحرم مع تحريم  
القتال في جميعها لانه  
أفضلها فالتحريم فيه أغلظ  
وقيل لأن الله تعالى حرم  
الجنة فيه على إبليس  
(ورجى) قيل لم يعذب  
الله فيه أمة ورد بان جمعا  
ذكر وأن قوم نوح أغرقوا  
فيه ومنهم من عدها من  
سنة فبدا بالحرم والاول  
اشهر بل صوبه المصنف في  
شرح مسلم لتظافر الاحاديث  
الصحيحة به فلو نذر صومها  
بدا بالقعدة وقياس ما تقرر  
في الحرم اعتبار الجرح فيها  
وإن وقع الموت خارجها  
بخلاف عكسه وهو متجه  
وإن لم أر من صرح به (أو)  
قتل (محرمًا ذا رحم) كام  
واخت (فثلثه) كما فعله  
جمع من الصحابة رضي الله  
تعالى عنهم وأقرهم الباقر  
ولعظم حرمة الثلاثة زجر  
عنها بالتغليظ من هذا  
الوجه فقط بخلاف حرم  
المدينة والاحرام ورمضان  
وإن كان أفضل من الحرم  
ومحرم الرضاع والمصاهرة

وسياق ما يتعلق به (قوله فلورمى) إلى قوله وقياس ما تقرر في المغنى لإلزامه ولم يعتمد عليه وحده وقوله كذا قيل  
إلى وبالبحرم (قوله أو من الحل) أى رعى شخص من الحل الخ (قوله على الافصح فيهما) وسببا بذلك لقعودهم  
عن القتال في الاول ولو وقوع الحج في الثاني معنى (قوله إشعار أبكونه الخ) وكأنه قيل هذا الشهر الذى يكون  
أبدا أول السنة معنى (قوله لا للتعريف) أى فإن تعريفه بالعلية لا باللام (قوله فالمراد) أى يقول القائل  
خصوه بالتعريف خصوه أى اسم هذا الشهر بال وقوله وبالبحرم الخ عطف على التعريف أى سمو هذا  
الشهر بالبحرم دون غيره من الشهور بالتعريف (قوله مع تحريم القتال) أى قبل النسخ (قوله في جميعها)  
أى الاشهر الحرم (قوله لانه أفضلها) لعلمه من حيث المجموع فلا ينافى أن يوم عرفة أفضل من غيره عرش  
(قوله من عدها الخ) وهم الكوفيون معنى (قوله والاول الخ) عبارة المغنى وهذا الترتيب الذى ذكره  
المصنف في عدا الاشهر الحرم وجعلها من سنتين هو الصواب كما قاله المصنف في شرح مسلم اه (قوله لتظافر  
الاحاديث) أى تتابعها عرش (قوله به) أى بالاول من انها من سنتين وإن والها ذو القعدة (قوله فلو نذر  
الخ) عبارة المغنى قال ابن دحية ويظهر فائدة الخلاف فيما إذا نذر صومها أى مرتبة فعلى الاول يبتدأ بذى  
القعدة وعلى الثانى بالحرم اه (قوله بدا بالقعدة) أى فيما إذا نذر البداءة بالاول كما في حاشية الزيادة  
بمشار رشيدى زاد عرش اما لو أطلق فقال لله على صوم الاشهر الحرم بيد ابما يلى نذره اه (قوله بخلاف  
عكسه) خلافا للمغنى عبارة ويذغى انه لورمى في الشهر الحرام وصاب في غيره أو عكسه أو جرحه فيها أو مات  
في غيرها أو عكسه أن تغلظ الدية كما تقدم في الحرم وغيره كما يؤخذ من كلام ابن المقرئ في إرشاده اه ورده  
سم بعد ذكره كلام الارشاد بما نصه وقضيته أى كلام الارشاد عدم التثليث إذا وقع كل من الرى والاصابة  
خارجها وإن وقع الموت فيها وهذا يظهر انه يفيد هذا المتجه الذى قاله في قوله وإن لم أر من صرح به بوقفة  
لأن كلام الارشاد إن لم يكن صريحا فيه كان في معنى الصريح ووقع بعضهم بحث أن الاصابة في غيرها أو الموت  
فيها يقتضى التغليظ وهو ممنوع فليحرم اه (قوله كام واخت) إلى قول المتن والخطا في المغنى لإلزامه والذى  
والجوسى والجنين وإلى قول المتن وإلغالب في النهاية لإلزامه وعليه كثيرون أو الاكثر (قوله كام  
واخت) كان ينبغي كاب وأخ إذا الكلام هنا في دية الكامل وأما غيره كالمرأة فسياق رشيدى (قوله وأقرهم  
الباقر) فكان إجماعا وهذا لا يدرك بالاجتهاد بل بالتوقيف من النبي صلى الله عليه وسلم معنى (قوله ولعظم  
حرمة الثلاثة) أى حرم مكة والاشهر الحرم ومحرم ذى رحم (قوله من هذا الوجه) أى التثليث (قوله بخلاف  
حرم المدينة) عبارة المغنى وخرج بالحرم الاحرام لأن حرمة عارضة غير مستمرة وبمكة حرم المدينة بناء  
على منع الجزاء بقتل صيده وهو الاصح اه (قوله من الحرم) أى من الاشهر الحرم (قوله محرم ذورحم

في الحل إلى الحرم ومات فيه وقوله نظير ما مر في صيد الحرم صريح في أنه إذا جرح الصيد في الحل ثم دخل  
الحرم ومات فيه لم يضمن وبه صرح في شرح الروض في محرمات الاحرام فقال فرع لو أرسلت كلبا  
أوسمها من الحل إلى صيد فيه فوصل اليه في الحل وتحامل الصيد بنفسه أو بنقل الكلب له إلى الحرم فمات  
فيه لم يضمنه ولم يحل أكله احتياط لحصول قتله في الحرم نقل ذلك الأذرعى اه وقضية ذلك انه لو جرح  
إنسانا في غير اشهر الحرم فمات بعد دخول الاشهر الحرم لا تغلظ ديتة وهو ظاهر كما بحثه الشارح بقوله وهو  
متجه الخ لأن غاية الامر الحاق الاشهر الحرم بالحرم فأباحته بعضهم من التغليظ في ذلك ممنوع فليحذر (قوله  
وهو متجه وإن لم أر من صرح به) أعلم أن في الارشاد مانصه ومثله في حرم شهور كمكة رميا أو اصابة اه وهو  
مصرح بالاكتفاء في التثليث بوقوع الرى في الاشهر الحرم وإن وقعت الاصابة والموت خارجها بوقوع  
الاصابة فيها وإن وقع الرى والموت خارجها وقضيته عدم التثليث إذا وقع كل من الرى والاصابة خارجها وإن  
وقع الموت فيها وهذا يظهر انه يفيد هذا المتجه الذى قاله في قوله وإن لم أر من صرح به بوقفة لأن كلام الارشاد  
الذكر أن لم يكن صريحا فيه كان في معنى الصريح فيه نعم قد اعترضه في شرحه حيث قال وسلبت عبارة اصله  
بما واهمه عبارة من تعلق قوله رميا أو اصابة بالاشهر الحرم أيضا وهو خلاف المعروف من اختصاص

وبقية الاحرام كبنى العم لان المدار في ذلك على التوقيف مع تراخي حرمة غير رمضان ويفهم من سياق المتن أن المراد محرم ذو رحم

من حيث المحرمة فلا رد عليه بذت عم هي ام زوجة او اخت رضاع وخرج بالخطا ضداً فلا يزيد واجبهما هذه الثلاثة اكتفاء بما فهمان التغليظ وبأى التغليظ بما ذكره التخفيف في غير النفس الكاملة كنفوس المرافة والذى والجوسى والجنين والأطراف والمعاني والجراحات بحسبها بخلاف نفس القن (والخطأ وإن ثلث) لأحد هذه الأسباب أى ديته (فعلى العاقلة) أتى بالفاء رعاية لما فى المبتدأ من العموم المشابه للشرط (مؤجلة) لما يأتى فغلظت من وجه واحد (٤٥٤) وخفت من وجهين كدية شبه العمد (والعمد) أى ديته (على الجاني معجلة) لأنها قياس

بدل المتلفات (وشبه العمد) أى ديته (مثلية على العاقلة مؤجلة) لما يأتى فهو لا حده شبهها من العمد والخطا ملحق بكل منهما من وجه ويجوز في معجلة ومؤجلة الرفع خبرا والنصب حالاً (ولا يقبل معيب) بعبع البيع السابق بيانه فيه (و) منه (مر يض) فهو من عطف الخاص على العام وإن كانت لابل الجاني كلها كذلك لأن الشارع اطلقها فاقضت السلامة ولتعلقها بالذمة وبنائها لكونها محض حق آدمى على المضايقة فارت ما مر في الزكاة (الابرضاه) أى المستحق الأهل للتبرع لأن الحق له (ويثبت حمل الخلفة) عند انكار المستحق له (بأهل خبرة) أى عدلين منهم فإن كان التنازع فيه بعدموتها عند المستحق وقد اخذها بقولها أو تصديقه شق جوفها فإن بان عدم الحمل غرمها وأخذ بدلها خلفة ولو قال الدافع اسقطت عندك فإن لم يمض زمن يحتمله ردت عليه وإلا

من حيث المحرمة) عبارة النهاية والمغنى المحرمة من الرحم اه (قوله من حيث المحرمة) قد يقال الذى ينبغى من حيث الرحمة سمى أى كإس من النهاية والمغنى (قوله او اخت رضاع) عطف على ام زوجة (قوله ضدها) أى العمد وشبهه (قوله وبأى التغليظ الخ) (فرع) الصبي والمجنون لو كانا ميمزين وقتلا فى الأشهر الحرم او ذارحم محرم فلا ينال الرفعة فيه احتمالاً لأن أظهرهما أنه يغلف عليها بالثلث مغنى وتقدم عن النهاية مثله (قوله والذى) أى مطلقاً عند الشارع وفي غير الحرم عند النهاية والمغنى كإس (قوله والجراحات الخ) أى التى لها ارش مقدر كإس قله سم فى حاشيته على شرح المنهج رشيدى وقال المغنى ولا تغليظ فى قتل الجنين بالحرم كما يقتضيه إطلاقهم ولا فى الحكومات كإس قله الزركشى عن تصريح الماوردى اه (قوله بخلاف نفس القن) ليس بقيد فمثل نفسه غير هاء ع (قوله لأنها قياس الخ) عبارة المغنى كإس ر إبدال المتلفات اه (قوله لما يأتى) عبارة المغنى وسيأتى بيان العاقلة والتأجيل والدليل عليه فى باب عقب هذا اه (قوله لما يأتى) إلى قول المتن وإلا فبالخ فى المغنى (قوله وإن كانت الخ) غاية لقول المتن ولا يقبل معيب (قوله كذلك) أى معيبة (قوله اطلقها) أى ابل الدية (قوله وبنائها الخ) عطف على تعلقها وقوله على المضايقة متعلق به وقوله لكونها الخ علة مقدمة للمضايقة (قوله) أى حمل الخلفة (قوله أى عدلين منهم) وإن فقدوا وقف الأمر حتى يوجدوا أو يتراضى الخصمان على شيء ع (قوله غرمها) أى قيمتها ع (قوله ردت) ويصدق المستحق بلا ميمز نهاية ومغنى (قوله وإلا) أى بان معنى زمن يمكن إسقاطها فيه وظاهر أن الإسقاط يمكن فى أقل زمن فلعل المراد أن المستحق بهاء عن الجاني والشهود بخلاف ما إذا استمروا متلازمين لها ثم ادعى ذلك فليراجع رشيدى (قوله صدق الدافع) أى يمينه نهاية ومغنى (قوله وإن ندر) أى حمل الناقصة قبلها معنى (قوله وإلا فالأغلب) عبارة المغنى وإن اختلفت أنواع إبله اخذ من الأكثر فإن استوت فإشاء الدافع اه (قوله فلا تجب عنها) تفريع على قوله أى نوعاً وقوله تؤخذ متعلق لقول المصنف فيها (قوله لا من غالب الخ) عطف على منها فى المتن يعنى لا يكتفى من غالب ابل محله إن لم تكن إبله من ذلك (قوله من غير ذلك) فإن كانت إبله من الغالب اخذت منها قطعاً معنى (قوله لأنها بدل متلف) أى فوجب فيها البديل الغالب معنى (قوله هذا) أى تعين نوع إبله إذا وجدت حلبى (قوله وعليه كثيرون أو الأكثرون) وهو أوجه وجرى عليه شيخنا فى منهجه معنى (قوله والذى فى الروضة كإسها تخيير الخ) وهذا هو المعتمد

ذلك بالحرم بخلاف الأشهر الحرم لا بد من وقوع الفعل والزهوق فيها اه ولا يخفى أن جزمه بأن المعروف اعتبار الفعل والزهوق فيها ينافى قوله وإن لم أر من صرح به إذ لا يقال مثل ذلك فيما صرح بخلافه كما هنا فإن هذا المعروف يصح بخلاف المتجه الذى ذكره ثم ينبغى مراجعة ما قال أنه المعروف فإن عبارة الروض والروضة وغيرهما ليس فيها ما ينافى ما أفادته عبارة الارشاد ووقع لبعضهم بحث أن الإصابة فى غيرها والموت فيها يقتضى التغليظ وهو ممنوع فليحرر (قوله من حيث المحرمة) قد يقال الذى ينبغى من حيث الرحمة (قوله بخلاف نفس القن) أى لا يأتى فيها التغليظ والتخفيف أى بما ذكر من التثليث والتخمس وإن تآتى فيها التخفيف بكونها تؤجل على العاقلة كما سيأتى فى بابها وهل تؤجل على العاقل عند فقد من يعقل عنه راجعه من محله (قوله ولو قال الدافع اسقطت عندك فإن لم يمض زمن يحتمله ردت عليه) فالصدق المستحق بلا ميمز مرش (قوله والذى فى الروضة كإسها الخ) وهو المعتمد مرش

فإن أخذت منه بقول الدافع صدق المستحق بيمينه أو خيرين صدق الدافع (والأصح اجزاؤها قبل خمس سنين) نهاية اصدق الاسم عليها وإن ندر فيجب المستحق على قبولها (ومن لزومه) الدية من العاقلة والجاني (وله ابل فنها) أى نوعها أن اتحدوا إلا فالأغلب فلا تجب عنها تؤخذ لا من غالب ابل محله (وقيل) يتعين (من غالب ابل بلده) أو قبيلته إذا كانت إبله من غير ذلك لأنها بدل متلف هذا ما جرى عليه هنا وعليه كثيرون أو الأكثرون والذى فى الروضة كإسها تخيير بين إبله أى أن كانت سليمة وغالب ابل محله

فله الاخراج منه وان خالف نوع ابله ويجبر المستحق على قبوله فان كانت ابله معية تعين الغالب ورده الزركشي وغيره بان نص الام تعين نوعها سليما وقطع به الماوردي (والا) يكن له ابل (فغالب) بالجر (ابل بلدة) لبلدى ويصح بالضمير اى الحضري (او قبيلة بدوى) لانها بدل متلف وظاهر كلامهم وجوبها من الغالب وإن لم يمت بيت المال الذى لا ابل فيه فيمن لا عاقلة له سواء وعليه فيلزم الامام دفعها من غالب ابل الناس من غير اعتبار محل مخصوص لأن الذى لم يمت ذلك هو جهة الاسلام التى لا تختص (٤٥٥) بمحل وهذا الذى ذكرته يندفع بحث

البلقى تعين القيمة لتعذر الاغلب حيث لا اعتبار بلد بعينها تحكم ووجه اندفاعه انه لا تعذر ولا تحكم فيما ذكرته كما هو واضح ولو لم يغلّب في محله نوع تخير في دفع ما شاء منها (والا) يكن في البلد او القبيلة ابل بصفة الاجزاء (فاقرب) بالجر (بلاد) او قبائل إلى محل المؤدى ويلزمه النقل ان قربت المسافة وسهل نقلها فان بعدت وعظمت المؤنة في نقلها فالقيمة فان استوى في القرب محال واختلف ابلها تخير الدافع وضبط بعضهم البعد بمسافة القصر وضبطه الامام بان تزيد مؤنة احضارها على قيمتها في موضع العزة كذا نقله قال البلقى واجراؤه على ظاهره متعذر فتعين إدخال الباء على مؤنة ليستقيم المعنى ولو اختلف محال العاقلة اخذ واجب كل من غالب محله وإن كان فيه تشقيص لانهما هكذا وجبت ومر قليل فصل الشجاج فيمن لم يمت الا من لم يمت منه انه لا تعين الا بل بل إن كان الاقل القيمة فالنقد او الارش

نهاية (قوله فله الاخراج منه) وإن كانت ابله أعلى من غالب ابل البلدي (قوله فان كانت ابله معية الخ) لعل هذا على ما في المناهج اما على ما في الروضة فالقياس التخيير بين نوع ابله سليما وغالب ابل بلده فليتامل سم عبارة الرشيدى هذا راجع لقول المتن ومن لم يمت له ابل فنما خلا فالمايوهمه سياقه فان كلام الزركشي إنما هو في المتن كما يعلم من كلام غير الشارح وكان على الشارح ان يقيد المتن بالسليمة كما قيد كلام الروضة ليتأتى مقابلته بكلام الزركشي والحاصل ان الزركشي يقول انه متى كانت له ابل تعين عليه نوعها وإن كانت في نفسها معية ولا خفاء في ظهور وجهه لأنه حيث كان المنظر الى النوع فلا فرق بين كون ابله سليمة وكونها معية إذ ليس الواجب من عينها حتى يفتقر الحال وظاهر انه ينبغي القول بنظيره فيما إذا قلنا بما في الروضة من التخيير فتى كان له ابل تخير بين نوعها وبين الغالب سواء كانت ابله سليمة او معية فتأمل اهـ (قوله ورده الزركشي الخ) ضعيف ع ش ومراعاة الشارح ترجيحه وفاقا للشارح والمغنى والنهاية (قوله لانها بدل) إلى قول المتن والمراة في النهاية الا قوله على المعتمد عندهما قوله خلافا لبعض الآئمة (قوله وظاهر كلامهم الخ) أى حيث قالوا ومن لم يمت له ابل فنما خلا فوجه ما أشار اليه بقوله لأن الذى لم يمت ذلك الخ ع ش (قوله ويلزمه النقل) عبارة المغنى فيلزمه نقلها كما في زكاة الفطر ما لم تبلغ مؤنة نقلها مع قيمتها أكثر من ثمن المثل ببلد او قبيلة العدم فانه لا يجب حينئذ نقلها وهذا ما جرى عليه ابن المقرئ وهو احسن من الضبط بمسافة القصر اهـ (قوله فان بعدت وعظمت المؤنة) لا يخفى ان هذين محترزان لقوله إن قربت المسافة وسهل النقل فالاول محترز الاول والثاني محترز الثاني فالمناسب عطف عظمت باولا بالواو فلفل الواو بمعنى أو أو ان الالف سقطت من الكتبة رشيدى (قوله تخير الدافع) من الجاني او العاقلة ع ش (قوله فتعين إدخال الباء على مؤنة) بان يقول بان تريد بمؤنتها وانما كان إجرؤه على ظاهره متعذرا لا اقتضائه انه إذا لم يزد مؤنتها كلف احضارها وإن زاد مجموع المؤنة وما يدفعه في ثمنها في محل الاحضار على قيمتها بموضع العزة ع ش (قوله من غالب محله) أى إن لم يكن له ابل كما علم مما مر رشيدى (قوله ومر قليل فصل الشجاج الخ) غرضه بهذا تنقيح المتن بان محل تعيين الا بل فيمن لم يمت له اقل الامرين رشيدى (قوله أو الارش) على القيمة (قوله ولو أعلى) إلى قوله وقضية المتن في المعنى الا قوله ومحله إلى وقولهم (قوله كذلك) أى كسائر ابدال المتلفات بغنى عنه قوله ايضا (قوله ومحله) أى جواز العدول بالتراضى (قوله بما ذكر) أى من قدر الواجب الخ (قوله محمول على هذا التفصيل) أى على معلومة الصفة هنا ويجوز لنهاي الصلح وهذا المحل حسن معنى (قوله حسا) أى بان لم توجد في موضع يجب تحصيلها منه معنى (وهو) أى ذلك الحديث وقوله وهو الخ أى وقضية كلام المصنف تخيير الجاني بين الذهب والدرهم وهو

(قوله فان كانت ابله معية) لعل هذا على ما في المناهج اما على ما في الروضة فالقياس التخيير بين نوع ابله سليما وغالب ابل محله فليتامل (قوله وضبطه الامام بان تزيد مؤنة احضارها على قيمتها في موضع العزة كذا نقله قال البلقى واجراؤه على ظاهره متعذر فتعين إدخال الباء على مؤنة ليستقيم المعنى ولو اختلف محال العاقلة اخذ واجب كل من غالب محله وإن كان فيه تشقيص لانهما هكذا وجبت ومر قليل فصل الشجاج فيمن لم يمت الا من لم يمت منه انه لا تعين الا بل بل إن كان الاقل القيمة فالنقد او الارش

تخير الدافع بين النقد والابل (ولا يعدل) عما وجب من الا بل (إلى نوع) ولو أعلى على المعتمد عندهما إلا بتراض من الدافع والمستحق كسائر ابدال المتلفات (و) لالى (قيمة لا بتراض) منهما ايضا كذلك ومحله ان علما قدر الواجب وصفته وسنه وقولهم لا يصح الصلح عن ابل الدية محله ان جهل واحد ما ذكر كما أفاده تعليلهم له بجملة صفتها وكلامهما هنا وفي غيره محمول على هذا التفصيل (ولو عدمت) الا بل من المحل الذى يجب تحصيلها منه حسا أو شرعا بان وجدت فيه باكثر من ثمن مثلها (فالقديم) الواجب في النفس الكاملة (الف دينار) أى مثقال ذهب (او اثنا عشر الف درهم) فضة لحديث صحيح فيه وهو دال على تعين الذهب على اهله والفضة على اهله وهو ماعليه الجمهور

وأى الامام معنى (قوله ولا تغليظ) أى بواحد من نحو الحرم والعمد (قوله هنا) أى الدنانير أو الدراهم (قوله على الاصح) لان التغليظ فى الابل إنما ورد بالنسب والصفة لا بزيادة العدد وذلك لا يوجد فى الدراهم والدنانير وهذا احدا محتج به على فساد القول القديم معنى (قول الماتن والجديد الخ) اقتصر عليه المنهج (قوله أى الابل) الى قول الماتن وكذا وثى فى المعنى لا قوله الحديث فيه الى لانها بدل متلف وقوله وهذا كيره وقوله وفيه تاويل الى امان له (قوله عندا عوازا) أى عند فقد الابل (قوله أى بغالب نقد محل النقد الخ) هل المراد بالمحل المذكور بلده أو أقرب البلاد له حيث فرض فقدها من بعد وجودها فيها وقد يؤيد الاول ان بلده هى الاصل ولا معنى لاعتبار غير هامة وجود شيء فيه سم (قوله بصفات الواجب الخ) نعت لابل (قوله يوم وجوب الخ) متعلق بقيمتها (قوله يوم وجوب الخ) متعلق بغالب (قوله ويجاب الخ) عبارة المعنى فى شرح وقيمة الباقي (تنبيه) محل ذلك ما لا ذم لم يحل المستحق فان قال انا اصبر حتى توجد الابل لم اذم الدافع امثاله لانها الاصل فان اخذت القيمة ثم وجدت الابل واراد القيمة لياخذ الابل لم يجب لذلك لان انفصال الامر بالاختلاف ما لو وجدت قبل قبض القيمة فان الابل تعين كما صرح به سلم وغيره تبع النص المختصر اه (قوله الحرة) الى قول الماتن والمذهب فى النهاية لا قوله على تفصيل الى الماتن وقوله وفيه تاويل الى امان لا امان له (قول الماتن والخنى) أى الحرم معنى (قول الماتن كنهف رجل الخ) فى قتل اراة والخنى خطأ عشر بنات مخاض وعشر بنات لبون وهكذا وفى قتل احدهما عمدا او شبه عمدا خمس عشرة حقة وخمس عشرة جذعة وعشرون خلفة معنى (قوله فى غيرها) أى غير النفس ع ش (قوله ويستثنى الخ) هذا الاستثناء إنما هو بما علم من قوله والمرأة والخنى من التسوية بينهما فى الاحكام ولا فالذى فى الماتن إنما هو انهما على النصف من الرجل ولو كان غرضه الاستثناء منه لاستثنى كلام من حلة المرأة والخنى إذ حلة الرجل ليس فيها الا الحكومة وكل من حلت المرأة والخنى يخالفه رشيدى (قوله من اطرافه) أى الخنى المشكل (قوله من دية المرأة والحكومة) أى دية حلتها وتوقف الشيخ فى تصور كون الدية اقل من الحكومة ولا توقف فيه إذ محل كون الحكومة لا تبلغ الدية إذا كانتا من جهة واحدة وهن ليس كذلك وإنما الدية باعتبار كونها امرأة والحكومة باعتبار كونها رجلا نعم يشترط فيها حينئذ أن لا تبلغ دية الرجل او دية نفسه كما لا يخفى رشيدى (قوله هذا كيره) فيه تغليب الذكرك على الخصيتين (قوله وشفراه) أى حرقا فرجه (قوله على تفصيل الخ) دفع به ما يوهمه التشبيه من ان فيهما اثنان الامر من دية المرأة والحكومة وظاهر انه ليس كذلك فالتشبيه إنما هو فى مطلق الاستثناء لا فى الحكم ايضا كما لا يخفى رشيدى (قوله وتحمل منا كحته) هذا يفيد ان غالب اهل الذمة الان إنما يضمون بدية المجوسى لان شرط المناكحة أى وهو أن يعلم دخول أول آباته فى ذلك الدين قبل النسخ والتحريف فى غير الاسرائيل لا يكاد يوجد والله اعلم سم على المنهج ع ش وياتى عن المعنى ما يوافقه (قول الماتن ثلث مسلم) فى قتل عمد او شبه عمد عشر حقا وعشر جذعات وثلاثة عشر خلفة وثلث وفى قتل خطالم يغلاظ ستة وثلثان من كل من بنات المخاض وبنات اللبون وبنى اللبون والحقا والجذاع وقال ابو حنيفة دية مسلم وقال مالك نصفها وقال احمد ان قتل عمدا فدية مسلم او خطا فنصفها (تنبيه) السامرة كاليهودى والصابئة كالنصرانى إن لم يكفرهما اهل

ولا تغليظ هنا على الاصح وقضية الماتن ان القديم إنما يقول ذلك عند الفقد وهو كذلك خلافا لبعض الائمة (والجديد قيمتها) أى الابل بالغما بلغت يوم وجوب التسليم لحديث فيه ايضا رواة ابو داود والنسائى وابن ماجه ولا نها بدل متلف فتعنت قيمتها عندا عوازا (نقد بلده) أى بغالب نقد محل النقد الواجب تحصيلها منه لو كان به ابل بصفات الواجب من التغليظ وغيره يوم وجوب التسليم فان غلب فيه نقدان تخير الدافع ويجاب مستحق صبر الى وجودها (وإن وجد بعض) من الواجب (اخذ) الموجود (وقيمة الباقي) من الغالب كما تقرر (والمرأة) الحرة (والخنى) المشكل كنهف رجل نفسا وجرحا (واطرافا) لجماعا فى نفس المرأة وقياسا فى غيرها ولان احكام الخنى مبنية على اليقين ويستثنى من اطرافه الحلة فان فيها اقل الامر من دية المرأة والحكومة وكذا هذا كيره وشفراه على تفصيل مبسوط فيه فى الروضة وغيرها (ويهودى ونصرانى) له امان وتحمل منا كحته (ثلاث دية) مسلم نفسا وغيرها لقضاء عمر وعثمان رضى الله تعالى عنهم به ولم ينكر مع انتشاره فكان

ولا يخفى بعد ذلك ومخالفته لمقتضى عبارة غيره كعبارة الروض وشرحه ويمكن جعل العطف المذكور من الوصف باعتبار وانه قيل فان بعدت بعدا أعظم فيه المؤنة وهو المضبوط بما ذكرنا فليتامل (قول الماتن والشرح) بنقد بلده أى بغالب نقد محل النقد الخ) عبارة ابن عجلون فى التصحيح وتقوم الابل التى لو كانت موجودة وجب تسليمها فان لم يكن ثم ابل قوم من صنف اقرب البلاد اليهم والاصح اعتبار قيمة موضع الاعواز لو كانت فيه ابل اه ويفهم منه انه لو لم يكن ببلد الجاني ابل لا فيما مضى ولا الان وكانت الابل موجودة فيما مضى باقرب البلاد اليها لكانت قدمت قوم من صنف اقرب البلاد بقيمتها فان لم يكن وجد شيء من الابل باقرب البلاد ايضا فينبغى (١) لكن يشكل انه ابل تعتبر فليحرر (قوله بغالب نقد محل النقد الواجب تحصيلها منه)

وفيه تاويل اورد الماوردى انه على النصف امان لا امان له فهدروا امان لا تحمل منا كحته فديته كدية مجوسى (و مجوسى) له امان (ثلاثا عشر) و ثلاث خمس امانا و النسب فى اصطلاح اهل الحساب لا يثارهم الا خصر لالفه قه (٥٧٧) فلا اعتراض دية (مسلم) وهى ستة ابرة

و ثلاثا لقضاء عمره ايضا  
كما ذكر ولان للذمى بالنسبة  
للمجوسى خمس فضائل  
كتاب ودين كان حقا وحل  
ذبيحته ومانا كحته و تقريره  
بالجزية وليس للمجوسى  
منها الا اخرها فكان فيه  
خمس دية و هذه اخس  
الديات (وكذا وثى) اى  
عابدون وهو الصنم من  
حجر و غيره و قيل من غيره  
فقط وكذا عابد نحو شمس  
وزندى و غيرهم من (له  
امان) منا لنحو دخوله  
رسولا للمجوسى و دية نساء  
كل و خناهم على النصف  
من رجالهم و يراعى هنا  
التغليظ وضده كما روى المتولد  
بين كتابى ونحو مجوسى  
يلحق بالكتبانى ايا كان او  
اما واستشكل بما مر فى  
الحثى من اعتباره انى  
لانه المتيقن ويجاب بانه  
لا موجب فيه يقينا بوجه  
يلحقه بالرجل و هنا فيه  
ووجب يقينا يلحقه بالاشراف  
ولا نظار لما فيه مما يلحقه  
بالاخر لان الاول اقوى  
بكون الولد يلحق باشراف  
ابويه غالبا (والمذهب ان  
من لم تبلغه دعوة) نبينا صلى  
الله عليه وسلم الى (الاسلام  
ان تمسك بدين لم يبدل  
فدية) نفسه و غيرها دية  
(دينه) الذى هو نصرانية

ملتهموا ولا يمكن لا كتاب له معنى (قول وفيه الخ) اى فى ذلك القضاء (قول اثنين ثلاثا عشر مسلم) فقيه عند  
التغليظ حقتان وجدعتان وخاتمتان وثلاثا خلفه وعند البخاري و يروى ثلث من كل سن معنى (قوله و ثلاث  
خمس امانا و النسب) مبتدأ وخبر (قوله لالفه قه) فيه ما لا يخفى ولذا اقر المصنفى الاعتراض فقال (تنبية)  
قوله ثلثا عشر اولى من ثلث خمس لان فى الثلاثين تكريرا وايضا فمروا ووافق له و يرب اهل الحساب له لكونه  
اخصر اه (قوله ولان للذمى) صوابه ولان لليهودى وللنصرانى رشيدى اى كادى به المصنفى (قوله  
وهذه دية المجوسى (قوله اى عابدون) الى قوله واستشكل فى المصنفى (قوله وشيرة) كذا حس وحديد  
معنى (قوله وزندى) وهو من لا يتحل دينا معنى (قوله كالمجوسى) بدل من كذا فى المتن وفى الشرح  
وقوله كما مر اى قيل قول المصنف والخطا الخ (قوله) وهنا وجب يقينا وهو ولادة الاشراف سمع ش  
(قول المتن ان تمسك بدين لم يبدل) فقيه امور منها انه لا يخفى ان التبدل غير النسخ ومنها انه هل يكنى فى عدم  
التبدل عدم تبديل الاصول فيه نظرو ولا يبعد الا كفاء اخذ من الحاق السامرة و الصابئة باليهود والنصارى  
فى حل النكاح حيث وافقهم فى اصل دينهم وان خالفهم فى الفروع ومنها هل يشترط فى التبدل تبديل  
الجميع ام لافيه نظار وقد يلحق الاكثر بالجميع ومنها هل يباح بالتمسك بما لم يبدل التمسك بذلك الدين  
مع اجتناب المبدل فيه نظار ولا يبعد الا الحاق اخذ من نظيره فى حل نكاح الكتانيات ومنها ظاهر عبارتهم  
اعتبار تمسكه بنفسه دون تمسك آبائه اى اول اصوله ويحتمل الحاقه بنظيره فى النكاح فيعتبر تمسك اول  
اصوله فليتأمل سم و عبارة ع ش ويحتمل ان المراد تمسك به من ينسب اليه قبل تبديله كما قيل بمثله  
فى حل المناكحة والذبيحة اه (قول المتن فدية دينه) اى الدية التى نوجبها نحن فى اهل دينه لا الدية التى  
يوجبها دينه فى القتل كما قديتوهم اذ لا عبرة بما يوجب دينهم سم (قوله لانه بذلك ثبت له نوع عصمة) اى  
ويكتفى بذلك ولا يشترط فيه امان منا رشيدى (قوله ولا يتمسك بدين كذا) بان تمسك بما يبدل من  
دين اولم يتمسك بشئ بان لم تبلغه دعوة نبي اصلنا ه و معنى انظر وجه هذا الحصر و لا كان محله اذا  
بلغته دعوة نبي الا انه لم يتمسك بدينه رشيدى (قوله او جهل دينه) بان علمنا تمسكه بدين حق ولم نعلم عنه  
زيدى (قوله او واجبه) قديشك جهل الواجب مع معرفة دينه كاهو مقتضى هذا الصنيع الا ان

هل المراد بالحل المذكور بلده او اقرب البلاد اليه حيث فرض فقدها منها بعد وجودها فيها وقديتو  
الاول ان بلده هى الاصل ولا معنى لا اعتبار غيرهما مع عدم وجود شئ فيه (قول المتن ان تمسك بدين لم يبدل) فيه  
امور منها انه لا يخفى ان التبدل غير النسخ وقد يغفل فيتوهم انه هو فيستشكل وجود هذا القسم اذ كل دين  
ينسخ ببعثة نبينا عليه افضل الصلوة والسلام ويتكف تصويره من تمسك قبل البعثة وبقى اليها ومع ملاحظة  
تغايرهما لا اشكال ومنها انه هل يكنى فى عدم التبدل عدم تبديل الاصول فيه نظار ولا يبعد الا كفاء اخر  
من الحاق السامرة والصابئة باليهود والنصارى فى حل النكاح حيث وافقهم فى اصل دينهم وان خالفهم  
فى الفروع ومنها انه هل يشترط فى التبدل تبديل الجميع ام لافيه نظار وقد يلحق الاكثر بالجميع ومنها انه هل  
يلحق بالتمسك بما لم يبدل التمسك بذلك الدين مع اجتناب المبدل فيه نظار ولا يبعد الا الحاق اخذ من نظيره فى حل  
نكاح الكتانيات ومنها ظاهر عبارتهم اعتبار تمسكه بنفسه دون تمسك آبائه اى اول اصوله ويحتمل الحاقه  
بنظيره من النكاح فيعتبر تمسك اول اصوله فليتأمل (قول المتن فدية دينه) اى الدية التى نوجبها نحن فى  
اهل دينه لا الدية التى يوجبها دينه فى القتل كما قديتوهم اذ لا عبرة بما يوجب دينهم (قوله او واجبه) قد  
يستشكل جهل الواجب مع معرفة دينه كاهو مقتضى هذا الصنيع الا ان يصور بنحو ان يعلم انه نصرانى  
ولا يعلم هل واجبه الثلث لانه من تحمل منا كحته او ثلث خمس لانه من لا تحمل منا كحته او ان يعلم انه نصرانى  
ولا يعلم اذكر هو او انى لنحو ظلمة مع فقده بعد القتل (قوله او شك هل بلغته) فرض هذا التردد المشار اليه

(٥٨ - شروانى وابن قاسم - ثامن) او تمسك مثلا من ثلث دية او ثلث خمسها لانه بذلك ثبت

له نوع عصمة فالخالف بالمؤمن من اهل دينه (ولا) يتمسك بدين كذلك او جهل دينه او واجبه او شك هل بلغته دعوة نبي اول

العصمة اذ كل مولود يولد على الفطرة فقول الاذرى الاشبه بالمذهب فى الاخيرة عدم الضمان مردود (فكمجوسى) فقيه دية مجوسى

(فصل) فى الديات الواجبة فيما دون النفس من الجروح والاعضاء والمعاني تجب (فى موضحة الرأس) ومنه هنا فى نحو الوضوء العظم الذى خلف أو اخر الاذن متصلا بها وما انحدر عن آخر الرأس الى الرقبة (والوجه) ومنه هنا لاثم أيضا ماتحت المقبل من اللحين وكان الفرق بين ما هنا و ثم أن المدار هنا على الخطر أو الشرف كما يفهمه الفرق الآتى فى شرح قوله كجرح سائر البدن مع ما هو مقرر ان الرأس والوجه أشرف ما فى البدن وما جاور الخطر أو الشرف مثله و ثم على ما رأس وعلا وعلى ما تقع به المواجهة وليس مجاورها كذلك (لحر) أى من حر (مسلم) ذكر معصوم غير جنين (خمسة أبعرة) ان لم توجد قود أو عفى عنه على الارش وفى غيره بحسابه وضابطه ان فى موضحة كل وهاشمتة بلا ايضاح ومنقلته بدونهما نصف عشر ديته واقتصر

يصور بنحو ان يعلم انه نصرانى ولا يعلم هل واجبه الثلث لانه من تحمل منا كحته او ثلث خمس لانه من لا تحمل منا كحته او يعلم انه نصرانى ولا تعلم اذ كرهوا او اثبتى لحوظلة مع فقدته بعد القتل سم (قوله على الاوجه فهما) وفاقا للشيخ الاسلام والمغنى وخلافه فى الاخيرة للنهاية (قوله فقول الاذرى الخ) وافقه النهاية كما مر آنفا (قول المتن فكمجوسى) قال الزركشى وعلى المذهب يجب فيمن تمسك الآن باليهودية او النصرانية دية مجوسى لانه لحقه التبديل اه اى إذا لم تحمل منا كحتهم (تتمة) لا يجوز قتل من لم تبلغه الدعوة ويقتص من اسلم بدار الحرب ولم يهاجر منها بعد اسلامه وان تمكن لان العصمة بالاسلام مغنى

(فصل) فى الديات الواجبة فيما دون النفوس (قوله فى الديات) الى قوله وكان الفرق فى المغنى لا قوله متصلا الى المتن (قوله والاعضاء) الاولى والاطراف كفى المغنى (قوله ومنه) اى الراس عرش (قوله فى نحو الوضوء) اى كالا حرام (قوله او اخر الاذن) جمع آخر (قوله بها) اى الاذن (قوله وما انحدر الخ) اى العظم الذى انحدر الخ (قوله الى الرقبة) وهى مؤخر اصل العنق مختار عرش (قوله ومنه) أى الوجه (قوله لاثم) أى فى نحو الوضوء (قوله على الخطر) اى الخوف كما يدل عليه عطف الشرف عليه باو خلافا لما فى حاشية الشيخ رشيدى اى من جعل العطف للتفسير ثم استشكله بانه إنما يكون بالواو فالاولى اسقاط الالف (قوله و ثم) اى والمدار فى نحو الوضوء (قوله على ما راس) من باب فتح عرش (قوله اى من حر) يحتمل ان غرضه من هذا تفسير قول المصنف لحر فاللام بمعنى من وهو الذى فهمه سم على حج وعقبه بانه لا حاجة اليه ويحتمل وهو الظاهر ان غرضه منه اثبات قيد آخر وهو ان الموضحة إنما توجب الحنسة أبعرة إذا صدرت من حر بخلاف ما إذا صدرت من عبد فانها إنما تتعلق بالرقبة لا غير حتى لو لم تنف الحنسة لم يكن للجنى عليه غير ما وقت به وهذا نظير ما قدمه الشارح كالشهاب ابن حجر فى موجب النفس اول الباب رشيدى (قوله ذكر) الى قوله ومنازعة الملقنى فى المغنى الا قوله معصوم وإلى قوله ولودفع فى النهاية الا قوله كما يفهمه الى مع ما هو مقرر وقوله ومنازعة الملقنى الى المتن (قوله غير جنين) وأما الجنين فان اوضحه الجانى ثم انفصل ميتا بغير الايضاح فقيه نصف عشر غرة وان انفصل ميتا بالايضاح فقيه غرة وان انفصل حيوات بسبب غير الجنانية فقيه نصف عشر دية وان انفصل حيوات بالجنانية فقيه دية كاملة ولا تقرر الموضحة هنا ولا فيما مر بارش لانه تبين ان الجنانية على نفس الجنين عرش (قول المتن خمسة أبعرة) اى مثلية إذا كانت عمدا او شبهه جذعة ونصف وحقة ونصف وخلفتان بجيرى عن الحلبي والمغنى (قوله وفى غيره) اى غير الحر المذكور عرش اى من المرأة والكتان وغيرهما مغنى اى من الخنثى ونحو المجوسى (قوله بحسابه) اى فى موضحة الكتابى بغير وثلاثان وفى موضحة المجوسى ونحوه ثلث بغير معنى زاد الحلبي والحفى والحررة مسلمة بغير ان ونصف ولكتابية خمسة اسداس بغير ونحو هاسدس بغير اه (وضابطه) اى ما يجب فى الموضحة والهاشمة والمنقلة (قوله على الاول) يعنى الموضحة (قوله الصحيح) قضية صنيع النهاية والمغنى حيث قال الخبر فى الموضحة خمس من الابل رواه الترمذى وحسنه اه ان الحديث حسن لم يبلغ

بقوله على الاوجه وقوله فقول الاذرى الخ فى صورة الشك المذكور يقتضى انه لو تحقق انه لم تبلغه دعوة نبى جزم بانه لا ضمان اذ لو كان حينئذ يضمن لم يكن للتردد حال الشك معنى لضمانه بكل حال على ذلك التقدير وهذا يقتضى امرين الاول تقييد قول المصنف والمذهب ان لم تبلغه دعوة نبينا بما اذا بلغته دعوة غيره والثانى ان ما ذكره هنا على هذا الذى قررناه يخالف ما ذكره فى فصل الغنيمة من باب قسم النى و الغنيمة مما حاصله ان لم تبلغه دعوة نبى مضمون مطلقا خلافا للاذرى حيث قال وكذا من لم تبلغه الدعوة اصلا اى بالنسبة لنبينا صلى الله عليه وسلم ان تمسك بدين حق أى المال الحاصل منه يرد عليه ككل حاصل من الذمين يرد اليهم والافهو كحرى على ما قاله الاذرى ويرده ما ياتى فى الديات من وجوب دية مجوسى فى قتله وهو صريح فى عصمته فالوجه انه كالذى اه فان حاصل ذلك كاترى انه معصوم سواء تمسك بدين حق أو لا فليتأمل (فصل) فى الديات الواجبة (قوله فى المتن لحر) اى من حر اى حاجة اليه



وغيره يعلم بالقياس عليه اما غير الوجه والراس ففي موضحة الحكومة فقط (و) في (هاشمة مع ايضاح) ولو بسراية او نحوها كان هشم بلا ايضاح فاحتيج للشق لاخراج العظم او تقويمه ومنازعة البلقيني فيه غير متجبهة (عشرة) (٤٥٩) رواه البيهقي والدارقطني عن زيد بن ثابت وهو لا يكون الاعز

رتبة الصحيح فليراجع (قوله) وغيره يعلم (الخ) مبتدأ وخبر (قوله) اما غير الوجه (الخ) اي كالساق والعضد مغنى (قوله) فيه (اي) في قوله او نحوها (الخ) قول المتن عشرة (اي) من اربعة وهي عشردية السكامل بالخرية وغيرها مغنى (قوله) رواه البيهقي (الى) قوله ولو لدفع في المغنى الا قوله ويفرق لى المتن (قوله) ولو وصلت في اسناد الهشم للوجه والايضاح للقصة نظر ظاهر والانصب العكس ثم رايت عبارة المغنى ماضيه فلو وصلت الجراحة الى الفم او داخل الانف بايضاح من الوجه او يكسر قصبة الانف فارش موضحة في الاولى وارش هاشمة في الثانية مع حكومة فيهما للفم والنف لانها جناية اخرى انتهت وهي سالمة بما ذكر سيد عمر (قوله) الفم (اي) داخله رشيدى (قوله) لانه كسر عظم (الخ) اي فاشبه كسر سائر العظام مغنى (قوله) مسبوقة بهما (عبارة) المغنى مع ايضاح وهشم اه وهى اولى لما مر ان السبق ليس بشرط (قوله) ومثلها (اي) المامومة الدامغة اي فقيها تلك الدية فقط عش (قوله) فلا يزداد (الخ) اي حكومة لخرق غشاء الدماغ مغنى (قوله) لها (اي) للدامغة (قوله) بينها (اي) الدامغة عش (قوله) بان ذاك زيادة (الخ) ينبغي ان يتأمل فانه انما يتضح لو انبط الحكم فيما نحن فيه من الشارع صلى الله عليه وسلم بلفظ الدامغة ولم ينط به وانما اثبتنا حكمها بالقياس على المامومة المنصوص عليها وكون العرب وضعت للمجاوز المامومة وخرق الخريطة اسم الدامغة ولم تضع للمجاوز الجائفة وخرق الامعاء اسما الذى هو محصل فرقه لا يصلح فارقا شرعا فليتأمل سيد عمر (قوله) لا نفرادها (اي) الدامغة وكان الاولى تذكير الضائر بارجاعها الى المسمى (قوله) لها (اي) المامومة (قوله) باسم خاص (متعلق بانفرادها رشيدى (قوله) بخلافها (اي) الزيادة ثم (اي) فى خرق الامعاء في الجائفة (قوله) في محله (اي) الايضاح (قوله) ولو متراخيا (الخ) اي وليس تعقيب الهشم للايضاح بشرط وان او همه كلامه مغنى (قوله) كامل (اي) ذكر حر مسلم مغنى (قوله) المتن فعلى كل من الثلاثة خمسة (الخ) هذا كله اذا لم يمت بما ذكر فان مات منه وجبت ديتهم عليهم بالسوية مغنى (قوله) او عني عنه (الخ) والا قالوا اجب القصاص كما صرح به في المحرر حتى لو اراد القصاص في الموضحة واخذ الارش من الباقيين ممكن نص عليه في الام مغنى (قوله) وثلاث (اي) ثلث بغير (قوله) والا (اي) وان لم يذفق اي وحصل الموت بالسراية فلو حصل الاندمال او حصل الموت بسبب آخر كحر آخر فعلى كل من قبل الدماغ ارش جرحه وعليه حكومة كاهو ظاهر وصرح به في العباب سم عبارة الرشيدى والحاصل انه اذا ذفق بالفعل فعليه دية النفس قطعاً ويلزم كلامين قبل الدماغ ارش جرحه وان مات بالسراية فعليه دية النفس ايضاً والصحيح انها تجب عليهم بالسوية اخماساً وإن لم يمت فعلى الدماغ حكومة اه (قوله) السابق (الى) قول المتن وهى جرح في المغنى الا قوله واعتبار الحكومة الى المتن والى قول المتن كبطن في النهاية (قوله) السابق تفصيلاً (اي) الخارصة والدامغة والباضعة والمتلاحمة والسمحاق مغنى (قوله) فيؤخذ (بالو) قبل الخاء المعجمة كذا في النسخ ولعله تحريف من الكتبة وان صوابه بالف قبل الخاء فالضمير لعنق الباضعة وانه يوجد بجيم فهملته و نائب الفاعل ضمير العنق ايضاً ولفظ ثلث الواقع بعده الاول اقدر رشيدى عبارة المغنى بان كان على راسه موضحة اذا قيس بها الباضعة مثلاً عرف ان المقطوع ثلث او نصف في عمق اللحم اه وهى ظاهرة (قوله) وما شك فيه (اي) بان علمت النسبة ثم نسبت فهو غير ما ياتي في المتن كانه عليه ابن قاسم في حواشي المنهج رشيدى (قوله) والاصح (قوله) وفي هاشمة (الخ) عبارة الروض وان اوضحت او جرحت بشق او سرت اليه فحشر اه (قوله) ولو دفع خامس (فان) ذفق لزمه دية النفس اي ولزم كلامين قبله ارش جرحه (قوله) والا (اي) وان لم يذفق وحصل الموت بالسراية فلو حصل الاندمال او حصل الموت بسبب آخر كحر آخر فعلى كل من قبل الدماغ ارش جرحه وعليه حكومة كاهو ظاهر وصرح به في العباب فقال ولو خرق خامس خريطة الدماغ لزمته حكومة اه

بغير او ثلث ولو دفع خامس فان ذفق لزمه دية النفس والا وجبت ديتها اخماساً عليهم بالسوية وزال النظر لتلك الجراحات ( والشجاج قبل الموضحة) السابق تفصيلاً (ان عرفت نسبتها منها) بان تكون ثم موضحة فيقاس عمق الباضعة مثلاً فيوجد ثلث عمق الموضحة (وجب قسط من ارشها) بالنسبة كثلثه في هذا المثال وما شك فيه يعمل فيه بالتقنين

والاصح في الروضة انه يعتبر مع ذلك الحكومة ويجب اكثرهما فان استويا تخير واعتبار الحكومة أولى لانها الاصل فيما لا مقدرة له (والا) تعرف نسبتها منها (الحكومة لا تبلغ ارش موضحة كجرح سائر البدن) ولو بنحو اوضح وهشم وغيرهما ففيه حكومة فقط لانه لم يرد هنا توقيف ولان ما في الرأس والوجه أشد خفا وشيئا فز نعم يستثنى من ذلك الجائفة كما قال (وفي جائفة تلك دية) لصاحبها الخبر صحيح فيه (وهي جرح) ولو بغير حديد (ينفذ إلى جوف) (٦٠٤) باطن يحيل للغذاء أو الدواء أو طريق للحيل (كبطن وصدرو ثغرة نحر) ويردد النظار

فما نزل عن مخرج الحاء المهمة إلى هذه الثغرة هل هو من الطريق لانهم عدوه جوفاني نحو الصوم أولا لا اختلاف الجوف هنا وثم كل محتمل والقياس الثاني لانه كباطن الاحليل ثم رايت الروضة ذكرت ان الواصل إلى الحلق جائفة وإلى الثغرة كذلك وهو يرجح الاول وعليه يفرق بينهما وبين باطن الذكر بان هذا طريق حسي للجوف ولا كذلك ذلك (وجبين) عدل اليه عن قول اصله جنبين أي ثنية جنب للعلم بهما ما ذكر معهما بخلافه فان كون نفوذ جرحه لباطن الدماغ جائفة مما يخفى وزعم ان هذه في حكم الجائفة ولا تسمى جائفة ممنوع وكون شجاج الرأس ليس فيها جائفة مخصوص بتصريحهم هنا ان الواصل لجوف الدماغ من الجبين جائفة (وخاصرة) وورك كما باصله ومثانة وعجان وهو ما بين الخصية والدبر أي كدخالها وكذا لو أدخل دبره شيئا فخرق به حاجزا في الباطن كما يأتي

عبارة المغني هذا ما جرى عليه المصنف تبعا للحرر والذى في الروضة وأصلها عن الاصحاب وجوب الاكثر من الحكومة والقسط من الموضحة اه (قوله) والاصح في الروضة انه يعتبر الخ) جرى عليه المنهج والروض وشرحه اه (قوله مع ذلك) أي القسط (قوله) ويجب اكثرهما) أي القسط والحكومة (قوله) لا تبلغ ارش موضحة) ليس قيد في المشبه به الواقع بعده في المتن كما لا يخفى وإن اقتضاه السياق رشدي وعش (قوله ففيه) أي في جرح سائر البدن (قوله هنا) أي في جرح سائر البدن وقوله توقيف أي دليل مغني (قوله فيز) أي ما فيها عما في غيرهما (قوله من ذلك) أي من جرح سائر البدن (قول المتن وفي جائفة) أي وإن صغرت مغني (قوله لصاحبها) نعت دية والضير للجائفة (قوله فيه) أي في وجوب تلك دية في جائفة (قوله ولو بغير حديد) أي كخشبة مغني (قوله باطن) صفة جوف رشدي ويحتمل انه تفسير له (قول المتن كبطن الخ) أي كدخالها مغني (قول المتن وثغرة الخ) بضم المثناة وغين معجمة ساكنة وهي نفرة بين الترقوتين مغني (قوله بينه) أي الحلق (قوله ذاك) أي باطن الذكر (قول المتن وجبين) أي داخله بموحدة بعد جيم وهو احد جانبي الجبهة مغني (قوله عدل اليه) إلى قوله وزعم في المغني وإلى قول المتن ولا يختلف في النهاية (قوله بما ذكر الخ) أي من التمثيل بالبطن مغني (قوله إن هذه) أي الشجعة النافذة لباطن الدماغ (قوله بتصريحهم الخ) عبارة المحرر وفي الجائفة تلك الدية وهي الجراحة النافذة إلى جوف كالمأمومة الواصلة إلى الدماغ اه سم (قول المتن وخاصرة) من الخصر وهو وسط الانسان مغني (قوله ومثانة) وهي تجمع البول عش (قوله كدخالها) أي البطن وما بعده رشدي (قوله وكذا لو أدخل الخ) أي ففيه تلك الدية عش (قوله وترد) أي الطعنة الخارجة من الطرف الآخر (قوله على المتن) أي على جميع تعريفه للجائفة (قوله وليس في محله الخ) ولك ان تقول هي واردة على المتن مع قطع النظر عما يأتي لان المصنف قال ينفذ إلى جوف وهذه نافذة من جوف لاليه إلا بالنظر لصورتها بعد فتا مل رشدي (قوله بذلك) أي قوله ولو نفذت في بطن وخرجت الخ (قوله قريبا) أي في قوله ولو نفذت من بطن الخ (قوله فان خرقت الخ) وإن حزت بسكين من كتف وغذا إلى البطن فاجافه فواجهه ارش جائفة وحكومة لجراحة الكتف أو الفخذ مغني وروض مع الاسنى (قوله أولذعت) إلى قوله وكان الفرق في المغني إلى قوله وغذا (قوله أولذعت) أي جائفة نحو البطن (قوله ففيه) أي الخرق والذعر والكسر (قوله مع ذلك) أي تلك الدية مغني (قوله كسر هاله) أي كسر الجائفة للضلع لنفوذها منه أي الجائفة من الضلع مغني (قوله وخرج بالباطن المذكور داخل فم الخ) أي ففيها حكومة فقط عش (قوله داخل فم وانف وعين) هذه خارجة بوصف الجوف بالباطن وقوله وغذا ذكر

(قوله) ولو بنحو اوضح وهشم وغيرهما ففيه حكومة فقط الخ) كما قال في الروض ويقتص فيها أي في الموضحة في البدن (قوله ليس فيها جائفة) انظر مع ما في الهامش عن المحرر إلا ان براد جائفة محضة أي مجردة عن المأمومة والدائمة فليتامل (قوله مخصوص بتصريحهم هنا ان الواصل لجوف الدماغ الخ) انظر به يتميز هذا الواصل عن المأمومة والدائمة إلا ان يصور بما لا يوصل للخريطة أو يقال تسمى مأمومة وجائفة ثم رايت عبارة المحرر صريحة في هذا فانه قال في الجائفة تلك الدية وهي الجراحة النافذة إلى جوفه كالمأمومة الواصلة إلى الدماغ (قوله وكذا لو أدخل دبره) كذا شمر (قوله فخرق به حاجرا) سياق بهامش الصفحة الآتية عن مختصر الكفاية تفسير الحاجز بغشاوة المعدة أو الحشوة وهو يفيد ان خرق الحشوة جائفة على

ولو نفذت في بطن وخرجت من محل آخر فجائفتان قيل وترد على المتن لان الثانية خارجة لا واصله للجوف خارج وليس في محله لان المتن لم يعبر بواصله بل بنافذة وهي تسمى نافذة بل واصله كما لا يخفى على انه يصيرح بذلك قريبا فان خرقت جائفة نحو البطن الامعاء أو لذعت كذا أو طحالا أو كسرت جائفة الجنب الضلع ففيها مع ذلك حكومة بخلاف ما لو كان كسر هاله لنفوذها منه على الاوجه لاتحاد المحل وخرج بالباطن المذكور داخل فم وانف وعين وغذا وذكر وكان الفرق بين داخل الورك

وهو المتصل بمحل القعود  
 من الالية ودخل الفخذ  
 وهو أعلى الورك ان الاول  
 بجوف وله اتصال بالجوف  
 الاعظم كما صرح به عبارة  
 المحرر كالروضة ولا كذلك  
 الثاني ( ولا يختلف ارش  
 موضحة بكبرها ) وصغرها ولا  
 يبرزها وخفائها ولا بشيها  
 وعدمه لان المدار على اسمها  
 ( ولو اوضح موضعين ) وفي  
 نسخة موضعيتين والاولى  
 اولى ( بينهما ) حاجز هو  
 ( لحم وجلد قيل أو ) بينهما  
 ( احدهما فوضحتان ) مالم  
 يتأكل الحاجز او يزيله  
 الجاني او يخرقه في الباطن  
 دون الظاهر على الاوجه  
 قبل الاندمال وان كانتا  
 عمداوا الازالة خطأ كما رجحه  
 في الروضة وان اعترض  
 لانه قد يغتفر في الدوام مالا  
 يغتفر في الابتداء وذلك  
 لاختلاف محل الجناية فيما  
 اذا وجد دون ما اذا وجد  
 أحدهما لانهما أنت على  
 الموضع كله فلا نظر للصورة  
 الذي لمح الضعيف وتعدد  
 الموضحات بتعدد ما ذكر وان  
 زادت على دية النفس على  
 الاصح ( ولو انقسمت موضحة  
 عمدا وخطأ ) أو وشبه  
 عمد ( أو شملت ) بكسر الميم  
 أفصح من فتحها ( رأسا  
 ووجهها فوضحتان )

خارج بقوله يحل الخ أو طريق للمحل رشيدى ( قوله وهو ) اى الورك ( قوله من الالية ) بيان لمحل  
 القعود ( قوله وهو أعلى الورك ) اى من جهة الساق فالفخذ ما بين الساق والورك كما في حاشية الزبادى  
 رشيدى ( قوله ان الاول بجوف ) ينبغي ان يتأمل فان التشريح الذى مستنده الحس قد لا يساعده سيد عمر  
 ( قوله ولا كذلك الثاني ) اى داخل الفخذ يرده عليه انه حيث يخرج بالجوف لا بالباطل المذكور ( قول المتن  
 ولا يختلف ارش موضحة بكبرها ) ( تنبيه ) لا يتقيد ذلك بالموضحة بل الجائفة كذلك حتى لو غرز فيه ابرة  
 فوصلت الى الجوف فهي جائفة معنى ( قوله وصغرها ) الى قوله وان كانتا عمدا فى النهاية ( قوله وخفائها )  
 اى بالشعر معنى ( قوله والاولى اولى ) اى لخلوه عن السكرار ( قول المتن أو أحدهما ) اى لحم فقط او جلد  
 فقط معنى ( قوله مالم يتأكل ) الى قوله وان كانتا عمدا فى المعنى ( قوله مالم يتأكل الخ ) أى وان وجد واحد  
 بما ذكر عاد الارشان الى واحد على الاصح وكان كالمواضع فى الابداء موضحة واسعة معنى وعش ( قوله  
 أو يزيله ) كان حقه الجزم ( قوله أو يخرقه الخ ) عبارة الاسنى والمعنى ولو ادخل الحديد ونفذها من احدهما  
 الى الاخرى فى الداخل ثم سلها فى تعدد الموضحة وجهان اقر بهما عدم التعدد اه ( قوله فى الباطن دون  
 الظاهر ) أى أو عكسه كالمعنى فى المتن رشيدى ( قوله قيل الاندمال ) راجع لى أكل وما عطف عليه ع ش  
 ( قوله وان كانتا عمدا الخ ) خلافا للنهاية والمعنى عبارة الاول وان كانتا عمداوا الازالة خطأ فعليه ارش ثا  
 كما صرح بترجيحه كلام الرافعى واعتمده الزركشى وهو المعتمد وان وقع فى الروضة الاتحاد ( قوله وان كانتا  
 الخ ) غاية للنسبة للنسبة ( قوله وان اعترض ) اى ما فى الروضة ( قوله لانه قد يغتفر فى الدوام ) اى كالازالة  
 خطأ بعد الموضحتين عمدا او قوله مالا يغتفر فى الابتداء اى كسئلة الانقسام الآتية آنفا ( قوله وذلك ) راجع  
 لما فى المتن ( قوله فيما اذا وجد ) أى اللحم والجلد ( قوله لانها الخ ) علة لقوله دون ما اذا الخ والضمير للجناية  
 ( قوله الذى لمح الضعيف ) اى المذكور فى المتن ( قوله وان زادت ) اى اروش الموضحات ( قوله أو شبه عمد )  
 الى قوله ولو قطع ظاهر فى النهاية الا قوله وان لم تتحد الى المتن والى قوله وقد يشك فى المعنى الا قوله المذكور  
 وقوله وفيهما تكلف ( قوله أو شبه عمد ) اى او قصاصا وعدوانا ( تنبيه ) نصب عمدا وخطا ما على نزع  
 الخافض او على المفعول المطلق نياية عن المصدر اى موضحة عمدا وخطا معنى ( قول المتن أو شملت راسا  
 ووجهها ) قد يومه هاشمول الموضحة لكل من الرأس والوجه مع انه ليس بقيد فان الحكم كذلك لو اوضح

احد الوجهين وقد يخالف قول الشارح فان خرقت جائفة نحو البطن الامعاء ففيها مع ذلك حكومة الا ان  
 تمحض كون خرقة الحشوة مثلا جائفة بما اذا كان الوصول من منفذ موجود كالدر بخلاف ما اذا كان تابعها  
 لا يحاف ويناسب ذلك قوله الآتى او كثرت جائفة الجنب الضلع الخ ( قوله مالم يتأكل الحاجز ) فى مختصر  
 الكفاية لابن النقيب ما نصه فرع لو اوضحه كل واحد موضحة ثم تأكل الحاجز بينهما عادت الى واحدة ولم  
 كلا منهما نصف ارشها ولو رفع احدهما الحاجز فعليه نصف ارش موضحة وعلى الآخر ارش موضحة كاملة  
 اه وقوله ولم كلا نصف ارشها قياس اعتماد شيخنا الشهاب الرملى المسطر فى الحاشية الآتية خلافا وهو ارش  
 كامل على كل منهما وقوله فعليه نصف ارش موضحة قياس اعتماد شيخنا المذكور خلافا وهو ان عليه ارش  
 كاملا بل قد يقال القياس ان عليه ارشا آخر كاملا لانه برفع الحاجز وسع موضحة الاخر كما بيناه فى الحاشية  
 الاخرى السفلى واعلم ان هذه غير المذكورة فى تلك الحاشية عن شرح الارشاد كالروض وعبر بقوله ولو رفع  
 احد الجانبين الخ لان صورة تلك انهما اشتركا فى كل من الموضحتين وعليه بئنا كلامنا وبدل عليه قولهم  
 اتحدت فى حمة لانه يفهم انها كانت متعددة فى حمة قبل ذلك ولا يكون كذلك الا اذا كانت الصورة ما ذكر  
 فليتأمل اه ( قوله أو يخرقه فى الباطن الخ ) عبارة شرح الروض ولو اوضح موضعين ثم ادخل الحديد  
 ونفذها من احدهما الى الاخرى فى الداخل ثم سلها فى تعدد الموضحة وجهان فى الاصل بل لا ترجيح اقر بهما  
 عدم التعدد اه ( قوله كما رجحه فى الروضة ) الذى صرح بترجيحه كلام الرافعى واعتمده الزركشى وهو  
 المعتمد ان عليه ارشا ثالثا ش م ر ( قوله وان اعترض ) المعترض عليه م ر

بعض الرأس وبعض الوجه معنى (قوله لا اختلاف الحكم) أى فى صورة الانقسام وقوله أو المحل أى فى صورة الشمول (قوله فى الأخيرة) أى فى الشمول للرأس والقفا قول المتن ولو وسع موضحته) أى قبل الاندمال عرش (قوله وإن لم يتحد) أى التوسع مع الإيضاح سم (قوله وإن لم يتحد عمداً الخ) خلافاً للنهاية والمعنى (قوله أو وسعها غيره الخ) (فرع) لو اشترك اثنان فى موضحة وعنى على مال هل يلزم كل واحد أن يرفع رأسه أو عليها إرشاد واحد كما لو اشتركا فى قتل النفس فإن عليهما دية واحدة وجهان أو جهما الأول كما جرى عليه صاحب الأنوار ويتفرع على ذلك ما لو أوضحا موضعين مشتركين فيهما ثم رفع أحدهما الحاجز قبل الاندمال فإن الموضحة تتحد فى حقه فإن قلنا بالتعدد فعلى الرفع إرشاد كامل وعلى غيره إرشاد وإن قلنا بعدمه لم يرفع الرفع نصف إرشاد ولزم صاحبه إرشاد كامل وجرى على هذا ابن المقرئ معنى وقوله كما جرى عليه صاحب الأنوار قال سم اعتمده شيخنا الشهاب الرملى اخذاً باطلاق قولهم يتعدد بتعدد الفاعل وقوله فعلى الرفع إرشاد كامل الخ لا يخفى أن هذا قياس اعتماد شيخنا الشهاب الرملى المتقدم اهـ وقوله اعتمده شيخنا الخ تقدم فى باب كيفية القصاص اعتماداً لنهاية آياه والشارح خلافاً اهـ (قول المتن فثنتان) نعم لو كان الموسع مأموراً للوضح أو كان غير مميز فالأوجه عدم التعدد لأنه كالألة وإن لم يصرحوا به هنا معنى (قوله مطلقاً) أى اتحد عمداً مثلاً ام لا عرش (قوله ونقل الخ) عبارة المعنى (تنبيه) قوله أو غيره يجوز فيه الرفع أى وسعها غيره وهو ما فى المحرر ونقل الخ (قوله عطفاً على الضمير الخ) هذا العطف جوزه شيخه ابن مالك وبين أنه وارد فى النظم والنثر الصحيح فإى تكلف فيه فضلاً على ظهوره سم وعرش (قوله على حذف مضاف الخ) أى وإعطاء إعرابه للمضاف إليه كقوله تعالى وأسأل القرية أى أهلها معنى يعنى لا تكلف فيه (قوله صورة) أى كما فى الإيجاب بموضعين وحكماى كما فى الأقسام ومحلاً كما فى الشمول لكن فى تصويره هنا تأمل ولعله لهذا ترك فى التفريع الآتى وقوله وفاعلاً أى كما فى التوسيع (قوله وغير ذلك) أى كرفع الحاجز بين الجائفتين معنى (قوله مالم يرفع الحاجز الخ) قيد فى قوله بينهما لحم وجلد خاصة كالمم امر أنفاً رشيدى (قوله أو يتأكل الخ) أى فتكون حينئذ واحدة عرش (قوله إلا أن كان من الظاهر والباطن) أى بخلاف الموضحة فى ذلك فلو أدخل سكيناً فى جافة غيره ولم يقطع شيئاً فلا ضمان ويعزروا إن زاد فى غورها كان قد ظهر عضو

لاختلاف الحكم أو المحل  
بمخلاف شمولها وجهاً ووجهة  
أو رأساً وقفاً فواحدة  
لكن مع حكومة فى الأخيرة  
(وقيل موضحة) لاتحاد  
الصورة ولأن الرأس  
والوجه محل للإيضاح فيها  
كمحل واحد (ولو وسع  
موضحته) وإن لم يتحد عمداً  
مثلاً نظير ما سرعن الروضة  
(فواحدة على الصحيح) كما  
لو أتى بها ابتداء كذلك  
(أو وسعها) غيره فثنتان  
مطلقاً لأن فعله لا يبنى على  
فعل غيره ونقل عن خطه  
جر غير عطفاً على الضمير  
المضاف إليه موضحة  
ونصبها على حذف مضاف  
هو موضحة وفيها تكلف  
ظاهر (والجائفة كموضحة  
فى التعدد) المذكور وعدمه  
صورة وحكماً ومحلاً وفاعلاً  
وغير ذلك فلو أجافه بمحلين  
بينهما لحم وجلد وانقسمت  
عمداً وخطاً فجائفتان مالم  
يرفع الحاجز أو يتأكل كل قبل  
الاندمال نعم لا تجب  
دية جائفة على موسع  
جائفة غيره إلا أن كان  
من الظاهر والباطن

(قوله وإن لم يتحد) أى التوسع مع الإيضاح (قوله أو وسعها غيره فثنتان) قال فى شرح الإرشاد فيما لو أوضحا أو أجافا معاً انهما لا يلزمهما إلا إرشاد واحد قال كما قطع به البغوى والمأوردى وصوبه البلقينى وعليه يدل قول الروضة لو أوضح هرجلان فتأكل الحاجز بين موضعيهما عادتا إلى واحدة وما وقع فيها فى محل آخر عن البغوى بما يخالف هذا سهو لمخالفته لما فى أصلها من صواب النقل عنه اهـ وقوله لا يلزمهما إلا إرشاد واحد اعتمده شيخنا الشهاب الرملى خلافاً وهو وجوب إرشدين على كل منهما إرشاد كامل أخذاً باطلاق قولهم يتعدد بتعدد الفاعل وقضية هذا تفريع مسئلة تأكل الحاجز المذكورة عن الروضة على ضعيف ثم قال فى شرح الإرشاد لو رفع أحد الجائنين الحاجز اتحدت فى حقه فعليه نصف إرشاد وعلى صاحبه إرشاد كامل اهـ وهكذا فى الروض ولا يخفى أن قياس اعتماد شيخنا الشهاب الرملى المتقدم أن على الرفع إرشاداً كاملاً كما لو اشتركا فى واحدة ابتداء بل لقائل أن يقول القياس أن عليه إرشدين واحد لمشاركته فى الإيضاح وآخر لأنه موسع موضحة الغير لأن الرفع يتوسع الإيضاح المنسوب إلى صاحبه وقد ينظر فى قولهم وعلى صاحبه إرشاد كامل بل الوجه أن عليه إرشدين لبقاء التعدد فى حقه إذ لم يصدر منه ما يقتضى الاتحاد ولعل ما قالوه مبنى على ما تقدم عن البغوى أما على اعتماد شيخنا السابق فيعتين أن عليه إرشدين كما يفهم ذلك قولهم اتحدت فى حقه فإن مفهومه التعدد فى حق صاحبه وإيجاب إرشاد واحد مع التعدد أى نصف إرشاد لكل واحدة مبنى على قول البغوى السابق وحينئذ فقياس ذلك وجوب ثلاثة إرشاد على الرفع لأنه موضع وموسع لموضحة الغير وغاية ما يعتد به عن الغائب النظر إلى التوسع أنه وقع تباعاً فلم يلتفت إليه وفيه نظر سم (قوله عطفاً على الضمير الخ) هذا العطف جوزه شيخه ابن مالك وبين أنه وارد فى النظم والنثر الصحيح

والا فحكومة ولو قطع ظاهر افي جانب وباطن افي آخر وكلما جائفه فارشها والافسطة بان ينظر في ثخانة اللحم والجلد ويقسط على المقطوع من الجانبين كذا ذكره وقد يشكل ايجاب الحكومة او لا والقسط آخر او يفرق (٤٦٣) بان الجائفة مركبة من خرق اللحم

والجلد معا غالبا وهما وجد قطع في كل فوزع لوجود ما يحصل به مسماها بخلافه ثم فانه لم يوجد الا احدهما وهو لا يمكن ان يحصل به مسماها فتعينت الحكومة وهل يقال بهذا التفصيل في الموضحة أو يفرق بان ما قبلها لاسماء مخصوصة كما مر ففيه الحكومة أو الاكثر على الخلاف السابق وما هنا ليس كذلك ولو ادخل دبره ما خرق به حاجز افي الباطن كان جائفة على الوجه الذي اقتضاه ما مر في الموضحة ان خرق الباطن معتد به حتى يرجع الموضحين إلى موضحة واحدة وبهذا يندفع ما لبعضهم هنا فتامله (ولو نفذت من بطن وخرجت من ظهر فجائفتان في الاصح) كما قضى به أبو بكر رضي الله عنه اعتبار اللخارجة بالداخله (ولو اوصل جوفه سنائاله طرفان) يعني طعنه به فوصلا جوفه والحاجز بينهما سليم (فثنتان) فان خرجا من ظهره فاربع كما علم ذلك كله من قوله كوضحة في التعدد (ولا يسقط الارش بالتحام موضحة وجائفة) لانه في مقابلة الجزء الفات والام

باطن كالكبده ففرز السكين فيه فعليه الحكومة معني (قوله والا) اي بان قطع شيئا من الظاهر دون الباطن أو بالعكس معني وروض (قوله وكلما جائفة) اي بان يقطع نصف الظاهر من جانب معني واسني (قوله فارشها) اي فعليه ارش جائفة (قوله والا) اي وإن لم يكملها (قوله فقسطة) اي قسط ارش الجائفة (قوله ويقسط) اي ارش الجناية معني واسني (قوله ايجاب الحكومة او لا) اي في قوله والا فحكومة وقوله والقسط ثانيا اي في قوله والا فقسطة (قوله ويفرق) اي بين الاول والثاني (قوله غالبا) لعله احتراز عن نحو قوله الا في ولو ادخل دبره الخ (قوله وهنا) اي في الثاني وقوله ثم اي في الاول (قوله لوجود ما يحصل به الخ) اي لو كمل القطعان جائفة سم (قوله بهذا التفصيل) اي قوله نعم الخ (قوله ويفرق الخ) هذا صريح المعني وقضية صنيع النهاية (قوله بان ما قبلها) اي ما قبل الموضحة من الشجاج الخمس (قوله ففيه الحكومة) يعني القسط على ما جرى عليه المنهاج وقوله او لا اكثر اي من القسط والحكومة على المعتمد المصحح في الروضة (قوله على الخلاف السابق) اي اتفاق الشجاج التي قبل الموضحة (قوله ولو ادخل دبره) إلى قول المتن فثنتان في النهاية الا قوله وهذا إلى المتن (قوله على الاوجه) وفاقا للنهاية والمعني (قوله ان خرق الخ) بيان لما مر (قوله حتى يرجع) اي يرد خرق الباطن (قول المتن ولو نفذت) اي طعنه طعنة نفذت معني (قول المتن من بطن الخ) او عكسه او نفذت من جنب وخرجت من جنب (تنبيه) المراد بالبطن والظهر حقيقة تهما الاكل باطن وظاهر لما مر في القسم والذكر وغيرهما معني (قول المتن فجائفتان) وينبغي اخذ ما من قوله السابق فان خرفت جائفة نحو البطن الامعاء الخ وجوب الحكومة ايضا ان خرفت الامعاء سموع ش (قوله كما قضى به أبو بكر الخ) اي وعمر رضي الله عنهما ولا يخالف لهما فكان اجماعا كما نقله ابن المنذر معني (قوله يعني طعنه به) ولا فالتن صادق بما إذا ادخله من منفذ او جائفة مفتوحة قبل رشيدى ومعني اي مع ان هذا لا يسمى الحاقا (قوله والحاجز) إلى قوله والتصادق اذن في المعني (قوله كما علم ذلك كله) اي قول المتن ولو اوصل الخ وقول الشارح فان خرجا الخ (قوله لانه الخ) عبارة المعني لان مبنى الباب على اتباع الاسم وقد وجد وسواء ابقى شين ام لا اه (قوله في مقابلة الجزء الخ) فوات الجزء ليس بلازم سم على حج اي لانه لا يلزم من الايجاف ازالة الجزء بل قد يحصل بمجرد الخرق بنحو ابرة ع ش (قوله ولا فود وارش) اعطف على الارش اي ولا يسقط فود الخ (قوله بعد دلسان) اي بنياته بعد قطعه معني (قوله والتصاق) عطف على عود دلسان وهو إلى قوله والسن قد منما مثله عن المعني والاسني في باب كيفية القصاص باوضح من هذا راجعا (قوله بخلاف معلقة الخ) اي فانها لا يجب قلها معني (قوله التصقت) اي الاذن المعلقة (قوله وذلك) اي وجوب قلع المبانة (قوله معها) اي المبانة (قوله بلا حاجة لمحلة) الجار ان متعلقان بعاد (قوله لم يلحق الخ) اي ذلك الدم (قوله في غير ذلك) اي كالمعلقة بجملتها ونحوها (قوله بخلاف عود المعاني) راجع للمتن

ولا تسكلف فيه فضلا عن ظهوره (قوله ويفرق بان الجائفة مركبة) وقد يحمل ما تقدم على ما إذا لم يعرف القسط وما فرقه ففيه ما فيه (قوله ما يحصل به) اي لو كمل القطع في كل (قوله ولو ادخل دبره) عبارة مختصر الكفاية لان النقب مانصه ولو ادخل خشية او حديدة في حلقة إلى جوفه لم يجب شيء سوى التعزير إلا ان يחדش شيئا في الجوف فتجب حكومة ولو خرق بوصول الخشبة إلى الجوف من حلقة او دبره جزءا من غشاوة المعدة او الحشوة ففي كونها جائفة وجهان اما لو دعت كبده وطحاله لزمته ثلث الدية وحكومة اه وبه يتضح صورة مسألة الوجين فان بعض الضعفة غلط في فهمها فليعرف (قوله فجائفتان) ظاهره عدم الزيادة عليهما بخرق نحو الامعاء وهل يجب ايضا حكومة بخرقها اخذ ما من قوله السابق فان خرفت جائفة نحو البطن الامعاء ينبغي الوجوب (قوله لانه في مقابلة الجزء الفات) فوات جزء ليس بلازم (قوله

الحاصل ولا فود وارش يعود لسان لانه محض نعمة جديدة والتصاق اذن بعد ابانة جميعها ويجب قلها اي حيث لم يخش مبيع تميم كما هو ظاهر بخلاف معلقة بجدة التصقت وذلك لان الدم وان قل لما انفصل معها عاد بعد انفصالها عن البدن بالكلية بلا حاجة لمحلة الذي صار ظاهرا على وجه يدوم لم يلحق بالمعفو عنه في غير ذلك لان هذا الخش بخلاف عود المعاني لان به يتبين

ولقول الشارح ولا قود الخ (قوله لا خلل) أى لازوال (قوله سبق) أى قبيل باب كيفية القصاص حيث  
فسر قول المصنف ولم يبينه بقوله بان صار معلقا بجلدة الخ سم (قوله حتى يجب فيه القود الخ) فلو اخذ كمال  
الدية فالتصقت وثبتت فينبغي استرجاع الماخوذ والافتصار على الحكومة أو اقتصص فالتصقت وثبتت دون  
اذن الجاني فهل يغرم المجنى عليه ارش اذن الجاني أو لا فيه نظر فليراجع سم (قوله ولا ينافيه ما تقرر الخ)  
أى بقوله بخلاف معلقة بجلدة الخ والمنافاة المنفية منشأ توهمها ان عدم وجوب قلعها يتوهم منه انه ليس لها  
حكم المبانة سم (قوله لانها) أى المخالفة المقررة (قوله لعدم وجوب ازالتها) أى بعد التصاقها (قوله لانها  
لم تصر الخ) علة لعدم وجوب الازالة (قوله فلاننى فيها) أى حيث قطع قاطع تلك الجلدة المعلقة هى بها سم  
(قوله بخلاف التصاق ما بقى الخ) عبارة غيره واما التصاقها وقطعها ثانياً قبل الابانة فيسقط القصاص والدية  
عن الاول ويوجبها على الثانى وللمجنى عليه حكومة على الجاني أو لا سم (قوله على الاول) أى الجاني أو لا  
(قوله على الثانى) أى قاطعها بعد التصاقها سم (قوله نعم لو قلعها الخ) هذا الاستدراك مع الفرق الاقنى  
انما يحتاج اليه على تفرقة المتقدمة بين الاذن المبانة والاذن المعلقة بجلدة واما على ما اقتضاه كلام الروضة  
وغيرها هنا فلا يحتاج اليه ولهذا اطلق في الروضة تشبيه السن بالاذن وكذا في الروض ولم يتعبه شارحه  
فليتأمل ثم رايت الفاضل المحشى قال قوله نعم لو قلعها الخ عبارة الروض وشرحه وان تعلقت بعرق فاعادها

ان لا خلل (تنبيه) سبق ان  
للمعلق بجلدة حكم المبان  
حتى يجب فيه القود أو كمال  
الدية ولا ينافيه ما تقرر في  
الاذن المعلقة بجلدة لانها  
بالنسبة لعدم وجوب ازالتها  
لا غير لانها لم تصر اجنبية  
عن البدن بالكلية أما بالنسبة  
للقود أو الدية فلا شئ فيها  
بخلاف التصاق ما بقى منها غير  
الجلدة فانه يوجب حكومة  
على الاول وقوداً أو دية على  
الثانى والسن كالاذن فيما  
تقرر نعم لو قلعها فتعلقت  
بعرق ثم أعادها وثبتت  
وجب فيها حكومة لادية  
لعدم اباتنها ويفرق بينها  
وبين الاذن المعلقة بجلدة  
فان فيها الدية كما تقرر بان  
عرق السن من اجزائها  
التي بها نباتها فلم يتحقق  
انفصالها بخلاف الجلدة

تنبيه سبق ان للمعلق بجلدة حكم المبان) كان مراده ان ذلك سبق في قول المصنف قبل باب كيفية القصاص أو  
قطع بعض مارن أو اذن ولم يبينه وجب القصاص في الاصح فانه فسر قوله ولم يبينه بقوله بان صار معلقا بجلدة اه  
وقوله ولا ينافيه ما تقرر الخ أى بقوله بخلاف معلنة بجلدة التصقت والمنافاة المتوهمه منشأ توهمها ان عدم  
قلعها يتوهم منه انه ليس لها حكم المبان (قوله في التنبيه حتى يجب فيه القود أو كمال الدية) فلو اخذ كمال الدية  
فالتصقت وثبتت فينبغي استرجاع الماخوذ والافتصار على الحكومة أو اقتصص فالتصقت وثبتت دون اذن  
الجاني فهل يغرم المجنى عليه ارش اذن الجاني أو لا فيه نظر فليراجع (قوله حتى يجب فيه القود) قال فما سبق  
واذا اقتصص في المعلق بجلدة قطع من الجاني اليها ثم يسئل اهل الخبرة في الاصلح من ابقاء أو ترك اه (قوله اما  
بالنسبة للقود والدية) أى قطع قاطع تلك الجلدة المعلقة هى بها (قوله بخلاف التصاق الخ) في شرحه  
للا رشاد مانصه اما التصاقها وقطعها مرة ثانية قبل الابانة وان لم تبق معلقة بالجلدة فانه يسقط القصاص  
والدية عن الاول كما اقتضاه كلام الشيخين لان بقاءه متماسكا ببعض البدن يقتضى بان القضاء اقرب الى عوده  
لحكمه الاول من الصاق المبان بالكلية ويوجبها على الثانى لذلك أيضاً وللمجنى عليه حكومة على الجاني  
أو لا كالا قضاء اذا اندمل تسقط الدية وتجب الحكومة ويفرق بينه وبين نحو موضحة اندملت بان الاسم لم  
يزل بالاندمال بخلافه هنا فاندفع قول الشارح هو الجورجى وهذا الاولى من الموضحة بعدم السقوط اه وفي  
شرح البهجة ما يوافقه (قوله فانه يوجب حكومة على الاول الخ) عبارة الروض في باب قصاص الاطراف  
فرع التصاق الاذن بعد الابانة لا يسقط القصاص والدية ولا يوجبها أى ما ذكر من القصاص والدية قطعها  
مرة ثانية واما اى واما التصاقها وقطعها مرة ثانية قبل الابانة فبالعكس أى فيسقط القصاص والدية عن الاول  
ويوجبها على الثانى اه وقوله نعم لو قلعها فتعلقت بعرق الخ عبارة الروض وشرحه في هذا الباب وان قلعها  
فتعلقت بعرق فاعادها عبارة الاصل ثم عادت وثبتت فحكومة تزمه لادية لانها انما تجب بالابانة ولم توجد اه  
اذا علمت ذلك علمت استواء الاذن والسن في انه اذا لم يبينهما الجاني الاول بان بقيت الاذن معلقة بجلدة والسن  
معلقة بعرق ثم ثبتا لم يجب على الجاني الاول غير الحكومة وحيداً يشكل ما ذكره الشارح من الاستدراك  
والفرق بقوله نعم الخ وقوله في الفرق فان فيها الدية كما تقرر يقال عليه انما فيها الدية على الجاني الثانى  
والكلام بالنسبة للجاني الاول وهو لا يجب عليه الا الحكومة كما في السن بالنسبة للجاني الاول الذى هو المراد  
في هذا الاستدراك فليتأمل فان اراد بقوله فان فيها الدية كما تقرر نظير ما استدركه في السن لقوله  
ثم عادت وثبتت فليتأمل (قوله وقوداً أو دية على الثانى) أى قاطعها بعد التصاقها

(والمذهب ان في قطع او قلع (الاذنين دية) كدية نفس المجنى عليه وكذا في كل ما ياتي (لاحكومة) لخبر فيه (و) في (بعض) ويصح رفعه منهما او من احدهما (بقسطه) ففي واحدة نصف دية وفي بعضها بنسبتها اليها بالمساحة (ولو ايبسها) بالجناية (فدية) فيها لا بطلان منفعتهما المقصودة من دفع الهوام لزوال الاحساس (وفي قول حكومة) لبقاء جمع الصوت ومنع (٢٦٥) دخول الماء وهما مقصودان ايضا ويرد بان الاولى اقوى وأكد

عبارة الاصل ثم عادت ونبتت فحكومة تلزمه لادية لانها انما تجب بالا بانه لم توجداه اذا علمت ذلك علمت استواء الاذن والسن في انه اذا لم يبينهما للجاني الاول بان بقيت الاذن معلقة بمقدرة والسن معلقة بعرق ثم نبتا لم يجب على الجاني الاول غير الحكومة وحينئذ يشكل ما ذكره الشارح من الاستدراك والفرق بقوله نعم الخ وقوله في الفرق فان فيها الدية كما تقرروا يقال عليه انما فيها الدية على الجاني الثاني والكلام بالنسبة للجاني الاول وهو لا يجب عليه الاحكومة كما في السن بالنسبة للجاني الاول الذي هو المراد في هذا الاستدراك فليتأمل فان اراد بقوله فان فيه الدية كما تقرروا ما اذا لم تثبت لم يكن نظير ما استدرك في السن لقوله ثم عادت ونبتت فليتأمل سيد عمر (قول المتن والمذهب) شروع في امانة الطرف ومقدار البدل من الاعضاء ستة عشر عضوا وانا اسردها لك اذن عين جفن انف شفة لسان سن لحي يد رجل حلة ذكر اثنيان اليان شفران جلد ثم ما وجد فيه الدية منها وهو ثنائي كالدين ففى الواحد منه نصفها او ثلاثي كالانف فثلثها او رباعي كالاجفان فربعها ولا زيادة على ذلك وفي البعض من كل منها بقسطه لان ما وجب فيه الدية وجب في بعضه بقسطه معنى (قوله في قطع او قلع) الى قوله قيل قضية في المعنى الا قوله ومنع دخول الماء وقوله اذا يتبع الى المتن وإلى قوله وينافيه في الافة في النهاية (قول المتن دية) اى سواء كان صاحبها سميا او اصم نهائيا ومعنى (قوله كدية نفس المجنى عليه) وهى مختلفة كما تقدم ع ش (قوله وكذا) عبارة المعنى تنبيه المراد بالدية هنا وفيما ياتي من نظائره دية من جنى عليه اه (قوله ويصح رفعه) اقتصر عليه المعنى وبعض بالرفع من الاذنين فقسطه اى المقطوع ويقدر بالمساحة (تنبيه) شمل قوله بعض ما لو قطع احدهما وما لو قطع البعض من احدهما اه (قوله منهما الخ) صفة بعض (قوله او من احدهما) الاولى التائيد بنسبته اى البعض المقطوع اليها اى الاذن (قوله بالمساحة) بان تعرف نسبة المقطوع من الباقي بالمساحة اذ لا طريق لعرقها سواها فان كان نصفها مثلا قطع من اذن الجاني نصفها فالمساحة هنا توصل الى معرفة الجزئية بخلافها فيما مر في الموضحة فانها توصل فيه الى معرفة مقدار الجرح من كونه قيراطا او قيراطين مثلا ليوضح من الجاني مقدارها وهذا ظاهر وان توقف الشيخ فيه رشدي (قوله بالجناية) اى عليها بحيث شالو حر كذا لم تحركاه معنى (قوله بان الاولى) وهى دفع الهوام ع ش (قوله لازالة تينك المنفعتين) اى جمع الصوت ومنع الماء (قوله ايضا) اى كوجوب دية الاذن (قوله لخبر) الاولى العطف كافى المعنى (قوله عين اخفش) وهو من يبصر ليل فقط ويطلق ايضا على ضيق العين ع ش (قوله او اعشى) وهو من لا يبصر ليل او يبصر نهارا ع ش ومعنى (قول المتن عين احول واعمش) اى والمقلوع الحولاء او العمشاء بدليل التعليل الاتى وهذا بخلاف قوله واعور فان الصورة انه قلع الصحيحة كالا يخفى رشدي (قوله دون بصره) اى رؤيته (قول المتن واعور) اى او اجهر وهو من لا يبصر في الشمس معنى (قوله لبقاء الخ) هذا التعليل لا يناسب حكم الاعور كالا يخفى رشدي (قوله لبقاء اصل المنفعة) اى ومقدار المنفعة لا ينظر اليه معنى (قوله وقيل) عبارة المعنى واحترز بذلك عن قول كالك واحذف في عين الاعور كل الدية لعله لان بصر الذاهبة انتقل اليها اه (قوله فيهادية) اى نصف دية (قوله فيهادية) اى دية عين رشدي (قوله بمنع ذلك) اى الافتضاء (قوله ولو لا عور) اى لشخص اعور (قوله من هذه) اى لفظة ولو عين اعور (قوله على الافصح وغير الافصح ضم اليامع شد القاف معنى (قوله فيها نصف الدية) الى قوله وينافيه في المعنى (قوله

(قوله ولو اوضح مع قطع الاذن الخ) بقى ما لو اوضح مع قطع الاذن اليابسة فهل تسقط حكومتها لانهما غير مفردة فيتبع ارش الايضاح اخذ من هذا التعليل او كيف الحال

السليمة لا غير وبان الغاية ليست غاية لكل

(٥٩ - شرواني وابن قاسم - ثامن)

عين بل لعين فقط كما قررته فتامله (وكذا من بعينه ياض) على ناظرها او غيره (لا ينقص) هو بفتح ثم ضم مخففا على الافصح كما مر (الضوء) مفعول ففها نصف الدية (فان نقص) وانضبط النقص بالنسبة للصحيحة (فقسط) منه تجب فيها (فان لم ينضبط) النقص (فحكومة)

وفارقت عين الاعمش بان يبيض هذه نقص الضوء الخلقى ولا كذلك تلك ومن ثم لم تولد العمش من افة او جناية لم تكمل فيها الدية كما قاله جمع وينافيه في الآفة ما ياتي في الكلام (٤٦٦) فتامله (وفي) قطع او ايباس (كل جفن) استوصل قطعه ولينبئه له فاهه قد ينقص مع بقاء بعضه

حتى يشبه المستأصل (ربع دية) لما فيه من الجمال والمنفعة التامة وانقسمت على الاربعة لان ما وجب في المتعدد من جنس ينقسم على افراده (ولو) كان (لاعمى) وتدرج فيها حكومة الاهداب لانها تابعة لها (وفي) قطع او اشلال (مارن) او هو ما لان من الانف ويشتمل على طرفين وحاجز (دية) لخبر صحيح فيه ولو قطع معه القصبة دخلت حكومتها في دية لانها تابعة بخلاف الموضحة الحاصلة من قطع الاذنين وفي تعويجه حكومة كتعويج الرقبة او نحو تسويد الوجه (وفي) كل من طرفيه والحاجز ثلث (من الدية) لما مرفى الاجفان (وقيل في) الحاجز حكومة وفيهما لان الجمال والمنفعة فيهما دونه ويرد بالمنع كما هو واضح (وفي) قطع او اشلال (كل شفة) وهي كافي بعض نسخ المتن في عرض الوجه إلى الشدقين وفي طوله إلى ما يستر اللثة (نصف) من الدية لخبر فيه فان كانت مثقوبة نقص منها قدر حكومة وفي بعضها بقسطه كسائر الاجرام (و) في (لسان) ناطق (ولو) لالكن وأرت وألثع وطفل (وإن

وفارقت عين الاعمش) أى حيث لم تنقص الدية بضعف بصرها ع (قوله) ولا كذلك تلك (أى عين الاعمش) ع (ش عبارة المعنى) وعين الاعمش لم ينقص ضوءها عما كان في الاصل اه (قوله) وينافيه في الآفة) اقول قد يفرق بان المقصود من الحروف حصول كلام مفهوم وهو حاصل مع النقص بالآفة ومن النظر ابصار الاشياء وقد نقص سم على حجر رشيدى وفي النهاية فرق آخر ارجعه لكن في كل من الفرقين بعد (قوله) ما ياتي (الخ) أى من ان الفاء بالآفة لا اعتبار به فتجب فيه دية كاملة نهاية (قوله) وفي قطع او ايباس (إلى قوله) لذهاب النطق في النهاية (قوله) استوصل قطعه (الخ) وفي بعض الجفن الواحد قسطه من الربع فان قطع بعضه فتقص بافيه فتقصية كلام الرافعى عدم تسكيل الدية معنى (قول المتن ربع دية) وفي قطع المستحشف حكومة معنى وروض (قوله) على افراده (أى اجزائه) (قوله) ويندرج فيها حكومة الاهداب) بخلاف ما لو انفردت الاهداب فان فيها حكومة إذا فسد منبتها كسائر الشعور ولا فالنعرى بر معنى وروض (قوله) وفي قطع (إلى قوله) لانها تابعة في المعنى (قول المتن وفي مارن الخ) وفي قطع باقى المقطوع من المارن بجناية او غيرها ولو بجدام قسطه من الدية بالمساحة وفي شقه إذا لم يذهب منه شيء حكومة وإن لم يلشم فان تأكل بالشق بان ذهب بعضه وجب قسطه من الدية وفي قطع القصبة وحدها دية منقلة معنى وروض مع الاسنى (قوله) وفي تعويجه (أى الانف) ع (قوله) لما مرفى (الاجفان) (أى لنظيره) وهو ان ما وجب في المركب ينقسم على اجزائه عبارة المعنى توزع الدية عليها اه (قوله) وفي قطع (إلى قول المتن ولسان في المعنى) (قوله) إلى الشدقين) قال الشيخ عميرة وهو أى الشدق وهو ما ينبتا أى يرتفع عند انطباق الفم ع (قوله) نصف من الدية) علما أو سفلى رقت أو غلظت صغرت أو كبرت في الشفتين الدية وفي شقها بلا إبانة حكومة ولو قطع شفة مشقوقة وجبت ديتها إلا حكومة الشق وإن قطع بعضها فلتصلق البعض الباقيان وبقيها كقطع الجميع وزعت الدية على المقطوع والباقي كما اقتضاه نص الام وصرح به في الانوار وهل تسقط مع قطعها حكومة الشارب أو لا وجهان اظهرهما الاول معنى وروض مع الاسنى وقولها اظهرهما الاول كذا في النهاية ثم قال ويسقط مع قطعها حكومة الشارب وفي الشفة الشلاء حكومة اه (قوله) مثقوبة) عبارة غيره مشقوقة (قوله) نقص الخ) ظاهره لو كان خلقيا ع (قوله) منها) أى من ارشها (قوله) وفي لسان ناطق) إلى قوله وكذا لو ولد في النهاية (قوله) وفي لسان ناطق) بالاضافة والانصب لما ياتي لناطق (قول المتن ولو لالكن) وهو من في لسانه لكنة أى عجمة وقوله وارت والنع سبق تفسيرهما في باب صلاة الجماعة معنى (قول المتن وطفل) عطفه المعنى على الالكن فقال ولو لسان طفل وإن لم ينطق اه (قوله) على المعتمد) وفاقا للنهية وخلافا لظاهر المعنى (قوله) وإن فقد الذوق) غاية للعللة للدعى فلا تكرار (قوله) كايأتى) أى في قول المتن وفي الكلام دية (قوله) سواء أفلنا الخ) تعميم للثن بملاحظة قوله وان فقد ذوقه الخ (قوله) أفلنا الذوق فيه) وهو الراجح وقوله او في الخلق وهو ضعيف كما سيأتى في شرح وفي ابطال الذوق دية ع (قوله) رشيدى (قوله) بان فيه الحكومة) أى بان في قطع لسان ناطق فاقد الذوق الحكومة كلسان الاخرس (قوله) على انه ياتي

(قوله) وفارقت عين الاعمش بان يبيض هذه نقص الضوء الخلقى ولا كذلك تلك الخ) عبارة شرح الروض وغيره الاعمش لم ينقص ضوءها عما كان في الاصل اه فاما معنى قولهم في الاعمش مع ضعف بصره الا ان يراد مع ضعفه اصالة (قوله) وينافيه في الآفة الخ) اقول قد يفرق بان المقصود من الحروف حصول كلام مفهوم وهو حاصل مع النقص بالآفة ومن النظر ايضا الاشبار وقد نقص سم (قوله) في المتن كل جفن) قال في الروض وفي قطع المستحشف حكومة (قوله) في المتن كل شفة الخ) ويسقط من قطعها حكومة الشارب في أوجه الوجهين شرح مر (قوله) في المتن ولسان ولو لالكن الخ) قال في العباب بلا جناية أو بهما من غير قطع اه

أى فقد ذوقه على المعتمد لذهاب النطق الذى فيه الدية وإن فقد الذوق كايأتى سواء أفلنا الذوق فيه أم في الخلق واما جزم الماوردى وصاحب المذهب بان فيه الحكومة فضعيف على انه يأتى عن الماوردى ما يناقض ذلك (دية) لخبر صحيح فيه (وقيل شرط) الوجوب في لسان (الطفل ظهور أثر نطق بتحريكه لبكاء ومص)



والا لحكومة لعدم تيقن سلامته والاصح لافرق أخذ ابطاها السلامة كما تجب في يده ورجله وان فقد البطش حالا ومن ثم لم يبلغ أو ان النطق  
او التحريك ولم يظهر اثره تعينت الحكومة وكذا لو ولد اصم فقطع لسانه الذي ظهر منه اماره النطق للباس منه لانه لما ينطق بما يسمعه (و) في  
لسان (لاخرس) اصالة او اعارض (حكومة) لذهاب اعظم منافعه نعم ان ذهب بقطعه الذوق وجبت الدية اي ان فلان الذوق في جرمه ولا  
في حكومه له ايضا فما يظهر لاذلا استتباع حيث لا ياتي في الكلام وغيره ما يفهم ذلك وما فهمه كلام الماوردي الذي نقله عنه ان الرفعة من  
وجوب الحكومة فقط نظرا لفقد الكلام الذي هو جل منافعه ضعيف ومناقض لقوله (٤٦٧) هو وغيره لو اذهب الكلام والذوق

لزمه ديتان ولجزمه السابق  
آتفا بالحكومة ونظر فقد  
الذوق دون فقد الكلام  
(و) في (كل سن) اصلية  
تامة مشغورة نصف عشر  
دية صاحبها او قيمته في كل  
سن كذلك (لذكر حر مسلم  
خمسة ابعرة) ولا يثنى نصف  
ذلك ولذي ثلثه ولقن نصف  
عشر قيمته لخبر فيه نعم ان  
كانت احدى ثنيتين اقصر  
من الاخرى او ثنيتين مثل  
رباعية او اقصر نقص من  
الخمس ما يليق بنقصها اذ  
الغالب طول الثلثة على  
الرابعة ولو انتهى صغر  
السن فلم تصلح للمضغ تعينت  
فيها الحكومة كالمو غير لون  
سن او قلقلها وبقيت منفعتها  
والاسنان العليا متصلة  
بعظم الرأس فاذا قلع مع  
بعضها شيئا منه فحكومة  
ايضا لاذ لا تبعية (سواء  
كسر الظاهر منها دون السنخ)

أي في شرح ولاخرس حكومة (قوله والا لحكومة) الى قوله أي أن قلنا في المغنى (قوله وكذا لو ولد اصم  
الخ) ووافقا للمغنى وخلافا لظاهر النهاية بما لجزم الانوار بوجوب الدية في قطع لسان من ولد اصم قال ع ش  
هذا اي ما في الانوار معتمد اه (قوله منه) اي من نطقه (قوله لانه الخ) اي الصغير مغنى (قوله بما يسمعه)  
اي واذ لم يسمع لم ينطق مغنى (قوله اصالة) الى قوله اي ان قلنا في النهاية (قوله اي ان قلنا ان الذوق في  
جرمه) اي اللسان وهو الراجح كما ياتي (قوله والا) اي ولو قلنا ان الذوق في الخلق وهو المرجوح فحكومة  
له اي لذهاب الذوق ايضا اي كمان لسان حكومة (قوله حيث لا ياتي) اي حين اذ لم يكن الذوق في جرم اللسان  
(قوله من وجوب الحكومة فقط) اي من انه اذا ذهب بقطع لسان الاخرس ذوقه يجب حكومة واحدة مطلقا  
سواء قلنا الذوق فيه او في الخلق (قوله ولجزمه السابق الخ) اي ان تقتضى ان اعظم منافع اللسان الذوق في اذهابه  
دية (قوله اصلية) الى قول المتن وفي سن زائدة في النهاية الا قوله قيل الى ويظهر وكذا في المغنى الا قوله  
والاسنان الى المتن وقوله كما مر (قوله اصلية تامة الخ) اي غير مقلقة نهاية زاد المغنى صغيرة كانت او كبيرة  
بيضاء او سوداء اه (قوله او قيمته) اي ونصف قيمة صاحبها اذا كان قنا (قوله كذلك) اي اصلية تامة  
الخ (قوله ولا يثنى) اي حرة مسلبة نصف ذلك اي بعيران ونصف ولذي اي نصراني ويهودى ثلثه اي يعبر  
وثلاثان ولجوسى ثلث يعبر مغنى (قوله مثل رباعيته) والرابعة بوزن الثمانية السن التي بين الثانية والثالث  
مختار ع ش (قوله فلم تصلح) عبارة المغنى الى ان لا يصلح اه (قوله كالمو غير لون سن الخ) فان الواجب على  
الجاني فيهما الحكومة عش (قوله والاسنان العليا الخ) اي واما السفلى فثبنتها اللحيان وفيها الدية كما  
سياق سم رشدي (قوله فنون) اي ساكنة (قوله فمجمدة) عبارة المغنى والعجم الخاء ويقال بالجيم اه  
(قوله في الاول) اي فيما كان باديا في الاصل مغنى ورشدي (قوله لانه) اي السنخ (قوله فتجب فيه) اي  
السنخ (قوله كالمو اختلف قائلهما) اي بان كسر واحد الظاهر وقيل اخر السنخ فتجب السنخ حكومة (قوله  
ان ياتي هذا) اي ما في المتن مع ما في الشارح (قوله كما مر) اي في التنبيه (قوله لبقاء منفعة الجمال وحس الريق)  
قد يتصور ذهابهما بان يميل السن عن محاذة الباقي فتحصل فرجة سم (قوله ونظير الخ) عبارة المغنى  
والروض مع الاسنى ولو كسر سننا مكسورة واختلف هو وصاحبها في قدر الفات صدق صاحبها لان  
الاصل عدم فوات الزائد وان كسر من صحيحة واختلف هو وصاحبها في قدر ما كسر منها صدق الجاني في  
قدر ما كسر يمينه لان الاصل براءة ذمته اه (قوله فاختلف هو) اي المجنى عليه (قوله في الباقي منها) هل المراد

(قوله وكذا من ولد اصم فقطع لسانه الخ) في العباب وكذا من تعذر نطقه لا لخلل في لسانه بل لكونه ولد  
اصم فلم يحسن النطق لعدم سماعه اه اي تجب ديتته هو ما جزم به في الانوار وقيل تجب حكومة ورجحه  
الاذرعى والزركشى وهما جهان في الروضة واصلها بلا ترجيح (قوله والاسنان العليا) اي واما السفلى  
فثبنتها اللحيان وفيها الدية كما سياتي (قوله وكفلها مالو اذهبت الجناية جميع منافعه) هل يتاتي حيث لا  
القصاص اذا امكن اذهاب جميع منافع سن الجاني ايضا بلا قلع (قوله لبقاء منفعة الجمال وحس الريق)  
قد يتصور ذهابهما بان يميل السن عن محاذة الباقي فتحصل فرجة (قوله فاختلف هو) والثاني في الباقي منها

الدية في الاول (او قلقلها به) مع ما من أصلها لانه تابع فاشبه الكف مع الاصابع أ مالو كسر الظاهر ثم قلع السنخ ولو قبل الاند مال فتجب فيه  
حكومة كالمو اختلف قائلهما ويظهر ان ياتي هذا في قصبة الانف وغيرها من التوابع السابقة والآتية ولو قلقلها الاعراف فاعتادت فنبت لم يلزمه  
الاحكومة كما مر قال الماوردي وكفلها مالو اذهبت الجناية جميع منافعه او يصدق فيه المجنى عليه اذ لا يعرف الا منه انتهى قيل وتصوير  
ذهاب الجميع بعبد لبقاء منفعة الجمال وحس الريق والظاهر ان مراد قائله النزاع في تصوير ذهاب الكل لافي الحكم لو فرض  
ذهاب الكل ونظير تصديق المجنى عليه فيما ذكره الما لوجي اثنان على سن فاختلف هو والثاني في الباقي منها حال جنايته

فيصدق المجنى عليه يمينه (وفي سنن زائدة حكومة) والمراد بها الشاغية التي باصله وهي التي تخالف بنية الانسان لا التي من ذهب فان فيها التعزير فقط ولا الزائدة على الغالب (٦٨ ع) في الفطرة هو اثنان وثلاثون لان الارجح فيها حيث كانت على سنن البقية وجوب الارش

من السن لكون الجناية بنحو كسرها فكسر أحدهما بعضا والآخر الباقي أو من منافها فهل هي مضبوطة سم اقول ما مر عن المغنى والروض انفا صريح في الاول ولكن لا يفيد التعميم (قوله فيصدق المجنى عليه) اي وان اختلف التوجيه راجع سم (قوله والمراد) الى قوله اذ الكلام في النهاية والمغنى الا قوله حيث كانت على سنن البقية وقوله بل قولهم الى المتن (قوله باصله) اي في الحرر (قوله من ذهب) اي او فضة ونحوهما معنى (قوله فان فيها التعزير الخ) اي وان ثبت بالحم واستعدت للمضغ لانه ليست جزءا من الشخص معنى (قوله ولم تنقص الخ) أخذه من أو نقصت سم (قوله منفعتها) أي من مضغ وغيره معنى (قوله دون بقية المنافع) اي من منفعة الجلال وحسب الطعام والريق معنى (قوله كاسر) اي انفا في شرح او قلعلها به (قوله فيجب القود) الى قوله فعليه لوقلعلها في النهاية وكذا في المغنى الا قوله لكن الى او عادت (قوله اما المتولدة من جناية ثم سقطت الخ) اي بجناية ثانية عبارة الروض اي والمغنى ولو تزلزلت صحيحة بجناية ثم سقطت بعدلزمه الارش وان ثبتت وعادت الخ وهي صريحة في تصوير المسئلة باتحاد الجاني وان السقوط بسبب جنياته التي تولدت منها الحركة فيلزمه الارش وأما قول الشارح لكن لا يكمل الخ فاما يظهر عند تعدد الجاني بان حركها الاول بجناية ثم اسقطها الثاني بجنياته وعلى هذا فقوله ففيها الارش اي على من اسقطها بجنياته وهو الثاني لكن قوله او عادت كما كانت الخ انما يتضح في جان واحد ففي كلامه تشبثت فليتأمل وليراجع سم على حج سيد عمر و اشار الكردى الى الجواب بما نصه قوله اما المتولدة الخ اي ان تحركت صحيحة بجناية جان ثم سقطت ففيها الارش على ذلك الجاني لكن ان ضمن الجاني تلك الجناية اولا لا يكمل ارش السقوط لتلايضاعف عليه الغرم اه (قوله ثم سقطت) أي أسقطها جان آخر وكان الاول حذفه لان الكلام فيما اذا اسقطها جان اخر بدليل ما قدمه في المنطوق مع ان في التعبير بسقطت ايها انها سقطت بنفسها وليس مراد او اما قوله او عادت الخ فظاهره انه معطوف على سقطت وهو غير صحيح بالظار لما قررناه وانما هو فيما اذا جنى انسان على سنن فحركت ثم ثبتت وعادت لما كانت ففي كلامه تشبثت كما اشار اليه سم على حج رشيدى (قوله تلك الجناية) اي الاول سيد عمر (قوله ففيها الحكومة) اي على من تولدت من جنياته وقوله لزوم الارش اي لمن تحركت بجنياته سم (قوله فعليه) أي ما اقتضاه كلام الشيخين من لزوم الارش في النقص (قوله لزمته حكومة) اي كافي الروض سم (قوله ومشى في الانوار الخ) عبارة المغنى وان عادت ناقصة المنفعة ففيها ارش كذا في الشرحين والروضة والذي في الانوار لزمته الحكومة لا الارش لان الارش يجب بقلعها كما مر قال وهذا الموضع مزالة القدم في الشرحين والروضة فليتأمل وقد يجاب بان المراد بنقص المنفعة ذهابها بالكلية فلا مخالفة حينئذ اه (قوله ان على الاول حكومة) قال في شرح

لا الحكومة بل قولهم الاتي فيحسابه يشمل ذلك (وحركة السن) المتولدة من نحو مرض او كبر (ان قلت) ولم تنقص منفعتها (فكصحيحة) في وجوب القود او الدية لبقاء الجلال والمنفعة (وان بطلت المنفعة) يعنى منفعة المضغ لشدة الحركة مثلا كما دل عليه السياق اذ الكلام كما ترى في ان الحركة قليلة او شديدة وذلك انما يتعلق بالمضغ فقط دون بقية المنافع اذ لا يتصور ابطالها كلها على ما مر (حكومة) فقط لانه الحاصل بزوال المنفعة (او نقصت) بان بقي فيها اصل منفعة المضغ (فالاصح كصحيحة) فيجب القود او الدية كما يجب مع ضعف البطش والمشي اما المتولدة من جناية ثم سقطت ففيها الارش لكن لا يكمل ان ضمن تلك الجناية لتلايضاعف الغرم في الشيء الواحد او عادت كما كانت ففيها الحكومة او نقصت فتضية كلام الشيخين لزوم الارش فعليه لوقلعلها آخر لزمته حكومة دون حكومة التي تحركت بهرم او مرض لان النقص الذي فيها قد غرمه الجاني الاول بخلافه في الهرم والمرض ومشى في

الخ هل المراد من السن لكون الجناية بنحو كسرها فكسر أحدهما بعضا والآخر الباقي أو من منافها فهل هي مضبوطة معلومة (قوله فيصدق المجنى عليه يمينه) اي وان اختلف التوجيه راجع (قوله وهو اثنان وثلاثون الخ) (فائدة) وجدنا من اسنانه قطعة واحدة ففي قلعلها عمدا القود وكذا كسر بعضها ان امكن المماثلة والا فالدية كان قلعت خطا عابا وعمدا وعنى على مال اي ففيها الدية اي دية صاحبها فقط لانه المتيقين مر (قوله ان قلت ولم تنقص) اخذه من نقصت (قوله ففيها الحكومة) قال في شرح الروض كالولم يبق من الجراحة نقص ولاشين (قوله ففيها الحكومة) على من تولدت من جنياته (قوله فقضية كلام الشيخين لزوم الارش) اي لمن تحركت لجناية (قوله فعليه لوقلعلها اخر لزمته حكومة) كافي الروض كالولم يبق من الجراحة نقص ولاشين (قوله ومشى في الانوار الخ) قال في الانوار بعد ذكره ما نقل عنه وهذا الموضع مزالة القدم في الشرحين والروضة فليتأمل (قوله ان على الاول حكومة) قال في شرح الروض لان الارش يجب بقلعها

الروض

الانوار على القول الآخر ان على الاول حكومة وعلى الثاني

ارشاء وهو الاوجه مدر كما تقر ان النافعة بنحو مرض في قلعلها الارش بجماع بقاء المنفعة المقصودة في كل منهما وجوب حكومة

في تلك دون هذه لا يمنع القياس كما هو ظاهر (ولو قلع سن صغير) أو كبير وذكر الصغير (٤٦٩) للغالب (لم يشغره فلم تعد) وقت

العود (وبأن فساد المنبت)  
بقول خيرين أي أو  
بوصوله لسن يقطع فيه عادة  
بفساده إلا أن يدعى أنه  
مادام حيا فالرجاء باق وفيه  
ما فيه (وجب الارش)  
كسن المثغور فإن عادت  
فلا شيء إلا أن بقي شين  
(والاظهر أنه لو مات  
قبل البيان) للحال (فلا  
شيء) لاصل براءة الذمة  
مع أن الظاهر العود لو  
بقي قبل نعم له حكومة  
كالمات قبل تمام نباتها  
(و) الاظهر (أنه لو قلع  
سن مثغور فعادت  
لا يسقط الارش) لأن  
العود نعمة جديدة (ولو  
قلعت الاسنان) كلها  
(فبحسابه) أي المقلوع  
ففيها حيث كانت كالثلاثين  
والثلاثين مائة وستون  
بعيرا (وفي قول لا تزيد  
على دية أن اتحاد جان وجناية)  
كالاصابع ويحجب بان الدية  
ثم نيطت بالجملة وهنالم  
تط إلا بكل سن على  
حيالها فتمت الحساب  
وهذا الوجه ما مر من زيادة  
الحساب بزيادة الاسنان  
على أن ترجيح صاحب  
الانوار أن في الزائدة حكومة  
بعيد لأنها إذا انقسمت  
على اربعين مثلا فأي  
ثمانية منها يحكم عليها بالزيادة  
حتى تفرد بحكومات وما يؤيد  
الاول ما مر في الموضحة

الروض لأن الارش يجب بقلعها سم (قوله في تلك) أي الناقصة بجناية (قوله دون هذه) أي الناقصة بنحو  
مرض سم (قوله لا يمنع القياس) أي قياس قلع تلك على قلع هذه في وجوب الارش (قوله أو كبير) إلى  
قوله وهذا يؤيد وجه في المعنى الاقوله أي أو بوصوله إلى المتن وإلى قوله وما يؤيد الاول في النهاية الاقوله ذلك  
وقوله كالمات إلى المتن (قول المتن لم يشغره) بمشاة تحتية مضمومة ومثلثة ساكنة وغين معجمة مفتوحة أي لم  
تسقط اسنانه وهي رواضعه التي من شأنها غالبا عودها بعد سقوطها معنى (قوله بقول خيرين)  
ويحضرهما المجنى عليه وإن بعدت مساقتهما وإلا وقف الامر إلى تبين فساده عش (قول المتن وجب  
الارش) أي أو القودنهاية ومعنى (قوله فلا شيء) هلا وجبت حكومة كالمات لم يبق في الجراحة نقص ولا شين  
ولعل وجه كونها كانت بصدد الانقلاع والعود سم (قوله إلا أن بقي شين) أي فتجب الحكومة معنى  
وعش (قوله للحال) أي من طلوعها وعدمه معنى (قوله نعم له حكومة) أي ثلاث تكون الجناية عليها  
هدرامع احتمال عدم العود لو عاش عش (قوله كالمات الخ) وإنما لم يجب القسط لأنالم يتيقن أنه لو  
عاش لم تكمل ولو قلعه قبل تمام نباتها آخر انتظرت فإن لم تثبت فالدية على الآخر وإلا فحكومة أكثر من  
الحكومة الاولى وإن فسد منبت غير المثغورة آخر بعد قلعه غير لها فعليه حكومة وعلى الاول كذلك  
حكومة وإن سقطت بلا جناية ثم افسد شخص منبتها لزمه حكومة على ما مر لأنه لم يقطع سنا معنى واسنى  
(قول المتن فبحسابه) أي وأن زادت على دية أو اتحاد الجاني نهاية سواء اقلعها معا أو مرتبا معنى (قوله ففيها)  
خبر مقدم لقوله مائة وقوله اثنين وثلاثين خبر كان سم (قوله كالغالب اثنين وثلاثين) أربع ثانيا وهي  
الواقعة في مقدم الفم ثنتان من أعلى وثنان من أسفل ثم أربع ربايعات ثنتان من أعلى وثنان من أسفل  
ثم أربع ضواحك كذلك ثم أربع اتياب كذلك ثم اثنا عشر ضرسا وتسمى طواحين ثم أربع نواجذ اسنى  
ومعنى زاد عميرة وفي الغالب لا تثبت أي النواجذ لا بعد البلوغ فن لا يخرج له شيء منها تكون اسنانه ثمانية  
وعشرين ومنهم من له اثنان منها فتكون اسنانه ثلاثين اه زاد البجيرمي والاول هو الخصى والثاني هو  
الاجروءاه (قول المتن وفي قول لا تزيد الخ) هذا كله وان خلقت مفرقة كما هو العادة فان خلقت صفحتين  
كان فيها دية فقط وفي احدهما نصفها معنى ونهاية زاد شينها وفي بعضها قسطه منها اه (قوله ثم) أي  
في الاصابع (قوله على حيالها) أي انفرادها عش (قوله على ما مر) أي في شرح وفي سن زائدة الخ (قوله على  
أن ترجيح الخ) لا موقع للعلاوة وعبرة النهاية وترجيح الخ (قوله لأنها إذا انقسمت) أي الاسنان (رشيدى

(قوله في تلك دون هذه) كان المراد مثله في الانوار عبارة الروض وان تزلزلت صحيحة بجناية ثم سقطت لزمه  
الارش اه وهو صريح في تصوير المسئلة باتحاد الجاني وان السقوط سبب جانيته التي تولدت منها  
الحركة فليزمه الارش واما قواء الشارح لكن لا يكمل الخ فانما يظهر عند تعدد الجاني بان حركها الاول  
بجانيته ثم اسقطها الثاني بجانيته وعلى هذا فقوله ففيها الارش أي على من اسقطها بجانيته وهو الثاني  
لكن قوله او عادت كما كانت الخ انما يتضح في جان واحد ففي كلامه اتمتت فليتامل وليراجع (قوله ولو قلع  
سن صغير لم يشغره فلم تعد وبأن فساد المنبت الخ) في الروض وان افسد منبت غير المثغور آخر أي بعد قلعه  
غيره لها فعليه حكومة وفي الزام الاول الارش اه قال في شرحه أي احتمال لا لامام والظاهر كافي البسيط  
المنع والاقتصار على حكومة اه ثم قال في الروض فان سقطت بلا جناية ثم افسد شخص منبتها ففي الزام  
المفسد الارش تردد اه قال في شرحه والظاهر المنع كما رأينا اه (قوله فلا شيء) هلا وجبت حكومة  
(قوله فلا شيء) ظاهره أنه لا حكومة ايضا فان كان كذلك فلعل وجه كونها كانت بصدد الانقلاع  
والعود (قوله كالمات قبل تمام نباتها) قال في الروض وان قلعه قبل تمام أي لنباتها آخر انتظرت فان لم  
تثبت فالدية على الآخر وإلا فحكومة أكثر من الاولى اه وقوله فان لم تثبت الخ ان اريد النبات ثالثا كما هو  
ظاهر العبارة فقد يشكك قوله والا فحكومة بل ينبغي الارش لأن النبات ثالثا نعمة جديدة الا ان يقال لما  
كان القلع قبل تمام لم ينبعث لذلك (قوله ففيها) خبر المبتدأ وقوله اثنين وثلاثين خبر كان وقوله مائة مبتدأ

من تعدد الارش بتعدد ما وإن زادت على دية بلديات وليس وجهه إلا ما تقر من اناطة الحكم فيها بالافراد لا بالجملة كما هنا (و) في كل لحي

(قوله بفتح اللام) الى قوله وكذا الاصابع في النهاية والمغنى (قوله بفتح اللام) عبارة المغنى وهي بفتح لامه وكسرها واحد اللحين بالفتح اه (قوله عليهما) اى اللحين (قوله اغترت) بضم الهمزة وسكون المثناة ع ش اقول والموافق لما مر في الشرح بكسر الهمزة وتشديد المثناة (قوله وبه) اى بقوله الاستقلال الخ فارق اى ما هنا من الاستان مع اللحن (قوله ولزوال منبت الخ) اى فهو كافساد المنبت او ابلغ سم على حج اى فلا يقال كيف تجب دية غير المشغرة وقد مر انه لادية فيها وحاصل الجواب ان محل عدم وجوب ديتها عند عدم فساد المنبت كما مر رشيدى (قول المتن وكل يد نصف دية) المراد باليد الكف مع الاصابع الخمس (تنبيه) قال بعض المتأخرين قد يجب في اليد ثلث الدية وذلك فيما لو قطع انسان يمين اخر حال صياله ثم يساره حال توليه عنه ثم رجله حال صياله عليه ثانيا فمات بذلك فعليه ثلث الدية لليد اليسرى اه وهذا ممنوع لان الثلث انما وجب لاجل ان النفس فانت ثلاث جراحات فوزمت الدية على ذلك لان اليد وجب فيها ثلث الدية ثم قال وقد يجب في اليدين بهض الدية كان سلع جلد شخص فبادر اخر وحياته مستقرة فقطع يديه فالسالح تلزمه دية وقاطع يديه تلزمه دية ينقص منها ما يخص الجلد الذى كان على اليدين اه وهذا ايضا ممنوع فاننا اوجبنا في اليدين الدية بتمامها وانما نقصنا منها شيئا لاجل ما فات من اليدين لاننا اوجبتا دون الدية في يدين تامتين مغنى وفي ع ش بهد ذكر الصورة الاولى عن سم عن عيرة مانصه ووجه ذلك ان الصائل مات بالسراية من ثلاث جنائيات ثنتان منها مدرتان وهما قطع يده الاولى ورجله لانها قطعتا منه دفعا اصاباه وحيث آل الامر الى الدية فقط ما يقابلها ووجب من الدية ما يقابل اليد التى قطعها الموصول عليه تعديا وهو ثلث الدية اه (قول المتن ان قطع) اى اليد والتذكير بتاويلها بالعضو مغنى (قوله يعنى من كوع) انما احتاج لهذا التعبير ليصح قول المصنف بعده فان قطع فوقه الخ وإلا فهو صحيح في نفسه كالا يخفى رشيدى (قوله اذلا يشمله اسم اليد) وبهذا فارق قصبة الانف والثدى حيث لا يجب في الاول شئ مع دية المارن ولا فى الثانى شئ مع دية الحلة ع ش (قوله هذا ان اتحاد الخ) هو تقييد بقوله بخلاف ما بعد الكوع اى من اسفل خلا فالما وقع في بعض العبارات من انه تقييد للبتن لكن كان ينبغى ان يقول القطع بدل القاطع ولعله اراد بالقاطع الثانى ما يشمل القاطع الاول وكانه تعدد بتعدد فعله فتأمل رشيدى عبارة المغنى تنبيه قد يفهم قوله ان قطع من كف انه لا يجب النصف اذ قطع الاصابع وبقي الكف لكنه متروك بقوله بعد وكل اصبع عشرة اذ لا ينفك اليد بذلك رفعا توهم احتمال ايجاب الحكومة لاجل الكف لا للنقص ان قطع من دون هذا اذا حزه من الكف فان قطع الاصابع ثم قطع الكف هو او غيره بعد الاندمال او قبله وجبت الحكومة كفى السنخ مع السن اه (قوله ماعد الا اصابع) اى بما بعد الكوع من الكف (قوله عشرة دية صاحبها الخ) ولو لم يكن لاصبعه انامل ففيه دية تنقص شيئا لان الانشاء اذا زال سقط معظم منافع اليد مغنى وعميرة (قوله ولو زادت الانامل الخ) فلما انقسمت اصبع اربع انامل متساوية ففي كل واحدة ربع العشر كما صرح به فى اصل الروضة ويقاس بهذه النسبة الزائدة على الاربع والناقصة عن الثلاث اسنى ومغنى (قوله قسط الواجب) اى واجب الاصبع وهو العشرة (قوله وكذا الا اصابع) خلا للنهاية والمغنى حيث اعتمد ما سبكه الشارح عن الماوردى من انه لو زادت الا اصابع او نقصت لا يسقط واجبا بل يجب فى الزائدة حكومة (قوله ويؤيده) اى كون الا اصابع كالانامل فى التقسيط (فقول الماوردى الخ) جرى عليه النهاية والمغنى كما مر انفا قال السيد عمر يظهر ان كلام الماوردى خرج مخرج الغالب اذ الغالب فى زائد الا اصابع تميز باختلاف الانامل اه (قوله لا نه نفسه الخ) اى الماوردى وحاصله

(قوله ولزوال الخ) اى فهو كافساد المنبت أو أبلغ (ماعد الا اصابع) يشمل الكف ايضا لان لقط الاول الا اصابع كما يشمل ما فوق الكف بان قطع الاول من الكوع (قوله فقول الماوردى الخ) ولو زادت الا اصابع او الانامل عن العدد الغالب مع التساوى او نقصت قسط ووجب الاصبع المار عليها لا واجب الا اصابع وعلى هذا يحمل كلام شرح المنهج فلا يخالف هذا ما فى شرح الروض عن الماوردى شرح مر

كالا ذنين (ولا يدخل ارض الاسنان) التى عليها وهى السفلى اغترت ام لا (فى دية اللحين فى الاصح) لاستقلال كل بنفع وبدل واسم خاص وبه فارق الكف مع الاصابع ولزوال منبت غير المشغرة بالكلية (و) فى (كل يد نصف دية) لخبر به فى ابى داود (ان قطع من كف) يعنى من كوع كما باصله (فان قطع فوقه فحكومة ايضا) لانه ليس بتابع اذ لا يشمل اسم اليد هنا بخلاف ما بعد الكوع لشمول اسم اليد لهذا ان اتحد القاطع والا فعلى الثانى وهو القاطع ماعدا الا اصابع حكومة (و) فى قطع او اشلال (كل اصبع) عشرة دية صاحبها موزعا على انامله الثلاثة الا الاهام فعلى اناملته ولو زادت الانامل على العدد الغالب مع التساوى او نقصت قسط الواجب عليها وكذا الا اصابع كما صرح به شارح هنا ويؤيده قولهم لو انقسمت اصابعه الى ست متساوية قوة وعملا واخبر اهل الخبرة بانها اصلية فلها حكم الأصلية فقول الماوردى انامل يقسمو ادية الا اصابع عليها اذا زادت او نقصت كما فى الانامل بل اوجبوا فى الا اصبع الزائدة حكومة لان الزائدة من الا اصابع

التساوى فساوت الاصابع ان في الزائد منها حكومة وغيره جزء من الدية لو اذ اتقرر ان في كل اصبع عشرة دية صاحبه ففي اصبع الذكر الحر المسلم (عشرة أبعرة) في كل (أتملة) له (ثلث العشرو) في (أتملة ابهام) له (نصفها) عملا بالنقيض الآتي (والرجلان كاليدين) في كل ما ذكر حتى الانامل كما قالوه وذلك للخبر الصحيح به ولو تعددت اليد فان علت الزائدة لنحو قصر (٤٧١) فاحش ففيها الحكومة والاعتراف

الزائدة لا ستواها في سائر ما يأتي أو للتعارض الآتي فهما كيد واحدة ففيهما القود أو الدية لانهما في الاولى اصليتان وفي الثانية مشتبهتان ولا مرجح فاعطينا حكم الاصليتين وتجب مع كل حكومة لزيادة الصورة وتعرف الاصلية بطش او قوتوان انحرفت عن سمت الكف او نقصت اصبعها واعتدال فالمنحرفة الزائدة إلا ان زاد بطشها فهي الاصلية فان تميزت إحداها باعتدال والاخرى بزيادة أصبع فلا تميز فان استوتا بطشا ونقصت إحداها وانحرفت الاخرى فالمنحرفة الاصلية كما رجحه الزركشي او زاد جرم إحداها فهي الاصلية كما قاله الماوردي وفي أصبع او أتملة زائدة وتعرف بنحو انحراف عن سمت الاصلية كما تقرّر حكومة ويأتي آخر السركة ماله تعلق بذلك (و) في قطع او اشلال (حليتها) أي المرأة (ديتها) ففي كل منهما وهي رأس الثدي نصف دية لتوقف منفعة الارضاع عليهما وتدخل حكومة بقيته فيها (و) في (حليتها) أي

عدم الفرق بين الانامل والاصابع في اشتراط المساواة لأن مدار التقسيم فيهما على المساواة كما دل عليه كلامهم لا على عدم التميز كما صرح به الماوردي كردى (قوله التساوى) أي في القوة والعمل (قوله في ان في الزائد منها) أي من الانامل ولعل المراد بالزائد هنا الغير المساوى وبمقابلة الاق المساوى (قوله وغيره) أي غير الزائد بالجرو قوله جزء الخ بالنصب عطف على الزائد منها حكومة (قوله وإذا اتقرر) إلى قوله ولو تعددت في المعنى وإلى التنبيه في النهاية إلى قوله ويأتي إلى المتن (قوله الاق) في أي محل يأتي عبارة المعنى عملا بنقيض واجب الاصبع اه (قوله ما يأتي) وقوله الاق أي انفاء (قوله ففيهما القود أو الدية) أي ففيهما معاداة واحدة وحكومة لكل عرش عبارة الروض مع الاسنى فعلى قاطعها المقصاص أو الدية وتجب مع ذلك فيها إلا ان يكون للقاطع مثلها انتهت وافرهما سم (قوله في الاولى) أي صورة الاستواء وقوله في الثانية أي صورة التعارض (قوله اصليتان) بمنزلة اليد الواحدة سم (قوله فاعطينا) أي المشتبهتان رشيدى (قوله حكم الاصليتين) أي المذكورين قبل اللتين هما كواحدة رشيدى وسم (قوله مع كل) أي من القود أو الدية رشيدى (قوله عن سمت الكف) أي السميت الذي من حق الكف أن يكون عليه وهو سمت الساعد ولو عبر به لكان أوضح سيد عمر (قوله فلا تميز) أي يقتضى اصالة إحداها دون الاخرى عرش (قوله ونقصت الخ) أي اصبعها اسنى (قوله وانحرفت الخ) أي عن سمت الكف عرش (قوله كما رجحه الزركشي) وهو المعتمد نهاية (قوله او زاد الخ) أي والحال انها مستويتان بطش عرش (قوله وفي اصبع الخ) خبر مقدم لقوله حكومة (قوله وفي قطع) إلى قوله وهذا قول في المعنى إلى قوله على تفصيل إلى المتن وإلى قول الشارح ولا يعارضه في النهاية إلا التنبيه (قول المتن ديتها) سواء اذهبت منفعة الارضاع ام لا اسنى ومعنى (قوله وهو رأس الثدي) قال الامام ولون الحلبة تخالف لون الثدي غالبا وحواليها دائرة على لونها وهي من الثدي لامنها اسنى وفي المعنى وعرش ان هذا التعريف يشمل حلبة الرجل اه (قوله عليهما) الاولى الافراد (قوله وتدخل الخ) عبارة المعنى والروض مع الاسنى وان قطع باقي الثدي بعد قطع الحلبة او قطعه غيره وجبت فيه حكومة وان قطعه مع الحلبة دخلت حكمته في ديتها كالكف مع الاصابع فان قطعهما مع جلدة الصدر وجبت حكومة الجلدة مع الدية فان وصلت الجراحة الباطن وجب ارش الجانفة مع الدية اه (قوله على تفصيل الخ) وهو ان في حلبة الخنثى اقل الامرين من دية حلبة المرأة والحكومة رشيدى (قوله فيها) أي حلبة الرجل (قوله ولا تدخل فيها التندوة) أي ففيها حكومة اخرى معنى زاد عرش قال في الصحاح عن ثعلب التندوة بفتح او لها غير مهموز مثال الترقوة على فعلة فان ضمنت همزت وهي فعلة اه (قوله لانهما) أي الحلبة والتندوة (قوله بخلاف بقية ثدى المرأة مع حليتها) أي فانها كعضو واحدة معنى واسنى (قوله وعبارة القاموس الخ) أي في تفسير الثدي اراد به اثبات القولين (قوله خاص بالمرأة او عام) خبر وعلامة القاموس أي في هذه اللفظة (قوله وعرف) أي القاموس الحلبة بانها التؤلؤل

(قوله ففيهما القود أو الدية الخ) عبارة الروض فعلى قاطعها المقصاص أو الدية ويجب مع ذلك حكومة لزيادة الصورة وفي إحداها نصف دية اليد وحكومة ولا قصاص اه وقوله ولا قصاص قال في شرحه إلا ان يكون للقاطع مثلها (قوله لانهما في الاولى اصليتان) بمنزلة اليد الواحدة (قوله فاعطينا حكم الاصليتين) اللتين كواحدة (قوله او نقصت اصبعها) كما افاد كلام القاضى شرح الروض (قوله فلا تميز) عند الاكثرين شرح الروض

الرجل ومثله الخنثى على تفصيل مرت الاشارة اليه (حكومة) لانه ليس فيها غير الجمال ولا تدخل فيها التندوة من غير المهزول وهي ما حوالها من اللحم لانهما عضوان بخلاف بقية ثدى المرأة مع حليتها (تنبيه) قال الرويانى ليس للرجل ثدى وإنما هو قطعة لحم في صدره انتهى وهذا قول في اللغة والثاني أنه يسمى ثدى أيضا وعبارة القاموس خاص بالمرأة أو عام وعرف الحلبة بانها التؤلؤل في وسط الثدي

ويؤخذ من تقييده الحلية بالثدي ان القائل بان الرجل لا يثدي له يقول يانه لا حلية له (وفي قول دية) كالمراة (وفي الاثنيين دية وكذا ذكر) غير أشل ففيه قطعاً واشلالا لدية للخبر الصحيح فيهما (ولو) كان الذكر (لصغير وشيخ وعين) لكحاله في نفسه (وحشفة كذكر) ففيها وحدها دية لان اللذة المقصودة منها وحدها (٤٧٢) (وبعضها) فيه (بقسطه منها) لكحال الدية فيها فقسطت على ابعاضها (وقيل من الذكر)

لانه الاصل فان اختل بقطع بعضها مجرى البول وجب الاكثر من قسط الدية وحكومة فساد المجرى (وكذا حكم) بعض (مارن وحلة) ففي بعض كل قسطه منها لا من القصة والثدي (وفي الالين) من الرجل وغيره وهما محل القعود (الدية) لعظم نفعهما وفي بعض احدهما قسطه من النصف ان عرف وإلا فحكومة (وكذا شفرها) أى حرفا فرجها المطبقان عليه فيهما قطعاً واشلالا لدية وفي كل نصفها (وكذا سلخ جلد) لم يثبت بذله فيه دية المسلوخ منه فان نبت استردت لانه ليس محض نعمة جديدة لجرى ان العادة في نحو الجلد واللحم بذلك ولا يعارضه قولهم ان عود فلتة من اللسان لا يسقط واجبها لانه نعمة جديدة وذلك لان اللسان ليس جلد ولا لحماً بل جنس آخر لانه مركب من اعصاب ونحوها نعم قد ينافي ذلك قولهم سائر الاجسام لا يسقط واجبها بعدو لانه نعمة جديدة إلا الافضاء وسن غير المشغور قلت لانها في غير الجلد هنا يلتزم كثير افهوا كالا فضاء

عبارته التلول كزنبور حلة الثدي اه (قوله من تقييده) أى القاموس في التعريف المذكور (قول المتن وفي اثنيين دية) وفي احدهما نصفها سواء النخى والبسرى ولو من عين ومجبوب وطفل وغيرهم معنى ويشترط في وجوب الدية في الاثنين سقوط البيضتين ومجرد قطع جلد في البيضتين لا يوجب الدية سم وعش ومغنى (قوله غير اشل) الى قوله ولا يعارضه في النهاية والمغنى (قوله غير اشل) واما الذكر الاشل ففيه حكومة مغنى (قوله واشلالا) الو او بمعنى او (قوله فيهما) أى الاثنين والذكر (قول المتن ولو لصغير) أى أو خصى مغنى (قول المتن وحشفة كذكر) ولو قطع باقى الذكر بعد قطع الحشفة أو قطعه غير وجبت به حكومة بخلاف ما إذا قطعه معها فان شق الذكر طولا فابطل منفعته وجبت فيه دية كالمراة فاشله وان تعذر بضر به الجماع به لا الانقباض والانبساط فحكومة لانه ومنفعة باقيا والخلل في غيرهما فلو قطعه قاطع بعد ذلك فعليه القصاص او كالدية مغنى وروض مع الاسنى (قوله منه) أى الذكر (قوله فان اختل بقطع بعضها الخ) سكتوا عما لو اختل المجرى مع قطع جميع الحشفة فهل يلحق بقطع جميع الذكر فلا يجب مع الدية حكومة أو بقطع البعض فتجب يتأمل سيد عمر أقول الظاهر الاول بل يشمله قول المصنف وحشفة كذكر (قوله لا من القصة) المناسب لان الانف كافى للمغنى (قول المتن وفي الالين الدية) وفي احدهما نصفها مغنى (قوله وهما محل القعود) عبارة المغنى والروض مع الاسنى وهما الناثان عن البدن عند استواء الظهور والفخذ ولا نظر الى اختلاف القدر الباقي واختلاف الناس فيه كاختلافهم في سائر الاعضاء ولا يشترط في وجوب الدية بلوغ الحديد الى العظم ولو نبتا بعد ما قطع ما تسقط الدية اه (قول المتن وكذا شفرها) أى المرأة بضم الشين ولا فرق في ذلك بين الرقواء والقرناء وغيرهما ولا بين البكر وغيرها فلو زال بقطعها البكارة وجب ارشها مع الدية وان قطع العانة معها او مع الذكر فدية وحكومة ولو قطعها فخرج موضعها آخر بقطع لحم او غيره لزم الثاني حكومة مغنى وروض مع الاسنى (قوله فان نبت استردت) فلو سلخ هذا النابت ففيه دية مرسوم (قوله ولا يعارضه) أى قوله فان نبت الخ وكذا الاشارة في قوله الآتى قد ينافي ذلك (قوله وذلك) أى عدم المعاوضة (قوله سائر الاجسام) أى جميعها (قوله والاوجه الخ) انه لا عبرة به أى فلا يسقط واجبها بعدو وهما مرأتان الروض والمغنى الجزم بذلك (قوله كلامهم المذكور) أى قولهم سائر الاجسام الخ (قوله وهو نادر) الى الفرع في النهاية (قوله وهو نادر) أى بقاء الحياة المستقرة بعد سلخه (قوله وليس منه) أى السلخ تمزج الجلد الخ أى قطعه يتأمل تصويره هل يصور بما إذا اسقاه دواء حار اقتمزع جلده او قرب منه نار اقتمزع جلده بلهما او غير ذلك سيد عمر (قوله ومات) الى قوله وتجب الدية في المغنى (قوله ومات بسبب آخر) أى اولم يميت أصلاً بان عاش من غير جلد ففيه دية فالوت ليس بقيد مجرى (قوله بان حزاخ) فيجب على الجنائي القصاص لانه أزهق روحه وعلى السالخ الدية مغنى (قوله وحز السالخ) عبارة المغنى تنبيهه عبارة توهم انه لا يتصور حرق الرقبة لا من غيره وليس مراد ابل يتصور منه ايضا بان تكون إحدى الجائتين عمداً والآخرى خطأ أو شبه عمد فان الاصح انها لا تتداخلان

(قوله في المتن وفي الاثنين دية) يشترط في وجوبها في الاثنين سقوط البيضتين ومجرد قطع جلد في البيضتين من غير سقوط البيضتين لا يوجب الدية وانما فسر الشارح المحلى الاثنين بجلد في البيضتين لانه اراد بيان المغنى اللانوى ولان الغالب سقوط البيضتين بقطع جلد تبهما مر (قوله في المتن وفي الالين الدية الخ) قال في الروض وان نبتا أى الالين فلا تسقط الدية كالموضحة إذا التحت (قوله في المتن وكذا شفرها) أى وان نبتا شمر (قوله فان نبت استردت) فلو سلخ هذا النابت ففيه دية مرسوم (قوله ويتردد النظر) انظره

بخلاف غيره و يتردد النظر في عود الالين وبعضها والاوجه انه لا عبرة كاشمله كلامهم المذكور به وقياس ما مر في سن غير المشغور انه ان بقي شين بعد عود الجلد وجبت حكومة وإلا فلا (ان بقي فيه حياة مستقرة) وهو نادر وليس منه تمزج الجلد بحرقه (و) مات بسبب آخر غير السلخ بان (حز غير السالخ رقبته) بعد السلخ أو مات بنحوه دم أو حز السالخ واختلفت الجنائتان عمد او غيره

والأفلاو واجب دية النفس وتجب الدية أيضا بقطع اللحمين النابتين بجانب سلسلة الظهر ( ٤٧٣ ) كالإلين وفي كسر عضو أو ترقوة حكومة

ويحيط من دية العضو ونحوه بعض جرم له مقدار وواجب جناية غيره ( فرع ) في موجب إزالة المنافع وهي ثلاثة عشر ( في ) إزالة ( العقل ) الغريزي والمراد به هنا العلم بالمدرجات الضرورية الذي به التكليف بنحو لومة ( دية ) كالتى فى نفس المجنى عليه وكذا فى سائر ما مروى بأن اجماعا لا القود للاختلاف فى محله وإن كان الاصح عندنا كما كثر اهل العلم أنه فى القلب للآية ولما زال بفساد الدماغ لانقطاع مدده الصالح الواصل اليه من القلب فلم ينشأ زواله حقيقة إلا من فساد القلب أما المكتسب وهو ما به حسن التصرف والخلق فقيه حكومة لا تبلغ دية الغريزي وكذا بعض الاول ان لم ينضب فان انضب بالزمن أو بمقابلة المنتظم بغيره فالقسط ولو توقع عوده وقدر له خبيران مدة يعيش بها غالبا انتظر فان مات قبل العود وجبت الدية كما فى البصر والسمع ( فان زال بجرم له ارش ) مقدر كما لموضحة ( أو حكومة وجبا ) أى الدية والارش أو الحكومة كالأول وأوضحه فذهب سمعه ( وفى قول يدخل الاقل فى الاكثر ) كارش الموضحة وكذا إن تساويا كارش اليمين كما

اه ( قوله وإلا إلخ ) أى بان لم يبق فيه حياة مستقرة أو مات بسبب السلخ أو حزه السالخ واتحدت الجنايتان عمدا وغيره فاتصارعش على الصورة الاولى لغلبيتها ( قوله وإلا أفلاو واجب إلخ ) عبارة المغنى فان مات بسبب السلخ أو لم يمت ولكن حز السالخ رقبته فالواجب حيث دية النفس إن عني عن العقود اه ( قوله ) وتجب الدية أيضا إلخ ) وفاقا للنهاية وخلافا للمغنى عبارة تنبيه اللحم النابت على الظهر فى جانبى السلسلة فيه حكومة وجرى فى التنبيه على ان فيه دية قليل ولا يعرف لغيره اه ( قوله أو ترقوة ) وزنها فلعوة بفتح الفاء وضم اللام وهى العظم الذى بين ثغرة النحر والعاتق من الجانبين عرش ( قوله ) ويحيط من دية العضو إلخ ) مراده بهذا تقييد وجوب الدية الكاملة فإما من الاجرام بان محله إذالم ينقص منها بعض له ارش مقدر ولم تسبق فيها جناية ولا لاحط من الدية مقدار ما نقص وواجب الجناية السابقة رشيدى عبارة عرش معنى إذا ذهب من العضو المجنى عليه أو نحوه بعض جزءه ولو باخر كافة صبح ذهبت من اليد حط ووجب ذلك الجزء من الدية التى يضمن العضو بها وكذا اذا جنى على العضو جناية مضمونة أو لاشتم جنى عليه ثانيا فيحط عن الجانى الثانى قدر ما وجب على الجانى الاول ( قوله بعض جرم ) كذا فى النسخ بياء موحدة فعين فساد معجمة ولعله محرف عن نقص بنون ففاف فساد مهملة كإى عبارة غيره رشيدى ( فرع ) فى موجب إزالة المنافع ( قوله فى موجب إزالة المنافع ) الى قوله وفى ابطال السمع فى النهاية وكذا فى المغنى الا قوله والمراد الى الذى به وقوله وكذا الى اجماعا وقوله بالينة أو بعلم القاضى وقوله للآية الى أما المكتسب ( قول المتن فى العقل ) قدمه لانه أشرف المعانى عميرة سم وعش ( قوله ) والمراد به هنا العلم إلخ ) انظر السبب الداعى الى تفسيره هنا بالعلم دون ما مر فى نواقض الرضوء من أنه غريزة يتبعها العلم بالضروريات عند سلامة الآلات مع أن الذى يزول انما هو الغريزة التى يتبعها العلم لانفسه فقط عرش وقد يقال سببه أن المتحقق بالنسبة اليها انما هو زوال العلم لا الغريزة ( قوله الذى به إلخ ) صفة الغريزي وقوله بنحو لومة متعلق بازالة إلخ ( قوله ) وكذا فى سائر إلخ ) تأكيذا مقدمه فى شرح والمذهب أن فى الاذنين دية ( قوله لإجماعا ) أى من الامة لا الأئمة الاربعة فقط وهكذا كل موضع عبر فيه بالاجماع وأما الاتفاق فقد يستعمل فى اتفاق أهل المذهب عرش ( قوله ) وان كان الاصح إلخ ) وقيل الدماغ وقيل مشترك بينهما وقيل مسكنه الدماغ وتديره فى القلب وسمى عقلا لانه يعقل صاحبه عن الضرر فى المهالك معنى ( قوله فى القلب ) الاولى اسقاط فى ( قوله للآية ) هى قوله تعالى لهم قلوب لا يفقهون بها عرش ( قوله ) لانقطاع مدده أى مدد الدماغ والمراد من هذا الكلام بدليل آخره أن الدماغ حيث ما فسد فاما ينشأ فساد من فساد القلب اذ فساد القلب ينقطع المدد الذى كان يصل الى الدماغ منه فيفسد الدماغ بفساده ففساده لا يكون الا من فساد القلب فالعقل انما زال فى الحقيقة بفساد القلب رشيدى وفيه تأمل ( قوله من القلب ) صلة لانقطاع عرش ويظهر أن فى العبارة قلبا وحققا الى القلب منه وهذا أحسن مما مر آتفاعن الرشيدى ( قوله ) وكذا بعض الاول ( أى الغريزي عرش ) ( قوله فان انضب ) أى بعض الاول ( قوله بالزمن ) أى كان كان يجن يوما ويقيم يوما وقوله أو بمقابلة المنتظم إلخ بان يقابل صواب قوله وفعله بالاختل منهما وتعرف النسبة بينهما معنى وعرش ( ولو توقع عوده وقدر له إلخ ) فان استبعد ذلك أو لم يقدر له المدة أخذت الدية فى الحال معنى ( قوله فان مات إلخ ) أى فان عاد فلا ضمان كافى سن من لم يشتر معنى ( قوله كافى البصر والسمع ) أى ونحوهما معنى ( قول المتن أو حكومة ) أى كالباضعة معنى ( قول المتن وجبا ) فلو قطع يديه ورجليه زال عقله لزمه ثلاث ديات معنى ونهاية ( قوله أو الحكومة ) أى أو الدية والحكومة ( قوله كالأول أو وضحه ) الكاف للقياس وقوله كارش الموضحة الكاف فيه للتشليل ( قوله ) وكذا ان تساويا إلخ ) وحيث هذا القليل قائل بالدخول مطلقا كما لا يخفى رشيدى ( قوله ) وانما تسمع من ( وليه ) ظاهره أنه لا فرق بين الجنون المتقطع والمطبق فى ان الدعوى انما تكون من الولي وينبغى أن المجنى مع قول الروض وان نبنا ( فرع ) فى العقل دية إلخ ( قوله ) وانما تسمع من ( وليه ) هذا مع قوله الآتى لانها

الواضح أن المجنون لا يصح ذلك منه بل من وليه فزعم تعين الاول وان الثاني خطاهو الخطا (زواله) لم تسمع دعواه إلا ان كان مثل تلك الجناية مما يزيد عادة ولا يحمل على الاتفاق كالموت (٤٧٤) من ضربة بقلم خفيف وإذا سمعت دعواه وأنكر الجاني اختبر المجني عليه في غفلاته

عليه لو ادعى زمن افاقته سمعت دعواه ثم رأيت سم على حج صرح بذلك ع (قوله بل من وليه) ومنه منصوب الحاكم محلى ومعنى (قوله) وإذا سمعت دعواه) أى بان كان تلك الجناية مما يزيد عادة (قول) وانكر الجاني) أى ونسبه الى التجانن معنى (قوله صدقه الخ) أى المجني عليه (قوله) أو يعلم القاضى) أى المجتهد (قوله حلف) أى المجني عليه ع (قوله لإجماعا) إلى قوله يرد فى المغنى إلا قوله لا لأنه المدرك إلى لان المعرفة وإلى قول المتن وفى ضوء كل عين فى النهاية (قوله من سائر الجهات) أى من جميع الجهات الست (قوله وفى كل الاحوال) أى من النور والظلمة (قوله والبصر يتوقف) أى الادراك به (قوله على السمع) أى منه (قوله وذلك) أى البصر (قوله يرد الخ) خبر وزعم المتكلمين الخ (قوله فوأندها دنيوية) قال سم هذا ممنوع فانه يترتب على إدراكها التفكير فى مصنوعات الله تعالى البديعة العجيبة المتفاوتة وقديكون نفس إدراكها طاعة كشاهدة نحو الكعبة والمصحف إلى آخر ما ذكره من الامثلة ولا يخفى ان ما ذكره لا يتوجه منعاً على الشارح كابن حجر لانها إنما ادعى ان أكثر متعلقات البصر دنيوية وهذا بما لا يخفى فيه ولم يدعى ان جميعها دنيوية حتى يتوجه عليها النقص بهذه الجزئيات رشدي أقول هذا الجواب انما يظهر لو كانا عابرا بان أكثر الخ وإما على ما فى نسخهما من التعبير بان كثرة الخ فلا فان معناه المتبادر ان هذه التعلقات الكثيرة جميعها فوأندها دنيوية (قوله والاعمى الخ) عطف على من خلق الخ ويحتمل على اصم (قوله من الدية) إلى قوله ولا يحلف فى المغنى إلا قوله وان أمكن إلى فلا شئء وقوله ولا يكتفيه إلى المتن وقوله أو من غيره وقوله عرف أو قال انه (قوله لا لتعدده) أى السمع فانه واحد وإنما التعدد فى منفذه معنى (قوله منه بغيره) أى من الضبط بغير المنفذ (قوله ورد بان السمع الخ) فيه ما لا يخفى فتأمل سم أى لان الظاهر من هذا القيل أنه مبنى على ان السمع واحد فلا يتوجه عليه الرد بان السمع واحد رشدي (قوله بان السمع واحد) أى وإنما التعدد فى منفذه (قوله ومحل وجوب الدية الخ) عبارة المغنى تنبيه لا بد فى وجوب الدية من تحقق زواله فلو قال اهل الخبرة يعود وقد رزوا له مدة لاستبعد ان يعيش اليها انتظرت فان استبعد ذلك أو لم يقدر والهمدة اخذت الدية فى الحال وان قالو الطيفة السمع باقية فى مقرها ولكن ارتقت منفذ السمع والسمع باق وجبت فيه حكومة ان لم يرج فتقه لا دية لبقاء السمع فان رجى لم يجب شئء اه (قوله حيث لم يشهد الخ) عبارة النهاية حيث تحقق زواله فلو قال خير ان الخ (قوله ولكن ارتقت) أى انسد وقوله والى بان شهد خير ان يبقائه الخ ع (قوله والاخكومة) اخذ من ذلك انه لو جنى على عينه فصار لا يبصر لكن شهد اهل الخبرة ببقاء لطيفة البصر لكن نزل بالجناية ما يمنع من نفوذها لم تجب الدية بل الحكومة وقياس ذلك وجوب الدية فى قلع العينين حيث لا نفيه ازاله تلك اللطيفة فليراجع يكشف بكرى سم (قوله دون الدية) أى لا الدية نهاية

الى أن يغلب على الظن صدقه أو كذبه (فان لم ينتظم) بالبيئة أو يعلم القاضى (قوله وفعله فى خلواته فله دية) لقيام القرينة الظاهرة على صدقه (بلايين) لانها تثبت جنونه والمجنون لا يحلف نعم ان كان يجن وقتاً وبقي وقتاً وحلف زمن اقامته وان انتظم فلا دية لظن كذبه وحلف الجاني لاحتمال انها صادرا اتفاقاً او عادة نرد دية كسائر المعاني يعود وخرج بزواله نقصه فيحلف مدعيه اذا لم يعلم الا منه (وفى) ابطال (السمع دية) اجماعاً لانه اشرف الخواص حتى من البصر عند أكثر الفقهاء لانه المدرك للشرع الذى به التكليف وكفى بهذا تميزاً ولان المعرفة به من سائر الجهات وفى كل الاحوال والبصر يتوقف على جهة المقابلة وتوسط شعاع أو ضياء وزعم المتكلمين اشرفيته على السمع بقصر ادراكه على الاصوات وذلك يدرك الاجسام والالوان والهيئات يرد بان كثرة هذه التعلقات فوأندها دنيوية لا معلول عليها ولذا تجدد من خلق اصم كالحجر الملقى وان تمتع فى نفسه

بمتعلقات بصره والاعمى فى غاية الكمال الفهمى والعلم الذوقى وإن نقص تمتعه الدنيوى (و) فى ازالته (من أذن نصف) من الدية (قوله لا لتعدده بل لان ضبط النقص بالمنفذ أولى وأقرب منه بغيره) وقيل قسط النقص من الدية ورد بان السمع واحداً كذا تقرر بخلاف البصر فانه متعدد بتعدد الحلقة جزماً ومحل وجوب الدية هنا حيث لم يشهد خير ان يبقائه فى مقره ولكن ارتقت داخل الاذن وإلاخكومة دون الدية



ان لم يرج فتنقه والابان رجى في مدة يعيش اليها غالبا كما في نظائره وان امكن الفرق بانه زال في تلك لا هذه فلا شيء (ولو زال اذنيه وسمعه فديتان) لانه ليس في جرم الاذنين بل في مقرهما من الرأس كامر (ولو ادعى) المجنى عليه (٤٧٥) (زواله) أنكر الجاني اختبر بنحو

صوت مزعج مهول متضمن  
للتهديد في غفلاته حتى يعلم  
صدقه أو كذبه (فان انزعج  
لصياح) أو نحو رد (في نوم  
وغفلة فكاذب) ظنا بمقتضى  
هذه القرينة ولكن يحتمل  
الموافقة فلذا يحلف الجاني  
أنه باق ولا يكتفيه انه لم يزل  
من جنابتي لان التنازع في  
ذهابه وبقائه لا في ذهابه  
بجنابته أو جنابية غيره  
والايمان لا يكتفى فيها  
بالاوازم (والا) ينزعج  
(حلف) لاحتمال تجلده  
ولا بد من تعرضه في حلفه  
لذهاب سمعه من جنابية هذا  
(وأخذدية) وينتظر عوده  
إن شهد به خير ان بعد مدة  
يظن أنه يعيش اليها وكذا  
البصر ونحوه كامر (ولان  
نقص) السمع من الاذنين  
(فقط) أى النقص من  
الدية (إن عرف) قدره منه  
أو من غيره بان عرف أو  
قال انه كان يسمع من كذا  
فصار يسمع من نفسه ويحلف  
في قوله ذلك لانه لا يعرف  
إلامنه (والا) يعرف قدر  
النسبة (حكومة) تجب  
فيه (باجتهاد قاض) لتعذر  
الارش ولا تسمع دعوى  
النقص هنا وفي جميع  
ما ياتي الا ان عين المدعى

(قوله فتنقه) أى زوال الارتفاق عرش (قوله وإن أمكن الفرق الخ) ويبنى على الفرق لوقيل انه لا يجب  
هنا شيء مطلقا غير تقييد بالرجاء في مدة يعيش اليها غالبا (قوله بانه زال) أى المعنى (قوله في تلك)  
أى النظائر وقوله لا هذه أى لطيفة السمع (قوله فلا شيء) ظاهره عدم وجوب حكومة فلم ذلك سم على حج  
وقد يقال ان سببه ان اللطيفة لما كانت باقية نزلت الجنابة على محلها منزلة لطمة براسه لم تؤثر شيئا عرش (قوله  
في مقرهما) الاولى الافراد (قوله كامر) أى انفا (قول المتنازع) أى السمع من اذنيه معنى (قوله اختبر  
بنحو صوت الخ) قال في شرح الروض ولا بد في امتحانه من تكرره مرة بعد أخرى إلى أن يغلب على الظن  
صدقه أو كذبه اه وقد يفيد قول الشارح حتى يعلم الخ يجعل حتى بمعنى إلى دون التعليل سم وقد يقال ان  
الاختبار يفيد مطلقا إذ الاختبار يستلزم التكرار عبارة المعنى بدله ويكرر ذلك من جهات وفي اوقات  
الخلوات حتى يتحقق زوال السمع بها اه (قوله او اوافقة) أى الارتفاق (قول لان التنازع في ذهابه الخ)  
قد يقال ان هذا بحسب الصورة والألفاظ فقط والافاقام في زوال سمعه بجنابته فكان المجنى عليه يقول زال  
سمعى بجنابتيك والجاني يريد دفع ذلك عنه يمينه فكان ينبغي الاكتفاء منه بأن سمعه لم يزل بجنابته عرش  
اقول ويؤيد قول الشارح الاتي ولا بد الخ (قوله بالاوازم) يتامل وجه الاوادم هنا (قوله ولا بد من  
تعرضه الخ) أى لجواز ذهابها بغير جنابته معنى (قوله من جنابية هذا) أى هذا الجاني (قوله وينتظر عوده  
الخ) عبارة المعنى ثم اذا ثبت زواله قال الماوردي يراجع عدول الاطباء فان عاودوه وجبت الدية في الحال  
وان جوزوا عوده الى مدة معينة يعيش اليها انتظرت فان عاد فيها لم تجب الدية والا وجبت (تنبيه) لو  
ادعى الزوال من احدى الاذنين حشيت السليمة وامتحن في الاخرى على ما سبق اه (قوله ان شهد الخ)  
عبارة النهاية ان قدر خير ان لذلك مدة يغلب على الظن بقاؤها اليها فان عاد فيها لم تجب الدية والا وجبت اه  
قال عرش قوله والا وجبت أى وان لم يقدر خير ان بان قال لا يعود او تردد في العود وعدمه او قال لا يحتمل  
عوده من غير تقدير مدة او فقد ان محل الجنابة ولم يحضرها الجاني أى او قدرا مدة لم يعد فيها كامر  
عن المعنى او مات قبل فراغها كامر في الشارح (قوله قدر الخ) عبارة المعنى قدر ما ذهب بان كان يسمع من  
مكان كذا فصار يسمع من قدر نصفه مثلا وطريق معرفة ذلك ان يحده شخص ويتباعد الى ان يقول  
لا اسمع فيعلي الصوت قليلا فان قال اسمع عرف صدقه ثم يعمل كذلك من جهة أخرى فان اتفقت المسافتان  
ظهر صدقه ثم ينسب ذلك من مسافة سماعه قبل الجنابة ان عرف ويجب بقدره من الدية فان كان التفاوت  
نصف او جب نصف الدية ثم قال في شرح ويضبط التفاوت فلو قال المجنى عليه انا عرف قدر ما ذهب من سمعى  
قال الماوردي صدق بيمينته لانه لا يعرف الا من جهته كالحيض ولعله فيما إذا لم يمكن معرفته بالطريق المتقدم  
اه (قوله منه الخ) متعلق بعرف والضمير للمجنى عليه وقوله بان عرف او قال نشر مرتب والضمير فيهما  
للمجنى عليه (قوله انه كان الخ) يتنازع فيه الفعلان (قول المتنازع) وقيل يعتبر سماع قرنه الخ) كان يجلس القرن  
بجنبيه ويناديهما رفع الصوت من مسافة لا يسمعه واحدهما ثم يقرب المنادى شيئا فشيئا إلى ان يقول  
قرنه سمعت ثم يضبط ذلك الموضع ثم يرفع صوته من هذا الموضع شيئا فشيئا حتى يقول المجنى عليه سمعت

من نفوذها لم تجب الدية بل الحكومة وقياس ذلك وجوب الدية في قلع العينين حينئذ لان فيه ازالة تلك  
اللطيفة فليراجع بكشف بكرى (قوله فلا شيء) ظاهره عدم وجوب حكومة فلم ذلك (قوله ولو ادعى  
المجنى عليه زواله وانكر الجاني اختبر الخ) قال في شرح الروض ولا بد في امتحانه من تكرره مرة بعد أخرى  
الى ان يغلب على الظن صدقه أو كذبه اه وقد يفيد ذلك قول الشارح حتى يعلم الخ يجعل حتى بمعنى إلى دون

قدر النقص وطريقه ان يعين المتيقن نعم لو ذكر قدرا فدل الامتحان على اكثر منه فيظهر أنه لا يجب له الا ما ذكره ما لم يجدد دعوى في الثاني  
ويطلبه (وقيل يعتبر سماع قرنه) بفتح فسكون وهو من سنه كسبه لانه اقرب (في صحته ويضبط التفاوت) بين سمعيهما ويؤخذ  
بنسبته من الدية ويرد بان الانضباط في ذلك بعيد فلم يقول عليه (وان نقص) السمع (من اذن سدت وضبطه انتهى سماع الاخرى

ثم عكس ووجب قسط التفاوت) من الدية فان كان بين مسافتى السامعة والاخرى النصف فله ربع الدية لانه اذهب ربع سمعه فان لم ينضب  
فحكومة كاعلم عامر (وفى) ابطال (ضوء كل عين) ولو عين اخفش وهو من يبصر ليلا فقط راعشى وهو من يبصر نهارا فقط لما مر أن من  
بعينه يابض لا ينقص الضوء يكمل فيها الدية (نصف دية) كالسمع (تنبيه) لو اعشاه بان جنى عليه فعصار يبصر نهارا فقط لزمه نصف دية  
توزع على ابصاره بهانهار اوليلا وان (٤١٦) اخفشه بان صار يبصر ليلا فقط لزمته حكومة على ما فى الروض وأقره شارحه وهو مشكل

اه (قوله المتن ثم عكس) بان تعد الصحيحة ويضبط منتهى سماع الناقصة معنى قوله من الدية الى التنبيه  
في النهاية والى قوله على ما فى الروض فى المعنى الاقوله للمار الى المتن (قوله عامر) اى انفا فى قول المصنف  
والا فحكومة (قول المتن وفى ضوء كل عين) اى بصر كل عين صغيرة او كبيرة حادة او كالة صحيحة او علية عمشاء  
او حواء من شيخ واطفل حيث البصر سليم معنى (قوله ولو عين اخفش الخ) اى خلقة اما لو كان بجناية فينبغى  
ان ينقص واجبه من الدية لثلاث يتضاعف الغرم عش (قوله للمار الخ) لا يخفى ما فى تطبيقه (قوله لزمه  
نصف دية الخ) معتمد عش (قوله لزمته حكومة) معتمد عش (قوله على ما فى الروض الخ) عبارة  
المعنى والروض مع الاسنى وان اعشاه لزمه نصف دية وفى ازاله عين الاعشى بأفة سماوية الدية وان كان  
مقتضى كلام التهذيب وجوب نصفها موزعا على ابصارها بالنهار وعدم ابصارها بالليل وان اعشاه او  
اخفشه او احوله او اشخص بصره فالواجب حكومة وان اذهب احد شخصين الضوء والاخر الحدة  
واختلفا فى عود الضوء صدق الثانى يمينه وان كذبه المجنى عليه لان الاصل عدم عوده اه وعبارة السيد عمر  
قد يقال ذكر ورواى عيوب المبيع ان الاخفش صغير العين ضعيف البصر ويقال هو من يبصر بالليل دون  
النهار اه فاقضى كلامهم ان الاطلاق الاشهر فيه الاول فيجوز ان يكون هو المراد للروض هنافاه وشارحه  
لم يتعرضا لتفسيره وبيان المراد به فليتأمل اه اقول ويؤيده اقتصار المعنى فى شرح قول المصنف المار  
ولو عين احوال واعشى واعور على تفسيره بالاول (قوله لم تزد حكومة) الى قوله ولو اتهم فى المعنى الاقوله  
وذلك الى المتن والى قول المتن وفى بعض الحروف فى النهاية (قول المتن اهل الخبرة) اى عدلان منهم مطلقا و  
رجل وامرأتان ان كان خطأ أو شبه عدم معنى وروض مع الاسنى (قوله الى بقائه) اى الى معرفة بقاء السمع  
(قوله أو عوده) عطف على بقائه (قوله ان لهم الخ) فاعل لا يلزم (قوله الى زواله) اى معرفة زواله (قوله  
عليه) اى الزوال (قوله بل الاول) اى سؤالهم (قوله ومن ثم قال الخ) لعل المراد من اجل ان الاول اقوى  
اخر الامتحان فى الذكر والا فلا يظهر وجه التفريع (قوله بعد فقد خبيرين) انظر ما ضابط الفقد هل من  
البلد فقط أو من مسافة القصر او العدوى او كيف الحال فيه نظروا اقرب الثانى فليراجع عش (قوله  
منهم) لا حاجة اليه رشيدى (قوله وحمل أو على التوزيع الخ) اى الصادق بالترتيب الذى هو المراد والا  
فالترتيب المراد من جملة ما صدقات التوزيع لاعتدائه وانما اخرجته عن التمييز الظاهر لانه ضد الترتيب فلا  
تصح ارادته به رشيدى (قوله على التوزيع) اى لا التخيير اى اذا عجز عن اهل الخبرة انتقل الى الامتحان  
معنى (قوله الذى ذكرته) اى بقوله او لا ثم بقوله بعد فقد خبيرين (قوله وذلك) اى الترتيب المذكور (قوله  
لا بعد تعذر اهل الخبرة) ثم ان قالوا يعودوا وقدروا مدة انتظار كالسمع فان مات قبل عوده فى المدة وجبت الدية  
لان الظاهر عدم عوده ولو عاش وهل يجب القصاص او لا وجهان وجهما الثانى للشبهة وان ادعى الجانى  
عوده قبل الموت وانكر الوارث صدق الوارث بيمينه لان الاصل عدم عوده معنى وروض مع الاسنى  
(قوله ما فى المتن تبعا للتولى الخ) عبارة النهاية ما ذكره المتولى من ان الخبرة الخ (قوله ان الخبرة الخ) اى  
فى تقديم السؤال او الامتحان (قوله ان عرف) اى قدر النقص معنى (قوله ومن عين الخ) عطف على من  
التعليل (تنبيه) لو اعشاه بان جنى عليه الخ قال فى الروض وفى الاعشاء بأفة سماوية الدية ومقتضى كلام

بما قبله الا ان يفرق بان عدم  
الابصار ليلا يدل على نقص  
حقيق فى الضوء اذ لا معارض  
له حيث لا يخالف عدمه نهارا  
فانه لا يدل على ذلك بل على  
ضعف قوة ضوئه على ان  
تعارض ضوء النهار فلم  
تجب فيه الاحكومة (ولو  
فقهاها) بالجناية المذهبة  
للضوء (لم تزد) لها حكومة  
لان الضوء فى جرمها وان  
ادعى المجنى عليه (زواله)  
وانكر الجانى (سئل) أولا  
(اهل الخبرة) هنا ولا يمين  
إلا فى السمع اذ لا طريق لهم  
فيه وهنا لهم طريق فيه  
بقلب حدقته الى الشمس  
مثلا فيعرفون هل فيها قوة  
الضوء او لا فان قلت مرانه  
يعول على اخبارهم ببقاء  
السمع فى مقره وعلى تقدير  
مدة لعوده وذلك ظاهر فى  
ان لهم طريقا فيه قلت  
لا يلزم من ان لهم طريقا  
الى بقائه الدال عليه نوع  
من الادراك أو عوده بعد  
زواله الدال عليه الامتحان  
أن لهم طريقا الى زواله  
بالسكينة اذ لا علامة عليه  
غير الامتحان فعمل به دون  
سؤالهم بخلاف البصر يعرف  
زواله بسؤالهم وبالاختام

بل الاول اقوى ومن ثم قال (أو يمتحن) بعد فقد خبيرين منهم أو توقفهم عن الحكم بشئ (بتقريب) نحو (عقرب العينين  
أوحيدة من عينه بغتة ويطر هل ينزع) فيحلف الجانى لظهور كذب خصمه أو لا فيحلف الخصم لظهور صدقه وحمل أو على التوزيع الذى  
ذكرته هو المعتمد الذى ذكره البلقين وغيره بل قال الاذرى المذهب تعين سؤالهم اه وذلك لضعف الامتحان اذ يعلو البصر أغشية تمنع  
انتشار الضوء مع وجوده فتعين أنه لا يرجع اليه الا بعد تعذر اهل الخبرة ومن ثم ضعف فى الشرح الصغير ما فى المتن تبعا للتولى ان الخبرة  
الحاكم (وإن نقص فكما السمع) فى نقص البصر من العينين مما ان عرف بأن كان يرى لحد فصار يرى لنصفه قسطه وإلا فحكومة ومن عين

نعصب هي ويوقف شخص في محل يراه ويؤمر بالتباعد حتى يقول لا اراه فتعرف المسافة ثم تعصب الصحيحة وتطلق العليلة ويؤمر بان يقرب راجعا الى ان يراه فيضبط ما بين المسافتين ويجب قسطة من الدية ولو اتهم بزيادة الصحيحة ونقص العليلة امتحن في الصحيحة بتغيير ثياب ذلك الشخص وبالاتقال لبقية الجهات فان تساوت الغايات فصادق ولا فلا وياتي نحو ذلك (٧٧) في السمع وغيره لكنهم في السمع صوروه

بأن يجلس بمحل ويؤمر برفع صوته من مسافة بعيدة عنه بحيث لا يسمعه ثم يقرب منه شيئا فشيئا إلى ان يقول سمعته فيعلم وهذا يخالف ما مر في تصوير البصر من أمره بالتباعد أولا في محل يراه فيحتمل ان ذلك تصوير فقط ويحتمل انه تقييد ويفرق بأن البصر يحصل له عند البعد تفرق وانتشار فلا يتيقن اول رؤية حينئذ فامر فيه بالقرب أولا لتيقن الرؤية ويزول احتمال التفرق بخلاف السمع فانه اذا حصل فيه طنين ثم امر بالتباعد فيستصحب ذلك الطنين القار فيه فلا يضبط منتهاه يقينا بخلاف ما اذا قرع السمع او لا وضبط فانه يتيقن منتهاه فعملوا في كل منهما بالاحوط فيه فتامله (وفي الشم دية على الصحيح) كالسمع في اذهابه من احد المنخرين نصف دية ولو نقص فقسطه ان امكن والا فحكومة وياتي في الارتفاق هنا ما مر في السمع ولو ادعى زواله امتحن فان هشا أو عبس حلف الجاني والا حلف هو ولا يسئل الخبراء هنا لما مر

العنين (قوله ويؤمر) أي ذلك الشخص (قوله) ويجب قسطة من الدية (قوله) فان أبصر بالصحيحة من مانتى ذراع مثلا وبالأخرى من مائة فالنصف نعم لو قال أهل الخبرة ان المائة الثانية تحتاج إلى مثل ما تحتاج إليه المائة الاولى لقرب الاولى وبعد الثانية وجب ثلثا دية العليلة مغنى وروض مع الاسنى وهذا الاستدراك ذكره الروض في السمع مثله (قوله بزيادة الصحيحة) من إضافة المصدر إلى مفعوله أي بزيادة في نظر الصحيحة سيد عمر (قوله امتحن في الصحيحة الخ) سكت عن العليلة انظر ما حكمها (قوله) وياتي نحو ذلك (أي مطلق الامتحان بالمسافة رشيدى (قوله بان يجلس) أي المجنى عليه وقوله ويؤمر أي شخص آخر (قوله بالتباعد او لا في محل يراه) الاول فاما بالوقوف او لا في محل يراه ثم بالتباعد (قوله) ويحتمل انه تقييد (وهو اوجه نهاية قال عتش بقى انه اعتبر في تصوير معرفة النقص أنه تربط العليلة او لا وتطلق الصحيحة على ما مر فهل ذلك تصوير فقط او تقييد كما هنا في نظر والظاهر انه مجرد تصوير لا يظهر فرق بين ربط العليلة او لا وبين عكسه في حصول المصنف اه (قول المتن وفي الشم) أي في إزالته من المنخرين بجناية على راس وغيره مغنى (قوله كالسمع) إلى قوله ولا يسئل في المغنى لا قوله وياتي إلى ولو ادعى (قوله من احد المنخرين) تشية منخر بوزن مجلس ثقب الانف وقد تكسر الميم اتباعا لكسرة الخاء اه مختار وجوز القاموس أيضا فتحهما وضمهما ومنخور كعصفور عتش (قوله ولو نقص الخ) أي الشم من المنخرين وجب قسطة من الدية إن امكن معرفته ولا فالحكومة وإن نقص شم احد المنخرين اعتبر بالجانب الآخر كما في السمع والبصر مغنى واسنى (قوله إن امكن) أي معرفة قدر النقص (قوله ولو ادعى زواله) أي من المنخرين وانكره الجاني (قوله امتحن) أي المجنى عليه في غفلاته بالروائح الحادة مغنى (قوله فان هشا) أي للطبيب وعبس أي لغيره حلف الجاني أي لظهور كذب المجنى عليه مغنى وفي عتش عن المختار عبس بالتخفيف والتشديد اه (قوله لما مر الخ) أي لظهور صدقه مع انه لا يعرف لإامنه ولو وضع المجنى عليه يده على انفه فقال له الجاني فعلت ذلك لعود شمك فقال بل فعلته اتفاقا او لغرض كاستحاط ورعاف وتفكر صدق يمينه لاحتمال ذلك فان قطع انفه فذهب شمه فديتان كما في السمع لان الشم ليس في الانف مغنى وروض مع الاسنى (قوله لما مر في السمع) أي من أنه لا طريق لهم في معرفة زواله (قوله) كما عليه أكثر أهل العلم) عبارة المغنى الخبر البيهقي في اللسان الدية ان منع الكلام وقال ابن اسلم مضت السنة بذلك ولان اللسان عضو مضمون بالدية فكذا منفعة العظام كاليد والرجل اه (قوله) وياتي هنا في الامتحان الخ) عبارة المغنى وإنما تؤخذ الدية إذا قال أهل الخبرة لا يعود كلامه قاله في أصل الروضة أي على ما سبق من الفرق بين ان بقدروا مدة يعيش اليها او لا فان أخذت ثم عادت استردت ولو ادعى زوال نقطة امتحن بان يروعي في اوقات الخلوات وينظر هل يصدر منه ما يعرف به كذبه فان لم يظهر شيء حلف المجنى عليه كما يخلف الآخر س ووجبت الدية اه (قوله وهو) أي النطق (قوله فلا يعول عليه) ظاهره وإن تكلم على ندور لكن قضية ما ياتي في قوله ولو قطع بعض لسانه فلم يذهب شيء من كلامه الخ انه يجب حكومة إلا ان يفرق بان في قطع بعض اللسان الالطنى موجودة في الجملة بخلاف هذا عتش (قوله ذهب كلامه) أي وذوقه اخذاما قدمه في قطع اللسان (قوله في هذا) أي اللسان وقوله بخلاف تلك أي اليد (قوله ان بقى له) إلى قول المتن لتهديب نصفها اه (قوله) ويحتمل انه تقييد (وهو اوجه شمر) (قوله أن في قطع اليد التي ذهب بطشها الخ) راجع إذا ذهب بطشها بجناية هل يسقط من الدية قدر ارشها

في السمع (وفي) ابطال (الكلام دية) كما عليه أكثر أهل العلم وياتي هنا في الامتحان وانتظار العود ما مر وفي إحداث عجلة ونحو متممة حكومة وهو من اللسان كالطش من اليد فلا تجب زيادة لقطع اللسان وكون مقطوعه فديتكلم نادر جدا فلا يعول عليه نعم يرد على التشبيه ان في قطع اليد التي ذهب بطشها الدية بخلاف اللسان الذي ذهب كلامه وقد يفرق بأنه لا لجمال في هذا حتى تجب في مقابلته بخلاف تلك فوجب لجمالها كاذن مشلولة خلقة (وفي بعض الحروف بقسطه) إن بقى له كلام مفهم وإلا فالدية لزوال منفعة الكلام (و) الحروف

أو بحجاية في النهاية (قول المتن والموزع عليها) أي والحروف التي يوزع عليها الدية معنى (قوله فلكل حرف) إلى قول المتن وقيل قسطه في المعنى الأقوله ضعيف إلى وتوزع (قوله فلكل حرف ربع سبع الدية) لانه إذا نسب الحرف للثمانية والعشرين حرفا كان ربع سبعها وربع سبع الدية ثلاثة أبعرة وأربعة أسباع يعبر للسكامل ويؤخذ لغيره بالنسبة كما في الحلبي بجري (قوله واسقطوا لا تركبها الخ) الظاهر أن الواضع لم يرد جعل لا من حيث هي حرفا لأنها مركبة وما قبلها وما بعدها من الحروف بسائط وإنما أراد الالف اللينة وأما الهمزة فهي المرادة بالالف أول الحروف ويدل على إرادته من لا الالف اللينة جعله لها بين اختيها الواو والياء وأما لم يركب اختيها للإشارة إلى أنه يمكن النطق بمسماهما مستقلا لقبولها للتحريك دونها وحينئذ فلا بد من اعتبارها لأنها حرف مستقل يتوقف تمام النطق عليه بل هي أكثر دورا في الكلام من غيرها كما لا يخفى وقوله واعتبار الماوردي لها الخ لا يخفى مما تقرر أن الماوردي لم يعتبرها من حيث تركبها وإنما اعتبر ما يريد منها وهو الالف اللينة وقد علمت أن اعتبارها متعين وحينئذ فاعتبار الماوردي هو عين اعتبار النحاة لا غيره كما اقتضاه صنيع الشارح (قوله واعتبار الماوردي لها والنحاة) أي وعلى كل منهما تكون الحروف تسعة وعشرين معنى (قوله أما الأول فلذا ذكر) قد علمت أن الماوردي لم يعتبر لا من حيث تركبها حتى يتوجه عليه هذا الرد وقوله وأما الثاني فلأن الالف تطلق على أعم من الهمزة والالف الخ فيه أن المدار في الحروف التي تقسط عليها الدية أنما هي المسميات التي هي أجزاء الكلام فلا شك أن نطق اللسان بالهمزة غيره بالالف ولكل منهما مخرج مخصوص يبين الآخر وليس المدار فيها على الاسماء التي هي لفظ الالف ولفظ باء الخ حتى يتوجه ما ذكر هكذا ظهر فليست بمراد الشهاب سم قرر نحو ما ذكرته آخرًا ثم قال أن الوجه تقسيط الدية على تسعة وعشرين رشيدى (قوله وأما الثاني فلأن الالف) لا يخفى ما فيه على التنبه إذ الحقيقتان مختلفتان لاختلاف مخرجهما ثم رأت المحشى سم قال لا وجه لتضعيف كلام النحاة فيما ذكر فإن إطلاق الالف على الأعم لا يمنع النص على كل بخصوصه الذي هو بين وأظهر في بيان المراد ولا وجه للتوزيع على ثمانية وعشرين مع كون الهمزة والالف اللينة حقيقتين متباينتين للزوم إهدار أحدهما فالوجه التوزيع على تسعة وعشرين اللهم إلا أن يقال الالف اللينة لا يمكن النطق بها وحدها ولا تكون الاتباعا وتتولد من أشباع غيرها ولا تتميز حقيقة تميزا ظاهرا عن الهواء المجرد فلم تعتبر ولم توزع عليها فليتام لها سيد عمر وعش (قوله تطلق على أعم الخ) فيه أنها من المشترك لا العام فإن العام لفظ دال على معنى يشترك فيه أفراد يتناولها جميعا وليس الالف كذلك بل تطلق على هذا وعلى هذا عش (قوله لا ندر اجبا) أي اللينة (قوله ولو تكلم بهاتين) غير العريتين عبارة الشيخ عميرة ولو كان يحسن العربية وغيرها وزع على العربية أه فليحمل قول الشارح هنا على ما لو كانت اللغتان غير عريتين عش أقول هذا الحمل بعيد في الغاية فليراجع (قوله وزع على أكثرهما) ولو قطع شفتيه فذهبت الميم والباء وجب إرشعها مع ديتهم في الوجه الوجهين نهاية واسنى ومعنى وياق في الشارح خلافه (قول المتن على الشفهية) نسبة للشفهية على أصلها في الأصح وهو شفهة ولك أن تنسبها للفظ فتقول شفى وقيل أصل شفة شفوة ثم حذف الواو وعليه قول المحرر الشفهية معنى (قوله لا نه الخ) عبارة المعنى لأن الجنازة على اللسان فتوزع الدية على الحروف الخارجة منه وهي ما عدا المذكورات وعلى هذا فيكون الموزع عليه ثمانية عشر لأن منفعة اللسان النطق بها فيكمل الدية فيها وأجاب الأول بأن الحروف وأن

(الموزع عليها ثمانية وعشرون حرفا في لغة العرب) فلكل حرف ربع سبع الدية واسقطوا لا تركبها من الالف واللام واعتبار الماوردي لها النحاة للالف والهمزة ضعيف أما الأول فلذا ذكر وأما الثاني فلأن الالف تطلق على أعم من الهمزة والالف الساكنة وبه صرح سيويه فاستغنوا بالهمزة عن اللينة لا ندر اجبا فيها وتوزع في لغة غير العرب إذا كان المجنى عليه منهم على حروفها قلت أو كثرت كأحد وعشرين في لغة واحد وثلاثين في أخرى ولو تكلم بهاتين وزع على أكثرهما (وقيل لا توزع على الشفهية) وهي الباء والفاء والميم والواو (والحلقية) وهي الهمزة والهاء والعين والغين والحاء والخاء بل على اللسانية لأنها التي بها النطق ورد بمنع ذلك بل كمال النطق مركب من جميعها ففي بعض كل من تينك قسطه من الدية ولو أذهب حرفه

(قوله واعتبار الماوردي لها والنحاة للالف والهمزة ضعيف) لا وجه لتضعيف كلام النحاة بما ذكر فإن إطلاق الالف على الأعم لا يمنع النص على كل بخصوصه الذي هو بين وأظهر في بيان المراد ولا وجه للتوزيع على ثمانية وعشرين مع كون الهمزة والالف اللينة حقيقتين متباينتين للزوم إهدار أحدهما فالوجه التوزيع على تسعة وعشرين فتدبر اللهم إلا أن يقال الالف اللينة لا يمكن النطق بها وحدها ولا يكون الاتباعا وتتولد من أشباع غيرها ولا تتميز حقيقة تميزا ظاهرا عن الهواء المجرد فلم تعتبر ولم يوزع عليها فليتام

فعادله حرف لم يكن محسنه وجب للذهاب قسطه من الحروف التي يحسنها قبل الجناة (ولو عجز عن بعضها خلقه أو باقة سماوية) وله كلام مفهم  
لجنى عليه فذهب كلامه (فدية) لوجود نطقه وضعفه لا يمنع كمال الدية فيه كضعف البطش والبصر (وقيل) فيه (قسط) من الدية وفارق ضعف  
نحو البطش بانه لا يتقدر غالبا والنطق يتقدر بالحروف ويرد بانه حيث بقي كلام (٤٧٩) مفهم بقى مقصود الكلام فلم يحتاج لذلك

التقدير (أو) عجز عن بعضها  
(بجناية فالذهب لا يكمل)  
فيها (دية) لئلا يتضاعف  
الغرم فيما أبطله الجاني  
الاول وقضيته أنه لا أثر  
لجناية الحربى وهو متجه  
ولأن قال الاذرى لا  
أحسبه كذلك ويتردد  
النظر فى السيد هل يلحق  
بالحربى لانه غير ضامن  
لقنه أو يفرق بانه ملتزم  
ولما منع من تعزيمه مانع  
ولا كذلك الحربى كل  
محتمل والتعليل المذكور  
يرجح الاول (ولو قطع  
نصف لسانه فذهب ربع)  
أحرف (كلامه أو عكس  
دية) اعتبارا باكثر الامرين  
الضمون كل منهما بالدية  
لانه لو انفرد لكان ذلك  
واجبه فدخل فيه الاقل  
ومن ثم اتجه دخول المساوى  
بما اذا قطع النصف فذهب  
النصف ولو قطع بعض  
لسانه فذهب كلامه وجبت  
الدية لانها اذا وجبت بذهابه  
بلا قطع فع قطع أولى أو فلم  
يذهب شىء من كلامه وجبت  
الحكومة إذ لو وجب  
القسط لوجب الدية الكاملة

كانت مختلفة الخارج الاعتماد فى جميعها على اللسان وبه يستقيم النطق اه وبه علم ما فى تعبير الشارح من  
الايجاز الخ (قوله فعادله الخ) عبارة المغنى ويضمن ارش حرف فوتته ضربة وفادته حروفا لم يمكن من  
النطق ها ولا يجبر الفاءت بما يحدث لانه نعمة جديدة اه (قول المتن خلفه) اى كارت والتعنى معنى (قول  
المتن أو باقة سماوية) وكلافة جنانية غير مضمونة على ما افتضاه كلام حج الاتى ع ش (قول المتن فدية)  
اى كاملة فى ابطال كلام كل منهما فعلى هذا الو بطل بالجناية بعض الحروف فالتوزيع على ما يحسنه لا على جميع  
الحروف معنى (قوله وضعفه لا يمنع الخ) استئناف يبانى (قول المتن أو بجناية الخ) ولو ا بطل بعض  
ما يحسنه فى المسائل الثلاث وجب قسطه مما ذكر معنى (قوله وفارق الخ) اى على هذا سم وع ش (قوله  
لئلا يتضاعف) الى قوله ويردد النظر فى المغنى لا قوله وهو متجه وأن (قوله وقضيته) اى التعليل (قوله  
وهو متجه) والاوجه عدم الفرق كذا فى النهاية ونقل المغنى القضية المشار اليها ومقالة الاذرى ولم يصرح  
بترجيح سيد عمر قال ع ش قوله والاوجه عدم الفرق اى بين الحربى وغيره ويؤخذ منه بالاولى ان جنانية  
السيد على عبده لا حربى ولم يبين علة الاوجه وقياس نظائره من ان الجناية الغير المضمونة كالألفة اعتماد  
الاولى اى الفرق كما هو مقتضى التعليل واعتمده حج اه (قول المتن ولو قطع نصف لسانه الخ) ولو قطع  
لسانه فذهب نصف كلامه مثلا لجناية على اللسان من غير قطع شىء منه فالواجب الدية لانه قطع جميع اللسان  
مع بقاء المنفعة فيه معنى (قول المتن أو عكس) اى بان قطع ربع لسانه فذهب حروف هى نصف كلامه  
معنى (قول المتن فنصف دية) يجب فى المسئلتين ولو قطع فى الصورتين آخر الباقي فثلاثة ارباع لدية لانه  
ا بطل فى الاولى ثلاثة ارباع الكلام وقطع الثانية ثلاثة ارباع اللسان ولا يقتض مضطوع نصف فذهب نصف  
كلامه من مضطوع نصف فذهب ربع كلامه اذا قطع الثانى الباقي من لسان الاول ان اجرنا القصاص فى بعض  
اللسان لنقص الاول عن الثانى ولو قطع نصف لسانه فذهب نصف كلامه فاقتص من الجاني فلم يذهب  
الاربع كلامه فلم يجنى عليه ربع الدية ليم حقه فان اقتص منه فذهب ثلاثة ارباع كلامه لم يلزمه شىء لان  
سراية القصاص مهددة معنى وروض الاسنى (قوله اعتبارا) الى قوله وقيل القسط فى النهاية وكذا فى المغنى  
الا قوله فذهب الى فلم يذهب (قوله باكثر الامرين) اى اللسان والكلام (قوله لانه الخ) اى الاكثر وقوله  
لكان ذلك اى نصف الدية (قوله اذ لو وجب القسط لوجب الخ) وجه هذه الملازمة ان وجوب القسط على  
هذا التقدير لذات اعتبار الكلام سم (قوله وقيل القسط الخ) راجع لقوله وجبت الحكومة ع ش (قول  
المتن وفى الصوت دية) ولو اذهب با بطل الصوت النطق واللسان سليم الحركة وجبت دية  
واحدة بناء على ان تعطيل المنفعة ليس كابطالها وينبغى ايجاب حكومة لتعطيل النطق معنى واسنى مع الروض  
(قوله ان بقيت) الى قوله ومن ثم فى النهاية الا قوله وانتصر لترجيحه الاذرى (قوله بجالها) اى وتمكن  
اللسان من التقطيع والترديد معنى (قوله وتاويله) اى الخبر (قوله فيه) اى فى ذلك الخبر (قوله يحتاج الى  
دليل) اى ولا نعلم له دليلا والاصل عدمه (قوله وزعم البلقينى الخ) مبتدا خبره قوله لا يلتفت  
اليه (قوله ان ذلك) اى وجوب الدية فى الصوت معنى وع ش (قول المتن معه) اى الصوت معنى (قول المتن  
فمعجز عن التقطيع) وهو اخر ارجح كل حرف من مخرجه والترديد تكرير الحروف بحرفى عبارة ع ش لعل  
المراد بالتقطيع تمييز الحروف المختلفة عن بعض والترديد الرجوع للحرف الاول بان ينطق به ثانيا كإناطق  
(قوله وفارق ضعف نحو البطش) على هذا (قوله اذ لو وجب القسط لوجب الدية الكاملة) وجه هذه  
الملازمة ان وجوب القسط على هذا التقدير لذات اللسان بلا اعتبار الكلام

فى لسان الاخرس وقيل القسط وعليه كنيرون (وفى) ابطال (الصوت دية) إن بقيت قوة اللسان بجالها خبر فيه وتأويله بان  
المراد بالصوت فيه الكلام يحتاج دليل وزعم البلقينى أن ذلك يكاد أن يكون خرقا للاجماع لا يلتفت اليه (فان ا بطل معه حركة  
لسانه فعجز عن التقطيع والترديد فديتان) لاستقلال كل منهما بدية لو انفرد (وقيل دية) وانتصر لترجيحه الاذرى وغيره

وفارق اذهب النطق بالجناية على سماع صبي فتعطل لذلك لفظه لانه بواسطة سماعه وتدرجه فيه بان اللسان هنا سليم ولم تقع عليه جناية أصلا بخلاف ابطال حركته المذكورة (وفي) ابطال (الدوقية) كالسمع ويمتنع ان انكر الجاني بالاشياء الحادة والمررة وغير هاتين حتى يظن صدقه وكذبه نظير ما مر ولو ابطال معه لفظه (٤٨٠) او حركته لسانه السابقة فديتان على ما قاله جمع متقدمون ونقله الراعي في موضع عن

به أو لا (قوله وفارق الخ) أى على الصحيح رشيدى عبارة عش أى ما ذكر من وجوب الديتين اه (قوله اذهب النطق بالجناية الخ) أى حيث قالوا بوجوب دية واحدة في السمع ع (قوله لانه بواسطة سماعه الخ) علة لتعطل نطق الصبي بعدم سماعه رشيدى (قوله وتدرجه فيه) عطف على اذهب النطق والضمير الاول للنطق والثاني للسمع (قوله بان اللسان الخ) متعلق بفارق (قوله هنا) أى في الجناية على سماع الصبي (قوله وفي ابطال الذوق) أى بالجناية على اللسان معنى بان لا يفرق بين حلو وحامض ومر ومالح وعذب نهاية (قوله ان انكر الجاني) أى ذهابه (قوله بالاشياء الحادة) بان يلقمها له غيره معافضة أى على غرة فان لم يعبس صدق يمينه وإلا فالجاني يمينه نهاية ومعنى (قوله وغيرها) أى الحامضة الحادة معنى (قوله وكذبه) أى او كذبه سيد عمر (قوله فديتان على ما قاله الخ) صريح هذا السياق ان وجوب الديتين ضعيف كما يعلم بتأمله لكن في حاشية الشيخ عش انه معتمد فليراجع رشيدى اقول صريح الروض وجوب الديتين في ابطال الذوق مع النطق وصنيع الاسنى والمغنى كالصريح في اعتماد وجوب دية واحدة في ابطالهما معا وفصل سم وقره عش بما نصه قوله فديتان على ما قاله جمع الخ قد يقال ان كان فرض هذه المسئلة انه قطع اللسانى فلا وجه لإلا وجوب دية واحدة وان جنى عليه بدون قطعه فوجوب الديتين في غاية الظهور سواء قلنا ان الذوق في طرفه ام في الحلق اه (قوله لافى اللسان) وهذا أى كونه في اللسان هو الراجح ع (قوله لانه) أى النطق منه أى اللسان وقوله كما مر فى شرح وفي الكلام دية (قوله ومن ثم) إلى قوله ايضا عقبه النهاية بما نصه لكن المعتد وجوب ارش الحرفين ايضا كما مر اه وتقدم عن المغنى والاسنى ما يوافقه عبارة سم قوله ومن ثم كان الاوجه الخ أى وان كان الاوجه في شرح الروض وجوب ارشهما مع دية الشفتين اه (قوله ولم ينظروا) الى قوله وفى افضائها في النهاية (قوله لدخولها فيها) أى دخول الثلاثة في الخمسة المذكورة (قوله والعفوصة مع الحوصة) أى والتفاهة مع العذوبة ع (قوله فتخدر) بالخاء المعجمة كفى المختار ويمكن قراءتها بالخاء المهملة ويراد بالتخدر ميلها عن جهة الاستقامة وقوله وتطل الخ عطف تفسير عش وقوله عطف تفسير يظهر انه من عطف المسبب وفي القاموس خدرت رجلى اوعيتى إذا فترت اه (قوله أو بان يتصلب الخ) لعل الاولى حذف بان وعطفه على تتخدر (قوله لانه) أى المضغ (قوله وفيها الدية) أى مطلق الدية وإلا فدينها غير دية المضغ رشيدى (قول المتن وفي قوة اماناه الخ) بخلاف انقطاع اللين بالجناية على الثدى فان فيه حكومة فقط معنى (قوله واعترضه البلقينى) بانه الخ) عبارة المغنى ونازع البلقينى في ذلك وقال الصحيح بل الصواب عدم وجوب الدية لان الامناء الانزال فاذا بطل قوته ولم يذهب المنى وجبت الحكومة لا الدية لانه قد يتمتع الانزال بما يسد طريقه فيشبه ارتفاق الاذن اه وهو اشكال قوى ولكن لا يدفع المنقول (قوله اذهب نفسه) يعنى المنى رشيدى (قوله ويحجب بمنع نى التلازم) هذا عجيب لان البلقينى مانع والمانع لا يمنع كذا قاله المحشى سم وهو محل تأمل إذا المتبادر من كلام البلقينى على نحو ما نقله صاحب المغنى كونه معارضة وهى تقبل المنع في مقدماتها سيد عمر (قوله وبفرضه يفرق

التولى وأقره لكنه انما يتأق على الضعيف ان الذوق في طرف الحلق لافى اللسان لانه قد يبق مع قطعه حيث لم يستاصل قطع عصبه اما على المشهور وبه جزم الراعى في موضع انه في طرف اللسان فلا يجب لإلا دية واحدة للسان كالو قطعه فذهب لفظه لانه منه كالبطش من اليد كما مر ومن ثم كان الاوجه فيمن قطع الشفتين فزال الميم والباء انه لا يجب لها ارش لانهما منهما كالبطش من اليد ايضا (وتدرك به حلاوة وحوصة ومرارة وملوحة وعذوبة) ولم ينظروا الزيادة بعض الاطباء ثلاثة عليها لدخولها فيه كالحرافة مع المرارة والعفوصة مع الحوصة (وتوزع) الدية (عليهن) ففي كل خمسها (فان نقص) ادراك الطعوم على كالحا (فحكومة) ان لم يتقدروا لا فقسطه (وتجب الدية في) ابطال (المضغ) بان يجنى على اسنانه فتخدر وتبطل صلاحيتها للبضع او بان يتصلب مغرس اللحين فتتمتع حركتهما مجثا وذهابا لانه المنفعة العظمى للآسنان وفيها

الدية فكذا منفعتهما كالبصر مع العين والبطش مع اليد فان نقص فحكومة (وفي) ابطال (قوة اماناء بكسر صلب) لفوات المقصود الاعظم وهو النسل واعترضه البلقينى بانه لا يلزم من اذهب قوة انزاله اذهب نفسه لان طريقه قد ينسد مع بقائه فهو كارتفاق محل السمع ويحجب بمنع نى التلازم الذى ذكره وبفرضه يفرق بين هذا والسمع بانه لطفه يمكن انسداد طريقه ثم عودوه ولا كذلك المنى لانه لكثافته إذا سدت طريقه يفسد ويستحيل الى الاخلاط الرديئة فلا يتوقع عودوه ولا صلاحه أصلا فهو قطع اثنيها فذهب منه لزمه ديتان

(و) في ابطال (قوة خبل) من المرأة أو احوال من الرجل لفوات النسل أيضا وقيد الاذرعى بما اذا لم يظهر الاطباء أنه عقيم وفيه وقفة (و) في (ذهاب) لذة (جماع) ولومع بقاء المنى وسلامة الصلب والذكر لأنه من المنافع المقصودة ومثله اذهاب لذة الطعام أو سد مسلكه في كل دية ويصدق المجنى عليه في ذهاب كل منهما ما عدا (٤٨١) الاخيرة كاهو ظاهر يمينه لانه لا يعرف

الامنه مالم يقل الخبراء ان مثل جنايته لا تذهب ذلك (وفي افضائها) أي المرأة (من الزوج) (و) كذا من (غيره) بوطه شبهة أوزنا أو أصبع أو خشبة (دية) لها وخرج بافضائها افضاء الخنثى فقيهه حكمه (وهو) أي الافضاء (رفع ما بين مدخل ذكر) (ودبر) فيصير سبيل الجماع والغائط واحد لفوات المنفعة به بالكلية فان لم يستمسك الغائط لحكومة أيضا (وقيل) رفع ما بين مدخل (ذكرو) مخرج (بول) وهو ضعيف وان جزما به في محل آخر فعلى الاول في هذا حكمه وعلى الثاني بالعكس وقال الماوردي بل عليه يجب الدية في الاول بالاول فان لم يستمسك البول لحكومة أيضا فان أزالهما فدية وحكومة وصحح المتولى ان في كل دية لانه يحل بالتبع ولو التحم وعاد لما كان فلا دية بل حكومة وفارق التحام الجائفة بان المدار هناك على الاسم

الخ لا يخفى ما في هذا الفرق سيد عمر (قوله من المرأة) الى قوله ومثله في المغنى الا قوله وفيه وقفة وقوله وسلامة الصلب (قوله أو احوال الخ) أي كان يجنى على صلبه فيصير منه لا يحبل أو على الاثنين فانه يقال انهما محل انعقاد المنى مغنى (قوله وقيد الاذرعى الخ) أي ايجاب الدية باذهاب الاحبال مغنى (قوله بما اذا لم يظهر الخ) أي والا فلا تجب الدية بغنى (قوله وفيه وقفة) وجه الوقفة ان صورة المثلة انه كانت قوة الاحبال موجودة وأبطالها لانه لا يقال أبطالها إلا اذا كانت موجودة قبل رشيدى (قول المتن وذهاب جماع) ظاهر كلام الشارح ان هذا خاص بالرجل فانظر هل هو كذلك رشيدى أي مع أن مقتضى تعليمهم العموم ويؤيده عموم قولهم ومثله ذهاب لذة الطعام (قوله لانه) أي اللذة بمعنى الالتذاذ ع (قوله ففي كل دية) ولو أبطال امناه أو لذة جماعه بقطع الاثنين وجب ديتان كما في اذهاب الصوت مع اللسان مغنى وأسنى مع الروض (قوله ويصدق الخ) ظاهره الرجوع الى ذهاب لذة الجماع ولذة الطعام أو سد مسلكه وقضية صنع الروض وشرحه أنه راجع لقوله وفي ابطال قوة امناه الى هنا (قوله ما عدا الاخيرة) وهي سد مسلكه سيد عمر (قول المتن وفي افضائها الخ) أي وإن تقدم له وطؤها مرارا ع (قوله أي المرأة) إلى قول المتن وفي البطش في النهاية الا قوله فعلى الاول إلى وقال الماوردي وقوله ويرد الى المتن وقوله ومر الى المتن وكذا في المغنى الا قوله وقال الماوردي الى فان لم يستمسك (قول المتن من الزوج) بنكاح صحيح أو فاسد نهائية (قوله دية لها) سواء في ذلك المكره والمطوعة لان الرضا بالوطء لا يقتضى الاذن في الافضاء مغنى زاد الروض مع الاسنى ويجب مع الدية المهر ان كان الافضاء بالذكر اه (قوله فقيه حكومة) لعل محله في الحال ثم ان اتضحت بالذکر ولم تتضح فلا شيء غير ما وإن اتضحت بالانثوة وجب تكميل الدية سيد عمر (قول المتن وهو رفع ما بين مدخل الخ) فان كان بجماع نحيته والغالب افضاء وطئها الى الافضاء فهو عمد وبجماع غيرها فثبته عمد أو بجماع من ظنها زوجته خطأ أسنى من الروض وفي ع (قول العباب مثله) (قوله لفوات المنفعة) عبارة المغنى لما روى زيد بن ثابت وفوات منفعة الجماع أو اختلالها أي بالافضاء (قوله الغائط) فاعل لم يستمسك (قوله فعلى الاول) أي الاصح (قوله في هذا) أي رفع ما بين مدخل ذكر ومخرج بول (قوله وعلى الثاني) أي الضعيف (قوله بالعكس) أي في هذا دية وفي الاول حكومة (قوله بل عليه) أي على الثاني (قوله في الاول) أي رفع ما بين مدخل ذكر ودبر (قوله فان لم يستمسك البول الخ) أي في الثاني مغنى وروض (قوله فان أزالهما) أي الحاجز بين القبل والدبر والحاجز بينهما وبين مخرج البول (قوله فدية وحكومة) معتمد وقوله وصحح المتولى الخ ضعيف ع (قوله وصحح المتولى الخ) هذا عين القيل المذكور لكن بالنظر لما قاله فيه الماوردي كالا يخفى رشيدى (قوله بل حكومة) أي ان بقي أثر أسنى ومغنى (قوله على فوات المقصود) عبارة الاسنى والمغنى الخائل اه (قول المتن فان لم يمكن الوطء) أي ابتداء ما بعد تقدم الوطء مرارا ع (قوله ولا لها تمكينه) وهل بها الفسخ بكرآله أو له الفسخ بضيقة منفذها تقدم في باب خيار النكاح التنبيه عليه مغنى (قوله فارشها يلزمه) أي وان اذنه الزوج وظاهره وان عجز عن افضائها واذنت وهي غير رشيدة وهو ظاهر فتنبه له فانه يقع كثير او منه ما يقع من ان الشخص يعجز عن ازالة بكاره زوجته فياذن لامرأة مثلاً في ازالة بكارها فيلزم المرأة الملزوم لها الارش لان اذن الزوج لا يسقط عنها الضمان لا يقال هو مستحق للزالة

(٦١ - شرواني وابن قاسم - ثامن) وهنا على فوات المقصود وبالعود لم يف (فان لم

يمكن الوطء) من الزوج للزوجة (الاباضاء) لكبر آله أو ضيق فرجها (فليس للزوج) الوطء ولا لها تمكينه لافضائه الى محرم (ومن لا يستحق افضائها) أي البكر بالفام والقاف (فان أزال البكاره بغير ذكر) كاصبع أو خشبة (فارشها) يلزم وهو الحكومة

الآية نعم ان ازالتا برك وجب القود (او بذ كراشبة) منها كظنها كونه حليها (او مكرمة) (ونحو مجنونة (فهر مثل) يجب لها حال كونها (نيا وارش البكارة) يلزمها (٤٨٢) وهو الحكومة ولم تدخل في المهر لانه لا يستيفاء منفعة البضع وهي لازالة تلك الجلدة فهما جتان

في نزل فعل المرأة منزلة فعلة لا نأقول هو مستحق لها بنفسه لا بغيره ع (قوله الآية) عبارة المغنى والنهاية بتقدير الرق كما ساقى اه (قوله لشبهة منها) جعل المحلى منها النكاح الفاسد ع (قوله ونحو مجنونة) اي اوصغيرة مغنى (قوله اما لو كان بزنا) محترز لشبهة الخ (قوله فلا شيء) عبارة الاسنى مع الروض اهدرت بكارتها حكومة كما اهدرت مهر الماذلا يمكن الوطء بدون ازالتها فكانها رضيت بازالتها بخلاف دية الافضاء لانها رضيت بالوطء لا بالافضاء اه وهذا كما قال السيد عمر كالصريح في أن المطاوعة على الوطء تستلزم الاذن في ازالة البكارة وإن لم تصرح المرأة به (قوله وهو) اي بدنها او جزؤه (قول المتن وقيل مبركر) هذا كله في المرأة اما الخنثى إذا ازليت بكارة فرجه وجبت حكومة الجراحة من حيث هي جراحة ولا تعتبر البكارة من حيث هي لانه لم يتحقق كونها فرجا مغنى واسنى مع الروض (قوله وان ازاله) اي البكارة والتذكير بتاويل الجزء (بغير الذكركر) هل يجوز ذلك اولا فيه نظرو وقد قال بعضهم انه اذا كان في ازالتها بغير الذكركر مشقة عليها أكثر منها بالذكركر حرم ولا افلا ع (أقول) هذا التفصيل ظاهر بل قضية قولهم وان اخطأ الخ عدم جواز ذلك مطلقا لا برضاها فإيراجع (قوله وإن اخطأ في طريقه) اي بخشبة ونحوها بما هي ظاهرة وإن طلق قبل الدخول بل اوفسخ العقد منها او بيعها فلا يجب لها شيء في الفسخ ولا زائد على النصف في الطلاق ولا ارش للبكارة ولو ادعت ازالتها بالجماع لتستحق المهر وادعى ازالتها باصبعه مثلا صدق كما شمله إطلاقهم ع (قوله بان ضرب يديه) إلى الفصل في النهاية وكذا في المغنى لإقوله المندفع إلى المتن وقوله وأما إلى المتن وقوله إذا لا تستقر إلى المتن وقوله أو مات إلى المتن (قول المتن وكذا المشى) وفي ابطال بطش يداو اصبع او مشى رجل ديتها مغنى (قوله لذلك) اي لان المشى من المنافع المقصودة (قوله وانما يؤخذ ان) الاولى الثانية (قوله اذ لو عاد) اي البطش والمشى (قوله وفي قطع رجله) عبارة المغنى ولو شل رجله ايضا وجب عليه ثلاث ديات وإن شل ذكره ايضا وجب عليه أربع ديات اه (قوله حيثئذ) أي حين ذهاب ما ذكر بكسر الصل (قوله ومع سلامة الرجلين الخ) عبارة المغنى «تنبه» قضية كلامه أنه لا يفرد كسر الصل بحكومة وهو كذلك فيما إذا كان الذكركر والرجلان سليمين فان شلا وجب مع الدية الحكومة لان المشى منفعة في الرجل فاذا شلت فانت المنفعة لشلها فافرد كسر الصل بالحكومة واذا كانت سليمة فنوات المشى لخلل الصل فلا يفرد بالحكومة ويمتنع من ادعى ذهاب مشيه بان يفاجأ بمهك كسيف فان مشى علينا كذبه ولا احلف وأخذ الدية اه (قوله وألذكركر) أو بمعنى الواو كما عبر بها المغنى والنهاية (قوله لان له دخلا في إيجاب الدية) اي للمشى والجماع او والمثى سم (قوله ومع اشلالها الخ) ظاهر هذا الصنيع

(قوله إن بقي شين) انظر هذا التقييد مع قوله الآتي في الحكومة وإن لم يبق نقص اعتبر اقرب نقص إلى الاندمال (قوله لان له دخلا في إيجاب الدية) اي للمشى والجماع او والمثى (قوله ومع اشلالها) ظاهر هذا الصنيع تصور المسئلة باشلال ما ذكر مع ذهاب المشى والجماع او والمثى إلى ان الاقتصار على قوله لان الدية للاشلال ظاهره تصويرها بمجر داشلال ما ذكر وهو المفهوم من تصوير الروض وشرحه والمناسب للأفراد بحكومة ويوجب بان الشارح إنما اطلق ذلك لان اشلال الرجلين داخل في تعطل المشى وإن كان التعطيل يمكن انفراد فلا اشكال في الافراد بحكومة إلا ان هذا لا يدل على عدم التصوير بذهاب الجماع او والمثى والافراد مع ذلك يشكل لان لكسر دخلا في إيجاب ديته وبالجملة فالمفهوم من الروض وغيره تصوير هذه المسئلة بما اذا شل الرجلين او الذكركر بكسر الصل من غير ذهاب شيء مما ذكر ولا اشكال حيثئذ فليتأمل

مختلفتان أما لو كان بزنا وهي حرة مطاوعة فلا شيء او امة فلا مهر اذ لا مهر لبغى بل حكومة لانها لفوات جزء من بدنها وهو للسيد (وقيل مبركر) لان القصد التمتع وتلك الجلدة تذهب ضمنا ويرده ما تقرر من انها جتان مختلفتان ومر آخر خيار البيع ماله تعلق بهذا (ومستحقه) اي الاقتضاء وهو الزوج (لا شيء عليه) وان ازاله بغير الذكركر لانه ما دون له في استيفائه وان اخطأ في طريقه (وقيل ان ازال بغير ذكركر فارش) لانه لما عدل عما اذن له صار كاجنبى ويرد بمنع ذلك كما هو واضح (وفي) ابطال (البطش) بان ضرب يديه فزالت قوة بطشها (دية) لانه من المنافع المقصودة (وكذا المشى) في ابطاله بنحو كسر الصل مع سلامة الرجلين دية لذلك وانما يؤخذ ان بعد اندمال اذ لو عاد لم يجب الاحكومة ان بقي شين (و) في (نقصهما) يعنى في نقص كل على حدته (حكومة) بحسب النقص قلة وكثرة نعم ان عرفت نسبته وجب قسطه من الدية (ولو كسر صلبه فذهب مشيه وجماعه) اي لذته (أو) فذهب مشيه (ومنيه فديتان) لاستقلال كل بدية لو

انفرد مع اختلاف عليهما وفي قطع رجله وذكره حيثئذ ديتان أيضا لانها صحيحان ومع سلامة الرجلين أو الذكركر لا حكومة لكسر الصل لان له دخلا في إيجاب الدية ومع اشلالها يجب لان الدية للاشلال فافرد حيثئذ بحكومة (وقيل دية) تصوير



بناء على ان الصلب محل المشى لا بدائه منه ويرد بمنع ذلك كما هو شاهد ( فرع ) في اجتماع جنائيات مما مر على شخص واحد والديات في الانسان تبلغ سبعا وعشرين بل اكثر كما يعلم مما مر المتدفع به مالبضهم هنا اذا ( زال ) جان ( اطرافا ) كاذنين ويدين ورجلين ( ولطائف ) كعقل وسمع وشم ( تقتضى ديات فوات سرية ) من ( ٤٨٣ ) جميعها كما باصله وأوماً اليه بالفاء فلا

اعتراض عليه ( فدية ) واحدة تلزمه لان الجنائية صارت نفساً وخرج بجميعها ما لو اندمل بعضها فلا يدخل واجبه في دية النفس ( وكذا لوحزه الجاني قبل اندماله ) لا تجب لالاديه واحده ان اتحد الحز والفعال الاول عمد أو غيره ( في الاصح ) لوجوب دية النفس قبل استقرار ديات غيرها فتدخل فيها كالسرية إذ لا تستقر الا باندمالها ومن ثم لو حزه بعد الاندمال وجبت ديات غيرها قطعاً ( فان حزه ) الجاني قبل الاندمال ( عمداً والجنائية ) بازالة ما ذكر ( خطأ ) أو شبه عمد ( أو عكسه ) بأن حز خطأ أو شبه عمد والجنائية عمد وكذا لو حز خطأ والجنائية شبه عمد أو عكسه ( فلا تدخل في الاصح ) بل يجب كل من واجب النفس والاطراف لاختلافهما حينئذ باختلاف حكمهما ( ولو حز ) رقبته قبل الاندمال ( غيره ) أى غير الجاني تلك الجنائيات

تصوير المسئلة باشكل ما ذكر مع ذهاب المشى والجماع او المني الا ان الاقتصار على قوله لان الدية للاشلال ظاهرة تصويرها بمجرد اشلال ما ذكر وهو المفهوم من تصوير الروض وشرحه المناسب للافراد بحكومة ويجب بان الشارح انما اطلق ذلك لان اشلال الرجلين داخل في تعطيل المشى وإن كان التعطيل يمكن انفراد فلا اشكال في الافراد بحكومة الا ان هذا يدل على عدم التصوير بذهاب الجماع او المشى والافراد مع ذلك يشكل لان للسكسر دخلاً في ايجاب ديته وبالجملة فالمفهوم من الروض وغيره تصوير هذه المسئلة بما اذا أشل الرجلين أو الذكر بكسر الصلب من غير ذهاب شيء مما ذكر ولا اشكال حينئذ فليتأمل سم على حجاج ع ( قوله بناء على أن الصلب الخ ) عبارة المغنى لان الصلب محل المني ومنه يبدأ المشى ومنشأ الجماع واتحاد المحل يقتضى اتحاد الدية ومنع الاول محلية الصلب لما ذكره ( فرع ) في اجتماع جنائيات ( قول المتن تقتضى ديات ) راجع لكل من الاطراف واللطائف ( قوله من جميعها الخ ) وكذا من بعضها ولم يندمل البعض الآخر كما اقتضاه نص الشافعي واعتمده البلقيني معنى عبارة الرشيدى قوله من جميعها يعنى مات قبل اندمال شيء منها وان كان الموت انما ينسب لبعضها ببديل المفهوم الاقوى وصرح بهذا والده في حواشى شرح الروض اه ( قوله نفساً ) أى جنائية نفس ( قوله يدخل واجبه الخ ) وكذا لو جرحه جرحاً خفيفاً لا مدخل للسرية فيه ثم اجافة فوات بسرية الجائفة قبل اندمال ذلك الجرح فلا يدخل ارشه في دية النفس كما هو مقتضى كلام الروضة واصحابها اما لا يقدر بالدية فتدخل ايضاً كما فهم مما تقرر بالاولى معنى ( قول المتن قبل اندماله ) انظر ما معنى الاندمال في اللطائف وكذا السرية منها رشيدى وقد يقال معناها اندمال او سرية جراحات نشأ منها ذهاب اللطائف كما اشار اليه المغنى بزيادة من الجراحة عقب المتن ( قوله غيرها ) أى غير دية النفس ( قوله بل يجب كل من الخ ) فلو قطع يديه ورجليه خطأ أو شبه عمد ثم حزر رقبته عمداً او قطع هذه الاطراف عمداً ثم حزر الرقبة خطأ أو شبه عمد وعنى الولى فى العمدة على ديته وجبت فى الاولى دية خطأ أو شبه عمد ودية عمد ودية خطأ أو شبه عمد معنى وقوله فى الاولى دية خطأ وضوا به ديتا خطأ بالثنية ( قوله والاطراف ) أى واللطائف سم ( قوله تلك الجنائيات ) مفعول الجاني ( قوله وافرقت بينه ) أى بين الموت بالسقوط هنا حيث انتطعت تلك الجنائيات به واستقر ولم تدخل فيه ( قوله لو مات بها ) لعله بتاويل السقطة ثم رايت الفاضل المحشى قال الظاهر به اه سيد عمر ( قوله لان فعل الانسان الخ ) الاول ليشمل ما زاد فعل احد ( قوله وفارق هذا الخ ) أى ما تقدم من دخول الاطراف واللطائف فى دية النفس اذ مات بسرية او بفعل الجاني وكان الاول ذكر هذا الفرق بعد قول المصنف وكذا لو حزه الجاني الخ ع عبارة الرشيدى الاشارة رجعة الى ما مر من اتحاد الدية اذ مات بسرية او بفعل الجاني الاول كما يعلم من شرح الروض أى والمغنى ولعل الشارح كالشهاب ابن حجر انما اوردها هنا بالنظر لمجموع حكم الآدمى فانه مخالف بمجموع حكم غيره اه ( قوله او يقتله ) أى من قاطع الاعضاء قبل الاندمال معنى ( قوله بانه مضمون ) أى الحيوان ع ش

( فرع ) ازال اطرافاً ولطائف الخ ( قوله بل يجب كل من واجب النفس والاطراف ) أى واللطائف ( قوله لو مات بها ) الظاهر ( ١ )

أو مات بالسقوط من نحو سطح كالأقنى به البلقيني وفرق بينه وبين ما مر من اعتبار التبرع في المرض المخوف من الثلث لو مات بها بان التبرع صدر عند الخوف من الموت فاستمر حكمه ( تعددت ) الجنائيات فلا تدخل لان فعل الانسان لا يبنى على فعل غيره وفارق هذا قطع اعضاء حيوان مات بسريتها أو يقتله حيث تجب قيمته يوم موته ولا يندرج فيها ما وجب في اعضاءه بانه مضمون مما نقص وهو يختلف بالكمال وضده والآدمى مضمون بمقدر وهو لا يختلف بذلك مع ان الغالب ضمانه التعبد ( ١ ) قوله الظاهر هكذا فى النسخ ولعله الظاهر به

(فصل في الجناية) التي لا تقدير لارشها وفي الجناية على الرقبى وتاخيرها إلى هنا وإلى من تقديم الغزالي له أول الباب (تجب الحكومة فيما) أي جرح أو نحوه واجب ما لا من كل ما (٤٨٤) (لا مقدر فيه) من الدية ولا تعرف نسبتته من مقدر وإلا بان كان بقربه

موضحة أو جائفة وجب  
الاكثر من قسطه وحكومة  
على المعتمد كما مر وسيت  
حكومة لتوقف استقرارها  
على حكم الحاكم أي أو  
الحكم فيما يظهر ومن ثم لو  
اجتهد في غيره لم يستقر  
(وهي جزء) من عين  
الدية (نسبته إلى دية النفس)  
لأنها الأصل (وقيل إلى  
عضو الجناية) لأنه أقرب  
ويرد بانه لا عبرة بالقرب  
مع وجود ما هو الأصل  
المعول عليه في ذلك وغيره  
ومحل الخلاف في عضوله  
مقدر والا كصدر ونخذ  
اعتبرت من دية النفس  
قطعا (نسبة) أي مثل نسبة  
(نقصها) أي ما نقص  
بالجناية (من قيمته) إليها  
(لو كان رقيقا بصفاته)  
التي هو عليها إذا حرر لا قيمة  
له فتعين فرضه قناع  
رعاية صفاته حتى يعلم قدر  
الواجب في تلك الجناية  
فاذا كانت قيمته بدونها  
عشرة وبها تسعة وجب  
عشر الدية والتقويم  
بالنقد ويجوز بالابل  
لكن في الحر فقي  
الحكومة في القن  
الواجب النقد قطعاً  
وتجب الحكومة في

(فصل في الجناية) التي لا تقدير لارشها (قوله في الجناية) إلى قوله واستشكل في المغنى لا قوله أي أو  
الحكم فيما يظهر وقوله وإن لم يكن فيها جمال وقوله ولا قود في نفقتها لأنه لا يضبط وإلى قول المتن فإن كانت  
في النهاية مخالفة يسيرة سانه عليها (قوله في الجناية الخ) أي وفي واجبها على حذف المضاف رشيدى (قوله  
وتاخيرها) أي هذا الفصل عرش عبارة المغنى وإنما ذكرت الحكومة بعد المقدرات لتأخرها عن الرتبة  
لأنها جزء منها كما سيأتي والغزالي ذكره في أول الباب قال الرافعي وذكرها هنا أحسن ليقع الكلام على  
الانتظام وكذا صنع في الروضة فذكرها هنا (قوله أو جب ما لا) أخرج ما يوجب تعزيراً فقطع سن  
من ذهب مغنى وعبارة السلطان احتراز به عما يوجب تعزيراً كالأشعر لا لجمال فيه كابط أو عانة أو به  
جمال ولم يفسد منبته اه ولا يخفى أن المثال الأول إنما يتأتى على مسلك غير الشارح كما يأتي (قوله من كل  
الخ) هو بيان لجرح أو نحوه رشيدى (قوله كمر) أي في أوائل فصل في الدييات الواجبة الخ (قوله أي أو  
الحكم) عبارة النهاية أي أو الحكم بشرط اه ولم يقل فيما يظهر بل جزم به سيد عمر قال عرش قوله أو  
الحكم بشرطه وهو كونه مجتهداً أو فقد القاضى ولو قاضى ضرورة عرش (قوله غيره) أي غير الحاكم  
أو الحكم (قول المتن إلى عضو الجناية) أي إلى دية عضو الجناية سم (قوله ومحل الخلاف الخ) هذا معلوم  
من قوله وقيل إلى عضو الجناية إذ من المعلوم أنه إنما ينسب إلى عضو الجناية إذا كان له مقدر عرش (قوله  
اعتبرت) أي الحكومة عرش ومغنى والاولى أرجاع الضمير إلى النسبة وجعل من قوله من دية النفس  
بمعنى إلى (قول المتن نقصها) أي الجناية معنى فقول الشارح أي ما نقص الخ تفسير مراد (قوله إليها) أي  
القيمة والجار متعلق إلى نسب (قوله وجب عشر الدية) هو مع قوله والتقديم في الحراخ فيفيد أن الحكومة  
في الحر لا تكون إلا من الأبل وان اتفق التقديم بالنقد ثم ريت سم صرح بذلك نقلاً عن شرح الروض  
عرش عبارة المغنى وتجب الحكومة ابلا كالدية لا نقد او اما التقديم فقضى كلام المصنف كغيره انه بالنقد  
لكن نص الشافعى على انه بالأبل والظاهر كما قال شيخنا أن كلام المرين جائز لأنه يوصل إلى الغرض اه  
(قوله الواجب النقد قطعاً) وكذا التقديم نهاية (قوله وإن لم يكن فيها جمال الخ) خلافاً للنهاية والمغنى  
عبارتها ومحل اه كان بها جمال كالحية وشعر راس اما بالجمال في ازالته كشعر ابط وعانة فالحكومة فيه  
في الاصح وان كان التعزير واجبا للتعدي كما قاله الماوردى والرويانى وان اقتضى كلام ابن المقرئ كالروضة  
هنا وجوبها اه وفي سم بعد ذكر مثلها عن الاسنى مانصه فقول الشارح وان لم يكن فيها جمال ردلما  
قاله الماوردى والرويانى واخذ بقضية كلام الشيخين اه عبارة السيد عمر قوله وان لم يكن فيها جمال  
هذا ما اقتضاه إطلاق الروضة وأصلها ويؤيده إيجاب الحكومة في نحو السن الشاغية اه (قوله

(فصل في الجناية التي لا تقدير لارشها) (قوله وتجب الحكومة في الشعور وان لم يكن فيها جمال لكن  
بشرط فساد منبتها) عبارة الروض وفي افساد منبت الشعور حكومة لا فيها اه فقوله وفي افساد منبت الشعور  
الخ قال في شرحه ومحلها فيما فيها جمال الخ وقوله لا فيها قال في شرحه أي لا حكومة في ازالته لا يغير افساد منبتها  
انتهى (قوله وإن لم يكن فيها جمال الخ) قال في شرح الروض ومحلها فيما فيها جمال كالحية وشعر الراس  
اما ما لا لجمال في ازالته كشعر ابط فالحكومة فيه في الاصح وان كان التعزير واجبا للتعدي قاله الماوردى  
والرويانى لكن كلام المصنف وأصله هنا وفي الضابط لا يقتضى وجوبها اه فقول الشارح وان لم يكن

ولا قود في تنفها لانه لا يضبط وقد لا تعتبر النسبة كالمقطع أنملة لها طرف زائد فانه يجب دية (٤٨٥) أنملة وحكومة للزائد باجتهاد القاضي

ولا تعتبر النسبة لعدم  
امكانها واستشكالكه الرافعي  
بانه يجوز ان يقوم وله الزائد  
بلا أصلية ثم يقوم دونها كما  
فعل في السن الزائدة أو  
تعتبر باصلية كما اعتبرت  
لحبة المرأة بلحبة الرجل  
ولحيتها كالاعضاء الزائدة  
ولحيتها كالاعضاء الاصلية  
اه وقيس بالانملة فيما  
ذكر نحوها كالاصبع ولك  
أن تجيب بأن زائدة الانملة  
أو الاصبع لاعل لها غالبا  
ولا جمال فيها وان فرض  
فقد الاصلية بخلاف السن  
الزائد فانه كثيرا ما يكون  
فيها جمال بل ومنفعة كما  
يأتى وبان جنس اللحية فيها  
جمال فاعتبر في لحبة المرأة  
ولا كذلك زائدة الانملة  
او الاصبع ( فان كانت )  
الحكومة (لطرف) مثلا  
وخص بالذكر لانه الغالب  
(له مقدار) او تابع لمقدراى  
لاجل الجناية عليه ( اشترط  
أن لا تبلغ ) الحكومة  
( مقدره ) لثلاث تكون  
الجناية عليه مع بقائه  
مضمونة بما يضمن به العضو  
نفسه فتتقص حكومة  
جرح أنملة عن دينها وجرح  
الاصبع بطوله عن دينه  
وقطع كف بلا أصابع  
وجرح بطنها أو ظهرها عن  
دية الجنس لا بعضها

ولا قود في تنفها) أنظر مفهوم التنف ولعله غير مراد سم ويؤيده اطلاق النهاية بقوله ولا يجب فيها قوداه  
(قوله واستشكالكه الرافعي الخ) رده بظهور الفرق نهاية ومعنى (قوله أن يقوم) أى المجنى عليه وله أى والحال  
أن للمجنى عليه الزيادة (قوله لحبة المرأة) أى إذا أزيلت ففسدت نبتها ومثله الخشنى معنى (قوله وقيس بالانملة)  
أى على مختار الرافعي فيها غالبا فى الانملة (قوله ولك أن تجيب الخ) يرد على هذا الجواب أن نفي العمل والجمال  
والاصبع الزائدة ممنوع وان نظير جنس اللحية هو جنس الانملة لا الانملة الزائدة والانملة الزائدة إنما  
هى نظير اللحية الزائدة كلحية المرأة وكان جنس اللحية فيها جمال كذلك جنس الانملة وكان أن زائدة الانملة  
لا جمال فيها ان سلم ذلك فزائدة اللحية كلحية المرأة لا جمال فيها بل أولى فتأمل ذلك فانه ظاهر والله درامام  
المذهب الرافعي سم (قوله بخلاف السن الخ) يتأمل فانه قد لا يظهر مخالفة إلا أن يقال الفرق أن الجاني  
في السن واللحية قد باشرهما بالجناية عليهما استقلا لا بخلاف الانملة فانه إنما باشر الجناية على الاصلية  
والزيادة قد وقعت تبعا لشيدي (قوله مثلا) إلى قول المتن وفي نفس الرقيق في النهاية لا قوله ولا تألم يجب  
إلى قيل (قوله وخص) أى الطرف عرش (قوله لانه الغالب) يتأمل سم ولعل وجه التأمل أن كل ماله مقدر  
يكون من الاطراف وهى ماعد النفس ويمكن الجواب بأنه أراد بالطرف ما يسمى بذلك عرفا كاليد  
فيخرج نحو الاثنين عرش (قوله أو تابع الخ) أى كمسئلة الكف الآتية سم وعرش (قوله أو تابع لمقدر)  
أى أو هو تابع لماله مقدر (قوله أى لاجل الجناية الخ) تفسير لطرف وقوله راجع اليه (قول المتن  
مقدره) أى الطرف وكان الأنسب لقول الشارح المار أو تابع الخ ولقوله الآتى أو متبوعه أن يزيد هنا أو  
مقدر متبوعه (قوله مضمونة الخ) خبر تكون (قوله بطوله) قيد به لانه إذا لم يكن كذلك كان الجرح فى أنملة  
واحدة مثلا لحكومة شرطها أن تنقص عن دية الانملة عرش (قوله وجرح بطنها أو ظهرها) أى الكف  
نهاية (قوله عن دية الجنس) أى الاصابع الخمس (وجرح الرأس عن أرش موضحة) لانه لو ساواه ساوى  
أرش الأقل أرش الأكثر ولو اعتبر ما فوق الموضحة كالمأمومة فقد تساوى الموضحة أو تزيد فيلزم المحذور  
المذكور سم على حجج عرش (قوله فان بلغه) أى أرش الموضحة وقوله نقص سمحاق الخ فاعل بلغ وقوله نقص  
كل الخ جواب الشرط (قوله منهما) أى من نقص السمحاق ونقص المتلاحمة عنه أى عن أرش الموضحة

فيها جمال رد لما قاله الماوردى والرويانى واخذ بقضية كلام الشيخين (قوله ولا قود في تنفها) انظر مفهوم  
التنف ولعله غير مراد (قوله واستشكالكه الرافعي الخ) رد بظهور الفرق وهو ان تقديره بلا أنملة اصلية  
يقضى ان يقرب من ارش الاصلية لضعف اليد حيثئذ لفقد أنملة منها وان اعتبارها باصلية يزيد على ذلك فى  
كل منها الجحاف بالجاني بايجاب شىء عليه لم تنقصه جناية بخلاف السن ولحبة المرأة مرش وقوله يقضى  
أن يقرب الخ يتأمل وجه انتفاء ذلك فمسئلة السن (قوله ولك أن تجيب الخ) يرد على هذا الجواب أن نفي  
العمل والجمال غالبا فى الانملة والاصبع الزائدة ممنوع وان نظير حسن اللحية هو حسن الانملة لا الانملة الزائدة  
والانملة الزائدة إنما هى نظير اللحية الزائدة كلحية المرأة وكان أن حسن اللحية فيها جمال كذلك حسن الانملة وكان  
أن زائدة الانملة لا جمال فيها ان سلم ذلك فزائدة اللحية كلحية المرأة لا جمال فيها بل أولى فتأمل ذلك فانه ظاهر  
ظاهر والله درامام المذهب الرافعي (قوله لانه الغالب) يتأمل (قوله أو تابع لمقدر) كمسئلة الكف  
الآتية (قوله وجرح البطن) أو نحوه شرح روض (قوله عن أرش موضحة) قد يقال الرأس يتصور فيه  
غير الموضحة كالمأمومة والدامغة (قوله أيضا عن أرش موضحة) لانه لو ساواه ساوى أرش الأقل أرش  
الأكثر ولو اعتبر ما فوق الموضحة كالمأمومة فقد تساوى الموضحة أو تزيد فيلزم المحذور المذكور

وجرح البطن عن جائفة وجرح الرأس عن أرش موضحة فان بلغه نقص سمحاق ونقص مثلا

ونقص السمحاق عن المتلاحة ثلاثا يستويا مع تفاوتهما (فان بلغته) اى الحكومة مقدر ذلك العضو ومتبوعه (نقص القاضى شيئا) منه (باجتهاده) أكثر من أقل (٤٨٦) متمول على الاوجه لان أقله لا يلفت اليه لوقوع التغايب والمساحة به عادة وذلك ثلاثا يلزم

المحذور السابق (أو) كانت الجناية بمحل (لا تقدير فيه) ولا تابع لمقدر كأمير (كفخذ وكنتف) وظهر وعضد وساعد (ة) الشرط (أن لا تبلغ) الحكومة (دية نفس) فى الأولى ومتبوعه فى الثانية وان بلغت الأولى دية عضو مقدر أو زادت فان بلغت ذلك نقص منه كأمير (و) إنما يقوم المجنى عليه لمعرفة الحكومة (بعد اندماله) أى اندمال جرحه لان الجناية قبله وقد تسرى إلى النفس أو إلى ما فيه مقدر فيكون هو واجب الجناية (فان لم يبق) بعد الاندمال (نقص) فى الجمال ولا فى المنفعة ولا تأثرت به القيمة (اعتبر أقرب نقص) فيه من حالات نقص قيمته إلى وقت (الاندمال) ثلاثا تحبط الجناية (وقيل يقدره قاض باجتهاده) ويوجب شيئا حذرا من أهدار الجناية (وقيل لا غرم) كما لو تألم بضربة ثم زال الألم ولولم يظهر نقص لإلحال سيلان الدم اعتبرت القيمة حينئذ فان لم تؤثر الجناية نقضا حينئذ أوجب فيه القاضى شيئا باجتهاده على

(قوله ونقص السمحاق الخ) كان الظاهر ونقص المتلاحة عن السمحاق إذ السمحاق أبلغ من المتلاحة رشيدى وهذا مبنى على أنه بصيغة الماضى معطوف على نقص كل منهما عنه وأما إذا كان مصدرا معطوفا على كل منهما الخ كما جرى عيش فلا إشكال عبارته قوله ونقص السمحاق الخ أى نقص ما يقدره فيما نقص من السمحاق عما يقدره فيما نقص من المتلاحة لان واجب السمحاق أكثر من واجب المتلاحة اه لكن التعليل ظاهر فيما جرى عليه الرشيدى (قوله أو متبوعه) عطف على ذلك العضو (قوله أكثر من أقل متمول) أى ماله وقع كربع بعير مثلا عيش (قوله على الاوجه) كذا فى المغنى (قوله المحذور السابق) اى فى قوله ثلاثا تكون الجناية الخ وقوله ولا تابع لمقدر أى ولا هو تابع الخ عيش (قوله كأمير) لعل الكاف بمعنى اللام ومراده تعليل لزوم مازاده بمازاده أولا عقب قول المصنف له مقدر (قوله وظهر) قديقال الظاهر يتصور فيه الجائفة كالبطن سم وعيش (قوله فى الأولى أو متبوعه الخ) أنظار أى أولى وأى ثانية مع أن الذى انتفى عنه التقدير والتبعية للمقدر شىء واحد رشيدى وعيش (قوله أو متبوعه فى الثانية الخ) يتأمل معنى هذا الكلام فان الفرض أنه ليس تابعا لمقدر فلا متبوع له فكيف يصح أن الشرط أن لا تبلغ دية المتبوع سم وقديقال مراده بالثانية عترة القيد الذى زاده بقوله ولا تابع الخ وهو ماله كان الطرف لا تقدير فيه ولكنه تابع لمقدر كالسكف مع الاصابع فان الشرط فيه أن لا تبلغ دية المتبوع فإرادته بالأولى مسئلة الماتن مع ملاحظة القيد الذى زاده بقوله ولا تابع الخ وبالثانية المفهومة من زيادة القيد المذكور وهذا واضح لا غبار عليه سيد عمر وفيه تكلف ظاهر بل كان حق المقام أن يذكر قول الشارح فى الأولى أو متبوعه فى الثانية عقب قول المتن مقدره ويحذف قوله الأولى الآتى (قوله فان بلغت) إلى قوله وإنما يتضح وافقه المغنى فى جميع ذلك إلا فى مسئلة عدم تأثير الجناية نقضا أصلا كما سأنه عليه (قوله فيكون هو) أى أحد الأمرين لا الحكومة (قوله ولا تأثرت به القيمة) أى على فرض الرقية (قوله حينئذ) أى حين سيلان الدم (قوله أوجب فيه القاضى الخ) خلافا للمغنى حيث قال عزز فقط الحاقا لها كافى الوسيط بالطمعة أو بالضربة التى لم يبق لها أثر اه (قوله وإنما لم يجب الخ) رد لدليل مقابل الاوجه كما يظهر بامر آتفان المغنى (قوله فى نحو الطمعة الخ) (فروع) لوضربه أو لطمه ولم يظهر بذلك شىء فعليه التعزير فان ظهر شىء كان اسود محل ذلك أو اخضر وبقى الاثر بعد الاندمال وجبت الحكومة والعظم المكسورة فى غير الرأس والوجه ان انجبر معوجا فكسره الجاني ليستقيم وليس له كسره لذلك لمزه حكومة أخرى لانه جنابة جديدة معنى واسنى مع الروض (قوله قيل قضية المتن الخ) عبارة المغنى (تنبيه) يقتضى اعتباره اقرب نقص إلى الاندمال أنه لو لم يكن هناك الخ وليس بمراد كما علم بامر اه (قوله كلحية امرأة) ومثلها الخنثى معنى (قوله وفسد منبتها) أما إذا لم يفسد منبتها فلا حكومة فى إزالتها أو دغابا وضابط ما يوجب الحكومة

(قوله أكثر من أقل متمول على الاوجه) مر (قوله وظهر وعضد) قديقال الظاهر يتصور فيه الجائفة كالبطن (قوله فالشرط أى لا تبلغ دية نفس) فيه كناية عن جواز بلوغها أرش عضو له مقدر وعن أنه لا يشترط هنا سوى ما علم من تعريفها معنى على ذلك المعلوم وكأنه قال جاز أن تبلغ أرش عضو له مقدر ولم يشترط سوى ما علم من التعريف وبهذا يندفع ما يقال لا حاجة إلى هذا الشرط لانه لازم للحكومة كما علم من تعريفها فلا يمكن خلافه حتى يحتاج إلى بيانه فليتأمل (قوله أو متبوعه فى الثانية) يتأمل معنى هذا الكلام فان الفرض أنه ليس تابعا لمقدر فلا

الاوجه وإنما لم يجب فى نحو الطمعة شىء لان جنسها لا يقتضى نقضا أصلا قيل قضية المتن أنه لو لم يكن هناك نقص وما أصلا كلحية امرأة أزيلت وفسد منبتها وسن زائدة لاشىء فيه وليس كذلك بل تقدر لحيتها كلحية عبد كبير لتزين بها ويقدر فى

السن وله سن زائدة ثابتة فوق الاسنان وليس خلفها أصلية ثم يقوم مقلوعها ليظهر التفاوت لان الزائدة تسد الفرجة ويحصل بها نوع جمال ويجب بمنع أن قضية ذلك نظرا للجنس الذي قدمه في جواب اشكال ( ٤٨٧ ) الرافعي ( والجرح المقدّر ) أرشه

( كوضحة يتبعه الشين )

ورس يانه في التيمم

( حواله ) إن كان بمحل

الايضاح فلا يفرد

بحكومة لانه لو استوعب

جميع محله بالايضاح لم

يلزمه الارش موضحة

نعم ان تعدى شينها القفا

مثلا افرد وكذا لو

أوضح جيبته فازال حاجبه

فعليه الاكثر من أرش

موضحة وحكومة الشين

وازاله الحاجب وكالموضحة

المتلاحة نظرا الى أن

ارشها مقدر بالنسبة

للموضحة وإنما يتضح بناء

على مامر أنه يجب فيها

قضية هذه النسبة فعلى

المعتمد أن الواجب فيها

الاكثر يظهر أن يقال

إن كان الاكثر النسبة

فهى كالموضحة أو الحكومة

فلا وعلى هذا التفصيل يحمل

قوله ( وما لا يتقدر ) أرشه

( بفرد ) الشين حوله ( بحكومة

في الاصح ) لضعف الحكومة

عن الاستتباع بخلاف الدية

وقضية افراد الشين بحكومة

غير حكومة الجرح بل من

ضرورياته اذ لا يتاقي بغير

ما ذكره انه يقدر سليما بالكلية

ثم جريحا بدون الشين ويجب

ما بينهما من التفاوت فهذه

حكومة للجرح ثم يقدر جريحا

بلا شين ويجب ما بينهما من

وما لا يجبا ان بقى أثر الجناية من ضعف أو شين أو جب الحكومة وكذا إن لم يبق على الاصح بان يعتبر أقرب  
نقص إلى الاندمال كما مر وإن كانت الجناية بغير جرح ولا كسر كازالة الشعور واللطمة فلا حكومة فيه وفيه  
التعزير كما مر معنى وأسنى مع الروض ( قوله ويقدر في السن الخ ) أى تقويمه في السن الخ ولو عبري يقوم كان  
أوضح ع ش عبارة المغنى والأسنى مع الروض ولو قطع سنا و قطع اصبعاً زائدة ولم ينقص بذلك شىء قدرت  
السن أو الاصبع زائدة ولا أصلية خلفها ويقوم المجنى عليه متصفاً بذلك ثم يقوم مقلوعاً تلك الزائدة فيظهر  
التفاوت بذلك لان الخ ( قوله وله سن الخ ) أى والحال للمجنى عليه سن الخ ( قوله ويجب بمنع ان قضيته ذلك )  
يتأمل في هذا الجواب سم على حجج ع ش ( قوله الذى قدمته ) أى بقوله وبان جنس اللحية فيها جمال  
الخ ع ش ( قوله ومر يانه الخ ) عبارة الاسنى كتغير لون ونحول واستحشاف وارتفاع وانخفاض اه  
( قوله جميع محله ) أى الشين معنى ( قوله مثلاً ) أى أولوجه معنى ( قوله أفرد ) أى بحكومة لتعديه محل  
الايضاح معنى ( قوله وكذا لو أوضح جيبته الخ ) هذا مستثنى عما فى المتن وليس من جملة صورته وان أوهمه  
سياق الشارح رشيدى عبارة المغنى ويستثنى من الاستتباع ما لو أوضح جيبته الخ ( قوله فعليه الاكثر الخ )  
ولو جرحه على بدنه جراحاً وقبرها جائرة قدرت بها ولزمه الاكثر من ارش القسطر والحكومة كالمو كان  
بقبرها الموضحة معنى وأسنى مع الروض ( وكالموضحة المتلاحة ) أى فتيبها الشين ولا يفرد بحكومة ( قوله  
ان الواجب فيها ) أى المتلاحة بيان للمعتمد وقوله الاكثر أى من النسبة والحكومة ( قوله فهى كالموضحة )  
أى فتيبها الشين حوالها وقوله أو الحكومة فلا أى فلا يتبعها الشين حوالها ع ش ( قوله وعلى هذا  
التفصيل يحمل قوله وما لا يتقدر الخ ) فالمراد به الجرح الذى لا مقدره ولا يقربه به ماله مقدر يعرف نسبته  
منه أو تعرف النسبة لكن الاكثر الحكومة لما اقتضاه النسبة أسنى ( قوله بخلاف الدية ) عبارة المغنى والأسنى  
بخلاف المقدور ما ألحق به اه ( قوله بل من ضرورياته ) أى الافراد ( قوله اذ لا يتاقي الخ ) علة لقوله بل من  
ضرورياته وفاعله ضمير الافراد وقوله انه يقدر الخ خبر وقضيته الخ ( قوله وهذه ) أى ما بينهما والتأنيث  
لموافقة الخبر ( قوله كذلك ) أى على الكيفية المذكورة بقوله انه يقدر سليما الخ ( قوله نقصه ) فاعل يجب  
وقوله كل منهما خبر ان ( قوله فلا اشكال في ذلك الخ ) أى خلافاً لابن النقيب حيث قال وفى التصوير المذكور  
عسرو الذى ينبغى أن يقوم سليمان جريحا بستم ويجب ما بينهما ولعله لا يختلف مع ما تقدم فلا فائدة في  
قولنا يفرد بحكومة ولللقينى حيث ذكر نحوه فقال الاقيس عندنا ايجاب حكومة واحد جماعة لهما كذا  
في الاسنى ( قول المتن وفى نفس الرقيق ) أى المعصوم نهاية ومعنى أما المرتد فلا ضمان فى اتلافه قال فى البيان  
وليس ناشئ يصح بيعه ولا يجب فى اتلافه شىء سواه معنى ( قوله المتلف ) الى قوله ولم يكن تحت يد فى المغنى  
قوله فيحتمل فى النهاية الا قوله ولم يكن تحت يد المتن وقوله وبه اندفع الى المتن ( قوله المتلف ) بفتح اللام  
وكان الاولى التأنيث ( قوله وجعله ) عبارة المغنى وعقب المصنف الحكومة ببيان حكم الجناية على الرقيق  
لاشترأ كم ما فى أمر تقديرى وإن كان استوفى الكلام على ضمان الرقيق وغيره من الحيوان فى كتاب الغصب  
بأبسط عما هنا لأنه أعاد الكلام فيه هنالين أن الجناية عليه تارة تكون باثبات اليد عليه كما سبق فى  
الغصب وتارة بغير ذلك كما هنا اه ( قوله اصل الحرية فى الحكومة ) أى فيما لا مقدره له ع ش ( قوله بالغة  
متبوع له فكيف يصح أن الشرط أن لا تبلغ دية المتبوع ( قوله ويجب بمنع أن قضية ذلك الخ ) يتأمل فى هذا

التفاوت وهذه حكومة للشين وفائدة ايجاب حكومتين كذلك انه لو عني عن احدهما بقيت الاخرى وانه يجوز بلوغ مجموعهما للدية لان الذى  
يجب نقصه عنها كل منهما على انفراد لا بمجرد عهدهما فلا اشكال فى ذلك حكماً ولا نصراً ( و ) يجب ( فى نفس الرقيق ) المتلف ولو مكاتباً وأم ولد  
وجعله أثر بحث الحكومة لا شترأ كم ما فى التقدير ولذا قال الائمة القن أصل الحر فى الحكومة والحر أصل القن فيما يتقدر منه ( قيمته ) بالغة

ما بلغت كسائر الاموال المتلفة ( وفي غيرها ) أى النفس من الاطراف واللطائف ولم يكن تحت يد عادية ولا مبيعا قبل قبضه لما مر فيهما ( ما نقص من قيمته ) سليما ( ان لم يتقدر ) ذلك الغير ( فى الحر ) نعم نقل البلقيني عن المتولى انه لو كان أكثر من متبوعه أو مثله لم يجب ( ٤٨٨ ) كله بل يوجب القاضى حكومة باجتهاده لئلا يلزم المحذور السابق قال وهذا

تفصيل لا بد منه واطلاق من أطلق محمول عليه وفيه نظر ظاهر لان النظر فى القن اصاله الى نقص القيمة حتى فى المقدر على قول فلم ينظروا فى غيره لتبعية ولم يلزم عليه ذلك الفساد الذى فى الحر فتامله ( والا ) بان يقدر فى الحر كوضحة وقطع طرف ( فنسبته ) أى مثلها من الدية ( من قيمته ) ففى يده نصفها وموضحة نصف عشرها ( وفى قول لا يجب ) هنا ( الا ما نقص ) ايضا لانه مال فاشبهه البهيمة ( ولو قطع ذكره واثنيه فى الاظهر ) تجب ( قيمتان ) كاتجب فيهما من الحرديتان نعم لو جنى عليه اثنان وقيمتيه ألف وقطع كل منهما يدا وجناية الثانى قبل اندمال الاول ثم اندملت لزمت الثانى مائتان وخمسون نصف ما لزم الاول لا أربع مائة لو صار بالقطع الاول يساوى ثمان مائة لان الجناية الاولى لم تستقر وقد أوجبا فيها نصف القيمة فكان الاول انتقص

ما بلغت ) وان زادت على دية الحر وسواء أكانت الجناية عمدا أو خطأ ولا يدخل فى قيمته التغليظ معنى ( قوله لما مر فيهما ) أى فى باههما ( قوله ان لم يتقدر ذلك الغير ) أى ولم يتبع مقدرا معنى ( قوله نعم نقل البلقيني الخ ) عبارة النهاية وما نقله البلقيني عن المتولى الخ غير الخ غير متجه اذ النظر فى القن الخ ( قوله لو كان أكثر من متبوعه الخ ) كان جرح أصبعه طولا فنقص قيمته عشرها أو أكثر فقد ساوى بدل جرح الاصبع بدل الاصبع أو زاد عليه وهذا فساد ينبغى النظر اليه والاحتراز عنه فما وجه قوله فلم ينظروا الخ وقوله ولم يلزم الخ فليتامل سم على حج عرش عبارة الرشيدى ولم يلزم الخ أشار الشهاب سم الى التوقف فيه اه ( قوله السابق ) أى فى شرح اشتراط أن لا تبلغ مقدره ( قوله فى المقدر ) أى فى جزئه الذى له مقدر فى الحر ( قوله فى غيره ) أى فيما لا مقدر له فى الحر ( قوله لتبعية ) صلة ينظروا ( قوله بان يقدر ) الى قوله ولم يبين فى المغنى ( قوله هنا ) أى فيما لا مقدر له فى الحر ( قوله أيضا ) أى مثل ماله مقدر فى الحر ( قول المتن ذكره واثنيه ) ونحوهما عما للحر فيه ديتان معنى ( قوله نعم الخ ) مستثنى من أصل المسئلة لا من خصوص قطع الذكروا الاثني فكان الاول تقديمه عليه رشيدى أى كما فعله المغنى فذكره فى شرح فنسبته من قيمته ( قوله لو جنى عليه اثنان الخ ) عبارة الروض مع شرحه والمغنى واذا قطع يد عبد قيمته ألف لزمه خمسمائة فان قطع الاخرى آخر بعد الاندمال وقد نقص مائتان لزمه أربع مائة أو قبل الاندمال فيلزمه نصف ماوجب على الاول وهو مائتان وخمسون لان الجناية الاولى لم تستقر بعد حتى يضبط النقصان وقد أوجبا بها نصف القيمة فكانه أنقص نصفها اه ( قوله ثم اندملت ) عبارة النهاية ولم يمت منهما اه فكان الاول للشارح الثانية ( قوله فكان الاول انتقص الخ ) أى انتقص به على الحذف والايصال ( قوله ان هذا ) أى لزوم المائتين وخمسين لثانى ( قول المتن والثانى ) بالجر عطفًا على الاظهر كما نبه عليه المغنى ( قوله لما مر ) أى لانه مال الخ ( قوله ففى مقدره بالنسبة الخ ) أعنى فيجب فيما له مقدر باعتبار النسبة عبارة المغنى فمن نصفه حريجب فى طرفه نصف ما فى طرف الحر ونصف ما فى طرف العبد ففى يده ربع الدية الخ ( قوله وفى أصبعه نصف عشر ديته الخ ) وعلى هذا الجواب ( قوله أكثر من متبوعه ) أى كان جرح أصبعه طولا فنقص قيمته عشرها أو أكثر فقد ساوى بدل جرح الاصبع أو زاد عليه وهذا فساد ينبغى النظر اليه والاحتراز عنه فما وجه قوله فلم ينظروا الخ وقوله ولم يلزم الخ يتامل ( قوله فى المتن ولو قطع ذكره واثنيه الخ ) عبارة الروض واذا قطع يد عبد قيمته ألف دينار لزمه خمسمائة فان قطع الاخرى آخر بعد الاندمال وقد نقص مائتين لزمه أربع مائة أو قبل الاندمال فنصف ماوجب على الاول لان الجناية الاولى لم تستقر وقد أوجبا نصف القيمة فكانه انتقص نصفها اه ( قوله لان الجناية الاولى لم تستقر ) حتى يضبط النقصان شرح روض

القياس

نصفها وبه اندفع قول البلقيني ان هذا لا يظهر

وجهه ( والثانى يجب ما نقص ) من قيمته لما مر ( فان لم ينقص ) على الضميف ( فلا شيء ) وخرج بالريق المبعوض فى مقدره بالنسبة من الدية والقيمة فى يد من نصفه حر ربع ديته وربع قيمته وفى أصبعه نصف عشر ديته ونصف عشر قيمته ذكره الماوردى

القياس فيما زاد من الجراحة أو نقص نهاية ومعنى (قوله ولم يبين) أي الماوردي (قوله فيحمل النخ) ويتجه أن يقدر كله حراثم قنا وينظر واجب ذلك الجرح ثم يقدر نصفه الحرقنا وينظر ما نقصه الجرح من قيمته ثم يوزع كل منهما على ما فيه من الرق والحرية فلو وجب بالتقدير الأول عشر الدية وبالثاني ربع القيمة وجب فيمن نصفه حر نصف عشر الدية ونصف ربع القيمة نهاية وقوله وبالثاني ربع القيمة يعني ربع قيمة الجميع بدليل ما بعده رشدي

ولم يبين حكم غير المقدر  
فيحتمل أن يقال تقدره  
ابتداء كله رقيقا لأن به تحصل  
معرفة الحكومة والنقص  
فاذا كان النقص عشر القيمة  
مثلا وجب فيمن نصفه  
حر نصف عشر الدية  
ونصف عشر القيمة وإن  
يقال يفرد كل جزء بحكمه  
فيقدر نصفه الحرقنا وحده  
ونوجب ما يقابل نصف  
الجنائية من الدية ويقوم  
نصفه القن وحده ونوجب  
نصف ما نقصته الجنائية  
منه وهذا أقعدبل وأولى  
لإذ تقويم كل وحده يستلزم  
اعتبار قيمة النصف وتقويم  
الكل يستلزم اعتبار نصف  
القيمة والأول أقل فهو  
المحقق

تم الجزء الثامن ويليه الجزء التاسع وأوله باب موجبات الدية







﴿ فهرست الجزء الثامن من حواشى تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾  
 ﴿ للعلامة شهاب الدين احمد بن حجر الهيتمى المكي رحمهم الله تعالى ﴾

صحيفة

كتاب الطلاق	٢
فصل فى بعض شروط الصيغة والمطلق	٢٦
فصل فى بيان محل الطلاق	٤٢
فصل فى تعدد الطلاق	٤٧
فصل فى الاستثناء	٦١
فصل فى الشك فى الطلاق	٦٩
فصل فى بيان الطلاق السنى والبدعى	٧٦
فصل فى تعليق الطلاق بالازمنة ونحوها	٨٧
فصل فى أنواع من التعليق بالحل والولادة	١٠٥
فصل فى أنواع أخرى من التعليق	١٣٥
كتاب الرجعة	١٤٦
كتاب الايلاء	١٥٨
فصل فى أحكام الايلاء	١٧٠
كتاب الظهار	١٧٧
كتاب الكفارة	١٨٨
كتاب اللعان	٢٠٢
فصل فى بيان حكم قذف الزوج	٢١٢
فصل فى كيفية اللعان وشروطه وثمراته	٢١٥
فصل فى اللعان لثنى ولد	٢٢٥
كتاب العدد	٢٢٩
فصل فى العدة بوضع الحمل	٢٣٩
فصل فى تداخل العدتين	٢٤٥
فصل فى حكم معاشرة المفارق للمعتدة	٢٤٧
فصل فى عدة الوفاة	٢٤٩
فصل فى سكنى المعتدة	٢٥٩
باب الاستبراء	٢٧٠
كتاب الرضاع	٢٨٣
فصل فى حكم الرضاع الطارىء على النكاح	٢٩٣
فصل فى الاقرار والشهادة بالرضاع والاختلاف فيه	٢٩٧
كتاب النفقات	٣٠١

(تابع فهرست الجزء الثامن من حواشى تحفة المحتاج بشرح المنهاج لابن حجر)

صحيفة

- ٣٢١ فصل فى موجب المؤن ومسقطاتها  
 ٣٣٥ فصل فى حكم الاعسار  
 ٣٤٤ فصل فى مؤن الاقارب  
 ٣٥٣ فصل فى الحضانة  
 ٣٦٤ فصل فى مؤنة المالك وتوابعها  
 ٣٧٤ كتاب الجراح  
 ٣٩٢ فصل فى اجتماع مباشرتين  
 ٣٩٤ فصل فى شروط القود  
 ٤١٠ فصل فى تغير حال المجنى عليه  
 ٤١٤ فصل فى شروط قود الاطراف  
 ٤٢٠ باب كيفية القصاص  
 ٤٢٩ فصل فى اختلاف مستحق الدم  
 ٤٣٣ فصل فى مستحق القود  
 ٤٤٥ فصل فى موجب العمد  
 ٤٥١ كتاب الديات  
 ٤٥٨ فصل فى الديات الواجبة  
 ٤٨٣ فصل فى الجناية التى لا تقدير لارشها

